

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم سهل لنا التسهيل<sup>(١)</sup>

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً<sup>(٢)</sup>

قال الإمام العلامة ، لسانُ المتكلمين ، ورحلةُ الطالبين ، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل ، عليه رحمة الملك الجليل أمين<sup>(٤)</sup> .

أما بعد حمدُ الله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه محمد سيد المرسلين ، وعلى آل<sup>(٥)</sup> محمد وصحبه والتابعين ، فهذا تعليق مختصر ، جمعته على « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك ، رحمه الله تعالى ، يسهل اقتناص شرائده ، ويعين على استخراج فوائده ، ويتكفل بتكميل عوائده<sup>(٦)</sup> ، وتوضيح مقاصده ، ومزجته بأصله ، حتى صار ككتاب واحد ، ليكون هذا الكتاب على الحقيقة تسهياً

(١) سقطت العبارة كلها من ( غ )

(٢) زيادة في ( غ )

(٣) (٤) في ( غ ) : قال الشيخ الإمام . علامة الدهر ، وحجة العصر . بقية المجتهدين . بهاء الدنيا والدين . عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل . الشافعي . رحمه الله تعالى . ونفع به وبعلمه .

(٥) في ( غ ) : وعلى آله وصحبه .

(٦) في ( غ ) : موائده .

الفوائد . وجعلت بين الشرح والأصل هيئة دواراة لغرض الفصل . وإلى الله  
أرغب في أن يجعله بالنفع عائدا . وعلى تسهيل الفوائد وتحصيل<sup>(١)</sup> المقاصد  
مساعداً .

فليلقب هذا الكتاب بعونه<sup>(٢)</sup> « بالمساعد على تسهيل الفوائد » وهأنا  
أبدأ ما ذكرت<sup>(٣)</sup> بخطبة التسهيل . معتمداً على الله . فهو حسبي ونعم  
الوكيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى<sup>(٤)</sup> الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله  
ابن مالك الطائي الجياني ، مقيم دمشق ، رحمه الله ، حامداً لله رب  
العالمين ، ومصلياً على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحابه أجمعين :

هذا كتاب في النحو . جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله . مستولياً على  
أبوابه وفصوله . فسميته لذلك « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فهو جدير  
بأن يلبي دعوته الألباء . ويجتنب منابدته النجباء . ويعترف العارفون  
برُشد المغزى<sup>(٥)</sup> بتحصيله . وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فليثق  
متأمله ببلوغ أمله . وليتلق بالقبول ما يرد من قبله . وليكن لحسن<sup>(٦)</sup> الظن

(١) في ( غ ) : وتكميل

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( د . غ ) : لما ذكرت .

(٤) زيادة في ( غ ) .

(٥) في ( ز ) : المغزى .

(٦) في ( د ) : بحسن .

آفأ؁ ولدواعي الاستبعاد مخالفاً؁ فقلما حلي متحل بالاستبعاد إلا بالخيبة والإبعاد؁ وإذا كانت العلوم منحا إهية؁ ومواهب اختصاصية؁ فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين . أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف؁ ويصد عن جميل الأوصاف؁ وأهمننا شكراً يقتضي توالي الآلاء؁ ويقضي بانقضاء اللأواء؁ وهأنا ساع<sup>(١)</sup> فيما انتدبت إليه؁ مستعيناً بالله عليه . ختم الله لي ولقارئيه بالحسنى؁ وحثم لي ولهم الحظ الأوفى؁ في المقر الأسنى بمنه وكرمه .

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : شارع . وبالهامش إشارة إلى أنها في بعض النسخ : ساع .

( ١ ) - باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلّق به

( الكلمة لفظاً ) - هذا جنسٌ مُخرَجٌ للخطِّ ونحوه ، وهو أولى من « لفظية » لوقوعه على كلِّ ملفوظٍ به ، حرفاً كان أو أكثر .

( مستقلٌّ ) - أخرج به ما هو بعض اسم ، كياء النسب نحو : زَيْدِي ، أو بعض فعل كآلف ضارب ، فكل من الياء والألف لفظ دالٌّ بالوضع وليس كلمةً ، لعدم استقلاله ، لأنه جزء كلمة .

( دالٌّ بالوضع ) - أخرج المَهْمَلُ كدَيْزٍ وَرَفْعِجٍ ، مقلوب زيد وجعفر ، فإنه يدل على صوت الناطق به دلالة عقلية لا وضعية .

( تحقيقاً أو تقديراً ) - كامرئ<sup>(١)</sup> القيس ، فمجموعه كلمة واحدة تحقيقاً ، لأن المسمّى به لا يُدْرِكُ إلا بالجزءين ، وهو كلمتان تقديراً ، لأنه مرْكَبٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه . فتصدّق الكلمة على المجموع حقيقةً ، وعلى كلٍّ من الجزءين مجازاً ، وهو مجازٌ مستعملٌ عند النحاة ، بخلاف صدق الكلمة على الكلام نحو كلمة الإخلاص ، وكلمة لبيد ، فإنه مجاز مهملٌ عندهم .

( أو منويٌّ معه كذلك ) - منوي صفة لمحدوف ، التقدير : الكلمة لفظٌ صفته ما ذكر ، أو غير لفظٍ منويٍّ مع اللفظ ، وأشار بقوله « كذلك » إلى الدلالة والاستقلال المذكورين أولاً ، وذلك كالفاعلِ المستكينِ في إفعال أي أنت ، فإنه

(١) في النسختين ( د . ز ) : كامرء .

مستقلٌ دالٌّ بالوضع ، وهو لفظ لكنه منويٌّ مع اللفظ ، واحترز « بكذلك » من الإعراب المقدّر في « عَصَا » ونحوه فإنه منويٌّ مع اللفظ ولكنه ليس كذلك ، أي ليس بمستقلٌ دالٌّ بالوضع ، فلا يكون كلمة ، بخلاف الفاعل المستكن في « إفعل » .

( وهي : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ) - لأن الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي حرفٌ ، وإن كانت ركناً له ، فإن قبلته بطرفيه فهي اسمٌ ، وإلا فهي فعلٌ

( والكلام ما تضمّن ) - ما يصلح للواحد فأكثر ، وخرج بقوله : « تضمّن إسناداً » الواحد كزيد .

( من الكلم ) - بيان لجنس الكلام ، وأنه ليس خطأ ولا رمزاً ولا إشارةً ، وإطلاق الكلام عليها مجازاً .

( إسناداً ) - الإسناد تعليقٌ خَبِرَ بِمُخْبِرِ عَنْهُ ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أو طلبٌ بمطلوبٍ منه كاضربٌ .

( مفيداً ) - تحرز<sup>(١)</sup> من نحو : السماء فوق الأرض .

( مقصوداً ) - احترز من كلام النائم .

( لذاته ) - احترز من المقصود لغيره ، كالجملة الواقعة صلةً نحو : جاء الذي وجهه حسن .

( فالاسمُ كلمةٌ يُسندُ ما معناها إلى نفسها ) - نحو : زيدٌ قائمٌ ، فقائم

(١) في ( ز ) : يحترز .

لمعنى زيد<sup>(١)</sup>. وهو الشخص، وهو مُسْنَدٌ إلى زيدٍ لأنه خَبِرَ عنه، فأُسْنَدَ الخَبِرُ الذي لمعنى زيدٍ<sup>(٢)</sup> إلى لَفْظِ زيدٍ.

( أو نظيرها ) - كأسماء الأفعال، فإنها لا يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسها، لأنها لا يُخَبَّرُ عنها، وهي مع ذلك أسماء، لأنها إن لم يُسْنَدَ ما لمعناها إلى نفسها أُسْنَدَ إلى نظيرها، فصح اسمٌ لأنه يُسْنَدُ إلى نظيره وهو السكوت، فتقول: السكوتُ حَسَنٌ.

( والفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ ) - خرج الحرفُ، فإنه لا يُسْنَدُ، أي لا يخبر به، وخرج أيضاً تاء الضمير فإنها كذلك.

( أبدأً ) - خرج ما يُسْنَدُ من الأسماء وقتاً دون وقت، نحو: زيدُ القائمُ، والقائمُ زيدٌ.

( قابلةٌ لعلامةٍ فرعيَّةٍ المسندِ إليه ) - تحرَّزَ من أسماء الأفعال، فإنها تُسْنَدُ أبدأً وليست أفعالاً، لأنها لا تقبل علامةً فرعيَّةً المُسْنَدِ إليه. والمرادُ بها: تاء التأنيث الساكنة وألف الضمير وواوه، فهياتٌ وَبَعْدَ ملازمان للإسناد. وهياتٌ اسمٌ وَبَعْدَ فعلٌ، لأنَّ بَعْدَ يقبل العلامةَ المذكورةَ نحو: بَعْدَتْ وَبَعْدَا وَبَعْدُوا، وهياتٌ لا يقبل ذلك<sup>(٣)</sup>.

( والحرفُ كلمةٌ لا تقبلُ إسناداً وضعياً ) - احترز من الإسناد اللفظي فإنه يقبله نحو: مِنْ حرفٌ جرٌّ، وهَلْ حرفٌ استفهامٌ.

( بنفسها ولا بنظير ) - احترز من الأسماء الملازمة للنداء نحو: يا فُلٌ

(١) سقط ما بين الرقمين من ( ز ).

(٢) في ( د ) : لا تقبل.

فإنها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها، لكن لها نظيرٌ يقبله، نحو: رجل، فتقول: في الدار رجل، والحرف لا نظير له يقبله.

( ويعتبر الاسمُ بندائِه ) - نحو: يا زيد .

( وتنوينه في غير رَوِيٍّ ) - احترز من تنوين الترنُّم نحو:

( ١ ) « وقولي إن أصبتَ لقد أصابا »<sup>(١)</sup>

فإنه لا يخص الاسم، وكذلك التنوين الغالي نحو:

( ٢ ) « وقاتم الأعماق<sup>(٢)</sup> خاوي المخرق<sup>(٣)</sup> »

ويأتي الكلام عليهما في فصل التنوين، ويقال: مكان قاتم الأعماق<sup>(٤)</sup>، أي مُغَبَّرَ النواحي، والخواوي الخالي، والمخرق الممرّ.

( وبتعريفه ) - يشمل تعريف الإضافة نحو: غلام زيد، وتعريف ال نحو: الرجل، وتعريف العلم نحو: زيد .

( وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه ) - نحو: زيد قائم، وغلام زيد. واحترز مما يخبر عنه أو يضاف إليه بتأويل، فإنه لا يكون

---

(١) صدر البيت: أفلي اللوم عاذلّ والعتابن. والعجز في شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي: وقولي إن أصبتَ لقد أصابن. ص ٢. ٣ وهو من قصيدة لجرير ديوانه ص ٦٤

(٢)(٤) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) .

(٣) ص ٤. ٥ من ش ش ابن عقيل للجرجاوي والعدوي: المخرقن. وعجز البيت: مشتبه الأعلام لماع الخفقين - من قصيدة لرؤبة بن العجاج - ديوانه ص ١٠٤ وهو الشاهد الخامس في خزنة الأدب للبغدادى ج ١ ص ٨١ قال: وهو من شواهد سيبويه وضبطه:

وقاتم الأعماقِ خاوي المخرقن بكسر القاف. وفي الدرر اللوامع ج ٢ ص ١٠٤ ضبطه: المخرقن بفتح القاف.

اسماً نحو: « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ <sup>(١)</sup> » و « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ <sup>(٢)</sup> » أي: صومكم، ويومٌ نفع.

(أ) أو عَوْدٌ ضميرٌ عليه ( - نحو: « مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ <sup>(٣)</sup> » ، وما أَحْسَنَ زَيْدًا .

(أ) أو إِبْدَالِ اسْمٍ صَرِيحٍ مِنْهُ ( - نحو: كيف أنت؟ أَصْحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ ؟

(أ) وبالإخبارِ بِهِ مَبْشَرَةً الْفِعْلِ ( - نحو: الْقِتَالُ إِذَا جَاءَ زَيْدًا . فَإِذَا اسْمٌ، لِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِهَا يَنْفِي الْحَرْفِيَّةَ ، وَمَبْشَرَةُ الْفِعْلِ يَنْفِي الْفِعْلِيَّةَ ، فَتَعَيَّنَتْ الْأَسْمِيَّةُ .

(٤) ( وبمِوَافَقَةِ ثَابِتِ الْأَسْمِيَّةِ فِي لَفْظٍ ( - نحو وَشَكَانَ بِمَعْنَى وَشَكَ أَي قَرُبَ ، فَإِنَّهُ مُوَافِقٌ فِي اللَّفْظِ لِسُكْرَانَ .

(أ) أو معنى دون معارض ( - كمِوَافَقَةِ « قَدْ » لِحَسْبِ فِي قَوْلِكَ : قَدْ زَيْدٌ دَرَهْمًا . وَاحْتَرَزَ مِنْ وَאו « مَعَ » فَإِنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمَعَ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : سَارَ زَيْدٌ وَالنَّيْلُ ، أَي : مَعَ النَّيْلِ ، وَليست اسماً لِأَنَّهُ عَارِضٌ هَذِهِ الْمَوَافَقَةِ أَنَّهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ صَدْرًا ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ اسْمًا بَلْ حَرْفًا كِبَاءَ الْجَرِّ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ آخِرًا نَحْوَ تَاءِ الضَّمِيرِ . ( وَهُوَ ) - أَي الْأَسْمُ .

( لِعَيْنِ ) - كَزَيْدٍ وَرَجُلٍ .

(١) البقرة آية ١٨٤

(٢) المائدة آية ١١٩

(٣) الأعراف آية ١٣٣ « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ » .

(٤) أي ويعتبر الاسم بموافقته للفظ ثابت الاسمية . كَوَشَكَانَ . وَهُوَ بِمَعْنَى وَشَكَ أَي قَرُبَ ، فَهُوَ مُوَافِقٌ لِسُكْرَانَ ، فِي اللَّفْظِ ، وَهُوَ ثَابِتِ الْأَسْمِيَّةِ .



( أو معنى ) كقيام وقعود .

( اسماً ) - كما مثل .

( أو وصفاً ) - فصفة العين كقائم وقاعد ، وصفة المعنى كجلبيّ وخفيّ .

( ويُعتبر الفعل بقاء التانيث الساكنة ) - نحو : نِعْمَتْ وَيُسْتُتْ . وقِيدها  
بالساكنة احترازاً من المتحركة بحركة الإعراب ، فإنها مختصة بالأسماء  
كمسلمة ، أو بحركة البناء ، فإنها تلحق الحرف كلات ورُبْتُ وَثُمْتُ .

( ونون التوكيد الشائع ) - نحو : « لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ »<sup>(١)</sup> ، واحترز  
بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل كقوله ، - أنشده ابن جنّي :

( ٣ ) أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا مَرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا  
أَقَائِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودًا؟<sup>(٢)</sup>

وأصل « أَرَيْتَ »<sup>(٣)</sup> « أَرَأَيْتَ فَحذفت همزة الماضي كما<sup>(٤)</sup> حذفت همزة  
المضارع ، والمشهور في لغة العرب عدم حذف همزة الماضي<sup>(٥)</sup> . والأملودُ  
الناعم ، يقال رجلٌ أملود ، وامرأة أملودة .

( ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ) - نحو أكرمني . واحترز مما لا  
يلزم نون الوقاية مع الياء كاسم الفعل نحو : عليكني ، وعليك بي .

(١) الأعراف آية ٨٨

(٢) قاله رؤبة - شرح شواهد العيني على هامش شرح الأشموني على الألفية ج ١ ص ٢٢ والشاهد  
على لحاق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذاً في قوله : أَقَائِلُنَّ . ملحقات ديوانه ص ١٧٣

(٣) سقطت هذه اللفظة من ( ز )

(٤) سقط ما بين الرقمين من ( ز )

( وبإتصاله بضمير الرفع البارز ) - نحو ضربت . واحترز بالبارز من المستتر ، فإنه لا يَخْصُ الفعل ، بل يكون فيه وفي غيره نحو : زيد قائم ، وزيد قام .

( وأقسامه ) - أي الفعل .

( ماضٍ ) نحو : ضرب .

( وأمرٌ ) - كأضرب .

( ومضارعٌ ) - كأضرب <sup>(١)</sup> .

( فيميِّز الماضي التاء المذكورة ) - يعني تاء التانيث الساكنة نحو : قامت ونعمت .

( والأمرَ معناه ، ونونُ التوكيد ) - أي معنى الأمر نحو : اضربن ، فإن دلت الكلمة على أمر ولم تقبل التوكيد فهي اسم كصه ، وإن قبلت النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع نحو : هل تفعلن ؟

( والمضارع افتتاحه بهمزة للمتكلم مفرداً ) - نحو : أقوم ، واحترز من همزة لا تكون للمتكلم نحو : أكرم .

( أو بنونٍ له عظيمًا ) - كقول المعظم نفسه : نحنُ نفعل . واحترز من نون لا تكون للمتكلم نحو : نرجس الدواء إذا جعل فيه نرجساً .

( أو مشاركاً ) - كقول من معه غيره : نفعل .

(١) في ( ز ) : كيضرب .

( أو بقاء للمخاطب ) - نحو : أنتَ تفعلُ . واحترز من تاء لا تكون للمخاطب نحو : تعلمُ .

( مطلقاً ) - أي مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً ، نحو : أنتَ تقومُ ، وأنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، مؤنثاً كان أو مذكراً نحو : أنتِ تقومين ، وأنتما تقومان ، وأنتنَّ تقومنَّ .

( للغائبِ ) - نحو : هندٌ تقومُ .

( وللغائبتين ) - الهندانِ تقومان .

( أو بياءٍ للمذكر الغائب ) نحو : يقومُ زيدٌ ، واحترز من ياء لا تكون للمذكر نحو : يَزْنُ الشَّيْبُ إذا خَصَبه باليرنأ ، وهو الحنأ . ويقال : اليرنأ واليرنأ بالفتح والضم ، مهموزين بلا مدٍّ ، واليرنأ بالضم ممدوداً .

وسألت فاطمة - رضي الله عنها - النبي صلى الله عليه وسلم عن اليرنا فقال : مَمَّنْ سَمِعْتِ هذه الكلمة ؟ قالت : من خَنَسَاء . قال : القُتَيْبِيُّ : لا أعرفُ لهذه الكلمة في الأبنية مثلاً . وقولهم : يَزْنُ من غريب الأفعال<sup>(١)</sup> .

( مطلقاً ) - أي مفرداً كان نحو : زيدٌ يقومُ ، أو مثني نحو : الزيدانِ يقومان ، أو مجموعاً نحو : الزيدون يقومون .

( والغائباتِ ) نحو : الهنداتُ يَقُمنَّ .

(١) في القاموس : ( اليرنأ ) بضم الياء وفتحها مقصورة مشددة النون . واليرنأ بالضم والمد الحنأ . ويزنأ صغ به كحنأ . وهو من غريب الأفعال . ابن بري : إذا قلت اليرنأ بفتح الياء همزت لا غير ، وإذا ضمنت جاز الهمز وتركه . ومثله في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير . تحقيق محمود محمد الطناحي - عيسى البابي الحلبي .

( والأمرُ مستقبلٌ أبداً ) - لأنه مطلوبٌ منه حصولٌ ما لم يحصل نحو :  
« يَأْيُهَا الْمُدَّثِرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ »<sup>(١)</sup> أو دَوَامٌ ما حصل نحو : « يَأْيُهَا النَّبِيُّ اتَّقِ  
اللَّهَ »<sup>(٢)</sup> .

( والمضارعُ صالحٌ له ) - أي للاستقبال .

( وللحالِ ) - فإذا قلت : يَقُومُ ، احتمل الحال والاستقبال ، وهذا مذهبُ  
الجمهور .

( ولو نَفِيَّ بلا ) - نحو : لا أَضْرِبُ ، وهذا مذهبُ الأخفش والبرد .

( خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل ) - هُمْ معظمُ المتأخرين ، ومن وروده مع  
لا للحال قوله تعالى : « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ  
شَيْئاً »<sup>(٣)</sup> .

( وبتَرْجُحِ الحال مع التجريد ) - أي إذا تجرَّد المضارعُ عن القرائن  
المختصة للاستقبال أو الحال كان حملُه على الحال أرجح من حملة على  
الاستقبال .

( ويتعيَّنُ ) - أي الحال .

( عند الأكثر ) - وهو الصحيح ، وزعم بعضهم أنه لا يتعين ، وهو  
ضعيف .

( بمصاحبةِ الآن ) - نحو : أَجِيئُكَ الْآنَ .

(١) المدثر آية ١ ، ٢

(٢) الأحزاب آية ١

(٣) النحل آية ٧٨

( وما في معناه ) - كالساعة والحين وأنفأ .

( وبلاد الابتداء ) - نحو : إنَّ زيداَ ليقومُ .

( ونفيه بليس ) - نحو : ليس يقومُ زيدٌ <sup>(١)</sup>

( وما ) - نحو : ما يقومُ زيدٌ .

( وإن ) - نحو : إنَّ يقومُ زيدٌ .

( ويتخلَّصُ للاستقبالِ ) - أي المضارعُ .

( بظرف مستقبل ) - نحو : أزورك إذا تزورني ، فأزور مستقبل لعمله

في إذا وهو ظرف مستقبل ، وتزورني كذلك لإضافة إذا إليه .

( وبإسناده ) <sup>(٢)</sup> - أي المضارع .

( إلى متوقَّع ) - نحو :

( ٤ ) يَهْوُلُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلْغٌ لَمَّا فِيهِ النِّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ <sup>(٣)</sup>

فيهل <sup>(٤)</sup> مستقبل لإسناده إلى أن تموتَ ، وهو مستقبل ، يقال : هاله الشيءُ

يهوله هولاً أي أفزعه .

( وبأقتضائه طلباً ) - نحو : « والوالداتُ يُرَضِعْنَ » <sup>(٥)</sup> .

(١) في ( د ) : زيد ليس يقوم .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل . وبإسناد . مع الإشارة في الهامش إلى أنه في نسخة : وبإسناده .

والتحقيق من النسخ الثلاث .

(٣) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع ج ١ ص ٤ : لم أقف على قائله . والشاهد موضح بالشرح .

(٤) في ( د ) : فيهلوك

(٥) البقرة آية ٢٣٣

( أو وعداً ) - نحو : « يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ »<sup>(١)</sup>.

( وبمصاحبة ناصب ) - أي ظاهراً كان نحو : أريد أن أخرج ، أو مقدرأ نحو : جئت لأقرأ .

( أو أداة ترَجُّح ) - نحو : لعلَّ الله يرحمنا .

( أو إشفاق ) - نحو لعلَّ العدوَّ يقدمُ . والفرق بين الرجاء والإشفاق أن المرجوَّ محبوبٌ والمشفق منه مكروه .

( أو مجازاة ) نحو : إنَّ يَقيمُ زيدٌ يَقيمُ عمرو .

( أولو المصدرية ) - نحو : « يَودُّ أحدهم لو يَعمُرُ »<sup>(٢)</sup> - واحترز بالمصدرية من الامتناعية فإنها تصرف المضارع إلى المضيِّ نحو : لو يَقومُ زيدٌ لقامَ عمرو .

( أو نون توكيد )<sup>(٣)</sup> - أي ثقيلةً كانت نحو : « لنخرجنَّك يا شُعَيْبُ »<sup>(٤)</sup> ، أو خفيفةً نحو : « لنسُفعا بالنَّاصية »<sup>(٥)</sup> .

( أو حرف تنفيس ، وهو السين ) - نحو سَيَقومُ .

( أو سوف ) - نحو : سوف أقومُ .

---

(١) العنكبوت آية ٢١

(٢) البقرة آية ٨٦/

(٣) في ( د ) أو نون التوكيد .

(٤) الأعراف آية ٨٨

(٥) العلق آية ١٥

( أو سَفَ ) - نحو : سَفَ أَقَوْمٌ . حكاها الكوفيون .

( أو سَوَ ) - نحو : سَوَ أَقَوْمٌ . حكاها الكسائي عن ناس من أهل  
الحجاز .

( أو سَيَ ) - نحو : سَيَ أَقَوْمٌ . وهذه أغرب لغاتها ، وحكاها صاحب  
المحكم .

( وينصرف إلى المضيِّ ) - أي المضارع .

( بَلَمَ ) نحو : لم أضرب .

( ولما الجازمة ) - نحو : لما يقيم زيدٌ . واحترز بالجازمة<sup>(١)</sup> من التي  
بمعنى إلا فإنها لا تدخل إلا على ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى نحو : أنشدك  
الله لما فعلت ، أي : ما أسألك إلا فعلك ، ومن التي هي حرف وجوب  
لوجوب ، فإنها لا تصحب إلا ماضياً لفظاً ومعنى نحو : لما قام زيدٌ قام  
عمروٌ . ولم يقيّد لم بكونها جازمة لينبّه على أنها تصرف المضارع إلى المضيِّ  
وإن لم تجزمه كقوله :

( ٥ ) لولا فوارسٌ كانوا حولهم صُبراً يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفونَ بالجار<sup>(٢)</sup>

( ولو الشرطية غالباً ) - نحو : « ولو يؤاخذُ الله الناسَ »<sup>(٣)</sup> ، واحترز

(١) سقطت « الجازمة » من ( ز ) .

(٢) في شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني ج ٢ ص ٣١٥ : وأنشد الأخفش :

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم . . . وفي حاشية الصبان على الأشموني مع شرح شواهد العيني

ج ٤ ص ٦ قال : والشاهد في : لم يوفون . حيث لم ينجزم يوفون بلم للضرورة . وظاهر

كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقاً .

(٣) النحل آية ٦١

بقوله : غالباً من ورود الشرطية بمعنى إن . فإنها تصرف المضارع حينئذ إلى الاستقبال نحو :

( ٦ ) لا يُلْفِكُ الرَّاجِيكَ إِلَّا مَظْهَرًا خَلَقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا<sup>(١)</sup>  
( وإذ ) - نحو : « وإذ تقول للذي أنعم الله عليه »<sup>(٢)</sup> .

( وربما ) - نحو :

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحلّ العقال<sup>(٣)</sup> .  
( وقد في بعض المواضع ) - قد كربما في التقليل والصرف إلى الماضي ، فإن خلت من التقليل خلت غالباً من الصرف إلى الماضي ، وتكون للتحقيق في نحو : « قد نعلمُ إنه ليحزنُك الذي يقولون »<sup>(٤)</sup> . وقد تخلو من التقليل وتصرف إلى الماضي نحو : « قد نرى تقلب وجهك »<sup>(٥)</sup> .

( وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء ) - نحو : بعث واشتريت وأعتقت ، فهذه ماضية لفظاً حاضرة معنى . والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوجة ، والتطبيق بطلقت ، والبيع والشراء ببعث واشتريت .

(١) في حاشية الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣٨ :

لا يُلْفِكُ الرَّاجِيكَ إِلَّا مَظْهَرًا . . . قال : والشاهد في : ولو تكون فإن لو حرف شرط في المستقبل مع أنه لم يجزم لأن لو بمعنى إن لا يجزم ويصرف الماضي إلى المستقبل . والمضارع إلى المستقبل معنى . قال : هو من الكامل ولم ينسبه إلى قائله .

(٢) الأحزاب آية ٢٧

(٣) الدرر اللوامع ج ١ ص ٤ قال : استشهد به على أن ربما تقلب معنى المضارع للمضي . والبيت من شواهد سيبويه لأمية بن أبي الصلت .

(٤) الأنعام آية ٢٣

(٥) البقرة آية ١٤٤



(والى الاستقبال بالطلب) - نحو: غفر الله لزيد.

(والوعد) - نحو: «إنا أعطيناك الكوثر»<sup>(١)</sup>.

(وبالعطف على ما عُلِمَ استقباله) - نحو: «يَتَقَدَّمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدُهُمُ النَّارَ»<sup>(٢)</sup>.

(وبالنفي بلا) - نحو:

(٧) رِدُّوا فَوَاللَّهِ لَا ذَنَابَكُمْ<sup>(٣)</sup> أَبَدًا مَادَامَ فِي مَائِنَا وَرِدُّ لَنْزَالِ<sup>(٤)</sup>

(وإن) - نحو: «ولئن زالتا إن أمسكهما من أحدٍ من بعده»<sup>(٥)</sup>.

(بعد القسم) - قيد في النفي<sup>(٦)</sup> بلا وإن.

(ويَحْتَمَلُ) أي الماضي.

(المضى والاستقبال بعد همزة التسوية) - نحو: سواء عليّ أقمّت أم قعدت.

(وحرف التحضيض) - نحو: هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا؟ إن أردت المضى كان

---

(١) الكوثر آية ١

(٢) هود آية ٩٨

(٣) في (د) : لا زرناكم .

(٤) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٤ : لوزاد بدلاً من : لنزال . قال : ولم أعر على قائله . والشاهد في قوله : لا ذنابكم أبداً . . . حيث يتصرف الماضي إلى الاستقبال بنفيه بلا .

(٥) فاطر آية ٤١

(٦) في (د) / للنفي

تويخاً ، أو الاستقبال كان أمراً ، ومن الثاني قوله تعالى : « فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة »<sup>(١)</sup> أي لينفر .

( وكلما ) - مثال المضي : « كلما جاء أمة رسولها كذبوه »<sup>(٢)</sup> . ومثال

الاستقبال : « كلما نضجت جلودهم »<sup>(٣)</sup> .

( وحيث ) - مثال المضي : « فأتوهن من حيث أمركم الله »<sup>(٤)</sup> ومثال

الاستقبال : « ومن حيث خرجت »<sup>(٥)</sup> .

( وبكونه صلة ) - مثال المضي : « الذين قال لهم الناس »<sup>(٦)</sup> ومثال

الاستقبال : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم »<sup>(٧)</sup> .

( أو صفة لنكرة عامة ) - مثال المضي :

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْتَالِ<sup>(٨)</sup> ( ٨ )

ومثال الاستقبال : « نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَاهَا كَمَا

سَمِعَهَا »<sup>(٩)</sup> أي : يسمع مقالتي ، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما

يسمعه منه ويبلغه لأتمته . والرُفْدُ أيضاً القُدْحُ الضخم ، والأقتال جمع قتل

وهو العدو ، ومعنى نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً نَعَّمَهُ .

(١) التوبة آية ١٢٢

(٢) المؤمنون آية ٤٤

(٣) النساء آية ٥٦

(٤) البقرة آية ٢٢٢

(٥) البقرة آية ١٤٩

(٦) آل عمران آية ١٧٣

(٧) المائدة آية ٣٤

(٨) الدرر اللوامع ج ١ ص ٥ من قصيدة طويلة للأعشى - ديوانه ص ١٣ برواية : أقيال . والشاهد

في مجيء الماضي صفة لنكرة عامة دالاً على المضي في قوله : رب رُفْدٍ هَرَقْتَهُ . . .

(٩) في التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٦٨ . ونص رواية الترمذي وأبي داود : « نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ

منا شيئاً فبلغه كما سمع . فرب مبلغ أوعى من سامع » . وفي رواية للترمذي :

« نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها وَحَفَظَهَا وَبَلَّغَهَا . فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

## (٢) - باب إعراب الصحيح الآخر

يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة ، أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ، وعلى التحسين ، أعربت الشيء : حسنته<sup>(١)</sup> ، وعلى التغيير عربت معدة البعير تغيرت ، وأعربها الله غيرها ، وفي الاصطلاح على ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، كما ذكر المصنف ، وزعم أنه مذهب المحققين . وذهب متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلام .

### ( الإعراب ) - أي في الاصطلاح

( ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة ) - من بيان لما ، والحركة هي الضمة نحو : جاء زيد ، والفتحة نحو : رأيت زيدا ، والكسرة نحو : مررت بزيدا .

( أو حرف ) - هو الواو والألف والياء والنون ، نحو : جاء أبوك والزيدان ، ورأيت الزيدتين يضربون .

( أو سكون ) - نحو : لم يضرب .

( أو حذف ) - نحو : لم يضربا .

(١) في ( د ) : أعرب الشيء حسنه .

( وهو ) - اي الإعراب .

( في الاسم أصل ) - وهذا مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، وقيل هو أصل في الفعل فرع في الاسم ، حكاه في البسيط .

( لوجوب قبوله ) - أي الاسم .

( بصيغة واحدة معاني مختلفة ) - وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة نحو : قام زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيد .

( والفعل والحرف ليسا كذلك ) - أي ليس كل واحد منهما يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة .

( فنبينا ) - أي الفعل والحرف .

( إلا المضارع ، فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ) وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب على صيغة واحدة . ففي قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يحتمل النهي عن الفعلين مطلقاً ، وعن الجمع بينهما ، والنهي عن الأول واستثناء الثاني ، فيندل على كل معنى منها بإعراب . فعلى الأول تجزم الثاني كأول ، وعلى الثاني تنصبه . وعلى الثالث ترفعه ، فيزول اللبس الذي عرض في الفعل بالإعراب . كما يزول اللبس الذي يعرض<sup>(١)</sup> في الاسم بالإعراب نحو : ما أحسن زيداً في التعجب ، وما أحسن زيد في الاستفهام ، وما أحسن زيد في النفي . فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بعد التركيب اشتركا في الإعراب .

(١) في ( ز ) ، عرض .

وإنما قال : بجواز ، تنبيهاً على أن الشبه الذي لأجله أعرب المضارع ليس هو موجباً للإعراب ، لأنه كان يمكن إذا ألبس المضارع في بعض المواضع أن يُزال اللَّبسُ بغير الإعراب . بخلاف الإلباس الذي في الاسم فإنه لا يمكن زواله بغير الإعراب ، فلذلك وجب الإعراب للاسم وجاز للفعل .

وإنما قال : شبه ما وجب له ، ولم يقل بجواز ما وجب له لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعرابَ ليست المعاني التي جَوِّزَتْ للفعل الإعراب . بل هذه شبه تلك ، ووجه الشبه بينهما أنها معانٍ تطرأ بعد التركيب كتلك (١) .

( ما لم يتصل به نونٌ توكيدٌ أو إناءٌ ) - فإن اتصل به أحدهما بُني نحو : هل تضربن يا زيدٌ ؟ ويا هنداتُ هل تضربن ؟ وإن لم يتصل به بل فصل فاصل نحو : هل تضربان يا زيدان ؟ وهل تضربن يا زيدون ؟ وهل تضربن يا هندٌ ، أعرب كالمجرّد نحو : هل تضرب ؟

( ويمنع إعراب الاسم مشابهة الحرف ) - كشبهه له في الوضع نحو تاء ضربتُ ، أو في تضمّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام نحو : متى ومهما ، أو في نيابته عن الفعل وعدم تأثره كأسماء الأفعال ، أو في افتقاره كالموصلات .

( بلا معارض ) احترز من أيّ فإنها مشبهة للحرف سواء كانت شرطاً أم استفهاماً أم موصولة ، لكن عارض هذه المشابهة لزومها للإضافة وكونها بمعنى بعض إن<sup>(٢)</sup> أضيفت إلى معرفة ، وبمعنى كل<sup>(٣)</sup> إن أضيفت إلى نكرة ، فغلبت مشابهتها المعرب على مشابهتها المبني ، لكونها داعية إلى ما يستحقه الاسم بالأصالة<sup>(٤)</sup> وهو الإعراب .

(١) في ( د ) : كذلك .

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٤) في ( د ) : من الأصالة .

(والسلامة منها تمكّن) - أي في مشابهة الحرف تثبت في مقام الأصلة ، فلذا يُتصرّف في المتمكّن بحركات أو حروف ، بخلاف المبنيّ فإنه فاقد لهذا التصرف .

والمتمكّن قسمان : متمكّن أمكن ، وهو المنصرف ، ومتمكّن غير أمكن وهو غير المنصرف .

( وأنواع الإعراب رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ ) - فالإعراب جنسٌ هذه أنواعه ، فيدلُّ على الرفع حركةٌ نحو : جاء زيدٌ ، وحرفٌ نحو : جاء الزيدان ، وكذلك النصب والجر نحو : رأيتُ زيداً أخاك ، ومررت بزيد أخيك ، ويدل على الجزم حذف الحركة<sup>(١)</sup> نحو لم يضرب ، وحذف الحرف نحو : لم يضربا .

وقوله : وأنواع الإعراب أحسن من قول غيره : ألقاب الإعراب ، لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لُقّب به ، وهذا ليس كذلك ، إذ لا يقال : الإعراب رفعٌ ولا الإعراب نصبٌ ، فلا تكون هذه ألقاباً له .

( وخصّ الجرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقلُّ ) - أي لأنه مفتقر إلى ما يتعلق به نحو : مررت بزيد .

( فيحمل غيره عليه ) - فلذلك فُقد الجرُّ من المضارع ولم يفقد منه النصب والرفع ، لأن عامل كلٍّ منهما مستقلٌّ نحو : قام زيدٌ ، وضربتُ زيداً ، فقبل كلٍّ منهما أن يتفرع عليه عامل في الفعل .

( بخلاف الرفع والنصب ) - أي فإن عامل كل منهما مستقلٌّ .

(١) أي السكون .

( وَخُصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ لِكَوْنِهِ فِيهِ كَالْعَوِضِ مِنَ الْجَرِّ ) فَصَارَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صِنْفِي الْمَعْرَبِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهٌ مِنَ الْإِعْرَابِ : الِرْفَعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ لِلْأَسْمِ .  
وَالرَّفَعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ لِلْفِعْلِ .

( وَالْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ أَصْلٌ ، وَيَنْوِبُ عَنْهُمَا الْحَرْفُ وَالْحَذْفُ ) - أَيِ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَةِ نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ . أَصْلٌ لِلْإِعْرَابِ بِالْحَرْفِ نَحْوُ : الزَّيْدَانِ يَضْحَكَانِ ، وَالْإِعْرَابِ بِالسَّكُونِ نَحْوُ : لَمْ يَضْرِبْ أَصْلٌ لِلْإِعْرَابِ بِالْحَذْفِ نَحْوُ : لَمْ يَقُومَا ، فَلَا يُصَارُ إِلَى الْإِعْرَابِ بِحَرْفٍ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْحَرَكَةِ ، وَلَا يُصَارُ إِلَى الْإِعْرَابِ بِحَذْفٍ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ السَّكُونِ .

( فَارْفَعْ بِضُمَّةٍ ) - نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ .

( وَانصِبْ بِفَتْحَةٍ ) - نَحْوُ : لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا .

( وَجَرِّ بِكَسْرَةٍ ) - نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

( وَاجزِمْ بِسُكُونٍ ) - نَحْوُ : لَمْ أَضْرِبْ .

( إِلَّا فِي مَوَاضِعِ النِّيَابَةِ ) - وَسَتَأْتِي مَفْصَلَةٌ ، فَمِنْهَا مَا نَابَتْ فِيهِ حَرَكَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ كَغَيْرِ الْمَنْصَرَفِ جَرًّا ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ نَصْبًا ، وَمِنْهَا <sup>(١)</sup> مَا نَابَ فِيهِ حَرْفٌ عَنْ حَرَكَةٍ كَالْأَسْمَاءِ السَّتِّ وَالْمَثْنَى وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ <sup>(٢)</sup> ، وَمِنْهَا مَا نَابَ فِيهِ حَذْفٌ عَنِ السَّكُونِ أَوْ حَرَكَةٌ كَالْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةَ جَزْمًا وَنَصْبًا .

( وَتَنْوِبُ الْفَتْحَةُ عَنِ الْكَسْرِ فِي جَرِّ مَا لَا يَنْصَرَفُ ) - نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَحْمَدٍ .

( إِلَّا أَنْ يُضَافَ ) - نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ .

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) .

( أو يَصْحَبُ الألفَ واللامَ ) - كالأحمر .

( أو بدلها ) - أي بدل اللّام . وإبدال لام التعريف ميماً لغة حمير .  
ومن دخول « ام » على ما لا ينصرف وجره بالكسرة قوله :

( ٩ ) إِنْ شِمْتُ <sup>(١)</sup> مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تُكَابِدُ لَيْلَ أَمْرَمِدٍ <sup>(٢)</sup> اِعْتَادَ أَوْلَقَا

أراد : ليل الأرمد . وذكر صاحب المقرّب أنها لغة طيء . يقال : شِمْتُ البرقَ أي نظرتُ إلى سحابته أين تمطر . وتألق البرقُ لمع <sup>(٣)</sup> والأولق الجنون .

( والكسرة عن الفتحة في نصب أولات ) <sup>(٤)</sup> - كقوله تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ <sup>(٥)</sup> حَمْلٍ » وإنما لم يجعلها من جمع المؤنث السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها . قال أبو عبيدة : أولات <sup>(٦)</sup> واحدها ذات .

( والجمع بزيادة ألف وتاء ) - كهندات وحمامات . وقيد بالزيادة احترازاً من أبيات وقضاة . فإنّ نصبهما بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير .

(١) في ( د ) : أن . وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ٧ .

أَنْ شِمْتُ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تَبِيْتُ بَلِيْلَ امْ أَرْمِدِ اِعْتَادَ أَوْلَقَا

وفي منهج السالك ج ١ ص ٤٩ : أئن شمت . . .

وقال في الدرر : لم أعر على قائله . وفي شرح شواهد العيني هامش شرح الأشموني ج ١ ص ٩٦ : قاله بعض الطائيين .

(٢) في ( د ) : أم أرمد بفصل أم عن أرمد .

(٣) في ( ز ) : أي لمع .

(٤) في ( د ) : ألأت .

(٥) الطلاق آية ٦ .

(٦) كتبت في النسختين ( د . ز ) بدون واو . والتحقيق من ( غ ) .



( وإن سُمِّي به ) - أي الجمع الذي بزيادة ألف وتاء كهندات علم رجل أو امرأة .

( فكذلك ) - أي فينصب بالكسرة .

( والأعرف حينئذٍ ) - أي حين إذ نصب بالكسرة .

( بقاء تنوينه ) - نحو : رأيت هنداتٍ ، وغير الأعراف حذف التنوين ونصبه بالكسرة نحو : هذا هنداتُ ، ورأيتُ هنداتٍ ، ومررتُ بهنداتٍ .

( وقد يُجعلُ كإرطاةَ علماء ) - أي فيعربُ كغير المنصرف فيجُرُّ ويُنصبُ بالفتحة : نحو - هذا هنداتُ ، ورأيتُ هنداتٍ ، ومررتُ بهنداتٍ .  
( وتَنوبُ الواو عن الضمة ) - نحو : هذا أخو زيد<sup>(١)</sup> .

( والألف عن الفتحة ) - نحو : رأيتُ أخاه .

( والياء عن الكسرة ) - نحو : مررتُ بأخيه .

( في<sup>(٢)</sup> ما أضيف إلى غير ياء المتكلم ) - يشمل الظاهر والمضمر غير الياء ، وأما المضاف إلى الياء كأبي<sup>(٣)</sup> وأخي فلا يُعربُ كذلك .

( من أب وأخ وحم ) - نحو<sup>(٤)</sup> : هذا أبو زيد ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ

بأبيه<sup>(٥)</sup> وهذا أخو زيد ، ورأيتُ أخاه ، ومررتُ بأخيه ، وهذا حمُّ زيد ، ورأيتُ حماه ، ومررتُ بحميه<sup>(٦)</sup> )

(١) في ( ز ) : جاء أخو زيد .

(٢) في ( د ) : فيما .

(٣) في ( ز ) : كأخي وأبي .

(٤) (٦) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٥) في ( غ ) : وكذلك أخ وحم ، وسقط ما بين الرقمين ٥ . ٦ .

( غير مماثل قَرَواً وُقَرَأً وَحَطَأً ) - هذا قيدٌ في حَمٍ خاصة ، فإذا ماثل شيئاً مما ذكر أعرب بالحركات نحو : هذا حَمُوكُ وَحَمُوكُ وَحَمُوكُ .

( وِفْمٍ بلا ميمٍ ) - نحو : هذا فُو زَيْدٍ ، ورَأَيْتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه ، فإن كان بميم أعرب بالحركات الظاهرة سواء أضيف أم لم يُضَفْ نحو : هذا فَمٌ ، ورَأَيْتُ فَمَ زَيْدٍ ، ونظرتُ إلى فِمه .

( وفي ذي بمعنى صاحب ) - نحو : جاءني ذُو مالٍ ، ورَأَيْتُ ذَا مالٍ . ومررتُ بِذِي مالٍ .

واحترز « من ذو » الطائفة فإنها مبنية في الأشهر نحو : جاء<sup>(١)</sup> ذو قام ، ورَأَيْتُ ذو قام ، ومررتُ بذو قام ، وإنما أتى بفي في قوله : « وفي ذي » ليعلم أنه معطوف على المجرور بفي في قوله : في<sup>(٢)</sup> ما أضيف ، لا على المجرور بمن في قوله : من أبٍ . وفعل ذلك لأن « ذو » بمعنى<sup>(٣)</sup> صاحب لا تضاف إلى ضمير مطلقاً غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً<sup>(٤)</sup> .

( والتزامٌ تقصٍ هُنْ أعرفٌ من إلحاقه بهنَّ ) - أي بأبٍ وما بعده ، فعلى الأعراف يعرب بالحركات الظاهرة نحو : سَتِرْهَنْ زَيْدٍ ، وسترتُ هَنَه ، وهو ساترٌ لهنه ، وعلى غير الأعراف يرفع بالواو ، وينصب بالالف ، ويُجَرُّ بالياء نحو : هُنُوه وهِنَاه وهِنِيه .

( وقد تَشَدَّدَ نُونُهُ ) - كقوله :

(١) في ( ز ) : جاءني .

(٢) في ( د ) : فيما أضيف .

(٣) -قط من ( د ) : بمعنى صاحب .

(٤) في ( د ) : أو متكلماً أو مخاطباً .

(١٠) أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً وَهَنَى جَاذٍ<sup>(١)</sup> بَيْنَ لِهْزَمَتِي<sup>(٢)</sup> هِنْدٌ؟<sup>(٣)</sup>

وَهْنٌ كَلِمَةٌ كِنَايَةٌ مَعْنَاهَا<sup>(٤)</sup> : شَيْءٌ ، وَهِيَ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ الْفَرْجِ .

( وِخَاءُ أَبْ ) - نَحْوُ : هَذَا أُخٌ .

( وَبَاءُ أَبْ ) - نَحْوُ : هَذَا أَبٌ ، حَكَاهُ الْأَزْهَرِيُّ ، وَحَكَى أَنَّهُ يُقَالُ : اسْتَأْبَيْتَ فَلَانًا بِبَائِنٍ أَيْ اتَّخَذْتَهُ أَبًا .

( وَقَدْ يُقَالُ أَخُو ) - كَقَوْلِهِ :

( ١١ ) مَا الْمَرْءُ أَخُوكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرَأَ عِنْدَ الْكَرِيهَةِ مِعْوَانًا عَلَى التُّوبِ<sup>(٥)</sup> وَالْوَزْرَ الْمَلْجَأَ .

( وَقَدْ يُقَصَّرُ حَمٌّ وَهَمَّا ) - أَيْ وَأَبٌ وَأُخٌ ، فَيُقَالُ : أَخَاكَ وَأَبَاكَ وَحَمَاكَ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا كَعَصَا .

( أَوْ يَلْزِمُهَا النِّقْصُ كَيْدٍ وَدَمٍ ) - أَيْ يَلْزِمُ أَبًا وَأُخًا وَحَمًّا فَتُحْذَفُ لَامُ

(١) فِي ( د ) : جَادٌ بِالْمُهْمَلَةِ . وَفِي ( ز ) جَارٌ بِالرَّاءِ . وَالتَّحْقِيقُ مِنَ الدَّرْرِ اللُّوَامِعِ ج ١ ص ١١

(٢) فِي ( د ) : لِهْزَمَتِي .

(٣) فِي النِّسَخَتَيْنِ ( د . ز ) : هَنْ . وَالتَّحْقِيقُ مِنَ الدَّرْرِ اللُّوَامِعِ ج ١ ص ١١ وَ ( غ ) .

(٤) فِي ( ز ) يَكْنَى بِهَا عَمَّا يَسْتَهْجِنُ . . . الخ . وَفِي الدَّرْرِ : الشَّاهِدُ فِي هُنَّ بِالتَّشْدِيدِ :

قَالَ فِي التَّسْهِيلِ : وَقَدْ تَشَدَّدَ نَوْنُهُ . قَالَ الدَّمَامِينِيُّ : أَيْ هُنَّ . وَأَنشَدَ الْبَيْتَ . . .

قَالَ - أَيْ الدَّمَامِينِيُّ - : كُنِيَ بِهِنَّ الْمَشْدَدُ عَنْ ذِكْرِهِ . وَجَادٌ بِجِيمٍ وَذَالٍ مَعْجَمَةٌ . أَيْ ثَابِتٌ عَلَى الْقِيَامِ . وَاللِّهْزَمَتَانِ بِكسْرِ اللَّامِ وَالزَّايِ عِظْمَانِ نَاتئَانِ فِي اللَّحْيَيْنِ تَحْتَ الْأَذْنَيْنِ . لَكِنَّ الشَّاعِرَ اسْتَعْمَلَهُمَا فِي جَانِبِي الْفَرْجِ عَلَى جِهَةِ الِاسْتِعَارَةِ . وَعَدَّ ابْنَ الْجَوَالِيقِيِّ تَشْدِيدَ نَوْنِ الْهَيْنِ مِنَ لَحْنِ الْعَوَامِ .

(٥) فِي الدَّرْرِ اللُّوَامِعِ ج ١ ص ١٢ قَالَ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْأَخَ فِيهِ لُغَةٌ عَلَى وَزْنِ دَلُو . وَهِيَ لُغَةٌ ذَكَرَهَا كِرَاعٌ . وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ . . . ثُمَّ قَالَ : وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

الثلاثة كما حذف لام يِدِ ودمٍ ، وتعرب حينئذ بالحركات الظاهرة نحو :

هذا أبك ، ورأيتُ أبك ، ومررتُ بأبك ، وكذا أتح وحم .

( وربما قُصِراً ) - أي : يد ودم فيقال : يدا ودماً رفعاً ونصباً وجرأً  
كعصا .

( أو ضَعْف دم ) - كقوله :

( ١٢ ) أهان دمك فرغاً<sup>(١)</sup> بعد عزته ياعمرؤ بغيك إصراراً على الحسد<sup>(٢)</sup>

يقال : ذهب دمه فرغاً أي هدرأ لم يُطلب به .

( وقد تُثَلَّثُ فاءُ فمٍ منقوصاً ) - فيقال : هذا فمٌ بضم الفاء وفتحها  
وكسرهما .

( أو مقصوراً<sup>(٣)</sup> ) فيقال : فمًا بضم الفاء وفتحها وكسرهما .

( أو يُضَعَّفُ مفتوحَ الفاء ) - نحو : هذا فمٌ .

( أو مضمومها ) - نحو : هذا فمٌ .

( أو تتبَعُ فاءُه حرفَ إعرابه في الحركات ) - نحو : هذا فمٌ ، ورأيتُ  
فمًا ، ونظرتُ إلى فمٍ .

(١) في ( د ) : بكسر الفاء . وفي القاموس بفتحها .

(٢) قال في الدرر جـ ١ ص ١٣ وما بعدها : استشهد به على أن دماً يجوز فيه تشديد الميم . وذلك لغة في دم المحذوف اللام . . وأوضح الأصل وما صار إليه ثم قال : وأعلم أن الكسائي أنكر لغة التشديد . وأهان دمك ضد أعزه . وفرغاً نائب عن مصدر أهان . . والفرغ مخرج الماء من الدلو بين العراقي . وإصراراً مفعول له . وبغيك فاعل أهان . أي جعل سفك دمك هينا بغيك لإصرارك على الحسد . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) سقط هذا السطر من ( د ) .

(كما فُعل بفاء مَرَّءٍ) - نحو: هذا مَرَّءٌ، ورأيتُ مَرَّءاً،<sup>(١)</sup> ومررت بمَرَّءٍ.

(وعيني امرئ وابنم) - نحو: هذا امرؤ وابنم، ورأيتُ امرأً وابنمًا، ومررتُ بامرئٍ وابنم<sup>(٢)</sup>.

(ونحوهما فُوك وأخواته على الأصح) - أي نحو امرئ وابنم في الإتياع. فإذا قلت: قام أبوك، فأصله: أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيلاً: أبوك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وكذلك تتبع في الجر والنصب كما في الرفع، وهذا مذهب سيبويه والفراسي وجمهور البصريين، والمذهب الذي ذكره أولاً، وهو كون هذه الحروف نائبة عن الحركات هو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليهِ.

(وربما قيل فا دون إضافة صريحة نصباً) - أنشد الكوفيون للعجاج:

( « خالط من سلمى خياشيم وفا »<sup>(٣)</sup> )

( ١٣ )

وخرجه أبو الحسن وتابعه المصنّف على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته، أراد: خياشيمها وفاها، واحترز بصريحة من المقدّرة، فإنّ أصل: وفا: وفاها كما ذكرنا.

(ولا يخص بالضرورة) - نحو « يُصبحُ ظمآنٌ وفي البحر فمة<sup>(٤)</sup> »

( ١٤ )

(١) في النسختين (د. ز) مرأ.

(٢) في (د. غ): خص كل لفظ بمثال مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

(٣) من رجز للعجاج: الدرر اللوامع ج ١ ص ١٤. والشاهد فيه على مجيء «فا» دون إضافة صريحة نصباً.

(٤) من قصيدة طويلة لرؤبة بن العجاج. الدرر اللوامع ج ١ ص ١٤.

خِلافاً لأبي علي) - أي لا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة ، خِلافاً للفارسيّ ، ومنه في النثر<sup>(١)</sup> الحديث : « لَخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ »<sup>(٢)</sup> ، ونظماً ما أنشده :

« يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمِهِ »

يقال : خَلَفَ فَمُ الصَّائِمِ خُلُوفاً تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ ، وَخَلَفَ اللَّبَنُ وَالطَّعَامُ إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ رَائِحَتُهُ .

( وتَنَوَّبُ النُّونُ عَنِ الصُّمَةِ ) - هذا هو الصحيح ، أعني كون النون في الأمثلة الخمسة علامة الإعراب كما ذكر المصنّف .

( في فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمع ) - يشمل ما تكون الألف فيه أو الواو علامة نحو : يقومان الزيدان ، ويقومون الزيدون ، أو ضميراً نحو : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون .

( أو ياء مخاطبة ) - نحو : أنتِ تقومين .

( مكسورة بعد الألف ) - أي النون نحو : يقومان .

( غالباً ) - استظهر به على قراءة من قرأ : « أتعدائني »<sup>(٤)</sup> بفتح النون .

( مفتوحة بعد أختيها ) - أي بعد الواو نحو : يفعلون ، والياء نحو :

تفعلين .

(١) في ( د ) : ومنه نثراً

(٢) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٤٧ من حديث طويل رواه الخمسة أوله كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به . . . والذي نفس محمد بيده . لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . . . «

(٣) له يذكر الشاهد في ( د ) .

(٤) الأحقاف آية ١٧ .

( وليست دليل الإعراب ، خلافاً للأخفش ) - زعم الأخفش أن هذه النون ليست إعراباً ، وإنما هي دليل إعراب مقدّر قبل ثلاثة الأحرف ، وقال به السهيلي أيضاً ، وهو ضعيف ، لأن فيه دعوى تقدير لا حاجة إليه ، فالنونُ وافيةٌ بالمقصود فيه <sup>(١)</sup> .

( وتُحذفُ ) - أي النونُ .

( جزماً ) - نحو : « فإن لم تفعلوا » <sup>(٢)</sup> .

( ونصباً ) - نحو : « ولن تفعلوا » <sup>(٣)</sup> .

( ولنون التوكيد ) - نحو : هل تضربن يا زيدون ؟ قال تعالى :

« ليقولن ما يحبسُه <sup>(٤)</sup> » ؟ « فلا ينازعنك في الأمر <sup>(٥)</sup> » .

( وقد تُحذفُ لنون الوقاية ) - نحو : « أتُحاجوني <sup>(٦)</sup> » في قراءة من

حذف النون ، وهذا مذهبُ سيبويه <sup>(٧)</sup> ، وقال الأخفش والمبرد وغيرهما : المحذوف نون الوقاية .

( أو تُدغمُ فيها ) - نحو قراءة : « أتُحاجوني <sup>(٦)</sup> » بتشديد النون .

( ونادر حذفها مفردةً ) - أي مع عدم ملاقة مثل .

( في الرفع نظماً ) - نحو :

(١) سقطت عبارة بالمقصود فيه من ( د ) .

(٢) البقرة آية ٢٤ .

(٣) هود آية ٨ .

(٤) الحج آية ٦٧ . وفي ( ز ) اقتصر على هذا الشاهد الأخير ولم يذكر الذي قبله ولا المثال .

(٥) الأنعام آية ٨٠ .

(٦) في ( د ) : وعند سيبويه ما ذكر المصنف . وقد علق في هامش ( ز ) بقوله : وهو الصحيح

لوجه . ثم ذكر هذه الوجوه .

(١٥) أبيتُ أُسْرِي وتبيتي تَذُكِّي وجهك بالعنبر والمسك الذكي<sup>(١)</sup>

أي : وتبيتين تدلكين .

(ونثراً) - كما روى في قراءة أبي عمرو : « قالوا ساحران تظَاهرا<sup>(٢)</sup> » . أي : تتظاهران ، فأدغم التاء في الظاء وحذف النون .

(وما جيء به لا لبيان مُقتضى العامل) - احترز من حركات الإعراب .  
(من شبه الإعراب) - بيان لما في قوله : ما جيء به .

(وليس حكايةً) - نحو : مَنْ زيداً ؟ وَمَنْ زيدٍ ؟ لقائل : رأيتُ زيداً ،  
أو مررتُ بزيد .

(أو إتباعاً) - كقراءة من قرأ - « الحمد لله<sup>(٣)</sup> » بكسر الدال ، ومنهم  
زيد بن علي .

(أو نقلاً) - كقراءة ورش « أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ<sup>(٤)</sup> » بفتح الميم .

(أو تخلّصاً من سُكُونَيْنِ) - نحو : « مَنْ يَشِئِ اللَّهُ يَضِلُّهُ<sup>(٥)</sup> » .

(فهو بناء) - أي ما خالف حركة الإعراب ، وحركة الحكاية ،  
وحركة الإتباع ، وحركة النقل ، وحركة التخلّص من ساكنين فهو بناء .

---

(١) ذكره في الدرر ج ١ ص ٢٧ وقال : الشاهد فيه حذف النون من تبيتي وتذكي . ولم يذكر  
قائله .

(٢) القصص آية ٤٨ .

(٣) الفاتحة آية ٢ .

(٤) البقرة آية ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٥) الأنعام آية ٣٩ .



( وأنواعه ) - أي أنواع البناء .

( ضَمْ ) - نحو : حيثُ .

( وفتح ) - نحو : أينَ .

( وكسراً ) - نحو : أمس .

( ووقف ) - نحو : كمُ .

## ( ٣ ) - باب إعراب المعتل الآخر

( يظهر الإعراب بالحركة ) - نحو : يقوم زيد .

( والسكون ) - نحو : لم يقم .

( أو يقدر ) - أي الإعراب .

( في حرفه ) - أي في حرف الإعراب .

( وهو ) - أي حرف الإعراب .

( آخر المعرب ) - كالف فتى ويسعى ، فحرف الإعراب آخر الكلمة المعربة ، وقيل آخر الكلمة مطلقاً ، والصحيح الأول .

( فإن كان ) - أي حرف الإعراب .

( ألفاً قدّر فيه غير الجزم ) - وهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو : يسعى الفتى ، ولن أخشى الفتى ، والجرّ في الاسم نحو : مررت بالفتى .

( وإن كان ) - أي حرف الإعراب .

( ياءً ) - نحو : القاضي ويرمي .

( أو ولواً ) - نحو : يغزوا .

( يشبهانه ) أي يشبهان الألف في كون حركة ما قبلهما من جنسهما .  
فخرج نحو : طَيّ ودَلُو .

( قَدَّرَ فيهما الرفعُ ) - نحو : القاضي يرمي ويغزو .

( وفي الياء الجرُّ ) - نحو : مررتُ بالقاضي .

( وينوبُ حذفُ الثلاثة ) - أي الألف والواو والياء <sup>(١)</sup> .

( عن السكون ) - نحو : لم يَخْشَ ، ولم يَزِمَ ، ولم يَغْزُ .

( إلا في الضرورة فيقدَّرُ لأجلها ) - أي لأجل الضرورة .

( جزمها ) - أي جزمُ الثلاثة فتثبت نحو :

( ١٦ ) هجوتَ زبَانَ ثم جئتُ معتذراً من هجو زبَانَ لم تهجو ولم تدع <sup>(٢)</sup>

ونحو :

( ١٧ ) إذا العجوزُ غضبتُ فطلَّقِ ولا ترصَّها ولا تملِّقِ <sup>(٣)</sup>

ونحو :

( ١٨ ) ألم يأتيكُ والأنباءُ تنمي بما لاقتُ لبونُ بني زياد؟ <sup>(٤)</sup>

( ويظهر لأجلها ) - أي لأجل الضرورة .

(١) في ( ز ) قدم الياء على الواو .

(٢) ذكره في الدرر اللوامع ج ١ ص ٢٨ وقال : ولم أعثر على قائله . وفي شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان ج ١ ص ١٠٣ قال : هو من البسيط . وشرحه دون أن يشير إلى قائله . والشاهد في

الآبيات الثلاثة تقدير الجزم مع بقاء أحرف العلة ضرورة

(٣) ذكره في الدرر اللوامع وذكر بيتاً بعده ج ١ ص ٢٨ وقال : والرجز لرؤبة .

(٤) قال في الدرر اللوامع ج ١ ص ٢٨ : والبيت من أبيات لقيس بن زهير العبسي .

( جرُّ الياء ) - نحو :

( ١٩ ) فيوماً يُوافين الهوى غير ماضي . ويوماً ترى فيهنَّ عولاً تَفَوَّلُ<sup>(١)</sup>

( ورفَعها ) - نحو :

( ٢٠ ) فَعَوَّضِي منها غِنَايَ ولم تكنْ تساوي عندي غيرَ خمسِ دراهم<sup>(٢)</sup>

( ورفَع الواو ) - نحو :

( ٢١ ) إذا قلتُ<sup>(٣)</sup> علَّ القلبَ يَسْلُو فَيُضَّتْ هواجسُ لا تنفكُ تغريه بالوجد<sup>(٤)</sup>

ويقال : قِيضَ اللهُ فلاناً لفلان أي جاءه به وأتاحه له ، ومنه :

« وقِيضْنَا لهم قُرْنَاءً »<sup>(٥)</sup> ، والهواجس جمع هاجس وهو الخاطر ، يقال : هجس في صدري شيء يهجس أي حدس .

( ويقدَّرُ لأجلها ) - أي لأجل الضرورة .

( كثيراً ، وفي السَّعة قليلاً نصبهما ) - أي نصب الواو والياء نحو :

( ٢٢ ) أَرْجُو وأملُ أن تدنو مودَّتْها وما إخالُ لدينا منكِ تَنوِيلُ<sup>(٦)</sup>

(١) شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان ج ١ ص ١٠٠ : من قصيدة طويلة لجرير يهجو الأخطل .

(٢) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٣٠ : فعوضني عنها . . . قاله رجل من الأعراب يمدح عبد الله بن العباس رضي الله عنهما .

(٣) في ( ز ) : إذا قيل .

(٤) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٣٠ أشار إلى أنه من شواهد العيني . وقال : ولم أقف على قائله .

(٥) فصلت آية ٢٥ .

(٦) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٣١ والبيت من قصيدة لكعب بن زهير يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم . مطلعها : بانت سعاد . . . والشاهد في قوله : أن تدنو بتقدير النصب على الواو ضرورة .

وكقراءة من قرأ: «إلا أن يعفون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح»<sup>(١)</sup>. بسكون الواو، ونحو:

(٢٣) ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا<sup>(٢)</sup> ونحو:

(٢٤) ما أقدر الله أن يُدني على شحطٍ مَنْ داره الحزنُ ممَّن داره صول<sup>(٣)</sup>

وكقراءة جعفر الصادق: «من أوسط ما تطعمون أهاليكم»<sup>(٤)</sup> بسكون الياء. والشَّحَطُ البَعْدُ، وقد<sup>(٥)</sup> شَحَطَ يَشْحَطُ شَحْطاً وشُحوطاً، والحزن بلاد العرب، وصول اسم موضع.

(ورفع الحرف الصحيح) - كقراءة مسلمة بن محارب: «وبعولتھنَّ

أحق<sup>(٦)</sup>» بإسكان التاء، وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من: يعلمهم ونحوه.

(وجزؤه) - كقراءة أبي عمرو: «فتوبوا إلى بارئكم»<sup>(٧)</sup>

(وربما قُدِّرَ جَزْمُ الياء في السعة) - كقراءة قبل: «إنه من يتقى ويصبر<sup>(٨)</sup>» بإثبات الياء في يتقى.

(١) البقرة آية ٢٣٧، وفي (غ): وكقراءة من قرأ: «أو يعفوا الذي بيده» بسكون الواو.

(٢) شرح شواهد العيني هامش ص ١٠١ ج ١ حاشية الصبان: قاله حندج بن حندج المرزي.

(٣) في الدرر ج ١ ص ٢٩ قال: وهو عند أكثرهم ضرورة. ولم أعثر على قائله.

(٤) المائدة آية ٨٩

(٥) في (ز): يقال: شحط يشحط. وفي القاموس المحيط: شحط كمنع شحطاً وشحطاً محركة وشحوطاً ومشحطاً بقَد كَشحط كفرح.

(٦) في (د): لم يذكر «أحق» - البقرة آية ٢٢

(٧) البقرة آية ٥٤.

(٨) يوسف آية ٩٠.

## ( ٤ ) - باب إعرابِ المثني والمجموع على حدّه

أي حدّ المثني ، ومعناه أنه سلم فيه بناء الواحد كما سلم في التثنية ، وأنه يلحقه حرف علة ونون كالمثني ، وهذا جمعُ المذكر السالم ، وهذه عبارة سيبويه .

( التثنية جَعَلَ الاسم ) - قوله : جَعَلَ الاسم أولى من أن<sup>(١)</sup> يقال : جَعَلَ الواحد ، لأن المَجْعولَ مثنى يكون واحداً كرجلين ، وجمعاً كجمالين ، واسم جمع كركبَيْن ، واسم جنس كغنَمَيْن .

( القابل ) - تحرّز من غير القابل كالمثني والمجموع على حدّه وأسماء العدد إلا مائةً وألفاً ، والجمع الذي لا نظير له في الأحاد .

( دليل اثنين ) - احترز من الجمع المسلم فإنه جَعَلَ الاسم دليل ما فوق اثنين . وخرج ما لفظه التثنية ومعناه ليس كذلك ، نحو قوله تعالى :

« ثم ارجع البصر كرتين ، ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير<sup>(٢)</sup> » أي مُبَعَدًا صاغراً ، وهو كليل منقطع ، فاعيل بمعنى فاعل من الحسور وهو الإعياء

( متفقين في اللفظ غالباً ) - احترز من أن يختلفا لفظاً فلا تجوز

(١) سقط من ( د ) : أن يقال .

(٢) سقط هذا اللفظ من ( د ) .

(٣) الملك آية / ٤ .

التثنية ، واحترز بقوله ، « غالباً » عما ورد من تثنية مختلفي اللفظ فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، كالقمرين في الشمس والقمر ، والعمرين في أبي بكر وعمر .

( وفي المعنى على رأي ) - نَبّه بهذا على خلاف في المتفقي اللفظ المختلفي المعنى كعين ناظرة وعين نابعة . فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه . قال المصنف : والأصح الجواز . ومنه قوله تعالى : « وآله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق <sup>(١)</sup> » وقولهم : القلم أحد اللسانين ، والخال أحد الأبوين .

( بزيادة ألف في آخره رفعاً ، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً تليهما نونٌ مكسورة ) - نحو : جاء الزيدان ، ومررت بالزيدين ، ورأيتُ الزيدَين ، وخرج بقوله : « بزيادة المصدر المفعول لاثنين خبراً أو نعتاً نحو : هذان رضى ، ومررت برجلين رضى .

( فتحها لغة ) - زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس ، قال : وكان لا أحد <sup>(٢)</sup> يزيد عليهم فصاحة . وقال الفراء : هي لغة لبعض بني أسد ، أنشدني بعضهم :

( ٢٥ ) على أحوذيين استقلتُ عشية <sup>(٣)</sup> فما هي إلا لمحّة وتغيّب

قال الجوهري : الأحوذِيّ الخفيف في الشيء لحذقه عن أبي عمرو ، وقال يصف جناحي قطاة : على أحوذيين استقلتُ عليهما .

(١) البقرة آية ١٣٣ .

(٢) زيادة من أجل المعنى . وفي ( غ ) في هذا الموضع لفظ غير واضح .

(٣) في ( د ) : استقلت عليهما ، وهي رواية الجوهري كما في الشرح . وقد روى البيت بالطبعة المحققة في الهمع ج ١ ص ٤٩ ، سطر ٨ . وفي الدرر ج ١ ص ٢١ : استشهد به على أن فتح نون المثني لغة . . . قال ، والبيت لحميد بن ثور الصحابي الهلالي .

(وقد تَضُمُّ) - حكى الشَّيباني : هما خيلانٌ ، ومنه قول فاطمة - رضي الله عنها - يا حَسَنانُ ، يا حَسَنانُ .

(وتسقط) - أي النون .

(للإضافة) - كقوله تعالى : « بل يدها مبسوطتان »<sup>(١)</sup> .

(أو للضرورة) - كقوله في رواية من رفع :

(٢٦) هما خَطَّتَا إمَّا إِسَارَ وَمِنَّةً وإما دَمٌ وَالقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ<sup>(٢)</sup>

يقال : أسرتُ الرجلُ أسراً وإساراً فهو أسير .

(أو لتقصير صلة) - نحو : هذان الضاربا زيداً . وأنشد المصنف :

(٢٧) خَلِيلِي ما إِنْ أَنْتَما الصادِقا هَوَى إِذا خِفْتُما فِيهِ عَدُوْلاً وواشِيا<sup>(٣)</sup>

(ولزومُ الألف) - أي رفعاً ونصباً وجرّاً .

(لغةً حارثيةً) - نسبة لبني الحارث بن كعب ، ومن ذلك ما حكى

(١) المائة آية ٦٤ .

(٢) في الدرر ج١ ص ٢٢ : استشهد به على حذف النون للإضافة المقدرة . وفي إisar وما بعدها روايتان : الجرّ . وعليه رواية الدرر . لكن ظاهره أن المضاف مقدر : وصرح ابن هشام في المغنى أن في رواية الجر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمّا . فهذا دليل على أن المضاف إليه هو إisar المذكور . وأما رواية الرفع فإنهم يستشهدون بها على أن حذف نون المثني في غير الإضافة ضرورة . كما صرح في المغنى بأن البيت لا ينفك عن الضرورة . وقال ابن جنى : أما الرفع فطريق المذهب . قال البغدادي : وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة . فقد حكى ذلك . . والبيت من أحد عشر بيتاً لتأبط شراً يذكر فيها قصته مع هذيل .

(٣) في الدرر ج١ ص ٢٣ : استشهد به على حذف نون المثني تقصيراً من صلة الألف واللام . فالصادقا أصله الصادقان . قال : ولم أعثر على قائله .



الأخفش أنه سمع فصيحاً من بني الحارث يقول: ضربت يداه، وقول الشاعر:

( ٢٨ ) وأطرق إطراق الشُّجاع ولو رأى مساعاً<sup>(١)</sup> لناباه الشجاع لَصَمَّما

يقال: أطرق الرجل إذا سكت فلم يتكلم، وأطرق أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض، وصمَّم في السير وغيره مضى، وصمَّم أي عضَّ ونيب فلم يرسل ما عضَّ.

( وما أعرب إعراب المثني ) - أي بالآلف والياء والنون .

( مخالفاً لمعناه ) - في كونه مُراداً به<sup>(٢)</sup> أكثر من اثنين نحو: « ثم ارجع البصر كرتين »<sup>(٣)</sup>.

( أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه ) - نحو: كلبتي الحداد، والبحريين علم مكان، إذ لا يصح أن يقال: كَلْبَةٌ وكَلْبَةٌ ولا بَحْرٌ و بَحْرٌ، ومثله القمران في الشمس والقمر، والعمران في أبي بكر وعمر.

( فملحق به ) - أي بالمثني، وليس بمثنى حقيقةً، ولكنه ألحق به في إعرابه.

( وكذلك كلا وكلتا مضافين إلى مضمرة ) - أي هما من<sup>(٤)</sup> قبيل ما ذكر،

(١) في ( د ) : مصيبا . وفي هامش ( ز ) : مضيا . والتحقيق من ( غ ) ومن الأشموني مع الصبان جا ص ٧٩ . قال في تنبيهاته : في المثني وما ألحق به لغة أخرى ، وهي لزوم الألف رفعا ونصبا وجزأ . وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل آخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة . وذكر البيت . ولم يذكر قائله ، والشاهد في : لنا باه . وفي معجم الشواهد أنه للمتلّمس ديوانه ص ٢ .

(٢) في ( ز ) : مراداً منه .

(٣) الملك آية ٤ .

(٤) في ( ز ، غ ) : مثل ما ذكر .

في كونهما ملحقين بالثنى في إعرابه حالة إضافتهما إلى مضمرة نحو: جاء  
الزيدان كلاهما، ورأيتُ الزيدَين كليهما، وجاء الهندان كلتاهما، ومررتُ  
بالهندَين كلتيهما، فإن أضيفا إلى مظهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرأ  
نحو: كلا الرجلين، وكلتا المرأتين.

( ومطلقاً على لغة كنانة ) - حكى الكسائي والفراء أن بعض العرب  
يجريهما مع المظهر مجراهما مع المضمرة، نحو: رأيتُ كلي<sup>(١)</sup> أخويك،  
وعزاها الفراء إلى كنانة كما ذكر المصنف.

( ولا يُغني العطف عن التثنية ) - فلا يقال في غير ما ذكر<sup>(٢)</sup>: زيد  
وزيد، بل يجب أن يقال: زيدان، وإن كان العطف هو الأصل.

( دون شذوذ أو اضطرار ) - نحو:

( ٢٩ ) كأن بين فكها والفك فارة مسكٍ ذُبحت في سَك<sup>(٤)</sup>

أردا بين فكيتها، ولكن عطف للضرورة، ولو وقع مثل هذا في غير شعر لكان  
شذوذاً. والسك طيبٌ وهو عربي، قاله الجوهري.

(١) في (د): كما يجريهما. وفي (غ): يجريهما مع الظاهر مجراهما...

(٢) في (د): رأيتُ كلا أخويك.

(٣) في (ز): في غير ما يذكر.

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ ص ١٣٨ قال: أراد بين فكيتها، فلما لم يتزن له رجع إلى  
العطف، وهو كثير في الشعر. وذكر في هامش الصفحة أن هذا الرجز نسبة ابن بري  
لمنظور بن مرثد الأسدي، وذكر قبله:

يا حبذا جارية من عكٍ تعقد المرط على مدك  
مثل كثيب الرمل غير ركٍ

(الإمع قصد التكثر) - كقوله :

( ٢٠ ) لو عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتُ أَكْرَمَهُمْ مَيْثًا وَأَبْعَدَهُمْ مِنْ مَنْزِلِ الذَّامِ<sup>(١)</sup>

( أو فصل ظاهر ) - نحو : مررتُ بزيد الكريم ، وزيد البخيل ، ولو  
ثبيت وأخرت الصفتين مختلفتين لجاز<sup>(٢)</sup> .

( أو مُقَدِّر ) - كقول الحجاج ، وقد نعي له في يوم واحد محمد أخوه ،  
ومحمد ابنه : سبحان الله . محمدٌ ومحمدٌ في يوم ؟ أي محمد ابني ومحمد  
أخي .

( والجمعُ جعلُ الاسم ) - والمراد بالجعل تجديد الناطق حالةً للاسم لم  
يوضع عليها ابتداءً ، فخرج بذلك أسماء الجمع كركب .

( القابل ) - احترز مما لا يُجمع كالمثنى والأسماء المختصة بالنفي  
كأحد ، وأسماء العدد إلا مائةً وألفاً .

( دليل ما فوق اثنين ) - أخرج بذلك المثنى ونحو : شابتُ مفارقةً ،  
وقطعتُ رؤوس الكباشين .

( كما سبق ) - إشارة إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما سبق في  
التثنية ، والخلاف في جمع المشترك كالخلاف في تثنيته ، ومثال ما لم يتفق  
(١) في ( د ) : الرامي . وفي البيان والتبيين ج ٢ ص ٣١٦ : قال همام الرقاشي . وذكر البيت كما  
في التحقيق . وذكر المحقق في هامش الصفحة : الذام العيب . عنى أنه كريم الآباء والأسلاف .  
ثم قال : في الحماسة بشرح المرزوقي : عصام بن عبيد الله . وعند التبريزي : عصام بن عبيد  
الزمانبي . وفي معجم الشواهد . قال المحقق الأستاذ عبد السلام هارون : عصام بن عبيد  
الزمانبي . أو همام الرقاشي .

(٢) في ( د ) : متفرقتين . وفي ( غ ) مفترقتين . وقد أشار في هامش ( ز ) الى ما في النسختين :  
« مفترقتين » بعلامة ( خ ) .

فيه اللفظ : الخُبَيْبُونَ فِي خُبَيْبٍ وَأَصْحَابِهِ ، وَخُبَيْبٌ لِقَبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ . روى :

« قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي »<sup>(١)</sup>

( ٣١ )

بكسر الباء على أنه جمع ، وفتحها على أنه تثنية لخبيب ، ومصعب أخيه .

( بتغيير ظاهرٍ أو مقدر ) - الباء متعلقة بدليل ، فخرج نحو : مصطفين ومصطفيات لأن تغييرهما ليس دليل<sup>(٢)</sup> الجمعية ، ودخل نحو رجل ورجال ، ونحو فُلْكَ للمفرد والجمع ، فالضمة في المفرد كضمة قُفْلٍ ، وفي الجمع كضمة أُسْدٍ .

( وهو التكسير ) - فما حصل فيه الجعل المذكور مع التغيير المذكور هو المسمى بجمع التكسير تشبيهاً لتغيير بنية المفرد وزيادة الدلالة بتكسير الإناء وتفريق أجزائه .

( أو بزيادة في الآخر ) - وهي الواو والياء والنون نحو : مسلمون ومسلمين ، والألف والتاء نحو : مسلمات .

( مقدر انفصالها ) - احترز من زيادة صنوان ، فإنها كزيادة زيدين في سلامة النظم معها ، إلا أن زيادة زيدين مقدرّة الانفصال لسقوط نونه للإضافة نحو : مسلمو زيد ، بخلاف زيادة صنوان كقولك : صنوان زيد .

(١) في الدرر ج ١ ص ٤٢ أنه من أرجوزة لحميد الأرقط . وفي شرح شواهد العيني أنه لحميد بن مالك الأرقط . قاله الجوهري . وقال ابن يعيش : قاله أبو بجدلة . وذكر البيت الذي بعده . والشاهد على ما لم يتفق فيه اللفظ من أفراد المثني والجمع في قوله : الخبيبين ، على الوجهين كما في الشرح .

(٢) في ( د . غ ) : ليس هو للجمعية .

( لغير تعويض ) - احتَرَزَ من سِنين ونحوه ، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح ، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بالتكسير كما جبر يد ودم حين قيل فيهما<sup>(١)</sup> : يُدَيِّ وَدُمَيَّ ، فزِيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفأنت بعدم التكسير .

( وهو التصحيح ) - يشمل جمع التصحيح لمذكر ، وجمع التصحيح لمؤنث .

( فإن كان لمذكر فالزيد في الرفع واو بعد ضمة ) - أي ظاهرة نحو : الزيدون ، أو مقدرة نحو : المصطفون .

( وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة ) - أي ظاهرة نحو : الزيدين ، أو مقدرة نحو : المصطفين .

( تليهما نون مفتوحة ) - أي تلي الواو والياء .

( تكسر ضرورة ) - نحو :

( ٣٢ ) عرينٌ من عَرِينَةٍ ليس مناً برئتُ إلى عُرِينَةٍ من عرين<sup>(٢)</sup>  
عرفنا جعفرأً وبنى أبيه<sup>(٣)</sup> وأنكرنا زعانف آخرين

(١) سقطت فيهما « من ( د ) واستدر كها في ( ز ) بالهامش .

(٢) في شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان ج ١ ص ٨٩ : قاله جرير ، ديوانه ص ٥٧٧

وبعده : عرفنا جعفرأً وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرين ، على ما جاء بالشرح .

(٣) في النسختين ( د ، ز ) وبنى عبید ، والتحقيق من ( ع ) والدرر اللوامع ج ١ ص ٣١ وقد ذكر

أن الشاهد من أبيات لجرير .

قال الجوهري<sup>(١)</sup> : عَرِين بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ ، وَعُرِينَةُ مَصْغَرَةٌ بَطْنٌ مِنْ بَجِيلَةَ<sup>(٢)</sup> .  
وأصل الزعانف أطراف الأديم وأكارعه ، والزَعْنَفَةُ بالكسر القصير<sup>(٣)</sup> .

( وتسقط للإضافة ) - كقوله تعالى : « غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ »<sup>(٤)</sup> .

( أو للضرورة ) - نحو :

( ٣٣ ) ولسنا إذا تأبون سلماً بمدعني لكم ، غير أننا إن نُسالم نُسالم<sup>(٥)</sup>

أي بمدعنين لكم .

( أو لتقصير صلة ) - كقراءة الحسن : « والمقيمي الصلاة »<sup>(٦)</sup> .

( وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة ) - نحو ما حكى أبو زيد في

قراءة من قرأ : ( فاعلموا أنكم غير معجزى الله )<sup>(٧)</sup> بنصب الجلالة .

( غالباً ) - استظهر به على حذفها في قراءة الأعمش : « وما هم بضارى

به »<sup>(٨)</sup> أي بضارين ، فحذف النون دون ملاقاته لام ساكنة .

( وليس الإعرابُ انقلابُ الألف والواو ياءً ) - أي انقلاب الألف في

(١) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٢) زاد في ( ز ) : وأنشد : عرين . . . البيت ، والصواب كما سبق التحقيق أن البيت لجرير .

(٣) في ( ز ) : القصيرة ، وفي القاموس : الزعنفة بالكسر والفتح القصير والقصيرة . . .

(٤) للمائدة آية ١ .

(٥) الشاهد في قوله : بمدعني أصله : بمدعنين ، حذف نون الجمع للضرورة ، ولم أعثر على البيت

في كتب الشواهد التي تحت يدي ، ولم أعرف قائله .

(٦) الحج آية ٣٥ .

(٧) التوبة آية ٣ .

(٨) البقرة آية ١٠٢ .

التثنية ياء ، وانقلاب الواو في الجمع ياء ، وهذا مذهب الجرمي واختيار ابن عصفور<sup>(١)</sup> ، ونسب إلى سيبويه .

( ولا مقدراً في الثلاثة ) - أي الإعراب بحركات مقدرة في الألف والواو والياء<sup>(٢)</sup> ، فيقدر في الألف والواو الضمة ، وفي الياء الفتحة والكسرة ، قيل هو مذهب الخليل وسيبويه ، واختاره الأعم<sup>(٣)</sup> .

( ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوها ) - فإذا قلت : قام الزيدان ، فعلاية الرفع ضمة مقدرة على الدال<sup>(٤)</sup> ، وإذا قلت : رأيت الزيدان ، فعلاية النصب فتحة مقدرة على الدال ، وإذا قلت : مررت بالزيدان ، فعلاية الجر كسرة مقدرة على الدال ، والألف والياء دليل على ذلك ، وكذلك<sup>(٥)</sup> يقال في الجمع ، وهذا قول الأخفش والمبرد .

( ولا النون عوض من حركة الواحد ) - هذا مذهب الزجاج .

( ولا من تنوينه ) - وهذا مذهب ابن كيسان .

( ولا منهما ) - أي من الحركة والتنوين<sup>(٦)</sup> وهو مذهب ابن ولاد .

( ولا من تنوينين فصاعداً ) - وهذا مذهب أحمد بن يحيى ، وزعم أنها

عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع .

(١) سقطت عبارة الاختيار من ( د ) .

(٢) في ( د ) : قدم الياء على الواو .

(٣) سقط اختيار الأعم من ( د ) .

(٤) ( هـ ) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٥) في ( غ ) : وكذلك تقول .

(٦) في ( غ ) : وهذا مذهب الأخفش والمبرد .

(٧) أشار في هامش ( د ) إلى أنه في النسخة ذكر « النون » بدل التنوين .

(١) خلافاً لزاعمي ذلك) - الإشارة إلى المذاهب التي نفاها في الألف والواو والياء والنون .

( بل الأحرف الثلاثة إعراب ) - أي الألف والواو والياء ، وهذا مذهب الكوفيين وقطرب ، ونسب إلى الزجاج وطائفة من المتأخرين .

( والنون لرفع توهم الإضافة ) - نحو<sup>(٢)</sup> : رأيت بنين كرماء ، وناصرين باغين ، فلولا النون لم تعلم إضافة في هذا من عدمها<sup>(٣)</sup> ، نحو : رأيت بني كرماء ، وناصري باغين<sup>(٤)</sup> .

( أو الإفراد ) - وذلك في قولك : هذان ، والخوزلان ، إذ لو لا النون لم يُعلم الإفراد فيهما من التثنية كما لو قيل : هذا ، والخوزلى ، وكذلك بالمهتدين ، لو لا النون لالتبس بالمفرد نحو : مررت بالمهتدي .

( وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالزيد ألف وتاء ) - المحمول عليه كمصغر ما لا يعقل من المذكر وصفته<sup>(٥)</sup> ، نحو : دريهمات وجبال راسيات ، وسيأتي بيان هذا في فصل معقود له .

( وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو عِدَّة وثْبَة علمين ) - المراد بهما كل ما كانت التاء فيه عوضاً عن الفاء كعِدَّة

(١) في (د) : التي قدمها .

(٢) سقط ما بين الرقمين من (د) .

(٤) هاتان العبارتان الأخيرتان تمثلان لما لا يعلم فيه إضافة من عدمها ؛ إذ يمكن اعتبار الإضافة بإضافة كرماء إلى بني ، وباغين إلى ناصر ، ويمكن اعتبار بني مفعولاً أو مفعولاً أول ، وكرماء حالاً أو مفعولاً ثانياً ، وناصرئ كبنئ ، أو معطوفاً عليه ، وباغين مثل كرماء في الحكم .

(٥) في (د) : وكصفته



أو اللام كُتْبة ، فإن هذا النوع إذا كان علماً لمذكّر<sup>(١)</sup> جمع بالواو والنون نحو :  
عدُون وثُبُون ، إن لم يكسّر قبل التسمية به أو تعتل لأمه ، فإن كُسّر كشفة  
تعين التكسير كشفاه ، وإن اعتلت لأمه كدية لم يجمع إلا بالالف والتاء  
كديات ، وهذا القيد الذي ذكره المصنّف في المؤنث بالتاء<sup>(٢)</sup> ذكره ابن  
السراج .

( ومن إعرابٍ بحرفين ) - احترز من نحو : زيدين أو زيدين أو اثنين  
أو عشرين ، إذا سمى بها<sup>(٣)</sup> ، وحكى فيها إعراب التثنية والجمع ، فإنه لا  
يجوز جمعها<sup>(٥)</sup> بالواو والنون .

( ومن تركيبٍ إسنادٍ ) - نحو : تأبّط شراً ، وبرق نحره ، وهذا متفق  
عليه .

( أو مزج ) - نحو : معد يكرّب ، وبُعْلَبْكَ ، وسيبويه ، وهذا هو  
الصحيح .

( وبكونه لمن يعقل ) - فلا يجمع بالواو والنون واشق علم كلب ، ولا  
سابق صفته .

( أو مشبه به ) - أي بالعاقل ، نحو : قوله تعالى : « رأيتهم لي  
ساجدين »<sup>(٦)</sup> لأن نسبة السجود إلى ما لا يعقل إنما هو لتشبيهه بمن يعقل .

(١) سقط من ( د ، غ ) : لمذكر ، والمقصود سمي به مذكر .

(٢) سقط من ( د ) : بالتاء .

(٣) في ( ز ) : به .

(٤) في ( ز ) : فيه .

(٥) في ( ز ) : جمعه .

(٦) يوسف آية / ٤ .

( علماً ) - كزید ، وخرج نحو : رجل .

( أو مصغراً ) - نحو : رَجِيلُونَ .

( أو صفةً تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه ) - نحو : ضارب وضاربین ، لقولك في المؤنث : ضاربة ، فإن لم تقبلها امتنع هذا الجمع نحو : أحمر وسكران في لغة غير بني أسد ، ونحو صبور ، فلا يقال : أحمران ولا سكرانون ولا صبورون ، وخرج ما يقبل التاء عند عدم قصد معنى التأنيث ، فإنه لا يجمع بالواو والنون نحو : علّامة وراوية .

( خلافاً للكوفيين في الأول ) - وهو قيد الخلو من التاء ، فإنهم يجيزون في جمع طلحة وحمزة : حمزون وطلحون ، واستدلوا بقولهم في علانية ، وهو الرجل المشهور : علّانون ، وفي ربعة ، وهو المعتدل القامة : ربعون .

( والآخر ) - وهو<sup>(١)</sup> الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه ، فإن الكوفيين يجيزون جمعها بالواو والنون ، وقد جاء منه شيء نادر بنى الكوفيون عليه كقوله :

( ٣٤ ) مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانَسُونَ وَمِنَّا الْمَرْدُ وَالشَّيْبُ<sup>(٢)</sup>

فعانس من الصفات التي لا تقبل التاء عند قصد معنى التأنيث ، لأنها تقع

(١) في ( ز ) : وهي

(٢) في ( ز ) : كقول أبي القيس بن رفاعة ، وفي ( غ ) : كقول امرئ القيس بن رفاعة ، وفي العيني على الأشموني مع الصبان ج ١ ص ٨٢ : قاله أبو قيس بن رفاعة الأنصاري ، قاله ابن السيرافي ، وقال البكري : اسمه دينار ، وهو من شعراء يهود ، وقال أبو عبيد : أحسبه جاهلياً ، وقال القالي في الأمالي : هو قيس بن رفاعة ، وقال الأصبهاني هو أبو قيس بن الأسلب الأوسي في حديث تغلب واسمه نغير ، وفي الدرر ج ١ ص ١٩ : استشهد به على مذهب الكوفيين في تجويز جمع الصفة بالواو والنون في قوله : العانسون

للمذكر والمؤنث بلفظ واحد؛ يقال: عنست الجارية تعنس بالضم عُنُوساً وَعُنَاساً، فهي عانس، وذلك إذا طال مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبيكار، هذا إذا لم تتزوج، فإن تزوجت فلا يقال عنست، ويقال للرجل أيضاً عانس، ويقال طُرَّ النَّبْتُ يطر بالضم طروراً نبت، ومنه طُرَّ شاربُ الغلام فهو طاراً.

(وكون العقل لبعض مثنى أو مجموع كافٍ) - كقولك في رجل وفرس: هما سابقان، وفي رجل وفرسين: هم سابقون.

(وكذا التذكير مع اتحاد المادة) - كقولك في مسلم ومسلمة: مسلمان، وفي مسلم ومسلمتين: مسلمون، فإن اختلفت المادة لم يَجْزُ، فلا يقال في رجل وامرأة: رجلان ولا في رجل وامرأتين: رجال.

(وشدَّ ضُبَعَانُ فِي ضُبُعٍ وَضُبْعَانٍ) - وجه الشذوذ أنه غلب لفظ المؤنث على لفظ المذكر، لأن ضُبُعاً للمؤنث، وضُبْعَاناً للمذكر، وكذا فعلوا في الجمع، قالوا: ضباع ولم يقولوا: ضباعين.

(وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوفٍ للشروط فمسموعٌ) - أي يقتصر فيه على مورد السماع ولا يتعدى.

(كنحنُ الوارثون) <sup>(١)</sup> - لأنه ليس جمعاً في الحقيقة، لأنه إخبار عن الله تعالى فلا يقال: رحيمون في الله تعالى قياساً عليه.

(وأولى) - لأنه وصف لا واحد له من لفظه حتى يعتبر فيه قبول لحاق التاء له على الشرط الذي ذكره.

(١) في (د): فإذا

(٢) الحجر / ٢٣ - « وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون »

(٣) في (د): حتى يتعين فيه

(وعَلِيّين) - فإنه في الأصل : فَعِيلٌ مِنَ الْعَلَوِ ، نحو : عَلِيٌّ<sup>(١)</sup> فجمع جمع ما يعقل وسُمِّيَ به أعلى الجنة .

(وعالمين) - ووجه شذوذه أن مفرده عالمٌ ، وهو اسم جنس ، ففات شرط العلمية .

(وأهلين) - وهو جمع أهل ، وليس بعلم ولا صفة .

(وأرضين) - جمع أرض وهي مؤنثة اسم جنس لما لا يعقل .

(وعشرين إلى تسعين)<sup>(٢)</sup> - كون هذه العقود ليست بجموع ظاهر ، وكذا كونها فاقدة شروط الجمع بالواو والنون .

(وشاع هذا الاستعمال) - أي الجمع بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جرّاً ونصباً .

(فيما لم يكسّر) - خرج ما كُسّر مما حذفت لامه وعَوَّضَ منها الهاء نحو : شفة وشاة ، وأصلها : شفهة وشوهة ، فلا يقال : شفون لقولهم : شفاه وشياه ، بخلاف ما لم يكسّر منه نحو : ثبة فإنه يقال فيه : ثُبون .

(من المعوّض من لامه) - خرج المعوض من فائه نحو : عدة وزنة<sup>(٣)</sup> ، لأنهما من الوعد والوزن<sup>(٤)</sup> ، فلا يقال : عدون ولا زنون<sup>(٥)</sup> ، إلا إن كانا علمين كما سبق .

(١) سقطت نحو عَلِيٍّ من (د)

(٢) في (غ) : وفي النسخة المحققة من التسهيل : إلى التسعين

(٣) في (د) : ورقة

(٤) في (د) : والورق

(٥) في (د) : رقون

(هاء التأنيث) - خرج المعوض من لامه تاء التأنيث نحو: بنت وأخت فلا يجمعان هذا الجمع .

(بسلامة فاء المكسورها) - نحو: مائة ومئون رفعا ، ومئين جرأ ونصبا ، ولا تغير الفاء فيهما عن الكسر .

(ويكسر المفتوحها) - نحو: سنة وسنون وسنين ، بتغير الفاء من<sup>(١)</sup> الفتح إلى الكسر .

(وبالوجهين في المضمومها) - الوجهان هما سلامة الفاء وكسرها نحو: ثبة وقلة فيجوز : قلون وقلين ، بضم الفاء وكسرها .

(وربما نال هذا الاستعمال ما كُسر) - نحو: ظبة جمعت على ظبين ، وقد كسروها على ظبى ، ولامها المحذوفة واو إذ قالوا : ظبوتة إذا أصبته بالظبة ، وهي طرف السيف والسهم ، ومن جمعه بالواو والنون قوله :

تعاورَ أيما نهم بينهم كؤوس المنايا بحدّ الظبينا<sup>(٢)</sup> (٣٥)

تعاوروا الشيء واعتوروه تداولوه فيما بينهم

(ونحو: رقة) - المراد بها ما حذفت فائوه وعوض منها الهاء نحو: رقون في رقة وهي الفضة<sup>(٣)</sup> ، ولدون في لدة ، وهو المساوى في السن ، وحشون في حشة وهي الأرض الموحشة .

(وأحرة)<sup>(٤)</sup> - هذه اللفظة ليست في أصل التسهيل ، وربما وجدت

(١) في (د) ، وتغير

(٢) - الشاهد فيه جمع ظبة على ظبين ، ولم أعر عليه في كتب الشواهد

(٣) في القاموس : هي الدراهم المضروبة .

(٤) في (د) ، وأحر بدون هاء التأنيث ، وفي القاموس بالوجهين وبالهاء بلا همز

ببعض النسخ ، والذي سُمع أنهم قالوا في الحرّة ، وهي أرض ذات حجارة سود : حرّون<sup>(١)</sup> ، كأنها أحرقت بالنار الحرون ، فجمعه بالواو والنون ، كما قالوا : أرضون ، وقالوا أيضاً : الأحرّون ، قال الجوهري : كأنه جمع إحرّة ، وقال غيره : كأنه هو جمع إحرّة تقديراً ، لأنهم لا يقولون إحرّة .

( وأضاة ) - الأضاة الغدير ، وسمع جمعه على إضين بكسر الهمزة وحذف الألف ، قال :

( ٣٦ ) خَلْتُ إِلَّا أَيَاصَرَ أَوْ نُؤْيَاً مَحَاغِرُهَا كَأَسْرِبَةِ الْإِضِينِ<sup>(٢)</sup>

والغدير القطعة من الماء يغادرها السيل ، والمغادرة الترك ، وغدير فاعيل بمعنى مفاعل من غادره ، أو مُفْعِل من أغدره ، ويقال هي بمعنى فاعل ، لأنه يغدر بأهله ، أي ينقطع عند شدة الحاجة إليه ، والأياصِرُ جمع أيصِر ، والأياصِرُ حَبْلٌ قصير يشد به في أسفل الخباء إلى وتد ، والإصارُ مثله وجمعه أصر ، والإصار<sup>(٣)</sup> والأياصِرُ أيضاً الحشيش ، والنؤيُّ فُعول وهو جمع نؤي<sup>(٤)</sup> وهو حفيرة حول الخباء لئلا يدخل ماء المطر .

( وإوزة ) - كقوله :

(١) في ( د ) حرات .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣١٠ : قال الشاعر . . . وذكر البيت وشرح المعنى ولم يذكر قائله ، والشاهد فيه جمع أضاة على إضين

(٣) في ( د ) : والأياصِرُ والأياصِرُ ، وفي ( ز ) : والأصارُ والأصِرُ أيضاً ، والصحيح المحقق كما جاء في القاموس مادة ( الأصر ) .

(٤) في القاموس مادة ( نأيته ) : والنأي والنؤي والنئي والنؤي كهدى الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل ، جمعه آناء وآناء ونؤي ونئى .

( ٣٧ ) تُلْفَى الإِوزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا تَمْشِي وَبَيْنَ يَدَيْهَا الْبُرُّ<sup>(١)</sup> مَنشُورٌ

( وقد يُجْعَلُ إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ فِي النُّونِ ) - نحو : هَذِهِ سَنِينٌ ، وَأَقَمْتُ سَنِينًا كَثِيرًا . وَأَنشَدَ الْكَسَائِيُّ :

( ٣٨ ) أَلَمْ نَسُقِ الْحَجِيجَ ، سَلِي مَعَدًّا سَنِينًا مَا تَعَدُّ لَنَا<sup>(٢)</sup> حَسَابًا

( مَنُونَةٌ غَالِبًا ) - التَّنْوِينُ لُغَةٌ بَنِي عَامِرٍ ، وَتَرَكَهُ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ .

( وَلَا تُسْقِطُهَا الْإِضَافَةُ ) - نَحْوُ :

( ٣٩ ) دَعَانِي مِنْ نَجِدٍ فَإِنَّ سَنِينَهُ لَعَبْنُ بَنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا<sup>(٣)</sup>

( وَتَلْزِمُهُ الْيَاءُ )<sup>(٤)</sup> - لِأَنَّهُ شُبِّهَ بِغَسَلِينَ فَيُقَالُ : سَنِينٌ بِالْيَاءِ رَفْعًا وَجَرًّا وَنَصْبًا . وَالغَسَلِينَ مَا انْغَسَلَ مِنْ لَحُومِ أَهْلِ النَّارِ وَدِمَائِهِمْ ، وَزَيْدٌ فِيهِ الْيَاءُ وَالنُّونُ كَمَا زَيْدٌ فِي عَفْرَيْنَ ، وَعَفْرَيْنٌ مَأْسَدَةٌ .

(١) فِي ( د ) ، الدَّر . وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَادَةٌ ( وَزَز ) : وَالْوَزَةُ الْبَطَّةُ ، وَجَمَعَهَا وَزٌ ، وَهِيَ الْإِوزَةُ أَيْضًا وَالْجَمْعُ إِوزٌ وَإِوزُونَ قَالَ :

تَلْقَى الْإِوزَيْنِ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا فَوْضَى وَبَيْنَ يَدَيْهَا التِّينَ مَنشُورٌ  
وَلَمْ يَذْكَرْ قَائِلُهُ . وَالتِّينُ بِالْيَاءِ الْفَاكِهِةُ الْمَعْرُوفَةُ . وَفِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ : تَلْقَى  
الْإِوزُونَ ... وَبَيْنَ يَدَيْهَا التِّينَ بِالْبَاءِ وَلَمْ يَذْكَرْ قَائِلُهُ أَيْضًا ، وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ جَمْعُ إِوزَةٍ عَلَى  
إِوزَيْنِ .

(٢) فِي ( د ) ، فَلْيَعُدْ لَنَا حَسَانًا ، وَفِي ( غ ) : مَا يَعَدُّ لَهَا حَسَابًا وَفِي الدَّرَجِ ج ١ ص ٢٠ : اسْتَشْهَدْ بِهِ  
عَلَى تَنْوِينِ سَنِينٍ ، وَالشَّاهِدُ هُنَا عَلَى جَعْلِ إِعْرَابِ مُعْتَلِّ اللَّامِ كَسَنَةً وَسَنِينٌ فِي النُّونِ الْآخِرَةِ . .  
قَالَ فِي الدَّرَجِ : وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لِأَحَدِ خِرَازِعَةٍ أَوْ جَرِّهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا وِلَاةَ الْبَيْتِ .

(٣) فِي الْعَيْنِيِّ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ وَالصَّبَانِ ج ١ ص ٨٦ ، وَفِي شَرْحِ شَوَاهِدِ ابْنِ عَقِيلٍ لِلجَرَجَاوِيِّ  
وَالْعُدُويِّ ص ٧ : قَالَ الصَّمَّةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الطَّفِيلِ ، شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ ، وَالشَّاهِدُ فِي سَنِينِهِ حَيْثُ  
أَجْرَاهُ مَجْرَى الْحَيْنِ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ . وَالزَّمَامُ النُّونُ مَعَ الْإِضَافَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَجْعَلِ الْإِعْرَابُ  
بِالْحَرَكَةِ عَلَى نُونِ الْجَمْعِ لَحُذِفَ النُّونُ وَقَالَ : فَإِنَّ سَنِينَهُ .

(٤) فِي ( ز ) : وَيَلْزِمُهُ

( وَيُنصَبُ ) - أي المعتل اللام المذكورة كشفة .

( كائناً بالألف والتاء بالفتحة ) - حكى الكسائي : سمعت لغاتهم ،  
بفتح التاء .

( على لغة ) - قال الفراء : العرب تجمع الثبة ثبين وثبات ، وبعضهم  
ينصبها في النصب فيقولون : رأيت ثباتاً ، وقال أحمد بن يحيى هي لغة ،  
والثبة الجماعة ، وأصلها ثبو<sup>(١)</sup> ، والجمع ثبات وثبون وأثابي .

والثبة أيضاً وسط الحوض . . . يثوب إليه الماء والهاء هنا عوض من  
الواو التي هي عين لأن الأصل : ثوب .

( ما لم يُرَدُّ إليه المحذوف ) - نحو : سنوات جمع سنة ، وعضوات جمع  
عضة ، ونصب هذا النوع بالكسرة ليس إلأ . قال الكسائي : العضة الكذب  
والكهانة وجمعها : عَضُون ، قال تعالى : « الذين جعلوا القرآن  
عضين »<sup>(٢)</sup> ولامه المحذوفة واو أو هاء .

( وليس الوارد من ذلك واحداً مردود اللام ، خلافاً لأبي علي ) - زعم  
الفارسي أن قولهم : سمعت لغاتهم ، بفتح التاء ، مفرد رُدَّتْ لامه ، وأصله :  
لغوة<sup>(٣)</sup> تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء ، ورُدُّ بأنه لم يُسْمَع في لغة  
رُدُّ اللام فيقال لغة ؛ والله أعلم<sup>(٤)</sup> .

(١) في ( د ) : ثبي

(٢) الحجر / ٩١

(٣) في ( د ) لغو

(٤) سقطت هذه العبارة من ( غ )



## ( ٥ ) باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

( الاسم ) - خرج المضارع نحو : يرضى .

( الذي حرف إعرابه ) - احترز من المبني نحو : إذا ومتى ، فإن الألف ليست حرف إعراب فيهما ، لأن حرف الإعراب هو آخر المعرب كما سبق تقريره .

( ألف ) - أخرج المنقوص كالقاضي فإن حرف إعرابه ياء .

( لازمة ) - أخرج المثني في حالة الرفع نحو : الزيدان ، فإن ألفه غير لازمة إذ تنقلب ياء في الجرّ والنصب .

( مقصور ) - نحو : عصا ورحى .

( فإن كان ) - أي حرف الإعراب في الاسم ، فخرج بالاسم نحو : يعطي ، وبحرف الإعراب المبني نحو : الذي .

( ياء ) - أخرج المقصور .

( لازمة ) - أخرج نحو : الزيدان ، فإن حرف إعرابه ياء لازمة .

( تلي كسرة ) - أخرج نحو : ظبي ورمي .

( فمقوص ) - نحو : القاضي والمهتدي .

( فإن كان ) - أي حرف الإعراب في الاسم .

( همزة تلي ألفاً زائدة ) - أخرج نحو : داء وماء ، فإن الألف فيهما غير زائدة ، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة العربية ثلاثة أحرف ، فالألف بدل من أصل .

( فممدود ) - نحو : كساء وحمراء وقرأء وعلباء .

( فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدلاً من أصل أو زائدة ) - غير هذين يشمل الصحيح كزيد ، والمعتل الجاري مجرى الصحيح كمرمى ورمي ، والمنقوص كشج ، والمهموز غير الممدود كرشأ ، وهو ولد الطيبة الذي قد تحرك ومشى ، وماء وضوء ونبأ<sup>(١)</sup> ، والممدود الذي همزته أصل كقرء ووضاء ، وهو الكثير القراءة والكثير الضوء ، والذي همزته للإلحاق نحو : علباء ، وهو عصب العنق واسم رجل ، ويقال : شَيْخٌ عِلْبَاءٌ للرجل إذا سَنَّ .

( لحقت العلامة ) - أي الألف رفعاً ، والياء جرّاً ونصباً .

( دون تغيير ) - فلا يغيّر<sup>(٢)</sup> ، فتقول : زيدان ومرميان ورشيان وشجيان ، ولا يغير إلا بفتح ما قبل العلامة ، وكذلك سائر المثل السابقة .

( ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره ) - أي فلا تلحقه العلامة المذكورة حينئذ ، وذلك نحو : سواء - كما مثل المصنف - فإن اللغة الفصحى أنه لا يثنى استغنوا بتثنية سَيٍّ عن تثنيته فيقال : هما سيان ، ولا يقال : هما

(١) في (د) : نبى

(٢) في (د) : فلا يغير ولا يفتح ما قبل العلامة نحو : زيدان وزيدان ، وكذلك سائر المثل السابقة . وفي (غ) بعد عبارة المتن : ولا يفتح ما قبل العلامة المذكورة . . . ويبدو من بقية العبارة أنه اضطراب في النقل .

سواءان ، على أن أبا زيد وأبا عمرو حكياه .

( وإذا ثنى المقصور قلبت ألفه واواً إن كانت ثالثة بدلاً منها ) - أي من الواو كعصا فتقول : عصوان لقولهم : عصوته أي ضربته بالعصا .

( أو أصلاً ) - ككونها في حرف أو شبهه نحو : ألا وإذا علمين فتقول : ألوان وأذوان .

( أو مجهولة ) - أي لا يُدرى عن أي شيء قلبت نحو : خساً بمعنى فرد فتقول : خسوان ، وكذلك الددا<sup>(١)</sup> ، وهو اللهو فتقول : الددوان .

( ولم تمل ) - احترز من بلى ومتى ، فإن ألفهما أصل أميلت وسيأتي حكمها .

( وياً إن كانت بخلاف ذلك ) - بأن كانت رابعة كملهيان ، أو خامسة كمعتليان ، أو سادسة كمستدعيان ، أو ثالثة بدلاً من ياء كرخيان ، أو أصلاً أميلت كبليان ومتيان في ثنية بلى ومتى علمين .

( لا إن كانت ) - أي الألف المقصورة .

( ثالثة واوياً مكسور الأول ) - كرضاً<sup>(٢)</sup> ورباً .

( أو مضمومه ) - كعلى وضحى .

(١) في ( د ) : لكونها

(٢) في محيط المحيط ج ١ ص ٦٣٤ : الدد اللهو واللعب محذوف اللام . وهي واو كالعقد . ويجوز إثباتها مقلوبة ألفاً فيقال : الددا مقصوراً . . . وفي المعجم الوسيط : الددن اللهو واللعب .

(٣) في ( د ) : كرضى

( خلافاً للكسائي ) - في إجازته تشنية هذا النوع بالياء نحو : رُضيان  
ورُبيان وعُليان وضُحيان .

( والياء في رأيٍ أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً ) - يعني أن من  
النحويين من لا يعدل عن الياء في الألف الأصلية والألف المجهولة ، سواء  
أميلتا أم لم تمالا<sup>(١)</sup> قال المصنّف : ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي .

( وتُبدل واواً همزةً الممدود المبدلة من ألف التأنيث ) - فتقول في حمراء  
حمراوان ، ولم يذكر سيبويه فيها غيره .

( وربما صُحّحت ) - نحو : حمراءان ، وهو شاذ حكاه أبو حاتم وابن  
الأنباري عنهم .

( أو قلبت ياء ) - نحو : حمرايان ، وهذا لغة فزارة .

( وربما قلبت الأصلية واواً ) - سمع : قُرّاوان ووُضّاوان في تشنية قراء  
ووضاء ، ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقراراً<sup>(٢)</sup> بالهمزة .

( وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها ) - أي قلب الهمزة الملحقة  
واواً أولى من إقرارها نحو : علباوان ودرحاوان<sup>(٣)</sup> ، ويجوز علباءان ودرحاءان  
يقال : رجل درحاية أي قصير سمين ضخّم البطن ، وهو فعلاية ملحقٌ

(١) في ( د ) : أميلا أم لم يمالا

(٢) في ( د ) : إلا الإقرار .

(٣) في هذه اللفظة اضطراب بالنسخة ( د ) فقد ذكرها بالخاء المعجمة « درخاوان

ودرخاءان » يقال : رجل درخانة بالخاء والنون ، وما جاء بالتحقيق من النسختين ( ز ) و

( غ ) وهو مطابق لما جاء بالقاموس مادة ( درح ) ورجل درحاية كثير اللحم قصير سمين ضخّم

البطن لثيم الخلقة وهو فعلاية ملحق بجعظارة اللسان ( درح ) وفي محيط المحيط ج ١ ص ٦٤٠

مادة درحي : الدرحاية من الرجال القصير السمين البطين . . .

بِجَعْظَارَةٍ ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ يُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ غَلِيظًا قَصِيرًا جَعْظَارَةً  
بِكسْرِ الْجِيمِ .

(والمبذلة من أصل بالعكس) - أي إقرارها أولى من قلبها واولاً ،  
فكساءان أولى من كساوين وسقاوين .

( وقد تُقَلَّبُ يَاءٌ ) - فيقال : كسايان وسقايان .

( ولا يقاس عليه ) - أي على قلبها ياء .

( خلافاً للكسائي ) - الحق أنه يقاس عليه ، لأنها لغة فزارة حكاه أبو  
زيد في كتاب الهمزة .

( وصَحَّحُوا مَذْرُوبِينَ ) - قال ابن قتيبة : المذْرُوبَانِ طَرَفَا كُلِّ شَيْءٍ ،  
وقال<sup>(٢)</sup> غيره : هما طرفا الإلية وطرفا القوس وجانبا الرأس ، والمشهور إطلاقه  
على طرفي الإلية<sup>(٣)</sup> ، والقياس أن يقال في تثنيته : مَذْرِيَانِ ، لأن ألفه رابعة .

( وَثَنَائِيْنِ ) - الثَّنَايَانِ طَرَفَا الْعُقَالِ ، قَالُوا : عَقَلْتُهُ بثنائين ، والقياس  
بثنائين بالهمز أو بثنائين بالواو ، فإنه مثل كساء .

( تَصْحِيحُ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ لِلزُّومِ عِلْمِي التَّثْنِيَةِ وَالتَّأْنِيثِ ) - أي إنما  
صححتا<sup>(٤)</sup> لبناء الكلمة على التثنية كما صحح واو شقاوة وياء سقاية لما بنيت

(١) في ( د ) : طرف

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) .

(٤) في ( ز ) : صححا .

الكلمة على تاء التأنيث ، والقياس لو لا التاء إبدال<sup>(١)</sup> الواو والياء همزة .

( وَحُكْمٌ مَا أَلْحَقَ بِهِ عِلْمَةٌ جَمْعِ التَّصْحِيحِ ) - يشمل علامة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث .

( القياسية ) - احترز مما خالف القياس نحو : بنون ولم يقولوا ابنون كما قالوا في التثنية ابنان .

( حُكْمٌ مَا أَلْحَقَ بِهِ عِلْمَةٌ التَّثْنِيَّةُ ) - فيكون له<sup>(٢)</sup> مجموعاً بالواو والنون<sup>(٤)</sup> أو بالألف والتاء ، من التغيير أو عدمه ، ما يكون له إذا تُنِّي ، فتقول في حمراء علم مذكر : حَمْرَاوُونَ ، وعلم مؤنث : حَمْرَاوَاتُ ، وفي قراء : قراءون كما يقال قراءان<sup>(٥)</sup> ، وفي زيد زيدون كما تقول : زيدان ، وكذلك الباقي ، إلا ما استثناء من المنقوص والمقصور .

( إِلَّا أَنْ آخِرَ الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ يَحْذَفُ فِي جَمْعِ التَّذْكِيرِ ) - فيقال<sup>(٦)</sup> في قاض قاضون رفعاً وقاضين جرأً ونصباً ، وفي مصطفى مصطفىون رفعاً ومصطفين جرأً ونصباً ، وتحذف ياء المنقوص وألف المقصور . واحترز بقوله : « التذكير » من جمع التأنيث فإن حكمه كحكم المثني فتقول : غازيات وحُبليات كما تقول : غازيان وحُبليان .

(١) في ( د ) : أبدلت .

(٢) في ( د ) : علامة الجمع الصحيح .

(٣) سقطت من النسختين . ( د . ز ) والمعنى في بقية العبارة يستلزمها ؛ وفي ( غ ) لفظة غير واضحة تشبه « فيه » .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في ( د ) : قراوون .

(٦) في ( ز ) : فتقول .

( وتلي علامته ) - أي علامتا الجمع المذكور .

( فتحة المقصور مطلقاً ) - أي سواء كانت ألفه منقلبةً عن أصل كملهي علم مذكر ، فتقول : ملهون وملهين ، أو زائدة كخبلتي علم مذكر فتقول :  
خبلون وخبلين ، بفتح اللام والهاء .

( خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص ) - فيضمون ما قبل واو الجمع ، ويكسرون ما قبل يائه ، ويحذفون الألف فيقولون : خبلون وخبلين ، كما يفعل في المنقوص نحو : قاضون وقاضين ، ولا يفعلون ذلك بغير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء<sup>(٢)</sup> كما سبق<sup>(٣)</sup> نحو : ملهون وملهين .

( وربما حذفت ) - أي الألف الزائدة .

( خامسة ) - كخوزلي .

( فصاعداً ) - كضبطرى ، وهو الأحمق الذي لا يعجبك<sup>(٤)</sup> .

( في التثنية ) - نحو : الخوزلان وضبطران .

( والجمع بالألف والتاء ) - نحو : هراوات بفتح الهاء جمع هراوى جمع هراوة .

( وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه ) - فيحذفان كما تحذف

(١) في ( د ) : علم مؤنث .

(٢) في ( د ) : ما قبل الآخر

(٣) سقطتا من ( د ) .

(٤) في القاموس مادة « الضبطر » كهزبر : الضبطرى مقصورة الرجل الشديد والطويل والأحمق

الألف الزائدة في المقصور . قال بعضهم في خنفساء : خنفسان<sup>(١)</sup> وفي عاشوراء : عاشوران .

( ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للكوفيين ) - أي على حذف ألف المقصور خامسةً فصاعداً ، وعلى حذف الألف والهمزة من قاصعاء ، لقلة ما ورد من ذلك .

( وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه ) - بخلاف ثنية ما هي فيه ، فإنها لا تحذف منه نحو : فتاتان وفاطمتان .

( فيعامل معاملة مؤنث عار<sup>(٢)</sup> منها ) - أي من التاء .

( لو صحح ) - فيقال في فتاة : فتيات بقلب الألف ياء ، وفي قناة قنوات بقلبها واواً ، وكذا إذا كان ما قبل التاء همزة مبدلة فإنها تعامل بما تعامل به في الثنية ، فيقال في سقاءة وبقلاءة<sup>(٣)</sup> : سقاوات وبقلاوات .

( ويقال ) - شرع في ذكر ما خالف به المذكر العاقل في جمعه بالواو والنون مثناه ، كما ذكر ما خالف فيه المؤنث في جمعه بالألف والتاء مثناه .

( في المراد به من يعقل ) - احترز مما أريد به ما لا يعقل ، فإنه يجمع بالألف والتاء .

---

(١) في ( د ) : خنفساوان .

(٢) في ( د ) : خال . وأشار في الهامش إلى أنه في نسخة : عار .

(٣) في النسختين ( د ، ز ) : باقلاءة بدون همزة . وفي القاموس : باقلاءة مفرد باقلاءة بالتخفيف .

والتحقيق من ( غ )



( وأبُون وأخُون وهُنُون ) - والقياس موافقتها الثنية ، فيقال : أبوون وأخوون وهنوون ، لكن التصريف أدى إلى حذف الواو .

( وذَوُو ) - لم يخالفوا في جمع « ذو » الثنية ، فكان ينبغي ألا يذكر هنا .

( وفي بنت وابنة وأخت وهنت وذات : بنات ) - فحذفوا تاء بنت ولم يقولوا : بنوات برد المحذوف كأخوات ، بل جمع على لفظ بنت من غير رد المحذوف فليس مخالفاً للثنية إلا بحذف التاء .

( وأخوات ) - فحذفوا التاء وردوا المحذوف .

( وهنات ) - جمع على لفظ هنت<sup>(٢)</sup> بلا رد .

( وهنوات )<sup>(٣)</sup>

( وذوات ) - جمعوا ذاتا على ذوات فحذفوا التاء ولم يردوا اللام المحذوفة فلم يقولوا : ذويات فهو كبنات في بنت .

( وأمّهات في الأم من الناس أكثر من أمّات ) - قياس أم أن لا يجمع بالألف ، لأنه من الأجناس المؤنثة بلا علامة كعنز وعناق . وقد جمع الشاعر بين الأمّهات والأمّات في الأناسي في قوله :

إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبِحْنَ الْوَجُوهَ فَرَجَّتْ الظَّلَامُ بِأُمّاتِكا (٤٠)

(١) زيادة في النسخة المحققة من التسهيل ، وكذا في النسخة ( غ )

(٢) في ( د ) : هنة بالهاء ، وكذا جاءت في النسخة المحققة من التسهيل ص ٨ : وهنت . وفي القاموس المحيط : وهنت بالفتح لغة ج هنات وهنوات .

(٣) زيادة في النسخة المحققة من التسهيل ص ٨ .

(٤) في ( ز ) : إذ . وفي الدرر ج ١ ص ٦ قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لمروان بن الحكم . والشاهد فيه جمع الأم من الناس على أمّهات وأمّات .

( وغيرها بالعكس ) - أي غير الأم من الناس بعكس ذلك ، فأُمّات فيه أكثر من أمهات .

( والمؤنث بهاء ) - نحو : جَفَنَة وُغْرَفَة وسِدْرَة .

( أو مجرداً ) - نحو : دَعْد وُجْمَل وهِنْد .

( ثلاثياً ) - كما مثل ، وخرج نحو : جَيْئَل علماً للضيع .

( صحيح العين ) - احترز من نحو : دولة<sup>(١)</sup> وثور علمين<sup>(٢)</sup> لمؤنث<sup>(٣)</sup> . وكذا ثارة وثار وديمة وريم .

( ساكنة ) - احترز من شَجْرَة وَسْمُرَة وَنَبْقَة .

( غير مضعّف ) - احترز من جَنَّة وَجَنَّة وَجَنَّة .

( ولا صفة ) - احترز من ضَخْمَة وَجِلْفَة وَحُلُوة .

( تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً ) - أي سواء كانت حركة الفاء فتحة أو ضمة أو كسرة فتقول : جَفَنَات وُغْرَفَات وسِدْرَات .

( وتفتح وتسكن ) - أي العين .

( بعد الضمة ) - نحو : غُرْفَات وُغْرَفَات .

( والكسرة ) - نحو : سِدْرَات وسِدْرَات .

---

(١) في ( د ) : دلوه .

(٢) في ( د ) : علما .

(٣) في ( د ) : للمؤنث .

( وتُمنع الضمة قبل الياء ) - فلا يقال في زُبِيَّة زُبِيَّات بضم الباء بل زُبِيَّات بالسكون أو زُبِيَّات بالفتح ، والزبية الرابية التي لا يعلوها الماء ، والزبية أيضاً حفرة للأسد ، سميت بذلك لأنهم كانوا يحفرونها في موضع عال .

( والكسرة قبل الواو باتِّفاق ) - فلا يقال في رشوة رشوات بل رشوات أو رشوات ، والرُّشوة معروفة ، والرُّشوة بضم الراء مثله ، وارتشى أخذ الرشوة .

( وقبل الياء بِخَلْف ) - فمن البصريين من أجاز أن يقال في لِحِيَّة لِحِيَّات بكسر الحاء ومنهم من منع .

( ومطلقاً عند الفراء فيما لم يُسْمَع ) - فلا يجيز الفراء فِعَلات بكسر الفاء والعين مطلقاً ، أي سواء أكان من باب رُشوة أو فدية أو كسرة أو هند ، فإن فِعَلات يستلزم فِعْلاً ، وفِعْلٌ أهمل إلا فيما ندر كإبل ، فإن سَمِعَ فِعَلات قَبْلَهُ .

( وشذَّ جِروَات ) - لما فيه من الكسر قبل الواو ، وهو ممنوع اتفاقاً كما سبق .

( والتزم فَعَلات ) - أي بفتح العين .

( في لُجْبَة ) - وهي صفة ، يقال : شاةٌ لُجْبَةٌ إذا قلَّ لبنها .

( وغلب ) - أي فْتَحَ<sup>(١)</sup> العين .

(١) في ( د ) : بفتح

( في رُبْعَة ) - وهو المعتدلُ القامة ، والقياس في لُجْبَة ورُبْعَة التسكين  
لأنهما من الصفات كَصُخْمَة .

( لقول بعضهم : لُجْبَة ورُبْعَة ) - أي لم يجمع لجة وربعة بفتح العين  
إلا لأن بعضهم حرك العين في المفرد ، فالتزم التحريك في جمع لجة وغلب  
في جمع ربعة .

( ولا يقاس على ما ندر من كَهَلَات ، خلافاً لقطرب ) - أجاز قطرب  
في جمع فَعْلَة صفةً فَتَحَ العين قياساً على ما سَمِعَ<sup>(١)</sup> من قولهم كَهْلَة وكَهَلَات .

( ويسوغُ في لجة القياس ، وفاقاً لأبي العباس ) - أي المبرد فيقول :  
لجبات بسكون الجيم وإن كان المسموع فتحها لأن التسكين هو القياس فيها .

( ولا يقال : فَعَلَات ) - أي بتسكين<sup>(٢)</sup> العين .

( اختياراً ) - احترز من الضرورة كقوله :

( ٤١ ) وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ<sup>(٣)</sup>

( فيما استحقَّ فَعَلَات ) - أي بفتح العين لكونه اسماً مفتوح الفاء كدعد  
وزفرة فلا يقال : دَعْدَات وَزَفْرَات بالسكون إلا ضرورة كالبيت .

(١) في ( د ) : جمع

(٢) في ( ز ) : بسكون

(٣) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٦ قال : والبيت من قصيدة لعروة بن حزام المذري - ديوانه  
ص ٤١ - ومطلعها :

خليلي من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني  
والشاهد في قوله : زفرات بتسكين الفاء ضرورة وحقها الفتح .

(إلا لاعتلال اللام) - كظبية فيجوز ظبنيات اختياراً، حكاه ابن جنى، والمشهور الفتح.

(أو شبه الصفة) - نحو: أهل وأهلات، سمع بسكون الهاء وفتحها، والفتح أشهر.

(<sup>(١)</sup> وتفتح هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما) - وهو كل اسم على فعلة معتل ومن ذلك قراءة بعضهم: «ثلاث عورات لكم<sup>(٢)</sup>» بفتح الواو، وقول الشاعر:

(٤٢) أخو بيضاتٍ رائحٍ متأوَّبٌ رفيقٌ بمسح المنكبين سَبُوخٌ<sup>(٣)</sup>

فلو كانت فعلة المعتلة العين صفة نحو: جونة وغيلة جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في تسكين العين. والجونة<sup>(٤)</sup> السوداء أو البيضاء<sup>(٥)</sup>، والجونة الخابية المطلية بالقار، ويقال لعين الشمس جونة، وإنما سميت جونة عند مغيبها لأنها تسود حين تغيب، والغيلة بالفتح المرأة السمينة.

(وأنفق على عيرات شدوذاً) - عيرات جمع عير وهي الإبل التي عليها الأحمال، والشدوذ فيها من جهة فتح العين، والقياس تسكينها، كما قيل ديمات في ديمة.

- فصل: يَتَمُّ في التثنية من المحذوف اللام ما يَتَمُّ في الإضافة). فكما

(١) في (د، ز): ويفتح

(٢) النور آية ٥٨

(٣) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٦ قال بعد أن شرح البيت: والبيت لشاعر هذلي لم أقف على اسمه. والشاهد فيه بفتح عين بيضات، قال في معجم الشواهد: وليس في ديوان الهذليين.

(٤) سقط ما بين الرقمين من (د).

تقول : هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك تقول :

قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان ، فيرد في التثنية ما رُد في الإضافة .

( لا غير ) - فكما لا تُرد لام سنة وحر في الإضافة لا ترد في التثنية نحو : سنتان .

( وربما قيل أبان وأخان ) - جاء هذا فيهما على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة .

( ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان ) - جاء هذا في يد وما بعدها على لغة القصر فيها ، وقد تقدّم ذلك .

( وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ ) - فلم يردوا المحذوف الذي هو لام الكلمة ، ومنه :

يادار سلمى بين ذاتي العوج <sup>(١)</sup> ( ٤٣ )

( وذواتا على الأصل ) - وهو المستعمل الكثير ، ومنه : « ذواتا أفنان » <sup>(٢)</sup> ، و « ذواتي أكل خمط » <sup>(٣)</sup> ، والألف في « ذواتا » لام الكلمة انقلبت عن الياء .

( ويشى اسم الجمع ) - نحو : « فئتتين التقتا » <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) قال في الدرر اللوامع ج ١ ص ١٩ : استشهد به على تثنية ذات على اللفظ . وذاتي العوج كأنهما موضعان . قال : ولم أعثر على قائل هذا الرجز .

(٢) الرحمن آية ٤٨

(٣) سبأ آية ١٦

(٤) آل عمران آية ١٣

( والمكسر ) - كقولهم في جمال : جِمالان .

( بغير زنة منتهاه ) - تحرز من نحو : مساجد ومصاييح ، فإنه لا يثنى ولا يجمع .

( ويُختار في المضافين لفظاً ) - نحو : « فقد صَغَتْ قلوبكما »<sup>(١)</sup> .

( أو معنى ) - نحو : الكبشين قطعت منهما الرؤوس .

( إلى متضمنيهما ) - تحرز من المضافين إلى ما لا يتضمنهما نحو : قضيتُ درهمي الزيدَين<sup>(٢)</sup> ، وسيأتي حكم هذه المسألة .

( لفظُ الإفراد على لفظ التثنية ) - فقولك<sup>(٣)</sup> : قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين ، وكذا<sup>(٤)</sup> : الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين<sup>(٥)</sup> .

( ولفظ الجمع على لفظ الإفراد ) - فرءوس الكبشين ، ومنهما الرءوس مختار على الرأس<sup>(٦)</sup> .

( فإن فُرِّقَ متضمناهما اختير الإفراد ) - نحو : قطعت رأس زيد

وعمر .

---

(١) في ( ز ) : فلا يثنى .

(٢) التحريم آية ٤

(٣) في ( د ) : زيد .

(٤) في ( د ) : تقول .

(٥) (٦) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٧) في ( د ) : رأس .

( وربما جُمع المنفصلان إن أمِنَ اللبسُ ) - المراد بالمنفصلين اللذان ليسا جزءين مما أضيفا إليه كالدرهمين ، فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التشية نحو : قبضت دراهمَ الزيدَين ، وإلا فقد يوضع ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أويتما إلى مضاجعكما »<sup>(١)</sup> .

( ويقاس عليه ، وفاقاً للفراء ) - لوروده في أفصح كلام ، كما سبق ، وكقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً : « ما أخرجكما من بيوتكما »<sup>(٢)</sup> .

( ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة ) - فالأول كقوله :  
( ٤٤ ) قلوبكما يغشاهما الأمنُ عادةً

إذا منكما الأبطالُ يغشاهم الذعرُ<sup>(٣)</sup>

والثاني كقوله :

( ٤٥ ) خليلي لا تهلك نفوسكما أسى فإن لها فيما به<sup>(٤)</sup> ذهيتُ أسا<sup>(٥)</sup>

فقال : لها ، ودهيت ، ولو طابق المعنى لقال : لهما ، ودهيتما .

( ويعاقب الإفرادُ التشيةَ في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر ) - وذلك كالعينين والأذنين ، فتقول : عيناه حسنة ، وعينه حسنتان ، وعينه حسنة ، والأصل : عيناه حسنتان . وظاهر كلام المصنف أن ذلك مقيس ، وزعم بعضهم أنه غير مقيس ، وأنه إنما جاء في الشعر ، فمن

(١) في ( د ) : إلى فراشكما . وهو موافق لرواية البخاري وأحمد - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - أوى .

(٢) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٦٠٩ حديث رقم / ٢٠٣٨

(٣) في شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٢٢ : واعلم أنه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه . . وأشار إلى أن الشاهد في البيت على مراعاة المعنى

(٤) سقطت « به » من ( د ) .

(٥) في نفس المرجع السابق أشار إلى أن الشاهد في البيت على مراعاة اللفظ . كما وضحه الشارح .



الأول قوله :

(٤٦) لمن زحلوفة زل بها العينان تنهل<sup>(١)</sup>

ومن الثاني قوله :

(٤٧) إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى  
بصحراء فلج ظللتا تكفان<sup>(٢)</sup>

ومن الثالث :

(٤٨) ألا إن عينا لم تجد يوم واسط  
عليك بجاري دمعها لجمود<sup>(٣)</sup>

ومن الرابع قوله :

(٤٩) وعينان قال الله كونا فكانتا  
فعولان بالألباب ما يفعل الخمر<sup>(٤)</sup>

( وربما تعاقبا مطلقاً ) - أي وإن لم يكونا مما سبق نحو : « فقولا إنا

(١) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٢٤ قال : الشاهد في تنهل لم يقل تنهلان ، واكتفى بضمير الواحدة والزحلوفة بالفاء آثار أراجيح الصبيان على الميدان . قال : والرجز ينسب لامرئ القيس .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٢٥ قال : الشاهد فيه إفراد عيني وتشنية ظللتا وتكفان . ويجوز في الباب أربعة أوجه : أن تستعمل الحقيقة في الخبر والمخبر عنه ، وذلك قولك : عينا رأته . . . . وأن تعبر عن العضوين بواحد وتفرد الخبر حملاً على اللفظ تقول : عيني رأته ، وأذني سمعته ، وإنما استعملوا الإفراد تخفيفاً وللعلم بما يريدون ، فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التشنية . وإن تشنى العضو وتفرد الخبر ، لأن حكم للعينين أو الأذنين حكم حاسة واحدة نحو : عيناه حسنة ، وأن يعبر عن العضوين بواحد ، ويشئ الخبر حملاً على المعنى كقولك : عيني رأته ، وأذني سمعته ، وعليه الشاهد في البيت .

(٣) من الطويل لأبي عطاء السندي - معجم الشواهد العربية ج ١ ص ١٠٣ ، والشاهد فيه أنه قال : عينا ولم يقل : عينين .

(٤) من الطويل لذي الرمة - ديوانه ٢١٣ - معجم الشواهد ج ١ ص ١٥٠ ، والشاهد فيه أنه جاء على

الأصل فذكر العينين ووصفهما بصيغة التشنية .

رسولُ ربِّ العالمين»<sup>(١)</sup>، وقوله :

(٥٠) إذا ما الغلام الأحمق الأم شافني  
بأطراف أفقيه استمر فأسرعا<sup>(٢)</sup>  
( وقد يقَعُ أفَعَلًا ) - نحو : « أَلْقيا في جهنم »<sup>(٣)</sup>، ونحو قوله :

(٥١) فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَفَانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَدْعَانِي أَوْ حَمَّ عِرْضًا مُمْنَعًا<sup>(٤)</sup>  
( موقع افعل ونحوه ) - فَأَلْقيا واقع موقع ألق ، وتزجراني واقع موقع  
تزجر . ومن الأول :

(٥٢) قَفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزَلِ<sup>(٥)</sup>

على ذلك خرجه ابن جنى ، ويؤيده<sup>(٦)</sup> قول امرئ القيس بعده :

(٥٣) أَجَارَ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ

( وقد تقَدَّر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده ) - نحو :

شابت مفارقه .

(١) الشعراء آية ١٦ . فقال : إنا رسول بالافراد بعد قوله : فقولا .

(٢) الشاهد في البيت قوله : بأطراف أفقيه . بعد قوله : إذا ما الغلام ، فجاء بالثنائية بعد الإفراد ، ولم أعثر عليه فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

(٣) ق آية ٢٤ . والشاهد في الآية وقوع افعلا موقع إفعال في قوله تعالى : « أَلْقيا » والأمر للملك خازن النار أو للملك المكلف بذلك ، فوقعت أَلْقيا موقع ألق .

(٤) في شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ص ١٦ : وقال الشاعر : فَإِنْ تَزْجُرَانِي . البيت وفي هامش الصفحة : هو سويد بن كراع من أبيات له في الأغاني ١١ / ١٢٣ ويعني بآبن عفان سعيد بن عثمان بن عفان . والشاهد في البيت قوله : تزجراني وتدعاني بالثنائية والخطاب للمفرد : يا بن عفان . (٥) أول معلقة امرئ القيس . والشاهد في قوله : قفا ، وهو يخاطب واحداً ، كما يتضح في البيت بعده : أحرار ترى برقاً . . .

(٦) في ( ز ) : وتبين بقول . . . والشاهد في قوله : أحرار ، ترى ، أريك ، فهو يخاطب واحداً .

( أو مثناه ) - نحو : عظيم المناكب . ولا يقاس على هذين<sup>(١)</sup> .

( فصل : يُجَمَعُ بالألف والتاء قياساً ذُو تاءِ التأنِيثِ مطلقاً ) - أي علماء  
كان كطلحة وفاطمة أو اسم جنس كسنبلة .

( وَعَلِمَ الْمُؤنَّثِ مطلقاً ) - أي عارياً من علامة التأنِيثِ كزينب أو متلبساً  
بها كسلمة وسعدى وعفراء .

( وصفةُ المذكَرِ الذي لا يَعْقِلُ ) - نحو : جبال راسيات .

( وَمُصَفَّرَةٌ ) - نحو : دُرَيْهَمَاتٌ وَقُلَيْسَاتٌ .

( واسم الجنس المؤنث بالألف ) - يشمل الاسم نحو : بُهْمَى وَبُهْمَاتٌ ،  
وصحراء وصحراوات ، والصفة نحو : امرأة حبلى ونساء حبليات ، وَحُلَّةٌ سِيرَاءٌ  
وحلل سيراوات . واحترز من المؤنث بلا علامة كقَدْرٌ وشمس فلا يقال :  
قدرات ولا شمسات . وَبُهْمَى<sup>(٢)</sup> نَبَتْ ، قال سيبويه : تكون واحدةً وجمعاً ،  
وَألفها للتأنِيثِ ، وقال قوم : أَلِفها للإلحاق والواحد بُهْمَاءٌ ، وقال المبرد : هذا  
لا يُعْرَفُ ، ولا تكون أَلِفُ فعلى بالضم لغير التأنِيثِ . والسَّيرَاءُ بكسر السين  
وفتح الياء بُرْدٌ فيه خطوط صفر .

( إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلِي فَعَلَانِ ) - كسكرى فلا يقال : سكريات .

( أَوْ فَعَلَاءُ أَفْعَلِ ) - نحو : حمراء فلا يقال : حمراوات ، فإن كان فعلاء  
لا أفعل له لم يمتنع من ذلك نحو : امرأة عجزاء ونساء عجزاوات ،

(١) في ( د ) : ولا يقاس هذان .

(٢) في القاموس مادة ( البهيمة ) : والأرض أنبتت البُهْمَى لنبت ( م ) يطلق للواحد والجمع أو  
واحدته بُهْمَاءٌ . وأرض بهمة كَفَرَحَةٌ كَثِيرَتُهُ .

( غير منقولين إلى الاسمىة حقيقةً ) - كما لو سميت بسكرى وحمراء  
امراًة فتقول حينئذ : سكريات وحمراوات .

( أو حكماً ) - نحو : بطحاء فإنها صفة مقابلة في الأصل لأبطح لكن  
غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقييل :  
بطحاوات . والأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، والبطحة والبطحاء  
مثله ، ومنه بطحاء مكة .

( وما سوى ذلك ) - أي الأنواع الخمسة التي سبق ذكرها .

( مقصور على السماء ) - كقولهم في سماء : سماوات ، وفي أرض :  
أرضات ، وفي حسام : حسامات ، فهذا ونحوه يحفظ ولا يقاس عليه .

## ٦ - باب المعرفة والنكرة

( الاسم معرفة ونكرة ، فالمعرفة مُضَمَّرٌ وَعَلَمٌ ومشارٌ به ) - كانت وزيد  
وذا .

( ومنادى ) - نحو : يا رجل ، وقيل مُعَرَّفٌ بِأَلٍ محذوفة .

( وموصولٌ ) - نحو : جاء الذي أكرمته ، فتعريفُ الَّذِي وفروعه بالعهد  
والذي في الصلة ، وهذا مذهبُ الفارسيِّ ، وذهبَ الأَخْفَشُ إلى أن ما فيه أَل  
من الموصولِ تعرَّفٌ<sup>(١)</sup> بها ، وما ليست فيه أَل كَمَنْ في معنى ما هي فيه ، وأما  
أَيُّ فتعرَّفَتْ بالإضافة .

( ومضافٌ ) - والمراد ما أُضيفَ إلى معرفة إضافةً محضة نحو : غلامك  
وغلام زيد ، وكذا الباقي .

( وذو أداة ) - وهو ما صحب ال أو ام كالغلام وامغلام<sup>(٢)</sup> .

( وأعرَفُها ضميرُ المتكلمِ ) - لأنَّ أنا ونحن يدل على المراد به بنفسه  
وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره<sup>(٣)</sup> .

( ثم ضميرُ المخاطبِ ) - لأنَّ أنتَ ونحوه يدل على المراد به بنفسه  
وبمشاهدة مدلوله .

(١) في ( د ) : يعرف بها .

(٢) في ( د ) : وام غلام .

(٣) في ( د ) : وبصلاحيته

( ثم العلم ) - وينبغي أن يقيّد بالخاص كزيد وعمرو ليخرج أسامة ونحوه ، وكذا هو في بعض النسخ .

( ثم ضميرُ الغائب السالم عن إبهام<sup>(١)</sup> ) - نحو : زيدٌ أكرمه ، فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه في التعريف .

( ثم المشار به والمنادى ) - كلاهما في رتبة واحدة ، لأن كلاً منهما تعريفه بالقصد على رأي المصنّف .

( ثم الموصول وذو الأداة ) - جعلهما في رتبة واحدة ، لأن التعريف فيهما بالعهد . وفي بعض النسخ : ثم ذو الأداة ، فجعله بعد الموصول .

( والمضاف بحسب المضاف إليه ) - فالمضاف إلى ذي ال في رتبته ، وكذا الباقي . ومقتضاه أن المضاف إلى المضمرة في رتبته ، والذي قاله الأندلسيون أن المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمرة فإنه في رتبة العلم .

( وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً ) - كما لو شهر شخص بزيد وبالخياط ، ففي هذه الصورة يستوي ذو ال والعلم في التعريف .

( أو فائتقاً ) - كقول من شهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له من وراء حائل : من أنت ؟ أنا فلان . فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده ، فصار العلم<sup>(٢)</sup> أعرف من ضمير المتكلم في هذه الصورة .

(١) في ( ز ) : عن الإبهام .

(٢) في ( د ) : بالعلم .

( والنكرة ما سوى المعرفة ) - وقد سبق ذكر المعرفة ، فمن عرفها عرف النكرة ، كرجل<sup>(١)</sup> وهذا واضح .

( وليس ذو الإشارة قبل العلم ، خلافاً للكوفيين ) - نقله صاحب الإفصاح عن الفراء ، ثم قال : وبه قال أبو بكر وجماعة ، واحتج له بأن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم ، وأجيب بمنع أن هذا يوجب<sup>(٢)</sup> له المزية على العلم ، فإن لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية على ما له ذلك المعنى دون لزوم ، بل قد تثبت المزية لغير ذي اللزوم كما ثبت لتقيضك مزية على غيرك ، فتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه<sup>(٣)</sup> لها . كذا قرره المصنف في الشرح .

( ولا ذو الأداة قبل الموصول ) - استدل من قال إن ذا الأداة قبل الموصول وهو ابن كيسان كما سيأتي ، بقوله تعالى : « قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى<sup>(٤)</sup> » إذ الصفة إما مساوية وإما دون الموصوف ، ولا قائل بالمساواة ، فثبت الثاني . وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة ، فالتحق بالأعلام . انتهى . وفي جوابه هذا تسليم أنه لا قائل بالمساواة ، والمصنف قد قال بها في أكثر النسخ على ما سبق .

( ولا مَنْ وما المستفهم بهما معرفتين ) - استدل لتعريفهما بتعريف

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) في ( د ) : لا يوجب

(٣) في ( د ) : مع عدم لزومه .

(٤) الأنعام آية ٩١

جوابهما ، نحو : من عندك ؟ فتقول : زيد . وما دعاك إلى كذا ؟ فتقول :  
لقاؤك . وردَّ بأن تعريفه غير لازم ، إذ يصح أن تقول في الأول : رجل من  
بني فلان ، وفي الثاني : أمرٌ مهمٌ .

( خلافاً لابن كيسان في المسألتين ) - هما : كون ذي الأداة قبل  
الموصول ، وكون من وما الاستفهاميتين معرفتين .



## ٧ - باب المضمَر

( وهو الموضوع ) - أخرج المنادى نحو: يا رجل ، والمضاف نحو: غلامي ، وذا الأداة نحو: الغلام .

( لتعيين مسماه ) - أخرج النكرة كرجل .

( مُشِعِراً بتكلمه أو خطابه أو غيبيته ) - أخرج العلم والمُشَارَ به والموصول ، لأن كل واحد من هذه صالح لكل حال<sup>(١)</sup> من الثلاث على سبيل البديل ، بخلاف المضمَر فإنه يختص بواحدة منها ، فأنا لا يصلح إلا للتكلم ، وأنت لا يصلح إلا للخطاب ، وهو لا يصلح إلا للغيبة .

( فمنه ) - أي من المضمَر .

( واجب الخفاء ) - والمراد به<sup>(٢)</sup> ما لا يحل محله ظاهر كالمستتر في المواضع المذكورة .

( وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة ) - نحو: أقوم .

( أو النون ) - نحو: نقوم .

( وبفعل أمر المخاطب ) - نحو: اضرب .

( ومضارعه ) - نحو: أنت تضرب .

(١) في ( ز ) : حالة

(٢) في ( ز ) : المراد ما لا يحل محله

( واسم فعل الأمر ) - نحو : نَزَال .

( مطلقاً ) - أي سواء أكان المراد به واحداً مذكراً أم<sup>(١)</sup> غيره . نحو : نزال  
يا زيد ويا هند ويا زيدان ويا هندان ويا زيدون ويا هندات .

( ومنه ) - أي من المضمَر .

( جَائِز الخفاء ) - وهو الذي يجوز أن يحل محله ظاهر كالمستتر في  
المواضع المذكورة .

( وهو المرفوعُ بفعل الغائب ) - نحو : زيد يقوم<sup>(٢)</sup> ، وزيد ليقم . فهذا  
ونحوه جائز الخفاء ، إذ يصح أن يقال : زيد يقوم أبوه ، بخلاف ما سبق .

( والغائبة ) - نحو : هند تقوم .

( أو معناه من اسم فعل ) - نحو : هند هيهات .

( وصفة ) - نحو : زيد ضاربٌ وضروب .

( وظرف ) - نحو : زيدٌ عندك .

( وشبهه ) - نحو : زيد في الدار .

( ومنه ) - أي من المضمَر .

( بارز متصل ) - وهو الذي لا يحسن الابتداء به ، ولا يقع بعد إلا في  
الاختيار كالكاف في : أكرمك .

(١) في ( ز ) : أو غيره

(٢) في ( ز ) : قام .

( وهو إن عنى به المعنيُّ بنفعل ) - وهو المتكلم المعظم نفسه أو  
المشارك .

( نا في الإعراب كله ) - أي رفعاً نحو : أكرمنا زيدا ، ونصباً نحو :  
أكرمنا زيدا ، وجرّاً نحو : مرّ بنا زيدا .

( وإن رُفِعَ ) - أي الضمير البارز المتصل .

( بفعل ماضٍ فتاءً تُضْمُ للمتكلّم ) - نحو : ضربت .

( وتُفْتَحُ للمخاطب ) - نحو : ضربت .

( وتكسر للمخاطبة ) - نحو : ضربت .

( وتوصل ) - أي التاء .

( مضمومةً ) - أي في حال ضمّها<sup>(١)</sup> .

( بميم<sup>(٢)</sup> وألف للمخاطبين ) - نحو : يا زيدان هل ضربتما ؟

( والمخاطبتين ) - نحو : يا هندان هل ضربتما ؟

( وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين ) - نحو : ضربتمو<sup>(٣)</sup> .

( وبنون مشددة للمخاطبات ) - نحو : ضربتن .

( وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف ) - فقولك :

(١) سقطت عبارة الشارح من ( د ) .

(٢) في ( د ) : بألف وميم .

(٣) في النسختين ( د . ز ) : ضربتموا .

يا زيدون هل ضربتم أعرف من : ضربتموه .

( وإن وليها ) - أي الميم<sup>(١)</sup> ضمير متصل .

( لم يَجْزُ التَّسْكِينُ ) - فتقول : ضربتموه ، ولا يجوز : ضربتمه .

( خلافاً ليونس ) - في تجويز التَّسْكِينِ قبل المضمَرِ ، وظاهر كلام سيويهِ أن التَّسْكِينِ كثير معروف . قال سيويهِ : وزعم يونس أنك تقول : أعطيتكمه كما تقول في المظهر ، والأول أكثر وأعرف . انتهى . يعني بالأول ما قدّمه في قوله : أعطيتكموه .

( وإن رُفِعَ ) - أي الضمير البارز المتصل .

( بفعل غيره ) - أي غير الماضي كالمضارع والأمر .

( فهو نونٌ مفتوحةٌ للمخاطبات ) - نحو : يا هنداتُ اضربنِ ، وهل تضربنِ ؟

( أو الغائبات ) - نحو : الهنداتُ يضربنِ .

( وألفٌ لتثنية غير المتكلم ) - وهو المخاطب نحو : أفعلا ، وهل تفعلانِ يا زيدان ؟ والغائب نحو : الزيدان يفعلانِ .

( وواوٌ للمخاطبين ) - نحو : يا زيدون اضربوا ، وهل تضربون ؟

( أو الغائبين ) - نحو : الزيدون يضربون .

( وياءٌ للمخاطبة ) - نحو : يا هندُ اضربي ، وهل تضربين ؟

(١) سقطت من (د) .

( وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع ) - فتقول : زيدٌ ضرب ،  
وهندٌ ضربت ، والزيدان ضربا ، والهندان ضربتا ، والزيدون ضربوا ،  
والهندات ضربن ، كما تقول : زيد يضرب ، وهند تضرب ، والزيدان  
يضربان ، والهندان تضربان ، والزيدون يضربون ، والهندات يضربن .  
( وربما استغني معه ) - أي مع الماضي .

( بالضمّة عن الواو ) - كقوله :

( ٥٤ ) فلو<sup>(١)</sup> أن الأطبّاء كان حولي  
وكان مع الأطباء الأساءة

( وليس الأربع ) - أي النون والالف والواو والياء .

( علامات ) - أي كناء التانيث ، فالنون علامة للجمع<sup>(٢)</sup> المؤنث ، والالف  
علامة للتثنية ، والواو علامة للجمع<sup>(٣)</sup> المذكر ، والياء علامة للمؤنثة .  
( والفاعل مستكن ) - كما استكن في : زيدٌ فعلٌ ، وهندٌ فعلتٌ .

( خلافاً للمازني فيهنّ ) - أي في الأربع بدليل التزامها ، ولو كانت  
حروفاً ما التزمت ، فكان يجوز : الزيدان قام ، فثبت أنها أسماء مضمرة ،  
وهذا مذهب الجمهور<sup>(٤)</sup> .

( وللأخفش<sup>(٤)</sup> في الياء ) - فإنه زعم<sup>(٥)</sup> هو ومن وافقه أن الياء حرف

(١) في ( د ) : ولو . قال في الدرر ج ١ ص ٣٣ : استشهد به على الاستغناء بالضمّة عن الواو .  
والأصل كانوا . وظاهر كلامه - أي أبي حيان - أن ذلك لغة وليس بضرورة ، وهو في ذلك  
متبع لابن مالك في التسهيل . قال : ولم أعر على قائله .

(٢) في ( د ) : علامة الجمع

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من ( د ) .

(٤) في ( د ) : والأخفش

(٥) في ( ز ) : يزعم

تأنيث . ويوافق على اسمية الواو والألف والنون ، فيقول في افعلي وتفعلين إن الفاعل مستتر كما في هند تقوم ، ومذهب الجمهور : سبويه وغيره ، أن الياء ضمير إذ<sup>(١)</sup> لم يثبت كونها علامة تأنيث ، وثبت<sup>(٢)</sup> كونها ضميراً بالاتفاق في نحو : أكرمني .

( وَيُسَكِّنُ آخِرُ الْمَسْنَدِ إِلَى التَّاءِ ) - نحو : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ .

( وَالنُّونِ ) - نحو : الْهِنْدَاتُ ضَرَبْنَ وَيَضْرِبْنَ وَاضْرَبْنَ يَا هِنْدَاتُ .

( وَنَا ) - نحو : ضَرَبْنَا زَيْدًا . وَلَا يَكُونُ الْمَسْنَدُ إِلَى التَّاءِ وَنَا إِلَّا مَاضِيًا .

( وَيُحَدِّفُ مَا قَبْلَهُ ) - أي ما قبل آخر المسند إلى الثلاثة .

( مِنْ مَعْتَلٍ ) - وذلك لالتقاء الساكنين .

( وَتَنْقُلُ حَرَكَتَهُ ) - أي حركة ذلك المعتل الذي يحذف .

( إِلَى فَاءِ الْمَاضِيِ الثَّلَاثِيِّ ) - نحو : طَلْتُ وَخَفْتُ ، الْأَصْلُ : طَوَلْتُ وَخَوَفْتُ ، فَنَقَلْتُ<sup>(٣)</sup> الْحَرَكَةَ الَّتِي كَانَتْ لِلْمَعْتَلِ قَبْلَ انْقِلَابِهِ أَلْفًا فِي طَالٍ وَخَافٍ إِلَى الْفَاءِ ، وَفَهْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْقُلُ<sup>(٤)</sup> فِي الْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ ، بَلْ يَحْدِفُ الْمَعْتَلُ فَقَطْ نَحْوُ : خَفَنْ وَلَا تَخْفَنْ .

( وَإِنْ كَانَتْ ) - أي الحركة التي كانت للمعتل المحذوف قبل انقلابه

أَلْفًا .

(١) في ( د ) : إذا

(٢) في ( د ) : ويثبت

(٣) في ( ز ) : فنقل

(٤) في ( د ) : لا نقل

( فتحةٌ أبدلت بمجانسة المحذوف ) - فإن كان المحذوف واواً أبدلت الحركة ضمةً ، وإن كان ياءً أبدلت كسرةً<sup>(١)</sup> .

( ونقلت ) - أي إلى فاء الكلمة ، وذلك نحو : قام وباع أصلهما قوم وبيع ، فإذا أسندتهما إلى التاء مثلاً قلت : قُمت وبيعت ، بضم القاف وكسر الباء .

( وربما نُقل دون إسنادٍ إلى أحد الثلاثة ) - أي التاء والنون ونا .

( في زال ) - كقولك<sup>(٢)</sup> : ما زيل زيدٌ فاضلاً .

( وكاد ) - كقولك : كيدٌ زيدٌ يقول كذا .

( أختيٌ كان وعسى ) - احترز من زال التامة التي<sup>(٣)</sup> بمعنى ذهب ، ومن كاد التامة التي بمعنى احتال .

( وحركةٌ ما قبل الواو والياء مجانسةٌ ) - فيضم ما قبل الواو نحو ، يضربون ويكسر ما قبل الياء نحو : تضربين .

( فإن ماثلها أو كان ألفاً حذف ) - نحو : أنتم تدعون ، وأنت ترمين ، وأنتم تخشون<sup>(٤)</sup> ، وأنتِ تخشين ، والأصل : تدعوون وترمين<sup>(٥)</sup> وتخشاون وتخشاین .

( وولي ما قبله بحاله ) - أي تبقى حركة العين في تدعون ، والميم في

(١) في ( د ) نقص واضطراب في هذه العبارة .

(٢) في ( د ) كقولهم

(٣) في ( ز ) كالتي

(٤) ، (٥) سقط ما بين الرقمين من ( د )

ترمين ، والشين في تخشون وتخشين على حالها ولا تغير .

( وإن كان الضمير واواً والآخر ياءً ) - نحو : ترميؤن .

( أو بالعكس ) - نحو : تغزوين .

( حُذِفَ الْآخِرُ وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله ) - فتقول : ترمون  
وتغزين . وإنما حذفت الواو والياء لأنه لما استثقلت الضمة والكسرة حذفتا  
فالتقى ساكنان فحذِفَ الْآخِرُ وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير<sup>(١)</sup> .

( ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم بجماعة ) - كقوله  
تعالى : « وإذا الرسل أقتت »<sup>(٢)</sup> .

( وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع ) - كقوله :

( ٥٥ ) فَإِنِّي رَأَيْتُ الضامرين متاعهم

يموت ويفنى ، فارضخي من وعائياً<sup>(٣)</sup>

أي يموتون ، فأفرد الضمير<sup>(٤)</sup> كأنه قال : يموت من ذكره .

( أو لسدّ واحد مسدّهم ) - هو أحسن الفتیان وأجمله ، لأنه بمعنى  
أحسن فتى ، فأفرد الضمير حملاً على المعنى .

( ويُعاملُ بذلك ضميرُ الاثنين وضميرُ الإناث بعد أفعال التفضيل

( ١ ) في ( د ) : المضمير .

( ٢ ) المرسلات آية ١١ .

( ٣ ) في ( ز ) : من وعائنا . والشاهد فيه مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائب في قوله :

يموت بعد : رأيت الضامرين .

( ٤ ) سقطت من ( د ) .



كثيراً) - مثاله في ضمير الاثنين قوله :

( ٥٦ ) وميئةً أحسنُ الثقلين جيداً

وسالفةً وأحسنه قذالاً<sup>(١)</sup>

ومثاله في ضمير الإناث قوله عليه الصلاة والسلام : « خير النساء صالِح نساء قريش ، أحناه على ولد . . . »<sup>(٢)</sup> الحديث . أي أحنى هذا الصنف .

( ودونه قليلاً ) - أي ودون أفعال التفضيل يأتي ضمير الاثنين كضمير

الواحد قليلاً كقوله :

( ٥٧ ) أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن

شريكه يُطمع نفسه كل مطمع<sup>(٣)</sup>

أراد : ومن يكونا شريكه أي الذئب والغراب فأفرد كأنه قال : ومن يكن هذا النوع .

( ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة ) - كقوله تعالى : « وإذا النجوم

انكدرت »<sup>(٤)</sup> .

( أو الغائبات ) - كقوله تعالى : « فأبين أن يحملنها »<sup>(٥)</sup> .

( وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه ) - أي أولى بأكثر

( ١ ) قال في الدرر ج ١ ص ٢٤ : من قصيدة لذي الرمة ديوانه - ٤٣٦ . واستشهد به على أن ضمير المثني والجمع بعد أفعال التفضيل يجوز إفراده .

( ٢ ) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٣١٩ والنص الموجود : « خير نساء ركين الإبل . . . الخ .

( ٣ ) في المحتسب ج ٢ ص ١٨٠ أنه لغضوب . امرأة من رهط ربيعة بن مالك . . . وكذا في معجم الشواهد ج ١ ص ٢٣٠ .

( ٤ ) التكوير آية ٢ .

( ٥ ) الأحزاب آية ٧١ .

جمع الغائب غير العاقل ، فالجدوع انكسرت أولى من الجدوع انكسرن ، وكذا إذا كان الضمير غير مرفوع ، وهو مراده بنحوه ، فالجدوع كسرتها أولى من كسرتهن .

( وأقله والعاقلات مطلقاً ) - أي سواء كان جمعاً صحيحاً أم جمعاً مكسراً لصيغة القلة أو غيرها .

( بالعكس ) - فالنون وشبهها أولى من التاء وشبهها ، فالأجداع انكسرن أولى من انكسرت ، وكسرتهن أولى من كسرتها ، ومثال ذلك في العاقلات : « والمطلقات يتربصن<sup>(١)</sup> » ، والهندات خرجت<sup>(٢)</sup> ، « إذا طلقتم النساء فطلقوهن<sup>(٣)</sup> » ، وقوله : النساء بأعجازها<sup>(٤)</sup> .

( وقد يوقعُ فعُلمَ موقعُ فعلُوا طلبُ التشاكل ) - كما روى في بعض الأدعية : « اللهم ربَّ السَّمواتِ وما أظللن ، وربَّ الأرضين وما أقللن ، وربَّ الشياطين ومن أضللن » أي ومن أضلوا ، وهذا هو القياس ، أو يعود كما يعود على الغائبة نحو : ومن أضلت ، فقال : أضللن مشاكلةً لأظللن وأقللن .

( كما قد يسوِّغ ) - أي طلب التشاكل .

( لكلماتٍ غير ما لها من حُكمٍ ) - نحو : « لا دريت ولا تليت<sup>(٥)</sup> » ، وحقه : تلوت ، فخرج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال لمشاكلة دريت .

(١) البقرة آية ٢٢٨

(٢) في ( د ) : خرجن

(٣) الطلاق آية ١

(٤) في ( د ) : وأعجازها

(٥) من أحاديث منكر ونكير عند سؤال القبر .

(ووزن) - كقولهم : أخذه<sup>(١)</sup> ، ما قَدُم وما حَدَث ، ولا يقولون في الإفراد<sup>(٢)</sup> إلا حَدَث بفتح العين ، فخرجوا من وزن الكلمة إلى غيره طلباً للتشاكل .

(ومن البارز المتصل في الجرِّ والنَّصْبِ ياءٌ للمتكلم) - نحو : أكرمني ومرَّ بي .

(وكافٌ مفتوحةٌ للمخاطب) - نحو : أكرمك ومرَّ بك .

(ومكسورةٌ للمخاطبة) - نحو : أكرمك ومرَّ بك .

(وها للغائبة) - نحو : أكرمها ومرَّ بها .

(وهاً مضمومةٌ للغائب) - نحو : أكرمه ومرَّ له .

(وإن وليت) - أي هاء الغائب .

(ياء ساكنةٌ أو كسرةٌ كسرَها غيرُ الحجازيين) - نحو : فيه وبه . ولغةُ الحجازيين ضمُّ هاءِ الغائب مطلقاً فيقولون : ضربته ونظرتُ إليه ومررتُ به ، ولغةُ غيرهم الكسرُ بعد الياءِ الساكنةِ أو الكسرة كما مثل ، وذلك للإتباع .

(وتشبعُ حركتها بعد متحرك) - نحو : «لَهُ ما في السَّمواتِ»<sup>(٣)</sup> وهو الأصل .

(ويُختار الاختلاسُ بعد ساكنٍ مطلقاً) - أي سواء أكان الساكنُ حرفَ

(١) في (د) : أخذ

(٢) أي عدم التركيب في الجملة .

(٣) البقرة : آية الكرسي ٢٥٥ .

علّة نحو : فيه ويرضوه ، أم حرفاً صحيحاً نحو : منه وعنه وأكرمه .

( وفاقاً لأبي العباس ) - هو المبرد - والذي رجّحه سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكنُ حرفَ لينٍ . قال المصنّف : وردّ ذلك أبو العباس ، ويعضده السماع .

( وقد تُسكَّن أو تُختلس الحركةُ بعد متحرّكٍ عند بني عقيل وبني كلاب اختياراً ) - قال الكسائي : سمعتُ أعرابَ عقيل وكلاتٍ يقرؤون<sup>(١)</sup> : « إنَّ الإنسانَ لربّةٌ لكنودٌ »<sup>(٢)</sup> بالجزم ، و « لربّه لكنودٌ » بغير تمام .  
( وعند غيرهم اضطراراً ) - كقوله :

( ٥٨ ) وأشربُ الماءَ ما بي نحوه ظمأً إلا لأنَّ عيونَهُ سيلٌ واديها<sup>(٣)</sup>  
وقوله :

( ٥٩ ) عسى ذاتَ يومٍ أن يعودَ بها النوى على ذي هوى حيران قلبُهُ طائر<sup>(٤)</sup>  
( وإنَّ فصلَ المتحرّكِ في الأصل ) - هذا الجارُّ متعلّقٌ بفصل لا بالمتحرّك .

( ساكنٌ حذِفَ جِزْماً ) - كقوله تعالى : « يُؤدِّهِ إليك »<sup>(٥)</sup> الأصل قبل دخول الجازم : يؤدِّيه .

(١) في ( د ) : يقولون .

(٢) العاديات آية ٦

(٣) في ( د ) : سال . قال في الدرر ج ١ ص ٣٤ : لم أعر على قائله . والشاهد فيه تسكين هاء

الغائب بعد متحرك عند غير بني عقيل وبني كلاب اضطراراً

(٤) الشاهد فيه تسكين هاء الغائب بعد متحرك اضطراراً في قوله : قلبُهُ

(٥) من قوله تعالى في سورة آل عمران : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك » آية ٧٥

( أو وقفاً ) - كقوله تعالى : « فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ <sup>(١)</sup> » الأصل : ألقيه .

( جازت الأوجه الثلاثة ) - هي الإشباع والاختلاس والتسكين .

( ويلى الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولي التاء ) - فتقول :  
ضربكما غلامكما ، وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن ، وضربهما  
غلامهما ، وضربهم غلامهم ، وضربهن غلامهن .

( وربما كُسرت الكاف فيهما ) - أي في التثنية والجمع .

( بعد ياء ساكنة ) - نحو : فيكما وفيكم وفيكن .

( أو كسرة ) - نحو : يكما ويكم ويكن ، وهي لغة حكاها سيبويه  
والفراء ، لكنها رديئة ، كما قال سيبويه ، وأنشد <sup>(٢)</sup> :

( ٦٠ ) وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ

من الدهرِ رُدُّوا فضل <sup>(٣)</sup> أحلامكم رَدُّوا

( وكسرُ الميم الجمع بعد الهاء المكسورة ) - احترز من الهاء المضمومة  
نحو : « تتوفَّاهم الملائكة <sup>(٤)</sup> » فإن الميم لا تكسر .

( باختلاس قبل ساكن ) - نحو : « بهم الأسباب <sup>(٥)</sup> » وهو أقيس من

الضم .

(١) النمل آية ٢٨

(٢) في ( د ) : وأنشدوا

(٣) في ( د ) : بعض ؛ وأشار إليها في هامش ( ز ) مع الرمز ( خ ) . قاله الحطيمية من قصيدة  
بديوانه ص ١٩ - ٢٠ - والشاهد فيه على كسر الكاف بعد كسرة في : أحلامكم .

(٤) النحل ٢٨

(٥) البقرة ١٦٦

( وبإشباع دونه ) - أي دون الساكن نحو : « ومن يولِّهم يومئذٍ دُبُرَهُ »<sup>(١)</sup> .

( أقيس ) - أي من الضم والإسكان .

( وضمُّها قبل ساكن ) - نحو : « بهمَّ الأسباب »<sup>(٢)</sup> .

( وإسكانها قبل متحرك ) - نحو : « ومن يولِّهم يومئذٍ »<sup>(١)</sup> .

( أشهر ) - فكذاك قرأ أكثر القراء بالضم قبل الساكن ، وبالإسكان قبل المتحرك .

( وربما كُسِرَتْ ) - أي الميم .

( قبل ساكن مطلقاً ) - أي وإن لم تلِّ هاءً مكسورة . أنشد الفراء<sup>(٤)</sup> :

( ٦١ ) فهم بطانتهم وهم وزراءهم وهم القضاة ومنهم الحجاب<sup>(٥)</sup>

( فصل ) : ( تلحق قبل ياء المتكلم إن نُصِبَ بغير صفة ) - يدخل في هذا الفعل نحو : أكرمني ويكرمني ، واسمُ الفعلِ نحو : عليكني ، وإنَّ وأخواتها .  
( أو جُرَّ بمن ) - نحو : مني .

(١) الأنفال ١٦

(٢) البقرة ١٦٦ .

(٣) في ( ز ) : وإن لم يكن هاء

(٤) لم يذكر الفراء في ( د ) .

(٥) في الدرر ج ١ ص ٣٤ : • وهم الملوك ومنهم الحكماء • وأشار إلى ورود البيت في شرح أبي حيان والدماميني لهذا الموضع ، قال أبو حيان : وذكر الفراء أن العرب يرفعون الميم قبل الساكن . إلا بعض بني سليم . سمعت بعضهم ينشد ، وأنشد البيت . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

( أو عن ) - نحو : عنِّي .

( أو قد ) - نحو : قَدْنِي .

( أو قط ) - نحو : قطني ، ومعناها : حسب ، والياء مجرورة كما في حسبي . هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وستذكر في أسماء الأفعال .

( أو بجل ) - نحو : بجلني<sup>(١)</sup> ، ومعناها : حسبي ، وستذكر في أسماء الأفعال .

( أو لَدُن ) - نحو : من لَدُنِّي .

( نونٌ مكسورةٌ للوقاية ) - لأنها تقى الفعل الكسر .

( وحذفها ) - أي نون الوقاية .

( مع لدن وأخوات ليت جائز ) - تقول : لَدُنِّي وَإِنِّي وَأَنِّي وكَأَنِّي وَلكِنِّي .

( وهو ) - أي الحذف .

( مع بجل ولعل<sup>(٢)</sup> أعرف من الثبوت ) - فبجلي أعرف من بجلني ،

ومنه :

( ٦٢ ) ألا إنني شربتُ أسودَ حالكأُ  
ألا بجلي من الشَّرابِ ألا بجلي<sup>(٣)</sup>

(١) في ( د ) : بجلي

(٢) في ( ز ) : مع لعل وبجل

(٣) الشاهد فيه حذف نون الوقاية مع بجل ، وهو أعرف من ثبوتها . قال في معجم الشواهد : هو

لطرفه أو لبيد بن ربيعة ، وليس في ديوانيهما .

- ولعلي أعرف من لعنني ، ولم يرد في القرآن إلا لعلي ، ومن لعنني قوله :
- ( ٦٣ ) فقلتُ أعيروني القدمَ لعنني أخطُ بها قبراً لأبيضَ ماجد<sup>(١)</sup>  
 ( ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس ) - فليتنى أعرف من  
 ليتي ، وكذا عني ومني وليسني وقدنى وقطنى ، ومن الحذف قوله :
- ( ٦٤ ) عددتُ قومي كعديد الطيس إذ ذهب القومُ الكرامُ ليسي<sup>(٢)</sup>  
 وقوله :
- ( ٦٥ ) كمنية جابرٍ إذ قال ليتي أصادفه وأتلفُ جُلَّ مالي<sup>(٣)</sup>  
 وقوله :
- ( ٦٦ ) أيها السائلُ عنهم وعني لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مني<sup>(٤)</sup>

(١) في ( د ) : وفي الدرر : أعيروني : قال في الدرر : ج ١ ص ٤٣ : استشهد به على أن لعل قد تلحقها نون الوقاية مع ياء النفس - المتكلم - قال الدياتيني : وحذفها أعرف نحو : « لعلي أبلغ الأسباب » . قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله . والبيت في اللسان ( قدم ) برواية : « أخط بها قبراً » وهي الرواية الصحيحة . لأن القدم مؤنثة . انظر القاموس . ومعجم الوسيط ( قدم ) . وفي النسخ : به .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٤١ : استشهد به على أن حذف نون الوقاية مع ليس شاذ خاص بالضرورة . قال : والطيس بفتح الطاء المهملة . وسكون الياء المثناة تحت . وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير . قال : والبيت لرؤبة - ملحقات ديوانه ص ١٧٥ .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٤١ : وأفقد جل مالي . قال : استشهد به على أن حذف نون الوقاية من ليتي شاذ خاص بالضرورة . وظاهر الألفية أنه نادر حيث قال : وليتنى فشا وليتنى ندرا . ولا يخفى أن هناك فرقاً بين الشاذ والنادر . والبيت من شواهد الرضى . وهو لزيد الخيل الذي سماه الرسول صلى الله عليه وسلم : زيد الخير . وهو من طيبي .

(٤) في الدرر : ج ١ ص ٤٣ : استشهد به على أن حذف نون الوقاية من عني ومني شاذ خاص بالضرورة . وهو ظاهر قول ابن مالك :

واضطرارا خففا عني ومنى  
 بعض من قد سلفا  
 والبيت من شواهد الرضى . ولم يعرف قائله .



وقوله :

قَدْنِي من نصر الخَبِيثِينَ قَدِي (١)

( ٦٧ )

( وقد تلحق ) - أي النون المذكورة .

( مع اسم الفاعل ) - كقوله :

( ٦٨ ) وليس الموافيني<sup>(٢)</sup> ليرفد خائباً فإن له أضعاف ماكان أملاً

( وأفعل التفضيل ) - كقوله عليه الصلاة والسلام : « غير الدجال

أخوفنى عليكم<sup>(٣)</sup> » والأصل : أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء

وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودةً بالنون .

( وهي ) - أي نون الوقاية .

( الباقية في فليئي ) - أشار به إلى قوله :

( ٦٩ ) تراه كالثغام يُعلُّ مسكاً يسوء الفاليات إذا فليئي<sup>(٤)</sup>

(١) في الدرر ج ١ ص ٤٢ : عجزه : ليس أميرى بالشحيح الملحد

قال : الشاهد فيه حذف نون الوقاية من قدي ، وهو عنده شاذ خاص بالضرورة ، والبيت من

شواهد سيبويه ، وفيه بحث طويل بالدرر ، وهو من أرجوزة لحميد الأرقط .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٤٣ : ما كان أملاً بالمد اسم فاعل ، وفي العيني على الأشموني والصبان ج ١

ص ١٢٦ : أملاً ، وأشار إلى رواية : أملاً ، قال : والشاهد في قوله : الموافيني ، فإن النون فيه نون

الوقاية ، وليست نون التنوين كما ذهب بعضهم . . ولم يعرف قائله .

(٣) التاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٣٥٤ ، قال : والمعنى : أخاف عليكم من غيره أكثر ، والشاهد في

قوله : أخوفني ، والأصل : أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامه ،

فاتصل أخوف بالياء معمودةً بالنون .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٤٣ : استشهد به على حذف نون الوقاية من فليئي وبين الخلاف بين أي

التنوين حذف : نون النسوة أو نون الوقاية ، واختار حذف نون الوقاية كما في الأصل معللاً

بأن نون النسوة فاعل فلا تحذف وقال ابن مالك إن المحذوف هنا نون النسوة ، وقال : هو

مذهب سيبويه ووجهه بأنهم حافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقاً لما كان للفعل بها صون

ووقاية . . قال : والبيت من أبيات لعمر بن معد يكرب الصحابي يخاطب امرأته .

( لا الأولى ) - وهي نون الإناث .

( وفقاً لسيبويه ) - فالمحذوف منه<sup>(١)</sup> عند سيبويه ومن وافقه نونُ الإناث والباقية نونُ الوقاية كما بقيت في تأمروني ، وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن المحذوف نونُ الوقاية والباقية<sup>(٢)</sup> نونُ الإناث ، وهو الموافق<sup>(٣)</sup> لما قرره البصريون من أن الفاعل لا يحذف . وقال في البسيط في فليئني : إنه لا خلاف أن نونُ الوقاية هي المحذوفة .

( فصل ) : ( من المضمَر منفصلٌ في الرفع . منه للمتكلم أنا ) - مذهب البصريين أن الضمير في أنا الهمزة والنون ، والألف زائدة ، ومذهب الكوفيين أن أنا كله هو الضمير .

(٤)  
( محذوف الألف في وصلٍ عند غير تميم ) - تقول في لغة غيرهم : أن فعلتُ بحذف الألف ، وفي لغتهم بإثباتها ، وبها قرأ نافع : « أنا أحيي<sup>(٥)</sup> » .  
( وقد يقال : هنا ) - الهاء بدل من الهمزة كما قالوا في إِيَّاكَ : هِيَّاكَ .

( وأن ) - قال الفراء : بعضُ العرب يقول : أَن قلتُ ذلك<sup>(٦)</sup> ، يطيل الألف الأولى ، ويحذف<sup>(٧)</sup> الأخيرة ، وَأَن قلتُ ذلك في قضاة على وزن عان .

( وأن ) - حكاه قطرب .

(١) سقطت « منه » من ( د )

(٢) في ( د ) : والباقي

(٣) في ( د ) : موافق

(٤) في ( ز ) : أنا

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) سقطت « ذلك » من ( د )

(٧) زاد بعدها في ( د ) : الألف

( ويتلوه ) - أي ويتلو أن .

( في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرّفاً ) - فتقول : أنت وأنت  
وأنتما وأنتم وأنتن ، كما تقول : ضربت ضربت ضربت ضربت ، والضمير أن  
والتاء حرف خطاب . هذا مذهب البصريين ، وذهب الفراء إلى أن « أنت »  
بكماله هو الضمير . وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم كما في  
فعلت ، قال : وكثرت بأن .

( ولفاعل نفعل نحن ) - فيقول المتكلم المعظم نفسه والمشارك : نحن  
فعلنا .

( وللغبية هو ) - أي للمذكر .

( وهي ) - أي للمؤنث . ومذهب جمهور البصريين أن الضمير هو  
وهي ، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان<sup>(١)</sup> إلى أن الضمير الهاء ، والواو  
والياء زائدتان<sup>(٢)</sup> .

( وهما ) - أي للثنتين .

( وهُم ) - أي للجماعة الذكور<sup>(٣)</sup> . وميم هما وهم زائدة . وحكى عن  
الفارسي أن المجموع هو الضمير ، ولم يجعل الميم زائدة .

( وهُنَّ ) - أي لجماعة الإناث ، والنون الأولى في هُنَّ كالميم في هم  
والثانية كالواو في هو ، ولم تحذف الثانية فيقال هُنَّ كما قيل هم لأنها غير  
مدّة .

(١) في ( ز ) : وابن كيسان والزجاج

(٢) في ( ز ) : زائدتان

(٣) في ( ز ) : لجماعة المذكر

( ولميم الجَمْع في الانفصال ما لها في الأتصال ) - فيثبت لميم أنتم ما يثبت لميم ضربتم من التسكين والإشباع واختلاس الحركة ، لكن لا يجيء في ميم أنتم خلاف يونس في ضربتموه ، إذ لا يتصل بها ضمير .

( وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز ) - فتقول : وهو ، وفهوَ ، و لهُوَ ، وثمَّ هو بتسكين الهاء وضمِّها ، وكذلك في هي ، والتسكين فيها لغة أهل نجد ، والتثقيل فيها لغة الحجاز ، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر في كلام العرب .

( وقد تُسَكَّنُ بعد همزة الاستفهام ) - كقوله :

( ٧٠ ) فقمْتُ للطفِ مرتاعاً فأرقني فقلتُ : أهْيَ سرتُ أم عادني حلمٌ<sup>(١)</sup>

( وكافِ الجرِّ ) - كقوله :

( ٧١ ) وقد علموا ما هنَّ كهْيَ فكيف لي سلُوْ ولا أنفكُ صبًا مُتيمًا<sup>(٢)</sup>

( وتُحذفُ الواو والياء اضطراراً ) - كقوله :

( ٧٢ ) بِنَاءٌ فِي دارِ صدقٍ قد أقام بها حيناً يعللنا وما نعلله<sup>(٣)</sup>

(١) قال في الدرر ج ١ ص ٣٧ : استشهد به على أن هاء هي قد تسكن بعد همزة الاستفهام . . . ثم قال : والبيت من قصيدة للمرار العدوي وهي في الحماسة . وفي معجم الشواهد ج ١ ص ٣٤٦ قال : إن البيت لزياد بن حمل ، أو زياد بن منقذ ، أو المرار بن منقذ .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٣٧ : استشهد به على تسكين هاء هي بعد كاف الجر . قال أبو حيان : وذكر المصنف - يعني ابن مالك - في الشرح : أن السكون مع الهمزة والكاف لم يجيء إلا في الشعر . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٣) أصله : بينا هو ، وفي الدرر ج ١ ص ٣٦ : استشهد به على أن الضمير في هو وهي الهاء . والواو والياء زائدان لحذفهما في المفرد ، فمثال الواو : بيناه في البيت . ومذهب سيبويه أن الحذف ضرورة كما هنا . . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

وقوله :

( ٧٣ ) سألتُ من أجل سلمى قومَها وهمُ عداءُ ولولاهُ كانوا في الفلا رمما  
( وتسكنُهما ) - أي الواو والياء .

( قيس وأسد ) - وعلى هذه اللغة قوله :

( ٧٤ ) أَدعوتَه بالله ثم قتلته لو هُوَ دعاك بذمّةٍ لم يَغْدِرِ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

( ٧٥ ) إنَّ سلمى هي التي لو تراءتُ حبذا هي من خلة لو تخال<sup>(٣)</sup>  
( وتشدّدهما همدان ) - ومن ذلك قوله :

( ٧٦ ) وإن لسانِي شُهدةٌ يُشْتَفَى بها وهُوَ على من صبّه اللهُ علقم<sup>(٤)</sup>  
وقوله :

( ٧٧ ) فالنفسُ<sup>(٥)</sup> إنْ دُعيتْ بالعنف أبيّةٌ وهي ما أمرتْ بالرفق تأتمر<sup>(٦)</sup>

( ومن المضمّراتِ إِيّا ) - وهذا مذهب سيبويه وعليه المحققون .

---

(١) أصله : ولو لا هي . والشاهد على حذف الياء من هي في قوله : ولو لاه أصله : ولو لا هي . ولم أعرف قائله .

(٢) الشاهد فيه تسكين واو هو في قوله : لو هُوَ دعاك . على لغة قيس وأسد . ولم أعرف قائله .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٣٧ : لو تحابى . وقال : الشاهد فيه تسكين الياء من هي على لغة قيس . ومعناه ظاهر . ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٣٧ : استشهد به على أن تشديد واو هو لغة همدان . . . . والعلم الحنظل وهو نبت كريبه الطعم . والشهد بضم الشين العسل بشمعه . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) في ( د ) : كالنفس .

(٦) في الدرر ج ١ ص ٣٨ : والنفس . قال : استشهد به على أن تشديد الياء من هي لغة همدان . وروى : والنفس ما أمرت . قال : ولم أعثر على قائله .

( خلافاً للزجاج ) - في زعمه أنه ظاهر وما اتصل به ضمير في موضع خفض بالإضافة ، إذ لو كان ظاهراً لجاز تأخره<sup>(١)</sup> عن عامله كسائر الظواهر فتقول : ضربتُ إِيَّكَ كما تقول : ضربتُ زيداً .

( وهو في النصب كأننا في الرفع ) - فأنا ضمير رفع منفصل ، وإيَّا ضمير نصب منفصل<sup>(٢)</sup> .

( لكن يليه دليلٌ ما يُرادُ من متكلّم أو غيره اسماً مضافاً إليه ) - لأنه لما وُضع بلفظٍ واحد افتقر إلى ما يبيّن المراد به ، فأضيف إلى المضمّر المبين فقيل : إِيَّاي وإِيَّانا وإِيَّايك وإِيَّايك وإِيَّايكما وإِيَّايكم وإِيَّايكنّ وإِيَّاه وإِيَّاهما وإِيَّاهم وإِيَّاهنّ .

( وفاقاً للخليل والأخفش والمازني ) - فإيأي وأخواته عند هؤلاء ضميران أحدهما مضاف إلى الآخر ، ودليلُ الخفض بالإضافة وقوع الظاهر المجرور بعد إيَّا فيما روى الخليلُ من قولهم : إذا بلغ الرجلُ السّتينَ فإياه وإيَّا الشوابّ ، ودليلُ الاسمِية البقاء على ما ثبت قبل دخول إيَّا .

( لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه ) - فإيَّا عند سيبويه والفارسيّ قيل والأخفش ، واختاره جماعةٌ ، ضميرٌ والمتصلُ بها حرفٌ يبيّن أحوالَ الضمير .

( ويقال : إِيَّايك وإِيَّايك وهِيَّايك وهِيَّايك ) - واللغة المشهورةُ إِيَّايك بكسر الهمزة وتشديد الياء ، وقرأ الرّقاشيُّ « أِيَّايك » بفتح الهمزة وتخفيف الياء ،

(١) في ( ز ) : تأخيره .

(٢) سقطت عبارة : وإيَّا ضمير نصب منفصل . من ( ز ) .

(٣) سقطت من ( د )

وقرأ أبو عمرو وابن فايد « إِيَاكَ » بكسر الهمزة وتخفيف الياء ، وقرئ « هِيَاكَ » بكسر الهاء المبدلة من الهمزة وتشديد الياء ، وقرئ أيضاً « هِيَاكَ » بفتح الهاء وتخفيف الياء .

(فصل) : ( يتعين انفصال الضمير إن حُصِرَ بإنما ) - كقول الفرزدق<sup>(١)</sup> :

( ٧٨ ) أنا الفارسُ الحامي الذَّمَارَ وإنَّما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

( أو رُفِعَ بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب ) - نحو : عَجِبْتُ من ضربك هُوَ .

ومنه قوله :

( ٧٩ ) بنصركم نحنُ كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فُشلا<sup>(٢)</sup>

( أو بصفةٍ جَرَتْ على غير صاحبها<sup>(٣)</sup> ) - نحو : زيدٌ هند ضاربها هو<sup>(٤)</sup> .

ومنه :

( ٨٠ ) غَيْلانٌ مِيَّةٌ مشغوفٌ بها هو مُدُّ بَدَتْ له فِحْجَاهُ بانَ أو كَرَباً<sup>(٥)</sup>

( أو أَضْمَرَ العاملُ ) - كقوله :

( ٨١ ) فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرونُ الأوائلُ<sup>(٦)</sup>

(١) في ( د ) : كقوله . وفي الدرر ج ١ ص ٣٩ : أنا الذائد . وقائله الفرزدق - ديوانه ٧١٢

(٢) في الدرر ج ١ ص ٣٩ : بنصركم نحن كنتم واثقين . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) قال في هامش ( ز ) : وهذا يخالف ما اختاره في باب المبتدأ من أنه قد يستكن الضمير إذا لم يلتبس . وفقاً للكوفيين .

(٤) في ( د ) : زيد هند هو ضاربها . والشاهد بعده يوضح صحة التحقيق .

(٥) في الدرر ج ١ ص ٣٩ : استشهد به على تعيين انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها . . . والبيت لذى الرمة - ملحقات ديوانه ٦٦١

(٦) في الدرر ج ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعيين انفصال الضمير إذا أضمر عامله . والبيت من

قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي - رضي الله عنه - ديوانه ص ٢٥٥

أَي فَيَانَ ضَلَلْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ ، فَأَضْمَرَ الْفِعْلَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى فَاَنْفَصَلَ الضَّمِيرَ .

(أَوْ أُخْرَى) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ »<sup>(١)</sup> .

(أَوْ كَانَ حَرْفَ نَفْيٍ) - كَقَوْلِهِ :

(٨٢) إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَعْضَفِ الْمَجَانِينِ<sup>(٢)</sup>

(أَوْ فَصَلَهُ مُتَّبِعًا) - نَحْوُ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

« لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ »<sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ »<sup>(٤)</sup> .

(أَوْ وَلِيٍّ وَوَالِ الْمَصَاحِبَةِ) - كَقَوْلِهِ :

(٨٣) فَالَيْتَ لَا أَنْفُكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مِثْلًا بَعْدِي<sup>(٥)</sup>

(أَوْ إِلَّا) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « أَمْرًا لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ »<sup>(٦)</sup> .

(١) الفاتحة آية ٥

(٢) فِي الدَّرَجِ ج ١ ص ٩٦ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى إِعْمَالِ إِنْ النَّافِيَةِ عَمَلٌ لَيْسَ عِنْدَ الْكَسَائِيٍّ وَلَمْ يَشِرْ إِلَى مَسْأَلَةِ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ . ثُمَّ أَشَارَ إِلَى رِوَايَةِ أُخْرَى لِلشَّطْرِ الثَّانِي :

إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمُنَاحِيْسِ .

ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا الْبَيْتُ لَا يَعْلَمُ قَائِلَهُ . وَفِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ مَعَ حَاشِيَةِ الصَّبَانَ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ج ١ ص ٢٥٥ قَالَ : أَنْشَدَهُ الْكَسَائِيُّ . وَذَكَرَ رِوَايَةَ أُخْرَى :

إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَلَاعِينَ .

(٣) الْأَنْبِيَاءُ آيَةٌ ٥٤ - « لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » .

(٤) الْمَمْتَحَنَةُ آيَةٌ ١

(٥) فِي الدَّرَجِ ج ١ ص ٤٠ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى تَعْيِينِ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ إِذَا وَلِيَ وَאו مَعَ . قَالَ : وَعِبَارَةٌ

التَّصْرِيحِ وَالِدِمَامِينِي : إِذَا وَلِيَ وَاو الْمَصَاحِبَةَ . وَهُمَا وَاحِدٌ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ الْأَبِيِّ ذُوَيْبِ هَذَلِيِّينَ ج ١ ص ١٥٩ وَالخَطَابُ لَخَالِدِ ابْنِ أُخْتِهِ . كَانَ يَبِيعُهُ إِلَى مَعْشُوقَةٍ لَهُ وَأَفْسَدَهَا عَلَيْهِ وَاسْتَمَالَهَا إِلَى نَفْسِهِ .

(٦) يُوسُفُ آيَةٌ ٤٠



( أو إمّا ) - نحو : ليقم إمّا أنا وإمّا أنت ، ومنه قوله :

( ٨٤ ) بك أوبي استعان ، أقليل إمّا أنا أو أنت ما ابتغى المستعين<sup>(١)</sup>

( أو اللام الفارقة ) - كقوله : إن ظننت زيداً لإيائك<sup>(٢)</sup> ، ومنه :

( ٨٥ ) إن وجدت الصديق حقاً لإيّاك ك فمرني فلن أزال مطيعاً<sup>(٣)</sup>

( أو نصبه عامل في مضمّر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبةً ) - نحو :

علمتني إيائي<sup>(٤)</sup> ، وعلمتك إيّاك ، وزيد علمته إيّاه .

واحترز بغير مرفوع من نحو : ظننتني ، فإنه لا يجوز فصل الياء ،

وبإن اتفقا من أن يختلفا رتبة نحو : الدرهم أعطيتك ، فسيأتي حكم هذا قريباً .

( وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظاً ) - حكى الكسائي : هم

أحسن الناس وجوهاً وأنصرهموها ، وهو قليل . فإن اشتبها لفظاً امتنع ، فلا يجوز : زيد<sup>(٥)</sup> الدرهم : أعطيتهموه<sup>(٦)</sup> .

( وإن اختلفا رتبةً جاز الأمران ) - أي الاتصال والانفصال في الذي لم

يل الفعل نحو : الدرهم أعطيتك ، وأعطيتك إيّاه ، وزيد ظننتك ، وظننتك إيّاه .

(١) الشاهد في قوله : إمّا أنا أو أنت . استشهد به على تعيين انفصال الضمير إذا ولي إمّا ، ولم يعرف

قائله . شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١ / ٢٩٩

(٢) في ( د ) : إلا إيّاك .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعيين انفصال الضمير إذا ولي اللام الفارقة . قال : ولم

أعثر على قائله .

(٤) في ( د ) : إيّاك .

(٥) سقطت من ( د ) .

(٦) في ( د ) : أعطيتهموه .

( ووجب في غير ندور تقديم الأَسْبَق رتبةً مع الاتصال ) - فيقدّم ضميرُ المخاطب على الغائب نحو : الدرهم أعطيتك ، وضميرُ المتكلم على المخاطب نحو : يا غلام أعطانيك زيدٌ ، واحترز بغير ندور من قول عثمان - رضي الله عنه - : أراهمني الباطلُ شيطاناً . وبقوله : مع الاتصال من الانفصال ، فإنه يجوز تقديم كل منهما نحو : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيته إياك . لكن بشرط أن لا يلبس ، فإن ألبس وجب تقديمُ الفاعل في المعنى نحو : زيدٌ أعطيتك إياه .

( خلافاً للمبرد ولكثير من القدماء ) - فإنهم يُجيزون تقديم غير الأَسْبَق مع الاتصال ، فيجيزون : الدرهم<sup>(٢)</sup> أعطيتكموه . لكن الانفصال عندهم أحسن . ( وشذَّ « إِيَّاكَ » فلا يُقاسُ عليه ) - أي وقوع الضمير المتصل بعد الإيَّا . وأشار بـ « إِيَّاكَ » بكسر الكاف إلى قوله :

( ٨٦ ) وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا أن لا يُجاورنا إِيَّاكَ دِيَارُ<sup>(٣)</sup>

وأكثر النحويين على أن اتّصال الضمير بالإلزام ضرورة ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه مقيس .

( ويختار اتصال نحو هاء أعطيتك ) - وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين

(١) في ( ز ) : شرطه

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في الدرر ج ١ ص ٣٢ : وما نبالي إذا ما كنت جارتنا . . قال : استشهد به على أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلا إلا في الضرورة ، وعلى ذلك استشهد به في التوضيح ، قال في التصريح : والقياس : إلا إِيَّاكَ . ولكنه اضطر فحذف إِيَّا وأبقى الكاف ، أو أوقع المتصل موقع المنفصل . . ثم قال : ولم أعثر على قائله . مع كثرة الاستشهاد به . وقال العيني في شرح شواهد شروح الألفية : أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد .

ثانيهما ليس خبراً في الأصل ، ومنه قوله تعالى : « أنزلنكموها <sup>(١)</sup> » . وقوله تعالى : « إذ يُرِيكَهُمُ اللهُ في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً لفشلتم <sup>(٢)</sup> » . وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيه لازم . قال المصنف : ويدل على عدم لزومه قوله عليه الصلاة والسلام : « فإن الله ملككم إيَّاهم ، ولو شاء للملكهم إيَّاكم <sup>(٣)</sup> » .

( وانفصال الآخر من نحو : فراقِها ) - وهو كل ما اشتمل على مضمراً <sup>(٤)</sup> منصوب بمصدر مضاف إلى مضمراً <sup>(٤)</sup> قبله هو فاعل نحو : زيد عجبت من ضربيه . فيجوز اتصال المضمرة المنصوبة وانفصاله ، والانفصال أحسن ، ومن الاتصال قوله :

تعزيزتُ عنها كارهاً فتركتهَا وكان فراقِها أمرٌ من الصبر <sup>(٥)</sup> ( ٨٧ )

( ومنعكها ) - وهو ما اشتمل على مضمرة منصوب بمصدر مضاف إلى مضمرة قبله هو مفعول نحو : الدرهم عجبت من تملكك <sup>(٦)</sup> زيد . فيجوز اتصال الهاء وانفصالها والانفصال هو المختار ، ومن الاتصال قوله :

فلا تطمع - أبيت اللعن - فيها ومنعكها بشيء يُستطاع <sup>(٧)</sup> ( ٨٨ )

(١) هود ٢٨

(٢) الأنفال آية ٤٣

(٣) خطبة حجة الوداع - ترمذى وصايا ٥ . ابن ماجه وصايا ٦

(٤) في ( ز ) : ضمير

(٥) استشهد به على جواز اتصال الضمير المنصوب بمصدر مضاف إلى مضمرة قبله هو فاعل . والشاهد في فراقِها . وقائله يحيى بن طالب الحنفي - شرح العيني لشواهد شروح الألفية ج ١ ص ٩١

(٦) في ( د ) : تملكه .

(٧) في شرح العيني لشواهد شروح الألفية ج ١ ص ١٨ أن البيت لتعريف العجلي وقيل لرجل من تميم . والشاهد في : ومنعكها . على وجه الاتصال في ما اشتمل على مضمرة منصوب بمصدر =

( وخلتكه ) - وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل ، فعند المصنّف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ، وكذا نص سيبويه على أن الانفصال هو الوجه ، واختار المصنّف في غير هذا الكتاب الاتصال .

( وكهَاء أعطيتكه هاءٌ نحو<sup>(١)</sup> كنته ) - فيكون اتصال الهاء في كنته هو المختار ، وهذا اختيار الرماني وابن الطراوة ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعمر في ابن صيَّاد : « إن يكنه فلن تُسلط عليه ، وإن لا<sup>(٢)</sup> يكنه فلا خير لك في قتله » . والذي نص عليه سيبويه أن الانفصال هو المختار .

( وخَلْفٌ ثاني مفعولي نحو : أعطيتُ زيداُ درهماً في باب الإخبار ) - فإذا قلت : الذي أعطيتُهُ زيداُ درهماً ، فالمختار اتصال الهاء ، وهذا مذهب المازني ، والمختار عند غيره الانفصال ، فتقول : الذي أعطيت زيداُ إياه درهماً ، وهذا جارٍ على قاعدة الإخبار .

( ونحو : ضَمِنْتُ إياهم الأرض ، ويزيدهم حُباً إليّ هم ، من الضرورات ) - المراد بضمنت إياهم قوله :

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنْتُ ( ٨٩ )

إياهمُ الأرضُ في دَهرِ الدَّهاريِر<sup>(٣)</sup>

وبيزيدهم قوله :

وما أصاحبُ من قوم فأذكرهم ( ٩٠ )

إلا يزيدهم حُباً إليّ هم<sup>(٤)</sup>

= مضاف إلى مضمّر قبله هو مفعول .

(١) سقطت « نحو » من ( ز ) .

(٢) في ( د ) : وإن لم . وهو موافق لرواية البخاري ص ٢٣ كتاب الجنائز - شواهد التوضيح ص

٣٨ في الدرر ج ١ ص ٣٨ : استشهد به على أن المتصل لا يعدل عنه إلى المنفصل إلا في الضرورة .

قال : والبيت من قصيدة للفرزدق يفخر فيها ويمدح ابن مروان - ديوانه ص ٢٦٦ .

(٤) في شرح العيني لشواهد شروح الألفية ج ١ ص ١١٥ : قاله زياد بن حمل التميمي والشاهد في =

وإنما كانا<sup>(١)</sup> من الضرورات لأنه فصل فيهما الضمير في غير موضع الفصل ،  
ولولا الضرورة لقال : ضمنتهم ، ويزيدونهم ، والواو في يزيدونهم عائدة على  
قوله : قوم ، وهم المتصل بيزيد عائدة على المفارقين<sup>(٢)</sup> .

فصل : ( الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب ) - وذلك ليعلم المعنى بالضمير  
عند ذكره .

( ولا يكون ) - أي مفسر ضمير الغائب .

( غير الأقرب إلا بدليل ) - فإذا قلت : لقيت زيدا وعمراً يضحك ،  
فالضمير في يضحك<sup>(٣)</sup> عائدة على عمرو ، ولا يعود على زيد إلا بدليل ، ومنه  
قوله تعالى : « إسحاق ويعقوب<sup>(٤)</sup> » لجعلنا في ذريته النبوة والكتاب . فالضمير  
في ذريته عائدة على إبراهيم لا على إسحاق ولا على يعقوب<sup>(٥)</sup> ، لأن المحدث  
عنه من أول القصة إلى آخرها إبراهيم .

( وهو ) - أي المفسر .

( إماماً مصرحاً بلفظه ) - نحو : زيدٌ لقيته<sup>(٦)</sup> .

== فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة ، والقياس : إلا يزيدونهم . . .

(١) في ( د ) : كان

(٢) هم قومه العائد عليهم الضمير هم في فأذكرهم كما حققه في المرجع

(٣) في ( د ) : الضحك .

(٤) الآية التي بها نافلة هي : « ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة ، وكلاً جعلنا

صالحين » - الأنبياء ٧٢ ، وليست موضع الشاهد ، والآية موضع الشاهد : « ووهبنا له إسحاق

ويعقوب ، وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب » - العنكبوت ٢٧ . وقد جاء بالنسخ الثلاث لفظ

نافلة زيادة بعد يعقوب ، فحذفته عند التحقيق

(٥) سقطت من ( ز ) .

(٦) في ( د ) : نهيته .

(أَوْ مُسْتَغْنَى عَنْهُ بِحُضُورِ مَدْلُولِهِ حِسًّا) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « قَالَ <sup>(١)</sup> : هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي » ، وَقَوْلِهِ : « يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ <sup>(٢)</sup> » ، فَاسْتَغْنَى بِحُضُورِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي : قَالَ هِيَ ، وَهَاءُ اسْتَأْجِرْهُ عَنْ ذِكْرِهِ لَفْظًا <sup>(٣)</sup> .

(أَوْ عِلْمًا) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ <sup>(٤)</sup> » أَيِ الْقُرْآنِ ، فَالْمَفْسَّرُ مُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ بِحُضُورِ مَدْلُولِهِ عِلْمًا .

(أَوْ بِذِكْرِ مَا هُوَ لَهُ جِزَاءً) - كَقَوْلِهِ :

أَمَاوِيٌّ مَا يُغْنِي الشَّرَاءَ عَنِ الْفَتَى (٩١)

(٥)

إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ  
فَالضَّمِيرُ فِي حَشْرَجَتْ عَائِدٌ عَلَى النَّفْسِ ، وَذَكَرُ الْفَتَى مُغْنٍ عَنْ ذِكْرِهَا لِأَنَّهَا جِزْؤُهُ .

(أَوْ كُلُّ) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ <sup>(٦)</sup> » ، فَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ بَعْضُ الْمَكْنُوزَاتِ ، فَأَغْنَى ذِكْرَهُمَا عَنْ ذِكْرِ الْجَمِيعِ ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ <sup>(٧)</sup> : إِنْ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ أَصْنَافَ مَا يُكْنِزُونَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا .

(أَوْ نَظِيرٌ) - نَحْوُ : عِنْدِي دَرَهْمٌ وَنِصْفُهُ ، أَيِ وَنِصْفُ دَرَهْمٍ آخَرَ <sup>(٨)</sup> ، قِيلَ

(١) سقطت : قال من (د) . والآية رقم ٢٦ من سورة يوسف .

(٢) القصص آية ٢٦

(٣) في (ز) : عن لفظه .

(٤) القدر آية ١

(٥) في الدرر ج ١ ص ٤٤ : استشهد به على حذف مفسر الضمير للعلم به لأن المعنى : إذا حشرجت

نفسه أي الفتى ، والحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس . والبيت من قصيدة لحاتم الطائي

يخاطب بها امرأته ماوية وكانت تعزله على كثرة العطاء - ديوانه ص ١١٨

(٦) التوبة آية ٣٤

(٧) في (ز) : قيل

(٨) سقطت من (د)

ومنه :  
( ٩٢ ) وكلُّ أناسٍ قاربوا قيدَ فحلهم  
ونحن خلغنا قيده فهو سارِبٌ<sup>(١)</sup>

أي قيد فحلنا .

( أو مصاحبٌ بوجهٍ ما ) - وذلك كالاستغناء بمستلزمٍ عن  
مستلزمٍ<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى : « فمن عُفِيَ له من أخيه شيءٌ فاتَّباعٌ بالمعروفِ وأداءٌ  
إليه بإحسانٍ<sup>(٣)</sup> » . فَعُفِيَ يَسْتَلْزِمُ عافياً ، فالضمير في إليه عائد عليه ، ومنه

قوله :  
( ٩٣ ) لكا لرجلٍ الحادي وقد تلَع الضحى وطيرُ المنايا فوقهنَّ أواقعٌ<sup>(٥)</sup>

فالحادي يستلزمُ إبلاً محدوَّةً ، فضمير فوقهنَّ عائد على الإبل . وتلَع بمعنى  
ارتفع ، يقال : تلَع النهارُ ارتفع ، ويروى : متع ، يقال : متع النهارُ يمتع إذا  
ارتفع وطال .

( وقد<sup>(٦)</sup> يقدِّمُ الضميرُ المكملُ معمولَ فعلٍ أو شبهه على مفسرٍ صريحٍ كثيراً

(١) استشهد به على الاستغناء عن المفسر في : « قيده » في الشطر الثاني بذكر نظيره في الشطر  
الأول : قيد فحلهم ، والبيت للأخنس بن شهاب - شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص

٥٨ - معجم الشواهد ج ١ ص ٣٧ .

(٢) في ( ز ) : عكس بين وضعي اسم الفاعل واسم المفعول .

(٣) البقرة ١٧٨

(٤) في ( د ) : لك الرجل .

(٥) في اللسان - ( وقع ) - وقع الطائر يقع وقوعاً والاسم الوقعة نزل عن طيرانه . فهو واقع . وطيرٌ  
وَقَعٌ ووقوعٌ واقعةٌ . وقوله :

فإنك والتأبين عروة بعد ما دعاك وأيدينا إليه شوارع  
لكالرجل الحادي وقد تلَع الضحى وطيرُ المنايا فوقهنَّ أواقعٌ  
إنما أراد وواقع جمع واقعة فهمز الواو الأولى ، والشاهد في الحادي وهو يستلزم إبلاً محدوَّةً .

فضمير فوقهنَّ عائد على الإبل .

(٦) سقطت « قد » من النسخ الثلاث ، ولكنها ثابتة في النسخة المحققة من التسهيل .

إن كان المعمول مؤخر الرتبة) - وذلك نحو: غلامه ضرب زيد، ومنه قولهم: في بيته يؤتى الحكم، ونحو: ضرب غلامه زيد، ومنه قوله تعالى: « فأوجس في نفسه خيفة موسى<sup>(١)</sup> »، ونحو: غلام أخيه ضرب زيد، ومنه: شر يومئها وأغواها لها ركبت عنز يحدج جملاً<sup>(٢)</sup> شر يومئها ظرف لركبت، وهذا كله داخل تحت قوله: المكمل معمول فعل، وعنز في قوله: ركبت عنز امرأة من طسم، وطسم قبيلة من عاد كانوا وانقرضوا، ويقال: إن عنزاً أخذت سيئة، فحملوها في حدج بالكسر، وهو مركب من مراكب النساء، وأطفوها بالقول والفعل، فقيل: هذه أكرم النساء<sup>(٣)</sup> فقالت: هذا شر يومئ، أي حين صرت أكرم النساء<sup>(٤)</sup>. ومثال المكمل معمول شبه الفعل: أضراب غلامه أو غلام أخيه زيد؟

(٩٤)

( و قليلاً إن كان مقدّمها ) - نحو :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداءه ذا الندى في ذرا المجد<sup>(٥)</sup> والمصنّف في إجازته<sup>(٦)</sup> هذه المسألة تابع لابن جني، وأجازها قبلهما الأخفش

(٩٥)

(١) طه آية ٦٧، والشاهد في « نفسه » حيث قدّم الضمير المكمل معمول الفعل أوجس، والأصل

تقديره: فأوجس موسى خيفة في نفسه.

(٢) في لسان العرب ( وقع ) : قبل هذا البيت :

ويل عنز واستوت راكبة فوق صعب لم يقتل ذللاً  
وعنز لها قصة لخصها الشارح، والشاهد في قوله: شر يومئها، ونصب شر بركبت على

الظرف، أي: ركبت بحدج جملاً في شر يومئها... ولا يعرف قائله.

(٣) سقطت هذه العبارة من ( د، غ ).

(٤) في ( ز، غ ) : النساء.

(٥) في الدرر ج ١ ص ٤٥ قال: قال العينبي: الاستشهاد في قوله: حلمه، نداءه - فإن الضمير فيهما

ضمير الفاعل ولم يسبق ذكره، وأجاز ذلك ابن جني مطلقاً وتبعه على ذلك ابن مالك...

والجمهور على أن نحو ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. قال: ولم أعثر على قائله.

(٦) في ( د ) : إجازة



من البصريين ، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وَخَصَّ بعضهم جوازها بالشعر<sup>(١)</sup> ، وأجازها بعضهم مع عود الضمير على ما اتصل بالمفعول نحو : ضرب غلامها<sup>(٢)</sup> عبد هند ، والمشهور فيها المنع مطلقاً . ومثالها مع شبه الفعل : أضرب غلامها<sup>(٣)</sup> هنداً ؟ أو غلامها<sup>(٤)</sup> عبد هند<sup>(٥)</sup> ؟

( وشاركه صاحب الضمير في عامله ) - وذلك كالبيت والمثال المتقدم . واحتراز من أن لا يشاركه صاحب الضمير في العامل ، فإن المسألة تكون ممنوعة نحو : ضرب غلامها جار<sup>(٦)</sup> هند . فغلام مرفوع بضرب ، وهند مخفوض بالإضافة ، فلم يشترك ما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير في العامل .

( ویتقدمُ أيضاً غير منويّ التأخير إن جرَّ برُبَّ ) - كقوله :

( ٩٦ ) وإِه رأيتَ وشيكاً صدعَ أعظمه ورُبُّه عَطِباً أنقذتَ من عَطِبِه<sup>(٨)</sup>

(١) زاد في ( ز ) : ما ذكر المصنف

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ) : غلامها

(٤) في ( د ) : غلامها هند ؟

(٥) في ( ز ) : غلاما

(٦) في النسختين ( د ، ز ) اضطراب في الألفاظ والحركات في أمثلة هذه المسألة كلها .

(٧) في ( ز ) : عبد هند .

(٨) في الدرر ج ١ ص ٤٥ : استشهد به على تقديم الضمير المجرور برُبَّ على مفسره . والبيت من شواهد العيني . قال : الشاهد في قوله : رُبُّه عَطِباً حيث دخلت رب على الضمير وأتى بتمييزه بحسب الضمير ، وهذا الضمير عند البصريين مجهول لا يعود على ظاهر . قوله : وإِه مجرور برب محذوفة ، ووشيكاً صفة لرأب محذوف . والرأب الإصلاح . ووشيكاً سريعاً . والصدع الشق . والعطب الأول صفة مشبهة وهو بكسر الطاء أي هالك . والثاني مصدر وطاؤه مفتوحة بمعنى الهلاك . وأنقذت خلصت . والبيت أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله .

( أَوْ رُفِعَ بِنِعْمٍ ) - كقوله :

( ٩٧ ) نِعْمَ امْرَأً هَرَمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا<sup>(١)</sup>  
( أَوْ شِبْهَهَا ) - نحو : بُسَّ رَجُلًا زَيْدًا ، وَظُرِفَ رَجُلًا زَيْدًا .

( أَوْ بِأَوَّلِ الْمُتَنَازِعِينَ ) - كقوله :

( ٩٨ ) جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ<sup>(٢)</sup> ( ٩٨ )

( أَوْ أَبْدَلَ مِنْهُ الْمَفْسَّرَ ) - نحو : مَا حَكَى عَنِ الْكَسَائِي : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَجَازَهَا الْأَخْفَشُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَمَنْعَهَا غَيْرُهُ .

( أَوْ جَعَلَ خَبْرَهُ ) - كقوله تعالى : « إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا<sup>(٣)</sup> » أَي إِنَّ الْحَيَاةَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا . قِيلَ وَمِنْهُ : هِيَ النَّفْسُ تَحْتَمِلُ مَا حَمَلَتْ ، وَهِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ .

( أَوْ كَانَ الْمَسْمَى ضَمِيرَ الشَّانِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ) - نحو : هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ . وَيَسْمُونَهُ ضَمِيرَ الشَّانِ إِذَا كَانَ مَذْكَرًا كَهَذَا الْمَثَالِ ، وَضَمِيرَ الْقِصَّةِ إِذَا كَانَ مَوْثِقًا نَحْوُ : هِيَ هُنْدٌ قَائِمَةٌ .

( وَضَمِيرَ الْمَجْهُولِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ) - وَسَمَّوْهُ مَجْهُولًا لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى عِنْدَهُمْ

( ١ ) فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ لِلْأَلْفِيَّةِ ذَكَرَهُ فِي بَابِ نَعْمٍ وَبُسٍّ ج ٣ ص ٣٢ مَعَ حَاشِيَةِ الصَّبَانِ وَشَرَحَ الشَّوَاهِدَ لِلْعَيْنِي . قَالَ الْأَشْمُونِيُّ : فِي كُلِّ مِنْ نَعْمٍ وَبُسٍّ ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ . وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا بِالشَّاهِدِ فِي نَعْمٍ امْرَأً هَرَمَ ، حَيْثُ تَقَدَّمَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِنَعْمٍ عَلَى مَفْسَرِهِ التَّمْيِيزِ . وَلَمْ يَذْكَرْ قَائِلُهُ .

( ٢ ) فِي الدَّرَجِ ج ١ ص ٤٥ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى تَقْدِيمِ الضَّمِيرِ عَلَى مَفْسَرِهِ إِذَا كَانَ مَعْمُولًا لِأَوَّلِ الْمُتَنَازِعِينَ ، فَإِنَّ جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ تَنَازَعَا فِي الْأَخْلَاءِ . الْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ فَاعِلًا وَالثَّانِي يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا ، فَاعْمَلِ الثَّانِي لِقَرْبِهِ ، وَأَضْمِرْ فِي الْأَوَّلِ . قَالَ : وَلَمْ أَعِثْ عَلَى قَائِلِهِ .

( ٣ ) الْمُؤْمِنُونَ ٣٧

ما يعودُ عليه .

( ولا يفسرُ إلاً بجملةٍ ) - وهذا مذهب البصريين ، فلا يفسرُ بمفرد ،  
خلافاً لمن خالف كما سيأتي .

( خبريةٌ ) - فلا يفسرُ بجملة طلبية ولا إنشائية ، فلا يقال : هو  
اضرب زيداً ، ولا : هو والله لأفعلنَ كذا ، وفيه نظر .

( مصرّحٌ بجزئها ) - فلو حُذف جزءٌ منها امتنعت المسألة عند  
البصريين .

( خلافاً للكوفيين في نحو : ظننته قائماً زيداً ) - ووافقهم أبو الحسن ،  
فيجعلون الهاءَ ضميرَ الشأن ، وقائماً مفعولاً ثانياً لظننت ، ويرفعون زيداً  
بقائم ، ويفسرون بقائم ومرفوعه ضميرَ الشأن ، ففسروا ضميرَ الشأن بمفرد ،  
لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد وتفسيرُ ضميرِ الشأن بمفرد ممنوع إذ لم  
يثبت ، وأما هذه المسألة فإن سُمع نظيرها خرج على أن زيداً مبتدأ مؤخر ،  
وظننته قائماً خبره ، والهاء مفعول ظننت عائدة على زيد ، وهذا هو السابق  
إلى الفهم .

(<sup>١١</sup>)  
( وإنه ضرب أو قام ) - أجازهما الكوفيون على حذف المسند إليه من  
غير أداة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لما سبق أنه لا يخبر عن ضمير الشأن  
إلاً بجملة مصرّح بجزئها ، وعلته أن الكلام لما افتتح بضمير الشأن دلّ ذلك  
على الاعتناء بالمحدث عنه ، والحذف مُنافٍ للاعتناء .

( وإفراده لازم ) - وذلك لأن مفسره مضمون الجملة ، وهو مفرد لأنه

(١١) في (د) : أجزاهما

نسبة الحكم<sup>(١)</sup> لمحكوم<sup>(٢)</sup> عليه .

(وكذا تذكيره) - فتقول : إنه زيدٌ قائم<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز : إنها زيدٌ قائم<sup>(٣)</sup> . والمنقول عن البصريين جواز ذلك لإرادة القصة ، وعن الكوفيين المنع .

( ما لم يَلِه مؤنث ) - نحو : إنها جاريتاك ذاهبتان ، وإنها نساؤك ذاهبات .

( أو مذكر شبيه به مؤنث<sup>(٤)</sup> ) - نحو : إنها قمر جاريتك .

( أو فعل بعلامة تأنيث ) - كقوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار<sup>(٥)</sup> » .

( فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن ) - فيجوز في هذه المسائل الثلاث التذكير والتأنيث ، لكن الراجح التأنيث ، لأن فيه مشاكلة تحسن اللفظ ولا يختلف المعنى بذلك ، إذ القصة والشأن بمعنى واحد .

ومن التذكير :

( ٩٩ ) وَالْأَيُّ يَكُنْ لِحَمِّ غَرِيضٍ فَإِنَّهُ تَكَبُّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِرُ<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( ز ) : للمحكوم

(٣) سقطت الأولى من النسختين ، والثانية من ( د ) ، والحكم يستلزمهما .

(٤) سقطت من ( د ) وذكر في الهامش أنها ثبتت في نسخة .

(٥) الحج آية ٤٦ ، والشاهد تأنيث ضمير الشأن « فإنها » إذ وليه فعل بعلامة تأنيث : تعمى .

(٦) الشاهد فيه قوله : فإنه بتذكير ضمير الشأن ، وقد وليه فعل بعلامة تأنيث : تكبُّ . وفي اللسان ج ٦ ص ٣٢١ : والغرارة الجوالق واحدة الغرائر . قال الجوهري : الغرارة واحدة الغرائر التي =

يقال : لحم غريض أي طريي ، يقال : غَرَضَ الشيءُ غِرْضاً مثل صَغَرَ صِغْراً ،  
فهو غريض أي طريي .

( ويبرز ) - أي ضمير الشأن .

( مبتدأ )<sup>(١)</sup> - نحو : « قل هو الله أحد<sup>(٢)</sup> » في أظهر الاحتمالين فيه .

( واسم ما ) - كقوله :

( ١٠٠ ) وما هو من يأسو الكلوم وتتقى به نائبات الدهر كالدائم البخل<sup>(٣)</sup>

( ومنصوباً في بابي إنَّ وظنَّ ) - نحو قوله تعالى : « وأنه لما قام عبدُ

الله يدعوه »<sup>(٤)</sup> ، ونحو :

( ١٠١ ) علمته الحق لا يخفى على أحد فكن محققاً تنل ماشئت من ظفر<sup>(٥)</sup>

( ويستكنُّ في بابي كان وكاد ) - كقول الشاعر :

( ١٠٢ ) إذ امتُّ كان الناسُ صنفاً : شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنع<sup>(٦)</sup>

= للثبن ، قال : وأظنه معرباً . .

(١) سقطت من ( د )

(٢) الإخلاص آية ١

(٣) في الدرر ج ١ ص ٤٦ : استشهد به على مجيء ضمير الشأن اسماً لما ، واستشهد به الدماميني

عند قول صاحب التسهيل : ( ويبرز مبتدأ واسم ما ) وأنشد البيت قال : فهو اسم ما والجملة

بعده في محل نصب على أنها خبرها ، وإنما يتأتى الاستشهاد بذلك إذا ثبت أن قائله ممن

يعمل ما إعمال ليس ، ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسماً لما ، كما نقله ابن قاسم في شرحه .

قال : ولم أقف على قائله .

(٤) الجن آية ١٩

(٥) في الدرر ج ١ ص ٤٦ : استشهد به على أن ضمير الفصل في باب علم يبرز ، واستشهد به

الدماميني عند قول التسهيل : ( ويبرز منصوباً في بابي إنَّ وظنَّ ) - قال : ولم أقف على

قائله .

(٦) استشهد به على استكنان أي استتار ضمير الشأن في كان ، وهذا على رواية الرفع : صنفاً ، أما =

ونحو :

( ١٠٣ ) هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها وليس منها شفاء الداء مبذول<sup>(١)</sup>

وكقراءة حمزة وحفص : « من بعد ما كادَ يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم »<sup>(٢)</sup>

بالياء المثناة من تحت . ففي كاد ضمير الأمر ، ويزيغ قلوب فعل وفاعل خبر كاد ، ولا يجوز رفع قلوب بكاد ويكون يزيغ خبر كاد والنية به التأخير ، لأنه كان يجب أن يكون بالتاء المثناة من فوق ، إذ لا يجوز : القلوب يزيغ بالياء إلا في الشعر .

( وبني المضمّر لشبهه بالحرف وضعاً ) - وذلك كالتاء في ضربتُ ، و « نا » في ضربنا ، فبناء هذا النوع واجبٌ لكونه مشبهاً بالحرف في وضعه على حرف واحد أو على<sup>(٣)</sup> حرفين ، وحمل باقي المضمرات عليه ليجري الباب على سنن واحد .

( وافتقاراً ) - لأن المضمّر مفتقر إلى ما يفسّره ويعين<sup>(٤)</sup> من عاد إليه بمشاهدة أو غيرها .

( وجموداً ) - والمراد بالجمود عدم التصرّف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير وبأن يوصف أو يوصف به كاسم الإشارة .

---

من رواه : صنفين بالنصب ، فإنه خبر كان والناس اسمها ولا شاهد فيه . والبيت من قصيدة للمعير السلولي وهو شاعر إسلامي يحتج بشعره .

(١) في الدرر ج ١ ص ٨٠ : استشهد به على جواز رفع الاسمين بعد ليس وهي شأنية في هذه الحالة أي اسمها ضمير الشأن ، والبيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة .

(٢) التوبة آية ١١٧

(٣) سقط حرف الجر من ( د )

(٤) في ( د ) : ويفيد .

( أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ) - فللمتكلم في الرفع  
تاءً مضمومة ، وفي غيره ياء ، وللمخاطب تاءً مفتوحة ، وفي غيره كافٌ  
مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعراب الضمير  
لحصول الامتياز به

( وأعلها اختصاصاً ما للمتكلم ، وأدناها ما للغائب ) - فأنا ونحوه  
أخص من أنت ونحوه ، وأنت ونحوه أخص من هو ونحوه ، وذلك لقلة  
الاشترك .

( وَيُعَلَّبُ الْأَخْصُ فِي الْاجْتِمَاعِ ) - فتقول : أنا وأنت فعلنا ، ولا تقول :  
فعلتما ، وأنت وهو فعلتُما ، ولا تقول : فعلا .

( فصل ) : ( من المضمرات المسمى عند البصريين فضلاً ) - وَسَمَّوْهُ  
بذلك ، قيل : لأنه فُصِّلَ به بين الخبر والنعته ، وقيل لأنه فُصِّلَ به بين  
الابتداء والخبر ، وقيل لأنه فُصِّلَ به بين الخبر والتابع<sup>(١)</sup> . فالإتيان به يوضح  
كونَ الثاني خبراً تابِعاً لما قبله .

( وعند الكوفيين عماداً ) - وَسَمَّوْهُ<sup>(٢)</sup> بذلك لأنه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة ،  
إذ يَتَبَيَّنُ<sup>(٣)</sup> به أن الثاني ليس بتابع للأول ، وإنما هو خبر ، وبعض الكوفيين  
يسميه دعامة ، لأنه يدعم به الكلام أي يَقْوَى وَيُؤَكَّدُ .

( ويقع بلفظ المرفوع المنفصل ) - نحو : زيدٌ هو القائم . ومذهب أكثر

(١) هذه العبارة وردت في ( ز ) هكذا : قيل لأنه فصل بين الابتداء والخبر نحو : زيدٌ هو القائم ،

وقيل لأنه فصل به بين الخبر والنعته ، وقيل لأنه فصل به بين الخبر والتابع

(٢) في ( ز ) : سموه

(٣) في ( د ) : تبين

النحويين<sup>(١)</sup> وصححه ابن عصفور، أنه حرف، وصار هنا حرفاً كما أن الكاف في أكرمك تصير حرفاً مع « ذلك » وأخواته، وذهب الخليل وغيره، ونقل عن البصريين، إلى أنه اسم مضمّر لدلالته على مسمى، وهو اختيار المصنّف لعدّه<sup>(٢)</sup> إياه من المضمّرات .

( مطابقاً لمعرفة قَبْلُ ) - نحو : ظننتُ زيداً هو الفاضلُ ، والزيدَين هما الفاضلين ، والزيدَين هم الفاضلين<sup>(٣)</sup> ، وهنداً هي الفاضلةُ ، والهنداتِ هُنَّ الفضلياتِ . وفهم منه أنه لا يجوز أن تكون قبله نكرة ، فلا يجوز<sup>(٤)</sup> :

ما ظننتُ أحداً هو القائمُ ، وهذا مذهب البصريين ، وأجازها الفراء وهشام .

( باقي الابتداء<sup>(٥)</sup> أو منسوخه ) - باقي ومنسوخ صفتان لمعرفة في قوله : « لمعرفة قبل » ، والأول نحو : زيدٌ هو القائمُ ، والثاني : ظننتُ زيداً هو القائمُ ، وإن<sup>(٦)</sup> زيداً هو القائمُ ، وكان زيدٌ هو القائمُ<sup>(٧)</sup> .

( ذي خبرٍ بعدُ ) - صفة لمعرفة .

( معرفة ) - صفة لخبر<sup>(٨)</sup> كالقائم في المثل السابقة ونحو : إن كان زيدٌ

لهو أخاك .

(١) في ( د ) : البصريين

(٢) في ( ز ) : لعدة

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من ( د )

(٤) في ( د ) : ولا

(٥) في ( د ) : المبتدأ

(٦) في ( د ) : كأن

(٧) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٨) في ( د ) : للخبر . وقد اضطربت هذه العبارة في ( د ) باختلاط المتن بالشرح .



( أو كـمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه ) - نحو : خير منك  
 أو<sup>(١)</sup> مثلك فتقول : كان زيدٌ لهو خيراً منك أو<sup>(١)</sup> مثلك ، فيجوز كون « هو<sup>(٢)</sup> »  
 فصلاً لأن هذه النكرة أشبهت المعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام ،  
 فإن<sup>(٣)</sup> كانت النكرة تقبل الألف واللام امتنعت المسألة ، فلا تقول : كان زيدٌ  
 هو منطلقاً . نصُّ على ذلك سيبويه ، وكأنها<sup>(٤)</sup> مجمع عليها ، إلا أن الصَّفَّار  
 حكى أن بعضهم أجاز الفصل في نحو : لا رجل هو منطلق ، على حدِّ : إنَّ  
 زيداً هو القائم .

( وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كـمعرفتين ) - أي في امتناع لحاق  
 « ال » بكل منهما ، فتقول : ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك ، وما أظنُّ<sup>(٥)</sup> أحداً  
 هو مثلك . بنصب خير ومثل ، حكاه سيبويه عن أهل المدينة ، قال : وزعم  
 يونس أن أبا عمرو جعله لحناً .

( وربما وقع بين حال وصاحبها ) - حكى الأخفش أن بعض العرب  
 يقول : ضربتُ زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم : « هؤلاء  
 بناتي هنَّ أطهرَ لكم<sup>(٦)</sup> » بنصب<sup>(٧)</sup> أطهر ، وأجاز عيسى : هذا زيدٌ هو خيراً  
 منك ، وقرأ : « هنَّ أطهر » بالنصب<sup>(٧)</sup> ، وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل  
 وسيبويه .

(١) في ( د ) : ومثلك

(٢) في ( د ) : هنا

(٣) في ( د ) : وإن

(٤) في ( د ) : وكأنه

(٥) في ( ز ) : وما أجمل

(٦) هود آية ٧٨

(٧) سقط ما بين الرقمين ٧ ، ٧ من ( د )

( وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف ) - كقوله :

( ١٠٤ ) وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصاباً<sup>(١)</sup>  
فالياء مفعول « يراني » الأول ، والمصاب المفعول الثاني ، « وهو »  
فصل ، وحقه المطابقة لما قبله ، ولم يطابق هنا لأنه غائب والتاء للمتكلم ،  
فخرج على حذف مضاف ، والتقدير : يرى مصابي هو المصاب ، وحينئذ  
يكون مطابقاً ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار : يراني .

( ولا يتقدم مع الخبر المقدم ، خلافاً للكسائي ) - فلا تقول : هو القائم  
زيد ، ولا : هو القائم كان زيد ، ولا : هو القائم ظننت زيدا . وحكى الفراء  
وغيره عن الكسائي إجازة ذلك ، وحكى عنه هشام<sup>(٢)</sup> المنع ، وهو قول الجمهور  
ومنهم هشام والفراء .

( ولا موضع له من الإعراب على الأصح ) - أي هو اسم ولا موضع له  
من الإعراب ، وهذا مذهب البصريين ومنهم الخليل ، وذلك لأنه لو كان له  
موضع لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده نحو : ظننت زيدا إياه القائم .  
وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع ما بعده ، ففي قولك : زيد هو  
القائم « هو » في موضع رفع ، وفي قولك : كان زيد هو القائم « هو » في  
موضع نصب ، وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع ما قبله ، ففي قولك<sup>(٤)</sup> :

(١) في الدرر ج ١ ص ٤٦ : استشهد به على أن ضمير الفصل قد يقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم  
مقام مضاف غائب ، أي يرى مصابي هو المصاب ، وقيل : المعنى : لو أصبت يرى مصيبي  
هي المصيبة ، والبيت من قصيدة لجرير - ديوانه ص ١٧ ، مطلعها :

سئمت من المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

(٢) في ( د ) : هاشم عنه

(٣) في ( ز ) : أنه

(٤) سقطت من ( د )

زيدٌ هو القائمُ « هو » في موضع رفع ، وفي : ظننتُ زيداُ هو القائمُ « هو » في موضع نصب .

( وإنما تتعَيَّنُ فصليته إذا وليه منصوبٌ وقرن باللام ) - نحو : إن كان زيدٌ لهو القائمُ ، فيتعَيَّنُ هنا كونهُ فصلاً ، إذ لا يمكن جعله مبتدأً لنصب ما بعده ، ولا بدلاً لدخول اللام عليه ، فلو لم يله منصوبٌ لم<sup>(١)</sup> تتعَيَّنُ الفصلية ، بل يجوز كونه مبتدأً نحو : إن زيداُ لهو القائمُ ، وزيدٌ هو القائمُ ، وكذا إذا وليه منصوبٌ<sup>(٢)</sup> ولم يقرن باللام وكان ما قبله غير منصوب نحو : كان زيد هو القائمُ ، لجواز<sup>(٣)</sup> كونه بدلاً .

( أو ولي ظاهراً ) - نحو : ظننتُ زيداُ هو القائمُ ، فالفصلية هنا متعينة<sup>(٤)</sup> أيضاً ، لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده ، والبديلية لنصب ما قبله . ويحتاج المصنّف أن يقول : أو ولي ظاهراً منصوباً ، لأنه إن لم يكن الظاهر الذي وليه منصوباً كالذي بعده لم تتعَيَّنُ الفصلية نحو : كان زيدٌ هو القائمُ ، إذ يجوز كون « هو » بدلاً كما سبق . والحاصل أن الفصلية متعينة إذا وليه منصوبٌ وقرن باللام نحو : إن كان زيدٌ لهو القائمُ ، وإذا وليه منصوبٌ وولي ظاهراً منصوباً نحو : ظننتُ زيداُ هو القائمُ ، وما عدا هذين لا يتعَيَّنُ فيه الفصلية ، بل يحتمل مع الفصلية الابتدائية في بعضٍ نحو : إن زيداُ هو القائمُ ، وهي والبديلية في بعضٍ نحو : زيدٌ هو القائمُ ، والتأكيد في بعضٍ نحو : ظننتك أنت الفاضل .

(١) (٢) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٣) في ( د ) : لجاز

(٤) في ( د ) : والفصلية .

(٥) في ( د ) : والبدل

( وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب ) - يعني أن بعضهم يرفع هذا المضمرة على الابتدائية ويخبر عنه بما بعده . قال سيبويه : بلغنا أن روبة كان يقول : أظن زيداً هو خير منك ، برفع خير ، وحكى الجرمي أن الرفع لغة تميم . وحكى عن أبي زيد أنه <sup>(١)</sup> سمعهم يقرؤون : « تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً <sup>(٢)</sup> » .

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) المزملة آية ٢٠

## ٨ - باب الاسم العلم

( وهو المخصوص ) - هذا جنس يشمل سائر المعارف ، ويخرج اسم الجنس نحو<sup>(١)</sup> رجل فإنه شائع غير مخصوص .

( مطلقاً )<sup>(٢)</sup> - أخرج المضر كأنا فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به ، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متكلم ، ويخرج أيضاً اسم الإشارة نحو : ذا ، فإنه مخصوص باعتبار من أشرت إليه في الحال ، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفرد مذكر .

( غلبة ) - المراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقاً ، كتخصيص عبد الله بابن عمر ، وتخصيص الكعبة بالبيت .

( أو تعليقاً ) - المراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصداً لتعيينه كزيد ومكة ، ولم يذكر الغلبة والتعليق للاحتراز ، وإنما ذكرهما بياناً لصنفي العلم .

( بمسمى ) - الباء متعلقة بالمخصوص .

( غير مقدر الشياخ ) - أخرج بها شمساً وقمرأ فإنهما مخصوصان بالفعل ، شائعان بالقوة .

( أو الشائع ) - هو معطوف على قوله : المخصوص .

---

(١) في ( ز ) : كرجل

(٢) اسم مفعول من « أطلق »

( الجاري مجراه ) - أي مجرى المخصوص في اللفظ . والمراد بهذا علم الجنس كأسامة وثعالة ونحوهما ، فإنهما أعلام في اللفظ نكرات في المعنى .

( وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقولٌ منه ) - أي منقول من ذلك الغير كحارث وفضل وأسد ويزيد أعلاماً ، وهذا هو العلم المنقول .

( وما سواه مرتجل ) - هذا هو القسم الثاني من العلم وهو المرتجل كسعاد وأدد . وتقسيم العلم إلى منقول ومرتجل كما فعل المصنف هو المشهور عند النحويين . وأنكر بعضهم المرتجل ، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه .

( وهو إما مقيس ) - وهو ما سلك به سبيل نظيره من النكرات .

( وإما شاذ ) - وهو ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات .

( بفك ما يدغم ) - الباء متعلقة بشاذ وذلك نحو : مُحِب . وهو مُفْعِل من الحب ، وقياسه الإدغام نحو : محب . لأن ذلك حكم مُفْعِل عينه ولامه صحيحان نحو مكر ومفر .

( أو فتح ما يكسر ) - نحو : مَوْهَب وموَألة من وهبَ ووأل . والقياس كسر العين نحو : موعِد وموعدة .

( أو كسر ما يفتح ) - نحو : مَعْدِي من قولهم : مَعْدِي كرب . والقياس فتح الدال كمرمى ومسعى .

( أو تصحيح ما يُعَلّ ) - كمدّين ، وقياسه الإعلال بنقل الفتحة<sup>(١)</sup> من حرف العلة إلى الساكن ، ثم قلب حرف العلة ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ فكان يقال : مدان كمقام لكن شدوا فيه .

(١) في (ز) : الحركة

(أو إعلال<sup>(١)</sup> ما يصحح) - نحو: داران وماهان، وقياسهما التصحيح  
نحو: دَوْران ومَوْهان كالجَوْلان والطَوْفان

(وما لم يَغَرَّ مركَّب) - فالإضافة كعبد الله، والإسناد نحو: برق  
نَخْرُهُ.

والمزج نحو: بعلبك. والمراد بالمزج تنزيل عجز المركَّب منزلة تاء التانيث.  
ويرد عليه ما تركب من حرفين كإنما علماً فإنه علم مركَّب، وليس<sup>(٢)</sup> واحداً  
من الثلاثة.

(وذو الإضافة كنيَّة) - نحو: أبي بكر وأم سلمة.

(وغير كنية) - نحو: عبد الله وعبد الرحمن.

(وذو المزج إن ختم بغير وية أعرب غير منصرف) - فتقول: جاء  
معدى كربُ ورأيتُ معدى كَرَبٍ، ومررتُ بمعدى كَرَبٍ. ومُنْعَ الصرف  
للعلمية والتركيب.

(وقد يضاف) - فتقول: جاء معدى كربٍ، ورأيتُ معدى كربٍ،  
ومررتُ بمعدى كربٍ، فيعرب بحركات مقدَّرة على الياء، ويَجْرُ كرب  
بالإضافة، وهذا من المواضع التي يقدر فيها الإعرابُ كلُّه، فيكون المنقوص  
هنا كالمقصور، وأما بعلبك ونحوه فيُعْرَبُ صدره بحركات ظاهرة ويجر  
عجزه بالإضافة. وقد ذكر المصنف هذين الوجهين في باب مالا ينصرف،  
وزاد هنا وجهاً ثالثاً وهو البناء تشبيهاً بخمسة عشر فتقول: هذا معدى  
كربٍ، ورأيتُ معدى كَرَبٍ، ومررتُ بمعدى كَرَبٍ، بفتح الباء والياء  
ساكنة، وأما في بعلبك فبفتح الجزئين.

(وإن خُتِمَ بَوَيْه كَسِرَ) - فتقول: هذا سيبويه، ورأيتُ سيبويه،

ومررتُ بسيبويه، بالبناء على الكسر.

(١) في (د) : وإعلال

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د)

( وقد يعرب غير منصرف ) - فتقول : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ،  
ومررتُ بسيبويه . أجاز هذا الجرمي ، ولم يذكر سيبويه فيه إلا البناء .

( وربما أضيف صدرُ ذي الإسناد إلى عجزه<sup>(١)</sup> إن كان ظاهراً ) - فتقول<sup>(٢)</sup> ،  
جاءني برقُ نحره ، ورأيتُ برقَ نحره ، ومررتُ ببرقِ نحره ، بإضافة برق  
إلى نحره ، ولا ينقاس هذا . واحترز بقوله : إن كان ظاهراً من أن يكون  
العجز ضميراً ، فإنَّ الإضافة حينئذ تمتنع ، كما لو سميت بضربت .

( ومن العلم اللَّقْبُ ) - وهو ما أشعر بضعة المسمَّى نحو : بطة ، أو  
رفعته كزين العابدين .

( ويتلو غالباً اسم مالمقب به ) - هذا سعيدٌ أنف الناقة . واستظهر  
بقوله : غالباً على ما وقع فيه اللقبُ مقدماً على الاسم ، كقوله :

( ١٠٥ )  
أبلغ هُدَيْلاً وأبلغ من يبلغها عني حديثاً وبعض القول تكذيب  
بأن ذا الكلبِ عمراً خيرهم حسباً ببطن شريان<sup>(٣)</sup> يعوي حوله الذيبُ  
وسقط قوله : غالباً من بعض النسخ .

( بإتباع أو قطع مطلقاً ) - أي سواء أكانا<sup>(٤)</sup> مفردَيْن نحو : سعيد كرز ،  
أو مضافين نحو : عبد الله زين العابدين ، أو أحدهما مفرداً والآخر مضافاً  
نحو : زيد زين العابدين وعبد الله كرز ، فتقول : هذا سعيدُ كرز ، ورأيت  
سعيداً كرزاً ، ومررتُ بسعيد كرز ، بإتباع الثاني الأول<sup>(٥)</sup> رفعاً ونصباً وجرأً

(١) في ( ز ) وفي ( ص ) نسخة مكتبة الإسكندرية من التسهيل : عجزها

(٢) في ( ز ) : فيقول بعض العرب .

(٣) في ( د ) : شروان . وفي الدرر ج ١ ص ٤٧ : استشهد به على تقديم اللقب على الاسم ، قال

وشريان بكسر الشين وسكون الراء موضع أو واد . والبيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب .

(٤) في ( د ) : سواء كانا

(٥) في ( د ) : للأول



على البدلية أو عطف البيان . ويجوز القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ ، أي :  
هو كرزٌ ، وإلى النصب على إضمار فعل نحو : أعني كرزاً ، وكذا الباقي<sup>(١)</sup> .

( وبإضافة أيضاً إن كانا مفردَيْن ) - نحو : سعيد كرز ، فيجوز في هذا  
ونحوه مع فكهما بإتباع أو قطع<sup>(٢)</sup> وجه ثالث وهو الإضافة فتقول : هذا سعيدُ  
كرزٍ ، ورأيتُ سعيدَ كرزٍ ، ومررتُ بسعيد كرزٍ ، بإضافة سعيد إلى كرز ، ولا  
يجوز عند جمهور البصريين في هذا النوع غير هذا الوجه ، أعني الإضافة ،  
ولم يذكر سيبويه غيرها ، وأما جواز الإتيان والقطع والإضافة ، فمذهب  
الكوفيين وبعض البصريين ، واختاره المصنّف . وشرط جواز الإضافة أن لا  
يكون فيهما أو في أحدهما « ال » ، فإن كان تعيّن الإتيان نحو : هذا الحارثُ  
كرزٌ ، وهي واردة على المصنّف .

( ويلزم ذا الغلبة ) - المراد بذي الغلبة من الأعلام كل اسم اشتهر به  
بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً كابن عمر والناطقة .

( باقياً على حاله ) - أي على علميته بالغلبة ، واحتترز بذلك من أن  
يقدر زوال اختصاص المضاف إليه « ابن » فيتغير حال المضاف إليه نحو : ما  
من ابن عمر كابن الفاروق ، أو يقدر زوال اختصاص ما فيه « ال » فيجرد  
ويضاف ليتخصص نحو : نابغة بني ذبيان ، وكذا أيضاً إذا تغير حاله  
بالنداء عرى من « ال » نحو :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ<sup>(٣)</sup>

( ١٠٦ )

(١) في (د) : وكذلك

(٢) في (د) : فيجوز في اللقب في هذا ونحوه فكهما مع الإتيان والقطع وجه ثالث ...

(٣) في الدرر اللوامع ج ١ ص ٤٧ وشطره الثاني : إنك إن يُصرَعُ أخوك تُصرَعُ : استشهد به على  
وجوب حذف ال من العلم إذا نودي ... والبيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلي خاطب به

والفاروق اسم سمي به عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

( ما عَرَّفَ به قبلُ ) - وهو الإضافة كابن عمر . « وال » كالنايعة .

( دائماً إن كان مضافاً ) - فلا يفصل ابن عمر ونحوه من الإضافة بحال .

( وغالباً إن كان ذا أداة ) - فثبوت « ال » في العيوق والنايعة ونحوهما غالب لا لازم . خلافاً للجزولي . حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون : هذا العيوق طالماً ، وهذا عيوق طالماً . والمعنى مع التجرد والاقتران واحد .

( ومثله ) - أي مثل الذي فيه « ال » من العلم بالغلبة في نزع « ال »<sup>(١)</sup> منه حيث تنزع من العلم بالغلبة كالنداء وتقدير زوال الاختصاص .<sup>(٢)</sup>

( ما قارنت الأداة نقله ) - نحو : النعمان والنضر .

( أو ارتجاله ) - كالسموءل واليسع .

( وفي المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان ) - أي في العلم المنقول من مجرد من أداة التعريف سواء كان صفة كحارث ، أو مصدرأ كفضل ، أو اسم عين كأسد ، صالح ذلك المجرّد للأداة .

واحترز<sup>(٣)</sup> من العلم المنقول من فعل نحو : يشكر ويزيد ، فإنه لا يجوز دخول « ال » عليه إلا ضرورة نحو :

= الأقرع بن حابس المجاشمي ...

(١) في ( د ) : الغلبة

(٢) سقط حرف الجر في من ( د ) .

(٣) زاد بعدها في ( ز ) : بقوله

(١٠٧) رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركا شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله<sup>(١)</sup>

وما عداه<sup>(٢)</sup> وجهان ، وهما دخول « ال » وسقوطها ، كحارث والحارث ،  
وفضل والفضل ، وأسد والأسد .

( وقد يُنكر العلمُ تحقيقاً ) - نحو : ما من زيدٍ كزيد بن ثابت .

( أو تقديرأ ) - كقول أبي سفيان : لا قریش بعد اليوم .

( فيجري مجرى نكرة ) - فَيُصَرَّفُ إن كان ممنوعاً نحو : رَبُّ إِبْرَاهِيمَ

رَأَيْتُ . ولا يتأخرُ الحالُ عنه كما في نكرةٍ غيره ، ويصحُّ دخولُ « ال »  
عليه .

( وَيُسَلَّبُ التَّعْيِينَ بِالتَّثْنِيَةِ ) - كقوله :

(١٠٨) فقبلي<sup>(٤)</sup> مات الخالدان كلاهما عميدُ بني جَحْوَانَ وابنُ المِزَلِّ<sup>(٥)</sup>

( والجمع ) - كقوله :

(١٠٩) رأيتُ سُعوداً من شعوبٍ كثيرةٍ فلم تر عيني مثلَ سَعِيدِ بنِ مالِكٍ<sup>(٦)</sup>

(١) في خزنة الأدب ج ٢ ص ٢٢٦ ( الشاهد رقم ١١٩ ) - استشهد به على أن العلم إذا وقع فيه

اشتراك اتفاقي جاز تعريفه باللام . . . والشاهد هنا على أن العلم المنقول من فعل كيزيد لا

يجوز دخول ال عليه إلا ضرورة . والبيت من قصيدة لابن ميادة .

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) في ( د ) : ولا يتغير

(٤) في ( د ) : وقبلي

(٥) سقط الشطر الثاني من ( د ) . استشهد به على سلب التعيين من العلم المنكر بالثنية وقوله

دخول ال في قوله : الخالدان . والبيت للأسود بن يعفر - شرح المفصل لابن يعيش ٤٦ / ١

(٦) استشهد به على سلب التعيين من العلم المنكر بالجمع في قوله : سعوداً . والبيت لطرفة ديوانه

ص ٥٤ - سيبويه مع شرح الشواهد للأعلم ج ٢ ص ٩٧

( فيجبر بحرف التعريف ) - أي إذا أريد تعريفه حينئذ كقوله :  
الخالدان ، وإلا فلا كقوله : رأيت سعوداً .

( إلا في نحو : جماديين وعمائتين وعرفات ) - أي فإن هذه لم تُسَلَب  
العلمية بما<sup>(١)</sup> فيها من التثنية والجمع ، والعلمية في جمادى شبيهة بعلمية  
أسامة ، لأن كل شهر بعد ربيع الآخر يسمى<sup>(٢)</sup> جمادى ، وعمائتان  
جبلان ، وعرفات مواقف الحج . قال المصنف : واحدها عرفة ، والدليل على  
بقاء علمية هذه بعد التثنية والجمع أنها لا تدخل عليها « ال » ولا تضاف .

( ومسميات الأعلام أولو العلم ) - هذا يشمل الملائكة وأشخاص الإنس  
والجن والقبائل كجبريل وزيد والولهان وفزارة .

( وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات ) - وذلك كالسور والكتب  
والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير ونحو ذلك كالبقرة والكامل  
وزحل ومكة وسكاب ودلول<sup>(٣)</sup> ويعفور وشدقم والفقار .

( وأنواع معانٍ ) - كبرة للمبرة ، وفجار للفجرة .

( وأعيان لا تؤلف غالباً ) - كأبي الحارث وأسامة للأسد .

( ومن النوعي ما لا يلزم التعريف ) - كغدوة ، تقول العرب : فلان  
يتعهدنا غدوةً بلا تنوين وبالتنوين ، ولم يُسمع ذلك في نوعي الأعيان ، بل  
التزموا تعريفه كأسامة .

---

(١) في (د) : لما

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : والدلول .

( ومن الأعلام الأمثلة الموزونُ بها ) - أي إذا كانت معارف ، لأنها تدل على المراد بها دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته ، ولذا يوصف بالمعرفة نحو : لا ينصرفُ فَعَلُ المَدْعُولِ .

( فما كان منها بتاء تأنيث ) - كفعلة

( أو على وزن الفعلُ به أُولَى ) - كافعل .

( أو مزيداً آخره ألف ونون ) - كفعالن .

( أو ألف إلحاق مقصورة ) - كفَعْنَلَى وزن حَبْنَطَى .

واحترز من الممدودة كِفَعْلَاءَ وزن عِلْبَاءَ فإنه لا يُمْنَعُ في نكرة ولا معرفة<sup>(١)</sup> .

( لم ينصرف إلا منكرًا ) - نحو : كُلُّ فَعْلَةٍ صحيح العين يُجمع على فَعْلَاتٍ بفتحها إن كان اسماً ، وكل أفعل غير صفة ولا علم مُنْصَرَفٌ ، وكل فَعْلَانٌ ذي مؤنث على فعلى لا ينصرف ، وكل فَعْنَلَى مقصور ، فإن كانت هذه معارف مُنْعَتٌ نحو : فَعْلَةٌ وزن جَفْنَةٌ ، وأفعل وزن أحمد ، وفَعْلَانٌ وزن سكران ، وفَعْنَلَى وزن حبنطى .

( وإن كان على زنة منتهى التكسير ) - نحو : مفاعل ومفاعيل .

( أو ذا ألف تأنيث ) - نحو فعلاء وفَعْلَى .

( لم ينصرف مطلقاً ) - أي سواء نُكِرَ نحو : كُلُّ فَعْلَاءَ يعرب<sup>(٢)</sup> ظاهراً

(١) في ( ز ) : في النكرة ولا المعرفة

(٢) في ( د ) : « نحو » بدلاً من « وزن » .

(٣) سقط الفعل وما بعده من ( د ) .

وكل فعلى يعرب تقديراً ، أم بقي على تعريفه نحو : فعلاء وزن حمراء ،  
وفعلى وزن حُبلى .

( فإن صلحت الألف لتأنيث والحق جاء في المثال اعتباران ) - وذلك  
نحو فعلى بفتح الفاء إن حكم بتأنيثه<sup>(١)</sup> امتنع معرفةً ونكرةً ، وإن حكم كون  
الألف للإلحاق<sup>(٢)</sup> امتنع معرفةً وانصرف نكرةً .

( وإن قرن مثلاً بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه ) - نحو : هذا  
رجل أفعل حكمه حكم أسود . لأنك تنزله منزلته إذ جعلته صفة لرجل  
فامتنع الصرف للصفة والوزن . وهذا مذهب سيوييه . وقال المازني : هو  
منصرف .

( وكذا بعض الأعداد المطلقة ) - أي هي أعلام كالأمثلة الموزون بها .  
والمراد بالمطلقة التي لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور ، وإنما دلّ بها على  
مجرد العدد نحو قولهم : ستة ضعف ثلاثة ، وثلاثة نصف ستة . فتمتنع هذه  
ونحوها للعلمية والتأنيث . والمصنّف وافق في هذه المسألة الزمخشريّ ، ولم  
ينقله هو عنه بل نقله غيره ، وهو صاحب رءوس المسائل<sup>(٣)</sup> ثم قال : وقال  
بعض الشيوخ : هي مصروفة .

( وكنوا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند ) - أي عن أعلام أولي العلم ،  
ففلان كناية عن علم مذكر من ذوي العقل ، وفلانة كناية عن علم مؤنث من  
ذوات العقل .

(١) كسرى

(٢) كعلقى

(٣) سقط هذا السطر من ( د )

( وبأبي فلان وأم فلانة عن نحو أبي بكر وأم سلمة ) - فأبو فلان كناية عن كنية مذكر عاقل ، وأم فلانة كناية عن كنية مؤنثة عاقلة<sup>(١)</sup> .

( وبالفلان والفلانة عن لاحق وسكاب ) - أي كنوا بهما عن أعلام البهائم المألوفة ، وزادوا « ال » فرقاً بين الكناية عن علم من يعقل وعلم ما لا يعقل .

( وبهن وهن أو هنت<sup>(٢)</sup> عن اسم جنس غير علم ) - فهن كناية عن مذكر اسم الجنس كرجل وهنة وهنت كناية عن مؤنثة كامرأة . واحترز « بغير علم » من أسامة ونحوه من<sup>(٣)</sup> أعلام الأجناس فلا يُكنى عنها بهذا .

( وبهنيئت عن جامع ونحوه ) - لما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفرج بهن ، وعن فعل الجماع ونحوه من الأفعال التي يقصد سترها بهنيئت .

( وبكيت أو كية وبدئت أو ذية أو كذا عن الحديث . وقد تكسر أو تضم تاء كيت وذيت ) - يقال للمرسل بحديث : قل : كيت وكيت أو زيت وذيت<sup>(٤)</sup> بفتح التاء وكسرها وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع موقعها كذا وكذا .

(١) سقط هذا السطر من ( د )

(٢) في ( د ) : وهنت

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( ز ) : وكئت . . . وذئت بتشديد الياء مع التاء المفتوحة

## ٩ - باب الموصول<sup>(١)</sup> .

( وهو من الأسماء ) - بين أن مراده الآن حدّ الموصول الاسمي ،  
وسياتي حدّ الموصول الحرفي .

( ما افتقر ) - جنس يشمل كلّ مُفتقر من موصول وغيره مما يأتي  
إخراجه .

( أبداً ) - أخرج النكرة الموصوفة بجملة نحو : مررتُ برجلٍ يكرمُ  
عمرًا ، فإنها حال وصفها بها<sup>(٢)</sup> ، مفتقرة إلى ما سيذكر ، لكن الموضع لحق  
الأصالة لمفرد تؤول الجملة به ، فالافتقار إلى المفرد لا إلى الجملة ، وإن صدق  
في الظاهر أنها مفتقرة إلى الجملة لم يصدق أنها تفتقر إليها أبداً .

( إلى عائد ) - احترز من حيثُ وأذُ وإذا فإنها أسماء تفتقرُ أبداً إلى  
جملة لكنها لا تفتقر إلى عائد .

( أو خلفه ) - أتى به ليشمل ما وقع الربط بخلف العائد وهو الظاهر  
الذي هو الموصول في المعنى نحو : أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى ، أي  
عنه .

( وجملة صريحة ) - نحو : جاء الذي قام أبوه ، أو أبوه قائم<sup>(٣)</sup> .

(١) في ( د ) : باب الموصولات

(٢) في ( د ) : به

(٣) سقطت العبارة الأخيرة من ( ز )



( أو مؤولة ) - نحو : جاء الذي عندك ، أو في الدار ، أي : الذي استقرَّ ، وكذا<sup>(١)</sup> : مررتُ بالضارب ، أي بالذي يضرب أو ضرب .

( غير طلبية ولا انشائية ) - وذلك كما مثل ، ولا يجوز الوصل بهاتين<sup>(٢)</sup> - فلا يقال جاء الذي أضربه ، أو<sup>(٣)</sup> لا تضربه ، خلافاً للكسائي ، ولا جاء الذي ليته صديقي ، خلافاً لهشام .

( ومن الحروف ) - أي والموصول<sup>(٤)</sup> من الحروف .

( ما أول مع ما يليه بمصدر ) - يشمل قوله ما أول بمصدر « صه » ونحوه من أسماء الأفعال ، فإنه مؤول بمصدر معرفة إن لم يُنَوَّن ونكرة إن نُوِّن ، ويشمل الفعل المضاف إليه نحو : قمتُ حين قمتَ ، أي حين قيامك ، ويشمل أيضاً « هو » من قوله تعالى : « هو أقربُ للتقوى<sup>(٥)</sup> » . وأخرج هذه الثلاثة بقوله : مع ما يليه ، فإن هذه مؤولة بمصدرٍ وحدها لا مع ما يليها ، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها نحو : أريد أن أضربَ زيداً ، أي : ضربه .

( ولم يحتجْ إلى عائِد ) - احترز من « الذي » الموصوف به مصدر محذوف نحو : قمتُ الذي قمتَ ، أي القيام الذي قمتَ ، فهذا لا بدُّ له من تقدير عائِد ، أي : الذي قمته .

---

(١) في ( د ) : وكذلك

(٢) في ( ز ) : بها بين

(٣) في ( د ) : ولا تضربه

(٤) في ( د ) : أي الموصول

(٥) المائة ٨ « اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

( فمن الأسماء ، الذي والتي للواحد والواحدة ) - فالذي للواحد المذكر ، سواء أكان <sup>(١)</sup> من ذوي العلم أم من غيرهم . والتي <sup>(٢)</sup> للواحدة المؤنثة ، سواء كانت من ذوي العلم أو <sup>(٣)</sup> من غيرهن .

( وقد تُشَدُّ ياءهما <sup>(٤)</sup> مكسورتين أو مضمومتين <sup>(٥)</sup> ) - كقوله :

( ١١٠ ) وليس المال فاعلمه بمالٍ وإن أرضاك إلا للذي <sup>(٦)</sup>  
ينال به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي  
وقوله :

( ١١١ ) اغفر ما استطعت فالكريم الذي يألف الحلم إن جفاه بذي <sup>(٧)</sup>  
وظاهر كلام المصنّف أن كسر الياء المشدّدة وضّمّها للبناء ، وذكر بعضهم  
أن في « الذي » إذا شُدّت البناء على الكسر ، والجري بوجوه الإعراب .  
( أو تحذفان ) <sup>(٨)</sup> - أي ياء الذي وياء التي .

( ساكناً ما قبلهما ) - كقوله :

- 
- (١) في ( د ) : سواء كان  
(٢) كتبت هذه العبارة كلها في هامش ( ز )  
(٣) في ( د ) : أم  
(٤) في النسختين ( د . ز ) : ياؤهما . وما ذكر من نسخة التسهيل المحققة على نسخة أبي حيان  
المخطوطة بمكتبة الاسكندرية .  
(٥) في ( د ) : مضمومتين أو مكسورتين وما في ( ز ) موافق للنسخة السابقة المحققة  
(٦) في الدرر ج ١ ص ٥٥ : استشهد به على كسر ياء الذي مشددة ، ثم ذكر بعض الروايات لمبيتين  
وناقش وجوه الإعراب . ثم قال : ولم أعثر على قائل هذين البيتين  
(٧) في همع الهوامع ج ١ ص ٨٢ وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ٥٦ : أغض ، من الإغضاء والتسامح ،  
قال : ولم أعثر على قائله .  
(٨) في النسخ الثلاث : أو يحذفان . وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل

( ١١٢ ) فلم أر بيتاً كان أحسنَ بهجةً من اللذِّ بهِ من آلِ عزةَ عامرٍ<sup>(١)</sup>  
ونحوه :

( ١١٣ ) أرضنا اللتُّ آوتُ ذوي الفقر والذلُّ فأضوا ذوي غنى واعتزاز<sup>(٢)</sup>  
يقال : آويته إيواء وأويته أيضاً إذا أنزلته بك . فعلت وأفعلت بمعنى  
عن أبي زيد .

( أو مكسوراً ) - كقوله :

( ١١٤ ) لا تعذل اللذ لا ينفك مكتسباً حمداً وإن كان لا يبقى ولا يذر<sup>(٣)</sup>  
وكقوله :

( ١١٥ ) شُغِفْتُ بِكَ الَّتِ تَيْمَمْتُكَ فَمَثَلُ مَا بِكَ مَا بَهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ<sup>(٤)</sup>

(١) في الدرر ج ١ ص ٥٦ : استشهد به على حذف الياء من الذي وإسكان ما قبلها . قال : ولم أعرث  
على قائله . مع كثرة وروده .

(٢) الشاهد فيه على حذف الياء من التي وإسكان ما قبلها . ولم أعرث عليه في كتب الشواهد التي  
تحت يدي . واستشهد له في الدرر ج ١ ص ٥٦ بقول الشاعر :

( ١١٦ ) فقل لَلَّتْ تَلومك إن نفسي أراها لا تُعوذُ بالتميم

(٣) الشاهد في قوله : اللذ بحذف الياء وكسر ما قبلها . قال في معجم الشواهد إن البيت لصفية  
الباهلية بالعقد الفريد وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي . والذي في العقد الفريد ٣ / ٢٧٧  
وشرح ديوان الحماسة ص ٩٤٩ :

( ١١٧ ) أخنى على واحدي ريب الزمان وما يبقى الزمان على شيء وما يذر

وليس فيه شاهد . وقد استشهد له في الدرر ج ١ ص ٥٦ بقول القائل :

والذُّ لو شاء لكنت برأ أو جبلاً أشمُ مشمخراً

(٤) في الدرر ج ١ ص ٥٦ : استشهد به على حذف الياء من التي وكسر ما قبلها . قال : ولم أعرث  
على قائله . وفي اللسان : شُغِفَ بالشيء على صيغة ما لم يسم فاعله أولع به . وشُغِفَ بالشيء  
شُغِفاً على صيغة الفاعل قلق .

وما ذكره من قوله : وقد تشدّد ياءاهما<sup>(١)</sup> . . . إلى هنا لغات في الذي<sup>(٢)</sup> والتي ، كذا نقله أئمة العربية ، وليس مختصاً بالشعر ، خلافاً لبعضهم .

قال الجوهري في شغف بالعين المهملة : شغفه الحب أي أحرق قلبه ، وقال أبو زيد : أمرضه ، وقد شغف بكذا فهو مشعوف ، وقرأ الحسن : « قد شغفها حباً »<sup>(٣)</sup> ، وقال في شغف بالغين المعجمة : يقال : شغفه الحب أي بلغ شغافه ، والشغاف<sup>(٤)</sup> غلاف القلب ، وهو<sup>(٥)</sup> جلدة دونه كالحجاب ، وقرأ ابن عباس : « قد شغفها حباً »<sup>(٦)</sup> قال : دخل حبه تحت الشغاف .

( وَيَخْلُفُهَا )<sup>(٧)</sup> - أي يَخْلُفُ ياء الذي وياء التي .

( في التثنية علامتها )<sup>(٨)</sup> - أي الألف رفعا نحو : جاء اللذان قاما ، واللتان قامتا ، والياء جرّاً ونصباً نحو : رأيت اللذّين قاما ، واللتين قامتا ، ومررت باللذّين قاما ، وباللتين قامتا<sup>(٩)</sup> .

( مُجَوِّزاً شُدُّ نونها ) - أي نون التثنية ، وهي لغة قيس وتميم ، والتخفيف لغة الحجازيين<sup>(١٠)</sup> وبني أسد . ومن التشديد مع الألف : « واللذان

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) سقطت عبارة الجار والمجرور من ( ز ) .

(٣) بالعين المهملة - يوسف آية ٣٠ .

(٤) في ( د ) : والشغف

(٥) في ( د ) : وهي

(٦) بالغين المعجمة - يوسف آية ٣٠ .

(٧) في ( د ) : ويلحقهما

(٨) أي علامة التثنية

(٩) في ( ز ) : واللتين

(١٠) في ( د ) : لغة الحجاز

يأتيانها منكم»<sup>(١)</sup>، ومع الياء، ومنعه البصريون، واجازه الكوفيون: قرأ بعضهم «أرنا اللذين أضلنا»<sup>(٢)</sup>.

(وحذفها) - وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة ومنها قوله:

(١١٨) أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا<sup>(٣)</sup>  
وقوله:

(١١٩) هما اللتا لو ولدت تميم لقييل: فخر لهم صميم<sup>(٤)</sup>

(وإن عني بالذي من يعلم أو شبهه) - المراد بشبه من يعلم الأصنام التي عبدت من دون الله تعالى<sup>(٥)</sup>، لأنهم نزلوها منزلة من يعلم حين عبدوها.

(فجمعه الذين مطلقاً) - أي فيكون بالياء رفعا ونصبا وجزأ، نحو: جاء الذين فعلوا، ورأيت الذين فعلوا<sup>(٦)</sup>، ومررت بالذين فعلوا<sup>(٧)</sup>، ومن إطلاقها على من يعلم قوله تعالى: «الذين هم في صلاتهم خاشعون»<sup>(٧)</sup>، ومن

(١) سقطت من (ز) : منكم - النساء آية ١٦

(٢) فصلت آية ٢٩

(٣) في الدرر ج ١ ص ٢٣ : ساقه المصنف شاهداً على حذف نون الموصول لتقصيره بالصلة، قال:

والبيت للأخطل - ديوانه ص ٤٤

(٤) في نفس المرجع: الشاهد فيه كالذي قبله، وهذه لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة، قال: وقيل إن هذا البيت للأخطل، وليس في ديوانه.

(٥) سقطت من (ز)

(٦) سقطت من (ز)

(٧) المؤمنون آية ٢

إِطْلَاقِهَا عَلَى شِبْهِ مَنْ يَعْلَمُ قَوْلَهُ تَعَالَى « إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ <sup>(١)</sup> » .

(ويغنى عنه الذي) - أي عن الذين .

(في غير تخصيص كثيراً) - نحو قوله تعالى : « والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون <sup>(٢)</sup> » أي من جاء بالصدق ، ولو لم يكن المراد بالذي جمعاً لم يخبر عنه بجمع ولا عاد عليه ضمير جمع .

(وفيه) - أي في التخصيص .

(للضرورة قليلاً) - كقول الأشهب بن رميلة :

(١٣٠) وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ <sup>(٣)</sup>

(وربما قيل الذون <sup>(٤)</sup> رفعاً) - أي يكون <sup>(٥)</sup> بالواو رفعاً <sup>(٦)</sup> ، وبالياء جرّاً ونصباً ، وهذا مشهور في لغة طيبي فيقولون ، نصر الذون آمنوا على الذين كفروا ، وهي لغة هذيل وعقيل أيضاً .

(وقد <sup>(٧)</sup> يقال ، لذي ولذان ولذين ولتي <sup>(٧)</sup> ولاتي) : - سبق في الذي

(١) الأعراف آية ١٩٤

(٢) الزمر آية ٢٣

(٣) في الدرر ج ١ ص ٢٤ : استشهد به على حذف نون الذين تخفيفاً ، والشاهد هنا على إغناء الذي

عن الذين للضرورة - قال : والبيت للأشهب بن رميلة وقيل لحريث بن محفض يرثي قومه .

(٤) في النسختين : اللذون ، وما ذكر من المحققة

(٥) في ( ز ) : أي فتكون

(٦) سقطت من ( د )

(٧) ذكر في هامش ( د ) : ولتان نسخة

خمس لغات ، وذكر ههنا اللغة السادسة وهي حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة<sup>(١)</sup> وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب . قال أبو عمرو بن العلاء : سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام ، يعني في « صِراطُ الَّذِينَ<sup>(٢)</sup> » فقرأ : « صِراطُ لَدِينِ » .

( وبمعنى الذين الألى<sup>(٣)</sup> ) - هي وزن العلى ، والمشهور أنها للعقلاء كالذين<sup>(٤)</sup> . قال :

( ١٣١ ) رأيتُ بني عَمِّي الألى يَخْدِلونني على حَدثانِ الدَّهرِ إذْ يَتَقَلَّبُ<sup>(٥)</sup> وقال ابن عصفور : إنها تقع على العاقل وغيره .

( والألاء ) - كقول كثير :

( ١٣٢ ) أبى الله للشُّمِّ الألاء كأنهم سيوفٌ أجادُ القَيْنِ يوماً<sup>(٦)</sup> صقالها ( والألاء ) - نحو ما أنشد الفراء لرجل من بني سليم :

( ١٣٣ ) فما أبأؤنا بأمنٍّ منه علينا اللاءُ قد مهَّدوا الحجوراً<sup>(٧)</sup>

(١) في ( د ) : الساكنة

(٢) الفاتحة آية ٧

(٣) في ( ز ) : الأولى

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( د ) : أو يتقلب ، وقد ذكر البيت في الهمع والدرر وقال هو لبعض بني فقعس - وقيل هو

مرة بن عداء الفقعسي - همع ج ١ ص ٨٣ . والدرر ج ١ ص ٥٧

(٦) في ( د ) : يوم ، وفي الدرر ج ١ ص ٥٧ : استشهد به على مدِّ الألى ، وهو من شواهد العيني .

قال : والبيت لكثير عزة - ديوانه ج ٢ ص ٥٠

(٧) في الدرر ج ١ ص ٥٧ : استشهد به على مجيء الألاء كالذين ، وأصله للمؤنث ، ومعنى البيت :

ليس أبأؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا ، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا

من هذا الممدوح . قال : والبيت لرجل من بني سليم .

( واللآئين مطلقاً ) - أي يكون كالذين بالياء رفعاً ونصباً وجزراً ، وهي لغة هذيل .

( أو جزراً ونصباً ، واللآئون رفعاً ) - هي أيضاً لبعض هذيل فيقولون : جاء اللآئون فعلوا ، ورأيت اللآئين فعلوا ، ومررت باللآئين فعلوا ، ومنها قوله :

( ١٣٤ ) هم اللآئون فكؤا الغلّ عني بمرؤ الشاهجان وهم جناحي<sup>(١)</sup>

( وجمع التي اللآئي واللآئي واللواتي ، وبلا ياءات ) - فهذه ستة ألفاظ ، وإثبات الياءات هو الأصل ، وحذفها للتخفيف .

( واللا<sup>(٢)</sup> ) - كقوله :

( ١٣٥ ) وكانت من اللا لا يعيرها ابنها إذا ما الغلام الأحقق الأم عيراً<sup>(٣)</sup>

والأصل اللآئي فحذفوا التاء<sup>(٤)</sup> والياء تخفيفاً .

( واللوا<sup>(٥)</sup> ) - كقوله :

(١) الشاهد فيه على مجيء « اللآئون » بالواو رفعاً ، وقال في الدرر ج ١ ص ٥٨ : وفي شرح أبي حيان للتسهيل : هي أيضاً لغة لبعض هذيل يقولون اللآئون في الرفع واللآئين في النصب والجر ، وأنشد البيت قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) في النسختين : واللاء بالمد وسكون الهمز ، وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل .

(٣) قال في الدرر ج ١ ص ٥٨ : استشهد به على قصر اللا ، واستظهر أبو حيان في شرح التسهيل أن أصل اللا بالقصر اللاء بالمد ثم قصر ، يعني أنه ليس أصلاً بنفسه ، قال : ولم أعثر على قائله . وقد ذكر الشارح هنا أن الأصل اللآئي فحذفوا التاء والياء تخفيفاً ، وفي معجم الشواهد أنه للكميث - ديوانه ج ١ ص ١٣٧

(٤) في ( د ) قدم الياء على التاء .

(٥) في النسخ الثلاث بالمد ، وسيأتي هذا بعده ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل .



(١٢٦) جمعتها من أينق عكار من اللوا شربن بالضرار<sup>(١)</sup>  
والأصل اللواتي فحذفوا التاء<sup>(٢)</sup> والياء تخفيفاً .

(واللواء) - يجوز أن يكون أصله اللواتي فحذفوا التاء ثم قلبوا الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف .

(واللآات مكسوراً) - أي مبنياً على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً نحو :  
جاءت اللآات فعلن ، ورأيت اللآات فعلن ، ومررت باللآات فعلن<sup>(٣)</sup> .

(أو معرباً إعراب ألآت) - فيرفع بالضمّة وينصب ويجر بالكسرة .

(والألى) - سبق أنه يكون لجمع المذكر ، وذكر هنا أنه يكون لجمع المؤنث ، وقد اجتمعا في قوله :

(١٢٧) وتبلي<sup>(٥)</sup> الألى يستلثمون على الألى تراهنّ يوم الرّوع كالجدّ إ القبّل

(١) في الدرر ج ١ ص ٥٨ ، استشهد به على أن اللوى بالقصر من جموع التي ، ورواية الأصل - الهمع - شربن ، وكذا في شرح الدماميني للتسهيل وشرح أبي حيان ، قال صاحب الدرر : ولم نجد لهذه الرواية معنى ، وقد تلقيت عن يوثق بروايته : من اللوى شدّدن بدالين . أي شدّت ضروعهن بالضرار ككتاب ، وهو خيط يشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها . وأينق جمع ناقة . وعكار جمع عكرة محرّكة وهي القطعة من الإبل ، وقد ورد الشاهد في النسخ الثلاث : غزار بدلاً من عكار ، وبالضرار بالمعجمة . قال : ولم أعر على قائله .

(٢) في (د) قدّم الياء على التاء

(٣) أورد له شاهداً بالهمع ج ١ ص ٨٣ ، وقال في الدرر ج ١ ص ٥٨ إنه من شواهد أبي حيان :

(١٢٨) أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخذانك اللآات زينّ بالكتّم

وفي رواية : وأخواتك اللآات ، والكتّم بالتحريك نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر فينتقى لونه ، يعنى أنهن غير مصونات . قال : ولم أعر على قائله .

(٤) في (د) : بأنه

(٥) في (ز) : ويغنى الألى ، وفي الهمع ج ١ ص ٨٣ : ويأبى الألى ، وفي (د) كما في الدرر ج ١

فقال : يستلثمون ، ثم قال : تراهنَّ .

( وقد ترادف<sup>(١)</sup> التي واللاتي ذاتُ وذواتُ مضمومتين مطلقاً ) - أي  
مبنيتين على الضم رفعاً ونصباً وجرأً ، بخلاف ذات بمعنى صاحبة فإنها  
معربة بالضمّة والكسرة والفتحة ، وبخلاف ذوات جمعاً فإنها تعرب  
كهنديات ، واستعمال ذات كالتي وذوات كاللاتي لغة طيبي ومنها : بالفضل  
ذو فضلكم الله به ، وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

( ١٢٩ ) جمعُها من أينقِ سوابق<sup>(٣)</sup> ذواتُ ينهضنَ بغير سائق

( وبمعنى الذي وفروعه مَنْ وَمَا ) - فيكونان هما وما عطف<sup>(٤)</sup> عليهما  
بعد ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً .

= ص ٥٧ : وتبلى بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون ، قوله : الألى يستلثمون  
مفعوله ، والألى موصول ويستلثمون صلته أي تبلى الذين يلبسون اللامة على الألى جملة حالية  
أي حال كونهم على الخيول اللاتي كالحداً يوم الروع ، والقيل التي في عينها قبل بالفتح وهو  
الحول ، والشاهد على مجيء الألى للمؤنث وما لا يعقل ، واستشهد به العيني على أن الشاعر  
جمع بين اللغتين ، وهما إطلاق الألى على الذين في قوله : الألى يستلثمون وإطلاق الألى أيضاً  
على اللاتي في قوله : الألى تراهن . . . قال : والبيت لأبي ذؤيب الهذلي - ديوان الهذليين ج ١  
ص ٣٧

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : وقد يرادف .

(٢) في ( ز ) : به

(٣) في الدرر ج ١ ص ٥٨ : من أينقِ موارد ، قال : استشهد به على أن ذوات بالبناء على الضم من  
جموع المؤنث ، واستشهد به في التوضيح على أن ذوات جمع ذات . . . والأينق جمع ناقة أصلها  
نوقة . وموارد جمع مارقة أي سريعة كالسهم . . . قال : والبيت لرؤبة - ملحقات ديوانه ص

١٨٠

(٤) في ( د ) : عطفه .

( وَذَا غَيْرَ مُلْفَى ) - وذلك إذا كان<sup>(١)</sup> يجعل جزء اسم الاستفهام نحو :  
من ذا عندك ؟ أي : أي شخص عندك<sup>(٢)</sup> ؟

( ولا مشار به ) - نحو : من ذا ؟ أي : أي شخص<sup>(٣)</sup> هذا ؟

( بعد استفهام بما ) - نحو : ماذا صنعته ؟

( أو من ) - نحو : مَنْ ذا أكرمته ؟ ومنهم من منع موصوليتها بعد مَنْ .

( وذو الطائية ) - لا يستعمل « ذو » بمعنى الذي إلا طيئاً أو من تشبه  
بهم من المولدين كأبي نواس وحبيب<sup>(٤)</sup> ، ولذلك قال : الطائية .

( مبنية ) - نحو : جاءني<sup>(٥)</sup> ذو قام ، ورأيتُ ذو<sup>(٦)</sup> قام ، ومررتُ بـذو  
قام<sup>(٧)</sup> .

ومن كلام بعض الطائيين : لا<sup>(٨)</sup> ، وذو في السماء بيته .

( غالباً ) - إنما قال هذا لأن بعض الطائيين أعربها ، ومنه :

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا<sup>(٩)</sup>

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) كان الأولى تفسيرها بقوله : من الذي عندك ؟

(٣) في ( د ) : أي شيء هذا ؟

(٤) أبو تمام حبيب بن أوس الطائي .

(٥) في ( د ) : جاء

(٦) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٧) في ( د ) : بذى قام .

(٨) سقطت من ( د ) : « لا » ، ومعنى العبارة بعدها : والذي في السماء بيته .

(٩) قال في الدرر اللوامع ج ١ ص ٥٩ إن البيت لمنظور بن سحيم الفقمسي ، وهو إسلامي ، يحتاج

(وأي) - خالف أحمد بن يحيى الجمهور فمنع كون « أي » تكون<sup>(١)</sup> موصولة ، ولا تكون عنده إلا استفهاماً أو شرطاً ، والحجة عليه قولهم :  
 (١٣١) إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل<sup>(٢)</sup>  
 (مضافاً إلى معرفة لفظاً) - نحو : يعجبني أي الرجال عندك ، وأيهم قائم .

(أو نيئة) - نحو : يعجبني أيُّ عندك ، وقد يضاف إلى نكرة نحو : يعجبني أي رجل أو رجلين أو رجال أو امرأة أو امرأتين أو نساء عندك .  
 (ولا يلزم استقبال عامله) - أي بل يجوز مضيه نحو : أعجبني أيهم قام<sup>(٣)</sup> ، وهذا خلاف<sup>(٤)</sup> مذهب الجمهور ، وأجازه الأخفش على قلة .  
 (ولا تقديمه) - فيجوز : أيهم قرأ أحب .

(خلفاً للكوفيين) - استند إلى ما ورد على وفق ما قالوه كقوله تعالى :  
 « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد »<sup>(٥)</sup> .

= بشعره ، وقد روى البيت على الوجهين : بناء « ذو » وإعرابها ، وفي (د) :

فأما الكرام . وفي منهج السالك ج ١ ص ٨٣ :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا  
 والشاهد في رواية الشرح على إعراب ذو الطائية .

(١) في (د) : أن تكون

(٢) ورويت « أيهم » على الوجهين في البيت ( الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٠ ) ، قال في الدرر : والبيت لفسان بن وعله ، والشاهد في رواية الشرح على بناء أي الموصولة

(٣) في (د) : قائم

(٤) في (د) : بخلاف

(٥) مريم آية ٦٩

( وقد يُؤنث بالتاء موافقاً للثي ) - يعجبني أيتهن عندك ، وهي لغة ضعيفة<sup>(١)</sup> ، وهؤلاء يشنونها أيضاً ويجمعونها نحو : أيأهما وأيتاهن وأيوهم وأياتهن<sup>(٢)</sup> .

( وبمعنى الذي وفروعه ) - أي من المؤنث والمثنى والمجموع .

( الألف واللام ) - فيكون بلفظ واحد في الجميع نحو : جاء القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات .

( خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها ) - فهي اسمٌ موصول ، خلافاً لهم ، وذلك لعود الضمير عليها<sup>(٣)</sup> نحو : جاء الضاربها زيداً - وهذا مذهب ابن السراج والفارسي وأكثر النحويين . والقائلون بحرفيتها قال بعضهم إنها حرف تعريف وليست موصولة ، وهو محكى عن الأخفش ، وقال بعضهم إنها حرف موصول ، وهو محكى عن المازني ، وحكى المصنف عنه أنها حرف تعريف .

( وتوصّل بصفة محضة ) - والمراد بها اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ، والصفة المشبهة كالحسن . واحترز مما يوصف به وليس بصفة محضة كالأسد ، فأل فيه حرف تعريف لا موصولة .

(١) ذكر في الهمع ( ج ١ ص ٨٤ ) أن هذه اللغة حكاه ابن كيسان .

(٢) مثل لها في الهمع بقوله : فيقال : أيتهم وأيهم وأيئهم وأيوهم وأيئهم وأيتهن وأياتهن ، ومن شواهد قوله .

( ١٣٢ ) إذا اشتبه الرشد في الحادئا ت فازض بأيتها قذ قدير ولم يذكر قائله .

(٣) في ( د ) : إليها

(٤) سقطت من ( د )

(٥) سقطت من ( د )

( وقد توَّصل بمضارع اختياراً ) - كقوله :

( ١٣٣ ) ما أنت بالحكم الترضى حكومته  
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>(١)</sup>

ولا يختص هذا عنده بالشعر ، وخالف في ذلك النحويين ، وإنما جمعه  
اختياراً لأن الشاعر عنده غير مضطر ، إذ يمكنه أن يقول : ما أنت بالحكم  
المرضى . .

( وبمبتدأ<sup>(٢)</sup> وخبر أو ظرف اضطراراً ) - فالأول كقوله :

( ١٣٤ ) من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد<sup>(٣)</sup>  
والثاني كقوله :

( ١٣٥ ) من لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه<sup>(٤)</sup>

( ويجوز حذف عائد غير<sup>(٥)</sup> الألف واللام ) - وأما عائد الألف واللام  
فسيأتي حكمه .

(١) في الدرر ج ١ ص ٦١ : استشهد به على وصل ال بالفعل المضارع ، وذكر العيني أنه ضرورة ،  
وقال ابن مالك : ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول : ما أنت بالحكم المرضى  
حكومته . . قال صاحب الدرر ، والبيت للفرزدق . قال في معجم الشواهد : وليس في ديوانه .

(٢) في ( د ) ، ومبتدأ

(٣) في الدرر ج ١ ص ٦١ ، استشهد به على وصل ال بالجملة الاسمية . قال : ولم أعر على قائله .

(٤) استشهد به على وصل ال بالظرف مع اضطراراً ، أي من لا يزال شاكراً على الذي معه ، وحر  
حقيق وجدير . قال في الدرر ج ١ ص ٦١ ، استشهد به على وصل ال بالظرف شنوداً ، قال :  
ولم أعر على قائله .

(٥) في ( د ) ، غير عائد الألف واللام .

( إن كان متصلاً ) - احترز من المنفصل ، فإنه لا يحذف نحو : جاء الذي إياه أكرمت .

( منصوباً ) - احترز من المرفوع والمجرور ، وسيأتي الكلام عليهما .

( بفعل أو وصف ) - نحو : جاء الذي ضربته ، ونحو : الذي أنا معطيكه درهم ، فيجوز حذف الهاء فيهما ، ومن الأول : « أهذا الذي بعث الله رسولا »<sup>(١)</sup> - أي<sup>(٢)</sup> بعثه ، وهو كثير . ومن الثاني وهو قليل جداً :

( ١٣٦ ) ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر<sup>(٣)</sup>

أي موليكه ، وخرج ما كان منصوباً بحرف نحو : جاء الذي إنه قائم فلا يجوز حذفه<sup>(٤)</sup> .

( أو مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديراً ) - نحو : جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً ، فيجوز حذف الهاء ، ومنه قوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض »<sup>(٥)</sup> أي قاضيه ، فلو جُرَّ بإضافة غير صفة نحو : جاء الذي وجهه حسن ، أو بإضافة صفة غير ناصبة له تقديراً نحو : جاء الذي أنا ضاربه أمس ، لم يُحذف .

( أو بحرف جُرَّ بمثله معنى ومتعلقاً الموصول أو موصوف به ) - نحو :

(١) الفرقان آية ٤١

(٢) سقطت العبارة من ( د ) .

(٣) في ( ز ) : فما لذي غيره . قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية ج ١ ص ١٧٠ : والشاهد فيه حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول ، أي الذي الله موليكه . فحذف الضمير من موليكه .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٥) طه آية ٧٢

مررتُ بالذي مررتُ به ، أو أنتَ مارٌّ به ، ونحو : مررتُ بالرجل الذي مررتُ به ، أو أنتَ مارٌّ به ، فيجوز حذفُ به ، ومنه قوله تعالى : « ويشربُ مما تشربون<sup>(١)</sup> » أي منه ، وقوله :

( ١٣٧ ) وقد كنتُ تخفي حُبَّ سمراءِ حِقْبَةً فَبِحَ لَانِ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ<sup>(٢)</sup>

أي بائحُ به . وخرج نحو : جاء الذي مررتُ به ، وجاء غلامُ الذي ركب غلامه ، ومررتُ بالذي غضبتُ عليه ، ومررتُ بالذي مررتُ به على زيد<sup>(٣)</sup> . وحللتُ بالَّذي<sup>(٤)</sup> حللتُ به . فلا يجوز حذف الضمير في شيء من هذا .

( وقد يُحذفُ منصوبُ صلةِ الألفِ واللامِ ) - كقوله :

( ١٣٨ ) ما المستفزهُ الهوى محمودٌ عاقبةٌ ولو أتَيْحَ له صفوٌ بلا كَدَرٍ<sup>(٥)</sup>

أي : ما المستفزهُ . وحذفه قليل ، ولهذا قال : وقد يُحذفُ . والجمهور على منع حذفه .

( والمجرورُ بحرفٍ وإن لم يكمل شرطُ الحذفِ ) - أي وقد يحذفُ

(١) المؤمنون آية ٣٣

(٢) في شرح الأشموني للألفية ج ١ ص ٩٣ : لقد كنت تخفي . . . قال العيني في شرح الشواهد ج

١ ص ١٧٣ : قاله عنتر بن شداد العبسي - ديوانه ص ٥٥ - في رواية الأعلام :

تعرفت عن ذكرى سمية حقبَةً فبح عنك منها بالذي أنت بائح والشاهد فيه حذف العائد المجرور بحرف جرٍّ بمثله الموصول : بالذي أنت بائح ، أي به .

(٣) في هامش ( ز ) : لأن المرور الأول مطلق ، والثاني مقيد بكونه على زيد ، والمطلق غير المقيد .

(٤) في ( ز ) : في الذي

(٥) في الدرر ج ١ ص ٦٨ : استشهد به على جواز حذف عائد ال الموصولة إن دلَّ عليه دليل . فإن

التقدير : ما المستفزهُ الهوى . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) سقطت ما من ( د )



المجرور بحرف كقول حاتم :

( ١٣٩ ) ومن حسدٍ يجورُ عليَّ قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني<sup>(١)</sup> ؟

أي يحسدوني فيه - ونحو :

( ١٤٠ ) فأصبح من أسماء قيسٍ كقابضٍ<sup>(٢)</sup> على الماء لا يدري<sup>(٣)</sup> بما هو قابض أي قابض<sup>(٤)</sup> عليه .

( ولا يُحذفُ المرفوعُ إلاً مبتدأً ) - أخرج الفاعل نحو : جاء اللذان قاما ،<sup>(٥)</sup> ونائبه نحو : جاء اللذان ضربا ، والخبر نحو : جاء الذي الفاضل هو ، فلا يُحذفُ المرفوعُ في هذا ونحوه .

( ليس خبره جملةً ) - تحرز من نحو<sup>(٦)</sup> : جاء الذي هو أبوه قائم ، أو : هو أكرمته .

( ولا ظرفاً ) - تحرز من نحو : جاء الذي هو عندك ، أو : في الدار .

( بلا شرط آخر عند الكوفيين ) - فيجوز عندهم الحذف في نحو : جاء الذي هو منطلق ، في فصيح الكلام .

(١) قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية ج ١ ص ١٧٤ : قاله حاتم الطائي ، وذو الطائية بمعنى الذي ، والعائد محذوف تقديره : لم يحسدوني فيه ، حذف العائد المجرور دون أن يكمل شرط الحذف ، قال : وهذا شاذ وقيل : نادر . قال صاحب معجم الشواهد : وليس في ديوان حاتم ، بعد أن نسبة إليه .

(٢) في ( د ) : قومي

(٣) في ( ز ) : لا تدري ، والشاهد فيه كالذي قبله ، ولم يعرف قائله .

(٤) سقطت من ( ز ) .

(٥) في ( د ) : أو

(٦) سقطت من ( ز )

(٧) سقطت من ( د )

( وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي غالباً ) - كقول العرب : ما أنا بالذي قائل لك سوءاً ، أي هو قائل<sup>(١)</sup> ، فإن لم تطل الصلة امتنع الحذف . واستظهر<sup>(٢)</sup> بقوله : غالباً على قراءة من قرأ « تماماً على الذي أحسن<sup>(٣)</sup> » برفع أحسن ، أي هو أحسن .

( وبلا شرط في صلتها ) - أي في صلة أي ، فيجوز عند البصريين الحذف فيها طال الصلة نحو : يعجبني أيهم قائم في الدار ، أم لم تطل نحو : يعجبني أيهم قائم .  
( وهي ) - يعني أيأ .

( حينئذ ) - أي حين إذ حُذِفَ صَدْرُ صلتها .

( على موصوليتها مبنية على الضم ) - نحو : يعجبني أيهم قائم ، وضربت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم . وهذا مذهب سيويه والجمهور .

( غالباً ) - استظهر به على ما ورد من إعرابها حينئذ قليلاً ، كقراءة بعضهم « ثم لتنزغن من كل شيعة أيهم أشد<sup>(٤)</sup> » بنصب أي .

( خلافاً للخليل ويونس ) - فإنهما لا يريان البناء ، فإن ورد ما ظاهره ذلك كقوله تعالى : « ثم لتنزغن من كل شيعة أيهم أشد<sup>(٥)</sup> » ، في القراءة المشهورة وهي برفع أي خرجه الخليل على أن أيأ استفهامية محكية هي وما

(١) سقطت من (د)

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د)

(٣) الأنعام آية ١٥٤

(٤) مريم آية ٦٩

(٥) سقطت من (د)

بعدها بقول محذوف . فالتقدير عنده في الآية الكريمة : الجنس الذي يقال فيه <sup>(١)</sup> : « أيهم أشدُّ » . وخرجه يونس على أنها استفهامية أيضاً ، لكنها مع ما بعدها في موضع مفعول للفعل الذي قبلها وهو معلق عنها ، لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب فهي عندهما مرفوعة على <sup>(٢)</sup> الابتداء لا مبنية ، والحجة عليهما قوله :

( ١٤١ ) إذا ما لقيت بني مالكٍ فسلم على أيهم أفضل <sup>(٣)</sup>

بضم « أيهم » ، ولا يضمr القول بين حرف الجر ومجروره ، ولا تعلق حروف الجر عن العمل ، فتعين البناء . وفهم من كلامه أنها إذا لم يحذف صدر صلتها تكون معربة . نحو : يعجبني أيهم هو قائم .

( وإن حُذِفَ ما تُضَافُ <sup>(٤)</sup> إليه أعربتَ مطلقاً ) - أي سواء أ حذف صدر صلتها نحو : يعجبني أيُّ قائم ، أم لم يُحذف نحو : يعجبني أيُّ هو قائم .

( وإن أنثتَ بالتاء حينئذٍ ) - أي حين إذ حُذِفَ ما يضافُ إليه .

( لم تُمنعَ الصِّرفَ <sup>(٥)</sup> ) - لأنه ليس فيها إلا التانيث بالتاء ، وهو لا يمنع وحده ، فتقول : يعجبني أية قامت ، بالتنوين .

(١) في ( د ) : فيهم

(٢) في ( د ) : بالابتداء .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٦٠ ، وفي شرح الشواهد للعيني ج ١ ص ١٦٦ : قاله غسان بن وعلة ، والشاهد في قوله : على أيهم . فأني موصول مضاف إلى الضمير ، وصدر صلته محذوف والتقدير : على أيهم هو أفضل فبنى على الضم ، وروى بالجر على لغة من أعرب أيأ مطلقاً

(٤) في ( ز ) : ما يضاف

(٥) في النسختين ( د ، ز ) : لم يمنع ، وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل ، والنسخة ( غ )

( خلافاً لأبي عمرو ) - وشبهته<sup>(١)</sup> أن فيها التعريف والتأنيث . لأن التعريف بالإضافة المنويّة شبيه بتعريف العلمية ، ولهذا مُنِع « جمع » المؤكد به<sup>(٢)</sup> من الصرف ، لأن فيه مع العدل التعريف بالإضافة المنوية . وجوابها أن « جمع » أشدّ شَبهاً بالعلم من أية ، لأن « جمع » لا يستعمل مع ما يضاف إليه ، بخلاف « أية » نحو : يعجبني أيتها قامت .

( ويجوز الحضور ) - وهذا يشمل حضور المتكلم وحضور الخطاب .

( أو الغيبة في ضمير المُخْبِر به ) - أي الموصول المُخْبِر به ، وإنما يكون ذلك في الذي والتي وفروعهما ، فتقول : أنا الذي فعلتُ كذا أو فعلَ كذا ، ومنه :

( ١٤٢ ) أنا الذي فررتُ يوم الحرّة والشيخ لا يفر إلا مرّة<sup>(٣)</sup> وقوله :

( ١٤٣ ) نحن اللذون صبّحوا الصّباحاً يوم النمير<sup>(٤)</sup> غارةً ملحاحاً وتقول : أنت الذي فعلت كذا أو فعل كذا . ومنه :

(١) في ( د ) . وسببه

(٢) في ( د ) : المذكر به

(٣) استشهد به على جواز الحضور في ضمير المخبر به في قوله : أنا الذي فررت .

(٤) في هامش ( ز ) : يوم النخيل ، وفي شرح الشواهد للعيني هامش شرح الألفية للأشموني وحاشية

الصبان ج ١ ص ١٤٩ : قومي اللذون صبّحوا الصباحاً : يوم النخيل . . . والشاهد فيه جواز

الغيبة في ضمير المخبر به : نحن اللذون صبّحوا بدلاً من صبّحنا . . . قال : والبيت لرجل من

بني عقيل جاهلي ، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابي . وقيل رؤية . وقيل أبو حرب الأعمى .

وقيل ليلي الأخيلية .

( ١٤٤ ) وأنت الذي إن شئت نَعَمْتَ عِشْتِي وإن شئتَ بعد الله-أنعمتَ بالياً<sup>(١)</sup>

وقوله :

( ١٤٥ ) وأنت الذي أمستَ نزارَ تعدُّه لدفع الأعداي والأُمور الشدائد<sup>(٢)</sup>

( أو بموصوف ) - أي : أو في ضمير الوصف<sup>(٣)</sup> المخبر بموصوفه ، نحو :  
أنت الرجل الذي<sup>(٤)</sup> فعلتَ أو فعل ، وأنت رجلٌ تفعل كذا أو يفعل<sup>(٥)</sup> كذا ،  
وكذا يفعل بعد<sup>(٤)</sup> أنا ونحوه ، فيأتي بالضمير حاضراً أو غائباً .

( عن حاضر ) - يشمل المتكلم والمخاطب ، وخرج الغائب فتعين فيه  
الغيبة نحو : هو الرجل<sup>(٤)</sup> الذي فعل كذا .

( مقدّم ) - كما سبق تمثيله ، فإن تأخر الحاضر تعيَّنت الغيبة ، نحو :  
الذي أكرم زيداً أنا ، والذي أكرم خالداً أنت .

( مالم يقصد تشبيهه بالمخبر به<sup>(٦)</sup> فتعين الغيبة ) - نحو : أنت الرجل في  
الشجاعة الذي قتل مرحباً ، أي أنت مثل الذي قتل مرحباً ، وكذا لو قلت :  
أنا ونحوه . والذي قتل مرحباً اليهودي هو علي بن أبي طالب رضي الله  
عنه .

( ودون التشبيه يجوز الأمران ) - أي الحضور والغيبة .

( إن وجد ضميران ) - نحو : أنا الذي قام وأكرمتُ زيداً ، أو قمتُ

(١) والشاهد فيه جواز الحضور كالأسبق في قوله : وأنت الذي إن شئت نَعَمْتَ .

(٢) والشاهد فيه جواز الغيبة في قوله : وأنت الذي . . . تعدُّه .

(٣) في ( د ) : الموصوف

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٦) في ( د ) : عنه

وأكرمَ زيداً . وأنت الذي قام وأكرمَ زيداً ، أو قمتَ وأكرمَ زيداً . ومنه قول بعض الأنصار رضي الله عنه :

( ١٤٦ ) نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً<sup>(١)</sup> وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

( ١٤٧ ) أنت الهلالي الذي كنت مرةً سمعنا به والأرجبي المهلب<sup>(٣)</sup> ؟ ( ويغني عن الجملة الموصول بها ظرفاً ) - نحو : جاء الذي عندك .

( أو جارٍ ومجرورٍ ) - نحو : جاء الذي في الدار .

( منويٌّ معه استقرُّ أو شبهه ) - فالتقدير : أنت<sup>(٤)</sup> الذي استقر عندك أو في الدار أو كان أو ثبت أو نحوه . ولا خلاف أن المقدَّر في الصلة يجب أن يكون فعلاً بخلاف الخبر كما سيأتي<sup>(٥)</sup> في باب المبتدأ .

( وفاعلٌ هو العائدُ ) - أي على الموصوف ، ففي استقر وشبهه ضمير

مستتر مرفوع به<sup>(٦)</sup> .

(١) في الدرر ج ١ ص ٦٣ : والشاهد فيه إعادة ضميرين أحدهما بلفظ الغيبة : بايعوا . مراعاة للفظ . وثانيهما بلفظ التكلم مراعاة للمعنى : بقينا ، ولم يذكر قائله .

(٢) في النسخ الثلاث : وقوله ، وفيه لبس بالعطف على قائل البيت السابق

(٣) في النسخ الثلاث : المغلف ، وما جاء بالتحقيق من الهمع ج ١ ص ٨٧ والدرر اللوامع ج ١ ص

٦٤ وفي الدرر : والرواية الصحيحة المعلق بدل المهلب ، وأول البيت : أنت الهلالي . . قال :

استشهد به على مراعاة المعنى أولاً : الذي كنت ، ثم مراعاة اللفظ : سمعنا به . ولم يذكر

قائله .

(٤) سقطت من ( ز ) : أنت الذي

(٥) في ( ز ) : وسيأتي .

(٦) سقط من ( د ) : به

( أو ملبس له ) - نحو : جاء الذي عندك أو في الدار أبوه .

( ولا يفعل ذلك ) - أي نية الفعل وهو الحذف .

( بزى حدث خاص ) - أي بفعل صاحب حدث خاص كضحك وأكل ونحوهما من الأفعال الدالة على كون خاص . فلا يقال : جاء الذي عندك أو في الدار ، مراداً به : ضحك عندك أو في الدار ، إذ لا دلالة على ذلك .

( ما لم يعمل مثله في الموصول أو الموصوف به ) - فإن عمل وكان الظرف قريباً حذف نحو : نزلنا الذي البارحة أو أمس أو آنفاً . ونزلنا المنزل الذي البارحة . أي : نزلناه . فإن كان الظرف بعيداً من زمن الإخبار لم يحذف العامل . فلا تقول : نزلنا المنزل الذي يوم الخميس . قاله الكسائي .

( وقد يُغنى عن عائد الجملة ظاهراً ) - نحو ما روى<sup>(١)</sup> عن الكسائي : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، والحجاج الذي رأيت<sup>(٢)</sup> ابن يوسف . أي : رويت عنه ، ورأيت<sup>(٣)</sup> . وهذا في الصلة نادر .

( فصل ) : ( مَنْ وما في اللفظ مفردان مذكران ) - سواء أكانا<sup>(٤)</sup> موصولين أم شرطيين<sup>(٥)</sup> أم استفهامين .

( فإن عنى بهما غير ذلك ) - أي غير الأفراد والتذكير من تشية أو جمع أو تأنيث .

(١) في ( ز ) : حكى الكسائي

(٢) في ( د ) : أبا يوسف

(٣) في ( ز ) : أو رأيت

(٤) في ( د ) : كانا

(٥) في ( ز ، غ ) : شرطيتين أم استفهامين : هما وما بعدهما .

( فمراعاة اللفظ فيما أتصل بهما ) - وهو صلتهما إن كانا موصولين .  
وفعل شرط إن كانا شرطيين ، واستفهام إن كانا استفهاميين .

( وبما أشبههما ) نحو : ذا الموصولة وال وم وكأي ، ونحو أي في  
الأفصح<sup>(١)</sup> وذو وذات في الأفصح<sup>(٢)</sup> .

( أولى ) - كقوله تعالى : « أفمن اتبع رضوانَ الله كمن بَاءَ بسخطٍ من  
الله<sup>(٣)</sup> » وقوله : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم<sup>(٤)</sup> » . وهو  
أكثر كلام العرب . ومن اعتبار المعنى قوله تعالى : « ومنهم من يستمعون  
إليك<sup>(٥)</sup> » وقوله : « ومن الشياطين من يغوِّصون له ويعملون<sup>(٦)</sup> » .

( ما لم يعُضد المعنى سابق فيختار مراعاته ) - كقوله تعالى : « ومن  
يقنت منكنَّ لله ورسوله وتعمل صالحاً<sup>(٧)</sup> » فقيل : « وتعمل<sup>(٨)</sup> بالثناء المثناة  
من فوق ، حملاً على المعنى لسبق قوله : « منكنَّ » .

( أو يلزم بمراعاة اللفظ لبس ) - نحو : أعط من سألتك ، لا من  
سألك .

( أو قبح ) - نحو : من هي حمراء أمتك .

( فيجب مراعاة المعنى ) - ولا يجوز مراعاة اللفظ في المثالين<sup>(٩)</sup> ، فلا

(١) (٢) في (د) : في الأفصح

(٣) آل عمران ١٦٢

(٤) الحديد ٢٣

(٥) يونس ٤٢

(٦) الأنبياء ٨٢

(٧) الأحزاب ٣١

(٨) زاد في (د) : صالحاً

(٩) في (ز) : قدم الجار والمجرور على الفاعل .



تقول<sup>(١)</sup> أعط من سألك لا من سألتك ، ولا : مَنْ هُوَ حمراء أمتك . للبس في الأول ولقبح الإخبار بمذكر عن مؤنث في الثاني .

( مطلقاً ) - أي سواء كان الوصف مثل أحمر أو مثل محسن أو غيرهما كقائمه<sup>(٢)</sup> .

( خلافاً لابن السراج في نحو : مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ أُمُّكَ ) - فيجوزُ عنده : من هِيَ مُحْسِنٌ أُمُّكَ ، لشبه مُحْسِنٍ بِمُرْضِعٍ ونحوه من الصفات الجارية على المؤنث بلا علامة ، بخلاف أحمر فإن إجراء<sup>(٤)</sup> مثله على مؤنث لم يقع ، وهو مردود ، فإنَّ ما في هذا من القبح قريبٌ مما في : مَنْ هِيَ أَحْمَرُ أُمَّتِكَ ، وهو موافق<sup>(٦)</sup> على منعه فوجب اجتنابُ هذا أيضاً .

( فإن حُذِفَ « هِيَ » سَهَلَ التذكير ) - فتقول : مَنْ مُحْسِنٌ أُمُّكَ ، وفاقاً لابن السراج ، إذ ليس فيها من القبح ما هو فيما قبلها .

( وَيُعْتَبَرُ المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ) - كقوله تعالى : « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ، ألا في الفتنة سقطوا<sup>(٧)</sup> » ، وقوله تعالى : « ومنهم

(١) في ( د ) : فتقول : أعط من سألتك

(٢) في ( د ) : هي ، وفي ( ز ) مع العبارة الواردة ذكر بين السطور : من هي أحمر أمتك .

(٣) في هامش ( ز ) : أي سواء كان من الصفات التي يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء كضارب ومحسن أو لم يكن كأحمر وحمراء .

(٤) في ( د ) حمراء .

(٥) في ( د ) : إذ هي في هذا ، وفي ( ز ، غ ) : فإن في هذا ، والعبارة المحققة أوضح وأصح ، لملاءمتها للعبارة بعدها .

(٦) في ( ز ) : يوافق

(٧) التوبة آية ٤٩

من عاهد الله . . . ثم قال : « فلما آتاهم »<sup>(١)</sup> .

( وقد يُعْتَبَرُ اللفظ بعد ذلك ) - أي يعتبر<sup>(٢)</sup> اللفظ ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك<sup>(٣)</sup> . كقوله تعالى : « ومن الناس من يشتري لهم الحديث ليُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً . أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولَّى مستكبراً . . . الآية »<sup>(٤)</sup> . وقول الشاعر :

( ١٤٨ ) لست ممن يكع<sup>(٥)</sup> أو يستكينو ن إذا كافحتَه خيلُ الأعادي  
( وتقع من وما شرطيتين ) - كقوله تعالى : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ<sup>(٦)</sup> » : وقوله : « ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا مُمَسِّك لها »<sup>(٧)</sup>

( واستفهاميتين ) - كقوله تعالى : « مَنْ إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ<sup>(٨)</sup> » ؟ وقوله تعالى :  
« قال فرعون : وما ربُّ العالمين »<sup>(٩)</sup> ؟

(١) التوبة آية ٧٥ . ٧٦

(٢) ضرب على هذه العبارة في ( ز )

(٣) سقطت العبارة من ( ز ) وكتبت بالهامش

(٤) لقمان آية ٦ . ٧ - والشاهد في اعتبار اللفظ أولاً في « مَنْ يَشْتَرِي . . . ليضِل . . . » ويتخذها . . . » واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ في « أولئك لهم . . . » ثم اعتبار اللفظ بعد ذلك في : « وإذا تتلى عليه آياتنا ولَّى مستكبراً » .

(٥) في لسان العرب ( كع ) - كَعَّ يَكْعُ وَيَكْعُ . والكسر أجود . . . والكُعُّ والكاعُّ الضعيف العاجز . ورجل كعكع أي جبان ضعيف . قال ابن المظفر : رجل كُعُّ كاعُّ وهو الذي لا يمضي في عزم ولا حزم . وهو الناكص على عقبيه . . . والشاهد فيه اعتبار اللفظ ، ثم اعتبار المعنى . ثم اعتبار اللفظ بعد ذلك بقوله : ممن يكع أو يستكينون إذا كافحتهم . . . ولا يعرف قائله .

(٦) النساء ١٢٣

(٧) فاطر آية ٢

(٨) القصص ٧١ . ٧٢

(٩) الشعراء آية ٢٣

( ونكرتين موصوفتين ) - كقول الشاعر :

( ١٤٩ ) أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُوْتَمِّنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ<sup>(١)</sup>  
فوصف مَنْ بِنَاصِحٍ ، وَقَوْلُ أُمِيَّةَ<sup>(٢)</sup> :

( ١٥٠ ) رَبُّ مَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رٍ لَه فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ<sup>(٣)</sup>  
فَتَكَرَّهُ صِفَةً لِـ « مَا » ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ ، أَي : رَبُّ شَيْءٍ تَكَرَّهُهُ النَّفُوسُ .

( وَيُوصَفُ بِمَا عَلَى رَأْيِ ) - مِنْ كَلَامِهِمْ : لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ . قَالَ قَوْمٌ : مَا اسْمُ صِفَةِ لِأَمْرِ . وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ مَنْبِيَّةٌ عَلَى وَصْفِ مُرَادٍ لِأَنَّهَا بِالْمَحَلِّ ، وَهُوَ أَوْلَى ، لِثُبُوتِ زِيَادَةِ<sup>(٤)</sup> مَا عَوَضًا نَحْوُ : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ .  
(١) فِي الدَّرَجِ ج ١ ص ٦٩ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى مَجِيءٍ مِنْ نَكْرَةِ مَوْصُوفَةٍ أَي : أَلَا رَبُّ امْرَأَةٍ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ . يَقُولُ : رَبُّ شَخْصٍ تَنْسِبُهُ إِلَى الْغَشِّ وَهُوَ سَلِيمٌ الطَّوِيَّةِ نَاصِحٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ . وَرَبُّ مَنْ تَظَنَّهُ نَاصِحًا لَكَ وَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ . قَالَ : وَلَمْ أَعْثَرِ عَلَى قَائِلِهِ . وَفِي التَّكْمِلَةِ لِلصَّاعِقَانِي - طَبَعُ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ - ( نَصَحَ ) بِرَوَايَةِ :

فَقَالَ انْتَصَحَنِي إِنِّي لَكَ نَاصِحٌ وَمَا أَنَا إِلَّا خَيْرُهُ بِأَمِينٍ ( ١٥١ )

وَعَزَاهُ لِجَابِرِ بْنِ الثَّعْلَبِ الْجَرْمِيِّ .  
(٢) أَي أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ

(٣) قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْأَلْفِيَّةِ . هَامِشٌ شَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ج ١ ص ١٥٤ وَمَا بَعْدَهَا : قَالَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ . وَنَسَبَهُ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ إِلَى حَنِيفِ بْنِ عَمِيرِ الْيَشْكْرِيِّ . وَقِيلَ هُوَ لِنَهَارِ بْنِ أُخْتِ سَيْلَمَةَ الْكُذَّابِ - لَعْنَهُ اللَّهُ - وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ . وَفِي الدَّرَجِ ج ١ ص ٤ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنْ رَبَّمَا تَقَلَّبَ مَعْنَى الْمَضَارِعِ لِلْمَضِيِّ قَالَ : وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوهِ . قَالَ فِي الْكِتَابِ : وَرَبُّ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةٌ . وَقَالَ أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ . وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ . قَالَ الْأَعْلَمُ : الشَّاهِدُ فِيهِ دُخُولُ رَبِّ عَلَى مَا لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ فِي تَأْوِيلِ شَيْءٍ . وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا مِنْ جَمَلَةِ الصِّفَةِ هَاءٌ مَحذُوفَةٌ مَقْدَرَةٌ . وَالْمَعْنَى : رَبُّ شَيْءٍ تَكَرَّهُهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمُورِ الْحَادِثَةِ الشَّدِيدَةِ وَلَهُ فَرْجَةٌ تَعْقِبُ الضِّيقَ وَالشَّدَّةَ كَحَلِّ عِقَالِ الْمَقِيدِ . . . قَالَ الْعَيْنِيُّ : وَفِي رَوَايَةِ سَيْبُوهِ : رَبَّمَا تَجَزَعُ النَّفُوسُ . وَمَا فِي النِّسْخِ مُتَّصِلَةٌ بِرَبِّ . وَفِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ مُنْفَصِلَةٌ . وَهُوَ أَنْسَبُ لِلْمَعْنَى الْمَقْصُودِ هُنَا .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ( د )

( ولا تُزَادُ مَنْ ) - هذا مذهب البصريين والفراء .

( خلافاً للكسائي ) - استدل بقول عنتره .

( ١٥٢ ) يَأْشَاءُ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ <sup>(١)</sup> حَرَمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمِ  
التقدير عنده : يا شاة قنص . وتأوله المانعون على أن مَنْ نكرة موصوفة  
بقنص ، أي : يا شاة شخص قنص أي مقتنص .

( ولا يَقَعُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ إِلَّا مُنْزَلاً مِنْزَلَتَهُ ) - أي منزلة العاقل ، كقوله  
تعالى : « وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ » <sup>(٢)</sup> أَوْعَ مَنْ عَلَى الْأَصْنَامِ لِمَا نَزَّلُوهَا مِنْزَلَةَ الْعَاقِلِ <sup>(٣)</sup> .

( أو مجامعاً له شمولاً ) - كقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى  
رِجْلَيْنِ » <sup>(٤)</sup>

( أو اقتراً ) - كقوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » <sup>(٥)</sup> ، أَوْعَ  
مَنْ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ لِاقْتِرَانِهِ بِالْعَاقِلِ فِي الْمَفْضَلِ بَمَنْ ، وَهُوَ كُلُّ دَائِيَةٍ .

( خلافاً لقطرب ) - في زعمه هو ومن قال بقوله أن مَنْ تَقَعُ عَلَى مَا لَا  
يَعْقِلُ ، دُونَ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ ، اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا

(١) في ( د ) : حلب . وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي ص ٢٥٢ : قال الأندلسي في شرح المفصل :  
أنشده الكسائي شاهداً على زيادة مَنْ . وقال : أراد : يا شاة قنص . وأنكر ذلك سيبويه وجميع  
أهل البصرة . وأولوها بأنها موصوفة بالمصدر قنص . أو على حذف المضاف أي : ذي قنص .

(٢) الأحقاف ٥

(٣) في النسختين ( د . ز ) : العالم . وفي ( غ ) وهامش ( ز ) : العاقل . والمعنى واحد .

(٤) النور ٤٥

(٥) نفس الآية السابقة

يَخْلُق<sup>(١)</sup>». قال : يعنى بذلك الأصنام<sup>(٢)</sup>، ولا حجة فيه لاشتراك العاقل وغيره في « مَنْ لَا يَخْلُق ».

( وما الغالب لما لا يعقل وحده ) - نحو : أعجبنى ما ركبت . واحترز بالغالب من نحو قوله تعالى : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ<sup>(٣)</sup> » ؟ وقوله : « وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ<sup>(٤)</sup> » .  
( وله ) - أي لما لا يعقل .

( مع مَنْ يَعْقُلُ ) - كقوله تعالى : « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَائِيَةٍ<sup>(٥)</sup> » .

( ولصفاتِ مَنْ يَعْقُلُ ) - نحو : « وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا<sup>(٦)</sup> » أي وبانيها . ونحو : « فَانكحوا ما طاب لكم من النساء<sup>(٧)</sup> » أي الطيب . وهذه عبارة الفارسي .

( وللمُبْتَهَمِ أمره ) - وهذا مذهب السهيلي ، وذلك كأن يرى شبحاً يُقَدَّرُ إنسانيته وعدم إنسانيته فيقول : أخبرني ما هناك . وكذا لو عَلِمَتْ إنسانيته ولم يُدْرَ أذكر هو أم أنثى . ومنه : « إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً<sup>(٨)</sup> » .

(١) النحل ١٧

(٢) في ( د ) ، الأجسام

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) الكافرون ٣ ، ٥

(٥) النحل ٤٩

(٦) الشمس ٥

(٧) النساء ٣

(٨) آل عمران ٣٥

( وأُفردتْ ) - أي « ما » فخلتْ من صلّةٍ وصفةٍ ومن تضمّنٍ معنى شرطٍ أو استفهامٍ .

( نكرةٌ ) - نحو « ما » في التعجّب ، نحو : ما أحسنَ زيداً . على مذهب سيبويه .

( وقد تساويها مَنْ ) - أي في أفرادها نكرةٌ .

( عند أبي عليٍّ ) - وهو مما انفرد به ، واحتجّ بقوله :

( ١٥٣ ) وكيف<sup>(١)</sup> أَرهَبُ أمراً أو أَراعُ له وقد زكأتُ إلى بشر بن مروان  
فنعم مَزكأَمَنْ ضاقت مذاهبه ونعم مَنْ هو في سرِّ وإعلانِ  
فمَنْ عنده في موضع نصب ، وفاعل نعم ضمير مُفسَّرٌ بمن كما فسّر بما في  
« فَنِعْمًا<sup>(٢)</sup> » وهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، وفي سر وإعلان متعلّق بنعم .  
ويقال : زكأتُ إليه أي لَجأتُ . حكاه في العُباب عن أبي زيد ، ولم يذكره  
الجوهري .

( وقد تقع الذي مصدريةٌ ) - حُكي هذا عن يونس ، وجعل منه قوله  
تعالى : « ذلك الذي يُبشِّرُ اللهَ عبادهُ » وقوله : « وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا<sup>(٥)</sup> »

(١) في النسخ الثلاث : وكيف . والشاهد في الهمع ج ١ ص ٩٢ . وفي الدرر ج ١ ص ٧٠ : فكيف .

وفي شرح شواهد شروح الألفية للعيني ج ١ ص ١٥٥ : وكيف . ونعم . . . أو أَراعُ بالمعجمة .

(٢) في النسخ الثلاث : من كائن . وفي الهمع والدرر ج ١ ص ٧٠ : مزكأَمَنْ . . . وكذا في شرح

العيني . قال في الدرر : استشهد به على أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة عند الفارسي ولا صلة

ولا تضمّن شرط ولا استفهام . . . قال : ولم أعثر على قائلهما .

(٣) البقرة ٢٧١ : « إن تُبَدُوا الصدقات فَنِعْمًا هي » .

(٤) الشورى ٢٣

(٥) التوبة ٦٩

أي كخوضهم ، ومنه ما حكى الفراء : أبوك بالجارية التي تكفل ، وبالجارية ما تكفل . أي بالجارية كفاله .

(١) ( وموصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق ال ) - فالأولى نحو : مررتُ بالذي أخيك ، والثانية : مررتُ بالذي مثلك . حكاهما الفراء عن بعض العرب ، وحكى عنهم أنهم لا يقولون : مررتُ بالذي قائم . وحصل من كلامه أن الذي تكونُ موصولةً وموصوفةً مستغنيةً بالصفة ، ومصدريةً محكوماً بحرفيتها . قال المصنف : وهو حاصل كلام أبي علي ، وهو مذهب الفراء ، وهو صحيح وبه أقول .

( فصل ) : ( وتقع أي شرطية ) - كقوله تعالى : « أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » .

( واستفهامية ) - كقوله تعالى : « فأبي الفريقين أحق بالأمْن (٣) » ؟

( وصفةً لنكرةً مذكورةً غالباً ) - نحو : مررتُ برجلٍ أي رجلٍ . أي كاملٍ في الرجولية . ومنه قوله :

دعوتُ امرأً أي امرئ فأجابني فكنتُ<sup>(٤)</sup> وإيأه ملاذاً وموئلاً ( ١٥٤ )  
واحترز بقوله : « غالباً » من حذف الموصوف في قول الفرزدق :

(١) سقطت من ( د )

(٢) في النسختين ( د ، ز ) : ما تدعو . والآية الكريمة رقم ١١٠ من سورة الإسراء : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » .

(٣) الأنعام ٨١

(٤) في رواية الهمع ج ١ ص ٩٢ والدرر ج ١ ص ٧٠ : وكنت . قال في الدرر : ولم أعر على قائله .

( ١٥٥ ) إذا حارب الحجاجُ أيَّ منافقٍ علاه بسيفٍ كلِّما هزَّ يقطعُ<sup>(١)</sup>  
أي منافقاً أيَّ منافقٍ ، وهو قليل .

( وحالاً لمعرفة ) - كقوله :

( ١٥٦ ) فأوماتُ إيماءٌ خفيّاً لحبترٍ فليله عينا حبترٍ أيما فتى<sup>(٢)</sup>  
بنصب أيما على الحال .

( ويلزمها في هذين الوجهين ) - وهما استعمالها صفةً واستعمالها  
حالاً .

( الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يُماثل الموصوفَ لفظاً ومعنى ) - نحو :  
مررتُ برجلٍ أيَّ رجلٍ .

( أو معنى لا لفظاً ) - نحو : مررتُ برجلٍ أيَّ فتى . وفهم من كلامه  
جواز : مررتُ برجلٍ أيَّ عالمٍ .

( وقد يُستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن عُلِمَ المُضافُ  
إليه ) - فهي فيهما لازمة للإضافة معنى لا لفظاً كما سبق في الموصول .  
ومثال استعمالها في الشرط : « أَيُّاً ما تدعوا<sup>(٤)</sup> » وفي الاستفهام ما ورد في

(١) الهمع ج ١ ص ٩٣ والدرر ج ١ ص ٧١ ، قال في الدرر : استشهد به على أن أيّاً تقع صفة لنكرة  
محذوفة .

(٢) همع الهوامع ج ١ ص ٩٣ والدرر ج ١ ص ٧١ ، قال في الدرر : استشهد به - أبو حيان - على  
أن أيّاً تقع حالاً عند ابن مالك . . قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا  
البيت برفع أيما على الابتداء والخبر محذوف ، قال في الدرر : والبيت للراعي النميري .

(٣) في ( د ) : وهو

(٤) الإسراء ١١٠



الحديث : « من أيُّ يا رسول الله ؟ قال : أمك . قال : ثم أيُّ ؟ قال : أمك .  
( وأيُّ فيهما )<sup>(١)</sup> - أي الشرط والاستفهام .

( بمنزلة كلِّ مع النكرة ) - ولذلك تقول : أي رجل تضربُ أضربُه ،  
وأي رجلين تضربُ أضربهما ، وأي رجال تضربُ أضربهم . فيطابق الضميرُ  
ما أضيف إليه أيُّ ، وتقول : أيُّ رجل أخوك ؟ وأيُّ رجلين أخواك ؟ وأيُّ  
رجال إخوتك ؟ فيطابق الخبرُ بما أضيف إليه أيُّ .

( وبمنزلة بعضِ مع المعرفة ) - ولذلك تقول : أي الرجال تضربُ  
أضربُه ، وأي الرجلين تضربُ أضربُه . وتقول : أيُّ الرجال أحسنُ ؟ وأي  
الرجلين أخوك ؟ وأيُّ الرجال أخوك ؟

( ولا تقع نكرة موصوفة ، خلافاً للأخفش ) - في إجازته : مررتُ بأيُّ  
معجب لك . وليس له سماع ، والقياسُ على مَنْ وما ضعيف .

( وقد يُحذفُ ثالثها في الاستفهام ) - كقوله :

تنظرتُ نَسْراً والسماكينُ أيُّهما عليٌّ من الغيث استهلَّت مواطرُهُ<sup>(٢)</sup> ( ١٥٧ )  
( وتضافُ فيه )<sup>(٣)</sup> - أي في الاستفهام .

( إلى النكرة<sup>(٤)</sup> بلا شرط ) - فتقول : أيُّ رجل أو رجلين أو رجال

(١) في ( د ) ، وهي فيهما

(٢) في المحتسب ج ١ ص ٤٠ ، وإذا جاز أن تخفف الحروف الثقال مع كونها صحاحاً وخفافاً .  
فتخفيف الضعيف الثقيل أخرى وأولى ، فمن ذلك : رَبُّ في رَبِّ ، وأيُّ في أيُّ . أنشدنا أبو علي  
للفرزدق : تنظرتُ نَسْراً . . . ديوانه ٣٤٧

(٣) في النسختين ( د ، ز ) ، ويضاف ، والتحقيق من ( غ ) ، ومن النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) في النسخ الثلاث ، إلى نكرة ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

عندك ؟

(١) ( وإلى المعرفة بشرط إقحام تثنية ) - نحو : أيُّ الرجلين عندك ؟  
وأيهما أفضل ؟

( أو جمع ) - نحو : أيُّ الرجال عندك ؟ وأيهم أفضل ؟

( أو قصد أجزاء ) - نحو : أيُّ زيد أحسن ؟ أعينه أم أنفه ؟

( أو تكريرها عطفًا بالواو ) - كقوله :

( ١٥٨ )  
فلئن لقيتك خالين لتعلمن أيي وأيئك فارسُ الأحزاب<sup>(٢)</sup>  
( فصل ) : ( من الموصولات الحرفية أن النَّاصِبَةُ مَضَارِعاً ) - أخرج أن  
الزائدة ، كقوله تعالى : « فلما أن جاء البشير<sup>(٣)</sup> » ، وأن التفسيرية كقوله  
تعالى : « وناديناه أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا<sup>(٤)</sup> » . وأخرج أيضاً أن  
المخففة من أن كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى<sup>(٥)</sup> » وستأتي .

( وتوصلُ بفعلٍ متصرفٍ ) - أخرج الجامد كعسى وليس وتهيط وتعلم  
بمعنى اعلم . فأمّا قوله تعالى : « وأن عسى أن يكون<sup>(٦)</sup> » وقوله : « وأن  
ليس للإنسان<sup>(٧)</sup> » فإن فيه مخففة من الثقيلة .

(١) سقطت من ( د )

(٢) في الدرر ج ٢ ص ٦٢ . كما في شرح الشواهد للعيني ج ٢ ص ٢٦١ : استشهد به على أن أيًا لا  
تضاف إلى مفرد معرف إلا إذا كانت مكررة بالواو ، قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٣) يوسف ٩٦

(٤) الصافات ١٠٤ ، ١٠٥

(٥) المزمل ٢٠

(٦) الأعراف ١٨٥

(٧) النجم ٣٩

(مطلقاً) - أي سواء كان مضارعاً كقوله تعالى : « أن تقول نفس<sup>(١)</sup> » ،  
 أم ماضياً كقوله تعالى : « أن جاءه الأعمى<sup>(٢)</sup> » أم أمراً نحو ما حكى  
 سيبويه : كتبت إليه بأن قُم . وجعله بعضهم قليلاً . ومعنى تهيط تصيح ،  
 قال ابن طريف : ولا ماضي لتهيط .

( ومنها أن وتوصل بمعموليها ) - نحو : عجتُ من أنك منطلق . أي  
 من انطلاقتك . وفي البسيط أن قولك : عجتُ من انطلاقتك لا دليل فيه على  
 الوقوع والتحقق وعجت من أنك منطلق يدل على الوقوع والتحقق .

( ومنها كي ، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً ) - نحو :  
 جئت لكي أقرأ . ويتعين حينئذ كونها مصدرية ، إذ لا يدخل حرف جرّ  
 على حرف جرّ .

( أو تقديرأ ) - نحو : جئت كي أقرأ . ويحتمل حينئذ أن تكون حرف  
 جرّ ، والنصب بأن مقدرة . ولا تستعمل كي وصلتها مبتدأ ولا فاعلاً ولا  
 مفعولاً ولا مجروراً بالإضافة ولا بحرف غير لام التعليل ، بخلاف أن .

( ومنها « ما » وتوصل بفعل متصرف ) - أخرج الجامد كنعم وبئس ،

وسمع :

« بما لستما أهل الخيانة والغدر<sup>(٤)</sup> »

( ١٥٩ )

(١) الزمر ٥٦

(٢) عبس ٢

(٣) في ( ز ) : ولا تجرّ بغير لام التعليل

(٤) في مغني اللبيب ص ٢٤٤ : وقوله : بما لستما . . . يروى بالياء وبالفاء ، وما موصول حرفي

وصلت بليس ندوراً ، وقيل موصول اسمي والعائد محذوف . ولم يعرف قائله .

( غير أمرٍ ) - يشمل الماضي كقوله تعالى : « ضاقت عليهم الأرض بما رَحِبَتْ »<sup>(١)</sup> ، والمضارع كقوله تعالى : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب »<sup>(٢)</sup> . ولا توصلُ بأمر ، فلا يقال : عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتُ .<sup>(٣)</sup>  
 ( وتختص بنيابتها عن ظرف زمان ) - وتسمى هذه ما المصدرية الظرفية<sup>(٤)</sup> . ولا يشارك « ما » في ذلك غيرها من الموصولات الحرفية ، خلافاً للزمخشري في أن ، وجعل منه قوله تعالى : « أن آتاه الله الملك »<sup>(٥)</sup> أي : وقت أن آتاه الله . ولا حجة فيه إذ يحتمل أن يكون التقدير : لأن آتاه الله الملك .

( موصولةٌ في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظ مُثَبَّتٍ ) - كقوله تعالى : « خالدینَ فیہا مادامت السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ »<sup>(٦)</sup> ، أي مدة دوام السموات والأرض . وقال في الغالب تنبيها على أنها قد توصلُ بالمضارع المثبت كقوله :

( ١٦٠ ) نَطُوفٌ ما نطوف ثم يأوي ذوو الأموال<sup>(٧)</sup> مِنَّا والعَدِيمُ  
 ( أو منفيٌّ بلم ) - أي : أو مضارع منفيٌّ بلم ، كقوله :

( ١٦١ ) ولن يلبث الجُهَّال أن يتَهَضَّمُوا أخوا الحلم ما لم يستعن بجُهول<sup>(٨)</sup>

(١) التوبة ١١٨ « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت »

(٢) النحل ١١٦

(٣) في ( ز ) : بما

(٤) في ( ز ) ضرب على الظرفية وكتب أمامها في الهامش : الوقتية

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) هود ١٠٧ ، ١٠٨

(٧) في ( د ) : ذوى . والشاهد في البيت على أن ما قد توصل بالمضارع المثبت : ما نطوف . والبيت للبرج بن مسهر .

(٨) في الدرر ج ١ ص ٥٥ : استشهد به على أن ما المصدرية الظرفية تختص بنيابتها عن ظرف زمان . والشاهد هنا على أنها قد توصل بمضارع منفي بلم « ما لم يستعن » . قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

يقال : تهضمه أي ظلمه .

( وليست ) - أي ما المصدرية .

( اسماً ففتقرَ إلى ضميرٍ ) - وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، فإذا قلت :

أعجبني ما قمت ، فيقدرونه : قيامك .

( خلافاً لأبي الحسن وابن السراج ) - في أنها اسم ، وبه قال جماعة من الكوفيين أيضاً . فإذا قلت : أعجبني ما قمت . فالتقدير : القيام الذي قمته . وحذف الضمير الذي في الصلة . وردَّ هذا بقوله :

بما لستُما أهل الخيانة والغدر<sup>(١)</sup>

( ١٥٩ )

إذ لا يمكن هذا التقدير فيه .

( وتوصل بجملة اسمية على رأي ) - هو<sup>(٢)</sup> مذهب طائفة منهم الأعلام

الشتمري ، وأحد رأيي ابن عصفور ، وجعلوا منه قوله :

أحلامكم لسقام الجهل شافيةً كما دماؤكم تشفي من الكلب<sup>(٣)</sup>

( ١٦٢ )

ومذهب سيبويه أنها لا توصل إلا بما سبق ، والبيت متأول على أن ما كافة .

( ومنها لو ) - أي من الحروف المصدرية . وهو مذهب الفراء

والفارسي ، ومنعه الجمهور .

( التالئة غالباً مُفهمَ تمن ) - كودٌ وأحبٌ وتمنى واختار . والمسموع

(١) سبق تخريج هذا الشاهد

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في الدرر ج ١ ص ٥٤ : استشهد به على أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية عند الأعلام

وابن خروف ومن وافقهما . والجمهور منعوا ذلك وقالوا هي هنا كافة . قال : واستدل ابن

مالك على مصدرية ما هذه بما نصح . والحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة .

وساق الأدلة . والبيت للكميث بن زيد الأسدي .

« وَدُّ » كقوله تعالى : « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ <sup>(١)</sup> » أي التعمير ،  
 وقوله : وَوَدُّوا لَوْ تَذَهَنُ <sup>(٢)</sup> . واحترز بغالباً من قول قتيلة :  
 ما كان ضَرْكٌ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمًا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحَنَّقُ <sup>(٣)</sup>  
 فاستعملت « لو » مصدريةً دون مُفْهِمٍ تَمَنَّ . <sup>(٤)</sup>

( وصلتها كصلة ما ) - فتوصل بفعل متصرف غير أمر ، نحو : وددتُ لو  
 تقومُ ، أو : لو قمتَ .  
 ( في غير نياية ) - فلا تنوب لو المصدرية عن ظرف زمان كما نابت  
 عنه ما .

( وتغني عن التَّمْنِي فَيُنْصَبُ بعدها الفعلُ مقروناً بالفاء ) - كقوله :  
 سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جَمُوعٍ كَأَنَّهَا جِبَالٌ شَرُورَى لَوْ تَعَانُ فَتَنَهْدَا <sup>(٥)</sup>  
 الأصل : وددنا لو تعان ، فحذف الفعل لدلالة لو عليه فأشبهت لو كَيْتَ في  
 الإشعار بمعنى التمني ، فَنُصِبَ جوابُها كما يُنْصَبُ <sup>(٦)</sup> جوابُ لَيْتَ .  
 وَشَرُورَى قال الجوهري : اسم جبل ، وهو فَعَوَعَلٌ <sup>(٧)</sup> ، وقال <sup>(٧)</sup> في العباب :

(١) البقرة ٩٦

(٢) القلم آية ٩

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٥٤ : استشهد به على مجيء لو المصدرية بدون مفهم التمني : ما كان ضرك  
 لو مننت . . وساق نص التسهيل وشرحه ، وقال : البيت لقتيلة بنت النضر بن الحارث من  
 أبيات مشهورة أرسلت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما قتل أباه صبرا يوم بدر  
 (٤) سقطت من ( د )

(٥) قال الأشموني في شرحه لأقسام لو جـ ٤ ص ٣٣ : وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغني  
 عن التمني فينصب بعدها المضارع مقروناً بالفاء . . ثم ذكر البيت وشرح الشاهد في قوله :  
 « فتنهدا » - ولم يذكر قائل البيت .

(٦) في ( ز ) : كما نصب

(٧) سقطت من ( د ) .

شَرُورَى جبل لبني سليم ، وأنشد :

( ١٦٥ ) سَقُونِي وقالوا : لا تُغْنِ ولو سَقُوا جبالَ شَرُورَى ما سَقُونِي<sup>(١)</sup> لغنَّتِ

وذكره<sup>(٢)</sup> في ش ر ر ، وقال الأخفش : والأصوب أن يذكر في ش رى ، وهو عندي فعول وسأذكره فيه . ولم يذكر في مجمع البحرين إلا ما في الصحاح ، وذكره في ش رى . ونهد إلى العدو يَنهَد بالفتح نُهودا أي نهض .

( فصل ) : ( الموصول والصلة كجزءي اسم ) - أشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كبعلبك ، لمباينة المفرد لهما بالإفراد ، والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز .

( فلهما ما لهما ) - أي للموصول وصلته ما لجزءي الاسم .

( من ترتيب ) - فيقدم الموصول وتؤخر صلته .

( ومنع فصلٌ بأجنبي ) - وأما غير الأجنبي فيجوز الفصل به ، كجملة

الاعتراض ، كقوله :

( ١٦٦ ) ذاك الذي-وأبيك- يعرف مالكا<sup>(٣)</sup> والحق يدفع ترهات الباطل<sup>(٤)</sup>

وقوله :

( ١٦٧ ) ماذا-ولا عتب في المقدور-رمت أما<sup>(٤)</sup> يكفيك بالنجح أم خسرت وتضليل

(١) البيت مثال أن شرورى اسم جبل .

(٢) في ( ز ) : يذكره

(٣) في الدرر ج ١ ص ٦٥ : استشهد به على أن جملة القسم يجوز الفصل بها ، لأنها ليست بأجنبي . . والترهات جمع ترهة كقبرة ، وهي الأباطيل المزخرفة أو التي لا نظام لها ، قال :

والبيت لجرير .

(٤) في النسخ الثلاث : يحطيك ، والتحقيق من المجمع ج ١ ص ٨٨ ، والدرر ج ١ ص ٦٥ ، قال في

الدرر : استشهد به على جواز الفصل بين الموصول وصلته بالجملة الاعتراضية . . قال : ولا

يتعين في ماذا أن تكون ذا موصولة ، إذ يحتمل أن تكون ماذا كلها استفهامية ، قال : ولم أعثر

على قائله .

(إِلَّا مَا شَدَّ) - كقوله :

(١٦٨) وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ لِسَانِي مَعَشَرٌ عَنْهُمْ أَدْوَدٌ<sup>(١)</sup>  
فَالِئِيَّ مَتَعَلَّقٌ بِأَبْغَضٍ ، وَفُصِّلَ بِهِ بَيْنَ وَضَعْتِ وَمَعْمُولِهِ ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنْ  
وَضَعْتِ ، وَالْأَصْلُ : وَأَبْغَضُ مِنْ وَضَعْتِ فِيهِ لِسَانِي إِلَيْهِ .

(فَلَا يُتَّبَعُ الْمَوْصُولُ) - أَي بِنَعْتِ وَلَا عَطْفِ بَيَانٍ وَلَا بَدَلٍ وَلَا تَوْكِيدٍ  
وَلَا عَطْفِ نَسْقٍ .

(وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ وَلَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ قَبْلَ تَمَامِ الصَّلَاةِ) - فَلَا يُقَالُ<sup>(٢)</sup> : جَاءَ  
الَّذِي الظَّرِيفُ أَكْرَمْتُهُ ، بَلْ يُؤَخَّرُ الظَّرِيفُ عَنْ أَكْرَمْتِهِ ، وَكَذَا بَقِيَّةُ  
التَّوَابِعِ ، وَكَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> لَا يَجُوزُ : الَّذِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ<sup>(٤)</sup> ، بَلْ : الَّذِي أَكْرَمْتُهُ  
زَيْدًا ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ : جَاءَ الَّذِينَ<sup>(٥)</sup> إِلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُمْ ، بَلْ : جَاءَ  
الَّذِينَ أَكْرَمْتَهُمْ إِلَّا زَيْدًا .

(أَوْ تَقْدِيرِ تَمَامِهَا) - كقوله :

(١٦٩) لَيْسَتْ كَمَنْ جَعَلْتُ إِيَادَ دَارِهَا تَكَرُّيْتٌ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا<sup>(٦)</sup>

(١) فِي الدَّرَجِ ج ١ ص ٦٤ ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي حِيَانَ فِي شَرْحِ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ التَّسْهِيلِ : فَفُصِّلَ بَيْنَ الصَّلَاةِ  
وَمَتَعَلَّقِهَا وَمَعْمُولِهَا بِقَوْلِهِ : إِلَيْهِ وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ شَدْوْدًا . قَالَ : وَلَمْ أَعْثَرَ  
عَلَى قَائِلِهِ .

(٢) فِي ( ز ) : فَلَا يَجُوزُ

(٣) فِي ( ز ) : وَكَذَا

(٤) اضْطَرَبَ تَرْتِيبُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي ( د ) وَالتَّحْقِيقُ مِنْ ( ز ، غ )

(٥) فِي ( ز ) : الَّذِي

(٦) فِي الْخَصَائِصِ ج ٢ ص ٤٠٢ : فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ لِلْأَعْمَشِيِّ :

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ دَارِهَا تَكَرُّيْتٌ تَرْقُبُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

فَتَقْدِيرُهُ : لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ أَي كَأَيَادِ الَّتِي حَلَّتْ ، ثُمَّ قَلَّتْ مِنْ بَعْدِهِ : حَلَّتْ دَارِهَا ، فَدَلُّ  
حَلَّتْ فِي الصَّلَاةِ عَلَى حَلَّتْ هَذِهِ .



وتقريره أن ظاهره أن دارها منصوب بجعلت صلة مَنْ ، وإياد بدل من قوله : مَنْ فِي : كَمَنْ ، فيلزم الإبدال من الموصول قبل تمام الصلة وقد سبق منعه ، فيؤوّل البيت على أن الصلة قد تَمَّتْ عند قوله : جعلت ، وأبدل بعد تمام الصلة تقديراً ، وينتصب دارها بمحذوف دلّت عليه الصلة أي جعلت دارها .

( وقد تَرُدُّ صِلَةٌ بَعْدَ مَوْصُولَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مَشْتَرَكًا فِيهَا ) - مثال الأول

قوله : (١)

( ١٧٠ ) صِلِ الَّذِي وَالَّتِي مَتًّا بِأَصْرَةٍ وَإِنْ نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرْمَاهِمَا الرَّحْمُ

فمتا صلة اشترك فيها الذي والتي ، وكان قياسه : اللذين ، بترك العطف وتغليب المذكر ، لكنه أفرد ليوضح المذكر والمؤنث . ومثال الثاني : جاء الذي والتي واللذان أكرموا زيدا . ويحتمل أن يكون منه قوله (٢) :

( ١٧١ ) مِنْ اللَّوَاتِي وَاللَّاتِي يَزْعَمْنَ أَنِّي كَبَّرْتُ لِذَاتِي (٣)

( أو مدلولاً بها على ما حُذِفَ ) - مثاله بعد موصولين : جاء الذي والتي أكرمته . أي : الذي أكرمك والتي أكرمته . ومنه قوله :

( ١٧٢ ) وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عِدْنُكَ إِحْنَةً عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ (٤)

(١) في الدرر ج ١ ص ٦٦ : الشاهد فيه مجيء موصولين : الذي والتي مشتركين في صلة واحدة هي متًّا ، والاشتراك هنا متعين ومتًّا توسلاً ، والأصرة القرابة ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في ( د ) : لذاتي . والشاهد فيه مجيء أكثر من موصولين : اللواتي والتي واللاتي مشتركة في صلة واحدة : يزعمن .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٦٦ : الشاهد فيه دلالة صلة اللات وهي عِدْنُكَ على صلة الذي المحذوفة . أي : وعند الذي عادك إحنة . . . قال : ولم أعثر على قائله .

ومثاله بعد أكثر : جاء الذي والتي واللذان أكرماك . أي الذي أكرمك والتي أكرمتك . . ويحتمل أن يكون منه قوله :

من اللواتي والتي واللاتي<sup>(١)</sup>

( ١٧١ )

( وقد يُحذف ما عَلِمَ من موصولٍ ) - أي اسمي كقوله تعالى :

« وقولوا آمناً بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم » أي والذي أنزل إليكم ، فيكون كقوله : « والكتاب الذي نزل على رسوله<sup>(٢)</sup> . . . » الآية . وكقول حسان - رضي الله عنه - :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟  
أي : ومن يمدحه . وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش ، ومذهب البصريين المنع ، وما ورد مخصوص بالشعر ، والآية ظاهرة التأويل .

( ١٧٣ )

( غير الألف واللام ) - كما سبق تمثيله ، وأما الألف واللام فلا يجوز حذفهما فلا يجوز : جاء الضاربُ زيداً ومكرم خالداً . تريد والمكرم .

( ومن صلة غيرهما ) - أي غير الألف واللام ، كقوله :

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا<sup>(٥)</sup>

( ١٧٤ )

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) سقطت من ( د ) ، وفي النسختين ( ز ، غ ) : « قولوا » الآية ٤٦ من العنكبوت : « وقولوا » .

(٣) النساء ١٣٦

(٤) في ( د ) : ومن يهجو . وفي الهمع ج ١ ص ٨٨ . وفي الدرر ج ١ ص ٦٧ : فمن يهجو . وما جاء بالتحقيق موافق لما في شرح الأشموني ج ١ ص ١٧٤ وهو أنسب للمعنى . قال في الدرر :

استشهد به على جواز حذف الموصول إن علم . . قال : والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - ديوانه ص ٨

(٥) في الدرر ج ١ ص ٦٨ : استشهد به على جواز حذف صلة غير ال للعلم بها . . قال : والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص يخاطب بها امرأة القيس . بعد أن قتل بنو أسد أباه حجراً - ديوانه ٢٨

أي نحن الألى عرَفْت<sup>(١)</sup> عدم مبالاتهم بأعدائهم . وفَهِمْتُ هذه الصلَّة من قوله :  
فاجمع إلى آخر البيت .

( ولا تُحذفُ صلَّةُ حرفٍ إلَّا ومعمولُها باقٍ ) - كقولهم : لا أفعل ذلك  
ما أن حراء مكانه ، وما أن في السماء نجماً . أي ما ثبت أن . . . فحذف  
ثبت وأبقى معموله وهو أن وصلتها .

( ولا موصولٌ حرفيٌّ إلَّا أن ) : وإذا حُذفت فتارةً يبطلُ عملُها وهو  
الكثير ، ومنه قوله تعالى : « ومن آياته يُريكم البرقَ » وتارةً يبقى ،  
ومنه :

ألا أيُّ هذا الزَّاجري أحضرَ الوغَى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي<sup>(٣)</sup> ( ١٧٥ )  
في رواية من نصب أحضر .

( وقد يلي معمولُ الصلَّة الموصول إن لم يكن حرفاً ) - نحو : جاء الذي  
زيداً ضرب . فإن كان حرفاً لم يَجْزُ . وينبغي أن يقيَّد بما إذا كان الحرفُ  
عاملاً ، فلا يجوز أريد أن زيداً ضرب<sup>(٤)</sup> . فإن كان غير عامل جاز نحو :  
عجبتُ مما زيداً تُضربُ .

( أو الألف واللام ) - فلا يجوز : الزَّيداً ضارب<sup>(٥)</sup> ؟ أزيداً ضرب<sup>(٥)</sup> ؟

(١) في ( د . غ ) : عرفوا بعدم مبالاتهم بأعدائهم .

(٢) الروم ٢٤

(٣) البيت لظرفة بن العبد من معلقته والشاهد فيه على جواز بقاء عمل أن المصدرية الناصبة بعد  
حذفها . ويروى أحضر بالنصب وبالرفع .

(٤) في ( د ) : أن زيداً ضرب .

(٥) في ( ز ) : أزيداً ضارب ؟ وقال في هامش ( ز ) : لثلا يفصل بين ال وما دخلت عليه .

( ويجوز تعليق حرف جرّ قبل الألف واللام بمحذوفٍ دلّ عليه صلّتها ) - كقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين »<sup>(١)</sup> ، « قال إني لعملكم من القالين »<sup>(٢)</sup> ، « إني لكما لمن الناصحين »<sup>(٣)</sup> . فالجار فيها كلها متعلق باسم محذوف يدل عليه صلة ال . لا بصلتها<sup>(٤)</sup> ، إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول . والتقدير : زاهدين فيه من الزاهدين . وقال لعملكم من القالين ، وناصح لكما من الناصحين . وهذا تخريج المبرد وابن السراج وابن جني .

( ويندر<sup>(٥)</sup> ذلك ) - أي تعليق حرف جرّ قبل الموصول بمحذوف يدلّ عليه صلته

( في الشعر مع غيرها ) - أي مع غير ال من الموصولات .

( مطلقاً ) - أي سواء جرّ الموصول بمن أم لم يُجرّ بها . فالأول كقوله :

( ١٧٦ ) لا تظلموا مسوراً فإنه لكم من الذين وقوا في السرّ والعلن<sup>(٦)</sup>

الأصل : فإنه وافٍ لكم من الذين وقوا . والثاني كقوله :

( ١٧٧ ) وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عن هجاني<sup>(٧)</sup>

(١) يوسف ٢٠

(٢) الشعراء ١٦٨

(٣) الأعراف ٢١

(٤) أي لا متعلقاً بصلتها .

(٥) في ( ز ) : وندر . والتحقيق من ( غ ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

(٦) في الدرر ج ١ ص ٦٦ : استشهد به على تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها مجرورة والموصول غير ال . قال : ولم أعثر على قائله .

(٧) في الدرر ج ١ ص ٦٦ : استشهد به على جواز تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها . قال : ولم أعثر على قائله

الأصل : وأعرض عن هجاني منهم<sup>(١)</sup> عن هجاني ، على سبيل التوكيد . ثم حذف منهم من المؤكّد ، وحذف ما سواها من المؤكّد .

( ومعها ) - أي مع ال .

( غير مجرورة بمن ) - كقوله :

تقولُ وصكتُ صدرها بيمينها أبعلّي هذا بالرّحاً المتعاسُ ؟ (١٧٨)

فبالرحا متعلّق بمحذوف يدل عليه متعاس صلة ال ، والتقدير : تعاس بالرحا .

---

(١) في ( د ) ، وأعرض عن هجاني منهم ، وفي ( ز ) كرر العبارة مرتين . والتوضيح بعدها يثبت صحة ما جاء بالتحقيق .

(٢) في الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٥ . وقال الّهذلول بن كعب العبدي حين رأته امرأته يطحن للأضياف . فقالت : أهذا بعلي ؟ !

تقول ، ودقّت صدرها بيمينها أبعلّي هذا بالرّحاً المتعاسُ ؟  
حكى ما قالته امرأته وهي تدق صدرها بيمينها مستنكرة لما رأته من طحنه لضيوفه ، ومستفظة لما شاهدت من تخففه وتبذله . وهو قوله : أبعلّي هذا المتعاس بالرحا ؟ فإنها استشعنت هيئته وامتهانه نفسه فيما يمتهن فيه الخدم . والشاهد في قوله : بالرحا وهو متعلق بمحذوف يدل عليه متعاس صلة ال والتقدير : تعاس بالرحا .

## ١٠ - باب اسم الإشارة<sup>(١)</sup>

( وهو ما وُضِعَ لِسْمَى ) - وهذا يشمل المعرفة والنكرة .

( وإشارة إليه ) - أخرج بهذا ما عدا اسم الإشارة .

( وهو في القرب مفرداً مذكراً ذَا ) وألف ذا عند البصريين منقلبة عن أصل ، قيل هو ياء كاللَّام المحذوفة ، وقيل هو واو ، وزعم الكوفيون أنها زائدة ، ووافقهم السَّهَيْلِيُّ .

( ثم ذاك ) - أي في الرتبة الوسطى للمفرد المذكر .

( ثم ذلك وآلك ) - أي في الرتبة البُعْدَى له .

( وللمؤنثة تِي<sup>(٢)</sup> وتَا وته وذي وذه ، وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع ، وذات ) - فهذه عشرة ألفاظ للمفردة المؤنثة في حال القرب .

( ثم تِيكَ وتِيكَ وذيكَ ) - أي في الرتبة الوسطى للمفردة المؤنثة ، وقال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذِيكَ .

( ثم تَلْكَ وتَلْكَ وتِيلِكَ وتَالِكَ ) - أي في الرتبة القصوى لها ، وتلك بكسر التاء هي الأفصح .

( وتلي الذَّالَّ والتَّاء في التشنية علامتها ) - فتقول في تشنية ذَا : ذَانِ فِي

(١) في ( ز ) : باب الإشارة . والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل . ومن ( غ )

(٢) في النسخ الثلاث : تا وتي ، والترتيب المذكور من النسخة المحققة من التسهيل .

الرفع ، وذَيْنِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَفِي تَثْنِيَةِ تَأَ : تَانِ فِي الرَّفْعِ ، وَتَيْنِ فِي الْجَرِّ  
وَالنَّصْبِ ، بِحَذْفِ أَلِفِ ذَا وَتَا . وَلَمْ يُثَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ غَيْرَ هَذَيْنِ  
الْلَّفْظَيْنِ .

( مُجَوِّزاً تَشْدِيدُ نُونِهَا ) - فَتَقُولُ : ذَانَ وَتَانَ بِتَخْفِيفِ النُّونِ  
وَتَشْدِيدِهَا . وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي جَوَازَ تَشْدِيدِهَا مَعَ الْيَاءِ أَيْضاً فَتَقُولُ : ذَيْنَ  
وَتَيْنَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَلَمْ يُجْزِئِ الْبَصْرِيُّونَ إِلَّا مَعَ الْأَلْفِ .

( وَتَلِيهَا ) - أَي تَلِي النُّونَ مَخْفِئَةً وَمَشْدُدَةً .

( الْكَافُ وَحَدَّهَا ) - أَي بِلَا لَامِ .

( فِي غَيْرِ الْقُرْبِ ) - أَي فِي الْحَالَةِ الْوَسْطَى وَالْحَالَةِ الْبُعْدَى ، فَتَقُولُ <sup>(١)</sup> :  
ذَانِكَ وَذَانِكَ وَذَيْنِكَ وَذَيْنِكَ وَتَانِكَ وَتَانِكَ وَتَيْنِكَ وَتَيْنِكَ .

( وَقَدْ يُقَالُ ذَانِيكَ ) - وَالْأَصْلُ ذَانِكَ بِتَشْدِيدِ النُّونِ ، فَأَبْدَلُوا إِحْدَى  
النُّونَيْنِ يَاءً فَصَارَ : ذَانِيكَ ، وَفَعَلُوا ذَلِكَ أَيْضاً فِي تَانِكَ فَقَالُوا : تَانِيكَ .

( وَفِي الْجَمْعِ مَطْلَقاً ) - أَي مَذْكَراً كَانَ أَوْ مَوْثِقاً .

( أَوْلَاءُ ) <sup>(٢)</sup> - فَتَقُولُ : أَوْلَاءِ خَرَجُوا ، وَأَوْلَاءِ خَرَجْنَا .

( وَقَدْ يُنَوَّنُ ) - فَتَقُولُ <sup>(٣)</sup> : أَوْلَاءِ . وَحَكَى قَطْرِبَ تَنْوِينِهِ لُغَةً .

( ثُمَّ أَوْلَيْكَ ) - أَي لِلرَّتْبَةِ الْوَسْطَى .

(١) زاد بعدها في (د) ، فيها

(٢) في (ز) : الأء بدون واو .

(٣) سقطتا من (د) ، أي الكلمتان .

( وقد يُقصران ) - أي أولاء وأولئك فيقال : أولا وأولاك . وحكى  
الفراء أن القصر فيهما لغة بني تميم ، وأن المدَّ فيهما لغة الحجاز .

( ثم أولالك ) - أي للرتبة البُعْدَى .

( على رأي ) - أي على رأي من يجعل أولئك بالمدَّ للرتبة الوسطى ، فلا  
يكون للبعْدَى إلا لفظة واحدة وهي أولالك باللام .

( وعلى رأي ) - وهو رأي مَنْ لا يجعل أولئك بالمدَّ للوسطى .

( أولاء ) - أي للقرْبَى .

( ثم أولاك ) - أي مقصوراً للوسطى .

( ثم أولئك وأولالك ) - أي للبعْدَى . فلها على هذا الرأي لفظان :  
أولئك بالمدَّ وأولالك باللام . والحاصل أن الخلاف وقع في أولئك بالمدَّ ، فعلى  
رأي هو للوسطى ، وعلى رأي هو للبعْدَى .

( وقد يقال : هُلاءِ ) - والأصل ألاءِ ، فأبدلت الهمزة هاء كقولهم في  
إيَّاك : هيَّاك ، وفي أنا : هَنَا<sup>(١)</sup> .

( وألاءِ ) - بضمَّ الهمزتين .

( وقد تُشع الضمَّة قبل اللام ) - فيقال : أولاءِ وأولئك ، بإشباع  
الضمتين ، وهما لغتان غريبتان ذكرهما قطرب .

( وقد يقال : هَوْلَاءِ ) - حكاها الشَّلُوبِين عن بعض العرب .

---

(١) في ( ز ) : وفي أما : هَمَا .



( وألأك ) - أي بالقصر والتشديد . حكاها بعض اللغويين . وقال

الشاعر :

من بين ألأك إلى ألأكا<sup>(١)</sup>

( ١٧٩ )

وهي للرتبة الوسطى .

( ومن لم ير التوسط جعل المجرّد للقرب وغيره للبعد ) - المشهور أن  
لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قريبي ووسطى وبعدي . فما تجرد عن الكاف  
واللام للقريبى . وما صاحب الكاف وحدها للوسطى . وما صاحب الكاف  
واللام للبعدي . وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قريبي  
وبعدي . فما تجرد عن كاف ولام للقريبى . وما صاحب الكاف بلا لام أو  
بلام للبعدي . وصحّحه المصنّف في الشرح . قال : وهو الظاهر من كلام  
المتقدمين . ونسبه الصّفار إلى سيبويه .

( وزعم الفراء أن ترك اللّام لغة تميم ) - وهذا مما يدل على أنه ليس  
لأسماء الإشارة إلا مرتبتان . وذلك لأن الفراء روى أن بني تميم يقولون :  
ذاك وتيك بلا لام . حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك باللام . وأن  
الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام . وأن التميميين ليس من  
لغتهم استعمال الكاف مع اللام . فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين  
ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقرب . والأخرى لأدنى البعد وأقصاه .

( وتصحّب هاء التنبيه المجرّد ) - أي من كاف الخطاب .

( كثيراً ) - نحو : « هذا يومٌ ينفع الصّادقين<sup>(٢)</sup> » . « هذا يومٌ لا

(١) في الدرر ج ١ ص ٥٠ بهمزة مكسورة . قال : والصواب أنها مضمومة . ثم قال : ولم أعثر على  
قائله .

(٢) المائدة ١١٩

ينطقون<sup>(١)</sup> ، « هذا كتابنا ينطق<sup>(٢)</sup> » .

( والمقرون بالكاف دون اللام قليلاً ) - كقوله :

( ١٨٠ ) رأيتُ بنيَ غبراءَ لا ينكرونني ولا أهلُ هذاكَ<sup>(٣)</sup> الطَّرَافِ الممددِ  
وقوله :

( ١٨١ ) قد احتملت مَيِّ فهاتيكِ دارها<sup>(٤)</sup>  
وقوله :

( ١٨٢ ) ياما أميلح غزلانا شدنَّ لنا من هؤلَيائِكنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ<sup>(٥)</sup>

(١) المرسلات ٣٥

(٢) الجاثية ٢٩

(٣) في ( ز ) : هاذاك . وما في ( د ) موافق لما جاء بالهمع ج ١ ص ٧٦ . وبالدرر ج ١ ص ٥٠ . قال في الدرر : البيت من معلقة طرفة . والشاهد في قوله : هناك بهاء التنبيه مع الكاف دون اللام .

(٤) في الهمع ج ١ ص ٧٦ . وبالدرر ج ١ ص ٥٠ عجز البيت :

بها السُّحْمُ فوضى والحمام المطَّوقُ

والشاهد في قوله : فهاتيكِ . بمصاحبة هاء التنبيه المقترن بالكاف دون اللام . والبيت لذي الرمة .

(٥) في الدرر ج ١ ص ٤٩ : استشهد به على المرتبة الأولى من مراتب المشار إليه وهي القربى . واستشهد به الكوفيون غير الكسائي على اسمية فعل التعجب - ما أملح - لأن التصغير من خصائص الأسماء . . . . . ويا حرف نداء ، والمنادى محذوف أي صاحبي ونحوه . والملاحة البهجة وحسن المنظر . والغزلان جمع غزال وهو ولد الظبية . وشدنَّ ماضي شدن الغزال بالفتح قوي وطلع قرناه . وقوله : من هؤلَيائِكنَّ هو مصفر هؤلأ شدوداً وأصله : أولى بالمد والقصر . وها للتنبيه وهو اسم إشارة يشار به إلى جمع مطلقاً والكاف حرف خطاب . والنون حرف أيضاً لجمع الإناث . والضال السدر البرى جمع ضالة . والسمر بفتح السين وضم الميم جمع سمرة وهو شجر الطلح . والبيت من جملة أبيات لكامل الثقفى . وقال العيني إنه من قصيدة للعرجي . وهذا البيت قد روى للمجنون . ولذي الرمة . وللحسين بن عبد الله . والله أعلم .

هُؤْلِيَاءُ كُنَّ تَصْغِيرٌ هُؤْلَائِكُنَّ<sup>(١)</sup> . ومقتضى<sup>(٢)</sup> كلامه جواز هذانك وهاتانك مع تخفيف النون وتشديدها ، لكنه قال في الشرح : إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه هاء التنبيه<sup>(٣)</sup> ، والسمع يرد عليه في الجمع وهو قوله : هُؤْلِيَاءُ كُنَّ الضَّالِّ والسُّمْرِ . فإن كان الاسم<sup>(٤)</sup> باللام لم تصحب هاء التنبيه ، فلا يقال : هذلك ولا هتالك<sup>(٥)</sup> .

( وفصلها ) - أي فصل هاء التنبيه .

( من المجرد ) - أي من اسم الإشارة المجرد من الكاف .

( بأنا وأخواته ) - من ضمائر الرفع المنفصلة كأنت ونحن<sup>(٦)</sup> .

( كثير ) - نحو : قوله تعالى : « هأنتم أولاء<sup>(٧)</sup> » ، ونحو : ها أناذا يا رسول الله .

( وبغيرها ) - أي بغير أنا وأخواته .

( قليل ) - كقوله :

( ١٨٣ ) تَعَلَّمْنَاهَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - ذَا قَسْمًا فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَاَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ<sup>(٨)</sup>

(١) في ( ز ) : أولائكُن

(٢) في ( د ) : ويقتضى

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) بعده في هامش ( ز ) : المفرد

(٥) في النسختين ( د . ز ) : هنالك ، والتحقيق من ( غ )

(٦) في ( ز ) : كأنا وأنت ونحن

(٧) آل عمران ١١٩

(٨) في الدرر ج ١ ص ٥٠ : استشهد به على أن الفصل بين ها التنبيه من اسم الإشارة بغير الضمائر

ففضل بين ها وذا بقوله : لعمر الله . وأنشد سيويه :

ونحنُ اقتسمنا المالَ نصفَيْنِ بيننا فقلتُ لهم<sup>(٢)</sup> هذا لها ها وذا ليا<sup>(٣)</sup>

أي : وهذا ليا ، ففضل بين ها وذا بالواو<sup>(٤)</sup> .

( وقد تُعادُ بعدَ الفصلِ توكيداً ) - كقوله تعالى : « هأنتم هؤلاء جادلتم

عنهم »<sup>(٥)</sup> .

( والكاف ) - أي مع اسم الإشارة .

( حرفُ خطاب ) - بلا خلاف بين النحويين .

( يبين<sup>(٦)</sup> أحوال المخاطب ) - من أفراد وتذكير وغيرهما .

( بما بيئها إذا كان اسماً ) - فتقول : ذلك ذلك ذلكما ذلكم ذلكن .

كما تقول : أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن .

( وقد يُغني ذلك عن ذلكم ) - كقوله تعالى : « فما جزاء من يفعلُ

---

= المبينة في الأصل قليل . وهو أيضاً من شواهد الرضى قال البغدادي : على أن الفصل بين ها وبين ذا بغير أن وأخواتها كالقسم قليل كما هنا . وهو أيضاً من شواهد سيويه . والمعنى : لعمر الله هذا ما أقسم به . وقوله : فاقدر بذرعك أي قدر لخطوك . والبيت لزهير يهدد الحارث بن ورقاء الصيداوي .

(١) من قوله : تعلمنها

(٢) في ( د ) : لها

(٣) بنفس المرجع السابق : الدرر ج ١ ص ٥٠ قال : استشهد به على أن الفصل بالواو بين ها وذا

قليل . والبيت للبيد بن ربيعة - ملحقات ديوانه ٣٦٠ .

(٤) في ( د ) : ففضل بالواو بين ها وذا

(٥) سقطت من ( ز ) : عنهم . النساء آية ١٠٩ . والشاهد إعادة ها التنبيه بعد الفصل بأنتم

(٦) في ( ز ) : تبين

ذَلِكَ مِنْكُمْ<sup>(١)</sup>» وقوله : « ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ<sup>(٢)</sup> ». ولا يجوز هذا في الاسمية ، فلا يقال : يا زيدون ، أعرفك عمرو؟ أي : أعرفكم<sup>(٣)</sup> ؟ والاستغناء بالكاف المفتوحة وحدها مع اسم الإشارة في خطاب غير المفرد المذكر مطلقاً لغة .

( وربما استُغْنِيَ عن الميم بإشباع ضُمَّة الكاف ) - نحو ما أنشد بعض

الكوفيين :

( ١٨٥ ) وإنما الهالكُ ثم التَّالِكُ      ذو حَيْرَةٍ ضاقتُ به المسالكُ  
كيف يكونُ النَّوْكَُ إِلَّا ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>

أي : ذلكم ، فحذف الميم واستغنى بإشباع الضمة .

( وتتصلُ بأرأيتَ مُوافقةً أخبرني هذه الكافُ ) - نحو : أرأيتك زيداُ

ما صنع . أي أخبرني عن زيد ما صنع . فضمن أرأيت معنى أخبرني .

( مُغْنِيًا لحاقَ علاماتِ الفروعِ بها ) - أي بالكاف .

( عن لحاقها بالتاء ) - فتقول : أرأيتك يا هندُ زيداُ ما صنع .

وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكنَّ . فتبقى التاءُ مفتوحةً دائماً ، ويتبين

المرادُ<sup>(٦)</sup> بما يلحق الكاف .

(١) البقرة ٨٥

(٢) المجادلة ١٢

(٣) في ( د ) : يا زيدون عرفك عمرو أي عرفكم . بدون استفهام . والمنادى جمع زيد .

(٤) قال في الدرر ج ١ ص ٥١ : لم أقف على قائل هذه الأَشْطَارِ . والشاهد في الاستغناء بإشباع

الضمة عن الميم في : ذلك . وبعد أن ذكر رأي أبي حيان في شرح التسهيل وهو موافق للمصنف

قال : ولا دليل في هذا على ما ادعاه المصنف . بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل

القافية . وأقول إن هذا مردود بأن القائل غير مضطر إذ كان في إمكانه أن يأتي بالقافية ساكنة

(٥) في ( ز ) : مفردة

(٦) في ( د ) المراد بها . وقد ضرب عليها في ( ز ) .

( وليس الإسنادُ مُزَالاً عن التاء ) - بل التاء<sup>(٢)</sup> هي الفاعل . والكاف حرف متمحض<sup>(٣)</sup> للخطاب كما في ذلك وأخواته ، وهذا مذهب البصريين .  
( خلافاً للفرء ) - في زعمه أن التاء حرف خطاب وأن الكاف هي الفاعل . ورد بأن التاء لا يستغنى عنها ، بخلاف الكاف ، وما لا يستغنى عنه هو الفاعل .  
( وتتصل أيضاً ) - أي الكاف .

( بحيهل والنجاء ورويد أسماء أفعال ) - فتقول<sup>(٤)</sup> : حيَّهك أي أثت ، والنجاءك أي أسرع ، ورويدك أي أمهل . واحترز بأسماء الأفعال من أن يكون النجاء ورويد مصدرين . وسيأتي ذلك في أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى .  
( وربما اتصلت ) - أي الكاف .

( ببلى وأبصر وكلأ وليس<sup>(٥)</sup> ونعم وبئس وحسبت<sup>(٦)</sup> ) - نحو : بلاك وأبصرك زيداً . أي أبصر زيداً ، وكلأك وليسك زيداً قائماً ، ونعمك الرجل زيداً ، وحسبتك عمراً<sup>(٧)</sup> منطلقاً . وكل هذا قليل جداً .  
( وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير ) - كقوله تعالى :  
« وما تلك بيمينك يا موسى<sup>(٨)</sup> » .

(١) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل : إليها ، ولا أجد لها معنى . فلعلها زيادة من النسخ . ونسخ الشرح بدونها .

(٢) سقطت من ( ز ) :

(٣) في ( د ) : محض .

(٤) في ( ز ) : نحو

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( د ) : وبئس ونعم وحسب

(٧) في ( د ) : زيداً

(٨) طه آية ١٧

( أو المشار إليه ) - كقوله تعالى : « قالت فذلكن الذي لمتنني فيه »<sup>(١)</sup>  
 بعد قوله : « وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ، مَا هَذَا بَشَرًا ، إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » .  
 والمجلس واحد ، إلا<sup>(٢)</sup> أن مرأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه  
 عند النسوة ، فأشارت إليه بما يشار به<sup>(٤)</sup> للبعد إعظاماً وإجلالاً .  
 ( وذُو الْقُرْبِ عَنِ ذِي الْبُعْدِ لِحِكَايَةِ الْحَالِ ) - كقوله تعالى : « كَلَّا نُمَدُّ  
 هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ<sup>(٥)</sup> » ، وقوله « هذا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ  
 عَدُوِّهِ<sup>(٦)</sup> » .

( وقد يتعاقبان ، مشاراً بهما إلى ما ولياه ) - كقوله تعالى متصلاً بقصة  
 عيسى على نبينا وعليه السلام : « ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ<sup>(٧)</sup> » ثم قال :  
 « إِنَّ هَذَا لَهُو الْقَصَصُ الْحَقُّ<sup>(٨)</sup> » فأشار بذلك إلى ما أشار إليه بهذا .  
 ومذهب الجرجاني وطائفة أن ذلك قد<sup>(٩)</sup> يكون للحاضر بمعنى هذا ،  
 وأنكر ذلك السهيلي .

( وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين ) - كقوله تعالى : « عَوَانَ بَيْنَ  
 ذَلِكَ<sup>(١٠)</sup> » أي بين الفارض والبكر ، وقول الشاعر :

(١) سقطت من ( ز ) . يوسف آية ٢٢

(٢) سقطت هذه العبارة الأخيرة كلها من ( ز ) . يوسف آية ٣١

(٣) في ( ز ) لأن

(٤) سقطت من النسخ الثلاث : « به » . والمعنى يقتضيها .

(٥) الإسراء آية ٢٠

(٦) القصص آية ١٥

(٧) آل عمران ٥٨

(٨) آل عمران ٦٢

(٩) سقطت من ( د )

(١٠) البقرة ٦٨

( ١٨٦ ) إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَىٰ وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ<sup>(١)</sup>

أي : وكلا ذينك .

( وإلى الجمع ) - كقول لبيد :

( ١٨٧ ) ولقد سئمتُ من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس : كيف لبيدٌ؟<sup>(٢)</sup>

( ويُشار إلى المكان بـهنا ) - كقوله تعالى : « إِنَّا ههنا قاعدون<sup>(٣)</sup> » .

( لازِمُ الظرفية ) - فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ .

( أو شبهها ) - أي شبه الظرفية . والمراد به أن يجيء مجروراً ببعض

الحروف نحو : مشيت من هنا إلى هنا .

( مُعْطَى ما لـ « ذا » من مصاحبة وتجريد ) - فتصاحبه هاء التنبيه

وكاف الخطاب<sup>(٤)</sup> ويتجرد عنهما كما يفعل بذا فتقول : هنا وهناك وههنا

وههناك ، ولا تقول : ها هنالك كما لا تقول : هذالك .

( وكهـنالك<sup>(٥)</sup> ثم ) - فهما ظرفان يشار بهما إلى المكان البعيد ، ولا

يخرجان عن الظرفية ، إلا<sup>(٦)</sup> بجرهما بمن أو إلى .

( وهنأ بفتح الهاء وكسرهما ) - أي وتشديد النون فيهما ، وهما

---

(١) في الدرر ج ٢ ص ٦٠ : استشهد به على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً أو معنى .

قال في التوضيح إشارة إلى البيت : لأن ذا وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها مثناة في المعنى

لأنها مشار بها إلى الخير والشر . . قال صاحب الدرر : والبيت من قصيدة لعبد الله بن

الزبيري في وقعة أحد .

(٢) في المحتسب ج ١ ص ١٨٩ قال : وجاز أن يوقع على الناس كلهم صفة مفردة تصور المعنى الجملة

والجماعة وهي بلفظ الواحد كما أشار لبيد في البيت . .

(٣) المائة آية ٢٤

(٤) في ( د ) : فيصاحب كاف الخطاب وهاء التنبيه .

(٥) في ( د ) : وكذلك

(٦) في ( د ) : إلا أن تجرهما من وإلى



ظرفان<sup>(١)</sup>، وهي للبعيد كهنالك .

( وقد يقال : هُنْتُ موضع هُنَّا ) - كقوله :

وذكرها هُنَّتْ ولات هُنَّتْ<sup>(٢)</sup>

( ١٨٨ )

أراد هُنَّا ولات هُنَّا .

( وقد تصحبها ) - أي هُنَّا .

( الكاف ) - فيقال : هُنَّاكَ وهُنَّاكَ .

( وقد يُراد بَهُنَّاكَ وهُنَّاكَ وهُنَّا الزمان ) - وذلك كقول الأفوه :

( ١٨٩ ) وإذا الأمور تعاضمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفرغ<sup>(٣)</sup>

أي ففي ذلك الزمان ، وكقوله تعالى : « هُنَّاكَ ابْتَلِي الْمُؤْمِنُونَ<sup>(٤)</sup> » بعد قوله

تعالى : « إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ<sup>(٥)</sup> » الآية . وكقول الشاعر :

( ١٩٠ ) حنَّتْ نَوَارٍ ولات هُنَّا حنَّتْ وبدا الذي كانت نَوَارٍ أجنَّتْ<sup>(٦)</sup>

والمعنى : ولات حنين<sup>(٧)</sup> في هذا الوقت .

(١) سقطت هذه العبارة من ( ز ) ، وزاد بعدها في ( غ ) : هُنَّا وهُنَّا .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٥٢ ، استشهد به على أنه يقال في هُنَّا المشدد هُنَّتْ مشدداً ساكن التاء ، واستشهد به الدماميني عند قول التسهيل : « وقد يقال هُنَّتْ موضع هُنَّا » قال : قال المصنف :

أراد هُنَّا ولات هُنَّا . قال صاحب الدرر : ولم أعر على تمامه ولا قائله .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٥٢ : استشهد به على أن هناك قد يشار بها إلى الزمان ، وهي في الأصل للمكان . والبيت من قصيدة للأفوه الأودي . والأفوه لقب له لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان ، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك .

(٤) الأحزاب ١١

(٥) الأحزاب ١٠

(٦) في الدرر ج ١ ص ٥٢ ، استشهد به على أن هُنَّا بفتح الهاء وتشديد النون ، قد يشار بها إلى

الزمان ، وهي في الأصل للمكان . . . ولات هنا حنَّتْ ، أي ليس الحين حين حنين ، والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي . . . وقيل لحجل بن نضلة .

(٧) في ( ز ) : حنان

( وُبَيِّنَ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِتَضْمُنَ مَعْنَاهَا ) - وَذَلِكَ أَنَّ الْإِشَارَةَ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى ، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ يُوَضَعَ لَهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا كغَيْرِهَا مِنَ الْمَعْنَى كَالنَّفْيِ وَالشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَبَنِيَتْ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ لِتَضْمُنَهَا مَعْنَى الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ حَقُّهُ <sup>(٢)</sup> أَنْ يُوَضَعَ فَلَمْ يُوَضَعْ .

( أَوْ لَشَبْهِ الْحَرْفِ وَضِعاً ) - نَحْوُ : ذَا وَذَه <sup>(٣)</sup> مِمَّا وَضَعَ مِنْهَا عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَحُمِلَتْ الْبَوَاقِي عَلَيْهَا .

( وَافْتِقَاراً ) - وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي إِبَانَةِ مُسْمَاهُ إِلَى مُوَاجَهَةِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامِهَا مِمَّا يَتَنَزَّلُ مِنْهُ مَنْزِلَةُ الصَّلَةِ <sup>(٤)</sup> .

---

(١) فِي ( د ) : لِأَنَّ

(٢) فِي ( د ) : حَقُّهَا

(٣) فِي ( د ) : وَذَى

(٤) فِي ( د ) : مِمَّا يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصَّفَةِ ، وَالْمَقْصُودُ : مِمَّا يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الصَّلَةِ مِنَ الْمَوْصُولِ .

## ١١ - باب المعرفة بالأداة

( وهي ال ) - وهكذا كان الخليل يعبر عنها ، ولم يقل الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال .

( لا اللام وحدها ) - وهذا مذهب المتأخرين .

( وفاقاً للخليل وسيبويه ) - فكل<sup>(١)</sup> من الخليل وسيبويه يقول ، إن حرف التعريف ثنائي الوضع ، وقد عدَّ<sup>(٢)</sup> سيبويه ال<sup>(٣)</sup> في الثنائية الوضع ، في باب عدة ما يكون عليه الكلام<sup>(٤)</sup> .

( وقد تخلفها أم ) - كقوله عليه السلام : « ليس من امبر امصيام في امسفر<sup>(٥)</sup> » في ام سفر .

( وليست الهمزة<sup>(٦)</sup> زائدة ، خلافاً لسيبويه ) - بل هي همزة قطع كهزمة أم ، وهذا مذهب الخليل ، ومذهب سيبويه أنها همزة وصل معتد بها في الوضع . ورد عليه بأنه يلزم من قوله افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك . وحصل من كلام المصنف في هذا الكتاب أن في حرف التعريف ثلاثة

(١) في ( د ) : وكل

(٢) في ( ز ) : عده

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في ( ز ) : الكلم

(٥) في ( د ) : ليس من ام بر ام صيام في ام سفر ، وفي نصب الراية لأحاديث الهداية ج ٢ ص ٤٦١ قال : هي لغة بعض العرب ، رواها عبد الرزاق في مصنفه ، وفي مسند الإمام أحمد رواه

الطبراني في معجمه .

(٦) في ( ز ) : هذه الهمزة

مذاهب : الأول أنها اللام وحدها ، ونُسب إلى المتأخرين ، الثاني أنه أل  
والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أم ، ونسبه الزمخشري والمصنف إلى الخليل ،  
ونسبه بعضهم إلى ابن كيسان<sup>(١)</sup> . الثالث أنه ال لكن الهمزة همزة وصل ،  
وهو مذهب سيبويه ، ونسبه أبو الحجاج بن مغزُوز القَيْسِي إلى الخليل  
أيضاً<sup>(٢)</sup> . والفرق بين هذا المذهب والمذهب الأول أن صاحب هذا المذهب  
يقول ال حرف ثنائي الوضع إلا أن الهمزة همزة وصل معتد بها في الوضع  
كهمزة استمع ونحوه ، فكما لا يعد استمع رباعياً حتى يُضم أول مضارعه  
لأنهم اعتدوا بهمزته في الوضع وإن كانت همزة وصل زائدة ، لا تعد أداة  
التعريف اللام وحدها وإن قلنا إن همزتها همزة وصل زائدة ، وصاحب  
المذهب الأول يقول : الموضوع للتعريف إنما هو اللام وحدها ، ثم إنه لما لم  
يمكن النطق بالساكن جيء بهمزة الوصل .

قيل : وتظهر فائدة الخلاف في قولك : قام القوم ونحوه . فعلى مذهب  
سيبويه تقول : حذف همزة الوصل لتحرك ما قبلها ، وعلى المذهب الأول لا  
تقول حذف الهمزة ، إذ لم يكن ثم همزة ، بل لم يؤت بها لعدم الحاجة  
إليها لتحرك ما قبل اللام .

( فإن عهد مدلول مصحوبها ) - أي مصحوب ال .

( بحضور حسي ) - والمراد به ما تقدم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بال  
كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً . فعصى فرعون الرسول<sup>(٣)</sup> » ، أو  
كان مشاهداً حالة الخطاب ، كقولك : القرطاس لمن سدّد سهماً .

(١) عبارة النسبة الأخيرة سقطت كلها من ( د )

(٢) سقطت من ( د )

(٣) المنزل ١٥ ، ١٦

( أَوْ عِلْمِي فِيهِ عَهْدِيَّةٌ ) - والمراد به ما لم يسبق له ذكر ، ولم يكن مشاهداً حالة الخطاب كقوله تعالى : « إِذْ هَمَّا فِي الْغَارِ <sup>(١)</sup> » وكقوله تعالى : « إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ <sup>(٢)</sup> » .

( وَإِلَّا ) - أي وإن <sup>(٣)</sup> لم يعهد بما ذكر .

( فَجَنَسِيَّةٌ ) - كقوله تعالى : « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ <sup>(٤)</sup> » .

( فَإِنْ خَلَفَهَا كُلٌّ دُونَ تَجَوُّزٍ ) - احتراز من أن يخلفها تجوُّزاً وسيأتي .

( فِيهِ لِلشُّمُولِ مُطْلَقاً ) - أي تَعَمُّ الأَفْرَادِ وَالخِصَائِصِ كقوله تعالى :

« وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفاً <sup>(٥)</sup> » وهذا بخلاف ما إذا خَلَفَهَا تَجَوُّزاً كَمَا سَيَأْتِي .

( وَيَسْتَشْنِي مِنْ مَصْحُوبِهَا ) - كقوله تعالى : « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ .

إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا <sup>(٦)</sup> » .

( وَإِذَا أُفْرِدَ فَاعْتَبَارُ لَفِظِهِ فِيمَا لَهُ مِنْ نَعْتٍ وَغَيْرِهِ <sup>(٧)</sup> أُولَى ) - أي من

اعتبار معناه . والمرادُ بغيرِ النعتِ الحالُ والخبرُ . فمن اعتبار اللفظِ قوله

تعالى : « وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى <sup>(٨)</sup> » وقوله : « لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي

كَذَّبَ وَتَوَلَّى <sup>(٩)</sup> » وقولك : تصدَّقْ بالدينارِ صحيحاً . ومن اعتبار المعنى ، وهو

(١) التوبة ٤٠

(٢) الفتح ١٨

(٣) في ( ز ) : وإلا

(٤) العصر ٢

(٥) النساء ٢٨

(٦) العصر ٢ ، ٣

(٧) في ( د ) : أو غيره

(٨) النساء ٣٦

(٩) سقطت من ( ز ) : الليل ١٥ ، ١٦

قليل ، قوله تعالى : « أو الطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ <sup>(١)</sup> » كما ذكره المصنف . ومثل ما حكى الأخفش : « أهلك الناس الدينارُ الخُمُرُ والدرهمُ البيضُ » . وتقول : هذا الدينارُ خُمُرٌ ، أي هذه الدنانير ، وإنما قال : وإذا أفرد ، لأن مصحوب ال الجنسية إن كان مثنى نحو : نعم الرجلان الزيدان ، أو مجموعاً كقوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون <sup>(٢)</sup> » لم يَجْزُ فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ .

( فإن خلفها تجوزاً فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة ) :  
 نحو : زيد الرجل . أي الكامل في الرجولية الجامع لخصائصها ، إذ يقال بهذا المعنى : زيد كل الرجل ، وزيد الرجل كل الرجل .  
 ( وقد تعرض زيادتها في علم ) - كقوله :

( ١٩١ ) باعد أمَّ العَمْرِ من أسيرها خراسُ أبوابٍ على قُصورها <sup>(٣)</sup>  
 أي أم عَمْرٍو ، وقوله :

( ١٩٢ ) غُوَيْر ، وَمَنْ مِثْلُ الغُوَيْرِ ورهطه وأسعد في ليل البلابل صفوان <sup>(٤)</sup>  
 أي ومن مثل غوير ؟

( وحال ) - نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول . وقوله :

( ١٩٣ ) دُمَّت الحميدَ فما تنفكُ منتصراً على العدا في سبيل المجد والكرم <sup>(٥)</sup>

(١) النور ٣١

(٢) المؤمنون آية ١

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٠ : أنشده الأصمعي شاهداً على زيادة ال في العلم ، وقال الزمخشري في المفصل إنه لأبي النجم

(٤) الشاهد فيه زيادة ال في العلم غوير في قوله : ومن مثل الغوير . . ولم أعرف قائله .

(٥) قال في الدرر ج ١ ص ٥٣ : استشهد به على زيادة ال في الحال . . وهذا مذهب الجمهور .  
 وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون نكرة ومعرفة ، وعلى هذا المذهب لا تكون ال زائدة في الحال . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

( وتمييز ) - كقوله :

( ١٩٤ ) رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدّدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو<sup>(١)</sup>  
وحكى البغداديون : الخمسة العشر الدرهم .

( ومضاف إليه تمييز ) - كقول أمية بن أبي الصلت يمدح عبد

الله بن جدعان :

( ١٩٥ ) له داع بمكة مُشْمَعِلٌ وآخر فوق دارته ينادي  
إلى رُدْحٍ من الشيزى مِلاءٍ لُبَابِ البُرِّ يُلْبِكُ بالشهاد<sup>(٢)</sup>

أي : لباب بر . مُشْمَعِلٌ من اشْمَعَلَ القومُ في الطلب اشْمَعَلًا : إذا بادروا  
فيه<sup>(٣)</sup> وتفرقوا ، والدارة أخص من الدار ، والرُدْح جمع رداح وهي الجفنة  
العظيمة ، والشيزى خشب أسود يتخذ منه قصاع ، وكذا<sup>(٤)</sup> الشيز ، ويقال :  
لبكت السويق بالعسل ألبكه أي خلطته ، والشهاد جمع شهد . قال  
الجوهري : الشهد<sup>(٥)</sup> والشهد العسل في شمعها ، والشهدة أخص منها ، والجمع  
شهاد .

(١) قال في الدرر ج ١ ص ٥٣ : استشهد به على زيادة ال في التمييز ، والتمييز حكمه التنكير .  
وانما فعل ذلك لضرورة الشعر . وقيس هو قيس بن مسعود اليشكري . أي طابت نفسك عن  
عمرو الذي قتلناه . وكان عمرو حميم قيس . وهذا تبكيته له . وصدت : أعرضت . والبيت  
من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكري .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٥٣ : الشاهد في لباب البر . لأنه تمييز مضاف إلى مميزه . وحقه التنكير . . .  
ورُدْح بثلاث مهملات جمع رداح كسحاب . وهي الجفنة العظيمة . قال : والبيت لأمية بن  
أبي الصلت . وقيل لأبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان . وقبله :

له داع بمكة مُشْمَعِلٌ وآخر فوق دارته ينادي

وفي اللسان مادة ( شيز ) نسب لابن الزبيري وفي باقي المواد لأمية بن أبي الصلت .

(٣) في ( ز ) : إليه

(٤) في ( د ) : وكذلك

(٥) زاد في ( ز ) فقال : الشهد الأثر الأمر

( وربما زيدت فلزمت ) - نحو : الآن ، وقيل هي للحضور ، ونحو :  
الذي ، وقيل هي المعرفة للموصول ، ونحو : اليسع .

( والبدلية في نحو : ما يحسن بالرجل خير منك ، أولى من النعت  
والزيادة ) وإنما كانت أولى لأنها أسهل مما ادعاه الخليل من أن خيراً منك  
نعت للرجل<sup>(١)</sup> وأنه على نية الألف واللام ، ومما ادعاه الأخفش من أن ال في  
الرجل زائدة ، لما فيهما من الخروج عن الظاهر بدعوى الخليل تعريف  
خير ، ودعوى الأخفش تنكير رجل ، والبدلية تقدر<sup>(٢)</sup> التابع والمتبوع على  
ظاهريهما ، فكانت أولى ، إلا أنه يلزم المصنف الإبدال بالمشق ، وهو  
ضعيف .

( وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير ) - نحو : مررتُ برجل حسن  
الوجه ، أي : وجهه ، وكقوله تعالى : « فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ »<sup>(٣)</sup> .  
وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، ومَنْ منعه  
جعل<sup>(٤)</sup> الضمير محذوفاً ، أي حسن الوجه منه ، ويأتي تمام المسألة في الصفة  
المشبهة<sup>(٥)</sup> ، واحترز بغير الصلة من الصلة ، فلا تقوم ال فيها مقام الضمير .  
وأما قولهم : أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري ، أي عنه ، فلا يطرد ،  
وفيه بحث .

( فصل ) : ( مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو  
بينهما ) - فالعمدة ما لا يتم الكلام دونه لفظاً أو تقديراً . والفضلة خلاف

(١) في ( د ) : نعت الرجل

(٢) في ( د ) : يقدر المتبوع والتابع

(٣) النازعات ٤١

(٤) في ( ز ) : يجعل

(٥) في ( ز ) : الصفة المشبه بها .



العمدة . وما بين الفضلة والعمدة هو المضاف إليه ، ويأتي الكلام عليه .  
( فالرفع للعمدة ، وهي<sup>(١)</sup> مبتدأ أو خبر ) - نحو : زيد قائم . ويشمل<sup>(٢)</sup> الخبر  
خبر المبتدأ وخبر إن .

( أو فاعل أو نائبه ) - نحو : لم يقم زيد ، ولم يُضرب خالد .  
( أو شبيه به ) - أي بالفاعل .

( لفظاً ) - كاسم كان وأخواتها ، وإطلاق الفاعل عليه مجاز للمشابهة .

( وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل ) - وهذه ثلاثة أقوال للنحاة .

( والنصب للفضلة ، وهي<sup>(١)</sup> مفعول مطلق ) - والمراد به المصدر مؤكداً كان

نحو : قمت قياماً ، أو مبيئاً لنوع نحو : سرت سيراً<sup>(٣)</sup> زيد ، أو مبيئاً لعدد  
نحو : ضربت ضربتين .

( أو مقيّد ) - والمراد به المفعول به نحو : ضربت زيدا ، والمفعول فيه

نحو : سرت يوم الخميس بريداً ، والمفعول من أجله نحو : جئت محبة  
فيك . والمفعول معه نحو : سار زيد والنيل .

( أو مستثنى ) - نحو : القوم إخوتك إلا زيدا .

( أو حال ) - نحو : ما جاء زيد ضاحكاً .

( أو تمييز ) - نحو : طاب زيد نفساً .

( أو مشبه بالمفعول به ) - نحو : مررت برجل حسن الوجه . بنصب

الوجه .

( والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه ) - وإنما كان بين

---

(١) في ( ز ) : وهو

(٢) في ( ز ) : وشمل

(٣) في ( د ) : سرت سيرا .

العمدة والفضلة ، لأنه<sup>(١)</sup> في موضع يكمل العمدة نحو : جاء عبدُ الله ، وفي موضع يكمل الفضلة نحو : أكرمتُ عبدَ الله ، وفي موضع يقع فضلة نحو : هذا ضاربُ زيدٍ .

( وألحق من العُمَدِ بالفضلاتِ المنصوبِ في باب كان ) - أي خبرها وهو خبر مبتدأ في الأصل .

( وإن ولا ) - أي اسماهما ، وهما<sup>(٢)</sup> مبتدآن في الأصل .

---

(١) في ( ز ) علامة في هذا الموضع ، وكتب بالهامش : يقع . وهو كالتوضيح للعبارة .

(٢) سقطت من ( د )

## ١٢ - باب المبتدأ

( وهو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً ) - فما<sup>(١)</sup> يشمل الاسم الصريح ، والمقتر نحو : « وأن تصوموا خير لكم<sup>(٢)</sup> » أي صومكم ، والفعل المضارع المجرد من جازم أو ناصب<sup>(٣)</sup> ، والمخبر عنه نحو : زيد قائم ، والوصف المستغنى عن الخبر نحو : أقائم الزيدان ؟ ، فهذه كلها عديمات عاملاً لفظياً حقيقة ، والذي عدمه حكماً<sup>(٤)</sup> هو المبتدأ المجرور بمن أو الباء الزائدتين<sup>(٥)</sup> نحو : « هل من خالق غير الله<sup>(٦)</sup> » ؟ ، وبحسبك درهم<sup>(٧)</sup> ، وكذلك المبتدأ المجرور برب نحو : رب رجل عالم ، فرجل وحسبك وخالق في موضع رفع بالابتداء ، وهي عديمة عاملاً لفظياً حكماً لا حقيقة ، وذلك أن من والباء زائدتان فلا أثر لدخولهما ، ورب في حكم الزائد لأنها لا تتعلق بشيء

(١) من قوله : ما عدم ، والأحسن كتابتها منفصلة ، ف « ما » .

(٢) البقرة ١٨٤

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ( ج ١ ص ٩٣ ) : إن هذا الحد للمبتدأ غير مرضي عندي لأمرين : أحدهما ، أن عامل المبتدأ عندي الخبر ، وهو لفظي ، والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب و جازم .

(٤) جاء في هامش ( ز ) عند هذا الموضع ، لا حقيقة ، وهو كالتوضيح أيضاً .

(٥) في ( د ) ، الزائدة

(٦) فاطر ٣

(٧) قال في همع الهوامع ( ج ١ ص ٩٣ ) وما قالوه في : بحسبك درهم غير مرضي أيضاً ، فإن شيخنا الكافي اختار أن بحسبك خبر مقدم وأن المبتدأ درهم نظراً للمعنى ، لأنه محط الفائدة ، إذ القصد الإخبار عن درهم بأنه كافيه . وما قاله شيخنا هو الصواب . انتهى .

كالزائد . وقيد العامل بكونه لفظياً تحرزاً من المعنوي ، فإن المبتدأ لم يعدمه ، إذ هو مرفوع بالابتداء كما سيأتي .

( من مُخْبِرٍ عنه ) - بيان لـ « ما » . وأخرج بهذا الفعل المضارع المجرد من جازم أو ناصب نحو : يقوم زيدٌ ، وهو يشمل ما أُخْبِرَ عن لفظه نحو : قام ثلاثيٌ ، وعن مدلوله نحو : زيدٌ قائمٌ .

( أو وصفٍ ) - والمراد به ما كان كضاربٍ ومضروبٍ من الأسماء المشتقة أو الجارية مجراها باطراد ، وهو تنمة بيان « ما » .

( سابقٍ ) - وهذا يشمل اسمَ الفاعل نحو : قائمُ الزيدان ؟ واسمَ المفعول نحو : ما مضروبُ العُمران ، والصفة المشبهة نحو : أحسنُ أخواك ؟ والمنسوب نحو : أقرشيُّ أبواك ؟ واحترز بسابق من نحو : أخواك خارجٌ أبوهما ، فخارج خبر لا مبتدأ ، إذ لم يسبق .

( رافع ما انفصل ) - يشمل ما رفع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، كما سبق ، وشمل قوله : « ما انفصل » الظاهر نحو قوله :

( ١٩٦ ) أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلْمَى أَمْ نَوَلُّوا ظَعْنًا      إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَنْ قَطْنَا<sup>(١)</sup>  
والضمير المنفصل نحو : قائمٌ أنتما ؟ ومنع هذا الكوفيون ، وأجازه البصريون ، وهو الصحيح ، قال الشاعر :

( ١٩٧ ) خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بَعْهَدِي أَنْتَمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِنْ أَقَاطِعِ<sup>(٢)</sup>  
وقال :

(١) الشاهد في قوله : أَقَاطِنُ قَوْمٍ . . . قاطن مبتدأ ، وقوم فاعله سد مسد الخبر وهو من الظاهر المنفصل ، ولم يعرف قائله .

(٢) الشاهد في قوله : ما واف . . . أنتما . . . واف مبتدأ معتمد على النفي ، كما اعتمد قاطن في الذي قبله على الاستفهام ، وأنتما فاعل سد مسد الخبر ، ولا يعرف قائله .

ما باسطُ خيراً ولا دافعُ أذى من النَّاسِ إلَّا أنتمُ آل دارم<sup>(١)</sup> وخرج بقوله : « ما انفصل » الضميرُ المتصل<sup>(٢)</sup> ، فلا تقول في : أقاتمُ زيداً أو قاعدٌ ؟ إنَّ قاعداً مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل سد مسد الخبر .

( وأغنى ) - أي وأغنى ذلك المنفصل عن الخبر كما سبق . واحتترز من نحو : أقاتمُ أبواه زيداً ؟ فقائم ليس مبتدأ ، إذ لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه ، فيتعين كون زيد في المثال المذكور مبتدأ ، وقائم خبره تقدم<sup>(٣)</sup> عليه وأبواه مرفوع بقائم .

( والابتداءُ كونُ ذلك ) - وهو ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً .

( كذلك ) - أي عادماً حقيقةً أو حكماً لفظياً .

( وهو ) - أي الابتداء .

( يرفعُ المبتدأ ، والمبتدأ الخبر ) - وهذا مذهب سيوييه وجمهور البصريين . قال سيوييه : وأما الذي ينبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ .

( خلافاً لمن يرفعهما به ) - أي رفعُ المبتدأ والخبر بالابتداء . وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني ، وهو ضعيف ، لأن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعملُ رفعين دون إتباع ، فالمعنى<sup>(٥)</sup> أولى بأن لا يعمل رفعين .

(١) الشاهد في قوله : ما باسط . . . ولا دافع . . . إلَّا أنتم . . . باسط مبتدأ معتمد على النفي ، ولا دافع

معطوف عليه . وأنتم فاعلها سد مسد الخبر ، ولم يعرف قائله .

(٢) كتب في هامش ( ز ) عند هذا : فإنه لا يسد مسد الخبر

(٣) في ( ز ) : مقدم .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، وكتبت بهامش ( ز )

(٥) أي الابتداء وهو عامل معنوي

( أو بتجردهما للإسناد ) - أي تعرّى المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> من العوامل اللفظية ، وهو مذهبُ الجَرَمِيِّ وكثيرٍ من البصريين . ويُردُّ بما رُدُّ به ما قبله .

( أو رفعَ بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ) - الضمير في بهما للمبتدأ والابتداء . وهذا قول<sup>(٢)</sup> أبي إسحاق<sup>(٣)</sup> وأصحابه ، ونسب إلى المبرد . وقيل إن قول المبرد كقول سيويه . وردُّ هذا المذهبُ بأنه يقتضي منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم إذا كان العامل غير لفظ متصرف .

( أو قال : ترافعا ) - فرفع المبتدأ الخبر ، والخبرُ المبتدأ . وهذا مذهبُ الكوفيين . وردُّ بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر ، والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو : القائمُ أبوه ضاحكٌ أخوه . فلو ترافعا لعمِل الاسمُ رفيعين دون إبتاع .

( ولا خبرٌ للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ) - فإذا قلت : قائمُ الزيدان ؟ فالزيدان فاعلٌ مُغنٍ عن الخبر كما تقدم ، وليس ثمَّ خبرٌ محذوفٌ ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير ، كما في قولك : أيقوم الزيدان ؟

( ولذا ) - أي لشدة شبهه هذا الوصفِ المَجْعولِ مبتدأً بالفعل .

( لا يُصغَرُ ) - فلا تقول : أضويربُ الزيدان ؟ ولا أمضيربُ البكران ؟

( ولا يوصف ) - فلا يقال : أضرِبُ عاقلُ الزيدان ؟

( ولا يُعرَفُ ) - فلا يقال : القائمُ أخواك ؟ قال ابن السَّرَّاج : لأن

المعارف لا تقوم مقام الأفعال .

( ولا يثنى ولا يُجمَعُ إلا على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة » ) - فلا

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( ز ) : وهذا هو

(٣) إبراهيم بن السَّرِّي الرَّجَّاج .

يقال : أقائم الزيدان ؟ ولا أقائمون الزيدون ؟ على أن ما بعد الوصف مرفوع بالفاعلية ، بل على أن الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ . إلا على لغة : أكلوني البراغيث ، وعليها خرَّج المصنّف قوله صلى الله عليه وسلم : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار<sup>(١)</sup> » . ومن ورودها في الوصف قوله عليه السلام : « أو مُخْرَجِيَّ هُم<sup>(٢)</sup> » على ذلك خرَّجه أبو محمد بن حوط الله ، وفيه نظر .

( ولا يجري<sup>(٣)</sup> ذلك المجرى ) - وهو أن يكون مبتدأ<sup>(٤)</sup> ، وما بعده مرفوعٌ به مُغْنٍ عن الخبر .

( باستحسانٍ إلا بعد استفهامٍ أو نفيٍ ) - وهذا مذهب جمهور البصريين . وشمل قوله كلُّ أداة استفهامٍ أو نفيٍ ، فتقول : أين قائمُ الزيدان ؟ وكذا باقيها . وتقول : ليس قائمُ الزيدان ، فيسد الزيدان مسد خبر ليس ، وكذلك تقول في "ما" إن جعلتها حجازية . ودلّ قوله : باستحسان على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ رافعاً ما<sup>(٥)</sup> سدّ مسدّ الخبر وإن لم يعتمد ، لكنه ليس باستحسان . ونسبه المصنّف إلى سيبويه . قال : ومن زعم أن سيبويه يمنعه فقد قولُه ما لم يقل . وعلى هذا يقال : قائمُ الزيدان . وجعل منه قوله :

فخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَآ (١٩٩)

(١) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٣٤

(٢) بخارى - بدء الوحي ٣ ومسلم - إيمان ٢٥٢

(٣) وضحه في هامش ( ز ) بقوله : أي الوصف المذكور .

(٤) في ( د ) المبتدأ

(٥) في ( ز ) : ما يسد

(٦) في الدرر ج ١ ص ١٥٧ بعد أن أشار إلى الشاهد على أن لام الاستغاثة بعض آل عند الكوفيين . . قال : والبيت يشهد في باب المبتدأ على أن « خيرٌ » مبتدأ ونحن فاعل أغنى أي سد مسد

فخَيْرٌ مبتدأ ونَحْنُ فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر ، ولا يجوز كَوْنُ نَحْنُ مبتدأ وخَيْرٌ خبراً مقدماً<sup>(١)</sup> ، للزوم الفصل بالمبتدأ بين أفعال التفضيل وَمِنْ ، ولا يُفْصَلُ<sup>(٢)</sup> به بينهما .

( خلافاً للأخفش ) - ومن تبعه في عدم اشتراط اعتماد الوصف المذكور ، فيُجيزون : قائمُ الزيدان أو الزيدون ، قياساً ، وهو ضعيفٌ لِقَلَّةِ ما وردَ من ذلك أو لعدمه .

( وأَجْرِي في ذلك غيرُ قائمٍ ونحوه مُجْرَى ما قائمٌ ) - فتقول : غيرُ قائمِ الزيدان ، فيسُدُّ الزيدان مسدَّ خبرٍ غيرٍ ، وهو مرفوع بقائم ، إجراءً لغير قائم مُجْرَى ما قائم ، ومنه قوله :

( ٢٠٠ ) غيرُ لاهِ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللّٰهُ - وَ لَا تَغْتَرَّرِ بِعَارِضِ سَلِمٍ<sup>(٣)</sup>  
فِعِدَاكَ مرفوع بلاهٍ وقد سدَّ مسدَّ خبرٍ غير .

( وَيُحَدِّفُ الخبرُ جوازاً لقرينة ) - نحو : أن يقال : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فتقول : زيدٌ . أي زيدٌ عندي . ونحو : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ ، أي وعمروٌ قائمٌ .

( ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً ) - لو لا زيدٌ لأتيتك . أي لولا زيدٌ موجودٌ ، فحُدِّفَ للعلم به ، ووجبَ حذفُه لسدِّ الجوابِ مسدّه . وهذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً ، فإن كان كوناً مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : غالباً وقد أسقطها في بعض النسخ - فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو : لولا

---

= الخبر . . . والمشوب الذي يدعو الناس . . . ويالا أراد يا آل بني فلان . والبيت لزهير بن مسعود الضبي

(١) في ( د ) : وخير خير مقدم .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) جاء به في شرح الأشموني مع الصبان ج ١ ص ١٩١ شاهداً على إجراء غير قائم ونحوه مجرى ما قائم . ولم يذكر قائله .



زيدُ سالمنا ما سَلِمَ . ومنه قوله عليه السلام : « لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ  
لبنيتُ الكعبةَ على قواعد إبراهيم <sup>(١)</sup> » وإن دل عليه دليلٌ جاز إثباته وحذفه ،  
ومنه قولُ المعري :

( ٢٠١ ) يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولاً العِغْمُدُ يمسكه لسالا<sup>(٢)</sup>

قال المصنّف بعد هذا الكلام : وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهبُ الرماني  
والشجري والثّووين ، وغفل عنه أكثرُ الناس . قال : ومن ذكّر الخبر بعد  
لولا قول أبي عطاء السّندي :

( ٢٠٢ ) لولا أبوك ولولا قبله عمرُ أَلقتُ إليك معدّ بالمقاليد<sup>(٣)</sup>

وأشار بقوله : وغفل عنه أكثرُ الناس إلى ما عليه الجمهورُ من إطلاق القول  
بوجوب حذف الخبر بعد لولا بناءً على أنه لا يكون إلا كَوْناً مطلقاً ،  
وتأويل ما ورد بخلاف ذلك .

( وفي قسمٍ صريحٍ ) - نحو : لعمرُك ، وإيّمُ الله لأفعلن . أي لعمرُك  
قسمي ، فحذفُ الخبرٍ للعلم به ، ووجب حذفه لسدّ الجواب مسدّه . واحترز  
بصريحٍ من مبتدأ غير صريحٍ في القسم ، وهو ما يصلح لغيره نحو : عهدُ الله  
لأفعلن ، أي عليّ عهدُ الله . . فيجوز حذفُ عليّ وإثباته ، لأن عهد الله

(١) في البخاري - علم ٤٨ ، حج ٤٢ ، ومسلم - حج ٤٥ ، والنسائي - مناسك ١٢٨ : « لولا أن قومك  
حديث عهد - عهدهم - بالجاهلية - بالشرك ، بكفر - لنقضت الكعبة . فجعلت لها بابين ...  
وفي مسند الإمام أحمد - ٦ / ١٠٢ مثله . وفي صفحة ١٧٦ : لولا حدثان قومك بالكفر ... وفي  
صفحة ١٨٠ : لولا أن قومك حديث عهد بشرك - بجاهلية - لهدمت الكعبة . فالزقتها  
بالأرض . وجعلت لها بابين .. » .

(٢) في شرح العيني على شرح الأشموني والصبان ج ١ ص ٢١٥ : قاله أبو العلاء المعري .. والشاهد  
فيه على جواز إثبات خبر المبتدأ بعد لولا إن دلّ عليه دليل في قوله : فلولاً العمد يمسكه ..  
شروح سقط الزند / ١٠٤ .

(٣) الشاهد في البيت على ذكر الخبر بعد لولا في قوله : ولولا قبله عمر . . وفي معجم الشواهد أن  
البيت لمسلم بن الوليد - ديوانه ١٦١

مستعمل<sup>(١)</sup> في القسم وفي غيره ، فلا يشعر بالقسم<sup>(٢)</sup> .

(وبعد واو المصاحبة الصريحة) - نحو: كل رجل وضعته . أي مقرونان . فحذف الخبر لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ، وهذا مذهب الجمهور . واحترز بالصريحة من واو تحتمل المصاحبة ومطلق العطف ، فإنه لا يجب معها الحذف . فإذا قلت : زيد وعمرو ، مريداً بذلك مع عمرو ، فهذا غير صريح في المعية ، فلك أن تأتي بالخبر فتقول : مقرونان ، ولك الحذف اتكالاً على أن السامع يفهم من اقتصارك عليها معنى المصاحبة والاقتران .

(وقبل حال ، إن كان مبتدأ أو معموله مصدرًا عاملاً في مفسر صاحبها) - فمثال المبتدأ : ضربني زيدا قائماً . ومثال معموله : أكثر شربي السويق ملتوتاً . فقائماً وملتوتاً حالان ، وضربي وشربي مصدران ، وضربي عامل في زيد وهو مفسر صاحب الحال ، فإن صاحبها ضمير مستتر فيما تقدره من الخبر ، وهو : إذا كان ، أو ضربه ، كما سيأتي . فضمير كان أو ضربه هو صاحب الحال ، ومفسر هذا الضمير هو زيد . وكذا الكلام على شربي السويق . وأصل المسألتين : ضربني زيدا إذا كان ، أو ضربه<sup>(٣)</sup> قائماً ، وأكثر شربي السويق ، إذا كان ، أو شربه<sup>(٤)</sup> ملتوتاً . واحترز بقوله : عاملاً في مفسر صاحبها من نحو : ضربني زيدا قائماً شديداً ، فإن المبتدأ فيه مصدر غير عامل في مفسر صاحب الحال ، بل في صاحب الحال نفسه ، وهو زيد ،

---

(١) في (د) : يستعمل

(٢) في هامش (ز) : حتى يذكر القسم عليه ، بخلاف : لعمرك ، وايم ، فإنهما لا يستعملان إلا في القسم .

(٣) في (د) : ضربته

(٤) في (د) : أو شربته .

فيعمل في الحال ، فلا تغني عن الخبر لأنها من صلته .

( أو مؤولاً بذلك ) - أي أو كان معمولُ المبتدأ مؤولاً بذلك ، أي بالمصدر نحو : أكثر ما شربُ السويقُ<sup>(١)</sup> ملتوتاً ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً . فهذه ثلاث مسائل . وفهم من تقرير كلامه منع أن يكون المبتدأ نفسه مؤولاً بمصدر فلا يجوز : أن تضربَ زيداً قائماً ، ولا أن ضربت . وهذا مذهب الجمهور ، وأجازها بعض الكوفيين .

( والخبر الذي سدّت ) - أي الحال .

( مسدّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها ) - فالتقدير في : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويقَ ملتوتاً : ضربي زيداً ضربه قائماً ، وأكثر شربي السويقَ شربه ملتوتاً . فضربه خبرٌ ضربي ، وهو مضافٌ إلى صاحب الحال وهو الهاء .

( لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله ) - والتقدير على هذا : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، وأكثر شربي السويقَ إذا كان ملتوتاً . هذا إن أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي فالتقدير . إذ كان ، والخبر في الحقيقة على هذا ما يتعلق به الظرف من وصف أو فعل ، كما في قولك : زيدٌ عندك .

( وفاقاً للأخفش ) - وإنما وافق الأخفش في جعل الخبر مصدرأ ، وخالف سيبويه وجمهور البصريين في جعله زماناً لقلّة الحذف على تقدير كونه مصدرأ ، إلا أنه يلزم الأخفش حذف المصدر وإبقاء معموله . وأكثر النحاة على منعه . ونصّ سيبويه على منعه .

( ورفعها خبرأ بعد أفعل مضافاً إلى ما موصولةً بكان أو يكون جائزاً ) - أي رفع ما ينتصبُ حالاً جائز بعد كذا ، فتقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمً ، أو أخطبُ ما كان الأميرُ قائمً . برفع قائم خبرأ عن

(١) في ( ز ) : السويق السويق ، وهو سهو .

أخطب تجوزاً للمبالغة، وهذا مذهب الأخفش والمبرد والفارسي<sup>(١)</sup>، ومنع ذلك سيويه.

( وفعل ذلك ) - أي رفع ما نصب حالاً .

( بعد مصدرٍ صريحٍ دون ضرورة ممنوعٍ ) - فلا تقول : ضربني زيداً قائمٌ . برفع قائم . فإن أدت ضرورة إلى رفعه جعل خبر مبتدئاً محذوفٍ ، والتقدير : ضربني زيداً وهو قائم ، والجملة حال تسدُّ مسدَّ الخبر . ولا يجوز كونه مرفوعاً على أنه خبر ضربي ، لأن قائماً من صفات الأعيان . وإنما جاز ذلك بعد أفعال ما يكون ، أو ما كان<sup>(٢)</sup> ، وعنه احترز بقوله : صريح ، لأنه لما فتح باب المبالغة بأول الجملة عضدت بآخرها ، وهذا غير موجود في : ضربني زيداً .

( وليس التالي لولا<sup>(٣)</sup> مرفوعاً بها ) - وهذا يشمل قولين : أحدهما ما حكاه الفراء أنه مرفوع بها لنيابتها مناب لو لم يوجد . وردّه بأنك تقول : لولا زيداً لا عمرؤ لأيتك . ولا يعطف بلا بعد النفي . والثاني ما اختاره الفراء من<sup>(٤)</sup> أنه مرفوع بلولا لا لذلك .

( ولا بفعلٍ مضمرٍ ) - وهذا مذهب الكسائي . والتقدير : لولا ووجد زيداً لأيتك .

( خلافاً للكوفيين ) - أي في المقالتين . وقد عرفت القائل بكل . ويبطل قول الفراء أن لولا لو كانت عاملةً لكان الجرُّ بها أولى من الرفع ، لأن القاعدة أن كلَّ حرفٍ اختص بالاسم ولم يكن كالجزم منه أن يعمل الجر .

(١) سقط « الفارسي » من ( د ) .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : للولا

(٤) سقطت من ( ز )

وأما قولُ الكسائي فيه<sup>(١)</sup> حذف الفعل فارغاً . قال الأبيديُّ : إضمارُ الخبر أكثر من إضمار الفعل فارغاً . فرجح مذهبُ سيبويه .

( ولا يُغني فاعلُ المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور ) - وهذا مذهبُ لبعض<sup>(٢)</sup> النحويين . زعم أن قولك : ضربني زيداً قائماً لا يحتاج إلى خبر<sup>(٣)</sup> ؛ لأن المصدرَ فيه بمعنى الفعل ، فيكونُ نظيرَ : أقاتمُ الزيدان ؟ فكما أن هذا الوصف استغنى بفاعله عن الخبر ، لأنه بمعنى : يقومُ الزيدان ، كذلك يستغني هذا<sup>(٤)</sup> المصدر بفاعله عن الخبر ، لأنه بمعنى ضربت أو أضرب . ورُدُّ بأنه لو كان مثله لاقتصر فيه على الفاعل كما في : أقاتمُ الزيدان .

( ولا الواو والحال المشار إليهما ، خلافاً لزاعمي ذلك ) - فإذا قلت : كلُّ رجلٍ وضعته . فالخبر محذوف كما سبق ذكره ، لتوقف الفائدة عليه ، خلافاً لمن زعم أنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير لإغناء الواو . وهو مذهبُ ابنِ خروف ، واختاره ابنُ عصفور في شرح الإيضاح . ونسب بعضهم الأولَ للبصريين ، والثاني للكوفيين ؛ وكذا إذا قلت : ضربني زيداً قائماً . فالخبرُ محذوفٌ كما سبق ، للحاجة إلى تمام الكلام ؛ وذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان إلى أن الحال بنفسها هي الخبر . وهو ظاهر الضعف .

( ولا يمتنع وقوعُ الحال المذكورة فعلاً ، خلافاً للفراء ) - لورود السماع بذلك ، قال الشاعر :

(١) في ( د ) : أن فيه

(٢) في هامش ( ز ) : هو مذهب ابن درستويه .

(٣) في ( د ) : إلى الخبر .

(٤) سقطت من ( د )

( ٢٠٣ ) ورَأَيْ عَيْنِيَّ الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطَى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ<sup>(١)</sup>  
والجواز مذهب الأخفش وهشام ، ونقل عن سيبويه المنع كالفراء .

( ولا جملة اسمية بلا واو ، وفاقاً للكسائي ) - فتقول : ضربى زيداً هو قائمٌ . أي وهو قائمٌ<sup>(٢)</sup> . فحذفت الواو لأنه موضع اختصار . ومنع هذا الفراءُ وقال : السماع إنما ورد بالواو . قال الشاعر :

( ٢٠٤ ) خَيْرٌ اقْتَرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رَضَى . وَشَرٌّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ<sup>(٣)</sup>  
وفي هذا أيضاً خلاف . ونقل عن سيبويه والأخفش منعه ، وعن الكسائي إجازته ، وهو الصحيح ، بل قال ابنُ كيسان : إنَّ قولك : ضربك أخاك هو قائمٌ ، جائز في كل الأقوال .

( ويجوز إتباع المصدر المذكور ، وفاقاً له أيضاً ) - أي<sup>(٤)</sup> للكسائي ، فتقول : ضربى زيداً الشديد قائماً ، وشربى السويق كله ملتوتاً ، وحثه أتباع القياس ، وحنة المنع أن الموضع موضع اختصار .

( وَيُحَذَفُ الْمَبْتَدَأُ أَيْضاً جَوَازاً لِقَرِينَةٍ ) - نحو أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : طيبٌ ، ونحو قوله :

( ٢٠٥ ) إِذَا دُقَّتْ فَاهَا قَلَّتْ : طَعْمٌ مَدَامَةٌ مُعْتَقَةٌ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التَّجْرُّ<sup>(٥)</sup>

(١) همع الهوامع ج ١ ص ١٠٧ ، والدرر ج ١ ص ٧٧ . قال في الدرر : والبيت لرؤبة بن العجاج ؛ ملحقات ديوانه ٨١ وفيه الشاهد على مجيء الحال الذي يسدُّ مسدَّ الخبر فعلاً . فرأى مصدر مبتدأ . ويعطى جملة فعلية سادة مسدَّ الخبر .

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في الدرر ج ١ ص ٧٧ ؛ استشهد به على وقوع الحال السادة مسدَّ الخبر جملة اسمية . فشر مبتدأ . وجملة وهو غضبان حال سدت مسدَّ الخبر . ولم يعرف قائله .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٥) في ( د ) : بها

(٦) الشاهد في حذف المبتدأ جوازاً من قوله : طعم مدامة . التقدير : طعمه - أي طعم فيها - طعم مدامة . ولم يعرف قائله .

التجر جمع تاجر، والعربُ تسمّى بائع الخمر تاجراً، ونحو قوله تعالى :  
« مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ <sup>(١)</sup> » أي فصلاحه لنفسه .

( ووجوباً كالخبّر عنه بنعتٍ مقطوع لمجرد مدح ) - نحو : الحمد لله الحميد .

( أو ذمّ ) - نحو : مررت بزيد الكذاب .

( أو ترحم ) - نحو : مررت بخالد المسكين . فالمبتدأ في النعت المقطوع إلى الرفع واجب الحذف في هذه المواضع الثلاثة ، لأنهم لما قصدوا الإنشاء جعلوا الإضمار علامةً عليه ، فلو كان النعت لغير ذلك كالتخصيص جاز الإظهار ، نحو : مررت بزيد هو الخياط ، والحذف نحو : مررت بزيد الخياط . وعن هذا احتترز بقوله : لمجرد مدح .

( أو بمصدرٍ بدلٍ من اللفظِ بفعله ) - نحو : سمعُ وطاعةً . أي أمرى . وكقول بعضهم ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ حمدُ الله وثناءً عليه . أي أمرى حمدُ الله . والأصل فيه النصب . لأنه مصدرٌ جيء به بدلاً من الفعل . والتّرم حذفُ ناصبه ، لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه . ثم رُفِعَ فَحْمِلَ الرفعُ على الناصب في التزام الحذف .

( أو بمخصوص في باب نعم ) - نحو : نعم الرجلُ زيدٌ . وساء <sup>(٢)</sup> رجلاً بكرٌ . أي هو زيدٌ ، وهو <sup>(٣)</sup> بكرٌ ، فحذف هو وجوباً .

( أو بصريح في القسم ) - نحو : في ذمتي لأفعلنَ : أي في ذمتي ميثاق فحذف المبتدأ . قاله الفارسي . ومنه قوله :

(١) فصلت آية ٤٦

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) سقطت هذه العبارة من ( ز )

تسور<sup>(١)</sup> سوارا إلى المجد والعلأ وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلأ

( وإن ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر صحّت المسألة ، خلافاً لمن منع ) - وذلك نحو : عبد الله والريح يباريها . واختلف في هذه المسألة . فمنعها قوم ، وأجازها آخرون . ومن أجازها من البصريين جعل خبر المبتدأ محذوفاً ، والتقدير . عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها حال ، ومن أجازها من الكوفيين جعل يباريها هو الخبر ، إذ المعنى يتباريان ، لأن من باراك فقد باريته . وشرط جوازها كون العطف بالواو .

ويقال : فلان يُباري فلاناً أي يعارضه ويفعل مثل فعله ، وهما يتباريان ، وفلان يباري الريح سخاءً .

( وقد يُعنى مضافاً إليه المبتدأ عن معطوفٍ فيطابقهما الخبر ) - كقول بعض العرب : ركب البعير طليحان . أي ركب البعير والبعير طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى . وأجاز المسألة الكسائي وهشام .  
يقال : طلع البعير أعيأ فهو طليح .

( والأصل تعريف المبتدأ ) - لأنه مسند إليه ، فوجب أن لا يكون مجهولاً ، والأصل فيما يرفع الجهالة التعريف .

( وتنكير الخبر ) - قال المصنف : لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجح تنكير الخبر على تعريفه .

( وقد يُعرفان ويُنكران بشرط الفائدة ) - نحو : « الله ربنا<sup>(٢)</sup> » وأفضل

(١) في ( د ) : تساور سوار . وفي القاموس : تسور بمعنى تسلق . وفي هامش ( ز ) : حاشية : تمثيل الشيخ بدمتى . يريد صريح القسم ليس بظاهر ؛ وقد نسبه في معجم الشواهد لليلي

الأخيلية - ديوانها ١١

(٢) الشورى ١٥



من زيدٍ أفضلُ من عمرو .

(وحصولها) - أي حصول<sup>(١)</sup> الفائدة .

(في الغالب عند تنكير المبتدأ) - استظهر بقوله : في الغالب ، على ما ندر من حصول الفائدة فيه والمخبر عنه نكرة خالية<sup>(٢)</sup> مما سيذكر . كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة أو سماع حصة مسبحة : شجرة سجدت وحصة سبحت . قيل : ويتخرج على أنه مما ابتدئ فيه بالنكرة ، لأن فيها معنى التعجب نحو : عجبٌ لزيد ، لأن الناطق بذلك تعجب من هذا الخارق العظيم . ولم يعد المصنّف هذا في المسوغات<sup>(٣)</sup> وغيره عدّه .

( بأن يكون وصفاً ) - كقول العرب : ضعيف عاذ بقرملة . أي إنسان أو حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف . والقرملة شجرة ضعيفة .

( أو موصوفاً بظاهر ) - كقوله تعالى : « ولعبد مؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ<sup>(٤)</sup> »

( أو مُقدّرٍ ) - نحو قولهم : السمنُ منوان بدرهم . أي منوان منه .

( أو عاملاً ) - نحو : « أمرٌ بمعروفٍ صدقة ، ونهيٌّ عن منكر صدقة<sup>(٥)</sup> » . ونحو : « خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ على العباد<sup>(٦)</sup> » .

( أو معطوفاً ) - نحو : زيدٌ ورجلٌ قائمان .

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في ( ز ) : خالية من جميع ما يأتي بعد .

(٣) في ( د ) : من المسوغات .

(٤) البقرة ٢٢١

(٥) رواية البخاري عن جابر : « كل معروف صدقة . . » - فيض القدير ج ١ ص ١٨

(٦) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٢٩ عن تميم الداري - هامش ، ونصه : « خمس صلوات كتبهن الله عز

وجل على العباد . . » ، وفي رواية أبي داود والنسائي والإمام مالك من حديث عبادة بن

الصامت : « افترضهن الله عز وجل . . » .

( أو معطوفاً عليه ) - كقوله تعالى : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ <sup>(١)</sup> » أي أمثل لكم . وكقوله :

( ٢٠٧ ) غرابٌ وظبيٌّ أعضب القرن باديا بصَرْمٍ وصردان العشيّ تصيحٌ <sup>(٢)</sup>  
ابتدأ بغراب لعطف ظبي <sup>(٣)</sup> الموصوف بأعضب عليه . يقال : كبش أعضب وشاه عضباء ، وهي المكسورة القرن الداخل وهو المشاش ، والمشاش جمع مشاشة وهي رعوس العظام اللينة التي يمكن مضغها . ويقال : العضباء هي التي انكسر أحد قرنيها ، وقد عضبت بالكسر وأعضبتُ أنا . والصَّرْم بالفتح مصدر صرمتُ الرجلُ أي قطعْتُ كلامه . وبالضَّم الاسمُ . والصردان جمع صرد وهو طائر .

( أو مقصوداً به العموم ) - كقول ابن عباس : « تمرّة خيرٌ من جرادة <sup>(٤)</sup> » .

( أو الإبهام ) - نحو : ما أحسن زيداً .

( أو تالي استفهام ) - نحو : أخبزٌ عندك <sup>(٥)</sup> ؟

( أو نفية ) - نحو : ما فرسٌ عند زيدٍ .

( أو لولا ) - كقوله :

( ٢٠٨ ) لولا اصطبار لأودى كلُّ ذي مِقَّةٍ لما استقلَّت مطاياهنَّ بالظُّعن <sup>(٦)</sup>

(١) محمد ٢١

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي هذليين ج ١ ص ١١٦ . والشاهد فيه على الابتداء بالنكرة : غراب . لعطف ظبي الموصوف بأعضب عليه .

(٣) في ( د ) : قدم « عليه » هنا

(٤) نصه بالموظأ - حج ٢٣٦ : « لتمرّة خير من جرادة » .

(٥) مثل لها في الهمع ج ١ ص ١٠١ بقوله تعالى : « أإله مع الله » ؟

(٦) في النسختين ( د ، ز ) : للظعن . وفسرها على أنها مصدر ظعن . وما ذكرته من الدرر اللوامع ج ١ ص ٧٦ وفسر الظعن جمع ظعينة وهي المرأة في هودجها . قال في الدرر : ولم أقف على قائله .

يقال : أودى فلان أي هلك . والمَقَّةُ المحبَّةُ . والهَاءُ عوض من الواو . وقد ومقَّه يَمَقُّه بالكسر فيهما أي أحبَّه فهو وامق . واستقلَّ القومُ مضوا وارتحلوا . ويقال ظعن أي سار ظُعناً وظُعناً بالتحريك . وقرئ بهما : « يوم ظعنكم <sup>(١)</sup> » .

( أو واو الحال ) - كقوله <sup>(٢)</sup> :

( ٢٠٩ ) سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذَّ بَدَا مُحْيَاكٍ أَخْفَى ضَوْءَهُ كُلَّ شَارِقٍ <sup>(٣)</sup>  
والمَحْيَا الوجه .

( أو فاء الجزاء ) - نحو : إن يذهب عيرٌ فعيرٌ في الرهط . غير القوم سيدهم . ورهط الرجل قومه وقبيلته . والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة .

( أو ظرفٍ مختصٍّ ) - نحو : أمامك رجلٌ . فلو كان غير مختص لم يَجْزُ نحو : أماماً رجلٌ .

( أو لاحق به ) - وهو الجار والمجرور نحو : في الدارِ رجلٌ . ولا يجوز : في دارِ رجلٌ ، والجملة المشتملة على فائدة نحو : قصدك غلامه رجلٌ <sup>(٤)</sup> .

( أو بأن يكون دعاءً ) - نحو : « سلامٌ على إلياسين <sup>(٥)</sup> » ونحو « ويلٌ

(١) النحل ٨٠

(٢) في ( د ) : نحو

(٣) همع الهوامع ج ١ ص ١٠١ . والدرر ج ١ ص ٧٦ . والشاهد في قوله : ونجم حيث وقع مبتدأ نكرة بعد واو الحال . قال في الدرر : ولم يعرف قائله .

(٤) قال السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٠١ : والحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك . قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً وافقه . انتهى . قال السيوطي : وقد وافقه غضريه البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرَّب .

(٥) الصافات ١٣٠

للمطففين<sup>(١)</sup> .

( أو جواباً ) - نحو : درهمٌ ، في جواب من قال : ما عندك ؟ أي : درهمٌ عندي . فيقدّر الخبر متأخراً ليطابق الجواب السؤال .

( أو واجب التصدير ) - نحو : مَنْ عندك ؟ وكم عبدٌ لزيد ! .

( أو مقدراً إيجابه بعد نفي ) - نحو : شرٌّ أهرُّ ذا نابٍ . أي ما أهرُّ ذا نابٍ إلا شرٌّ ، وكذلك : شيءٌ<sup>(٢)</sup> جاء بك . قال سيويه : إنما جاز أن يبدأ به لأنه في معنى : ما جاء بك إلا شيءٌ . وهرير الكلب صوته . يقال : هرُّ هريراً وأهره غيره .

( والمعرفة خبر النكرة عند سيويه في نحو : كم مالك ؟ واقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه ) - قال المصنف : وإنما حكم سيويه على كم بالابتدائية<sup>(٤)</sup> وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة ، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ، ويتعيّن إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ نحو : مَنْ قائمٌ ؟ ومَنْ قام ؟ ومَنْ عندك ؟ فحكم على كم بالابتدائية حملاً للأقل على الأكثر ؛ والكلام على أفعال التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام .

( والأصل تأخير الخبر ) - ولهذا<sup>(٥)</sup> امتنع : صاحبها في الدار .

( ويجوز تقديمه إن لم يوهّم ابتدائية الخبر ) - نحو : قائمٌ زيدٌ . فإن أوهّم بأن كانا معرفتين أو نكرتين لكل<sup>(٦)</sup> منهما مسوغ ولا مبيّن للمبتدأ من

(١) سورة المطففين آية ١

(٢) في ( د ) : وكم عبدٌ لزيد ؟ والمثال السابق للاستفهام أيضاً .

(٣) في النسختين ( د ، ز ) : شيءٌ ما جاء بك . وما ذكر هنا من همع الهوامع ج ١ ص ١٠١ ، وهو أنسب للمثال .

(٤) في ( ز ) : بالابتداء

(٥) في ( د ) : فلذلك

(٦) في ( د ) : لكل واحد منهما

الخبر، فأيهما قَدِّمَتْ فهو المبتدأ نحو: زيدٌ أخوك، وأفضلٌ من زيدٍ أفضلٌ من عمرو. فإن وجد مبيِّنٌ جاز تقديم الخبر كقوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبايد<sup>(١)</sup> (٢١٠)

فبنونا خبرٌ مقدَّم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخَّر.

(أو فاعليَّة المبتدأ) - نحو: زيدٌ قام. فلو قَدِّمَ قام لأوهم أن زيداً فاعل، ولهذا إذا برز الضمير نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، يجوز التقديم في الأصح.

(أو يُقَرَّنُ بالفاء) - نحو: الذي يأتيني فله درهم. لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط.

(أو بيلاً لفظاً) - كقوله تعالى: «وما محمدٌ إلا رسولٌ<sup>(٢)</sup>»، إن أنت إلا نذيرٌ<sup>(٣)</sup>

(أو معنى) - كقوله تعالى: «إنما الله إلهٌ واحدٌ<sup>(٤)</sup>».

(في الاختيار) - وهذا تنبيهٌ على أنه قد جاء الخبرُ المقرونُ بيلاً في غير

الاختيار مقدِّماً، كقوله:

فياربَّ هل إلا بك النصرُ يُرتجى عليهم، وهل إلا عليك المعولُ؟<sup>(٦)</sup> (٢١١)

(١) الهمع ج ١ ص ١٠٢ والدرر ج ١ ص ٧٦: قال في الدرر: استشهد به على جواز تقديم الخبر على

المبتدأ مع مساواتهما في التعريف لأجل القرينة المعنوية لأن الخبر محط الفائدة، والتقدير:

بنو أبنائنا بنونا أي كبنينا... ولم يعرف قائله.

(٢) آل عمران ١٤٤

(٣) فاطر ٢٣

(٤) النساء ١٧١

(٥) في (ز): جاء تقديم الخبر

(٦) في (د): أو يكون المقرون: قال في الدرر ج ١ ص ٧٦: قال العيني: الاستشهاد فيه على جواز

تقديم الخبر المحصور بيلاً للضرورة. قال: والبيت من قصيدة للكُميت يرثي زيد بن علي

وابنه الحسين ويمدح بني هاشم.

والأصل : وهل المعمولُ إلا عليك ؟

( أو يكنْ لمقرونِ بلامِ الابتداء ) - نحو : لزيدَ قائمٌ . فلا يجوز : قائمٌ لزيدَ .

( أو لضميرِ الشَّانِ ) - نحو : هو زيدٌ المنطلقُ . فلو آخر هو لاحتمل الشَّانِيَّةَ والتَّكْيِيدَ .

( أو شِبْهِهِ ) - نحو : كلامي زيدٌ منطلقٌ . فلو آخر كلامي لم يبقَ له فائدة لعلمه بذكركَ زيدٌ منطلقٌ أولاً أنه كلامك .

( أو لِإِدَاةِ اسْتِفْهَامٍ ) - نحو : أَيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ ؟

( أو شَرْطٍ ) - نحو : أَيُّهُمْ يَقِمُ أَقَمَ مَعَهُ .

( أو مُضَافٍ إِلَى إِحْدَاهُمَا ) - نحو : غِلاَمٌ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ ؟ وَغِلاَمٌ أَيُّهُمْ يَقِمُ أَقَمَ مَعَهُ<sup>(١)</sup> .

( ويجوزُ نحو : في داره زيدٌ إجماعاً ) - لأنَّ الخَبَرَ منويُّ التَّأخِيرِ ، والمفسِّرُ<sup>(٢)</sup> مقدَّمٌ نيةً . ونقل الصَّفَّارُ عن الأَخْفَشِ منعها إذا رُفِعَ زيدٌ بالمجرور .

( وكذا في داره قيامُ زيدٍ ، وفي دارها عبدٌ هِنْدٍ<sup>(٣)</sup> ، عند الأَخْفَشِ ) - أجاز الأَخْفَشُ تقديمَ الخبرِ المشتملِ على ضميرِ ما أُضِيفَ إليه المبتدأ ، سواء أكان المضافُ<sup>(٤)</sup> صالحاً للحذفِ كالمثالِ الأولِ ، أو غيرِ صالحٍ له<sup>(٥)</sup> كالمثالِ الثاني . واختاره المصنِّفُ ، وهو قولُ البصريين ، ومنعهما

---

(١) في ( د ) : نحو : صديقٌ مَنْ أبوك ؟ وغلامٌ مَنْ يكرمني أكرمه . والشرطُ في العبارة الثانية غير واضح

(٢) في ( د ) : فالمفسر

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في ( د ) : المبتدأ

(٥) سقطتا من ( ز ) .

الكوفيون . ومن الأول . وهو أسهل من الثاني قولهم : في أكفانه دُرُجُ الميِّت<sup>(١)</sup> .

( ويجبُ تقديمُ الخبرِ إن كان أداة استفهامٍ ) - نحو : كيف أنت ؟ فإن لم يكن الخبرُ نفسه استفهاماً ، بل مصحوباً به نحو : زيدٌ هل ضربته ؟ لم يجب تقديمُ الخبر بل يجوزُ .

( أو مضافاً إليها ) - نحو : صبيحةً أي يومِ سفركَ ؟ وصُبْحُ أي يوم السفرِ ؟

( أو مُصَحَّحاً تقديمه الابتداءً بنكرة ) - نحو : في الدار رجلٌ ، وعندك امرأةٌ .

( أو دالاً بالتقديم على ما لا يُفهمُ بالتأخير ) - نحو : لله دُرُكٌ . فلو أخرج الخبر لم يُفهمُ منه التعجُّب الذي<sup>(٣)</sup> يفهم مع تقديمه .

( أو مُسنداً دونَ أمَّا إلى أن وصلتِها ) - كقوله تعالى : « آيةٌ لهم أنا حملنا<sup>(٤)</sup> » . ولا يجوز : أنك فاضلٌ عندي . قيل<sup>(٥)</sup> : لئلا يلتبس بالمكسورة . وهذا مذهب سيبويه والجمهور . وأجازه الأخفش قياساً على : أن تقوم يعجبني ، فإن وجدت أمَّا جاز التقديم فتقول : أما أنك فاضلٌ فعندي ؛ ومنه قوله<sup>(٦)</sup> :

( ٢١٢ ) ذَأْبِي<sup>(٧)</sup> اصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدِ كَادَ بَيْرِينِي

(١) في هامش ( ز ) : حاشية . ومنه قول الشاعر : بمسعاته هلك الفتى أو نجاته . . .

(٢) في ( د ) : إذا

(٣) في ( ز ) : الذي كان يفهم

(٤) يس ٤١

(٥) سقطت من ( د ) .

(٦) سقطت من ( ز ) .

(٧) في الهمع ج ١ ص ١٠٣ والدرر ج ١ ص ٧٧ : عندي اصطبار . قال في الدرر : استشهد به على

وما ذكره من لزوم تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها ولم توجد أمًا .  
شرطه ، كما قال ابن عصفور ، أن يكون الخبر ملفوظاً به . فإن كان  
محدوفاً لم يلزم تقديره قبلها نحو : لولا أن زيدا قائم لقمتم .  
( أو إلى مقرونٍ بإلاً لفظاً أو معنى ) - نحو : ما في الدار إلا زيد .  
والثاني نحو : إنما في الدار زيد .

( أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر ) . نحو : عند هندی من يحبها ،  
وكذا قوله :

( ٢١٣ ) أهابك إجلالاً وما بك قدرةً عليّ : ولكن ملء عين حبيبها<sup>(١)</sup>

( وتقدیم المفسر إن أمكن موضح . خلافاً للكوفيين إلا هشاماً ) - أجاز  
البصريون وهشام من الكوفيين : زيدا أجله محرز ، وزيدا أجله أحرز . لتقدم  
صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ . ومنعها جمهور الكوفيين . والحجة عليهم  
قوله :

( ٢١٤ ) خيراً المبتغيه حاز وإن لم يُقضى فالسعي في الرشاد رشاد<sup>(٢)</sup>

( ووافق الكسائي في جواز نحو : زيدا أجله محرز ، لا في نحو : زيدا  
أجله أحرز ) - فوافق في مسألة اسم الفاعل وخالف في مسألة الفعل . والبيت  
حجة عليه . ولولاه لأمكن الفرق بأن اسم الفاعل جائز التقديم فجاز تقديم  
معموله ، والفعل والحالة هذه واجب التأخير فمُنع تقديم معموله .

= جواز تأخير الخبر بعد أمًا إذا كان المبتدأ أن وصلتها - كما يجوز تقديمه - قال : ولم أقف على  
قائله .

(١) في شرح شواهد العيني على شروح الألفية ج ١ ص ٢١٣ : قاله نصيب بن رباح الأكبر . . .  
قال : والضمير في حبيبها للعين . وهو مبتدأ . وملء عين خبره . وفيه الشاهد حيث يجب تأخير  
المبتدأ .

(٢) الشاهد فيه على ما أجازوه البصريون ووافقهم ابن مالك من تقدم صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ  
في قوله : خيراً المبتغيه حاز وقائله أبو الأسود .



(فصل) : (الخبرُ مفردٌ) - وهو ما لعوامل الأسماء تسلط<sup>(١)</sup> على

لفظه . نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ ضاحكٌ ، وبشرٌ منطلقٌ أبوه<sup>(٢)</sup> .

(وجملةٌ) - وهو<sup>(٣)</sup> ما تضمن جزءين بإسناد وليس لعوامل الأسماء

تسلط<sup>(٤)</sup> على لفظيهما أو لفظ أحدهما نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، أو حضرَ  
غلامه .

(والمفردُ مشتقٌ) - وهو الدالُّ على متصّف ، مَصُوغاً كان من مصدر

مستعمل كضاربٍ ومضروبٍ وحسنٍ وأحسنٍ ، أو مصدرٍ مقدّرٍ كربةة .

(وغيره) - وهو ما كان بخلاف ما تقدّم كأسدٍ وحجرٍ .

(وكلاهما) - أي المشتقُّ وغيره .

(مُغايرٌ للمبتدأ لفظاً متحدُّ به معنى) - نحو : زيدٌ ضاربٌ ، وهذا

زيدٌ .

(ومتحدُّ به لفظاً دالٌّ على الشهرة وعدم التغيّر) - كقول بعض طيء :

خليلي خليلي دون ريبٍ وربما<sup>(٥)</sup> - الآنَ امرؤٌ قولاً فظنَّ خليلًا (٢١٥)

أي خليلي من لا أشك في صحة خلته ، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته ؛

وقول أبي النجم<sup>(٦)</sup> :

أنا أبو النجم وشعري شعري<sup>(٧)</sup>

(٢١٦)

(١) في (د) : تسليط عليه لفظاً

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (ز) : وهي

(٤) في (د) : تسليط

(٥) في (د) : وربما . والشاهد في البيت اتحاد الخبر والمبتدأ لفظاً للدلالة على الشهرة وعدم التغيّر .

ولا يعرف قائله .

(٦) في (د) : وقال أبو النجم .

(٧) في الدرر ج ١ ص ٣٥ : استشهد به على عدم مغايرة الخبر للمبتدأ للدلالة على الشهرة . أي

أي : شعري على<sup>(١)</sup> ما ثبت في النفوس من جزالته .

( ومغاير له مطلقاً ، دالٌّ على التساوي ) - أي على التساوي في الحكم .

( حقيقة ) - كقوله تعالى : « وأزواجه أمهاتهم<sup>(٢)</sup> » أي أزواجه صلى الله

عليه وسلم في التحريم والاحترام مثل أمهات المؤمنين .

( أو مجازاً ) - كقوله :

ومجاشع قصبٌ هوتٌ أجوافها لو يُنفخون من الخؤورة طاروا<sup>(٣)</sup>

( ٢١٧ )

يقال : خار الرجلٌ يخور خؤورةً ضعف وانكسر .

( أو قائمٌ مقامٍ مضافٍ ) - كقوله تعالى : « ولكن البر من آمن بالله<sup>(٤)</sup> »

أي : برٌّ من آمن بالله . وقوله تعالى<sup>(٥)</sup> : « هم درجاتٌ عند الله<sup>(٦)</sup> » أي ذوو درجات .

( أو مُشعِرٌ بلزوم حالٍ تلحق العينَ بالمعنى ) - نحو : زيدٌ صومٌ . جعلته

نفس الصوم مبالغةً . ولا يصح أن يكون التقدير : ذو صوم ، لأن هذا يصدق على من صام ولو يوماً ، وذلك<sup>(٧)</sup> إنما يصدق على المذمّن .

( والمعنى بالعين ) - نحو : نهاره صائم . ومنه قوله تعالى : « والنهار

مُبْصِرًا<sup>(٨)</sup> » .

= شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه . والبيت لأبي النجم ، وبعده :

تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بأرض قفر

(١) سقطت من ( ز )

(٢) الأحزاب ٦

(٣) الشاهد فيه مجيء الخبر مغايراً للمبتدأ مطلقاً . مع دلالة على التساوي مجازاً في قوله :

ومجاشع قصب أي كالقصب الأجوف . ولم أعرف قائله .

(٤) البقرة ١٧٧

(٥) سقطت من ( د )

(٦) آل عمران ١٦٣

(٧) في ( د ) ، وذلك .

(٨) يونس ٦٧

(مجازاً) - راجع إلى مسألة العين بالمعنى والمعنى بالعين .  
(ولا يتحمل غير المشتق ضميراً) - فإذا قلت : هذا زيدٌ . فلا ضمير في  
زيد ، إذ لا إشعار له بفعل .

( ما لم يؤول بمشتق ) - أي فيتحمل إن أول بمشتق ، نحو : زيدٌ  
أسدٌ . أي شجاع . ففي أسد ضمير مستتر ، وكذلك في البلسكاء في قوله :

( ٢١٨ ) تُخَبِّرُنَا بِأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ وَأَنْتَ الْبُلْسُكَاءُ بِنَا لُصُوقاً<sup>(١)</sup>  
والبلسكاء حشيشة تلصق بالثياب كثيراً ، والأحوذى الخفيف في  
الشيء<sup>(٢)</sup> يحذقه ، عن أبي عمرو ، وقال الأصمعي : الأحوذى المشمر في  
الأمور ، القاهر لها ، الذي لا يشدُّ عنه شيء<sup>(٣)</sup> منها .

( خلافاً للكسائي ) - في قوله إن الجامد يتحمل الضمير وإن لم يؤول  
بمشتق ، ونقل ابن العليج هذا القول<sup>(٤)</sup> عن الكوفيين كلهم وعن الرمانى ،  
وهو<sup>(٥)</sup> دعوى لا دليل عليها .

( ويتحملة المشتق ضميراً ) - نحو : زيدٌ منطلقٌ .

( أو نعتاً ) - نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ .

( أو حالاً ) - نحو : جاء زيدٌ راكباً<sup>(٦)</sup> .

( ما لم يرفع ظاهراً لفظاً ) - نحو : الزيدان قائمٌ أبوهما .

( أو محلاً ) - نحو : زيدٌ مروراً به .

---

(١) الشاهد فيه على تحمُّل غير المشتق ضميراً إذا أمكن تأويله بمشتق في قوله : وأنت البلسكاء . أي

أنت لاصق بنا لصوص البلسكاء ، وفي اللسان ( بلسك ) أن البيت لأبي العميش .

(٢) في ( د ) : في المشى لحدته .

(٣) في ( ز ) : منها شيء .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في ( د ) : وهي

(٦) في ( ز ) : ضاحكا

(ويستكنُ الضميرُ إن جرى متحمُّله على صاحبٍ معناه<sup>(١)</sup>) - نحو: زيدٌ هندٌ ضاربتُه . أي هي . وظاهر كلامه وجوب استتاره حينئذ ، وعلى هذا إذا قلت: ضاربتُه هي كان<sup>(٢)</sup> هي تأكيداً للضمير المستتر ، ولا يجوز كونه فاعلاً<sup>(٣)</sup> بالصفة<sup>(٤)</sup> ، وقد أجاز سيبويه في نحو: مررتُ برجلٍ مكرمك هو ، الوجهين .  
(والأبرز) - أي وإلا يجز متحمُّله على صاحبٍ معناه ، بل على غيره برز ، سواء أخيف اللبسُ نحو: زيدٌ عمروٌ ضاربتُه ، أم أمنٌ نحو: زيدٌ هندٌ ضاربتُها . وليس المرادُ بقوله: برز وجوبُ بروزه<sup>(٥)</sup> فيكون هذا مذهبُ البصريين ، لأن قوله بعد هذا: وقد يستكن . . . الخ برفعه ، بل المرادُ جوازُ بروزه<sup>(٥)</sup> لقوله: وقد يستكن .

وهذا البارز في صورتين مرفوعٌ بالصفة على الفاعلية ، وليس<sup>(٦)</sup> توكيداً ، وليس يتم هذا إلا على طريقة البصريين<sup>(٧)</sup> ، وأما على طريقة الكوفيين فيتعين هذا عند خوف اللبس ، وأما عند الأمن فينبغي<sup>(٨)</sup> أن يجوز كونه مرفوعاً بالصفة على الفاعلية ، وكونه توكيداً للضمير المستتر فيها ، لأنهم يجيزون الاستتار فيقولون: زيدٌ هندٌ ضاربتُها . فإذا أتيت بهو احتمال كونه ذلك المستتر ، واحتمل كونه توكيداً له . وتظهر فائدة هذا في التثنية والجمع ، فعلى طريقة البصريين ، تقول: الهندان الزيدان ضاربتُهما هما ، والهنداتُ

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) : كانت

(٣) في ( د ) : أن يكون

(٤) زاد هنا في ( د ) : وقد أجاز سيبويه كونه فاعلاً بالصفة . وهو نفس ما تفيده العبارة التالية .

(٥) في ( د ) : إبرازه .

(٦) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٧) سقط من ( ز ) : وليس يتم هذا إلا

(٨) في ( د ) : فيتعين

الزيدون ضاربتهم هُنَّ . فإفراد ضارب لرفعه الظاهر . وعلى طريقة الكوفيين إن رفعت الضمير البارز على الفاعلية فكمذهب البصريين ، وإن رفعتة توكيداً للمستتر قلت : ضاربتاهما<sup>(١)</sup> هما ، وضارباتهم هُنَّ لكن المسموع من لسان العرب الإفراد ، إلا في لغة : أكلوني البراغيث . وينبغي أن يحمل قول المصنّف : متحمّله ، على ما هو أعم من الصفة والفعل ، وقد صرح هو في شرحه بوجود الإبراز في الفعل عند خوف اللبس نحو : غلامٌ زيدٌ يضربُه هو . إذا أردت أن زيداً يضرب الغلام . وما قاله هو الحق ، إذ لا فرق<sup>(٢)</sup> بين الصفة والفعل .

وأما ما قاله غيره من أنه لا يجب إبرازه . بل إذا خيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل نحو : زيدٌ عمرو يضربُه زيدٌ ، فضعيف ، لأن وضع الظاهر موضع المضمّر في غير موضع التفخيم ضعيف .

( وقد يستكن إن أمن اللبس ، وفاقاً للكوفيين ) - فتقول ، زيدٌ هندٌ

ضاربها هو ، وزيدٌ هندٌ ضاربها . بدون هو . ومن الأول قوله :

لكلّ إلفين بينّ بعدّ وصلهما والفرقدان حجاه مقتفيه هُما<sup>(٣)</sup> حجا كلّ شيء ناحيته . ونحوه : ( ٢١٩ )

غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان أو كربا<sup>(٤)</sup> ومن الثاني ما حكى الفراء عن العرب . كلّ ذي عين ناظرة إليك . أي ( ٢٢٠ )

(١) في ( د ) : ضاربتهما هما ، وهو سهو ؛ لأن هذا مرّ في الأمثلة السابقة .

(٢) في ( د ) : ولا فرق

(٣) الشاهد فيه على جواز انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرّت على غير صاحبها في قوله : والفرقدان حجاه مقتفيه هما ، ولم أعرف قائله .

(٤) سقط هذا البيت من ( ز ) ، والبيت لذي الرمة ملحقات ديوانه ص ٦٦١ ، قال في الدرر ج ١ ص

٣٩ : استشهد به على تعيين انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها في قوله : غيلان مية مشغوف بها هو .

هي ؛ فناظرة خبر كُـلْ ، وهي لعين ، واستتر الضمير . وعليه قوله تعالى :  
« فظلت أعناقهم لها خاضعين<sup>(١)</sup> » . فخاضعين لأصحاب الأعناق وجرى على  
الأعناق ، واستتر<sup>(٢)</sup> الضمير ، أي خاضعين هم . وهذا الحكم ثابت للضمير  
الجارى متحملة على غير من هو له ، سواء كان خبراً أو نعتاً أو حالاً .

(والجملة اسمية وفعلية) - نحو: زيدٌ أبوه منطلقٌ ، أو ما أبوه  
منطلقٌ ، أو من يقيم أقم معه ، ونحو: زيدٌ قام أو يقوم أو سيقوم أو سوف  
يقوم ، أو إن يقيم أقم أو أيهم تكرم أكرم<sup>(٣)</sup> .

(ولا يمتنع كونها طلبيةً ، خلافاً لابن الأنباري وبعض  
الكوفيين) - فيجوز زيدٌ اضربه . خلافاً لهم . والحجة عليهم السماع ؛ قال  
الشاعر ، وهو رجل من طيبي :

قَلْبٌ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو؟ صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ (٢٢١)

ومعنى عيل صبره غلب صبره من عالني الشيء يعولني إذا غلبني .

(ولا قَسْمِيَّةٌ ، خلافاً لثعلب) - فتقول: زيدٌ لأضربنه . والحجة  
عليه القرآن ، قال الله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلنا<sup>(٤)</sup> » ،  
« والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم<sup>(٥)</sup> » . وقول الشاعر :

(١) الشعراء ٤

(٢) في ( د ) : فاستتر .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٤) في ( ز ) : أكرمه

(٥) في الدرر ج ١ ص ٧٣ : استشهد به على جواز الإخبار بالجملة الطلبية ، واستشهد به أبو حيان

عند قول التسهيل : « والجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية . . . »

(٦) سقطت من ( ز )

(٧) العنكبوت ٦٩

(٨) العنكبوت ٩

(٩) في ( د ) : وقال

جشأت فقلت اللذ خشيت لياتين وإذا أتاك فلات حين مناص<sup>(١)</sup>

يقال : جشأت نفسي جشوا إذا نهضت إليك ، وجاشت من خوف أو فزع .  
( ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية ، خلافاً لابن السراج ) - فإذا قلت : زيدٌ اضربه . فالتقدير عنده : زيدٌ أقول لك : اضربه . وذلك القول المقدر<sup>(٢)</sup> هو الخبر ، وهذا المذكور معموله ، وذلك حتى لا تجعل الجملة الطلبية خبراً ، لأن الخبر ما<sup>(٣)</sup> يحتمل الصدق والكذب ، وهو ضعيف ، لأن لفظ الخبر مشترك بين ما ذكر وبين ثاني جزء<sup>(٤)</sup> الجملة الاسمية ؛ وقد أجمع على وقوع هذا مفرداً ، وهو لا يحتمل الصدق والكذب ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وكيف<sup>(٥)</sup> زيدٌ؟ والجملة واقعة موقعه ، فلا يمتنع كونها مثله .

( وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هي ) - أي الجملة .

( أو بعضها ) - أي أو اتحد بعض الجملة بالمبتدأ معنى .

( أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد ، استغنت عن العائد<sup>(٤)</sup> ) - فالأول نحو : هَجَيْرِي<sup>(٥)</sup> أَبِي بَكْرٍ : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . أي قوله في الهاجرة ، ونحو : هو زيدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ والثاني كقوله تعالى : « ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ<sup>(٦)</sup> » ، « والذين يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، إِنَّا لَا نَضِيعُ أُجْرَ

(١) في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٨١ :

جشأت فقلت اللذ خشيت لكائن ولئن أتاك فلات حين مناص ولم يذكر قائله .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : وبين جزء الجملة الاسمية

(٤) في ( د ) : عن عائد

(٥) هَجَيْرِي الشخص دأبه وشأنه .

(٦) الأعراف ٢٦

المُضْلِحِينَ<sup>(١)</sup>»، ونحو: «وأصحابُ اليمينِ ما أصحابُ اليمينِ<sup>(٢)</sup>»، والثالث كقوله تعالى: «والذين يُتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن<sup>(٣)</sup>»، المعنى: يتربصن أزواجهن، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين.

(وإلاً فلا) - أي وإلا تتحد الجملة بالابتداء معنى، لا هي ولا بعضها، ولا يقيم<sup>(٤)</sup> بعضها مقام مضافٍ إلى العائد، لا تستغني عن العائد، نحو: زيدٌ أبوه منطلقٌ، أو انطلق أبوه.

(وقد يُحذف) - أي العائد من الجملة.

(إن علم) - تحرز من نحو: زيدٌ ضربته في داره. فلا يجوز حذف هاء ضربته، إذ لا يُدرى أُحذف شيء أم لا.

(ونُصِبَ بفعل) - نحو:

(٢٢٣) ثلاثٌ كلهنَّ قتلَتْ عمداً فأخزى الله رابعةً تعود<sup>(٥)</sup>  
أي قتلتهنَّ، واحترز مما<sup>(٦)</sup> رُفِعَ بفعل، فإنه لا يُحذف، نحو: الزيدان قاما،

(١) الأعراف ١٧٠

(٢) الواقعة ٢٧

(٣) البقرة / ٢٣٤. قال القرطبي في تفسير هذه الآية: أي والرجال الذين يموتون منكم ويذرون أزواجاً أي زوجات. فالزوجات يتربصن... وقال الفارسي: تقديره: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بعدهم...

(٤) في (د): ولا يقوم

(٥) الشاهد السابع والخمسون من شواهد خزانة الأدب للبغدادي ج ١ ص ٣٣١، وهو من شواهد سيبويه. قال: والشاهد فيه حذف عائد المبتدأ: «كلهن» من جملة الخبر: «قتلت» حذفاً قياسياً عند الفراء. قال الأعلام: استشهد به سيبويه على رفع «كل» مع حذف الضمير من الفعل «قتلت»... قال: والتقدير: قتلتهن، لأن كلاً المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفرداً. والبيت لا يعرف قائله.

(٦) في (د): بما



أو بغيره نحو : زيدٌ هو قائمٌ .

( أو صفةٍ ) - فتقول : الدرهم أنا معطيك ، أي معطيكه . ومنه قوله :

( ٢٢٤ ) غنى نفسي العفاف المغني والخائف الإملاق لا يستغني<sup>(١)</sup>

أي غنى نفسي العفاف المغني ، فيحتمل<sup>(٢)</sup> كون العفاف غنى نفسي ، ويحتمل كون غنى نفسي مبتدأ لإضافته . والعفاف مبتدأ ثانياً ، والمغني خبره ، والجملة خبر غنى . والمعنى<sup>(٣)</sup> : غنى نفسي العفاف يغنيه .

وفهم من قوله : ونُصب بفعل أو صفةٍ أن المنصوب بغيرهما لا يُحذف .

وهو المنصوب بحرف نحو : زيدٌ إنه قائمٌ .

( أو جُرَّ بحرف تبعيض ) - نحو : السمنُ منوانٌ بدرهم . أي

منوان منه . وكقول الخنساء :

( ٢٢٥ ) كأن لم يكونوا حمىً يتقى إذ الناس إذ ذاك من عزٍّ بزاً<sup>(٥)</sup>

أي من عزٍّ منهم ، بزهٌ ييزه بزاً سلبه ، وفي المثل : مَنْ عزَّ بزاً ، أي من غلب أخذ السلب .

( أو ظرفية ) - كتوله :

( ٢٢٦ ) فيومٌ علينا . ويومٌ لنا . ويومٌ نساءً ، ويومٌ نسرٌ<sup>(٦)</sup>

(١) لم أجد البيت فيما تحت يدي من كتب الشواهد . والشاهد في حذف العائد من « المغني » أي المغني .

(٢) في ( ز ) : فيحتمل كون العفاف مبتدأ ، والمغني مبتدأ ثانياً . وغنى نفسي خبر الثاني . والجملة خبر العفاف .

(٣) في ( ز ) : والمعنى : الذي يغنيه العفاف غنى نفسي

(٤) سقطت من ( د )

(٥) شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٨٨ قال : والبيت للخنساء بنت عمرو بن الشريد - ديوانها ص ٨١ .

(٦) في الدرر ج ١ ص ٧٦ : استشهد به - أي السيوطي في همع الهوامع - على مجيء المبتدأ نكرة

أي نساء فيه ونسر فيه .

( أو بمسبوقٍ مماثل لفظاً ومعمولاً ) - كقوله :

( ٢٢٧ ) أصخُ فالذي توصي به أنت مفلح فلا تك إلا في الفلاح منافساً<sup>(١)</sup>

أي أنت مفلح به ، فحذف به لسبق به في : توصى به ، أصاخ استمع .

( أو بإضافة اسم فاعلٍ ) - كقوله :

( ٢٢٨ ) سبل المعالي بنو الأعلين سالكة والإرث أجدر من يحظى به الولد<sup>(٢)</sup>

أي سالكتها . وفهم من كلامه<sup>(٣)</sup> أن المجرور بإضافة غير صفة لا يحذف

كالمجرور بحرف غير ما ذكر ، وذلك نحو : زيد أبوه قائم<sup>(٤)</sup> ، وزيد مررتُ

( وقد يُحذف<sup>(٥)</sup> بإجماع إن كان مفعولاً به والمبتدأ كل ) - كقراءة ابن

عامر : « وكلُّ وعد الله الحسنَى<sup>(٦)</sup> » أي وعده .

( أو شبهه في العموم والافتقار ) - وذلك كلُّ مفتقر أعم من موصول

وغيره نحو : أيهم سألني أعطي ، ونحو : رجلٌ يدعُو إلى خيرٍ أجيب . أي

أعطيه ، وأجيبه .

( ويضعف ) - أي الحذف .

---

= محضة في مقام التنوع . . قال : وفيه استشهاد آخر وهو حذف رابط الجملة المخبر بها إذ

الأصل : نساء فيه ونسر فيه . وهو نفس الشاهد هنا في شرح التسهيل . والبيت من قصيدة

للنمر بن تولب الصحابي .

(١) الشاهد فيه كالذي قبله . حذف رابط الجملة المخبر بها . إذ الأصل : أنت مفلح به . فحذف

به لسبق مماثل لفظاً ومعمولاً هو به في قوله : توصي به . ولم أعرف قائله

(٢) الشاهد فيه كسابقه . حذف الرابط في قوله : سالكة لإضافة اسم الفاعل . أي : سالكتها . وله

أعرف قائله .

(٣) في ( د ) : من قوله

(٤) في ( د ) : زيد قام أبوه

(٥) في هامش ( ز ) : أي ضميراً لمبتدأ

(٦) الحديد ١٠

( إن كان المبتدأ غير ذلك ) - كقراءة السلمي : « أفحكُم الجاهليَّة ييغُون<sup>(١)</sup> » برفع حكم . أي ييغونه .

( ولا يُخصُّ<sup>(٢)</sup> جوازه بالشعر ، خلافاً للكوفيين ) - للقراءة السابقة . وحاصل كلامه :<sup>(٣)</sup> أنه يجوز اختياراً ، ولكنه ضعيف ، وزعم أن هذا مذهب البصريين ، وأن الكوفيين لا يجيزون حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار . ( ويغني عن الخبر بأطراد ظرف ) - نحو : زيدٌ عندك ، والقتالُ يوم الجمعة .

( أو حرف جرٍّ ) - زيدٌ في الدار .

( تامٌّ ) - كما مثل . وتحرز من الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلَّق به . نحو : زيدٌ بك أو فيك ، من قولك : زيدٌ واثقٌ بك أو راغبٌ فيك . فهذا لا يغني عن الخبر ، إذ لا فائدة فيه .

( معمولٌ في الأجود لاسم فاعل كونٍ مطلق ) - فكلُّ من الظرفِ والجارِ والمجرورِ المخبرِ بهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ . واختار المصنف كونه وصفاً ، فالتقدير : زيدٌ كائنٌ عندك أو في الدار . وذلك لأن الأصل في الخبر الإفراد ، وأيضاً فلما صرح به كان كذلك ، كقوله :

فأنتَ لدى بجبوحَةِ الهونِ كائنٌ<sup>(٤)</sup>

( ٢٢٩ )

ونبّه بمُطلقٍ على أن اسم فاعلِ كونٍ مقيّد كضارب لا يُغني عنه مجردُ

(١) المائة ٥٠

(٢) في ( د ) : ولا يختص

(٣) في ( د ) : اختياره .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٧٥ : صدره : لك العزُّ إن مولاك عزٌّ وإن يهنُّ

قال : استشهد به على ترجيح تقدير المفرد مع الظرف والمجرور المخبر بهما . . . ونص ابن مالك : ( معمول في الأجود لاسم فاعل كونٍ مطلق ) . ولم يعرف قائله .

## ذكر الظرف .

( وفاقاً للأخفش تصریحاً ، ولسيويه إيماء ) - وهو القول الصحيح ، لما

سبق .

( لا لفعله ) - ونُسب إلى سيويه ، وهو قول الفارسيّ والزمخشريّ

والتقدير عندهم : زيدٌ استقرَّ عندك ، أو في الدار ، لأن الأصل في العمل للأفعال<sup>(١)</sup> .

( ولا للمبتدأ ) - ونسبه ابن أبي العافية وابن خروف إلى سيويه ، وهو

ضعيف ، لأن الناصب إمّا فعلٌ أو<sup>(٢)</sup> شبهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك .

( ولا للمخالفة ) - وهو قول الكوفيين ، وهو ضعيف ، لأن المخالفة لو

اقتضت النصب لانصب زيدٌ في : زيدٌ خلفك .

( خلافاً لزاعمي ذلك ) - لما سبق ذكره .

( وما يُعزى للظرفية من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله ) - وهذا

مذهبُ ابن كيسان ، وظاهرُ كلام السيرافي ، فإذا قلت : زيدٌ خلفك ، أو في

الدار ، فالخبرُ في الحقيقة عاملٌ هذا الظرف . وتسمية هذا خبراً تجوّز ، لأن

ذلك المحكومُ به حقيقةٌ . وكذا لو قلت : خلفك أبوه ، أو في الدار أبوه ،

فرفعت بعد الظرف المرفوعَ معمولٌ للمحذوفِ حقيقةً<sup>(٣)</sup> ، لأن الأصل في

العمل للأفعال<sup>(١)</sup> أو للأسماء<sup>(٥)</sup> المأخوذة منها . ونسبة العمل إلى الظرف تجوّز .

وذهب أبو عليّ وابن جنّي إلى انتقال الحكم إلى الظرف والجار والمجرور .

والمُرَادُ بقول المصنّف : الظرف ، يشمل<sup>(٦)</sup> الظرف والجار والمجرور ، إذ كل

(١) في (د) : الأفعال

(٢) في (د) : وإمّا

(٣) (٤) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٥) في (د) : أو الأسماء

(٦) في (د) : ما يشمل

حكم ثبت للظرف ثبت للجار والمجرور .  
( وربما اجتمعا لفظاً )<sup>(١)</sup> - كقوله :

( ٢٣٠ ) لك العزُّ إن مولاك عزٌّ وإن يهنُ فأنت لدى بجبوحه الهون كائن<sup>(٢)</sup>  
البجبوحه الوسط . يقال : هو في بجبوحه الدار أي في وسطها .

( ولا يعني ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبر اسمِ عينٍ ) - فلا يقال : زيدُ اليومَ ، لعدم الفائدة . وهذا بخلاف اسمِ المعنى نحو : القتالُ اليومَ ، وبخلاف ظرفِ المكانِ نحو : زيدٌ خلفك . واستظهر بقوله : غالباً ، على ما جاء فيه الإخبارُ باسمِ الزَّمانِ عن العينِ وليس مما سيذكره ، كقول امرئ القيس :  
اليومَ خمراً وغداً أمرٌ .

( ما لم يُشبهه اسمُ المعنى بالحدوثِ وقتاً دونَ وقتٍ ) - كقولهم : الليلة الهلالَ ، والرطبُ شهريَّ ربيع ، والطيالسةُ ثلاثة أشهر .

( أو تعم<sup>(٣)</sup> إضافةً معنى إليه ) - أي إلى العينِ . وفي بعض النسخ : أو تنوى إضافةً معنى إليه . وذلك نحو : أكلُّ يومِ ثوبٍ تلبسه . أي تجددُ ثوباً<sup>(٤)</sup> ، ومنه :

( ٢٣١ ) أكلُّ عامٍ نعمٌ تحوونهُ يُلحِقُه قومٌ وتنتجونه<sup>(٥)</sup>  
أي إحرازِ نعمٍ . يُلحِقُه قومٌ مجاز من قولهم : ألحق الفحلُ الناقةَ ، والريحُ

(١) أي الظرف ومتعلقه

(٢) سبق الحديث عن البيت ، والشاهد هنا اجتماع الظرف ومتعلقه لفظاً .

(٣) في ( د ) : أو تغنى

(٤) في ( د ) : ثوب

(٥) في خزانة الأدب للبغدادي ج ١ ص ٣٦٧ : هو من شواهد سيبويه . على أنه بتقدير : حواية نعم . ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان . وقدره ابن الناظم في شرح الخلاصة : إحراز نعم . وقدره ابن هشام : نهبُ نعم . . . وقال شراح أبيات سيبويه : هو لقيس بن حصين الحارثي .

السَّحَابَةُ . ويقال : نُتِجَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله تُنتِجُ نتاجاً ، وقد  
نتجها أهلها نتجاً<sup>(١)</sup> . قال الكميت :

وقال المذمّر للنتاجين متى ذمّرت قبلي الأرجل<sup>(٢)</sup> ( ٢٣٢ )

التدْمِيرُ أَنْ يُدْخَلَ الرَّجُلُ يَدَهُ فِي حَيَا النَّاقَةِ - أَي رَحِمِهَا ، وَجَمَعَهُ  
أَحْيِيَّةً<sup>(٣)</sup> ، لِيَنْظُرَ أَذْكَرَ جَنِينِهَا أَمْ أُنْثَى . وَالْمَذْمَرُ مِنَ الْكَاهِلِ وَالْعَنْقِ وَمَا حَوْلَهُ  
إِلَى الذَّفْرَى وَهُوَ الَّذِي يَذْمُرُ الْمَذْمَرَ .

( أَوْ يَعَمُّ . وَاسْمُ الزَّمَانِ خَاصٌّ ) - نَحْوُ : نَحْنُ فِي شَهْرٍ كَذَا .

( أَوْ مَسْئُولٌ بِهِ عَنِ خَاصٍّ ) - نَحْوُ : فِي أَي الْفُصُولِ نَحْنُ ؟

( وَيُعْنِي ) - أَي ظَرْفُ الزَّمَانِ .

( عَنِ خَبَرِ اسْمٍ مَعْنَى مُطْلَقاً ) - أَي سِوَاءِ أَوْقَعٍ الْمَعْنَى فِي جَمِيعِهِ أَمْ فِي

بَعْضِهِ .

( فَإِنْ وَقَعَ فِي جَمِيعِهِ أَوْ أَكْثَرِهِ وَكَانَ نَكْرَةً رُفِعَ غَالِباً ) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

« وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا<sup>(٥)</sup> » ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ  
مَعْلُومَاتٌ<sup>(٦)</sup> » .

فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةَ جِازِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ،

نَحْوُ : قِيَامُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ الْيَوْمِ . وَالْغَالِبُ النَّصْبُ .

( وَلَمْ<sup>(٧)</sup> يَمْتَنِعْ نَصْبُهُ وَلَا جَرُّهُ بِنَفْيِ ، خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ ) - فَيَجُوزُ عِنْدَ

(١) فِي ( د ) : نَتَاجاً

(٢) هَذَا تَمَثِيلٌ لِلْفِعْلِ نَتَجَ وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ نَاتِجٌ فِي قَوْلِهِ لِلنَّاتِجِينَ . وَالْبَيْتُ لِلْكَمِيتِ كَمَا هُوَ مُبِينٌ  
بِالشَّرْحِ .

(٣) سَقَطَتِ الْعِبَارَةُ بَيْنَ الْفَاعِلَتَيْنِ مِنْ ( د ) .

(٤) فِي ( د ) : سِوَاءِ وَقَعَ اسْمٌ . .

(٥) الْأَحْقَافُ ١٥

(٦) الْبَقْرَةُ ١٩٧

(٧) فِي ( د ) : وَلَا يَمْتَنِعُ

البصريين في المنكّر مع الرفع النصب والجرّ بفي ، قال المصنّف : ويمنع الكوفيون النصب والجرّ بفي ، ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعض مما يُقصدُ به الاستغراق . وهذا مبنيٌّ على قول بعضهم إنّ في للتبعض ، حكاة السيرافي ، وليس بصحيح ، فإنّ في للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها ، ولهذا صحّ : في الكيس درهم ، وفي الكيس ملوّه من الدراهم .

( وربّما رُفِعَ خبراً الزّمانُ الموقوعُ في بعضه ) - أي سواء كان معرفةً أو نكرةً . نحو : الزيارة يومَ الخميس أو يومٌ<sup>(١)</sup> والنصب أجودٌ ، وأكثرُ من الرفع ، وهما جائزان اتفاقاً .

( وَيُفَعَّلُ ذَلِكَ ) أي الرفع .

( بالمكانيّ المتصرّفِ ) - تحرز من غير المتصرف نحو : عندك ، فإنّ رفعه

ممتنع .

( بعد اسم عين ؛ راجحاً إن كان المكانيّ نكرةً ) - نحو : المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ . وراجحاً حالاً من ذلك . والكوفيون كالبصريين في إجازة الرفع والنصب في هذا ؛ وناقلٌ لزوم رفعه عن الكوفيين واهم .

( ومَرْجُوحاً إن كان معرفةً ) - نحو : زيدٌ خلفك ، وداري خلف دارك<sup>(٢)</sup> . فيجوزُ رفع خلفك ونحوه عند البصريين ، والمختارُ عندهم نصبه ، ولا فرق بين كون<sup>(٣)</sup> المخبرِ عنه اسم مكانٍ أو ذاتٍ غيره كما سبق تمثيله . وإعرابٌ مرجوح كإعراب راجح .

( ولا يُخَصُّ رُفَعُ المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان ، خلافاً للكوفيين ) - منع الكوفيون الرفع في المثال الأول ونحوه في غير الشعر ،

(١) أي يومَ الخميس بالرفع

(٢) في ( د ) : خلف دار زيد

(٣) في ( د ) : أن يكون

وأجازوه في المثال الثاني ونحوه مطلقاً .

( ويكثر رفعُ المؤقَّتِ ) - وهو المحدودُ كيوم ويومين وفرسخ وميل .

( المتصرِّفِ ) - تحرز من غيره كضحوه معيئاً .

( من الظرفين ) - أي ظرف الزمان وظرف المكان .

( بعدَ اسمِ عينٍ مُقدَّرٍ إضافةً بُعدٍ إليه ) - نحو : زيدٌ مِنَّا<sup>(١)</sup> يومان أو

فرسخان ، أي بُعدُ زيدٍ .

( ويتعينُ النصبُ في نحو : أنتَ مِنِّي فرسخين . بمعنى : أنت من

أشيعاي ما سرنا فرسخين ) - وذلك لأن مِنِّي خبرُ أنتَ . أي كائنٌ مِنِّي . أي

من أتباعي وأشيعاي ، كقوله تعالى : « فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي<sup>(٢)</sup> » . وحينئذ

يتعينُ نصبُ فرسخين على الظرفية ، بخلاف : زيدٌ مِنِّي فرسخان . على

تقدير : بُعدُ زيدٍ مِنِّي فرسخان . وقول المصنِّف : ما سرنا فرسخين ، تفسير

معنى لقول سيبويه : ما دُمْتَ تسيِّرُ فرسخين . والناصبُ للظرف الخبرُ ، لا

هذا المذكورُ ، كحذف الموصول وصلته وإبقاء المعمول .

( ونصبُ اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمَّنُ

عملاً ) - كالسبت والعيد والفطر ، لأن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي

السبت معنى القطع ، وفي العيد معنى العود ، وفي الفطر معنى الإفطار .

( جائزٌ ) - فتقول : اليومَ الجمعة ، واليومَ السبت . بنصب اليوم ، وكذا

الباقي اتفاقاً ، لأن ذكرها منبئة على عملٍ يقع في اليوم .

( لا إن ذكر مع الأحد وغيره مما لا يتضمَّنُ عملاً ) - كالاثنين والثلاثاء

والأربعاء والخميس . فتقول : اليومَ الأحد ، برفع اليوم ، وكذا الباقي ، ولا

(١) في ( ز ) : مني

(٢) ابراهيم ٣٦

(٣) في ( د ) : قول



يجوز النصب .

( خلافاً للفراء وهشام ) - في إجازتهما النصب على معنى الآن الأحد وهو ضعيف ، لأن الأحد بمنزلة الأول والاثنين بمنزلة الثاني ، والثلاثاء بمنزلة الثالث والأربعاء بمنزلة الرابع ، والخميس بمنزلة الخامس ، فيتعيّن الرُّفْعُ ؛ لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين .

( وفي الخلفِ مُخْبِراً به عن الظَّهْرِ رَفْعٌ وَنَصْبٌ ) - فمن قال : ظهرك خلفك . برفع خلفك ، فوجهه أن الخلف في المعنى الظهر ، ومن نصبه جعله ظرفاً .

( وما أشبههما كذلك ) - فتقول : رجلاك أو نعلك أسفلك . برفع أسفل ونصبه على ما تقدم . وقرئ : « والركب أسفل منكم »<sup>(١)</sup> بالرفع والنصب .

( فإن لم يتصرّف كالفوق والتحت لزم نصبه ) - فتقول : رأسك فوقك ، وتحتك رجلاك . بنصب فوق وتحت ، لأنهم لم يستعملوهما إلا ظرفين .

( ويُغني عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكده مكرراً ) - نحو : زيدٌ سيراً سيراً . والأصل : يسيرُ سيراً . فحذف الفعل ، واستغنى بمصدره ، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل ، فلزم إضماره .

( أو محصوراً ) - نحو : إنما أنت سَيْرٌ ، أو السَيْرُ ، أو سيرَ البريد ، وما أنت إلا سيراً ، أو السَيْرُ ، أو سيرَ البريد . والأصل : تسيرُ سيراً ، فحذف ، وأقيم الحصرُ مقام التكرار في سببية التزام الإضمار .

( وقد يُرْفَعُ خبراً ) - فيقال<sup>(٢)</sup> : زيدٌ سيرٌ سيرٌ ، وما زيدٌ إلا سيرٌ . بالرفع ، على جعل الأخير هو<sup>(٣)</sup> الأول مبالغةً .

(١) الأنفال ٤٢

(٢) في ( د ) : فتقول

(٣) سقطت من ( ز )

( وقد يُغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدرٍ ) - نحو : زيدٌ سيراً . أي يسير سيراً .

( أو مفعولٍ به ) - نحو قول بعض العرب : إنما العامريُّ عامته . أي يتعهد عامته ؛ ومنه قوله تعالى : « والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم <sup>(١)</sup> » أي يقولون : ما نعبدهم .

( أو حال ) - أي مغايرة للسابقة في مسألة : ضربى زيداً قائماً . وذلك نحو ما حكى الأخفش من قول بعضهم : « زيدٌ قائماً - أي ثبت أو عُرف قائماً . ومنه قراءة رويت عن علي رضي الله عنه : « ونحنُ عصبَةٌ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> » بالنصب . ( وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ ) - نحو : زيدٌ فقيهُ <sup>(٤)</sup> وكاتبٌ وشاعرٌ . ولا خلاف في هذا .

( وغير عطفٍ ) - كقوله تعالى : « وهو الغفورُ الودودُ ذو العرشِ المجيدُ ، فعَالَ لما يريد <sup>(٥)</sup> » . ومن منع تعدد الخبر في مثل هذا قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ أو جعل الثاني صفةً للأول .

( وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى ) - نحو : هذا حلٌّ حامضٌ ، وهذا أفسرٌ أيسرٌ . أي أضبط ، وهو الذي يعمل بكلتا يديه ، فتسميته هذين خبرين تجوز ، وإنما هما خبر واحد ، لأن الإفادة <sup>(٦)</sup> لا تحصل إلا بالمجموع ، بخلاف الأول ، ولذا امتنع في هذا العطف بخلاف ذلك <sup>(٧)</sup> .

(١) الزمر ٣

(٢) في ( ز ) ، ومثله

(٣) في ( د ) : قراءة علي

(٤) يوسف ٨ ، ١٤

(٥) سقطت مع واو العطف من ( د )

(٦) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦

(٧) في ( د ) : الفائدة

(٨) في ( ز ) : ذلك

( ولا ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة ) - نحو : بنو زيد فقيه وكاتب

ونحوي . ومنه :

( ٢٣٣ ) يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدادها غائظة (١)

( أو حكماً ) - كقوله تعالى : « اعلّموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد (٢) » ، وتعدد هذا إنما هو لتعدد المخبر عنه ، ولا يستعمل دون عطف .

( وإن توالى مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولاً هو وخبره خبر متلوه ، والمتلوه مع ما بعده خبر متلوه ، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه ) - نحو : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم . والمعنى : أبو أخي خال عم زيد قائم .

( أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت ، أول لآخر ، وتال لتلوه ) - نحو : بنوك الزيدان هند الدرهم أعطيته إياها عندهما في دارهم . ( فصل ) : ( تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمّا ) - نحو : أمّا زيد فمطلق . ومنه : « فأما الذين آمنوا فيعلمون (٣) » .

( إلا في ضرورة ) - كقوله :

( ٢٣٤ ) فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب (٤)

(١) في ( د ) : يرتجى خيرها . وفي شرح العيني على شروح الألفية ج ١ ص ٢٢٣ : أنشده الخليل . وما قيل من أنه لطفة لم يثبت . قال : والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره . وأخرى عطف عليه . وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه . فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير : إحدى يديك يد يرتجى خيرها . فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه .

(٢) الحديد / ٢٠

(٣) البقرة ٢٦

(٤) سقط الشطر الثاني من ( ز ) . وفي شرح التسهيل للدماميني :

• ولكن دفع الشر بالشر أحزم • وفي الدرر ج ٢ ص ٨٤ : استشهد به على أنه قد تحذف الفاء

( أو نُدَوِّرُ أو مقارنة قولٍ أغنى عنه المقول ) - كقوله تعالى : « فأما الذين اسودَّت وجوههم أكفرتهم <sup>(١)</sup> » أي فيقال لهم : أكفرتهم ؟

( وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع من الشرطيَّة أو ما أختها وهو ال الموصولة بمستقبل عام ) - كقوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما <sup>(٢)</sup> » ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد ، وجمهور البصريين يمنعون دخول الفاء في خبر المبتدأ ، المصدر بال الموصولة . وخرَّجُوا الآية ونحوها على حذف الخبر . أي : فيما يتلى عليكم السارق والسارقة . . . أي حكم السارق والسارقة <sup>(٣)</sup> ، فلو قُصِدَ بصله ال مضيئاً أو عهدً فارق ال شبه من وما ، ولم يؤت بالفاء . ( أو غيرها ) - أي من الموصولات .

( مَوْصُولاً بظرفٍ ) - كقوله :

( ٢٣٥ ) ما لَدَى الحازمِ اللَّبِيبِ مُعَاراً فَمَصُونٌ ، وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ <sup>(٤)</sup>

( أو شبهه ) - كقوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله <sup>(٥)</sup> » .

( أو بفعل صالح للشرطية ) - كقوله تعالى : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم <sup>(٦)</sup> » . ويدل على أن ما موصولة لا شرطية سقوط الفاء في

---

من جواب أما . وفي البيت شاهد آخر هو حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة . . . والبيت للحارث بن خالد المخزومي .

(١) آل عمران ١٠٦

(٢) المائدة ٣٨

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في الدرر ج ١ ص ٧٩ : استشهد به على جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير ال بالفاء . . . ثم قال : واستشهد به الدماميني على جواز اقتران خبر المبتدأ الموصول بالظرف من غير قيد . قال : ولم أفد على قائله .

(٥) النحل ٥٣

(٦) الشورى ٣٠

قراءة نافع وابن عامر . وأشار بقوله : فعل إلى أن الموصول بجملة اسمية لا تدخل الفاء في خبره ، نحو : الذي أبوه مُحْسِنٌ مُكْرَمٌ . وبقوله : صالح إلى أن<sup>(١)</sup> ما لا يصلح ، لا تدخل الفاء معه ، كالماضي معنى ، وكالمصاحب لما يمنعه من الشرطية نحو : الذي لو حَدَّثَ صدقٌ مُكْرَمٌ ، والذي ما يكذبُ مفلحٌ .

( أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة ) - وهي الظرف وشبهه والفعل الصالح للشرطية نحو : رجلٌ عنده حزمٌ فسيعدُّ ، وعبداً لكريمٍ فما يضيعُ ، ونفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخيبَ .

( أو<sup>(٢)</sup> مضافٌ إليها مُشْعِرٌ بمجازاة ) - نحو : كلُّ رجلٍ عنده حزمٌ فسيعدُّ ، وكلُّ عبدٍ لكريمٍ فما يضيعُ ، وكلُّ نفسٍ تسعى في نجاتها فلن تخيبَ .

( أو موصوفٌ بالموصول المذكور ) - كقوله تعالى : « والقواعدُ من النساء اللّاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنَّ جناحٌ<sup>(٣)</sup> » ، وقوله :

( ٢٣٦ ) صلوا الحزم بالخطب الذي تحسبونه يسيراً فقد تلقونه متعسراً<sup>(٤)</sup>

( أو مضافٌ إليه ) - نحو : غلامٌ الذي يأتيني فله درهمٌ . ومنه قولُ زينب بنتِ الطُّشْرِيَّةِ ترثي أخاها :

( ٢٣٧ ) يسركَ مظلوماً ويُرْضِيكَ ظالماً<sup>(٥)</sup> فكلُّ الذي حملته فهو حاملٌ<sup>(٦)</sup>

(١) في ( د ) : إلى ما لا يصلح لأن تدخل الفاء معه .

(٢) سقطت هذه العبارة إلى أول الشرح من ( د ) .

(٣) النور ٦٠

(٤) الشاهد فيه دخول الفاء على الجملة الواقعة بعد موصوف بموصول مذكور :

بالخطب الذي . . ولا يعرف قائله .

(٥) في ( ز ) : وكل ، وهو كما جاء بالتحقيق في الهمع ج ١ ص ١١٠ وفي الدرر ج ١ ص ٧٩ .

(٦) قال في الدرر : استشهد به على اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ مضافاً إلى الموصول فكل مبتدأ

التسهيل (١٨)

( وقد تدخلُ على خبرِ كُلِّ مضافاً إلى غير موصوفٍ ) - نحو : ما جاء في بعض الأخبار<sup>(١)</sup> المأثورة عن بعض السلف ، وهو « بسم الله ما شاء الله ، كُلُّ نعمةٍ فمن الله . ما شاء الله ، الخَيْرُ كله بيد الله . ما شاء الله ، لا يصرفُ السوءَ إلا الله . ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله » .  
( أو إلى موصوفٍ بغير ما ذكر ) - كقوله :

كُلُّ أمرٍ مباعِدٍ أو مُدانٍ فمَنوْطٌ بحكمةِ المتعال<sup>(٢)</sup> ( ٢٣٨ )  
( وعلى خبرٍ موصولٍ غير واقعٍ موقعٍ من الشرطية ولا ما أختها ) - كقوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله<sup>(٣)</sup> » ، فدخلتُ والفعلُ ماضٍ معنى<sup>(٤)</sup> ، ومَنْ منع ذلك احتاج إلى التأويل ، وأولتُ على معنى التبيين ، أي ما يتبين إصابة إياكم ، كما قيل<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى : « إن كان قميصه قد...<sup>(٦)</sup> » .

( ولا تدخلُ على خبر غير ذلك ، خلافاً للأخفش ) - في إجازته دخولها في خبر مبتدأ لا يشبه أداة الشرط نحو : زيدٌ فمنطلقٌ ؛ إذ لا يقتضيه القياس . ولا حجة في قوله :

= مضاف إلى الذي والخبر فهو حامله ، والبيت لزينب بنت الطرية ترثي أباها يزيد .

(١) في ( ز ) : الأذكار

(٢) في الهمع ج ١ ص ١١٠ ، والدرر ج ١ ص ٧٩ : المتعالي ؛ قال في الدرر : استشهد به على جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ كلاً مضافة إلى غير ما تقدم الاستشهاد به . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) آل عمران ١٦٦

(٤) في ( د ) : المعنى

(٥) سقطت هذه العبارة كلها من ( د )

(٦) يوسف ٢٦ . ٢٧ : « إن كان قميصه قد من قبل فصدقت ... وإن كان قميصه قد من

دبر فكذبت » .

(٢٣٩) وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كماهايا (١)  
لاحتمال كون التقدير: هذه خولان. وخولان قبيلة من اليمن، والأكرومة  
من الكرم كالأعجوبة من العجب.

( وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إن وأن ولكن على الأصح ) - فلا يقال :  
كان الذي يأتيني فله درهم ، ولا ظننت الذي يأتيني فله درهم ، ولا ليت  
الذي يأتيني فله درهم (٢) . وذلك لزوال شبه المبتدأ حينئذ بأداة الشرط .  
ويجوز : إن الذي يأتيني فله درهم . وكذلك أن بالفتح ولكن ، وذلك لأنها  
لم تغير المعنى (٣) الذي كان مع الابتداء ؛ ومنع بعضهم ذلك لزوال شبه المبتدأ  
باسم (٤) الشرط يعمل ما قبله فيه ، وهو محجوج بالسَّماع ، قال الله تعالى :  
« إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يُقبل من أحدهم (٥) » ، وهو كثير .  
وقال تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة (٦) » ، وقال  
الشاعر :

(٢٤٠) بكلّ داهية ألقى عداك وقد يُظنُّ أنّي في مكري بهم فزِعُ  
كلّا ، ولكنّ ما أبديه من فرقٍ فكي يُعزُّوا (٧) فيغريهم بي الطمع

(١) في الدرر ج ١ ص ٧٩ ، استشهد به على دخول الفاء في كل خبر مبتدأ عند الأخفش ، وهي  
عنده زائدة ، وخالفه هنا ابن مالك وابن عقيل ؛ وقال سيبويه إن الفاء غير زائدة ، والأصل  
هذه خولان فانكح فتاتهم . . والمعنى : رب قائلة قالت لي هؤلاء خولان فانكح فتاتهم ، فقلت  
كيف أنكحها وأكرومة الحيين - أي حي أبيها وحي أمها - خالية عن الزوج . . والبيت من  
شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من ( د )

(٣) في ( د ) : معنى

(٤) في ( ز ) : اسم

(٥) آل عمران ٩١

(٦) الأنفال ٤١

(٧) في ( د ) : فلن يعزّ ؛ وفي شرح الألفية للأشموني ج ١ ص ١٢٤ ذكر البيتين : بكل داهية ألقى  
العداء . . . شاهداً على دخول الفاء في خبر لكن ، ولم يذكر قائلهما .

### ١٣ - باب الأفعال الرافعة الاسم<sup>(١)</sup> الناصبة الخبر

وهذا مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها تنصب الخبر ، ولم تعمل في الاسم شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه .

( فبلا شرط كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلَّ وبات وصار وليس ) - فتعمل هذه الثمانية صلةً وغير صلةً ، وموجبةً وغير موجبةً .  
( وصلةً لما الظرفيةً دام ) - أي ما<sup>(٢)</sup> التي يُقصدُ بها وبصلتها التوقيت نحو : لا أصبحك مادمت جاهلاً<sup>(٣)</sup> .

( ومنفيةً بثابتِ النفي مذكور ) - يعم كلُّ نافي حتى ليس كقوله :

ليس ينفكُ ذا غنىً واعتزاز<sup>(٤)</sup> كلُّ ذي عفةٍ مُقلٌّ قنوع ( ٢٤١ )

واحترز بثابت من أن يدخل الاستفهام على النفي للتقرير نحو : ألم تزل

تفعل ؟ لا لمجرد الاستفهام عن النفي :

( غالباً ) - أشار بقوله : غالباً إلى أن النافي قد يُحذف كقوله تعالى :

« قالوا<sup>(٦)</sup> تالله تفتأ تذكر يوسف » - أي لا تفتأ .

(١) في ( ز ) : الأسماء

(٢) سقطت « ما » من ( د ) .

(٣) في ( د ) : ما أصبحك

(٤) في ( د ) : واغتراب ، وفي ( ز ) : واغترار . والتحقيق من الهمع ج ١ ص ١١١ والدرر ج ١ ص ٨٠

والبيت من شواهد العيني ، قال في الدرر : استشهد به على عمل ينفك مسبقاً بفعل النفي

ليس . قال : ولم أقف على قائله .

(٥) في ( ز ) : أشار به

(٦) سقطت من ( د ) . يوسف ٨٥



( متصل لفظاً ) - كما مثل .

( أو تقديراً ) - كقوله :

( ٢٤٢ ) ما خلّنتني زلتُ بعدكم ضمناً أشكو إليكم حموة الألم<sup>(١)</sup>

أي خلّنتني ما زلت . والضمّن الذي به الزمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيرها<sup>(٢)</sup> وحموة الألم سورتُهُ .

( أو مطلوبة النفي ) - هو معطوف على قوله : ومنفيّة . والمراد به ما يقع بعد النهي نحو : لا تزل قائماً ، والدعاء نحو : لا يزال الله محسناً إليك .

( زال ماضي يزال ) - احترز من التي بمعنى تحوّل ، فإن مضارعها يزول وهو فعل لازم ، ومن زال الشيء بمعنى عزله ، فمضارعه يزال .

( وانفك وبرح وفتى وقتاً وأفتاً ) - قال في المحكم : ما فتئت أفعل ، وما فتأت<sup>(٣)</sup> أفتاً فتيئاً وفتوءاً . وما أفتأت الأخيرة تميمية ، أي ما برحت . ( وونى ورام مرادفتاها ) - أي مرادفتا فتى وأخواتها ، كقوله :

( ٢٤٣ ) لا يني الخب شيمة الخب ماداً م ، فلا تحسبته ذا ارعواء<sup>(٤)</sup>  
قال الجوهري : فلان لا يني يفعل كذا ، أي لا يزال . وكقوله :

(١) في شرح التصريح ج ١ ص ٢٤٩ : أنشده خلف الأحمر من الكوفيين . وزلت بعدكم معترض بين مفعولي خلّنتني . وخلّنتني معترض بين النافي ما والمنفي زلت . وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو . . . والتقدير : خلت نفسي ضمنا - مبتلى زمنا - بعدكم ما زلت أشكوشدة الفراق .

(٢) في ( ز ) : أو غيره

(٣) في ( د ) : وما فتأت أفعل

(٤) في الدرر ج ١ ص ٨٢ : استشهد به على استعمال « لا يني » استعمال « لا يزال » معنى وعملاً . . . والخبّ الأولى بكسر الخاء الخداع والخبث . والثاني بالفتح صفة المخادع الخبيث . . . قال : ولم أعرف قائله .

( ٢٤٤ ) إذا رُمَتْ ممن لا يريم<sup>(١)</sup> متيماً سلواً فقد أبعثت في رومك المرمى

واحترز من ونى بمعنى فتر، ومضارعها يني كالناقصة، ومن رام بمعنى حاول ومضارعها يروم، والتي بمعنى تحول ومضارعها يريم كمضارع الناقصة.

( وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يُخبر عنه بجملة طلبية ) - نحو: زيد  
اضربه، وعمرو لا تصحبه، وبشر هل أتاك؟

( ولم يلزم التصدير ) - كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها  
نحو: أيهم عندك، وغلأم أيهم، وأيهم يأتيني فله درهم، أو غلأم أيهم.  
( أو الحذف ) - كالخبر عنه بنعت مقطوع نحو: الحمد لله أهل  
الحمد.

( أو عدم التصرف ) - نحو: طوبى للمؤمن، وسلام عليك، وويل  
للكافر.

( أو الابتدائية لنفسه ) - نحو: أقل رجل يقول ذلك. أي ما يقول.  
فلا تصحبه النواسخ كما لا تصحب هذا.

( أو مصحوب لفظي ) - نحو: لولا زيد لأتيتك. وخرجت فإذا زيد  
قائم.

( أو معنوي ) - نحو: ما أحسن زيدا. والله دره. والكلاب على البقر.

( وندر: وكوني بالمكارم ذكريني ) - من جهة وقوع الخبر فيه جملة

طلبية؛ وقبل هذا الصدر:

( ٢٤٥ ) ألا يا أمَّ فارغ لا تلومي على شيء رفعت به سماعي

(١) في (د): يرَام؛ وفي الدرر ج ١ ص ٨٢ ذكر قدح أبي حيان على الاستدلال بالبيتين، ثم قال: واعلم بأن السيوطي استشهد بالبيت الثاني على ما أورده الدماميني من استعمال لا يريم استعمال لا يزال. قال: ولم أر من نسبه إلى قائله.

وكوني بالكارم ذكّرني<sup>(١)</sup> ودلّي دلّ ماجدة صناع  
وأول على وضع الأمر موضع الخبر، أي: تذكّرني، كقوله تعالى: «فليمدد  
له الرحمن مدّاً<sup>(٢)</sup>»؛ فأرع ترخيم فارعة وهو اسم امرأة.

والدلّ قريبُ المعنى<sup>(٣)</sup> من الهدى، وهما من السكينة والوقار في الهيئة  
والنظر والشمائل وغير ذلك. قاله أبو عبيدة؛ وماجدة من المجد وهو الكرم،  
يقال: مجّد بالضم؛ والصناع: الحاذقة الماهرة<sup>(٤)</sup> بعمل اليدين.  
(فترفعه) - أي تدخل على المبتدأ المذكور فترفعه.

(ويسمى اسماً وفاعلاً، وتنصب خبره ويسمى خبراً  
ومفعولاً) - والمشهور فيهما الأول، وقد سماهما<sup>(٥)</sup> سيويه والبرد بالفاعل  
والمفعول. وهو من باب التشبيه، إذ كان زيداً قائماً مثل: ضرب زيدٌ عمرأ.  
(ويجوزُ تعدده، خلافاً لابن درستويه) - لأنه خبر مبتدأ في الأصل،  
وإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف، فجوازه مع الأقوى أولى، فتقول: كان  
هذا حلواً حامضاً. وشبهةُ ابن درستويه تشبيه هذه الأفعال بما يتعدى إلى  
واحد فلا يزداد على ذلك.

(وتختص دام والمنفيُّ بما بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ  
طلبِيٍّ) - فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين مازال زيد، ولا  
أين ما يكون زيد. وشمل قوله: المنفي بما: زال وكان وغيرهما من أفعال  
(١) في (ز): قال، وعجزه: ولم يذكر هذا الشرط؛ وفي الدرر ج ١ ص ٨٣: استشهد به على  
دخول كان على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية شذوذاً. وجعله ابن مالك في التسهيل نادراً...  
قال: ولم أعثر على قائله.

(٢) مريم ٧٥: «قل من كان في الضلالة فليمدد...»

(٣) سقطت من (غ)

(٤) سقطت من (د)

(٥) في (د): سماه، وقد سقطت هذه العبارة من أولها إلى أول المتن من (غ)

الباب . وفهم منه أن المنفي بغير ما وغير المنفي تدخل عليه نحو : أين لا يزال زيد ؟ وأين لا يكون عمرو ، وأين كان بكر ؟ وإنما قيده بالمفرد لأن غيره لا تدخل عليه أفعال الباب كلها مطلقا ، كما تقدم .

( وتسمى نواقص لعدم اكتنائها بالمرفوع ) - وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها . وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : كان عبد الله أخاك ، وإنما أردت أن تخبر عن الأخوة .  
( لا لأنها تدل على زمن دون حدث ) - كما زعم ابن جني وابن برهان والجرجاني وجماعة .

( فالأصح دلالتها عليهما ) - أي على الحدث والزمان .

( إلا ليس ) - وهذا الذي صححه هو ظاهر قول سيبويه والمبرد ، وصرح به السيرافي في شرح الكتاب . وقد نطقت العرب بمصدر الناقصة ، قال الشاعر :

ببَدَلٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفتى وكونك إِياءَ عليك يسير<sup>(١)</sup> ( ٢٤٦ )  
( وإن أريد بكان ثبت ) - نحو : ما شاء الله كان . أي قدر أو وقع ،  
« وإن كان ذو عسرة<sup>(٢)</sup> » أي حضر أو وجد . وثبت كل شيء بحسبه .

( أو كفل ) - نحو : كنت الصبي ، أي كفلته . ومصدرها كيانة .

( أو غزل ) - نحو : كنت الصوف ، أي غزلته .

( وبتواليها الثلاث ) - وهي أضحى وأصبح وأمسى .

(١) الشاهد هنا على استعمال مصدر كان الناقصة في قوله : وكونك إياه . . . قال في الدرر ج ١ ص ٨٤ : استشهد به على استعمال الحدث من كان . فإن من النحويين من قال : إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث أصلاً . ومنهم من قال إنها تدل على حدث لم ينطق به . . . قال الدماميني : وفيه رد على من قال : المنصوب بعد الكون حال . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) البقرة ٢٨٠

( دخل في الضحى والصبح والمساء ) - نحو قوله :

( ٢٤٧ ) ومن فعلاطي أنني حسنُ القرى إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدها<sup>(١)</sup>

يقال لليوم ذي الريح الباردة والصقيع أشهب ، واللييلة شهباء<sup>(٢)</sup> . والجليد ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض ، تقول منه : جلدت الأرضُ فهي مجلودة ، ونحو قوله تعالى : « فسبحانَ الله حين تُسُون وحين تُضِحُونَ<sup>(٣)</sup> » .

( وبِظُلِّ دام أو طال ) - وزاد غيره : ظلُّ بمعنى أقام نهاراً<sup>(٤)</sup>

( وبياتٌ نزلٌ ليلاً ) - فيقال : باتَ القومُ ، وبياتَ القومُ إذا نزل بهم

ليلاً - فيستعمل<sup>(٥)</sup> متعدياً بنفسه وبالباء .

( وبصارٍ رجع ) - ويتعدى حينئذٍ بآلى ، ومنه قوله تعالى : « ألا إلى

الله تصيرُ الأمور<sup>(٦)</sup> » أي ترجع .

( أو ضمُّ أو قطع ) - فتتعدى حينئذٍ بنفسها إلى مفعول واحد . يقال

صاره يصيره ، وهي<sup>(٧)</sup> لغة في صاره يصوره . أي ضمّه . وفسره بعضهم

بأماله . وقرئ : « فصرهنَّ إليك » بضمِّ الصاد وكسرها . قال الأخفش :

يعني : وجَّهنَّ ، ويقال : صاره يصيره<sup>(٨)</sup> . أي قطعه

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٥ : استشهد به على مجيء أضحى تامة . وذلك إذا كانت بمعنى دخل في الضحى . . والمعنى أن من عادته المبالغة في قرى الضيف زمن الشدة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في ( ز ) : الشهباء .

(٣) الروم ١٧

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( ز ) : ويستعمل

(٦) الشورى ٥٣

(٧) في ( ز ) : وهو

(٨) زاد هنا في ( ز ) : لغة في صاره يصوره ؛ وظاهر أنه تكرر .

(وبدام بقي) - كقوله تعالى: «خالدين<sup>(١)</sup> فيها ما دامت السموات والأرض» .

(أو سكن) - ومنه الحديث: «نهي أن يبال في الماء الدائم<sup>(٢)</sup>» أي الساكن .

(ويبرح ذهب أو ظهر) - وبالوجهين فسر قولهم: برح الخفاء .  
(وبوني فتر) - يقال: ونيت بالأمر أني ونثاً وونياً أي ضعفت وفترت وهذا أشهر من استعمالها ناقصة .

(وبرام ذهب أو فارق) - يقال: رمت من عند فلان، ورمت فلاناً، قال الشاعر:

أبانا فلا رمت من عندنا فإننا بخير إذا لم ترم<sup>(٥)</sup> (٢٤٨)  
(وبانفك خلص أو انفصل) - تقول<sup>(٦)</sup>: فككت الأسير فانفك، وفككت الخاتم وغيره فانفك .

(وبفتاً<sup>(٧)</sup> سکن أو أطفأ) - نحو ما حكى الفراء: فتأته عن الأمر سكتته<sup>(٨)</sup>، وفتأت النار أطفأتها .

(١) سقطتا من (د)، هود ١٠٧، ١٠٨ .

(٢) في (د): وفي الحديث

(٣) في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ج ١ ص ٢٢٣: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم» وفيه

الشاهد - بخارى وضوء ٦٨، مسلم طهارة ٩٤ - ٩٦

(٤) في (د): وهو

(٥) أي فلا ذهب من عندنا، فإننا بخير إذا لم تذهب والشاهد في مجيء رام بمعنى ذهب أو فارق، ولم أجدّه فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

(٦) في (ز): نحو

(٧) في (د): وبفتى

(٨) في (ز): كسرتة

(٩) سقطت من (ز)

( سُمِّيتْ تَائِمَةً ) - لأنها تكتفي حينئذ بمرفوعها .

( وعملتُ عملَ ما رادفت ) - فإن كان لازماً لزمَتْ ، أو متعدّياً بحرفٍ تعدّتْ به ، أو بنفسه فكذلك . وفهم من كلامه أنّ ليس وزال وفتى بكسر التاء وأفتأ وما تصرف من متصرفاتها لا تكون إلا نواقص .  
( وكلُّها تتصرّفُ إلا ليس ودام ) - فيستعمل <sup>(١)</sup> منها الماضي والمضارع والأمر واسمُ الفاعل والمصدرُ ، ولكن لا يستعمل من الأفعال التي شرطَ عملها النفيُّ فعلُ الأمر .

( ولتصاريّفها ما لها ) - أي من العمل والشرط .

( وكذا <sup>(٢)</sup> سائر الأفعال ) - فيثبت <sup>(٣)</sup> لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل .

( ولا تدخلُ صار وما بعدها ) - وهو : ليس وزال ودام وأخواتها .

( على ما خبره فعلٌ ماضٍ ) - فلا يقال : صار زيدٌ علِمَ ؛ وكذا البواقِي <sup>(٤)</sup> ؛ لأنّ هذه تُفهمُ الدوامَ على الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يُفهمُ الانقطاع .

( وقد تدخلُ عليه ليس إن كان ضميرَ الشأن ) - أي إن كان ما خبره فعلٌ ماضٍ ، وهو اسمُها ، ضميرَ الشأن ، وذلك <sup>(٥)</sup> نحو ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منه ، وليس قالها زيدٌ . فاسم ليس في المثالين ضمير الشأن <sup>(٦)</sup> ، أي <sup>(٧)</sup> ليس هو ، أي <sup>(٨)</sup> الشأن ، والخبرُ الجملةُ بعده .

( ويجوز دخول البواقِي عليه ) - أي بواقِي أفعال الباب . إن <sup>(٩)</sup> لم تكن

بمعنى صار .

(٥) (٦) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٧) سقطت « أي » من (غ)

(٨) سقطت من (د)

(٩) في (د) : ولم تكن

(١) في (د) : أي يستعمل

(٢) في (ز) : وكذلك

(٣) في (د) : فثبت

(٤) في (ز) : الباقي

(مطلقاً) <sup>(١)</sup> - ومنه قوله تعالى : « إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ <sup>(٢)</sup> » ،  
« وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا <sup>(٣)</sup> » ، « أَوْ لَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ <sup>(٤)</sup> » وقول الشاعر :

( ٢٤٩ ) ثم أَضْحَوْا لِعِبِّ الدَّهْرُ بِهِمْ      وكذلك الدَّهْرُ حَالاً <sup>(٥)</sup> بعد حال

( خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بَقَدْ ) - وهم الكوفيون .  
والصحيح خلافه لما سبق وهو كثير .

( ويجوز في نحو : أين زيدٌ؟ توسط ما نفيي بغير ما <sup>(٦)</sup> من زال  
وأخواتها ) - فتقول : أين لم يزلُ زيدٌ؟ وأين لا يبرحُ بكرٌ؟ وأين  
لم <sup>(٧)</sup> ينفك عمروٌ؟ فلو كان النفي بما لم يَجْزُ <sup>(٨)</sup> . فلا يقال : أين ما  
زال <sup>(٩)</sup> زيدٌ؟ لأن ما لها صدرُ الكلام .

( لا توسط ليس ، خلافاً للشلوبين ) - فلا يقال : أين ليس زيدٌ؟ لأن  
الحقَّ منعُ تقديم خبرها كما سيأتي .  
( وتردُ الخمسةُ الأوائل <sup>(١٠)</sup> ) - وهي كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلَّ .

(١) سقطت « مطلقاً » من ( غ )

(٢) المائة ١١٦

(٣) يوسف ٢٧

(٤) إبراهيم ٤٤

(٥) في ( د ) : حال . وفي الدرر ج ١ ص ٨٣ : استشهد به على دخول أضحى على مبتدأ خبره فعل  
ماض . قال : والبيت لعدي بن زيد العبادي .

(٦) سقطت « ما » من ( غ )

(٧) في ( د ) : لن

(٨) في ( د ) : يجسن

(٩) في ( د ) : ما يزال ، وفي ( غ ) : أينما يزال .

(١٠) في ( د ) : الأولى



( بمعنى صار ) - كقوله تعالى : « فكانت هباءً مُنْبَثًا <sup>(١)</sup> » . والهباء

المنبث الشيء الذي تراه في البيت من ضوء الشمس ، والهباء أيضاً دِقَاقُ التراب <sup>(٢)</sup> ، وكقوله :

( ٢٥٠ ) ثم أضحوا كأنهم ورقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ به الصِّبا والدَّبُور <sup>(٣)</sup>  
يقال : ألوى فلانٌ بحقي أي ذهب به ، وكقوله تعالى : « فأصبحتم بنعمته إخواناً <sup>(٤)</sup> » وكقوله :

( ٢٥١ ) أمستُ خلاءً وأمسى أهلها احتملوا أُخْنِي عليها الذي أُخْنِي على لُبْدٍ <sup>(٥)</sup>

يقال : أخنى عليه أي أتى عليه وأهلكه ، ولبد آخر نسور لقمان ، وهو منصرف لأنه ليس بمعدول . وتزعم العرب أن لقمان هو الذي بعثته عادٌ في وفدها يستسقي لها ، فلما أهلکوا خَيْرَ لقمان بين بقاء سبع بقرات سمر من أطب عفر ، في جبل وعر ، لا يمسه القطر ، أو بقاء سبعة أنسر ، كلما هلك نسرٌ خلف من بعده نسرٌ . فاختر النسر ، فكان آخر نسوره يسمى لُبْدًا ، وكقوله تعالى : « فظلتُ أعناقهم لها خاضعين <sup>(٦)</sup> »

( ويلحق بها ) - أي تلحق هذه في العمل بصار .

( ما رادفها من أض ) - كقوله :

(١) الواقعة ٦

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في الدرر ج ١ ص ٨٤ : استشهد به على ورود أمسى بمعنى صار ، فلم يقع الماضي خبراً لها .

والبيت من مقطعة لعدي بن زيد .

(٤) آل عمران ١٠٣

(٥) في الدرر ج ١ ص ٨٤ : استشهد به على ورود أمسى بمعنى صار . فلم يقع الماضي خبراً لها بل خبرها مفرد في « أمست خلاء » . . قال : والبيت من قصيدة مشهورة للناطقة الذيباني

يعتذر بها للنعمان بن المنذر ديوانه ص ١٧

(٦) الشعراء ٤

( ٢٥٢ ) رَيْبُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدًا<sup>(١)</sup>

يقال للغلام إذا شب وغلظ قد تمعدد . ورجل نَهْدٌ أي كريمٌ ينهد إلى معالي الأمور ، وفرسٌ نهد أي جسيم مشرف ، تقول منه : نَهْدُ الفرسُ بالضم نُهْودَةٌ ، وفرس حسان بالكسر . ويقال إنما سمى حساناً لأنه ضَنَّ بمائه فلم يَنْزُرْ إلا على كريمةٍ ، ثم كثر ذلك حتى سَمَّوا كلَّ ذَكَرٍ<sup>(٢)</sup> من الخيل حساناً . ورجلٌ أَجْرَدٌ بين الجرد لا شعر عليه ، وفرسٌ أَجْرَدٌ وذلك إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح .

( وعاد ) - كقوله :

( ٢٥٣ ) تُعَدُّ لَكُمْ<sup>(٤)</sup> جِزْرَ الْجَزُورِ رِمَاخُنَا وَيَرْجَعُنَ بِالْأَكْبَادِ مِنْكَسِرَاتِ  
( وآل ) - نحو : آل زيدٌ عالماً .

( ورجع ) - كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ترجعوا بعدي كفاراً<sup>(٥)</sup> » .

( وحرار ) - كقوله :

(١) في الدرر ج ١ ص ٨٢ : بقية الرجز : • كان جزائي بالعصا أن أجلدا • وهو للعجاج . وتمعدد تكلم بكلام معدّ . أي كبير وخطب . والنهد العالي المرتفع . والشاهد فيه إلحاق أض في العمل بصار في قوله : وأض نهداً . .

(٢) في ( د ) : كريم

(٣) في ( د ) : من

(٤) في ( د ) : فيكم ؛ والتمثيل هنا بهذا البيت سهو من الشارح . فالشاهد فيه بالشرط الثاني على استعمال رجع بمعنى صار . قال في الدرر ج ١ ص ٨٣ : وهذا البيت من شواهد أبي حيان . ولم أقف على قائله . والشاهد على استعمال عاد بمعنى صار قوله :

وكان مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرَشْدِهِ فَللهِ مُغْوِرٌ عَادَ بِالرَّشْدِ آمِرًا ( ٢٥٤ )

والبيت كما في الدرر ج ١ ص ٨٢ لسواد بن قارب الدوسي الصحابي .

(٥) الشاهد فيه إلحاق رجع بصار في العمل . رواه البخاري في العلم . ومسلم في الإيمان - فيض

التقدير في شرح الجامع الصغير ج ٦ ص ٣٩٤

( ٢٥٥ ) وما المرء إلا كالشهابِ وضوئه<sup>(١)</sup> يَحُورُ رماداً بعدَ إذ هو ساطعُ  
( واستحال ) - كقوله :

( ٢٥٦ ) إِنَّ العداوةَ تستحيلُ مودَّةً بتداركِ الهفواتِ بالحسناتِ<sup>(٢)</sup>  
( وتحولُ ) - كقوله :

( ٢٥٧ ) وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعدَ صحَّةٍ لعلَّ منايانا تحوَّلنَّ أبوساً<sup>(٣)</sup>  
( وارتد ) - كقوله تعالى : « فارتدَّ بصيراً »<sup>(٤)</sup>.

( وندر الإلحاقُ بصارٍ في : ما جاءت حاجتُك ) - فمن رفع حاجتُك<sup>(٥)</sup> جعلها اسمَ جاءت ، وجعل ما خبرها ، ومن نصب الحاجةَ جعلها الخبرَ ، والاسم ضمير ما ، والجملة من جاءت ومعمولها خبر ما .

( وقعدتُ كأنها حربٌ ) - قالوا : أرهفَ شفرته حتى قعدتُ كأنها حربٌ . أي حتى<sup>(٦)</sup> صارت . فاسمُ قعدَ ضميرُ الشفرة ، وخبرها كأنها حربٌ . يقال أرهفتُ سيفي أي رققته فهو مُرَهَفٌ ، والشفرة بالفتح : السكين العظيم ، وشفرةُ الإسكافِ إزميله الذي يقطع به ، وشفرةُ السيفِ أيضاً حده .  
( والأصحُّ<sup>(٧)</sup> أن لا يلحق بها آل ) - وأما قوله :

(١) في النسخ الثلاث : وضوه . وفي الهمع ج ١ ص ١١٢ . وفي الدرر ج ١ ص ٨٣ : وضوؤه . والتحقيق عن منهج السالك ج ١ ص ١٢٧ - قال في الدرر : والبيت للبيد بن ربيعة الصحابي - رضي الله عنه - والشاهد فيه استعمال مضارع حار بمعنى صار .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٨٣ : استشهد به على استعمال مضارع استحال كصار معنى وعملاً . قال : ولم أعر على قائله .

(٣) في نسخ التحقيق الثلاث : لعل منايانا تحولن أبوساً . وفي الهمع ج ١ ص ١١٢ والدرر ج ١ ص ٨٣ : فيا لك من نعمي تحولن أبوساً . والشاهد فيه استعمال تحول بمعنى صار . والبيت لامرئ القيس - ديوانه ص ١٠٧ . كما جاء بالتحقيق . أي لعل ما بي من شدة الحال والبلاء عوض من الموت أو بدل منه .

(٤) يوسف ٩٦

(٥) سقطت عبارة الشرح من ( د )

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في ( د ) : والصحيح

وَعَرُوبٍ غَيْرِ فَاحِشَةٍ مَلَكَتْنِي وَوَدَّهَا حَقَبًا<sup>(١)</sup>  
 ثُمَّ آلتُ لَا تَكَلَّمُنَا كُلُّ حَيٍّ مُعَقَّبٍ غَضْبًا  
 فلا حجة فيه ، لاحتمال كون آلت بمعنى حلفت ، ولا تكلمنا الجواب .  
 العروب من النساء المتحبة إلى زوجها ، والجمع عُرب . ومنه : « عُرباً  
 أتراباً »<sup>(٢)</sup> .

( ولا قعد مطلقاً ) - بل يقتصر فيها على السماع ، خلافاً للفراء ،  
 وكذلك<sup>(٣)</sup> جاء على الصحيح .

( وأن لا يجعل من هذا الباب غذا وراح ) - خلافاً للزمخشري وأبي  
 البقاء ، فالنصوب بعدهما حال لا خبر ، لالترام تنكيره ، ومنه قوله عليه  
 الصلاة والسلام : « تغدو خماصاً ، وتروح بطاناً »<sup>(٤)</sup> .

( ولا أسحر وأفجر وأظهر ) - خلافاً للفراء في زعمه أنها مساوية لأصبح  
 وأمسى وأضحى ، إذ لم يذكر على هذا شاهداً .

( وتوسيط أخبارها كلها جائز ) - فتقول : كان قائماً زيداً . ومنه :  
 « وكان حقاً علينا نصر المؤمنين »<sup>(٥)</sup> . ودخل في عمومه خبر ليس ودام ،  
 فتقول : ليس قائماً زيداً . ومنه قوله :

(١) في الدرر ج ١ ص ٨٢ : استشهد به - أي السيوطي في الهمع - على استعمال ال مثل صار .  
 واستشهد به الدماميني على ذلك . قال : أي صارت لا تكلمنا . قال : وهذا ليس بنص في  
 المدعى ولا ظاهر فيه ، لاحتمال أن يكون آلت بمعنى حلفت . ولا تكلمنا جواب القسم . ثم  
 ذكر البيت الذي قبله وقال : ولم أقف على قائلهما .

(٢) الواقعة ٣٧

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في ( د ) ، ولا جاء

(٥) رواه ابن ماجه والترمذي في الزهد .

(٦) الروم ٤٧

( ٢٥٩ ) سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجَهُولٌ<sup>(١)</sup>  
وَلَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ قَائِمًا زَيْدٌ . وَمِنْهُ :

( ٢٦٠ ) لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً لَذَّاتُهُ بِإِذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ<sup>(٢)</sup>

( مَا لَمْ يَمْنَعُ مَانِعٌ ) - أَي مِنَ التَّوَسُّطِ ، كَأَن يَكُونُ الْخَبْرُ وَاجِبٌ  
التَّقْدِيمِ نَحْوُ : أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ ؟ أَوْ وَاجِبُ التَّأْخِيرِ نَحْوُ : كَانَ فَتَاكَ صَدِيقِي .

( أَوْ مُوجِبٌ ) - أَي لِلتَّوَسُّطِ نَحْوُ مَا قُصِدَ فِيهِ حَصْرُ الْأَسْمِ ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : « مَا كَانَ حِجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا<sup>(٤)</sup> » وَنَحْوُ : كَانَ<sup>(٥)</sup> فِي الدَّارِ رَجُلٌ .

( وَكَذَا تَقْدِيمُ خَبْرٍ صَارَ وَمَا قَبْلَهَا جَوَازًا وَمَنْعًا وَوَجُوبًا ) - فَيَنْقَسِمُ خَبْرٌ  
صَارَ وَمَا قَبْلَهَا<sup>(٦)</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قَسْمٌ يَجُوزُ  
فِيهِ ، وَقَسْمٌ يَجِبُ ، وَقَسْمٌ يَمْتَنَعُ . فَالْجَائِزُ نَحْوُ : قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ ، وَالْوَاجِبُ  
نَحْوُ : أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ ؟ وَالْمَمْتَنَعُ نَحْوُ : صَارَ عَدُوِي صَدِيقِي .

( وَقَدْ يُقَدِّمُ خَبْرٌ زَالَ وَمَا بَعْدَهَا مَنْفِيَّةً بغيرِ مَا ) - نَحْوُ<sup>(٨)</sup> : فِي الدَّارِ لَنْ  
يَزَالَ زَيْدٌ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ النَّافِي لَمْ أَوْ إِنْ أَوْ لَمَّا .

( وَلَا يُطْلَقُ الْمَنْعُ ، خِلَافًا لِلْفِرَاءِ ) - فِي مَنْعِهِ تَقْدِيمُ خَبْرٍ زَالَ وَمَا بَعْدَهَا

(١) فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ ابْنِ عَقِيلِ ص ٤٦ . وَشَرْحِ الْعَيْنِيِّ لِشَوَاهِدِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ ج ١ ص ٢٣٢ : الشَّاهِدُ  
فِي تَوْسُطِ خَبْرٍ لَيْسَ . وَالْبَيْتُ لِلْسَّمُوعِ بْنِ عَادِيَاءِ الْغَسَّانِيِّ

(٢) فِي الدَّرْرِ ج ١ ص ٨٧ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبْرٍ مَا دَامَتْ عَلَى اسْمِهَا . قَالَ الْعَيْنِيُّ :  
وَقَدْ رَدُّ ذَلِكَ ابْنَ مَعْطٍ ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِالْبَيْتِ . قَالَ صَاحِبُ الدَّرْرِ : وَلَمْ أَقْفِ عَلَى قَائِلِهِ ، وَلَمْ  
يَعْرِهْ فِي مَعْجَمِ الشَّوَاهِدِ لِأَحَدٍ .

(٣) فِي ( د ) : مَا - ح - فِيهِ الْأَسْمُ

(٤) الْجَائِيَّةُ ٢٥

(٥) فِي ( د ) : مَا كَانَ

(٦) سَقَطَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ أَوَّلِ الشَّرْحِ مِنْ ( د )

(٧) سَقَطَتْ مِنْ ( د )

(٨) فِي ( د ) : مَا فِي الدَّارِ

على كلِّ نافيةٍ صحبها .

( ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين ) - في إجازتهم تقديمه مع<sup>(١)</sup> كلِّ نافيةٍ ، والصحيح منعه مع ما ، فلا يقال : قائماً ما زال زيدٌ لأن « ما » لها صدرُ الكلام .

( ولا يتقدم خبرُ دام اتفاقاً ) - فلا يقال : لا أصحبك طالعةً مادامت الشمسُ .

( ولا خبرٌ ليس على الأصح ) - فلا يقال : قائماً ليس زيدٌ ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين ، وهو<sup>(٢)</sup> الموافق للسمع ، ومذهبُ قدماء البصريين الجواز ، واختلف على مذهب<sup>(٣)</sup> سيويه .

( ولا يلزم تأخيرُ الخبرِ إن كان جملةً ، خلافاً لقوم ) - بل يجوز تقديمه وتوسيطه ، فتقول : كان أبوه قائمٌ زيدٌ ، وكان<sup>(٤)</sup> يقوم زيدٌ ، وأبوه منطلقٌ كان زيدٌ ، ويضربُ أبوه كان زيدٌ ، لأن القياس جوازه وإن لم يُسمع . قاله ابن السراج .

( ويمنعُ تقديمُ الخبرِ الجائزِ التقدُّمَ تأخراً مرفوعه ) - فلا يقال : قائماً كان زيدٌ أبوه . أي : كان زيدٌ قائماً أبوه ، ولا أكلاً كان زيدٌ أبوه طعامك<sup>(٥)</sup> . أي : كان زيدٌ أكلاً أبوه طعامك . لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله<sup>(٥)</sup> الذي هو كجزء منه .

( ويقبَّحُه تأخراً منصوبه ) - فيقبح : أكلاً كان زيدٌ طعامك . ولا يمتنع ، لأنه ليس كجزء من عامله ، لأنه فصلة .

(١) في ( د ) : على

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٤) في ( د ) : طعامك أبوه

(٥) في ( د ) : والمعمول الذي هو كالجزء منه

( ما لم يكن ظرفاً أو شبهة ) - فيجوز : مسافراً كان<sup>(١)</sup> زيد اليوم ،  
وراعباً كان زيد<sup>(٢)</sup> فيك ، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في  
غيرها .

( ولا يمتنع هنا ) - بخلاف باب المبتدأ<sup>(٣)</sup> .  
( تقديم خبرٍ مشاركٍ في التعريف وعدمه ) - أي وعدم التعريف وهو  
التنكير .

( إن ظهر الإعراب ) - فيجوز : كان أخاك<sup>(٤)</sup> زيد ، ولم يكن خيراً منك  
أحد ؛ فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم نحو : كان أخي صديقي ،  
ولم يكن فتىً أزكى منك<sup>(٥)</sup> .

( وقد يُخبر هنا وفي باب إن بمعرفة عن نكرة اختياراً ) - وذلك لشبه  
المرفوع هنا<sup>(٦)</sup> بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول ؛ ومنه قول القطامي :

( ٢٦١ )  
قفي قبل التفرق يا ضباعاً ولا يك موقفك منك الوداعاً<sup>(٧)</sup>  
وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول : ولا يك موقفي . وقد حمل هذا  
الشبه المذكور على جعل الاسم في باب إن نكرة والخبر معرفة ، كقوله :

(١) في ( د ) : كان اخاك زيد

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( ز ) : الابتداء

(٤) في ( ز ) : كان زيد أخاك

(٥) في ( د ) : ولم يكن أزكى فتى منك

(٦) سقطت من ( د ) .

(٧) استشهد به على جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة اختياراً في بابي كان وأخواتها وإن وأخواتها .  
والشاهد في الشطر الثاني : ولا يك موقفك منك الوداعاً . وفي الدرر ج ١ ص ٨٨ : كذا استشهد  
به المصنف - أي ابن مالك في التسهيل . وقد سبق ذكرهما في الشاهد السابق . بدليل التعليق  
الآتي . قال : أي المصنف - : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : موقفي بالياء . وهو جار  
على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة - ديوان القطامي ص ٢٧

وإنَّ حراماً أن أُسبَّ مجاشعاً بآبائِي الشُّمِّ الكرامِ الخُضارمِ<sup>(١)</sup>  
وأجاز سيبويه : إنَّ قريباً منك زيدٌ ، الخُضارم جمع خِضْرَم بالكسر ،  
وهو الكثير العطيَّة ، مشبَّه بالبحر الخُضرم ، وهو الكثير الماء .

( فصل ) : ( يقتَرَنُ بالألَّا الخبرُ المنفيُّ إن قصدَ إيجابه ) - وسواء كان  
النفى بحرف نحو : ما كان زيدٌ إلا قائماً ، أو بفعل نحو : ليس زيدٌ إلا  
قائماً ، ودخل في الخبر ثاني مفعولي ظننت نحو : ما ظننت زيداً إلا قائماً ،  
وثالث مفاعيل أعلم نحو : ما أعلمتُ زيداً فرسك إلا مُسرجاً .  
( وكان قابلاً ) - وذلك كما مثل . وتحرَّز من خبر لا يقبل الإيجاب  
نحو : ما كان زيدٌ زائلاً قائماً ، وما كان مثلك أحداً .

( ولا يفَعَلُ ذلك بخبر برح وأخواتها لأنَّ نفيها إيجابٌ ) - فلا يقال :  
ما زال زيدٌ إلا عالماً ، كما لا يجوز : كان زيدٌ إلا عالماً .  
( وما ورد منه بالألَّا مؤولٌ ) - كقول ذي الرمة :

حراجيجٌ لا تنفكُ<sup>(٢)</sup> إلا مُناخةٌ على الخُصْفِ أو نرْمِي بها بلداً أقفرا  
وتؤول على أن تنفك تامة ، وهو مطاوع فكهُ إذا خلَّصه أو فصله ، فكأنه  
قال<sup>(٣)</sup> : ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها على الخُصْفِ ،  
وهو حبسها على غير علف . يريد أنها تناخ معدةً للسير عليها ، فلا تُرسل من  
أجل ذلك في المرعى ، وأو بمعنى إلى أن ، وتُسكَنُ الياء ضرورةً . والحراجيج  
جمع حُرْجُوج ، والحُرْجُوج والحُرْجُج والحُرْجُج الناقة الطويلة على وجه

(١) البيت للفرزدق ديوانه ص ٨٤٤ ، والشاهد فيه جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة في باب إن .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في النسختين ( د ، ز ) : ما تنفك . والتحقيق عن الهمع ج ١ ص ١٢٠ والدرر ج ١ ص ٨٨ ، قال  
في الدرر ، بعد أن أشار إلى اختلاف الأقوال حول هذا البيت . . . وخرجه ابن خروف وابن  
عصفور والمصنف على أن تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تخلص منه ، ففيها  
نفي ، ومناخة حال . . .



الأرض . وقال أبو زيد : الخرجوج : الضامر . وأصل الخرجوج خُرْجَج ،  
وأصل الخُرْجُج خُرْجَج .

( وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرةً محضةً ) - نحو : ليس أحدٌ قائماً . وذلك لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة ، وليس موضوعةً له<sup>(١)</sup> .

( ويجوز<sup>(٢)</sup> الاقتصارُ عليه دون قرينةٍ ) - يريد : على كون الاسم نكرةً عامةً ، لأنه بذلك يشبه اسمَ لا ، فيجوز أن تساويه في الاقتصار عليه ، ومنه :

( ٢٦٤ ) ألا يا ليل ويحك نبئينا فأما الجودُ منك فليس جودُ<sup>(٣)</sup>

أي ليس منك جودٌ ، أو عندك جودٌ ، وحكى سيبويه : ليس أحدٌ ، أي ليس هنا أحدٌ ، وخصه المغاربة بالضرورة .

( واقترانُ خبرها بواو إن كان جملة موجبةً بيلاً ) - كقوله :

( ٢٦٥ ) ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصير اعتباراً<sup>(٤)</sup>

( وتشاركها في الأول ) - وهو مجيء الاسم نكرة .

( كان بعد نفي ) - كقوله :

---

(١) في ( د ) : مسوغة ، والتحقيق بمعنى أن ليس موضوعة للنفي

(٢) في ( ز ) : وبجواز .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٨٥ : استشهد به على جواز حذف خبر ليس ، أي : فليس جودٌ موجوداً ، وفي

شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : يجوز الاقتصار عليه دون قرينة ، يريد على اسم ليس . .

قال صاحب الدرر أنشده الفراء ، ولم أعثر على قائله ، ونسبه صاحب معجم الشواهد لعبد

الرحمن بن حسان .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٨٦ : استشهد به على اقتران خبر ليس بالواو عند الأخفش وابن مالك ، وفي

التسهيل وشرحه : « واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبةً بيلاً » كقوله : ليس شيءٌ إلا

وفيه . . . الخ ومنع ذلك بعضهم ، وتأول البيت . . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

( ٢٦٦ ) إذا لم يكن فيكَنَّ ظلٌّ ولا جنى فأبعدكَنَّ الله من شجرات<sup>(١)</sup>  
وقوله :

( ٢٦٧ ) إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنَّ التأسِّي دواءُ الأسي<sup>(٢)</sup>  
والأسي مفتوح مقصور الحزن .  
( أو شبهه<sup>(٣)</sup> ) - كقوله :

( ٢٦٨ ) ولو كان حيٌّ في الحياة مخلداً خلدت . ولكن ليس حيٌّ بخالد<sup>(٤)</sup>  
( وفي الثالث ) - وهو اقتران خبرها بواو إن كان جملةً موجبةً بيلاً .  
( بعد نفي ) - كقوله :

( ٢٦٩ ) إذا ما ستورَ البيتِ أرخين لم يكن سراجٌ لنا إلا ووجهك نورها<sup>(٥)</sup>  
وكقوله :

( ٢٧٠ ) ما كان من بشرٍ إلا وميئته محتومةٌ لكن الأجال تختلف<sup>(٦)</sup>

(١) البيت - لجمعيشة البكائي . وروى : شيرات . وسمرات . وفي هامش المزهري ج ١ ص ١٤٦ : شيرة شجرة . وفي كتاب ليس لابن خالويه : شيرات بفتح الشين والياء . فإن أصلها شجرات ولم تعلق لأنها بدل من حرف .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٨٩ : استشهد به على مشاركة كان لليس في مجيء اسمها نكرة محضة بعد نفي . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) أي شبه النفي . وهو لو حرف امتناع لامتناع .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٨٩ : استشهد به على مجيء اسم كان نكرة محضة بعد شبه النفي وهو لو . وكذا استشهد به الدماميني عند شرحه لهذا الموضع من التسهيل . وروايته للمصراع الثاني : خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) في الدرر ج ١ ص ٨٦ : استشهد به على ما في الأبيات قبله . وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وفي الثالث بعد النفي . هو اقتران خبرها بواو إن كان جملةً موجبةً بيلاً . وأنشد المصنف : ما كان من بشرٍ . البيت وأنشد الفراء : إذا ما ستور البيت . الخ قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٦) في ( د ) . ( ز ) : إلا منيته . والتحقيق من ( غ ) والهمع والدرر : وفي الدرر ج ١ ص ٨٦ ساق البيت شاهداً كالذي قبله وقال : لم أقف على قائله .

( وربما شُبِّهَتِ الجُمْلَةُ المَخْبَرُ بِهَا فِي ذَا البَابِ بِالحَالِيَّةِ فَوَلِيَتِ الوَاوُ  
مطلقاً ) - كقولهِ :

( ٢٧١ ) وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظرُ الشَّرُّ<sup>(١)</sup>  
وقوله :

( ٢٧٢ ) فظَلُّوا ومنهم سابقُ دمعهُ له وآخر يثني دمعَةَ العينِ بالمهلِ<sup>(٢)</sup>  
وهذا لا يعرفه البصريون ، وإنما أجازهُ الأَخْفَشُ . يقال : نفحهُ بشيء أي  
أعطاه . ومنه : لا يزال لفلان نفحات من المعروف .  
قال ابن ميادة :

( ٢٧٣ ) لما أتيتك أرجو فضلَ نائلِكُم نفحتني<sup>(٣)</sup> نفحةً طابت لها العَرَبُ  
أي طابت لها النفس ، والعرب بالتحريك النفس . والنظر الشر هو نظر  
الغضبان . بمؤخَّرِ عَيْنِهِ . ويقال : ثناه أي كفه ، ومنه : جاء ثانياً عنانهُ .  
والمهل بالتحريك التؤدة .

( وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً ) - فتدل على الدوام مثل لم  
يزل ، كقولهِ تعالى : « وكان الله على كلِّ شيء قديراً<sup>(٤)</sup> » .  
وقوله :

( ٢٧٤ ) وكنتُ امرأً لا أسمعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أُسبُ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا<sup>(٥)</sup>

(١) في الدرر ج ١ ص ٨٦ : استشهد به على مجيء خبر أصبح جملة مقترنة بالواو تشبيهاً لها  
بالجملة الحالية . وذكر نص التسهيل وشرحه . ولم يذكر قائل البيت

(٢) في الدرر ج ١ ص ٨٦ : استشهد به على مجيء خبر ظل جملة مقترنة بالواو تشبيهاً لها  
بالحالية مع الإيجاب المحض . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) في ( د ) : نفحت لي . والبيت تمثيل لبيان معنى نفح في الكلام قبله .

(٤) الأحزاب ٢٧

(٥) الشاهد فيه مرادفة كان للم يزل في الشطر الأول منه . ولم أجدّه فيما تحت يدي من كتب  
الشواهد .

(وبجواز زيادتها وسطاً باتفاق) - نحو: ما كان<sup>(١)</sup> أحسن زيدا،  
ونحو: زيدٌ كان قائمٌ. ومنه قوله<sup>(١)</sup>:

( ٢٧٥ ) أرى أم عمرو دمعها قد تحدرًا بكاءً على عمرو وما كان أصبرا<sup>(٢)</sup>

وقول أبي أمامة الباهلي: يا نبي الله، أو<sup>(٣)</sup> نبي كان آدم؟

( وأخراً على رأي ) - فيقال: زيد قائم كان، كما يقال: زيدا قائمٌ ظننتُ.

وهذا مذهب الفراء. والصحيح المنع، إذ لم يستعمل، والزيادة خلاف الأصل، فيقتصر بها على موضع استعمالها.

( وربما زيد أصبح وأمسى ) - كقولهم: ما أصبح أبردها. وما أمسى

أدفاها. يعنون الدنيا<sup>(٤)</sup>. وهذا شاذ عند البصريين مقيس عند الكوفيين.

( ومضارع كان ) - كقول أم عقيل بن أبي طالب:

( ٢٧٦ ) أنت تكون ماجدٌ نبيلٌ إذا تهبُّ شمالٌ بليل<sup>(٥)</sup>

وقول رجل من طي:

( ٢٧٧ ) صدقت قائلٌ ما يكون أحقُّ ذا طفلاً يبئذُ ذوي السيادة يافعا<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت من ( د )

(٢) البيت لامرئ القيس ديوانه ص ٦٩. والشاهد فيه زيادة كان وسطاً بين ما التعجبية وفعل التعجب في قوله: ما كان أصبرا.

(٣) في ( د ) : أنبي

(٤) في ( د ) : الليلة

(٥) في الدرر ج ١ ص ٨٩: استشهد به على زيادة كان بلفظ المضارع عند الفراء: قال العيني:

الاستشهاد فيه في قوله تكون فإنها زائدة. ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضي.

قال: وهذا شاذ على خلاف الأصل. . . والبيت لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي

طالب - رضي الله عنهما.

(٦) الشاهد فيه كالذي قبله زيادة يكون بين ما التعجبية وفعل التعجب أحق. والأصل: صدقت

قائل: ما أحق هذا طفلاً يافعا يبئذ ذوي السيادة. . . والبيت لرجل من طي، كما قال

الشارح.

الماجد الكريم . يقال : مَجَّدَ بالضم فهو ماجدٌ ومجيدٌ . وقال ابن السكيت :  
 الشرف والمجد يكونان بالآباء . يقال : رجل شريف ماجد ، أي له آباء  
 متقدمون في الشرف . قال : والحسبُ والكرمُ يكونان في الرجل وإن لم  
 يكن له آباء لهم شرف . والنبيل من النبالة ، والنبل هو الفضل . يقال : نَبِلَ  
 بالضم فهو نبيل . ويقال : هبَّتْ الرياحُ تَهْبُ هُبوباً وهيباً أي هاجت .  
 والشَّمَالُ الرياحُ التي تهب من ناحية القطب ، وفيها خمسُ لغات : شَمَلُ  
 بالتسكين ، وشَمَلُ بالتحريك ، وشَمالٌ وشَمَالٌ وشَامَلٌ مقلوب منه ، وربما  
 جاء بتشديد اللام كقوله :

تلفه نكباءُ أم<sup>(١)</sup> شَمَالُ

( ٢٧٨ )

والجمع شمالات وشمائِلُ أيضاً<sup>(٢)</sup> على غير قياس ، كأنهم جمعوا شمالة  
 كرسالة<sup>(٣)</sup> ورسائل . والبليل والبليلة الرياح فيها ندى . والبُدُّ مصدر بَدَّه بيده  
 أي غلبه . ويقال : أيفع الغلامُ ارتفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ، وهو من  
 النوادر .

( وكان مسندةً إلى ضمير ما ذكر ) - كقوله :

فكيف إذا مررتَ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام<sup>(٤)</sup>

( ٢٧٩ )

(١) في ( د ) : أو . والشطر مثال لمجيء شمال بتشديد اللام . ولا يعرف قائله

(٢) سقطت من ( د ) : أيضاً

(٣) في ( ز ) : مثل رسالة .

(٤) في شرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني مع حاشية الصبان ج ١ ص ٢٤٠ : قاله الفرزدق من  
 قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك . ويروى : وكيف . وروى سيبويه : وكيف إذا رأيت  
 ديار قوم . . قوله : وجيران عطف على قوم . ولنا في موضع جر نعت للجيران على تقدير زيادة  
 كانوا . لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف . أعني : جيران كرام . وقال ابن هشام :  
 وليس من زيادتها قوله : فكيف إذا مررت بدار قوم - الخ لرفعها الضمير . خلافاً لسيبويه .  
 لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو . وذلك يدل على الاهتمام بها . ورد بأنه لا يمنع  
 إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظننت مسندة متأخرة ومتوسطة . فإن قلت : الواو اسمها . ولنا

فكانوا زائدة ، وإسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة ، كما لا يمنع إلغاء ظن في نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ . وهذا مذهب الخليل وسيبويه .  
( أو بين جار ومجرور ) - وهو على ومجرورها كقوله :

( ٢٨٠ ) سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمَسْؤِمَةِ الْعَرَابِ<sup>(١)</sup>

ويروى : المَطْهَمَةُ الصَّلَابُ . وهذا في غاية الشذوذ . والسَّرَاةُ اسم جمع عند سيبويه كالنَّفَرِ ، وقيل جمع سَرِيٍّ ، وجمعُ فَعِيلٍ على فَعَلَةٍ عزيز .

قال الجوهري : ولا يعرف<sup>(٢)</sup> هذا . والسَّرِيٌّ من السَّرْوِ ، وهو سخاء في

مروءة<sup>(٣)</sup> . ويقال<sup>(٤)</sup> : سَرَا يَسْرُو ، وسَرِيٌّ بالكسر يسري سَرَوًا فيهما ، وسَرُوٌّ

يسرُو سَرَاوَةً أي صار سَرِيًّا . والمسومة المرعية من سامت أي رعت فهي

سائمة ، وأسميتها أنا وسومتها . وقيل : المسومة المَطْهَمَةُ ، يقال : فرسٌ

مطهم ، ورجل مطهم . قال الأصمعي : المطهم التام كل شيء منه على حدته

فهو بارع الجمال . والخيل العرب والإبل العرب خلاف البراذين

والبخاتي . والصلاب الشديدة من صَلَب الشيء صلابة فهو صَلْبٌ وصليب .

( وتختص كان أيضاً بعد إن أو<sup>(٥)</sup> لو بجواز حذفها<sup>(٦)</sup> مع اسمها إن كان

ضميراً ما عَلِمَ من غائب أو حاضر ) - كقول الشاعر :

= خبرها مقدماً . والتقدير : وجيران كرام كانوا لنا . فلا زيادة . قلت : عدم جواز تقديم الخبر في الأصل منع كون لنا خبراً مقدماً لكانوا .

(١) في ( غ ) : تساموا وفي الدرر ج ١ ص ٨٩ : استشهد به على زيادة كان بين الجار والمجرور

شذوذاً . وروى : جواد بني أبي بكر . . . وهو جمع جواد : الفرس السريع العدو . قال : ولم أقف على قائله

(٢) في ( ز ) : ولا يعرف غير هذا .

(٣) في ( ز ) : في ثروة .

(٤) في ( غ ) : يقال . وقد سقطت من ( د ) .

(٥) في ( د ) : ولو

(٦) في ( د ) : حذف اسمها .

( ٢٨١ ) قد قيل ذلك<sup>(١)</sup> "إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا" فما اعتذارك من قول إذا قيلاً ؟

أي إن كان هو أي المقول حقاً وإن كان هو أي المقول كذباً . وكقوله :

( ٢٨٢ ) لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ<sup>(٢)</sup>

أي ولو كان هو أي ذو البغي ملكاً . وكقوله :

( ٢٨٣ ) عِلْمَتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّثَانَ ظَمَانَ عَارِيَا<sup>(٣)</sup>

أي ولو كنت . وقوله :

( ٢٨٤ ) لا تَقْرِبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مَطْرَفٍ إِنْ ظَالَمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا<sup>(٤)</sup>

(١) في (د) : ما قيل . وهي رواية في بعض المراجع . وفي الدرر ج ١ ص ٩٠ . استشهد به على

حذف كان واسمها . وهو ضمير غائب . بعد إن الشرطية . وهذا عندهم من قبيل : الناس

مجزيون بأعمالهم . إن خيراً فخير . وإن شراً فشر . يجوز فيه أربعة أوجه : رفعهما ونصبهما

ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس . وتقدير الرفع فيهما : إن وقع حق وإن وقع كذب . أو إن

كان فيه أي في المقول حق وإن كان فيه كذب . ونصبهما على أنهما خبر كان . والتقدير : إن

كان المقول حقاً وإن كان المقول كذباً . وأما رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان رفعهما

ونصبهما . . . والبيت للنعمان بن المنذر يخاطب الربيع بن زياد العبسي . في قصة برصه

المزعوم في رواية مشهورة عن لبيد بن ربيعة .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٩١ : استشهد به على حذف كان مع اسمها بعد لو . والتقدير : ولو كان

ملكاً . وجواب لو محذوف لتقدم ما يدل عليه في المعنى عند البصريين . وأما الكوفيون

فيقدرون جواب الشرط . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٩١ : الشاهد فيه كالذي قبله . والتقدير : ولو كنت غرثان ظمان عاريا . قال

أبو حيان بعد ما أنشد هذا البيت : ويتعين النصب في هذه المثل لأنها خبر كان . قال صاحب

الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٩١ : استشهد به على حذف كان واسمها وهو ضمير المخاطب بعد إن

الشرطية . والتقدير : إن كنت ظالماً . والبيت من قصيدة الليلى الأخيلية - ديوانها ص

١٠٩ - وهو من شواهد سيبويه . . . وقيل إنه لحميد بن ثور الهلالي . والذي في ديوان حميد

ص ١٣٠ .

لا تَغزُونَ الدَّهْرَ آلَ مَطْرَفٍ لا ظالماً أبداً ولا مظلوماً

قال أبو عبيد البكري في اللآلئ :

لا ظالماً فيهم ولا مظلوماً أي منهم . قال : وهي الرواية الجيدة .

أي إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً . والنصب في هذه ونحوها واجبٌ ،  
لتعَيُّن كَوْن الاسم خَيْرَ كان . والغَرْثان : الجائع ، يقال : غَرِثَ بالكسر  
يَغْرِثُ<sup>(١)</sup> غَرْثاً فهو غَرْثَان .

( فإن حَسُنَ مع المحذوفة بعد إن ) - أي مع كان المحذوفة .

( تقديرٌ : فيه أو معه أو نحو ذلك ) - أي مما يصلح جعله خبراً .

( جاز رفع ما وليها ) - وذلك لعدم تعيينه للخبرية ، بخلاف ما سبق ،  
نحو : الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، والمرء مقتول  
بما قتل به ، إن سيفاً فسيفٌ ، وإن خنجراً فخنجر . فيجوز نصب ما بعد إن  
خبراً لكان ، والتقدير : إن كان العمل خيراً . . . وإن كان العمل شراً ، وإن  
كان المقتول به سيفاً ، وإن كان المقتول به خنجراً ، ويجوز رفعه اسماً  
لكان ، والتقدير : إن كان في عملهم خيرٌ . . . وإن كان في عملهم شرٌ . . .  
وإن كان معه سيفٌ . . . وإن كان معه خنجرٌ . . . والخنجر سكين .

( وإلّا تعيّن نصبه ) - أي وإلّا يحسن تقدير فيه أو معه تعين النصب  
كما سبق ، وحذف كان في هذا ونحوه جائز<sup>(٢)</sup> ، قال سيبويه : وإن شئت  
أظهرت الفعل .

( وربما جُرَّ مقروناً بإن لا أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور  
بحرف ) - وذلك نحو ما حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من  
يقول : مررت برجل إن لا صالح فطالح ، بالجرّ على تقدير : إن لا أكن<sup>(٣)</sup>  
مررت بصالح فطالح . هكذا قدره سيبويه ثم قال : هو ضعيف قبيح .

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د . ز ) : وحذف كان ونحوه في هذا جائز

(٣) في ( ز . غ ) : إلّا

(٤) في ( غ ) : وهذا ضعيف قبيح



قال : ومن ثم قال يونس : امرر على أيهم أفضل : إن زيد وإن عمرو؛ يعني إن مررت بزويد أو<sup>(١)</sup> مررت بعمرور.

( وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب إن المذكورة خبر مبتدأ أولى من جعله خبر كان مضمرة ، أو مفعولاً بفعل لائق ، أو حالاً ) - فيجوز ذلك في الواقع بعد الفاء من قولك : إن خيراً فخير ونحوه الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : فجزأؤهم خير ، والنصب على أنه خبر كان محذوفة ، والتقدير : فيكون الجزاء خيراً ، أو على أنه مفعول بفعل لائق ، أي : فيجزون خيراً ، أو على الحالية فيلفونه خيراً ، والرفع أولى لقلة المضمرة .

وحصل من هذا ومما تقدم أنه يجوز في قولك : إن خيراً فخير أربعة أوجه : رفع الاسمين ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وعكسه<sup>(٤)</sup> ، وهو أجودها .

( وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة ) - فإذا رفعت خيراً الواقع بعد إن فقلت : إن خيرٌ فخيرٌ أو فخييراً ، فجعل المقدّر كان الناقصة أولى من جعل التامة<sup>(٥)</sup> ، لأن الناقصة يتعين إضمارها مع نصبه ، فينبغي أن يرجح . مع رفعه ليجري الاستعمالان على سنن واحد .

( وربما أضمرت الناقصة بعد لدن ) - كقول الشاعر يصف إبلاً :

من لَدَّ شَوْلاً فإلى إيتلائها<sup>(٦)</sup>

( ٢٨٥ )

(١) في ( د ) : وإن

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في ( د ) : وما تقدم

(٤) في ( د ) : والعكس

(٥) سقطت هذه العبارة من أول الشرح من ( ز ) ، وفي ( غ ) : أولى من جعله التامة .

(٦) في ( ز ) : إيتلائها ، وفي الدرر ج ١ ص ٩١ : استشهد به على حذف كان مع اسمها ، وبقاء

أي من لدن<sup>(١)</sup> كانت شولا . والشول النوق التي خفَّ لبنها ، وارتفع ضرعها ،  
 وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، الواحدة شائلة ، وهو جمع على  
 غير قياس ، يقال منه : شوَّلت الناقة بالتشديد ، أي صارت شائلة ، وأما  
 الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للّقاح ولا لبن لها أصلاً ،  
 والجمع شوّل كراكم ورُكّع . وإتلاؤها هو أن يتلوها ولذها ويتبعها ، يقال :  
 أتلت الناقة أي تلاها ولذها ، ومنه قولهم : لا دريت ولا تليت يدعو عليه  
 بأن لا تتلى<sup>(٢)</sup> إبله أي لا يكون لها أولاد . عن يونس .  
 ( وشبهها ) - كقوله :

( ٢٨٦ ) أزمان قومي والجماعة كالذي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا  
 أي أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي . . . كذا قال سيبويه .  
 والرَّحَالَةَ سرج من جلد<sup>(٤)</sup> ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض  
 الشديد ، والجمع الرحائل .

( والتزَمَ حذفها ) - أي حذف كان .

( معوضاً منها ما بعد أن كثيراً ) - كقوله :

( ٢٨٧ ) إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَا أَنْتَ مَرْتَجَلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَدْرُ<sup>(٥)</sup>

== خبرها دالاً عليهما بعد لَدَ . قال : وفي التسهيل وشرحه . . . وذكر العبارة وشرحها . . . ثم  
 قال : وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها .

(١) في ( ز ) : من لد .

(٢) في ( د ) : يتلو .

(٣) في ( د ) : منع ، وفي الدرر ج ١ ص ٩٢ : استشهد به على إضمار كان الناقصة بعد شبه لدن ،  
 وتقديره : أزمان كان قومي والجماعة ، قال : فالجماعة مفعول معه على تقدير إضمار الفعل ،  
 فالبيت يشهد في البابين ، والبيت للراعي عبيد بن حصين ، شاعر إسلامي فحل - جمهرة  
 القرشي ص ١٣٨ .

(٤) في ( ز ) : من جلود .

(٥) في شرح المغني ص ٤٤ : قال المصنف : الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية . . . قلت ، البيت

والأصل : ولأن<sup>(١)</sup> كنتَ مرتحلاً ، فحذفت اللام لأن حذف حرف الجر مع أن مطرد ، ثم حذفت كان وعوض منها ما ، ولهذا لا يجتمعان ، فانفصل الضمير فصار : أما أنت مُرْتَحِلاً .

( وبعد إن قليلاً ) - كقوله :

( ٢٨٨ ) أَمْرَعِي الأَرْضَ لو انَّ مالا لو انَّ نُوقاً لك أو جمالا  
أو ثلثة من غنم إمّالا<sup>(٢)</sup>

أي إن كنت لا تجد غيرها ، فحذف كان واسمها وخبرها وعوض منها ما وأبقى لا الداخلة على الخبر . ويقال : مرع الوادي بالضم وأمرع أي أكلاً فهو مُمرع . ويقال للضأن الكثيرة ثلثة . قال يونس<sup>(٣)</sup> : ولا يقال للمعزى الكثيرة ثلثة ولكن حيلة بالفتح ، والجمع ثلل كبُدرة<sup>(٤)</sup> وبدر . قال : فإذا اجتمعت الضأن والمعزى فكثرتا قيل لها : ثلثة .

( ويجوز حذف لامها الساكن جزماً ) - ناقصة كانت أو تامة ، كقوله<sup>(٥)</sup> تعالى : « فلم يكُ ينفَعهم إيمانهم<sup>(٦)</sup> » ، وقوله تعالى : « وإن تكُ حسنةً يضاعفها<sup>(٧)</sup> » . واحترز بجزماً من الساكن وفقاً نحو : كن خير بني آدم .

== أنشده المبرد شاهداً على قوله : إذا أتيت بإما وأما فافتح الهمزة مع الأسماء . واكسرها مع الأفعال ، كذا حكاه عنه الأزهري . وأورده بلفظ : فالله يحفظ . وهو معنى يكلاً .

(١) في ( ز ) : ولئن .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٩٣ : الشاهد في إمّا لا . حيث حذفت كان واسمها وخبرها وعوض عنها إمّا لا . قال : ولم أقف على قائل هذا الرجز . ولم ينسبه صاحب معجم الشواهد لأحد .

(٣) في ( ز ) : أبو سيف .

(٤) في ( ز ) : مثل بدرة ، وفي اللسان ( ثلل ) مثل ما جاء بالشرح .

(٥) في ( ز ) : قال تعالى .

(٦) غافر ٨٥

(٧) النساء ٤٠

( ولا يَمْنَعُ ذلك ملاقة ساكن ، وفقاً ليونس ) - كقوله :

( ٢٨٩ ) إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغْنٍ عنه عقد التَّمائم<sup>(١)</sup>

قال المصنف : وليس بمضطر لتمكنه من أن يقول :

إذا لم يكن من همة المرء ما نوى

ومذهب سيويه أن هذا مخصوص بالضرورة . والتَّمائم جمع تَمِيمَة ؛ قال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> : وهي<sup>(٣)</sup> عوذة تعلق على الإنسان . وفي الحديث : « من علق تَمِيمَة فلا أتم الله له<sup>(٤)</sup> » . قال الجوهرى : ويقال : هي خرزة . وأما المعاذة إذا كان<sup>(٥)</sup> فيها القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها .

( ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غير ظرفٍ وشبهه من معمولٍ خبرها<sup>(٦)</sup> ) - فيمتنع<sup>(٧)</sup> : كان طعامك زيداً أكلاً . خلافاً للكوفيين . ويجوز : كان عندك زيدٌ مقيماً . وكان في الدار زيدٌ جالساً . لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

( واغتفر ذلك بعضهم ) - أي بعض البصريين كابن السراج والفارسي .

( مع اتصال العامل ) - نحو : كان طعامك أكلاً زيداً . وفقاً للكوفيين .

ووجهه أن معمولٍ من كمال الخبر وكالجزء منه فلم يولها<sup>(٨)</sup> إلا الخبر .

(١) في الدرر ج ١ ص ٩٣ : استشهد به على حذف نون يكون مع ملاقة الساكن . على مذهب

يونس وابن مالك تمسكاً بالسمع . ومذهب سيويه أن هذا ضرورة . . . قال : ولم أعر على

قائله .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( ز ) .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) مسند الإمام أحمد ج ٤ ص ١٥٤ ، ١٥٦ . ونصه : « من تعلق تَمِيمَة فلا أتم الله له . . . »

(٥) في ( ز ) : كتب .

(٦) في ( د ) : الخبر .

(٧) في ( ز ) : فيمتنع .

(٨) سقطت من ( د )

ومذهب سيوييه المنع ، ولم يرد بها سماع .

(وما أوهم خلاف ذلك قدّر فيه البصريون ضمير الشأن) - اسماً<sup>(١)</sup> . كقوله :

( ٢٩٠ ) قنأفد هذأجون حول بيوتهم بما كان إيأهم عطية عوداً<sup>(٢)</sup>

فظاهره أن عطية اسم كان ، وعود خبرها . وإيأهم معمول عود تقدم على  
المبتدأ الواقع بعد اسم كان المضمّر . ويحتمل أن تكون زائدة . والقنأفد جمع  
قنفذ ، ويقال هذج الظليم إذا مشى في ارتعاش .

( فصل ) : ( ألحق الحجازيون بليس ما النافية ) - فيرفعون بها المبتدأ

وينصبون بها الخبر ، ومنه قوله تعالى : « ما هذا بشراً<sup>(٣)</sup> » وقوله تعالى : « ما  
هّن أمهاتهم<sup>(٤)</sup> » ، وغير الحجازيين لا يعملها . بل يوقع بعدها المبتدأ والخبر  
مرفوعين نحو : ما زيد قائم .

( بشرط تأخر الخبر ) - فإن تقدّم بطل عملها نحو : ما قائم زيد .

ومنه :

( ٢٩١ ) وما حسن أن يمدح المرء نفسه ولكن أخلاقاً تدم وتحمّد<sup>(٥)</sup>

( وبقاء نفيه ) - فإن انتقض النفي لم تعمل نحو : ما زيد إلا قائم ؛

ومنه : « وما محمد إلا رسول<sup>(٦)</sup> » .

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في الدرر ج ١ ص ٨٧ : استشهد به على تجويز الكوفيين وطائفة من البصريين أن يلي كان غير

الظرف . وقال جمهور البصريين : إن كانت شأنية . قال : والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو

بها جريراً وقومه - ديوانه ص ٢١٤ .

(٣) يوسف ٣١

(٤) المجادلة ٢

(٥) في ( د ) ، فإذا

(٦) في الدرر ج ١ ص ٩٥ : استشهد به على بطلان عمل ما إذا تقدم خبرها . قال : ولم أعثر على

قائله .

(٧) آل عمران ١٤٤

(وقد إن) - فإن وجدت أهملت نحو: ما إن زيد قائم . ومنه قول

فَرَوَةَ بن مُسَيْك ، وهو حجازي<sup>(١)</sup>؛

(٢٩٢) فما إن طُبْنَا جِبْنَ ولكن منايانا ودولة آخرينا<sup>(٢)</sup>

يقال : ما ذاك بطبي أي عادتي<sup>(٣)</sup> .

( وعدم تقدم غير<sup>(٤)</sup> ظرف أو شبهه من معمول الخبر ) - فيبطل عملها إن

تقدم على المبتدأ غير ذلك ، نحو : ما طعامك زيد آكل . ومنه :

(٢٩٣) وقالوا : تعرّفها المنازل من منى<sup>(٥)</sup> وما كل من وافى منى أنا عارف

في<sup>(٦)</sup> رواية نصب كل ، ولا يبطل إن تقدم ذلك<sup>(٧)</sup> ، نحو : ما عندك زيد

مقيماً ، وما في الدار عمرو جالساً ، ومنه :

(٢٩٤) بأهبة حرب<sup>(٨)</sup> كن وإن كنت آمناً فما كل حين من توالي مواليا

( وإن المشار إليها زائدة كافة لا نافية ، خلافاً للكوفيين ) - فإن كافة لما

(١) في الدرر ج ١ ص ٩٤ : أنه لفروة بن مسيكة الصحابي - رضي الله عنه - وهو مرادي

(٢) استشهد به على أن ما الحجازية إذا زيدت بعدها إن لا تعمل عمل ليس . وهو من

شواهد سيبويه على أن إن كافة لما عن العمل كما كتبت ما إن عن العمل .

(٣) قال في الدرر : والطب بالكسر هنا بمعنى العلة والسبب . أي لم يكن سبب قتلنا

الجبن ، وإنما هو القدر وحضور المنية .

(٤) سقطت غير من ( د ) ، وفي ( غ ) ، غير ظرف وشبهه -

(٥) سقط الشطر الأول من ( ز ) و ( غ ) ، وفي العيني على الأشموني والصبان ج ١ ص ٢٤٩ : قاله

مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي . يقال : تعرفت ما عند فلان أي تطلبت حتى

عرفت ، والضمير يرجع إلى محبوبته ، والمنازل نصب على الظرفية . قوله : وما نفى ، وكل

نصب على أنه مفعول عارف ، على لغة تميم ، وليس بظرف ، ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما ،

والجملة أعني أنا عارف خبرها ، والمائد محذوف أي عارفه ، والشاهد فيه على إبطال عمل ما

لإيلائها معمول الخبر .

(٦) أي الظرف أو شبهه .

(٧) في ( د ) : ففي

(٨) في منهج السالك ج ١ ص ١٤١ : بأهبة حزم لذ . قال العيني : والشاهد في قوله ، فما كل حين

من توالي مواليا ، فما بمعنى ليس ، ومن في محل رفع اسمها ، ومواليا خبرها ، وكل حين

نصب على الظرفية ، وهو معمول الخبر ، فلما تقدم لم يبطل عمل ما .

كما في : « إنما الله إله واحد<sup>(١)</sup> » ، وليست نافية كما زعموا ، لأنهم زادوها بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية ، ولا مسوغ لذلك إلا شبهها لفظاً بما النافية ، فتعيّن أن تكون معها زائدة .

( وقد تُزادُ قبل صلة ما الاسمية ) - كقوله :

( ٢٩٥ ) يُرَجِّي المرء ما إن لا يراه وتعرضُ دون أدناه<sup>(٢)</sup> الخطوبُ  
أي الذي لا يراه .

( والحرفية ) - كقوله :

( ٢٩٦ ) وَرَجَّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزال<sup>(٣)</sup> يزيدُ

( وبعد ألا الاستفتاحية ) - نحو :

( ٢٩٧ ) أَلَا إن سَرَى ليلي فبتُّ كئيباً أحاذرُ أن تنأى النوى بغضوباً<sup>(٤)</sup>

( وقبل مدة الانكار ) - كقول رجل من العرب لما قيل له : أتخرج إن

أخصبت البادية ؟ : أنا إنيه<sup>(٥)</sup> ؟

(١) النساء ١٧١

(٢) في همع الهوامع ج ١ ص ١٢٥ ، وفي الدرر ج ١ ص ٩٧ ، وتعرضُ دون أبعده الخطوبُ قال في الدرر : استشهد به على زيادة إن بعد ما الموصولة ، قال ، واستشهد به في شرح التسهيل لأبي حيان على هذا الحكم . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر ج ١ ص ٩٧ ، استشهد به على زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية ، أي مدة دوامه يزيد على السنّ خيراً . قال : ولم أعثر على قائله . وفي منهج السالك ج ١ ص ١٣١ : أراد : لا يزال يزيد على السنّ خيراً ، فقدم معمول الخبر ، وهو خيراً ، على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا . وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً .

(٤) في الدرر ج ١ ص ٩٧ ، استشهد به على زيادة إن بعد ألا الاستفتاحية وساقه أبو حيان شاهداً على ما سبق إليه هنا . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) قال في الهمع ج ١ ص ١٢٥ : منكرأ أن يكون رأيه على خلاف ذلك . وفي التسهيل : باب الحكاية ص ٢٤٩ ، إن سأل بالهمزة عن مذکور منكرأ اعتقاد كونه على ما ذكر أو بخلافه حكاه غالباً ووصل منتهاه بمدة تجانس حركته إن كان متحركاً ، أو بياء ساكنة بعد كسرة إن كان تونيناً أو نون إن . . وربما وليت دون حكاية ما يصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ : أنا إنيه ؟ وسيأتي تفصيل ذلك في باب الحكاية .

( وليس النصب بعدها<sup>(١)</sup> بسقوط باء الجر<sup>(٢)</sup>، خلافاً للكوفيين ) - فلا  
عمل لما<sup>(٣)</sup> عندهم، بل المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره، ونصب<sup>(٤)</sup> بإسقاط  
الخافض. وردَّ بأن إسقاط الخافض لا يوجب النصب لا سيما الزائدة، ألا  
ترى أن بحسبك درهمٌ، تسقط منه الباء ولا يجب نصبه، بل لا يجوز.

( ولا يعني عن اسمها<sup>(٥)</sup> بدلاً موجب، خلافاً للأخفش ) - في إجازته  
ذلك في قولك : ما قائماً<sup>(٦)</sup> إلا زيدٌ، بحذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله  
الموجب بإلاً، وهو ضعيف، لعدم تعين المحذوف، إذ يحتمل أن يكون  
المحذوف ما ذكر، وأن يكون الأصل : ما كان قائماً إلا زيدٌ.

( وقد تعمل متوسطاً خبرها ) - وحكى<sup>(٧)</sup> الجرمي أن ذلك لُغِيَّةٌ<sup>(٨)</sup>،  
وحكى<sup>(٩)</sup> : ما مسيئاً<sup>(١٠)</sup> من أعتب.

( وموجباً بإلاً ) - كقول المغلس :

( ٢٩٨ ) وما حقُّ الذي يعثو نهاراً ويسرق ليله إلا نكالا<sup>(١١)</sup>

(١) في بعض نسخ التسهيل : بعد ما لسقوط، وفي ( غ ) بإسقاط باء الجر

(٢) في ( د ) : حرف الجر، وفي بعض نسخ التسهيل : باء الخبر

(٣) في ( د ) : لها

(٤) أي الخبر، وقد سقطت هذه العبارة من ( د، غ )

(٥) في ( د ) : عن اسم ما

(٦) في ( د ) : ما أحد قائماً إلا زيد

(٧) في ( د ) : حكي

(٨) في ( د ) : لغة

(٩) في ( د ) : وحكى الكسائي

(١٠) زاد هنا في ( د ) : إلا زيد، وهو سهو.

(١١) قال في الدرر ج ١ ص ٩٤ : يعتو بالثناة، وفي الأصل بالثلثة ومعناها يفسد، والذي تلقيناه

يعتو بالثناة الفوقية ومعناها يستكبر، والروايتان تناسبان المعنى، قال : ولم أعر على قائل

هذا البيت، وفي معجم شواهد العربية أنه لمغلس بن لقيط، كما في الشرح.



( وفاقاً لسيبويه في الأول ) - وهو نصبُ خبرٍ<sup>(١)</sup> ما متوسطاً . قال سيبويه : وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

( ٢٩٩ ) فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ<sup>(٢)</sup>

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن « لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ<sup>(٣)</sup> » كذلك ، ورب شيء هكذا ، وهو كقول<sup>(٤)</sup> بعضهم : ملحفة<sup>(٥)</sup> جديدة في القلة . انتهى<sup>(٦)</sup> .

وعامة النحويين على منع نصب خبرها متوسطاً ، وتأولوا البيت .

( وليونس في الثاني ) - وهو نصبُ الخبر موجباً بإلاً ، وروى هذا عنه من غير طريق سيبويه ، وذهب إليه الشلوبين في تنكيته على المفضل ، ومذهب الجمهور وجوبُ رفعه حينئذ .

( والمعطوفُ على خبرها بيل ولكن موجبٌ فيتعينُ رفعه ) - فتقول : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، ولكن قاعدٌ . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف . أي بل هو قاعد .

( وتُلْحَقُ بها ) - أي بما في رفع الاسم ونصب الخبر .

( إن النافيةٌ قليلاً ) - وقد صرح بذلك المبرد ، وتابعه الفارسي وابن جني ، ومن إعمالها قوله :

(١) في ( ز ) ، خبرها .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٩٥ : استشهد به على عمل ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها . على مذهب الفراء من غير قيد ، وسيبويه يقول إن مثلهم خبر ما مقدماً عليها ، قال ، وهذا لا يكاد يعرف . . . وأقول إنه ليس مقدماً عليها ، بل على اسمها ، فهو متوسط بين ما واسمها . كنص التسهيل .

(٣) ص ٣

(٤) في ( غ ) : وهو قول بعضهم .

(٥) في ( د ) : هذه ملحفة

(٦) سقطت من ( د )

- (٣٠٠) إن المرء ميتاً بانقضاء حياته  
(ولا كثيراً) - ومنه قوله<sup>(٢)</sup> .
- (٣٠١) تعزَّ فلا شيء على الأرض باقياً  
الوزر الملجأ . وقوله :
- (٣٠٢) نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل  
(ورفعها معرفة نادر) - كقول النابغة الجعدي :
- (٣٠٣) بدت فعل ذي<sup>(٥)</sup> ود فلما تبعتها  
تولت وردت حاجتي في فؤاديا  
وحلت سواد القلب لا أنا باغياً  
سواها ولا في حُبها متراخياً<sup>(٦)</sup>  
(وتكسغ بالتاء) - أي لا ، فيقال : لآت ، وتعمل حينئذ عمل ليس .  
قال ابن القطاع : كسع القوم كسعاً ضرب أديبارهم بالسيف ،<sup>(٧)</sup> والإنسان

(١) في الدرر ج ١ ص ٩٧ : وفي العيني على شروح الألفية ج ١ ص ٢٥٥ : المعنى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته . ولكن إنما يموت إذا بُغِيَ عليه فيخذل عن النصر والعون . والشاهد في قوله : إن المرء ميتاً حيث عملت إن عمل ليس . قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في الدرر ج ١ ص ٩٧ . وفي العيني على شروح الألفية ج ١ ص ٢٥٣ : استشهد به على إعمال لا النافية عمل ليس . فلا شيء ولا وزر بمعنى ليس وعملا عملها . قال في الدرر : ولم أقف على قائله .

(٤) الشاهد فيه كالذي قبله : إعمال لا النافية عمل ليس . في قوله : لا صاحب غير خاذل . . .

(٥) في النسخ الثلاث وفي العيني : بدت فعل ذي ود . وفي الدرر ج ١ ص ٩٨ : بدت فعل ذي رجب .

(٦) والشاهد في هذا البيت حيث عملت لا عمل ليس وقد رفعت معرفة في قوله : لا أنا باغياً . . .

ولا في حبها متراخياً . أي ولا أنا متراخياً في حبها . . . وفي العيني على شروح الألفية ج ١ ص

٢٥٣ . في الشطر الثاني من البيت الأول : وبقت حاجتي . . قال : ويروى : وخلت . .

والبيتان للنابغة الجعدي الصحابي الذي عمر مائتين وأربعين سنة . قيل اسمه : عبد الله بن

قيس . وقيل قيس بن عبد الله . وقيل حيان بن قيس .

(٧) في ( د ) : وكسعت الإنسان .

ضربت دُبْرُه بظْهرِ قدمك ، والرَّجُلُ تكلمت بإثر<sup>(١)</sup> كلامه بما ساءه .

( فتختص بالحين أو مرادفه ) - كالساعة ، ومنه :

نَدِمَ البَغَاةُ وِلاتَ سَاعَةَ مندم<sup>(٢)</sup>

( ٣٠٤ )

ولا تعمل في غير هذين ، فلا يقال : لَاتَ زَيْدًا قائماً .

( مقتصراً على منصوبها بكثرة ) - كقوله تعالى : « وِلاتَ حِينَ

مَنَاصِ<sup>(٣)</sup> » أي وِلاتَ الحِينَ حِينَ مَنَاصِ . فحذف الاسم وأبقى<sup>(٤)</sup> الخبر .

وكقول رجل من طيبي :

والبغِي مرتع مبتغيه وخيم<sup>(٥)</sup>

ندم البغاة وِلاتَ سَاعَةَ مندم

( ٣٠٤ )

أي وِلاتَ السَاعَةَ سَاعَةَ مندم<sup>(٦)</sup> .

( وعلى مرفوعها بقلّة ) - كقراءة بعضهم : « وِلاتَ حِينَ مَنَاصِ<sup>(٣)</sup> »

برفع حين . أي وِلاتَ حِينَ مَنَاصِ لَهُمْ . فحذف الخبر . ولم يسمع في لَات

اجتماع الاسم والخبر .

( وقد يضاف إليها حين لفظاً ) - كقوله :

ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي<sup>(٧)</sup>

وذلك حين لَاتَ أَوَانُ حِلْمِ

( ٣٠٥ )

والأذاة مصدر أذى . يقال آذاه يؤذيه إذاً وأذاهً وأذِيَّةً .

(١) في ( د ) : إثر .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٩٩ : ذكر الشطر الثاني : والبغِي مرتع مبتغيه وخيم قال : استشهد به على

إعمال لَات في مرادف الحين وهو الساعة والتقدير : وِلاتَ السَاعَةَ سَاعَةَ مندم . . . وقدر غير

ذلك . . . قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية ج ١ ص ٢٥٥ : قاله محمد بن عيسى

التميمي . وقيل : مهلهل بن مالك الكناني .

(٣) ص ٣

(٤) في ( د ) : وبقي

(٥) الشاهد فيه الاقتصار على منصوب لَات . وقد سبق الحديث عن هذا الشاهد .

(٦) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٧) في الدرر ج ١ ص ٩٩ : استشهد به على أن لَات قد يضاف إليها لفظ حين . . . قال : ولم أقف

على قائله .

( او تقديرأ ) - كقوله :

( ٣٠٦ ) تذكر حبَّ ليلي لاتَ حيناً وأمس الشيبُ قد قطع القرينا<sup>(١)</sup>  
أي حين لات حين تذكر<sup>(٢)</sup> .

( وربما استغنى<sup>(٣)</sup> مع التقدير عن لا بالتاء ) - كقوله :

( ٣٠٧ ) العاطفون تحين ما من عاطفٍ والمسبغون<sup>(٤)</sup> يداً إذا ما أنعموا  
أي العاطفون حين<sup>(٥)</sup> لات حين ما من عاطفٍ ، فحذف حين<sup>(٦)</sup> ولا ، ويحتمل  
كون الأصل : العاطفونه بهاء السكت ، ثم أثبتتها وأبدلها تاء .  
( وتَهْمَلُ لاتَ على الأصحَّ إن وليتها هنا ) - كقوله :

( ٣٠٨ ) حنّت نوازٍ ولاتَ هنا حنّتِ وبدا الذي كانت نوازٍ أجنّت<sup>(٧)</sup>

(١) في الدرر ج ١ ص ١٠٠ : استشهد به على إضافة حين إلى لات تقديرأ . أي حين لات حين  
تذكر . وهذا التقدير لابن مالك . قال أبو حيان : التقدير : حين لات تذكر . ولا يضطر إلى  
هذا التقدير كما زعم المصنف . إذ يصح المعنى بقوله : تذكر حب ليلي لات حين تذكر . أي  
ليس الحين حين تذكر . أقول : وكلام أبي حيان فيه نظر . فقد أسقط حين المقدرة . والتي  
فيها الشاهد . في أول كلامه . وأثبتها حين صحح المعنى في آخر كلامه . قال صاحب الدرر : ولم  
أعثر على قائله .

(٢) في ( د ) : حين لا تذكر .

(٣) في ( د ) : استغنى به .

(٤) في ( د ) و ( ز ) : والنعمون . وفي ( غ ) : والمائمون وأكد توضيحها في الهامش . والتحقيق عن  
الهمع ج ١ ص ١٢٦ والدرر ج ١ ص ٩٨ . قال في الدرر : استشهد به على زيادة التاء على  
الحين . والشاهد هنا على الاستغناء مع التقدير عن لا بالتاء . قال في الدرر : وخرج على أن  
هذه التاء في الأصل هاء السكت لا حقة لقوله : العاطفونه اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها  
تاء وفتحها . وقيل إن التاء بقية لات فحذفت لا وبقيت التاء . . قال : وروى : المفضلون بدل  
المسبغون . قال : والبيت من جملة أبيات لأبي وجزة السعدي .

(٥) سقطتا من ( د )

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في العيني على شروح الألفية ج ١ ص ١٤٥ : قاله شبيب بن جميل . وقيل جعل بن فضلة  
وذكره شاهداً على نوار تبني على الكسر أو تعرب وترفع فاعلاً لحنّت على لغة تميم . وشاهداً  
على إهمال لات إن وليتها هنا على رأي الفارسي وصححه ابن مالك .

قال المصنّف : لا عمل للات في هذا وأشباهه . لكنها مهملة . وهنأ في موضع نصب على الظرفية . والفعل بعدها صلة لأن محذوفة . وأن وصلتها في موضع رفع بالابتداء . والخبر هنأ . كأنه قال : ولا هنأ لك حين . هكذا قال أبو علي<sup>(١)</sup> . وزعم الشلوبين وابن عصفور أن هنأ اسم لات . وهو غير صحيح لأن هنأ ظرف غير متصرف . فلا يخلو من معنى في إلا بأن تدخل عليه من أو إلى .

( ورفع ما بعد إلا في نحو : ليس الطيب إلا المسك لغة تميم ) - قال أبو عمرو بن العلاء : ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع . ولا حجازي إلا وهو ينصب .

( ولا ضمير في ليس . خلافاً لأبي علي ) - بل هي على هذه اللغة حرف نفى لا عمل لها . وهذا قول الجمهور . وقال الفارسي : هي فعل . واسمها ضمير الشأن . والجملة من الطيب والمسك خبرها . ورد بأنه لو كان كما زعم ل قيل : ليس إلا الطيب المسك . كما يقال : ليس كلامي إلا زيد منطلق . ولم يقل : ليس الطيب إلا المسك . كما لا يقال : ليس كلامي زيداً إلا منطلقاً .

( ولا تلزم حالة النفي بليس وما على الأصح ) - بل ينفي بها الحال والماضي والمستقبل . ومن استقبال النفي بليس : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم<sup>(٢)</sup> » . ومن<sup>(٤)</sup> استقبال النفي بما : « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعمر<sup>(٥)</sup> » قال الشلوبين : وحكى سيويوه : ليس خلق الله أشعر

(١) الفارسي

(٢) سقطت من ( د )

(٣) هود ٨

(٤) في ( د ) : ومثال

(٥) البقرة ٩٦

منه . وأجاز سيبويه<sup>(١)</sup> : ما زيدَ ضربته . على أن تكون ما حجازية .  
( وتُرَادُ البَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبْرِ الْمَنْفِيِّ بَلِيسَ ) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « أَلَيْسَ اللَّهُ

بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ »<sup>(٢)</sup> ؟ « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ »<sup>(٣)</sup> ؟

( وَمَا أَحْتَبَهَا ) - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ »<sup>(٤)</sup> .  
« وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ »<sup>(٥)</sup> . فَلَوْ ثَبَتَ الْخَبْرُ<sup>(٦)</sup> لَمْ تَزِدْ . فَلَا يَجُوزُ : لَيْسَ  
زَيْدٌ أَوْ مَا زَيْدٌ إِلَّا بِقَائِمٍ .

( وَقَدْ تَزَادَ بَعْدَ نَفْيِ<sup>(٧)</sup> فَعَلَ نَاسِخٌ لِلْإِبْتِدَاءِ ) - كَقَوْلِهِ :

( ٣٠٩ ) وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ . إِذَا جَشَعُ الْقَوْمُ أَعْجَلُ<sup>(٨)</sup>  
وَقَوْلُهُ :

( ٣١٠ ) دَعَانِي أَخِي . وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدِدٍ

(١) سقطت من ( ز )

(٢) الزمر ٣٧

(٣) الزمر ٣٦

(٤) النمل ٩٣

(٥) فصلت ٤٦

(٦) في ( ز ) فلو لم يكن الخبرُ منفيًا لم تُزِدْ . وقد سقطت هذه العبارة وما بعدها إلى أول المتن من  
( غ )

(٧) سقطت من ( د )

(٨) في الدرر ج ١ ص ١٠١ . وفي شرح العيني لشواهد الأشموني والصبان ج ١ ص ٣٥١ : استشهد به  
على دخول الباء زائدة في خبر كان المنفية في قوله : لم أكن بأعجلهم . والبيت من قصيدة  
للشغري الأزدي عمرو بن براق .

(٩) في ( د ) و ( غ ) : والحرب . والتحقيق من ( ز ) والدرر والأشموني . قال في الدرر : استشهد به  
على دخول الباء في مفعول وجد الثاني لنفي الناسخ في قوله : لم يجدني بقعدد . قال : والقعدد  
الجبان اللئيم القاعد عن المكارم والخامل . والبيت من قصيدة لدريد بن الصمة . وأخوه المذكور  
عبد الله . وكان خرج بقومه ومعه دريد . فوقع بينهم معركة مع عدوهم . قتل فيها عبد  
الله . فعطف عليه دريد وجعل يندب وهو جريح . والمعنى : طلبني أخي في الحرب .  
والفرسان بيني وبينه . فلم يجدني متأخرًا .

أَجْشَعُ أَفْعَلُ مِنَ الْجَشَعِ ، وَهُوَ أَشَدُّ الْحَرَصِ ، وَمِنْهُ جَشَعُ الرَّجُلِ بِالْكَسْرِ وَتَجَشَّعَ مِثْلُهُ فَهُوَ جَشَعٌ ، وَقَوْمٌ جَشِعُونَ . وَيُقَالُ ؛ رَجُلٌ قُعْدُدٌ وَقُعْدُدٌ إِذَا كَانَ قَرِيبَ الْآبَاءِ إِلَى الْجَدِّ الْأَكْبَرِ ، وَكَانَ يُقَالُ لِعَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : قُعْدُدُ بَنِي هَاشِمٍ ، وَيُمدَحُ بِهِ مِنْ وَجْهِهِ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِلْأَكْبَرِ <sup>(١)</sup> ، وَيَذَمُّ بِهِ مِنْ وَجْهِهِ لِأَنَّهُ مِنْ أَوْلَادِ الْهَرَمِيِّ ، وَيُنْسَبُ إِلَى الضَّعْفِ ، وَمِنْهُ : دَعَانِي أَخِي . . . . الْبَيْتِ .

( وَبَعْدَ أَوْلَمَ يَرَوْنَ أَنْ وَشَبَهَهُ ) - وَالْمُرَادُ بِهِ دَخُولُهَا بَعْدَ أَنْ الْمَسْبُوقَةُ بِـ أَوْلَمَ يَرَوْنَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « أَوْلَمَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ <sup>(٢)</sup> » . وَجَازَ ذَلِكَ نَظْرًا إِلَى الْمَعْنَى ، إِذْ مَعْنَى أَوْلَمَ يَرَوْنَ أَنْ : أَوْ لَيْسَ .

( وَبَعْدَ لَا التَّبَرُّةَ ) - كَقَوْلِ الْعَرَبِ : لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ . إِذَا لَمْ تُجْعَلِ الْبَاءُ بِمَعْنَى فِي .

( وَهَلْ ) - كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَهْلَ أَخْوَعِيشٍ لِيَذِبَ بَدَائِمِ <sup>(٣)</sup> ( ٣١١ )  
 وَأَقْلَوْلَى ارْتَفَعَ . وَيُقَالُ : قَرَدَ الرَّجُلُ سَكَتَ مِنْ عَيٍّْ ، وَأَقْرَدَ أَيَّ سَكَنَ وَتَمَاوَتَ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : أَقْرَدَ لَصِقَ بِالْأَرْضِ .  
 ( وَمَا الْمَكْفُوفَةُ بِإِنْ ) - كَقَوْلِهِ :

(١) فِي ( د ) ، لِلْكَبِيرِ ، وَفِي ( ز ) : لِلْكَبِيرِ ، وَالتَّحْقِيقُ مِنْ ( غ ) .

(٢) الْأَحْقَافُ ٣٣

(٣) جَاءَ فِي شَرْحِ الْعَيْنِيِّ لِشَوَاهِدِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ ج ١ ص ٢٥١ بِصِيغَةٍ : تَقُولُ ، وَفِي الدَّرَجِ ج ١ ص ١٠١ : يَقُولُ . . . . قَالَ صَاحِبُ الدَّرَجِ : اسْتَشْهَدُ بِهِ عَلَى دَخُولِ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ هَلْ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ بَعْدَ هَلْ لِشَبَهِهَا بِحَرْفِ النِّفْيِ ، وَالضَّمِيرُ فِي يَقُولُ لِلْكَلْبِيِّ ، وَأَقْلَوْلَى ارْتَفَعَ ، وَعَلَيْهَا أَيَّ الْأَتَانِ ، يَرْمِي كُلَّ فَرْدٍ مِنْ كَلْبِ بَغْشِيَانِ الْأَتَنِ . وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لِلْفَرَزْدَقِ يَهْجُو بِهَا جَرِيرًا وَكَلْبِيًّا رَهْطَهُ .

( ٣١٢ ) لعمرُك ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيف قواه<sup>(١)</sup>  
( والتيمية . خلافاً لأبي عليّ والزمخشري ) - والصحيح خلافُ  
قولهما . لكثرة دخول الباء بعد<sup>(٢)</sup> ما . في أشعار بني تميم ونثرهم<sup>(٣)</sup> . ونص  
على ذلك سيبويه والفراء ؛ ومنه قول الفرزدق :

( ٣١٣ ) لعمرُك ما معنُ بتاركِ حقّه ولا منسِيءٌ معنٌ ولا متيسرٌ<sup>(٤)</sup>  
( وربما زيدت في الحال المنفية ) - كقوله :

( ٣١٤ ) فما رجعتُ بخائبةٍ ركابٌ حكيمٌ بن المسيبِ منتهاهَا<sup>(٥)</sup>  
أي خائبةٌ .

( وخبر إن ) - كقوله :

( ٣١٥ ) فإن تناً عنها حقبةً لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرِبِ<sup>(٦)</sup>  
أي فإنك المجرِبُ مما أحدثت<sup>(٧)</sup> .

(١) في الدرر ج ١ ص ١٠٠ : استشهد به على زيادة الباء في خبر ما النافية مع بطلان عملها . وعبارة  
البغدادي أوضح . قال في شرح شواهد الرضى : إن الباء تتراد بعد ما النافية المكفوفة بإن  
اتفاقاً . وهو كلام ابن مالك في التسهيل . ولعمرُك قسم . وما إن أبو مالك جوابه . وأبو مالك  
كنية عويم بن عثمان . وهو أبو المنخل صاحب الشاهد . وهو من جملة أبيات للمنخل يرثيه  
بها .

(٢) سقطتا من ( د )

(٣) في ( غ ) : وغيرهم

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٠٢ : استشهد به على وجوب رفع المعطوف على خبر ما المجرور بالباء .  
والبيت من شواهد سيبويه والرضى . . والشاهد في قوله : ولا منسِيءٌ معنٌ ولا متيسرٌ . بالعطف  
على بتارك . والبيت للفرزدق - ديوانه ص ٣٨٤

(٥) في الدرر ج ١ ص ١٠١ : استشهد به على زيادة الباء في الحال المنفية . وهذا على مذهب ابن  
مالك . والتقدير عنده : فما رجعت خائبةً ركاب . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في الدرر ج ١ ص ١٠١ : استشهد به على زيادة الباء في خبر إن بعد نفي . والبيت لامرئ  
القيس - ديوانه ص ٤٢ . والضمير في عنها لأم جندب زوجته . والشاهد في قوله : بالمجرِبِ .  
أي فإنك المجرِبِ مما أحدثت .

(٧) سقطت هذه العبارة كلها من ( د ) .



( ولكن ) - كقوله :

( ٣١٦ ) ولكن أجزاً لو فعلت بهين وهل يُنكرُ المعروف في الناس والأجز (١)  
وقد يجزُّ المعطوف على الخبر الصَّالح للباء مع سقوطها ( ) - وهذا (٢) هو

العطف على التوهم ، ولا ينقاس ، خلافاً للفرء . ومنه أشد سيويه :

( ٣١٧ ) مشائيم ليسوا مُصلحين عشيرةً ولا ناعب إلا بينن غرابها (٣)

جرُّ ناعب (٤) عطفاً على مصلحين على توهم الباء . ومنه أيضاً قوله :

( ٣١٨ ) ما الحازمُ الشَّهمُ مقداماً ولا بطلٍ إن لم يكن للهوى (٥) بالعقل غلاباً

جرُّ بطلاً عطفاً على مقدم (٦) على توهم الباء . واحترز بالصالح من غيره . فلا يقال : ليس زيدٌ إلا قائماً وذاهبٍ . . بجرُّ ذاهبٍ ، ولا : ما زيدٌ يقومُ

وقاعدٍ ، بجرُّ قاعد (٧)

( ويندرُ ذلك بعد غير ليس وما ) - كقوله :

( ٣١٩ ) وما كنتُ ذا نيربٍ فيهمُ ولا مُنمشٍ فيهمُ مُنمِلٍ (٨)

(١) في الدرر ج ١ ص ١٠١ : استشهد به على دخول الباء الزائدة في خبر لكن وذلك لشبه لكن بالفعل . ومع ذلك فقد قيل إنه شاذ . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٢) سقط اسم الإشارة من ( ز )

(٣) في خزنة الأدب ج ٤ ص ١٥٨ : هو من شواهد سيويه ، على أن ناعب عطف بالجرُّ على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس . لتوهم الباء ، فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس ، ويسمى هذا في غير القرآن الكريم : العطف على التوهم ، وفي القرآن العطف على المعنى ، ولم يذكر قائله .

(٤) في ( ز ) و ( غ ) : ناعبا . بالنصب على المفعولية لجرِّ مبنيا للفاعل .

(٥) في ( د ) : بالهوى للعقل ؛ وفي الدرر ج ١ ص ١٩٦ : استشهد به على جرِّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها ، والشاهد في قوله : ولا بطلٍ بجرِّه على توهم دخول الباء على مقدم .

قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في ( د ) : مقداما ، وزاد بعدها : عطفاً .

(٧) سقطت العبارة الأخيرة من ( غ )

(٨) في الدرر ج ٢ ص ١٩٦ : استشهد به على ندور التوهم بعد غير ليس وما ، فإن توهم دخول الباء على خبر كان نادر . قال : ولم أعثر على قائله .

جرّ منمشاً على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية ، وهو : ذا نيرب .  
والنيرب النميمة ، والمنمش المفسد لذات البين ، والمنمل الكثير النميمة .

( وقد يُفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل ) - كقول

امرئ القيس :

( ٣٢٠ ) فظلاً طُهارة اللحم ما بين مُنْضِجٍ صفيف شواء أو قديرٍ معجَلٍ (٢)

جرّ قديراً لتوهم جرّ صفيف بالإضافة ، لأن منصوب اسم الفاعل يُجرّ بالإضافة كثيراً . واحترز بالمتصل من المنفصل ، فإنه لا يجرّ المعطوف عليه نحو أن يقال : من بين منضج بالنار صفيف شواء ، لأن الانفصال يمنع توهم بالإضافة . الطهارة جمع طاه وهو الطباخ . والصفيف ما صُفّ من اللحم على الجمر ليشتوى (٣) فيه . تقول منه : صفت اللحم صفاً ، والقدير المطبوخ في القدر . تقول منه : قدر واقدر مثل طبخ واطبخ .

( وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببياً ) - نحو :

ليس زيد قائماً ولا قاعداً أبوه . وما زيد قائماً ولا قاعداً أخوه .

( أعطي الوصف ما له مفرداً ، ورفّع به السببياً ) - فيجوز لك في

الوصف في المثالين السابقين النصب والجر كما لو لم يذكر السببياً .

وكذلك (٤) لو دخلت الباء في الخبر . ولو قلت : ما زيد يقوم ولا قاعداً أبوه .

أو ليس زيد يقوم ولا قاعداً أبوه . لم يجر الوصف لما تقدم .

(١) سقطت من ( د )

(٢) في العيني على شروح الألفية : قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة ( المعلقة ) ، وفي

ديوانه : وظل . . والشاهد في قوله : أو قدير بالجر على التوهم معطوفاً على صفيف ، لتوهم جر

صفيف بالإضافة .

(٣) في ( د ) : ليشتوى

(٤) في ( د ) : وكذا

(٥) في ( د ) : لم يجر إلا النصب

( أو جُعلا ) - أي الوصف والسببي .

( مبتدأ وخبراً ) - فتقول : ولا قاعدٌ أخوه . فيرتفع<sup>(١)</sup> أخوه مبتدأ . وقاعدٌ خبراً<sup>(٢)</sup> . ويجوز رفع الوصف مبتدأ ، وجعل ما بعده مرفوعاً به ساداً مسدً خبره .

( وإن<sup>(٣)</sup> تلاه أجنبيٌّ عطف بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها ) - نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً عمرو . فعمرو مرفوعٌ عطفاً<sup>(٤)</sup> على اسم ليس ، وقاعداً منصوبٌ عطفاً<sup>(٤)</sup> على خبرها . ويجوز لك رفع الوصف على الخبرية للأجنبي ، أو على الابتدائية<sup>(٥)</sup> . ولا يجوز نصب الوصف والحالة هذه مع ما ، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها ، بل يتعين رفع الوصف نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو . ويكون الأجنبي مبتدأ وخبره الوصف الذي قبله أو ساداً مسدً خبر<sup>(٦)</sup> الوصف .

( وإن جُرَّ بالباء جاز على الأصحَّ جرُّ الوصف المذكور ) - نحو : ليس زيدٌ بذهابٍ ولا قائمٍ عمرو . بجرِّ قائمٍ بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ، وحذف حرف الجرِّ من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير . ونظير المثال قوله :  
وليس بمُدنٍ حتفه ذو تقدُّمٍ لحربٍ ولا مستنسى العمرمُحجِم<sup>(٧)</sup> ( ٣٢١ )

( ويتعيَّن رفعه بعد ما ) - أي رفع الوصف المتلَوِّ بأجنبي نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو . وما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو<sup>(٨)</sup> ، وذلك لما سبق .

(١) في ( د ) : فيرفع

(٢) في ( د ) : خبره

(٣) في ( د ) : فإن

(٤) في ( د ) : عطف

(٥) سقطت من ( ز ) ، وفي ( غ ) : والابتدائية

(٦) سقطت من ( د )

(٧) جاء به نظيراً للمثال : ليس زيدٌ بذهابٍ ولا قائمٍ عمرو ، والشاهد في قوله : ولا مستنسى العمر

بجرِّ مستنسى بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة .

(٨) في ( د ) وضع كلا من زيد وعمرو موضع الآخر .

## ١٤ - باب أفعال المقاربة

( منها للشروع في الفعلِ طَفِقَ وطَفِقَ وطَبِقَ وجَعَلَ وأخَذَ وَعَلِقَ وأنشأ وهَبَّ وقام ) - فهذه ثمانية أفعال . ويقال : طَفِقَ بكسر الفاء . قال الله تعالى : « وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> » . والمضارع يَطْفِقُ بفتحها ، والمصدرُ طَفِقًا ؛ قال الأخفش : وبعضهم يقول : طَفِقَ بالفتح يَطْفِقُ طفوقًا ؛ وأغرب هذه الثمانية عَلِقَ وهَبَّ . ومن استعمالهما قوله <sup>(٢)</sup> :

( ٣٢٢ ) أراك عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرْنَا وظلم الجارِ إذلالَ المجيرِ <sup>(٣)</sup>  
وقوله :

( ٣٢٣ ) هببتُ ألومُ القلبِ في طاعةِ الهوى فَلَجَّ كأنِّي كنتُ باللَّومِ مُعْرياً <sup>(٤)</sup>  
( ولمقاربتِه هلهل وكاد وكرب وأوشك وأولى وألم <sup>(٥)</sup> ) - فهذه ستة أفعال تستعملُ للدُّنُوِّ من الفعلِ ، وأشهرها كاد ، وأغربها أولى كقوله :

( ٣٢٤ ) فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث <sup>(٦)</sup>  
وفي بعض النسخ بعد أوشك : وألم وأولى ، ولم يتعرض لها المصنف في الشرح . بل قال إن أفعال الدُّنُوِّ خمسة ، وعلى هذه النسخة تكون ستة . فيقال ألم زيدٌ أن يفعل . أي قارب . قال الجوهري : غلامٌ مُلِمٌّ قارب

(١) طه ١٣١

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٠٣ : استشهد به على أن علق من أفعال الشروع . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٠٣ : استشهد به على مجيء هب للشروع قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) سقطت من بعض النسخ

(٦) في النسخ الثلاث : خمسة بإسقاط ألم . وسيأتي التوضيح .

(٧) في الدرر ج ١ ص ١٠٣ : استشهد به على أن أولى في الشطر الثاني بمعنى كاد يفعل ذلك .

قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

البلوغ . وفي الحديث : « وإنَّ مما يُنْبِتُ الربيعُ ما يقتلُ حَبْطاً أو يُلِمُّ <sup>(١)</sup> » .  
أي يقرب من ذلك انتهى .

ويمكن أن يكون يُلِمُّ في الحديث فعلاً ناقصاً والخبرُ محذوفٌ لدلالة ما  
قبله عليه ، والتقدير : أو يُلِمُّ أن يقتل . وفي الحديث أيضاً : « لو لا أنه  
شيءٌ قضاه الله لألِّمَّ أن يذهبَ بصره <sup>(٢)</sup> » . ويقال : كَرَبَ بفتح الراء ، وهو  
الأفصح ، وبكسرهما أيضاً . وعادى من العداء بكسر العين ، وهو الموالاة بين  
الصيدَيْن يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد ، ومنه قول امرئ  
القيس :

( ٣٢٥ ) فعادى عداءً بين ثورٍ ونعجةٍ دراكاً ولم ينضح <sup>(٣)</sup> بماء فيغسل  
والهادية أول الوحش ، ومنه قول امرئ القيس :

( ٣٢٦ ) كأن دماء الهاديات بنحره عصارة حناء بشيب مرجل <sup>(٤)</sup>  
والحَبْطُ بفتح الباء أن تأكل الماشية فتكثر فينتفخ لذلك بطنها ولا يخرج  
عنها ما فيها ، وقال ابن السكيت : هو أن تنتفخ بطونها من أكل الذُرْق وهو  
الْحَنْدُقُوق ، يقال : حَبِطت الشاة بالكسر .

( ولرجائه عسى وحرى واخولوق ) - فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على  
سبيل الرجاء . وأغربها حرى ، يقال : حرى زيداً أن يجيء ، بمعنى :

---

(١) (٢) بخاري جهاد ٣٧ ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٢ ، وفي اللسان ( لم ) - . . . وألِّمَّ الرجل من  
اللمم وهو صغار الذنوب . . . وقال الفراء : سمعت آخر يقول : ألِّمَّ يفعل كذا في معنى كاد  
يفعل . . . وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « وإن مما ينبت الربيعُ ما يقتل حَبْطاً أو  
يُلِمُّ » قال أبو عبيد : معناه أو يقرب من القتل ، ومنه الحديث الآخر في صفة الجنة : « فلو لا  
أنه شيء قضاه الله لألِّمَّ أن يذهب بصره » يعني لما يرى فيها ، لَقُرْبُ أن يذهب بصره . . .  
(٣) في القاموس : نَضَحَ البيتَ يَنْضِخُهُ رَشَهُ . . . ونَضَخَهُ - بالخاء المعجمة - كمنعه رَشَهُ أو  
كنضخه - بالمهمله - أو دونه ، وهو مثال لاستعمال عادى بضم العين بمعنى الموالاة  
(٤) والبيت مثال أيضاً لاستعمال الهادية بمعنى أول الوحش .

عسى زيدٌ أن يجيء .

( وقد تَرَدُّ عسى إشفاقاً ) - وهو قليلٌ ، بخلاف كونها للرجاء ، وقد  
جتمعا في قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم ، وعسى أن  
تُحِبُّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم <sup>(١)</sup> » .

( ويلازمهنَّ لفظُ الماضيِّ إلاَّ كاد وأوشك ) - فالأربعة عشر الباقية لا  
يستعمل منها إلاَّ الماضي ، وأما كاد وأوشك فلا يلزمان الماضي ، وسيأتي  
ذكر ما استعمل منهما في آخر الباب .

( وعملها في الأصل عملُ كان ) - فهي من الأفعال الرافعة  
الاسم <sup>(٢)</sup> الناصبة الخبر <sup>(٣)</sup> .

( لكن التزم كونُ خبرها مضارعاً ) - ولذلك أفردت بياب .

( مجرداً <sup>(٤)</sup> مع هلهل وما قبلها ) - فتقول : قام زيدٌ يفعلُ . ومنه :  
قامت تلومُ ، وبعض اللوم أونةٌ مما يضرو ولا يبقى له نغلٌ <sup>(٥)</sup>  
وكذا الباقي وهو <sup>(٦)</sup> : هبٌ وأنشأ وأخذ وجعل وطفق وطفق وطبق <sup>(٧)</sup> ، وذلك  
لأنَّ أن تقتضي الاستقبال والشروع ينافيه .

( ومقرونأ بأن مع أولى وما بعدها ) - والمراد به حرى واخولوق ،  
فتقول : أولى زيدٌ أن يقومَ ، وكذا الباقي <sup>(٨)</sup> .

(١) البقرة ٢١٦ ، والشاهد في الآية مجيء عسى الأولى للإشفاق ، والثانية للرجاء .

(٢) في ( ز ) : للاسم

(٣) في ( ز ) : للخبر

(٤) زاد في ( د ) : من أن

(٥) في الدرر ج ١ ص ١٠٣ : استشهد به على أن قام من أفعال الشروع عند ثعلب ، قال : ولم أعثر  
على قائله .

(٦) في ( ز ) : وهي

(٧) في ( ز ) : عكس ترتيب الأفعال

(٨) في ( د ) : وكذلك البواقي

( وبالوجهين مع البواقى ) - أي بالتجريد من أن والاقتران بها ، لكن على التفصيل الذي نذكره .

( والتجريد مع كاد وكرب أعرف ) - فكاد زيد يقوم نحو : « وكادوا يقتلونى<sup>(١)</sup> » أعرف من كاد زيد أن يقوم ، نحو :

( ٣٢٨ ) قد كاد من طول البلى أن يَمْصَحَا رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَنْفَحَا<sup>(٢)</sup> ومثله قول الآخر :

( ٣٢٩ ) كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو رَيْطَةٍ وَبُرُودٍ وكذا كرب نحو :

( ٣٣٠ ) كرب القلب من<sup>(٤)</sup> جواه يذوب حين قال الوشاة هند غُضُوبُ

(١) الأعراف ١٥٠

(٢) في ( غ ) لم يذكر الشطر الثاني ، وفي الدرر ج ١ ص ١٥٥ عكس الشطرين ، والشطر الأول في الدرر : ربع عفاه الدهر طوراً فامحى . . . وقال : استشهد به على تجريد خبر كاد من أن ، وهذا هو الغالب فيها . . . وأقول إن البيت شاهد على اقتران خبر كاد بأن ، والأعراف التجريد . قال صاحب الدرر : وقال سيويه : وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل ، شبهوه بعمى . وأنشد البيت على ذلك . . . وأمصح أخلق ، قيل إن هذا البيت لرؤبة ولم أحقق صحة ذلك . أقول : حققه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ج ٢ ص ٤٥٧ وفي عدد من المراجع منها ديوان رؤبة ص ٧٢

(٣) في شرح العيني على شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبان ج ١ ص ٢٦١ : كادت النفس أن تفيض عليه . . . بالطاء ، وإذا غدا حشو رَيْطَةٍ وَبُرُودٍ يعني حين صار حشو الكفن ، والكفن يكون منهما ، والرَيْطَةُ بفتح الراء الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، والبرود بضم الباء جمع برد من الثياب ، ويجمع على أبراد أيضاً ، والشاهد في قوله : كادت النفس أن تفيض ، حيث جاء الخبر مقروناً بأن وهو قليل ، والأكثر تجريده عنها ، وتفيض بالطاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه ، قال الزجاجي : وفاظت نفسه بالطاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي فإنه لا يجمع بين النفس والطاء . . . والبيت لمحمد بن منذر ، على ما حققه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ج ١ ص ١٢٩ .

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٥٥ : استشهد به على جواز تجريد خبر كرب من أن . . . والبيت للكلمجة اليربوعي ، وقيل لرجل من طيء .

ونحو :

( ٣٣١ ) سقاها ذوو الأحلام سَجَلًا على الظُّما وقد كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا<sup>(١)</sup>

ولم يذكر سيبويه اقتران خبر<sup>(٢)</sup> كرب بأن . يقال<sup>(٣)</sup> : مصح الشيء  
يمصح مُصَوِّحًا ذهب وانقطع . والجوى الحرقه وشدة الوجد من عشق أو  
حزن . يقال<sup>(٣)</sup> منه :

جَوِي الرجل بالكسر فهو جَوِي . وَالسَّجْلُ الدلو إذا كان فيه ماء<sup>(٤)</sup> قل أو كثر .  
ولا يقال لها وهي فارغة سجل ولا ذنوب ، والجمع سجال .

( وعسى وأوشك بالعكس ) - فعسى زيد أن يقوم نحو : « فعسى الله

أن يأتِي بالفتح<sup>(٥)</sup> » أعرف من عسى زيد يقوم ، نحو :

( ٣٣٢ ) عسى فَرَجَّ يَأْتِي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر<sup>(٦)</sup>  
وكذا<sup>(٧)</sup> أوشك ، فأوشك زيد أن يقوم نحو :

( ٣٣٣ ) ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملؤا فيمنعوا<sup>(٨)</sup>

(١) في الدرر ج ١ ص ١٠٥ : استشهد به على مجيء خبر كرب مقترناً بأن ، وهو من الضرورة  
عندهم . . . قال : والبيت من قصيدة لأبي زيد الأسلمي يمدح آل الزبير ويهجو إسماعيل بن  
هشام المخزومي .

(٢) في ( غ ) : اقتران كرب بأن

(٣) في ( ز ) : تقول

(٤) في ( د ) : الماء

(٥) المائة ٥٢

(٦) في الدرر ج ١ ص ١٠٩ : استشهد به على مجيء اسم عسى نكرة ، وفيه شاهد آخر هو تجريد  
عسى من أن وهو قليل . . . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

(٧) في ( د ) : وكذلك

(٨) في ( د ) وشرح الأشموني : ويمنعوا ، وفي الدرر ج ١ ص ١٠٥ : استشهد به على اقتران خبر  
أوشك بأن . وبين أن ذلك هو الأعراف فيها ، وعلى هذا استشهد به في التوضيح . . . قال : وهذا  
البيت أنشده ثعلب في أماليه ، وقال : أنشدنا ابن الأعرابي ، وذكره ولم يعزه إلى أحد .



أعرف من أوشك زيدٌ يقومُ ، نحو :

( ٣٣٤ ) يوشك من فرّ من منيَّته في بعضِ غرّاته يوافقها<sup>(١)</sup>

وجمهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر ، وقال الفارسي : الأكثر الاقتران ولا يلزم :  
وغرات جمع غرة وهي الغفلة .

( وربما جاء خبراهما ) - أي خبر كاد وعسى .

( مفردّين منصوبين ) - كقوله :

( ٣٣٥ ) فأبت إلى فهمٍ وما كدتُ آيباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر<sup>(٢)</sup>  
وقوله :

( ٣٣٦ ) أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تُكثرنِ إنِّي<sup>(٣)</sup> عسيْتُ صائماً  
( وخبرُ جعلِ جملةٌ اسميةٌ ) - كقوله :

---

(١) في العيني على شروح الألفية ج ١ ص ٢٦٢ : قاله أمية بن أبي الصلت الثقفى ، والشاهد في :  
يوافقها خبر يوشك مجرداً من أن . ومن فرّ اسمها ، أراد أن من يفر من منيته أي موته في  
الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٠٧ : استشهد به على مجيء خبر كاد مفرداً في قوله : آيباً ، وهو مع ذلك  
نادر ، كما بينه في الأصل ، وقال في التوضيح وشرحه : وشذ مجيئه - يعني خبر كاد - مفرداً  
بعد كاد وعسى كقوله : فأبت إلى فهم . . . البيت ويروى : وما كنت آيباً ، ولا شاهد فيه .  
وفهم أبو قبيلة ، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان ، وتصفر من صغير الطائر ، والمعنى :  
فرجعت إلى قبيلة فهم وما كدت راجعاً ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر . والبيت  
لتأبط شرا ، واسمه ثابت بن جابر .

(٣) في ( د ) : لا تلحني ، وقال في الدرر وفي العيني إنها رواية ، وفي الدرر ج ١ ص ١٠٧ : استشهد  
به على ندور مجيء خبر عسى اسماً مفرداً ، وفي العيني على شروح الألفية ج ١ ص ٢٥٩ ، قال  
أبو حيان : هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، وكذا قال عبد الواحد  
في بغية الأمل ، قلت ، لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه  
لم يعلم قائلها ، ويروى : لا تلحني بمعنى لا تلمني ، والشاهد في عسيْتُ صائماً

وقد جعلت قُلُوصَ بني سُهَيْلٍ من الأكوار مرْتَعُهَا قَرِيبٌ<sup>(١)</sup>  
 ( أو فعلية مصدرية بإذا ) - كقول ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup>؛ فجعل  
 الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً .

( أو كلما . وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها ) - سقط  
 هذا من بعض النسخ<sup>(٣)</sup>، ولم يتعرض له المصنف في الشرح . ومثال المسألة  
 الأولى أن تقول : جعل زيدٌ كلما جاءه عمرو ضربه<sup>(٤)</sup>؛ ويحتاج إلى سماع .  
 ويمكن تمثيل المسألة الثانية بما حكاه الزاهد غلام ثعلب أنه يقال : عسى  
 زيدٌ قائمٌ . برفع المبتدأ والخبر بعد عسى . فيتخرج هذا على أن في عسى  
 ضمير الشأن ، والجملة بعده خبر عسى ، هذا إن جعلنا الضمير في قوله :  
 « إسنادها » إلى أفعال هذا الباب ، وإن جعلناه عائداً إلى<sup>(٥)</sup> جعل فالمثال : جعل  
 زيدٌ قائمٌ . ويحتاج إلى سماع . ومثال المسألة الثالثة أن يقال : ما جعل زيدٌ  
 ينظمٌ . ولا ينبغي أن يعود الضمير من قوله : « عليها » لأفعال هذا الباب ،  
 إذ لم يندر دخول النفي عليها كلها ، لأن من جملتها كاد ودخول النفي  
 عليها مقيس ، قال الله تعالى : « وما كادوا يفعلون<sup>(٦)</sup> » ، « وإن يكادُ الذي  
 كفروا ليزلقونك<sup>(٧)</sup> » ، « لم يكذبها<sup>(٨)</sup> » .

(١) في الأشموني مع الصبان وشرح العيني ج ١ ص ٢٥٩ : وقد جعلت قُلُوصَ بني زياد ، قال  
 العيني : هذا من أبيات الحماسة ولم يعز إلى أحد ، وفي الدرر ج ١ ص ١٠٨ : استشهد به على  
 ورود خبر جعل جملة اسمية : مرتعها قريب . وهو نادر ، وفي التوضيح أنه شاذ .

(٢) في ( غ ) : عنه

(٣) وقد ثبت بالنسخة المحققة من التسهيل ، وفي النسخ الثلاث : د ، ز ، غ

(٤) في ( د ) : يضربه

(٥) في ( د ) : على

(٦) البقرة ٧١

(٧) القلم ٥١

(٨) النور ٤٠

( وليس المقرون بأن خبراً عند سيبويه ) - فإذا قلت : عسى زيد أن يقوم ، فإن وما دخلت عليه في موضع نصب بإسقاط حرف الجر ، أو بتضمن الفعل معنى قارب ، هذا مذهب سيبويه . والمختار أن المقرون بأن خبر كالمجرد منها ، وهو ظاهر كلام المصنّف في هذا الكتاب ، وهو قول الجمهور .  
( ولا يتقدّم هنا الخبر ) - فلا يقال : أن يقوم عسى زيد ، ولا أفعل طفقت .

( وقد يتوسّط ) - نحو : طفق يصلّيان الزيدان ، وكاد يطيرون المنهزمون .

( وقد يُحذف ) - أي الخبر .

( إن عَلِمَ ) - كقوله تعالى : « فطفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأَعناقِ »<sup>(١)</sup> أي يمسح ، فحذف لدلالة المصدر .

( ولا يخلو الاسم من الاختصاص ) - بأن يكون معرفة أو قريباً منها كاسم كان .

( غالباً ) - استظهر به على وروده نكرة محضة قليلاً كقوله :

عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمرٌ  
( وَيُسْنَدُ أَوْشَكَ وَعَسَى وَاخْلَوْلِقُ لِأَنَّ<sup>(٢)</sup> يَفْعَلُ فَيُعْنِي عَنِ

الخبر ) - نحو : عسى أن يقوم ، وأوشك أن يذهب ، واخلولق أن يفعل .  
فأن وصلتها في موضع رفع بهذه الأفعال ، ولا يحتاج معها إلى خبر ، فسدت<sup>(٤)</sup> مسد الاسم والخبر ، كما سدت مسد المفعولين في : ظننت أن تقوم .

(١) سورة ص ٣٣

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٠٩ : استشهد به على مجيء اسم عسى نكرة . . قال : ولم أقف على قائله .

وقد سبق الحديث عنه

(٣) في ( د ) : إلى أن

(٤) في ( د ) : لأنها سدت

وفهم من كلامه أن غير الثلاثة من أفعال الباب لا يستعمل كذلك ، فلا يقال : كاد أن يقوم ، ولا حرى أن يقوم .

( ولا يختلفُ لفظُ المسندِ لاختلاف ما قبله ) - فتقول : زيدٌ عسى أن يقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، وهندٌ عسى أن تقوم ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن . فلا يختلف لفظُ المسندِ وهو عسى لاختلاف ما قبله بإفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما ، لأنه مُسندٌ إلى ظاهر وهو أن وما بعدها ، وكذلك أوشك واخلولق .

( فإن أُسندَ ) - أي الفعل الذي هو عسى وأوشك واخلولق .

( إلى ضميره ) - أي إلى ضمير الاسم السابق .

( اسماً ) - إن جعلناها مع أن داخلةً على المبتدأ والخبر .

( أو فاعلاً ) - إن جعلناها مع أن غير داخلة على المبتدأ والخبر ، بل

جعلنا أن وصلتها مفعولاً .

( طابق صاحبه معها كما يطابق مع غيرها ) - فتقول : هندٌ عست أن

تقوم ، والزيدان عسيًا أن يقوما ، والزيدون عسواً أن يقوموا ، والهندان عستاً<sup>(١)</sup> أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن . كما تقول : الزيدان كانا يقومان ، والزيدون كانوا يقومون ؛ وإذا قلت على هذا : زيدٌ عسى أن يقوم ، ففي عسى ضمير مستتر يعود على زيد ، كما إذا قلت : زيدٌ كان يقوم ، وهذا كله يأتي في أوشك واخلولق .

( وإن كان لحاضرٍ أو غائبٍ جاز كسرُ سين عسى ) - فتقول : عسيتُ

أن أخرج ، وعسيت أن تخرج ، والهندات عسين أن يخرجن ، بفتح السين وكسرها ، والفتح أشهر ، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلا نافع ، وذكر

(١) في ( ز ) : عسيتا

الأدقوي أن الكسر لغة الحجاز .

( وقد يتصل بها ) - أي بعسى .

( الضميرُ الموضوع للنصب ) - نحو : عساني وعساک وعساه .

( اسماً عند سيويه ، حملاً على لعل ) - فإذا قلت : عساني أن أفعل ،

فمذهب سيويه أن الياء في موضع نصب بعسى اسماً لها ، وأن<sup>(١)</sup> والفعل في موضع رفع خبراً لها . فحمل عسى في العمل على لعل ، كما حملت لعل عليها في دخول أن في خبرها في قوله<sup>(٢)</sup> :

لعلك يوماً أن تليّمْ مَلَمَّةً عليك من اللائي يدعناك أجزعا<sup>(٣)</sup>

( ٣٣٨ )

( وخبراً مقدماً عند المبرد ) - فالياء<sup>(٤)</sup> عنده في موضع نصب خبراً

لعسى ، تقدّم على اسمها وهو أن والفعل ، فأبقاها على ما استقرّ لها من العمل .

( ونائباً عن المرفوع عند الأخفش ) - فتبقى عسى على رفعها الاسم

ونصبها الخبر . ويزعم أنه وُضع ضميرُ النصب موضع ضمير الرفع ، فالياء

وأخواتها عنده في موضع رفع اسماً لعسى ، وأن والفعل في موضع نصب خبراً

لها ، ووضع ضمير موضع ضمير ثابت في قولهم : ما أنا كَأنت ، ولا أنت

كأنا . ويُبطل مذهبه تصريحهم بالاسم موضع أن والفعل في مثل هذا

التركيب<sup>(٥)</sup> مرفوعاً كقوله :

(١) في ( ز ) ، وأن الفعل

(٢) في ( ز ) ، كقوله

(٣) سقط الشطر الثاني من ( ز ، غ ) - والشاهد فيه حمل لعل في الشطر الأول على عسى في دخول

أن في خبرها في قوله ،

لعلك يوماً أن تليّمْ مَلَمَّةً ولا يعرف قائله

(٤) أي الياء في قولك : عساني أن أفعل - المثال السابق .

(٥) سقطت من ( د )

(٣٣٩) فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلها تشكّي فآتي نحوها فأعودها<sup>(١)</sup>  
برفع نار .

( وربما اقتصِرَ عليه ) - أي على الضمير الموضوع للنصب كقوله :

(٣٤٠) ولي نفسٌ أقول لها ، إذا ما تنازعني ، لعلّي أو عساني<sup>(٢)</sup>

( ويتعيّنُ عَوْدُ ضميرٍ من الخبرِ إلى الاسم ) - كما في غيره من الأخبار .

( وكونُ الفاعلِ غيرِه قليلٌ ) - أي غير الضمير ، وهذا بخلاف الضمير في

غيره من الأخبار ، فيكثر في هذا الباب : كاد زيدٌ يفعلُ ، وجعلَ يتكلّمُ<sup>(٣)</sup> .

ويقل : يفعل أبوه ، ويتكلم أخوه ، مع أنه مؤول بخلاف غيره ، إذ يجوز

قياساً كان<sup>(٤)</sup> زيد يفعل<sup>(٥)</sup> ، وكان<sup>(٤)</sup> زيد يتكلم أبوه . ونظير جعل زيدٌ يتكلم

أبوه قوله :

(٣٤١) وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلني ثوبي ، فأنهضُ نهضَ الشاربِ الشَّمْلِ<sup>(٦)</sup>

(١) في هامش ( د ) : فأزورها نسخة . وفي الدرر ج ١ ص ١١٠ : استشهد به على أن من العرب من

يأتي بالضمير المنصوب نائباً عن المرفوع . والتصريح بالاسم موضع أن والفعل في قوله : عساها

نار كأس ، برفع نار ، وكأس اسم امرأة كان الشاعر مغرماً بها ، والبيت من قصيدة لصخر بن  
جعد النخري .

(٢) الشاهد فيه الاقتصار على الضمير الموضوع للنصب في قوله : لعلّي أو عساني ، والبيت لعمران بن

حطان .

(٣) هذه العبارة من قوله : فيكثر . . . جاءت في ( د ) بعد عبارة الشرح السابقة ، والتحقيق من

( ز ) و ( غ )

(٤) في ( د ) : كاد

(٥) في ( د ) : يفعل أبوه ؛ وهو نفس المثال التالي .

(٦) قال في الدرر ج ١ ص ١٠٩ : إن الرواية الصحيحة : الشارب السكر ؛ والبيت هنا جاء به

الشارح نظير : جعل زيدٌ يتكلم أبوه ، وقد ذكر صاحب الدرر عدداً من الآراء والتأويل

حول البيت ، وقسم القول بما رواه البغدادي عن ابن مالك محرفاً ؛ وربما جاء خير جعل

جملة اسمية أو فعلية ، والنص الصحيح لابن مالك في التسهيل وقد سبق منذ قليل ؛ وخبر

جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرية بإذا أو كلما ، وهو ما جاء عليه الشاهد في البيت ، والبيت

لأبي حية النمري

وأول على أن المعنى : أثقل بثوبى .

( وتُنْفَى كاد إعلماً بوقوع الفعل عسيراً ) - خلس زيدٌ ولم يكد  
يخلص . واستدل أبو الفتح على هذا بقوله تعالى : « فذبوها وما كادوا  
يفعلون <sup>(١)</sup> »

( أو بعدمه وعدم مقاربتة ) - كقوله تعالى : « إذا أخرج يده لم يكد  
يراها <sup>(٢)</sup> » وقوله : « ولا يكاد يسيغه <sup>(٣)</sup> » ، أي لم يرها ولم يقارب أن  
يراها ، ولا يسيغه ولا يقارب أن يسيغه .

( ولا تُزاد ، خلافاً للأخفش ) - وما استدل به من قوله تعالى : « إنَّ  
الساعة آتيةٌ أكاد أخفيها <sup>(٤)</sup> » مؤول على أن المعنى : أكاد أخفيها فلا أقول هي  
آتية ، أو أكاد أخفيها عن نفسي .

( واستعمل مضارع كاد ) - كقوله تعالى : « لم يكد يراها <sup>(٥)</sup> » و « ولا  
يكاد يسيغه <sup>(٦)</sup> » ، « وإن يكاد الذين كفروا <sup>(٧)</sup> » .

( وأوشك ) - وهو أكثر من الماضي حتى أن الأصمعي أنكر الماضي .

( ونذر اسمٌ فاعل أوشك ) - كقوله :

فإنك موشكٌ أن لا تراها وتعدو دونَ غاضرةِ العوادي <sup>(٦)</sup> ( ٣٤٢ )

(١) البقرة ٧١

(٢) النور ٤٠

(٣) إبراهيم ١٧

(٤) طه ١٥

(٥) القلم ٥١

(٦) قال في الدرر ج ١ ص ١٠٤ : استشهد به على استعمال اسم فاعل أوشك : فإنك موشك . وهو نادر وتعدو مضارع عدا أي صرف ، ومعناه تصرف عن غاضرة الصوارف ، وغاضرة بغين فضاء معجمتين جارية لأم البنين بنت عبد العزيز بن مروان ، والبيت لكثير صاحب عزة ، وفي القاموس : وغاضرة قبيلة من أسد ، وهي من صعصة ، وهو أقرب لما ذكره الشارح عن

قال الجوهري : غاضرة<sup>(١)</sup> قبيلة من بني صعصعة ، وهي من بني أسد ، وبطن من ثقيف . وعوادي الدهر عوائقه .  
( وكاد ) - كقول كثير :

( ٣٤٣ ) أموت أسي يوم الرجاء وانني يقيناً لرهن بالذي أنا كائد<sup>(٢)</sup>  
أي بالموت الذي كدت آتية ، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل .

---

الجوهري . ولا يمنع أن المقصود هنا الجارية التي أشار إليها في الدرر ، وفي شرح العيني على الألفية ج ١ ص ٢٦٥

(١) في النسختين ( د ، ز ) : غاضرة بالعين المهملة ، والصحيح ما جاء بالتحقيق عن ( غ ) والدرر والعيني

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٠٤ : استشهد به على ورود اسم فاعل كاد في قوله : بالذي أنا كائد . والرجاء موضع . . وقيل الصواب : كابد بالباء الموحدة من المكابدة فلا شاهد فيه . . والبيت لكثير عزة



## ١٥ - باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

إنما قال : الأحرف ولم يقل : الحروف ، لأن الموضع موضع قلة . وقول سيبويه وغيره : الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة ، وهو ثابت كقوله تعالى : « ثلاثة قُروء<sup>(١)</sup> » ، أو باعتبار ما يعرض لهذه الأحرف من التغيير .

( وهي إنَّ للتوكيد ) - ولذلك أجيب بها القسم نحو : والله إنك فُطِنٌ ، والمفتوحة كالمكسورة في إفادة التأكيد . نقله ابن العنج عن النحويين .  
( ولكنَّ للاستدراك ) - ولذا لا تكون إلا بعد كلام ، نحو : فلم تقتلوهم ولكنَّ الله قتلهم<sup>(٢)</sup> .

( وكانَّ للتشبيه ) - قال المصنّف : هي للتشبيه المؤكّد ، فأصلُ : كأنَّ زيداً أسدً : إنَّ زيداً كأسد ، فقُدِّمت الكاف وفُتحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به<sup>(٣)</sup> على التشبيه والتوكيد .

( وللتحقيق أيضاً على رأي ) - هو رأي الكوفيين والزجاجي . زعموا أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة :

كأنني حين أمسي لا تكلمني ذو بُغْيَةٍ يشتهي ماليس موجودا<sup>(٤)</sup> ( ٣٤٤ )

(١) البقرة ٢٢٨

(٢) في ( ز ) : بهما

(٣) في المحتسب لابن جني ج ٢ ص ١٥٥ : أي أنا - حين أمسي - متيم من حالي كذا وكذا . . .  
وقبل البيت قال : ومما جاءت فيه كأن عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه أبو علي . . . وذكر البيت . وقد رد هذا في الشرح . ثم قال : البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، ويروى : يوم مكان حين . وذو بغية مكان متيم وهي رواية المحتسب .

إذ لا تشبيه فيه ، إذ هو ذو بغية يشتهي ما ليس موجوداً . ورُدُّ بأن التشبيه فيه بيِّنٌ بأدنى تأمل ، وذلك أنه لما يُس من أن تكلمه مع اشتهاه كلامها ، وإن كانت موجودة ، كما يُؤأس من الوصول إلى ما هو معدوم ، صار كأنه اشتهى ما لا وجود له أصلاً .

( وليت للتمني ) - ويكون في الممكن نحو : ليت زيدا أميراً ، والمستحيل نحو : ليت الشباب يعود ، ولا يكون في الواجب ، لا يقال : ليت غداً يجيء<sup>(١)</sup> .

( ولعل للترجي والإشفاق ) - ولا يستعمل إلا في الممكن ، فلا يقال : لعل الشباب يعود ، والترجي للمحبوب نحو : لعل الله يرحمنا ، والإشفاق للمكروه نحو : لعل العدو يقدم .

( والتعليل ) - أثبتته الكسائي . وقال الأخفش في المعاني : «لعله يتذكر» نحو قول الرجل لصاحبه : أفرغ لعلنا نتغذى . والمعنى لتتغذى .

( والاستفهام ) - قاله الكوفيون ، وجعل المصنف منه : « وما يدريك لعله يزكى<sup>(٢)</sup> » .

( ولهن ) - أي الأحرف المذكورة .

( شبهة بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ) - فخرج باللزوم ما يدخل على المبتدأ والخبر وعلى غيرهما كالأ وأما الاستفاحتين ، وبالاستغناء بهما لولا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما يشبهان كان في لزوم المبتدأ والخبر ويفارقانها بافتقار لولا للجواب وإذا إلى كلام سابق .  
( فعملت عملها ) - أي عمل كان الناقصة .

(١) سقطت من ( د )

(٢) عيس ٣

(١) في ( د ) : ليت هذا يجيء

(٢) طه ٤٤ .

( معكوساً ) - فنصبت الاسم ورفعت الخبر . وهذا<sup>(١)</sup> على قول البصريين ،  
وأما الكوفيون فيقولون : إنما نصبت الاسم ، وأما الخبر فلم تعمل فيه شيئاً ،  
بل هو على رفعه قبل دخولها .

( ليكونا ) - أي المبتدأ والخبر ، وهذا تعليل أول لعملها عمل كان  
معكوساً .

( معهنّ ) - أي مع الأحرف المذكورة .

( كمفعولٍ قَدِّمٍ وفاعلٍ أُخْرٍ ) - نحو : أكل الخبز زيدً .

( تنبيهاً على الفرعية ) - لأن الأصل تقديم المرفوع .

( ولأنّ معانيها ) - أي معاني هذه الأحرف ؛ وهذا تعليل ثانٍ<sup>(٢)</sup> .

( في الأخبار ) - أي لا يتحقّق حصولها إلا في الأخبار .

( فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما ) - فنصب

الاسم لشبهه بالمفعول ، ورفَع الخبر لشبهه بالفاعل .

( ويجوزُ نصبُهما بليت ، عند الفراء ) - فيقول<sup>(٣)</sup> : ليت زيدا قائماً

بنصب الجزءين ، وجعل منه قوله :

ليت الشباب هو الرجيع إلى الفتى والشيب كان هو البديء الأول<sup>(٤)</sup> ( ٣٤٥ )

والبديء والبئء<sup>(٥)</sup> الأول ، ومنه قولهم : افعله<sup>(٦)</sup> بادي بئء وبادي بديء ، وهو

على فعيل ، أي أول شيء ؛ ويا بادي ساكنة في موضع النصب . هكذا

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٣) في ( د ) : فتقول

(٤) البيت للقطامي الشاعر ديوانه ص ٧ . والشاهد فيه قوله : ليت الشباب هو الرجيع بنصب

الاسم والخبر عند الفراء

(٥) في ( د ) : والبئو

(٦) في ( د ) : فعله

يتكلمون به . قاله الجوهري .

( وبالخمسة عند بعض أصحابه ) - فأجاز بعض الكوفيين نصب  
الجزءين بعد خمسة الأحرف . وقال ابن سلام في طبقات الشعراء : هي لغة  
رؤبة وقومه . وقال ابن السّيد : نصب خبر إن وأخواتها لغة بعض العرب .  
( وما استشهد به محمول على الحال ) - فخبّة جرّوزاً في قوله :

إن العجوزَ خبّةً جرّوزاً<sup>(١)</sup> تأكل في مقعدها قفيزاً ( ٣٤٦ )  
حال من فاعل تأكل . والخبّة الخداعة . والجرّوز التي إذا أكلت لم تترك على  
المائدة شيئاً ، وكذلك الرجل .

( أو على إضمار فعل ، وهو<sup>(٢)</sup> رأي الكسائي ) - فيحمل قوله : هو الرجيع  
على تقدير كان . والأصل : كان الرجيع ، فحذف كان وأبرز الضمير ، وبقي  
النصب بعده دليلاً .

وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد  
شيء من هذه الأحرف . وكذلك يقدر في قوله :

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً . إن خراسنا أسداً ( ٣٤٧ )  
أن الأصل : إن خراسنا يشبهون أسداً أو كانوا . وجنح الليل وجنحه طائفة  
منه .

( وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف ) - فلا تدخل على  
مبتدأ خبره مفرد طلبي نحو : أين زيد ؟ أو جملة طلبية نحو : زيد  
(١) في ( ٥ ) : خروزا ، وفي الدرر ج ١ ص ١١٢ : استشهد به على نصب إن للجزءين فالعجوز اسم  
إن ، وخبّة خبرها ، وكلاهما روى منصوباً . والخبّة الخداعة ، ويجوز فتح الخاء وكسرهما .  
والجرّوز كثيرة الأكل ، والقفيز مكيال معروف . قال : ولم أعر على قائله .  
(٢) في ( ٥ ) : وهو على رأي الكسائي

(٣) في الدرر ج ١ ص ١١١ : إذا التفّ جنح الليل . . . قال : استشهد به على أن إن المكسورة تنصب  
الجزءين عند الفراء ، ووافق الفراء في ذلك بعض النحاة . والبيت لابن أبي ربيعة .

أضربه ، أو هل رأيتَه ؟ .

( وربما دخلت إنَّ على ما خبره نهي ) - كقوله :

إنَّ الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم<sup>(١)</sup> عن ليلكم ناما ( ٣٤٨ )

( وللجزءين بعد دخولهنَّ مالهما مجردَّين ) - فجميع ما سبق في باب

الابتداء من تقسيم المبتدأ إلى عين ومعنى ، والخبر إلى مفرد وغيره يأتي هنا ،

وكذلك ما تقدَّم من الشروط ، كعود ضمير من الجملة المُخبر بها ، ومن

الأحوال كحذف الضمير لدليل ، كقول الشاعر :

وإنَّ الذي بيني وبينك لا يني بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكرا<sup>(٢)</sup> ( ٣٤٩ )

أي لا يني به أو من أجله .

( لكن يجب هنا تأخير الخبر ) - لما سبق من بيان مُوجب تقديم

منصوبها وتأخير مرفوعها .

( ما لم يكن ظرفاً أو شبهه فيجوزُ توسيطه ) - لأنَّ الظرف والجار

والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فلم يمتنع تقديمهما على

الاسم بعد الأحرف ، فلهذا جاز : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ أمامك عمراً ،

ووجب : إنَّ في الدار صاحبها ، وإنَّ أمام هند بعلمها .

( ولا يُخصُّ حذفُ الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلَّ ما يكونُ إلا ضمير

الشأن ) - فمن حذفه وهو ضمير الشأن<sup>(٣)</sup> في غير الشعر قول بعضهم : إنَّ بك

(١) في (د) : ليلكم عن ليلهم ، وفي الدرر ج ١ ص ١١٢ : استشهد به على مجيء خبر إنَّ جملة

نهي على ما صححه ابن عصفور ، والبيت لأبي مكعب - معجم شواهد العربية - وفي الدرر

لأبي مكعب أخي بني سعد بن مالك .

(٢) في (د) : شاكر ، والشاهد في البيت على حذف الضمير العائد من الجملة الحالية المُخبر

بها - لا يني لدليل ، أي لا يني به أو من أجله ، ولم أجد البيت فيما تحت يدي من

مراجع .

(٣) في (د) : شأن

زيد مأخوذاً . يريد : إنه . حكاه سيبويه عن الخليل ؛ ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في غير الشعر أيضاً ما حكى الأخفش : إن بك مأخوذاً أخواك . بحذف الاسم وهو ضمير المخاطب ، أي إنك بك مأخوذاً أخواك . ومن حذفه وهو ضمير شأن في الشعر قوله <sup>(١)</sup> :

(٣٥٠) ولكن من لا يلتق أمراً ينوبه بعذته ينزل به وهو أعزل <sup>(٢)</sup>

ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في الشعر قوله :

(٣٥١) فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>

أي ولكنك زنجي . والأعزل الذي لا سلاح معه ، ويقال زنجي وزنجي ، وهو واحد الزنج والزنج ، وهم جيل من السودان ؛ والمشافر جمع مشفر ، والمشفر مُستعارٌ هنا ، وهو من البعير كالجحفة من الحافر ، واستعير هنا كما استعير من قولهم : مشافر الفرس . والجحفة للحافر كالشفة للإنسان . وضبي نسبة إلى ضبة بن أد ، وهو عم تميم بن مرّ .

( وعليه يُحْمَلُ : « إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون » ) -

(١) سقطت من ( ز )

(٢) أي ولكنه أي الشأن والأمر . بحذف ضمير الشأن . والبيت لأمية بن أبي الصلت - ديوانه ص

٤٦

(٣) في ( د ) : زنجياً

(٤) هكذا في النسخ الثلاث . قال في الدرر ج ١ ص ١١٤ : استشهد به على جواز حذف اسم لكن .

أي : ولكنك زنجي ، والبيت من شواهد سيبويه ، وهو للفرزدق ديوانه ص ٤٨١ يهجو رجلاً من ضبة ، واشتهر عند النحويين بهذه القافية . وصوابه :

ولكن زنجياً عظيماً مشافره

وبعده :

مئت له بالرحم بيني وبينه فألفيته مني بعيداً أوأصره

(٥) بخارى - أدب ٤٥ ، ٧٥ ، لباس ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ في رواية : « إن من أشدّ الناس عذاباً يوم

القيامة الذين يصورون . . . » ، وفي رواية « إن أشدّ الناس عذاباً . . . المصوّرون » .

فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم : إن بك زيد مأخوذاً ،  
والأصل إنه من أشد . . . فحذف ضمير الشأن كما في إن بك . . .

( لا على زيادة من ، خلافاً للكسائي ) - وذلك لأن زيادة من مع اسم  
إن غير معروفة ، وأيضاً فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة ، إذ يصير : إن أشد  
الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، وليس كذلك ، إذ غيرهم أشد عذاباً منهم  
كالكفرة ونحوهم ، وإنما تكلف الكسائي معنى الزيادة لأن مذهبه منع حذف  
ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسم يصح عملها فيه كالمصورين ، وما  
حكاه سيبويه يرد عليه .

( وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً ) - أي سواء كان الاسم معرفة<sup>(١)</sup>  
أو نكرة<sup>(٢)</sup> ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

( خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم ) - وهم الكوفيون . ومن حذفه والاسم

نكرة :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا<sup>(٣)</sup> ( ٢٥٢ )

أي إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً ، والمعنى : إن لنا محلاً في الدنيا ما كنا  
أحياء ، ومرتحلاً إذا متنا . ومن حذفه وهو معرفة :

سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا<sup>(٤)</sup> ( ٢٥٣ )

أي تفضلوا . يقال : سفرت أسفراً سفوراً خرجت إلى السفر فأنا سافر ، وقوم

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) : أم

(٣) في الدرر ج ١ ص ١١٣ : استشهد به على جواز حذف خبر إن إذا كان ظرفاً أو شبهه لقريظة .

وهنا على حذفه والاسم نكرة . قال صاحب الدرر : والبيت للأعشى - ديوانه ص ١٥٥

(٤) في معجم شواهد العربية نسبة للأخطل . قال : وقال صاحب الخزائنة : لم أجده في ديوانه .

والشاهد فيه حذف خبر إن واسمها معرفة في قوله : على الناس . أو أن الأكارم نهشلا أي تفضلوا

سَفَرٌ كصاحبِ وَصَحْبٍ ، وسفار كراكبِ وركابٍ . والمَهْلُ بالتحريك التؤدة .  
( وقد يسدُّ مسدَّهُ واو المصاحبة ) - نحو ما حكى سيبويه : إنك  
ما<sup>(١)</sup> وخيراً . أي إنك مع خير ، وما زائدة ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً كما في :  
كلُّ رجلٍ وضعتهُ .

( والحال ) - أي وقد يسدُّ مسدَّهُ الحالُ نحو : إنَّ شربي السويقُ  
ملتوتاً . ومنه :

( ٣٥٤ ) إن اختيارك ماتبعيه ذا ثقة بالله مستظهِراً بالحزم والجلد<sup>(٢)</sup>

فحذف الخبر وجوباً لسدِّ الحال مسدَّهُ كما في : ضربي زيدا قائماً .  
( والتزم الحذفُ في : ليت شعري مُردفاً باستفهام ) - نحو : ليت شعري  
أكان كذا أم كذا . ومنه :

( ٣٥٥ ) ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً بوادٍ وحولي إذ خِرُّ وجليلٌ؟<sup>(٣)</sup>

فالخبر<sup>(٤)</sup> محذوفٌ وجوباً ، أي ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، وذلك لأنه  
بمعنى ليتني أشعر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري ، وهو مصدر  
حذفت<sup>(٥)</sup> منه التاء ، والأصل شغرة كدربة . قال سيبويه : حذفوا الهاء كما  
حذفوها في قولهم : ذهب بعُدُّها ، وهو أبو عُدُّها ، والجليل الثمام وهو

(١) في ( د ) : وما

(٢) في الدرر ج ١ ص ١١٤ : استشهد به على وجوب حذف خبر إن إذا سدَّ حال مسدِّه . وفي شرح  
التسهيل لأبي حيان قال المصنف : قد يحذف أيضاً وجوباً لسدِّ الحال مسدِّه . كما كان ذلك  
في الابتداء ، فيقال : إن ضربي زيدا قائماً . وإن أكثر شربي السويق ملتوتاً . ومثله قول  
الشاعر . . وأنشد البيت ولم يعزه

(٣) الشاهد في البيت التزام حذف خبر ليت في قوله .

ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلة

والتقدير : ليت شعري ثابت أو موجود .

(٤) في ( د ) : والخبر .

(٥) في ( د ) : حذف



نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص ، والواحدة جليلة والجمع جلائل .  
وأصل عذرها عذرتها كما قال سيويه ، والعذرة البكاراة ، ويقال : فلان أبو  
عذرها إذا كان هو الذي افترعها وافتضها .

( وقد يخبر هنا ، بشرط الإفادة ، عن نكرة بنكرة )<sup>(١)</sup> - نحو ما  
حكى سيويه<sup>(٢)</sup> : إن ألفاً في دراهمك بيضٌ ؛ وكقول امرئ القيس في رواية  
سيويه :

( ٣٥٦ ) وإن شفاءً عبرةً مهراقَةً فهل عند رسرٍ دارسٍ من مَعُولٍ ؟<sup>(٣)</sup>

( أو بمعرفة ) - نحو ما حكى سيويه : إن قريباً منك زيدٌ ، وإن  
بعيداً منك عمروٌ ، وأنشد :

( ٣٥٧ ) وما كنت ضفّاطاً<sup>(٤)</sup> ولكنّ طالباً أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل  
وقدّره : ولكنّ طالباً أنا .

( ولا يجوز نحو : إن قائماً الزيدان ، خلافاً للأخفش والفراء ، ولا  
نحو : ظننتُ قائماً الزيدان ، خلافاً للكوفيين ) - جواز هاتين المسألتين  
متفرع على جواز : قائم الزيدان ، بدون نفي أو استفهام ، وقد سبقت المسألة  
في باب المبتدأ ؛ قال المصنّف هنا : والصحيح أن يقال : إعمال الصفة عمل  
الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا

---

(١) في النسخ الثلاث : بنكرة عن نكرة ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وهو أنسب لما  
بعده من المتن .

(٢) في ( د ) : الكسائي ، ورواية الشاهد بعده تثبت صحة التحقيق .

(٣) الشاهد في قوله : وإن شفاءً عبرةً ، على الإخبار عن نكرة بنكرة ، وفي رواية : وإن شفائي .

(٤) في ( د ) : سباطا ، وفي القاموس : الضفّاطة الجهل وضعف الرأي وضخم البطن .. والضفّاط  
الجمال والمكاري والجلاب .. والثقل لا ينبعث مع القوم والشاهد فيه الإخبار عن نكرة  
بمعرفة في قوله : ولكن طالباً .. أي : ولكن طالباً أنا ..

(٥) في ( د ) : ولا

يلزم من تجويز: قائم الزيدان تجويز هاتين المسألتين، ولهذا قال المصنف هنا: لا يجوز، وإن كان سبق منه هناك أنه لا يجري هذا المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي.

(فصل): (يستدام كسر إن ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر) - وذلك لأن المكسورة هي الأصل، لأنها مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم، لتقديرها هي وما عملت فيه به<sup>(١)</sup>، وقيل: المفتوحة أصل المكسورة، وقيل: كل منهما أصل بنفسها؛ وإنما قال بمصدر ولم يقل بمفرد لأنها إنما تفتح إذا أولت بمفرد وهو مصدر، أما إذا أولت بمفرد غير مصدر فلا تفتح كما في قولك: ظننتُ زيدا إنه قائم، فهي هنا واجبة الكسر، وإن كانت في موضع مفرد، لأنه غير مصدر وهو المفعول الثاني، إذ الأصل: ظننتُ زيدا قائماً.

(فإن لزم التأويل لزم الفتح) - كما في المواضع التي سنذكرها.

(وإلا فوجهان) - أي وإلا يلزم تأويلها بمصدر بل يجوز فوجهان:

الفتح إن أولت بمصدر<sup>(٢)</sup>، والكسر إن لم تؤول، وذلك كما سيأتي.

(فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة) - أي مبدوءاً بها لفظاً ومعنى

نحو: «إنا أعطيناك الكوثر<sup>(٣)</sup>» أو معنى لا لفظاً نحو: «ألا إنهم هم السفهاء<sup>(٤)</sup>»

(وموصولاً بها) - كقوله تعالى: «وآتيناه من الكنوز ما إن

مفاتحه<sup>(٥)</sup>»، وأما فتحها في نحو: لا أكلمك ما أن في السماء نجماً، فواجب

(١) أي لتأويلها هي ومعمولها باسم هو المصدر

(٢) في (ز): إن أول به، وفي (غ): إن أولت به

(٣) الكوثر ١

(٤) البقرة ١٣

(٥) القصص ٧٦

كما سيأتي ، وليست موصولاً بها<sup>(١)</sup> ، إذ التقدير : ما ثبت أن في السماء  
نجماً .

( وجواب قسم ) - نحو : « إنا أنزلناه في ليلة مباركة<sup>(٢)</sup> » ، « قل إي  
وربي إنه لحق<sup>(٣)</sup> » .

( ومحكيئة بقول ) - نحو : « قال إنني عبد الله<sup>(٤)</sup> » . فإن كان القول  
بمعنى الظن فهي غير محكية به ، ويأتي حكمها في باب ظن .

( وواقعة موقع الحال ) - نحو : « وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون<sup>(٥)</sup> » .

( أو موقع خبر اسم عين ) - نحو : زيد إنه قائم ، وكقوله تعالى : « إن

الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ، إن  
الله يفصل بينهم يوم القيامة<sup>(٦)</sup> ) ، وكقول بعضهم<sup>(٨)</sup> :

أراني ولا كفران لله إنما أواخي من الأقسام كل بخيل<sup>(٩)</sup>

واحترز بقوله : اسم عين من نحو : علمي أنك منطلق ، فإنه<sup>(١٠)</sup> يجب فتحها ،  
إذ التقدير : علمي انطلقك ، ومن نحو : أول ما أقول أني أحمد الله ، فإنه

( ٣٥٨ )

(١) سقطت من ( د )

(٢) جواباً لقوله تعالى : « حم والكتاب المبين » أول سورة الدخان ؛ والآية رقم ٣ من السورة

(٣) يونس ٥٣

(٤) مريم ٣٠

(٥) الآية الخامسة من سورة الأنفال ، وقبلها : « كما أخرجك ربك من بيتك بالحق »

(٦) في ( د ) : وموقع

(٧) سقطتا من ( ز ) - الآية السابعة عشرة من سورة الحج

(٨) في ( ز ) : وقوله

(٩) في الدرر ج ١ ص ٢٠٥ :

أراني ولا كفران لله إنني أواخي من الأقسام كل بخيل  
قال : والأظهر أن إنني محرفة من إنما ، والشاهد في البيت كسر همزة إن لوقوعها موقع خبر

اسم عين ، والبيت لكثير عزة ديوانه ج ٢ ص ١٨٤

(١٠) في ( ز ) : فيجب

يجوز فيها<sup>(١)</sup> الوجهان كما سيأتي .

( أو قبل لام معلقة ) - كقوله تعالى : « قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ<sup>(٢)</sup> » ولو لا اللام لفتحت كما في : « عَلِمَ اللهُ أَنْكُمْ<sup>(٣)</sup> » .

( وللزوم التأويل فُتِحَتْ بعد لَوْ ) - كقوله تعالى : «<sup>(٤)</sup> وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا<sup>(٥)</sup> » أي ولو ثبت صبرهم ، أو لو صبرهم ثابت .

( ولولا ) - كقوله تعالى<sup>(٦)</sup> : « فلولاً أنه كان من المسبِّحين<sup>(٧)</sup> » أي فلولا تسيبته ثابت ، أو فلولا وجد تسيبته .

( وما التَّوْقِيْتِيَّةُ ) - كقولهم : لا أكلمك ما أن في السماء نجماً ، أو ما أن حِراء مكانه ، أي ما ثبت . والأول عن يعقوب ؛ والثاني عن اللحياني .

( وفي موضع مجرور ) - أي بحرفٍ نحو : « ذلك بأن الله هو الحقُّ<sup>(٨)</sup> » . أو بإضافةٍ نحو : « مثل ما أنكم تنطقون<sup>(٩)</sup> » .

( أو مرفوع فعل ) - أي فاعلاً نحو : « أو لم يكفهم أننا أنزلنا عليك الكتاب<sup>(١٠)</sup> » أو نائباً عنه نحو : « قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ<sup>(١١)</sup> » . ودخل في قوله : « مرفوع فعل » مسألة ما التوقيتية ، إذ التقدير كما ذكر : ما ثبت

(١) في ( د ) فيه

(٢) الأنعام ٣٣

(٣) البقرة ١٨٧

(٤) الحجرات ٥

(٥) (٦) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٧) الصافات ١٤٣

(٨) لقمان ٣٠

(٩) الذاريات ٢٣

(١٠) العنكبوت ٥١

(١١) الجن ١

أَنْ . فلو لم تذكرها لم يبق تكرر .

( أو منصوبه غير خبر ) - نحو : « ولا تخافون أنكم أشركتم<sup>(١)</sup> » ونحو :  
« اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم<sup>(٢)</sup> » . واحترز بقوله : غير  
خبر مما هو خبر اسم عين نحو : حسبت زيدا إنه قائم ، فإنه يجب كسرهما  
كما سبق .

( وإمكان الحالين ) - أي التقدير بمصدر والتقدير بجملة .  
( أجز الوجهان ) - أي الفتح على تقدير المصدر ، والكسر على تقدير  
الجملة .

( بعد : أول قولي ) - نحو : أول قولي أو أول ما أقول أني أحمد الله .  
فيجوز فتح أن على تقدير : أول قولي حمد الله ، ويجوز الكسر على تقدير :  
أول كلام أتكلّم به هذا الكلام<sup>(٣)</sup> المفتتح بآئي . فعبارة الفتح تصدق على كل  
لفظ تضمن حمداً ، ولا تصدق عبارة الكسر على حمدٍ بغير هذا اللفظ الذي  
أوله إني .

( وإذا المفاجأة ) - كقوله :

وكنّت أرى زيدا كما قيل سيّداً إذا أنه عبدُ القفا واللّهام<sup>(٤)</sup>  
روى بفتح أنه على تقدير المصدرية ، وهو مبتدأ خبره مخدوف ، أي : فإذا  
عبوديته ثابتة ، وبالكسر على عدم التأويل بالمصدر .

(١) الأنعام ٨١

(٢) البقرة ٤٧

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١١٥ ، استشهد به على جواز فتح أن وكسرها بعد إذا المفاجئة . . واللّهام  
جمع لهزمة بالكسر ، وليس للإنسان إلا لهزمتان ، فجمعهما بما حولهما أو باعتبار أجزائهما ،  
ولهزمتا الإنسان عظيمان ناثان تحت الأذنين ، وقيل هما مضعتان في أصل الحنك وقولهم :  
فلان عهد القفا معناه أنه ذليل ، والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلوها .

( وفاء الجواب ) - نحو : من يأتيني فإنه مكرمٌ . من فتح جعل ما بعد الفاء مصدراً مبتدأ ، وخبره محذوفٌ ، أي فإكرامه واقعٌ ، ومن كسر جعل ما بعدها جملة بلا تقدير ، كما لو قال : فهو مكرم . وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : « كَتَبَ رَبُّكُمْ <sup>(١)</sup> عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ، أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ <sup>(٢)</sup> » .

( وتفتح بعد أما <sup>(٣)</sup> بمعنى حقاً ) - نحو : أما أنك ذاهبٌ . روى سيبويه فيه كسر إن على جعل أما للاستفتاح كالألا ، وفتحها على جعل أما بمعنى حقاً فتفتح كما في : أحقاً أنك ذاهبٌ ؟ لتأولها بمصدر مبتدأ ، وحقاً مصدر واقع ظرفاً مخبراً به .

( وبعده حتى غير الابتدائية ) - وهي العاطفة أو الجارة ، وذلك للزوم تقدير المصدر نحو : عرفتُ أمورك حتى أنك فاضلٌ . فيجوز تقدير ما بعد حتى بمصدر منصوب إن جعلت عاطفةً ، وبمصدرٍ مجرورٍ إن جعلت جارةً . واحترز من الابتدائية لأن الكسر بعدها واجبٌ لامتناع تقدير المصدر نحو : مرض زيد حتى إنه لا يرجى .

( وبعده لا جرم غالباً ) - نحو : « لا جرم أن لهم النار <sup>(٤)</sup> » ففتح أن بعدها هو المشهور ، وبه قرأ القراء ، وقد أجزيت لا جرم مجرى اليمين فكسر بعض العرب إن بعدها . وفسر الفراء لا جرم مرةً بلا بُد ومرةً بحقاً ، وعند سيبويه أن لا ردُّ لما سبق ؛ وجرم فعل ماضٍ بمعنى حق ، وأن وما بعدها في موضع رفع به . وعلى هذا فلا وجه لكسرها إلا ما حكى الفراء

(١) سقطت من (د) .

(٢) الأنعام ٥٤

(٣) في النسخة (ص) المحققة من التسهيل وضع فوقها رمز (خف) أي خفيفة بدون تشديد

(٤) النحل ٦٢

من أن من العرب من يجريها مجرى اليمين فيقول : لا جَرَمَ لَاتَيْنِكَ ، ولا جَرَمَ لقد أحسنت .

( وقد تفتَح عند الكوفيين بعد قَسَم ما لم تُوجَد اللام ) - ذكر ابن كَيْسَانَ في نحو : واللهِ إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ ، بلا لام أن الكوفيين يفتَحون وَيَكْسِرُونَ ، والفتح عندهم أكثر :

( فصل ) : ( يجوز دخول لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول ) - أي بالخبر نحو : « وإنَّ لك لأجرًا<sup>(١)</sup> » أو بمعمول الخبر نحو : إنَّ فيك لزيداً راعِبٌ ، والمغاربة يمنعون : إنَّ فيك لزيداً<sup>(٢)</sup> راعِبٌ . فالثانية ممنوعة عندهم .

( وعلى خبرها المؤخر عن الاسم ) - نحو : « وإنَّ ربَّك لذو فضلٍ<sup>(٣)</sup> » ، فلو تقدَّم الخبرُ على الاسم لم تدخل ، فلا يقال : إنَّ لعندك زَيْدًا ، ولا إنَّ غداً لعندنا زَيْدًا ، وكذا إن كان الخبر المؤخر منفيًا كما سيأتي .

( وعلى معموله ) - أي معمول الخبر .

( مقدَّمًا عليه ) - أي على الخبر .

( بعد الاسم ) - نحو : إنَّ زَيْدًا لَطعامك آكلٌ . ومنه :

( ٣٦٠ ) إنَّ امرأ خَصْنِي عمدًا مودَّتهِ على التَّنائي لعندي غيرُ مكفورٍ<sup>(٥)</sup>

(١) القلم ٣

(٢) في ( د ) : زَيْدًا بدون لام ، وزاد السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٣٩ : أو بمعمول الاسم نحو : إنَّ في الدار لساكنًا زَيْدٌ .

(٣) في النسخ الثلاث : وعلى الخبر ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، وهو أنسب لمشكلة التعبير مع ما قبله .

(٤) النمل ٧٣

(٥) في ( د ) : على الثناء ؛ وفي الدرر ج ١ ص ١١٦ : استشهد به على إعادة اللام ضرورة ، حيث لم =

وتحرز بمقدماً من نحو: إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ ، فلا يقال : أَكَلَ لَطَعَامَكَ ،  
وبقوله : بعد الاسم من نحو: إِنَّ فَيْكَ زَيْدًا رَاغِبٌ ، فلا يقال : إِنَّ لَفَيْكَ  
زَيْدًا رَاغِبٌ .

( وعلى الفصل المسمى عماداً ) - نحو : « إِنَّ هَذَا لَهُ الْقِصَصُ الْحَقُّ <sup>(١)</sup> »  
( وأولُ جزءي الجملة الاسميّة المخبر بها أولى من ثانيهما ) - فقولك :

إِنَّ زَيْدًا لَوْجَهُ حَسَنٌ ، أولى من : إِنَّ زَيْدًا وَجْهَهُ لِحَسَنٍ ، وذلك أن صدر  
الجملة الاسميّة كصدر الجملة الفعلية ، وهذا <sup>(٢)</sup> التعليل يقتضي منع دخولها  
على ثاني جزءي الجملة الاسميّة كما في الفعلية <sup>(٣)</sup> ، ولهذا قال المصنّف في  
الشرح إنه شاذ ، وكذا قال في البسيط . ومن دخولها على الأول : « وَإِنَّا لَنَحْنُ  
نُحْيِي وَنُؤْمِتُ <sup>(٤)</sup> » ، وقوله :

إِنَّ الْكَرِيمَ لَمَنْ يَرْجُوهُ ذُو جِدَّةٍ وَلَوْ تَعَدَّرَ إِيسَارٌ <sup>(٥)</sup> وَتَنَوَيْلٌ ( ٣٦١ )

ومن دخولها على الثاني ما حكى أبو الحسن : إِنَّ زَيْدًا وَجْهَهُ لِحَسَنٍ ،

---

= يعد مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، واستشهد به أبو حيان في شرح التسهيل قال : ومثال : إِنَّ  
زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ ، ما أنشد الكسائي وأتى بالبيت . . قال : قال الأستاذ أبو علي : أتى  
بالبيت شاهداً على : إِنَّ زَيْدًا لَفَيْهَا قَائِمٌ . . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي  
معجم شواهد العربية ( مكفور ) أنه لأبي زيد الطائي ؛ وفي شرح الأشموني مع حاشية الصبان  
وشرح الشواهد للعيني ج ٢ ص ٢٨٠ : فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها  
دالة على نفي ، وكأنه قال : لعندي لا يكفر .

(١) آل عمران ٦٢

(٢) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٤) الحجر ٢٣

(٥) في ( د ) : أسباب ، والشاهد في قوله : لمن يرجوه . . بدخول اللام على أول جزءي الجملة  
الاسميّة المخبر بها بعد إن .



وقوله :

( ٣٦٢ ) فَإِنَّكَ مَنْ حَارِبْتَهُ لِحَارِبٍ شَقِيٍّ . وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٌ<sup>(١)</sup>

( وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبر<sup>(٢)</sup> إن ) - نحو ما ثبت في بعض نسخ البخاري عن قول أم حبيبة رضي الله عنها : إني كنت عن هذا لغنيّة .

( ولا تدخل على أداة شرط ) - فلا يقال<sup>(٣)</sup> : إنَّ زِيداً لُئِن تَأْتَهُ يَأْتِكَ . ولا إنَّ عمراً لَمَنْ يَكْرُمُهُ يَكْرُمُهُ ، لئلا تلتبس بالموطئة ، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً نحو : « لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا »<sup>(٤)</sup> ؛ وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير المؤكد ، ونص على منع المسألة الكسائيُّ والفراءُ والمغاربة .

( ولا على فعلٍ ماضٍ متصرفٍ خالٍ من قَدْ ) - فلا يقال : إنَّ زِيداً لِقَام . خلافاً للكسائيِّ وهشام ، ويجوز : إنَّ زِيداً لِيَقُومُ ، وإنه لنعم الرجل ، وإنه<sup>(٥)</sup> لقد قام . ويجوز<sup>(٦)</sup> : إنه لنعم الرجل ، الأخفشُ والفراءُ ، وسيبويه يمنعها .

( ولا على معموله ) - أي على<sup>(٧)</sup> معمول الفعل الماضي المتصرف الخالي

(١) في الدرر ج ١ ص ١١٥ : استشهد به على جواز دخول اللام على ثاني جزئي الجملة الاسمية

الواقعة خبراً لإن . وقال ابن العلي إن دخولها على ثاني الجزئين شاذ . قال : وإنما كان صدر الجملة الاسمية أولى في القياس لأنه كصدر الجملة الفعلية . ومحل اللام في الفعلية صدرها . قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله . وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي عزة الجمحي .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : خبراً لإن .

(٣) في ( د ) : فلا تقول

(٤) في النسخ الثلاث : « لئن لم يغفر لنا » وما جاء بهذه الصيغة في القرآن الكريم آيتان من سورة الأعراف : الآية الثالثة والعشرون : « وإن لم تغفر لنا وترحمنا » . والآية التاسعة والأربعون بعد المائة : « لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا » وأظنها المقصودة

(٥) سقطت هذه العبارة الأخيرة من ( د )

(٦) في ( د ) : ومجوز

(٧) سقط الجار والمجرور من ( ز )

من قد .

( المتقدم ) - فلا يقال : إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكَلَ .

( خلافاً للأخفش ) - لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها

على الخبر ، فلو جاز هذا لزم ترجيح الفرع على الأصل . والفراء كالأخفش .

( ولا على<sup>(١)</sup> حرف نفي إلا في ندور ) - كما أنشد أبو الفتح :

( ٣٦٣ ) وأعلم أن تسليمًا وتركاً للامتشابهان ولا سواء<sup>(٢)</sup> شبه لا بغير فأدخل عليها اللام .

( ولا على جواب الشرط ، خلافاً لابن الأنباري ) - فلا يقال : إنَّ زيداً

مَنْ يَأْتَهُ لِيَكْرَمَهُ ، لأنه<sup>(٣)</sup> غير مستعمل ، ونصَّ على المنع الكسائيُّ والفراءُ .

( ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر ، خلافاً للكسائي ) - وحكاية

ابن كيسان عن الكسائي : إنَّ كُلَّ ثوبٍ لَوْ ثَمَنَهُ ، خطأ عند البصريين .

( وقد يليها حرف التنفيس ، خلافاً للكوفيين ) - فيقال : إنَّ زيداً

لسوف يقومُ أو لسيقوم<sup>(٤)</sup> ، وفاقاً للبصريين ، إذ لا مانع منه .

( وأجازوا ) - يعني الكوفيين .

( دخولها ) - يعني اللام .

( بعد لكنَّ ) - نحو : لكنَّ زيداً لِقائِمٌ .

( ولا حجة فيما أوردوه<sup>(٥)</sup> لشذوذه وإمكان الزيادة ) - وهو قول بعض

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١١٦ : استشهد به على دخول اللام على لا النافية عند من يجيز ذلك . والبيت

من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن دخول اللام على حرف النفي شاذ . قال ابن جنبي :

إنما أدخل اللام وهي للإيجاب على لا وهي للنفي من قبل أنه شبهها بغير . فكأنه قال : لغير

متشابهين . قال صاحب الدرر : والبيت لأبي حزام العكلي . واسمه غالب بن الحارث .

(٣) في ( د ) : فإنه

(٤) في ( ز ) : ولسيقوم .

(٥) في ( د ) : فيما أوردوا

العرب :

( ٣٦٤ )

ولكنني من<sup>(١)</sup> حبها لعميد

إذ ليس له راوٍ عدلٌ يقول سمعته ممن يوثق بعربيته ، ولو صحَّ لحمل على أن اللام زائدة .

( كما زيدت ) - أي اللام .

( مع الخبر مجرداً ) - أي من إن نحو :

أمُّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبِه تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْضَ الرَّقَبَةِ<sup>(٢)</sup> ( ٣٦٥ )  
والشهربة العجوز الكبيرة .

( أو معمولاً لأمسى ) - نحو :

فقال من سألوا : أمسى لمجهوداً<sup>(٣)</sup>

( ٣٦٦ )

( أو زال ) - نحو :

(١) في ( د ) : عن حبها . وفي الدرر ج ١ ص ١١٦ : استشهد به على جواز دخول اللام على خبر لكن عند الكوفيين . . قال البغدادي : ومنعه البصريون . وأجابوا عن هذا بأنه شاذ . وقال ابن هشام في المغنى : ولا تدخل اللام على خبرها - لكن - خلافاً للكوفيين . واحتجوا بقوله : ولكنني من حبها لعميد . ولا يعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير . ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل : لكن إنني . ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١١٧ : استشهد به على دخول اللام في خبر المبتدأ شذوذاً . وقدر بعضهم : لهي عجوز لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ . ولم يرتض ابن جنى هذا التخريج لما فيه من الجمع بين حذف المؤكد وتوكيده . . والصواب عنده أن اللام دخلت على الخبر ضرورة أم الحليس كنية امرأة . والشهربة العجوز الكبيرة . . والبيت قيل إنه لعنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو به امرأة يزيد بن ضبة الثقفي . وقيل لرؤبة - ملحقات ديوانه ص ١٧٠

(٣) في ( د ) : من سألوا عني : وفي الدرر ج ١ ص ١١٧ :

مروا عجلاً فقالوا كيف صاحبكم ؟ وفي هامش ( ز ) : كيف سيدكم ؟

فقال من سألوا : أمسى لمجهوداً

قال صاحب الدرر : استشهد به على دخول اللام في خبر أمسى شذوذاً . .

وروى : عجالي ، وسراعا . . قال : ولم أعثر على قائله .

( ٣٦٧ ) ومازلتُ من ليلي لَدُنَّ أن عرفتُها لكالهائم المقصى بكل مراد<sup>(١)</sup>  
والمراءُ بفتح الميم المكان الذي يُذهَبُ فيه ويُجاءُ .  
( أو رأى ) - نحو :

( ٣٦٨ ) رأوك لفي ضراءٍ أعيت فثبتوا بكفئك أسباب المنى والمآرب<sup>(٢)</sup>  
والضراء الشدة ، وكذا البأساء ، وهما اسمان مؤنثان من غير تذكير . قال  
الفراء : لو جمعا<sup>(٣)</sup> على أبؤس وأضرَّ كما جمع النعماء بمعنى النعمة على أنعم  
لجاز .

( أو أن ) - كقراءة من قرأ : « إلا أنهم ليأكلون الطعام »<sup>(٤)</sup>  
( أو ما ) - نحو :

( ٣٦٩ ) أمسى أبان ذليلاً بعد عزته وما أبان لمن أعالج سؤدان<sup>(٥)</sup>  
الأعالج جمع علج وهو العبد والرجل من كبار العجم .  
( وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكّد بها ) - نحو ما حكى  
الكسائي والفراء من كلام العرب : إنني لبحمد الله لصالح .  
( وقَبْلَ همزتها مُبْدَلَةٌ هاءٌ<sup>(٦)</sup> مع تأكيد الخبر ) - نحو :

---

(١) في الدرر ج ١ ص ١١٧ : استشهد به على زيادة اللام في خبر زال شاذة . . قال : ويروى : بكل  
مذا . . قال : وصواب الرواية : لكالهائم المقصى بكل سبيل . والبيت من قصيدة لكثير عزة في  
أمالى القالي مطلعها :

ألا حيباً ليلي أجد رحيلي وأذن أصحابي غداً بقفول  
وعن الخزانة : ديوان كثير ج ١ ص ٢٣٥

(٢) الشاهد في قوله : لفي ضراء . . . بزيادة اللام في معمول رأى .

(٣) في ( د ) : لأنهما جمعا على أبؤس وأضر . كما تجمع النعمة على أنعم

(٤) الفرقان ٢٠

(٥) في الدرر ج ١ ص ١١٧ : استشهد به على زيادة اللام في خبر ما النافية . قال الدماميني : وقال

الكوفيون : اللام بمعنى إلا . والتقدير : وما أبان إلا من أعالج سؤدان . ولم يعرف قائله .

(٦) في ( د ) : من هاء

( ٣٧٠ ) لَهْنَكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْسِيْمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا<sup>(١)</sup>  
والوسيمة الجميلة . يقال : امرأة وسيمة ونساء وسام كظريفة وظراف .  
والهنوات الخصلات ، ولا يقال إلا في الشر . يقال في فلان هنات<sup>(٢)</sup> وهنوات أي  
خصلات شر .

( أو تجريده ) - نحو :

( ٣٧١ ) أَلَا يَأْسَنَابِرِقِ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى<sup>(٤)</sup> لَهْنَكِ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ  
والقلل جمع قلة وهي أعلى<sup>(٥)</sup> الجبل ، وقلة الشيء أعلاه ، ورأس<sup>(٦)</sup>  
الإنسان قلته .  
وأنشد سيبويه :

عجائب تُبَدِّي الشَّيْبَ فِي قُلَّةِ الطُّفْلِ

( ٣٧٢ )

( فَإِنْ صَحِبْتَ بَعْدَ<sup>(٧)</sup> إِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ ) - نحو : إِنْ زَيْدًا لِيَقُومَنَّ .

( أَوْ مَاضِيًا مَتَصَرِّفًا عَارِيًا مِنْ قَدٍ ) - نحو : إِنْ زَيْدًا لِقَامَ .

( نُوْيٍ قَسَمٍ ) - فالتقدير : إِنْ زَيْدًا وَاللَّهِ لِيَقُومَنَّ ، وَإِنْ زَيْدًا وَاللَّهِ قَامَ .

( وَامْتَنَعَ الْكُسْرُ ) - أَي إِذَا<sup>(٨)</sup> دَخَلَ عَلَى إِنْ مَا يَقْتَضِي الْعَمَلَ نَحْوَ عَلِمْتُ

(١) في الدرر ج ١ ص ١١٨ : استشهد به على قول من قال إن همزة إن مبدلة هاء مع تأكيد الخبر .  
قال : ولم أعر على قائله .

(٢) في ( ز ) : هناه . وفي القاموس المحيط مادة ( الهنو ) : والهناات الواهية جمع هنوات .

(٣) في ( ز ) : وتجريده .

(٤) في ( ز ) : الحما ، وفي الدرر ج ١ ص ١١٨ : استشهد به على قول من قال إن همزة إن مبدلة هاء  
مع تأكيد الخبر كما تقدم ، أو تجريده كما هنا .

(٥) في ( د ) : أعلا .

(٦) في ( ز ) : ورأس كل إنسان قلة

(٧) سقطت من ( د ) . وقال في شرح الدماميني : أي فإن صحبت لام التوكيد الواقعة بعد إن نون  
التوكيد . . .

(٨) في ( د ) : إن

فتقول : علمت أن زيداً ليقومنَّ وأنَّ زيداً لقام ، بفتح أن لأن هذه اللام ليست لام الابتداء ، قاله ابن السراج .

( فصل ) : ( ترادفُ إنَّ نعمُ ) - أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم ، وأنكره أبو عبيدة ، ومنه قول بعض طيبي .

( ٣٧٣ ) قالوا أَخِفْتَ ؟ فقلت إنَّ ، وخيفتي ما إن تزال منوطاً برجائي<sup>(١)</sup> وقال ابن الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير : لعن الله ناقة حملتني إليك . فقال ابن الزبير : إنَّ وراكبها .

( فلا إعمال ) - أي فلا ترفع ولا تنصب كنعم .

( وتُخَفَّفُ فيبطلُ الاختصاص ) - أي يبطل اختصاصها بالجملة الاسمية ، فتليها الاسميَّة والفعليَّة .

( ويغلبُ الإهمالُ ) - نحو : إنَّ زيدٌ لقائمٌ . برفع زيد وقائم ، ويجوز إعمالها على قلة . قال سيبويه : حدثنا من ثثق به أنه سمع من العرب<sup>(٢)</sup> من يقول : إنَّ عمراً لمنطلقٌ .

( وتلزم اللامُ بعدها فارقةٌ إن خيفَ لبسٌ بآن النافية ) - فتقول : إنَّ زيدٌ لقائمٌ ، وإن في الدار لزيدٌ . فإن لم يخف لبسٌ لم تلزم نحو :

( ٣٧٤ ) ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن<sup>(٣)</sup>

( ولم يكن بعدها نفي ) - فإن كان<sup>(٤)</sup> امتنعت اللام نحو : إنَّ زيدٌ لن

(١) الشاهد في قوله : فقلت : إنَّ أي نعم . والبيت لبعض طيبي كما صرح به الشارح .

(٢) سقطتا من ( د )

(٣) في الدرر ج ١ ص ١١٨ . وفي شرح الأشموني مع الصبان والعيني ج ١ ص ٢٨٩ : أنا ابن أباة

الضيم . . قال في الدرر : استشهد به على أن اللام التي تلزمها إن المخففة من الثقيلة لا تلزم في موضع لا يقع فيه اللبس بينها وبين إن النافية في قوله : وإن مالك كانت . . قال في

التصريح : ولو قال : لكنت باللام لجاز . والبيت للطرماح بن حكيم - ديوانه ص ١٧٣

(٤) سقطت من ( د )

يقوم أو ما يقوم .

( وليست غير الابتدائية ، خلافاً لأبي علي ) - فهي اللام الداخلة قبل التخفيف ، وهذا مذهب سيبويه والأخفش الأوسط والأخفش الأصغر وابن الأخرى وجماعة ، وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين إلى أنها لام أخرى اجتمعت للفرق ، لعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها نحو : « وإن وجدنا أكثرهم لفاستين<sup>(١)</sup> » ولو قلت : إنك ضربت لزيداً ، لم يجز . وأجيب بأن الفعل بعد المخففة في موضع ما كان يلي المثقلة ، فإن قتلت مسلماً بمنزلة : إن قتيلك مسلماً .

( ولا يليها ) - أي إن المخففة .

( غالباً من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء ) - نحو : « وإن كانت لكبيرة<sup>(٢)</sup> » . واحترز بغالباً من نحو : إن قتلت مسلماً . وأما المضي فليس بشرط ، ومن المضارع :

« وإن نظنك لمن الكاذبين<sup>(٣)</sup> » ، « وإن يكاد الذين كفروا<sup>(٤)</sup> » .

( ويقاس على نحو : إن قتلت مسلماً ، وفاقاً للكوفيين والأخفش ) - أي

فيلها فعلٌ غير ناسخٍ قياساً<sup>(٥)</sup> ، وفاقاً لهم ، ومستندهم قوله :

( ٣٧٥ ) شَلَّتْ يَمِينُكَ ، إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عِقَابُ الْمُتَعَمِّدِ<sup>(٦)</sup>

(١) الأعراف ١٠٢

(٢) البقرة ١٤٣

(٣) الشعراء ١٨٦

(٤) القلم ٥١

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في الدرر ج ١ ص ١١٩ . وفي العيني على شروح الألفية : استشهد به على إيلاء إن المخففة فعل ماضٍ غير ناسخٍ في قوله : إن قتلت مسلماً . . والبيت لعاتكة بنت زيد العدوية الصحابية تخاطب به عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام .

وقول بعض العرب : إِنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لِسَوْطاً ، وَإِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ . فهذا التركيب مقيسٌ عند هؤلاء ، وهو عند البصريين - غير الأخفش - قليل لا يقاس عليه .

( ولا تعمل عندهم ) - أي عند الكوفيين .

( ولا تؤكد بل تفيدُ النفي ، واللامُ الإيجابُ <sup>(١)</sup> ) - فمعنى : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ ، عِنْدَهُمْ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وما حكاه سيبويه من النصب بها يبطل قولهم ، وَكُونُ اللَّامِ كَالْأَدْعَى بِلَا دَلِيلٍ .

( وموقعُ لكن بين متنافيين بوجه ما ) - كقوله تعالى : « فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى <sup>(٢)</sup> » ، وقوله <sup>(٣)</sup> : « ولو أراكم كثيراً لفشتم ولتنازعتهم في الأمر ولكن الله سلم <sup>(٤)</sup> » . والاتفاق على منع موافقة ما بعدها لما قبلها نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَائِمٌ ، وعلى جواز مساواته لنقيضه نحو : ما هذا ساكنٌ لكنه متحركٌ ، وجواز كونه ضدّاً نحو : ما هذا أسودٌ لكنه أبيضٌ . واختلف <sup>(٦)</sup> في الخلاف نحو : ما هذا قائمٌ لكنه شاربٌ ، وشرط التنافي بوجهٍ ما يخرجهُ .

( ويمنع إعمالها مخففةً ، خلافاً ليونس والأخفش ) - حكى عن يونس أنه حكى إعمالها عن العرب ، والمعروف أن من أجاز إعمالها أجازها قياساً على إِنَّ ، وأنه لم يُسمع من <sup>(٧)</sup> العرب : ما قام <sup>(٨)</sup> زيدٌ لكن عمراً قائمٌ ، بالنصب .

(١) في ( ز ) : للإيجاب

(٢) الأنفال ١٧

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) الأنفال ٤٣

(٥) في ( د ) : لكن عمراً

(٦) في ( د ) : واختلفوا

(٧) في ( د ) : عن

(٨) في ( د ) : ما قائم



والفرق بينها وبين إن زوال الاختصاص مطلقاً .

( وتلي ما لیت فتعمل وتهمل ) - وروی قول النابغة :

قالت ألا لیتما<sup>(١)</sup> هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد  
برفع الحمام على الإهمال ونصبه على الإعمال . ويختمل مع رفع الحمام ، أن  
تكون عاملة ، وما موصولة ، وهي اسمها ، وهذا خبر مبتدأ محذوف ، والحمام  
صفة هذا . أي لیت الذي هو هذا الحمام . ولنا خبر لیت . ذكر ذلك  
سيبويه .

(٣٧٦)

( وقلّ الإعمال في إنما ) - روى الأخفش والكسائي : إنما زيدا قائم .

بنصب زيد .

( وعدم سماعه في كأنما ولعلما ولكنما<sup>(٢)</sup> . والقياس سائغ ) - وهذا

مذهب ابن السراج والزجاجي والزمخشري ، فيقال : كأنما زيدا قائم ، قياساً  
على ما سمع من : إنما زيدا قائم . إذ لا فارق<sup>(٣)</sup> . ومذهب سيبويه أنه لا  
يعمل مع ما إلا لیت .

( فصل ) : ( لتأول أن ومعموليتها<sup>(٤)</sup> بمصدر قد تقع اسماً لعوامل هذا

الباب مفصلاً بالخبر ) - فتقول : إن عندي أنك فاضل . فلو لم يفصل  
بالخبر لم يجز .

قال سيبويه : لا تقول : إن أنك ذاهب . في الكتاب .

(١) في ( د ) : ألا لیت ما . في الدرر ج ١ ص ١٣١ : استشهد به على أن لیت إذا وصلت بما يجوز

إعمالها وإهمالها . ولم يتعرض لترجيح أحدهما على الآخر . وظاهر الألفية ترجيح الإهمال .

قال : ووصل ما بندي الحروف مبطل إعمالها ، وقد يبقى العمل

وهذا البيت من شواهد سيبويه والرضي على جواز الوجهين . لأن البيت روي بهما على خلاف

في الترجيح . والبيت من قصيدة للناطقة الذياني . ديوانه ص ٢٤

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) في ( د ) : إذ لا فرق

(٤) في ( ز ) : ومعمولها

( وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها ) - كقوله :

( ٣٧٧ ) فياليت أن الطاعنين تلفتوا فيعلم ما بي من جوى وغرام<sup>(١)</sup>

( ويمنع ذلك في لعل ، خلافاً للأخفش ) - فقاس الأخفش : لعل أن

زيداً قائم ، على : ليت أن زيداً قائم . وهذا في ليت شاذ ، ولولا السماع لم  
يقُل ، فلا يقال في غيرها .

( وتخفف أن فينوى معها اسم لا يبرز إلا اضطراراً ) - فلا تلغى كما

تلغى المكسورة ، لكن لا يلفظ باسمها إلا في الضرورة<sup>(٢)</sup> كقوله :

( ٣٧٨ ) فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك<sup>(٣)</sup> لم أبخل وأنت صديق

ولا يلزم كون غير الملفوظ به ضمير الشأن<sup>(٤)</sup> ، خلافاً لبعضهم ، وقدّر

سيبويه : « أن يا ابراهيم ، قد صدقت الرؤيا<sup>(٥)</sup> » : أنك قد صدقت .

( والخبر جملة اسمية مجردة ) - كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن

الحمد لله رب العالمين<sup>(٦)</sup> » .

( أو مصدر بلا ) - نحو : « وأن لا إله إلا هو<sup>(٧)</sup> » .

( أو بأداة شرط ) - قيل<sup>(٨)</sup> : نحو قوله ( تعالى ) : « أن إذا سمعتم آيات

---

(١) الشاهد في قوله : فيا ليت أن الطاعنين تلفتوا . . . باتصال أن بليت سادة مسد معموليها . . . ولم

أجد البيت فيما تحت يدي من مراجع .

(٢) في ( د ) : إلا ضرورة .

(٣) في ( د ) : فراقك ؛ وفي الدرر ج ١ ص ١٢٠ : استشهد به على ندور عمل أن المخففة في بارز .

وفي الأشموني : وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله : فلو أنك في يوم الرخاء . . . الخ

فضرورة . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٤) في ( د ) : ضمير شأن .

(٥) الصافات ١٠٣ ، ١٠٥

(٦) يونس ١٠

(٧) هود ١٤

(٨) القائل هو ابن مالك في شرحه . قال الدماميني في شرحه للتسهيل : قال المصنف : مثل : « وقد

الله<sup>(١)</sup> ، وهو<sup>(٢)</sup> وَهُمْ ، والصواب تَمْثِيلُهُ بقوله :  
 ( ٣٧٩ ) وَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَتَّقُوهُ فَإِنَّهُ جَزَرَ لَخَامِعَةٍ وَفَرَّخَ عِقَابِ<sup>(٣)</sup>  
 ويقال : تَفَقَّطَهُ تَفَقُّطًا مِثْلَ بَلَعْتُهُ بَلْعًا أَي صَادَفْتَهُ . وَجَزَرَ السَّبَاعَ : اللَّحْمَ الَّذِي  
 تَأْكُلُهُ . يَقَالُ : « تَرَكَوهُمْ جَزْرًا بِالتَّحْرِيكِ إِذَا قَتَلُوهُمْ . وَالخَامِعَةُ : الضَّيْعُ  
 لِأَنَّهَا تَخْمَعُ إِذَا مَشَتْ .

( أَوْ بَرَّبٌ ) - نَحْوُ :

( ٣٨٠ ) تَيَقَّنْتُ أَنْ رَبِّ امْرِئٍ خَيْلٌ خَائِنًا أَمِينٌ ، وَخَوَانٍ يُخَالُ أَمِينًا  
 ( أَوْ بِفَعْلٍ يَقْتَرِنُ غَالِبًا إِنْ تَصَرَّفَ وَلَمْ يَكُنْ دَعَاءً بَقْدٍ ) - كَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى : « وَنَعَلِمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا<sup>(٤)</sup> » . وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : غَالِبًا مِنْ قَوْلِهِ :

( ٣٨١ ) عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سَوْلٍ<sup>(٥)</sup>  
 وَبِقَوْلِهِ : تَصَرَّفَ ، مِنْ نَحْوِ : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى<sup>(٦)</sup> » . وَبِقَوْلِهِ :  
 دَعَاءٌ ، مِنْ نَحْوِ : « وَالخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا<sup>(٧)</sup> » .

= نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ . . . الْآيَةَ - قَالَ الدَّمَامِينِيُّ - قُلْتُ : هَذِهِ فِعْلِيَّةٌ وَالْكَلَامُ  
 فِي الْاسْمِيَّةِ نَحْوُ : أَعْلَمَ مِنْ زَيْدٍ أَنْ مَنْ يَسْأَلُهُ فَهُوَ مُحْسِنٌ إِلَيْهِ . فَتَمْثِيلُهُ غَيْرَ مُطَابِقٍ ، وَالظَّاهِرُ  
 فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ أَنْ فِيهَا مَفْسُورَةٌ ، لِأَنَّ نَزَلَ عَلَيْكُمْ . . . مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ .  
 انْتَهَى .

(١) النساء ١٤٠

(٢) سقطتا من ( د )

(٣) الشاهد في البيت قوله : وَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَتَّقُوهُ فَإِنَّهُ . . . بِمَجِيءِ خَبَرِ أَنْ الْمُخَفَّفَةَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً  
 مُصَدَّرَةً بِأَدَاةِ شَرْطٍ . وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مَرَاجِعِي .

(٤) فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ : أَمْرٌ . وَفِي الدَّرَجِ ج ١ ص ١١٩ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى مَجِيءِ خَبَرِ أَنْ الْمُخَفَّفَةَ جُمْلَةً  
 مَقْرُونَةً بِرَبِّ . قَالَ : وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَى قَائِلِهِ .

(٥) المائدة ١١٣

(٦) فِي الدَّرَجِ ج ١ ص ١٢٠ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى نَدْوَرِ مَجِيءِ خَبَرِ أَنْ الْمُخَفَّفَةَ جُمْلَةً صَدْرَهَا فَعَلَ مُتَصَرِّفٌ  
 غَيْرُ دَعَاءٍ وَلَمْ يَقْتَرِنِ بِقَدِّ . قَالَ : وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْأَشْمُونِيِّ وَالتَّصْرِيحِ . وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَى قَائِلِهِ .

(٧) النجم ٣٩

(٨) فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَفَ - النور ٩

( أو بلو ) - نحو : « تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ <sup>(١)</sup> » .  
 ( أو بحرف تنفيس ) - نحو : « علم أن سيكون منكم مرضى <sup>(٢)</sup> » .  
 ( أو نفى ) - نحو : « أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً <sup>(٣)</sup> » .  
 « أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ <sup>(٤)</sup> » . « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرِهِ أَحَدٌ ؟ <sup>(٥)</sup> » .

( وَتُخَفَّفُ كَأَنَّ فَعْمَلٌ فِي اسْمِ أَنْ الْمَقْدَّرِ ) - فلا تُلغَى ، بل تعمل كأن <sup>(٦)</sup> المفتوحة إذا خُفِّفَتْ ، ولا يلزم كون اسمها المحذوف ضميراً شأن .  
 ( والخبرُ جملة اسمية ) - نحو :

( ٣٨٢ ) وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ ثُدْيَاهُ <sup>(٧)</sup> حُقَّانٍ  
 ( أو فعلية مبدوءة بلم ) - نحو : « كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ <sup>(٨)</sup> » .  
 ( أو قد ) - نحو :

( ٣٨٣ ) لَا يَهْوَلُنَّكَ اصْطِلَاءُ لُظَى الْحَرِّ ب فمَحذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْمَأ <sup>(٩)</sup>

(١) سبأ ١٤

(٢) المزمل ٢٠

(٣) طه ٨٩

(٤) القيامة ٣

(٥) البلد ٧

(٦) أي مثل أن المفتوحة إذا خففت

(٧) في هذا البيت روايات كثيرة مختلفة . وفي الدرر ج ١ ص ١٢٠ :

وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان  
 وقال : استشهد به على جواز إعمال كأن المخففة كإعمال أن المفتوحة إذا خففت . . وجاء به في  
 ص ١٢١ :

وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان  
 قال : وروى سيبويه : ووجه مشرق النحر . . . وروى غيره : ونحر مشرق اللون . . . وهو من  
 أبيات الكتاب الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

(٨) يونس ٢٤

(٩) في العينى على شرح الأشموني وحاشية الصبان ج ١ ص ٢٩٤ : الشاهد في قوله : كأن قد أَلْمَأ .  
 لأنه لما حذف اسم كأن ، وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقدر . ولم يعرف قائله .

( أو مفرد ) - كقول ابن صريم الشكري :

ويوماً توافينا<sup>(١)</sup> بوجهٍ مَقَسَمٍ كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السَّلْم<sup>(٢)</sup>  
أنشده سيبويه وقال : أي كأنها ظبية . وفارقت كأن المخففة أن المخففة  
بجواز إفراد الخبر مع حذف الاسم . قال الجوهري : والقَاسم الحسن ، وفلان  
قسيم الوجه ، ومقسم الوجه ، وأنشد البيت ، والسَّلْم شجر معروف ، والوارق  
الشجرة الخضراء الورق الحسنه .

( وقد يبرز اسمها في الشعر ) - كما روى : كأن تُذَيِّه حُقَّان بالياء ،  
وقوله : كأن ظبيةً تعطو . . . بنصب ظبية .

( ويقال : أما إن جزاك الله خيراً ) - أي<sup>(٤)</sup> بكسر إن وتخفيفها . حكاه  
سيبويه وجعل إن مخففةً من إنَّ ، واعتذر عن عدم الفصل بأنه دعاء ،  
وشبهه بأما إن يغفر الله له . وأجاز المصنّف كونَ إن زائدة .

( وربما قيل أن جزاك الله خيراً ، والأصل أنه ) - أي بفتح<sup>(٥)</sup> أن .  
حكى هذا أيضاً سيبويه ، وخرجه على أنها المخففة ، والأصل أنه كما ذكر ،

(١) في الدرر ج ١ ص ١٢٠ : ويوم : وفي غيره من المراجع كما جاء في التحقيق .

(٢) قال في الدرر : الشاهد فيه إعمال كأن المخففة في الاسم الظاهر . والبيت من شواهد سيبويه  
والرضى . على أنه روى برفع ظبية ونصبها وجرها . أما الرفع فيحتمل أن تكون ظبية مبتدأ  
وجملة تعطو خبره . وهذه الجملة خبر كأن . واسمها ضمير شأن محذوف . ويحتمل أن تكون  
ظبية خبر كأن وتعطو صفتها واسمها محذوف وهو ضمير المرأة لأن الخبر مفرد . ويروى بنصب  
ظبية على إعمال كأن مع التخفيف ضرورة . ومن رواه بجر ظبية فعلى أن أن زائدة بين  
الجار - الكاف - والمجرور - ظبية - أي كظبية . ويوماً منصوب على الظرفية . ويجوز جره  
بعد واو رب . ويروى : إلى ناصر السلم . وفي الدرر : البيت لعلاء بن أرقم الشكري . وقال  
العيني لكعب بن أرقم الشكري .

(٣) في ( د ) : وقد برز

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( ز ) : بكسر

وفيه بحث . قال المصنّف : وأما قبل المكسورة بمعنى ألا ، وقبل المفتوحة بمعنى حقاً . هذا مذهب سيبويه ، ويجوز عندي كونها في الموضعين بمعنى ألا ، والمكسورة زائدة كما في :

( ٣٨٥ )

ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً<sup>(١)</sup>

وأما المفتوحة فهي وصلتها مبتدأ محذوف الخبر ، أي : ألا من دعائي أن جزاك الله . أو زائدة كما في رواية : كأن ظبية . . . بالجر .

( وقد يُقال في لعلّ علّ ) - حكاها سيبويه وغيره ، وقال الكسائي : هي لغة بني<sup>(٢)</sup> تميم الله من ربيعة .

( ولعنّ ) - حكاها الفراء .

( وعنّ ) - حكاها الكسائي<sup>(٤)</sup> .

( ولأنّ ) - كقول امرئ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن حذام<sup>(٥)</sup> ( ٣٨٦ )

عوجا أي اعطفا ، يقال عَجْتُ البعير أعوجُه عَوْجاً ومعاجاً إذا عطفتُ رأسه بالزمام . والطلل ما شخص من آثار الدار<sup>(٦)</sup> والجمع أطلال وطلول . ويقال : أحالت الدارُ وأحولت أتى عليها حول ، وكذا الطعام وغيره فهو مُحِيل . وابن حذام رجل من شعراء العرب .

(١) هذا الشطر فيه شاهد على زيادة إن المخففة من إن بعد ألا ، ولم أعرف قائله .

(٢) في ( د ) : وأنّ المفتوحة هي وصلتها . . .

(٣) في ( د ) : هي لغة تميم الله بن ربيعة .

(٤) في ( د ) : حكاها سيبويه

(٥) في الدرر ج ١ ص ١١١ : استشهد به على أن لعل تبدل عينها همزة فيقال : لأنّ - والصحيح أن لامها أيضاً أبدلت نوناً - وابن حذام شاعر قديم يقال إنه أول من بكى الديار . والبيت

لامرئ القيس كما هو في الشرح - ديوانه ص ١١٤

(٦) في ( د ) : الديار

( وَأَنَّ ) - حكاها الخليل وهشام

( وَرَعَنَّ ) - يمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام ، كما قالوا في وجل

وجر .

( وَرَعَنَّ وَلَعَنَّ ) - قيل إن<sup>(١)</sup> الغين فيهما بدل من العين كما قالوا في

أزمنت أزمنت<sup>(٢)</sup> ، وقيل هما لغتان ، وهو الأظهر ، لقلة هذا البديل .

( وَلَعَلَّتْ ) - ذكرها أبو علي في التذكرة . فهذه عشر لغات . وزاد

بعض المغاربة غَنَّ بالغين المعجمة والنون<sup>(٣)</sup> . وفي الغرَّة : رعلٌ بالراء بدلاً من

اللام .

( وَقَدْ يَقَعُ خَبْرُهَا أَنْ يَفْعَلَ بَعْدَ اسْمٍ عَيْنٍ حَمَلًا عَلَى عَسَى ) - والقياس

أَنْ لَا تَدْخُلُ أَنْ هُنَا ، إِذْ لَا يَخْبُرُ بِالْمَعْنَى عَنِ الْعَيْنِ ، لَكِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمَّا

ذَكَرَ ، وَهِيَ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ كَثِيرَةٌ الْوُقُوعِ فِي كَلَامِهِمْ ، وَمِنْهَا :

لَعَلَّ الَّذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يُرَدِّدَهَا إِلَيْنَا وَقَدْ يُدْنِي الْبَعِيدُ مِنَ الْبُعْدِ<sup>(٤)</sup> ( ٣٨٧ )

( وَالْجُرُّ بِلَعَلَّ ثَابِتَةٌ الْأُولَى أَوْ مَحذُوفَتُهُ ، مَفْتُوحَةٌ الْآخِرُ أَوْ مَكْسُورَتُهُ ،

لُغَةٌ عَقِيلِيَّةٌ ) - قَالَ أَبُو زَيْدٍ : بَنُو عَقِيلٍ يَجُرُّونَ بِلَعَلَّ مَفْتُوحَةٌ الْآخِرُ أَوْ

مَكْسُورَتُهُ<sup>(٥)</sup> ، وَرَوَى الْفَرَّاءُ الْجُرَّ بِلَعَلَّ<sup>(٦)</sup> .

( فَصَلْ ) : ( يَجُوزُ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمٍ إِنَّ وَلَكِنَّ بَعْدَ الْخَبْرِ

بِاجْتِمَاعِ ) - فَيَجُوزُ رَفْعُ الْاسْمِ الَّذِي صَحَبَ الْعَاطِفَ بَعْدَ اسْمٍ إِنَّ وَخَبَرَهَا

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في ( ز ) : في أزمنتك أزمنتك .

(٣) زاد بعدها في ( د ) : الساكنة .

(٤) الشاهد في البيت وقوع أن يفعل خبراً للعَلِّ بعد اسم عين حملاً على عسى ، ولم أجده في كتب

الشواهد التي تحت يدي .

(٥) في ( ز ) : ومكسورته

(٦) في ( د ) : بلعل

بإجماع من النحاة ، نحو : إنَّ زيدا لقائمٌ<sup>(١)</sup> وعمروٌ ؛ ورفعهُ على العطف على محل اسم إنَّ عند قوم ، وعلى الابتداء<sup>(٢)</sup> والخبر محذوف عند قوم ؛ ويقال إنَّ هذا هو الصحيح ، وإنه المفهوم من كلام سيبويه .

( لا قبله مطلقاً ) - أي سواء خفي إعرابُ الاسم أم ظهر .

( خلافاً للكسائي ) - أي في إجازته<sup>(٣)</sup> الرفع قبله مطلقاً نحو : إنَّ زيدا وعمروٌ قائمان ، وإنك وزيدٌ ذاهبان .

( ولا يشترط خفاءُ إعراب الاسم<sup>(٤)</sup> ، خلافاً للفرّاء ) - فيجوز عنده :

إنك وزيدٌ ذاهبان ، ويمتنع إنَّ زيدا وعمروٌ قائمان<sup>(٥)</sup> .

( وإن توهّم ما رأياه قُدِّر تأخيرُ المعطوف ) - وعلى ذلك حمل سيبويه قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن<sup>(٦)</sup> » ، فالتقدير : إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى .

( أو حذف خبر قبله ) - أي قبل المعطوف ، والتقدير : إنَّ الذين آمنوا فرحون ، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

( وأنَّ في ذلك كإنَّ على الأصح ) - فيجوز رفعُ ما بعد الواو<sup>(٧)</sup> إنَّ وقع

(١) في ( د ) : قائم

(٢) في ( د ) : وعلى المبتدأ

(٣) في ( ز ) : في إجازة

(٤) في ( ز ) : خفاء الإعراب

(٥) في ( ز ) : ذاهبان

(٦) المائة ٦٩

(٧) في ( د ) : ما بعد المفتوحة



بعد<sup>(١)</sup> خبرها كما سبق في المكسورة ، وشرط المصنف في الشرح أن يسبقها علمٌ كقوله :

( ٣٨٨ ) **وَالْأَ فَاعَلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقٍ<sup>(٢)</sup>**  
قدره<sup>(٣)</sup> سيبويه : أَنَا بُغَاةٌ وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ ، أو معناه كقوله تعالى : « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>(٤)</sup> » .  
قال : ومن فرَّقَ بينهما أي بين أنَّ وإنَّ على الإطلاق فهو مخالف لسيبويه<sup>(٥)</sup> . وقال الشَّلَوِيُّ : مذهب الأكثرين المنع ، وهو الصحيح ، وعلى هذا المذهب<sup>(٦)</sup> فخبِرَ أنَّ في البيت محذوف لدلالة خبر أنتم ، وعليه يحمل قول سيبويه : ورسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء ، وقد حصل الفصل .

( وكذا البواقى عند الفراء ) - فأجاز<sup>(٧)</sup> فيما عطف على اسم غير إنَّ من أخواتها ما أجازته مع إنَّ ، واستشهد بقوله :

( ٣٨٩ ) **يَالِيتَنِي وَأَنْتِ يَالْمَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ<sup>(٨)</sup>**  
والنصبُ عند البصريين متعيّن ، والبيت متأول على أن التقدير : يا ليتني

(١) في ( د ) : إن وقع قبل خبرها أو بعده .

(٢) الشاهد فيه إجراء أنَّ المفتوحة مجرى إنَّ المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها . بشرط المصنف أن يسبق المفتوحة علم كما في البيت . ولم أعرف قائله .

(٣) في ( د ) فقدرها

(٤) التوبة ٣

(٥) في ( د ) : مخالف سيبويه

(٦) سقطت من ( ز . غ . ) . وعبارة ( د ) أوضح

(٧) في ( د ) : فجاز

(٨) في الدرر جـ ٢ ص ٢٠٢ : استشهد به على جواز العطف على محل اسم ليت قبل استكمال الخبر

عند الفراء في قوله : يا ليتني وأنت . . قال في الدرر : والبيت للمعجاج . وفي معجم شواهد

العربية أنه لجران العود - ديوانه ص ٥٣

وأنت معي في بلد ، والجملة من وأنت<sup>(١)</sup> معي حالية .  
( والنعت وعطف البيان والتوكيد ) - أي الواقعة بعد إن ولكن ، وكذا  
ينبغي أن تكون<sup>(٢)</sup> بعد أن .

( كالمسوق عند الجرمي والزجاج والفراء ) - فيجوز على مذهب  
الجرمي والزجاج<sup>(٣)</sup> الرفع في الثلاثة بعد الخبر لا قبله ، نحو : إن زيدا قائم  
نفسه أو بطئة أو الظريف ، وعلى مذهب الفراء إنما يجوز قبله إن خفي  
الإعراب ، والمحققون من البصريين يوجبون فيها النصب على اللفظ .  
( وندر إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ) - حكاها سيبويه  
وهما نادران على طريق البصريين ، وأما عند الفراء والكسائي فلا ندور  
فيهما .

( وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب  
الثاني ) - قال المصنف : نحو : ظننت زيدا صديقي وعمرو ، ومثله الفراء :  
أظن عبد الله وزيدا قاما أو يقومان أو مألها كثيرا . وخالفه في الجواز ، وهو  
قول البصريين .

(١) في ( د ) : من أنت ومعني

(٢) سقطت ، من ( ز ، غ ) . وعبارة ( د ) أوضح .

(٣) زاد بعدها في ( د ) : والفراء الإتيان بالرفع .

## ١٦ - باب لا العاملة عمل إن

( إذا لم تكرر لا ) - تحرّز مما إذا كررت ، فإنه <sup>(١)</sup> لا يتعين إعمالها ، بل يجوز أيضاً إلغاؤها ، نحو : لا حول ولا قوة .

( وقصد خلوص العموم ) - فإن لم يقصد لم تعمل عمل إن ، بل عمل ليس ، نحو : لا رجل قائماً ، أو تدخل على المبتدئ والخبر نحو : لا رجل في داره ولا امرأة ؛ وحينئذ تحتل نفي العموم ونفي الوحدة ، ولهذا يجوز : لا رجل في الدار بل رجلان ، ويمتنع : لا رجل في الدار بل رجلان .

( باسم نكرة ) - تحرّز من المعرفة ، فإنها لا تعمل فيه إلا بتأويل كما سيأتي .

( يليها ) - فلا تعمل هذا العمل <sup>(٢)</sup> فيما لا يليها نحو : « لا فيها غول <sup>(٣)</sup> »

( غير معمولٍ لغيرها ) - تحرّز من نحو : لا مرحباً بزيد ، فإن مرحباً منصوب بفعل مضمّر .

( عملت عمل إن ) - نحو : لا رجل قائم ، فنصب الاسم ، وأما رفع الخبر فهل هو بها مطلقاً أو لا ؟ فيه كلام سيأتي .

(١) في ( د ) : فإنها

(٢) سقطت من ( د )

(٣) الصافات ٤٧

(إِلَّا أَنْ الْإِسْمَ إِنْ<sup>(١)</sup> لَمْ يَكُن مِضَافاً) - نحو: لَا صَاحِبَ<sup>(٢)</sup> بُرٍّ حَاضِرٌ .  
 (وَلَا شَبِيهًا بِهِ) - وَهُوَ الْعَامِلُ فِيْمَا بَعْدَهُ عَمَلُ الْفِعْلِ نَحْو: لَا ضَارِباً  
 زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلَا ذَاهِباً أَبُوهُ حَاضِرٌ . وَيُسَمَّى الْمَطْوَلُ<sup>(٣)</sup> وَالْمَمْطُولُ ، مِنْ مَطَلْتُ  
 الْحَدِيدَةَ إِذَا مَدَدْتُهَا .

(رُكِبَ مَعَهَا وَبُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ) - وَهَذَا هُوَ الْمَفْرَدُ فِي هَذَا  
 الْبَابِ ، فَإِنْ كَانَ يُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ بُنِيَ عَلَيْهَا ، نَحْو: لَا رَجُلٌ ، أَوْ بِالْيَاءِ  
 فَكَذَلِكَ ، نَحْو: لَا رَجُلَيْنِ وَلَا مُسْلِمِينَ لَكَ . وَمِنْهُبُ سَيُويِهِ وَالْجَمَاعَةُ أَنْ  
 بِنَاءَهُ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ لَا كَخَمْسَةَ عَشْرَ ، وَلِهَذَا إِذَا فُصِّلَ مِنْهَا أُعْرِبَ ، وَقِيلَ  
 لِتَضْمَنِهِ لَامَ اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ . وَفُهُمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْقَسْمِينَ الْأَخِيرِينَ ، أَعْنِي  
 الْمِضَافَ وَشَبَهَهُ لَا يَبْنِيَانِ بِلِ يَنْصَبَانِ .

(وَالْفَتْحُ فِي نَحْوِ: «وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ<sup>(٤)</sup>» أُولَى مِنَ الْكَسْرِ) - فَلَا يَتَعَيَّنُ  
 فِي جَمْعِ الْمُؤنْثِ السَّالِمِ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى مَا كَانَ<sup>(٥)</sup> يَنْصَبُ بِهِ وَهُوَ الْكَسْرُ ، بَلِ  
 يَجُوزُ فِيهِ أَيْضاً الْفَتْحُ . قَالَ الْمِصْنَفُ : وَهُوَ أُولَى . وَقَدْ رَوَى قَوْلُ سَلَامَةَ بْنِ  
 جَنْدَلٍ :

(٣٩٠) إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتَ<sup>(٥)</sup> لِلشَّيْبِ  
 بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا . قَالَ : وَالْفَتْحُ أَشْهَرُ .

(١) فِي (د) : إِذَا لَمْ يَكُنْ

(٢) فِي (د) وَ(غ) : فَرَسٌ

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (د)

(٤) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : إِنَّ الشَّبَابَ . . . وَسَيَأْتِي .

(٥) هَكَذَا فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ ، وَفِي الدَّرَجِ اللَّوَامِعِ ج ١ ص ١٢٦ : أَوْدَى الشَّبَابَ . . . وَقَالَ : وَرَوَى : إِنَّ

الشَّبَابَ . . . قَالَ : اسْتَشْهَدُ بِهِ عَلَى أَنْ جَمَعَ الْمُؤنْثَ السَّالِمَ يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ كَمَا  
 رَوَى بِهِمَا

( ورفع الخبر إن لم يُركَّب الاسمُ مع « لا » بها عند الجميع ) - قال  
الأستاذ أبو علي : لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها ؛ وذلك كما  
في المضاف وشبهه ، نحو : لا صاحبَ سفرٍ<sup>(١)</sup> قادمٌ ، ولا طالماً جبلاً ظاهرٌ .

( وكذا مع<sup>(٢)</sup> التركيب ، على الأصح ) - وهذا مذهب الأخفش والملازني  
والمبرد وجماعة ، فإذا قلت : لا رجلَ قائمٌ ، فقائمٌ مرفوعٌ<sup>(٣)</sup> بلا كما في المضاف  
وشبهه ، إذ التركيب لا يقتضي منع العمل ، بدليل عملها في الاسم . وذهب  
قوم إلى أن لا لم تعمل في الخبر شيئاً بل في الاسم ، وهي والاسم في موضع  
مبتدأ ، والمرفوعُ خبره ، وهو ظاهرُ قول سيبويه .

( وإذا عَلِمَ ) - أي الخبرُ ؛ احترز مما لا دليل عليه فلا يحذف لعدم  
العلم ، نحو : لا أحدَ أُغَيِّرُ من الله .

( كثر حذفه عند الحجازيين ) - وأكثر ما يحذفونه مع إلا نحو : لا إله  
إلا الله . ومن حذفه دونها : لا ضررَ ولا ضِرارَ .

( ولم يُلْفِظْ به عند التميميين ) - فيوجبون هم والطائيون حذف الخبر  
المعلوم .

( وربما أبقى<sup>(٤)</sup> ) - أي الخبر .

( وحُذِفَ الاسمُ ) - نحو : لا عليك . قال سيبويه : وإنما يريد : لا  
بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، وإنما حُذِفَ لكثرة استعمالهم إيَّاه .<sup>(٥)</sup>

(١) في ( د ) : سير . وقد أخرج المضاف وقدم شبهه

(٢) في ( ز ) : بعد

(٣) في ( د ) : يرفع

(٤) في ( د ) : بقي

(٥) في ( د ) : ولكنهم حذفوه

( ولا عملٌ لـ لا في لفظ المثني من نحو: لا رجلين فيها، خلافاً للمبرد ) - في زعمه أن المثني والمجموع<sup>(١)</sup> على حدّه لا يجوز فيهما البناء مع لا، لشبههما بزيادة الياء والنون المطول، فهما عنده منصوبان مثله، ومذهب سيوييه والخليل وابن السراج والجماعة أنهما مبنيان لأنهما في حكم الأسماء المفردة.

( وليست الفتحة في نحو: لا أحدٌ فيها، إعرائية، خلافاً للزجاج والسيرافي ) - وهو مذهبُ الجرمي، فنحو: لا رجلٌ عندهم، معرب كالمضاف لكن حذف تنوينه تخفيفاً؛ وردُّ بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو: لا خيراً من زيد، لأن المطول أولى بالتخفيف، فإنما<sup>(٢)</sup> حذف للبناء.

( ودخولُ الباء على « لا » يمنع التركيب غالباً ) - فتقول: جئت بلا زادٍ وبلا شيء، بجرِّ زادٍ وشيء، وروي عن بعض العرب في قولهم: جئت بلا شيء البناء على الفتح.

( وربما رُكبت النكرة مع « لا » الزائدة ) - كقوله: <sup>(٣)</sup>

(٣٩١) لو لم تكن غطفان لا ذنوبَ لها إذن لَلآمَ ذُوو أحسابِها عَمراً

وهذا من التشبيه اللفظي كتشبيه ما الموصولة بالنافية في قوله:

(١) في ( ز ) : والجمع الذي . . .

(٢) في ( د ) : وإنما

(٣) في ( ز ) : كقولهم

(٤) في النسخ الثلاث : لزار، والتحقيق عن الدرر اللوامع ج ١ ص ١٢٧ وقال إن البيت من قصيدة

للفرزديق - ديوانه ص ٢٨٣ وشرح المعنى والمناسبة؛ وقال: استشهد به على ندور تركيب النكرة

مع « لا » الزائدة.

( ٣٩٢ ) يُرَجِّي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه<sup>(١)</sup> الخطوب  
فزاد إن بعد ما الموصولة لشبهها لفظاً<sup>(٢)</sup> بالنافية .

( وقد يُعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون إن  
وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر ) - نحو : لا غلام لك ، ولا يدي  
لك ، ولا بنات<sup>(٣)</sup> لك ، ولا بني لك ، ولا عشري لك ، ولا أبا لك . فهذه  
الأسماء كلها مفردة ، وليست مضافة ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها  
فيتعلق بمحذوف ، ونزع التنوين ونونى المثنى والمجموع على حده تشبيهاً  
للموصوف بالمضاف . وهذا مذهب هشام وابن كيسان ، واختاره المصنف ،  
فكل من غلام وما بعده ، معرب على هذا القول ، ويجوز في غلام وبنات  
ادعاء البناء للتركيب ، وهذا<sup>(٤)</sup> هو الوجه ، كما أن الوجه أن يقال : لا يدين  
لك ، ولا بنين لك ، ولا أب لك ، بإثبات النون وحذف الألف<sup>(٥)</sup> ومذهب  
الجمهور أن الأسماء في نحو : لا يدي لك ، ولا بني لك ، ولا أبا لك مضافة  
إلى ما بعد اللام ، وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه . وردّه المصنف  
بقول العرب : لا أبا لي ، ولا أخا لي ، من جهة أنها لو كانت مضافة كما  
زعموا لكسروا الباء والخاء فقالوا : لا أب لي ، ولا أخ لي ، إشعاراً بأنها  
متصلة بالياء تقديراً . واحترز بقوله : إن وليه مما إذا فصل وسيأتي ،  
وبقوله : مجرور بلام من المجرور بغيرها ، فإنه يتعين حينئذ إثبات النون  
وحذف الألف نحو : لا غلامين فيها ، ولا أخ<sup>(٤)</sup> فيها ، وخلاف هذا شاذ

(١) في الدرر ج ١ ص ٩٧ : وتعرض دون أبعده الخطوب قال : استشهد به على زيادة إن بعد ما  
الموصولة ، وزاد هنا : لشبهها لفظاً بالنافية . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد :  
لإياس بن الأثر أو لجابر بن رلان .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في ( ز ) : لا غلامين أو لا أخ فيها .

أو<sup>(١)</sup> مؤول كقوله :

وقد علمت أن لا أخوا بعشورن<sup>(٢)</sup>

( ٣٩٣ )

وأول على أنه لغة من يجعل أذاك كعصاك أضيف أم لم يصف ، وبقوله :  
غير خبر ، من أن تكون اللام ومجرورها الخبر ، فإن كلا من الحذف  
والإثبات متعين بإجماع نحو : لا أخ أو غلامين لك

(فإن فصلها) - أي اللام .

( جاراً آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار ، خلافاً ليونس ) - فلا

يقال فيه<sup>(٣)</sup> : لا يدي بها لك ، ولا يدي اليوم لك ، ولا غلامي عندك  
لزيد . وأشار سيبويه إلى جوازه في الضرورة .

( وقد يقال في الشعر : لا أباك<sup>(٤)</sup> ) - أي فيستغنى عن اللام بعد الأب

خاصة للضرورة مع كونه معطى حكم المضاف كقوله :

وقد مات شماخ ومات مزود وأي كريم لا أباك مخلص<sup>(٤)</sup> ( ٣٩٤ )

( وقد يُحْمَلُ على المضاف مشابهة بالعمل فيُنزَعُ تنوينه ) - فيقال : لا

ضارب زيدا ، بنزع تنوين ضارب ؛ وتنوينه هو الوجه ، وهو لازم عند

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) العشورن الصلب الشديد الغليظ والأنثى عشورنة ( الصحاح ) ؛ والشاهد فيه معاملة غير المضاف  
بعد لا معاملة المضاف في قوله : لا أخوا بعشورن ، وهو شاذ أو مؤول كما في الشرح .

(٣) في ( د ) : لا أباك

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥ : البيت لمسكين الدارمي ، ورواه سيبويه :

وأي كريم لا أباك يمتع

والشاهد فيه مجيء لا أباك بدون اللام ضرورة ، وذكره صاحب معجم الشواهد برواية يمتع .  
ونسبه إلى مسكين الدارمي .



الجمهور، وخلافه مؤول، كقوله تعالى: « لا عاصم اليوم من أمر الله<sup>(١)</sup> »  
وتأويله: لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله. وقال ابن كيسان: ترك  
التنوين أحسن.

(فصل): (إذا<sup>(٢)</sup>) انفصل مصحوب لا أو كان معرفةً بطل  
العمل<sup>(٣)</sup> بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافاً  
للمبرد وابن كيسان) - فإذا قلت: لا فيها رجل، أو لا زيد في  
الدار، أو لا في الدار زيد، لم يجز النصب بلا، ويجب رفع  
المفصول والمعرفة، وهذا إجماع من البصريين في المعرفة، ومن  
النحويين إلا الرماني في الفصل، فإنه أجاز النصب في نحو: لا  
فيها رجل<sup>(٤)</sup>. وقال: الفصل يُبطل البناء، وإذا بطل عملها  
للفصل أو التعريف لزم عند سيويه والجمهور التكرار في غير  
الضرورة، خلافاً لهما<sup>(٥)</sup>، فنقول: لا فيها رجل ولا امرأة، ولا  
زيد في الدار ولا عمرو، ومنه<sup>(٦)</sup>: « لا فيها غول ولا هم عنها  
ينزفون<sup>(٧)</sup> ». ومن عدم تكرارها قوله:

(٣٩٥) بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها<sup>(٨)</sup>

(١) هود ٤٣

(٢) في (د) : وإذا

(٣) في (د) : عملها

(٤) في (ز) : رجلا

(٥) أي للمبرد وابن كيسان

(٦) سقطت من (د)

(٧) الصافات ٤٧

(٨) في الدرر ج ١ ص ١٢٩ : بكت أسفاً . . . قال : استشهد به على أن المبرد وابن كيسان أجازا مع  
الفصل والمعرفة عدم تكرار لا التي للنفي . . . قال : والشاهد من أبيات سيويه الخمسين التي  
لا يعرف قائلها .

( وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ ) - فيجب تكرار لا في نحو : زيدٌ لا قائمٌ ولا  
 قاعدٌ ؛ وتحرز بمفرد من الجملة الفعلية فإنه لا يلزم حينئذ التكرار نحو :  
 زيدٌ لا يقوم . وأما الاسمية فقد فهم لزوم تكرارها معها مما تقدّم فتقول :  
 زيدٌ لا أبوه منطلقٌ ولا أخوه ذاهبٌ ، ولا يجوز : لا أبوه منطلق<sup>(١)</sup> .  
 ( أو شبهه ) - كالحال نحو : نظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً ، والنعته  
 نحو :<sup>(٢)</sup> مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ومن عدم التكرار في الخبر وشبهه  
 قوله :

( ٣٩٦ ) وأنت امرؤٌ منّا خلقتَ لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجع<sup>(٣)</sup>  
 وقوله :

( ٣٩٧ ) قَهَرْتُ العِدَا لا مستعيناً بعُصبةٍ ولكن بأنواع الخدائع والمكر  
 ( وأفردت ) - أي لا

( في : لا نؤلك أن تفعل ، لتأوله بلا ينبغي<sup>(٥)</sup> ) - ولا حجة<sup>(٦)</sup> فيه للمبرد  
 وابن كيسان على جواز عدم التكرار في غير الضرورة ، لأنهم استغنوا فيه عن  
 تكرار لا كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل . والنؤل من التنويل  
 والنوال وهو العطية ، وضمن لا نولك معنى لا ينبغي لك ، ونولك مبتدأ وأن

(١) أي بدون تكرار .

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٢٩ : استشهد به على عدم تكرار لا وقد وليها خبر مفرد ضرورة في قوله :  
 حياتك لا نفع وموتك فاجع . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه للسلولي أو  
 للضحاك بن هنام .

(٤) في ( ز ) : العدى . وفي الدرر ج ١ ص ١٢٩ : استشهد به على عدم تكرار لا وقد وليها حال شبه  
 خبر ضرورة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) زاد بعدها في ( د ) : لك

(٦) في ( د ) : فلا حجة

تفعل مرفوع به سدٌ مسدٌ خبره<sup>(١)</sup> كما في : أفتائم الزيدان ؟ قاله ابن هشام  
الخضراوي .

( وقد يؤوُلُ غيرُ عبدِ الله وعبدِ الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل  
معاملتها ) - فيركب مع لا إن كان مفرداً كقوله عليه السلام : « إذا هلك  
كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده<sup>(٢)</sup> » . وينصب بها  
إن لم يكن مفرداً كقول العرب . قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها . أي لا مثلُ  
كسرى ، ولا مثلُ قيصر ، ولا مثلُ أبي<sup>(٣)</sup> حسن .

( بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام ) - كقوله : ولا  
عزى لكم ، وقولهم : ولا أبا حسنٍ . قال المصنف : ولو كان العلمُ عبدَ الله لم  
يعامل بذلك للزوم ال ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ، لأن ال لا تنزع منه  
إلا في النداء أو الإضافة .

( ولا يُعاملُ بهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمٌ إشارةً خلافاً للفراء ) - في  
إجازته : لا هو ولا هي . على جعل الضمير اسماً للا<sup>(٤)</sup> محكوماً بتنكيره ، ولا  
يَعْرِفُ هذا بصريٌّ ، وهو في غاية الضعف . وأما إن كان أحدٌ سلكَ هذا الفجَّ  
فلا هو يا هذا ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، وفي إجازته : لا هذين لك ولا  
هاتين لك ، وهو<sup>(٥)</sup> منقول عن العرب ، لكنه<sup>(٦)</sup> في غاية الشذوذ ، والتأويل فيه  
ممكن .

(١) في ( د ) : سدت مسد الخبر

(٢) بخارى إيمان ٣١ . مسلم - فتن ٧٦

(٣) في ( ز ) : أبي الحسن

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في ( ز ) : وهذا

(٦) في ( د ) : وهو

( وَيُفْتَحُ أَوْ يُرْفَعُ الْأَوَّلُ مِنْ نَحْوِ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ) - وَالْفَتْحُ لِلتَّرْكِيبِ<sup>(١)</sup> ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِغَاءِ لَا أَوْ<sup>(٢)</sup> إِعْمَالِهَا إِعْمَالٌ لَيْسَ .  
( فَإِنْ فُتِحَ ) - أَيِ الْأَوَّلِ .

( فُتِحَ الثَّانِي أَوْ نُصِبَ أَوْ رُفِعَ ) - فَتَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، بِفَتْحِ قُوَّةَ لِلتَّرْكِيبِ ، وَجَعَلَ الْكَلَامَ بِتَقْدِيرِ جَمَلَتَيْنِ ، وَنَصَبَهَا عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ لَا بِإِعْتِبَارِ عَمَلِهَا وَزِيَادَةِ لَا الثَّانِيَةَ ، وَرَفَعَهَا عَطْفًا عَلَى لَا وَأَسْمَاهَا فَإِنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَلَا الثَّانِيَةَ عَلَى<sup>(٣)</sup> هَذَا زَائِدَةً ، وَيَجُوزُ إِعْمَالُهَا إِعْمَالًا<sup>(٤)</sup> لَيْسَ .  
( وَإِنْ رُفِعَ ) - أَيِ الْأَوَّلِ .

( رُفِعَ الثَّانِي أَوْ فُتِحَ ) - فَالرَّفْعُ لِلْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ وَزِيَادَةِ لَا الثَّانِيَةَ أَوْ عَلَى إِعْمَالِهَا عَمَلًا<sup>(٥)</sup> لَيْسَ ، وَالْفَتْحُ لِلتَّرْكِيبِ .

( وَإِنْ سَقَطَتْ لَا الثَّانِيَةَ فُتِحَ الْأَوَّلُ وَرُفِعَ الثَّانِي أَوْ نُصِبَ ) - وَرَفَعَهُ لِلْعَطْفِ عَلَى مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَنَصَبَهُ لِلْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ لَا بِإِعْتِبَارِ عَمَلِهَا كَمَا سَبَقَ ، وَسَقَطَ الْبِنَاءُ لِعَدَمِ تَكَرُّرِ لَا .

( وَرَبْمَا فُتِحَ مَنْوِيًّا مَعَهُ لَا ) - حَكَى الْأَخْفَشُ : لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهَا ، بِفَتْحِ الْمَعْطُوفِ دُونَ تَنْوِينِ عَلَى تَقْدِيرِ : وَلَا امْرَأَةٌ ، فَحَذَفَ لَا وَأَبْقَى الْبِنَاءَ مَعَ نَيْتِهَا كَمَا كَانَ مَعَ وُجُودِهَا .

( وَتُنْصَبُ صِفَةٌ اسْمٍ لَا أَوْ تُرْفَعُ مَطْلَقًا ) - أَيِ فِي التَّرْكِيبِ نَحْوِ : لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا ، وَعَدَمِهِ نَحْوِ : لَا غُلَامٌ رَجُلٌ ذَكِيًّا عِنْدَنَا ، وَفِي اتِّصَالِ الصِّفَةِ ،

(١) فِي ( د ) ، فَالْفَتْحُ عَلَى التَّرْكِيبِ

(٢) فِي ( د ) ، وَإِعْمَالِهَا ، وَفِي ( غ ) : أَوْ إِعْمَالِهَا عَمَلٌ لَيْسَ .

(٣) فِي ( د ) : زَائِدَةٌ عَلَى هَذَا

(٤) فِي ( د ) : عَمَلٌ لَيْسَ

(٥) فِي ( د ) : إِعْمَالٌ

كما مثل ، وانفصالها نحو : لا رجلٌ فيها ظريف ، ولا غلامٌ رجلٌ عندنا  
ذكي ، فيجوز في النعت في هذه كلّها الرّفْعُ بتقدير عمل الابتداء<sup>(١)</sup> والنصب  
باعتبار عمل لا .

( وقد تُجعل مع الموصوف خمسة عشر إن أفردا واتّصلاً ) - فينبيان على  
الفتح نحو : لا رجلٌ ظريف . فيصير في هذا ونحوه ثلاثة أوجه ، وفي غيره  
وجهان هما الرفع والنصب .

( وليس رفعها ) - أي رفع صفة اسم لا .

( مقصوراً على تركيب الموصوف ولا دليلاً على إلغاء لا ، خلافاً لابن  
برهان في المسألتين ) - وشبهته أنّ عامل الصفة عامل الموصوف ، والموصوف لا  
عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له في صفته ، والاسم المبني على الفتح إن نُصِبَتْ  
صفته دَلٌّ ذلك عنده على الإعمال ، وإن رُفِعَتْ دَلٌّ عنده على الإلغاء ، ورُدُّ  
عليه بأن الحكم بإلغاء لا مع استكمال الشروط حكم بما لا نظير له ، ولا  
نسلم أنه لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب ، بل له<sup>(٢)</sup> عمل في موضعه ، كما  
له عمل بإجماع في موضع المجرور في نحو : « هل من خالق غير الله ؟ »<sup>(٣)</sup> .

( وللبديل الصّالح لعمل لا الرّفْعُ والنصب ) - نحو : لا أحدٌ فيها رجلاً  
ولا امرأةً ، أو صاحبٌ دابةً ، أو خيراً من زيد ، فالنصب باعتبار عمل لا ،  
والرفع باعتبار عمل الابتداء .

( فإن لم يصلح لعملها تعيّن رفعه ) - نحو : لا أحدٌ فيها ، زيدٌ ولا

عمرو .

---

(١) في (د) : المبتدأ

(٢) سقطت من (د)

(٣) فاطر ٣

(١) وكذا المعطوفُ نسقاً) - نحو: لا غلامَ فيها ولا زيدٌ .

(وإن كُرر اسمٌ لا المفرد دون فَضْلٍ فَتُح الثاني أو نُصِب أو رفع<sup>(٢)</sup>) - نحو: لا ماءَ ماءً بارداً لنا . فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الأول كما رُكِب الموصوفُ والصفة ، ويجوز أيضاً نُصِبُه ورفَعُه . واحترز<sup>(٣)</sup> بالمفرد من المضاف والمطوّل ، وبدون فصل من أن يفصل ، فإنَّ التركيبَ يمتنع .  
(وللا<sup>(٤)</sup> مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تَمَنٍّ وعرضٍ مالها مجردة) - فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران بالهمزة ، فنقول : ألا رجلٌ فيها ؟ بالفتح فقط ، وألا صاحبٌ بُرٌّ ؟ بالنصب فقط ، وألا ارعوا ؟ وألا<sup>(٥)</sup> حياء ؟ بالأوجه الخمسة . وأكثر ما تكون حينئذ للتوبيخ والإنكار نحو :

(٣٩٨) ألا ارعوا لمن ولت شيبته وأذنت بمشيبٍ بعده هرمٌ ؟<sup>(٦)</sup>

وقد تكون لمجرد الاستفهام عن النفي نحو :

(٣٩٩) ألا اضطبار لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي<sup>(٧)</sup>

(١) في (د) : وكذلك

(٢) سقط قوله : أو رفع ، من (ز) ومن جميع نسخ التسهيل عدا النسخة (س) - مخطوطة ملك الأستاذ السقا - كما ذكر في النسخة (د) . وسيأتي ذكر الحكم أثناء الشرح بعد التمثيل في النسخ الثلاث .

(٣) في (ز) فاحترز

(٤) في (د) : ألا

(٥) في (ز) : ولا حياء

(٦) في الدرر ج ١ ص ١٢٨ : استشهد به على دخول همزة الاستفهام التوبيخي على لا وبقاء عملها في قوله : ألا ارعوا . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٧) في الدرر ج ١ ص ١٢٨ : استشهد به على دخول همزة الاستفهام على لا النافية مع كون الاستفهام محضاً ، وفي التوضيح وشرحه : وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير الحكم . وقيل إن البيت للمجنون قيس بن الملوح ، وليلى موضع سلمى

( ولها في التَّمَنِي من لزوم العمل ) - أي عمل إن لا عمل ليس .

( ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ) - أي ومنع اعتبار الابتداء .

( ما لليت ) - وهذا مذهب الخليل وسيبويه والجرمي ، فلا تعمل  
عندهم إلا عمل إن في الاسم خاصة ، فيبنى إن<sup>(١)</sup> كان مفرداً نحو : ألا غلام<sup>(٢)</sup>  
لي ؟ ويُعرب إن كان مضافاً نحو : ألا صاحب بُرُّ هنا ؟ أو مطوَّلاً نحو : ألا  
أمراً بمعروفٍ ؟ ولا خبر للافظاً ولا تقديراً ، ولا يتبع اسمها إلا على  
اللفظ ، تلغى بحال ، ولا تعمل كليس .

( خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة ) - فلها عندهما من تركيب  
وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة ويُنتطَل مذهبهما ما حكاه سيبويه من  
أن من قال : لا غلام أفضل منك ، لم يقل في : ألا غلام أفضل إلا بالنصب ،  
فعدم سماع الرفع في موضع دليل على مذهب سيبويه ومبطل لمذهبهما . وإذا  
قصد بالألا عَرَض فلا يليها إلا فعلاً ظاهراً أو مقدر أو معمول فعل مؤخر ،  
وسيدكر في باب التحضيض .

( ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها  
إن لم تُقصد الدلالة بعملها على نوصية العموم ) - وحينئذ ترفع الاسم  
وتنصب الخبر ولا تكون نصاً على العموم ، بل يجوز أن يكون العموم  
مقصوداً أو غير مقصود ، فإن أريد التنصيص على العموم لم يجز إجراؤها  
كليس ، بل تجري كإن .

واحترز بما لا تمنى فيه من المقصود<sup>(٣)</sup> بها التمني ، فإن مذهب سيبويه

فيها<sup>(٤)</sup> ما علمته ، ومذهب المبرد جواز أعمالها كليس .

اللفظ ، ولا تلغى بحال ، ولا تعمل كليس .

(١) في (د) : به

(١) سقطتا من (د)

(٢) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : لا غلام

## ١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

وهذا قول الجمهور ، وقال السهيلي : هي كأعطى بدليل : ظننتُ زيداً  
عمرأ . وردُّ بالرفع عند الإلغاء نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ .

(الداخل عليهما كان) - وقد سبق بيان ذلك في كان .

(والممتنع دخولها) - أي دخول كان .

(عليهما) - أي على المبتدأ والخبر .

(لاشتمال المبتدأ على استفهام<sup>(١)</sup>) - فيجوز : أيهم ظننتُ أفضل

منك<sup>(٢)</sup> ؟ و غلام من ظننت عندك ؟ ولا تدخل كان على هذه<sup>(٣)</sup> .

(فتنصبهما مفعولين) - هذا قول الجمهور ، وزعم الفراء أن الثاني

حال . ورد بوقوعه مضراً نحو : زيدٌ ظننتكه .

(ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلاً بدليل) - فلا يجوز في : ظننتُ زيداً

قائماً ، ونحوه أن يقال : ظننتُ ، ولا ظننتُ زيداً ، ولا ظننتُ قائماً ، إلا إن

دلَّ على الحذف دليلٌ كقوله :

(٤٠٠) بأي كتابٍ أم بأية سنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليَّ<sup>(٤)</sup> وتحسبُ

(١) في (د) ، الاستفهام

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في (ز) ، على هذا

(٤) في (د) ، عليك ، والشاهد بالجمع ج ١ ص ١٥٢ والدرر اللوامع ج ١ ص ١٣٤ وهو من قصيدة

للكميت في مدح آل البيت . وفي (ز) : يرى ويحسب بالياء التحتية ، وبناء الفعلين

للمجهول ، قال في الدرر : استشهد به على جواز حذف مفعولَيْ حسب للدليل . كما في الشرح .



أي : وتحسب حُبهم عاراً عليّ ، وقوله :

( ٤٠١ ) ولقد نزلتِ فلا تظني غيره مني بمنزلة المحبِّ المكرم<sup>(١)</sup>

أي فلا تظني غيره كائناً ، وقوله :

( ٤٠٢ ) كأن لم يكن بيننا إذا كان بعده تلاقٍ ، ولكن لا إخال تلاقياً<sup>(٢)</sup>

أي لا إخال الكائن تلاقياً .

( ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين ) - فالأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ، وقد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل كتساويهما تعريفاً أو تنكيراً نحو : ظننتُ زيداً صديقك أو خيراً منك فقيراً إليك . أو ما يوجب الخروج عن الأصل كحصر الأول نحو : ما ظننتُ بخيلاً إلاً زيداً . وأسباب البقاء والخروج مستوفاة بالابتداء ، وإن لم يعرض موجب لأحدهما جاز الأمران نحو : ظننتُ زيداً قائماً .

( ولثانيتها من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ) - وقد سبق ذلك

مستوفى في كان .

( فإن وقع موقعهما ) - أي ذكر بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها .<sup>(٣)</sup>

( ظرفاً ) - نحو : ظننتُ عندك .

( أو شبهه ) - نحو : ظننتُ لك .<sup>(٤)</sup>

( أو ضميراً ) - نحو : ظننتُهُ .

(١) في الدرر ج ١ ص ١٣٤ : استشهد به على حذف أحد مفعولي ظن سماعاً ، وهو من شواهد

الرضي ، والبيت لعنترة المبيسي .

(٢) الشاهد في البيت حذف أحد مفعولي إخال على ما هو موضح بالشرح ، ولا يعرف قائله .

(٣) في ( د ) : أي إن ذكر

(٤) في ( د ) : وشبهه

( أو اسمُ إشارة ) - نحو : ظننتُ ذلك .

( امتنع الاقتصارُ عليه ) - أي على أحدِ المذكورات من الظرف وما

بعده .

( إن كان ) - أي أحدُ المذكورات .

( أحدهما ) - أي أحدَ المفعولين ، لما سبق أنه لا يجوز حذف أحد

المفعولين إلاً لدليل ، ولا دليل .

( لا إن لم يكنه ) - أي إن لم يكن أحدَ المفعولين - والحاصل أن

الاقتصار على عندك ونحوه جائزٌ إن جعل ظرفاً لحصول الظن ، وغير<sup>(١)</sup> جائز

إن جعل مفعولاً ثانياً ، والآخر حذف اقتصاراً ، وكذا إن جعلت لك علة

لحصول الظن اقتصرت عليه ، أو ثانياً فلا ، وإن جعلت هاء الضمير أو اسم

الإشارة المصدر اقتصرت عليهما ، أو أحد المفعولين لم يجز .

( ولم يُعلم المحذوف ) - أي<sup>(٢)</sup> إنما يمتنع الاقتصارُ على المذكور إن كان

أحدهما ولم يُعلم المحذوف<sup>(٣)</sup> ، فإن علم بأن دلاً دليلاً جاز الاقتصارُ ، كقول

من قيل له : أظننتَ زيداً صديقك ؟ : نعم ظننته ، وكذا الباقي .

( وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌ أو يقينٌ أو كلاهما أو

تحويلٌ ) - فهذه أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع مختص باليقين ،

ونوع صالح للظن وصالح لليقين ، ونوع للتحويل ، وهي كلها مشتركة في أن

منصوباتها لا تستغني عن ثانٍ ، ويميزها من الأفعال التي يقع بعدها

منصوبان على غير هذا الحدِّ ، وقوعُ ثانيٍ منصوبيها بعد ضمير الفصل كقوله

(١) سقطت من ( د )

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) .

(٤) في ( د ) : منصوبها لا يستغني

تعالى : « ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق <sup>(١)</sup> » .  
( فلأول ) - وهو الظن فقط .

( حجا يحجو <sup>(٢)</sup> ) - كقوله :

( ٤٠٣ ) قد كنتُ أحجو <sup>(٣)</sup> أبا عمرو أخائتي حتى ألتت بنا يوماً ملّات  
( لا لغلبي ولا قصدي <sup>(٤)</sup> ولا ردّ ولا سوقٍ ولا كتمٍ ولا حفظٍ <sup>(٥)</sup> ) - فإن  
كانت حجا <sup>(٦)</sup> بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو ردّ أو ساق أو  
كتم [أو حفظ] تعدّت إلى مفعول واحد .  
( ولا إقامة ولا بخل ) - فإن كانت حجا <sup>(٦)</sup> بمعنى أقام أو بخل كانت  
لازمة .

( وعدّ ) - نحو :

( ٤٠٤ ) فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم <sup>(٧)</sup>  
( لا لحسبان ) - فإن كانت بمعنى حسب بفتح العين تعدّت إلى  
واحد ، وحسبان مصدره ، يقال : حسبته بالفتح أحسبه بالضم حسباً وحساباً  
وحسباناً وحساباً إذا عدده .

(١) سبأ ٦ (٢) في (ز) و(غ) : يحجوا

(٣) في (ز) و(غ) : أحجوا . وفي الدرر ج - ص ١٣٠ : استشهد به على استعمال حجا كظن معنى  
وعملاً . . . والبيت من شواهد العيني قال : قائله تميم بن أبي مقيل . . . وقيل لأبي شبل  
الأعرابي ، وليس في ديوان تميم .

(٤) في (ز) : ولا لقصد

(٥) سقطت من النسخ الثلاث وذكرت بالنسخة المحققة من التسهيل . وبمع الهوامع ج ١ ص ١٤٨  
(٦) في (ز) : حجي .

(٧) في الدرر ج ١ ص ١٣٠ : استشهد به على استعمال عدّ استعمال ظن . . . قال : والبيت  
للنعمان بن بشير الأنصاري الصحابي رضي الله عنه .

(وزعم) - نحو :

(٤٠٥) فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ<sup>(١)</sup>

ومصدر زعم هذه زَعَمَ وَزَعَمَ وَزَعَمٌ .

( لا لكفالة ولا رئاسة ) - قال المصنف : يقال زعم بمعنى كفل  
وبمعنى رأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة وبحرف جرّ أخرى . انتهى .  
وقال الجوهري : زعمت به أزعم زعماً وزعامه أي كفلت .

( ولا سَمَنَ ولا هُزَّلَ ) - يقال : زَعَمَتِ الشَّاةُ بِمَعْنَى سَمِنَتْ وبمعنى  
هُزَلَتْ ولا يتعدى .

( وجعل ) - كقوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ  
الرحمن إناثاً »<sup>(٢)</sup> ، أي اعتقدوهم .

( لا لتصير ) - وسيأتي .

( ولا إيجاد ) - كقوله تعالى : « وجعل الظلمات والنور »<sup>(٣)</sup> أي أوجد .

( ولا إيجاب ) - نحو : جعلتُ للعامل كذا أي أوجبت .

( ولا ترتيب ) - نحو : جعلتُ بعض متاعي على بعض أي ألقيت

( ولا مقاربة ) - وسبقت بباب كاد .

( وهب ) - بصيغة<sup>(٤)</sup> الأمر للمخاطب

---

(١) في الدرر ج ١ ص ١٣١ : استشهد به على أن زعم بمعنى اعتقد من أخوات حجا الظنية  
والبيت لأبي ذؤيب - هذليين ج ١ ص ٣٦

(٢) الزخرف ١٩

(٣) الآية الأولى من سورة الأنعام .

(٤) سقطت هذه العبارة كلها من ( ز ، غ )

( غير متصرف ) - نحو :

( ٤٠٦ ) فقلتُ أجزني أبا خالد<sup>(١)</sup> وإلاً فهبني امرأ هالكا

ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر للمخاطب ، ولذا قال : غير متصرف ، فلا تستعمل بصيغة الماضي ولا المضارع ولا اسم الفاعل ولا يكون أمراً باللام .  
(<sup>(٢)</sup> وللثاني ) - وهو اليقين فقط .

( علم ) - نحو :

( ٤٠٧ ) علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل<sup>(٣)</sup>

( لا لِعَلْمَةِ ) - يقال : علم الرجل يعلم علماً وعُلمةً إذا صار أعلم وهو المشقوق الشفة العليا .

( ولا عرفان ) - نحو : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً<sup>(٤)</sup> » . ويتعدى حينئذ إلى واحد .

( ووجد ) - نحو : « تجدوه عند الله هو خيراً<sup>(٥)</sup> » ومصدرها وجدان عن الأخفش ، ووجود عن السيرافي .

( لا لإصابة ) - ويتعدى حينئذ لواحد . يقال : وجد فلان ضالته وجداناً ووجوداً .

---

(١) ذكر في ( ز ) فوقها حرف ( خ ) وصحها في الهامش : أبا مالك . ولكنها في همع الهوامع جـ ١ ص ١٤٩ ، والدرر جـ ١ ص ١٣١ ، وفي منهج السالك جـ ١ ص ١٨٢ كما جاءت بالتحقيق ، قال في الدرر : استشهد به على استعمال هب استعمال ظن معنى وعملا ، والبيت لابن همام السلولي .

(٢) في ( ز ) : والثاني

(٣) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٠ قال : الشاهد في : علمتك الباذل حيث نصب مفعولين . وهو علم اليقينية ، وواجفات الشوق دواعيه وأسبابه . . ولا يعرف قائله .

(٤) النحل ٧٨

(٥) المزمل ٢٠

( ولا استغناء<sup>(١)</sup> ولا حزن ولا حقد ) - ولا يتعدى حينئذ يقال : وجد فلان أي استغنى وجداً ووُجداً ووُجداً وجدةً<sup>(٢)</sup> ، ووُجداً موجدةً غضب ، ووُجداً حَزَنَ<sup>(٣)</sup> .

( وألفى مرادفتها ) - أي مرادفة وجد المتعدية إلى اثنين كقوله :

( ٤٠٨ ) قد جرَّبُوهُ فَأَلْفُوهُ المغيث إذا ما الروع عمَّ فلا يُلَوَّى على أحد<sup>(٤)</sup>

واحترز من التي بمعنى وجد<sup>(٥)</sup> بمعنى أصاب ، فإنها تتعدى لواحد نحو : ألفت الشيء وجدته .

( ودَرَى ) - نحو :

( ٤٠٩ ) دُرَيْتِ الوَفِيِّ العَهْدِ ياعرْوَفَاغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بالوفاء حَمِيدٌ<sup>(٦)</sup>

وأكثر ما تُسْتَعْمَلُ معداةً بالباء نحو : دريت به ، فإذا نقلت بالهمزة<sup>(٧)</sup> تعدت لواحد بنفسها . ولثانٍ بالباء نحو : « ولا أدراكم به<sup>(٨)</sup> » .

(١) زاد في ( غ ) : ولا غضب

(٢) زاد في ( ز ) في هذا الموضع : ووُجداً حزن .

(٣) في ( ز ) : ووُجداً حزن

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٣٢ : استشهد به على مجيء ألفى بمعنى وجد المتعدية إلى اثنين ، عند الكوفيين وابن مالك ، فالهاء من ألفوه مفعوله الأول والمغيث مفعوله الثاني . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) أي احترز من ألفى التي بمعنى وجد أي أصاب .

(٦) في الدرر ج ١ ص ١٣٢ : استشهد به على أن درى عند ابن مالك من أفعال هذا الباب ، وهي عنده مما يفيد اليقين ، فدريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، والوَفِيُّ مفعوله الثاني ، وعرو منادى مرخم بحذف التاء . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٧) أي دخلت عليها همزة النقل .

(٨) يونس ١٦

( لا لِخَتْلٍ ) - فَإِنهَا تَتَعَدَّى حِينَئِذٍ لَوَاحِدٍ . يُقَالُ : دَرَى الذُّبُّ الصَّيْدَ إِذَا اسْتَخْفَى لَهُ لِيَفْتَرِسَهُ . وَالْخَتْلُ مَصْدَرُ خَتَلَ ، يُقَالُ خَتَلَهُ وَخَاتَلَهُ أَي خَدَعَهُ .

( وَتَعَلَّمَ بِمَعْنَى اعْلَمَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ) - نَحْوُ :

( ٤١٠ ) تَعَلَّمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالَغَ بِلَطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ<sup>(١)</sup>

وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهَا مَاضٍ وَلَا مُضَارِعٌ وَلَا اسْمَ فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ وَلَا مَصْدَرَ ، هَذَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى اعْلَمَ الْمُتَعَدِّيَةَ إِلَى اثْنَيْنِ . فَإِنْ كَانَتْ تَعَلَّمَ أَمْرًا مِنْ تَعَلَّمْتُ الْحِسَابَ أَتَعَلَّمَهُ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ وَتَصَرَّفْتُ .

( وَلِلثَّلَاثِ ) - وَهُوَ الظَّنُّ وَالْيَقِينُ .

( ظَنَّ ) - فَفِي غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِيهَا : « إِنْ نَظَنُّ إِلَّا ظَنًّا ، وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيَقِّنِينَ<sup>(٢)</sup> » ، وَفِي الْمُتَيَقِّنِ وَهُوَ كَثِيرٌ فِيهَا : « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ<sup>(٤)</sup> » .

( لَا لِتَهْمَةٍ ) - فَإِذَا أُرِيدَ بَظَّنٍّ مَعْنَى أَتَّهَمْتُ إِلَى وَاحِدٍ .

( وَحَسِبَ ) - فَفِي غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ : « وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا<sup>(٥)</sup> » ، وَفِي الْمُتَيَقِّنِ وَهُوَ قَلِيلٌ :

(١) فِي ( ز ) ، أَي

(٢) فِي الدَّرَجِ ج ١ ص ١٣٢ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنْ تَعَلَّمَ مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ ، وَهِيَ نَظِيرَةُ دَرَى فِيمَا تَقْدِمُ ، فَتَعَلَّمَ أَمْرًا بِمَعْنَى اعْلَمَ ، وَشَفَاءَ النَّفْسِ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ ، وَقَهَرَ عَدُوَّهَا مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، قَالَ ، وَالْبَيْتُ لِزِيَادِ بْنِ سَيَّارٍ .

(٣) الْجَائِيَةُ ٣٢

(٤) الْبَقْرَةُ ٤٦

(٥) الْكَهْفُ ١٠٤

( ٤١١ ) شهدت ، وفاتوني ، وكنت حسبتني فقيراً إلى أن يشهدوا وتغيبي<sup>(١)</sup>

والمضارع يحسب بالكسر<sup>(٢)</sup> والفتح ، والمصدر مَحْسِبَةٌ ومَحْسَبَةٌ وحَسْبَانُ  
بالكسر .

( لا للون ) - تحرز من قولهم : حَسِبَ الرجلُ إذا احمرَّ لونه و ابيضَّ  
كالبرص ، وكذا إذا كان ذا شقرة فإنه فعلٌ لازمٌ .

( وخال يَخَالُ ) - ففي غير المتيقن وهو المشهور فيها نحو<sup>(٣)</sup> :

( ٤١٢ ) إخالك إن لم تغض الطرفَ ذاهوئاً يسومك ما لا يُستطاعُ من الوجد<sup>(٤)</sup>  
وفي المتيقن وهو قليل :

( ٤١٣ ) ما خلتنِي زلتُ بعدكم ضمناً أشكو إليكم حُموةَ الألم<sup>(٥)</sup>

أي ما زلتُ بعدكم ضمناً خلتنِي كذلك ، والمصدر خيل وخال وخيلة ومخيلة  
ومخاله وخيلولة وخيلان ، ويسومك معناه يليك ويدور عليك من قولهم :  
سَمْتُهُ خَسْفاً أي أوليته إيَّاه وأدرته عليه .

---

(١) الشاهد في البيت مجيء حسب للمتيقن قليلاً في قوله : وكنت حسبتني فقيراً ، ولا يعرف  
قائله .

(٢) في ( ز ) ، بالفتح والكسر

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٣٣ ، استشهد به على مجيء خال للظن غير المتيقن ، والهمزة في إخالك  
مكسورة - والقياس فتحها ، والكاف مفعوله الأول ، وذا هوى مفعوله الثاني . . قال : ولم أعر  
على قائله .

(٥) الشاهد في البيت مجيء خال للظن المتيقن ، وهو قليل ، قال في شرح التصريح ج ١ ص ٢٤٩ ،  
أنشده خلف الأحمر من الكوفيين ، وزلت بعدكم معترض بين مفعولي خلتنِي ، وخلتنِي  
معترض بين ما النافية وزلت ، وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها أشكو ،  
والتقدير : خلت نفسي ضمناً أي مبتلي زمناً ، بعدكم ما زلت أشكوشدة الألم من الفرق .



( لا لِعُجْبٍ ولا ظَلْع ) - تحرَّز من خال الرجل يخال تكبُّر، والفرسُ  
ظَلْع أي غمز في مشيته .

( ورأي ) - كقوله تعالى : « إنهم يرونه بعيداً ، ونراه قريباً<sup>(١)</sup> » أي  
يظنونهُ ، ونعلمه .

( لا لإبصار ) - نحو : رأيتُ الشيء أي أبصرته .

( ولا رأي ) - نحو : رأيت رأي فلان أي اعتقدته<sup>(٢)</sup> .

( ولا ضرب ) - نحو : رأيت الصيد أي أصبته في رثته . وهي في هذه  
الأحوال الثلاثة متعدية إلى واحد .

( وللرايع ) - وهو التحويل .

( صَيَّرَ وأصار ) - وهما منقولان من صار أخت كان ، نقل الأول  
بالتضعيف والثاني بالهمزة .

( وما رادفهما<sup>(٣)</sup> من جَعَلَ ) - نحو : « فجَعَلناه هبَاءً منشوراً<sup>(٤)</sup> » .

( ووهب غير متصرف ) - نحو ما حكى ابن الأعرابي : وهبني الله  
فذاك أي جعلني ، ولا يستعمل وَهَبَ كصَيَّرَ إلا بصيغة الماضي .  
( وَرَدُّ ) - نحو :

( ٤١٤ ) فَرَدُّ شعورهنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدُّ وجوههنَّ البيضَ سُوداً<sup>(٥)</sup>

(١) المعارج ٦

(٢) في ( د ) : أي اعتقدت

(٣) في النسخ الثلاث : رادفها ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) الفرقان ٣٣

(٥) في ( غ ) عكس الشطرين ؛ والشاهد فيه استعمال رَدُّ في الشطرين بمعنى صَيَّرَ ، حيث نصب  
مفعولين ؛ وفي العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٢٦ أن البيت لعبد الله بن الزبير  
الأسدي . وفي معجم الشواهد أنه له أو للكُميت بن معروف .

( وترك ) - نحو :

( ٤١٥ ) ورَيْبَتْهُ حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه<sup>(١)</sup>

( وتَخَذَ ) - نحو :

( ٤١٦ ) تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دليلاً وفَرُّوا في الحجاز ليُعْجِزُونِي<sup>(٢)</sup>

( واتَّخَذَ ) - نحو : « واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خليلاً<sup>(٣)</sup> »

( وأكان ) - قال المصنّف : ألحق ابنُ أفلح<sup>(٤)</sup> بأصار أكان المنقولة من

كان بمعنى صار ، وما حكم به جائز قياساً لكن لا أعلمه مسموعاً .

( وألحقوا ) - أي العرب .

( برأى العِلْمِيَّة ) - أي في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

( الحُلْمِيَّة ) - أي رأى الحُلْمِيَّة نحو : « إني أراني أعصِرُ خمراً<sup>(٥)</sup> » .

(١) في الدرر ج ١ ص ١٣٣ : استشهد به على أن ترك تردُّ بمعنى صير ، والضمير مفعولها الأول .

وأخا القوم مفعولها الثاني . . والبيت لفرعان بن الأعراف ضمن أبيات قالها في ابنه منازل .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان أن البيت لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وفي معجم الشواهد :

لأبي جندب الهذلي ، أو جندب بن مرة - هذليين ج - ٣ ص ٩٠ ، والشاهد فيه استعمال تخذ

كاتخذ . ينصب مفعولين : الأول غُرَاز - اسم واد بعمان - والثاني دليلاً . قال : وقد حُرِّفَ من

قال إنه اسم رجل . وصحَّفَ من قال : آخره نون .

(٣) النساء ١٢٥ .

(٤) لم أشر على ترجمة له ضمن تراجم النحاة . ولكنني عثرت عليه ضمن علماء الهيئة .. في مفتاح

السعادة ج ١ ص ٢٧٢ : « ومن الكتب المختصرة في علم الهيئة : « هيئة ابن أفلح » .

وفي موضع آخر من هذا الكتاب ص ٣٠١ ، ٣٠٢ : « ومن الكتب النافعة في المنطق : المعتبر لأبي

البركات البغدادي ، هبة الله بن ملكا ، أصله يهودي ، ثم حسن إسلامه ، هجاه ابن أفلح

وقال : لنا طيب يهودي حماقته إذا تكلم تبدو فيه من فيه

يتيه والكلب أعلى منه منزلة كأنه بعد لم يخرج من التيه

(٥) يوسف ٢٦

( وَسَمِعَ المَعْلَقَةَ بَعِينٍ ) - نحو: سمعتُ زيدا يتكلمُ . واحترز من المعلقة بمسموع ، فإنها لا تتعدى إلا إليه نحو: سمعتُ كلاماً ، ومنه: « لا يسمعون دعاءكم<sup>(١)</sup> »

( ولا يُخْبِرُ بعدها ) - أي بعد سمع .

( إلا بفعلٍ دالٍّ على صوت ) - نحو يقرأ ويتكلم وشبههما .

( ولا يُلْحَقُ ضَرْبَ مع المثل على الأصح ) - وقوله تعالى: « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية<sup>(٢)</sup> » ليست ضرب فيه بمعنى صير ، ومثلاً المفعول الثاني ، وأصحاب القرية الأول ، خلافاً لبعضهم ، كقوله تعالى: « يأيها الناس ضرب مثل<sup>(٣)</sup> » ، وذلك لاكتفائها بالرفوع ، ولا يفعل هذا بشيء من أفعال هذا الباب .

( ولا عرف وأبصر ، خلافاً لهشام ، ولا أصاب وصادف وغادر ، خلافاً لابن درستويه ) - فقائماً في نحو: عرفتُ زيدا قائماً ، وأبصرته قائماً ، وأصبته قائماً ، وصادفته قائماً ، وغادرته قائماً ، منصوب على الحال ، وكذلك ما أشبهه إذ لم يثبت كون هذه الأفعال يتعدى إلى أكثر من واحد ، وقد لزم تنكير المنصوب الثاني ، فلا يكون مفعولاً ثانياً ، خلافاً لمن ذكر .

( وتُسمى المتقدمة على صير ) - وهي حجا ورأى وما بينهما وهي أربعة

عشر فعلاً .

( قلبية ) - وسميت بذلك لقيام معانيها بالقلب .

(١) فاطر ١٤

(٢) يس ١٣

(٣) الحج ٧٣

( وتختص متصرفاتها ) - وهي ما عدا هَبَ وتعلَّم ، وأما هَبَ وتعلَّم فلما لم يتصرفا في أنفسهما لم يُتصرف فيهما بالإلغاء ، بل أقرّا على أصل الأفعال من العمل .

( بفتح الإلغاء ) - وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع .  
( في نحو : ظننتُ زيدَ قائمٌ ) - أي <sup>(١)</sup> إذا وقعت متصدرةً . ومذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء حينئذ ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه جائز ، لكن الإعمال عندهم أحسن .  
( وبضعفه ) - أي ضعف الإلغاء .

( في نحو : متى ظننتُ زيدَ قائمٌ ، وزيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ ) - والمراد ما إذا لم تتصدر وتقدمت على المفعولين كالمثالين المذكورين . قال المصنف : حكم سيبويه بفتح إلغاء المتقدم نحو : ظننتُ زيدَ قائمٌ ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر ، نحو : متى ظننتُ زيدَ قائمٌ ، وفي درجته الإلغاء في نحو : زيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ .

( وبجوازه ) - أي جواز الإلغاء .

( بلا قبح ولا ضعف في نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ) - والمراد إذا تأخرت عن المفعولين أو توسطت بينهما .  
( وتقديرُ ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو : ظننتُ زيدَ قائمٌ أولى من الإلغاء ) - لأن في هذا التقدير إبقاء ظننت على عملها وهي متصدرة ، فإذا قدرت ضمير الشأن كان هو المفعول الأول ، والجملة المذكورة المفعول الثاني . قال المصنف : ويكون هذا نظير قول العرب : إنَّ بك زيدٌ مأخوذاً ، على

(١) في (ز) ضرب ظاهر على أي

تقدير، إنه، وإذا قدرت اللام كانت الجملة في موضع المفعولين، وتكون  
ظننت معلقة. قال المصنف: أجاز سيوييه: أظن زيّد قائم، على<sup>(١)</sup> تقدير:  
أظنُ لزيّد قائم<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك حمل قول الشاعر:

وَإِخَالُ إِنِّي لَأَحَقُّ مُسْتَتَبِعٌ<sup>(٣)</sup>

(٤١٧)

بالكسر أي إني للاحق.

( وقد يقع الملقى بين معمولي إن ) - كقوله :

(٤١٨) إِنَّ الْحِبَّ عَلِمْتُ مَضْطَبِرُ وَلَدِيهِ ذَنْبُ الْحِبِّ مَغْتَفَرٌ<sup>(٤)</sup>

( وبين سوف ومصحوبها ) - كقوله :

(٤١٩) وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنِ أُمِّ نَسَاءٍ<sup>(٥)</sup>

( وبين معطوف ومعطوف عليه ) - نحو<sup>(٦)</sup> :

(٤٢٠) فَمَا جَنَّةُ الْفَرْدُوسِ أَقْبَلَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخَبِزُ أَحْسَبَ وَالْتَمَرُ<sup>(٧)</sup>

(١) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٢) الشطر الأول في الدرر ج ١ ص ١٣٦ : فلبث بعدهم بعيش ناصب، والشاهد فيه على أن تقدر

اللام المعلقة أولى من الإلغاء في قوله : وإخال إني لاحق أي إني للاحق . قال صاحب الدرر :

والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب يرثي بها بنيه - هذليين ج ١ ص ٢

(٤) الشاهد في البيت على وقوع الملقى : علمت بين معمولي إن : المحب اسمها ومصطبر خبرها ،

ولا يعرف قائله .

(٥) في الدرر ج ١ ص ١٣٦ : استشهد به على أن الإلغاء قد يقع عند وقوع الملقى بين سوف

ومصحوبها في قوله : وسوف إخال أدري . قال : وعلى هذا استشهد به أبو حيان والدمامي

أيضاً ، والبيت من قصيدة لزهير - ديوانه ص ٧٣

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في الدرر ج ١ ص ١٣٦ : استشهد به على أن الإلغاء قد يقع إن وقع الفعل بين عاطف ومعطوف

عليه - وصحتها : بين معطوف ومعطوف عليه - وهو الفعل أحسب بين المعطوف عليه - الخبز

- والمعطوف التمر - قال صاحب الدرر : ولم أقف على قائله .

( وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز ) - فتقول : قام أظنُّ زيدٌ ، ويقوم  
أظنُّ زيدٌ ، برفع زيدٍ ونصبه ، وهذا مذهب البصريين ، فإذا نصب فالفعل  
المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، وأما الرفعُ فظاهر .

( لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيين ) - فلا يجوز عندهم نصب زيد في  
المثاليين ، والسماع يردُّ عليهم . قال الشاعر :

( ٤٢١ ) شجاك أظنُّ ربع الظَّاعينَا فلم<sup>(١)</sup> تعباً بعُدلِ العاذلينَا  
ينشد برفع ربع ونصبه .

( وتوكيدُ المُلغى بمصدر منصوب قبيحٌ ) - نحو : زيدٌ ظننتُ ظناً  
منطلقاً .

( وبمضاف إلى الياء ضعيفٌ ) - فيزيل بعض القبح عدم ظهور النصب  
نحو : زيدٌ ظننتُ ظني منطلقاً .

( وبضمير أو اسم إشارة أقلُّ ضعفاً ) - فيكتسي بعض الحسن بكون  
المصدر ضميراً ؛ نحو : زيدٌ ظننته منطلق ، أو اسم إشارة نحو : زيدٌ ظننتُ  
ذاك منطلقاً .

( وتؤكدُ الجملةُ بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً فيلغى  
وجوباً ) - فتقول : زيدٌ منطلقٌ ظنُّك ، وزيدٌ ظنُّك منطلقٌ . فظنُّك مصدرٌ  
مؤكدٌ للجملة ، وهو نائبُ منابِ الفعل ، ويجب حينئذٍ إلغاؤه ، فلا يقال :  
زيداً ظنُّك منطلقاً ، خلافاً للمبرد - والزجاج وابن السراج .

(١) في العيني كما في النسخ الثلاث : ولم ، والتحقيق من الدرر ، وفي الدرر ج ١ ص ١٣٦ : استشهد  
به على تأييد مذهب البصريين في قولهم إن الإلغاء جائز لا واجب إن وقع العامل بين الفعل  
ومرفوعه ، إذ يروى البيت برفع ربع ونصبه ، وقد وقع الفعل أظن بين الفعل شجاك ومرفوعه  
ربع ، قال : ولم أعثر على قائله .

( ويقبَحُ تقدِيمُهُ ) - قال المصنّف : لأن ناصبه فعلٌ تدلُّ عليه الجملة ، فقبح تقدِيمُهُ كما قبح تقدِيمُ حقًّا من قولك : زيدٌ قائمٌ حقًّا ، ولذلك لم يعمل ، لأنه لو عمل وهو مؤكِّدٌ لاستحقَّ التقديمَ بالعمل والتأخيرَ بالتوكيد ، واستحقاق شيءٍ واحدٍ تقديماً وتأخيراً في حال واحدٍ محال . انتهى . وأجاز الأخصى وغيره التقديم ، فتقول : ظنُّك زيدٌ منطلقٌ ، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز إعماله .

( ويقل القبح في نحو<sup>(١)</sup> : متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ ؟ ) فكما قلَّ القبحُ بتقديم متى في : متى تظن زيدٌ ذاهبٌ ؟ قلَّ في : متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ ؟ ولهذا أجازهُ ابن عصفور هنا ومنعه هناك .

( وإن جعل<sup>(٢)</sup> متى خبرَ الظنِّ رُفِعَ وعمل وجوباً ) - فتقول : متى ظنُّك زيداً منطلقاً ؟ برفع ظن على الابتداء ، وجعل متى خبراً عنه ، ونصب المفعولين ، لأنه حينئذٍ غير مؤكِّد للجملة ، وإنما هو مقدَّر بحرف مصدرِي والفعل .

( وأجاز الأخصى والفراءُ إعمالَ المنصوب في الأمر والاستفهام ) - وذلك لأنهما<sup>(٣)</sup> يطلبان الفعل ، فتقول : ظنُّك زيداً منطلقاً ، أي ظنُّ ظنُّك ، ومتى ظنُّك زيداً منطلقاً ؟ أي متى ظننتَ ظنُّك ؟

( وتختص أيضاً القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظاً إلى ذي استفهام ) - نحو : علمت أزيدٌ عندك أم عمرو ، « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون<sup>(٤)</sup> » ، وعلمت أيهم أخوك ، « ولتعلمن أينا أشدُّ عذاباً<sup>(٥)</sup> » فالجملة

(١) سقطت من النسختين ( ز ، د ) ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والنسخة ( غ )

(٢) في ( د ) : جعلت

(٣) سقطت من ( د )

(٤) الأنبياء ١٠٩

(٥) طه ٧١

في موضع نصب بالفعل قبلها ، فهو متعدٌ إليها معنى لا لفظاً ، وكذا الحكم مع غير الاستفهام من المعلقات<sup>(١)</sup> ، وتحرز بالمتصرفه من هَبْ وتعلم فإنهما لا يُعلقان كما لا يُلغيان .

( أو مضاف إليه ) - نحو : علمتُ غلامَ أيهم عندك .  
( أو تالي لام الابتداء )<sup>(٢)</sup> - : علمتُ لزيدَ عندك ، « ولقد علموا لمن اشتراه<sup>(٣)</sup> »

( أو القسم ) - نحو :

( ٤٢٢ ) ولقد علمتُ لتأتينَ منيَّتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامها<sup>(٤)</sup>

( أو ما أو إن النافيتين ) - نحو : « وظنُّوا ما لهم من محيص<sup>(٥)</sup> » ،  
« وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً<sup>(٦)</sup> » .

( أو لا ) - نحو : أظنُّ لا يقومُ زيدٌ ، والمغاربة لم يَعُدوا « لا » في المعلقات ، وذكرها النحاس ، ومن أمثلة ابن السراج : أحسبُ لا يقومُ زيدٌ .  
( ويسمى تعليقاً ) - أي يسمى تعديها معنى<sup>(٨)</sup> لا لفظاً تعليقاً .  
فالتعليقُ هو إبطالُ العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب ، وسمي تعليقاً

(١) في ( د ) : من المعلقات .

(٢) في ( د ) : لام ابتداء

(٣) البقرة ١٠٢

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٣٧ : استشهد به على تعليق علمت بلام القسم في : لتأتين . واستشهد به في التوضيح على هذا الحكم . قال أبو حيان ، وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات ، والبيت من معلقة ليبد بن ربيعة الصحابي ، وقيل إن الذي في ديوانه هو الشطر الثاني فقط ، وصدرة : صادف منها غرة فأصبه . . .

(٥) فصلت ٤٨

(٦) الإسراء ٥٢

(٧) في ( د ) : ظننت

(٨) في ( د ) : لفظاً لا معنى



لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله .  
( ويشاركهن فيه ) - أي في التعليق .

( مع الاستفهام نظر ) - سواء أريد به نظر العين أو القلب نحو :  
« فليُنظر أيها أركى طعاماً <sup>(١)</sup> » ونحو : « فانظري ماذا تأمرين <sup>(٢)</sup> » .  
( وأبصر ) - نحو : « فستبصر ويبصرون . بأيكم المفتون <sup>(٣)</sup> » .  
( وتفكر ) - نحو :

( ٤٢٣ ) حَزَقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آيَاءَهُ يَعْغُونَ أَمْ قَرْدًا <sup>(٤)</sup>

والحزق القصير الذي يقارب الخطو ، وكذلك الحزقة أيضاً .

( وسأل ) - نحو : « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ؟ <sup>(٥)</sup> » .

( وما وافقهن ) - نحو : أما ترى أيُّ برقيها هنا ؟ بمعنى أما تبصر ؟

حكاه سيويه ، ونحو : « ويستنبئونك أحقُّ هو ؟ <sup>(٦)</sup> » .

( أو قاربهن ) - نحو : « ليلوكم أيكم أحسن عملاً <sup>(٧)</sup> » .

( لا ما لم يقاربهن ، خلافاً ليونس ) - في إجازته تعليق ما لم يوافقهن

ولم يقاربهن ، وجعل منه : « ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ <sup>(٨)</sup> » .

(١) الكهف ١٩

(٢) النمل ٣٣

(٣) القلم ٥ . ٦

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٣٧ ، وحزق . قال : استشهد به على إلغاء تفكر المردفة بالاستفهام . قال :

ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لجامع بن عمرو .

(٥) الذاريات ١٢

(٦) يونس ٥٣

(٧) الملك ٢

(٨) مريم ٦٩

ومذهبُ سيويه أنّ ضمّةً أي للبناء ، وهي موصولة ، وقد سبق ذلك بباب الموصول .

( وقد يُعلّق<sup>(١)</sup> نسي<sup>(٢)</sup> ) - كقوله :

( ٤٢٤ ) ومن أنتم إنّنا نسينا من أنتم وريحكم من أيّ ريح الأعاصر<sup>(٣)</sup>

وعلّق لأنه ضد علم ، والضدّ قد يُحمّل على الضدّ .

( ونُصِبُ مفعول نحو : علمتُ زيدا أبو من هو ) - والمراد به ما تقدّم

فيه أحدُ المفعولين على الاستفهام كالمثال .

( أولى من رفعه ) - لأن العامل متسلّط عليه بلا مانع ؛ ويجوز رفعه

لأنه والذي بعد الاستفهام واحدٌ في المعنى ، فكأنه في حيّز الاستفهام ، وروى

قوله :

( ٤٢٥ ) فوالله ما أدري غريمٌ لويته أيشتدُّ إن قاضاك<sup>(٥)</sup> أم يتضرّع

برفع غريم ، ولو نُصب لكان أجودَ لما سبق .

( ورفعهُ ممتنعٌ بعد رأيتَ بمعنى أخبرني ) - قال أبو علي في

(١) في ( د ) : تعلق بالتاء

(٢) في ( ز ) : نسي

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٣٧ : البيت من قصيدة لزياد الأعجم . قال : استشهد به على تعليق نسي

عند ابن مالك . واعترض قول المصنف بأنه ضد العلم . بأن ضد العلم الجهل لا النسيان وضد

النسيان الذكر . ولم يذكر المغاربة تعليق نسي .

(٤) في ( ز ) : لا وذكر في الهامش : ما

(٥) هكذا في النسخ الثلاث . وفي الدرر ج ١ ص ١٣٧ : إن لاقاك . قال في الدرر : استشهد به على

رد ابن كيسان في منعه مباشرة الفعل لأحد المفعولين بعد الاستفهام . واستشهد به الدماميني في

شرح التسهيل على ما جوزه سيويه مرجوحاً . وهو رفع غريم وإن كان الأولى نصبه . وزعم ابن

عصفور أن التعليق أولى . . قال : ولم أعثر على قائله .

التذكرة : لا تُعَلَّقُ<sup>(١)</sup> أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي ، فلا تقول : أَرَأَيْتَ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ، لأنه بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي يَعْنِي أَنَّهُ بِمَعْنَى مَا لَا يُعَلَّقُ .

( وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ) - أي مما بعد المستفهم به والمضاف إليه من العوامل .

( ما لهما دون الأفعال المذكورة ) - فتقول : علمتُ أَيَّ يَوْمٍ زَيْدٌ قَادِمٌ .  
فتنصب أيّاً بقادم على الظرفية كما كنت تفعل لو لم تذكر<sup>(٢)</sup> علمت ، لأن الاستفهام وما في حيزه في حكم المستأنف ؛ وكذلك تقول : علمتُ غلامٌ مَنْ ضربت<sup>(٣)</sup> .  
فتنصب غلاماً بضربت على المفعولية ، وتقول : علمتُ أَيَّ قِيَامٍ قمت ، فتنصب أيّاً بقت على المصدرية .

( والجملة بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به ) - نحو : فكرتُ أهذا صحيحٌ أم لا ؟ ومنه : « فليُنظر أَيُّها أذكى طعاماً<sup>(٤)</sup> » .

( وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد<sup>(٥)</sup> ) - نحو : عرفتُ أَيُّهم عندك . ومنه : أما ترى أَيُّ برقيها هنا .

( وسأدّة مسدّد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين ) - نحو : علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو ، ومنه : « ولتعلّمنَّ أئينا أشدُّ عذاباً وأبقى<sup>(٦)</sup> » .

(١) سقطتا من (د)

(٢) في (د) : يذكر .

(٣) في (د) : ضرب

(٤) الكهف ١٩

(٥) في النسختين : لوحد . والتحقيق عن نسخة التسهيل المحققة والنسخة (غ)

(٦) طه ٧١

( وبدلٌ من المتوسِّط بينه وبينها إن تعدَّى إلى واحد ) - نحو : عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو . فالجملة من قولك : أبو مَنْ هو بدلٌ من زيد . وهو <sup>(١)</sup> بدلٌ شيء من شيء . في قولك : عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو . أي عرفت قصة زيد أبو مَنْ <sup>(٢)</sup> هو ، وبدل اشتمال في قولك <sup>(٣)</sup> : عرفت أخاك خبره ، وقيل : الجملة في موضع الحال ، وهو مذهب المبرد وجماعة ، والأول مذهبُ السيرافي ، واختاره ابن عصفور .

( وفي موضع الثاني إن تعدَّى إلى اثنين ووجد الأول ) - نحو : علمتُ زيداً أبو مَنْ هو . فإن لم يوجد الأول فالجملة في موضع المفعولين كما تقدّم نحو : علمتُ أبو مَنْ زيد .

( وتختص القلبية المتصرِّفة ) - تحرز بالمتصرِّفة من هَبْ وتعلَّم فلا يستعملان هذا الاستعمال ، فلا يقال : هبك صنعت كذا ولا تعلّمك مسافراً أي اعلمك .

( ورأى الحلميَّة والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى ) - نحو : علمتني فقيراً إلى العفو والرحمة ، وظننتك مهملأ ، وكقوله تعالى : « إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ » <sup>(٤)</sup> ، وكذا باقي القلبية ، ولا يجري غيرها كذلك ، فلا يقال : ظلمتني ولا ظلّمه بل : ظلمت نفسي وظلم نفسه . وألحقت بالقلبية في هذا رأى الحلمية ، كقوله تعالى : « إِنِّي أُرَانِي أَعْرَضاً خَمراً <sup>(٥)</sup> » ، « إِنِّي أُرَانِي أَحْمَلٌ . . . <sup>(٦)</sup> » والبصرية كقول عائشة

(١) في (د) وهي

(٢) سقطت عبارة التمثيل السابقة من (د) و (ز) .

(٣) في (د) و (ز) : في قول نحو

(٤) العلق ٦ ، ٧

(٥) يوسف ٣٦

(٦) يوسف ٣٦

رضي الله عنها : « لقد<sup>(١)</sup> رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان : التمر والماء » ، وقوله

(٤٢٦) فلقد أراني<sup>(٢)</sup> للرماح دريئةً مِنْ عَن يميني تارة وأمامي قال الجوهري : الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن . قال عمرو بن معدي كرب :

(٤٢٧) ظلمتُ كأني للرماح دريئةً أقاتل عن أبناء جرم وفرت<sup>(٣)</sup>

قال الأصمعي : هي مهموزة<sup>(٤)</sup> ، فإن انفصل أحد الضميرين المتحدي المعنى جاز اجتماعهما في كل فعل نحو : إياي ظلمتُ ، وما ظلمتُ إلا إياك .

( وقد يُعامل بذلك عِدَمَ وفقد ) - كقوله :

(٤٢٨) لقد كان لي عن ضرّتين ، عِدْمَتِي وعما ألقى منهما متزحزح<sup>(٥)</sup>

(١) في البخاري هبة ١ / وأطعمة ٤١ - ... قالت : الأسودان التمر والماء ، وفي مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٩٨ : لم يكن طعامنا إلا الأسودين التمر والماء .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٣٨ : ولقد أراني . وفي ( د ) : مرة بدلاً من تارة ، قال في الدرر : استشهد به على اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان في رأى البصرية ، وصرح بأن ذلك كثير . وليس الأمر كما قال - أي السيوطي في الهمع - ففي الدماميني عند قول المصنف في التسهيل : « وتختص القلبية المتصرفه ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى . . . » قال المصنف - أي ابن مالك - وهذا في رأى البصريين شاذ ، ومنه قول قطري : وأنشد البيت . . قال الدماميني : فكان ينبغي له أن ينبه على الشذوذ في المتن . وكلامه يوم المساواة . . والبيت من قصيدة لقطري بن الفجاءة الخارجي يصف شجاعته يوم دولا ب .

(٣) هذا البيت مثال لبيان معنى دريئة على قول الجوهري ، وبيان أنها مهموزة كما قال الأصمعي ، وهو لعمرو بن معدي كرب .

(٤) يعني دريئة

(٥) البيت لجران العود - ديوانه ص ٤٠ ، والشاهد في : عدمتني ، على اتحاد الفاعل والمفعول وهما

وقوله :

( ٤٢٩ ) نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي ، فَقَدْتُنِي ، كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ<sup>(١)</sup>

( وَيَمْنَعُ الْإِتْحَادَ عَمُومًا ) - أَي فِي كُلِّ فِعْلٍ ، قَلْبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ .

( إِنْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ مَتَّصِلًا مَفْسُورًا بِالْمَفْعُولِ ) - فَلَا تَقُولُ : زَيْدًا ظَنَّ

قَائِمًا . تَرِيدُ ظَنَّ نَفْسَهُ ، وَلَا زَيْدًا ضَرَبَ . تَرِيدُ ضَرَبَ نَفْسَهُ . فَلَوْ انفصل

الضَّمِيرُ جاز الْإِتْحَادُ نَحْوُ : مَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا هُوَ ، وَمَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا

إِيَّاهُ ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا هُوَ ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا إِيَّاهُ<sup>(٤)</sup> .

( فَصْل ) : ( يَحْكِي بِالْقَوْلِ وَفُرُوعِهِ الْجَمْلَ ) - وَالْمُرَادُ بِالْقَوْلِ نَفْسِ

الْمَصْدَرِ وَمِنْهُ : « فَعَجِبْتُ قَوْلَهُمْ أَتَذَا كُنَّا تَرَابًا » ، وَالْمُرَادُ بِفُرُوعِهِ الْفِعْلُ الْمَاضِي

نَحْوُ : « وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا »<sup>(٦)</sup> ، وَالْمُضَارِعُ نَحْوُ<sup>(٧)</sup> : « يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا »<sup>(٨)</sup> ،

وَالْأَمْرُ نَحْوُ : « قُولُوا آمَنَّا »<sup>(٩)</sup> ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ : « وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ

إِلَيْنَا »<sup>(١٠)</sup> ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ :

ضَمِيرَانِ مُتَصِلَانِ . كَمَا سَبَقَ فِي رَأْيِ الْحَلْمِيَّةِ وَالْبَصْرِيَّةِ .

(١) الشاهد في هذا البيت كسابقه . على استعمال عدم وقد استعمال رأى الحلمية والبصرية في

اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان . ولم أعرف قائله

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : زيد

(٤) في ( د ) : جاء بالمثل الثالث بعد الأول . وبعده الثاني فالرابع . وجاء زيد في الأمثلة الأربعة

مرفوعاً . وفي ( غ ) جاء زيد منصوباً في جميع الأمثلة .

(٥) الرعد ٥ : « وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلِهِمْ أَتَذَا كُنَّا تَرَابًا »

(٦) البقرة ٢٨٥

(٧) سقطت من ( ز )

(٨) المؤمنون ١٠٩

(٩) البقرة ١٣٦

(١٠) الأحزاب ١٨

(٤٣٠) تواصوا بحكم<sup>(١)</sup> الجود حتى عبدهم مقول لديهم : لا زكامل ذي بخل  
واسم المصدر نحو : مقالك : الله ربنا ، إقراراً بالرُبُوبِيَّة .

( وَيُنصَبُ به المفردُ المؤدِّي معناها ) - أي معنى الجملة فتقول : قلتُ  
حديثاً وشعراً وخطبةً وقصةً .

( والمرادُ به مجردُ اللفظ ) - نحو : قلتُ كلمة ، ومنه : « سمعنا فتىً  
يذكرهم يقالُ له إبراهيم<sup>(٢)</sup> » أي يطلق عليه هذا الاسم .

( وإلحاقه<sup>(٣)</sup> في العمل بالظن مطلقاً ) - أي بلا شرط من الشروط التي  
ستذكر .

( لُغَةٌ سليم ) - حكاه<sup>(٤)</sup> سيبويه عن أبي الخطاب<sup>(٥)</sup> فيقولون : قلتُ زيداً  
قائماً ، ومن ذلك ،

(٤٣١) قالتُ وكنْتُ رجلاً فطيناً هذا لعمرُ الله<sup>(٦)</sup> إسرائيناً  
فهذا مفعول أول وإسرائين الثاني ، وهو لغة في إسرائيل .

( ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق ) - أي الإلحاق بالظن في العمل .

( بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل ) - نحو : أتقول زيداً  
منطلقاً؟ ومتى تقول زيداً منطلقاً؟ وحكى الكسائي أنه سمع أعرابياً

(١) في ( ز ) . وضع عليها علامة وكتب بالهامش : بفعل : والشاهد فيه حكاية الجمل بالقول  
وفروعه . ومن فروعه في البيت اسم المفعول : مقول : ولا يعرف قائله .

(٢) الأنبياء ٦٠

(٣) أي القول وفروعه

(٤) في ( د ) : حكاه

(٥) الأخفش الأكبر

(٦) في ( ز ) : لعمر الله ، وفي الدرر ج ١ ص ١٣٩ : ورب البيت : قال : استشهد به على إجراء  
القول وفروعه مجرى الظن عند سليم بلا شرط من الشروط التي ستذكر . . قال ولم أعثر على  
قائله .

يقول : أتقول للعميان عقلاً؟ أي أتظن . وخرج بما ذكر الماضي والأمر والمضارع لغير المخاطب ، وشرح المصنّف الحاضر بكونه مقصوداً به الحال ، وعلى هذا فلا ينصب عند هؤلاء في الاستقبال ، وفيه نظر .

( أو منفصل بظرف ) - كقوله :

( ٤٣٢ ) أبعَدَ بُعِدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامٌ البَعْدَ مَحْتَمَا

( أو جار ومجرور ) - نحو : أفي الدار تقول زيداً منطلقاً ؟

( أو أحد المفعولين ) - نحو :

( ٤٣٣ ) أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لَوْيَ لَعَمْرُ أَيْبِكَ (٣) أَمْ مَتَجَاهَلِبْنَا

فلو انفصل الاستفهام بغير ما ذكر كَأنت ونحوه بطل الإلحاق ، ورجع إلى الحكاية نحو : أأنت تقول : زيدٌ منطلقٌ ؟

( فإن عدم شرط ) - أي من الشروط المذكورة .

( رُجِعَ إِلَى الْحِكَايَةِ ) - نحو : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ . وكذا الباقي .

( وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ يَعْدَمَ ) (٣) - نحو : أتقول : زيدٌ منطلقٌ . بالرفع .

وينشد بيت عمرو بن معدي كرب وهو :

( ٤٣٤ ) عَلَامٌ تَقُولُ الرَّمْحُ يُثْقَلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنَ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

(١) هكذا في النسخ الثلاث . وفي الدرر ج ١ ص ١٤٠ : أم تقول ؛ قال في الدرر : استشهد به على أن فصل الاستفهام من مضارع القول يجوز إذا كان الفاصل ظرفاً ؛ قال : ولم أعر على قائله .

(٢) في ( ز ) : لعمرو أيبك ؛ وفي الدرر ج ١ ص ١٤٠ : استشهد به على فصل همزة الاستفهام من تقول بمفعوله الثاني جهالاً ، وبني لوي مفعوله الأول ، والأصل : أتقول بني لوي جهالاً ؟ قال : والبيت ينسب للكميث بن زيد الأسدي ، وليس في ديوانه

(٣) في ( د ) : يعلم

(٤) في النسخ الثلاث : على م ، والتحقيق عن الدرر ج ١ ص ١٣٩ ؛ وفي الدرر : الشاهد فيه جواز =



بنصب الرمح على الإلحاق ، ورفعه على الحكاية . وتجاوز الحكاية أيضاً عند سليم كما جازت عند هؤلاء .

( ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ) - كالدعاء والنداء ونحوهما ، فإذا وقع بعد نادى ودعاً ووصى وقرأ جملة لم يُحك بها .

( بل يُنَوَى معه القول ) - فقوله تعالى : « وناذى نوح ابنه ، وكان في معزل ، يا بني اركب معنا <sup>(١)</sup> » وقوله تعالى <sup>(٢)</sup> : « فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين <sup>(٣)</sup> » وقوله : « دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا <sup>(٤)</sup> » وقوله : « ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك <sup>(٥)</sup> » ، محكي عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال يا بني ، وقال لنهلكن ، وقالوا لئن أنجيتنا ، وقالوا ليقض .

( خلافاً للكوفيين ) - في جعلهم هذه الجملة <sup>(٦)</sup> محكية بما قبلها إجراء لها مجرى القول ، والتصريح بعد النداء بالقول دليل على صحة القول بتقديره ، وذلك نحو : « وناذى نوح ربّه فقال ربّ . . » <sup>(٧)</sup> ونحو : « إذ

---

= إجراء القول مجرى الظن . أو الرجوع إلى الحكاية إذا لم يعدم معمول القول شرطاً من الشروط المذكورة في قوله : وكتظن اجعل تقول إن ولي : مستفهماً به ولم ينفصل، والبيت الشاهد

لعمرو بن معدى كرب الزبيدي -

(١) هود ٤٢

(٢) سقطت من ( ز )

(٣) إبراهيم ١٣

(٤) يونس ٢٢

(٥) الزخرف ٧٧

(٦) في ( ز ) : الجملة

(٧) هود ٤٥

نادى ربه نداءً خفياً . قال ربّ إني وهنّ العظمُ مني<sup>(١)</sup> .  
( وقد يُضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكيّ ) - كقوله :

( ٤٣٥ ) قولٌ يا للرجالِ يُنهضُ مِنّا مُسرعينَ الكهولَ والشباناً<sup>(٢)</sup>  
وقوله :

( ٤٣٦ ) وأجبتُ قائلَ كيفَ أنتَ بصالحٍ حتّى مللتُ وملّني عُوادي<sup>(٣)</sup>  
يروى<sup>(٤)</sup> هذا البيتُ بجرِّ صالحٍ وهو ظاهرٌ ، وبرفعه على تقدير بقول أنا  
صالحٍ ، فحذف المضاف وهو قولٌ ، وأقام المضاف إليه وهو أنا صالحٍ مقامه ، ثم  
حذف أنا وبقي خبره .

( وقد يُغني القولُ في صلةٍ وغيرها عن المحكيّ لظهوره ) - ومثاله في  
الصلة :

( ٤٣٧ ) لنحنُ الأولى<sup>(٥)</sup> قلتُم فأنّي ملّتُمُ برؤيتنا قبل اهتمام بكم ربعا  
أي لنحن الأولى قلتُم تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول ، وحذف المحكيّ  
لدلالة ما بعده عليه ، ومثاله في غير الصلة : أنا قال زيدٌ ، ولو رأني لفرّ .  
تريد : أنا قال زيدٌ يغلبني .  
( والعكسُ ) - أي إغناء المحكيّ عن القول .

(١) مريم ٤٠٣ .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٣٩ : استشهد به على إضافة لفظ القول إلى الكلام المحكيّ . . قال : ولم أعر على قائله .

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٣٩ استشهد به على إضافة لفظ قائل إلى المحكيّ . . قال : ولم أعر على قائله  
(٤) في ( ز ) و ( غ ) : ويروى

(٥) في ( ز ) و ( غ ) : الأولى : وفي الدرر ج ١ ص ١٣٩ : استشهد به على أن القول قد يغني عن  
المحكيّ به لظهوره . . . أي قلتُم نغلبهم . كما قدره الدماميني . . قال : ولم أعر على قائله

( كثيرٌ ) - نحو : « أكفرتُم بعد إيمانكم ؟ »<sup>(١)</sup> أي فيقال لهم ، ونحو :  
« سلام عليكم بما صبرتم »<sup>(٢)</sup> أي قائلين ، ونحو : « ما نعبدهم إلا  
ليقرّبونا إلى الله زلفى »<sup>(٣)</sup> أي يقولون .

( وإن تعلق بالقول مفرداً لا يؤدي معنى جملة ولا يرادُ به مجردُ اللفظ  
حكيمٍ مقدراً معه ما هو به جملة ) - فإمّا أن يُنصبَ بفعلٍ مقدرٍ ، وإمّا أن  
يُرفعَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، أو خبرٌ مبتدئاً محذوفٌ كقوله تعالى : « قالوا  
سلاماً ، قال سلامٌ »<sup>(٤)</sup> فتقدير الأول : سلّمنا سلاماً ، وتقدير الثاني : عليكم  
سلامٌ ، أو تحيتكم سلامٌ . ويجوز في العربية رفعهما ، ورفع الأول ونصبُ  
الثاني .

وأما المفردُ المؤدّي معنى جملة أو المراد به مجرد اللفظ فينصب كما  
تقدم نحو : قلتُ حديثاً ، وقلتُ لزيدٍ عمراً . أي أطلقتُ عمراً على المسمى  
بزيدٍ .

( وكذا إن تعلق بغير القول ) - فإذا تعلق المفردُ الذي هو في التقدير  
بعض جملة بغير القول ونوي تمام الجملة جيء به أيضاً محكياً فتقول إذا  
رأيتُ على خاتم محمدٍ منقوشٌ قرأتُ محمدٌ بالرفع لأن مراد ناقشه : صاحبه  
محمدٌ أو نحو ذلك ، فيحكى مقصوده ، ولو أدخلت رافعاً ، وكان هو منصوباً  
جئتُ به منصوباً حكايةً له ولناصبه النوي ، ومنه قول الشاعر يصف ديناراً  
نُقش عليه اسمُ جعفر البرمكي منصوباً :

(١) آل عمران ١٠٦

(٢) الرعد ٢٤

(٣) الزمر ٣

(٤) هود ٦٩

( ٤٣٨ ) وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرًا<sup>(١)</sup>

أراد الناقد : أذكر جعفرًا أو نحوه ، فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعيًا لقصد الناقد .

( فصل ) : ( تدخل همزة النقل ) - وهي الداخلة على الفعل الثلاثي لتعدّيه إلى واحدٍ إن كان غير متعدّد نحو : جلس زيدٌ وأجلسته ، وإلى اثنين إن كان متعدّدًا لواحدٍ كلبس زيدٌ ثوباً وألبسته إياه ، وإلى ثلاثة إن كان متعدّدًا إلى اثنين كعلمَ زيدٌ عمرًا فاضلاً وأعلمته إياه فاضلاً .

( على علمِ ذاتِ المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل ) - وذلك كالمثال الأخير . واحترز من علم ذات المفعول الواحد ، وهي التي بمعنى عرف فإنها إن نقلت بالهمزة تعدّت إلى اثنين فقط ، ومن رأى المتعدّية لواحد ، وهي التي من الرأي أو من رؤية البصر ، فإنهما أيضاً لا يتعدّيان بالهمزة إلا إلى اثنين ، كقوله تعالى : « لتحكم بين الناس بما أراك الله »<sup>(٢)</sup> وقوله : « من بعد ما أراكم ما تحبون »<sup>(٤)</sup> . ومفاعيل منصوب صفةً لثلاثة<sup>(٥)</sup> .

( أولها الذي كان فاعلاً ) - وهذا شأن الهمزة تُصير ما كان فاعلاً مفعولاً ، وأما الثاني والثالث فهما اللذان كانا قبل الهمزة أولاً وثانياً .

(١) لم يعزه صاحب معجم الشواهد إلى أحد . والشاهد فيه مجيء المفرد المتعلق بغير القول منصوباً حكاية له ولناصبه المنوي . أي أراد الناقد : أذكر جعفرًا . أو نحوه .

(٢) في ( د ) : ومن

(٣) النساء ١٠٥

(٤) آل عمران ١٥٢

(٥) هكذا في النسختين ( د . ز ) . وفي ( غ ) : صفة للثلاثة

( ويجوز حذفه ) - أي حذف أول<sup>(١)</sup> الثلاثة .

( والاختصار عليه على الأصح ) - وذلك لأن الفائدة لا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت ، ولا تعدم بالاختصار عليه كما تعدم<sup>(٢)</sup> بالاختصار على أول مفعولي ظننت ، فتقول : أعلمتُ دارك طيبةً ، ولا تذكر مَنْ أعلمتُ وتقول : أعلمتُ زيدا ، ولا تذكر ما أعلمتُ . وهذا مذهب الأكثرين ، ومنع ابن خروف حذفه والاختصار عليه .

( وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً ) - فيأتي فيهما جميع الأحكام التي سبقت لعلمت وأخواتها ، من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ومنعه اقتصاراً وغير ذلك .

( خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق ) - والحجة على من منع قول بعض<sup>(٤)</sup> العرب ممن يوثق بعربيته : البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر . فالغى<sup>(٥)</sup> أعلم متوسطاً ، ومثله :

( ٤٣٩ ) وكيف أبالي بالعدا<sup>(٦)</sup> ووعيدهم<sup>(٧)</sup>  
وأنت أراني الله أمنعُ عاصم  
وأخشى ملمات الزمان الصوائب  
وأرأفُ مستكفٍ وأسمحُ واهب

(١) في ( د ) : الأول . وفي ( ز ) : أول الثلاث

(٢) في ( د ) : كما لا تعدم .

(٣) زاد بعدها في ( ز ) : ان

(٤) سقطتا من ( د ) . وفي ( غ ) : بعض من يوثق بعربيته .

(٥) في ( ز ) و ( غ ) : فألفا

(٦) في ( ز ) : بالعدى

(٧) ذكر في هامش ( د ) أن « عديدهم » نسخة أي في نسخة ، وفي الدرر ج - ١ ص ١٤٠ لم يذكر غير

البيت الثاني وفيه الشاهد . ومثله في شرح العيني على شرح الألفية للأشموني والصبان ج ٢ ص

٣٩ . وفي الدرر : مستكفٍ بصيغة اسم الفاعل ، وفي الأشموني مستكفٍ اسم مفعول . قال

العيني ، أنت مبتدأ وأمنعُ عاصم خبره . . والشاهد في أراني الله حيث ألقى عمل أرى الذي

يستدعي ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه . ومستكفٍ اسم مفعول من استكفيته الشيء

فكفانيه ، ولم يعرف قائله .

وقوله تعالى : « يَبْنِيكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مَمْرَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ <sup>(١)</sup> » فعلق  
ينبىء ، وهو <sup>(٢)</sup> بمعنى يُعَلِّم <sup>(٣)</sup> ، ومثله :

( ٤٤٠ ) حذار فقد نُبِّئْتُ <sup>(٤)</sup> إنك للذي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

( وألحق بهما سيبويه ) - أي بأعلم وأرى في التعدية إلى ثلاثة ، وأما  
تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة فمجمع عليه .  
( نبأ ) - كقوله :

( ٤٤١ ) نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كاسمها يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ <sup>(٥)</sup>

( وزاد غيره أنبأ ) - وممن ذكرها الفارسي والجرجاني ، وذكر ابن  
هشام أن سيبويه ذكر أنبأ أيضاً .

( وخبر وأخبر ) - ذكرهما الفراء في معانيه ، ومنه قوله :

(١) سبأ ٧

(٢) في ( ز ) : وهي

(٣) في ( د ) : أعلم

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٤٠ : استشهد به على تعليق نبئت عن العمل ، فحذار بكسر الراء اسم فعل  
بمعنى احذر ، ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول ،  
وجملة إنك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين ، والفعل معلق عنها باللام ، ولذلك  
كسرت إن ، قاله في التصريح . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) في ( ز ) : في التعدية

(٦) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٤١ : قاله النابغة الذبياني من قصيدة يهجو بها  
زرعة بن عمرو بن خويلد ، والشاهد في قوله نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء  
التي نابت عن الفاعل ، والثاني زرعة ، والثالث يهدي إليّ .

(٧) في ( د ) : زادها

( ٤٤٢ ) وَخُبِرْتُ سِوَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً <sup>(١)</sup> فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوذَهَا

وقوله :

( ٤٤٣ ) مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي <sup>(٢)</sup>

( وَحَدَّثَ ) - زَادَهَا الْكُوفِيُّونَ . وَمِنْهُ :

( ٤٤٤ ) أَوْ مُنْعَمٍ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءَ <sup>(٣)</sup>

( وَزَادَ الْأَخْفَشُ : أَظَنَّ وَأَحْسَبَ وَأَخَالَ وَأَزَعَمَ وَأَوْجَدَ ) - فَتَقُولُ عَلِي رَأْيَهُ : أَظَنَنْتَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا . وَكَذَلِكَ الْبِوَاقِي <sup>(٤)</sup> . وَمُسْتَنْدُهُ الْقِيَاسُ عَلِي أَعْلَمَ وَأَرَى ، وَلَا سَمَاعَ لَهُ . وَاخْتَارَ هَذَا الْمَذْهَبَ أَبُو بَكْرُ بْنُ السَّرَاجِ ، وَمَقْتَضَى مَذْهَبَ سَبِيئِيهِ مِنْهُ .

(١) فِي الْعَيْنِيِّ عَلِي الْأَشْمُونِي وَالصَّبَانُ ج ٢ ص ٤١ : قَالَ الْعَوَامُ بْنُ عَقْبَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ زَهَيْرٍ ، وَفِي الدَّرَرِ : عَتَبَةٌ بِالتَّاءِ ، قَالَ الْعَيْنِيُّ ، وَالشَّاهِدُ فِي خَبْرَتِ حَيْثُ نَصَبَ ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ : التَّاءُ وَسِوَاءَ الْغَمِيمِ وَمَرِيضَةٌ ، وَسِوَاءَ الْغَمِيمِ بِالْفَتْحِ الْمَعْجَمَةُ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَنْزِلُ بِالْغَمِيمِ مِنْ بِلَادِ غَطْفَانَ وَكَانَ الشَّاعِرُ عَلَّقَهَا بَعْدَ أَبِيهِ ، وَيُرْوَى سِوَاءَ الْقُلُوبِ ، وَهُوَ لِقَبِّهَا ، وَاسْمُهَا لَيْلَى .

(٢) فِي الْعَيْنِيِّ عَلِي الْأَشْمُونِي وَالصَّبَانُ ج ٢ ص ٤١ ، وَفِي الدَّرَرِ ج ١ ص ١٤١ : وَمَا عَلَيْكَ . وَزَادَ فِي ( غ ) : فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي إِذَا أَنَا جِئْتُهَا . . . الْبَيْتَ وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ بَعْدَ الشَّاهِدِ :

وَتَجْعَلِي نَطْفَةَ فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَالِكَ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينِي

قَالَ الْعَيْنِيُّ : قَالَهُمَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِلَابٍ . . . وَالشَّاهِدُ فِي أَخْبَرْتَنِي حَيْثُ نَصَبَ ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ : التَّاءُ وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ وَدَنْفًا صِفَةً مَشْبَهَةً مِنَ الدَّنْفِ وَهُوَ الْمَرَضُ الْمَلْزَمُ

(٣) فِي الدَّرَرِ ج ١ ص ١٤١ ، لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ . وَالتَّحْقِيقُ مِنَ النِّسْخِ الثَّلَاثُ وَمِنْ شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْأَشْمُونِيِّ مَعَ حَاشِيَةِ الصَّبَانِ وَشَرْحِ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ ج ٢ ص ٤١ - قَالَ فِي الدَّرَرِ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلِي تَعْدِي حَدَّثَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ فَضَمِيرُ الرَّفْعِ - التَّاءُ - نَائِبُ الْفَاعِلِ أَصْلُهُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَضَمِيرُ - الْهَاءُ - مَفْعُولُ ثَانٍ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ عَلِي الْمَفْعُولُ الثَّلَاثُ وَالْخَطَابُ لِبَنِي تَغْلِبَ ، وَالْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَةِ الْحَارِثِ بْنِ حِلْزَةَ الْيَشْكِرِيِّ .

(٤) فِي ( ز ) ، الْبَاقِي

( وألحق غيرهم أرى الحلمية سماعاً ) - كقوله تعالى : « إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكمهم<sup>(١)</sup> كثيراً » . وهذا بناء منه على أن أرى الحلمية تتعدى إلى مفعولين كما سبق ؛ ومن منع تعدّيها إلى اثنين جعل المنصوب الثاني<sup>(٢)</sup> أو الثالث حالاً .

( وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمه حكم ظن ) - فيثبت لقولك : أعلم زيداً عمراً قائماً ، جميع ما ثبت لظن من إلغاء وغيره ، وذلك لصيرورته مثله .

( إلا في الاقتصار على المرفوع ) - فإنه لا يجوز في ظن وأخواتها كما سبق ، فلا يقال : ظن زيداً . إذ لا فائدة فيه ، ويجوز في أعلم وأخواتها مبنية للمفعول ، فتقول : أعلم زيداً ، وذلك لحصول الفائدة .

---

(١) سقط الجزء الأخير من الآية من ( ز ) - الانفال ٤٣

(٢) في ( د ) ، والثالث



## ١٨ - باب الفاعل

( وهو المُسْنَدُ إليه ) - يشمل الظاهر نحو: قام زيدٌ ، والمضمر نحو: يقومان ، والاسم الصريح نحو ما مثل ، والمؤول نحو: يعجبني أن تقوم . أي قيامك .

( فعلٌ ) - يشمل التام كضرب ، والناقص ككان .  
( أو مضمَّنٌ معناه ) - كاسم الفاعل نحو: أقاتمُ الزيدان ؟ ، والصفة المشبهة نحو: أحسنُ غلامك ؟ ، والمصدر نحو: عجبت من أكل زيد الخبز ، واسم الفعل نحو: هيهاتَ زيدٌ ، والظرف نحو: أعندك امرأة ؟ والجار والمجرور نحو: أفي الدار رجل ؟

( تامٌ ) - تحرَّز من الناقص نحو كان وأخواتها فلا يسمى المرفوع بها فاعلاً على<sup>(١)</sup> سبيل الحقيقة ، وقد سماه سيبويه فاعلاً والخبر مفعولاً ، على سبيل التوسُّع .

( مقدَّمٌ ) - تحرَّز من نحو: زيدٌ قام أو قائمٌ ، فإن زيدا في الأول يصدق عليه أنه مسند إليه فعل ، وفي الثاني يصدق عليه أنه مسند إليه مضمَّنٌ معنى فعل ، وليس بفاعل فيهما ، وذلك لعدم تقدُّم المسند .  
( فارغٌ ) - أخرج المبتدأ الذي قدَّم خبره وفيه ضمير نحو: قاموا الزيدون ، وقائمٌ زيدٌ .

(١) في ( د ) : إلا على

( غير مصوغ للمفعول ) - أخرج النائب عن الفاعل نحو : ضُرب زيد ،  
وأَمْضُروب<sup>(١)</sup> الزيدان ؟ وأكثر النحويين لا يسميه فاعلاً . قال المصنّف : وقد  
اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً  
( وهو مرفوع بالسند ) - وهو الفعل أو ما ضُمّن معناه . وهذا مذهب  
سيبويه .

( حقيقةً ) - أي لفظاً ومعنى .

( إن خلا من من والباء الزائدتين ) - نحو : « صدق الله<sup>(٢)</sup> » و « مختلفاً<sup>(٣)</sup>  
ألوانها » .

( وحكماً ) - أي معنى دون لفظ .

( إن جرّ بأحدهما ) - نحو : « وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به  
يستهزئون<sup>(٤)</sup> » . ونحو : « كفى بالله شهيداً<sup>(٥)</sup> » .

( أو بإضافة السند ) - مصدرأ كان نحو : « ولولا دفع الله الناس<sup>(٦)</sup> »  
أو اسم مصدر كقوله عليه السلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء<sup>(٧)</sup> » .  
ولقصد دخول اسم المصدر قال : بإضافة السند ولم يقل : بإضافة المصدر .

( وليس رافعه الإسناد ، خلافاً لخلف ) - بل رافعه السند ، وفاقاً  
لسيبويه ، لأن العمل لا ينسب للمعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح

---

(١) في ( د ) : ومضروب

(٢) آل عمران ٩٥

(٣) فاطر ٢٧

(٤) الحجر ١١

(٥) الرعد ٤٣

(٦) الحج ٤٠

(٧) في ( د ) : نحو قوله عليه الصلاة والسلام : والحديث بالموطأ - طهارة ٦٥ ، ٦٦

للعمل<sup>(١)</sup> ، واللفظ موجود وهو المسند .

( وإن قُدِّمَ ) - أي المسند إليه على المسند المذكور وهو الفعل أو ما ضُمِّن

معناه .

( ولم يَلِ ما يطلب الفعل ) - نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ قائمٌ<sup>(٢)</sup> .

( فهو مبتدأ ) - وهذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل

على رافعه ، ومما استدلوا به :

ما للجمال سيرها<sup>(٣)</sup> وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً؟

( ٤٤٥ )

وخرج على أن سيرها مبتدأ والخبر محذوف ، أي سيرها ظهر أو ثبت وئيداً ،

ويكون<sup>(٤)</sup> حذف الخبر هنا والاكتفاء<sup>(٥)</sup> بالحال نظير قولهم : حكمك مسمطاً .

( وإن وُلِّيَه ففاعلٌ فعلٌ مُضْمَرٌ يفسره الظاهر ) - أي وإن ولي ما

يطلب الفعل نحو : إن زيدٌ قام أكرمك ، فزيدٌ فاعلٌ فعلٌ مضمرٌ يفسره

الفعلُ المذكور ، والتقدير : إن قام زيدٌ . . .

( خلافاً لمن خالف ) - أي في كل من المسألتين ، أي مسألة ما إذا قُدِّمَ

ولم يَلِ ، أو قُدِّمَ وولي . والمسألة الأولى سبق ذكر المخالف فيها ، وأما الثانية

فالمخالف فيها الأخفش ، فأجاز رفع الاسم المتقدم<sup>(٦)</sup> بعد إن بالابتداء .

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) : أو زيد قائم

(٣) هكذا في النسختين ( د ، ز ) ، وفي الدرر ج ١ ص ١٤١ وهي الرواية المشهورة : مشيها ، قال في

الدرر : استشهد به على جواز تقديم الفاعل عند الكوفيين ، وتأوله البصريون على الابتداء

واضمار الخبر الناصب لوئيداً ، أي ظهر أو ثبت ، والبيت من شواهد التوضيح على مذهب

الكوفيين أيضاً . . والبيت للزباء في قصتها المشهورة ، لما رأت الجمال تحمل الرجال في الغرائر ،

وقيل : للخنساء بنت عمرو الصحابية ، رضي الله عنها .

(٥) في ( د ) : للاكتفاء

(٢) في ( د ) : أو يكون

(٦) في ( د ) : المقدم

( وَيَلْحَقُ الْمَاضِيَ الْمَسْنَدَ إِلَى مُؤنْثٍ ) - نحو : هند وشمس .

( أو مؤول به ) - أي إلى مذكر مؤول بمؤنث نحو : أته كتابي فاحتقرها . قيل<sup>(١)</sup> للعربي الناطق به : كيف تقول : أته كتابي ؟ فقال : أو ليس الكتاب<sup>(٢)</sup> صحيفة ؟

( أو مُخْبِرٌ بِهِ عَنْهُ ) - أي إلى مذكر مُخْبِرٌ بِمؤنث عنه ، كقوله :

(٤٤٦) أَلَمْ يَكْ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ وَقَدْ خَابَ مِنْ كَانَتْ سَرِيرَتَهُ الْغَدْرُ

فأنث الفعل المسند إلى مذكر وهو الغدر لتأنيث الخبر وهو سريرته .

( أو مضاف إليه مقدر الحذف ) - أي أو إلى مذكر مضاف إلى مؤنث

كقوله :

(٤٤٧) مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ<sup>(٤)</sup>

فأنث تسفه مسنداً إلى مَرِّ المذكر لإضافته إلى الرياح ، مع كون الكلام مستقيماً بحذفه ، فلو لم يستقم بحذفه امتنع التأنيث ، فلا يقال : قامت غلامٌ هندي .

( تَاءٌ سَاكِنَةٌ ) - وذلك كما مُثِّلَ - وتاء مرفوع ييلحق .

( وَلَا تُحْدَفُ غَالِبًا إِنْ كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا مُطْلَقًا ) - أي سواء كان ضمير

حقيقي التأنيث أو ضمير مجازيه ، نحو : هند قامت ، والشمس طلعت .

(١) في ( د ) : فليل

(٢) في ( د ) : أوليس كتابي بصحيفة ؟

(٣) الشاهد فيه تأنيث الفعل : كانت ، وهو مسند إلى مذكر هو الغدر لتأنيث الخبر وهو سريرته .

ولم يعرف قائله .

( ٤ ) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٢٤٨ : قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة يمدح

بها الملازم بن حريث الحنفي - ديوانه ص ٦١٦ والشاهد في تسفهت حيث أنه مع أن فاعله

مذكر وهو مَرُّ الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، أي مالت بأعاليها مَرُّ الرياح .

واحترز بمتصل من المنفصل نحو : ما قام إلا أنت . قال المصنّف : فإنّ لحاق التاء في هذا ضعيف . واستظهر بقوله : غالباً على حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى المتصل المجازي التأنيث ، كقوله<sup>(١)</sup> :

( ٤٤٨ ) فإمّا ترينني ولي لمة فإنّ الحوادث أودى<sup>(٢)</sup> بها

( أو ظاهراً متصلًا حقيقيّ التأنيث ) - نحو : قامت هندٌ . واحترز بحقيقي التأنيث من مجازيّه ، فإنّ التاء لا تلزم<sup>(٣)</sup> فعله ، فيقال : طلعت الشمس ، وطلع الشمس . واحترز بمتصل من المنفصل ، وسيأتي حكمه ، وبقوله : غالباً عما حكاه<sup>(٤)</sup> سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة . قال المصنّف : وعلى هذه اللفظة جاء قول لبيد :

( ٤٤٩ ) تمنى ابتتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر<sup>(٥)</sup>

لأن الإسناد إلى المثني كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف .

( غير مكسّر ) - كالجواري والهنود .

( ولا اسم جمع ) - كنساء<sup>(٦)</sup> وفوج .

(١) في ( ز ) : نحو

(٢) في العيني على الأشموني والصابان ج ٢ ص ٥٣ : قاله الأعشى ميمون بن قيس ، والشاهد في

أودى حيث لم يقل أودت ، لأن تأنيث الحوادث مجازي .

(٣) في ( د ) : لم تلزم

(٤) في ( د ) : حكى

(٥) في الدرر ج ٢ ص ٢٢٥ : استشهد به على شذوذ حذف التاء من تمنى لأن فاعله : ابتتاي

حقيقي التأنيث ، وفي شرح شواهد الرضى : وقوله : تمنى ابتتاي وهو مضارع أصله تمنى ،

وزعم بعضهم أنه فعل ماضٍ . . وهو هنا شاهد لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : قال

فلانة ، قال المصنّف : وعلى هذه اللفظة جاء قول لبيد : تمنى ابتتاي . . .

(٦) في ( ز ) : كنساء نوح

( ولا جنس ) - كسوة . فتقول : قام الجواري والهنود والفوج<sup>(١)</sup> والنسوة أو قامت . ودخل في اسم الجنس فاعل نعم<sup>(٢)</sup> ، ولذلك تقول : نعم المرأة ، ولا تقول<sup>(٣)</sup> : قام المرأة .

( ولحاقها مع الحقيقيّ المقيدّ المفصول بغير إلا أجود ) - فتقول : قام اليوم هند ، والأجود قامت . ومن الحذف قوله :

(٤٥٠) إن امرؤ غره منكنّ واحدةً بعدي وبعدي في الدنيا لمغرور<sup>(٤)</sup> وليس مخصوصاً بالشعر ، فقد حكى سيبويه : حضر القاضي اليوم امرأة ، وقال : إذا طال الكلام كان الحذف<sup>(٥)</sup> أجود .

( وإن فصل بها فبالعكس ) - فقولك<sup>(٦)</sup> : ما قام إلا هند ، بحذف التاء أجود من قولك : ما قامت إلا هند بإثباتها . قال المصنّف : وبعض النحويين لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر كقوله :

(٤٥١) ما برئت من ربيّة وذمّ في حربنا إلا بنات العمّ<sup>(٧)</sup>

(١) في ( ز ) : والنوح

(٢) زاد بعدها في ( ز ) : قال .

(٣) في ( ز ) و ( غ ) : ولذلك يقول : نعم المرأة من لا يقول : قام المرأة .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٥٢ : إن امرؤ . بالرفع بدون واو وفي ( غ ) : إن امرؤ . وفي ( د ) و ( ز ) : إن امرؤ ؛ وكذلك في الدرر : قال العيني : الشاهد في غره حيث ذكره مع اسناده إلى واحدة . لأن التقدير : امرأة واحدة . كذا قدره سيبويه والجمهور . والتأنيث حقيقي . وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . ولم يعرف قائله .

(٥) في ( د ) : وقد

(٦) سقطت من ( ز )

(٧) في ( د ) : فالحذف

(٨) في ( د ) : فتقول .

(٩) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٥٢ : هو رجز لم أدر راجزه . والشاهد في برئت حيث جاء بالتأنيث . فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند إلا في الضرورة ، والبيت من هذا القبيل .

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر، ولكن<sup>(١)</sup> على ضعف. ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه: « فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم<sup>(٢)</sup> » ذكرها أبو الفتح وقال إنها ضعيفة في العربية. (وحكمها مع جمع التكسير) - سواء كان لمذكر كزيود أو لمؤنث كهنود.

(وشبهه) - وهو اسم الجمع<sup>(٣)</sup> لمذكر كقوم، أو لمؤنث كنوح، واسم الجنس كنسوة.

✽ وجمع المذكر بالألف والتاء) - سواء كان لعاقل كطلحات، أو لغيره كدريهمات وحسامات.

(حكمها مع الواحد المجازي التانيث) - فيجوز في كل من<sup>(٤)</sup> هذه الأصناف الثلاثة إلحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها.

(وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً) - والمذكور<sup>(٥)</sup> هو جمع المذكر بالألف والتاء، وغيره ما جمع بالياء<sup>(٦)</sup> أو بالواو والنون كزيدين أو بالألف والتاء من المؤنث كهندات.

(حكمها مع واحده) - فلا تقول: قامت الزيدون، كما لا تقول: قامت زيداً، بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام

(١) في (د) : لكن

(٢) الأحقاف ٢٥

(٣) في (د) : أم

(٤) في (د) : جمع

(٥) في (ز) : أم

(٦) سقطت من (د).

(٧) في (د) : المذكور

(٨) سقطت من (ز).

هند، إلا في لغة من قال: قام<sup>(١)</sup> فلانة.

(وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء) - وذلك للتساوي في عدم سلامة نظم الواحد، فتقول: قام البنون وقامت البنون، كما تقول: قام الأبناء وقامت الأبناء وتقول: قام البنات وقامت البنات كما تقول: قام الإماء وقامت الإماء.

(وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية) - فتقول: تقوم هند، والنار تضطرم، بالتاء لزوماً، كما تقول فيهما<sup>(٢)</sup>: قامت واضطرمت، ومن قال قام<sup>(١)</sup> فلانة يقول: يقوم هند ويضطرم النار، كما يقول: طلع الشمس، ويحضر القاضي امرأة كحضر القاضي امرأة، وما يقوم إلا هند كما يقول ما قام إلا هند<sup>(٣)</sup>، وكما ضعف ما برئت... البيت ضعف «لا ترى إلا مساكنهم»، ونظير:

فإنَّ الحوادثَ أودى بها<sup>(٤)</sup>

(٤٤٨)

وهل يُرجع التسليم أو يكشف العنا ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع<sup>(٥)</sup> فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث والآخر إلى ضميره، والرواية فيهما بالياء، وهكذا النون المذكورة فتقول: يقمن أو قمن الهندات، وانكسرن أو ينكسرن

(٤٥٢)

(١) في (ز)؛ قال

(٢) سقطت من (د).

(٣) في (د) و(غ)؛ كما قام إلا هند.

(٤) سبق الحديث عن البيت

(٥) في العيني على الأشموني والصبان ج ١ ص ١٨٧؛ والديار البلاقع وقد جاء به في تعريف المدد، أما الشاهد هنا فكما يقول الشارح: فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث، والآخر إلى ضميره، والرواية فيهما بالياء التحتية: يرجع، يكشف... ولم ينسبه إلى قائله، وقد نسب

صاحب معجم شواهد العربية إلى ذي الرمة: ديوانه ٣٣٢



القدور، وكذا الباقي<sup>(١)</sup>. واحترز بالحرفية من أن يجعل النون اسماً مضمراً مرفوعاً بالفعل، فإنها لا تكون حينئذ كالتاء. البلاقع جمع بلقع<sup>(٢)</sup>. قال الجوهري: البلاقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها. يقال: منزل بلقع ودار بلقع بغيرها إذا كان<sup>(٣)</sup> نعتاً، فإن كان<sup>(٣)</sup> اسماً قلت: انتهيينا إلى<sup>(٤)</sup> بلقعة بالهاء. ويقال: «اليمين الفاجرة تذر<sup>(٥)</sup> الديار بلاقع».

(وقد تلحق الفعل المُسند إلى ما ليس واحداً) - وهو المثني والمجموع.  
(من ظاهر أو ضمير منفصل علامة كضميره) - فتقول: قاما الزيدان.  
ومنه: التقتا حلقتا البطان، وقاموا الزيدون، ومنه:

(٤٥٣) يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم<sup>(٦)</sup>  
وقمن الهندات، ومنه:

(٤٥٤) رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرض عني بالخدود النواضر<sup>(٧)</sup>

(١) في (د): الباقية

(٢) في (د): والبلاقع جمع بلقعة

(٣) في (د): كانت

(٤) في (د): تقول: انتهييت

(٥) في (د): تدع

(٦) في (د): قومي. فكلهم ألوم. وفي (غ): يلومونني في شراء النخيل... وفي العيني ج ٢

ص ٤٧: قال: ويروى: فكلهم يعذل من العذل وهو اللوم... وفي الدرر ج ١ ص ١٤٢:

ويروى: في اشتراي النخيل... قال صاحب الدرر: والشاهد في قوله: يلومونني... أهلي.

حيث أتى الشاعر بضمير الجمع ثم أتى بالظاهر. فأهلي فاعل يلومونني، فألحق الفعل علامة

الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر... والبيت ينسب لأمية بن أبي الصلت. وليس في ديوانه.

(٧) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٤٧: قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله

العقبى من ولد عتبة بن أبي سفيان. والشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل

الظاهر. والقياس: رأت الغواني جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها.

فالألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث في قامت ، وهذه لغة طيبي ، وحكى أنها من لغة أزد شنوءة ، واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل . وحكم الضمير المنفصل حكم الظاهر ، فتقول على هذه اللغة : الرجلان ما خرجا إلا هما ، والرجال ما خرجوا إلا هم ، والنساء ما قمن إلا هن . والنواضر جمع ناضر ، وهو من النضرة وهي<sup>(١)</sup> الحسن والرونق . يقال : نضر وجهه ينضر نضرة أي حسن ، ونضر الله وجهه يتعدى<sup>(٢)</sup> ولا يتعدى . ويقال أيضاً : نضر بالضم نضارة ، ونضر بالكسر أيضاً ، ونضر الله<sup>(٣)</sup> وجهه بالتشديد وأنضره بمعنى . وأما نضر الله امرأ فمعناه نعمة .

( وَيُضْمَرُ جَوَازاً فِعْلُ الْفَاعِلِ الْمَشْعُرُ بِهِ مَا قَبْلَهُ ) - كقراءة ابن عامر وأبي بكر : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ<sup>(٤)</sup> . رجالاً » فرجال مرفوع بفعل مضمر أشعر به « يسبح له » أي : يسبح رجالاً . وشرطه أن لا يصلح إسناد الفعل المتقدم إلى ذلك المرفوع ، فلا يقال : يوعظ في المسجد رجالاً ، على معنى يعظ رجالاً ، ويقال : يوعظ في المسجد رجالاً زيد ، لعدم اللبس . كذا قال المصنف : والجمهور على أن مثل هذا لا يقاس ، وذهب الجرمي وابن جنبي إلى اقتياسه<sup>(٥)</sup> .

( وَالْمَجَابُ بِهِ نَفْيٌ ) - نحو : بلى زيد ، في جواب : ما جاء<sup>(٦)</sup> أحد ؟ أي بلى جاء<sup>(٦)</sup> زيد . ومنه :

(١) في ( د ) ، وهو

(٢) في ( د ) ، فيتعدى

(٣) في ( د ) ، ونضره الله بالتشديد

(٤) النور ٣٦ ، ٣٧

(٥) في ( د ) ، قياسه

(٦) في ( د ) ، جاءني

(٤٥٥) تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءً، قَلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ<sup>(١)</sup>  
أي : بل عراه<sup>(٢)</sup> أعظم الوجد .

( ٤٥٦ ) أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الْحَوِيرِثِ مُرْسَلِي نَعَمْ خَالِدٌ ، إِنْ لَمْ تَعُقَّهُ الْعَوَائِقُ<sup>(٤)</sup> ( أَوْ اسْتَفْهَامٌ ) - نَحْوُ : نَعَمْ زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ : هَلْ أَتَى أَحَدٌ<sup>(٣)</sup> ! وَمِنْهُ :  
أي : نعم أتاها خالد .

( وَلَا يَحْذِفُ الْفَاعِلُ إِلَّا مَعَ رَافِعِهِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ ) - وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ :  
زَيْدًا ، لَمَنْ قَالَ : مَنْ أَكْرَمُ ! أَيْ أَكْرَمُ زَيْدًا . وَهُوَ كَثِيرٌ .  
( وَيَرْفَعُ تَوْهَمَ الْحَذْفِ إِنْ خَفِيَ الْفَاعِلُ ) - أَيْ دُونَ الْفِعْلِ .  
( جَعَلَهُ ) - أَيْ جَعَلَ الْفَاعِلَ .

( مُصَدَّرًا مَنَوِيًّا ) - كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا  
الآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى<sup>(٥)</sup> حِينَ » أَيْ بَدَأَ لَهُمْ بَدَاءً ، كَمَا قَالَ :  
بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءً<sup>(٦)</sup> ( ٤٥٧ )

(١) في ( ز ) : لم يعرف ، وفي العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٥٠ : لم يعرف هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه ، واعتراه همه . . . والشاهد في أعظم الوجد ، حيث حذف الفعل الرفع ، تقديره : بل عراه أعظم الوجد ، وهو شدة الاشتياق . ولم أعرف قائله .

(٢) في ( ز ) : أغراه

(٣) في ( د ) : زيد

(٤) الشاهد فيه إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام جوازاً في قوله : نعم خالد أي نعم أتاها خالد . ولم أجد في مراجع الشواهد التي تحت يدي .

(٥) يوسف ٣٥ ، وقد سقطت « حتى حين » من ( د )

(٦) صدره في الدرر ج ١ ص ٢٠٤ :

لعلك والموعود حق لقاءه

وجاء به شاهداً على الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر ، وهو هنا شاهد على ظهور المصدر المنوي في الآية الكريمة قبله . والبيت لمحمد بن بشير العدواني الخارجي .

أي ظهر لك فيها رأي .

( أو نحو ذلك ) - كما في قوله تعالى : « إذا أخرج يده لم يكذب يراها<sup>(١)</sup> » ؛ ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر له ذكر ، لكن سياق الكلام يدل عليه . والحاصل<sup>(٢)</sup> أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه ، وموهم ذلك مؤول ، وهذا قول الجمهور ، والمنقول عن الكسائي إجازة حذفه وحده .

---

(١) النور ٤٠

(٢) في ( د ) ، والحال .

## ١٩ - باب النائب عن الفاعل

( قد يُتْرَكُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ ) - وذلك كالإيجاز ، نحو قوله<sup>(١)</sup> تعالى : « ذلك وَمَنْ عاقَبْ بِمِثْلِ ما عوقِبَ بهِ ثم بُغِيَ عليه<sup>(٢)</sup> » .  
( أو معنويٍّ ) - وذلك نحو كون<sup>(٣)</sup> الفاعل معلوماً نحو : « وَخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً<sup>(٤)</sup> » .

( جوازاً ) - كما إذا لم يكن ذلك في مثل ولا كلام جارٍ مجراه .

( أو<sup>(٥)</sup> وجوباً ) - كأن يكون في أحدهما .

( فينوب عنه جارياً مجراه<sup>(٦)</sup> في كل ما له ) - أي من الرفع ، ووجوب

التأخر عن الرافع ، والتنزل منزلة الجزء منه ، وعدم الاستغناء عنه .

( مفعولٌ به ) - نحو : ضَرَبَ زيدٌ .

( أو جارٍ ومجرور ) - نحو : غَضِبَ عليه .

( أو مصدرٍ لغير مجرد التوكيد ) - فإن كان لمجرد التوكيد لم يقيم مقام

الفاعل ، فلا يقال في : ضَلَّ زيدٌ ضلالاً ؛ ضَلَّ ضلالاً ، لعدم الفائدة ،

بخلاف : قام زيدٌ في الدار قياماً طويلاً ، أو قومةً أو قومتين ، لوجود

الفائدة .

( ملفوظٌ به ) - فتقول : قِيمَ في الدار قيامً طويلاً ، أو قومةً أو قومتان .

(٤) النساء ٢٨

(٥) في ( ز ) و ( غ ) ، ووجوباً

(٦) سقطت من ( د )

(١) سقطتا من ( ز )

(٢) الحج ٦٠

(٣) في ( د ) ، نحو إذا كان الفاعل

( أو مدلولٌ عليه بغير العامل ) - نحو : بلى سَيْرَ ، لمن قال : ما سَيْرَ سَيْرٌ شديدٌ . فلو دُلَّ عليه بالعامل لم يَنْبُ ، إذ الفعل إنما يدل على الذي لمجرد التوكيد وهو لا ينوب ملفوظاً به ، فكيف ينوب منوياً ؟  
( أو ظرفٌ مختصٌ ) - نحو : سَيْرَ وقتٍ طيبٌ ، وجلسَ مكاناً حسنً ، وخرجَ غيرَ المختص فلا يقال : سَيْرَ وقتٍ ، ولا جلسَ مكاناً .

( متصرفٌ ) - كما مثل . وخرج ما لا يتصرف كسخرَ مُعِيناً وثمَّ . فلا يقال في : أتيْتُ سَحَرَ ، وجلستُ ثمَّ : أتي سَحَرَ ، وجلستُ ثمَّ .  
( وفي نيابته غير متصرفٍ أو<sup>(١)</sup> غير ملفوظ به خلافٌ ) - فأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو : جلسَ عندك ، وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي .

( ولا تمنع نيابة المنصوب<sup>(٢)</sup> لسقوط الجارِّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل ) - فيجوز على هذا أن تقول في : اخترتُ زيداً الرجالَ ، أي من الرجال : اختيار الرجالَ زيداً ، برفع الرجال ونصب زيد<sup>(٣)</sup> وبالعكس ؛ وهذا مذهب الفراء ، ومذهب الجمهور يُعَيِّنُ رفعَ زيد ونصبَ الرجال ، ولم يتعرض المصنّف في شرحه لهذه المسألة .

( ولا نيابة غير المفعول به ) - أي من المصدر والظرف والجار والمجرور .  
( وهو موجودٌ ) - فيجوز : ضُربَ بسوطٍ زيداً ، وضُربَ ضربٌ شديدٌ زيداً ، وضُربَ يومَ الجمعة زيداً .

( وفاقاً للأخفش والكوفيين ) - فمن ذلك قراءة أبي جعفر : « لِيُجْزَى »

(١) في (د) : وغير .

(٢) في (د) و(غ) : بسقوط ، وهي كذلك في بعض نسخ التسهيل

(٣) في (د) : زيداً .

قوماً بما كانوا يكسبون<sup>(١)</sup>». وقال الأخفش في المسائل : تقول : ضُرب الضربُ الشديدُ زيداً ، وضُرب اليومان زيداً ، وضُرب مكانك زيداً . ونقل بعض النحويين أن الأخفش إنما يجيز نيابةً غير المفعول به عند تقدُّمه على المفعول به . وهذه المثل المذكورة عنه كذلك ، وعلى هذا لا يكون الأخفش كالكوفيين ، وتكون المذاهب في المسألة ثلاثة : المنعُ مطلقاً ، وهو قول جمهور البصريين ، والجوازُ مطلقاً ، وهو قول الكوفيين ، والتفصيلُ بين أن يتقدَّم غيرُ المفعول به فيجوزُ إقامته ، أو يتأخر فيتعيَّن المفعول به ، وهو مذهبُ الأخفش .

( ولا تُمنع نيابةً غير الأول من المفعولات مطلقاً ) - أي سواء كان من باب أعطى أو ظن أو أعلم فتقول : أعطيت زيداً درهمً ، وظنُّ زيداً قائمً ، وأعلمُ زيداً عمراً قائمً ، وأعلمُ زيداً كبشكُ سميناً ، وأما الأول فتجوزُ إقامته مطلقاً .

( إن أمنَ اللبسُ ) - وذلك كما مثل ، فإن خيفَ لبسٌ تعيَّن إقامة الأول نحو : أعطيتُ زيدَ عمراً ، وكذا الباقي .

( ولم يكن جملةً أو شبهها )<sup>(٢)</sup> - فإن كان تعيَّن الأول نحو : ظنُّ زيدَ أبوه منطلقاً<sup>(٥)</sup> .

( خلافاً لمن أطلق المنع في باب ظنٍّ وأعلمٍ ) - فقال ابن هشام الخضراوي وابن عصفور والأبدي : لا يجوز في باب أعلم<sup>(٦)</sup> إلا إقامة الأول ، وزعم ابن هشام وابن أبي الربيع أنه لا تجوزُ إقامة الثالث في باب أعلم<sup>(٧)</sup> اتفاقاً .

(٤) سقطتا من ( ز ) و ( غ ) .

(٥) في ( ز ) : قائم .

(٦) (٧) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(١) الجاثية ١٤

(٢) في ( د ) : أو ظن

(٣) في ( د ) : فإذا

وقال الجزولي وغيره : لا يجوز في باب ظن إلا إقامة الأول ، واختيار المصنف الجواز في ظن وأعلم كما سبق ، وهو مذهب قوم ، ووجه القياس على جواز : أعطي درهم زيدا ، فإنه لا خلاف كما زعم المصنف في جوازه .

( ولا ينوب خبرُ كان المفرد ، خلافاً للفراء ) - فأجاز في : كان زيد أخاك : كين أخوك ، وليس هذا من كلام العرب ، وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استلزامه وجود خبرٍ عن غير مذكور ولا مقدر .

( ولا مُميّز ، خلافاً للكسائي ) - فأجاز في : امتلأت الدار رجلاً : امتلأ رجل ، وحكى : خذه مطيوبةً به نفس ، ومنع ذلك البصريون والفراء .

( ولا يجوز : كين يقام ، ولا جعل يفعل ، خلافاً له وللبراء ) - أي للكسائي ، فيجوز عندهما في : كان زيد يقوم : كين يقام ، بيناء كل من الفعلين ، وكذلك : في : جعل زيد يفعل<sup>(٢)</sup> : جعل يفعل ، بينائهما ، ثم قيل في كل من الفعلين ضميرٌ مجهول ، وقيل لا تقدير فيهما ، بل ترك من الأول فلزم تركه من الثاني ، لأنهما فعلان لاسم واحد ، وجعل هذه من أفعال المقاربة فلها حكم كان لأنها من أخواتها ، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين .

( فصل ) : ( يضمُّ مطلقاً ) - أي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً .

( أولُ فعل النائب ) - فتقول : ضربَ ويضربُ .

( ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً في أوله<sup>(٣)</sup> تاء ) - فتقول : تعجّب

وتجوهر وتُشوطن وتُضرب ، بضم الأول والثاني ، وقلبت الياء في تشيطن ،

(١) في ( د ) ، الدور .

(٢) نقلت كل من العبارتين موضع الأخرى في ( د )

(٣) في ( د ) ، أوله تاء مزيدة .



والألف<sup>(١)</sup> في تضارب واواً ، كما قلبتا في بيطر وضارب حين تقول : بوطر وضُورب .

( ومع ثالثة إن افتتح بهمزة وصل ) - فتقول : انطلق بضم الأول والثالث .

( ويحرِّك<sup>(٢)</sup> ما قبل الآخر لفظاً إن سلم من إعلال وإدغام ) - وذلك كالأمثلة السابقة جميعها .

( وإلاً فتقديراً ) - فتقول : قِيمَ ورَدَّ ويَقَامَ ويُرَدُّ ، بسكون ما قبل الآخر لفظاً وهو<sup>(٣)</sup> محرك تقديراً .

( بكسر إن كان الفعل ماضياً ، وبفتح إن كان مضارعاً ) - أي حرك ما قبل الآخر لفظاً<sup>(٤)</sup> أو تقديراً بالكسر في الماضي ، والفتح في المضارع ، وذلك كما سبق تمثيله .

( وإن اعتلت عين الماضي ثلاثياً ) - نحو : قال وباع ، وخرج بقوله : اعتلت : عور وصيد ونحوهما مما العين فيه حرف علة ولم تعتل بل صحَّتْ ، فحكم هذا كحكم الصحيح ، فتقول : عُوْرَ في المكان ، وصِيْدٍ فيه ، وكذلك اعتور في المكان .

( أو على انفعال ) - نحو : انقاد .

( أو افتعل ) - نحو : اختار .

( كُسر ما قبلها بإخلاص ) - فتقول : قِيلَ وبيِعَ وأنقِيْدَ وأخْتِيْرَ ، بكسر ما قبل العين كسرةً خالصةً من إشمَامِ الضم . وأصل قِيلَ قَوْلٍ فنقلت كسرةً

(١) في ( د ) : والياء

(٢) في ( د ) : وحرك

(٣)(٤) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد تقدير حذف حركتها ، فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما فُعل في ميزان ، وأصل بيع بيع فنقلت كسرة الياء لاستثقالها عليها إلى الياء بعد تقدير حذف حركتها ، وأصل انقيد انقود ففعل فيه ما فعل في قيل ، وأصل اختير ففعل فيه ما فعل في بيع .

( أو إشمام ضم ) - فيكسر ما قبل العين بإشمام الضم ، وقُرئ في السبعة بهذا الوجه والذي قبله نحو : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك<sup>(١)</sup> » ، « وغيض الماء »<sup>(٢)</sup> وليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير صوت ، لأن هذا غير ممكن في الوصل ، وإنما المراد به هنا شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة ، ولهذا قيل إنه ينبغي أن يسمى هذا رَوْماً ، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام ، وهذا التفسير الذي ذكرته هنا هو معنى ما فسّر به ابن خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه ، ويدل عليه قول سيبويه في بعض أبواب الجرّ : وسمعنا من العرب من يُشِمُّ الضمّ .

( وربما أُخْلِصَ ضَمًّا ) - فيقال : قُولَ وَبُوعَ ، فتسلم العين التي هي واو لسكونها بعد مجانسها ، وتقلب<sup>(٣)</sup> التي هي ياء واواً لسكونها بعد ضمة ، وهي<sup>(٤)</sup> لغة فقّس ودُّبير وهما من فصحاء بني<sup>(٥)</sup> أسد ، وهي موجودة في لغة هذيل .

ومقتضى كلام المصنّف جواز هذه اللغات الثلاث في انقاد واختار

(١) (٢) هود ٤٤

(٣) في ( د ) : وقلبت .

(٤) في ( د ) : وهذه

(٥) سقطت من ( د ) .

ونحوهما ، وهو موافق لما نقله ابنُ عصفور والأبدي ، وزعم بعض المتأخرين من المغاربة أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة إلا النقل نحو : اختير وانقيد ، وهي اللغة الأولى .

( وَيُمنَعُ<sup>(١)</sup> الإِخْلَاصُ عِنْدَ خَوْفِ اللِّبْسِ ) - فإذا قلت في<sup>(٢)</sup> يبيع العبدُ بيعت ، يعني العبد ، بإخلاص الكسر ، وفي عوق الطالب عقت ، يعني الطالب بإخلاص الضم ، لم يعلم كون المخاطب مفعولاً ، بل المتبادر إلى الفهم كونه فاعلاً ، والمراد كونه مفعولاً . قال المصنّف : ولا يفهم ذلك إلا بإشمام ، فوجب التزامه في مثل هذا ، وفي تعيينه الإشمام لإزالة اللبس المذكور نظر من جهة أن اللبس كما يزول في مثل هذا بالإشمام يزول أيضاً بإخلاص الضم فيما عينه ياء ، والكسر فيما عينه واو ، وعبارته في الألفية تعطي ما ذكرناه ، إذ قال :

وإن بشكل خيف لبسٌ يُجتنب

وكلامه في الأصل لا يأباه ، على أن ما ذكره من اعتبار إزالة اللبس لم يتعرض له سيبويه - رحمه الله - بل أجاز في هذا النوع مسنداً إلى ضمير المتكلم والمخاطب ونون الإناث الأوجه الثلاثة السابقة .

( وكسرُ فاءٍ فُعِلَ ساكنَ العينِ لتخفيفٍ أو إدغامٍ لَغَةً ) - فإذا قلت في عُلِمَ عُلِمَ بسكون العين للتخفيف فقد حكى عن قطرب إجازة كسر الفاء فتقول علم ، وجعله المصنّف من النقل بعد التخفيف ، وكأنه لما سكنت العين نُقلت حركتها إلى الفاء ، ومذهبُ الجمهور أنه لا يجوز كسرُ الفاء إذا سكنت العينُ

(١) في ( د ) : ويمتنع .

(٢) سقطت من ( د ) .

تخفيفاً<sup>(١)</sup>، وأما كسر الفاء إذا سكنت العين لإدغام فأجازه بعض الكوفيين ،  
وقال الجمهور : لا يجوز إلا الضمُّ ، والصحيح الأول ، وهي لغة بعض بني  
ضبّة وبعض تميم ومن جاورهم ، وقد<sup>(٢)</sup> قرأ علقمة : « رُدَّت إلينا » ، « ولو  
رُدُّوا »<sup>(٤)</sup> بكسر الراء .

( وقد تشم فاء المدغم ) - قال المهابازي : من أشم في قيل وبيع أشم<sup>(٥)</sup> في  
رُدُّ .

( وشذ في تفوعل تفيعل<sup>(٦)</sup> ) - نحو : تغيفل في<sup>(٧)</sup> تفوغل .  
( وما تعلق بالفعل غيرَ فاعل أو مشبه به<sup>(٨)</sup> ) - وهو اسم كان  
وأخواتها .

( أو نائب عنه ) - وهو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله .  
( منصوبٌ لفظاً ) - كالمصدر والظرفين والمفعول به وله ومعه والحال  
والتمييز والمستثنى بشرط جواز نصبه .

( أو محلاً ) - كالمجرور بزائد نحو : ما ضربتُ من أحدٍ ، أو بغير زائد  
نحو : مررتُ بزيد .

( وربما رُفِعَ مفعولٌ به ونُصِبَ فاعلٌ لأمن اللبس )<sup>(٩)</sup> - نحو : خرق

(١) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( ز ) : « ولو ردوا » وانكسر الراء ( هكذا ) .

(٥) في ( ز ) : شم

(٦) في ( د ) : تفيعل

(٧) في ( د ) : تغيفل

(٨) في ( ز ) : ولا شبيه به

(٩) زاد هنا في ( د ) : وهو ظاهر كلام ابن المليح في البسيط ، وهو سهو ، وموضعه بعد قليل .

الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، ومنه قول النابغة :

على حين عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا<sup>(١)</sup>

( ٤٥٨ )

أي عاتبني المشيب ، وظاهر كلام المصنّف أن ذلك جائز في الكلام على قلة عند أمن اللبس ، وهو ظاهر كلام ابن العليج في البسيط ، والذي صحّحه المغاربة أن قلب الإعراب لفهم المعنى إنما يجوز في الشعر حال الاضطرار .

( فصل ) : ( يجبُ وصلُ الفعل بمرفوعه ) - وهو الفاعلُ ونائبُه واسمُ

كان وأخواتها .

( إن خيف التباسه بالمنصوب ) - كأن يكونا مقصورين أو اسمي إشارة أو نحوهما ، مما لا يظهر فيه إعرابٌ ولا دليلٌ على تعيين الفاعل ، فإذا قلت : ضرب موسى عيسى ، أو ضرب هذا هذا ، أو ضرب غلامي صاحبي ، تعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ، كذا قال ابن السراج والجزولي ومتأخرو المغاربة ، ويزول اللبس بقريئة معنوية كأكل موسى الكمثرى ، أو لفظية كضربت سعدى موسى ، فيجوز تقديم المفعول .

( أو كان ضميراً غير محصور ) - نحو : لقيتُ زيداً وأكرمتُه . واحترز

بغير محصور من المحصور فإنه لا يجوز وصله ، فتقول : إنما ضرب زيداً أنا .

( وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو : ما ضرب عمرو

(١) الشاهد في قوله ، عاتبْتُ المشيبَ ، أي عاتبني المشيب ، بنصب الفاعل ورفع المفعول على قلة ، والمعنى لا يحتم هذا التفسير ، بل الأولى أن يكون الشاعر فعلاً هو الذي عاتب المشيب على افتقاده الصبا ، أو مروره سريعاً ، أو ضياعه مبكراً ، أو ما شاكل ذلك من التقديرات الملائمة .

(٢) سقطتا من ( د )

إلاً زيداً). فإذا حصر المفعول وجب وصل الفعل بمرفوعه<sup>(١)</sup> وتأخير المفعول ، وهذا مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين ، وذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري إلى جواز تقديم المفعول المحصور بإلاً وحرف النفي فتقول : ما ضرب إلا زيداً عمرو ، ومنه :

( ٤٥٩ ) تزودت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها<sup>(٢)</sup>

(فإن<sup>(٣)</sup> كان المرفوع ظاهراً ، والمنصوب ضميراً لم يسبق الفعل ولم يُحصر فبالعكس) - فيجب حينئذ وصل الفعل بالمفعول وتأخير المرفوع فتقول : أكرمك زيد ، والدرهم أعطانيه<sup>(٤)</sup> عمرو . واحترز بظاهر من أن يكون المرفوع مضمراً ، وقد سبق حكمه ، وبضمير من أن يكون المنصوب ظاهراً فإنه لا يجب وصل<sup>(٥)</sup> الفعل به ، فتقول : ضرب عمراً زيد ، وضرب زيداً عمراً ، وبقوله : لم يسبق الفعل من نحو : إياك يكرم زيد ، والدرهم إياه أعطى زيداً عمراً ، وبقوله : ولم يحصر من نحو : إنما يكرم زيداً إياك ، وما يكرم زيداً إلا إياك ، فإن الوصل المذكور ممتنع في ذلك كله .

(وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو : ما ضرب عمراً إلا زيداً) - فيجب عند غير الكسائي ، وهم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن

(١) في ( د ) : بمفعوله .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٤٣ : استشهد به على تقديم المفعول المحصور بإلاً وهو ضعف على الفاعل

كلامها . . قال صاحب الدرر والعيني : البيت لمجنون بني عامر ، وفي معجم الشواهد زاد :

ونحوه لذي الرمة في ديوانه ٦٣٧

(٣) في ( د ) : وإن

(٤) في ( ز ) : أعطيه

(٥) في ( د ) : اتصال

الأنباري والجزولي والشلوبين ، وصلُ الفعل بالمفعول ، وتأخيرُ المرفوع إذا حُصر المرفوع بحرف النفي وإلا ، ويجوز<sup>(١)</sup> عنده تقديم المرفوع المحصور<sup>(٢)</sup> على الوجه المذكور ، ومما استدل<sup>(٣)</sup> به قوله :

(٤٦٠) ماعاب<sup>(٤)</sup> إلا لثيم فعل ذي كرم ولا هجا قط إلا جباً بطلاً

وإذا جمعتَ بين المسألتين اللتين ذكرهما المصنّف ، أعني مسألة حصر المنصوب ومسألة حصر المرفوع على الوجه المذكور ، خرج في جواز تقديم المحصور بحرف النفي وإلا ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً وهو مذهبُ الكسائي ، والمنع مطلقاً وهو مذهب قوم منهم الجزولي ، والتفصيل بين كون الحصر في الفاعل فيجب تأخيره ، وكونه في المفعول فيجوز تقديمه ، وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري ، وأما المحصور بإنما فيجب تأخيره مطلقاً ، وحكى ابنُ النحاس الإجماع على ذلك ، وفرّق الكسائي بينه وبين المحصور بإلا بأن تقديم المحصور بإنما يوجب اللبس . والجباً بضم الجيم الجبان<sup>(٥)</sup> .

( وعند الأكثرين في نحو : ضرب غلامه زيداً ) - فيجب عندهم وصل

(١) في (د) : ويجب

(٢) في (د) : والمحصور

(٣) في (د) : استدلوا

(٤) هكذا في النسختين (د ، ز) ، وفي الدرر ج ١ ص ١٤٣ ، وما جفا ، وفي منج السالك ج ١ ص

٢٠٣ كما في (غ) ، ولا جفا ، قال في الدرر : استشهد به على تقديم الفاعل المحصور بإلا في

الموضعين ، على رأي الكسائي ، مخالفاً رأي الأكثرين ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) ويطلق أيضاً على البطل الشجاع ، فهو من الأضداد .

الفعل بالمفعول ، وتأخير الفاعل إذا عاد على المفعول ضمير اتصل بالفاعل ،  
فتقول على هذا : ضرب زيداً غلامه ، ولا يجوز : ضرب غلامه زيداً ، لئلا  
يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .  
( والصحيح جوازُه على قلّة ) - وعليه قوله :

( ٤٦١ ) كسا حلْمُه ذا الحلم أثوابَ سُودد ورقى نداءه ذا الندى في ذرا المجد<sup>(١)</sup>

وقد تقدمت هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمّر .

---

(١) في الدرر ج ١ ص ٤٥ ، وفي العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٥٩ : الشاهد في كسا  
حلْمه ، ورقى نداءه ، فإن الضمير فيهما للفاعل ، ولم يسبق ذكره . وأجاز ذلك ابن جنّي مطلقاً  
وتبعه ابن مالك ، والجمهور على أنه ضرورة .



٢٠ - باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملاسه<sup>(١)</sup>

[ بضميره<sup>(٢)</sup> ] نحو : زيدٌ ضربته ، أو مررتُ به .  
[ أو بملاسه<sup>(٣)</sup> ] نحو : زيد ضربت أخاه ، أو مررتُ بأخيه . ويتناول  
قوله : العامل الفعل كما مثل ، وما يعمل عمله نحو : أزيداً<sup>(٤)</sup> أنت ضاربُه ؟  
قال ابن الضائع : ولا يدخل في هذا الباب إلا اسم الفاعل والمفعول دون  
الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل . والصحيح<sup>(٥)</sup> أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز  
عمله فيما قبله ، وهذا وإن تناوله قول المصنف العامل كما يتناول الحرف  
أيضاً نحو : زيدٌ إنه قائم ، فيخرج بقوله : بجائز العمل فيما قبله .  
( إذا انتصب لفظاً ) - نحو : زيدٌ ضربته .  
( أو تقديراً ) - نحو : زيدٌ مررتُ به .  
( ضميرُ اسم سابق ) - وذلك كما مثل . واحترز بسابق من أن يكون  
الاسم متأخراً نحو : ضربته زيداً<sup>(٦)</sup> ، فإنه لا يكون من هذا الباب ، بل إن

(١) لم تذكر « أو بملاسه » ضمن العنوان في النسخ الثلاث . ولكنها ذكرت ضمن العنوان بجميع

نسخ التسهيل ، والشرح يثبتها

(٢) ما بين القوسين زيادة ليست بالنسخ ، اقتضاها التعديل بالعنوان .

(٣) في ( ز ) و ( غ ) : أو ملاسه .

(٤) في ( د ) : زيد

(٥) في ( ز ) : ولا يدخل فيه هنا إلا

(٦) في ( ز ) : إذ الصحيح

(٧) في ( ز ) : زيد

نصبتُ زيداً فهو بدل من الهاء ، وإن رفعته فهو مبتدأ .  
 (مفتقر لما بعده) - كما مُثِّل . واحترز من نحو: في الدار زيدٌ  
 فأكرمه . إذ يصح في الدار زيدٌ ، فلم<sup>(١)</sup> يفتقر زيد إلى فأكرمه .  
 (أو ملابسٌ ضميره) - بأن يكون مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو:  
 زيدٌ<sup>(٢)</sup> ضربتُ أخاه ، أو مشتملة صفته عليه<sup>(٣)</sup> نحو: هندٌ ضربتُ رجلاً  
 يبغضها ، أو صلته نحو: ضربت الذي يبغضها ، أو عطف عليه عطف بيان  
 نحو: زيدٌ<sup>(٤)</sup> ضربتُ عمراً أخاه . فإن جعلت أخاه بدلاً امتنع لخلو جملة  
 الخبر من الرابط ليكون البدل على نية تكرار العامل ، أو عطف عليه عطف  
 نسق بالواو خاصة نحو: زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه ، لإفادتها معنى الجمع ،  
 فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ عمراً مع أخيه .

( بجائز العمل فيما قبله ) - أي إذا انتصب الضمير المذكور أو ملبسه  
 بعامل يجوز أن يعمل في الاسم الذي قبله لو لم يعمل في الضمير أو  
 الملابس ، وذلك كما مثل ، إذ يجوز أن تقول : زيداً ضربتُ ، وبزيدٍ  
 مررتُ . وخرج بهذا القيد ما سبق التنبيه عليه ، وفعلُ التعجب نحو: زيدٌ  
 ما أحسنه ! وأفعلُ التفضيل نحو: زيدٌ أكرمُ منه عمرو ، فيجب رفعُ الأسماء  
 على المبتدأ في ذلك لما سبق من أنه<sup>(٥)</sup> لا يفسر هنا إلا ما يجوز عمله فيما  
 قبله ، وإن فُسِّر قوله هنا : ما قبله بما هو أعم من الاسم المشغول عنه العامل  
 دخلت مسائل الاشتغال<sup>(٦)</sup> في المرفوع نحو: أزيدٌ قام؟ وسنذكرها ، إذ يصح

(١) في ( د ) : ولم

(٢) في ( ز ) : زيداً

(٣) في ( ز ) : صفته أو صلته عليه . وجاء بالثالين المتتالين

(٤) في ( د ) : زيداً

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( ز ) للاشتغال

لهذا العامل أن يعمل في ظرف مقدّم عليه ونحوه ، نحو : أعندك زيدٌ قام ؟  
فيصدق عليه<sup>(١)</sup> أنه جائز العمل فيما قبله وإن لم يصدق أنه جائز العمل<sup>(٢)</sup> في  
الاسم المشغول عنه العامل .

( غير صلة )<sup>(٣)</sup> - نحو : زيد أنا الضاربه ، وأذكرُ أن تلده ناقتك أحبُّ  
إليك أم أنثى ؟

( ولا مشبّه بها ) - أي الصلة في تتيمم ما قبله وهو الصفة نحو : ما  
رجلٌ تحبُّه يهانُ ، والمضاف إلى المفعول نحو : زيدٌ يوم تراه يفرح .  
( ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ) - نحو : زيدٌ إن زرتَه يكرمك . واحترز  
بمفصول من نحو : إن زيداُ زرتَه يكرمك ، وسيأتي حكمه .

( ولا جوابٍ مجزوم ) - نحو : زيدٌ إن يقيم أكرمهُ . واحترز بمجزوم  
مما لو ارتفع ما إذا انجزم كان جواباً ، فإنه قد يسمى جواباً تجزؤاً ، فلو  
رفعت أكرمهُ في المثال جاز عند سيبويه وأصحابه تفسيره<sup>(٤)</sup> عاملاً في زيد ،  
لأنه<sup>(٥)</sup> يجوز له أن يعمل فيما قبله والحالة هذه لو لم يشتغل بالضمير ؛ لكن  
مقتضى كلامه جواز : عمراً إذا قام زيدٌ أكرمهُ ، وهو لا يجوز ، إذ لا يجوز :  
عمراً إذا قام زيدٌ أكرم .

( ولا مسندٍ إلى ضميرٍ للسابق متصل ) - نحو : أزيدٌ ظنُّه ناجياً ؟ أي

(١) سقطت من ( ز )

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : صفة

(٤) في ( د ) : لا يجوز

(٥) في ( ز ) : أن يعمل فيه

(٦) في ( د ) : زيد

ظنَّ نفسه ؛ فلا<sup>(١)</sup> يجوز نصب زيد<sup>(٢)</sup> ، إذ يلزم منه تفسير المفعول الفاعل ، وهو ممتنع في جميع الأبواب ، فلو انفصل الضميرُ جاز النصبُ فتقول : أزيداً<sup>(٣)</sup> لم يظنه ناجياً إلا هو ؟ لأن المنفصل كأجنبي<sup>(٤)</sup> . والأصل : لم يظنه أحدٌ ناجياً إلا هو .

( ولا تالي استثناء ) - نحو : ما زيدٌ إلا يضربه عمرو .  
 ( أو معلق ) - نحو : زيدٌ كيف لقيته ؟ وكذا باقي أدوات التعليق ؛  
 وأما لا فعلى المذاهب في تقديم معمول منفيها عليها ، وثالثها الأصح يمتنع في القسم لا في غيره ، وعلى هذا يجوز : زيداً لا أضربه ، ويمتنع : زيداً والله لا أضربه .

( أو حرف ناسخ ) - نحو : زيدٌ ليتني ألقاه .

( أو كم الخبرية ) - نحو : زيدٌ<sup>(٥)</sup> كم لقيته .

( أو حرف تحضيض ) - نحو : زيدٌ هلاً ضربته ؟

( أو عرض ) - نحو : عمرو ألا تكرمه ؟

( أو تمنُّ بالألا ) - نحو : العونُ على الخير ألا أجده ؟ فوجوب رفع ما

قبل التحضيض وتاليه<sup>(٦)</sup> مذهب المحققين من<sup>(٧)</sup> العارفين بكتاب سيبويه ، وعكس قومٌ منهم الجزوليُّ فجعلوها مرجحةً نصب الاسم السابق . وذكر ابن

(١) في ( د ) . ولا

(٢) في ( د ) . زيداً

(٣) في ( د ) . زيداً

(٤) في ( د ) . كأجنبي

(٥) في ( ز ) . أزيد .

(٦) في ( د ) . وتاليه

(٧) في ( د ) . والعارفين

العلاج أن بعض النحويين جَوَّزَ النَّصْبَ وَرَجَّحَ الْإِبْتِدَاءَ فِي<sup>(١)</sup> نحو: شرابنا ألا تشربه؟

( وَجِبَ نَصْبُ السَّابِقِ إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ) - نحو إذا لغير المفاجأة، ولو في مجازاة. وإن الشرطية، وأدوات التحضيض، فتقول: إذا زيداً ألقاه<sup>(٢)</sup> أكرمه، ولو زيداً لقيته ما أهنته، وإن زيداً أكرمته أكرمك، وهلاً زيداً أكرمته؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوباً، وقياس من أجاز وقوع الاسم مبتدأ بعد هذه أن يجيز رفع المشتغل عنه في هذه المسائل كلها.

( أَوْ اسْتِفْهَاماً بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ ) - نحو: هل زيداً رأيته؟ فيجب نصب زيد بمضمر مفسر بالظاهر، ويمتنع الرفع، إذ لا يتقدم مع هل الاسم على الفعل، خلافاً للكسائي. وشمل قوله: بغير الهمزة، أدوات الاستفهام غيرها نحو متى وكيف فتقول: متى أمة الله يضربها؟ وكيف زيداً لقيته؟ وتحرز من الهمزة فإن النصب بعدها راجح لا واجب كما سيأتي.

( بِعَامِلٍ لَا يَظْهَرُ ) - أي وجب نصب السابق بعامل لا يجوز إظهاره، لكون العامل المشغول عوضاً عنه، ولا يُجمع بين العوض والمعوض. وقول الكسائي إنه منصوب بالعامل المشغول، والعائد مُلغى يبطل بنحو: إن زيداً مررت به، كما يبطل به قول الفراء إنَّ المشغولَ عاملاً في الظاهر والمضمر<sup>(٣)</sup>، فتعيَّن كونُ ناصبه ما ذكر، وهو مذهبُ البصريين، وإنما قال: بعامل ليشمل الفعل وشبهه<sup>(٤)</sup> نحو: أزيداً<sup>(٥)</sup> أنت ضاربه؟

(١) سقط حرف الجر من (د).

(٢) في (د): تلقاه

(٣) في (ز): والضمير

(٤) في (د): ونحوه

(٥) في (د): زيداً

( موافق للظاهر ) - أي لفظاً ومعنى . فالتقدير في : إن زيداً أكرمته  
أكرمك : إن أكرمتَ زيداً أكرمته .

( أو مقارب ) - أي إن تعذرَّ الموافق نحو : إن زيداً مررتَ به أكرمك .  
التقدير<sup>(١)</sup> : إن جاوزتَ زيداً مررتَ به ، ونحو : إن زيداً كلمتَ أخاه  
أحبك ، أي إن لابتستَ زيداً كلمتَ أخاه أحبك .  
( وقد يُضمر مطاوعٌ للظاهر<sup>(٢)</sup> فيرفعُ السابق<sup>(٣)</sup> ) - وعليه جاء قوله :

( ٤٦٢ ) لا تجزعي إن مُنفسٌ أهلكته وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي<sup>(٤)</sup>

في رواية الكوفيين فرفع منفس على إضرار المطاوع أي : إن هلك منفسٌ  
أهلكته ، ورواية<sup>(٥)</sup> البصريين بنصبه على إضرار الموافق أي : إن أهلكتُ منفساً  
أهلكته . يقال : لفلانٍ مُنفسٌ ونفيسٌ أي مال كثير . وما سرنى بهذا الأمر  
منفس ونفيس .

( ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أُجيبَ به استفهامٌ بمفعول ما  
يليه ) - فتقول في جواب : أيهم ضربتَ ؟ : زيداً ضربته .  
( أو بمضاف إليه مفعول ما يليه ) - نحو : ثوبٌ زيدٍ لبسته في جواب :  
ثوبٌ أيهم لبستَ ؟ فإن لم يجب به استفهامٌ بالمفعول ولا بمضاف إليه  
المفعول اختير الرفع ، فتقول في جواب : أيهم ضربته ؟ وثوبٌ أيهم لبسته ؟ :  
زيدٌ ضربته ، وثوبٌ زيدٍ لبسته . بالرفع .

(١) في ( د ) : أي إن جاوزت

(٢) في ( د ) : الظاهر .

(٣) زاد في بعض نسخ التسهيل بعد السابق : به

(٤) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٧٥ : قاله النمر بن تولب ، والشاهد في قوله : إن  
منفس ، حيث جاء مرفوعاً بفعل مضمَر مطاوع للظاهر ، والتقدير : إن هلك منفس .

(٥) في ( د ) : ورواه البصريون

(أو وليه فعلٌ أمر) - أي فعلٌ يُفهم منه معنى<sup>(١)</sup> الأمر نحو: زيداً  
 اضربه، أو ليضربه عمرو، «والوالداتُ يرضعن<sup>(٢)</sup>». وخرج نحو: زيدٌ  
 أسمعُ به، فلا يجوز نصبُ زيد. واحترز بفعل من أن يليه اسمُ فعلٍ الأمر  
 لا فعله، فإنه لا يجوز نصبه فتقول: زيدٌ مَناعه، بالرفع لا غير.  
 (أو نهي) - نحو: زيداً<sup>(٣)</sup> لا تضربه، ونحو قوله:

(٤٦٣) القائلين يساراً لا تناظره غشا لسيدهم في الأمر إذ أمروا<sup>(٤)</sup>

(أو دعاء) - نحو: زيداً، رحمه الله أو ليجزيه الله خيراً، أو أصلح  
 اللهم شأنه.  
 (أو ولي هو) - أي الاسم المشتغل عنه.

(همزة استفهام) - نحو: أزيداً ضربته؟ وأعبد الله ظننته قائماً؟  
 وأزيداً ظننته أم<sup>(٥)</sup> عمراً قائماً؟ واحترز بقوله: أو ولي هو من أن تليه  
 الهمزة، فإن الرفع حينئذ يتعين نحو: زيدٌ أضربته؟ وبقوله: همزة من أن  
 يلي هو غير همزة من أدوات الاستفهام، فإنه يجبُ نصبه نحو: هل زيداً  
 ضربته؟

(أو حرف نفي لا يختص) - نحو: ما زيداً ضربته ولا بكرةً

(١) سقطت من (د)

(٢) في (ز، غ)، والأولاد يرضعن الوالدات، والآية كما في التحقيق، البقرة ٢٣٣

(٣) في (ز)، زيد

(٤) الشاهد في قوله: يساراً بالنصب على الترجيح حيث وليه النهي: لا تناظره، ولا يعرف  
 قائل البيت، ولم أعر عليه في كتب الشواهد التي تحت يدي.

(٥) في (ز)، وأزيداً ضربته أم عمراً؟

قتلته<sup>(١)</sup>. فالنصب هنا راجح على الرفع عند المصنّف، وهو اختيار ابن  
عصفور، وزعم أنه مذهب الجمهور، وقيل: الرفع أرجح<sup>(٢)</sup>، وقيل: هما  
سواء. واحترز بحرف من ليس، فإن الاسم الذي يليها يرفع<sup>(٣)</sup> بها، فلا  
تكون المسألة من الاشتغال. وبقوله: لا يختص من لن ولم ولما النافية إذ لا  
يلي<sup>(٤)</sup> واحد منها الاسم إلا في ضرورة<sup>(٥)</sup>، فيحمل على إضمار فعل وجوباً كما  
قال:

فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهَبِ<sup>(٦)</sup>

( ٤٦٤ )

أي: فلم ألقَ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ.

(أو حيث) - لأن فيها معنى المجازاة<sup>(٧)</sup> فتقول: حيث زيداً يكرمك.

بنصب زيداً اختياراً.

(أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً) - نحو: لقيتُ زيداً وعمراً كلمته،

وكذا قام زيدٌ أو زيداً ضربتُ وعمراً كلمته، ولستُ أخاك وزيداً أعينك

عليه<sup>(٨)</sup>، وإنما رجع النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها. قال تعالى:

(١) زاد في (ز): ولا عمراً

(٢) في (د): الراجح

(٣) في (ز): يرتفع بها

(٤) في (د): إذ لا يقتضي

(٥) سقط حرف الجر « في » من (د)

(٦) في شرح شواهد المغني ص ٢٣٣ ذكر صدر البيت:

ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته

والشاهد في قوله: فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ. حيث ولي الاسم حرف النفي لم ضرورة. فيحمل على

إضمار فعل وجوباً، والتقدير: فلم ألقَ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ... ولم يعرف قائله.

(٧) في (ز): معنى حروف المجازاة

(٨) في (د): وزيداً أعتته عليك



« فدمرناهم تدميراً . وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم<sup>(١)</sup> » وقال تعالى :  
« فريقاً هدى ، وفريقاً حق عليهم الضلالة<sup>(٢)</sup> » .

( أو تشبيهاً ) - نحو : أتيت القوم حتى زيدا مررت به ، وما رأيت  
زيداً بل خالداً لقيت أباه ، وذلك لشبههما بالحروف<sup>(٣)</sup> العاطفة في أنهما لا  
يكونان إلا بعد كلام .

( أو كان الرفع يوهم وصفاً مُخلاً ) - كقوله تعالى : « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ  
خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ<sup>(٤)</sup> » ، فنصب كُلُّ يرفع توهم أن خلقناه صفة شيء ، إذ الصفة لا  
تفسر عاملاً فيما قبلها فهو خبر ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر ، وهو قول  
أهل السنة ، ورفع<sup>(٥)</sup> يوهم أن خلقناه صفة شيء والصواب كونه خبراً ، فرجح  
النصب ، لرفعه احتمال غير الصواب ، وقد قرئ بكل منهما ، لكن المشهور  
النصب .

( وإن ولي العاطف جملة ذات وجهين ، أي اسمية الصدر ، فعلية العجز  
استوى الرفع والنصب ) - فتقول : زيدٌ قام أبوه وعمروٌ كلمته<sup>(٦)</sup> ، بالرفع  
الراجح على النصب إن راعيت الجملة الكبرى ، وبالنصب الراجح على الرفع  
إن راعيت الجملة الصغرى . ولما كان المراد بذات الوجهين ما يراد بالصغرى  
والكبرى ، وكانت الصغرى ، وهي<sup>(٧)</sup> التي في ضمن الكبرى ، قد تكون

(١) الفرقان ٣٦ ، ٣٧

(٢) الأعراف ٣٠

(٣) في ( ز ) : الحروف

(٤) القمر ٤٩

(٥) في ( ز ) : ورفعها

(٦) في ( ز ) : أكرمه .

(٧) في ( د ) : هي

اسمية ، وقد تكون فعلية ، احتاج إلى قوله : أي اسمية الخ . . . ولو قال :  
 وإن ولي العاطف أو شبهه ليدخل<sup>(١)</sup> مسألة حتى نحو : أنا أضرب القوم حتى  
 عمرو<sup>(٢)</sup> أضربه ، وقال : فعلية العجز أو كالفعلية في العمل ليدخل<sup>(٣)</sup> مسألة :  
 هذا ضاربُ عبد الله وعمروُ يكرمه ، لكان حسناً ؛ لأن حكمهما كما مرَّ .  
 والحكم باستواء الرفع والنصب هنا ، كما ذكر المصنّف ، هو قولُ الجزوليّ ،  
 ونسبه ابن العليج لسيبويه ، ونُقل عن الفارسيّ ترجيحُ الرفع ، ووجهه  
 صلاحيةُ الثاني لسده مسدّ الأول ، بخلاف حالة النصب ، ورجّح بعضهم  
 النصب لترتبه على أقرب المتشاكلين .

(مطلقاً) - أي سواء أصلح<sup>(٣)</sup> جعل ما بعد العاطف خيراً أم لم يصلح . فتختار  
 النصب إذا راعيتَ الجملة الثانية في نحو : زيدٌ قام أبوه وعمراً أكرّمته ، وفي  
 نحو : وعمراً أكرّمته في داره . قال سيبويه ، وقد ذكر المسألة : وذلك قولك :  
 عمروٌ لقيتهُ وزيدٌ كلمتهُ ، إن حملتَ الكلام على الأول ، وإن حملته على  
 الأخير<sup>(٥)</sup> فقلت : عمروٌ لقيتهُ وزيداً كلمتهُ . انتهى . فصرح بأنك إن حملتَ  
 على الأخير<sup>(٥)</sup> نصبتَ . وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي جواز كون ما  
 بعد العاطف خيراً ، ولعل المراد بالحمل هنا المشاكلة التي روعيت مع حتى  
 في نحو : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتهُ . فاختر النصبُ هنا للمشاكلة لا  
 للعطف ، فكذلك يكون هذا .

( خلافاً للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد

(١) في ( د ) : لتدخل .

(٢) في ( د ) : حتى عمراً

(٣) في ( د ) : صلح

(٤) في ( د ) : وفي نحو عمراً

(٥) في ( د ) : على الآخر

العاطف خبراً) - وهو مذهبُ الزياديِّ أيضاً<sup>(١)</sup>، وبه قال السيرافيُّ وغيره .  
وتقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره من أئمة النحويين لم يشترطوا ضميراً ،  
فليس صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطاً في استواء الرفع والنصب في  
هذه المسألة عندهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « والقمر قدرناه منازل<sup>(٢)</sup> »  
قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، وقرأه باقي السبعة بالنصب ، وهو  
معطوف على قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : « والشمس تجري<sup>(٤)</sup> » ، وليس في الجملة المحمولة  
على الصغرى ضمير يعود على الشمس .

( ولا أثر للعاطف إن وليه أمّا ) - وذلك لأن أمّا تقطع ، لأنها من  
أدوات الصدر ، فلا نظر إلى ما قبلها ، فلا يستوي الرفع والنصب في : زيدٌ  
قام أبوه وأمّا عمروٌ فأكرمه ، ولا يرجح النصب في نحو : قام زيدٌ وأمّا  
عمروٌ فكلمته ، بل المختار فيما بعد أمّا الرفعُ إن لم يله مرجحُ النصب  
نحو : أمّا عمراً فاضربه أو فلا تضربه أو فغفر الله له .

( وابتداءُ المسبوق باستفهامٍ أولى من نصبه إن ولي فصللاً بغير ظرفٍ أو  
شبهه ، خلافاً للأخفش ) - فإذا قلت : أنت<sup>(٥)</sup> زيدٌ ضربته ؟ فعند سيبويه  
أنت مبتدأ والجملة بعده خبره ، وعند الأخفش أنت فاعل بضربٍ مقدراً ،  
وزيداً منصوب به لوجود الاستفهام أول الكلام والفعل آخره . كذا قال  
المصنّف وغيره ؛ والذي يظهر أن يقال إن مراد سيبويه هنا أنك إن جعلت

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) يس ٣٩

(٣) في ( د ) : قراءة الحرمين وأبي عمرو بالرفع وقراءة . .

(٤) سقطت من ( ز )

(٥) يس ٣٨

(٦) في ( د ) : زيداً ضربته .

أنت مبتدأ، كان جعلُ زيدٍ مبتدأً أولى من نصبه بإضمار فعل يفسرُه هذا الظاهرُ، لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ بعده<sup>(١)</sup> من طالب الفعل، فبقي كما لو<sup>(٢)</sup> لم توجد الهمزة؛ والمختار في: زيدٌ ضربته ونحوه الرفعُ، فكذلك هنا<sup>(٣)</sup>، فأنت مبتدأٌ وزيدٌ ضربته جملةٌ في موضع خبره، هذا إن رفعتَ زيداً، وإن نصبتَ<sup>(٤)</sup> على هذا التقدير، كان ضربته الملفوظُ به مفسراً<sup>(٥)</sup> ناصباً لزيد، والناصب الخبر.

هذا كله إن رفعتَ أنت بالابتداء، وأما جواز رفعه فاعلاً بفعل مضمَر يفسره الظاهر، فيتعيَّن نصبُ زيدٍ بذلك<sup>(٦)</sup> المضمَر، فتقول: أنت زيداً تضربه؟ أي أتضرب أنت زيداً تضربه؟ وهذا هو الذي قاله الأخفش، فسيبويه - رحمه الله - لم يذكره ها هنا اعتماداً على ما هو المقرر من أن الهمزة يُختار معها الفعل في نحو: أزيداً ضربته؟ فسكت عن هذا الوجه في نحو<sup>(٨)</sup>: أنت زيد<sup>(٩)</sup> ضربته؟ اتكالا على ذلك، وأراد أن ينبه هنا على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح جانب الفعل بالنسبة إلى ما فصل بينه وبينه. وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والأخفش، وقد صرح سيبويه برجحان الفاعلية في نحو: أعبد الله ضرب

(١) في (د) : بعده

(٢) في (د) : كأن لم توجد الهمزة .

(٣) في (د) : هذا

(٤) في (د) : نصبتَه .

(٥) في (د) : مفسراً مضمراً ناصباً

(٦) في (د) : إذا

(٧) في (د) : ذلك

(٨) سقطت من (د) .

(٩) في (د) : زيداً

أخوه زيداً؟ واحترز المصنّف بقوله: بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بأحد هذين، فإنه لا يسقط ترجيح النصب في الاسم المفصول، إذ يتسع<sup>(١)</sup> في هذين ما لا يتسع في غيرهما، فإذا قلت: أكلّ يوم زيداً تضربُه؟ أو أفي<sup>(٢)</sup> الدار زيداً تضربه؟ كان الاختيار النصب كما لو لم يفصل.

(وكذا ابتداء المتلوّ بلم أو لن أو لا، خلافاً لابن السّيد) - فإذا قلت: زيد<sup>(٣)</sup> لم أضربه أو لن أضربه أو لا أضربه، كان جعلُ زيد<sup>(٣)</sup> مبتدأً أوّلي من نصبه، كما في قولك: زيدٌ ضربته. وقال أبو محمد بن السيد: النصب أرجح، كما في قولك: ما زيداً ضربته. والفرق ظاهر. واحترز من المتلوّ بما، فإن رفعه على الابتداء متعيّن، فتقول: زيدٌ ما ضربته، إذ لا يفسر هنا إلا ما يصلح<sup>(٤)</sup> عمله في الاسم السابق.

(وإن عدم المانع) - أي مانع النصب كالألف واللام مثلاً نحو: زيدٌ أنا الضاربُه<sup>(٥)</sup>؛ فنصب زيد ممتنع لكون العامل صلة، وكذا بقية ما سبق ذكره في أول الباب.

(والموجب) - أي موجب النصب كإن مثلاً نحو: إن زيداً رأيته أحببته.

(والمرجح) - أي مرجح النصب كسبق همزة الاستفهام الاسم<sup>(٦)</sup> مثلاً نحو: أزيداً ضربته؟

(والمسوّي) - أي المسوّي بين النصب والرفع على الابتداء وهو الجملة

(١) في (د): إذ لا يتسع

(٢) في (د): في الدار

(٣) في (د) زيداً

(٤) في (د): ما يصلح

(٥) في (د): الضارب

(٦) سقطت من (د).

ذات الوجهين نحو: زيدٌ قام أبوه، وعمروٌ أكرمه .  
( رَجَحَ الابتداء ) - وذلك نحو: زيدٌ ضربته، وأنا<sup>(١)</sup> زيدٌ ضربته،  
وزيدٌ صديقي وعمروٌ أحببته .

( خلافاً للكسائي في ترجيح نصب<sup>(٢)</sup> تالي ما هو فاعلٌ في المعنى<sup>(٣)</sup> نحو:  
أنا زيدٌ ضربته وأنت عمروٌ كلمته ) - ووجه قول الكسائي أن تقديم الفاعل  
في المعنى منبّه على مزيّة العناية بالحديث عنه، فكأن<sup>(٤)</sup> المسند إليه متقدّم .  
وقال غيره: لا ترجيح في هذا، لأن الاسم السابق لا يدل على فعل ولا  
يقتضيه<sup>(٥)</sup> فوجوده كعدمه .

( وملاسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير مُعادٍ معه العاملُ  
كملاسته بدونهما ) - فمثل: زيدٌ ضربتُ أخاه، زيدٌ ضربتُ رجلاً  
يبغضه، أو ضربتُ عمراً وأخاه. وقد سبق هذا عند قوله: أو ملابس  
ضميره. وقيد العطف بالواو لينبه على أن غيرها من حروف العطف لا يثبت  
له<sup>(٦)</sup> هذا الحكم. فلا يجوز: هندٌ رأيتُ عمراً ثم أخاها، ولا رأيتُ عمراً أو  
أخاها<sup>(٧)</sup> - واحترز بقوله: غير مُعادٍ، من أن يعاد العامل، فلو قلت: زيداً  
رأيتُ عمراً ورأيتُ أخاه، بنصب<sup>(٨)</sup> زيد، لم يَجْزُ .

(١) في ( ز ) : وإني

(٢) في ( د ) : النصب

(٣) في ( د ) : معنى

(٤) في ( د ) : وكان

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( د ) : زيداً في المرتين .

(٧) في ( د ) : لها

(٨) في ( د ) : وأخاها .

(٩) سقطت « بنصب زيد » من ( د ) .

( وكذا الملابس بالعطف في غير هذا<sup>(١)</sup> الباب ) - نحو : ضربت امرأة قام عمرو وأخوها ، وجاءت التي قام زيد وأبوها ، وجاء زيد ركباً عمرو وأبوه ، وزيد قائم عمرو وأخوه . فلو عطفت بغير الواو أو كررت العامل لم يجز .  
 ( ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حَقَّق فاعليَّة ما علق به . خلافاً لابن كيسان ) - فإذا قلت : زيد ظفرتُ به على عمرو ، أي بسببه ، فيجوز على مذهب غير ابن كيسان نصبُ زيد ، ومنع هو النصب ، لكون المجرور فاعلاً في المعنى . كذا قال المصنّف ، وفيه بحث . وردُّ على ابن كيسان بأن كونه فاعلاً في المعنى لا يمنع نصبه ، بدليل : زيداً أقمته ،  
 ( وإن رفع المشغول شاغله لفظاً ) - نحو : أزيد قام أبوه .  
 ( أو تقديراً ) - نحو : أزيد مرُّ به .

( فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه ) - فتارةً يجب تقديرُ الفعل نحو : إن زيد قام غلامه فأكرمه ، وتارةً يرجح تقديرُ الفعل على الابتداء نحو : أزيد قام غلامه ، وتارةً يتساوى الأمران نحو : زيد قام وعمرو قعد ، إن راعيت الكبرى رفعتُ عمراً على الابتداء ، أو الصغرى رفعتُ على الفاعليَّة ، وتارةً يرجح الحملُ على الابتداء ، ومثّل المصنّف ذلك بقولك : زيد قام ؛ والمعروف في هذا أنه يجب فيه الحملُ على الابتداء ، لأنه لم يوجد مع الاسم السابق ما يقتضي الفعل لزوماً ولا اختياراً ، وهو شرط في هذا النوع ، كما ذكر المغاربة ، ولم يجز<sup>(٢)</sup> رفعه على الفاعلية إلا أبو القاسم حسين بن الوليد الشهير بابن العريف ، بناءً منه على أنه لا يشترط طالب الفعل ؛ ففعل المصنّف ذهب إلى ما ذهب إليه . ومثّل بعضهم<sup>(٣)</sup> ذلك بقولك :

(١) في ( د ) : ذا .

(٢) في ( د ) : يجوز

(٣) في ( د ) : ذلك بعضهم

خرجتُ فإذا زيدٌ قد ضربَ عمرًا . بناءً<sup>(١)</sup> على ما حكاه الأَخفش عن العرب أن إذا الفجائية يجوز أن يليها الفعل المقرون<sup>(٢)</sup> بقَد دون غيره ؛ وفيه نظر ، إذ الشرط في هذا النوع كما سبق أن يوجد طالب الفعل لزوماً أو اختياراً ، وإذا الفجائية على هذا التقدير ليست كذلك . وغاية ما حكاه الجواز ، وعلى هذا يكون هذا القسم ساقطاً .

( ولا يجوز في نحو : أزيدٌ ذهبٌ به ؟ ، الاشتغال بمصدر منوي ، ونصب صاحب الضمير ، خلافاً للسيرافي وابن السراج ) - ونحو : هذا المثال : أزيدٌ غضب عليه ؟ وما ذكره المصنّف من أمثلة سيبويه ، فزيدٌ مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة . والتقدير : أذهب زيدٌ ذهبٌ به ؟ لأن الجار والمجرور في موضع رفع بذهب ، ويجوز رفعه بالابتداء كما تقدّم ، وأما نصبه على تقدير أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر ، والجار والمجرور في موضع نصب ، والتقدير : ذهب هو أي الذهبُ به ، فأجازه المبرد والمذكوران . وردَّ بأن الفعل إنما يتضمن مصدرًا غير مختص ، وغير المختص لا ينوب عن الفاعل .

( وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما ) - فإذا قلت : أزيدٌ أخوه تضربُه ؟ بناءً الخطاب ، وهو من أمثلة سيبويه ، جاز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف ، فتقول : أزيدٌ أخاه تضربُه ؟ أي تضرب أخاه تضربه ؟ وأجاز سيبويه والأخفش نصب زيدٍ أيضاً ، فتقول : أزيداً أخاه تضربُه ؟ فتنصبه بعامل مقدّر . وحكى عن قوم من القدماء أنهم منعوا نصب زيدٍ

(١) في ( ز ) : وبناءً على ما حكى

(٢) في ( د ) : مقروناً



ونحوه . وردُّ عليهم بأن المضمَر الذي وقع على الأخ قد عُرف إذ فسره الظاهرُ  
واستبانَ حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسر ويكون هذا المظهر  
تفسيراً لهما جميعاً ؟

( فإن<sup>(١)</sup> أسند إلى أحدهما ) - أي إلى أحد الضميرين المذكورين كضمير  
زيد والأخ<sup>(٢)</sup> مثلاً نحو : أزيدُ أخوه يضربه ، بياء الغائب .  
( فصاحبه ) - أي صاحب الضمير الذي أسند إليه العامل الظاهر .  
( مرفوعٌ بمفسر المشغول ، وصاحبه الآخر منصوبٌ به ) - فإن<sup>(٤)</sup> جعلت  
الضمير المرفوع بقولك : يضربه عائداً على الأخ ، والمنصوبُ<sup>(٥)</sup> به عائداً على  
زيد ، رفعتُ الأخ ونصبتُ زيدا فقلت : أزيداً أخوه يضربه ؟ والتقدير :  
أيضرب زيداً أخوه يضربه ؟ وإن جعلت المرفوع عائداً على زيد ، والمنصوبُ  
عائداً على الأخ رفعتَه ونصبتُ الأخ فقلت : أزيدُ أخاه يضربه ؟ والتقدير :  
أيضربُ زيدُ أخاه يضربه ؟

---

(١) في ( د ) : وإذا

(٢) في ( ز ) : أو الأخ

(٣) في النسخ الثلاث : زيد ، والسياق والأمثلة بعده تأباه

(٤) في ( د ) : فإذا

(٥) في ( د ) : فالمنصوب به عائداً .

## ٢١ - باب تعدي الفعل ولزومه

( إن اقتضى فعلٌ موصوفاً له ) - أي اسماً موصوفاً له كضرب مثلاً ، فإنه يقتضي اسماً كزيد مثلاً ، يصاغ لذلك الاسم اسم مفعول بالشروط المذكورة كمضروب .

( باطراد ) - تحرز من مثل مسموح ، والأصل مسموح به ، فحذف الحرف فاستتر الضمير ، فلا يقال إن سُمح متعدداً لأن هذا غير مطرد ، وكذا لا يقال : زيدٌ ممروراً أي ممرور به .

( اسمٌ مفعول تام ) - احترز بالتام مما يصاغ منه اسمٌ مفعول مفتقر إلى حرف جر ، فإنه لازم ، نحو ذهل وطمع ، إذ يقال : مذهول ومطموع عنه فليسا متعديين .

( نصبه مفعولاً به ) - فتقول : ضربتُ زيداً . وكون الناصب للمفعول به الفعل ، كما ذكر المصنف ، هو مذهب البصريين ، وذلك لأنه المستدعي له ، وقال هشام : ناصبه الفاعل ، والفراء الفعل والفاعل معاً ، وخلف الأحمر معنى المفعولية<sup>(١)</sup> . ورُدُّ الثاني بنحو : عجتُ من ضربِ زيداً . فانتصب ولا فاعل ، والثالث به وبمثل : ضرب زيداً عمرو ، والفاعل لا يعمل حتى يتم ، والرابع بنحو<sup>(٢)</sup> : ضرب زيداً ؛ إذ معنى المفعولية موجوداً وقد ارتفع<sup>(٣)</sup> .

(١) في ( ز ) : المفعول به

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( د ) : موجودة

(وَسُمِّيَ <sup>(١)</sup>مَتَعِدِيًّا <sup>(٢)</sup>وَوَاقِعًا وَمَجَاوِزًا) - والمشهور تسميته متعدياً .

(وَالْأَفْلَاحُ) - أَي وَالْأَقْتَضِيَّةُ يُسَمَّى لِأَزْمًا ، وَيُسَمَّى أَيْضًا قَاصِرًا

وغير متعدٍ

(وَقَدْ يُشْهَرُ بِالِاسْتِعْمَالَيْنِ) - أَي بِالتَّعْدِي وَاللِّزُومِ .

(فيصلح للاسمين) - فيقال فيه متعدٍ ولازمٌ . والمراد بهذا ما تعدى بنفسه تارةً وتارةً بحرف جر ، ولم يكن أحدُ الاستعمالين مستندراً فيه . ويقال لهذا النوع : متعدٍ بوجهين ، وهو قسم ثالث عند بعض ، وبه <sup>(٣)</sup>جزم المصنّف ، لكنه مقصورٌ على السماع . قالوا : شكرته وشكرتُ له ، ونصحتُهُ ونصحتُ له ، وكيّلتُهُ وكيّلتُ له ، ووزنتُهُ ووزنتُ له ، وعددتُ زيداً وعددتُ له ، وقيل : أصلُ هذا النوع التَّعْدِي بالحرف ، ثم اتسع فيه فحذف الجار ، وإليه ذهب أبو الحسن طاهر بن بابشاذ ، وقال ابن عصفور : ما كان من هذا النوع يحل بنفس المفعول فالأصل تعديّه بنفسه والحرف زائد نحو : مسحت برأسي ومسحت رأسي ، وخشنت بصدري وصدري ، لأن التخشين يحل بالصدر ، وما لم يكن كذلك فالأصل تعديّه <sup>(٥)</sup>بالحرف نحو : نصحتُ لزيد ، لأن النصح لا يحل بزيد ، ومعنى خشنت صدره <sup>(٦)</sup>أوغرته .

(١) في (د) : ويسمى

(٢) في (د) : واقعاً أو مجاوزاً

(٣) في (د) : وعليه جرى

(٤) سقطت هذه العبارة الثانية من (د) .

(٥) في (د) : تعديته

(٦) في (د) : بصدري

( وإن عَلِقَ اللّازِمُ بمفعول به معنى عُدِي بحرف جر<sup>(١)</sup> ) - نحو :  
أمنتُ بالله ، ورغبتُ في الخير ، وأعرضت عن الشر .  
( وقد يُجرى مُجرى المتعدّي شذوذاً ) - كقول الشاعر :

( ٤٦٥ )  
تحنُّ فتُبدي ما بها من صبا به وأخفي الذي لولا الأسي لقضاني<sup>(٢)</sup>  
أي لقضي عليّ .

( أو لكثرة الاستعمال ) - نحو : دخلتُ الدارَ والمسجدَ . ويقاس على هذا  
لكثرته فيقال : دخلت البلدَ والبيتَ وغير ذلك من الأمكنة ، ولا يقاس على  
قولهم : توجّه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهل والجبل ، وضرب فلان  
الظهر<sup>(٣)</sup> والبطن ، لأنه لم يكثر .

( أو لتضمن معنى يوجب ذلك ) - فيصير الفعل اللّازم بتضمينه معنى  
المتعدّي بنفسه متعدّياً بنفسه كقول علي - عليه السلام<sup>(٤)</sup> - إنَّ بشرأ قد  
طلع اليمن . فعُدِي طلع بنفسه لتضمنه معنى بلغ ، وكذا قول نصر بن  
سيّار : أَرَجَبَكُم الدخولُ في طاعة الكِرْمانيّ ؟ أي أوسِعَكُم ؟ قاله<sup>(٥)</sup> الخليل .  
وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدّى بحرف<sup>(١)</sup> جر فيصير متعدّياً بنفسه ،  
ومن النحويين من قاسه لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع ، لأنه يؤدي إلى  
عدم حفظ معاني الأفعال . ومن المسموع : أمرتك الخَيْرَ أي كلفتك ، « ولا  
تعزموا عقدة النكاح »<sup>(٦)</sup> أي لا تعقدوا . وهو كثير .

(١) في ( د ) : بحرف الجر

(٢) في الدرر ج ٢ ص ٢٢ : استشهد به على أن على تحذف ضرورة ، أصله : لقضى عليّ فحذف  
الجار وعُدِي الفعل إلى الضمير . والبيت من شواهد المغني ، لعروة بن حزام العنزي .

(٣) في ( د ) : البطن والظهر

(٤) سقطت هذه العبارة من ( ز )

(٥) في ( د ) ، قال

(٦) البقرة ٢٣٥

( واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أن وأن ) - تقول<sup>(١)</sup> :  
عجبت أن تقوم ، أو أنك قائم . والأصل : من أن تقوم ، ومن أنك قائم ،  
فحذف الحرف<sup>(٢)</sup> تخفيفاً لطولهما بمتعلقهما . واحترز بالمتعين من نحو :  
رغبت في أن تفعل ، فإنه لا يجوز حذف في إذ لا يدري أن التقدير : رغبت  
في أن تفعل أو عن أن تفعل ؛ وقد جاء الحذف في : « وترغبون أن  
تنكحوهن<sup>(٣)</sup> » . وقدره بعض العلماء : في أن ، وبعضهم عن أن . واحترز  
بقوله مع أن وأن من غيرهما ، ومنه صريح المصدر فلا يجوز في : عجبت من  
خروجك ؛ عجبت خروجك ، لعدم الطول .

( محكوماً على موضعهما بالنصب ) - قال المصنف : وهو مذهب سيويه  
والفراء ، وهو الأصح ، لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب  
كثير ، والحمل عليه أولى .

( لا بالجر ، خلافاً للخليل والكسائي ) - وقد استشهد لهما بما أنشد  
الأخفش من قول الشاعر :

( ٤٦٦ ) وما زرت ليلي أن تكون حبيبةً إلي ولا دين بها أنا طالبه<sup>(٤)</sup>

(١) في ( د ) : فتقول

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) النساء ١٢٧

(٤) في الدرر ج ٢ ص ١٠٥ : استشهد به على أن محل المنصوب بنزع الخافض بعد أن وأن وكفي جر عند الكسائي بدليل ظهور الجر في المعطوف عليه في البيت ، وروى سلمى موضع ليلي ، والبيت من شواهد العيني ، والشاهد في قوله : أن تكون ، حيث حذف منه حرف الجر ، أصله : لأن تكون . . وفيه خلاف . . والبيت للفرزدق - ديوانه ص ٩٣

ولا حجة فيه ، إذ يحتمل كون « أن تكون » في موضع نصب وعطف عليه بالجرّ على التوهم ، وحكاية المصنّف عن الخليل أنه <sup>(١)</sup> في موضع جرّ موافقة لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك <sup>(٢)</sup> . والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال إنه في موضع نصب ، ثم قال : ولو قال إنسان إن أن في موضع جرّ لكان قولاً قوياً والأولى قول الخليل ، يعني كونه في موضع نصب .

( ولا يعاملُ بذلك ) - أي بالاستغناء عن حرف الجرّ والنصب على سبيل الاطراد <sup>(٣)</sup> .

( غيرهما ) - أي أن وأن .

( خلافاً للأخفش الصغير <sup>(٤)</sup> ) - وهو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والبرد ، تقول على رأيه وعلى رأي ابن الطراوة أيضاً : برئت القلم السكين . والأصل بالسكين ، فحذف الحرف لما تعيّن هو وموضعه ، وقاسا ذلك على ما سُمع من قولهم : اخترتُ زيدا الرجال ، أي من الرجال ، وأمرك الخير ، أي بالخير ، وسميت ابني محمداً ، أي بمحمد ، فإن لم يتعيّن الحرف لم يُحذف ، فلا تقول : رغبت الأمر ، إذ لا يُدرى هل المراد رغبت في الأمر أو عن الأمر ، وكذا إن لم يتعيّن موضعه ، فلا يقال : اخترت إخوتك الزيدين ، إذ لا يُدرى هل المراد اخترت إخوتك من الزيدين ، أو اخترت من إخوتك الزيدين . والصحيح أنه لا يقاس على ذلك وإن وجد الشرطان ، لقلة ما ورد من ذلك ، فلا يقال على هذا : أحببت الرجال زيدا ، ولا اصطفت الرجال عمراً .

(١) في ( د ) ، أنها

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ) : الاطراد

(٤) في ( د ) ، الأصغر ، والصغير هو علي بن سليمان البغدادي ، ويطلق عليه أحياناً ، الأصخش الأصغر .

( ولا خلاف في شنود بقاء الجرّ في نحو : أشارت كَلَيْبِ بِالْأَكْفِ  
الأصابع ) - أي إلى كليب . وصدر البيت :

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلة<sup>(١)</sup> ( ٤٦٧ )

ومثله قول الآخر :

وكريمة من آل قيس ألفتُه حتى تبذخ فارتقى الأعلام<sup>(٢)</sup> ( ٤٦٨ )

أي إلى الأعلام . وكريمة مجرور برَبِّ مقدّرة . وعليه<sup>(٣)</sup> نبه واحترز  
المصنّف بقوله : في نحو : أشارت كليب ، والهاء فيه للمبالغة . ومعنى ألفتُه  
أعطيته ألفاً ، يقال : ألفتُه يألّفه بالكسر أعطاه ألفاً . وتبذخ معناه تكبّر  
وعلا ، قال الجوهري : البذخ التكبر ، وقد يذخ بالكسر وتبذخ أي تكبّر  
وعلا .

( فصل ) : ( المتعدّي من غير بائني : ظنُّ وأعلم ) - وقد تقدّم الكلام  
على البابين .

( متعدّد إلى واحد ) - نحو : رحمك الله .

( ومتعدّد إلى اثنين ) - نحو : « إنا أعطيناك الكوثر<sup>(٤)</sup> » .

(١) البيت للفرزدق ديوانه ص ٥٢٠ . والشاهد في : كليب ، أصله : إلى كليب ، حذف الجار وبقي  
عمله شنوداً .

(٢) من شواهد العيني ، والشاهد فيه كسابقه . حيث حذف الجار قبل قوله : الأعلام ، أصله : إلى  
الأعلام .

(٣) في ( د ) : وعنه احترز .

(٤) الكوثر ١

( والأول ) - أي المتعدّي إلى واحد .

( متعدّد بنفسه وجوباً ) - فلا يصل إلى مفعوله بحرف إلا إن كان زائداً بشرطه ، نحو : لزيد ضربت ، ومنه : « للرؤيا تعبرون <sup>(١)</sup> » .

( وجائز التعدّي واللزوم ) - فيتعدّى بنفسه تارةً وبحرف الجرّ أخرى كشكر ونصح ولغة القرآن فيهما التعدّي بالحرف ، قال تعالى : « أن اشكر لي ولوالديك <sup>(٢)</sup> » ، وقال : « وأنصح لكم <sup>(٣)</sup> » .

( وكذا الثاني ) - وهو المتعدّي إلى اثنين .

( بالنسبة إلى المفعولين ) - فمنه ما تعدّى إليه أيضاً بنفسه نحو : كسا <sup>(٤)</sup> وأعطى ، فتقول : كسوتُ زيداً جبّةً ، وأعطيتُهُ درهماً ، ومنه ما تعدّى إليه بحرف الجر نحو : اختار وأمر فتقول : اخترتُ زيداً من الرجال ، وأمرته بالخير .

( والأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنى <sup>(٥)</sup> على ما ليس كذلك ) - فإذا قلت : أعطيتُ زيداً درهماً ، فالأصل تقديم زيد على درهم <sup>(٦)</sup> لأنه الآخذ ، وهو فاعل في المعنى ، وكذلك <sup>(٨)</sup> باب أعطى جميعه ، ولهذا جاز : أعطيتُ درهماً زيداً ، وامتنع : أعطيتُ صاحبه الدرهم ، إلا على قول من أجاز : ضرب غلامه زيداً .

(١) يوسف ٤٣

(٢) لقمان ١٤

(٣) الأعراف ٦٢

(٤) في ( ز ) : كسى

(٥) في ( د ) : في المعنى

(٦) في ( د ) : الدرهم

(٧) في ( د ) : فهو

(٨) في ( د ) : وكذا



( وتقدِيمُ ما لا يُجْرُ على ما قد يُجْرُ ) - فإذا قلت : اخترتُ زيداً الرجالَ ، فالأصلُ تقدِيمُ زيدٍ على الرجالِ ، لأنَّ الأصلَ : اخترتُ زيداً من الرجالِ ، وعُلُقَةُ ما يتعدى إليه العامل بلا واسطة أقوى من علقه ما قد يتعدى إليه بواسطة ، ولهذا جاز : اخترتُ قومَه عمراً ، إذ الأصلُ اخترتُ عمراً من قومَه ؛ وامتنع : اخترتُ أحدَهم القومَ ، إذ الأصلُ : اخترتُ أحدَهم من القومِ ، فكل في موضعه ، فيلزم عودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، بخلاف المسألة الأولى ؛ ومن أجاز : ضربَ غلامه زيداً ، أجاز : اخترتُ أحدَهم القومَ ، واخترتُ أحدَهم من القومِ .

( وتركُ هذا الأصل واجبٌ وجائزٌ وممتنعٌ لمثل القرائن المذكورة فيما مضى ) - فالواجب نحو : ما أعطيتُ درهماً إلاً زيداً ، إذ هو مثل : ما ضربَ عمراً إلاً زيداً ، وكذا نحو : أعطيتُ الدرهمَ صاحبه ، إذ هو مثل : ضربَ زيداً غلامه .

والممتنع نحو : ما أعطيتُ زيداً إلاً درهماً ، إذ هو مثل : ما ضربَ زيداً إلاً عمراً ، وكذا : أضربتُ زيداً عمراً ، أي جعلتُ زيداً يضربُ عمراً ، إذ هو مثل : ضربَ موسى عيسى ، وهذا المثال صحيح عند من لا يرى أن التعديَّة<sup>(٢)</sup> بالهمزة سماعٌ في المتعدِّي قياسٌ في اللازم ، فأما<sup>(٣)</sup> من رأى ذلك ، وهو ظاهر مذهب سيبويه فلا يصح عنده ، وما خلا من مقتضى الوجوب والامتناع<sup>(٤)</sup> جائز بقاءه على الأصل نحو : كسوتُ زيداً ثوباً ، وخروجه عن الأصل نحو : كسوتُ ثوباً زيداً ، كما يجوز : ضربَ زيداً عمراً ، وضربَ عمراً زيداً .

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : التعدي

(٣) في (د) : وأما

(٤) في (د) : أو الامتناع

( فصل ) : ( يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أن مشددة ) - فلا يجوز في : عرفت أنك منطلق : أنك منطلق عرفت . فأما (١) : « وأن المساجد لله فلا تدعوا (٢) » فعند الأخفش أنه في موضع جر باللام ، وهو عند سيويه أقوى من كونه في موضع نصب كما يراه الخليل ، لأنه لو كان كذلك لم يتقدم إذ هو حينئذ مثل : أنك منطلق عرفت .

( أو مخففة ) - فلا يجوز في : علمت أن سيخرج زيد : أن سيخرج زيد علمت .

( وتقديمه إن تضمن معنى استفهام ) - نحو : من ضربت ؟ وأيهم لقيت ؟ وكذا ما يقصد به الاستثبات كأن يقال : ضربت زيدا ، فتقول : من ضربت ؟ ووافق الكوفيون البصريين على منع تأخير ما لم يقصد به الاستثبات . وأجازوا في من وما وأي عند قصد الاستثبات التأخير ، وحكوا : ضرب من مناً ، بالإعراب ، ومن مناً ، ببناء الأول (٣) ، وضربت ما وماذا ومه ؟ في استثبات : ضربت رجلاً ، وضربت الما والمماذا والمه في استثبات : ضربت الرجل . ولا تلحق هاء السكت لفظاً إلا في الوقف ، وضربت أيأ ؟ في استثبات : ضربت رجلاً (٤) . وأما البصريون فلم يحفظوا في الاستثبات إلا : ضرب من مناً ، واعتقدوا شذوذه ؛ وعلى هذا لا يجوز في استثبات : ضربت عشرين رجلاً إلا : كم ضربت ؟ ولا يجوز : ضربت كم . عند

(١) في ( د ) : وأما

(٢) الجن ١٨

(٣) في ( ز ) : الأولى .

(٤) (٥) سقط ما بينهما من ( د )

بصري ولا كوفي<sup>(١)</sup>، وكذا غير ما سبق ذكره من أسماء الاستفهام .

( أو شرط ) - نحو : مَنْ تَكْرَمُ أَكْرَمُ ، وَأَيُّهُمْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ .

( أو أضيف إلى ما تضمنهما ) - نحو : غلام أيهم رأيت ؟ وغلام مَنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ .

( أو نصبه جواب أمّا ) - نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر<sup>(٢)</sup> » . ويجب تقديم منصوب الفعل أيضاً إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتّصاله نحو : « إياك نعبد<sup>(٣)</sup> » ؛ فإن لم يلزم اتّصاله لو تأخر لم يجب تقديمه نحو : الدرهم إياه أعطيتك ، وكذا يجب تقديمه إن كان كم الخبرية نحو : كم غلام ملكت . إلّا في لغة رديئة حكاها الأخفش ، فتقول على هذا : ملكت كم غلام ! وذكر بعض المغاربة أنه يجب تقديمه أيضاً إن كان ناصبه فعل أمر قرن بالفاء نحو : زيدا فاضرب .

( ويجوز في غير ذلك ، إن علم النصب ، تأخير الفعل ) - فتقول : زيدا ضرب عمرو ، وكمثرى أكل موسى ؛ فإن جهل النصب لم يؤخر ، فلا تقول : موسى ضرب عيسى ، على أن موسى مفعول .

( غير تعجبي ) - فلا يجوز في<sup>(٤)</sup> : ما أحسن زيدا ! ما زيدا أحسن !

(١) سقطت « ولا » من ( د ) .

(٢) الضحى ٩

(٣) الفاتحة ٤

(٤) في ( ز ) : فيما أحسن زيدا

( ولا موصول به حرف ) - فلا تقول في : أريد أن تضرب زيدا : أريد زيدا أن تضرب ، ولا أن زيدا تضرب أريد <sup>(١)</sup> . هذا إذا <sup>(٢)</sup> كان الحرف عاملاً ، فإن لم يكن عاملاً جاز تقديم المعمول على العامل وحده فتقول : عجبت مما زيدا تضرب .

( ولا مقرون بلام ابتداء ) - فلا يجوز في : ليحب الله المحسن : المحسن ليحب الله . هذا إذا لم توجد إن ، فإن وجدت جاز فتقول : إن زيدا عمراً ليضرب .

( أو قسم ) - فلا تقول : والله زيدا لأضربن .  
( مطلقاً ) - أي ويجوز في غير ذلك إن علم النصب تأخير الفعل مطلقاً إن خلا الفعل مما ذكره ، سواء أكان في المسائل الخمس التي يذكرها عقيب هذا أم في غيرها ، وفاقاً للبصريين .

( خلافاً للكوفيين في منع نحو : زيدا غلامه ضرب ، وغلامه أو غلام أخيه ضرب زيد ، وما أراد أخذ زيد ، وما طعامك أكل إلا زيد ) - لأن السماع ورد بخلاف قولهم <sup>(٣)</sup> ، فمثل المسألة الأولى قول الشاعر :

(٤) كعباً أخوه نهى فانقاد منتهياً ولو أبى باء بالتخليد في سقرا

(١) سقط من ( ز . غ ) : لفظ ، أريد

(٢) في ( ز . غ ) : هذا إن

(٣) في ( د ) : كلامهم

(٤) البيت شاهد على ورود السماع فيما منع الكوفيون مخالفين للبصريين ، فقول الشاعر : كعباً

أخوه نهى . . مثل المسألة الأولى التي منعوها : زيدا غلامه ضرب ، ولا يعرف قائله .

ومثل الثانية قوله :

( ٤٧٠ ) رَأْيَهُ يَحْمَدُ الَّذِي أَلْفَ الْحَزْ مَ وَيَشْقَى بِسَعِيهِ الْمَغْرُورُ<sup>(١)</sup>

ونظير الثالثة قوله :

( ٤٧١ ) شَرُّ يَوْمِيهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا رَكِبْتُ عَنزٌ بِحَدَجٍ جَمَلًا<sup>(٢)</sup>

ومثال الرابعة قوله :

( ٤٧٢ ) مَا شَاءَ أَنْشَأَ رَبِّي ، وَالَّذِي هُوَ لَمْ يَشَأْ فَلَسْتَ تَرَاهُ نَاشِئًا أَبَدًا<sup>(٣)</sup>

ومثل الخامسة قوله :

( ٤٧٣ ) مَا الْمَرْءُ يَنْفَعُ إِلَّا رَبُّهُ فَعَلَى مَ تُسْتَمَالُ بِغَيْرِ اللَّهِ أَمَالًا<sup>(٤)</sup>

وعنز اسم امرأة من طسم زعموا أنها أخذت سبيئة فحملوها في هودج وأطفوها بالقول والفعل فقالت : هذا شرُّ يومي ، أي حين صرت أكرم النساء . وشرُّ منصوب بركبتُ على الظرفية أي ركبت في شر يومئها . والحدج بالكسر الحمل ، ومركب من مراكب النساء أيضاً ، وهو مثل المحفة وهو المراد هنا ، والجمع حدوج وأحداج .

(١) وهذا البيت شاهد على ورود السماع في المسألة الثانية ، فقول الشاعر ، رأيه يحمد الذي ألف الحزم . . . مثل : غلامه ضرب زيد .

(٢) والشاهد في هذا البيت : شرُّ يومئها . . . ركبت عنز . . . مثل المسألة الثالثة ، غلام أخيه ضرب زيد .

(٣) والشاهد في البيت الرابع : ما شاء أنشأ ربي . . . يماثل المسألة الرابعة ، ما أراد أخذ زيد .

(٤) والشاهد في البيت الخامس : ما المرء ينفع إلا ربه . . . يماثل المسألة الخامسة ، ما طعامك أكل إلا زيد .

( ولا يُوقَع فعلٌ مضمَرٌ متصلٌ على مفسَّره الظاهر ) - فلا تقول : زيداً ضربَ ، بمعنى ضرب نفسه ، بلا خلاف ، وعلل ذلك المبرد بأنه يصير المفعول لا بد منه . واحترز بمتصل من المنفصل فيجوز : ما ضربَ زيداً إلا هو ، إذ الأصل : ما ضربَ زيداً أحدٌ إلا هو . فلما قام المنفصل مقامَ الظاهر جازت المسألة كالظاهر ، وأجاز الكسائي وحده : زيداً ضربَ هو ، تنزيلاً لهو<sup>(٢)</sup> منزلة الأجنبي ، والقياس منعها ، إذ ليس هذا من مواضع فصل الضمير .

( وقد يُوقَع على مضافٍ إليه ) - نحو : غلامٌ هندي ضربت . وجاز هذا لأنه في تقدير ضربت هندي غلامها ، ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين ، وهو المنقول عن هشام ، ونقل النحاس عنهم المنع ، وهو المنقول عن الأخفش والفراء ، ونقل عن المبرد والكسائي المنع والجواز . والصحيح الجواز . قال الشاعر :

أجل المرء يستحث ولا يدري إذا يبتغي حصول الأمانى<sup>(٤)</sup> ( ٤٧٤ )

ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء وهو الفاعل ، وأجل مفعول يستحث ،

(١) في ( د ) : ما ضرب أحدأ زيداً

(٢) في ( د ) : له

(٣) في ( د ) : هو

(٤) الشاهد في البيت في قوله : أجل المرء يستحث . . حيث أوقع فعل مضمَرٌ متصل على مضاف إلى مفسره . ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء وهو الفاعل ، وأجل مفعول يستحث ، والمعنى أن المرء في وقت ابتغاء الأمانى يستحث أجله دون أن يدري ؛ ولا يعرف قائله .

فأوقع فعل مضمراً متصل على مضاف إلى مفسره ، والمعنى : المرء في وقت ابتغاء الأمانى يستحثُّ أجله ولا يشعر .

( أو موصولٍ بفعله ) - أي بفعل المفسر الظاهر نحو : ما أراد زيد أخذ ، فأخذ ناصب ما ، وفاعله ضمير مستتر عائد على زيد ، وأراد زيد صلة ما ، فأوقع فعل مضمراً متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ، ومثل هذا المثال قول الشاعر :

( ٤٧٥ ) ما جنتِ النفسُ مما راق منظرُهُ رامتُ ، ولم يَنْهها بأْسٌ ولا حذرٌ<sup>(١)</sup>

( فصل ) : ( يجوزُ الاقتصارُ قياساً ) - ولا يتوقف على مورد السماع .

( على منصوب الفعل مُستغنى عنه بحضور معناه ) - كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا : خيراً ، أي ذكرتُ خيراً ، ولن قطع حديثاً ، أي : تمم تمم حديثك

( أو سببه ) - كقول الشاعر :

( ٤٧٦ ) إذا تغنى الحمامُ الورقُ هيَّجني ولو تسلَّيتُ عنها ، أمَّ عمَّارٍ<sup>(٢)</sup>

أي ذكرتُ أمَّ عمار ، لأن التهييج سبب الذكر .

(١) الشاهد في البيت في قوله : ما جنت النفس مما راق منظره رامت . . حيث أوقع فعل مضمراً متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ، فالفعل رامت ناصب ما الموصولة ، وفاعله ضمير مستتر عائد على النفس ، وجنت النفس صلة ما . ولا يعرف قائله .

(٢) البيت شاهد على جواز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور سببه ، في قوله : هيَّجني ولو تسلَّيت عنها ، أمَّ عمار أي : ذكرت أمَّ عمار ، لأن التهييج سبب الذكر .

( أو مقارنه ) - كقولك لمن تأهّب للحج : مكّة ، أي تريد مكة ،  
وكتكبير مرتقب الهلال : الهلال ، أي أرى<sup>(١)</sup> الهلال .

( أو الوعد به ) - نحو : زيدا لمن قال : سأطعم ، أي أطعم<sup>(٢)</sup> .  
( أو السؤال عنه بلفظه ) - نحو : بلى زيدا ، لمن قال : هلا رأيت  
أحداً ؟ أي رأيت .

( أو معناه ) - نحو : بلى وجازاً ، لقائل : أفي مكان كذا وجد ؟ أي بلى  
تجد وجازاً ، لأن معنى : أفي مكان كذا ، أأجد في مكان كذا ؟ والوجد  
بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء ، والجمع وجاذ .

( أو عن متعلقه ) - كقوله تعالى : « ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيراً<sup>(٣)</sup> » .  
أي أنزل .

( وبطلبه ) - نحو : اللهم ضبماً وذئباً ، أي اجمع فيها . وألا رجل ؟ إما  
زيداً وإما عمراً ، أي اجمعه إما<sup>(٤)</sup> زيدا وإما عمراً<sup>(٥)</sup> .

( وبالرد على نافية ) - نحو : بلى زيدا ، لمن قال : ما ضربت أحداً .

( أو الناهي عنه ) - نحو : بلى من أساء ، لمن قال : لا تضرب أحداً .

( أو على مثبتة ) - نحو : لا ، بل خالداً ، لمن قال : ضرب زيداً عمراً .

( أو الأمر به ) - نحو : لا ، بل زيدا ، لمن قال : اضرب عمراً .

( فإن كان الاختصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو

لازم - فمن المثل قولهم : كليهما وتمراً ، أي أعطني كليهما وزدني تمراً

(١) في ( د ) ، رى ، وفي ( ز ) ، رأى ، والتحقيق من ( غ )

(٢) في ( د ، ز ) : هل ، والتحقيق من ( غ )

(٣) النحل ٣٠

(٤) سقط ما بين الرقمين من ( د )



وكذا قولهم : هذا ولا زعماتك ، أي هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك ، وقيل التقدير : ولا أزعم زعماتك . ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك . ومن شبه المثل في كثرة الاستعمال قولهم : حسبك ، خيراً لك . ووراءك ، أوسع لك . ومنه : « انتهوا خيراً لكم »<sup>(١)</sup> ، « فآمنوا خيراً لكم »<sup>(٢)</sup> . ومذهب الخليل وسيبويه أن الناصب هنا فعلٌ دلَّ عليه ما قبله ، والتقدير : وائت خيراً لك ، وائت مكاناً أوسع لك ، وآتوا خيراً لكم ، وذهب الكسائي إلى أن المنصوب هنا خبر كان مضمرة ، أي : يكن خيراً لك<sup>(٣)</sup> ، ورد عليه الفراء بأنه لو كان كما زعم لجاز : انته أخانا ، أي تكن أخانا . ويرد عليه أيضاً الآية الأولى ، إذ ليس فيها على قوله دعاء إلى التوحيد ، بل نهى عن التثليث فقط ، والمراد إنما هو الأول .

وذهب الفراء إلى أن المنصوب صفة<sup>(٤)</sup> مصدر محذوف . أي انتهوا انتهاء خيراً لكم . وردَّ عليه بما قبل الآيتين ، إذ ليس فيه ما يكون عنه مصدر ، وأيضاً فأوسع صفة لمكان لا لمصدر ، وأشار بقوله : في كثرة الاستعمال ، إلى أن ما لا<sup>(٥)</sup> يكثر استعماله لا يشبه المثل ، فلا يكون الحذف فيه لازماً ، وذلك نحو : انته أمراً قاصداً ، أي : وائت أمراً قاصداً . والمعنى انته عن هذا الأمر الذي ليس بقاصد ولا صواب ، وائت أمراً فيه القصد والصواب . والقصد

(١) النساء ١٧١

(٢) النساء ١٧٠

(٣) في ( د ) : لكم

(٤) في ( د ) : صلة

(٥) في ( د ) : ما لم .

(٦) في ( د ) : فيه الحذف

العدل . والحذف في هذا ليس بلازم ، بخلاف « انتهوا خيراً لكم » ونحوه صرح بذلك سيبويه ، وفرق بكثرة الاستعمال ، والزمخشري جعل انته أمرأ قاصداً ، وانتهوا خيراً لكم، سواء في وجوب إضمار الفعل ، ومن شبه المثل في وجوب<sup>(١)</sup> الحذف لكثرة الاستعمال قول ذي الرمة :

( ٤٧٧ ) ديار مية إذ ميّ تساعفنا ولا يرى مثلها عربٌ ولا عجمٌ<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه كأنه قال : اذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم ، ويقال : أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له ، والمساعفة المواتاة والمساعدة .

( وقد يُجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف ثاني الجزءين ) - أي الجزء الآخر ، وهو الخبر في الصورة الأولى والمبتدأ في الثانية .  
قال سيبويه : ومن العرب من يقول : كلاهما وتمراً ، كأنه قال : كلاهما لي ، وزدني تمراً . وهذه هي الصورة الأولى . وقال سيبويه أيضاً : ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول : تلك ديار فلانة . وهذه هي الصورة الثانية .

( فصل ) : ( يُحذف كثيراً المفعولُ به غيرَ المخبر عنه ) - تحرز من

(١) سقطت هذه العبارة من ( ز )

(٢) البيت لذي الرمة كما في الشرح ، والشاهد فيه وجوب الحذف لكثرة الاستعمال حتى شبه بالمثل في قوله : ديار مية . . . بنصب ديار على تقدير : أذكر ديار ، كما قال سيبويه : وفي الدرر ج ١ ص ١٤٥ : ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربٌ قال صاحب الدرر : استشهد به على مجيء لفظ ديار مضافاً إلى اسم المحبوبة ، والبيت من شواهد سيبويه على نصب ديار بإضمار فعل ترك لكثرة الاستعمال وتقديره : أذكر ديار . . .

المفعول<sup>(١)</sup> النائب عن الفاعل نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، فلا يجوز حذف زيد ونحوه ، كما لا يجوز حذف الفاعل ، ودخل في المخبر عنه المفعول الأول من باب ظنٌ ، وهو الثاني من باب أعلم ، وقد سبق<sup>(٢)</sup> الكلام في حذفه .

( والمخبر به ) - تحرز من الثاني في باب ظن ، وهو الثالث في باب أعلم ، وقد سبق أيضاً حكم<sup>(٣)</sup> حذفه .

( والمتعجب منه ) - نحو : ما أحسنَ زيداً ! وقد ذكر في باب التعجب أنه إذا علمَ جاز حذفه مطلقاً ، وسيأتي الكلام على ذلك .

( والمجاب به ) - كقولك : زيداً لمن قال : من رأيت ؟

( والمحصور ) - نحو : ما رأيت إلا زيداً .

( والباقي محذوفاً عاملاً ) - نحو : اللهم ضعباً وذئباً .

- ( وما حُذف من مفعول به فمَنويٌّ لدليل ) - أي ما لم يذكر من المنصوب مفعولاً به ، وهذا هو الحذف اختصاراً ، ومنه حذف الضمير المنصوب العائد على الموصول بشرطه ، كقوله تعالى : « فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ<sup>(٤)</sup> » أي يريدُه ، « ذرني ومن خلقتُ وحيداً<sup>(٥)</sup> » أي خلقتَه .

( أو غيرَ منويٍّ ، وذلك إما لتضمّن الفعل معنى يقتضي الزوم ) - كتضمين<sup>(٦)</sup> أصلح معنى لطف في قولك : أصلح الله في نفسك . إذ لولا التضمين لقلت : أصلح الله نفسك . ومنه - والله أعلم - « وأصلح لي في

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ) : وقد سبق أيضاً حكم حذفه .

(٣) في ( د ) : وقد سبق الكلام ، والترتيب في ( ز ) على ما جاء بالتحقيق أنسب لوجود أيضاً .

(٤) البروج ١٦

(٥) المدثر ١١

(٦) في ( د ) : كتضمن

ذريتي<sup>(١)</sup>» أي اللفظ بي فيهم ، فضمن المتعدي معنى اللازم فلزم . ومنه أيضاً : « فليحذر الذين يُخالفون<sup>(٢)</sup> عن أمره » أي يخرجون عن أمره . وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف فيصير يتعدى بنفسه . ومنه : « ولا تعزموا عقدة النكاح<sup>(٣)</sup> » أي ولا تعقدوا ، وهو كثير . ومن النحويين من قاسه لكثرة ، ومنهم من قصره على السماع ، لأنه يؤدي إلى عدم<sup>(٤)</sup> حفظ معاني الأفعال . والمشهور أن التضمين مطلقاً ليس بقياس ، وإنما يذهب إليه إذا كان مسموعاً من العرب<sup>(٥)</sup> .

(وَأَمَّا لِلْمَبَالَغَةِ بترك التقييد) - نحو: فلان يُعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، أي هذا شأنه ، فلم يقيد بمفعول مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار ، ومنه « يحيي ويميت<sup>(٦)</sup> » .

(وَأَمَّا لِبَعْضِ أسباب النيابة عن الفاعل) - أي لسبب منها ، ويجمع الأسباب المشار إليها غرض لفظي أو معنوي ، كما سبق في باب النيابة عن الفاعل . فاللفظي<sup>(٧)</sup> الإيجاز<sup>(٨)</sup> نحو : « فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا<sup>(٩)</sup> » ، وموافقة المسبوق السابق : « وأن إلى ربك المنتهى ، وأنه هو

(١) الأحقاف ١٥

(٢) النور ٦٣

(٣) البقرة ٢٣٥

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( د ) : عن

(٦) الحديد ٢

(٧) في ( د ) : واللفظي

(٨) في ( د ) : للإيجاز

(٩) سقطت من ( ز )

(٧) التغابن ١٦

أضحك وأبكى<sup>(١)</sup> ، ، وإصلاح الوزن نحو : • وخالدٌ يحمّدُ ساداتنا •<sup>(٢)</sup> أي يحمّده ، والمعنويّ العِلْمُ : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا<sup>(٣)</sup> » ، والجهلُ : ولدتُ فلانة ، وأنت لا تدري ما ولدتُ ، وكونُ التعيين غير مقصود : « ومن يظلم منكم نُذِقْهُ عذاباً كبيراً<sup>(٤)</sup> » ، وتعظيمُ الفاعل : « كتبَ اللهُ لأغلبينَ أنا ورسلي<sup>(٥)</sup> » ، وتعظيمُ المفعول : سُبَّ فلانٌ ، والخوفُ منه : أبغضتُ في اللهُ ، ولا تذكر من أبغضته<sup>(٦)</sup> خوفاً منه ، والخوفُ عليه : هويَ فلانٌ ، ولا تذكر من هويهُ خوفاً عليه .

( فصل ) : ( تدخل في هذا الباب ) - تحرّز من باب أعلم وأرى ، وقد سبق حكمه .

( على الثلاثي غير المتعدّي إلى اثنين ) - تحرّز من كسوت ونحوه ، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل ، ولا تُضَعَّفُ عينه للتعدية<sup>(٨)</sup> .  
( همزة النقل فيزداد مفعولاً إن كان متعدّياً ) - نحو : أكفلتُ زيداً عمراً ، وأغشيتُ الشيءَ الشيءَ .

( ويصيّر متعدّياً إن كان لازماً ) - نحو : أزلتُ الشيءَ وأبنته . وظاهر

(١) النجم ٤٣

(٢) الشاهد فيه حذف المفعول لإصلاح الوزن ، ولم أجده في كتب الشواهد .

(٣) البقرة ٢٤

(٤) الفرقان ١٩

(٥) المجادلة ٢١

(٦) في ( د ) : أبغضت

(٧) في ( د ) : الثاني

(٨) في ( د ) : للتعدّي

(٩) في ( د ) : فيزداد

كلامه أن التعدية بالهمزة فيما ذكر قياس إلا فيما أغنى التضعيف فيه عن  
الهمزة ، كما سيأتي . وفي المسألة أربعة مذاهب : أحدها : أنه قياسي في  
اللازم والمتعدي لواحد<sup>(١)</sup> ، وهو مذهب أبي الحسن ، وظاهر مذهب أبي  
علي ، وظاهر قول المصنف ، إلا فيما أغنى عنه التضعيف .<sup>(٢)</sup>  
الثاني أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي ، قال ابن أبي الربيع : وهو  
ظاهر مذهب<sup>(٣)</sup> سيويه .

والثالث أنه سماع في اللازم والمتعدي ، وهو مذهب المبرد .  
والرابع أنه قياسي في كل فعل إلا باب علمت ، وهو مذهب أبي عمرو  
وجماعة .

( وَيُعَاقَبُ الْهَمْزَةُ كَثِيرًا ، وَيَغْنِي عَنْهَا قَلِيلًا ، تَضْعِيفُ الْعَيْنِ ) - مثال  
المعاقب : أَنْزَلْتُ الشَّيْءَ وَنَزَّلْتُهُ ، وَأَبْنَيْتُهُ وَبَيَّنَّتُهُ . وظاهر مذهب سيويه أن التعدية  
بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدي ، وقيل إنها قياس ، وظاهر كلام المصنف  
أن المعنى واحد عند معاقبة التضعيف الهمزة ، وذهب الزمخشري والسُّهَيْلِيُّ  
ومن وافقهما إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار ، وأن التعدية  
بالتضعيف تدل عليه ، ولهذا جاء : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ<sup>(٤)</sup> » ، لأنه أنزل  
فيها إلى سماء الدنيا دفعةً واحدةً ، وجاء : « فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ<sup>(٥)</sup> » ،  
« وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا<sup>(٦)</sup> » أي شيئاً بعد شيء على مهل ، والأول هو الصحيح

(١) في (د) : إلى واحد

(٢) في (د) : في غير المعنى ، بدلاً من العبارة الأخيرة

(٣) في (د) سقط من : مذهب سيويه . . إلى : وهو . . (مذهب أبي عمرو . . .)

(٤) القدر ١

(٥) البقرة ٩٧

(٦) الإسراء ١٠٦

لقوله : « لولا نزل عليه القرآن جملةً واحدة<sup>(١)</sup> » ، وقوله : « وقد نزل عليكم في الكتاب<sup>(٢)</sup> » . وأجمع المفسرون على أن المراد « وإذا رأيت الذين يخوضون . . .<sup>(٣)</sup> الآية ، وإنما نزلت مرة واحدة .  
ومثال المغني : قَوِّتُ الشيءَ ، وحكمتك ، وهو كثير لكنه أقل من الأول .

( ما لم تكن همزةً ) - فلا تعدى حينئذ بالتضعيف ، بل بالهمزة نحو :  
أنأيت زيدا أبعده ، وأنأيت الخرزَ خرمته ، والثأبي الخرم والفتق .  
( وقل ذلك في غيرها من حروف الحلق ) - فالغالب في حلقَي العين التعدي بالهمزة نحو : أذهبه وأسعده وأدخله ، وقد يتعاقب في هذا أفعال وفعل نحو : أوهنه ووهنه وأبعده وبعده ، وفهم من اقتصار المصنف على ذكر هذين المعديين ، أعني الهمزة والتضعيف ، أنه لا تعدية بغيرهما كتعديتهما ، خلافاً لمن أثبت التعدي بتضعيف اللام نحو :  
صعّر خذّه وصعّرتّه ، وهو من الصعر وهو الميل في الخدّ خاصةً ، والسين والتاء نحو : حسن زيداً واستحسنته ، وطعم زيد الخبز واستطعمته إياه ، وألف المفاعلة نحو : سائرته وجالسته ، وتغيير حركة العين ، قالوا<sup>(٤)</sup> : شترت عين الرجل ، وشترها الله ، وهو من الشتر وهو انقلاب في جفن العين ، وكسى زيد الثوب وكسوته إياه ، فهذه أربع معديات لكن لا يطرد شيء منها .

(١) الفرقان ٣٢

(٢) النساء ١٤٠

(٣) الأنعام ٦٨

(٤) في ( د ) : نحو

(٥) في ( د ) : عينه

## ٢٢ - باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً

هذا الباب يسمى باب التنازع كما ذكر المصنّف ، ويسمى أيضاً باب الإعمال كما ذكره غيره . ومراده بالعاملين غير الحروف ، بدليل قوله بعد<sup>(١)</sup> : عاملان من الفعل وشبهه ، وقوله : فصاعداً يقتضي جواز كون العامل في التنازع أربعة فأكثر ، وهو ظاهر كلام ابن عصفور أيضاً . قيل : ولم يوجد أكثر من ثلاثة . قال :

تمنّت وذاكم من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجّنتي محارب<sup>(٢)</sup> ( ٤٧٩ )

ولهذا قال الشلوبين : الإعمال أن يتقدم عاملان أو ثلاثة ، فاقصر على الثلاثة . والمراد بقوله : معمولاً واحداً ، الواحد باللفظ ، فيخرج<sup>(٣)</sup> به نحو : ضربني زيداً وضربته ، ولا يعد هذا من التنازع ، لأن مطلوب العاملين فيه واحداً في المعنى دون اللفظ ، والمعنى أن كلا<sup>(٤)</sup> من العاملين يتوجه<sup>(٥)</sup> نحو ذلك الواحد قبل الإضمار ، على الوجه الذي سيذكر عند توجيه أحدهما بعينه إليه ، ودخل في كلامه على هذا التقدير ما تعدى إلى اثنين فأكثر ، وهو لا

(١) سقطت من ( د )

(٢) الشاهد في البيت تنازع ثلاثة عوامل هي : تمنّت ، لأهجوها ، هجّنتي . معمولاً واحداً هو :

محارب ، ولم يعرف قائله .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( د ) : كل واحد .

(٥) في ( د ) : متوجه



يمنع<sup>(١)</sup> التنازع فيه كما سيأتي في آخر الباب ، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال<sup>(٢)</sup> : أراد بذكر الواحد هنا ذكر ما هو مجمع عليه من أن التنازع يكون في<sup>(٣)</sup> ما يتعدى إلى واحد ، دون ما هو مختلف فيه من أن التنازع يكون في ما يتعدى إلى أكثر من واحد ، لأن هذا التقرير الذي ذكرناه يحتمله كلامه مع أنه لا ينافي ظاهره ما سيذكره بعد ، من اختياره جواز التنازع في المتعدى إلى أكثر من واحد .

( إذا تعلق عاملان من الفعل ) - نحو : « أتوني أفرغ عليه قطراً »<sup>(٤)</sup> .  
ولم يشترط<sup>(٥)</sup> في الفعل التصرف ، وسيأتي أنه يختار جواز كون العاملين فعلياً تعجب ، وشرط ابن عصفور في العاملين التصرف ، ومقتضى ذلك امتناع كل عامل غير متصرف من هذا الباب .

( أو شبهه ) - كاسم الفاعل<sup>(٦)</sup> نحو : أنا ضاربٌ وشاتمٌ زيداً<sup>(٧)</sup> ، واسم المفعول نحو : أمضروبٌ ومهانٌ زيدٌ ؟ واسم الفعل نحو : نزالٌ وبلهٌ زيداً .  
( متفقان ) - أي في العمل نحو : قام وقعد زيدٌ ، وضربتُ وأكرمتُ عمراً ، ومررتُ وأحسنتُ إلى زيدٍ .

( لغير توكيد ) - فإذا قلت : قام قام زيدٌ ، فالثاني توكيد للأول ، فهو كالساقط ، والعملُ للأول ، وأجاز المصنّف مع هذا الوجه أن يُنسب

(١) في ( د ) : لا يمتنع

(٢) في ( د ) : أن تقول .

(٣) في ( د ) : فيما

(٤) الكهف ٩٦

(٥) في ( د ) : ولم يشترط

(٦) في ( ز ) : كاسم فاعل .

(٧) سقطت من ( د ) .

العملُ لهما لكونهما شيئاً واحداً ، وعلى<sup>(١)</sup> التقديرين ليس<sup>(٢)</sup> هذا من التنازع ولهذا قال :

( ٤٨٠ ) فأينَ إلى أينَ النَّجاةُ ببغلتِي أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احسَّ احسَّ<sup>(٣)</sup>

إذ لو كان منه لقال<sup>(٤)</sup> : أتاكَ أتوكَ أو أتوكَ أتاكَ . هذا هو الظاهر ، ويحتمل أنه أضمر مفرداً كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومك ، وعلى هذا يكون البيت من التنازع ، وقد أجاز الفارسي في قوله :

( ٤٨١ ) فهيهات هيهات العقيق وأهله<sup>(٥)</sup>

أن يكون من باب التنازع<sup>(٦)</sup> ، وأجازه أيضاً ابن أبي الربيع في : قام قام

(١) في ( د ) : وعلى هذين (٢) في ( د ) : ليسا

(٣) في الدرر ج ٢ ص ١٤٥ : استشهد به - أي السيوطي في همع الهوامع - على أن ابن مالك منع التنازع في التأكيد ؛ قال في التوضيح وشرحه : فاللاحقون فاعل أتاكَ الأول ، وأتاكَ الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لأنه ليس من التنازع ، ولو كان من التنازع لقال : أتاكَ أتوكَ على إعمال الأول ، أو أتوكَ أتاكَ على إعمال الثاني ، وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفرداً في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومك بالنصب ، وقيل المرفوع فاعل بالعاملين لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد . قال : ولم أعرش على قائله .

(٤) في ( د ) : لقليل

(٥) في الدرر ج ٢ ص ١٤٥ ،

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خأ ، بالعقيق نواصله قال : استشهد به على ما في البيت قبله : أتاكَ أتاكَ اللاحقون . . . وفي التوضيح وشرحه : وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوباً لكل من العاملين من حيث المعنى أن التنازع لا يقع في نحو قول جرير : فهيهات هيهات العقيق ومن به . . الخ خلافاً للفارسي وللجرجاني لأن الطالب للمعمول وهو العقيق إنما هو هيهات الأول ، وأما هيهات الثاني فلم يؤت به للإسناد إلى العقيق ، بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الأول ، فلا فاعل له أصلاً . والبيت لجرير ، كما قال في التوضيح وشرحه - ديوانه ص ٤٧٩

(٦) في ( ز ) الإعمال

زيد ، مع التوكيد ، على الوجه الأول من وجهيه السابقين .

( أو مختلفان ) - أي في العمل نحو : ضربوني وضربتُ الزيدين ،  
وضربتُ و غضبتُ على زيد .

( بما تأخر ) - كما سبق تمثيله ، وممن نصَّ على اشتراط ذلك  
الشُّلوبيين ، واحترز من أن يتقدَّم المعمول على العاملين نحو ، زيداُ أكرمتُ  
ويكرمني ، فلا تكون المسألة من باب التنازع ، لأن كل واحد من العاملين  
أخذ معموله ، وكذا لو توسط نحو : ضربتُ زيداُ وضربني ، وقد أجاز  
الفارسيُّ الأعمال مع التوسط ، وأجازه بعض المغاربة مع التقدُّم ، ومع هذا ربما  
وجب<sup>(٢)</sup> التقدُّم نحو : أيُّ رجل ضربتُ أو شتمتُ ؟

( غير سببيٍّ مرفوع ) - فإذا قلت : زيدٌ قام وقعد أبوه ، أو زيدٌ قائمٌ  
وقاعدٌ أبوه ، لم تكن المسألة من التنازع ، لأنك إن أعملت الثاني خلا الأول  
من ضمير المبتدأ ، وكذا إن أعملت الأول خلا الثاني منه ، فيلزم عدم  
الارتباط بالمبتدأ ، فإن سُمع مثله حمل على أن السببيُّ مبتدأٌ مُخْبِرٌ عنه  
بالعاملين السابقين ، والجملة خبر الأول ومنه قول كثير :

قضى كل ذي دين فوقى غريمه وعزةً ممطولٌ معنَى غريمها<sup>(٣)</sup>

( ٤٨٢ )

وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن  
خروف والشلوبين ، وقد أجاز بعضُ النحويين في البيت إعمال كلٍّ من معنَى  
وممطول في غريمها ، قال شيخنا<sup>(٤)</sup> : ولم يذكر معظم النحويين هذا الشرط .

(١) في ( ز ) : وعلى هذا

(٢) في ( د ) : أوجب

(٣) في الدرر ج ٢ ص ١٤٦ : استشهد به على أنه لا تنازع في السببي المرفوع . . . وفي التسهيل

وشرحه للدماميني فيما يقع فيه التنازع غير سببي مرفوع . . . وساق حديثاً طويلاً حول من

منع المسألة ومن أجازها ، والبيت لكثير عزة - ديوانه ص ١٧٧

(٤) أي أبو حيان .

واحترز بمرفوع من السببي غير المرفوع كالمصوب مثلاً ، فإنه لا يمتنع فيه التنازع ، لأنه لا يُضْمَر بل يُحذف وذلك نحو : زيدٌ أكرمٌ وأفضلُ أباه .  
(عمل فيه أحدهما) - أي سواء كان طلبهما متفقاً نحو : قام وقعد زيدٌ ، وضربتُ وأهنتُ زيداُ ، أم مختلفاً نحو : ضربني وأكرمتُ زيداُ .

( لا كلاهما ، خلافاً للفراء في نحو : قام وقعد زيدٌ ) - فارتفع زيدٌ عنده<sup>(١)</sup> بالفعلين معاً . قال المصنّف : وهو غيرٌ مستبعدٍ ، فإنه نظير : زيدٌ وعمروٌ منطلقان ، على رأي سيويه في أن الخبر مرفوع بالابتداء . وأجيب بالفرق ، وهو استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد ، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقين ، إذ لا يصح زيدٌ منطلقان ، ويصح قام زيدٌ .

( والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق ، خلافاً للكوفيين ) - وعملٌ كلٌّ منهما مسموعٌ ، ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر ، والراجح الأقرب<sup>(٢)</sup> كما يقول<sup>(٣)</sup> البصريون ، لنقل سيويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر ، وأن إعمال الأول قليل . قال المصنّف : ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر ، والبصريون يرجحون الثاني ، والكوفيون الأول ، وقال بعض النحويين : يتساويان ، وقال النحاس : حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول ، قال : ولم أجد ذلك على ما حكى . انتهى . ونصوص النحويين متضاربة<sup>(٤)</sup> على نقل هذا المذهب عن الكوفيين .

( ويعملُ الملقى ) - أي عن العمل في الاسم الذي تنازعه العاملان .

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ) : الثاني .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( ز ) .

(٤) في ( د ، ز ) : متضاربة .

( في ضمير المتنازع ) - أي سواء أكان<sup>(١)</sup> ذلك الملقى الأول أم غيره ،  
 وسواء أكان<sup>(٢)</sup> طلبه الرفع أم غيره ، فمثال<sup>(٣)</sup> الأول : ضربوني وضربت  
 قومك ، وأكرمته وأكرمني زيد ، ومررت به ومرّ بي زيد ، ومثال<sup>(٤)</sup> الثاني :  
 ضربت وضربوني قومك ، وأكرمني وأكرمته زيد ، ومرّ بي ومررت به  
 زيد<sup>(٥)</sup> . وفهم من قوله : في ضمير . أن التنازع لا يكون في الحال والتمييز ،  
 فنحو : تصببت وامتلأت عرقاً ، وقمت وخرجت مسرعاً ، ليس من التنازع ،  
 وإنما يكون على الحذف إن دلّ دليل .

( مطابقاً له ) - أي للاسم المتنازع فيه<sup>(٦)</sup> في إفراد وتذكير وغيرهما نحو :  
 قاما وقعد<sup>(٧)</sup> الزيدان ، وقاموا وقعد<sup>(٨)</sup> الزيدون ، وقمن وقعدت الهندات .

( غالباً ) - استظهر به على ما حكم<sup>(٩)</sup> سيبويه بأنه جائز من نحو :  
 ضربني وضربت قومك ، لكنه جعله قبيحاً ، وهو في تأويل : ضربني مَنْ ثمَّ  
 وضربت قومك ، فأضمر مفرداً مراعاة لتأويل القوم بواحد يفهم الجمع .  
 قال سيبويه بعد ذكر هذا التأويل : وهو رديء يدخل فيه أن تقول :  
 أصحابه جلس ، تضرر شيئاً يكون في اللفظ واحداً .

( فإن أدت مطابقتة ) - أي مطابقة الضمير الاسم المتنازع .  
 ( إلى تخالف خبر ومُخْبِر عنه فالإظهار ) - وتخرج المسألة حينئذ من

(١) في ( د ) : سواء كان .

(٢) في ( ز ) : ومثيل .

(٣) في ( ز ) : عمرو .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في ( د ) : وقعدا

(٦) في ( د ) : وقعدوا

(٧) في ( د ) : حكم به

باب التنازع لأخذ كل<sup>(١)</sup> من العاملين معموله ظاهراً ، فتقول في : ظناني  
وظننتُ الزيدَين منطلقين : ظناني منطلقاً وظننتُ الزيدَين منطلقين ،  
بإظهار ثاني ظناني ، لأنك لو أضمرته لزم إما<sup>(٢)</sup> مخالفة الخبرِ المخبرِ عنه ،  
وذلك إذا أضمرته مثني ليطابق مفسره فقلت : ظناني إياهما وظننتُ  
الزيدَين منطلقين ، فإياهما ومنطلقين متطابقان ولكن هو والياء متخالفان ،  
ولا يخالف الخبرِ المخبرِ عنه ، وإما مخالفة المفسرِ المفسرِ ، وذلك إذا أضمرته  
مفرداً ليطابق الخبرِ به المخبرِ<sup>(٣)</sup> عنه ، فقلت : ظناني إياه وظننتُ الزيدَين  
منطلقين ، فإياه والياء متطابقان ولكن هو ومنطلقين متخالفان ، ولا  
يخالف المفسرِ المفسرِ ، فلزم الإظهار ليزول<sup>(٤)</sup> المحذور . ولا يجيز المبرد غير  
هذا ، وأجاز الكوفيون مع هذا ، الحذفَ لدلالة منطلقين ، فتقول : ظناني  
وظننتُ الزيدَين منطلقين ، وإضماره مؤخراً على وفق الخبرِ عنه لتضمن  
المثنى المفرد ، فتقول : ظناني وظننتُ الزيدَين منطلقين إياه . هذا إن  
أعملت الثاني ، فإن أعملت الأول فقلت : ظننتُ وظناني الزيدَين  
منطلقين ، فكذلك<sup>(٥)</sup> يجب الإظهار فتقول : ظننتُ وظناني منطلقاً<sup>(٦)</sup> الزيدَين  
منطلقين . ويأتي أيضاً قول الحذف وقول الإضمار ، ولكن لا يظهر هنا  
التزام التأخير ، لأن مقتضيه<sup>(٧)</sup> في الأولى مفقود في هذه ، وهو تأخر المفسر لفظاً  
ورتبةً .

(١) في ( ز ) ، كل واحد

(٢) سقطت من ( د )

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) في ( د ) ، لزوال

(٥) في ( د ) ، فهنا

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في ( د ) ، ما يقتضيه

وفهم من كلام المصنّف أنه إن<sup>(١)</sup> لم تؤدّ مطابقتة إلى ما ذكر يضر . وفي  
المسألة إذا أهملت<sup>(٢)</sup> الأول ثلاثة مذاهب :

أحدها : إضماره مقدّماً كالمرفوع نحو : ظننته أو إياه وظننت زيدا  
قائماً .

الثاني : إضماره مؤخراً لأنه كالفضلة نحو : ظنني وظننت زيدا منطلقاً  
إياه . وجزم به المصنّف في غير هذا الكتاب .

الثالث : حذفه لدلالة المفسر نحو : ظنني وظننت زيدا منطلقاً .  
قال ابن عصفور : وهذا أسدُ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر  
والفصل .

( ويجوزُ حذفُ المضمَر<sup>(٣)</sup> غير المرفوع ) - وهو المنصوب والمجرور سواء  
أكان صاحبَ الضمير الأول أو الثاني . فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ،  
ومررتُ ومرّ بي زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيدٌ ، ومرّ بي ومررتُ زيدٌ ،  
والأصل : ضربته ومررتُ به . وسيدكر المصنّف الخلاف فيما إذا كان  
الضمير<sup>(٤)</sup> للأول ، وأما إذا كان للثاني فمذهب أبي علي أنك لا تحذفه ،  
وأجاز ذلك السيرافي جوازاً مطرداً ، وهو الذي يفهم من كلام المصنّف .

وقوله فيما بعد : إنَّ حذفَه معمولاً للأول بشرطه أولى من إضماره  
مقدّماً ، يشعر أنه إذا كان لغير الأول لا يكون كذلك ، فإما أن يكون ثبوته  
أولى وهو الظاهر ، أو لا أولوية بل يستوي الحذف والإثبات ، ولا منافاة  
بين الكلامين على كلٍّ من الاحتمالين .

(١) في ( د ) : إذا لم

(٢) في ( د ) : أُلغيت

(٣) في ( د ) : الضمير

(٤) سقطت من ( د ) .

وزعم المغاربة أن حذفه حينئذ مخصوص بالضرورة ومنه :  
( ٤٨٣ ) بعكاظ يُعشي الناظري ن إذا هم لمحووا ، شعاعه<sup>(١)</sup>

أي لمحوه ، وقال :

( ٤٨٤ ) يرنو إليّ وأرنو من أصادقه في النائبات فأرضيه ويرضيني<sup>(٢)</sup>  
أي وأرنو إليه .

ونقل بعض النحويين أن ضربني وضربت قومك ، برفع قوم جائز عند الكوفيين ، على قول من قال : زيدٌ ضربت ، حسنٌ جيدٌ عند البصريين على الحذف كقوله تعالى : « والحافظين فروجهم والحافظات »<sup>(٣)</sup> .

( ما لم يمنع مانع ) - فإذا قلت : مال عني وملت إليه زيدٌ ، لم يجوز حذف إليه ، إذ يصير الظاهر أن الأصل : مال عني وملت عنه زيدٌ . وهو خلاف المراد . ومثله : رغب في ورغب عنه زيدٌ .

( ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول ، خلافاً لأكثرهم ، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إضماره<sup>(٤)</sup> متقدماً ، ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا في باب ظن ) - فيجوز عند المصنف : ضربته وضربني زيدٌ ، ومررت به ومر بي زيدٌ . بإثبات<sup>(٥)</sup> الهاء ، وعليه :

( ٤٨٥ ) إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ جهاراً فكن للغيب أحفظ للعهد<sup>(٦)</sup>

(١) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب ، والشاهد فيه إعمال أول المتنازعين ، يعشي ، وحذف ضمير الثاني ، لمحو ضرورة ، أي لمحوه .

(٢) الشاهد فيه كالسابق ، إعمال يرنو ، وحذف ضمير أرنو ، أي أرنو إليه .

(٣) الأحزاب ٣٥

(٤) في ( د ) ، إظهاره ، وفي ( غ ) ، أولى من إبقائه مقدماً .

(٥) في ( د ) ، على إثبات ، وفي ( غ ) ، بإثباته

(٦) في الدرر ج ٢ ص ١٤٤ ؛ استشهد به على جواز تقديم الضمير المنصوب بأول المتنازعين ضرورة .



وقوله :

( ٤٨٦ ) ألا هل أتاها على نأيها بما فضحت قومها غامد<sup>(١)</sup>

وذهب الأكثرون إلى أنه يجب الحذف إن كان الضمير مستغنى عنه  
فتقول : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرر بي زيد ، بحذف الهاء إلا في  
الضرورة كالبيتين ، والتأخير إن لم يكن مستغنى عنه نحو : ظنني وظننت  
زيداً قائماً إياه ، وذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفصلة على  
مفسره لفظاً ورتبةً . واختار المصنف أن الحذف حيث لا مانع أولى ، وأن  
التأخير إنما يحتاج إليه غالباً في باب ظن كما سبق تمثيله .

واحترز بالمانع من نحو : استعنت به واستعان عليّ زيد ، فلا يجوز  
حذف الهاء لئلا يلتبس ، وأشعر به قوله : غالباً .

( وإن ألقى الأول رافعاً صحّ دون اشتراط تأخير الضمير ، خلافاً  
للغراء ) - ووفقاً لسيبويه والبصريين . ويدل عليه ما حكى من قول العرب :  
ضربوني وضربت قومك ، وضرباني وضربت أخويك .

= وفي التوضيح وشرحه : وإن كان العامل من غير بابي كان وظن ولم يلبس وجب حذف  
المنصوب لفظاً ومحللاً لأنه فضلة مستغنى عنه ، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر كضربت  
وضربني زيد ومررت ومرر بي زيد ، وقيل : يجوز إضماره كقوله : إذا كنت ترضيه . الخ  
فأعمل الثاني وأضمر في الأول المفعول ، وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ، ولم يوجب في  
التسهيل حذفه . بل جعله أولى ، ولم أشر على قائل البيت .

(١) في ( د ) : عامد بالعين المهملة ، والشاهد فيه كما في سابقه . وفي معجم الشواهد ( غامد ) نسبة  
للمتنبى - ديوانه ١ / ١٦٩ ، والذي في الديوان على هذه القافية ( غامد ) ص ٣١٩ :

له من كريم الطبع في الحرب منتص ومن عادة الإحسان والصفح غامد

قال الشاعر :

( ٤٨٧ ) خالفني ولم أخالف خليلي فلا خير في خلاف الخليل<sup>(١)</sup>

وقال :

( ٤٨٨ ) جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل<sup>(٢)</sup>

وما اشترطه الفراء من تأخير الضمير فتقول : ضربني وضربت قومك هم ، حتى لا يتقدم على مفسره لفظاً ورتبةً مصادم للنص فلا يلتفت إليه . ودل قوله : الأول على أنه إن ألغى الثاني رافعاً جازت المسألة عند الفراء من غير هذا الشرط ، فتقول : ضربت وضربوني قومك ، وفيه بحث . والمشهور عن الفراء منع المسألة الأولى مطلقاً ، ونقل عنه ما ذكره المصنف من إجازتها بشرط التأخير ، ونقل عنه أيضاً القصر على السماع .

( ولا حذفه ، خلافاً للكسائي ) - في تجويزه : ضربني وضربت قومك ، على حذف الفاعل حتى لا يضمّر قبل الذكر ، وقال به<sup>(٣)</sup> أيضاً هشام من الكوفيين ، واختاره من المغاربة السهيلي وأبو جعفر بن مضاء .

(١) في الدرر ج ٢ ص ١٤٣ : استشهد به على إعمال الثاني في المتنازع فيه : خليلي ، وإعمال الأول في ضميره . فالأول يطلب خليلي فاعلاً ، والثاني يطلبه مفعولاً . فأعمل الثاني في المتنازع فيه . وأعمل الأول في ضميره . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٠٤ : الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع . وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء - جمع خليل - وقد أعمل الثاني : ولم أجف . وأضمر الفاعل في جفوني . على شريطة التفسير ، وهو مذهب البصرية والفراء ، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر . والبيت حجة عليهم . وهو في هذا الباب ثابت عن العرب . كما يتضح من أمثلة سيويه . ولا يعرف قائله .

(٣) في ( د ) : بهذا .

ومما استدلَّ به قوله :

( ٤٨٩ ) لو كان حيًّا قبلهنَّ طعنائنا حيًّا الحطيمُ وجوههن وزمزم<sup>(١)</sup>

فقال : حيًّا قبلهن ولم يقل : حيًّا ، وأول على أنه أضر في حيًّا مفرداً كما أضر من قال :

( ٤٩٠ ) ولو بخلت يداي بها وضنت لكان عليّ للقدّر الخيار<sup>(٢)</sup>

والمشهور عن الكسائي في هذه المسألة ما ذكره المصنّف من الحذف ، وكذا نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل ، ونقل عنه في شرح الإيضاح أنه لا يقول بالحذف ، بل يضمّر مفرداً في الأحوال كلها . وكلام المصنّف يفهم أنه إن ألقى الثاني رافعاً لم يُحذف المرفوع عند الكسائي ، فتقول على هذا : ضربت وضربوني قومك ، كما يقول البصريون ، وفيه بحث .

( ونحو : ما قام وقعد إلا زيد ، محمول على الحذف لا على التنازع ، خلافاً لبعضهم ) - لأنه لو كان من التنازع للزم إخلاء الفعل الملقى من الإيجاب ، ولزم في نحو : ما قام وقعد إلا أنا ، إعادة ضمير غائب على<sup>(٣)</sup> حاضر ، فهو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه . والتقدير : ما قام أحد وقعد إلا زيد ، فحذف أحد كما حذف في قوله تعالى :

(١) في المقرب لابن عصفور ج ١ كتاب ثالث ص ٢٥٢ : جاء على إعمال حيًّا الثاني ، وفاعل حيًّا الأول مضمّر فيه ، إلا أنه أفرده وإن كان عائداً على اثنين ضرورة على حدّ قوله : فلو ظفرت يداي . . .

(٢) وروى : ولورضيت يداي بها وقرت . . . لكان لها على القدر الخيار  
قال في المحتسب ج ٢ ص ١٨١ : ولم يقل : وضنتا ، على مذهب الحذف ، والتقدير : وضنت يداي .

(٣) في ( د ) : إلى

« وإن منكم إلا واردُها<sup>(١)</sup> ». ونحوه ، وأسند قعد إلى ضمير أحد ، وإلا زيد بدل ، لكن يلزم على هذا حذف الفاعل ، ومن قواعد البصريين أنه لا يحذف ، بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ، ولا عند الكوفيين ، وهذا التركيب مسموع من العرب ، قال :

( ٤٩١ ) ما صاب قلبي وأضناه وتيممه إلا كواعبُ من ذهلُ بن شيبان<sup>(٢)</sup> وقال :

( ٤٩٢ ) ما جاد رأياً ولا أجدى محاولةً إلا امرؤ<sup>(٣)</sup> لم يضع دنيا ولا دينا وهو مقيس ، وتخريج المسألة على مذهب الفراء في : قام وقعد زيد ، ضعيف ، لضعف المذهب المذكور ، وتخريجها على حذف إلا زيد مثلاً من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : ما قام إلا زيد وما قعد إلا زيد ، فيه

(١) مريم ٧١

(٢) في النسخ الثلاث : ما صاب قلبي وأصابه ، والتحقيق من الهمع والدرر والصبان ، قال في الدرر ج ٢ ص ١٤٤ : استشهد به على أن الصحيح أن ما في البيت من باب الحذف العام لدلالة القرائن ، وفي التصريح : ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على الصحيح كقوله : ما صاب قلبي . الخ والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء العامل الملقى من الإيجاب ، ولزم في نحو : ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على ضمير حاضر . قاله المرادي في شرح التسهيل على الحذف ، وقال في شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى ولا استثناء عليه ؛ وفي الصبان أن جعل هذه المثل في البيت من باب الحذف يلزم عليه حذف الفاعل ، قال : وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور ، وفيه ما فيه فتأمل . قال في الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) في ( د ) : امرء ، وفي الدرر كذلك مع ضم الراء والهمزة ، قال في الدرر : استشهد به على ما في البيت قبله ، ويجري فيه ما جرى في سابقه . وما جاد رأياً بمعنى ما أصاب في رأيه ، ولا أجدى أي ولا أغنى . . ومحاولة هو المتنازع فيه . فإن أعملت فيه أحد الفعلين أعملت الثاني في ضميره . . قال : ولم أعثر على قائله .

أيضاً حذف الفاعل، فما تنفك المسألة عن إشكال .  
 ( ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح  
 بالقرب ) - كما هو مذهب البصريين في العاملين .  
 ( أو بالسبق<sup>(١)</sup> ) - كما هو مذهب الكوفيين فيهما .  
 ( وبعمال الملقى في الضمير ) - فتقول على إعمال الثالث : ضرباني  
 وضربتُ أو ضربتُهما ومرَّ بي الزيدان ، وعلى إعمال الثاني : ضرباني  
 وضربتُ ومرَّ بي الزيدان ، وعلى إعمال الأول : ضربني وضربتُهما ومرَّ  
 بي الزيدان .

ومقتضى كلام المصنّف فيما سبق أنك تقول على رأي الكسائي في  
 الأولى والثانية : ضربني بحذف الألف ، وتقول على رأي الفراء في الأولى :  
 ضربني وضربتُ ومرَّ بي الزيدان هما<sup>(٢)</sup> ، وفي الثانية :  
 ضربني وضربتُ ومرَّ بي الزيدان<sup>(٣)</sup> هما ، بتأخير فاعل ضرب وحده  
 في الصورتين .

( وغير ذلك ) - أي مما سبق ذكره ، فيحذف الضمير مثلاً حيث سبق  
 أنه يجوز حذفه ، وتذكره<sup>(٤)</sup> حيث سبق أنه يذكر .  
 ( ولا يمنع التنازع تعدُّ إلى أكثر من واحد ) - بدليل ما حكى سيبويه  
 من قول العرب : متى رأيتُ أو قلتُ زيداً منطلقاً ، على إعمال رأيتُ ،  
 ومتى رأيتُ أو قلتُ ، زيداً منطلقاً ، على حكاية الجملة بقلتُ . وقاس

(١) في بعض نسخ التسهيل وفي ( غ ) : أو السابق .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : الزيدان

(٤) في ( د ) : ويذكر

(٥) في ( د ) : وقلت

المازني وجماعة ما يتعدى إلى ثلاثة على ما يتعدى إلى اثنين ، فتقول في إعمال الأول : أعلمني وأعلمته<sup>(١)</sup> إياه إياه<sup>(٢)</sup> زيداً عمراً قائماً . ولا يخفى التفرع على ما سبق ولم يسمع ذلك من العرب .

( ولا كون المتنازعين فعلي تعجب ) - فتقول : ما أحسن وأجمل زيداً إذا أعملت الثاني ، وما أحسن وأجمله زيداً إذا أعملت الأول . نص على ذلك المبرد في المدخل ، وشرط المصنف في الشرح في الجواز إعمال الثاني ، حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله ، فتجوز الصورة الأولى وتمتنع الثانية ، ويجوز : أحسن به وأعقل بزيد ، وتمتنع : أحسن وأعقل به زيد ، للفصل . ورد بأن شرط باب الإعمال جواز إعمال<sup>(٣)</sup> كل من العاملين في المتنازع<sup>(٤)</sup> .

( خلافاً لمن منع ) - أما المسألة الأولى فمنعها بعض النحويين في المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة ، وصرح الجرمي وجماعة بمنعها في ذي الثلاثة ، وقالوا : لم يسمع من العرب في نظم ولا نثر ، وباب التنازع خارج عن القياس ، فيقتصر فيه على السموع ، ونقل عن الجرمي منعها في ذي اثنين<sup>(٥)</sup> ، والسماع<sup>(٦)</sup> يرد على من منع في ذي الاثنين<sup>(٧)</sup> ، والقياس في ذي الثلاثة ، ولا نسلم خروج الباب عن القياس مطلقاً ، وأما المسألة الثانية فمنعها بعض النحويين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

(١) في ( د ) : وأعلمت

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ) : عمل

(٤) في ( د ) : في التنازع

(٥) في ( د ) : الاثنين

(٦) (٧) سقط ما بين الرقمين من ( د )

٢٢ - باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما يجري مجراه <sup>(١)</sup>

( من مصدر ) - نحو : ضربتُ ضرباً ، أو ضربتَين ، أو ضرباً شديداً .  
( وما يجري مجراه ) - كاسم المصدر ، نحو العطاء في معنى الإعطاء ،  
وكبعض الصفات نحو : عائداً بك ، وبعض أسماء الأعيان نحو ترُباً وجندلاً ،  
على خلافٍ فيهما يأتي آخر الباب . وسمى ما انتصب على المصدرية مفعولاً  
مطلقاً لأنه لم يُقَيَّد كما قَيَّد غيره من المفاعيل كالمفعول به وفيه ومن أجله  
ومعه .

( المصدر اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائمٍ بفاعلٍ <sup>(٢)</sup> ) - نحو : حَسُنَ  
حُسناً ، وفَهِمَ فَهْماً . واحترز بالأصالة من اسم يساوي المصدر في الدلالة ،  
ويخالفه إما بعلمية كحماد علم جنس للحمد ، وإما بخلوه لفظاً  
وتقديرًا <sup>(٣)</sup> دون عوض من بعض ما في الفعل كاغتسل غُسلاً وتوضأ وضوءاً ،  
فهذه ونحوها أسماء مصادر ، والتعبير عنها بالمصادر تجوز <sup>(٤)</sup> .

واحترز بتقدير من نحو قتال ، فإنه خلا من بعض ما في فعله لفظاً لا  
تقديرًا ، بدليل ورود قيتال . واحترز بالعوض <sup>(٥)</sup> من نحو عدّة ، فإنه خلا <sup>(٦)</sup>  
من بعض ما في فعله وهو الواو <sup>(٧)</sup> ، لكن عوض عن الفاء المحذوفة التاء <sup>(٨)</sup> .

(١) سقطت عبارة « وما يجري مجراه » من ( غ )

(٢) في ( د ) : الفاعل

(٣) في ( د ) : أو تقديرًا

(٤) في ( د ) : بالمصدرية

(٥) في ( ز ) : بالتعويض

(٦)(٧) سقط ما بين الرقمين من ( ز ) و ( غ )

(٨) في ( د ) : الهاء

والأصل وعدّ ، فهذان ونحوهما مصادر حقيقية .

( أو صادرٍ عنه ) - أي عن فاعل<sup>(١)</sup> .

( حقيقةً ) - نحو : خطّ خطأً ، وخاط خياطةً .

( أو مجازاً ) - نحو : مات موتاً .

( أو<sup>(٢)</sup> واقع على مفعول ) - نحو : ضربتُ ضرباً .

( ويسمى<sup>(٣)</sup> فعلاً وحدثاً وحدثاناً ) - لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت

من فاعلها حقيقةً أو مجازاً .

( وهو أصل الفعل لا فرعه ، خلافاً للكوفيين ) - وفاقاً لجمهور

البصريين ، لأن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر من الحدث ، ويزيد

بتعيين الزمان ، فكان فرعاً والمصدرُ أصلاً ، إذ كل فرع يتضمن معنى الأصل

وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد .

( وكذا الصفةُ ، خلافاً لبعض أصحابنا ) - إذ في الصفة ما في المصدر من

الدلالة على الحدث وزيادة الدلالة على من هي له ، وليس فيها ما في الفعل

من الدلالة على زمن معين ، فهي مشتقة من المصدر لا من الفعل .

( ويُنبِصُ بمثله ) - أي بالمصدر نحو : عجبتُ من ضربك زيدا

ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، ومنه : « فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً<sup>(٤)</sup> » .

( أو فرعه<sup>(٥)</sup> ) - وهو الفعل نحو : ضربتُ ضرباً ، « وما بدّلوا

(١) في ( د ) : الفاعل

(٢) في ( د ) : وواقع

(٣) في بعض نسخ التسهيل : وقد يسمى .

(٤) الإسراء ٦٣

(٥) في ( د ) : وفرعه . وفي بعض نسخ التسهيل : أو بفرعه



تبديلاً<sup>(١)</sup>؛ واسم الفاعل نحو: أنا ضاربٌ ضرباً، « والذارياتِ ذرّوا<sup>(٢)</sup> »؛  
واسم المفعول نحو: زيدٌ مضروبٌ ضرباً.

( أو بقائم مقام أحدهما ) - أي مقام مثله نحو: عجبْتُ من إيمانك  
تصديقاً، أو فرعه نحو: أنا مؤمنٌ تصديقاً.

( فإن<sup>(٣)</sup> ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد، ويسمى مبهماً،  
ولا يثنى ولا يُجمع ) - وذلك نحو: قمتُ قياماً. وعلل المصنّف عدم تثنيته  
وجمعه بأنه بمنزلة تكرير الفعل، وهو يقتضي أنه من قبيل التأكيد  
اللفظي، وبه صرح ابنُ جنّى، وهو ظاهر كلام ابن العليّ، وصرّح الأبدى  
بأنه ليس من التأكيد اللفظي، بل<sup>(٤)</sup> مما يُعنى به البيان. قال: لأنه يرفع  
المجاز ويثبت الحقيقة، ولذا لا يأتي التوكيد في المجاز، وقال في:

بكى الخزُّ من رَوْحٍ وأنكر جلدَه وعجّت عجيجاً من جذامِ المطارفِ ( ٤٩٣ )  
إنه نادرٌ لا يقاس عليه.

( وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمى مختصاً  
ومؤقتاً ) - وهذا هو القسم الثاني من قسمي المصدر، وهو المختص، والأول  
هو المبهم كما سبق، ودخل في المختص المعدودُ نحو: ضربتُ ضربتين، إذ<sup>(٥)</sup>  
حصل له بدلالته على عدد المرات اختصاص، والمختص الذي ليس بمعدود،

(١) الأحزاب ٢٣

(٢) الذاريات ١

(٣) في ( د )، وإن

(٤) سقطت من ( د )

(٥) الخز الحرير أو نوع منه. والتمبير على الاستعارة، وفي اللسان (عج) يَعْجُ وَيَعْجُ كَيْمَلُ عَجًا  
وعجيجاً صاح ورفع صوته... والمطرف والمطرف واحد المطارف، وهي أردية من خزٍ مربعة  
لها أعلام... والشاهد في البيت على مجيء التوكيد في المجاز نادراً لا يقاس عليه في قوله  
وعجت عجيجاً من جذامِ المطارفِ

(٦) في ( د )، إذا

يكون اختصاصه<sup>(١)</sup> بالألف واللام وبالإضافة وبالصفة ، فالأول نحو قولك :  
ضربتُ الضربَ ، تريد ضرباً بينك وبين مخاطبك فيه عهد ، فكأنك قلت :  
الضربَ الذي تعلم ، ومنه :

( ٤٩٤ ) فدع عنك ليلي إن ليلي وشأنها وإن وعدتكَ الوعدَ لا يتيسر<sup>(٢)</sup>

أي الوعد الذي كنت ترجوه منها . وتقول : زيدٌ يجلس الجلوسَ ، تريد  
الجنسَ ، وتعني به التكثير ، وهو من<sup>(٣)</sup> قسم المبين لدلالته على الكثرة ،  
والفعل لا يدل على كثرة<sup>(٤)</sup> فقط ، بل يصلح للقلّة والكثرة ، والثاني نحو :  
قمتُ قيامَ زيدٍ ، أي قياماً مثل قيام زيد ، فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأقيم  
مقامها هذا المصدر معرباً بإعراب المصدر المحذوف ، والثالث نحو : قمتُ  
قياماً طويلاً ، وضربتُ ضرباً شديداً .

( ويُشْتَى وَيُجْمَعُ ) - أي المختص ، سواء أكان معدوداً نحو : ضربتُ  
ضربتينَ وضربات ، ولا خلاف في هذا ، أم غير معدود ، وذلك عند اختلاف  
النوع . وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس<sup>(٥)</sup> ، وهو اختيار الشلوبين .  
وحكى سيبويه من كلامهم الأشغال والعقول والألباب والحلوم ، ومنع جمع  
الفكر والنظر والعلم .

قال ابنُ الخشاب : ولم<sup>(٦)</sup> يعتد بالأفكار والعلوم ، إذ الاعتداد باستعمال

(١) في ( د ) : تخصيصه

(٢) الشاهد فيه مجيء المفعول المطلق من المصدر المختص بالألف واللام في قوله : وإن وعدتكَ  
الوعد . . أي الوعد الذي كنت ترجوه منها ، ولا يعرف قائله .

(٣) في ( د ) : وهو القسم

(٤) في ( د ) : الكثرة

(٥) في ( د ) : لا يقاس

(٦) في ( د ) : ولا

العرب . ومن النحويين من أجاز ذلك قياساً ، وهو ظاهر كلام المصنّف ، فتقول على هذا : قمتُ قيامي زيد وعمرو ، وقتلتُ قتولاً كثيرةً .

( ويقوم<sup>(١)</sup> مقام المؤكّد مصدرٌ مرادفٌ ) - نحو : قعدتُ جلوساً ، ومنه :

ويوماً على ظهر الكتيب تعذّرتُ عليّ وآلتُ حلفاً لم تحلّل<sup>(٢)</sup> ( ٤٩٥ )

وظاهر كلام المصنّف فيما سبق<sup>(٣)</sup> أن الناصب لهذا المصدر هو<sup>(٤)</sup> العامل المذكور ، وهو مذهب المازني ؛ وحجته أنه لما كان في معناه وصل إليه كما يصل إلى ما هو من لفظه . ومذهب الجمهور أن الناصب<sup>(٥)</sup> له فعل<sup>(٦)</sup> من لفظه مقدر ، لأن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل ، والقليل كونه من غير لفظه ، فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه .

( واسمُ مصدر غير علم ) - نحو : اغتسلتُ غُسلاً . واحترز من اسم المصدر

العلم كحماد لفلان في معنى : حمداً له ، فلا يقال : حمدتُ حماداً<sup>(٧)</sup> لقصد التوكيد ، لأنه زائد بالعلمية على معنى العامل فلا ينزل<sup>(٨)</sup> منزلة تكراره .

(١) في ( د ) : ويقام

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٦١ : استشهد به على أن المصدر غير المؤكّد لعامله ، إن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمّر ، فحلفة منصوب بحلفت مضمرة ؛ وقال أبو حيان : يجوز أن ينصب بآلت ، ويجوز أن ينصب بحلفت مضمرة ، فترجح الأول لعدم تكلف الإضمار ، وترجح الثاني لجريان المصدر على الأكثر في كونه ينتصب بفعل من لفظه . انتهى ؛ وظاهر كلام المصنّف هنا أن البيت شاهد على قيام المصدر المرادف ؛ حلفة مقام المؤكّد لآلت . والبيت لامرئ القيس ، من معلقته المشهورة .

(٣) في ( د ) : فيها

(٤) في ( ز ، غ ) : هذا

(٥) في ( د ) : أن ناصبه

(٦) في ( د ) : هو فعل

(٧) في ( د ) : حمادا

(٨) في ( د ) : ينتزل

(ومقام المبيّن نوع) - نحو: رجع القهقرى ، ومنه : « والنّازعات  
عَرَفاً<sup>(١)</sup> » . ومذهب الجمهور في ناصب هذا كما سبق في<sup>(٢)</sup> . قعدتُ جلوساً ،  
إلا أبا الفتح<sup>(٣)</sup> ، فإنه قال هنا ما قال المازني هناك .  
(أو وصف) - نحو : « واذكر ربك كثيراً<sup>(٤)</sup> » . ومذهب سيويّه في هذا  
ونحوه أنه حال .

(أو هيئة) - نحو : يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة  
مرضية .

(أو آلة) - نحو : ضربته سوطاً ، ورشقتّه سهماً . والأصل : ضربة  
سوط ، ورشقة سهم ، وهو مطرد في جميع آلات الفعل دون غيرها ، ولهذا لا  
يجوز : ضربته خشبةً ولا رميته آجرةً ، لأن الخشبة ليست آلة الضرب ، ولا  
الآجرة آلة الرمي .

(أو كلّ) - نحو : « فلا تميلوا كلّ الميل<sup>(٥)</sup> » .  
(أو بعض) - نحو : « ولا تضرونه شيئاً<sup>(٦)</sup> » .  
(أو ضمير) - نحو : « لا أعدّبه أحداً من العالمين<sup>(٧)</sup> » .

(١) النازعات ١

(٢) في (د) : في نحو

(٣) في (د) إلا بالفتح . والمقصود ابن جنّي .

(٤) آل عمران ٤١

(٥) النساء ١٢٩

(٦) هود ٥٧ هكذا في النسخ الثلاث ، وهو في حاجة إلى توضيح ، فإن التمثيل لبعض : لته بعض  
اللوم ؛ وكان الأولى أن يضيف بعد : كل أو بعض ؛ وما أدى معناهما ، كما فعل السيوطي في  
معجم الهوامع ( ج ١ ص ١٨٧ ) ومثل له بنحو : ضربتُ أيّ ضرب ، « ولا تضرونه شيئاً » .  
فالآية شاهد على ما أدى معنى بعض .

(٧) المائدة ١١٥

( أو اسم إشارة ) - نحو : لأجِدَنَّ ذلك الجدَّ ، ومن كلامهم : ظننتُ ذلك ، يشيرون به إلى الظن ، ولهذا اقتصر عليه ، إذ ليس مفعولاً أول ، على هذا خرجه سيبويه .

( أو وقت ) - كقوله :

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمداً<sup>(١)</sup>

( ٤٩٦ )

أي اغتمضَ ليلة أرمداً ، فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه كما فعل عكسه في : كان ذلك طلوع الشمس ، إلا أن هذا كثير والأول قليل<sup>(٢)</sup> .

( أو ما الاستفهامية ) - نحو : ما تضرب زيداً ؟ أي أيُّ ضربٍ تضربُ زيداً ؟ ومثله قول عبد مناف بن ربيع الهذليّ :

ماذا يَغْيِرُ ابنتي ربيع عويلهما لا يرقدان ولا يوسى لمن رقدا<sup>(٣)</sup>

( ٤٩٧ )

يقال : غارَه يَغْيِرُهُ وَيَغْوِرُهُ نَفَعَهُ . ومعنى البيت أنه لا يُغْنِي بكأؤهما على أبيهما<sup>(٤)</sup> مِنْ طَلَب ثأره شيئاً .

( أو الشرطية ) - نحو : ما شئتَ فقم . أي أيُّ قيامٍ شئتَ فقم ؛ ومثله

قول جرير :

(١) في الدرر ج ١ ص ١٦١ ، عجزه ، فبت كما بات السليم مسهداً

قال : استشهد به على أن الوقت ينوب عن المصدر ؛ قال أبو حيان : أراد : اغتمض ليلة أرمداً فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه . . . والبيت مطلع قصيدة للأعشى يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم . ديوانه ص ١٠١

(٢) في ( د ) : عكس في التعبير بالقلة والكثرة .

(٣) في ( د ) : فلا بوسا ، وفي ( غ ) : ولا يوسا ، والشاهد في قوله : ماذا يغير ابنتي ربيع . . . بمعنى ، ماذا الاستفهامية نائبة عن المصدر ، أي ، أيُّ غناء يغني ابنتي ربيع بكأؤهما ؟ ديوان الهذليين - شعر عبد مناف بن ربيع ص ٣٨ .

(٤) في ( د ) : بكأؤكما على أبيكما .

( ٤٩٨ ) نَعَبَ الْغَرَابُ فَقَلْتُ : بَيِّنْ عَاجِلٌ مَا شِئْتَ إِذْ ظَعَنُوا لَبِينِ فَا نَعَبِ<sup>(١)</sup>  
يقال : نَعَبَ الْغَرَابُ يَنْعَبُ نَعْباً وَنَعِيْباً وَنُعَاباً<sup>(٢)</sup> صَاح . وَرَبْمَا قَالُوا :  
نَعَبَ الدِّيكِ عَلَى الْاِسْتِعَارَةِ . قَالَ :

( ٤٩٩ ) وَقَهْوَةٌ صَهْبَاءٌ بَاكَرْتُهَا بِجُهْمَةٍ وَالدِّيكُ لَمْ يَنْعَبِ<sup>(٣)</sup>  
وَالجُهْمَةُ بِالضَّمِّ<sup>(٤)</sup> أَوَّلُ مَا خِيرَ اللَّيْلُ . يُقَالُ : جُهْمَةٌ وَجُهْمَةٌ عَنِ الْفِرَاءِ .

ومما يقوم مقام المبيِّن اسمُ العدد نحو : ضربته ثلاثين ضربَةً ، فثلاثين  
منصوب على المصدرية ، واسمُ المصدر العلم فلا يقوم مقام المؤكِّد لأنه زاد على  
معنى العامل بالعلمية فلا ينزل منزلة تكراره ، ويقوم مقام المبيِّن لفوات  
المانع حينئذ ؛ وقد صرَّح بذلك بعضُ المغاربة ومثَّل<sup>(٥)</sup> بقولك : بَرَّةٌ بَرَّةٌ ،  
وَفَجَّرَ بِهِ فَجَّارٌ .

( وَيُحذف عاملُ المصدر جوازاً لقرينة لفظية ) - نحو أن يقال : أَيُّ سِيرٍ  
سَرْتُ ؟ فَتَقول : سِيراً حَثِيْثاً . أَي سَرْتُ .

وما قَمْتُ ؟ فَتَقول : قِياماً طَوِيْلاً . أَي قَمْتُ .

( أَوْ مَعنوية ) - كَقولك لِمَنْ رَأَيْتَهُ يَتَأهَبُ لِسَفَرٍ :

تَأهَباً مِيموناً . أَي تَأهَبْتُ . وَلِمَنْ قَدِمَ مِنْ حَجِّ<sup>(٦)</sup> : حَجَّاً مَبْروراً . أَي  
حَجَجْتُ .

( وَوَجوباً لكونه ) - أَي لكون المصدر .

(١) الشاهد في قوله : ما شئت . . . فانعب أي أي نعب شئت فانعب .

(٢) ضرب عليها في ( ز ) ، وفي القاموس المحيط : نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نعباً ونعيباً  
ونعاباً وتنعاباً ونعباناً صوتاً أو مدَّ عنقه وحرك رأسه في صياحه .

(٣) البيت تمثيل لمجيء النعيب للديك . وأصله للغراب . ولا يعرف قائله .

(٤) وبالفتح أيضاً . كما جاء بالقاموس .

(٥) في ( د ) ، مثل قولك .

(٦) في ( د ) ، من الحج .

( بدلاً من اللفظ بفعل مهمل ) - أي ليس موضوعاً في لسانهم ، بل استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل . ومنه قولهم : أفاً له وأفةً ، أي قدراً ، والقدر ضد النظافة . وقولهم : بله زيد ، بجرّ زيد بالإضافة ، أي تركه . وقولهم : ويحه وويحاً له أي رحمةً .

( أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب ) - نحو : ضرباً لزيد ، أي اضربه ؛ وسقياً لك ، أي سقاك الله ؛ وجدعاً لعدوك ، أي جدعه الله ، وهو من القطع في الأنف . والإفراد في هذا أكثر من الإضافة ، وذلك كالمثل المذكورة ، ومن الإضافة : « فَضْرَبِ الرَّقَابِ »<sup>(١)</sup> .

ومذهب الأخص والفراء أن وضع المصدر موضع فعل الطلب المستعمل مقيس ، بشرط إفراده وتنكيره كالمثل السابقة ، وذلك لكثرتي .

ومذهب سيبويه أنه غير مقيس ، لأن جعل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس ؛ وفيه نظر .

( أو خبر إنشائي ) - أي صورته صورة الخبر ، والمعنى على الإنشاء نحو قولهم : حمداً وشكراً لا كُفراً ، أي أحمدُ الله حمداً وأشكره شكراً ؛ وهو من أمثلة سيبويه ، وهذا تقديره .

وقال بعض النحويين ، وقد ذكر مثال سيبويه هذا : إنَّ العربَ هكذا تتكلم بالثلاثة مجتمعةً وقد تُفردُ .<sup>(٢)</sup>

وقال ابن عصفور : لا يستعمل لا كُفراً إلا مع حمداً وشكراً ، ولا يقال : حمداً وحده أو شكراً<sup>(٣)</sup> إلا أن يظهر<sup>(٤)</sup> الفعل على الجواز ، ولا يلزم

(١) محمد ٤

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (د) ، ولا شكراً .

(٤) في (د) ، إلا إن ظهر .

الإضرار إلا مع لا كفراً .

( أو غير إنشائي ) - نحو : أفعل وكرامةً ومسرةً ، أي وأكرمك كرامةً وأسرُّك مسرةً . ولا أفعل ولا كيداً ولا همماً ، أي ولا أكاد كيداً ولا أهمُّ همماً ، وهما من أمثلة سيبويه ، وهذا تقديره .

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع إكرام ، ولا يستعمل مسرةً إلا بعد كرامة ، فلا يقال : مسرةً وكرامةً ، وكاد الناصبة كيداً قال الأعمش هي الناقصة . وعلى هذا يكون الخبر قد حُذِفَ للعلم به ، أي ولا أكاد أقارب الفعل .

وقال الخَدْبُ هي التامة ، والمعنى : ولا مقارنة .

( أو في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس أو لمخاطبٍ أو غائبٍ في حكم حاضر ) - فللنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه :

أَغْدَةُ كَغْدَةِ البعير؟ وموتاً في بيت سلولية؟ غدة البعير طاعونه ، يقال : أَعْدَّ البعيرُ فهو مُعَدُّ أي به غدة .

وللمخاطب كقول العجاج :

( ٥٠٠ ) أَطْرَباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ<sup>(١)</sup>

والقنصري الشيخ الكبير عن الاخفش ، ويروى قنصري بكسر النون .

وللغائب كقولك وقد بلغك أن شيخاً يلعب : أَلْبِأُ وقد علاه الشيب<sup>(٢)</sup> ؟

(١) سقط الشطر الثاني من ( ز ، غ ) ، وفي الدرر ج ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على مجيء التوبيخ الاستفهامي للمخاطب ، وهذا البيت من شواهد سيبويه ، قال : فإنما أراد ، أطرِب ؟ أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل ، وقال الأعمش ، الشاهد فيه نصب طرب على المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير : أطرِب طرباً ؟ والمعنى : أطرِب وأنت شيخ ؟ والبيت للعجاج كما قال الشارح - ديوانه ص ٦٦ -

(٢) في ( ز ) ، المشيب



ومثاله في توبيخ دون<sup>(١)</sup> استفهام قوله :

(٥٠١) خُمُولًا وإهمالًا وغيرُكَ مولَعٌ بتثبیت أسباب السيادة والمجد<sup>(٢)</sup>

( أو لكونه تفصيل عاقبة طلب ) - كقوله تعالى : « فشدوا الوثاق ، فإمًا منًا بعدُ وإمًا فداءً »<sup>(٣)</sup> .

( أو خبر ) - كقول الشاعر :

(٥٠٢) لأجهدنَّ فإمًا درءَ واقعةٍ تُخشى وإمًا بلوغَ السؤل والأمل<sup>(٤)</sup>

( أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير ) - نحو : زيدٌ سيراً سيراً ، أو السيرَ السيرَ ، أو قياماً قعوداً ، وزيدٌ ضرباً وقتلاً ، أو إمًا قياماً وإمًا قعوداً .

( أو حصر ) - نحو : ما أنت إلا سيراً ، أو إلا<sup>(٥)</sup> السيرَ أو إلا شربَ الإبل ، وإنما أنت سيراً أو السيرَ أو شربَ الإبل .

ومن المكرر قوله :

(٥٠٣) أنا جِدًّا جِدًّا ولهوُك يزدا دُ إذا<sup>(٦)</sup> ما إلى اتِّفاقٍ سبيلٌ

(١) في ( ز ، غ ) ، ومثاله دون استفهام في توبيخ .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على حذف عامل التوبيخ غير مقرون باستفهام ، والبيت من شواهد الدماميني على التسهيل على هذا الحكم ، قال بعد ما أورده : كذا مثل الشارح وغيره ، يعني بالشارح ابن مالك . قال : قلت ، وقد يقال إن هذا على إضمار همزة التوبيخ كما تضرر همزة الاستفهام الحقيقي . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) محمد ٤ ، والشاهد في قوله تعالى : « فإمًا منًا بعد وإمًا فداءً » على حذف عامل المصدر لكونه تفصيل عاقبة طلب ، فشدوا الوثاق .

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على أن من المصدر الواجب حذف عامله ما وقع لتفصيل عاقبة خبر ، وعلى هذا استشهد به الدماميني في شرح التسهيل ، وكذا أبو حيان . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) في ( د ) ، عطف بالواو في هذه والتي بعدها .

(٦) في ( د ) ، إذن بالنون ، وفي الدرر ج ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على أن من المصادر الواجب حذف

ومن المحصور قوله :

( ٥٠٤ ) ألا إنما المستوجبون تفضلاً بداراً إلى نيل التقدم في الفضل<sup>(١)</sup> .

واحترز باسم عين من كونه اسم معنى ، فإنه حينئذ يجعل المصدر خبراً عنه ، فيرفع في نحو : جُدُّك جُدُّ عَظِيمٍ ، وإنما بدارُك بدارُ حريص . أما إذا كان اسم عين فلا يصلح كونُ المصدرِ خبراً عنه إلا بتجوُّز ، فينصبُ بفعل هو الخبر . فتقدير : أنا جُدُّاً جُدُّاً : أنا أجُدُّ جُدُّاً ، وتقدير : إنما المستوجبون تفضلاً<sup>(٢)</sup> بداراً : إنما المستوجبون تفضلاً يبادرون بداراً .

فحذف العامل وجعل التكرير عوضاً من ظهوره ، وأقيم الحصرُ مقام التكرير ، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو « إنما » أو « إلا » بعد النفي ، فلو عدم التكرير والحصر جاز إظهار العامل وإضماره .

كذا أطلق المصنف . ويشمل هذا الإطلاق ما كان معه استفهام نحو : أزيدُ سيراً ؟ أو نفي نحو : ما زيدُ سيراً ، وما خلا منهما نحو : زيدُ سيراً .

وذكر ابن العلي لزم إضمار العامل مع الاستفهام ، وقال في توجيهه : قيل لأن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل كأنه ناب عن التكرير . وقال فيما ليس فيه استفهام نحو : زيدُ سيراً ، وما زيدُ سيراً ، قيل : لا يجب إضمار العامل ، وسيبويه قد نص على : أنتُ سيراً ، أنه مما لا يجوز إظهاره ، لأنه أدخله في الباب . فكذلك<sup>(٣)</sup> : ما أنتُ سيراً ، لأنه يدل على<sup>(٤)</sup> الفعل . ثم

---

= عاملها ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير . . وهذا البيت استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على هذه المسألة ، ولم يعزه إلى أحد .

(١) في الدرر ج ١ ص ١٦٥ : استشهد به على أن المصدر يجب حذف عامله إذا كان محصوراً ، فبداراً مصدر وقع في حصر . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( د ) ولم تذكر غير العبارة الثانية

(٣) في ( د ) ، وكذلك .

(٤) في ( د ) ، بدل من الفعل .

قال : وقد أطلق بعضهم جواز ذلك ، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره .  
( أو مؤكّد جملةً ناصّةً على معناه ) - نحو : له عليّ دينارٌ اعترافاً .  
( وهو مؤكّد نفسه ) - لأنه لما لم تحتمل الجملة غيره نزل منزلةً  
تكريرها ، فكانه نفس الجملة .

( أو صائرةً به نصّاً ) - نحو : هو ابني حقّاً .  
( وهو مؤكّد غيره ) - لأنه لما أزال احتمالاً في الجملة تأثرت  
به فكان غيرها ، إذ المؤثر غير المتأثر .

( والأصحُّ منعُ تقديمهما ) - وهذا قول الزجاج ومن أخذ بمذهبه ، فلا  
تقول : اعترافاً له عليّ دينارٌ ، ولا حقّاً هو ابني ، لأن عاملَ هذا المصدر فعلٌ  
يفسره مضمونُ الجملة أي : اعترف بذلك اعترافاً وأحقّه حقّاً . فأشبهه ما  
عامله معنى الفعل ، فكما لا يتقدم ذلك على معنى الفعل ، لا يتقدم هذا  
على الجملة المفسّرة عامله . وأجاز الزجاج توسّطه نحو : هذا حقّاً عبدُ الله .  
وعلل بأنه إذا تقدّم جزء فلا بد له من جزء آخر ، فقد تقدّم ما يدلُّ على  
الفعل .

واستدل من أجاز تقديمه على الجملة بقولهم : أحقّاً زيدٌ منطلقٌ ؟  
وأوله <sup>(٢)</sup> من منع على أن حقّاً منصوب على الظرفية ، والمعنى : أفي حق زيدٍ  
منطلقٌ <sup>(٣)</sup> ؟ وقد نص سيبويه في : أحقّاً أنك منطلقٌ ؟ على أنه ظرف خبر  
المتبدأ المنسب من أن وصلت بها .

( ومن الملتزم إضمارُ ناصبه المشبه به ) - أي المصدر <sup>(٤)</sup> المشبه به .  
( مشعراً بحدوثٍ بعد جملةٍ حاويةٍ فعله وفاعله معنىً دون لفظ ولا

(١) في ( د ) : فكانه غيرها .

(٢) (٣) سقط ما بينهما من ( د ) .

(٤) في ( د ) : بالمصدر .

صلاحية للعمل فيه) - وذلك<sup>(١)</sup> نحو: له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله<sup>(٢)</sup> صراخٌ صراخَ الشُّكْلَى أي يصوتُ صوتَ حمارٍ، ويصرخُ صُراخَ الشُّكْلَى .

واحترز بمشعر مما لا يشعر بحدوث نحو: له ذكاءٌ ذكاءَ الحكماء .  
فلا ينصب هذا، لأن صوتاً ونحوه إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسنداً إلى فاعل<sup>(٣)</sup>، فله صوتٌ بمنزلة: هو يصوتُ، وله صراخٌ بمنزلة: هو يصرخُ، وليس قولك: له ذكاءٌ بمنزلة هو يفعل، إنما أخبرت بأنه ذو ذكاء، فهو كقولك، له يدٌ يدُ أسد، فلا ينصب لهذا، فإن عبّرت بالذكاء عن عملٍ يدل على الذكاء جازاً النصب .

واحترز بقوله: بعد جملة من كونه بعد مفرد، فلا يجوز النصب في قولك: صوته صوتُ حمارٍ ونحوه .

واحترز بحاوية من قولك: فيها صوتٌ صوتَ حمارٍ، فإن النصب فيه ضعيفٌ، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يشبه: هو يصوتُ، بخلاف: له صوتٌ .

ووجه النصب فيه أن الصوتَ يدل على المصوتِ، لاستحالة صوت بلا مصوتٍ .

واحترز بلا صلاحية مما يصلح للعمل في المصدر نحو: هو مصوتٌ صوتَ حمارٍ، فإن صوتَ حمارٍ لا ينتصب فيه بمضمر بل بمذكور وهو مصوت، بخلاف: له صوتٌ صوتَ حمارٍ .

ويجوز فيما كان من هذا النوع نكرةً كصوت حمارٍ أن ينتصب على المصدر وعلى الحال، وأما المعرفة كصوت الحمار، فتتعين فيه المصدرية، والتقديرُ على المصدرية: يصوتُ صوتَ حمارٍ أو صوتَ الحمار، وعلى

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د)، الفاعل .

الحالية : يُبديه أو يخرجُه صوتُ حمارٍ .

( وإتباعه جائزٌ ) - فتقول : له صوتٌ صوتُ حمارٍ أو صوتُ الحمارِ ، بالرفع في المعرفة والنكرة . وهو عند ابن خروف دون النصب ، وهو والنصب عند ابن عصفور متكافئان ، والرفع في المعرفة والنكرة على الخبرية لمبتدأ محذوف ، أي هو صوتُ حمارٍ أو صوتُ الحمارِ ، أو البدلية ، وتزيد النكرة بالنعنية .

( وإن وقعتْ صفته موقعه فإتباعها أولى من نصبها ) - فالرفع في قولك : له صوتٌ أيما صوتٍ أو مثلُ صوتِ الحمارِ ، أو له صوتٌ صوتٌ حسنٌ أولى من النصب . نصُّ على ذلك سيبويه ، وهذه مثله . والنصب على تقدير : يصوتُ أيما صوتٍ ، ويصوتُ مثلُ صوتِ الحمارِ ، ويصوتُ صوتاً حسناً .

( وكذا التالي جملة خالية مما هو له ) - فتقول : هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ ، وفيها صوتٌ صوتُ حمارٍ بالرفع . قال سيبويه : ولو نصبتَ لكان وجهاً . وقد سبق ذكر وجهه .

( وقد يُرفعُ مبتدأ المفيدُ طلباً ) - كقولك : صبرٌ جميلٌ<sup>(١)</sup> ، وكقوله : يشكو إليَّ جملي طولُ السرى صبرٌ جميلٌ ، فكلانا مبتدأ<sup>(٢)</sup> ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف ، وبه جزم المصنفُ في باب المبتدأ ، وعده من المبتدآت الواجبات الحذف .  
( وخبراً المكرراً )<sup>(٣)</sup> - نحو : أنتَ سيرٌ سيرٌ .

(١) في ( ز ، غ ) ، صبر صبر .

(٢) في شرح الأشموني ج ١ ص ٢٢١ ، ذكر البيت وعلق تحته : أي أمرنا صبر جميل ، وهو هنا جائز كما قال الشارح ، وجزم به المصنف في باب المبتدأ ، ولكن التمثيل هنا على أنه مبتدأ

(٣) في ( د ) ، وخبر المكرر .

(والمحصور) - نحو: إنما أنت سيرٌ.  
(والمؤكِّد نفسه) - نحو: له عليّ ألف<sup>(١)</sup> اعتراف. أي هذا الكلام اعتراف.

(والمفيد خبراً إنشائياً) - كقوله:  
(٥٠٦) عَجِبْتُ لَتَلِكْ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيَكُمْ عَلَى تَلِكِ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ<sup>(٢)</sup>

والتقدير: أمرى عجبٌ لتلك... ولما أبهم ميّز بقوله: قضية. ويجوز أن يكون عجبٌ مبتدأ، والخبر في قوله لتلك، وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل.  
(وغير إنشائي) - كقوله<sup>(٣)</sup>:

(٥٠٧) أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً لِأَوَّلِ مَنْ يَلْتَقَى وَشَرًّا مَيَسَّرَ<sup>(٤)</sup>

والكلام في رفع خيبة كالكلام في رفع عجب. والتقدير على جعله خبراً: الأمرُ أو الواقعُ خيبةٌ. وكلام سيبويه على أنه مبتدأ، قال: وقد يُرفع بعض هذا رَفَعٌ مبتدأ ثم يبنى عليه، وأنشد:

عَجِبْتُ لَتَلِكْ... البيت. وكلام سيبويه هذا يدل على أن الرفع غير مطرد، وهو ظاهر قول المصنّف: « وقد يُرفع... » وقال صاحب البسيط: وقد يُرفع بعضُ هذه، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب، خلافاً لبعضهم.

(١) في (د): ألف درهم.

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٦٤: استشهد به على استعمال عجب مرفوعة، واستشهد به سيبويه على هذا المعنى. قال الأعلام: الشاهد فيه رفع عجب على إضمار مبتدأ: أمرى عجب... ويجوز رفعه بالابتداء... والبيت للشاعر الجاهلي ضمرة بن جابر.

(٣) في (د): أو غير إنشائي.

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٦٢: استشهد به على ورود بعض المصادر النائية عن أفعالها مرفوعة، والبيت =

(فصل ١) : (المجموع بدلاً من اللفظ بفعل مهمل : مفرد كدْفراً<sup>(١)</sup>،  
وجائز الإفراد والإضافة كويله ، ومضاف غير مثنى كبلة الشيء وبهله ،  
ومثنى كلبيك ، وليس كلدى لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر خلافاً ليونس ،  
وربما أفرد مبنياً على الكسر) .

( وقد ينوب عن المصدر اللّازم إضمار ناصبه صفات كعائداً بك ، وهنيئاً  
لك ، وأقائماً وقد تعدد الناس ؟ وأقاعداً وقد سار الركب ؟ وقائماً قد علم الله  
وقد تعدد الناس ) - فعائداً اسم فاعل ، يقال : عادَ بالله فهو عائد ، وكذا  
قائماً وقاعداً ، وهنيئاً<sup>(٢)</sup> فعيل وهي صيغة مبالغة ، تقول : هنأني الطعام أي  
ساغ لي وطاب ، واسم الفاعل هانئ وهنيء فعيل للمبالغة . ويجوز كونه صفة  
من هَنؤُ الطعام أي ساغ نحو : شَرَفَ فهو شريف ، ويستعمل معه مريء  
فيقال : هنيئاً مريئاً ، وهي صفة إما من أمرأني الطعام أو من مرأ<sup>(٤)</sup> الطعام  
على ما سبق في هنيء ، وإنما يقال مرأ إذا كان مع هنا وذلك للإبتاع ، فإذا  
أفرد قيل : أمرأني كأكرمني ، وأجاز أبو البقاء كون هنيئاً<sup>(٥)</sup> ومريئاً مصدرين  
جاءا على فيعيل ، فيكونان كالنكير لأنهما ليسا من الأصوات .

( وأسماء أعيان كترباً وجندلاً ، وفاها لفيك ، وأأعور وذا

---

= من شواهد سيبويه ، قال الأعمش ، والشاهد فيه رفع خيبة بالابتداء وهي نكرة . . والبيت لأبي

زبيد الطائي - ديوانه ص ٦١ .

(١) سقط الجزء الأول من هذا الفصل إلى قوله ، وقد ينوب عن المصدر ، من شرح ابن مالك وابن  
عقيل والدماميني ، وثبت في بعض نسخ التسهيل ، وأثبتته هنا كما جاء بالنسخة المحققة من  
التسهيل . لأنه توضيح لعبارة وردت في أول الفقرة السابقة .

(٢) الدفر الدفع في الصدر - القاموس المحيط .

(٣) في ( ز ) : هني .

(٤) في ( د ) : مري

(٥) في ( ز ، غ ) : هني ومري .

ناب) - فيقال : تُرْباً وَجندلاً في معنى تَرَبَّتْ يدها ، أي لا أصاب<sup>(١)</sup> خيراً .  
 والتربُّ الترابُّ ، والجندلُ الحجارة . قال سيبويه : جعلوه بدلاً من قولك :  
 تَرَبَّتْ يداك . ويقال : فاها لفيك أي فا الداهية ، قاله سيبويه في معنى  
 دهاه الله ، فيستعملان لقصد الدعاء . وأما أَعورَ وذا نابٍ ؟ فالمقصود به  
 الإنكار ، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جيلة<sup>(٢)</sup> ، التقى  
 فيه بنو أسد وبنو عامر ، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء  
 جملاً أَعور مشوّه الخلق ذا ناب وهو المُسنُّ ، والعرب تكره البعير الأَعور إذا  
 رآته في عسكر عدوِّها ، ففعلوا ذلك ليتطيَّرَ به الآخرون ، فيكون سبباً  
 لانهمزاهم . فلما رأوه قال بعض بني أسد : أَعورَ وذا نابٍ ؟ فأنكر عليهم  
 استقبالهم إياه ، فلم يسمعوا منه ، ففضى أن قومَه هُزموا . وكأنه تطيَّرَ بالأَعور  
 لأنه نقص ، وتخيَّل من الناب العَضُّ والشدة ، فكأنه قال : أتستقبلون من  
 الأمر ما فيه نقص وشدة ؟ وقيل إنهم لقوا بعيراً أَعور وكلباً ، وقيل : بل  
 البعير كانت له ناب طويلة .

( والأصْحُ كَوْنُ الأَسْمَاءِ مَفْعُولَاتٍ وَالصِّفَاتِ أَحْوَالاً ) - فالأَسْمَاءُ تُرْباً  
 وجندلاً وما بعده . وظاهر كلام سيبويه أنها كلها منصوبة نصب المفعول به  
 كما ذكر المصنّف أنه الأصح ، وهو تأويل الأكثرين . والتقدير : ألزمك الله  
 أو أطعمك تربا وجندلاً ، وألزم الله فاها لفيك أو جعل فاها لفيك ،  
 وأتستقبلون أَعورَ وذا نابٍ ؟

وذهب الشلوبين وغيره إلى أن تُرْباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر  
 بدليل جواز اللام فتقول : تُرْباً لك كما تقول : سَقِيّاً لك<sup>(٣)</sup> . ولا حجة في

(١) في (د) ، لا أصابت .

(٢) في (د) ، حليلة

(٣) سقطت من (د) .



هذا ، إذ اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف ، والتبيين محتاج إليه هنا كما يحتاج إليه في سقيا ونحوه ، وذلك لأن التقدير كما ذكر سيبويه : ألزمتك الله أو أطمعك ترباً وجندلاً ، فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج إلى البيان كما احتيج إليه في سقيا ونحوه .

وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أن أعور وذا ناب حال ، وجعلا تقدير سيبويه : أستقبلون أعور وذا ناب تفسير معنى . قال ابن خروف : وحقيقة التقدير فيه <sup>(١)</sup> : أستقبلونه أعور . . . قال ابن عصفور : لأنهم إذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور . ومستندهما في حمل كلام سيبويه على ذلك أنه لم يذكر في الباب الذي ذكر هذا فيه مفعولاً ، هذا تمام الكلام في الأسماء .

وأما الصفاتُ فهي : عائداً بك وما بعده . فأماً عائداً وقائماً وقاعداً فأحوال مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره .  
والتقدير : أعوذ عائداً بك ، وأتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً . . .

وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على أنها مصادر وجاءت على فاعل <sup>(٢)</sup> كالفالج والعافية . قال : لأن الحال مؤكدة تضعف . وردُّ بأن الحال مؤكدة جاءت في أفصح <sup>(٣)</sup> كلام . قال تبارك وتعالى : « وأرسلناك للناس رسولاً <sup>(٤)</sup> » . وزعم بعض النحويين أن هذه المسألة مقصورة على السماع ، ولا يقال : أخرجاً وقد دخل الناس ؟ إلا إن سُمع ، وقال غيره : زعم سيبويه أن هذا مقيس ، يقال لكل من كان لازماً صفةً دائماً عليها . والأول هو مقتضى قول

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : على أنها فاعل

(٣) في (د) : في فصيح الكلام

(٤) النساء ٧٩

المصنّف : وقد ينبؤ . . . وقد جاء هذا مستعملاً مع الاستفهام كقوله :  
( ٥٠٨ ) أثاركةً تدللها قطام وضناً بالتحية والسلام<sup>(١)</sup> ؟

وبدون الاستفهام كقوله :

( ٥٠٩ ) ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذاً بك أن يغلوا فيطغوني<sup>(٢)</sup>

وقد جمع المصنّف فيما ذكر من الصورتين الأمرين .

وأما هنيئاً فهو عند سيبويه ومعظم النحويين حال ، وهي قائمة مقام الفعل الناصب لها . وقدّره سيبويه مرةً : ثبت فيكون حالاً مبيّنة<sup>(٣)</sup> ، ومرة هنا فيكون حالاً مؤكدة . وجوز الزمخشري في قوله تعالى :

« فكلوه هنيئاً مريئاً<sup>(٤)</sup> » . أن يكون هنيئاً صفة لمصدر محذوف أي أكلاً هنيئاً ، وأن يكون حالاً من ضمير المفعول وأن يوقف على : « فكلوه » ويبتدأ : « هنيئاً مريئاً » على الدعاء ، فينتصب انتصاب المصدر نحو : سقياً ورعياً .

ويستعمل مريئاً بعد هنيئاً . قال الفارسي : وانتصابه انتصاب هنيئاً .

(١) في ( د ) : تحيتها ، وفي رواية ابن يعيش - شرح الفصل ج ٤ ص ٦٣ :

وضناً بالتحية والكلام

قال : وقطام علم امرأة ، وهو محل الشاهد . فإنه فاعل ، ولو أعربه لرفعه . . أقول : إن الشاهد هنا في قوله : وضناً بنصبه على المصدرية عند المبرد . أي تضن ضناً . وقد جاء هنا بعد استفهام : أثاركة . ؟ وسيجيء في البيت التالي بدون استفهام . والبيت للناطقة الديقاني - ديوانه ص ٧٥

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ١٢٢ : البيت لعبد الله بن الحارث السهمي ، قال ابن يعيش : قال

صاحب الفصل : وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجرى . وهي على ضربين : جواهر نحو : تربا وجندلاً . . . وصفات نحو : هنيئاً مريئاً ، وعائذاً بك . وهو الشاهد في البيت فكأنه قال : أعوذ عائذاً بك . . .

(٣) سقطت من ( د )

(٤) النساء ٤

والتقدير عنده : ثبتَ مريئاً ، ولا يجوز عنده كونه صفةً لهنيئاً ، لأنه ناب  
مناب الفعل ، والفعل لا يوصف . وذهب الحوفي إلى أنه صفةٌ له . وزعم بعض  
النحويين أن مريئاً يستعمل وحده غير تابع لهنيئاً ، وجاء التفريق بينهما في  
بيت أنشده المبرد :

كل هنيئاً وما شربتَ مريئاً<sup>(١)</sup>

( ٥١٠ )

---

(١) هو شاهد على التفرقة بين هنيئاً ومريئاً عند بعض النحويين .

## ٢٤ - باب المفعول له

( وهو المصدرُ المَعْلَلُ به حَدَثٌ شارَكه في الوقتِ ظاهراً أو مقدراً ،  
والفاعلُ تحقيقاً أو تقديرًا ) - فالمصدرُ جنسٌ يشملُ المفعولَ له وغيره ، والمعللُ  
له أخرج ما ليس كذلك من المصدرِ نحو : قعدتُ جلوساً ، ورجع القهقري ،  
والمشاركُ فعلاً ظاهراً أي ملفوظاً به نحو : ضربَ زيدٌ ابنه تأديباً .  
والمشاركُ <sup>(١)</sup> مقدراً نحو ما جاء في حديث محمد <sup>(٢)</sup> بن ليبيد الأسهلي : قالوا <sup>(٣)</sup> :  
« ما جاء بك يا عمر <sup>(٤)</sup> ؟ أحذباً على قومك ؟ أو رغبةً في الإسلام ؟ أي :  
أجئت <sup>(٥)</sup> . . . . »

والمشاركُ في الفاعلِ تحقيقاً هو فيما ذكر فيه الفاعلُ ظاهراً أو مضمراً كما  
سبق تمثيله ، وتقديراً هو فيما إذا بُني الفعلُ للمفعولِ نحو : ضربَ الصبيُّ  
تأديباً <sup>(٦)</sup> ، فيقدرُ أن الضاربَ المؤدَّبُ ليتحدَّ الفاعلُ .

( وينصبُه مُفهمُ الحدَثِ ) - كالمصدرِ نحو : يعجبني ضربُك ابنك  
تأديباً ، وفرعه نحو : ضربتُ أو أنا ضاربُ ابني تأديباً .  
( نصبُ المفعولِ به المصاحبِ في الأصلِ حرفَ جرٍّ ) - وهذا مذهب

(١) في ( د ) ، أو مقداراً

(٢) في ( ز ) ، محمود

(٣) في ( د ) ، قال

(٤) في ( ز ) ، يا عمرو

(٥) في ( د ) ، أجنته

(٦) سقطت من ( د ) .

سيبويه والفارسي وهو الصحيح ، إذ هو جوابٌ له ، والجواب بحسب السؤال في المختار ، فكان ينبغي أن يقال : ضربت ابني للتأديب<sup>(١)</sup> ، لكن حذف اللام لشبهه بالمصدر .

( لا نصب نوع المصدر ، خلافاً لبعضهم ) - وهو بعض المتأخرين ، وينسب أيضاً إلى الزجاج ، ورُدَّ بدخول اللام عليه ، ولا تدخل على الأنواع نحو : سار الجَمْزَى .

( وإن تغاير الوقت ) - كقول امرئ القيس :

فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل<sup>(٢)</sup> ( ٥١١ )

فنضت ماض ، والنوم لم يقع ، فجاء باللام لما اختلف الزمان . وهذا الشرط قال بعض المتأخرين إنه من اشتراط المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، فعلى هذا يجوز : جئتُك أمس طمعاً غداً في معروفك .

قال الجوهري : نضا ثوبه أي خلعه<sup>(٣)</sup> ، وأنشد البيت ثم قال : ويجوز عندي تشديده للتكثير . ويقال : تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كالخَيْمَل ونحوه ، والخَيْمَلُ قميصٌ لا كَمِيٌّ له<sup>(٤)</sup> ، وتقول : خيملته فتخيمل أي البسته الخيمل فلبسه . ويقال لذلك الثوب مِفْضَل بكسر الميم ،

(١) في (د) ، لتأديب

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٦٦ ، استشهد به على أن الأعلام والمتأخرين اشتراطوا في نصب المفعول له الاتحاد مع العامل ، فلذلك جر النوم باللام ، وقال في التصريح ، فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب ، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام - والبيت من معلقة امرئ القيس .

(٣) في (د) ، نضيته أي خلعته

(٤) أي بدون كَمِيْن .

والمرأة فضل كجُنُب ، وكذلك الرجل ، وإنه لحسن الفضلة كالجلسة عن أبي زيد .

( أو الفاعل ) - كقوله :

( ٥١٢ ) وإني لتَعْرُونِي لذكراكِ هِزَّةٌ كما انتفض العصفور بلله القطرُ<sup>(١)</sup>

ففاعل تعروني هزة ، وفاعل الذكرى الشاعر ، أي وإني لتعروني لذكراي إياك ، فجرٌ باللام لاختلاف الفاعل ، وسيذكر المصنف الخلاف في هذا الشرط . تقول : عراني هذا الأمر واعتراني إذا غشيك ، وهزرتُ الشيء هزاً فاهتزتُ أي حركته فتحرك ، والهزة بالكسر النشاط والارتياح .

( أو عِدِمَتِ المصدرية ) - كقوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً<sup>(٢)</sup> » . ونصوص النحويين على اشتراط المصدرية كما ذكر . وأول يونس قول بعض العرب : أما العبيد فذو عبيد<sup>(٣)</sup> ، بالنصب على المفعول له ، وقبح ذلك سيبويه ، وإنما أجازته على ضعفه إذا لم يُردَّ عبيداً بأعيانهم ، فلا يجوز في : أما الحارث فلا حارث لك لاختصاصه .

( جُرُّ باللام ) - وذلك كما سبق تمثيله .

( أو ما في معناها ) - وهو من السببية نحو : « متصدعاً من خشية الله<sup>(٤)</sup> » ، والباء نحو قوله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا<sup>(٥)</sup> » ، وفي نحو :

(١) في الدرر ج ١ ص ١٦٦ ، استشهد به على جر ذكراك باللام ، لأن فاعل تعروني الهزة ، وفاعل الذكرى الشاعر . . فجر باللام لاختلاف الفاعل ، والبيت لأبي صخر الهذلي - شرح السكري

ص ٩٥٧

(٢) البقرة ٢٩

(٣) قال الأشموني في شرح الألفية ج ١ ص ٢٤٤ ، بمعنى مهماً يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه . .

(٤) الحشر ٢١

(٥) النساء ١٦٠

« دخلت امرأة النار في هرة <sup>(١)</sup> » .

( وَجَرُّ الْمُسْتَوْفِي لِشَرْطِ النَّصْبِ مَقْرُونًا بِالْأَكْثَرِ مِنْ نَصْبِهِ ) - فَجِئْتِكَ  
لِلْإِكْرَامِ أَكْثَرَ مِنْ جِئْتِكَ الْإِكْرَامَ ؛ وَمِنْ النَّصْبِ قَوْلُهُ :

( ٥١٣ ) لَا أَقْعُدُ الْجَبِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زَمْرُ الْأَعْدَاءِ <sup>(٢)</sup> .  
وقوله :

( ٥١٤ ) فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَدُّوا الْإِغَارَةَ فِرْسَانًا وَرُكْبَانًا <sup>(٣)</sup>

أَيُّ لِلْجَبِينَ وَاللِّغَارَةَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ » <sup>(٤)</sup> يَحْتَمِلُ هَذَا ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْمَوَازِينِ ، أَيُّ الْمَوَازِينِ الْمَقْسُطَةُ أَيُّ الْعَادِلَةِ ، وَرَجَّحَ  
هَذَا بَأَنَّ الْوَصْفَ بِالْمَصْدَرِ أَكْثَرَ مِنْ نَصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ مَقْرُونًا بِالْأَلِ ، وَالْإِغَارَةَ  
مَصْدَرٌ أَغَارَ عَلَى الْعَدُوِّ يَغِيرُ .

( وَالْمَجْرَدُ بِالْعَكْسِ ) - فَنَضَبُ مَا تَجَرَّدَ مِنَ الْإِضَافَةِ أَكْثَرَ مِنْ جَرِّهِ  
وَذَلِكَ نَحْوُ : « وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ » <sup>(٥)</sup> ، وَنَحْوُ :

( ٥١٥ ) وَأَعْرَضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا <sup>(٦)</sup>

(١) مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٦١ ، وفي طبقات الشافعية للسبكي ج ١ ص ١٤٣ ، حديث أبي  
هريرة ... أخرجه مسلم عن محمد بن رافع ...

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٦٧ ، استشهد به على نصب المجرور باللام : الجين ، وبين أن جره أكثر من  
نصبه مقرونًا بال ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) سقط الشطر الثاني من البيت السابق ، والشطر الأول من هذا البيت من ( ز ، غ ) - وفي الدرر  
ج ١ ص ١٦٧ ، شنوا الإغارة بدل شدوا . قال : الشاهد فيه كالذي قبله . . . وشنوا من شن إذا  
فرق ، حذف مفعوله ، أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ، أو هو بمعنى تفرقوا . . . وما جاء  
بالتحقيق ، شدوا أي حملوا بشدة للإغارة ، كما في الشرح أنسب ، والبيت من مقطعة  
لقريظ بن أنيف من شعراء بني العنبر .

(٤) الأنبياء ٤٧

(٥) البقرة ٢٦٥

(٦) في خزنة الأدب للبغدادي ج ٣ ص ١٢٢ - تحقيق عبد السلام هارون - صدره :

ويجوز الجرُّ فتقول : جئتُ لإكرامِ لك . ومنع الجزولي ذلك . قال الشلوبين : إنه غير صحيح ، ولا أعرف له سلفاً .  
( ويستوي الأمران في المضاف ) - فكلُّ من نصبه وجره كثير . فمن  
النصب : ابتغاء مرضاة الله<sup>(١)</sup> .

وأغفر عوراء الكريم ادخاره<sup>(٢)</sup>

( ٥١٥ )

والجر : « لإيلاف قريش<sup>(٣)</sup> » . العوراء الكلمة القبيحة وهي السقطة .  
والإيلاف مصدر آلفتُ الموضع أي ألفتُه وألفتُه الموضع .  
( ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل )<sup>(٤)</sup> .

#### وأغفر عوراء الكريم ادخاره

ويروى : اصطناعه ، ويروى الشطر الثاني ، وأصح عن شتم اللثيم ، وأصح عن ذات اللثيم . . . قال ، وفيه رد على من اشترط التنكير في المفعول له ، قال الأعلام : نصب الادخار والتكرم على المفعول له ، ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله فيضارع المصدر المؤكد لفعله . . . والبيت من قصيدة طويلة لحاتم الطائي - ديوانه ص ١٠٨

(١) البقرة ٢٦٥

(٢) انظر الحاشية ( ٦ ) في الصفحة السابقة وهذه الصفحة .

(٣) قريش ١

(٤) سقطت هذه العبارة من ( ز ) . ووردت في ( د ، غ ) وفي نسخ التسهيل ، ولم يذكر بعدها في النسخ شرحاً ولا تعليماً .



## ٢٥ - باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

( وهو ما ضُمِّنَ مِنْ اسمٍ وقتٍ أو مكانٍ معنى « في » باطرادٍ ) - فما ضُمِّنَ جنسَ يشمل الحال والظرف والسهل والجبل من قولهم : مُطرنا السهلَ والجبلَ ، وما نُصبَ بدخَلٍ مِنْ مكانٍ مختصٍّ نحو : دخلتُ البيتَ ؛ ومن اسمٍ وقتٍ أو مكانٍ أخرج الحال ؛ وباطرادٍ أخرج السهلَ والجبلَ فإنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن ، فلا يقال : أخصبنا السهلَ والجبلَ ، ولا مُطرنا القيعانَ والتلولَ ، بخلاف ما نُصبَ ظرفاً ، ولذا تقول : جلستُ خلفك ، ويجوز<sup>(١)</sup> : قعدتُ خلفك ، وجلستُ أمامك ، وأخرج أيضاً البيتَ ونحوه من المنصوب بدخَلتُ ، فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون استعمال . فلو كان البيتُ في هذا ظرفاً لقال : مكثتُ البيتَ ، كدخلتُ البيتَ ، وقيل : زيدَ البيتَ ، فينصب بمقدَّر كما ينصب خلفك ونحوه<sup>(٢)</sup> .

والسهلُ نقيضُ الجبلِ ، والقيعانُ والأقواعُ والأقوعُ جمعُ القاعِ ، وهو المستوي من الأرض . والتلولُ والتلالُ جمعُ تلٍ .

( لواقع فيه مذكورٌ أو مقدرٌ ناصبٍ له ) - فإذا قلت : قمتُ يومَ الجمعةِ أمامك . فناسب يومٌ وأمامك هذا الملفوظ به وهو قمتُ ، والقيام وهو أحد مدلولي قام واقع فيهما .

(١) أي بالفعل دخل كما مثل .

(٢) سقط من ( د ) : ويجوز : قعدتُ خلفك .

(٣) سقطت من ( د ) .

وإذا قلت : زيدٌ أمامك ، أو القتالُ يومَ الجمعة ، فالنائبُ لهما كائنٌ أو مستقرٌّ وهو مقدرٌ ، والكونُ أو الاستقرارُ المفهومُ هو الواقعُ في الظرف .  
( ومبنيهمُ الزمانُ ) - وهو ما وقع على قدرٍ من الزمان غير معينٍ كوقتٍ وحين .

( ومختصُّه ) - وهو المعدودُ وغيره . فالأولُ ما له مقدارٌ من الزمن معلومٌ كيومين وسنة وشهر وأسماءُ الشهور كالمحرم ، والصيف والشتاء ، والثاني أسماءُ الأيام كالسبت ، وما يختص بإضافة كيوم الجمل ، أو صفة نحو : جئتُك يوماً جاءك فيه عمرو ، أو الـ كالיום ، وما أضيف إليه شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر .  
( لذلك ) - أي للظرفية .

( صالح ) - فيتعدى إليه الفعلُ وينصبُه نصبُ الظرف كما نصب مبهمُ المصدر ومختصه ، وذلك لقوة دلالة عليهما ، لأنهما من لفظه ، بخلاف المكان فتقول : سرتُ وقتاً ، ويومين ويوماً ، جاءك فيه عمرو ، ولكن لا يعمل في المعدود إلا ما يتكرر وما يتناول ، فلا يقال : مات زيدٌ يومين ، وأنت تريدُ الموتَ الحقيقي .

( فإن جاز أن يُخبر عنه ) - كأن يكون فاعلاً نحو : جاء يومُ الخميس ، أو مبتدأً نحو : يومُ الجمعة مباركٌ .

( أو يُجرُّ بغير من ) - نحو : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة<sup>(١)</sup> » .

واحتترز مما يُجرُّ بمنٍ وحدها كعند وقبل وبعد فإنه لا يحكم بتصرفها ، لأن « من » كثرَت زيادتها فلم يُعتدَّ بدخولها في التصرف .  
( فمتصرفٌ ) - وسيذكر تقسيمه .

( وإلا ) - أي وإن لم يُجرَّ أن يُخبر عنه وألا يُجرَّ بغير من .

(١) النساء ٨٧

( فغيرُ متصرفٍ ) - وسيذكر أيضاً تقسيمه .

( وكلاهما ) - أي المتصرف وغير المتصرف .

( منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ ) - فيكون أربعة أقسام : متصرفٌ مصروفٌ ،

غيرُ متصرفٍ وغيرُ مصروفٍ ، متصرفٌ غيرُ مصروفٍ ، مصروفٌ غيرُ متصرفٍ .  
وها هو يذكرها .

( فالمتصرفُ المنصرفُ كحينٍ ووقتٍ ) - وكذا ساعةٍ وشهرٍ وعامٍ ودهرٍ

وحيثُذ ويومئذ . يقال : سِرَّ عليه حينئذ ويومئذ . حكاها سيويه .

( والذي لا يتصرف ولا ينصرف ما عِينُ من سحرٍ مجرداً<sup>(١)</sup> ) - فتعيينه

أن يكون من يومٍ بعينه ، وتجريده أن يخلو من ال والإضافة ؛ وذلك نحو :  
جئتُ يومَ الجمعةِ سحرَ ، أو يوماً سحرَ ، أو سحرَ ، تريده من يومٍ بعينه .

وإنما لم يتصرف لمخالفته نظائره من الظروف في تعريفه بغير أداة أو

إضافة ، ولم ينصرف أيضاً لعدله عن تعريفه بال ، وتعريفه بغير أداة

تعريف ، فأشبه تعريفه تعريف العلمية ؛ وقيل لعدله وتعريف العلمية ،

بجعله علماً لهذا الوقت . وقيل إنما حذف تنوينه لأنه على نية الإضافة ، إذ

تريد سحرَ ذلك اليوم ؛ وقيل لنية ال إذ تريد السحر الذي من ذلك اليوم .

والأول قول الجمهور . وقال صدر الأفاضل : هو مبني لتضمنه معنى

ال<sup>(٢)</sup> كأمس . وبالبناء قال ابن الطراوة أيضاً . والسحر قبيل الصبح ،

والسحرة بالضم السحر الأعلى .

( والذي يتصرف ولا ينصرف كغدوةٍ وبكرةٍ علمين ) - وعلميتهما

جنسية لهذين الوقتين المخصوصين . فغدوة لما بين صلاة الغداة وطلوع

(١) في ( د ، ز ) ، مجرد

(٢) سقطت ال من ( د ) .

(٣) في ( د ) ، جنس

الشمس ، والجمع عُدَى ، وبكرة للباكر ، فهي كعلمية أسامة ، فلا يَنُونان حينئذٍ قُصداً من يوم بعينه أو لا ، فتقول : غدوة أو بكرة وقت نشاطٍ ، كما تقول : أسامةٌ شرُّ السباع <sup>(١)</sup> .

وتقول : لأسيرن الليلة إلى غدوة أو بكرة ، كما تقول : <sup>(٢)</sup> : هذا أسامةٌ . قال أبو عمرو : تقول <sup>(٣)</sup> : لقيته العام الأول بكرة ، ويوماً من الأيام بكرة . فلا يَنُونُ سواء أقصدت بكرة يوم بعينه أم لم تقصد .

واحترز بعلمين من أن لا تقصد العلمية ، فإنهما يَنُونان <sup>(٤)</sup> ، ومنه : « ولهم رزقهم بكرة وعشياً <sup>(٥)</sup> » .

وزعم أبو الخطاب <sup>(٦)</sup> أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : أتيتك بكرة ، منوناً ، وهو يريد الإتيان من يومه أو في غده ؛ وحكى في البسيط عنه سماع تنوين غدوة أيضاً .

وكون علميتهما جنسية هو المشهور . وقال الزجاج إذا أردت بهما <sup>(٧)</sup> بكرة يومك وغدوة يومك لم تصرفهما ، وإن كانا نكرتين صرفتهما . ومثله قول ابن طاهر : هما علمان من معين ، نكرتان من غير معين ، وعلى هذا تكون علميتهما شخصية .

وكان الأحسن أن يسقط المصنف الكاف <sup>(٨)</sup> ، إذ لا يُعامل نظيرهما معاملة كعتمة وضخوة .

(١) سقط ما بينهما من (د) .

(٢) سقطت عن (د) .

(٣) في (د) ، مما لم يقصد .

(٤) في (د) ، مبربان .

(٥) مريم ٦٢

(٦) الأخفش الأكبر

(٧) من قوله ، كغدوة .

(والذي يُنصرف ولا يتصرفُ بُعِيدَاتُ بَيْنَ) - فيلزم النصب على الظرفية نحو: لقيته بعيداتِ بَيْنَ. أي مراراً قريباً بعضها من بعض متفرقة. وبعيدات جمع بُعْدِ مَصْفُورَةٌ، وبَيْنَ بمعنى فراق، فدل التصغير على القرب، إذ تصغير الظرف يراد به التقريب والجمع على المزار. وقال الجوهري: بعيدات بين أي بعيدات فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان، ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً، ثم يأتيه، قال: لقيته بُعِيدَاتِ بَيْنَ.

(وما عُنَّ من ضَحَى وضحوة وبكر وسحير وصباح ومساء ونهار وليل وعمة وعشاء وعشيّة) - فتقول: لقيته يوم الخميس عشيةً بالتنوين وكذا الباقي، لأنها نكرات وإن أريد التعيين. ولذا يوصف حينئذ بالنكرة نحو: لقيته يوم الخميس عشيةً متأخرةً. لكن يلزم حينئذ الظرفية فلا تقول: سير عليه يومَ الخميس ضحوة بالرفع. نصُّ عليه سيبويه، وقد أجازه الكوفيون. واحترز بما عُنَّ مما إذا لم يُرَدَّ بضحى وما بعده معيّنًا، فإنها تتصرفُ حينئذ<sup>(١)</sup> نحو: سير عليه ضحوةً من الضحوات.

وفهم من تعددها أن غيرها من أسماء الظروف كيوم يتصرف فيه وإن أريد به معيّن، وهذا أمرٌ سماعيٌّ.

وضحوة النهار بعد طلوع الشمس، ثم بعده الضحى، وهو حين تشرق الشمس مقصورةً تؤنث وتذكر، فمن أنث جعلها جمع ضحوة، ومن ذكر جعلها اسماً على فَعْل كضرد، ثم بعده الضحاء ممدود<sup>(٢)</sup> مذكر، وهو عند ارتفاع النهار الأعلى.

وبكر على وزن سحر بمعنى بكرة، يقال: سِرَّ على فرسك بكرة

(١) سقطت من (د).

(٢) في (د)، ممدوداً مذكراً

وبكراً<sup>(١)</sup>.

والعتمة وقت صلاة العشاء . قال الخليل : العتمة الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، والعشاء بالكسر والمد ، والعشية والعشي من صلاة المغرب إلى العتمة . وزعم قوم أن العشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر ، وأنشدوا :

غزونا غزوةً سحراً بليلاً عشاءً بعدما انتصفَ النهارُ<sup>(٢)</sup> ( وربما مُنعت الصرفُ والتصرفُ ) - يعني عشية ، فتقول : لقيته يوم الجمعة عشيةً ، وأتيتك عشيةً بلا تنوين ، للعلمية الجنسية والتأنيث ، ولا تقول : سير<sup>(٣)</sup> عليه يوم الجمعة عشيةً بالرفع ، لأنها لا تتصرف ، وعلى هذا يكون مثل سحر إذا أردته من يوم بعينه ، لا ينصرف ولا يتصرف . وحكى ابن العليج أنه سمع في ضحوة أيضاً العلمية<sup>(٤)</sup> ، قال : والأكثر التنكير ، يعني في ضحوة وعشية .

وذكر الجوهري أن ضحى إذا أريد من يوم بعينه لم ينون .  
( وألحق بالمنوع التصرف ما لم يُضَفْ من مركب الأحيان كصباح مساءً ، ويومَ يومٍ ) فتقول : زيدٌ يأتينا صباحَ مساءً ، ويومَ يومٍ ، بالتركيب كخمسة عشرَ ، لتضمنه معنى حرف العطف ، أي : صباحاً ومساءً ، فلا يكون حين التركيب كذلك إلا ظرفاً ، فلا تقول : سيرَ صباحَ مساءً ، فإن أضيف صدره إلى عجزه استعمل ظرفاً وغيرَ ظرف ، فيجوز : سرنا صباحَ مساءً ، وسيرَ عليه صباحَ مساءً برفع صباح . ومن تصرفه حينئذ ما أنشد سيبويه :

(١) في ( ز ) : بكر .

(٢) في ( ز ، غ ) : غدونا غدوة ، وقد مر أن الغدوة لما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس .

(٣) في ( د ) : سر يوم الجمعة .

(٤) سقطت من ( د ) .

ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء<sup>(١)</sup>  
 وإن عطفت أحدهما على الآخر زال التركيب وجاز أن يكون غير ظرفٍ  
 فتقول : فلان يزورنا صباحاً ومساءً ، وسير عليه صباح ومساءً بالرفع .  
 والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد أي : كل صباح ومساءً . صرح  
 بذلك السيرافي .

وقيل معنى المعطوف واحد<sup>(٢)</sup> من هذا وواحد من هذا .  
 وقيل المراد مع الإضافة نحو : زيدٌ يأتينا صباح مساءً أنه يأتي في الصباح  
 وحده .

( وألحق غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان ) - فيكونان كما سبق  
 من منع التصرف فتقول عند جميع العرب غيرهم<sup>(٣)</sup> : سير عليه ذا صباح أي  
 صباحاً وذات يوم أي يوماً بالنصب . وحكى سيبويه عن خثعم التصرف  
 للاسم<sup>(٤)</sup> ، فيجوز الرفع وتقول : سير عليه ذات اليمين . فيجوز الرفع في ذات .  
 نص عليه سيبويه . وذا بمعنى صاحب ، وذات تأنيشها . والتقدير : وقتاً ذا  
 صباح أي صاحب هذا الاسم ، وقطعة ذات يوم<sup>(٥)</sup> ، ثم حذف الموصوف ،  
 وأقيمت الصفة مقامه ، فلذا لم يتصرف ، قاله ابن أبي العافية . قال ابن

(١) في الدرر ج ١ ص ١٦٨ : استشهد به على أن المركب من الظروف إذا أضيف يتصرف ، فيقع  
 ظرفاً وغير ظرف ، ويومٌ يوم هنا مبتدأ محذوف الخبر لوقوعه بعد لولا ، واستشهد به  
 الدماميني بعد ما ساق كلام ابن مالك الذي اعتمد عليه السيوطي ، ثم قال الدماميني : قلت ،  
 الإضافة والتركيب لا يجتمعان ، فإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة . قال  
 صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم الشواهد أنه للفرزدق - ديوانه ص ٩

(٢) في ( ز ) ، واحداً من هذا وواحداً من هذا .

(٣) أي غير خثعم .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) أي من الدهر .

(٦) في ( د ) ، فلهذا

هشام الخضراوي : وهو موافق لكلام سيبويه لأنه لا يجيز في صفات الأحيان إذا قامت مقام الظروف إلا أن تكون ظرفاً .

( واستقبح الجميع التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف ) - فيقبح<sup>(١)</sup> عند العرب الرفع في نحو : سير عليه طويلاً أو قديماً أي زماناً طويلاً أو قديماً . فإن لم يعرض قيامها مقام الموصوف ، بل كانت الصفة قد استعملت استعمال الأسماء حسن التصرف فيرفع نحو : سير عليه قريب وملي ، وكذا إن وصفت الصفة نحو : سير عليه طويل من الدهر ، لشبهها حينئذ بالأسماء . نص على ذلك سيبويه .

وأجاز الكوفيون : سير عليه طويل ، وقديم بالرفع ، والملي القطعة من الدهر . يقال : أقام ملياً من الدهر . قال تعالى : « واهجرني ملياً »<sup>(٢)</sup> أي طويلاً . ومعنى ملي من النهار أي ساعة طويلة .

( ومظروف ما يصلح جواباً لكم واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ) - فإذا قلت : سرت يومين أو ثلاثة أيام ، لم يجز أن يكون السير واقعاً في بعض المذكور ، بل لا بد من وقوعه في كل<sup>(٣)</sup> من اليومين أو الثلاثة ، إما تعميماً ، فيعم السير الجميع ، وإما تقسيطاً فيقع في بعض كل من اليومين أو الثلاثة .

وقد يتعين التعميم كما في : صمت يومين ، أو التقسيط كما في : أذنت يومين .

والمراد بالمظروف الواقع في الظرف ، وبما يصلح جواباً لكم الظرف المؤقت ولو معرفة كاليومين المهودين ومنع ابن السراج وقوع هذا جواب

(١) في ( د ) : فبح

(٢) مريم ٤٦

(٣) في ( د ) : في اليومين أو الثلاثة



كم . وكلام سيويه على خلافة .

( وكذا مظروف ما يصلح جواباً لمتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر ) - فإذا قيل : ساروا المحرم ، لزم كون السير واقعاً في جميع الشهر تعميماً أو تقسيطاً ، وكذا بقية أسماء الشهور ، لأن كلاً منها اسم للثلاثين يوماً مثلاً ، فإن أضيف إليها شهر نحو : شهر رمضان ، جاز كون العمل في جميع المذكور ، وكونه في بعضه . هذا مذهب سيويه والجمهور .

وزعم الزجاج أن رمضان ، كسهر رمضان ، فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه . وسيويه ناقل عن العرب وهو الثقة ، ويحتاج مخالفة إلى أن يأتي من كلامهم بمثل : قَدِمَ زيدَ رمضانَ ، مع أن القياس مع سيويه ، إذ الشهر خرج بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص ، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه ، وصار حينئذ كزمن ووقت ، فشهر رمضان بمنزلة زمن رمضان ، وهذا لا يقتضي تعميماً . وكذا إذا أفرد ف قيل : ساروا شهراً أو الشهر المعروف ، لم يكن العمل إلا في جميعه ، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص .

وما يصلح جواب متى هو الظرف المختص بصفة أو تعريف ، معدوداً كان أو غيره ، لكن إن كان معدوداً فالعمل في جميعه ، وإلا فهو محتمل ، وما كان غير مؤقت ولا مختص لا يصلح جواب كم ولا جواب متى ، لأن المراد بكم السؤال عن العدد ، ومتى الإعلام بالوقت ، وذلك كوقت وحين ، فالعمل قد (١) يكون في جميعه أو يراد به من الزمان القدر الذي وقع فيه الفعل .

ومقتضى كلام المصنف جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول أكثر النحويين ، وقيل : يختص ذلك بما في أوله راء ، وقد استعمل

(١) سقطت من ( ز ) .

سيبويه خلاف ذلك ، فقال : ولو قلت : شهرُ رمضان أو شهرُ ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة .

( وكذا مَظروفُ الأبدِ والِدهرِ والليلِ والنهارِ مقرونةٌ بالألفِ واللامِ ) - فيكون واقعاً في جميعها كما في قولك : سرتُ رمضانَ .  
نصُّ على ذلك سيبويه قال : ولا تقول : لقيتهُ الدَّهْرَ والأبَدَ ، وأنتَ تريدُ يوماً فيه . انتهى . ولو قلت : سرتُ ليلاً ونهاراً لم يقتضِ التعميمُ ، وهو ظاهرُ .

( وقد يُقصدُ التَكثيرُ<sup>(١)</sup> مبالغةً فيعاملُ المنقطعُ معاملةً المتصلِ ) - فتقول : سِرَ عليه الأبدُ . وإن كان<sup>(٢)</sup> لم يقع السيرُ في جميعه ، لكن تقصد المبالغةَ تجوزاً ، كما تقول : أتاني أهلُ الدنيا ، وإنما أتاك ناسٌ منهم .  
( وما سوى ما ذكر من جواب متى فصالح<sup>(٣)</sup> فيه التعميمُ والتبويضُ إن صلح المظروفُ لهما ) - وذلك كالْيومِ والليِلةِ ويومِ الجمعةِ وأسماءِ أيامِ الأسبوعِ . فإذا قلت : سار زيدُ اليَوْمِ أو يومَ الجمعةِ أو الجمعةُ ، احتمل كون السيرِ في جميعِ المذكورِ وكونه في بعضه .

وصام زيدُ اليَوْمِ للتعميمِ ، ومات للتبويضِ . وجعل ابن خروفِ أعلامِ الأيامِ كأعلامِ الشهورِ . فسرتُ الجمعةَ عنده للتعميمِ كسرتُ المحرَّمُ ، وسرتُ يومَ الجمعةِ محتملاً له وللتبويضِ كشهرِ المحرَّمِ ، ومنع لهذا ، لقيتُك الخميسَ ، وأجاز : لقيتُك يومَ الخميسِ . والصوابُ خلافه ، لأن ذلك إنما قيل به في أسماءِ الشهورِ ، لأن المحرَّمُ مثلاً بمنزلةِ الثلاثينِ يوماً ، ولو قال : سرتُ ثلاثين يوماً لم يحتمل تبويضاً ، إذ العددُ نصٌّ في مدلوله ، فمن سار يوماً لا يقول

(١) في ( د ) : التعميم .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في المحققة كما في بعض نسخ التسهيل ، فجائز

سرتُ يومين ، وكلُّ من الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع ليس كذلك ،  
فلا فرق بين ما أضيف إليه يوم منها وما لم يضاف إليه .

( فصل ) : ( وفي الظروف ظروفٌ مبنية لا لتركيب ) - بخلاف ما

سبق<sup>(١)</sup> كصباح مساء .

( فمنها : إذ ) - ومن أدلة اسميتها الإضافة إليها بلا تأويل نحو : « بعد

إذ هديتنا »<sup>(٢)</sup> ، وتوניהا في غير رويي نحو :

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية . وأنت إذ صحيح<sup>(٣)</sup>

وبنيت لافتقارها إلى جملة أو عوضها ، وعند المصنف لوضعها على حرفين  
أيضاً .

( للوقت الماضي ) - نحو : جاء زيد إذ جئت . وهذا هو الأصل فيها

وسياتي أنها قد تكون لخلافه .

( لازمة الظرفية ) - فلا تخرج عنها ، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأ ، فلا

تقول : حضر إذ جاء زيد . أي وقت مجيئه . ولا : إذ جاء زيد مبارك . أي

وقت مجيئه مبارك .

( إلا أن<sup>(٤)</sup> يضاف إليها زمان ) - إما مخصص لها ، أي مقيد ، لأنها

لمطلق الماضي كيوم وليلة وساعة ، فتقول : يومئذ ، وليلة إذ ، وساعة إذ ، أو

(١) أي بخلاف ما سبق بيانه من الظروف المبنية لتركيب كصباح مساء .

(٢) آل عمران ٨

(٣) لم يذكر في ( ز ، غ ) من البيت غير قوله ، وأنت إذ صحيح . موضع الشاهد ، والبيت لأبي

ذؤيب الهذلي ، هذليين ٦٨ / ١ قال ابن يعيش في شرح المفصل ج ٣ ص ٢٩ ، ج ٩ ص ٣١ ،

يذكر قلبه بما كان من وعظه إياه قبل استحكام الحب وتمذر الخلاص منه ، وذكر قول ابن

جنبي في هذا الموضع ، من وجوه التووين أن يلحق عوضاً من الإضافة . . والأصل : وأنت إذ

الأمر على هذه الحال .

(٤) في النسختين ( د ) ، ( ز ) ، إلا إن أضيف . . والتحقيق عن ( غ ) ونسخ التسهيل ، وهو المتمشي

مع سياق العبارة التالية .

مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كحين فتقول : حينئذ ، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية .

( أو تقع مفعولاً بها ) - نحو : « واذكروا إذ أنتم قليلٌ »<sup>(١)</sup> ، وذهب إلى وقوعها كذلك جماعة منهم الأخفش والزجاج .  
( وتلزمها الإضافة إلى جملة ) - وشرطها أن تكون خبرية ، فلا يجوز :  
جئت إذ لا يقيم زيد .

وهي<sup>(٢)</sup> إما فعلية نحو : جئتُك إذ قام زيد ، أو إذ يقوم ، وتصرف المضارع إلى الماضي كما سبق . وإما اسمية نحو : إذ زيدٌ قائمٌ ، ومنه قولهم : قمتُ إذ ذاك . أي إذ<sup>(٣)</sup> ذاك كذلك أو نحوه . ولا تضاف إلى جملة شرطية ، فلا يجوز : أتذكر<sup>(٤)</sup> إذ إن تأتنا نأتك ، وإذ من يأتنا نكرمهُ ، إلا إن اضطر شاعرٌ ( وإن علمتُ حذفتُ وِعَوَّضَ منها تنوين ) - ومنه : « وأنتم حينئذٍ تنظرون<sup>(٥)</sup> » أي حين إذ بلغت الحلقوم . ودليل عوضيته أنهما لا يجتمعان .  
( وكُسرت الذالُ لالتقاء الساكنين ) - وهما التنوين وذال إذ ، كما فعل ذلك في صِه منوناً ، وهذا هو الأكثر في إذ ، ويجوز فتح الذال . قالت العرب : يومئذاً بفتح الذال منوناً ، وذلك للتخفيف .

( لا للجرِّ ، خلافاً للأخفش ) - كأنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة . فلما زالت الجملة<sup>(٦)</sup> صارت إذ معربة فجرَّتْ بالإضافة . ورد عليه بقولهم : حينئذاً بالفتح ، وقولهم : كان ذلك إذ بالكسر من غير إضافة شيء

(١) الأنفال ٢٦

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) سقطتا من ( د ) .

(٤) في ( د ) ، فلا يجوز إذ إن تأتنا نأتك .

(٥) الواقعة ٨٤

(٦) سقطتا من ( ز ) .

إلى إذ ، وهو من الكلام الدائر في لسانهم .

( ويقبح أن يليها اسمٌ بعده فعلٌ ماضٍ ) - نحو : جئتُ إذ زيدٌ قام . لما فيه من الفصل بين المتناسين ، ولذا حُسُنَ : إذ زيدٌ يقوم ، وإذ قام زيدٌ ، وإذ يقوم زيدٌ ، وإذ زيدٌ قائمٌ ، لسلامته من الفصل المذكور .

( وتجيء حرفاً للتعليل ) - حكى الشُّلُوبين عن بعض المتأخرين أن إذ تستعمل لمجرد السبب معرفة من<sup>(١)</sup> الظرفية ، وأنه نسبة إلى سيويه ، كقوله<sup>(٢)</sup> في : « أما أنت منطلقاً ، إنَّ أن بمعنى إذ ، وإذ بمعنى أن ، واستشهد القائل بقوله تعالى : « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم<sup>(٣)</sup> في العذاب » . ورد عليه الشلوبين بأن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية ، ومراد سيويه أنها في معناها في السببية لا غير ، وأول الآية على حذف عامل إذ ، والتقدير : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب وجب لكم ذلك إذ ظلمتم . قال : فإذا ظرف ماضٍ فيه معنى التسبب . واستدل أيضاً المصنف بقوله تعالى : « وإذ اعتزلتموهم<sup>(٤)</sup> » ، « وإذ لم يهتدوا<sup>(٥)</sup> » ، وكقول الشاعر :

إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ<sup>(٦)</sup>

( ٥١٩ )

(١) سقطت من بعض النسخ

(٢) في ( د ) : عن

(٣) في ( غ ) : في قوله

(٤) سقطت العبارة الأخيرة من ( ز ) - الزخرف ٣٩

(٥) الكهف ١٦

(٦) الأحقاف ١١

(٧) في الدرر ج ١ ص ٩٥ : استشهد به على عمل ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها بنصب

مثل ، وفي ص ١٨٨ استشهد به على أن مثل وشبهها من أسماء الزمان المهمة تبنى جوازاً إذا

أضيفت إلى مبنى ، ومثلهم بالضم ، والشاهد عجز بيت للفرزدق - ديوانه ص ٢٢٣ وصدده

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

وهو هنا شاهد على أن إذ ظرف ماضٍ فيه معنى التسبب .

وقال إن سيبويه أشار إليه وذكر ما سبق .

( وللمفاجأة ) - نحو : بينا أنا كذلك إذ جاء زيد . وهو مثال سيبويه ،  
وقال بعده : فهذا لما يوافق ويهجم عليه ، انتهى . ولا تكون للمفاجأة إلا  
بعد بينا وبينما .

وفي بعض النسخ بعد قوله : وللمفاجأة :

( وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة ، خلافاً لبعضهم ) - ويحتمل على  
تقدير كونه في نسخة « وتجيء للتعليل » أن يكون مراده أنها حينئذ حرف  
للمفاجأة ، كما ذهب إليه بعضهم ، وهو اختياره ؛ وأن يكون مراده أنها مع  
كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية ، وهو اختيار شيخنا<sup>(١)</sup> ، فيكون  
قد اختلف اختياره . وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم ،  
وكونها زائدة<sup>(٢)</sup> حكاه أيضاً السيرافي عن بعضهم<sup>(٣)</sup> ، وهو محكي عن أبي  
عبدة .

وقال المصنف في الشرح : المختار عندي الحكم بحرفيتها ، وإلى ذلك ذهب  
الأستاذ أبو علي في أحد قوليهِ .

( وتركها ) - أي إذ .

( بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها ) - نحو : بينا أو بينما زيد قائم  
قام عمرو . وذلك لاستفادة المعنى بدونها ، والاحتياج إلى تكلف العامل كما  
سأذكره .

( وكلاهما عربي ) - فتركها كقوله :

( ٥٢٠ ) فَبَيْنَا نَحْنُ نَرَقِبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ<sup>(٤)</sup>

(١) أي أبي حيان

(٢) سقط ما بينهما من ( د ) .

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٧٨ ، استشهد به على أن بين إذا لحقتها الألف أو ما لزمت إضافتها إلى

وذكرها كقوله :

( ٥٢١ )

بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى راكبٌ على جملة<sup>(١)</sup>  
ولا التفات إلى من أنكر ذكرها ، فالسمع يرد عليه ، وقد حكاه سيبويه ،  
لكن الفصح الكثير<sup>(٢)</sup> أن لا يؤتى بها . وإذا لم تُذكر فناصر بينا وبينما  
الفعل الذي تدخل عليه إذ لو<sup>(٣)</sup> وجدتُ ، وإذا ذكرت فكذلك ، إن قلنا إن إذ  
زائدة ، وإلا فهو فعلٌ محذوفٌ يفسره ما بعد إذ ، فالعامل في بينا أو بينما  
زيد قائمٌ إذ قام عمرو ، قام محذوفةٌ . نصُّ على ذلك ابنُ جنِّي وغيره .  
ويشكل على تقدير كون إذ اسماً العاملُ في إذ ، وقال الشلوبين عاملُ  
بينما ما يفهم من معنى الكلام ، وإذ بدلٌ من بينا ، أي حين أنا كذلك حين  
جاء زيدٌ وافقت مجيء زيد . انتهى .

والوَفُضَةُ كالجُفَّة ، واحدةٌ جعابِ النشابِ من آدم ليس فيها خشب ،  
والجمع الوفاض .

( ويلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية ) - وأصلٌ بين المكان بمعنى  
وسط ، فلما لحقتها ما<sup>(٤)</sup> والألف صارت للزمان بمعنى إذ كما صرح به  
بعضهم ، وليست بينا محذوفة من بينما ، ولا ألفها للتأنيث ، خلافاً لمن زعم  
دينك ، بل ألفها للإشباع .

= الجمل ، سواء كانت اسمية كالمثال في البيت وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، وقال سيبويه ،  
بينما أنا كذا إذ جاء زيدٌ فهذا لما يوافقه ويهجم عليه ، ومثال تركها بعد بينا قول الشاعر ،  
وأنتد البيت . . . الوفضة خريطة الراعي لزاده وأداته . قال ، ولم أعثر على قائله . وفي معجم  
الشواهد أنه لرجل من قيس عيلان ، أو لنصيب .

(١) البيت لجميل - ديوانه ١٨٨ - والشاهد فيه ذكر إذ بعد بينما .

(٢) في ( د ) : الأكثر

(٣) أي لو كانت موجودة .

(٤) ما في بينما ، والألف في بينا

( والإضافة إلى جملة ) - إما اسمية نحو : فبينما نحن نرقبه ... ، بينما نحن بالأراك معاً . وهو الكثير<sup>(١)</sup> ، وإما فعلية نحو :

فبينما نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا إذا نحنُ فيهم سوقةٌ نتنصّفُ<sup>(٢)</sup> ( ٥٢٢ )

وليس هذا على إضمار مبتدأ أي : فبينما نحن نسوس - خلافاً لبعضهم ، لكثرة وجوده ، فموضع الجملة بعدهما خفضٌ بالإضافة إليهما ، وقيل : هما مضافان إلى مقتر مضاف إلى الجملة ، أي بينا أوقات زيد قائم ، وقيل : ليستا مضافتين لأن ما والألف كافتان ، وقيل ما كافة لا الألف .

يقال ساس الرعية سياسة ملك أمرها . والسوقة خلاف الملك ، يستوي<sup>(٣)</sup> فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث . وتنصّف زيدٌ خدَم .

( وقد تضاف بينا إلى مصدر ) - ومنه :

بيننا تعانقه الكمأة وروغه يوماً أتيج له كميّ سلفع<sup>(٤)</sup> ( ٥٢٣ )

روى بخفض تعانق ، وبرفعه أيضاً على الابتداء والخبر محذوف .

وأفهم كلامه أن ذلك لا يكون في بينما ، وهو الصحيح ، إذ لم يُسمع ،

(١) في ( د ) : وهو كثير .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٧٨ : استشهد به على إضافة بينا وبينما إلى الجملة الفعلية ، واستشهد به أبو حيان على ما في البيت قبله عند قول التسهيل : وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها ، وكلاهما عربي . قال أبو حيان : وقوله : وكلاهما عربي يعني أن لا تأتي بإذ وأن تأتي بها ، وكان الأصمعي يؤثر تركها على ذكرها ، وعن أبي عمرو لا تجاب بإذ ... قال صاحب الدرر : والبيت لحرقة بنت النعمان بن المنذر .

(٣) في ( د ) : مستو .

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٧٩ :

بيننا تعنقه الكمأة وروغه يوماً أتيج له جريء سلفع  
وفي النسخ الثلاث : تعانقه ، وروعه بالمهملة ، وكمي بدل جريء ، قال في الدرر : استشهد به على إضافة بينا إلى المصدر ... والبيت من شواهد الرضى ، قال البغدادي على أنه يجوز إضافة بينا دون بينما إلى المصدر كما في البيت ، والأعرف الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي تعنقه حاصل . . والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي - هذليين ١ / ٨



وأن بينا لا تضاف إلى جُثَّة ، وهو كذلك ، فلا يجوز في الجثة بعدها إلا الرفع . وسببه<sup>(١)</sup> أن بينا لا تضاف إلا إلى جملة أو مفرد مصدر ، استدعاؤها<sup>(٢)</sup> جواباً ، فاستدعت ما يُعطي معنى الفعل ، وهو الجملة والمصدر .

ويقال : تعانقته وتعنقته بمعنى واحد ، متعديين إلى مفعول واحد<sup>(٣)</sup> ، حكاه ابن سيده .<sup>(٤)</sup> والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه ، لأنه كمي نفسه أي سترها بالدرع والبيضة ، والجمع الكماة ، كأنه جمع كام كقاض وقضاة .  
ويقال : رعت فلاناً أي أفزعته . وأتيح له الشيء قُدْر . والسلفُع الرجل الجسور .

(ومنها إذا للوقت المستقبل) - نحو : « إذا جاء نصرُ الله والفتح ، ورأيتَ الناسَ يدخلون في دين الله أفواجاً فسبح .. »<sup>(٥)</sup> . ودليل اسميتها مع<sup>(٦)</sup> ماسبق في أول الكتاب ، إبدالها من اسم صريح نحو : أجيئك غداً إذا طلعت الشمس .

(مضمنة معنى الشرط غالباً) - ولذلك تجاب بالفاء نحو :  
« فسبح ... » وقد تخلو من تضمن معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل نحو : « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلَّى »<sup>(٧)</sup> .  
( لكنّها لما تيقن كونه أو رجح ) - مع كونها للشرط الذي من حق أدواته الدخول على خلاف ذلك ، فالمتيقن وجوده نحو : آتيك إذا احمر

(١) في النسخ الثلاث : وسببه ، والتحقيق يناسب السياق .

(٢) في (د) : استدعائها . وفي (غ) : كاستدعائها

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في (ز) : ابن السيد

(٥) النصر ، ١ ، ٢ ، ٣

(٦) سقطت من (د)

(٧) الليل ، ١ ، ٢

السرُّ، والراجح نحو: آتيك إذا دعوتني .

( بخلاف إن ) - فإنها للممكن ، فلا تقول : آتيك إن احمرَّ السرُّ . وقد تدخل إذا على ما هو لإن وهو الممكن ، أي غير المتيقن أو الراجح كونه كقوله :

(٥٢٤) إذا أنت لم تنزع<sup>(١)</sup> عن الجهل والخنا أصبت حليماً أو أصابك جاهلٌ وتدخل إن على المتيقن كونه إذا أبهم زمانه نحو: « أفإن مت فهم الخالدون<sup>(٢)</sup> » .

( فلذا لم تجزم غالباً إلا في شعر<sup>(٤)</sup> ) - فإنها لما كانت لما تيقن أو رجح خالفت أدوات الشرط . ومن الجزم بها قوله :

(٥٢٥) وإذا تُصِبْكُ خِصَاصَةً فَارْجُ الْغِنَى وإلى الذي يُعْطِي الرِّغَائِبَ فَارْغِبِ<sup>(٥)</sup> ويأتي الكلام على الجزم بها في باب عوامل الجزم .

( وربما وقعت موقع إذ وإذ موقعها ) - وهو قول بعض النحويين .<sup>(٦)</sup> والصحيح عند المغاربة خلافه . ومن الأول : « ولا على الذين إذا ماتوك<sup>(٧)</sup> » . ومن الثاني : « فسوف تعلمون ، إذ الأغلال في أعناقهم<sup>(٨)</sup> » .

(١) في ( د ) كما في غرر الخصاص : تعرض . وفي ديوان كعب بن زهير ص ٢٥٧ : تقصد ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ج ٩ ص ٤ : هو من مواضع إن ، لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وأن لا ينزع . إلا أن بعضها أحسن من بعض ، فإن أحسن مع المجهول .  
(٢) الأنبياء ٣٤

(٣) في ( د ) : ولذلك ، وفي ( ز ) : فلذلك والتحقيق عن النسخة ( غ ) والمحققة من التسهيل .

(٤) في ( د ) : في الشعر

(٥) سقط الشطر الثاني من ( ز ) ، والشاهد في جزم تصبك فعل الشرط بإذا ، ولا يعرف قائله ، وفي الدرر ج ١ ص ١٧٣ استشهد له بقول عبد قيس بن خفاق :

واستغني مألغناك ربك بالغنى وإذا تُصِبْكُ خِصَاصَةً فَتَجْمَلِ<sup>(٦)</sup> (٥٢٦)

(٦) في ( ز ) : وهذا

(٨) غافر ٧١

(٧) التوبة ٩٢

( وتضافُ أبدأً إلى جملة ) - وهذا مذهب الجمهور . فالجملة التي بعدها في موضع خفض بالإضافة لأنها <sup>(١)</sup> ظرف كحين ووقت ، والعامل في إذا الجواب . وذهب بعض النحويين إلى أنها غير مضافة إليها ، وهي معمولة للفعل الذي يليها لا للجواب ، حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط ، واختاره شيخنا <sup>(٢)</sup>

( مصدرٌ بفعل ظاهر ) - إما مضارع مجرد نحو : « وإذا تتلى عليهم آياتنا <sup>(٣)</sup> » ، أو مقرون بلم نحو : « وإذا لم تأتهم بآية <sup>(٤)</sup> » ، وإما ماضٍ نحو : « إذا جاءك المنافقون <sup>(٥)</sup> » .

( أو مقدرٌ قبل اسم يليه فعل ) - نحو : « إذا السماء انشقت <sup>(٦)</sup> » . فالسما مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور . قال المصنف في الشرح : لا يجيز سيبويه غير هذا . انتهى . وذكر السيرافي أن سيبويه لا يمنع وقوع المتبدأ بعد إذا لكن بشرط كون <sup>(٧)</sup> الخبر فعلاً . وذكر السهيلي أن سيبويه يجيز على رداءة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً .

( وقد تُغني ابتدائيةُ اسم بعدها عن تقدير فعل ، وفاقاً للأخفش <sup>(٨)</sup> ) - فيجوز عندهما أن تقول : إذا زيداً قائم فقم . وقد استدل

(١) في ( د ) ، وهو ظرف

(٢) أبو حيان

(٣) الأنفال ٣١ ، يونس ١٥

(٤) الأعراف ٢٠٣

(٥) المنافقون ١

(٦) الانشقاق ١

(٧) في ( د ) : أن يكون

(٨) في ( د ) : خلافاً ، وفي ( غ ) ، وفاقاً للأخفش والكوفيين

(٩) في ( د ) : عنده ، والمقصود عندهما : المصنف والأخفش .

على ذلك بقوله :

إذا<sup>(١)</sup> باهليّ تحتَه حنظليّةٌ له ولدٌ منها فذاك المذرعُ  
والمذرع بفتح الراء المشددة الذي أمه أشرف من أبيه . ويقال إنما سمي مذرعاً  
بالرقتين في ذراع البغل ، لأنهما أتياه من ناحية الحمار ، وإنه يقال ثور  
مذرع إذا كان في أكارعه لمع سود . وياهلة قبيلة من قيس<sup>(٢)</sup> بن عيلان ، وهو  
في الأصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن  
قيس بن عيلان ، فنسب ولده إليها .

وقولهم : باهلة بن أعصر كقولهم : تميم بن مرّ ، فالتذكير للحجى  
والتأنيث للقبيلة ، سواء أكان الاسم في الأصل لرجل أم امرأة .  
وحنظلة أكبر قبيلة في بني تميم ، يقال لهم : حنظلة الأكرمون ، وأبوهم  
حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم .

( وقد تُفارقها الظرفيّة مفعولاً بها ) - واستدل المصنف على ذلك بقوله  
عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها ، « إني لأعلم إذا كنت عني  
راضيةً ، وإذا كنت عليّ غضبي »<sup>(٣)</sup> وأول على حذف مفعول علمت لدلالة  
المعنى عليه ، فتكون إذا ظرفاً على بابها ، والتقدير : إني لأعلم حالك معي  
في وقت رضاك وفي وقت غضبك .

( أو مجرورة بحتى ) - كقوله تعالى ، « حتى إذا ماجأوها<sup>(٤)</sup> » .

ودخول حتى على الجملة المصدرية بإذا الشرطية كثير في القرآن وكلام

(١) في الدرر ج ١ ص ١٧٤ ، استشهد به على تجويز الأخفش إضافة إذا إلى جملة اسمية من غير

تقدير فعل . . . وذكر بعض الآراء في الموضوع ، والبيت للفرزدق - ديوانه ص ٥١٤

(٢) في ( د ) ، قيس غيلان بالمعجمة ، وقد جاء في الاشتقاق لابن دريد عيلان بالمهملة

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٦١

(٤) فصلت ٢٠

العرب . وجوز الزمخشري فيها أن تكون جارة لإذا بمعنى الوقت ، وتبعه المصنف في ذلك ، وعلى هذا لا تكون حينئذ ظرفاً .

وجوز الزمخشري أيضاً أن تكون حرف ابتداء ، فتبقى على هذا على ما استقر لها من الظرفية . وقال أبو البقاء : هي هنا مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها في إذا ، بل إذا في موضع نصب بجوابها . وتقدير الغاية على ما ذكره الزمخشري والمصنف : « وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً <sup>(١)</sup> . » إلى وقت مجيئهم لها . وقوله : « فُتحتُ » استئناف بياني ، أي جواب سؤال مقدر كأنه قيل : فما جرى إذ ذاك ؟ فقيل : فُتحتُ أبوابها .

وعلى <sup>(٢)</sup> ما ذكره أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على الشرط ، والتقدير المعنوي : إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السؤوق .

( أو مبتدأة <sup>(٣)</sup> ) - أعرب ابن جني في المحتسب : « إذا وقعت . . . » في قراءة من نصب : « خافضة رافعة » مبتدأة <sup>(٣)</sup> ، « وإذا رجت » خبره ، وليس وخافضة ورافعة أحوال . والتقدير : وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع ، خافضة قوم رافعة آخرين ، وقت رج الأرض .

قال المصنف : وهو صحيح . وما قاله <sup>(٤)</sup> غير متعين ، إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها والجواب : « فأصحاب الميمنة » وما بعده .

---

(١) الزمر ٧١ ، وحديث الشارح يفيد أن الكلام متصل بالنص السابق : « حتى إذا ما جاءوها » والحقيقة أن النص السابق كما هو موضح بالتحقيق هو من سورة فصلت ، والنص الأخير من سورة الزمر ، والنص بعده : « حتى إذا جاءوها »

(٢) في ( د ) : فعلى .

(٣) في ( ز ) وفي بعض نسخ التسهيل : أو المبتدأ .

(٤) في ( ز ) : وما قاله .

أي : فأصحاب<sup>(١)</sup> اليمينة ما أعظمهم وما أنجاهم ، وأصحاب المشأمة ما أحقدهم  
وما أشقاهم ،

( وتدل على المفاجأة ) - نحو : خرجت فإذا الأسد . والأكثر التوافق .  
قال سيبويه : وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها<sup>(٢)</sup> ، وقال الفراء : وقد  
تتراخى كقوله تعالى :

« ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشرٌ تنتشرون<sup>(٣)</sup> » .

والفاء في : فإذا الأسد ونحوه زائدة ، لازمة عند المازني ، عاطفة عند  
أبي بكر مبرمان ، داخلة على حد دخولها في جواب الشرط عند الزجاج .  
( حرفاً ) - وهو يروى عن الأخفش وقول الكوفيين ، ويدل له كسر  
إن بعدها نحو :

وكنتُ أرى زيداً كما قيلَ سيِّداً إذا إنه<sup>(٥)</sup> عبدُ القفا واللهازم ( ٥٢٨ )  
والظروف لا تقع إن مكسورة<sup>(٦)</sup> بعدها ، فلا تقول : عندي إن زيداً قائم  
بالكسر ، بل يجب الفتح .

والقائل باسميتها يقول : التقدير في نحو : خرجتُ فإذا إن زيداً  
منطلقٌ : فإذا انطلاقٌ زيد إنه منطلقٌ . فتكون إذا خبر مبتدأ محذوف ، فهي  
معمولة لكون مقدرٌ والجملة من إن وخبرها<sup>(٧)</sup> مفسرة للمحذوف .

(١) في ( ز ) أصحاب .

(٢) في ( د ) : فيه

(٣) الروم ٢٠

(٤) في ( د ) : مروى

(٥) سقط هذا الشطر الأول من ( ز ، غ ) ، وفي العيني على الأشموني والصبان ج ١ ص ٢٧٦ : هو

من أبيات الكتاب الخمسين . . . والشاهد في قوله : إذا إنه ، حيث جاز فيه الوجهان : الكسر

لأنها في ابتداء الجملة ، والفتح على تقديرها بالمفرد .

(٦) في ( ز ) : المكسورة .

(٧) زاد بعدها في ( د ) : أيضاً .

( لا ظرفَ زمان ، خلافاً للزجاج ) - وهو مذهب الرياشي ، وظاهر كلام سيبويه ، ونسب إلى المبرد أيضاً ، واختاره الشلوبين ، إبقاءً لها على ما استقرَّ فيها . وعلى هذا يمتنع : خرجتُ فإذا زيد . على أنها خبر زيد ، لأنها ظرف زمان ، وزيد جثة ، إلا أن يقدر مضاف<sup>(١)</sup> ، أي ففي الزمان حضور زيد ، أو مفاجأة زيد .

( ولا ظرفَ مكان ، خلافاً للمبرد ) - وهو مذهب الفارسي وأبي الفتح<sup>(٢)</sup> ، ونسب إلى سيبويه . قال المبرد : إذا قلت : خرجتُ فإذا زيد . فهي خبر عن زيد ، كأنك قلت : فبحضرتي زيد<sup>(٣)</sup> ، أو بمكاني زيد .

( ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية ) - ومنه : « إذا هم يقنطون<sup>(٤)</sup> » . وقد حكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد بعدها نحو : خرجتُ فإذا قد قام زيد .

( وقد تَقَعُ بعدَ بَيْنَا وبَيْنَمَا ) - كقول حرقة بنت النعمان بن المنذر :  
فبيننا نسوسُ الناسَ<sup>(٤)</sup> والأمرُ أمرنا إذا نحنُ فيهم سُوقةً نتنصّفُ  
وقوله :

بينما المرءُ في فنون الأمانِي إذا رائدُ المنون موافِي<sup>(٥)</sup>  
وأشعر قوله : وقد بقلة ذلك . قال الأصمعي : إذ وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح . انتهى .

(١) في ( ز ) : مضافاً .

(٢) ابن جنبي .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) بعدها في ( ز ، غ ) : البيت ولم يكمله ، وقد سبق الحديث عن البيت من الدرر ج ١ ص ١٧٨ قال : استشهد به على إضافة بينا وبينما إلى الجملة الفعلية . . والشاهد هنا وقوع إذا بعد بينا ، وقد وليتها جملة اسمية .

(٥) في ( د ) : إذا ، والشاهد في هذا البيت كسابقه : وقوع إذا بعد بينما ، وقد وليتها جملة اسمية ولم أعثر على قائله .

والرائد في البيت مستعار من الرائد الذي يرسل في طلب الكلأ . يقال ،  
لا يكذب الرائد أهله .

( ومنها : مذ ومنذ وهي الأصل ) - فمذ مقتطعة من منذ ، لأن من  
العرب من يقول : ما رأيته مذ يومان . بضم الذال ، فلولم يكن أصلها منذ  
لوجب تسكينها بكل حال . ورد بجواز كون الضم للإتباع لا نظراً إلى أن  
الأصل منذ .

وذهب أبو إسحاق بن ملكون إلى أنها ليست مقتطعة من منذ ، لأن  
الحذف لا يكون في الحروف ، ورد بتخفيف إن . ومنذ بسيطة ، وقال الفراء  
مركبة من من وذو الطائية ، وغيره من الكوفيين من من وإذ . ورد الأول  
باستعمال جميع العرب لها ، والثاني بأن من لا تدخل على إذ .

( وقد تُكسرُ ميمهما ) - فتقول بنو سليم : منذ ومنذ بكسر الميم .

( ويضافان إلى جملة ) - والإضافة دليل على<sup>(١)</sup> اسميتهما . قال سيبويه :  
ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولهم : ما رأيته مذ كان عندي . انتهى .  
وبالإضافة إلى الجملة قال الفارسي والسيرافي أيضاً ، وذهب أبو الحسن إلى  
أنك إذا قلت : مذ زيد قائم أو مذ قام زيد ، فهما مرفوعان بالابتداء ،  
والخبر زمن مقدر ، أي مذ زمن زيد قائم ، لأنهما لا يدخلان عنده إلا على  
الزمان .

( مُصْرَحٌ بجزئها ) - وكونها فعلية كما مثل سيبويه ، أكثر من كونها

اسمية كقوله :

وما زلت محمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع ( ٥٣١ )

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ) ، فما ، والشاهد في قوله : مذ أنا يافع . بإضافة مذ إلى جملة اسمية مصرح بجزئها ،  
والبيت للكثير بن معروف ، وهو من أبيات سيبويه ، وقيل : لرجل من سلول .



وَالضَّغِينَةُ وَالضُّغْنُ الْحِقْدُ، وَقَدْ ضَغِنَ بِالْكَسْرِ ضِغْنًا. قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ  
يَقَالُ: فُلَانٌ مُضْطَلَعٌ بِهَذَا الْأَمْرِ أَي قَوِيٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُفْتَعِلٌ مِنَ الضَّلَاعَةِ  
وَهِيَ الْقُوَّةُ. قَالَ: وَلَا يُقَالُ: مُطَّلَعٌ بِالْإِدْغَامِ. وَقَالَ أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ  
حَاتِمٍ: يُقَالُ: هُوَ مُضْطَلَعٌ بِهَذَا الْأَمْرِ وَمُطَّلَعٌ لَهُ. فَالاضْطِلَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ،  
وَالإِطْلَاعُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَطْلَعْتُ<sup>(١)</sup> الثَّيْبَةَ أَي عَلَوْتُهَا، أَي هُوَ عَالٍ لِلذَلِكَ الْأَمْرِ  
مَالِكٌ لَهُ. وَيُقَالُ: أَيَفَعُ الْغُلَامُ أَي بَلَغَ<sup>(٢)</sup> فَهُوَ يَأْفَعُ، وَلَا يُقَالُ: مَوْفَعٌ، وَهُوَ  
مِنَ النَّوَادِرِ، وَغُلَامٌ يَفَعٌ وَيَفَعَةٌ وَغُلْمَانٌ أَيَفَاعٌ وَيَفَعَةٌ أَيْضًا.

(أَوْ مَحذُوفٌ فَعَلَهَا بِشَرَطِ كَوْنِ الْفَاعِلِ وَقْتًا يُجَابُ بِهِ مَتَى أَوْ  
كَمْ) - فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: مَا رَأَيْتَهُ مِذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.  
وَالثَّانِي مَا رَأَيْتَهُ مِذْ يَوْمَانِ.

وَاحْتِرَزَ مِنْ غَيْرِ الْوَقْتِ كَزَيْدٍ وَقِيَامِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْمَصْدَرِ، وَمِنْ  
وَقْتٍ لَا يُجَابَانُ بِهِ كَوَقْتٍ وَحِينَ.

وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ فِي إِعْرَابِ الزَّمَانِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ مِذْ وَمِنْذٍ مِنْ كَوْنِهِ  
مَرْفُوعًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ هُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَاخْتَارَهُ السَّيْلِيُّ،  
وَالْتَقْدِيرُ: مِذْ مَضَى أَوْ مِذْ كَانَ كَذَا... وَوَجْهُهُ إِبْقَاءُ مِذْ عَلَى أَسْلُوبِ  
وَاحِدٍ، وَالسَّلَامَةُ مِمَّا يَرُدُّ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا سَيَأْتِي.

(وَقَدْ يَجْرَانُ الْوَقْتُ) - نَحْوُ: مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ أَوْ مِذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. وَمِنْهُ:

قَفَانَبُكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعَرْفَانٍ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ<sup>(٣)</sup> (٥٣٢)

(١) فِي (د): طَلَعَتْ.

(٢) فِي (ز): أَي ارْتَفَعَ.

(٣) فِي الدَّرَجِ ١ ص ٨٦: اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَكْثَرِيَّةِ جَرِ مِنْذٍ لِلْمَاضِي، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ  
عَلَى أَنَّ مِنْذَ لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ إِنْ كَانَ الزَّمَانُ مَاضِيًا قَالَ فِي التَّصْرِيحِ: أَي مِنْ أَرْمَانٍ. وَالْبَيْتُ

لَا مَرِيئَ الْقَيْسِ - دِيَوَانُهُ ٨٩

(أو<sup>(١)</sup> ما يستفهم به عنه) - نحو: مذ متى رأيتَه؟ ومنذ كم فقدتَه؟

(حرفين) - وهذا مذهب الجمهور، لإيصالهما الفعل إلى كم ومتى كما

يوصل الجار نحو: مذ كم أو مذ متى سرتَ؟

وقيل: هما حينئذ اسمان، وهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما، ورد

بما سيق من الإيصال، ولو كانا كما قال لجاز: مذ كم سرتَ فيه؟ كما

يجوز: يوم الجمعة سرتُ فيه. وامتناعهم من ذلك دليل على<sup>(٢)</sup> أنهما حرفا

جر.

(بمعنى « مِنْ » إن صلح جواباً لمتى) - وذلك إذا كان الزمان ماضياً

معرفةً دالاً على وقت معلوم نحو: ما رأيتَه مذ يوم الجمعة.

(والأفبعنى « في ») - وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفةً نحو: ما

رأيتَه منذ الليلة.

(أو بمعنى مِنْ وإلى معاً) - وذلك إذا كان الزمان نكرة فيدخلان على

الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه نحو: ما رأيتَه منذ أربعة أيام.

(وقد يُغني عن جواب متى في الحالين) - أي حال كونهما ظرفين

وحال كونهما حرفي جر.

(مصدرٌ معيّن الزمان) - نحو: ما رأيتَه منذ قدوم زيد. أي منذ زمن

قدوم زيد. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

واحترز من مبهم الزمان كقدوم أو قدوم رجل.

(أو أن وصلتْها) - نحو: ما رأيتَه مذ أن الله خلقني. أي مذ خلق

الله إياي. فيحكم على موضعها<sup>(٣)</sup> بالرفع أو بالجر كما في المصدر، وهو على

حذف مضاف، أي مذ زمن أن الله خلقني.

(١) في (غ): وما يستفهم

(٢) سقطت من (ز).

(٣) أن وصلتْها.

( وليساً قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين ، خلافاً للبصريين ) - أي بل ظرفين مضافين إلى ما بعدهما كما سبق تقريره خلافاً لهم .  
فمذهبُ ابن السراج والفرسي أن مذ ومنذ قبل المرفوع مبتدآن ،  
والتقدير في المنكور نحو : ما رأيتَه مذ يومان : أمد انقطاع الرؤية يومان ،  
وفي المعرفة نحو : ما رأيتَه مذ يوم الجمعة : أول أمد انقطاع الرؤية يوم  
الجمعة .

ورد بلزوم الابتداء بنكرة بلا مسوغ أو معرفة<sup>(١)</sup> بلا تعريف معتاد .  
ومذهب الأخص والزرّاج وطائفة من البصريين أنهما ظرفان في موضع  
خبر عما بعدهما ، وهو مبتدأ . فإذا قلت : ما لقيتَه مذ أو منذ يومان .  
فالتقدير : بيني وبين لقائه يومان .

ورد بعدم اطراد هذا التقدير . فإذا قلت : يوم الأحد ما رأيتَه مذ يوم  
الجمعة لم يصح أن يقال : بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولا يجوز<sup>(٢)</sup> أن  
يقدر يوم الجمعة وما بعده إلى الآن بحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ،  
ولأنه لم يذكر في موضع وذلك دليل على<sup>(٣)</sup> عدم إرادته .

( وسكونُ ذال « مذ » قبل متحرك أعرف من ضمها ) - نحو : مذ  
يومين أو مذ يومان . والضم لغة بني عبيد من غنى .  
( وضمُّها قبل ساكن أعرف من كسرها ) - نحو : مذ اليوم . والكسر لغة  
لبعض بني عبيد من غنى .

( ومنها الآن ) - وألفه منقلبة عن واو ، لقولهم في معناه الأوان ، وقيل  
عن ياء من آن يئين قَرَب .

(١) في ( د ) : ومعرفة .

(٢) في ( ز ) : ولا يقدر

(٣) سقطت من ( د ) .

( لوقتِ حضرَ جميعه ) - كوقتِ فعل الإنشاء حال النطق به نحو :  
بعثك الآن .

( أو بعضه ) - نحو : « فمن يستمع الآن <sup>(١)</sup> » ، « الآن خفف الله  
عنكم <sup>(٢)</sup> » .

( وظرفيته غالباً لا لازمة ) - ومن وقوعه غير ظرف :

( ٥٣٣ ) أ إلى الآن لا يبين ارعواء لك بعد المشيب عن ذا التصابي <sup>(٣)</sup>

وقوله عليه السلام وقد سمع وجبة : « هذا حجرٌ رمي به في النار مذ سبعين  
خريفاً ، فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها » <sup>(٤)</sup> .

فالآن مبتدأ وحين خبره ، وبني لتصدر الجملة بالماضي .

( وبني لتضمن معنى الإشارة ) - لأن معنى الآن : هذا الوقت .

وهذا قول الزجاج .

( أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ) - لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا

يصغر ، بخلاف حين وزمان .

( وقد يعرب على رأي ) - واحتج قائله بقوله :

( ٥٣٤ ) كأنهما ملآن لم يتغيّرا وقد مرّ للدّارين من بعدنا عصر <sup>(٥)</sup>

(١) الجن ٩

(٢) الأنفال ٦٦

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٧٤ : استشهد به على إضافة الآن إلى جملة صدرها ماض ، وفي شرح التسهيل

لأبي حيان : ومن وقوع الآن غير ظرف قول الشاعر : ألى الآن لا يبين . . قال : ولم أعر على

قائله . وفي معجم الشواهد أنه لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ٤٢٣

(٤) مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٣٧١

(٥) في الدرر ج ١ ص ١٧٥ : استشهد به على قول من قال إن فتحة الآن إعراب على الظرفية .

بدليل جزؤها في البيت . . واستشهد به أبو حيان على هذا المعنى ، ثم نقل تضعيفه عن ابن

مالك . . والبيت لأبي صخر الهذلي - شرح السكري ص ٩٥٦

أي من الآن ، فحذف النون لالتقاء الساكنين ، ويحتمل كون الكسرة للبناء فيكون كشتان يبنى على الفتح والكسر ، إلا أن الفتح أكثر وأشهر .

( وليس منقولاً من فعل ، خلافاً للفراء ) - في زعمه أنه منقول من آن بمعنى حان ، وبقيت فتحته كما بقيت في : « أنهاكم عن قيل وقال ، ومن شبَّ إلى دبِّ »<sup>(١)</sup> .

ورُدَّ بدخول ال عليه ، ولا تدخل على ما ذكر ، وبأنه لو كان مثل المذكور لاشتهر إعرابه وبنائه كما اشتهر في ذلك نحو : « عن قيل وقال ، ومن شبَّ إلى دبِّ » بالإعراب والبناء .

( ومنها قط ) - وهو منقول من القط وهو القطع عرضاً ، ومنه قطُّ القلم ، وهو مبني لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية لزوماً ، وبني على حركة لأن له أصلاً في التمكُّن ، إذ أصله القط ، وكانت ضمَّة تشبيهاً بقيل لدلالته على ما تقدّم من الزمان مثله .

( للوقت الماضي عموماً ) - فإذا قلت : ما رأيته قط . فمعناه ما رأيته فيما مضى من عمري .

( ويقابله عَوْضٌ ) - فيكون للوقت المستقبل عموماً ، ومعناه الأبد نحو : لا أفعله عَوْضٌ . ولتضمنه ما تضمن قط بُنْي ، وبني<sup>(١)</sup> على حركة لثلاثا يلتقي ساكنان .

( ويخصان بالنفي ) - كما سبق تمثيله .

( وربما استعمل قط دونه ) - أي دون النفي .

( لفظاً ومعنى ) - كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم :

« قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وأمنه »<sup>(٢)</sup> .

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) بخارى مغازي ٥٢ مسلم - مسافرين ١٢ مسند الإمام أحمد ٣ / ١٢٩ ، ١٩٠ .

( أو لفظاً لا معنى ) - نحو ما روي في الحديث أن أبياً قال لعبد الله :  
كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين .  
فقال : قط . أي ما كانت كذا قط .

( وقد تردَّ عَوْضٌ للمضي ) - فتكون بمعنى قط . قال :

( ٥٣٥ ) فلم أرَ عاماً عَوْضٌ أكثرَ هالكاً ووجهَ غلامٍ يُشترى وعلامه<sup>(١)</sup>

( وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيعرب ) - كقولهم : لا أفعلُ

ذلك عَوْضُ العائضين ، أي دهرَ الدهارين . وقوله :

( ٥٣٦ ) ولولا نبيلَ عَوْضٍ في حُطْبَيَّي وأوصالي

لطاقنتُ صدورَ القوم طعناً ليس بالآلي<sup>(٢)</sup>

وإنما أعرب في هاتين الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابله مما هو  
خاص بالاسم فاستحقَّ مزيةً عليه .

( ويقال قَطُّ ) - بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومةً ، وقد تقدم الكلام

عليه .

---

(١) همع الهوامع ج ١ ص ٢١٣ ، والدرر ج ١ ص ١٨٣ ، ولسان العرب ج ٩ ص ٥٦ ( عوض ) - قال  
في الدرر : استشهد به على أن عوض قد ترد للمضي ، زاد أبو حيان في شرح التسهيل : فتكون  
بمعنى قط . قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله .

(٢) الشاهد بنفس المصدرين السابقين ، والخلاف في حُطْبَيَّي . فقد جاءت في النسختين ( د ، ز )  
بالحاء المهملة ، وفي ( غ ) بالحاء المعجمة والطاء المهملة ، وقال في الدرر : والخطبي بالمعجمتين  
الظهر ، وقيل : عرق فيه ، والأوصال العظام ، وليس بالآلي أي ليس بالمقصر ، والبيت للفند  
الزمني .

وفي القاموس المحيط ج ١ ص ٥٦ - والخطبي ككفري الظهر أو الجسم كالحظبي فيهما ، وفي  
لسان العرب ج ١ ص ٣١٣ ، والخطبي الظهر ، وقيل : عرق في الظهر ، وقيل : صلب الرجل ،  
وروى بيت الفند الزمني ، واسمه : شهل بن شيبان ، وقال : ويروى البيت : في حُطْبَيَّي  
وأوصالي . . . وعن أبي زيد : الحُطْبَيَّي بالنون الظهر . انتهى . والشاهد في قوله : ولولا نبيل  
عوض ، بجرِّ عوض بالإضافة .

( وَقَطُّ ) - بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشددة .  
( وَقَطُّ ) - بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف .  
وحكى الجوهري أن منهم من يُتبع في المخففة أيضاً فيقول : قَطُّ بضم القاف  
والطاء كقولهم : لم أره مذُ يومان . قال : وهي قليلة .  
( وَقَطُّ ) - بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنةً ، لعدم نية المحذوف .  
وحكى المصنّف في الشرح لغةً أخرى وهي قَطُّ بفتح<sup>(١)</sup> القاف وتشديد الطاء  
مع الكسر ، على أصل<sup>(٢)</sup> التقاء الساكنين .  
( وَعَوْضٌ وَعَوْضٌ ) - قال ابن السيد : زعم المازني أنه يضم ويفتح  
ويكسر . انتهى . فالضم حملاً على بَعْدُ ، والفتح كراهة اجتماع الواو  
والضمة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين .  
( ومنها أمس ) - وهو معرفة متصرف ، ومدلوله اليوم الذي يليه اليوم  
الذي أنت فيه أو ما قَرُبَ منه مما مضى .  
( مبنياً على الكسر ) - ويبنى على ذلك عند جميع العرب إذا استعمل  
ظرفاً ، وسيأتي ما نسب إلى الزجاجي . وبنى لتضمنه معنى لام التعريف ،  
ونسب إلى الخليل وسيبويه وقيل بني لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على  
موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه ، وكسر على أصل التقاء الساكنين .  
( بلا استثناء عند الحجازيين ) - فيبنونه على الكسر وإن كان غير  
ظرف في الرفع والنصب والجر ، حكاه سيبويه . فيقولون : ذهبَ أمس ،  
وأحييتُ أمس ، وما رأيته مذ أمس .  
( وباستثناء المرفوع ، ممنوع الصرف ، عند التميميين ) - فيبنونه على  
الكسر في النصب والجر ، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع ، حكاه

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) سقطت من (ز) .

سيبويه . فيقولون : ذهب أَمَسٌ ، بالرفع بلا تنوين ، وعلى لغتهم قوله :  
 اعتصم بالرجاء إنَّ عنَّ يَأْسٌ وتناس الذي تَضَمَّنَ أَمَسٌ<sup>(١)</sup> ( ٥٣٧ )  
 ( ومنهم مَنْ يجعلُ كالمرفوع غيره ) - فيعربه بعض<sup>(٢)</sup> بني تميم في حالة  
 الجر والنصب أيضاً غير منصرف كحالة الرفع ، حكاه الكسائي ، وعليه قول  
 الراجز :

لقد رأيتُ عجباً مذ أَمَسَا عجائزاً مثلَ السعالي<sup>(٣)</sup> خمساً ( ٥٣٨ )  
 يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهنَّ ضرسا  
 ( وليس بناءؤه على الفتح لغةً ، خلافاً للزجاجي ) - وحكاه ابن عصفور  
 عن الزجاج أيضاً ، وقال ابن الباذش : خرج الزجاجي عن إجماع النحاة  
 بقوله : ومن العرب من يبينه على الفتح . انتهى . ولا حجة في الرجز على  
 ذلك ، لاحتمال إعرابه غير منصرف ، وهو ظاهر<sup>(٤)</sup> كلام سيبويه في الرجز<sup>(٥)</sup> .  
 ( فإن نُكِّرَ أو كُسِّرَ<sup>(٥)</sup> أو صغِرَ<sup>(٦)</sup> أو أضيف أو قارنَ الألف واللام ، أعرب  
 باتفاق ) - نحو : كلُّ غِدِّ صائِرٌ أَمَساً ، ومضَى أَمَسْنَا ، والأَمَسُ مباركٌ ، وكذا  
 إذا ثني أو جمع كَأَمَسِينَ وأموس وأمس<sup>(٧)</sup> وأماس ، وكذا إذا صُغِرَ كَأَمَسِينَ كما

(١) في الدرر ج ١ ص ١٧٥ : استشهد به على أن بني تميم يعربون أَمَسَ غير منصرف في حالة الرفع . قال : ولم أعره على قائله .

(٢) في ( د ) : كبعض

(٣) في ( ز ) : مثل الأفاعي ، وفي الدرر ج ١ ص ١٧٥ : إني رأيت . . . قال : استشهد به على أن بعض بني تميم يبينه على الفتح في حالتي النصب والجر . . . والرجز للمعاجز ، كما في معجم الشواهد ، ثم قال : وهو من الخمسين .

(٤) سقطت من ( د )

(٥) (٦) أسقطتا من نسخ التحقيق الثلاث ، وأثبتتا في النسخة المحققة من التسهيل ، وسيأتي التمثيل لهما بالشرح .

(٧) في ( د ) : وأوامس



ذكر المبرد والفارسي وابن الدهان والمصنف . ونص سيبويه على أن أمس لا  
يصغر كغد ، وقال : استغنوا عن تحقيرهما باليوم واللييلة .  
ونصوص النحاة ، غير<sup>(١)</sup> من ذكرنا ، على ما قال سيبويه .  
( وربما بُنيَ المقارنُ لهما<sup>(٢)</sup> ) - كقوله :

وإني وقفتُ اليومَ والأمسَ قبلَه      بيا بكِ حتى كادت الشمسُ تغربُ<sup>(٣)</sup>  
بكسر السين .

( ٥٣٩ )

( فصل ) - ( الصالح للظرفية القياسية ) - احترز مما نصبه العامل من  
أسماء الأمكنة غير المذكورة من بعد على جهة الشذوذ كما يأتي .  
( من أسماء الأمكنة ) - أخرج أسماء الأزمنة فكلها ينصبه الفعل  
مطلقاً ، بخلاف أسماء الأمكنة فلا ينصبها كلها ، بل ينصب أنواعاً منها  
كما ستراه .

( ما دلَّ على مقدَّر ) - وفي نسخة<sup>(٤)</sup> : مقدار ، وهما متقاربان . وهذا هو  
الأول من الأنواع نحو : سرتُ غلوةً أو ميلاً أو فرسخاً أو بريداً . والغلوة مائة  
باع ، والباع قدرٌ مدَّ اليدين ، والميلُ عشرٌ<sup>(٥)</sup> غلاء ، والفرسخُ ثلاثة أميال ،  
والبريد أربعة فراسخ .

( أو مسمًى إضافي محض ) - وهذا هو الثاني . والمراد به ما لا تعرف  
حقيقته بنفسه ، بل بما يضاف إليه ، كمكان وناحية وأمام<sup>(٦)</sup> . واحترز

(١) في ( د ) : غير ما ذكرناه

(٢) أي للآلف واللام

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٧٥ : استشهد به على أن من العرب من يبنى أمس على الكسر مع ال .

قال : ولم أعر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لنصيب - ديوانه ص ٦٢ .

(٤) في ( س ) وفي ( م ) من نسخ تحقيق التسهيل .

(٥) في ( د ) : عشرة .

(٦) سقطت من ( د ) .

بمحض من الإضافي الدالّ بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان ، كجوف وباطن وظاهر وداخل وخارج ، فإن قصد بشيء منها معنى الظرفية لازمه لفظ في أو ما في معناها .

( أو جارٍ باطراد مجرى ما هو كذلك ) - أي ما هو مسمى إضافي محض ، وهذا هو الثالث ، وذلك صفة المكان الغالبة نحو : هم قريباً منك ، وشرقيّ المسجد ، ومصادر قامت مقام مكان مضاف<sup>(١)</sup> إليها تقديراً نحو قولهم : هو قُرب الدار ، ووزنَ الجبل ، وزنته ، أي مكان مسامتته .  
والمراد باطراد أنه لا تختص ظرفيته<sup>(٢)</sup> بعامل كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه كمقعد كما سيأتي .

( فإن جيء بغير ذلك لظرفية ) - أي غير المقدّر والإضافي المحض والجاري باطراد مجراه ، وذلك هو الظرف المختص ، قيل وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت ، وقيل ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به<sup>(٣)</sup> .

( لازمه غالباً لفظ في أو ما في معناها ) - نحو : جلستُ في المسجد أو بالمسجد . واستظهر بغالباً مما نصبه الفعل من الأماكن المختصة وهو محفوظ<sup>(٤)</sup> ، وذلك كل مكان مختص مع دخل<sup>(٥)</sup> ، والشام مع ذهب<sup>(٦)</sup> خاصة ، وقوله :

(١) في ( د ) : مضافاً .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) وزاد في همع الهوامع : « وقيل هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض » .

(٤) في ( د ) : مما ينصبه الفعل .

(٥) أي يحفظ ولا يقاس عليه ( الهمع جـ ١ ص ٢٠٠ )

(٦) نحو : دخلت الدار والمسجد .

(٧) قال في الهمع : وألحق الفراء بدخلت ذهب وانطلقت فقال : العرب عدتْ - أي جعلته متعدياً - إلى أسماء الأماكن : دخلت وذهبت وانطلقت ، وحكى أنهم يقولون : دخلت الكوفة . وذهبت اليمن . وانطلقت الشام .

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم رَفِيقَيْنِ قَالَا خِيَمَتِيْ أُم مَعْبِدٍ<sup>(١)</sup>

( ما لم يكن كمتعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه ) - وهذا هو الرابع وهو ما دلَّ على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمتعد ومرقد ومصلى .

( فيلحق بالظروف قياساً إن عمل فيه أصله ) - نحو : قعودي مقعد

زيد حسن .

( أو مشارك له في الفرعية ) - نحو : قعدتُ مقعدَ زيد . ولا يجوز أن

ينصبه غير الأصل والمشارك . فلا تقول : ضحكتُ مجلسَ زيد . بل في مجلسه .

( وسماعاً إن دلَّ على قرب أو بعد نحو : هو منِّي منزلةُ الشَّغافِ ومناطُ

الثريا ) - وإنما اقتصر فيه على السماع لأن العامل ليس أصلاً له ولا مشاركاً . والشغاف غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، يقال : شَغَفَهُ الحَبُّ أي بلغ شغافه ، والمناطُ مَفْعَلٌ من ناط الشيء ينوطه نوطاً علقه .

ومعنى الأول : هو مني داني<sup>(٢)</sup> المنزلة لاصق بقلبي .

ومعنى الثاني أنه مرتفع فيه . ونحو الأول قولهم : هو مني منزلة الولد ، أي

داني المنزلة ، والثاني : هو مني مزجر الكلب . أي مُقْصَى .

ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يقال من هذا إلا ما سُمع .

(١) وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ١٦٩ : جزى الله ربَّ الناس خَيْرَ جزائه : رَفِيقَيْنِ قَالَا . . . أي قالا

في خيمتيْ أم معبد . والمراد بالرفيقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر . وقالا أي

أقاما وقت القائلة . وأم معبد هي الخزاعية التي نزلت عندها في الهجرة إلى المدينة وقت

القبيلة . ويقال إن البيت لهاتف من الجن . وروى : حلأ موضع قالا .

(٢) في ( د ) : جلسْتُ مُضْحَكُ زِيد .

(٣) في ( ز ) : منزل الشغاف .

(٤) سقطت « داني المنزلة » من ( ز ) .

قال سيبويه : لو قلت : هو مني مجلسك أو متكأ زيد<sup>(١)</sup> ومربط الفرس لم يجز . انتهى .

ومنهم من قاس ذلك ؛ ولو لم يرد بها قرب أو بعد بل أريد الحقيقة لم يجز . فلا تقول : هو مني مزجر الكلب ، تريد مكان زجره ، ولا مقعد القابلة ، تريد مكان قعودها .

( فصل ) : ( من الظروف المكانية كثير التصرف ) - أي يستعمل غير ظرف كثيراً ، إما مبتدأ أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه .

(مكان) - فتقول : اجلس<sup>(٢)</sup> مكانك ، ومكانك حسن .

( لا بمعنى بدل ) - فإن استعمل بمعناه<sup>(٣)</sup> لم يتصرف كما سيأتي .

( ويمين وشمال ) - فتقول : جلس زيد يمين عمرو وشمال بكر ، ويمين الطريق أسهل ، وشماله أقرب .

( وذات اليمين وذات الشمال ) - قال تعالى : « تزاور<sup>(٤)</sup> عن كهفهم ذات اليمين ، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال » .

وتقول : دارك ذات اليمين ، ومنازلهم ذات الشمال .

( ومتوسط التصرف كغير فوق وتحت من أسماء الجهات ) - وهو : أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى ، فتقول :

أمام زيد آمن من ورائه ، وقرئ . « والركب أسفل منكم<sup>(٥)</sup> » بالرفع . أي

(١) سقطت « أو متكأ زيد » من ( د ) .

(٢) كان الأولى أن يمثل بقوله : اترك مكانك ، ليكون مفعولاً به دليلاً على التصرف . أما في العبارة فهو ظرف مكان مفعول فيه . ولعله قصد بالمثالين الظرفية وغيرها .

(٣) في ( د ) : بمعناها

(٤) - « وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم » - الكهف ١٧

(٥) الأثقال ٤٢

مكان الركب ، أو على جعله الركب مجازاً لحلولة<sup>(١)</sup> فيه كما في : نهاره صائمٌ ، ومثله : زيدٌ خلفك ، بالرفع . وأما فوق وتحت فلا يكونان إلا ظرفين . ومذكركُ هذا إنما هو السماع .

( وبين مجزئاً ) - أي عن الألف وما ، وقد سبق أنها إذا صحبها أحدهما لزمت الظرفية الزمانية ، فلا تكون من ظروف المكان ولا متصرفاً فيها . ومثال تصرف المجردة قولهم : هو يعيدُ بين المنكبين ، نقيضُ بين الحاجبين ، ومنه : « هذا فراقٌ بيني وبينك<sup>(٢)</sup> » ، « لقد تقطعَ بينكم<sup>(٣)</sup> » في قراءة الرفع .

قال المصنّف<sup>(٤)</sup> : وقد يكون بين ظرف زمان كما يكون ظرف مكان ، ومنه حديث : « ساعةٌ يوم الجمعة ، بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة<sup>(٥)</sup> . »

( ونادرُ التصرفُ كحيث ) - وجعل منه المصنّف قوله :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتِ رَاجِيَةٌ هِيَ حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ ( ٥٤١ )

(١) في ( د ) : بحلوله

(٢) الكهف ٧٨

(٣) الأنعام ٩٤

(٤) أي ابن مالك

(٥) النص في التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٩٠ : عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول : هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة « رواه مسلم وأبو داود والترمذي ، ولفظه : « إن في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه الله إياه » قالوا : يا رسول الله ، أية ساعة هي ؟ قال : حين تقام الصلاة إلى الإنصراف منها « مسلم الجمعة ١٤ ، ١٥ ، ابن ماجه إقامة ٩٩ .

(٦) في نسخ التحقيق وفي الهمع : راعيه ، وفي الدرر ج ١ ص ١٨٢ : راجيه ، وهو أنسب للمعنى ، قال في الدرر : استشهد به على وقوع حيث مجردة من الظرفية ، ووقعت اسماً لأن ، ونقل كلام أبي حيان في إنكار هذا . . . قال : ولم أعثر على قائله .

فحيثُ اسم<sup>(١)</sup> إنَّ وحمى خبرها .

( ووسط ) - أي الساكن السين . ومن تصرفه قول عدي بن زيد يصف  
سحاباً :

( ٥٤٢ ) وَسَطُهُ كَالْيِرَاعِ أَوْ سَرْجِ الْمَجْدِ . طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يَنْبُرُ<sup>(٢)</sup>

روى برفع وسط وهو قليل<sup>(٣)</sup> . قال الجوهري : يقال : جلست وسط القوم  
بالتسكين لأنه ظرف ، وجلست وسط الدار بالتحريك لأنه اسم ، وكل  
موضع<sup>(٤)</sup> صلح فيه بين فهو وسط بالتسكين ، وإن لم يصلح بين فهو وسط  
بالتحريك ، وربما سكن وليس بالوجه .

واليراع هنا جمع يراعة ، وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار ، والمجدل  
القصر ، قال الأعشى :

( ٥٤٣ ) فِي مَجْدَلٍ شَيْدٍ بِنِيَانِهِ يَزِلُ عَنْهُ ظَفَرُ الطَّائِرِ<sup>(٦)</sup>

ويقال : خبت النار تخبو خبوا<sup>(٧)</sup> طفئت ، وأخبيتها أنا .

( ودون ) - ومن تصرفه النادر :

( ٥٤٤ ) أَلَمْ تَرِيَا أَنِّي حَمِيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا<sup>(٨)</sup>

(١) أنكر أبو حيان ذلك وخطأه . وقال إن حمى هو اسم إنَّ وحيثُ خبرها ( همع ج ١ ص ٢١٢ ) .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٦٩ : استشهد به على تصريف وسط ساكن الوسط . . فوسطه مبتدأ خبره  
كاليراع ، والبيت لعدي بن زيد العبّادي .

(٣) في ( ز ) : وهو القليل .

(٤) في ( د ) : وكل اسم

(٥) في ( ز ) : وهي .

(٦) البيت مثال لاستعمال المجدل بمعنى القصر .

(٧) سقطت من ( د ) .

(٨) في الدرر ج ١ ص ١٨٢ : استشهد به على تصرف دون بقلة عند الأخفش والكوفيين . وكذا

استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل . . والبيت لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة .

بالرفع . والذي عليه سيبويه وأصحابه أنه لا يتصرف فيه <sup>(١)</sup> حقيقة كان نحو :  
جلستُ دونَ زيد ، أو مجازاً نحو : هو دونك في الشرف .

ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلاً ، والسماع يدل على وجود ذلك ، لكنه نادر .

والحقيقة <sup>(٢)</sup> ما يحق على الرجل أن يحميه ، ويقال : الحقيقة الراية ،  
وحدُ الشيء منتهاه ، يقال : حددتُ الدَّارَ أحدُها حدًّا ، والتحديد مثله .

( لا بمعنى رديء ) - فإنه لا يكون حينئذ ظرفاً . يقال : هذا ثوبٌ  
دونَ أي رديء . حكاه سيبويه .

( وعادمُ التصرف ) - فيلزم النصب على الظرفية ، قيل <sup>(١)</sup> : أو شبه  
ذلك .

( كفوقَ وتحتَ ) - فتقول : فوقك رأسك ، وتحتك رجلاك . بالنصب  
لا غير . نصُّ على ذلك الأخفش نقلاً عن العرب .

ويُجرَّان بمنُ وهو المراد بِشبهِ الظرفية في قولي قبلُ : أو شبه ذلك ؛  
قال تعالى : « تجري من تحتها الأنهار <sup>(٣)</sup> » ، « فخرَّ عليهم السقفُ من  
فوقهم <sup>(٤)</sup> » .

( وعندَ ولَدُنَ ومعَ ) - وكلها لا تتصرف ، وسنتكلم على كل منها .

( وبينَ وبينَ ) - كقوله :

نحْمي حقيقتنا وبعـ ضُ القوم يسقط بينَ بينا <sup>(٥)</sup> ( ٥٤٥ )

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) أي في البيت السابق .

(٣) البروج ١١

(٤) النحل ٢٦

(٥) في الدرر ج ١ ص ١٨٠ ، به نحْمي حقيقتنا جميعاً وبمض القوم يسقط بينَ بينا قال : استشهد

أي بين هؤلاء وبين هؤلاء ، فترك الإضافة وركب تركيب خمسة عشر .  
 ( دون إضافة ) - فإن أضيف إليها تعين زوال الظرفية ، ولذا خطأ ابن  
 جني من قال : همزة بين بين بالفتح . وقال : الصواب همزة بين بين  
 بالإضافة ؛ وإن أضيف صدر بين بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية نحو :  
 من أحكام الهمزة التسهيل بين بين ، وزوالها نحو : بين بين أقيس من  
 الإبدال .

( وحوال وحوّل وحوالي وحوالي وأحوال ) - فتقول : قعدوا حواله وحوّله  
 وحواليه وحوّليه وأحواله بمعنى واحد .  
 ( وهنا وأخواته ) - أي<sup>(١)</sup> التي سبق ذكرها في باب الإشارة وهي : هنا  
 وهنا وهنت وئتم .

( وبدل - لا بمعنى بديل - وما رادفه من مكان ) - نحو : هذا بدل  
 هذا أي مكانه ، وهذا مكان هذا أي بدله .

قال ابن خروف : البديل والمكان إذا استعملتا بمعنى واحد لا يرفعان ،  
 فإن ذكر كل منهما في موضعه ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى رُفِعَا  
 نحو : هذا مكانك . يشير إلى المكان . وهذا بدل من هذا ، فيرفع لأنك  
 أشرت بهذا إلى البديل وهو هو .

قال : وإنما انتصب البديل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع<sup>(٢)</sup> حين أخرج  
 كل منهما عن موضعه فلزم طريقة واحدة .

= به على أن بين بين تركيب فتبني خمسة عشر . والتقدير عنده : بين هؤلاء وبين هؤلاء .  
 وقدره بعضهم بين الجيد والرديء . قال : ولم أعر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لعبيد بن  
 الأبرص - ديوانه ٢٧

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) أي التوسع في الاستعمال



( فحيثُ مبنيةٌ ) - لتضمنها معنى حرف الشرط إن كانت للشرط نحو :  
حيثما تكن أكن . لشبهها الحرف في الافتقار ، إذ لا تستعمل إلا مضافةً إن لم  
تكن للشرط ، وبنيت<sup>(١)</sup> على حركة لثلا يلتقي ساكنان .  
( على الضم ) - تشبيهاً بقبل ، لأنها تضاف إلى جملة ، والإضافة في  
الحقيقة إنما هي إلى المفرد ، فكانها مقطوعة عن الإضافة .  
( وقد تُفتح ) - طلباً للتخفيف .  
( أو تكسر ) - على أصل التقاء الساكنين .  
( وقد تخلف ياءها واو<sup>(٢)</sup> ) - فيقال : حوثٌ . قال اللحياني : هي لغة  
طيئ .

( وإعرابها لغة فقَعَسِيَّة ) - حكى ذلك الكسائي ، يقولون : جلستُ  
حيثُ كنتُ . بالفتح . وجئتُ من حيثُ جئتُ . فيجرؤونها بمن . فصارت  
عندهم كعند . وفقعس أبو قبيلة من بني أسد .  
( ونذرتُ إضافتها إلى مفرد ) - كقوله :

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً<sup>(٣)</sup>

( ٥٤٦ )

(١) في ( د ) : وتبنى .  
(٢) في نسخ التحقيق الثلاث ، وقد قلب ياؤها واواً ، والمختار من النسخة المحققة من التسهيل .  
وهو أنسب ، فليس هناك قلب .  
(٣) عجزه في الدرر ج ١ ص ١٨٠ :

نجماً يضيء كالشهاب ساطعا

وفي العيني : نجم . . . لامعاً قال في الدرر : استشهد به على ما في البيت قبله - على ندور  
إضافة حيث إلى مفرد - والبيت من شواهد الرضى ، قال البغدادي : على أن حيث مضافة إلى  
مفرد بندرة ، وسهيل مجرور بإضافة حيث إليه ، وفي هذه الصورة يجوز بناء حيث وإعرابها ،  
وروى برفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي موجود ، فتكون حيث مبنية مضافة إلى  
الجملة . قال : وهذا البيت لا يعرف قائله .

في رواية الجر . وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه . وقال الكسائي :  
يقاس . وشرط الجملة التي تضاف إليها أن تكون خبريةً وتصدّر في النفي  
بلم أو لا .

( وعدم إضافتها لفظاً أندراً ) - أي من إضافتها إلى مفرد .

وجعل المصنف منه :

( ٥٤٧ ) إذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بَرِيَّاهَا خَلِيلٌ يَواصِلُهُ<sup>(١)</sup>

قال<sup>(٢)</sup> : أراد : إذا ريذة نفحت له من حيث ما هبت أناه . . . فحذف هبت  
للعلم به ، و عوض ما كتونين حينئذ .

ويقال : رِيحٌ رَيْدَةٌ وَرَادَةٌ وَرَيْدَانَةٌ أَيْ لَيْئَةُ الْهَبُوبِ ، وَنَفَحَتْ الرِّيحُ  
هَبَّتْ .

( وقد يُرادُ بها الحينُ عند الأَخْفَشِ ) - واستدل بقوله :

( ٥٤٨ ) للفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهدي ساقه قدمه<sup>(٣)</sup>

ورد بأن ظاهره أنها فيه للمكان ، إذ المعنى حيث مشى وتوجّه .

(١) في الدرر ج ١ ص ١٨٠ :

أتاها بريها حبيب يواصله

قال في الدرر : استشهد به على ندور حذف الجملة التي أضيفت إليها حيث ، و عوض منها ما ،  
والبيت من شواهد المغني . قال السيوطي : قاله أبو حية النميري واسمه المشمر بن الربيع بن  
زرارة ، شاعر مجيد أدرك الدولتين : الأموية والعباسية .

(٢) زاد في ( د ) : المصنف .

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٨١ : استشهد به على أن حيث قد ترد للزمان . . . والبيت من شواهد

الرضي ، قال البغدادي على أن الأَخْفَشِ قال إن حيث قد تأتي بمعنى الحين ، أي ظرف  
زمان . كما في هذا البيت . قال : وقال ابن مالك : لا حجة للأخفش فيه لجواز إرادة المكان  
على ما هو أصله ، ويدل على ما قاله أن المعنى على الظرفية المكانية . إذا المعنى : أين مشى لا  
حين مشى . . . والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد .

( وعند للحضور أو للقرب <sup>(١)</sup>، حساً أو معنى <sup>(٢)</sup> ) - وقد اجتمع الحضور المعنوي والحسي <sup>(٣)</sup> في قوله تعالى : « قال الذي عنده علم من الكتاب <sup>(٤)</sup> ، « فلما رآه مستقراً عنده <sup>(٥)</sup> . » والقرب الحسي كقوله تعالى : « عند سِدْرَةِ المنتهى . عندها جنة المأوى <sup>(٦)</sup> » ، والمعنوي كقوله تعالى : « وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار <sup>(٧)</sup> ، ومنه قولك : عندي مائة ؛ تريد أنها ملكك ، وإن كان الموضع بعيداً . وقد يكون مظروفاً معنى فيراد بها الزمان ، كقوله عليه السلام : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى <sup>(٨)</sup> . ولا تخرج عن الظرفية إلا بالجرِّ بمن نحو : « فإذا برزوا من عندك <sup>(٩)</sup> . ولا يقال : مضيت إلى عنده . وتلزم الإضافة .

( وربما فتحت عينها أو ضُمَّت ) - والمشهور كسرهما ، ومن العرب من يفتحها ، ومنهم من يضمُّها ، ففي عينها ثلاث لغات : عند وعند وعُند . ( ولدن لأول غاية زمان أو مكان ) - فالأول نحو : ما رأيتُه من لُدُن ظهر الخميس . والثاني نحو : « آتيناك من لُدُنًا <sup>(١٠)</sup> » أي من جهتنا ونحونا .

(١) في ( د ) : وفي بعض نسخ التسهيل : أو القرب .

(٢) في ( د ) : ومعنى

(٣) في ( ز ) : والحقيقي

(٤) النمل ٤٠

(٥) نفس الآية - النمل ٤٠

(٦) النجم ١٤ ، ١٥

(٧) ص ٤٧

(٨) مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ١٣٠ : « الصبر عند أول صدمة »

(٩) النساء ٨١

(١٠) في النسخ الثلاث : « آتيناك من لدنا » ، والذي في القرآن :

في سورة النساء ٦٧ : « وإذا لآتيناكم من لدنا أجراً عظيماً » ، وفي الكهف ٦٥ : « آتيناك رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً » ، وفي طه ٩٩ : « وقد آتيناك من لدنا ذكراً » .

وهي مبنية لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد ، وهو كونها <sup>(١)</sup> مبدأ غاية ، وبهذا فارقت عند ، وقيل عند لما هو حاصل أو في تقديره ، فيقال : هذا عندي ، وإن لم يكن حاصلًا ، ولدن للحاصل المتصل .

( وقلما تَعْدَمُ مِنْ ) - ومنه قولهم : لُدْنُ غدوة ، وما رأيتَه لُدْنُ شَبِّ .

( وقد يقال لُدْنُ وَلِدْنُ ) - هما بسكون النون وفتح اللام ، وإحداهما بفتح الدال والأخرى بكسرهما ، والتي ذكرها قبلَ ذِكْرهما بضم الدال وسكون النون وفتح اللام ، فهذه ثلاث لغات .

( وَلِدْنٌ وَلُدْنٌ ) - هما بكسر النون وسكون الدال ، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة .

( وَلُدْنٌ ) - بفتح النون واللام وسكون الدال .

( وَلُدٌ وَلُدٌ ) - هما بسكون الدال ، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة .

( وَلُدٌ ) - بفتح اللام وضم الدال ؛ ويكمل بها تسع لغات <sup>(٢)</sup> .

وفي بعض نسخ التسهيل :

( وَلِتٌ ) - بفتح اللام وكسر التاء ، فإن ثبتت كانت لُغَى المبنية عشرًا <sup>(٣)</sup> .

( وإعرابُ الأولى ) - وهي لُدْنُ كما تقدّم .

( لغة قيسية ) - وبها قرأ أبو بكر عن عاصم : « من لُدْنِه <sup>(٤)</sup> » بجرّ <sup>(١)</sup> في ( ز ) ، كونه

<sup>(٢)</sup> في ( د ) ، هي بفتح اللام .

<sup>(٣)</sup> جاءت في النسخة المحققة من التسهيل على النحو الآتي : لُدْنٌ وَلِدْنٌ وَلُدْنٌ وَلُدْنٌ وَلُدٌ وَلُدٌ وَلُدًا وَلُدْنٌ .

<sup>(٤)</sup> زاد في إحدى نسخ التسهيل ، لتٌ ولتٌ بسكون التاء وضمها .

<sup>(٥)</sup> جاءت في آيتين : النساء ٤٠ : « ويؤت من لدنه أجرًا عظيمًا » ، وفي الكهف ٢ : « لينذر بأسًا شديدًا من لدنه ويبشر المؤمنين » .

النون وإسكان<sup>(١)</sup> الدال مُشَمَّة الضم . والأصل من لُدْنِه بضم الدال . وحكى أبو حاتم : من لُدْنِه بضم الدال وكسر النون ، وتقول في النصب : لُدْنُه بفتح النون والدال مضمومة أو ساكنة مُشَمَّة الضم .  
( وتُجْبَرُ المنقوصة مضافةً إلى مضمرة ) - فلا يقال<sup>(٢)</sup> في لُدْ : مِنْ لُدْكَ ، ولا مِنْ لُدْه ، ولا مِنْ لُدِي ، بحذف النون بل تثبت النون نحو : من لدنك .  
نص على ذلك سيوييه .

( وَيَجْرُ ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً ) - كقوله :

تنتهض<sup>(٣)</sup> الرعدة في ظَهْرِي مِنْ لُدْنِ الظَّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ ( ٥٤٩ )

( وتقديراً إن كان جملةً ) - نحو :

لزمنا لُدْنُ سالتُمونا وفاقمك فلا يك منكم للخلاف جنوح<sup>(٤)</sup> ( ٥٥٠ )

ولا يضاف من أسماء الأمكنة إلى الجمل إلا حيث وَلُدْنُ . ومنع ابن الدهان كون لدن تضاف إلى جملة ، وقدّر مع الفعل أن ، لتكون الإضافة إلى المصدر وهو مفرد . وَيُبْطَلُ قوله بإضافتها إلى الجملة الاسمية كقوله :

وتَذْكُرُ نعماء لُدْنُ أنت يافعُ إلى أنت ذو<sup>(٥)</sup> فودين أبيض كالنسر وفي البيت بحث . ( ٥٥١ )

(١) في ( د ) : وسكون .

(٢) في ( د ) : فلا تقول .

(٣) في الهمع ج ١ ص ٢١٥ : تنتفض ، وفي الدرر ج ١ ص ١٨٤ :

تنتهض الرعدة من ظهري

قال استشهد به على أن ما بعد لدن يجر بإضافتها إليه لفظاً إن كان مفرداً ، وقائل البيت رجل من طيبي :

(٤) الشاهد في البيت على جرّ ما بعد لدن تقديراً إذا كان جملة كما في قوله : لدن سالتونا . . . ولم يعرف قائله .

(٥) في نسخ التحقيق الثلاث : ذا قَدَيْنِ ، والتحقيق من الدرر ج ١ ص ١٨٤ ، والشاهد في قوله : لدن

أنت يافع ، على إضافة لدن إلى الجملة الاسمية . . . قال : ولم أعر على قائله .

( وإن كان غدوةٌ نُصبَ أيضاً<sup>(١)</sup> ) - فتختص غدوة من بين المفردات التي تضاف إليها لدن بجواز جرّها ونصبها . قال :

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوةً حتى دنت لغروب<sup>(٢)</sup>  
قال سيبويه : لا يَنْصِبُ لُدُنٌ غيرَ غدوةٍ ، فلا تقول : لدن بكرةً ، لأنه لم  
يكثُر في كلامهم . انتهى .

( ٥٥٢ )

وانتصابها قيل بلدن تشبيهاً لها بضارب ، بتنزيل نونه منزلة التنوين  
لثبوتها وحذفها ، وقيل بكان أي لدن كانت الساعة غدوة ، وقيل على  
التمييز ، وقرره بعضهم بأن التقدير : لُدُنُها غدوةٌ كما في قولك : لي مثله  
رجلاً .

( وقد يُرْفَعُ ) - روى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على إضمار كان .

( وليست لدى بمعناها ) - أي بمعنى لدن .

( بل بمعنى عند على الأصح ) - كما صرح به سيبويه . وذلك لأنَّ  
لُدُنٌ لا ابتداء الغاية كما تقدم ، وعندٌ ولدى يكونان لا ابتداء الغاية وغيرها ،  
ولأنهما يخبر بهما نحو : « وعنده مفاتيح العيب<sup>(٣)</sup> » « ولدينا كتاب<sup>(٤)</sup> » ولا  
يخبر بلدن .

( وتعامل ألفها<sup>(٥)</sup> معاملة ألف إلى وعلى ، فتسلم مع الظاهر ) - نحو : « إذ

القلوبُ لدى الحناجر<sup>(٦)</sup> » . هذا هو الكثير ، وقد تقلب معه فيقال : لدى زيد<sup>(٧)</sup> .

(١) أي جاز فيه النصب والجر .

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٨٥ ، استشهد به على نصب غدوة بعد لدن . . والبيت لأبي سفيان بن  
حرب ، قاله يوم أحد .

(٣) الأنعام ٥٩

(٤) المؤمنون ٦٢

(٥) أي ألف لدى

(٦) غافر ١٨

(٧) أي مع الظاهر

( وتُقلب ياءً مع المضمَر غالباً ) - نحو : « ولدينا مزيداً<sup>(١)</sup> » . واستظهر بقوله غالباً على ما جاء عن بعض العرب من إقرار الألف مع المضمَر<sup>(٢)</sup> في لَدَى ، وكذا في إلى وعلى ، قال :

( ٥٥٣ )  
إِلكُمْ يا خِزاعة لا إلانا عِزا الناسُ الضِراعةُ والهوانا  
فلو برئت عقولكمُ بصرتم بأن دواءً دائكم لَدانا  
وذلكمُ إذا واثقتمونا<sup>(٣)</sup> على قصر اعتمادكمُ غلانا

ويقال : ضرع الرجل ضراعة أي خضع وذل ، وبصرت بالشيء علمته

( ومع للصحبة اللاتمة بالمذكور ) - فهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب . ودليل اسميتها دخول من عليها ؛ حكى سيبويه : ذهب من معه . ولم يُثنَ بل أعرب في أكثر اللغات ، وإن كان على حرفين بلا ثالث مقدر<sup>(٤)</sup> ، لشبهها عند في وقوعه خبراً نحو : زيدٌ مع عمرو ، وصفةٌ نحو : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ ، وحالاً نحو : جاء زيدٌ معي ، وصلَةٌ نحو : رأيتُ الذي معك ، ودالاً على حضور : « ونَجني وَمَنْ معي<sup>(٥)</sup> » ، وقرب : « إنَّ مع العُسر يُسرأ<sup>(٦)</sup> »

( وتسكينها قبل حركة ، وكسرها قبل سكون لغة ربعية<sup>(٧)</sup> ) - فتقول

(١) ق ٣٥

(٢) في ( ز ) ، لذا

(٣) في ( د ) ، دافعتونا . وفي الدرر ج ١ ص ١٧٢ : إلى كم يا خناعة ... فلو برأت ... قال ،

استشهد بهذه الأبيات على أن من العرب من يقرأ الألف مع المضمَر كما يفعل مع المظهر في إلى

وعلى ولدى ، قال ، وخناعة اسم قبيلة ... أبوهم خناعة بن سعد بن هذيل ... وروى

خناعة ... ولم أعثر على قائلها .

(٤) سقطت من ( د )

(٥) الشعراء ١١٨

(٦) الشرح ٦

(٧) في ( د ) : ربعية

ربيعة : زيدٌ مع عمرو بالبناء على السكون ، وزيدٌ مع القوم بالكسر . روى ذلك الكسائي عنهم .

( واسميتها حينئذ ) - أي حين إذ سكنت عينها .

( باقيةً على الأصح ) - لأن معناها مبنية كمعناها معربة . وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة ، وليس بصحيح ، بل الأصح أنها اسم ، وكلام سيوييه مشعر بهذا .

( وتفرّد ) - أي عن الإضافة .

( فتساوي جميعاً معنى ) - وعلى هذا تخرج عن موضوعها من الدلالة على الصحبة ، أو تكون كجميع دالاً على الاصطحاب .

وفرق أحمد بن يحيى بينهما وقال : إنك إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً ، احتمل كون القيام في وقتين وفي وقت واحد .

( وفتى لفظاً لا يداً ، وفاقاً ليونس والأخفش ) - فإذا قلت : جاء الزيدان معاً . ففتحة العين عندهما ليست للإعراب ، بل هي كفتحة تاء فتى ونحوه مما وقع قبل ألف المقصور<sup>(١)</sup> ، والألف على هذا لام الكلمة .

وذهب الخليل وسيوييه إلى أن الفتحة للإعراب كهي<sup>(٢)</sup> في يد حالة النصب ، والكلمة ثنائية كما هي مع الإضافة . وردّه المصنّف بقولهم : الزيدان والزيدون معاً ، فيوقعون معاً في موضع رفع كما يرفع المقصور نحو : هو فتى .

قال : ولو كان باقياً على النقص لقليل : الزيدان أو الزيدون معاً كما يقال : هم يدٌ . وردّ ما قال المصنّف بأن مع باقي<sup>(٣)</sup> حينئذ على ما استقرّ له من

(١) في (د) : مما وقع في آخره ألف مقصورة

(٢) أي كالفتحة في : يداً

(٣) في (د) : بأن مع في ذلك باقي على ما استقرّ له .



الظرفية وعدم التصرف ، فهو منصوب في موضع الخبر نحو : الزيدان عندك ،  
وليس هو نفس الخبر ، فيكون مرفوعاً كما زعم .

( وغيرِ حاليتها حينئذٍ قليل ) - فالأكثر كونها حالاً نحو : جاء الزيدان  
أو الزيدون معاً ، ويقل كونها خبراً كقول حاتم الطائي :

أكف يدي عن أن ينال التماسها أكف صحابي حين حاجاتنا<sup>(١)</sup> معاً ( ٥٥٤ )  
( ويتوسّع في الظرف المتصرف ) - سواء أكان للزمان كيوم أم للمكان  
كميل ، ولا يتوسع في غير المتصرف منها كسحر وعند .

( فيجعل مفعولاً به مجازاً ) - فتقول : سرتُ اليوم ، وسرتُ ميلاً ،  
بنصبهما على التوسع نصب المفعول به ، كما تفعل ذلك في المصدر المتصرف  
فتقول : ضربتُ الضربَ زيداً ، بنصب الضرب مفعولاً به مجازاً .

( ويسوغ حينئذٍ إضماره غير مقرون بفي ) - فإذا اتسعت في الظرف ثم  
أضرته لم تأت بفي ، وإن كان أصل الظرف أن يتعدى إليه بواسطة في ،  
والضمير يرد الشيء إلى أصله ، لأنك لم ترد كونه ظرفاً بل أردت كونه  
مفعولاً به مجازاً ، فتقول : اليوم سرتُه ، إن توسعت ، واليوم سرتُ فيه إن لم  
تتوسع .

( والإضافة والإسناد إليه ) - فالأول نحو : « بل مكرُّ الليل والنهار<sup>(٢)</sup> »

(١) في النسختين ( د ، ز ) : حاجتنا ، والتحقيق عن الهمع والدرر والنسخة ( غ ) ، وروى البيت في  
( ز ) برفع التماسها ونصب أكف بعدها ، وهو اللائم للسياق . وروى في الدرر بنصب التماسها  
ورفع أكف ، وأكف الأولى فعل مضارع ، والثانية جمع كف ، قال في الدرر ج ١ ص ١٨٦ :  
استشهد به على قلة وقوع مع في موضع رفع خبر ، فحاجاتنا مبتدأ ومعاً خبره . . وفي شرح  
التسهيل لأبي حيان ، وذهب بعض النحويين إلى أن معاً في هذا الموضع في موضع نصب على  
الحال والخبر محذوف . . وهو باطل . والبيت لحاتم الطائي كما جاء بالشرح - ديوانه ص

١١٤

(٢) سبأ ٣٣

ونحو: يا سائر الميل، والثاني نحو: وُلِدَ له ستون عاماً، وسير عليه  
فرسخان.

(ويمنع من هذا التوسع على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة) - فلا  
تقول: اليومَ أعلمته زيداً عمراً قائماً. ويجوز ذلك في اللزم نحو: اليومَ  
قمتُه. وفي المتعدي إلى واحدٍ نحو: اليومَ ضربته زيداً، والمتعدي إلى اثنين  
نحو: اليومَ أعطيته زيداً درهماً. وهذا مذهب أكثر النحويين، كما نقل ابن  
عصفور. وعلّة المنع أنه ليس له ما يشبهه به، إذ ليس في الأفعال ما يتعدى  
إلى أربعة؛ ومذهب الأخفش جوازه في الجميع، وهو ظاهر كلام سيبويه  
والمنسوب إلى الجمهور، لأن التوسع يجوز، ولا نُسَلَمَ احتياجه إلى ما يشبهه  
به.

## ٢٦ - باب المفعول معه

وسيبيويه يسميه هكذا ، ويسميه مفعولاً به .

( وهو الاسم<sup>(١)</sup> التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور « مع » ، وفي اللفظ كمنصوب مُعَدَى بالهمزة ) - فالتالي واواً يشمل المعطوف في نحو : مزجتُ عسلاً وماءً ؛ ويخرج ما لم يتلها فإنه ليس مفعولاً معه اصطلاحاً وإن كان قد يطلق عليه مفعول معه لغةً ، كمجرور مع ، وبإاء المصاحبة نحو : جلستُ مع عمرو ، وبعثُ الفرسَ بلجامه .

وخرج بما بعد ذلك المعطوفُ بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو : أشركتُ زيداً وعمراً ، ومزجتُ عسلاً وماءً ، بخلاف : سرتُ والنيلَ ونحوه ، فإن المصاحبة لم تفهم إلا من الواو . ونبه بقوله : « كمنصوب » على أن الواو مُعَدّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها ، كما تُعَدّي الهمزة ما تُعَدّيه ، فينتصب به بواسطة الواو ، فعلاً كان كسار ، أو عاملاً عمله نحو : عرفتُ استواءَ الماءِ والخشبةَ ، والناقَةَ متروكةً وفصيلها ، ولستُ زائلاً وزيداً حتى تفعل<sup>(٢)</sup> .

( وانتصابه بما عمل في السابق من فعلٍ أو عاملٍ عمله ) - من مصدر أو اسم فاعل أو مفعول كما سبق تمثيله .  
ولا يضر فصل الواو ، كما لا<sup>(٣)</sup> يضر فصل إلا في الاستثناء . ولا ينصبه

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) سقطت من ( د )

العامل المعنوي كالجار والمجرور واسم الإشارة ، لأنه كالمفعول به ولا ينصبه معنوي ، وهذا مذهب سيبويه ، وأجاز الفارسي في قوله : هذا رداً مطوياً وسربالاً . أن يكون العامل في «وسربالاً» هذا<sup>(١)</sup> ، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه قوله : مطوياً .

( لا بمضمر بعد الواو ، خلافاً للزجاج ) - فالتقدير عنده<sup>(٢)</sup> في : ما صنعت وأباك ؟ ونحوه : ولا بست أباك .

ورد بأن في هذا إحالة لباب المفعول معه ، إذ صار بالتقدير المذكور مفعولاً به .

( ولا بها ، خلافاً للجرجاني ) - وكأنه<sup>(٣)</sup> لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإِنَّ . ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بإن فيجوز : قمتُ وكُ ترِيدُ ، وإياك ، ولا يجوز ذلك .

( ولا بالخلاف ، خلافاً للكوفيين ) - ورد بأن الخلاف لو كان ناصباً لقليل : ما قام زيدٌ لكن عمراً بالنصب ، ولا يقال بل يرفع .

( وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه ، خلافاً لابن جنبي ) - وما قاله ابن جنبي محكي عن الأخفش ، وبه قال السيرافي والفارسي وغيرهما . وما قاله المصنّف هو قول ابن خروف ، ويستدل له بقولهم : استوى الماء والخشبة ، وما زلتُ أسيرُ والنيل . وفيه بحث .

( ولا يقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ) - فلا تقول : والخشبة استوى الماء ، وإن جاز : مع الخشبة استوى الماء ، لأن الواو كالمهزة المعدية .

(١) أي اسم الإشارة في أول العبارة

(٢) أي عند الزجاج .

(٣) أي الجرجاني .

( ولا عليه ، خلافاً لابن جني ) - فلا يجوز : استوى والخشبة الماء ، لما

سبق من أنها كالمهزة المدّية ، فتلزم موضعاً واحداً مثلاً . وقوله :

جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي<sup>(١)</sup> ( ٥٥٥ )

من باب العطف ، وبه وجه أكثر النحويين .

( ويجب العطف<sup>(٢)</sup> في نحو : أنت ورأيك وأنت أعلم ومالك ) - وذلك

إذا كانت الواو بمعنى « مع » بعد ذي خبر لم يذكر كأول<sup>(٣)</sup> ، ونحو : كل

رجل وضعته ، أو ذكر وهو أفعل تفضيل كالثاني<sup>(٤)</sup> ، ونحو : أنت أعلم وعبدُ

الله ؛ فيمتنع النصبُ خلافاً للصيْمريّ ، إذ ليس ثمَّ فعلٌ ولا ما يعملُ عمله

مطلقاً . ومالك في قولهم : أنت أعلم ومالك قيل : معطوفٌ على أنت ، ونُسب

العلمُ للمال مجازاً ، والمعنى : أنت أعلم بمالك ، والواو للمصاحبة . وقيل

معطوف على أعلم ، والأصل : بمالك فوضعت الواو موضع الباء ، فعطفت على

ما قبلها ، ورفع ما بعدها على اللفظ ، وهي بمعنى الباء متعلقة بأعلم .

( والنصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وما

شأنك<sup>(٥)</sup> وعمراً ) - وذلك كل جملة آخرها واو مع<sup>(٦)</sup> ، وأولها ما الإنكارية ،

(١) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٣٧ ، كما في الدرر ج ١ ص ١٩٠ ، قاله يزيد بن

الحكم بن أبي العاص الثقفي ، والشاهد في قوله : وفحشاً . . . حيث ذهب ابن جني إلى أنه

مفعول معه ، والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ، والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف

على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة ، والتقدير : جمعت غيبة ونميمة وفحشاً ، وهذه

ضرورة قبيحة ، وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث ، ويجوز الرفع على أنه خبر

مبتدأ محذوف ، أي هي ثلاث . وأقول : لم لا تكون ثلاث صفة لخصال ؟

(٢) سقطت من ( ٥ ) .

(٣) أي كالمثال الأول في عبارة المتن : أنت ورأيك ، وزاد في ( غ ) ، لم يذكر خبره كأول

(٤) أي كالمثال الثاني : أنت أعلم ومالك .

(٥) سقطت « ما » من ( د ) .

(٦) أي التي بمعنى مع .

قبل ضمير مجرور باللام كالأول ، أو الشأن كالثاني ، ونحوهما نحو : ما بالك وزيداً . وأجاز الكسائي الخفض في ذلك كله ، قال : والوجه النصب .

( والنصبُ في هذين ونحوهما بكان مضمرةً قبل الجارِّ<sup>(٢)</sup> ) - والتقدير : ما كان لك وزيداً وما كان شأنك وعمراً وما كان بالك وبكراً<sup>(٣)</sup> .

( أو بمصدر لابسٍ منوياً بعد الواو ) - والتقدير : وملابسه أو وملابستك زيداً ، وكذا الباقي . والتقديران ، أعني تقدير كان والمصدر بحالَيْه لسيبويه . وشاع حذف المصدر وإبقاء معموله لقوة الدلالة عليه ، كما في قوله تعالى : « وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ<sup>(٤)</sup> » ، أي وَصَدَّ عن المسجد الحرام .

( لا بلبس ، خلافاً للسيرافي وابن خروف ) - وشيخ ابن خروف أبي بكر بن طاهر . والتقدير عندهم : ولا بستُ زيداً ، وكذا الباقي . وهو ضعيف ، لعطفه<sup>(٥)</sup> الفعل على الاسم .

( فإن كان المجرور ظاهراً رجح العطف ) - نحو : ما لزيد وعمرو؟ وما شأنُ زيد وعمرو؟ إفاً لأحسن جرُّ عمرو ، ويجوز نصبه على المعية ، نصُّ على ذلك سيبويه ، ولا التفات لمن منع النصب من المتأخرين .

( وربما نُصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر في نحو : ما أنت والسير<sup>(٦)</sup>؟ وكيف أنت وقصعة؟ وأزمان قومي

(١) في (د) : وزيد .

(٢) في (د) : قبل الحال .

(٣) في المثال ، وزيداً ، ولكنه سها وقال : بكراً ، وكان الأولى أن يأتي به في المثال حتى يتحاشى التكرار مع المثال الأول

(٤) البقرة ٢١٧

(٥) في (د) : لعطف الاسم على الفعل .

(٦) زاد بعده في (د) : وكيف أنت والسير؟

والجماعة ، وأنا وإياه في لحاف ) - والإشارة بالأول إلى بيت أنشده سيبويه وهو :

( ٥٥٦ ) وما أنت والسير في متلّف يبرّح <sup>(١)</sup> بالذّكر الضابطِ

ومثله : ما أنت وزيداً ؟ وبالثاني إلى قولهم : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ ذكره سيبويه ؛ ومثله : كيف أنت وزيداً ؟ وبالثالث إلى بيت أنشده سيبويه وهو :

( ٥٥٧ ) أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلاً <sup>(٢)</sup>

ونصّ سيبويه على أن النصب في هذه الثلاثة بإضمار فعل الكون فقدر : ما كنتَ وزيداً ؟ وكيف تكونُ وقصعةً من ثريد ؟ وأزمان كان قومي ؛ وفي قول المصنّف : « وربما » إشارة إلى قلة النصب هنا ، وهو كذلك ؛ قال سيبويه : وهو قليل في كلام العرب .

والإشارة بالرابع <sup>(٣)</sup> إلى ما ورد في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف » . قال المصنّف : كأنها قالت : كنتُ وإياه أو وأنا كائنة وإياه في لحاف .

(١) الذّكر الضابط أي الجمل القوي ؛ وفي الدرر ج ١ ص ١٩٠ : استشهد به على رد ابن الحاجب المنكر جواز النصب في نحو : ما أنت والسير ، وفي التسهيل ؛ وربما نصب بفعل مقدر . الخ قال أبو حيان ؛ وأشار المصنّف لما أنشده سيبويه ؛ وما أنت والسير . الخ والرفع فيه أفصح والنصب قليل . قال سيبويه ؛ وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ؟ والبيت لأسامة بن الحارث الهذلي . هذليين ج ٢ ص ١٩٥ .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٣٨ ، كما في الدرر ج ١ ص ٩٢ ؛ قاله الراعي النميري عبيد بن حصين ديوانه ص ١٤٦ والشاهد في : أزمان قومي والجماعة أي أزمان كان قومي . . حيث حذف كان ونصب الجماعة مفعولاً معه .

(٣) أي بالمثل الرابع في المتن : « وأنا وإياه في لحاف » . مسند ابن حنبل ٦ ، ٣٢٣ ابن ماجة - طهارة ١٢١ ، والدارمي وضوء ١٠٧

واحترز بظاهر من المقدّر، فإنه يمتنع معه النصبُ كما سبق ذكره في :  
أنت ورأيك ، خلافاً للصيّمريّ .

والتلف المفاضة ؛ ويقال : برّح به الأمرُ تبريحاً أي جهده ، والضابط  
الحازم ، والرحالة سرج من جلود ليس فيه خشب ، كانوا يتخذونه للركض  
الشديد ، والجمع الرحائل . ويقال : مال الشيءُ يميل مميلاً وممّالاً وميّلاً  
وميلاناً<sup>(١)</sup> .

( و يترجح العطفُ إن كان بلا تكلف ) - نحو : قام زيدٌ وعمروٌ .  
ومثال المتكلف قولهُ :

فكونوا أنتم وبنّي أبيكم مكان الكليتين من الطحال<sup>(٢)</sup> ( ٥٥٨ )

فيحسن العطف من جهة اللفظ ، وفيه تكلف من جهة المعنى ، لأن المراد :  
كونوا لبني أبيكم ؛ فال مخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف كان التقدير :  
كونوا لهم وليكونوا لكم ؛ وذلك خلاف المقصود : والكليّة معروفة والكلوّة  
لغة ؛ قال ابن السكيت : ولا يقال<sup>(٣)</sup> : كلوة<sup>(٤)</sup> .

( ولا مانع ) - كما في نحو<sup>(٥)</sup> : لا تنه عن القبيح وإتيانه ، واستوى الماء  
والخشبة ، وما زلتُ أسير والنيل . فالعطف هنا ممتنع .

(١) وفي القاموس : مال إليه ميلاً وممّالاً ومميلاً ومميلاً وممّالاً وممّالاً وميلولةً عندل

(٢) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٣٩ ، كما في الدرر ج ١ ص ١٩٠ أن الشاهد في  
قوله : وبنّي أبيكم ، فإن فيه وجهين . النصب على المعية ، والعامل فيه الفعل الظاهر ، وهو  
الراجح ، والرفع عطفاً على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى ، كما وضح الشارح . ولا يعرف  
قائله .

(٣) في ( د ) . ولا تقل

(٤) في ( د ) بفتح الكاف ، وفي ( ز ) بكسرها ، وفي القاموس لم يذكرها بغير الضم

(٥) في ( د ) : كما في قوله .



( ولا موهن ) - كما في نحو : ما صنعت وإياك ؟ فنصبه مختار .

وعطفه جائز على ضعف .

( فإن خيف به ) - أي بالعطف .

( فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعية ) - نحو : لا تعتد بالسمك واللبن . ولا يعجبك الأكل والشبع . فالنصب يبين المراد من المعية . والعطف لا يبينه . فرجح النصب .

( فإن لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن « مع » موضع الواو ) - نحو : « والذين تبوأوا الدار والإيمان <sup>(١)</sup> » . فلك جعل الإيمان مفعولاً معه ، ولك نصبه باعتقاد مقدرأ .  
( والأ تعين <sup>(٢)</sup> الإضمار ) - أي وإلاً يحسن « مع » موضع الواو كقوله :

( ٥٥٩ ) إذا ما الغائيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا <sup>(٣)</sup>  
فزججن لا يصلح للعمل في العيون . وموضع الواو لا يصلح لمع فيتعين إضمار اللائق أي : وكحلن .

وما ذهب إليه من إضمار اللائق في البيت ونحوه . ذهب إليه الفراء والفراسي وجماعة من الكوفيين والبصريين .

وذهب جماعة منهم المازني والمبرد إلى أن الثاني معطوف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على الاثنين أي : وحسن .

( والنصب في نحو : حسبك وزيداً درهمٌ يحسب منوياً ) - هكذا قال

(١) الحشر ٩

(٢) في ( ز ) : يتعين .

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٩١ : الشاهد فيه نصب والعيونا على إضمار فعل - لائق - وقال الأشموني إنه يؤول بفعل يصح انصابه عليهما . قال : فأول وزججن بزئناً . كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . والبيت للراعي النميري .

سيبويه ، وكذا كُفَيْكَ<sup>(١)</sup> وزيداً درهمٌ ، أي ويكفي زيداً ، فليس زيداً مفعولاً معه ، كما زعم الزمخشري .

ويحسب مضارع أحسبني فلانٌ أي أعطاني حتى أقول حسبي ، وحسبك وكُفَيْكَ سواء وزناً ومعنى أي كفاك أو يكفيك .

( وبعد<sup>(٢)</sup> : ويله وويلاً له بناصب المصدر ) - فالتقدير في قولهم : ويله وأباه ، وويلاً له وأخاه ، ألزمه الله ويله أو ويلاً له . كذا قدر سيبويه . فأباه وأخاه معطوفان<sup>(٣)</sup> على مفعول ألزم الأول ، وليس من المفعول معه .

( وبعد : ويلٌ له بالزوم مضمراً ) - فإذا قلت : ويلٌ له وأباه ، فالأب منصوب بفعل يدل عليه ويلٌ له ، لأنه في معنى المنصوب الذي هو ويلاً له . والتقدير : وألزم الله الويلُ أباه .

( وفي : رأسه والحائط ، وامراً ونفسه ، وشأنك والحج على المعية أو العطف بعد إضمار دع في الأول والثاني ، وعليك في الثالث ) - فيجوز في الحائط ونفسه والحج نصب على المعية ، والنصب على العطف وهذا مقيس في المتعاطفين نحو : زيداً وعمراً أي الزم أو دع أو نحو ذلك ، وتقدير المصنف في الثالث « عليك » هو تقدير سيبويه فيه<sup>(٤)</sup> ، والذي قدره به النحويون : الزم شأنك والحج ، ومنعوا إضمار عليك<sup>(٥)</sup> وحملوا كلام سيبويه على أنه تفسير معنوي<sup>(٦)</sup> .

(١) في ( ز ) : كفاك .

(٢) في ( ز ) : وبعد ويل ويله وويلاً له .

(٣) في « ز » : معطوف

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) فوق هذا الكلام بين الأسطر في ( ز ) : لأنه اسم فعل وهو لا يعمل مضمراً .

(٦) في ( ز ) : تفسير معنوي .

( ونحو : هذا لك وأباك ، ممنوع في الاختيار ) - قال سيوييه<sup>(١)</sup> إنه قبيح ، لأنك لم تذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل . وقد سبق أن الفارسي أجاز في : هذا ردائي مطوياً وسربالاً ، نصب سربال على المعية . وأجاز بعضهم أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر .  
( وفي كون هذا الباب مقيساً خلافاً ) - فبعض النحويين يقتصر في مسائل الباب على السماع . قال المصنف : والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة .

( ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدماً ) - فتقول : كان زيدٌ وعمراً متفقاً ، وجاء البردٌ والطيالسةٌ شديداً ، كما تقول : كان زيدٌ متفقاً وعمراً ، وجاء البردٌ شديداً والطيالسةُ .  
( وقد يُعطى حكم ما بعد المعطوف ، خلافاً لابن كيسان ) - فيطابق الخبرُ أو الحالُ الاسمَ والمفعولَ معه كما يطابق الاسمَ والمعطوفَ عليه ، فتقول : كان زيدٌ وعمراً مذكورين ، وجاء زيدٌ وعمراً ضاحكين ، كما تقول : كان زيدٌ وعمروٌ مذكورين ، وجاء زيدٌ وعمروٌ ضاحكين . وهذا مذهب الأخفش . والإفرادُ أولى من المطابقة .

---

(١) زاد بعده في (د) ، فيه .

## ٢٧ - باب المستثنى

لم يقل الاستثناء كما قال سيبويه ومن بعده ، لأن الكلام في المنصوبات ، ولذا قال : الواقع مفعولاً مطلقاً ، والمفعول له ، والمفعول المسمى ظرفاً ، والمفعول معه .

( وهو المخرجُ تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بيلاً أو ما بمعناها بشرط الفائدة <sup>(١)</sup> ) - فشمّل المخرج المستثنى والمخرج بالصفة والشرط وغيرهما من المخصّصات .

ومثال المخرج تحقيقاً : قام إخوتك إلا زيداً ،  
والمخرج تقديرًا هو المستثنى في الاستثناء المنقطع نحو : « ما لهم به من علم إلا أتباع الظن <sup>(٢)</sup> » . فالظن مستحضر بذكر العلم لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو في تقدير الداخل فيه .

والمخرج من مذكور نحو : قام القوم إلا زيداً .  
ومن متروك نحو : ما ضربت إلا زيداً . التقدير : ما ضربت أحداً . . .  
ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الأداة تخرج الاسم الثاني من الاسم الأول ، وحكمه من حكمه .

وزهد الكسائي إلى أنه مخرج من الاسم وهو مسكوت عنه لم يحكم عليه بشيء ؛ فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فيحتمل أن زيداً قام وأنه لم يقم .

(١) في ( ز ) : أو ما في معناها .

(٢) النساء ١٥٧

(٣) في ( د ) : وهو مذهب .

وذهب الفراء إلى أنها لم تُخرج الاسم من الاسم ، وإنما أخرجت الوصف من الوصف ، لأن القوم في المثال موجب لهم القيام ، وزيد منفي عنه القيام ، ورام بهذا أن يكون الاستثناء كله متصلاً . قاله الصفار ، ونقل عنه لم يكن في الكلام فعل ، فالإخراج من الاسم كما قال الكسائي . وفيما قاله بحث . وهذه المذاهب إنما هي في الاستثناء المتصل .

والباء في « بإلاً » متعلقة بالمُخْرَج . واحترز من إلاً بمعنى<sup>(١)</sup> غير الصفة نحو : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا »<sup>(٢)</sup> ، وبمعنى<sup>(٣)</sup> الواو نحو : « إلا الذين ظلموا منهم »<sup>(٤)</sup> أي ولا الذين . . . قاله الأخفش ؛ وبمعنى<sup>(٥)</sup> إن لم نحو : « إلا تفعلوه »<sup>(٦)</sup> ؛ والزائدة كأولى<sup>(٧)</sup> في قوله :

أرى الدهرَ إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً<sup>(٨)</sup> (٥٦٠)

(١) أي التي بمعنى غير الواقعة صفة كما في الآية .

(٢) سقطت من ( د ) - الأنبياء ٢٢

(٣) أي والتي بمعنى الواو كما يأتي في الآية .

(٤) البقرة ١٥٠

(٥) أي والتي بمعنى إن لم

(٦) الأنفال ٧٣

(٧) أي كإلاً في الشطر الأول

(٨) في العيني على الأشموني والصبان ج ١ ص ٢٤٨ : وما الدهرُ إلا منجنوناً

قال : منع بعضهم الاحتجاج به ، ومعناه : وما الزمان إلا يدور دوران منجنون . تارة يرفع وتارة يضع ، وهو بفتح الميم الدولاب التي يستقى عليها ، فيكون انتصابه كمنصب المصادر ، أو بفعل محذوف ، أي وما الدهر إلا يشبه منجنونا . . . وزعم ابن بابشاذ أن أصله إلا كمنجنون وحذف الجار فانتصب المجرور ، ورواه المازني ، أرى الدهر . . . وحكم بزيادة إلا ، وتبعه ابن مالك فيه ، والأول هو المحفوظ . ولم يذكر قائله .

أي يتقلب بهم ، فتارة يخفضهم وتارة يرفعهم ؛ كذا قال ابن جنى .  
والتي بمعنى الإلهي الأدوات التي سيذكرها . ونبه بشرط الفائدة على  
أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفد ؛ فلا يقال : جاء قومٌ إلا  
رجلاً . فإن وجدت فائدة جاز نحو : « ألف سنةٍ إلا خمسين عاماً »<sup>(١)</sup>  
( فإن كان ) - أي المخرَج .

( بعض المستثنى منه حقيقةً فمتصلٌ ) - نحو : قام القومُ إلا زيداً .  
( وإلا فمنقطعٌ ) - أي وإلا يكن المخرَج بعض المستثنى منه حقيقةً  
فمنقطع<sup>(٢)</sup> ، سواء كان من جنس الأول نحو : قام بنوكُ إلا ابنُ زيد ، أم لم  
يكن نحو : قام القومُ إلا حماراً .

وما ذكره المصنف مذهب الشلوين ، وهو أولى مما ذكر الفارسي من أن  
المنقطع هو ما لا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه . لما سبق في  
المثال الأول ، ولأن قولك : رأيتُ زيداً إلا وجهه ، متصل بالاتفاق .  
ومقتضى قول الفارسي أن يكون منقطعاً ؛ واعترض على ما قال  
الشلوين ، بقوله تعالى : « لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولى<sup>(٣)</sup> » . فالموتة  
الأولى بعض الموت ، والاستثناء مع ذلك منقطع ، ويحتمل كونه متصلاً  
بجعل الذوق<sup>(٤)</sup> بمعنى العلم من قولهم : أمر مستذاق أي مجرب معلوم ؛  
والمعنى أنهم<sup>(٥)</sup> لا يتعلق علمهم فيها بشيء من مسمى الموت لعدمه فيها ، لأنها  
دار البقاء ، إلا الذي<sup>(٦)</sup> سبق علمهم به في الدنيا ؛ والمقصود بذلك أنهم لا

(١) العنكبوت ١٤

(٢) سقطت هذه العبارة التفسيرية من ( د )

(٣) الدخان ٥٦

(٤) في « لا يذوقون »

(٥) في ( د ) : أنه

(٦) في ( د ) : الذين

يحصل لهم شعور بهادم اللذات إلا شعور بتقضيته<sup>(١)</sup> وانفصاله ، فتفيد الآية نفيه عن أهل الجنة على أبلغ وجه ، والسرور بتخطي المنعص وعدم عوده . وفي التعبير بالدوق إشارة إلى أنهم لا يتخيلون من هذا المنعص شيئاً البتة ، إذ قول القائل : فلان لم يذق طعام زيد ، أبلغ في النفي من قوله : لم يأكله . ونبه المصنف بقوله : « حقيقة » على ما سبق من أن المستثنى في الاستثناء المنقطع مُخرَجٌ تقديراً ، فهو على هذا بعض<sup>(٢)</sup> لا على سبيل الحقيقة .

(مقدّر الوقوع) - أي الاسم المخرج في الاستثناء المنقطع .

( بعد « لكن » عند البصريين ) - فإذا قلت : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً ، فالمعنى : لكن فيها حماراً ، وذلك لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة ، وليس مستثنى مما قبله حقيقةً ، ولهذا لا يصح أن يقال : استثنيت الحمارة منهم ، وإنما انتصب لأنه اسم واقع بعد إلا مخالف حكمه لما قبله كالمثقل فأعطي إعرابه .

( وبعده « سوى » عند الكوفيين ) - وحكاها ابن العلي عن الفراء ؛ والتقدير في المثال : سوى حمارة . وكأنهم لما رأوا تخالف إلا ولكن في وقوع المفرد بعد إلا ، وأنه لا يقع بعد لكن إلا كلام تام ، إلا أن<sup>(٣)</sup> تكون عاطفةً ، ولا يمكن حمل إلا هنا عليها ، لخالفها لها في أن ما بعدها معرب<sup>(٤)</sup> بغير إعراب ما قبلها نحو : ما فيها أحدٌ إلا حماراً ، بالنصب ، وجاءني القومُ إلا حماراً ، ومررتُ بهم إلا كلباً ؛ عدلوا إلى التقدير بسوى ، لموافقة إلا لها في وقوع المفرد بعدها ، ولأنها من ألفاظ الباب كما سيأتي .

(١) في ( د ) بنقيضه .

(٢) أي بعض المستثنى منه .

(٣) (٤) سقط ما بينهما من ( د ) .

وتفيد بدلالاتها على المغايرة ما تفيده لكن من المخالفة ، لأن معناها معنى غير ؛ صرح بذلك سيويه .

وعن ابن العلي عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أن سوى قد تكون اسماً بمنزلة غير ، وحينئذ تكون موافقة لها معنى واستعمالاً .

ويرجح ما قاله البصريون أن مقصود الاستثناء المنقطع بمقتضى وضعه المخالفة في الحكم ، إذ الاسم الأول لا يتناول مسمى الثاني حقيقةً ، وليس المقصود الإخراج منه ، وإذا كان كذلك فتفسير إلا في الاستثناء المنقطع بلكن هو الموافق لمعناها حينئذ ، بخلاف تفسيرها بسوى ، لأنها وإن كانت بمعنى غير لا تستلزم المخالفة في الحكم ، إذ المغايرة من حيث هي مغايرة لا تستلزمه ، وفيه بحث . والذي يظهر أنه لا يحتاج إلى تفسير إلا في المنقطع بلكن ولا بسوى بعد تقرير أن المستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا بالأخواتها ، لأن إلا حينئذ تفيد<sup>(١)</sup> الإخراج المقصود بدون<sup>(٢)</sup> هذا التقدير ، فلا حاجة إليه .

( وله ) - أي الاسم<sup>(٣)</sup> المخرج .

( بعد إلا من الإعراب ) - احترز من وقوعه بعد غير إلا ، فإنه لا يعطى ما ذكر ، بل يُجرُّ أو يُنصب .

( إن ترك المستثنى منه ) - وهو ما أخرج منه المستثنى كالمقدر في نحو : ما جاءني إلا زيد . أي أحد .

واحترز من ألا يترك نحو : ما جاءني أحد إلا زيد .

فإنه لا يتعين حينئذ فيه ما ذكره كما سيأتي .

(١) في ( د ) : مفيدة للإخراج .

(٢) في ( د ) : بهذا التقدير .

(٣) في ( د ) : أي للاسم .



( وَفَرَّغَ لَهُ <sup>(١)</sup> الْعَامِلُ ) - أي لم يستعمل بالعمل في غير ما بعد إلا ،  
 وذلك كالمثال السابق ونحو: ما ضربتُ إلا زيدا ، وما مررتُ إلا بزويد .  
 واحتراز من أن يترك المستثنى منه <sup>(٢)</sup> ولا يفرغ العامل لما بعد إلا ، بل  
 يعمل في غيره ، فلا يكون الحكم كما يذكر ، وذلك نحو: ما قام زيدٌ إلا  
 عمراً ، أي ولا غيره ؛ فالمستثنى منه محذوف وهو غيره ، والعامل قد شغل  
 بزويد ، فلا يُرْفَعُ والحالة هذه عمرو بل يُنْصَبُ . وكذلك إذا قلت : ما قام  
 إلا بكرٌ إلا خالداً <sup>(٣)</sup> . لم يفرغ ما قبل إلا لخالد ، لاشتغاله بـ بكر ، وإن كان  
 قد ترك المستثنى منه ؛ فعمرو في المثال الأول ، وخالد في المثال الثاني غير  
 داخلين في الضابط المذكور ، وبكر داخل فيه .

( ما له مع عدمها ) - ولذلك تقول : ما جاءني إلا زيدٌ ، بالرفع ، وما  
 ضربتُ إلا زيدا ، بالنصب ، وما مررتُ إلا بزويد . فتأتي بالجار والمجرور .  
 ويدخل تحت قوله : « العامل » الابتداء ، ولذلك تقول : ما في الدار إلا  
 زيدٌ . برفع زيد .

والحاصل أن الاسم في الاستثناء المفرغ يكون على حسب ما يقتضيه  
 العامل الذي قبل إلا من رفع وغيره .  
 ( ولا يُفَعَلُ ذَلِكَ ) - أي يفرغ العامل لما بعد إلا .

( دون نهى أو نفي صريح ) - نحو: « ولا تقولوا على الله إلا  
 الحق <sup>(٤)</sup> » ، « وما محمدٌ إلا رسولٌ <sup>(٥)</sup> » .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ، وفرغ العامل له .

(٢) سقطت من ( د ) .

(٣) في ( د ) ، إلا خالدٌ .

(٤) النساء ١٧١

(٥) آل عمران ١٤٤

(أَوْ مُؤَوَّلٌ) - فالشرط الذي يكون<sup>(١)</sup> فيه معنى النهي في هذا كالنهي نحو: « ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة<sup>(٢)</sup> ». أي لا تَوَلُّوا الأدبارَ إلا متحرفين لقتال ، أو متحيزين إلى فئة . والاستفهام<sup>(٣)</sup> الذي فيه معنى النهي كالنهي نحو: « فهل يُهلك إلا القومُ الفاسقون »<sup>(٤)</sup> ؟ وكذا قولك : زيدٌ غيرُ آكلٍ إلا الخبز .

وَدَلُّ قَوْلُهُ : « وَلَا يُفْعَلُ إِلَى آخِرِهِ ، أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَفْرُغَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ فَلَا تَقُولُ : قَامَ إِلَّا زَيْدٌ . وَلَا : ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا . وَلَا : مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ . لِأَنَّهُ كَذِبٌ . كَذَا قِيلَ .

( وَقَدْ يُحْذَفُ عَلَى رَأْيِ عَامِلِ الْمَتْرُوكِ ) - كَقَوْلِهِ :

تَنْوِطُ التَّمِيمِ وَتَأْبَى الْغُبُوقِ قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إِلَّا نَهَارًا<sup>(٥)</sup> (٥٦١)  
خَرَجَهُ الْفَارِسِيُّ عَلَى أَنَّهُ يَرِيدُ : لَا تَغْتَذِي الدَّهْرَ إِلَّا نَهَارًا .  
فَحُذِفَ لَا تَغْتَذِي ، وَهُوَ عَامِلٌ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَتْرُوكٌ وَهُوَ الدَّهْرُ .

قَالَ الْمَصْنُفُ<sup>(٦)</sup> : وَأَوْلَى مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ :

وَتَأْبَى الْغُبُوقِ وَالصُّبُوحِ ، فَحُذِفَ الْمَعْطُوفُ وَأَبْقِيَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ .  
وَمَعْنَى تَنْوِطِ تَعْلُقِ . نَاطَ الشَّيْءَ يَنْوِطُهُ نَوِطًا عَلَّقَهُ . وَالتَّمِيمُ مَا يَمْلُقُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ عَوْذَةٍ . وَفِي الْحَدِيثِ : « مِنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا تُتَمُّ اللَّهُ لَهُ »<sup>(٧)</sup> .

(١) سقط ما بينهما من (د)

(٢) الأنفال ١٦

(٤) الأحقاف ٣٥

(٥) الشاهد فيه حذف عامل المستثنى منه المتروك في قوله . وتأبى الغبوق من سنة النوم إلا نهارة على تخريج الفارسي . أي ، لا تغتذي الدهر إلا نهارة . فحذف لا تغتذي . وهو عامل في المستثنى منه المتروك وهو الدهر . وعلى رأي ابن مالك أن الأولى تقدير . وتأبى الغبوق والصُّبُوحِ فحذف المعطوف . وأبقى المعطوف عليه . وهو كثير . ولا يعرف قائله .  
(٦) أي ابن مالك .

(٧) مسند الإمام أحمد ص ١٥٤ . ونصه عنده : « من تعلق تميمة . . . »

ويقال : التيممة خرزة ، والغبوق الشرب بالمشي<sup>(١)</sup> ، يقال منه<sup>(٢)</sup> : غبقت الرجل أغبقه بالضم فاغبتق .

والشاعر يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة ، فهي تأتي أن تغتبق أي تفتدي بالمشي لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة .

( وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلّا النصب مطلقاً ) - أي في الموجب نحو : قام القومُ إلّا زيداً ، وفي غيره نحو : ما قام أحدٌ إلّا زيداً ، لكن في الموجب لا يُشاركُ النصبُ عند إرادة الاستثناء ، وفي غير الموجب يشاركه الإنباع كما سيأتي .

( بها ) - أي بإلّا نفسها ، فهي الناصبة عنده للمستثنى ، وذلك لأنها مختصة بالاسم وليست كالجاء منه ، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك ، ما لم تتوسط بين عاملٍ مفرغٍ ومعمولٍ فتلغى وجوباً إن كان التفرغُ محققاً نحو : ما قام إلّا زيدٌ .

وجوازاً إن كان مقدراً نحو : ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ .

والفعل في قولهم : أنشدك الله إلّا فعلت ، ونحوه في موضع الاسم . ومعنى هذا : ما أسألك إلّا فعلك .

وانفصل الضمير بعدها نحو : « ضلّ من تدعون إلّا إيّاه »<sup>(٣)</sup> ، وما في الأرض أخبث منه إلّا إيّاه ، لشبهها بما النافية في الإعمال مرة والإهمال مرة . ومعمول ما إذا كان مضمرأ كان منفصلاً ، فألحقت إلّا بها في ذلك ، ولم تعمل الجرّ لموافقها الفعل معنى كما<sup>(٤)</sup> .

(١) في ( ز ) ، بالمشا

(٢) في ( د ) ، تقول منه .

(٣) سورة الإسراء آية ٦٧

(٤) أي مثل ما

( لا بما قبلها معدى بها ) - ونسب إلى سيبويه وجماعة من البصريين ، ومنهم السيرافي ، والفارسي في التذكرة . فالناصب لما بعد إلا عندهم ما قبلها من فعل أو غيره بتعدية إلا . وكأنه على هذا مشبه بالمفعول به .

ورُدُّ بقولهم : قبضت عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة . فإنه يلزم من قولهم اتصال عامل واحد بحرف واحد إلى معمول بمعنى وإلى آخر بضده . إذ الثلاثة خارجة والأربعة داخلية .

( ولا به مستقلاً ) - أي من غير أن تكون إلا معدية له . وهذا مذهب ابن خروف ، وزعم أن ذلك كُنْصَبٌ<sup>(١)</sup> غير نحو : قام القومُ غيرَ زيد ، بلا واسطة .

ويُرَدُّ بما يُرَدُّ<sup>(٢)</sup> به القول الأول ، إذ يلزم منه في المثال المذكور ونحوه اتصال عامل واحد إلى معمولين بمعنيين متضادين . وأما نصب غير فعلى الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

( ولا بأستثني مضمراً ) - كما حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج . ويرد بأنه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز هذا النصب لأولى<sup>(٣)</sup> ليت باتمنى .

( ولا بأن مقدره بعدها ) - كما عراه السيرافي وابن بابشاذ إلى الكسائي ، والتقدير عنده ، إلا أن زيدا لم يقم . فأضمر أن وحذف خبرها . ورُدُّ بأن العرب لا تضمر أن وأخواتها وتبقى عملها ، لضعفها عن العمل .

(١) سقطت من ( د ، غ ) .

(٢) في ( د ، غ ) ، نصب

(٣) في ( د ) ، ورد بما رد .

(٤) في ( د ) ، ما ولي .

( ولا بَأْنٌ مَخْفُفَةٌ مَرْكَباً مِنْهَا وَمَنْ لَا إِلَّا ) - كما عزاه السيرافي إلى  
 الفراء ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا . انتصب زيدٌ عنده بَأْنٌ المَخْفُفَةُ  
 وخبرها محذوف ولا نافية<sup>(١)</sup> عنده ، والتقدير : إن لا زيدا لم يقم .  
 وإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، بالرفع غَلَبَتْ حَكْمَ لَا ، فَعَطَفْتَ بِهَا  
 زيدا على القوم ، والتقدير : قام القوم لا زيدا .  
 وَرَدُّ بِقَوْلِهِمْ : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا . بِالرَّفْعِ . وَلَا يَتَأْتِي فِيهِ<sup>(٢)</sup> مَا ذَكَرَ  
 مِنْ تَغْلِيْبِ لَا ، إِذْ لَا يَعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ وَبَأْنِ التَّرْكِيبِ دَعْوَى لَا دَلِيلَ  
 عَلَيْهَا .

( خلافاً لزعامي ذلك ) - وقد سبق ذكرهم .

( وفاقاً لسيبويه والمبرد ) - والمازني والزجاج والجرجاني أيضاً . وقد  
 تقدم توجيه هذا المذهب . وكون مذهب المبرد أن الإهي العاملة نص عليه في  
 المقتضب ، وإن كان السيرافي حكى عنه أن النصب بأستثنى مضمراً كما سبق  
 ذكره .

( فإن كان المستثنى بيلاً ) - يحترز مما يستثنى بغيرها ، وسيأتي  
 حكمه .

( متصلاً ) - يحترز من المنقطع ، فالنصب فيه راجح ، أو واجب كما  
 سيأتي .

( مؤخراً عن المستثنى منه ) - يحترز من أن يتقدم عليه فإنه ينتصب  
 مطلقاً ، فنقول : قام إلا زيدا القوم ، وما قام إلا زيدا القوم . هذا مذهب

(١) في ( د ، غ ) ، ولا كافية عنه . وقد نبه في هامش ( ز ) . على أن هذا خطأ .

(٢) في ( د ) ، والتقدير : إن زيدا لم يقم .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( د ) ، تحرز .

البصريين . وسنعود إلى المسألة عند قوله : « وقد يُجَعَلُ المستثنى متبوعاً » .

( المشتمل عليه نهى ) - نحو : لا يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ . وقال : المشتمل ، ولم يقل : الكائن معه أو نحوه ، تنبيهاً على أنه إذا انتقض النهى نحو : لا تَأْكُلُوا إِلَّا اللَّحْمَ إِلَّا عَمْرًا ، أو النهى نحو : ما شرب أَحَدٌ إِلَّا الْمَاءَ إِلَّا زَيْدًا ، لم يكن له حكم ، ولا يرفع عمرو ولا زيد ، لأن هذا بمنزلة ما لا نهى فيه ولا نفى ، إذ المعنى : كُلُوا اللَّحْمَ إِلَّا عَمْرًا ، وشربوا الْمَاءَ إِلَّا زَيْدًا .

( أو معناه ) - أي معنى النهى ، كقول عائشة - رضي الله عنها - « نُهِىَ عَنْ قَتْلِ جَنَّاتِ الْبُيُوتِ ، إِلَّا الْأَبْتَرَ وَذُو الطُّفَيْتَيْنِ »<sup>(١)</sup> ، فهو محمول على تقدير : لا تُقْتَلُ جَنَّاتُ الْبُيُوتِ إِلَّا الْأَبْتَرُ . . .

جَنَّاتُ جَمْعُ جَانٍ كحائطٍ وحيطان ، وهو هنا حيّة بيضاء ، والأبتر المقطوع الذنب ، تقول منه : يَبْتَرُ بالكسر يَبْتَرُ بْتَرًا ، وأما ذو الطفتين فقال الجوهري : الطفا بالضم خوص المقل ، الواحدة طُفِيّة ، وفي الحديث : « اقتلوا من الحيات ذا الطفتين والأبتر<sup>(٢)</sup> » ، كأنه شبه الخطين على ظهره بالطفتين . وربما قيل لهذه الحية طفية على معنى : ذات طفية ، قال الشاعر :

كما تذللُّ الطفا من رقية الراقي<sup>(٤)</sup>

( ٥٦٢ )

أي ذوات الطفا<sup>(٥)</sup> . وقد يسمى الشيء باسم ما يجاوره . انتهى<sup>(٦)</sup> . وصدر هذا العجز :

(١) مسند الإمام أحمد ٣ / ٤٥٣ ، ٦ / ٨٢

(٢) مسند الإمام أحمد ٢ / ١٢١ والترمذي - صيد ١٥

(٣) في ( د ) ، وإنما

(٤) مثال لاستعمال الطفا بمعنى ذوات الطفا

(٥) في ( د ) ، الطفى

(٦) أي كلام الجوهري ، ومثله في لسان العرب .

وهم يذلونها من بعد عزتها

( أو نفى صريح ) - نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً<sup>(١)</sup> .

( أو مؤول ) - نحو : « ومن يغفر الذنوبَ إلا اللهُ ؟ » ( أي لا يغفرها

أحدٌ إلا اللهُ ، فهو استفهام في اللفظ نفى في المعنى ، ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف : « فشرّبوا منه إلا قليلاً<sup>(٢)</sup> » بالرفع ، أي لم يتركوه ، لأن قبله : « فمن شرب منه فليس مني »<sup>(٣)</sup> .

( غير مردود به كلامٌ تضمن الاستثناء ) - فإذا قال قائل : لي عندك

مائة إلا درهمن ، فأردت جحد ما ادعاه قلت : ما لك عندي مائة إلا

درهمن ، بالنصب ، فيكون هذا بمنزلة قولك : ما لك عندي الذي ادعيتَه ،

ولو رفعت الدرهمين لكنت مقرأً بالدرهمن جاحداً لثمانية وتسعين ، إذ الرفع

بمنزلة قولك : ما لك عندي إلا درهمان ، وهذا الشرط مأخوذ من كلام ابن

السراج ، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة .

( اختير فيه متراحياً النصب ) - نحو : ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً نفع

الناس إلا زيداً ، فينصب اختياراً لضعف التشاكل لطول الفصل بين

المبدل<sup>(٤)</sup> والمبدل منه ، والأصل فيه قول النبي - صلى اللهُ عليه وسلم - « لا

يُخْتَلَى خَلاهَا ، وَلَا يُعْضَدُ شوكها » ، فقال العباس : يا رسول اللهُ ، إلا

الإذخر ؟ إلا الإذخر .

(١) في ( د ) ، إلا زيداً ، واختيار المصنف بعد ذلك موافق للتحقيق

(٢) آل عمران ١٣٥

(٣) في ( ز ) ، ففي

(٤) البقرة ٢٤٩

(٥) وفيه معنى طلب الترك .

(٦) في ( د ) ، ليس لك

(٧) في ( د ) ، بين البديل والمبدول منه ، وفي ( غ ) ، بين البديل والمبدل منه

وعلل هذا قوم<sup>(١)</sup> بعروض الاستثناء ، وعلى هذا يكون لاختيار النصب بعد النفي سببان : التراخي وعروض الاستثناء ، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة .

( وغير متراج الإبتاغ ) - نحو ، ما قام القومُ إلا زيدَ ، وما ضربت أحداً إلا زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدَ ، فيعرب ما بعد إلا بإعراب المستثنى منه .

( إبدالاً عند البصريين ) - وهو مذهب سيبويه ، لصحة حلوله محله ، فتقول في : ما قام القومُ إلا زيدَ : ما قام إلا زيدَ ، وهو بدل بعض من كل ، ولم يؤت بالضمير معه إلا قليلاً<sup>(٢)</sup> نحو : « ما فعلوه إلا قليلاً منهم »<sup>(٣)</sup> ، « ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسهم »<sup>(٤)</sup> ، وإن كان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه ، وحذفه إن حذف قليل ، وذلك لقوة تشبث المستثنى بالمستثنى منه<sup>(٥)</sup> بالأداة ، إذ معلوم في المثال أن زيداً من القوم وأنه أوجب<sup>(٦)</sup> له ما نفي عنهم . فاستغنى لذلك عن الضمير في أكثر الكلام ، وقيل : هو بدل شيء من شيء ، لأن البدل مجموع إلا زيد أي غير زيد .

( وعطفاً عند الكوفيين ) - فهو تابع عندهم على العطف لا على البدلية ، وإلا إذ ذاك حرف عطف ، وذلك لأن البدل يوافق المبدل منه في المعنى ، وهذا يخالفه ، إذ الأول منفي<sup>(٧)</sup> عنه الحكم ، والثاني مثبت له

(١) في ( د ) ، وعلل قوم هذا

(٢) في ( د ) ، إلا قليلاً

(٣) النساء ٦٦

(٤) النور ٦

(٥) في ( د ، غ ) ، لقوة تشبث المستثنى منه بالأداة .

(٦) في ( د ) ، ووجب

(٧) في ( د ) ، ينتفي



والعطف توجد فيه المخالفة نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو؛ ورد مذهبهم بأن  
إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيدٌ .

( ولا يُشترط في جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه ، خلافاً للفراء ) - إذ  
السمع بخلاف ما ذهب إليه ؛ روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعاً أن  
بعض العرب الموثوق بعريبتهم يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني  
أحدٌ إلا زيداً ، بالنصب بعد النكرة .

( ولا في جواز الإبدال عدمُ الصلاحية للإيجاب ، خلافاً لبعض  
القدماء ) - وهذا المذهب حكاه سيبويه ولم يُسمِّ القائل به ، واستدلَّ قائله  
بأن الأصل قبل دخول الثاني النصب فإذا دخل لا يتغير ما كان ، وإنما  
يجوز عندهم الإبدال فيما لا يصلح للإيجاب نحو: ما جاءني أحدٌ إلا  
زيدٌ ، والسمع يرد مذهبهم ؛ قرأ الجمهور : « ما فعلوه إلا قليلٌ منهم <sup>(١)</sup> » ،  
وحكى يونس عن أبي عمرو أن الوجه في اللغة : ما قام القومُ إلا عبدُ الله ،  
بالرفع .

( وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب ، خلافاً  
للمازني في العكس ) - فإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك ، وما  
مررتُ بالقوم <sup>(٢)</sup> إلا زيد الشعراء ؛ كان إتباع زيد أولى من نصبه على  
الاستثناء .

هذا ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره المبرد ، والمشهور عن المازني تجويز  
الوجهين ، واختيار النصب كما ذكر المصنف ، وكذا ابن عصفور في بعض  
تصانيفه ، وذكر عنه في بعضها أنه يوجب النصب ، وكذا ذكر <sup>(٣)</sup> ابن الخباز

(١) النساء ٦٦

(٢) في (د) ، يقوم

(٣) سقطت من (د)

عنه في النهاية ، ووجه ترجيح الإتياع أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم<sup>(١)</sup> عليها ، ووجه خلافه أن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل ، ويعارض هذا بأن البدل مبين كالنعت ، فالفصل به بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما لأن الاستثناء لا يشبه النعت .

( ولا يُتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل ) - فتقول : ما في الدار من أحدٍ إلا زيدٌ أو إلا امرأةً من بني فلان ، بالرفع ، لأن أحداً في موضع رفع بالابتداء ، ولا يجوز الجرّ حملاً على اللفظ ، خلافاً للأخفش ، لأنهما موجبان ، وزيد معرفة ، ومن الزائدة لا تجر عند البصريين - إلا الأخفش - إلا منكرأ غير موجب .

ويجوز على رأي الكوفيين : إلا امرأةً بالجرّ ، وتقول : ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يعبأ به ، أو إلا الشيء الذي لا يعبأ به ، ينصب المبدل من شيء ، لأنه في موضع نصب بليس ، ولم تجرّه حملاً على اللفظ ، لأن الباء الزائدة لا تعمل في خبر موجب .

وتقول : لا إله إلا الله ، ولا رجل في الدار إلا رجلٌ من بني تميم ، برفع المبدل من اسم لا ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تنصبه حملاً على اللفظ ، لأنهما موجبان ، والأول معرفة<sup>(٢)</sup> ، ولا إنما تعمل في منكر منفي ، ويجوز النصب على الاستثناء في هذه الصور وأشباهاها .

( وأجاز بنو تميم إتياع المنقطع المتأخر ) - فيقولون : ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ ، بالرفع ، وإن كان الأفصح عندهم ما أوجه الحجازيون فيه النصب ، هكذا قيل : وذكر المصنف أن بني تميم يقرؤون : « ما لهم به من علم إلا

(١) في (د) : بالتقديم

(٢) سقطت من (د) عبارة : والأول معرفة

اتباع الظن<sup>(١)</sup>» بالرفع ، إلا مَنْ لُقِّنَ النصب ؛ وهذا مخالف لما قيل من أن الأفضح عندهم النصب .

واحترز بالمتأخر من خلافه نحو : ما في الدار إلا حماراً أحداً ، فلا يجوز فيه على مذهب البصريين إلا النصب كالاستثناء المتصل نحو : جاء إلا زيداً القوم ، وسيأتي الكلام عليه .

( إن صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه ) - كما يصح في المثال المذكور أن تقول : ما فيها إلا حماراً ، فإن لم يصح إغناؤه ، أي لم يجز تفرغ ما قبل إلا للاسم الواقع بعدها تعيّن النصب ، ومنه :

ألا لا مجير اليوم ممّا قضت به صوارمنا إلا امرأ دان<sup>(٢)</sup> مُدْعِنَا ( ٥٦٣ )  
وكذا قوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا مَنْ رَحِمَ »<sup>(٤)</sup> فمن في موضع نصب ، لأنك لو حذفست المستثنى منه<sup>(٥)</sup> ، وهو عاصم ، واستغنيت بالمستثنى عنه لم يصح .

( وليس ) - أي ما ذكر في المنقطع .

( من تغليب العاقل على غيره فيختص<sup>(٦)</sup> بأحد وشبهه ) - مما هو خاص بمن يعقل ، فيقع على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل نحو مَنْ .  
( خلافاً للمازني ) - قال ابن خروف ردّاً عليه : لا يتوهم ذلك محصوراً

(١) النساء ١٥٧

(٢) في ( ز ) : ما فيها أحد .

(٣) سقطت من ( د ) ، والشاهد في البيت نصب المستثنى امرأ لعدم صحة إغناؤه عن المستثنى منه ، ولا يعرف قائله .

(٤) هود ٤٣ ، والشاهد في الآية كما في البيت ، كما بين الشارح .

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في بعض نسخ التسهيل ، فيخص ، وفي بعضها ، فيخصص .

في لفظ أحد وما يشبهه ، لأن ما جاء مما ليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى . انتهى . ومنه :

( ٥٦٤ ) عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفي المصم<sup>(١)</sup> وقال :

( ٥٦٥ ) ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب<sup>(٢)</sup>

وغير وسوى في المنقطع كإلا ، ولا يستثنى بالفعل فيه<sup>(٣)</sup> . فلا يقال : ما في الدار أحدٌ ليس حماراً .

قال الجوهري : المشرفية سيوف ، قال أبو عبيدة : نسبت إلى مشارف ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، يقال : سيف مشرفي ، ولا يقال : مشارفي ، ومشارف الأرض أعاليها ، ويقال : صم السيف إذا مضى في العظم وقطعه ، وإذا أصاب المفصل وقطعه يقال : طبَّق ، قال الشاعر يصف سيفاً :

يَصْمُّ أحياناً وحيناً يطبَّق<sup>(٤)</sup> ( ٥٦٦ )

( وإن عاد ضميرٌ قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه ، العامل فيه ابتداءً ) - نحو ، ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ ، وما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلا زيدٌ .

(١) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٤٧ ، قاله ضرار بن الأزور - رضي الله عنه - والشاهد في قوله ، إلا المشرفي ، فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة تميم أي السيف المشرفي .

(٢) البيت مثال لمجيء الاستثناء المنقطع بغير لفظ أحد وشبهه ، خلافاً للمازني ، ولا يعرف قائله .

(٣) أي في المنقطع

(٤) بالشرط شاهد على معنى صم السيف وطبَّق .

( أو أحد نواسخه ) - نحو : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيداً<sup>(١)</sup> ، وما ظننت فيهم أحداً يقول ذلك إلا زيداً ، وكذا كان وباقي النواسخ .  
 ( أتبع الضمير جوازاً ) - لأن النفي متوجه عليه من حيث المعنى ، فيجوز في زيد أن يجعل بدلاً من الضمير في « يقول » في الصور كلها ، وكذا ما أشبهها .

وشمل كلامه الاستثناء المنقطع أيضاً نحو : ما أحدٌ يقيم بدارهم إلا الوحش ، وما حسبت أحداً يقيم بها إلا الوحش ؛ وشمل النكرة كما مثل ، والمعرفة نحو : ما القوم يقولون ذلك إلا زيداً<sup>(٢)</sup> ، وما ظننت القوم يقولون ذلك إلا زيداً ؛ لكن لم يمثل النحويون ذلك إلا بالنكرة ، والظاهر عدم الاختصاص بها .

واحترز بقبل المستثنى<sup>(٣)</sup> من أن يكون بعده نحو : ما أحدٌ إلا زيداً يقول ذلك ، فإنه<sup>(٤)</sup> لا يأتي فيه ما ذكر ، بل ينصب على الاستثناء .

وقوله : بإلاً أخرج ما استثنى بغيرها ، فإن المستثنى حينئذ إما أن يجر أو ينصب ، ولا يأتي فيه ما ذكر ، لكن يصح أن يعامل غير<sup>(٥)</sup> معاملة<sup>(٦)</sup> ما بعد إلا ، فإذا قلت : ما أحدٌ يقول ذلك - أو ما ظننت أحداً<sup>(٧)</sup> يقول ذلك - غير زيد ، جاز في غير ما كان يجوز في زيد ، ولم يمثل النحويون هنا إلا بإلاً ؛ والظاهر أن غيراً لا يمتنع فيها ما ذكر ، وعموم قولهم أن غيراً تعرب بما كان يعرب به الاسم الواقع بعد إلا يعطي ذلك<sup>(٨)</sup> .

(١) في ( ز ، غ ) : إلا زيد ، وهو جائز على جعل المستثنى بدلاً من الضمير في يقول .

(٢) في ( غ ) : الاستثناء

(٣) في ( د ) : لأنه

(٤) سقطت من ( د )

(٥) في ( ز ) : بمعاملة

(٦) سقطت من ( د )

(٧) أي يُفهم ذلك .

وخرج بقوله : الصالح للإتباع ما لا يصلح له لكونه مما لا يتوجه إليه<sup>(١)</sup> العامل من الاستثناء المنقطع نحو : ما أحدٌ ينفع إلا الضرُّ ، وما ظننت مال زيد يزيد إلا النقص ؛ فلا يجوز في هذا إلا النصب على الاستثناء . ولا يجوز إبداله من الظاهر ولا من الضمير ؛ وكذلك يخرج<sup>(٢)</sup> ما لا يصلح للإتباع لكون الكلام موجياً لفظاً نحو : الناس يقولون ذلك إلا زيداً ، وحسبتُ الناس يقولون ذلك إلا زيداً ، أو معنى نحو : ما زال الناس يأتوننا إلا زيداً<sup>(٣)</sup> ، فلا يجوز فيه الإبدال لعدم شرطه ، وهو اشتمال الكلام<sup>(٤)</sup> على ما يدل على نهي أو نفي .

واحترز بالعامل فيه ابتداءً من أن يكون العامل فيه غيره نحو : ما شكر رجلٌ أكرمه إلا زيدً ، وما مررت بأحدٍ أعرفه إلا زيدً ، فإنما يتبع فيه الظاهر لا المضمَر ، إذ لا تأثير للنفي فيما اتصل به ، لأن المعنى : ما شكر ممن أكرمتهم إلا زيدً ، وما مررت بمن عرفتهم إلا بزيد .

والمسائل التي يجوز فيها البديل من الظاهر والضمير<sup>(٥)</sup> يجوز فيها النصب على الاستثناء أيضاً .

وظاهر كلام سيبويه أن البديل أحسن منه ، ونصُّ عليه السيرافي وغيره ؛ قيل<sup>(٦)</sup> : ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان .

( وفي حكمهما ) - أي حكم الضمير<sup>(٧)</sup> وصاحبه المذكورين في الإتباع

المذكور .

(١) في ( د ) ، عليه

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( د ، ز ) ، يأتونا .

(٤) في ( د ) ، الكلمة

(٥) في ( د ) ، والمضمَر

(٦) سقطت من ( د )

(٧) في ( د ) ، والمضمَر

( المضاف والمضاف إليه في نحو : ما جاء أخو أحدٍ إلا زيدٌ ) - فيجوز رفع زيدٍ إبتاعاً للمضاف ، وجره إبتاعاً للمضاف إليه ، وكذلك ما أشبههما من المتضايفين في النفي نحو : ما فيها غلامٌ رجلٍ إلا زيد .

( وقد يُجعلُ المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً ) - حكى سيبويه عن يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً . انتهى .

ولا يمكن جعل أحد بدلاً من الأب وحده ، إذ يلزم منه استعمال أحد في الإيجاب ، وإنما هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين ، وهو بدل شيء من شيء ، فقولك : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ ، في قوة : ما قام غير زيدٍ أحدٌ . قال ابن الضائع : والمشهور في اللغة عند تقدم المستثنى على المستثنى منه النصب ؛ ولهذا قال المصنف : وقد ورد رفعه . قال ابن عصفور فيه مرة إنه من القلة بحيث لا يقاس عليه ، ومرة إنه لُغِيَّةٌ ضعيفة ، وأجازه الكوفيون ، كما نقل ابن عصفور ، والبغداديون كما نقل ابن إصع .

( ولا يقدّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والنسوب إليه معاً ) - فلا يجوز عند الجمهور تقديمه أول الكلام ، فلا تقول : إلا زيداً قام القومُ ، لأنه كالمعطوف بلا .

وقوله :

( ٥٦٧ ) خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شعبة من عيالك<sup>(١)</sup> شاذ ، ويظهر من كلام المصنف منع : ما إلا زيداً في الدار أحدٌ ، ونصُّ عليه

(١) في الدرر ج ١ ص ١٩٣ : استشهد به على جواز تقديم المستثنى أول الكلام على مذهب الكوفيين - وقد صرح الشارح هنا بأنه شاذ - واستشهد به صاحب التصريح على جرِّ خلا للفظ الجلالة - وكذا فعل الأشموني - قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية ج ١ ص ٢٥٥ أنه للأعشى .

ابن الضائع ، وظاهر كلام الأبدى جوازه ، وكذا<sup>(١)</sup> يظهر من كلام المصنف منع : القومُ إلا زيدا<sup>(٢)</sup> قاموا ، إذ هو مستثنى من الضمير ، لكنه مثل للجواز نحو : القوم<sup>(٣)</sup> إلا زيدا<sup>(٤)</sup> ذاهبون ، مع أنه مستثنى من الضمير للمستكن في « ذاهبون » ، اللهم إلا أن يجعل المستثنى منه الظاهر ، فينبغي جوازهما ، ويكون هذا مثالا لتقدم المستثنى على المنسوب إليه ، وتأخره عن<sup>(٥)</sup> المستثنى منه .

وفي<sup>(٦)</sup> توسط المستثنى بين جزئي كلام متقدم على المستثنى منه<sup>(٧)</sup> والعامل فيه ثلاثة<sup>(٨)</sup> مذاهب : ثالثها ، وهو مذهب الأخفش ، الجواز إن تصرف العامل نحو : القومُ إلا زيدا<sup>(٩)</sup> جاءوا ، والمنع إن لم يتصرف ، نحو : القومُ إلا زيدا<sup>(١٠)</sup> في الدار ؛ واختاره شيخنا ، لأن السماع ورد مع التصرف ، قال :

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطل<sup>(١١)</sup>

وصح بعضهم الجواز مطلقاً .

( بل على أحدهما ) - فتقول : قام إلا زيدا القوم ، وهو اتفاق<sup>(١٢)</sup> .

(١) في ( د ) : ولهذا

(٢) في ( د ) : إلا زيد

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في ( د ) : إن القوم

(٥) في ( د ) : على

(٦) في ( ز ) : توسط

(٧) زاد هنا في ( ز ) : الظاهر فينبغي ، وهو سهو وتكرار خاطيء

(٨) سقطت من ( د ، غ )

(٩) في الدرر ج ١ ص ١٩٣ : استشهد به على جواز توسط المستثنى بين جزئي كلام . . . والبيت من

قصيدة للبيد العامري - ديوانه ص ٢٥٦

(١٠) في ( د ) : وهذا



واحتُمَل هذا، وإن كان الاستثناء كالعطف بلا كما سبق، لتقدّم ما يشعر  
بالمستثنى منه، فكأنه تقدّم.

وشمل قوله: أحدهما المستثنى منه كهذا المثال، والمنسوب إليه، وقد  
سبق الكلام فيه، وإنما حُسُن<sup>(١)</sup> تقديمه على المستثنى منه في المرفوع، ولا  
يحسن في المنصوب نحو: ضربتُ إلاّ زيداً قومك نصّ عليه الرماني، لأن  
تقدّم ما يطلب العمدة كتقدم العمدة، بخلاف طالب الفضلة.

(وما شدُّ من ذلك) - أي من تقدم المستثنى على المستثنى منه  
والمنسوب إليه معاً كالبيت المتقدم، وكقول المعجّاج:

وبلدةٍ ليس بها طورِيٌّ ولا خلا الجنِّ بها إنسيُّ<sup>(٢)</sup> (٥٦٩)

يقال: ما بها طورِيٌّ أي أحد.

(فلا يقاس عليه، خلافاً للكسائي) - والزجاج، ونقله ابن الخباز في  
النهاية عن الكوفيين، وابن العُجّ في البسيط عن طائفة منهم، وإنما لم  
يُقَسَّ عليه لشذوذه، مع أن القياس المنع، لأن<sup>(٣)</sup> إلاّ مشبهة للاعاطفة وواو  
مع ولا يتقدمان، فكذلك ما أشبههما.

**فصل:** ( لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ) - فلو قلت: قام  
القومُ إلاّ زيداً وعمراً، جاز، ولو قلت: أعطيت الناس<sup>(٤)</sup> إلاّ عمراً الدنانير<sup>(٥)</sup>.

(١) في (د): يحسن

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٩٣: استشهد به على ما تقدم في البيت قبله، وهو من شواهد الرضى، قال  
البغدادي: على أن تقدم المستثنى غير المنسوب شاذ، والأصل: ولا بها إنسي خلا الجن...  
والبيت للمعجّاج، كما في الشرح ديوانه ص ٦٨ برواية طوئي

(٣) في (د): لكن

(٤) زاد هنا في (ز): في الهامش: الأموال

(٥) زاد هنا في (د): لم يجز

قال ابن السراج : لم يجز ، لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد ، بل تقول : أعطيت الناس الدنانير<sup>(١)</sup> إلا عمراً .

( وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمرة ) - فإذا قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن جعلت عمراً بدلاً من أحد ، وأضمرت للثاني ناصباً أي : أعطيته دانقاً ، جاز ، كما يقدر خافض للثاني في قوله :

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً؟<sup>(٢)</sup> ( ٥٧٠ )

( لا بدلان ) - فلا يبدل في المثال المذكور عمراً من أحد ، ودانقاً من درهم ، ويكون التقدير كما قال ابن السراج : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، وإلا دخلت لقصد إيجابه بالنسبة إلى المذكور بعدها .

وإنما امتنع أن يكونا بدلين ، لأن البدل من المنفي في الاستثناء إذا قصد إيجابه لزم اقترانه بإلاً ، فأشبهت إلا العاطف المقتضي للإيجاب بعد النفي كبل ، ولا يقع بعد عاطف معطوفان ، فلا يقال : جاء زيدٌ وخالدٌ بكرٌ ، كذلك لا يقع بعد إلا بدلان ، فلا ينتصب دانق بدلاً ، بل ينتصب<sup>(٣)</sup> بعامل مضمرة كما تقدم .

وأما ضرب زيدٍ عمراً وبكرٌ خالداً ، فيجوز أن يقال فيه ما قيل في

(١) في ( د ) : الدينار

(٢) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٢٧٣ : قاله ابن أبي دؤاد في جارية ابن الحجاج وفي معجم الشواهد أنه لأبي دؤاد الإيادي . قال ، وليس في ديوانه . والشاهد في قوله : ونارٍ توقد . . . حيث حذف فيه المضاف ، وترك المضاف إليه بإعرابه ، إذ تقديره : وكل نار ، أي وتحسبين كل نار ، ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف

(٣) في ( د ) ، ينصب

دائق ، من النصب بمضمر ، أي : ضرب خالداً ، ولا<sup>(١)</sup> يكون قد عطف  
بعاطف واحد معطوفان ، بل يكون المعطوف بالواو بكرٌ وحده ، وخالد من  
جملة أخرى هي جواب سؤال مقدر كما في دائق .

( خلافاً لقوم ) - في جعل عمرو ودائق بدلين ، كما ذهب إليه ابن  
السراج ، وقد ذكرنا وجه منعه . ولقوم في جعلهما مستثنيين بناء على جواز  
أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين ، وبالمنع قال الأخفش  
والفارسي ، فلا يجوز عندهما ما أجازه القائلون بذلك من نحو : ما أخذ أحدٌ  
إلا زيدَ درهماً ، وما ضرب القومُ إلا بعضهم بعضاً ، وتصحيحهما عند  
الأخفش بتقديم المرفوع على إلا نحو : ما أخذ أحدٌ إلا درهماً ، وما ضرب  
القومُ بعضهم إلا بعضاً ؛ وعند الفارسي منصوب قبل إلا نحو : ما أخذ أحدٌ  
شيئاً إلا زيدَ درهماً ، وما ضرب القومُ أحداً إلا بعضهم بعضاً .

ثم يحتمل قوله أن يكونا حينئذ بدلين ، كما قال ابن السراج ، وأن  
يكون أحدهما بدلاً والآخر معمول عامل ، كما قال المصنف .

( ولا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض البصريين ) - ويتعين عند هذا  
البعض منهم أن يكون المستثنى أقل من النصف ، ولا يكون مساوياً ولا  
أكثر ، وبجواز استثناء المساوي قال بعض البصريين وبعض الكوفيين ،  
واستدل له بقوله تعالى : « قم الليل إلا قليلاً . نصفه »<sup>(٢)</sup> ، فنصفه بدل من  
قليل ، بدل شيء من شيء ، والتقدير : قم الليل إلا نصفه ، والضمير لليل لا  
للقليل ، لأنه غير معلوم القدر ، فلا يعلم نصفه .  
( ولا استثناء الأكثر ، وفاقاً للكوفيين ) - وبه قال أبو عبيد والسيرافي .

(١) في (د) ، فلا

(٢) المزمّل ٢ ، ٣

(٣) في (د) ، ولا

واختاره ابن خروف والشلوبين ، ومنعه البصريون . واستدل للجواز بقوله تعالى : « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ، إلا من اتبعك من الغاوين »<sup>(١)</sup> والغاوون أكثر من الراشدين ، ولا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً ولا زائداً ، فلا يقال : لي عشرة إلا عشرة ، ولا إلا أحد عشر .

ونقل المغاربة اتفاق النحاة على منع ذلك ، ويجوز كون المستثنى أقل من النصف باتفاق من البصريين والكوفيين<sup>(٢)</sup> ، وهو ظاهر .

( والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى ) - كقوله : تعالى : « قم الليل إلا قليلاً . نصفه »<sup>(٤)</sup> قليلاً مستثنى من الليل لا من النصف ، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل ، فلا يُعَدَّلُ عنه إلا بدليل .

( فإن تأخر عنهما فالثاني أولى مطلقاً ) - أي سواء كان فاعلاً أم مفعولاً ، نحو : غلب مائة مؤمن مائة كافر إلا اثنين .

( وإن تقدّم فالأول أولى ، إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى ) - نحو : استبدلتُ إلا زيدا من أصحابنا بأصحابكم ، فزيداً مستثنى من أصحابنا .

( وإن يكنه ) - أي إن يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى .

( فهو أولى ) - ومثال المرفوع لفظاً : ضرب إلا زيدا قومك أصحابنا .

(١) الحجر ٤٢

(٢) في ( د ) : أن يكون

(٣) سقطت من ( د )

(٤) المزمل ٣ . ٢

(٥) سقطت من ( د )

(٦) في ( د ، غ ) : فزيد

(٧) في ( د ) : أي وإن يكن . وفي ( غ ) : أي يكن .

قال الرماني : إن استثنيت من قومك جاز ، ومن أصحابنا لم يجز ، والفرق أن الفاعل أصل في الجملة ، وكذا قال الأخفش : لا يجوز في مثله إلا أن يكون مستثنى من الفاعل ، ومثال المرفوع معنى : ملكت إلا الأصغر أبناءنا عبيدنا ، فالأصغر مستثنى من الأبناء ، لأنهم هم الفاعل من حيث المعنى ، لأنهم المالكون .

( مطلقاً ) - أي سواء تقدم بعد إلا الفاعل لفظاً أو معنى على المفعول ، كما مثل ، أم تأخر ، كما لو قدمت الأصحاب على القوم ، والعبيد على الأبناء .

( إن لم يمنع مانع ) - فإنه إن كان كذلك لم يلحظ تقديم ولا تأخير ولا غيرهما ، بل ينظر إلى ما يقتضيه المعنى ، فيعلق المستثنى باللائق به نحو : طلق نساءهم الزيدون إلا الحسينات ، فالحسينات مستثنى من النساء لا من الزيدين ، وأصبى الزيدون نساءهم إلا ذوي النهى ، فدوي مستثنى من الزيدين لا من النساء ، وضرب إلا زيدا<sup>(١)</sup> بنونا بناتنا ، واستبدلت إلا زيدا من إماننا بعبيدنا ، وهو واضح .

( وإذا أمكن أن يشترك<sup>(٢)</sup> في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يقتصر عليه إن كان العامل واحداً ) - نحو : أهدى بني فلان وبني فلان إلا من صلح ، فمن مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص ، فإن لم يمكن الاشتراك اختص بمن يليق به نحو : لا تحدث النساء ولا الرجال إلا زيدا .

( وكذا إن كان ) - أي العامل .

( غير واحد ، والمعمول واحداً في المعنى ) - كقوله تعالى : « والذين

(١) في ( د ) ، إلا زيد .

(٢) في بعض نسخ التسهيل ، يشرك .

يرمون الحصنات . . إلى قوله : إلا الذين تابوا<sup>(١)</sup> فيعلق<sup>(٢)</sup> الاستثناء بجميع ما تقدم مما يصلح له ، وهو مذهب مالك والشافعي ، كما يتعلق بالاتفاق الشرط بجميع ما تقدم كذلك نحو : لا تصحب زيدا ولا تزره ولا تكلمه<sup>(٣)</sup> إن ظلمني ، للإجماع على سد كل منهما<sup>(٤)</sup> مسد الآخر ، نحو : اقتل الكافر إن لم يسلم ، واقتله إلا أن يسلم . هذا كلام المصنف .

والمهايازي في شرح اللع ، زعم أنه يختص بالجملة الأخيرة<sup>(٥)</sup> كما هو مذهب أبي حنيفة ، وأن تعليقه بالجميع خطأ ، لأنه زعم أنه لا يجوز أن يكون معمولا لعاملين مختلفين ، ويستحيل ذلك . انتهى .

وهذا يقتضي أن عامل المستثنى ما عمل في المستثنى منه ، وما قاله المصنف هو على تقدير كون العامل في المستثنى إلا كما اختاره ، ويجوز أن يكون<sup>(٦)</sup> على تقدير أن العامل فيه تمام الكلام الذي قبله ، كما زعم ابن الضائع أنه ظاهر كلام سيبويه ، لأن العطف يصير الأشياء كالشيء الواحد .

( فصل ) : ( تكرر إلا بعد المستثنى بها توكيدا ) - أي على سبيل

الجواز .

( فيبدل ما يليها مما تليه ، إن كان مغنيا عنه ) - نحو : قام القوم إلا محمداً إلا أبا بكر ، إذا كان كنية لمحمد ، وكذلك النفي ، وهو مفعن عنه

(١) النور ٤ ، ٥ ، وتمام الآيتين : « والذين يرمون الحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة . ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ، فإن الله غفور رحيم » .

(٢) في ( د ) ، فيتعلق

(٣) سقطت من ( د )

(٤) الشرط والاستثناء

(٥) أي جملة الاستثناء بعد جملة الشرط .

(٦) سقطت « أن يكون » من ( د )

والحالة هذه ، لو قلت ، قام القومُ إلا أبا بكر لصح .

( وإلا ) - أي وإلا<sup>(١)</sup> يكن مغنياً عنه .

( عطف بالواو ) - نحو : قام القومُ إلا زيداً وإلا جعفرأ ، وأجاز

الصيُمري طرَح العاطف وقال : إلا قامت مقامه .

( وإن كررت لغير توكيد ، ولم يمكن استثناء<sup>(٢)</sup> بعض المستثنيات<sup>(٣)</sup> من

بعض ، شغل العامل ببعضها إن كان مفرغاً ونُصب ما سواه ) - فتقول : ما

قام<sup>(٤)</sup> إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ ، برفع زيد في موضعه ، أو عمرو أو بكر

كذلك ، ونصب الآخرَين ، لكن الذي يلي العامل أولى لشغله به ، وكلامه

يقتضي وجوب<sup>(٥)</sup> نصب ما سوى المشغول به العامل .

وذكر بعض المغاربة أنه إذا تقدم المشغول به أو توسط جاز في ما بعده

إتباعه على بدل البداء ، ونصبه على الاستثناء ، ولا يجوز في ما تقدم عليه إلا

النصب على الاستثناء . وحكم التفرُّغ في النصب نحو : ما ضربت إلا زيداً

إلا عمراً إلا خالدأ ، وفي الجرِّ نحو : ما مررت إلا بزید إلا عمراً إلا خالدأ ،

حكمه في حالة الرفع فيما تقدّم .

( وإن لم يكن مفرغاً ، فلجميعها النصب إن تقدّمت ) - نحو : قام إلا

زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم ، وكذا النفي ، ونصبها على الاستثناء ، خلافاً

لابن السيد في تجويزه الحال بناء على جواز كونه إذا تأخر صفة ، وهو

خلاف قول النحويين ، ويجيء على قوله جواز الحال مع التأخر نحو : قام

القومُ إلا زيداً ، أي غير زيد ، أي مفايرين زيداً .

(١) في ( د ) : وإن لم

(٢) في ( ز ) : الاستثناء

(٣) في ( د ) : المستثنى

(٤) في ( د ) : ما قام القوم

(٥) سقطت من ( د )

ويُبطل قوله أن إلا لم تتمكن في الوصف تمكن غير ، فلا تكون كغير إلا  
تابعة للموصوف ، ولهذا امتنع ، قام إلا زيدا ، وإن جاز ، قام غير زيد .

( وإن تأخرت فلأحدها ماله مفرداً ، وللبواقبي<sup>(١)</sup> النصب ) - فإن كان  
الكلام غير موجب أبدلت واحداً منها اختياراً ، ونصبت الباقي ، فتقول : ما  
قام أحد إلا زيدا<sup>(٢)</sup> إلا عمراً إلا بكرأ ، وقال الأبدى ، يجوز فيها الرفع بدلاً  
أو نعتاً ، والنصب استثناء<sup>(٣)</sup> ، أو رفع أحدها بدلاً أو نعتاً ، ونصب الباقي  
استثناء . انتهى .

وإن كان الكلام موجباً نحو : قام القوم إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرأ ،  
فمقتضى كلام المصنف نصب الجميع ، وأنه يجوز التبعية على الصفة ، حيث  
يصح أن تكون إلا عنده صلة كما سنذكره .

وقال الأبدى : يجوز رفعها نعتاً ، ونصبها استثناء ، ورفع أحدها نعتاً ،  
ونصب الباقي استثناء ، وأتبع في جعل المكرر صفة ابن السيد ومنع ابن  
الضائع جواز الصفة في المكرر .

( وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول ) - فما بعد الأول من  
المستثنيات كأول ، في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفي  
الخروج إن كان من موجب .

( وإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، استثنى كل من متلوه ، وجعل  
كل وتر خارجاً ، وكل شفع داخلاً ، وما اجتمع فهو الحاصل ) - فإذا قلت ،  
له مائة إلا عشرة إلا ثلاثة ، إلا اثنين ، إلا واحداً ، فالأول والثالث خارجان ،

(١) في ( د ، ز ) : وللباقى ، وفي ( غ ) : والبواقى ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) في ( د ) : إلا زيدا

(٣) سقطت من ( د ، ز )

(٤) في ( غ ) : ورفع .



وكذا ما أشبههما في الوترية، والثاني والرابع داخلان، وكذا ما أشبههما في الشفعية، فيكون المقرُّ به في المثال اثنين وتسعين، وهذا مذهب أهل البصرة والكسائي، وذهب بعضهم إلى جواز هذا، وجواز عَوْدِهَا كَلْهَا إلى الاسم الأول، وصححه بعض المغاربة، لكن قال: الأظهر فيه أن يكون استثناء من الاستثناءات للقرب. انتهى. وعلى ما أجازته يكون المقرُّ به في المثال المذكور أربعة وثمانين، وعيَّن بعضهم هذا الذي أجازته، وهو قول أبي يوسف القاضي<sup>(١)</sup>.

(وكذا الحكم في نحو: له عشرةٌ إلا ثلاثةٌ إلا أربعةٌ) - فيجري على ما تقدم من جعل الوتر خارجاً والشفع داخلياً، فيكون المقرُّ به أحد عشر. وهذا مذهب الفراء، وهو عنده من الاستثناء المنقطع، والمعنى عنده: سوى الأربعة التي كانت له عندي. والمراد بنحوه، ما كان بعض المستثنيات فيه أكثر مما قبله.

وهذا الذي اختاره المصنف في هذه المسألة مخالف لما سبق منه في الفصل، من أنه إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض، يكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الأول، إذ مقتضاه أن الأربعة تكون خارجة كالثلاثة، إذ لا يمكن استثناء الأربعة من الثلاثة، وبهذا قال أكثر النحويين. فإذا قلت: له عندي عشرةٌ إلا واحداً، إلا ثلاثةً، يكونان معاً مستثنيين من الاسم الأول، فيكون المقرُّ به ستة، وإليه أشار بقوله:

(خلافاً لمن يخرج الأول<sup>(٢)</sup> من الثاني) - ووجهه بما سبق، من أنه جار

(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب.. أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة ولي القضاء للمهدي والهادي والرشيدي.. لازم أبا حنيفة وأذاع مذهبه.. توفي ببغداد سنة ١٨٢ هـ أو سنة ١٨١ هـ.

(٢) في (ز، غ)، والنسخة المحققة من التسهيل: الأول والثاني ولكن المفهوم من الشرح بعده يعضد التحقيق.

على القاعدة السابقة ، من جعل الأول خارجاً ، والثاني داخلاً ، وضعف ما ذكر ظاهر .

( وإن قدر المستثنى الأول صفةً لم<sup>(١)</sup> يعتد به ، وجعل الثاني أولاً ) - فإذا قلت : قبضت منه مائة إلا عشرين ، إلا عشرة ، إلا خمسة ، وقدر كون إلا عشرين صفةً لمائة ، فكأنه قال : مائة تباير عشرين ، فالعشرون غير خارجة ، لأن إلا<sup>(٢)</sup> إذا كانت صفة لا يكون فيها معنى الاستثناء ، وكذلك غير ، هذا هو المفهوم من كلام سيويه ، ونص على ذلك ابن السراج ، وعلى هذا ، فالإلا<sup>(٣)</sup> عشرة في المثال المذكور أول ، فتكون العشرة خارجة ، وإلا خمسة ثانٍ ، فتكون داخلة ، فالمقبوض خمسة وسبعون<sup>(٤)</sup> .

( فصل ) : ( تؤول إلا بغير ) - فتحمل في جعلها مع ما بعدها صفةً على غير<sup>(٥)</sup> ، كما حُملت غير عليها في الاستثناء ، وأصل غير الصفة ، وإلا الاستثناء .

( فيوصف بها وبتاليها ) - فليست إلا وحدها هي الصفة ، لأن الحرف لا يوصف به ، وقول من قال : يوصف بها ، تجوز ، والوصف إنما يحصل من إلا وما بعدها ، كما في نحو : دخلت إلى رجل في الدار ، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد . والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي ، وقال بعضهم أيضاً<sup>(٥)</sup> : إنما يعنون أنه عطف بيان .

( جمع أو شبهه ، منكر ، أو معرف بأداة جنسية ) - فيوصف بها

(١) في ( ز ) : لا يعتد به

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ، غ ) : فالعشرة

(٤) في ( غ ) : خمسة وتسعون وصحت بالهامش

(٥) سقطت من ( د ) .

وبتاليها ما يمكن وصفه بغير، فالجمع المنكر كقوله تعالى : « لو كان فيهما  
آلهة إلا الله لفسدتا<sup>(١)</sup> » ، والمعرف بأداة جنسية كقوله :

أنیخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامها<sup>(٢)</sup> ( ٥٧١ )

أي غير بغامها ، قاله سيبويه ، وجاز هذا لأن التعريف باللام الجنسية كلا  
تعريف ، وكما وصف ما هما فيه بغير في قولهم : إني لأمرُّ بالرجل غيرك  
فيكرمني ، وصف بإلاً الواقعة موقعها وبما بعدها ، وشبه الجمع كقوله :

لو كان غيري سليمان الدهرَ غيرَه وقعَ الحوادثُ إلا الصارمُ الذكرُ<sup>(٣)</sup> ( ٥٧٢ )

فغيري شبيه بالجمع المنكر ، ووصف بقوله : إلا الصارمُ الذكرُ ، والتقدير : لو  
كان غيري غيرُ الصارمِ الذكرِ غيرَه ، ويجوز في : ما<sup>(٤)</sup> جاءني أحدٌ إلا  
زيدٌ ، أن يجعل إلا زيد صفة لأحد .

وفهم من كلامه أنه لا يوصف بها وبتاليها مفردٌ محض فلا يقال ، قام  
رجلٌ إلا زيدٌ ، ولا معرفة محضة ، فلو قلت : جاء الرجال ، تريد جماعة  
معهودين ، لم يجز ، إلا زيدٌ بالرفع .

وما شرطه المصنف في ما يوصف بإلاً وبتاليها شرطه ابن السراج ،  
وباشتراط التنكير أو التعريف بال الجنسية صرح المبرد في المقتضب .

(١) الأنبياء ٢٢

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٩٤ : استشهد به على أن من شرط النعت بإلاً أن يكون منعوتها جمعاً أو  
معرفةً بال الجنسية كالبيت . وهو من شواهد سيبويه . قال الأعلام : الشاهد في وصف الأصوات  
بقوله : إلا بغامها . على تأويل غير . . وأصل البغام للظبي فاستعاره للناقة . . والبيت لذي  
الرمة - ديوانه ص ٦٢٨ .

(٣) في الأشموني على الألفية ج ٢ ص ١٥٦ جاء به شاهداً على الوصف بإلاً الواقعة موقع غير في  
قوله : إلا الصارمِ الذكرِ أي غير الصارمِ الذكرِ . والصارم صفة لغيري وهوشبيه بالجمع المنكر .  
والبيت للبيد - ديوانه ص ٦٢ قال في معجم الشواهد : وهو من الخمسين .

(٤) في ( د . غ ) : فيما جاءني

قال بعض المغاربة ، الوصف بيلاً يخالف سائر الأوصاف ، فإنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة .

وقال بعضهم ، يجوز أن تجري على المعرفة والنكرة والمفرد والمجموع ، كما تجري غير ، وجرت على المعرفة لأن غيراً من أخوات مثل ، يصح فيها التعريف ، والأبمعناها .

( ولا تكون كذلك دون متبوع موصوف<sup>(١)</sup> ) - فلا يحذف الموصوف وتقام هي وما بعدها مقامه ، نص على ذلك سيبويه ، فلا يقال ، قام إلا زيد ، أي قام القوم إلا زيد ، وإن جاز ، قام غير زيد ، أي قام القوم غير زيد ، وذلك لأن الوصف بيلاً غير متأصل .

( ولا حيث لا يصلح الاستثناء ) - وهذا كالجمع عليه من النحويين ، قيل ، وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك ، فإنه جعل إلا زيد من قولك ، لو كان معنا رجل إلا زيداً لغلبننا ، صفةً ، ورجل ليس بعام استغراقي ، بل عمومه عموم بدل ، فلا يصح الاستثناء منه ، وعلى هذا فمعنى قولهم ، إنها تقع حيث يتصور الاستثناء ولو كان منقطعاً ، وهو يمكن في المثال ، ويكون المعنى ، لكن معنا زيد فلا نغلب ، وكذا يقال في قوله ، « إلا الله لفسدنا<sup>(٢)</sup> » ، لكن فيهما الله فلم يفسدا . وهذا وما قبله خالفت فيه إلا غيراً ، فاشتراطاً في إلا صفةً دونها كذلك .

( ولا يليها نعت ما قبلها ) - فلا يفصل بين الصفة والموصوف كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول ، فلا يقال ، ما مررتُ برجلٍ إلا راكبٍ ، على الصفة لرجل ، وصرح بالمنع الأخفش في المسائل والفارسي في التذكرة .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : « دون متبوع » . وفي ( د ، ز ) : دون موصوف ، والتحقيق من

( غ )

(٢) الأنبياء ٢٢

( وما أوهم ذلك فحالاً أو صفةً بدل محذوف ) - فإذا قلت ، ما لقيت رجلاً إلا راكباً ، فراكباً ليس نعتاً للرجل المذكور ، بل هو حال منه ، أو صفة لبدل منه أي إلا رجلاً راكباً .

قال الأخفش في المسائل ، ونحو ، ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ ، تقديره : إلا رجلٌ راكبٌ ، وفيه قبح لجعل الصفة كالاسم .

( خلافاً لبعضهم ) - أي في جعله صفة للمذكور ، ونقله المصنف وغيره عن الزمخشري ، فإنه قال في ، ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، إن ما بعد إلا جملة ابتدائية صفة لأحد ، وتابع الزمخشري صاحب البديع وابن هشام .  
( ويليهما ) - أي إلا .

( في النفي فعلٌ مضارعٌ بلا شرط ) - أي سواء تقدم اسمٌ أم <sup>(١)</sup> فعلٌ ، فتقول ، ما زيدٌ إلا يفعل كذا ، وما كان زيدٌ إلا يفعل كذا <sup>(٢)</sup> ، وما خرج زيدٌ إلا يجزُّ ثوبه <sup>(٣)</sup> ، وذلك لشبه المضارع بالاسم الذي هو أولى بالأ ، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً أو مؤولاً به .

( أو ماضٍ مسبوقةً بفعلٍ أو مقرونٌ بقد ) - كقوله تعالى : « وما يأتيهم من رسولٍ إلا كانوا به يستهزئون <sup>(٤)</sup> » ، وقول الشاعر ،

ما المجد إلا قد تبين أنه بندى وحلم لا يزال مؤثلاً <sup>(٥)</sup> ( ٥٧٣ )

وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الماضي بعد إلا ، لأن تقدمه مقروناً بالنفي

(١) في ( د ) : أو

(٢) سقطت من ( ز ، غ )

(٣) في ( د ) : وما خرج إلا زيد يجزُّ ثوبه .

(٤) سقط من ( غ ) : « به يستهزئون » - الحجر

(٥) في الدرر ج ١ ص ١٩٥ : وما المجد . . . ببذل وحلم . . . قال : استشهد به على إغناء قد عند ابن

مالك عن تقدم فعل على إلا في حال تقدم النفي عليها ، ولا يعرف قائله .

جعل الكلام بمنزلة : كلما كان كذا كان كذا<sup>(١)</sup>، فكان فيه فعلان<sup>(٢)</sup> كما مع  
كلما ، وأغنى اقترانه بقدر عن تقدم فعل لأن اقترانه بها يقربه من الحال  
فيصير مُشبهاً للمضارع .

وفهم من كلامه أنه لا يجوز ، ما زيد إلا قام ، وهو كذلك ، وأما  
إجازته مع قد فحكاه الخَدْبُ عن المبرد ، وقال في البديع ، أجازته قوم .  
ولا يلي غيراً ما ولي إلا من المضارع والماضي بشرطه ، وكذلك لا يليها  
الجملة الاسمية ، فلا تقول ، ما رأيت أحداً غير زيد خير منه . برفع زيد<sup>(٣)</sup> ،  
ويجوز ، إلا زيد خير منه . ويقال ، مجد مؤثّل وأثيل أي مؤصل ، والتأثيل  
التأصيل<sup>(٤)</sup> .

( ومعنى ، أنشدك الله<sup>(٥)</sup> إلا فعلت ، ما أسألك إلا فعلك ) - ولولا أنه  
محمول على هذا لما صحَّ ، لأنه كلام موجب ، فقياسه ألا تدخل إلا ، لأنه  
مفرغ ولا يتكلم بالفعل بعدها لعدم النفي ، لكنه حمل على المعنى ،  
فصورته واجب ، والمعنى على النفي المحصور فيه المفعول<sup>(٦)</sup> ، وقُدِّر الفعلُ  
بالمصدر بلا سابق لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك ، فهو نظير : قمتُ حين  
قام زيد . وأمثاله .

ويقال : نشدتك الله ، أي سألتك بالله ، ونشدتك فلاناً أنشده نشداً ،  
إذا قلت له : نشدتك الله .

( ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقاً ) - أي في جميع الأحوال .

(١) سقطت العبارة المكررة من ( غ )

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ، وأظنه على تقدير : فكانه فيه فعلان

(٣) سقطت العبارة من ( د )

(٤) من قوله ، ويقال . . شرح لما في البيت السابق .

(٥) سقط لفظ الجلالة من النسخة المحققة من التسهيل

(٦) في ( د ) : الفعل

بخلاف عمل ما قبلها فيما بعدها ، فإنه يصح في المسائل الثلاث التي سيذكرها ، وفي غيرها عند من أجازها ، على ما يأتي<sup>(١)</sup> .

ومثال عمل ما بعد إلا فيما قبلها قولك : ما قومك زيدا إلا ضاربون ، فيجب تأخير زيد ، فتقول : ما قومك إلا ضاربون زيدا . قال الرماني : لأن تقدم الاسم الواقع بعد إلا عليها<sup>(٢)</sup> ممتنع ، فكذا معموله .

( ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى ) - أي فرغ له العامل نحو : ما قام إلا زيد ، هذا إن قلنا إن ناصب المستثنى إلا ، وإن قلنا ناصبه ما تقدم ، فلا فرق بين المفرغ ، كما مثل ، وغيره نحو : قام القوم إلا زيدا ، إذ عمل في الصورتين ما قبل إلا فيما بعدها .

( أو مستثنى منه ) - نحو : ما قام إلا زيدا أحداً .

( أو تابعا له ) - نحو : ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو .

( وما ظن من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل ) - فإذا وجد

مثل : ما ضرب إلا زيد عمراً ، قدر لعمرو عامل ، أي : ضرب عمراً ، لأنه ليس واحداً من الثلاثة المذكورة ، أعني : المستثنى والمستثنى منه والتابع له ، وسبب ذلك أن حق المذكور بعد إلا في الاستثناء المفرغ أن يكون مختوماً به .

( خلافاً للكسائي في منصوب ومخفوض ) - نحو : ما ضرب إلا زيد

عمراً ، وما مرُّ إلا زيد بعمرو .

( وله ) - أي للكسائي .

( ولا بن الأنباري في مرفوع ) - نحو : ما ضرب إلا زيدا عمرو . وفرق

(١) في ( د ) : على ما سيأتي

(٢) أي لأن تقدم الاسم الواقع بعدها عليها ممتنع .

ابن الأنباري بين المرفوع منوي التقديم ، فيصير كأن الواقع بعد إلا في الاستثناء المفرغ مختوم به<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر المصنف ما ذكره هنا عن الكسائي وابن الأنباري في آخر باب النائب عن الفاعل ، وسبق الكلام فيه .

( فصل ) : ( يستثنى بحاشا وعدا وخلا<sup>(٢)</sup> ، فيجررن المستثنى أحرفاً ، وينصبه أفعالاً ) - وجرُّ الاسم ونصبه بعد الثلاثة ثابتان بالنقل الصحيح عن العرب ، وزعم النحويون أن الثلاثة عند جرِّ ما بعدها حروف ، لانتفاء الاسمية بعدم مباشرتها العوامل كما تباشرها غير ، والفعلية بمباشرة الجرِّ ، وأنها عند نصب ما بعدها أفعال ، لانتفاء الاسمية لما سبق ، والحرفية لكونها لا تلي العوامل ، فلا يقال ، ما قام خلا زيد ، كما يقال ، ما قام إلا زيد .  
( ويتعين الثاني ) - أي النصب .

( لخلا وعدا بعد ما ، عند غير الجرمي ) - فإذا قلت ، قام القوم ما خلا زيداً ، أو<sup>(٣)</sup> ما عدا زيداً ، تعين عند الجمهور النصب بهما ، فيكونان فعلين ، وما مصدرية لا زائدة ، لأن زيادة ما قبل الفعل لا تنقاس ، وهي وصلت في موضع نصب على الحال ، إجراء لها مجرى المصدر عند السيرافي ، وعلى الاستثناء ، كانتصاب غير في قولك ، جاءني القوم غير زيد ، عند ابن خروف ، وعلى الظرفية ، أي ، قام القوم في وقت مجاوزتهم زيداً ، ودخله معنى الاستثناء ، عند ابن الضائع ، وأجاز الجرمي والفارسي والربيعي الجرُّ بعد ما خلا وما عدا ، فتكون ما زائدة ، وهما حرفا جرِّ ، وهو قول الكسائي ، وحكاه الجرمي عن العرب .

( والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا ) - فلم يعرف سيبويه الجرُّ

(١) سقطت به من ( د )

(٢) زاد هنا في ( ز ) ، وعدا ، وهو تكرار ظاهر .

(٣) في ( د ) ، وما عدا



بعداً ، وكذلك خلا ، وإنما نقل الجرُّ بهما الأخفش ، وكذا لم يحفظ سيبويه  
النصب بعد حاشا ، وأجازه الأخفش والجرميّ والمازني والمبرد والزجاج ،  
وحكي بالنقل الصحيح عن العرب .

( وإن وليها ) - أي حاشا .

( مجرورٌ باللام ) - نحو : حاشا لله ، وليس معناها الاستثناء ، وإنما  
يؤتى بها لقصد التنزيه والبراءة .

( لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل<sup>(١)</sup> اسميتها ، لجواز  
تنوينها ) - وليست حرفاً اتفاقاً ، إذ لا يدخل حرف جرٍّ على مثله في  
الكلام ، والصحيح أنها اسم ، وهو ينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من  
اللفظ بالفعل ، فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله ، ويدل على  
هذا قراءة : « حاشاً لله »<sup>(٢)</sup> بالتنوين ، فهو نحو : سقياً لزيد ، وقراءة :  
« حاشا الله »<sup>(٣)</sup> ، بالإضافة ، وهو نحو : سبحان الله وأما القراءة المشهورة :  
« حاشا لله » بلا تنوين ، فوجهها بناء حاشا لشبهها لفظاً ومعنى بالتي هي  
حرف ، فجرت في البناء مجراها ، كما أجرى عن في قوله :  
مَنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي<sup>(٤)</sup>

( ٥٧٤ )

مجرى عن في ، رويت عنه .

( وكثر فيها حاش ، وقلَّ حشا<sup>(٥)</sup> وحاش ) - أي في التي تستعمل

(١) أي بل تتعين اسميتها .

(٢) يوسف ٥١

(٣) في النسخ الثلاث : حاشى الله .

(٤) في العني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٢٢٦ : صدره : ولقد أراني للرماح دريئة . . . والبيت  
لقطري بن الفجاءة الخارجي ، والشاهد في : من عن يميني ، فإن عن هنا اسم بمعنى  
جانب . بدليل دخول حرف الجرِّ عليها .

(٥) في ( ز ، غ ) : حشى

للتنزيه ، قال الصفار في شرح سيبويه : يقال : حاشا وحشا<sup>(١)</sup> وحاش ، إلا أن حاش لا تستعمل في الاستثناء .

( وربما قيل : ما حاشا<sup>(٢)</sup> ) - ومنه ،

رأيت الناس ما حاشا<sup>(٣)</sup> قريشا فإننا نحن أفضلهم فعلا<sup>(٤)</sup> ( ٥٧٥ )  
وسيبويه منع من دخول ما على حاشا ؛ قال : لو قلت : أتوني<sup>(٤)</sup> ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاماً ؛ وأجازه بعضهم على قلة .

( وليس أحاشي مضارع حاشا المستثنى بها ، خلافاً للمبرد ) - في استدلاله على فعلية حاشا في الاشتقاق بتصريف الفعل نحو : حاشيتُ زيدا أحاشيه ، لأن حاشيت مشتق من حاشا حرف الاستثناء ، كما اشتق سوف من سوف ؛ قاله السيرافي .

( والنصب في : ما النساء وذكرهن ، بعداً مضمرة ) - فالتقدير في<sup>(٥)</sup> ما روى من قول العرب : كل شيء مَهة ما النساء وذكرهن ؛ ما عدا النساء ، فحذف الفعل الواقع صلة<sup>(٦)</sup> ما ، وبقي معموله ، كما حذف الفعل الواقع صلة [ من قول ] من قال : إما أنت منطلقاً انطلقت .

قال الجوهري والأحمر والفراء : يقال في المثل : كل شيء مَهة ما النساء وذكرهن . أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرْمه فيمتعض حينئذ فلا يحتمله . قال : وقولهم : مهه أي يسير ، ويقال أيضاً : مهة أي

(١) في ( ز . غ ) : حشى .

(٢) في ( ز . غ ) : ما حاشى .

(٣) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٦٥ : قاله الأخطل - وقال البغدادي : لم أجده في ديوانه - والشاهد في : ما حاشا ، حيث دخلت ما على حاشا ، وهو قليل .

(٤) في ( غ ) : إيتوني .

(٥) زيادة يقتضيا المعنى

(٥) في ( د ) : فيما

(٦) في ( د ) : ما أنت

(٦) في ( د ) : صلتها

حسن ، ونصب النساء على الاستثناء ، أي : ما خلا النساء ؛ وإنما أظهروا  
التضعيف في مَه فرقاً بين فَعَلَ وفَعَّل . وكان ذكر قبل هذا أن المهاء الطراوة  
والحسن ، وبهذا فُسِّر غيره المهه أيضاً ، ومنه :

إن سلمي زانها مَهَّهَا<sup>(١)</sup>

( ٥٧٦ )

والمهه كالمه بهاءين وَصْلاً ووقفاً .

( خلافاً لمن أول ما بيألاً ) - وليس بشيء ، لأن كون ما بمعنى إلأ لم  
يثبت في شيء من كلامهم ، بخلاف كونها مصدرية . وزعم السهيلي أن ما  
في المثل بمعنى ليس ، والتقدير : ليس النساء وذكرهن .  
وقال بعض المغاربة : زعم الفراء والأحمر أن العرب تستثنى بما ،  
وحكيا : كل شيء . . . المثل . انتهى .

وهذا محتمل لكون<sup>(٢)</sup> ما بمعنى إلأ أو بمعنى ليس .

( ويستثنى بليس ولا يكون ، فينصبان المستثنى خبراً ) - فتقول : قام  
القوم ليس زيدا ، أو لا يكون زيدا . ولا يستعمل يكون في الاستثناء إلأ مع  
لا النافية ، ولو نفيت بغيرها كما وإن وغيرهما لم يصح ، ويكون مضارع  
كان الناقصة ، والمنصوب بعدها خبرها ، وكذا المنصوب بعد ليس .

( واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه ) - والتقدير : ليس  
بعضهم زيدا<sup>(٣)</sup> ، ولا يكون بعضهم زيدا ، فحذف اسمها لأنه مبتدأ في  
الأصل ، والمبتدأ يحذف لدلالة الكلام عليه .

وما زعمه المصنف من الحذف قال به ابن العلي في البسيط ، والذي  
ذهب إليه البصريون والكوفيون أنه مضمرة لا محذوف ، وجمله البصريون

(١) أي زانها حسنها .

(٢) في ( د ) ، لكون لا

(٣) سقطت من ( د )

عائداً على البعض المفهوم مما سبق ، والتقدير في : قام القوم ليس زيدا ،  
 ليس هو أي بعضهم زيدا ، وجمله الكوفيون عائداً على الفعل المفهوم مما  
 سبق ، والتقدير<sup>(٢)</sup> في المثال : ليس هو زيدا ، أي ليس فعلهم فعل زيد ،  
 فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا يطرد للكوفيين<sup>(٣)</sup> هذا التقدير  
 بدليل : القوم إخوتك ليس زيدا ، ولا يكون زيدا .

( لازم الحذف ) - على رأيه ورأي ابن العليج ، والإضمار على رأي  
 غيرهما ، وذلك لجريان الفعل مجرى إلا ، فكما لا يظهر بعد إلا إلا اسم  
 واحد ، كذلك ما جرى مجراها ، وتقول : قام القوم ليس زيدا أو الزيدتين أو  
 الزيدتين أو هنداً أو الهندات ، وكذا لا يكون فيفرد لأن الاسم للبعض أو  
 ضميره .

( وكذا فاعل الأفعال الثلاثة ) - وهي حاشا وخلا وعدا .  
 والتقدير في : قام القوم حاشا زيدا ، حاشا بعضهم زيدا ، فحذف على  
 ظاهر ما قال في ليس ولا يكون ، وأضمر كما قال غيره ، واختار في  
 الشرح<sup>(٤)</sup> أن الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه ، والتقدير في : قاموا عدا  
 زيدا ، عدا<sup>(٥)</sup> هو ، أي جاوز قيامهم زيدا ، لأنه يلزم من تقرير البعض أن  
 يراد بالبعض الجميع إلا واحداً ، إذ المعنى : جاوز أكثرهم زيدا ، وهذا وإن  
 صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ، وهذا لا يرد في ليس ولا يكون ، إذ  
 البعض المقدر فيهما هو زيد في المعنى .

وهذه الجملة ، أعني المفتحة بالأفعال الخمسة<sup>(٦)</sup> ، قيل إنها في موضع

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من ( د )

(٣) في ( د ) : عند الكوفيين .

(٤) أي شرح التسهيل لابن مالك وابنه بدر الدين - لم يتم .

(٥) في ( ز ) : عدا زيدا عدا أي هو جاوز قيامهم زيدا . . .

(٦) خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون

الحال ، وقيل : لا محل لها من الإعراب ، وصح هذا ابن عصفور .  
( وقد يوصف ، على رأي ، المستثنى منه منكرأ أو مصحوباً بال  
الجنسية ، بليس ولا يكون ، فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من  
ضمير وعلامة ) - فقول : أتاني<sup>(١)</sup> القوم ليسوا إختوك ، وأتتني امرأة لا تكون  
فلانة ، وهما من أمثلة أبي العباس<sup>(٢)</sup> .

وفي قوله : وقد ، إشعار بالقلّة ، وكذا لفظ سيبويه قال : وقد يكون  
صفة ، وهو قول الخليل ، وفي قوله : على رأي إشعار بخلاف ، ولم يذكر غيره  
خلافاً ، ولعله فهمه من قول أبي العباس : فإن جعلته وصفاً فحيد ، وكان  
الجرمي يختاره .

وقوله : المستثنى منه معناه ما كان مستثنى منه قبل جعلها صفتين ،  
والأ فهو في هذه الحالة غير مستثنى منه ، وهو مشعر بأنهما لا يكونان  
كذلك إلا حيث يصح الاستثناء ؛ وتمثيل المبرد بقوله : أتتني امرأة لا تكون  
فلانة ، كما سبق ذكره ، يدل على خلاف ذلك .

وقوله : أو مصحوب ال الجنسية مبني على مذهبه في جواز كون الجمل  
تقع صفة لثله ، ولم يمثل سيبويه في مسألتنا إلا بالنكرة ، وعلى المنع تكون  
الجملة المصدرية بليس ولا<sup>(٣)</sup> يكون بعد ذي ال في موضع نصب على الحال ؛  
وتخصيصه ذلك بليس ولا يكون يدل على أنه لا يكون في غيرهما من بقية  
أفعال الباب نحو حاشا وخلا وعدا ، وهو كذلك ، فلا يقال : أتتني امرأة  
عدت هندا .

والمراد بقوله ، فيلحقهما الخ أنه يطابق بما في ليس أو يكون من

(١) في (د) : أتوني القوم .

(٢) المبرد .

(٣) في (د) ، أو لا يكون

إضمار ما جعلت الجملة صفة له في التذكير والإفراد وغيرهما ، وهو ظاهر ،  
لأنها صفة ، فيفعل فيها ما يفعل في قولك : ما أتاني رجال لا يقولون  
ذلك ، لأنها حينئذ بمنزلتها ، ويلزم في الخبر المطابقة للضمير ، لأنه مخبر  
به عنه ، فيقال <sup>(١)</sup> : ما أتاني رجال ليسوا الزيديين .

والمراد بالعلامة علامة التأنيث نحو : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة ،  
وما أتتني امرأة ليست فلانة ، وهما من أمثلة سيبويه .

( فصل ) : ( يستثنى بغير ) - وإن كان الأصل فيها أن تكون صفة ،  
عكس إلا كما تقدّم .

( فتجرُّ المستثنى معربة بما له ) - أي للمستثنى .

( بعد إلا ) - فتقول : جاءوني غير زيد ، بنصب غير ، وما أتاني أحدٌ  
غير زيد ، برفع راجح على النصب ، وما لزيد علمٌ غير ظن ، فتجيء فيه لفة  
الحجاز ولفة تميم ، وما جاءني غير زيد ، فيتعين أن يكون على حسب  
العامل .

( ولا يجوز فتحها ) - أي فتح غير .

( مطلقاً ) - أي تمَّ الكلام قبلها أم لم يتم ، أضيفت إلى مبنيٍّ أم إلى  
غيره .

( لتضمن معنى إلا ، خلافاً للفراء ) - في ذلك ، فتقول على رأيه : ما  
قام غير زيد ، أو غيرك ، بفتح الراء .

قال الفراء ، بعض بني أسد وقضاة إذا كانت غير في معنى إلا  
نصبوها ، تمَّ الكلام قبلها أم لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرك ، وما  
جاءني أحدٌ غيرك .

(١) في ( ز ، غ ) ، فتقول .

( بل قد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني<sup>(١)</sup> ) - إذ لم يذكر الفراء في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني كما رأيت ، وكان حامله<sup>(٢)</sup> على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلا ، وذلك عارض ، فلا يُجعل وحده سبباً للبناء ، بل إذا أضيفت غير إلى مبني جاز بناؤها ، صلح موضعها<sup>(٣)</sup> إلا أو لم يصلح ، إلا أن البناء إذا صلح أقوى منه حيث لا يصلح . والأول كقوله :

( ٥٧٧ ) لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في سحوق<sup>(٤)</sup> ذات أوقال والثاني كقوله :

( ٥٧٨ ) لُد بقيس حين يأبى غيره تُلّفه بحراً مفيضاً خيره<sup>(٥)</sup> والسحوق بفتح السين الشجرة العالية .

( واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبالأجائز ) - ومثاله في المستثنى بها : ما جاءني غير زيد وعمرو ، وجاء القوم غير زيد وعمرو ؛ فيجوز فيهما جرّ عمرو على اللفظ ، ويجوز في الأول رفعه لأنه في معنى ، ما جاءني إلا زيد وعمرو ، وفي الثاني نصبه لأنه في معنى ؛ جاء القوم إلا زيداً

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) : حملة

(٣) في ( ز ) : صلح في موضعها إلا . . . وفي ( غ ) : صلح موضعها إلا . . .

(٤) في ( غ ) ، وفي الدرر وخرزاة الأدب : في غصون ؛ وفي الدرر ج ١ ص ١٨٨ . كما في خزانة الأدب ج ٣ ص ٤٠٦ : على أن غير إذا أضيفت إلى أن أو أن المشددة فلا خلاف في جواز بناؤها على الفتح . . وقد عمم سيبويه وغيره في إضافتها إلى كل مبني ؛ قال ابن هشام في المغني - في غير - إنه يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله : لم يمنع الشرب . . البيت

(٥) وقوله : لُد بقيس . . . البيت ، وذلك في البيت الأول أقوى . لأنه انضم إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا . . . والبيت الأول لأبي قيس بن الأسلت الأوسي ، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يعزها سيبويه ولا الأعلام لأحد .

وعمرأ ، وليس عمرو في الرفع في الأول والنصب في الثاني معطوفاً على غير  
عند هذا القصد ، وهو واضح ، بل هذا العطف على الموضع عند بعض ، وعلى  
التوهم عند الشلوبين .

وفي قوله : في المعطوف ، ما يقتضي تخصيص ذلك بالعطف ، وهكذا  
كلام غيره ، وعلى هذا فلا يجوز في بقية التوابع<sup>(١)</sup> إلا مراعاة اللفظ ، فتقول :  
ما جاءني غير زيد العاقل أبي حفص نفسه أخي عمرو<sup>(٢)</sup> ، بالجر ،  
والقياس يقتضي جواز الرفع كما في العطف ، وفي كلام ابن خروف ما يدل  
على هذا .

وفي قوله : على المستثنى ما يشعر باختصاص ذلك بما إذا كانت غير  
استثناء<sup>(٣)</sup> . ومقتضاه أنها إذا كانت صفة لا يجوز ذلك ، فتقول : ما جاءني  
أحد غير زيد وعمرو بجر عمرو فقط ، إذا جعلت غيراً صفةً ، وأجاز ابن  
العلاج الحمل على المعنى فيرفع لأن الموضع يصلح لإلا ، قال : وقال قوم إنه  
خاص بالاستثناء ، ومثاله في المستثنى بإلاً : قام القومُ إلا زيدا وعمراً ،  
فيجوز في عمرو ، على مقتضى ما ذكر المصنف نصب عمرو وجره على مراعاة  
غير ، إذ يصح أن يقال : قام القومُ غير زيد ، وهذا مذهب بعض منهم ابن  
خروف ، وحمل عليه قوله :

( ٥٧٩ ) وما هاج هذا الشوق إلا حمامةً تَغْنَّتْ على خضراءِ سمر قنودها<sup>(٤)</sup>

(١) في (د) : الموضع

(٢) في (ز) : أخي أبي عمرو

(٣) أي للاستثناء .

(٤) في الدرر ج ١ ص ١٩٥ : قيودها ، وكذا جاءت في معجم شواهد العربية ، وفي (غ) أيضاً . قال  
في الدرر : استشهد به على جواز جر المعطوف على متلوّ إلا ، لتأولها بغير ، وبين في  
الأصل - همع الهوامع - الروایتين في المعطوف ، أعني الرفع والجر . ولم أعثر على قائله ، وفي  
معجم الشواهد أنه لعلّي بن عميرة الجرمي .



روى برفع سمر على لفظ حمامة ، وبجرّه .

وخرجه ابن خروف على ما سبق من مراعاة المعنى بتقدير ، غير حمامة  
سُمِرَ قنودها ، وهذا هو الدال من كلامه على أن غير العطف في ذلك كالعطف  
كما سبق ، والصحيح منعه ، والبيت مؤول بالخفض على الجوار ، أو على  
نعت خضراء . والمراد بالقنود عروق الشجرة .

( ويساويها ) - أي غيراً .

( في الاستثناء المنقطع بيد مضافاً إلى أن وصلتها ) - ويقال ، هو كثير  
المال ، بيد أنه بخيل ، والمشهور أن بيد بمعنى غير كما ذكر ، وقال  
بعضهم ، هي بمعنى على ، وذكر قوله عليه الصلاة والسلام : « أنا أفصح من  
نطق بالضاد ، بيد أنني من قریش ، واسترضعت في بني سعد »<sup>(١)</sup> .  
وقد تبدل باؤها ميماً ، وهي لازمة النصب ، ولا تتصرف تصرف غير .

( ويساويها ) - أي غيراً .

( مطلقاً ) - أي في المتصل والمنقطع والوصف والتفريغ .

( سوى ) - فتقول : قام القوم سوى زيد ، وما في الدار أحد سوى  
حمار ، وجاءني رجل سوى زيد ، وما قام سوى عمرو .  
( وينفرد ) - أي سوى عن غير .

( بلزوم الإضافة لفظاً ) - فلا ينفك عن الإضافة لفظاً ، بخلاف غير  
كما سيأتي<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : « مكاناً سَوِيًّا »<sup>(٣)</sup> بمعنى مستوي ، فسوى لفظ  
مشترك .

( وبوقوعه صلة دون شيء قبله ) - نحو : جاء الذي سواك . وهذا عند

(١) أبو داود - مناسك ٥٦ ، والدارمي مناسك ٣٤

(٢) في ( د ) : في قوله تعالى

(٣) طه ٥٨

من جعلها ظرفاً واضح ، وأما من لم يجعلها ظرفاً ، بل زعم أنها كغير ، فيحتاج إلى الفرق بينها وبين غير<sup>(١)</sup> ، حيث لم يجر : جاءني الذي غيرك ، فصيحاً إلا عند الكوفيين ، وقد قال المصنف إن جاء الذي سواك من النوادر ، كنصب غدوة بعد لذن ، أو نزل سوى لملازمته الإضافة لفظاً ومعنى منزلة عند . وموضع سوى بعد الموصول إما رفع خبر مبتدأ مضمرة ، وإما نصب على الحال ، وقبله ثبت مضمراً .

( والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب ) - فليس بظرف فضلاً عن أن يلزم النصب على الظرفية ، وذلك لأنه بمعنى غير ، وهذا قول الزجاجي ، ومذهب سيبويه والفراء وأكثر النحويين أنه لازم الظرفية ، إذ معنى قولك : مررت برجل سواك : مررت برجل مكانك أي بذلك ، ومكان بمعنى بدل لا يتصرف .

وذهب الرماني وغيره إلى أنه يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، فيجوز على الأول : ما قام سواك ، ويمتنع على الثاني ، ويقبل على الثالث . ومن رفعه :

( ٥٨٠ ) أتترك ليلي ليس بيني وبينها سوى ليلة ، إني إذن لصبور<sup>(٢)</sup>  
ومن نصبه غير ظرف :

( ٥٨١ ) لذئيك كفيلاً بالمنى لمؤمل وإن سواك من يؤمّله يشقى<sup>(٣)</sup>

(١) سقطت من ( د )

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٧١ . كما في الأشموني مع الصبان ج ٢ ص ١٥٩ : البيت لمجنون بني عامر ديوانه ص ١٣٩ ، والشاهد فيه تصرف سوى ومجيئها مرفوعة بليس .

(٣) في العيني على الأشموني مع الصبان ج ٢ ص ١٥٩ ، الشاهد في سواك حيث نصب على أنه اسم إن . لا على أنه ظرف . ولا يعرف قائله .

ومن جرّه :

ذَكَرَكَ اللهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارَفَ عَنِ فَوَادِكِ الْغَفْلَاتِ<sup>(١)</sup> (٥٨٢)

( وقد تُضْمُ سِينُهُ ) - أي مع القصر كما في كسر السين ، فيقال : قام القوم سُوى زيد ، بضم السين ، رواه الأخفش .

( وقد تفتح فيمد ) - فيقال : قام القومُ سَوَاءَ زيد . وفتح السين والمد حكاة سيبويه ، وحكى ابن الخباز وابن العليج وابن عطية والفراسي شارح الشاطبية كسر السين والمد ، فصار في سوى أربع لغات : كسر السين وضمها مع القصر ، وفتحها وكسرها مع المد .

( وقد يقال : ليس إلا ، وليس غير وغير إذا فهم المعنى ) - فيحذف بعد ليس ما بعد إلا وبعد غير جوازاً ، فتقول : جاءني زيدٌ ليس إلا ، وليس غير . ويجوز أن يجعل الواقع بعد إلا الخبر ، فيكون التقدير : ليس<sup>(٢)</sup> هو أي الجائي إلا إياه .

ويجوز أن يجعله الاسم ، فيكون التقدير<sup>(٣)</sup> : ليس الجائي إلا هو .  
وأما ليس غير ، بلا تنوين ، فإن ضمت الراء فقد نسب إلى سيبويه أن الضمة للبناء ، للقطع عن الإضافة كقبل وبعد ، وإليه ذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين ، وعلى هذا يجوز أن يكون الخبر ، وأن يكون الاسم ، على نحو ما سبق<sup>(٤)</sup> من التقدير .

وقال الأخفش : سقط التنوين لنية الإضافة ، وعلى هذا تكون هي الاسم ، والمحذوف الخبر ، والتقدير : ليس غيره الجائي .

(١) في الدرر ج ١ ص ١٧١ : الشاهد فيه تصرف سوى حيث وقعت مجرورة بإضافة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من ( د ) .

(٤) في ( د ) : على ما سبق من التقدير .

وإن فتحت الراء فهي الخبر، والتقدير: ليس هو الجائي غيره، وليس هذا من الاستثناء في شيء، ولهذا صح استعماله بعد ما لا تبعيض فيه كالعلم كالمثال السابق.

(وقد ينون) - أي فيقال: ليس غير، وغيراً، بالتونين، والمرفوع على هذا الاسم، والنصب الخبر، والمقدر في حالة الرفع الخبر، وفي حالة النصب الاسم، وهو واضح.

(وقد يقال: ليس غيره، وليس غيره) - أي بذكر المضاف إليه، والرفع والنصب على ما تقدم، والتقدير في الرفع: ليس غيره الجائي، وفي النصب: ليس هو أي الجائي غيره.

وقوله: وقد يقال، ربما أشعر بقلة هذا، وليس كذلك، بل هو أجود من: ليس غيراً، وغير، بالحذف.

(ولم يكن غيره، وغيره، وفاقاً للأخفش) - فيحذف الاسم إن نصبت، والخبر إن رفعت، كما فعل ذلك بعد ليس، فتقول: جاءني زيد لم يكن غيره، أو غيره، ومنع ذلك السيرافي، لما فيه من الحذف للاسم أو للخبر، فلا يقاس على ما شذ من قولهم: ليس إلا، وليس غير.

(والمذكور بعد لا سيما منبه على أولويته بالحكم، لا مستثنى) - وهذا هو الصحيح، لأنك إذا قلت: جاء القوم لا سيما زيد، كان جائياً، وإنما ذكرها سبويه في باب، لا التي لنفي الجنس، ومنهم من نظر إلى مخالفته<sup>(١)</sup> بالأولية فعدها من أدوات الاستثناء، وهم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الزجاج وأبو علي، ورد قولهم، مع ما تقدم، بدخول الواو عليها، فتقول: ولا سيما زيد، وبعدم صحة وقوع إلا موقعها، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء، ويصح وقوع إلا موقعها.

(١) الاسم الذي بعد لا سيما

(فإن جُرُ فبالإضافة ، وما زائدة) - فإذا قلت : قام القومُ لا سيما زيد ، بجرّ زيد ، فلا عاملة في سَيِّ اسماً لها وما زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، وهو مطرد في هذا ، كما اطرد زيادة ما بعد إذا ، ولم تتعرف سَيِّ لأنها بمعنى مثل ، والخبر محذوف ، والأصل : لا مثل قيام زيد قيام لهم ، ويجوز حذف ما فتقول : لا سَيِّ زيد . نصُّ على ذلك سيبويه قال : وإن حذف ما فعرابي<sup>(١)</sup> ، فقول الخضراوي إن سيبويه قال : إن ما زائدة لازمة وهم ، وقد قيل إن لا أيضاً زائدة ، وهو غريب .

(وإن رُفِع فخبِرُ مبتدأ محذوف ، وما بمعنى الذي) - فإذا قلت : لا سيما زيد ، برفع زيد ، فزيد خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة ما إن كانت موصولة ، والتقدير : لا سَيِّ الذي هو زيد . ويجوز كما قال ابن خروف ، كون ما نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير : لا سَيِّ شخص أو شيء هو زيد .

وما ذكره المصنف من الجرّ والرفع يجوز في المعرفة والنكرة ، وتزيد النكرة بجواز النصب ، وروى قول امرئ القيس :

(٥٨٣) أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ<sup>(٢)</sup> صَالِحٌ وَلَا سِيماً يَوْمَ بِنَارَةٍ جَلْجَلٍ  
بِالأوجه الثلاثة .

فالنصب على التمييز لما<sup>(٣)</sup> ، وهي نكرة تامة كأنه قال : ولا مثل سَيِّ ، ثم فسره بالنكرة .

(١) أي فالتعبير عرّبي صحيح

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٩٩ ، استشهد به على أن يوماً بعد لا سيما روى بالأوجه الثلاثة ، على ما هو موضح بالشرح ، والبيت من معلقة امرئ القيس ، وقد روى في (د) : أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ، وفي (ز) أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهَا صَالِحٌ ، والتحقيق من (غ) والدرر .

(٣) في (د) ، بما

( وقد يوصل بظرف ) - نحو : يعجبني الاعتكاف ، لا سيما عند الكعبة . وقال الشاعر :

( ٥٨٤ ) يسرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيِّما لدى شهادةٍ مَنْ في خيره يتقلَّبُ<sup>(٢)</sup>

( أو جملة فعلية ) - نحو : يعجبني كلامك ، لا سيما تعظ .

وقال الشاعر :

( ٥٨٥ ) فُتقُ الناسَ بالخير لا سيِّما يُنيِّلكُ مِنْ ذي الجلال الرضا<sup>(٣)</sup>

( وقد يقال : لا سيِّما ، بالتخفيف ) - حكاه الأخفش ، ومن التخفيف :

قوله :

( ٥٨٦ ) فه<sup>(٤)</sup> بالعقود وبالأيمان لا سيِّما عقد وفاء<sup>(٥)</sup> به من أعظم القرب

ونصُّ الأخفش على جواز الخفض والرفع مع التخفيف .

( ولا سواء ما ) - فتقول : قام القوم لا سواء ما زيد . وكلامه يقتضي

جواز الرفع والجرح بعدها كما في لا سيما .

وحكى ابن الأعرابي أن العرب تعامل لا مثل ما معاملة لا سيما في

المعنى ، ورفع ما بعدها وجزه .

(١) في ( د ) : ولا سيما

(٢) في الدرر ج ١ ص ١٩٩ : استشهد به على أن لا سيما قد يليها ظرف : لا سيما لدى . . قال :

ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٩٩ : استشهد به على أن لا سيما يليها فعل : ينيك : قال : ولم أعثر على

قائله

(٤) في النسخ الثلاث : ف . والتحقيق من الدرر والخزانة

(٥) في ( ز ) : وفاؤه ، وفي خزانة الأدب ج ٣ ص ٤٤٧ : قولهم : ولا سيما ، قد تحذف واؤها ،

وتخفف يائها كقوله : فه بالعقود . . البيت

تم بفضل الله وتوفيقه الجزء الأول من شرح التسهيل لابن عقيل : « المساعد  
على تسهيل الفوائد » بانتهاء باب المستثنى يليه - إن شاء الله - الجزء الثاني ،  
أوله : باب الحال ، والحمد لله رب العالمين .





## الفهارس

- ٦٠٣ ١ - فهرس الأبواب والفصول .
- ٦٠٦ ٢ - فهرس الموضوعات .
- ٦٢٣ ٣ - فهرس الشواهد القرآنية .
- ٦٤٤ ٤ - فهرس شواهد الحديث .
- ٦٤٩ ٥ - فهرس شواهد الشعر والرجز .



## ١ - فهرس الأبواب والفصول

الموضوع	الأبواب والفصول	الصفحة
باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	الباب الأول	٤
باب إعراب الصحيح الآخر	الباب الثاني	١٩
باب إعراب المعتل الآخر	الباب الثالث	٣٤
إعراب المثني والمجموع على حدّه	الباب الرابع	٣٨
باب كيفية التثنية وجمع التصحيح	الباب الخامس	٥٧
فصل : يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة		٦٩
فصل : يجمع بالألف والتاء قياساً		٧٥
باب المعرفة والنكرة	الباب السادس	٧٧
باب المضمّر	الباب السابع	٨١
فصل : تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة		٩٤
فصل : من المضمّر منفصل في الرفع . . .		٩٨
فصل : يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما		١٠٣
فصل : الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب		١٠٩
فصل : من المضمّرات السمي عند البصريين فصلا		١١٩
باب الاسم العلم	الباب الثامن	١٢٥
باب الموصول	الباب التاسع	١٣٦
فصل : من وما في اللفظ مفردان مذكران		١٥٩
فصل : وتقع أي شرطية		١٦٧
فصل : من الموصول الحرفية أن الناصبة مضارعا		١٧٠
فصل : الموصول والصلة كجزءي اسم		١٧٥

الموضوع	الأبواب والفصول	الصفحة
باب اسم الإشارة	الباب العاشر	١٨٢
باب المعرف بالأداة	الباب الحادي عشر	١٩٥
فصل : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة . . .		٢٠٠
باب المبتدأ	الباب الثاني عشر	٢٠٣
فصل : الخبر مفرد . . .		٢٢٥
فصل : تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً . . .		٢٤٣
باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	الباب الثالث عشر	٢٤٨
فصل : يقترن بالأخبار المنفي إن قصد إيجابه		٢٦٤
فصل : ألحق الحجازيون بليس ما النافية		٢٧٧
باب أفعال المقاربة	الباب الرابع عشر	٢٩٢
باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر	الباب الخامس عشر	٣٠٥
فصل : يستدام كسر إن ما لم تؤول . . .		٣١٤
فصل : يجوز دخول لام الإبتداء بعد إن المكسورة .		٣١٩
فصل : ترادف إن نعم		٣٢٦
فصل : لتأول أن ومعمولها بمصدر		٣٢٩
فصل : يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن . . .		٣٣٥
باب لا العاملة عمل إن	الباب السادس عشر	٣٣٩
فصل : إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة . . .		٣٤٥
باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	الباب السابع عشر	٣٥٢
فصل : يحكى بالقول وفروعه الجمل . . .		٣٧٤
فصل : تدخل همزة النقل . . .		٣٨٠
باب الفاعل	الباب الثامن عشر	٣٨٥
باب النائب عن الفاعل	الباب التاسع عشر	٣٩٧
فصل : يضم مطلقاً أول فعل النائب . . .		٤٠٠
فصل : يجب وصل الفعل بمرفوعه . . .		٤٠٥
باب اشتغال العامل عن الاسم السابق . . .	الباب العشرون	٤٠٩
باب تعدي الفعل ولزومه	الباب الحادي والعشرون	٤٢٦
فصل : المتعدي من غير بائي : ظن وأعلم .		٤٣١
فصل : يجب تأخير منصوب الفعل . . .		٤٣٤

الموضوع	الأبواب والفصول	الصفحة
فصل : يجوز الاختصار قياساً على منصوب الفعل		٤٣٩
فصل : يحذف كثيراً المفعول به غير المخبر عنه		٤٤٢
فصل : تدخل في هذا الباب على الثلاثي . . .		٤٤٥
باب تنازع العاملين فصاعداً . . .	الباب الثاني والعشرون	٤٤٨
باب الواقع مفعولاً مطلقاً . . .	الباب الثالث والعشرون	٤٦٣
فصل : المفعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل .		٤٧٩
باب المفعول له	الباب الرابع والعشرون	٤٨٤
باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه	الباب الخامس والعشرون	٤٨٩
فصل : وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب		٤٩٩
فصل : الصالح للظرفية القياسية . . .		٥٢١
فصل : من الظروف المكانية كثير التصرف		٥٢٤
باب المفعول معه	الباب السادس والعشرون	٥٣٩
باب المستثنى	الباب السابع والعشرون	٥٤٨
فصل : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان		٥٦٩
فصل : تكرر إلا بعد المستثنى بها توكيداً		٥٧٤
فصل : تؤول إلا بغير . . .		٥٧٨
فصل : يستثنى بحاشا وعدا وخلا . . .		٥٨٤
فصل : يستثنى بغير . . .		٥٩٠



## ٢ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	
تعريف موجز بابن مالك وتسهيله وشرحه له	من ١ - ب
شروح التسهيل الأخرى	من ب - د
شرح ابن عقيل ومميزاته	من د - ز
التعريف بابن عقيل	من ز - ط
نسبة الكتاب ونسخ التحقيق	من ط - م
النسخة المحققة ومنهج التحقيق	من م - س
الشرح	
مقدمة ابن عقيل ، ومقدمة التسهيل لابن مالك	من ١ - ٣
١ - باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	٤
الكلمة اسم وفعل وحرف	٥
الكلام ومميزات الاسم والفعل بإيجاز	٦ ، ٥
الحرف ومميزاته ومميزات الاسم	٦ ، ٧ ، ٨
مميزات الفعل بعامة	٩
أقسام الفعل ومميزات كل قسم : الماضي	١٠
المضارع	١١ ، ١٠
الأمر ، صلاحية المضارع للحال والاستقبال	١٢

الموضوع	الصفحة
انصراف المضارع إلى الماضي	١٥
وانصراف الماضي إلى الحال والاستقبال	١٧ . ١٦
واحتماله الماضي والاستقبال	١٨
٢ - باب إعراب الصحيح الآخر : الإعراب	١٩
والمتمكن قسمان	٢٢
والإعراب بالحركة والسكون أصل ، وينوب عنهما	
الحرف والحذف . .	٢٣
إعراب الأسماء الستة	٢٥
الأفعال الخمسة وإعرابها	٣٠
البناء وأنواعه	٣٣
٣ - باب إعراب المعلن الآخر	٣٤
٤ - باب إعراب المثني والمجموع على حدّه	٣٨
إعراب كلا وكلتا	٤٢ . ٤١
الجمع : التكسير	٤٤
جمع التصحيح	٤٥
شروط تصحيح المذكر	٤٨
إعراب أولى وعليين وعللين وأهلين وأرضين . . .	٥٢ . ٥١
إعراب ظبين ورقين وحرّين وإضين	٥٤ . ٥٣
إعراب إوزين وسنين وثبين . . .	٥٥
٥ - باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح	٥٧
تثنية المقصور	٥٩
تصحيح مذروئين وثنايين . . .	٦١
حذف آخر المنقوص والمقصور في جمع التذكير . .	٦٤ . ٦٣
جمع ابن وأب وأخ وهن وذى . . .	٦٥
أمهات وأمات	٦٦ . ٦٥
جمع جرو ولجة وربعة وزفرة . . .	٦٨ . ٦٧
جوزات وبيضات عند هذيل	٦٩
تثنية اسم الجمع ، والمكسر بغير زنة منتهاه	
والمختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما	٧١ . ٧٠

الموضوع	الصفحة
مطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة	٧٢
فصل : يجمع بالألف والتاء قياساً . . .	٧٥
وما سوى ذلك مقصور على السماع	٧٦
٦ - باب المعرفة والنكرة	٧٧
المعرفة	٧٧
بقية المعارف . . . النكرة	٧٩
٧ - باب المضمَر	٨١
واجب الخفاء . . وجائز الخفاء	٨٢ . ٨١
البارز المتصل	٨٣ . ٨٢
المسند إلى التاء وأخواتها . . .	٨٦
وقد يوقع فعلُن موقع فعلوا طلب التشاكل . . .	٩٠
ومن البارز المتصل في الجر والنصب . . .	٩١
فصل : تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة .	٩٤
نون الوقاية مع قط وبجل ولدن ولعل . . .	
ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط . . .	٩٥
ومع اسم الفاعل وفلئين . . .	
فصل : من المضمَر منفصل في الرفع منه للمتكلم أنا	٩٨
وللغيبية هو وأخواته . . .	٩٩
ومن المضمرات إياً . . .	١٠١
فصل : يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما	١٠٣
وربما اتصالاً غائبين إن لم يشتهبها لفظاً	١٠٥
وإن اختلفا رتبة جاز الأمران	١٠٥
ويختار اتصال نحو هاء أعطيتك . . .	١٠٦
وانفصال الآخر من نحو : فراقها .	
ومنعكها . وختك . وكها أعطيتك	
هاء نحو : كنته . . .	١٠٧
فصل : الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب . . .	١٠٩
وقد يقدم الضمير المكمل معمول فعل	
أو شبهه على مفسر صريح كثيراً . . .	١١١



الموضوع	الصفحة
ويتقدم أيضاً غير منوي التأخير إن جرُّ برُّ	١١٣
ضمير الشأن عند البصريين . وضمير المجهول عند الكوفيين . . .	١١٤
ويبرز مبتدأ واسم ما ومنصوباً في بابي إنَّ وظنَّ	١١٧
ويستكن في بابي كان وكاد . . .	١١٧
علة بناء المضمَر . . .	١١٨
فصل : من المضمرات المسمَّى عند البصريين فصلاً	١١٩
وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين لمعرفتين	
وربما وقع بين حال وصاحبها . وربما وقع	
بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف	١٢٢
ولا موضع له من الإعراب على الأصح . . .	
وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب . . .	١٢٣
وهو مبتدأ مخبر عنه . بما بعده عند كثير من العرب .	
( ٨ - باب الاسم العلم )	١٢٥
وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه .	
وما سواه مرتجل . . .	١٢٦
وما عري من إضافة وإسناد ومزج مفرد	
وما لم يعرَّ مركب . . . وذو الإضافة كنية وغير كنية . .	١٢٧
ومن العلم اللقب . . .	١٢٨
وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديراً . . .	١٣١
ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها . .	١٣٣
وكنوا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند . . .	١٣٤
٩ - باب الموصول	١٣٦
من الأسماء ومن الحروف	١٣٧
المفرد والمثنى والجمع ولغاتهما . . .	١٤٠
وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات . . .	١٤٦
وبمعنى الذي وفروعه : من وما وذا غير ملغى . . .	١٤٦
والألف واللام . . .	١٤٩

الموضوع	الصفحة
ويجوز حذف عائد غير الألف واللام . . .	١٥٠
وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام . . .	١٥٢
ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة . . .	١٥٣
أي الموصولة . . بناؤها وإعرابها . . .	١٥٤
فصل : من وما في اللفظ مفردان مذكران . . .	١٥٩
ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ، وقد	
يعتبر اللفظ بعد ذلك . . .	١٦١
وتقع من وما شرطيتين واستفهاميتين	
ونكرتين موصوفتين . . .	١٦٣ ، ١٦٢
ويوصف بما على رأي . . .	١٦٣
وقد تقع الذي مصدرية وموصوفة بمعرفة	
أو شبهها . . .	١٦٧ ، ١٦٦
فصل : وتقع أي شرطية واستفهامية	
وحالاً لمعرفة . . .	١٦٧
ولا تقع نكرة موصوفة ، خلافاً للأخفش	١٦٩
فصل : من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعاً	١٧٠
ومنها أن وتوصل بمعمولها . . .	١٧١
ومنها كي . . . ومنها ما . . .	١٧١
ومنها لو التالية غالباً معهم تمن . . .	١٧٣
فصل : الموصول والصلة كجزءي اسم . . .	١٧٥
وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر . . .	١٧٧
وقد يحذف ما علم من موصول . . .	١٧٨
ولا تحذف صلة حرف إلا ومعمولها باق .	١٧٩
ولا موصول حرفي إلا أن . . .	١٧٩
وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً	١٧٩
١٠ - باب اسم الإشارة	١٨٢
المفرد والمثنى والجمع ولغاتها في القرب والبعد	١٨٣
والكاف حرف خطاب . . .	١٨٨
وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب . . .	١٩٠

الموضوع	الصفحة
وذو القرب عن ذي البعد . . . وقد يتعاقبان	١٩١
وقد يراد بهناك وهناك وهنا الزمان .	
وبني اسم الإشارة لتضمن معناها . . .	١٩٣
١١ - باب المعرف بالأداة	١٩٥
وهي أل وقد تخلفها أم	١٩٥
المذاهب في حرف التعريف	١٩٥
العهدية والجنسية	١٩٧ . ١٩٦
وقد تعرض زيادتها في علم . . .	١٩٨
وربما زيدت فلزمت	٢٠٠
وقد تقدم في غير الصلة مقام ضمير	٢٠٠
فصل : مدلول إعراب الاسم ماهو به عمدة	
أو فضلة أو بينهما . . .	٢٠١ . ٢٠٠
١٣ - باب المبتدأ	٢٠٣
وهو - أي الابتداء - يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر	٢٠٥
ويحذف الخبر جوازاً لقرينة . ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً	٢٠٨
وليس التالي لولا مرفوعاً بها . ولا بفعل مضمر	٢١٢
ويحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينه . . .	٢١٤
والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر . . .	٢١٦
والمعرفة خبر النكرة عند سيويه . . .	٢٢٠
والأصل تأخير الخبر ، ويجوز تقديمه . . .	٢٢٠
ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام . . .	٢٢٣
فصل : الخبر مفرد وجملة . . .	٢٢٥
ولا يتحمل غير المشتق ضمير مالم يؤول بمشتق	٢٢٧
ويتحملة المشتق خبراً أو نعتاً أو حالاً . . .	٢٢٧
ويستكين الضمير إن جرى متحملة على صاحب معناه	٢٢٨
وقد يستكن إن أمن اللبس . . .	٢٢٩
والجملة اسمية وفعلية ولا يتمتع كونها طلبية	٢٣٠
ويغني عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر	٢٣٥
ولا يغني ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين	

الموضوع	الصفحة
ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت أو نعم إضافة معنى إليه . . .	٢٣٧
وربما وقع خبراً الزمان الموقوع في بعضه ويفني عن خبر اسم عين باطراد مصدر . . .	٢٣٩
وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً . . .	٢٤١
وإن توالى مبتدآت أخير عن آخرها . . .	٢٤٢
فصل : تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمياً وقد تدخل على خبر كُـل مضافاً إلى غير موصوف	٢٤٣
١٣ - باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع	٢٤٦
وإن أريد بكان ثبت أو كفل أو غزل . . .	٢٤٨
وبدام بقي أو سكن . . . وبتأ سكناً أو أطفأ سميت تامة وعملت عمل ما رادفت	٢٥٢
وكلها تتصرف إلا ليس ودام ولتصاريها ما لها . . .	٢٥٢
وتوسيط أخبارها كلها جائز	٢٥٤
وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً . ولا خبر ليس على الأصح . . .	٢٥٥
ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه وقد يخبر هنا وفي باب إن بمعرفة عن نكرة اختياراً	٢٦٠
فصل : يقترن بالأخبار المنفية إن قصد إيجابه . . .	٢٦١
وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً . . .	٢٦٢
سلا وبجواز زيادتها وسطاً باتفاق	٢٦٣
وأخراً على رأي ، وربما زيد أصبح وأمسى	٢٦٤
وتختص كان أيضاً بعد إن أو لو بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما مخلص من غائب أو حاضر	٢٦٧
فإن حسن مع المحذوفة بعد إن تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك جاز رفع ما وليها . والأ تعين	٢٦٨
	٢٦٨
	٢٧٠
	٢٧١

الموضوع	الصفحة
نصبه ، وربما جُرَّ . . .	٢٧٢
وَجُعِلَ ما بعد الفاء الواقعة جواب إن المذكورة	
خبر مبتدأ أولى من جعله خبر كان مضمرة . . .	٢٧٣
وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة	٢٧٣
وربما أضمرت الناقصة بعد لدن وشبهها	٢٧٣ ، ٢٧٤
والتزم حذفها معوضاً منها ما ما بعد أن كثيراً	
وبعد إن قليلاً . . .	٢٧٤
ويجوز حذف لامها الساكن جزماً . . .	٢٧٥
فصل : ألحق الحجازيون بليس ما النافية . . .	٢٧٧
إن زائدة كافة . . .	٢٧٨
وقد تزداد قبل صلة ما الاسمية والحرفية	٢٧٩
وبعد ألا الاستفتاحية ، وقبل مدة الإنكار	٢٧٩
وقد تعمل « ما » متوسطاً خبرها وموجباً بيلاً	٢٨٠
وتلحق بها إن النافية قليلاً ، ولا كثيراً	٢٨١
وتكسع « لا » بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه	٢٨٢
وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء	
وتهمل لات على الأصح إن وليتها هنا	٢٨٤
ورفع ما بعد إلا في نحو : ليس الطيب إلا المسك	
لغة تميم . . .	٢٨٥
وتزداد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس	
وما أختها . . .	٢٨٦
وقد تزداد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء . . .	٢٨٦
وقد يجرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها	٢٨٩
١٤ - باب أفعال المقاربة	٢٩٢
أفعال الشروع	٢٩٢
أفعال الرجاء	٢٩٣
١٥ - باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر	٣٠٥
عملها عكس عمل كان الناقصة	٣٠٧
ليت شعري . . .	٣١٢

الموضوع	الصفحة
وقد يخبر هنا . بشرط الإفادة . عن نكرة بنكرة	٣١٣
فصل : يستدام كسرُ إنْ ما لم تؤوّل هي	
ومعمولها بمصدر	٣١٤
كسر همزة إنْ وفتحها	٣١٥ . ٣١٤
فصل : يجوز دخول لام الابتداء بعد إنْ المكسورة	
على اسمها المفصول . . .	٣١٩
وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبر إنْ	٣٢٠
ولا تدخل على أداة شرط	٣٢١
وقد يليها حرف التنفيس	٣٢٢
وزيادتها . . .	٣٢٣
وربما زيدت بعد إنْ قبل الخبر المؤكّد بها	٣٢٤
فصل : ترادف إنْ نعم فلا إعمال . . .	٣٢٦
وتلي ما ليت فتعمل وتهمل . . .	٣٢٩
فصل : تأوّل أنْ ومعمولها بمصدر	٣٢٩
وقد تتصل بليت سادة مسدّ معموليها .	٣٣٠
ويمنع ذلك في لعل . . .	٣٣٠
وتخفف كأنْ فتعمل في اسم كاسم أنْ المقدّر وقد	٣٣٢
يبرز اسمها في الشعر .	٣٣٣
لغات لعل	٣٣٤
فصل : يجوز رفع المعطوف على اسم إنْ ولكن	٣٣٥
بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً	٣٣٦
١٦ - باب لا العاملة عمل إنْ	٣٣٩
حذف خبرها إن علم	٣٤١
وربما أبقى الخبر وحذف الاسم	٣٤١
فصل : إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل	
بإجماع . ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة	٣٤٥
وقد يؤوّل غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام	
بنكرة فيعامل معاملتها	٣٤٧
ويفتح أو يرفع الأول من نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله	٣٤٨

الموضوع	الصفحة
وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقاً .	٢٤٨
وقد تجعل مع الموصوف لخمسـة عشر إن أفردا واتصلا	٢٤٩
وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني	
أو نصب أو رفع	٢٥٠
ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا مثنى فيه	
من جميع مواضعها إن لم تقصد الدلالة بعملها	
على نوصية العموم	٢٥١
١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٢٥٢
وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن أو يقين	
أو كلاهما أو تحويل . . . .	٢٥٤
أفعال الظن . . . .	٢٥٥
أفعال اليقين . . . .	٢٥٧
أفعال الظن واليقين . . . .	٢٥٩
أفعال التحويل . . . .	٢٦١
وألحقوا برأي العنمية الحلمية	٢٦٢
وتسمى المتقدمة على صير قلبية	٢٦٣
والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب	٢٦٦
وتختص أيضاً القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظاً	
إلى ذي استفهام . . . .	٢٦٧
ويسمى تعديها معنى لا لفظاً تعليقاً	٢٦٨
وقد يعلّق نسي . . . .	٢٧٠
وتختص القلبية المتصرفة ورأي الحلمية والبصرية	
بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين	
متحدي المعنى . . . .	٢٧٢
فصل : يحكى بالقول وفروعه الجمل	٢٧٤
وينصب به المفرد المؤدي معناها	٢٧٥
ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه	
بل ينوى معه القول . . . .	٢٧٧
وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي	٢٧٨

الموضوع	الصفحة
وقد يعني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهوره	٣٧٨
فصل : تدخل همزة الثقل على غلم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل	٣٨٠
وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمه	٣٨٤
حكم ظن إلا في الاقتصار على المرفوع	٣٨٥
١٨ - باب الفاعل	٣٨٥
أحكام فعله . . .	٣٨٥
تأنيث الفعل . . .	٣٨٨
وقد تلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحداً من ظاهر أو ضمير منفصل علامة كضميره .	٣٩٣
ويُضَمَر جوازاً فعلُ الفاعل المشعر به ما قبله ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه	٣٩٥
١٩ - باب النائب عن الفاعل	٣٩٧
ترك الفاعل لفرض لفظي أو معنوي	٣٩٧
جوازاً أو وجوباً	٣٩٧
ما ينوب عن الفاعل	٣٩٨
ولا تُمنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل . . .	٣٩٨
ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس . . .	٣٩٩
ولا ينوب خبر كان المفرد ولا مميز . ولا يجوز : كين يقام . ولا جعل يفعل . . .	٤٠٠
فصل : يُضَمُّ مطلقاً أول فعل النائب . ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً في أوله تاء . ومع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل . ويحركُ	٤٠٠
ما قبل الآخر لفظاً إن سلم من إعلال وإدغام والأفتقديراً . بكسر في الماضي وبفتح في المضارع	٤٠١
وكسر فاء فعل ساكن العين لتخفيف أو إدغام لفة .	٤٠٣
وربما رُفِع مفعولٌ به ونصب فاعلٌ لأمن اللبس	٤٠٤
فصل : يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه	



الموضوع	الصفحة
بالمَنْصُوبِ أو كان ضميراً غير محصور . . . . .	٤٠٥
٢٠ - باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره	
أو بملاسه . . . . .	٤٠٩
وجوب نصب السابق	٤١٣
وقد يُضمَر مطاوع للظاهر فيرفع السابق	٤١٤
ويرجح نضبه على رفعه بالابتداء إن أُجيب به استفهام	٤١٤
وإن ولي العاطفُ جملةً ذات وجهين استوى	
الرفع والنصب	٤١٧
ولا أثر للعاطف إن وليه أمّا . . . . .	٤١٩
وابتداء المسبوق باستفهام أولى من نضبه إن ولي فصلًا . . .	٤١٩
وإن عدم المانع للنصب والموجب والمرجح والمُسَوِّي	
رجح الابتداء . . . . .	٤٢١
وإن رفع المشغول شاغله لفظاً أو تقديرًا فحكمه	
في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناضبه	٤٢٣
وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر	
عاملاً فيما قبله . . . . .	٤٢٤
٢١ - باب تعدي الفعل ولزومه	٤٢٦
المتعدي واللازم والمشهور بالاستعمالين	٤٢٧
وإن عُلقَ اللازم بمفعول به معنى عُدي بحرف جر	٤٢٨
وقد يُجرى مُجرى المتعدي شذوذاً . . . . .	٤٢٨
واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أن	
وأن محكوماً على موضعهما بالنصب	٤٢٩
ولا يعامل بذلك غيرهما	٤٣٠
فصل : المتعدي من غير بائي ظنٍّ وأعلم . . . . .	٤٣١
والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس كذلك	٤٣٢
فصل : يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أن مشددة	
أو مخففة . . . . .	٤٣٤
ويجوز في غير ذلك إن علم النصب تأخير الفاعل	٤٣٥
ولا يُوقَع فعل مضمَر متصل على مفسره الظاهر	٤٣٨
فصل : يجوز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل . . . . .	٤٣٩

الموضوع	الصفحة
فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه فهو لازم	٤٤٠
فصل : يُحذف كثيراً المفعولُ به غير المخبر عنه	٤٤٢
فصل : تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزة الثقل فيزداد مفعولاً . . .	٤٤٥
ويعاقب الهمزة كثيراً ، ويغني عنها قليلاً تضعيف العين . . .	٤٤٦
٢٢ - باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق	٤٤٨
خلافاً للكوفيين	٤٥٢
ويعمل الملقى في ضمير المتنازع مطابقاً له غالباً . . .	٤٥٢ ٤٥٣
وفي المسألة إذا أهملت الأول ثلاثة مذاهب ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول . . .	٤٥٥ ٤٥٦
وإن ألغى الأول رافعاً صحَّ دون اشتراط تأخير الضمير ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدّم من ترجيح بالقرب أو بالسبق . . .	٤٥٧ ٤٦١
ولا يمنع التنازع تعدُّ إلى أكثر من واحد ، ولا كون المتنازعين فعليّ تعجب . . .	٤٦١ ٤٦٢
٢٣ - باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما يجري مجراه	٤٦٣
المصدر ، ويسمى فعلاً وحدثاً وحدثاناً وهو أصل الفعل لا فرعه . . .	٤٦٤
وينصبُ بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما ما يقوم مقام المؤكّد والمبيّن	٤٦٥ ٤٦٧
حذف عامل المصدر جوازاً ووجوباً ومن الملتزم إضمارُ ناصبه المشبه به	٤٧٠ ٤٧٥
وإن وقعت صفتُه موقعه فإتباعها أولى من نصبها وقد يُرفع مبتدأ المفيد طلباً . . .	٤٧٧ ٤٧٧
فصل : المفعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل مفرد كذفرأ . . .	٤٧٩

الموضوع	الصفحة
وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار	
ناصبه صفاتٌ كعائداً بك . . .	٤٧٩
وأسماءٌ أعيانٌ كثرَباً وجندلاً . . .	٤٧٩
والأصح كون الأسماء مفعولات والصفات أحوالاً	٤٨٠
٢٤ - باب المفعول له	٤٨٤
وينصبه مُفَهَمُ الحدث نصبَ المفعول به	٤٨٤
جرُّه باللام	٤٨٦
٢٥ - باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه	٤٨٩
المتصرّف وغير المتصرّف . والمنصرف	٤٩٠
وغير المنصرف . . .	٤٩١
وألحق بالمنوع التصرف ما لم يُصَفْ من مركب	
الأحيان كصباح مساء . . .	٤٩٥
ومظروف ما يصلح جواباً لكم واقع في جميعه	
تعميماً أو تقسيطاً . . .	٤٩٧
وكذا مظروف ما يصلح جواباً لمتى . . .	٤٩٧
فصل : وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب	٤٩٩
إذ وإذا وبيننا وبينما واستعمالاتها	٥٠٠
وقد تفارقها - إذا - الظرفية مفعولاً بها	
أو مجرورة بمتى . . .	٥٠٨
مذ ومنذ	٥١٢
الآن	٥١٥
قط وعض	٥١٧
أمس . . .	٥١٩
فصل : الصالح للظرفية القياسية من أسماء	
الأمكنة . . .	٥٢١
فصل : من الظروف المكانية كثير التصرف	٥٢٤
ومتوسط التصرف . . . ونادر التصرف	٥٢٤
وعادم التصرف كفوق وتحت . . .	٥٢٧
حيث واستعمالاتها	٥٢٩
وعند للحضور أو للقرب حساً أو معنى	٥٣١

الموضوع	الصفحة
لذن ولغاتها واستعمالاتها	٥٣٦
مع للصحبة اللاتقة بالمذكور . . .	٥٣٥
وَيَتَوَسَّعُ فِي الظرف المتصرف . . .	٥٣٧
وَيَمْنَعُ من هذا التوسع على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة . . .	٥٣٨
٢٦ - باب المفعول معه	٥٣٩
وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله . . .	٥٣٩
ولا يقدّم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق	٥٤٠
وربما نصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف . . .	٥٤٢
ويترجح العطف إن كان بلا تكلف	٥٤٤
وفي كون هذا الباب مقيساً خلاف	٥٤٧
٢٧ - باب المستثنى	٥٤٨
تعريف المستثنى . ومذاهب النحاة في الاستثناء	٥٤٩
المتصل والمنقطع	٥٥٠
إعراب المستثنى	٥٥٢
الاسم - المستثنى - في الاستثناء المفرغ	٥٥٣
المستثنى بيلاً في حالة وجود المستثنى منه	٥٥٥
العامل في المستثنى ومذاهب النحاة في ذلك	٥٥٦
فإن كان المستثنى بيلاً متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه . . .	٥٥٧
واتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب . . .	٥٦١
ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل . . .	٥٦٢
وإن عاد ضمير قبل المستثنى بيلاً الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداءً أو أحد نواسخه أتبع الضمير جوازاً . . .	٥٦٥
وقد يجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً ولا يُقدّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه	٥٦٧

الموضوع	الصفحة
والمنسوب إليه معاً . . .	٥٦٧
وفي توسط المستثنى بين جزئي كلام متقدم	
على المستثنى منه والعامل فيه ثلاثة مذاهب . . .	٥٦٨
فصل : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان	٥٦٩
ولا يمتنع استثناء النصف . خلافاً لبعض	
البصريين . ولا استثناء الأكثر . وفاقاً للكوفيين . . .	٥٧١
والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند	
توسط المستثنى . . .	٥٧٢
فصل : تكرر إلا بعد المستثنى بها توكيداً . . .	٥٧٤
فيبدل ما يليها مما تليه إن كان مغنياً عنه . . .	٥٧٤
والأعطف بالواو . . .	٥٧٥
وإن كررت لغير توكيد . ولم يمكن استثناء بعض	
المستثنيات من بعض . شغل العامل ببعضها إن	
كان مفرغاً . ونصب ما سواه . . .	٥٧٥
وإن لم يكن مفرغاً . فلجميعها النصب إن تقدمت	٥٧٥
وإن تأخرت فلاحدھا ما له مفرداً . وللبواقبي النصب	٥٧٦
وإن أمكن استثناء بعضها من بعض . استثنى	
كل من متلوه . وجعل كل وتر خارجاً . وكل شفيح	
داخلاً . وما اجتمع فهو الحاصل .	٥٧٦
فصل : تؤول إلا بغير . فيوصف بها وبتاليها	
جمع أو شبهه . منكر أو معرّف . . .	٥٧٨
ولا يليها نعت ما قبلها . وما أوهم ذلك فحال	
أو صفة بدل محنوف . . .	٥٨٠
معنى : أنشدك الله إلا فعلت . . .	٥٨٢
ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقاً	٥٨٢
ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى	
أو مستثنى منه أو تابعاً له . . .	٥٨٣
فصل : يستثنى بحاشا وعدا وخلا فيجررن به	
المستثنى أحرفاً وينصبه أفعالاً . . .	٥٨٤
والتزم سبويه فعلية عدا وحرفية حاشا . . .	٥٨٤

الموضوع	الصفحة
لغات حاشا . . .	٥٨٥
وليس أحاشي ماضع حاشا المستثنى بها	٥٨٦
ويستثنى بليس ولا يكون مضارع المستثنى خبراً . . .	٥٨٧
وقد يوصف . على رأي . المستثنى منه منكرأ	
أو مصحوباً بال الجنسية . بليس ولا يكون . . .	٥٨٩
فصل : يستثنى بغير فتجرُ المستثنى معربة بما له بعد إلا . . .	٥٩٠
وقد تفتح في الرفع والجرّ لإضافتها إلى مبني . . .	٥٩١
واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبالإلأ جائز . . .	٥٩١
ويساويها في الاستثناء المنقطع نيّداً مضافاً إلى أن وصلتها . . .	٥٩٣
ويساويها مطلقاً سوى . . .	٥٩٣
وينفرد سوى بلزوم الإضافة لفظاً .	٥٩٣
وبوقوعه صلّة دون شيء قبله . والأصح	
عدم ظرفيته ولزومه النصب . . .	٥٩٤
وقد تضم سينه . وقد تفتح فيمد	٥٩٥
وقد يقال : ليس إلا . وليس غير وغير إذا فهم المعنى . . .	٥٩٥
وقد ينوّن . وقد يقال : ليس غيره . وليس غيره	
ولم يكن غيره وغيره . . .	٥٩٦
والمذكور بعد لا سيما منبه على أولويته بالحكم لا مستثنى . . .	٥٩٦
فإن جرّ فيا لإضافة وما زائدة . وإن رفع	
فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي	٥٩٧
والنصب على التمييز لما وهي نكرة تامة	٥٩٧
وقد يوصل بظرف أو جملة فعلية .	٥٩٨
وقد يقال : لا سيما بالتخفيف .	٥٩٨
ولا سواء ما .	٥٩٨

## ٣ - فهرس الشواهد القرآنية

### باب شرح الكلمة والكلام

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
البقرة ١٨٤	( وأن تصوموا خير لكم )	٨
المائدة ١١٩	( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم )	٨
الأعراف ١٣٢	( مهما تأتينا به )	٨
الأعراف ٨٨	« لنخرجنك يا شعيب »	٩
المدثر ٢٥١	« يأيتها المدثر ، قم فأنذر »	١٢
الأحزاب ١	« يأيتها النبي اتق الله »	١٢
	« والله أخرجكم من بطون	
النحل ٧٨	أمهاتكم لا تعلمون شيئا »	١٢
البقرة ٢٣٣	« والوالدات يرضعن »	١٣
العنكبوت ٢١	« يعذب من يشاء »	١٤
البقرة ٨٦	« يود أحدهم لو يعمر »	١٤
الأعراف ٨٨	« لنخرجنك يا شعيب »	١٤
العلق ١٥	« لنسفعا بالناصية »	١٤
النحل ٦١	« ولو يؤاخذ الله الناس »	١٥
الأحزاب ٢٧	« وإذ تقول للذي أنعم الله عليه »	١٦
الأنعام ٣٣	« قد نعلم إنه ليحزنك . . . »	١٦
البقرة ١٤٤	« قد نرى تقلب وجهك »	١٦

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
الكوثر ١	« إنا أعطيناك الكوثر »	١٧
هود ٩٨	« يقدم قومه يوم القيامة »	١٧
فاطر ٤١	« ولئن زالتا إن أمسكهما . . . »	١٧
التوبة ٤١	« فلولاً نفر من كل فرقة . . . »	١٨
المؤمنون ٤٤	« كلما جاء أمة رسول كذبوه »	١٨
النساء ٥٦	« كلما نضجت جلودهم »	١٨
البقرة ٢٢٢	« فأتوهنَّ من حيث أمركم الله »	١٨
البقرة ١٤٩	« ومن حيث خرجت »	١٨
آل عمران ١٧٣	« الذين قال لهم الناس »	١٨
	« إلا الذين تابوا من قبل	
	أن تقدروا عليهم »	١٨

### باب إعراب الصحيح الآخر

الطلاق ٦	« وإن كنَّ أولات حمل »	٢٤
الأحقاف ١٧	« أتعدانني »	٣٠
البقرة ٢٤	« فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا »	٣١
هود ٨	« ليقولن ما يجسه »	٣١
الحج ٦٧	« فلا ينازعنك في الأمر »	٣١
الأنعام ٨٠	« أتأجوني »	٣١
القصص ٤٨	« قالوا ساحران تظاهرا »	٣٢
الفاحة ٢	« الحمد لله »	٣٢
البقرة ١٠٦ . ١٠٧	« ألم تعلم أن الله »	٣٢
الأنعام ٣٩	« من يشأ الله يضلله »	٣٢

### ٢ - باب إعراب المعتل الآخر

فصلت ٢٥	« وقبضنا لهم قرناء »	٣٦
	« إلا أن يعفون أو يعفو	
البقرة ٢٣٧	الذي بيده عقدة النكاح »	٣٧
المائدة ٨٩	« من أوسط ما تطعمون أهاليكم »	٣٧
البقرة ٢٢٨	« وبعولتهن أحق »	٣٧



الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
« فتوبوا إلى بارئكم »	البقرة ٥٤	٣٧
« إنه من يتقي ويصبر »	يوسف ٩٠	٣٧

#### ٤ - باب إعراب المثني والمجموع على حده

« ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير »	الملك ٤	٣٨
« وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق »	البقرة ١٣٣	٣٩
« بل يدها مبسوطتان »	المائدة ٦٤	٤٠
« ثم ارجع البصر كرتين »	الملك ٤	٤١
« غير محلي الصيد »	المائدة ١	٤٦
« والمقيم الصلاة »	الحج ٣٥	٤٦
« فاعلموا أنكم غير معجزى الله »	التوبة ٣	٤٦
« وما هم بضارِّي به »	البقرة ١٠٢	٤٦
« رأيتهم لي ساجدين »	يوسف ٤	٤٩
« ونحن الوارثون »	الحجر ٢٣	٥١
« الذين جعلوا القرآن عضين »	الحجر ٩١	٥٦

#### ٥ - باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

« ثلاث عورات لكم »	النور ٥٨	٦٩
« ذواتنا أفنان »	الرحمن ٤٨	٧٠
« ذواتي أكل خمط »	سبأ ١٦	٧٠
« ففتين التقتا »	آل عمران ١٣	٧٠
« فقد صغت قلوبكما »	التحریم ٤	٧١
« فقولا إنا رسول رب العالمين »	الشعراء ١٦	٧٣ ، ٧٤
« ألقيا في جهنم »	ق ٢٤	٧٤

#### ٦ - باب المعرفة والنكرة

« قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى » ؟	الأنعام ٩١	٧٩
---	------------	----

٧ - باب المضمَر

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
المرسلات ١١	« وإذا الرسل أقتت »	٨٨
التكوير ٢	« وإذا النجوم انكدرت »	٨٩
الأحزاب ٧١	« فأبين أن يحملنها »	٨٩
البقرة ٢٢٨	« والمطلقات يتربضن »	٩٠
الطلاق ١	« إذا طلقتم النساء فطلقوهن »	٩٠
البقرة آية الكرسي ٢٥٥	« له ما في السموات »	٩١
العاديات ٦	« إن الإنسان لربه لكنود »	٩٢
آل عمران ٧٥	« يؤذّه إليك »	٩٢
النمل ٢٨	« فألقه إليهم »	٩٣
النحل ٢٨	« تتوفاهم الملائكة »	٩٣
البقرة ١٦٦	« بهم الأسباب »	٩٣
الأنفال ١٦	« ومن يؤلّهم يومئذ دبره »	٩٤
الزمر ٦٤	« تأمروني »	٩٨
البقرة ٢٥٨	« أنا أخيبى »	٩٨
الفاتحة ٥	« إياك نعبد »	١٠٤
الأنبياء ٥٤	« لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين »	١٠٤
المتحنة ١	« يخرجون الرسول وإياكم »	١٠٤
يوسف ٤٠	« أمر ألا تعبدوا إلا إياه »	١٠٤
هود ٢٨	« أنزل مكموها »	١٠٧
الأنفال ٤٣	« ولو أراكم كثيراً لفشلتم »	١٠٧
العنكبوت ٢٧	« إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب »	١٠٩
يوسف ٢٦	« قال هي راودتني عن نفسي »	١١٠
القصص ٢٦	« يا أبت استأجره »	١١٠
القدر ١	« إنا أنزلناه في ليلة القدر »	١١٠
التوبة ٣٤	« والذين يكتنون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله »	١١٠

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
	«فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان»	١١١
البقرة ١٧٨		
طه ٦٧	« فأوجس في نفسه خيفة موسى »	١١٢
المؤمنون ٣٧	« إن هي إلا حياتنا الدنيا »	١١٤
الحج ٤٦	« فإنها لا تعمى الأبصار »	١١٦
الإخلاص ١	« قل هو الله أحد »	١١٧
الجن ١٩	« وأنه لما قام عبد الله يدعوه »	١١٧
التوبة ١١٧	« من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم »	١١٨
هود ٧٨	« هؤلاء بناتي هن أطهر لكم »	١٢١
المزمل ٢٠	« تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً »	١٢٤

#### ٨ - باب الاسم العلم

#### ٩ - باب الموصول

المائدة ٨	« هو أقرب للتقوى »	١٣٧
يوسف ٣٠	« قد شفعتها حيا »	١٤٠
النساء ١٦	« والذنان يأتيانها منكم »	١٤٠ ، ١٤١
فصلت ٢٩	« أرنا للذين أضلنا »	١٤١
المؤمنون ٢	« الذين هم في صلاتهم خاشعون »	١٤١
الأعراف ١٩٤	« إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم »	١٤٢
الزمر ٣٣	« والذي جاء بالصدق وصدق به »	
الفتح ٧	« أولئك هم المتقون »	١٤٢
مريم ٦٩	« صراط الذين »	١٤٣
الفرقان ٤١	« ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد »	١٤٨
طه ٧٢	« أهذا الذي بعث الله رسولا »	١٥١
المؤمنون ٣٣	« فاقض ما أنت قاض »	١٥١
الأنعام ١٥٤	« ويشرب مما تشربون »	١٥٢
مريم ٦٩	« تماما على الذين أحسن »	١٥٤
	« ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد »	١٥٤

الآية	الصفحة
السورة ورقم الآية	
« أقمّن اتبع رضوان الله كمن بء بسخط من الله » آل عمران ١٦٢	١٦٠
« لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم » الحديد ٢٣	١٦٠
« ومنهم من يستمعون إليك » يونس ٤٢	١٦٠
« ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون » الأنبياء ٨٢	١٦٠
« ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً » الأحزاب ٣١	١٦٠
« ومنهم من يقول أئذن لي ولا تفتني »	
« ألا في الفتنة سقطوا » التوبة ٤٩	١٦١
« فلما آتاهم » التوبة ٧٥ . ٧٦	١٦٢
« ومن الناس من يشتري لهو الحديث . . . . . »	١٦٢
« وإذا تتلى عليه آياتنا ولي مستكبراً . . . » لقمان ٦ . ٧	١٦٢
« من يعمل سوءاً يُجر به » النساء ١٢٣	١٦٢
« ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها » فاطر ٢	١٦٢
« من إله غير الله ؟ » القصص ٧١ . ٧٢	١٦٢
« قال فرعون : وما رب العالمين ؟ » الشعراء ٢٣	١٦٢
« ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة » الأحقاف ٥	١٦٤
« ومنهم من يمشي على رجليه » النور ٤٥	١٦٤
« ومنهم من يمشي على أربع » النور ٤٥	١٦٤
« أقمّن يخلق كمن لا يخلق » النحل ١٧	١٦٤
« ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ؟ » ص ٧٥	١٦٥
« ولا أنتم عابدون ما أعبد » الكافرون ٣ . ٥	١٦٥
« والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة » النحل ٤٩	١٦٥
« والسماء وما بناها » الشمس ٥	١٦٥
« فانكحوا ما طاب لكم من النساء » النساء ٣	١٦٥
« إنني نذرت لك ما في بطني محرراً » آل عمران ٣٥	١٦٥
« فنعماً » البقرة ٢٧١	١٦٦
« ذلك الذي يبشر الله عباده » الشورى ٢٣	١٦٦
« وخضمت كالذي خاضوا » التوبة ٦٩	١٦٦
« أيأ ما تعدوا » الإسراء ١١٠	١٦٧

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
الأنعام ٨١	« فأَي الفريقين أحق بالأمن ؟ »	١٦٧
الإسراء ١١٠	« أَيُّاً ماتدعوا »	١٦٨
يوسف ٩٦	« فلما أن جاء البشير » « وناديناه أن يا إبراهيم ،	١٧٠
الصفافات ١٠٤ ، ١٠٥	« قد صدقت الرؤيا »	١٧٠
المزمل ٢٠	« علم أن سيكون منكم مرضى »	١٧٠
الأعراف ١٨٥	« وأن عسى أن يكون »	١٧٠
النجم ٣٩	« وأن ليس للإنسان »	١٧٠
الزمر ٥٦	« أن تقول نفس »	١٧١
عبس ٢	« أن جاءه الأعمى »	١٧١
التوبة ١١٨	« ضاقت عليهم الأرض بما رحبت »	١٧٢
النحل ١١٦	« ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب »	١٧٢
البقرة ٢٥٨	« أن أتاه الله الملك »	١٧٢
هود ١٠٧ ، ١٠٨	« خالد بن فيها ما دامت السموات والأرض »	١٧٢
البقرة ٩٦	« يود أحدهم لو يعمر ألف سنة »	١٧٤
القلم ٩	« ودوا لو تدهن »	١٧٤
	« وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل	
العنكبوت ٤٦	إليكم »	١٧٨
النساء ١٣٦	« والكتاب الذي نزل على رسوله »	١٧٨
الروم ٢٤	« ومن آياته يريكم البرق »	١٧٩
يوسف ٢٠	« وكانوا فيه من الزاهدين »	١٨٠
الشعراء ١٦٨	« قال إني لعملكم من القالين »	١٨٠
الأعراف ٢١	« إني لكم لمن الناصحين »	١٨٠

#### ١٠ - باب اسم الإشارة

المائدة ١١٩	« هذا يوم ينفع الصادقين »	١٨٥
المرسلات ٣٥	« هذا يوم لا ينطقون »	١٨٥
الجاثية ٢٩	« هذا كتابنا ينطق »	١٨٦
آل عمران ١١٩	« هأنتم أولاء »	١٨٧
النساء ١٠٩	« هأنتم هؤلاء جادلتم عنهم »	١٨٨

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
البقرة ٨٥	« فما جزاء من يفعل ذلك منكم » ؟	١٨٨
المجادلة ١٢	« ذلك خير لكم وأطهر »	١٨٩
طه ١٧	« وما تلك بيمينك يا موسى » ؟	١٩٠
يوسف ٣٢	« قالت فذلكن الذي لمتنني فيه » « وقلن حاش لله . ما هذا بشراً .	١٩١
يوسف ٣١	إن هذا إلا ملك كريم »	١٩١
الإسراء ٢٠	« كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك »	١٩١
القصص ١٥	« هذا من شيعته وهذا من عدوه »	١٩١
آل عمران ٥٨	« ذلك نتلوه عليك من الآيات »	١٩١
آل عمران ٦٢	« إن هذا لهو القصص الحق »	١٩١
البقرة ٦٨	« عوان بين ذلك »	١٩١
المائدة ٢٤	« إنا ههنا قاعدون »	١٩٢
الأحزاب ١١	« هنالك ابتلي المؤمنون »	١٩٣
الأحزاب ١٠	« إذ جاءوكم من فوقكم »	١٩٣

#### ١١ - باب المعرف بالأداة

	« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا .	
المزمل ١٥ ، ١٦	فمضى فرعون الرسول »	١٩٦
التوبة ٤٠	« إذ هما في الغار »	١٩٧
الفتح ٨	« إذ يباعدونك تحت الشجرة »	١٩٧
العصر ٢	« إن الإنسان لفي خسر »	١٩٧
النساء ٢٨	« وخلق الإنسان ضعيفا » « إن الإنسان لفي خسر .	١٩٧
العصر ٢ ، ٣	إلا الذين آمنوا »	١٩٧
النساء ٣٦	« والجار ذي القربى »	١٩٧
	« لا يصلها إلا الأشقى .	
الليل ١٥ ، ١٦	الذي كذب وتولى »	١٩٧
	« أو الطفل الذين لم يظهروا	
النور ٣١	على عورات النساء »	١٩٨

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
١٩٨	« قد أفلح المؤمنون »	المؤمنون ١
٢٠٠	« فإن الجنة هي المأوى »	النازعات ٤١

### ١٢ - باب المبتدأ

٢٠٣	« وأن تصوموا خير لكم »	البقرة ١٨٤
٢٠٣	« هل من خالق غير الله ؟ »	فاطر ٣
٢١٥	« من عمل صالحاً فلنفسه »	فصلت ٤٦
٢١٦	« الله ربنا »	الشورى ١٥
٢١٧	« ولعبد مؤمن خير من مشرك »	البقرة ٢٢١
٢١٨	« طاعة وقول معروف »	محمد ٢١
٢١٩	« يوم ظعنكم »	النحل ٨٠
٢١٩	« سلام على إلياسين »	الصافات ١٣٠
٢١٩	« ويل للمطففين »	سورة المطففين ١
٢٢١	« وما محمد إلا رسول »	آل عمران ١٤٤
٢٢١	« إن أنت إلا نذير »	فاطر ٢٣
٢٢١	« إنما الله إله واحد »	النساء ١٧١
٢٢٣	« وآية لهم أنا حملنا »	يس ٤١
٢٢٦	« وأزواجه أمهاتهم »	الأحزاب ٦
٢٢٦	« ولكن البر من آمن بالله »	البقرة ١٧٧
٢٢٦	« هم درجات عند الله »	آل عمران ١٦٣
٢٢٦	« والنهار مبصراً »	يونس ٦٧
٢٤٣	( فأما الذين آمنوا فيعملون )	البقرة / ٢٦
٢٤٤	( فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ) ؟	آل عمران / ١٠٦
٢٤٤	( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما )	المائدة / ٣٨
٢٤٤	( وما بكم من نعمة فمن الله )	النحل / ٥٣
٢٤٤	( وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم ) الشورى / ٣٠	
٢٤٥	( والقواعد من النساء . . . )	النور / ٦٠
٢٤٦	( وما أصابكم يوم التقى الجمعان . . . )	آل عمران / ١٦٦
٢٤٦	( إن كان قميصه قد . . . )	يوسف / ٢٦

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
آل عمران / ٩١	( إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار . . . )	٢٤٧
الأنفال / ٤١	( واعلموا أننا غنمتم من شيء . . . )	٢٤٧
١٣ - باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر		
يوسف / ٨٥	( قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف )	٢٤٨
مريم / ٧٥	( فليمدد له الرحمن مدياً )	٢٥١
البقرة / ٢٨٠	( وإن كان ذو عسرة )	٢٥٢
الروم / ١٧	( فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون )	٢٥٣
الشورى / ٥٣	( ألا إلى الله تصير الأمور )	٢٥٣
هود / ١٠٧ ، ١٠٨	( خالددين فيها ما دامت السموات والأرض )	٢٥٤
المائدة / ١١٦	( إن كنت قلته فقد علمته )	٢٥٦
يوسف / ٢٧	( وإن كان قميصه قدُ )	٢٥٦
إبراهيم / ٤٤	( أولم تكونوا أقسمتم ؟ )	٢٥٦
الواقعة / ٦	( فكانت هباء منبثا )	٢٥٧
آل عمران / ١٠٣	( فأصبحتم بنعمته إخوانا )	٢٥٧
الشعراء / ٤	( فظلت أعناقهم لها خاضعين )	٢٥٧
الواقعة / ٣٧	( عربياً أتراباً )	٢٦٠
الروم / ٤٧	( وكان حقاً علينا نصر المؤمنين )	٢٦٠
الجنائية / ٢٥	( ما كان حجتهم إلا أن قالوا )	٢٦١
الأحزاب / ٢٧	( وكان الله على كل شيء قديراً )	٢٦٧
غافر / ٨٥	( فلم يك ينفعهم إيمانهم )	٢٧٥
النساء / ٤٠	( وإن تك حسنة يضاعفها )	٢٧٥
يوسف / ٣١	( ما هذا بشراً )	٢٧٧
المجادلة / ٢	( ما هنَّ أمهاتهم )	٢٧٧
آل عمران / ١٤٤	( وما محمد إلا رسول )	٢٧٧
النساء / ١٧١	( إنما الله إله واحد )	٢٧٩
ص / ٣	( لات حين مناص )	٢٨١
ص / ٣	( ولات حين مناص )	٢٨١
هود / ٨	( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم )	٢٨٥
البقرة / ٩٦	( وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر )	٢٨٥



السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
الزمر / ٣٧	( أليس الله بعزيز ذي انتقام )	٢٨٦
الزمر / ٣٦	( أليس الله بكاف عبده )	٢٨٦
النمل / ٩٣	( وما ربك بغافل عما يعملون )	٢٨٦
فصلت / ٤٦	( وما ربك بظلام للعبيد )	٢٨٦
الأحقاف / ٣٣	( أولم يروا أن الله الذي خلق ... )	٢٨٧

#### ١٤ - باب أفعال المقاربة

طه / ١٣١	( وطفقا يخصفان عليهما )	٢٩٢
البقرة / ٢١٦	( وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ... )	٢٩٤
الأعراف / ١٥٠	( وكادوا يقتلونني )	٢٩٥
المائدة / ٥٢	( فعسى الله أن يأتي بالفتح )	٢٩٦
البقرة / ٧١	( وما كادوا يفعلون )	٢٩٨
القلم / ٥١	( وإن يكاد الذين كفروا ... )	٢٩٨
النور / ٤٠	( لم يكذبها )	٢٩٨
ص / ٣٣	( فطفق مسحاً بالسوق والأعناق )	٢٩٩
البقرة / ٧١	( فذبوها وما كادوا يفعلون )	٣٠٣
النور / ٤٠	( إذا أخرج يده لم يكذبها )	٣٠٣
إبراهيم / ١٧	( ولا يكاد يسيغه )	٣٠٣
طه / ١٥	( إن الساعة آتية أكاد أخفيها )	٣٠٣
القلم / ٥١	( وإن يكاد الذين كفروا ... )	٣٠٣
النور / ٤٠	( لم يكذبها )	٣٠٣
إبراهيم / ١٧	( ولا يكاد يسيغه )	٣٠٣

#### ١٥ - باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

البقرة / ٢٢٨	( ثلاثة قرون )	٣٠٥
الأنفال / ١٧	( فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم )	٣٠٥
طه / ٤٤	( لعله يتذكر )	٣٠٦
عبس / ٣	( وما يدريك لعله يزكى )	٣٠٦
الكوثر / ١	( إنا أعطيناك الكوثر )	٣١٤
البقرة / ١٣	( ألا إنهم هم السفهاء )	٣١٤
القصص / ٧٦	( وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه )	٣١٤

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
الدخان / ٣	( إنا أنزلناه في ليلة مباركة )	٣١٥
يونس / ٥٣	( قل إي وربي إنه لحق )	٣١٥
مريم / ٣٠	( قال إني عبد الله )	٣١٥
الأنفال / ٥	( وإن فريقا من المؤمنين لكارهون )	٣١٥
الحج / ١٧	( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس . . . )	٣١٥
الأنعام / ٣٣	( قد نعلم إنه ليحزنك )	٣١٦
البقرة / ١٨٧	( علم الله أنكم )	٣١٦
الحجرات / ٥	( ولو أنهم صبروا )	٣١٦
الصفات / ١٤٣	( فلولا أنه كان من المسبحين )	٣١٦
تقمان / ٣٠	( ذلك بأن الله هو الحق )	٣١٦
الذاريات / ٢٣	( مثل ما أنكم تنطقون )	٣١٦
العنكبوت / ٥١	( أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب )	٣١٦
الجن / ١	( قل أوحى إليّ أنه استمع )	٣١٦
الأنعام / ٨١	( ولا تخافون أنكم أشركتم )	٣١٧
البقرة / ٤٧	( اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم )	٣١٧
الأنعام / ٥٤	( كتب ربكم على نفسه الرحمة . أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة . . . )	٣١٨
النحل / ٦٢	( لا جرم أن لهم النار )	٣١٨
القلم / ٢	( وإن لك لأجرأ )	٣١٩
النمل / ٧٣	( وإن ربك لدو فضل )	٣١٩
آل عمران / ٦٢	( إن هذا لهو القصص الحق )	٣٢٠
الحجر / ٢٣	( وإنا لنحيي ونميت )	٣٢٠
الأعراف / ١٤٩	( لكن لم يرحمنا ربنا ويففر لنا )	٣٢١
الفرقان / ٢٠	( إلا أنهم ليأكلون الطعام )	٣٢٤
الأعراف / ١٠٢	( وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين )	٣٢٧

الآية	الصفحة
السورة ورقم الآية	
( وإن كانت لكبيرة )	٣٢٧
البقرة / ١٤٣	
( وإن نظنك لمن الكاذبين )	٣٢٧
الشعراء / ٨٦	
( وإن يكاد الذين كفروا )	٣٢٧
القلم / ٥١	
( وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى )	٣٢٨
الأنفال / ١٧	
( ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم . . . )	٣٢٨
الأنفال / ٤٣	
( أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا )	٣٣٠
الصافات / ١٠٤ ، ١٠٥	
( وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين )	٣٣٠
يونس / ١٠	
( وأن لا إله إلا هو )	٣٣٠
هود / ١٤	
( أن إذا سمعتم آيات الله )	٣٣٠
النساء / ١٤٠	
( ونعلم أن قد صدقتنا )	٣٣١
المائدة / ١١٣	
( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى )	٣٣١
النجم / ٣٩	
( والخامسة أن غضب الله عليها )	٣٣١
النور / ٩	
( تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب )	٣٣٢
سبأ / ١٤	
( علم أن سيكون منكم مرضى )	٣٣٢
المزمل / ٢٠	
( أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا )	٣٣٢
طه / ٨٩	
( أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ) ؟	٣٣٢
القيامة / ٣	
( أيحسب أن لم يره أحد )	٣٣٢
البلد / ٧	
( كأن لم تغن بالأمس )	٣٣٢
يونس / ٢٤	
( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن )	٣٣٦
المائدة / ٦٩	
( وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من	٣٣٧
المشركين ورسوله )	
التوبة / ٣	

### ١٦ - باب لا العاملة عمل إن

( لا فيها غول )	٣٣٩
الصافات / ٤٧	
( لا عاصم اليوم من أمر الله )	٣٤٥
هود / ٤٣	
( لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون )	٣٤٥
الصافات / ٤٧	
( هل من خالق غير الله )	٣٤٩
فاطر / ٣	

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٣٥٥	( ويرى الذين أوتوا العلم . . . )	سبأ / ٦
٣٥٦	( وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن )	الزخرف / ١٩
٣٥٦	( وجعل الظلمات والنور )	الأنعام / ١
٣٥٧	( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم . . . )	النحل - ٧٨
٣٥٧	( تجدوه عند الله هو خيراً )	المزمل / ٢٠
٣٥٨	( ولا أدراكم به )	يونس / ١٦
٣٥٩	( إن نظن إلا ظناً . . . )	الجنات / ٣٢
٣٥٩	( الذين يظنون أنهم ملائكة ربهم )	البقرة / ٤٦
٣٥٩	( وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا )	الكهف / ١٠٤
٣٦١	( إنهم يرونه بعيدا . ونراه قريباً )	المعارج / ٧ . ٦
٣٦١	( فجعلناه هباء منثوراً )	الفرقان / ٣٣
٣٦٢	( واتخذ الله إبراهيم خليلاً )	النساء / ١٢٥
٣٦٢	( إني أراني أعصر خمراً )	يوسف / ٣٦
٣٦٣	( لا يسمعون دعاءكم )	فاطر / ١٤
٣٦٣	( واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية )	يس / ١٣
٣٦٣	( يأيها الناس ضرب مثل )	الحج / ٧٣
٣٦٧	( وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون )	الأنبياء / ١٠٩
٣٦٧	( ولتعلمن أننا أشد عذاباً ) ؟	طه / ٧١
٣٦٨	( ولقد علموا لمن اشتراه )	البقرة / ١٠٢
٣٦٨	( وظنوا ما لهم من محيص )	فصلت / ٤٨
٣٦٨	( وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً )	الإسراء / ٥٢
٣٦٩	( فلينظر أيها أزكى طعاماً )	الكهف / ١٩
٣٦٩	( فانظري ماذا تأمرين )	النمل / ٣٣
٣٦٩	( فستبصر ويصرون . بأبيكم المفتون )	القلم / ٥ . ٦
٣٦٩	( يسألون أيا ن يوم الدين )	الذاريات / ١٣
٣٦٩	( ويستنبئونك أحق هو )	يونس / ٥٣
٣٦٩	( ليلوكم أيكم أحسن عملاً )	الملك / ٢

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
مريم / ٦٩	( ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد )	٣٦٩
الكهف / ١٩	( فلينظر أيها أركى طعاماً )	٣٧١
العلق / ٦ . ٧	( إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى )	٣٧٢
يوسف / ٣٦	( إني أراني أعصر خمرا ) . ( إني أراني أحمل ) يوسف	٣٧٢
الرعد / ٥	( فمجب قولهم أنذا كنا تراباً )	٣٧٤
البقرة / ٢٨٥	( وقالوا سمعنا وأطعنا )	٣٧٤
المؤمنون / ١٠٩	( يقولون ربنا آمنة )	٣٧٤
البقرة / ١٣٦	( قولوا آمنة )	٣٧٤
الأحزاب / ١٨	( والقائلين لإخوانهم هلم إلينا )	٣٧٤
الأنبياء / ٦٠	( سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم )	٣٧٥
هود / ٤٢	( ونادى نوح ابنه . وكان في معزل . . . )	٣٧٧
إبراهيم / ١٣	( فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين )	٣٧٧
يونس / ٢٢	( دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا )	٣٧٧
الزخرف / ٧٧	« ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك »	٣٧٧
هود / ٤٥	« ونادى نوح ربه فقال رب . . . »	٣٧٧
مريم / ٤٠ . ٣	« إذ نادى ربه نداء خفياً . . . »	٣٧٨
آل عمران / ١٠٦	« أكفرتم بعد إيمانكم » ؟	٣٧٩
الرعد / ٢٤	« سلام عليكم بما صبرتم »	٣٧٩
الزمر / ٣	« ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى »	٣٧٩
هود / ٦٩	« قالوا سلاماً . قال سلام »	٣٧٩
النساء / ١٠٥	« لتحكم بين الناس بما أراك الله »	٣٨٠
آل عمران / ١٥٢	« من بعد ما أراكم ما تحبون »	٣٨٠
	« ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق .	
سبأ / ٧	إنكم لفي خلق جديد »	٣٨٢
	« إذ يريكم الله في منامك قليلاً .	
الأنفال / ٤٣	ولو أراكم كثيراً »	٣٨٤
١٨ - باب الفاعل :		
آل عمران / ٩٥	« صدق الله »	٣٨٦

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
فاطر ٢٧	« مختلفاً الوانها »	٣٨٦
الحجر ١١	« وما يأتيهم من رسول . . . »	٣٨٦
الزعد ٤٣	« قل كفى بالله شهيدا »	٣٨٦
الحج ٤٠	« ولولا دفع الله الناس »	٣٨٦
الأحقاف ٢٥	« فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم »	٣٩١
النور ٣٦ ، ٣٧	« يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال »	٣٩٤
يوسف ٣٥	« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه حتى حين »	٣٩٥
النور ٤٠	« إذا أخرج يده لم يكد يراها »	٣٩٦

#### ١٩ - باب النائب عن الفاعل :

	« ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به »	
الحج ٦٠	ثم بغى عليه «	٣٩٧
النساء ٢٨	« وخلق الإنسان ضعيفا »	٣٩٧
الجاثية ١٤	« ليجزي قوما . بما كانوا يكسبون »	٣٩٩
	« وقيل يا أرض ابلعي ماءك . . . »	
هود ٤٤	« وغيض الماء »	٤٠٢

#### ٢٠ - باب اشتغال العامل عن الاسم السابق

##### بضميره أو بملابسه :

البقرة ٢٣٣	« والوالدات يرضعن »	٤١٥
	« فدمرناهم تدميرا ، وقوم نوح »	
الفرقان ٣٦ ، ٣٧	« لما كذبوا الرسل »	٤١٧
الأعراف ٣٠	« فريقا هدى . وفريقا حق عليهم الضلالة »	٤١٧
يس ٣٩	« والقمر قدرناه منازل »	٤١٩
يس ٣٨	« والشمس تجري »	٤١٩

#### ٢١ - باب تعدي الفعل ولزومه :

البقرة ٢٣٥	« ولا تعزموا عقدة النكاح »	٤٢٨
النساء ١٢٧	« وترغبون أن تنكحوهن »	٤٢٩
الكوثر ١	« إنا أعطيناك الكوثر »	٤٣١

الآية	الصفحة
يوسف ٤٣	« للرويا تعبرون » ٤٣٢
لقمان ١٤	« أن اشكر لي ولوالديك » ٤٣٢
الأعراف ٦٢	« وأنصح لكم » ٤٣٢
الجن ١٨	« وأن المساجد لله فلا تدعوا » ٤٣٤
الضحى ٩	« فأما اليتيم فلا تقهر » ٤٣٥
الفاتحة ٤	« إياك نعبد » ٤٣٥
النحل ٣٠	« ماذا أنزل ربكم؟ قالوا خيراً » ٤٤٠
النساء ١٧١	« انتهوا خيراً لكم » ٤٤١
النساء ١٧٠	« فآمنوا خيراً لكم » ٤٤١
البروج ١٦	« فعال لما يريد » ٤٤٣
المدثر ١١	« ذرني ومن خلقت وحيداً » ٤٤٣
الأحقاف ١٥	« وأصلح لي في ذريتي » ٤٤٣
النور ٦٣	« فليحذر الذين يخالفون عن أمره » ٤٤٤
البقرة ٢٣٥	« ولا تعزموا عقدة النكاح » ٤٤٤
الحديد ٢	« يحيى ويميت » ٤٤٤
التغابن ١٦	« فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا » ٤٤٤
النجم ٤٣	« وأن إلى ربك المنتهى ، وأنه هو أضحك وأبكى ) النجم ٤٣ » ٤٤٤
البقرة ٢٤	« فإن لم تفعلوا ، ولن تفعلوا » ٤٤٥
الفرقان ١٩	« ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً » ٤٤٥
المجادلة ٢١	« كتب الله لأغلبن أنا ورسلي » ٤٤٥
القدر ١	« إنا أنزلناه في ليلة القدر » ٤٤٦
البقرة ٩٧	« فإنه نزل على قلبك » ٤٤٦
الإسراء ١٠٦	« ونزلناه تنزيلاً » ٤٤٦
الفرقان ٣٢	« لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة » ٤٤٧
النساء ١٤٠	« وقد نزل عليكم في الكتاب » ٤٤٧
الأنعام ٦٨	« وإذا رأيت الذين يخوضون » ٤٤٧
<b>٢٢ - باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً :</b>	
الكهف ٩٦	« آتوني أفرغ عليه قطراً » ٤٤٩
الأحزاب ٣٥	« والحافظين فروجهم والحافظات » ٤٥٦

الآية	الصفحة
« وإن منكم إلا واردها »	٤٦٠
السورة ورقم الآية	
مريم ٧١	
<b>٢٣ - باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما يجري مجراه :</b>	
« فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً »	٤٦٤
الإسراء ٦٣	
« وما بدلوا تبديلاً »	٤٦٤
الأحزاب ٢٣	
« والذاريات ذرواً »	٤٦٥
الذاريات ١	
« والنازعات غرقاً »	٤٦٨
النازعات ١	
« واذكر ربك كثيراً »	٤٦٨
آل عمران ٤١	
« فلا تميلوا كل الميل »	٤٦٨
النساء ١٢٩	
« ولا تضرونه شيئاً »	٤٦٨
هود ٥٧	
« لا أعذبه أحداً من العالمين »	٤٦٨
المائدة ١١٥	
« فضرب الرقاب »	٤٧١
محمد ٤	
« فشدوا الوثاق . فإما متاً بعداً وإما فداءً »	٤٧٣
محمد ٤	
« وأرسلناك للناس رسولا »	٤٨١
النساء ٧٩	
« فكلوه هنيئاً مريئاً »	٤٨٢
النساء ٤	
<b>٢٤ - باب المفعول له :</b>	
« هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً »	٤٨٦
البقرة ٢٩	
« متصدعاً من خشية الله »	٤٨٦
الحشر ٢١	
« يبظلم من الذين هادوا »	٤٨٦
النساء ١٦٠	
« ونضع الموازين القسط »	٤٨٧
الأنبياء ٤٧	
« وتثبيتاً من أنفسهم »	٤٨٧
البقرة ٢٦٥	
« ابتغاء مرضاة الله »	٤٨٨
البقرة ٢٦٥	
« لإيلاف قريش »	٤٨٨
قريش ١	
<b>٢٥ - باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه :</b>	
« ليجمعنكم إلى يوم القيامة »	٤٩٠
النساء ٨٧	
« ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا »	٤٩٢
مريم ٦٢	
« وأهجرني ملياً »	٤٩٦
مريم ٤٦	



الآية	الصفحة
السورة ورقم الآية	
آل عمران ٨	« بعد إذ هديتنا » ٤٩٩
الأنفال ٢٦	« واذكروا إذ أنتم قليل » ٥٠٠
الواقعة ٨٤	« وأنتم حينئذ تنظرون » ٥٠٠
الزخرف ٣٩	« ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم . . . » ٥٠١
الكهف ١٦	« وإذا اعتزلتموهم » ٥٠١
الأحقاف ١١	« وإذا لم يهتدوا » ٥٠١
	« إذا جاء نصر الله والفتح . ورأيت الناس
النصر ١ . ٢ . ٣	« يدخلون في دين الله أفواجا ، فسبح . . . » ٥٠٥
الليل ٢ . ١	« والليل إذا يفشى ، والنهار إذا تجلى » ٥٠٥
الأنبياء ٣٤	« أفإن مت فهم الخالدون ؟ » ٥٠٦
التوبة ٩٢	« ولا على الذين إذا ما أتوك » ٥٠٦
غافر ٧١	« فسوف تعلمون ، إذ الأغلال في أعناقهم » ٥٠٦
الأنفال ٣١	« وإذا تلى عليهم آياتنا » ٥٠٧
الأعراف ٢٠٣	« وإذا لم تأتهم بآية » ٥٠٧
المنافقون ١	« إذا جاءك المنافقون » ٥٠٧
الانشقاق ١	« إذا السماء انشقت » ٥٠٧
فصلت ٢٠	« حتى إذا ما جاءوها » ٥٠٨
	« ومن آياته أن خلقكم من تراب .
الروم ٢٠	ثم إذا أنتم بشر تنتشرون » ٥١٠
الروم ٣٦	« إذا هم يقنطون » ٥١١
الجن ٩	« فمن يستمع الآن » ٥١٦
الأنفال ٦٦	« الآن خفف الله عنكم » ٥١٦
	« تزاور عن كهفهم ذات اليمين .
الكهف ١٧	« وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال » ٥٢٤
الأنفال ٤٢	« والركب أسفل منهم » ٥٢٤
الكهف ٧٨	« هذا فراق بيني وبينك » ٥٢٥
الأنعام ٩٤	« لقد تقطع بينكم » ٥٢٥
البروج ١١	« تجري من تحتها الأنهار » ٥٢٧
النحل ٢٦	« فخر عليهم السقف من فوقهم » ٥٢٧

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
النمل ٤٠	« قال الذي عنده علم من الكتاب »	٥٣١
النمل ٤٠	« فلما رآه مستقرا عنده »	٥٣١
النجم ١٤ . ١٥	« عند بسرة المنتهى . عندها جنة المأوى »	٥٣١
ص ٤٧	« وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »	٥٣١
النساء ٨١	« فإذا برزوا من عندك »	٥٣١
طه ٩٩	« آتيناك من لدنا »	٥٣١
النساء ٤٠ . الكهف ٢	« من لدنه »	٥٣٢
الأنعام ٥٩	« وعنده مفاتيح الغيب »	٥٣٤
المؤمنون ٦٢	« ولدينا كتاب »	٥٣٤
غافر ١٨	« إذ القلوب لدى الحناجر »	٥٣٤
ق ٣٥	« ولدينا مزيد »	٥٣٥
الشعراء ١١٨	« ونجنبي ومن معي »	٥٣٥
الشرح ٦	« إن مع العسر يسرا »	٥٣٥
سبا ٣٣	« بل مكر الليل والنهار »	٥٣٧

#### ٢٦ - باب المفعول معه :

البقرة ٢١٧	« وصد عن سبيل الله . وكفر به والمسجد الحرام »	٥٤٢
الحشر ٩	« والذين تبوأوا الدار والإيمان »	٥٤٤

#### ٢٧ - باب المستثنى :

النساء ١٥٧	« ما لهم به من علم إلا اتباع الظن »	٥٤٨
الأنبياء ٢٢	« لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا »	٥٤٩
البقرة ١٥٠	« إلا الذين ظلموا منهم »	٥٤٩
الأنفال ٧٣	« إلا تفعلوه »	٥٤٩
العنكبوت ١٤	« ألف سنة إلا خمسين عاما »	٥٥٠
الدخان ٥٦	« لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى »	٥٥٠
النساء ١٧١	« ولا تقولوا على الله إلا الحق »	٥٥٣
آل عمران ١٤٤	« وما محمد إلا رسول »	٥٥٣
الأنفال ١٦	« ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة »	٥٥٤

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
الاحقاف ٣٥	« فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ؟ »	٥٥٤
الإسراء ٦٧	« ضل من تدعون إلا إياه »	٥٥٥
آل عمران ١٣٥	« ومن يغفر الذنوب إلا الله ؟ »	٥٥٩
البقرة ٢٤٩	« فشرّبوا منه . إلا قليلاً »	٥٥٩
النساء ٦٦	« ما فعلوه إلا قليل منهم »	٥٦٠
النور ٦	« ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم »	٥٦٠
النساء ٦٦	« ما فعلوه إلا قليل منهم »	٥٦١
النساء ١٥٧	« ما لهم به من علم إلا اتباع الظن »	٥٦٢
هود ٤٣	« لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم »	٥٦٣
المزمل ٣ . ٢	« قم الليل إلا قليلاً . نصفه . . . »	٥٧١
الحجر ٤٢	« إلا من اتبعك من الغاوين »	٥٧٢
المزمل ٣ . ٢	« قم الليل إلا قليلاً . نصفه »	٥٧٢
النور ٥٠ . ٤	« والذين يرمون المحصنات . . . إلا الذين تابوا »	٥٧٣ . ٥٧٤
الأنبياء ٢٢	« لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا »	٥٧٩
الأنبياء ٢٢	« . . . إلا الله لفسدتا »	٥٨٠
	« وما يأتيهم من رسول إلا كانوا »	
الحجر ١١	« به يستهزئون »	٥٨١
يوسف ٥١	« حاشاً لله »	٥٨٥
طه ٥٨	« مكاناً سوى »	٥٩٣



## ٤ - فهرس شواهد الحديث

### ١ - باب شرح الكلمة والكلام :

- « سألت فاطمة - رضي الله عنها - النبي ﷺ عن التبرئاً . . . »  
كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير . . .  
« نَصَرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي فآدأها . . . »  
التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٦٨

### ٢ - باب إعراب الصحيح الآخر :

- « لخلوف فم الصائم . . . »  
التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٤٧

### ٣ - باب إعراب المعتل الآخر :

### ٤ - باب إعراب المثني والمجموع على حده :

### ٥ - باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح :

- « إذا أو يتما إلى مضاجعكما » إلى فراشكما  
رواية البخاري وأحمد - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - أوى مسلم ج ٣  
رقم ٢٠٣٨  
« ما أخرجكما من بيوتكما »  
مسلم ج ٣ رقم ٢٠٣٨

### ٦ - باب المعرفة والنكرة :

### ٧ - باب المضمرة :

- « خير النساء صوالح نساء قریش . . . »  
« خير نساء ركبنا الإبل . . . »  
مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٣١٩

« لا دريت ولا تليت »

٩٠

من أحاديث منكر ونكير في القبر

« غير الدجال أخوفني عليكم »

٩٧

التاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٣٥٤

٧ - باب المضر :

« فإن الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم . . . »

١٠٧

من خطبة حجة الوداع

« إن يكنه فلن تسلط عليه . وإلا يكنه فلا خير لك في قتله »

١٠٨

حديث ابن الصياد - بخاري - كتاب الجنائز

٨ - باب الاسم العلم :

٩ - باب الموصول :

١٠ - باب اسم الإشارة :

١١ - باب المعرف بالأداة :

« ليس من أم بر أم صيام في أم سفر »

١٩٥

نصب الرواية لأحاديث الهداية ج ٢ ص ٤٦١

« يتعاقبون فيكم ملائكة . . . »

رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ج ١

٢٠٧

ص ١٣٤

« أو مخرجي هم »

٢٠٧

بخاري بدء الوحي ٣ - مسلم - إيمان ٢٥٢

« لولا قومك حديثو عهد بكفر . . . »

٢٠٩

بخاري - علم ٤٨ . حج ٤٢ . مسلم - حج ٤٠٥ . والنسائي - مناسك ١٣٨

« أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة »

٢١٧

فيض القدير ج ١ ص ١٨

« خمس صلوات كتبهن الله على العباد »

٢١٧

مسند الإمام أحمد ٣ / ١٢٩

١٢ - باب المبتدأ :

« ثمرة خير من جرادة »

٢١٨

الموطأ - حج / ٢٣٦

١٣ - باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

« نهي أن يبال في الماء الدائم »

٢٥٤

بخاري - وضوء - ٦٨ مسلم - طهارة ٩٤ - ٩٦

« لا ترجعوا بعدي كفاراً . . . »

البخاري في العلم ، ومسلم في الإيمان - فيض القدير في شرح الجامع

٢٥٨

الصغير ج ٦ ص ٣٩٤

« تغدو خماسا ، وتروح بطانا »

٢٦٠

رواه ابن ماجه والترمذي في الزهد

« من علّق تميمه فلا أتم الله له »

٢٧٦

مسند الإمام أحمد ج ٤ ص ١٥٤ ، ١٥٦

١٤ - باب أفعال المقاربة :

« وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم » ، « فلولا أنه شيء »

قضاه الله لألم أن يذهب بصره »

٢٩٣

بخاري جهاد / ٣٧ ، مسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٢ ، لسان العرب - لم

١٥ - باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

« إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »

٣١٠

بخاري - أدب - ٤٥ ، ٧٥ ، لباس ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢

١٦ - باب لا العاملة عمل إن :

« إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده »  
بخاري إيمان ٣١ . مسلم فتن ٧٦

١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

« لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ . ومالنا طعام إلا الأسودان :  
التمر والماء »

٣٧٢

بخاري هبة ١ / وأطعمة ٤١ /

١٧ - باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

١٨ - باب الفاعل :

« من قبله الرجل امرأته الوضوء »

٣٨٦

الموطأ - طهارة ٦٥ . ٦٦

١٩ - باب النائب عن الفاعل :

٢٠ - باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه :

٢١ - باب تعني الفعل ونزومه :

٢٢ - باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً :

٢٣ - باب الواقع مفعولاً مطلقاً

٢٤ - باب المفعول له :

« دخلت امرأة النار في هرة . . . »

مسند الإمام أحمد ٢ / ٣٦١ . وفي طبقات الشافعية للسبكي ج ١

٤٨٧

ص ١٤٣

٢٥ - باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه :

« إنني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبي »

٥٠٨

مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٦١

« هذا حجر رُمي به في النار منذ سبعين خريفاً . . . »

٥١٦

مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٣٧١

« قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وأمنه »

بخاري - مغازي / ٥٢ . مسلم - مسافرين / ١٢ . مسند الإمام

٥١٧

أحمد - ٣ / ١٢٩ . ١٩٠

« ساعة يوم الجمعة ، بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة . . . »

٥٢٥

التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٩٠

### ٢٥ - باب المفعول المسمى ظرفاً :

« إنما الصبر عند الصدمة الأولى » - « الصبر عند أول صدمة »

٥٣١

مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ١٣٠

### ٢٦ - باب المفعول معه :

من قول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي ﷺ ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف »

٥٤٣

ابن ماجه - طهارة / ١٢١ . والدارمي - وضوء / ١٠٧ مسند ابن حنبل ٦ . ٣٣٣ .

### ٢٧ - باب المستثنى :

« من علق تميمه فلا أتم الله له »

٥٥٤

مسند الإمام أحمد ص ١٥٤ . ونصه عنده : « من تعلق تميمه . . . »

« نهي عن قتل جنان البيوت ، إلا الأبتير وذو الطفيتين »

٥٥٨

مسند الإمام أحمد ٣ / ٤٥٣ . ٨٢ / ٦

« اقتلوا من الحيات ذا الطفيتين والأبتير »

٥٥٨

مسند الإمام أحمد ٢ / ١٢١ . والترمذي - صيد / ١٥

والأصل فيه قول النبي ﷺ « لا يُختلى خلاها ، ولا يعضد شوكتها » . فقال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر؟ فقال : « إلا الإذخر »

٥٥٩

« أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قریش ، واسترضعت في بني سعد »

٥٥٣

أبو داود - مناسك / ٥٦ . والدارمي مناسك / ٣٤



## ٥ - فهرس شواهد الشعر والرجز

### المفتوحة :

- ٤٨٣ كل هنيئاً وما شربت مريئاً ١  
أنشده المبرد

### المضمومة :

- ٣٩٥ بدا لك في تلك القلوص بداء ٢  
محمد بن بشير العدواني
- ٤٩٥ ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك ، والقروض لها جزاء ٣  
الفرزدق
- ٣٦٥ وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء ٤  
زهير بن أبي سلمى
- ٣٨٣ أو منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء ٥  
الحارث بن حلزة
- ١٧٨ أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟ ٦  
حسان بن ثابت
- ٣٢٢ وأعلم أن تسليماً وتركا للامتشابهان ولا سواء ٧  
أبو ضرام العكلي

### المكسورة :

- ٤٨٧ لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو تواتت زمر الأعداء ٨  
غير معروف
- ٢٤٩ لا يني الخب شيمة الخب ماداً م فلا تحسبته ذا ارعواء ٩  
غير معروف

### الباء

### المفتوحة :

- ٥٤٩ أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معدباً ١٠  
غير معروف

الباء المفتوحة

- ١٠٣ ٢٢٩ ١١ غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له . فحجاه بان أو كرما  
ذو الرمة
- ٢٦٠ ١٢ وعروب غير فاحشة ملكتني ودها حقبا
- ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب غضبا  
غير معروف
- ٣٧٨ ١٣ لنحن الألى قلتم فأنى ملثتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا  
غير معروف
- ٢٧٩ ١٤ ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بفضوبا  
غير معروف
- ٥٥ ١٥ ألم نسق الحجيج؟ سلي معدا مشينا ما تعدلنا حسابا  
غير معروف
- ١٢٢ ١٦ وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا  
جرير
- ٢٨٩ ١٧ ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا  
غير معروف
- ٣٣٤ ١٨ ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا  
غير معروف

المضمومة :

- ٤٧٨ ١٩ عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب  
ضمرة بن جابر
- ٢٦٧ ٢٠ لما أتيتك أرجو فضل نائلكم نفحتني نفحة طابت لها العرب  
امرؤ القيس
- ٥٢١ ٢١ وإنني وقفت اليوم والأمس قبله بيا بك حتى كادت الشمس تغرب  
نصيب
- ٤٤٨ ٢٢ تمننت وذاكم من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجتني محارب  
غير معروف

الباء المضمومة :

- ٢٣ وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ونحن خلعنا قيده فهو سارب  
الأخنس بن شهاب
- ٢٤ بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهام عاراً عليّ وتحسب؟  
الكميت
- ٢٥ يسرُّ الكريم الحمد لاسيما لدى شهادة من في خيره يتقلب  
غير معروف
- ٢٦ رأيت بني عمي الألى يخذلونني على حدثان الدهر إذ يتقلب  
مرة بن عداء الفقسي
- ٢٧ أنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرجي المهلب؟  
غير معروف
- ٢٨ كرب القلب من جواه ينوب حين قال الوشاة هند غضوب  
الكلجة اليربوعي
- ٢٩ يرجي المرء من إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب  
إياس بن الأرت أو جابر بن رالان
- ٣٠ فهم بطانتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحجاب  
غير معروف
- ٣١ أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب  
ببطن شريان يعوي حوله الذيب  
جنوب أخت عمرو ذي الكلب
- ٣٢ وقد جعلت قلوب بني سهيل من الأكوار مردتها قريب  
من أبيات الحماسة
- ٣٣ منا الذي هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب  
أبوقيس بن رفاعة
- ٣٤ على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب  
حميد بن ثور الهلالي
- ٣٥ فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب  
امرؤ القيس

الباء المضمومة :

- ٣٦ فه بالعقود وبالإيمان لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب  
غير معروف ٥٩٨
- ٣٧ رأوك لفي ضراء أعيت فثبتوا بكفيك أسباب المنى والمأرب  
غير معروف ٣٢٤

المكسورة :

- ٣٨ نعب الغراب فقلت : بين عاجل ما شئت . إذ ظعنوا . لبين فائعب ٤٧٠  
غير معروف
- ٣٩ وقهوة صهباء باكرتها بجهمة والديك لم ينعب ٤٧٠  
غير معروف
- ٤٠ وإذا تصبك خصاصة فارح الغنى وإلى الذي يعطى الرغائب فارغب ٥٠٦  
غير معروف
- ٤١ فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ٢٤٣  
الحارث بن خالد المخزومي
- ٤٢ حلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب ١٧٣  
الكميت بن زيد الأسدي
- ٤٣ وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم وأخشى ملمات الزمان النوائب ٣٨٢  
وأرأف مستكف وأسمح واهب  
غير معروف
- ٤٤ فلم ذا رجاء ألقه غير واهب ٤١٦  
غير معروف
- ٤٥ ما المرء أخوك إن لم تلفه وزراً عند الكريهة معواناً على النوب ٢٧  
غير معروف
- ٤٦ وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب ٥٣٤  
أبو سفيان بن حرب
- ٤٧ يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب ١٣  
غير معروف
- ٤٨ سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب ٢٧٠  
غير معروف

الباء المكسورة :

- ٤٩ فلئن لقيتك خالين لتعلمن أيي وأيك فارس الأحزاب  
غير معروف ١٧٠
- ٥٠ ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب  
غير معروف ٥٦٤
- ٥١ وعلمت أن من تثقفوه فإنه جزر لخامعة وفرخ عقاب  
غير معروف ٣٣١
- ٥٢ إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب  
سلامة بن جندل ٣٤٠

التاء الساكنة :

- ٥٣ وذكرها هنّت ولات هنّت  
غير معروف ١٩٣

التاء المضمومة :

- ٥٤ فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساء  
غير معروف ٨٥

التاء المضمومة :

- ٥٥ قد كنت أحجو أبا عمرو أختقة حتى ألمت بنا يوما ملمات  
تميم بن أبي مقبل ٣٥٥
- التاء المكسورة :  
٥٦ ظللت كأني للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت  
عمرو بن معد يكرب ٣٧٢
- ٥٧ علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت  
عمرو بن معد يكرب ٢٧٦
- ٥٨ حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنبت  
شبيب بن جميل وقيل ، حجل بن فضلة ١٩٣  
٢٨٤
- ٥٩ سفوني وقالوا ، لاتغن ، ولو سقوا جبال شروري ما سقوني لغنت  
غير معروف ١٧٥
- ٦٠ من اللواتي والتي واللاتي يزعمن أنني كبرت لداتي  
غير معروف ١٧٧

التاء المكسورة :

- ٢٨٣ وذلك حين لات أوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي  
غير معروف
- ٢٦٦ إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شجرات  
جميثة البكائي
- ٢٥٨ تمذ لكم جزر الجزور رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات  
غير معروف
- ٥٩٥ ذكرك الله عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الغفلت  
غير معروف
- ٢٥٩ إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات  
غير معروف

الشاء المكسورة :

- ٢٩٢ فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث  
غير معروف

الجيم المكسورة :

- ٧٠ يا دار سلمى بين ذاتي العوج  
غير معروف

الحاء المفتوحة :

- ٢٩٥ قد كاد من طول البلى أن يمصحا رسم عفا من بعد ما قد أنفحا  
رؤية
- ١٥٦ نحن اللذون صبخوا الصباحا يوم الثمير غارة ملحاحا  
رجل من بني عقيل وقيل : رؤية . وقيل ، أبو حرب الأعم

الحاء المضمومة :

- ١٥٢ وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح  
عنترة العبي
- ٣٧٣ لقد كان لي عن ضرتين ، عدمتني وعما ألقى منهما مترحزح  
جران العود
- ٦٩ أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح  
شاعر هنلي وليس في ديوانهم

الحاء المضمومة :

- ٥٣٣ ٧٣ لزمنا لدن سالتموننا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح  
غير معروف
- ٤٩٩ ٧٤ نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح  
أبو ذؤيب الهذلي
- ٢١٨ ٧٥ غراب وظبي أعضب القرن باديا بصرم وصردان العشيّ تصيح  
أبو ذؤيب الهذلي

الدال المفتوحة :

- ٤٣٧ ٧٦ ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم يشأ فلست تراه ناشئا أبدا  
غير معروف
- ١٥٨ ٧٧ نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا  
غير معروف
- ٢٥٨ ٧٨ ربيته حتى إذا تمعددا وأض نهدا كالحصان أجردا  
العجاج
- ٢٦٩ ٧٩ حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر إياه يعنون أم قردا  
جامع ابن عمرو
- ٥٥ ٨٠ دعاني من نجد فإن سنينه لعين بنا شييا و شيبنا مردا  
الصمة بن عبد الله
- ٣٠٨ ٨١ إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا . إن حراسنا أسدا  
عمر بن أبي ربيعة
- ١٧٦ ٨٢ ليست كمن جعلت إيراد دارها تكريرت تمنع جبهها أن يحصدا  
الأعشى
- ٤٦٩ ٨٣ ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما لا يرقدان ولا يوسى لمن رقدا  
عبد مناف بن ربع الهذلي
- ٤٦٩ ٨٤ ألم تفتمض عيناك ليلة أرمدا  
الأعشى
- ١٧٤ ٨٥ سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهدا  
غير معروف

### الدال المفتوحة :

- ٣٠٥ ٨٦ كأنني حين أمسي لا تكلمني ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا  
يزيد بن الحكم
- ٣٦١ ٨٧ فردّ شعورهن السود بيضا وردّ وجوههن البيض سودا  
عبد الله بن الزبير الأسدي أو الكميث بن معروف
- ٢٧٧ ٨٨ قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا  
الفرزدق
- ٣٢٣ ٨٩ فقال من سألوا : أمسى لمجهودا  
غير معروف
- ٩ ٩٠ أريت إن جاءت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا  
أفائلن أحضروا الشهودا ؟  
رؤية
- ٣٨٧ ٩١ ما للجمال سيرها وثيدا أجندلا يحملن أم حديدا ؟  
الزبباء وقيل ، الخنساء

### الدال المضمومة :

- ٣٠٤ ٩٢ أموت أسي يوم الرجاء وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد  
كثير عزة
- ٣٤٤ ٩٣ وقد مات شماخ ومات مزود وأي كريم لا أباك مخلد ؟  
مسكين الدارمي
- ٢٣٤ ٩٤ سبل المعالي بنو الأعلىن سالكة والإرث أجدر من يحظى به الولد  
غير معروف
- ٢٧٧ ٩٥ وما حسن أن يمدح المرء نفسه ولكن أخلاقا تدم وتحمسد  
غير معروف
- ٤٥٧ ٩٦ ألا هل أتاهما على نأيهما بما فضحت قومها غامدا ؟  
نسب للمتنبي وليس في ديوانه
- ٢٦٥ ٩٧ ألا يا ليل ويحك نبئنا فأما الجود منك فليس جود  
أنشده الفراء وقيل ، عبد الرحمن بن حسان
- ١٧٦ ٩٨ وأبغض من وضعت إليّ فيه لساني ، معشر عنهم أذود  
غير معروف
- ٢٣٢ ٩٩ ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزي الله رابعة تعود  
غير معروف



### الذال المضمومة :

- ١٠٠ ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دعمها لجمود  
٧٣ أبو عطاء السندي
- ١٠١ خيراً المبتغيه حاز وإن لم يقض فالسعي في الرشاد رشاد  
٢٢٤ أبو الأسود
- ١٠٢ ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس : كيف ليبد ؟  
١٩٢ ليبد
- ١٠٣ ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيد  
٢٧٩ غير معروف
- ١٠٤ فإنك من حاربته لمحارب شقي . ومن سالمته لسعيد  
٣٢١ أبو عزة الجمحي
- ١٠٥ دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد  
٣٥٨ غير معروف
- ١٠٦ ولكنني من جها لعميد  
٢٢٣ غير معروف

### الذال المكسورة :

- ١٠٧ وأنت الذي أمست نزار تعده لدفع الأعادي والأمور الشدائد  
١٥٧ غير معروف
- ١٠٨ وعند الذي واللات عدنك إحنة عليك فلا يفرك كيد العوائد  
١٧٧ غير معروف
- ١٠٩ جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم رفيقين قالاً خيمتي أم معبد  
٥٢٣ غير معروف ويقال إنه لهاتف من الجن
- ١١٠ أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد  
٢٥٧ النابغة الذبياني
- ١١١ خمولا وإهمالا وغيرك مولع بتثبيت أسباب السيادة والمجد  
٤٧٣ غير معروف
- ١١٢ كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد ورقى نداء ذا الندى في ذرا المجد  
١١٢  
٤٠٨ غير معروف
- ١١٣ إذا قلت : علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد  
٣٦ غير معروف

البدال المكسورة :

- ١١٤ إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد  
٣٦٠ غير معروف
- ١١٥ تجلدت حتى قيل : لم يعر قلبه من الوجد شيء . قلت بل أعظم الوجد  
٣٩٥ غير معروف
- ١١٦ فقلت : أعيروني القدوم لعلمي أخط بها قبراً لأبيض ماجد  
٩٦ غير معروف
- ١١٧ قد جربوه فألقوه المغيث إذا ما الروع عمّ فلا يلوي على أحد  
٣٥٨ غير معروف
- ١١٨ دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد  
٢٨٦ دريد بن الصمة
- ١١٩ رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هناك الطرف الممدد  
١٨٦ طرفة بن العبد
- ١٢٠ أهان دمك فرغاً بعد عزته ياعمرؤ بغيك إصراراً على الحسد  
٢٨ غير معروف
- ١٢١ لعل الذي قاد النوى أن يردها إلينا ، وقد يدني البعيد من البعد  
٣٣٥ غير معروف
- ١٢٢ من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد  
١٥٠ غير معروف
- ١٢٣ بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد  
٢٢١ غير معروف
- ١٢٤ قالت ، ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد  
٢٢٩ النابغة الذبياني
- ١٢٥ إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهماً بالحزم والجلد  
٣١٢ غير معروف
- ١٢٦ ألا أيهذا الزاجري أخضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت خلدي ؟  
١٧٩ طرفة بن العبد
- ١٢٧ وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد  
١٤٢ الأشهب بن رميلة أو حريث بن محفض

### الدال المكسورة :

- ٢٦٦ ولو كان حي في الحياة مخلدا . ولكن ليس حي بخالد  
غير معروف
- ٢٤٧ حلت عليك عقوبة التعمد  
عائكة بنت زيد
- ٢٧ وهني جاذبين لهزمتي هند ؟  
غير معروف
- ٢٥٦ إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب  
جهاراً . فكن للغيب أحفظ للعهد  
غير معروف
- ٢٩٥ كادت النفس أن تفيض عليه  
إذ غدا حشو ريطرة وبرود  
محمد بن منذر
- ٢٣٤ وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها  
لكالهائم المقصى بكل مراد  
كثير
- ١٩٩ له داع بمكة مشمعل  
إلى روح من الشيزي ملاء  
وأخر فوق دارته ينادي  
لباب البر يلبك بالشهاد  
أمية بن أبي الصلت . وقيل لأبي الصلت
- ٣٠٣ فإنك موشك أن لا تراها  
وتعدو دون غاضرة العوادي  
كثير
- ٣٥ ألم يأتيك والأنباء تنمى  
بما لاقت لبون بني زياد ؟  
قيس بن زهير العيسى
- ٢٠٩ لولا أبوك ولولا قبله عمر  
ألفت إليك معد بالمقاليد  
مسلم بن الوليد

### الراء الساكنة :

- ٩٢ عسى ذات يوم أن يعود بها النوى  
على ذي هوى حيران قلبه طائر  
غير معروف
- ١٥٠ إذا اشتبه الرشد في الحادثا  
ت . فارض بأيتها قد قدر  
غير معروف
- ٢٣٠ فيوم علينا . ويوم لنا  
ويوم نساء . ويوم نسر  
النمر بن تولب
- ٢٨٩ تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما  
وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر ؟  
ليبيد

الراء المفتوحة :

- ١٤٤ أرى أم عمرو دمعها قد تحذرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا  
امرؤ القيس
- ١٤٣ وألذ لو شاء لكنت برا أو جبلا أشم مشخرا  
غير معروف
- ١٤٤ نعم امرأ هرم . لم تعر نائبة إلا وكان المرتاع بها وزرا  
غير معروف
- ١٤٥ صلوا الحزم بالخطب الذي تحسبونه يسيراً . فقد تلقونه متعسرا  
غير معروف
- ١٤٦ وأصغر من ضرب دار الملو ك . يلوح على وجهه جعفرا  
غير معروف
- ١٤٧ حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداقفرا  
غير معروف
- ١٤٨ كعبا أخوه نهى فانتقاد منتهيا ولو أبى باء بالتخليد في سقرا  
غير معروف
- ١٤٩ وإن الذي بيني وبينك لا يني بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكرا  
غير معروف
- ١٥٠ وكان مضلى من هديت برشده فله مغو عاد بالرشد أمرا  
سواد بن قارب الدوسي
- ١٥١ لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذن للام ذوو أحسابها عمرا  
الفرزدق
- ١٥٢ فما أبأؤنا بأمن منه علينا اللأء قد مهدوا الحجورا  
رجل من بني سليم
- ١٥٣ تنوط التميم وتأبى الغبو ق من سنة النوم إلا نهارا  
غير معروف
- ١٥٤ أكل امرئ تحسين امرأ ونار توقد بالليل نارا؟  
أبو دؤاد الإيادي أو ابن أبي دؤاد
- ١٥٥ وكانت من اللأ لا يعبرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم عبرا  
الكميت

الراء المضمومة :

- ١١٦ ١٥٦ والأ يکن لحم غریض فإنه تکب علی أفواههن الغرائر  
غیر معروف
- ٢٨٩ ١٥٧ ولكن أجراً لو فعلت بهین وهل ینکر المعروف فی الناس والأجر؟  
غیر معروف
- ٢١٤ ١٥٨ إذا ذقت فإها قلت : طعم مدامة معتقة مما یجیء به التجر  
غیر معروف
- ٤٠ ١٥٩ هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم . والقتل بالحرأ جدر  
تأبط شراً
- ١١٠ ١٦٠ أماویي ما یغنی الثراء عن الفتی إذا حشرجت یوما وضاق بها الصدر  
حاتم الطائی
- ٢٨٨ ١٦١ ألم یك غدرا ما فعلتم بشمعل وقد خاب من كانت سریرته الغدر  
غیر معروف
- ٢٧٤ ١٦٢ إما أقمت وأما أنت مرتحلا فالله یكلأ ما تأتي وما تذر  
أنشده المبرد
- ٤٣٩ ١٦٣ ما جنت النفس مما راق منظره رامت . ولم ینهها بأس ولا حذر  
غیر معروف
- ١٣٩ ١٦٤ لا تعذل الذ لا ینفك مكتسبا حمداً . وإن كان لا یبقی ولا یذر  
صفیة الباهلیة
- ١٥١ ١٦٥ ما الله مولیک فضل فاحمدنه به فما لدى غیره نفع ولا ضرر  
غیر معروف
- ٢٦٧ ١٦٦ وكانوا أناسا ینفحون فأصبحوا وأكثر ما یعطونك النظر الشزر  
غیر معروف
- ٢٨٨ ١٦٧ لعمرک ما معن تبارک حقه ولا منسی معن ولا متیسر  
الفرزدق
- ١٧٨ ١٦٨ أقام وأقوی ذات یوم . وخیبة لأول من یلقى وشراً میسر  
أبو زبید الطائی
- ٤٦٦ ١٦٩ فدع عنک لیلی . إن لیلی وشأنها وإن وعدتک الوعد لا یتیسر  
غیر معروف

الراء المضمومة :

- ٢٨١ ١٧٠ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر  
٥٠١ الفرزدق
- ٥١٦ ١٧١ كأنهما ملآن لم يتغيرا وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر  
أبو صخر الهذلي
- ٤٨٦ ١٧٢ وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر  
أبو صخر الهذلي
- ٧٢ ١٧٣ قلوبكما يغشاهما الأمن عادة إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر  
غير معروف
- ٢٦٥ ١٧٤ إن المحبّ . علمت . مصطبر ولديه ذنب الجبّ مغتفر  
غير معروف
- ٢٩٧ ١٧٥ فأبت إلى فهم وما كدت آيباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر  
تأبط شرا
- ٥٧٩ ١٧٦ لو كان غيري سليمان الدهر غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر  
ليبد
- ٢٩٦ ١٧٧ عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر  
٢٩٩ غير معروف
- ١٠١ ١٧٨ فالنفس إن دعيت بالعنف آبية وهي ما أمرت بالرفق تأتمر  
غير معروف
- ٢٦٥ ١٧٩ فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر  
غير معروف
- ٧٣ ١٨٠ وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما يفعل الخمر  
ذو الرمة
- ١٣٩ ١٨١ فلم أر بيتا كان أحسن بهجة من اللدّ به من آل عزة عامر  
غير معروف
- ٢٥٧ ١٨٢ ثم أضحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور  
عدي بن زيد
- ٥٩٤ ١٨٣ أأترك ليلي ليس بيني وبينها سوى ليلة . إني إذن لصبور  
مجنون بن عامر

### الراء المضمومة :

٥٥	تمشي وبين يديها البر منشور غير معروف	١٨٤	تلفى الإوزون في أكناف دارتها
٣٩٠	بعدي وبعديك في الدنيا لغرور غير معروف	١٨٥	إن امرؤ غرّه منكن واحدة
٤٣٧	م. ويشقى بسعيه المغرور غير معروف	١٨٦	رأيه يحمد الذي ألف الحز
٢٦٥	قابلته عين البصير اعتبار غير معروف	١٨٧	ليس شيء إلا وفيه إذا ما
٤٩٤	عشار بعدما انتصف النهار غير معروف	١٨٨	غزونا غزوة سحراً بليل
٤٥٩	لكان عليّ للقدر الخيار غير معروف	١٨٩	ولو بخلت يداي بها وضنت
١٠٦	ألاً يجاورنا إلاك ديار أنشده الفراء	١٩٠	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٥٤	وكونك إياه عليك يسير غير معروف	١٩١	ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
٥٢٦	طورا يخبو وطورا ينير عدي بن زيد العبادي	١٩٢	وسطه كاليراع أو سرج المجدل
٥٢٦	يزل عنه ظفر الطائر الأعشى	١٩٣	في مجدل شيد بنيانه

### الراء المكسورة :

١٠٧	وكان فراقها أمرٌ من الصبر يحيى بن طالب الحنفي	١٩٤	تعزيت عنها كارها فتركها
١٧١ ١٧٣	بما لستما أهل الخيانة والغدر غير معروف	١٩٥	
١٠١	لو هو دعاك بذمة لم يغدر غير معروف	١٩٦	أدعوته بالله ثم قتلته
١٥٢	ولو أتيج له صفو بلا كدر غير معروف	١٩٧	ما المستفز الهوى محمود عاقبة

الراء المكسورة :

- ١٩٨ وتذكر نعماه لدن أنت يافع إلى أنت ذوفودين أبيض كالنسر  
٣٢٢ غير معروف
- ١٩٩ ومن أنتم إنا نسينا من انتم وريحكم من أي ريح الأعاصر ؟  
٣٧٠ زياد الأعجم
- ٢٠٠ رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر  
٣٩٣ أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي
- ٢٠١ علمته الحق لا يخفى على أحد فكن محققا تنل ما شئت من ظفر  
١١٧ غير معروف
- ٢٠٢ فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر  
٢١٠ الفرزدق
- ٢٠٣ قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر  
٢٤٦ غير معروف
- ٢٠٤ تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر  
٣٥٩ زياد بن سيار
- ٢٠٥ يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر  
١٨٦ المرجي أو المجنون أو ذو الرمة أو الحسين بن عبد الله
- ٢٠٦ رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو  
١٩٩ رشيد بن شهاب البشكري
- ٢٠٧ إن امرأ خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور  
٣١٩ أبو زبيد الطائي
- ٢٠٨ لولا فوارس كانوا حولهم صبراً يوم الصليفاء لم يوفون بالجار  
١٥ أنشده الأخفش
- ٢٠٩ جمعتها من أينق عكار من اللوا شربن بالصرار  
١١٥ غير معروف
- ٢١٠ نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إلي غرائب الأشعار  
٣٨٢ النابغة الذبياني
- ٢١١ إذا تغنى الحمام الورق هييجني ولو تسليت عنها ، أم عمار  
٤٢٩ غير معروف



### الراء المكسورة :

- ٢٩٢ أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير  
غير معروف
- ١٠٨ بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير  
الفرزدق
- ٥٢٣ تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الظهر إلى العصير  
رجل من طيبى

### الزاي المفتوحة :

- ٢٣٣ كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عزِّ بَرًّا  
الخنساء
- ٢٠٨ إن العجوز خبة جروزا تأكل في مقعدها قفيزا  
غير معروف

### الزاي المكسورة :

- ١٢٩ أرضنا اللت أوت ذوي الفقر والذل ل فأضوا ذوي غنى واعتزاز  
غير معروف

### السين المفتوحة :

- ٥٢٠ لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا  
يأكلن مافي رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا  
العجاج
- ٢٣٤ أصخ فالذي توصى به أنت مفلح فلا تك إلا في الفلاح منافسا  
غير معروف
- ٢٥٩ وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا  
امرؤ القيس

### السين المضمومة :

- ١٨١ تقول . وصكت صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحا المتعاعش ؟  
الهذلول بن كعب العبدي
- ٥٢٠ اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذي تضمن أمس  
غير معروف
- ٢٢٧ يا ليتني وأنت يا ليس في بلد ليس به أنيس  
العجاج . أو جران العود

### السين المكسورة :

٤٥٠ فأين إلى أين النجاة ببغتي أتاك أتاك اللاحقون . اجبس اجبس

غير معروف

٩٦ عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

رؤية

### الصاد المكسورة :

٢٢١ جشأت فقلت اللد خشيت ليأتين وإذا أتاك فلات حين مناص

غير معروف

### الضاد المضمومة :

١٥٣ فأصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض

غير معروف

### الطاء المكسورة :

٥٤٣ وما أنت والسير في متف يبرح بالذكر الضابط

أسامة بن الحارث الهذلي

### العين المفتوحة :

٧٤ إذا ما الغلام الأحمق الأم شافني بأطراف أفضيه استمر فأسرعا

غير معروف

٢٠١ لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك أجزعا

غير معروف

٢٢١ سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

أبو زيد الأسلمي

٢٢٨ صدقت قائل ما يكون أحق ذا طفلا يبذ ذوي السيادة يافعا

رجل من طيبي

٥٤٩ أما ترى حيث سهيل طالعا ؟

غير معروف

٥٣٧ أكف يدي عن أن ينال التناسها أكف صحابي حين حاجتنا معا

حاتم الطائي

٧٤ فإن تزجراني يا بن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا

سويد بن كراع

٢٦٣ قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

القطامي

١٠٥ إن وجدت الصديق حقا لإيا ك فمرني فلن أزال مطيعا

غير معروف

العين المضمومة :

٢٦٥	إخال أني لاحق مستتع	٢٣٨
	أبو ذؤيب الهذلي	
٤٣١	أشارت كليب بالأكف الأصابع	٢٣٩
	الفرزديق	إذا قيل : أي الناس شر قبيلة ؟
٣٤٦	حياتك لانفع وموتك فاجع	٢٤٠
	السلولي : أو الضحاك بن هثام	وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
٥٠٨	له ولد منها فذاك المدرع	٢٤١
	الفرزديق	إذا باهلي تحته حنظلية
١٤٩	إنك إن يصرع أخوك تصرع	٢٤٢
	من رجز لعمرو بن خثام البجلي	يا أقرع ابن حابس يا أقرع
٣٧٠	أيشد إن قاضاك أم يتصرع	٢٤٣
	غير معروف	فوالله ما أدري غريم لويته
١٩٣	فهنالك يعترفون أين المزرع	٢٤٤
	الأفوه الأودي	وإذا الأمور تعاطمت وتشابهت
٢٥٩	يحور رماداً بعد إذ هو ساطع	٢٤٥
	ليبد بن ربيعة	وما المرء إلا كالشهاب وضوئه
٢٠٤	إذا لم تكونا لي على من أقطع	٢٤٦
	غير معروف	خليئي ما واف بعهدي أنتما
١٦٨	علاه بسيف كلما هز يقطع	٢٤٧
	الفرزديق	إذا حارب الحجاج أي منافق
٥٠٤	يوما أتيج له كمي سلفع	٢٤٨
	أبو ذؤيب الهذلي	بيننا تمانقه الكماة وروغه
٥١٢	ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع	٢٤٩
	الكميت بن معروف أو رجل من سلول	وما زلت محمولا علي ضغينة
٢٩٢	ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع ؟	٢٥٠
	ذو الرمة	وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا
١١١	وطير المنايا فوقهن أواقع	٢٥١
	غير معروف	لكالرجل الحادي وقد تلغ الضحى

### العين المضمومة :

- ٢٥٢ بكل داهية ألقى عداك وقد يُظن أنني في مكري بهم فزع  
كلا . ولكن ما أبدية من فرق فكبي يفروا فيغريهم بي الطمع  
غير معروف
- ٢٥٣ إذا متُّ كان الناس صنفان : شامت وآخر مُثنٍ بالذي كنت أصنع  
العجير السلولي
- ٢٥٤ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل : هاتوا . أن يملوا فيصنعوا  
أنشده ثعلب
- ٢٥٥ ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع  
غير معروف
- ٢٥٦ فلا تطمع - أبيت اللعن - فيها ومنعكها بشيء يستطيع  
تحيف العجلي أو رجل من تميم
- ٣٧٤ ندمت على ما كان مني . فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع  
غير معروف
- ٢٥٨ ما لدى الحازم اللبيب معاراً فمصون . وما له قد يضع  
غير معروف

### العين المكسورة :

- ٢٥٩ هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع  
غير معروف
- ٢٦٠ لا تجزعي إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي  
النمر بن تولب
- ٨٩ أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكه يطعم نفسه كل مطعم  
غضوب
- ٢٦٢ فيينا نحن نرقبه أئانا معلق وفضة وزناد راع  
نصيب . أو رجل من قيس عيلان
- ٢٥٠ ألا يا أم فارح لا تلومي على شيء رفعت به سماعي
- ٢٥١ وكوني باللكارم ذكريني ودلني دل ماجدة صناع  
غير معروف

### القاف المضمومة :

٢٦٤ بكى الخزُّ من روح وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطازف  
غير معروف

٢٦٥ وقالوا : تعرفها المنازل من رمى وما كل من وافى منى أنا عارف  
مزاحم بن الحارث العقيلي

٢٦٦ ما كان من بشر إلا وميته محتومة ، لكن الأجال تختلف  
غير معروف

٢٦٧ فبيننا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتصّف  
حرقة بنت التعمان بن المنذر  
٥٠٤  
٥١١

### القاف المفتوحة :

٢٦٨ أئن شمت من نجد بريقا تألّقا تكابد ليل أمأرميد اعتاد أو لقا  
بعض الطائيين

٢٦٩ تخبرنا بأنك أحوذى وأنت السكاء بنا لصوقا  
أبو العميشل

### القاف المضمومة :

٢٧٠ أأهل أتى أم الحويرث مرسلبي نعم خالد إن لم تعقه العوائق  
غير معروف

٢٧١ يصمم أحيانا وحيننا يطبق  
غير معروف

٢٧٢ ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق  
قتيلة بنت النضر بن الحارث

٢٧٣ قد احتملت مبي قهاتيك دارها بها السحم فوضى والحمام المطوق  
ذو الرمة  
١٨٦  
١٨٣

٢٧٤ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق  
غير معروف

### القاف المكسورة :

- ٢٧٥ جمعتها من أينق سوابق ذوات ينهضن بغير سائق  
١٢٦ رؤية
- ٢٧٦ سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق  
٢١٩ غير معروف
- ٢٧٧ إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضأها ولا تملق  
٣٥ رؤية
- ٢٧٨ وإلأ فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق  
٢٢٧ غير معروف

### الكاف المفتوحة :

- ٢٧٩ إذا الأمهات قبجن الوجوه فرجت الظلام بأماتكا  
٦٥ مروان بن الحكم
- ٢٨٠ فقلت أجزني أبا خالد وإلأ فهني امراً هالكا  
٣٥٧ ابن همام السلوي
- ٢٨١ خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا  
٥٧٧ غير معروف
- ٢٨٢ ورأي عيني الفتى أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا  
٢١٤ رؤية
- ٢٨٣ من بين الأك إلى الأكا  
١٨٥ غير معروف

### الكاف المضمومة :

- ٢٨٤ تعلمنها - لعمر الله - ذا قسما فاقدرد بذرعك وانظر أين تنسلك  
١٨٧ زهير
- ٢٨٥ وإنما الهالك ثم التالك ذو حيرة ضاقت به المسالك  
١٨٩ كيف يكون النوك إلا ذلك ؟  
غير معروف

### الكاف المكسورة :

- ٤٤ ٢٨٦ كأن بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك  
منظور بن مرثد
- ١٣١ ٢٨٧ رأيت سعوداً من شعوب كثيرة فلم تر عيني مثل سعد بن مالك  
طرفة

### اللام الساكنة :

- ١٩٢ ٢٨٨ إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل  
عبد الله بن الزبير

### اللام المفتوحة :

- ١٦٧ ٢٨٩ دعوت امرأ أي امرئ فأجابني فكنت وإياه ملاذا وموثلاً  
غير معروف
- ٥٨١ ٢٩٠ ما المجد إلا قد تبين أنه بندي وحلم لا يزال مؤثلاً  
غير معروف
- ٢٨٤ ٢٩١ إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا  
غير معروف
- ١٠٢ ٢٩٢ بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا  
غير معروف
- ٣١١ ٢٩٣ سوى أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا  
الأخطل وليس في ديوانه
- ٤٠٧ ٢٩٤ ما عاب إلا لثيم فعل ذي كرم ولا هجا قط إلا جباً بطلا  
غير معروف
- ٤٦٦ ٢٩٥ تسور سواراً إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا  
ليلي الأخيلية
- ٩٧ ٢٩٦ وليس الموافيني ليرفد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً  
غير معروف
- ١١٢ ٢٩٧ شر يومئها وأفواه لها ركبت عنز بحدج جملاً  
٤٢٧ غير معروف
- ٣١١ ٢٩٨ إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً  
الأعشى

اللام المفتوحة :

- ٢٩٩ ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالا  
٨٩ ذو الرمة
- ٣٠٠ يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا  
٢٠٩ المرري
- ٣٠١ رأيت الناس ما حاشا قريشا فإننا نحن أفضلهم فعالا  
٥٨٦ الأخطل وليس في ديوانه
- ٣٠٤ وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا  
٢٨٠ مفلس بن لقيط
- ٣٠٣ أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا  
١٤١ الأخطل
- ٣٠٤ أمرعت الأرض لو ان مالا لو ان نوقا لك أو جمالا  
٢٦٥ أو ثلة من غنم إمالا  
غير معروف
- ٣٠٥ فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا  
٢٠٧ زهير بن مسعود الضبي
- ٣٠٦ قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيل ؟  
٢٧١ النعمان بن المنذر
- ٣٠٧ خليلي خليلي دون ريب وربما ألان امرؤ قولا فظن خليلا  
٢٤٥ غير معروف
- ٣٠٨ أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تميل ممبلا  
٢٧٤ ( منع )  
٥٢٢ الراعي النميري  
عبيد بن حصين

اللام المضمومة :

- ٢٠٩ تلفه نكباء أم شمالاً  
٢٦٩ غير معروف
- ٣١٠ فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل  
١٠٢ ليبد
- ٣١١ لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنود دضاق عنها السهل والجبل  
١٧١ غير معروف



اللام المضمومة :

- ٢١٢ وقال المذمر للنتاجي من متى ذمرت قبلي الأرجل ؟  
الكميت
- ٢١٣ وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم . إذ أشجع القوم أعجل  
الشغرى الأزدي
- ٢١٤ ولكن من لا يلق أمرا ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل  
أمية بن أبي الصلت
- ٢١٥ إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل  
غسان بن وعة
- ٢١٦ ألا كل شيء ما خلا الله باطل  
ليبد
- ٢١٧ قامت تلوم . وبعض اللوم أونة مما يضر ولا يبقى له نغل  
غير معروف
- ٢١٨ جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني لغير جميل من خليبي مهمل  
غير معروف
- ٢١٩ يسرك مظلوما ويرضيك ظالما فكل الذي حملته فهو حامل  
زينب بنت الطثرية
- ٢٢٠ لمن زحلوقة زلُّ بها العينان تنهلُّ  
ينسب لامرئ القيس
- ٢٢١ إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا أصبت حلما أو أصابك جاهل  
كعب بن زهير
- ٢٢٢ ليت الشباب هو الرجيع إلى الفتى والشيب كان هو البديء الأول  
القطامي
- ٢٢٣ هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول  
هشام بن عقبة أخو أبي الرمة
- ٢٢٤ فيا رب هل إلا بك النصر برتجى عليهم . وهل إلا عليك المعول ؟  
الكميت
- ٢٢٥ فيوماً يوافقن الهوى غير ماضي . ويوما ترى فيهن غولا تغول  
جرير

٢٢٦ سلمي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول  
السموئل بن عادياء الغساني

### اللام المضمومة :

- ١٠١ إن سلمى هي التي لو تراءت حبذا هي من خلة لو تخال  
غير معروف
- ٢٢٧ ما المرء ينفع إلا ربه فعلى م تستمال بغير الله آمال  
غير معروف
- ٢٢٩ أنا جدًّا جدًّا ولهوك يزدا ذ . إذا ما إلى اتفاق سبيل  
غير معروف
- ٢٣٠ أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل  
فاطمة بنت أسد
- ٢٣٢ ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحولي إذخر وجيليل ؟  
غير معروف
- ١٧٥ ماذا ؟ ولا عتب في المقدور رمت أمايكفيك بالنجح أم خسرت وتضليل  
غير معروف
- ٢٣٣ أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدنيا منك تنويل  
كعب بن زهير
- ٢٣٤ إن الكريم لمن يرحوه ذو جدة ولو تعذر إيسار وتنويل  
غير معروف

### اللام المكسورة :

- ١٤٥ وتبلي الألى يستلثمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدأ القبل  
أبو ذؤيب الهذلي
- ٩٥ ألا إنني شربت أسود حالكا ألا بجليلي من الشراب ألا بجليلي  
طرفة أو لبيد وليس في ديوانتهما
- ٢٣٧ كأن دماء الهادييات بنحره عصاره حناء بشيب مرجل  
امرؤ القيس
- ٢٣٨ فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيق شواء أو قدير معجل  
امرؤ القيس
- ٥٩٧ ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل  
امرؤ القيس

## اللام المكسورة :

- ١١٧ وما هو من يأسو الكلوم وتتقى به نائبات الدهر كالدائم البخل  
غير معروف
- ٣٧٥ تواصلوا بحكم الجود حتى عبيدهم مقول لديهم : لا زكامل ذي بخل  
غير معروف
- ١٥٠ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل  
الفرزدق . وليس في ديوانه
- ٧٤ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل  
امرؤ القيس
- ٤٩٣ فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا ولم ينضح بماء فيغسل  
امرؤ القيس
- ٤٧٤ ألا إنما المستوجيون تفضلا بداراً إلى نيل التقدم في الفضل  
غير معروف
- ٤٨٥ فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل  
امرؤ القيس
- ١٧٥ ذاك الذي . وأبيك . يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل  
جرير
- ٣٩٥ عجائب تبدي الشيب في قلة الطفل  
أنشده سيبويه
- ٤١٧ ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت عليّ وآلت حلفة لم تحلل  
امرؤ القيس
- ١٢١ فقبلي مات الخالدان كلاهما عميد بني جحوان وابن المضلل  
الأسود بن يعفر
- ٤٧٣ لأجهدن فيما درء واقعة تخشى وإما بلوغ السول والأمل  
غير معروف
- ٣٥٧ علمتك البازل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل  
غير معروف

اللام المكسورة :

- ٢٥٢ وإذا تصبك خصاصة فارح الغنى وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب  
٥٠٦ غير معروف
- ٢٥٤ واستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل  
٥٠٦ م غير معروف
- ٢٥٥ وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي ، فأنهض نهض الشارب الثمل  
٢٥٢ أبو حية النمري
- ٢٥٦ وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمئل  
٢٨٩ غير معروف
- ٢٥٧ فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإنني شريت الحلم بعدك بالجهل  
٢٥٦ أبو ذؤيب
- ٢٥٨ فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر يثني دمة العين بالمهل  
٢٦٧ غير معروف
- ٢٥٩ علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل  
٢٣١ غير معروف
- ٢٦٠ وإن شفاء عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول ؟  
٢١٣ امرؤ القيس
- ٢٦١ ولن يلبث الجهال أن يتنهضوا أخوا الحلم ما لم يستعن بجهول  
١٧٢ غير معروف
- ٢٦٢ رب رقد هرقته ذلك اليو م . وأسرى من معشر أقتال  
١٨ الأعشى
- ٢٦٣ ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذلك الدهر حالا بعد حال  
٢٥٦ عدي بن زيد
- ٢٦٤ فكونوا أتمم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال  
٥٤٤ غير معروف
- ٢٦٥ ردوا فوالله لا زدناكم أبدا ما دام في مائنا ورد لنزال  
١٧ غير معروف
- ٢٦٦ كل أمر مباعد أو مدان فضنوط بحكمة المتعال  
٢٤٦ غير معروف

### اللام المكسورة :

- ٢٦٧ رب ما تكره النفوس من الأمر - ر له فرجة كحل العقال  
أمية بن أبي الصلت
- ٢٦٨ لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في سحوق ذات أو قال  
أبو قيس بن الأسلت الأوسي
- ٢٦٩ وما كنت ضفاطا ولكن طالبا - أناخ قليلا فوق ظهر سبيل  
أنشده سيويه
- ٢٧٠ أراني . ولا كفران لله . إنما - أواخي من الأقوم كل بخيل  
كثير
- ٢٧١ خالفاني . ولم أخالف خليلي - فلا خير في خلاف الخليل  
غير معروف

### الميم الساكنة :

- ٢٧٢ أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخدانك اللات زَيْنَ بالكتم  
غير معروف
- ٢٧٣ أبانا فلا رمت من عندنا - فإنا بخير إذا لم ترم  
غير معروف
- ٢٧٤ ويوما توافينا بوجه مقسم - كأن طيبة تعطو إلى وارق السلم  
ابن أرقم الشكري

### الميم المفتوحة :

- ٢٧٥ أكثرت في العذل ملحا دائما - لا تكثرن إني عسيت صائما  
غير معروف
- ٢٧٦ وأعرض عن شتم اللئيم تكرما  
حاتم الطائي
- ٢٧٧ لا يهولنك اصطلاء لظى الحر - ب فمحذورها كأن قد ألما  
غير معروف
- ٢٧٨ سألت من أجل سلمى قومها . وهم عدا . ولولاه كانوا في الفلا رمما  
غير معروف
- ٢٧٩ وأطرق إطراق الشجاع ولو رأى - مساعا لناباه الشجاع لصمما  
المتلمس
- ٢٨٠ لكل إلفين بين بعد وصلهما - والفرقدان حجاه مقتفيه هما  
غير معروف

### الميم المفتوحة

- ٣٧٦ ٣٨١ أبعِدْ بَعْدَ تَقُولِ : الدارِ جامِعة شَمَلِي بِهِمْ . أم دَوَامِ البَعْدِ مَحْتوما  
غير معروف
- ٣٧١ ٣٨٢ لا تَقْرِبِينَ الدَهرَ آلَ مَطْرَفَ إن ظالما أبداً وإن مظلوما  
ليلي الأخيلىة وقريب منه لحميد بن ثور
- ٣٠٩ ٣٨٣ إن الذين قتلتم أُمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما  
أبو مَكَمَت أو مَكَمَب
- ١٠٠ ٣٨٤ وقد علموا ما هُنَّ كَهَيِّ . فكيف لي سلو؟ ولا أنفك صبأ متيما  
غير معروف
- ١٦ ٣٨٥ لا يَلْفُكُ الرَّاجِيكُ إلا مَظْهَرا خلق الكرام ولو تكون عديما  
غير معروف

### الميم المضمومة :

- ٢٩١ ٣٨٦ وليس بمدن حتفه ذو تقدم لحرب . ولا مستنسى العمر محجم  
غير معروف
- ٤٤٢ ٣٨٧ ديار مية إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم  
ذو الرمة
- ١٧٧ ٣٨٨ صل الذي والتي متا بأصرة وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم  
غير معروف
- ٣٥٠ ٣٨٩ ألا ارعواء لمن ولت شبيته وأذنت بمشيب بعده هرم؟  
غير معروف
- ٤٥٩ ٣٩٠ لو كان حيا قبلهن طعائنا حيا الحطيم وجوههن وزمزم  
غير معروف
- ١٠١ ٣٩١ وإن لساني شهدة يشفى بها وهو على من صبه الله علقم  
غير معروف
- ١٠٠ ٣٩٢ فقمتم للطف مرتاعا فأرقتي فقلت : أهي سرت أم عادني حلم؟  
زياد بن حمل أو زياد بن منقذ أو المرار بن منقذ
- ٥٦٤ ٣٩٣ عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفي المصم  
ضرار بن الأزور
- ١٠٨ ٣٩٤ وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حيا إليهم هم  
زياد بن حمل التميمي

### الميم المضمومة :

- ٢٩٥ يلومونني في اشتراء النخيد ل أهلي وكلهم ألوم  
أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه
- ١٧٢ نطوف ما نطوف ثم يأوي ذوو الأموال منا والعديم  
البرج بن مسهر
- ٢٩٧ ألا ياسنا برق على قتل الحمى لهنك من برق علي كريم  
غير معروف
- ١٩١ هما اللتا لو ولدت تميم لقليل : فخر لهم صميم  
الأخطل . وليس في ديوانه

### الميم المكسورة :

- ٢٩٩ يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم ؟  
الفرزدق
- ٢٧٦ إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمام  
غير معروف
- ٣٥٥ فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم  
النعمان بن بشير الأنصاري
- ٢٨٣ ندم البغاة ولات ساعة مندم  
محمد بن عيسى التميمي أو مهلهل بن مالك الكناني أو رجل من طيبي
- ١٦٤ يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم  
أنشده الكسائي
- ١٩٨ دمت الحميد فما تنفك منتصرا على العدا في سبيل المجد والكرم  
غير معروف
- ٣٥٣ ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم  
عنترة العبسي
- ٢٦١ لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهزم  
غير معروف
- ٢٠٤ ما باسط خيراً ولا دافع أذى من الناس إلا أنتم آل دارم  
غير معروف
- ٢٦٤ وإن حراما أن أسب مجاشعا بأبائي الشم الكرام الخضارم  
الفرزدق

الميم المكسورة :

- ٤٠٩ وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم  
٣١٧  
٥١٠ أنشده سيويه
- ٤١٠ مشين كما اهتزت رماح تسفّحت أعالها مرُّ الرياح النواسم  
٣٨٨  
ذو الرمة
- ٤١١ ما برئت من ربية وذم في حربنا إلا بنات العم  
٢٩٠  
غير معروف
- ٤١٢ ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم  
٢٤٩  
٢٦٠ أنشده خلف الأحمر
- ٤١٣ غير لاهٍ عداك فاطرح اللّه . ولا تغتفر بعارض سلّم  
٢٠٨  
غير معروف
- ٤١٤ ولسنا إذا تابون سلما بمدنعي لكم . غير أنا إن نسالم نسالم  
٤٦  
غير معروف
- ٤١٥ فموضني منها غناي ولم تكن تساوي عندي غير خمس دراهم  
٢٦  
رجل من الأعراب
- ٤١٦ لو عدُّ قبر وقبر كنت أكرمهم ميتا . وأبعدهم من منزل الدام  
٤٢  
عصام الزماني أو همام الرقاشي
- ٤١٧ عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن حذام  
٢٣٤  
امروء القيس
- ٤١٨ قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام؟  
٢٣٠  
غير معروف
- ٤١٩ شغفت بك اللت ا تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام  
١٣٩
- ٤٢٠ فيا ليت أن الطاعنين تلتفتوا فيعلم ما بي من جوى وغرام  
٢٣٠  
غير معروف
- ٤٢١ فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام  
٢٦٩  
الفرزدق
- ٤٢٢ أتاركة تدلها قطام وضناً بالتحية والسلام؟  
٤٨٢  
النابعة الديباني
- ٤٢٣ وكريمة من آل قيس ألفتة حتى تبذخ فارتقى الأعلام  
٤٢١  
غير معروف



### الميم المكسورة :

- ٤٤٣ ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم  
سبق ذكر صدره وقائله  
٤٤٤ فقل لَلَّتْ تلومك إن نفسي أراها لا تعوذ بالتميم  
غير معروف

### النون الساكنة :

- ٤٤٥ أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن  
جرير  
٤٤٦ وقاتم الأعماق خاوي المخترقن مشبه الأعلام لماع الخفقن  
رؤية

### النون المفتوحة :

- ٤٤٧ أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فمجيب عيش من قطنا  
غير معروف  
٤٤٨ ألا لا مجير اليوم مما قضت به صوارمنا إلا امرأ دان مدعنا  
غير معروف  
٤٤٩ إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا  
الراعي النميري  
٤٥٠ قول يالرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشباننا  
غير معروف  
٤٥١ فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شذوا الإغارة فرسانا وركباننا  
قريب بن أنيف  
٤٥٢ ما صاب قلبي وأضاه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا  
غير معروف  
٤٥٣ إلاكم يا خزاعة لا إلانا عزا الناس الضراعة والهوانا  
فلو برئت عقولكم بصرتم بأن دواء دائكم لداننا  
وذلكم إذا واتقمتونا على قصر اعتمادكم علانا  
غير معروف  
٤٥٤ قالت . وكنت رجلا فطينا : هذا . لعمر الله . إسرائينا  
غير معروف  
٤٥٥ نحى حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا  
عبيد بن الأبرص

### النون المفتوحة :

٥٣	كؤوس المنايا بحد الطيبنا غير معروف	بينهم أيمانهم تعاور	٤٣٧
٤٦٠	إلاً امرؤ لم يضع دنيا ولا دنيا غير معروف	محاولة ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة	٤٣٨
٤٧٨	منايانا ودولة آخرينا فروة بن مسيك	ولكن طبنا جبن فما إن	٤٣٩
٢٨٤	وأمسى الشيب قد قطع القرينا غير معروف	تذكر حب ليلى لات حيننا	٤٤٠
٤٨٢	فبوت حصنا بالكمأة حصينا غير معروف	نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل	٤٤١
٧٧٨	عك ثم وجههم إلينا عبيد بن الأبرص	نحن الألى فاجمع جمو	٤٤٢
٣٦٦	ولم تعبأ بعذل العاذلينا غير معروف	شجاك . أظن . ربع الظاعنينا	٤٤٣
٣٧٦	لعمر أبيك أم متجاهلينا؟ الكيت بن زيد الأسدي . وليس في ديوانه	أجهالا تقول بني لؤي	٤٤٤
٣٣١	وخوان يخال أميننا غير معروف	تيقنت أن رب امرئ خيل خائناً أمين .	٤٤٥

### النون المضمومة :

٤٣٥ ٢٣٧	فأنت لدى بجبوحة الهون كائن غير معروف	لك العز إن مولاك عز وإن يهن	٤٤٦
٤١٤	وهو غضبان غير معروف	خير اقترايبي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه	٤٤٧
٥٥٥	ه حمى فيه عزة وأمان غير معروف	إن حيث استقر من أنت راجي	٤٤٨
١٠٥	أنا أو أنت ما ابتغى المستعين غير معروف	بك أو ببي استعان فليل إما	٤٤٩

### النون المكسورة :

٣٢٦	وإن مالك كان كرام المعادن الطرماح بن حكيم	ونحن أباة الضيم من آل مالك	٤٥٠
-----	--	----------------------------	-----

النون المكسورة :

- ٢٤٤ وقد علمت أن لا أخا بعشوزن ٤٥١  
غير معروف
- ٢١٨ لولا اصطبار لأودي كل ذي ثقة لما استقلت مطاياهن بالظعن ٤٥٢  
غير معروف
- ٢٣٣ وغنى نفسي العفاف المغنى والخائف الإملاق لا يستغنى ٤٥٣  
غير معروف
- ١٨٠ من الذين وفوا في السر والعلن لا تظلموا مسورا فإنه لكم ٤٥٤  
غير معروف
- ١٥٣ وأي الدهر ذو لم يحسدوني؟ ومن حسد يجور علي قومي ٤٥٥  
غير معروف
- ١٨٠ وأعرض منهم عنم هجاني وأهجو من هجاني من سواهم ٤٥٦  
غير معروف
- ٢٢٤ وما أبان لمن أعلاج سودان أمسى أبان ذليلا بعد عزته ٤٥٧  
غير معروف
- ٦٨ وحملت زفرات الضحى وأطقتها ومالي بزفرات العشي يدان ٤٥٨  
عروة بن حزام العنبري
- ٧٢ إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان ٤٥٩  
غير معروف
- ٢٣٢ سر كأن ثدياه حقان ٤٦٠  
وصدر مشرق النج
- ٢٣٣ كأن ثدييه حقان ٤٦١  
رواه سيبويه
- ١٦٦ وقد زكأت إلى بشر بن مروان وكيف أربح أمراً أو أراع له ٤٦٢  
فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان  
غير معروف
- ٥١٣ قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ أزمان ٤٦٣  
امرؤ القيس
- ١٩٨ وأسعد في ليل البلابل صفوان ومن مثل الغوير ورهطه ٤٦٤  
غير معروف

### النون المكسورة :

٢٢٢	يوم النوى فلو جد كاد يبريني غير معروف	دأبى اصطبار وأما أننى جزع	٤٦٤
٤٥	برئت إلى عرينة من عرين وأنكرنا زعانف آخرين جرير	عرين من عرينة ليس منا عرفنا جعفرنا وبني أبيه	٤٦٥
٥٤	محافرها كأسربة الإضين غير معروف	خلت إلا أياصر أو نؤيا	٤٦٦
١٦٣ هـ	وما أنا إن خيرته بأمين جابر بن الثعلب الجرمي	فقال انتصحتني إنني لك ناصح	٤٦٧
١٦٣	ومؤتمن بالغيب غير أمين جابر بن الثعلب الجرمي	ألا رب من تغتشه لك ناصح	٤٦٨
١٠٤	إلا على أضعف المجانين أنشده الكسائي	إن هو مستوليا على أحد	٤٦٩

### الهاء الساكنة :

٣٦٢	أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه فرعان بن الأعراف	وربيته حتى إذا ما تركته	٤٧٠
١١٣	وربه عطبا أنقذت من عطبه أنشده ثعلب	وإه رأيت وشيكا صدع أعظمه	٤٧١
٣٢٣	ترضى من اللحم بعظم الرقبة رؤبة	أم الحليس لعجوز شهربه	٤٧٢
٤٢٩	إلي ولا دين بها أنا طالبه الفرزدق	وما زرت ليلى أن تكون حبيبة	٤٧٣
١٥٦	والشيخ لا يفر إلا مره غير معروف	أنا الذي فررت يوم الحره	٤٧٤
١٦٩	علي من الغيث استهلت مواطره الفرزدق	تنظرت نسراً والسماكين أيهما	٤٧٥
٥٩١	تلفه بجرأ مفيضاً خيره غير معروف	لذ بقيس حين يأبى غيره	٤٧٦

### الهاء الساكنة :

- ٤٧٧ يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدادها غائظة ٤٤٣  
أنشده الخليل وقيل إنه لطرفة ولم يثبت
- ٤٧٨ من لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة ١٥٠  
غير معروف
- ٤٧٩ بعكاظ يعشى الناظر يد من إذا هم لمحو شعاعه ٤٥٦  
عاتكة بنت عبد المطلب
- ٤٨٠ إذا ريذة من حيث ما نفحت له أتاه بريأها خليل يواصله ٥٢٠  
أبو حية النميري
- ٤٨١ بينما نحن بالأراك معاً إذ أتى راكب على جملة ٥٠٣  
جميل
- ٤٨٢ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله ١٣١  
ابن ميادة
- ٤٨٣ للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ٥٣٠  
طرفة بن العبد
- ٤٨٤ يصبح ظمان وفي البحر فمه ٢٩  
رؤية
- ٤٨٥ فلم أر عاماً عوض أكثرها لكا ووجه غلام يشتري وغلماه ٥١٨  
غير معروف
- ٤٨٦ أكل عام نعم تحونه يلتحه قوم وتنتجونه؟ ٢٧٧  
قيس بن حصين الحارثي
- ٤٨٧ لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه ٢٨٨  
المنخل

### الهاء المفتوحة :

- ٤٨٨ وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة أسب بها إلا كشفت غطاءها ٢٦٧  
غير معروف
- ٤٨٩ من لد شولا إلى إتلانها ٢٧٢  
غير معروف
- ٤٩٠ فلما ترينني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها ٣٨٩  
٣٩٢  
الأعشى ميمون بن قيس

الهاء المفتوحة :

- ٢٨٩ ٤٩١ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها  
أنشده سيويه
- ٢٢٤ ٤٩٢ أهابك إجلالاً وما بك قدرة علي . ولكن ملء عين حبيبها  
نصيب بن رباح الأكبر
- ٣٨٣ ٤٩٣ وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها  
العوام بن عقبة بن كعب بن زهير
- ٣٠٢ ٤٩٤ فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فأتني نحوها فأعودها  
صخر بن جعد الخضري
- ٥٩٢ ٤٩٥ وما هاج هذا الشوق إلا حمامة تغنت على خضراء سمر قنودها  
علي بن عميرة الجرمي
- ٢٥٣ ٤٩٦ ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها  
غير معروف
- ١٩٨ ٤٩٧ باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها  
أبو النجم
- ٢٦٦ ٤٩٨ إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا إلا ووجهك نورها  
أنشده الفراء
- ٣٤٥ ٤٩٩ بكت جزعا واسترجعت ثم أذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها  
رواه سيويه
- ٢٩٧ ٥٠٠ يوشك من فر من منيته في بعض غزاته يوافقها  
أمية بن أبي الصلت
- ٣٢٥ ٥٠١ لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها  
غير معروف
- ١٤٢ ٥٠٢ أباي الله للشم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يوما صقالها  
كثير عزة

### الهاء المفتوحة :

- ٥٠٣ أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها  
ذو الرمة
- ٤٠٦ تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف مابي كلامها  
ذو الرمة
- ٢٦٨ ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها  
ليبيد
- ٤٥١ قضى كل ذي دين فوقى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها  
كثير
- ٥٠٧ ألم تريا أني حميت حقيقتي وبأشرت حد الموت والموت دونها  
موسى بن جابر
- ٥٠٨ إن سليمي زانها مههها  
غير معروف
- ٢٨٨ فمارجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها  
غير معروف
- ٩٢ وأشرب الماء مابي نحوه ظمأ إلا لأن عيونة سيل واديهها  
غير معروف

### الهاء المضمومة :

- ٤٨٨ وأغفر عوراء الكريم ادخاره  
٧ حاتم الطائي
- ١٠٠ بيناه في دار صدق قد أقام بها حيناً يعلننا وما نعلله  
غير معروف
- ٤٥٠ فهيات هيات العقيق وأهله  
جرير

### الواو الساكنة :

- ٩٣ وإن قال مولا هم على جل حادث من الدهر : ردوا فضل أحلامكم . ردوا  
الحطية
- ٤١٥ القائلين يساراً لا تناظره غشاً لسيدهم في الأمر إذ أمروا  
غير معروف

- ٤٢٦ ومجاشع قصب هوت أجوافها لو ينفخون من الخؤورة طاروا  
غير معروف
- ٤٨٤ العاطفون تحين مامن عاطف والمسبغون يبدأ إذا ما أنعموا  
أبووجزة السعدي

### الألف المقصورة :

- ٤٠٥ على حين عاتبت المشيب على الصبا  
غير معروف
- ١٦٨ فأومات إيماء خفيا لحبتر فله عينا حبتر أيماتى  
الراعي النميري
- ٧٢ خليلي لا تهلك نفوسكما أسي فإن لها فيما به دهيت أسا  
غير معروف
- ٢٦٦ إذا لم يكن أحد باقيا فإن التأسى دواء الأسي  
غير معروف
- ٥٩٨ فق الناس بالخير لاسيما ينيلك من ذي الجلال الرضا  
غير معروف
- ٢٩ خالط من سلمى خياشيم وفا  
المعاج
- ٣٨٢ حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزى بما تسمى فتسعد أو تشقى  
غير معروف
- ٥٩٤ لديك كفيل بالمنى لمؤمل وإن سواك من يؤمله يشقى  
غير معروف
- ٤٧٧ يشكو إليّ جملي طول السرى صبر جميل . فكلانا مبتلى  
غير معروف
- ٢٥٠ إذا رمت ممن لا يريم متيما سلوا فقد أبعدت في رومك الرمى  
غير معروف

### الياء الساكنة :

- ٣٢٦ قالوا : أخفت ؟ فقلت : إن وخيفتي ما إن تزال منوطة برجائي  
بعض طبقى



الياء الساكنة :

- ٥٢٩ أئلى الآن لا يبين ارعواء لك بعد المشيب عن ذا التصابي ؟  
 عمر بن أبي ربيعة
- ٥٣٠ شهدت ، وفاقوني ، وكنت حسبتني فقيراً إلى أن يشهدوا وتغيبي  
 غير معروف
- ٥٣١ هم اللاءون فكوا الغل عني بمرور الشاهجان وهم جناحي  
 غير معروف
- ٥٣٢ فليت لأنفك أذنو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدي  
 أبو ذؤيب
- ٥٣٣ قدني من نصر الخبيبين قدي  
 حميد الأرقط أو أبو بجدلة
- ٥٣٤ لست ممن يكع أو يستكينو ن إذا كافحته خيل الأعادي  
 غير معروف
- ٥٣٥ وأجبت قائل : كيف أنت ؟ بصالح حتى مللت ، وملني عوادي  
 غير معروف
- ٥٣٦ أنا أبو النجم وشعري شعري  
 أبو النجم
- ٥٣٧ بينما المرء في فنون الأمانى فإذا رائد المنون موافى  
 غير معروف
- ٥٣٨ كما تذلل الطفا من رقية الراقي  
 غير معروف
- ٥٣٩ أبيت أسري وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي  
 غير معروف
- ٥٤٠ ولولا نبل عوض في حظي وأوصالي  
 م طعنا ليس بالآلي  
 الفند الزماني
- ٥٤١ أنا الفارس الحامي النمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي  
 الفرزدق

البياء الساكنة :

- ٥٩٢ ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي  
٣٥٠ قيس بن الملوح
- ٥٩٣ كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأتلف جل مالي  
٩٦ زيد الخير
- ٥٩٤ فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأممي  
٣٧٣ قطري بن الفجاءة  
٥٨٥
- ٥٩٥ أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني  
٩٦ غير معروف
- ٥٩٦ تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني  
٣٦٢ أبو جندب
- ٥٩٧ ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذاً بك أن يغلوا فيطغوني  
٤٨٢ عبد الله بن الحارث السهمي
- ٥٩٨ ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعتني : لعلي أو عساني  
٣٠٢ عمران بن حطان
- ٥٩٩ تحن فتبدي ما بها من صباة وأخفي الذي لولا الأسي لقضاني  
٤٢٨ عروة بن حزام العذري
- ٥٥٠ أجل المرء يستحث ولا يد ري إذا يبتغي حصول الأمانى  
٤٣٨ غير معروف
- ٥٥١ جمعت ، وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي  
٥٤١ يزيد بن الحكم
- ٥٥٢ ماذا عليك إذا أخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما أن تعوديني ؟  
٣٨٣ رجل من بني كلاب
- ٥٥٣ يرنو إلي وأرنو . من أصادقه في النائبات فأرضيه ويرضيني  
٤٥٦ غير معروف
- ٥٥٤ تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني  
٩٧ عمرو بن معدى يكرب

الياء المفتوحة :

- ٨٨ ٥٥٥ فإني رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى . فارضخي من وعائيا  
غير معروف
- ٢٨٢ ٥٥٦ بدت فعل ذي ود . فلما تبعتها تولت وردت حاجتي في فؤاديا  
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في جبهها متراخيا  
النابعة الجمعي
- ٢٩٢ ٥٥٧ هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلجج كآني كنت باللوم مغريا  
غير معروف
- ٢٧١ ٥٥٨ علمتك منانا فلست بأمل نذاك ولو غرثان ظمآن عاريا  
أنشده أبو حيان
- ٤٠ ٥٥٩ خليلي ما إن أنتما الصادقا هوى إذا خفتما فيه عدولا وواشيا  
غير معروف
- ٢٥٢ ٥٦٠ كأن لم يكن بين إذا كان بعده تلاق . ولكن لا إخال تلاقيا  
غير معروف
- ٢٨٢ ٥٦١ تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا  
غير معروف
- ١٥٧ ٥٦٢ وأنت الذي إن شئت نعمت عيشتي وإن شئت بعد الله أنعمت باليا  
غير معروف
- ٢٧ ٥٦٣ ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا  
حنجج بن حنجد المري
- ١٨٨ ٥٦٤ ونحن اقتسما المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا  
لييد
- ٢٧٨ ٥٦٥ بأهبة حرب كن . وإن كنت أمنا فما كل حين من توالي مواليا  
غير معروف
- ١٢٧ ٥٦٦ فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا  
منظور بن سحيم القمسي
- ٢٩٧ ٥٦٧ وقائلة : خولان . فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا  
غير معروف

الياء المضمومة :

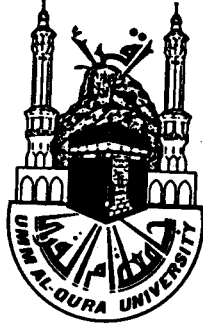
- ١٣٨ ٥٦٨ اغفر ما استطعت فالكريم الذي يألف الحلم إن جفاه بذئ  
غير معروف
- ٤٧٢ ٥٦٩ أطربا وأنت قنسرئى والدهر بالإنسان دؤارئى  
العجاج
- ٥٦٩ ٥٧٠ وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسئى  
العجاج

الياء المكسورة :

- ١٣٨ ٥٧١ وليس المال فاعلمه بمال وإن أرضاك إلا للذي  
ينال به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي  
غير معروف



مِنَ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ  
الْكِتَابُ السَّادِسُ



المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى  
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصنف الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل  
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق  
د. محمد كامل بركات

الجزء الثاني

الطبعة الأولى  
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري والأوفست  
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف (١١١١٦٦)



المساعد  
على تسهيل الفوائد





## بسم الله الرحمن الرحيم

### ٢٨ - باب الحال<sup>(١)</sup>

( وهو ما دل على هيئة وصاحبها ، متضمناً ما فيه معنى « في » غير تابع ولاعمدة ) - فما دل على هيئة يشمل الحال ونحو : تربعت<sup>(٢)</sup> والقهقري ، ومتكئ في قولك : زيد متكئ ، وراكب في قولك : مررت برجل راكب .

وخرج بقوله : وصاحبها : الأَوْلان ؛ فإن تربع والقهقري إنما يدلان على الهيئة لا على صاحبها ، وخرج بقوله : متضمناً : ما دل على هيئة وصاحبها وليس في نفسه معنى في ، ولا في جزئه ، نحو : بنيت صومعة ، وخرج بقوله : ما فيه معنى « في » ما معنى في لمجموعه لا لجزء مفهومه ، نحو : دخلت الحمام ، أي في الحمام ، فليس<sup>(٣)</sup> معنى في مختصاً بجزء من الحمام دون جزء ، بخلاف ضاحكاً مثلاً في قولك : جاء زيد ضاحكاً ، فإن معنى في مختص بجزء مفهومه ؛ فإن ضاحكاً دال على الهيئة وصاحبها ، ومعنى في لبعض مفهومه ، وهو المصدر ، على حذف مضاف ؛ فإن التقدير : جاء زيد في حال ضحك .

وخرج بقوله : غير تابع : راكب : في قولنا : مررت برجل راكب ونحوه ؛ فإنه يصدق عليه في حال ركوب ؛ وخرج بقوله : ولاعمدة : متكئ ، من : زيد متكئ ونحوه : فإنه يصبح تقديره : زيد في حال اتكاء ؛ ولا يرد قائماً في : ضربني

---

(١) ذكر في هامش النسخة ( ز ) الحال يذكر ويؤنث ، فيقال : نحن في حال حسن ، وحال حسنة ، وقد ذكرت العبارة بالنسخة ( د ) في أول الكلام عن الحال ، ولم تذكر في ( غ ) .

(٢) في ( غ ) : تربع

(٣) في ( د ) : وليس

زيداً قائماً ؛ لأن العمدة في الاصطلاح ما عَدِمَ الاستغناء عنه أصل لا عارض  
كالبتدأ ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال .

وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة ، كما في  
قولك : صحيح ، في جواب : كيف زيد ؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة  
لا يخرجها عن كونها فضلة ، كما في هذه الحال ، وكذا في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِذَا  
بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا  
لِأَعْبِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

( وحقه النصبُ ) - لأنه فضلة ، وإعراب الفضلات النصب ، ونصبها نصب  
التشبيه بالمفعول به ، في قول أبي علي<sup>(٤)</sup> وأبي بكر<sup>(٥)</sup> ، وهو ظاهر قول سيويه ؛  
وقيل : نصب المفعول به ، وهو قول أبي القاسم<sup>(٦)</sup> ؛ وكلام سيويه يرده ، قال :  
وليس بمفعول كالثوب في قولك : كسوت الثوبَ زيداً ؛ وقيل : نصب الظرف ،  
لقول سيويه : لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ؛ فإنه يدل على أن الحال  
وقع فيها الفعل<sup>(٧)</sup> ، فيكون ظرفاً ؛ ورَدَّ بأن الظرف أجني من الاسم ، والحال  
هي الاسم الأول .

( وقد يُجَرُّ بياء زائدة ) - قال المصنف : كقول رجل فصيح من طيئ<sup>(٨)</sup> :

(١) سقطت من ( د ، ز )

(٢) الشعراء : ١٣٠

(٣) الدخان : ٣٨

(٤) الفارسي

(٥) ابن السراج

(٦) الزجاجي

(٧) سقطت من ( غ )

(٨) في ( غ ) : رجل من طيئ فصيح

١ - كائن دعيت إلى بأساءَ داهيةٍ فما انبعثتُ بمزؤود ولا وكل<sup>(١)</sup>  
أي فما انبعثت مزؤوداً ولا وَكِلَاءً ، ومثله :

٢ - فا رجعتُ بخائبةٍ ركابٌ حكيم بن المسيّب منتهاها<sup>(٢)</sup>  
أي فما رجعت خائبةً ، وقد أولاً علي أن الباء فيها للحال لا زائدة ، وتقدير  
الأول : فما انبعثت ملتبساً بمزؤود ، ويعني نفسه ، كما في قولك : لقد صحبتك مني  
رجل كذا ، وتقدير الثاني : فما رجعت ملتبسة بحاجة خائبة .

ولا يرد عليه أنه لم يقيد بالنفي ، والسماع بتقدير تسليمه إنما هو معه لإشعار  
الزيادة به ، وذكر في حروف الجرّ أن الحال ربما جرّت بمن زائدة<sup>(٣)</sup> ، ومثل له  
بقراءة زيد بن ثابت - رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> - وجماعة : ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ  
من دونك من أولياء ﴾<sup>(٥)</sup> بضم النون وفتح الخاء ، أي نتخذ أولياء .

والبأساء الشدة ، قال الأخفش : بني على فعلاء وليس له أفعل لأنه اسم ، كما  
يجيء أفعل في الأسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد .

وزأدته أزأده زأداً أذعرته ، وزئد فهو مزؤود أي مذعور ؛ ويقال : رجل  
وَكِلٌّ بالتحريك ووُكَلَةٌ أيضا كهمزة ، وتُكَلَّةٌ أي عاجز يكل أمره إلى غيره  
ويتكل عليه .

---

(١) في المغني ١١٠/١ قال : ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، وخرج البيهقي : هذا والذي  
بعده على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وبشخص مزؤود ، أي مذعور ...

(٢) لم ينسبه صاحب المغني ولا في معجم شواهد العربية ، وجاء به في المغني ١١٠/١ في مواضع  
زيادة الباء ، قال : والخامس : الحال النفيّ عاملها ، كقوله : فما رجعت بخائبة ... البيت .

(٣) في ( غ ) : الزائدة .

(٤) سقطت من ( د ، ز )

(٥) الفرقان : ١٨

( واشتقاقه ) - أي الحال .

( وانتقاله غالبان لا لازمان ) - ومن وروده غير مشتق قوله تعالى : ﴿ فأنفروا ثبات ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ومن وروده غير منتقل قوله تعالى : ﴿ وخلق الإنسان ضعيفا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ طبتم فادخلوها خالدين ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقيل : لاتكون الحال إلا منتقلة أو شبهها ، نحو : خلق زيداً طويلاً ؛ إذ من الجائز أن يخلق قصيراً ؛ والخلاف في غير المؤكدة ، فأما الحال المؤكدة فتكون منتقلة وغيرها ، نحو : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً ﴾ <sup>(٥)</sup>

( ويُعني عن اشتقاقه وصفه ) - نحو : ﴿ فتَمَثَّلَ لها بشراً سوياً ﴾ <sup>(٦)</sup> .

( أو تقدير مضاف قبله ) - كقول <sup>(٧)</sup> العرب : وقع المصطرعان عِدْلِي عَيْرٌ ؛ أي مثل عدلي عير .

( وأودالته على مفاعلة ) - نحو : كلمته فاه إلى فيّ ، أي مشافهةً ، وبعته يداً بيد ، أي مناجزةً ؛ وفسره سيبويه بقوله : بايعته تقدماً ، ولا بد من ذكر الجار والمجرور ، ولا يقتصر على ما قبله ، كما لا يقتصر عليه في مثل : سادوا كبراً عن كابر .

( أو سعر ) - أي دلالته على سعر : نحو : بعث الشاء شاةً بدرهم ، والبرّ

(١) النساء : ٧١

(٢) النساء : ٨٨

(٣) النساء : ٢٨

(٤) الزمر : ٧٣

(٥) الأنعام : ١٥٣

(٦) مريم : ١٧

(٧) سقطت هذه العبارة من ( د )

قفيزاً بدرهم ؛ ويجوز الرفع على الابتداء ، وهو على حذف الصفة ، أي شاة منه ،  
وقفيزاً منه .

( أو ترتيب ) - نحو : علمته الحساب باباً باباً ، أي مفصلاً ، وادخلوا أولاً  
أولاً ، أي واحداً بعد واحد ؛ ولا تفرد هذه الحال ، فلم تستعمل العرب هذا إلا  
مكرراً . واقتضى كلام الزجاج أنه لو أفرد لفهم منه معنى المكرر ، قال : كما  
قالوا : لك الشاء شاةً بدرهم ، وهو يفهم التفصيل .

وفي نصب الثاني أقوال :

فغن الفارسيّ ، هو معمول للأول ، لوقوع الأول حالاً ، وعنه أيضاً أنه صفة  
للأول ، وهما مركبان<sup>(١)</sup> ، وقد جاء التركيب بإعراب الاسمين ، قال : تزوجتها  
راميةً هرمزيةً ، وقال الزجاج : هو توكيد للأول ، وقال ابن جني : هو صفة  
له ، وهو كما في قول الفارسي الثاني<sup>(٢)</sup> ، لكنه لم يدع تركيباً ، وقدره : بابا ذا  
باب ، والأقرب كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحال ، لتأولها بالمفرد ،  
أي مفصلاً ، كما أن الاسمين في قولك : هذا حلو حامض ، الخبر ، لتأولها بذلك ،  
أي مَرَّ

( أو أصالة ) - نحو : هذا خاتمك حديداً ، وهذه جبّتك خزاً ، وهما من  
أمثلة سيبويه ، وقال تعالى : ﴿ أسجد لمن خلقت طينا ﴾<sup>(٣)</sup> ؟

( أو تفرّيع ) - نحو : هذا حديدك خاتماً .

( أو تنويع ) - نحو : هذا تمرّك شهريزاً . قال اللحياني : تمر شهريز

(١) زاد بعدها في ( ز ، غ ) : قال

(٢) سقطت هذه الكلمة من النسخة ( د ) ؛ وهي مفهومة من عبارة النسخة ( ز ) : وهو كثنائي

قوليّ الفارسيّ ، وعبارة النسخة ( ز ) : وهو كتأويل قول الفارسي .

(٣) الإسراء : ٦١

وشهريز ، وسهريز وسهريز بالسین والشین جميعا لضرب من التمر . وإن شئت  
أضفت مثل : ثوب خز ، وثوب خز .

( أو طور واقع فيه تفضيل ) - نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً .

( وجعل فاه ، من : كلمته فاه إلى في ، حالاً أولى من أن يكون أصله :  
جاعلاً فاه إلى في ، ومن فيه إلى في ) - والحالية مذهب سيويه وليس فيها غير  
استعمال جامد موضع مشتق ، وهو في هذا الباب معهود نحو : بعته يداً بيد ، وكذا  
التعريف كما سيأتي ؛ وأما تقدير جاعل كما صار إليه الكوفيون ، ومال إليه  
الفارسي في الحليات ، فأمر لا يحتاج إليه ، ولم يؤلف في هذا الباب ، ولو كان  
كذلك لقيس عليه ، فَعَدْمُ اقتياسه دليل على أنه وضع موضع غيره ، كما قال  
سيويه .

وما ذهب إليه الأخفش من أن الأصل : من فيه ردّه المبرد بأنه لا يُعقل ،  
فإن الإنسان لا يتكلم من في غيره ، أي فكان الوجه أن يقال : كلمته في إلى فيه ؛  
وا نفصل الفارسي عنه بأن منظور فيه إلى جانب المعنى ، لتضمن كلمته معنى  
كلمني ، وكلمني من فيه صحيح ، أي لم يكلمني من كتابه ولا بواسطة .

ورد على الأخفش بأنه لم يوجد حذف حرف ملتزماً ، وعلى ما خرجه  
سيويه من الحالية جرى الجماعة ، ومنهم السيرافي ، ولكنه جعله اسماً واقعاً موقع  
المصدر الواقع موقع الحال ، أي مشافهة ، ثم يؤول هذا بمشافهة وبمشافهة ، قدره  
سيويه لكنه تفسير معنى ؛ فإن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدرية لا بد أن  
يكون نكرة ، كذا زعم سيويه ، وفيه بحث ونظر .

( ولا يقاس عليه ، خلافاً لهشام ) - فلا يقال مثلاً : ماشيته قدمه إلى  
قدمي ، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موقع  
مفرد ، بل يقتصر على المسموع . وحكى الفراء أنهم قالوا : كلمته فاه إلى في ،

وحاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته منزله إلى منزلي ، وفاصلته قوسه عن قوسي ، وصارعتة جبهته على جبھتي ؛ وقالوا هذا كله بالنصب والرفع .

( فصل ) - ( الحال واجب التنكير ) - لثلا يوم النعتية عند نصب ذي الحال أو عدم ظهور إعرابها ؛ وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيد الضاحك ، قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع منها كذلك كما سيأتي ؛ وقال الكوفيون : إن كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيء ؛ وإلا فلا يجوز : جاء زيد الراكب ، وكلا القولين ضعيف ؛ أما أولها فللفرق بين الخبر والحال ، إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إبهام النعتية ، بخلاف الحال ، والسماع قليل مؤول .

وأما ثانيها فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه ، وهو كون المحسن والمسيء خبري كان مضرة ، أي إذا كان .

( وقد يجيء معرفاً ) - أي في الصورة ، وقرينة هذا الحمل قوله من قبل : الحال واجب التنكير ، فهي وإن كانت بصورة المعرفة نكرة بناء على قول الجمهور .

( بالأداة ) - نحو : مررت بهم الجماء الغفير<sup>(١)</sup> ، وأوردها أو أرسلها العراك<sup>(٢)</sup> ، وادخلوا الأول فالأول .

---

(١) في ( د ) : الجم الغفير

(٢) زاد بعدها في ( د ) ، وذكر بهامش ( غ ) :

... ولم يدها : ولم يشفق على نغص الدخال -

هكذا وردت الزيادة ؛ وفي شرح شواهد ابن عقيل للعدوي والجرجاي ص : ١٢٩ :

٣ - وأرسلها العراك ولم يَدْذْهَها ولم يَشْفَقْ على نغص الدخال

قاله لبيد العامري ، أي معاركة مزاحمة ، ولم يمنعها عن ذلك ، ولم يَخَفْ عليها من تنغصها ومشقتها من مداخلتها في بعضها ومزاحمتها على الماء فتتكدر وينغص عليها فلا تم الشرب .

ويقال : جاؤوا الجماء الغفير ، وجماء غفيراً ، وجم الغفير ، وجماء الغفير ، والجماء الغفيرة بالتاء ، والمعنى : جاؤوا بجماعتهم : الشريف والوضيع ، ولم يتخلف أحد ، وكانت فيهم كثرة ؛ وهو وما ذكر معه نكرة واقعة موقع الحال ، وال زائدة .

( أوالإضافة ) - نحو : كلمته فاه إلى فيّ ، وطلبتَه جهدي وطاقتي ، ورجع عودَه على بدئه ، ومررت بزيد وحده ، وتفرقوا أيادي سبا .

( ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم ) - فيقولون : مررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم .. وهكذا إلى العشرة بالنصب ؛ ومذهب سيبويه أنه اسم موضوع موضع المصدر الواقع موقع الحال كذهبه في : وحده ، والتقدير : محسالمهم ، فوضع خمسة موضع خمس مصدر خمست القوم ، وخمس موضع خمس . وقيل هو منصوب ظرفاً ، كما قيل في : مررت بزيد وحده .

( ويجعله التمييز توكيداً ) - فيقولون : قام القوم ثلاثتهم ، بالرفع ، ورأيت القوم ثلاثتهم ، بالنصب ، ومررت بالقوم ثلاثتهم ، بالجر .

قيل : وظاهر كلام المصنف في الشرح أن المعنى في اللغتين على حد واحد ، إذ قال : النصب عند الحجازيين على تقدير : جميعاً ، ورفع التمييز توكيداً على تقدير : جميعهم ؛ وذكر غيره بينها فرقا ، وهو أن النصب على الحال أو الظرف يقتضي ألا يكون مع المذكورين غيرهم ، للزوم الكذب ؛ إذ المعنى : مررت بالقوم

---

= يصف رجلا يرسل إبله أوخيله للشرب وسط الزحام . والشاهد في قوله : « العِراك » حيث وقع حالاً ، وهو معرفة ، والحال عند جمهور النحويين لا تكون إلا نكرة ؛ وأجابوا بأن قوله : « العِراك » معرفة لفظاً ، مؤول بنكرة ، أي أرسلها مباركة .



مع التقييد بالعدد المذكور ، فلو زادوا على ذلك كان كذبا ؛ وأما الإتيان فعناه :  
مررت بالثلاثة كلهم ، وإذا كان معهم غيرهم لم يكذب ذلك .

( وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد ) - أي بالنصب والإتيان المذكورين  
وهذا هو الصحيح ، ومنهم من منع . وعلى الجواز تقول : جاؤوا خمسة عشرهم ،  
وجئن خمس عشرتهن ، أي جميعا ؛ حكاه الأخص في الأوسط .

( وقضهم بقضيتهم ) - فتقول : جاء القوم قضهم بقضيتهم ، بالنصب  
والرفع ، فالنصب على الحال ، والرفع على التوكيد ، كما في ثلاثتهم وأخواته ، قال  
سيبويه : كأنه قال : انقض أولهم على آخرهم .

( وقد يجيء المؤول بنكرة علماً ) - قالوا : جاءت الخيل بداد ، وهو علم  
جنس فوقع حالا لتأوله بنكرة ، أي متبذدة .

( فصل<sup>(١)</sup> ) - ( إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لامعمول حال  
محدوف ، خلافا للمبرد والأخص ) - فقله تعالى : ﴿ ثم ادعهن يأتينك  
سعيًا<sup>(٢)</sup> ﴾ ، ﴿ ثم إني دعوتهم جهارًا<sup>(٣)</sup> ﴾ ، وقول العرب : قتلته صبرا ، ولقيته  
فجأة ، ومفاجأة ، مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المصادر في موضع الحال ؛  
أي ساعيات ومجاهراً ، ومصبوراً وفاجئاً أو مفاجئاً وفجاءةً بالضم والمد ، ومنه :  
قطري بن الفجاءة ؛ يقال : فجأه الأمر وفجئه بالكسر أيضا فجأة ، وفاجأه  
مفاجأة .

وزهب الأخص والمبرد إلى أن المصادر معمولات لأفعال مقدره ، وتلك  
الأفعال هي الحال ، والتقدير : يسعين سعيًا .. وكذلك الباقي .

---

(١) ثبت « الفصل » بالنسخة المحققة من التسهيل ، وسقط من نسخ التحقيق ، ومن بعض نسخ

التسهيل .

(٢) البقرة : ٢٦٠

(٣) نوح : ٨ ، ولم تذكر « ثم » في النسخ .

ورَدَّ بأن الدالَّ على الفعل المذكور إن كان المصدر فليُتس في كل فعل له مصدر ولا يقتصر فيه على السماع ؛ ولم يقل بهذا<sup>(١)</sup> بصري ولا كوفي إلا المبرد في طريق كما سيأتي ؛ ولا يمكن كون الفعل المذكور دالاً على ذلك الفعل المحذوف لأن اللقاء لا يدل على المفاجأة ، وكذلك الباقي ؛ وما ذهب إليه الكوفيون من أنها منصوبة بالأفعال السابقة مفعولات مطلقة لأحوالاً ، لأن في اللقاء معنى المفاجأة ، وكذا الباقي ، لا يخفى ضعفه مما ذكر .

( ولا يطرد فيما هو نوع للعامل ، نحو : أتيتُه سرعةً ، خلافاً للمبرد ) - قال سيويه : لاتقول : أتيتُه سرعة ولارْجُلة ، بل حيث سمع . انتهى .

ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد ، فعنه في نقل اقتياس ذلك<sup>(٢)</sup> مطلقاً ، وعنه اقتياسه فيما هو نوع للعامل دون غيره ، وعلى هذا لا يجوز : جاء زيدٌ بكاءً ، ولاضحك زيدٌ بكاءً ، وعلى الأول يجوز

( بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع ) - أي سواء قلنا إنه في موضع الحال أم لا ، فلا يقاس ما هو نوع للعامل كالمثالين الأولين ، ولا<sup>(٣)</sup> غيره ، كالمثالين الآخرين .

( إلا في نحو : أنت الرجل عِلماً ، وهو زهيرٌ شعراً ، وأما عِلماً فعالم ) أي فلا يقتصر في هذه الأنواع الثلاثة على السماع ، بل يقاس ، فتقول : أنت الرجل أدباً ونبلاً ، وزيدٌ حاتمٌ جوداً والأحنف حليماً ، وأما نبلاً فنبيل ، وأما سمناً فسمين ، وما أشبه ذلك مثله ؛ والنصب في الأنواع الثلاثة على الحال ، وتقدير الأول :

(١) في ( د ) : هذا

(٢) سقطت من ( د )

(٣) في ( ز ) : ولا على غيره .

أنت الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبيل ، وهو معنى قول الخليل : أنت الرجل في هذه الحال .

وقال ثعلب : إنه مصدر مؤكد ، ويتأول الرجل باسم مما بعده ، أي أنت العالم علماً ، والمتأدب أدباً ، والنبيل نبلاً ، والتميز فيه محتمل ، لتأول الرجل بالكامل ، فيكون منقولاً من الفاعل ، وتقدير الثاني : هو مثل زهير في حال شعر ، وكذا الباقي ، والتميز فيه أيضاً محتمل ، بل ظاهر ؛ لأنه على تقدير مثل : وقد نصبوا على التمييز في : زيد القمر حسناً ونحوه ؛ وتقدير الثالث : مهها يذكر إنسان في حال علم مثلاً ، فالمذكور عالم .

وأصله أن يوصف شخص بعلم وغيره ، فيقال للواصف ذلك ، والمعنى إنكار ما وصف به من غير المذكور ، والناصب للحال ما قبلها من فعل الشرط المقدر ، وصاحبها الضمير المرفوع به ؛ ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير الذي فيه ؛ وقد نص سيبويه على جواز نصبها بما قبلها وما بعدها ، ومراده ما ذكر ، لكن شرط الثاني أن لا يمنع مانع من عمله فيما قبله ، فإن منع تعين الأول ، نحو : أما علماً فلا علم له ، وقد أشار سيبويه إلى هذا ، وصرح به غيره .

( وترفع تميم المصدرَ التالِيَّ أمَّا ، في التنكير<sup>(١)</sup> جوازاً مرجوحاً ) - قال سيبويه : وقد يرفع في لغة تميم ، فيقولون : أما علمٌ فعالم ، بالرفع ، وكذا الباقي ، والنصب في لغتها أحسن . انتهى .

وقضية كلامه أن غير تميم تنصبه ، سواء الحجاز وغيرهم ، وقال المصنف في الشرح إن النصب لغة الحجاز .

( وفي التعريف وجوباً ) - فيقولون : أما العلمُ فعالمٌ ، بالرفع . وظاهر إطلاق كلام المصنف أنهم يرفعون المعرف بالألف واللام وغيرهما وجوباً ،

(١) في ( غ ) : في النكرة .

فيقولون مثلاً : أما علم النحو فعالمٌ ؛ وظاهر كلام سيويه يقتضي تخصيص ذلك  
بذي ال ، وهو المنقول ، قال سيويه : فإن أدخلت الألف واللام رفعوا . يعني  
بني تميم . انتهى . ولا يبعد أن يجري المضاف إلى ذي ال مجرى ما دخلت عليه .  
( وللحجازيين في المعرف رفعٌ ونصبٌ ) - فيقولون : أما العلم فعالم ،  
بالوجهين ، وكذا ما أشبهه . وظاهر كلام المصنف التساوي ، وسيويه ذكر الرفع  
وجملاً من مسائله ، ثم قال : وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف  
واللام ، وهذا قد يشعر بأن الرفع أكثر .

( وهو في النصب ) - أي المعرف المذكور .

( مفعول له عند سيويه ) - قال سيويه : كأنه أجاب من قال : له ؟

انتهى .

وبهذا يتقرر المفعول من أجله ، وإنما كان كذلك لامتناع الحالية للتعريف ،  
وكذا المصدرية ، لأن المصدر التوكيدي لا يكون معرفاً .

( وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش ) - فتقول في : أما علماً فعالمٌ  
مثلاً : إن علماً منصوب بعالم ، والتقدير : مها يكن من شيء ، فالمذكور عالم  
علماً ؛ ورُدَّ بأن ذلك لا يطرد له في كل موضع ، فقد تدخل الفاء على ما يمتنع عملُ  
ما بعده فيما قبله ، نحو : أما علماً فلا علم له<sup>(١)</sup> أو فهو ذو علم أو فإن له علماً ،  
وكذلك يقول الأخفش في المعرف نحو : أما العلم فعالم ، ويرده ما ذكر وما سبق  
من أن المصدر التوكيدي لا يكون معرفاً .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره المصنف في الشرح ، وبعض  
المغاربة ، وأجازه السيرافي من أن المنكر والمعرف ينتصبان على المفعولية ، أي مها

(١) سقطت من ( د )

تذكر علما أوالعلم ، فرددود لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كعلم ، ولا صفات كعالم ؛ وأما ما حكاه الفراء عن الكسائي عن العرب : أما قریشاً فأنا أفضلها ، وما حكاه يونس عن قوم من العرب : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد ، بالنصب ، فقليل جدا ، والوجه في هذا الرفع ، وقال سيويوه ، وذكر ما حكاه يونس : إنه قليل خبيث .

( فصل ) - ( لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ) - استظهر بالغالب على ما جاء حالا من النكرة ، وليس فيه شيء مما ذكر من الشروط ، نحو قولهم : عليه مائة بيضاً ، وفيها رجل قائماً .

( مالم يختص ) - إما بوصف نحو : مررت برجل قرشي ماشياً . ويكفي وصف واحد ، خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين ، وقد حكى سيويوه : هذا غلام لك ذاهبا ، وقال تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم . أمراً من عندنا <sup>(١)</sup> ﴾ ؛ وإما بإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين <sup>(٢)</sup> ﴾ ، ﴿ وحشرنا عليهم كل شيءٍ قبلاً <sup>(٣)</sup> ﴾ في قراءة ضم القاف والباء . وإما بعمل نحو : مررت بضارب هنداً قائماً ؛ والوجه في هذه المسائل الإلتباع لا الحال .

( أو يسبقه نفي ) - نحو : ﴿ وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ ولها كتابٌ معلومٌ <sup>(٤)</sup> ﴾ وقوله :

٤ - ماحمّ من موت حمى واقياً ولا ترى من أحدٍ باقياً <sup>(٥)</sup>

(١) الدخان : ٤ ، ٥

(٢) فصلت : ١٠

(٣) الأنعام : ١١١

(٤) الحجر : ٤

(٥) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٣ : يعني ليس هناك موضع حماية يحفظ الإنسان من الموت ، ولا ترى أحداً باقياً مخلداً في الدنيا ، والشاهد في قوله : حمى واقياً ، حيث جاءت الحال من النكرة ، والمسوغ وقوع النكرة بعد النفي .

المساعد ( ٢ )

قال صاحب البديع : النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها ، فنزلت منزلة المعرفة .

( أو شبهه ) - وهو النهي والاستفهام ، كقول قطري :

٥ - لا يركننُ أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحِمام<sup>(١)</sup>  
وقول الآخر :

٦ - ياصاح هل حمّ عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملأ؟<sup>(٢)</sup>  
يقال حمّ الشيء وأحم أي قَدَّر فهو محموم .

( أو تتقدم الحال ) - أي على صاحبها ، نحو : هذا قائماً رجلاً ، وفيها قائماً رجلاً ، وأنشد سيبويه :

٧ - وبالجسم مني بيناً لو علمته

شحوبٌ ، وإن تستشهدني العين تشهد<sup>(٣)</sup>

---

(١) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٤ : قاله قطري بن الفجاءة ، واسمه جمونة ، وقيل : قاله الطرماح ؛ يعني لا ينبغي للإنسان أن يميل في يوم الحرب إلى التأخر عن القتال خائفاً من الموت . والشاهد في قوله : متخوفاً ، حيث وقع حالا من أحد مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة ، لوجود المسوغ ، وهو تقدم النهي .

(٢) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٣ : قاله رجل من طيبئ ؛ يعني يا صاحب ، لم يقدر الله للإنسان في هذه الدنيا حياة خالدة ، ترى من أجلها لنفسك العذر في الإبعاد في الأمل . والشاهد في قوله : حمّ عيشٌ باقياً ، حيث جاءت الحال من النكرة لوقوعها بعد استفهام .

(٣) جاءت الرواية في ( ز ، غ ) : وإن تستشهد بدون ياء ، مع إثبات كسرة التاء والهاء من علمته في ( ز ) وفي ش . ش . ابن عقيل ص ١٣٠ : يعني وفي جسدي تغير ظاهر من عدم عطفك عليّ لو علمته لعطفت أو لرحمتني ، وإن تطلي الشهادة من العين على ذلك تشهد لك بهذا التغير . والشاهد في قوله : بيناً ، حيث وقع حالا من شحوب مع أنه نكرة ، لأنه وجد مسوغ ، وهو تقدم الحال على صاحبها ؛ وذكر رد ابن هشام والرضي ، وإجابة بعضهم على الرد ، ولم يذكر قائله .

وأُشِدَّ غيره :

٨ - وما لام نفسي مثلها لي لائمٌ ولا سدَّ فقري مثل ما ملكت يدي<sup>(١)</sup>  
ونصب الحال المتقدمة من النكرة إنما يكون في قليل من الكلام ؛ قال  
سيبويه :

أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام . انتهى .

ويقال : شحَبَ جسمه يشحب بالضم شحوباً إذا تغير جسمه ، وشحَبَ جسمه  
بالضم شحوبة لغة فيه ، حكاها الفراء .

ويجوز : هذا قائمٌ رجلٌ ، على طريق البدل ؛ وحكى الفراء : هذه خراسانية  
جارية ، بنصب خراسانية على الحال ، ورفعها على البيان .

( أو تكن جملة مقرونة بالواو ) - كقوله تعالى : ﴿ أو كالذي مرَّ على قرية  
وهي خاويةٌ على عروشها ﴾<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر :

٩ - مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلي الغداة شفيح<sup>(٣)</sup> ؟

---

(١) في ش . ش . ابن عقيل ص ١٣١ : والشاهد في قوله : مثلها لي لائمٌ ، حيث جاءت الحال من  
النكرة ، والمسوغ تقدم الحال على صاحبها . ولم يذكر قائله .

(٢) البقرة ٢٥٩

(٣) ذكره صاحب المغني ضمن أحكام الجمل بعد المعارف وبعد النكرات ج ٢ ص ٤٢٨ وما بعدها ،  
حيث ذكر قيود الضابط الذي وضعه النحاة على سبيل التقريب : « الجمل بعد النكرات صفات وبعد  
المعارف أحوال » ، قال في القيد الرابع : انتفاء المانع ، والممانع أربعة أنواع ، أحدها : ما يمنع حالية كانت  
متعينة لولا وجوده . . . والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ، ويمتنع فيه الاستئناف  
لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فتتعين الحالية بعد أن كانت ممنوعة . . ثم ذكر شاهدين من القرآن الكريم  
والبيت : مضى زمن . . الخ وقال : والمعارض فيهن الواو ، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته ،  
خلافاً للزمخشري ومن وافقه . . . ولم ينسب البيت وقد نسبه في معجم الشواهد إلى قيس بن ذريح .

( أو يكن الوصف به<sup>(١)</sup> على خلاف الأصل ) - نحو : مررت بيئراً قفياً  
بدرهم ، وبمئة قعدة رجل .

( أو يشاركه فيه معرفة ) - نحو : هذا رجلٌ وعبد الله منطلقين ، وهؤلاء  
ناسٌ وعبدُ الله منطلقين .

( ويجوز تقديم الحال على صاحبه<sup>(٢)</sup> وتأخيره ) - وذلك لأن الحال تنزل من  
صاحبها منزلة الخبر ، فالأصل فيها التأخير كالخبر ، ويجوز التقديم .

( إن لم يعرض مانع من التقديم<sup>(٣)</sup> ) - أي فيجب حينئذ تأخير الحال .

( كإضافة إلى صاحبه ) - نحو : عرفت مجيء هند مسرعةً ، فلا يجوز تقديم  
هند مسرعة على هند ، لما في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ونحوه  
في وجوب التأخير ، على خلاف فيه يأتي بباب التعجب ، قولك : ما أحسن هنداً  
مجردةً ، فتقول : ما أحسن مجردةً هنداً أم لا ؟

( أو من التأخير ، كاقترانه يالاً على رأي ) - أي كاقتران صاحب الحال بيالاً  
نحو : ما جاء راكباً إلاً زيدٌ ، فيمتنع تأخير هذه الحال عن صاحبها عند قوم منهم  
الأخفش ، نص على ذلك في المسائل ، وقوله :

☆ ما راعني إلاً جناحَ هابطاً<sup>(٤)</sup> ☆

- ١٠ -

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (غ) : صاحبها .

(٣) في (د) : من التقدم ، وفي (ز ، غ) : إن لم يمنع مانع .

(٤) في أمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٦ : جاء به شاهداً على حذف النون من : عرتن ، قالوا فيه :

عرتن ، حذفوها منه ثالثة ساكنة ، كما حذفوا الألف من علابط ، وهو القطيع الضخم من الغنم ، فقالوا :  
علبط ، قال :

ما راعني إلاً رباحَ هابطاً      على البيوت قوْطُبه المُلابطُ =



على إضمار ناصب مقدر بعد جناح ، أي راعني هابطاً ، وجناح اسم رجل .

( وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال ) - أي وإضافة صاحب الحال نحو :  
جاء زائرٌ هنديٌ أخوها ، وسار منقاداً لعمروٍ صاحبه ؛ فلا يؤخر الحال فيها عن  
صاحبها .

( وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيفٍ على الأصح لا ممتنع ) - فإذا  
قلت : مررت بهند ضاحكةً ، امتنع عند أكثر النحويين ، ومنهم سيبويه ، وأكثر  
البرصيين ، تقديم ضاحكة على هند ؛ وتقل ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك  
خطأ ؛ وزعم ابن هشام أنه لم يسمع تقديمه من لسان العرب ؛ وفي كلاميها إن لم  
يؤولا نظراً . فذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الجواز وقال :

١١ - تسليتُ طراً عنكم بعدَ بينكم بذكرائمٍ حتى كأنكم عندي<sup>(١)</sup>

والكوفيون يفصلون ، فينعون مع الظاهر في الاسم كالشال ، ويجيزون مع  
المضمر نحو مررتُ ضاحكةً بكِ ، ومع غير الاسم نحو : مررتُ تضحكُ بهندي .

= قال في الحاشية : وفي رواية : إلأ جناح : خصائص ٢ / ٢١١

قال : القَوُطُ القطيع من الغنم يكون ضخماً وغير ضخم ، فلذلك وصفه بالعلابيط ، ونصب العلابيط  
بها بيط ، لأن هبط لازم ومُتَعَدِّ . . .

والشاهد هنا نصب هابطاً على الحال ، بإضمار ناصب مقدر ، أي راعني هابطاً ، ولا يعرف قائله .

(١) في ش . ش . العين على الأشموني والصبان ٢ / ١٧٧ : الشاهد في قوله : طراً ، حيث وقع  
حالاً من المجرور في : عنكم ، وتقدم عليه ، ومعناه جميعاً ، وهو من المشتقات ؛ والبين الفراق . ولا  
يعرف قائله .

وليس لمن منع حجة فيها روح ، وما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلف جداً ، فالحق ما ذهب إليه المصنف من الضعف لقلة السماع ، هذا إن كان الجارُّ غير زائد ، وأما الزائد فلا منع فيه ، فنقول : ما جاء راكباً من أحد ، فليس كلام المصنف على إطلاقه ، وكذلك ليس هو على إطلاقه في المفهوم من قوله : بحرف ، إذ من المجرور بالإضافة ما لا يمتنع معه التقديم نحو : هذا شاربٌ السويق ملتوتاً غداً ، فيجوز : هذا ملتوتاً شاربٌ السويق غداً ، وكذا ما أشبهه ، مما إضافته غير محضة ، وأما أعجبي سيرٌ هندٍ راكبةً ، ونحوه مما إضافته محضة ، فلا يجوز فيه التقديم بإجماع ؛ وقوله :

١٢ - نحن وطننا خُساً دياركم إذ أسلمت حُياتكم ذمــــــــــــــــاركم<sup>(١)</sup>

ليس خُساً فيه بمعنى بُعداً حالاً من المخاطبين من قوله : ﴿ قِرْدَةٌ خاسئين ﴾<sup>(٢)</sup> ، بل بمعنى زاجرين ، من خسأت الكلب ، حالاً من ضمير المتكلم ، والذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه .

( ولا يمتنع تقديمه على المرفوع ) - فتقول : جاء مسرعاً زيداً . ومنه :

١٣ - فا كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجرٍ إلا ليمالٍ قلائل<sup>(٣)</sup>

(١) في اللسان - وطأ : وطئ الشيء يطؤه وطئاً داسه

وفيه - خُساً : الليث : خسأت الكلب أي زجرته ، فقلت له : اخساً . . والمثال فيه شاهد على مجيء الحال من ضمير المتكلمين في قوله : وطننا خُساً . ولا يعرف قائله .

(٢) البقرة : ٦٥ : « فقلنا لهم ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾ ، والأعراف : ١٦٦ : ﴿ قلنا لهم :

كونوا قردة خاسئين ﴾ .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ج ٣ ص ١١٦ قال : أي بين الخير وبينه ، شاهداً

على حذف « وبينه » والشاهد هنا تقديم الحال على صاحبه المرفوع في قوله : سالماً أبو حجر . . وقائله النابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني .

( والمنصوب ) - فنقول : ما لقيت راكبةً هنداً ؛ ومنه قول الحارث بن ظالم :

١٤ - وقطع وصلها سيفي وإني فجعتهُ بخالدٍ طراً كلاباً<sup>(١)</sup>

( خلافاً للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقاً ) - أي سواء كانت الحال اسماً نحو : رأيت راكبةً هنداً ، أو فعلاً نحو : رأيت تركبُ هنداً ؛ والسمع يرد قولهم ، فمن الاسم ما تقدّم ، وأما الفعل فقوله :

١٥ - لن يراني ، حتى ترى ، صاحبٌ لي  
أجتني سخطه ، يشيبُ ، الغراباً<sup>(٢)</sup>

أي لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه حتى ترى الغراب يشيبُ . وفهم من قوله : الظاهر ، الجواز مع المضمر ، نحو : مسافراً أكرمتني هنداً .

( وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال ) - فيمنعون : مسرعاً جاء زيدٌ . وفهم من قوله : الظاهر ، الجواز مع المضمر ، قيل : وهو إجماع ؛ قال تعالى : ﴿ خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ . . ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال :

١٦ - مُزْبِداً يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنِي وَإِذَا يَخْلُولُهُ لِحْمِي رَتَعُ<sup>(٤)</sup>

---

(١) قاله الحارث بن ظالم المري ، والشاهد في قوله : طراً كلاباً ، حيث تقدم الحال طراً على صاحبه المنصوب : كلاباً .

(٢) المعنى كما يقول الشارح : لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه ، حتى ترى الغراب يشيب ؛ والشاهد في تقدم الحال - جملة يشيب - على صاحبها المنصوب : الغرابا ؛ ولم أعرف قائله .

(٣) القمر : ٧

(٤) في أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٠ : وأصل رتع أكل ماشاء ، ومنه قول سويد بن أبي كاهل : =



( واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً ) - أي استثنى بعض الكوفيين الفعل ، فأجاز تقديمه حالاً لمنصوب ، كما سبق تمثيله وشاهده ، وإنما فعل ذلك لاتفاء مانع التقديم في الاسم ، وهو ما زعموا من الالتباس ، وهو إيهام كون الحال مفعولاً ، وصاحبها بدل منه ، وهو ضعيف ، إذ المتبادر إلى الفهم الجال ، فالصحيح الجواز مطلقاً .

( ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه ) - فلا يقال : جاء<sup>(١)</sup> غلامٌ هندي مجردةً . قال المصنف : بلا خلاف ، وليس كذلك ؛ فقد أجاز هذا بعض البصريين ، ويحكي عن الفارسي ، وقال صاحب البديع : إنه قليل ؛ فإن كان المضاف عاملاً ، أي بمعنى الفعل جاز ؛ نحو : عرفت قيام زيدٍ مسرعاً ، وهو راكب الفرس عُربياً ، قال تعالى : ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾<sup>(٢)</sup> .

( إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه ) - أي جزء ما أضيف إليه نحو : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً﴾<sup>(٣)</sup> ؛ أو كجزء ما أضيف إليه نحو : ﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾<sup>(٤)</sup> ؛ وذلك لصحة الاستغناء عن المضاف ؛ بخلاف : جاء غلام هندي مجردة ، إذ العامل في صاحب الحال حينئذ لا يصح أن يعمل في الحال بوجه .

( فصل ) - ( يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً ) -

<sup>=</sup> يهون الصعب . ولا أعرف قائل هذا البيت .

(١) في ( د ) : ما جاء .

(٢) يونس : ٤ .

(٣) الحجر : ٤٧ .

(٤) النحل : ١٢٣ .

فتقول : مسرعاً جاء زيدٌ ، ومنه : ﴿ خُشِعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وشتى  
تؤوبُ الحلبَةَ ، وسريعاً يهون الصعبُ ... البيت<sup>(٢)</sup> .

ومنعُ الجرمي التقدِيمَ لشبه<sup>(٣)</sup> الحال بالتمييز ، يرده السماع والقياس ؛ إذ الحال  
أشبه بالظرف ، والظرف لا يمتنع تقديمه ، والبصريون قاطبة على خلاف قوله ،  
وللكوفيين في تقديم الحال تفصيل طويل . وحاصل ما يتعلق بهذا المقام أنهم  
يمنعون تقديمها أول الكلام إذا كانت من ظاهر ؛ فلا تقول : راكباً جاء زيدٌ ،  
ولا ضاحكةً لقيت هنداً ، ولا راكبةً مررتُ بهندي ؛ والسماع السابق يرد عليهم .

( أو صفةً تشبهه ) - أي تشبه الفعل المتصرف ، بتضمنها معنى الفعل  
وحروفه ، وقبول علامات الفروع . وقد نص سيبويه وغيره على جواز تقديمها  
على ما جرى مجرى الفعل من اسم فاعل وما في حكمه ، فتقول : راكباً زيدٌ  
ذاهبٌ ، وزيدٌ مجرداً مضروبٌ ، وموسراً ومعدماً<sup>(٤)</sup> سَمَحٌ .

( ولم يكن نعتاً ) - مثل المصنف هذا : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً  
سرجها ، فلا يجوز أن يقال : مررت برجل مكسوراً سرجها ، ذاهبة فرسه ؛  
وهذا صحيح في هذا المثال ، لكن ليس المنع لتقديم الحال على العامل الواقع نعتاً ،  
بل لما في ذلك من لزوم تقديم ضمير سرجها على مفسره ، وليس من المواضع  
المستثناة في ذلك ؛ وقد نص النحاة على منع التقديم هنا ، فلو كان عامل الحال  
نعتاً وليس فيه هذا جاز تقديم الحال عليه وحده ، فيجوز : مررت بامرأة

(١) القمر : ٧ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة ٢٤ .

(٣) في ( غ ) : لتشبيهه .

(٤) في ( غ ) : ومعدوماً .

ضاحكةً راكبةً ، بتقديم ضاحكةً حالاً على عاملها راكبةً صفة امرأة ؛ فنصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه مفعولاً به وحالاً وظرفاً ومصدرأ ؛ وإنما منعوا تقديم الحال على المنعوت ، فلا تقول في المثال : مررت ضاحكةً بامرأة راكبةً ؛ فقول المصنف : ولم يكن نعتاً ، ليس على إطلاقه ، ومعناه على طريق كلام النحويين أنه إن كان نعتاً امتنع تقديم صاحب الحال عليه وعلى المنعوت .

( ولا صلة لأل )<sup>(١)</sup> - فلا تقول : مسرعاً الجائي زيد ، ولا ال مسرعاً جائي زيد ؛ بل يجب التأخير فتقول : الجائي مسرعاً زيد .

( أو حرفٍ مصدرِي ) - نحو : يعجبني أن تقوم مسرعاً ، فلا تقول : أن<sup>(٢)</sup> مسرعاً تقوم ؛ وهذا إذا كان الحرف المصدرِي مما يعمل ، فإن كان لا يعمل لم يمتنع ، فتقول : عجبت مما باكياً يُرى زيد ، والأصل<sup>(٣)</sup> : مما يُرى زيداً باكياً . وفهم من كلامه أن العامل إن كان صلة لغير ال أو الحرف المذكور لم يمتنع التقديم عليه نحو : من الذي خائفاً جاء ؟ الأصل<sup>(٣)</sup> : من الذي جاء خائفاً ؟

( ولا مصدرأ مقدرأ بحرف مصدرِي ) - نحو : يعجبني ركوبُ الفرس مُسرجاً ، فلا يجوز : مُسرجاً ركوبُ الفرس<sup>(٢)</sup> ؛ فإن كان المصدر غير مقدر بالحرف جاز نحو : قائماً ضرباً زيداً ، الأصل<sup>(٣)</sup> : ضرباً زيداً قائماً ، أي اضرب .

( ولا مقرونأ بلام الابتداء أو القسم ) - نحو : لأصبرُ مُحْتسباً ، ولأقومنَّ طائعاً ؛ فلا يجوز تقديم الحال على اللام ، فلا تقول : محتسباً لأصبر ، ولا طائعاً لأقومنَّ ، وأما تقديمها على العامل بعد اللام فيجوز كما في المفعول فتقول : لمحتسباً

(١) في ( غ ) : ولا صلة ال .

(٢) أي يعجبني أن مسرعاً تقوم .

(٣) في ( ز ) : للأصل .

أصبر ، ووالله لطائعاً أقوم . قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿إِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ وهذا في لام الابتداء ، ما لم توجد إن ، فإن وجدت امتنع ، فلا تقول : إن زيداً لمسرعاً ذاهب .

وقضية كلام المصنف أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد ، قرنت الجملة بالواو أم لم تقرن بها ، فتقول : ويده على رأسه جاء زيد ، وهكذا نقل صاحب رؤوس المسائل عن الجمهور أنهم يجيزون تقديم الجملة الحالية مع الواو على عاملها الفعلي ، وتقل أيضاً أن الفراء يمنع ذلك ؛ والذي في كتب المغاربة الجواب بالمنع في الجملة المقرونة بالواو ، وإن تصرّف العامل ، وأن الكسائي والفراء وهشاما أجازوا : وأنت راكبٌ تحسنُ ، وأنت راكبٌ حسنتُ<sup>(٣)</sup> .

( ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرّف ) - نحو : ما أنصرك مستنجداً فلا تقول : ما مستنجداً أنصرك .

( أو صلةٌ لأل أو حرفٍ مصدريٌّ أو مصدرًا مقدراً بحرفٍ مصدريٍّ أو مقروناً بلام الابتداء أو القسم ) - وذلك كما سبق تمثيله . وقد يفهم من عدم تعرضه لما وقع نعتاً في هذا الموضع ، كما تعرض لغيره مما تضمنه كلامه السابق ، أن مقصوده هناك أن ما كان نعتاً امتنع التقديم معه في الجملة لا على حدّ المذكور معه من المواضع المذكورة ، فيقوى بهذا تنزيل كلامه على ما ذكر الناس كما تقدم ؛ ويُفهم أيضاً مما ذكر أن ما كان مما يقتضي التصدير حالاً لا يقع مع المتأخر ويقع مع المتقدم ؛ فيجوز : كيف جاء زيدٌ ؟ ويلزم تقديمه لما فيه من الاستفهام ، وكيف

(١) في ( د ) : قال الله تعالى .

(٢) آل عمران : ١٥٨ .

(٣) في ( غ ) اضطراب في العبارتين : رأيت راكباً لا يحسن ، وأنت راكبة حسنة .



في هذا ونحوه حال على الأصح ، لإبدال الحال منه نحو : أراكباً أم ماشياً ،  
وقيل : هو ظرف .

( أو جامداً ضَمَّنَ معنى مشتق ) - كحرف التنبيه واسم الإشارة ؛ فإذا قلت :  
هذا زيدٌ قائماً ، امتنع : قائماً هذا زيدٌ ، سواء جعلت العامل التنبيه أو اسم  
الإشارة ؛ وفي العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين : أحدها : جواز كونه الحرف  
أو الاسم ، وهو قول الجمهور ، فعلى التقدير الأول يجوز : ها قائماً ذا زيدٌ ، وعلى  
الثاني يمتنع .

المذهب الثاني ، وهو أن العامل الاسم لا الحرف ، وهو مذهب ابن أبي  
العافية .

الثالث أنه ليس واحداً منها ، بل محذوف يدل عليه الاسم المبهم ، تقديره :  
انظر إليه قائماً ، وهو مذهب السهيلي ؛ ومنع مع ذلك أيضاً تقديم الحال .

( أو أفعال تفضيل ) - نحو : هو أكفأهم ناصراً ، فلا تقول : هو ناصراً  
أكفأهم ، لانخطاطه عن اسم الفاعل ونحوه ، لعدم قبول علامة التأنيث والتثنية  
والجمع .

( أو مفهَم تشبيه ) - نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، فلا يجوز : شجاعاً مثلك ،  
وكذا لو حذف مثل نحو : زيدٌ الشمسُ طالعةً ، فلا يجوز البصريون : زيدٌ طالعةً  
الشمسُ ، وأجازته الكسائي .

( واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً ) - وإن لزم من ذلك عمل  
ما هو كالعامل المعنوي فيما تقدّم عليه نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، ومررت  
برجل خيرٍ ما يكون خيرٌ منك خيرٍ ما تكون ؛ فأفعل التفضيل عامل في الحالين

في المثالين ، لتضمنه معنى عاملين ؛ أي هذا يزيد طبيبه في هذه الحال على طبيه في هذه الحال ؛ وهذا مذهب ابن جني وابن كيسان وابن خروف ، وهو الأظهر من كلام المازني ، وقال به الفارسي في التذكرة ، واختاره ابن عصفور مرة ، وقال المصنف إنه مذهب سيويه .

وقيل : العامل فيها كان التامة مقدره مع إذا فيما يستقبل ، ومع إذ لما مضى ، وهو مذهب المبرد والزجاج والسيرافي والفراسي في الحلييات ، واختاره ابن عصفور مرة .

ويجوز بعض المغاربة كون المضر كان الناقصة ، والمنصوبان خبر إن لا حالان ؛ واستدل بالتعريف نحو : زيدٌ المحسنُ أفضلُ منه السيءُ .

ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : غالباً ، وكأنه يشير به إلى أن المذكور مع مخالفة الأصل غالباً ، وما هو الأصل وهو التأخير غير غالب ، فيقتضي بهذا جواز التأخير ؛ لكن الذي نصّ عليه الناس منع التأخير فيها كتقديمها ؛ ولعله مال إلى ما ذهب إليه بعض المغاربة من جواز تأخيرها عن أفعال ، بشرط إيلاء أفعال إحداها قبل المفضل عليه ، وإيلاء الأخرى المفضل عليه نحو : هذا أطيبُ بשרاً منه رطباً ؛ ولا حاجة حينئذ إلى إضمار : إذا كان ، أو إذ كان ، إلا أن هذا يحتاج إلى سماع .

( وقد يفعل ذلك بذى التشبيه ) - فيعمل في حالين : إحداها متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، كقوله :

١٨ - أنا فذاً كهمُ جميعاً فإنْ أمدد<sup>(١)</sup> أبدهم ، ولات حين بقاء  
وقوله :

---

(١) في ( د ) : أشدد ، ولم أعر على البيت فيما تحت يدي من مراجع ؛ والشاهد في قوله : أنا فذاً =

١٩ - تَعَيَّرْنَا أَنَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مَلُوكًا<sup>(١)</sup>

أي نحن في حال تصعلكتنا مثلكم في حال ملككم ، فحذف مثلاً وأقام المضاف إليه مقامه مضمناً معناه ، وأعمله ما فيه من معنى التشبيه . قيل : والصحيح أن النصب بمقدّر أي إذا كنت فذاً ... وإذا كنا صعاليك .

( فإن كان الجامد ظرفاً أو حرف جر مسبوقة بمُخْبِر عنه جاز على الأصح توسط الحال بقوة إن كانت ظرفاً أو حرف جر ، وبضعف إن كانت غير ذلك )  
- فالظرف نحو : زيدٌ عند عمرو في الدار ، يجعل عند عمرو حالاً ، وفي الدار خبر زيد ، وهو العامل في الحال ؛ وحرف الجر نحو : زيدٌ في البستان مع عمرو ، يجعل في البستان حالاً عامله مع عمرو خبرٌ زيد ؛ وكذا لو كان الخبر والحال ظرفين ، أو حرفي جرٍّ ، ومنه :

٢٠ - وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرِبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ<sup>(٢)</sup>

= كهم جميعاً ، حيث عمل ذو التشبيه : كهم ، في حالين : متقدمة عليه هي : فذاً ، ومتأخرة عنه هي : جميعاً .

(١) في المغني ٢ / ٤٢٩ شاهد ( ٦٨٤ ) : قد قالوا : زيدٌ زهيرٌ شعراً وحاتمٌ جوداً ، وقيل في المنصوب فيها إنه حال أو تمييز ، وهو الظاهر ، وأياً كان فالحجة قائمة به ، وقد جاء أبلغ من ذلك ، وهو إعماله - أي إعمال ذي التشبيه - في الحالين ، وذلك قوله :

تَعَيَّرْنَا أَنَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مَلُوكًا  
إذ المعنى : تعيرنا أننا فقراء ، ونحن في حال صععلكتنا مثلكم في حال ملككم .

(٢) في شرح الشواهد الكبرى للعيني - هامش خزانة الأدب - ٣ / ١٧٣ : قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج ، حين حالوا بين الحسين بن علي - رضي الله عنها - وبين الماء بأرض كربلاء ، حتى مات أكثر شيعته عطشاً .. والشاهد في قوله : وقد كان ، حيث وقعت هذه الجملة حالاً من الضمير الذي في منكم ، وهو الضمير المحرور بالحرف ، وهو شاذ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفي لا يجوز ، وما جاء من ذلك يكون شاذاً ...

واحترز بمسبوق من تأخر الخبر عنه ، فلا خلاف حينئذ في جواز توسط الحال فتقول : في الدار عند عمرو زيد ، وفي الدار قائماً زيد ، إذ لا محذور فيه .

وقوله : على الأصح ، إشارة إلى ما ذهب إليه الأخفش في أحد قوليهِ ، والقراء من إجازة توسط الحال بين الخبر عنه المتقدم والخبر المتأخر ظرفاً ومجروراً ، سواء كانت الحال كذلك كما سبق أم اسماً أم جملة اسمية بالواو ، وهو المشار إليه بقوله : ويضعف نحو : ﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة من نصب مطويات ، وكقوله :

٢١ - بنا عاذَ عوفٌ وهو باديّ ذلّةٍ لديكم ، فلم يَعدَمْ ولاءٌ ولا نصراً<sup>(٢)</sup>

ونحو : زيد وماله بالبصرة كثيرٌ ، وجمهور البصريين على المنع مطلقاً ؛ وما ذكره المصنف من التفصيل مدركةٌ فيه أن الظروف ونحوها يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ، وأن ماورد من ذلك غير ظرف ولا شبهه قليل ؛ وما اختاره نحو ما اختاره ابن برهان من جواز تقدم الحال إذا كانت ظرفاً ونحوه على العامل الذي هو كذلك والخبر عنه ، وجعل منه قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾<sup>(٣)</sup> قال : هناك ظرف هو حال ، ولله خبر الولاية وعامل في الحال . ومن لازم هذا إجازته التوسط ، وهو إذا عين ما ذهب إليه المصنف .

ويزيد : وجمهور البصريين على منع التقديم على الخبر عنه والخبر جميعاً ، لا

(١) الزمر : ٦٧ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٨٢ شاهد / ٣٧٤ قال : الشاهد في : باديّ ذلّةٍ ، حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف ، وهو : لديكم ، وتقدم عليه ، وهو شاذ .

(٣) الكهف : ٤٤

يقال : قائماً زيدٌ في الدار ، ولا قائماً في الدار زيدٌ ، ولا عندك زيد مع عمرو ، ويجعل عندك حالاً ، وحكى في ذلك الإجماع ، لكنة مُعترض بأن الأخفش أجاز في : فداءً لك أبي وأمي ، أن يكون فداءً حالاً عامله لك ، وأجاز الكوفيون : قائماً أنت في الدار .

ويتلخص من هذا في التوسط ثلاثة أقوال ، وفي التقدم كذلك : المنع فيهما : وهو قول جمهور البصريين .

والجواز فيهما : وهو قول الأخفش :

والترفة بين الظرف ونحوه وغيرهما : وهو قول ابن برهان<sup>(١)</sup> فيهما

وقول المصنف في التوسط فقط .

وفي الصورتين ، قول رابع ، وهو للكوفيين : التفرقة بين الظاهر فيمنع ، والمضمر فيجوز .

( ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيدٌ ، قائماً فيها ، بل ترجح على الخبرية ) - فيجوز رفع قائم ونصبه في هذا ونحوه ، وهو ما تكرر فيه الظرف أو الجار والمجرور الذي يصلح أن يكون خيراً ، ولكن الراجح النصب ، قال تعالى : ﴿ ففي الجنة خالدين فيها<sup>(٢)</sup> ﴾ ، ﴿ أنها في النار خالدين فيها<sup>(٣)</sup> ﴾ ، وذلك لأنه من حيث تقدم كان الأولى له أن يكون عمدة .

---

(١) سقطت من ( د )

(٢) هود : ١٠٨

(٣) الحشر : ١٧

( وتلزم هي <sup>(١)</sup> في نحو : فيك زيدٌ راغبٌ ) - أي فيجب رفع راغب خبراً ، ويمتنع نصبه حالاً ، تكرر فيك أم لم يتكرر ، لأن فيك لا يصلح للخبرية .

( خلافا للكوفيين في المسألتين ) - إذ أوجبوا النصب في الأولى ، وجوّزوه في الثانية ؛ ومجيء النصب في القرآن في الصورة الأولى لا يقتضي الوجوب ، بل الرجحان ، وهو مُسَلَّمٌ ، فهو الأحسن والأجود ؛ فلو لم يوجد تكرير في هذه الصورة جاز الوجهان ؛ قال المصنف : بلا خلاف ، فتقول : فيها زيدٌ قائمٌ ، وقائماً ، برفع قائماً ونصبه إن شئت ؛ ولو تكرر فيها الظرف والخبر به جاز الوجهان أيضاً ، وحكم برجحان الرفع ، قال تعالى : ﴿ وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ <sup>(٢)</sup> .

واستشهد الكوفيون للنصب في المسألة الثانية بقوله :

٢٢ - فلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِجِبْهَا أَخَاكَ مِصَابَ الْقَلْبِ جَمًّا بِلَابِلِهِ <sup>(٣)</sup>  
في رواية نصب مصاب ؛ وأوّل على أن التقدير : فإن بجبها أخاك شغف أو فتن ؛ والمشهور في الرواية رفع مصاب .

( فصل ) - ( يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو

(١) أي الخبرية

(٢) آل عمران : ١٠٧

(٣) لم ينسبه في معجم شواهد العربية ، وفي ش .ش الأشموني والصبان للعيبي ج١ ص ٢٧٢ : هو من أبيات الكتاب الحسين . يقال : لحيت الرجل ألحاه لحياناً إذا ملته وعذلته ، من باب فتح يفتح ، فيها أي في المحبوبة ، والفاء في فإن للتعليل ، والشاهد في بجبها ، فإنه يتعلق بقوله : مصاب القلب ، بضم مصاب ، فهو معمول الخير قدم على الاسم ، ولا يجوز ذلك إلا عند البعض .. والشاهد هنا على نصب مصاب ، على رواية الشارح وتقديره ، ولا يعرف قائله .

تعدده ، بجمع و<sup>(١)</sup> تفریق ( - فالأول<sup>(٢)</sup> ) وهو تعددها مع اتحاد صاحبها نحو : جاء زيداً راكباً مسرعاً ، وهذا مذهب أبي الفتح وجماعة ، قياساً على الخبر والنعت ، فكما جاز تعدد الخبر والنعت ، مع كون الخبر عنه والمنعوت واحداً ، جاز ذلك في الحال ؛ وذهب أبو علي الفارسي وجماعة ، منهم ابن عصفور ، إلى المنع كما في الظرف ، إلا مع أفعل التفضيل ، لتضمنه معنى عاملين نحو : هذا بשרاً أطيب منه رطباً .

والثاني وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها ، بجمع في الحال نحو : جاء زيداً وعمرو مسرعين ، ومنه : ﴿ وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ﴾<sup>(٣)</sup>

والثالث وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها ، بتفريق في الحال نحو : لقيتُ زيداً مُصعداً منحدرًا .

( ولا تكون لغير الأقرب إلا مانع ) - قال ابن السراج : إذا أزلت الحال عن صاحبها ، ولم تلاصقه ، لم يَجْزُ ذلك ، إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه ، فإذا تعدد صاحب الحال ، وتعددت بتفريق ، فيما أن يخاف لبس نحو : لقيتُ زيداً مصعداً منحدرًا ، أو لا نحو : لقيتُ هنداً مصعداً منحدرًا ؛ فإن خيف لبس تعين كون أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأولهما ، تقليلاً للفصل ؛ وفي التمهيد خلاف هذا ، فقال في المثال الأول : تجعل الأولى<sup>(٤)</sup> للفاعل ، والثانية للمفعول ، والعكس يجوز ما لم يلبس . انتهى .

(١) في ( غ ) : أو تفریق

(٢) في ( د ، ز ) : فالأولى

(٣) إبراهيم : ٣٣

(٤) أي الحال

وهذا يقتضي أن ما سبق أنه واجب في المثال لا يجوز ، وعلى المذكور أولاً جري ابن مالك : وإن لم يُخَفَّ لبسٌ فالأولى جعل أولاهما لثانيهما ، وثانيتها<sup>(١)</sup> لأولهما كما سبق ، فتقول في المثال الثاني : مصعدةً منحدرًا ، ومنه :

٢٣ - عهدتُ سعادَ ذاتِ هوىٍّ مَعْنَى فزدتُ وعاد سلواناً هواها<sup>(٢)</sup>

ويجوز العكس ، ومنه :

٢٤ - لقي ابني أخويه خائفاً مُنْجِدِيهِ ، فأصابوا مَعْنَى<sup>(٣)</sup>

ويجوز أيضاً الأمران في المثال الأول ، عند علم المخاطب بصاحب كل من الحالين . نص عليه ابن السراج .

( وإفرادها بعد إمّا ممنوع ) - أي في النثر والنظم ، فيجب أن تُردف بأخرى

مقرونة بإمّا أو بأو ، قال تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾<sup>(٤)</sup>

وقال :

٢٥ - وقد شَفَّني أن لا يزال يروعني خيالك إمّا طارقاً أو مغادياً<sup>(٥)</sup>

(١) في ( د ، ز ) : وثانيتها

(٢) في معنى اللبيب شاهد ٨٠٢ ص ٥٦٥ : في مسألة تعدد الحال مع اختلاف صاحب ، واستحالة التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول ، والثانية من الفاعل ، تقليلاً للفصل . قال : ومنه : عهدت سعاد ...

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان قال : الشاهد في : خائفاً منجديه ، حيث وقع خائفاً حال من ابني ، ومنجديه من أخويه ، والعامل فيها لقي ، وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها .

(٤) الإنسان : ٢

(٥) في الدرر ج١ ص ٢٠٢ ، ج٢ ص ١٨٦ : استشهد به على أنه يجب للحال إذا وقعت بعد إمّا =



يقال : شفه الهم يشفه بالضم شفأ هزله ، وشفشفه أيضا ، وطرق يطرق  
طروقا فهو طارق إذا جاء بليل .

( وبعد «لا» ، نادر ) - فالوجه المستعمل في الكلام أن تُردف بأخرى معها  
« لا » نحو : جئتك لا راغباً ولا راهباً ، ويستباح في الشعر أفرادها ، قال :

٢٦ - قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر<sup>(١)</sup>  
( ويضم عاملها جوازاً لحضور معناه ) - كقولك للراحل<sup>(٢)</sup> : راشداً  
مهدياً ، أي تذهب ، وللقادم : مسروراً مأجوراً ، أي رجعت .

( أو تقدم ذكره في استفهام ) - نحو : راكباً ، لمن قال : كيف جئت ؟ أي  
جئت .

( أو غيره ) - نحو : بلى مسرعاً ، لمن قال : ألم<sup>(٣)</sup> تنطلق ؟ أي انطلقت ،  
ومنه : ﴿ بلى قادرين ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي نجمعها ، وحذف لدلالة : ﴿ أن لن نجمع ﴾<sup>(٥)</sup>  
عليه<sup>(٦)</sup> ؛ كذا قدره سيوييه ، وجعله الفراء مفعولاً ييحبس مقدرًا لدلالة :  
﴿ أيحسب الإنسان ﴾ ؟ والتقدير : بلى فليحسبنا قادرين .

---

= أن تردف بأخرى معاداً معها إما أو . قال في ج٢ : ونسبه أبو حيان للأخطل .

(١) في ( د ، ز ) : الخديعة ، وفي الدرر ج١ ص ١٢٩ ، وفي الأشموني مع الصبان ج٢ : ص ١٨ :

استشهد به على وقوع الحال بعد لا دون أن تكرر ضرورة ؛ ولم يعرف قائله .

(٢) في ( غ ) : للرجل .

(٣) في النسخ الثلاث : لم ، والسياق يعضد التحقيق .

(٤) القيامة : ٤

(٥) القيامة : ٣

(٦) زيادة في ( غ )

( ووجوباً إن جرت مثلاً ) - كقولهم : حَظِيَّين بناتٍ ، صَلَفِيْنَ كَنَاتٍ ، أي عرفتم . ولا يجوز ذكره لأن الأمثال لا تغير . وحظيين من الحظوة بضم الحاء وكسرهما ، يقال : حظيت امرأة عند زوجها حَظْوَةً وحِظَّةً ، وصَلَفَتْ تصَلَفَ صَلْفًا إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها ، فهي صَلَفَةٌ من نساء صلائف ، والكَنَّة بالفتح امرأة الابن ، وتكسَّر على كَنَائِن كأنه<sup>(١)</sup> جمع كنيئة .

( أو بيَّنت ازديادَ ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً ) - فالأول نحو<sup>(٢)</sup> : بعته بدرهم فصاعداً ، أي فذهب الثمن صاعداً ، وكذلك أخذته بدرهم فزائداً ؛ والثاني نحو : تصدق بدينار فسافلاً ، أي فانحط المتصدق به سافلاً . قاله المصنف .

قال شيخنا<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - في هذا الثاني : لم أره لغير المصنف ، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع ، لأن حذف الفعل العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل .

( مقرونة بالفاء أو ثم ) - فالأول كما سبق ، والثاني نحو : ثم صاعداً ، أو ثم زائداً ، أو ثم سافلاً . قال سيبويه : وثم بمنزلة الفاء ، تقول : ثم صاعداً ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم . انتهى .

وفهم من كلامه أن الواو لا تأتي هنا ، وقد نص على ذلك النحويون : سيبويه وغيره ، لأن المقصود بيان أن الأدنى الدرهم ، وأنه تصاعد الثمن بعد ذلك ، والواو لا تعطي هذا ، إذ يحتمل ( وصاعداً ) أن الثمن كان صاعداً قبل ذلك .

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (د، ز) .

(٣) أي أبو حيان

(أو<sup>(١)</sup> نَابَتْ عن خبر) - نحو : ضربني زيداً قائماً .

( أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره ) - فالأول نحو : أقاماً  
وقد قعد الناس ؟ وكذا إن أردت التوبيخ ولم تستفهم نحو : قاعداً - قد علم الله -  
وقد سار الركب . والثاني نحو : هنيئاً مريئاً . قال سيبويه : وإنما نصبه لأنه  
ذكر خيراً أصابه إنسان ، فقلت : هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت له هنيئاً  
مريئاً ، أو هنأه ذلك هنيئاً مريئاً . ومذهب المبرد في قاعد ونحوه أنها مصادر  
جاءت على فاعل ، وقد سبق الكلام في هذا في آخر باب المصدر .<sup>(٢)</sup>

(ويجوز حذف الحال ، ما لم تَنْبُ عن غيرها ) - نحو : ضربني زيداً قائماً ،  
وكالواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم .

( أو يتوقف المراد على ذكرها ) - كحال عاملها صَحَبَ بنفي أونهي  
نحو : ﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ ولا تمش في  
الأرض مرحاً ﴾<sup>(٤)</sup> وكذلك : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾<sup>(٥)</sup> ، وجئت راكباً في جواب :  
كيف جئت ؟

( وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها ، خلافاً لمن منع ) - وهم الأكثرون ،  
تشبيهاً لها بالصفة والموصوف . وظاهر كلام سيبويه ما اختاره المصنف ، تشبيهاً  
بالتمييز والمميز ، فكما يتحد عاملها نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ويختلف نحو : لي

(١) في ( غ ) : أو نائبة .

(٢) باب المفعول المطلق

(٣) الدخان : ٢٨ ، وقد جاءت في ( غ ) : ﴿ وما خلقنا السماء .. ﴾ - الأنبياء : ١٦ .

(٤) الإسراء : ٢٧

(٥) في النسخ الثلاث : ( هذا ... ) والآية كما في التحقيق - هود : ٧٢

عشرون درهماً ، كذلك تكون الحال مع صاحبها ، ومن الاختلاف : إنَّ هذا زيدٌ منطلقاً .

وظاهر كلام سيبويه أن منطلقاً منصوب باسم الإشارة ، وهو حال من زيد ، والعامل في زيد إنَّ ، وكذلك الكلام في ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾<sup>(١)</sup>

ومن اختلافها أيضاً قوله :

٢٧ - هاينناً ذا صريح النصح فاصغ له

وطع ، فطاعة مهدي نصحه رشداً<sup>(٢)</sup>

يقال : طاع يطوع إذا اتقاد .

( فصل ) : ( يؤكد بالحال ما نصبها من فعل ) - نحو : ﴿ ثم وليتم مذبزين ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾<sup>(٤)</sup> .

( أو اسم يشبهه ) - نحو : ﴿ وهو الحق مصدقاً ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ ومن مثل سيبويه : هو رجل صدق معلوماً ذلك ، أى معلوماً صلاحه ؛ كذا قدره سيبويه . ورجل صدق بمعنى صالح ، فأجري مجرى : هو صالحٌ معلوماً صلاحه .

(١) للمؤمنون : ٥٢

(٢) في معني اللبيب ج٢ ص ٥٦٤ الشاهد ٨٠١ - جاء به عند قوله : من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة ، وعلى الأول فيجوز : قائماً ذا زيد ، قال :

هاينناً ذا صريح النصح فاصغ له      وطع ...

برفع صريح ، وفتح طاء وطع ؛ ولم يذكر قائله ؛ والبيت هنا شاهد على اختلاف الحال مع صاحبها .

(٣) التوبة : ٢٥

(٤) البقرة : ٦٠ ، الأعراف : ٧٤ ، هود : ٨٥ ، الشعراء : ١٨٣ ، العنكبوت : ٣٦

(٥) البقرة : ٩١

( وتخالّفها لفظاً أكثر من توافّقها ) - فالأول كما تقدم ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله<sup>(٢)</sup> : ﴿ وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات ﴾<sup>(٣)</sup> بأمره ﴿ ، ومنه :

٢٨ - أصخ مُصيخاً لمن أبدى نصيحته والنزم تَوَقَّى خلط الجدّ باللعب<sup>(٤)</sup> أصاخ له استمع .

( ويؤكد بها أيضا في بيان يقين ) - نحو : هذا زيدٌ معلوماً ، أي لا شك فيه . ومنه قول سالم بن دارة :

٢٩ - أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسي وهل بدارةٍ يالللناسِ من عار<sup>(٥)</sup>؟  
أي لا شك في<sup>(٦)</sup> .

( أو فخرٍ ) - نحو : أنا فلان شجاعاً أو كريماً .

( أو تعظيم ) - هو فلان جليلاً مهيباً .

( أو تصاغُرٍ ) - أنا عبدك فقيراً إلى عفوك .

( أو تحقير ) - هو فلان مأخوذاً مقهوراً .

---

(١) النساء : ٧٩

(٢) زاد في ( غ ) : عز وجل

(٣) الأعراف : ٥٤ ، وسقطت : ﴿ والنجوم مسخرات ﴾ من ( د )

(٤) ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٨٥ : الشاهد في مصيخاً حيث وقع حالا من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ؛ ولم يذكر قائله .

(٥) في المرجع السابق : قاله سالم بن دارة اليربوعي ، والشاهد في : معروفاً حال مؤكدة لمضمون

الجملة الاسمية .

(٦) في ( غ ) : فيه .

( أو وعيد ) - أنا فلان متمكناً منك ، فاتق غضبي .

ومنه

٣٠ - أنا أبو المرقال عقّاً فظّاً لمن أعادي مِدْسراً دِلْظّاً<sup>(١)</sup>  
المدسر الدفاع ، والدلظ الغليظ الخلق .

( خبر جملة جزأها معرفتان جامدان جموداً محضاً ) - وذلك كما مثل ،  
ونحو : زيدٌ أبوك عطوفاً ، وأخوك زيدٌ معروفاً ؛ وإنما لزم التعريف لأن هذه  
الأحوال إنما تؤكد شيئاً استقر وعُرف .

وفي البسيط : وقد يجوز أن يكون الخبر نكرةً ، وإذا فات الجمود لم تكن  
الحال مؤكدة ، بل معمولية لما هو مشتق أو في حكمه ؛ ولاتكون الحال المؤكدة  
لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم كما سبق ، أو شبهه بالملازم في تقدم العلم  
به ، كما لو كان عندك علم بانطلاق شخص في حاجتك ، ثم سمعت من وراء حائط  
حِسّاً ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك . ذكر ذلك  
سيبويه .

(١) في اللسان - دلظٌ : دلظته يد لظته دلظاً : ضربه ، وفي التهذيب : وكزه ولهزه ؛ ودلظته  
يدلظته : دفع في صدره ، والمِدْلَظُ : الشديد الدفع ، والدَلْظُ على مثال خِدْبٍ ، واندلظ الماء اندفع ...  
ودلظَ مرّاً أسرع ...

والدَسْرُ : الطعن والدفع الشديد ، يقال : دسره بالرمح - ورجل مِدْسَرٌ .

والفظ : الحشن الكلام ، وقيل : الفظ الغليظ ... والفظ خشونة في الكلام ...

وعقٌ والده يعقهُ عقّاً وعقوقاً ومعقّةٌ : شقٌ عصا طاعته ؛ وعق والديه قطعها ولم يصل رحمه منها ؛  
وقد يُعمُّ بلفظ العقوق جميع الرحم . ورجل عَقَقَ وعَقَّقَ وعَقَّ ؟ أنشد ابن الأعرابي للزقيان :

أنا أبو المقدام عقّاً فظّاً

بين أعادي ملطساً ملظاً

أكظهُ حتى يموت كظّاً ..... الخ الأبيات

بهذه الرواية .

والشاهد في قوله : عقفا فظا ، حيث جاءت الحال مؤكدة في بيان وعيد .

( وعاملها أحق أو نحوه ) - فإن كان الخبر عنه غير أنا فتقدير العامل :  
أحقه أو أعرفه ، وإن كان أنا فالتقدير : أحق أو أعرف أو أعرفني .

( مضراً بعدهما ) - أي بعد المبتدأ والخبر ، لأن الدالّ عليه هو الجملة ، فلا  
يقدر إلا بعد تمامها ، كما في قولك : زيد قائم غير شك .

( لا الخبر مؤولاً بسمى ، خلافاً للزجاج ) لأن الخبر جامد جوداً محضاً ،  
والتأويل المذكور بعيد ، لا إشعار للاسم به عند ذكره ، بخلاف نحو : زيدٌ أسد .

( ولا المبتدأ مضمناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف ) - والتقدير عنده نحو :  
تنبه لزيد معلوماً ، وهو أبعد من قول الزجاج ، لأن الذي صُنّ معنى التنبيه  
الحروف لا الأسماء .

( فصل ) : ( تقع الحال جملة خبرية ) - فلا تقع الطلبية حالاً ، خلافاً  
للبراء في تجويزه : تركت عبد الله ، قم إليه ، وتركته ، غفر الله له ؛ على  
الحالية . ومنه ظاهر قول أبي الدرداء - رضي الله عنه - وجدت الناس أخْبُرُ  
تَقْلَةً<sup>(١)</sup> ؛ لكنه مؤول على أنه معمول حال محذوفة أي مقولاً فيهم : أخبر تقله ؛  
قلاه يقلوه قِلاً وقِلاءً أبغضه ، ويقلاه لغة طيئ .

ودخل في قوله : خبرية جملة الشرط ؛ وفي البسيط تقع جملة الشرط حالاً  
نحو : افعل هذا إن جاء زيدٌ ؛ ففعل : تلزم الواو ، وقيل : لا ، وهو قول ابن  
جني .

( غير مفتوحة بدليل استقبال ) - فلا تقول : امرر بزيد سيقوم ، أو سوف  
يقوم أولن يقوم . وعبارته قد تتناول المفتوحة بأداة شرط استقبالي وأنها لا تمنع ،

---

(١) في اللسان : قِلاء ؛ وفي حديث أبي الدرداء : وجدت الناس أخْبُرُ تَقْلَةً ... يقول : جَرَّبَ  
الناس ، فإنك إذا جربتهم قلوبهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم .

والجملة التعجبية ، وإن قلنا إنها خبرية لاتقع حالا ، فلا يجوز : مررت بزید ما أحسنه !

(مضمنة<sup>(١)</sup> ضمير صاحبها) - نحو : ﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾<sup>(٢)</sup> ،  
ومنه :

٣١ - عهدتك لاتصبو وفيك شبيبة فالك بعد الشيب صباً متياً<sup>(٣)</sup>  
ونحو :

٣٢ - كن للخليل نصيراً ، جاراً أو عدلاً ولا تشحّ عليه ، جاداً أو بخلاً<sup>(٤)</sup>  
( ويعني عنه في غير مؤكدة ) - فلا تغني الواو في المؤكدة عن الضير ،  
فلاتقول : أبو بكر الخليفة ، وقد علم الناس ؛ بل تحذف الواو ، وتأتي بالضير  
فتقول : قد علمه الناس .

( ولا مصدرّة بمضارع مثبت عارمن قد ) - فلا يجوز : جاء زيدٌ ويضحك  
عمرو ، والاستغناء بالواو .

( أو منفي بلا أو ما ) - فامتنع<sup>(٥)</sup> : جاء زيد ولا يضحك عمرو أو  
وما يضحك عمرو .

---

(١) في ( غ ) : متضمنة

(٢) البقرة : ٣٦

(٣) في الدرر ج ١ ص ٢٠٣ : استشهد به على مجيء الجملة الحالية مصدرّة بلا النافية ، وهو هنا  
شاهد على مجيء الحال جملة خبرية مضمنة ضمير صاحبها في قوله : « وفيك شبيبة » .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ١٨٨ : الشاهد في : جار حيث وقع حالا وهو ماض  
بدون قد والواو ، لكونه قد عطف بأو ، وكذا إذا وقع بعد إلا ... ، وكذا الكلام في قوله : جاد .

(٥) سقط سطر من ( د ) إلى الرقم التالي .

(٦) في النسخ الثلاث : فامنع ، والسياق يعضد التحقيق .



( أو بماضي اللفظ تال لإلاً ) - فلا يجوز : ما جاء زيد إلاً وضحك عمرو .

( أو متلو بأو ) - فمتنع : اضرب زيدا ، وذهب عمرو أو مكث .

( واو تسمى واو الحال ، وواو الابتداء ) - أي يغني في غير المذكور عن الضمير

واو نحو : جاء زيد وعمرو منطلق ، ومنه : ﴿ وطائفة قد أهتهم أنفسهم ﴾<sup>(١)</sup> .

وزعم ابن جني أنه لا بد من تقدير الضمير ، فإذا قلت : جاء زيد والشمس

طالعة ، فتقديره : وقت مجيئه ، وكذا ما كان مثله ؛ وسميت واو الحال

لمصاحبتها الحال ، وواو الابتداء ، إما لدخولها على المبتدأ ، كما تقدم ، وإما

لوقوعها ابتداء الجملة الواقعة بعدها ، وقدرها سيويه ياذ .

( وقد تجاء مع الضمير في العارية من التصدير المذكور ) - نحو : جاء زيد

ويده على رأسه ، ومنه : ﴿ وهم ألوف ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونحو : جاء زيد ولم يضرب عمراً ،

أو وقد ضرب ، أو وضرب . ويرد عليه المؤكدة ، فكما لاتغني الواو فيها عن

الضمير ، لاتجاء معه ، فلا تقول : أبو بكر الخليفة ، وقد علمه الناس ، بل يجب

حذف الواو فيتعين الضمير .

( واجتماعها ) - أي الواو والضمير .

( في الاسمية ) - نحو : ﴿ وهم ألوف ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وأنتم عاكفون ﴾<sup>(٣)</sup> ،

﴿ وأنتم تشهدون ﴾<sup>(٤)</sup>

( والمصدرة بليس ) - نحو : ﴿ ولستم بأخذيهِ ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) آل عمران : ١٥٤

(٢) البقرة : ٢٤٣

(٣) البقرة : ١٨٧

(٤) البقرة : ٨٤ ، آل عمران : ٧٠

(٥) البقرة : ٢٦٧

( أكثر من انفراد الضمير ) - نحو : ﴿ بعضكم لبعض عدو ﴾<sup>(١)</sup> ، ونحو :  
- ٣٣ - إذا جرى في كفه الرشاء جري القلب ليس فيه ماء<sup>(٢)</sup>

وقول الفراء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ ، قول ضعيف ، لكثرة  
ماورد من ذلك في القرآن وغيره ؛ والزمخشري وافقه ، ولكنه في الكشاف رجع  
إلى قول الجمهور .

( وقد تخلو منها الاسمية عند ظهور الملابس ) - فتقع الجملة حالاً ولا واو  
معها ، ولا ضمير مذكور ، نحو : مررت بالبرقفيز بدرهم ، أى قفيز منه ، وبيع  
السنن منوان بدرهم ، أى منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو . ذكر ذلك  
سيبويه .

( وقد تصحب الواو المضارع المثبت عارياً من قد ) - نحو ما حكاه الأصمعي  
من قولهم<sup>(٣)</sup> : قمت وأصك عينه . قال المصنف : ويمكن أن يكون منه : ﴿ إن  
الذين كفروا ويصدون ﴾<sup>(٤)</sup>

( أو المنفي بلا ) - جوز المصنف أن يكون منه قراءة غير نافع :  
﴿ ولا يسأل عن أصحاب الجحيم ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقراءة ابن ذكوان : ﴿ فاستقيما  
ولا تتبعان ﴾<sup>(٦)</sup> بتخفيف النون .

(١) البقرة : ٣٦ ، والأعراف : ٢٤

(٢) في اللسان : رشا : والرشاء على فَعَلٍ بالتحريك الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه ؛ والقلب  
البئر ، والدلو .. ، والشاهد في قوله : ليس فيه ماء ، حيث جاءت الاسمية المصدرية بليس حالية بدون  
واو .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( غ )

(٤) الحج : ٢٥

(٥) البقرة : ١١٩

(٦) يونس : ٨٩

( فيجعل<sup>(١)</sup> على الأصح خبر مبتدأ مقدر ) - أي وأنا أصلك ، وهم يصدون ،  
وأنت لاتسأل ، وأنتا لاتتبعان ؛ وقيل : لاحاجة إلى التقدير ، وقيل : الواو  
عاطفة .

( وثبت قد<sup>(٢)</sup> قبل الماضي غير التالي لإلاّ والمتلوّ بأو أكثر من تركها إن وجد  
الضمير ) - نحو : ﴿ وقد كان فريقاً منهم<sup>(٣)</sup> ﴾ ﴿ وقد فصل لكم<sup>(٤)</sup> ﴾  
﴿ الآن وقد عصيت<sup>(٥)</sup> ﴾ ؟ ؛ ومثال تركها : ﴿ هذه بضاعتنا ردت إلينا<sup>(٦)</sup> ﴾  
﴿ وجاؤوا أباهم عشاءً يبكون<sup>(٧)</sup> . قالوا ﴾ ، ﴿ أوجاؤوكم حصرت صدورهم<sup>(٨)</sup> ﴾

وفي كلام ابن عصفور وغيره من متأخري المغاربة أنه لا بد من قد ظاهرة  
أومقدرة ؛ والقول بالتقدير حكي عن الفراء والمبرد ، والصحيح أنه لا حاجة إليه ،  
لكثرة ما ورد بدون قد ، والتقدير تكلف بلا دليل ، وهذا قول الكوفيين ومذهب  
الأخفش ، ونسب إلى الجمهور .

ولا يخفى أن قول المصنف : وثبت<sup>(٩)</sup> قد ... إلى آخره ، إنما هو حيث يمكن

---

(١) أي المضارع المذكور

(٢) في ( د ) : وثبت الواو .

(٣) البقرة : ٧٥

(٤) الأنعام : ١١٩

(٥) يونس : ٩١

(٦) يوسف : ٦٥

(٧) يوسف : ١٦

(٨) النساء : ٩٠

(٩) في ( د ، ز ) : وتثوب



وهذا في غير المنفي ، فتقول : جاء زيدٌ وما طلعت الشمس ، بدون قد ، وكذا إن وجد الضير ، إلا أن الواو لا تلزم ، فتقول ، جاء زيدٌ مادري كيف جاء ، بالواو وبدونها .

( فصل ) : ( لاملحّل إعراب للجملة المفسّرة ، وهي الكاشفة حقيقةً ما تلتّه <sup>(١)</sup> ، ممّا يفترق إلى ذلك ) - كقوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ كمثل آدم ، خلقه من تراب <sup>(٣)</sup> ﴾ ، وقول النابغة :

لكلفنتي ذنبَ امرئٍ وتركتُـــــ كذي العرِّ يَكْوَى غيرَه وهو راتع <sup>(٤)</sup>

- ٣٦ -

وكونها لاملحّل لها من الإعراب هو المشهور ، وقيل هي بحسب ما تفسّر ، ففي : زيدٌ أضربته ؟ لاملحّل لها ، لأن المفسّر كذلك ، وفي : ﴿ إنا كل شيءٍ خلقناه بقدر <sup>(٥)</sup> ﴾ ، لها محل ، لأن المفسّر خبر إن . واختار هذا الشلويين ، وأيده بظهور الرفع والجزم في المفسر في مسألة أبي علي : زيدٌ الخبز آكله ، نصب الخبز ، فأكله ارتفع ، وهو مفسر لمثله محذوف ناصب للخبز ، وفي مسألة الكتاب : إن زيدا تكرمه يكرمك ، فتكرمه مفسر لعامل زيد ، وقد ظهر الجزم فيه .

(١) في ( غ ) : تليه م وكذا في بعض نسخ التسهيل .

(٢) سقطت من ( د )

(٣) آل عمران : ٥٩

(٤) قائله النابغة كما قال الشارح ، وهو النابغة الذبياني - ديوانه ص ٤٨ - من قصيدته العينية ،

يعتذر إلى النعمان بن المنذر ، وصدره في الديوان :

☆ حملت عليّ ذنبه وتركته ☆

وفي الحاشية : وروى الأصمعيّ : الجرب والعر : قرح يأخذ الإبل في أشفارها ، وربما كان في مشافرها ، مثل القوباء ، يسيل منه ماء أصفر ، وأهل الجاهلية يعترضون بعيراً من الإبل التي يقع ذلك فيها ، فيكفون مشفره وفخذه وعضده ، يرون أنهم إذا فعلوا ذلك ذهب القرح عنها كلها . يقول : أنا بريء ، وغيري سقيم ، فحملتني ذنب السقيم وتركته . والشاهد في قوله : يَكْوَى غيرَه ، بعد : كذي العر ، حيث وقعت جملة : يَكْوَى مفسرة لما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب على المشهور .

(٥) القمر : ٤٩

المساعد ( ٤ )

وفي شرح سيبويه المعروف بالصفار أن المفسر يكون على وفق المفسر في الإفرادية وغيرها ، فالمفرد يفسر المفرد ، والجملة تفسر الجملة ، وخلاف هذا لم يكثر ، نحو : ﴿ خلقه من تراب<sup>(١)</sup> ﴾ ، وكذا ﴿ هل أدلكم على تجارة<sup>(٢)</sup> ﴾ ؟ ، ثم قال ﴿ تؤمنون<sup>(٣)</sup> ﴾ .

والعُرُّ بالضم قروح مثل القوباء ، تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمها ، يسيل منها مثل<sup>(٤)</sup> الماء الأصفر ، فتكوى الصحاح لثلا تعديها المراض ؛ تقول منه : عَرَّتْ الإبل فهي معرورة ؛ والعُرُّ بالفتح الجرب ، تقول منه : عَرَّتْ الإبل تَعَرَّتْ فهي عارة ، ويبت النابغة بالضم ، قال ابن دريد<sup>(٥)</sup> : من رواه بالفتح فقد غلط ، لأن الجرب لاتكوى منه :

( ولا الاعتراضية<sup>(٦)</sup> ، وهي المفيدة تقوية ) - فتؤكد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه وتسدده ، ولهذا شرط فيها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة .

( بين جزأي صلة ) - نحو : أحب الذي ماله<sup>(٧)</sup> ، والكرم زين ، مبدول للناس ، ونحوه الفصل بها بين الموصول وصلته ، نحو :

ذاك الذي ؛ وأبيك ، يعرف مالكا - ٣٧

والحق يدفع ترهات الباطل<sup>(٨)</sup>

(١) آل عمران : ٥٩

(٢) الصف : ١٠

(٣) الصف : ١١

(٤) سقطت من ( د )

(٥) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد اللغوي صاحب جهرة اللغة المتوفى : ٣٢١ هـ

(٦) في النسخة المحققة من التسهيل : ولا للاعتراضية

(٧) في ( د ، ز ) : الذي جوده

(٨) قائله جرير - ديوانه : ٤٣٠ - وفي المعنى شاهد رقم : ٦٣٠ : يدمغ بدلاً من يدفع ، وفي الدرر

ج : ١ ص : ٦٥ ، ٢٠٤ : الشاهد في قوله : وأبيك ، وهي اعتراضية للقسم فصل بها بين الصلة والموصول .

الترهات الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها ، الواحدة ترهة فارسي  
معرب ، ثم استعير في الباطل .

( أو إسناد ) - كقوله :

٣٨ - وقد أدركتني ، والحوادث جمّة أسنة قومٍ لضعافٍ ولاعزلٍ<sup>(١)</sup>

عزل جمع أعزل ، والأعزل في الأصل الذي لاسلاح معه ، ثم قيل لأحد السّاكين  
أعزل تشبيهاً بذلك .

( أو مجازة ) - خرّج بعضهم عليه : ﴿ فالله أولى بهما<sup>(٢)</sup> ﴾ بناء على أن  
الجواب : ﴿ فلا تتبعوا<sup>(٣)</sup> ﴾ ، والأكثر على أن ﴿ فالله أولى ﴾ جواب لا  
اعتراض ، فالشاهد على هذا قول عنترة :

٣٩ - إما تريني قد نخلت ومن يكن غرضاً لأطراف الأسنّة ينحل

فلربّ أبلج مثل بعلك بادنٍ ضخمٍ على ظهر الجواد مهبلٍ<sup>(٤)</sup>

يقال : نخل جسمه ينحل نحولاً هزل ، ونحل بالكسر أيضاً ، والفتح  
أفصح ، والغرض الهدف للرمي ، والهدف كل مرتفع من بناء أو كتيب رمل

(١) في الدرر ج ١ ص ٢٠٥ : استشهد به على أن جملة الاعتراض تقع بين الفعل ومرفوعه في  
قوله : أدركتني ، والحوادث جمّة ، أسنة قومٍ ...

قال السيوطي في الهمع : قال ابن الأعرابي في نوادره : هذا من أبيات لرجل من بني دارم أسره بنو  
عجل ، فلما أنشدتم إياه أطلقوه ، وذكر البيت الذي قبله ، وبيتين بعده .

قال صاحب الدرر : وقال ابن حبيب : أسر حنظلة بن العجلي جويرة بن زيد فلم يزل في الوثاق حتى  
قعدوا للشرب ، فأنشأ يتغنى بالأبيات فأطلقوه . قال : ورأيت في كتاب أيام العرب لأبي عبيدة مثل  
ذلك ، ولكن ساء حويرثة بن بدر ، وسمى الذي أسره حنظلة بن عمارة .

(٢) (٣) النساء : ١٢٥

(٤) لم أجدّه في مراجعي ، وقد جاء به الشارح شاهداً على وقوع الاعتراضية بين جزأي المجازة في  
قوله : إما تريني قد نخلت ... فلربّ أبلج ، حيث وقعت الاعتراضية : ومن يكن غرضاً .. الخ

أوجب ، ويقال : بلج الصبح يبلج بالضم أي أضاء ، وصبح أبلج بين البلج أي مشرق مضيء ، ويقال : رجل أبلج بين البلج إذا لم يكن مقرونا ، وفي حديث أم معبد<sup>(١)</sup> في صفة النبي ﷺ : « أبلج الوجه » أي مشرقه ، ولم ترد : بَلَجَ الحاجب لأنها تصفه بالقرن<sup>(٢)</sup> : والبادن من البُدن والبدن كالعُسر والعُسر ، وهو السمن ، تقول : بدن الرجل بالفتح يبدن بَدْنًا ، وبدن بالضم يبدن بدانة فهو بادن ، وامرأة بادن أيضا وبدين . ويقال : هبَّله اللحم إذا كثر عليه وركب بعضه بعضا وأهبله ، ورجل مهبل ، وفي حديث عائشة في حديث الإفك : « والنساء يومئذ لم يُهبلنَّ اللحم<sup>(٣)</sup> » .

( أو نحو ذلك ) - كالقسم وجوابه نحو : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسّم ، لو تعلمون ، عظيم<sup>(٤)</sup> ﴾ ، وكان واسمها نحو :

كأن ، وقد أتى حول كيل أثنافيهما حمامات مثول<sup>(٥)</sup> - ٤٠

( ويميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ) - فلو أتيت بمفرد مكان : وقد أتى حول كيل ، وغيره من هذه الجمل لكان ممتنعاً .

( وجواز اقترانها بالفاء ) - كقوله :

(١) (٢) في اللسان - قرن : والقرن والقرين البعير المقرون بآخر ، وفي رواية أم معبد في صفة النبي

ﷺ : أَرَجُ أفرن مقرون الحاجبين

(٢) بخاري - مغازي : ٢٤ ، ومسلم توبة : ٥٦

(٤) الواقعة : ٧٥ ، ٧٦

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٦ : حول جديد : قال : والبيت من شواهد المعنى ، والشاهد في قوله :

وقد أتى حول كيل ، حيث وقعت الاعتراضية بين كأن واسمها : أثنافيهما ، وهو من أبيات لأبي الغول الطهوي .



٤١ - واعلم ، فعلم المرء ينفعه \_\_\_\_\_ أن سوف يأتي كل ما قدرا<sup>(١)</sup>

( ولن ) - كقوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ، وَلنْ تَفْعَلُوا ، فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾<sup>(٢)</sup>

( وحرف تنفيس ) - كقوله :

٤٢ - وما أدري ، وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء<sup>(٣)</sup> ؟

( وكونها طلبية ) - نحو : ﴿ قل إن الهدى هدى الله ﴾<sup>(٤)</sup> هي معترضة بين

﴿ تؤمنوا ﴾ و ﴿ أن يؤتى أحد ﴾ ، ومنه :

٤٣ - إن سلمي ، والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها<sup>(٥)</sup>

والله يكلؤها دعاء ، يقال : كلاه الله كلاءة بالكسر أي حفظه

وحرسه ؛ وما رزأته ماله ورزئته أي ما نقصته .

( وقد تعرض جملتان ، خلافاً لأبي علي ) - في زعمه أن الاعتراض لا يكون

إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ، فالاعتراض بجملتين كثير ، ومنه : ﴿ فاسألوا

أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون ﴾<sup>(٦)</sup> ، فهما جملة اعتراض<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في الدرر ج ١ ص ٢٠٧ : هو من شواهد العيني والمغني ، والشاهد فيه تميز الاعتراضية عن

الحالية باقترانها بالفاء .

(٢) البقرة : ٢٤

(٣) في الدرر : ١ : ٢٠٦ : الشاهد وقوع الاعتراض : جملة إخال بعد سوف ، والبيت لنزهير -

ديوانه : ٧٣

(٤) آل عمران : ٧٣

(٥) في المغني شاهد رقم ٦٢٦ : البيت لابن هرمة وكذا نسب لابن هرمة في الأمالي الشجرية : ١ :

٢١٥ ، وفي معجم شواهد العربية : والشاهد فيه : وقوع الاعتراض بين اسم إن وخبرها ، وهو دعاء .

(٦) النحل : ٤٣

(٧) وجملتا الاعتراض المذكورتان واقعتان بين قوله تعالى ! ﴿ نوحى إليهم ﴾ وقوله تعالى :

﴿ بالبينات والزبر ﴾ - النحل : ٤٤ .

## ٢٩ - باب التمييز

ويقال له أيضاً باب التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر .

( وهو ما فيه معنى مِنْ ) - أخرج الحال ، فإنها تشارك التمييز فيما عدا ذلك من القيود التي تذكر .

( الجنسية ) - أخرج : استغفرت الله ذنباً ونحوه ، فهو مفعول لا تمييز ، وإن كان على معنى مِنْ ، لأنها غير الجنسية .

( من نكرة ) - احتراز به من المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول به .

نحو : هو حسنٌ وجهه ، فإن فيه ما في : هو حسنٌ وجهاً إلا التنكير .

( منصوبة ) - احتراز من النكرة المضاف إليها ، وفيها معنى مِنْ الجنسية .

نحو : له رطلٌ زيتٍ .

( فضلية ) - أخرج اسم لا المحمولة على إن ، نحو : لا خيراً من زيد فيها ،

وفيها ما في التمييز إلا الفضلية .

( غير تابع ) - يُخرج صفة اسم لا المنصوبة ، نحو : لا رجلَ ظريفاً ، فإنها

نكرة فضلة منصوبة بمعنى من الجنسية ، لكنها تابع ، ويخرج أيضاً ، نحو : قبضت

عشرة دراهم ، ففي<sup>(١)</sup> دراهم معنى مِنْ الجنسية ، وهو نكرة منصوبة فضلة ، لكنه

تابع .

---

(١) في ( د ، ز ) : في دراهم .

( و يميّز إما جملة ، وستبين ) - أي في الفصل الذي يلي هذا .

( وإما مفرداً عدداً ) - نحو : ﴿ ثلاثين ليلة ﴾<sup>(١)</sup> .

( أو مُفهِمٍ مقدارٍ ) - وهو الكيل نحو : إردبٌ قحاً ، والوزن نحو : رطل زيتاً ، والمساحة نحو : شبر أرضاً ، وما أشبه ذلك ك ﴿ مثقال ذرة خيراً ﴾<sup>(٢)</sup> .

وبعض النحويين يجعل المقدار متناولاً للعدد أيضاً ، وعليه جرى ابن الضائع ، وما فعله المصنف هو طريق الفارسي .

( أو مثليّة ) - كقول بعضهم : ما لنا مثله رجلاً ، ولنا أمثالها إبلاً .

( أو غيريّة ) - نحو : لنا غيرها شاء .

( أو تعجب ) - نحو<sup>(٣)</sup> : ويحّه رجلاً ، وحسبك به فارساً ، ولله درّه إنساناً ،

و .

☆ يا جارتا ما أنتِ جاره ☆<sup>(٤)</sup>

- ٤٤ -

(١) من قوله تعالى : ﴿ واعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾ - الأعراف : ١٤٢ .

(٢) الزلزلة : ٧ .

(٣) سقطت من ( د ، ز ) .

(٤) في شرح شواهد ابن عقيل صفحة ١٣٨ :

☆ يا جارتا ما أنتِ جاره ☆

قاله الأعشى ميمون.... يعني : يا جارتي .. أتعجب من مجاورتك لي ، من حيث إنك لست كغيرك من المجاورين لغيري : بل أنت أعظم من أن تكوني جارة ، أي أنت كالأهل . والشاهد في قوله : جارة ، حيث وقع تمييزاً بعد ما يدل على التعجب وهو : ما أنت ، وسواء كان بالصيغتين نحو : ما أحسن زيدا رجلاً ، وأكرم بابي بكر رجلاً ، أو بغيرهما كما في قوله :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها \_\_\_\_\_ وما كان نفساً بالفراق تطيب

وفي رواية المقتضب ٣ / ٢٧ : أتهجر ليلي للفراق حبيبها ... والبيت للمخيل السعدي ، ذكره في

الخصائص ٢ / ٢٨٤ وفي الإنصاف ص ٤٩٣ وما بعدها ، وفيه كلام كثير .

وظاهر كلام المصنف أن هذا كله قياس ، وبعض متأخري المغاربة قال : إن التمييز المنتصب عن تمام الاسم يفسر عدداً أو مقداراً أو شبيهاً بالمقدار نحو : عليه شعر كلين ذنباً ، أي مثل شعر ، ولا يجيء بعد غير ذلك إلا قليلاً يُحفظ ولا يقاس عليه ، ومثل لذلك بجميع المثل السابقة من قوله : أو مثلية إلى آخرها ، وفيه نظر .

( بالنص على جنس المراد ) - الباء متعلقة بيميز ؛ وربما أفهم هذا منع التمييز بمثل ، فلا يقال : لي عشرون مثله ، وقد أجازته سيبويه ، وحكى : لي ملء الأرض أمثالك .

وفي شرح الصفار أن الكوفيين لا يميزون : لي عشرون مثله ، لأن التمييز مبين ومثل مبهمة . انتهى .

والصواب الجواز في مثل هذا ، لأن الإضافة بينت المراد ؛ وكلام المصنف محمول على ما لا بيان فيه كشيء ، فلا تقول : عندي عشرون شيئاً ، وعلى هذا اختار المصنف في هذا الكتاب في نِعْمًا أن « ما » اسم تام مرفوع ، وليس تمييزاً ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

( بعد تمام بإضافة ) - نحو : ﴿ ملء الأرض ذهباً ﴾<sup>(١)</sup> ، و ﴿ عدل ذلك صياماً ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولله درّه إنساناً .

( أو تنوين ) - ظاهراً كان نحو : رطل زيتاً ، أو مقداراً نحو : خمسة عشر رجلاً .

( أو نون تثنية ) - لي منوان عسلاً .

(١) من قوله تعالى : ﴿ فلن يُقبلَ من أخدم ملء الأرض ذهباً ﴾ - آل عمران : ٩١ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ أو عدل ذلك صياماً ﴾ - المائدة : ٩٥ .

( أو جمع ) - نحو : ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾<sup>(١)</sup> ، قاله المصنف .

( أو شبهه ) - أي شبه الجمع - نحو : ﴿ ثلاثين ليلة ﴾<sup>(٢)</sup> . ولا يقع التمييز بعد نون شبيهة المثنى ، فلا يقال : اثنان رجلاً ، ولا اثنتان امرأة .

( وينصبه مميّزةً لشبهه بالفعل ) - نحو : هو مسرور قلباً ، باشتعال رأسه شيئاً ، وسرعان ذا إهالةً ؛ فقلباً منصوب بمسرور ، وشيئاً باشتعال ، وإهالة وهو الشحم بسرعان ، وهو اسم فعل بمعنى سَرَعَ .

وهذا الذي ذكره المصنف مخالف لكلام المغاربة من جهة جعله هذا من تمييز المفرد ، وهم يعدونه من تمييز الجملة ، نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار من مكيل أو موزون أو ممسوح ، فيقولون : التمييز ينتصب عن تمام الكلام ، وهو الواقع لبيان إبهام حصل في الإسناد ، سواء كان المسند فعلاً نحو : طاب زيدٌ نفساً ، أو شبهه نحو : زيدٌ طيبٌ نفساً ؛ وينتصب عن تمام الاسم ، وهو الواقع لبيان إبهام اسم كالمعدود وما ذكر معه ، فما اصطح عليه المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية ، كما سيأتي ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم ، ولا حجر في الاصطلاح ، ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب ، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه والنحويين ، ولكن ليس هذا موضع تقريره ، فإنه يحتاج إلى بسط .

( أو شبهه ) - أي شبّه شبه<sup>(٣)</sup> الفعل ، كثلاثين ليلةً وبقية ما سبق من المثل بعده إلى : ما أنت جاره ؛ فناصر التمييز في هذه كلها ما سبق من الأسماء تشبيهاً لها في طلبها ما بعدها باسم الفاعل العامل .

(١) الكهف : ١٠٣ .

(٢) الأعراف : ١٤٢ .

(٣) في ( غ ) : شبهه .

( وَيَجْرُهُ بِالْإِضَافَةِ إِنْ حَذَفَ مَا بِهِ التَّامُ ) - كما سيأتي بيانه ؛ والذي به التام هو المضاف إليه ؛ والتنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبه الجمع ، فإذا حذف ما يسوغ حذفه من هذه جرّ المميز التمييز بالإضافة .

( وَلَا يُحَذَفُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَنْوِينًا ظَاهِرًا ) - نحو : رطل زيتٍ ، وإردبٍ قحٍ ، وذراع ثوبٍ ، وهو مسرور قلبٍ ؛ والتنوين المقدّر سيأتي حكمه .

( فِي غَيْرِ : مَمْتَلِيٌّ مَاءً ، وَنَحْوَهُ ) - وهو كل ما كان من المنون مقدّر الإضافة إلى غير التمييز نحو : البيت ممتلئٌ برّاً ، والكوز ممتلئٌ ماءً ، أي ممتلئٌ الأقطار ؛ وكذا : زيدٌ متفقئٌ شحماً ، أي متفقئٌ الأقطار ؛ فلتقدير إضافته إلى غير التمييز امتنعت إضافته إلى التمييز ، كما لا يضاف إليه المضاف صريحاً .

( أَوْ مَقْدَرًا فِي غَيْرِ : مَلَانَ مَاءً ، وَأَحَدَ عَشَرَ دَرْهَمًا ، وَأَنَا أَكْثَرُ مَالًا ، وَنَحْوَهُنَّ ) - فما لا تنوين فيه من غير هذه الثلاثة يجوز فيه الإضافة ، نحو : زيدٌ أشعثٌ رأساً ، وهندٌ شنباءٌ أنياباً ، فيجوز نصب رأسٍ وأنيابٍ وجرهما بالإضافة<sup>(١)</sup> ، بحذف التنوين المقدّر ، أي الذي منع من ظهوره شبه الاسم للفعل المقتضي منعه بالجر بالكسر ، وأما التنوين المقدّر في الثلاثة ، فلا يقدر حذفه للإضافة ؛ أما ملانٌ ماءً ونحوه ، فلأنه<sup>(٢)</sup> مقدّر الإضافة إلى غير التمييز ، أي ملانٌ الأقطار ؛ وأما أحد عشر وبابه فللزوم تنوينه تقديراً ، ولو صرح بالتنوين لم تمكن الإضافة إلى هذا المميز لإفراده ؛ وأما أكثر مالاً ونحوه ، فالمراد به أفعل التفضيل الواقع بعده سببيّ ، فإنه يجب نصب السببيّ ، ولا يجوز جرّه بالإضافة ، إذ لا يضاف أفعل التفضيل إلا إلى ما كان المفضلُ بعضه ؛ وعلامة السببيّ صلاحيته للفاعلية بعد

(١) سقط من ( د ) سطر من هنا إلى : بالكسر ، وأما ...

(٢) في ( د ) : فإنه .

تصيير أفعال فعلاً ، فتقدير أكثر مالاً : كثر ماله ، فإن لم يصلح لذلك تعيّنت  
الإضافة نحو : زيدٌ أكرمُ رجلٍ .

( أو يكون نون تثنية ) - نحو : عندي رطلاً زيتٍ .

( أو جمع تصحيح ) - نحو : هم حسَنُو وجوهٍ ، ومنطلقو<sup>(١)</sup> ألسنٍ .

وخرج بقوله : جمع تصحيح نون عشرين وأخواته ، فلا يقال : عشرو  
درهمٍ ، بل : عشرون درهماً . هذا هو<sup>(٢)</sup> المشهور ، وحكى الكسائي أن من العرب  
من يقول : عشرو درهمٍ ، وبعض النحويين قاس على<sup>(٣)</sup> هذا الشاذ ، فأجاز ذلك  
في بقية العقود بعده .

( أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه ) - فلو قلت : هو أشجع الناس  
رجلاً ، جاز في إفادة<sup>(٤)</sup> هذا المعنى أن تحذف المضاف إليه ، وتقيم الذي كان تمييزاً  
مقامه ، فتقول : هو أشجع رجل . وضابطه صحة جعل ما ميزت به مقام أفعال  
التفضيل ، كما في المثال ، إذ يصح : زيدٌ رجلٌ ؛ فإن لم يجز ذلك تعيّن بقاء  
الإضافة ونصب التمييز نحو : زيدٌ أكثر الناس مالاً .

وعلم من كلامه أن المضاف إليه لو لم يصلح للحذف ، وإقامة التمييز مقامه لم  
يجز إلا نصب التمييز نحو : لله درّه رجلاً . ويدخل فيه<sup>(٥)</sup> أيضاً : زيدٌ أكثر الناس  
مالاً ؛ إذ لا يصلح التمييز فيه لقيامه مقام المضاف إليه ، ولا مقام أفعال  
التفضيل ، فيتعين نصبه .

(١) سقطت العبارة من ( ز ، غ ) .

(٢) زاد هنا في ( ز ) : الصحيح .

(٣) في ( ز ) : قاس هذا على الشاذ .

(٤) في ( ز ) : في إفادته هذا المعنى .

(٥) في ( ز ) : فيها .

( في غير ممتلئين أو ممتلئين غضباً ) - فلا إضافة هنا ، إذ المميز مضاف إلى غير التمييز تقديراً ، كما سبق تقريره في : ممتلئ ، وملآن ؛ ولو قدّم هذا على قوله : أو مضافاً إليه كان أحسن .

( ويجب إضافة مُفهم المقدار إن كان في الثاني معنى اللام ) - فإذا قلت : عندي ظرف عسل وكيس دراهم ؛ فإن أردت ظرفاً يصلح للعسل وكيساً يصلح للدراهم تعينت الإضافة ؛ والتقدير : ظرف للعسل وكيس للدراهم ؛ وإن أردت عسلاً يملأ الظرف ودراهم تملأ الكيس ، جاز أن تضيف فتجر ، وأن تنون فتنصب .

( وكذا إضافة بعضٍ لم تُغيّر تسميته<sup>(١)</sup> بالتبعيض ) - فتقول : عندي جَوْز قطن ، وحَب رمان ، وتمرّة نخلة ؛ بالإضافة لا غير .

( فإن تغيّرت به ) - أي تسميته بالتبعيض .

( رجحت الإضافة والجُرّ على التنوين والنصب ) - فتقول : عندي جُبّة خزٌّ ، وخاتمٌ فضةٍ ، وسوارٌ ذهبٍ ، بالجُرّ والنصب ، ولكن الجُرّ أرجح لُبُعدِ الناصب عن الفعل .

( وكونُ المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً ، وفقاً لأبي العباس<sup>(٢)</sup> ) - فإذا نصبت خزّاً وفضةً وذهباً في المثل السابقة فسيبويه يعربها أحوالاً ، والمبرد يقول : هي تمييز ؛ ورجح المصنف قول المبرد بأنه لا يجوز إلى تأويل بمشتق ؛ وصحح جماعة منهم ابن هشام الخضراوي قول سيبويه ، ووجهه رفع هذه الأسماء الظاهرة والوصف بها ، ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجحة ؛ وقد كثر

---

(١) في ( د ) : إضافته .

(٢) المبرد .



في كلامهم النصب ؛ ومن رفعهم<sup>(١)</sup> الظاهر قولهم : سرج خز صَفَّتْهُ ، وكتاب طين خاتمته ؛ فلو كان ما قبل هذا المنصوب معرفة رجحت الحالية ؛ وقال المصنف في باب الحال : إنه لا يكون إلا حالاً ، لكنه قال في هذا الباب : إن الحالية راجحة .

( ويجوز إظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عدداً ، ولم يكن فاعل المعنى ) - فتقول : لي ملء الكيس من ذهب ، وإردب من قح ، وأمثالها من إبل ، وغيرها من شاء ، وويحه من رجل ، والله دره من فارس ، وكذا الباقي ، ولا تقول : أحد عشر من درهم ، ولا : زيداً أكثر من مال ، وطيب من نفس .

( فصل ) : ( مميّز الجملة ) - وهو ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمّة النسبة نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾<sup>(٢)</sup> .

وإنما خص هذا النوع بكونه مميّز الجملة ، لأن لكل من جزأي الجملة فيه قسطاً من الإبهام يرفعه التمييز ، بخلاف : لي مثله رجلاً ، وزيد طيب نفساً ، ونحوها مما سبق في تمييز المفرد ، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة ، فأطلق على مميزه : مميز مفرد ، وعلى مميز هذا النوع : مميز جملة . وهذا ، كما سبق ، اصطلاح من المصنف يخالف اصطلاح المغاربة ، فإنهم يجعلون نحو : زيدٌ طيبٌ نفساً ، ومسروورٌ قلباً ، من التمييز المنتصب عن تمام الكلام الذي سماه المصنف : تمييز الجملة ، وقد سبق ذكره ، وعلى هذا لا يختص تمييز الجملة بما وقع بعد جملة فعلية ، كما ذكر المصنف ، بل يكون بعدها وبعد الاسمية كما مثل ، وبعد اسم الفعل نحو : سرعان ذا إهالة<sup>(٣)</sup> .

(١) في ( د ، ز ) : رفعه .

(٢) القمر : ١٢

(٣) في لسان العرب - سَرَع : والعرب تقول : لسرعان ذا خروجاً ، وتقول : لسرع ذا خروجاً .. =

( منصوب منها بفعل ) - فالناصب له الفعل الذي في الجملة التي يميزها ، وهذا على اصطلاح المصنف في ميمز الجملة ، وأما على المشهور فناصبه<sup>(١)</sup> الفعل أو ما في معناه ، من اسم فاعل ونحوه ، أو مصدر ، أو اسم فعل .

وكون ناصب التمييز الواقع بعد تمام الكلام هو الفعل أو الفعل ونحوه هو مذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي ؛ قال ابن عصفور : وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه ، واختار ابن عصفور هذا القول .

( يقدر غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأول ) - فإذا قلت : طاب زيدٌ نفساً قدرته بطابت<sup>(٢)</sup> نفس زيد . ويتناول الإسناد المذكور إسناد الفعل<sup>(٣)</sup> إليه على جهة المفعولية ، نحو : غرست الأرض شجراً ، فتقول : غرست شجر الأرض . ولم يختلف النحويون في إثبات التمييز المنقول من الفاعل ، واختلفوا في المنقول من المفعول ، فأثبتته أكثر النحويين المتأخرين ، وتبعهم ابن عصفور والمصنف ، ونفاه الشلوبين والأبدي .

---

== ولسرعان ما صنعت كذا ، أي ما أسرع .. وفي المثل : « سرعان ذا إهالة » . وأصل هذا المثل أن رجلاً كان يحمق اشترى شاة عجفاء ، يسيل رغامها هزالاً وسوء حال ، فظن أنه ودك ، فقال : سرعان ذا إهالة .. والإهالة ما أذبت من الشحم ، وقيل : الإهالة الشحم والزيت .. والإهالة الودك .. وفي تاج العروس - سرع : بعد أن نقل كلام صاحب اللسان قال : قال الصاغاني : ونصب إهالة على الحال ، وذا إشارة إلى الرغام ، أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة ، أو هو تمييز على تقدير نقل الفعل ، كقولهم : تصيب زيدٌ عرقاً ، والتقدير : سرعان إهالة هذه ؛ يضرب مثلاً لمن يخبر بكينونة لشيء قبل وقته ، كما في العباب .

(١) في ( غ ) : فناصبها .

(٢) في ( غ ) : طابت .

(٣) في ( د ) : المفعول .

فأما قوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾<sup>(١)</sup> ، فظاهرٌ في إثباته ، أي : فجرنا عيون الأرض ، وخرَّجه من نفاه على الحال ، أي محالاً أو حوامل للماء ، أو البدلية ، أي : فجرنا الأرض عيونها ، أو على إسقاط الجار ، أي : بالعيون . واحترز بقوله : غالباً من : امتلاً الكوز ماءً ، ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونحوها .

( فإن صحَّ الإخبارُ به عن الأول فهو له أو لملاسه المقدر ) - فإذا قلت : كرم زيدٌ أباً ، جاز أن تخبر بالأب عن زيد ، فتقول : زيدٌ أبٌ ، فإذا نصبت الأب تمييزاً احتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون لزيد ، والمعنى أنه أبٌ كريم ، فلا يكون التمييز حينئذٍ منقولاً من الفاعل ، ويجوز دخول من عليه ، فتقول : من أب ، كما في : كرم زيدٌ رجلاً ؛ والثاني أن يكون المقصود أن أباه كريم ، فيكون حينئذٍ منقولاً من الفاعل ، وتمتنع من ، والأصل : كرم أبو زيد .

( وإن دلَّ الثاني على هيئة ، وعني به الأول ، جاز كونه حالاً ؛ والأجود استعمال من معه عند قصد التمييز ) - مراده بالثاني ما صحَّ الإخبار به عن الأول ، وذلك نحو : كرم زيدٌ ضيفاً ، فيجوز الإخبار بضيف عن زيد ، فتقول : زيدٌ ضيفٌ ، فإذا نصبت ضيفاً وقصدت به زيداً ، جاز فيه وجهان : الحالية لدلالته على هيئة ، والتمييز لصحة دخول من عليه ؛ والأجود عند قصد التمييز قرنه بمن ، رفعاً لتوهم الحالية ؛ هذا إذا قصدت بضيف زيداً ، وإن أردت غير زيد تعين كونه تمييزاً ؛ وامتنعت حينئذٍ من ، لأنه تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : كرم ضيفٌ زيدٍ .

( ولميز الجملة من مطابقة ما قبله ، إن اتحدا معنى ، ما له خبراً ) فتقول :

(١) القمر : ١٢ .

(٢) النساء : ٧٩ ، النساء : ١٦٦ ، الفتح : ٢٨ .

كرم زيد رجلاً ، والزيدان رجلين ، والزيدون رجالاً ؛ كما تقول<sup>(١)</sup> : زيدٌ رجل ، والزيدان رجلان ، والزيدون رجال<sup>(٢)</sup> ؛ فأما ﴿ وحسن أولئك رفيقاً ﴾<sup>(٣)</sup> فأفرد لأن رفيقاً وخليطاً وصديقاً يستغنى بمفردها عن جمعها كثيراً في الإخبار وغيره ، أو لأن التقدير : وحسن رفيق أولئك رفيقاً ، فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه .

( وكذا إن لم يتحدا ، ولم يلزم إفراد لفظ المميّز لإفراد معناه ، أو كونه مصدرأ لم يُقصد اختلاف أنواعه ) - وذلك نحو : حسنُ الزيدون وجوها ، وطهروا أعضأ ؛ فإن كان معنى التمييز مفردأ تعين إفراد لفظه ، كقولك في أبناء رجل واحد : طاب الزيدون أصلاً ، وكرموا أبأ ، وكذا إذا لم يقصد اختلاف أنواع المصدر نحو : زكا الأتقياء سعياً ، وجاد الأذكياء وعياً ؛ فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو : تخالف الناسُ آراء ، وتفاوتوا أذهاناً ، ونحوه<sup>(٤)</sup> : ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾<sup>(٥)</sup> .

( وإفراد المباين بعد جمع ، إن لم يوقع في محذورٍ ، أولى ) - فطاب الزيدون نفساً ، وقرؤا عينا ، أولى من أنفس وأعين ، لإفادته المقصود باختصار .  
قال تعالى : ﴿ فإن طِبْنِ لَكُمْ عن شيءٍ منه نفساً ﴾<sup>(٦)</sup> ، فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه فيجمع وإن كان بعد مفرد ، فتقول : كرم الزيدون آباء ، لقصد ما أكرمهم من آباء ، وما أكرم آباءهم ؛ ولو أفردت لأوهم أن المقصود : كرم أبو الزيدين وهو واحد ؛ وكذا تقول : نظف زيدٌ ثياباً ، لأنك لو قلت : ثوبا ، لأوهم أنه ثوب واحد .

(١) ، (٢) - سقط ما بين الرقنين من ( د ) .

(٣) النساء : ٦٩

(٤) في ( غ ) : ونحو .

(٥) الكهف : ١٠٣ .

(٦) النساء : ٤ .

(ويَعْرَضُ لِمِيزِ الْجُمْلَةِ تَعْرِيفَهُ لِفِظًا) - إما بأل كقوله :

٤٦ - علامٌ ملئتَ الرعبَ ؟ والحربُ لم تَقْدُ لظاها ، ولم تُستعملِ البيضُ والسمرُ<sup>(١)</sup>

أو بالإضافة نحو قولهم : غَبِنَ فلانٌ رأيه ، ووجعَ بطنه ، وسَفِهَ نفسه .

وليس المراد من قوله : ميمز الجملة ، الاحتراز من ميمز المفرد بأنه لم يعرض ذلك فيه ، بل يحتمل أن يكون المقصود أن ذلك كثير في ميمز الجملة ، بخلاف المفرد ، والسماع جاء في كل منها ؛ ومن المفرد رواية البغداديين أن من العرب من يقول : قبضت الأحد عشر الدرهم ؛ وحكاية المصنف هذا<sup>(٢)</sup> تبين ما ذكرت من تأويل كلامه ، ويحتمل أن يكون ذكر الجملة لأجل ما سيأتي من التأويلات ، فإنها جميعها لا تأتي إلا في ميمز الجملة .

( فيقدّر تنكيره ) - فتقدر زيادة ال ، وينوى بالإضافة الانفصال ، ويحکم بتنكير المضاف ، كما قال سيبويه في قولهم : كل شاة وسخلتها بدرهم ، أن المراد : كل شاة وسخلت لها ، قاله المصنف ، وفي الثاني بحث<sup>(٣)</sup> .

( أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه ) - نحو : سوأ رأيه ، أي جعله سيئاً ، وشكا بطنه ، وأهلك نفسه .

(١) في الدرر ج ١ ص ٢٠٩ : على م ملئت الرعب والحرب لم تقد .. قال استشهد به على تعريف التمييز ، ولم أعثر على قائله وتتمته ؛ والعجز هنا .

(٢) أي هذا المذهب للبغداديين .

(٣) في هامش النسخة ( ز ) : وجه البحث أنه لا يتخرج غبن زيد رأيه ، ووجع بطنه ، وسفه نفسه ، على أنها إضافة يراد بها الانفصال ، لأن هذا ضمير يعود على معرفة وليس من مواضع انفصال الإضافة ، فهي إضافة محضة ، ولا يسوغ قياسه على : كل شاة وسخلتها بدرهم ، لأن الضمير في هذه عائد على نكرة ، فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ما عاد عليه من النكرة ، وإن كان الأكثر خلافه . ألا ترى إلى جعل قول الشاعر :

☆ أطبي كان أمك أم حمار ؟ ☆

- ٤٧ -

من قبيل ما أخبر فيه عن النكرة بالمعرفة ؟ إذ الضمير في كان عائد على ظبي ، فهو نكرة من حيث المعنى لعوده على نكرة . والله أعلم . انتهى .

المساعد ( ٥ )

( أو بحرف جر محذوف ) - والأصل : في رأيه ، وفي بطنه ، وفي نفسه ، ثم أسقط الحرف ، وتعدّى الفعل فنصب .

( أو يُنصَب على التشبيه بالمفعول به ) - فيحمل الفعل اللازم على المتعدي ، كما حمل اسم فاعله على اسم فاعله ، إلا أنه شاذ في الأفعال ، مُطَرَّد في الصفات ، وجعل من تشبيه الفعل : أن امرأة كانت تهراق الدماء .

( لا على التمييز ، محكوماً بتعريفه ، خلافاً للكوفيين ) - ووافقهم ابن الطراوة ؛ وحجتهم ما سبق مما صورته التعريف بال أو بالإضافة . وقال البصريون : لا حجة فيه لاحتمال ما سبق من التأويل .

( ولا يُمنع تقديم المميّز على عامله ، إن كان فعلاً متصرفاً ، وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد ) - خلافاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخري المغاربة .

وحجة من أجاز القياس على غير التمييز<sup>(١)</sup> من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف والسماع ، قال :

٤٨ - ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ

وما ارعويت ، وشيباً رأسي اشتعلا<sup>(٢)</sup>  
وهو كثير . ويستثنى من ذلك : كفى بزيد رجلاً ، ونحوه من التمييز الذي ليس بمنقول ، فلا يجوز بإجماع : رجلاً كفى بزيد ، وهو عند المصنف من ميمز الجملة ؛ وعند غيره من ميمز المفرد .

وقياس قول المصنف أن نحو : زيدٌ طيبٌ نفساً من ميمز المفرد ، منَع<sup>(٣)</sup> التقديم لكنه صرح في غير هذا الكتاب بأن الوصف المشبه به<sup>(٤)</sup> المتصرف كالفعل المتصرف

(١) في ( د ) : الميمز .

(٢) في ش . ش . ابن عقيل : وشيباً تمييز مقدم على عامله المتصرف وهو اشتعل ولم يذكر قائله ، ومثله في المعنى ، والعيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٢٠١ .

(٣) في ( ز ) : يمنع .

(٤) سقطت من ( د ) .

في جواز تقديم التمييز عليه ، وهذا يقتضي تفصيلاً عنده في المنتصب عن تمام الاسم ، جمعاً بين كلاميه .

وقياس من جعل هذا منتصباً عن تمام الجملة إجازة التقديم ، فتقول : زيدٌ نفساً طيبٌ ؛ فإن كان الوصف لا يشبه المتصرف امتنع التقديم ، فلا تقول : زيدٌ وجهاً أحسن من عمرو .

( وَيُمنَعُ <sup>(١)</sup> إِنْ لم يكنه بإجماع ) - أي إن لم يكن الفعل المتصرف . وقضية ما سبق أن يكون المعنى : إن لم يكن الفعل المتصرف ولا ما أشبهه . ويدخل في هذا التمييز المنتصب بعد أفعال التفضيل ، كما سبق تمثيله ، وكلُّ تمييز بعد مفرد كمثل ونحوها ، نحو : لي مثله رجلاً ، وكذا ما أشبه ذلك ، إلا ما اقتضاه الجمع بين كلامي المصنف ، من تخصيص بعض ذلك ، كما مرَّ .

وأجاز الفراء التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول في نحو : زيدٌ القمرُ حسناً ، وثوبكُ السُّلْقُ خضرةً ، فتقول : زيدٌ حسناً القمر ، وثوبكُ خضرةً السُّلْقُ . وهذا يقدر فيما ذكر المصنف من إطلاق الإجماع ؛ وشرطه عند الفراء أن يكون المشبه به خبراً ، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم ، وكذا لو قلت : مررت بعبد الله القمر حسناً ، لم يجز : حسناً القمر ، لأن القمر غير خبر .

( وقد يُستَبَاحُ في الضرورة ) - كقوله :

٤٩ - ونارُنا لم يرَ ناراً مثلها قد علمت ذاك معدَّ كلُّها <sup>(٢)</sup>  
الأصل : لم يرَ مثلها ناراً ، فمثل عامل غير متصرف ، وقدم تمييزه <sup>(٣)</sup> عليه ،  
وخرج البيت على أن يرى علمية ، وناراً المفعول الثاني ، وفيه نظر .

(١) في ( د ) : ويمتنع .

(٢) الشاهد ٣٩٥ من شواهد العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٢٠١ ، قال إنه رجز لم يدر قائله ، والشاهد في قوله : ناراً ، فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو : مثلها . قال : وهو مختص بالضرورة .

(٣) في ( د ) : مميّزه .

## ٣٠ - باب العدد

( مفسّر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوب ) - وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، والمؤنث لإحدى عشرة كالمذكر ، قال تعالى : ﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾<sup>(٣)</sup> . وأجاز الفراء : عندي أحد عشر رجلاً ، وقام ثلاثون رجلاً ؛ وأعرب الزمخشري « أسباطاً » من قوله تعالى : « اثنتي عشرة أسباطاً »<sup>(٤)</sup> تمييزاً ، وأعربه غيره بدلاً من اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة .

( ويضاف غيره ) - أي غير ما بين عشرة ومائة .

( إلى مفسره مجموعاً مع ما بين اثنين وأحد عشر ) - وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو : ثلاثة رجال ، وعشر نساء .

( ما لم يكن مائة ) - أي المفسّر .

( فيفرد ) - نحو : ثلاث مائة .

( غالباً ) - استظهر به على مجيئه مجموعاً نحو : ثلاث مئتين ومئات ، ومنه :

---

(١) يوسف : ٤ .

(٢) البقرة : ٦٠ .

(٣) الأعراف : ١٤٢ .

(٤) الأعراف : ١٦٠ .



٥٠ - ثلاث مئین للملوك وفي بها ردائي .....<sup>(١)</sup>

وأنشد المرء :

٥١ - ☆ ثلاث مئین قد مررن كواملا ☆<sup>(٢)</sup>

والأكثرين يخصوصه بالشعر ؛ وظاهر كلام سيبويه جوازه في الكلام .

وقال الفراء : بعض العرب تقول : عشر مائة أي مكان ألف ، قال : وأهل هذه اللغة يقولون : ثلاث مئین ، وأربع مئین . انتهى .

وعلم من تخصيصه المائة بالذكر أن الألف لا تفرد ، وهو كذلك ، فتقول : ثلاثة آلاف ، لا غير .

( ومفرداً مع مائة فصاعداً ) - نحو : مائة درهم ، وألف درهم .

( وقد يجمع معها ) - أي مع المائة ، كقراءة حمزة والكسائي<sup>(٣)</sup> : ﴿ ثلاث مائة سنين ﴾<sup>(٤)</sup> بإضافة مائة ؛ قال الفراء : من العرب من يضع السنين موضع السنة .

( وقد يُفرد تمييزاً ) - أي يفرد ما كان مجروراً بعد مائة ، فينصب على التمييز نحو : عندي مائة درهماً ، ومائتان كتاباً ، ومنه :

(١) في العيني على الأشموني والصبان ج ٤ ص ٦٥ : تمامه :

☆ ردائي ، وجَلَّتْ عن وجوه الأهاتم ☆

قاله الفرزدق - ديوانه - ٨٥٣ - والشاهد في ثلاث مئین ، حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث ، وهو شاذ . وأراد بالرداء السيف ، وقيل : هو على حقيقته ، يفتخر بذلك ، حيث رهن رداءه بالديات الثلاث لثلاثة من الملوك قتلوا في معركة في قصة مشهورة ، ووجوه الأهاتم أعيانهم ، والأهاتم بنو الأهاتم سنان بن الأهاتم .

(٢) أنشده المرء ، والشاهد فيه كما في سابقه .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) الكهف : ٢٥ .

☆ إذا عاش الفتي مائتين عاماً ☆<sup>(١)</sup>

وخص المغاربة هذا بالضرورة ، وكلام سيويه عليه ، قال : وقد جاء في الشعر بعض هذا منوئاً .

( وربما قيل : عشر ودرهم ، وأربعو ثوبه ، وخمسة أثواباً ، ونحو ذلك ) -  
 حكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكراً  
 ومعرفاً ؛ وأشار المصنف بقوله : وربما إلى قلة ذلك ، وقال المغاربة إن هذا شاذ  
 لا يقاس عليه ، وقالوا في باب خمسة : إن كان المعدود جامداً فالأحسن  
 الإضافة ، كثلاثة أثواب ، ثم الفصل بمن ، ثم النصب تمييزاً ؛ وإن كان صفة  
 فالأحسن الإتيان نحو : ثلاثة صالحون ، ثم النصب حالا ، والإضافة أضعفها .  
 وقضية هذا : إجازة ثلاثة أثواباً بالنصب قياساً ، وهو قول الفراء ، ولم يجز ذلك  
 سيويه في الكلام ، بل قال : قد ينون في الشعر وينصب ما بعده ؛ ويمكن رد  
 كلام المغاربة إليه ، بأن يكون مرادهم أنه ضرورة حسنة ، كما قالوا إن مائتين  
 درهماً أحسن من مائة درهماً ، مع أنها معا ضرورة ؛ والمعنى أن ثلاثة أثواباً حسن  
 في محله وهو الشعر .

( ولا يفسر واحدٌ واثنان ) - فلا يقال : واحد درهم ، ولا اثنان درهم ، بل  
 يقتصر على درهم ودرهمين .

( و « ثنتا حنظلٍ » ضرورة ) - يريد قوله :

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٦٧ الشاهد ٨٨٥ قال : تمامه :

☆ فقد ذهب اللذاذة والفتاء ☆

ويروى :

☆ فقد ذهب المسرة والفتاء ☆

قاله الربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين ، والشاهد في : مائتين عاماً ، والقياس فيه إضافة  
 المائتين إلى العام ؛ وهذا شاذ لا يقاس عليه .

كأن خُصِييه من التدلُّد ظرفٌ عجوز فيه ثنتا حنظل<sup>(١)</sup>

وقياسه : حنظلتان ، إلا أنه جمع بين العدد والمعدود ضرورة ، ولم يضيف في الشعر إلى مثنى ، لم يقولوا : اثنا<sup>(٢)</sup> رجلين ، ولا ثنتا امرأتين ، وجاء أيضاً نحو : ثنتا حنظل في شذوذ من الكلام ؛ حكى أبو زيد : شربت قدحا واثنيه ، وشربت اثني مدَّ البصرة ، يريد اثني قدح واثنى مدَّ .

( ولا يُجمع المفسَّر جمع تصحيح ، ولا بمثالٍ كثيرةٍ ، من غير باب مفاعلٍ ، إن كثر استعمال غيرهما ، إلا قليلاً ) - والحاصل في المسألة أن ثلاثة وأخواتها إلى العشرة لا تضاف بكثرة إلى جمع تصحيح إلا أن عدم في ذلك الاسم جمع التفسير نحو : ﴿ سبع بقرات ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ تسع آيات ﴾<sup>(٤)</sup> ، ويستثنى من هذا ما إذا جاور ما أهمل فيه جمع التفسير نحو : ﴿ سبع سنبلات ﴾<sup>(٥)</sup> لمجاورة ﴿ سبع بقرات ﴾ حسن ذلك ، وإن كان قد جُمع على سنابل ؛ وإذا وجد للاسم جمع تكسير ، فإن لم يكن له إلا بناء القلة أو بناء الكثرة أضيف إلى<sup>(٦)</sup> ما له منها نحو : ﴿ في أربعة أيام ﴾<sup>(٧)</sup> ، وثلاثة رجال ، وإن وجدا معاً ، فإن كان ما للكثرة من باب مفاعل<sup>(٨)</sup> ، وما للقلة هو التصحيح لم يضيف إلى جمع التصحيح إلا على قلة ،

(١) في الدرر ١ / ٢٠٩ : استشهد به على أن تفسير الاثني هنا ضرورة ، وكان القياس أن يقول : فيه حنظلتان ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ؛ قال الأعم : الشاهد فيه إضافة ثنتا إلى حنظل ... واختلف في اسم هذا الشاعر ، فقيل لخطام المجاشعي ، وقيل لجنبدل بن المثنى ، وقيل لسمي الهذلية ، وقيل لثناء الهذلية .

(٢) في ( د ) : اثني .

(٣) يوسف : ٤٣ .

(٤) الإسراء : ١٠١ ، والنمل : ١٢ .

(٥) سقطت من ( د ) .

(٦) فصلت : ١٠ .

(٧) في ( د ) : من غير باب مفاعل .

فيكثر : ثلاث زيانب ، وثلاث أحامر ، ويقل : ثلاث زينبات ، وثلاثة  
أحمرين ، قال تعالى : ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ويستثنى  
ما سبق من المجاورة .

وإن كان ما للكثرة من غير باب مفاعل ، فإن كثر في الاسم غير التصحيح  
أو غير الكثرة ، لم يَجُزَّ التصحيح أو الكثرة إلا قليلا ، فتقول : ثلاثة أفلس ،  
ويقل : ثلاثة فلوس ، قال تعالى : ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وتقول : ثلاثة زيود ،  
ويقل : ثلاثة زیدین ، وتقول : ثلاث هنود ، ويقل : ثلاث هندات .

وإن قلَّ غيرها فيه أوثر التصحيح والكثرة ، فيكثر : ثلاث سعادات ،  
وثلاثة شسوع ، ويقل : ثلاث سعائد ، وثلاثة أشع .

وكلام المصنف يدل على أنه يقل جمع المفسر بالواو والنون ، وبالألف  
والتاء ، إن كثر غيره ، فيقل : ثلاثة زیدین ، وثلاث هندات ، لكثرة زيود  
وهنود ، فإن لم يكثر غيره بأن لم يوجد كسبع بقرات ، أو وجد قليلا كثلاث  
سعادات ، لقلّة سعائد تعين ؛ ويدل<sup>(٤)</sup> على أنه لا يجمع ، على مثال كثرة من غير  
باب مفاعل ، وإن كثر غيره إلا قليلا ، فيكثر : ثلاثة أفلس ، ويقل : ثلاثة  
فلوس ، لكثرة أفلس وقلّة فلوس ، ويكثر ثلاثة شسوع ، ويقل : ثلاثة أشع  
للعكس ؛ ويدل<sup>(٤)</sup> على أنه يجمع على مفاعل كثيرا ونحوه ، وإن وجد جمع كثرة  
غيره أو جمع قلّة بصيغة التصحيح أو غيرها ، فثلاث صحائف أكثر وأفصح من

(١) البقرة : ٢٦١ .

(٢) المائدة : ٨٩ .

(٣) البقرة : ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، التوبة : ٢ .

(٤) أي كلام المصنف ( ابن مالك ) .

ثلاث صحف ، قال تعالى : ﴿ سبع طرائق ﴾<sup>(١)</sup> ، وثلاثة أحامر أكثر من ثلاثة  
أحمرين ، وتنزيهه على ما سبق من التقسيم لا يخفى .

( ولا يسوّغ ثلاثة كلاب ونحوه تأوّلُه بثلاثة من كذا ، خلافا للمبرد ) -  
أجياز في المقتضب : ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب ونحوها ، على إرادة من<sup>(٢)</sup> ؛ وردّ  
بأنه لا معنى إذاً في التقييد بجمع القلة ، لأن كل جمع كثرة صالح لما ذكر ، فيقال  
حينئذ : ثلاثة فلوس ، وثلاث دور ، على تقدير : من فلوس ، ومن دور .

( وإن كان المفسّر اسم جنسي أو جمع فصل بن ) - فتقول : عندي ثلاث من  
الشجر ، وثلاثة من القوم ، قال تعالى : ﴿ أربعة من الطير ﴾<sup>(٣)</sup> .

( وإن ندر مضافاً إليه لم يُقس عليه ) - كقول العرب : خمسة رجلة ،  
ونحو : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة »<sup>(٤)</sup> ، والأصل قرن هذا المفسّر بن ؛ وفي  
المسألة ثلاثة مذاهب :

أحدها أن إضافة اسم العدد إلى اسم الجمع أو اسم الجنس لا تنقاس ، وهو قول  
الأخفش ، وتبعه المصنف .

والثاني اقتياس ذلك ، لكنه قليل ، واختاره صاحب البسيط<sup>(٥)</sup> ، وهو قول  
أبي علي .

والثالث أنه إن كان اسم الجمع يستعمل للقلة جاز ، وإن كان يستعمل

(١) المؤمنون : ١٧ .

(٢) أي من حمير ، ومن كلاب .

(٣) البقرة : ٢٦٠ .

(٤) بخاري - زكاة ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٦ .

(٥) ضياء الدين بن العليج .

للكثرة ، أو لها وللقلة لم يجز ، فتقول : ثلاث دَوْدٍ ، وثلاثة نفر ، وتسعة رهط ، لأنها لا تكون إلا للقليل ، ولا تقول : ثلاثة بشر ، لأن بشرا يكون للكثير ، ولا ثلاثة قوم ، لأن قوما يكون للقليل وللکثیر ، واختاره ابن عصفور مرة ، وأفهم كلامه مرة أخرى المذهب الثاني .

( ويغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره ) - فتقول : اقبض عَشْرَتِكَ ، وعِشْرِي زِيد ، من غير مفسّر ، لأنك لم تضفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس ، فاستغنى عن مفسّره ، قال :

وما أنت ؟ أم ما رسومُ الديار      وستُوك قد كربت تكمل<sup>(١)</sup> - ٥٤

( فصل ) - ( تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ، إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة ) - نحو : ثلاث فتيات .

( أو مجازاً ) - نحو : ثلاث درجات . وعلم من قوله : واحد المعدود أن تأنيث الجمع دون الواحد لا اعتبار به ، فتقول : ثلاثة سجلات ، لأن الواحد مذکر ؛ وعلم من قوله : مؤنث المعنى ، أن تأنيث المفرد مع تذكير المعنى لا أثر له نحو : طلحة علم مذکر ؛ وعلم أيضا أنها تثبت إن لم يكن واحد المعدود كما ذكر نحو : ثلاثة رجال ؛ وما وجه به ذلك أن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالياء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها ، واستصحب هذا الأصل مع المذکر لتقدم رتبته .

( أو كان المعدود اسم جنسٍ أو جمع مؤنثاً ) - نحو : عندي ثلاث من البط ،

---

(١) في الدرر ١ / ٢١٠ قال : استشهد به على أنه يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره في قوله : سِتُّوك ، والبيت من قصيدة للکيت بن زيد ، ديوانه ٢ / ٢٩ .

وأربع من الإبل . واحترز بمؤنث من المذكر ، فتقول : عندي ثلاثة من الموز<sup>(١)</sup> ،  
لأنه لم يستعمل إلا مذكرا ؛ وقال تعالى : ﴿ فخذ أربعةً من الطير ﴾<sup>(٢)</sup> .

( غير نائب عن جمع مذكر ) - قالوا : ثلاثة رَجُلَة ، فأثبتوا التاء في العدد ،  
وإن كان حقها أن لا تثبت ، لأن اسم الجنس أو الجمع لا يعتبر في التأنيث  
والتذكير حالً واحده ، وإنما يعتبر حاله ، بدليل قولهم : ثلاث من البط ذكور ،  
وواحدة بطة ذكر ، ولم يقولوا : ثلاثة ، بل ثلاث .

وإنما ثبتت التاء في ثلاثة رَجُلَة ، لأن رَجُلَة نائب عن جمع مفردة راجل ،  
فعدل عن جمع راجل على أفعال ، كصاحب وأصحاب ، إلى فِعْلَة ، فثبتت التاء  
في عدده ، كما كانت تثبت مع المنوب عنه<sup>(٣)</sup> . وَرَجُلَة بفتح الراء وكسرهما ، فإذا  
أزلت التاء فالفتح لا غير ، كالركب والصحب .

( ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير ) - فإن سبق اسم الجنس أو اسم الجمع  
المؤنثين دليلٌ تذكير ، لزم بقاء التاء نحو : لي ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة  
فحول من الإبل ، وإن تأخر الوصف الدال على التذكير لم يعتبر ، فتقول : لي  
ثلاث من البط ذكور ، وثلاث من الإبل فحول ، وهذا ظاهر كلام المصنف ،  
أعني لزوم التاء عند السبق المذكور ، وصرح بذلك في الشرح ، وهو ظاهر كلام  
سيبويه ، وأجاز بعض المغاربة حذف التاء ملاحظة لما بعد ، قال : والأولى  
ملاحظة المقدم .

( وربما أول مذكر بمؤنث ، ومؤنث بمذكر ، فجيء بالعدد على حسب  
التأويل ) - فالأول كقوله :

---

(١) في ( غ ) : من الوز ، ويعضد التحقيق ما جاء بهامش ( ز ) عند ذكر هذه اللفظة : وكذلك  
السدر والقمح ، ومعول هذا على السماع ، ولم يستعمل العرب هذه الألفاظ إلا مذكرة .

(٢) البقرة : ٢٦٠ .

(٣) سقطت من ( د ) .

٥٥ - وإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر<sup>(١)</sup>

أول الأبطن بالقبائل فأنت ؛ والثاني كقوله :

٥٦ - ثلاثة أنفس ، وثلاث ذؤود لقد جار الزمان على عيالي<sup>(٢)</sup>

أول الأنفس بالأشخاص فذكر .

( وإن كان في المذكور لغتان ، فالحذف والإثبات سيان ) - كحال وعضد ، فتقول على لغة من ذكر : ثلاثة أحوال ، وثلاثة أعضاء ، وعلى لغة من أنت : ثلاث أحوال ، وثلاث أعضاء ، وكذلك أكثر أسماء الأجناس المميز واحدها بالتاء نحو : ثلاثة من النمل ، وثلاث من النحل<sup>(٣)</sup> .

( وإن كان المذكور صفة نابت عن الموصوف ، اعتبر غالباً حاله لا حالها ) - فتقول : ثلاثة ربعات بالتاء إن أردت رجالا ، وثلاث ربعات ، بلا تاء إن أردت نساء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي عشر حسنات أمثالها ؛ ولو اعتبرت الصفة لقييل : عشرة أمثالها ، لأن واحد أمثال مذكر . واحترز بغالبا من دواب ، فإن من العرب من يسقط التاء معها ، مع تذكير الموصوف ، لجريان دابة مجرى الأسماء الجامدة .

---

(١) في ش . ش . العيني علي الأشموني والصبان ج ٤ ص ٦٣ شاهد رقم ٨٨٣ : قاله رجل من بني كلاب سمي النّوّاح ، والشاهد في : عشر أبطن ، وكان القياس عشرة أبطن ، لأن البطن مذكر ، وهو دون القبيلة ، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل ، بدليل قوله : من قبائلها العشر .

(٢) في الدرر ج ١ ص ٢٠٩ قال : استشهد به على إضافة ثلاثة إلى اسم الجمع ، والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وهو هنا الذود ، وأنشده سيبويه شاهدا على تأنيث ثلاثة أنفس ، وكان القياس ثلاث أنفس ، لأن النفس مؤنثة ، لكنه أنث لكثرة إطلاق النفس على الشخص ، وقائله الحطيئة ضمن أبيات للحطيئة لها قصة - ديوانه ١٢٠ .

(٣) في ( غ ) : من النخل .

(٤) الأنعام : ١٦٠ .



( فصل ) - ( يُعطف العشرون وأخواته على النيف ) - أخواته ثلاثون إلى تسعين ، والنيف في التعيين تسعة فما دونها ، وفي غير التعيين بضعة ، كما سيأتي ، ويقال في التأنيث : بضع ، كما يقال فيه تسع فما دونها ، فلا يقال لشيء من هذه : نيف إلاً وبعده عشر أو عشرون أو بعض أخواتها ، ويقال في المذكر : ثلاثة وعشرون ، وفي المؤنث : ثلاث وعشرون ، كما يقال عند عدم العطف : ثلاثة وثلاث .

( وهو إن قصد التعيينَ واحدًا أو أحد ، واثنان وثلاثة ، وواحدة أو إحدى واثنتان وثلاث ، إلى تسعة في التذكير ، وتسع في التأنيث ) - فتقول : أحدًا أو واحدًا وعشرون ، وهكذا إلى تسعة وعشرين ، وتسع وعشرين .  
( وإن لم يقصد التعيين فيهما ) - أي في التذكير والتأنيث .

( فبضعة وبضع ) - فتقول : عندي بضعة وعشرون درهما ، وبضع وعشرون جارية ؛ فيعلم أن الذي عندك يزيد على العقد المذكور ، لكنه متردد بين تسعة فما دونها إلى ثلاثة ، لأن بضعة وبضعاً يطلقان في اللغة على ثلاثة إلى تسعة ، وهما بكسر الباء ، من بَضعت الشيء قطعته ، كأنه قطعة من العدد .

( ويستعملان أيضا دون تنييف ) - فلا يكون بعدها عشرة ولا عشرون ولا شيء من أخواتها ، قال تعالى : ﴿ في بضع سنين ﴾<sup>(١)</sup> .  
( وتُجعل العشرة ) - أي والعشر .

( مع النيف ) - إن قصد به التعيين ، كأحد وإحدى ، إلى تسعة وتسع ، أو لا ، كبضعة وبضع .

---

(١) الروم : ٤ .

( اسماً واحداً مبنيًا على الفتح ) - نحو : أحد عشر رجلاً ، وإحدى عشرة امرأة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ؛ والأصل العطف ، فحذف العاطف ، وبني الاسمان ، لتضمن معنى حرف العطف ، وكانت الحركة فتحة ، طلباً للتخفيف .

وأجاز الكوفيون إضافة الأول إلى الثاني ، وأنشدوا :

٥٧ - عَلَّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوْتَهُ      بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حَجَّتِهِ<sup>(١)</sup>

( ما لم يظهر العاطف ) - فإن ظهر زال التركيب ، وأعرب الجزآن ، فتقول : عندي ثلاثة وعشرة ، إن أردت المذكر ، وثلاث وعشر ، إن أردت المؤنث ، وجاء من فك التركيب قوله :

٥٨ - كَأَنَّهَا الْبَدْرُ ابْنُ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ      إِذَا هَبَّوَاتُ الصَّيْفِ عَنْهُ تَجَلَّتْ<sup>(٢)</sup>

( ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما ، عند عطف عشرين وأخواتها ، ما لها قبل التننيف ) - فتثبت التاء للمذكر ، وتسقط للمؤنث ، فتقول : عندي ثلاثة وعشرون رجلاً ، وثلاث وعشرون جارية ، وكذا تفعل في نيفٍ عَدَمِ التعيين ، فتقول : بضعة وعشرون للمذكر ، وبضع وعشرون للمؤنث .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ج ٤ ص ٧٢ ش ٨٨٨ :

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوْتَهُ ...

قال العيني : رجز لم يدر راجزه ، وقيل : قاله نعيم بن طارق .. والشاهد في : ثمانى عشرة حيث أضاف صدره إلى عجزه ، بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة .

(٢) في الدرر ج ٢ ص ٢٠٥ : استشهد به على أن ابن مالك جوز إظهار العاطف ( الواو ) التي بني العدد لأجل تضمنها ، وإعراب العدد حينئذ ، وقال في الهمع : إن أبا حيان أنكر أن العرب تستعمل ذلك .. وقال الدماميني : فإن ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى ، كقوله :

كأن بها البدر ...

قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائل البيت .

( ولتاء العشرة<sup>(١)</sup> في التركيب عكس ما لها قبله ) - فتسقط في المذكر ،  
وتثبت في المؤنث ، فتقول : ثلاثة عشر ، أو بضعة عشر رجلا ، وثلاث عشرة ،  
أو بضع عشرة امرأة .

( ويسكن شينها في التأنيث الحجازيون ) - فتقول : ثلاث عشرة ، أو بضع  
عشرة امرأة ، بتسكين الشين ، وأما مع المذكر فتفتح ، فتقول : ثلاثة عشر أو  
بضعة عشر رجلا ، بفتح الشين .

( ويكسرهما التميميون ) - فيقولون : ثلاث عشرة أو بضع عشرة امرأة ،  
بكسر<sup>(٢)</sup> الشين ، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء : ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة  
عينا ﴾<sup>(٣)</sup> .

( وقد تفتح ) - قرأ الأعمش<sup>(٤)</sup> : ﴿ اثنتا عشرة ﴾ بالفتح .

( وربما سكن عين عشر ) - فمن العرب من يقول : أحد عشر ، بسكون  
العين لتوالي الحركات ؛ وقرأ يزيد بن القعقاع<sup>(٥)</sup> : ﴿ أحد عشر كوكبا ﴾<sup>(٦)</sup>  
بتسكين العين ؛ وقرأ هبيرة<sup>(٧)</sup> ، صاحب حفص<sup>(٨)</sup> : ﴿ اثنا عشر شهرا ﴾<sup>(٩)</sup>

(١) في ( د ، غ ) : عشرة .

(٢) في ( د ) : بتسكين الشين ، وهو سهو .

(٣) البقرة : ٦٠ .

(٤) سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

(٥) يزيد بن القعقاع أبو جعفر الخزومي أحد القراء العشرة ، ويقال اسمه جندب بن فيروز ،

وقيل فيروز ، مات بالمدينة سنة ١٣٠ هـ ، وقيل : قبلها أو بعدها بقليل .

(٦) يوسف : ٤ .

(٧) هبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي ، أخذ القراءة عن حفص بن سليمان عن عاصم .

(٨) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي أخذ القراءة عن عاصم ، توفي سنة

١٨٠ هـ .

(٩) التوبة : ٣٦ .

بسكون العين ، وفيها الجمع بين الساكنين ، على غير حدّهما ، ومنهم من يسكن الحاء في أحد عشر .

( ويقال في مذكر ما دون ثلاثة عشر : أحد عشر ، واثناس عشر ؛ وفي مؤنثه : إحدى عشرة ، واثناس عشرة ) - وأصل أحد وإحدى وحده ووحدى ، فأبدلت واوها همزة على غير قياس .

( وربما قيل : وحده عشر ، وواحد عشر ، وواحدة عشرة<sup>(١)</sup> ) - فمن قال : وحده عشر ، نطق بالأصل ولم يبدل ، ومن قال : واحد عشر وواحدة عشرة ، جرى على القياس ، لأن اسم العدد إنما هو واحدٌ وواحدة ، ولذا إذا عدت قلت : واحد اثنان ثلاثة ، واحدة ثنتان ثلاث .

( وإعراب اثنا واثننا باق ، لوقوع ما بعدها موقع النون ) - وهذا مذهب الجمهور ، وهو أنها معربان ؛ وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنها مبنيان كالباقي ؛ ويدل للإعراب<sup>(٢)</sup> كونها بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، ولو كانا مبنيين لكانا بالياء على كل حال ؛ ولم يوجد شيء من الأسماء المثناة قد ركب مع غيره من الأسماء ؛ وعشر وعشرة مع اثنا واثننا مبنيان على الفتح ، لتضمن معنى حرف العطف ، وقيل : لوقوعها موقع النون .

( ولذلك لا يضافان ) - أي لوقوع ما بعدها موقع النون ، فلا يقال : اثنا عشر ، وإنما لم يحذف ما بعدها كما تحذف النون للإضافة<sup>(٣)</sup> ، فيقال : اثناك واثنناك ، للإلباس ، وإنما<sup>(٤)</sup> يقال : اثنا عشر<sup>(٥)</sup> ، واثننا عشرة لك .

(١) في ( د ) : وواحدة عشر .

(٢) في ( د ) : على الإعراب .

(٣) في ( د ) : بالإضافة .

(٤) في ( د ، غ ) : فإنما .

(٥) في ( د ، غ ) : أو اثنا .

( بخلاف أخواتها<sup>(١)</sup> ) - فتقول : أحد عشر ، وكذا<sup>(٢)</sup> الباقي مما للمذكر والمؤنث كذلك نحو : ثلاث عشرتهن ، وثمانى عشرتهن .

( وقد يجرى ما أضيف منها<sup>(٣)</sup> مجرى بعلبك أو ابن عرس ، ولا يقاس على الأول ، خلافا للأخفش ، ولا على الثاني ، خلافا للفراء ) - الأجود فيما أضيف من هذا المركب بقاء الجزأين على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح ، كما يفعل ذلك فيهما عند دخول ال ، وهو في ال إجماع ، فتقول : هذه خمسة عشر بفتح الجزأين ، كما تقول : الخمسة عشر ، بفتحها .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعراب الجزء الثاني مع بقاء الأول على الفتح نحو : أحد عشر مع أحد عشر زيد ، برفع الراء في الأول ، وكسرها في الثاني ، وفتح الصدرين<sup>(٤)</sup> ، وإليه أشار المصنف بقوله : مجرى بعلبك ؛ وأجاز الأخفش القياس على هذا ، وهي لغة ضعيفة عند سيبويه .

وحكى الفراء أنه سمع من أبي فقعى الأسدي وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة عشر ، بإضافة الصدر إلى العجز ، وإليه أشار المصنف بقوله : أو ابن عرس ، وأثبت الفراء ذلك قياساً مطرداً ؛ ونسبه ابن عصفور مرة إلى الكوفيين ، ومرة إلى الفراء ، واختار ابن عصفور في المسألة ما سبق عن الأخفش ، وقال إنه الأصح ، وقال في بناء الجزأين معاً إنه ضعيف .

( ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا في الشعر ) - وكذا قال في الشرح إن ذلك لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ، ويعني إضافة النيف إلى العقد : وقد سبق أن

(١) في ( د ، غ ) : أخواتها .

(٢) في ( د ، غ ) : وكذلك .

(٣) في ( د ) : إليها .

(٤) أي أحد في العبارتين .

الكوفيين يجيزون ذلك في المركب مطلقا ، إلا أن البناء عندهم أجود ، ولا يختص ذلك بثنائي عشرة ، إلا أنه موضع السماع الذي ذكره الكوفيون ، والبصريون حملوا ذلك على الضرورة إن صح النقل فيه .

( وياء الثاني في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة ، بعد كسرة أو فتحة ) - ياء الثاني زائدة ، وهو اسم أجري في إعرابه مجرى المنقوص ، تقول : جاءني ثمانٍ كقاضٍ ومررت بثمانٍ ، ورأيت ثمانياً . واستعملت في التركيب أربع استعمالات :

أحدها : فتح الياء ، وهو الوجه ، كما يفتح صدر غيره في المركبات ، فتقول : ثمانِي عشرة بفتح الياء ، كما تقول : أحدَ عشر .

الثاني : تسكينها نحو : ثمانِي عشرة ، كما سكنت ياء معدي كرب ، لشبهها عند<sup>(١)</sup> التركيب ياء درديس .

الثالث : حذفها وكسر النون لأنها ياء زائدة ، وبقيت الكسرة دليلا عليها نحو : ثمانِ عشرة .

الرابع : حذفها وفتح النون ، لأنها لما كانت تحذف في الأفراد كان الآخر النون ، فجعلت فتحة بناء التركيب عليه .

( وقد تحذف ) - أي الياء .

( في الأفراد ، ويجعل الإعراب في متلوها ) - أي متلو الياء وهو النون فتقول : هذه ثمان ، ورأيت ثمانا ، ومررت بثمان . قال :

---

(١) سقطت هذه العبارة من ( غ ) .

٥٩ - لها ثانياً أربع حسان وأربع ، فثغرها ثمان<sup>(١)</sup>

( وقد يُفعل ذلك ) - أي حذف الياء ، ويجعل الإعراب على ما قبلها .

( برّباع ) - وهو ما فوق الثَّنيِّ من الحيوان .

( وشّاح ) - وهو الطويل .

( وجوار وشبها ) - وهو جمع فاعلة المعتلة اللام على فواعل نحو : غاشية وغواش ، وناصية ونواص ؛ والفرق بين هذا وربّاع وشّاح أن الياء في هذين زائدة ، بخلاف الجمع المذكور ، والمشهور في هذا الباب<sup>(٢)</sup> كله إثبات الياء وإجراء الكلمة مجرى المنقوص ؛ فمعظم العرب يقول : هذا الرباعي والشّاحي ، ورأيت الرباعي والشّاحي ، ومررت بالرباعي والشّاحي ، وبعضهم يحذف ، وسهل ذلك عليهم زيادتها ، فتقول : هذا ربّاع وشّاح ، ومررت برّباع وشّاح<sup>(٣)</sup> ، ورأيت ربّاعاً وشّاحاً ؛ وقرأ ابن مسعود<sup>(٤)</sup> : ﴿ وله الجوارُ المنشآت ﴾<sup>(٥)</sup> برفع الراء ، وبعض السلف : « ومن فوقهم غواشٌ »<sup>(٦)</sup> برفع الشين .

( وقد يستعمل أحد استعمال واحد في غير تنييف ) - كقوله تعالى :

﴿ وإن أحدًا من المشركين استجارك ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ قل هو الله أحد ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقوله :

(١) ذكره الأشموني في شرحه مع حاشية الصبان ج ٤ ص ٧٢ ولم يذكر قائله ، والشاهد في قوله : فثغرها ثمان بضم النون ، وجعل الإعراب عليها بعد حذف الياء .

(٢) سقطت من ( د ، غ ) .

(٣) سقطت عبارة : مررت ... من ( د ) .

(٤) في ( د ) : ابن عامر ، وفي الأشموني : بعض القراء .

(٥) الرحمن : ٢٤ .

(٦) الأعراف : ٤١ .

(٧) التوبة : ٦ .

(٨) الإخلاص : ١ .

٦٠ - وقد ظهرت فلا تخفي على أحد إلا على أحد لا يعرف القمر<sup>(١)</sup>  
أي إلا على واحد .

( وقد يعني بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة ) - نحو : ﴿ فما منكم من  
أحد عنه حاجزين ﴾<sup>(٢)</sup> أي من قوم ؛ وكقول أبي عبيدة : يا رسول الله ، أحد  
خير منّا ؟ أي أحد ، فحذف همزة الاستفهام ، والمعنى : أقوم<sup>(٣)</sup> ؛ وكقوله تعالى :  
﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾<sup>(٤)</sup> أي كنسوة . وحق أحد إذا أغنى عن قوم أو نسوة  
التنكير .

( وتعريفه حينئذ نادر ) - أي حين إذ يعني ، قال اللحياني : قالوا :  
ما أنت من الأحد ، أي من الناس ، وأنشد :

٦١ - وليس يظلمني في أمر غانية إلا كعمرو ، وما عمرو من الأحد<sup>(٥)</sup>

( ولا تستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة ) - هكذا وقع في نسخ<sup>(٦)</sup>  
التسهيل ، ولم يتعرض لهذا في شرحه كلامه ؛ وصوابه :

( ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة ) - فلا تقول : جاء

(١) في ابن يعيش ١ / ١٢١ : حتى بهرت فما تخفى على أحد ... البيت ، جاء به شاهدا على معنى :  
بهر القمر الكواكب إذا غطاها ؛ وفي الدرر ٢ / ٢٠٥ : استشهد به على أن استعمال أحد بلا تنييف  
ولا إضافة قليل ؛ والشاهد هنا على استعمال أحد استعمال واحد في غير تنييف في الشطر الثاني . والبيت  
لذي الرمة - ديوانه / ١٩١ .

(٢) الحاقة : ٤٧ .

(٣) زاد في ( د ) : خير منّا ؟

(٤) الأحزاب : ٣٢ .

(٥) في التصريح ٢ / ٢٠٠ : وله استعمالات - أحد - منها : أن يكون اسماً عاماً في جميع من  
يعقل ، نحو : ﴿ فما منكم من أحد ﴾ ، وهذا ملازم للتنكير غالباً ؛ قال : ومن تعريفه قوله : وليس  
يظلمني ... البيت ، ولم ينسبه هنا ولا في المعجم .

(٦) في ( ز ) : نسخة .



إحدى ، بل : إحدى النساء مثلاً ، قال تعالى ، ﴿ قالت إحداهما ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ إنها لإحدى الكبر ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ إحدى الحسينين ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ إحدى ابنتي هاتين ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولا يضاف إلى علم ؛ وقول النابغة :

☆ إحدى بليٍّ وما هام الفؤادُ بها ☆<sup>(٥)</sup>

- ٦٢ -

وبليٍّ حيٍّ من قضاة ، مؤول على حذف مضاف ، أي إحدى نساء بليٍّ ، وأما في التثنية فلا يضاف ، نحو : إحدى عشرة ، وإحدى وعشرون .

( وقد يقال لما يُستعظم مما لا نظير له : هو أحدُ الأَحَدِين ، وإحدى الإِحد ) - ومعناه إحدى الدواهي التي يقال لكل واحدة منها لا نظير لها ؛ وزاد ثعلب : وأحد الآحاد<sup>(٦)</sup> ، بهذا المعنى ، قال :

حتى استشاروا في إحدى الإحد ليشاً هزبراً ذا سلاح مُعتد<sup>(٧)</sup>

- ٦٣ -

( ويختص أحد بعد نفي محض أو نهي أو شبههما بعموم من يعقل ، لازم الأفراد والتذكير ) - فتقول : ما جاء أحدٌ ، ولا يقيم أحدٌ ، ومثال شبه النفي : ليتني أسمع أحداً يتكلم ، المعنى : لا أسمع أحداً يتكلم ، ذكره الفراء في كتاب

(١) القصص : ٢٦ .

(٢) المدثر : ٢٥ .

(٣) التوبة : ٥٢ .

(٤) القصص : ٢٧ .

(٥) في ديوان النابغة الذبياني ، قصيدة : ١٣ ص ١٠٥ ، عجزه :

إلّا السِّفَاةُ وإلّا ذُكْرَةٌ حلْمًا

قال في الحاشية : وروى الأصمعي : إلّا سَفَاهًا ، والحلم ما رأيتَه في النوم ، يقول : إننا ذكره لها باطل ومحال ؛ والشاهد هنا على إضافة إحدى إلى علم - بليٍّ - على تأويل حذف مضاف ، أي إحدى نساء بليٍّ .

(٦) في ( غ ) : الإحد .

(٧) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إحدى الإحد ، بمعنى إحدى الدواهي التي يقال لكل

واحدة منها لا نظير لها .

الحد ؛ وشبه النهي : لأضربن أحداً يقول ذلك ، المعنى : لا يقل أحدٌ ذلك ، ذكره الفراء أيضاً في كتاب الحد ، وساقه مساقاً يشعر بشهرته .

واحترز بالمحض من أليس ونحوه ، فلا تقول : أليس أحدٌ يفعل ؟ قال المصنف : ومن : ما زال ونحوه ، فلا تقول : ما زال أحدٌ يفعل .

وهذا هو مذهب الفراء ، وهو الصحيح ، وأجازه الكسائي في المستقبل نحو : ما يزال أحدٌ يقول ذلك ؛ وأجازه هشام فيه وفي الماضي .

والمراد بأحد في هذا الاستعمال من يعقل على سبيل الإحاطة ، ولذا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرّف ، لأنه قصد به حالة واحدة ، بخلاف رجل ونحوه من النكرات ، فإنه وإن استعمل في النهي والنفي للعموم ، فإنه يصح أن يراد به الوحدة أيضاً .

( ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم ، خلافاً للمبرد ) - نص سيبويه وغيره على أن أحداً هذا لا يقع في الإيجاب ، وأجاز المبرد ذلك عند العموم ، وجعل منه : قام كل أحد ، وقال غيره : إن أحداً هذا ليس هو المختص بالنفي ، بل بمعنى واحد ، وعمّ بكل ، ومادة هذا واو وحاء ودال ، ومادة المختص بالنفي همزة وحاء ودال .

وظاهر كلام المصنف أن هذا المختص بالنفي هو المستعمل في التنييف ؛ وكلام غيره على خلافه ، والذي للتنييف عندهم هو الذي فاءؤه واو أبداً منها الهمزة . وقضية كلام المصنف في توافقها أن تقول بقول المبرد ، أعني إجازة وقوعه في الإيجاب العام ، إلا أن تقول إن الاستقراء اقتضى أنه لا يستعمل للعموم إلا مع غير الإيجاب ، وهو منتقض بإفادته العموم في : كل أحد يقول ذلك ، ولا ينكر أن هذا من كلامهم ؛ ويجاب عن هذا بأن العموم لكل ، وعموم أحد تبع له في ذلك ، فخالف : ما قام من أحد . فالحاصل أن الاستقراء على أن أحداً لا يفيد بنفسه العموم إلا في غير الإيجاب ؛ وإذا انتهى البحث إلى هذا هان الأمر .

( ومثله ) - أي مثل أحد المذكور أنفا في الاختصاص بالنفي والنهي وشبهها  
وجميع ما تقدم .

( عَرِيبٌ وَدِيَّارٌ وَشَفْرٌ وَكْتِيْعٌ <sup>(١)</sup> وَكَرَّابٌ وَدُعُوِيٌّ وَنَمِيٌّ وَدَارِيٌّ وَدُوْرِيٌّ  
وَطُوْرِيٌّ وَطُوْئِيٌّ <sup>(٢)</sup> وَطُوْؤِيٌّ وَطَأُوِيٌّ <sup>(٣)</sup> وَدَبِيٌّ وَدَبِيْجٌ وَدَبِيْجٌ وَأَرِيْمٌ وَأَرْمٌ وَوَابِرٌ  
وَوَابِنٌ وَتَأْمُوْرٌ وَتُوْمُوْرٌ ) - فهذه ثنتان وعشرون كلمة كلها مختصة بما سبق  
ذكره ، وزاد غيره ألفاظاً انتهت إلى ست <sup>(٤)</sup> عشرة لفظة ، فالمجموع ثمان <sup>(٥)</sup> وثلاثون  
كلمة ، ومن المزيد : طُوْرَانِيٌّ وَطَارْفٌ وَأَنِيْسٌ <sup>(٦)</sup> .

( وقد يغني عن نفي ما قبل أحد نفي ما بعده إن تضمن ضميره ) - مثاله  
ما حكى <sup>(٧)</sup> سيبويه أن أحداً لا يقول ذلك . قال سيبويه : وهو ضعيف خبيث .  
( أو ما يقوم مقامه ) - أي مقام الضمير كقوله :

٦٤ - وَلَوْ سَأَلْتِ عَنَّا نَوَارَ وَأَهْلَهَا إِذْ نَأْتِي الشَّفْتَانَ <sup>(٨)</sup>  
أي شفتاه ؛ وهو عند من لا يرى قيام ال مقام الضمير ، على حذف الضمير .  
أي لم تنطق الشفتان منه .

(١) في ( ز ) : وَكْتَعٌ

(٢) سقطت من ( د )

(٣) سقطت من ( غ )

(٤) في ( غ ) : ستة عشر

(٥) في النسخ الثلاث : ثمانية وثلاثون كلمة

(٦) ذكر في هامش ( ز ) من المزيد : وَصَافِرٌ وَوَلَاعِيٌّ قَرُوٌّ وَنَافِحٌ صَرِيْمَةٌ وَدُوْئِيٌّ وَأُوْمِيٌّ وَأَرْمِيٌّ وَأَبْرٌ

وَعَيْنٌ وَعَيْنٌ وَعَائِنٌ وَعَائِنَةٌ وَدُوْئِيٌّ بِالْهَمْزِ .

(٧) في ( غ ) : ما حكاه

(٨) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إذن أحد لم تنطق الشفتان ، حيث أغنى نفي ما بعد

أحد عن نفي أحد ، وقد تضمن ضميره على تقدير : لم تنطق شفتاه ، أو ما يقوم مقامه على تقدير : لم  
تنطق الشفتان منه .

( وقد لا يصحبُ شَفْرُ نَفِيًّا ) - كقولهِ :

٦٥ - فوالله ما ينفك منا عداوة ولا منهم ما دام من نسلنا شَفْرُ<sup>(١)</sup>  
( وقد تضم شينه )

( فصل ) : ( لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف ) - فلا يقال : ثلاثان ونحوه للاستغناء بستة ، كما استغنى بثلاثين وما بعدها عن جمع عشرة ، ويقال : ألفان ومائتان وآلاف وألوف ومئات ومئون ، لأنه لم يوضع لثنيتها ولا لجمعها صيغة مخصوصة .

وخرج بقوله : المفتقرة . . أحدًا واثنان ، ولو أسقطه وقال : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا مائة وألف ، كما قال غيره كان أولى ، فإن ما عدا المذكورين من أسماء العدد لا يفعل به ذلك ، افتقر إلى تمييز أم لم يفتقر ، فواحد إذا أريد به العدد لم يثن ولم يجمع ، وكذلك اثنان ، وإن أريد بواحد الصفة نحو : مررت برجل واحد ثنّيته ومنه :

٦٦ - ☆ فلما التقينا واحدٍ علوته ☆<sup>(٢)</sup>

. وجمع ، ومنه :

٦٧ - ☆ طاروا إليه زرافات ووحداناً ☆<sup>(٣)</sup>

وجمع أيضا بالواو والنون ، قال :

٦٨ - ☆ وقد رجعوا كحيٍّ واحدٍنا ☆<sup>(٤)</sup>

---

(١) الشاهد في قوله : ما دام من نسلنا شفر ، حيث لم يصحب شفر نفيًّا ؛ ولم أعر عليه في

مراجعي .

(٢) وهذا مثال على ثنية واحد إذا أريد به الصفة في قوله : واحدٍ ، أي شخصين منفردين .

(٣) وهذا مثال لجمع واحد جمع تكسير ، لأنه أريد به الصفة في قوله : زرافات ووحداناً ، أي

جماعات ومنفردين ، بتقدير موصوف مناسب .

(٤) في شرح المفصل ٦ / ٣٢ : ويثنى ويجمع - أي واحد - كما يفعل بسائر الصفات ، قال الشاعر : =

( واخْتَصَّ الألف بالتمييز مطلقاً ) - فيميز به ثلاثة وأخواته نحو : ثلاثة آلاف ، وأحد عشر وعشرون وأخواتها نحو : أحد عشر ألفاً ، وعشرون ألفاً ، وأحد وعشرون وأخواته نحو : أحد وعشرون ألفاً ، ومائة وألف وما تفرع منها نحو : مائة ألف ، ومائتي ألف ، وألف ألف ، ومائة ألف ألف .

( ولم يميِّز بالمائة إلا ثلاثاً وإحدى عشرة وأخواتها ) - فتقول : ثلاثمائة إلى تسعمائة ؛ قال المصنف : وتقول : إحدى عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة ؛ ويحتاج ما ذكره إلى سماع ؛ وأما ما في الحديث أن جابراً قال : « كنا خمس عشرة مائة »<sup>(١)</sup> ، يعني أهل الحديبية ، وأن البراء قال : « كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة »<sup>(٢)</sup> ، فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنها ، ممن لا يتقن العربية . فالمعروف في مثل هذا إنما هو : ألف وأربعمائة ، وألف وخمسمائة ، ونحو ذلك .

وفهم من حصر المصنف أنه لا يقال : عشرون مائة ، ولا عشر مائة ، وإنما

---

☆ فقد رجعوا كحيٍّ واحدنا ☆

= ونسبه في معجم شواهد العربية للكثير بن زيد - ديوانه ٢ / ١٢٢

(١) ، (٢) في جامع الأصول ٩ / ٢١٨ ، ٢١٩ روايات البخاري وأبي داود ، أن المسور بن مخرمة ومروان قالا : خرج رسول الله ، ﷺ ، زمن الحديبية ، في بضع عشرة مائة من أصحابه . . . وفي رواية لمسلم وأبي داود ٩ / ٢٢٤ عن سلمة بن الأكوع قال : قدمنا الحديبية مع رسول الله ، ﷺ ، ونحن أربع عشرة مائة . . .

وفي رواية لمسلم عن معقل بن يسار قال : رأيتني يوم الشجرة ، والنبي ﷺ يبائع الناس ، وأنا رافع غصنا من أغصانها عن رأسه ، ونحن أربع عشرة مائة . . . وفي رواية أخرى لمسلم ، عن أبي الزبير ، أنه سمع جابراً يُسأل : كم كانوا يوم الحديبية ؟ قال : كنا أربع عشرة مائة ، فبايعناه . . .

وفي رواية للبخاري ومسلم عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية : أتم اليوم خير أهل الأرض ، وكنا ألفاً وأربعمائة . قال : ولو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة .

وفي رواية لها عن ابن أبي أوفى قال : كان أصحاب الشجرة ألفاً وثلاثمائة . . .

ترك ذلك للاستغناء بألفين وألف ؛ على أن الفراء حكى أن بعض العرب يقول :  
عشر مائة ، وقد سبق هذا ، إلا أن الأولى لغة أكثر العرب .

( وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه ، إن كان مفرداً غير مفسّر ، أو  
مفسّراً بتمييز ) - فالمفرد من العدد غير المفسّر هو الواحد إلى العشرة إذا لم يضاف  
ثلاثة وما بعدها ، وعشرون وأخواته ، ومائة وألف إذا لم يضافا فتقول : الواحد  
والاثنان والمائة والألف ، والمفسّر بالتمييز نحو : عشرون درهما وأخواته ، فتقول :  
العشرون أو الثلاثون درهما ، قال المصنف : والمائة درهما ، والألف درهما ؛ قال :  
وهذا على لغة من لا يضيف ، يعنى مائة وألفاً إلى التمييز . وهذا ذكره ابن  
كيسان ، ونصوص النحويين على أن مميز مائة وألف مجرور بالإضافة لا غير ،  
وأما ما ورد من أن حذيفة قال : « أتخاف علينا يا رسول الله ، ونحن ما بين  
الست مائة إلى السبع مائة »<sup>(١)</sup> بالنصب ، فقد عرفت ما يقال فيه .

( وعلى الآخر إن كان مضافاً ) - فتقول : قبضت ألف<sup>(٢)</sup> الدرهم ، وإنما قال  
على الآخر ، ولم يقل على الثاني ، ليشمل ما فيه أكثر من إضافة<sup>(٣)</sup> ، نحو<sup>(٤)</sup> :  
قبضت خمسمائة ألف الدينار<sup>(٥)</sup> .

( وعليها شذوذا لا قياساً ، خلافاً للكوفيين ) - روى الكوفيون مصاحبة ال  
للجزأين في العدد المضاف نحو : قبضت العشرة الدراهم ، والخمسة الأثواب ؛ وحكى  
أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء ، وهو عند البصريين ، إن صح ،  
محمول على زيادة ال في الأول ، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

(١) مسلم - إيمان / ٣٥ ، والترمذي - قدر / ٧

(٢) في ( د ) : قبضت ألف ألف درهم

(٣) في ( د ) : ليشمل أكثر ما فيه من إضافة

(٤) في ( د ) : ليشمل خمس مائة ألف الدينار

(٥) في ( غ ) : الدنانير

( ويدخل على الأول والثاني إن كان معطوفاً ومعطوفاً عليه ) - وهو إجماع ، أعني جوازه ، فتقول : قبضت<sup>(١)</sup> الأحد والعشرين درهما ؛ وأجاز قوم : الأحد عشرين درهما ، وأجازه<sup>(٢)</sup> الأبدى تشبيهاً بالأحد عشر درهما ، ولا يجوز : أحد والعشرون درهما ، وأجاز قوم : الأحد والعشرون الدرهم .

( وعلى الأول إن كان مركباً ) - نحو : قبضت الخمسة عشر درهما ؛ ولا يجيز أكثر أهل البصرة غير هذا ، ومنه قوله ﷺ : « إن كنت صائماً فصم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة »<sup>(٣)</sup> ، أي يوم الثلاث عشرة ليلة ، وهكذا الباقي ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

( وقد يدخل على جزأيه بضعف ) - نحو : قبضت الخمسة عشر درهما ، حكاها الأخفش عن العرب ، وأجازه الكوفيون .

( وعليها وعلى التمييز بفتح ) - نحو : قبضت الخمسة عشر الدرهم<sup>(٤)</sup> ، حكاها الأخفش ، وأجازه الكوفيون وطائفة من الكتاب ، والحق قصره على السماع كالذي قبله ، مع إمكان تأويلها بزيادة ال في الجزء الثاني والتمييز .

( فصل ) - ( حكم العدد المميّز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقاً ، إن وُجد العقل ) - فتقول عند تمييز المركب بمذكر ومؤنث عاقلين : وجدت خمسة عشر رجلاً وامرأة ، ولا تقول : خمس عشرة ، بل تغلب المذكر مطلقاً ، أي قدّمته ، كما مثل ، أو أخرته نحو : خمسة عشر امرأة ورجلاً ، أو وصلت التمييز كما

---

(١) في ( د ) : قبضت ألف الأحد والعشرين درهما

(٢) في ( د ) : واختاره

(٣) جامع الأصول ٧ / ٢١٤ ، ٢١٥ : أن تصوم البيض : ثلاث عشرة ، وأربع عشرة ، وخمس

عشرة ، وفي رواية : فعليك بالغرّ البيض : ثلاث عشرة . . . الخ

(٤) في ( د ) : درهم .

مثل ، أو فصلته ببين نحو : خمسة عشر بين رجل وامرأة ، أو بين امرأة ورجل ، ويفعل ذلك ولو لم يكن إلا رجل واحد .

( وإلّا فسابقها ، بشرط الاتصال ) - أي وإلا يوجد العقل فيها نحو : اشترت ستة عشر جملا وناقاة ، أو ست عشرة ناقاة وجملا .

( ولمؤنثها إن فصلا ببين وعدم العقل ) - نحو : عندي ست عشرة بين ناقاة وجملا ، أو بين جملا وناقاة ؛ وقال سيبويه : يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة ، وليس بجيّد كلام<sup>(١)</sup> العرب ؛ قال السيرافي : إنما جاز لأنك تقول : ثلاثة أيام ، وتريد مع لياليها ، قال تعالى : ﴿ ألا تكلم الناس ثلاثة أيام ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وألا تكلم الناس ثلاث ليال ﴾<sup>(٣)</sup> ، والقصة واحدة .

( ولسابقها في الإضافة مطلقا ) - نحو : عندي عشرة أعبد إماء ، أو عشرة إماء وأعبد ، ولا فرق بين العاقل وغيره .

( والمراد بكتّيب لعشر بين يوم وليلة ، عشر ليال وعشرة أيام ، وباشترت عشرة بين عبد وأمة ، خمسة أعبد وخمس أم ) - والفرق استتباع الأيام الليلي وبالعكس ، فالعدد المذكور لكل من الليلي والأيام ، وأما في غير الليلي والأيام فنصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث ، إذ لا استتباع ولا دليل على تفاوت<sup>(٤)</sup> .

( فصل ) - ( يؤرخ بالليالي لسبقها ) - والتاريخ عدد الليالي والأيام

(١) في ( د ) : في كلام العرب

(٢) آل عمران : ٤١

(٣) مريم : ١٠

(٤) في ( غ ) : التفاوت .



بالنسبة إلى ما مضى وإلى ما بقي من سنة أو شهر ؛ يقال : أرخ وورخ لغتان ، تأريخاً وتورخاً ، كتأكيد وتوكيد ، ولما كانت الليالي سابقة على الأيام اعتمدت في التاريخ ؛ فإذا قيل : كتب لخمس ، فعناه<sup>(١)</sup> لخمس ليال ، فسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها ؛ وزعم قوم منهم الزجاجي ، أن هذا من تغليب المؤنث على المذكر ، ورد عليهم بأن التغليب إنما هو في لفظ يعم القبيلين ، ويجري عليها معاً حكم أحدهما نحو : ﴿ فمنهم من يمشي ﴾<sup>(٢)</sup> فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة تغليباً .

( فيقال أول الشهر : كتب لأول ليلة منه ، أو لغرته أو مهله أو مستهله ) - وكذا في أول شهر كذا ، هذا إن أرخت أول ليلة منه ، وإن أرخت نهراً قلت : في أول يوم .

( ثم لليلة خلت ، ثم خلتا ، ثم خلون إلى العشر ) - وقال غيره : وإذا أرخت بعد مضي يوم قلت : ليوم مضى ، أو يومين ، قلت : ليومين مضياً . وإنما قيل : خلون ، لأن التقدير : ثلاث ليال ، وكذا إلى العشر ، فالعدد مضاف إلى معدود جمع<sup>(٣)</sup> ، ولو ظهر لكانت النون أحسن من التاء ، كالأجذاع انكسرن .  
( ثم خلت إلى النصف من كذا ) - فتقول : لإحدى عشرة خلت وهكذا إلى أربع عشرة خلت ، وإنما قيل : خلت ، لأن التقدير : لإحدى عشرة ليلة ، فلو ذكر المميز لكان الفعل هكذا ، ولو قلت : خلون مراعاة للعدد جاز ، إلا أن الأجود خلت ، لأنه جمع كثرة ، بخلاف ثلاث وأخواته ، فلذا كانت النون هناك أحسن ، وكان العكس هنا ، وبعد أربع عشرة تقول : كتب لنصف شهر كذا .

(١) زاد هنا في ( د ) : كتب

(٢) النور : ٤٥

(٣) زاد في ( د ) : قلة .

( وهو أجود من : لخم عشرة خلت أو بقيت ) - أي التأريخ بالنصف أجود من التأريخ بالعدد الماضي أو المستقبل .

( ثم لأربع عشرة بقيت ، إلى عشر بقين ، إلى ليلة بقيت ) - والكلام في أربع عشرة بقيت ، وعشر بقين كما سبق في خلت وخلون ؛ وقضية هذا أنه إنما يُورخ في النصف الأول بما مضى ، وفي الثاني بما بقي . وقال بعض المغاربة : إن منهم من يُورخ بما مضى ، لأنه محقق ، بخلاف ما بقي ، والأكثر أن يُورخون بالقليل فيما مضى أو بقي ، فإذا تساوى فالحيار ، ثم إذا أرخوا بما بقي منهم من يتحفظ فيقول : إن بقيت ، ومنهم من لا يتحفظ .

( ثم لآخر ليلة منه ، أو سلخه أو انسلاخه<sup>(١)</sup> ، ثم لآخر يوم منه ، أو سلخه أو انسلاخه ) - قال<sup>(٢)</sup> بعض المغاربة : المنسلخ آخر يوم من الشهر ، وقال أبو عمرو : الديداء أو الدأء<sup>(٣)</sup> من الشهر آخره .

( وقد تخلف التاء النون ، وبالعكس ) - فتقول : لثلاث خلت أو بقيت ، وهكذا ما كان نحوه ، وتقول : لأربع عشرة خلون أو بقين ، وكذا نحوه ، وقد سبق تقرير ذلك .

( فصل ) : ( يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد ) - فيقال : ثان وثانية ، وثالث وثالثة ، إلى عاشر وعاشرة ، بالتاء للمؤنث ، وبلا تاء للمذكر .

( أو يضاف إلى أصله ) - نحو : ثالث ثلاثة ، وعاشر عشرة ، وإنما قال

---

(١) سقط ما بعد هذا من المتن من ( ز )

(٢) في ( ز ) : وقال

(٣) في ( غ ) : الديداء والديداء

المصنف : من اثنين ، وإن كان فاعل استعمل فيما قبل ذلك كواحد ، لأن المقصود بيان ما يضاف إلى أصله ويفرد ، وهذا لم يُصنع من اسم العدد كثنان وما معه ، فلا يأتي فيه الاستعمالان ، لأنه اسم العدد ، لكنه جار على الفعل كثنانٍ وبقايتها ، قالوا : وحد يحده فهو واحد ، وثني يثنى فهو ثان ، وثلاث يثلاث فهو ثالث ، وكذا الباقي ، فالجميع على صيغة فاعل إلا أن واحداً ليس له أصل يضاف إليه ، بخلاف الباقي ، وهذا هو الباب المترجم بباب اسم الفاعل المشتق من العدد ، وبعض النحويين يعد واحداً مع ثان وبقايتها لأنه داخل تحت هذه الترجمة .

( وينصبه إن كان اثنين ) - فتقول : هذا ثانٍ اثنين ، بتنوين ثانٍ ونصب اثنين مفعولاً به ، لأن العرب تقول : ثنيت الرجل إذا كنت الثاني منها .

( لا مطلقاً ، خلافاً للأخفش<sup>(١)</sup> ) - والحاصل في المسألة ثلاثة أقوال : أحدهما : وجوب الإضافة ، فيضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى أصله وجوباً سواء كان ثانياً أم غيره ، فتقول : ثانٍ اثنين ، وثانية اثنين ، وثالث ثلاثة وكذا الباقي ، بالإضافة لا غير ؛ وهذا هو المشهور ، وهو مبني على أن العرب لم تقل : ثنيت الاثنين ، ولا ثلثت الثلاثة ، وكذا الباقي .

والثاني : جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، على معنى متم اثنين ، ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين ، لأن العرب قالوا : ثنيت الرجلين أي كنت ثانيهما ، وهو اختيار المصنف .

والثالث : التفصيل بين ثانٍ وبقايتها ، فلا يقال : ثالث ثلاثة ، بنصب ثلاثة ، وكذا الباقي بعده ، لأن العرب لم تستعمل منه فعلاً بهذا المعنى ،

---

(١) زاد في ( د ) : وتعلب

ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين ، لأن العرب قالوا : ثنيت الرجلين أي كنت ثانيهما ، وهو اختيار المصنف .

( ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله ) - فتقول : هذا تاسع تسعة عشر ، وهذه تاسعة تسع عشرة ، إلى حادي أحد عشر وحادية إحدى عشرة ، والأصل : تاسع عشر تسعة عشر ، فأزيل التركيب ، ويعرب فاعل لزواله .

( أو يعطف عليه العشرون وأخواته ) - فيقال : التاسع والعشرون ، والحادي والعشرون ، وكذا باقي أخوات العشرين .

( أو تركيب معه <sup>(١)</sup> العشرة تركيبها مع النيف مقتصراً عليه ) - فيقال : التاسع عشر ، والحادي عشر ، وكذا ما بينها ، وبين الجزآن ، كما بيني الصدر والعجز في تسعة عشر وأخواتها <sup>(٢)</sup> ، ويعطى فاعل ما يستحقه اسم الفاعل من لحاق التاء في التأنيث ، وسقوطها في التذكير ، ويجعل العجز في التذكير والتأنيث كما كان مع أحد وإحدى وأخواتها <sup>(٣)</sup> ، فتقول في المؤنث : التاسعة عشرة والحادية عشرة ، وفي المذكر : التاسع عشر والحادي عشر ، وهذا الوجه أنكره المغاربة ، بناء على أن أصله : تاسع عشر تسعة عشر ، فحذف عشر من الأول ، وتسعة من الثاني ، وكذا الباقي ، ومن ثم قيل : هذا إجحاف يحتاج إلى سماع ، وفيه بحث .

( أو مضافاً إلى المركب المطابق له ) - فيقال : حادي عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وفي المؤنث : تاسعة عشرة تسع عشرة ، إلى حادية عشرة إحدى عشرة ، وأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما ، وكلاهما مبني .

(١) في ( ز ) : أو يركب مع العشرة

(٢) ، (٣) سقط ما بين الرقبتين من ( د )

( وقد يعرب الأول مضافاً إلى الثاني مبنياً عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه ) - فيقال : هذا ثالثُ عشر ، ورأيت ثالثَ عشر ، ومررت بثالث عشر ، بإعراب ثالث رفعاً ونصباً وجرأً ، وبناء عشر على الفتح ، وكذا الباقي ، والأصل : ثالث عشر ثلاثة عشر ، فحذف عجز المركب الأول غير منوي ، فأعرب الصدر ، وحذف صدر المركب الثاني منوياً فبقى عجزه على بنائه ؛ نظيره : لا حولَ وقوة<sup>(١)</sup> ، ببناء قوة على تقدير لا ، وهذا الوجه حكاة الكسائي وهو عند المغاربة شاذ لا يقاس عليه .

( ويستعملُ الاستعمالَ المذكورَ في الزائد على عشرة الواحدُ مجعولاً حادياً ) - فيستعمل واحد استعمال فاعل المصوغ من اثنين وأخواته ، بعد تحويله إلى حادٍ<sup>(٢)</sup> ، فتقول : حادي عشر ، وحادية عشرة ، والحادي والعشرون ، والحادية والعشرون ، وحادي مقلوب واحد ، جعلت فاءه مكان لامه ، فانقلبت ياءً لكسر ما قبلها ، وقال الفراء : ليس مقلوباً ، بل هو من حدا يحدو ساق ، فالواحد الزائد يسوق العشرة ، وحكى الكسائي : واحد عشر على القياس ، إذ النقل : وحدَ يحدُّ .

( وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعلُ الذي تحت أصله معدوداً به استعمل مع المَجعول استعمال جاعل ، لأن له فعلاً ) - فتقول : هذا ثالث اثنين ، أي جاعل اثنين ثلاثة ، فإن كان ماضياً وجبت الإضافة ، أو غيره جازت ؛ وذَكَرَ جاعل أولى من ذكر مُصَيِّر ، وإن كان هذا هو المشهور ، لموافقة جاعل المذكور وزناً ومعنى ، فإذا قصدت الحال أو الاستقبال جاز أن

(١) في ( د ) : ولا قوة

(٢) في ( د ) : حادي

تقول : رابع ثلاثة ، بتنوين رابع ونصب ثلاثة ، كما تفعل مع اسم الفاعل ، وكذا الباقي . ولم يذكر النحويون فيه سماعاً ، بل قاسوه ، وذلك لوجود الفعل ، قالوا : ثلثتُ الاثنين ، وربعتُ الثلاثة ، إلى عَشَرَتِ التسعة ، ولم يذكر سيبويه النصب به ، وتأوله على الماضي ، ومصدر هذه الأفعال فعل كضرب ، فكانَّ حقه أن يقول : المصوغ من ثلث إلى عَشْر ، فإن كان فاعلاً من المصدر أخذ ، لكنه قال ذلك توسعاً للتقريب على المتعلم .

وأفهم قوله : من ثلاثة أن ذلك لا يكون في اثنين ، <sup>(١)</sup> فلا تقول : ثاني واحد ، لا يجزَّ واحد ولا بنصبه ، بل لا يضاف إلا إلى اثنين نحو : ﴿ ثاني اثنين ﴾ <sup>(٢)</sup> أي أحدهما ، هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش : ثاني واحد ، وقال الكسائي : من العرب من يقول : ثاني واحد .

وأفاد قوله : لأن له فعلاً ، أن من لا فعل له لا يعامل بهذه المعاملة كثاني اثنين وثالث ثلاثة ، إذ لا يقال : ثنيت الاثنين ، ولا ثلثت الثلاثة ، وأجاز الجرمي : ثالث ثلاثة ، وثلثت الثلاثة .

( وقد يجاوزُ به العشرة فيقال : رابعُ ثلاثة عشر ، أو رابعُ عَشْرَ ثلاثة عشر ، ونحو ذلك ، وفاقاً لسيبويه ، بشرط الإضافة ) - فيستعمل فاعل مع المركب الذي تحت أصله كما استعمل مع المفرد ، فكما كنت تقول : ثالث اثنين ، كذلك تقول : ثالث اثني عشر ، وكذا الباقي ، ويجوز أن يفرد اسم الفاعل كما مثل فتعربه حينئذ ، ويجوز أن تركبه مع عشر فتقول : ثالث عشر اثني عشر ، فتبنيه ، وكذا الباقي ، وهذا أجازره سيبويه قياساً على : ثالث اثنين وأخواته ، وعليه أيضاً النحويون المتقدمون ، ومنعه الجمهور ومنهم الأخفش

(١) ، (٢) سقط ما بين الرقنين من (د)

(٣) التوبة : ٤٠

والممازني والمبرد ، لأن الفعل لم يسمع بهذا المعنى ، لم يقولوا : ربعت الثلاثة عشر أي صيرتهم أربعة عشر ، وهذا الرد قد يقال إنه إنما يقتضي لو ثبت أن لا يُنصَب ، وسيبويه ومن قال مثل قوله يوافق على وجوب الإضافة فيه مع تركيب فاعل وإفراده ، على أن من النحويين من أجاز : ثالث اثني عشر ، بالتنوين ، وحكى بعضهم أن العرب تقول : ربعت الثلاثة عشر أي رددتهم أربعة عشر .

( وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم فاعل<sup>(١)</sup> ) - فيكون للمؤنث بالتاء ، وللمذكر بلا تاء ، فتقول : ثان وثانية<sup>(٢)</sup> إلى عاشر وعاشرة ، وثاني اثنين وثانية اثنتين ، وثالث ثلاثة وثالثة ثلاث<sup>(٣)</sup> ، وثالث اثنين وثالثة اثنتين ، والثالث والثلاثون رجلا ، والثالثة والثلاثون امرأة ، والثالث عشر ثلاثة عشر ، والثالث ثلاثة عشر ، وثالث عشر ، والثالثة عشرة ثلاث عشرة ، والثالثة ثلاث عشرة ، وثالثة عشرة ، ورابع عشر ثلاثة عشر ، ورابع ثلاثة عشر<sup>(٤)</sup> ، ورابعة عشر<sup>(٥)</sup> ثلاث عشرة ، ورابعة ثلاث عشرة .

( فصل ) - ( استعمل خمسة عشر ظروف كيومَ يومَ ، وصباحَ مساءً ، وبينَ بينَ ) - ولا يقاس على ما سمع من ذلك ، وسمع في الزمان مع ما ذكر : أزمانَ أزمانَ ، قال :

٦٩ - إذ نحن في غيرة الدنيا وبهجتها والدار جامعة أزمانَ أزمانا<sup>(٦)</sup>

(١) في ( غ ) : اسم الفاعل

(٢) في ( ز ) : وثالثة

(٣) في ( غ ) : ثلاثة

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د )

(٥) في ( غ ) . عشرة

(٦) قال في معجم شواهد العربية : للأعلم بن جرادة السعدي ، أولابن المعتز : وليس في =

ومعنى فلان يأتينا يومَ يومٍ ، وصباحَ مساءً ، كل يوم ، وكل صباح ومساء . ولا يقال قياساً على هذا : وقتَ وقت ، ونهارَ ليل ، وعامَ عام ، إلا إن سمع ، والمسموع في المكان : بينَ بين ، فلا يقال : خلفَ خلفَ ولا أمامَ أمامَ ، والبناء لتضمن معنى الواو كخمسة عشر ، والأصل : يوم ويوم ، وصباح ومساء .

( وأحوالٌ أصلها العطف ) - وهي ألفاظٌ محفوظة لا يقاس عليها لكنها أكثر من الظرف .

( كتفرَّقوا شَعَرَ بَعَرَ ) - أي منتشرين ، كأنه<sup>(١)</sup> من شجر البلد إذا<sup>(٢)</sup> خلا ، وبغر النجم أي الثريا سقط وهاج بالمطر ، فبتفرقهم شغرت أماكنهم ، وسقطوا في تلك الوجوه .

( وشَذَر مَذَر ) - هو بفتح الشين والميم وكسرهما ، وقيل : الميم ببدل من الياء ، ومعناه : ذهبوا في كل وجه ، والشذر قطع الذهب ، والشذرة القطعة والشذر أيضاً صغار اللؤلؤ ، ومَذِرَت البيضة والمعدة بكسر الذال فسدت ، وكأنهم بتفرقهم وخروجهم إلى غير أوطانهم فسدت أحوالهم .

( وَجَدَعَ مَدَعَ ) - أي متقطعين ، والجذع القطع وتحزيز في اللحم ، وحكى أبو عبيد عن الكسائي : مَدَعَ في الخبر إذا حدثك بعضه وكمم البعض فهو يرجع إلى معنى القطع .

( وَأَخْوَلَ أَخْوَلَ ) - أي شيئاً بعد شيء ، قال ضابئ<sup>(٣)</sup> يصف ثوراً :

= ديوانه ، أو لجريير ، وليس في ديوانه ، وفي الخصائص : ٣٦٤ / ٢ :

☆ إذ نحن في غرّة الدنيا ولذتها . . .

وقبله قال صاحب الخصائص : وإن شئت كان مركباً على حد قوله : وذكر البيت . . . قال في التحقيق : وفي بعض النسخ : على حد قول جريير . والشاهد فيه تركيب : أزمانَ أزمانا ؛ وهو من شرح ابن عقيل .

(١) سقطتا من ( ز )

(٢) هو ضابئ بن الحارث البرجمي ، كما جاء في اللسان - سقط .



٧٠ - يُسَاقَطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطُ شَرَارِ الْقَيْنِ أُخُولَ أُخُولًا<sup>(١)</sup>

وذهب القوم أخول أخول إذا تفرقوا شتى .

( وتركت البلاد حيث بيث ) - أي مبحوثة ، يقال : استحاث الشيء تطلبه وقد ضاع في التراب ، وبث عن<sup>(٢)</sup> الشيء يبوث بؤثاً ، واستباث عنه بحث عنه ، ويقال : تركتهم حيث بيث ، أي متفرقين متبديدين ، وكذلك حوثاً بؤثاً ، وحوث بؤث ، وحات باث بالبناء على الكسر ، وحيث بيث بكسر الحاء والباء .

( وهو جاري بيت بيت ) - أي ملاصقاً .

( ولقيته كِفَّةً كِفَّةً ) - أي مواجهاً ، قال الأحرر : لقيته كفة كفة مثل لقيته مواجهة .

( وأخبرته صخرة بحرة ) - أي متكشفاً ، وقال الجوهري : يقال : لقيته صخرة بحرة ، وهي غير مُجْرَاة ، إذا رأيتَه وليس بينك وبينه ساتر . انتهى . ولا يعني بغير مجرأة منع الصرف ، إنما يعني عدم التنوين للبناء ، وقد صرح في نظائرها بالبناء ، والصَّاحِرُ الذي يقابل قرنه في الصحراء ولا يخاتله ، أي لا يجذعه .

( وأحوال أصلها الإضافة ) - وهي محفوظة أيضا .

---

(١) في الخصائص ٢ / ١٣٠ ؛ سقاط حديد القين ، وجاء في تحقيقه : هذا في وصف الثور يردع عنه الكلاب ، والروق : القرن ، وحديد القين الشرار ، وضارياتها : أي الضاري من الكلاب ؛ وفي الدرر ١ / ٢٠٨ : استشهد به على أن أخول أخول وشبهها توسعوا فيها ونصوها على أنها مفعول فيها من جهة المعنى ، وهي في الحقيقة أحوال ، وفي القاموس وشرحه : ذهبوا أخول أخول أي متفرقين ، وفي التهذيب : أي واحداً واحداً ، وفي العباب إذا تفرقوا شتى .

(٢) في ( د ) : على .

( كبادي بدأ أو بادِي بَدِي ) - يقال : افعَل ذلك بادِي بدأ أو بادِي بَدِي ، بمعنى مبدوءاً به ، وباء بادِي فيها ساكنة كياء معدي كرب ، وبادِي اسم فاعل من بَدِي كَبِي ، وهي لغة الأنصار ، والمشهور في اللغة بدأ بالهمز ، وبداء مصدر بَدِي موازن بَقِي ، وبَدِي بكسر الدال لعله اسم فاعل كَشِح<sup>(١)</sup> ، وجمعه مع بادِي تأكيد كجمع بادِي مع بدا .

( وأيدي سبا وأيادي سبا ) - قالوا : ذهبوا أيدي سبا وأيادي سبا أي متفرقين .

( وقد يُجْرُ بالإضافة الثاني من مركب الظروف ) - فيقال : جئتكَ يومَ يومٍ بحرٍ الثاني ، وصباحَ مساءٍ بحرٍ مساءً ، وبينَ بينٍ بحرٍ بينَ الثاني ، والمعنى كالبناء أي كل يوم وكل صباح ومساءً وبين هؤلاء وبين هؤلاء .

( ومن بيتَ بيتَ وتالييه ) - وهما كفة كفة ، وصحرة بحرة ، فتقول : هو جاري بيتَ بيتَ بالإضافة ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، وكذا لقيته كفة كفةً وصحرةً بحرةً بإضافة الأول للثاني ، والمعنى مع الإضافة كالمعنى مع البناء .

( ويتعين ذلك للخلو من الظرفية ) - كقوله :

ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءً والقروض لها وفاء<sup>(٢)</sup> - ٧١

(١) في ( د ) : كشحي .

(٢) في ( زغ ) : ولولا يوم يوم ... البيت ، وفي شواهد العربية : قائله الفرزدق - ديوانه ص ٩ - برواية : والقروض لها جزاء ، وفي الدرر ١ / ١٦٨ بنفس الرواية : جزاء ، قال : استشهد به على أن المركب من الظروف إذا أضيف يتصرف ، فيقع ظرفاً وغير ظرف ، ويومٌ يوم هنا مبتدأ محذوف الخبر لوقوعه بعد لولا ؛ واستشهد به الدماميني بعدما ساق كلام ابن مالك الذي اعتمد عليه السيوطي في الهمع ، ثم قال الدماميني : قلت الإضافة والتركيب لا يجتمعان ، فإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة .

أخرج يوماً عن الظرفية باستعماله مبتدأ فتعينت الإضافة ، إذا لم يثبت التركيب إلا عند الظرفية .

( وقد يقال : بادئٌ بَدءٍ ، وبأدي بَداءٍ ، وبِدييٍّ<sup>(١)</sup> أو بَدءٍ ، وبَدءَ ذي بَدءٍ أو ذي بَدءةٍ ، أو ذي بَداءةٍ ) - هذا بإضافة الأول للثاني ، والمعنى كالبناء : وجاء هذا الهمز على المشهور في اللغة .

( وقد يقال : سبأً بالتنوين ) - وأصله : سبأً بالهمز ، وهو اسم رجل ولدَ عامةً قبائل اليمن .

وقال ابن دريد في كتاب الاشتقاق : سبأً لقب واسمه عبد شمس وهو يُصرف ولا يُصرف ؛ وقال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَآ ﴾<sup>(٢)</sup> هي مدينة تعرف بمأرب من صنعاء على ثلاث ليال ، يُصرف لأنه اسم البلد ، ولا يصرف لأنه اسم مدينة ، وقولهم : أيدي وأيادي سبأً بالتنوين أبدلوا فيه الهمزة ألفاً وأضافوا فصار سبأً كعصاً<sup>(٣)</sup> والمعنى مع الإضافة والبناء واحد .

( وحاتٍ باثٍ ) - أي بالبناء على الكسر ، إما على أصل حركة التقاء الساكنين ، وإما كراهية<sup>(٤)</sup> توالي ست فتحات ، لأن الألفين<sup>(٥)</sup> بمنزلة فتحتين .

( وَحَوْثًا بَوْثًا ) - وقد تقدم ذكره وذكر بقية اللغات ؛ وعين الكلمتين واو ، وقد تلعبوا بها في هذا الاجتماع ؛ فمن قال : حاثٍ قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح

(١) سقطت من ( ز غ )

(٢) النمل : ٢٢ وفي القرآن الكريم سورة سبأ وقصتهم : ﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية ﴾

سبأ : ١٥

(٣) في ( د ، غ ) : كعصى ؛ والفعل عصوته أي ضربته بالعصا يعضد التحقيق .

(٤) في ( د ، غ ) : كراهة

(٥) في ( ز ) : الألف

ما قبلها ؛ ومن قال : حيث بيث صيرّ الواو ياء لانكسار ما قبلها ؛ والأصل  
حَوْثَ وَبَوْثَ ، قاله الصاغاني ؛ وقيل في حيث بيث<sup>(١)</sup> إن الثاني قلب للأول ، كما  
في قولهم : « لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ »<sup>(٢)</sup> ؛ وفي حَوْثَ بَوْثَ إن الأول قلب للثاني ،  
كقولهم : وقعوا في حَوْصَ بَوْصَ ؛ وفيه نظر .

( وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةً ) - فيصير في هذا ثلاث استعمالات : كَفَّةً كَفَّةً بِالْبِنَاءِ ،  
كَفَّةً كَفَّةً بِالِإِضَافَةِ ، كَفَّةً عَنْ كَفَّةً ؛ والجميع بفتح الكاف ، والمعنى واحد .

( وَأَلْحَقُوا<sup>(٣)</sup> ) بهذا : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ ، وَحَيْصَ بَيْصَ ، وَالْحَازَ بَازَ ) - أي  
ألحق بما ذكر من الظرف والحال ما ليس بواحد منها .

ومعنى وقعوا في حيص بيص : وقعوا في شدة ذات تأخر وتقدم ، من جاصَ  
عن الشيء يحيص تأخر عنه خوفاً منه ؛ وباص يبوص بَوْصاً تَقَدَّمَ ، وحيص بيبص  
بالياء فيها لمشاكلة الثاني الأول ، كما في : « لا دريت ولا تليت » ؛ ومن قال :  
حوص بوص ، عكس نحو : « مازورات غير مأجورات »<sup>(٤)</sup> .

وحكى أبو عمرو : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ ، وَحَيْصَ بَيْصَ ، وَحَيْصَ بَيْصَ<sup>(٥)</sup> .  
وقالوا أيضاً : حاص باص . وفي الحاز باز لغات : بناء الجزأين على الفتح كحاثَ

(١) في ( ز ) : وبيث

(٢) من أحاديث منكر ونكير لبعض الموق في القبر

(٣) في ( غ ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : وألحق .

(٤) من حديثه ﷺ لزائرات القبور : « ارجعن مأزورات غير مأجورات - ابن ماجه -

جنائز / ٥٠

(٥) سقطتا من النسخة - المحققة من التسهيل ، وذكرتا بدون ضبط في نسخ التحقيق الثلاث ؛ وفي

اللسان - حيص : الحَيْصُ الحَيْدُ عن الشيء ، وخاص عنه يحيص حَيْصاً رجع ، ويقال : ما عنه محيص ،

أي محيد ومهرب ، وكذلك الحصاص والانحصاص مثله ؛ وفي كتاب ابن السكيت : وقع القوم في =

باثَ ، تشبيهاً بخمسة عشر ، وعلى الكسر كحاثِ باثِ بكسر الثاء فيها ، وفتح  
الأول أو كسره ؛ قيل : وضم الثاني ، وفيه بحث ؛ وإعراب الأول وإضافته إلى  
الثاني معرباً ، وخزباز كقرطاس ؛ وخاز باء كقاصعاء ، غير مصروف ، وهو  
عشب وذباب وصوت الذباب ، وداء في اللهازم ، وبعض أسماء السنور<sup>(١)</sup> .



---

= حَيْصَ ، يَيْصَ ، وحيصَ يَيْصَ ، وحَيْصِ يَيْصِ ، وحاصِ باصِ ، أي في ضيق وشدة ؛ وقيل : أي اختلاط  
من أمر لا يخرج لهم منه ؛ ونصب حيصَ يَيْصَ على كل حال ؛ قال الجوهري : وحيصَ يَيْصَ اسمان جعلتا  
واحداً ، وبُنِيَا على الفتح مثل : جاري بيتَ بيتَ .  
(١) وفي القاموس المحيط ذكر في الخاز باز عشر لغات ، ثم قال ، هو ذباب يكون في الروض ، أو  
هي حكاية أصواته ، وداء يأخذ في أعناق الإبل والناس ، ونبستان ، والسنور .

## ٣١ - باب كم وكأين وكذا

( كم اسم لعدد مبهم ، فيفتقر إلى مميّز ) - ودليل اسميتها الإسناد إليها وعود الضمير عليها ، ومثالها : كم رجلاً جاءك ؟ ودخول حرف الجر عليها ، والإضافة إليها ، وتسليط عوامل النصب عليها نحو : كم كانت دراهمك ؟ وكم يوماً صمت ؟ وكم فرسخاً سرت ؟ وهي في حالتها ، أعني الاستفهامية والخبرية ، أشد إبهاماً من اسم العدد ، لأن اسمه يدل على العدد نصاً ولا يدل على جنس المعدود ، والأمران في كم مبهمان ، فافتقارها إلى مميّز أشد<sup>(١)</sup> من افتقار اسم العدد ؛ وفي البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن كم الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب ، ويرده ما سبق من دليل اسميتها .

والجمهور على بساطة كم ، وقال الكسائي والفراء : هي مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، وحذف الألف كما في : لِمَ ؟ وبِمَ ؟ ولا بُعْدَ فيه ، كما قالوا في كذا وكأين بالتركيب من كاف التشبيه واسم الإشارة وأي .

( ولا يحذف إلا لدليل ) - نحو : كم مالك ؟ أي كم درهماً أو ديناراً ، وكم غلمانك ؟ أي كم رجلاً ؟ وكم سرت ؟ أي فرسخاً أو يوماً ؟ قال تعالى : ﴿ قال قائل منهم : كم لبثتم ﴾<sup>(٢)</sup> ؟

وكلامه يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين مميّز الاستفهامية ومميّز الخبرية ، فنقول : كم قد أتاني زيد ، وكم عندك ضارب زيداً ؛ ومنع بعضهم ذلك في

(١) في (د،ز) : أشد افتقاراً من اسم العدد

(٢) الكهف : ١٩ ، والشاهد حذف مميّز كم : يوماً أو عاماً لدلالة الفعل ( لبثتم ) عليه .

الخبرية ، لأنه لا يقتصر على مضاف دون مضاف إليه ، فلا يقال في : مندي  
ثلاثة أثواب : عندي ثلاثة ، كذا لا يقال : كم لك ، أي كم غلمان ؛ وصرح ابن  
العلج وابن عصفور بجواز حذف ميم الخبرية ، وقيل يقبح حذفه إلا أن يقدر  
منصوباً ، ومن الحذف :

٧٢ - كم عمّة لك يا جرير وخالّة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري<sup>(١)</sup>

٧٣ - كم يجود مقرّف نال العلا وكريم بخله قد وضعه<sup>(٢)</sup>

في رواية من رفع عمّة ومقرّف .

( وهو إن استفهم بها كميز عشرين وأخواته ) - فيكون مفرداً منصوباً كما  
سبق ، وهي صالحة لقليل العدد وكثيره ؛ وفي البسيط أنها عند بعضهم للتكثير ،  
قال : والظاهر الأول لصلاحيّة الجواب بالأقل نحو : ثلاثة واثنين في جواب : كم  
رجلا جاءك ؟ وحكى الأخفش عن العرب : كم مكث عبد الله ؟ يوماً أو  
يومين ؟

( لكن فصله جائز هنا في الاختيار ، وهناك في الاضطرار ) - يفصل بين كم  
الاستفهامية ومميزها في سعة الكلام نحو : كم لك درهما ؟ وم أتاك رجلا ؟ وم

(١) قائله الفرزدق هجو جريرا - ديوانه ٤٥١ - ولم يذكر الشطر الثاني في ( زغ )

قال في الدرر ٢١١/١ : استشهد به على مجيء تمييز كم الخبرية مجروراً مفرداً .. والبيت من شواهد  
سيبويه ، قال الأعم : ويجوز في قوله : كم عمّة الرفع والنصب والجر ، وبين كل وجه ، والشاهد هنا على  
رواية الرفع وحذف ميم الخبرية على تقدير : كم مرة حلبت عليّ عشاري عمّة لك وخالّة ... والفدعاء التي  
اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء التي أصاب رجلها فدمع من كثرة مشيها وراء الإبل .

(٢) قال في الدرر ٢١٢/١ : البيت من شواهد سيبويه ، قال الأعم : الشاهد فيه جواز الرفع  
والنصب والجر في مقرّف ... وهنا على حذف ميم الخبرية كسابقه على تقدير : كم مرة مقرّف نال  
العلا ... والبيت من قصيدة لأنس بن زنم يخاطب بها عبد الله بن زياد . قال في معجم شواهد العربية :  
أو أبو الأسود ، أو عبد الله بن كريض .

ضربت رجلاً ؛ والاتصال هو الأصل والأقوى ، ولا يجوز الفصل مع عشرين وأحد عشر وأخواتها إلا في ضرورة الشعر كقوله :

٧٤ - على أني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كيلاً<sup>(١)</sup>  
وقوله :

٧٥ - في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفراش رقادى<sup>(٢)</sup>

وإنما فصل في كم اختياراً للزومها الصدر، بخلاف نظيرها من الأعداد المميزة بمنصوب ، فجعل هذا القدر من التصرف عوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته .  
قاله سيبويه .

( وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بن مضرة ، لبايضافتها إليه ،  
خلافاً لأبي<sup>(٣)</sup> إسحاق ) - قال سيبويه : وسألته ، يعني الخليل ، عن قولهم :  
على<sup>(٤)</sup> كم جذع بيتك مبني ؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ،  
وأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم حذفوها تخفيفاً وصارت على  
عوضاً منها . انتهى .

فذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، كما قال ابن خروف ، أن الجرّ بن

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٧١/٤ : قاله العباس بن مرداس الملي ، والشاهد في قوله : ثلاثون للهجر حولاً .. حيث فصل بين ثلاثون وبين ميمه حولاً بالجار والمجرور للضرورة .  
(٢) في المقتضب ٥٦/٢ ، قال في الحاشية : الشاهد فيه الفصل بين العدد : خمس عشرة ، وتمييزه : ليلة ، بالجار والمجرور : من جمادى ، للضرورة : قال : ولم أقف على قائله .

(٣) الزجاج

(٤) سقطت من ( د )



مضرة ، وخالف الزجاج وحده ، فحكى النحاس عنه أنه كان يخفض هنا بكم ولا يحذف شيئاً ، وهو ضعيف لا التزامهم حينئذ دخول حرف الجر عليها ، ولو كان على الإضافة لم يلتزم ذلك ، ولأنها بمنزلة عدد لا يكون ذلك فيه .

وقول ابن بابشاذ : إن الحذف ليس مذهب المحققين ضعيف ، فقد رأيت كلام الخليل وتقرير سيبويه له ، وهو نص كلام غيرهما ؛ وقول من أجاز الجرّ بدون دخول حرف الجر عليها ضعيف لعدم القياس والسماع .

( ولا يكون ميمها جمعاً ، خلافاً للكوفيين ) - وفاقاً للبصريين إلا الأخص ، إذ فصل ، فأجاز كونه جمعاً عند قصد السؤال عن أصناف الجمع نحو : كم رجالاً عندك ؟ على قصد السؤال عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم ، وتبعه فيه بعض المغاربة .

( وما أوهم ذلك فحال ، والمميز محذوف ) - نحو أن يقال : كم لك شهوداً ؟  
وكم عليك رقباء ؟ فيكون التقدير : كم إنساناً لك شهوداً ؟ وكم نفساً عليك رقباء ؟ ولم يسمع من كلام العرب : كم غلماناً لك ؟

وفي رؤوس المسائل : لا خلاف في جواز : كم لك غلماناً ؟ وأما كم غلماناً لك ؟ فجائز عند الكوفيين ، ممتنع عند البصريين . انتهى . فاتفق على الأول لإمكان الحالية ، وخالف البصريون في الثاني لأن الحال لا يتقدم على العامل المنوي .

( وإن أخبر بكم قصداً للتكثير ، فميزها كمير عشرة أو مائة ) - فيكون جمعاً مجروراً كمير عشرة نحو : كم غلمان ملكت ! ومفردها مجروراً كمير مائة نحو : كم ثوب ليست ! وتمييزها بالمفرد أكثر من تمييزها بالجمع ؛ بل قال بعض النحويين إن الجمع شاذ ، وهي في الحالين للتكثير عند المبرد ومن بعده من

النحاة ، وخالف أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف فزعم أنها للتعليل والتكثير كَرُبَّ ، وقالوا : إنه مذهب سيوييه والكسائي ، واستدل له ابن عصفور بقول الفرزدق :

٧٦ - ( مكرر ٧٢ ) ☆ كم عمة لك يا جرير وخالة ☆<sup>(١)</sup>

إذ ما ذكره في البيت وما بعده يمنع التكثير ، من كونهم فُدَعَا فُدَعَا يَقْذُنُ الفُضْلَانِ بالرجلين ، حالبات لعشار الفرزدق ، كلفات ، وتوضحه رواية الرفع .

(مجروراً بإضافتها إليه) - كما في عشرة ومائة .

( لا يَمُنْ محذوفةٌ ، خلافاً للفرء ) - وعزاه بعضهم للكوفيين ، ويظهر من كلام الخليل الميل إليه ، واستدل له بقول الأعشى :

٧٧ - ☆ كم ضاحك من ذا ومن ساخر ☆<sup>(٢)</sup>

فقوله : ومن ساخر ، دليل على أن التقدير : كم من ضاحك ، ورَدَّ بجواز معاملة كم ضاحك ، معاملة كم من ضاحك ؛ لتوافقها في المعنى ، فعطف مع من كذلك ، ويؤيد الإضافة منع جرّه عند انفصاله في النثر .

---

(١) سبق توضيح ما في البيت من شاهد على رواية الرفع وجواز رفع عمة ونصبها وجرّها ، والشاهد هنا على مجيء ، كم الخبرية للتقليل والتكثير كَرُبَّ ، وقائله الفرزدق - ديوانه ٣٦١/١ - صادر - بيروت

(٢) في أمالي ابن الشجري ٣٦٤/١ : وذهب الخليل إلى أن النكرة بعد كم في نحو : كم رجل عندي ، تجرُّ على إرادة من ، والدليل على جواز ذلك ، كما قال الخليل : قول الأعشى :

☆ كم ضاحك من ذا ومن ساخر ☆

أراد : كم من ضاحك ، فلذلك عطف عليه بمن ، فقال : ومن ساخر .

قال : وبالمجمل إن إضمار الجار وإعماله بغير عوض ضعيف ، وإنما استجازوا إضمار من بعد كم ، لأنه قد عرف موضعها ، وكثر استعمالها فيه .. والبيت للأعشى - ديوانه ص ١٠٦ .

( وإن فصل نصب ، حملاً على الاستفهامية ) - كقوله :

٧٨ - كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقترار أجتمل<sup>(١)</sup>

وزعم بعض قدماء النحاة أن الأصل في كم الاستفهامية والخبرية نصب المميز ، وأن جرّه بمن مقدرة فيها ، وضعفه سيبويه بأن الأكثر في الاستفهام نصب فأول جرّها ، والأكثر هنا الجرُّ فلا تأويل .

( وربما نصب غير مفصول ) - في ذلك خلاف ، وقد حكى سيبويه الجواز لغة عن بعض العرب ، ومنه :

[ مكرر ( ٧٦ ) ( ٧٢ ) ] ☆ كم عمّة لك يا جرير وخالة<sup>(٢)</sup> ☆

في رواية من نصب ، وهي لغة قليلة ، وقال بعضهم إنها لغة تميم ؛ وظاهر كلام سيبويه والمبرد والفارسي جواز نصب الجمع كالمفرد مع الفصل ودونه ، فتقول : كم ملكت غلماناً ، وكم غلماناً ملكت ، بالنصب ، وإليه ذهب السيرافي ، وذهب الشلوبيّن إلى المنع في الجمع ، لأن التمييز يلزمه الأفراد إلا فيما استثني .

(١) في الدرر ٢١٢/١ : أحتمل بالحاء المهملة ، قال : استشهد به على أن يميز كم الخبرية ينصب إن فصل منها حملاً على الاستفهامية ، والبيت من شواهد سيبويه ، قال الأعم : الشاهد فيه نصب ما بعدكم على التمييز من أجل الفصل لقبح الفصل بين الجار والمجرور ؛ يقول : أنعموا عليّ وأفضلوا عند عدي لشدة الزمان وشمول الجذب ، وقوله : إذ لا أكاد من الإقترار أحتمل ، أي حين يبلغ مني الجهد وسوء الحال إلى أن لا أقدر على الاحتمال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً ، ويروى : أجتمل بالجمع أي أجمع العظام لأخرج ودكها وأتمل به ، والجميل الودك .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٨٢/٤ : قاله القطامي ، وكم خبرية ، وفضلاً يميزها ، وفيه الشاهد حيث فصل بينها بالجملة - نالني منهم - ويجوز في فضلاً الرفع على أنه فاعل نالني ، والجر على لغة من جرميزم ، والنصب هو الأظهر ؛ وأجتمل من اجتملت الشحم إذا أذبت ، وعن بعض من لا يوثق به : أحتمل - بالحاء المهملة - وما أظنه صحيحاً .

(٢) سبق توضيح الشاهد في هذا البيت وجواز الرفع والنصب والجر في عمّة .

( وقد يُجَرُّ في الشعر مفصلاً بظرف أو جارٍ ومجرور ) - فالأول كقوله :

٧٩ - كم دون مية موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد<sup>(١)</sup>  
والثاني كقوله :

٨٠ - كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع<sup>(٢)</sup>  
وفي هذه المسألة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً في الكلام ، وهو قول الكوفيين ، ويعزى ليونس .

<sup>٣</sup>والثاني : تخصيصه بالشعر مطلقاً ، وهو مذهب جمهور البصريين .

والثالث : تخصيصه بالشعر إذا كان الظرف أو المجرور ناقصاً ، نحو : كم بك  
مأخوذ أتاني ، وكم اليوم جائع جاءني ؛ ومنعه إذا كان تاماً ، وهو مذهب يونس ؛  
ويردُّه قوله :

كم دون مية موماة ...

وقوله :

كم دون سلمى فلوات بيدٍ ...<sup>(٣)</sup>

- ٨١ -

والموماة واحدة الموامي أي المفاوز ، وأصلها مؤموة على فعلة ، وهو مضاعف

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٨١/٤ : قاله ذو الرمة ، ولم أجده في ديوانه ، وهو في ملحقات ديوانه ٦٦٥ ، وكم خبرية ، وموماة ميمزها ، وفيه الشاهد ، حيث فصل بينها بالظرف ، ويهال لها أي يفزع منها والخريت الماهر الحاذق .

(٢) في العيني ٨٢/٤ : قاله الفرزدق ، والشاهد في سيد ميمز كم ، وهو مجرور مع الفصل بالجار والمجرور ، وضخم الدسيعة عظيم المطية .

(٣) هو مثال للرد على يونس في منعه جرّ تمييز كم مفصلاً بظرف أو مجرور تام .

قلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وهاله الشيء يهوله أفزعه ، والحزيت  
الدليل الحاذق ، والدسيعة العطية ، يقال : فلان ضخم الدسيعة .

( لا بجملة ) - فلا تقول : كم جاءني رجلٍ ، بخفض رجل في الكلام ولا في  
الشعر ، هذا مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون في الكلام ، ويقتضيه كلام  
المبرد ، وأنشد :

☆ وم قد فاتني بطلٍ كمي ☆<sup>(١)</sup>

- ٨٢ -

البيت بالخفض ، وقال : لولا أن القافية مخفوضة لاختير الرفع أو النصب ،  
وروى سيبويه البيت بالرفع ولم يُجز فيه الجرّ .

( ولا بهما معاً ) - أي ولا بالجملة والظرف أو المجرور ؛ ومن منع في الجملة  
وحدها منع في الجملة والظرف أو المجرور بطريق الأولى ، وحكى بعض النحويين  
جر فضل في قوله :

( مكرر ٧٨ ) كم نالني منهمُ فضلاً<sup>(٢)</sup> ... البيت .

فإن ثبت فهو شاذ لا يقاس عليه في نظم ولا نثر .

( فصل ) : ( لزمت كم التصدير ) - أي استفهامية كانت أو خبرية ؛ ولهذا

---

(١) في ( ز ، غ ) : كم ، وفي سيبويه ١٦٦٢ : فكم ، وبطلٌ كميٌّ بالرفع ، وعجزه :

☆ وياسرُ فتيةٌ سمحٌ هضومٌ ☆

بالرفع أيضاً ، ثم قال : وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز فتقول : كم فيها رجلٍ ،  
وقال المحقق : البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، وأشار إلى رواية بعض النسخ : كم قد فاتني ،  
بالجرم ، وفاتني أي فقدته بالموت ، والكمي الشجاع ، والياسر الداخل مع القوم في اليسر لكرمه ،  
والسمح الكريم الجواد ، والهضوم الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل ، والشاهد هنا على رواية  
الخفض ، وفاقا للكوفيين والمبرد ، وقد أجازه سيبويه في الشعر ، كما أشرت ، وليس كما قال الشارح .

(٢) سبق توضيح وجواز الرفع والنصب والجر في المميز .

امتنع النصب في : زيد كم ضربته ؟ أو كم دراهم أعطيته ؟ وهذا التصدير لكم في غير الجر كما سيأتي ، على أنه قد جاء في الاستفهامية عند الاستثبات تقديم العامل عليها معطوفة ؛ حِكْمِي من كلامهم : قبضتَ عشرين ومم ؟ في استثبات قائل : قبضتَ عشرين كذا وكذا .

وتقديم العامل على الخبرية لغة حكاها الأخفش نحو : فككتُ كم عانٍ ، وملكتُ كم غلام !. وهي لغة قليلة ، ثم قيل : لا يقاس على ماسم للقلة ، وقيل : يقاس ، وهو الصحيح ؛ لأنها لغة .

( وبُنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه ) - وهو همزة الاستفهام ، وبذلك علل النحويون بناءها ؛ ويجوز أيضاً أن تعلل بمشابهتها الحرف في الوضع والجهود .

( وفي الخبرية<sup>(١)</sup> لشبهها بالاستفهامية لفظاً ومعنى ) - إذ هي لعدد مبهم كالاستفهامية ؛ ويجوز أن يعلل البناء أيضاً بما سبق . وقال الشلوبين : بنيت لتضمنها معنى حرف الكثرة الذي كان حقه أن يوضع ، وهو نظير ما قاله ابن مالك في أسماء الإشارة ؛ ورد ابن هشام قول الشلوبين بأنه لا يُعرف لأحد ، ولا نظيره في كلامهم ، والقياس لا يعطيه ، لأن التضمن فرع الوجود ، فالـم يوجد لا تضمن كلمة معناه ، ومثل هذا يأتي في اسم الإشارة .

( وتقع في حالتها مبتدأ ) - نحو : كم درهماً لك ؟ ، ﴿ كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة ﴾<sup>(٢)</sup> ، فلك خبر كم ، وكذا غلبت ؛ وأجاز العبدي في : كم رجلٍ جاءني ، كون جاءني خبراً ، وهو كلام الناس ، وكونه صفة أغنت عن الخبر ، كما

(١) في النسخة المحققة من التسهيل وفي (غ) : وفي الخبر .

(٢) سقطت من (د) : فئة كثيرة ، البقرة : ٢٤٩

أغنت عنه في قولهم : أقلُّ رجل يقول ذلك إلاَّ زيداً ، وأقلُّ صفة رجل أغنت عن خبر أقل ، والفرق واضح .

( ومفعولاً ) - أي مفعولاً به ، إما لفعل متعد بنفسه نحو : كم جزءاً<sup>(١)</sup> قرأتَ ؟ وكم رجالٍ صحبتُ !. وإما لمتعدِّ بجرف الجرِّ نحو : على كم مسكين تصدقت ؟ أو تصدقتُ !.

( ومضافاً إليها ) - نحو : غلامٌ كم رجلاً ضربتَ ؟ ورقبةٌ كم أسير فككتُ !.

( وظرفاً ) - نحو<sup>(٢)</sup> : كم ميلاً سرتَ ؟ وكم يومٍ صمتُ !.

( ومصدرأ ) - نحو<sup>(٣)</sup> : كم ضربةً ضربتَ زيداً ؟ وكم طعناتٍ طعنتُ !.

( فصل ) : ( معنى كأين وكذا بمعنى كم الخبرية ) - فيفيدان من التكرير ماتفيده كم الخبرية ، وهذا في كأين صحيح ، فعليه استعمال العرب ، وأما كذا فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً أو كثيراً ؛ وكأين مركبة من كاف التشبيه وأي الاستفهامية ، قيل : ويحتمل أن تكون بسيطة ؛ وكذا مركبة من كاف التشبيه ومن ذا اسم إشارة .

( ويقتضيان مميّزاً منصوباً ) - كقوله :

وكأئن<sup>(٣)</sup> لنا فضلاً عليكم ونعمة<sup>(٤)</sup> - ٨٣

قديماً ، ولا تدرون ما من منعم<sup>(٥)</sup>

(١) في (ع) : كم جزء

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، والسياق يقتضى إثباتها

(٣) في (د) : وكأي

(٤) في ش . ش . ع . منة ، وكذا في المغني

(٥) قال في الدرر : ٢١٢/١ : استشهد به على جواز نصب تمييز كأئن ، والأكثر الجر . ولا يعرف

وقوله :

٨٤ - عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بؤسَاكَ<sup>(١)</sup> ذَاكِرًا

كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نُسِي الْجَهْدُ<sup>(٢)</sup>

ولا يجوز أن يضافا إلى المميز ولا إلى غيره ، لأن المركب يحكى ، والإضافة تقتضي نزع التنوين فتفوت الحكاية ، ولأن اسم الإشارة لا يضاف .

( والأكثر جرّه بمن بعد كآين ) - كقوله تعالى : ﴿ وَكآين من آية ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
﴿ وَكآين من نبي ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَكآين من قرية ﴾<sup>(٥)</sup>

وهي زائدة لتأكيد البيان ، ولما كان أصله الاستفهام صار كأنه غير واجب ، وإن جاء مجروراً بغير لفظ من فهو بمن مقدرة ؛ هذا قول الخليل وسيبويه والكسائي ؛ وليس جرّه بالإضافة ، خلافاً لابن كيسان ، ولا يكون مميز كذا إلا منصوباً .

( وتنفرد من كذا بلزوم التصدير ) - فلا تقول : رأيت كآين من رجل ،

(١) في الدرر ٢١٣/١ : بعد بؤسك

(٢) في الدرر : استشهد به على أن يميز كذا لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٨٦٧٤ : والشاهد في قوله : كذا وكذا حيث استعمل مكرراً بالعطف لكونه كناية عن العدد ؛ والنفس بالنصب مفعول عد الذي هو أمر من وعد ، ونعمى بضم النون مفعول ثان ، وبؤسى بضم الباء الشدة ، وذاكراً حال ، ولطفاً تمييز ، والجهد بالفتح الطاقة ، وبالضم المشقة .  
قال في الدرر : وقال ابن مالك : وقد ورد كذا مفرداً ومكرراً بلا واو ، ولم يذكر لها شاهداً ، وأنكر ابن خروف استعماله مفرداً ، وقد ألف أبو حيان « كتاب الشذا في أحكام كذا » ، وألف بعده ابن هشام « فوح الشذا بمسألة كذا » ...

(٣) يوسف : ١٠٥

(٤) آل عمران : ١٤٦

(٥) الحج : ٤٨ ، محمد : ١٣ ، الطلاق : ٨



وتقول : رأيت كذا وكذا رجلاً ؛ وتقع كأين مبتدأ ومفعولاً ، قال في البسيط :  
وخبراً ، والقياس يقتضي وقوعها ظرفاً ومصدراً وخبراً لكان مثل كم الخبرية في  
تمثيل ابن قتيبة دخول حرف الجر عليها نحو : بكأين تبيع ثوبك ؟ والقياس  
لا يأباه كما في كم ، ومثل به أيضا ابن عصفور .

( وأنها قد يستفهم بها ) - استشهد المصنف على هذا بما جاء من أن أبي بن  
كعب قال لعبد الله<sup>(١)</sup> : كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ أو كأين تعد سورة  
الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين . فقال أبيّ : قط ، أي ما كانت كذا  
قط . والذي ذكره غيره من النحويين أن كأين للخبر مثل كذا .

( ويقال : كيء ) - يياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منونة ، وهذه  
اللغة حكاها المبرد ، والأصل : كيئي بتقديم الياء المشددة على الهمزة ، ثم حَقَّقَتْ  
كيئت .

( وكاء<sup>(٢)</sup> ) - بالألف بعد الكاف ، وهمزة مكسورة منونة ؛ والألف بدل من  
الياء المخففة ، وبهذا قرأ ابن كثير .

( وكإ ) - بحذف الألف ، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف .

( وكأي ) - وهي مقلوبة من كيء المذكورة أولاً بعد الأصلية التي هي كأين ،  
وبهذه قرأ ابن مَحِيصِن والأشهب ، وحكاها ابن كيسان والأعلم ؛ وزعم ابن خروف  
أن الأعلم غلط فيها ، وهي كاي بألف ثم ياء ، ورُدَّ بأن غير الأعلم قد ضبطها كما  
سبق ، لا كما ذكر ابن خروف ، وبأن ما ذكره ابن خروف لم يحكه غيره ، قال ابن  
عصفور : وهو جائز في القياس ، كما قالوا في رأس راس بألف جاز في كأى كاي ؛

(١) عبد الله بن مسعود ؛ مسند الإمام أحمد ٥ ، ١٣٢ ،

(٢) في (ن) : وكائن .

وأفصح لغاتها الأصل ، وبها قرأ الجمهور ؛ ثم ماقرأ به ابن كثير ، وهي كثيرة في كلام العرب<sup>(١)</sup> ، خصوصا في الشعر .

( وقلّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو ) - الذي وجد في لسان العرب أن كذا إذا كني بها عن غير عدد أفردت نحو : نزلت بمكان كذا ، أو عطفت نحو : بمكان كذا وكذا ، وإذا كني بها عن عدد عطفت نحو : عندي كذا وكذا درهماً ، والمميّز منصوب مفرد ؛ قيل : فإن وردت مفردة في العدد حمل على حذف المعطوف ، أو مكررة فيه أو في غيره بلا عطف ، حمل على حذف العاطف<sup>(٢)</sup> ، كما قالوا في كيت وكيت : كيت كيت .

( وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه ) - هذا شيء ذكره الكوفيون ، ووافقهم فيه الأخفش والمبرد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهان وأبو علي الفارسي في أحد قوليه ؛ فتقول على هذا : مررت بكذا رجال ، بجرّ رجال ، قيل على الإضافة ، وقيل على البدلية ، فيكون متردداً بين كونهم ثلاثة وما فوق ذلك إلى التسعة ؛ ومررت بكذا رجل بجرّ رجل على ماسبق ، فيكون كناية عن مائة أو ألف ، وكذا الكلام في الباقي .

والحاصل أنها تعامل معاملة ماكني بها عنه في اللفظ والتمييز ، فتفرد أو تركب أو تعطف ، ويفرد التمييز أو يجمع ، ويجرّ<sup>(٣)</sup> أو ينصب على حسب لفظ

---

(١) في لسان العرب - كون : الأزهري : وفي كأيّ ثلاث لغات : كأيّ بوزن كعيّن وكائن بوزن كاعن ، وكاين بوزن ماين ، لاهز فيه ؛ وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٤ : وفيها خمس لغات : قالوا : كأيّ ، فهي أيّ دخلت عليها الكاف وكاء بوزن كاع ، وكئيّ ، وكأيّ بوزن كئي ، وكأ بوزن كع وشج ، حكاهما أبو الحسن بن كيسان .

(٢) في ( د ) : المعطوف . ثم كرر العبارة بلفظ العاطف ، وهو سهو وتكرار من الناسخ .

(٣) في ( ز ) : أو يجر .

المكثى عنه وتمييزه ، وليس لهم في هذا سماع ، وإنما استندوا إلى الرأي لا الرواية ؛ ووافقهم ابن عصفور ، إلا أنه قال فيما يقتضي جر التمييز : إنه يُجَرُّ بِمَنْ ، وَيُعَرَّفُ وَيُجْمَعُ فتقول : عندي كذا من الرجال ، قاصداً من ثلاثة إلى تسعة ، وكذا من الدراهم قاصداً مائة وبابه ؛ ومذهب جمهور البصريين أن التمييز لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، كيف كانت كذا<sup>(١)</sup> ، أريد بها عدد قليل أو كثير ، وإليه ذهب الفارسي مرةً ، وزعم ابن عصفور أن ما اختاره مذهب البصريين ؛ وسبقه إلى مثله ابن السيد ، فزعم أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة ، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ؛ والصواب ماتقدم .



---

(١) سقطت من (ز).

## ٣٢ - باب نعم وبئس

( وليساً باسمين فيلياً عوامل الأسماء ، خلافاً للفرء ) - وأكثر الكوفيين ، واستدلوا بدخول حرف الجر ، كقول رجل من بني عَقِيل وُلدت له بنت ، فقيلَ له : نعم الولد . فقال<sup>(١)</sup> : والله ماهي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرّها سرقة . وقال الرؤاسي : سمعت العرب تقول : فيك نعمت الخصلة . فجعلها مبتدأ خبره فيك .

( بل هما فعلان ) - وفاقاً للبصريين والكسائي ، بدليل إلحاق تاء التأنيث مع المؤنث ، نحو : نعمت المرأة هند ؛ والإضمار فيها كالفعل نحو : نعماً رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون ، ونعمن نساء الهندات ؛ حكاة الكسائي والأخفش . وأما قول العقيلي فعلى حذف الموصوف ، أي بولد نعم الولد ، وكذا ما حكى الرؤاسي أي فيك خصلة نعمت الخصلة .

وزعم بعضهم أنه لاخلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية نعم وبئس في قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، وأن الاسم الذي بعدهما فاعل مرفوع بهما ، وإنما الخلاف بينهم في أن مجموع الجملة صار اسماً أو لا ؛ فذهب البصريون إلى أنها جملة غير مؤولة باسم ، وذهب الكسائي إلى أنها اسم محكيّ كتأبط شراً ، فنعم الرجل اسم للممدوح ، وبئس الرجل للمذموم ، وهما جملتان في الأصل .

---

(١) سقطت من (د)

وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل أو بئس الرجل ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الجملة التي هي صفة مقامه ، كأنك قلت : ممدوح زيد أو مذموم زيد ، وعلى هذا الاسم المرفوع الذي يلي نعم وبئس فاعل عند البصريين والكوفيين . وعلى الطريقة الأولى قال صاحب البسيط : ينبغي كونه تابعاً لنعم بدلاً أو عطفاً ، ونعم اسمٌ يراد به الممدوح ، كأنك قلت : الممدوح الرجل زيد . ورد قول الكوفيين على الطريقة الثانية بعدم دخول النواسخ ونحوها ، فلا يقال : إن نعم الرجل قائم ، كما يقال : إن تأبط شراً قائم .

( لا يتصرفان ) - فلا يكونان بغير صيغة الماضي .

( للزومها إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ) - فلزمت نعم المدح ، وكانت قبل ذلك للدلالة على إصابة نعمة نحو : نعم الرجل ؛ ولزمت بئس الذم ، وكانت لإصابة بئس نحو : بئس الرجل ، فلما خرجتا عن أصلهما إلى غيره لم يتصرف فيهما ؛ ودليل المبالغة استعمال نعم في صفة الله تعالى والأنبياء ، واستعمال بئس في عذاب الكفار ونحوه ؛ وربما توهم عدم المبالغة فيما روي أن شريك بن عبد الله القاضي ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال جليس له : نعم الرجل علي ، فغضب وقال : ألعليّ يقال : نعم الرجل ؟ فأمسك القائل حتى سكن غضب شريك ، ثم قال له : ألم يقل الله تعالى : ﴿ فلنعم المحييون ﴾<sup>(١)</sup> ؟ و ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾<sup>(٢)</sup> ؟ قال شريك : بلى . فقال : ألا ترضى لعليّ مراضيه الله لنفسه ولأنبيائه ؟

( وأصلها فعِل ) - على مثال سمع ، كما سبق ذكره .

(١) الصافات : ٧٥

(٢) ص : ٢٠

( وقد يردان كذلك ) - فيقال : نَعِمَ الرجل زيدٌ ، وبئسَ الرجل بكرٌ ،  
بفتح الفاء وكسر (١) العين فيها .

( أو بسكون العين وفتح الفاء ) - نحو : نَعِمَ الرجلُ أو بئسَ ، بفتح الفاء (٢)  
وسكون العين تخفيفاً .

( أو كسرهما ) - أي كسر الفاء مع سكون العين ، وهي اللغة الفاشية مع  
بُعدها من الأصل ، فكسرت الفاء إتباعاً لكسرة العين ، ثم خففت العين  
بالتسكين .

( أو بكسرهما (٣) ) - أي كسر الفاء والعين ، وكسرت الفاء إتباعاً لكسرة  
العين ؛ فهذه أربع لغات ، قال بعض المغاربة : أفصحها نَعِمٌ ، وهي لغة القرآن ،  
ثم نَعِمَ وعليها ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٤) ، ثم نَعِمَ وهي الأصلية ، ثم نَعَمٌ وهي في المرتبة  
الرابعة (٥) .

وظاهر كلام المصنف أن الجميع مسموع في نعم وبئس ، وكذا ظاهر كلام  
غيره ؛ وزعم بعضهم أنه لم يُسمع في بئس إلا الفاشية ، وبعضهم يترك حينئذ  
الهمزة (٦) ، والباقي إنما قيل بالقياس .

وحكى الأخفش والفارسي في بئسَ بئسَ بفتح الباء ثم ياء ساكنة ، وهو  
غريب . والأصل بئس فخففت الهمزة يجعلها بين الهمزة والياء ، ثم سُكنت بعد  
التسهيل ، وأخلصت ياء على حد قولهم في يومئذٍ يومئذٍ .

(١) ، (٢) سقط ما بينها من (د)

(٣) في (د ، غ) : أو كسرهما

(٤) البقرة : ٢٧١

(٥) وفي لسان العرب - نعم - قال الجوهري : وفيها أربع لغات : نَعِمٌ ، ونِعِمٌ ، ونَعَمٌ ، ونَعَمٌ ....

(٦) في (ز) : الهمز

والأوجه الأربعة المذكورة فيها غير متصرفتين<sup>(١)</sup> ، جائزة فيهما وهما متصرفتان كما يستخرج<sup>(٢)</sup> ذلك مما سيأتي .

وحكى الكوفيون أنه سمع في نَعِم نَعِيم على وزن فَعِيل ، وهو شاذ ؛ ووجهه إشباع كسرة العين فتولدت الياء ، كقوله :

☆ يَجُبُّكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبٌ ☆<sup>(٣)</sup>

- ٨٥ -

أَي تَرِب .

( وكذلك كل ذي عين حَلْقِيَّة من فَعِلَ ، فِعْلاً أو اسماً ) - فيجوز في شَهْدَ وَفَخِذَ ونحوهما ماسبق من اللغات الأربع ، إلا إن شذت العرب في الفك فلا تسكن العين ، لئلا يؤدي إلى الإدغام الذي تركوه في نحو : لَحَحْتُ عَيْنُ الرَّجُلِ إِذَا لَصِقَتْ مِنَ الرَّمَصِ ، وكذا لا تسكن عين ما سكنت لامه لما اتصل بها من ضمير نحو : شَهِدْتُ ، أو كان اسم فاعل فعل<sup>(٤)</sup> مَعْتَل اللام كبعير سخٍ مثال عمٍ ، يقال : سَخِيَّ البعير بالكسر يَسْخَى سَخَى فهو سَخٍ ؛ وهو أن يعترض له ريح بين الجلد والكتف إذا وثب بالحمل الثقيل ، فهذا ونحوه لا يجوز تسكين عينه .

( وقد تُجْعَل العين الحلقية متبوعة الفاء في فَعِيل ) - فيقال في صغير<sup>(٥)</sup> وبعير وهِيمَة<sup>(٦)</sup> : صَغِيرٌ وَبَعِيرٌ وَبِهِيمَةٌ بكسر الصاد والياء ، وكذا ما أشبهها ، وهي لغة تميم .

(١) في (د) : والأربعة الأوجه فيها غير متصرفتين

(٢) في (د ، ز) : كما سيتخرج .

(٣) صدر البيت كما جاء بهامش (د ، ز) :

☆ يَجُبُّكَ قَلْبِي مَا حَبِيبٌ وَإِنْ أُمْتُ ☆

وقد جاء به الشارح مثلاً على تولد الياء من إشباع كسرة العين في فَعِيلٍ فيصير فَعَيْلاً ، كما حكى الكوفيون أنه سمع في نَعِم نَعِيم على وزن فَعِيل ، وفي المثال : تَرِيبٌ أَي تَرِب .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) ، (٦) سقط ما بينها من (د) .

( وتابعتها في فَعْل ) - نحو : فَحَمَّ ودَهَرَ وكَأَس بفتح الحاء والهاء والمهمزة ؛ ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه من هذا النوع مقصور على السماع ، وأن الوارد منه بوجهين مما وضع على لغتين ، وليس أصله السكون ثم فتح ولا العكس ، ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين ، وبعضه أصله السكون ثم فتح ، واختاره ابن جني .

( وقد يتبع الثاني الأول في مثل : نَحَوْ وَمَحْمُوم ) - فيقال : نَحَوَّ وَمَحْمُوم بفتح الحاء ؛ واستدل ابن جني بفعل العرب هذا على ما اختاره من مذهب الكوفيين ، فقال : لو لم تكن الفتحة عارضةً في نَحَوٍ لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وفي مَحْمُوم لزم ثبوت مَفْعُول ، ولا سبيل إلى ذلك . قال المصنف : وهو حسن .

ونظير هذا قولهم : جَيْلٌ وَتَوَمٌ ، مخففين من جَيْأٌ وتَوؤمٌ ، فالفتحة على الياء والواو عارضة ، منوي في محلها<sup>(١)</sup> السكون ، فلذا<sup>(٢)</sup> لم ينقلبا ألفين ؛ وقولهم : بَيَّوت بكسر الباء وبعدها ضمة ، مع رفضهم مثله في المفرد ، وهو أخف ، وذلك لعروض الكسرة للإتباع ، والضمة منوية في محلها .

( وقد يقال في بُئْس : بَيَّس ) - وقد سبق حكاية هذا عن الأخفش وأبي علي ، وسبق توجيهه ، وقال المصنف : الوجه فيه أن أصله بُئْس ، فخفف أي بقلب المهمزة ياء ، ثم فتحت الياء التفتاتاً إلى الأصل ، وترك مانشأ عن الكسرة ، لأن استعمال الكسرة أكثر ، فكانت جديرة بأن تنوى مع رجوع الفتحة ، لشبه الفتحة بالعارضة في قلة الاستعمال .

(١) في (د) : في موضعها

(٢) في (ز) : فلذلك .



( فصل ) : ( فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهرٌ معرفٌ بالألف واللام ) - نحو : ﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ لبئس المهاد ﴾<sup>(٢)</sup> واستظهر بقوله : في الغالب على ما جاء بخلافه<sup>(٣)</sup> ، مما سيذكر ، وبقوله : ظاهر من المضمر ، ويأتي تفصيل القول فيه .

( أو مضافٌ إلى المعرفِّ بهما مباشراً أو بواسطة ) - فالأول نحو : ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ ولبئس مثوى المتكبرين ﴾<sup>(٥)</sup> ، والثاني كقوله :

٨٦ - فنعم ابنُ أختِ القومِ غيرِ مكذِّبٍ زهيرٌ ، حسامٌ مفردٌ من حمائل<sup>(٦)</sup>

(١) الأنفال : ٤٠ ، والحج : ٧٨ ، وقد سقطت من (ن) : ونعم النصير .

(٢) البقرة : ٢٠٦

(٣) في (د) : بخلاف ذلك .

(٤) النحل : ٣٠

(٥) النحل : ٢٩

(٦) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٨/٣ : قاله أبو طالب عم النبي ﷺ ، قال : ويروى بالواو : ونعم ، والشاهد في قوله : فنعم ابن أخت القوم ، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بال ، وغير مكذب حال ، وزهير مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدماً خبره ، وهو اسم رجل ، وحسام صفة ، ومفرد صفة ، والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر .

وفي الدرر ١٠٩/٢ برواية : زهيرٌ حساماً مفرداً من حمائل

قال : استشهد به على مجيء فاعل نعم مضافاً لما أضيف إلى ما فيه ال ، واستشهد به في التوضيح على ذلك ، قال صاحب التصريح : فغير حال ، وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبل ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وحسام مفرد خبران لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد ، لانعتان لزهير ، لأن المعرفة لا ينعت بالثكرة . وفي شرح الشواهد الكبرى للبغدادي : قال ابن هشام في السيرة زهير هو ابن أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب . انتهى .

زهير هو الخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم ابن أخت القوم خبره ، والحسام السيف القاطع ، وهو منصوب على المدح .. وزهير المذكور أحد الخمسة الذين سعوا في نقض الصحيفة التي تعاقدها فيها قريش على قطيعة بني هاشم .

وفي ال المصاحبة لفاعل هذا الباب أو لما اتصل به أقوال :

أحدها : أنها للجنس حقيقة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، قال : لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ودليله جوازه : نعم المرأة هند ، في فصيح الكلام ، ولا يقولون : قام فلانة ، في الفصيح<sup>(١)</sup> .

والثاني : أنها للجنس مجازاً ، على حدّ قولهم : كل الصيد في جوف الفراء ، وهو حمار الوحش .

والثالث : للعهد الذهني .

والرابع : للعهد في الشخص المدوح ؛ وإليه ذهب أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجواليقي .

( وقد يقوم مقام ذي الألف واللام « ما » معرفةً تامةً ، وفاقاً لسيبويه والكسائي ) - نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أي نعم الشيء هي ، فما فاعل نعم ، وهي المخصوص بالمدح ، ومعنى كون ما تامة أنها معرفة لا تفتقر إلى صلة ، أي ليست كالموصولة ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج ؛ وجوزه الكسائي والجرمي والفراء والفارسي ؛ وقال سيبويه في : غسلته غسلًا نعيمًا ، أي نعم الغسل ، كقولهم : إني مما أن أصنع ، أي من الأمر أن أصنع أي صنعني ؛ ويؤيد تعريف ما هنا كثرة الاقتصار عليها ، ولو كانت نكرة مميزة كانت بخلاف ذلك . قاله المصنف ، وفيه نظر .

( لاموصولة ، خلافاً للفراء والفارسي ) - حيث قالوا : إنها موصولة في موضع رفع على الفاعلية ، يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، فإذا قلت : بس

(١) في (د) : في فصيح

(٢) البقرة : ٢٧١

ما صنعت ، فالتقدير على هذا : بئس الذي صنعته صنعك ، وهذا أحد أقوال الفراء والفراسي في ما ، وهو غير مطرد في مواضعها ، فلا يتأتى ذلك في : بئسما زيد ونحوه إلا بتكلف وخروج عما استقر من القواعد ، والظاهر أنها لا يقولان هذا في مثل ذلك ، وسيأتي تحرير القول في هذا .

( وليست بنكرة مميزة ، خلافاً للزخشي ، وللفراسي<sup>(١)</sup> في أحد قوليه ) - فإذا قلت : نعماً زيد ، أو نعماً صنعت ، فما نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعل نعم مضر على حدّ : نعم رجلاً زيداً . وزعم بعض المغاربة أن هذا مذهب البصرين ، والحق أن طائفة منهم قالوه ، والمحققون منهم على القول المذكور أولاً .

ومن أجاز هذا في ما هذه الجرمي وابن كيسان والكسائي والفراء ، وردّه كثيرون بأن ما شديدة الإبهام فلا تصلح للتمييز .

وتلخيص ما قيل في « ما » مع تحرير محل ما : قيل : إن « ما » هذه إما أن يقع بعدها اسم أو فعل :

إن وقع بعدها اسم كقول العرب : بئسما تزويج ولا مهر ، فثلاثة أقوال : فاعل معرفة تامة ، والاسم المخصوص ، وهو مذهب المحققين .

تمييز تركيب « ما » مع الفعل ، والاسم فاعل ، وهو أحد أقوال الفراء ، وقيل على هذا إن المركب مبتدأ خبره ما بعده ، أي المذموم تزويج ولا مهر . وإن وقع بعدها فعل نحو : نعماً صنعت ، فثانية أقوال :

فاعل معرفة تامة ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفته ، أي نعم الشيء شيء صنعت ، وهو أيضاً مذهب المحققين

---

(١) في النسخ الثلاث : والفراسي ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وهو أنسب لبقية العبارة .

منصوب على التمييز ، والفعل صفته ، والمخصوص محذوف .  
 تمييز ، والفعل صفة مخصوص محذوف ، أي نعم شيئاً شيء صنعته .  
 موصول ، والفعل صلة ، والمخصوص محذوف .  
 موصول وهو المخصوص ، وما أخرى محذوفة هي التمييز ، أي نعم<sup>(١)</sup> شيئاً  
 الذي صنعته .

تمييز ، والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلتهما :  
 مصدرية ، ينسبك منها مع الفعل مصدر هو فاعل نعم .  
 التركيب السابق ذكره .

( ولا يؤكد فاعلها توكيداً معنوياً ) - فلا يقال : نعم الرجل نفسه ، أو  
 بئس الرجل عينه ، وهو اتفاق ، وهو على قول<sup>(٢)</sup> إن اللام للجنس ظاهر ، وأما على  
 العهد فقد يقال : لا يمتنع ، وفيه بحث . قال المصنف : ولا يمتنع التوكيد اللفظي  
 نحو : نعم الرجل الرجل زيد .

( وقد يوصف ، خلافاً لابن السراج والفارسي ) - قال المصنف : لا يمتنع  
 النعت على الإطلاق ، كما قالوا ، بل يمتنع عند قصد التخصيص ، مع كون الفاعل  
 للجنس ، فلو تأولنا الفاعل بالجامع لأكمل الخصال ، لم يمتنع النعت ، لقبوله هذا  
 التأويل ، وعلى هذا قوله :

نعم الفتى المرئي أنت إذا همَّ حضروا لدى الحجراتِ نار الموقد<sup>(٣)</sup>

- ٨٧

(١) سقطت من ( د )

(٢) سقطت من ( د ، غ )

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣١ : قاله زهير بن أبي سلمى - ديوانه ٢٧٥ - من  
 قصيدة يمدح بها هرم بن سنان بن حارثة المري ، والشاهد في المري ، فإنه صفة للفتى الذي هو فاعل  
 نعم ، فهذا حكم فيه خلاف ، فالجمهور على منع نعته ، خلافاً لأبي الفتح ، وحمله أبو علي وابن السراج على  
 البديل ، ولا حجة لها ، وقوله : أنت مخصوص بالمدح مبتدأ ، وإذا للفاجأة ، وهم مبتدأ ، وحضروا  
 خبره ، والحجرات جمع حجرة بفتحيتين ، وهي شدة الشتاء .

=

وحمله ابن السراج والفارسي على البذل . وقضية كلام المصنف جواز ما عدا ما ذكر من التوابع ، فيجوز العطف والبديلية ، لكن بما يصلح لمباشرة نعم ، وعطف البيان كالصفة .

( وقد ينكر مفرداً ) - نحو : نعم امرؤ زيد .

( أو مضافاً ) - نحو : نعم صاحب قوم زيد . حكاهما الأخفش عن ناس من العرب ، وأجازهما هو وابن السراج والكوفيون ، ومنعها سيبويه وعمامة النحوين ، إلا في الضرورة .

( ويضمر ) - أي فاعل نعم وبئس .

( ممنوع الإتيان ) - فإذا قلت : نعم رجلاً ، لم يتبع الضمير المستكن في نعم بتوكيد ولا غيره ، لشبهه بضمير الشأن في قصد الإيهام تعظيماً لمعناه ، وما روي من : نعم هم قوماً أنتم ، فشاذ ، وهو توكيد للمضمر المستكن في نعم على المعنى .

( مفسراً بتمييز ) - كرجل في المثال المذكور ، وكونه تمييزاً هو قول سيبويه وغيره من البصريين ، والفراء من الكوفيين ؛ وذهب الكسائي إلى أنه حال . ( مؤخر ) - أي يؤخر ذلك المنصوب عن نعم وبئس ، فلا يقال : رجلاً نعم زيد ، ولا رجلاً بئس عمرو ، وهو اتفاق . وتأخيره عن الفعل والمخصوص يأتي الكلام فيه .

( مطابق ) - أي يطابق ذلك المنصوب المخصوص ، نحو : نعم رجلاً زيداً ، ونعمت امرأة<sup>(١)</sup> هند ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم امرأتين الهندان ، ونعم رجالاً الزيدون ، ونعم نساء الهندات .

= وفي مغني اللبيب ٢ / ٥٨٧ : وحمله الفارسي وابن السراج على البذل ، وقال ابن مالك : وذكر عبارة ابن مالك في التسهيل

(١) في ( ز ) : المرأة .

( قابل ال ) - فلا يميز المضمّر المذكور بمثل وغير وأي وأفعل من ، لأن هذا التمييز عن فاعل مقرون بأل ، فاشتراط صلاحيته لها .

( لازم غالباً ) - احترز بغالب من قولهم : إن فعلت كذا فيها ونعمت ؛ أي ونعمت فعلة فعلتك ، وقد نص سيبويه على لزوم ذكر<sup>(١)</sup> التمييز هنا ، وهو الصحيح ، وقال بعضهم في المسموع بخلاف ذلك : إنه شاذ ، وشرط بعضهم التعويض كالتاء في نعمت .

( وقد يرد ) - أي التمييز .

( بعد الفاعل الظاهر مؤكداً ) - نحو : نعم الرجل رجلاً زيداً .

( وفاقاً للمبرد والفارسي ) - ويشهد لها ظاهر قوله :

والتغليبيون بنس الفحل فحلهم فحلاً ، وأمهم زلاءً منطيقاً<sup>(٢)</sup> - ٨٨

وظاهر كلام سيبويه المنع ، وتأول البيت من واقفه على الحال المؤكدة ، وفصل ابن عصفور بين أن يفيد التمييز فائدة زائدة على الفاعل أو<sup>(٣)</sup> لا ؛ فإن أفاد جاز نحو : نعم الرجل رجلاً صالحاً زيداً ؛ وإلا فلا ، نحو : نعم الرجل رجلاً زيداً .

( ولا يمتنع عندهما ) - أي عند المبرد والفارسي .

(١) ( ز ) : ذلك .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣٤ : قاله جرير يهجو الأخطل ، والتغليبيون مبتدأ ، وفحلهم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره ، والكل خبر للمبتدأ الأول ؛ والشاهد في : فحلاً ، حيث جمع بينه وهو تمييز ، وبين الفاعل الظاهر للتأكيد ، وقيل : حال مؤكدة . والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة هي اللاصقة العجز خفيفة الإلية ، والمنطيق هنا المرأة التي تتأزر بحشية تعظم بها عجيزتها .

(٣) في ( د ) : أم لا .

( إنساناً نعم وبئس إلى الذي الجنسية ) - نحو : نعم الذي يأمر بالمعروف زيد ، أي الأمر بالمعروف ، على قصد الجنس . ومنع كون الذي فاعل نعم وبئس مطلقاً الكوفيون ، وجماعة من البصريين منهم ابن السراج والجرمي ، وأجاز قوم من النحويين ذلك في من وما الموصولتين مقصوداً بها الجنس ، وعليه جرى ابن العليج والمصنف ، واستشهد لجوازه وجواز المضاف إليها بقوله :

٨٩ - فنعَمَ مَزُكاً مَن ضاقت مَذاهَبُهُ ونعم مَن هو في سرٍّ وإعلان<sup>(١)</sup>

فن فاعل نعم بشهادة مزكاً مَنْ ، إذ لو لم يصح الإسناد إلى مَنْ ، لامتنع الإسناد إلى ما أضيف إليها ، وقول أبي علي أن مَنْ تمييز لا يصح ، لأن التمييز لا يقع بالاستقراء إلا نكرة صالحة لآل .

( وندر نحو<sup>(٢)</sup> : نعم زيدٌ رجلاً ) - والأصل : نعم رجلاً زيدٌ ، ففي نعم ضمير مستتر ، ورجلاً تمييز ، وزيد مبتدأ خبره الجملة قبله ؛ وندوره من جهة تقدم المبتدأ على التمييز ، فهو في هذا نظير

مكرر ٨٨ - ☆ نعم الفحل فحلهم فحلا<sup>(٣)</sup>

ومذهب البصريين وجوب تقديم التمييز على المخصوص ، وقد نص على منع تقدمه عليه سيبويه ، فلا يقال : نعم زيدٌ رجلاً ، وأجاز ذلك الكوفيون ، بناء

(١) في ش . ش . العيني على الأشثوني والصبان ١ / ١٥٥ : قوله : مزكاً مفعول من زكأت إلى فلان أي لجأت إليه ، قوله : ونعم من هو ؛ قال ابن القطاع : نعم مكررة ، وقيل إن فاعله مستتر تقديره : نعم هو من هو ، ومن تمييز ، وهو مخصوص بالمدح ؛ وحكى أبو علي بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة ، وفيه الشاهد ، وقيل : من موصولة فاعل نعم وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره : نعم من هو هو في سر وإعلان .. ولا يعرف قائله .

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) سبق تخريجه وبيان القول فيه ، وصيغته :

.. فحلا .. ☆

☆ والتغليبون بئس الفحل فحلهم

منهم على أن زيدا فاعل بنعم لا مبتدأ ، ولا ضمير في نعم أو بئس في هذا التركيب ، تقدم المنصوب على المرفوع أو تأخر ، وقد سبق أن المنصوب فيه حال عند الكسائي ، تمييز عند الفراء ، وتقديم المنصوب على المرفوع فيه قبيح عند الفراء .

( ومُرَّ يقوم نعموا قوماً ) - وندوره من جهة مطابقة الضمير مفسره ، وحق المضر هنا الأفراد والاستتار ، قال سيبويه <sup>(١)</sup> : لا تظهر علامة الإضمار في نعم ، لا يقولون : نعموا رجالاً ، يكتفون بالذي يفسره . انتهى . وهو قول البصريين ، وأجاز قوم من الكوفيين تشية هذا الضمير وجمعه ، فيقولون : قومك نعموا رجالاً ، وأخواك نعماً رجلين ، وروى ذلك الكسائي عن العرب .

( ونعم بهم قوماً ) - المراد نعموا ، لكن زيد الباء في الفاعل كما في ﴿ كفى بالله ﴾ <sup>(٢)</sup> .

( ونعم عبدُ الله خالدٌ ، وبئس عبدُ الله أنا إن كان كذا ، وشهدتُ صَفينَ ، وبئستُ صُفُون ) - والأول من قول رسول الله ﷺ ، قال : « نعم عبد الله خالد بن الوليد » <sup>(٣)</sup> - والثاني من قول ابن مسعود أو غيره من العبادلة ، رضي الله عنهم ، والثالث من قول سهل بن حنيف ، رضي الله عنه ، وظاهرها جواز كون فاعل هذا الباب مضافاً إلى علم أو علماً .

واختار الجرمي القياس على الأول ، فيقول : نعم عبدُ الله زيدٌ ؛ والصحيح

(١) سقطت من (د) .

(٢) الرعد : ٤٢ ، والإسراء : ٩٦ : ﴿ قل كفى بالله شهيداً ... ﴾ والعنكبوت : ٥٢ : ﴿ قل

كفى بالله بيني وبينكم شهيداً ﴾

(٣) جامع الأصول ج ١٠ ص ٦٨ أخرجه الترمذي عن أبي هريرة .



وهو<sup>(١)</sup> قول عامة النحويين ، المنع ، وهذا مؤول على حذف التمييز ، وعبد الله الخصوص بالمدح ، وخالد بدل ؛ وعبدالله في الثاني ، وصفون في الثالث الخصوصان ، والتقدير : نعم رجلاً عبد الله... ، وبئس<sup>(٢)</sup> رجلاً... ، وبئست بقعة... ، وهو مع هذا أيضاً شاذ لحذف التمييز ، فالصحيح في نعم رجلاً زيداً ونحوه ، منع حذفه كما تقدم .

وذكر الجوهري صفين في مادة صفين فقال : صفين موضع كانت به وقعة بين عليّ ومعاوية ، رضي الله عنها ، وهذا يقضي بأصالة النون ، والكلام المذكور عن سهل ، رضي الله عنه ، يقضي بزيادتها .

( وَيُدَلُّ عَلَى الْمَخْصُوصِ بِمَفْهُومَيْ نَعْمَ وَبِئْسَ ) - أي بحذف المخصوص بمفهوميهما وهو المقصود بالمدح بعد نعم ، وبالذم بعد بئس ، للدلالة عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي نحن ، ﴿ نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾<sup>(٤)</sup> أي أيوب . وشرط بعض المتأخرين تقدم ذكره كما في الآيتين ؛ إذ سبق : ﴿ وَالْأَرْضُ فَرْشَانَاهَا ﴾ ، و ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ ﴾ ؛ والأكثر على عدم تقييد الدلالة بذلك كما<sup>(٥)</sup> في حذف خبر المبتدأ أو المبتدأ .

( أو يذكر قبلها معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه ) - نحو : زيد نعم الرجل ؛ ومثال الناسخ :

(١) سقطت من ( د ، ز )

(٢) سقطت من ( د )

(٣) الذاريات : ٤٨

(٤) ص : ٤٤

(٥) سقطت من ( د )

- ٩٠ - إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس<sup>(١)</sup>
- ٩١ - إن ابن عبــــد الله نعــــم أخو الندى وابن العشير<sup>(٢)</sup>
- ٩٢ - يينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم<sup>(٣)</sup>

( أو بعد فاعلها مبتدأ ) - نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الغلام عمرو . ولا يجوز فيه غير هذا عند ابن خروف ؛ ويقال إنه مذهب سيبويه ؛ وقال المصنف في الشرح : إنه المتعين .

( أو خبر مبتدأ لا يظهر ) - وأجاز هذا جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيري ، ونسب إلى سيبويه ، والتقدير : نعم الرجل هو زيد ؛ وأجاز جماعة كونه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : ذلك الممدوح أو المذموم . وقال ابن

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : قاله يزيد بن الطثرية ، أي عند تعذر الحاجة وتعسرهما ؛ والشاهد في : كنت نعم الممارس ، حيث دخل كان الذي من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم ؛ وقال ابن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ، ثم أنشد البيت المذكور ، والضمير في كنت هو المخصوص بالمدح .

(٢) في الدرر ٢ / ١١٤ : استشهد به على أن نعم وبئس يذكر المخصوص قبلها منسوخا كالمثال في البيت ؛ وهو من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه في جواز دخول إن على نعم وتقديم المخصوص ، وقال ابن مالك : يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه ويجوز إبقاؤه مؤخرأ ، إلا إن فإنها إذا دخلت يجب تقديمه ، كقوله إن ابن عبد الله ... الخ والبيت من أبيات لأبي دهبيل الجمحي يمدح بها المغيرة بن عبد الله .

(٣) في الدرر ٢ / ٤٧ : استشهد به على أن جواب القسم لا يقترن بقد إذا كان جامداً ، واستشهد به الرضي على أن نعم إذا وقعت جواب القسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها . وفي البيت شاهد آخر ، وهو أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم ، وأصله : لنعم السيدان أنتا ، فأدخل عليه الناسخ فصار : وجدتما ، فضمير التثنية نائب الفاعل لوجد ، وهو المفعول الأول ، وقوله : لنعم السيدان جواب القسم ، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثاني لوجد ، وجملة المدح خبره

والسحيل بالمهملتين الخيط - أو الحبل - الذي لم يحكم قتله ، والمبرم الذي أحكم قتله ؛ وأراد بالأول الأمر السهل ، وبالثاني الأمر الشديد ؛ وضمير المثنى للحارث بن عوف ، وهرم بن سنان . والبيت من معلقة زهير

خروف : ثبت باتفاق كونه مبتدأ لدخول نواسخ المبتدأ عليه ، ولا دليل على جواز الوجهين الآخرين مع تكلف الإضمار ، فينبغي أن لا يقال به .  
( وأول معمولي فعل ناسخ ) - نحو : نعم الرجل كان زيدياً ، وظننت زيدياً ؛

☆ لعمرى لنعم السيدان وجدتما ☆<sup>(١)</sup>

مكرر ٩٢ -

واحترز بالفعل من الحرف ، فلا يجوز : نعم الرجل إن زيدياً ، لأن خبر إن لا يتقدم عليها .

( ومن حقه ) - أي المخصوص بالمدح أو الذم .

( أن يختص ) - بأن يكون معرفة أو مقارباً لها بالتخصيص نحو : نعم الفتى رجل من بني فلان ، ونعم العمل : ﴿ طاعة وقول معروف ﴾<sup>(٢)</sup> قاله المصنف وأورد عليه قولهم : نعم المال أربعون ، ونعم مالاً ألف .

( ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدوح بعد نعم ، وبالمذموم بعد بئس ) - كما قال في : نعم الرجل زيدياً : الرجل الممدوح زيدياً ؛ وفي بئس الرجل عمرو : الرجل المذموم عمرو ؛ ومفسر الفاعل كالفاعل ، فيتناول ما ذكر من الضابط : نعم رجلاً زيدياً ، وبئس رجلاً عمرو .

( فإن باينه أول ) - أي لم يصلح المخصوص لجعله خبراً عن الفاعل نحو : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ وتأوله الفارسي على وجهين : أحدهما جعل الذين صفة للقوم ، والمخصوص محذوف ، أي مثل هؤلاء .

(١) سبق تفصيل القول في البيت ، ونصه : يمينا لنعم السيدان وجدتما ...

(٢) محمد : ٢١

(٣) الجمعة : ٥

والثاني أن الخصوص مضاف للذين محذوف ، أي مثل الذين .

( وقد يحذف ) - أي الخصوص .

( وتخلفه صفته اسماً ) - نحو : نعم الصديق حلیم كريم ، وبئس صاحب  
عدول خذول .

( وفعلاً ) - نحو : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾<sup>(١)</sup> في قول ، ونحو : نعم  
الصاحب تستعين به فيعينك ، أي صاحب تستعين به .

وقال ابن إصبع : أجاز الكسائي : نعم الرجل يقوم ، ونعم الرجل عندي ،  
ومنه أكثر النحويين . انتهى . أي رجل يقوم ، أو عندي . ومن الأول قول  
الأخطل :

٩٣ - إلى خالد حتى أنحن بخالد      فنعم الفتى يُرجى ونعم المؤمل<sup>(٢)</sup>

أي فتى يرجى ، ولا يجيز الكسائي : نعم رجلاً يقوم ، أي رجل يقوم .

( وقد يعني متعلق بها ) - كقوله :

٩٤ - بئس مقام الشيخ : أمرس امرس      إمّا على قَعْوٍ وإمّا أقعنسس<sup>(٣)</sup>

(١) البقرة : ٩٠ وسقطت « أنفسهم من النسختين : ( د ، ز ) ، وفي ( د ) : ﴿ وبئس ما شروا

به ﴾ البقرة : ١٠٢ .

(٢) هو مثال لما أجازته الكسائي من قولهم : نعم الرجل يقوم ، أي رجل يقوم ، والشاهد في  
قوله : فنعم الفتى يرجى ؛ وقائله الأخطل .

(٣) في الدرر ٢ / ١١٥ :

بئس مقام الشيخ إمرس امرس

بين حواسي خشبات يُبَسِّ

إمّا على قَعْوٍ وإمّا أقعنسس

قال : استشهد به على قلة حذف الخصوص وصفته ، وبقاء متعلقها ، والأصل : مقام مقول فيه =

أي مقام مقول فيه : أمرس امرس ، فحذف الموصوف وهو المخصوص ، وحذف صفته ، وأبقى معمولها ، وهي الجملة المكررة .

يقال : مرس الحبل يمرس مرسا إذا وقع في أحد جانبي البكرة ، فإذا أعدته إلى مجراه قلت : أمرسته ، وأمرس في الرجز من هذا ، ويقال أيضا : أمرسته إذا أنشبت بين البكرة والقعو ؛ فهو من الأضداد ، والقعو خشبتان في البكرة فيها المحور ، والمحور العود الذي تدور عليه البكرة ؛ واقعنسس تأخر ورجع إلى خلفه . يقول المرتجز : إن استقى الشيخ ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : أمرس ، وإن استقى بغير بكرة وفتح أوجعه ظهره ، فيقال : اقعنسس واجذب الدلو .

( وإن كان المخصوص مؤنثا جاز أن يقال : نعمت وبئست مع تذكير الفاعل ) - فتقول : نعمت الثواب الجنة ، ونعم الثواب الجنة ، بثبوت التاء وسقوطها ، وكلاهما جيد ، إلا أن سقوطها أجود ، ومن ثبوتها :

نعمت جزاء المتقين الجنة<sup>(١)</sup> دار الأماني والمني والمنة<sup>(٢)</sup> - ٩٥

( وتلحق ساء ببئس ) - فتجري مجراها في جميع ما تقدم ، فيقال : ساء الرجل فرعون ، وساءت المرأة الخائنة ، وساء رجلا هو ، وساءت امرأة هي ، ومنه : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ وساء هذا محول من فَعَلَ المفتوح العين إلى فَعَل

---

= أمرس ، أبقى مقول المقول . وفي القاموس وشرحه : واقعنسس تأخر ورجع إلى خلف ؛ قال الراجز : بئس مقام الشيخ . الخ ، يقول : إن استقى ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : أمرس ، وإن استقى بغير بكرة وفتح أوجعه ظهره فيقال له : اقعنسس واجذب الدلو . ولا يعرف قائله .

(١) الشاهد في البيت على جواز ثبوت التاء وحذفها ، إن كان المخصوص مؤنثا مع تذكير الفاعل ، والشاهد هنا على ثبوتها في قوله : نعمت جزاء المتقين الجنة ؛ فالفاعل مذكر وهو جزاء ، والمخصوص مؤنث وهو الجنة ؛ ولا يعرف قائله .

(٢) الأعراف : ١٧٦ .

فهو داخل فيما سيذكره ، إلا أنه أفرد بالذكر لأنه على فَعَل تقديرًا لا لفظًا ،  
بقلب عينه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

( وبها وبنعم فَعَل موضوعاً ) - نحو : حَسَن الخلق خلق الحكماء ، وَقَبَحَ  
العناد عناد المبطلين ؛ وقال تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً <sup>(١)</sup> ﴾

( أو مَحْوًلاً من فَعَلَ أو فَعِلَ ) - قال المصنف : ومنها قول العرب : لِقَضَوِ  
الرجل فلان ، وَعَلِمَ الرجل فلان ، بمعنى : نعم القاضي هو ، ونعم العالم هو .  
انتهى .

وظاهر قوله : قول العرب ، سماع عَلِمَ الرجل فلان بضم عين علم ، ونص  
غيره على أن علم وجهل وسمع تبقى على لفظها عند قصد هذا الاستعمال ولا تحول  
إلى فَعَلَ بضم العين ، وكلام صاحب الإفصاح يقتضي إثبات علم وجهل هنا بضم  
العين .

( مضمناً تعجباً ) - فالمعنى : ما أحسن خلق الحكماء ! . وما أقضى فلانا ! .  
وما أعلمه ! .

( ويكثر انجرار فاعله بالياء ) - نحو : حَسُنَ يزيد رجلاً ، لما تضمن معنى  
التعجب عومل معاملة : أَحْسِنُ يزيد رجلاً ، وامتنع ذلك في نعم لعدم هذا  
التضمن ؛ ومن هذا قوله :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وَحُبَّ بها مقتولة حين تُقْتَلُ <sup>(٢)</sup> - ٩٦

(١) الكهف : ٥

(٢) في الدرر ٢ / ١١٨ : استشهد به - أي السيوطي في مع الهوامع ٢ / ٨٩ - على أنه يجوز جرّ  
فاعل حب المفرد عن ، ذا ، وجاء فاعلها بالياء الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل في التعجب . والبيت من  
شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن حُبَّ فيه للمدح والتعجب ، وأصلها : حَبَّبَ بضم العين  
للتحويل ، فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار حُبَّ بضم الأول ، وإن حذفنا ضمة =

( واستغناؤه عن الألف واللام ) - كقوله تعالى : ﴿ وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا ﴾<sup>(١)</sup> بمعنى ما أحسن .

( وإضماره على وَفَّقَ ما قبله ) - نحو : الزيدون كَرُمُوا رجالاً ، تنزله منزلة : ما أكرمهم رجالاً . ولا يجوز هذا الإضمار في نعم وبئس إنما يضر فيها مفرداً يفسره ما بعده . وقوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾<sup>(٢)</sup> يحتمل كونه مثل : نعمت امرأة ، أي كبرت هي ، أي الكلمة كلمة ، والمخصوص محذوف أي كلمة تخرج ؛ وهذا قول ابن برهان ؛ ويحتمل أن يكون فاعل كبرت ضميراً عائداً إلى قوله : ﴿ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ وهذا قول الزمخشري في الكشاف .

☆ ☆ ☆

العين صار حَبَّ بفتح الأول ، والإدغام في الصورتين واجب لاجتماع المثلين والأول منها ساكن ، وفاعلها الضمير المؤنث المجرور بالباء لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحبب بها .  
قال ابن الحاجب في أمالي المفصل : مقتولة نصب على الحال من الضمير في : بها ، وبها فاعل حب زيدت فيه الباء على غير قياس كقوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ، وقال صاحب التخمير : الباء في بها ههنا للتعجب ، ونظيره قولهم : كفاك يزيد رجلاً . وقال ابن السراج : الباء دخلت لأنها دليل التعجب ، كما قالوا : إنك من رجل عالم ! . لم تسقط من لأنها دليل التعجب ، وقيل : هي كالباء في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ رعد : ٤٣ ، إسرائ : ٩٦ ) ومقتولة حال انتهى  
قال : هذا والرواية في البيت :

☆ وأطيب بها مقتولة حين تقتل ☆

بصيغة التعجب : وقتل الحجر مزجها وكسر قوتها بالماء ، جعل مزجها بالماء قتلا لها .  
والبيت من قصيدة للأخطل يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد القرشي الأموي - ديوانه ص ٤ -

(١) النساء : ٦٩ .

(٢) الكهف : ٥ .

(٣) البقرة : ١١٦ ، يونس : ٦٨ ، الكهف : ٤ .

### ٣٣ - باب حبذا

( أصل حَبَّ من حبذا حَبَّبَ أي صار حبيبا ) - ولذلك لا يتعدَّى ؛  
وأصله : حَبَّبَ بفتح الباء متعديا ، لقول العرب : حبيت زيدا ، وهو أقل من  
أحبيت ، فحول إلى فَعَل بضم الباء .

( فأدغم كغيره ) - من الثلاثي المضعف كشدَّ وشدَّ .

( وألزم منع التصرف ) - لخروجه عن أصله إلى المدح .

( وإيلاءَ ذا فاعلا ) - أي وألزم إيلاءَ ذا ، فلا يكون فاعل حب في هذا  
الاستعمال إلا إذا اسم الإشارة . وأما قوله :

☆ وَحَبَّ من يتحَبَّبُ ☆<sup>(١)</sup>

- ٩٧ -

فعلى الأصل ، لا لقصد المدح المقصود بحبذا . وما اختاره المصنف من أن ذا  
فاعل حب هو مذهب جماعة من النحويين ، واختاره الفارسي في البغداديات ،

---

(١) في هامش ( د ) : صدره :

هجرت غضوب وحَبَّ من يتحَبَّبُ وعَدت عوادٍ بعدد وليك تشعب  
وفي شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٨ : فأما حَبَّبْتُ فمتعد في الأصل ، ووزنه فعل بفتح العين ،  
فإذا أريد به المدح نقل إلى فَعَل ، فتقول : حَبَّبَ زيدٌ ، أي صار محبوبا ، ومنه قوله :

☆ وَحَبَّبُ بها مقتولة حين تقتل ☆

فضم التاء منه دليل على ما قلناه ، وكذلك قول الآخر :

☆ هجرت غضوب وحَبَّبُ من يتجنب ☆

وقد ذهب الفراء إلى أن حَبَّبَ أصله حَبَّبَ على وزن فَعَل مضوم العين ككرم . وفي معجم شواهد العربية  
أن البيت لساعدة بن جوية .



وابن برهان ، وهو كما قال المصنف : ظاهر مذهب الخليل<sup>(١)</sup> وسيبويه ؛ قال سيبويه : وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حَبِّ الشيء ؛ وقرره سيبويه ولم يعترض عليه .

( في أفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما ) - فلا<sup>(٢)</sup> يتغير ذا ؛ لأن حبذا جرى مجرى المثل ، فتقول : حبذا رجلاً زيد ، ورجلين الزيدان ، ورجالاً الزيدون ، وامرأة هند ، وامرأتين الهندان ، ونساء الهندات .

( وليس هذا التركيب مزيلاً فعلية حب ، فيكون مع ذا مبتدأ ، خلافاً للمبرد وابن السراج ومن وافقهما ) - ونسبه ابن هشام اللخمي وابن أبي الربيع وغيرهما إلى الخليل وسيبويه ، لقول سيبويه تلو ما سبق : ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا ، وهو اسم مرفوع . انتهى .

والقائلون بالأول جعلوا ضمير : وهو اسم ، عائداً إلى ذا لا إلى حبذا ، تبقية لأول كلامه على ظاهره ؛ قال ابن خروف : حب فعل ، وذا فاعل ، وزيد مبتدأ خبره حبذا ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ من زعم غير ذلك .

وحبذا على القول الثاني مبتدأ خبره ما بعده ، ورد بأن فيه دعوى خروج الشيء عما استقر له بغير دليل ، وترجيح ابن عصفور له بكثرة دخول يا على حبذا دون استيحاش بخلاف : ألا يا اسقياني ، ضعيف ؛ فدخول « يا » على الأمر أكثر من دخولها على حبذا ، ومنه قراءة الكسائي : ﴿ ألا يا اسجدوا ﴾ والمنادى في الموضعين محذوف ، أو « يا » للتنبية كآلا ، وهذا ظاهر كلام سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم .

( ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلاً فاعله الخصوص ، خلافاً لقوم ) - منهم

(١) ، (٢) سقط ما بينهما من ( د )

أبو الحسن الأخفش ، وأبو بكر خطاب ، ونسب إلى ابن درستويه ؛ ورد بعدم النظير ، فلم يركب فعل من فعل واسم<sup>(١)</sup> ، وبأنه دعوى بلا دليل ؛ والاستدلال عليه بأنه ينفي الشذوذ في أفراد ذا في حبذا الزيدان ضعيف ، فقد عهدنا لزوم اللفظ طريقة واحدة كقولهم : الصيف ضيعت اللبن ، وهذا لم يعهد .

( وتدخل عليها « لا » فتحصل موافقة بئس معنى ) - فيقال في الذم : لا حبذا كما يقال في المدح : حبذا ؛ قال :

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا العاذل الجاهل<sup>(٢)</sup> - ٩٨

وفي دخول لا على حبذا خروج عما استقر في كلامهم ، لأنه إن كان حب فعلا فاعله ذا ، أو كان حبذا كله فعلاً لزم دخول لا على الماضي الذي لا يتصرف ، وهي لا تصحبه ، وإن كان حبذا كله اسماً لزم عدم تكرار لا داخله على المبتدأ ، ولا يجوز إلا في الشعر ، خلافاً للأخفش والمبرد ؛ ولا يجوز كون لا ناصبة حبذا نحو : لا رجل في الدار ، لأن حبذا خصوص ، ونظير خروجهم عن قياسهم في قولهم : لا حبذا إفرادهم ذا مذكراً فيها مع المؤنث والمثنى والمجموع .

( ويذكر بعدهما ) - أي بعد حبذا ولا حبذا .

( المخصوص بمعناها مبتدأ مخبراً عنه بهما ) - وقد سبق في كلام ابن خروف أن هذا قول سيبويه ، والرابط للجملة بالمبتدأ اسم الإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة من رفع اللباس .

( أو خبر مبتدأ لا يظهر ) - أي واجب الحذف ، وكأنه لما قيل : حبذا ،

(١) سقطت من ( د )

(٢) قال في الدرر ٢ / ١١٧ : استشهد به على ما في البيت قبله ؛ أي على أن حبذا تدخل عليها

« لا » فتساوي بئس في العمل والمعنى . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) الأعراف : ٢٦

قيل : من المحبوب ؟ فقيل : زيد ، أي هو زيد . قال المصنف : والحكم هنا على زيد بالخبرية أسهل منه في : نعم الرجل زيد ؛ لأن مُضَعَفَهُ تَمَّ دخول الناسخ ولا يدخل هنا . وهذان الوجهان ذكرهما المصنف بناء على ما اختاره في حبذا ؛ وقال ابن كيسان : إن الاسم تابع لذا على البدل تبعاً لازماً ؛ وسبق في كلام المصنف أن من جعل حبذا اسماً أعربه مبتدأ وخبره على هذا الخصوص ، وهذا قول المبرد ، وأجاز الفارسي كون حبذا خبراً والمخصوص مبتدأ ، ومنع ما اختاره المبرد ، وأجاز بعضهم الوجهين ، وثالثا وهو كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ؛ وأجاز بعضهم كونه عطف بيان ، وبعضهم كونه بدلاً لازماً ، وهذان على أن ذا فاعل قد يتوجهان ، وأما على أن حبذا مبتدأ فيبعدان .

( ولا تعمل فيه النواسخ ) - لا برفع زيد ولا بنصبه<sup>(١)</sup> ، بخلاف نعم إذ يقال : نعم الرجل كان زيدٌ ، برفع زيد والسبب في ذلك جريان هذا مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .

( ولا يُقَدِّم ) - فلا يقال : زيدٌ حبذا ، وإن قيل : زيدٌ نعم الرجل ؛ والعلة أن حبذا زيدٌ كالمثل ؛ وأغفل الأكثرون التنبيه على هذه المسألة والتي قبلها ، لكن نبه على هذه ابن بابشاذ ، وعلل باحتمال توهم كون ذا في : زيدٌ حبذا مفعولاً ، وهو توهم بعيد ، وإنما المانع ما سبق .

( وقد يكون قبله ) - أي قبل المخصوص .

( أو بعده تميّز مطابق ) - أي في الأفراد وغيره نحو : حبذا رجلاً زيدٌ ورجلين الزيدان ، ورجالاً الزيدون ، وامرأةً هند ، وامرأتين الهندان ، ونساء الهندات ؛ ويجوز تأخير المنصوب عن المخصوص فيها كلها ، إلا أن التقديم أولى وأكثر ، قاله المصنف .

(١) في ( د ، ز ) : ولا نصبه .

( أو حال عامله حَبَّ ) - نحو : حبذا ركباً زيدٌ ، أو زيدٌ ركباً ، ومنه :

٩٩ - يا حبذا المالُ مبدولاً بلا سرفٍ في أوجه البرِّ إسراراً وإعلاناً<sup>(١)</sup>

واختلف في المنسوب بعد حبذا ، فقيل : حال مطلقاً ، وهو قول جماعة من البصريين منهم الأخفش والفرسي ؛ وقيل : تمييز مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ؛ وقيل : إن كان مشتقاً فحال ، أو جامداً<sup>(٢)</sup> فتمييز ؛ وفي البسيط لابن العلي جواز نصبه بأعني فيكون مفعولاً .

( وربما استغني به ) - أي بالتمييز .

( أو بدليل آخر عن الخصوص ) - كقول بعض الأنصار ، رضي الله عنه :

١٠٠ - بسم الإله وبه بَدِينَا ولو عبدنا غيره شقينَا  
فحبذا ربّاً وحبّاً ديناً<sup>(٣)</sup>

أي فحبذا ربّاً الإله .

والثاني كقوله :

١٠١ - هويتكِ حتى كاد يقتلني الهوى وزرتكِ حتى لآمني كل صاحب  
وحتى رأى مني أدانيك رقّةً عليك ولولا أنت ما لان جانبي

(١) هو مثال على مجيء الحال ، عامله حبٌ ، قبل الخصوص أو بعده ، كما في المثالين ، والشاهد في البيت على مجيئه بعده في قوله : يا حبذا المالُ مبدولاً .. ولا يعرف قائله .

(٢) في ( د ) : وإن كان جامداً .

(٣) في الدرر ٢٢٢ / ١١٦ ، جاء به مرة شاهداً ، على أن الذال من حبذا لو كانت إشارية ما حذفت ، قال : والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه في قوله : حَبَّ ، حيث جاء للمدح مفتوح الحاء ، مع غير ذَا ، وكان الأصل ضم حائه .. ثم جاء به بعد ذلك ، شاهداً على أن حذف الخصوص ، استغناء بما دلّ عليه قليل ، والأصل : فحبذا رَبّاً الإله . وهذا الرجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، رضي الله عنه .

ألا حبذا ، لولا الحياء ، وربما مَنَحْتُ الهوى من ليس بالمتقارب<sup>(١)</sup>  
أي ألا حبذا حالي معك ، يشير إلى ما سبق في البيتين الأولين .

( وقد تفرد حَبٌّ ) - أي من ذا ، فتستعمل وحدها ، ويكون مرفوعها  
حينئذ كل اسم يصح أن يكون فاعلاً ، هكذا أطلق ، وفيه نظر .

( فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها ) - فتقول : حَبٌّ زيدٌ رجلاً ، بفتح الحاء  
وضمها ؛ والأصل : حَبَّبٌ ، فنقلت ضمة العين إلى الفاء ، وهذا إن كان المقصود به  
التعجب جاز إسناده إلى كل فاعل كما سبق ، وإن كان بمعنى نعم لم يسند إلا إلى  
ما يكون فاعلاً لنعم ، كغيره من هذا النوع ، كما سيأتي بيانه ، وإن قصد بحَبَّبٌ  
مفرداً معنى أحبُّ صلح لكل فاعل ، وتعدى ، ولزم فتح فائه ، كما يلزم فتحها  
مصاحباً لذا .

( وكذا كل فعلٍ حلقِيّ الفاء مرادٍ به مدحٌ أو تعجبٌ ) - فيجوز في : حَسَنَ  
الرجلَ زيدٌ ، وحسُنَ زيدٌ رجلاً ، فتح الحاء على الأصل ، وضمها على نقل ضمة  
العين إليها ، وكذا غلظ وخشن ونحوهما . ولا يختص ذلك بالفاء الحلقية ، وإن  
أوهم كلامه ذلك ، بل يجوز في : ضرب زيدٌ رجلاً ، أو ضرب الرجلَ زيدٌ ، هذا  
النقل أيضاً ؛ وفي قوله : مدحٌ أو تعجبٌ إشارة إلى جواز استعمال فَعَلٌ بضم العين

---

(١) زاد في الدرر ٢ / ١١٦ بيتاً رابعاً :

بأهلي ظبَاءً من ربيعة عامر عذابُ الثنايا مشرفات الحقائق  
وقال : استشهد به على ما في البيت قبله ، أي على أن حذف المخصوص استغناء بما دل عليه  
قليل ، وهذه الأبيات للمرار بن هاس الطائي .  
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : الشاهد فيه حذف المخصوص بالمدح لأن تقديره :  
ألا حبذا حالي معك ؛ وقيل : تقديره : ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحي أن أذكرهن ؛ والحياء  
مبتدأ خبره محذوف ، أي يعني ، ومنحت أعطيت ما ليس بالقرب ، برواية ما بدل من .

لها ، وسبق من كلامه في آخر باب نعم أن فعل الأصل أو المحول ملحق بنعم حال كونه مضمناً تعجباً ، وللناس في هذه المسألة خلاف :

فالفارسي وأكثر النحويين على إلحاقه بنعم فقط ، فثبت له أحكام نعم ؛ وأجاز الأخفش والمبرد إلحاقه بباب التعجب ؛ وفي البسيط أن الأكثرين ومنهم الأخفش قالوا يكون فاعله كنعم وحبذا ، ظاهراً عاماً ومضافاً ومضماً مفسراً وإشارة ، نحو : حَسُنَ ذا زَيْدٌ ؛ وقال بعضهم يكون فاعله كل اسم ، وأجاز حب زيد . انتهى .

والصحيح جواز الاستعمالين فيه ؛ فإن جعل كنعم لزم فاعلها ، أو كالتعجب فلا .

( وقد يجرُّ فاعل حَبِّ بياء زائدة ، تشبيهاً بفاعل<sup>(١)</sup> أَفْعَلُ تعجباً ) - كقوله :

مكرر ٩٦ فقلت اقتلوهما عنكم بمزاجها وَحَبِّهَا مقتولة حين تقتل<sup>(٢)</sup>  
يروى بضم الحاء وفتحها ، وسبق له في الكلام على فَعَلٌ أنه يكثر انجرار فاعله بالباء ، وأنشد في جملة ما أنشد لذلك هذا البيت . وظاهر كلامه هنا أنه قليل في حَبِّ لقوله : وقد يُجْرُ .. والعلة المقتضية لدخول الباء تضمنه التعجب ، فلا فرق بين حَبِّ وغيرها ، ومعظم الشواهد التي ذكرها المصنف وغيره لذلك في حب . وحكى الكسائي عن العرب : مررت بأبيات جادَ بهن أبياتاً ، وجُدُنَ أبياتاً ؛ حذف الباء وجاء بضمير الرفع .

☆ ☆ ☆

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) سبق تخريجه وتفصيل القول فيه .

## ٣٤ - باب التعجب

( يُنصَبُ المتعجَّبُ منه مفعولاً ) - فزيداً في قولك : ما أحسن زيداً ، مفعول عند سيبويه والبصريين ؛ وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه انتصب بأفعل فرقاً بين الاستفهام والخبر ؛ فالأصل زيدٌ أحسن من غيره ، فأتوا بما ، فقالوا : ما أحسن ، على سبيل الاستفهام ، ونقلوا الصفة مرة من زيد إلى ضمير ما فانتصب زيد للفرق .

( بموازن أفعل ) - كأحسن وخير وشر في قولهم : ما خير اللب للصبح ، وما شره للبطون .

( فعلاً ) - وهو مذهب البصريين ، ودليله بناؤه على الفتح ، ونصبه المفعول الصريح ، والهمزة فيه للنقل .

( لا اسماً ، خلافاً للكوفيين غير الكسائي ) - وأبو الحسن بن عصفور ، نقل ذلك عن الكوفيين ، ولم يستثن الكسائي ؛ واحتج على اسميته بعدم تصرفه ، ويتعجبهم من الله ، قالوا : ما أعظم الله ! . ولا يصح شيء أعظم الله . ورد الأول بأن عدم تصرفه للزومه طريقة واحدة كليس ، فلا يحتاج إلى التصرف ؛ والثاني بأنه محمول على السبب المعلم بالسبب الموجب ، أي ما أعظم قدرة الله ! .  
( مخبراً به ) - أي بموازن أفعل .

( عن ما متقدمة<sup>(١)</sup> ) - فلا يقال : أحسن زيداً ما ، لأن الخبر إذا رفع ضميراً

---

(١) في ( د ) : عن ما مقدّمة ، وفي ( ز ) : عن ما تقدّمه ، والتحقيق عن ( غ ) والنسخة المحققة من التسهيل .

مستتراً عائداً على المبتدأ وجب تقديمه ، وهذا كذلك ؛ ولأن ما أحسن زيداً جرى مجرى المثل في عدم التصرف فيه ، والاتفاق على أن ما مبتدأ ، وشذت رواية عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب .

( بمعنى شيء ) - فتكون ما نكرة تامة ، ومسوّغ الابتداء معنى التعجب والخبر الفعل ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ؛ ومعنى التام في ما أنها لا تحتاج إلى صفة ؛ ووجه هذا المذهب أن الموضع للإبهام لمناسبة التفخيم<sup>(١)</sup> التعجب ؛ فناسب النكرة المبهمة التي لا شيء أشد إبهاماً منها ؛ ولذلك لم يضعوا موضعها شيئاً ، فلا يقولون : شيء أحسن زيداً في معنى : ما أحسن زيداً ؛ لأن شيئاً لا يعطي إبهاماً ما نصّاً . فإن قيل : فلا يفسر بشيء ، وقد قلت : بمعنى شيء ، قيل هو تقريب للتعليم ، وشيء لا ينافي إرادة ذلك الإبهام ، وإن كان ليس نصّاً فيه .

( لا استفهامية ، خلافاً لبعضهم ) - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ويعزى للكوفيين ، قالوا : ما استفهامية دخلها معنى التعجب ؛ وتأوله ابن درستويه على الخليل ، واستدلوا بالإجماع على أن قولهم : أي رجل زيد ؟ استفهام دخله معنى التعجب ؛ ورد بأن الاستفهام المضمن تعجباً لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو : ﴿ الحاقة ؛ ما الحاقة ﴾<sup>(٢)</sup> وما هذه مخصوصة بالأفعال ، وقولهم باسمية أفعال قد بان بطلانه .

( ولا موصولة ، خلافاً للأخفش في أحد قوليّه ) - بل في أحد أقواله ؛ فعنه أنها نكرة تامة كقول الجمهور ، وأنها نكرة موصوفة بأفعال ، وأنها معرفة موصولة

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، وأظن أن المقصود : التفخيم بالتعجب أو التفخيم التعجبي ، أو لمناسبة التفخيم للتعجب .

(٢) الحاقة : ١ ، ٢ .



به ، والخبر على هذين محذوف وجوباً ، وبالتالي قال طائفة من الكوفيين ، ورد دعوى حذف الخبر بمخالفة النظائر ، فلا يلتزم حذف الخبر دون شيء يسد مسده كما في لولا ، فما اقتضى هذه الدعوى لزوماً باطل لبطلانها .

( وكأفعل أفعلٌ ) - في الدلالة على التعجب ، إلا أنه لم يختلف في فعلية أفعل كما اختلف في فعلية أفعل ، لأنه وزن لم يأت في الأسماء إلا قليلاً جداً كأصبع من لغات إصبع ؛ وفي كلام ابن الأنباري ما يوهم أنه اسم .

( خبراً ) - وإن كانت صيغته صيغة الأمر ؛ وهو خبر بمعنى إنشاء التعجب ، فعنى أحسنُ بزيدٍ ، كعنى : ما أحسنَ زيداً ، والهمزة في أحسن للصيرورة ، كما في أبقل المكان ؛ والمعنى أحسنَ زيداً أي صار ذا حُسن ؛ وهو مذهب جمهور البصريين ، وإنما جاؤوا به أمراً للمبالغة ، يقولون : كن ما شئت ؛ إذا أرادوا المبالغة .

( لا أمراً ) - خلافاً للزجاج ومن وافقه ، في زعمهم أنه أمر حقيقةً ، ليس المراد به الخبر ، والهمزة فيه على المشهور للنقل ، وقالوا ذلك للمحافظة على حقيقة الصيغة ، والأصل : حَسَنَ زيدٌ ، ثم دخلت همزة النقل على معنى أحسنَ زيداً أمراً ، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى : دُم أيها الأمر له ، أو احكم أيها المخاطب<sup>(١)</sup> له بذلك ، وهذا أمر حقيقة ، وهو ضعيف ، إذ يلزم من ذلك أن لا يكون الناطق به متعجباً ، ولا خلاف في<sup>(٢)</sup> أن الناطق به متعجب .

( مجروراً بعده المتعجب منه بياء زائدة ) - كما مثل ، وهو في زيادة الباء نظير قول العرب : كفى بالله ، أي كفى الله .

( لازمة ) - فلا تحذف ؛ فلا يقال : أحسنُ زيد ، لا برفع زيد عند من

(١) في ( ز ) : أيها الأمر .

(٢) سقطت من ( د ) .

يراه الفاعل ، ولا ينصبه عند من يراه مفعولاً ، كما سيأتي . هكذا قيل ، ولا ينبغي ذكر إطلاق هذا الثاني هنا<sup>(١)</sup>؛ لأن الكلام على تقدير الزيادة ؛ والقائل بالمفعولية لا يرى الزيادة إلا إن جعل الهمزة للنقل ، ومن جعل من القائلين بالمفعولية الهمزة للضرورة لم تكن الباء عنده زائدة ، بل للتعدي ، وهذا القول هو ما أشرت إليه بقولي قبل هذا : والهمزة فيه على المشهور للنقل .  
( وقد تفارقه ) - أي تفارق المتعجب منه الباء .

( إن كان أن وصلتها ) - فيجوز في : أجودُ بأن يكتب زيد : أجودُ أن يكتب زيد ، ومنه :

١٠٢ - وقال نبي المسلمين تقدموا وأحب إلينا أن تكون المقدما<sup>(٢)</sup>

( وموضعه رفع بالفاعلية ) - وهو قول جمهور البصريين ، فزيد في قولك : أحسن زيد ، في موضع فاعل صيغة الأمر ، فلو اضطر شاعر فحذف الباء لرفع .  
( لا نصب بالمفعولية ، خلافاً للفراء والزمخشري وابن خروف ) - وهو قول من يرى أن أفعل<sup>(٣)</sup> أمر حقيقة ، وقد سبق ذكره عن الزجاج ، ولا حجة في دعوى النصب في قوله :

١٠٣ - لقد طرقت رحال القوم ليلى فأبعد دار مرتحل مزارا<sup>(٤)</sup>

(١) في ( د ) : ولا ينبغي إطلاق هذا الثاني هنا ، وفي ( غ ) : ولا ينبغي ذكر إطلاق الثاني هنا .  
(٢) في الدرر ٢ / ١١٩ برواية : أن يكون المقدما ؛ وفي ش . ش . العيني على الأثموني والصبان ١٩ / ٢ : قاله عباس بن مرداس .. وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين ... والشاهد في : وأحب إلينا ، فإنه صيغة التعجب أي ما أحب إلينا ، وقد فضل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد في منعها ذلك ؛ وأصل : أن تكون : بأن تكون . وفي الدرر ٢ / ١١٩ قال : استشهد به على جواز حذف الباء التي تجر المتعجب منه بعد أن وأن المصدريتين .  
(٣) في ( د ) : الفعل .

(٤) في الدرر ٢ / ١٢٠ برواية : رحال الحي ليلى وأبعد ... وفي ( ز ، غ ) : ألا طرقت .. قال =

ينصب دار ، لاحتمال كون أبعد دعاء ، أي أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته ، كأنه يحث نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلي ، لأنه صار بطروقها مزاراً ؛ والقائلون بمفعوليته يجعلون في الأمر مضراً هو الفاعل ؛ ثم قيل هو ضمير لمصدر الفعل الدال على الأمر ؛ وقيل : هو ضمير للمخاطب . ورد القول الأول بقولهم : أسهل به ، ولو كان الضمير كما زعم لقليل : أسهلي ، لأن المصدر السهولة ؛ والثاني بقولهم : أحسنُ بك ، فلو كان الضمير المرفوع للمخاطب لزم كونه نظير : مر بك ، وهو ممتنع .

( واستفيد الخبر من الأمر هنا ) - أي في : أحسن يزيد .

( وفي جواب الشرط ) - نحو : ﴿ فليمدد له الرحمن ﴾<sup>(١)</sup> ، و « ومن كذب -

في الدرر : استشهد به على أن الدليل على كون المجرور بعد أفعل نصب ، حذف الجار ونصبه على إسقاط الخافض .

قال أبو حيان في شرح التسهيل : والدليل على أن المجرور في موضع نصب شيئان : أحدهما جواز حذفه اختصاراً كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر » - مريم / ٣٨ - واقتصاراً كقوله - في شاهد سابق - :  
فذلك إن يلق المنيّة يلقها حميداً ، وإن يستغن يوماً فأجدر  
والثاني أنهم لما حذفوا الباء نصبوا الاسم ، كقول الشاعر :  
لقد طرقت رحال الحي ...

وقول الآخر :

فأجدر مثل ذلك أن يكونا

أي ما أبعد دار مرتحل مزاراً ، وما أجدر مثل ذلك ؛ وأيضاً فإنه لا يعهد صيغة أمر ترفع الاسم الظاهر ، وإن كان خبراً في المعنى ، دون لام الأمر . وقد تأول هذين البيتين من ذهب إلى أن المجرور ليس في موضع نصب ، بأن قوله : فأبعد دار مرتحل مزاراً ، يمكن أن يكون أبعد فيه دعاء ، على معنى : أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه ، كأنه يحرض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلي ، لأنه صار بطروقها مزاراً ، وبأن أجدر أمر عاٍ من التعجب ، أي اجعل مثل ذلك جديراً ، وأجدر به أي اجعله جديراً بأن يكون ، أي حقيقاً بالكون ، يقال : أجدُرُّ بكذا إجدارة أي صار جديراً به ، وأجدرته به أي جعلته جديراً به أي حقيقاً ؛ وبأنه تعجب ، ومثل في موضع رفع ، وهو مبني لإضافته إلى مبني مثل قوله تعالى : ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ - الذاريات / ٢٣ - في قراءة من فتح اللام . قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله .

(١) مريم : ٧٥ ، وزاد في ( > ) : « مَدًّا » .

عليّ متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup> ، وفي رواية : فليلج النار<sup>(٢)</sup> ، أي فيمد ،  
وفيتبوأ أو فيلج .

( كما استفيد الأمر من مثبت الخبر ) - نحو : ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
﴿ والوالدات يرضعن ﴾<sup>(٤)</sup> أي ليتربصن وليرضعن .

( والنهي من منفيّه ) - نحو : ﴿ لا تُضارُّ والدَةٌ بولدِها ﴾<sup>(٥)</sup> في قراءة  
الرفع ، أي لا تضارُّر .

( وربما استفيد الأمر من الاستفهام ) - نحو : ﴿ أسألتكم ﴾<sup>(٦)</sup> ؟ ، ﴿ فهل أنتم  
منتهون ﴾<sup>(٧)</sup> ؟ أي أسلموا ، وانتهوا .

( ولا يُتَعَجَّبُ إلا من مختص ) - بتعريف أو نحوه ؛ لأن المتعجب منه مخبر  
عنه في المعنى ، فيجوز : ما أحسن زيدا ، وما أسعد رجلاً اتقى الله ؛ ويمتنع :  
ما أحسن غلاماً ، وما أسعد رجلاً من الناس .

( وإذا علمَ جاز حذفه مطلقاً ) - أي معمولاً لأفعل ، كقوله :

١٠٤ - جزى الله عنا ، والجزاء بفضله ربيعة خيراً ، ما أعف وأكرما<sup>(٨)</sup>

(١) بخاري علم ٢٨ ، جنائز ٣٣ ، مناقب ٥ ، ومسلم إيمان ١١٣ ، زهد ٧٣ .

(٢) سقطت من ( ٥ ) .

(٣) البقرة : ٢٢٨ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

(٦) آل عمران : ٢٠ .

(٧) المائدة : ٩١ .

(٨) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٠ : قاله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ،  
والشاهد في : ما أعف وأكرما ، فإنها صيغتان للتعجب أصلها : ما أعفهم وأكرمهم ؛ لأن المتعجب منه  
إذا علم جاز حذفه ، سواء كان معمول أفعل كما نحن فيه ، أو معمول أفعل - كما يأتي في الشرح - .

أي ما أعفهم وأكرمهم ؛ أو لأفعل كقوله تعالى : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾<sup>(١)</sup> أي وأبصر<sup>(٢)</sup> بهم ؛ وعلى قول الجمهور إن المجرور في موضع رفع بأفعل إنما جاز حذفه ؛ لأنه في المعنى كعمول أفعل فحمل عليه ؛ والفارسي وقوم على أنه لم يحذف بل حذف الحرف فاستتر الضمير . ورد بعدم بروزه ، فلا يقال : أسمع بالزيدين وأبصروا .

( وربما أكد أفعل بالنون ) - كقوله ، أنشده ابن الأعرابي :

١٠٥ - ومُستبدِلٍ من بعد غَضْبَى صَرِيمَةً فَأَحْرَبَهُ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا<sup>(٣)</sup>

(١) مريم : ٢٨ .

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) ورد هذا الشاهد هكذا في النسخ الثلاث وفي المغني - شاهد ٥٥٦ ج ٢ ص ٢٢٩ - وفي الدرر

٩٨ / ٢ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ :

☆ فأحر به من طول فقر وأحريا ☆

وفي ش . ش . العيني :

☆ ومستبدل من بعد غَضْبَى صَرِيمَةً ☆

قال : وأشد من هذا ... توكيد أفعل في التعجب كقوله : وجاء بالبيت ... ثم قال في هامشه : قوله : ومستبدل من بعد غضي .. بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة ، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس ، وإنما الذي فيه في فصل الغين المعجمة : غضي كسلى مائة من الإبل . وفي الدرر ٩٨ / ٢ : استشهد به على شذوذ توكيد فعل التعجب ... قال السيوطي في شرحه - مع

الهوامع - بعد أن ذكر البيت وقبله : وشذ قوله .. قال الشارح :

اختلف الناس في إنشاد هذا البيت في موضعين : في غضيا وفي أحريا بالمشناة التحتية فقيل : غضي ، بالموحدة ، وفي أحريا ، وعليه صاحب الصحاح قال في باب الباء الموحدة : غضي اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها ال ، وأنشد البيت ، ثم قال : أراد النون الحفيفة فوقف . وقيل : غضيا بالمشناة التحتية ، وأحريا بالموحدة ، وعليه صاحب المحكم وابن السكيت في إصلاحه ...

وقال ابن السيرافي في شرحه : أراد رب إنسان كان ماله قليلا بعد أن كان كثيرا ... فأحر به تعجب ، كما تقول : أكرم به يزيد ما أحراه أن يطول فقره ، وقوله : وأحريا تعجب من قولهم : حرب الرجل إذا ذهب ماله وإذا قل .

أراد أحرَيْنُ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف ؛ وَعَضَبِي اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها الألف واللام ، والصريمة تصغير الصرمة ، وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين .

( ولا يُؤكِّدُ مصدرٌ فعلٌ تعجب ) - فلا يقال : ما أحسن زيداَ إحساناً ، ولا أحسنُ به إحساناً ؛ لاستغنائهُ عن ذلك بما فيه من المبالغة ؛ وهذا قول الجمهور ، وأجاز ذلك الجرمي .

( ولا أفعلٌ تفضيل ) - كما سبق في فعل التعجب ؛ ولا خلاف في منع هذا .

( فصل ) : ( همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل أو الحال ) - فالأول نحو : ما أحسن زيداَ وما أضره ، فحسُن وصبرَ لازمان ، فتعدياً بالهمزة ؛ والثاني نحو : ما أعرف زيداَ بالحق ؛ فعرف قبل الهمزة متعد إلى الحق بنفسه ، فلما قصد به المبالغة ضمن معنى مالا يتعدى من أفعال الغرائز كقوي وكل ، فقصر عن نصب مفعوله ، فوصل إليه بالباء ، كبصُر<sup>(١)</sup> ونحوه من غير المتعدي .

( وهمزة أفعل للصيرورة ) - وقد سبق تقرير ذلك عند الكلام على أفعلُ ، وهذا على قولنا إن المجرور بالباء فاعل ، وأما على أنه مفعول فقد سبق أنه قيل : إنها كذلك ، وقيل للنقل ، وهو المشهور .

---

== قال المصنف : وعلى هذا فلا تأكيد ولا نون .. ثم قال : لم يذكر في الصحاح حرب بالكسر إلا بمعنى اشتد غضبه ، وأما حرب بمعنى أخذ ماله فبالتفتح ، وقد حرب ماله أي سلبه . انتهى .

وصريمة تصغير صرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء قطعة من الإبل نحو الثلاثين ، صفرها للتقليل ؛ ويقال : فلان حري أن يفعل كذا أي جدير ولائق .

قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله . وفي الشرح : أنشده ابن الأعرابي .

(١) زاد في ( د ) : بها .

( ويجب تصحيح عينيها ) - نحو : ما أبين الحقَّ وما أنوره<sup>(١)</sup> ، وأبين به وأنور<sup>(٢)</sup> ، وكان حقها الإعلال ، كما في أقام وأقم ، لكن حمل فعل التعجب على أفعال في التفضيل ؛ لأنها من وادٍ واحد ؛ والتصحيح في أفعَل وأفعل قول الجمهور والمسموع من العرب ، وأجاز الكسائي الإعلال في أفعِلُ فيقول : أطولُ بهذه التخلّة وأطِلُّ بها ، بمعنى ما أطولها .

( وفكُّ أفعِلُ المضَعَّف ) - نحو أعزز بزيد وأجلل ؛ وهذا قول الجمهور والمسموع ؛ وأجاز الكسائي الإدغام فيقول : أجيلُّ بزيد ؛ ولو كان أجلُّ ونحوه لغير التعجب لم يلزم فيه الفك ، لأن ثانيه معرض للحركة ، نحو : أجلل الله ، بخلاف ثاني المستعمل في التعجب فإنه لا يكون إلا ساكناً ؛ لأنه لا يأتي بعده ساكن فيحرك له ، إنما تأتي بعده الباء وهي متحركة .

( وشدُّ تصغير أفعَل<sup>(٣)</sup> ) - لأنه فعل ، والتصغير وصف في المعنى ، والأفعال لا توصف ، لكن شبهه بعض العرب بأفعل التفضيل ؛ قال المصنف : وهو في غاية الشذوذ ، فلا يقاس على قوله :

يَما أَمِيلِحَ غِرْلاَنا شَدَنَّ لنا - ١٠٦

من هؤْلِيائِكن الضال والسمر<sup>(٤)</sup>

(١) في ( د ) : وأنوره .

(٢) سقطت العبارة الثانية من ( د ) ، وفي ( غ ) : وأنور به .

(٣) زاد هنا في النسخة المحققة من التسهيل : مقصوراً على السماع ؛ ولم يذكر في نسخة من نسخ

التحقيق الثلاث .

(٤) ذكره ابن هشام في المغني - شاهد ٩١٨ ج ٢ ص ٦٨٢ - في ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعال التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعال في التعجب لشبهه بأفعل في التفضيل فيما ذكرنا ، قال : وذكر البيت ثم قال : ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك . . .

وفي الدرر ١ / ٤٩ : استشهد به على المرتبة الأولى من مراتب المشار إليه ، وهي القرى ، واستشهد

( خلافا لابن كيسان في اطراده ) - وذلك للشذوذ والخروج عن القياس ، وهذا<sup>(١)</sup> على القول بالفعلية ؛ فأما الكوفيون الصائرون إلى الاسمية ، فلا يرون التصغير فيه شاذاً ولا خارجاً عن القياس ، بل ظاهر كلام المغاربة اطراد ذلك أيضاً مع القول بالفعلية ، وفي كلام سيويه إيماء إليه .

( وقياس أفعِل عليه ) - فتقول عند ابن كيسان في أحسن بزيد : أُحْسِنُ بزيد ، بالتصغير ، قياساً على تصغيرهم أفعَلَ ، وهو ضعيف ؛ فإن الخارج عن القياس لا يكون أصلاً في القياس .

( ولا يتصرفان ) - فلا يكون أفعَلَ<sup>(٢)</sup> إلا على صيغة الماضي ، ولا أفعِل إلا على صيغة الأمر ؛ وعلّة ذلك تضمنها معنى التعجب ، فأشبهها الحرف ، لأن الموضوع للدلالة على المعاني الحروف ؛ وقال المصنف إنه لا خلاف في أنها لا يتصرفان . انتهى .

وقد ذهب هشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين إلى جواز تصرف أفعَلَ إلى المضارع ، قال : فتقول : ما يُحَسِّنُ<sup>(٣)</sup> زيداً ! . عند إحاطة العلم بأنه يكون .

== به الكوفيون ، غير الكسائي ، على اسمية فعل التعجب ، وهو : ما أملح ، لأن التصغير من خصائص الأسماء ، وأجيب بأن التصغير راجع إلى المصدر المدلول عليه بالفعل ، وقيل إنما صغر فعل التعجب حملاً له على أفعال التفضيل . . وقيل إنما صغر لأنه لزم طريقة واحدة فأشبهه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها . .

ويا حرف نداء ، والمنادى محذوف أي صاحبي ونحوه ، والملاحاة البهجة وحسن المنظر ، والغزلان جمع غزال وهو ولد الظبية ، وشدنّ ماضي شدن الغزال بالفتح قوي وطلع قرناه . . والضال السدر البري جمع ضالة ، والسمر بفتح السين وضم الميم جمع سمرة وهو شجر الطلح . والبيت من جملة أبيات لكامل الثقفى ، وقال العيني إنه من قصيدة للعرجي وأشار في معجم شواهد العربية إلى أنه في ديوانه ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ١٦٨ .

قال في الدرر : وقد روى لذي الرمة وللحسين بن عبد الله ، وفي معجم الشواهد لكثير عزة . . والله أعلم .

(١) في ( د ، ز ) : وهذا هو

(٢) في ( د ) : الفعل .

(٣) مضارع أحسن .



( ولا يليها غير المتعجب منه إن لم يكن يتعلق بها ) - فلا يفصل بين أفعل ومنصوبه ، ولا بين أفعل والباء مما يتعلق بعموليها مثلا ، فلا يقال : ما أحسن بمعروف أمراً ، ولا أحسن بمعروف بأمر ، وذلك لعدم تصرفها فلا يقويان على هذا الفصل كالحرف ؛ قال المصنف : ولا خلاف في ذلك .

( وكذا إن تعلق بها ) - أي بأفعل وأفعل .

( وكان غير ظرف أو حرف جر ) - فلا يجوز : ما أحسن مُقبلاً زيداً ، ولا أكرم رجلاً يزيد . قال المصنف : يجمع ؛ يعني فيهما ؛ وقد أجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال ؛ وقال ابن المصنف : إن الفصل بالنداء كالفصل بالحال ، لا يجوز بلا خلاف ؛ وذكر والده في شرح هذا الكتاب ، قول علي رضي الله عنه ، وقد مرّ بعمار بن ياسر ، رضي الله عنه ، لما قتل : أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدلاً ، أن هذا يصحح الفصل بالنداء .

( وإن كان أحدهما ) - أي وإن كان المتعلق بها الظرف أو حرف الجر .

( فقد يلي وفقاً للفرء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين ) - وإليه ذهب أيضاً المازني والزجاج ؛ وذهب المبرد وأكثر البصريين ، ومنهم الأخفش في المشهور عنه إلى المنع ، ونسبه الصميري إلى سيبويه ، وقال الشلوبين إن الجواز هو الصواب ، وإنه المشهور المتصور ، وكلام سيبويه قابل للتأويل ؛ فقوله : ولا يزيل شيئاً عن موضعه ، قال فيه السيرافي : إنما أراد بذلك أنك تقدّم ما وتوليها الفعل ، ويكون المتعجب منه بعد الفعل ؛ ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه . انتهى .

وعلى قول هؤلاء الجوزين هو فصيح ، ومن المسموع في ذلك ما سبق من كلام علي رضي الله عنه ، ففيه الفصل بالجار والمجرور ؛ وقول عمرو بن معدي كرب :

لله در بني سليم ، ما أحسن في الهيجا لقاءها ، وأكثر في اللزبات عطاها ،  
وأثبت في المكرمات مقامها<sup>(١)</sup> . وقال :

١٠٧ - أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأخر إذا حالت بأن أتحوّلا<sup>(٢)</sup>

وذهب بعض إلى إجازة الفصل بقبح ؛ فحصلت ثلاثة أقوال : المنع ، والجواز  
بقبح ، والجواز فصيحاً هو الصحيح .

( وقد يليها عند ابن كيسان لولا الامتناعية ) - فتقول : ما أحسن ، لولا  
بخله ، زيدا ؛ وأحسن ، لولا بخله ، يزيد - ولا حجة له على ذلك .

( ويَجْرُ ما تعلق بهما من غير ما ذكر ) - وهو المتعجب منه ، والظرف ،  
والحال ، وكذا التمييز .

( بيالى إن كان فاعلاً ) - أي في المعنى نحو : ما أحبّ زيدا إلى عمرو ،  
والمعنى : يحب عمرو زيدا حباً بليغاً<sup>(٣)</sup> ، وكذا : أحبب يزيد إلى عمرو .

---

(١) ذكره في المعجم ٢ / ٩١ : ما أحسن في الهيجا لقاءها ، على أنه شعر ، وجاء به في الدرر ٢ /  
١٢١ بهذا النص ، وقال : استشهد به على جواز فصل التعجب من معموله بالظرف والمجرور ، وظاهره  
أن هذا شعر ، وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، وكان أتى مجاشع بن  
مسعود بالبصرة يسأله الصلة ، فقال له : اذكر حاجتك ، فقال : حاجتي صلة مثلي . فأعطاه عشرة  
آلاف درهم ، وفرسا من بنات الغبراء ، وسيفاً قلعيًا ، وغلاماً خبازاً . فلما خرج من عنده ، قال له أهل  
المجلس : كيف وجدت صاحبك ؟ فقال لله در بني سليم ، ما أشد في الهيجا لقاءها ، وأكرم في اللزبات  
عطاها ، وأثبت في المكرمات بناءها . والله لقد قاتلتها فأجبتتها ، وسألتها فما أبخلتها ، وهاجيتها فما  
أفحمتها ؛ ثم قال :

ولله مسؤولا نوالاً ونائلا وصاحب هيجا يوم هيجا مجاشع  
(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٤ : قاله أوس بن حجر ، والشاهد في : وأحر  
حيث فصل بينه وبين فاعله - وهو : بأن أتحوّل - بالظرف ؛ فأجازته الجرمي ، ومنعه الأخص . قال في  
شواهد العربية إنه بديوانه ٥٨٢ .

(٣) في ( ز ) : والمعنى : يحب زيدَ عمراً حباً بليغاً ، وفي ( غ ) : والمعنى : يحب زيدا عمرو حباً  
بليغاً .

( وإلا فالباء<sup>(١)</sup> ، إن كانا من مفهم علما أو جهلا ) - أي وإلا يكن فاعلاً في المعنى ، فيجر بالباء إن كان مما ذكر نحو : ما أعرف زيدا بعمره ، وما أجهله بيكر ، وما أبصر خالداً بالشعر ، وأبصر بعمره بالفقه ، وأجهلُ بخالد به .

( وباللام إن كانا من متعد غيره ) - أي إن كان أفعلَ وأفعلُ مما كان يتعدى بنفسه ، غير المفهم المذكور نحو : ما أضرب زيدا لعمره ، وما أنصرتي له ؛ وأضرب بزید لعمره ، وأنصرتي له .

( وإن كانا من مُتعدِّ بحرف جرِّ فبما كان يتعدَّى به ) - نحو : ما أزهد زيدا في الدنيا ، وما أبعده عن الشر ، وما أصبره على الأذى ؛ وكذلك أفعلُ .

( ويقال في التعجب من : كسا زيدَ الفقراءَ الثيابَ ، وظن عمرٌ بشراً صديقاً : ما أكسى زيدا للفقراءَ الثيابَ ، وما أظنَّ عمراً لبشرٍ صديقا ؛ وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل ، لا به ، خلافاً للكوفيين ) - أي وفاقاً للبصريين ؛ وهذا النقل عن البصريين والكوفيين ذكره ابن كيسان في المهذب ، فعلى قول الكوفيين يكون أفعل الواقع بعد ما هو الناصب للثياب والصديق ، وعلى قول البصريين الناصب لكل منها عامل مدلول عليه بالذي بعد ما ، أي يكسوهم الثياب ، ويظنه صديقا .

وقضيته أن التركيب جائز عند الفريقين من غير شرط ؛ وإنما اختلف في التخريج ؛ والذي نقله غيره أن باب كسا إذا بني منه أفعل للتعجب ، فذهب البصريين والكوفيين نصب ما كان فاعلاً بأفعل ؛ ثم قال البصريون : ويجوز تعديته إلى أحد مفعوليه باللام ، فتقول : ما أكساك لعمره ، أو للثياب ؛ وإن

---

(١) في ( ز ) : وإلا فالباء .

جاء من كلامهم ؛ ما أكسك لعمر و الثياب ، فعلى تقدير عامل ، أي : يكسوهم الثياب ؛ وقال الكوفيون : تعدى أفعال بعد نصبه ما كان فاعلاً إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه . وأما باب ظن ، فقال البصريون : يقتصر فيه على الفاعل ، فينصب بأفعال ، ولا يُعدَّى إلى شيء من المفعولين <sup>(١)</sup> ، لا بحرف ، ولا بنفسه ؛ وقال الكوفيون : يذكر المفعولان ، ثم إن لم يلبس عُدي باللام للأول ، وبِنفسه للثاني ، كالمثال السابق ، وإن ألبس عُدي لكل باللام نحو : ما أظنَّ زيداً لأخيك لأبيك ؛ أصله : ظن زيداً أخاك أباك .

( فصل ) : ( بناء هذين الفعلين ) - أفعال وأفعال .

( من فِعْلٍ ) - فمن قال ما أكلبه من الكلب ، وما أحمره من الحمار ، فقد أخطأ ؛ وشذ قوهم : أقمَنُ به ، أي أحقق ، من قوهم : هو قَمَنٌ بكذا <sup>(٢)</sup> ، أي حقيق ، فبنوا أفعال من وصف لا فعل له شذوذاً .

( ثلاثي ) - فلا يبنى أفعال ولا أفعال من دحرج ولا من تدحرج ونحوها ، لما فيه <sup>(٣)</sup> من هدم بنية الفعل .

( مجرّد ) - احترز من ثلاثي زيد فيه كعلم وتعلم وقارب واقترب وسيأتي تمام هذا .

( تام ) - أخرج الناقص ككان وكاد ؛ وهذا مذهب الجمهور ، فلا تقول : ما أكون زيداً قائماً ، لأنه لا فائدة فيه ؛ وأجازه الفراء وابن الأنباري .

(١) إلى شيء من المفعول .

(٢) في ( د ) : هو قمين بكذا ؛ وفي اللسان - قن - وفيه لغتان : هو قَمِنَ أن يفعل ذلك ، وقمين أن يفعل ذلك بالياء . قال ابن كيسان : قمين بمعنى حري . ابن سيده هو قَمِنَ بكذا وقَمِنَ منه ، وقَمِنَ وقمين أي حَرٍ وخليق وجدير .

(٣) في ( ز ) : لما فيها .

( مثبت ) - قال المصنف : فلا يبينان مما نفي لزوماً نحو : لم يَعِج ، أو جوازا نحو : لم يَعَج . انتهى . فالأول بمعنى انتفع ، والثاني بمعنى مال ، وعاج يَعِج لازم النفي كما قال المصنف ، وهو المشهور ، وعاج يعوج لا يلزمه ، وقد جاء عاج يعِج في إثبات ، ولكن المعنى على النفي ، أنشد القالي في نوادره عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي :

١٠٨ - ولم أر شيئاً بعد ليلي أَلذُّهُ ولا مشرباً أرؤى به فأعِج<sup>(١)</sup>

وإنما شرط الثبوت لأن فعل التعجب مثبت .

( متصرّف ) - أخرج يذر ويدع ونحوها ؛ وشذَّ ما عساه وأعس به ، أي ما أحقه وأحقق به .

( قابل معناه للكثرة ) - ذكره الفراء ، وهو صحيح ، فما لا يقبل الزيادة لا يتعجب منه نحو : مات وفني وحدث ، وشذَّ ما أحسنه ، وما أقبحه في ألفاظ ؛ ولهذا لا يتعجب من صفات الله تعالى ، فلا يقال : ما أعلم الله ، لأن علمه لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وأجله ؛ وقال :

١٠٩ - ما أقدر الله أن يُدني على شحَط

مَنْ دَارَهُ الْحَزَنُ مِنْ دَارِهِ صَوْل<sup>(٢)</sup>

(١) البيت مثال لحيء عاج يعِج في إثبات والمعنى على النفي . . وفي اللسان - عيج : العِجُّ شبه الاكتراث ، وأنشد :

وما رأيت بها شيئاً أعِج به إلا الثَّامَ وإلا موقد النار  
تقول : عاج به يعِج عيجوجة فهو عائج به ؛ قال ابن سيده : ما عاج بقوله عِجْجاً وعيجوجة لم يكثر له أول لم يصدقه . . وقد يستعمل في الواجب ، وشربت شربة ماءً ملحاً فاعِجْتُ به أي لم أنتفع به ، أنشد ابن الأعرابي :

ولم أر شيئاً بعد ليلي أَلذُّهُ ولا مشرباً أرؤى به فأعِج  
أي أنتفع به ، وما عاج بالدواء عِجْجاً أي ما أنتفع به . . .

(٢) في الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على شذوذ ما أقدر الله ، لعدم قبول صفات الله الكثرة ، =

( غير مبني للمفعول ) . فلا يقال في ضَرْب زيدٍ : ما أضربَ زيداً ؛ لإيهامه أن التعجب من الفاعل .

( ولا معبّر عن فاعله بأفعل فعلاء ) - سواء كان عيباً كبيرص وحول ، أو من المحاسن كشَهْلٍ وهَيْفٍ ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً فأصله أن يكون على أفعل ، ولذا صَحَّتْ العين في حَوْلٍ وهَيْفٍ ؛ وحق ما يبنى منه فعل التعجب أن يكون ثلاثياً محضاً ، وفي ما كان مما يعبّر عن فاعله بأفعل فعلاء عاهةً قولان : المنع لجمهور البصريين ، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين ، ومنهم الكسائي وهشام ، فأجازوا : ما أعوره ! . وما كان لونهاً منع التعجب منه البصريون ، وأجازه الكسائي وهشام ، وقال بعض الكوفيين : يجوز في السواد والبياض دون غيرها من الألوان ؛ وروى الكسائي أنه سمع : ما أسود شعره .

( وقد يُبَيَّنُّان من فعل المفعول إن أمن اللَّبْسُ ) - قالوا : ما أشغله من شُغْلٍ ، وما أجنَّه من جنٍّ ، في ألفاظٍ ؛ وهو في التفضيل أكثر من التعجب كزُهَى<sup>(١)</sup> من ديك ، وأشهر<sup>(٢)</sup> من غيره ، وأشغل<sup>(٣)</sup> من ذات النَّحْيَيْنِ . واختار

= ورجح في الممع جواز التعجب من صفات الله ، وساعد على ذلك أدلة . . . وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، وأما صفات الله تعالى فلا يجوز التعجب منها ، لا يقال : ما أعلم الله ، لأن علمه تعالى لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وأجله ، وقال الشاعر : ما أقدر الله . . . وتأول النحويون قول العرب على وجوه . . .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٠١ : قاله حندج بن حندج المري . . . قوله : ما أقدر الله مثل ما أعظم الله ، وهو صيغة التعجب ، وفيه إشكال على قول الفراء ، حيث جعل ما في باب التعجب استفهامية ، وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب ، وأما على قول سيبويه الذي هو الوجه فلا إشكال ، لأنه جعل ما نكرة بمعنى شيء ، وحظها الرفع على الابتداء وما بعده خبره . . . وقيل : لفظه تعجب ومعناه الطلب والتبني . . . والشحط البعد ، والحزن وصول موضعان .

(١) من زُهَى

(٢) من شهر

(٣) من شُغْلٍ ، والنَّحْيَيْنِ تثنية نَحْيٍ بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السنن ، وذات النَّحْيَيْنِ =

المصنف أن نحو هذا ، وهو مالا يُلبس لا يقتصر فيه على السماع ، وهو مذهب  
خطاب الماردي ، والمصحح أنه لا يجوز إلا حيث سُمع ، وهو قول الجمهور .

( ومن فِعْلٍ أَفَعَلَ مُفَهِّمٌ عَسِرٌ أَوْ جَهْلٌ ) - كحَمَقَ وَرَعَنَ وَلَدًا إِذَا كَانَ عَسِرَ  
الْحَصُومَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَذَكْرَهَا عَلَى أَفَعَلَ وَمُؤَنَّثَهَا عَلَى فَعَلَاءَ ، نَاسَبَتْ فِي الْمَعْنَى  
جَهْلٌ وَعَسِرٌ فَجَرَتْ فِي التَّعَجُّبِ وَالتَّفْضِيلِ مَجْرَاهَا ، فَقِيلَ : مَا أَحَقَّهُ وَأَرَعَنَهُ  
وَأَلَدَّهُ ، وَهُوَ أَحَقُّ مِنْهُ وَأَرَعَنَ وَأَلَدُّ ؛ وَأَكْثَرُ الْمَغَارِبَةِ عَدُوًّا هَذَا فِي الشَّوَادِ ، وَمَا  
ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ ذَكَرَهُ خَطَابُ الْمَارْدِيِّ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ : إِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ  
سَيَبُويَه .

( ومن مزيد فيه ) - قالوا : ما أشوقه من اشتاق ، وما أخصره من اختصر ،  
وفي هذا أيضا البناء من فعل المفعول ؛ وعدَّ الفارسيُّ من هذا ما أحياه من  
استحيا ، وردَّ بسماع حَيٍّ بمعنى استحيا ، وعدَّ سيبويه ما أفقره وما أغناه من  
افتقر واستغنى ، ورد بسماع فَقَّرَ وَفَقَّرَ بِمَعْنَى افْتَقَرَ ، وَغْنَى بِمَعْنَى اسْتَغْنَى ؛ وَاعْتَذَرَ  
عَنْ سَيَبُويَه بِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ مَا جَاءَ عَلَى الْفَصِيحِ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ : افْتَقَرَ وَاسْتَغْنَى  
يَقُولُونَ : مَا أَفْقَرَهُ وَمَا أَغْنَاهُ ، وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي : مَا أَحْيَاهُ مِنْ اسْتَحْيَا .

( فإن<sup>(١)</sup> كان أفعل قيس عليه ، وفاقاً لسيبويه ) - والمحققين من أصحابه ،  
ولا فرق بين ما همزته للنقل كأعطى ، أو لغيره كأغفى أي نام ، فيقال :  
ما أعطاه وما أغفاه ، وهذا ظاهر كلام سيبويه ، قال : وبنائوه أبداً من فعل

---

= امرأة من تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ؛ فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل  
إسلامه ، فساومها ، فحلت نحيباً ، فقال لها امسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حلَّ الآخر ، وقال لها  
امسكيه ، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ، ثم أسلم وشهد بدرًا ؛ رضي الله تعالى  
عنه .

(١) في ( د ، ز ) : وإن ، والتحقيق من ( غ ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

وَفَعِلَ وَفَعُلَ<sup>(١)</sup> وأفعل ، وهو محكي عن الأخفش أيضا ؛ وقال ابن هشام الخضراوي : إنه الصحيح ، وقال الصفار : إنه الصحيح الذي يعضده النظر ؛ وذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي إلى المنع مطلقا ، وحكي عن الأخفش ، وفصل بعضهم بين ما همزته للنقل فلا يجوز ، أو لغيره فيجوز ، وصححه ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .

( وربما بنيا من غير فعل ) - سبق تمثيل بناء أفعل من غير فعل بما شذ من قولهم : أقمن به ، ومثل المصنف لأفعل بما شذ ، كما قال ، من قولهم : ما أذرع فلانة ، أي ما أخفها في الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذراع أي خفيفة اليد في الغزل ، ولم يسمع منه فعل ، ورد عليه بأن ابن القطاع حكى : زرعت المرأة خفت يداها في العمل ، فهي ذراع ، فلا يكون ما أذرعها شاذا .

( أو فعل غير متصرف ) - وقد سبق تمثيله .

( وقد يغني في التعجب فعلاً عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يغني في غيره ) - قالوا في قعد وجلس ضدّي قام : ما أكثر قعوده وجلوسه ، ولم يقولوا : ما أقعده وأجلسه ، ذكره ابن برهان .

( ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ، ذي مصدر مشهور ، إن لم يستوف الشروط ، بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه ، مضافاً إليه بعد : ما أشدّ أو أشدّد ونحوها ) - فيقال : ما أشدّ دحرجته وانطلاقه ، وما أشدّ كون زيد صديقك ، وما أفضع موت زيد ، وأقبح عور عمرو ، وأشدّد بدحرجته . . . إلى آخرها .

---

(١) سقطت من ( غ )



واحترز بقوله : مشهور من يذر ويدع ، فليس لهما مصدر ، وقد روي لهما  
الوذّر والودّع ، فلا يعطى هذا المصدر ذلك الحكم ، وإنما يتعجب منها بجعل  
الفعل صلة لما المصدرية نحو : ما أكثر ما يذر أو يدع زيد الشرّ ، وأكثر بما يذر  
أو يدع زيد الشرّ .

( وإن لم يَعدِم الفعلُ إِلَّا الصَّوْغَ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما  
للمتعجب منه بعد : ما أشدّ أو أشدّد ونحوهما ) - نحو : ما أكثر ما ضرب زيد ،  
وأكثر بما ضرب زيد ؛ ولا يؤقّى بالمصدر للإلباس ؛ فإن لم يُلبس جاز نحو : ما  
أكثر شغل زيد ، وأكثر به ؛ ولو كان المانع النفي جعل الفعل المنفي صلة لأنّ  
نحو : ما أقبح أن لا يأمر بالمعروف ، وأقبح بأن لا يأمر . وأجاز البغداديون :  
ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد ، وتابعهم  
ابن السراج ؛ وما لا يقع صلة لما ولا لأن لا يأتي ذلك فيه كنعم وبئس ، ثم هذا  
العمل لا يختص بما عدم الشروط ، بل يأتي في المستوفي للشروط ، وهو واضح .



## ٣٥ - باب أفعال التفضيل

( يصاغ للتفضيل موازن أفعال اسماً ) - وهذا لا خلاف فيه ، واسميته واضحة .

( مما صيغ منه في التعجب فعلا على نحو<sup>(١)</sup> ما سبق من اطراد وشدوذ ونيابة أشد وشبهه ) - فمثل : أقن به هناك قولهم هنا : هو أقن منه ، أي أحق ، ومثله أيضا هنا قولهم : ألص من شظاظ ، أي أكثر لصوصية ، وهو رجل من بني ضبة ، وفي بنائه من أفعال الخلاف السابق في التعجب ؛ وقالوا : هو أعطاهم للدراهم ، وهذا المكان أشجر ، أي أكثر شجراً ، يقال : أشجر المكان ، أي صار ذا شجر ؛ ولا شدوذ فيها على ما سبق من الصحيح في أفعال . وقالوا : هذا أخصر من هذا ، وهو من اختصر مبنيا للمفعول ، وقالوا : أشغل من ذات النحين ، من شغل مبنيا للمفعول ؛ والكلام فيه كما سبق ؛ وقالوا : أسود من حنك الغراب ؛ وكما قلت هناك : ما أشد دحرجته ، وأشدد بدحرجته ، تقول : هو أشد دحرجةً ، وكذا الباقي .

( وهو هنا اسم ناصب مصدر المحوج إليه تمييزاً ) - فأشد ونحوه مما يتوصل به إلى التفضيل اسم ينصب مصدر الفعل المحوج إلى الإتيان به على التمييز ، فتقول : هو أشد دحرجةً ، وأصح تعليماً ، وأكثر اقتراباً ، وهو أقطع موتاً ، وهو أقبح عوراً ، وهو أحسن كحلا .

( وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل ، وندر في التعجب ) - فيقال

(١) سقطت من ( ز ) .

في التفضيل : هو خير من كذا ، وشرُّ من كذا ، ورفض أخير وأشر إلا نادراً ؛ قرأ أبو قلابة : « مَن الكذابُ الأشرُّ »<sup>(١)</sup> ، وقال :

☆ بلالُ خيرُ الناسِ<sup>(٢)</sup> وابنُ الأخيرِ ☆

- ١١٠ -

وشذَّ أيضاً حذفُ همزة أحب في التفضيل ؛ قال الأحوص :

- ١١١ - وزادني كلفاً بالحب أن مُنعتُ وحبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنعا<sup>(٣)</sup>

أي وأحبُّ . ويقال في التعجب : ما أخيره وما أشره ، وندر حذف الهمزة ، قالوا : ما خيرَ اللبن للصحيح ! . وما شرُّه للمبطون ! . وندر فيه أيضاً حذف همزة أشد ، قال :

- ١١٢ - ما شدَّ أنفسهم وأعلمهم بما يحمي الذمارَ به الكريمُ المسلم<sup>(٤)</sup>

( ويلزم أفعال التفضيل عارياً ) - أي من ال والإضافة .

(١) القمر : ٢٦ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٢ قال : شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضي : نحو قول الشاعر : بلال ... الخ .

وفي الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على ندور إثبات همزة أخير في التفضيل والتعجب ، وأخير في البيت مثال للتفضيل ، وهما من واد واحد ، فكل ما جاز في أحدهما جاز في الآخر اطراداً أو شذوذاً ؛ وفي التصريح : وأما خير وشر في التفضيل فأصلها أخير وأشر ، وحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة ، وقول الشاعر : بلال ... الخ ولا يعرف قائله .

(٣) في الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على أن حذف الهمزة من أفعال التفضيل نادر إذا كان غير خير وشر ؛ وقال صاحب التصريح إنه ضرورة ؛ وعبارة الأشموني : وقد يعامل معاملتها في ذلك حب كقول الشاعر :

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا .

قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائل هذا البيت ؛ وقائله الأحوص كما في الشرح - ديوانه ١٢٣ .

(٤) البيت شاهد على ندور حذف همزة أشد في التعجب ، والشاهد في قوله : ما شدَّ أنفسهم .. أي

ما أشدَّ أنفسهم .

( الإفراد والتذكير ) - سواء كان لمفرد أم لغيره ، لمذكر أم لغيره نحو : زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أو الزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والهندان أو الهندات أفضل من دعد .

( وأن يليه أو معموله المفضول مجروراً بمن ) - فالأول نحو : زيدٌ أفضل من عمرو ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم ﴾<sup>(١)</sup> ، وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين ﴿<sup>(٢)</sup> وقوله :

١١٣ - فلأنت أسمح للعفاة بسؤلهم عند الشصائب من أب لبيننا<sup>(٣)</sup>

الشصائب جمع شِصْب بكسر الشين المثلثة وبعدها صاد مهملة ثم باء موحدة ، وهو الشدة ، شَصِبَ الأمر بالكسر اشتد ، وشَصَب العيش بالفتح يَشُصِب بالضم شُصوباً ، وأشُصَب الله عيشه .

( وقد يسبقانه ) - كقوله :

١١٤ - فقلت لها : لا تجزعي وتصبري فقالت بحق إنني منك أصبر

فقلت لها : والله ما قلتِ باطلاً وإني بما قد قلتِ لي منك أخبر<sup>(٤)</sup>

ولا يجوز ذلك إلا في نادر من الكلام .

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) الأجزاء : ٦ .

(٣) وهذا البيت شاهد على أن يلي المفضول مجروراً بمن أفعل التفضيل أو معموله ، وذلك في قوله : فلأنت أسمح للعفاة ... من أب لبين .. ولا يعرف قائله .

(٤) وفي هذين البيتين شاهدان على أن يسبق المفضول مجروراً بمن أفعل التفضيل في نادر من الكلام ، وذلك في قوله في البيت الأول : إنني منك أصبر ، وقوله في البيت الثاني :

☆ وإني بما قد قلتِ لي منك أخبر ☆

ولا يعرف قائلها .

( ويلزم ذلك إن كان المفضول اسمَ استفهام ، أو مضافاً إليه ) - فالأول نحو :  
من أنت أحلم ؟ ومن أي رجل أنت أكرم ؟ وممَّ قدك أعدل ؟ والثاني نحو : من  
وجه من وجهك أجمل ؟ ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة ؛ قال المصنف :  
وهي من المسائل المغفول عنها . انتهى .

ويجب سبقَ مَنْ ، والحالة هذه ، ما كان أفعال خبراً له ، كما مثل ، ونحو :  
من كان زيداً أفضل ؟ ومن ظننت زيدا أفضل ؟ ولا يجوز التوسط ، فلا يقال :  
زيداً من أفضل ؟ ولا كان زيداً من أفضل ؟ ولا ظننت زيدا من أفضل ؟

( وقد يفصل بين أفعال ومن بلو وما اتصل بها ) - كقوله :

١١٥ - وَلَفُوكِ أَطِيبٌ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ<sup>(١)</sup>

ويروى : أشهى لو يحل لنا ... وعلى شهد . والموهبة بفتح الميم والهاء وبينهما  
واو ، وبعد الهاء ثمانية الحروف نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب .

وجاء الفصل أيضا بالنداء ، قال جرير :

١١٦ - لَمْ نَلْقَ أَحَبْتَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا ، وَأَخْبَثَ بِالنَّهَارِ نَهَارًا<sup>(٢)</sup>

( ولا يخلو المقرون بمن ، في غير تهكم ، ) - احترز من قوله :

(١) في الدرر ٢ / ١٢٧ قال : استشهد به على فصل من من أفعال التفضيل بغير معموله ضرورة ،  
والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه في قوله : أطيب فإنه أفعال التفضيل ، وقد فصل بينه  
وبين من التي هي صلته بكلمة « لو » في قوله : لو بدلت لنا ، والأصل أن لا يفصل بينها .  
وفي القاموس وشرحه : ومن المجاز الموهبة غدیر ماء صغير في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب ،  
كذا في الصحاح وفي التهذيب ، وأما النقرة في الصخرة فوهبة بفتح الهاء ، جاء نادرا ، قال : ولفوك  
أطيب ... الخ أي موضوع على خمر مزوج بالماء ، ونص الصحاح :

ولفوك أشهى لو يحل لنا من ماء موهبة على شهد

قال : ولم أعر على قائل هذا البيت .

(٢) في الدرر ٢ / ١٢٨ برواية : لم ألق .. وأخبث في النهار .. قال : استشهد به على قلة الفصل بين =

١١٧ - لأَكْلَةٌ من إقْط بسمن أَلَيْن مَسَّأً في حوايا البطن  
من يَثْرِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنٍ<sup>(١)</sup>

قذاذ بقاف وذالين معجمتين جمع قُد ، وقُد جمع أقذ ، والأقذ السهم الذي لا ريش له .

( من مشاركة المفضل في المعنى ) - نحو : العسل أحلى من التمر ، ولا يقال :  
الماء أروى من الخبز .

( أو تقدير مشاركته ) - كقولهم في الشَّرِّير : هذا خير من هذا ؛ أي أقل  
شراً ، قال تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وأما قول بعضهم : الصيف

= أفعال التفضيل ومن بغير المعمول ، وعبارة أبي حيان في شرح التسهيل : وجاء الفصل بالمنادى كقول  
جرير : لم ألق أخبث ... الخ

وفي البيت شاهد آخر ، وهو حذف « من » من أفعال التفضيل لتقدم ما يدل عليها ، أعني في قوله :  
وأخبث في النهار .. فإن الأصل : وأخبث منكم ، فحذف من لدلالة من عليه في قوله :  
لم ألق أخبث يا فرزدق منكم ..

(١) في اللسان - خشن : والحشونة ضد اللين ، وقد خشن بالضم ، فهو خشين ، والجمع خشن ، قال  
الراجز :

تَعَلَّمَنْ يَا زَيْدُ يَا بَنَ زَيْنِ	لَأَكْلَةٌ من إقْطٍ وَسَمْنِ
وَشَرِبْتَانِ من عَلِيٍّ الضَّأْنِ	أَلَيْنَ مَسَّأً في حوايا البطن
مِنْ يَثْرِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ	يرمي بهَا أُرْمَى من ابن تَقْنِ

وهو مثال من الرجز ، جاء به الشارح ، ليبين احتراز المصنف بقوله : « في غير تهكم » ، من  
قوله : ولا يخلو المقرون بن ، في غير تهكم ، من مشاركة المفضل في المعنى ، نحو : العسل أحلى من التمر ؛  
ولا يقال : الماء أروى من الخبز ؛ وقد احتراز بقوله : في غير تهكم ، من قول هذا الراجز متهكما :

لأكلة من إقط وسمن

وشربتان من علي الضأن  
ألين مسأ في حوايا البطن  
من يثرييات قذاذ خشن

حيث خلا المقرون بن من مشاركة المفضل في المعنى .

(٢) يوسف : ٢٣ .

أحرُّ من الشتاء ، فقيل : هو بالنسبة إلى الأمزجة ، فإن حرها في الصيف أشد ، أو على معنى أن الشتاء يَتَحَيَّلُ فيه على الحر بموقيات البرد ، والصيف لا يحتاج إلى تحيل ، فحره أشد من حر الشتاء . ويجوز أن يكون على التهكم ، وعن بعض أهل العلم أنه قال : العسل أحلى من الخل ؛ قيل : وهو إما على إرادة معنى أطيب ، لأن الخل يؤتدم به ، فله من الطيب نصيب ، إلا أنه دون نصيب العسل ؛ وإما على معنى : حلي بعيني أي حسن منظره ، أو أراد بالخل العنب ، كما يسمى العنب خمرًا ، والتهكم لا يمتنع .

( وإن كان أفعل خيراً حذف ، للعلم به ، المفضل غالباً ) - كقوله تعالى : ﴿ [ قال : ] أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ؟ ﴾ <sup>(١)</sup> ذلكم أقسط عند الله ، وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا ﴾ <sup>(٢)</sup> - ودخل في الخبر ما أصله الخبر ، قال تعالى : ﴿ إن ما عند الله هو خير لكم ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقال :

١١٨ - سقيناهم كأساً سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبراً <sup>(٥)</sup>

أي أصبر منا ، ولو لم يعلم لم يجز حذفه . واستظهر بغالباً على ذكره <sup>(٦)</sup> ، فهو جائز مع العلم به ، ﴿ قل ما عند الله خير من اللهو ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) البقرة : ٦١ .

(٢) البقرة : ٢٨٢ .

(٣) النحل : ٩٥ .

(٤) المزمل : ٢٠ .

(٥) في الدرر ٢ / ١٣٧ برواية : سقوناهم كأساً ... قال : استشهد به على أنه يكثر حذف من من

أفعل التفضيل إذا كان خبر الناسخ كالمثال في البيت ، والأصل : ولكنهم كانوا على الموت أصبر منا . والبيت من قصيدة للناطقة الجعدي الصحابي - ديوانه ٧٣ .

(٦) في ( د ) : على ما ذكره ، والمقصود هنا ذكر أفعل التفضيل جوازاً .

(٧) الجمعة : ١١ .

( ويقلُّ ذلك إن لم يكن خبراً ) - ومنه : ﴿ فإنه يعلم السرَّ وأخفى ﴾<sup>(١)</sup>

وقوله :

١١٩ - دنوتِ ، وقد خلناكِ كالبدر ، أجملاً فضل فؤادي في هواكِ مضملاً<sup>(٢)</sup>

أي دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ؛ فأجمل حال عامله دنوت ؛ وأجاز البصريون حذف المفضول للعلم به ، إذا كان أفعل فاعلاً نحو : جاءني أفضلٌ ، أو اسم إن نحو : إن أكبر الله ؛ ومنعه الكوفيون ؛ وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلا في الخبر ، ولا يجوز في الصفة نحو : مررت برجل أفضل من عمرو .

( ولا تصاحبُ من المذكورة ) - أي التي للتمييز ، فإن لم تكن له صاحبت ، كما إذا صيغ أفعل مما يتعدى بمن ، فإنها تصاحبه مجرداً أو مضافاً أو بال<sup>(٣)</sup> ، قال الكمي :

١٢٠ - فهم الأقربــــــــــــــــون من كل خير وهم الأبعــــــــــــــــدون من كل ذام<sup>(٤)</sup>

وإذا تجرد هذا قلت : زيدٌ أقرب من الخير من عمرو ، وإن شئت : من عمرو

(١) طه : ٧ .

(٢) في ش . ش . العيني ٣ / ٤٦ قال : الشاهد في قوله : أجملاً ، فإنه أفعل تفضيل حذف منه من لكونه حالا ، والتقدير : دنوت أجملاً من البدر ، وقد خلناك أي ظنناك كالبدر . وقائله غير معروف .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) رواه الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ٤٧ :

وهم الأبعدون من كل ذم .

قال : بمن المذكورة ، أي الداخلة على المفضل عليه ، أما غيرها فلا يتمتع الجمع بينها وبين ال أو الإضافة كقوله : فهم الأقربون ... البيت ، وهو المقصود من قوله هنا : ولا تصاحب من المذكورة غير العاري ، وهو المضاف وذو ال ..



من الخير ؛ وكذا لو كان الجار غير من نحو : زيد أضرب لعمر<sup>(١)</sup> من بكر ، قال تعالى : ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونحو : زيداً أضرب من بكر لعمر<sup>(٣)</sup> ، فلو قلت : زيد أعلم بالنحو منه بالفقه ، قال شيخنا : تعيّن تأخير الجرور الثاني ، وامتنع : زيد أعلم منه بالفقه بالنحو ، أو زيد أعلم بالفقه بالنحو منه ؛ لأن المعنى : زيد يزيد علمه بالنحو على علمه بالفقه ، وذلك يؤدي إلى تقديم معمول المصدر المتضمن عليه ، وفيه نظر ظاهر ، والأقرب أنه إن امتنع فلقبح توالي معمولين بحرفين بلفظ واحد ؛ هذه المسألة مثل : هذا بَسراً أطيّب منه رطباً ، فعلى قياسها ينبغي أن يجوز : زيد بالنحو أعلم منه بالفقه ، بل هذا أسهل لجواز : زيد بالفقه أبصر من عمرو ، وامتناع : زيد قائماً أحسن من عمرو ؛ وإنما جاز هذا لأن الجرور يتسع فيه أكثر من غيره ، وقد سبق قوله :

( مكرر ١١٤ ) - ☆ وإني بما قد قلت لي منك أخبر ☆

وهو شاهد الجواز .

( غير العاري ) - وهو المضاف نحو : أفضل الناس ، وذوال نحو : الأفضل .

( إلا وهو مضاف إلى غير معتدّ به ) - كقوله :

١٢١ - نحن بغرس الودّيّ أعلمنا منا بركض الجياد في السدف<sup>(٤)</sup>

(١) في ( ز ) : زيد أضرب من بكر لعمر .

(٢) ق : ١٦ .

(٣) في ( ز ) : من عمرو لبكر .

(٤) جاء في المعنى ( ٦٨٦ ) - ٢ / ٤٤١ برواية : في السدف بضم السين المشددة ، قال : ... وعليه خرج أبو الفتح قوله : نحن بغرس ... فادعى أن « نا » مرفوع مؤكد للضمير في أعلم ، وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بين ، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب .

وأول على نية طرح المضاف إليه ، وهو معنى قوله : غير معتد به . والسَّدَف  
الصبح وإقباله ، ذكره الفراء ، وأنشد البيت ، والسدف أيضاً الليل .

( أو ذو ألف ولام زائدتين ، أو دال على عارٍ متعلق به مِنْ ، أو شاذ )  
كقوله :

١٢٢ - ولست بالأكثر منهم حصاً وإنما العزّة للكأثر<sup>(١)</sup>  
وأول على زيادة ال ، أو على تعلق مِنْ بأكثر محذوفاً دلّ عليه المذكور ، أي  
لست بالأكثر أكثر منهم ، أو هو شاذ .

( فصل ) - ( إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف ، أو أضيف إلى

== وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٧ جاء برواية : في السَّدَف ، قال : قاله سعد  
القرقرة ، وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه لقيس بن الخطيم الأنصاري .  
ونحن مبتدأ ، وأعلمنا خبره ، وفيه الشاهد ، حيث جمع فيه بين الإضافة ومنْ ؛ وأجيب بأن تقديره :  
أعلم منّا ، والمضاف إليه في نية المطروح ؛ والوَدِيّ بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع وِدِيّة ، وهي  
النخلة الصغيرة ؛ والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل ؛ والسَّدَف بفتح السين المهملة والدال  
وفي آخره فاء الصبح وإقباله .

(١) في المغني ش ٨٠٨ ج ٢ ص ٥٧٢ : ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى : ولست بالأكثر ..  
بناء مخاطب المفتوحة .. إنه يبطل قول النحويين : « لا تجتمع ال ومن في اسم التفضيل » فجعل كلاً من  
« ال » و « من » معتداً به جارياً على ظاهره ، والصواب أن تقدّر ال زائدة ، أو معرفة ، ومن متعلقة  
بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور ، على أنها بمنزلتها في قولك : أنت منهم الفارس  
البطل ، أي أنت من بينهم ...

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٧ : ولست .. بناء المتكلم المضمومة : قاله الأعشى  
ميمون من الرجز ، التاء للخطاب والباء زائدة ، فتكون الضمة خطأ مطبعياً .

والشاهد في : بالأكثر منهم ، حيث جمع فيه بين الألف واللام ومن ، وذلك متمنع ، لا يقال : زيد  
الأفضل من عمرو ؛ وأجيب بأن من لبيان الجنس أي من بينهم ، أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم ،  
والمحذوف بدل من المذكور ، أو ال الزائدة ، أو من بمعنى في أي فيهم ، وحصى تمييز أي عدداً ، والكأثر  
بمعنى الكثير ؛ والبيت من قصيدة رقم / ١٨ ص ١٤٣ في ستين بيتاً - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن  
قيس .

معرفة مطلقاً له التفضيل ، أو مؤولاً بما لا تفضيل فيه ، طابق ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعها ) - فالأول كالأفضل ، فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضل ؛ وإنما طابق مع ال لأن دخولها عليه أبعد شَبَهه لأفعل التعجب ، بخلاف المقرون بين .

والثاني نحو : يوسف أحسن إخوته ، أي الأحسن من بينهم ، فليس على معنى مِنْ ، بل على اختصاص الموصوف بأفعل التفضيل ، ولا يكون حينئذ بعضاً مما أضيف إليه .

والترمز البصريون أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، لا يكون إلاً بعض ما أضيف إليه ؛ فنعوا : أحسن إخوته ، وأجازه الكوفيون . وقال زيادة الحارثي :

١٢٣ - ولم أرقوماً مثلنا خير قومهم أقلَّ به مِنَّا على قومهم فخراً<sup>(١)</sup>

فهذا مثل : أحسن إخوته ، وما استعمل من أفعل التفضيل هذا الاستعمال

---

(١) في نسخ التحقيق الثلاث : على قومنا .. وفي خزانة البغدادي ش ٣١١ ج ٤ ص ٣٦٤ : على قومهم ، وهو أنسب لما جاء بالشرط الأول : خير قومهم ؛ قال : فإنه وصف النكرة وهي قوماً بخير ، وهو بمعنى التفضيل ، ولو كانت الإضافة معنوية للتعريف لما وقع صفة للنكرة . قال الشلوبين - في حاشية الفصل - هذا إذا جعلت خيراً للتفضيل ، فإن جعلت خيراً فيها من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب .

وجوز شرح الحماسة أن يكون : خير قومهم بدلاً أيضاً من : قوماً ، لكن قال ابن جني - في إعراب الحماسة - في هذا البيت شاهد لجواز : مررت برجل أكرم أصحابه على أصحابه ، على الصفة ، لأنها هنا أظهر من البديل ، والباء في به ضمير الخير الذي دل عليه قوله : خير قومهم ، وليس الثاني هو الأول ، لأن خيراً الأول صفة ، والثاني المقدر مصدر ، كقولك : أنا أوتر الخير وأكره الشر ، فدلّت الصفة على المصدر ... وقوله : أقلُّ بالنصب مفعول ثانٍ لقوله : ولم أر ، وفخراً تمييز ، وتقدير البيت : لم أر خير قومٍ مثلي أقلُّ بذلك فخراً منا على قومنا ، والمعنى : إننا لا نبغي على قومنا ولا نتكبر عليهم ، بل نعدّم أمثالنا ونظراءنا ...

طابق ما هو له لزوماً ، فتقول : الزيدان أحسنا إخوتها .. وكذا الباقي .

والثالث نحو : زيد أعلم المدينة ، أي عالم المدينة ، فهذا أيضاً يطابق لزوماً  
فتقول : الزيدان أعلما المدينة ، أي عالماها ... وكذا الباقي .

وكون أفعل ينسلخ عن معنى التفضيل أنكره كثيرون من النحويين ، وأثبتته  
أبو عبيدة والمبرد والمتأخرون ، ومنهم الزمخشري والمصنف ، واستشهدوا له بقوله  
تعالى : ﴿ هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهو  
كثير ، وإن قبل التأويل بالرد إلى التفضيل ، ومنه قول الشافعي:<sup>(٣)</sup>

١٢٤ - تمنى رجال أن أموت ، وإن أمت فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحد<sup>(٤)</sup>

( وإن قيّدت إضافته بتضمين معنى من جاز أن يطابق ، وأن يستعمل  
استعمال العاري ) - فالأول كقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر  
مجرميها ﴾<sup>(٥)</sup> ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) النجم : ٣٢ .

(٢) الروم : ٢٧ .

(٣) جاء في هامش النسخة ( ز ) : نسبة البيت إلى الشافعي خطأ تبع فيه المصنف - ابن عقيل -  
أبا حيان في شرح التسهيل نسب البيت إلى الشافعي ، والبيت ليس للشافعي ، وإنما تمثل به لما قيل له :  
إن الأشهب يدعو عليك في سجوده فيقول : اللهم أهلك الشافعي ، وإلا أذهب علم مالك ، وقد تمثل  
بالبيت قبل الشافعي الوليد بن عبد الملك لما بلغه أن أخاه سليمان بن عبد الملك يموت . ومات  
الوليد سنة ٩٦ هـ . وبعد البيت :

فقل للذي يبقى خلاف الذي مضى تنبأ لأخرى مثلها فكان قد  
وهي أبيات ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق مع ترجمة الوليد بن عبد الملك . قال ذلك علي  
الأيباري عفا الله عنه .

(٤) والشاهد في البيت جواز انسلخ أفعل عن معنى التفضيل في قوله : لست فيها بأوحد ، أي

بوحد .

(٥) الأنعام : ٢٣ .

(٦) البقرة : ٩٦ ، وزاد في ( د ) : على حياة .

واحترز بقوله : معنى من عما سبق من قصد إخلائه من معناها نحو : يوسف أحسن إخوته ، وهذا ممتنع على تضمين معنى من ؛ وإنما يجوز على تضمين معناها : يوسف أحسن أبناء يعقوب .

( ولا يتعين الثاني ) - وهو أن يستعمل كالعاري فلا يطابق .

( خلافاً لابن السراج ) - ورد عليه بالسمع ، قال تعالى : ﴿ أكبر مجرميها ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإلى هذا ذهب أيضاً صاحب البديع ، فأوجب فيما كان على معنى من عدم المطابقة كالمقرون بها ، وأجاب عن الآيتين بأن أفعل لم يضمن معنى من ، بل المقصود به المعروف بذلك ، وعلى جواز الوجهين قال ابن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح ؛

وقال أبو منصور الجواليقي : المطابقة أفصح ، فرد على ثعلب في قوله : واخترنا أفصحهم ، وقال : كان الأولى : فصاحن ، لأنه الأفصح ، كما شرط في الكتاب .

( ولا يكون حينئذ ) - أي حين إذ تفيد إضافته بتضمين معنى من له.<sup>(٣)</sup>

( إلا بعض ما أضيف<sup>(٤)</sup> إليه ) - ولذلك امتنع : يوسف أحسن إخوته ، على تضمين معنى من ، وخاز : يوسف أحسن أبناء يعقوب ، لأن يوسف ليس بعض إخوته ، وهو<sup>(٥)</sup> بعض أبناء يعقوب<sup>(٦)</sup> ؛ وهذا على مذهب البصريين ؛ وأجاز

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) هود : ٢٧ .

(٣) في ( د ) : أي حين إذ إضافته بتضمين معنى من .

(٤) في ( د ) : ما يضاف إليه .

(٥) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٦) سقطت هذه العبارة والتي قبلها من ( ز ) .

الكوفيون : يوسف أحسن إخوته ، على معنى مِنْ ، قالوا : كما لو صرّحت بها ، وقالوا : إن أفعل حينئذ لا يتعرف .

( وشدّ : أظلمي وأظلمه ) - يشير إلى قول الراجز :

١٢٥ - يا ربّ موسى أظلمي وأظلمه فاصب عليه ملكاً لا يرحمه<sup>(١)</sup>

وكان القياس : أظلمنا .

( واستعماله عارياً دون مِنْ ) - أي عارياً من الإضافة وال .

( مجرداً عن معنى التفضيل ) - كما سبق ذكره عن أبي عبيدة ومن ذكر معه .

( مؤولاً باسم فاعل<sup>(٢)</sup> ) - نحو : ﴿ هو أعلم بكم ﴾<sup>(٣)</sup> أي عالم .

( أو صفة مشبهة ) - نحو : ﴿ وهو أهون عليه ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي هين ، إذا

لا تفاوت في نسبة المعلومات والمقدورات إلى الله تعالى .

---

(١) في ( غ ) برواية : سلط عليه ملكاً لا يرحمه .

وفي خزائن البغدادي ش ٣١٣ - ج ٤ ص ٣٦٩ جاء به على أنه ضرورة ، قال : والقياس : أظلمنا ، وهو قطعة من رجز رواه أبو علي في إيضاح الشعر ، عن أحمد بن يحيى ثعلب .. قال : معناه : أظلمنا .. ورب منادى مضاف إلى موسى ، وضمير أظلمه الفائب راجع إلى موسى هذا ، وهو خصم صاحب هذا الرجز ، وكلام أبي علي مبني على رفع أظلمي وأظلمه بالابتداء ، والخبر الجملة الدعائية ؛ ويجوز نصبها على الاشتغال ...

وفي الدرر ١ / ٨٠ : استشهد به على مذهب الفراء والأعلم ، وهو جواز دخول الفاء على كل خبر هو أمر أو نهي : والبيت من شواهد الرضي ، قال الشارح : على أنه والقياس أظلمنا ، قال : فالمعنى : أظلمنا فاصب عليه ... قال : وروي : سلط عليه .. ولم يعرف قائله .

(٢) في ( د ، ز ) : باسم الفاعل ، والتحقيق من ( غ ) ومن النسخة المحققة من التسهيل :

(٣) النجم : ٣٢ .

(٤) الروم : ٢٧ .

( مطرد<sup>(١)</sup> عند أبي العباس ) - وعليه المتأخرون ، وحكى ابن الأنباري الجواز عن أبي عبيدة ، والمنع عن النحويين .

( والأصح<sup>(٢)</sup> قصره على السماع ) - قيل لقلة ما ورد من ذلك ، وفيه نظر ظاهر ، ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل ، إلا أن في بعض التأويل تكلفاً وموضع التكلف قليل ، ومنه : ﴿ هؤلاء بناقي هُنَّ أطهرُ لكم<sup>(٣)</sup> ﴾ أى طاهرات ، ﴿ لا يصلاحها إلا الأشقى<sup>(٤)</sup> ﴾ أى الشقي ؛ والوحي أن ذلك مطرد ، والله أعلم .

( ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك ) - أي عارياً كما تقدم .

( أكثر من المطابقة ) - فالإفراد نحو : ﴿ خير مستقراً وأحسن مقيلاً<sup>(٥)</sup> ﴾ ، ﴿ نحن أعلم بما يستمعون به<sup>(٦)</sup> ﴾ ، والمطابقة نحو :

١٢٦ .. إذا غاب أسودُ العين كنتم كراماً ، وأنتم ما أقام الأئم<sup>(٧)</sup>  
أي لئام ، فالأئم جمع الأئم بمعنى لئيم ، وإذا صح جمع أفعال العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع ، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث ، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ :

(١) في ( د ) : مطرداً ؛ وهو خير : « واستعماله » ، في أول العبارة .

(٢) في ( د فقط ) : والأفصح .

(٣) هود : ٧٨

(٤) الليل : ١٥ .

(٥) الفرقان : ٢٤

(٦) الإسراء : ٤٧

(٧) قال في المغني ش ٦١٤ ج ٢ ص ٢٨١ : ولكن ربما استعمل أفعال التفضيل الذي لم يرو به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ، قال : إذا غاب عنكم ... الخ الأئم . أي لئام ، فعلى هذا يخرج البيت . وفي ش . ش . العيني على الأشثوني والصبان : قاله الفرزدق ؛ وأسود العين جبل ، ولقد أفحش في الغلط من قال إنه اسم رجل ، ومنهم الركني ، يقول : أنتم لئام أبداً ، لأن الجبل لا يغيب ، وما أقام =

☆ كأن صغرى وكبرى من فقاقتها<sup>(١)</sup> ☆

صحيحاً لأنه تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير ، لا بمعنى التفضيل .

( ونحو : هو أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهما أفضل رجلين أو امرأتين ، وهم أفضل رجال ، وهن أفضل نسوة<sup>(٢)</sup> ، معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين ، واحداً واحداً ، أو اثنين اثنين ، أو جماعة جماعة ) - فيجب عند إضافة أفعال إلى نكرة أفراد أفعال ، إذ معنى : أفضل رجل : أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله ، وكذا الباقي ، فحذفت : من كل ، وأضيف أفعال إلى ما كان كل مضافاً إليه ؛ ويجب مطابقة النكرة في هذا لما أسند إليه أفعال ، كما سبق تمثيله ، ولا يجوز عدم المطابقة ، فلا يقال : الزيدون أفضل رجل ، ويجب أيضاً كون النكرة مما يصدق على المسند إليه أفعال ، فلا يجوز : زيد أفضل امرأة .

( وإن كان المضاف إليه مشتقاً جاز إفراده ، مع كون الأول غير مفرد ) -

== أي أسود العين أي مدة إقامته ، وكفى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما يزول أسود العين - الجبل - عن موضعه .

والشاهد في الأئم فإنه جمع أئم ؛ وإنما يجمع أفعال إذا جرد عن معنى التفضيل ، وكان عارياً عن ال ومن مؤولاً باسم الفاعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ هو أعلم بكم ﴾ أي علم بكم ، وكذلك أئم بمعنى اللثيم .  
(١) في النسخ الثلاث : من فواقعتها ، والتحقيق من المعنى وشرح شواهد العيني على الأشموني والصبان .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ : ٤٨ قال : تمامه :

☆ حصباءٌ ذُرٌّ على أرض من الذهب ☆

قاله أبو الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس الحكمي ، والفقاق بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة هي النفاخات التي تعلق الماء أو الحمرة - قال يس : والمحفوظ في البيت : من فواقعتها بالواو - والحصباء الحصا .

والشاهد في صغرى وكبرى ، فإنه قد قيل : إنه لحن ، لأن اسم التفضيل إذا كان مجرداً من ال وإضافة يجب أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، فتأنيثه لحن ، واعتذر عنه بأن أفعال العاري إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه ، فإذا جاز جمعه جاز تأنيثه .

(٢) في ( د ، غ ) : نساء ، والتحقيق من ( ز ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .



كقوله تعالى : ﴿ ولا تكونوا أولَ كافرٍ به ﴾<sup>(١)</sup> إذ المعنى أول من كفر ، وتضمن الأفراد والمطابقة ما أنشده الفراء :

١٢٨ - وإذا هم طعموا فألأم طاعم وإذا هم جاعوا فشرَّ جِيع<sup>(٢)</sup>  
وأما قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾<sup>(٣)</sup> فجمع ، وإن كان ما قبله بلفظ مفرد وهو الإنسان ، لأن المقصود به الجنس بدليل الاستثناء . ومقتضى عبارة المصنف جواز : الزيدان أفضل مؤمن أو مؤمنين .

( وألحق بأسبقَ مطلقاً أولُ صفةً ) - فيجرى مجرى أفعال التفضيل في جميع ما تقدم ، فيكون بال ومجرداً ومضافاً إلى معرفة أونكرة ، وتثبت له تلك الأحكام كلها ؛ وإنما أفردته بالذكر لأنه قد يخرج عن الوصفية كما سيأتي ؛ ويثبت له مع الوصفية أيضاً ما لم يثبت لأفعل التفضيل ، كما يذكر أيضاً ، ومثاله بال : الأول ، فيثنى ويجمع ويؤنث<sup>(٤)</sup> ، ومثاله مضافاً إلى نكرة : ﴿ إن أول بيت ﴾<sup>(٥)</sup> وإلى معرفة : ﴿ وأنا أول المؤمنين ﴾<sup>(٦)</sup> . وتقول : ما رأيتَه مذ أول من أمس ، أي مذ يوم أول من أمس . ويلزمه مع الإضافة إلى النكرة ومع من الأفراد .

( وإن نُويت إضافته بُني على الضم ) - قال سيبويه : وتقول : ابدأ بهذا<sup>(٧)</sup> أول ، أي بالضم ، والمعنى : أول الأشياء ، فقطع عن الإضافة ونُويت وُبني على الضم كما في : قبلُ وبعده . ولا يكون هذا في أفعال التفضيل غيره ؛ لا يجوز : ابدأ

(١) البقرة : ٤١

(٢) البيت مثال لتضمن الأفراد والمطابقة في قوله : فألأم طاعم .

(٣) التين : ٥

(٤) سقطت من ( د )

(٥) آل عمران : ٩٦

(٦) الأعراف : ١٤٢

(٧) في ( د ) : من أول

بهذا أسبقُ ، تريد : أسبق الأشياء<sup>(١)</sup> ؛ وحكى الفارسي في المثال ضمّ اللام ، ووجهه ما سبق ، وفتحها ، وهو غير منصرف للوصف والوزن .

( وربما أعطي مع نيتها ما له مع وجودها ) - كما حكى الفارسي في المثال أيضاً من كسر اللام بلا تنوين ، بتقدير الإضافة إلى مقدر الثبوت ، نحو :

☆ خالط من سلمى خيا شيم وفا<sup>(٢)</sup> ☆

- ١٢٩ -

( وإن جرّد عن الوصفية جرى مجرى أفكل ) - فيصير اسماً مصروفاً ، إذ ليس فيه غير وزن الفعل كأفكل ، وهو الرعدة ، نحو : ما له أولٌ ولا آخرٌ ، فلو سمي به منع للعلمية والوزن .

( وألحق آخر بأول غير المجرد ) - أي من الوصفية ، فألحق بأول الوصف<sup>(٣)</sup>

---

(١) في ( د ) : أسبق شيء

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ : ٧٢ ، ٧٣ جاء بها في باب إعراب الأسماء الستة بالحروف في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم ، قال في الإضافة : ولو نية كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي ، كقول العجاج :

☆ خالط من سلمى خيا شيم وفا ☆

أي خياشيمها وفاها .

قال في الهمع : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته ، فأبقى المضاف على حاله ...  
وفي الدرر ١ : ١٤/ قال : استشهد به على أن الشاعر أفرد فماً عن الإضافة في حال النصب . قال :  
وقبله :

من طلل أمسى يحياكي المصحفا  
رسومه والمذهب المزخرفا  
إلى أن قال :

فعمها حولين ثم استودفها  
صهبا خرطوماً عقاراً قرقفها  
فش في الإبريق منها نرفها  
حتى تناهى في صهاريج الصفا  
خالط من سلمى خياشيم وفا

(٣) أي الذي هو وصف .

( فيما له من الإفراد والتذكير وفروعها من الأوزان ) - فتقول : الآخر  
والآخَران والآخرون والأواخر<sup>(١)</sup> والأخرى والآخريان والآخر .

( إلا أن آخر يطابق في التنكير والتعريف ما هو له ) - فإن جرى على  
نكرة كان نكرة ، وهو في المطابقة كما لمعرف الجاري على معرفة ، تقول : مررت  
بزيد ورجل آخر ، ورجلين آخرين ، وكذا في التأنيث ، فخالف في مطابقتها في  
التنكير أفعال التفضيل ، فإنه يلزمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير كما سبق ،  
فعدل به عما هو به أولى ، ويمنع آخر من الصرف للصفة والعدل كثلث .

( ولا تليه من وتاليها ) - لأنه لا يدل على التفضيل بنفسه ، ولا بتأويل  
كتأويل أول بأسبق ، وألصَّ بأسرق .

( ولا يضاف ، بخلاف أول ) - فيقال : أول فارس ، وأول الفرسان<sup>(٢)</sup> ، وأول  
أصحابك ؛ ولا يجوز : آخر رجل ، ولا آخر الرجال<sup>(٣)</sup> ، ولا آخر أصحابك ؛  
وهذا يرد قول من ذهب من المتأخرين من الفقهاء في قوله ﷺ في حديث  
الولوغ : « أخراهن بالتراب<sup>(٤)</sup> » ، إلى أن أخرى في الخبر<sup>(٥)</sup> تأنيث آخر بفتح  
الحاء ، لا تأنيث آخر بكسرها ، وفعل ذلك توفيقاً بين الخبر على هذه الرواية ،  
وبين خبر ، « وعفروه الثامنة بالتراب » .

( وقد تنكر الدنيا والجلّى لشبههما بالجوامد ) - قال الراجز :

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في ( د ) : الفارسين .

(٣) في ( د ) : الرجلين ؛ وقد سقطت العبارة من ( غ ) .

(٤) بخاري وضوء : ٣٣ ، مسلم طهارة : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، نسائي طهارة : ٥٠ - ٥٢ ومياه :

١٠٧ ، ابن ماجة طهارة : ٣١

(٥) زاد هنا في ( ز ) : على هذه الرواية ، ولا داعي لها هنا ، لمحيتها في موضعها المناسب بعد

قليل .

☆ في حب دنيا طال ما قد مدَّتْ (١) ☆ - ١٣٠

وقال الآخر :

☆ وإن دعوتِ إلى جُلِيٍّ ومكرمة (٢) ☆ - ١٣١

والدنيا تأنيث الأَدْنَى ، والجلى تأنيث الأَجَلِّ ، وكان حقها إذا نكرا أن يذكرها ، لكن كثراستعمالها استعمال الأسماء ، فلذلك جاز هذا فيها .

( وأما حُسْنَى وَسُوءَى فمصدران ) - قرئ في الشاذ : ﴿ وقولوا للناس حُسْنَى (٣) ﴾ ، وهو مصدر على فَعَلَى كالرُّجْعَى (٤) ، فالحسن والحسنى على الفَعْل والفَعْلَى مصدران كالعُذْر والعُذْرَى ، والسُّوء والسُّوءَى .

( فصل : ( لا يرفع أفعال التفضيل في الأعراف ظاهراً ) - فلا يقال : مررت برجل أفضل منه أبوه ، برفع الأب بأفضل ، إلا في لغة ضعيفة حكاهما سيبويه وغيره ، وذلك لشبهه في التنكير بأفعل في التعجب ، فلزم التذكير ورفع المضر .

( إلا قبل مفضولٍ هو هو مذكورٍ أو مقدرٍ ) - فإنه في هذا يرفع الظاهر عند جميع العرب . والعلم في هذه المسألة : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . وهذا مثال المفضول المذكور ، فضمير منه هو المفضول ، وهو عائد

---

(١) الرجز للعجاج ديوانه ص : ٥ ، والشاهد في قوله : « في حب دنيا » حيث جاءت دنيا منكراً .

(٢) في اللسان - جلى - ... والجلى الأمر العظيم ، ومنه قول بُشامة بن حَزْن النَهْشَلِي :  
وإن دعوتِ إلى جُلِيٍّ ومكرمة  
قال ابن الأنباري : من ضمَّ الجلى قصره ، ومن فتح الجيم مدّه ، فقال : الجلاء الخصلة العظيمة .  
والشاهد هنا في قوله : « إلى جُلِيٍّ حيث جاءت مُنْكَرَةً .

(٣) في ( ز ، غ ) حسنا - البقرة : ٨٣

(٤) سقطت من ( غ ) .

على الكحل المرفوع بأحسن ، والمفضول هو الكحل ، والكحل هو الزائد في الفضل فالكحل فاضل مفضول ، فالمفضول هو الفاضل ، لكن اختلف محله ، ففضل في محل ، على نفسه في محل آخر ؛ ومثال المفضول المقدر : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد ، أو من زيد ، والتقدير : من كحل عين زيد ، فحذف في الأول مضاف ، وفي الثاني اثنان ، والأصل : منه في عين زيد ، لكنه اختصر للدلالة ، إذ المقصود بذلك واضح .

( وبعد ضمير مذكور أو مقدر ، مفسر بعد نفي أشبهه ، يصاحب أفعل ) -  
فالمذكور نحو ما سبق في المثال ، وهو ضمير في عينه ، فالكحل وهو المرفوع بأفعل قبله هذا الضمير ، ومفسره رجل الموصوف بأحسن ، فهو بعد ضمير صفته ذلك ، وبعد الكحل ضمير هو المفضول ، وهو عين المفضل ، فالكحل قبل مفضول هو هو .

ومثال المقدر قول بعض العرب : ما رأيت قوماً أشبه بعض ببعض من قومك . والأصل : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك . ثم حذف منه العائد على شبه ، وأدخلت من على شبه مضافاً لبعض وما يقتضيه ، فصار التقدير<sup>(١)</sup> : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض ببعض ، من شبه بعض قومك ببعض ، ثم حذف شبه ، وما يضاف إليه ، وما يقتضيه ، فصار : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض ببعض من قومك ؛ ثم فيهم وأبين مع مرفوعه ، معوضاً عنه أشبه فصار : ما رأيت قوماً أشبه بعض ببعض من قومك .

وهذا التقدير كله يرشد إليه المعنى مع العلم بأصل التركيب الذي يعطيه . قال المصنف : ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد

(١) سقطت من ( د ، غ )

نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي نحو : لا يكن غيرك أحب إليه الخَيْرُ منه إليك ، وهنئ في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بحسنٍ لا يَمُنُّ ؟

( ولا ينصب مفعولاً به ) - فلا يقال : زيدٌ أضربَ من عمرو بكرةً ، بنصب بكر بأضرب ، بل إن كان مما يتعدى لواحد ، وليس <sup>(١)</sup> مفهم علم أوجهل عُدِّي إليه باللام ، فتقول : لبكر <sup>(٢)</sup> ، وإن أفهم ما ذكر فبالباء <sup>(٣)</sup> ، نحو : زيدٌ أعرف بالنحو وأجهل بالفقه .

( وقد يدل على ناصبه ) - نحو :

١٣٢ - فما ظفرت نفسُ امرئٍ يبتغي المنى بأبذل من يحيي جزيلَ المواهب <sup>(٤)</sup>  
أى يبذل جزيل المواهب .

( وإن أوَّل بما لا تفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه ) - لأنه حينئذ كاسم الفاعل ، وعليه : ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته <sup>(٥)</sup> ﴾ ، والمانع يقول : صورته

(١) زاد هنا في ( د ) : من

(٢) أي زيدٌ أضرب من عمرو لبكر .

(٣) في ( د ) : فالباء زائدة ، وفي ( ز ) : فالباء .

(٤) في حاشية يس على التصريح : ١٠٦ / ٢ : قوله : فيمتنع منه المفعول به ، ادعى المصنف في باب المفعول فيه الإجماع على ذلك ، ومرّما يتعلق بذلك في كلام الشارح . قوله : والمطلق ، فأما قوله :

١٣٣ - أمّا الملوك فأنت اليوم الأمهم لؤمياً ، وأبيضهم سريالاً طبّاخ

فنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور ، كما إذا وقع بعده المفعول به نحو :

فما ظفرت نفس امرئٍ تبتغي المنى بأبذل من يحيي جزيل المواهب

أى يبذل جزيل المواهب ، كما قال الشارح ابن عقيل ، قال يس :

وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق إعطاؤه حكم فعل التعجب ، لأن معناها المبالغة .

(٥) الأنعام : ١٢٤ ، هكذا في النسخ الثلاث ، فلعلها قراءة ، وهي لا تؤثر في الشاهد .

صورة أفعال التفضيل ، فلا يعمل كهو ، ولذا كان الأكثر فيه الإفراد والتذكير  
دون المطابقة ، كما سبق ، حيث في الآية ناصبه مقدّر ، أي يعلم حيث ...

( وتتعلق به حروف الجرّ على نحو تعلقها بأفعال المتعجّب به ) - وهو ما  
سبق في قوله : ويجرّ ما تعلق بها ... إلى آخره ، فتقول : زيداً أحبُّ إليّ من  
عمرو ، وأعلم بالفقه من خالد ، وأضرب لبكر من غيره ، وأرغب في الخير من  
عمرو ، ومحمد أرأف بنا من غيره .



## ٣٦ - باب اسم الفاعل

( وهو الصفة ) - وهذا يتناول اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، دون الأسماء الجامدة .

( الدالة على فاعل ) - أخرج اسم المفعول وما بمعناه نحو : درهمٌ ضَرَبُ الأمير ؛ أي مضروبه<sup>(١)</sup> .

( جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ) - أي في الحركات والسكنات ؛ فأخرج غير الجاري كسهل وكريم ، والجاري على الماضي لا المضارع كفَرِحَ ويقِظْ ، وأخرج باب أهيف وأعمى ، فإنما جرى على المضارع في التذكير دون التأنيث ، لأن مؤنثه على فعلاء ، بخلاف اسم الفاعل فإنه جارٍ فيهما . لأن التاء في نية الانفصال ، وأخرج أمثلة المبالغة .

( لمعناه أو معنى الماضي ) - أي لمعنى المضارع من الحال والاستقبال ، فخرج باب ضامر الكشح ، ومنطلق اللسان ، فلا ينوى به استقبال ولا مُضَيّ ، بل المراد معنى ثابت ، ولذا أضيف إلى الفاعل معنى ، كالصفة التي لا تجري على المضارع ، فيقال : ضامر الكشح كما يقال : لطيف الكشح .

( ويوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً ) - أي المجرد من حروف الزيادة نحو : ضرب فهو ضارب ، وسلم فهو سالم ، وفره فهو فاره ، وسيأتي بيان المقيس وغيره بباب أبنية الأفعال .

---

(١) في (غ) : مضروب له



( وفي غيره ) - أي غير الثلاثي المجرد .

( المضارع مكسوراً<sup>(١)</sup> ما قبل الآخر ، مبدوءاً بيم مضمومة ) - نحو : مُدحرج  
ومُكريم ، وكذا الباقي .

( وربما كسرت ) - أي الميم .

( في مُفَعِل ) - قالوا : أتنن فهو مِئِنين ، بكسر الميم إتباعاً للعين .

( أو ضُمَّت عينه ) - وقالوا أيضاً : مُنتن بضم التاء إتباعاً للفاء .

( وربما ضمت عين مُنْفَعِل مرفوعاً ) - حكاه ابن جني وغيره في مُنحدر .

( وربما استغني عن فاعل بِمُفَعِل ) - قالوا : حَبَّه فهو مُحِب ، ولم يقولوا :

حَاب

( وعن مُفَعَل بمفعول فيما له ثلاثي ) - قالوا : أحبه فهو مَحْبوب ، وندر

مُحَبَّ في قوله :

☆ مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ<sup>(٢)</sup> ☆

- ١٣٤ -

(١) في (ن) : المكسور ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : مكسور .

(٢) في خزانة الأدب ٢٢٧/٣ - ش ٢٠٠ - صدره :

☆ ولقد نزلت - فلا تظني غيره - ☆

على أن معناه : نزلت قريية مني قرب الحب المكرم ... وهذا البيت من معلقة عنتره العبسي ؛  
قال أبو جعفر النحاس في شرحه ، وتبعه الخطيب التبريزي : الباء في قوله : بمنزلة متعلقة بمصدر  
محذوف ، لأنه لما قال : نزلت ، دلَّ على النزول ... أي ولقد نزلت مني منزلةً مثلَ منزلة الحب ...  
وقال الزوزني : يقول : ولقد نزلت من قلبي منزلة من يُحَبُّ ويكْرَمُ . وقوله : فلا تظني غيره ،  
مفعول ظن الثاني محذوف اختصاراً لا اقتصاراً ، أي فلا تظني غيره واقعاً أو حقاً ، أي غير نزولك من  
منزلة المحبِّ ... والمحِب ، وهو موضع الشاهد هنا ، اسم مفعول جاء على أحب وأحبيت وهو على  
الأصل ، والكثير في كلام العرب محبوب ؛ قال الكسائي : محبوب من حبيت ، وكأنها لفة قد ماتت ،  
أي تركت ؛ وجملة : فلا تظني غيره جملة معترضة بين المجرور ومتعلقه ، فإن مني متعلق بنزلت .

( وفيما لا ثلاثيَّ له ) - قالوا : أرّقه أي ملكه ، فهو مرقوق .

( وعن مُفْعِلٍ بفاعلٍ ونحوه ) - قالوا : أيفع الغلام إذا شبَّ فهو يافع ،  
والقياس : موفع ، على أنه سَع : يَفْعُ الغلام ، وقالوا : أورق الشجر فهو وارق ،  
والقياس مورق ، وقالوا : أعقت الفرس فهي عقوق إذا حملت ، قال القالي :  
ولا يقال : مُعِق .

( أو بُفْعَلٍ ) - قالوا : أسهب الرجل في الكلام إذا أكثر فهو مُسْهَبٌ ، وألْفَجٌ  
ذهب ماله فهو مُلْفَجٌ ، وفي الحديث : « ارحموا مُلْفَجَكُمْ »<sup>(١)</sup> .

( وعن فاعلٍ بِمَفْعِلٍ أو مِفْعَلٍ ) - قالوا عَمَّ الرجل بمعروفه ، ولمَّ متاع البيت ،  
فهو مُعِمٌّ ومِعَمٌّ ، ومِلِمٌ ومِلَمٌ ، ولم يُقِلْ بهذا المعنى عامٌّ ولا لامٌ ، ولانظير لهما .  
حكاه ابن سيده .

( وربما خلف فاعلٌ مفعولاً ) - كقوله :

١٣٥ - لقد عيَّل الأيتام طعنةً ناشره أناشر لا زالت يمينك أشره<sup>(٢)</sup>

أي مأشورة ، والمأشورة المقطوعة بالمنشار ، وناشرة اسم رجل .

(١) لم أجد مادة لفج أو ألفج بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، وفي اللسان - لفج : وألفج الرجل  
أفلس ، وألفج الرجل لزق بالأرض من كرب أو حاجة .. وقيل المفلج الذي أفلس وعليه دين ... قال  
ابن الأثير : المفلج بكسر الفاء أيضا الذي أفلس وعليه دين ، وجاء في الحديث : « أطعموا مفلجكم »  
المفلج بفتح الفاء الفقير ، ابن دريد : ألفج فهو مُلْفَجٌ ، وهذا أحد ما جاء على أفعل فهو مُفْعَلٌ ، وهو  
نادر مخالف للقياس الموضوع .

(٢) في اللسان - أشر : يقال : أشرت الخشبة أشراً ، وشرتها وشراً إذا شقققتها مثل نشرتها نشرأ ،  
ويجمع على ماشيز ومواشير ، ومنه الحديث : « فقطعوم بالماشير » أي بالناشير ، وقول الشاعر :

لقد عيَّل الأيتام طعنةً ناشره أناشير لا زالت يمينك أشره

أراد لا زالت يمينك مأشورة أو ذات أشر ، كما قال عز وجل : ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ الطارق : ٦  
أي مدفوق ، ومثل قوله عز وجل : ﴿ في عيشة راضية ﴾ القارعة : ٧ أي مرضية ؛ وذلك أن الشاعر =

( ومفعولٌ فاعلاً ) - قالوا : قَطَّ الشَّعْرُ علا فهو مقطوط ، ولم يقولوا : قاط ، ذكره ابن سيده ، وهو نادر . وأثبت بعضهم في كاسٍ كونه بمعنى مكسو ، والأصح أنه اسم فاعل من الرجل ، كقوله :

☆ وَأَنْ تَعْرَيْنَ إِنْ كُيِّبَ الْجَوَارِي ☆<sup>(١)</sup>

- ١٣٦ -

( فصل ) : ( يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ، خلافاً للكسائي ) - في المسألتين ، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس في المصغر ، وباقي الكوفيين في المسألتين إلا الفراء ، فإن مذهبه كمذهب البصريين ، وهو أن المصغر لا يعمل ، فلا تقول : هذا ضویربٌ زیداً ، بالنصب ، بل تجب الإضافة ، وكذا الموصوف قبل العمل ، فلا تقول : هذا ضاربٌ عاقلٌ زیداً ، فإن أخذ معموله جاز أن يوصف ، فتقول : هذا ضاربٌ زیداً عاقلٌ ، ومحل الخلاف في المسألتين الإعمال في المفعول<sup>(٢)</sup> ، ومن هذا يخرج أن ما استدل به الكسائي على إعمال المصغر

= إنما دعا على ناشرة لاله ، بذلك أتى الخبر ، وإياه حكى الرواة ، وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، قال ابن بري : هذا البيت لناثحة هَمَام بن مُرَّة بن دُهل بن شيبان ، وكان قتله ناشرة ، وهو الذي رباه ، فتنه غدرأ ، وكان همام قد أبلى في بني تغلب في حرب البسوس ، وقاتل قتالا شديداً ، ثم إنه عطش ، فجاء إلى رحله يستسقي ، وناشرة عند رحله ، فلما رأى غفلته طعنه بجرية فقتله وهرب إلى بني تغلب .

(١) جاء في هامش النسخة (ز) : وأول البيت :

☆ مخافة أن يرين البؤس بعدي ☆

والشعر لبعض الخوارج ، وقبلة :

لقد زاد الحياة إليَّ حَبَاً      بناقي أنهم من الضعاف [ من الصغار ]  
مخافة أن يرين البؤس بعدي      وأن يعرين . . . . .  
وهي أبيات حسنة ذكرها أبو العباس المبرد في كتاب الكامل - قاله علي الأياري . والشاهد في قوله : كُيِّبَ الجوّاري ، على أن كاسٍ اسم فاعل من كسا فهو كاسٍ .

(٢) في (غ) : في المفعول ، وفي (ز) : في المفعول ، وعلى المفعول ضرب واضح .

من قول العرب : أظنني مرتحلاً وسوياً فرسخاً ، ليس بحجة للمدعي ، لأنه إنما عمل في الظرف ، وأما الاستدلال على إعماله بعد الوصف بقوله :

١٣٧ - وقائلة تخشى علياً : أظنه سيودي به ترحاله وجعائله<sup>(١)</sup>

فخرَجَ على أن تخشى حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل ، أو على أن أظنه معمول محذوف ، أي قالت أو تقول : أظنه .

( فرداً وغير<sup>(٢)</sup> مفرد ) - فلا تمنع تثنيته ولا جمعه سلامةً ولا تكسيراً إعماله ، فتقول : هذان ضاربان زيداً ، وهؤلاء ضاربون أو ضاربات أو ضاربٌ عمراً ، كما تقول : هذا ضاربٌ عمراً . وفرقوا بين التصغير والتكسير ، مع أنها معاً من خواص الأسماء بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل ، فيكسر بسبب الجريان ، وفيه نظر ؛ ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي .

( عمل فعله مطلقاً ) - فإن كان الفعل لازماً أو متعدياً لواحد أو لغيره كان اسم الفاعل كذلك نحو : هذا قائم أبوه ، وضاربٌ عمراً ، ومُعطيٌ زيداً درهماً ، ومُعَلِّمٌ خالداً عمراً مقيماً .

( وكذا إن حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فعَّال ) - نحو ما حكى سيبويه من قولهم : أما العسل فأنا شرَّاب .

( أو فعَّول ) - نحو ماروى الكسائي من قولهم : أنت غيوظٌ ، ما علمتُ ، أكبادَ الرجال .

---

(١) في معجم شواهد العربية ذكر القافية مرة : وجعائله ، ومرة : وجوائله . وفي المغني ش ٦٧٦ ج-٢ ص ٤٣٢ : وجعائله ، وقال في هامشه : قرأ الدسوقي : أظنه بوزن أعزّة وجعله جمع ظن ، كما قرأ : سيردي به ، وليس بشيء . انتهى . قال : فإن جملة : « تخشى علياً » حال من الضمير في قائلة ، ولا يجوز أن يكون صفة لها ، لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل .  
(٢) في ( د ، غ ) : أو غير مفرد .

( أو مُفَعَال ) - كقول بعض العرب : إنه لمنحارٌ بَوَائِكُهَا ، أي ينحرسمان الإبل ، يريد المبالغة في الوصفية بالجود .

( خلافاً للكوفيين ) - في منع إعمال أمثلة المبالغة ، وهي خمسة ، الثلاثة المذكورة ، وما سيأتي من فَعِيل وفَعِل ، قالوا لزيادتها بالمبالغة على الفعل ، إذ لا مبالغة فيه <sup>(١)</sup> ، وزعموا أن ماجاء منصوباً معها على إضمار فعل يفسره المثال ، أي تغيظ أكباد الرجال ، وكذا الباقي ؛ قالوا : ولذا لا يجوز تقديم المنصوب بعد هذه الأمثلة ، ورد الأول بكثرة ورود المنصوب معها نثراً ونظماً ، والأصل عدم التقدير ؛ والثاني سماع التقديم ، ومنه ماسبق في عمل فَعَال ، ومذهب سيبويه جواز إعمال الخمسة ، ومنع المازني والزيادي والمبرد وأكثر البصريين إعمال فَعِيل وفَعِل ، وأجاز الجرمي إعمال فَعِل ، وخالف في فَعِيل ، والصحيح مذهب سيبويه ، إلا أن إعمال فَعِل وفَعِيل قليل ، وهذا هو الذي جرى عليه في الكتاب .

( وربما عمل محوَّلاً إلى فَعِيل ) - كقول بعض العرب : إن الله سميعٌ دعاءٌ من دعاه ، وحكى اللحياني في نوادره : إن الله سميعٌ دعائي ودعاءك .  
( وفَعِل <sup>(٢)</sup> ) - كقول زيد الخيل :

☆ أتاني أنهم مَرَقُونَ عرضي ☆ <sup>(٣)</sup>

- ١٣٨ -

(١) أي في الفعل .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : أو فَعِل ، والتحقيق من نسخ التحقيق الثلاث .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٩٨/٢ عجز البيت :

☆ جحاش الكرمليين لها فديد ☆

وقد ذكر في هامش (ز) قال الشارح : قاله زيد الخيل الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير . أنهم فاعل أتاني ، ومزقون خبر أن جمع مَرَقَ ، والشاهد فيه ، وهو مبالغة في مازق ، فعمل عمله ونصب عرضي ، والجحاش جمع جحش للصغير من الحمير : خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش . والكرمليين اسم ماء =

وقال :

١٣٩ - حذرّ أموراً لا تضير وآمنّ مالميس يُنجيه من الأقدار<sup>(١)</sup>

أعمل مَرَقاً وهو محول للمبالغة من مازق ، يقال : مزقت الثوب أمزقه مزقاً مزقته ، وحذر محوّل من حاذر .

( وربما بُني فعّال ومفعّال وفعيل وفعول من أفعل ) - قالوا : درّك من أدرك ، ومعطاء من أعطى ، ونذير من أنذر ، وزهوق من أزهق ، قال :

١٤٠ - جهولٌ وكان الجهلُ منها سجيّةً غَشْمَةً للقائدين زهوق<sup>(٢)</sup>

أي كثيرة الإزهاق لمن يقودها ، يصف ناقه ، وغشممة عزيزة النفس .

( ولا يعمل غير المعتمد ) - هذا مذهب جمهور البصريين ، وأجاز الأخفش والكوفيون إعمال غير المعتمد ، واستدل الأخفش بقوله تعالى : ﴿ ودانية عليهم ظلالها ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة من رفع دانية ، فقال : هو مبتدأ يتعلّق به عليهم ، وظلالها فاعله ، ورد بجواز كون ظلالها مبتدأ خبرم دانية .

---

= في جبل طيئ ، والفديد الصباح والتصويت ، يقول : إن هؤلاء القوم غندي بمنزلة جحوش هذا الموضع تصوت عنده . ومثل ذلك في الدرر ١٣٠/٢

(١) في ش . ش . العيني على الأشثوني والصبان ٢٩٨/٢ : قاله أبو يحيى اللاحق . زعم أن سيبويه سأله : هل تُعدّي العرب فعلاً بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبتته سيبويه في كتابه . قال المازني : وحذر خير مبتدأ محذوف أي هو حذر ، والشاهد فيه حيث عمل حاذر ونصب أموراً ، ولا تضير صفة أمور ، وآمن بالمد عطف على حذر وما بعده ، والبيت يحتمل المدح والذم .

(٢) في اللسان - غشم : ... وناقه غشممة عزيزة النفس ، قال حميد بن ثور :

جهولٌ وكان الجهلُ منها سجيّةً غَشْمَةً للقائدين زهوق  
يقول : ترهق قائدها أي تسبقه من نشاطها ، فَعُول بمعنى مُفْعِل ، وهو نادر .

(٣) الإنسان : ١٤

( على صاحب مذکور ) - وهذا يشمل الخبر والنعت والحال نحو : زيدٌ مكرمٌ رجلاً طالباً العلمَ محققاً معناه ؛ ويدخل في الخبر ما صحب الناسخ نحو : كان زيدٌ ضارباً عمراً .

( أو منوي ) : كقوله :

١٤١ - وماكلٌ ذي لبٍّ بمؤتيك نصحه وماكلٌ مؤتٍ نصحه بلبيب<sup>(١)</sup>

( أو على نفي صريح ) - نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً .

( أو مؤول ) - كقوله :

١٤٢ - وإن امرأ لم يُعْنَ إلا بصالحٍ لغيرٍ مهينٍ نفسه بالمطامع<sup>(٢)</sup>

( أو استفهام موجود ) - نحو : أضرابٌ أنت زيداً ؟

( أو مقدر ) - كقوله :

١٤٣ - ليت شعري مقيمٌ العذرَ قومي أم هم في الحب لي عاذلوننا<sup>(٣)</sup>

التقدير : أمقيم . وذكر المصنف في غير هذا الكتاب الاعتداد على النداء ، وأنشد له شاهداً :

---

(١) في الدرر ١٢٨/٢ : استشهد به على أن اعتداد اسم الفاعل على الوصف المقدر مما يسوغ ال في البيت ، أي ما كل رجل مؤت نصحه ، والبيت من شواهد سيبويه في باب الإدغام ... والمعنى أن الإنسان قد ينصح من يستغسه ، فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد موضعاً مستحقاً للنصيحة . قال : ولم أعر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي الأسود الدؤلي - ديوانه ٩٩

(٢) لم أجدّه فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : لغيرٍ مهينٍ نفسه ، حيث اعتد اسم الفاعل مهين في عمله على نفي مؤول في قوله : لغير مهين نفسه ، بمعنى أنه لا يهين نفسه .

(٣) وهذا الشاهد أيضاً لم أجدّه فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه في قوله : مقيم العذر قومي ، حيث اعتد اسم الفاعل مقيم في عمله على استفهام مقدر أي أمقيم العذر قومي .

١٤٤ - فيا موقداً ناراً لغيرك ضوءها ويا حاطباً في غير حبلك تحطب<sup>(١)</sup>  
وقال ابنه : المسوغ فيه الموصوف المقدر لا حرف النداء ، لأنه ليس

كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل ، لأن النداء من خواص الأسماء .  
( ولا الماضي ) - وهذا قول البصريين ، لأن اسم الفاعل عمل لشبهه  
بالمضارع ، فيعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا إذا كان بمعنى الماضي ، فلا  
تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمس ، بنصب زيد ، بل تجب إضافته .

( غير الموصول به ال ) - فتقول : هذا الضاربٌ زيداً أمس ؛ لأنه واقع موقع  
الفعل ، لأن حق الصلة الفعل ، فعمل بالنيابة لا بالشبه ، ولذلك يعطف الفعل  
عليه ، قال تعالى : ﴿ وأقرضوا الله قرضاً حسناً ﴾<sup>(٢)</sup> بعد قوله : ﴿ إن المصدقين  
والمصدقات ﴾ ؛ ويرجع إلى الفعل عند الضرورة نحو :

☆ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ☆<sup>(٣)</sup>

- ١٤٥

(١) جاء به صاحب الدرر في باب المنادى ١ / ١٤٨ فذكر الشطر الأول فقط برواية : أيا  
موقداً ... وقال : استشهد به على أن المنادى إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً ... ثم عاد وذكر البيت  
بتأمه ٢ / ٢٤١ ضمن الاستدراكات لإتمام البيت دون أي تعليق ، والشاهد في البيت في قوله :  
فيا موقداً ناراً ، حيث اعتمد اسم الفاعل في العمل على النداء : يا موقداً ، كما ذكر ابن مالك في غير  
التسهيل .

(٢) الحديد : ١٨ ، وفي ( ز ، غ ) لم يذكر من الآية غير : « وأقرضوا » وسقط ما بعدها من  
النسختين إلى : ويرجع إلى الفعل .

(٣) ذكر في هامش ( ز ) عجز البيت :

☆ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل ☆

وفي الدرر ١ / ٦١ ذكر البيت في شواهد الموصول ، ثم قال : واستشهد به العيني في باب الكلام  
قال : الاستشهاد فيه في دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة ، لأنه مثلها في المعنى ،  
وهذا ضرورة عند النحويين ، وقال ابن مالك : ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول :

☆ ما أنت بالحكم المرضي حكومته ☆

ثم قال : والبيت ثاني بيتين للفردق يهجو بها أعرابياً فضل جريراً على الفردق والأخطل في مجلس عبد  
الملك ، وأولها :

يا أرغم الله أنفأ أنت حامله يا ذا الحنا ومقال الزور والأخطل



وتوافق البصريون والكوفيون على جواز إعماله بمعنى الماضي مع ال الموصولة إلا ما شذَّ من مقالة ستأتي ، فلو لم تكن ال موصولة ، بل كانت مجرد التعريف لم تعمل في المفعول به ماضياً عند البصريين ، ولذا قال المصنف : غير الموصول ، ولم يقل : غير المقرون .

( أو محكيٌّ به الحال ) - كقوله تعالى : ﴿ وكلبهم بأسط ذراعيه بالصيد ﴾<sup>(١)</sup> ، فبأسط إخبار عن ماض ، وإنما عمل لقصد حكاية الحال الماضية ، قالوا : وفي قوله<sup>(٢)</sup> : ﴿ وكلبهم بأسط ﴾<sup>(١)</sup> واو الحال ، وبأسط واقع موقع يبسط لحكاية الحال ، إذ يقال : جاء زيدٌ وأبوه يضحك ، ولا يحسن : وأبوه ضحك .

( خلافاً للكسائي ) - في إجازته إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في غير الموضوعين المذكورين ، وهو أيضاً قول هشام وأبي جعفر بن مضاء ، واحتجوا بأن عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل ، ورد بالمنع ، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف ، وموازته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى ، واحتجوا بالسمع ومنه ﴿ بأسط ذراعيه ﴾<sup>(١)</sup> ، ورد بما سبق من حكاية الحال ، ويقول العرب : هذا مارٌّ يزيدٍ أمسٍ وسوير فرسخاً ، ورد بأن المجرور والظرف يعمل فيها اللفظ المحتمل للفعل ، وإن لم يكن مشتقاً ، فاسم الفاعل بمعنى الماضي أخرى ، ويدل على بطلان هذا المذهب<sup>(٣)</sup> الوصف بالمعرفة ، قال :

لئن كنتَ قد بُلِّغْتَ عني خيانةً      لمبلغك الواشي أغشٌ وأكذبٌ<sup>(٤)</sup> - ١٤٦

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٣) في ( د ) : القول .

(٤) البيت من قصيدة للناطقة الذبياني يعتذر فيها للنعمان بن المنذر - ديوانه ص ١٣ - وقد جاء به الشارح دليلاً على بطلان مذهب الكسائي لحيء الوصف بالمعرفة في قوله : لمبلغك الواشي ، فبلغك بمعنى الماضي ، والواشي صفته ، ولو عمل مُبْلَغٌ لم يتعرف ، بل كان نكرة ، ولا يوجد في لسانهم : مررت بضاربٍ هنديٍّ أمسٍ ضاحكٍ ؛ وهذا الخلاف في نصبه المفعول .

فمبلغك بمعنى الماضي ، والواشي صفته ، ولو عمل مبلغ لم يتعرف ، بل كان نكرة ، ولا يوجد في لسانهم : مررت بضارب هند أمس ضاحك ؛ وهذا الخلاف في نصبه المفعول ، فأما الرفع به للظاهر ونحوه فذهب بعضهم إلى منعه ، وبه قال ابن جني ، وبعضهم إلى إجازته ، واختاره ابن عصفور ، وحكى هو الاتفاق على رفعه المضمر المستتر ، وليس كذلك ، بل هو قول الجمهور ، ومنعه ابن طاهر وابن خروف .

( بل يدل على فعل ناصب لما يقع بعده من مفعول به يتوهم أنه معموله ) -  
 فإذا لم يؤول باسط بحكاية الحال أمكن كون ذراعيه منصوباً بيبسط مدلولاً عليه بياسط ، وعلى ذلك خرج ابن طاهر ما استشهدوا به من قولهم :

☆ بالغ ديار العدو<sup>(١)</sup> ... البيت

- ١٤٧

فجعل التقدير : يبلغ ديار العدو ؛ واختلف البصريون في مسألة من<sup>(٢)</sup> اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وهي : هذا ظانٌ زيدِ أمسِ قائماً ونحوه ، مما يتعدى إلى أكثر من واحد ، فذهب الجرمي والفرسي والجمهور ، وعليه جرى المصنف ، إلى أن قائماً منصوب بفعل دل عليه اسم الفاعل الماضي ، أي ظنه قائماً ، وذهب السيرافي والأعلم وأبو عبد الله ابن أبي العافية وأبو علي الشلوبين إلى أن قائماً منصوب بظان المذكور وإن كان ماضياً ، لقوة شبهه هنا بالفعل ، من حيث طلبه ذلك المعمول ، ولا يمكن إضافته إليه ، فصار كالموصول به ال ، إذ هو معرفة مثله .

( وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصاً بالمضي ، خلافاً للرّماني ومن وافقه ) - فيعمل اسم الفاعل المقرون بال ماضياً ومستقبلاً<sup>(٣)</sup> وحالاً ، خلافاً لقوم

(١) لم أعر على قائله ، ولا على بقيته ، والشاهد في قوله : بالغ ديار ، حيث جعل ابن طاهر التقدير : يبلغ ديار العدو ، فجعل ديار منصوباً بيببلغ مدلولاً عليه بالغ .

(٢) سقطت من ( غ )

(٣) في ( د ، غ ) : أو مستقبلاً .

منهم الرماني ، وليس في تقدير سيبويه له بالذي فعل حجة لهم ، فالمقصود به بيان الزائد<sup>(١)</sup> مع ال ، وهو العمل وهو ماض ، لأنه كان يعمل قبلها حالاً ومستقبلاً ، فلم يحتج إلى بيان ما تقرره ، بل بين ما لم يكن ثابتاً قبل . ويرد عليهم قوله تعالى : ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾<sup>(٢)</sup> ، هكذا قيل ، وفيه بحث ، ورد عليهم أيضاً بقوله :

١٤٨ - إذا كنت مَعْنِيًّا بِمَجْدِ وَسُؤْدِدِ فلا تك إلاّ الجمل القول والفعلا<sup>(٣)</sup>  
وقوله :

١٤٩ - الشـمـمـي عـرضـي ولم أـشـتـمـها والنـنـاذـرـين إذا لم ألقـهـا دمـي<sup>(٤)</sup>  
( ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش ) - في زعمه أن ال ليست موصولة ، وإنما هي حرف تعريف ، فيبعد الوصف بها عن الفعل لكونها من خواص الاسم كالتصغير والوصف ، فالمنصوب بعده مشبه بالمفعول مثل : الحسن الوجه . ورد بأن المشبه إنما يكون سببياً ، وهذا ينصب الأجنبي أيضاً نحو : مررت بالضارب غلامه والضارب زيدا ؛ وقال أصحاب الأخفش : هو مشبه إن كانت ال للعهد لا إن كانت موصولة .

(١) سقطت عبارة : بيان الزائد من ( غ ) .

(٢) الأحزاب : ٣٥ .

(٣) في الدرر ٢ / ١٢٩ : استشهد به على إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لأل حال كونه للاستقبال ، راداً بذلك على الرماني القائل إنه لا يعمل في هذه الحالة إلا إذا كان للماضي . قال : ولم أعر على قائل هذا البيت .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٩٩ : من قصيدة لعنترة العبيسي - معلقته - وأراد بالشائين ابن ضمض : حصين ومرة ، وعرض الرجل حسبه ، وقوله : الناذرين تشنية ناذر أراد ينذران على أنفسهما بأنا إذا لقيناه لنقتله ، يقولان ذلك في الخلاء ، فإذا لقيتها أمسكا عن ذلك هيبة لي ، وجبناً عني . والشاهد في الناذرين حيث عمل فعله وهو مثنى ، وتشنية اسم الفاعل وجمعه كلفرد في العمل والشروط .

( ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم ) - فإذا قلت : هذا الضارب زيداً ،  
فالتقدير عندهم : ضرب أو يضرب زيداً ، وهي دعوى لا دليل عليها ؛ وقول  
ابن المصنف : إن إعمال اسم الفاعل بال ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً جائز مرضي  
عند جميع النحويين ، لا يخفى ما فيه بعد معرفة ما تقدم .

( فصل ) : ( يضاف اسمُ الفاعل المجرّد ) - أي من الألف واللام ، ودخل في  
العبارة المثال<sup>(١)</sup> : فعال وإخوانه ، لصدق اسم الفاعل عليها .  
( الصالحُ للعمل ) - خرج المراد به الماضي ، فليس فيه نصب لمتعلقه ، بل  
يجب إضافته نحو : هذا ضاربُ زيد أمس ، وهذان ضارباهُ أمس .

( إلى المفعول به ) - نحو : هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً ، والأصل : ضاربُ  
زيداً بالنصب . وظاهر كلام سيويوه أن النصب أولى من الجر ؛ وقال  
الكسائي : هما سواء ؛ ودخل في العبارة خبر كان لصدق المفعول عليه كما سبق في  
بابه ، فتقول : هذا كائن أخيك ، بالإضافة أو النصب ، بالإضافة من نصب<sup>(٢)</sup> ،  
ولولا ذلك لم يجز ، لأن الكائن هو الأخ ، فكان يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ،  
فقولك كائن أخيك بالإضافة دليل على ذلك .

( جوازاً إن كان ظاهراً ) - كما سبق تمثيله ، وقال تعالى : ﴿ هدياً بالغ  
الكعبة ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ غيرِ مُحَلِّي الصيد ﴾<sup>(٤)</sup> ، والنصب جائز ، قال تعالى : ﴿ والله  
مخرجٌ ما كنتم تكتمون ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ ولا آمينَ البيتِ الحرامِ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) في ( غ ) : مثال .

(٢) في هذه العبارة اضطراب وتقص ، وقد جاءت هكذا في النسخ الثلاث ، وهي لا تعطي معنى  
واضحاً يتناسب مع ما قبلها وما بعدها ، فلعل كلمة سقطت بين قوله : بالإضافة ، وقوله : من  
نصب ، مثل : دليل أو تؤيد أو شيء يشبه ذلك .

(٣) المائة : ٩٥ .

(٤) المائة : ١ .

(٥) البقرة : ٧٢ .

(٦) المائة : ٢ .

( متصلاً ) - أي باسم الفاعل ، وأخرج المفصول منه ، فإنه يجب نصبه إلا ما شذَّ ، كما سيأتي ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾<sup>(١)</sup> .

( ووجوباً إن كان ضميراً متصلاً ) - نحو : زيدٌ مكرمٌك ، والزيدان مكرماك ، والزيدون مكرموك ؛ فالكاف في موضع جرٍّ عند سيبويه والمحققين ، فإن لم تتصل فالنصب كقوله :

١٥٠ - لَا تَرَجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَىٰ وَاقِيكَهَ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا<sup>(٢)</sup>

فالهاء في موضع نصب ، لفصله من اسم الفاعل بالكاف ؛ وأورد عليه معمول اسم الفاعل من كان الناقصة ، فإنه يجوز جرُّه ونصبه مع الاتصال بالوصف نحو : المحسن زيدٌ كأنه أو كائنٌ إياه ، والجواب أن حمل<sup>(٣)</sup> الاتصال هنا على ما يشمل مقابل المنفصل من المضمر والمفصول من اسم الفاعل ، أو يحمل<sup>(٤)</sup> هذا على الأول ، ويفهم الثاني من اشتراطه الاتصال في جرِّ الظاهر كما سبق .

( خلافاً للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل ) - زاعمين أن التنوين في مكرمك ، والنون في مكرماك ، حذفاً لصون الضمير عن الانفصال ، والضمير منصوب ، إذا لا دلالة على الجرِّ ؛ ورد باعتبار المضمر بالظاهر ، فكما أن الظاهر يجرُّ ، كذلك المضمر ، وأجاز هشام إثبات التنوين نحو : ضاربتُك ، والنون نحو : ضاربانك . قال :

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) الشاهد في قوله : وَاقِيكَهَ اللَّهُ ، حيث أتى بالضمير الثاني المتصل - الهاء - بعد فصله من اسم الفاعل بالكاف ، فهو في موضع نصب . قال في التصريح ١ / ١٠٧ : أتى بالضمير الثاني متصلاً ، ولو فصله لقال : وَاقِيكَهَ اللَّهُ إِيَّاهُ ... فالهاء في موضع نصب . ولا يعرف قائله ، ولم ينسبه في معجم شواهد العربية .

(٣) في ( د ) : والجواب حمل .. وفي ( غ ) : بحمل .

(٤) في ( غ ) : يحتمل .

☆ أَمْسَلْنِي لِمَوْتِ أَنْتِ فَيَتِ ☆<sup>(١)</sup>

وقال غيره : إنما جاء في الشعر ويمتنع في الكلام .

( وشذَّ فِصلُ المِضافِ إلى الظاهر<sup>(٢)</sup> بمفعول ) - كقراءة من قرأ : ﴿ مُخْلِفاً وَعَدَهُ رِسلَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> بنصب وعده وجرَّ رسله .

( أو ظرف ) - كقوله :

١٥٢ - رَبِّ ابْنِ عَمِّ لَسْلِمِي مُشْمَعِ لُ طِبَاخِ سَاعَاتِ الْكِرَى زَادَا الْكِسْلُ<sup>(٤)</sup>

فصل بين المثال وما أضيف إليه بساعات الكرى . يقال : اشتمل القوم في الطلب اشتملاً : إذا بادروا .

( ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثني أو مجموعاً على حدّه ) - فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول ، نكرة ومعرفة ، بشرط الاتصال بالوصف ، قال تعالى : ﴿ وَالْمَقِييِ الصَّلَاةِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقال الشاعر :

١٥٣ - إِنَّ يَغْنِيَا عَنِّي الْمَسْتَوِطْنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهَا بَغْنِي<sup>(٦)</sup>

(١) لم أجده فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : أمسني ، حيث زعم هشام أن النون فيه هي نون التنوين ، والظاهر أنها للوقاية .

(٢) في ( د ، غ ) : إلى ظاهر .

(٣) إبراهيم : ٤٧ .

(٤) سيبويه ١ / ٩٠ ( ١٧٧ ) - قال في الحاشية : ديوان الشماخ ١٠٩ ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار ، وهو ابن أخي الشماخ ... والمشمعل الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أخذ فيه من عمل ، والكرى النعاس ، والكسل بكسر السين الكسلان ، وأراد بابن عم سلمي زوجها الشماخ ، كانت سلمي زوجاً له ، وهذا مما يصحح نسبه إلى جبار بن جزء ؛ والشاهد فيه إضافة طباخ إلى ساعات ، على تشبيهه بالمفعول به ، لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يعد زاد الكسل مفعولاً ثانياً . (٥) الحج : ٣٥ .

(٦) في شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣ / ٣٩٣ : أقول : قائله مجهول ، وكثيراً ما يحتج ابن هشام بالأبيات المجهول قائلها ، والجهالة لا تضر في الاحتجاج إذا احتج بها المتقدمون مثل سيبويه وأمثاله ، =

فإن لم يتصل به فالنصب ؛ ويجوز في المتصل النصب على طرح النون للطول ، وقرأ الحسن وبعض رواة أبي عمرو : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾ بنصب الصلاة ، والجرُّ هو الأكثر . واحترز بقوله : على حدّه من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث ، فحكهما حكم المفرد .

( أو كان المفعول به معرفاً بهما ) - نحو : الضاربُ الرجلَ .

( أو مضافاً إلى المعرّف<sup>(١)</sup> بهما ) - نحو : الضاربُ غلامَ الرجلِ .

( أو إلى ضميره ) - أي أو كان المفعولُ مضافاً إلى ضمير المعرف بهما نحو : الرجلُ أنت الضاربُ غلامه . وقال المبرد : لا يجوز في هذه الجرُّ ، بل يتعين النصب . ورد عليه بقوله :

١٥٤ - الودُّ أنتِ المستحقَّةُ صفوه منِّي وإن لم أرجُ منكِ نوالاً<sup>(٢)</sup>  
روي بإضافة المستحقَّة إلى صفوه ، والأفصح في هذه المسائل الثلاث  
النصب .

= فإن في كتابه أبياتاً مجهولة ، وقد احتج بها .

قوله : إن يغنيا من غني فلان عن كذا فهو غان ، يعني استغنى عنه ولا حاجة له به ...  
وقوله : المستوطنا عدن أصله : المستوطنان ، فحذفت النون للإضافة ، والألف واللام فيه بمعنى الذي ، أي اللذان استوطنا عدن ...  
والاستشهاد فيه في قوله : المستوطنا عدن ، حيث دخلت الألف واللام في المضاف المثني ، لكون الإضافة لفظية .

(١) في بعض نسخ التسهيل : إلى معرف بهما .

(٢) في الدرر ٢ / ٥٧ : استشهد به على أن إضافة الصفة لا تعرفها ، بدليل إضافتها إلى ما فيه ضمير يرجع إليها .. وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٤٦ قال : الود مبتدأ ، وأنت بالكسر مبتدأ ثان ، والمستحقَّة صفوه خبره ، والجمله خبر الأول ، وفيه الشاهد ، فإن المستحقَّة مضاف إلى صفوه ، وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بال وهو الود ، وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب ، والصحيح جواز الجر كما في الشاهد ، وهو حجة عليه .

( ولا يعني كون المفعول به معرّفًا بغير ذلك ) - أي غير الثلاثة المذكورة ،  
كتعريف العلمية والإشارة والإضمار ؛ ولا تجوز الإضافة في قولك : الضاربُ  
زيداً ، والضاربُ دينك ، والضاربك ، بل يتعين النصب إذ لا مقتضى للجرّ .  
( خلافاً للفراء ) - في إجازته الجر في الثلاثة ، ولا مستند له في ذلك من نثر  
ولا نظم .

( ولا كونه ضميراً ، خلافاً للرماني والمبرد في أحد قوليه ) - فإذا قلت : هذا  
الضاربُك أو هؤلاء الضاربُك ، فذهب سيبويه والأخفش أن الكاف في موضع  
نصب ، والفراء يميز الجر والنصب كما سبق ، والمبرد في أحد قوليه والرماني يلزمان  
الجر ، وتبعهما الزخشي ، مع منعه جر الظاهر المعرّف بغير الثلاثة السابقة ، فإن  
قلت : هذان الضارباك أو هؤلاء الضاربوك ، جاز كونُ الكاف في موضع نصب ،  
ويكون سقوط النون للطول ، وكونها في موضع جر ، ويكون سقوط النون  
للإضافة ؛ وقال المصنف : إن الوجهين جائزان في هذا بإجماع ، وليس كذلك ،  
بل جوازهما قول سيبويه ، وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة : هو في موضع  
جرّ فقط ، إذ الأصل سقوط النون للإضافة ، فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما  
في نحو قولك : هذان الضاربا زيداً بنصب زيد .

( ويَجْرُ المعطوفُ على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله ) - نحو : جاء  
الضاربُ الغلام والجارية .

( أو مضافاً إلى مثله ) - نحو : جاء الضاربُ الغلام وجارية المرأة .

( أو إلى ضميره ) - نحو : جاء الضارب المرأة وغلماها . والمسألة الأولى متفق  
عليها ، وحكى المصنف الاتفاق أيضاً في الثانية والثالثة ، وحكى ابن عصفور عن  
المبرد منع الجرّ في الثالثة وتعين النصب ، وحكى الشلوبين عنه جواز الجر فيها ،  
وروى بالوجهين قوله :



☆ الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبيدها<sup>(١)</sup> ☆

يروى بنصب عبد وجزّه ، وحكي أيضاً عن المبرد منع الجرّ في الثانية .

(١) في سيبويه ١ / ١٨٢ ( ٩٤ ) : ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : هو الضاربُ زيداً والرجلُ ، لا يكون فيه إلاّ النصبُ ، لأنه عمل فيها عمل المنونُ ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرو ، كما لا يكون : هو الحسنُ وجهٍ : ومن قال : هذا الضاربُ الرجلُ ، قال : هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله . ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبيدها      عُوذاً تُزجّي بينها أطفالها

وإذا تُنبت أو جمعت فأثبتّ النون قلت : هذان الضاريان زيداً ، وهؤلاء الضاريون الرجلُ ؛ لا يكون فيه غير هذا ، لأنّ النون ثابتة ؛ ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ والمؤمنين الصلاة ، والمؤتون الزكاة ﴾ - النساء : ١٦٢ .

وفي هامشه : ديوان الأعشى ٢٥ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب يقول : يهب المائة الهجان من الإبل ، ومعها عبدها ، أي راعيها ؛ والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع ، وهي أكرم الإبل عليهم ، والعود جمع عائد وهو جمع نادر ، وهي الحديثات النتاج ، لأنّ ولدها يعوذ بها لصغره ، وتزجي تسوق سوقاً رفيقاً ، والطفل كل صغير من ولد الحيوان ، واستشهد به سيبويه على عطف عبدها على المائة ؛ واعتُرض عليه بأنه ليس مثل : الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله ، لأنّ عبدها ليس أجنبيّاً ، لأنه بمثابة : عبد المائة ؛ لأنّ الضمير فيه عائد إلى المائة ، وأما الضارب الرجل وعبد الله ، فإنّ المعطوف ليس فيه ضمير الأول ، فهو أجنبي . وأجيب بأنّ سيبويه لم يقصد ذلك ، وإنما عنى أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلة في الجرّ .

وفي الخزانة ٤ ش ٢٩٤ ص ٢٥٦ بعد أن ذكر البيت برواية :

تزجي خلفها أطفالها

قال : على أنه قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام ، فإنّ قوله : عبدها بالجر معطوف على المائة ، وهو مضاف إلى ما ليس فيه ال ، واغتفر هذا لكونه تابعاً والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع ...

قال أبو بكر بن السراج : ... وينشدون هذا البيت جرّاً :

## ☆ الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبيدها ☆

وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبدها وزيد ، ويقول : إن الضمير في عبدها هو المائة فكأنه قال : وعبد المائة ، ولا يستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازني ، ولا أعلمهم قاسوه إلاّ على هذا البيت . وقال المازني : إنه من كلام العرب ، والذي قاله أبو العباس أولى وأحسن . انتهى . =

( لا إن كان غير ذلك ، وفاقاً لأبي العباس ) - كأن يكون المعطوف علماً ، أو اسم إشارة ، أو مضافاً إلى معرفة غير مصحوبة بال ؛ فلا يجوز عند المبرد جرُّ زيدٍ في قولك : هذا الضاربُ الرجلُ وزيد ، لعدم صحة : الضاربُ زيد ، وأجاز ذلك سيبويه ، ومن حكاه عن سيبويه المصنف والشلوبين ؛ وظاهر كلام سيبويه أنه سماع من العرب ، فإنه قال : من قال : هذا الضاربُ الرجل ، قال : هذا الضاربُ الرجلُ وعبد الله ؛ ووجهه أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ؛ ولهذا جاز : رَبُّ رجلٍ وأخيه . وتفصيل القول في تابع معمول اسم الفاعل الصالح لنصب المفعول بتلخيص : أن المعمول إن كان منصوباً نصب التابع نحو : هذا مكرمٌ زيداً وعمراً ، وأجاز الكوفيون والبغداديون الجرَّ مستدلين بقول امرئ القيس :

١٥٦ - فظَلَّ طُهَاءَ اللحمِ ما بين مُنْضَجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مَعْجَلٍ<sup>(١)</sup>

وقال الأعم : قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا ، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة ، وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز بإجماع ، وليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله ، لأن عبد الله علم كالفرد ، لم يضاف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلة . وإنما احتج سيبويه بهذا بعد أن صحَّ عنده بالقياس جواز الجرِّ في الاسم المعطوف ، وأنشد البيت لئري ضرباً من المثال في الاسم المعطوف ، لأنه حجة له ، لا أنه ليس يجوز فيه غيره . هذا كلامه .

(١) في ( ز ) : من بين منضج ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ١٠٧ في الأصل : ما بين منضج ، وفي شرح الشاهد كرر : من بين منضج ، قال : قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة ؛ قال : وفي ديوانه : وظل بالواو ، وطهارة اللحم اسمه جمع طاه ، وهو الطباخ ، ومن بين منضج خيره ، و صفييف شواء كلام إضافي مفعول اسم الفاعل ، والشاهد في قوله : أو قدِير ، فإن أو فيه بمعنى الواو ، وهو عطف على شواء ، قال الصبان : وهذا غير ظاهر وإن أقره شيخنا . وفي المعنى ٢ / ٤٦٠ ش ٧٠١ - القدير المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على صفييف . وخرَّج على أن الأصل : أو طابخ قدِير ، ثم حذف المضاف ، وأبقى جرَّ المضاف إليه ... أو أنه عطف على صفييف ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفييف مجرور بالإضافة ... قال العيني في قدِير : وهو ما طبخ في قدر ، ومعجل بالجرِّ صفته ، والمعنى من بين منضج صفييف شواء ، وهو الذي فرَّق وَصَفَّ على الجمر ، وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدِير أي وطابخ قدِير .

قالوا : جَرَّ قدير عطفاً على موضع صفيح ، إذ يجوز خفضه بإضافة منضج ؛  
وخرَّج على تقدير : منضج ، أي ومنضج قدير ، وأو بمعنى الواو لأجل بين ، وإن  
كان المعمول مخفوضاً ، والتابع نعت أو توكيد ، فقيلاً<sup>(١)</sup> : يجرُّ فقط نحو : هذا  
ضاربٌ زيدٍ العاقل نفسه ، وقيل : ينصب أيضاً ؛ وعطف البيان كالنعت ، وإن  
كان التابع بدلاً أو عطف نسق ، فالوصف إن عري من ال فالجرُّ نحو : هذا ضاربٌ  
زيدٍ أخيك وعمرو ، ويجوز النصب عند من لم يشترط المحرز كالأعلم فيقول :  
أخاك وعمراً ، ومن شرطه منع النصب ، فإن نصب في العطف أضمر له ناصباً ،  
وهو ظاهر قول سيبويه ؛ وإن قرن بالوصف بال مثنى أو جمع سلامة لمذكر فالجر  
والنصب ، ذكره ابن عصفور والأبدي ، فتقول : هذان الضاربا زيدٍ أخيك  
وعمرو ، وهؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك وعمرو ، وإن شئت أخاك وعمراً ، وفي جواز  
النصب نظر بناء على اشتراط المحرز<sup>(٢)</sup> ، فإن قرن بها وهو غير ذينك ، فالتابع إن  
عري من ال أو من الإضافة إلى ما هي فيه أو إلى ضمير ما هي فيه نصب ، نحو :  
هذا الضاربُ الرجلَ أخاك وزيداً ؛ وأجاز سيبويه العطف على اللفظ ، ومنعه  
المبرد ؛ وإن لم يَعْرِ فقد سبق ذكر جرّه<sup>(٣)</sup> ، وذكر ما نقل عن المبرد [ من<sup>(٤)</sup> ]  
الخلافاً فيه ، والنصب لا يخفى حكمه بعد معرفة ما تقدم<sup>(٥)</sup> .

( فصل ) : ( يعمل اسم المفعول عمل فعله ) - أي فعل المفعول ، فيرفع  
المفعول به لفظاً نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامه ، أو محلاً نحو : مرورٌ به ؛ وما أقيم  
مقام الفاعل في الفعل أقيم هنا .

( مشروطاً فيه ما شرط في اسم الفاعل ) - من الاعتماد ، وأن لا يعمل

(١) في ( د ) : قيل .

(٢) في ( د ) : بناء على اشتراك النصب والجر .

من (٣) إلى (٥) سقط من ( غ ) .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، والسياق يحتل وجودها .

مصغراً ، ولا موصوفاً قبل العمل ، ولا مقصوداً به المضي ، وحكمه في هذا وفي الحمل على موضع المعمول واتصال الضائر ، حكم اسم الفاعل اتفاقاً واختلافاً .

( وبنائه من الثلاثي على زنة مفعول ) - كضروب وممرور به ؛ وفي البسيط أصله أن يكون من الثلاثي على وزن مُفَعَل ، أي ليكون جارياً على<sup>(١)</sup> مضارعه ، وإلا لم يعمل ، ثم عدل عنه إلى مفعول ، لئلا يلتبس بما هو من أفعال ، وكان الثلاثي أولى بالزيادة لخفته . انتهى . وقال الأهوازي النحوي - وليس هو المقرئ المكنيّ بأبي علي - إن نفع لا يقال منه منفع<sup>(٢)</sup> .

( ومن غيره ) - أي غير الثلاثي .

( على زنة اسم فاعله ، مفتوحاً ما قبل آخره ) - نحو : مُكْرَمٌ ومُستخرج .

( ما لم يُستغنَ فيه بمفعول عن مُفَعَل ) - كمزكوم ومحموم ومخزون .

( وينوب - في الدلالة لا العمل - عن مفعول بقلة فعل ) - كذبيح وطرح أي

مذبوح ومطروح .

( وفعل ) - كقبض ولفظ ، أي مقبوض وملفوظ .

( وفُعلة ) - كلقمة ومضغة ، أي ملقوم وممضوغ .

ولا يعمل شيء من هذه ، فلا يقال : مررت برجل ذبيح كبش .

( وبكثرة فعيل ) - كأجير وصريع من<sup>(٣)</sup> الصفات ، ولا يعمل أيضاً ، وقال

ابن عصفور في آخر باب ما لم يسم فاعله من المقرب : واسم المفعول وما كان من

(١) في ( د ) : على زنة مضارعه .

(٢) في ( غ ) : إن يفع لا يقع منه ميفوع .

(٣) سقط الجار والمجرور من ( ز ، غ ) .

الصفات بمعناه ، حكه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول . انتهى . فعلى هذا يجوز : مررت برجل جريح أبوه ، ويحتاج إلى سماع .

( وليس مقيساً ، خلافا لبعضهم ) - فاستعمال فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، ومع كثرته قال المصنف : لا ينقاس ، فلا يقال : ضريب في مضروب ، وعلم في معلوم ، وقويل في مقول ، وتبيع في متبوع<sup>(١)</sup> ، وأجاز بعضهم القياس على ما سمع بشرط أن لا يكون له فعيل بمعنى فاعل ، فلا يجوز عنده علم ولا تقدير بمعنى معلوم ومقدور ، ويجوز ضريب بمعنى مضروب . ونقل ابن المصنف الإجماع على أنه لا ينقاس ، وخفي عليه ما ذكره والده من الخلاف ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في باب التذكير والتأنيث أيضا ، ولكن لم يذكر فيها خلافا .

( وقد ينوب عن مُفَعَّل ) - نحو : أعلّه المرضُ فهو عليل أي مُعَلَّ .

☆ ☆ ☆

---

(١) في ( ز ، غ ) : متبع .

## ٣٧ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

( وهي الملاقية فعلاً ) - وهذا يشمل الصفة المذكورة واسم الفاعل اللازم وغيره ، ويخرج<sup>(١)</sup> قرشيّاً وثباتاً<sup>(٢)</sup> ، فإنها لا يلاقيان فعلاً ، فحقها أن لا يشبّها ، وسيأتي في آخر الباب أن المنسوب قد يشبّه .

( لازماً ) - أخرج الملاقية فعلاً متعدّياً ، فلا يشبّه ، وسيأتي في آخر الباب ما يتعلق بهذا .

( ثابتاً معناها تحقيقاً ) - كحسن وقبيح ، وخرج قائم وقاعد ونحوهما<sup>(٣)</sup> ، والمغاربة يقولون : اسم الفاعل من غير المتعدّي كنائم وجالس ودائم يدخل في هذا الباب ، وكذا اسم المفعول من المتعدّي إلى واحد نحو : مضروب الظهر ؛ وسيأتي كلام المصنف في هذا .

( أو تقديرأ ) - كمتقلّب ، فيقدر ثبوت معناه .

( قابلة للملابسة والتجرد ) - قال المصنف : احترز به من أب وأخ ، فإنها لا يقبلان الملابس والتجرد لمن جرى عليه . واعترض بخروج هذا بقوله : الملاقية فعلاً ، فإنه لا يلاقي فعلاً بمعناه ، وأيضاً فما ذكره من ثبوت المعنى يقتضي سقوط هذا القيد ، فإن الثابت معناه لشخص لا يقبل الملابس والتجرد بالنسبة إليه ، وفيها بحث .

---

(١) في ( د ) : ونحو هذا .

(٢) هذا اللفظ غير واضح ، ففي ( د ) : وثباتا ، وفي ( ز ) : وثباتا .

(٣) في ( د ) : ونحو هذا .

فأضافه إلى الأب ، وسكن نونه ؛ وحكى المفضل تسكينها إن لم تلق ساكنا ،  
وكسرها إن لقيته نحو : لَيْمِنُ<sup>(١)</sup> الله ؛ وعلى هذا هي مبنية ، ومقتضى بنائها شبهها  
الحرف في لزوم حالة واحدة ، وهي الابتدائية ، ولذا فتحوا الهمزة .

( وقد يُقال فيه ، مضافاً إلى الله ، إِيْمِنَ وإِيْمَنَ وإِيْمَنَ ) - قال بعض المغاربة :  
ولا خلاف في أن المكسورة الهمزة ، همزتها للوصل ، وسيأتي ذكر الخلاف في  
المفتوحاتها<sup>(٢)</sup> ، لكن مع ضم الميم .

( وإِيْمٍ ) - بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن تميم .

( وإِيْمٍ ) - بكسر الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن سليم .

( وإِمْ ) - بهمزة مكسورة وميم مضمومة ، ونقلت عن أهل اليمامة ،

( ومن مثلث الحرفين ) - أي الميم والنون ، قال الجوهري : وربما قالوا : مَنَّ

الله ، بضم الميم والنون ، وَمَنَّ اللهُ ، بفتحها ، وَمِنَ اللهُ ، بكسرها . انتهى .

قال بعض متأخري المغاربة : وينبغي أن يُعتقد في المفتوح النون

والمكسورها أنه بُني على السكون ، ثم حرك لا لتقاء الساكنين ، لأنها من أيمن .

( وم مثلثاً ) - حكى الكسائي والأخفش م اللهُ ، وحكى الهروي م اللهُ ،

بالفتح .

( وليست الميم بدلا من واو<sup>(٣)</sup> ، ولا أصلها من ، خلافاً لمن زعم ذلك ) -

وبالأول قال بعض النحويين إلحاقاً للميم بالتاء ، فجعلها معاً بدلين من واو

القسم ؛ ورد بأن لإبدال التاء من الواو في القسم نظائر في غيره ، كأنَّصَفَ

(١) في ( د ) : لا يمين الله .

(٢) في النسخ الثلاث : فتحته ، والتحقيق يناسب السياق .

(٣) في ( د ، ز ) : من الواو ، والتحقيق من ( غ ) والنسخة المحققة من التسهيل .

وتراث ، ولم تبدل الميم من الواو إلا في موضع شاذ وهو فم ، وفيه مع شذوذه خلاف ، على أن كون التاء بدلا من الواو في القسم غير مجمع عليه ، فقد قال السهيلي بعدم بدليته ، وبالتالي قال الزمخشري ، زعم أنها من المستعملة مع رَبِّ فحذفت نونها ، ورد بأن الميم لا تستعمل في الأشهر إلا مع الله ، ومن لا تستعمل في الأشهر إلا مع الرب . واحترز بالأشهر من قول بعض<sup>(١)</sup> العرب : م ربي ، وقول بعضهم من الله ؛ والذي نص عليه سيبويه أنها من ايم ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : واعلم أن بعض العرب يقول : مَّ اللهُ لأفعلنَّ ، يريد ايمُ اللهُ .

( ولا أئمن المذكور<sup>(٢)</sup> جمع يمين ، خلافاً للكوفين ) - لأن همزة الجمع مقطوعة وهذه موصولة ، ولكسر بعضهم همزته ، وفتح بعضهم الميم ، وإفعل ليس في الجمع .

( وقد يُخبر عن<sup>(٣)</sup> الله مقسماً به بلك أو عليّ ) - كقوله :

٢٧٠ - لك الله لا ألقى لعهدك ناسياً فلاتك إلا مثل ما أنا كائن<sup>(٤)</sup>  
وقوله :

٢٧١ - نهى الشيبُ قلبي عن صيأ وصباية أفاعليَّ اللهُ أو جدَّ صاييا<sup>(٥)</sup>  
أى لا أوجد .

( وقد يُبتدأ بالندر قسماً ) - كقوله :

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في ( د ) وبعض نسخ التسهيل : المذكورة .

(٣) في ( غ ) وبعض نسخ التسهيل : عن اسم الله .

(٤) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : لك الله ، حيث أخبر عن الله مقسماً به بلفظ لك .

(٥) لم أجده أيضاً فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد فيه كالذي قبله في قوله : فعليَّ اللهُ ، حيث

جاء القسم بلفظ عليّ .



( أو خاصة بأحدهما معنى ولفظاً ) - كآدر وأكرم فلفظها ومعناها للمذكر فقط ، ورتقاء وعفلاء لفظها ومعناها للمؤنث فقط . والأدرة نفخة في الخصية ، يقال : رجل آدر يبين الأدرة<sup>(١)</sup> ، والأكرم العظيم الكبرة ، والرتقاء<sup>(٢)</sup> المرأة التي لا يستطيع جماعها لارتقاء<sup>(٣)</sup> ذلك الموضع ، والارتقاء ضد الانفلاق<sup>(٤)</sup> ، والعفلاء<sup>(٥)</sup> ذات العفل ، والعفلة بتحريك الفاء في ذين هو شيء يخرج من قبل المرأة شبيه بالأدرة للرجال .

( فالأولى تجري على مثلها وضدها ) - وهي التي يقال فيها تشبه عموماً ، فيجري مذكرها على المذكر والمؤنث ، وكذلك مؤنثها ؛ تقول : مررت برجلٍ حسن أبوه ، وحسنة أمه ، وبامرأة حسن أبوها ، وحسنة أمها .

( والبواقي تجري على مثلها ) - وهي التي يقال فيها إنها تشبه خصوصاً ، فتقول : مررت برجلٍ آليّ الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجلٍ خصيّ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، ورجلٍ آدر الابن ، وامرأة رتقاء البنت .

( لا ضدها ، خلافاً للكسائي والأخفش ) - في إجازتها في الأقسام الثلاثة الجريان على الضد نحو : مررت بامرأة آليّ ابنها ، وبرجلٍ عجزاء بنته ، وبرجلٍ حائض بنته ، وامرأة خصيّ ابنها ، ورجلٍ رتقاء بنته ، وامرأة آدر ابنها .

(١) في ( د ) : الأدرة .

(٢) في اللسان - رتق : وهي رتقاء بينة الرتق التصق ختانها فلم تتلّ لارتقاء ذلك الموضع منها ، فهي لا يستطيع جماعها - أبو الهيثم : الرتقاء المرأة المنضمة الفرج التي لا يكاد الذكر يجوز فرجها لشدة انضمامه .

(٣) في ( غ ) : لارتقاء .

(٤) في ( د ) : الانفلاق .

(٥) في لسان العرب : عفل : قال الليث : عفلت المرأة عقلاً فهي عفلاء ؛ قال أبو عمرو الشيباني : القرن بالناقة مثل العفل بالمرأة ... والعفل شيء مدور يخرج بالفرج ، قال : والعفل لا يكون في الأبكار ، ولا يصيب المرأة إلا بعد أن تلد .. وقال ابن دريد : هو غلظ في الرحم ...

( فصل ) : ( معمول الصفة المشبهة ضميرً بارز متصل ) - نحو : مررت  
برجل حسن الوجه جميله ، فمعمول جميل ضمير بارز متصل .

( أو سببياً موصولاً ) - نحو : رأيت رجلاً جميلاً ما اشتغل عليه من الصفات ،  
ولم يثبت بعضهم كون الموصول يكون معمول الصفة المشبهة ، والصحيح جوازه ،  
ومنه :

١٥٩ - إن رُمْتَ أمنأً وعزّةً وغني فاقصد يزيد العزيز من قصده<sup>(١)</sup>

( أو موصوفاً يشبهه ) - أي يشبه الموصول ، وهو الموصوف بما يكون صلة  
من جملة أو شبهها نحو : رأيت رجلاً طويلاً رمحاً يطعن به ، قال الشاعر :

١٦٠ - أزورُ امرأً جمّاً نوالاً أعدّه لمن أمّه مستكفياً أزمة الدهر<sup>(٢)</sup>

( أو مضافاً إلى أحدهما ) - أي الموصول أو الموصوف نحو : رأيت رجلاً غنيّاً  
غلاماً من صحبه ، حديد سنانٍ رمحٍ يطعن به .

( أو مقرون بال ) - نحو : مررت برجلٍ حسن الوجه .

---

(١) في ( ز ) : يزيد العزيز بالنصب ، وفي ( د ، غ ) كذلك بدون ضبط ، وفي منهج السالك  
٣٦ / ٢ كذلك جاء بالنصب ، وفي الصبان على الأشموني ٣ / ١٣ ، ١٤ ذكر الشاهد برواية : يزيد العزيز  
من قصده ، شاهداً على رفع الصفة والموصول بعدها ، والشاهد هنا على كون الموصول يجيء معمول  
الصفة المشبهة في قوله : العزيز من قصده .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٦ : الشاهد في : جمّاً نوالاً ، حيث رفع جمّاً  
نوالاً ، مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً ، وفي المعنى . التقدير : جمّاً نواله ، أي عظيماً  
عطاءً ؛ وأعدّه من الإعداد ، جملة في محل الرفع صفة لنوال ، كذا قالوا ، والأصوب أن يكون صفة  
لامراً ، والضمير المنصوب يرجع إليه : قال الصبان : جمّاً أي كثيراً ، ونوال أي عطاء فاعله ، وجملة أعدّه  
صفة نوال ، والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لامراً ، ولم يبرز لأمن اللبس ؛ قال العيني : أمه أي  
قصده ، ومستكفياً مفعول ثان لأعدّه ؛ قال الصبان : مستكفياً حال من فاعل أمّ ، وأزمة الدهر شدته ،  
قال : وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر .

( أو مجرد ) - نحو : مررت برجل حسن وجه .

( أو مضاف إلى ضمير الموصوف ) - نحو : مررت برجل حسن وجهه .

( أو إلى مضاف إلى ضميره لفظاً ) - نحو : مررت برجل حسن شامة خده .

( أو تقديراً ) - نحو : مررت برجل حسن شامة الخد . أي خده .

( أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ) - نحو : مررت بامرأة

حسنة وجه جاريتها جميلة أنفه . فأنف معمول جميلة ، وهو مضاف لضمير يعود إلى وجه ، ووجه مضاف إلى جارية ، وجارية مضافة إلى ضمير عائد على المرأة .

وبهذا انتهى ما ذكر المصنف من أقسام معمول الصفة المشبهة إلى أحد عشر قسمًا ، وقيل في هذا إنه يحتاج إلى سماع ؛ وذكر في الشرح قسماً آخر ، وهو أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو : مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها . وهو تركيب نادر . قال :

١٦١ - سبتني الفتاة البضة المتجردة لطيفة كشحه ، وما خلت أن أسبى<sup>(١)</sup>

يقال : رجل بض أي دقيق الجلد ممتلئ ، وجارية بضة كانت أذماء أو بيضاء ، وقد بَضَّتْ يا رجل بالفتح والكسر بضاضة وبضوضه ، وقال الأصمعي : البض الرخص الجسد ، وليس من البياض خاصة ، ولكن من الرضوضه ، وكذلك المرأة يقال لها بضة ؛ والكشع ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٧ / ٣ قال : البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الصاد المعجمة أي رقيق الجلد ممتلئ . والشاهد في البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشح هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره : مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، وهذا تركيب نادر . يقال : فلان حسن المتجرد بفتح والمجرد والجردة كقولك حسن العرية والمعري ، وهما بمعنى واحد .

( وعملها في الضمير جرّاً بالإضافة إن باشرته وخلت من ال ) - نحو : مررت  
برجلٍ حسنِ الوجهِ جميله ؛ وأجاز الفراء التنوين والنصبَ نحو : جميل أباه . ورد  
بأن المقدور على اتصاله في مثله لا يفصل .

(ونصبٌ على التشبيه بالفعل به إن فصلت ) - نحو : قرّيش نجباء الناس  
ذريةً وكرامهموها . ولا خلاف في نصبه في هذا ونحوه ؛ وحكى الكسائي : هم  
أحسن الناس وجوها وأنصرهموها .

( أو قرنت بال ) - نحو : مررت بالرجل الحسنِ الوجه الجميله ، وقيل<sup>(١)</sup> :  
هو في موضع جرّ ، وقيل يعتبر بظاهر الضمير ، ففي الحسن وجهاً الجميله ، الضمير  
في موضع نصب ، لامتناع : الجميل وجهٍ بالجرّ ، وفي الحسن الوجه الجميله ، يجوز  
في الضمير النصب والجر ، لجوازها في الجميل الوجه .

هذا كله في الصفة المصروفة ، وأما غيرها نحو : الحسن الوجه الأحمره ،  
فالضمير نصب عند سيبويه ، وإليه رجع المبرد عن الجرّ ؛ وظاهر كلام الفراء  
ترجيح الجرّ .

( ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال ، وفاقاً للكسائي ) . فإن  
قصدت الإضافة فالجر ، وإلا فالنصب على التشبيه ؛ وإنما يمكن القصدان  
والعمول ضمير في غير المنصرفة نحو : رأيت غلاماً حسن الوجه أحمره . فعلى  
الإضافة تكسر الراء ، وعلى التشبيه تفتحها ، لكن لم يُجزِ النصب من القدماء غير  
الكسائي ، كذا قال المصنف ، وذكر ابن عصفور الوجهين ، ولم يخص النصب  
بالكسائي - وروى عن بعض العرب : لا عهد لي بالأَمَ فعلاً منه ولا أوضعه ،  
بفتح العين .

---

(١) سقطت من ( ز ) .

( وعملها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقاً ) - أي قرنت الصفة بأل  
أم لا نحو : رأيت الرجلَ الجميلَ ما اشتملت عليه ثيابه ، الطويل<sup>(١)</sup> رمح يطعن  
به ،<sup>(٢)</sup> ورأيت رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه ، طويلاً رمح يطعن به . فيجوز  
في حاء : ورمح ، على التقديرين الرفع والنصب .

( وجرٌّ<sup>(٣)</sup> إن خلت من ال وقصدت الإضافة ) - فنقول : رأيت رجلاً جميلاً  
ما اشتملت عليه ثيابه ، طويلَ رمحٍ يطعن به<sup>(٤)</sup> .

( وإن وليها سببٌ غير ذلك ) - أي غير الضمير والموصول والموصوف ، وهي  
تسعة أقسام بما ذكر المصنف في شرحه ، وقد مضى تمثيلها .

( عملت فيه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً ) - أي قرنت الصفة بأل أم لا ، قرن  
المعمول بها أو تجرد أو أضيف ؛ والرفع في الباب على الفاعلية ، ونصب النكرة  
على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، ونصب المعرف بالإضافة على التشبيه . وأجاز  
بعض النحويين<sup>(٥)</sup> التمييز ، وهي نزعة كوفية ، ونصب المعرف بأل على التشبيه ،  
وأجاز بعضهم التمييز .

( ويقل نحو : حسنٌ وجهه ) - بجرٍّ وجه ، ومنه :

١٦٢ - على أنني مطروفٌ عينيه كلها تصدَّى من البيض الحسانِ قبيل<sup>(٦)</sup>

( ١ ) في ( د ) : طويل .

( ٢ ) في ( غ ) : وجرّاً

من ( ٢ ) إلى ( ٤ ) سقط من ( د )

( ٥ ) في ( ز ) : بعضهم .

( ٦ ) لم أجدّه فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : مطروفٌ عينيه بجرٍّ عينيه على

مثال : حسنٌ وجهه ، وهو قليل في رأي ابن مالك ، وقد ذكر الشارح آراء النحاة فيه ، وصح ما ذهب  
إليه ابن مالك .

وفي الحديث : « أعور عينه اليمنى »<sup>(١)</sup> ، ولم يجز سيبويه ذلك إلا في الشعر ، ومنعه المبرد مطلقاً ، وأجازة الكوفيون مطلقاً ، والصحيح جوازه على قلة ، كما ذهب إليه المصنف .

( وحسنٌ وجهه ) - بنصب وجه ، ومنه :

١٦٣ - لو صُنَّتَ طرفك لم تُرْعَ بصفاتِها لما بدت مجلوةً وجناتِها<sup>(٢)</sup> وجعل منه : ﴿ ومن يكتُمها فإنه آثمٌ قلبه ﴾<sup>(٣)</sup> بالنصب .

( وحسنٌ وجهٌ ) - برفع وجه ، ومنه ما أنشده الفراء عن بعض العرب :

١٦٤ - ثوبٌ ودينارٌ وشاةٌ ودرهمٌ فهل أنت مرفوعٌ بما هُناراس<sup>(٤)</sup> ؟  
( ولا يمتنع ، خلافاً لقومٍ ) - وفي الإفصاح للخضراوي أن مثل : حسنٌ وجهٌ ، بالرفع لا يجوز في قول أحد ؛ وليس ذلك بصحيح ، فقد أجازة الكوفيون ، ولكن أكثر البصريين على المنع ، وهو اختيار ابن خروف .

---

(١) بخاري لباس ٦٨ ، قتن ٣٦ ، مسلم إيمان ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، قتن ١٠٠ ، ترمذي قتن ٦٠ ، أحمد ١٣٢ / ٢ ، ١٤٤ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث . في صفة الدجال .

(٢) في التصريح ٧٢ / ٢ : أما إذا أُريد به - اسم المفعول - معنى الثبوت ، فإنه يرفع السبي على الفاعلية ، وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويجزه بالإضافة ، وعلى ذلك جاءت الشواهد ، فن شواهد الرفع : ثوب ودينار . . البيت ، ومن شواهد النصب : لو صنت طرفك . . البيت ، ومن شواهد الجر :

تمنى لقائي الجون مغرور نفسه . . البيت .

وفي الدرر ١٣٥ / ٢ : الشاهد في قوله : مجلوة وجناتها ، فمجلوة اسم مفعول ، فلما جاء بمعنى الثبوت والدوام صار صفة مشبهة . . ونصب وجناتها على التشبيه بالمفعول به ، وقد نسب العيني الأبيات التي منها الشاهد لعمر بن لُحَا التيمي بالحاء المهملة ، وفي شواهد العربية : لُحَا الجيم .

(٣) البقرة : ٢٨٣

(٤) في الدرر ١٣٤ / ٢ : استشهد به على أن اسم مفعول المتعدي إلى واحد أجري مجرى الصفة المشبهة فرفع في قوله : مرفوع بما هُناراس . ولا يعرف قائله .

وضابط الباب أن ما تكرر فيه الضمير من المسائل ، أو عري عنه ، فهو ضعيف ، وما وجد فيه واحد فهو قوي ، إلا ما اتفق على ضعفه ، وهو : الحسنُ وجهه ، والحسنُ وجهه ، على أن الفراء قال : إن القياس يقتضي جواز الحسنُ وجهه ، وقال السيرافي : لا يبعد إضافة المعرف إلى المنكر نحو : يا حسنُ وجهه ، وحسن معرّف بالنداء .

( فصل ) : ( إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته في أفراد وتذكير وفروعها ) - نحو : مررت برجل حسنٍ ، ورجلين حسنين ، ورجال حسنين ، وبامرأة حسنة ، وامرأتين حسنتين ، ونساءً حسناتٍ .

( مالم يمنع من المطابقة مانع ) - ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة ، أو التأنيث كجريح ، أو التثنية والجمع والتأنيث كأفعل من ، وكالمصدر في أفصح اللغتين .

( وكذا<sup>(١)</sup> إن كان معناها لغيره ولم ترفعه ) - فإنها تطابق السابق أيضا ، ما لم يمنع من المطابقة مانع نحو : مررت برجلٍ حسنٍ الوجه ، ورجلين حسنيّ الغلمان ، ورجال حسنيّ الغلمان ، وبامرأة حسنة الغلام ، وبامرأتين حسنتي الغلمان ، وبنساء حسان الغلمان .

( فإن رفعتَه ) - أي رفعت الصفة ما هي له من غير السابق وهو السببي .

( جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه ) - فتقول : مررت برجلين حسن غلامها ، وبرجال حسن غلمانهم ، وبامرأة حسن غلامها ، وبرجل حسنة جاريتها ، وبنساء حسن غلمانهن ، كما تقول في الفعل حسن مع ما عدا المؤنث ، وحسنت مع المؤنث .

(١) في ( غ ) كما في بعض نسخ التسهيل : وكذلك

( وإن أمكن تكسيها حينئذ مُسندةً إلى جمع ) - أي حين إذ رفعت السببيّ نحو : كريمٍ أو حسنٍ أبأؤه . واحترز من التي لا يمكن تكسيها نحو : شراب وضراب ، فتقول : مررت برجل شراب أبأؤه ، إذ لا يمكن غيره ، وجمع السلامة للمذكر يأتي ذكره .

( فهو أولى من إفرادها ) - كقولك : مررت برجل حسان أو كرام أبأؤه ، أولى من حسن أو كريم أبأؤه . وهذا ما نصّ عليه سيبويه في بعض نسخ الكتاب . وقال السيرافي في الفصل الذي فيه هذا : إنه ليس من كلام سيبويه ، وهذا القول معروف للمبرد ، واختاره أبو موسى ؛ ومذهب الجمهور أن الإفراد أولى من التكسير ، وهو اختيار الشلوبين والأبديّ ، وفصل بعضهم بين أن يتبع جمعاً فيختار التكسير ، أو مفرداً أو مثني فيختار الإفراد .

( وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم<sup>(١)</sup> ملائكة » ) - فيقال على هذه اللغة : مررت برجل قائمَيْن غلاماه ، وقائمَيْن غلامانه ، كما قالوا : قاما غلاماه ، وقاموا غلامانه .

( وقد تعامل غيرُ الرافعة ما هي له ، إن قرُن بال معاملتها إذا رفعته ) - قال الفراء : العرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة ، فيقولون : مررت على رجل حسنة العين ، المعنى : حسنة عينه . انتهى .

وعلى هذا يقال : مررت برجل حسانِ الغلمان ، وكريمةِ الأم ، كما يجوز في الرفع نحو : حسانِ غلامانه ، وكريمةِ أمه ؛ وكذا يجوز : بامرأةِ كرامِ الآباء ، وكريمِ الأب ، كما يجوز كرامِ أبأوها ، وكريم أبوها ، فتعامل الصفة ، والمعمول بال ، في الجر والنصب ، معاملتها والمعمول مضاف إلى الضمير في الرفع ، ومنع

---

(١) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج والجامع للأصول ١ / ١٣٤ .



بعض النحويين ذلك ، وعليه متأخرو المغاربة ، فيوجبون عند رفع الصفة الضميرَ مطابقتها الموصوفَ ، واستشهد للقول الأول بقوله :

١٦٥ - أيا ليلةً خُرْسٌ<sup>(١)</sup> الدجاج شهدتها بيغداد ما كادت عن الصبح تنجلي<sup>(٢)</sup>  
وفي قوله : وقد تُعامل ، تقليل لذلك ، وهو الوجه ، فلا يمنع ولا يقاس لقلته .

( وإذا قُصد استقبالُ المصوغة ) - أي الصفة المصوغة .

( من ثلاثي ) - أي من فعل ثلاثي ، على فَعَلَ كعَفَّ ، أو فَعِلَ كشَبِع ، أو فَعَّلَ كَشُرِّف .

( على غير فاعل ) - كعفيف وشبعان وشريف .

( رُدَّتْ إليه ) - أي إلى فاعل فتقول : عافَ وشابِعَ وشارفَ ؛ وما ذكر من قيد الاستقبال نص عليه الفراء قال : العرب تقول لمن لم يمِت : إنك لماتت ، ولا تقول لمن مات : هذا ماتت ، إنما يقال في الاستقبال : وأطلق بعض المغاربة القول بالرد إلى فاعل إذا ذهب مذهب<sup>(٣)</sup> الزمان ، لكنه مثل بالمستقبل فقال : نحو : حاسِنٌ غداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَضائقٌ به صدرك ﴾<sup>(٤)</sup> ،

(١) في ( ز ، غ ) : خُرْسِي الدجاج ، وفي اللسان - بغداد :

فيا ليلةً خُرْسَ الدجاج طويلاً بيغدادَ ما كانت عن الصبح تنجلي .  
(٢) قال في اللسان : أنشد الكسائي : فيا ليلة . . البيت ، قال : يعني خُرْساً دجاجها . قال الأزهرى : الفصحاء يقولون : بغداد بدالين . . وفيها لغات : بغداد وبغداد وبغداد وبغداد وبغداد وبغداد وبغداد ، كلها اسم مدينة السلام ، وهي فارسية معناها : عطاء صنم ، لأن يغ صنم ، وداد وأخواتها عطية . . .

والشاهد في قوله : ليلة خرس الدجاج . . حيث عوملت الصفة غير الرافعة ما هي له ، إن قرن بال معاملةً إذا رفعته ، وقول الفراء : العرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة .

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) هود : ١٢

وكذا قراءة بعض السلف : ﴿ إنك مائت وإنهم مائتون ﴾<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :  
 وما أنا من رزءٍ وإن جلَّ جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارح<sup>(٢)</sup>  
 ( ما لم يقدر الوقوع ) - فإنه حينئذ يبقى على ما بني عليه ، ولا يحول  
 إلى فاعل كقراءة الجمهور : ﴿ إنك ميتٌ وإنهم ميتون ﴾<sup>(١)</sup> أي في عداد الموتى .  
 ( وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ) - نحو :  
 زيدٌ قائم الأب ، أي قائم أبوه .

( ولو كان من متعدياً إن أمن اللبس ، وفاقاً للفارسي ) - نحو : زيدٌ ظالمٌ  
 العبيد ، وثم ما يرشد إلى إرادة<sup>(٣)</sup> أن العبيد هم الظالمون ؛ ولم يفصل الفارسي  
 بين أمن اللبس وغيره ، ولكن التفصيل للمصنف ، والذي ذكره غيره أن  
 المتعدي إن تعدى لغير واحد لم يشبهه بلا خلاف ، فلا يقال : زيدٌ معطي  
 الأب درهما ، ولا معلّم الأب عمراً قائماً ، أو بحرف جرٍّ ، وكذلك عند الجمهور ،  
 وأجازه الأخفش وصححه ابن عصفور ، ومنه قولهم : هو حديثٌ عهدٌ  
 بالوَجَعِ ، والمانع تعلق الوجع بعهد لا بحديث ؛ وإن جاء غضبان الأب على  
 زيد ؛ علق المانعون على محذوف ، لدلالة الصفة ، أي غضب على زيد ؛ أو  
 لواحدٍ بنفسه ، فكثيرون على المنع ، وطائفةٌ فيما حكى الأخفش ، على الجواز ،  
 وقال آخرون : إن حذف المفعول اقتصاراً جاز ، وإلا فلا ، فتقول : زيدٌ

(١) الزمر : ٣٠

(٢) في شرح الحماسة للمرزوقي ٨٥٨ لأشجع بن عمرو السلمي : والمعنى أن النايا والعطايا تساوت  
 أقدارهما عندي بعدك ، لأنك كنت المرجو عندي ، والخوف عليه لدي ، فأصبحت بعدك لا أجزع  
 لمصاب وإن جلَّ ، ولا أفرح لنائب خير . . قال : ولو قال بدل جازع وفارح : جَزَعٌ وَفَرِحَ كان أفصح  
 وأكثر ، لأن فَعِلَ إذا كان غير متعدياً فالأجود والأقيس في مصدره فَعَلٌ ، وفي اسم الفاعل فَعِلٌ ، وإذا كان  
 متعدياً فبإبه فاعل . .

والشاهد هنا على قول المصنف : وإذا قصد استقبال المصوغة - الصفة المشبهة - من ثلاثي على غير فاعل  
 رُدَّت إليه ، أي إلى فاعل ، وذلك في قوله : جازع وفارح بدل جَزَعٌ وَفَرِحَ .

(٣) سقطت من ( د )

ضارب الأب ، ولا تقول : ضارب الأب عمراً . واختاره ابن عصفور وابن أبي  
الربيع ، والسمع كذلك جاء . قال :

١٦٧ - ما الراحم القلب ظلماً وإن ظلماً ولا الكريم بمناع وإن حرماً<sup>(١)</sup>

وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول ، وقال : عند عدمه لا خلاف في  
جواز التشبيه .

( والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب  
مطلقاً ) - فيرفع السببي وينصبه ويجره ، فتقول : مررت برجل مضروب أبوه  
أو الأب ، بجر الأب أو نصبه . وقوله : الأصح ، يقتضي خلافاً ، قال شيخنا<sup>(٢)</sup> :  
ولا نعم أحداً منعه ؛ وقوله : إلى واحد ، يقتضي<sup>(٣)</sup> منع ذلك فيما كان<sup>(٤)</sup> من متعد  
إلى غير واحد ، وإن لم يذكر غير القائم مقام الفاعل معه نحو : مررت برجل  
معطى الأب ، أو معلم الأخ ؛ أو ذكر نحو : معطى الأب درهما ، أو معلم الأخ  
زيداً قائماً ، والقسم الثاني ذكر غيره منعه .

( وقد يُفعل ذلك بجماد لتأوله بمشتق ) - نحو : هذا منهل عسل مأؤه ،  
أو عسل الماء ، أي حلو ، ومنه :

---

(١) جاء الفعلان : « ظلماً وحرماً » مبنيين للفاعل في بعض الروايات ، وللمفعول في بعضها  
الآخر ، وفي الدرر ٢ / ١٣٦ : استشهد به على أنه سمع استعمال الوصف المتعدي من صفة مشبهة مع أن  
المفعول حذف اختصاراً . . والاستشهاد فيه قوله : ما الراحم القلب ، فإن الراحم اسم فاعل أضيف إلى  
فاعله ، وإضافة اسم فاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس ، وفاقاً للفارسي ومن تبعه ، والجمهور  
على منعه ، وقالت جماعة : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز ، وإلاً فلا ، ومن هذا القبيل البيت  
المذكور . . والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس . . قال : ولم أعر على قائل البيت .

(٢) أبو حيان

(٣) في ( د ، غ ) : يمنع ذلك

(٤) في ( د ) : إذا كان

١٦٨ - فـلـو لا الله والمهر المـفـدـى لأبـت وأنت غربال الإهاب<sup>(١)</sup>

أي مثقب الإهاب . ونحو : مررت برجل قرشي أبوه أو الأب ، أي منتسب إلى قريش . وفي الغرة لابن الدهان : إذا قلت : مررت برجل أسد ، لم ترفع الظاهر ، فلا تقول : أسد أبوه ، فأما :

١٦٩ - سل المرء عبد الله إذ فر<sup>(٢)</sup> هل رأى كتيبتنا في الحرب كيف قراعها

ولو قام لم يلق الأجرة بعدها ولا في أسوداً هصرها ومصاعها<sup>(٣)</sup>

فقال قوم : هصرها ومصاعها بدل من قراعها ؛ وقيل : مرفوعان بأسود ، والمهصر الكسر ، يقال هصره واهتصره بمعنى ، والمصاع القتال .

وفي بعض نسخ التسهيل : ( ولا تعمل الصفة المشبهة في أجنبي محض ، ولا تؤخر عن منصوبها ) - فلا تعمل إلا في سببي ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل فيه وفي الأجنبي ، فتقول : هذا ضارب زيداً ، وهذا مستفاد مما ذكر ، حين قسّم معمولها في أوائل الباب . ولا يجوز تقديم معمولها المنصوب عليها ، فلا

---

(١) في الدرر ٢ / ١٣٦ : استشهد به على أن الجامد المضمّن معنى المشتق يجري مجرى الصفة المشبهة . والشاهد في قوله : غربال الإهاب أي مثقب الإهاب ، أجري مجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز . قال : ولم أعر على قائل هذا البيت ، وفي شواهد العربية نسبه إلى حسان بن ثابت ، ثم قال : وليس في ديوانه ، ونسب في الوحشيات : ٨ إلى عفيرة بنت طرامة .

(٢) في ( د ) وضع كلا من العبارتين : إذ فرّ ، في الحرب ، موضع الأخرى .

(٣) في الدرر ٢ / ١٣٦ ذكر النص الذي جاء بالشرح : وفي الغرة . . الخ ثم قال : وفي الأشموي : خاتمة : قال في الكافية : وذكر نص الكافية في هذا الموضع : كأنّك غربال الإهاب وكذا . . . ضمن غربال معنى مثقب فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز . والله أعلم . أما النص الأخير فقد ذكر نص ما جاء بالشرح حول : هصرها ومصاعها ، لم يزد عنه شيئاً .

تقول : جاءني رجل الوجه حسن ، تريد : حسن الوجه ، بخلاف اسم الفاعل ، فيجوز :<sup>(١)</sup> جاءني رجلٌ زيداً ضارباً .

وفي البسيط أنه يجوز الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً ، كقوله تعالى : ﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾<sup>(٢)</sup> وفي شرح الخفّاف : لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء<sup>(٣)</sup> ، إلا في الضرورة ، كقوله :

☆ الطيبون إذا ما ينسبون أباً ☆<sup>(٤)</sup>

- ١٧٠ -

☆ ☆ ☆

---

(١) في ( د ) : فتقول .

(٢) ص : ٥٠ .

(٣) في ( د ) : الأب .

(٤) في الدرر ٢ / ١٣١ : والطيبون . . . وصدر البيت :

سيري أمام فإن الأكثرين حصاً . . .

قال : استشهد به على أن الصفة المشبهة لا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الضرورة كالنثال في البيت : فالطيبون صفة مشبهة ، وأباً تميز لها ، وفصل بينها إذا ومتعلقها . . . والبيت للحطيئة - ديوانه ٦ / .

## ٣٨ - باب إعمال المصدر

( يعمل المصدرُ مُظْهِراً ) - هذا قول جمهور البصريين ، فلا يعمل في مجرور ولا ظرف ولا غيرها وهو مضر ، وأجاز الكوفيون إعماله مضراً ، فيقولون : مروري بزيد حسن ، وهو بعمر وقبيح ، فيعلقون الباء بهو ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٧١ - وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم<sup>(١)</sup> أي وما الحديث عنها ، وخرجه الأولون على تعليق عن بمحذوف ، أي أعني عنها ، أو بالمرجم ضرورة ، وأجاز أبو علي في رواية ، والرماني وابن جني ، إعماله في المجرور ، وأجاز جماعة إعماله في الظرف ، وأطلق النحويون النقل عن الكوفيين في إعمالهم ضمير المصدر ، مع اختلاف النقل عنهم في إعمال صريحه .

( مكبراً ) - فلا يقال : عرفت<sup>(٢)</sup> ضريبك زيدا ، لقوة جانب الاسمية بالتصغير ، كما قوي بالإضمار ؛ وشرط بعضهم في إعمال المصدر الأفراد ، فلا يعمل مثني ولا مجموعاً ، ولم يشترطه بعضهم . ومن إعماله مجموعاً قولهم : تركته بملاحس

---

(١) فيه الشاهد على رأي الكوفيين بجواز إعمال ضمير المصدر ، وفي الدرر ١٢٢ / ٢ قال : وهذا البيت شرحه البغدادي في شرح شواهد الرضي ، قال : يقول : ما الحرب إلا ما جربتم وذقتم ، فيأياكم أن تعودوا إلى مثلها ، وقوله : وما هو عنها ، أي ما العلم عن الحرب ، أي ما الخبر عنها بحديث يرجم فيه بالظن .. ثم ذكر قول الخطيب وأبي جعفر النحوي والزوزني .. ثم قال : وقال الأعمش : هو كناية عن العلم .. وأورد الشارح المحقق هذا البيت في باب المصدر على أن ضمير المصدر يعمل في الجار والمجرور ، وقال : أي ما حديثي عنها ، فجعله ضمير الحديث ، والمرجم الذي يرجم بالظنون ، والترجم الظن ، والمعنى أنه يحضهم على قبول الصلح ويخوفهم من الحرب . والبيت من معلقة زهير .

(٢) سقطت من ( ز ) .

البقر أولادها . فلاحس جمع ملحس بمعنى لَحَس ، أي تركته<sup>(١)</sup> بحيث لا يدري أين هو ، كقولهم : بمباحث البقر ، أي بالمكان القفر ، ويقال بحيث تلحس بقر الوحش أولادها ، وقوله :

١٧٢ - وقد وعدتُك موعداً لو وقتُ به مواعيدَ عرقوب أخاه يثرب<sup>(٢)</sup>

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في الخصائص ٢ / ٢٠٧ : وما جاء من المصادر مجموعاً ومُعَمَّلاً أيضاً قوله :

☆ مواعيدَ عرقوب أخاه يثرب ☆

و ( يثرب ) .

قال في الحاشية : هذا عجز بيت أوله :

☆ وواعدتني مالا أحاول نفعه ☆

وهو من أبيات للشماخ ، أوردها في فرحة الأديب ، في المقطوعة ٣٤ ؛ وقد روى ابن السيرافي : يثرب ، بالتاء والراء المفتوحة ، فردّ عليه صاحب الفرحة ، وذكر أن الرواية : يثرب ، مدينة الرسول ، صلى الله عليه وسلم .

جاء به ابن يعيش في مبحث منصوبات المفعول المطلق ١ / ١١٣ قال : قد تقدم من قولنا إن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات ، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه ... فن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولا يفني قلت : مواعيدَ عرقوب .. فهو مصدر منصوب بوعدتني ، ولكنه ترك لفظه استغناء عنه ، بما فيه من ذكر الخلف ، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد .

وجاء بيتين أحدهما للشماخ ، والآخر يروى للأشجعي ، يخالف صدر كل منهما صدر بيت الشارح - ابن عقيل - فقال : قال الشماخ :

وواعدتني مالا أحاول نفعه . مواعيدَ عرقوب أخاه يثرب  
ويروى للأشجعي :

وعدت ، وكان الخلفُ منك سجيّةً مواعيدَ عرقوب أخاه يثرب  
وأشار إليه صاحب معجم شواهد العربية في قافية الباء المكسورة وقال : للشماخ أو الأشجعي ؛ وواضح أن لكل منهما بيتاً يتفق مع الآخر في العجز - موضع الشاهد - ويختلف في الصدر ؛ ثم ذكر ابن يعيش قصة مواعيد عرقوب ، وقال : أنكر أبو عبيد يثرب ، لأن عرقوباً رجل من العماليق ، وكانوا بالبعد من يثرب ، مدينة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي يثرب بتاء معجمة ثنتين من فوقها ، وراء مفتوحة ، وهي موضع قريب من اليمامة .

هذا ، ولم يذكر ابن يعيش موضع الشاهد المقصود هنا - في شرح ابن عقيل - وهو جواز إعمال المصدر مجموعاً في قوله : مواعيدَ عرقوب أخاه ... بنصب أخاه مفعولاً لمواعيد ، مما وضحه في الخصائص =

ومواعيد جمع موعد ، وأجاز ابن العليج إعماله في التمييز ، قال : لأن التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف نحو : عجبت من تصيباته عرقاً ، قال : ويحتمل أن يكون منه قوله عليه السلام : « ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس ؟ محاسنكم أخلاقاً »<sup>(١)</sup> ، فالمحاسن جمع محسن ، لم يتكلم له بواحد كذاكير ، وهو عامل في أخلاق ، وعرقوب رجل من العالقة ، ضربت به العرب المثل في الخلف ، فقالوا : مواعيد عرقوب ، وذلك أن أخاه سأله شيئاً ، فقال عرقوب : إذا أطلع نخلي . فلما طلع قال : إذا أبلح ، فلما أبلح قال : إذا أزهر ، فلما أزهق قال : إذا أرطب ، فلما أرطب قال : إذا أتمر ، فلما أتمر جدّه من الليل ولم يعطه شيئاً .

( غير محدود<sup>(٢)</sup> ) - أي بالتاء ، فلا يقال : عجبت من ضربتك زيداً ، وشدّ قوله :

١٧٣ - يُحايي به الجلدُ الذي هو حازم بضربة كفيّه الملا نفسَ راكب<sup>(٣)</sup>

= ٢٠٧ / ٢ ، وفي الدرر ١٢٢ / ٢ ، هذا ، وقد نسبه في شرح سيبويه ١ / ٢٧٢ لابن عبيد الأشجعي ، وروى صدره :

☆ وعدت وكان الخلف فيك سجيّة ☆

(١) بخاري - فضائل الصحابة ٢٧ ، مناقب ٢٣ ، ترمذي - بر ٧١ برواية : « إن من أحبكم إليّ أحسنكم أخلاقاً ... » وفي مسند الإمام أحمد ٤ / ١٩٢ ، ١٩٤ برواية : « إن أحبكم إليّ ... محاسنكم أخلاقاً ... » وفيها الشاهد .

(٢) زاد في إحدى نسخ التسهيل : بالتاء .

(٣) في الدرر ١٢٢ / ٢ : استشهد به على شذوذ إعمال المصدر المحدود بالتاء . قال : والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد في قوله : بضربة كفيه ، فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ، ونصب الملا مفعوله ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل . ويحايي يحبي من الإحياء ، والجلد الصلب والحازم الضابط ، والملا بالقصر التراب ، ونفس راكب مفعول يحايي . وقد خطأ صاحب الدرر العيني والصبان ويس في إعادة الضمير في به على الماء ، وأنه خطأ في الرواية صحته : بها ، والضمير يعود على الداوية في بيت قبله ، وأنه أحياء نفسه .. ولا أرى داعياً لهذا كله ، فقد جاءت الرواية « به » في جميع المراجع ، واتفقت على أنه أحياء به نفس راكب معه كما جاء بنص البيت . ولا يعرف قائله .



أنشده الفارسيّ في التذكرة .

( ولا منعوتٍ قبل تمامه ) - أي قبل أخذه ما يتعلق به من مجرور وغيره ، لأن هذا المصدر مقدرٌ بحرف مصدريّ والفعل ، فهو كفعلٍ موصول به ، فلا يجوز : عجبت من ضربك الكثير زيدياً ، ويجوز : من ضربك زيدياً الكثير . وحكم بقية التوابع حكم النعت ، فيمتنع : عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه<sup>(١)</sup> زيدياً ، ومن إتيانك مشيك إلى زيد ؛ وإن أخرت جاز . وقد ردّ الفارسيّ على السيرافيّ قوله في أنت ، من قوله :

١٧٤ - أرواحٌ مودّعٌ أم بـكـوـرٌ أنت فـانـظـر لـأي ذاك تصير<sup>(٢)</sup>

إنه فاعل للمصدر من جهة الوصف ؛ وخرّجه بعضهم على أنه فاعل فعل محذوف يفسره فانظر ، ومن ذكر هذا سيويّه ، وأجاز السيرافيّ والأعلم كونه مبتدأ خبره رواح ، إما مبالغة ، وإما على معنى ذو رواح .

( عملَ فعله ) - فإن كان فعله لازماً لرم المصدر ، أو متعدياً تعدّى على حسب تعدّيه ، فتقول : عجبت من قيامك ، ومن ضربك زيدياً ، ومن إعطائك زيدياً درهماً ، ومن ظنك عمراً قائماً ، ومن إعلامك زيدياً عمراً منطلقاً ؛ ولا يتقيد إعماله بما تقيد به إعمال اسم الفاعل ، بل يعمل ماضياً كما في الحال والاستقبال ، لأن عمله بالنيابة عن الفعل ، لا بالشبه ، وعن بعضهم منع إعماله ماضياً ، وعزى

(١) في ( ز ) : نفسك .

(٢) جاء البيت في أكثر المراجع بضبط مودّع اسم فاعل ، وفي بعضها بضبطه اسم مفعول ، وقيل : يجوز هذا ، وفي سيويّه ١ / ١٤٠ : لأيّ ذاك ، كما في التحقيق ، وفي الخصائص ١ / ١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٨٩ : لأي حال ، وفي رواية : لأي أمر ..

قال صاحب الدرر ٢ / ١٤٥ : وقد خرج رفع أنت على وجوه : أجاز السيرافيّ أنه مرفوع على الفاعلية بالمصدر رواح أم بكور على التنازع ، وقيل إنه فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي أنت الهالك ، أو خبر محذوف المبتدأ أي الهالك أنت ، أو مبتدأ خبره رواح إما على المبالغة أو الحذف أي أنت ذو رواح ؛ والبيت لعدي بن زيد ديوانه ٨٤ / .

إلى ابن أبي العافية ، وقول سيويه : باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، قيل معناه : مجرى الفعل المضارع له ، ماضياً كان أو غيره ، أي المشابه ، وقد صرح آخر الباب بما يقتضي هذا ، إذ قال : وتقول : عجبت من ضرب أخيه<sup>(١)</sup> ، يكون المصدر مضافاً ، فعل أو لم يفعل ، ويكون منوناً .

( والغالب ، إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله ، تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها ) - فلا يلزم تقدير المصدر غير البدل بواحد من الأحرف الثلاثة ؛ وما اختاره المصنف من أن ذلك غالب وليس بلازم ، استند فيه إلى مجيئه غير محتاج ، بل غير سائغ فيه ذلك التقدير ، ومنه قول العرب . سمع أذني زيداً يقول كذا ، إذ لا يسوغ : أن تسمع أذني ، فإن الحال لا يسد مسدَّ خبر المبتدأ الذي هو حرف مصدري والفعل ، وجعل المصنف مما هو غير مقدَّر بالحرف قول بعض العرب : اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي<sup>(٢)</sup> ، ونوزع فيما ادعاه ، فلا مانع من التقدير في هذا ، وفي سمع أذني ، ولا يلزم من صحة التقدير جواز النطق ؛ وقال ابن العليج : اختلف ، هل من شرط تقدير الفعل الحرف السابق أم لا ، فمنهم من يقدر نفس الفعل ، ومنهم من يقدره بأن ، والأول قال : إنما يقدر الحرف حيث يكون المصدر معمولاً لشيء متقدم ، لأنه إذا نزل منزلة الفعل لم يكن معمولاً فيقدر الحرف ، وعند الابتداء به لا يحتاج إلى الحرف ، قال : وهذا أصح قياساً وسماعاً ، أما القياس فمن حيث أن الفعل إذا قُدِّرَ بالحرف كان معناه المصدر ، فلم يقع المصدر موقع الفعل ، بل موقع نفسه ، وأما السماع فلجواز : ضربني زيداً قائماً ، ومنع : أن أضرب زيداً قائماً ، إلاَّ بخبر<sup>(٣)</sup> ، وإنما كان الحال خيراً مع ظهور

(١) في ( ز ) : أخيك .

(٢) في ( ز ، غ ) : لعي بالمهمله ، والغي بالمعجمة الذي يقابل الرشد أنسب لسياق العبارة .

(٣) أي يخبر به عن المصدر المؤول كقولهم : أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .

المصدر ، لأن الحال كالزمان ، والزمان يخبر به عن المصدر ، فلما خرج عن لفظه منع . انتهى - وكلام المغاربة على اشتراط تقدير الحرف .

واحترز بقوله : بدلاً من اللفظ ، من المصدر المبدل من فعله في الأمر ونحوه وسيأتي . وقوله : أو المصدرية يوهم أن الخففة غير المصدرية ، وليس كذلك ، وإنما أراد الاحتراز عن التفسيرية والزائدة ، فخصها بذلك الاحتراز ، مع ما علم من أنّ الخففة أصلها المثقلة ، وقد سبق في باب الموصول عدّها في الحروف المصدرية .

وقوله : أختها ، أي أخت أن ، وهي الموافقة لها في الدلالة على المصدرية مع الفعل ، وقد سبق الكلام عليها بباب الموصول ، واحترز من بقية أقسام ما ، ولا يكون المقدر بأن الشأنية وضعاً إلا ماضي المعنى أو مستقبلي ، وأما المقدر بالآخرين<sup>(١)</sup> فيكون للأزمنة الثلاثة .

( ولا يلزم ذكر مرفوعه ) - بل يحذف مقتصراً على المصدر ، لازماً أو متعدياً نحو : عجبت من قيامٍ حصل اليوم ، أو ضرب ، أو يذكر مع المفعول دون الفاعل كقوله تعالى : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ ، يتيماً ﴾<sup>(٢)</sup> .

والفرق بين المصدر والفعل وشبهه ، حيث استغنى المصدر عن المرفوع ولم يستغنياً أن الفاعل كالجاء<sup>(٣)</sup> من الفعل ، ولذا سكنوا له آخر الفعل نحو : ضربت ، والجزاء لا يحذف ، فكذلك شبهه ، ثم حمل شبه الفعل على الفعل ، ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر ، بل هو كالمفصل ، بدليل إضافته إلى الفاعل ، وليس كحسن الوجه ، لأن هذا يقبل الإضمار ، والمصدر لا يقبله ، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس .

(١) في ( ز ) بالآخرين ، وفي ( غ ) بالأخرا ، هكذا بالألف .

(٢) البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٣) في ( د ) : جزء .

وذهب قوم إلى أن الفاعل مضمّر في المصدر عند عدم ذكره لفظاً . قال ابن هشام الخضراوي : أهل البصرة متفقون على أن لا إضمار ، وأهل الكوفة يضمنون الفاعل ، ويقولون : لا بد من ذلك ، لأنه كاسم الفاعل ، ويردّه أن نحو : عجبت من أكل التفاحة ، لا دليل فيه على فاعل يُجعل الإضمار له ، والإضمار يستدعي عهداً ، فهو محذوف لا محالة .

وأفهم قول المصنف : ولا يلزم ، أنه يجوز ذكر مرفوعه ، وهو قول البصريين ، وقال الفراء : لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون ، قال : لأنه لم يُسمع ، ورُدّ عليه بقوله :

١٧٥ - حرب تردّد بينهم بتشاجر      قد كَفَرَتْ آبَاؤها أَبْنَاءُها<sup>(١)</sup>  
فَأبَاؤها مرفوع بكفّرت ، أي لبست الدروع ، وأبْنَاءُها مرفوع بتشاجر ، ورُدّ باحتمال كون أَبَاؤها أَبْنَاءُها مبتدأ وخبراً ، أي أَبَاؤها مثل أَبْنَاءِها في ضعف الحلوم ، ويؤيده قوله قبل<sup>(٢)</sup> :

١٧٥ - هيهات قد سفهت أمية رأياها      فاستجهلت حلماتها سفهاؤها<sup>(٣)</sup>  
أي مثل سفهاؤها .

( ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله ) - لأن المصدر هنا مقدر بحرف

(١) ( ٣ ) في لسان العرب : كفر : ورجل كافر ومكفر في السلاح داخل فيها ، والمكفر الموثق في الحديد كأنه غطي به وستر ، والمكفر الداخل في سلاحه ، والتكفير أن يتكفر المحارب في سلاحه ، ومنه قول الفرزدق :

هيهات قد سفهت أمية رأياها      فاستجهلت حلماتها سفهاؤها  
هكذا ينصب سفهاؤها

حرب تردد بينها ( هكذا ) بتشاجر      قد كَفَرَتْ آبَاؤها أَبْنَاءُها  
قال : رفع أَبْنَاءُها بقوله : تردّد ، ورفع أَبَاؤها بقوله : قد كَفَرَتْ أي كَفَرَتْ آبَاؤها في السلاح .  
( ٢ ) سقطت من ( د ) ، والمقصود قول الشاعر قبل البيت السابق : هيهات ... البيت .

مصدري والفعل ، والحرف المصدرى موصول ، كما سبق ، والفعل صلته ، فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ، لا يتقدم معمول على المصدر ، لتضمنه الموصول والصلة ، ولهذا أيضاً لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهذا بمقتضى ما سبق منه محمول على ما ثبت له ذلك في هذا الباب ، لقوله أوله :  
والغالب ... إلى آخره .

( ويُضمر عاملٌ فيما أوهم خلاف ذلك ، أو يُعَدُّ نادراً ) - فما أوهم التقديم قوله :

☆ وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان<sup>(١)</sup> ☆

- ١٧٦ -

فيقدر إذعان قبل قوله : للذلة ، ويكون المصدر المذكور مفسراً له ، هكذا قيل ، أو يعد هذا في النادر ، وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمها .

ومما يوهم الفصل : ﴿ إنه على رجعه لقادر . يوم تبلى السرائر ﴾<sup>(٢)</sup> ، فظاهره نصب يوم برجع ، وقد فصلاً بقادر ، فيضمر عامل في يوم ، أي يرجعه يوم تبلى السرائر . أو يقال : يحتمل في المصدر المنسبك ما لا يحتمل في الموصول ، إذ هو غير صريح في الموصولية ، وقد جوز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر نحو : يعجبني عمراً ضرباً زيداً .

(١) في الدرر ٢ / ١٢٤ : استشهد به على أن ما ورد من المصدر عاملاً فيما قبله بحسب الظاهر ، يؤول بإضمار فعل يفسره ذلك المصدر . فإذا كان مصدر ، وللذلة معمول له مع تقدمه عليه عند ابن السراج ، وأما غيره فيجمله معمولاً لفعل محذوف . قال الأشموني ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٩١ : فليست اللام من قوله : للذلة متعلقة بإذعان المذكور ، بل محذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير ، وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

(٢) الطارق : ٨ ، ٩ .

( وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً ) - وهذا مرجعه الاستقراء ،  
 والمعروف أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المضاف ، وقيل : إن  
 من الكوفيين من لا يُعمل المصدر بحال ، ويجعل ما وجد بعده من عمل لفعل  
 مقدر . ومن إعمال المضاف في القرآن : ﴿ ولولا دفعَ اللهُ النَّاسَ ﴾<sup>(١)</sup> . قال الفراء :  
 ولا يوجد المنون في كتاب الله إلا بفصل نحو : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ ،  
 يتيماً ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وإعماله منونا أكثر من إعماله مقروناً بالألف واللام ) - وعلى جواز إعمال  
 المنون البصريون ، فيقولون : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، أو عمراً زيدٍ ، بالجمع  
 بين الفاعل والمفعول ، مقدماً ما شئت منها ؛ وعجبت من ضرب زيداً وعمراً ،  
 بالاختصار على أحدهما . واختلف في جواز : عجبت من ضربٍ عمرو ، برفع عمرو  
 نيابة عن الفاعل . والجواز قول جمهور البصريين ، والمنع للأخفش ، واختاره  
 الشلوبين ، وصححه الحضراوي ، وكان ابن خروف يقول : يجوز إذا لم يقع لبس  
 نحو : عجبت من جنونٍ بالعلم زيداً . ومنع الكوفيون إعمال المنون ، وقالوا إن  
 العمل الموجود بعده لفعل ، فقدروا في قوله تعالى : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي  
 مسغبةٍ ، يتيماً ﴾ يطعم يتيماً .

وأما المصدر المحلى بال فالمعروف أن الكوفيين يمنعون إعماله ، ويجعلون  
 ما جاء بعده من عمل لفعل مقدر ، كما سبق عنهم في المنون ، ونقل ابن أصبغ عن  
 الفراء إجازة إعماله ، لكن على استقباح ، وأن البغداديين منعه البتة ، ومن قال  
 من البصريين بالمنع ابن السراج ، ومذهب سيبويه جواز إعماله بلا استقباح ،  
 فتقول : عجبت من الضرب زيد عمراً ، وصححه بعض المغاربة ، ونقل ابن أصبغ

(١) الحج : ٤٠ .

(٢) البلد : ١٤ ، ١٥ .

أن مذهب سيويه وكافة البصريين أنه مستقبح ، وهذا معروف عن الفارسي  
وجماعة من البصريين .

وقال ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة : إن عاقبت ال الضمير جاز إعماله  
نحو : يا زيد عجبت من الضرب عمراً ، تريد : من ضربك ؛ وإن لم تعاقبه لم  
يجز ، نحو : عجبت من الضرب زيد عمراً<sup>(١)</sup> ، وما أنشده سيويه في إعماله :

١٧٧ - ضعيفُ النكايةُ أعداءه      يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجْلَ<sup>(٢)</sup>  
وأُشدُّ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ :

١٧٨ - قَلَّ الْغِنَاءُ إِذَا لَاقَى الْفَتَى تَلْفَاءً      قَوْلُ الْأَحْبَةِ لَا يَبْعُدُ وَقَدْ بَعُدَا<sup>(٣)</sup>  
أَي قَلَّ أَنْ يَغْنِيَ قَوْلُ الْأَحْبَةِ شَيْئاً ، إِذَا لَاقَى الْفَتَى تَلْفَاءً . رَفَعَ بِهِ الْفَاعِلُ ،  
وَنَصَبَ بِهِ الظَّرْفَ ، وَحَذَفَ الْمَفْعُولَ الْمَنْصُوبَ وَهُوَ شَيْئاً . وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ :

---

(١) في ( غ ) : عجبت من الضرب زيدا ، وقد سبق مثله مما هو جائز ، وأما هذا المثل فهو لعدم  
الجواز عند ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة ، وقد سبق أيضاً تصحيح مذهب سيويه في إعماله بلا  
استقبح .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٤ : هو من أبيات الكتاب الحسني . أي هو  
ضعيف النكاية ، والشاهد فيه أن النكاية مصدر معرف باللام ، وقد عمِلَ فَعَلَهُ فَنَصَبَ أَعْدَاءَهُ ،  
ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراضي الأجل جملة مفعوله الثاني أي يحسب أن الفرار يباعد  
الأجل ويطيئه .

وفي الكتاب ١ / ١٩٢ : وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ،  
يكون الألف واللام بمنزلة التثوين . قال الشاعر .. وأورد البيت . وقال الشارح في هامشه : والنكاية  
مصدر نكيت العدو ، ونكيت فيه إذا أثرت ، يتعدى ولا يتعدى .. والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف  
باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتثوين .

(٣) لم أجده فيما تحتي يدي من مراجع ، والمعنى أي قل أن يغني قول الأعبة شيئا ، إذا لاقى الفتى  
تلفاً . رفع به الفاعل ، ونصب به الظرف ، وحذف المفعول المنصوب وهو شيئا ، والبيت مثال آخر  
لإعمال المصدر المعرف باللام : الغناء ، على ما هو موضح بالمعنى .

١٧٩ - عجبت من الرزق المنيء إلهه وللترك بعض الصالحين فقيراً<sup>(١)</sup>

وما ذكر من الأثرية يقتضي أن أعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً ، وهو قول جماعة ، ويعزى إلى الفراء ، وذهب الزجاج والفارسي والشلوبين إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً ، ونسب إلى الأكثرين ؛ وقال ابن عصفور : المحلى بال إعماله أقوى من إعمال المضاف في القياس<sup>(٢)</sup> .

( ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستوفى العمل ؛ كما كان يستوفيه الفعل ) فإذا أضيف إلى الفاعل ، نصب بعد ذلك المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ كذكركم آباءكم ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿ ولو لا دفع الله الناس ﴾<sup>(٤)</sup> ، وهو كثير في القرآن وغيره ؛ وإذا أضيف إلى المفعول رفع بعد ذلك الفاعل ، وليس بالكثير . وجاء عن ابن عامر أنه قرأ : ﴿ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء ﴾<sup>(٥)</sup> بضم الدال والمهمزة ، قيل : ومنه : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع ﴾<sup>(٦)</sup> . وإضافته إلى الفاعل عند وجوده مع المفعول أحسن ، وقيل بالعكس ، وليس في كلام سيبويه ترجيح .

( ما لم يكن الباقي<sup>(٧)</sup> فاعلاً ، فيستغنى عنه غالباً ) - بل قال بعضهم : لا يجوز<sup>(٨)</sup> .

إلا في الشعر ، وقال ابن أبي الربيع : جاء في الشعر ، وفي قليل من الكلام ، وقد

(١) في ( د ، ز ) : بعض المحسنين ، والبيت للرد على أبي حيان وابن طلحة في منعها : عجبت من الضرب زيد عمراً ، قال في التصريح ٢ / ٦٣ : والمعنى : عجبت من أن يرزق المنيء إلهه ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيراً .

(٢) ملحوظة : جاء بعد هذا الكلام في النسخة ( ز ) : والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله . هذا آخر الجزء الأول من المساعد على تسهيل الفوائد ، من تجربة مؤلفه ، ومن نسخة نسخت من خطه .

(٣) البقرة : ٢٠٠

(٤) الحج : ٤٠

(٥) مريم : ٢

(٦) آل عمران : ٩٧

(٧) في ( د ) وبعض نسخ التسهيل : الثاني

(٨) في ( د ) : ليس يجوز



نص سيبويه على جوازه في الكلام .

( وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون ) - فتقول : عرفت انتظار يوم الجمعة زيداً عمراً . ذكره سيبويه ، ومن منع ذكر الفاعل والمصدر منون<sup>(١)</sup> ، منع هذه .

( وَيُتَّبَعُ مَجْرُورُهُ لَفْظًا وَمَحَلًّا ) - فيجر أو يرفع أو ينصب ، فتقول : عجبت من أكل زيدٍ الظريفِ الطعامَ ، بجرِّ الظريف ، وكذا باقي التوابع ، وعجبت من شرب اللبنِ الصرْفِ زيدَ ، بجرِّ الصرْفِ ، وكذا باقيهما ؛ وإن شئت رفعت الظريف ونصبت الصرْفَ ، وكذا الباقي .

وعلى رأي من يضيفه إلى المفعول القائم مقام الفاعل ، ومنهم المصنف ، يجوز : عجبت من شرب اللبنِ الصرْفَ ، بالجر والرفع ، إذا لم يذكر الفاعل ، وكذا الباقي ، وستأتي المسألة .

ومأجازه من الإتيان على المحل هو مذهب جماعة من البصريين ، ومذهب المحققين منهم المنع ، وهو قول سيبويه ، وذهب أبو عمرو إلى الجواز في العطف والبدل ، والمنع في النعت والتأكيد ؛ وبالجواز قال الكوفيون ، لكن إذا أضفت إلى المفعول وراعت المحل ، فلا بد من الفاعل عندهم نحو : عجبت من شرب الماء واللبن زيداً ، وللمجيز قراءة الحسن : ﴿ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال :

١٨٠ - ما جعل امرأ القوم سيئاً إلاّ اعتياد الخلقِ المجدداً<sup>(٣)</sup>

(١) في ( ز ) : المنون

(٢) آل عمران : ٨٧

(٣) لم أجده في المراجع التي تحت يدي ، وقد جاء به الشارح شاهداً على جواز الإتيان على المحل ، من قول المصنف : « وَيُتَّبَعُ مَجْرُورُهُ لَفْظًا وَمَحَلًّا » في قوله : اعتياد الخلقِ المجدداً ، بنصب : « المجدداً » إتياناً للخلق على المحل ، وهو مذهب الكوفيين بشرط ، ومذهب جماعة من البصريين ؛ ومذهب المحققين منهم المنع ، وهو قول سيبويه ، كما يقول الشارح .

وهو شاهد على الكوفيين ، ومن أجاز اعتبار المحل من البصريين ، فالاختيار عنده إتباع اللفظ .

( ما لم يمنع مانع ) - فتقول : يعجبني إكرامك زيد وعمراً بنصب عمرو عطفاً على محل الكاف ، ولا تجر بدون إعادة المضاف ، قال ابن الأنباري : وليس بمستحيل ، لأن بعض العرب قاله ، وقرأ قارئون : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾<sup>(١)</sup> عطفاً على الهاء .

( فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعاً بالمصدر ، جاز في تابعه الرفع والنصب والجُرُّ ) - فيجوز عند إضافة المصدر إلى المفعول الظاهر ، وعدم ذكر الفاعل ، في التابع مطلقاً ثلاثة أوجه ، فتقول : عجبت من تطبيق المرأة وضربها ، بالجر على اللفظ ، وبالرفع على تقدير الفعل النائب ، وبالنصب على تقدير فعل الفاعل .

( ويعمل عملُه<sup>(٢)</sup> اسمه<sup>(٣)</sup> غير العلم ) - ومنه حديث الموطأ : « من قبله الرجل امرأته الوضوء<sup>(٤)</sup> » ، وقوله :

١٨١ - إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجد عسيراً من الآمالِ إلاَّ مُيسراً<sup>(٥)</sup>

وإنما لم يعمل العلم من أسماء المصادر لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياخ ، وأنه لا يضاف ، ولا يقبل ال ، ولا يقع موقع الفعل ، وذلك نحو : برة للمبرة ، وفجار للفجرة ، مما دلَّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن ال ، لتضمن الإشارة إلى

(١) النساء : ١

(٢) في بعض نسخ التسهيل : عمل المصدر

(٣) اسم المصدر

(٤) موطأ الإمام مالك - طهارة ٦٥ ، ٦٦

(٥) لم أجده فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد فيه عمل اسم المصدر عون في المرء . ولا يعرف

قائله .

الحقيقة ، وأما غير العلم من أسماء المصادر فإنه يساوي المصدر في المعنى والشياع وقبول ال والإضافة والوقوع موقع الفعل ، ولذلك عمل عمله .

وإعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم مذهب الكوفيين والبغداديين ، وقال البصريون : لا يعمل إلا في ضرورة ، وهذا الخلاف في غير مفعل ونحوه من أسماء المصادر ، فهذه تعمل بلا خلاف ، ومنه :

١٨٢ - ألم تعلم مُسْرَجِيَّ القَوَافِي فَلَ عَيَّأَ بَهِنَّ وَلَا اجْتَلَابَا<sup>(١)</sup>

وقول ابن عصفور في قوله :

١٨٣ - أَظْلُومٌ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجَلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلْمًا<sup>(٢)</sup>

إنه من اسم المصدر الذي لا يعمل إلا حيث سُمعَ وَهَمٌّ .

( وهو ما دلَّ على معناه ) - أي اسم المصدر الذي يعمل هو ما دلَّ على معنى المصدر ، وخرج بهذا ما لا يدل على ذلك ، وقد يطلق عليه اسم مصدر لاشتتاله

---

(١) في سيبويه ١ / ٢٣٣ : وإن كان المَفْعَلُ مصدرًا أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير . . . وذلك قولك : إن في ألف درهم لَمْضْرِبًا ، أي إن فيها لَمْضْرِبًا ، فإذا قلت : ضْرِبْ به ضْرِبًا قلت : ضْرِبْ به مَمْضْرِبًا ، وإن رفعت رفعت . ومثل ذلك : سَرَّحْ به مَسْرَحًا أي تسريحًا فالمسْرَحُ والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب . قال جرير :

ألم تعلم مسْرَجِيَّ القَوَافِي . . البيت

أي تسريح القوافي . وفي الهامش قال الشارح : يخاطب العباس بن يزيد الكندي مفتخرًا ، يقول : إنه يسرح القوافي ويطلقها من عقلها سهلة لينة اقتدارًا عليها ، فلا يعيا بهن ولا يعجز ، ولا يجتلبها من شعر غيره ساطياً عليها ، وسكن الياء في القوافي للضرورة ، وحقها النصب بالمصدر مُسْرَجِيَّ ، وهو موضع الشاهد ، إذ أجرى المسْرَحُ مجرى التسريح . ومثله في المقتضب ١ / ٧٥ - ديوان جرير / ٦٢

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٨ : قاله الحارث بن خالد المخزومي ، ونفى نسبه للعرجي ، وفي معجم شواهد العربية نسبة للمخزومي أو العرجي وذكر أنه في ديوان العرجي ١٩٣ - قال : والشاهد في مصابك حيث عمل فعله وهو مصدر مبي ، والتقدير : إن إصابتكم رجلا أهدى السلام تحية ، وظلم خبر إن .

على حروفه ودلالته على ما يتعلق به كاسم ما يُفَعَلُ به كالدُّهْن ، أو يُفَعَلُ فيه ككِفَات ، أو يُفَعَلُ كالطَّحْن .

( وخالفه ) - أي خالف المصدر .

( بخلّوه ، لفظاً<sup>(١)</sup> وتقديراً ، دون عوض ، من بعض ما في فعله ) - كقبلة وَعَوْنٌ ووضوءٌ وغسل ، فهي تدل على ما دلّ عليه تقبيل وإعانة وتوضؤٌ واغتسال ، لكن خلت من بعض ما في الأفعال ، وحقُّ المصدر تضمّن ما في الفعل بمساواة كتوضؤاً وتوضؤاً ، أو بزيادة كاغتسل اغتسالا .

واحترز بقوله : لفظاً وتقديراً من قتال ، فهو مصدر وإن خلا من المدّة التي في قاتل ، لأنها مقدّرة ، وقد أثبتتها بعضهم فقال : قيتالاً ؛ وبدون عوض ، من<sup>(٢)</sup> عدة ، فهو مصدر وعد ، ولا واو فيه ، لكن التاء عوض عنها ، وكذا تعليم مصدر علم ، والتاء في أوله عوض التضعيف ؛ ولذا إذا ضَعَفَ المصدر لم يجئ نحو : كذّب كذاباً<sup>(٣)</sup> ؛ ولم ينسب التعويض للمدّة قبل الميم<sup>(٤)</sup> لأنها كألّف انطلاق ، مما زيد لترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة ، دون حاجة لتعويض .

( فإن وُجِدَ عملٌ بعد ما تضمّن حروف الفعل من اسم ما يُفَعَلُ به أو فيه فهو لدلول به عليه ) - كما روى عن بعض العرب من نحو : أعجبنى دهنٌ زيدٍ لحيته ، وكحلٌ هندٍ عينها ، وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نجعل الأرض كِفَاتاً . أحياءً وأمواتاً ﴾<sup>(٥)</sup> فالدهن ما يُدهن به ، وكذا الكحل ما يُكحل به ، والكفات ما

(١) في ( غ ) وفي بعض نسخ التسهيل : أو تقديراً

(٢) أي احترز من عدة .

(٣) فهو اسم مصدر وليس بمصدر

(٤) أي في تعليم

(٥) المرسلات : ٢٥

تكفت فيه الأشياء ، أي تجمع وتحفظ ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دلّ عليه المذكور ، أي دهن وكحلت وتكفت .

واعلم أن كلام المصنف يقتضي خلاف قول البصريين والبغداديين والكوفيين ، فإنه أعطى تفرقة بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، فلا تعمل هذه عنده ويعمل غيرها ، وكلام البصريين على المنع مطلقاً إلا في الشعر ، وكلام غيرهم في الجواز . وقالوا في تحقيق الخلاف إن ما كان مما أخذ من مواد الأحداث أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثاب به ، والعطاء لما يُعطى ، والدهن لما يدهن به ، والطحن لما يطحن ، والكلام للجمل المقولة ، والكيفات لما يكفت فيه ؛ هل يجوز أن يعبر به عن المصدر تجوّزاً أو يعمل عمله أم لا ؟

فالبصريون يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوّزون ، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ : الخبز والدهن والقوت ، فلم يُجز : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك ، وأجازها الفراء ، وقال هشام : لا تمتنع في القياس .

( فصل ) : ( يجيء المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمولاً ) - نحو : ضرباً زيداً ، وفي ناصب هذا المصدر من الأمر<sup>(١)</sup> قولان ؛ أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه ، أي اضرب ، والثاني : التزم ، فلا يكون ضرباً مصدرأ ، بل مفعولأ ، ونسبه الخضراوي لسيبويه ، وعلى القولين لا يجوز إظهار ناصبه .

واختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل ، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع ؛ وقيل يقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتويخ وغيره ، وفي التويخ بغير استفهام ، وفي الخبري المقصود به إنشاء أو وعد ،

(١) في ( د ، ز ) : في الأمر

وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره المصنف ، وقال : إن كلام سيويه دلالة على اقتياسه فيما كان أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً ؛ وقيل : يقاس في الأمر والاستفهام فقط ، وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره بعض متأخري المغاربة . فالأمر كقوله<sup>(١)</sup> :

- ١٨٤ - على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم      فنَدلاً زَرِيقُ المالِ ندلَ الثعالبِ<sup>(٢)</sup>  
 أنشده سيويه ؛ والدعاء :
- ١٨٥ - يا قابلَ التَّوبِ غفراناً مآثمٌ قد      أسلفتها ، أنا منها خائفٌ وجلُّ<sup>(٣)</sup>

(١) سقطت من ( د ، ز )

(٢) في سيويه ١ / ١١٥ ، ١١٦ : وما أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر :

يُروْنَ بالدهننا خِفافاً عيائهم      ويخرجن من دارينَ بُجْر الحقبائبِ  
 على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم      فنَدلاً زَرِيقُ المالِ ندلَ الثعالبِ

وكانه قال : اندل .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ١١٦ : قاله الأحوص فيما زعم بعضهم ، وعزاهما الجوهري إلى جرير ، والصحيح ما قاله في الحماسة البصرية أنها لأعشى همدان ، يهجو لوصوا أو تجاراً : يرون بالدهننا ، موضع ببلاد تيم ، يمد ويقصر وهنا بالقصر ، وخفافاً حال ، وعياباً مرفوع به جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب ، ويخرجن عطف على يرون ، وأتته على تأويل الجماعة ، وهو غريب ، ودارين موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب ، وبجر الحقبائب حال من يخرجن ، جمع بجراء وهي الممتلئة ، والحقبائب جمع حقيبة ، وهي وعاء يجعل الرجل فيه زاده ، ويحتمبه الراكب خلفه في سفره ؛ وألهى من الإلهاء وهو الإشغال ، وجلُّ أمورهم فاعله .

والشاهد في : فنَدلاً حيث جاء بدلاً من فعله ، إذ التقدير فيه : اندل يازريق ندلاً ، وهو النقل والاختطاف ، وزريق اسم قبيلة أو اسم رجل ، والمال منصوب بالمقدر الذي ذكرناه ، وندل الثعالبِ منصوب بنزع الخافض ، أي كندل .

(٣) البيت شاهد على وقوع المصدر بدلاً من الفعل قياساً في الدعاء ، مما يدل عليه كلام سيويه ؛ والشاهد في قوله : غفراناً مآثمٌ ، بنصب مآثم بغفران الذي هو دعاء ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٥ أن مآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح .

والاستفهام بتوييح :

١٨٦ - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسُكَ كَالْتَّغَامِ الْمُخْلِيسِ <sup>(١)</sup> ؟

والتوييح بغير استفهام :

١٨٧ - وَفَاقًا بَنِي الْأَهْوَاءِ وَالْغَيِّ وَالْوَنَى وَغَيْرِكَ مَعْنَى بِكُلِّ جَمِيْلٍ <sup>(٢)</sup>

والخبري للإنشاء :

١٨٨ - حَمْدًا لِلَّهِ ذَا الْجَلَالِ وَشُكْرًا

وَبِدَارًا لِأَمْرِهِ وَاتَّقِيَادًا <sup>(٣)</sup>

وفي الخبري للوعد :

١٨٩ - قَالَتْ : نَعَمْ ، وَبَلُوغًا بُغِيَّةً وَمُنَىً فَالصَادِقُ الْحُبُّ مَبْدُولٌ لَهُ الْأَمَلُ <sup>(٤)</sup>

( عامله على الأصح البديل ، لا المبدول منه ، وفاقاً لسيبويه والأخفش )

---

(١) في سيبويه ١ / ١١٦ : الشاهد في البيت نصب أم الوليد بقوله : أَعْلَاقَةٌ ؟ وكذا قال في الدرر ١ / ١٧٦ ؛ وهو هنا شاهد على الاستفهام بتوييح . . قال : لأنها بدل من الفعل : تَعَلَّقَ ، فعملت عمله ؛ يصف علوسه ، وأن الشيب قد جلل رأسه ، فلا يليق به اللهو والصبا ؛ وأفنان الرأس خصل شعره ، جمع فنن ، وأصل الفنن الغصن ، والتغام كسحاب نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نُورٌ أبيض ، والمخلس ما اختلط فيه السواد بالبياض ؛ والعلاقة والعَلَقُ أن يعلق الحب بالقلب ، والبيت للمرار الأسدي .

(٢) الشاهد في البيت في قوله : وَفَاقًا بَنِي الْأَهْوَاءِ . . . حيث نصب بني بوفاق ، وهو شاهد على التوييح بدون استفهام ؛ يقول : إنه يوافق أصحاب الأهواء والغبي والونى ، وغيره معنيً بكل جميل . ولم أعرف قائله .

(٣) (٤) ، جاء بها الصبان على الأشموني ٢ / ٢٨٥ عند الحديث عن الخلاف حول ما ينقاس وما لا ينقاس من عمل المصدر الذي يجيء بدلاً من اللفظ بفعله ، فقال : اختلف فيه ، فقيل : لا ينقاس عمله ، وقيل : ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط . وهذه قد مضت أمثلتها - قال : وقيل : والإنشاء نحو : حمداً لله ، حيث عمل المصدر حمداً في لفظ الجلالة ، قال : والوعد نحو :

قَالَتْ : نَعَمْ ، وَبَلُوغًا بُغِيَّةً وَمُنَىً ..

حيث عمل المصدر : بلوغاً في بغية .. ولا يعرف قائلها .

- وهو أيضاً قول الزجاج والفارسيّ ، وذهب المبرد والسيرافي وجماعة إلى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه ، والصحيح الأول ، بدليل إضافة المصدر إليه ، قال تعالى : ﴿ فُضِرَبَ الرِّقَابَ ﴾<sup>(٨)</sup>

وفي بعض نسخ التسهيل بعد هذا :

( والأصح أيضاً ، مساواة هذا المصدر اسم الفاعل ، في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به ) - وهذا مبني على أن العمل للبدل أو المبدل منه ، فإن قلنا إنه للمبدل منه ، فلا ضمير في المصدر ، بل هو في ذلك الفعل ، وإن قلنا للبدل ففيه الضمير ؛ وأما جواز تقديم المنصوب على المصدر فمبني على هذا الخلاف ، فعلى أن العمل للمبدل منه يقدم ، فنقول : زيدا ضرباً ، وعلى أنه للبدل ، قالوا : لا يقدم ، وحكم المجرور بالحرف حكم المفعول الصريح ، على أن بعضهم قال بجواز التقدم مع القول بأن العمل للبدل ، وعلى ذلك كلام المصنف ؛ والتحقيق أنه إن قيل : العمل للمبدل منه جاز التقديم ، وإن قيل للبدل ، فإن قلنا بالمشهور ، وهو أن المذكور مصدر ناصبه فعل قام هو مقامه ، فكذلك يجوز التقديم ، وإن قلنا ما نسب إلى سيبويه ، من أن ضرباً وبابه منصوب بالترم ، فالظاهر على هذا كون ضرباً في معنى أن يضرب ، وهو الناصب لزيد ، وحينئذ لا يجوز التقديم .

☆ ☆ ☆



## ٣٩ - باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها

والكوفيون يسمونها : حروف الإضافة ، لإضافتها الفعل إلى الاسم ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم . والمستثنى بها هي : خلا وعدا وحاشا ، وقد مضى الكلام على شيء يتعلق بها هناك ، وملخص ما يقال ، أن سيبويه لم يعرف إلاّ الجرّ بحاشا ، فهي عنده حرف جرّ لا غير ، وقال الفراء : لا يكون إلاّ فعلاً ، والجرّ بعدها بلام مقدّرة ، والأصل : قام القوم حاشا لزيد ، وقال الأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم : تكون حرفاً ، وقد تكون فعلاً ، وهو الصحيح ، لثبوت النصب بها من كلام العرب ، ولم يحفظ سيبويه إلاّ فعلية عدا وخلا ، ونقل الأخفش الجرّ بها ، وقد سبق للمصنف في الظروف كون مذ ومنذ حرفي جرّ ، إذا خفض ما بعدها ، وسيأتي في الباب الحوالة على ذلك .

( فنّها مِنْ ، وقد يقال : مِنْ ) - وهذا هو الأصل عند الكسائي والفراء ، قالوا : وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وأنشد الكسائي لبعض بني قضاة :

١٩٠ - بذلنا مارن الخطيّ فيهم وكلّ مهنّـدٍ ذكرٍ حُسام  
مِنّا أن ذرّ قرنُ الشمسِ حتى أغابَ شريدهم قترَ الظلام<sup>(١)</sup>

(١) الشاهد في قوله : مِنْ بالألف ، فإن الكسائي زعم أنها الأصل ، وأن الألف حذفت لكثرة الاستعمال ، وفي الدماميني : قال أبو حيان : وخرجه أبو الفتح بن جني على أن مِنْ مصدر مَنى إذا قدّر ، وأنه استعمل ظرفاً كخفوق النجم ، قال : قلت : وتخرجه على ذلك غير جيد ، إذ حاصل الكلام حينئذ : أوقفنا بهم زمن تقدير طلوع الشمس إلى حين انتشار الظلام ، ولا طائل تحتها ، وليس مراداً ، وإنما المراد أن الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فشو الظلمة وإخفائها لشريدهم ، فنا حينئذ كمن الابتدائية . والبيتان لبعض قضاة .

والبصريون على أنها ثنائية وضعاً ؛ وخرج البيت على أن مِنا مصدر مَنى  
 يتنى قدرٌ ، وهو مصدر يستعمل ظرفاً لطلوع الشمس ، أي تقدير إن ذرَّ قرن  
 الشمس إلى آخر النهار .

( وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح ) - خلافاً لمن زعم أنها لا تكون  
 كذلك في الزمان ، وهو المنقول عن البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، فمثالها في  
 المكان : ﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ <sup>(١)</sup> ، وفي الزمان : ﴿ من أول  
 يومٍ أحقُّ أن تقومَ فيه ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقال الأخفش  
 في المعاني : قال بعض العرب : من الآن إلى غدٍ . انتهى . وهو كثير في لسان  
 العرب ، نثراً ونظماً ، فالوجه اقتياسه ، ومثالها في غيرها : قرأت من أول القرآن  
 إلى آخره ، وفي الحديث : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » <sup>(٤)</sup> .

( وللتبعيض ) - وهو قول الفارسي والجمهور ، وصححه ابن عصفور ، وهو  
 كثير في كلامهم : ﴿ منهم من كَلَّمَ الله ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
 وعلامتها جواز إغناء بعضٍ عنها ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ حتى تنفقوا بعضَ  
 ما تحبُّون ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وفي البديع قيل إن من لآقل من النصف : ﴿ منهم المؤمنون ،  
 وأكثرهم الفاسقون ﴾ <sup>(٨)</sup> . انتهى .

(١) الإسراء : ١ .

(٢) التوبة : ١٠٨ .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) بخاري بدء الوحي ٦ ، جهاد ١٠٣ ، مسلم جهاد ٧٤ ، أبو داود أدب ١١٩ .

(٥) البقرة : ٢٥٣ .

(٦) النور : ٤٥ .

(٧) ﴿ لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ آل عمران : ٩٢ .

(٨) آل عمران : ١١٠ .

وزعم المبرد والأخفش الصغير والسيرافي وجماعة أنها لا تكون إلاّ لا ابتداء الغاية ، وقالوا في : أكلت من الرغيف ، إنه يرجع إلى الابتداء ، لأنه إنما أوقع الأكل على جزء ، فانفصل من الجملة ، وهو ضعيف ، لصحة وقوع بعض هنا ، وعدم صحة وقوع ذلك في : سرت من الكوفة .

( ولييان الجنس ) - وهو قول جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، منهم النحاس وابن بابشاذ ، وجعلوا منه : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾<sup>(١)</sup> ، أي الرجس الذي هو الأوثان ، ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ خلق الإنسان من صلصال كالفخار ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأنكره أكثر المغاربة . وكذا من قال : إنها لا تكون إلاّ لا ابتداء الغاية ، وتكلفوا تأويل ما ظاهره ذلك .

( وللتعليل ) - ﴿ أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾<sup>(٤)</sup> ، ومن لا يرى ذلك قال بالتضمين ، أي خلصهم بالإطعام من جوع ، وبالآمن من خوف .

( وللبدل ) - ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾<sup>(٦)</sup> .

( ولمجاوزة ) - فتكون بمعنى عن ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> أي عن ذكر الله ، وقالوا : حدثته من فلان أي عنه .

(١) الحجج : ٣٠ .

(٢) النور : ٥٥ .

(٣) سقطت كالفخار من ( د ، غ ) . الرحمن : ١٤ .

(٤) قریش : ٤ .

(٥) التوبة : ٣٨ .

(٦) الزخرف : ٦٠ .

(٧) الزمر : ٢٢ .

( وللاتهاء ) - وأثبتته الكوفيون ، قال المصنف : وقد أشار سيبويه إليه ، قال : وتقول : رأيت من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك . قال ابن السراج : وحقيقة المسألة أنك إذا قلت : رأيت الهلال من موضعي ، فمن لك ، وإذا قلت : رأيت الهلال من خلل السحاب ، فمن للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك ، فلذا جعل سيبويه من غاية في قولك : رأيت من ذلك الموضع ، وأنكر المغاربة ذلك ، وقالوا : تكون لابتداء الغاية ، وانتهائها في بعض المواضع ، وحملوا كلام سيبويه على هذا .

( وللاستعلاء ) - أثبتته الأخفش والكوفيون وبعض اللغويين ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ ونصرناه من القوم ﴾<sup>(١)</sup> ، وخرج على التضمن ، أي منعناه بالنصر من القوم .

( وللفصل ) - وهي الداخلة على المتضادين ونحوهما : ﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾<sup>(٣)</sup> ، ولا نعرف زياداً من عمرو .

( ولموافقة الباء ) - وهو قول كوفي ، وقاله بعض البصريين ، ومنه : ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾<sup>(٤)</sup> ، قال الأخفش : قال يونس : أي بطرف خفي ، كما يقولون : ضربت في السيف ، أي بالسيف ، أي جعلوا من كالباء ، كما جعلوا في كالباء<sup>(٥)</sup> .

(١) الأنبياء : ٧٧ .

(٢) البقرة : ٢٢٠ .

(٣) آل عمران : ١٧٩ .

(٤) الشورى : ٤٥ .

(٥) سقطت العبارة الأخيرة من ( د ) .

( ولواقفة في <sup>(١)</sup> ) - وهو قول كوفي ، وجعل منه : ﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقال عدي بن زيد .

١٩١ - عسى سائلٌ ذو حاجة إن منعته من اليوم سؤالاً أن يُيسَّرَ في غد <sup>(٣)</sup>

وخرج على أنها للتبعيض ، والتقدير في البيت : من مسؤولات اليوم .

( وتزاد لتنصيص العموم ) - نحو : ما قام من رجل ، فقبل دخولها يحتمل الكلام نفي الوحدة ، فلما دخلت تعين العموم .

( أو لمجرد التوكيد ) - نحو : ما جاء من أحد ، إذا الكلام قبل دخولها نصٌّ في العموم ، وقيل : إن مذهب سيبويه أن من في الموضعين لتأكيد الاستغراق ، ولم تدخل في : ما جاءني من رجل ، إلا على أن المراد به الاستغراق .

( بعد نفي ) - كما مثل ، ولا فرق بين أداة منه وأداة .

( أو شبهه ) - وهو النهي والاستفهام ، وإنما يحفظ ذلك مع هل ، ومنه :

---

(١) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة منه : وإلى ، أي وموافقة إلى ، ولم تأت هذه الزيادة في نسخ التحقيق الثلاث ، وقد ذكر في المغني ١ / ٢٢٢ من معاني من الغاية ، قال سيبويه : وتقول : رأيت من ذلك الموضع ، فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلاً للابتداء والانتها .

وفي معجم البوامع ٢ / ٣٥ : وقال الكوفية : تأتي من بمعنى في ... وبمعنى إلى نحو : رأيت من ذلك الموضع - تقصد الموضع الذي رأيت فيه صاحبك - قال : فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلاً للابتداء والانتها ؛ وقربت منه أي إليه ؛ وسيأتي بيان موافقة إلى لمن في موضعه من هذا الباب .

وفي الأشموني مع الصبان ٢ / ٢١٤ قال الأشموني : من معاني إلى موافقة من ، لقوله : تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فــــلا يروى إلي ابن أحمر ؟ أي مني .

(٢) فاطر : ٤٠ .

(٣) والشاهد فيه مجيء من بمعنى في في قوله : من اليوم ، أي في هذا اليوم .

﴿ هل لنا من شفعاء ﴾<sup>(١)</sup>؟ ولو قلت : كيف تكرم من رجل أذاك ؟ لم يَجْزُ .

( جازةً نكرةً ) - كما مثل ؛ واشترط النفي أو شبهه وكون المجرور نكرة قول جمهور البصريين ، لكن في فصيح الكلام ، وأجازوا في الضرورة زيادتها في الواجب والمعرفة والنكرة .

( مبتدأ ) - نحو : ﴿ من شفعاء ﴾<sup>(١)</sup> ، و ﴿ ما لكم من إله غيره ﴾<sup>(٢)</sup> ، ونحو :

☆ ألا لا من سبيلٍ إلى هندٍ ؟ ☆<sup>(٣)</sup>

- ١٩٢ -

وزيادتها فيه بعد لا قليلة ، بخلاف ما<sup>(٤)</sup>.

(٥) (أو فاعلاً) - ومنه : ﴿ ما يأتيتهم من ذكرٍ من ربهم محدثٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ونحو : هل قام من أحد ؟ ، ولا يقم من أحد ، واسم كان كالفاعل<sup>(٧)</sup> ، قال تعالى : ﴿ وما كان معه من إله ﴾<sup>(٨)</sup> ، وتقول : ليس من رجلٍ قائماً .

(١) الأعراف : ٥٣ : ﴿ فهل لنا من شفعاء ﴾ ؟

(٢) الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ وهود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .

(٣) في الدرر ١ / ١٢٥ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣ صدر البيت :

☆ فقام يذود الناس عنها بسيفه ☆

قال العيني : قوله : فقام عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقعت حالاً ، أي يدفع ، من ذاد ذوداً ، وقال عطف على فقام ، وألا للتنبية ، ولا لنفي الجنس ، ومن زائدة لإفادة استغراق الجنس ، وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة ، وإن كانت هي السدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر محذوف وهو نحو حاصل .

(٤) أي بخلاف زيادتها بعد ما ، فإنها كثيرة .

من (٥) إلى (٧) سقط من ( د ) .

(٦) الأنبياء : ٢ .

(٨) المؤمنون : ٩١ .

( أو مفعولاً به ) - قال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه ﴾<sup>(١)</sup> ، و ﴿ هل تحسُّ منهم من أحدٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ؟ وتقول : ما ضرب من أحد ، والمتسع فيه كذلك نحو : ما ضرب من ضرب شديد ، وما سير من ميل ، وما صم من يوم ، ولا تدخل على ثاني ظنٍّ ، وثالث أعلم ، وخبر كان ، وتدخل على مفعولي أعطى ، وأول مفعولي ظنَّ وأعلم ، وفي ثاني أعلم نظر .

( ولا يمتنع تعريفه ، ولا خلوه من نفي أو شبهه ، وفاقاً للأخفش ) - واختلف النقل عن الكوفيين ، فقليل : يجيزون زيادتها في الواجب وغيره ، بشرط تنكير المجرور ، ونقل عن الكسائي وهشام القول بزيادتها في الواجب مع المعرف ، ومنه : ﴿ ولقد جاءك من نبي المرسلين ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ ولهم فيها من كل الثمرات ﴾<sup>(٥)</sup> ، وجاء منه مواضع كثيرة ، وتكلف تأويلها لا يخفى ، والأولى إسقاط التكلف .

( وربما دخلت على حال ) - كقراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وجماعة : ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾<sup>(٦)</sup> بضم النون وفتح الحاء ، أي أولياء .

( وتنفرد من بجرّ ظروف لا تتصرّف ، كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع ، وعن وعلى بعد اسمين : ) - وقال قوم : من زائدة مع قبل وبعد ، وعليه

(١) إبراهيم : ٤ .

(٢) مريم : ٩٨ .

(٣) الأنعام : ٢٤ .

(٤) الأحقاف : ٣١ ونوح : ٤ .

(٥) محمد : ١٥ .

(٦) الفرقان : ١٨ .

جرى المصنف ، وقيل : هي لابتداء الغاية ، فإذا قلت : جئت من قبل زيدٍ أو من بعده ، اقتضى ذلك تعقيباً<sup>(١)</sup> لا تقتضيه ولا بدُّ عند عدمه<sup>(٢)</sup> مِنْ ، فلو جئت ظهراً<sup>(٣)</sup> وجاء عصراً أو بالعكس ، لم يحسنُ مجيء مِنْ لعدم الاعتقاد .

وقال المصنف أيضاً : إنها مع لدن وعن زائدة ، والكلام<sup>(٤)</sup> فيه كما تقدّم ، وقال : إنها مع عند ولدى ومع وعلى لابتداء الغاية . وعن مع مِنْ بمعنى جانب ، وعلى بمعنى فوق ، قال جرير :

١٩٣ - وإني لعفءُ الفقير مُشتركُ الغنى      سريعٌ إذا لم أرضَ داري انتقاليا  
جريءُ جنانٍ لأهالٍ من الردى      إذا ما جعلتُ السيفَ مِنْ عَنْ شاليا<sup>(٥)</sup>

وقال آخر :

١٩٤ - غدّتْ مِنْ عليه تنفّضُ الطلِّ بعدما      رأّتْ حاجبَ الشمسِ استوى فترفعاً<sup>(٦)</sup>

وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين : عن وعلى مع مِنْ على ما كنا عليه من الحرفية .

(١) أي تعاقباً .

(٢) يبدو في هذه العبارة شيء من الخلل ، فهي في ( د ، ز ) : ولا بد عند عدم مِنْ ، والتحقيق من ( غ ) أي : اقتضى ذلك تعقيباً - أي تعاقباً - لا تقتضيه مِنْ عند عدمه ، أي عدم التعاقب ، على ما يتضح من المثال التالي .

(٣) في ( ز ) : مِنْ ظُهر .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في ( د ، غ ) : جريء الجنان ، والشاهد في قوله : مِنْ عَنْ شاليا ، حيث جاءت عن اسماً بمعنى جانب ، أي من جانب شمالي . والبيتان لجرير .

(٦) في المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٢٢٩ :

البيت ليزيد بن الطثرية ، والشاهد فيه مجيء على اسماً بمعنى فوق بعد مِنْ في قوله : مِنْ عليه .



( وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب ) - فتقول : من ربي لأفعلن ، بكسر الميم وضمها ، ولا تضم إلا في القسم ، ولا تجرُّ إلا الربَّ فيه .

وللنحويين في المضمومة الميم قولان : أحدهما : حرف ، واختاره المصنف ؛ والثاني اسم مقتطع من أين ، لأنه لم يثبت ضم ميمٍ مِنْ حرفاً ، ورجح الأول بدخولها على الرب ، وأين وما استعمل منها لا تدخل عليه ، ويسكون النون ، ولو كان بقية أين لأعرب .

( والتاء واللامُ بالله ) - أي يختصَّان بالله ، نحو : ﴿ وتالله لأكيدنَّ أصنامكم ﴾<sup>(١)</sup> ، والله لا يبقى أحد .

( وشذَّ فيه : مَنْ اللهُ وتَرَّبِي ) - أي شذَّ في القسم دخول من على الله ، رواه الأخفش ، وأورده المبرد في المدخل إيراداً يشعر بعدم الشذوذ ، وشذ أيضاً فيه دخول التاء على الرب نحو : تَرَّبِي لأفعلن ، وقالوا أيضاً : تَرَّب الكعبة . وأطلق ابن عصفور في المقرب كون التاء تجرُّ الرب من غير تعرض لشذوذ ، لكنه قال في شرح الجمل إنه قليل جداً ، وقالوا أيضاً : تالرحمن وتحياتك .

( ومنها : إلى للانتهاء مطلقاً ) - أي في الزمان والمكان آخراً وغيره نحو : سرت إلى آخر النهار ، وإلى آخر المسافة ، وإلى نصف النهار ، وإلى نصف المسافة ، وإذا وجدت قرينة تدل على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، أو خروجه عمل بمقتضاها نحو : اشتريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل ، فلا يعهد شراء<sup>(٢)</sup> الشقة دونه ، ونحو : اشتريت الفدان إلى الطريق ، فالطريق خارج ؛ وعند عدم القرينة قيل : يدخل ، وقيل : إن كان من جنس ما قبله

(١) الأنبياء : ٥٧ .

(٢) في ( د ، ز ) : شَرَى الشقة .

احتمل الدخول ، والأظهر أن لا يدخل ، قاله عبد الدايم القيرواني ، وقيل : لا تدخل مطلقاً ، وعليه أكثر المحققين ففي<sup>(١)</sup> : اشترت البستان إلى الشجرة الفلانية ، الشجرة خارجة عن الشراء ، لأنها للاتهاء ، والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، لكن<sup>(٢)</sup> يجوز فيجعل القرب من الاتهاء انتهاء ، فلا بد من قرينة ، وإن لم توجد أعملت الحقيقة .

( وللمصاحبة ) - قاله الكوفيون وكثير من البصريين ، كما قال الحضراوي : وعليه حمل المفسرون قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ؟ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> : وخرجه من منع على تضمين معنى الإضافة ، أي مَنْ يُضِيفُ نصرته ، ولا تضيفوا أموالهم .. قال الفراء : وإنما تجعل إلى كع إذا ضمت شيئاً إلى شيء ، لقول العرب : الذود إلى الذود إبل ، فإن لم يكن ضمٌّ لم يجز ، فلا يقال : إلى فلان مال ، أي معه . والذود ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، ومعنى المثل : إذا جمع القليل مع القليل صار كثيراً .

( وللتبيين ) - وهي المتعلقة في تعجب أو تفضيل محب أو بغض ، لتبيين فاعلية مصحوبها : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾<sup>(٥)</sup> .

( ولموافقة اللام ) - ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فاللام الأصل ، كما قال تعالى :

(١) في ( د ، ز ) : في

(٢) في ( ز ) : إلا .

(٣) الصف : ١٤ .

(٤) النساء : ٢ .

(٥) يوسف : ٣٣ .

(٦) النمل : ٣٣ .

﴿ لله الأمر ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ هل لنا من الأمر من شيء ؟ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ إن الأمر كله لله ﴾<sup>(٣)</sup> ، وكذا : ﴿ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾<sup>(٤)</sup> لقوله : ﴿ الذي هدانا لهذا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ قل الله يهدي للحق ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ يهدي للتي هي أقوم ﴾<sup>(٧)</sup> .

( وفي ) - وهو مذهب كوفي ، وقال به العتبيّ ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ هل لك إلى أن تزكى ؟ ﴾<sup>(٨)</sup> وقول النابغة :

١٩٥ - فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليّ به القار أجرب<sup>(٩)</sup>  
وخرج على التضمين ، أي أدعوك إلى أن تزكى ، وكأني مبغض إلى الناس ،  
فإن الجمل الأجرب المطلي بالقطران<sup>(١٠)</sup> مبغض .

( ومن ) - قاله الكوفيون والعتبيّ ، واستشهد له بقول ابن أحرر :

١٩٦ - تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إليّ ابن أحررا؟<sup>(١١)</sup>

(١) الروم : ٤ ، وزاد في ( د ) : ﴿ من قبل ومن بعد ﴾ .

(٢) آل عمران : ١٥٤ .

(٣) آل عمران : ١٥٤ .

(٤) البقرة : ١٤٢ ، ٢١٣ .

(٥) الأعراف : ٤٣ .

(٦) يونس : ٣٥ .

(٧) الإسراء : ٩ .

(٨) النازعات : ١٨ .

(٩) في الدرر ٢ / ١٣ : استشهد به على مجيء إلى بمعنى في . قال الدماميني : وتأوله بعضهم على تعلق إلى بمحذوف ، أي مطلي بالغار مضافاً إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام ؛ وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلي معنى مبغض ، قال : ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز : زيداً إلى الكوفة بمعنى في الكوفة . والوعيد التهديد ، والقار القطران .. والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يستعطف فيها النعان بن المنذر .

(١٠) في ( د ) : بالقار .

(١١) في الدرر ٢ / ١٣ : استشهد به على مجيء إلى بمعنى من ، أي فلا يروى مني ، وخرجه بعضهم =

أي فلا يروى مني ، وخرج على تقدير : فلا يروى ظمؤه إليّ .

( ولا تزداد ، خلافاً للفراء ) - وخرَجَ هو على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ فاجعل أفئدةً من الناس تهوى إليهم ﴾<sup>(١)</sup> بفتح الواو ، ونظيرها باللام في : ﴿ ردف لكم ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال المصنف : وأولى منه كون الأصل : تهوي بكسر الواو ، لكن فتحت على لغة طيبي في قولهم في رَضِيَ : رَضَى ، وفي ناصية : ناصاة ، ورد عليه بأنه ليس من لغة طيبي أن يقولوا في يجزي يجزى بالفتح ، بل ذلك مخصوص عندهم بنحو رضي ونحو الناصية ، وتخريج الآية على هذا تضمنين تهوى بمعنى تميل .

( ومنها اللام للملك ) - المال لزيد .

( وشبهه ) - أدوم لك ما تدوم لي .

( وللتليك ) - وهبت لزيد ديناراً .

( وشبهه ) - ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم

بنين وحفدة ﴾<sup>(٣)</sup> .

( وللاستحقاق ) - الجلباب للجارية ، والحبل للفرس .

( وللنسب ) - لزيد عمّ هو لعمره خال .

( وللتعليل ) - ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾<sup>(٤)</sup> ، وكذا الجارة اسم من

---

= على حذف مضاف، أي فلا يروى ظمؤه إليّ ، والبيت لابن أحر الباهلي .

وفي ش . ش . العيني . على الأشموني والصبان ٢ / ٢١٤ قال : تقول أي الناقة ، وقد عاليت أي علوت ، بالكور بكاف مضومة ثم راء الرحل .. وابن أحر هو عمرو بن أحر قائل البيت .

(١) إبراهيم : ٣٧ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) النمل : ٧٢ .

(٤) النساء : ١٠٥ .

غاب حقيقةً أو حكماً ، عن قائل قول<sup>(١)</sup> متعلق به ، نحو : ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا : لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

( وللتبليغ ) - وهي الجارّة اسم سامع قول أو ما في معناه ، نحو : قلت له ، وبنيت له ، وشكرت له ، ونصحت له .

( وللتعجب ) - :

١٩٧ - فلله عيناً من رأى من تفرق أشت وأنأى من فراق المحصب<sup>(٤)</sup> ( وللتبيين ) - وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها ، مبينة صاحب معناها ، نحو : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وسُقياً لزيد ، والمتعلقة بحب في تعجب أو تفضيل مبينة مفعولية مصحوبها ، نحو : ما أحبّ زيداً لعمرو ، ﴿ والذين آمنوا أشدّ حبّاً لله ﴾<sup>(٦)</sup> .

( وللصيورة ) - ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ﴾<sup>(٧)</sup> .

( ولواقفة في ) - ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿ لا يجلبها

(١) في ( د ) : عن قول قائل .

(٢) الأحقاف : ١١ .

(٣) آل عمران : ١٦٨ .

(٤) في لسان العرب - حصب : التحصيب إذا نفر الرجل من منى إلى مكة للتوديع ، أقام بالأبطح حتى يجمع بها ساعة من الليل ، ثم يدخل مكة .. فالتحصيب نزول المحصب بمكة ، وأنشد : فلله عينا من رأى ... البيت ، والشاهد في قوله : فلله عينا من رأى ... حيث جاءت اللام للتعجب .

(٥) يوسف : ٢٣ .

(٦) البقرة : ١٦٥ .

(٧) القصص : ٨ .

(٨) الأنبياء : ٤٧ .

لوقتها إلا هو ﴿<sup>(١)</sup>﴾ .

( وعند ) - كقراءة الجحدريّ : ﴿ بل كذبوا بالحقِّ لما جاءهم ﴾ <sup>(٢)</sup> قال أبو الفتح : أي عند مجيئه إياهم ، نحو : كتب لخمسٍ خلونَ .

( وإلى ) - ﴿ سقناه لبلد ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ كلٌّ يجري لأجل ﴾ <sup>(٤)</sup> .

( وبعْدَ ) - ﴿ أقم الصلاةَ لدلوكِ الشمسِ ﴾ <sup>(٥)</sup> أي بعد زوالها .

١٩٨ - فلما تفرّقنا كأنّي ومالكاً ل طول اجتماع لم نبت ليلةً معاً <sup>(٦)</sup>  
أي بعد طول .

( وعلى ) - ﴿ يخرّون للأذقان ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ دعانا لجنبه ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ﴿ وتلّه للجبين ﴾ <sup>(٩)</sup> .

( ومنْ ) - :

١٩٩ - لنا الفضل في الدنيا وأنفك راعمٌ ونحن لكم يوم القيامة أفضل <sup>(١٠)</sup>  
أي ونحن منكم .

---

(١) الأعراف : ١٨٧ .

(٢) ق : ٥ .

(٣) الأعراف : ٥٧ .

(٤) الرعد : ٢ ، فاطر : ١٣ ، الزمر : ٥ .

(٥) الإسراء : ٧٨ .

(٦) في المغني ١ / ٢١٣ ، وأمالي ابن السجري ٢ / ٢٧١ : الشاهد على مجيء اللام بمعنى بعد : والبيت من قصيدة لمتن بن نويرة الصحابي البربوعي ، يرثي بها أخاه مالكا .

(٧) الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩ ، ﴿ ويخرّون .. ﴾ .

(٨) يونس : ١٢ .

(٩) الصافات : ١٠٣ .

(١٠) في الدرر ٢ / ٣١ : استشهد به على مجيء اللام بمعنى منْ ، واستشهد به الأشموني على هذا المعنى =

وكون اللام للصيرورة هو قول الأخفش ، ومن منع ذلك رَدَّها إلى التعليل  
بجذب السبب وإقامة المسبب مقامه ، وكونها بمعنى مِنْ وما بعده هو قول  
الكوفيين والقتبي .

( وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو : للرؤيا تعبرون ) - وهو كل  
عامل ضَعَّف بالتأخير ، نحو : لزيدٍ ضربت . واحترز بالواحد من المتعدي إلى  
اثنين ، فلا تزداد مع معموله ، كذا قال المصنف ، وقد جاء السماع بخلافه ، قال  
الشاعر :

٢٠٠ - أَحْجَاجٌ لَا تَعْطِي الْعَصَاةَ مِنْهُمُ      وَلَا اللَّهُ يَعْطِي لِلْعَصَاةِ مِنْهَاهَا<sup>(١)</sup>  
وإذا زيدت معه في التأخير عن العامل ففي التقديم أولى .

و ( ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ<sup>(٢)</sup> ﴾ ) - وهو العامل الفرعيّ ، ومنه :  
﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ<sup>(٣)</sup> ﴾ ، والقياس على هذين النوعين سائغ .

( وسامعاً في نحو : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ<sup>(٤)</sup> ﴾ ) - ومنه :

٢٠١ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ      مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمَعَاهِد<sup>(٥)</sup>

---

= أيضاً . قال الصبان : راغم أي لاصق بالرغام بفتح الراء ، وهو التراب ، كناية عن الذلة والاحتقار .  
والبيت لجرير .

(١) في المغني ١ / ٢١٨ ش ٢٦٤ قال : وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرها في قول ليلى  
الأخيلية ، أحجاج لا تعطي ... البيت ، ثم قال : وهو شاذ لقوة العامل .

(٢) هود : ١٠٧ .

(٣) البقرة : ٩١ .

(٤) النمل : ٧٢ .

(٥) في الدررر ٢ / ٣٢ : استشهد به على مجيء اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، وهو هنا  
سامعاً لا قياساً ، والبيت لابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

أي ردفكم ، وأجار مسلماً . ولم يذكر سيبويه زيادة اللام ، وذهب إليه المبرد .  
( وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة ) - فيقول غيرهم من العرب : لكم  
ولنا ولها وله ، بفتح اللام ، وأما خزاعة فيكسرون اللام مع المضمر ، كما فعل هم  
وغيرهم مع المظهر ، وهذا في غير الياء<sup>(١)</sup> والمستغاث .

( ومع الفعل لغة عكس وبلعنبر ) - ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير :  
﴿ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ﴾<sup>(٢)</sup> بفتح اللام<sup>(٣)</sup> ، وحكى أبو زيد أنه سمع  
من يقول<sup>(٤)</sup> : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾<sup>(٥)</sup> .

بفتح اللام<sup>(٦)</sup> .

( وتساوي لام التعليل معنى وعملاً كي مع أن ) - :

٢٠٢ - فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كما أن تغر وتخدعنا<sup>(٧)</sup>؟  
فمعى كي فيه التعليل ، وعملها الجرّ ، وظهور أن بعدها كما في البيت شدوذ .

---

(١) في هامش ( ز ) : أي ياء المتكلم لاطراحهم كسر ما قبلها .

(٢) إبراهيم : ٤٦ .

من (٣) إلى (٦) سقط من ( ز ) .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٥) الأنفال : ٣٣ .

(٧) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٠٤ : قاله جميل بن عبد الله وهو أصح مما قاله  
الزخشيري أنه لحسان ؛ والهمزة للاستفهام ، وكلّ الناس منصوب بمانحاً ، من المنح وهو العطاء ، وهو خبر  
أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له .

والشاهد في كما أن ، حيث ظهرت فيه أن للضرورة .

وفي المعنى ١ / ١٨٣ : فكي إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن ، ولا تظهر أن بعد كي إلا في  
الضرورة ، كقوله : فقالت : أكل الناس ... البيت ، وعن الأخفش أن كي جارة دائماً ، وأن النصب  
بعدها بأن ظاهرة أو مضرة ؛ ويردّه نحو : ﴿ لكيلا تأسؤا ﴾ - الحديد : ٢٣ .



( وما أختها ) - أي أخت أن ، وهي المصدرية :

٢٠٣ - إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما يرادُ الفتى كما يضّر وينفَع<sup>(١)</sup> ( والاستفهامية ) - كقولك سائلاً عن العلة : كي م فعلته ؟ وفي الوقف : كيه ؟ كما تقول : لم فعلت ؟ وله ؟

( ومنها الباء للإلصاق ) - نحو : وصلت هذا بهذا ، ونحو : مررت بزید ؛ والإلصاق في هذا مجاز ، لما ألزق المرور بمكان بقرب زيد ، جعل كأنه ملزق<sup>(٢)</sup> به ، ونحو : أمسكت بزید ، أي باشرت إمساكه ؛ وهذا لا يعطيه أمسكت زیداً ، وإنما يعطي منعه التصرف بوجه ما ؛ ولم يذكر سبويه للباء معنى غير الإلصاق ؛ وحركة الباء الكسر ، وربما فتحت مع الظاهر فقالوا : بزید ، حكاه أبو الفتح عن بعضهم .

( وللتعدية ) - وهي الداخلة على الفاعل فيصير مفعولاً ، نحو : ذهب الله بنورهم<sup>(٣)</sup> ، ودفعت بعض الناس ببعض ، وصككت الحجر بالحجر .

---

(١) في ديوان النابغة الجعديّ : يرَجِي الفتى . . . وفي الحاشية : تخريجه : قال العيني : قيل : إن قائله هو النابغة الذبياني ، وقيل الجعدي ، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم ؛ كذا ذكره البحري في حماسه . ولم أجده في ديوان الذبياني ، وهو في ديوان الجعدي ، بيت مفرد برقم ٦ ص ٢٤٦ . وفي الحاشية أيضاً : وقال العيني : إن دخول كي على ما المصدرية نادر ، ورأيت في طبقات النحاة لأبي بكر محمد الشهر بالتاريخي ، عند ترجمة يونس بن حبيب ، أن يونس قال : كان عبد الأعلى بن عامر فصيحاً ، وهو الذي يقول ؟ إذا أنت لم تنفع فضر . . . البيت ، بنصب يضّر وينفعا . . . هذا وقد نسبه الباقلائي في إعجاز القرآن لقيس بن الخطيم ، بنصب يضّر وينفع ، وكذا ذكره في معجم شواهد العربية - ملحقات ديوان قيس ص ١٧٠ .

والشاهد في كما حيث دخلت على ما المصدرية ، وهو نادر ، وقيل : كافة ؛ والمعنى أن الفتى يرجى ليضر من يستحق الضرّ ، وينفع من يستحق النفع .

(٢) في ( ز ) : ملترق .

(٣) البقرة : ١٧

( وللسببية ) - قال المصنف : وهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً ، نحو : ﴿ فأخرج به من الثمرات ﴾<sup>(١)</sup> ، و ﴿ ترهبون به عدو الله ﴾<sup>(٢)</sup> ، وكتبت بالقلم ؛ قال : والنحويون يعبرون عنها بالاستعانة ، واخترت السببية لأجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى ؛ إذ يجوز أن تستعمل فيها السببية دون الاستعانة . انتهى .

والمغاربة فرقوا بينها ، فقالوا : السببية هي الداخلة على سبب الفعل ، نحو : عنفته بذنبه ؛ وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبت بالقلم .

( وللتعليل ) - وهي التي تحسن غالباً في موضع اللام ، نحو : ﴿ فبظلم من الذين هادوا ﴾<sup>(٣)</sup> . واحترز بغالب من قولهم : غضبت لفلان ، إذا غضبت من أجله وهو حي ، وغضبت بفلان ، إذا غضبت من أجله وهو ميت ، وهذه هي التي عبر عنها المغاربة بباء السبب .

( وللمصاحبة ) - وهي التي تحسن في موضعها مع ، ويعني عنها وعن مصحوبها الحال نحو : ﴿ قد جاءكم الرسول بالحق ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي مع الحق ، أو مُحَقَّقاً ، ﴿ اهبط بسلام ﴾<sup>(٥)</sup> ، أي مع سلام أو مسلماً ؛ ولساواة هذه الباء مع ، قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به .

(١) البقرة : ٢٢ ، إبراهيم : ٢٢

(٢) الأنفال : ٦٠

(٣) النساء : ١٦٠

(٤) النساء : ١٧٠

(٥) هود : ٤٨

( وللظرفية ) - وهي التي يحسن مكانها في : ﴿ ولقد نصرمك الله ببدر ﴾<sup>(١)</sup> ،  
﴿ نجيناهم بسحر ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وللبدل ) - وهي التي يحسن مكانها بدل ، كقول رافع بن خديج :  
ما يسرني أني شهدت بداراً بالعقبة ؛ وقوله :

فليت لي بهم قوماً<sup>(٣)</sup> . . . البيت

- ٢٠٤

( وللمقابلة ) - وهي الداخلة على الأثمان والأعواز ، نحو : اشتريت الفرس  
بألف ، وكافأت الإحسان بضعف ؛ وقد تسمى باء العوض .

( ولموافقة عن ) - ﴿ ويوم تشق السماء بالغمام ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ يسعى نورهم بين  
أيديهم وبأيمانهم ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ قال الأخفش : ومثله : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ وأثبت  
هذا المعنى لها الكوفيون بعد السؤال ، وذكروا الآية ، وبيت علقمة :

فإن تسألوني بالنساء<sup>(٧)</sup> . . . البيت .

- ٢٠٥

(١) آل عمران : ١٢٣

(٢) القمر : ٣٤

(٣) في المغني ١ / ١٠١ وما بعدها ، ذكر الباء حرف جر لأربعة عشر معنى ، ذكر منها : الإلصاق  
والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل . . . قال : كقول الحماسي : فليت لي  
بهم . . . البيت ، والشاهد في قوله : بهم ، أي بدلهم ؛ والبيت من مقطعة لقريط بن أنيف من شعراء  
بلعبر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فرسانا وركباننا

(٤) الفرقان : ٢٥

(٥) الحديد : ١٢

(٦) الفرقان : ٥٩

(٧) البيت من قصيدة لعلقمة الفحل ، مدح فيها الحارث بن أبي شمر الغساني - ديوانه ١٣١ :  
فإن تسألوني بالنساء فإنني خبير بأدواء النساء طبيب  
والشاهد في قوله : بالنساء ، ومجيء الباء بمعنى عن ، أي عن النساء .

( وعلى ) - قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقَنْطَارٍ . . . ﴾  
 و ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ ﴾<sup>(١)</sup> أي على قنطار ، وعلى دينار ، لقوله تعالى :  
 ﴿ هَلْ أَمْنَكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وأثبت لها ذلك الكوفيون  
 أيضاً .

( ومن التبعية ) - أثبتته الكوفيون والقتبي ، وذكره الفارسي في التذكرة ،  
 وروى عن الأصمعي في قوله :

٢٠٦ - شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لَجَجِ خَضِرٍ لَهِنَّ تَيْجٍ<sup>(٣)</sup>

واستدل الكوفيون بقوله تعالى : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup>

( وتزاد مع فاعل ) - نحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وأحسب يزيد .

( ومفعول ) - نحو : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَدْعِ  
 النخلة ﴾<sup>(٧)</sup> .

( وغيرها ) - نحو : بحسبك درهم ، وما زيد بقاءم .

(١) آل عمران : ٧٥

(٢) يوسف : ٦٤ ، وزاد في ( د ) ح « من قبل » .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي - هذليين ١ / ٥١ - وبه شاهدان : أحدهما موافقة الباء لمن  
 التبعية في قوله : بماء البحر ، أي من ماء البحر ، وهو موضع الشاهد هنا ؛ والآخر مجيء متى جارة  
 موافقة لمن أو وسط في قوله : متى لجج - مغني ١ / ١٠٥ ، ٣٣٥ - وتيج من نأجت الريح تنأج تيجاً  
 تحركت بسرعة مع صوت .

(٤) الإنسان : ٦

(٥) الرعد : ٤٣ ، والإسراء : ٩٦

(٦) البقرة : ١٩٥

(٧) مريم : ٢٥

( ومنها : في للظرفية ، حقيقةً ) - نحو : زيدٌ في البيت ، والمالُ في الكيس .

( أو مجازاً ) - نحو : نظرت في العلم ، ﴿ ولكم في القصص حياة ﴾<sup>(١)</sup>

( وللمصاحبة ) - أثبتته الكوفيون والقُتبيّ ، وتبعهم المصنف ، ومذهب سيبويه والمحققين أنها لا تكون إلا للدعاء حقيقةً أو مجازاً ، واحتج للمصاحبة بقولهم : فلان عاقل في حلم ، وقوله تعالى : ﴿ قال ادخلوا في أمم ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾<sup>(٣)</sup> ، والظرفية المجازية ممكنة<sup>(٤)</sup> .

( وللتعليل ) - ﴿ لمسّم فيما أخذتم ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ فذلكنّ الذي لمتنني فيه ﴾<sup>(٦)</sup>

( والمقايسة ) - وهي الداخلة على تالٍ بقصد تعظيمه وتحقير متلّوه نحو : ﴿ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة ﴾<sup>(٧)</sup> ، و « ما أنتم في سواكم من الأمم »<sup>(٨)</sup> .

( ولووافقة على ) - أثبتته الكوفيون والقُتبيّ ، وجعل منه : ﴿ في جذوع النخل ﴾<sup>(٩)</sup> ، وحكى يونس أن العرب تقول : نزلت في أيك أي على أيك .

(١) البقرة : ١٧٩

(٢) الأعراف : ٢٨ ، وزاد في ( د ) : « قد خلت من قبلكم »

(٣) القصص : ٧٩

(٤) أي في أمثلة المصاحبة

(٥) الأنفال : ٦٨

(٦) يوسف : ٣٢

(٧) التوبة : ٣٨

(٨) ترمذي جنة ١٣ ، مسند الإمام أحمد ١ / ٣٨٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٢ / ٢٧٨ ، ٣ / ٢٣ ، ٦ / ٤٤١

(٩) طه : ٧١

( والباء ) - أثبتته المذكور أيضاً ، وجعل منه : ﴿ يذروكم فيه ﴾<sup>(١)</sup> أي به ،  
وحكى يونس عن بعض العرب : ضربته في السيف .

( ومنها : عن للمجاورة ) - وهو الأكثر فيها نحو : صدَّ عنه ، وأعرض عنه ،  
وسقاه عن ظمأ ، وتوافقها فيه مِنْ ، ولذا تعاقبا في بعض الأفعال ، وقرئ :  
﴿ الذي أطعمهم عن جوع ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقالوا : كساه عن عري ، ومن عري<sup>(٣)</sup> ،  
ومنعه عن الشيء ، ومنه .

( وللبدل ) - كقولهم : حجَّ فلان عن فلان ، وقال تعالى : ﴿ واتقوا يوماً  
لا تجزي نفس عن نفس شيئا ﴾<sup>(٤)</sup> .

( وللاستعلاء ) - أثبتته الكوفيون والقتبي ، مستدلين بقوله :

٢٠٧ - لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عني وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي<sup>(٥)</sup>

أي لا أفضلت عليّ ، ولا أنت مالكي فتسوسني ، وخرج على تضمين معنى  
الانفراد .

(١) الشورى : ١١

(٢) قریش : ٤

(٣) سقطت من ( ز )

(٤) البقرة ح ٤ ، ١٢٣

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ : قال ذو الإصبع العدواني ، واسمه  
الحريثان بن الحارث بن محرث ، من قصيدة طويلة - بالفضليات ٣٢٥ - أي لله در ابن عمك ، يقال هذا  
في المدح ، وابن عمك مُبتدأ ، والله خير . والشاهد في عني فإن عن بمعنى على وأنت مبتدأ وديانِي خبره ،  
أي ولا أنت مالك أمري فتخزوني أي تسوسني من خزاه يخزوه إذا ساسه وقهره ، خزواً ، والخزوي مصدر  
خزى يخزى إذا ذلَّ ، والمعنى فما أنت ديّاني فما تخزوني .

( وللاستعانة ) - أثبتته من سبق ، وجعلوا منه : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾<sup>(١)</sup> ، وحكى الفراء : رميت عن القوس ، وبالقوس ، وحكى أيضاً : على القوس .

( وللتعليل ) - أثبتته الكوفيون ، وجعلوا منه قولهم : أطعمته عن جوع ، ووافقهم ابن السراج ، وخرج المصنف على ذلك : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن مؤعدة ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ﴾<sup>(٣)</sup> .

( ولموافقة بعد ) - أثبتته الكوفيون والقتبي ، وجعلوا منه : ﴿ لتركن طبقاً عن طبق ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله :

☆ وَمَنْهَلٍ وَرَدُّتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ ☆<sup>(٥)</sup>

- ٢٠٨ -

( وفي ) - كقوله :

٢٠٩ - وَأَسِ سَرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَأَنِيا<sup>(٦)</sup>  
أي في حمل ، كقوله<sup>(٧)</sup> تعالى : ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾<sup>(٨)</sup> ، قاله المصنف .

(١) النجم : ٢

(٢) التوبة : ١١٤

(٣) هود : ٥٣

(٤) الانشقاق : ١٩

(٥) في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٩ قال : وتكون عن مكان بعد ، قال العجاج : ومنهل . . . البيت ، قال : أراد : بعد منهل ، ثم جاء بالآية وقال : أي حالا بعد حال .

(٦) جاء في الدرر ٢ / ٢٥ : ووأس . . قال : من المواسة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٤ قال الصبان : وأس سرارة الحي . . من أساه بمد الهمزة أي واساه ؛ أي أعط أشرافهم ، والرِّبَاعَةُ بالكسر نجوم الحماله ، أي أقساط ما يتحملة الإنسان من دية أو غيرها ، فعن بمعنى في بدليل : ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ والبيت للأعشى - ديوانه ٢١٧

(٧) في المغني ١ / ١٤٨ كما في الصبان : بدليل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ .

(٨) طه : ٤٢

والرِّبَاةُ نحو من الحمالة ، والحمالة بالفتح ما يحمل عن القوم من دية وغرامة .

( وتزاد هي ) - كقوله :

٢١٠ - أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَامِئُهَا فَهَلَّا لَتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ <sup>(١)</sup> ؟

قال ابن جني : أراد : فهلاً عن التي بين جنبيك تدفع ؟ فحذف عن وزادها بعد التي عوضاً .

( وعلى ) - كقول الراجز :

٢١١ - إِنْ الْكَرِيمِ وَأَيُّكَ يَعْتَلُّ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ <sup>(٢)</sup>

قال ابن جني : أراد : من يتكلم عليه ، فحذف عليه ، وزاد على عوضاً .

( والباء ) - كقوله :

٢١٢ - وَلَا يُوَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخْوَثَقَةٌ ، فَانظُرْ بَيْنَ تَثْقِ <sup>(٣)</sup>

أَيِّ مِنْ تَثْقِ بِهِ ، فَحَذَفَ بِهِ ، وَزَادَ الْبَاءَ قَبْلَ مَنْ عَوْضًا عَنِ الْمَحذُوفَةِ .

( عوضاً ) - كما سبق تمثيله .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٤ قال الصبان : قوله : أتجزع إن نفس . . . يصح في إن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة ، وكسرهما على أنها شرطية داخلية على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه ، وأبقى فاعله وهو نفس ، أي إن هلكت نفس والحمام الموت ، وقوله : فهلا . . الخ الأصل : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضاً عنه

(٢) في المغني ١ / ١٤٤ بعد أن ذكر زيادتها للتعويض ، جاء بعبارة الشارح عن ابن جني

(٣) قال في الصبان على الأشموني ٢ / ٢١٩ : ولا يُوَاتِيكَ مهموز الفاء ، ولك إبدال الهمزة وأو أي يساعدك ، وفي الدررر ٢ / ١٥ : استشهد على زيادة الباء عوضاً . والبيت لسالم بن وابصة - معجم شواهد العربية .



( ومنها على ) - ومذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف وغيرها أنها لا تكون إلا اسماً ، وهو أحد قولي الشلوين ، ونسبوه<sup>(١)</sup> إلى سيبويه ، لقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم : وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً ، ومشهور قول البصريين أنها حرف ، إلا إن جُرَّتْ مِنْ ، واستدل الأخفش بقولهم : سَوَّيْتُ عَلِيَّ ثِيَابِي ، على اسميتها ، إذ لا يجوز : فرحت بي ، وعنه قال ابن عصفور : إنها تكون اسماً في : هَوْنٌ عَلَيْكَ ، ونحوه ، وإذا كانت اسماً فقييل : مبنية ، كما بنيت عن اسماً ، وقيل : معربة ، لأنه الأصل في الأسماء .

( للاستعلاء حساً ) - ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

( أو معنى ) - ﴿ وَلِهِنَّ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَّ ﴾<sup>(٣)</sup> .

( وللمصاحبة ) - أثبتته الكوفيون والقتبي ، وخرج المصنف عليه : ﴿ وَأَتَى

الْمَالِ عَلَى حَبِّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

( وللمجاوزة ) - أثبتته من تقدّم ، مستدلين بقوله :

٢١٣ - إذا رضيت عليّ بنو قشير لَعَمْرُ اللَّهِ أعجبتني رضاها<sup>(٦)</sup>

(١) في ( د ) : ونسبه

(٢) المؤمنون : ٢٢

(٣) البقرة : ٢٢٨

(٤) البقرة : ١٧٧

(٥) الرعد : ٦

(٦) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٢ : قاله التحيف العامري العقيلي ، والشاهد في قوله : عليّ ، فإن على فيه بمعنى عن ، ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف ، وبنو قشير قبيلة ، وعمر الله مبتدأ وخبره محذوف أي قسمي ، وجواب القسم محذوف مدلول عليه بجواب إذا ، والشاعر يمدح حكيم بن المسيب القشيري ويقول : إذا رضيت عني بنو قشير أعجبتني ذلك

( وللتعليل ) - ﴿ وتكبروا لله على ما هداكم ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال الكوفيون والقُتبيّ :  
تكون بمعنى اللام ، وأنشدوا :

٢١٤ - رَعْتَهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَعَارَا<sup>(٢)</sup>  
أي وخلالها ، يصف إبلا سمنت ، والنَّيُّ الشحم ، واستغارا استفعل من السعير ،  
أشبع الفتحة فتولدت الألف .

( وللظرفية ) - ﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ ودخل  
المدينة على حين غفلة ﴾<sup>(٤)</sup> ، وأثبتته من تقدّم .

( ولموافق من ) - أثبتته أولئك أيضاً ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ إذا اكتالوا على  
الناس ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ إلا على أزواجهم ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) البقرة : ١٨٥

(٢) في النسخ الثلاث : واستعارا بالعين المهملة ، وفسرها الشارح بقوله : واستعار استفعل من  
السعير ؛ وهي رواية . وفي خزنة الادب ٤ / ٢٥٠ :

رَعْتَهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَعَارَا  
بالعين المعجمة ؛ قال : على أن على فيه ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون وابن قتيبة في أدب  
الكتاب ، لأنه يقال : خلا له الشيء بمعنى تفرغ له ؛ قال ابن السيد : كان الوجه أن يقال : وخلالها ،  
ولكن قوله : وخلالها ، يفيد ما يفيد قوله : إنه وقف عليها ، فخلا صُمن معنى وقف وحبس  
عليها . . . والبيت من قصيدة للراعي . . . وقوله : رعت أي رعت الناقة ذلك النبات أشهراً وتخلّت  
به لم يرعه غيرها ، وطار النَّيُّ أي ارتفع الشحم ، واستغارا أي هبط فيها ، والنَّيُّ مصدر نَوَيْتِ الناقة أي  
سمنت تنوى نواية ونَيْتاً فهي نواية . . .

وقال ابن السيد في شرحه : وصف ناقة فقال : رعت هذا الموضع أشهر الربيع ، وخلالها فلم يكن  
لها فيه منازع فسمنت ، والنَّيُّ الشحم ومعنى طار أسرع ظهوره ؛ وقال ابن قتيبة في كتاب المعاني :  
استغار وغار واحد ، كأنه قال : ظهر النَّيُّ فيها واستتر . . . قيل : ويروى بالعين المهملة .

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) القصص : ١٥

(٥) سورة المطففين : ٢ ، وزاد في ( د ) : ﴿ يستوفون ﴾ .

(٦) المؤمنون : ٦ ، والمعارج : ٣٠

( والباء ) - وهو قولهم أيضاً ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾<sup>(١)</sup> ، وقالوا : اركب على اسم الله .

( وقد تزايد دون تعويض ) - كقول حميد بن ثور :

٢١٥ - أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاة تروق<sup>(٢)</sup>

أى تروق<sup>(٣)</sup> كل أفنان ، وراق كأعجب<sup>(٤)</sup> متعدّ بنفسه ، راقني حسن الجارية ؛ وفي الحديث : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ<sup>(٥)</sup> .. » ، والذي نصّ عليه سيبويه أن على وعن لاتزادان .

( ومنها حتى لانتفاء العمل بمجرورها أو عنده ) - قال المصنف : فتقول : ضربت القوم حتى زيد ، فيحتمل كون زيد مضروباً انتهى الضرب به ، وكونه غير مضروب انتهى الضرب عنده ، فهو كالمجرور بـإلى ، أشار إلى هذا سيبويه والفراء وثعلب ، وبعضهم يقول ، وعليه جرى المغاربة : إن دلّت قرينة على الثاني عمل بمقتضاها ، وإلا فهو داخل ؛ ومن الخارج للقرينة :

(١) الأعراف : ١٠٥ .

(٢) في الدرر : ٢ : ٢٢ : استشهد به على زيادة على دون تعويض ، قال : لأن راق يتعدى بنفسه ، قال : وفي التسهيل وشرحه : وأورد العبارة ، ثم قال : كذا أنشده المصنف شاهداً على هذا المعنى ، قال ابن هشام - والأشونى - وفيه نظر ، لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المعنى : تعلو وترتفع . قال : ويمكن أن يقال : السرحة كناية عن امرأته ، وأفنان العضاة كناية عن نسوة ، وحينئذ يصح الإعجاب إليهن .

وفي حاشية الصبان على الأشونى : ٢ / ٢٢٢ : الأفنان جمع فنن وهو الغصن ، والعضاة جمع عضه كعنب ، وأعضه كعنبية ، وأعضاهة كرسالة : كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها ، كذا في القاموس .

(٣) في ( د ) : تروق على كل أفنان .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) ترمذي نذور : ٧ ، نسائي أيمان : ٣٩ ، مسلم أيمان : ١٤ .

٢١٦ - سقى الحيا الأرض حتى أمكن عُزيت لهم فلا زال عنها الخير محدوداً<sup>(١)</sup>

وفي الإفصاح أن مذهب المبرد والفرسي وابن السراج أنه داخل ، ومذهب الفراء والزجاجي وجماعة أنه داخل ، ما لم يكن غير جزء<sup>(٢)</sup> ، نحو قولهم : إنه لينام الليل حتى الصباح . والذي يقتضيه ظاهر كلام سيويه وتمثيله أنه داخل إذا كان بعضاً ، ولا شك في حمل هذا على ما إذا لم توجد قرينة تقتضي الخروج كالبيت .

( ومجروها إما بعضٌ لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً ) - كرجال وقوم .

( أو غير صريح ) - وهو مادل على الجمع بغير لفظ موضوع له نحو : ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فمجور حتى منتهى أحياناً مفهومة لم يصرح بذكرها .

( وإما كبعض ) - كقوله :

٢١٧ - ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد ، حتى نعله ألقاهما<sup>(٤)</sup> أي ألقى ما يثقله ، ويروى نعله بالأوجه الثلاثة .

---

(١) في المغني : ١ / ١٢٤ برواية : محدوداً ، وفي الأشموني مع الصبان : ٢ / ٢١٤ برواية : محدوداً ، كما في ( ز ، غ ) . وفي ( د ) والدرر مجذوداً بالمعجمات ، وقد ذكر الصبان الروايات الثلاث .. قال الصبان : الحيا بالقصر ، وقد يمدُّ أي المطر ، والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه . وفي الدرر : ٢ : ١٧ : استشهد به على أن القرينة هنا دالة على عدم دخول الغاية فيما قبلها .. وكذا قال في المغني .

(٢) في ( د ) : ما لم يكن جزءاً .

(٣) يوسف : ٣٥

(٤) قال الصبان في حاشيته : ٢ / ٢١٤ : الضير في ألقى يرجع إلى المتلمس في قصته هو وطرفة مع =

( ولا يكون ضميراً ) - هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الكوفيون ذلك<sup>(١)</sup> ، فتدخل على المضمرات المحرورات كلها ، واستدلوا بقوله :

٢١٨ - فلا والله لا يُلْفِي أناسٌ فتى حتّاك يابن أبي زياد<sup>(٢)</sup> وهو عند البصريين ضرورة .

( ولا يلزم كونه آخر جزء ، أو ملاقي<sup>(٣)</sup> آخر جزء ، خلافاً لزاعم ذلك ) - هو

---

= عمرو بن هند ، وهي مشهورة ، وقوله : حتى نعله بالجر ، لأن الكلام في الجارة كما هو ظاهر ، وإن روي أيضاً بالنصب على الاشتغال ، فحتى ابتدائية ، والهاء في ألقاها للنعل ، أو على العطف ، فحتى عاطفة ، والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة ، وجملة ألقاها توكيد ، والرفع على الابتداء ، فحتى ابتدائية ، والهاء للنعل ، والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله : ألقاها ، بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة ؛ وأورد أن الذي قبل حتى : الصحيفة والزيد ، والنعل غير داخل فيها قطعاً ؛ وأجيب بتأويلها بالمتقل ، وهو يشمل النعل ، فكأنه قال : ألقى ما يتقله ، حتى نعله ...

وفي الدرر : ٢ : ١٧ : وأنشد سيبويه هذا البيت على أن حتى فيه حرف جر ، وأن مجرورها غاية لما قبله ، فكأنه قال : ألقى الصحيفة والزيد وما معه من المتاع ، حتى انتهى الإلقاء إلى النعل ؛ وعليه فجملة ألقاها للتأكيد ؛ والضمير يجوز فيه أيضاً أن يعود على النعل وعلى الصحيفة ، فقوله : حتى نعله ألقاها ، روي على ثلاثة أوجه .

(١) أي دخولها على الضمير .

(٢) في الدرر : ٢ / ١٦ : استشهد به على أن حتى تجرُّ المضمر عند الكوفية والمبرد ، وفي ابن عقيل - على الألفية - وقد شدَّ جرُّها الضمير ، قال الخضري : قال ابن هشام الخضراوي : وكذا لاتعطفه أيضاً ، فهي مختصة بالظاهر عاطفةً وجارّةً ، وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى إياك .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢١٠ : الفاء للعطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلقي جوابه ، أي لا يجيد ، وفقى مفعول ، والشاهد في حتّاك ، حيث جرّت حتى الضمير ، والأصل أن تجرّ المظهر ، قال : وهو شاذ ، ويروى : يابن أبي يزيد . وزاد الأشموني شاهداً آخر هو :

٢١٩ - أتت حتّاك تقصّد كلّ فنجٍ تُرجّي منك أنّها لا تخيب

واعتبره ابن هشام في المغني : ١ / ١٢٣ ضرورة .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( ز ) .

كما قال المصنف : الزمخشري ، وهو قول المغاربة ، فلا يجوز عندهم : سرت البارحة حتى نصف الليل ، بل يؤتى حينئذ بإلى ، ويجوز ، أكلت السمكة حتى رأسها ، وسرت النهار حتى الليل ؛ ورَدَّ عليهم بقوله :

٢٢٠ - إِنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِي هَمَّتْ      بَوْصَالٍ لَوْصَحَّ لَمْ يُبْقِ بَوْسَا  
عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زَلَتْ حَتَّى      نَصَفَهَا رَاجِيًا فَعَدْتُ يَوْوَسَا<sup>(١)</sup>  
وفيه بحث<sup>(٢)</sup> .

( ويختص تالي الصريح<sup>(٣)</sup> المنتهي به بقصد زيادة ما ) - فإذا قلت : ضربت القومَ حتى زيد ، وكان الضرب انتهى به ، ففي ذكر القوم غنى عنه ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة ضعف أوقوة أو تعظيم<sup>(٤)</sup> أو تحقير .

( ويجواز عطفه ) - وهي لغة ضعيفة ، ويأتي الكلام فيها بباب العطف إن شاء الله تعالى ، وإن وجدت قرينة تقتضي العطف تعين نحو : ضربت القومَ حتى زيدا أيضاً ؛ إذ المعنى : ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضاً ، وهذا لا يعطيه إلا العطف .

---

(١) في الدرر : ٢ / ١٥ : استشهد به على أنه لا يشترط في مجرور حتى كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء ، كما قال الزمخشري ...

قال ابن هشام في المغني : ١ / ١٢٤ : وهذا ليس محل الاشتراط ، إذ لم يقل : فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به .

(٢) في المغني : ١ / ١٢٣ : الشرط الثاني - مخفوض حتى - خاص بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرًا نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو ملاقيًا لآخر جزء نحو : ﴿ سلامٌ هي حتى مطلع الفجر ﴾ - القدر : ٥ - ولا يجوز : سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها ، كذا قال المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري ، واعترض عليه بقوله : عينت ليلة . البيت قال : وهذا ليس محل الاشتراط .... الخ كما سبق بيانه .

(٣) أي مفهم الجمع إفهاما صريحا ، وهو القوم في المثال .

(٤) سقطت من ( ز ) .

( واستئنافه ) - قال المصنف : فتقول : ضربت القومَ حتى زيدٌ ، برفع زيد على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ وروي بالأوجه الثلاثة قوله :

٢٢١ - عَمَّمْتَهُم بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدٍ<sup>(١)</sup>  
وجواز كون هذا ونحوه مبتدأ قول بعض الكوفيين ، وشرط البصريون ذكر ما يصلح خبراً نحو : حتى نعله ألقاها ، وحتى غواتهم حجة عليهم .

( وإبدال حائها عيناً لغةً هذيلية<sup>(٢)</sup> ) - وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ ليسجننه عتّى حين ﴾ ، وسمع عمرو رجلاً يقرأ كذا ، فقال : من أقرأك ؟ قال : ابن مسعود . فكتب إليه : إن الله أنزل هذا القرآن عربياً ، وأنزله بلغة قريش ، فلا تقرئهم بلغة هذيل ، والسلام .

( ومنها الكاف للتشبيه<sup>(٣)</sup> ) - ودليل حرفيتها وصلحها في السعة نحو : جاء الذي كزيد ، وكونها على حرف واحد ، وليس هذا شأن الأسماء الظاهرة ، وعلى حرفيتها لا بد من متعلق كغيرها من حروف الجرّ ؛ وذهب الأخفش وابن عصفور في بعض كتبه ، والزحشري في مطوّل الكشاف إلى أنها لاتتعلق بشيء ..

( ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ) - كقوله :

☆ وأم أوعال كهأ أوأقرباً<sup>(٤)</sup> ☆

- ٢٢٢ -

(١) قال في المغني : ١ / ١٣٠ : وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام حتىّ الثلاثة كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله :

☆ عممتهم بالندی حتى غواتهم ☆

(٢) في ( د ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : هذلية .

(٣) في ( د ) : كاف التشبيه

(٤) في ش . ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٠٨ : صدره

☆ خلى الذنابات شمالاً كتباً ☆

=

والمغاربة يخصونه بالضرورة ، وقد شدَّ دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب في قول الحسن : **أَنَا كَلَّ وَأَنْتَ كَيْ** .

( وعلى أنت وإياك وأخواتها أقلُّ ) - قالوا : ما أنا كَأنت ، ولا أنت كَأنا ، وقالوا : أنت كهو ، وأنكر ذلك الكوفيون . والمراد بأخواتها ضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب المنفصلة ، ونوزعَ في كون كَأنت ونحوه أقل من كهأ ، فقيل : إن لم يكن أكثر منه فلا أقل من كونها سيئين<sup>(١)</sup> .

( وقد توافق على ) - أثبتته الكوفيون والأخفش ، وحكى هو عن بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخير ؛ وحكى الفراء : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ، أي على خير وخرج الأخفش على هذا قولهم : كن كما أنت ، والتقدير : كن على الحال الذي أنت عليه ، وما موصولة ، وأنت مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة الصلة ، ومما خرج غيره عليه هذا ، أنَّ أنت فاعل فعل مضمر ، أي كن كما كنت ، والكاف على بابها ، والمعنى : كن في المستقبل مشبها ما كنت عليه ؛ وأول قولهم : كخير على معنى كصاحب خير .

( وقد تزداد إن أمن اللبس ) - وجعل منه : ﴿ ليس كمثلته شيء ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقيل : الزائد مثل ، وقيل : مثل بمعنى الصفة ، ولا زيادة ؛ وخرج على زيادة الكاف : ﴿ كأمثال اللؤلؤ المكنون ﴾<sup>(٣)</sup> . وقد تزداد خالية من معنى التشبيه ،

= قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشي ، والضمير في خَلَى يرجع إليه - الحمار الوحشي .  
والذنابات اسم موضع ، ويروى : نحى ، وشمالاً مفعول ثان ، وكتباً صفته ، أي قريبا .  
وقال الصبان : شمالاً ظرف أي ناحية شماله ، وكتباً أي قريبا من ، والمفعول الثاني لخلَى إما شمالاً وكتباً حال ، أو بالعكس ، وأم أوعال اسم موضع مرتفع - هضبة - وهو منصوب عطفاً على الذنابات ، أو مرفوع بالابتداء خبره كهأ ، أي كالذنابات ..

قال العيني : وفيه الشاهد حيث أدخل كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . والبيت من قصيدة للعجاج - ملحقات ديوانه : ٧٤

(١) في ( د ) : سيان .

(٢) الشورى : ١١

(٣) الواقعة : ٢٣



حكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون بالإقط ؟ فقال : كهين ، أي هيناً .

( وتكون اسماً ) - أي في الكلام ، وهو قول الأخفش ، وظاهر قول الفارسي ؛ وذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسماً إلا في الضرورة ، وقال أبو جعفر ابن مضاء : الأظهر كونها اسماً أبداً ، لكونها بمعنى مثل ، وما كان بمعنى اسم فهو اسم .

( فَتَجَرُّ ) - كقوله :

٢٢٣ - تيم القلب حب كالبدر ، لا ، بل فاق حسناً من تيم القلب حباً<sup>(١)</sup>

( وَيَسْنَدُ إِلَيْهَا ) - نحو :

٢٢٤ - أنتتهون ؟ ولن ينهي ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل<sup>(٢)</sup>

(١) في الدرر ٢ / ٢٨ : استشهد به على مجيء الكاف اسماً بالإضافة . في قوله ! حب كالبدر ... وكذا استشهد به أبو حيان والدماميني في شرح التسهيل . قال : ولم أعر على قائل ، ولم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الجمع والدرر .

(٢) في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٢٩ : يهلك بدل يذهب .

وفي الدرر : ٢ / ٢٩ : استشهد به على مجيء الكاف فاعلة لينهى ، واستشهد به الرضي على هذه المسألة ، ونقل البغدادي عن ابن عصفور أنه قال : ومنه استعمال الحرف اسماً للضرورة ، كقول الأعشى : أنتتهون ... البيت ، فجعل الكاف فاعلة لينهى ...

وفي المقتضب ١٤١/٤ : ووقعت - الكاف - فاعلة ومفعولة على هذا المعنى ، وذلك قوله : أنتتهون ... البيت ، فالكاف ههنا في معنى مثل ، إنما أراد : شيء مثل الطعن .

وقال الشارح في الحاشية : وقوع الكاف اسماً مجيء في الاختيار عند أبي الفتح ، وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة ؛ قال في ١ / ٢٠٣ : « إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها . بمنزلة مثل ... ومعنى البيت : لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف ، يغيب فيه الزيت وقتيل الجراحة . والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى - ديوانه : ٥٥ - ٦٣ - وفي شرح المعلقات العشر للتبريزي : ٢٨٨ - ٣٠٧ .

( وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة ) - ولذلك<sup>(١)</sup> استدل به<sup>(٢)</sup> على الحرفية

ومنه :

٢٢٥ - ما يُرْتَجَى وما يُخَافُ جَمْعاً فهو الَّذِي كَاللِّيثِ وَالغَيْثِ مَعاً<sup>(٣)</sup>

واحتمال كونها اسما ، وصدر الصلة محذوف ، أي الذي هو مثل الغيث ، بعيد لما تقرر في الموصولات .

( وتزاد بعدها ما كَأَفَّةً ) - كقوله :

٢٢٦ - أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدِ كَ سَيْفٍ عَمَرُوا لَمْ تَخْنَهُ مَضَارِيَهُ<sup>(٤)</sup>

وإن أجزأنا وصل ما المصدرية بالجملة الاسمية ، احتمال كون ما في البيت مصدريةً جازةً .

---

(١) في ( غ ) : ولذا

(٢) أي بوقوعها صلة ، وسيوضح في التعليق على الشاهد .

(٣) في النسخ الثلاث : ما يرتجى ... وما يخاف ... والتحقيق من المغني ١٨١/١ ش ٢٩٧ قال : وتتعين الحرفية في موضعين :- وفي الحاشية : إنما تتعين في الموضع الأول عند الذين لا يميزون زيادة الاسم ، وتتعين في الثاني لأنها لو كانت اسما لما صلح لأن يكون صلة ، لأنه حينئذ مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة .. قال صاحب المغني : أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافا لمن أجاز زيادة الأسماء . والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صلة ، كقوله : ما يرتجى ... البيت ، قال : خلافا لابن مالك في إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه ، على إضمار مبتدأ ، كما في قراءة بعضهم : ﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾ - الأنعام : ١٥٤ - وهذا تخريج للفصيح على الشاذ .

(٤) في المغني ١٧٨/١ : لم يُخْزِنِي ، والتحقيق من النسخة ( ز ) ، وقد سبق في قول ذي الإصبع العدواني : ولا أنت دِيَّانِي فَتَخْزُونِي ؛ قال العميني : أي فتسوسني ، من خزاه يُخْزُوهُ إذا ساسه وقهره ، أما في البيت هنا فلم يُخْزِنِي من أخزاه يُخْزِيهِ من الخزي إذا خذله . قال صاحب المغني : وزعم صاحب المستوفي أن الكاف لا تكف بما ، وردَّ عليه بقوله : أخ ماجد ... البيت . والشاهد هنا في قوله : كما سيف عمرو ... حيث جاءت ما كَأَفَّةً ، على قول المصنف والشارح هنا . والبيت كما في معجم شواهد العربية للبخترى بن المغيرة .

( وغيرَ كافة ) - أنشد القالي :

٢٢٧ - وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس ، مجرومٌ عليه وجارمٌ<sup>(١)</sup>  
وقالوا : هذا حقٌ ، كما أنك ذاهبٌ ، وخرجه الخليل على زيادة ما ، وجرَّ  
الكاف ما بعدها ، ذكره سيبويه .

( وكذا بعد رُبِّ والباء ) - أي تزداد ما كافة وغير كافة ؛ فالكافة بعد رُبِّ  
نحو :

٢٢٨ - رُبِّا الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنَّ المِهَارُ<sup>(٢)</sup>  
وغير الكافة نحو :

٢٢٩ - ماويِّ يارُبِّما غارة شعواءَ كاللِّدعةِ بالمِيسَمِ<sup>(٣)</sup>

(١) أورده المغني ١٧٨/١ - شاهداً على أنَّ ما زائدة ملغاة ، والكاف جارة ؛ والشاهد هنا على أنَّ ما  
غير كافة كما في المتن ، ولذا جرَّت الكاف الاسمَ بعدها ؛ قال الشارح : وخرجه الخليل على زيادة ما ،  
وجرَّ الكاف ما بعدها ، ذكره سيبويه . انتهى .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٣١/٢ : قاله عمرو بن البراقة النهمي ، والشاهد في قوله : كما  
الناس .. حيث دخلت ما على الكاف ولم تكفها عن العمل ، ويروى : مظلومٌ عليه وظالم ، وواضح أن  
رواية التحقيق أصح .

(٢) في المغني ١٢٧/١ : ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دؤاد :

ربما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم ... البيت .

قال : وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً ، وإن ما في البيت نكرة موصوفة ، والجامل جر لهوً  
محدوفاً والمجمل صفة لما .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٣٠/٢ : قاله أبو دؤاد الحارثي بن الحجاج ... والشاهد في  
ربما حيث دخلت على رب ما الكافة ، فكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادر ...  
قال الصبان : الجامل القطيع من الإبل ، والمؤبَّل المَعْدُّ للقنية ، والعناجيج الخيل الجياد ، والمهار جمع  
مهر وهو ولد الفرس ، والأنتى مهرة ، وفيهم خبر الجامل ، وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل .

(٣) ذكره أبو زيد في نوادره/٥٥ ، وابن الشجري في أماليه ١٥٢/٢ وصاحب الإنصاف ش ٥٩

ص ١٠٥ وابن يعيش في شرح المفصل ٣١/٨ وصاحب الهمع ٢٨/٢ وصاحب الدرر ٤٢/٢ : برواية : =

والكافة بعد الباء نحو :

٢٣٠ - فلئن صبرت لا تحير جواباً لها قد ترى وأنت خطيب<sup>(١)</sup>

وغير الكافة: ﴿فما رحمة من الله﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿فما تقضهم﴾<sup>(٣)</sup> . والجامل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه ، وإذا كانت الإبل للقنية فهي إبل مؤبلة ، وإذا كانت مهملة فهي إبل أبل ، والعناجيج جياذ الخيل واحدها عنجوج ، والمهار جمع مهر ، وهو ولد الفرس ، والأثنى مهرة ، والجمع مَهَر ، ويقال : غارة شعواء : أى فاشية ، ولذعته النار لذعاً أحرقته ، والميسم المكواة ، وأصل الياء

---

= أماويّ : قال ابن يعيش : وقالوا رَبُّتْ ، فألحقوه تاء التأنيث ، كما قالوا نَمْتُ ، قال الشاعر : أماويّ يارَبْتَا .. البيت ، قال في الحاشية : هذا البيت أول أبيات أربعة لضرة بن ضمرة النهشليّ أوردها أبو زيد في نوادره ؛ ومأويّ مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة ، ويا في قوله : ياربتا للتنبيل أو للنداء ، والمنادى بها محذوف ، ورواية أبي زيد : مأويّ بل ربّتا غارة ؛ والشعواء الغارة المنتشرة ، واللذعة من لذعته النار إذا أحرقتة .. والميسم ما يوسم به البعير بالنار ...

والشاهد هنا ، كما ذكره صاحب الدرر ، على أن رب قد تلحقها التاء فلا تكفّها ما ، قال : والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن التاء لحقت رَبّ للإيدان بأنّ مجرورها مؤنث ، وما زائدة بين رَبّ ومجرورها ... وجواب رب في بيت بعد الشاهد ..

(١) في المغني ٢١٠/١ قال : ذكره ابن مالك ، وأن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل ، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو : ﴿واذكروه كما هدام﴾ البقرة : ١٩٨ - والظاهر أن الباء والكاف للتعليل ، وأن ما معها مصدرية - ثم المناسب في البيت معنى التكثر لا التقليل ..

وفي الدرر : ٤١ / ٢ قال : استشهد به على كف ما للباء ، كما يقتضيه السياق ، والبيت من شواهد الدماميني عند قول التسهيل في باب القسم : وقد يلي لقد ولها المضارع الماضي معنى .. وتحير مضارع أحرار أي أجاب ، يقال : كلمته فلم يحز جواباً أي لم يرده ، واللام في لئن موطئة للقسم لا للتأكيد كما وهم العيني ، وقوله : لها ، اللام في جواب القسم ، وما بعدها جواب القسم ، لاجواب الشرط ، كما وهم العيني أيضاً ، وقد تُرى بالبناء للمفعول ، والرؤية بصرية لا ظنية ، كما زعم العيني ، وجملة وأنت خطيب حالية . والبيت لصالح بن عبد القدوس .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

واو فتجمع مياسم على اللفظ ، ومواسم على الأصل ، ويقال ، كلمته فما أحرار لي  
جوابا ، أي مارده .

( وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل ) - فعنى<sup>(١)</sup> لها قد ترى وأنت خطيب :  
لربما

( وقد تُحدثُ في الكاف معنى التعليل<sup>(٢)</sup> ) - قاله الأخفش في قوله  
تعالى : ﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي فاذكروني كما فعلت هذا ، وحكى  
سيبويه : كما أنه لا يعلم ، فتجاوز الله عنه ، أي لأنه .

( وربما نصبت حينئذ مضارعاً ) - نحو :

٢٣١ - وطرفك إما جئتنا فاحسنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر<sup>(٤)</sup>  
والأكثر عدم النصب ، ومن كلامهم : انتظرنى كما أتيتك .

من (١) إلى (٢) سقط من ( ز )

(٣) البقرة : ١٥١

(٤) في الأشموني والمعنى كما في النسخ الثلاث : فاحسنه ، وفي الدرر والإنصاف : فاصرفه ، قال في  
المعنى ١٧٧/١ : واختلف في نحو قوله : وطرفك إما جئتنا - البيت ، فقال الفارسي : الأصل كما ،  
فحذف الباء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هي كاف التعليل ، وما الكافة ، ونصب الفعل بها  
لشبهها بكي في المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى : نزهة الأديب ، أن أبا علي حرّف هذا  
البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا .. البيت

وفي الإنصاف ص ٥٨٦ : ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : كما يحسبوا ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن كما مثل  
كما ، ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها ، على تقرير أن ما زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع  
بعدها على تقدير أن ما زائدة كافة ... والبيت لعمر بن أبي ربيعة - ديوانه ٩٢ ، وفي العيني على الأشموني  
والصبان ٢٨١/٣ أنه للبيد العامري .

( لا لأن الأصل كيا ) - كما زعم الكوفيون والفارسيّ ، فحذفت الياء ، بل لشبهها بكي ، ولا يتكلف دعوى الحذف .

( وإن ولي ربما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره ، لا خبر مبتدأ<sup>(١)</sup> محذوف ، وما نكرة موصوفة بها ) - فقلوه : ربما الجامل ... البيت ، ما : فيه كافة هيأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للفعلية نحو : ﴿ربما يودُّ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهذا قول المبرد ، قال : تليها الاسمية والفعلية كإنما ، تقول : ربما قام زيدٌ ، وربما زيدٌ قائمٌ ؛ وذهب الفارسيّ والجمهور ؛ ومنهم ابن عصفور ، إلى أنّ رُبَّ لا تدخل على الجملة الاسمية ، فما في البيت نكرة موصوفة . بمبتدأ مضر وخبر مظهر<sup>(٣)</sup> .

( خلافاً لأبي عليّ في المسألتين ) - يعني مسألة : كما يحسبوا ، ومسألة : ربما الجامل .

( وتزاد ما غير كافة بعد مِنْ وَعَنْ ) - نحو : ﴿مما خطيئاتهم﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿قال : عما قليل﴾<sup>(٥)</sup> ،

( ومنها : مذ ومنذ ، وقد ذكرا في باب الظروف ) - وسبق الكلام عليها هناك .

( ومنها : رُبَّ ) - وسيأتي ذكر الخلاف في اسميتها .

---

(١) سقطت من ( ز )

(٢) الحجر : ٢ ، وفي ( ز ) : ﴿ربما يود الذين﴾

(٣) في ( غ ) : وخبر مضر

(٤) نوح : ٢٥ ، وفي ( ز ) : ﴿خطاياهم﴾

(٥) سقطت من ( ز )

(٦) المؤمنون : ٤٠

( ويقال : رَبٌّ وَرَبٌّ <sup>(١)</sup> ) - وذكر المصنف في الشرح فيها عشر لغات <sup>(٢)</sup> :  
منها أربع بتشديد الباء ، والباقي بتخفيفها ، وهي : رَبٌّ وَرَبَّتْ وَرَبٌّ وَرَبَّتْ

(١) في ( د ) : ربت ، وفي ( غ ) : ربه ، وزاد في النسخة المحققة من التسهيل : ويقال : رَبٌّ وَرَبُّ وَرَبٌّ وَرَبَّتْ وَرَبَّتْ وَرَبٌّ وَرَبٌّ وَرَبَّتْ وَرَبَّتْ .

(٢) وقال ابن هشام في المغني ١٣٨/١ : وفي رَبٌّ ست عشرة لغة : ضم الراء وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة ومحركة ، ومع التجرد منها ، فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف .  
وحكى السيوطي في الهمع ٢٥/٢ سبع عشرة لغة ، زاد عما ذكره ابن هشام : رَبَّتَا ، قال : وزاد أبو حيان : رَبَّتَا .

وفي لسان العرب - ريب ... وَرَبٌّ كلمة تقليل يُجْرُّ بها ، فيقال : رَبٌّ رجل قائمٌ ، وَرَبٌّ رجل قائمٌ ، وتدخل عليها التاء فيقال : رَبَّتْ رجل ، وَرَبَّتْ رجل ... ، وتدخل عليها ما ليكن أن يُتَكَلَّمُ بالفعل بعده ، فيقال : رَبَّما ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ ، وبعضهم يقول : رَبَّما بالفتح ، وكذلك : رَبَّتَا وَرَبَّتَا وَرَبَّتَا ، والتثنية في كل ذلك أكثر في كلامهم ...  
قال اللحياني : وقال الكسائي : إن سمعت بالجزم - أي تسكين الباء - يوماً فقد أخبرتك ، يريد إن سمعت أحداً يقول : رَبُّ رجلٍ ، فلا تنكر ، فإنه وجه القياس . قال اللحياني : ولم يقرأ أحد : ( رَبَّتَا ) بالفتح ، ولا ( رَبَّتَا )

وقال أبو الهيثم : العرب تزيد في رَبٌّ هاء ، وتجعل الهاء اسماً مجهولاً لا يعرف ويبطل معها عمل رَبٌّ ، فلا يخفف بها ما بعد الهاء ... وأنشد :

كائن رأيتُ وهمايا صدعَ أعظمه      وَرَبُّهُ عَطِباً أَنْقَذتُ مِ الْعَطِبِ

- ٢٢٢ -

وفي الأشموني مع الصبان ١٠٨/٢ : واه رأيت وشيكاً ..... من عطبه  
نصب عطباً من أجل الهاء المجهولة ، وقولهم : رَبَّةُ رجلاً ، وَرَبَّتَا امرأة أضمرت فيها العرب ، على غير تقدم ذكر ...

وحكى الكوفيون : رَبَّةُ رجلاً قد رأيت ، وَرَبَّتَا رجلين ، وَرَبَّتَم رجلاً ، وَرَبَّتَن نساءً ، فمن وحد قال : إنه كناية عن مجهول ، ومن لم يوحد قال : إنه ردُّ كلام ، كأنه قيل له : مالك جوارٍ ؟ قال : رَبَّتَن جوارِي قد ملكت .

وقال ابن السراج : النحويون كالمجمعين على أن رَبٌّ جواب . والعرب تسمى جمادى الأولى : رَبَّتَا وَرَبِّي ، وذا القعدة : رَبَّتَا . وقال كراع : رَبَّةُ وَرَبِّي جميعاً جمادى الآخرة ، وإنما كانوا يسمونها بذلك في الجاهلية ...

وَرَبَّتْ ، وَرَبَّ وَرَبَّتْ وَرَبَّ وَرَبَّتْ وَرَبُّ وَرَبِّ<sup>(١)</sup> ، وزاد غيره ربّتا ، وبعض المصنفين قال : إن فتح الراء في الجميع شاذ ، وأن فتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة بلا تاء ضرورة ؛ والوقف على ما فيه التاء فيها بالتاء ، وقيل بالهاء .

( وليست اسماً ، خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه ) - وإليه صار ابن الطراوة ، واستدلوا بقول الشاعر :

٢٣٣ - إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ، وَرَبَّ قَتَلَ عَارٍ<sup>(٢)</sup>

فرب عندهم مبتدأ ، وعار خبره ؛ ومذهب جمهور البصريين أنها حرف ، والبيت مُحْتَمِلٌ لكون عار خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عار ، وكون قتل مبتدأ مجروراً برب كما جَرَّ بالباء حَسْبُ في : بحسبك درهم ، ولو كانت رَبَّ اسماً لجاز : بِرُبِّ رجلٍ مررت كما تقول : بزيدٍ مررت .

( بل هي حرف تكثير<sup>(٣)</sup> ، وفاقا لسيبويه ) - وكذا قال ابن خروف إن هذا

---

(١) ذكر في ( ز ) سبع لغات فقط .

(٢) في المغني ١/١٣٤ : رَبُّ حرف جر ، خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته ، وقولهم إنه أخبر عنه في قوله : إن يقتلوك ... البيت - ممنوع ، بل عار خبر محذوف ، والجملة صفة للمجرور ، أو خبر للمجرور ، إذ هو في موضع مبتدأ ، كما سيأتي ...

وفي المقتضب ٣/٦٥ : ولا يجوز مثل هذا في باب رَبِّ ، لأنها حرف ، فأما قوله : ان يقتلوك ... البيت ، فعلى إضمار هو ، لا يكون إلا على ذلك ، فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده : وبعضُ قتلِ عارٍ ، فلا شاهد .

وفي حاشيته : نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : وَرَبَّ قتلِ عارٍ ، على إضمار : هو عارٍ ؛ وأنشدني المازني : وبعضُ قتلِ عارٍ ، وهو الوجه . والبيت لثابت قطنة .

(٣) قال في المغني ١/١٣٤ : وليس معناها التقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين ، ولا التكثر دائماً ، خلافاً لابن دُرُسْتُوِيَه وجماعة ، بل ترد للتكثر كثيراً ، وللتقليل قليلاً ؛ وفي لسان العرب : قال الزجاج : من قال إن رَبَّ يعني بها التكثر ، فهو ضد ما تعرفه العرب .



مذهب سيويه ، وكلام سيويه في باب كم يقتضي ذلك ، ولا معارض له في كتابه ، لكن الأكثرون على أنها للتقليل ، وهو المنسوب عند كثيرين لسيويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين ، كأبي عمرو والخليل والكسائي والفرّاء ؛ وحاصل ما قيل فيها أنها للتقليل ، أو للتكثير مطلقاً ، أو له في مواضع الافتخار ، أو للتقليل والتكثير ، أو لا دلالة لها على واحد منها ، وإنما يُفهم من خارج ؛ فما أفهم التقليل :

٢٣٤ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ لَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ<sup>(١)</sup>  
ومما أفهم التكثير قوله عليه السلام : « ياربُّ كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٌ يوم القيامة »<sup>(٢)</sup> وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول<sup>(٣)</sup> : رَبُّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ .

( والتقليل بها نادر ) - ومن تتبّع كلام العرب نثراً ونظماً عرف ذلك .

هذا معنى كلام المصنف ، والمغاربة يقولون : هي لتقليل جنس الشيء أو تقليل نظيره ، وما زعم المصنف أنه نادر ، قال بعض المغاربة : إنه أكثر ما يقع فيها ، والأقرب أنها تستعمل لهما .

( ولا يلزم وصفٌ مجرورها ) - وهو ظاهر مذهب سيويه ، وعليه نصُّ

(١) في المغني ١٣٥/١ : ومن الثاني - أي التقليل - وذكر البيت وبيتين بعده :

وذي شامةٍ غراءَ في حَرِّ وجهه      مجللاً لآوانةٍ لا تنقضي لأوان  
ويكفل في تسع وخمس شبابه      ويهرم في سبع معاً وثمان  
قال : أراد - أي بالأبيات الثلاثة - عيسى وآدم عليهما السلام ، والقمر .

(٢) رواه البخاري عن أم سلمة في حديث طويل : كتاب التهجد ١٩ ، والتحريض على صلاة الليل ٥/ عارية في الآخرة .

(٣) زاد في المغني هنا : بعد انقضاء رمضان .

الأخفش ، وقاله أيضا الزجاج والفراء وابن طاهر وغيرهم ، واختاره ابن  
عصفور ، ووجهه بأن مافيهما من معنى القلة أو الكثرة يغني عن الوصف كما في كم  
الخبرية ، واحتج له بقول أم معاوية :

٢٣٥ - يَارُبُّ قَائِلَةٌ غَدًا يَاهُفَ أُمُّ مَعَاوِيَةَ !<sup>(١)</sup>

وقوله : أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ ... البيت .

( خلافاً للمبرد ومن وافقه ) - كابن السراج والفارسي ، وعليه أكثر المتأخرين  
ومنهم الشلوبين ، وفي البسيط أنه رأى البصريين ، واحتج له بأن عاملها يحذف  
غالباً ، فجعل التزام الوصف كالعوض ، ورد بأن الغالب ذكره ، ويجتمعان نحو :  
رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُ ، فلا عوضية ؛ وفي حذفه وذكره مذاهب :

- نادر الحذف ، وهو قول الخليل وسيبويه ؛ - كثيره ، قول الفارسي  
والجزولي ؛ - مُمتنع ، قول كلدة الأصفهاني ؛ - لازمُه ، حكاه الضياء في  
البسيط : إن لم تقم دلالة وجب ذكره ، كقولك ابتداءً : رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُ ،  
وإن قامت ونابت الصفة منابه لم يجز أن يظهر نحو : رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ هَذِهِ  
المسألة ، لمن قال : فهمتها ، والتقدير : وجدت ؛ وإلا جاز الأمران ، نحو أن  
يقال : مالقيت رجلاً عالماً ، فلك أن تقول : رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُ ، ولك حذف  
لقيت ، قاله ابن أبي الربيع ، وسيأتي قول<sup>(٢)</sup> آخر للمذكور عنه<sup>(٣)</sup> .

(١) جاء به في المغني ١٣٧/١ دليلاً على صحة استقبال ما بعدها ، قوله :

٢٣٦ - فـإن أهلـك فـربُّ فتى سيبكي عليّ مهـمـذبٌ رخص البنـان

وقوله - وصحته : وقولها - أم معاوية ؛ أو أن قائله من الرجاز يحكي قول أم معاوية - :

يَارُبُّ قَائِلَةٌ غَدًا يَاهُفَ أُمُّ مَعَاوِيَةَ

وهو هنا شاهد على إغناء مافي رب من معنى القلة أو الكثرة عن وصف مجرورها : قائلة .

من (٢) إلى (٣) سقط من (ع) ، وفي (ز) : مثل بدل قول ، وقد استدرك العبارة بهامش

الصفحة .

( ولا مُضِيٌّ<sup>(١)</sup> ما يَتَعَلَّقُ به ) - خلافاً للمبرد والفارسيّ ، وهو المشهور ، واختاره ابن عصفور ؛ بل يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، إلا أن المضيّ أكثر ، وهو قول بعض النحويين ، واختياره المصنف ، وقصر ابن السراج المنع على الاستقبال ؛ واحتج الأول بقوله :

مكرر ٢٣٦ فإن أهليكَ فَرُبَّ فتى سيبكي عليَّ مخضَّبٍ رخص البننان<sup>(٢)</sup> ،  
وخرَّج علي أن سيبكي صفة ، والعامل ماضٍ محذوف ، أي لم أقض حقّه ،  
بدليل قوله بعد :

بقية ٢٣٦ - ولم أك قد قضيت حقوق قومي ولا حقَّ المهنِّد والسنان  
علي أن هذا إنما هو علي قول الجمهور في أن رُبَّ تحتاج إلى ما تتعلق به ،  
وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشيء ، كالباء في بحسبك درهم ،  
ولولا ولعل في لغة من جرَّ بها ، وإنما هي خافضة لمبتدأ ، وعلى التعليق<sup>(٣)</sup> ، قيل  
موضع مجرورها نصبٌ أبداً ، وهو مذهب الزجاج ، ورد بقولهم : رُبَّ رجلٍ عالم  
قد لقيته ، إذ يؤدِّي إلى تعدّي الفعل إلى الظاهر ومضمره ، وقيل : يكون محله  
النصب والرفع ، على حسب العامل ، وهي زائدة في الإعراب ، ويجوز الاشتغال  
عند وجود الضمير ، وهو قول الأخفش والجرمي ، وأقرب شبه لها على هذا اللام  
المقوية في : لزيد ضربت .

( بل يلزمُ تصديرُها ) - أي علي ما تتعلق به ، فليس في كلام العرب :  
لقيتُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ ، ولا يلزم تصديرُها أوّلَ الكلام ، قال :

(١) معطوف على قوله : ولا يلزم وصف مجرورها .

(٢) في المغني ١٣٧/١ : والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله :

☆ فإن أهليكَ فَرُبَّ فتى سيبكي عليَّ ... البيت

وهو لجحدر بن مالك اللص .

(٣) في (غ) : وعلى التعليق .

٢٣٧ - تيقنتُ أن رُبَّ امرئٍ خيل خائناً أمينٌ ، وخوَّانٍ يُخال أميناً<sup>(١)</sup>  
وقال :

٢٣٨ - أماويّ إني رُبَّ واحدٍ أممه وجدتُ فلا قتلٌ لديّ ولا أسراً<sup>(٢)</sup>  
( وتنكيرٌ مجرورها ) - أي الظاهر الذي يليها نحو : رُبَّ رجلٍ لقيت ؛  
وأجاز بعض النحويين تعريفه بال ، وأنشدوا :

مكرر ٢٢٨ - ☆ ربما الجامل المؤبل فيهم .. ☆

البيت بالجرّ ، وخرج على زيادة ال ، إن صحّت هذه الرواية .

( وقد يُعطفُ على مجرورها وشبهه مضاف<sup>(٣)</sup> إلى ضميريهما ) - نحو : رُبَّ  
رجلٍ وأخيه أكرمت ؛ والمراد بشبهها كم وأي وكل نحو : كم عبدٍ وأخيه أعتقت ،

---

(١) في الدرر ١٩/٢ : استشهد به على مجيء رُبَّ خبراً لأن الخففة من الثقيلة ، وتقدّم الاستشهاد به  
أيضاً في النواسخ ٣٣١/١ على مجيء خبر أن جملة مقرونة برب ، فظاهر ما هناك أن الخبر هو الجملة لانفس  
رب ، وظاهر ما هنا بالعكس ، فليتأمل .  
والشاهد هنا على لزوم تصديرها أول الكلام ، كما قال الشارح .  
(٢) في الدرر ١٨/٢ :

ملكنت فلا أسراً لديّ ولا قتلٌ

وفي ٥٦/٢ :

تركت فلا قتلٌ لديه ولا أسراً

قال : وروى الدماميني : أخذت بدل ملكنت ، ورواه الرضي : أجزت ، وهو الصحيح ، وروى  
صاحب اللباب :

أقلت فلا غرمٌ عليّ ولا جدلٌ .

من جدل عليه إذا صال عليه بالظلم ، وليس كذلك فإن البيت من قصيدة رائية لحاتم  
الطائي - ديوانه ١١٨ -

قال صاحب الدرر : استشهد به على مجيء رب خبراً لأن الخففة من الثقيلة عند أبي حيان ، ونقض  
الدماميني ذلك بوقوعها خبراً لأن في قوله : أماويّ .. البيت ، قال : وهذا عجيب منه - رحمه الله - فإن  
ما في البيت لا يتنافى الصدرية ... وجاء بكلام كثير حول تنكير ، واحد أمه ، وتعريفه ..  
والشاهد هنا ، كما في البيت السابق ، على عدم لزوم تصديرها أول الكلام ، كما سبق القول .

(٣) في (د) : مضافا

وأَيّ فتى هيجاء أنت وجارها ، وكل شاة وسخلتها بدرهم ، وهو على نية جعل ضمير النكرة في حكم النكرة ، والغالب أن العرب لا تفعل ذلك إلا بعد ما تطلب التنكير كَرُبِّ ، وما ذكر بعد سبق لفظ النكرة كما مثل ؛ قال سيبويه : وهو على جوازه ضعيف ، وقاسه الأخفش ، وحكى الأصمعي أنه قال لامرأة : أفلان أبّ وأخّ ؟ فقالت : رُبّ أبيه<sup>(١)</sup> رب أخيه ؛ وهو أضعف مما قبل ؛ وشرط ما قبل أيضاً كونه في العطف بالواو ، وفي سلوك هذا مع غير رب ونحوها خلاف ، وصحوا الجواز نحو : هذا رجل وأخوه ، تريد التنكير أي وأخ له ، إلا أن هذا مع رب ونحوها نص ، بخلاف هذا .

( وقد تجرّ ضميراً ) - نحو :

٢٣٩ - رَبَّةُ امْرَأَةٍ بِكَ نَالٌ أَمْنَعُ عِزَّةٍ وَغِنًى بُعِيدَ خِصَاصَةٍ وَهَوَانٍ<sup>(٢)</sup>

وقضية قوله : وقد ، أن ذلك قليل ، وقد صرّح بالقلّة في غير هذا الكتاب ، ومرة قال : شاذ ، فإن عنى القلة بالنسبة إلى جرّ الظاهر ، والشذوذ من حيث القياس ، فذلك صحيح ، والنحويون أوردوا هذا على أنه جائز فصيح ، وكثير من النحويين ، ومنهم الفارسيّ ، على أن هذا الضمير معرفة ، وقال قوم منهم ابن عصفور نكرة .

( لازماً تفسيره ) - نحو : رَبَّةٌ رَجُلًا ، ولا يُحذف ، وإن دلّ الكلام عليه ،

(١) في (د) : ورب أخيه

(٢) في معجم شواهد العربية لم يذكره في غير المعجم ٢٧/٢ ، والدرر ٢٠/٢ -

وفي الدرر : نال أو في عزة ... قال : استشهد به على جواز جرّ ربّ للضمير المفرد المذكور ، وتفسيره بنكرة مطابقة له في المعنى ؛ وذلك في قوله : رَبَّةٌ امْرَأَةً ... البيت ، قال : ولم أعرّ على قائل هذا الشاهد .

وقد سبق تفصيل أقوال النحاة واللغويين في : رُبّه ، بما يتشوّ ويكمل ويوضح قول المصنف والشارح هنا ، بجواز جرّ رُبّ للضمير .

فلا تقول في جواب : هل رأيت رجلاً عالماً ؟ رَبُّهُ رأيت ، بخلاف : نعم رجلاً زيدا .

( بمتأخراً ) - وجرى تفسير الضمير المتقدم بالظاهر المتأخر هنا ، مجرى التفسير في : نعم رجلاً ، لتقاربها معنى ، قال الزجاج : رَبُّهُ رجلاً معناه : أقلل به في الرجال . انتهى . وهو أمدح من رَبِّ رجلٍ .

( منصوب على <sup>(١)</sup> التمييز ) - كما تقدم ، وسَمِعَ جُرَّهُ شذوذاً ، رُوي :

مكرر ٢٣٢ وإِهْ رأيت وشيكاً صَدَعُ أعظمه

وَرَبُّهُ عَطِياً أَنْقَذت من عطبه <sup>(٢)</sup>

بالجرِّ ، والمشهور فيه النَّصْبُ ، ووجه الجرِّ نية مَنْ ، أي مِنْ عَطِياً ، كقولهم : نعم مِنْ رجلٍ .

( مطابق للمعنى ) - المقصود للمتكلم لا للفظ المضمر في الأغلب ، نحو : رَبُّهُ امرأةٌ ورجلين ، وكذا الباقي .

(١) سقط الجار والمجرور من (د) .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٨/٢ : أي رَبُّ وإِهْ ، من وهى الحائط إذا هم بالسقوط ، ورأبت أصلحت ، ومادته : رأب ، وقد صحفه كثير منهم فظنه من الرؤية البصرية ، وصدع أعظمه كلام إضافي مفعوله ، وشيكا نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي رأباً وشيكا أي سريعاً .

والشاهد في : وَرَبُّهُ عَطِياً حيث دخلت رَبُّ على الضمير ، وهو مجهول عند البصرية ، فلا يعود على ظاهر ، وعطياً تمييز بحسب الضمير ، ويروى : عَطِياً بالجرِّ على نية مَنْ ، وهو شاذ .. والعطيب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء ، والثاني مصدر بفتحين ، أي ربه من عطب ، أي مشرف على الهلاك ، أنقذته من عطبه ، أي من هلاكه . وقد جاءت الرواية في ( د ، غ ) والدرر : عَطِياً بالجرِّ ، وفي اللسان - ربه : وقال أبو الهيثم : العرب تزيد في رَبِّ هاء ، وتجعل الهاء اسماً مجهولاً لا يُعرف ، ويطلق معها عمل رب ، فلا يخفض بها ما بعد الهاء .. وأنشد :

مكرر ٢٣٢ كائن رأبت وهايَا صَدَعُ أعظمه وَرَبُّهُ عَطِياً أَنْقَذت م العطب

( ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتذكيره ، عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه ، أشهرُ من المطابقة ) - والإفرادِ مذهب البصريين ؛ فتقول : رَبُّهُ رجلاً ورجلين ورجالاً وامرأةً وامرأتين ونساءً ، والمطابقة قولُ الكوفيين ، قال ابن عصفور : قالوه قياساً ، والصوابُ أنهم قالوه سماعاً ، فحكوا عن العرب : رَبُّهَا امرأة ، وَرَبُّهُمَا رجلين ، أو امرأتين ، وَرَبُّهُم رجالاً ، وَرَبُّهُنَّ نساءً ؛ ومن التزم وصف مجرور رَبٍّ ، لم يقلْ ذلك في : رَبُّهُ رجلاً .

قال ابن أبي الربيع : استغني بدلالة الإضمار على التفعيم عن الوصف ، فَرَبُّهُ رجلاً بمنزلة : رَبُّ رجلٍ عظيمٍ لا أقدر على وصفه ، وقال أيضاً : إنه يلزم حذف ما تتعلق به رَبٌّ هنا ، لما فيه من زيادة التعظيم ، وفيه نظر ، وقد ذَكَرَ في قوله :

٢٤٠ - رَبُّهُ فتيحة دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً فأجابوا<sup>(١)</sup>

(١) في المغني ٤٩١/٢ : الخامس - أي من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - أن يُجَزَّ رَبُّ مفسراً بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس ، في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه هو مفرداً ، وقال : رَبُّهُ فتيحة دعوت ... البيت ، قال : ولكنه يلزم أيضاً التذكير . وقد جاء البيت بالمغني - ش ٧٣٨ ص ٤٩١ - على هذا النحو :

رَبُّهُ فتيحة دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً فأجابوا  
وجاء على هذا النحو أيضاً في الأشموني ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٨/٢ - قال : الشاهد في : رَبُّهُ فتيحة ... حيث جاء الضمير فيه مفرداً ، والمميز جمعاً ، فإن فتيحة جمع فتى ، والمشهور أن الضمير يفرد دائماً والمميز بحسب القصد ؛ وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديرأً ، فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب ميمه ؛ وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالياء الموحدة أي دائماً ، صفة لمصدر محذوف ، أي إيراثا دائماً ؛ وقد جاءت الرواية في نسخ التحقيق الثلاث : دائماً بالميم .

وفي الدرر ٢٠/٢ ، ٢١ : واختلف في الضمير المجرور برب ، فقيل : معرفة ، وإليه ذهب الفارسي وكثيرون ، وقيل : نكرة ، واختاره الزمخشري وابن عصفور ، لأنه عائد على واجب التنكير ؛ وجعل ابن مالك دخول رب والكاف على الضمير نادراً ، فقال في ألفيته :

ومارووا من نحو : رَبُّهُ فتى نزر كذا كهنا ، ونحوه أتى

وقوله :

☆ رَبَّهٗ امْرَأُ بَكَ نَالَ اَمْنَعِ عَزَّةٗ ☆

مكرر ٢٣٩ -

وقوله :

☆ وَرَبَّهٗ عَطْبًا اَنْقَذْتَ مِنْ عَطْبِهٖ ☆

مكرر ٢٣٣ -

( فصل <sup>(١)</sup> ) : ( قد يلي - عند غير المبرد - لولا الامتناعية ، الضمير الموضوع

للنصب والجر ) - أشار بقدر إلى قلة ذلك ، بالنسبة إلى ماهو حقها من وقوع ضمير الرفع بعدها ، لأنه عبارة عن الظاهر ، والظاهر بعدها مرفوع ، وعلى ماهو حقها جاء قوله تعالى : ﴿ لَوْلا اَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهو أكثر كلام العرب ، ويجوز في لغة : لولاك ولولاك ولولا كما ولولاكم ولولاكن ولولاي إلى آخره ، وأنكر ذلك المبرد ، وقال في قوله :

٢٤١ - وَكَمْ مُوطِنٍ لِّوَلَايٍ طِحَّتْ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهٖ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي <sup>(٣)</sup>

- أنشده سيبويه - إن في القصيدة لحناً كثيراً ، وقال الشلوبين : اتفق أئمة

---

(١) سقط لفظ « فصل » من ( ز ، غ ) ومن بعض نسخ التسهيل

(٢) سبأ : ٣١

(٣) في المقتضب ٧٢/٣ : وكذلك قول الأخفش : وافق ضمير الحفص ضمير الرفع في : لولاي ، فليس

هذا القول بشيء .. قال الشارح المحقق : في الكامل ٤٨/٨ - ٤٩ : لولاك فإن سيبويه يزعم أن لولا تخفض المضر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء ، فيقال : إذا قلت : لولاك فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ وضمير النصب كضمير الحفص فتقول : إنك تقول لنفسك : لولاي ، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء ، كقولك : رماني وأعطاني ، قال يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحت ... البيت

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره ، فكيف يكون مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه ؟ وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ، ولكن وافق ضمير الحفص ، كما يستوي الحفص والنصب ، فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟ قال أبو العباس : والذي أقوله : إن هذا خطأ =



البصريين والكوفيين كالخليل وسيويه والكسائي والفراء على رواية : لولاك عن  
العرب ، قال : فإنكار المبرد هذيان ، وقال رؤبة :

☆ لولا كما خرجت نفساكا<sup>(١)</sup> ☆

- ٢٤٢ -

وأُشِدُّ الفراء :

٢٤٣ - أَطْمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَائِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ<sup>(٢)</sup>

واحترز بالامتناعية من التحضيضية ، فإنما يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً أو  
معموله . ويقال : طاح يَطُوح وَيَطِيح هلك وسقط ، وكذلك إذا تاه في  
الأرض ، وطَوَّحَه تَوَّهه وذهب به ههنا وههنا ، وهَوَى بالفتح يَهْوِي هَوِيًّا سقط  
إلى أسفل ، وكذلك الهَوِيُّ في السير إذا مضى ، وهَوَى وانهَوَى بمعنى ، وقد جمعها  
يزيد بن الحكم الثقفى في قوله :

☆ وكم موطن لولاي ... البيت ☆

= لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ - سبأ : ٢١ ومن  
خالفتنا يزعم أن الذي قلناه أجد ، ويدعي الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده .  
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٦/٢ : قاله يزيد بن الحكم ، وكم خبرية بمعنى كثير ،  
وموطن مميزه ، والشاهد في لولاي ، فإنه حجة على المبرد ، وطحت بفتح التاء جوابه ، أي هلكت ، من  
طاح يطوح ويطيح ، والكاف للتشبيه ، وما مصدرية أو موصولة ، وهوى سقط ، من باب ضرب ،  
والأجرام جمع جرم الشيء وهو جثته ، والباء في محل نصب ، والقننة مثل القلة أو هي أعلى الجبل ،  
والتيق أرفع موضع في الجبل ، ومُنْهَوٍ بضم الميم الهاوي وهو فاعل هوى .

(١) هذا الرجز لرؤبة ، جاء به الشارح رداً على المبرد ، وشاهدأ على محيى الضمير الموضوع للنصب

والجر بعد لولا الامتناعية في قوله : لولا كما .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٦/٢ : قاله عمرو بن العاص ، والشاهد في  
لولاك ، فإنه حجة على المبرد ، حيث أنكرك محيى نحوه في الفصيح . والحاصل أن الأصل في لولا أن  
يكون فيما يليه ضمير الرفع ، فلولاك ولولاه ولولاي قليل ، وأنكره المبرد أصلاً ، وقال : لا يوجد في  
كلام من يحتج به ، وأراد بحسن الحسن بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنها .

والقنّة بالضم أعلى الجبل مثل القلّة ، والنّيق أرفع موضع في الجبل ، والجمع نياق .

( مجرورَ الموضع عند سيبويه ) - لامتناع النصب ، إذ لم يأتوا بنون الوقاية في لولاي ، والرفع<sup>(١)</sup> ، لأنه ليس من ضمائه .

( مرفوعه عند الأخفش والكوفيين ) - ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع ، كما عكس ذلك في : ما أنا كَأنت ، ولا أنت كَأنا ، وفيه إقرار لولا على ما ثبت لها ، وعدم مخالفة الأصل ، بعدم تعلق الجارّ ، على أنه قد قيل : إنها تتعلق بحذوف واجب الإضمار ، أي لولاي حضرت ؛ وردّ بلزوم تعديّ فعل المضمّر المتصل إلى مضمّره<sup>(٢)</sup> ؛ والأقرب على الجرّ أنها لا تتعلق كما في لعلّ على الجرّ .

( ويَجْرُ بلعلّ وعلّ في لغة عُقيل ) - حكى ذلك عنهم أبو زيد ، وأنكر بعض النحويين ذلك ، وخرّج :

☆ لعلّ أبي المغوار<sup>(٣)</sup> ... ☆ البيت

- ٢٤٤ -

(١) أي وامتناع الرفع

(٢) في (د) إلى مظهره .

(٣) في خزّانة الأدب ٣٧٠/٤ : ش ٨٧٧ :

فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعلّ أبي المغوار منك قريب وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٥/٢ : دعوة بدل جهرة ، قال كما قال في الخزّانة : قاله كعب بن سعد الغنوي ، وفي اللسان : كعب بن سويد الغنوي .

قال في الخزّانة : على أن لعلّ في لغة عقيل جارة كما في البيت ، ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف ، وفي الثانية الفتح والكسر .

قال ابن جنّي في سر الصناعة : حكى أبو زيد أن لغة عقيل : لعلّ زيد منطلق ، بكسر اللام الآخرة من لعلّ وجرّ زيد ، وروى البيت لكعب بن سعد :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانياً لعلّ أبي المغوار ... البيت

وقال أبو الحسن الأخفش : ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعلّ مفتوحة في لغة من يجرّ بها في الشعر ، كقوله :

=

ونحوه ، على حذف مضاف ، وهو ضعيف ، فهي لغة ثابتة ، ومن حكاها  
أيضا الأخفش والفراء .

( وبقي في لغة هذيل ) - قال المصنف وغيره : فتكون بمعنى مِنْ ، وحكوا  
من كلامهم : أخرجها متى كُمّه ، أي مِنْ كُمّه ؛ وقال بعض النحويين : إن متى  
تكون بمعنى وسط ، فتجرّ ما بعدها ، وحكى : وضعها متى كُمّه ، أي وسطه .

( فصل ) : ( في الجرّ بحرف محذوف ) :

( يُجرُّ برُبِّ محذوفة بعد الفاء كثيرا ) - نوزع في قوله : كثيرا ، لقلّة  
ما ورد من ذلك ، ومنه :

٢٤٥ - فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي المَرُوطِ وَفِي الرِّيَابِ<sup>(١)</sup>

المروط جمع مرط يكسر الميم ، وهو كساء من صوف أو خبز يؤتزر به ،  
والريّاب والرّيّط جمع ريطة ، وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن  
لفقين .

( وبعد الواو أكثر ) - ودواوين العرب مشحونة بذلك .

٢٤٦ - لَعَلَّ اللهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جَهَاراً مِنْ زَهِيرٍ أَوْ أَسِيدٍ  
ونقل ابن مالك اللغتين الأخيرين في علّ .

والبيت السابق جاء به في الخزانة برقم ٨٧٨ من قصيدة لخالد بن جعفر ، وزهير هو ابن جذيمة بن  
رواحة العبيسي ، وأسيد بفتح الهمزة وكسر السين أخو زهير .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٣٢/٢ : قاله المتنخل مالك بن عويمر الهذلي -

هذليين ١٩/٢ -

والشاهد في قوله : فحور ، حيث أضر رُبِّ بعد الفاء ، أي فُرِبَّ حُورٍ ، جمع حوراء ، وهي  
الشديدة بياض العين ، مع شدة سوادها ، وعين بالجرّ صفة ، جمع غيناء ، وهي الواسعة  
العين ... والمروط جمع مرط بكسر الميم ، وهو إزار له علم ، والريّاب جمع ريطة بكسر الراء ، وهي  
الملاءة التي لم تلتق .

( وبعد بِلٌ قليلاً ) - نحو :

بِل جَوْزٍ تَيْهَاءَ كظَهْرِ الْحَجَفَتِ<sup>(١)</sup>

- ٢٤٧

جَوْز كل شيء وسطه .

( ومع التجرُّدُ أقلُّ ) - أي التجرُّد من الواو والفاء وبل نحو قول جميل :

٢٤٨ - رسم دارٍ وقفت في طللسه كدت أقضي الحياة من جَلَّه<sup>(٢)</sup>

أي من أجله ، ويقال : من عظمه في عيني -

( وليس الجرُّ بالفاء وبل باتفاق ) - وكذا نقل الاتفاق ابن عصفور ، فمن عدَّ

الفاء وبل من حروف الجر فهو واهم أو متجوز .

(١) في الخصائص لابن جني ١ / ٣٠٤ قال الشارح المحقق : بعده :

قطعتها إذا المها تجوّفت مآرنا إلى ذراها أهداف

جوز التيهاء وسطها ، والحجفة الترس من جلد ، وتجوّفت في جوفها ، والمآرن أصلها المآرين جمع المئران ، وهو كناس الوحش ، وذراها ظلها ، وأهدفت لجأت . وقوله : جوز تيهاء أي رَبَّ جَوْزٍ تَيْهَاءَ ، وقوله : كظهر الحجفة أي في الاستواء ، وقوله : قطعتها إذا المها تجوّفت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كسه من الحر ، وتلجأ إلى ظل المآرين .

وفي الإنصاف ص ٣٧٩ بعد أن ذكر البيت : أراد : بل رَبَّ جَوْزٍ - أي أن الجرُّ برب مضمرة بعد بل ، قال الشارح المحقق : هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ص ١٢٨ ، ورضي الدين في شرح شافية ابن الحاجب رقم ١٠١/١ ، وابن جني في سر صناعة الإعراب رقم ١٠٧ ج ١ ص ١٧٧ ، وفي الخصائص ١ / ٣٠٤ ، وقد أنشده ابن منظور - ح ج ف ، ونقل عن ابن بري أنه من أرجوزة لسور الذئب . والتهاء الصحراء يضل سالكها ، وجوزها وسطها ، وشبه الصحراء بظهر الترس ، لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر ، وذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يتهيّبها وأنه توسطها ، كناية عن كونه قوياً جلدأً جريئاً لا يهاب . وللنحاة في هذا البيت شاهدان : أحدهما في قوله : بل جوز تيهاء ، حيث جرّ جوز تيهاء برب المحذوفة بعد بل ، والثاني في قوله : الْحَجَفَتُ ، حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٣٣ : قاله جميل بن معمر - ديوانه ١٨٧ - أي

رب رسم دار ، وفيه الشاهد ؛ حيث جرّ رسم برب المضرة ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل ، وهو قليل جداً ، ورسم الدار ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحو ، والطلل ما شخص من آثارها ، وقوله : من جلله أي من أجله ، وقيل : من عظمه في عيني .

( ولا بالواو ، خلافاً للمبرد ومن وافقه ) - بل هي عاطفة ، والجُرُّ بُرْبٌ ،  
ولهذا لا يصحبها العاطف ، وقال المبرد وبعض الكوفيين : الجُرُّ للواو ،  
قالوا : ويدل على أنها ليست للعطف ، مجيئها في أول القصيدة نحو :

☆ وقاتم الأعماق خاوي المحترقن <sup>(١)</sup> ☆

- ٢٤٩ -

والأقرب الأول ، وهو قول البصريين ، والعطف <sup>(٢)</sup> أول القوائد لعله على ما  
في النفس ، كما قال زهير أول قصيدته :

☆ دَعَّ ذَا وَعَدَّ الْقَوْلَ فِي هَرِيمٍ <sup>(٣)</sup> ☆

- ٢٥٠ -

ولم يسبق في اللفظ ما يشار إليه ، وإنما عادتهم الغزل أول القوائد ، وذكر  
الأطلال ونحو ذلك ، فإذا ترك هذا في أول قصيدة ، عطفوا أو أشاروا إلى ما  
يقدرّون من ذلك المفهوم ، بمقتضى كثير من استعمالهم أو أكثره .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١/ ٢٢ : قاله رؤبة بن العجاج من قصيدة مرجزة  
تنيف على مائة وسبعين بيتا ، والواو فيه واو رُبِّ ، أي ورُبِّ قاتم الأعماق ... والقائم المكان المظلم المغبر ،  
من القتام وهو الغبار ؛ والأعماق جمع عمق بفتح العين وضما ، وهو مابعد من أطراف المفازة ، والخواوي  
من حوى البيت إذا خلا عن الساكن ؛ والمحترقن المر الواسع المتخلل للرياح ؛ لأن الماء يحترقه ، مفتعل  
من الحرق ، وهي المفازة الواسعة تتحرق فيها الرياح . وقد جاء بالبيت شاهداً على التنوين الغالي في  
المحترقن ؛ والشاهد هنا على أن الجُرُّ بالواو ، في رأي المبرد ومن وافقه من الكوفيين ؛ بدليل مجيئها في أول  
القصيدة ، ولا شيء قبلها تعطف عليه .

(٢) في ( ز ) : والعاطف

(٣) في الدرر ٢/ ٣٩ عجزه :

☆ خير البداة وسيد الحضرة ☆

قال استشهد به على طريق التنظير ، لأن البحث في واو رُبِّ ، فإن القائل بالعطف في الواو التي في  
أول القوائد نظراً لهذا - أي جاء بهذا الشاهد نظيراً - لأن الشاعر عنده يمكن أن يعطف على ما في نفسه  
كالبيت السابق - وقاتم الأعماق ... كما يشير إلى ما في نفسه ، كما في هذا البيت .. ومن العرب من يجعل  
أول القصيدة :

☆ لمن الديار بقنة الحجر ☆

وقد ثبت أن هذا المطلع من وضع حماد الراوية ، في قصة مشهورة مع المفضل الضبي أمام الخليفة  
المهدي . وبيت الشاهد أول قصيدة لزهير بن أبي سلمى - ديوانه ٨٨ ..

( وَيُجَرُّ بغير رُبٍّ أيضاً محذوفاً في جواب ما تضمن مثله ) - نحو : زيد ، في جواب من قال : بمن مررتَ ؟ ومنه ما في الخبر أنه عليه السلام قال : « أقرَّبها بابا »<sup>(١)</sup> جواباً لقائل : فإلى أيها أهدي ؟

( أو في معطوفٍ على ما تضمنه بحرفٍ متصل ) - نحو : لك مما يداك تجمع ما تنفقه ، ثم غَيْرِكَ الخزونُ ؛ أي ثم لغيرك .

( أو منفصل بلا ) - نحو :

٢٥١ - ما لمحِبٌّ جلدٌ إن هَجراً ولا حبيبٍ رأفةً فيَجْبُرُ<sup>(٢)</sup>

( أو لو ) - حكى الأخفش في المسائل أنه يقال : جئ بزيدٍ أو عمرو ولو كليهما ؛ وأجاز في كليهما الجرُّ بتقدير : ولو بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع ، وقال الشاعر :

٢٥٢ - متى عُدْتُمْ بنا ، ولو فئاةً مِننا

كُفَيْتُمْ ، ولم تَخْشَوْا هواناً ولا وهناً<sup>(٣)</sup>

وجوز سيبويه في قولهم : اثنتي بدابةٍ ، ولو حماراً ، الجرُّ على ضعف .

(١) في ( د ) : أقرَّبها إليك داراً ؛ جواباً لمن قال : بخاري أدب / ٣٢ / وشفعة / ٣

(٢) في الدرر ٢ / ٤٠ : استشهد به على أن حرف الجر يحذف في جواب ما يضر مثله ، أو معطوف عليه متصل أو منفصل بلا ، واستشهد به الأشموني على هذه المسألة ، وروايته : أن يَهْجُرَا ، قال الصبان : أي قوة للهجر ، والشاهد في قوله : ولا حبيبٍ ، وقوله : فيجبرا بالنصب على إضمار أن . انتهى

قال : والبيت من شواهد العيني أيضاً ، قال : والشاهد في قوله : ولا حبيبٍ ، حيث جاء تقديره : جروراً لكونه عطف على قوله : لمحِبٌّ بحرفٍ منفصل : ولا ، لحبيبٍ رافةً .... ولا يعرف قائله .

(٣) في الدرر ٢ / ٤٠ : استشهد به على حذف الجارِّ بعد لو ، وفي الأشموني في محث حذف الجار : السادس : في المعطوف عليه بحرفٍ منفصل بلو كقوله : متى عدتم بنا ... البيت ، قال الصبان : أي ولو عدتم بفتة ، وعدم صحة كون الجرِّ هنا بالعطف على نا ، لأن لو لا تدخل إلا على الجملة دون المفرد ، والغالب في مثل هذا النصب ، كقولهم : اثنتي بدابةٍ ، ولو حماراً ، كما في الهمع .

( أو في مقرونٍ ، بعد ما تضمنه ، بالهمزة ) - نحو أن يقال : مررت بزويد ، فتقول : أزيد بن عمرو ؟ أي أزيد ؟  
( أو هلاً ) - يقال : جئت بدرهمٍ ، فتقول هلاً دينارٍ ؟ حكى هذين الأَخفش في المسائل ، ثم قال : وهذا كثير .

( أو إن ، أو الفاء الجزائيتين ) - كقولهم : مررت برجل ، إن لا صالح فطالح ؛ أي إن لا أمر بصالح ، فقد مررت بطالح ؛ حكاه يونس ؛ وأجاز : امرر بأيمهم هو أفضل ؛ إن زويد وإن عمرو ، بتقدير : إن مررت بزويد وإن مررت بعمرو ، وقال سيويه : هو قبيح ، لكنه جعل إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبل لها ، أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو ؛ وهذا يقتضي اطراده عنده .

( ويقاس على جميعها ؛ خلافاً للفرء في جواب نحو : بمن مررت ؟ ) - قال المصنف : والصحيح جوازه ، لقول العرب : خير بالجرِّ ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ لأن معنى كيف ؟ بأي حال ؟ فإذا جعلوا معنى الحرف<sup>(١)</sup> دليلاً ، كان لفظه أولى . انتهى .

والمغاربة جعلوا قولهم : خير بالجر ، في المثال المذكور ، من النادر الذي لا يقاس عليه ، وكلامهم يقتضي المنازعة في اقتياس باقي ما ذكر المصنف .  
( وقد يُجرُّ بغير ما ذكر محذوفاً ) نحو :

٢٥٣ - إذا قيل : أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابع<sup>(٢)</sup>

أي إلى كليب .  
( ولا يقاس منه إلا على ما ذكر في باب كم ) - وهو جرُّ مميز كم الاستفهامية بمن مضرة ، إذا دخل على كم حرف جرٍّ .

(١) في ( د ) : حرف الجر .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٩٠ : قاله الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ... والشاهد في كليب ، حيث جاء بالجر ، وأصله : إلى كليب ، فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصابع مرفوع بأشارت ، والباء تتعلق به - ديوان الفرزدق ٥٢٠/

( وكان ) - مثل له المصنف في بيت زهير :

٢٥٤ - بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً<sup>(١)</sup>

أي ولا بسابق ، وهذا من عطف التوهم ، وهو لا ينقاس .

( ولا المشبهة يان ) - مثل له المصنف بقوله :

☆ ألا رجل جزاه الله خيراً<sup>(٢)</sup> ☆ ... البيت ،

- ٢٥٥

أي ألا من رجل ... وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

( وما يذكر في باب القسم ) - وهو جرُّ الجلالة دون عوض .

(١) في المغني ، في أقسام العطف ٢ / ٤٧٦ : والثالث : العطف على التوهم نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعد ، بالخفض على توهم دخول الباء في خبر ليس ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً  
وفي موضع آخر ص ٦٧٨ : الأول أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ المعلوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً  
وهذا البيت رواه الأعمى في قصيدة لزهير وفي موضع آخر من الكتاب ١ / ١٥٤/ نسب لصرمة الأنصاري ، قال ابن خلف : وهو الصحيح ، ويروى لابن رواحة عبد الله كما في الخزانة ٣ / ٦٦٦ ، وروي : سابقاً على الأصل بدل سابق .

(٢) في ش . ش . العيني ٢ / ١٦ جاء به الأشموني برواية :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يَدُلُّ على محصلة تبيت

قال العيني : هذا من أبيات الكتاب ، وبعده :

تُرَجِّلُ لِمَتِّي وَتَقْمُ بَيْتِي وَأَعْطِيهَا الْإِتِّسَاوَةَ إِنْ رَضِيَتْ  
قال الأزهري : هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، وألا هنا للعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناها طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض بحثٌ ، ورجلاً منصوب بمقدر ، تقديره : ألا ترونني رجلاً ، ويقال فيه : حذف على شريطة التفسير ، أي ألا جزى الله رجلاً جزاه الله ؛ ويروى : رجل ، بالجُرِّ ، وفيه الشاهد هنا ، على تقدير : ألا من رجل ؛ وأنشده ابن فارس بالرفع ، فإن صُحَّ فوجهه أن يكون مبتدأ تخصص بتقديم الاستفهام عليه ، وخبره قوله : يَدُلُّ ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن .



( وقد يُفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف ) - أنشد أبو عبدة :

٢٥٦ - إن عمراً ، لا خير في ، اليوم ، عمرو ، وإنَّ عمراً محبَّب الأَحزان<sup>(١)</sup>  
( أوجار ومجرور ) - كقوله :

٢٥٧ - رَبِّ في الناس مُوسى كعديمٍ وعديمٍ يُخالُ ذا إيسار<sup>(٢)</sup>  
( وندر في النثر الفصلُ بالقسم بين حرف الجر والمجرور ) - حكى الكسائي<sup>(٣)</sup> :

اشتريته بو الله درهمٍ ، وأجاز علي بن المبارك الأحمر - تلميذ الكسائي ، ورفيق الفراء في مناظرة سيويه - : رَبُّ والله رجلٍ عالمٍ لقيتُ ؛ ونسبة ابن عصفور هذا لخلف الأحمر البصري وَهَمَّ .

( والمضاف والمضاف إليه ) - حكى الكسائي : هذا غلامٌ - والله - زيد ، وحكى أبو عبدة : إن الشاة تعرف ربَّها ، حين تسمع صوتَ - والله - ربَّها .



---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية في غير الهمع ٢ / ٣٧ ، والدرر ٢ / ٤٠ ، وفي الدرر :

☆ إنَّ عمراً مكثَّر الأَحزان ☆

قال : استشهد به على الفصل بين الجار ومجروره بالظرف ضرورة ؛ وفي الأشموني : تنبيهه : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يُفصل بينها في الاضطرار ، بظرف أو مجرور ، كقوله : إن عمراً .. البيت

(٢) في ( ز ) : تخاله ذا يسار ؛ وفي الدرر ٢ / ٤٠ : استشهد به على فصل رَبِّ من مجرورها بالجار والمجرور اضطراراً ؛ واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل على هذه المسألة .

(٣) في ( ز ) : حكى سيويه .

## ٤٠ - باب القسم

وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبية ، ويرادف القسم الألية والحلف والإيلاء واليمين ، والفعل المستعمل من الأولين غير جارٍ عليها ، إذ هو أقسم وآلى ، ومن الثالث والرابع جارٍ : حلف وآلى ، والخامس لم يستعمل منه جارٍ ولا غيره ، وهو اسم جارحة لا مصدر ، وكانوا عند التحالف يضرب كل يمينه على يمين صاحبه ، تأكيداً للعقد ، حتى ينتهي الحلف ، فمن ثمَّ قيل للحلف يمين .

( وهو صريح ) - وهو ما يُعلم بمجرد نطقك به كونك<sup>(١)</sup> مقسماً نحو<sup>(٢)</sup> :  
حلفت بالله ، وأنا حالفٌ . وَلَعَمْرُ اللَّهِ ، وآمين الله .

( وغير صريح ) - وهو ما ليس كذلك نحو : عَلمَ الله ، وعاهدتُ الله ، وواثقتُ الله<sup>(٣)</sup> ، وعليَّ عهدُ الله ، وفي ذمتي ميثاق ؛ فإنما يُعلم كونه قسماً بقريئة كذكر الجواب .

( وكلاهما جملة فعلية أو اسمية ) - كما سبق تمثيله ، وسيتكلم المصنف على شيء منه .

( فالفعلية غير الصريحة في الخبر كعامت وواثقت ، مضمنة معناه ) - ومنه قوله :

---

(١) زاد هنا في ( د ) : خالفاً

(٢) سقطت من ( د )

(٣) سقط لفظ الجلالة من ( ز )

٢٥٨ - إني علمتُ ، على ما كان من خلقٍ لقد أراد هواني اليومَ داود<sup>(١)</sup>  
وقوله :

٢٥٩ - واثقت مئةً لا تنفكُ ملغيةً قولَ الوشاةِ فما ألغت لهم قيبلاً<sup>(٢)</sup>

والجملة بعد ما ضمن معنى القسم ، من علمت ونحوه ، قيل : في موضع مفعول علمت ، وقيل : لا ، لأن القسم لا يعمل في جوابه ، وإن لم يضمن معناه ، وعلقت باللام ، فالجملة مفعول لا محالة .

( وفي الطلب كنشدتك وعمرتك ) - فليسا بصريحين في القسم ، بل للناطق بها قصده<sup>(٣)</sup> وعدمه ، ويُعلم القصدُ بإيلائها الله نحو : نشدتك الله ، وعمرتك الله ، وإنما يستعملان في الطلب نحو : نشدتك الله إلا أعنتني ، وعمرتك الله لاتطع هواك ؛ ويستعمل أيضاً في الطلب عزمتم وأقسمت ، ولذا قال : كنشدتك ؛ والمغاربة لا يسمون هذا ونحوه قسماً ، بل استعطافاً ، لأن القسم لا يجاب إلا بجملة خبرية ، وهذا يجاب بالطلب ؛ ووجهه أن القسم يتعلق به الحنثُ أو البرُّ ، ولا يتحقق ذلك إلا فيما يدخله الصدق والكذب ، ويؤيد ذلك أنهم لا يقولون : أقسم بالله هل قام زيد ؟

كذا قيل ، وفيه بحث - وما ذكره المصنف طريقة لبعض النحويين . والاسم الكريم مع نشدت وعمرت منصوب على إسقاط الخافض ، أي بالله ، والأصل : نشدتك بالله ، من نشد زيد الضالة طلبها ، والمعنى طلبت منك بالله ، وكذلك

---

(١) لم أجدّه فما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه مجيء الفعلية غير الصريحة قسماً في قوله : إني علمت ، والقرينة ذكر الجواب : لقد أراد هواني .

(٢) الشاهد فيه كسابقه ، مجيء القسم جملة فعلية غير صريحة ، وذلك قوله : واثقت ، والقرينة

الجواب : مجيء : لاتنفك ملغية قول الوشاة .

(٣) أي قصد القسم وعدم قصده .

الأصل : عمرتك بالله ، والمعنى ذَكَرْتُكَ به تذكيراً يعمر القلب ولا يخلو منه .

( وأبدل من اللفظ بهذه : عَمَّرَكَ اللهُ ، بفتح الهاء وضمّها ) - وعَمَّرَ مصدر على حذف الزوائد ، والتقدير : تعمير ، ومن نصب الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل ، ومن رفعها فالكاف المفعول وهي الفاعل ، والمعنى على مقتضى ما سبق في عمرتك الله الذي هذا بدل منه : أسألك بتعمير قلبك بالله ، أو بتعمير الله قلبك . وللتحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلف .

( وَقَعَّدَكَ اللهُ ، وقعيدك الله ) - قيل مصدران كالحس والحسيس ، والناصب أقسم ، والمعنى المراقبة ، أي أقسم بمراقبتك الله ، هما بمعنى الرقيب أقسم ، كالخِلاّ والخليل ، والمقصود بهما الله ، والناصب أقسم ، والله بدل منها .  
( كما أبدل في الصريحة من فعلها المصدر ) - كقسم وأليّة ، قال :

٢٦٠ - قسماً لأصطبرنُ على ما سُمّيتي مسالم تسومي هجرةً وصدوداً<sup>(١)</sup>  
وقال :

٢٦١ - أليّةً ليحيقنُ بالمسيء إذا ما حوسب الناسُ طراً سوءاً ما عملاً<sup>(٢)</sup>  
( أو ما بمعناه ) - نحو : يمين وقضاء ويقين وحق ، قال :

٢٦٢ - يميناً لنعم السيّدان ووجدتُما على كل حال من سحيل ومُبرم<sup>(٣)</sup>

---

(١) هذا البيت شاهد على إبدال المصدر من فعل جملة القسم الصريحة في قوله : قسماً بدلاً من أقسم ، ولا أعرف قائله .

(٢) وهذا البيت أيضاً شاهد على استعمال المصدر أليّةً بدلاً من فعله .

(٣) وهذا البيت لزهير من معلقته ، يمدح به الحارث بن عوف وهرم بن سنان لقيامها بالصلح بين عبس وذبيان ، والشاهد في قوله : يميناً لنعم السيّدان ، حيث أبدل من فعل القسم ما هو بمعنى المصدر ، وهو قوله : يميناً .

وحكى ثعلب أنهم ينصبون قضاء الله قسماً ، فيقال على هذا : قضاء الله لأفعلن ،  
وقال

٢٦٢ - ويقيناً لأشربن بما شربوه وما جلا.... الخ<sup>(١)</sup>

وقال تعالى : ﴿ فالحقُّ والحقُّ أقولُ ؛ لأملأنَّ ﴾<sup>(٢)</sup>

( ويَضْرُ الفعلُ في الطلبِ كثيراً ، استغناءً بالمقسمِ به مجروراً بالباء ) - نحو :  
بالله لا تخالف ، بالله وافق ؛ التقدير : نشدتك بالله .

( ويختص الطلب بها ) - أي بالباء ، فلا تستعمل فيه الواو ولا غيرها من  
حروف القسم

( وإن جرَّ في غيره ) - أي غير الطلب .

( بغيرها ) - أي بغير الباء .

( حذِفَ الفعلُ وجوباً ) - نحو : ﴿ والله ربُّنا ما كنا مشركين ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ تالله  
لقد آثرك الله علينا ﴾<sup>(٤)</sup> ، لله لا يؤخَّر الأجلُ ، من ربي إنك لأشترُ ، فلا يجوز  
ذكر الفعل مع واحد من هذه الحروف ، وأجازه الكسائي مع الواو نحو : حلفت  
والله لأقومنَّ ، وأقسمت والله لأذهبنَّ ؛ ولا يحفظه البصريون ، فإن ورد شيء على

---

(١) وهذا البيت أيضاً كسابقه في استعمال ما هو بمعنى المصدر بدلا من فعل القسم ، وذلك قوله :  
يقيناً لأشربن . ولا يعرف قائله .

(٢) ص : ٨٤ ، ٨٥ - قال في الارتشاف لوحة ٨٦٢ : ( ويبدل في الجملة - الصريحة من فعلها المصدر :  
قسماً وألتيه نحو : ألتيه باليعملات ، ونحو : قسماً لأصطبرن ، وما في معناه نحو : يميناً لنعم السيدان ... ،  
وقضاء الله لأقومنَّ ، ويقيناً لأسيرنَّ ، قال تعالى : ﴿ فالحقُّ والحقُّ أقولُ ؛ لأملأنَّ ﴾ فهذه كلمات نابت  
مناب أقسم ...

(٣) الأنعام : ٥٢

(٤) يوسف : ٩١

نحوه أول على تمام الكلام عند حلفت ، ثم ابتدئ بالقسم مقدراً تعلق الواو بحذوف .

( وإن حذفاً معاً ) - أي فعل القسم وحرفه .

( نَصِبَ الْمُقْسَمَ بِهِ ) - نحو : الله ، أو يمين الله ، أو عهد الله لأفعلن ؛ والتقدير عند الفارسي وجماعة : أحلف الله ، أي بالله<sup>(١)</sup> ، وعند الزجاجي وجماعة : ألزم نفسي يمين الله ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ ويجوز الرفع على الابتداء أو على الخبرية ، والجزء الآخر محذوف ، وبالوجهين روي قوله:

٢٦٤ - فقلت : يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي<sup>(٢)</sup>

والتقدير على الرفع : يمين الله قسمي ، أو قسمي يمين الله ، ولا يحذف الحرف إلا إذا لم يدخل الكلام معنى التعجب ، فلا يحذف في: تالله والله لا يبقى<sup>(٣)</sup> أحد ( وإن كان الله ) - أي وإن كان المقسم به لفظ الله .

(١) أي على نزع الحافض

(٢) في المقتضب ٣٢٦/٢ برواية

☆ ولو ضربوا رأسي لديك وأوصالي ☆

قال الشارح المحقق : استشهد به سيويو ١٧٤/٢ على رفع يمين الله بالابتداء وحذف الخبر ، والرواية في المقتضب بالرفع وقال : يريد : يمين الله عليّ .

وفي الحزائنة : روى : يمين الله مرفوعاً ومنصوباً ، أما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف ، وأما النصب فعلى أن أصله : أحلف بيمين الله ، فلما حذفت الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ، ثم حذف فعل القسم وبقي منصوباً . وأجاز ابناً خروف وعصفوران أن ينتصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه تقديره : ألزم نفسي يمين الله ، ورد بأن ألزم ليس بفعل قسم ، وتضمن الفعل معنى القسم ليس بقياس . وأبرح فعل ناقص ، وحذفت لا الناهية على القياس ، والأوصال المفاصل ، وقيل مجتمع العظام ، المفرد وصل بكسر الواو وضماً : كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره ، والبيت لا مرئ القيس - ديوانه ٣٢

(٣) في ( د ) : من تالله أو من الله سقى على الأيام من أحد

( جاز جرّه بتعويض آ ثابت الألف<sup>(١)</sup> ) - فيجرُّ مع تعويض همزة مفتوحة بعدها ألف نحو :الله لأفعلنّ ، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة ، لامعنى الاستفهام .

( أوها محذوف الألف أوثابتها ، مع وصل ألف الله وقطعها ) - نحو : هالله وهالله وهالله وهالله<sup>(٢)</sup> ، والمغاربة يقولون في هذا ها التنبيه .

( وقد يُستغنى في التعويض بقطعها ) - يقول قائل : والله لأفعلنّ ، فتقول : أفالله لتفعلن ؟ وإن شئت : فأالله ، بغير همزة سابقة ، وهمزة القطع عوض من الحرف .

( ويجوز جرُّ الله دون عوض ) - حكى سيبويه : الله لأفعلن ، يريد والله ، وحكى غيره : كلاً ، الله لأفعلنّ ، يريد : كلاً والله ، ومنه :

٢٦٥ - أَلرَّبُّ مَنْ تَغَتَّشَهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمَوْثِقٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ<sup>(٣)</sup>

والرفع جائز ، ومنع بعضهم له من جهة أنه لا خبر له ضعيف ، إذ يصح تقديره : قسي ، ويجوز كونه مبتدأ يجعل الجلالة الخبر ، كما تقدم قريباً .

( ولا يشارك في ذلك ، خلافا للكوفيين ) - فإذا حُذِفَ جَارُّ المَقْسَمِ به لم يجز جرُّه ، إلا إن كان اسم الله تعالى . هذا قول جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الجرُّ في غيره ، وعليه جرى الزمخشري ، وفي الإفصاح أن أبا

(١) في النسخ الثلاث : بتعويض إثبات الألف والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) جاءت الصور مضطربة في النسخ وغير واضحة ، والتحقيق على أساس مثالين لحذف ألفها وإثباتها مع وصل همزة الله ، ومثالين أيضاً مع قطع همزة الله .

(٣) في الدرر ٤٤،٤٣/٢ : استشهد به على جرِّ لفظ الجلالة ، دون حرف ولا عوض ، وكلامه مختصر من شرح أبي حيان للتسهيل ، وخلاصته ما جاء به الشارح هنا .

عمرو حكى أن من العرب من يضر حرف الجرّ مع كل قسم ؛ كما أضمرُوا رَبًّا مع الواو وغيرها ، وعلى طريق الجمهور ، يجب في غير اسم الله النصب أو الرفع ، ومنع الكوفيون النصب ، وأوجبوا الحذف أو الرفع ، قالوا : ولا يجوز النصب إلا في كعبة الله وقضاء الله ، وأنشدوا :

٢٦٦ - لا كعبةَ الله ما هجرتكم إلا وفي النفس منكم أرب<sup>(١)</sup>

( وليس الجرّ في التعويض بالعوّض ، خلافاً للأخفش ومن وافقه ) - بل هو بحرف محذوف ، وإن كان لا يلفظ به ، كما أن<sup>(٢)</sup> النصب بعد الفاء والواو بأن لازمة الحذف . وفي البسيط أن قول الكوفيين . فإذا قلت : الله ، فكأنك قلت : أبا الله ، وشبهة الأولين أن الواو في القسم عوض الباء ، والتاء عوض الواو ، ولا خلاف أن الجرّ بالواو والتاء .

( فإن ابتدئ في الجملة الاسمية بمتعين للقسم احذف الخبر وجوباً ) - نحو : لعمرُ الله ، وأمينُ الله ، فالخبر محذوف وجوباً ، ولا يجوز كون عمر وأمين خبرين ، لدخول اللام ، وليست اللام جواب قسم محذوف ، بل هي لمجرد التأكيد ، قيل : لأن القسم لا يدخل على القسم وأورد : ﴿ وليحلفنَّ إن أردنا إلاّ الحسنى ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهو ضعيف .

( وإلاّ فجوازاً ) - أي وإلاّ يكن متعيناً للقسم ، كقول من لم يتعين عليه يمين : عليّ عهد الله ، ويمين الله تلزمني ، فيجوز حذف عليّ وتلزمني ، ولا يجب الحذف .

(١) في الدرر ٤٣/٢ : استشهد به على جواز نصب كعبة الله ، رداً على من أنكر ذلك .

(٢) في ( د ) : كما في .. ، وسقط الحرفان من ( ز ) .

(٣) التوبة : ١٠٧



وحكى سيبويه : عليَّ عهد الله ، فلا أثر لإنكار بعض المتأخرين إظهاره .

( والمحذوف الخبر ، إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر ) - نحو :  
عَمَّرَ الله ، أي أحلف بعمر وعهد ، ثم حذف الجار ، فنصبها الفعل . واستعمال  
عَمَّر دون لام قليل .

( وإن كان عمراً جاز أيضاً ضمُّ عينه ) - نحو : عَمَّرَ الله لقد كان كذا ،  
والقياس جواز الضم أيضاً مع اللام ، لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف (١)  
( ودخول الباء عليه ) - كقوله :

٢٦٧ - رِقِيَّ بَعْمَرِكُمْ لَا تَهْجُرِينِي \_\_\_\_\_ وَمَنْنِيْنَا الْمُنَى ثُمَّ امْطَلِينِيَا<sup>(٢)</sup>

( ويلزم الإضافة مطلقاً ) - أي مع اللام ودونها ، ويضاف إلى الظاهر  
والمضمر ، ومعناه عند البصريين البقاء ، وقال بعض الكوفيين والهروي : هو ضد  
الخَلْو ، وقد سبق ذكر هذا المعنى في عَمَّرَتِ اللهُ ، واختار هذا السهيلي ؛ ورد  
الأول بأن العمر إنما هو للإنسان ، ولا يضاف إلى الله ، إنما يوصف بالبقاء ؛  
قال : وأيضاً فهم لا يحلفون ببقاء الله ولاقدمه .

( وإن كان أيمن الموصول الهمزة ، لزم الإضافة إلى الله غالباً ) - احترز  
بالموصول من المقطوع الهمزة ، جمع يمين ، فيجوز فيه ما يجوز في مفردة من جرّه

---

(١) جاء في هامش ( ز ) : حاشية : قوله : لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف ، ليس  
بصحيح ، فقد حكى بعض أهل اللغة - ضم العين مع اللام أيضاً ؛ وفي اللسان - عمر : العَمْرُ والعَمْرُ والعَمْرُ  
الحياة ، فإذا أقموا فقالوا : لعَمْرِكُ فتحو لا غير ...

(٢) في الدرر ٤٦،٤٥/٢ : استشهد به على ما في البيت قبله ، وفي التسهيل وشرحه للدمامي :  
وجاز دخول الباء عليه - أي عمرك - كقوله : رقي بعمرِك .. البيت . قال أبو حيان وليس هذا بقسم ؛  
قلت : إن أراد عند أصحابه المغاربة فسلم ولا يضر ، وإن أراد إجماعاً فغير صحيح ، فقد سبق باعترافه أن  
من النحويين من يسمي ذلك قسماً ، والمصنف من يرى ذلك ، فما يرد عليه ، والبيت لعبيد الله بن قيس  
الرقيات - ديوانه ١٢٧

بالحرف ، ونصبه عند حذفه . ودليل أن همزة هذا للوصل ، سقوطها بعد متحرك ، قال :

٢٦٨ - فقال فريقُ القوم لما نشدتهم نعم ، وفريقٌ ليؤمن الله ما ندري<sup>(١)</sup> وأطبقوا ، إلا الرماني ، على اسميته ، وقال هو : إنه حرف جرّ ؛ والجمهور على وجوب رفعه ، وجوز ابن درستويه جرّه بواو القسم .

( وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي ) - نحو : أيمن الكعبة لأفعلن ، ومن كلام عروة بن الزبير : ليؤمنك<sup>(٢)</sup> لأن ابتليت لقد عافيت ، ولئن أخذت لقد أبقيت ، وفي الخبر أنه عليه السلام قال : « وإيم الذي نفسي بيده<sup>(٣)</sup> ... » ، وأنشد الكسائي :

☆ ليؤمن أبيهم لبئس العذرة اعتذروا<sup>(٤)</sup> ☆

- ٢٦٩

(١) في الدرر ٤٤/٢ برواية : فقال فريق القوم : لا ، وفريقهم : نعم ... وبقية المراجع على رواية التحقيق .

وفي المغني ١٠٠/١ : أيمن المختص بالقسم اسمٌ لاحرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركة ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين ، ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب : فقال فريق القوم - البيت ، فحذف ألفها في الدرر ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله تعالى ، خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم ، ولابن مالك في إضافته إلى الكعبة ولكاف الضير ، وجوز ابن عصفور كونه خبراً ، والمحدوف مبتدأ ، أي قسمي أيمن الله . والبيت لنصيب - ديوانه / ٩٤ (٢) في ( د ) : لاينك

(٣) فتح الباري على صحيح البخاري ٥٢٤/١١ - رواه أبو هريرة .

(٤) في الدرر ٤٤/٢ : استشهد به على أن إضافة إيمان إلى الله شاذة عند ابن هشام ، وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد تضاف إلى الكعبة .. والكاف .. والذي .. قال الشارح : وقد تضاف إلى غير ذلك ، أنشد الكسائي :

☆ ليؤمن أبيهم لبئس العذرة اعتذروا ☆

قال : ولم أعر على قائله ولا تيمته .

فأضافه إلى الأب ، وسكن نونه ؛ وحكى المفضل تسكينها إن لم تلق ساكنا ، وكسرها إن لقيته نحو : لَيْنٌ<sup>(١)</sup> الله ؛ وعلى هذا هي مبنية ، ومقتضى بنائها شبهها الحرف في لزوم حالة واحدة ، وهي الابتدائية ، ولذا فتحوا الهمزة .

( وقد يُقال فيه ، مضافاً إلى الله ، إِيْنٌ وإِيْنٌ وإِيْنٌ ) - قال بعض المغاربة : ولا خلاف في أن المكسورة الهمزة ، همزتها للوصل ، وسيأتي ذكر الخلاف في المفتوحتها<sup>(٢)</sup> ، لكن مع ضم الميم .

( وإِيْمٌ ) - بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن تميم .

( وإِيْمٌ ) - بكسر الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن سليم .

( وإِمْ ) - بهمزة مكسورة وميم مضمومة ، ونقلت عن أهل اليمامة ،

( ومن مثلث الحرفين ) - أي الميم والنون ، قال الجوهري : وربما قالوا : مُنُّ

الله ، بضم الميم والنون ، وَمَنْ الله ، بفتحها ، وَمِنْ الله ، بكسرها . انتهى .

قال بعض متأخري المغاربة : وينبغي أن يُعتقد في المفتوح النون

والمكسورها أنه بُني على السكون ، ثم حرك لا لتقاء الساكنين ، لأنها من إيمين .

( وم مثلثاً ) - حكى الكسائي والأخفش مُ الله ، وحكى الهروي مَ الله ،

بالفتح .

( وليست الميم بدلا من واو<sup>(٣)</sup> ، ولا أصلها من ، خلافاً لمن زعم ذلك ) -

وبالأول قال بعض النحويين إلحاقاً للميم بالتاء ، فجعلها معاً بدلين من واو

القسم ؛ ورد بأن لإبدال التاء من الواو في القسم نظائر في غيره ، كاتَّصَفَ

(١) في ( د ) : لا يمين الله .

(٢) في النسخ الثلاث : فتحته ، والتحقيق يناسب السياق .

(٣) في ( د ، ز ) : من الواو ، والتحقيق من ( غ ) والنسخة المحققة من التسهيل .

وتراث ، ولم تبدل الميم من الواو إلا في موضع شاذ وهو فم ، وفيه مع شذوده خلاف ، على أن كون التاء بدلا من الواو في القسم غير مجمع عليه ، فقد قال السهيلي بعدم بدليته ، وبالثاني قال الزمخشري ، زعم أنها من المستعملة مع رَبِّ فحذفت نونها ، ورد بأن الميم لا تستعمل في الأشهر إلا مع الله ، ومن لا تستعمل في الأشهر إلا مع الرب . واحترز بالأشهر من قول بعض<sup>(١)</sup> العرب : م ربي ، وقول بعضهم من الله ؛ والذي نص عليه سيبويه أنها من ايم ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : واعلم أن بعض العرب يقول : م الله لأفعلن ، يريد ايم الله .

( ولا أَيْنَ المذكور<sup>(٢)</sup> جمع يمين ، خلافاً للكوفين ) - لأن همزة الجمع مقطوعة وهذه موصولة ، ولكسر بعضهم همزته ، وفتح بعضهم الميم ، وإفعل ليس في الجمع .

( وقد يُخْبِرَ عن<sup>(٣)</sup> الله مقسماً به بلك أو عليّ ) - كقوله :

٢٧٠ - لك الله لا ألقى لعهدك ناسياً فلاتك إلا مثل ما أنا كائن<sup>(٤)</sup> وقوله :

٢٧١ - نهى الشيبُ قلبي عن صيأ وصبابةٍ ألا فعليّ الله أو جدُ صاييا<sup>(٥)</sup> أي لا أوجد .

( وقد يُبتدأ بالندركسماً ) - كقوله :

(١) سقطت من ( ز )

(٢) في ( د ) وبعض نسخ التسهيل : المذكورة .

(٣) في ( غ ) وبعض نسخ التسهيل : عن اسم الله .

(٤) لم أجدّه في مراجعي ، والشاهد في قوله : لك الله ، حيث أخبر عن الله مقسماً به بلفظ لك .

(٥) لم أجدّه أيضاً فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد فيه كالذي قبله في قوله : فعليّ الله ، حيث

جاء القسم بلفظ عليّ .

٢٧٢ - عليّ إلى البيت المحرّم حجة - أو افي بها نذرأ ولم أنتعل نعلأ<sup>(١)</sup>  
لقد منحت ليلى المودة غيرنا وإن لها منّا المودة والبذلا

( فصل ) : ( المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدّر في الإثبات بلام مفتوحة ) - أي إذا كانت اسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثم لنحن أعلم ﴾<sup>(٢)</sup> .

( أو إن مثقلة أو مخففة ) - نحو : ﴿ إن سعيكم لشتى ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ إن كل نفسٍ لَمَّا عليها حافظ ﴾<sup>(٤)</sup> .

( ولا يستغنى عنها غالباً دون استطالة ) - استظهر بغالباً على ما جاء عن أبي بكر ، رضي الله عنه ، . والله أنا كنت أظلم منه ؛ فإن طال ما بين القسم وجوابه قال المصنف : حسن الحذف ، كقول بعض العرب : أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين ، وختهم بالمرسل رحمة للعالمين ، هو سيدهم أجمعين .

( وتصدّر في الشرط الامتناعي بلو أو لولا ) - نحو : لو قام زيد لقتت ، أو لولا زيد لأتيتك . وظاهر كلامه هنا أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه في الجوازم على أن جواب القسم محذوف ، أغنى عنه جواب لو أو لولا ، وكلام المغاربة على أن الجواب للقسم ، لا للوولا لولا ، ويلزم مُضِيّه لإغناؤه عن جوابها .

( وفي النفي بما أو إن أو لا ) - نحو : والله ما زيد قائم<sup>(٥)</sup> ، أو ما يقوم زيد ،

---

(١) لم أجدها أيضاً فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيها على الابتداء بالنذر قسماً في قوله :

☆ عليّ إلى البيت المحرم حجة ☆ .

(٢) مريم : ٧٠

(٣) الليل : ٤

(٤) الطارق : ٤

(٥) في ( ز ) : قائماً

ووالله إن زيداً قائم ، أو إن يقومُ زيدٌ ، ووالله لا زيدٌ قائم ولا عمرو ، أو لا يقوم  
زيدٌ

( وقد تصدّر بلن أو لم ) - وهو نادر لا يقاس عليه ، وقال ابن جني إنه  
ضرورة ، قال أبو طالب :

٢٧٣ - والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوارى في التراب دفيناً<sup>(١)</sup>

وحكى الأصمعي أنه قال لأعرابي : ألك بنون ؟ قال : نعم ، وخالفهم لم تقم عن  
مثلهم منجبة .

( وتصدّر في الطلب بفعله ) - كقوله :

٢٧٤ - بعيشك ياسلمى ارحمى ذا صباية أباي غير ما يرُضيك في السرِّ والجهر<sup>(٢)</sup>  
( أو بأداته ) - نحو :

٢٧٥ - بربك هل للصبِّ عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً<sup>(٣)</sup>  
( أو يالاً ) - نحو :

٢٧٦ - بالله ربك إلا قلت صادقاً هل في لقائك للمشغوف من طمع<sup>(٤)</sup> ؟

(١) في الدرر ٤٥/٢ : استشهد به على مجيء جواب القسم مصدرًا بلن ، وفي التسهيل وشرحه : وقد  
تصدّر الفعلية الجوابية بلن كقول أبي طالب ، وأنشد البيت ، والخطاب للنبي ﷺ ، لما أراد قريش أن  
يسلمه أبو طالب إليهم . ديوانه ص ٤ ، والرواية في الدرر والمغني : حتى أوسد ..

(٢) في ( غ ) : بحسبك ، وفي الدرر ٤٥/٢ : بعينيك ، وأشار إلى رواية بعيشك ، وكذا الرواية في  
المغني : بعيشك ، قال في الدرر : استشهد به على مجيء القسم الطلبي مصدرًا بفعله ، وكذا استشهد به في  
شرح التسهيل ، وروايته : بعيشك ، وهي المشهورة فيما وقفنا عليه ، ولم أعر على قائله .

(٣) في ( ز ) : فيرجو بُعيد اليأس ، وفي الدرر ٤٥/٢ كما في النسختين ( د ، غ ) : فيرجو بعد  
اليأس .. قال : استشهد به على أن القسم في الطلب يتلقى بأداته وكذا ، استشهد به الدماميني في شرح  
التسهيل ، قال : ولم أعر على قائله .

(٤) في ( ز ) : للمحبوب بدل للمشغوف ، وفي الدرر ٤٦/٢ : استشهد به على مجيء جواب القسم  
مصدرًا يالاً ، وكذا استشهد به الدماميني ، قال : واعلم أن التقدير فيه : أسألك بالله إلا قلت =

( أولمًا بمعناها<sup>(١)</sup> ) - نحو :

٢٧٧ - قالت له : بالله يا إذا البردِين لما غنثت نفساً أو اثنين<sup>(٢)</sup>

قال ابن دريد : غنث في الإناء نفساً أو نفسين إذا شرب منه ، بفتح النون ،  
وأشدد البيت

( وقد تدخل اللام على ما النافية اضطراراً ) - كقوله :

٢٧٨ - لعمر ك ياسلمى لَمَا كنتُ راجياً حياةً ولكنَّ العوائد تحرق<sup>(٣)</sup>

( وإن كان أولُ الجملة مضارعاً مثبتاً مستقلاً غيرَ مُقارِنٍ حرفَ تنفيسٍ ، ولا  
مقدِّمٍ معموله ، لم تُغنه اللام غالباً عن نون توكيد<sup>(٤)</sup> ) - نحو : والله ليقومنَّ زيدٌ ،  
قال تعالى : ﴿ قل : بلى وربِّي لتبعثنَّ ﴾<sup>(٥)</sup> . واحترز بقوله : غالباً ، من قول  
ابن رواحة ، رضي الله عنه :

٢٧٩ - فلا وأبي لنا تيها جميعاً ولو كانت ههنا عربٌ وروم<sup>(٦)</sup>

= والاستثناء مفرغ ، والمعنى ما سألك إلا قولك ، فالمثبت لفظاً منفي معنى ليتأتى التفريغ ، والفعل مؤول  
بالمصدر لتأتى المفعولية ، فإن قلت : تأويل الفعل بالمصدر بدون سابق ليس قياساً فيلزم الشذوذ ،  
مثل سمع بالمعدي برفع الفعل ، أي سماعك ، وادعاء الشذوذ هنا غير متأت لأطراد مثل هذا التركيب  
وفصاحته .. قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله .  
(١) أي بمعنى إلا .

(٢) في المغني ٢٨١/١ : والثالث - أي من أحوال إمّا - أن تكون حرف استثناء ، فتدخل على الجملة  
الاسمية نحو : ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ - الطارق : ٤ - فين شدد الميم ، وعلى الماضي لفظاً لا  
معنى نحو : أشدك الله لمًا فعلت ، أي ما سألك إلا فعلك ، قال : قالت له . . البيت : قال : وفيه رد  
لقول الجوهري : إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة .

(٣) في البيت شاهد على دخول اللام في جواب القسم على ما النافية اضطراراً في قوله : لما كنت  
راجياً .. ولم أعرف قائل البيت ولا مرجعه .

(٤) في (د، ذ) وبعض نسخ التسهيل : التوكيد

(٥) التغابن : ٧

(٦) في المغني ٦٤٢/٢ في حذف نون التوكيد : يجوز في نحو : لأفعلن في الضرورة كقوله : فلا =

وفي الحديث أن النبي ﷺ ، قال : « ليرد عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني » <sup>(١)</sup> . وهذا مخالف لقول جمهور البصريين ، ويأتي تمام هذا .

وخرج بمضارع الماضي ، فلا يصحب النون ، وبمبثب المنفي ، فلا يؤكد بها إلا فيا سيأتي ، وبمستقبل الحال ، فيكون باللام فقط ، كقوله :

٢٨٠ - لئن تكَّ قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلّم ربِّي أن بيتي واسعٌ <sup>(٢)</sup>

وقيل : لا يُقَسَمُ على الحال ، لإغناء مشاهدته عن القسم ، وحكي عن المبرد ، ورَدَّ بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق ، والصحيح جوازه : ثم قال المغاربة : يُجعل الفعلُ خبرَ مبتدأ ، أو يحول إلى فاعل ويُخبر به ، فنقول : والله لأنا أقوم الآن ، أو لأنا قاءم ، ونقل : والله لأقوم ، وفيه نظر ، وقرأ قنبل : ﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وخرج المقارنُ حرفَ تنفيس ، فيكون باللام فقط ، قال تعالى : ﴿ ولسوف يعطيك ربُّك فترضى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وأجاز البصريون قياساً على سوف : والله لسيقوم زيدٌ ، ومنعه الفراء ، لتوالي أربع متحركات فيما هو كلمة ، إذ اللام كالجزء ، ولذا قالوا : لمهو ، بتسكين الهاء كعضد ، ورد عليه بقول العرب : والله لكذب

---

= وأبي .. البيت ، والشاهد في قوله : لَنَأْتِيهَا .. حيث حذف نون التوكيد ضرورة . والبيت لعبد الله بن رواحة ، رضي الله عنه

(١) بخاري فتن ١/١ ، مسلم فضائل ٢٦/ ، مسند الإمام أحمد ٤٨/٥ ، ٥٠ ، ٢٢٣ ، ٢٨٨

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢١٥/٣ : اللام في لئن للتأكيد ، ويك أصله يكن ، وهي زائدة ههنا فلا تعمل شيئاً ، أو تامة أي لئن يكن الشأن ، والشاهد في قوله : ليعلم ، إذ أصله : ليعلمن ، بنون التوكيد فحذفها .

(٣) القيامة : ١ ، وفي شرح شواهد العيني السابق ذكره : كقراءة ابن كثير : ﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ .

(٤) الضحى : ٥



زيدٌ كذبا ما أحسب أن الله يغفر<sup>(١)</sup> له ، وحكمٌ قد حكم سوف ، فيكون باللام فقط نحو : والله لقد يقوم زيدٌ .

وخرج ما تقدّم معموله ، فباللام فقط ، قال تعالى : ﴿إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال الشاعر :

٢٨١ - قسماً لَحينَ تشبُّ نيرانُ السَّوْعَى      يُلْفَى لَدِيَّ شَفَاءَ كُلِّ غَلِيلٍ<sup>(٣)</sup>  
( وقد يُستغنى بها ) - أي بالنون .  
( عن اللام ) - كقوله :

٢٨٢ - وقتيلٌ مرّةً أثأرنٌ فإِنانهُ      فِرْعُ ، وإن أخامك لم يُثأرِ<sup>(٤)</sup>

(١) في ( د ) : يغفره .

(٢) آل عمران : ١٥٨

(٣) البيت شاهد على خروج ما تقدم معموله من حكه السابق : ( وإن كان أول الجملة مضارعاً مثبتاً مستقبلاً غير مقلون حرف تنفيس ولا مقدّم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون توكيد ) وقد اكتفى باللام في قوله : لَحين تشبُّ .. الخ

(٤) في المغني ٦٤٥/٢ : حذف لام الجواب : وذلك ثلاثة : حذف لام جواب لو نحو : ﴿لو نشاء جعلناه أجاجاً﴾ ... الواقعة : ٧٠ - وحذف لام قد ، يحسن مع طول الكلام نحو : ﴿قد أفلح من زكاهها﴾ ... الشمس : ٩ - وحذف لام لأفعلن يختص بالضرورة لقول عامر بن الطفيل : وقتيلٌ مرّةً أثأرنٌ .. البيت ، وفي أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ : أراد لأثأرن ، وقوله فرغ ، يقال فيه : ذهب دم فلان فرغاً أي باطلا لم يُطلب ، وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام في قراءة ابن كثير ﴿لأقم بيوم القيامة﴾ - على ما سبق بيانه -

وفي الدرر ٤٧/٢ : والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون كما هنا .. ثم جاء بنص التسهيل ، وقال : ومثله لأبي علي في التذكرة ، وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن حذف اللام ضرورة ، وتبعه ابن هشام في المغني .. قال ابن الأنباري : وروى الضبي : وقتيلٌ بالحفض ، ورواية الدرر : لم يُقصد . قال : وقالوا : لم يُقصد : لم يقتل ، يقال : أقصدت الرجل إذا قتلته .. وروى الحرمازي : وقتيلٌ بالنصب .. وقال الأثرم : وقتيلٌ بالرفع .. ومن روى : فرع بالمهملة فإنه يقصد أنه رأس عال في الشرف . والبيت من مقطعة لعامر بن الطفيل =

وحاصل كلامه أنه يكثر في المضارع المثلث اللام والنون ؛ وقد يستغنى بإحداها عن الأخرى ، وهذا خلاف قول جمهور البصريين : إنه يلزمه اللام والنون ، إلا في ضرورة ، وما ذكره صار إليه الفارسي ، تبعاً للكوفيين .

( وقد يؤكد المنفي بلا ) - كقوله :

٢٨٣ - تالله لا يُحمدنَّ المرءَ مجتنباً فعلَ الكرام ، وإن فاق الورى حسباً<sup>(١)</sup>

والأكثر أن لا يؤكد نحو : ﴿ لا يبعث الله من يموت ﴾<sup>(٢)</sup> .

( ويكثر حذف نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسم ) - نحو : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾<sup>(٣)</sup> . وخرج بالمجرد المقترن بالنون ، فلا تحذف لا معه للإلباس ، إذ المتبادر حينئذ الإثبات . وقضية كلامه أن النافي يحذف مطلقاً ، والسمع ورد مع لا ، ومنع بعضهم حذف لا<sup>(٤)</sup> لعدم السماع ، ولالتباس الحال بالمستقبل .

( ويقل مع حذفه ) - أي حذف القسم ، كقول النمر بن تولب :

٢٨٤ - وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم يلاقونه حتى يؤوب المنخل<sup>(٥)</sup>

= العامري ، وفي معجم شواهد العربية : وليس في ديوانه ولا ملحقاته ، وفي رواية : لم يقصد ، قال : إنه لعاتكة بنت زيد - ديوانها ١٤٥

(١) في ( ز ) : لا تحمدنَّ المرء ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢/١٥٠ : والشاهد في قوله : لا يُحمدنَّ ، فإنه منفي أكد بالنون .

(٢) النحل/٢٨

(٣) يوسف : ٨٥

(٤) في ( د ، غ ) : حذف ما

(٥) في المغني ٢ / ٦٣٧ : في حذف لا النافية وغيرها : يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو : ﴿ تالله تفتأ . . . ﴾ الآية ، وقوله :

☆ فقلت يمين الله أبرح . . . ☆ البيت

وسمع بدون القسم قوله :

وقولي إذا ما أطلقوا . . . يلاقونه . . . البيت .

وهو موضع الشاهد ، حيث قدره المصنف في شرحه : والله لا يلاقونه .

قدّره المصنف : والله لا يلاقونه ، قال : ولا يحذف عند حذف القسم إلا إذا تعيّن معنى النفي كالبيت ، وبعضهم لم يحمل البيت على القسم ، وقال : إنّ حذف لا فيه ضرورة ، كما في قوله :

٢٨٥ - تنفكُ تسمع ما حييتَ بهالكِ حتى تكونَه<sup>(١)</sup>

والمنخل اسم شاعر ، وهو بفتح الخاء المشدّدة .

( وقد يُحذف نافي الماضي إن أمن اللبسُ ) - كقوله :

٢٨٦ - فإن شئت آليتُ بين المقامِ م والركنِ والحجرِ الأسودِ  
نسيْتُكَ مادام عقلي معي أمدُّ به أمدَ السرمَدِ<sup>(٢)</sup>  
وبعضهم يجعله ضرورة<sup>(٣)</sup> .

( ويكثر ذلك لتقدّم نفي على القسم ) - كقول المنخل :

٢٨٧ - فلا والله نادى الحيُّ ضيفي هدوءاً بالمساءة والعلاط<sup>(٤)</sup>

(١) في الإنصاف ٨٢٤ ، وفي معجم شواهد العربية : البيت لابن براز ، وفي الدرر ١ / ٨١ :  
لخليفة بن نزار ، قال : استشهد به على نفي تنفك تقديراً ، إذ المعنى : لا تنفك . . وما مصدرية ، أي  
مدة حياتك تسمع : مات فلان وفلان حتى تكونه ، أي تكون أنت المالك يوماً ما ، والشاهد على أن  
حذف لا هنا ضرورة .

(٢) في المغني ٢ / ٦٣٧ : ويقل - أي حذف النافي مع الماضي - كقوله . . . وذكر البيتين ؛ وفي  
الدرر ٢ / ٤٩ : الشاهد في قوله : نسيْتُكَ . . حيث حذف حرف النفي من الماضي الواقع جواباً للقسم ،  
والأصل : ما نسيْتُكَ ؛ واستشهد بها الدماميني عند قول التسهيل : وقد يحذف نافي الماضي عند أمن  
اللبس ، قال : وإنما سهل الحذف في هذا أن الفعل نسيْتُكَ ماضٍ لفظاً ، مستقبل معنى . والبيتان  
لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

(٣) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٤) في المغني ٢ / ٦٣٧ برواية :

فلا والله نادى الحي قومي طوال الدهر ما دعي الهديلُ  
وفي الدرر ٢ / ٥١ كما في النسخ ، برواية اللفظ الأخير : والذعاط بدل : والعلاط ، وفي الشرح فسر =

أي لا نادى ، وقد اجتمعاً<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون ﴾<sup>(٢)</sup> .  
يقال : علطه بشر إذا ذكره بسوء .

( وقد يكون الجواب مع ذلك ) - أي مع تقدم نفي على القسم .

( مثبتاً ) - نحو : ﴿ إنه لقرآن كريم ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهو كثير ، فلا يحسن قوله : قد  
لما يشعر به من التقليل استعمالاً .

( وقد يُحذف لأمن اللبس نافي الجملة الاسمية ) - والمغاربة منعوا حذفه ،  
واستشهد المصنف بقوله :

٢٨٨ - فوالله ما نلتُم وما نيلَ منكم بمعتدلٍ وفوقٍ ولا متقاربٍ<sup>(٤)</sup>

= العلاط قال : استشهد به على أنه قد يغني النفي السابق عن النفي المباشر للجواب ؛ وفي المعنى : ويسهله  
تقدم لا على القسم ، ويكثر ذلك لتقدم النفي على القسم ، والেলাط بالمهملتين الخصومة ، مصدر : علطه  
بشراً إذا ذكره بسوء .

(١) أي النافي السابق والمباشر

(٢) النساء : ٦٥

(٣) الواقعة : ٧٧ ، وقيله : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ ولا هنا لها  
عند المفسرين توجيهات لا تقطع بأنها نافية .

(٤) في المعنى ٢ / ٦٣٨ : قال ابن الجباز : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا ، وقال لي  
شيخنا : لا يجوز حذف ما ، لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما ، انتهى .

قال : وأنشد ابن مالك : فوالله ما نلتم . . البيت ، وقال : أصله : ما ما نلتم ، ثم في بعض كتبه  
قدر المحذوف ما النافية ، وفي بعضها قدره ما الموصولة .

وفي الدرر ٢ / ٤٩ : استشهد به على حذف النافي من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للقسم ، قال :  
والأصل : ما ما نلتم ، فحذف ما النافية وأبقى الموصولة ، وكذا قدره الدماميني في شرح التسهيل عند  
قوله : « وقد يحذف نافي الجملة الاسمية . . . وجوز المصنف في هذا الوجه - حذف ما النافية - وجهاً آخر  
هو أن يكون المحذوف ما الموصولة ، بناء على رأي الكوفيين في تجويز حذف الموصول .

قلت : ويظهر لي وجه ثالث أقرب من هذين الوجهين ، وهو أن يجعل قوله : بمعتدل مفعولاً به  
والباء زائدة ، وما المذكورة نافية في الموضعين ، والفعالان تنازعا ، وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج  
إلى تقدير ما محذوفة لا نافية ولا موصولة ، فالجملة فعلية لا اسمية . . والبيت لعبد الله بن رواحة ، رضي  
الله عنه

قال<sup>(١)</sup> : أراد : ما مانتم ، فحذف النافية ، وأبقى الموصولة ، ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية ، ويمتنع ذلك على مذهب البصريين .

( وقد يكون الجواب قسماً ) - مثل بقوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى ﴾<sup>(٢)</sup> أي والله ليحلفن ، ومنع بعض المغاربة وقوع القسم جواب قسم .

( ولا يخلو ، دون استطالة ، الماضي المثبتُ المحابُّ به من اللام مقرونة بقد أو ربما أو بما مرادفتها ، إن كان متصرفاً ) - فإن وجدت استطالة جاز حذف اللام نحو : ﴿ قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، جواباً لقوله : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتَ الْبُرُوجِ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ وخرج المنفي ، فلا تصحبه اللام إلاً ضرورة ، كما تقدم ؛ واللام مع قد نحو : ﴿ لَقَدْ أَتَرَكْتُ اللَّهَ عَلَيْنَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ومع ربما ، نحو :

٢٨٩ - لئن نـزحـت دأـرَ لليلي لربـيَا غـنينا بخير والديارُ جميع<sup>(٦)</sup>  
ومع بما ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٠ - ولئن بـان أهـلـة لـما كان يـوهـل<sup>(٧)</sup>

(١) أي المصنف ابن مالك في شرحه للتسهيل .

(٢) التوبة : ١٠٧

(٣) البروج : ٤

(٤) البروج : ١

(٥) يوسف : ٩١

(٦) في الدرر ٢ / ٤٧ : استشهد به على أن دخول اللام مع ربما في الماضي شاذ ؛ وفي الدماميني أن جواب القسم إذا وقع في كلام غير مستطيل ماضياً مثبتاً ، فلا بد من أن يكون مقروناً باللام وقد جميعاً ، مثل : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكْتُ اللَّهَ عَلَيْنَا ﴾ - ( يوسف : ٩١ ) - أو ربما ، كقوله : لئن نزحت . . . البيت ، وهو لقيس بن ذريح ؛ والشاهد في قوله : لربما حيث جمع بين اللام وربما .

(٧) لم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الدرر والديوان / ٢٣٢ - وفي الدرر ٢ / ٤٧ : فلئن

بان . . . قال : استشهد به على شذوذ دخول لام جواب القسم على بما ، واستشهد به الدماميني على هذه المسألة ، ثم قال : هذا كما قلنا : إذا لم يكن هناك استطالة ، وأما مع الاستطالة فيجوز أن يخلو من اللام =

أي لربما<sup>(١)</sup> .

( وإلاً فغير مقرونة ) - أي وإلاً يكن متصرفاً فاللام غير مقرونة بما ذكر

نحو :

☆ لعمرى لنعم الفتى مالك<sup>(١)</sup> ☆

- ٢٩١

( ونحو ) :

☆ لعمرى لنعم الحي جرّ عليهم<sup>(٢)</sup> ☆

- ٢٩٢

( وجاء<sup>(٣)</sup> المتصرف أيضاً باللام فقط ) - ومنه ﴿ لظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ومن

كلام امرأة من غفار : « وَاللَّهِ لَنَزَلَ النَّبِيُّ ، ﷺ » ؛ وحكى سيبويه : وَاللَّهِ

= وقد ، وأن يكون مع أحدهما دون الآخر ، ونقل في الأصل أن أبا حيان أوّله بتقدير فعل بعد اللام وهو أي لَبَان .

(١) حيث قال في المتن : ( وبما مرادفتها ) - أي مرادفة ربما .

(٢) في ( د ) : تمامه :

☆ إذا الحرب أصلت لظاها رجالا ☆

والشاهد في قوله : لنعم ، حيث جاءت اللام في جواب القسم غير المتصرف ، غير مقرونة بما ذكر ، أي قد وربما وبما مرادفتها .

(٣) في ( ز ) : لنعم الحي حي علم ، وفي ( غ ) : لنعم الجري عليهم ، وفي ( د ) : تمامه :

بما لا يواتيهم حصين بن محصم .

والبيت كما ورد بالخزانة ٤ / ٣ ( ٧٥ ) من معلقة زهير بن أبي سلمى :

لعمرى لنعم الحي جرّ عليهم بما لا يواتيهم حصين بن ضمضم  
جرّ من الجريرة ، وهي الجنابية ؛ ويواتيهم يوافقهم ؛ وحصين بن ضمضم هو ابن عم النابغة الذبياني ،  
وجنابته أنه لما اصطلحت قبيلة ذبيان مع قبيلة عبس ، امتنع حصين من الصلح واستتر منها ، ثم عدا  
على رجل من بني عبس فقتله ، وإنما مدح حيّ ذبيان لتحملهم الديات إصلاحاً لذات البين ...

والشاهد فيه كسابقه ، حيث جاءت اللام في جواب القسم غير المتصرف غير مقرونة بما ذكر ، في

قوله : لعمرى لنعم الحيّ .

(٤) سقطت عبارة المتن هذه من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد أشرت في حاشية التحقيق إلى

وجودها في إحدى نسخ التسهيل

(٥) الروم : ٥١

لكذب<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز حذف اللام وقد ، وقال بعضهم : ولا بد مع اللام من قد ،  
ظاهرة أو مقدرة .

( وقد يلي لقد ولما المضارع الماضي معنى ) - كقوله :

٢٩٣ - لئن أمست ربوعهم يياباً لقد تدعو الوفود لها وفوداً<sup>(٢)</sup>  
وقوله :

٢٩٤ - فلئن تغيّر ما عهدت وأصبحت صدقت فلا بذل ولا ميسور

لها يساعف في اللقاء وليّها فرح بقرب لقاءها مسرور<sup>(٣)</sup>

( ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدّم من معمول الماضي ) - فلا

يقرن بقد ، كقول أم حاتم :

٢٩٥ - لعمرى لقدّمنا عضيّ الجوع عضةً فأليت أن لا أنع الدهر جائعاً<sup>(٤)</sup>

( كما استغني ) - أي عن النون<sup>(٥)</sup> .

---

(١) وفي المقتضب ٢ / ٣٣٥ : فأما قولك : والله لكذب زيد كذباً ما أحسب الله يغفره له ، فإنما

تقديره : لقد ، لأنه أمر قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدم . . .

(٢) في الدرر ٢ / ٤٨ :

☆ لقد تدعو الوفود بها وفوداً ☆

قال : استشهد به على شذوذ دخول اللام في جواب القسم مع مضارع مقرون بقد ، واستشهد به

الداميني عند قول التسهيل : وقد يلي لقد المضارع الماضي معنى . قال : ولم أعر على قائله .

(٣) في الدرر ٢ / ٤٨ :

☆ فرح بقرب مزارها مسرور ☆

قال الشاهد في قوله : لها حين دخلت اللام على بما مع الفعل المضارع في جواب القسم شذوذاً ؛

وتقل البغدادي بعد أن ساق هذين البيتين عن أبي حيان أنه قال في لها : إن الباء سببية ، وما

مصدرية ، ويقدر بعد اللام فعل ، أي : لبان بما كان يوهل .

(٤) البيت لأم حاتم ، كما جاء بالشرح ، والشاهد في قوله : لقدّمنا عضيّ الجوع . . . حيث استغني

باللام الداخلة على ما تقدّم من معمول الماضي ؛ ولم يقرن بقد .

(٥) أي نون التوكيد .

( بالداخلة على ما تقدم من معمول مضارع ) - كقوله تعالى : ﴿ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> وشذَّ عدم الاستغناء في قوله :

٢٩٦ - وَلَبَعْدَهُ لَا أَخْلَدَنَّ ، وَمَا لَهُ      بدلٌ إذا انقطع الإخاء فوَدَّعَا <sup>(٢)</sup>

وفي البيت شذوذ آخر ، وهو دخولها على جواب منفي ، قال المصنف : فلو كان مثبتاً كان دخولها عليه مع تقدم اللام أسهل ، أي مع تقدمها داخلية على المعمول .

( فصل <sup>(٣)</sup> ) : ( وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي ، استغني بجواب الأداة مطلقاً ، إن سبق ذو خبر ) - وقد ذكر المسألة أيضاً في الجوازم ، فتقول : زيدٌ والله إن يقيم أقم ، وزيدٌ إن يقيم والله أقم ؛ فتجيب الشرط ، تقدّم أو تأخر ؛ وكلام غيره على أن ذلك لا يتعيّن ، بل يجوز ؛ واحترز بغير <sup>(٤)</sup> الامتناعي من لو ولولا ، فالجواب لها <sup>(٥)</sup> مطلقاً نحو : والله لو أتيتني لفعلت ، ولو أتيتني والله لفعلت ؛ وكذا إن سبق ذو خير ؛ وبعض المغاربة قال عند تقدم القسم : إنه يحذف جواب لو ولولا لدلالة جواب القسم عليه .

(١) آل عمران : ١٥٨ .

(٢) في ( ز ) : لا أخذ لن . والشاهد في البيت عدم الاستغناء عن النون شذوذاً مع وجود اللام الداخلة على ما تقدّم من معمول المضارع في قوله : وَلَبَعْدَهُ لَا أَخْلَدَنَّ . ولم أعر على البيت فيما تحت يدي من مراجع .

(٣) سقط لفظ : فصل ، من النسخ الثلاث ، ومن بعض نسخ التسهيل ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وسياق الكلام يعضد وجوده .

(٤) سقطت من ( د ، ز )

(٥) أي للأداة



( وإلّا فـجواب ما سبق منها ) - أي وإلّا يسبق ذو خبر ، فتقول : والله إن جئتني لأخرجنّ ، وإن جئتني والله أخرجُ .

( وقد يغني حينئذ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقسم ) - كقول ذي الرمة :

٢٩٧ - لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى تباريح من مَيِّ فَلَلموتُ أروحُ<sup>(١)</sup>  
وأجاز هذا الفراء ومنعه الجمهور .

( وقد يُقرنُ القسمُ المؤخّرُ بفاءٍ فيغني جوابه ) - نحو : إن جئتني فوالله لأخرجنّ ؛ وليس للشرط جواب محذوف أغنى عنه جواب القسم ، كما يقتضيه ظاهر كلام المصنف ، وإنما جوابُ الشرط القسمُ وجوابه .

( وتُقرنُ أداة الشرط ) - أي سواء كانت إن أو غيرها ، إلّا أنّ ذلك مع إن كثير .

( المسبوقة ) - أي بقسم ملفوظ به نحو : ﴿ وأقسموا بالله جهداً أيانهم لئن أمرتهم ليخرجنّ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أو مقدّر نحو : ﴿ لئن لم ينته المناقون ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ ومن غير إن :

٢٩٨ - لتي صلحت ليقتضين لك صالحٌ ولتجزين إذا جزيت جميلاً<sup>(٤)</sup>

(١) في ( غ ) كما في المغني ١ / ٢٣٦ : تباريح من ليلي . . قال في المغني : وليست موطنه في قوله : لئن كانت الدنيا . . . البيت ، والشاهد هنا على إغناء جواب الأداة مسبوقةً بالقسم في قوله : لئن كانت الدنيا . . . فللموت أروح . والبيت لذئ الرمة . . ديوانه ٨٦

(٢) النور : ٥٣

(٣) الأحزاب : ٦٠

(٤) في المغني ١ / ٢٣٥ ش ٢٨٥ : قال : اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم ما قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثمّ تسمى اللام المؤذنة ، وتسمى الموطئة أيضاً ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أي مهدته له ، وأكثر ما تدخل على إن ، وقد تدخل على غيرها ، كما في البيت ولم ينسبه في المغني ولا في معجم الشواهد .

( بلام مفتوحة تسمى الموطئة ) - لأنها وطأت الجواب للقسم الذي قبلها ،  
وتسمى المؤذنة أيضا ، لأنها أذنت بالقسم .

( ولا تُحذَف والقسمُ محذوفٌ إلا قليلاً ) - والمغاربة يقولون : أنت فيها  
بالخيار ؛ وقال سيبويه : لا بد من هذه اللام مظهرةً أو مضمرةً ؛ ومن حذفها :  
﴿ وإن لم ينتهوا ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ وإن أطعموهم ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وإن لم تغفر لنا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال  
بعض المغاربة : إن الجواب إذا كان منفيًا لا تحذف اللام ، لعدم ما يدل على  
القسم ؛ قال تعالى : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون . . ﴾<sup>(٤)</sup> الآية .

( وقد يُجاء بَلْتَن بعد ما يغني عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام ) - كقول  
عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٩ - ألم بزینب إن البین قد أفدا      قلَّ الثَّوَاءُ لئن كان الرحيلُ غداً<sup>(٥)</sup>  
لام لئن زائدة ، وما قبلها دليل جواب الشرط المحذوف<sup>(٦)</sup> .

( فصل ) : ( لا يتقدم على جواب قسم معموله إلا إن كان ظرفاً أو جاراً  
ومحجوراً ) - فلا تقول : والله زيداً لأضربنَّ ، وتقول : والله عندك ، أو

(١) المائة : ٧٣

(٢) الأنعام : ١٢١

(٣) الأعراف : ٢٣

(٤) الحشر : ١٢

(٥) سقط الشطر الأول من ( د ، ز ) ، وفي المغني ١ / ٢٢٦ ش ٣٩٠ : قال : وليست موطئة في  
قوله : لئن كانت الدنيا . . البيت ، وقوله : لئن كان ما حدثته . . البيت ، وقوله : ألم بزینب . .  
البيت ، بل هي في ذلك كله زائدة ، وتحدث عن البيتين الأولين ، ثم قال : وأما الثالث ، فلأن الجواب  
قد حذف مدلولاً عليه بما قبل إن . والبيت لابن أبي ربيعة - ديوانه ٣٠٩  
(٦) سقطت من ( د ، غ )

في الدار ، لأقومن ؛ قال تعالى : ﴿ عما قليل ليصبحن ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال :

٣٠٠ - رضيعي لبان ثدي أم تحالفنا بأسحم داج عَوْضٌ لا تتفرق<sup>(٢)</sup>  
والمغاربة نصوا على المنع مطلقاً ، في المثلث والمنفي بما ، وإن اختلفوا في  
المنفي بلا ، وصححو المنع مطلقاً ، وفي البسيط : هذه اللام لا يعمل ما بعدها في  
ما قبلها ؛ وأجازه الفراء وأبو عبيدة .

( ويستغنى للدليل ، كثيراً ، بالجواب عن القسم ) - نحو : لأفعلن كذا ،  
ولقد فعلت كذا ، وفي : لزيد منطلق خلاف : البصريون : هي لام الابتداء ،  
والكوفيون : لام القسم .

(١) المؤمنون : ٤٠

(٢) في الإنصاف ص ٤٠١ قال : وعَوْض بمعنى الدهر ، قال الشاعر : رضيعي لبان . . . البيت ؛  
وفي حاشيته : هذا البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس - ديوانه ١٥٠ - مدح بها الملق ؛ قال :  
والبيت المستشهد به من شواهد رضي الدين ، في باب الظروف من شرح الكافية لابن الحاجب ، واللبن  
بكسر اللام هو اللبن ، فإن لم تنونه فهو مضاف إلى ثدي الأم ، وإن نوتته جررت ثدي أم على البديل ،  
أو نصبته على البديل أيضاً ، باعتبار موضع اللبان ، لأنه في المعنى مفعول به لرضيعي ، أو نصبته  
بتقدير : أعني أو نحوه ؛ وتحالفا يروى : تقاسما ، أي حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا محالفة بينها ؛  
والأسحم الذي تحالفا عليه يقال : هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم عند التحالف ؛  
ويقال : هو الرحم ، أو حمة الثدي ، أو الليل .

وعَوْض يأتي ظرفاً لما يستقبل من الزمان ، مبنياً على الضم في محل نصب ، ويأتي بمعنى القسم ، تقول :  
لا أفعل هذا عوض ، تحلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذي أراده المؤلف هنا ، وهو موضع  
الشاهد ؛ قال في الدرر ١٨٣ / ١ : استشهد به على أن عوض كثر استعماله حتى أجري مجرى القسم ؛ وفي  
شرح التسهيل لأبي حيان : قال ابن السيد في بيت الأعشى : رضيعي لبان . . . البيت : عوض صنم كان  
لبكر بن وائل ، وقيل هو اسم من أسماء الدهر ، فيكون ظرفاً . . . وقوله : رضيعي لبان ، يعني أن  
الندى الذي بات يصطلي النار مع الملق - في البيت السابق - هو وهو رضيعاً لبان ، أي رضعاً من لبن  
واحد ؛ واللبن بكسر اللام لب المرأة خاصة ؛ والندى الكرم ؛ والملق بكسر اللام هو عبد العزى بن  
خنم ، والملق لقب غلب عليه . . . وقوله : بأسحم داج يعني الليل ، أي تحالفا في ظلمة ليل شديد  
السواد ؛ وقيل : هو الرحم ، أي تحالفا في ظلمة الأحشاء ؛ وقيل : غير ذلك .

( وعن الجواب بمعموله ) - نحو : ﴿ يومَ ترجفُ الراجفة ﴾<sup>(١)</sup>

( أو بضمٍ مسبوقٍ ببعض حروف الإجابة ) - وهي : بلى ولا ونعم وإي وكذا إن ، في قولٍ ، وأجل وجير ، ومنه : ﴿ بلى وربنا ﴾<sup>(٢)</sup> .

( والأصح كونُ جَيْرٍ منها ، لا اسماً بمعنى حقاً ، وقد تفتح راؤها ) - مذهب قوم منهم سيبويه أن جَيْرَ اسمٍ ، واستدل بتنوینها ، وقال المصنف : الأصح أنها حرفٌ بمعنى نعم ، لا اسمٌ بمعنى حقاً ، لذا بُنِيَتْ .  
( وربما أغنت هي ولا جرم عن لفظ القسم مُراداً ) -

٣٠١ - قالوا : قَهَرَتْ ، فقلت : جَيْرٌ لِيَعْلَمُنْ عَمَّا قَلِيلٍ أَيُّنَا الْمُقَهَّرُونَ<sup>(٣)</sup>  
وحكى الفراء عن العرب : لا جرم لآتينك .

( وقد يُجابُ بجَيْرٍ دون إرادة قسم ) - كما يجاب بأخواتها إلا إي فإنها لا تستعمل إلا مع القسم .

☆ ☆ ☆

---

(١) النازعات : ٦

(٢) الأنعام : ٣٠ : ﴿ قالوا : بلى وربنا ﴾ .

(٣) في الدرر ٢ / ٥٢ : استشهد به على أن جير تعني عن القسم ، واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل على هذه المسألة ، قال : لأنها للتصديق والتحقيق ، والقسم للتأكيد ، فحسن إغناؤها عنه . قال : ولم أعر على قائله ، ولم يذكره صاحب المعجم في غير الجمع والدرر .

## ٤١ - باب الإضافة

تطلق الإضافة اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه : هذا باب الإضافة ، وهي النسبة ، وعلى هذا الباب :

( المضاف هو الاسم المجعول كجزء ) - هذا يشمل الموصول والمركب المزجي والموصوف بصفة لازمة .

( لما يليه ) - هو أحسن من : كجزء اسم ، لتناوله الاسم والجملة والحرف المصدرى .

( خافضاً له ) - أخرج الموصول وما ذكر معه ؛ وما اختاره من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيبويه ، ودليله اتصال الضمير به : وإنما يتصل بعامله ؛ وقال الزجاج : العامل معنى اللام ؛ وفي المضاف والمضاف إليه أقوال ، والصحيح قول سيبويه : إن الأول المضاف ، والثاني مضاف إليه الأول ، وقيل عكسه ، كلٌّ يُستعمل لكلِّ .

( بمعنى في إن حَسَنَ تقديرها وحدها ) - نحو : ﴿ وهو ألدُّ الخصام ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ ترْبُصُ أربعة أشهر ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ وأغفل هذا أكثر النحويين .

( وبمعنى مِنْ إن صحَّ تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني ) - نحو :

(١) البقرة : ٢٠٤

(٢) البقرة : ٢٢٦

بابُ ساجٍ ، وبُرْدٌ حريرٍ . وخرج بقوله : إن صحَّ : يومُ الخميس ونحوه ، فلا يصحُّ : يومٌ من الخميس ، وإن صحَّ الإخبار ؛ وبقوله : مع صحة : يدُ زيدٍ ونحوه ، فهي بمعنى اللام عند ابن السراج والفارسيِّ وكثير من المتأخرين ؛ وقال ابن كيسان والسيرافي : بمعنى من لأن المضاف جزء من المضاف إليه . وزاد الكوفيون : الإضافة بمعنى عند نحو : ناقةٌ رقادُ الحلبِ ، أي عند الحلب .

( وبمعنى اللام ، تحقيقاً أو تقديرًا فيما سوى ذينك ) - أي فيما سوى معنى في و مِنْ نحو : هذا غلامٌ زيدٍ وعبدٌ عمرٍ و<sup>(١)</sup> . وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام ، وهي للاستحقاق ، وأكثر المتأخرين على أنها قسمان : بمعنى مِنْ وبمعنى اللام ، وهو قول الجرميِّ ، وأبطل ابن درستويه كونها على معنى حرف ، للزوم كون كل مضاف نكرة ، والأصل على هذا : ثوبٌ من خزٍ ، وغلامٌ لزيدٍ ؛ ورد بأنه إنما يلزم لو قلنا إن الحرف مقدرٌ ، وإنما قلنا : هي على معنى كذا ، على أن منهم من ذكر التقدير ، وعليه جرَى الجزوليُّ ، وهو مقتضى كلام المصنف في بعض كتبه .

( ويُرْزَالُ ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه ) - نحو : جيءَ بغلامٍ زيدٍ ، وأساور فضة ، فأزيل من أساور ونحوه التنوين المقدر ، وفي : غلامِيُ زيدٍ ، وقومٌ ضاربيهِ ، وأقبض اثنِيكَ وعِشْرِيكَ ، أزيلت النون المشبهة للتنوين ، فلا تُرْزَالُ نون لا تشبهه كنون سنين مُجرى كحين<sup>(٢)</sup> .

( وقد تُرْزَالُ منه تاءُ التانيث ) - كقراءة بعضهم : ﴿ لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّةً ﴾<sup>(٣)</sup> ،

وقوله :

(١) في ( ز ، غ ) : عند عمرو .

(٢) في ( د ) : إذا أجري مجرى حنين .

(٣) التوبة : ٤٦

٣٠٢ - ونارٍ قُبيل الصبح باكرتُ قَدْحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أوقدتها للمسافر<sup>(١)</sup>  
أي عُدَّتْهُ ، وحياة النَّارِ .

( إن أَمِنَ اللبسُ ) - كما سبق ، فإن خيف التباس بمذكر أو بجمع لم تحذف ،  
كما في ابنة وثمرة .

( ويتخصص بالثاني إن كان نكرة ) - كغلام رجل .  
( ويتعرف به إن كان معرفة ) - كغلام زيد .

( ما لم يوجب تأوُّله بنكرة وقوعه موقعَ ما لا يكونُ معه معرفةً ) - نحو : لا  
أباك ، وُربُّ رجلٍ وأخيه ، وكم ناقةٍ وفصيلها ، وفعل ذلك جهده ؛ لأن لا إنما  
تعمل في النكرة ، ورب وكم لا يجران غيرها ، والحال نكرة .

( أو عدم قبوله تعريفاً لشدة إبهامه ، كغير ومثل وحسب ) - نحو : مررتُ  
برجلٍ غيرك أو مثلك أو حسبك من رجل . ووجه الإبهام فيها واضح ، فغيرك  
مثلاً صالح لكل مغاير ، وتعليل عدم تعريفها بذلك مذهب ابن السراج  
والسيرافي ، ومذهب سيبويه والمبرد التعليل بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا  
يتعرف بالإضافة ، والمعنى رجل مغاير أو مماثل أو كافٍ .

( أو تكن إضافته غير محضة ولا شبيهة بمحضة ، لكونه صفةً ، مجرورها  
مرفوع بها في المعنى أو منصوب ) - نحو : رأيت رجلاً حسنَ الخُلُقِ محمودَ الخُلُقِ ،  
ورأيت رجلاً مكرمَ زيدٍ ؛ بالإضافة في هذه المثل ونحوها بنية الانفصال ، لأن  
الموضع للفعل . وخرج بصفة المصدر ، وبمرفوع ومنصوب سَحَقُ عمامةٍ ، وكرامُ  
الناسِ ، بالإضافة فيها محضة .

---

(١) لم أعتز عليه فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد فيه حذف تاء التأنيث من المضاف في قوله :  
حيا النار ، أي حياة النار .

( وليس من هذا المصدرُ المضافُ إلى مرفوعه أو منصوبه ، خلافاً لابن بَرّهان ) - بل إضافته محضة ، خلافاً له ولابن الطراوة ، بدليل نعتة بالمعرفة نحو : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، أو عمروٍ زيداً الشديد ؛ وتشبيهه بحسن الخلق ومكرم زيد ضعيف ، للفرق بأن الوصف متحملٌ ضميراً ، وبه يتحقق الانفصال عن الإضافة ، والمصدر ليس كذلك .

( ولا أفعالُ التفضيل ، ولا الاسمُ المضاف ، خلافاً للفارسيّ ) - أما أفعال التفضيل فذهب إلى أن إضافته غير محضة ، كقول الفارسيّ ، الكوفيون وابن السراج ، واختاره الجزوليّ وابن عصفور ؛ وعن ابن السراج أيضاً : إن كان على معنى منْ فنكرة ، وإلاً فمعرفة .

ووجه الانفصال أنه مضاف إلى ما هو بعضه نحو : أفضل الناس ، فإن لم يُقدَّر الانفصال لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، وضعفه ظاهر .

ووجه أن إضافته محضة ، وهو مذهب سيويه والأكثرين ، ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة به ، وعدم جواز جرّه برُبٍّ ، ونصبه حالاً ؛ وقد نصَّ سيويه على أن العرب لا تنصبه حالاً ، وأما الاسم المضاف إلى الصفة نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، فذهب الفارسيّ وغيره إلى أن الإضافة فيه غير محضة ، لشبهها بإضافة حسن الوجه ، والأصل في كل منها الانفصال ، والتقدير : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والدار الآخرة ، كما أن الأصل انفصال إضافة حسن ؛ وأجاز هذا القول ابن عصفور ، وذهب الأكثرون إلى أنها محضة ، بدليل امتناع ال مع الإضافة ، لا يقال : المسجد الجامع إلا بالتبعية ، وكذا الباقي ، وكذا يمتنع دخول ربٍّ عليها ، ونعتها بالنكرة ، ولم يحفظ هذا إلا بصورة التعريف كما مثل ، ولم تجئ نكرة نحو : مسجد جامع ؛ واختار المصنف في المسألة غير القولين المذكورين وسيأتي ذكره وتقريره .



( بل إضافة المصدر وأفعال التفضيل محضة ) - لما سبق من التقرير .

( وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة ) - وهذا اختيار المصنف ؛  
والمذكور في كتب النحويين تقسيم الإضافة إلى محضة وغيرها ؛ وتقرير ما اختاره  
أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنَوِّمعه ضمير كما نوي في الصفة المضافة  
إلى مرفوعها أو منصوبها ، وانفصالاً من قبل أن المعنى على التبعية ، لكن مع هذا  
الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف ، مراعاةً لشبهه بالمتصل لفظاً ونيةً ، وهذا النوع  
مقصود على السماع ؛ ثم قال الفراء وبعض البصريين : لاجابة إلى تأويل ،  
لاختلاف اللفظين ، ونقل أيضاً عن الكوفيين ، وقال الجمهور : لا بد من  
التأويل ، ثم قال الأكثرون : هو على حذف الموصوف<sup>(١)</sup> ، أي صلاة الساعة  
الأولى ، أي من الزوال ، ومسجد الوقت الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وقيل :  
الأول يراد به المسمى ، والثاني الاسم ، أي الصلاة التي تسمى بالأولى .

( وكذا إضافة المسمى إلى الاسم ) - نحو : سعيد كرز ، وشهر رمضان ، ويوم  
الخميس ، أي مسمى كرز ، وكذا الباقي ، وإنما أولوا الأول بالمسمى والثاني بالاسم ،  
لأن الثاني أعرف من الأول ، أو أخصُّ وضعاً ؛ وغير المصنف يرى أن إضافته  
محضة .

( والصفة إلى الموصوف ) - نحو قولهم : سحق عمامة ، وجرد قطيفة<sup>(٢)</sup> ، أي  
عمامة سحق ، وقطيفة جرد ، وقوله :

---

(١) في ( د ) : على حذف مضاف في صلاة الساعة الأولى .

(٢) في الصبان على الأشموني ٢ / ٢٥٠ قال الأشموني : وما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف في  
قولهم : جرد قطيفة ، وسحق عمامة ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أي  
شيء جرد من جنس القطيفة ، و شيء سحق من جنس العمامة ؛ قال الصبان : قوله : جرد قطيفة . .  
الخ : جرد بمعنى مجرودة ، وسحق بمعنى بالية .

٣٠٣ - إنا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام الناس فاسقيناً<sup>(١)</sup>  
أي الناس الكرام .

قال ابن عصفور : والإضافة في هذا غير محضة ، وقال غيره محضة ، وقول  
المصنف ثالث ، ولا ينقاس ، لا يقال في : جاءني زيد الظريف : ظريف زيد ؛  
وفي كتاب ابن عطية : أن قوماً من النحويين يضيفون الصفة إلى الموصوف نحو :  
كريم زيد .

( والموصوف إلى القائم مقام الوصف ) - كقولهم في زيد الذي سماه رسول الله  
ﷺ : زيد الخير : زيد الخيل ، أي صاحب الخيل ، لأنه كان صاحب خيل  
كريمة ، وقوله :

٣٠٤ - فإن قريش الحق لم تتبع الهوى ولن يقبلوا في الله لومة لائم<sup>(٢)</sup>  
أي قريشاً أصحاب الحق .

( والمؤكد إلى المؤكد ) - كحينئذ ويومئذ ، وقوله يخاطب ضيفين طرقاه :

٣٠٥ - فقلت : انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه<sup>(٣)</sup>

(١) في شرح شواهد العيني على هامش الخزانة ٢ / ٣٧٠ : قائله هو بشامة بن حزن النهشلي . قال :  
والاستشهاد فيه في قوله : كرام الناس ، فإن إضافة الكرام إلى الناس من إضافة الصفة إلى الموصوف ، كما  
في نحو : سحق عمامة .

(٢) لم أجد فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف في  
قوله : قريش الحق ، أي قريشاً أصحاب الحق .

(٣) في ( د ، ز ) : سنام وكاهل ، وفي ( غ ) وش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٤٣ :  
سنام وغاربه ؛ قال : قاله أبو الجراح ، قاله القالي ، وقال الصاغاني : أبو الغمر الكلبي ، وقد نزل عنده  
ضيفان ، فحرفها ناقة ، فقلا : إنها مهزولة ، فقال معتذراً لهما ، أي انجوا عن الناقة من نخوت جلد  
البعير عنه إذا سلخته ، وكذلك أنجيته ؛ والشاهد في نجا الجلد ، حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد ، لأن  
النجاء مقصوراً هو الجلد ، والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف =

يقال : نجوتُ جلدَ البعير عنه وأنجيتته سلخته ، والنجا مقصور وهو الجلد ، فكأنه قال : جلد<sup>(١)</sup> الجلد ، فأضاف المؤكّد إلى المؤكّد ، وقال الفراء : أضاف النجا إلى الجلد ، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه ، إذا اختلف اللفظان نحو : ﴿ لحق اليقين ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ ولدائر الآخرة ﴾<sup>(٣)</sup> . و<sup>(٤)</sup> مذهب أكثر البصريين المنع إلا إن سمع ، وبقول الفراء ، قال بعض البصريين ، ويحكي أيضاً عن الكوفيين<sup>(٥)</sup> .

( والمملغى إلى المعتبر ) - كقوله :

٣٠٦ - إلى الحول ، ثم اسمُ السلام عليكما ومن يبيك حولاً كاملاً فقد اعتذر<sup>(٦)</sup> أي ثم السلام .

ومن كلامهم : هذا حيّ زيد ، أي زيد . وقال الفارسيّ : من إغناء

اللفظين ، كقوله : « حق اليقين » . وسنام فاعل لسير ضيكا ، وغاربه عطف عليه ، وهو بالغين المعجمة أعلى الظهر .

(١) في ( ز ، غ ) : الجلد الجلد

(٢) الحاقه : ٥١ ﴿ وإنه لحقُّ اليقين ﴾

(٣) يوسف : ١٠٩

من (٤) إلى (٥) سقط من ( ٥ )

(٦) في الدرر ٢ / ٥٨ : استشهد به على أن الخلاف بين النحاة يجري فيما ألغى فيه المضاف ، يعني أن ما كان المضاف فيه لغواً ؛ اختلف في إضافته ، فقيل : هي محضة ، وقيل : لفظية ، وصرح في التسهيل بأن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة لا محضة ، وعبارته : « والمملغى إلى المعتبر » وهي أوضح ، وساق الدماميني البيت على ذلك . . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٤٢ أن البيت قاله لبيد بن ربيعة ، وإلى الحول متعلق بقوله : وقولا في البيت الذي قبله وهو :

فقوموا وقولا بالذي تعلمانه ولا تخمشا وجهاً ولا تحلقا شعره

والخطاب لابنتيه ، والمعنى اذكراني بعدي بالذي تعلمانه في . . ثم ابكيا عليّ إلى الحول . . ثم اسم السلام عليكما ، كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به . . وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام ، وهو إضافة المملغى إلى المعتبر .

المضاف : ﴿ كُنْ مِثْلَهُ فِي الظُّلُمَاتِ <sup>(١)</sup> ﴾ ، أَي كُنْ هُوَ ؛ ﴿ وَمِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

( والمعتبر إلى الملقى ) - ومعنى كونه ملغى أنه لا يُعتدُّ به إلا كالاكتداد بالحرف الزائد المؤكد ، ومنه قول الحطيئة :

٢٠٧ - فَلَوْ بَلَغَتْ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةً لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ <sup>(٣)</sup> وَقَوْلُ بَعْضِ الطَّائِيينَ :

٢٠٨ - أَقَامَ بِنِغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مَبْرَحٌ <sup>(٤)</sup> ( فصل ) : ( لا يُقَدَّمُ عَلَى مِضَافٍ مَعْمُولٍ مِضَافٍ إِلَيْهِ ) - فلا يقال في :

جاءني غلامٌ مكرمٌ زِيداً : جاءني زِيداً غلامٌ مكرمٌ ، لأن معمول المضاف إليه من تمامه ، والعامل كتام المضاف .

( إلا على غير ، مراداً <sup>(٥)</sup> به نفي ) - نحو : زِيدٌ غَيْرُ ضَارِبٍ عَمراً ، فيجوز : زِيدٌ عَمراً غَيْرُ ضَارِبٍ ، ومنه :

(١) الأنعام : ١٢٢

(٢) محمد : ١٥

(٣) في اللسان - عَوَا : الأزهرى : العَوَا اسم نجم مقصور يكتب بالألف ، وهي مؤنثة من أنواء

البرد ...

وقال أبو زيد : العواء ممدودة ، والجوزاء ممدودة ، والشعري مقصور ... قال ابن سيدة : قال الفرزدق :  
فلو بلغت عَوَا السَّمَاكِ قَبِيلَةَ ... البيت .

ونسبه ابن بري إلى الحطيئة ؛ والشاهد في قوله : عَوَا السَّمَاكِ أَوِ السَّمَاكِ ، من إضافة الملقى إلى المعتبر .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢٤٤ : قاله بعض الطائيين ، والشاهد في : بغداد العراق ، ودمشق الشام ، فإن الإضافة فيها إضافة المعتبر إلى الملقى ، وبغداد لا ينصرف ، فبالإضافة دخلها الجر ؛ وشوقه مبتدأ ، وشوق الثاني خبره ، والواو للحال ، ومبرح بالتشديد : شديد مؤلم .

(٥) في ( د ) وبعض نسخ التسهيل : مراد به النفي .

٣٠٩ - إِنَّ امراً خَصَّنِي عمداً مودتَه على التناهي لعندي غير مكفور<sup>(١)</sup>

أي لغير مكفور عندي . والصحيح منع هذه المسألة ، والبيت ونحوه من الشذوذ ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره ؛ ولم يذكر الزمخشري ولا المصنف في المسألة خلافاً ، بل حكما بالجواز ، نظراً إلى المعنى ، وإلى ظاهر ماورد ، والمعنى المشار إليه هو أن قولك : زيدٌ غيرُ ضاربٍ في معنى زيدٍ لاضارب ؛ والصحيح جواز التقديم مع لا ، فكذلك غير .

ومن كلام بعض المغاربة : لم يختلف في منع : هذا زيداً غيرُ ضاربٍ ، وأجاز ذلك بعضهم في الظرف وشبهه ، والصحيح المنع ، وبعضهم نقل الخلاف في حق ، فقال : أجاز بعضهم : أنا زيداً حق ضارب ، والصحيح المنع ، وقوله :

٣١٠ - وإلا أكن كلَّ الشجاع فإنني بضرب الطلئ والهمام حقُّ علم<sup>(٢)</sup>

(١) في المعنى : ٦٧٦ / ٢ : خصني يوماً مودته ... وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢٨٠ / ٢ قال الأشموني : خاتمة : قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكلم بما أضيف إليه تكلم الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثلُ ضاربٍ زيداً ، أن يتقدم زيداً على مثل ، وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفي بلا ؛ فأجازوا : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، كما يقال : أنا زيداً لا أضرب ، ومنه قوله : إن امراً خَصَّنِي ... البيت ، فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه ، لأنها دالة على نفي - وهو موضع الشاهد في البيت ، فكأنه قال : لعندي لا يكفر ، أي لغير مكفور عندي ، والبيت لأبي زيد الطائي - ديوانه : ٧٨

(٢) في الدرر : ٥٩ / ٢ : فإن لا أكن .. قال : استشهد به على تجويز تقديم معمول المضاف إليه إن كان المضاف لفظة حق عند قوم ، قال الدماميني في شرح التسهيل : وهو عندهم نادر .. إلى أن قال : ومن الغريب أن أبا الفتح بن جني لما أنشد في التنبيه على المشكل في الحامسة قول الأشر : فإن لا أكن كل الشجاع ... البيت ، قال : أجازوا : أنت زيد غيرُ ضارب ، وأنت زيد مثل ضارب ، حملاً على معنى : لاتضربه ولا تسبه ؛ وقال : أبو بكر : الموضعان على إضمار فعل يفسره الظاهر ، فقال : أجازوا بالعميم ، ولم ينقل المنع إلا عن أبي بكر - ابن السراج - قال في معجم شواهد العربية : البيت للأشر أوعبد العزيز بن زرارة .

نادر . وبعضهم نقل الخلاف في تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان الكلام في معنى ما يجوز معه التقديم ، ومثَّلَ بمسألة غير وحق : والمعنى في مسألة حق : أنا ضاربٌ زيداً حقاً ، وصحح المنع .

واحترز بمراد من : أكرم القوم غير شاتمٍ زيداً ، فلا يقال : أكرم القوم زيداً غير شاتمٍ . والطلّى الأعناق ، قال الأصمعيّ : الواحدة طليّةٌ ، وقال أبو عمرو والفراء : طلاةٌ .

( خلافاً للكسائي في جواز : أنت أخانا أولُ ضاربٍ ) - حكاه ثعلب عنه ، وغير الكسائي يمنع ، وهو الصحيح ؛ قيل : ولا يظهر فرق بين أول وغيره من أفعال التفضيل ، فيجوز على هذا عنده : هذا بالله أفضل عارف ، وهذا عمراً أكرم ضارب . انتهى .

ولعل الفرق أن ما أجازته الكسائي من مسألة أول<sup>(١)</sup> في معنى ما يجوز معه التقديم ، إذ المعنى : أنت ضاربٌ أخانا أولاً ، وعلى هذا يكون مذهب الكسائي الجواز في كل ما كان كذلك ، وقد سبق ذكر أن هذا مذهبٌ ، فلعله قول الكسائي .

( ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه ، إن صح الاستغناء به ، وكان المضاف بعضه ) - نحو : قُطعتُ بعضُ أصابعه ، وقوله :

٣١١ - وَتَشَرَّقُ لِلْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتَهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(٢)</sup>

فبعض و صدر مُذكَرٌ ، وقد اكتسب التأنيث مما بعدهما ، وهما بعضٌ منه ،

(١) في ( د ) : أن ما أجازته الكسائي من : أنت أخانا أولُ ضاربٍ .

(٢) في الدرر : ٥٩ / ٢ : استشهد به على أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه تأنيثاً أوتذكيراً - والشاهد هنا على اكتساب التأنيث - إن صح حذفه ، وكان بعضاً أو كبعض .. والشاهد في قوله : كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ .. قال : والبيت من قصيدة للأعشى ميمون .

ويصح الاستغناء عنها مع إرادتها نحو: قُطعتُ أصابعه ، وَشَرِقْتُ القنائة ، فلولم يُسْتَعْنَ لم يؤنث ، قال الأخفش : لا تقول العرب في : قُطعتُ رأسُ هند : قُطعتُ هند ، ويراد رأسها ، لأن اللفظ لا يُفهم ذلك . ومعنى قوله : ويؤنث ، أنه يجوز التأنيث ، والتذكير الأصل ، وهو الأفضح ، وكذا قرأ الجمهور : ﴿ يلتقطه بعض السيارة <sup>(١)</sup> ﴾ ، وقرئ شاذاً : ﴿ تلتقطه بعض ﴾ بقاء التأنيث .

( أو كبعضه ) - نحو : اجتمعت أهل اليامة ، وكما قرئ شاذاً ﴿ لاتنفع نفساً إيمانها <sup>(٢)</sup> ﴾ ، بالتأنيث ؛ وزاد الفارسيّ : أن يكون المضاف مذكراً هو كل المؤنث نحو : ﴿ يوم تجد كلُّ نفس <sup>(٣)</sup> ﴾ ، ﴿ ووفيت كلُّ نفس <sup>(٤)</sup> ﴾ ، والأفصح في هذا النوع التأنيث ، وبه جاء القرآن .

( وقد يرد مثل ذلك في التذكير ) - فيذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف

إليه نحو :

٣١٢ - رُؤيئة الفكر ما يؤول له الأم - رُ معينٌ على اجتناب التواني <sup>(٥)</sup>

(١) يوسف : ١٠

(٢) الأنعام : ١٥٨

(٣) آل عمران : ٣٠

(٤) آل عمران : ٢٥

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني : ٢ / ٢٤٨ قال : والشاهد فيه حيث قال : له الأمر ، ولم يقل : لها ، على تأويل الفكر الذي يؤول أي يرجع له الأمر ، وحيث قال : معين ، ولم يقل : معينة ، لأنه خبر لقوله ! رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر ؛ والتواني التكاسل ؛ ويروى : على اكتساب الثواب .

وفي الدرر : ٢ / ٦٠ قال : استشهد به على ما في البيت قبله - على أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه تأنيثاً أو تذكيراً - قال : وهو من شواهد العيني أيضاً ، وروايته له : وساق ما ذكرته سابقاً ، ثم قال : قال البعلي - وهو أحد شراح التسهيل - ويجوز أن يكون الاستشهاد في قوله : معين ، فإنه مذكر ، مع أن المبتدأ - رؤية - مؤنث ، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه ، وهو الفكر . قال : ولم أعر على قائل هذا البيت .

وُخِّرَ عليه : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، والشرط في هذا كما تقدم في ذاك ، فما صلح للحذف ، وليس بعضاً ولا كـبعض نحو : يوم الجمعة ، وذات صباح<sup>(٢)</sup> ، لم يعامل بذلك ، وكذا ما لا يستغنى عنه ، فلا يؤنث في : حَسَنَ غَلامٍ هِنْدٍ ، ولا يذكر في : كَرَّمَتْ أُمُّ زَيْدٍ .

( ويضاف الشيء بأدنى ملابسته ) - نحو : ﴿ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، لما كانت العشيَّة والضحى طرفي النهار ، صح إضافة إحداهما إلى الأخرى ، ومنه قول صاحب الخشبة لحاملها : خذا طرفيكما .

( فصل ) : ( لا زمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ، منها ما مرَّ في الظروف ) - كعند ولدى وحيث ، وسائر ما سبق .

( والمصادر ) - كسبحان وبله المعرب ؛ قاله المصنف ، ولم يسبق لذلك ذكر في<sup>(٤)</sup> الظروف ، لكنه أشار إلى ما يتناول ذلك ، مما ذكره في الكتاب في ذلك الباب ، وقد ذكر غيره أن سبحان قد يفرد علماً . واحترز بالمعرب من بله المبني ، فإنه اسم فعل ولا يضاف .

( والقسم ) - كعمرك الله ، وقعيدك الله ؛ وكان ينبغي أن يتعرض لما سبق في الاستثناء كسوى وييد ، وقد ذكره في الشرح .

( ومنها : حَمَادَى ) - ومعناها<sup>(٥)</sup> الغاية ، يقال : حَمَادَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، أي غايتك ، ولم يُسَمَّ غير مضاف ، ولو لا ذلك لصَحَّ إفراده كما تفرد غاية .

(١) الأعراف : ٥٦

(٢) في ( ز ، غ ) : ذي صباح ، والمثالثان لعدم تأنيث المذكر في الأول ، وعدم تذكير المؤنث في الثاني .

(٣) النازعات : ٤٦

(٤) في ( ز ) : في الكتاب .

(٥) في ( د ) : ومعناه الغاية في الحمد .



( وَقُصَارَى ) - يقال : قُصَارَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، بضم القاف ، وقُصَارَكَ أَنْ تَفْعَلَ ، بفتحها ؛ وقصرك أي غايتك<sup>(١)</sup> ، ومنه :

٣١٣ - قَصْرُ الْجَدِيدِ إِلَى بَلَى وَالْعَيْشُ فِي الدُّنْيَا انْقِطَاعُهُ<sup>(٢)</sup>

( وَوَحَدٌ ، لَازِمَ النَّصْبِ ) - أي في أكثر الاستعمال ، وسيدكر أنه قد يُجَرُّ ، ثم قال يونس : هو منصوب على الظرفية ، وأصل : جاء زيدٌ وحده : على وحده ، فحذف الحرف ، فانتصب ، كما في : مررت زيدا ، ويؤيده قولهم : زيدٌ وحده ، فلو لم يكن ظرفاً لم يخبر به عن الجثة ؛ وقال سيبويه : هو اسم وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال ، والأصل : إيجاد ثم موحد ، وقيل : هو مصدر محذوف الزوائد ، واختلف عن<sup>(٣)</sup> العرب : أنطق له بفعل أم لا ، والصواب أنه نطق ؛ حكى الأصمعي : وَحَدَ الرَّجُلُ يَحْدُ انْفِرْد ، فوحد وَحَدَهُ على هذا كَوَعَدَ وَعَدَهُ ،

وليس بمحذوف الزوائد ؛ وإذا قلت : ضربت زيدا وحده ، فالمبرد يجوز كون الحال للفاعل أو<sup>(٤)</sup> للمفعول ، وسيبويه يعين الفاعل ، وقرر بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر .

( وَالْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ ) - لأنه مصدر ، وشذ قولهم : قلنا ذلك وحدينا ، وجلسا على وحديهما .

(١) في ( غ ) : وقصرك أن تفعل .

(٢) في الدرر / ٢ : ٦٠ : استشهد به على أن قصارى التي تلزم إضافتها ، يقال فيها : قصر ، مع لغات عدّها في الأصل - الهمع - وفي التسهيل وشرحه ، ومنها حمادى وقصارى بالقاف كأول وزنا ومعنى ، تقول قصارك أن تفعل ، وقد يقال : قُصَارَكَ بفتح القاف وحذف الألف الأخيرة ، وقصرك بفتح القاف وحذف الألفين ، قال الشاعر : قصر الجديد ... البيت . قال : ولم أعر على قائله ؛ ولم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الهمع : ٥٠ / ٢ ، والدرر : ٦٠ / ٢

(٣) سقطتا من ( غ )

(٤) في ( غ ) : والمفعول

( وإيلاء ضمير ) - فلا يضاف إلى ظاهر ، بل إلى ضمير مطابق نحو : جاء زيد وحده ، وهند وحدها ، وكذا الباقي .

( وقد يُجرُّ بعلى ) - حكى أبو زيد : قبض كلَّ درهم على وحده ، وحكى ابن سيده : جلس على وحده ، وقالوا : جلسوا على وحدهم ، وقد سبق : على وحديها ، ومن حكاها ابن سيده .

( وبإضافة نسيج وجحيش وغيير ) - يقال في المدح : فلان نسيج وحده ، أي منفرد بالفضل من علم أو غيره ، وأصله في الثوب ، لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره ، وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله سدًى لعدّة<sup>(١)</sup> أثواب ، ومثله في المدح : قرّيع<sup>(٢)</sup> وحده ، ويقال في الذم : فلان جحيش وحده ، وغيير وحده ، وهو الذي يستبد برأيه ؛ وجحيش تصغير جحش ، وهو ولد الحمار ، وغيير تصغير غير وهو الحمار ؛ ويؤنث نسيج ويثنى ويجمع نحو : هي نسيجة وحدها ، وهما نسيجا وحدهما ، وهما نسيجتا وحدهما ، وهم نسيجو<sup>(٤)</sup> وحدهم ، وهن نسائج وحدهنّ ، قاله الخليل .

ويجري قرّيع وجحيش على هذا ، وقيل : يترك نسيج موحداً في غير الأفراد ، ومذكراً في التانيث ، وقيل لا يوصف بنسيج وحده إلا الواحد .

---

(١) في ( غ ) : عشرة أثواب .

(٢) في الصبان على الأشموني : ٢٠١ / ٢ : أو إضافة نسيج وقرّيع على وزن كريم ، وجحيش وغيير مصغّرَيْن إليه ، ملحقات بالعلامات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحده ، وقرّيع وحده ، إذا قصد قلة نظيره في الخير ... والقرّيع السيد .. ويقال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسيجو وحدهم ... وهكذا ، وزاد الشاطبي : رُجبل وحده .

(٣) في ( ز ) : هذه

(٤) في ( ز ) : نسجان

( وربما تُنِّي مضافاً إلى ضمير مثنى ) - كما سبق من قولهم : على وحديها  
ووحدينا .

( ومنها كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى ) -  
نحو<sup>(١)</sup> : كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، وكلاهما وكلتاها وكلانا<sup>(٢)</sup> ، قال :

٣١٤ - كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا مُتْنَا أشدُّ تغانياً<sup>(٣)</sup>  
( أو معنى لا<sup>(٤)</sup> لفظاً ) - كقوله :

٣١٥ - إنَّ للخير وللشر ممدى . وكلا ذلك وجهُ وقَبَل<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن الأنباري أن كلا تضاف إلى مفرد إذا كررت نحو : كلاي  
وكلاك ، أي كلانا ، وكلا زيد وكلاي ، وكلاك وكلا عمرو محسان ؛ ومثل بما  
فيه مبنئ كهذه<sup>(٦)</sup> ، وأشعر أن ذلك مسموع ، وجعلها كأي نحو :

من (١) إلى (٢) سقط من ( غ )

(٣) قال ابن هشام في المغني ص ٢٠٤ : وقد سئلت قديماً عن قول القائل : زيد وعمرو كلاهما قائم :  
أو كلاهما قائمان ، أيها الصواب ؟ فكتبت : إن قَدَّر كلاهما توكيذاً قيل : قائمان ، لأنه خبر عن زيد  
وعمرو ، وإن قَدَّر مبتدأ فالوجهان ، واختار الأفراد .. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو : كلاهما محب  
لصاحبه ، لأن معناه : كل منهما ، وقوله : كلانا غني .. البيت .

وفي الدرر : ٦٠ / ٢ : استشهد به على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى ، وفي  
الأشموني مع الصبان ٢٦٠ / ٢ : ولا يضافان إلا إلى معرفة ، أو مادلاً على اثنين ، بالنص نحو : كلاهما  
و« كلتا الجنيتين » - الكهف ٢٣ - ، أو بالاشتراك كقوله : كلانا غني .. البيت فإن كلمة نا مشتركة بين  
الاثنين والجمع ؛ وفي معجم شواهد العربية أن البيت لعبد الله بن جعفر أو المغيرة بن حبياء .

(٤) في ( ز ، غ ) وبعض نسخ التسهيل : دون لفظ

(٥) في ش ، ش . العيني على الأشموني والصبان - ٢٦٠ / ٢ : قاله عبد الله بن الزبير القرشي ،  
من قصيدة قالها يوم أحد وهو مشرك ، ثم أسلم . مدى بفتح الميم أي غاية ؛ والشاهد في كلا حيث أضيف  
إلى ذلك ؛ وهو وإن كان مفرداً في اللفظ ، ولكنه يرجع إلى شيئين في المعنى ، لأن المذكور هو الخير  
والشر ، فكان المعنى : وكلا ما ذكر من الخير والشر ... كما في ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ - البقرة : ٦٨ - وقَبَل  
بفتحيتين أي جهة .

(٦) أي كهذه المثل السابقة .

☆ أَيْيَ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ <sup>(١)</sup> ☆

وما ذكر المصنف من اشتراط التعريف هو طريق البصريين ، وقال الكوفيون : يضاف للنكرة المحدودة نحو : كلا رجلين عندك قائم ، ومن كلام العرب : كلتا جاريتين مقطوعة يدها ، أي لا تغزل ، ولا يعرف البصريون هذا .

( وقد تُقَرَّنُ بالعطف اضطراراً ) - أي مع الواو خاصة نحو :

٣١٧ - كلا أخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات وإمام الملمات <sup>(٢)</sup>

( ومنها ذو وفروعه ) - وهي : ذوا وذوو وذات وذوات وذوات .

( ولا يُصَفَّنُ إلا إلى اسم جنس ظاهر ) - نحو : ذو مال أو علم ، وكذا الباقي ؛ والمعروف منع إضافتها إلى المضر إلا في الشعر ؛ وقال صاحب رؤوس المسائل : منع الكسائي إضافة ذي إلى مضر ، وتبعه <sup>(٣)</sup> النحاس والزبيدي

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢٦١ : صدره :

☆ فلئن لقيتك خاليتين لتعلمن ☆

قال : الشاهد في : أَيْيَ وَأَيْكَ ؛ وذلك أن أَيْأَ لا يضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكرر ، ولا يأتي ذلك إلا في الشعر ....

والشطر هنا مثال لجعل كلا وكلتا كأي في هذا الحكم .

(٢) في المغني ١ / ٢٠٣ :

☆ وساعداً عند إمام الملمات ☆

وقال : هو ضرورة نادرة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٦٠ قال : الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ولا يجوز ذلك ، فلا يقال : كلا زيد وعمرو قاما ، وهذا ضرورة نادرة ، وكلا أخي مبتدأ ، وخليلي عطف عليه ، وواجدي خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا ، فالياء مفعول أول لواجدي ، وعضداً مفعول ثان ، والنائبات المصائب ، والإمام الإتيان والتزول ، والملمات جمع ملة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

(٣) في ( غ ) : ومنعه .

وغيرهما، وأجازه غيرهم ؛ وفي البسيط : أكثر النحويين على منع إضافة ذي لمضر أو علم ، وأجاز<sup>(١)</sup> ابن بَرِّي إضافتها إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها بمعناه ؛ وإنما منعه النحويون إذا كانت<sup>(٢)</sup> وصلة للوصف ، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع نحو ؛ رأيت الأمير وذويه ، ورأيت ذا زيد .

( وكذا أولو وأولات ) - قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

( وقد يُضافُ ذو إلى علم وجوباً إن قرنا وضعاً ) - كقولهم : ذو الكلاع وذو سُلَيْم وذو يزن .

( وإلاً فجوازاً ) - كقولهم : في قطري وعمرو<sup>(٥)</sup> وتبوك : ذو قطري وذو عمرو<sup>(٥)</sup> وذو تبوك .

( وكلاهما مسموع ) - فلا يقال إلا ما سمع من الواجب والجائز ، وكلام الفراء يقتضي القياس ، قال ، وقد ذكر الإضافة في زيد بطة : كأنك<sup>(٦)</sup> قلت : زيد ذو<sup>(٧)</sup> بطة ، وأنت لو قلت : ذو زيد لجاز ؛ وقال أيضاً : سمعت من الفصحاء : قد وضعت المرأة ذا بطنها .

( والغالبُ في ذي الجوازِ الإلغاء ) - فلا ينظر إلى معنى ذي ، أي بل تكون مثلها في قولهم : ذو صباح ؛ واحترز بالغالِب مما وجد مكتوباً في حجر من أحجار الكعبة : أنا ذو مكة ، أي صاحبها .

(١) في ( غ ) : واختار .

(٢) في ( غ ) : وكانت .

(٣) في ( د ) : إنما يذكر ، والصواب ما في التحقيق - الزمر : ٩ ، وفي ( غ ) : وما يذكر ..

(٤) الطلاق : ٦ .

(٥) في ( د ) : وعمر ، وذو عمر .

من (٦) إلى (٧) سقط من ( د ) .

( وربما أضيف جمعه إلى ضمير غائب ) - أنشد الأصمعي :

٣١٨ - إنما يصطنع المعر روف في الناس ذووه<sup>(١)</sup>

( أو مخاطب ) - كقول الأحوص :

٣١٩ - وإنما لئرجو عاجلاً منك مثلاً رجوناه قدماً من ذويك الأفاضل<sup>(٢)</sup>

( ولازمتها ) - أي الإضافة .

( معنى لا لفظاً أساء ) - فيجوز حذف ما تضاف إليه ، وتبقى مضافة في

المعنى .

( كقبل وبعد ) - وأكثر استعمالهما بالإضافة لفظاً ، والاكتفاء بالإضافة

المعنوية كثير ، قال الله تعالى : ﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ، أي من قبل  
الحوادث ومن بعدها .

(١) في الدرر ٢ / ٦١ :

☆ إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ☆

قال : استشهد به على أن المختار جواز إضافة ذو وأولو ونحوهما إلى المضر ، ونسب ذلك إلى أبي  
حيان والجمهور ، وظاهر كلام التسهيل قلة ذلك ، وجاء بلفظ التسهيل ، ثم قال : وأنشد الدماميني  
البيت على ذلك ، وقبله :

أنت ما استغنيت عن صاحبك الدهر أخوه  
فإذا احتجت إليه ساعة مجئك فوه  
أفضل المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه

إنما يعرف .. البيت .

قال : ولم أعر على قائله . وفي اللسان - ذو :

إنما يصطنع المعر روف في الناس ذووه

(٢) في اللسان - ذو : قال ابن بري : إذا خرجت ذو عن أن تكون وصلة إلى الوصف بأسماء

الأجناس لم يمتنع أن تدخل على الأعلام والمضمرات .. قال الأحوص :

ولكن رجونا منك مثل الذي به صُرفنا قديماً من ذويك الأوائل  
والشاهد في قوله : من ذويك ، حيث دخلت « ذوي » على ضمير المخاطب - الكاف - والبيت

بديوان الأحوص ص ١٧٩ .

( وكال بمعنى أهل ) - وقيل : ليس بمعنى أهل ، وألفه قيل : بدل من همزة مبدلة من هاء ، وهو بدل لازم ، واستدل له بقولهم في تصغيره : أهيل ، وقيل : منقلبة عن واو ، وأصله : أول ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، بدليل قولهم في تصغيره : أويل ، وقيل إن هذا القول هو الصحيح .

( ولا يضاف غالباً إلا إلى علم من يعقل ) - كأل محمد ؛ ولو قال : يعلم ، لكان أحسن ، لإضافته إلى لفظ الله ؛ قال :

٣٢٠ - نحن آل الله في بلدتنا      لم نزلُ آلاً على عهدِ إرم<sup>(١)</sup>

وشرطوا في العلم كونه من أعلام من له خطر ؛ وخرج بالغالب إضافته إلى اسم غير علم ، كقوله :

٣٢١ - وانصر على آل الصلي ب وعابديه اليوم آلك<sup>(٢)</sup>

وقوله :

٣٢٢ - أنا الفارسُ الحامي حقيقةً والدي وآلي ، فمن يحمي حقيقةً آلك<sup>(٣)</sup> ؟

(١) في الدرر ٢ / ٦٢ قال : استشهد به على أن آلاً لا يضاف غالباً إلا إلى علم عالم ، وهذا التعبير أحسن من تعبير التسهيل : إلا إلى علم من يعقل ، ليليق بإضافته إلى لفظ الجلالة في موضع الشاهد : نحن آل الله ...

(٢) في الأشموني مع الصبان ١ / ١٣ يقول الأشموني : واختلف في جواز إضافته - آل - إلى المضر ، فنعاه الكسائي والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدي ، صاحب مختصر العين ، أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه ، قال عبد المطلب بن هاشم ، حين قدم أبرهة بالفيل إلى مكة لتخريب الكعبة :

وانصر على آل الصلي ب وعابديه اليوم آلك

والشاهد هنا على احتراز ابن مالك بقوله : غالباً ، حيث جاء آل مضافاً إلى اسم غير علم هو الصليب ، وفيه الشاهد الآخر على إضافته إلى الضمير في قوله : آلك .

(٣) في ( د ، ز ) : أنا الرجل الحامي ... وفي ( ز ) : كما تحمي حقيقةً آلكا . والبيت مثال آخر لإضافة آل إلى الضمير في موضعين من البيت ، في قوله : آلي .. وآلكا أي وآلك .

وأجاز بعضهم إضافته إلى المضمر ، ومنعه آخرون ، أو إلى علم ما لا يعقل ،  
كقوله :

٣٢٣ - من الجرد من آل الوجيه ولا حق تذكّرنا أو تارنا حين تصهل<sup>(١)</sup>  
والوجيه ولا حق علما فرسين .

( وككل<sup>(٢)</sup> غير واقعٍ توكيداً أو نعتاً ) - قال تعالى : ﴿ وكلّهم آتية يوم  
القيامة فردا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وكلّ أتوه داخرين ﴾<sup>(٤)</sup> . وخرج نحو : قام القوم كلهم ،  
وأكلت شاة كل شاة ، فتضاف فيها لفظاً ومعنى ، وسيأتي مذهب الفراء في المؤكد  
بباب التوكيد .

( وهو عند التجرد منويّ الإضافة ، فلا تدخل عليه ال ) - فلا يقال :  
الكل ، لئلا يُجمع بين آل والإضافة . واختلف معرفة هو أم نكرة ، والأول  
لسيبويه والجمهور ، والثاني للفارسيّ ، والخلاف في بعض أيضاً ، ودليل التعريف  
قولهم : مررت بكلّ قائماً ، وبيعض جالساً .

( وشذّ تنكيّره وانتصابه حالاً ) - كقولهم : مررت بهم كلاً ، وبه استدلالاً  
الفارسيّ ، ورُدّ بشذوذه .

( ويتعيّن اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيره ، إن أضيف إلى نكرة ) -  
نحو : كلُّ رجلٍ جاء مكرّم ، وكلُّ رجلين جاء مكرمان ، وكذا الباقي ، قال

---

(١) الوجيه ولا حق علما فرسين ، وفيها الشاهد ، حيث أضيف آل إلى علم ما لا يعقل في قوله :

الوجيه . ولم أعثر له على مرجع ولا قائل .

(٢) أي من الأسماء التي لازمت الإضافة معنى لا لفظاً : كلّ .

(٣) مریم : ٩٥ .

(٤) النمل : ٨٧ .



تعالى : ﴿ إن كل نفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ كل نفسٍ ذائقة الموت ﴾<sup>(٢)</sup> ،  
وقال الشاعر :

٣٢٤ - وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصفرُّ منها الأنامل<sup>(٣)</sup>

( وإن أضيف إلى معرفة فوجهان ) - أي وإن أضيف لفظاً أو معنى ، قال  
تعالى : ﴿ وكل أتوه داخرين ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾<sup>(٥)</sup> ،  
﴿ وكلهم آتية يوم القيامة ﴾<sup>(٦)</sup> ، ومن مثل النحاة : كلهم يقومون ، وكلهنَّ  
قائمات ، والمسموع في المضاف مراعاة اللفظ ، وهو الإفراد ، كما سبق في « آتية » ،  
وقبله : ﴿ إلا آتي الرحمن عبداً ﴾<sup>(٧)</sup> .

( وإفراد ما لكلا وكلتا أجود من تثنيته ) - وقد اجتمع الأمران في قوله :

٣٢٥ - كلاهما حين جدَّ الجريِّ بينهما قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابي<sup>(٨)</sup>

(١) الطارق : ٤ .

(٢) آل عمران : ١٨٥ ، الأنبياء : ٣٥ ، العنكبوت : ٥٧ .

(٣) في المعنى ١ / ١٩٦ قال ابن هشام : وإعلم أن لفظ كلَّ حكاه الإفراد والتذكير ، وأن معناها  
بحسب ما تضاف إليه ، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ، وجاء بأمثله وشواهد ثم قال :  
ومنه قول لبيد : وكل أناس ... البيت ، والشاهد في قوله : وكل أناس .. تدخل بينهم ... حيث  
أضيفت كل إلى أناس ، وروعي المعنى في قوله : بينهم . والبيت للبيد بن ربيعة الصحابي ، رضي الله  
عنه .

(٤) سبق تخريجه : النمل : ٨٧ .

(٥) الإسراء : ٨٤ .

(٦) مريم : ٩٥ ، وقد سبق تخريجه .

(٧) مريم : ٩٣ .

(٨) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٨ قال : قاله الفرزدق ، كلاهما أي كلا  
الفرسين ، وهو مبتدأ ، وقد أقلعا خبره ، وحين جدَّ أي حين اشتد الجري وقوي بين الفرسين  
المذكورين ، وهذا إسناد مجازي ، وأصله : جدًا في الجري ، قد أقلعا أي كفا عنه ، وكلا مبتدأ ورابي  
خبره . والجملة حال ، وهو من ربا يربو ربواً وهو النفس العالي ، يقال ربا الفرس إذا انتفخ من عبداً أو

وقال تعالى : ﴿ كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْهُ أَكْلَهَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال الشاعر :

٣٢٦ - فِي كَلَّتِ رَجْلَيْهَا سَلَامَى وَاحِدَهُ      كَلَّمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدِهِ<sup>(٢)</sup>  
( وَيَتَعَيَّنُ ) - أَي الْإِفْرَادِ .

( فِي نَحْوِ : كَلَّمَا كَفِيلٌ صَاحِبِهِ ) - وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ : كَفِيلًا ، لَزِمَ الْجَمْعُ  
بَيْنَ تَثْنِيَّةٍ وَإِفْرَادٍ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ ؛ وَضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهَا مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِحُكْمِ  
الْآخَرِ ، بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، لَا إِلَى ثَالِثٍ ، وَمِنْهُ :

مكرر ٣١٤ كَلَّمَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ      وَغَنَى إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا<sup>(٣)</sup>  
ومثله في تعيين الإفراد : كَلَّمَا يَحِبُّ الْآخَرَ ، وَكَلَّمَا مَكْرَمَةٌ لِلْآخَرِ .

( فَصْل ) : ( مَا أَفْرَدَ لَفْظًا مِنَ الْإِضَافَةِ مَعْنَى ، إِنْ نُويِّ تَنْكِيرُهُ ) -

كقولهِ :

---

فرع . والشاهد في موضعين : الأول أنه اعتبر معنى كلا وثني الخبر في قوله : قد أقلعنا ، والثاني أنه اعتبر  
لفظ كلا ووحيد الخبر في قوله : وكلا أنفيهما راوي .

(١) الكهف : ٣٣ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٧ : قوله : في كَلَّتِ رَجْلَيْهَا ، أَي فِي إِحْدَى  
رَجْلَيْهَا ، وَفِيهِ الشَّاهِدُ ، حَيْثُ اسْتَدْلُ بِهَ الْبَغْدَادِيُّونَ عَلَى أَنَّ كَلَّتَ تَجِيءُ لِلوَاحِدَةِ ، وَكَلَّمَا لِلْمُتَنَاءِ ،  
وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ حَذَفَ الْأَلْفَ لِلضَّرُورَةِ ، وَقَدَّرَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ ، وَسَلَامَى وَاحِدَةٌ  
السَّلَامِيَّاتِ وَهِيَ الْعِظَامُ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ مَفْصَلَيْنِ مِنَ الْأَصَابِعِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَوَاحِدَةٌ  
صَفْتُهُ ، وَفِي كَلَّتِ رَجْلَيْهَا خَبَرُهُ مَقْدَمًا .

(٣) في المغني ١ / ٢٠٤ : ويتعين مراعاة اللفظ في نحو : كَلَّمَا يَحِبُّ لِصَاحِبِهِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ : كُلُّ  
مِنْهَا ، وَفِي قَوْلِهِ : كَلَّمَا غَنِيٌّ ... الْبَيْتِ ، وَفِي الْأَشْمُونِيِّ مَعَ الصَّبَانِ ٢ / ٢٦٠ قَالَ الْأَشْمُونِيُّ مِنْ شُرُوطِ  
مَا تَضَافُ إِلَيْهِ كَلَا وَكَلَّمَا : الثَّانِي : الدَّلَالَةُ عَلَى اثْنَيْنِ إِمَّا بِالنَّصِّ نَحْوُ : كَلَّمَا ، وَ « كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ » ، أَوْ  
بِالِاشْتِرَاكِ كَقَوْلِهِ : كَلَّمَا غَنِيٌّ ... الْبَيْتِ . قَالَ : فَإِنَّ كَلِمَةَ نَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ؛ وَقَدْ سَبَقَ  
تَحْرِيجُهُ تَحْتَ رَقْمِ / ٣١٤ .

٣٢٧ - فساغ لي الشرابُ وكنْتُ قبلاً : أكادُ أعصُّ بالماءِ الفراتِ<sup>(١)</sup>  
وكقراءة بعضهم : ﴿لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾ بالجرِّ والتنوين ، أي  
أولاً وآخرأ .

( أو لفظ<sup>(٢)</sup> المضاف إليه ) - كما حكى الفراء في المعاني أن من العرب من  
يقول : مِنْ قَبْلِ ، بكسر اللام وحذف التنوين للإضافة المقدرة ، قال : وكذلك  
في النصب ، أي يفتحون ويحذفون التنوين ، وحكى الفارسيّ : ابدأ بذا من أوّلِ ،  
بالجرِّ لنية المضاف إليه<sup>(٣)</sup> .

( أو عوض منه تنوين ) - نحو : ﴿ وكلُّ أتوه داخرين ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ أيأ  
ما تدعوا ﴾<sup>(٥)</sup> ويومئذ وحينئذ .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٦٩ : قاله عبد الله بن يعرب ، وكان له ثأر  
فأدركه فأنشده ، قال في معجم شواهد العربية : أو يزيد بن الصعق ، قال العيني : ساغ لي الشراب أي  
استرأ لي الشراب ، والواو في : وكنْتُ للحال ؛ والشاهد في قوله : قَبلاً ، فإنه حذف المضاف إليه منه ،  
ولم يتَّوه ، فلذلك أعربه ، ولو كان منويا لبني على الضم ؛ وأعصُّ من غَصَصَ يَغَصَصُ ، من باب علم ؛  
ويروى : بالماء القراح ؛ وفي ( ز ، غ ) وأشار إليه في شرح العيني : بالماء الحميم ، قال : وقد قيل : الحميم  
البارد ، من الأضداد .

(٢) أي أو نوى لفظ المضاف إليه .

(٣) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٢ / ٦٨ : وحكى أبو علي الفارسيّ : ابدأ بذا من أوّلِ ،

بالضم ؛ ومنه قوله :

☆ على أيّنا تعدو المنية أوّلُ ☆

- ٣٢٨ -

ثم قال بعد ذلك : وقرئ : ﴿ لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ بالجرِّ من غير تنوين ، أي من قبل  
الغلب ومن بعده ؛ وحكى أبو علي : ابدأ بذا من أوّلِ . بالجرِّ من غير تنوين أيضا .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٣٩ :

لعمرك ما أدري وإني لأوجلُّ على أيّنا تعدو المنية أوّلُ  
قائله معن بن أوس - ديوانه ٥٧ - والشاهد فيه بناء أول على الضم لحذف المضاف إليه ، ونية  
معناه .

(٤) النبل : ٨٧ .

(٥) الإسراء : ١١٠ .

( أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف ) - نحو :

٣٢٩ - قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَمُّ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ<sup>(١)</sup>

وكذا :

٣٣٠ - أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرْءِ مِنْ لَطْفِ رَبِّهِ كَوَالِي تَزْوِي عَنْهُ مَا كَانَ يَحْذَرُ<sup>(٢)</sup>

وإنما عبّر بعامل دون مضاف ليدخل مثل : « إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيُفْتَنُ فِي قَبْرِهِ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ »<sup>(٣)</sup> ، وقال :

٣٣١ - بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدِّيمِ عُلِقَتْ أَمْوَالِي فَعَمَتِ النِّعَمُ<sup>(٤)</sup>

( لم يُغَيَّرِ الْحَكْمُ ) - هذا جواب : إن نُوي ، ويعني أنه يبقى على ما كان عليه من إعراب كغير إذ مما سبق ذكره ، أو بناء كاذ ، وإنما كسرت ذالها لالتقائها ساكنة مع التنوين ساكناً . وقول الأَخْفَش : الكسرة إعراب ، لأن البناء للإضافة ، فيزول بزوالها ، مردود بقول بعض العرب : يومئذاً ، بفتح الذال والتنوين ، ويقول العرب : كان ذلك إذ ، بالكسر بلا إضافة .

(١) رواه الجرجاني في أسرار البلاغة ص ١٣٥ ونسبه للشافعي ، رضي الله عنه ، والشاهد في قوله : قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ ، أي قبل كل قول وبعد كل قول .. حيث حذف المضاف إليه بعد قبل ، وعطف بعد على قبل ، وبقي حكم قبل وبعد على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف .

(٢) الشاهد فيه كالذي قبله في قوله : أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرْءِ .. أي أمام المرء وخلف المرء ، حيث حذف المضاف إليه بعد أمام ، وعطف خلف على أمام ، وبقي حكم أمام وخلف على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف ، والكوالى جمع كالى وهو الحافظ جمع حفظة ؛ وتزوي أي تنحى وتبعد وتصرف ، وما كان يحذر ، أي ما كان يخاف ؛ ولم أعثر على قائله .

(٣) رأيتكم تفتنون في القبور - في قبوركم - ... بخاري علم ٢٤ ، وضوء ٢٧ ، جمعة ٢٩ ، مسلم كسوف ٨ ، ١١ ، مساجد ١٢٣ ، ١٢٥ ، جنائز ١١٥ .

(٤) في ش . العيني ٣ / ٤٥١ : وبِلِ الدِّيمِ : الوبل المطر الشديد ، وكذلك الوايل ، والديم جمع ديمة ، قال أبو زيد : الديمة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ؛ والشاهد في قوله : بمثل أو أنفع : بمثل جار ومجرور يتعلق بعلمت ، والمضاف إليه محذوف ، تقديره : بمثل وبِلِ الدِّيمِ أو أنفع من وبِلِ الدِّيمِ ، =

( وكذا لو عكس هذا الآخر ) - فحذف ما أضيف إليه من الاسم لتقدم عامل في مثل المحذوف ، لم يغير الحكم ، كقوله :

٣٣٢ - أَكَلْتُهَا حَتَّى أَعْرَسَ بَعْدَ مَا يَكُونُ سُحَيْرًا أَوْ بُعِيدَ فَأَهْجَعًا<sup>(١)</sup>  
أي بُعِيدَ سُحَيْرٍ ، فهذا عكس قبلَ وبعدَ كُلِّ قولٍ ... لكن الحذف في الدالِّ ما بعده أكثر من الحذف في الدالِّ ما قبله .

( وإن لم يُنَوِّ التَّنْكِيرُ ، ولا لفظُ المضافِ إليه ، ولم يثبت التَّنْوِينُ ، ولا العطفُ ، بُني المضافُ على الضمِّ ، إن لم يشابه ما لا تلزمه الإضافةُ معنىً ) - نحو : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَبْعُدْ﴾<sup>(٢)</sup> ، وأبدأ بهذا أوَّلُ ، وخُذْ هذا حَسْبُ ؛ فهذه ونحوها مقطوعة عن الإضافة لفظاً ، مضافةً معنىً ، ولفظُ المضافِ إليه غيرُ منويٍّ ، فتبني على الضمِّ ؛ وإنما بنيت لشبهها حرفِ الجواب ، في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها ، أو في تعلقها بما بعدها معنى ما يجعلها كالحرف لتعلقه بغيره ، وكانت حركة بنائها الضمِّ ، لتخالف حالة إضافتها لفظاً ، وتسمى ، والحالة هذه ، غايات ، لأنها صارت بحذف ما تضاف إليه مُنتهى<sup>(٣)</sup> عندها .

ويعزى لسببويه أنها حينئذ نكرات لقوله : كانت مبهمة تقع على كل شيء ؛ والصحيح أنها معارف ، لأنها إنما تذكر بعد تقدم كلام أو شيء واقع ، فتقول : كان هذا من قبل ، أي من قبل ذلك ؛ وكلام سببويه محمول على أنها تقطع عن كل شيء ، رفعا لتوهم أن قطعها سماع .

---

أو أنفع عطف على المقدر ؛ ولا يعرف قائله .

(١) أَكَلْتُهَا أَرَأَيْتَ ، وفي اللسان : كَلًا ، كَالَاهُ مَكَالَاةٌ وَكِلَاءٌ رَاقِبَةٌ ؛ والشاهد في قوله : أو بعيد ، أي بُعِيدَ سُحَيْرٍ ، بحذف المضاف إليه الدال عليه ما قبله ، وهو أقل من الدال عليه ما بعده .

(٢) الروم : ٤ .

(٣) في ( د ) : ينتهي عندها .

وخرج بقوله : إن لم يشابه ، ما كان من اللازم الإضافة معنى ، يُصغَّر  
ويثنى ويجمع كثلاث ورُباع ومثل ، فهذه لا تتأثر بالقطع عن الإضافة ، نُويت  
أم لم تُنَوِّ .

( فصل ) : ( تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل ، فتبنى  
وجوباً ، إن لزمَت الإضافة ) - يتناول قوله : المبهمة ، ما لا يختص بوجه كحين  
ومدة ووقت ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء . وخرج المختصُّ  
بتعريفٍ أو غيره ، وغير المحدودة تخرج يومين وليلتين ونحوهما ؛ وأجاز ابن  
كيسان إضافة المثني للجملة ، والصحيح المنع ، ونصَّ ابن السراج على أنه لم  
يسمع ، والواجب البناء في إذ وإذا ، وهما الأصل في إضافة أسماء الزمان إلى  
الجمل ، فلا يضاف إليها إلا ما ساواهما في الإبهام أو قاربها .

( وجوازاً راجحاً إن لم تلزم ، وصُدِّرت الجملة بفعل مبنيّ ) - شمل مبنيّ  
الأصل نحو :

٣٣٣ - على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا

وقلت : ألمَّا أضحُّ ؟ والشيبُ وازعٌ<sup>(١)</sup>

وعارضُ البناء نحو :

(١) في ( د ) وفي الإنصاف : تصحُّ ، والتحقيق من ( ز ، غ ) والدرر والمعني والعيني على الأشموني  
والصبان ؛ قال في الإنصاف ٢٩٢ : هذا البيت من كلام النابغة الذبياني - ديوانه ٥١ - وهو من شواهد  
سيبويه ١ / ٣٦٩ ، وابن يعيش ٣٣٥ ، ٥٤٥ ، ورضي الدين في شرح الكافية في باب الظروف ،  
والبغدادي في الخزانة ، وابن هشام في مغني اللبيب ، والأشموني وابن عقيل ... وعاتبت فعل ماضٍ من  
العتاب وهو اللوم في تسخُّط وكراهية ، والمشيب الشيب ، والصبا الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس ،  
وأضحُّ مضارع من الصحو ، وأصله ضد السكر ، والوازع اسم الفاعل من وزع يزع ، أي نهاه وزجره  
وكفه عن فعل المقابح ، والشاهد في قوله : على حين عاتبت ، فإنه يروى بفتح حين وبجره ، أما فتحه  
مع دخول حرف الجر عليه ، فبسبب بنائه على الفتح ، لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماضٍ مبني  
فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه ، وأما جرُّه فعلى الأصل .. والبناء راجح عند ابن مالك .

٣٣٤ - لأَجْتَنِبُ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحُلْمًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ<sup>(١)</sup>

(فإن صُدِّرت باسمٍ أو فعلٍ معربٍ ، جاز الإعرابُ باتِّفاقٍ) - أي من البصريين والكوفيين - وليس معنى الجواز بالنسبة إلى البصريين ما تبادر إلى الفهم منه ، فإنهم يوجبون الإعراب .

(والبناءُ ، خلافًا للبصريين) - وهذا يوضح ما سبق في الجواز ، والسمع ورد بالوجهين ، وتأويله متكلف ، قال تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ يوم لا تملك ﴾<sup>(٣)</sup> قرئ في السبعة فيها بفتح الميم ورفعها ، وقال :

٣٣٥ - أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ<sup>(٤)</sup>  
وَأَنِّي لَا أُخْزَى إِذَا قِيلَ : مَمْلُوقٌ سَخِيٌّ ، وَأُخْزَى أَنْ يُقَالَ : بَخِيلٌ

(١) في (د ، ز) : لأَجْتَنِبُ مِنْهُنَّ .. وفي المعنى ٥١٧ / ٢ ش ٧٦٢ قال : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني ، بناء أصليا كقوله : على حين عاتبت .. البيت ، أو بناء عارضا كقوله : لأَجْتَنِبُ مِنْهُنَّ .. البيت قال : روي بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور .

وفي الدرر ١ / ١٨٧ : استشهد به على إضافة حين إلى جملة فعلية مبنية الصدر : يستصين في البيت - مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة - واستشهد به في التوضيح على البناء العارض ، قال في التصريح : روي بحذف حين على الإعراب ، وفتح على البناء ، لكونه مضافاً إلى مبني . قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله .

(٢) المائة : ١١٩ .

(٣) الانقطار : ١٩ .

(٤) في المعنى ٥١٨ / ٢ : فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب

الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، وذكر الآيتين ، والبيت :

٣٣٦ - إذا قلت هذا حين أسلو ...

والبيت : أَلَمْ تَعْلَمِي ... ثم قال : روي بالفتح . والبيت :

إذا قلت هذا حين أسلو بهيجني نسيم الصبَا من حيث يطلُّع الفجر -  
لأبي صخر الهذلي .

روي بفتح نون حين ، ووافق الكوفيين بعض المغاربة في جواز الوجهين مع الجملة الاسمية ، وفي كلام بعض المغاربة أن المضاف إلى الجملة الابتدائية لا يجوز إعرابه ، وهذا لا يُعرف من يقول به ، ونحوه ما في البسيط من أن المضاف إلى مُصدِّرة بمضارع يبنيه الكوفيون ، ليس إلاً ، وزاد أن البصريين يجيزون فيه الوجهين ، وكلاهما وهم ، فللكوفيين الوجهان ، وللبصريين الإعراب فقط ، ويجوز في هذه الظروف الإعرابُ والبناء ، مضافةً إلى إذ نحو : مضى يومئذٍ وقت ، وحينئذٍ وساعتئذٍ وليلتئذٍ .

( وإن صُدِّرت بلا التبرئة ، بقي اسمها على ما كان عليه ) - من بناء أو نصب ، نحو : جاء يومٌ لا نافع ولا ضارٌّ ، حكى الأخفش : جئتكَ يوم لا حرٌّ ولا بردٌ ، ببناء حر وبرد .

( وقد يُجرُّ ويُرفَعُ ) - وحكماها الأخفش في حر وبرد .

( وإن كانت المحمولة على ليس أو ما أختها ، لم يختلف حكمها<sup>(١)</sup> ) - بل يبقى كل من لا وما على عملها قبل الإضافة ، ومنه :

٣٣٧ - فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قارب<sup>(٢)</sup> وقال :

٣٣٨ - تبتُّ لقلبي فانصرفتُ بوذِّها على حين ما هذا بمحين تصابي<sup>(٣)</sup>

(١) في النسخ الثلاث : حكمها ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والسياق بعدها يعضده .

(٢) في ( ز ، غ ) وفي المعنى ، وفي موضع من الدرر : وكن لي ، وفي ش . ش . المعني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٥٦ : قاله سواد بن قارب الأزدي الصحابي ، رضي الله عنه .. والشاهد في يوم ، فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتي ، فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه ، فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى .

(٣) في الدرر ١ / ١٨٨ : استشهد به على أن الجملة المضاف إليها لفظ حين ، إن صدرت بما أو لا =



( ولا يضاف اسمُ زمانٍ إلى جملة اسمية ، غير ماضية المعنى ، إلا قليلاً ) -  
 فيقلُّ مثل : آتيك حين زيد ذاهبٌ ، لأن الظرف حينئذٍ كإذا ، ولا يضاف إلى  
 جملة اسمية ، هذا هو المعروف من مذهب سيويوه ، فإن أريد المضيُّ جاز أن  
 يضاف إلى الاسمِية والفعلية ، لأنه مثل إذ ، قال المصنف في المسألة<sup>(١)</sup> : والصحيح  
 جواز الاسمِية ، لكن على قلة ؛ وقد سبق في الظروف أن إذا قد تضاف إلى  
 الاسمِية ، وفاقاً للأخفش ، ومضى<sup>(٢)</sup> الكلام عليه ، ومما ظاهره الاستقبال ، والجملة  
 اسمية ، مع بعض هذه الظروف ، قوله تعالى : ﴿ يوم هم بارزون ﴾<sup>(٣)</sup> .

( وقد تضاف آية بمعنى علامة ، إلى الفعل المتصرف مجرداً ) - ومن حقها  
 الإضافة إلى المفرد كعلامة ، ومن الجملة :

٣٣٩ - بآية تُقدمون الخيلَ شعثاً كأنَّ على سنانكها مُداماً<sup>(٤)</sup>

وكون الإضافة إلى الفعل ، هو مذهب سيويوه ، وزعم<sup>(٥)</sup> ابن جني أنه على  
 تقدير ما المصدرية ، ولا يجوز إضافة آية إلى الفعل .

( أو مقروناً بما المصدرية ) - نحو :

أختي ليس ، لم يختلف الحكم في بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر ، والإضافة بجالها . ولا يعرف قائله .

(١) زاد في ( ز ) : الأولى .

(٢) في ( غ ) : ومز .

(٣) غافر : ١٦ .

(٤) في الدرر ٢ / ٦٣ : استشهد به على أن آية بمعنى علامة تضاف إلى الفعل بدون ما المصدرية أو  
 النافية ومعها ، وظاهر كلامه أن المسألتين على حد سواء ؛ وظاهر التسهيل أن الأولى قليلة .. وشعثا  
 متغيرة من السفر والجهد ، وشبه ما ينصب من عرقها ممتزجاً بالدم على سنانكها بالمدام وهي الحفرة ،  
 والسنانك جمع سنبك وهو مقدم الحافر . قال : ولم أعر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية نسبة  
 للأعشى ، وقال : وليس في ديوانه ، وقال البغدادي : ولم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيويوه .

(٥) في ( د ) : وذهب .

٣٤٠ - أَلَا مَنْ مَبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا      بَأَيَّةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا<sup>(١)</sup>

ومذهب سيبويه أن ما زائدة ، وما ذهب إليه المصنف من المصدرية مذهب ابن جني ، وعزي إلى المبرد نصاً ، وكلام المصنف على موافقة سيبويه في الصورة الأولى ، وابن جني في الثانية ، وهو مقتضى ما في البسيط عن المبرد .

( أو النافية ) - نحو :

٣٤١ - أَلِكِنِّي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً      بَأَيَّةِ مَا كَانُوا ضَعَافًا وَلَا عَزْلًا<sup>(٢)</sup>

وهذا استدل على أن الإضافة للفعل ، إذ لا تقدر ما المصدرية قبل النافية ؛ ومذهب سيبويه اطراد إضافة آية إلى الفعل ، وقال المبرد : لا يطرد . ويقال : ألكني إلى فلان : كن رسولي ، وتحمل رسالتي إليه ، وقد أكثر الشعراء من هذه اللفظة .

( ويشاركها في الإضافة إلى المثبت المتصرف لدن ) - نحو :

٣٤٢ - لَزِمْنَا لَدُنْ سَاءَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمْ      فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ<sup>(٣)</sup>

(١) في الدرر ٢ / ٦٢ : استشهد به على إضافة آية إلى الجملة الفعلية مقرونة بما المصدرية ، قال الدماميني : وزعم سيبويه أن ما هذه زائدة ، ولا حاجة إلى ذلك إلا على تقدير كونها لا تضاف إلى مفرد ، وليس كذلك ، قال تعالى : ﴿ إِن آيَةَ مَلَكِهِ ﴾ - البقرة : ٢٤٨ - بل ذلك هو الأصل والغالب ... قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية أنه ليزيد بن عمرو بن الصعق .

(٢) في المغني ص ٤١٩ ، ٤٢٠ : في الجملة المضاف إليها ، ومحلها الجرّ ، ولا يضاف إليها إلا ثمانية ، منها : آية بمعنى علامة ، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها ، مثبتاً أو منقياً بما كقوله : ألكني إلى قومي السلام ... البيت ، والشاهد في قوله : بآية ما كانوا ضعافاً .. حيث أضيفت آية إلى الفعل المنفي بما ، والبيت لعمر بن شأس .

(٣) في المغني ص ٤٢١ قال : والخامس والسادس : لَدُنْ وَرَيْثٌ ، فإنها يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتاً ، بخلافه مع آية . فأما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهد إضافتها :

=

( وَرَيْثَ ) - نحو :

٣٤٣ - خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لِبَانَةً من العَرَصَاتِ الْمَذْكُورَاتِ عَهوداً<sup>(١)</sup>

وَرَيْثَ مصدر ، يقال : راثَ عليَّ خيرِك رَيْثًا أي أبطأ ، وفي شرح الكتاب  
لِلصَّفَارِ : المصدر المستعمل بمعنى الزمان يجوز إضافته إلى الفعل نحو : أتيتك ريث  
قام زيد ، أي قدر ببطء قيامه .

( وقد تُفَصَّلُ لَدُنْ وَالْحَيْنَ بَأَنْ ) - نحو :

٣٤٤ - وَلَيْتَ فَلَمْ تَقْطَعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتِنَا قَرَابَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا حَقَّ مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>

وَنُحُو :

٣٤٥ - وَجَالَتْ عَلَيَّ وَحْشِيهَا أُمُّ جَابِرٍ على حين أن نالوا الربيعَ وأمرعوا<sup>(٣)</sup>

( وَرَيْثَ بِنَاءٍ ) - وهي زائدة أو مصدرية ، نحو : ريثًا يتسنَّى<sup>(٤)</sup> .

---

لزمنا لدن ساءلتمونا وفاقم ... البيت

حيث أضيفت لدن إلى الفعل ساءلتمونا .

(١) في المغني ص ٤٢١ : وأما ريث فهي مصدر راث إذا أبطأ ، وعملت معاملة أسماء الزمان في

الإضافة إلى الجملة .. قال :

خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لِبَانَةً ... البيت

والشاهد في قوله : ريث أقضي ، حيث أضيفت ريث إلى الفعل أقضي ، ولا يعرف قائله .

(٢) في الدرر ١ / ١٨٤ : استشهد به على أن لدن لا تضاف إلى الجملة عند ابن الدهيان ، وإن ورد

ما يوم ذلك أوّل مجذف أن المصدرية ، بدليل ظهورها في قوله : لدن أن وليتنا .. وفي شرح التسهيل

لأبي حيان : وأما قوله : وليت فلم تقطع ... البيت فخرج على زيادة أن ، وإضافة لدن إلى الجملة

الفعلية ، وعلى جعل أن مصدرية ، أي لدن ولايتك إيانا . قال : ولم أعر على قائله .

(٣) لم أجد البيت فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه الفصل بين حين والجملة بعده بأن في

قوله : على حين أن نالوا .. ولا يعرف قائله .

(٤) في ( ز ، غ ) : نحو : ريث ما ينسى .

( وقالوا : اذهب بندي تَسَلَّم ، أي يذني سلامتك ) - فالباء بمعنى في ، وذي بمعنى صاحب ، وهي صفة وقت محذوف ، أي اذهب في وقت ذي سلامة لك ، وقيل : ذي موصولة ، وأعربت على لغة بعض طيئ ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، والأول للجمهور .

( ولا بندي تَسَلَّم ما كان كذا ) - حكاة ابن السكيت ، فأقسموا بندي ، وقالوا : لأفعل بندي تَسَلَّم ، وبندي تسلمان ، وبندي تسلمون ، وفي الإثبات أيضا .

( ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب ) - نحو اذهب بندي تسلم ، وذهبي بندي تسلمين ، واذهبا بندي تسلمان ، واذهبوا بندي تسلمون ، واذهبن بندي تسلمن .

( وعودٌ ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر ) - نحو :

٣٤٦ - مَضَتْ مائةٌ لعامٍ ولدتُ فيه عشرٌ بعد ذلك وحجتان<sup>(١)</sup>

(١) في ( ز ، غ ) كما في المعنى : مضت سنة ، والبيت للناطقة الجعدي - ديوانه : ١٦١ ، وفي معجم شواهد العربية : أو النمر بن توبل . قال في المعنى ص ٥٩٢ عن اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع ، وفقده في بعض ، فالأول قد مضى مشروحا ، والثاني الجملة المضاف إليها نحو : يومَ قام زيدٌ ، فأما قوله : مضت سنة لعامٍ ولدت فيه .. البيت ، فنادر ؛ وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين ، والصواب في مثل ذلك : أعجبتني يوم ولدت فيه ، تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفة له ..

وفي الدرر ١ : ١٨٩ : مضت مائة لعامٍ ولدت فيه .. البيت ، استشهد به على ندور إعادة ضمير الجملة إلى المضاف إليه ، وقال في التسهيل : وعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر ، واستشهد الدماميني بالبيت على ذلك ، قال : وذلك أن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناه ، فكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف ، لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة ، فإن سمع ذلك عدُّ نادراً ..

وخرَّج على إضمار فعل ، أي : أعني فيه ؛ وقال الكوفيون إن سبق الضمير  
تمام الجملة امتنعت الإضافة ، نحو : ﴿ يوماً تُرجعون فيه إلى الله ﴾<sup>(١)</sup> ، وإن  
تأخراً ، فإن لم تُقدَّر كلاماً آخر ، فالجملة صفة ، ولا إضافة ، وإن قدَّرت أضفت ،  
وردَّ ابنُ عصفور قولهم بالبيت ، إذ فيه الإضافة ، والضمير متأخر ، وبقوله :  
٣٤٧ - وَتَسَخَّنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا<sup>(٢)</sup>  
قد أضيف مع توسط الضمير ، وهم ينعون ذلك ، والرد بالبيت الأول لا  
يخفى ما فيه بعد ما سبق عنهم .

( ويجوز في رأي الأكثر بناءً ما أضيفت إلى مبنيٍّ من اسم ناقص الدلالة ) -  
كغير وبين ودون ، لمسايتها<sup>(٣)</sup> الحروف بعدم قبول التثنية والجمع والنعته  
والتعريف ، قال : وهذا يقتضي بناءها مطلقاً ، لكن ألغى في الإضافة لمعرب ،  
واعتبر مع المبني للمشاكله ؛ قال الفراء : أسد وقضاعة يبنون غيراً ، واقعةً موقع  
إلاً ، نحو : ما قام أحدٌ غيرك ، وما قام غيرك ، وأنشد عن الكسائي :

٣٤٨ - لم يمنع الشرب منها غير أن نطقتُ  
حمامةً في غصونٍ ذاتٍ أو قال<sup>(٤)</sup>

(١) البقرة : ٢٨١

(٢) جاء به في المغني ٢ / ٥٩٢ شاهدأ على نفس الحكم في البيت السابق ، وفي الدرر قال : استشهد  
به على ما في البيت قبله ، ومعنى : لا يستطيع نباحا بها الكلب ، يعني لشدة بردها . والبيت للأعشى -  
ديوانه : ٦٩

(٣) في ( ز ، غ ) : لمناسبتها الحرف .

(٤) في الدرر ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ : استشهد به على أن « غير » إذا أضيفت إلى أن أو أن المشددة فلا  
خلاف في جواز بنائها على الفتح .. قال ابن هشام في حواشي الألفية : إنهم جعلوا ما يلاقي المضاف من  
المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، وقال في المغني ص ١٥٩ : وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند  
المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلاً عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسي ، واختاره ابن  
مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن البادش . ويجوز بناؤها على الفتح إذا  
= أضيفت إلى مبني كقوله :

بفتح الراء ، وقال تعالى : ﴿ وحيلَ بينهم وبينَ ما يشتهون ﴾<sup>(١)</sup> بفتح النون ، وكذا : ﴿ ومِنَا دُونَ ذَلِكَ ﴾<sup>(٢)</sup> . واختار المصنف في هذا الإعراب ، لأن الإضافة حقها أن تكف سببَ البناء ، لاقتضائها الرجوع إلى الأصل ، ولذا رجح شبه أي بكل وبعض على شبهها حرفي الشرط والاستفهام ؛ وخُرج ما فيه فعل ، بما سبق ، على حذف الفاعل أو نائبه ، أي ما قام قائمَ غيرك ، وغيرك نصب على الاستثناء أو الحال كما في المثال قبله ، ولم يمنع مانعَ غير أن .. ، وحيلَ حولَّ .. وبينهم في موضع الصفة للمحذوف ، ونظير هذا في حذف الفاعل : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »<sup>(٣)</sup> ، أي ولا يشرب الشارب ، وهذه نزعةٌ كوفيّةٌ ، وأما دون ذلك فصفة لمبتدأ ، أي صنفٌ دون ذلك .

( ما لم يشبه تام الدلالة ) - كمثل ، فهو وإن وافق غيراً وما معه ، في أن معناه لا يتم إلا بمضافٍ إليه ، خالفها لشبه تام الدلالة في التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه ؛ وألحق قومَ منهم الزمخشري وابن عصفور مثلاً بغير ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ مِثْلَ ما أنكم تنطقون ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة فتح اللام ، وهو صفة حق ، وبقراءة بعض السلف : ﴿ مِثْلَ ما أصاب ﴾<sup>(٥)</sup> بفتح اللام ، وهو فاعل يصيبكم ،

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت .. البيت ؛

وغير فاعل يمنع لكنه بني على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبني ، وروي بالرفع أيضاً ، والأوقال جمع وقُل بفتح فسكون ، وهو ثمر الدوم اليابس .. والبيت لأبي قيس بن الأسلت الأوسيّ ، قال في معجم شواهد العربية : ولم ينسبه سيبويه ولا الأعم .

(١) سيأ : ٥٤

(٢) الجن : ١١

(٣) ابن ماجه - فتن / ٣

(٤) الذاريات : ٢٣

(٥) هود : ٨٩

وَيُخَرِّجُ الْأَوَّلَ عَلَى الْحَالِ مِنْ ضَمِيرِ مُسْتَكْنٍ فِي حَقِّ ، وَأَصْلُهُ : حَاقٌّ ، مِنْ حَقٌّ يَحِقُّ ، كَبُرَّ فِي بَارٍّ ، وَالثَّانِيَةُ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ اللَّهُ ، أَي : يَصِيبُكُمْ اللَّهُ مِثْلَ مَا أَصَابَ .

( فصل ) : ( يجوز حذف المضاف ، للعلم به ، ملتفتاً إليه ومُطَّرِحاً ) - فالأول نحو : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾<sup>(١)</sup> التقدير : أَوْ كَذَوِي صَيْبٍ ، وَلِذَا رَتَبَ عَلَى وَفْقِ<sup>(٢)</sup> الْمَحذُوفِ<sup>(٣)</sup> ، فَقِيلَ : ﴿ يَجْعَلُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ وَالثَّانِي ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، نَحْوُ : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، فَأَجْرِي عَلَى مَا بَعْدَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، حَكْمَ الْمَذْكُورِ لَا الْمَحذُوفِ ؛ وَاجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾<sup>(٦)</sup> الْآيَةَ .

وخرج بقوله : للعلم ، ما يجهل معناه عند الحذف ، فإنه يمتنع حذفه ، إلا في ضرورة نحو :

٣٤٩ - عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَجْبَهُ فِي مَلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرٍ<sup>(٧)</sup>  
أَي ابْنِ هَوْبَرٍ .

(١) البقرة : ١٩

(٢) في ( د ) : على وفق المضاف المحذوف

(٣) زاد هنا في ( ز ) : على هذا القائم مقامه ، وفي ( غ ) : على سد القائم مقامه ، ولا أرى لها

ضرورة في الحكم

(٤) أي يجعلون أصابعهم في آذانهم

(٥) يوسف : ٨٢

(٦) الأعراف : ٤

(٧) في الدرر ٢ : ٦٤ : استشهد به على أن المضاف يحذف لغير دليل في الضرورة ؛ وفي اللسان - نجب : والنحب الموت ، وفي التنزيل : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَجْبَهُ ﴾ ، وقيل : معناه : قتلوا في سبيل الله ، وقال الزجاج والفرء : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَجْبَهُ ﴾ أي أجله ، وقيل : النجب المدة والوقت ، وقيل النجب النفس ، وفي ملتقى القوم : أي في لقاءهم ، والشاهد في حذف المضاف مع الجهل به ضرورة في قوله : هوبراي ابن هوبر . وقائله ذو الرمة .

( وَيُعْرَبُ بِإِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ قِيَاسًا ، إِنْ اِمْتَنَعَ اسْتِبْدَادُهُ بِهِ ) - نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أَي حَبَّ الْعَجَلِ ، فَالْقَرْيَةُ لِاتِّسَالِ ، وَالْعَجَلُ لَا يُشْرَبُ .

( وَإِلَّا فَمَسْمُوعًا ) - أَي وَإِلَّا يَمْتَنَعُ اسْتِبْدَادُهُ ، بَلْ تَصَحُّ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ لَمْ يَحْذَفْ إِلَّا سَمَاعًا كَالْبَيْتِ السَّابِقِ ؛ وَقَوْلُهُ :

٣٥٠ - وَمَا ذِيَّيًّا تَخَيَّرَهُ سَلِيمٌ يَكَادُ شِعَاعُهُ يَغْشَى الْعَيُونَ <sup>(٣)</sup>

أَي أَبُو سَلِيمَانَ ، وَرَحْمَتُ سَلِيمَانَ مُضْطَرَأً ، وَالْمَازِيُّ الدَّرْعُ اللَّيْنَةُ السَّهْلَةُ .  
( وَقَدْ يَخْلُفُهُ فِي التَّنْكِيرِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ مِثْلًا ) - نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَهِيرٍ شَعْرًا ، وَهَذَا زَيْدٌ زَهِيرًا شَعْرًا ، الْأَصْلُ : مِثْلُ زَهِيرٍ ، وَلِذَا نَعَتُ بِهِ النِّكَرَةَ ، وَنُصِبَ حَالًا .

( وَقَدْ يُحْذَفُ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَيُقَامُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الثَّانِي ، أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ صِفَةٌ الثَّانِي مَحْذُوفَةٌ ، مَقَامَ مَا حُذِفَ ) - فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أَي كَدُورَانَ عَيْنِ الَّذِي ؛ وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ :

(١) يوسف : ٨٢

(٢) البقرة : ٩٣

(٣) لم أجِدْ هَذَا الْبَيْتَ فِي مِرَاجِعِي ، وَفِي اللِّسَانِ - مَذَى : .. وَالْمَازِيُّ الْعَسَلُ الْأَبْيَضُ ، وَالْمَازِيَّةُ الْحَمْرَةُ السَّهْلَةُ السَّلْسَلَةُ ، شَبِهَتْ بِالْعَسَلِ ، وَيُقَالُ : سَمِيَتْ مَازِيَّةٌ لِلْيَنِّهَا .. وَالْمَازِيَّةُ مِنَ الدَّرْعِ الْبَيْضَاءِ ، وَدَرْعٌ مَازِيَّةٌ سَهْلَةٌ لَيِّنَةٌ ، وَالْمَازِيُّ السَّلَاحُ كُلُّهُ مِنَ الْحَدِيدِ ، قَالَ ابْنُ شَيْمِلٍ وَأَبُو خَيْرَةَ : الْمَازِيُّ الْحَدِيدُ كُلُّهُ : الدَّرْعُ وَالْمَغْفَرُ وَالسَّلَاحُ أَجْمَعُ مَا كَانَ مِنْ حَدِيدٍ فَهُوَ مَازِيٌّ ، وَيُقَالُ : خَالِصُ الْحَدِيدِ . وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : سَلِيمٌ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ « أَبُو » بَعْدَ تَرْخِيمِ سَلِيمَانَ ، سَمَاعًا وَضُرُورَةً .

(٤) الأحزاب : ١٩



٣٥١ - ولا الحجاج عيني بنت ماء . تقلب طرفها حذر الصقور<sup>(١)</sup>  
أي صاحب عينين مثل عيني بنت ماء .

( وقد يُقام مقام مضاف محذوف ، مضافاً إلى محذوفٍ قائم مقامه رابع ) -  
نحو :

٣٥٢ - أَيْتُنَّ إِلَّا اصْطِيَاذَ الْقَلْوُ بِ بِأَعِينِ وَجْرَةَ حِينًا فَحِينًا<sup>(٢)</sup>  
أي مثل أعين ظباء وجرة ؛ ووجرة موضع بين مكة والبصرة ، أربعون ميلاً ، ليس فيه منزل تأوي إليه الوحش .

( وقد يستغنى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع ، عن الثاني والثالث ) - نحو : ﴿ من أثر الرسول ﴾<sup>(٣)</sup> أي من أثر حافر فرس الرسول .

( ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطفٍ متصل أو منفصل بلا ، مسبوق

---

(١) في سيبويه ٢ / ٧٣ ( ١ / ٢٥٤ ) جاء قبله بيت :

طليقُ الله لم يمننُ عليه \_\_\_\_\_ أبو داود وابن أبي كثير  
ولا الحجاج .. البيت ، وقال في الحاشية : البيتان نسبها الجاحظ في البيان ١ / ٢٨٦ إلى إمام بن أقرم النميري ، ذكر أنه كان سجيناً فتحيل حتى استنقذ نفسه دون أن يمن عليه من حبسه فيطلقه - ونعت الحجاج بالجن ، وشبه عينيه عند تقلبيه لها حذراً وجنباً بعيني بنت الماء ، وهي ما يصاد من طير الماء كالغرانيق ونحوها إذا نظرت إلى الصقور فقلبت حاليقها حذراً منها ، قال الجاحظ : لأن طير الماء لا يكون أبداً إلا متسلق الأجنان قال : والشاهد فيه نصب : عيني بنت ماء على الدم ، ولو قطعه فرفعه لجاز ، والشاهد هنا : حذف مضاف ومضاف إليه ، وإقامة ما أضيف إليه صفة الثاني في قوله : عيني بنت ماء ، أي صاحب عينين مثل عيني

(٢) لم أجد البيت في مراجعي ، والشاهد فيه أنه قد يُقام مقام مضاف محذوف ، مضافاً إلى محذوفٍ قائم مقامه رابع ، وذلك في قوله : بأعين وجرة ، أي مثل أعين ظباء وجرة .

(٣) طه : ٩٦

بمضافٍ مثل المحذوف ، لفظاً ومعنى ) - فالتصل نحو : ما مثل أيبك وأخيك  
يقولان ذلك ، ونحو :

٣٥٣ - أَكْـمَلْ امرئَ تحسبينَ امرأً ونارِ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً<sup>(١)</sup>؟

أي : ومثل أخيك ، وكلّ نار .  
والمنفصل نحو : ما كلُّ سوداءِ تمرّةٍ ، ولا بيضاءِ شحمةٍ ، ونحو :

٣٥٤ - ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركه الفتي ولا الشرُّ يأتيه امرؤٌ وهو طائع<sup>(٢)</sup>

أي : ولا كل بيضاء ، ولا مثل الشرِّ . ولا يشترط في هذا الحذف<sup>(٣)</sup> تقدم  
نفي أو استفهام ، خلافاً لبعض النحويين ، كقوله :

٣٥٥ - لو أنّ طبيبَ الإنسِ والجنِّ داوياً الـ سذي بي من عفراء ما شفياني<sup>(٤)</sup>

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على جواز إبقاء ثاني المتضايقين على جرّه بعد حذف المضاف بشرطه ، واستشهد به في التوضيح على هذه المسألة ، قال فيه وفي شرحه : فأبقى نار على جره مع أنه مضاف إليه كل محذوفة ، أي : وكلّ نار .. قال في المغني ١ / ٢٩٠ : وسهل حذفها تقدم ذكرها .. والبيت لأبي دؤاد الإيادي أو عدّي بن زيد .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على ما في البيت قبله .. قال : وفي التسهيل وشرحه : « ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطف متصل أو منفصل بلا .. كما في البيت في قوله : ولا الشرِّ ، أي : ولا مثل الشرِّ ؛ قال في الدرر : قال الشارح : والجر في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس ، وطن بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام ، وليس ذلك شرطاً ، بل يجوز مع عدمها . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) في ( د ) : في مثل هذا المحذوف .

(٤) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على جواز بقاء ثاني المتضايقين على جرّه من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام في قوله : طبيب الإنس والجنِّ ، أي : وطبيب الجن . والبيت من قصيدة لعروة بن حزام العذري

وقوله :

٣٥٦ - لو أن عُصَمَ عما يتين ويدبل سمعا حديثك أنزلا الأوعالا<sup>(١)</sup>  
والجرُّ في هذا مقيس<sup>(٢)</sup> .

( وربما جرَّ المضافُ المحذوفُ دون عطف ) - حكى الكسائي عن العرب :  
أطعمونا لحمًا سمينًا شاةً ذبحوها ، بجرِّ شاةٍ على تأويل : لحم شاةٍ ، وقال :

٣٥٧ - رحمَ اللهُ أعظمًا دفنوهها بسجستانٍ طلحةِ الطلحات<sup>(٣)</sup>  
أي : أعظم طلحة الطلحات . وأجاز الكوفيون القياس على هذا .

( ومع عاطف مفصول بغير لا ) - كقراءة بعضهم : ﴿ والله يريد  
الآخرة ﴾<sup>(٤)</sup> بالجرِّ<sup>(٥)</sup> أي : باقي الآخرة<sup>(٦)</sup> ، كذا قدره بعض المحققين ، وقدره  
كثيرون : عرض الآخرة ؛ وهذا غير مقيس .

( فصل ) : ( يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور ،  
بقوة ، إن تعلَّقا به ) - أي بالمضاف ، نحو قوله :

---

(١) الاستشهاد فيه كالذي قبله في قوله : عصم عما يتين ويدبل ، أي : وعصم يدبلي .

(٢) في ( د ) : والجر في هذا كله مقيس .

(٣) في الدرر ٢ / ١٦٢ قال : استشهد به - أي السيوطي في الهمع - على أن المختار إثبات بدل الكل  
من البعض ، وفي البيت شاهدان آخران ، أحدهما ، وهو الشاهد هنا ، حذف أعظم وبقاء طلحة على  
جرِّه من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف ، أي أعظم طلحة ، وهو غير الغالب في استعمال العرب  
والثاني في جمعه الطلحات بالتاء .. وسجستان ناحية معروفة في أرض العجم ، والبيت لابن قيس

الرقيات - ديوانه / ٢٠

(٤) الأنفال: ٦٧

من (٥) إلى (٦) سقط من ( غ )

٣٥٨ - فَرَشْنِي بَخِيرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي كِنَاحَتِ يَوْمِ صَخْرَةٍ بَعْسِيلٍ<sup>(١)</sup>  
ونحوه :

٣٥٩ - لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مَصَابِرَةٍ يَصَلِّي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا<sup>(٢)</sup>

أي : كِنَاحَتِ صَخْرَةٍ يَوْمًا<sup>(٣)</sup> ، ومُعْتَادٌ مَصَابِرَةٍ فِي الْهَيْجَا<sup>(٤)</sup> ؛ وَيَوْمًا مَعْمُولٌ نَاحِتٌ ، وَفِي الْهَيْجَا مَعْمُولٌ مُعْتَادٌ ؛ قَالَ الْمُنْصَفُ : وَهُوَ جَدِيرٌ بِأَنْ يَجُوزَ اخْتِيَارًا ؛ وَفِي الْخَبَرِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي<sup>(٥)</sup> » ؟ وَفِي كَلَامِ بَعْضِ<sup>(٥)</sup> مِنْ يُوَثَّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِي<sup>(٦)</sup> وَهَوَاهَا سَعِيَّ لَهَا فِي رَدَاهَا .  
( وَإِلَّا فَبُضْعَف ) - نَحْوُ :

٣٦٠ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>(٧)</sup>  
ونحوه :

---

(١) فِي الدَّرَرِ ٢ / ٦٦ : فَرَشْنِي بَخِيرٍ لَا أَكُونُ . قَالَ : اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى فَصْلِ الْمُضَافِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ ، فَنَاحَتِ مُضَافٌ ، وَصَخْرَةٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَيَوْمًا ظَرْفٌ فَصْلٌ بَيْنَهُمَا .

وَفِي ش . ش . الْعَيْنِي عَلَى الْأَشْمُونِيِّ وَالصَّبَانِ : فَرَشْنِي أَي أَصْلَحَ حَالِي بِخَيْرٍ ، مِنْ رَشْتِ السَّهْمِ إِذَا أَلْزَقْتَ عَلَيْهِ الرِّيشَ ، وَالْوَاوُ فِي : وَمِدْحَتِي بِمَعْنَى مَع .. وَالْعَسِيلُ مَكْنَسَةُ الْعَطَارِ الَّتِي يَجْمَعُ بِهَا الْعَطْرُ ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِ سَعِيهِ فِيهَا لِإِفَائِدَةٍ فِيهِ ، مَعَ حَصُولِ التَّعَبِ وَالْكَدِ .

(٢) الشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ كَالَّذِي قَبْلَهُ ، وَالْفَصْلُ فِيهِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ : مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مَصَابِرَةٍ أَي مُعْتَادٌ مَصَابِرَةٍ فِي الْهَيْجَا ، حَيْثُ فَصْلٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ . فِي الْهَيْجَا .  
(٣) سَقَطْنَا مِنْ ( د )

(٤) بَخَارِي تَفْسِيرُ سُورَةِ ٢ ، ٧ ( الْبَقْرَةَ وَالْأَعْرَافَ )

(٥) سَقَطَتْ « بَعْضٌ » مِنْ ( ز )

(٦) فِي ( ز ) : تَرَكْتُ نَفْسِي يَوْمًا .. وَلَا شَahِدَ فِيهِ .

(٧) فِي الْمَقْتَضَبِ ٤ / ٣٧٧ ( ٤ / ٦٤٩ ) قَالَ الشَّارِحُ فِي الْحَاشِيَةِ : اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوِيهِ ١ / ٩١ عَلَى

النَّصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ ، وَالْأَصْلُ : بِكَفٍّ يَهُودِيٍّ . وَصَفَ رَسُومَ الدَّارِ =

٣٦١ - هـ أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوماً نبوءة فدعاهما<sup>(١)</sup>

وجاء الفصل بالقسم في النثر ، حكى الكسائي : هذا غلامٌ والله زيد .

( ومثله في الضعف الفصلُ بمفعول به متعلق بغير المضاف ) - كقول جرير :

٣٦٢ - تسقي امتياحاً ندَى<sup>(٢)</sup> المسواك ريقتها

كما تضمّن ماءَ المزنزة الرّصف<sup>(٣)</sup>

أي ندَى ريقتها المسواك ؛ ماحَ فاهُ بالسواك مِيحاً إذا استاك ، والامتياح

مثل السواك ، والرّصفُ حجارة بعضها مرصوفٌ إلى بعض ، قال العجاج :

---

فشبهها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب ، وبعضها مفترق متباين ، ومعنى يزيل : يفرق ما بينها ويباعد ، ونسب البيت إلى أبي حية النبري سبويه وشراحه .

(١) في سبويه ١٨٠/١ (٩٢) : وقالت دُرُنا بنت عبعة ، من بني قيس بن ثعلبة ، وفي الحاشية :

الأصوب نسبته إلى عمرة الخثعمية ، ترثي ابنها ، كما في الحماسة ١٠٨٢ بشرح المرزوقي .

وفي الإنصاف ص٤٢٤ : وقالت امرأة من العرب : دُرُنا بنت عبعة الجحدرية ، وقيل : غمرة

الجثمية ؛ وفي حاشيته : هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب ، من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد

اختلف الرواة في تسميتها ، فسماها سبويه والزحشري وابن يعيش : دُرُنا بنت عبعة ، من قيس بن

ثعلبة ، وسماها أبو تمام في ديوان الحماسة : غمرة الخثعمية ، وروى الخطيب التبريزي عن أبي ريش أن

الصواب أن قائل الأبيات : درماء بنت سيار بن عبعة الجحدرية ..

قال في الدرر ٦٦٢ : استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالجرور خاص بالضرورة

هنا ، لأنه أجنبيّ ، واستشهد به العيني على ذلك أيضاً ، قال الاستشهاد فيه في قوله :

☆ أخوا في الحرب من لا أخاله ☆

حيث فصل بالأجنبيّ بين المضاف : أخوا ، والمضاف إليه : من لا أخاله .. قال في شرح سبويه :

تقول : كانا ينصران من لا ناصر له من القوم ، إذا خشي نبوءة من نبوات الدهر ، أو خشي أن ينبوع

مقاومة عدوه ، وفي حاشية الإنصاف : وأصل الثبوءة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة .

(٢) في ( ز ، د ) : بذى المسواك ، وفي الشرح قال في ( ز ) : أي ندَى ريقتها ، وفي المراجع كلها :

ندى .

(٣) في الدرر ٦٦٢ ، كما في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ : قال في =

٣٦٣ - مِنْ رَصَفٍ نَازِعٍ سَيْلًا رَصَفًا حَتَّى تَنَاهَى فِي صَهَارِيحِ الصَّفَا<sup>(١)</sup>

أي مزج هذا الشراب من ماء رَصَفَ ، نازع رصفاً آخر ، لأنه أصفى له وأرق ، فحذف الماء ، وجعل مسيله من رَصَفِ إلى رَصَفَ ، منازعةً منه إليه .

( وبفاعل مطلقاً ) - أي تعلق بالمضاف نحو :

٣٦٤ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلهُوَى مِنْ طِبٍِّّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدُ صَبِّ<sup>(٢)</sup>

أو بغير المضاف نحو :

٣٦٥ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاءِ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ ، فَنَعَمَ مَا نَجَلَا<sup>(٣)</sup>

الدرر : استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالأجنبي من الضرورة ، واستشهد به في التوضيح على هذه المسألة أيضاً - وهو هنا شاهد على ضعف الفصل - وفي التصريح - ٥٩/٢ - : تسقي مضارع سقى متعدلاً لاثنتين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله :

مَا اسْتَوْصَفَ النَّاسَ مِنْ شَيْءٍ يَرُوقَهُمْ إِلَّا رَأَوْا أُمَّ عَمْرُو فَوْقَ مَا وَصَفُوا  
قال : وندى مفعوله الأول ، وهو مضاف ، وريقتها مضاف إليه ، والمسواك مفعوله الثاني ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، أي تسقي ندى ريقتها المسواك ؛ والامتياح الاستياك ؛ والمزنة السحاب ؛ والرَّصْفُ جمع رَصَفَةٍ ، وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرق وأصفى . والبيت من قصيدة لجرير ، يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو آل المهلب - ديوانه ٣٨٦ - .

(١) في اللسان - رصف : ... والرَّصْفُ الحجارة المتراففة ، واحدها رَصَفَةٌ بالتحريك ، والرَّصْفُ حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وأنشد العجاج :

فَشَّنْ فِي الْإِبْرِيْقِ مِنْهَا نَرْفَا  
مِنْ رَصَفٍ نَازِعٍ سَيْلًا رَصَفَا  
حَتَّى تَنَاهَى فِي صَهَارِيحِ الصَّفَا

قال الباهليّ : أراد أنه صبّ في إبريق الخمر من ماء رَصَفَ نازع سَيْلًا كان في رصف ، فصار منه في هذا ، فكأنه نازعه إياه ... والبيت مثال لتوضيح معنى الرصف .

(٢) في النسخ الثلاث : ما إن عرفنا ... ولا جهلنا ... وقد ذكرت الروايتين في العيني - ٤٨٣/٣ ، والتصريح ٥٩/٢ - قال العيني : لم أقف على اسم راجزه ، وكذا لم ينسب في معجم شواهد العربية : قال في التصريح : فأضاف قهر إلى مفعوله ، وهو صب ، وفصل بينها بفاعل المصدر ، وهو وجد ؛ والأصل : ما وجدنا للهوى طبا ، ولا عدمنا قهر صب وجد ، والصب العاشق .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٧/٢ : قاله الأعشى ميمون بن قيس - ديوانه =

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه .

( وبنداء ) - كقول بُجير أخي كعب - بن زهير - :

٣٦٦ - وفاقٌ ، كعبٌ ، بُجَيْرٌ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ

تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقْرًا<sup>(١)</sup>

أي وفاقٌ بُجيرٍ يا كعبٌ .

وقول الفرزدق :

٣٦٧ - إِذَا مَا أَبَا حَفْصٍ أَتَتْكَ رَأَيْتَهَا عَلَى شِعْرَاءِ النَّاسِ يَعْلُو قَصِيدَهَا<sup>(٢)</sup>

أي إذا ما أتتك يا أبا حفص .

( وبنعت ) - كقول الفرزدق :

٣٦٨ - وَلئنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ بِيَيْنِ أَصْدَقٍ ، أَمِنْ يَمِينِكَ ، مُقْسِمٍ<sup>(٣)</sup>

أي بيمينٍ مُقْسِمٍ أَصْدَقٍ . وقال آخر :

ص ٢٣٥ - برواية : أنجب أيامٌ والديه به ... قال في الحاشية : أنجب الرجل ولد ولدًا نجيباً أي كريماً ؛ نسب الإنجاب للأيام ، كما تقول : نام ليلُ فلان ، تريد أنه هو الذي نام ؛ وقال العيني : وأنجب فعل ، ووالداه فاعله ؛ والشاهد في أيامٍ ، فإنه ظرف منصوب ، فصل به بينهما ، إذ التقدير : أنجب والداه به أيامٌ إذ نجلاه ؛ وهو نفس تخريج الشارح للبيت .

(١) في العيني الكبير ٤٨٩/٣ : قائله هو بجير بن زهير بن أبي سلمى ، وهو أخو كعب ، أسلم قبل أخيه كعب ؛ وهما شاعران مجيدان ؛ والبيت من قصيدة ، يحرض بها بجير أخاه كعباً على الإسلام ، يقول له : وفاقٌ بُجيرٍ يا كعبٌ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ الْهَلَاكِ فِي الدُّنْيَا ، وَالْخُلُودِ فِي جَهَنَّمَ فِي الْآخِرَةِ . والاستشهاد في قوله : كعبٌ ، فإنه منادى ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) وهذا مثال آخر للفصل بين الظرف إذا ومخفوضه : جملة أتتك ، بالنداء : أبا حفص ، أي إذا

ما أتتك يا أبا حفص قصيدي ؛ وقائله الفرزدق - ديوانه ١٦٨/١

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٨/٢ : قاله الفرزدق - ديوانه ٢٢٦/٢ - ، واللام

في لئن للتأكيد ، وفي لأحلفن جواب الشرط ؛ والشاهد في أصدق من يمينك ، حيث فصل بين المضاف

وهو يمين ، والمضاف إليه وهو مقسم ، أي بيمينٍ مُقْسِمٍ أَصْدَقٍ ..

٣٦٩ - نجوت ، وقد بَلَّ المراديُّ سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب<sup>(١)</sup>  
أي من ابن أبي طالب .

( وفِعْلٌ مُلغى ) - نحو ما أنشد ابن السكيت :

٣٧٠ - ☆ بأيِّ تَراهمُ الأَرضين حَلُّوا ☆<sup>(٢)</sup>

أي بأيِّ الأَرضين .

( وإن كان المضافُ مصدرًا جاز أن يضاف ، نظماً ونثراً ، إلى فاعله مفضولاً  
بمفعوله ) - ولا يختص ذلك بالشعر ، خلافاً لأكثر النحويين ، والعمدة قراءة ابن  
عامر : ﴿ قتلَ أولادهم شركائهم ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومن النظم :

٣٧١ - ☆ زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَه<sup>(٤)</sup> ☆

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٨/٢ : قاله معاوية بن أبي سفيان ، رضي الله  
عنها ، لما اتفق ثلاثة من الخوارج ، بعد التحكيم ، على قتل علي بن أبي طالب ومعاوية وعمرو بن  
العاص فسلم معاوية وعمرو ، وقتل علي ، رضي الله عنه . والواو في وقد للحال ، والمرادي هو عبد  
الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم ، لعنه الله ، والشاهد في قوله : من ابن أبي شيخ الأباطح طالب ،  
إذ التقدير : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، حيث فصل بالنتع بين المضاف أبي والمضاف إليه  
طالب ، والأباطح مكة ، فإن أبا طالب كان شيخها ومن أعيان أهلها وأشرفها .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ : عجزه :

☆ الدَّابِران أم عسفوا الكفارا ☆

قال : والدابران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان ، والهزمة للاستفهام  
وفيه إضمار ، والتقدير : هل حلوا الدابران ؟ أم عسفوا أي أم توجهوا نحو الكفار ؟ والباء في : بأي  
تتعلق مجلوا ، والشاهد في قوله : بأي تَراهم الأَرضين ، حيث فصل بين المضاف أي والمضاف إليه :  
الأَرضين بالفعل الملقى : تَراهم . قال الصبان : والفعل الملقى الذي يستقيم المعنى المراد بدونه .

(٣) الأنعام ١٣٧ في قراءة حفص : « قتلَ أولادهم شركاؤهم » ، وفي قراءة ابن عامر فصل بين

المصدر المضاف : قتل والمضاف إليه : شركائهم ، وهو الفاعل في المعنى بالمفعول : أولادهم .

(٤) في الشواهد الكبرى للعيني - ٤٦٨/٣ :

فَرَجَجَتْهُمَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَه =



( وربما فُصل في اختيار<sup>(١)</sup> اسم الفاعل المضاف إلى المفعول ، بمفعول آخر ، أو جار ومجرور ) - فالأول كقراءة بعض السلف : ﴿ فلا تحسبنَّ اللهَ مُخلفَ وعده رسلِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> بنصب وعد وجرّ رسل ، والثاني نحو ماسبق من الخبر : ﴿ هل أتم تاركو لي صاحبي ﴾<sup>(٣)</sup> ؟ وخرّج على حذف النون كقراءة بعضهم : ﴿ بضارّي به من أحدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولا إضافة حينئذ .

( فصل<sup>(٥)</sup> ) : ( الأصح بقاء إعراب المعرب المضاف<sup>(٦)</sup> إلى ياء المتكلم ) - خلافاً للجرجاني وابن الحشاب وغيرهما في قولهم : إنه مبنيٌّ ؛ وفي البسيط ، نقل قول : إن الإضافة إلى المبنيّ مطلقاً يحصل عنها البناء مطلقاً ، قال : ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلم موجبة للبناء ؛ وقال ابن جني : إن المضاف إلى الياء لا يوصف بإعراب ولا بناء ، والجمهور على أنه معرب تقديراً في الأحوال

قال : أشد الأفض هذا البيت ولم يعزه إلى أحد . قوله : فزججتها ؛ يقال : زججت الرجل أزجه زجاً فهو مزجوج ، إذا طعنته بالزج ؛ بيمزجة ، بكسر الميم وفتح الزاي وتشديد الجيم ، وهو رمح قصير كالنراق ؛ والناس يلحنون فيها فيفتحون ميمها ؛ والقلوص بفتح القاف الشابة من النوق ؛ وأبو مزادة كنية رجل ؛ يخبر أنه زج امرأته بالمزجة ، كما زج أبو مزادة القلوص ... وزجٌ نصب بتزع الخافض ، أي زججتها زجاً كزج أبي مزادة للقلوص ، والقلوص منصوب على أنه مفعول ، ولكنه اعترض بين المصدر المضاف وبين فاعله ، لأن زجٌ مضاف إلى أبي مزادة ، وهو موضع الشاهد ، حيث فصل بالقلوص ، بين المضاف ، وهو زجٌ ، والمضاف إليه وهو أبي مزادة .

وقال الزمخشري : سيبويه بريء من إجازة مثل هذا ، وليس لقائله في هذا عذر إلاّ مسّ الضرورة لإقامة الوزن ، ووجهه أن يجر القلوص على الإضافة ، ويقدر مضاف إلى أبي مزادة محذوف ، بدلا عن القلوص ، تقديره : زج القلوص قلوص أبي مزادة .

(١) في ( د ، ز ) وفي بعض نسخ التسهيل : في الاختيار .

(٢) إبراهيم : ٤٧

(٣) بخاري تفسير سورة البقرة والأعراف

(٤) البقرة : ١٠٢ ﴿ وما هم بضارين به من أحد ﴾ في قراءة حفص .

(٥) في هامش (ع) في مقابل « فصل » : المضاف لياء المتكلم بخط كبير مغاير لخط النسخة .

(٦) في (د) وفي بعض نسخ التسهيل : إذا أضيف إلى ياء المتكلم .

الثلاثة ، وسيأتي اختيار المصنف . وخرج بالمعرب المبني ، فإنه يبقى على بنائه نحو : لدن وأحد عشر ، ولو سكت عن المعرب لم يضر ، لإشعار بقاء الإعراب بمقصوده .

( ظاهرأ في المثني مطلقاً ) - أي رفعاً ونصباً وجرأً نحو : قام غلاماي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، وهذا بناء على أنه معرب بالحروف .

( وفي المجموع على حدّه ، في غير<sup>(١)</sup> رفع ) - وهذا أيضا بناء على ذلك القول ، والمراد جمع المذكر السالم ، وقال : في غير رفع ، لاعتقاد ظهور علامة النصب والجر نحو : ضربت مسلمي ، ومررت بمسلمي ، وتقدير علامة الرفع نحو : ضربت مسلمي ، ومررت بمسلمي ، وتقدير علامة الرفع نحو : قام مسلمي ، فعلاية الرفع الواو المقدرة ، إذ أصله : مُسلموي ، فقلبت الواو ياءً ، وسبقه<sup>(٢)</sup> إلى هذا ابن الحاجب ، وهو غير سديد ، فالمقدّر مالم يوجد ، والواو موجودة ، إلا أنها انقلبت ياءً<sup>(٣)</sup> ، فكما لا يقال في ميزان : الواو مقدرة ، كذلك هنا .

( وفيما سواها مجروراً ) - أي سوى المثني والمجموع على حدّه ، فإذا قلت : مررت بغلامي ، فعلاية الجر الكسرة الظاهرة على الميم ، وكذا بغلmani وبهنداتي ونحو ذلك . ونظير ماذهب إليه المصنف في هذا قول من زعم أن من زيد؟ في جواب من قال : قام زيد معرب بالحركة<sup>(٤)</sup> الظاهرة ، وليست الحركة للحكاية ، بخلاف من زيداً لقائل : ضربت زيداً ، ومن زيداً لقائل : مررت بزيد ؛ والجمهور في المحكي والمضاف إلى الياء أن الإعراب مقدر في الأحوال الثلاثة .

(١) في بعض نسخ التسهيل : غير مرفوع

من (٢) إلى (٣) سقط من (د)

(٤) في (غ) : بالحركات الظاهرة .

( ومقدراً فيما سوى ذلك ) - نحو : قام غلامي ، ورأيت غلامي ، وكذا ما أشبهه .

( ويُكسر متلوها ) - أي متلو الياء .

( إن لم يكن حرف لين يلي حركةً ) - نحو : غلامي وظبي ودلوي وعدوي ؛ وخرج بقوله : يلي حركة : علامة التثنية ، وعلامة جمع المذكر السالم ، وألف المقصور ، وياء المنقوص ، وسيأتي ما يُفعل في هذه .

( وتفتح الياء أو تُسكن ) - نحو : قام غلامي وغلامي ، ويا غلامي ويا غلامي ، ثم قيل : الأصل الحركة ، فالأكثر فيما كان على حرف واحد من المضمر الحركة ، وقيل : السكون ، لأنه حرف علة كواو ضربوا .

( وإن نودي المضاف إليها ) - أي إلى الياء .

( إضافة تخصيص ) - نحو : يا غلامي ؛ وخرج : يا مكرمي ، للحال أو الاستقبال ونحوه ، وإضافته للتخفيف ، فالياء في نية الانفصال ، فلم يشبهه : يا قاضٍ ، في جواز الحذف ، فلا تحذف الياء في : يا مكرمي ، ولا تقلب ألفاً ، ولا يفتح ما قبلها ، وإنما تفتح أو تُسكن .

( جازاً<sup>(١)</sup> أيضاً ) - أي مع الفتح والتسكين .

( حذفها ) - نحو : يا غلام .

( وقلبها ألفاً ) - نحو : يا غلاما .

( والاستغناء عنها ) - أي عن الألف .

( بالفتحة ) - فيقول : يا غلام ، كما استغني بالكسرة عن الياء ، وهذا أجازة

---

(١) في ( ز ) : وجاز أيضاً .

الأخفش ، ولم يتعرض غير المصنف لما اشترط من إضافة التخصيص ، بل أطلقوا ذكر الأوجه في المنادى المضاف إلى الياء .

( وربما وردت الثلاثة ) - أي الحذف ، والقلب ألفاً ، والاستغناء بالفتحة .

( دون نداء ) - فالحذف : ﴿ فبشّر عبادِ الذين ﴾<sup>(١)</sup> ، حذفت الياء وصلماً ووقفاً وخطأ ؛ والقلب :

٣٧٢ - أطوَّفُ ما أطوَّفُ ثم آوي إلى أمِّ ما ويرويني النقيع<sup>(٢)</sup>  
وخصه بعضهم بالضرورة ؛ والاستغناء بالفتحة :

٣٧٣ - ولست بمدرِك ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لـواًني<sup>(٣)</sup>  
وقيل : إن حذف الألف فيه ضرورة .

( وقد يُضمُّ فيه ) - أي في النداء .

( ما قبل الياء المحذوفة ، وتنوى الإضافة ) - كقراءة بعضهم : ﴿ قال ربُّ احكم بالحق ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ ربُّ السجنُ أحبُّ إليَّ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وليس من باب : افتدِ

(١) الزمر : ١٧ .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٩ : ومن القلب قول الشاعر : أطوف ما أطوف ... البيت ، يريد إلى أمي ، وقال ابن عصفور : ويجوز أن تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة في الضرورة نحو قوله : أطوف ما أطوف .. البيت .

(٣) في ( ز ، غ ) : فلست براجع ، وفي ( د ) : وليس براجع ، والتحقيق عن الإنصاف والأشموني والتصريح والدرر ، قال في الإنصاف ص ٣٩٠ : ومحل الاستشهاد قوله : بلهفَ ، أي بقولي : يا لهفا ، على أن اللف مضاف إلى ياء المتكلم ، ثم قلبت الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة ، وقلبت الياء ألفاً ، ثم حذفت هذه الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، مجتزئاً بالفتحة التي قبلها ، لأنها ترشد إليها وتدل عليها .

(٤) الأنبياء : ١١٢ .

(٥) يوسف : ٣٣ .

مخنوق<sup>(١)</sup> ، لقلّة هذا ؛ وحكى سيبويه عن بعض العرب : يا قوم لا تفعلوا ،  
ويا رب اغفر لي ، ووجه هذه اللغة أنه لما حذف الياء ، قدر كأن الاسم لا ياء  
معه ، فبنى على الضم ، وأجاز أبو عمرو وغيره استعمال هذه اللغة بدون نداء نحو :  
جاء غلامٌ ، ومنه :

٣٧٤ - ذريني إنما خطئي وصوّبي عليّ ، وإنما أتلفتُ مال<sup>(٢)</sup>

أي مالي ؛ ورده أبو زيد الأنصاري ، وقال : المعنى : وإن الذي أتلفته مال  
لا عرض .

( وتفتح ) - أي الياء .

( في الحالين ) - أي النداء وغيره .

( بعد حرف اللين ) - ألفاً كان أو واواً أو ياءً .

( التالي حركةً ) - خرج نحو : ذلّو وظبّي .

( ويُدغم فيها ) - أي في الياء .

(١) أي افتد يا مخنوقٌ ، فالمنادى هنا مبنيّ على الضم ، وليس من باب المضاف إلى ياء المتكلم .  
(٢) في الدرر ٢ / ٦٩ : وإنما أهلكت مالٌ ؛ قال : استشهد به على قلة حذف الياء من مالي ..  
وقال ابن عصفور : وأما الوجهان اللذان في النداء ، وهو الضم نحو : جاء غلامٌ ، وأنت تريد الإضافة ،  
فأجازه أبو عمرو وغيره على قلة ، وأنشد : ذريني .. البيت ، يريد مالي ، ورده أبو زيد الأنصاري  
وقال : المعنى أن الذي أنفقت مال لا عرض ، ولهذا البيت قصة طويلة بين الطوال والأحر وابن قادم  
وأبي عصيدة وغيرهم من أدباء العصر ، مع أمير المؤمنين المتوكل ، حين أراد اختيار المؤدبين لأولاده ،  
فألقوا بينهم هذا البيت ، فقالوا : ارتفع مال وإنما إذ كانت بمعنى الذي ، ثم سكتوا ، فقال أبو عصيدة :  
هذا الإعراب ، فما المعنى ، فأحجم الناس عن القول ، فقبل له : فما عندك ؟ قال : أراد : ما لومك إياي  
وأنا إنما أنفقت مالاً ولم أنفق عرضاً ، فالمال لا ألام على إنفاقه .. فاختر هو وابن قادم ، والبيت  
لأوس بن غلفاء ، وقبله :

ألا قالت أمامة يوم غول تقطع بـابن غلفاء الحبال

( إن كان ياءً أو واواً ) - وذلك بعد قلب الواو ياءً ، لاجتماعها ساكنة مع الياء نحو : قاضيّ واثنيّ وابنيّ ومصطفيّ وعشريّ في قاض واثنين وابنين ومصطفيين وعشرين ، وكذا بنون ومصطفون وعشرون .

( وإن كان ألفاً لغير تثنية ، جاز في لغة هذيل القلب والإدغام ) - نحو : عصيّ وفتيّ في عصاي وفتاي ، وذكر سيبويه هذه اللغة ، ولم يعزها لهذيل ، فقال : وباشرت العرب <sup>(١)</sup> يقولون : بُشْرِيّ وَهُدَيّ ، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، وليس القلب بمتحتم عندهم ، أعني أصحاب اللغة المذكورة ، بل يجيزون إقرار الألف ، كما يفعل غيرهم من العرب ، وقد فعل أكثر العرب فعلهم في الأكثر عنهم مع كلمتي : لدى وعلى الظرفية ، فقالوا : لديّ وعليّ ، فقلبوا ، ومنهم من أقر الألف فقال : لداي وعلاي ، فأما ألف التثنية فكل العرب يقرها نحو : غلاماي وفتيائي ورامياي .

( وربما كسرت مدغماً فيها ) - وهي لغة حكاها الفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ وما أنتم بمصرخيّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ومنها :

٣٧٥ - قال لها : هل لكِ يا نافيّ ؟ قالت له : ما أنت بالمرضيّ. <sup>(٣)</sup>

(١) في ( د ) : وناس من العرب .

(٢) إبراهيم : ٢٢ .

(٣) في ( د ) : يا نافيّ ، وفي ( ز ) : يا تافيّ ، وفي ( غ ) : قال لها :

هل لك رأي في

والتحقيق من حاشية يس على التصريح ٦٠ / ٢ - قال صاحب التصريح : على أصل التقاء الساكنين - ط / ١٨ - والكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم ، وعليه قراءة حمزة والأعشى ويحيى بن وثاب : ﴿ وما أنتم بمصرخيّ إني .. ﴾ بكسر الياء في الوصل .. وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبي ، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة : ﴿ وما أنتم بمصرخيّ ﴾ بالكسر .. قال يس : قوله : في لغة بني يربوع ، قال شاعرهم ، وهو الأغلب العجلي : قال لها .. البيت ، وقول الزمخشري : =

( أو بعد ألف ) - كقول بعض العرب : عصاي ، وهي لغة قليلة ، أقل من كسرهما مدغماً فيها ، وبها قرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه ؛ وأما قراءة نافع : ﴿ ومحياي ﴾<sup>(١)</sup> بسكون الياء ، فمن إجراء الوصل مجرى الوقف .

( ويجوز في أبي وأخي : أبي وأخي ، وفاقاً لأبي العباس ) - ووجه ما أجازته ردُّ المحذوف في الإفراد ، ويدلُّ لذلك قوله :

٣٧٦ - كان أبي كرمياً وسوداً يُلقى على ذي اللبِّدِ الجديد<sup>(٢)</sup>

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، خلافاً للمبرد في إجازته في الكلام ، وهو مذهب الكوفيين .

( وحذف ميم الفم مضافاً أكثر من ثبوته ) - ومن ثبوته :

---

= هي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول ، مردود بأن غيره قال إنه للأغلب ، قال أبو شامة : ورأيتُه أنا في أول ديوانه ، فأول هذا الرجز :

☆ أقبل في ثوبِي معافريّ ☆

☆ عند اختلاط الليل والعشيّ ☆

☆ يجرّ ثوباً ليس بالخفيّ ☆

(١) الأنعام : ١٦٢ ، قال في التصريح : ونذر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع : ﴿ ومحياي ﴾ ومماتي ﴿ في الوصل ، بسكون ياء محياي ، وليبيان أن ذلك في الوصل عطّف عليه : ومماتي ، وإلاً فلا حاجة لذكره .

(٢) في الدرر ٢ / ٧٠ : استشهد به - السيوطي في الهمع - على أن الكوفيين والمبرد وابن مالك جوزوا أن يقال : أبي بردّ اللام ؛ وهذا البيت استشهد به أبو حيان والدمامي في شرح التسهيل ، على هذه المسألة ، ولم يذكرنا تجويز الكوفيين لها ، ولعل السيوطي وقف على ذلك من وجه آخر ؛ قال الدمامي بعد الاستشهاد بالبيت : لأن أبي فيه متعين الإفراد ، بدليل : يُلقى .. والسود السيادة ، وروي : وجوداً مكانه ، واللبد جمع لبدة وهي الخرقعة التي يرفع بها صدر القميص ، والجديد خلاف البالي ، وفي بعض الكتب : الحديد بالحاء المهملّة ، وذلك غير صواب ، لأن الشاعر يفتخر بكرم أبيه ، وأنه يكسو العريان ... قال : ولم أعر على قائله .

٣٧٧ - وطعن كغم الزَّقْ غِذَاً وَالزَّقُّ مَلَانٌ<sup>(١)</sup>

وكذا :

٣٧٨ - يُصْبِحَ ظِمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَه<sup>(٢)</sup>

و « لُخْلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ .. »<sup>(٣)</sup> ، فلا يخص ذلك بالشعر ، وقد سبقت المسألة أول الكتاب .

( وفي مع حذف الميم واجب ) - لوجوب رد الواو التي هي عين ، وقلبها بالإدغام ، وتخفيف الياء ممتنع ، لبقاء الاسم العربي على حرف واحد ، ولا نظير لذلك ، فتقول : في رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهو قياس ذي إن أجزى إضافتها لمضمر ، فتقول : ذي في الأحوال الثلاث ، كما تقول في كذلك ، والأصل : ذُوِي كَفُوِي ، فقلبت وأدغمت .

☆ ☆ ☆

(١) في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٧ : قاله شهل بن شيان الملقب بالفند الزماني ، شاعر جاهلي قديم ؛ أي وبطعن في اتساعه وخروج الدم منه ، كغم الزق إذا سال بما فيه ، وهو مملوء ؛ وغذا يغذو غَدُوّاً - وفي اللسان غَدُوّاً بالفتح - إذا سال ، وغذاه يَغْذُوهُ غَدُوّاً ، والاسم الغذاء ؛ وغذا في موضع النصب على الحال ، والأجود أن يجعل قد مضرة ، قال ابن جني : غذا حال من المضاف إليه ، وهو قليل ، ويجب أن تكون قد ههنا مرادة محذوفة ، أي قد غذا ، من حيث كانت « قد » تقرب الماضي من الحال . والشاهد هنا مجيء في مضافاً ، مع ثبوت ميمه .

(٢) في الدرر ١ / ١٤ : استشهد به على أن بقاء ميم في حال الإضافة من الضرورات عند الفارسي وأنه يجوز في الاختيار عند ابن مالك وأبي حيان ؛ وفي المخصص : وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في في الميم في الإضافة ، وأنشد البيت شاهداً على ذلك ، قال : وهذا الإبدال إنما هو في الأفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى الأفراد في الشعر للضرورة . والشطر لرؤية بن العجاج من قصيدة طويلة .

(٣) بخاري صوم ٢ ، ٩ ، لباس ٧٨ ؛ مسلم صيام ١٦٢ - ١٦٤ ؛ ترمذي صوم ٥٤ ؛ والنسائي صيام ٤١ ، ٤٣ ؛ وابن ماجه صيام ١ / ١ ؛ والموطأ صيام ٥٨ .



## ٤٢ - باب التابع

( وهو ما ليس خبراً ) - أخرج نحو : حامض في : هذا حلو حامض ،  
لمشاركته ما قبله في الإعراب والعامل ، وليس تابعاً ، بل خبر .

( من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله ) - أخرج التمييز في نحو : اشتريت  
رطلاً عسلاً ، فإن العامل في رطل اشتريت ، وفي عسل رطل ، وسيأتي ذكر  
الخلافاً في العامل في التابع .

( مطلقاً ) - أخرج المفعول الثاني والحال والتمييز أيضاً في نحو : أعطيت زيدا  
درهماً ، وظننت زيدا كريماً ، ولقيت زيدا راكباً ، ورطلاً عسلاً ؛ فكل منها  
لا يشارك ما قبله ، لصحة : أعطى زيدا درهماً ، وظن زيدا كريماً ، ولقي زيدا  
راكباً ، وهذا رطل عسلاً .

( وهو توكيدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطفُ بيانٍ ، أو عطفُ نسقٍ ، أو <sup>(١)</sup> بدلٌ ) -  
لأنه إما أن يتبع بحرفٍ أو لا ، والأول عطف نسق ، والثاني إن نوي معه تكرار  
العامل فبدل ، أو لا ، وهو بلفظ محصور فتأكيد ، أو غير محصور ، وهو مشتق  
فنعت ، أو جامد فعطف بيان .

( ويجوز فصله من المتبوع بما لا تمحض مباينته ) - فما كان معمولاً لما قبل

---

(١) في مع الهوامع ٢ / ١١٥ قال السيوطي : قال أبو حيان : ولم يحده جمهور النحاة ، لأنه محصور  
بالعد فلا يحتاج إلى حد ، فلذلك قلت : التوابع : نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق ...  
فإذا اجتمعت رتبت كذلك ، بأن يقدم النعت .. إلخ .

التابع أو بعده ولا علقه<sup>(١)</sup> ، أو كان جملة لا ترتبط بجملة التابع ، فهو<sup>(٢)</sup> مبين  
 يتمتع الفصل به ، ولهذا منعوا : مررت برجل على فرس عاقل أبلق ، وكذا زيد  
 طعامك وعمرو آكلان ، لأن طعامك أجنبي عن المتعاطفين ، لأنه معمول الخبر ،  
 وقد قدمته على أحدهما ، فلو قدمته عليها ، أو آخرته عنها جاز .

وقوله : بما لا تتمحض مباينته<sup>(٣)</sup> ، ثبت في نسخة البهاء الرقي ، وهو حسن .  
 وجاء الفصل بالمبتدأ نحو : ﴿ أفي الله شك فاطر السموات ﴾<sup>(٤)</sup> ، وبالخبر نحو :  
 زيد قائم العاقل ، وبجواب القسم : ﴿ قل بلى وربي لتأتينكم ، عالم الغيب ﴾<sup>(٥)</sup> ،  
 وبمعمول الموصوف : هذا ضارب زيداً عاقل ، وبمعمول المضاف إلى الموصوف :  
 ﴿ سبحان الله عما يصفون . عالم الغيب والشهادة ﴾<sup>(٦)</sup> ، وبمعمول الصفة :  
 ﴿ حشر علينا سييراً ﴾<sup>(٧)</sup> ، وبفعل عامل في الموصوف نحو : أزيداً ضربت القائم ؟  
 وبالمفسر : ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾<sup>(٨)</sup> ، وبجملة الاعتراض : ﴿ وإنه  
 لقسم ، لو تعلمون ، عظيم ﴾<sup>(٩)</sup> ، وبالاستثناء نحو : ما جاءني أحد إلا زيداً خير  
 منك ؛ وبالمعطوف نحو : هذان رجلان وزيد منطلقان ، حكاه سيبويه ، ومن

(١) وردت هذه العبارة هكذا في النسخ الثلاث ، ولا أدري لها معنى ، والنص التالي من الهمع  
 يوضح الحكم .

(٢) قال في الهمع : ولا يجوز الفصل بمباين محض ، أي أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع ، فلا  
 يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق .

(٣) في ( ز ، غ ) : مالم تتمحض مباينته .

(٤) إبراهيم : ١٠ - ﴿ قالت رسلهم : أفي الله شك فاطر السموات ﴾ ؟

(٥) سبأ : ٣ - ﴿ قل بلى وربي لتأتينكم ، عالم الغيب ﴾ ، وزاد في ( ز ) : ﴿ والشهادة ﴾  
 وليست في هذه الآية ، وزادها ثم ضرب عليها في ( غ ) .

(٦) المؤمنون : ٩٢ - ﴿ سبحان الله عما يصفون . عالم الغيب والشهادة ، فتعالى عما يشركون ﴾ .

(٧) ق : ٤٤ - ﴿ يوم تشقق الأرض عنهم سراعاً ، ذلك حشر علينا سييراً ﴾ .

(٨) النساء : ١٧٦ .

(٩) الواقعة : ٧٦ .

الفصل في التأكيد ما حكى من : قبضتُ المائتين أجمعين<sup>(١)</sup> ، ﴿ ويرضينَ بما آتيتهن كلهنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وإن لم يكن توكيداً توكيداً<sup>(٣)</sup> ) - نحو : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾<sup>(٤)</sup> ، فلا يفصل بين : كلهم وأجمعون .

( أو نعت مبهمة ) - نحو : ضربتُ هذا الرجلَ زيداً ، فلا يجوز : ضربتُ هذا زيداً الرجل .

( أو شبهه ) - في عدم الاستغناء عن الصفة ، ومثل المصنف بقولهم : طلعت الشعري العُبُور ؛ واعترض باستغنائها في قوله : ﴿ وأنه هو رب الشعري ﴾<sup>(٥)</sup> .

( ولا يتقدم معمول تابع على متبوع ، خلافاً للكوفيين ) - في إجازتهم : هذا طعامك رجلٌ يأكلُ ، وزيداً قتُ ف ضربتُ ؛ وعلى طريقتهم جرى الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾<sup>(٦)</sup> .

☆ ☆ ☆

(١) سقطت عبارة الحكاية من ( ز ، غ )

(٢) الأحزاب : ٥١ .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٢ .

(٥) النجم : ٤٩ .

(٦) النساء : ٦٣ : ﴿ وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ ؛ وجاء في هامش ( ز ) : حاشية : فعلق « في أنفسهم » من قوله تعالى : ﴿ فقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ ببليغاً ، وهو صفة لقولاً ، ولا يجوز ذلك للعللة المتقدمة ، وأما « في أنفسهم » فمتعلق بقُل .

## ٤٣ - باب التوكيد

التوكيد مصدر وَكَّدَ ، ويقال أيضاً : أكَّد تأكيداً ، لغتان ؛ وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة .

( وهو معنويّ ولفظي ) - والمعنوي هو المعتدُّ به في التوابع .

( فالمعنويُّ هو<sup>(١)</sup> التابع الراجع توهم إضافة إلى المتبوع ) - قال المصنف نحو : قتلَ العدوَّ زيدٌ نفسه ، فبذكر النفس علم أن زيدا باشر القتل<sup>(٢)</sup> ، ولولاه لجاز اعتقاد كونه أمراً ، وهذا يقتضي كونه رافعاً التجوز لا غير ؛ وذكر غيره أنه يرفع ذلك والسهو والنسيان ، فربما توهم السامع أن الإسناد المذكور وقع سهواً أو نسياناً ، فرفع التوكيد هذا التوهم أيضاً .

( أو أن يراد به الخصوص ) - فإذا قلت : قام القومُ كلُّهم ، رفعت بكلِّ احتمالٍ وضع العام موضع الخاص ، هذا هو المشهور .

( ومجيئه في الغرض الأول ) - وهو رفع توهم الإضافة .

( بلفظ النفس والعين ، مفردَيْن مع المفرد ) - نحو : جاء زيدٌ نفسه ، وعمرو عينه ، وهند نفسها ، وزينب عينها ؛ ويجوز الجمع بتقديم النفس نحو : زيدٌ نفسه عينه ؛ ولا يكون هذا النوع بغيرهما ؛ وأما قولك : أبداً سرمداً ، فنعت يفيد التوكيد ، بدليل تبعية النكرة .

(١) سقطت من ( د ، غ ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، وفي ذكرها توضيح للعبارة .

(٢) سقطت من ( د ، ز ) .

( مجموعين مع غيره ) - أي غير المفرد ، وهو المثنى والمجموع .

( جمع قَلَّةٍ ) - كأنفس وأعين دون نفوس وعيون ، وسمع في العين الباصرة

أعيان ، ولا يقال في التوكيد : أعيانها ، بل أعيانها لا غير .

( مضافين إلى ضمير المؤكِّد ، مطابقاً له في الإفراد وغيره ) - كما سبق من نفسه

ونفسها ، ونحو : جاء الهندان أو الزيدان أنفسها أو أعيانها ، ولم يقولوا : نفساها

ولا عيناها ، كراهة اجتماع تشنيتين ، وإجازة<sup>(١)</sup> المصنف لذلك مخالفة لما عليه

الناس ؛ وجاء الزيدون أنفسهم أو أعيانهم ، والهندات أنفسهن أو أعيانهن .

( ولا يؤكِّد بها غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل ) - نحو : قم

أنت نفسك ، وقاموا هم أنفسهم ، وكذا العين<sup>(٢)</sup> ؛ وإنما التزموا ذلك لحصول اللبس

في بعض الصور نحو : هند ذهبت نفسها أو عيناها<sup>(٣)</sup> . واستظهر بغالباً مما ذكر

الأخفش في مسأله من أنه يجوز على ضعف : قاموا أنفسهم ، وفي شرح الصفار

يجوز : هلمَّ لكم أنفسكم ، دون تأكيد للفصل ، وهو بخلاف : رويدكم وزيد ،

فلا يجوز هذا ، لتتزيل كم منزلة الجزء من رويد ، ولهذا لا يفصل بينها

بشيء .

( وينفردان بجواز جرّها بياء زائدة ) - نحو : جاء زيد بنفسه ، وعمرو<sup>(٤)</sup>

بعينه ؛ بخلاف غيرها من ألفاظ التأكيد ؛ وأما قولهم : جاءوا بأجمعهم ، بضم الميم

وفتحها ، فليس من ألفاظ التوكيد ، وإن أعطى معناه ، بدليل التزام الباء معه .

( ولا يؤكِّد مثنى بغيرها ، إلا بكلا وكتا ) - نحو : قام الزيدان كلاهما ،

والهندان كتاتهما ، وسنذكر الخلاف في تشنية أجمع وجمعاء .

(١) في ( د ، ز ) : وأجازه ابن المصنف .

(٢) أي وكذا التأكيد بالعين ، كما وقع بالنفس .

(٣) واللبس في أن يُظن وقوع نفسها أو عيناها فاعلاً لذهبت .

(٤) في ( ز ، غ ) : وزيد بعينه .

( وقد يؤكّدان ما لا يصح في موضعه واحدٌ ، خلافاً للأخفش ) - نحو :  
اختصم الرجلان كلاهما ، ورأيت إحدى المرأتين كليهما ؛ والجواز مذهب الجمهور ،  
ومنهم المبرد ، والفراء وهشام وأبو علي ، ثلاثتهم على المنع ، وحكى ابن عصفور  
عن الأخفش الجواز ، ووجه المنع عدم الفائدة ، ولم يسمع ذلك عنهم . وخرج  
بقولنا : لم يسمع نحو : جاء القومُ كلهم أجمعون .. إلى آخر الألفاظ ، بناء على أن  
كلّاً رفع إرادة الخصوص ، وفيه نزاع منقول عن الشيبانيّ ، وفي كلام سيبويه  
ما يقتضيه ، وأنه إنما يرفع المجاز جملة بعد انقضاء ألفاظ التوكيد .

ورَدَّ عدم الفائدة بأنه يفيد في نحو : ضربت أحد الرجلين كليهما ، برفع توهم  
الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال أو الفرسين ، ونحو ذلك .  
( ومجيئه في الغرض الثاني ) - وهو رفع توهم الخصوص .

( تابعاً لذي أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه ) - فإنما يؤكد بكلّ وأخواتها  
ما يتجزأ ذاتاً ، أو بحسب العامل ، نحو : قبضت المال كلّهُ ، ورأيت زيدا كلّهُ ،  
بخلاف جاء زيدٌ كلّهُ ؛ وقد يجيء كلٌّ للتكثير دون الإحاطة نحو : ﴿ ولقد  
أرينا آياتنا كلّها ﴾<sup>(١)</sup> .

( مضافاً إلى ضميره ) - أي ضمير المؤكد كما سبق تمثيله ؛ وتقول للمؤنث :  
كلها ، وكذا ما ألحق به ، ولجمع المذكر العاقل كلهم ، ولجمع المؤنث كلهن ، وكذا  
ما ألحق به ، وقد سبق بباب المضمر تفصيل ذلك .

( بلفظ كلّ أو جميع أو عامة ) - وأغفل كثير من النحويين أو أكثرهم ذكر  
جميع وعامة في ألفاظ التأكيد ، وذكرهما سيبويه ، وهما مثل كلّ في المعنى ،  
فيقال : جاء القوم جميعهم أو عامتهم ، كما تقول : كلهم ؛ وقال الخضرائيّ في

(١) طه : ٥٦ .

الإفصاح : خالف المبرد سيبويه في عامتهم ، وقال : هو بمعنى أكثرهم لا كلهم .  
( وقد يستغنى بكليهما عن كليهما ) - نحو :

٣٧٩ - تَمَّتْ بَقْرَبِي الْـزَيْنِبِينَ كَلِيهَا إِلَيْكَ ، وَقَرَبِي خَالِدٌ وَحَبِيبٌ<sup>(١)</sup>

قال ابن عصفور : وهو من الحمل على المعنى للضرورة ، أي بقربي الشخصين .  
( وبكُلِّها عنها ) - أي عن كليهما وكليهما ، تقول : قام الرجلان كُلاًهما ،  
وكذا المرأتان ، ويحتاج إلى شاهد .

( وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكّد بكُلِّ ، عن الإضافة إلى ضميره ) نحو :

٣٨٠ - كَمَ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَةَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ<sup>(٢)</sup>

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٨ : قاله هشام بن معاوية ؛ ويمت ينتسب من المت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق ، أي ينتسب إليك بقرابة الهزيبين وقرابة خالد وحبیب ، والشاهد في كليهما ، فإنه وقع موقع كليهما ، على تأويل الشخصين للضرورة .

(٢) نسبه في معجم شواهد العربية إلى عمر بن أبي ربيعة ، ثم ذكر أنه في ديوان كثير ٢ / ١٩٦ ، وفي المغني ١ / ١٩٤ قال : وترد كُلِّ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ، على ثلاثة أوجه .

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها فأحدها : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ، فتدل على كاله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى نحو : أطعمنا شاةً كُلَّ شاةٍ ، وقوله :

☆ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ ☆ ... الْأَشْهَبُ بْنُ رَمِيْلَةَ -

والثاني : أن تكون توكيداً لمعرفة ، قال الأخفش والكوفيون : أو لنكرة معدودة ، وعليها ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضر راجع إلى المؤكّد نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ - الحجر : ٣٠ ،  
ص : ٧٢ -

قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كقوله : كم قد ذكرتك .. البيت ، وخالفه أبو حيان ، وزعم أن كُلَّ في البيت نعت ، مثلها في : أطعمنا شاةً كُلَّ شاةٍ ، وليست توكيداً ، وليس قوله بشيء ، لأن التي يُنعتُ بها دالة على الكمال ، لا على عموم الأفراد .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٥ : قاله كثير عزة ، وم خبرية مبتدأ ، وقد ذكرتك خبره ، والشاهد في : كُلِّ الناس ، حيث أضيف كُلِّ إلى اسم ظاهر ، لأن إضافته تجب إلى اسم مضر ، وقال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر ، كما في البيت ، ورد عليه أبو حيان .. الخ ما ذكر في المغني .

والذي ذكره غيره أن كُلاً في التأكيد إنما يضاف إلى الضمير ؛ وأما البيت  
فخرج على النصب كما في : زيد الرجل كل الرجل ، والمعنى : يا أشبه الناس  
الكاملين .

( ولا يستغني بنية إضافته ، خلافاً للفراء والزمخشري ) - ونقل عن  
الكوفيين ، وعليه خرج قراءة من قرأ : ﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾<sup>(١)</sup> ، وأولها بعض المانعين  
على الحال من الضمير المستتر في قوله : ﴿ فِيهَا ﴾ والعامل فيها ، وقدم الحال ، كما  
في قراءة بعضهم : ﴿ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وبعضهم على البدل من اسم  
إِنَّ ، كما قيل في :

يوماً أجمعاً<sup>(٣)</sup> .

- ٣٨٢ -

(١) غافر : ٤٨ : ﴿ إِنَّا كُلُّ فِيهَا ، إن الله قد حكم بين العباد ﴾ .

(٢) الزمر : ٦٧ .

(٣) رواه في الدرر ٢ / ١٥٧ :

قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً حتى الضياء بالمدجى تقنعاً  
وقال استشهد به على جواز توكيد النكرة المحدودة - أي المؤقتة - عند الأخفش والكوفيين ، وهذا  
هو معنى قوله في الألفية :

وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نغاة البصرة المنع شمل  
وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين ، وفي  
شرح المصنف - ابن مالك - أن بعض الكوفيين أجازوه وإن لم يفد ، وهذا بعيد جداً ... وهذا الشرط  
الأول استشهد به الدماميني مفرداً ، واستشهد به أبو حيان هكذا :

إننا إذا خطافنا تقنعاً قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً  
وهكذا أورده صاحب الإنصاف ص ٤٥٤ قال : والخطاف بوزن رمان الحديد المعوجة تكون في  
جانب البكرة ، وتقع تحرك وسمع له صوت ، وصرّت صوّت ، والبكرة ما يستقى عليه الماء من  
البئر .. والاستشهاد بالبيت في قوله : يوماً أجمعاً ، حيث أكد يوماً ، وهو نكرة محدودة ، ذات مبدأ  
ونهاية ، بقوله : أجمعاً . وزعم قوم منهم ابن جني في إعراب الحماسة بأن هذا البيت مصنوع ...

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٨ قال : قائله مجهول ؛ وقال أبو البركات  
الأنباري : لا يستقيم الاحتجاج به ؛ وقيل لا يصحج به ، والرواية الصحيحة :

☆ قد صرّت البكرة يوماً أجمع ☆



حَوْلًا أَكْتَعَا<sup>(١)</sup>.

( ولا يُشْتَى أَجْمَعُ ولا جَمْعَاءُ ، خلافاً للكوفيين ومن وافقهم ) - وهم أهل بغداد ، وعليه جرى ابن خروف ، والصحيح المنع ، لاستغنائهم بكلا وكتنا ، وباب الاستغناء كثير ، وكذا أَكْتَعُ وكتعاء ، وأبْصَعُ وبصعاء ، وأْبَتَعُ وبتعاء ، وأما ما حكى مَنْ : قبضت المالين أجمعين ، فخلافاً المعروف من كلامهم .

( وَيَتَبَعُ كُلَّهُ أَجْمَعُ ) - نحو : قبضتُ المَالَ كُلَّهُ أَجْمَعُ .

( وَكُلُّهَا جَمْعَاءُ ) - نحو : هدمت الدارَ كُلُّهَا جَمْعَاءُ .

( وَكُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ) - نحو : ﴿ فسجد الملائكةَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وَكُلُّهِنَّ جَمْعٌ ) - نحو : أقبلت النساءَ كُلُّهِنَّ جَمْعٌ .

( وَقَدْ يُغْنِيَنَّ عَنْ كُلِّ ) - فيؤْتِي بِأَجْمَعٍ وفروعه دون كُلِّ نحو : ﴿ لأغوينهم

بلا تنوين ، أراد : يومي أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة ؛ وصُرِّتْ صوتت ، والبكرة للبر ، أراد : صوتت بكرة البر يوماً من أوله إلى آخره . والشاهد في : أجمعا ، حيث احتجَّتْ به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة ... وقطع الزمخشري بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل ولا بأجمع .

(١) قال في المغني ص ٦١٤ : وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في : ﴿ ولا يجرُّنَّ ويرضينَّ بما أتيتنَّ كلهنَّ ﴾ - الأحزاب : ٥١ - مع أنها مفردان ، والجملُ أُحْمَلُ للفصل ، وقال الراجز :

يا ليتني كنت صيباً مُرْضِعاً      تحملي الذلفاءَ حولاً أَكْتَعَا  
إذا بكيت قبْلتي أربعاً      إذا ظلمت الدهرَ أبكي أَجْمَعَا

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٧٦ - بعد أن ذكر البيتين : رجز لم يعلم قائله - وكذا لم ينسبه في معجم شواهد العربية - والمنادى محذوف ، أي يا قوم ليتني ، وكنت صيباً مرضعاً خير ليت ، والذلفاء هنا اسم امرأة ، وإذا للشرط ، وقبْلتي جوابه ، وأربعاً صفة مصدر محذوف ، أي تقبيلاً أربعاً ، وإذا حرف مكافأة وجواب ، وهنا جواب لشرط محذوف ، أي إن لم يكن الأمر كذلك ، إذا ظلمت . والشاهد في مواضع : في أَكْتَعَا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع ، وشرطه ذلك ، وأكد به حولا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفي أجمعا ، حيث أكد به الدهر ، وهو غير مسبوق بكل ، وهو شرط ، وفصل بينها بقوله : أبكي ، والأصل عدمه .

(٢) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٢ .

أجمعين ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، ﴿لموعدهم أجمعين ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ ، ﴿من الجنة والناس أجمعين ﴿<sup>(٣)</sup>﴾ ؛ ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن كلاً جعل انفرادهن عنها استغناء .

( وقد يُتبعن بما يوازنهن من كتع وبصع وبتع <sup>(٤)</sup> ) - فيقال : أجمع أكتع أبصع أبتع ، جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون <sup>(٥)</sup> ، جمع كتع ، بصع ، بتع ؛ وأكتع من قولهم : أتى عليه يومٌ كتيع أي كامل ، وأبصع ، بالصاد المهملة ، هذا هو المشهور ، ويقال : بالمعجمة أيضاً ، قال الجوهري : وليس بالغالب ، قال : والبصع ، يعني بالمهملة ، الجمع ، سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ما صحته ؛ وقيل : أكتع من تكّعت الجلد تقبّض وفيه الجمع ، وأبصع من قولهم : إلى متى تكرع ولا تبصع ؟ أي تروي ، وفيه معنى الغاية ، وأبتع من البتع ، وهو طول العنق ، يقال : يتع بالكسر ، فهو فرس بتع والأنتى بتعة .

( بذا الترتيب أو دونه ) - فتقول : أجمع أكتع أبصع أبتع <sup>(٦)</sup> ، وإن شئت قدمت أبصع أو أبتع ، لكن بعد أجمع <sup>(٧)</sup> ؛ هذا قول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم أكتع على أجمع .

(١) الحجر : ٣٩ ، ص : ٨٢ .

(٢) الحجر : ٤٣ .

(٣) هود : ١١٩ ، السجدة : ١٣ .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٦ في « تنبيه » للأشموني : وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع ؛ وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع .

(٥) سقطت أمثلة الجمع من ( ز ، غ ) .

(٦) في ( د ) قدّم أبتع على أبصع .

(٧) قال الأشموني بعد ما سبق بيانه في ( ٤ ) : قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا =

( وقد يعني ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع ) - نحو :

☆ تحملني الذَّلْفَاءُ حولاً أكتعاً<sup>(١)</sup> ☆

مكرر ٣٨٣ -

وما ذكره مذهب ابن كيسان والكوفيين ، والجمهور على المنع ، وجاء في  
الرجز ضرورة .

( وربما نُصِبَ أجمع وجمعاء حالين ) - حكى الفراء : أعجبني القصرُ أجمع ،  
والدَّارُ جمعاءً ، بالنصب على الحال ؛ وحكى عنه الشلويبين إجازة نصب أجمعين  
وجعاوين أيضاً في التثنية على الحال .

( وجماعها كهما على الأصح ) - فيجوز نصب أجمعين وجمع على الحال ، وهو  
قول ابن كيسان ، وعن الفراء منع ذلك ، وهو قول البصريين ؛ واحتج للجواز  
بقوله عليه السلام : « فصلوا جلوساً أجمعين »<sup>(٢)</sup> ؛ وخرج على أنه توكيدٌ محذوفٍ  
منصوبٍ ، أي أعينكم أجمعين<sup>(٣)</sup> .

( وقد ترادف جمعاءً مجتمعةً ، فلا تفيد توكيداً ) - كما جاء في الخبر : من بهيمة  
جمعاء أي مجتمعة الخلق ، وأجاز ذلك الشلويبين في قوله :

---

= الترتيب ، وشذ قول بعضهم : أجمع أبضع ، وأشد منه قول الآخر : جمع بتع . قال الصبان : قوله :  
ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب ، أي بتقديم أو تأخير أو بحذف بعض ما في الأثناء .. وقوله : وأشد  
منه .. الخ أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع ، وفي الثاني حذف واسطتين وهما : كتع  
وبضع .

(١) سبق تخريج هذا الشاهد قريباً .

(٢) سقطت « أيضاً » من ( غ ) ، وسقطت « في التثنية » من ( د )

(٣) رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي عن أبي هريرة : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ...  
وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » ، وفي رواية أبي داود : « وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً  
أجمعين » .

(٤) في هامش ( ز ) : وقاله القاضي عياض أيضاً .

٣٨٤ - أرمى عليها وهي فرعٌ أجمعٌ وهي ثلاث أذرع وإصبعٌ<sup>(١)</sup> أي مجتمع .

( ولا يتحد توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما ) -  
فتقول : انطلق زيد ، وذهب عمرو كلاهما ؛ فإن لم يتحد المعنى لم يَجْزُ ، فلا  
تقول : مات زيد ، وعاش عمرو كلاهما ؛ ومنه : وهي فرع أجمع ، وحولاً<sup>(٢)</sup>  
أكتعا ، فإن لم يُفد لم يَجْزُ ، نحو : اعتكفت وقتاً كلّه ؛ وعن بعض الكوفيين  
الجواز مطلقاً .

( وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين ) - نحو : صمت  
شهرًا كلّه ، وقت ليلةً كلّها ، ومنه : وهي فرع أجمع ، وحولاً أكتعا<sup>(٣)</sup> ؛ فإن لم  
يفد لم يجز نحو : اعتكفت وقتاً كله ، وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقاً ؛ وأما  
البصريون فمنعوا ذلك مطلقاً .

( ولا يُحذف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه ، على الأصح ) - وهذا مذهب  
الأخفش والفراسيّ وثعلب وغيرهم ، فلا يقال : الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ ، أي  
ضربتُه<sup>(٤)</sup> ، فإن التوكيد ينافي الحذف ؛ ومذهب الخليل وسيبويه والمازني وغيرهم

---

(١) في ( ز ، غ ) ذكر الشطر الأول فقط ، وبه الشاهد ، وفي الخصائص ٢٠٧ / ٢ جاء به في باب  
استعمال الحروف بعضها مكان بعض ، قال : ويقولون : تكون الباء بمعنى عن وعلى ، ويحتجون بقولهم :  
رميت بالقوس ، أي عنها وعليها ، كقوله : أرمي عليها . . . البيت ، قال الشارح : هذا في الحديث  
عن قوس ؛ وقوله : فرع أجمع ، أي عملت من غصن ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها ،  
وبعده : وهي ثلاث أذرع وإصبعٌ ؛ أي هي تامة . انتهى . والشاهد هنا في مجيء أجمع بمعنى مجتمع ، على  
ما أجازه الشلوين . والرجز لحيد الأرقط .

(٢) مرّ هذا المثال والذي قبله ضمن شاهدين سبق تخريجها

(٣) زاد هنا في ( د ) : نفسه .

الجواز؛<sup>(١)</sup> وفي كتاب سيبويه : مررت بزید ، وأتاني أخوه أنفسها ، برفع  
أنفس ، على تقدير : هما صاحباي أنفسها ؛ فيكون تأكيداً للضمير المستتر المستكن  
في صاحباي أو لقوله : هما ، ونصبها على تقدير : أعينها أنفسها<sup>(٢)</sup> .

( ولا يفصل بينها بيأماً ، خلافاً للفراء ) - والكسائي أيضاً ، فأجازا :  
مررت بالقوم ، إما أجمعين ، وإما بعضهم ، ومنعه البصريون .

( وأجري في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل  
والجبل واليد والرجل والظهر والبطن ) - وكذلك الصغير والكبير ، والقوي  
والضعيف ؛ نحو مررت بالقوم ، قويهم وضعيفهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، وأخصبوا  
الزرع والضرع<sup>(٣)</sup> ، ومطروا السهل والجبل ، وضرب زيد اليد والرجل ، والظهر  
والبطن ، أو المعنى على التعميم ككل ، فهي توكيد مثلها ، وتجاوز البدلية ،  
والوجهان<sup>(٤)</sup> ذكرهما سيبويه .

( ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التأكيد ، وهو على حاله في التأكيد ، إلا  
جميعاً وعمامة مطلقاً ) - أي مبتدأين وغير مبتدأين نحو : القوم مررت بجمعهم  
وعامتهم ، وجميعهم يتحدثون وعامتهم ، لأن استعمالها في التوكيد قليل ، والكثير  
فيها أن يستعمل في غيره ، وأشار بحاله في التوكيد ، إلى جواز : زيد فاضت  
نفسه أو فقئت عينه ، لأنه ليس على معنى التوكيد ، بل قصد بالنفس مدلولها  
قبل التأكيد ، وبالعين الباصرة .

---

من (١) إلى (٢) سقط من ( ز )

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٧ بعد أن ذكر الأشموني عبارة التسهيل ، قال  
الصبان في حاشيته : قوله : الضرع والزرع أي جميعهم ، وكذا يقال فيما بعده . . . وكذا الأمر في اليد  
والرجل ، والبطن ، إذا أريد بها الجملة ، أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض من كل .

(٤) في ( ز ) : والوجهين .

( وكَلًّا وِكَلَاً وِكَلْتَا مَعَ الْإِبْتِدَاءِ بِكَثْرَةِ ) - نحو : ﴿ وَكَلَّمَهُمْ آتِيَهُ ﴾ (١) ،

كَلَّهُ لَمْ أَصْنَعُ (٢)

- ٣٨٥

٣٨٦ - كَلَاهَا حِينَ جَدَّ الْجُرِيِّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيهَا رَابِي (٣)

☆ كَلْتَاهَا قَدْ قَرَنْتَ بَزَائِدَهُ ☆ (٤)

- ٣٨٧

( ومع غيره بقلته ) -

(١) مريم : ٩٥ : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً »

(٢) في الدرر ١ / ٧٣ : استشهد به على أن الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياساً عند الفراء ، إذا كان منصوباً مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ كل ، نقل الضفار أنه مذهب الكسائي أيضاً ، وقال ابن جني : لحذف هذا الضمير وجه من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ، لأنها ضرب من الخبر ، وهو في الصفة أمثل بشبه الصفة بالصلة ، وفي حذفه من : لم أصنع ، ما يقوم مقامه ويخلفه ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه ، وهو حرف الإطلاق ، أعني الياء في أصنعي ، فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنها حاضرة ، ومفهوم كلام الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن كلاً يمتنع حذف العائد ، والصحيح فيه أيضاً الجواز بقلته . وكل يروى بالرفع والنصب ، ورجح سيبويه الرفع ، وعليه البيانيون ، وأم الخيار زوجته ، والذنب الذي ادعت عليه هو الشيب والصلع والعجز . والبيت مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي :

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

(٣) ذكره صاحب معجم شواهد العربية للفرزدق في الخصائص ٢ / ٤٢١ ، ٣ / ٣١٤ والنوادر ١٦٢ ، والإنصاف ٤٤٧ وابن يعيش ١ / ٥٤ ، ش . ش . المغني للبغدادى ٢ / ٥١ ، والتصريح ٢ / ٤٣ ، والمغني ٢٠٤ ، والممع ١ / ٤١ ، والدرر ١ / ١٦ ، ودوانه ٣٣ ولم أجده بالديوان طبعة صادر بيروت ؛ قال صاحب الإنصاف ٤٤٧ : فقال : أقلعا حملاً على المعنى ، وقال : رابي ، حملاً على اللفظ . . . قال في الحاشية : هذا البيت من كلام الفرزدق . . . وكان جرير قد زوج ابنته عسيمة للأبلى ، فغيره الفرزدق وهجاه ولم يقف العيني على سبب الشعر ولا السيوطي ، فزعم أن الكلام في وصف فرسين ، وتبعها العلامةتان : الصبان والأمير ، والصواب ما ذكرناه . . . والاستشهاد بالبيت في قوله : « كلاهما قد أقلعا » مراعاة للمعنى ؛ وقوله : « وكلا أنفيهما رابي » مراعاة للفظ . قال : والضمير في كلاهما وما بعده يعود إلى عسيمة وزوجها الأبلى ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات . . . وأقلعا كفاً عنه وتركاه ، ورابي منتفخ . . .

(٤) وفي الإنصاف ٤٣٩ ، وفي ش . ش . المغني على الأشموني والصبان ١ / ٧٧ :

☆ فيصدر عنها كلُّها وهو ناهلٌ ☆<sup>(١)</sup>

وقال سيبويه في : كليها وقمرا : أعطني كليها .

( واسم كان في نحو : كان كلُّنا على طاعة الرحمن ، ضميرُ الشأن لا كلُّنا ) .

يشير إلى قول عليّ ، رضي الله عنه :

٣٨٩ - فلما تبيَّنَّا كان كلُّنا على طاعة الرحمن والحق والتقى<sup>(٢)</sup>

فاسم كان ضمير الشأن ، وكلنا مبتدأ ، خبره على طاعة ، وكذا إذا قلت : كان كلُّهم منطلقون .

☆ كلتاها مقرونة بزائدة ☆

وصدر البيت :

☆ في قلت رجليها سلامى واحده ☆

قال في الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيها تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كلاً كلٌّ ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث ، والألف فيها كالألف في الزيدان والعمران ، ولزم حذف نون التثنية منها للزومها الإضافة ؛ وذهب البصريون إلى أن فيها إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، والألف منها كالألف في عصا ورحا . . .

(١) في الأشموني مع الصبان ٣ / ٨٥ :

يبيد إذا مات عليه دلاؤم فيصدر عنه كلُّها وهو ناهلٌ  
وفي الدرر ٢ / ٩٠ :

يبيد إذا ماتت عليه دلاؤم فيصدر عنها كلُّنا وهو ناهلٌ  
قال في الدرر : استشهد به على أن مجيء كلٍّ معموله لغير الابتداء قليل ؛ قال : وفي المغني ١ / ١٩٥ : من أقسام كل : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكها أن لا يعمل فيها غالباً إلا ابتداء نحو . ﴿ إن الأمر كله لله ﴾ - آل عمران : ١٥٤ - فبين رفع كلاً . . . ومن القليل قوله : يبيد إذا ماتت . . . البيت .

(٢) في الأشموني مع الصبان : وأما قوله :

فلما تبيَّنَّا الهدى كان كلُّنا . . . البيت

فاسم كان ضمير الشأن ، لا كلُّنا . وكذا قال في المغني تعقيباً على البيت السابق : ولا يجب أن يكون منه قول عليّ ، رضي الله عنه ، :

فلما تبينا الهدى كان كلُّنا . . . البيت ، بل الأولى تقدير كان شأنية .

( وتلزم تابعية كل بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً ، نعتاً لا توكيداً ) - ويُنعتُ به اسم جنس معرّف<sup>(١)</sup> نحو : أنت الرجلُ كلُّ الرجال ، أي الكامل ، أو مُنكرٌ نحو : أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ ، وعني بمطلقاً أنه تلزم إضافته لمثل المنعوت لفظاً ومعنى ، وتعريفاً وتنكيراً ، وهو نعتٌ فيه معنى التوكيد ، وليس من ألفاظ التوكيد للزوم إضافته إلى الظاهر .

( ويلزم اعتبار المعنى في خبر كلِّ ، مضافاً إلى نكرة ، لا مضافاً إلى معرفة ) - سبقت المسألة في باب الإضافة ، أتم من المذكورة هنا ، حيث قال : ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير . . إلى قوله : فوجهان ، ومضى الكلام على ذلك .

( ولا تعرّضَ في أجمعين إلى اتحاد الوقت ، بل هو ككل في إفادة العموم مطلقاً ، خلافاً للفراء ) - في زعمه أن أجمعين تفيد الاجتماع في وقت الفعل ، والصحيح قول البصريين ، وهو التسوية بين كلِّ وأجمعين في إفادة التعميم مطلقاً ، ودليله : ﴿ لاغوينهم أجمعين ﴾<sup>(٢)</sup> ، فأغواؤهم ليس في وقت واحد .

( فصل ) : ( التوكيد اللفظي إعادة اللفظ ) - نحو : ﴿ ذكاً ذكاً ﴾<sup>(٣)</sup> ،

٣٩٠ - أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح<sup>(٤)</sup>

(١) في ( ز ) : معرفة .

(٢) الحجر : ٣٩ ، ص : ٨٢ .

(٣) الفجر : ٢١

(٤) نسبه في معجم شواهد العربية إلى إبراهيم بن هرمة - ملحقات ديوانه ٢٦٣ قال في الحاشية : أو مسكين الدارمي - ديوانه ٢٩ - وفي سيبويه ١ / ١٢٩ ( حاشية ) : وذكر الشنبري أنه لإبراهيم بن هرمة وليس بذاك ، بعد أن ذكر في الأصل أنه للمسكين .

وفي ش . ش . العيني على الأشعوني والصبان ٣ / ١٩٢ قاله مسكين الدارمي ، والشاهد في أخاك أخاك حيث نصبه على الإغراء ، أي الزم ، والتكرار للتأكيد ، والهيجا الحرب ، يمد ويقصر .



٣٩١ - فأين إلى أين النَّجَاءُ بِيغْلِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون ، احبس احبس<sup>(١)</sup>

٣٩٢ - فتلِكَ ولاةُ السُّوءِ قد طال مكثهم فحَتَّامَ حَتَّامَ العنَاءِ المطوَّلُ<sup>(٢)</sup>

٣٩٣ - قَمَّ قَمَّاءُ ، قَمَّ قَمَّاءُ إنك لا ترجع إلاَّ سألنا<sup>(٣)</sup>

٣٩٤ - أَيْبَانٍ من لست أقبله ولا في البعد أنسأه

لَكَ اللهُ على ذاك لَكَ اللهُ ، لَكَ اللهُ<sup>(٤)</sup>

( أوتقويته بموافقته معنى ) - نحو : قمت أنت ، وقت أنا<sup>(٥)</sup> ، وقيل في :

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٩٨ : بيغلة ، أتى في شواهد التنارع ، قال : والفاء للعطف ، وأين للاستهتام متعلق بمحذوف ، أي فأين تذهب ، والنجاء بالمد الإسراع مبتدأ ، وخبره إلى أين مقدماً ، والشاهد في أتاك أتاك اللاحقون ، فإنها عاملان في اللفظ ، ولكن الثاني منها لا يقتضي إلا التأكيد ، إذ لو كان عاملاً لقال : أتوك أتاك ، أو أتاك أتوك . . . ومفعول احبس محذوف تقديره : احبس نفسك ، والثاني تأكيد .

وفي الدرر ٢ / ١٥٨ قال استشهد به على ما في الأبيات قبله - من التوكيد اللفظي ، والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي على أن المستقبل يجوز تكريره بلا فصل ، والظاهر أن المراد أنه من تكرير المفردات لا الجمل ، وهو الظاهر أيضاً من كلام ابن جني في إعراب الحماسة ، قال : في أول البيت توكيد الاستهتام ، وفي الثاني توكيد الخبر ، وفي آخره توكيد الأمر ؛ وقال ابن السجري في أماليه : هذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ؛ أراد : إلى أين تذهب ، إلى أين تذهب ؟ أتاك أتاك اللاحقون ، احبس احبس . . . قال : والصحيح أن الثلاثة من توكيد المفردات . . . ولا يعرف قائله مع شهرته .

(٢) في ( د ، ز ) والعيني : قد طال ملكهم .

في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٠ : قاله الكيت بن زيد الأسيدي ، والوالة جمع وال ، والشاهد في : فحَتَّامَ حَتَّامَ ، حيث كررت حتى للتأكيد ، ودخلت عليها ما الاستهتامية ، وحذفت ألها اكتفاءً بالفتحة ، والعناء المشقة والتعب ، وهو مبتدأ ، والمطول صفة والخبر محذوف ، أي منهم أو بين الناس أو نحو ذلك .

(٣) في الدرر ٢ / ١٦٠ : استشهد به على ما في الأبيات قبله - من التوكيد اللفظي - ولا يعرف

قائله .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٠ قال : أقلاه من قلاه يقلبه قلياً ، إذا

بغضه ، ويقلاه لغة طبع ، والبيت على لغتهم ، والشاهد في تأكيد الجمل الاسمية بإعادة لفظها .

(٥) هذان المثالان من التوكيد اللفظي أو تقويته بموافقته معنى ، قال الأشموني : ومنه توكيد =

﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾<sup>(١)</sup> إن هؤلاء توكيد أنتم .

( وإن كان المؤكِّدُ به ضميراً متصلاً ) - كالتاء في قمت ، والكاف في رأيتك ،  
والهاء في مررت به .

( أو حرفاً غير جوابٍ ) - نحو : إن ، وخرج الجوابُ نحو : نعم وأخواته .

( لم يَعدْ في غير ضرورة ، إلا معمولاً بمثل عامده أولاً ) - نحو : قمت قمت ،  
ورأيتك رأيتك ، وزيدٌ مررت به به ، وإن زيداَ إن زيداَ لقائماً ، وأما الجواب  
فتقول فيه : نعم نعم ، وأجل أجل ، وكذا الباقي ، لأنه قام مقام جملة ، وأشار  
بالضرورة إلى قوله :

٣٩٥ - فلا والله لا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً<sup>(٢)</sup>

وأجاز ابن هشام توكيد الحرف غير الجواب بإعادته وحده نحو : إنَّ إنَّ زيداَ  
قائم ، وأشار الزمخشري إلى ذلك في المفصل .

( أو مفصلاً ) - نحو :

٣٩٦ - لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً بَوَّعَ فَاشْتَرَيْتُ<sup>(٣)</sup>

= الضمير المتصل بالمنفصل ، كما في المثالين ، حيث يوافق الضمير أنت تاء الفاعل للمخاطب معنى ، وكذا  
الضمير أنا مع تاء الفاعل للمتكلم .

(١) البقرة : ٨٥ والآيات المشابهة للمثال : ﴿ ها أنتم هؤلاء حاججتم ﴾ - آل عمران : ٦٦ ، ﴿ ها  
أنتم هؤلاء جادلتم ﴾ - النساء : ١٠٩ ، ﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون ﴾ - محمد : ٢٨ . ﴿ ها أنتم أولاء  
تحبونهم ﴾ - آل عمران : ١١٩ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٢ : الشاهد في : للماهم ، حيث كررت اللام  
للتوكيد وهما حرف واحد ، وهو غاية الشذوذ والقلّة ، وما موصولة ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان أنها  
ضرورة . والبيت من قصيدة لمسلم بن معبد الوالي .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ : ٦٢ قال : هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ، ولم  
يثبت - وفي معجم شواهد العربية أنه بملحقات ديوانه ١٧١ - قال : وليت للتني ولو في المستحيل ، وليت  
الثالث تأكيد له ، وليت الثاني فاعل مع فعله ، أعني : ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد ، وشيئاً مفعول  
= به ، وهل للنفي ، ويروى :

ونحو :

٣٩٧ - حتى تراها \_\_\_\_\_ وكأنَّ وكانْ أعناقها مُشَدَّداتٌ بقرن<sup>(١)</sup>

( وإن عَمِدَ أولاً بمعمول ظاهر ، اختير عَمِدُ المؤكَّد بضميره ) - فنحو : مررتُ بزید به ، أجد من : مررت بزید بزید<sup>(٢)</sup> ، قال تعالى : ﴿ ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ ففي الجنة خالدین فیها ﴾<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من يعرب به وفيها بدلاً .

( وفصلُ المجلتين بثُمَّ ، إن أمن اللبس ، أجد من وصلها ) - نحو : ﴿ كلاً سوف تعلمون . ثم كلاً سوف تعلمون ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وما أدراك ما يوم الدين . ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ فإن ألبس ، بأن احتمل الكلام كون الثانية لغير التوكيد ، لم يُؤتَ بثُمَّ عند قصد التأكيد نحو : ضربتُ زیداً ضربتُ زیداً .

☆ ليت ، وما ينفع شيئاً ليت ☆

=

والشاهد هنا على مجيء الجملة المعارضة فاصلا بين الحرفين : المؤكَّد والمؤكَّد : ليت الأولى والثالثة .  
(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٣ : قاله خطام المجاشعي ، وقيل : الأغلب العجيلي - أو العجلي - من الرجز ، وحتى للغاية ، والضمير في تراها يرجع إلى المطي المذكورة قبله - وذكرها صاحب الدرر ٢ / ١٦٠ :

إننا على التشواق منا والحزن  
نسوقها سنناً ، وبعض السوق سن  
عنى تراها .. البيت  
والشاهد في كأن وكان ، حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله ، فأعاد الحرف المؤكَّد ،  
مفصلاً بحرف العطف ، والقرن جبل يُقرن به البعيران .

(٢) في ( ز ) : مررت زيد زيد ، وفي ( د ) : أجد من : بزید بزید ، وفي ( غ ) : أجد من :

زيد زيد .

(٣) آل عمران : ١٠٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التكاثر : ٣ ، ٤

(٦) الانفطار : ١٧ ، ١٨

( ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً ) - أي مرفوعاً كان المتصل أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمتُ أنا ، ورأيتُك أنت ، ومررت بك أنت .

( ويجعل المنصوب المنفصل في نحو : رأيتك إياك ، توكيداً لا بدلاً ، وفاقاً للكوفيين ) - قال المصنف : ليجري التناسبان مجرى واحداً ، وذلك أن رأيتك إياك ، مثل فعلت أنت ، وأنت تأكيد إجماعاً ، فليكن إياك توكيداً ؛ فقول الكوفيين أصح من قول البصريين ؛ وردَّ بأن الإجماع على أن أنت توكيد ، بمعنى أنه لا يكون إلا كذلك ، مُنتَفِ ، فقد أجازوا في : قمت أنت ، البدلية ، والمطابقة ترجح جانب البدلية ، فلو لم يطابق كان توكيداً نحو : رأيتك أنت .



## ٤٤ - باب النعت

ويقال له : الوصف والصفة ، والنعت عبارة الكوفيين ، وربما استعملها

البصريون .

( وهو التابع المقصود بالاشتقاق ) - فخرج بالمقصود ما كان مشتقاً ، ثم غلب حتى صار التعيين<sup>(١)</sup> به أتمّ من العلم الموضوع أولاً ، كالصديق تابعاً لأبي بكر ، فهو عطف بيان لا نعت ، لأن اشتقاقه حينئذ غير مقصود ، بخلاف النعت ، وخرج أيضاً سائر التوايع .

( وضعاً ) - نحو : مررت برجل كريم .

( أو تأويلاً ) - كرجل ذي مال .

( مسوقاً لتخصيص ) - نحو : ﴿ والصلاة الوسطى ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ منه آياتٌ

محكمات ﴾<sup>(٣)</sup>

( أو تعميم ) - نحو : إن الله يرزق عباده ، الطائعين والعاصين .

( أو تفصيل<sup>(٤)</sup> ) - نحو : مررت برجلين : عربيّ وعجميّ .

( أو مدح ) - نحو : سبحان الله العظيم .

( أو ذم ) - نحو : من الشيطان الرجيم .

---

(١) في ( ز ) : التعبير

(٢) البقرة : ٢٣٨

(٣) آل عمران ٧ : وزاد في ( د ) : ﴿ هن أم الكتاب ﴾

(٤) سقطت بمثلها من ( د ، غ )

( أو ترحم ) - نحو : لطف الله بعباده الضعفاء .

( أو إيهام ) - نحو : تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة .

( أو توكيد ) - نحو : ﴿ ومناة الثالثة الأخرى ﴾<sup>(١)</sup> .

( ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير ) - نحو : رأيت رجلاً كريماً ، والرجل الكريم ، أو رجلاً طويلاً ثوبه ، والرجل الطويل ثوبه ؛ وإنما قال المتبوع دون المنعوت ، ليتناول المتبوع ما النعت له لفظاً ومعنى كالأول ، أو لفظاً لا معنى كالثاني ، بخلاف المنعوت ، فإنه إنما يصدق حقيقة على الأول .

واشترط هذا التوافق مذهب سيويه وجهور البصريين<sup>(٢)</sup> ، فإن كان الموصوف بأل وليس لشخص بعينه ، والصفة أفعل من ، أو مثلك وأخواته نحو : ما يحسن بالرجل أفضل منك أو مثلك ، فحكي سيويه عن الخليل ، أنه نعت للرجل ، وقد سبقت المسألة أول الكتاب ؛ وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة ، إذا كان النعت لمدح أو ذم ، وجعلوا منه : ﴿ الذي جمع ﴾<sup>(٣)</sup> صفة لهمة ، وأجاز الأخفش ذلك ، إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف ، وجعل منه : ﴿ الأوليان ﴾<sup>(٤)</sup> صفة لآخران ، لسبق ﴿ يقومان ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة ، وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف ، وجعل منه :

٣٩٨ - فبت كأي ساورتني ضئيلة من الرُقش في أنيابها السم ناقع<sup>(٥)</sup>

( وأمره في الإفراد وضديه ) - وهما التثنية والجمع .

(١) النجم : ٢٠

(٢) زاد في ( د ) : والكوفيين .

(٣) الهمزة ٢ : ﴿ الذي جمع مالا وعدده ﴾

(٤) المائة ١٠٧ : ﴿ فأخران يقومان مقامها ، من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾ .

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٦٠ رواه الأشموني : أبيت قال العيني : قاله =

( والتذكير والتأنيث ، على ما ذكر في إعمال الصفة ) - وقد سبق الكلام على ذلك .

( وكونه مَفُوقاً في الاختصاص ، أو مساوياً ، أكثر من كونه فائقاً ) - فالأول نحو : رأيت زيداَ الفاضلَ ، والثاني نحو : رأيت الرجلَ الشجاعَ ، والثالث نحو : هذا رجلٌ فصيحٌ أو لحانٌ ؛ وهذا الثالث موجود في النكرات ، وأما المعرفة ، فنصوص جماهير أهل العربية على أن النعت فيها يكون في درجة المنعوت في التعريف. أو دونه ، لا يكون أعرف منه ، وقد سبق بباب المعرفة والنكرة ، بيان مراتب المعرفة ، وحكم النعت مبني على ذلك ؛ وقال بعض المتأخرين : يوصف كل معرفة بكل نكرة ، كما يوصف كل نكرة بكل نكرة ، وعليه جرى ابن خروف .

( وربما تبع في الجرِّ غير ما هو له ، دون رابطٍ ، إن أمن اللبسُ ) - هذه مسألة الخفض على الجوار ، والعلم في تمثيلها : هذا جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، فحقَّ خَرِبُ الرفع ، لأنه نعت جَحْر ، لكنه جَرَّ مجاورته المجرور ، مع العلم بأنه للجحر ، وهذا المثال حكاه سيويوه وغيره عن العرب ، وحكوا فيه الرفع والجر ، ومن ذلك قراءة الأعمش وغيره : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾<sup>(١)</sup> بجرِّ المتين ؛ وكلام سيويوه يقتضي جواز ذلك قياساً مع أمن اللبس ، ولم يُسمَع إلا في ذلك ، وقال الفراء وغيره : هو سماع ، وخرَّج السيرافي وابن جني المثال المذكور وغيره على معنى : خَرِبٌ جَحْرَةٌ ،

---

<sup>١</sup> النابغة الذبياني - ديوانه / ٥١ - ساورتني أي واثبتني ، والضئيلة الحية الدقيقة ، أتت عليها السنون الكثيرة ، فقلَّ لحمها واشتد سهما ، والرقرش جمع رقرشاء حية فيها نقط سود وبيض ، والسَّم مبتدأ وفي أنيابها خبره ، ونافع أي بالغ طري ، وهو صفة للسَّم ، وفيه الشاهد ، حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة ، قال ابن الطراوة : ويجوز ذلك إذا كان الوصف خاصاً لا يوصف به إلا ذلك الموصوف ؛ ومنع ذلك البصرية ، إلا ما روي عن الأخفش ، ولا حجة فيه .

(١) الذاريات : ٥٨ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾

أو الجَحْرُ منه ، ثم رَجَع بعد الحذف إلى خربٍ ، فهو جارٍ على مَنْ هُوَ له بهذا التقدير<sup>(١)</sup> ، والجمهورُ على الأوَّل .

( وقد يُفَعَّلُ ذلك بالتوكيد ) - أنشد أبو الجراح :

يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلَّهُمَّ

أَنْ ليس وصلَّ إذا انخلتْ عَرَى الذَّنْبِ<sup>(٢)</sup>

خفض كلهم لجوار الزوجات ؛ وأثبت بعض النحويين الإعرابَ على الجوار في العطف ، وخرَّجَ عليه : ﴿ من نارٍ ونحاس ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة خفض<sup>(٤)</sup> :  
﴿ ونحاس ﴾ ، وقول امرئ القيس :

(١) قال ابن هشام في المغني ص ٦٨٣ : تنبيه : أنكر السيرافي وابن جنِّي الخفضَ على الجوار ، وتأوَّلَا قولهم : خَرِبَ بالجَرِّ على أنه صفة لضب ؛ ثم قال السيرافي : الأصل : خَرِبَ الجَحْرُ منه ، بتثوين خَرِبٍ ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحَوَّلَ الإسنادُ إلى ضمير الضبِّ ، وخفض الجحر كما تقول : مررتُ برجلٍ حسن الوجه ، بالإضافة ، والأصل : حَسَنِ الوجهَ منه ، ثم أُلِيَ بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر . وقال ابن جنبي : الأصل : خَرِبَ جحرَه ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف ، فارتفع واستتر . قال ابن هشام : ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، وإن أمن اللبس .

(٢) في المغني ص ٦٨٢ ، ٦٨٣ قال : إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ، كقول بعضهم : هذا جحر صَبَّ خربٍ ، بالجَرِّ ، والأكثرُ الرَفْعُ ... قال : والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً ، كما مثَّل ، وفي التوكيد نادراً ، كقوله :

ياصاحِ بَلِّغْ ... البيت

قال الفراء : أنشدني أبو الجراح بخفض كلهم ، فقلت له : هَلَّا قلت : كلهم يعني بالنصب ، فقال : هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدني بالخفض .

قال في الدرر ٢ / ٧٠ : استشهد به على أن الجمهور من البصريين والكوفيِّين أثبتوا الجرَّ بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد ، وهذا شاهد الثاني ، وفي شرح شواهد الرضي : وجرَّ الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة ، وقد جاء في التأكيد في بيت على سبيل الندرة .. وقد زوي : استرخت موضع : انخلتْ ، وأراد باسترخاء عرى الذنبِ استرخاء الذكر ، والبيت لأبي الغريب ، وله حكاية هزلية في شرح الشريشي على المقامات .

(٣) الرحمن : ٣٥ : ﴿ يُرْسَلُ عليكَا شواظٌ من نارٍ ونحاس ﴾

(٤) في ( د ) : في قراءة حفص ، وقراءة حفص التي عليها المصاحف : ﴿ ونحاس ﴾ كما هو مبين .



☆ ... أو تقدير معجّل<sup>(١)</sup> ☆

وجرى على ذلك بعضُ الشافعيّة ، وخرجوا عليه : ﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة الجرّ .

( فصل ) : ( المنعوتُ به مفردٌ ) - كرجل كريم .

( أو جملةٌ ) - نحو : رجل ضربته قائم ؛ وفي البديع : الوصف بالفعليّة أقوى من الاسميّة ، وأكثر الأفعال الماضي .

( كالموصولِ بها ) - شبهها بهذه لا بالحاليّة<sup>(٣)</sup> ، لجواز اقتران الحال بالواو ، ولا بالخبريّة ، لجواز كون الخبر جملة طلبيّة ؛ وتجويز الزمخشري اقتران الواقعة صفةً بالواو مخالفاً لكلام الناس ، وتوجيهه ذلك بإفادتها تأكيد الارتباط بالمنعوت معكوس ، فالواو حقها مغايرة ما بعدها لما قبلها ، وعلم من التشبيه المذكور أنه لا بد من ضمير للموصوف ، كجملة الصلة ؛ وأجاز الكوفيون إقامة الـ

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وتامه :

فَظَلَّ طَهَاءَ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مَنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ

وفي الديوان : وظلّ بالواو ، قال ابن هشام في المغني ص ٤٦٠ : وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرد في البابين - الحال والتميز - كقوله : فظلّ طهاة اللحم .. البيت قال : التقدير المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على ضعيف ، وخرّج على أن الأصل : أوطابخ قدِير ، ثم حذف المضاف ، وأبقى جرّ المضاف إليه ، أو أنه عطف على صفييف ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفييف مجرد بالإضافة .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٧ قال : وطهاة اللحم اسم ظلّ ، جمع طاه وهو الطباخ ، ومن بين منضج خبره ، وصفييف شواء كلام إضافي مفعول اسم الفاعل منضج ، قال الصبان : وهو ما فرّق وصفاً على الجر ، وهو شواء الأعراب ، وقدِير معطوف على منضج بتقدير مضاف ، أي وطابخ قدِير ، أي مطبوخ في القدر ، ومعجل صفة قدِير ، وقول العيني : قدِير معطوف على شواء غير ظاهر .

(٢) المائدة : ٦

(٣) في ( ز ) : لا بالحال

مقام المضمر في جملة الصلة ؛ وقد سبق الكلام في المسألة<sup>(١)</sup> في المعرف بالأداة .

( منعوتها نكرة ) - كما سبق .

( أو مُعَرَّف بال الجنسيَّة ) - وجعل من ذلك : ﴿ وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، لكون الليل غير معيَّن<sup>(٣)</sup> ، فأشبهه النكرة ؛ ورَدَّ بأنه معرفة لفظاً ، وعلى ذلك مدار النعت ، ولهذا ينعت المذكور بالمعرفة ، وأما هذه الجملة فحال أو تفسيرية لإبهام كونه آية ، ونظيره : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾<sup>(٤)</sup> .

( وقد ترد الطليبية محكيةً بقولٍ محذوفٍ واقعٍ نعتاً ) - نحو :

☆ جاؤوا بمذقٍ ، هل رأيت الذئبَ قط ؟ ☆<sup>(٥)</sup>

- ٤٠١ -

أي مقولٌ فيه ، والمذق بالذال المعجمة ، يقال : مذقت اللبن فهو مذوق

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) يس : ٣٧ .

(٣) في ( د ) : لغير معين

(٤) آل عمران : ٥٩ .

(٥) البيت من الرجز للعجاج بن رؤبة - ملحقات ديوانه / ٨١ ، وفي الإنصاف ص ١١٥ : جاؤوا بـ بـ بـ ، والضحُّ هو اللبن الرقيق الذي خلط كثيراً بالماء . قيل إن الراجز نزل بقوم ، وانتظر طويلاً ، عساهم أن يجيئوه بقراه ، ثم جاؤوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بِتْنَا بِحَسَّانَ وَمِعْرَاهُ تَنَطُّ

تَلْحَسُ أَذْنِيهِ ، وَحِينَا تَمْتَخِطُ

مَا زَلْتَ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَالْتَبِطُ

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَاخْتَلَطُ

جَاؤُوا بِمَذْقٍ ، هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ قَطُ

وحسان اسم رجل ، وجن الظلام ستر كل شيء ، والمذق اللبن إذا كثر خلطه بالماء .

وفي الدرر ٢ / ١٤٨ : استشهد به على أنه إن وردت جملة طليبية بمعنى النعت ، تؤول بأنها نعت محذوف ، فالتقدير : مقول فيه : هل رأيت الذئبَ قط ؟ وتنتط يصوت جوفها ، والتببط أعدو وأدور بين حيَّهم ، وروي : وأختبط أي أسأل معروفهم من غير وسيلة .

ومَدِّيق ، إذا مزجته بالماء ، وشبه اللبن للعبارة<sup>(١)</sup> بلون الذئب .

( أو شِبْهَهُ<sup>(٢)</sup> ) - كقول أبي الدرداء : « وجدتُ الناسَ ، أخْبِرُ تَقْلَهُ<sup>(٣)</sup> » أي مقولاً فيهم ذلك ، فالجملة معمول مقولاً ، وهو حال أو مفعول ثان ، ويقال : قلاه يقلوه قِلاً وقِلاءً أبغضه ، فإن كسرت القاف قصرت ، أو فتحت مددت ، ويقلاه<sup>(٤)</sup> لغة طيئ .

( وحكمُ عائِد المنعوتِ بها حكمُ عائِد الواقعة صلَةً أو خبراً ) - يعني في الذكر والحذف ، وقد سبق بيان ذلك .

( لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر ) - فيكثر : جاء الذي ضربت ، أي ضربته ، ومنه : ﴿ عن الذي أوحينا إليك ﴾<sup>(٥)</sup> ، ودونه : مررت برجل ضربت ، أي ضربته ، ومنه :

☆ وما شيء حميت بمستباح<sup>(٦)</sup> ☆

- ٤٠٢ -

(١) في ( د ) : المغبر

(٢) في ( ز ) : أو شبيها

(٣) في اللسان - قلا : وفي حديث أبي الدرداء : وجدت الناس : أَخْبِرُ تَقْلَهُ : القلا البغض ، يقول : جَرَّبَ الناسَ ، فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم ، لما يظهر لك من بواطن سرائرهم ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، أي من جربهم وخبرهم أبغضهم وتركهم ، والهاء في تقله للسكت ، ومعنى نظم الحديث : وجدت الناس مقولاً فيهم هذا القول .

وفي الدرر ٢ / ١٤٩ : استشهد به على ما في البيت قبله ، وهو أن أخبر تقله صفة للناس ، مع أنها جملة طلبية ، وهي مؤولة ، أي مقولاً فيهم ، وفي الميداني : ويجوز : وجدت الناس .. بالرفع على وجه الحكاية ، والهاء في تقله للسكت بعد حذف العائد ، أي أن أصله : أخبر الناس تقلهم ، ثم حذف الهاء والميم ، ثم أدخل هاء الوقف ، وتكون الجملة في موضع النصب بوجدت ، أي وجدت الأمر كذلك .

(٤) في ( د ) : يقلى ، وفي ( ز ) : يقلأ

(٥) الإسراء : ٧٣ : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا ﴾

(٦) في هامش ( ز ) : أوله :

أبجت حمى تهامة بعد نجد ...

ودون هذا : زيدٌ ضربت ، أي ضربته ، وجامع العموم في قراءة ابن عامر : ﴿ وكلُّ وعد الله الحسنَى ﴾<sup>(١)</sup> أي وعده ؛ وبعض أهل العربية يقول : إن حذف صدر الصلة مبتدأً إنما يجوز مع الطول في غير أي ، فلا يشترط في الصفة طول ، ومنه :

☆ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ ☆<sup>(٢)</sup>

- ٤٠٣ -

أي هو عارٌ .

( وتختصُّ المنعوتُ بها اسمُ زمان ، بجواز حذف عائدها المحرور بفي ، دون وصف ) - نحو : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ ﴾<sup>(٣)</sup> أي لا تجزي فيه ؛ ثم قال سيبويه : حذف فيهِ اعتباطاً ، أي لأول وهلة<sup>(٤)</sup> ، إذ يجوز مع الظرف ما لا يجوز مع غيره ؛ وقال الأخفش والكسائي : حذف<sup>(٥)</sup> تدريجاً ، فحذف الحرف ،

= وفي المغني ص ٥٠٣ : حميت حمى تهامة .. قال في باب الأشياء التي تحتاج إلى رابط : الجملة الموصوف بها ، ولا يربطها إلا الضمير ، إمّا مذكوراً نحو : ﴿ حتى تَنْزِلَ علينا كتاباً نقرؤه ﴾ - الإسراء : ٩٣ - أو مقدراً نحو :

☆ وما شيء حميت بمسبّاح ☆

أي حميته ... وفي ص ٦٣٣ باب حذف المفعول : يكثر بعد : لو شئت ، وبعد نفي العلم ، وعائداً على الموصول ، نحو : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ؟ ﴾ أي بعثه - الفرقان : ٤١ ، قال : وحذف عائده الموصوف دون ذلك نحو :

وما شيء حميت بمسبّاح

أي حميته ، وعائد الخبر عنه دونها ، كقوله :

☆ عليّ ذنباً ، كلّ لم أضع ☆

أي لم أضعه

(١) النساء : ٩٥ : ﴿ وكلّاً وعد الله الحسنَى ﴾

(٢) سبق تخريج هذا الشاهد برقم ٢٣٣ ص ٢٨٤ من المغني والمقتضب ، والبيت لثابت قطنه ، من

قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب ، ويذكر خذلان قومه إياه .

(٣) البقرة : ٤٨ ، ١٢٣

(٤) في هامش (ز) : أي إن لم تكن في موضع الصفة .

(٥) في (د) : حذف العائد تدريجاً

فاتصل الضمير بالفعل ، فحذف وهو منصوب . وخرَج بقوله : دون وصف نحو :  
لا تكره يوماً ، تسوءك فيه راحتك<sup>(١)</sup> ، فلا يحذف لوقوعه وصف يوم ؛ وخرَج  
باسم زمان نحو : رأيت رجلاً رغبت فيه ، فلا يحذف ، ذكره ابن الدهان .

( ويجوز أيضاً حذفُ المجرورِ مِنْهُ ، عائداً على ظرف أو غيره ، إن تعيَّن  
معناه ) - نحو : شهرٌ ،<sup>(٢)</sup> صمتُ يوماً ، مباركٌ ، أي يوماً منه ؛ وعندِي بَزٌّ ، كَرٌّ  
بدرهم ، أي كَرٌّ منه ؛ وخرَج بِإِن تعيَّن : سَرَّيْ<sup>(٣)</sup> شهرٌ صمت منه ، فلا يحذف ،  
لاحتمال صُمْتُهُ .

( والمفردُ مشتقٌ لفاعل ) - وهو اسم الفاعل ، والمثال ، والصفة المشبهة ،  
وأفعل التفضيل .

( أو مفعول ) - كاسم المفعول ، وأفعل المفضلُّ به المفعول نحو : هو أحنُّ من  
زيدٍ . وخرَج بقوله : لكذا وكذا<sup>(٤)</sup> المشتق لمكان أو زمان أو آلة .

( أو جارٍ مجراه أبداً ) - وهي أوصاف تضمنت معنى الفعل ، دون حروفه ،  
واستدیم النعتُ بها دون شرط ، كلوذعيّ وجرشع وصمحمح وشمردل ، فلوذعيّ  
جری مجرى فطن ، وجرشع مجرى غليظ ، وصمحمح مجرى<sup>(٥)</sup> شديد ، وشمردل ،  
بدال غير معجمة ، مجرى سريع ، وهي كثيرة ، ولذا قال : كلوذعيّ .

( وذی بمعنى صاحب ، وفروعُه ) - والفروع : ذَوَا وَذَوِي وَذَوُو ، بالواو  
والياء ، وذات وذاتا وبالياء وذوات<sup>(٦)</sup> .

(١) في (ز) : يسرك فيه راجيك .

(٢) في (ز) : إن صمت .

(٣) في (د ، غ) : سرك .

(٤) أي لفاعل أو مفعول .

(٥) سقطت هذه العبارة من (ز)

(٦) سقطت بعض الفروع من بعض النسخ .

( وأولي ) - بمعنى أصحاب نحو : ﴿ أولو الألباب ﴾<sup>(١)</sup> .

( وأولات ) - بمعنى صواحب نحو : ﴿ وأولاتُ الأحمال ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وأسماء النسب المقصود ) - نحو : قرشيّ ؛ وخرج بالمقصود : قريّ ونحوه من الأسماء المنسوبة في الأصل ، وغلبت على أجناس لا يعرض فيها لنسب<sup>(٣)</sup> .

( والجاري في حالٍ دون حالٍ ، مطردٌ وغير مطردٍ ) - فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية نحو : جاء زيدٌ هذا . وخرج بالمكانية هنا ونحوه ، فلا يوصف به على حدّ الوصف بهذا<sup>(٤)</sup> ونحوه ، إلاّ أنه يقع ظرفاً في موضع الصفة ، كأن يُذكر مكانٌ فيقال : مررت برجل هناك ، أي كائن هناك .

وكون اسم الإشارة المذكور يوصف به هو قول البصريين ، لتضمنه معنى المشار إليه ، وقال الكوفيون والسهيليّ : لا يوصف به لمجوده ، ولذا لا يتحمل ضميراً ، وإنما جعل اسم الإشارة جارياً مجرى المشتق ، في حال دون حال ، لأن استعماله غير نعت أكثر من استعماله نعتاً ، وكذا ما يُنعتُ به من الموصولات .

( وذو الموصولة وفروعها ) - أي في التأنيث والتثنية والجمع ، ومنه قولهم : بالفضل ذو فضلكم الله به ، وبالكرامة ذات أكرمكم الله به ، أي النبي والتي .

( وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل ) - وهي الذي والتي وفروعها من لفظها كالذين ، أو غير لفظها كالألى واللاقي . وخرج بالمبدوءة منّ وما وأي الموصولات .

(١) البقرة : ٢٦٩ ، آل عمران : ٧ ، الرعد : ١٩ ، إبراهيم : ٥٢ ، ص : ٢٩ ، الزمر : ٩ ، ٨

(٢) الطلاق : ٤ : ﴿ وأولاتُ الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ .

(٣) في (د) : لا يتعرض فيها للنسب .

(٤) في ( ز . غ ) : بها

( ورجل بمعنى كامل ) - نحو : مررت بزفيد الرجل ، أي الكامل في الرجوليّة ، ولذا يرفع الظاهر نحو : أرجلّ عبدُ الله ؟ مع العلم بأنه رجل ، ووقوع رجل بهذا المعنى خبراً نحو : زيدٌ الرجل ، أكثر من وقوعه نعتاً .

( أو مضاف إلى صدقٍ أو سوءٍ ) - نحو : هو (١) رجلٌ رجلٌ صدقٍ ، أي صالح ، أو رجلٌ رجلٌ سوء ، أي فاسد .

( وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوتَ معنىً ) - نحو : مررت برجلٍ أيّ رجل ، أو أيّ فتىً ، والمعنى على الكمال . وسبقت له هذه المسألة في باب الموصول .

( وكُلٌّ وجِدٌّ وحقٌّ ، مضافات إلى اسم جنس مكلل معناه للمنعوت ) - نحو : زيدٌ الرجلُ كُلُّ الرجل ، وجِدُّ الرجل ، وحقُّ الرجل ، وهو رجلٌ كُلُّ رجل ، وجِدُّ رجل ، وحقُّ رجل ؛ والمقصود كماله في ذلك ، فهذه المذكورات يطرد النعت بها ، ولا يتوقف على سماع .

( وغير المطرد النعت بالمصدر ) - (٢) فالنعت بالمصدر وما ذكره بعده مقصور على السماع (٣) ، وللمصدر مزية بقارب بها الاطراد ، ومنه قولهم : رجلٌ رضىً وعدل وزور وصوم وفطر ، فإن أردت المبالغة ، على معنى جعل الموصوف المصدر ، لكثرة وقوعه منه فهو مجاز ، وإن لم تردها فهو على حذف مضاف ، أي ذي (٤) رضىً ، وعزّي إلى البصريين ؛ أو على التأويل بوصف ، أي راضٍ ، ونسب إلى الكوفيين .

(١) في (ع) : نحو : رجل صدق أو رجل سوء ، أي فاسد .

من (٢) إلى (٣) سقط من (د)

(٤) في (ع) : أي ذو رضى .

( والعدد ) - نحو : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة ، حكاه سيويه ،  
وأُشد :

٤٠٤ - لئن كنتَ في جُبِّ ثمانينَ قامَةً ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسُلْمٍ<sup>(١)</sup>

( والقائمُ بِسَمِّاهُ معنى لازم ، ينزله منزلة المشتق ) - نحو : لبست ثوباً خزاً  
ملمسه ، أي شديد الليونة ؛ وشربتُ ماءً عسلاً طعمه ، أي شديد الحلاوة ؛ فإن  
أردت أن في الثوب خزاً ، وفي الماء عسلاً ، لم يَجْزُ النعت<sup>(٢)</sup> .  
( وَيُنصَبُ أي المنعوتُ به ) - أي الصالح للنعته به .

( حالاً بعد معرفة ) - نحو :

☆ فلله عينا حَبْتِراً أيًا فتي<sup>(٣)</sup> ☆

- ٤٠٥

(١) في سيويه ٢٣١/١ : قاله الأعشى - ديوانه ٩٤ - والجب البئر ، وأسباب السموات مراقبيها أو  
نواحيها ، وشاهده جعل ثمانية وصفاً لجب ، لأنها نائبة مناب طويل وعميق .  
(٢) في هامش (ز) : لعدم تنزله منزلة المشتق .  
(٣) صدره :

فأومات إيماءً خفيًا لخبتر ..

ورواية سيويه - ٣٠٢/٢ - :

ولله عينا حبتراً أيًا فتي ؟

قال : وسألته عن قوله ، وهو الراعي : فأومات إيماءً ... البيت ، فقال : أيًا تكون صفةً  
للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استفهاماً مبنياً عليها ، ومبنية على غيرها .. وأيًا فتي استفهام .. وفي  
الحاشية : كان الراعي أمر ابن أخت له ، يقال له : حبتراً بنحر ناقة من إبل أصحابه ، لأنه كان في غير  
محلّه ، على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله ، فأوماً إليه بذلك ، أي أشار حتى لا يشعر به ، ففهم  
حبتراً إشارته لذلك وحده بصره . والشاهد فيه : أيًا فتي ، لما تضمنته من معنى المدح والتعجب الذي  
ضمنته حبذا ، وأيما رفع بالابتداء بتقرير : أي فتي هو ؟ وما زائدة للتوكيد .

وفي الدرر ٧١/١ : استشهد به على أن أيًا تقع حالاً عند ابن مالك - بعد معرفة - قال في الهمع :  
قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء ، والخبتر =



وسبقت له المسألة في باب الموصول .

( وما في نحو : رجلٌ ما شئتَ من رجلٍ ، شرطية محذوفة الجواب ، مصدرية منعوت بها ، خلافاً للفارسيّ ) - إذ التقدير : ماشئتَ من رجلٍ فهو ذلك ، والجملة من الشرط والجواب صفة رجل ، ويوضح شرطيتها وقوع منْ بيانية بعدها ، كما وقعت في : ﴿ وما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله ﴾<sup>(١)</sup> ، يُبطل مصدرية أن المصدر المقدّر هنا معرفة ، لأن فاعل الصلة كذلك ، ولا تنعت نكرة بمعرفة ، ولو جاز ما أجازهُ<sup>(٢)</sup> الفارسيّ لم يمتنع : مررت برجل أن يرضى ، كما لم يمتنع : مررت برجل رضى .

( فصل ) : ( يفرّق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف ) - نحو : مررت برجلين : كريمٍ وبخيلٍ ، وبالزيدين القرشيّ والتميميّ ، ونصّ سيويوه والمبرد والزجاج وغيرهم على منع : مررت بهذين : القصير والطويل ؛ قال الزيادي : وقد يجوز على البدل وعطف البيان ، أي على حدّ ما أجاز سيويوه وغيره : هذان زيدٌ وعمرو .

( ويُجمع إذا اتفق ) - نحو : مررت برجلين كريمين ، وبالرجلين القرشيين .

( ويُعَلَّبُ التذكيرُ والعقلُ عند الشمولِ وجوباً ) - نحو : مررت برجل وامرأة صالحين ، وبزيدٍ وهندِ الصالحين ، واشتريت عبداً وقرساً مختارين .

مُحذوفٌ ؛ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٥٠٤ : وانتصب « أيّما فتى » على الحال ، كأنه أحده حين حسنت فطنته ، وتسرع إلى مراده ، ويقال : مررت برجلٍ أيّ رجلٍ ، فتجعله صفة للنكرة ، وبزيد أيّ رجلٍ ، فيصير حالاً للمعرفة ، وعلق المدح بعينه ، لأنه بها أدرك إيماءه ، أي إشارته ...

(١) البقرة : ١٩٧

(٢) في (د) : ما ذكره الفارسيّ

( وعند التفصيل اختياراً ) - نحو : مررت باثنين : صالح وصالح<sup>(١)</sup> ، ويجوز : صالح وصالحة ، وبأثنين : ذي عذار وذو عذرة ، ويجوز ذي عذار وذات عذرة ، وانتفعت بعييد وأفراس سابقين وسابقين ، ويجوز سابقين وسابقات .

( وإن تعدد العامل ، واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه ، جاز الإتيان مطلقاً ) - فاللفظ نحو : هذا زيدٌ وهذا بشرٌ ، أو ذهب زيدٌ وذهب بشرٌ العاقلان ؛ ورأيت زيداً ورأيت عمراً الشجاعين ؛ ومررت بزيدٍ ومررت بعمرٍ والصالحين ، فالجمهور على جواز الإتيان والقطع<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن السراج : إن قدرت الثاني عاملاً فالقطع ، أو تؤكداً والعامل الأول جاز الإتيان ؛ والجنس نحو : هذا زيدٌ وذاك بكر ، أو ذهب زيدٌ وانطلق بكرٌ العاقلان ، ورأيت زيداً وأبصرت بكراً الشجاعين ، وسبق المالُ إلى زيدٍ وبلغ به إلى بكرِ الماجدين ؛ فذهب سيويه والكسائي والمبرد جواز الإتيان والقطع ، وقال ابن السراج : يجب القطع .

( خلافاً لمن خصص ذلك بنعت فاعليّ فعلين ، وخبريّ مبتدأين ) - وفي كلام سيويه ما يوهم ذلك ، لكنه مؤول ، ويؤيد التأويل قوله : وتقول : هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنها ارتفعاً من وجه واحد ، وكذا قوله : مضى عبد الله وانطلق أخوك الصالحان ، لأنها ارتفعاً بفعلين ، فقوله<sup>(٣)</sup> : من وجه واحد ، وبفعلين ، يقتضي أن المنتصبين من وجه واحد أو بفعلين كذلك<sup>(٤)</sup> المثال ، والمجرورين من وجه واحد يصح فيها الإتيان ، فلا يتقيد الإتيان بما فهم بعض النحويين من خصوص الصورتين المذكورتين ، وإلى هذا أشار بقوله قبل : مطلقاً .

(١) في (د) : صالح وطالح .

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : فقول سيويه

(٤) سقطت من (د)

( فإن عدم الاتحادُ وجب القطعُ ) - وذلك إما في العمل نحو : مررت بزیدٍ ولقيت عمراً الكريمين ، فيقطع النعت عند الجمهور ، وذهب الكسائي وابن الطراوة إلى جواز الإتيان بصفة الآخر ، لأنه أقرب ؛ وأجاز الفراء أيضاً الإتيان ، وقال : يتبع الأول فيه <sup>(١)</sup> .

وإما في المعنى والجنس نحو : مررت بزید ، وانتفعت بعمرى ، ومررت بزید أمام عمرو ، فيقطع عند الجمهور ، وأجاز الأخفش والجزمي الإتيان ، وإذا كان العامل واحداً ، وكذا العمل ، فالإتيان والقطع جائزان نحو : جاء زيد وعمرو العاقلان ؛ فإن اختلف العمل والنسبة نحو : ضرب زيدٌ عمراً العاقلان ، فالقطع ، فإن اتحدت النسبة فالقطع عند البصريين ، وأجاز الكسائي وغيره الإتيان ، وقال الفراء : يُعَلَّبُ المرفوع ، وخير ابن سعدان ، فتقول : خاصم زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلين . وأصل هذا الخلاف في المسألة ، أعني مسألة القطع والإتيان ، الخلاف في عامل النعت ؛ ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجزمي وأكثر المحققين أنه تبعية للمنعوت ، وصححه المغاربة ، وقال المبرد وابن السراج وابن كيسان : عامل المنعوت .

( بالرفع على إضمار مبتدأ ) - نحو : مررت بالزبيدين الخياطان ، أو الكريمان ، أي هما .

( أو بالنصب على إضمار فعل لائق ) - فيقدر في المدح أمدح ، وفي الذم أذم ، وفي الترحم أرحم ، وفي التخصيص أعني .

( ممنوع الإظهار في غير تخصيص بوجهيه ) - فيجب إضمار المبتدأ والفعل في نعت غير التخصيص ، وهو المذكور قبل ذكره ، وأما التخصيص فيجوز معه

---

(١) سقطت من (د)

إظهار الرفع والناصب نحو : مررت بزيد الخياط ، وإن شئت : هو الخياطُ أو الخياط ، وإن شئت : أعني الخياط .

( في نعت غير <sup>(١)</sup> مؤكَّد ) - نحو : ﴿ إلهين اثنين ﴾ <sup>(٢)</sup> ، و ﴿ نفخة واحدة ﴾ <sup>(٣)</sup> .

( ولا ملتزم ) - كالشَّعْرَى العَبُور ، وقد سبق مافيه .

( ولا جارٍ على مشارٍ به ) - نحو : مررت بذلك الرجل ، فيجوز ، فيما عدا الثلاثة المذكورة ، الإبتاعُ والقطعُ ، اتحد العاملُ أو تعدَّد ، على ماسبق من البيان .

( وإن كان لنكرة ، فيشترط تأخره عن آخر ) - كقول أبي الدرداء ، رضي الله عنه : نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة ، فإن لم يتقدم آخر ، لم يجز القطع إلا في الشعر ، وهذا هو المشهورُ ، وعن سيبويه جواز القطع .

( وإن كثرت نعوتُ معلومٍ أو منزلٍ منزلته ، أتبعْتُ أو قُطعتُ ، أو أتبع بعض دون بعض ) - فأما المجهول فيتبع بما يميزه منها ، حتى لو لم يميِّز إلا بجميعها أتبع جميعها ؛ قال ابن خروف : وربما قطع بعض النكرة وبعض المعرفة في الضرورة ؛ قال السهيليُّ : أو في ضعيف من الكلام . ومثل المصنف للمنزل منزلة المعلوم لتعظيم أو غيره بقول الخِرْنِيق :

٤٠٦ - لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ العَدَاةِ وَأَفْةُ الجُزْرِ <sup>(٤)</sup>

(١) في هامش ( ز ) : أي القطع لا يكون إلا في نعت غير مؤكَّد .

(٢) النحل : ٥١

(٣) الحاقة : ١٣

(٤) في سيبويه ٢٠٤/١ (١٠٤) برفع : النازلون ، والطيبون ، والبيتان الخِرْنِيق بنت هفان من بني قيس بن ثعلبة ، ولا يَبْعَدُنْ بفتح العين ، أي لا يهلكن ، وسمُّ العداة ، أي هم كالم أعدائهم ، يقضون =

النـازِلين بكل معْتَرِكٍ والطيبون معاقِد الأزر

( وَقُدِّمَ المتبع ) - قال ابن أبي الربيع : ولا يعكس ؛ هذا هو الصحيح الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ؛ وقال ابن العليج : كذا قال بعض النحويين ، والصحيح جوازه ، لأن القطع عارضٌ ، فلا حكم له ؛ ويروى بيت الخرنق برفعها ، ونصبها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس .

( وقد يلي النعتُ لا أو إمَّا ، فيجب تكريرُها ، مقرونين بالواو ) - نحو : ﴿ لا باردٍ ولا كريمٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ لا ظليلٍ ولا يُغني ﴾<sup>(٢)</sup> ، وفي البسيط : قيل : لا يلزم تكريرها في الوصف ، ونحو : لا بد من حسابٍ إمَّا شديدٍ ، وإمَّا يسيرٍ .

( ويجوز عطف بعض النعوت على بعض ) - قال ابن خروف : إذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة ، لم يعطف إلا بالواو ، وإلا جاز العطف بجروف العطف إلا حتى<sup>(٣)</sup> . انتهى ؛ وفي التباعد ظهور الواو حسن نحو :

عليهم ، والعداء جمع عادي ، كقضاة وقاض ، والآفة العلة والمرض ، والجزر جمع جزور ، وهي الناقة تجزر ، جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها ، والمعترك موضع ازدحام القوم في الحرب ، والأزر جمع إزار وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن ، والرداء ماستر النصف الأعلى منه ، والمعاهد جمع معقد حيث يعقد الإزار ويثني ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وأنها لا تُخلُّ لفاحشة . وجاء به في هذا الموضع شاهداً على نصب : معاقِد بالطيبون ؛ وفي جـ ٦٤/٢ (٢٤٩) ذكر البيتين بنصب : النازلين ، ورفع : والطيبون ، وفي الإنصاف ص ٤٦٨ ذكر البيتين برفع : النازلون ، ونصب : والطيبين ، وفي الحاشية قال هما من كلام الخرنق وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأُمّه ... قال ابن الأنباري : فنصبت الطيبين على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيبين ، ويروى أيضاً : الطيبون بالرفع ، أي وهم الطيبون ، وفي الحاشية : والاستشهاد بالبيتين في هذا الموضع ، لأنها قطعت قولها : الطيبين عن الموصوف : « قومي » من الرفع إلى النصب ، يا ضار فعل ، وفي رواية سيويه : « النازلين » بالنصب أيضاً على القطع ؛ قال ابن هشام : ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإتياع لقومي ، أو على القطع بإضارهم ، ونصبها بإضار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وعكسه على القطع فيها .

(١) الواقعة : ٤٤

(٢) المرسلات : ٣١

(٣) زاد في (د) : وأم

﴿ هو الأوَّلُ والآخِرُ ﴾<sup>(١)</sup>، وعند التقارب يختار ترك العطف نحو : ﴿ هو الله الخالق البارئ المصور ﴾<sup>(٢)</sup>.

( فإن صلح النعت لمباشرة العامل ، جاز تقديمه ، مبدلاً منه المنعوت ) -  
نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد ، الله ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومنه :

٤٠٧ - ولكنني بليت بـوَصُلِّ قـومٍ لهم لحمٌ ومنكرةٌ جسـومٌ<sup>(٤)</sup>

أي وجسوم منكرة . قال ابن عصفور : ويؤخذ من هذا وجهان : أحدهما أنه وصف مقدم ، والثاني جعل الثاني بدلاً .

( وإذا نُعت بمفردٍ وظرفٍ وجملة ، قُدِّمَ المفردُ وأُخِّرَتِ الجملةُ غالباً ) -  
فالأقيس تقديم المفرد ، وتوسيط الظرف أو شبهه ، وتأخير الجملة نحو : ﴿ وقال رجلٌ مؤمنٌ من آل فرعونَ يكتمُ إيمانَه ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقد تُقدم الجملة نحو : ﴿ يحبهم ويحبونه أذلةٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وخرَّج عليه الفارسيّ : ﴿ وهذا كتابٌ أنزلناه إليك مباركٌ ﴾<sup>(٧)</sup> . وقال ابن عصفور مرةً لا يجوز ذلك إلا في ضرورة ، أو نادر من الكلام ، وقال مرة : إلا في قليل من الكلام ، أو في الشعر ؛ قال ابن جني : وإن كانت صفة رافعةً ظاهراً ، وأخرى لم ترفعه ، قدمت هذه على الرافعة ، نحو : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، ثم الظرف بعد الرافعة ، ثم الجملة .

(١) الحديد : ٣

(٢) الحشر : ٢٤

(٣) إبراهيم : ١ ، ٢

(٤) لم أجده فيما تحتي يدي من مراجع ، والشاهد فيه تقديم النعت على المنعوت في قوله : ومنكرة جسوم ، أي وجسوم منكرة ، وعلى رأي ابن عصفور يجوز فيه وجهان : اعتباره نعتاً مقدماً ، أو جعل الثاني بدلاً منه .

(٥) غافر : ٢٨

(٦) المائدة : ٧٤ : ﴿ يأتي الله بقومٍ يحبهم ويحبونه ، أذلةٌ على المؤمنين ﴾ .

(٧) ص : ٢٩

( فصل ) : ( من الأسماء ما ينعت به وينعت ، كاسم الإشارة ) - نحو : ﴿ كبيرهم هذا ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ ابنتي هاتين ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾<sup>(٣)</sup> ؟ ﴿ أهذا الذي يذكر ﴾<sup>(٤)</sup> ؟ وهذا مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : لا ينعت به ولا ينعت ، وتابعهم السهيلي ، ونقل عن الزجاج ؛ ويُخرَج ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان ، . وإنما قال : كاسم الإشارة ، لينبه على أن غيره كذلك ، وهو المشتق الجائز أن يُبدأ به ، والذي والقي وفروعها من لفظها .

( ونعته مصحوب ال خاصة ) - قال النحاس : وأجمعوا على أنه لا ينعت بالمضاف ، وحكى عن الكسائي : هذا عبد الله قائم ، فتأوله قوم على النعت ، وأنكره الفراء وقال : من قال : هذا الرجل عاقل ، لم يقل : هذا غلام الرجل عاقل . ووجه ذلك أن المراد ببيان جنسه ، والإضافة بغير من الجنسية ، لأن المضاف ليس بجنس ، فكل من كان رجلاً ليس بصاحب الرجل ولا أخي الرجل ، قاله الفراء .

( وإن كان جامداً محضاً ، فهو عطف بيان على الأصح ) - فالرجل في نحو : مررت بهذا الرجل ، عطف بيان ، كما هو في : رأيت شخصاً رجلاً ، وإليه ذهب الزجاج وابن جني والسهيلي وابن السيد ، وجوز ابن عصفور الوجهين ، وحكاه عن النحويين وقال : إن ال على النعت للعهد ، وعلى العطف للحضور ، والبدلية أيضاً جائزة ، وذكرها الزجاج .

(١) الأنبياء : ٦٣ : ﴿ قال : بل فعله كبيرهم هذا ﴾ .

(٢) القصص : ٢٧ : ﴿ قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين ﴾ .

(٣) الفرقان : ٤١

(٤) الأنبياء : ٣٦ : ﴿ أهذا الذي يذكر آلهتكم ﴾ ؟

( ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا ) - أي لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وقال : كالضمير ليشير إلى ما هو مثله في ذلك ، كما التعجبية وقبل وبعد المصدر الذي بمعنى الأمر والدعاء كسقيا لك ، واللام في ذلك متعلقة بأعني ، أو في موضع خبر مبتدأ محذوف ، أي الدعاء لك .

( خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة ) - ونقل غير المصنف عن الكسائي تقييد ذلك بنعت المدح أو الذم أو الترحم ، واحتج الكسائي بقولهم : اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم ، وقوله :

☆ فلا تَلْمُهُ أن ينَامَ البائِسا<sup>(١)</sup> ☆

- ٤٠٨ -

وخرَّجه غيره على البدلية ، وأجاز بعضهم نصب البائس بأعني .

( ومنها ما يُنعت ولا يُنعت به كالعلم ) - ونحوه أسماء الأجناس كرجل .

( وما يُنعت به ولا يُنعت كأَيِّ السابق ذكرها ) - وكذا كُلِّ وجد وحق ، وفي البسيط<sup>(٢)</sup> أن الكوفيين قالوا إن كُلاً توصف ويوصف بها ، وقال بعض النحويين : إن البصريين لا يصفون بها ؛ وما ينعت به ولا ينعت ما لا يستعمل إلا تابعا كبَسْنُ وَلِيْطَانٍ من قولهم : حَسَنُ بَسْنُ وشيطان ليطان .

(١) في سيبويه ١ / ٢٥٥ ( ٢ / ٧٥ ) صدره :

☆ قد أَصْبَحَتْ بَقْرَقْرَى كَوَانِسا ☆

قال سيبويه : وزعم الخليل أنه يقول : مررتُ به المسكين ، على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبدله كبذل : مررتُ به أخيك ، وقال : فأصبحتُ بقرقرى .. البيت ، وكان الخليل يقول : إن شئت رفعته من وجهين فقلت : مررتُ به المسكين ، كأنه لما قال : مررتُ به ، قال : المسكين هو ، كما يقول مبتدئا : المسكين هو ، والبائس أنت .. وإن شاء قال : مررتُ به المسكين .. والشاهد نصب البائس بإضمار فعل على معنى الترحم . وقرقرى موضع مخصب باليامة ، ويقال كنس الطيِّ وبقر الوحش : دخل كناسه ، أي بيته ، فاستعاره هنا للإبل ، ينعت إبلا بركت بعد أن شبت ، فلذا نام راعيها ، لأنها غير محتاجة إلى الرعي .

(٢) في (د) : وفي المبسوط .



( فصل ) : ( يُقام النعتُ مقامَ المنعوتِ كثيراً إنْ عُلِمَ جنسُه ) - إما باختصاص النعت به ، كمررت بكاتب ركب<sup>(١)</sup> صاهلاً ، أو بمصاحبته<sup>(٢)</sup> ما يعينه نحو : ﴿ أنْ اعْمَلْ سابغاتٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ فليضحكوا قليلاً ، وليبكوا كثيراً ﴾<sup>(٤)</sup> ، حذف المنعوت للعلم به ، مع قبول النعت لمباشرة ما كان يباشره المنعوت .  
( ونُعتَ بغير ظرفٍ وجملة ) - كما سبق تمثيله ، وذلك لأن الجملة وشبهها لا يصلحان لمباشرة ما يباشره<sup>(٥)</sup> المنعوت .

( أو بأحدهما ، بشرط كون المنعوتِ بعضَ ما قبله من مجرورٍ بمنْ أو في ) - نحو : ﴿ وإنْ من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به ﴾<sup>(٦)</sup> ، ونحو قوله :

٤٠٩ - لو قلتَ ما في قومها لم تيشمَ يَفْضُلُها في حسبٍ وميسم<sup>(٧)</sup>

(١) في ( غ ) : ركباً

(٢) في ( د ) : أو بمصاحبة .

(٣) سبأ : ١١ . أي دروعاً سابغات .

(٤) التوبة : ٨٢ - أي ضحكاً قليلاً ... وبكاءً كثيراً .

(٥) في ( د ) : ما باشره المنعوت ، وفي ( غ ) : ما باشر المنعوت .

(٦) النساء / ١٥٩ .

(٧) في معجم شواهد العربية : لحكيم بن معية أو أبي الأسود الجاني ، وفي حاشية سيبويه ١ / ٣٧٥

( ٢ / ٣٤٥ ) هو حكيم بن معية ، وفي ش . ش . العيني علي الأشموني والصبان ٣ / ٧٠ : قاله أبو الأسود

الجاني يصف امرأة ، وفي الدرر ٢ / ١٥١ ، ١٥٢ : قيل إنه لحكيم بن معية ، وقيل لحميد الأرقط ، قال في

الدرر : استشهد به على جواز حذف المنعوت ، وهو بعض اسم تقدم مجرور بفي ، أي ما في قومها أحد

يفضلها ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ، قال البغدادي : على أن جملة يفضلها صفة لموصوف

محدوف هو بعض المجرور بفي ، وقال سيبويه : يريد ما في قومها أحد يفضلها ، وقوله : لم تيشم جواب

لو الشرطية ، أي لم تكذب فتأتم ، فكسر التاء على لغة من يكسر حروف المضارعة إلا الياء للكراهة وهم

بنو أسد ، وقبل كسر التاء قلبت الهمزة ألفاً ، وبعد كسر التاء قلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها ،

وما في قومها خبر لمبتدأ محذوف هو الموصوف بقوله يفضلها ، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخره ،

وأراد به الشرف النسبي ، وهو شرف الآباء ، وأراد بالميسم الشرف الذاتي ، فالميسم الحسن والجمال من الوسم

وهو الحسن .

أي أحد يفضلها ، والميسم الجمال ، قال المصنف : ومثلُ هذا لو استعمل في غير الشعر لحسنَ ، نحو : ما في الناس <sup>(١)</sup> إلا يشكر أو يكفر ، وجعل ابن عصفور البيت من ضرورة الشعر ، ومثال الظرف : ما في بني تميم <sup>(١)</sup> ، إلا فوق ما تريد .

( فإن لم يكن كذلك ، لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر ) - فما ليس بعضاً نحو : ما من البصرة إلا يسير إلى الكوفة ، أي رجل يسير ، وما في الدار إلا يسكنها ، أي رجل يسكنها ، وما في الدار إلا فوقها ، أي رجل فوقها ؛ وما هو بعض وليس مجروراً بأحدهما نحو : كان <sup>(٢)</sup> القوم فريقين ، يضربون الأعناق ، وآخرين يأسرون ، أي فريقاً يضربون .

( واستغني لزوماً عن موصوفات <sup>(٣)</sup> بصفاتهما ، فجرت مجرى الجوامد ) - نحو : دابة وأبطح وحسنة وسيئة <sup>(٤)</sup> .

( ويعرض مثل ذلك لقصد العموم ) - نحو : ﴿ ولا رطبٍ ولا يابسٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً ﴾ <sup>(٦)</sup> .

( وقد يُكتفى بنيةِ النعت عن لفظه للعلم به ) - نحو : ﴿ وكذب به قومك ﴾ <sup>(٧)</sup> أي المعاندون ، ﴿ تدمر كلَّ شيءٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> أي أمرت بتدميره ، ﴿ لرادك إلى معادٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> أي تحبه .

(١) أي أحد .

(٢) في ( ز ، غ ) : فإن القوم ، وهو خطأ واضح في التعبير .

(٣) في ( د ) : عن موصوفات بعضه .

(٤) فهذه كلها صفات استغني بها عن موصوفاتها ، فجرت مجرى الجوامد .

(٥) الأنعام : ٥٩ .

(٦) الكهف : ٤٩ .

(٧) الأنعام : ٦٦ .

(٨) الأحقاف : ٢٥ .

(٩) القصص : ٨٥ .

## ٤٥ - باب عطف البيان

سمي بذلك لتكرير الأول زيادة في البيان ، فكأنك رددته على نفسه ،  
وقيل : لأن أصله العطف ، فجاء أخوك زيد ، أصله : وهو زيد ، فحذف  
الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ؛ ويسمي الكوفيون عطف البيان الترجمة .

( هو التابع الجاري مجرى النعت ، في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح  
والتخصيص ) - خرج التوكيد ، وما جيء به من النعت للتوكيد ، فإنه وإن  
حصل به توضيح ، أي زيادة بيان ، لا يحصل به تخصيص .

( جامداً ) - ذكره توكيداً لإخراج النعت ، إذ يحصل به زوال الاشتراك ،  
فقولك : مررت بزيد الطويل ، كقولك : مررت بزيد كرز في ذلك .  
( أو بمنزله ) - هو ما كان صفة ، فصار بالغلبة علماً كالصعق .

( ويوافق المتبوع في الإفراد وضدّيه ) - وهما التثنية والجمع نحو : هذا أخوك  
زيد ، وهذان صاحبك الزيدان ، وهؤلاء أصحابك الزيدون .

( وفي التذكير والتأنيث ) - كما سبق في نحو : هذه أمتك هند .  
( وفي التعريف ) - كما سبق .

( والتنكير ) - نحو : مررت بإنسان رجل .

( خلافاً لمن التزم تعريفها ) - وقال الشلوبين : هو مذهب البصريين ، قال  
المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته . انتهى . وكما نقل الشلوبين نقل  
صاحب البسيط ، وزاد فقال : إن البصريين قالوا : لا يكون إلا بالمعارف ، ثم

خصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى نحو : زيدٌ أبي عمرو<sup>(١)</sup>، ونحوها كالألقاب ، وهو الأكثر في عطف البيان ؛ وبعضهم جعله في المعارف مطلقاً ، والقياس كونه بالمعارف والنكرات ، كذهب بعض الكوفيين . انتهى . وبعضهم نقله عن الفراء ، وبه قال الفارسيّ والزخشيّ ، فأجاز هؤلاء تعريفها وتنكيرها ، إلا أن أكثر<sup>(٢)</sup> النحويين ، كما نقل ابن عصفور ، على اشتراط تعريفها ، وعلى التنكير خرّج الفارسيّ « زيتونة » من ﴿ شجرة مباركة زيتونية ﴾<sup>(٣)</sup> على البيان ، وخرّجوا عليه أيضاً ﴿ من ماءٍ صديدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وكذا رد الأجناس النكرة على الأسماء في نحو : مررت بثوب خز ، وبياب ساج ، وأجازه ابن عصفور أيضاً .

( ولن أجاز تخالفها ) - وهو الزخشيّ ، أعرب ﴿ مقام إبراهيم ﴾<sup>(٥)</sup> عطف بيان من ﴿ آيات ﴾<sup>(٥)</sup> ، قال المصنف : وخالف إجماع البصريين والكوفيين به .

( ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع ، على الأصح ) - خلافاً لأكثر المتأخرين في اشتراط كونه مساوياً لمتبوعه أو أعم منه ، وقد أجاز سيبويه في : ذا الجمّة<sup>(٦)</sup> من : يا هذا ، ذا الجمّة ، أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلاً ، فالصحيح جواز كونه فائقاً ومفوقاً ومساوياً ، كما سبق في النعت .

( ويجوز جعله بدلاً ، إلا إذا قرن بأل بعد منادى ) - نحو : يا أخانا<sup>(٧)</sup>

(١) في ( غ ) : نحو : زيدٌ أبو عمرو - على الحكاية - والتحقيق على الإضافة .

(٢) سقطت من ( ز ) .

(٣) النور : ٣٥ : ﴿ يوقد من شجرة مباركة زيتونية ﴾ .

(٤) إبراهيم : ١٦ : ﴿ وَيُسْقَى من ماءٍ صديدٍ ﴾ .

(٥) آل عمران : ٩٧ : ﴿ فيه آياتٌ بيناتٌ مقام إبراهيم ﴾ .

(٦) قال الصبان ٢ / ٨٦ : قوله : ذا الجمّة بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب ، ولم يجعله نعتاً لأن

نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلى بأل .

(٧) في ( ز ) : يا أخا الحارث .

الحارث ، ويا رجل الحارث ، ويجوز في الحارث في المثال الثاني الرفع والنصب ، وإنما امتنع البدل في المسألة ، لأن ما فيه ال لا يدخل عليه حرف النداء لفظاً ولا تقديرأ ، والبدل على نية تكرار العامل أو نحوه .

( أوتبع مجروراً ، بإضافة صفة مقرونة بال ، وهو غير صالح لإضافتها إليه ) - كقوله :

٤١٠ - أنا ابن التَّارِكِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبهُ وقوعاً<sup>(١)</sup>

فبشر عطف بيان ، وليس بدلاً ، لامتناع : التارك بشر ، وعن الفارسيّ جواز كونه بدلاً ، فيحتمل في الثواني ما لا يحتمل في الأوائل ، فإن صلح لذلك جازت البدلية أيضاً نحو : أنا الضارب الرجل غلام القوم ، إذ يجوز : الضارب غلام القوم .

( وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى ، فإنه ينصب بعد منصوب ، وينصب ويرفع بعد مضموم ) - فخرج بقوله : أفرد ، ما إذا كان عطف البيان غير مفرد ، أي مضافاً ، فإنه يجب نصبه ، ويجوز كونه بدلاً نحو : يا زيد أبا عمرو ، ويا عبد الله أبا عمرو ، ومثال المفرد بعد منصوب : يا أخانا زيداً ، وبعد مضموم : يا غلام بشر ، وبشراً ؛ ويتعين العطف<sup>(٢)</sup> في نحو : هند ضربت الرجل

---

(١) في الدرر ٢ / ١٥٤ : هذا البيت من أبيات للمرار بن سعيد الفقعسيّ ، وفي شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٧ كما في معجم شواهد العربية : قاله المرار الأسيديّ ، وكذا في سيبويه ١ / ٩٣ ( ١٨٢ ) ، قال العيني : والشاهد في بشر ، فإنه عطف بيان عن البكريّ ، وليس ببدل ، لأنه في حكم تنحية المبدل ، فيكون التارك داخلاً على بشر ، ولا يجوز : التارك بشر ، كما لا يجوز : الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه ، يقول : أنا ابن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق ، والطيور مبتدأ وترقبه خبر ، والجملة حال من البكري ، وعليه يتعلق بوقوعاً المنصوب على التعليل ، أي ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(٢) زاد في ( ز ) : أيضاً .

أخاها ، وكذا مررت بهند<sup>(١)</sup> القائم الرجل أخوها<sup>(٢)</sup>، إذ في البدلية لزوم الخلو من الربط<sup>(٣)</sup>، وكذا يتعين في : زيد أفضل الناس ، الرجال والنساء ، أو النساء والرجال ، لامتناع : أفضل الرجال والنساء ؛ وقد غلطوا من قال : أنا أشعر الجن والإنس ، ويتعين أيضاً في نحو : يا أيها الرجل غلام زيد ، فمتنع البدلية ، لأنه ليس<sup>(٤)</sup> في تقدير جملتين ، والوصف<sup>(٥)</sup>، لأن ذا ال لا يوصف بمضاف لعلم .

( وجَعَلَ الزائد بياناً عطفياً أولى من جعله بدلاً ) - نحو : ﴿ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾<sup>(٨)</sup> .



---

(١) في ( د ) : بامرأة .

(٢) في ( غ ) : أخاها .

(٣) في ( د ) : من الرابط .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) أي ويمتنع الوصف .

(٦) إبراهيم : ١٦ .

(٧) المائدة : ٩٥ .

(٨) النور : ٣٥ .

## ٤٦ - باب البدل

هذا اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته تكريراً ، ونقل الأخفش أنهم يسمونه الترجمة والتبيين .

( وهو التابع ) - أي لفظاً أو تقديراً ، وهو التابع على الموضع نحو :

٤١١ - أَبْنِي لُبَيْنِي لَسْتُمْ بِي\_\_\_\_\_ إِلاَّ يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ<sup>(١)</sup>

ومثل هذا يأتي في غير البدل من التوابع ، حيث يراعى الموضع .

( المستقل بمقتضى العامل تقديراً ) - فأخرج النعت وعطف البيان والتوكيد ، واختلف في عامل البدل ، فالأكثر أن العامل مقدر معه ، وهو من جملة ثانية ، ولذا ظهر العامل في : ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾<sup>(٢)</sup> ،

(١) في نسخ التحقيق الثلاث : أبني سَلِم .. ، وفي سيويه :

ياأبني لُبَيْنِي لَسْتُمْ بِي ..

وفي الشرح بالحاشية قال : لستم .. والتحقيق من المقتضب والمراجع التي ذكرها الشارح المحقق بالحاشية ٤ / ٤٢١ : البيت لم ينسبه سيويه ولا الأعم ، ونسبه الزمخشري في الفصل ١ / ٢٠٣ إلى طرفه بن العبد ، وكذلك نسب إلى طرفه في شواهد الكشاف ص ٩٤ ، وذكر بعده بيتاً آخر ، كما ذكر ثالثاً في ص ٧٧ ، والبيت في ديوان طرفه مفرداً ص ٦٢ ، قال : ووجدت البيت أيضاً مطلع أبيات ثمانية لأوس بن حجر - ديوانه ص ٢١ - ٢٢ ، قال : وانظر ابن يعيش ٢ / ٩٠ - ٩١ ، قال : استشهد به سيويه ١ / ٣٦٢ ( ٢ / ٣١٦ ، ٣١٧ ) على نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه ، والتقدير : لستم يداً إلا يداً لا عضد لها ، قال : وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يعاب به ، كأنك قلت : لست إلا شيئاً لا يعاب به ، والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر : أبني لبيني .. البيت ، وقال الأعم : ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ، لأن ما بعد إلا موجب ، والباء مؤكدة للنفي . العضد قوم اليد وبشدها تشتد .. ولبيني اسم امرأة وبنو لبيني من بني أسد بن وائلة ، يعيرهم بأنهم أبناء أمة ، ولستم بيد أي أنتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها ، ويروى : مخبولة العضد ، والحبل الفساد .

(٢) الأعراف : ٧٥ .

﴿ من الذين فرقوا ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ لمن كان يرجو الله ﴾<sup>(٢)</sup> وهو في حرف الجر كثير متفق عليه ، ويجب في نحو : مررت بزيد به ، واختلف في إظهار الرفع والناصب ، والأكثر على المنع ، وقيل : يجوز ، واختاره ابن عصفور ، وعليه خرج : ﴿ اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهو قليل في الكلام ، وشرطه قيام قرينة تؤمن من اللبس ؛ وقال قوم منهم المبرد : ليس على التكرار ، بل العامل هو الأول ، وهو ظاهر قول سيويه ، واختاره ابن عصفور والمصنف في الشرح ، وأيد بإبدالهم المجرور من المجرور بلا إعادة خافض ، والفعل المنصوب من مثله ، والمجزوم من مثله بلا إعادة ، والجميع فصيح .

(دون مُتَّبِع<sup>(٤)</sup>) - أخرج المعطوف بيل ولكن ، لدخوله تحت المستقل المذكور ، ولكن بمتبع وهو بل ولكن .

(ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير) - فمثال الموافق : ﴿ الله الذي له ﴾<sup>(٥)</sup> في قراءة الجرّ ، ﴿ حدائق وأعناباً ﴾<sup>(٦)</sup> ، والمخالف بتعريفه : ﴿ صراط الله الذي ﴾<sup>(٧)</sup> ، وبتنكيره : ﴿ ناصية كاذبة ﴾<sup>(٨)</sup>

ولم يشترط البصريون في إبدال المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، اتحاد لفظ ، ولا وجود وصف ، ونقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم لا يبدلون النكرة من المعرفة ، إلا إن كانت من لفظ الأول ؛ ونسب بعض النحويين هذا

(١) الروم : ٢٢ .

(٢) الأحزاب : ٢١ ، والمتحنة : ٦ .

(٣) يس : ٢١ .

(٤) أي دون أداة إتباع .

(٥) إبراهيم : ٢ : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد . الله الذي له .. ﴾ .

(٦) النبأ : ٣٢ .

(٧) الشورى : ٥٣ .

(٨) العلق : ١٦ .



لنحاة بغداد ، وتقل عن الكوفيين أيضاً أنهم لا يفعلون ذلك وعكسه إلا بالشرط المذكور ؛ وكلام الكوفيين على خلاف هذا ، قال الكسائي والفراء في : ﴿ قتال فيه ﴾<sup>(١)</sup> أنه على نية عن ، وصرح بعن في قراءة عبد الله ، وأجاز الفراء في : ﴿ هارون أخي ﴾<sup>(٢)</sup> ، كونه مترجماً لـ وزيراً ، قال : فيكون نصباً للتكرير .

وتقل أيضاً عن الكوفيين والبغداديين اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة ، وتابعهم السهيلي وابن أبي الربيع ، وتقل عن بعض الكوفيين في إبدال النكرة من النكرة ، اشتراط وصف المبدلة ، ويدل للبصريين : ﴿ حدائق وأعناباً ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله :

٤١٢ - فألقت قناعاً دونه الشمس واتقت بأحسن موصولين : كفٌ ومعصم<sup>(٤)</sup> وقوله :

٤١٣ - فلا وأبيك خيرٍ منك إنني ليؤذيني التحمحم والصهيل<sup>(٥)</sup> ( ولا يُبدلُ مضمراً من مضمراً ) - نحو : رأيتك إياك .

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ .

(٢) طه : ٣٠ .

(٣) النبأ : ٣١ ، ٣٢ : ﴿ إن للمتقين مفازاً ، حدائق وأعناباً ﴾ .

(٤) في البيت شاهد للرد على بعض الكوفيين ، لاشتراطهم وصف المبدلة في إبدال النكرة من النكرة ، وهو يؤيد مذهب البصريين في عدم اشتراطهم ذلك ، وذلك في قوله :

☆ بأحسن موصولين : كف ومعصم ☆

(٥) في الخزانة ٢ / ٣٦٢ : على أن « خيرٍ » بالجرّ بدل من أبيك بتقدير الموصوف ، أي : رجل خير منك ، وهذا البديل بدل كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة : إذا كان البديل نكرة من معرفة يجب وصفها .. هذا على رواية الجرّ ، وفيه رواية أخرى وهي رفع خير ، قال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد : ومن روى : خيرٌ منك بالرفع فكأنه قال : هو خيرٌ منك ؛ والبيت لشمير بن الحارث الضبي . والتحمحم صوت الفرس إذا طلب العلف ، وصهيل الفرس صوته مطلقاً ، فهو من عطف العام على الخاص .

( ولا من ظاهر ) - نحو : رأيت زيداً إياه .

( وما أوهم ذلك جعل توكيداً ) - كالمثالين السابقين . قال المصنف : ومثلت بهما<sup>(١)</sup> جرياً على عادة المصنفين ، والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيداً إياه ، لم يسمع في كلام العرب ، نثره ونظمه ، ولو استعمل كان توكيداً ، وأما رأيتك إياك ، فسبق الكلام فيه ؛ وجعل الزمخشري من أمثلة البديل : مررت بك بك ، وهذا توكيد لفظي ، وإلا لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يختص به .

( إن لم يَفِدْ إضراباً ) - نحو : إياك إياي قصد زيدٌ ، وما مثل به من بديل المضر من المضر أو الظاهر ، هو بديل الشيء من الشيء ، وأما بديل الاشتال وبديل البعض فنحو : حَسُنَ الجارية أعجبتني هو ، وثلت التفاحة أكلتها إياه ، وحَسُنَ الجارية أعجبتني الجارية هو ، وثلت التفاحة أكلت التفاحة إياه ؛ وفيها ما تقدم ، وفي الصور خلاف من جهة الربط بتقدير البدلية ، فمن جعل البديل معمولاً لعامل المبدل منه أجاز ، ومن جعله على التكرير ، منهم من منع ، لخلوّ الخبر عن الربط ، ومنهم من أجاز نظراً إلى المعنى ، كما في : زيد نعم الرجل ، وأفهم كلام المصنف جواز إبدال ظاهر من مضر ، وستأتي المسألة .

( فإن اتحد معنى سمي بديل كل من كل ) - هكذا عبّر الجمهور ، ولا يطرد ، لوقوعه حيث لا يصدق ذلك ، نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد ﴾<sup>(٢)</sup> الله ﷻ ، والجيد أن يقال : بديل موافق من موافق ؛ وبعض المغاربة يقول : بديل الشيء من الشيء ، والمقصود إبدال لفظ من لفظ ، مع كونها لمعنى واحد ، إما حقيقة نحو : رأيت أخاك زيداً ، أو مجازاً نحو :

٤١٤ - أحبُّ رِيّاً ما حييتُ أبداً ولا أحبُّ غيرَ رِيّاً أحداً<sup>(٣)</sup>

(١) في ( ز ، غ ) : وتمثله بها .

(٢) إبراهيم : ٢٢١

(٣) لم أجده في مراجعي ، والشاهد فيه إبدال لفظ من لفظ ، مع كونها لمعنى واحد مجازاً في =

فأبدأ في معنى ما حييت تجوزاً .

( ووافق أيضاً في التذكير والتأنيث ) - نحو : رأيت<sup>(١)</sup> أخاك زيدا ، أو جاريتك هنداً .

( وفي الأفراد وضديه ) - وهما التثنية والجمع نحو : عرفت ابنيك الحمدَيْن ، وأصحابك الزيدَيْن .

( مالم يُقصد التفصيل ) - فلا يطابق نحو : « فأذن لها بنفسين : نفسٌ في الشتاء ، ونفسٌ في الصيف »<sup>(٢)</sup> ، قال :

٤١٥ - وكنتُ كذي رجلين : رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمان فشَلَّتْ<sup>(٣)</sup>  
وقد يقع التفصيل<sup>(٤)</sup> بلفظ بعض ، نحو : ضربت الناس ، بعضهم قائماً ،

---

قوله : ما حييت أبدأ ، فإن أبدأ في معنى ما حييت تجوزاً .

(١) في ( ز ) : ما رأيت أخاك زيدا ، وجاريتك هنداً ، وفي ( غ ) : رأيت أخاك زيدا ،

وجاريتك هند

(٢) « اشتكت النار إلى ربه .. فأذن لها بنفسين » الخ رواه البخاري ومسلم والترمذي عن أبي

هريرة - جامع الأصول ١١ / ١٤٦

(٣) في المقتضب ٤ / ٢٩٠ : فكنت كذي رجلين .. البيت بالفاء ، قال : يُنشد رفعاً وخفضاً ، وفي

الحاشية للشارح المحقق : استشهد به سيبويه ١ / ٢١٥ على أنه يجوز في رجل .. ورجل ... الجر على

الإبدال ، أو القطع بالرفع ، على قطع البدل بجعله خيراً لمبتدأ محذوف . وقدر البغدادي المبتدأ المحذوف

بقوله : هما ، فيكون الكلام جملة واحدة ، أو التقدير : إحداهما رجل صحيحة ، والأخرى رجل ..

فيكون الكلام جملتين ..

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٢٨ : قاله كثير عزة - ديوانه ١ / ٤٦٧ - واختلف

في معناه ، فقيل : تمى أن تشل إحدى رجليه ، وهو عندها ، حتى لا يرحل عنها ، وقيل : لما خاتته

عزة العهد فزلت عنه ، وثبت هو عليه ، صار كذي رجلين .. الخ وقيل إنه بين خوف ورجاء ، وقيل :

تمى أن يضع قلوبه فيمقى في حبيها ، فيصير كذي رجلين .. الخ ، وعطف الثانية على الأولى ، لأن

البدل منه مثني ، فوجب أن يؤتى باسمين ، وهذا يسمى بدل المفصل من الجمل .

(٤) في ( د ) : بدل التفصيل ، قال ابن هشام في المغني ٢ / ٤٧٢ : ويسمى بدل التفصيل .

وبعضهم قاعداً ، ولم يطابق أيضاً مع المصدر ، قال تعالى : ﴿ مفازاً ، حدائق وأعناباً ﴾<sup>(١)</sup>

( وقد يتحدان لفظاً ، إن كان مع الثاني زيادة بيان ) - كقراءة يعقوب : ﴿ وترى كُلَّ أمةٍ جاثيةً ، كُلَّ أمةٍ تُدعى إلى كتابها ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال ابن جني : أبدال الثانية من الأولى ، لأن الثانية ذكر سبب الجثو .

( ولا يُتبع ضمير حاضر ، في غير إحاطة ، إلا قليلاً ) - فالإحاطة نحو : ﴿ تكون لنا عيداً ، لأولنا وآخرنا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ونحو : أكرمتكم أصاغركم وأكبركم ، وأما غيرها فالبصريون ، إلا الأخفش ، على المنع ، والكوفيون على الجواز ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقول حميد :

أنا سيف العشيّة فاعرفوني حميداً قد تذرّيتُ السّناماً<sup>(٥)</sup> - ٤١٦

(١) النبأ : ٣١ ، ٣٢

(٢) الجاثية : ٢٨

(٣) المائدة : ١١٤

(٤) الأنعام : ١٢ : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لاريب فيه ، الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون ﴾

(٥) في خزنة الأدب للبغدادى ٥ / ٢٤٢ ( ٣٩٠ ) : وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة : أنا سيف العشيّة ... البيت ، قال : وحميداً بدل من ياء اعرفوني ، لبيان الاسم ، أو هو منصوب على المدح ، قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل : قال الزجاج : حميداً بدل من الياء ، وهذا لاحقة فيه ، لاحتمال أن يكون منصوباً بإضمار فعل على المدح ، كأنه قال : فاعرفوني مشهوراً ، وأناب قوله : حميداً مناب قوله : مشهوراً ، لكونه علماً .

وحميد يروى مصغراً ومكبراً ، وأنشد صاحب الصحاح بدله : جميعاً ؛ وتذرّيتُ السّنام بمعنى علوته من الذرّة والذرّوة ، بالكسر والضم ، وهو أعلى السّنام ، وحقيقة تذرّيتُ السّنام علوت ذروته ، ونسب يا قوت هذا البيت في حاشية الصحاح إلى حميد بن مجدل ، شاعر إسلامي ؛ وقال ابن الأعرابي : بَحْدَلُ الرَّجُلِ إِذَا مَالَ لِثَنَةً أَيْ لَحْمِ أَسْنَانِهِ ، وقال الأزهرى : البحدلة الحفة في السعي ... وحميد مضاف إلى جدّه ، لأنه حميد بن حريث بن مجدل من بني كلب بن وبرة ، وينتهي نسبه إلى قضاة .

فالذين بدل من ضمير الخطاب في : ﴿ ليجمعنكم ﴾ ، وحيداً بدل من الياء<sup>(١)</sup> ؛ وأفهم قوله : ضمير حاضر ، جواز ذلك مع الغائب كثيراً ، وهو كما ذكر ،  
ومنه

٤١٧ - على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لَضَنَّ بالماء حاتم<sup>(٢)</sup>  
فحاتم بدل من الهاء في : جوده ؛ وحكى سيبويه عن الخليل : مررت به  
المسكين .

( وَيُسَمَّى بدل بعض إن دل على بعض الأول ) - نحو : مررت بقومك ناسٍ  
منهم ؛ والبصريون يرون وقوع بعض الشيء ، على أقله ونصفه وأكثره ،  
والكسائي وهشام يوقعانه<sup>(٣)</sup> على ما دون نصف الشيء ، وقال ابن الأعرابي :  
العرب تسمى النصف بعضاً ، فعلى الأول يجوز : قبضت المال نصفه أو ثلثيه ، على  
أنه بدل بعض ، وعلى الثاني ليس من بدل البعض ؛ وشرط بعض المغاربة في بدل  
بعض صحة الاستغناء بالمبدل منه ، فيجوز لذلك : جدد زيد أنفه ، ويمتنع :  
قطع زيد أنفه .

( وبدل اشتغال ، إن باين الأول ، وصحَّ الاستغناء به عنه<sup>(٤)</sup> ) ، ولم يكن  
بعضه ( - فخرج بالمباينة البديل الموافق ، وبلاستغناء بدل الإضراب والغلط ،  
والقصد صحة الاستغناء بالأول ، وبالثالث بدل بعض ، وذلك نحو : عجبت من

(١) في قوله : فاعرفوني .

(٢) في شرح شذور الذهب ص ١٠٩ : وإبدال الظاهر من المضمرة فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر  
إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾ -  
الكهف : ٦٢ - فإن أذكره بدل من الهاء في أنسانيه ، بدل اشتغال ، ومثله : ﴿ ونرثه ما يقول ﴾ -  
مريم : ٨٠ ، وقول الشاعر : على حالة .. البيت ، إلا أن هذا بدل كل من كل . والشاهد هنا إبدال حاتم  
من ضمير الغيبة في جوده ؛ والبيت كما في معجم شواهد العربية للفرزدق ، قال : وليس في ديوانه ، وأنا لم  
أجده في نسخة صادر - بيروت - التي تحت يدي .

(٣) في النسخ الثلاث : يوقعونه ، فلعله سهو من النساخ .

(٤) سقطت من ( ز )

زيد ، حلمه أو قراءته ، ونحو : ﴿ عن الشهر الحرام ، قتال فيه ﴾<sup>(١)</sup> ، ودُعِيَ زيداً إلى الطعام ، أكله ، و ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ ، النَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ ولا بد من صحة الاستغناء بالأول ، فلو كان الملابس لا يغني عنه الأول كالأخ والعم ، وجيء به بدلاً ، فهو بدل إضراب أو غلط ، قاله المصنف ، وحكى البصريون عن الكوفيين إجازة : مررت بزيدٍ ائنه ، كما جاز : سلب<sup>(٣)</sup> زيدٌ ثوبه ، وخطؤوهم في ذلك ، للفرق ، بأن في سلب دلالة على المسلوب .

( وبدل إضرابٍ أو بداءٍ ، إن باينَ الأولَ مطلقاً وقصدًا ) - عنى بمطلقاً أنه ليس موافقاً ولا ملاسماً بوجه ؛ فخرج بدل الشيء ، وبدل بعض وبدل اشتمال ؛ وخرج بقصداً بدل الغلط ؛ وهذا البديل يجري مجرى المعطوف بيل ، ويقال له : بدل الإضراب ، وبدل البداء نحو : أعط السائلَ رغيفاً درهماً ، أمرت برغيف ثم رقّ قلبك فأضربت وأبدلت الدرهم ، ولو جيء ببيل لحسن ، لكن يزول اسم البديل ، ومنه ما حكى أبو زيد : أكلت لحمًا سمكاً تماً ، وأنكره بعضهم ، ويجعل هذا على حذف العاطف ؛ ويشهد لصحته قوله عليه السلام : « إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرين »<sup>(٤)</sup> وقد ذكر سيبويه بدل البداء .

( وإلا فبديل غلط ) أي وإلا يقصد ، بل قصد الثاني فقط نحو : مررت برجل حمار ، أردت أن تقول : مررت بحمار ، فغلطت أو نسيت ، ذكره سيبويه ، وقال خطّاب الماوردي : لا يوجد هذا في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقال : إنه عني بطلب ذلك في الشعر والكلام فلم يجده ، وإنه طالب به غيره فلم يعرفه ؛ وقال ابن السيد وغيره إنه وجد في الشعر ، وجعلوا منه قول ذي الرمة :

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ ؟

(٢) البروج : ٤ ، ٥

(٣) في ( ز ، غ ) : سرق ، وفي التعليق قال : وخطؤوهم في ذلك ، للفرق ، بأن في سلب دلالة على

المسلوب . (٤) أحمد ٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١

٤١٨ - لمياء ، في شفتيها حَوْوَةٌ لَعَسٌ وفي اللّثات وفي أنيابها شَنَبٌ<sup>(١)</sup>

فالحوة السوداء ، واللّعس سوادٌ مُشَرَّبٌ بحمرة ، وخرج على التقديم والتأخير ،  
أي في شفتيها حمرة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب ، وأيد بأن ذا الرمة  
يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، وقال المبرد : لا يأتي في كلام مستقيم ، بل  
في لفظ الغلاط .

( ويختص بدلا البعض والاشتغال باتباعها ضمير الحاضر كثيراً ) - نحو :

٤١٩ - وهم ضربوك ذات الرأس حتى بدت أم الدماغ من العظام<sup>(٢)</sup>

ونحو

٤٢٠ - ذريني إن أمرك لن يُطاعا وما ألفتيني حامي مُضاعا<sup>(٣)</sup>

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ١٢٧ : قاله دو الرمة غيلان - ديوانه ٥ / -  
ولمياء فعلاء من اللّمي بالفتح ، وهي سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن ، وارتفاعة على أنه خبر  
مبتدأ محذوف أي هي لمياء ، وحوةٌ مبتدأ خبره في شفتيها ، وهو حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد ،  
والشاهد في لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة في باطن الشفة ، واحتج به على المبرد في دعواه أن  
بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقاً ؛

وفي الدرر ٢ / ١٦٢ : استشهد به على أن بدل الغلط يكون في الشعر كالمثال في البيت ، وعلة منعه  
أن الشعر يقع في الغالب عن ترؤ .. قال في الهمع : ورد بأنه من باب التقديم والتأخير ، وتقديره : في  
شفتيها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب ، وهذا التأويل نسبة أبو حيان لأحمد بن عبد النور  
المالقي ، وفيه أيضاً قبل هذا : وتأول المانعون ذلك ، فقال أبو بكر بن خطاب : اللعس مصدر وصفت  
به الحوة تقديره : حوة لعساء ، كما تقول : حكم عدل ، وقول فصل ، أي عادل وفاصل ، وقد رد هذا  
التخريج في البيت لأن النعت لم يستقر فيه أن يغير المنعوت عن معناه ، إنما يقر المنعوت على دلالاته ،  
ويزيده بياناً .

(٢) في ( ز ) : أم العظام من الدماغ ؛ وهذا البيت شاهد على جواز الإبدال من ضمير المخاطب في  
قوله : ضربوك ذات الرأس ، حيث أبدل ذات الرأس من ضمير المخاطب في : ضربوك .. قال ابن جني :  
إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتغال ، نحو قولك : عجبت  
منك عقلك ، وضربتك رأسك ؛ ومن أبيات الكتاب في ذلك : ذريني .. البيت .

(٣) في سيبويه ١ / ٧٨ ( ١٥٦ ) : وقال رجل من بجيللة أو خثعم ... وفي العيني ، كما في معجم =

وأفاد بذكر الاختصاص أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب يكون فيها<sup>(١)</sup> ،  
وفي بدل الشيء نحو : مررت به أبي عبد الله ، وقد سبق ذلك ، ونحو : زيد  
عجبت منه حسنه ، والقوم ضربت وجوهها أولها .

( وبتضمّن ضمير أو ما يقوم مقامه ) - نحو : ضربت زيدا رأسه ، وأعجبتني  
الجارية حسنها ؛ ويُقدّر الضمير للدلالة نحو : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> أي  
منهم ، ويقوم آل مقام الضمير ، ومنه : ﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

( فصل ) : ( الممثل في بدل الاشتال هو الأول ) - هذا مذهب الفارسي  
والرمانى وخطاب الماوردي .

( خلافاً لمن جعله الثاني ) - وهو قول الفارسي في الحجة .

( أو العامل ) - وهو قول المبرد والسيراfi وابن<sup>(٤)</sup> خروف ؛ قال المصنف :

والصحيح الأول ، والآخران لا يطردان ؛ فن الاشتال : أعجبتني زيداً كلامه ،

---

شواهد العربية نسبه إلى عدي بن زيد العبادي ، وكذلك في الدرر ٢ / ١٦٥ - قال : استشهد به على إبدال  
الظاهر من ضمير الحاضر ، لما أفاد الاشتال ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ، على أن قوله : حلمي  
بدل اشتال من ياء المتكلم قبله ؛ ورواية رضي : إنَّ حكك ... قال ابن جني في إعراب الحماسة : إنما  
يجوز البديل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، إذا كان بدل بعض أو بدل اشتال ، كما في البيت ..  
وقوله : ذريتي خطاب لامرأته ، أي اتركيني ودعيني ، وجملة : إن أمرك .. مستأنفة للتعليل ،  
وما ألفتني ... معطوفة على الجملة المستأنفة ؛ وروى العيني : ولا ألفتني ، والتاء فاعل ألفت ، والنون  
للوقاية ، والياء مفعول ، وحلمي بدل من الياء ، ومضاعفاً مفعول ثانٍ لأنفى ، يقول لها : ذريتي من  
عذلك ؛ فإني لأطيع أمرك ، ولا وجدتي سفيهاً مضياً حلمي ، وعقلي يأمرني بإتلاف مالي في اكتساب  
الحمد

(١) أي في بدل البعض وبدل الاشتال .

(٢) آل عمران : ٩٧ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾

(٣) البروج : ٥ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ .

(٤) في ( د ) : وابن جني .



والثاني غير مشتمل على الاول ، ومنه : ﴿ قتالٍ فيه <sup>(١)</sup> ﴾ والعامل غير مشتمل على  
البدل ، كذا قال ، وفي الثاني نظر .

( والكثير كون البدل معتمداً عليه ) - نحو : إنَّ هنداً حُسْنُهَا فَايِقْ ، وإنَّ  
زيداً نَجَابَتُهُ بَيِّنَةٌ ، وإنَّ زيدا عينه حسنة ، وإنَّ هنداً طَرْفُهَا غَنَجٌ ، وقال  
تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> في قراءة  
من نصب <sup>(٣)</sup> ، فمسوودةٌ حال من البدل ، وكلُّ اسم صحَّ كونهُ بدلاً ، وكونه مبتدأ  
خبره ما بعده ، فالرفع بالابتداء أقيس ، قاله سيويوه ، وقال : إنه الأكثر في  
كلامهم ، ومنه : ﴿ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> بالرفع ، قراءة السبعة .

( وقد يكون في حكم الملقى ) - كقوله :

٤٢١ - إن السيف ، غُدُوها ورواحها تركت هوازنَ مثلَ قرنِ الأعضب <sup>(٤)</sup>

جعل الخبر للسيف ، وألغى البدل ، ولولا ذلك لقال : تركا .

---

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾

(٢) الزمر : ٦٠

(٣) في ( غ ) : في قراءة من نصب « مسودة » حالاً من البدل .

(٤) في الخزانة : ٥ / ١٩٩ الشاهد : ٣٧١ - قال : قوله : غُدُوها بدل من السيف ؛ قال المبرد في

الكامل : هو بدل اشتغال ، وقد روعي المبدل منه في اللفظ ، بإرجاع الضمير إليه من الخبر ، ولم يُرَاعَ  
البدل ، ولو روعي لقال : تركا بالثنية . وهذا أيضاً كلام أبي علي في إيضاح الشعر ، وفيه أنه يحتمل أن  
نصب غُدُوها على الظرف ، وكأنه قال : إن السيف وقت غدوها ورواحها .

وهوازن أبو قبيلة ، والأعضب ، ياهمال العين ، قال صاحب العباب : العَضْبَاءُ الشاةُ المكسورة القرن  
الداخل ، وهو المشاش ، ويقال : هي التي انكسر أحد قرنيها ، وقد عَضِبَتْ بالكسر ، وكبش أعضب  
بَيْنَ العَضْبِ . والشاهد من قصيدة للأخطل - ديوانه : ٢٨ -

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٣ / ١٣٢ قال الصبان : قوله : تركت - في البيت - فيه  
الشاهد ، فإنه خبر ، أنه اعتماداً على المبدل منه ، والأعضب ولد البقرة إذا طلع قرنه ، وقيل ما كسر  
قرنه ، وهو أنسب بالمقام .

( وقد يُستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ) - نحو : أحسن إلى الذي صحبت زيداً ، بنصب زيداً بدلاً من الهاء المقدرة ، أي صحبته ، ويُجرُّ بدلاً من الذي ، ويرفع خبر مبتدأ<sup>(١)</sup> ؛ وقال السيرا في غيره : ينوى بالبدل حلوله محل المبدل منه ، وفرع على ذلك أنه لا يحسن : جاء الذي ضربت سعيداً ، بنصب سعيداً ، بدلا من الهاء المقدرة ، وضعف بأن البدل من جملة أخرى .

( ويُقرن البدل بهمزة الاستفهام ، إن تضمن متبوعه معناها ) - نحو : كيف زيدٌ ؟ صحيح أم سقيم ؟ ومن في الدار ؟ أزيد أم عمرو ؟ ومتى تجيء ؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت ؟ . واقتضى كلامه أنه إن صرح بالأداة لم يقرن نحو : هل أحد جاءك ؟ زيداً أم<sup>(٢)</sup> عمرو ؟ واسم الشرط كاسم الاستفهام ، فيقرن البدل بإن نحو : متى تقم ، إن ليلاً أو نهاراً أقم ، ومن تضرب ، إن رجلاً أو امرأة أضرب .

( وقد تبدل جملة من مفرد ) - نحو : عرفت زيداً أبو من هو ، فالجملة بدل من زيد ، أي أبوته ؛ وفي البسيط منع إبدال الجملة من المفرد ، وفي المثال المذكور قولان آخران : الحالية والمفعولية ، بتضمين عرفت معنى علمت المتعدية إلى اثنين وخرج على إبدال الجملة من المفرد قوله :

٤٢٢ - لقد كلمتني أم عمرو بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر<sup>(٣)</sup>

( ويُبدلُ فعلٌ من فعلٍ موافق في المعنى ، مع زيادة بيان ) - نحو :

(١) زاد هنا في ( د ) : محذوف .

(٢) في ( ز ) : أو عمرو .

(٣) في المعنى : ٢ / ٤٥٦ شاهد : ٦٩٦ : لقد أذهلتني ، وفي النسخ الثلاث : لقد كلمتني ..

قال ابن هشام في باب : ما افترق فيه عطف البيان والبدل : الثالث : أنه - أي عطف البيان - لا يكون جملة ، بخلاف البدل .. وهو أصح الأقوال في : عرفت زيداً أبو من هو . وقال : لقد أذهلتني أم عمرو - البيت . والشاهد في قوله :

بكلمة : أتصبر ... الخ حيث وقعت جملة أتصبر بدلاً من كلمة . ولا يعرف قائله .

﴿ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ <sup>(١)</sup> ﴾ ، وفي البسيط : اتفقوا على بدل الشيء ، وأما الاشتغال فقليل : ممتنع ، والفعل لا يشتمل على الفعل ، وقيل جائز ، ومنه : ﴿ يضاعفُ له العذاب <sup>(١)</sup> ﴾ ، وبدل الغلط أجازه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيه ، وبدل البعض ممتنع ، فالفعل لا يتبعض .

( وما فُضِّلَ بِهِ مذكورٌ ، وكان وافيًا ، ففيه البدلُ والقطعُ ) - نحو : مررت بالرجال : زيد وعمرو وخالد ، وثلاثة : قرشيّ وتميميّ وأسديّ . والمراد بالوافي ما يصح إطلاقه على المذكور ؛ وجاز القطع في هذا كما جاز في الواحد نحو : مررت بزيد أخيك ، نص سيبويه على جواز الإبدال فيه والقطع ، وكذلك الأخفش ، وهو قبيح عند أصحابه ، إلا في الطول نحو : ﴿ بِشْرٌ مِنْ ذلِكَ النارِ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

( وإن كان غير وافيٍ تعيّن قطعه ، إن لم يُنَوَّ معطوفٌ محذوفٌ ) - كما في الحديث : « اجتنبوا السبعَ الموبقات : الشركُ بالله ، والسحر <sup>(٣)</sup> ... » أي منهم ، وكذا : ﴿ مقامُ إبراهيمَ <sup>(٤)</sup> ﴾ أي منها ، ولقيت ثلاثة : زيدٌ وعمرو ، أي منهم ؛ والبدل ممتنع ، إلا إذا نَوِيَ معطوفٌ محذوفٌ ، كما في الخبر المذكور ، من رواية : « اجتنبوا السبعَ الموبقات : الشركَ بالله ، والسحر .. » بالنصب على تقدير : وأخواتها ، لما ثبت في الخبر ، أن الموبقات سبع ، واقتصر على اثنتين هنا ، تنبيهاً على أنها أحق بالاجتناب .

( ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعمة ، ثم يعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم

(١) الفرقان : ٦٩ : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴾

(٢) الحج : ٧٢ : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ ؟ النارُ وَعِدها اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

(٣) أخرجه البخاري في ٧٦ كتاب الطب ، : ٤٨ باب الشرك والسحر من الموبقات .

(٤) آل عمران : ٩٧ : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ، مقامُ إبراهيمَ ﴾ .

بالبدل ، ثم بالنسق ) - نحو : مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل  
آخر ، وذلك لأن النعت كجزء من متبوعه ، وعطف البيان جار مجراه ،  
والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت ، والبدل تابع كلا تابع ، لأنه  
كالمستقل ، وآخر النسق لتخلل الواسطة<sup>(١)</sup> .

☆ ☆ ☆

---

(١) أي أداة العطف .

## ٤٧ - باب المعطوف عطف النسق

الكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة .  
( وهو المَجْعول تابِعاً بأحد حروفه ) - أي حروف العطف ، وبالقيّد خرج ما  
عدا عطف النسق من التواضع .

( وهي : الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا ) - وفي حتى وأم خلاف ،  
أهما من حروف العطف أم لا ؟ وسيأتي ذكره .

( وليس منها لكن ، وفاقاً ليونس ) - فهي عنده للاستدراك لا للعطف ،  
والعطف بما قبلها من واو ، ولم يسمع من كلام<sup>(١)</sup> العرب استعمالها بغير واو  
فتقول : ما قام زيدٌ ، ولكن عمرو ، وقول النحويين : لكن عمرو ، من كلامهم لا  
من كلام العرب .

وقيل : لكن عاطفة ، ولا تجوز الواو حينئذ ، وهو قول أكثر النحويين ،  
ومنهم الفارسيّ ، وقيل : عاطفة ، ولا بد من الواو ، وهي زائدة ، واختاره ابن  
عصفور ، وحمل عليه مذهب سيبويه والأخفش ؛ وقيل : عاطفة ، وأنت في الواو  
بالخيار ، قاله ابن كيسان ، وعلى أن العطف للواو ، قيل : من عطف المفرد ،  
وهو قول الأكثرين ، وقيل : من عطف الجملة ، والتقدير : ولكن قام عمرو ،  
واختاره المصنف .

( ولا إمّا ، وفاقاً له ولا بن كيسان وأبي عليّ ) - خلافاً للرّمانيّ ، والكلام

---

(١) في د : من لسان العرب

في<sup>(١)</sup> الثانية نحو : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، والعطف عند الأوّلين للواو ؛ وأطلق عليها سيويه العطف توسّعاً ، إذ كانت صاحبة المعنى ، ومخرجة للواو عن الجمع ، وأمّا :

لا تتلفوا أبالكُم أيّنا لننا أيّنا لكم<sup>(٢)</sup> - ٤٢٣ -

فلا حجة فيه على أن العطف لإمّا ، لأنه من الضرورات النادرة ، والقائل إنها تعطف ، لا يرى إخلاءها من الواو قياساً على هذا البيت<sup>(٣)</sup> .

( ولا إلّا ، خلافاً للأخفش والفراء ) - وجعل الأخفش من ذلك :

﴿ إلا الذين ظلموا منهم ، فلا تخشوهم<sup>(٤)</sup> ﴾ ، والفراء : ﴿ إلا ما شاء ربك<sup>(٥)</sup> ﴾ في الآيتين .

وخرجت الأولى على أن الذين مبتدأ خبره فلا تخشوهم ، وإلا بمعنى لكن ، وإلا ما شاء على الاستثناء ، فلاهل النار أنواع من العذاب غير النار ، ولأهل الجنة أنواع من النعيم غير الجنة .

(١) زاد هنا في ( د ) : إمّا

(٢) في الدرر : ٢ / ١٨٢ برواية : لا تفسدوا أبالكُم .. قال : استشهد به - أي السيوطي في مع الهوامع - على أن ميم أمّا الأولى تبدل ياء ، مع فتح الهمزة أو كسرهما ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وربما استغنى عن واو أمّا ، قال الراجز :

لا تفسدوا أبالكُم ... البيت ، بفتح الهمزة ؛ وإبدال الميم ياء ، وسيأتي في الذي بعده :

يأليتا أمّا شالت نعامتها أيما إلى جنّة أيما إلى نار - ٤٢٤ -  
أن ذلك مقيد بتخفيف أمّا ، أي حذف الواو ، وأبال جمع إبل ، والإبل اسم جمع ، وفي القاموس أنه واحد يقع على الجمع ، والصحيح أنه اسم جمع ، لأنه لا يقال للجمل الواحد إبل ، قال ! ولم أعثر على قائله .

(٣) سقطت من ( ز ، غ )

(٤) البقرة : ١٥٠ والمائدة : ٣

(٥) هود : ١٠٧ ، ١٠٨

( ولا ليس ، خلافاً للكوفيين ) - وكذا حكاه عنهم النحاس وغيره ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ؛ وهي كَ لَآ في العطف ، فيقولون : قام زيدٌ ليس عمروٌ ، كما يقال : لا عمرو ، وفي صحيح البخاري ، من قول أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه :

بأبي شبيهه بالنبيِّ ليس شبيهه بـ\_\_\_\_\_ة بعليِّ  
كذا ثبت برفع شبيهه ، وخرج على أن ليس على باها ، والخبر محذوف ، أي  
ليسة .

( ولا أي ، خلافاً لصاحب المستوفى )<sup>(١)</sup> - وهو مذهب الكوفيين<sup>(٢)</sup> نحو :  
هذا الغضنفرُ رأى الأسدُ ، وخرج على أن أيُّ حرف تفسير ، وما بعدها عطف  
بيان ، ويوضح أنها غير عاطفة اطراد حذفها ؛ وأثبت هشام العطف بكيف بعد  
النفي نحو : ما مررت بزيد ، فكيف عمرو<sup>(٣)</sup> ، حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ،  
وقال سيويوه في : مامررت<sup>(٤)</sup> بزيد فكيف أخيَّة : هذا رديء لا يتكلم به  
العرب ؛ وأثبت الكسائيُّ العطف بلولا ومتى نحو : مررت بزيد ، فلولا عمرو أو  
فتى عمرو ، وأباه الفراء كالبصريين ؛ وأثبت الكوفيون العطف بأين وهلا ،  
مستدلين بقول العرب : هذا زيدٌ فأين عمرو ، ولقيت زيدا فأين عمراً ، وجاء  
زيدٌ فهلا عمرو ، وحكى بعضهم عن البغداديين أن كيف وهلاً وأين من أدوات  
العطف .

( فالسته الأوائل تشرك لفظاً ومعنى ) - قيل : هذا<sup>(٥)</sup> هو الصحيح ،  
والأكثر على أن أم وأو تشركان لفظاً لا معنى ، وهو ضعيف ، فقائل : أزيدٌ في

(١) أبو سعيد علي بن مسعود

(٢) زاد هنا في ( د ) : والمبرد

(٣) في ( د ) : بعمرو

(٤) في ( ز . غ ) : مررت .

(٥) في ( ز . غ ) : هذا هو الصحيح

الدار أم عمرو؟ كل منهما عنده مشارك للآخر في جواز ثبوت الحكم له ونفيه عنه ، وكذلك أو فيما يجاء بها له من شك أو غيره .

( وبل ولا ، لفظاً لا معنى ) - نحو : ما قام زيدٌ بل عمرو ، وجاء زيدٌ لا عمرو .

( وكذا أم وأو ، إن اقتضياً<sup>(١)</sup> إضراباً ) - كما سيأتي بيانه .

( وتنفرد الواو بكون مُتَّبِعِهَا في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلّة ) - وهذا كلام مخالف لقول الناس ، فسيويوه وأكثر النحويين على أنها محتملة للمعاني الثلاثة ، ولا توجب الواو تقدم المتقدم ولا غيره ؛ وحكى السيرافي وغيره إجماع أهل البصرة والكوفة على ذلك ، لكن ليس الأمر على ذلك ، فذهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان ، فالمتقدم لفظاً هو المتقدم في الزمان ، وممتنع عندهم تقديم المؤخر ، والصواب خلافه ؛ وقرأ بعض فصحاء العرب عند عمر بن عبد العزيز ، فقدمَ آخرَ الزلزلة على ما قبله ، فقال عمر : يقدم الله الخَيْرَ وتؤخره ؟ فأنشد :

٤٢٥ - خدا بطن هرشی أو قفاها فإنا كلا جانبي هرشی لهن طریق<sup>(٢)</sup>

يعني أن التقديم والتأخير سواء ، هكذا رد هذا المذهب ، وفيه بحث ظاهر .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : إن اقتضت

(٢) قائله عقيل بن علقمة في قصة أوردتها صاحب الخزانة : ٢ / ٢٧٨ ( ٤ / ٤٨٣ ) برواية : خذوا وأورده صاحب الكشاف - الزمخشري - في تفسير الزلزلة ، وهرشي بالفتح والقصر ثنية في طريق مكة ، حرسها الله ، قريبة من الجحفة ، يَرى منها البحر ، وهذا مثل في التخيير ، وله رشي طريقان ، من سلك أيها شاء أصاب ، وضمير لهن للإبل ، والمعنى : يا صاحبي سيرا في بطن هذه الثنية أو قفاها ، أي أمامها أو خلفها ، فإن كلا جانبيها طريق للإبل ، كأنه ظن أن التقديم والتأخير في هذا المقام لا يضر ، وهو غفلة عن المزاي القرآنية .



والوجه الاعتماد على نقل الحذاق من أئمة اللغة ، أنها لا تفيده<sup>(١)</sup> بعينه ، بل بواسطة الاستقراء ، وقائلو ذلك أعلم وأثبت من المخالفين ، وليس لمن خالف ما فيه رُوح .

( وبِعَدَمِ الاستغناء عنها في عطف ما لا يُستغنى عنه ) - نحو : هذان<sup>(٢)</sup> زيد وعمرو ، وإن إختوك زيدا وعمراً وبكراً لنجباء<sup>(٣)</sup> ، وسواء عبد الله وبشر ، وأجاز الكسائي في : ظننت عبد الله وزيداً مختصمين ، ثم والفاء وأو ، وأوجب البصريون والفراء الواو ، وقال الفراء : رأيت رجلاً يقول : اختصم عبد الله فزيد .

( ويجوز أن يعطف بها بعض متبوعها تفضيلاً ) - نحو : ﴿ وجبريل وميكال ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ والصلاة الوسطى ﴾<sup>(٥)</sup> ، وزعم الفارسي وابن جنبي أن المعطوف عليه أريد به غير المعطوف .

( وعامل مضر<sup>(٦)</sup> على عامل ظاهر ، يجمعها معنى واحداً ) - نحو : ﴿ تَبَوَّأُوا الدارَ وَالْإِيمَانَ ﴾<sup>(٧)</sup> أي اعتقدوا الإيمان ، لأن في تَبَوَّأُوا واعتقدوا معنى لازماً<sup>(٨)</sup> ، وكذا قوله :

☆ وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَ<sup>(٩)</sup> ☆

- ٤٢٦ -

(١) أي لا تفيد الترتيب .

(٢) في ( غ ) : هذا زيد وعمرو .

(٣) في ( د ) : نجباء ، وفي ( غ ) : النجباء .

(٤) البقرة : ٩٨ ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال ﴾ ..

(٥) البقرة : ٢٣٨ : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ .

(٦) أي ويجوز أن يعطف بها عامل مضر ... الخ .

(٧) الحشر : ٩ : ﴿ والذين تبوأوا الدار والإيمان ﴾ .

(٨) في ( د ، ز ) : لازماً .

(٩) وصدرا البيت : ☆ إذا ما الغايات برزن يوماً ☆

أي وكحلن العيوناً ، إذ يجمعها معنى حسنٌ . وهذان مذهبان في المسألة  
جمعها المصنف ، أحدهما إضمار عامل موافق ، والثاني تضمين الأول معنى يصلح  
للمعولين .

( وإن عطفت على منفي غير مستثنى ، ولم تقصد المعية ، وليتها  
لا مؤكدة ) - نحو : ما قام زيدٌ ولا عمرو ؛ فبذكر لا ، يُعلم نفي القيام عنها  
مطلقاً ، أي في حال افتراق واجتماع ، ولو تركت لاحتل إرادة نفي الاجتماع  
فقط .

واحترز بغير مستثنى من : قاموا إلاً زيداً وعمراً ، فلا يجوز : ولا عمراً ،  
وإن كان معنى إلاً زيداً لا زيداً ، لكن لا تعرض فيه ذلك اللبس ، فاستغنى  
عنها ، بخلاف المثال الأول ، ومثله : ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي  
تقربكم ﴾<sup>(١)</sup> .

( وقد تليها<sup>(٢)</sup> زائدة إن أمن اللبس ) - وهو عند فهم المعية ببعض الجملة ،

---

= وفي الإنصاف ٢ / ٦١٠ ش ٣٩٢ : والبيت من كلام الراعي النيري ، واسمه عبيد بن حصين ،  
وبرزن ظهراً ، وزججن دقن ، رجل أزج وامرأة زجاء ، ومحل الاستشهاد في قوله : والعيون ، فإن  
ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على الواجب ، مع أن العامل في المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط  
على المعطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل مثلاً ، ومن أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات  
من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت العيون على الواجب مع بقاء معنى زججن على معناها  
الأصلي ، بل ذهبوا إلى أحد طريقتين : الأولى : أن يكون قوله : العيوناً مفعولاً به لفعل محذوف  
يناسبه ، وكأنه قال : زججن الواو قد عطفت العيون ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ،  
والثاني : أن يتوسع في معنى زججن فتجعل بمعنى حسنٌ أو جملن ، مما يصح أن يتسلط على المعطوف  
والمعطوف عليه ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد .

(١) سبأ : ٣٧ .

(٢) أي لا .

وتكون لا زائدة لتأكيد النفي السابق ، نحو : ﴿ ولا الميئ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
﴿ ولا النور ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ ولا الحرور ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ ولا الأموات ﴾<sup>(٤)</sup> .

( ويقال في : ثُمَّ فَمَّ وَثُمْتُ وَثُمْتُ ) - فأبدلوا من التاء فاء ، كما قالوا في  
جدث جدف ، وألحقوا ثَمَّ التاء ساكنةً ومتحركة ، كما تلحق بِرَبِّ ، قال  
الأسود<sup>(٥)</sup> بن يعفر :

٤٢٧ - بُدِّلْتُ شَيْباً قَدْ عَلَا لِمَتِّي      بعد شباب حسنٍ مُعْجَبٍ  
صَاحِبْتُهُ ثُمَّتَ فَارِقْتُهُ      ليت شباباً زال لم يذهب<sup>(٦)</sup>  
( وتشركها الفاء في الترتيب<sup>(٧)</sup> ، وتنفردُ ثَمَّ بالمهمله<sup>(٨)</sup> ) -

( والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالباً ) - نحو : ﴿ فتاب عليه ﴾<sup>(٩)</sup> ،  
﴿ ففضى عليه ﴾<sup>(١٠)</sup> ، ﴿ فاستغفر ربّه ﴾<sup>(١١)</sup> .

(١) غافر : ٥٨ : ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا الميئ ﴾ .

(٢) فاطر : ١٩ ، ٢٠ : ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ﴾ .

(٣) فاطر : ٢١ : ﴿ ولا الظل ولا الحرور ﴾ .

(٤) فاطر : ٢٢ : ﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾ .

(٥) من شعراء المفضليات ص ٤٤٥ وما بعدها ، قال صاحب المفضليات : هو الأسود بن يعفر بن  
عبد الأسود بن جندل بن نهشل ، وإليه نسبته : النهشليّ .. ولم أعر على هذين البيتين ضمن مختاراته  
بالمفضليات ، وفي الخزانة ١ / ٤٠٦ : وهو شاعر مقدّم فصيح من شعراء الجاهلية ، ليس بمكثّر .

(٦) الشاهد في قوله : ثُمَّتَ فَارِقْتُهُ ، حيث ألحقت التاء بثمّ .

(٧) هذه العبارة من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد سقطت من نسخ التحقيق الثلاث إلى  
قوله : بالمهمله ، ولم يتعرض لها الشارح ، وقد زاد في إحدى نسخ التسهيل بعد قوله : في الترتيب :  
( وليست كالنواو في عدم الترتيب ، خلافاً لبعض النحويين ) .

(٨) آخر العبارة التي سقطت من نسخ الشرح .

(٩) البقرة : ٢٧ : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ ، طه : ١٢٢ : ﴿ ثم اجتباه ربه

فتاب عليه ﴾ .

(١٠) القصص : ١٥ : ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ .

(١١) ص : ٢٤ : ﴿ وظن داود أنما فتناه ، فاستغفر ربه ﴾ .

( وقد يكون معها مهلة ) - نحو : ﴿ فتصبح الأرض مُخَضَّرَةً ﴾<sup>(١)</sup> .  
 ( وتنفرد<sup>(٢)</sup> أيضاً بعطف مفضل على مجمل ، متحدتين معنى ) - نحو :  
 ﴿ فقالوا : أرنا الله جهرة ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ فجعلناهن أبقاراً ﴾<sup>(٤)</sup> .  
 ( وبتسوية الاكتفاء بضمير واحد ، فيما تضمن جملتين من صلة ) - نحو :  
 الذي يطير ، فيغضب زيد ، الذباب ، والذي تقوم هند ، فيغضب ، عمرو .  
 ( أو صفة ) - نحو : مررت برجل يبكي ، فيضحك عمرو ، وبامرأة يبكي  
 زيد فتضحك<sup>(٥)</sup> .

( أو خبر ) - نحو : خالد يقوم ، فيقعد عمرو ، وهند يقوم عمرو فتقعد .  
 ولو جيء في هذه المسائل بغير الفاء لم يجز ، لأن الفاء بما فيها من السببية تجعل  
 ذلك كلاماً واحداً نحو : الذي إن يطير فيغضب<sup>(٦)</sup> زيد الذباب .

( وقد تقع موقع ثَم ) - نحو : ﴿ فخلقنا العلقة مُضَغَّةً ، فخلقنا المضغة  
 عظماً ، فكسونا العظام لحماً ﴾<sup>(٧)</sup> . ومذهب جمهور البصريين أن الفاء ترتب  
 مطلقاً ، وقال الجرمي : إلا في الأماكن والمطر ، فيقال : عفا مكان كذا فكان  
 كذا<sup>(٨)</sup> ، ونزل المطر بمكان كذا فكان كذا ، وإن كان الوقت واحداً ؛ وأثبت

(١) الحج : ٦٣ : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً ، فتصبح الأرض مُخَضَّرَةً ﴾ .

(٢) أي الفاء .

(٣) النساء : ١٥٣ .

(٤) الواقعة : ٣٦ .

(٥) في ( غ ) : يضحك زيد فتبكي .

(٦) في ( د ، ز ) : يغضب .

(٧) المؤمنون : ١٤ ، وسقطت من ( د ) الجملة الأولى ، والعبارة الأخيرة : العظام لحماً ، وسقطت

من ( ز ) العبارة الأخيرة فقط .

(٨) في ( د ) : يقال : عفا مكان كذا وكذا ، ونزل المطر بمكان كذا وكذا .

الفراءَ تقدّمَ ما بعد الفاء ، وجعل منه : ﴿ فجاءها بأسنا ﴾<sup>(١)</sup> ونحوه ، وقال أيضاً<sup>(٢)</sup> : إن الفعلين الواقعين معاً ، إذا رجعا إلى معنى<sup>(٣)</sup> واحد ، عطفت أهما شئت بالفاء ، نحو : أحسنتَ إليّ فأعطيتني ، وبالعكس<sup>(٤)</sup> .

( وئَمَّ مَوْعِهَا ) - كقولهِ :

٤٢٨ - كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَّاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ<sup>(٥)</sup> أي<sup>(٦)</sup> فاضطرب .

وقيل إن نَمَّ كالواو ، لا تُرْتَب ، ونسب إلى الأخفش والفراء وقطرب أيضاً ، وجعل منه : ﴿ ثم جعل منها زوجها ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ ثم قلنا للملائكة اسجدوا ﴾<sup>(٨)</sup> .

( وقد يُحَكَمُ عَلَى الْفَاءِ وَعَلَى الْوَاوِ<sup>(٩)</sup> بِالزِّيَادَةِ ، وَفَاقًا لِلْأَخْفَشِ ) - فِي نَحْوِ :

(١) الأعراف : ٤ : ﴿ وِمَنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾ .

(٢) في ( ز ) : وقال : إنما الفعلين الواقعين معاً ، وهو خطأ واضح في التعبير .

(٣) في ( غ ) : سقطت : الواقعين ، ووضع : إلى فعل واحد ، موضع : إلى معنى واحد .

(٤) أي : أعطيتني فأحسنتَ إليّ .

(٥) في الدرر ٢ / ١٧٤ : استشهد به على أن تم تقع موقع الفاء في إفادة الترتيب بلا مهلة ، قال :

إذ الهز مع الجري في الأنابيب يعقبه الاضطراب بلا تراخ ، والرديني صفة للرمح نسب إلى امرأة اسمها ردينة ، كانت تقوم الرماح ، والعجاج الغبار ، والأنابيب جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب ، والبيت من قصيدة لأبي دؤاد الإيادي - ديوانه ٢٩٢ - ؛ والشاهد بالمعنى ١١٩ ( ١٢٤ ) ، والعيني ٤ / ١٣١ ، والتصريح ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، والممع ٢ / ١٣١ .

(٦) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٧) الزمر : ٦ : ﴿ خلقكم من نفس واحدة ، ثم جعل منها زوجها ﴾ .

(٨) الأعراف : ١١ .

(٩) زاد هنا في ( د ) : وثم ، وسيأتي حديث الشارح عن زيادتها بقوله : وأثبت بعضهم ... دليلاً

على أنه لم يثبت في المتن .

٤٢٩ - أراني إذا ما بتت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا<sup>(١)</sup>

وقال الأخفش : زعموا أنهم يقولون : أخوك فوجد ، يريدون : أخوك

(١) اختلفت رواية هذا البيت ، كما اختلف الحكم حول الشاهد فيه ، فقد جاء في المغني والأشموني :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

وجاءت رواية الأشموني : عاديا بالعين المهملة ، وحققه الصبان في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٩٥ - قال الأشموني في التنبيه : زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبتة ، وحلوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ - التوبة ١١٨ -

وفي حاشية الصبان قال : الهوى بالقصر العشق وإرادة النفس ، وكأن الثاني هو المراد في البيت ، يقول : أصبح مرید الشيء ، وأسي تاركاً له ، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزته وتركه ، اهـ دمأميني .

قال الشمني : وهذا يدل على أن عادياً بالعين المهملة ، وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية - كما جاء بالتحقيق - قال ابن القطاع : غدا إلى كذا أصبح إليه ، اهـ كلام الشمني .

وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال : كذا رواية أبي بكر ، ثم قال : يقول : إن لي حاجة لا تنقضي أبداً . والبيت لزهير .

وقد جاء به ابن الشجري في أماليه ٢ / ٢٢٦ ، وابن هشام في المغني ١ / ١١٧ شاهداً على زيادة ثم ، وفي الدرر ٢ / ١٧٢ قال : استشهد به على ما في البيت قبله - على أن الفاء ترد زائدة - قال : والأصل ثم بغير فاء ، وهذا البيت استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على زيادة الفاء على رواية الأخفش ، ثم قال : وقال المهابادي : وقد تكون ثم زائدة على مذهب أبي علي والكوفيين نحو بيت زهير :

☆ وثم إذا أصبحت أصبحت غاديا ☆

وقال ابن هشام في المغني ١ / ١١٩ في آخر حديثه عن ثم : مسألة : أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستدل لهم بقراءة الحسن : ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت ﴾ - النساء : ١٠٠ - بنصب « يدرك » ، وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب ، فأجاز في قوله ﷺ :

« لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ، ثم يغتسل منه [ بخاري - وضوء ٦٨ ، ومسلم - طهارة ٩٤ - ٩٦ ، وترمذي - طهارة ٥١ / ] » ثلاثة أوجه : الرفع بتقدير : ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي ، والنصب ، قال : بإعطاء ثم حكم واو الجمع ...

وقد جاء في كتاب الكواكب الدرية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل - باب نواصب =

وَجَدَ ؛ وَقَالَ أَيْضاً فِي الْمَسَائِلِ الصَّغْرَى : تَقُولُ : كُنَّا وَمَنْ يَأْتِنَا نَأْتَهُ ، يَزِيدُونَ الْوَاوَ فِي بَابِ كَانٍ ، وَلَا يَحْسُنُ زِيَادَتُهَا ، أَيْ لَا يَطْرُدُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ أَيْضاً : ﴿ وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . وَأَثْبَتَ بَعْضُهُمْ زِيَادَةَ ثَمَّ ، وَنَسَبَهُ لِلْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ ، وَخَرَجَ عَلَيْهِ : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

( وَقَدْ تَقَعَّ ثَمَّ فِي عَطْفِ الْمَقْدَمِ بِالزَّمَانِ ، اِكْتِفَاءً بِتَرْتِيبِ اللَّفْظِ ) - قَالَ الْفَرَاءُ : الْعَرَبُ تَسْتَأْنَفُ بِثَمَّ فِعْلاً وَقَعَّ قَبْلَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، تَقُولُ : قَدْ أُعْطَيْتَكَ الْفَاءَ ، ثُمَّ قَدْ أُعْطَيْتَكَ قَبْلَ ذَلِكَ الْفَاءَ ؛ قَالَ الْمَصْنَفُ : وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وَقَبْلَهُ : ﴿ ذَلِكَ وَصَّاكُمْ بِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وَالْوَصِيَّةُ لَنَا بَعْدَ إِيتَاءِ مُوسَى -

( فَصْلٌ ) <sup>(٥)</sup> : ( الْمَعْطُوفُ بِحَتَّى بَعْضُ مَتْبُوعِهِ ) - بِأَنْ يَكُونَ وَاحِداً مِنْ جَمْعِ نَحْوِ : ضَرَبْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً ، أَوْ جِزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ نَحْوِ : أَكَلْتَ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، فَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى أَفْضَلَهُمَا ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهَا لَيْسَ وَاحِداً مِنَ الْمَذْكُورِينَ <sup>(٦)</sup> .

المضارع ص ٦٩ - : ومنها ثم العاطفة ، عند بعض النحاة ، ومنه قول أنس بن مدركة الخثعمي :  
☆ إني وقتلي سليكا ثم أعقله ☆

- ٤٣٠ -

عند من نصب .

(١) الزمر : ٧٣ : ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾ .

(٢) التوبة : ١١٨ .

(٣) ، (٤) الأنعام : ١٥٣ ، ١٥٤ : ﴿ ذلك وصَّاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب ﴾ .

(٥) سقط لفظ : فصل ، من ( ز ) .

(٦) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٢٧ : الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، إلا أن بينها فرقا من ثلاثة أوجه : أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط : أحدها أن يكون ظاهرا لا مضرا ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الحضراوي ، ولم أقف عليه لغيره . والثاني أن يكون بعضاً من جمع قبلها نحو : قدم الحاج حتى المشاة ، أو جزء من كل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو كجزء نحو : أعجبتني الجارية حتى حديثها ، ويمتنع أن تقول : حتى ولدها .

( أو كبعضه ) - وهو المختلط به نحو : خرج الصيادون حتى كلابهم ، والجند حتى أثقالهم . قال سيبويه : ولو قلت : كلمت العرب حتى العجم ، لم يجز ، ويُختبر شبه بعض<sup>(١)</sup> يالاً ، ولذا جاز : أعجبتني الجارية حتى حديثها ، وامتنع : حتى ابنها ؛ وقال الفراء في كتاب الحدود : يقال : أتصيد بكلك الأرانب ؟ فتقول : نعم ، حتى الطباء ، لأنهن من الصيد . قال الصفار : وهذا خطأ عند البصريين ، وقال المصنف : قد يقدر المباين بعضاً بالتأويل نحو :

مكرر ٢١٧ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد ، حتى نعله ألقاه<sup>(٢)</sup>  
أي ألقى ما يثقله .

( وغاية له في زيادة أو نقص ) - وهذا هو معنى قول النحويين : إن المعطوف بها لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو قويا أو ضعيفا ؛ ووجهه أن حتى لما تتناهى إليه الأشياء ، قال المصنف : ودخل في الزيادة الأقدم والأعظم والأكثر ، وفي النقص الأصغر والأحق والأقل ، وقد اجتمع الضعف والقوة في قوله :

٤٣١ - قهرناكم حتى الكماة فإنكم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا<sup>(٣)</sup>

(١) وقال ابن هشام أيضا : والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : ضربت الرجلين حتى أفضلهما ، وإنما جاز : حتى نعله ألقاه ، لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى : ألقى ما يثقله ، على النحو المبين في البيت الآتي .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٩٧ : عزى إلى المتلمس ، ولم يقع في ديوانه ، وإنما هو لأبي مروان النحوي - أو مروان - قاله في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند ، وقد سبق ذكرها ، والشاهد في حتى نعله ، إذ تقول بأنه ألقى ما يثقله حتى نعله ، ويجوز فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور والرفع على الابتداء ، وألقاه خبره ، وتكون حتى ابتدائية ، والجر على أن تكون حتى جارة بمعنى إلى .

(٣) في المغني ١ / ١٢٧ : فأنتم تهابوننا ، ومثله في الأشموني ، وفي الدرر ٢ / ١٨٨ : وأنتم تخافوننا .. قال في المغني : والثالث من شروط العطف بحتى ، أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ... وقد اجتمعا في قوله : قهرناكم حتى الكماة ... البيت ، فالزيادة في الكماة ، والنقص في : بنينا الأصاغرا .



( مفيد ذكرها ) - فلا يجوز : أتيتك الأيام حتى يوماً ، كما لا يجوز : إلاً يوماً ، فإن عيّن وقتٌ جاز نحو : حتى يوم الجمعة ، أو إلاً يوم الجمعة ؛ وهذا القيد ذكره الفراء ، قال : لا بد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصاً كما في الاستثناء ، وأما ﴿ حتى حين ﴾<sup>(١)</sup> فالمراد به الموت .

( وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجار ، ما لم يتعين العطف ) - نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، وإنما أعيد لئلا يتوهم أن حتى جارة ؛ وبما أوجب به من اللزوم أجاب ابن الخباز ، وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الحافض ، ومثل المصنف لتعيّن العطف بقوله :

٤٣٢ - جودٌ يُمناك فاضٌ في الخلق حتى      بئسٍ دانَ بالإساءة ديناً<sup>(٢)</sup>

<sup>(٣)</sup> وقال الحضراوي : لا يجوز العطف إلاً حيث يجوز الجرُّ ، ولذا لا يعطف المضمر ، فلا تقول : ضربت القوم حتى إيّاك<sup>(٤)</sup> .

( ولا تقتضي ترتيباً على الأصح ) - فحتى كالواو في إفادة الجمع من غير

---

(١) يوسف : ٣٥ : ﴿ ليسجننه حتى حين ﴾ ، المؤمنون : ٢٥ ، ٥٤ : ﴿ فتربصوا حتى حين ﴾ ، ﴿ فذرهم في غمرتهم حتى حين ﴾ ، الصافات : ١٧٤ ، ١٧٨ : ﴿ فتولّ عنهم حتى حين ﴾ ، الذاريات : ٤٢ : ﴿ تمتعوا حتى حين ﴾ .

(٢) في النسخ الثلاث : حيناً موضع ديناً ، والتحقيق من المغني والهمع والدرر ، قال في المغني ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ : الثالث من أحوال حتى : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الحافض ، فرقا بينها وبين الجارة ، فتقول : مررت بالقوم حتى بزبيد ، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للمعطف نحو : عجبت من القوم حتى بنبيهم ، وقوله : جودٌ يُمناك ... البيت ، قال : وهو حسن ، وردّه أبو حيان ، وقال في المثال : هي جارة ، إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض ، بخلاف العاطفة .. قال : وهي في البيت محتملة .. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة .

من (٣) إلى (٤) سقط من ( ز ، غ ) ، وقال ابن هشام في المغني ١ / ١٢٧ : من أوجه الفرق بين حتى العاطفة والواو ، أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط ، أحدها : أن يكون ظاهراً لا مضراً ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، قال : ذكره ابن هشام الحضراوي ، ولم أقف عليه لغيره .

تعرض لترتيب ولا مهلة ، قال عليه السلام : « كلُّ شيء بقضاء وقدر ، حتى العجز والكيس »<sup>(١)</sup> قال الشاعر :

٤٣٣ - لقومي حتى الأقدمون تمالؤوا على كل أمر يورث المجد والحمد<sup>(٢)</sup>

وقال الزمخشري : الفاء ثم وحتى تقتضي الترتيب ، وأول كلامه في حتى ؛ وكون حتى من حروف العطف هو قول البصريين ، والكوفيون لم يثبتوا ذلك ، وروى سيبويه وأبو زيد وغيرهما العطف بها ، إلا أنها لغة ضعيفة غير مشهورة ؛ وقال الأخفش في الأوسط : زعموا أن قوماً يقولون : ضربت القوم حتى أخاك ، وليس بالمعروف .

( وأم متصلة ) - سموها بذلك ، لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها .

( ومنقطعة ) - وسميت بذلك لاستقلال الجملة بعدها .

( فالتصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأي ) - نحو : ﴿ أَلْهَمُ أَرْجَلَ مَيْشُونَ بِهَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، الآية ، ﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾<sup>(٤)</sup> الآية ؛ ويدل على تقدير أم والهمزة بأي ، إبدال ما في حيز أم والهمزة من أي نحو :

٤٣٤ - وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمْتَأَرْضًا أَرِيئِدُ الْخَيْرَ ، أَيُّهَا يَلِينِي<sup>(٥)</sup>

(١) مسلم - قدر ١٨ ، موطأ قدر ٤ : « كل شيء بقدر حتى العجز والكيس » .

(٢) في الدرر ٢ / ١٨٨ : استشهد به على أن حتى لمطلق الجمع ، وليست للترتيب ، فالأقدمون عطف على قومي ، وهم سابقون عليهم . وتمالؤوا اجتمعوا وتشاوروا . قال : ولم أعر على قائل هذا البيت . وفي الأشموني : قال الشاعر : رجالي حتى الأقدمون ... البيت .

(٣) الأعراف : ١٩٥ : ﴿ أَلْهَمُ أَرْجَلَ مَيْشُونَ بِهَا ؟ أَمْ لَمْ أَيْدِي بِيَطْشُونَ بِهَا ؟ أَمْ لَمْ أَعَيْنُ بِيَصْرُونَ بِهَا ... ﴾ .

(٤) النور : ٥٠ : ﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَخِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ ﴾ .

(٥) جاء هذين البيتين ، وهما للمثقب العبدي عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة بن وائلة بن عدي ، دليلاً على تقدير أم والهمزة بأي ، حيث أبدل ما في أم والهمزة من أي في قوله : أَيُّهَا يَلِينِي ... الخير ... أم الشر ..

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتغِيهِ      أم الشر الذي هو . يبتغيني  
( وربما حذفت ونويتُ ) - نحو :

٤٢٥ - لعمرك ما أدري ، وإن كنت داريماً      بسببِ رَمَيْنَ الجَمْرِ أم بئان<sup>(١)</sup>  
وقرأ ابن مُحَيِّصٍ : ﴿ وسواءٌ عليهم أُنذرتهم ﴾<sup>(٢)</sup> بهمزة واحدة .

( والمنقطعة ما سواها ) - وهي ما لم يتقدمها لفظ الهمزة ، ولا يتقدَّر  
الكلام معها بأيّ ، ومن مجيئها بعد الجملة الخبرية : ﴿ وجعلوا له من عباده  
جزءاً ﴾<sup>(٣)</sup> الآية .

( وتقتضي إضراباً مع استفهام ) - نحو : ﴿ أم خَلَقُوا من غير شيء ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
وكذا ما بعده ، وهي بتقدير بل والهمزة ، أي بل أخلقوا ؟ ويكون الإضراب  
على جهة الإبطال ، وعلى الترك بلا إبطال ؛ ومن الثاني : ﴿ أم يقولون افتراه ،  
بل هو الحق من ربك ﴾<sup>(٥)</sup> ، فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال ،  
ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار .

( ودونته ) - فتقتضي إضراباً بلا استفهام ، فتقدر ببل وحدها ، بخلاف الأول

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة - ديوانه ٢٥٨ - وفي الدرر ٢ / ١٧٥ : استشهد به على أن الهمزة التي  
تقع قبل أم المتصلة قد تحذف وتنوى ، والأصل هنا : أسبع رمين .. قال : والبيت من شواهد سيبويه  
والرضي ، قال البغدادي : على أن الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة ، فإن التقدير : أسبع رمين  
الجرم أم بئان ، ولم يرد المنقطعة ، لأن المعنى على ما أدري أيها كان .. قال : وكذا جعله ابن عصفور  
ضرورة ، وعمم سواء كانت مع أم أم لا ... وقوله : وإن كنت داريماً أصله : وإني كنت داريماً من  
الدراية ، والضيء رمين لعائشة بنت طلحة وصاحبها .

(٢) يس : ١٠ : ﴿ وسواء عليهم أُنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون ﴾ .

(٣) الزخرف : ١٥ : ﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً ، إن الإنسان لكفور مبين . أم اتخذ مما يخلق

بنات وأصفاًم بالبنين ﴾ .

(٤) الطور : ٣٥ : ﴿ أم خَلَقُوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ .

(٥) السجدة : ٣ .

فإنها تقدر بيل والهمزة ؛ وخرّج على الإضراب فقط : ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ؟ ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ أم من هذا الذي هو جُنْدٌ لكم ؟ ﴾<sup>(٢)</sup> ومذهب البصريين أنها تُقدَّر<sup>(٣)</sup> بيل والهمزة مطلقاً ، وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة بل ، وما ذكره المصنف من التفرقة حسن ، فدخولها على الاستفهام يبعد تقديره .

( وعطفها المفرد قليل ) - يعني أم المنقطعة ، ومنه : إنها لإبل ، أم شاء<sup>(٤)</sup> ؟ وأم أيضاً لمجرد الإضراب ، وهي عاطفة ما بعدها على ما قبلها ؛ والمغاربة يقولون : إنها لا تعطف إلاّ الجمل ، ويتكلفون الرجوع إلى ذلك فيما أعطى خلافه .

( وفصل أم مما عطف<sup>(٥)</sup> عليه أكثر من وصلها ) - يعني أم المتصلة ، نحو : ﴿ أذلِكَ خَيْرٌ أم جنة الخلد ﴾<sup>(٦)</sup> ؟ ومن الوصل : ﴿ أقرب أم بعيد ما توعدون ﴾<sup>(٧)</sup> ؟ ونحوه : أعندك زيد أم عمرو ؟ وقال سيويه : أزيداً لقيت أم بشراً ؟ بتقديم الاسم أحسن ، قال : ولو قلت : ألقيت زيداً أم عمراً ؟ كان جائزاً حسناً ، وقال في تقديم الاسمين : إنه أضعف . قال المصنف : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ؛ وأثبت أبو زيد الأنصاري زيادة أم ، وخرّج عليه : ﴿ أم أنا خير ﴾<sup>(٨)</sup> ؟ وقال الأخفش : قال قوم : إنها لغة يمانية ، يزيدون

(١) النمل : ٨٤ : ﴿ أكذبتُم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً ، أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ؟

(٢) الملك : ٢٠ : ﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ينصرم من دون الرحمن ﴾ ؟

(٣) في ( د ) : مقدّرة .

(٤) في ( د ) : إن هناك لإبل أم شاء ؟ وفي ( ز ) : ومنه : إن هناك إبل أم شاء ؟ وفي الأمالي

الشجرية ٢ / ٣٣٥ : ومن كلامهم : إنها لإبل أم شاء ؟ كأنه رأى أشخاصاً من البعد ، فقال متيقناً : إنها

لإبل ، ثم أدركه الشك ، فأضرب عن ذلك ، فقال : أم شاء ، على معنى : بل أي شيء ؟

(٥) في ( غ ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : مما عطفت عليه .

(٦) الفرقان : ١٥ .

(٧) الأنبياء : ١٠٩ .

(٨) الزخرف : ٥٢ : ﴿ أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ﴾ .

أم في الكلام ؛ وقال سيويه في الآية : ﴿ أفلا تبصرون ﴾<sup>(١)</sup> ؟ أم أتم براء ؟  
ونحو قول الأخفش : أم تبصرون ؟ . وليست ميم أم بدلاً من واو ، وأصلها أو ،  
خلفاً لابن كيسان .

( وأولشك ) - نحو : قام زيدٌ أو عمرو ، وأقام زيدٌ أو عمرو ، ومنه قوله  
تعالى : ﴿ قال : لبثت يوماً أو بعضَ يوم ﴾<sup>(٢)</sup> .

( أو تفريق مجرّد ) - أي من الشك والإبهام والتخيير ، نحو :  
٤٣٦ - فقالوا : لنا ثنتان ، لا بدّ منها صدور رماحٍ أشرعت أو سلاسل<sup>(٣)</sup>

( أو إبهام ) - نحو : ﴿ وإنا أو إياكم لعلی هدى أو في ضلالٍ مبين ﴾<sup>(٤)</sup> .  
( أو إضراب ) - كقراءة أبي السّمك : ﴿ أو كلّما عاهدوا ﴾<sup>(٥)</sup> ، وخرّج عليه  
الفراء وأبو عبيدة<sup>(٦)</sup> : ﴿ أو يزيدون ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ وحكى الفراء : اذهب إلى زيد أو دع

(١) القصص : ٧٢ ، الزخرف / ٥١ ، الذاريات / ٢١ .

(٢) البقرة : ٢٥٩ : ﴿ قال : كم لبثت ؟ قال : لبثت يوماً أو بعضَ يوم ﴾ .

(٣) ذكره في المغني ٦٥ ( ٨٣ ) ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١٠٧ / ٣ ، وفي ش  
حاسة المرزوقي ٤٥ ، وفي الممع ٢ / ٢٣٤ ، وفي الدرر ٢ / ١٨١ ، قال في الدرر : استشهد به على مجيء أو  
للتقسيم ؛ قال أبو حيان : جعل الثنتين للجمع على جهة الإجمال ، ثم فصل بأو ، فجعل إحدى الثنتين  
لمن يقتل منها ، وجعل الأخرى ، وهي السلاسل ، لمن يؤسر ؛ قال السيوطي في شرح شواهد المغني :  
وثنتان أي خصلتان ، وتفسيرها قوله : صدور رماح ... الخ ، وخصّ الصدور لأن المقاتلة بها تقع ، أو  
من ذكر البعض وإرادة الكل ، وأو في قوله : أو سلاسل ، قال التبريزي : أو على بابها من التخيير ، لأن  
السلاسل كفى بها عن الأسر ؛ ومعنى قوله : لا بد منها ... على سبيل التعاقب ، أي لا بد من إحداها ،  
أو المراد : لا بد منها جميعا ، فصدور الرماح لمن يقتل ، والسلاسل لمن يؤسر ، أي يكون بعضنا كذا ،  
وبعضنا كذا ؛ فلما جعلهم صنفين ، صحّ دخول أو للتقسيم . وأشرعت : هيئت ، والضمير في : فقالوا  
للعُدوّ في بيت قبل الشاهد . والبيت من قصيدة لجعفر بن علبة الحارثي .

(٤) سبأ : ٢٤ .

(٥) البقرة : ١٠٠ : ﴿ أو كلّما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم ﴾

(٦) في ( ز ) : وأبو عبيد

(٧) الصفات : ١٤٧ : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾

ذاك فلا تبرح اليوم ، وحكاه ابن برهان عن أبي عليّ ، وذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعيد العامل نحو : لست بشراً أو لست عمراً ، ولا تضرب زيداً أو لاتضرب عمراً ؛ وخصّه ابن عصفور بذلك ، ومنع مجيئها للإضراب في غيره .

( أو تخيير ) - نحو : ﴿ أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ أو صدقة أو نسك ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ وإذا نهيت عن الخيّر فيه فقال ابن كيسان : يجوز كون النهي عن واحد وكونه عن الجميع ، وقال السيرافي : هو للجميع فقط .

( وتُعاقب الواو في الإباحة كثيراً ) - نحو : ﴿ أو آبائهن أو آباء بعولتهن ﴾<sup>(٣)</sup> الآية ، ومن علامتها استحسان مجيء الواو في موضعها نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أو جالسه وابن سيرين ، قاله المصنف ، والمغاربة فرقوا بينهما ، فمع أو له أن يجالس أحدهما دون الآخر ، ومع الواو ليس له ذلك ؛ وإذا نهيت عن المباح استوعب النهي جميع ما كان مباحاً باتفاق .

( وفي عطف المصاحب والمؤكّد قليلاً ) - فالأول كقول قطريّ بن الفجاءة :

٤٣٧ - حتى خضبتُ بما تحدرّ من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي<sup>(٤)</sup>

(١) المائة : ٨٩

(٢) البقرة : ١٩٦ : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾

(٣) النور : ٢١

(٤) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦ وما بعدها ، قال في الحاشية : أحد زعماء الخوارج ، وقطريّ نسبة إلى موضع بين البحرين وعمان - قطر - وليس اسماً له ، واسمه جعونة بن مازن ، والبيت من قصيدة مطلعها :

لا يركن أحدٌ إلى الإحجام . . .

بعده بيت ، ثم هذا البيت : حتى خضبت . . . البيت ، قال الشارح : وقوله : أو عنان لجامي ، أو ههنا ليست للشك - وهي موضع الشاهد - وإنما هي التي يراد بها أحد الأمرين ، على طريق التعاقب ، أي إما ذا ، وإما ذا ، ولك أن تريد الجمع ، لأن أصل أو الإباحة ، وهذا كما يسأل الرجل فيقال له : ما كان طعامك في بلدك ؟ فيقول : الخنطة أو الأرز ، والمعنى أحد هذين ، على أن يكون كل واحد منهما بدلاً من صاحبه ، أو الجميع . ومعنى البيت : انتصبت للرماح حتى =

وقال غيره في البيت إن أو لإيجاب أحد الشيئين ، في وقت دون وقت ، نحو : إنما أنت طعنٌ أو ضربٌ ، أي تارة كذا ، وأخرى كذا ، ومن أحسن شواهد ما ذكر المصنف ، قوله ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اسكن حِراء ، فإنما <sup>(١)</sup> عليك نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ » ؛ والثاني نحو : ﴿ ومن يكسب خطيئةً أو إثماً <sup>(٢)</sup> ﴾ ، وذهب الأخفش والجرمي والأزهري وجماعة من الكوفيين إلى أن أو تأتي بمعنى الواو ، وخرج على ذلك : ﴿ أو يزيدون <sup>(٣)</sup> ﴾ ، قال الجرمي : ومنه : وكل حق لها داخل فيها أو خارج عنها ، وكل حق سميناه في كتابنا هذا ، أو لم نُسِّمه ، قال : وإن شئت بالواو ، وأنشد لابن أحمَر <sup>(٤)</sup> :

٤٣٨ - ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكما ما غيبتي غياييا <sup>(٥)</sup>

وقال النحاس : هذا خطأ عند الخليل وسيبويه وأكثر البصريين .

( وتوافق ولا بعد النهي والنفي ) - نحو : ﴿ أو كفورا <sup>(٦)</sup> ﴾ أي ولا كفورا ، ونحو : ﴿ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم <sup>(٧)</sup> ﴾ أي ولا بيوت آبائكم .

= خضبت بما سال من دمي إما عنان لجامي ، وإما جوانب سرجي ، أي على حسب ما اتفق من الطعن ، فالعنان لما سال من أعاليه ، وجوانب السرج لما سال من أسفله .

(١) بخاري - فضائل الصحابة / ٦ ، مسلم - فضائل الصحابة / ٥ ، ٥١ ترمذي - مناقب / ١٨ ،

٢٧ .

(٢) النساء : ١١٢ .

(٣) الصافات : ١٤٧ : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾

(٤) في ( د ) : لابن الأحمَر

(٥) قال ابن السجري في أماليه ٢ / ٣١٧ : أراد : ونصف ثالث ، لأن لبث نصف الثالث لا يكون

إلا بعد لبث الشهرين ، وكذا قال ابن جني في خصائصه ٢ / ٤٦٠ : أي شهرين أو شهرين ونصف

ثالث ، ألا تراك لا تقول مبتدئا : لبثت نصف ثالث ، لأن ثالثا من الأسماء المضمنة بما معها .

(٦) الإنسان : ٢٤ : ﴿ ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً ﴾ .

(٧) النور : ٦١

( والمعنى مع إِمَّا شكٌ ) - نحو : لزيد من العبيد إِمَّا تسعة وإِمَّا عشرة ،  
ومنه :

٤٣٩ - سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى حَالَةٍ<sup>(١)</sup> فإِمَّا عَلَيْهَا وَإِمَّا لَهَا

( أو تَخْيِير ) - نحو : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

( أو إِبْهَام ) - كَقَوْلِكَ<sup>(٣)</sup> ، مع علمك بمن لقيت : لقيت<sup>(٣)</sup> إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا  
عَمْرًا ، ومنه : ﴿ إِمَّا يَعْنِيهِمْ ، وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

( أو تَفْرِيقٌ مُجْرَدٌ ) - نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ومنه :

٤٤٠ - البس لكل حَالَةٍ لبوسَهَا إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بوسَهَا<sup>(٦)</sup>

وهو المقصود من قول غيره : التفصيل ، وذكروا أيضا أنها للإباحة نحو : جالس  
إِمَّا الحسن وإِمَّا ابن سيرين ؛ وفي المنتخب للزجاج : لا يجوز : لا تضرب إِمَّا  
زيدا وإِمَّا عمرا ، لأنها تَخْيِير ، وقد نهيت عن الفعل ، فالكلام مستحيل ، قيل :  
وتعليقه يقتضي منع النفي أيضا .

---

(١) في ( د ) : على حالها ، والشاهد هنا مجيء إِمَّا على معنى الشك في قوله : فإِمَّا عَلَيْهَا وَإِمَّا لَهَا .

(٢) الكهف : ٨٦

(٣) سقطتا من ( ز ، غ )

(٤) التوبة : ١٠٦ : ﴿ وَأَخْرَجُوا مَرَجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ ، إِمَّا يَعْنِيهِمْ ، وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وفي  
( ز ) : « إِمَّا أَنْ تَعْنِيَهُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ » .

(٥) الإنسان : ٣ : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ، إِمَّا شَاكِرًا ، وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ .

(٦) لم أجد في مراجعي ، والشاهد في قوله : إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بوسَهَا ، حيث جاءت إِمَّا لتفريق  
مجرد وهو ما عبر عنه غيره بالتفصيل ؛ قال في الممع ٢ / ١٣٥ : وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد ، كما  
عبر به في أو ، والفرق بينها وبين أو في المعاني الخمسة ، أنها لتكررها ، يدل الكلام معها من أول وهلة  
على ما أتى بها لأجله من شك أو غيره ، بخلاف أو ، فإن الكلام معها أولاً دالٌّ على الجزم ، ثم يؤتى بأو  
دالة على ما جيء بها لأجله . .



( وفتح همزتها لغة تميمية ) - وهي أيضا لغة قيس وأسد ، ولغة أهل الحجاز  
ومن جاورهم فتح الهمزة وكسرها .

( وقد تبدل ميمها الأولى ياءً ) - وقد جاء ذلك مع فتح الهمزة وكسرها ،

فع الكسر نحو :

مكرر ٤٢٤ ياليتما أمنا شالت نعامتها إيا إلى جنّة إيا إلى نار<sup>(١)</sup>  
ومع الفتح قول بعضهم في فرس ضاع له : هو أيما مفتوق<sup>(٢)</sup> اللسان ، وأيما  
مرضوض .

( وقد يستغنى عن الأولى بالثانية ) - نحو :

٤٤١ - تهاض<sup>(٣)</sup> بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها<sup>(٤)</sup>  
وقال الفراء : يقولون : عبد الله يقوم ، وإما يقعد ، وذكر نحوه ثعلب ، وقال  
النحاس : لا يجيز البصريون فيها إلا التكرير .

---

(١) في الدرر ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ : استشهد به على أن ميم إما الأولى تبدل ياء مع فتح الهمزة أو  
كسرها ؛ وجاء به في المغني ص ٥٩ بفتح الهمزة ، قال : وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة ، وثالث وهو  
الإبدال وشالت نعامتها كناية عن موتها . . . فإن النعامة باطن القدم ، وشالت ارتفعت ، ومن هلك  
ارتفعت رجلاه ، وانتكس رأسه ، وظهرت نعامة قدمه ، قال : والبيت من أبيات لسعد بن قرط أحد  
بني جذيمة يهجو بها أمه ، وكان عاقاً لها . قال في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٩ :  
وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح .

(٢) في ( ز ) : مفلوق .

(٣) في المغني وفي أمالي ابن الشجري وفي الأشموني : تلمّ موضع تهاض .

(٤) في الدرر ٢ / ١٨٣ : استشهد به على أن إما الأولى قد تحذف ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقد  
يستغنى عن الأولى بالثانية ، مثاله قول ذي الرمة :

وكيف بنفس كـ \_\_\_\_\_ قلت أشرفت على البرء من حوصاء هيض اندمالها  
تهاض بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها  
على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير ، وأجاز الفراء أن لا تكرر ، وأن تجري مجرى أو . . . وفي  
معجم شواهد العربية أن البيت للفرزدق - ديوانه ٦١٨ ، قال في الحاشية : أو لذي الرمة

( وبأو عن وإمّا ) - كقراءة أبيّ : ﴿ وإنا أو إياكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين ﴾<sup>(١)</sup> ، وأنشد ابن خالويه :

٤٤٢ - يعيش الفقى فى الناس إمّا مشيعاً على الهم أو هلباجة ميتاً عمّاً<sup>(٢)</sup>  
( وربما استغنى عنها ب وإلاً ) - كقول العبدى<sup>(٣)</sup> :

٤٤٣ - فإمّا أن تكون أخى بصدق<sup>(٤)</sup> فأعرف منك غنى من سمينى<sup>(٥)</sup>  
وإلاً فاطرحنى واتخذنى عدواً أتقىك وتتقىنى .  
( وربما استغنى عن واو وإمّا ) - كقوله :

مكرر ٤٢٣ - لا تفسدوا أباً لكم أيماناً أيماً لكم<sup>(٦)</sup>  
فتح الهمزة وأبدل من الميم ياءً .

(١) سبأ : ٢٤ : ﴿ وإنا وإياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾ .

(٢) فى اللسان - شيع : والمشيّع الشجاع ، ومنهم من خص فقال : من الرجال ، والهلباج والهلباجة والهلبج والهلبج الأحمق الذى لا أحمق منه ، وقيل : هو الوخم الأحمق المائق القليل النفع ؛ زاد الأزهرى : الثقيل من الناس . . .

والشاهد فى قوله : إمّا مشيعاً على الهم أو هلباجة . . . بالاستغناء بأو عن وإمّا .

(٣) فى ( ز ، غ ) : كقول الشاعر

(٤) فى النسخ الثلاث : بحق ، والتحقيق من المعنى ١ / ٦١ ، والدرر ٢ / ١٨٥ وش . ش . العينى

١١٠ / ٣

(٥) قال فى المعنى : وقد يستغنى عن إمّا الثانية بذكر ما يعنى عنها نحو : إمّا أن تتكلم بخير ، وإلاً

فاسكت ، وقول المثقب العبدى :

فإمّا أن تكون أخى بصدق . . . وإلاً فاطرحنى . . .

ونص التسهيل : « وربما استغنى عنها - وإمّا - بواو إلاً »

قال الشارح : كقول العبدى : فإمّا أن تكون أخى بحق . . . البيت

(٦) فى الدرر ٢ / ١٨٢ : استشهد به على أن ميم أمّا الأولى تبدل ياءً ، مع فتح الهمزة أو كسرهما ؛

وفى شرح التسهيل لأبى حيان عند قوله : وربما استغنى عن واو وإمّا ، قال الراجز : لا تفسدوا أبالكم . .

الخ بفتح الهمزة وإبدال الميم ياءً ، وسيأتى فى الذى بعده : ياليتما أمنا . . الخ وقد مضى =

( والأصل : إن ما ، وقد تستعمل اضطراراً ) - كقوله :

٤٤٤ - لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر<sup>(١)</sup>

وما ذكره من تركيب إما هو مذهب سيبويه ، وأنكر ذلك غيره ، وقال :  
لا معنى لإن هنا .

( والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهى ) - أي ممكن فيما يراد به نحو : لا  
تضرب خالداً بل بشراً ؛ فخالداً قد قرر النهي عن ضربه ، وبشر قد قرر الأمر  
بضربه ، ومنه : ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ، بل أحياء ﴾<sup>(٢)</sup> .

( أو نفي صريح ) - نحو : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ؛ فزيد قد تقرر نفي القيام  
عنه ، وعمرو قُرِّرَ إثبات القيام له ؛ ووافق المبرد على هذا في الصورتين ، وأجاز  
مع ذلك كون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها ، وتابعه أبو الحسين بن

---

= الحديث عنه . وأبال جمع إبل اسم جمع ، وقال في القاموس إنه واحد يقع على الجمع ، والصحيح أنه اسم  
جمع ، لأنه لا يقال للجمل الواحد إبل . قال : ولم أعر على قائله .

(١) وفي المقتضب ٢ / ٢٨ : وزعم - أي الخليل - أن إمّا هذه إنما هي إن ضُمَّت إليها ما لهذا المعنى -  
أي الشك - ولا يجوز حذف ما منها إلا أن يضطر إلى ذلك شاعر ، فإن اضطر جاز الحذف ؛ لأن  
ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها ، قال : لقد كذبتك نفسك . . . البيت

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة ، على حذف ما من إمّا للضرورة ، وواقفه  
المبرد هنا - أي في المقتضب - وفي الكامل ، أما في نقده للكتاب ، فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض  
له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر ، وهو قول النمر بن تولب :

٤٤٥ - سَقَّتْهُ الرِوَاعُ مِّنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْبُدْ مَـ

فقال : إن فيه شرطية ؛ وقال أبو علي في الإيضاح : تقديره : فإما جزعت جزعاً ، وإما أجملت صبراً .  
والبيت لدريد بن الصمة ، من قصيدة يخاطب فيها امرأته ، ويرثي معاوية أختا الخنساء ؛ والرواية  
الصحيحة كسر الكاف في كذبتك ؛ وقوله : فاكذبيها بياء المخاطبة .

(٢) آل عمران : ١٦٩

عبد الوارث ، وهو ابن أخت الفارسيّ ، وهو خلاف الواقع في لسان العرب .

( أو مؤوّل ) - نحو : زيدٌ غير قائم بن قاعد ، قال تعالى : ﴿ لو يعلم الذين كفروا ﴾<sup>(١)</sup> الآية ، ثم قال : ﴿ بل تأتيهم بغتة ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿ أغير الله تدعون إن كنتم صادقين . بل إياه تدعون ﴾<sup>(٣)</sup> .

( أو بعد إيجابٍ لمذكورٍ موطأً به ) - نحو : ﴿ إن هم إلا كالأنعام ، بل هم أضلّ ﴾<sup>(٤)</sup>

( أو مردود ) - نحو : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ، بل عباد مكرمون ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ أم يقولون به جنّة ، بل جاءهم بالحق ﴾<sup>(٦)</sup> .

( أو مرجوعٍ عنه ) - لكونه غلطاً في اللفظ ، نحو : أنت عبدي ، بل سيدي<sup>(٨)</sup> ؛ أو في الإدراك نحو : سمعتُ رُغَاءً ، بل صهيلاً ؛ أو نسياناً نحو : له عليّ درهمان ، بل ثلاثة ؛ أو لتبدّل رأيٍ نحو : ادع لي زيدا ، بل عمراً ، وكون بل تأتي بعد الإيجاب هو قول البصريين ، وقال الكوفيون : لا تقع نَسَقاً<sup>(٩)</sup> إلا بعد نفي أو جارٍ مجراه .

---

(١) الأنبياء : ٣٩ : ﴿ لو يعلم الذين كفروا ، حين لا يكفون عن وجوههم النار ، ولا عن ظهورهم ، ولا هم ينصرون . بل تأتيهم بغتة ﴾ .

(٢) الأنبياء : ٤٠ :

(٣) الأنعام : ٤٠ ، ٤١ :

(٤) الفرقان : ٤٤ :

(٥) الأنبياء : ٢٦ :

(٦) المؤمنون : ٧٠ :

(٧) في ( ز ) : أو مرجوعاً عنه .

(٨) في ( د ) : بل سيدك ، وفي ( ز ) : بل أنت سيدي

(٩) أي عطف نسق .

( وقد تكرر بل رجوعاً عما وُلِّيَ المتقدمة ) - نحو : ﴿ بل قالوا أضغاث أحلام ، بل افتراه ؛ بل هو شاعر ﴾<sup>(١)</sup> .

( أو تنبيهاً على رجحان ما ولي المتأخرة ) - نحو : ﴿ بل اذاركَ علمهم في الآخرة ، بل هم في شكٍّ منها ، بل هم منها عمون ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وتزاد لا قبل بل تأكيداً لتقرير وغيره ) - فالأول نحو : جاء زيدٌ ، لا بل عمرو ، وخذ هذا ، لا بل ذاك ، فلا زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول ؛ ومنه :

٤٤٦ - وَجْهَكَ الْبَدْرُ ، لا بل الشمسُ لو لم يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَانَةٌ وَأَقُولُ<sup>(٣)</sup>  
ومثال الثاني : ما قام زيدٌ ، لا بل عمرو ، ولا تضرب خالداً ، لا بل بشراً ، فهي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي ، ومنه :

(١) الأنبياء : ٥

(٢) النمل : ٦٦

(٣) في المغني ص ١١٣ ، وفي التصريح ١٤٨ / ٢ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١١٣ : أو أقول . وفي الدرر ١٨٧ / ٢ : استشهد به على أن بل تزداد قبلها لا ، لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : قوله : وتزاد لا قبل بل لتأكيد التقرير وغيره ؛ قال المصنف في الشرح نحو : قام زيد ، لا بل عمرو ، وخذ هذا ، لا بل ذاك ، فلا للإضراب عن جعل الحكم للأول ، وكذا كل ما لا نهي فيه ولا نفي ، فلو وجد أحدهما قيل : لا أفادت تأكيد تقريره ، ولم تقتض إضراباً . . الخ ومذهب ابن دستوريه ، في الهداية له ، أنها تزداد عليها بعد الإيجاب لا بعد النفي ؛ لأنها حرف نفي ، فأغنى عنها تقدم حرف النفي ، ففي الإيجاب نحو : جاءني زيدٌ بل عمرو ، ويجوز : لا بل عمرو ، وفي النفي : ما قام زيدٌ بل عمرو ، ليس إلا ؛ وذهب الجزولي إلى أنها تزداد بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي ، وهي معها في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النهي والنفي تأكيد ؛ قال ابن عصفور : وهذا الذي ذهب إليه من زيادة لا على بل في النفي والنهي لا ينبغي أن يقال به إلا أن يشهد له السماع .

٤٤٧ - وما سلوتك ، لا بل زادي شغفاً هجرٌ وبعْدَ تماذَى لا إلى أجل<sup>(١)</sup>  
وقوله :

٤٤٨ - لا تَمَلَنَّ طاعةَ الله ، لا ، بل طاعة الله ما حيت استدياً<sup>(٢)</sup>

ويقال في : لا بل : نَابَنُ ، يابдал اللامين نوناً ، وَنَابِلُ ، وَلاَبْنُ ، ياببدال أحد اللامين .

( ولكنْ ، قبل المفرد ، بعد نفي أو نهي كَبَلُ ) - نحو : ما قام زيدٌ ، لكن عمروٌ ، ولا تضرب زيداً ، لكن بكرأ ؛ وما ذكره هو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : يعطف بها بعد الإثبات كَبَلُ ؛ هكذا نقل عنهم صاحب اللباب<sup>(٣)</sup> ، ونقل غيره عنهم أن بل لا تكون في الإثبات ، وقد تقدم ؛ فإن وقعت لكن بعد جملة فليست عاطفة عند الجمهور ، بل هي حرف ابتداء ، وأجاز ابن أبي الربيع وغيره ، كونها عاطفة للجملة ؛ قال ابن أبي الربيع ، وقد أنشد بيت زهير :

---

(١) في المغني والتصريح والأشعوني :

وما هجرتك لا بل زادي شغفاً هجرٌ وبعْدَ تراخَى لا إلى أجل  
(٢) قال في الدرر استطراداً بعد تعليقه على البيت السابق :

وما ذهب إليه ابن دستوريه ، واستبعده ابن عصفور ، مسموع من لسان العرب ، قال الشاعر في النفي :  
وما سلوتك ، لا ، بل زادي شغفاً . . البيت  
ومن زيادتها بعد النهي قول الآخر :

لا تَمَلَنَّ طاعةَ الله ، لا ، بل طاعة الله . . البيت  
ومن زيادتها في الموجب : وجهك البدر ، لا بل الشمس . . البيت ، وقوله :

٤٤٩ - وكأنا اشتمل الرضيع برَيْطِطيةً لا ، بل تزييدٌ وثارةٌ ولياننا  
(٣) في ( ز ) : صاحب الكتاب ، وفي ( غ ) : صاحب الكشاف .

٤٥٠ - إِنَّ ابْنَ رِقَاءَ لَا تُخَشَى بُوَادِرُهُ لَكِنْ غَوَائِلُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ<sup>(١)</sup>

على مجيئها بغير واو : يظهر لي أنها<sup>(١)</sup> عاطفة للجملة وللمفرد ، إذا كانت بغير واو ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ وتقع حينئذ بعد الإيجاب والنفي والنهي والأمر ، ولا تقع بعد الاستفهام ، لا يجوز : هل قام زيدٌ ؟ لكن عمرو لم يقم

( وَيُعْطَفُ بِلَا بَعْدِ أَمْرٍ ) - نحو : اضرب زيدا لا عمرا ، وغفر الله لزيد لا لفلان ، وهلا تضرب زيدا لا عمرا .

( أَوْ خَبِرَ مُثَبِّتٍ ) - نحو : زيد قائم لا قاعد ، أو لا عمرو ، ويقوم زيد لا عمرو ، وقام زيد لا عمرو ، وضربت زيدا لا عمرا ، ومررت بزيد لا عمرو ؛ وقال الكسائي : لا يكادون يقولون ذلك حتى تكرر ، يعني الباء<sup>(٢)</sup> ، ونص سيبويه على جوازه ؛ ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضي ؛ وشرط

---

(١) في الدرر ٢ / ١٨٩ : استشهد به على أن لكن إن وليتها جملة ، فهي حرف ابتداء ، سواء كانت بواو أو بدونها ؛ وفي المعنى - ص ٢٩٢ - لكن ساكنة النون ضربان : مخففة من الثقيلة ، وهي حرف ابتداء لا تعمل ، خلافا للأخفش ويونس ، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ؛ وخفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلام ، فهي حرف ابتداء مجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ - الزخرف ٧٦ - وبدونها نحو : إن ابن ورقا . . . البيت

وزعم ابن أبي الربيع أنها في اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة ، وأنه ظاهر قول سيبويه ، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين : أحدهما أن يتقدمها نفي أو نهي . . . والثاني أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسي وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو . وابن رقاء هو الحارث ابن ورقاء الصيداوي ، وبوادره جمع بادرة ، وهي ما يبدو من حدة الشخص في الغضب . . . وروي : غوائله وهي جمع غائلة ، ما يكون من شر وفساد . . . والبيت من أبيات لزهير يمدح بها الحارث بن

ورقاء المذكور - ديوانه ٢٠٦

(٢) كلام ابن أبي الربيع

(٣) أي في حالة الجر بالباء

العطف بها عدم صدق ما قبلها على المعطوف ، فلا يجوز : قام رجلٌ لا زيداً ، بل يأتي بغير<sup>(١)</sup> .

( أو تداء ) - نحو : يا زيدُ لا عمرو ، ونصَّ على جوازه سيبويه ، وقال ابن سعدان : ليس هذا في كلام العرب ، وأجاز الفراء : لعل زيداً لا عمراً قائمٌ ، كما جاز : إن زيداً لا عمراً قائمٌ ، وإذا كانت الجملة في محل مفرد عطفت بلا نحو : زيدٌ يقوم لا يجلس ، وكذا زيدٌ قام لا قعد ، وفيه ما سبق<sup>(٢)</sup> ، والصحيح الجواز ؛ وأجاز الكسائي والفراء كون ﴿ لا تُضارَّ والدةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> بالرفع منسوقاً على ﴿ لا تُكَلِّفُ نفسٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والصحيح أنه مستأنف ، فلا يعطف بها بعد نفي ، فلا يقال : لن يقومَ زيدٌ لا يقعدَ ، بالنصب ، بل يرفع على القطع . وقد يحذف المعطوفُ عليه بها نحو : أعطيتك لا لتظلم ، أي لتعدل لا لتظلم .

( فصل ) : ( لا يُشترط في صحة العطف ، وقوعُ المعطوف موقع المعطوف عليه ) - ولذلك جاز : قام زيدٌ وأنا ، ورب رجل وأخيه ، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدين .

( ولا تقدير العامل بعد العاطف ) - بل منه ما يمتنع تقديره نحو : اختصم زيد وعمرو ، ومن يأتي ويسلني أعطه .

( بل يشترط صلاحية المعطوف ، أو ما هو بمعناه ، لمباشرة العامل ) - نحو تخاصم زيدٌ وعمرو ، وإن شئت قدمت عمراً ؛ ونحو : قام زيدٌ وأنا ، إذ يجوز : قت ؛ ونحو : رب أخي رجل ورجل ، في : ربَّ رجل وأخيه ؛ فإن لم يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى ما يصلح لذلك ، أضمر له عامل ، ويكون من

(١) أي باستعمال غير في موضع لا .

(٢) زاد في ( د ) : في الماضي .

(٣) البقرة : ٢٣٣ : ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ : ﴿ لا تكلف نفس إلا وسعها ﴾ .



عطف الجمل ، نحو : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾<sup>(١)</sup> ، وأقوم أنا وزيد ، و ﴿ ولا نُخلفه نحن ولا أنت ﴾<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ لا تضارّ والده بولدها ، ولا مولوداً له ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي : ولتسكن زوجك ، ويقوم زيد ، ولا تخلفه أنت ، ولا يُضارّ مولوداً له ، وكذا حكم البدل نحو : ادخلوا أولكم وآخركم ، أي ليدخل ، نص على هذا المعنى سيبويه ، فيكون من إبدال الجمل بعضها من بعض . وكلام غير المصنف على أنه من عطف المفردات ، وهو ظاهر كلام سيبويه في العطف .

( ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ، ما لم يفصل بتوكيد أو غيره )

- نحو : ﴿ لقد كنتم أنتم وأباؤكم ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ لقد وعدنا نحن وأباؤنا ﴾<sup>(٥)</sup> ،

٤٥١ - دُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرؤيتنا وكنا الظافرينا<sup>(٦)</sup>

ونحو : ﴿ يدخلونها ومن صلح ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقال :

٤٥٢ - لقد نلتَ عبدَ الله وابنك غايةً من المجد من يظفرُ بها فاق سوددا<sup>(٨)</sup>

فصلَ بالنداء ، وجعل المصنف : قمتُ وزيدٌ ، ضعيفاً ، ومنه قول بعض

(١) البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩ .

(٢) طه : ٥٨ .

(٣) في النسخ : ﴿ ولا مولود ﴾ والتحقيق لاستكمال المعنى .

(٤) الأنبياء : ٥٤ .

(٥) المؤمنون : ٨٣ : ﴿ لقد وعدنا نحن وأباؤنا هذا من قبل ﴾ .

(٦) في ( د ، ز ) : وكنا ظافرينا ، وفي التصريح ٢ / ١٥٠ : ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بتوكيد لفظي - كما في الآيتين - أو بتوكيد معنوي كما في قوله : دُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ .

(٧) الرعد : ٢٣ : ﴿ جناتٌ عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم ﴾ .

(٨) في ( د ، غ ) وفي الدرر : نال سوددا ، قال في الدرر ٢ / ١٩١ : الشاهد فيه الفصل بين

المعطوف عليه - وهو تاء الفاعل - والعطف ، بالنادى - عبد الله - وسوغ ذلك العطف عليه ، والشاهد

هنا في قوله : وابنك ، بالعطف على ضمير الرفع المتصل ، لوجود الفاصل .

العرب : مررت برجلٍ سواءٍ والعدم ، ونصَّ سيبويه والخليل على قبحه ، وبعض النحويين خصَّه بضرورة الشعر ؛ وعطفُ المنفصل كعطف الظاهر ، وفي كتاب سيبويه : كنا وأنتم ذاهبين ، وحُمِلَ على أنه أجازها بشرط المصحح .

( أو يُفصل العاطف بلا ) - نحو : ﴿ ولا أبأؤنا ﴾<sup>(١)</sup> ، وعن الفارسيّ أن العطف على المرفوع المتصل جائز بلا طول ، بدليل الآية .

( وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر ) - فيعطف عليه الظاهر والمضمر بلا شرط ، نحو : زيدٌ رأيتُه وعمراً ، ورأيتُه وإياك ، كما تقول : رأيتُ زيداً وعمراً ، ورأيتُ زيداً وإياك ؛ ولا خلاف في هذه ؛ ومَنعُ الأبدئيِّ الأخيرة من جهة المقدرة على الاتصال نحو : رأيتُك وزيداً ، مردودٌ ، قال تعالى : ﴿ يخرجون الرسولَ وإياكم ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم<sup>(٣)</sup> .

( ومثله في الحالين ) - أي ومثل الظاهر في حال عطفه والعطف عليه .

( الضميران المنفصلان ) - نحو : زيدٌ وأنا قائمان ، أو أنا وزيدٌ ؛ وزيداً وإياك أكرمتُ ، أو إياك وزيداً .

( وإن عطف على ضمير جرٍّ اختير إعادة الجار ولم تلزم ، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين ) - واختاره الشلوبيين ؛ ومذهب جمهور البصريين اللزوم إلا في الضرورة ؛ وقال الجرمي والزيادي : يجوز في الكلام إن أكد الضمير ؛ والصحيح الجواز مطلقاً ، قال تعالى : ﴿ وكفرَّ به والمسجدِ الحرامِ ﴾<sup>(٤)</sup> ،

(١) الأنعام : ١٤٨ : ﴿ ما أشركنا ولا أبأؤنا ﴾ ، النحل : ٣٥ : ﴿ نحن ولا أبأؤنا ﴾ .

(٢) المتحنة : ١ .

(٣) النساء : ١٣١ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

﴿ تساءلون به والأرحام ﴾<sup>(١)</sup> ، ومن كلام العرب : ما فيها غيره وفرسه ، بجرّ  
فرس .

( وأجاز<sup>(٢)</sup> الأخفش العطف على عاملين ، إن كان أحدهما جاراً ، واتصل  
المعطوفُ بالعاطف ) - نحو : إن في الدار زيداً ، والحجرة عمراً ؛ وهذا أحد قولي  
الأخفش في المسألة ، وشَرط حينئذ أن يتقدم المجرورُ المعطوفَ ، تقدّم المجرورُ  
المعطوفَ عليه أو تأخر ، فلو قلت : وعمراً الحجرة ، لم يجوز ؛ والقول الآخر عن  
الأخفش المنع ، كما هو المعروف عن سيبويه ، وغير المعروف ما نقل عنه النحاس  
من الجواز بالشرط المذكور ؛ ومن النحويين من أجاز ذلك مع كل عامل ، ذكره  
الفارسيّ ، ونسب للأخفش ، فيجوز على هذا : كان أكلاً طعامك زيداً وتمراً  
عمرو ، أي وكان أكلاً تمراً ، ونقل المصنف الإجماع على منع ذلك غير جيد ؛  
وأجاز<sup>(٣)</sup> بعضهم مع المجرور فقط ، بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين . فحصل في  
المسألة أقوال : المنع مطلقاً ، وهو المعروف عن سيبويه وقول المبرد وابن السراج  
وغيرهما ؛ والجواز مطلقاً ، ونسب للأخفش ؛ والجواز مع المجرور ، تقدم أو  
تأخر ، بشرط تقدم المجرور المعطوف ، وهو المشهور عن الأخفش وقول الكسائيّ  
والفراء والزجاج وغيرهم ، والجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين ، وحجة من  
أجاز ظاهر السماع ، ومنه : ﴿ وتصريف الرياح آيات ﴾<sup>(٤)</sup> ، في قراءة من نصب  
﴿ آيات ﴾ ، وقوله :

مكرر ٣٥٣-أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا<sup>(٥)</sup>؟

(١) النساء : ١ : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ فالعطف هنا ليس على ضمير جرّ ، كما  
جاء بالمتن ، فلعلها قراءة ، ولم يُشير إليها الشارح .

(٢) في ( ز ) : واختار .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ، ويبدو في العبارة بعض قصور ، فلعلها : وأجازه بعضهم .

(٤) الجاثية : ٥ : ﴿ وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ .

(٥) في ( د ، ز ) : في الليل ، وفي الإنصاف ص ٤٧٣ : قال في الحاشية : هذا البيت من شواهد =

وحجة المنع أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر ، ولا يجوز ذلك بإجماع ، ذكره ابن السراج ، ومثاله : جاء من الدار إلى المسجد زيداً والحانوت البيت عمرو ، ذكره في البسيط أي وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو ، وما ذكره من الاتصال أخرج الانفصال بغير ما سنذكره ، فلا يجوز : ضربت أمس<sup>(١)</sup> زيداً بسوط ، واليوم عوداً عمراً ، ولا بد من كون المتصل بالعاطف المجرور كما سبق ، هكذا مذهب الأخفش .

( أو انفصل بلا ) - نحو : ما في الدار زيداً ، ولا الحجره عمرو .

( والأصح المنع مطلقاً ) - لقبول ما استدل به التأويل .

( وما أوهم الجواز ، فجره بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قبل العاطف ) - ولو قال : بجارٍ لشمّل الاسم ، كما في : ونارٍ توقدُ .. إذ التقدير : وكل نارٍ ، لكان حسناً .

( فصل ) : ( قد تحذف الواو مع معطوفها ) - نحو : ﴿ سراييل تقيمك

= سيبويه والزمخشري في المفصل وابن يعيش ، وابن هشام في المغني وفي أوضح المسالك ، والأشموني وابن عقيل ، والبيت من كلام أبي دؤاد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج ، ويقال : حارثة ، ويقال : جريرة ، ويقال : جويرية .

ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلاً ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل ناراً ؟ والاستشهاد بالبيت في قوله : ونارٍ ، فإن هذه الواو عاطفة ، ونارٍ يحتمل وجهين من الإعراب : الأول : أن يكون مجروراً بتقدير مضاف يكون معطوفاً على كل ، وعلى هذا يكون الشاعر قد حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جرّه .. وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه العبارة ونظائرها ، وهو الذي يعنيه صاحب الإنصاف بالاستشهاد به في هذا الموضع .

والوجه الثاني : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت جملة على جملة ، فنقدر فعلاً كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولاً أول يكون مضافاً إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا : أتخسبن كل امرئ امرأ ؟ وتخسبن كل نار ناراً ؟ فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولاً من الوجه السابق ، لما فيه من كثرة المحذوفات .

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

الحرّ ﴿<sup>(١)</sup> أي والبرد ، ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ﴾ ﴿<sup>(٢)</sup> أي ومن أنفق بعده وقاتل ، ﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ ﴿<sup>(٣)</sup> أي وأحد .

( ودونه ) - نحو ما في الحديث : « تصدق الرجل من ديناره ، من درهما ، من صاع <sup>(٤)</sup> بَرّه ، من صاع تمره » أي ومن درهما إن كان ذا درهم ، وكذا الباقي ، ومنه :

٤٥٣ - كيف أصبحت ؟ كيف أمسيت ؟ مما يزرع الوودّ في فؤاد الكريم <sup>(٥)</sup>  
أي وكيف أمسيت ؟

(١) النحل : ٨١ : ﴿ وجعل لكم سراييل تقيم الحرّ ﴾ .

(٢) الحديد : ١٠ : ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ ؛

(٣) البقرة : ٢٨٥ .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د ) والحديث بمسلم - زكاة / ٧٠ ، نسائي - زكاة / ٦٤

(٥) في ديوان المعاني ٢ / ٢٢٥ عن أبي زيد ، برواية يثبت في موضع يزرع ؛ وفي الدرر ٢ / ١٩٣ :

يفرس في موضع يزرع ؛ قال في الدرر : استشهد به على جواز حذف واو العطف بدون معطوفها ، الأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ؟ بذلك قدره أبو حيان في شرح التسهيل ، قال : وهذه مسألة خلاف ؛ ذهب الفارسي إلى جواز إضمار حرف العطف ، وإبقاء المعطوف ، وتبعه المصنف وابن عصفور ، واستدلوا بهذا السماع الذي أنشدنا ، وذهب ابن جني في سر الصناعة إلى أنه لا يجوز ذلك ، وبه قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع ؛ قال السهيلي : لم يجوز لأن الحروف دالة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر عما في نفسه ، وحكم حروف العطف حكم حروف النفي والتوكيد والتني والترجي وغير ذلك ، إلا أن حرف الاستفهام يسوغ إضماره في بعض المواضع ، لأن للمستفهم هيئة تخالف الخبر ؛ وحجة المجيز : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع ﴾ توبة : ٩٢ أي وقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا .. ، وقوله : كيف أصبحت .. البيت ، والجواب أنه لو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ، ولم يرد الشاعر ذاك ، إنما أراد أن يجعل الكلام ترجمة على سائره ، يريد الاستمرار على هذا الكلام ، كما تقول : قرأت ألف باب ، جعلتها ترجمة لسائر الأبواب ، ولو قلت : ألفاً وباباً لأشعرت بانتضاء المقروء حيث عطفت الباب على الألف ، انتهى . قال : ولم أعر على قائل هذا البيت .

وما ذكره المصنف قول الفارسيّ ، واختاره ابن عصفور ، ومنع ذلك ابن جني والسهيليّ واختاره ابن الضائع ؛ وخرج الخبر على بدل البداء<sup>(١)</sup> ، وأما البيت فعلى معنى الاستمرار على هاتين الكلمتين ، مما يزرع ، ولو قدر عاطف لانحصر في الكلمتين من غير مواظبة ، فهو نحو : قرأت ألف باء<sup>(٢)</sup> ، ترجمة عن الجميع ، ولو عطفت لأشعر باتقضاء المقروء عند الباء<sup>(٣)</sup> ، قاله ابن الضائع<sup>(٤)</sup> ، وفيه نظر .

( ويشاركها في الأول الفاء وأم ) - نحو : ﴿ اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ﴾<sup>(٥)</sup> أي فذهب فألقاه ؛ ﴿ فأرسلون . يوسف ﴾<sup>(٦)</sup> أي فأرسلوه فأتاه فقال ؛ ونحو قول أبي ذؤيب :

٤٥٤ - دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمره سميعٌ ، فإدري أرشدَ طلابها<sup>(٧)</sup> ؟  
أي أم غيٌّ ؟

( وفي الثاني أو ) - كقول عمر : صلى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباء ؛ أي ليصل رجل في كذا أو كذا ؛ وحكى أبو الحسن في المعاني : أعطه درهماً درهين ثلاثة ، أي أو درهين أو ثلاثة .

(١) وقال الصبان : بدل الإضراب ، كما في الدماميني ، قال : ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر ، كما سبق في تخريج البيت : ألف باب .. الخ

(٣) في الدرر : حيث عطفت الباب على الألف .

(٤) في ( ز ) : ابن الصايغ ، ورواية الدرر تعضد التحقيق .

(٥) النبل : ٢٨ .

(٦) يوسف : ٤٥ ، ٤٦ : ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون . يوسفُ أيها الصديقُ أفئنا .. ﴾

(٧) في المغني ص ٤٣ : مسألة : سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها ، كقول الهذليّ : دعاني إليها

القلب .. البيت تقديره : أم غيٌّ ، كذا قالوا ، وفيه بحث .

وفي الدرر ٢ / ١٧٦ : استشهد به على أن أم قد تحذف هي والمعطوف بها ، والأصل : أم غيٌّ ،

والضير في إليها : لأسماء المتقدمة الذكر في مطلع القصيدة ، وروي : مطيع بدل سميع ، والشاهد من

تصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ .. هذليين ١ / ٧١ .

( ويغني عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيراً ) - نحو : بلى وعمراً ،  
لقائل : ألم تضرب زيدا ؟ أي بلى زيدا وعمراً ، ونعم وخالداً ، لقائل : ألقيت  
سعيداً ؟ وكقول بعض العرب : وبك وأهلاً وسهلاً ، لمن قال : مرحباً بك .

( وبالفاء قليلاً ) - نحو : ﴿ فانفجرت ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ فانفلق ﴾<sup>(٢)</sup> أي فضرب  
فانفجرت ، فضرب فانفلق ، وكذا : ﴿ فعِدَّة ﴾<sup>(٣)</sup> أي فأفطر فعِدَّة .

( وندر ذلك مع أو ) - كقول أمية الهذلي :

فهل لك أو من والد لك قبلنا<sup>(٤)</sup> .

٤٥٥

أي فهل لك من أخ أو من والد ؟

( وقد يُقدِّم المعطوفُ بالواو للضرورة ) - نحو :

٤٥٦ - أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، السَّلَامُ<sup>(٥)</sup>  
أنشده الكوفيون ؛ وذكر المغاربة للمسألة شروطاً لم يذكر المصنف منها إلاَّ

(١) البقرة : ٦٠ : ﴿ فلنقلنا اضرب بعصاك الحجر ، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ أي فضرب

فانفجرت .

(٢) الشعراء : ٦٣ : ﴿ فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر ، فانفلق .. ﴾ أي فضرب

فانفلق .

(٣) البقرة : ١٨٥ : ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر ، فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخْرٍ ﴾ أي فأفطر فعِدَّةً ..

(٤) سقطت من ( د ) ، وفي ( ز ) : قبلها ، وعجزه :

☆ يُوَسِّمُ أَوْلَادَ الْعَشَارِ وَيُفْصَلُ ☆ ؟

(٥) في الدرر ٢ / ١٩٣ : استشهد به على أن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة ؛ وفي شرح  
التسهيل لأبي حيان : وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة : أهل المصنف قيود هذه المسألة ، وذكر  
أصحابنا لها أربعة شروط : أحدها : أن يكون العاطف الواو ، وهذا ذكره المصنف ، وليس مجعاً عليه ،  
بل كونه بالواو فقط هو مذهب البصريين ، وقال هشام : وتقديم الواو والفاء ولا جيد .. والشرط  
الثاني : أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرأ ؛ الثالث : أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف  
عاملاً غير متصرف ؛ والرابع : أن لا يكون المعطوف مخفوضاً بالياء ... والبيت للأحوص - حواشي

ديوانه ١٨٥

كون العطف بالواو ، وهذا قول البصريين ، وأجاز هشام وثلعب ذلك مع الفاء  
وثم وأو ولا .

الثاني : أن لا يقع العاطف صدرأ نحو : وعمرو زيداً قائمان .

الثالث : أن لا يباشر العاطف عاملاً لا يتصرف نحو : إنَّ وزيداً عمراً  
قائمان ، وما أحسن وزيداً عمراً .

الرابع : كون المعطوف غير مخفوض نحو : مررت وزيدٍ بعمرو ، ومع  
الشروط ، مذهب البصريين اختصاصه بالشعر ، ومذهب الكوفيين جوازه في  
الكلام ، وهو عند البصريين في المنصوب أقبح منه في المرفوع ؛ ومنع هشام  
التقديم فيما لا يستغنى<sup>(١)</sup> ، نحو : اختصم زيدٌ وعمرو ، وقال النحاس : هو مذهب  
البصريين ، فالشروط حينئذ خمسة ، وأجاز ذلك ثلعب .

( وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدها ، طابقتها بعد الواو ) -  
نحو : زيدٌ وعمرو منطلقان ، ومررت بهما ؛ قال ابن عصفور : ولا يفرد الخبر إلا  
حيث سمع ، وهو على الحذف من الأول نحو : ﴿ والله ورسوله أحقُّ أن  
يَرْضَوْهُ ﴾<sup>(٢)</sup> أي والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ؛ وقال مرة  
أخرى : الأحسن أن لا يفرد ؛ وقال الخضراوي : قيل : حذف خبر الأول ،  
وقيل : خبر الثاني ؛ وقيل : أنت محيّر ، وهو الصحيح .

وحكم حتى حكم الواو<sup>(٣)</sup> .

( وطابق أحدهما بعد لا وأو وبل ولكن ) - والذي يظهر في لا كون الحكم

(١) زاد هنا في ( د ) : عنه .

(٢) التوبة : ٦٢ .

(٣) هذه العبارة الأخيرة ذكرت في ( د ) ضمن المتن ، ولم يتضح موضعها في ( ز ، غ ) ولم تذكر  
بالمثل في النسخة المحققة من التسهيل ، فلعلها تكلمة لكلام الشارح .



للأول نحو : زيدٌ ، لا هند ، قائمٌ ؛ وفي بل ولكن للثاني نحو : هند ، بل عمرو ،  
ذاهب ، وما هند ، لكن عمرو ذاهب ؛ ونقل الأخص عن العرب كون الحكم مع  
أو للأول أو للثاني نحو : زيدٌ أو هند منطلق أو منطلقة .

( وجاز الوجهان بعد الفاء وثُمَّ ) - أي المطابقة ، ومراعاة أحدهما نحو : زيدٌ  
فعمرو منطلقان ، أو منطلق ؛ ومررت بهما أو به ؛ وكذلك ثم ، والإفراد مع ثم  
أحسن .

( وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ ) - نحو : ﴿ صَافَاتٍ وَيَقْبِضَنَّ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
﴿ فَاثْرَنَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

( وَالْاسْمُ عَلَى الْفِعْلِ ) - نحو : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ  
الْحَيِّ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله :

٤٥٧ - بَاتَ يُعَشِّيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ<sup>(٤)</sup>

( وَالْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ ، وَالْمَضَارِعُ عَلَى الْمَاضِي ، إِنْ اتَّحَدَ جِنْسَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي  
بِالتَّأْوِيلِ ) - نحو : ﴿ إِنْ نَشَأَ نَزَّلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ تَبَارَكَ  
الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ .. ﴾ ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلُ لَكَ قِصُورًا ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) الملوك : ١٩ : ﴿ أُولَئِكَ يَرَوْنَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضَنَّ ﴾ .

(٢) العاديات : ٣ ، ٤ .

(٣) الأنعام : ٩٥ .

(٤) في الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٧ : يعشيهما ، بالمعجمة ، وفي الحاشية : ويروى يعشيهما ، بالعين  
المهملة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٢٠ قال : رجز لم يدر قائله ، ويعشيهما من  
العشاء بفتح العين ، وهو طعام العشي ، والضمير ( ها ) يرجع إلى المرأة ، لأنه في وصف رجل يعاقب  
امراته بالسيف القاطع من قوله : بعضب باتر .. والأسوق جمع ساق ، والشاهد في : وجائر ، فإنه عطف  
على يقصد ، وهو من عطف الاسم على الفعل ، والمسهل له كون جائر بمعنى يجور .

(٥) الشعراء : ٤ .

(٦) الفرقان : ١٠ : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا =

( وقد يُفصلُ بين العاطف والمعطوف ، إن لم يكن فعلاً ، بظرف أو جارٍّ ومجرور ) - نحو : ﴿ وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ ومن الأرض مثلهن ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ فإن كان المعطوف فعلاً لم يُفصل ؛ فلا يجوز : قام زيدٌ وفي الدار قعدٌ ، ولا زيدٌ يقوم وعندك يقعد .

وإطلاق المصنف يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره ؛ والمغاربة يقولون : إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورين<sup>(٣)</sup> وبالقسم نحو : قام زيدٌ ثم والله عمروٌ ؛ وإن كان على حرف<sup>(٤)</sup> لم يَجْزِ إلا في ضرورة الشعر ؛ ولم يفرقوا في الأمرين بين الفعل والاسم .

( ولا يُخصُّ بالشعر ، خلافاً لأبي عليّ ) - وكلامه يقتضي أنه لا فرق بين ما هو على حرف واحد وغيره ؛ فما نقله عن أبي عليّ يوافق المغاربة من وجه دون وجه ؛ وتعليل الفارسيّ يرشد إلى ذلك ، حيث قال : إن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه ، وهو نائب مناب العامل ، ولا يُفصل بين العامل ومعموله ، فالنائب أولى ، والراجح الجواز ؛ فتأويل الاثنين متكلف .

( وإن كان مجروراً أعيد الجارُّ ) - نحو : مرَّ بكرٌ بزيدٍ ، وأمس بعمرو ، ولا يجوز : وأمس عمرو ، بالجرِّ ، بدون ذكر الحرف ، عند سيبويه وغيره من البصريين ؛ وكذا : ومن بعده عمرو ؛ وأجاز الفراء كون « يعقوب » في قراءة من فتح الباء في قوله : ﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾<sup>(٥)</sup> مجروراً .

= الأنهار ، ويجعل لك قصوراً ﴿ .

(١) النساء : ٥٨ .

(٢) الطلاق : ١٢ : ﴿ الله الذي خلق سبع سمواتٍ ، ومن الأرض مثلهن ﴾ ﴿ .

(٣) في ( ز ) : بالمذكور ؛ والمقصود بالمذكورين : الظرف والجار والمجرور .

(٤) كالواو والفاء .

(٥) هود : ٧١ : ﴿ فبشرناها بإسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾ ﴿ .

( أو نصب بفعل مضمر ) - وعلى ذلك خرّج القراءة المذكورة أبو علي وابن جني وغيرهما ، أي : ووهبنا لها يعقوب ؛ وكذا تقول : مرّ اليوم بزيدٍ وغداً عمراً ، التقدير : وألقَ غداً عمراً ، كما أنّ مررتُ بزيدٍ وعمراً ، عند سيبويه ، على تقدير : ولقيت عمراً .

☆ ☆ ☆

## ٤٨ - باب النداء

هو بكسر النون وضمها ، وهو في اللغة الدعاء لعاقل أو غيره ؛ وفي الاصطلاح الدعاء بيا وأخواتها ، وهمزته بدل من واو ، لقولهم : ندوت القوم ندوة جلست معهم في النادي ، وهو المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً .

( المناذى منصوبٌ لفظاً ) - نحو : يا عبدَ الله ، ويا خيراً من زيد ، ويا رجلاً خذ بيدي .

( أو تقديراً ) - نحو : يا زيدُ ، ويا رجلاً .

( بأنادي ، لازم الإضمار ) - فالمضاف والمطول والنكرة التي لم يقبل عليها ، والعلم المفرد ، والنكرة المقبل عليها ، منصوبة بفعل مضر ، لا يجوز إظهاره ، وهو للإنشاء كاعتقت وبعث ؛ ويدل على حذف الفعل قولهم : يا إِيَّاكَ ، فصلوا لحذف العامل ، هذا قول جمهور البصريين ، وقيل : ناصب المناذى يا ، وهي على حرفيتها ، وقيل : هي اسم فعل ، وقيل : ناصبه معنوي .

( استغناء بظهور معناه ، مع قصد الإنشاء ، وكثرة الاستعمال ، وجعلهم كعوض منه<sup>(١)</sup> ) - وكلُّ منها كافٍ في اللزوم المذكور ، ولا سيما قصد الإنشاء ، فالإضمار معين على ذلك ، فإن الإظهار يوهم الإخبار ؛ وقول بعضهم : إن النداء بالصفة ، نحو : يا فاسق ، أو يا فاضل ، خبر ، إذ يحتمل التصديق والتكذيب ، وبغيرها إنشاء ، مردود ؛ إذ يمكن أن يقال لمن نادى بيا زيد ، مَنْ لم يُسمَّ به<sup>(٢)</sup> : كذبت ، ليس زيداً .

(١) أي من الفعل المضمر : أنادي .

(٢) أي من لم يُسمَّ بزید .

( في القرب همزةً ) - نحو :

٤٥٨ - أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عرَضتُ أحناءَ حقَّ فخاصم<sup>(١)</sup>

( وفي البعد ، حقيقةً أو حكماً ، يا ) - والمراد بالحكم نداء الساهي والغافل ؛ والاستعمال ، بشهادة الاستقراء ، يقتضي أن ينادى بها القريب والبعيد .

( أو أيا ) - نحو :

٤٥٩ - أيا ظبيةً الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنتِ أم أمُّ سالم<sup>(٢)</sup>؟

والوعاء الأرض اللينة ذات الرمل ، وجلاجل بفتح الجيم موضع ، قال الجوهريّ : قال ذو الرمة : أيا ظبية الوعاء . . البيت ، قال : ويروى بالحاء مضمومة .

(١) في سيبويه ٢ / ١٨٣ ( ١ / ٣٠٣ ) قال في الحاشية : ورقاء حيّ من قيس ، ويقول العرب : فلان أخوتيم ، أي من قومهم ؛ والثائر طالب الثأر ؛ وأحناء الأمور أطرافها ونواحيها ، جمع جنو : أي إن كنت طالباً لثأرك ، فقد أمكنتك ذلك ، فاطلبه وخاصم فيه . والشاهد فيه نصب أبا ورقاء ، جرياً على محلّ النادى المفرد ، وهو النصب .

(٢) في الدرر ١ / ١٤٧ : استشهد به على أن أيا تكون للقريب ، كما في البيت ؛ والبيت لذي الرمة ؛ يحكى أنه أردف أخاه ، فعرضت لها ظبية ، فقال : أيا ظبية الوعاء ... البيت ، فقال أخوه : فلو تحسن التشبيه والوصف لم تقل لثاة النقا : أنتِ أم أمُّ سالم ؟ جعلت لها قرنين فوق جبينها وظلّفين مشقّوقين تحت القوائم ؛ فقال ذو الرمة :

هي الشبه إلا مدريها وأذنها سواء ، وإلا مشقّوة في القوائم  
ووالوعاء موضع بين الثعلبية والحزمية ، وجلاجل جبل من جبال الدهناء .

وفي الإنصاف ص ٤٨٢ : فيا ظبية الوعاء ؛ والشاهد خاص بأيا ... قال في الحاشية : وجلاجل قد ضبطها ابن منظور بفتح الأولى ، وقال ياقوت : جلاجل بالضم وكسر الثانية ، ويروى بفتح الأولى ، ورأيتُه بخط أبي زكريا التبريزي بجاءين مهملتين ، الأولى مضمومة : جبل بالدهناء .  
والاستشهاد في قوله : أنتِ أم أمُّ سالم ، فإن ظاهر ما تدل عليه العبارة أنه لا يعلم أيها أجل ، فاستفهم لتخبره ، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجل ، فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجل ؛ وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف ... ويظهر أن صاحب الانتصاف لم يقف على حقيقة القصة التي ساقها صاحب الدرر ، والتي يبدو أنها تصور حقيقة الموقف .

( أو هيا ) - نحو :

٤٦٠ - هيا أم عمر هل لي اليومَ عندكم بغيبة أبصار الوشاة سبيل<sup>(١)</sup> ؟

( أو آ ) - نحو : آ زيدُ ، حكاة الأخش في الكبير ، وجعلها ابن عصفور مرة للتقريب كالهزمة ؛ قال المصنف : ولم يذكرها إلا الكوفيون ، وليس ما ذكره بجيد .

( أو أي ) - نحو :

٤٦١ - أم تسمعي أي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هديل<sup>(٢)</sup> ؟

وقال المبرد وجماعة من المتأخرين منهم الجزولي : هي للتقريب ، وكلام سيويوه يرد هذا ، فروى عن العرب أن الهزمة للتقريب ، وغيرها للبعيد . وقد تستعمل ما للبعيد للتقريب المقبل عليه ، مبالغة في التنبه والنداء .

( أو أي ) - نحو ما حكاة الكسائي أنه سمع رجلاً يقول : أي إمّا ؛ وعدّ ابن عصفور منها وا ، والذي ذكره سيويوه والمجهور أنها لا تستعمل إلا في الندبة ، وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً .

( ولا يلزم الحرف إلا مع الله ، وفي بعض النسخ : والضمير<sup>(٣)</sup> ) - نحو : يا الله ، بقطع الهزمة ووصلها ، فإن جئت بالميم فقلت : اللهم ، لم يؤت بيا ،

(١) قال في الدرر ١ / ١٤٨ : استشهد به على أن هيا للبعيد ، قال : ولم أعر على قائله .

(٢) في النسخ الثلاث وفي المغني ص ٧٦ برواية : هدير بالراء ، وفي معجم شواهد العربية جاء به مرة برواية : هدير ، وأخرى برواية : هديل ، وقال إنه لكثير - ديوانه ١ / ٢٢١ برواية هدير ؛

وفي الدرر ١ / ١٤٧ صح رواية : هديل ، وخطأ الأخرى ؛ والهديل أنسب لصوت بكاء الحمام ؛ قال في الدرر : استشهد به على أن أي بالفتح والقصر للنداء ، وبين في الأصل الخلاف فيها ، فهي للتقريب أم للبعيد أم للمتوسط ، والأكثر على رواية : هدير بالراء ، وهو غلط . قال في المغني أي بالفتح والسكون ، على وجهين : حرف النداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف في ذلك . . . وروى البيت ، ثم قال : وفي الحديث : أي ربّ ، وقد تمدّ ألفها . وحرف تفسير . . الخ

(٣) وهكذا جاء بالنسخة المحققة من التسهيل ، وقد نهبت في الحاشية على الخلاف .

وسياقي الكلام عليه ؛ ونحو : يا إِيَّاكَ قد كفيتك ؛ وهذا هو الأصل ، إذ العامل محذوف ، والمنادى مفعول ، وأمّا :

٤٦٢ - يا أبحرَ بنَ أبحرٍ يا أنتا أنت الذي طَلَّقتَ عامَ جُعَّتَا<sup>(١)</sup>

(١) هذا الرجز جاء بروايات متعددة ومختلفة ، ففي الأشموني والدرر كما في النسخ الثلاث : يا أبحر بن أبحر . . . وفي أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٩ : يا أقرع بن حابس يا أنتا . . . وفي الإنصاف ١ / ٢٢٥ جاء به ضمن خمسة أبيات من مشطور الرجز ، برواية :  
يا مُرَّ يابنَ وإِقعَ يا أنتا أنت الذي طَلَّقتَ عامَ جُعَّتَا  
حتى إذا اصطبحت واعتبقتا أقبلت معتاداً لما تركتَا  
قد أحسن الله وقد أسأتا

وفي الخزانة ٢ / ١٣٩ ( ١ / ٢٨٩ ) جاء برواية : يا أبحر . . . في أول الحديث ، ثم ذكر الروایتين الأخریین في خلال حديثه عن الشاهد وصاحبه ، ثم قال : وقد صحفه أبو عبد الله بن الأعرابي أيضاً في نوادره :

يا قَرَّ يا ابن وإِقعَ يا أنتا .

نبه على تصحيفه أبو محمد الأسود الأعرابي فيما كتبه على نوادره وسماه : ضالة الأديب .  
وقائله سالم بن دارة ، وهو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع . . . بن عبد الله بن غطفان شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان رجلاً هجاء ، وبسببه قتل .  
ودارة لقب أمه ، واسمها سيقاء ، من بني أسد ، وقال التبريزي في شرح الحماسة : ودارة هو يربوع ، وإنما سمي دارة ، لصفه أطلقت عليه في قصة طويلة : غلام كان وجهه دارة القمر .  
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٢٥ : قاله الأحوص ؛ قال في الخزانة : ورواية العيني كرواية الشارح ، وزعم أن قائله الأحوص ، وهو وهم ، ثم ذكر منشأ الوهم .  
قال العيني : وأبحر منادى ، وأبن أبحر صفته ، والمنادى إذا وصف بابن ، والابن بين العلمين ، يبنى المنادى مع الابن على الفتح ؛ والشاهد في : يا أنتا ، فأنت ضمير رفع ، وحق المنادى أن يكون منصوباً ، فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضراً .

وفي حاشية الإنصاف : والاستشهاد به ههنا في قوله : يا مُرَّ يابنَ وإِقعَ ، وفي قوله : يا أنتا ، فإن النداء الثاني : يا أنتا يدل على النداء الأول : يا من يابن واقع في معناه ، فيكون الاسم العلم المنادى واقعاً موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبني فيكون الواقع موقعه مبنياً أيضاً ؛ قال ابن يعيش : فإن قيل : فلم بُني ، وحق الأسماء أن تكون معربة ؟ فالجواب أنه إنما بني لوقوعه موقع غير الممكن . . . إذ وقع موقع المضمر .

فمن وضع المرفوع موضع المنصوب ، وحسنه هنا كون الظاهر المعرفة على صورة المرفوع ، فخلفه ضمير الرفع ، كما أتبع بالرفع ، وعكس هذا قراءة الحسن : ﴿إِيَّاكَ تُعَبِّدُ<sup>(١)</sup>﴾ بضم التاء ، فناب ضمير النصب عن ضمير الرفع . قال ابن عصفور : ولا ينادى مضمراً إلا نادراً ، ونصاً على منع نداء ضمير المتكلم ، نحو : يا أنا ، وضمير الغيبة نحو : يا إياه أو يا هو ؛ وقال في الرجز<sup>(٢)</sup> : إن منهم من جعل يا تنبيهاً ، وأنت مبتدأ والثاني توكيد أو مبتدأ أو فصل أو بدل<sup>(٣)</sup>

( والمستغاث ) - نحو : يا لزيد .

( والمتعجب منه ) - نحو : يا للماء ! .

( والندوب ) - نحو : يا زيده ! .

( ويقلُّ حذفه مع اسم الإشارة ) - وخرج عليه : ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم<sup>(٤)</sup>﴾ ؛ ومذهب البصريين المنع ، وأجازه الكوفيون ، واختاره المصنف ، ومنه :

(١) الفاتحة : ٥

(٢) يا أجز بن أجز يا أتا . .

(٣) قال في الخزانة ٢ / ١٣٩ ( ١ / ٢٨٩ ) : وظاهر كلام الشارح المحقق - الرضي على الكافية - أن نداء الضمير مطرد ، وأنه لا فرق بين نداء الضمير المرفوع والضمير المنصوب . قال ابن الحاجب في الإيضاح : نداء الضمير شاذ ، وقد قيل إنه على تقدير : يا هذا أنت ، ويا هذا إياك أعني . وقال أبو حيان في تذكرته : وأما يا أتا فشاذ ، لأن الموضع موضع نصب ، وأنت ضمير رفع ، فحقه أن لا يجوز ، كما لا يجوز في إياك ، لكن بعض العرب قد جعل بعض الضمائر نائباً عن غيره ، كقولهم : رأيتك أنت ، بمعنى رأيتك إياك ، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ؛ وكذلك قالوا : يا أتا ، والأصل يا إياك ؛ وقد يقال : إن يا في يا أنت حرف تنبيه ، وأنت مبتدأ ، وأنت الثانية تأكيد لفظي ، والخبر هو الموصول ؛ وهذا أولى من ادعاء نداء المضمر بصورة المرفوع ، وجعله شاذاً .

(٤) البقرة : ٨٥ - أي ثم أنتم يا هؤلاء . . قال الصبان : وما ذكره أحدٌ أوجهٍ منها : أن هؤلاء

بمعنى الذين خبر أنتم



٤٦٣ - ذا ، ارعواءً ، فليس بعد اشتعال الرأ س شيئاً إلى الصبا من سبيل<sup>(١)</sup>

واختلف في جواز نداء اسم الإشارة مع الكاف ، والمنع للسيرافي ، وهو شبيه بمنع النحويين : يا غلامك ، في غير الندبة ، والجواز لسيبويه وابن كيسان .

( واسم الجنس المبني للنداء ) - ومنه ما في الخبر : « اشتدّي أزمّة تنفرجي »<sup>(٢)</sup> ، « وثوبّي حجرٌ »<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : أصبح ليل<sup>(٤)</sup> ، وأفتد مخنوق<sup>(٥)</sup> ؛

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١٣٦ / ٣ : هو من الخفيف ، وذا اسم إشارة منادى ، حذف حرف ندائه ، وأصله : يا ذا ، ارعواءً ، وفيه الشاهد ، واحتجت به الكوفية على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وخالفهم البصرية - قال الصبان : قوله : ذا ارعواءً ، أي يا ذا ارعوا ارعواً ، أي انكف عن دواعي الصبا انكفافاً . قال العيني : وارعواءً نصب على المصدر ، أي يا ذا ارعوا ارعواً ، من ارعوى عن القبيح إذا رجع . والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيئاً تمييز .

(٢) أي يا أزمّة ، وفي الدرر ١ / ١٥٠ : استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم ، ولم يقيده ، وقيده في التصريح بالمعين ؛ أعني الذي لا يجوز حذفه ، قال : لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة ، واسم الإشارة في معناه فأجري مجراه ، خلافاً للكوفيين فيها ، احتجوا بقوله تعالى : ﴿ ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ - أي يا هؤلاء ؛ ويقول ذي الرمة في البيت :

٤٦٤ - إذا هملت عيني ، لها قال صاحبي بمثلك ، هذا ، لوعنة وغرام  
أي يا هذا ، ولوعة مبتدأ وتقدم خبره : بمثلك . . .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، قوله : واسم الجنس للنداء . . . هذا أيضاً عند أصحابنا لا يأتي إلا شذوذاً أو ضرورة . واستدلوا للجواز بما روي عنه ﷺ : اشتدي أزمّة تنفرجي ، وثوبّي حجرٌ ؛ قال المصنف : وهذا من أفصح الكلام ، إذا ثبت كونه لفظ رسول الله ﷺ . ولم أجده فيما تحت يدي من مراجع الحديث .

(٣) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ، مع شرح الشواهد للعيني ١٣٦ / ٣ : قال ﷺ ، حكاية عن موسى عليه السلام ، حين قرّ الحجر بثوبه ، حين وضعه عليه ، وذهب ليغتسل ، أي ثوبّي يا حجرٌ . (٤) قال : مثل يضرب لمن يظهر الكراهية للشيء ؛ أي صرّ صُبحاً . انتهى تصريح ؛ قال الصبان : ولو قال : أي أئت بالصبح ، أو تبدل بالصبح لكان أوضح .

(٥) قال : مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . انتهى

تصريح .

والمغاربة يقولون : لا يأتي إلا شذوذاً أو ضرورةً ؛ وعلم من كلامه أن الحرف يحذف مع العلم غير الله ، نحو : ﴿ يوسفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا <sup>(١)</sup> ﴾ ، ومع المضاف ، نحو : غلامَ زيدٍ أَقْبَلُ ، والموصول ، نحو : مَنْ لا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنُ إِلَيْهِ ، وأي ، نحو : ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والمطوّل ، نحو : خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ أَقْبَلُ ، وفي النكرة التي لم يقبل <sup>(٣)</sup> عليها خلاف ؛ وعنهما احترز بقوله : المَبْنِيّ للنداء ، فاخياره الجواز .

( وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء ، فتلزم يا ) - فالأمر كقراءة الكسائي : « أَلَا يَا اسْجُدُوا » <sup>(٤)</sup> ، والدعاء نحو :

٤٦٥ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ <sup>(٥)</sup>  
وقيل : يا فيها للتنبيه كالأ .

( وإن وليها ليت أو رَبٌّ أو حَبذا ، فهي للتنبيه لا للنداء ) - نحو :  
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛

٤٦٦ - و ☆ يَا رَبِّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدَا <sup>(٧)</sup> ☆

(١) يوسف : ٢٩ ، أي يا يوسف .

(٢) النور : ٣١ : ﴿ وَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ - أي يا أيها .

(٣) أي النكرة غير المقصودة .

(٤) النمل : ٢٥ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ ﴾ .

(٥) في سيبويه ٢ / ٢١٩ ( ١ / ٣٢٠ ) - قال في الحاشية : البيت من الحسين - أي التي لا يعرف قائلها - قال : يدعو على سمعان جاره ، أن تناله لعنة الله والناس أجمعين ، لأنه لم يرع حق الجوار . والشاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ؛ والمعنى : يا قوم ، أو يا هؤلاء ، لعنة الله على سمعان ، ولذا رفع لعنة بالابتداء ، ولو أوقع النداء عليها لنصبها .

(٦) النساء : ٧٣ : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

(٧) جاء به في الدرر ١ / ١٣ :

=

☆ يا حبذا جبلُ الرِّيان من جبلٍ ☆<sup>(١)</sup>

وإنما كانت مع هذه للتنبيه ، لأن الناطق بها قد يكون وحده ، كقول  
مريم : ﴿ يا ليتني ميتٌ قبل هذا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد يُجمع بين ألا ويا توكيداً في نداء وغيره نحو :

٤٦٨ - ألا يا بنَ الذين فَنُوا وبادوا أما والله ما ذهبوا لتبقي<sup>(٣)</sup>

ونحو :

٤٦٩ - ألا يا ليت أياماً تولتُ يكون إلى إعادتها سبيل<sup>(٤)</sup>

( وقد يعمل عاملُ المنادى في المصدر ) - نحو :

٤٧٠ - يا هندا دعوة صبِّ هائمٍ ذنفي مُنِّي بلطفٍ ، وإلّا مات أو كرباً<sup>(٥)</sup>

= يا رَبِّ سارِبات ما توَسَّدا إلا ذِرَاعَ العُشِّ أو كَفَّ اليـــــــدا  
شاهداً على قصر اليد ، وهي لغة معروفة فيها ؛ والشاهد هنا على مجيء يا قبل رَبِّ للتنبيه  
لا للنداء ، والعُشُّ بفتح العين وسكون النون الناقاة الصلبة . . .

(١) البيت لجرير - ديوانه ٥٩٦ - جاء به ابن يعيش ٧ / ١٤٠ - دليلاً على اسمية حبذا عند قوم بعد  
التركيب ، وذلك بكثرة ندائه ، كما في البيت ؛ وجاء به في الهمع ٢ / ٨٨ ، والدرر ٢ / ١١٥ شاهداً على  
أن ذا من حبذا لا تتبع ، وتلزم الإفراد والتذكير . . . والشاهد هنا مجيء يا قبل حبذا للتنبيه . وعجز  
البيت :

☆ وحبذا ساكن الرِّيان مَنْ كانا ☆

(٢) مريم : ٢٣

(٣) لم أجده في مراجعي ، وهو مثال للجمع بين ألا ويا توكيداً للنداء في قوله : ألا يا بن الذين .  
(٤) وهذا البيت أيضاً لم أجده في مراجعي ، وهو مثال للجمع بين ألا ويا توكيداً للتنبيه ، حيث  
وليتها ليت في قوله : ألا يا ليت أياماً . . .

(٥) في الدرر ١ / ١٤٨ قال : استشهد به على أن عامل المنادى قد يعمل في المصدر ؛ وفي التسهيل  
وشرحه للدماميني : وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله : يا هندا دعوة صب . . . الخ فيكون  
حذف عامل المصدر واجباً ، ولم يتقدم ذكره ، ويكون عامل المنادى هو العامل في المصدر : دعوة . ولم  
يعرف قائله .

( والظرف ) - نحو :

٤٧١ - يا دارُ بين النقا والحزنِ ما صنعتُ يَدَ النَّوى بالألى كانوا أهاليك<sup>(١)</sup>

( والحال ) - نحو :

٤٧٢ - يا أيها الرِّبعُ مبكياً بساحته كم قد بذلتَ لمن وافاك أفراحاً<sup>(٢)</sup>

واستقبح قوم ، منهم المازني ، الحال من المنادى ، وأجازه قوم منهم المبرد ، وقال : أناديه قائماً ، ولا أناديه قاعداً ، وأنشد :

٤٧٣ - ☆ يا بؤس للجهل ضرراً لأقوام<sup>(٣)</sup> ☆

( وقد يُفصلُ حرف النداء بأمر ) - كقول بنت لطيفة لأمها :

٤٧٤ - ألا يا فابك تهباماً لطيفاً وأذري الدمع تسكاباً وكيفاً<sup>(٤)</sup>

أي يا لطيفة ، فرخمت وفصلت بالأمر .

---

(١) في الدرر ١ / ١٤٩ / برواية : أيدي النوى ؛ قال : استشهد به على إعمال عامل المنادى في الظرف ، وكذا استشهد به الدماميني في شرح التسهيل ، ثم قال : والظاهر أن الظرف هنا حال ، فهو معمول لكائناً للمعمول لأدعو ، والحال من المفعول ؛ قال : ولم أعر على قائله .  
(٢) وهذا البيت شاهد على أن عامل المنادى يعمل في الحال في قوله : يا أيها الربع مبكياً . . . الخ ولا يعرف قائله .

(٣) في النسخ الثلاث : يا بؤس للحرب ، والتحقيق عن سيبويه والرضي في شرح الكافية والبغدادي في الخزانة ، والإنصاف ص ٣٣٠ ؛ قال في الإنصاف : والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله : يا بؤس للجهل : معناه : ما أبأس الجهل ! . على صاحبه ، وأضره له ، وضراراً حال ، وقد جعله المبرد حالاً من المضاف الذي هو المنادى ، ومن المعلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فيكون العامل في هذه الحال هو العامل في المنادى ، وهو حرف النداء النائب مناب أدعو ، ومن العلماء من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذي هو الجهل ، فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل في صاحبه ، ومن هؤلاء رضي الدين والأعلم الشنمري . والبيت للنابغة الذبياني - ديوانه ٧١

(٤) في النسخ الثلاث : شوالاً موضع : تهباماً في الدرر ، وقال في النسخ الثلاث : كقول بنت لطيفة لأمها ، وفي معجم الشواهد : لجداية بنت خالد ، وفي الدرر ١ / ١٥١ : استشهد به على الفصل بين =

( فصل ) : ( يُبْنَى المَنَادَى ، لفظاً أو تقديراً ، على ما كان يُرْفَع به لولم يُنَادَ ، إن كان ذا تعريفٍ مستدامٍ ) - فاللفظ نحو : يا زَيْدُ ، والتقدير : يا موسى ؛ وكذا : يا هُوَلاء ، ويا سيبويه ، ويا برق نحره ، ولذا يُتَّبَع بالرفع نحو : يا هُوَلاء الرجال .

ودخل في قوله : يرفع به ، ما يرفع بالضم ، كما مثل ، وما يرفع بالألف نحو : يا زيدان ، وبالواو نحو : يا زيدون ؛ وتقول على مذهب سيبويه : يا اثنا عشر ، بالألف ، لأن عشر بمنزلة النون ؛ والكوفيون يقولون : يا اثني عشر .

ونبه بقوله : لولم يُنَادَ ، على يا مكرمان ونحوه مما لا يستعمل إلا في النداء . وقوله : مستدام يريد به أن ما كان لزيد وما ذكر معه من التعريف باق مع النداء ، وهو قول ابن السراج ، وصححه ابن عصفور مرة ، ووجه بأن في المعارف ما لا يمكن سلب تعريفه ، كاسم الإشارة والمضمر واسم الله ؛ وقال المبرد والفارسيّ : سلب تعريف العلمية ، وعرف بالإقبال ، وصححه ابن عصفور مرة .

( أو حادث ، بتصد وإقبال ) - نحو : يا رجلُ ويا فتى ويا قاضي ؛ وقيل : تعريفه بال محذوفة ، وناب حرف النداء منابها ، وصححه ابن عصفور مرة ؛ ومذهب سيبويه أن المنادى بني إجراءً له مجرى الأصوات ، يعني أنه بني لاختلاطه بالحرف ، فصار كالصوت الذي يصوت به للبهيمة لما يراد منها نحو : عدس .

---

المنادى وحرف النداء بالأمر ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد يفصل حرف النداء - عن المنادى - بالأمر ؛ والأولى ؛ بجملة أمرية ، كقول حذام بنت خالد النخعية ، تخاطب ابنتها لطيفة : ألا يا فابك . . الخ أرادت : ألا يا لطيفة فابك ، فرخمت وفصلت ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وقد يفصل حرف النداء بأمر ؛ قال المصنف في الشرح : كقول جداية بنت خالد النخعية ، تخاطب أمتها لطيفة : ألا يا فابك . . الخ وروايته : تهتانا ، يعني موضع : تهياماً .

وذهب الفارسيّ وجماعة من البصريين إلى أنه بُني لوقوعه موقع حرف<sup>(١)</sup>  
الخطاب . وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال :

أحدها : جوازه ، مقبلاً عليها وغير مقبل ، وهو قول جمهور البصريين .  
والثاني : المنع مطلقاً ، وهو قول الأصمعيّ .

والثالث : إن كانت خلفاً من موصوف جاز نحو : يا ذاهباً ؛ وإلاً فلا ،  
وهو قول الكسائيّ .

والرابع : إن كانت النكرة مقبلاً عليها جاز ، وإلاً فلا ، وهو قول المازنيّ ،  
قال : ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها ، وما جاء منوناً لحقه التنوين  
ضرورة نحو :

٤٧٥ - فيا راكباً إمّا عرضت فبلّغنْ نداماي من نجران أن لا تلاقيا<sup>(٢)</sup>  
( غير مجرورٍ باللام ) - وهو المستغاث والمتعجب منه ، نحو : يا لزيد ،  
ويا للماء ! .

---

(١) في ( د ) : ضمير الخطاب .

(٢) في ( د ، غ ) والأشعوني : أيا راكباً وهي الرواية المشهورة ، والتحقيق من ( ز ) وسيبويه  
والفضليات والمقتضب ؛ وفي المقتضب ٤ / ٢٠٤ قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ، قال الأعم :  
الشاهد فيه نصب راكباً ، لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه ، إنما التمس راكباً من  
الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، ولم يجوز له تنوينه ونصبه ، لأنه  
ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه . والراكب راكب الإبل ؛ وعرضت بمعنى أتى العروض ، وهي  
مكة والمدينة وما حولها ، وبمعنى تعرضت وظهرت ، وبمعنى بلغت العرض ، وهي جبال نجد ؛  
والندامي جمع ندمان بمعنى نديم ، وهو المجالس والمصاحب على الشراب وغيره ؛ ونجران مدينة بالحجاز من  
شق اليمن ، وأن مخففة من أن الثقيلة ، اسمها ضمير الشأن ، ولا النافية للجنس خبرها محذوف أي لنا ،  
والجملة خبر أن المخففة ، والمصدر المؤول مفعول ثان لبلغن ، ومن نجران حال من نداماي . والبيت من  
قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي - مفضليات ٣١٥

( ولا عاملٍ فيما بعده ) - يشمل المضاف نحو : يا غلام زيد ، ويا أبا رجل ، ويا رجل سوء ؛ والمشبه بالمضاف ، ويسمى المطوّل والمطول ، من مطلت الحديد مددتها ، نحو : يا عظيماً فضله ، ويا لطيفاً بالعباد ، ويا ضارباً زيداً ، ويا عشرين رجلاً ؛ فهذا كله ينصب ؛ وإنما يطول الاسم إذا لفظ بالعمول ، فلو كان مستتراً لم يحصل به طول إلاّ إن ظهر ما يقتضيه ، فتقول : يا ضاربٌ ، بالضم ، وإن كان فيه ضمير مستتر ؛ فإن قلت : يا ضارب وزيد ، ولم تقدر زيداً معطوفاً على الضمير المستتر في ضارب بينها ، لأنها مناديان مفردان مقصودان بالنداء ؛ وإن قدرت العطفَ نصبت ضارباً ونونت زيداً مرفوعاً للعطف على الضمير ؛ ويتعين هذا الثاني في مشترك ونحوه ، فتقول : يا مشتركاً وزيداً .

( ولا مكل قبل النداء بعطف نسق ) - نحو : يا زيداً وعمراً ، لمن سمي بها ؛ وقال الأخفش في ثلاثة وثلاثين . إن أردت جمعاً يبلغ هذا العدد نصبت الاسمين ، أو ثلاثة على حدة ، وثلاثين على حدة ، بنيت ثلاثة وعطفت ثلاثين ، كالحارث ، أي ترفع وتنصب ؛ وقال بعضهم في الثاني : إن قُصدَ كلُّ بالنداء<sup>(١)</sup> بنيت ، أو ثلاثة مبهمة في ذلك العدد نصبتها ؛ وقال الفارسيّ : إن سميت بثلاثة وثلاثين نصبت ، أو ناديت جماعة هذه عدتها ضمنت ثلاثة ، وجاز في ثلاثين ما يجوز في الحارث<sup>(٢)</sup> .

(١) في ( غ ) : إن قصد بالنداء الثاني . . . وهذه العبارة فيها شيء من القصور في النسخ ، توضحها عبارة المقتضب التالية

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٤٢٤ ( ٤ / ٥٥٤ ) : وكذلك إن سميت رجلاً : ثلاثة وثلاثين ، لقلت : يا ثلاثة وثلاثين أقبل ، وليس بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا ، لأنك أردت : يا أيها الثلاثة ، ويا أيها الثلاثون .

ولو قلت : يا ثلاثة والثلاثين ، لجاز الرفع والنصب ، مثل : يا زيداً والحارث ، والحارث ، ولكنك أردت : يا من يقال له : ثلاثة وثلاثون ، فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين أو اسم يُضم =

( ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال ) - قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : يا رجلاً كريماً أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون ، انتهى . وفي الخبر من قوله عليه السلام في سجوده : « يا عظيماً يُرَجَّى لكل عظيم »<sup>(١)</sup> ؛ وفي رؤوس المسائل : إذا جيء بعد النكرة بفعل أو ظرف أو جملة ، وجب نصبها عند البصريين ، قصدت واحداً بعينه أو لا ؛ وأجاز الكسائيّ الرفع أيضاً ؛ وفصلّ الفراء ، فأوجب النصب مع ضمير الغيبة ، والرفع مع ضمير الخطاب . انتهى .

فتقول : يا رجلاً ضرب زيداً ، ويا رجل<sup>(٢)</sup> ضربت زيداً ؛ ومن النصب وهي مفردة : أيا راكباً . البيت . وليست جملة الشرط صفة ، لاشتغالها على الأمر ، ومنه مع الصفة :

= إليها ، فهو بمنزلة الإضافة .

قال في الحاشية : في ابن يعيش ١ / ١٢٨ : وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين ، فإن سميت بها ، وجعلتها علماً نصبتها ، كما لو سميت يزيد وعمرو ، لأنك جعلتها بإزاء حقيقة واحدة ، فكان الثاني من تمام الأول ، وتابعاً له في إعرابه ، بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني فانصب ، كما ينتصب : يا خيراً من زيد ، فحرف النداء نصب الاسم الأول ، والثاني يتبعه في الإعراب لزوماً ، كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب .

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة وثلاثين ، كما تقول : يا زيد الحارث والحارث ؛ فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنها اسمان متغايران ، كل واحد منها بإزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك إذا سميت بها وجعلتها عبارة عن حقيقة واحدة .

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا ، والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد والحارث .

(١) مجمع الزوائد ج٢ ص ١٢٨ - من حديث عائشة ، رضي الله عنها : « فخرجت غَيْرِي ، فإذا أنا به ساجداً كالثوب الطريح ، فسمعتة يقول : « سجد لك سوادي وخيالي ، وأمن بك فؤادي ؛ ربّ هذه يدي وما جنيت على نفسي ؛ يا عظيم - هكذا وردت في هذه الرواية - تُرَجَّى لكل عظيم ؛ فاغفر الذنب العظيم » .

(٢) في ( ز ) : ويا رجلاً



مكرر ٤٥٦ ألا يا نخليةً من ذات عِرْقٍ عليك ، ورحمةً الله ، السلام<sup>(١)</sup>

( ولا يجوز ضمُّ المضافِ الصالحِ للآلفِ واللامِ ، خلافاً لثعلب ) - نحو :  
يا حسنَ الوجه ، وهو ضعيف ، لأن الضم للبناء ، ومقتضيه في المفرد مفقود في  
المضاف ، ولو كانت إضافة مجازية ؛ وأما رواية الفراء عن بعض العرب في شبه  
المضاف : يا مهتمُّ بأمرنا لا تهتم ، بضم مهتم ، فتأويله أن بأمرنا متعلق بمهتم ،  
ومهتم مفرد ، لا مشبه بالمضاف .

( وليس المبنيُّ للنداء ممنوعُ النعتِ ، خلافاً للأصمعيّ ) - وعِلَّتُهُ شبهه بالضرر  
أو بالأصوات ؛ وقال به أيضاً قوم من الكوفيين ؛ ومذهب سيويهِ والخليل وأكثر  
النحويين الجواز ، وقال الفارسيّ : يجوز ، والقياس المنع ؛ وزعم الأصمعيّ أنه  
طالع أشعار العرب وكلامها ، فلم يجد منادى ممنوعاً ، وما وقع منه شاذ يتأول  
على القطع ، على أعني ، أو على الابتداء ، نحو :

☆ . . . يا عمرُ الجوادُ<sup>(٢)</sup> ☆

- ٤٧٦ -

أي أعني ؛ و

(١) في مجالس ثعلب ١٩٨ ( ٢٣٩ ) وفي اللسان - شيع :

ألا يا نخليةً من ذات عِرْقٍ بَرُودَ الظِّلِّ شَاعِمَ السَّلَامِ  
قال : شاعِمٌ : تبعمٌ ؛ وفي الحاشية : ذات عرق : مهل أهل العراق ، وهو الحد بين نجد وتهامة ؛  
وقيل : كنى بالنخلة ههنا عن المرأة . والبيت من أبيات نسبت إلى الأحوص ، كما في الخزانة ١٠ / ١٩٢ .  
٣١٢ - برواية : عليك ورحمة الله السلام .

وفي الدرر ١ / ١٤٨ : استشهد به على أن النكرة الموصوفة تنصب ، فنخلة نكرة موصوفة بالجار  
والمحور . والبيت للأحوص - حواشي ديوانه ١٨٥  
(٢) في الدرر ١ / ١٥٣

فما كعبٌ بنُ مامَةَ وابنُ سَعْدَى بأجود منك يا عَمْرُ الجوادِ  
قال في المقتضب ٤ / ٢٠٨ ( ٤ / ٥١٨ ) : وما جاء من نعم المتنادي المفرد منصوباً قول جرير : فما  
كعب بن مامة . . البيت .

- ٤٧٧

☆ يا حَكَمَ الوارثُ عن عبد الملك<sup>(١)</sup> ☆

أي أنت الوارثُ ؛ وأما

- ٤٧٨

☆ يا حَكَمَ بنَ المنذرِ<sup>(٢)</sup> بنِ الجارودِ ☆

فعلى نداءٍ ثانٍ .

واحتجَّ المجوزون بقول العرب : يا زيدَ بنَ عمرو ، بفتح الدال ، ولو كان ابن معمول فعل مضر لم يكن لفتحها وجه .

( ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعاً ، إن كان علماً ، ووُصِفَ بابن متصل مضاف إلى علم ) - نحو : يا زيد بن عمرو ، بضم الدال وفتحها ، وقال المبرد : الضم أجود<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلامهم ، والضم القياس ؛ وقال : البصريون كلهم يختارون الفتح ، ويجيزون الضم ، ومن الفتح .

مكرر ٤٧٨ يا حَكَمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارودِ سِرادقُ المجد عليك ممدود<sup>(٤)</sup>

وهو على المشهور إتباع حركة ابن ، فالساكن حاجز غير حصين ؛ وإذا ضمنت

= قال في الدرر : استشهد به على جواز نصب المنادى الموصوف بغير ابن - ورواية الدرر بنصب عمر - عند الكوفيين ، وأوله المانعون بالقطع ، أي أنه مفعول لفعل محذوف . والبيت لجرير - ديوانه ١٣٥ ، والشاهد هنا على نصب النعت على الموضع .

(١) في المقتضب ٤ / ٢٠٨ ( ٤ / ٥١٨ ) قال في الحاشية : استشهد به ابن هشام في المغني ١ / ١٩ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ المنادى . قال : والبيت من أرجوزة لرؤبة - ديوانه ١١٨ - وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي ، وقصته في شرح شواهد المغني للسيوطي ١٩ - ٢٠ .

(٢) في المقتضب ٤ / ٢٣٢ ( ٤ / ٥٦٠ ) قال في الحاشية : استشهد بد سيبويه - ١ / ٣١٣ - على بناء حَكَمَ على الفتح ، إتباعاً لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم . . ونسبه الجوهري إلى رؤبة ، ورده العيني ٤ / ٢١٠ - ٢١١ ( ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٤٢ ) وهو بملاحقات ديوان رؤبة ١٧٢ وفي سيبويه : قال الراجز وهو من بني الحرماز .

(٣) في المقتضب ٤ / ٢٣٢ بعد ذكر الشاهد : يا حَكَمَ بنَ المنذرِ ، بفتح الميم ، قال : ولو أنشد : يا حَكَمَ ابنَ المنذرِ كان أجود .

(٤) سبق تخريج هذا البيت ، على فتح ميم حَكَمَ ، وما جاء في نسبته .

فالأحسن كون ابن نعتاً ، ويجوز عطف البيان والبدل ، وكونه منادى أو معمول فعل ؛ وإذا فتحت فالنعت لا غير ؛ وفي البسيط : إذا فتحت فإتباع عند سيبويه<sup>(١)</sup> ، وقيل : ابن مقحم .

واحترز بالظاهرة من المقدرة نحو : ﴿ يا عيسى بنَ مريم ﴾<sup>(٢)</sup> فلا فائدة في نية الفتح ؛ وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة .

وخرج بعلمٍ خلافةً نحو : يا غلام ابن زيد ؛ وبوصفه بابن ، من كون ابن بدلاً أو عطف بيان ، أو منادى ، أو مفعولاً ، فلا يجوز حينئذ إلا ضم المنادى .

واحترز بمتصل من الفصل نحو : يا زيد الفاضل بن عمرو ؛ وقال ابن عصفور : فإن قلت : يا زيدٌ وعمرو بن عبد الله ، إن جعلت ابنا صفة لعمرو ضمته وفتحته ، ولزيد الضم لا غير ؛ أو صفة لزيد ، لم يجز فيها إلا الضم . انتهى . وفيه تقديم النسق على النعت .

وخرج بمضاف إلى علم : يا زيدُ ابن أخينا ونحوه ، فالضم لا غير .

( لا إن وصف بغيره ) - أي بغير ابن ، نحو : يا زيدُ الكريم .

( خلافاً للكوفيين ) - في إجازتهم فتح المبني على الضم إذا وصف بمفرد نحو :

يا زيد الكريم ؛ وقالوا : إن العرب تفعل ذلك ، إذا نصبت النعت إتباعاً ،

وروا بيت جرير :

مكرر ٤٧٦ فما كعبُ بن مامةَ وابنُ سعدى بأجودَ منك يا عمر الجوادا<sup>(٣)</sup>

(١) في سيبويه ٢٠٣ / ٢ ( ١ / ٣١٣ ) قال : ومثل ذلك قولك : يا زيدَ بنَ عمرو ، وقال الراجز : يا حكَم بن المنذر .. البيت ، قال في الحاشية : والشاهد فيه إتباع الموصوف ، وهو الحكم ، للصفة ، وهي ابن ، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم ..

(٢) للمائدة : ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦ .

(٣) سبق تخريج هذا البيت أيضاً ، على ضم راء عمر ، ونصب النعت بعده : الجوادا .

بفتح راء عمر؛ وقال ابن كيسان : سببه جعل الاسم والنعت كالشيء الواحد؛ وخرَّج المانعون البيت على حذف الألف للساكن بعدها ، والأصل : يا عمرا ، بناء على أن الألف تلحق غير المندوب والمتعجب فيه والمستغاث ؛ أو على أنه نصب المنون من المنادى اضطراراً ، نحو :

☆ يا عَدِيًّا لقد وقتك الأواقي<sup>(١)</sup> ☆ - ٤٧٩

ثم حذف التنوين على حد :

☆ عمرو الذي هشم الثريد لقومه<sup>(٢)</sup> ☆ - ٤٨٠

(١) في المقتضب ٤ / ٢١٣ ( ٤ / ٥٤٣ ) : مثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر؛ فإن الأولين يرون رفعه ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فلحقه التنوين على لفظه ؛ وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمونه النصب ، وحجتهم في ذلك ما ذكرت لك ؛ ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعثمان يا فتى ؛ فتى لحقه التنوين رجع إلى الحذف ؛ فما جاء على ذلك قول مهلهل :

رفعت رأسها إليّ وقالت : يا عَدِيًّا لقد وقتك الأواقي  
والأحسن عندي النصب ، وأن يردّه التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك في النكرة والمضاف .  
قال في الحاشية : رواية أمالي ابن الشجري والخزانة والعيني :  
☆ ضربت صدرها إليّ وقالت ☆

يريد أنها متعجبة من حالّي إلى هذه الغاية ، مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن لأهل .

والأواقي جمع واقية ، والأصل : الواقي ، فأبدلت الواو الأولى همزة وجوباً ؛ والواقية الحافظة .  
والبيت من قصيدة لمهلهل ، وهو عديّ بن ربيعة أخو كليب . وروي : يا عديّ بالرفع في الخزانة

٣٠٠ / ١

(٢) في ( ز ، غ ) : لضيفه ؛ ويروي : عمرو العلاء ؛ وفي المقتضب ٢ / ٣١٢ .

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف  
قال في الحاشية : روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي ، وعمرو العلاء ،  
واقصر في الكامل على الرواية الأولى ، فنقده علي بن حمزة في كتابه : التنبيهات على أغاليط الرواة ..  
وفي الروض الأنف ١ / ٩٤ ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على إطعام الحاج بقريش =

ولا يخفى ما في التأويلين من التكلف ، فالوجه أن يجعل ذلك شاذاً  
ولا يقاس عليه .

( وربما ضم الابنُ إتباعاً ) - رواية الأخفش عن بعض العرب : فأتبعوا ابناً  
للمنعوت ، ونظيره قراءة من قرأ : ﴿ الحمد لله <sup>(١)</sup> ﴾ بضم اللام .

( ويلحق بالعلم المذكور نحو : يا فلان بن فلان ، ويا ضل بن ضل ،  
ويا سيد بن سيد ) - وكذا ما أشبهه ، مما كان المنادى فيه غير علم ، ووصف بابن  
مضاف إلى غير علم ، وهو موافق للفظ المنادى نحو : يا فاضل بن فاضل ،  
ويا شريف بن شريف ، ويا كلب بن كلب ؛ وكذا لو عرفت الثاني فقلت : ابن  
الفاضل ، وابن الشريف ، وابن الكلب ؛ وذكر المغاربة أن البصريين يضمون في  
هذا كله المنادى وينصبون ابناً ، والكوفيون وابن كيسان يجوزون ضم المنادى  
وفتحه ، ويحذفون في غير النداء التنوين من الموصوف ، قال الكمي :

= فيرفدونه بأموالهم ويعينونه . ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قريشاً أمر الرفادة ، فاحتل إلى  
الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كعكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكعك هشياً ، ودقه دقاً ،  
وضنع للحاج طعاماً مثل الثريد ، وبذلك سمي هاشماً ، لأن الكعك اليابس لا يثرد ، وإنما يهشم هشماً ،  
فبذلك مدح ، حتى قال شاعرهم فيه ، وهو عبد الله بن الزبيري :

عمرو العلاء هشم الثريد لقومومه قوم بمكة مستنين عجايف  
وأستنوا أصابهم القحط ، وقد نسبه ابن دريد في الاشتقاق ص ١٣ لمطروذ بن كعب الخزاعي ؛  
ونسبه في اللسان - هشم - لابنة هاشم ، وفي - سنت - لابن الزبيري .. قال في حاشية الإنصاف  
ص ٦٦٤ : قال أبو رجاء : والسرفي هذا الاضطراب أن للخزاعي كلمة على هذا الروي ، ولابن الزبيري  
كلمة أخرى على الروي نفسه ؛ والاستشهاد بهذا البيت في قوله : عمرو ، حيث حذف التنوين منه لغير  
سبب من الأسباب المذكورة في حذف التنوين ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين  
وسكون اللام في الذي ... ولم يسلك الشاعر الطريق المعتاد في ذلك ، بل حذف التنوين رأساً ، فكان  
ذلك ارتكاباً للضرورة .

(١) أول سورة الفاتحة ، وأول سورة الأنعام ، وأول سورة الكهف ، وأول سورة سبأ ، وأول سورة

فاطر ...

٤٨١ - تناولها كلبٌ بنُ كلبٍ فأصبحت ترامى بها الأطوادُ لهفأً على لهفٍ<sup>(١)</sup>

ومَجُوزٌ فتح ذي الضمة في النداء ، مُوجِبٌ في غيره حذف تنوينه لفظاً ) - نحو : جاء زيدٌ بن عمرو ، فيحذف تنوين زيد للساكن وكثرة الاستعمال ، وكذا فلانٌ بن فلان وما ذكر معه ، وقد سبق ؛ ويظهر من كلام سيبويه أن العرب لا تحذف من فلان بن فلان شيئاً ، وكلام الناس على خلافه ، وقال المبرد : لا خلاف في حذف التنوين من فلان بن فلان ، وحكوا سماعه عن العرب ، وشرط بعض المتأخرين في العَلَمين التذكير ، وغَلَطَ ، وإنما هو شرط ابن ، وقال بعض المغاربة : شرط التذكير فيها صحيح ، فنسبة الرجل إلى أمه عارٌ عندهم ، فتقول : زيد ابن فاطمة بتنوين زيد ، وإنما حذفوا في عمرو بن هند الملك ، وهي أمه للكثرة .

( وألّف ابن في الحالين خطأً ) - أي حال النداء ، وحال غير النداء ، وعلى شرط التذكير ، تثبت الألف في : زيد ابن فاطمة ؛ وقال الخَدَبُ في : زيد بن عمرو ونحوه : يجوز ، إن حذف الساكن<sup>(٢)</sup> ، إثبات الألف ؛ قال : والحذف أحسن لمصاحبة الكثرة .

( وإن نُونَ فللضرورة ) - نحو :

---

(١) لم يذكر في معجم الشواهد رواية الشرح : قافية الفاء المكسورة - على لهفٍ - وذكر رواية الدرر ١ / ١٥٣ :

تناولها كلبٌ بنُ كلبٍ فأصبحت بكف لئم السالدين يقودهسا  
قال : استشهد به على أن الكوفيين وابن كيسان يجرون المنادى الموصوف بغير ابن إجراء الموصوف به ، كما أجرت العرب ذلك في غير النداء ... قال : والبيت في الأصل - الهمع - نسب للكيت - وكذا نسبه له في معجم الشواهد - وفي كامل المبرد : وقال رجل يذكر امرأة زوجت عن غير كفء ...  
والشاهد هنا حذف التنوين من الموصوف بابن في غير النداء في قوله : تناولها كلبٌ بنُ كلبٍ ...  
(٢) في ( د ، ز ) : للساكن .

☆ جارية من قيس ابن ثعلبه<sup>(١)</sup> ☆

قال ابن عصفور : وأنشده سيبويه على الضرورة ؛ وقال ابن الباذش : فإذا كان بدلاً نونت ؛ وأما ﴿عَزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة حذف التنوين ، ف قيل فيه : حذف التنوين للوصف بابن ، والخبر أو المبتدأ محذوف ، أي معبودنا ؛ وقيل : ابن خبر ، وحذف التنوين لأنه ممنوع الصرف ، وهو ضعيف ، لثبوت تنوينه .

( وليس مركباً ، فيكون كمرءٍ في إتياع ما قبل الساكن مابعده ، خلافاً للفارسيّ ) - قال ابن برهان : مذهب الفارسيّ في نحو : زيد بن عمرو ، أنهم بنوا الصفة مع الموصوف ، والبدال تابعة للنون ، كالميم في : هذا مُرءٌ ، ورأيت مُرءاً ، ومررت بمُرءٍ ، فلما صارت الدال غير حرف إعراب لم تنون ، فالتنوين لا يكون وسطاً ، وهو منتقض بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو : صلى الله على يوسف بن يعقوب .

(١) في الخزانة ٢ / ٢٣٦ ( ١ / ٣٣٢ ) ش ١٢١ قال : وهذا البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجليّ ،

وبعده .

## ☆ كريمة أحوالها والعصبة ☆

قال : على أن تنوين قيس شاذ ؛ لأن ابن وقع بين علمين مستجمع الشروط ، فكان القياس حذف تنوين قيس ، إلا أنه نونه لضرورة الشعر .

قال ابن جني في سر الصناعة : من نونه لزمه إثبات الألف في ابن خَطّاً ؛ وقال ابن الحاجب في الإيضاح : وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل ، وقصده أن يخرج عن الشذوذ ، وهو بعيد ؛ لأن المعنى على الوصف ، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين ، لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلاً . انتهى . قال : وأراد بجارية امرأة من العرب اسمها كلبة ، كان بينها مهاجاة ؛ وجارية خير مبتدأ محذوف ، أي هذه جارية ، ومن قيس صفة لها ، وقيس بن ثعلبة قبيلة ، قال في حاشية سيبويه ٢ / ٥٠٦ ( ٢ / ١٤٨ ) : قيس بن ثعلبة حي من بكر بن وائل ، قال : والشاهد في البيت تنوين قيس مع أنه موصوف بابن مستكمل الشروط .

(٢) التوبة : ٣٠ .

( والوصف بابنة كالوصف بابن ) - وحكى ابن كيسان خلافاً في : ياهند ابنة زيد ، أيعامل معاملة ابن ؟

ومنهم من أجاز قياساً ، ومنهم من منع ، لأن السماع في ابن ، وهو خارج عن القياس ، فلا يتجاوز ؛ واختار ابن كيسان القياس ، فيجوز ضم دال هند وفتحها ، وعلى الآخر تضم لاغير ، وأما ابنة فينصب ، وعلى ما اختار ابن كيسان تقول : جاءتني هند ابنة زيد ، بحذف التنوين ، في لغة من صرف هنداً .  
( وفي الوصف بينت<sup>(١)</sup> في غير النداء وجهان ) - فتقول في لغة من صرف هنداً : هذه هند بنت<sup>(١)</sup> عاصم ، بالتنوين وتركه ؛ وترك لكثرة الاستعمال ، ذكره سيويه<sup>(٢)</sup> .

( وَيُحذف تنوينُ المنقوصِ المعين<sup>(٣)</sup> بالنداء ، وتثبت ياءؤه عند الخليل<sup>(٤)</sup> )

(١) في ( غ ) : بابنة .

(٢) في سيويه ٥٠٦ / ٣ ( ١٤٨ / ٢ ) : وقال يونس : من صرف هنداً قال : هذه هند بنت زيد ، فنون هنداً ؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا من العرب . وكان أبو عمرو يقول : هذه هند بنت عبد الله ، فبين صرف ، ويقول : لما كثرت في كلامهم حذفوه ، كما حذفوا : لا أدر ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، وأشبه ذلك ، وهو كثير . وقال الأشموني في تشبيهاته - منهج السالك ١٢٧ / ٢ - : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن ، فيجوز الوجهان ، نحو ؛ ياهند ابنة زيد ، خلافاً لبعضهم ؛ ولا أثر للوصف بينت هنا ؛ فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم .

وفي مع الهوامع ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ : وإذا كان الموصوف علماء مؤنثاً ، ونعت بابنة مضافاً إلى علم ، فحكمه في النداء من جواز الفتح ، وفي غيره من وجوب حذف التنوين ، حكم المذكر الموصوف بابن ، نحو : يا هند بنت عمرو ، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره ، وحجتهم القياس على ابن ؛ وذهب قوم إلى المنع ، لأن السماع إنما ورد في الابن ، وهو خروج عن الأصل ، فلا يقاس عليه ؛ وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان ، رواهما سيويه عن العرب ، نحو : هذه هند بنت عاصم ، بالتنوين وبحذفه ، لكثرة الاستعمال فقط ، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وابنة ، ولو كان المنادى المؤنث مبنياً في الأصل ، نحو : يا رقاش بنت عمرو ، لم تغير حركة البناء الأصلية ، ويكون فتح الاتباع تقديراً . ذكره أبو حيان .

(٣) أي النكرة المقصودة .

(٤) في النسخة المحققة من التسهيل : عند الخليل فقط .



وسيويوه ، لا عند يونس ) - فتقول : يا قاضي ، ياثبات الياء ، لذهاب التنوين بالبناء ، ووجه حذفها أن النداء دخل على منون محذوف الياء ، مع أن النداء مكان تخفيف ، فإن أريد غير معين<sup>(١)</sup> ثبتت ، نحو : يا عاصياً تبُّ قبل الموت .

( فإن كان ذا أصل واحد ، ثبتت الياء بإجماع ) - نحو : يأمري ، ويأتني لمن سمي به ؛ والأصل : يأمري ، فردت اللام في النداء ، ولو لم ترد لبقني على حرف واحد ، لأن العين محذوفة ، وكذلك تقي ترد لامه ، وإلا يبق على حرف ، لأن فاءه محذوفة .

( ويترك مضموماً أو يُنصب ما نُون اضطراراً من منادى مضموم ) - فالأول قول الخليل وسيويوه والملازني ، وهو الأكثر ، حتى أن سيويوه قال في النصب : لم نسمع عربياً يقوله ، ولكن حفظه غيره .

والثاني قول أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد ؛ ومن الضم قول الأحوص :

٤٨٢ - سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يامطر السلام<sup>(٢)</sup>  
ومنه في النكرة المقصودة :

(١) النكرة غير المقصودة .

(٢) في الدرر ١ / ١٤٩ : استشهد به على تنوين المنادى العلم مضموماً في الضرورة ، واستشهد به سيويوه على ذلك ؛ قال الأعم : الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم ، واطراد ذلك في كل علم مثله ، فأشبهه المرفوع غير المنصرف في غير النداء ، فلما نون ضرورة ترك على لفظه ، كما ينون الاسم المرفوع الذي لا ينصرف ، فلا يغير التنوين من رفعه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين ، لمضارعة النكرة بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس ؛ والبيت للأحوص - ديوانه ١٧٢ .

٤٨٤ - ليت التحية كانت لي فأشكرها مكان يا جمل حيت يا رجل<sup>(١)</sup>  
الرواية المشهورة : يا جمل بالضم ؛ ومن النصب :

مكرر ٤٧٩ ضربت صدرها إليّ وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي<sup>(٢)</sup>  
وفي النكرة البيت السابق في رواية نصب جمل ؛ ويظهر أثر الخلاف في  
المقصود نحو : يافتى ، فيجوز في نعته على الأول الرفع والنصب ، ويتعين على  
الثاني النصب .

( فصل ) : ( لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام ) - فلا  
يقال : يا الغلام إلا في شعر كما سيأتي .

( غير المصدر بها جملة مسمى بها ) - نحو : يا الرجل قائم ، لمن هذا اسمه ،  
قال سيبويه : وجاز لأن معناه : يا مقولاً له ذلك ، وقاس على ذلك المبرد ما  
سمي به من موصول ذي آل نحو : يا الذي قام ، لمسى به ؛ ونص سيبويه على  
المنع ، وفرّق بأنه بمنزلة مفرد فيه ال كالحارث ، وإذا أريد نداء هذا ، فقيل :  
تقول : يا حارث ، وقيل : يا أيها الحارث ، وقيل : يامن هو كالحارث ، وهو  
الصحيح .

( أو اسم جنس مشبه به ) - نحو : يا الأسد شدةً ، ويا الخليفة جوداً ؛ أجاز

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٤٤ قال : فأشكرها بالنصب لأنه جواب  
تمن ، ومكان نصب على الظرف ؛ والشاهد في : يا جمل حيث نونه مضموماً ، ويروى بالنصب ، والأول  
أشهر ؛ ويا رجل بالضم بلا تنوين ، لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد - نكرة مقصودة - قال في الدرر  
١ / ١٤٩ ؛ والبيت من قصيدة لكثير ، سببها أن عزة هجرته ، وحلفت لا تكلمه ، فلما تفرق الناس من  
منى لقيته ، فحيت الجمل ولم تحيه ، فقال :

حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحيّ ويحك من حياك يا جمل  
ليت التحية كانت لي . . . البيت - ديوان كثير ١ / ١٥٩

(٢) سبق تخريج هذا الشاهد ؛ قال في الدرر ١ / ١٤٩ : استشهد به على تنوين المنادى العلم ،  
بالنصب إذا نون ضرورة ، رجوعاً به إلى أصله عند أبي عمرو وعيسى بن عمر ومن وافقها ؛ والبيت من  
مقطعة لمهلل بن ربيعة ؛ ويروى : ضربت نحرها . . . ، رفعت رأسها . .

ذلك محمد بن سعدان ؛ ووجهه أنه في تقدير : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة .

( خلافاً للكوفيين ، في إجازة ذلك مطلقاً ) - كان مما سبق أو من غيره ؛

واحتج الكوفيون بقوله :

٤٨٥ - فيا الغلامان اللذان فرًّا إياكما أن تكسباننا شرًّا<sup>(١)</sup>

وقوله :

٤٨٦ - عبَّاسُ يا الملك المتوجِّج والذني عرفت له بيت العلاء عدنان<sup>(٢)</sup>

والبصريون جعلوا ذلك ضرورة .

( ويوصف بمصحوبها الجنسي مرفوعاً ، أو بموصولٍ مصدرٍ بها أو باسم إشارة

أي مضمومة متلوَّة بهاء التنبيه ) - فأخرج بالجنسي نحو : الفرزدق والحارث

(١) (٢) في المقتضب ٤ / ٢٤٣ : وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرا . . . البيت ، فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان

اللذان فرا ، كما تقول : يارجل العاقل ، أقبل ؛ قال في الحاشية : استدل به الكوفيون على جواز نداء ما

فيه ال ، ورد عليهم الأنباري في الإنصاف ص ٢٣٦ بأنه من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ،

والتقدير : فيا أيها الغلامان . . . وفي الإنصاف ، قال في الحاشية : وقوله :

☆ إياكما أن تكسباني شرًا ☆

رؤي في مكانه :

☆ إياكما أن تعقبانا شرًا ☆

وهو تحذير ، وتقديره : احذرا من أن تكسباني شرًا ؛ ويجوز في حرف المضارعة في : تكسباني

الفتح على أنه مضارع كسب الثلاثي ، والضم على أنه مضارع أكسب ، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول :

كسبت زيدا مالا ، أو عاماً ، إلا ابن الأعرابي ، فإنه كان يوجب أن تقول : أكسبت زيدا مالا ،

بالمهزلة .

ومحل الاستشهاد قوله : فيا الغلامان ، حيث جمع بين حرف النداء وآل ، والبصريون يقررون أن

الجمع بين حرف النداء وآل جائز في موضعين : نداء اسم الله تعالى : يا الله ، وما تحكيه من الجمل نحو أن

تنادي من يسمي : الرجل منطلق ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء وآل في الاختيار ؛

وأما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتماداً على ما ورد منه في البيت ، ونحو قول الآخر :

عبَّاسُ يا الملك المتوجِّج والذني عرفت له بيت العلاء عدنان

والصعق ، مما ال فيه للمح الصفة أو للغلبة ؛ فلا يقال : يَأْهِيهَا الفِرْزْدَقُ ، وكذا الباقي ؛ على أن الجرميَّ أَجَاز : يَأْهِيهَا الحَارِثُ ، وكذا لا يوصف بنحو : الزَيْدَيْنِ وَالزَّيْدَيْنِ ، فلا يقال : يَأْهِيهَا الزَيْدَانِ ، ولا يَأْهِيهَا الزَيْدُونَ ، ومثال الجائز : يَأْهِيهَا الرَّجُلُ ، ومثال الموصول : ﴿ يَأْهِيهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ وفي كتاب سيبويه منع : يَأْهِيهَا الَّذِي رَأَيْتَ ؛ وهو محمول على ما إذا سمي به ، وتعليقه يرشد إليه ، قال : لأنه اسم غالب ، كما لا يجوز : يَأْهِيهَا النَّضْرُ ، وأنت تريد الاسم الغالب . ومثال اسم الإشارة قول طرفة :

٤٨٧ - أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مَخْلُودِي<sup>(٢)</sup> ؟

وقيده المصنف في الشرح بالخلو من الكاف ، فلا يجوز : يَأْهِيهَا ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> الرجل ؛ وأجازه ابن كيسان ، قال : وهو أقل من العاري منها ، شبه المتصل بها بالضاف ، حتى قال بعضهم : يَأْهِيكَ الرَّجْلَيْنِ بِالنَّصْبِ ، وقضية كلام المصنف جواز : يَأْهِيهَا بَدُونُ وَصْفٍ لَذَا ، وصرح هو وابن عصفور بالجواز ، وشاهده :

٤٨٨ - أَيُّهَذَا نِزَانٌ كَلَّا زَادِيكَمَا وَدَعَانِي وَاعْلَامًا فِيمَنْ وَعَلَّ<sup>(٤)</sup>

(١) الحجر : ٦

(٢) في جميع المراجع ذكر هذا الشاهد في باب نصب المضارع بعد حذف أن الناصبة ، مع جواز الرفع ، وجاء به في الدرر ١ / ١٥٢ شاهداً على وصف المنادى باسم الإشارة الخالي من الكاف ؛ وفي الإنصاف ص ٥٦٠ قال في الحاشية : والزاجري أي الذي يكفني ويمعني ؛ والوعى الحرب ، يقول : أنا لست خالداً ، ولا بد أن يأتيني الموت يوماً ، فليس مما يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب مخافة الموت .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ، وكان الأولى أن يمثل بـ : يَأْهِيهَا الرَّجُلُ ، وقد جاء في الأشموني بالمثل على هذه الصورة ؛ قال في تنبيهاته : يشترط لوصف أي باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب ، كما هو ظاهر كلامه ، وفاقاً للسرياني ، وخلافاً لابن كيسان ، فإنه أجاز : يَأْهِيهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ .

(٤) في مجالس ثعلب ص ٥٢ ( ٤٢ ) :

أَيُّهَذَا نِزَانٌ كَلَّا زَادَا وَذِرَانِي وَاعْلَامًا فِيمَنْ يَغْلُ  
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٥٣ قال الصبان : قوله : ودعاني أي اتركاني ، =

وصرح ابن الضائع باشتراط نعت اسم الإشارة ؛ وضعّف الجرميّ والفارسيّ  
وغيرهما نعت أيّ باسم الإشارة .

وإطلاق الوصف على الواقع بعد أيّ هو مذهب سيبويه ، وقال ابن السيد :  
الظاهر أنه عطف بيان ، لعدم اشتقاقه ؛ ويرده التزامه ، واللزوم يكون في  
الصفات نحو : الجماء الغفير ، وعطف البيان كالبدل ، لا يكون لازماً ، واتفق على  
أن هذا غير بدل .

وتقييده بالمرفوع للتنبية على أنه لا يجوز في هذه الصفة ما يجوز في صفة  
غيرها من المنادى المفرد المعرفة <sup>(١)</sup> بل يلزم رفعها ، كما سيأتي تقريره ؛ وقال :  
مضمومة ، ليعلم أن حقّ أيّ الضمّ كالمنادى المفرد المعرفة <sup>(٢)</sup> ؛ ولا يقبح ، وإن كانت  
ها التنبية عوضاً من الإضافة ، إذ لا تتحقق العوضية لولا الأفراد ؛ وإنما عوضوا  
لأن أيّاً لا تستعمل في غير النداء إلاّ مضافةً ، لفظاً أو نيّةً ، وكان التعويض بها لما  
فيها من تأكيد معنى النداء .

وإذا وقع بعدها اسم إشارة فُتحت الهاء لزوماً ؛ ومع غيره يجوز ضمها أيضاً ،  
وعليه قراءة : ﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ <sup>(٣)</sup> بضم الهاء ؛ وقال الفراء : لغة العرب فتحّها ،  
وبعض بني مالك من بني أسد يضمّون ؛ وقال الكوفيون وابن كيسان : ها متصلة

---

= والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ، ولم يُدع .  
قال العيني : والشاهد في قوله : أهذان ، حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة ، وحذف حرف  
النداء ، والواغل هو الذي يدخل على القوم ولم يدع ؛ وأصل يغل - ورواية الأشموني : وغل - يوغل ،  
لأنه من وغل ، حذف الواو لوقوعها بين الكسرة والياء .  
وفي الدرر ١ / ١٥٢ : استشهد به على وصف المنادى باسم الإشارة الحالي من الكاف ؛ قال : وفي  
عبارة الأصل سقط ، والصواب : وأما باسم الإشارة العاري من الخطاب فيجوز . قال : ولم أقف على  
قائله .

من (١) إلى (٢) سقط من ( د )

(٣) الزخرف : ٤٩

باسم الإشارة ، لفظاً أو تقديراً ، فيأَيُّها الرجل أصله : يَأَيُّها الرجل ؛ وأجاز ابن كيسان : يَأَيُّ الرجل ، بدون ها ، ومنعه الكوفيون والبصريون ، وليس مسموعاً .

( وتؤنث لتأنيث صفتها ) - نحو : ﴿ يَأَيُّهَا النفس المطمئنة ﴾<sup>(١)</sup> ؛ ولا تشئى ولا تجمع ، قال تعالى : ﴿ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ وفي البديع أنها تكون بلفظ واحد للاتنين والواحد والجماعة والمؤنث ، قال : والاختيار في المؤنثة إثبات التاء .

( وليست موصولة بالرفوع ، خبراً لمبتدأ محذوفٍ ، خلافاً للأخفش ، في أحد قوليه ) - فالرفوع عنده جزء الصلة ، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ؛ ورُدَّ بأنه لم يظهر قط ، فلا يقال : يَأَيُّها هو الرجل ؛ وبأنه لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجمل الفعلية كغيرها ؛ قال هذا المازنيّ ؛ وبأنه لا يُبْنَى في النداء ما يوصل<sup>(٤)</sup> ، وإنما ينصب ، نحو : يا خيراً من زيدٍ ؛ قاله الزجاج .

( ولا جائزاً نصبُ صفتها ) - بل يجب رفعها ، وهو قول الجمهور من البصريين ؛ لأنها هي المنادى في المعنى ، والرفوع بعد أيّ صفة أيّ عند سيبويه ؛ عطفُ بيان عند ابن السّيد ؛ خبرٌ مبتدأ محذوفٍ ، وأيّ موصولة ، وهو أحد قولَي الأخفش ؛ صفةٌ خبرٌ مبتدأ محذوف ، والأصل : يَأَيُّ هو هذا الرجلُ ، فجاء بأيّ يلتمس اسمه ، ثم استأنف بقوله<sup>(٥)</sup> : هو هذا الرجل ، لبيان أيّ ، وهو قول

(١) الفجر : ٢٧

(٢) الرحمن : ٣١

(٣) النور : ٣١ : ﴿ وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾

(٤) في ( غ ) : ما يطول ، والمقصود واحد .

(٥) سقطت من ( ز ) .

الكوفيين ؛ نعتٌ لاسم إشارة ملفوظ به أو مقدّر ، واسم الإشارة تبين لأيّ ، وهو قول ابن كيسان .

( خلافاً للمازنيّ ) - لعدم سماع ذلك ، والقياس ياباه ، لما تقدم ؛ على أن ابن الباذش قال : إن النصب مسموع عن بعض العرب ؛ وقال الزجاج : لم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبل المازنيّ ، ولا تابعه أحد ، وهو مطّرح ، لمخالفته كلام العرب ؛ فالكلام فيما يلي أيّاً ، فإن جيء بعد الوصف له رُفِعَ ، وإن أضيف نحو : يأيها الرجل ذو الجمّة ، أو لأيّ<sup>(١)</sup> نُصِبَ مضافاً نحو : ذا الجمّة ؛ ورفع على اللفظ ، ونصب على الموضع إن أفرد ، نحو : يأيها الرجل الطويلُ ، وهو اتفاق .

( ولا يستغنى عن الصفة المذكورة ) - فلا يقال : يأيها ، دون وصف بأحد الثلاثة السابقة .

( ولا يتبعها غيرها ) - أي لا يتبع غير الثلاثة المذكورة أيّاً ، فلا يقال : يأيها صاحب الفرس ، ولا أخوا عمرو ؛ لأن هذا مستفاد مما تقدم ، ومحلّه في الوصف الأول ، فأما الثاني فلا يمتنع ذلك فيه ؛ والصواب أنه أراد : ولا يتبعها غيرها من التوابع ؛ فلا يقال : يأيها الرجل وزيد أقبلاً ؛ وفي البسيط : لا يجوز العطف ، لو قلت : يأيها الطويل والقصير ، لم يجز إلاّ على تأويل : والقصير أدعوه ؛ وكلامه في الشرح على هذا .

( واسم الإشارة ، في وصفه بما لا يستغنى عنه كأيّ ) - فإذا قدر اسم الإشارة وصلة لنداء مافيه ال ، وجب رفع النعت ، وكونه مصحوباً بال الجنسية ، نحو : ياذا الرجل ، وأنشد بعضهم في ذلك قوله :

---

(١) أي بوصف لأيّ

ياذا الخَوْفُنا بقتل أبيه إذلالاً وَحَيْنًا<sup>(١)</sup>

وإن قدرت الاكتفاء باسم الإشارة جاز في الصفة الرفع والنصب ، وإجازة النصب بالقياس ولم يسمع ؛ وأوجب بعضهم رفع ذي ال بعد اسم الإشارة مطلقاً ، وقال : إنما يكتفى باسم الإشارة إذا أتبع بغير ذي ال ، وقال : إنه المفهوم من كلام سيبويه .

( وكغيرها في غيره ) - قال في الشرح : يساوي اسم الإشارة أيأ في وجوب رفع صفته ، واقتراها بال الجنسية ، ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف ، وأن يتبع بغير وصف ؛ وهذا هو ما سبقت الإشارة إليه من كلامه : فلا تتبع أيّ إلا

(١) في معجم شواهد العربية أن الشاهد في ابن يعيش ١٢٧/١ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١ في المنادى المبهم قال : واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه ال ، كقولك : ياهذا الرجل وياهؤلاء الرجال ، وأنشد سيبويه لخرز بن لؤذان السدوسي :

☆ ياصاح ياذا الضامر العنس ☆

والعنس الناقة الشديدة ، وأصل العنس الصخرة في الماء ، قيل لها ذلك لصلابتها ... ولعبيد :

☆ ياذا الخوفنا بقتل شيخه ☆

هكذا رواه ابن يعيش ، ورواه سيبويه ٢ / ١٩١ ( ٣٠٧/١ ) ، والخزانة ٢ / ٢١٢ ( ٣٢١/١ ) وقيل في الحاشية : ديوان عبید ص ٢١ ، وفيه الشاهد ، وعجزه :

☆ حَجْرٌ تَمَنَّى صاحب الأحلام ☆

وهو غير الشاهد الوارد بنسخ التحقيق ، والذي وجدته بأول ديوان عبید ص ٦ في أول نونيته التي يخاطب بها امرأ القيس أيضا ، كما فعل في القصيدة الأخرى :

☆ ياذا الخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وَحَيْنًا ☆

وبعده :

☆ أزعمت أنك قد قتلت سراتنا كذبا وميئنا ☆

والشاهد في البيت وصف اسم الإشارة المنادى بما فيه ال في قوله : ياذا الخَوْفُنا ...

وقد روى صاحب الخزانة في أثناء حديثه عن البيت الأول أبياتا من النونية فقال : وقال عبید أيضا :

ياذا الخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وحينا ... الخ



بوصف ، ولا يستغنى عن الوصف ، واسم الإشارة يخالفها في الأمرين ، هذا كلامه في شرحه .

قال المبرد في المدخل : إن قلت : يا هذا الرجل ، فأخرجته مخرج أيّ ، لم يكن إلأرفعاً ، وإن أردت أن تقف عليها ثم تنعت ، كان الرفع والنصب ؛ وقال الخليل : إذا قلت : يا هذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً ، فإن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، نحو : يا هذا زيدٌ ؛ وزيداً ، كقولك : ياتم أجمعون ، وأجمعين ، وكذا ياهدان زيدٌ وعمروٌ ، أو زيداً وعمراً ؛ فعنى قوله : وكغيرها في غيره : وكغير أي من المناديات ، في غير ما لا يستغنى عنه من الأوصاف .، فيوصف حينئذ بذى ال ، ولا يتعين الرفع ، كما تقدم ، وبالمضاف أيضاً ، وفي غيره من التوابع ، فيتبع بكل تابع

( وقيل : يا الله ، ويا الله ) - يعنى بقطع الهمزة ووصلها ، وجمع بين يا وال لأنها عوض عن الهمزة ، والأصل : إله ، على وزن فعّال ؛ ومن القطع :

٤٩٠ - مباركٌ هو ومنٌ سماءٌ على اسمك اللهم يا أَللَّهُ<sup>(١)</sup>

( والأكثر : اللهم ) - أي الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف : اللهم ، دون يا الله ، والميم المشددة زائدة عند البصريين ، وهي عوض من حرف النداء ؛ وقال

(١) في الإنصاف ص ٣٣٩ : وأما قولهم : إنا نقول في الدعاء : يا الله ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الألف واللام عوض عن همزة إله ، فتزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، وإذا تزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه ؛ والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء : يا الله ، بقطع الهمزة ، قال الشاعر : مبارك هو .. البيت قال في الحاشية : هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور - أله - ولم يعزهما ؛ والاستشهاد بها في قوله : يا الله ، حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة .. قال ابن منظور : الفراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الميم - من اللهم - يا الله اغفر لي ، بهمزة ، ومنهم من يقول : يا الله ، بغير همز ، فمن حذف الهمزة فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه ومن هزها توهم الهمزة من الحرف ؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزة ، قال مبارك هو - البيت .

الكوفيون : هي بقيّة : أمّا بخير<sup>(١)</sup> ؛ ولا يستعمل اللهم في غير النداء ؛ قيل :  
وشدّ قوله :

٤٩١ - كحَلْفَةٍ من أبي رياح      يسمعها لاهمُّ الكَبَّارِ<sup>(٢)</sup>  
وفيه رواية أخرى : لاهه الكبار .  
وشدّ أيضاً حذف ال منه ، نحو :

٤٩٢ - لاهمُّ إن الحارث بن جبلة      زنى على أبيه ثم قتله<sup>(٣)</sup>

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١٤٧/٣ قال الأشموني في تشبيحاته : مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة ، وهي : أمّا بخير ، وليست عوضاً من حرف النداء .. قال الصبان ورّد هذا بأنه يقال : اللهم لا تؤمّمهم بخير ؛ وفي التصريح ١٧٢/٢ : وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض : أمّا بخير ، فيجيزون ، يا اللهم ، في السعة ، ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم .. قال يس في الحاشية : قوله : وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض : أمّا بخير ، أي اقصدنا به - من أمّ يؤمّ بمعنى قصد - فحذفت الهمزة ، وجعلنا شيئاً واحداً ، كما فعل كذلك في هلّمّ ، على القول بأن أصلها : هل أم ..

(٢) رواية الخزانة ٢٦٦/٢ (٢٤٦- ٣٤٥/١) :

☆ يسمعها لاهه الكبار ☆

قال : والأزهريّ أورد هذا الشعر على غير هذه الرواية ، قال في التهذيب : وقد كثر اللهمّ في الكلام حتى خففت ميمها في بعض اللغات ، وأنشدني بعضهم :

كحلفة ... يسمعها اللهمّ الكَبَّارُ ؛

وإنشاد العامة :      يسمعها لاهه الكَبَّارُ .... ا ه .  
وأورده جماعة من النحويين :

يسمعها لاهمُّ الكَبَّارُ ....

وفي الدرر ٥٤/١ :      يسمعها اللهمّ الكَبَّارُ .

وقال : استشهد به على أن اللهم قد استعملت في غير النداء شذوذاً ، واللهم في البيت مخففة الميم ؛ ثم أورد عبارة التهذيب .. ثم قال : والبيت من قصيدة للأعشى ميمون - ديوانه ١٩٥/

(٣) في الإنصاف ص ٧٧ قال في الحاشية : نسه في الخزانة ٢٢٨/٤ لشهاب بن العيف العبديّ ، وفي

معجم شواهد العربية : أو عبد المسيح بن عسلة ؛ قال في حاشية الإنصاف : وقوله : زنى على أبيه ، يروى بتخفيف النون ويروى بتشديدها ، ومعناها ضيق على أبيه ، وجاء بالبيت شاهداً على دخول لا =

ومذهب الخليل وسيبويه أنه لا يوصف ، لكونه مع الميم كالصوت ، أي غير متمكّن في الاستعمال ؛ وقال المبرد والزجاج : يوصف على اللفظ والموضع ، وخرّجا على ذلك : ﴿ اللهم مالك الملك ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ اللهم فاطر السموات ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ وعلى الأول هو نداء ثان ، بدليل أنه لم يسمع في الكلام : اللهم الرحيم ونحوه ؛ وأما : ( لا هم الكبار ) <sup>(٣)</sup> ، فقليل فيه : لما كان غير منادى وصف ؛ وقيل : رفع على القطع .  
 ( شدّد في الاضطرار : يا اللهم ) - وهذا قول البصريين ؛ إذ فيه عندهم الجمع بين العوض والمعوض ، قال :

٤٩٣ - إني إذا ما حدثت ألمّا أقول : يا اللهم يا اللهم <sup>(٤)</sup>  
 وأجاز ذلك الكوفيون في الكلام ، لأن الميم عندهم ليست عوضاً .

(فصل ) : (تابع غير أي واسم الإشارة من منادى كمرفوع ، إن كان غير مضاف ، الرفع والنصب ) - فيشمل التابع النعت والأربعة الباقية من التوابع ؛ وخرج بقوله : كمرفوع ، المنصوب ، وهو المنادى المضاف والمطول والنكرة غير

=النافية على الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، بدون تكرار في البيت الذي بعده :

☆ وكان في جاراته لا عهد له ☆

☆ فأى أمر سيئ لا فعله ☆

والشاهد هنا على حذف ال شدوذاً للضرورة من قوله : لا هم .

(١) آل عمران : ٢٦

(٢) الزمر : ٤٦

(٣) سبق تخريج هذا الشاهد .

(٤) في شرح شواهد العيني على الأثموني والصبان ١٤٦٣ : قاله أبو خراش الهذلي ، وقبله

إن تغفر اللهم تغفر جمّاً وأي عبدي لك لا ألمّا

وكلمة ما في الشاهد زائدة ، وحدث مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، أي إذا ألم حدث ، وهو الذي يحدث من مكاره الدنيا ؛ وألم نزل ؛ وأقول خبر إن ، والشاهد في قوله : يا اللهم ، حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة .

المقصودة ؛ وبقي المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فينصب صفةً ما عداها ، نحو :  
 ياعبد الله الكريم ، وياخيراً من زيد الكريم ، إن كان علماً أو نكرة مقصودة ،  
 وإلاً وصفته بالنكرة ، نحو : ياخيراً من زيد كريماً ، كما تقول : يارجلأ كريماً ،  
 لغير مقصود ؛ وخرج المضاف من الصفة ، وسيأتي حكمه .

فيجوز في تابع هذين ، أعني العلم المفرد<sup>(١)</sup> ، والنكرة المفردة المقصودة ،  
 الرفع والنصب ، إذا كان غير مضاف ، وغير ما سيأتي استثناءؤه ؛ والسمع ورد  
 بالأميرين ، نحو :

٤٩٤ - ألا يازيدُ والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق<sup>(٢)</sup>

و ﴿ يا جبال أوبي<sup>(٣)</sup> معه والطير ﴾ بالرفع والنصب ، وكذا الباقي ، ومنه :  
 يا حاكم الوارث عن عبد الملك<sup>(٤)</sup> ، ويا عمر الجواد<sup>(٥)</sup> .

(١) سقطت من ( د )

(٢) في ( د ) ذكر صدر البيت فقط، ولم يذكر عجزه ، وكذلك فعل صاحب الهمع ، وقال :  
 همع ١٤٢/٢ - وقالت العرب

☆ ألا يازيدُ والضحاك سيراً ☆

وتبعه صاحب الدرر - ١٩٦/٢ - ١٩٧ - قال : وهذا الشاهد ليس شعراً ، بل هونثر ، كما لا يخفى ..  
 والحقيقة أنه شعر ، ذكره صاحب معجم شواهد العربية ضمن قافية الوافر ، وقال إنه في جمل  
 الزجاجي ١٦٥ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١ بعد أن ذكر الحكم في : يازيد الطريف ،  
 والطريف ، ويازيد الحارث ، والحارث ، قال : قال الشاعر :

ألا ياقيس والضحاك سيرا وقد جاوزتما خمر الطريق

يروى برفع الضحاك ونصبه ، ولولا أن موضعه نصب لما جاز النصب في نغته وما عطف عليه ..  
 وفي اللسان :

خمر : بالتحريك ما وارك من الشجر والجبال ونحوها .. قال : والحمر هدة يختفي فيها الذئب ،  
 وأنشد :

☆ فقد جاوزتُما خمر الطريق ☆

(٣) سبأ : ١٠ : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً ، يا جبال أوبي معه والطير ﴾ .

(٤) ، (٥) - سبق تخريج هذين الشاهدين .

( مالم يكن بدلاً أو منسوقاً ، عارياً من ال ، فلها تابعين ، مالمها مناديين ) - فإن كان البدل مفرداً نكرة نصبت ونونت نحو : يازيد رجلاً صالحاً ، أو معرفة نحو : يازيد بطّة ، ضمت ولم تنون ؛ لأنه على تقدير تكرير حرف النداء النائب مناب العامل ؛ ولهذا امتنع البدل بالنكرة المقبل عليها ، واسم الإشارة نحو : يازيد رجل ، ويازيد هذا ؛ إذ لا يحذف حرف النداء منها<sup>(١)</sup> ؛ وامتنع أيضاً : يازيد الرجل ، على البدل<sup>(٢)</sup> ؛ إذ لا يدخل يا على مثله<sup>(٣)</sup> .

وإن كان المنسوق نكرة غير مقصودة نصبت ونونت نحو : يازيدٌ وغلماً ؛ وكذا إن كان مضافاً نحو : وغلماً عمرو ، وشبه ذلك ؛ وإن كان نكرة مقصودة أو علماً بنيت على الضم ، نحو : يازيدٌ ورجلٌ ، أو يازيدٌ وعمروٌ ؛ ومنع الأولى الأخفش ، وأجازها المبرد .

( خلافاً للمازني والكوفيين ، في تجويز : يازيدٌ وعمراً ) - وأجازوا ذلك قياساً على ما فيه ال ؛ وغيرهم يوجب الضم بلا تنوين .

وزعم الكسائي ومن أخذ بقوله من الكوفيين ، أن الضمة في : يازيدٌ ، ضمة إعراب ؛ ولعل صاحب رؤوس المسائل قال لهذا : إن قياس قول الكوفيين جواز : يازيد وعمرو ، بالرفع والتنوين .



(١) أي فيقال فيها : يازيد يارجل ، ويازيد ياهذا .

(٢) ولا يمتنع على الصفة .

(٣) أي فلا يقال : يازيد يالرجل .

( ورفع المنسوق المقرون بال راجح عند الخليل وسيبويه والمازني ، ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرمي ) - ووجه الأول المشاكلة ، وقال سيبويه إنه أكثر ما سمعه من العرب ؛ ووجه الثاني أن ما فيه ال لم يَلِ حرفَ النداء ولا يليه ، فلا يكون مثل ما وليه .

( والمبرد في نحو : الحارث ، كالخليل ، وفي نحو الرجل ، كأبي عمرو ) - فيرجح في الحارث الرفع ، لشبهه بالمجرد ، من حيث لم يتأثر بال في التعريف ؛ ويرجح في الرجل النصب لتأثره بال ، فأشبهه المضاف ؛ وهكذا نقل عن المبرد ابنُ السراج في أصوله ؛ والذي في المقتضب للمبرد اختيار مذهب أبي عمرو ، وهو النصب مطلقاً .

( وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقاً ) - فتقول : يا زيدُ أبا عمرو ، ويارجلُ صاحبَ الغلام ، كما تقول : يا غلامَ زيد صاحبَ عمرو ، ويا طالعاً جيللاً صاحبَ فرس ، ويا رجلاً صاحبَ ثوب ؛ وكل تابع من نعت وغيره كذلك ؛ قال سيبويه : قلت له ، يعني للخليل : أفرأيت قول العرب كلهم :

☆ أزيدُ أبا ورقاء ...<sup>(١)</sup> ☆

- ٤٩٥ -

لأبي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل ؟ قال : لأن المنادى إذا

(١) في سيبويه ٢ : ١٨٣ ( ١ : ٣٠٣ ) :

أزيدُ أبا ورقاء إن كنت ثائراً فقد عرضت أحناء حَقَّ فخاصم قال في الحاشية : ورقاء حي من قيس ، ويقول العرب : فلان أخو تميم أي من قومهم ؛ والثائر طالب الثأر ؛ وأحناء الأمور أطرافها ونواحيها ، جمع جنو . أي إن كنت طالباً لثأرك ، فقد أمكنك ذلك ، فاطلبه وخاصم فيه .

والشاهد فيه نصب أبا ورقاء ، جرياً على محل المنادى المفرد ، وهو النصب .

وصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه .

( ما لم يكن كالحسن الوجه ، فله ما للحسن ) - يعني مثله في أن إضافته غير محضة ، فيكون له ما للحسن من الرفع والنصب إذا كان المنادى مضموماً نحو :  
يازيدُ الحسن الوجه ، ويا زيدُ الضارب الرجل ، إلا أن يتبع أياً ، فلا يجوز فيه  
عند الجمهور إلا الرفع نحو : يا أيها الحسن الوجه ، وقال :

٤٩٦ - يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرحل والأقتاب والحلس<sup>(١)</sup>

(١) في سيبويه ٢٠/ ١٩٠ ( ١ / ٣٠٦ ) : فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ، ليس إلا ، ويفسر بها ، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة ، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفاً ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو ابن لوزان السدوسيّ

يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرحل ذي الأنساع والحلس  
قال في الحاشية : العنس الناقة الشديدة الصلبة ؛ والأنساع جمع نيسع بالكسر ، وهو سير يضفر وتشد به الرحال ، والحلس بالكسر والتحريك كل شيء ولي ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة . قال :  
والشاهد فيه رفع وصف المنادى ، وهو مضاف إضافة غير محضة ، فإن الضامر مضاف إلى العنس ولكن إضافة ذا إليها ليست بمحضة ، والتقدير : يا هذا الذي ضمرت عنه ؛ وقد خولف سيبويه في رفع الضامر بجزءها على إضافة ذا إليها ، وهي بمعنى صاحب ، على أن تكون العنس بدلاً من الضامر ؛

قال في المقتضب ٤ / ٢٢٣ ( ٤ / ٥٥٢ ) :

وعلى هذا أنشد هذا البيت :

يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرحل والأقتاب والحلس  
يريد الذي ضمرت عنسه . قال في الحاشية :

استشهد به سيبويه على رفع الضامر ، وإن كان مضافاً إلى العنس لأن إضافته ليست محضة ؛ وذا اسم إشارة ... قال : وذهب الكوفيون إلى أن الرواية :

يا صاح يا ذا الضامر العنسي

بخفض الضامر ، بإضافة ذا إليه ، وذا بمعنى صاحب ؛ والسيرافي يحمل رواية سيبويه على مثل

قوله :

=

علفتها تبناً وماءً بارداً ؛

فالضامر العنس كالحسن الوجه ، فإن قدرت اسم الإشارة مكثفياً به رفعت أو نصبت ، وإن جعلته كأي فالرفع ؛ خلافاً للمازنيّ في تجويز النصب أيضاً .  
 ( ويمنع رفع النعت في نحو : يا زيدُ صاحبنا ، خلافاً لابن الأنباري ) -  
 والمراد ما كان إضافته محضة ؛ وقد سبق عن سيبويه أن العرب كلهم تنصب : أخوا  
 ورفقاء ؛ وسبق ابن الأنباري إلى ما أجازه من الكوفيين أبو عبد الله الطوال  
 والكسائيّ والفراء ؛ وأجرى الفراء التوكيد بالمضاف مجرى النعت المذكور ،  
 فأجاز : يا زيدُ نفسه ونفسه ؛ ومذهب سيبويه والمجهور وجوب النصب ؛ وقد  
 سبق توجيهه عن الخليل .

( وتابع نعت المنادى محمولاً على اللفظ ) - فتقول : يا زيدُ الطويلُ الجسمُ ،  
 برفع الجسم نعتاً للطويل ؛ وكذا ترفع لو نعته بمضاف نحو : ذو الجمّة ؛ فلو  
 جئت بالواو في المضاف فقلت : وذو الجمّة ، فالمجهور على وجوب النصب ، عطفته  
 على النعت أو على المنادى ؛ وقال المازنيّ : إن عطفت على النعت رفعت كما في  
 الصفة .

( وإن كان مع تابع المنادى ضميراً جياً به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل ،  
 وعلى الحضور باعتبار الحال ) - فتقول : يا زيدُ نفسه ، ويا تميمُ كلهم ، بالغيبة  
 الكائنة قبل النداء ، كأنك قلت : أدعو زيداً وتيمماً ؛ وتقول : نفسك وكلكم ،  
 بالحضور المتجدد بالنداء ، كأنك قلت : أدعوك أو أدعوكم ؛ ومنع الأخفض

فيكون معنى الضامر المتغير ، كأنه قال : المتغير العنس والرحل ، ويدخل الرجل في لفظ  
 الضامر ، لإرادة معنى التغير به ، أو يضر له عامل يناسبه .

وصاح مرخم صاحب ، والضاير من ضمير الحيوان من باب نصر : دقّ وقلّ لحمه .. والأقتاب جمع  
 قتب : رحل صغير على قدر السنام ؛ وروي : الأقتاد جمع قند ، وهو خشب الرجل ، والجلس كساء  
 يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وقد نسب البيت في سيبويه إلى خزّز بن لوذان السدوسيّ ، وكذلك  
 في شرح المفصل ١ / ١١٦ ، ونسبه في الأغاني إلى خالد بن المهاجر ، وفي معجم الشواهد نسبه إلى خالد بن  
 المهاجر أو ابن لوذان السدوسي .



الخطاب ، والحجة عليه قول العرب ؛ يا تميمُ كلِّم ؛ وقوله فيما جاءت به الرواية ، وهو الرفع ، على تقدير : كلِّم مدعوً ، بعيد ؛ وكذا إجازته النصب على تقدير : كلِّم دعوت .

( والثاني في نحو : يازيدُ زيدُ ، مضموم أو مرفوع أو منصوب ) - فالضم على نداء ثان ، والرفع عطف بيان على اللفظ ، والنصب عطف بيان على الموضع ؛ ويروى في قول رؤبة :

٤٩٧ - إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِيرُنَ سَطْرًا لقائلٌ : يانصرُ نصرٌ نصرًا<sup>(١)</sup>

(١) ملحقات ديوان رؤبة ١٧٤ ، ورواية سيبويه ١٨٦/ ٢ ( ٣٠٥/ ١ )

☆ لقائلٌ : يا نصرُ نصرًا نصرًا ☆

قال : وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل نصرًا عطف البيان ونصبه .. قال : وبعضهم ينشد : يا نصرُ نصرُ نصرًا ، قال في الحاشية : سطرُن : كتبت ؛ ويعنى بالأسفار آيات الكتاب الكريم ؛ ونصر هذا هو نصر بن سيار ؛ وقد فهم سيبويه أن نصرًا الثانية والثالثة عطف بيان على الأولى ، لكن قال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يا نصر عليك نصرًا ؛ وقال الزجاج : نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة ؛ وقال الجرمي : النصر : العطية ، فيريد : يا نصرُ عطيةً عطيةً ؛ نصب : نصرًا نصرًا ، حملًا على محل نصر الأولى ، لأنها في محل نصب .

وفي المقتضب ٤/ ٢٠٩ ( ٤/ ٥١٩ ) برواية التحقيق ، قال : فإن هذا البيت ينشد على ضروب : يا نصرُ نصرًا نصرًا ، يجعل المنصوبين تبييناً لمضموم : عطف بيان ؛ ويانصرُ نصرُ نصرًا ، يجعلها تبييناً وإجراء أحدهما على اللفظ ، والآخر على الموضع ؛ ويانصرُ نصرُ نصرًا ، يجعل الثاني بدلًا من الأول ، ونصب الثاني على التبيين ، وأما الأصمعي فزعم أن هذا الشعر : يا نصرُ نصرًا نصرًا ، وأنه إنما يريد المصدر ، أي انصرني نصرًا ؛ وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف ، إنما قاله لنصر بن سيار إغراء ، أي عليك نصرًا ..

وفي الحاشية ذكر روايات البيت : نصر الأول روى فيه وجهان : ضمه ونصبه ؛ ونصر الثاني روى بأربعة أوجه : ضمه ، ورفع منه منوناً ، ونصبه ، وجره ؛ ونصر الثالث روى فيه وجه واحد ، وهو النصب ... ثم وجه هذه الروايات ، ثم قال : ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان ، منع رؤبة من الدخول إلى الأمير ، فتلطف به ، وأقسم له بأنه يدعوه له ، وطلب منه المعونة ، وبعده :

بلغنك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يثبني وفرًا

بضم الثاني بلا تنوين ، وبضه وتنوينه ، وبنصبه .

وجعل المضموم على نداء ثان ، مؤكداً للأول ، هو قول سيبويه ، وحكاه عن أبي عمرو ؛ وأكثر النحويين يجعلونه بدلاً ، وردّه المصنف بأن حق البدل مغايرة المبدل منه ، إذ لامعنى لإبدال الشيء من نفسه ، فهو نداء ثان يؤكد الأول .

( والأول في نحو : ياتيم تيم عدي<sup>(١)</sup> ، مضموم أو منصوب ، والثاني منصوبٌ لاغير ) - فالضم لأنه منادى مفرد معرفة ، وحينئذ يكون الثاني منادى مستأنفاً ، أو منصوباً بأعني أو عطف بيان أو بدلاً ؛ قال المصنف : أو توكيداً ، وفيه نظر . وأما نصبه فعلى نية الإضافة لمثل ما أضيف إليه الثاني ، والأصل : ياتيم عدي تيم عدي وهذا قول المبرد ، والثاني حينئذ منصوب توكيداً أو عطفاً أو بدلاً أو منادى مستأنفاً ، أو على أن يجعل الأول والثاني اسماً واحداً بالتركيب ، كما فعل في : لارجل ظريف ، بفتح الصفة والموصوف ، والفتحة في الأشهر للبناء ، وهما بعد التركيب مضافان إلى عدي ، كقولهم : ما فعلت خمسة عشر ، ومجموع الاسمين في موضع نصب ، وهذا قول الأعم ، أو على أن تيم الأول مضاف إلى عدي المذكور ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قول سيبويه ، ثم قيل : الأصل عنده : ياتيم عدي تيمه ، فحذفت الهاء وأقحم تيم ، وقيل : الأصل : ياتيم عدي تيم عدي ، فحذفت عدي ، ثم حصل الإقحام .

ورد الأول بأن العرب لاتقول : يا زيد عمرو زیده ، كما لاتقول : زيد قطع الله يدَ ورجلَه ، ذكره الفراء ؛ وهذا إن ثبت يدل على بطلان ذلك التقرير ، ويدل على بطلان الإقحام ؛ لأنه لولاه لم يمتنع ذلك ، إلا أن في منع

(١) سقطت هذه العبارة من ( د ، غ )

ذلك نظراً ؛ إذ لا تختص المسألة بالعلم كما مثل ، بل يكون في غيره ، نحو : يا رجل رجل القوم ، ومن أمثلة النحويين : يارجل رجلنا .

وفي البسيط : الجواز في غير باب النداء ، حتى تقول : لاغلام غلام رجل ، وفيه نظر ، وفيه أيضاً يجوز : يا زيد زيدنا ، وفي جواز : يا زيد زيدي نظر ، لشدة اتصال الياء ، لذا كسر لها ما قبلها ، فغير كما غير ضربت لاتصال الفاعل ؛ والمثال الذي في الأصل هو من قوله :

٤٩٨ - يا تيم تيم عدي لأبالكم لا يُلقينكم في سوءة عمر<sup>(١)</sup>  
وقال آخر :

٤٩٩ - يازيدُ زيدَ اليعمَلاتِ الذُّبَلِ تطاول الليلُ عليكَ فانزل<sup>(٢)</sup>

(١) في الدرر ٢ : ١٥٤ :

يا تيم تيم عدي لأبالكم لا يُلقينكم في سوءة عمر  
قال استشهد به على أن اللفظ المكرر ، إذا اتصل به ما لم يتصل بال أول ، اتجه كونه بياناً ، لما فيه من زيادة الفائدة ، راداً بذلك على من قال : إن عطف البيان إذا أتى بلفظ الأول تعين للبدلية ، لأن الشيء لا يبين نفسه ؛ وهو من شواهد الرضي ؛ قال البغدادي : على أن تياً الأولى يجوز فيه الضم والنصب ، وفي الثاني النصب لا غير .. قال اللخمي في شرح أبيات الجمل : وأضاف تياً إلى عدي للتخصيص ، واحترز به عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة ، وعدي المذكور هو أخو تيم وهما ابنا عبد مناة ، ومعنى : لأبالكم : الغلظة في الخطاب ؛ ولا يلقينكم بالقاف من الإلقاء وهو الرمي ، قال ابن سيدة : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف ، وروى : لا يوقعنكم ، والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة ، والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ - ديوانه : ٢٨٥

(٢) في سيبويه ٢٠٥/٢ ( ٣١٥/١ ) : وقال بعض ولد جرير ، قال في الحاشية : ونسب إلى عبد الله بن رواحة - السيرة ٧٩٤ ، والروض الأنف ٢٥٨/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والخزانة ٣٦٢/١ ، والهمع ١٢٢/٢ ورواية سيبويه : يازيدُ زيدَ بفتح الأول والثاني ؛ قال : لأنهم قد علموا أنهم لولم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لولم يكرروا . قال السيرافي : مذهب سيبويه أن قولك يازيد زيد عمرو ؛ زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكريره ؛ ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني =

( فصل ) : ( حال المضاف إلى الياء ، إن أضيف إليه منادى ، كحال إن أضيف إليه غيره ) - فإذا قلت : يا غلام غلامي ، فحكاه حكم : قام غلام غلامي ؛ وقد تقدم في آخر باب الإضافة الكلام فيما يضاف إلى الياء ، ولا فرق بين أن يضاف إليه شيء أو لا ؛ وقال هناك ، وقد ذكر حذف الياء وقلبها ألفاً والاستغناء عنها بالفتحة<sup>(١)</sup> في النداء ؛ وربما وردت الثلاثة دون نداء ، وقال هنا : إن قلب الياء ألفاً وحذفها شنوذ ؛ وقد سبق تمثيل ذلك كله .

( إلا الأمّ والعَمّ المضاف إليهما ابن ، فاستعملها غالباً بفتح الميم أو كسرهما دون ياء ) - وحكم ابنة و بنت كحكم ابن ؛ واحترز بغالباً من بقية اللغات ، وستأتي ؛ والفتح والكسر لغتان فصيحتان ، وقرئ بهما في السبعة في : « يابن أمّ » ، فالفتح على جعل الاسمين واحداً بالتركيب كبعلبكّ ، وهو قول سيبويه .

وقيل : لأن الأصل : أمّا بفتح ما قبل الياء ، فقلبت ألفا وحذفت ؛ وقال ابن الضائع : الاجتزاء بالألف<sup>(٢)</sup> عن الفتحة ضعيف ؛ وأما الكسر فعلى حذف الياء ، والاجتزاء بالكسرة عنهما ؛ وهو ظاهر كلام الزجاجيّ ، وعليه جرى المصنف ، والأصل : يابن أمي بلا تركيب ، فحذفت الياء ؛ وكلام المغاربة على أنه مركب ، فهو كأحد عشر مضاف إلى الياء .

<sup>=</sup> مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو الأول اكتفاءً بالثاني ؛ قال السيرافي : وعندني وجه ثالث ، لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قوي في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله : يازيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نعتاً للأول ، مثل قولنا : يا زيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب . وقد سبق توجيه هذا الشاهد عند تخريج الشاهد السابق على منواله . واليعلقات الإبل القوية على العمل ؛ والنبل جمع ذابل أي ضامرة من طول السفر .. وروى :

☆ تطاول الليل هديتَ فانزل ☆

وهو المناسب ، أي انزل عن راحلتك ، وأخذ الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال ، فنشطها بالهداء ، وأزل عنها الإعياء .

(١) في (غ) : بالألف

(٢) في (د) : بالفتحة عن الألف ، وليس هذا مقصوداً هنا .

( وربما ثبتت ) - أي ياء المتكلم ؛ قال :

٥٠٠ - يا بن أمي ويا شقيق نفسي أنت خليتي لدهرٍ شديد<sup>(١)</sup>  
وتسكن وتحرك .

( أو قلبت ألفاً ) - نحو :

☆ يابنة عمّا لا تلومي واهجعي<sup>(٢)</sup> ☆

- ٥٠١

( وتاء يابنتِ عوض من ياء المتكلم ) - وكذا التاء في : يأمّتِ ، ولذا لم  
يجتمعا إلا في ضرورة ، نحو :

(١) في سيبويه ٢١٣/٢ ( ٣١٨/١ ) : وقال الشاعر ، أبو زيد الطائي . يابن أمي ... البيت ،  
قال : وقالوا : يابن أمّ ويابن عمّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من : يابن  
أبي ويا غلام غلامي ؛ وقد قالوا أيضا : يابن أمّ ويابن عمّ ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا  
إلى الياء .

قال في الحاشية : والشاهد فيه إثبات الياء في أمي لأنها غير مناداة ، فجرت في إثبات الياء مجرى  
المضاف إليه في قولك : يابن زيد في إثبات التنوين .

وقال في الدرر ٧٠/٢ : استشهد به على قلة إثبات ياء يابن أمي ؛ وفي التوضيح وشرحه ، في  
مبحث : يابن أم ، ويابن عم ... والعرب لا يكادون يثبتون الياء والألف فيها إلا في الضرورة .

وفي ش . ش . العيني ١٥٧/٢ : قاله أبو زيد حرمله بن المنذر من شعر يرثي به أخاه ؛ وفي معجم  
شواهد العربية أنه لأبي زيد الطائي - ديوانه ٤٨

(٢) في سيبويه ٢١٤/٢ ( ٣١٨/١ ) : وقالوا : يابن أم ويابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم  
واحد ... وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم ، وعلى هذا قال أبو النجم : يابنة  
عما .. البيت

قال السيرافي ماملخصه : فيها أربعة أوجه : فتح أمّ وعمّ ، إتباعاً لنون ابن ، وموضعها خفض  
بالإضافة ، ويجوز فيها الكسر ، لأنها لما جعل اسم واحد حذف الياء وبقيت الكسرة ، كما يفعل في  
الاسم الواحد ، والوجه الثالث أن تثبت الياء ، وإثباتها على وجهين : أحدهما أن تثبتها كما تثبتها في  
غلامي ، والآخر وهو الأجود ، أن تثبتها كما في : يابن أخي ، ويا غلام غلامي ، والرابع أن تجعل مكان  
الياء ألفاً .

قال في الحاشية : والمجموع النوم بالليل خاصة . قال : استشهد به على إبدال الياء ألفاً كراهة  
لاجتماع الكسرة والياء ، كما ذكر الشنترني .

٥٠٢ - أيا أبتى لازلت فينا فإنما لنا أملٌ في العيش مادمت عائشاً<sup>(١)</sup>

وكون اجتماعها مخصوصاً بالضرورة هو قول البصريين ، وأجاز ذلك في الكلام كثير من الكوفيين .

( وكسرُها أكثر من فتحها ) - وقرئَ بهما في السبعة ، إلا أن أكثرهم على الكسر ؛ وقال سيبويه : وزعم - يعني الخليل - أنه سمع من العرب من يقول : يَأْمَةٌ لا تفعلِي ، بالضم ؛ وذكر سيبويه : يَأْبَتْ أيضاً بالضم ؛ وعلى إجازة ذلك الفراء والنحاس ، ومنعه الزجاج .

( وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ) - ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء ، وكتبها هاء دون ذلك ، وبالتاء وقف عليها في السبعة ، وبعضهم بالهاء ، وكلاهما صحيح فصيح ؛ وقول المغاربة : إن الوقف بالهاء للبصريين ، وبالتاء للفراء ضعيف ؛ ووقف أبو عمرو بالتاء ، وهو من رؤوس البصريين .

( فصل ) : ( يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير : يَاهْنُ وَيَاهْتَانُ وَيَاهْتُونَ ) - وسبق في العلم أن هَنَّا كناية عن اسم جنس غير علم ؛ وقال ابن عصفور : هو كناية عن نكرة من يعقل ، وقد يكنى به عن معرفة من يعقل . وأصلُ هَنٍ : هَنَوُ لقولهم : هنوات ، فحذفت لامه .

( وفي التأنيث : ياهنت وياهنتان وياهنات ) - وهنت بسكون النون

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١٥٨/٣ قال الأشموني : وأما قوله : أيا أبتى .. البيت فضرورة .

قال العيني : والشاهد في أبتى حيث جمع فيه بين العوض والمعوذ ، وهما التاء وياء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله : يَأْبَتْ ؛ وهذا لا يجوز إلا في الضرورة ، وأجازه مطلقاً كثير من الكوفية . وعائشاً خير مادمت ؛ ولم ينسبه صاحب معجم شواهد العربية ولا العيني في الشواهد الكبرى

وفتحها ، كما سبق في العلم ؛ وتاؤه للإحق والتأنيث ، كهي في أخت و بنت ؛  
وسبق في العلم أيضا أنه في الكناية كهن .

( وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب ) - وهو الألف وهاء السكت ،  
فتقول : ياهناه<sup>(١)</sup> وياهنانيه وياهنوناه<sup>(٢)</sup> وياهنتاه<sup>(٣)</sup> وياهنتانيه وياهناتوه .  
نقل أبو علي القالي في الأمالي عن أبي حاتم أن العرب تقول ذلك .

( ومنه : ياهناه بالكسر والضم ) - فالكسر لالتقاء الساكنين ، والضم تشبيها  
بها الضمير ؛ وبالضم روي قوله :

٥٠٣ - وقد رابني قولها : ياهنا ه وَيُحْكُكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بَشَرًا<sup>(٤)</sup>

(١) قال الأشموني في خاتمه : بضم الهاء وكسرهما .

(٢) في ( ز ) : وياهنانوه .

(٣) قال في المقتضب ٢٣٥/٤ : واعلم أن للنداء أسماء يُخَصُّ بها ، فمنها قولهم : ياهناه  
أقبل .. ولا يكون ذلك في غير النداء ، لأنه كناية للنداء .. قال في الحاشية : ومثله في سيبويه ٣١١/١ ،  
وفي أمالي ابن الشجري ١٠١/٢ - ١٠٢ ؛ ولا يقال : هذا هناه ، ولا مررت بهناه ، وإنما يكون بهذه الكلمة  
عن اسم نكرة ، كما يكون بفلان عن الاسم العلم ، وهي مع ذلك كلمة ذم ، قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها ياهنا ه وَيُحْكُكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بَشَرًا

فمعنى ياهناه : يارجل سوء . واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها ، فذهب  
بعضهم إلى أن أصلها هناو ، فعال من هنوك ، فأبدلوا من الواو الهاء .

وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفا بعد ألف زائدة ، ثم أبدلت من الهمزة

الهاء ، كما قالوا في إيك هياك ، وهذا عندي هو الصواب .

وقال قوم منهم : إن الهاء أصلية وليست ببدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في لغة هاء ،

وفي أخرى وأوا كسنة وعضة .. وقال الفراء وغيره من الكوفيين ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي  
زيد الأنصاري : إن الألف والهاء زائدان ، ولأم الكلمة محذوفة كما حذفت في هن ، وقد رد هذا المذهب

ابن جني .. وانظر اللسان ، وشرح ديوان امرئ القيس ص ٩ - ١٠ .

ومنهم من يزيد الألف والهاء ، فيقول : ياهناه أقبل ، بضم الهاء وخفضها ، حكاها الفراء : فن

ضم الهاء قدر أنها آخر الاسم ، ومن كسرهما قال : كسرتها لاجتماع الساكنين .

( وليست الهاء بدلاً من اللام ، خلافاً لأكثر البصريين ) - والأصل على هذا القول : هَنَاو ، فالمادة : ه ن و ، فَتَعَاوَر على اللام الهاء والواو ؛ وإنما قالوا ذلك لأن معنى ياهن وياهناه واحد ، وليست الهاء للسكت ، كما زعم القائل الأول ، لثبوتها وصلًا ؛ وَرَدَّ هذا القول بأنها جاءت مكسورة ؛ ولو كان الأمر كما زعموا لوجب الضم ؛ وهاء السكت ثبت فيها الضم والكسر في الوصل بلا خلاف ؛ وقال الفراء : يقال : ياحسرتاه ، بكسر الهاء وضمها ، والكسر أكثر ؛ وأما ثبوتها وصلًا فقد جاء ذلك كما تقدم ، وفي القرآن ، قال تعالى : ﴿ مَالِيَهُ . هَلَك عَنِّي سُلْطَانِيَهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، أثبتتها في الوصل من السبعة غير حمزة ؛ وهذا القول الذي اختاره المصنف هو قول الفراء ، واختاره ابن عصفور أيضا ، ونسب للأكثرين .



---

(١) الحاقة: ٢٨ ، ٢٩



## ٤٩ - باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

الاستغاثة دعاء المستنصر المستنصر به ، والمستعين المستعان به .  
( إن استغيثَ المناذَى أو تُعجِبَ منه جُرَّ باللام مفتوحةً بما يُجر في غير  
النداء ) - قال المصنف : المعروف في اللغة : استغثتُ زيدا ، قال تعالى : ﴿ إذ  
تستغيثون ربكم ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته ﴾<sup>(٢)</sup> ، فالداعي مستغيث ،  
والمدعو مستغاث ، والنحويون يقولون : استغاث به فهو مستغاث به ، وكلام  
العرب بخلافه . انتهى .

ومن ذكره بالباء سبويه في كتابه ، وجاء من كلام العرب كذلك : قال :

٥٠٤ - حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمتُ في منزلٍ طعمَ نومٍ غيرَ تأويبٍ<sup>(٣)</sup>

وقال :

٥٠٥ - حتى استغاثت بماء لا رشاء له من الأباطح في حافاته البرك<sup>(٤)</sup>

(١) الأنفال : ٩

(٢) القصص : ١٥

(٣) ، (٤) البيتان شاهدان على مجيء الفعل استغاثت بالياء ، على ما ذكره سبويه في كتابه ،  
ويقول الشارح : وجاء من كلام العرب كذلك ، والمثالان من الشعر ؛ والشاهد في قوله : حتى استغاثت  
بأهل الملح ... وحتى استغاثت بماء ..

وفي اللسان - أوب : والتأويب في السير نهارةً نظير الإسَاد في السير ليلاً ... والتأويب أن يسير  
النهار أجمع ، وينزل الليل ؛ وقيل : هو تباري الرّكّاب في السير ..

وفي اللسان - برك : والبركة كالحوض ، والجمع البرك ، يقال : سميت بذلك لإقامة الماء  
فيها - والبركة مستنقع الماء ، والبركة شبه حوض يحفر في الأرض ، لا يجعل له أعضاء فوق صعيد  
الأرض ، وهو البرك أيضاً ؛ والبركة بالضم طائر من طير الماء أبيض ، والجمع برك وأبراك .. والبرك  
أيضاً الضفادع ، وقد فسر به بعضهم قول زهير ، يصف قطاة فرّت من صقر إلى ماء ظاهر على وجه  
الأرض :

حتى استغاثت بماء ... البيت .

وجميع ما ينادى يصح كونه مستغاثاً ومتعجباً منه ؛ ويمتنع هناك كونه  
بأل ، إلا فيما ذكر ؛ ولا يمتنع هنا لفصل الاسم من حرف النداء باللام ؛ ومثال  
المستغاث : يا لله ؛ ومثال المتعجب منه : يا للهاء !. ويا للتعجب !.  
ويا للدواهي !.

وإنما سيق المتعجب منه هذا المساق ، لأن الاستغاثاة لطلب النصر أو العون ؛  
ورؤية الأمر العظيم المتعجب منه يقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك ،  
فكانه استغاث عند رؤية ذلك العظيم بما هو من جنسه ليحضر ، فقال :  
يا للهاء !. ويا للدواهي !.

وإنما جيء باللام ، لأن ذلك أعون على مدّ الصوت ، وهو معين على المقصود  
بالاستغاثاة ، وفتحت لأن المنادى واقع موقع المضمر ، مع قصد التفرقة بين  
المستغاث والمستغاث به ؛ ثم قيل : زائدة ، لأن أدعو يتعدى بنفسه ، واختاره  
ابن خروف ؛ وقيل : متعلقة بيا ، وهو لابن جني ؛ وقيل : بالفعل المقدّر  
تعدياً ، وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور وابن الضايغ . وإنما قوي  
العامل باللام ، مع تقدمه ، وهو فعل ، لالتزام إضماره .

وقوله : بما يجر في غير النداء ، يعني لفظاً أو تقديرأ ، فتقول : يا لأزيد  
ويا لأحمد ويا للزيدين ويا للزيدين ويا للفقى ويا للقاضي ويا لأصاحبي ويا لرقاش  
ويا لهذا .

( وتكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه يا ) - نحو : يا لأزيد ولعمرو ؛  
قال :

٥٠٦ - بيكيك ناءٍ بعيد الدار مُغْتَرَبٌ ياللكهول وللشبان للعجب<sup>(١)</sup>

(١) في الخزانة ١٥٤/٢ (٢٩٦/١) : على أن لام المستغاث إن عطفت بغير ياكسرت ، فلام =

وكسرت على أصلها<sup>(١)</sup>، ولاليس لعطفه على المستغاث ، فإن أعيدت يا  
فُتحت<sup>(٢)</sup>، نحو :

٥٠٧ - فيا لسعدٍ ويالللناسِ كلَّهم ويالغائبهم ويالمنُّ شهدا<sup>(٣)</sup>

وليس ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف ، بل يجوز : يالزيد وعمرو ،

ومنه :

٥٠٨ - يالْعَطَافِنا ويالرِّياحِ وأبي الحشرج الفقى النِّفَّاحِ<sup>(٤)</sup>

( ومع<sup>(٥)</sup> المستغاث من أجله ) - نحو :

مكرر ٥٠٦ - ☆ ياللكهول وللشبان للعبج<sup>(٦)</sup> ☆

ونحو :

---

للشبان مكسورة ، والقياس فتحها ، وجاز الكسر لعدم اللبس . والنائي أراد به بعيد النسب ، وبعيد  
الدار وصف لناء؛ يقول : يبكي عليك الغريب ، ويُسَّرُّ بموتك القريب ، وهو أحد الأعاجيب . والبيت  
لا يعرف قائله .

(١) أي على أصل لام الجرّ ، فإنها في الأصل مكسورة .

(٢) أي اللام .

(٣) لم أجد هذا البيت في مراجعي ، والشاهد فيه فتح اللام إن أعيدت يا كما في قوله :

ويالللناس - ويالغائبهم ، ويالمنُّ شهدا .

(٤) في المقتضب ٢٥٧/٤ ( ٥٣٥/٤ ) : الفقى الوضّاح في موضع : الفقى النِّفَّاحِ ، قال في الحاشية :

استشهد به سيويه ٣١٩/١ ( ٢١٧/٢ ) : على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر يا مع المعطوف :

والشاهد هنا على عدم لزوم ذكر اللام مع المعطوف في قوله : وأبي الحشرج ، بدون لام ؛ والنفّاح كثير

النفح أي العطية ، ورواية المقتضب : الوضاح من الوضح ، وهو البياض ، كأنه أبيض الوجه لكرمه ؛

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال من قومه ، يرثيهم ويقول : لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها

بعدهم ، على ما جاء بالبيت الذي قبله :

يالقوم من للنهى والمساعي ! . يالقومي من للندى والساح ! .

(٥) أي وتكسر اللام مع المستغاث من أجله .

(٦) جاء به هنا شاهداً على كسر اللام مع المستغاث من أجله في قوله : للعبج .

☆ يَأْلُقُومِي لِفُرْقَةِ الْأَحْبَابِ<sup>(١)</sup> ☆

وهي متعلقة بفعل محذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث ، أي أدعوك لزيد ، وقطع به ابن عصفور ؛ وقطع ابن الضايح بتعلقها بفعل النداء ؛ ولا يضر اتفاق اللفظين لاختلاف المعنيين ؛ وقال ابن البادش : تتعلق بمحذوف في موضع الحال ، والأصل : يالعمرو مدعواً لزيد .

( وقد يُجَرُّ بِمِنْ ) - نحو :

٥١٠ - يالرجال ذوي الأبوابِ مِنْ نَفَرٍ لا يبرحُ السَّفَةَ المُرْدِي لهم دِينًا<sup>(٢)</sup>

( ويستغنى عنه إن علم سبب الاستغاثه ) - كقول عدي بن زيد :

☆ وهل بالموت ياللناسِ عارٌ ؟ ☆<sup>(٣)</sup>

- ٥١١

وقال ابن العليج : وقد يجرونه مجرى النداء فيأمرؤن نحو :

(١) في سيويه ٢١٩/٢ ( ٢٢٠/١ ) : قال في الحاشية : لم يعرف قائله ولا تتمته ؛ والشاهد فيه كسر اللام الثانية ، لأنها لام المدعوله ، أي المستغاث له .

(٢) في الدرر ١٥٦/١ : استشهد به على أن المستغاث من أجله قد يجز بمن ، قال : لأنها تأتي للتعليل كاللام ، وهذه عبارة التسهيل وشرح الدماميني له . والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد به في قوله : من نفر ، حيث جر المستغاث من أجله بمن ، وذلك لما قلناه من أن من للتعليل قال : ولم أعر على قائله .

(٣) في الدرر ١٥٦/١ :

فهل من خالد إما هلكنا وهل بالموت ياللناسِ عارٌ ؟

وفي ( ز ، غ ) : من عار ؟ قال في الدرر : استشهد به على أن المستغاث من أجله قد يحذف إن علم ولم يقدره ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : ويستغنى عنه - أي عن المستغاث من أجله . إن علم سبب الاستغاثه ، كقول الشاعر - عدي بن زيد - :

☆ وهل بالموت ياللناسِ عارٌ ؟ ☆

أي ياللناس لمن يشمت بنا .

٥١٢ - يالْبِكْرِ أَنْشَرُوا لِي كَلِيْبًا يالْبِكْرِ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ؟<sup>(١)</sup>

( وقد يُحذفُ المستغاثُ ، فيلي يا المستغاثُ من أجله ) - ولامه على حالها من الكسر ، نحو :

٥١٣ - يَا لِأَنْسَاسٍ أَبُؤا إِلاَّ مِثابِرَةً على التوغُّلِ في بغي وعودان<sup>(٢)</sup>

أي يالْقَوْمِي لِأَنْسَاسٍ ؛ ولامُ المُستغاثِ ولامُ المُستغاثِ له إذا دخلتا على الياء كُسرًا ، أو على مضرٍ غيره فُتحتا ؛ وأجاز ابن جني في قوله :

٥١٤ - فياشوق ماأبقى !. ويالي من النوى

ويادمع ماأجرى !. ويالقلب ماأصبى !.<sup>(٣)</sup>

(١) في الخزانة ١٦٢/٢ (١/٣٠٠) : على أن هذه اللام داخلية على المنادى المهمد ، وهذا المعنى هو الجيد ، ومأخذه من هذا البيت واضح لاختفاء به ، ولامعنى للاستغاثه فيه كما حققه الشارح ؛ وفيه مخالفة لسيبويه في جعلها للاستغاثه ؛ وحملها النحاس على الاستهزاء فقال : إنما يدعوهم ليهزأ بهم ، ألا تراه قال : أنشروا لي كليباً ؟ وقال الأعمى : والمستغاث من أجله في البيت هو المستغاث به ، والمعنى : يالْبِكْرِ أدعوكم لأنفسكم ، مطالباً لكم في إنشاء كليب وإحيائه ، وهذا منه استطالة ووعيد ، وكانوا قد قتلوا كليباً أخاه في أمر البسوس . وهذا البيت لمهلل أخي كليب . وقوله : أنشروا - يقال : أنشر الله الميت إذا أحياه ، ويتعدى بدون الهمزة أيضاً ، فإن نشر من باب قعد ، جاء لازماً نحو : نشر الموتى : أي حَيَّوْا ، ومتعدياً نحو : نشرهم الله .

(٢) في الدرر ١٥٦/١ : استشهد به على أن المستغاث به قد يحذف ، فيلي يا المستغاث من أجله ، أي : يالْقَوْمِي لِأَنْسَاسٍ ؛ واستشهد به الدماميني على هذا المعنى ، قال : أي : يالْقَوْمِي ، لأن التالي يا لا يصلح هنا مستغاثاً ، وإن صح نداء الناس في الجملة ، لكنه هنا لم يقصد الاستنصار بهم لأنهم مهجورون بهذا الوصف الذي وصفهم به ، ولا يهجو عاقل من يستنصر به . والمشايرة الواظبة والمداومة ، والتوغل التعمق . ولا يعرف قائله .

(٣) في منهج السالك ١٤١/٢ قال الأشموني في تنبيهاته : ماأطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو : يالي ، وقد أجاز أبو الفتح في قوله : فياشوق ماأبقى ... البيت أن يكون استغاث بنفسه ، وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح ، وفاقاً لابن عصفور أن يالي حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، بناء على ما سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر ، فيصير التقدير : يا أدعوا لي .. وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها .

كون يالي مستغاثا ، كأنه استغاث بنفسه من النوى ، كونه مستغاثا له ، فيكون استغاث لنفسه ، وحذف المستغاث ؛ وعيّن ابن عصفور الثاني ، لئلا يرجع الكلام إلى : أدعو لي ، وهو ممتنع في غير بابه ، وهذا بناء منه على مذهب سيبويه في متعلق اللام ، ولا يرد ذلك على القولين الآخرين .

( وإن ولي يا اسم لا ينادى إلا مجازاً ، جاز فتح اللام ، باعتبار استغاثته ، وكسرها باعتبار الاستغاثه من أجله ، وكون المستغاث محذوفاً ) - وعلى ذلك جاء عن العرب الوجهان في : ياللعب ، وياللماء ، وياللدهواهي ؛ ففتح اللام على جعله بمنزلة المستغاث ، والمعنى : تعال فقد جاء وقتك ، وإنما يفعل ذلك عند الاستعظام ؛ وكسرها على حذف المستغاث ، والمقصود أنك دعوته لذلك الشيء

( وربما كان المستغاث مستغاثاً من أجله تقريراً وتهديداً ) - نحو : ياألزيد لزيد !. أي أدعوك لنفسك ؛ وجعل منه قول مهلهل :

يالبكر أنشروا لي كليباً ... البيت .

( وليست لام الاستغاثه بعض آل ، خلافاً للكوفيين ) - وقال ابن عصفور : إن الفراء حكى هذا المذهب عن بعض الناس ، ووجه بالوقف على اللام ، نحو :

٥١٥ - فخير نحن عند البأس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالاً<sup>(١)</sup>

قال العيني في ش . ش . العيني على الأشعوني والصبان ١٦٣/٢ : قيل إنه من كلام المحدثين - وقد نسبه في معجم شواهد العربية للمتنبى ، ديوانه ٤٠/١ - قال معناه : يا قومي شوقي مأبقيه ، وما للتعجب مبتدأ ، وأبقى خبره ، وكذا الكلام في الشطر الثاني . والشاهد في : ويالي من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثه ، وهي مكسورة ؛ وعن ابن جني يجوز كونه مستغاثا به ، كأنه استغاث به من النوى ، وهو البعد ؛ وأصبى أفعال من صبا يصبو إذا مال .

(١) في المغني ٢١٩/١ : وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل ، والأصل : يال زيد ، ثم حذفت همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، واستدلوا بقوله : فخير نحن عند الناس .. البيت برواية : عند الناس ، والتحقيق من (ز) والخزانة برواية : عند البأس ، وهو أنسب =

فأصل يالزيد على هذا : يآل زيد ، فحذفت الفاء والعين وبقيت اللام ، ونظيره قولهم : مُ الله في : أيمن الله ؛ ورد هذا القول بكسرها في : يالزيد ولعمرو ، ورد أيضا بقولهم : يالك ، فلا يكون أصله : يآلك ؛ وإن قلنا : تضاف آل إلى المضمر ، إذ لا يجوز : ياغلامك إلا في الندبة ؛ على أن السيرافيّ منعه في الندبة أيضا ، وفيه بحث ؛ وأما يالا فيحتمل أن الأصل : ياقوم لافرار ، فتكون لا نافية ؛ ويحتمل كونها لام الجر لحقتها ألف الإطلاق ، واكتفى بها من المجرور ، كالاكتفاء بالفاء في قولهم : بلى فا ، أي فافعل<sup>(١)</sup> .

( وتعاقبها ألف كالف الندبة<sup>(٢)</sup> ) - فيدخل في المستغاث والمتعجب منه بدل اللام ألف في آخر الكلمة ، ومنه :

الموقف ؛ قال ابن هشام : فإن الجار لا يقتصر عليه ؛ وأجيب بأن الأصل : ياقوم لافرار ، أو لا نفر ، فحذف ما بعد لا النافية ؛ أو الأصل : يالفلان ، ثم حذف ما بعد الحرف ، كما يقال : ألا تا ؟ فيقال : ألا فا ؛ يريدون ! ألا تفعلون ؟ وألا فافعلوا .  
وفي الخزانة ٦/٢ ( ٢٢٨/١ ) برواية :

فخير نحن عند البأس منكم ... البيت .

قال : على أن اللام خلطت بيا ، أراد أنه خلطت لام الاستغاثة الجارة بيا حرف النداء ، وجعلتنا كالكلمة الواحدة ، وحكيّا كما تحكى الأصوات ، وصار المجموع شعاراً للاستغاثة .

قال أبو زيد في نوادره : أراد يالبنّي فلان ، يريد حكاية الصارخ المستغيث ؛ وهذا مذهب أبي عليّ وأتباعه ، والأصل عندهم : يالبنّي فلان ، أو يالفلان ، فحذف ما بعد لام الاستغاثة - على النحو المبين في المعنى - وهذا أحد مذاهب ثلاثة .

ثانيها : أن المنادى والمنفيّ بلا محذوفان ، أي ياقوم لاتغدوا . ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ، وابن هشام في المعنى .

ثالثها : أنه بقية يآل فلان ؛ وهو مذهب الكوفيين ... قال الشارح المحقق ؛ وهو ضعيف ؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل فيه نحو : يا لله ، وياللدهواهي ، ونحوهما .

(١) والعبارة في المعنى والخزانة : أو الأصل : يالفلان ، ثم حذف ما بعد الحرف ، كما يقال : ألا تا ؟ فيقال : ألا فا ؛ يريدون : ألا تفعلون ؟ وألا فافعلوا .

(٢) في ( ز ) وفي بعض نسخ التسهيل : كالف المندوب .

٥١٦ - حتى يقول الناسُ مما رأوا ياعجبًا للميتِ الناشرِ<sup>(١)</sup> !.

وإذا وقفت ألحقت هاء السكت ، لا إذا وصلت ، فتقولُ : ياعجباه ! .  
وكلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل ، ولا يجمع بين اللام والألف ، فلا  
يقال ! يالعجبا ! . ولهذا قال : وتعاقبها ؛ وهذا كقولهم : جحاجة  
وجحاجيح ، فجعلوا الهاء بدلا من الياء ، ولا يجتمعان ؛ والجحاجة والجحاجيح  
جمع الجحاجح ، وهذا جمع الجحجاج وهو السيد<sup>(٢)</sup> .

( وربما استغنى عنها<sup>(٣)</sup> في التعجب ) - وكذا في الاستغائة ، فتقول فيها :  
يالزيد ، وياللعجب ! . ويازيدا ، وياعجبا ، إن وصلت ، وتزيد الهاء إن  
وقفت ؛ ويازيدُ ، وياعجبُ ، كصورة النداء ، ومنه :

☆ يارِئِها اليوم على مبير<sup>(٤)</sup> ☆

- ٥١٧ -

(١) جاء به في الخصائص ٢٢٥/٣ على الجمع بين قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  
بأربعة شهاداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ - النور : ٤ - وقول الشاعر : حتى يقول الناس ... البيت  
والتقاؤها أن معنى الآية : فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة ؛ ومعنى قوله : حتى يقول الناس ، أي  
حتى يقول كل واحد من الناس : ياعجبا ! .؛ ألا ترى أنه لولا ذلك لقال : ياعجبنا ! .  
والشاهد هنا على دخول ألف كالف الندبة في آخر المستغاث والمتعجب منه بدل اللام في قوله :  
ياعجبا ! . والبيت للأعشى ، وهو في الغزل ، وقبله :

لو أسندت ميتاً إلى نحرها عاش ولم ينقل إلى قـاـبر .  
والناشر الذي حيي بعد الموت ، والقابر وصف من قبر الميت إذا دفنه - ديوان الأعشى / ١٠٥/  
(٢) وفي اللسان - ججح : والجحجج السيد السمح ، وقيل : الكريم ، وفي حديث سيف بن ذي

يزن :

بيض مغالبة غلب جحاجة

جمع جحجاج وهو السيد الكريم ...

(٣) في هامش (ز) : أي عن الألف المعاقبة للام الاستغائة في التعجب إذا دل دليل على ذلك .

(٤) لم أجده فيما تحث يدي من مراجع ، وهو شاهد على الاستغناء عن الألف المعاقبة للام =



يريد ناقته ؛ تعجب من كثرة ريّها على هذا الماء .

( فرع ) : لاتجيء مع المستغاث والمتعجب منه إلا يا خاصة ، وقلّ مجيء

وا ، ومنه قول عمر لعمر بن العاص : واعجبا لك يا بن العاص .



---

الاستغاثة في التعجب ، حيث جاء كصورة النداء في قوله : يارِئها اليوم على مبير ، متعجباً من كثرة ريها على هذا الماء .

## ٥٠ - باب الندبة

يقال : ندب الميت أي بكى عليه وعدد محاسنه ، يندبه ندباً ، والاسم الندبة بالضم .

( المندوب هو المذكور بعد يا أو وا تفجعاً لفقده ، حقيقةً أو حكماً ) - ولا يستعمل للندبة غير الحرفين : ووا هي الأصل ؛ والحقيقة كقول الباكي على ميت : وازيداً ، أو يازيدا ؛ ومنه قول جرير ، يرثي عمر بن عبد العزيز ، رضي الله عنه :

٥١٨ - نعى النعاة أمير المؤمنين لنا ياخير من حج بيت الله واعتمراً<sup>(١)</sup>  
حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله ياعمرأ

والحكم بتزليل الموجود منزلة المفقود ، كقول الخنساء ومن أسر معها من آل صخر ، وصخر غائب ، لا يرجى حضوره : واصخراه ! واصخراه !  
( أو توجعاً لكونه محلّ ألم أو سببه ) - كقول قيس العامريّ :

٥١٩ - فوا كبدا من حُبِّ مَنْ لا يجني  
ومن عبراتٍ مالهنّ فناء<sup>(٢)</sup>

(١) في الدرر ١٥٥/١ : استشهد به - في الهمع - على أن ألف المندوب قد تعرى من الهاء ؛ والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه هنا في قوله : ياعمرأ ، حيث ألحق في آخره ألف الندبة ؛ لأنه الذي انتهى به الاسم ؛ واستشهد به في التصريح على أن المندوب هو المتفجع عليه حقيقة ، وكذلك الدماميني ، وهو موضع الاستشهاد هنا . والبيت من قصيدة لجرير يرثي عمر بن عبد العزيز . ديوانه ٣٠٤/

(٢) استشهد به في التصريح ١٨١/٢ على أن المندوب هو المتوجع منه لكونه محلّ ألم ، كقول قيس العامري المجنون : فواكبدا - البيت ؛ وهو موضع الاستشهاد هنا .

وقول ابن قيس الرقيات :

٥٢٠ - تبيكهم دهاءٌ مُغولَةٌ وتقول سلمى : وارزيتي<sup>(١)</sup>

( ولا يكون اسم جنس مفرداً ) - فلا يقال عند الجمهور : وارجلاه ! وأجاز الرقاشي ندبة النكرة ؛ وفي الخبر : واجبلاه ! وهو نادر . وخرج بمفرد نحو : واغلام زيده !

( ولا ضميراً ) - فلا يجوز : واأنتاه ! .

( ولا اسم إشارة ) - نحو : واهذاه !

( ولا موصولاً بصلة لا تعينه ) - فلا يجوز : وامنٌ ذهباه ! فإن عينت جاز نحو : وامن حفر بئر زمزماه ! وشرط الموصول الخلو من ال ، وكونه في الشهرة كالعلم .

( ويساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام ) - فيكون علماً مفرداً ، أو مضافاً ، ومنقولاً عن جملة ، واسم جنس مضافاً ، وموصولاً بغير ال معينا بصلته .

( والأحكام ) - فيضم في الندبة ما يضم في النداء ، وينصب فيها ما ينصب فيه ، نحو : وازيدٌ ، واغلامٌ زيدٌ ، واضارباً زيداً ، واثلاثةٌ وثلاثين ؛ وإن دعت ضرورة إلى تنوينه جاز مع الضم ، وجاز النصب ، وبه روي قوله :

(١) رواية التصريح : يبيكهم الدهاء ... قال في حاشية المقتضب : استشهد به سيبويه ٢٢١/١ على إدخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة في الوقف ، بعد أن قدر المندوب على غير حاله في غير الندبة من حذف الزيادة التي تلحق آخره ؛ ونص المبرد : وأما قوله : تبيكهم دهاء من البيت ، فإنه لم يجعل للندبة علامة ، وأجرى مجرى قول من دعا وحرك الياء فقال : واغلامي ، أقبل ؛ فأثبت الهاء لبيان الحركة . وفي حاشية سيبويه : والبيت لابن قيس الرقيات يرثي سعداً وأسامة ابني أخيه ، وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة - ديوانه ٩٩ - والدهاء السوداء ، وهي أيضا العدد الكثير من الناس ، والمعولة الباكية ، وهي حال مؤكدة ؛ والرزية المصيبة ، وأصلها من المهموز : رزية . وفي البيت روايات : تبيكهم أسماء .. وتقول ليلى .. وتقول سعدى .

٥٢١ - واقفَعَسُ ، وأين مني فقَعَسُ أَيْلِي يَأْخُذْهَا كَرْوَسٌ<sup>(١)</sup> ؟

ولو قيل : واقفَعَسُ لجاز ؛ وهذا قول البصريين في الرجز ؛ وقال الكسائيّ والفراء وابن الأنباريّ : العرب تعوض من علامة الندبة تنويناً في الوصل ، يقولون : وازيداً ، واعمراً ، تشبيهاً بالمنصوب ، إذا وقف عليه لم ينون ، وإن وصل نون ، وأنشد الكسائيّ الرجز على ذلك . وفقعس أبو قبيلة من بني أسد ، وكروّس بتشديد الواو اسم رجل ، ويقال للعظيم الرأس كروّس .

( ويتعين إيلاؤه وا عند خوف اللبس ) - نحو : وازيدُ ، في ندبة من مات ، ويالحضرة من اسمه زيد .

( ويلحق جوازاً آخر ماتمّ به ألف ) - وليس إلحاقها بحتمّ ، فيجوز : وازيدُ ، ووا زيدا ؛ ودخل فيما ذكر المفرد وغيره ، فتقول : واغلامَ زيداه ، واثلاثةٌ وثلاثيناه ، وامن قتله ابن ملجاء ، يعني علياً ، رضي الله عنه ، وامعدي كرباه ، واسيويهاه ؛ وكذا واتأبط شره ، ومنع هذا الشلوين ، لأن الندبة مغيرة للحكاية مفسدة لها ؛ وكلام غيره على جوازه ، وهو قضية كلام سيويه ؛ وتقول عند سيويه فيمن اسمه اثنا عشر : واثنا عشره ، كقولك فيمن اسمه رجلان : وارجلاناه ؛ وعند الكوفيين : واثني عشره ، كقولك : واغلامَ زيداه ؛ وأجاز ابن كيسان الوجهين .

---

(١) في الدرر ١٤٨/١ : استشهد به على أن وا من حروف النداء ، قال : والمجهور على أنها من حروف الندبة ، والرجز من شواهد العيني في باب الندبة ، على تنوين فقعساً ، قال : فإنه لما اضطر نونه بالنصب ، ويجوز ضمه أيضاً ، وقال ابن مالك : كذا روي بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز ؛ وكذا استشهد به الدماميني - في شرح التسهيل - والتصريح ؛ وزاد الثاني : إلا أنه لا يكون نكرة كرجل ، فلا يقال : وارجلاه ، خلافاً للرّياشيّ ، مدعياً أنه جاء في الحديث : واجبله ؛ فإن صح فإنه نادر . انتهى . واستدرك يس عليه فقال : هذا إما هو في المتفجع عليه ، أما المتوجع منه فإنك تقول : وامصبيته ، وإن لم تكن المصيبة معلومة . وقد نسب الكسائيّ البيت لبعض بني أسد .

( يُفْتَح لها ) - أي للألف .

( متلوها متحرّكاً ) - نحو قولك في : يازيد : يازيداه ، وفي عبد الملك :  
يا عبد الملكاه .

( ويحذف إن كان ألفاً ) - نحو : واموساه ، فالتقى ساكنان ، فحذفت ألف  
موسى ، لأن الأخرى تدل على معنى .

( أو تنويناً ) - نحو : واغلامَ زيداه .

( أو ياءً ساكنةً مضافاً إليها المندوب ) - نحو : واغلاماه ، تريد : واغلامي ؛  
وهذا مذهب المبرد ؛ وأوجب سيويوه إثبات الياء ، فتقول عنده في لغة من  
سكن ، فقال : ياغلامي : واغلامياه .

وخرج بقوله : ساكنة المتحركة فتفتح نحو قولك : ياغلامياه ، في لغة من  
قال : ياغلامي بفتح الياء ، وكذا واظبياه ، فمين اسمه ظبي ؛ وبمضاف الساكنة  
ولا إضافة فتثبت وتحرك بالفتح ، فتقول : وامن يرمياه ، واغلام القاضياه ، هذا  
إن قبلت الحركة ، وإن لم تقبل حذف ، وجعلت علامة الندبة ياء نحو : وامن  
أستعين بهيه .

( وقد تفتح ) - أي الياء المذكورة ، فيقال : واغلامياه ، وقد عرفت ما  
فيه ؛ وأجاز ابن عصفور الوجهين بلا ترجيح ؛ قال ابن العليج : وقد تحذف هذه  
الألف ويكتفى بالهاء ، نحو قوله : وارزيتيه .

( وقد تلحق ألفُ الندبة نعتَ المندوب ) - نحو : وازيدُ الطويلاه ؛ وهو  
مذهب يونس والفراء وغيره من الكوفيين ؛ ومذهب سيويوه والخليل وعامة  
البصريين المنع ؛ واحتجوا لمن أجاز بقول بعض العرب : واجمُجْمَتِيَّ

الشَّامِيَّتَيْنَاهُ<sup>(١)</sup> ؛ ذكروا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب ، وقيل : هذا من تمثيل يونس ؛ وعلى أنه مسموع من العرب أبو البقاء<sup>(٢)</sup> وابن عصفور .

( والمجرور بإضافة نعته ) - أي نعت المنعوت<sup>(٣)</sup> المندوب ، نحو :

٥٢٢ - أَلَا يَـعْمَرُوْا عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الْعَمْرَاءِ<sup>(٤)</sup>

( ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس ) - وذلك لتوسعهم فيها ، فلحقت عمراه ، وهو تأكيد مندوب ، والزبيراه ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، والنعت كالمضاف إليه ؛ قال يونس : لم تلحق المضاف إليه إلا لكونه مع المضاف كالشيء الواحد ، والنعت مع المنعوت كذلك ؛ وفرق سيبويه بأن المضاف إليه من

---

(١) في سيبويه ٢٢٦/٢ (٢٢٤/١) : وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمعتي الشاميتيناه . وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ . وفي الحاشية قال السيرافي : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين ، والذي حكاه سيبويه عن يونس ، لست أدري : أَلحاق علامة الندبة له من قياس يونس ، أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ؟ ويقال : إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنسانا ضاعت له قدحان فندبها .. وقد يجوز أن تكون جمعتي الشاميتيناه من جاجم العرب ، يعني ساداتهم ورؤساءهم ، وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر ، وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه . وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٦٩/٣ : واجمعتي بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتل على الدماغ ، وعلى القدح من خشب ، وهو المراد هنا .

(٢) العُكْبَرِيُّ أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين توفي ببغداد سنة ٦١٦ هـ ، وسيكون الفهرس الكامل للأعلام في نهاية الجزء الثالث والأخير من هذا الشرح إن شاء الله .

(٣) سقطت من ( د )

(٤) في شرح الشواهد الكبرى للعيني ( هـ / خ ) ٢٧٣/٤ : لم أوقف على اسم قائله - ولم ينسبه في معجم الشواهد - قال : وأراد بعمرو عمرو بن الزبير بن العوام ؛ وألا للتنبية ، ويا حرف نداء ، وعمرو منادى مفرد معرفة ، وعمره تأكيد للمنادى ومندوب ، وقوله : عمرو بن الزبيراه عطف عليه . والشاهد في تحريك الهاء في عمره وفي الزبيراه بالضم ؛ وذلك لأن المندوب إذا وقف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت نحو : وازيده ، ولا تثبت الهاء في الوصل إلا في الضرورة ، والبيت من الضرورة .

تمام الأول ، وهو بمنزلة التنوين ؛ وإذا ثبت السماع وكثر فالوجه القياس ..

( وقد تلحق منادى غير مندوب ولا مستغاث ، خلافاً لسيبويه ) - قال المصنف : أجاز غير سيبويه أن تلحق الألف منادى خالياً من تعجب واستغاثة ونديّة ، وذكر قول امرأة لعمر بن أبي ربيعة أنها رأت من نفسها ما هو أمنية الممتني ، فصاحت : يا عمراه ، فقال عمر : ياليتكاه

( وتليها في الغالب ، سالمةً ومنقلبةً ، هاءٌ ساكنةً ، تحذف وصلًا ) - وذكر الغالب ، لأنه يجوز عدم ذكرها ، فتقول : وازيدا ، بغير هاء ؛ ومعنى سالمة أنها باقية على حالها ألفاً ، ومعنى منقلبة أنها تقلب بمجانس الحركة التي قبلها ، كما سيأتي ، فتقول في الوقف جوازاً : وازيداه ، واغلامَ زيداه ، وكذا الباقي .

( وربما ثبتت ) - أي في الوصل ، مكسورةً ومضمومةً ؛ وهو قول الفراء ، فأجاز إثباتها فيه بالحركتين ؛ ومذهب سيبويه وعامة النحويين ، منع إثباتها في الوصل ؛ وما جاء منه فمن إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يكون إلا في الضرورة ؛ وقولهم في هذه المسألة ضعيف ، وسبق في باب الاستغاثة ما يوضح ذلك .

( ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء ) - فلا يقال في : عبد الله : وابد اللّاه ، ولا في : جهجاه علماً : واجهجاهاه ، لما فيه من الثقل ؛ وصرح المغاربة بجواز : وابد اللّاه ، وإطلاق غيرهم من النحاة يقتضيه . ويقال : جهجهت بالسبع صحت به ليكفّ ، ويقال : تجهجه عني أي اتته .

( ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث المدودة ، خلافاً للكوفيين ) - فلا تحذف الهمزة كانت لغير التأنيث أو له ، فتقول في من اسمه : كساء : واكساءه ؛ وإجازة الكوفيين حذف ما للتأنيث نحو : واحمراه في من اسمه حمراء ، يحتاج إلى سماع ؛ فالهمزة كالحرف الصحيح ، ولا يُحذف .

( فصل ) : ( يُبدل من ألف الندبة مجانساً ما وليتُ من كسرة إضمار ) - فتقول في أنتِ بكسر التاء علماً : وأنتيه ، وكذا واغلامكيه في غلامكِ بكسر الكاف ، دفعاً للبس ؛ ومنع السيرافيّ : واغلامك ، كما امتنع في النداء : ياغلامك ، ويحتاج جوازه إلى سماع .

( أو يائه ) - نحو أن تسمي بقومي ، فتقول : واقوميه ، بحذف ياء قومي للساكن ، ولم تبق الألف لئلا يلتبس بـ واقوماه .

( أو ضمته ) - نحو : واغلامهوه ، واغلامهموه<sup>(١)</sup> ، وتحذف صلة الهاء والميم للساكنين ، وتقلب ألف الندبة لضم ما قبلها ، لئلا يلتبس لو قلت : واغلامهاه بـ واغلامهاه .

( أو واوه ) - فلو سميت بقاموا ، قلت : واقاموه ؛ نص عليه سيويوه ، وتحذف واوقاموا للساكنين ، وتقلب ألف الندبة واواً ، لأجل أمن اللبس ؛ إذا لو قلت : واقاماه لالتبس .

( وربما حَمَلُ أَمْنُ اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء ) - كما سبق من قول ابن أبي ربيعة : ياليتكاه ، لتلك المرأة التي ذكرت له ما ذكرت .

( وقلبيها ياءً بعد اسمٍ مثنى جائز ، خلافاً للبصريين ) - في التزامهم فتح النون ، فيقولون : وازيداناه ؛ وأجاز الكوفيون هذا ، وقلب الألف ياء ، نحو : وازيدانيه ؛ ويدل لهم أن أبا حاتم حكى أن العرب تقول في نداء هنٍ مثنى : ياهنانيه .

(١) سقطت من ( ز ) .



( ولا تُقلب بعد كسرة فَعَالٍ ) - فلا يقال : (١) وارقاشيه ، بل :  
وارقاشاه ، إذ لا لبس .

( ولا بعد كسرة إعراب ) - فلا يقال : واعبدَ الملكيه ، بل : واعبدَ  
الملكاه ، لأمن اللبس .

( ولا يحرك لأجلها تنوين بكسر ولا فتح ) - بل يحذف لالتقاء الساكنين ،  
فتقول : واغلام زيده ، كما تقدم ؛ وهذا قول البصريين ؛ قال ابن عصفور :  
وأهل الكوفة يحركونه ، فيقولون : واغلامَ زيدناه ؛ وزعموا أنه سمع من كلام  
العرب ؛ وقال ابن أصبغ : أجاز الفراء حذف التنوين وإقرار الكسرة وقلب  
الألف ياءً ، أي فتقول : واغلامَ زيديه ، وأجاز إثباته وتحريكه ، لالتقاء  
الساكنين ، بالكسر ، إن شئت ، نحو : واغلامَ زيدينه ، أو الفتح كما سبق .

( ولا<sup>(٢)</sup> يستغني عنها بالفتحة ) - فلا يقال<sup>(٣)</sup> : واعمَرَ ، بحذف الألف وإبقاء  
الفتحة .

( خلافاً للكوفيين في المسائل الأربع<sup>(٤)</sup> ) - وهي مسألة فَعَالٍ وما بعدها ؛  
قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن لم يثبت ، فالأخذ به  
ضعيف ؛ وقد سبق أن في بعضها سماعاً ، كما ذكروا .



---

من (١) إلى (٣) سقط من (د) .

من (٢) إلى (٤) سقط من (غ) .

## ٥١ - باب أسماء لازمت النداء

أي لم تستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مجرورةً ، ولا نحو ذلك ، بل لم تستعمل إلا في النداء .

( وهي : فُلٌ وفُلَّةٌ ) - نحو : يا فُلٌ ويا فُلَّةٌ . وقال الشلوبين وا بن عصفور والمصنف وغيرهم : إن فُلٌ وفُلَّةٌ المستعملين في النداء كنايةتان عن العلم العاقل ، ففُلٌ كناية عن علم المذكر ، وفلَّةٌ كناية عن علم المؤنث ، فهما بمعنى فلان وفلانة ، فحصل فيها الحذف ، ولم يحذفوا إلا في النداء ؛ وكلام الشلوبين وغيره على أن المحذوف منها ما كان فيما معناها ، وهو الألف والنون ؛ وكلام سيبويه في التصغير قد يعطى قيماً ، إلا أن كلامه في الترخيم على أن فُلٌ كناية عن رجل ، وفلَّةٌ كناية عن امرأة ، وأن الكلمتين ليستا من فلان وفلانة ، وأن فُلٌ وفُلَّةٌ كهن وهنة ، حذفت لام كل منهما ؛ فالأصل على هذا فاء ولام وحرف علة ؛ وأجاز ابن خروف الوجهين ، وقال : فُلٌ لا يستعمل إلا في النداء ، ويجوز كونه محذوفاً من فلان ، وكونه كلمة محذوفة استعملت في النداء كناية عن رجل ؛ وعلى المقالة الأولى الكوفيون ؛ وتقول في التسمية بفل المختص بالنداء ، إذا صغرت على الأول فُلين وعلى الثاني : فُلَيٌّ .

( ومكرمان ) - فيقال للعزير المكرم : يا مكرمان ؛ وقال ابن السيد : إنما يكون هذا في الذم ، وما في النسخ من : يا مكرمان تصحيف يامكذبان . انتهى .

والأخفش وسيبويه ذكراه كما هو المشهور ، ولم ينص سيبويه على الذم في : مفعلان .

( وملأمان وملأم ولؤمان ) - وتقال هذه الثلاثة في نداء ضد العزيز المكرم .

( وتؤمان ) - يقال في نداء الكثير النوم : يانومان ؛ قال المصنف : والمشهور أن لا يستعمل شيء من هذه الخمسة في غير نداء ؛ وما عدا مَفْعَلان من هذه الأبنية لا ينقاس ، وكلامه يقتضي أن مفعلان كذلك ، ولم يذكر منه إلا مكرمان وملأمان وكذا ذكر بعض المغاربة أنه لا ينقاس ، وذكر في المسموع مع ملأمان : مخبثان ومكذبان ؛ وأكثرهم يقول : ينقاس ؛ ويقال على هذا للمؤنثة بالتاء : يا مخبثانة .

( والمعدول إلى فُعَل في سبِّ المذكر ) - نحو : يا فُسَق ويا خُبَث ، عدلاً عن فاسق وخبيث ؛ وكلامه على أنه لا ينقاس ؛ ونص المبرد على أنه ينقاس ، وعليه جرى المغاربة ؛ وفي البسيط مذهب سيبويه أنه ينقاس ؛ وقال بعض أصحابنا : المسموع منه : يا لكع يا فسق يا خبث يا غدر . انتهى . ولكع معدول عن الكع ، وهو اللثيم الأصل ؛ وعُدِر عن غادر .

( وإلى فَعَالٍ ، مبنياً على الكسر في سبِّ المؤنث ) - نحو : يا فَسَاقٍ ويا خَبَاثٍ ، أي يافاسقة ويا خبيثة ، وبني على الكسر تشبيهاً بحذامٍ من جهة العدل والتأنيث والوزن ؛ وبناء هذه متحتم ، بخلاف حذامٍ ؛ وهذه المعدولات كلها معدولة عن معارف .

( وهو ) - أي فَعَالٍ .

( والذي بمعنى الأمر ، مقيسان في الثلاثي المجرد ) - فيقال : جَلَسَ وَقَوَامٍ وَنَطَاقٍ بمعنى اجلس وقم وانطق ، وبالإم وبانجاسٍ وبأقذارٍ ، بمعنى لثيمة ونجسة وقذرة .

( وفاقاً لسيبويه ) - والخلاف يختص بالذي بمعنى الأمر ، والمخالف فيه المبرد ، فقال : لا ينقاس ، وأما الذي للسبِّ فمقيس وفاقاً ؛ وشرط قياس الأمر مع

ما ذكر ، تمام الفعل وتصرفه ؛ فلا يقال : كَوَانِ قائماً ، أي كن ؛ ولا وذارٍ زيداً أي ذره ، ولا وداعه أي دعه .

( وقد يقال : رجل مكرمان وملاًمان ، وامرأة ملامانة ) - رواه ابن سيدة ، والمشهور خلافه ، وهو الاختصاص بالنداء ؛ وروى أبو حاتم : هذا زيدٌ ملاًمان ، وهذه هند ملامانة ؛ وذكر ابن عصفور في هذه مرّةً : أن المنع للتعريف وزيادة الألف والنون ، ومرة أنه للعدل والعلميّة ، وجعله بدلاً من المعرفة قبله ؛ وعلى هذا يكون فيما رواه ابن سيدة إبدال معرفة من نكرة ، ولا يستقيم منع ملاًمان للصفة وزيادة الألف والنون ، لثبوت ملامانة ، على أن هذه المعدولات ، قال ابن الضائع فيها : إنها أعلام ؛ ونقل عن النحويين أنهم يقولون في يافسّق ويا فساقٍ إنها علمان ؛ قال : نعم ، أصلها الوصف ، وجعلا علمين مبالغة .

( ونحو : أمسك فلاناً عن فلٍ ، وقعيدته لكاعٍ ، من الضرورات ) .

فالأول من قول أبي النجم :

☆ في لجة أمسك فلاناً عن فلٍ (١) ☆

- ٥٢٣ -

(١) في الدرر ١ / ١٥٤ : استشهد به على مجيء فلٍ مجروراً لأجل الضرورة ، وهو من الأسماء التي

يلزم نداؤها ، وجاء بالبيت هكذا :

تَدَافِعُ الشَّيْبَ ولم تَقْتُلِ في لَجَّةِ أَمْسِكِ فلاناً عن فلٍ

وفي المقتضب ٤ / ٢٢٨ :

تَدَافِعُ الشَّيْبَ ولم تَقْتُلِ في لَجَّةِ أَمْسِكِ فلاناً عن فلٍ

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٣٢٢ على استعمال فلٍ مكان فلانٍ في غير النداء ضرورة ..

قال : وتَدَافِعُ مصدر تشبيهيّ عامله محذوف ، أي تدافعت تدافعاً كتدافع الشيوخ ؛ والشيب جمع أشيب

وهو الشيخ .. واللجة بفتح اللام وتشديد الجيم اختلاط الأصوات في الحرب .. وقوله : أمسك فلاناً ..

هو على إضمار القول ، أي في لجة يقال فيها : أمسك . شبه تراحها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في

لَجَّةٍ وشر ، يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال : أمسك فلاناً عن فلان ، أي احجز بينهم .. وقد غفل عن هذا

الأعلم . قال في حاشية سيبويه ١ / ٣٢٢ : أمسك فلاناً عن فلٍ ، أي خذ هذا بدم هذا ، وأبّر هذا بهذا . =

والثاني من قول الشاعر :

٥٢٤ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ<sup>(١)</sup>

وإنما جعلها من الضرورات ، لاستعمال قُل ولِكَاع في غير النداء ؛ وكلام سيبويه في التصغير ، على أن قُل الذي في الشعر بعض فلان ؛ وكلامه في الترخيم يقتضي أن الذي في النداء غير هذا ؛ وحينئذ لم يثبت استعمال المخصوص بالنداء في غيره .



---

قال : والشاهد فيه استعمال فل موضع فلان في غير النداء ضرورة ، وفي ذلك تقديران : أحدهما أن يكون أراد عن فلان فحذف النون للتخيم في غير نداء ، ثم حذف الألف لأنها زائدة ؛ والآخر أن يكون نقله محذوفا من قولهم : يا فل للضرورة والبيت من لامية أبي النجم العجلي المشهورة .

(١) في المقتضب ٤ / ٢٣٨ ( ٤ / ٥٢٢ ) :

أَجْوَلُ مَا أَجْوَلُ ثُمَّ أَوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ  
قال في الحاشية : استشهد به في الكامل ٧ / ٢٥٢ على أن الحطيئة استعمل لِكَاع في غير النداء للضرورة ، ورواه هناك برواية المقتضب ، واستشهد به مرة أخرى في الكامل ٣ / ١٠١ ورواه بالرواية المشهورة : أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ... ثم قال : قعيدة البيت ربه ، وإنما قيل : قعيدة لقعودها وملازمتها ... وَأَطَوَّفُ وَأَجْوَلُ معناها واحد ، أي أكثر الطوفان والجولان ، أي الدوران . والبيت للحطيئة يهجو به امرأته - ديوانه ١٢٠ ، ١٤٨ ؛ ولِكَاع أي خبيثة أو سيئة الخلق أو قدرة .

## ٥٢ - باب ترخيم المنادى

والترخيم لغةً : التسهيل ، ومنه : صوت رخيم أي سهل لين ؛ وقيل : الرأفة والإشفاق ؛ واصطلاحاً حذف آخر الاسم باضطراد ، فلا يقال في يد إنه مرخم ، وإنما قال : المنادى ليخرج ترخيم التصغير .

( يجوز ترخيم المنادى المبني ) - أي للنداء ، فيخرج حذام ونحوه ، فإنه لا يرخم ؛ وخرج بالبنية المضاف والمطوّل والمستغاث مجروراً باللام ؛ وأجاز ابن خروف ترخيم غيره ، واحتج بقوله :

☆ أعام لك ابن صعصعة بن سعد<sup>(١)</sup> ☆

- ٥٢٥ -

وقال ابن الضائع : هذا ضرورة ؛ وقال أبو الفضل الصفار : المجرور لا يرخم لشبهه المضاف ، لأنه معرب ، وغيره يرخم ؛ وفي المستغاث لغتان : بالزيد ، وبيا زيد ؛ وفيما أنشد ابن خروف ، نداء المستغاث بغير ياء ، والمعروف خلافه ،

(١) في سيبويه ٢ / ٢٢٧ ( ١ / ٢٢٩ ) : وما جاء وفيه معنى التعجب ، كقولك : يالك فارساً ؛ قول الأخوص بن شريح الكلبي - قال في الحاشية : كذا في الأصل ، وفي السيرافي : شريح بن الأخوص ، وفي نسخة : الأخوص بن شريح ، وفي الشمتري : الأخوص أي شريح - :

☆ تمناني ليلقاني لقيط ... ☆

قال : وإنما دعاهم لهم تعجباً ؛ لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى : أفعل به ، يعني : يالك فارساً ..

قال في الحاشية : أراد : يا عامر ، فرخم قال : والشاهد في قوله : لك ، دعائي لك ، والمعنى معنى التعجب ، كما يقال : يالك فارساً ، أي يا هذا ، دعائي لك من فارس ، أي أعجب لك في هذه الحال .

وفي الدرر ١ / ١٥٨ : تمناني ليقتلني لقيط .. وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٧٦ : مناني ليقتلني لقيط .. وفسر مناني أي بلاني .

وأورد على المصنف المندوب إذا لحقته علامة الندبة ، وكذا الأسماء المختصة بالنداء إذا قيل بأنها أعلام .

( إن كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً ) - فلا يشترط في ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة ، قال بعض العرب : يا شا ارجني<sup>(١)</sup> ، أي ياشاة أقيمي ، لاتسرحي . رجَن بالمكان يَرْجُنُ رجونا أقام به . ويرد عليه فُلة ، فلا يرخم كغيره من المختص بالنداء ؛ وعن المبرد اشتراط العلمية فيما فيه الهاء ، فنع ترخم النكرة المقصودة ، ومذهب سيبويه والجمهور الجواز ، ومنه ما سبق ، وقوله :

٥٢٦ - يا ناق سيري عَنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً<sup>(٢)</sup>

وفي البديع أنه إنما منع ترخم النكرة العامة نحو : شجرة ونخلة ، وأنه يرخم منها ما كان مقصوداً .

( أو علماً زائداً على الثلاثة ) - فلا يرخم اسم الجنس العاري من التاء ؛ وأجاز بعضهم ترخيمه مقصوداً ، فأجاز في غضنفر : يا غضنفر ، وسمع من كلامهم ؛ أطرق كرا ، أي يا كروان ، ويا صاح أي يا صاحب ؛ ولا يرخم موصول ولا اسم إشارة ، وأما الثلاثي المجرد كبكر وعمرو ، فسيأتي الكلام فيه .

(١) في سيبويه ٢ / ٢٤١ ( ١ / ٣٣٠ ) ارجني ، كما في التحقيق ؛ قال في الحاشية : يقال : شاة راجن : مقية في البيوت ، ويقال أيضا : رجَن في العلف رجونا إذا لم يعف منه شيئا ، وهذا ما في الأصل ، وفي بعض النسخ : ادجني بالبدال ، من الدجون ، وهو إلف البيت والإقامة به . وفي الأشموني ( منهج السالك ) ٢ / ١٤٨ : ونحو : ياشا ادجني ، أي أقيمي بالمكان ؛ يقال : دجن بالمكان يدجن دجوناً ، أي أقام به ؛ وذكرها الصبان أيضا في حاشيته بالبدال . واللفظان متفقان معنى تقريبا .

(٢) جاء به سيبويه ١ / ٤٢١ ، وفي المقتضب ٢ / ١٤ في باب إعراب الفعل ، شاهداً على نصب الفعل : فنستريحا بأن مضرة بعد فاء السببية ، وكذا في الأشموني والصبان ؛ وجاء به في الهمع ١ / ١٨٢ ، وفي الدرر ١ / ١٥٨ - في باب المنادى ؛ قال في الدرر : استشهد به على رد المبرد ، حيث زعم أن المنادى إذا كان نكرة مقصودة فلا يجوز ترخيمه ؛ فناق نكرة مقصودة أصلها : ناقة ... قال : وعنقاً منصوب على النيابة عن مصدر سيري ، والعنق بالتحريك ضرب من السير ، والفسيح التسع ، وسليمان هو الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك بن مروان . والبيت لأبي النجم العجلي .

( بحذف عجزه إن كان مركباً ) - فأما المركب بإسناد فسيأتي الكلام عليه ،  
وأما تركيب المزج فنحو : حضرموت وسيبويه وخمسة عشرَ علماً ، فإنه يرخم عند  
البرصيين ، ولم يسمع ، بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث ؛ وأما ما أنشد أبو  
زيد :

٥٢٧ - أَقَاتِلِي الْحِجَاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لِه دَرَابَ ، وَأَتْرُكُ عِنْدَ هِنْدِ فَوَادِيَا<sup>(١)</sup>

يريد دَرَابَ جَرْدَ ، فمن الترخيم في غير النداء ضرورةً ، وهو شاذ ؛ ومنع  
الفراء ترخيم الثالث ، ومنع أكثر الكوفيين الثاني ، ويرخم عند البرصيين بحذف  
عجزه ، فتقول : يَا حَضَرَ وَيَا سَيْبَ وَيَا خَمْسَةَ ، بالفتح إن انتظرت الحرف ،  
وبالضم إن لم تنتظر ؛ واقتصر الفراء على حذف الهاء فيما آخره صوت ، وقال :  
تقلب الياء ألفاً ، فتقول : يَا سَيْبُوا ؛ وقال ابن كيسان : لا يحذف العجز بكاله  
إن حصل لبس ، كأن يكون ثَمَّ من اسمه : حضر ، ومن اسمه : حضرموت ، قال :  
فإن حذف من الثاني الحرف والحرفين فلا بأس ؛ وقال الذين يحذفون العجز :  
إن حصل لبس ، رفع بترخيمه على لغة من ينتظر ، كما يفعل في قائمة ونحوه ،  
وتقول في الوقف : يَا خَمْسَةَ ، بالهاء ، على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر ؛ قاله  
ابن<sup>(٢)</sup> العليج ، قال : وبعضهم يقف بالتاء .

( ومع الألف إن كان : اثنا عشر<sup>(٣)</sup> أو اثنتا عشرة ) - فتقول : يَا اثنَ  
وَيَا ائِنَّة ، بحذف عشر والألف قبله ، كما تقول في ترخيم : ائنين وائنتين : يَا اثنَ

(١) في الدرر ١ / ١٥٩ : استشهد به على أنه لا يجوز ترخيم المركب عند أبي حيان ، وأما ما في  
هذا البيت فإنه ضرورة ؛ وأصل دراب : دارابجرد ، وهي ولاية بفارس ؛ قال في المعجم : دارابجرد ، بعد  
الألف الثانية باء موحدة ، ثم جيم ، ثم راء فبدال مهملة . والبيت من جملة أبيات لسوار بن المضرب ،  
قالها في فراره من الحجاج .

(٢) صاحب البسيط .

(٣) هذه العبارة فيها خلاف بين النسخ ، على إعراب العدد أو حكايته .



ويا ائنة ، بحذف النون والألف ، لتنزل عشر منزلة النون . قال في البسيط<sup>(١)</sup> :  
ومن جعله من باب المضاف ويقول : لا يرخم المضاف ، لا يرخه .

( وإن كان ) - أي المنادى العلم الزائد المبني غير المؤنث بالهاء .

( مفرداً فيحذف آخره ) - فتقول في شمردل علماً : يا شمرد ؛ ويدخل في هذا  
ما كان كناية عن العلم ، فتقول في : فلان : يا فلأ تعال ؛ قال الجرمي : سمعته  
من الغرب ، ومنع مع هذا ترخيم طامر من قولهم : يا طامر بن طامر<sup>(٢)</sup> .

واستشكل ذلك الفارسي من جهة أن طامراً كناية ، وهو علم ، لحذف  
التنوين في قولهم : طامر بن طامر ، كما في قولهم : فلان بن فلان ، فليكن مثل  
فلان في الترخيم ؛ وأجيب بأن فلاناً كناية عن علم ، وطامر ليس كذلك ؛ إذ قال  
اللغويون : معناه : بعيد بن بعيد ؛ وبعضهم يقول : هو كناية عن من لا يعرف  
ولا يعرف أبوه ، فهو كناية عن ما لا يرخم ، فأجري مجراه ؛ وأما حذف  
التنوين في الوصف بابن ، فلاتفاق الموصوف وما أضيف إليه ابن في اللفظ .

( مصحوباً ، إن لم يكن هاءً تأنيث ) - فإن كان اقتصر على حذفها نحو :

ميمونة .

( بما قبله من حرف لين ) - خرج الصحيح كجعفر وسفرجل .

( زائد ) - خرج الأصلي كختار ومنقاد ؛ وأجاز الأخفش حذفه نحو :

يا مُخْتَ ويا مُنْتَق .

( ساكن ) - خرج المتحرك نحو : مَسْرُول ، وقال الكوفيون فيما آخره ثلاث

زوائد ، وقيل الآخر حرف علة ، تحذف الثلاثة ، فتقول في : حَوْلَايا وِبَرْدَرَايا :

(١) لابن العلي ضياء الدين .

(٢) في ( غ ) : يا ضامر بن ضامر .

يا حَوْلَ ويا بَرْدَ ، واقتصر البصريون على حذف الحرف الأخير<sup>(١)</sup>؛ وقياس قول الكوفيين حذف الثلاثة أيضاً في : رهوتا ورغبوتا .

( مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة ) - نحو : منصور وعمار .

( أو مقدره ) - كمصطفون ، علماً ؛ وخرج فردوس ونحوه ، وسيأتي .

( وبأكثر من حرفين ) - خرج نحو : عماد وسعيد وثمود ، ويأتي ما فيه من خلاف . وشمل كلام المصنف نحو : منصور وعمار ومخضير<sup>(٢)</sup> وحمراء وسكران وسرحان وزيدان وزيدون وهندات . ومنع الكوفيون ترخيم ما سمي به من مثني ومجموع على حدّه ؛ وأجازه البصريون ، أعرب على الحرف الأخير أو بحرفين ؛ وشمل أيضاً نحو : طائفي ورهبوت ؛ ومن المسموع :

٥٢٨ - يا مَرَوْ إن مطيتي محبوسة ترجو الحباءَ وربّها لم يئس<sup>(٣)</sup>

٥٢٩ - يا أَسْمَ صبراً على ما كان من حَدَثٍ إن الحوادث ملقيٌّ ومُنْتَظَرٌ<sup>(٤)</sup>

(١) في سيبويه ٢ / ٢٦١ ( ١ / ٣٢٩ ) : هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلَايا أو بَرْدَرايا : يا بَرْدَرايَ أَقبل ، ويا حَوْلَايَ أَقبل . وفي الحاشية : السيرافي : هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في حولايا وبردرايا بمنزلة الهاء في دُرْحَاية وَعُفْراية ، وأنا إذا رخننا حولايا وبردرايا لا نحذف غير الألف ، وإن كان ما قبلها زائداً ، كما لا نحذف ما قبل الهاء ، وإن كان ما قبلها زائداً .

(٢) سقطت من ( غ ) وذكر موضعها في ( د ) : إدريس ، وفي ابن الشجري ٢ / ٨٤ : فرسٌ مخضيرٌ أي شديد الحضر وهو العدو .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٥٧ ( ١ / ٣٢٧ ) : محبوسةً بالنصب على الحال ، وفي ش . ش . العيني على الأشتوني والصبان ٣ / ١٧٨ : محبوسةً بالرفع على الخبر ؛ قال العيني : قاله الفرزدق - ديوانه ٤٨٢ - والشاهد في : يا مرو ، حيث رخمه ، وأصله مروان ؛ قال في حاشية سيبويه : وحذف الألف والنون لزيادتها ، وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفها ؛ والحباء العطاء ، وقد أسند الرجاء إلى ناقته ، وهو يعني نفسه ، مجازاً ؛ وقوله : ورهبا لم يئس ، أي وصاحب المطية غير آيس من حياتك .

(٤) في ( ز ) : على ما كان من قَدَرٍ ؛ وفي سيبويه ٢ / ٢٥٨ ( ١ / ٣٢٧ ) : وقال لبيد : يا أَسْمَ

صبراً .. البيت

أي يا مروان ويا أسماء .

( وإلّا فغير مصحوب ) - أي وإلّا يكن كذلك ، فيحذف الآخر غير مصحوب ، فتقول : يا ميون في ميمونة ، ويا جعف في جعفر ، ويا مسرّو في مسرّول ، ويا مختا في مختار ، ويا فردو في فردوس ، ويا يدا في يدان ، وكذا يا بنو في : بنون ؛ وفي البديع في : يدان علماً أنك تحذفها وإن بقيت الكلمة على حرفين ، لأنها قد استعملت كذلك ؛ قال : ومنهم من حذف النون فقط . انتهى . وهذا الثاني هو المشهور ؛ وقال في : قرّشَبَ إن بعضهم قال بحذف المشدّد ، لأن الباءين للإحاق بقرطُعب ، فهما زائدان صارا بالإدغام في قوة حرف واحد .

( خلافاً للفراء في نحو : عماد وسعيد وثمود ) - مما قبل حرف العلة فيه حرفان ، فيحذف الآخر وحرف العلة ، فتقول : يا عمّ ويا سعّ ويا ثمّ ، كما يقول هو والبصريون : يا عمّ في عمّار ، ويا إدّر في إدريس ، ويا منصّ في منصور ؛ وخص بعضهم خلاف الفراء بثود ونحوه ، وذكر أنه يوافق البصريين في عماد وسعيد ، فلا يحذف إلا الأخير ، وفرّق بأن يا تمّو يؤدي إلى كون آخر الاسم

---

قال في الحاشية : أو أبو زيد الطائيّ ، والبيت لم يرد في ديوان لبيد ، لكن نسب إليه في ملحقاته

. ٣٦٤

وفي ش . ش . العيني ٣ / ١٧٨ : قاله أبو زيد الطائيّ ، فيما زعم اللخميّ - ملحقات ديوان أبي زيد ١٥١ - والحدث واحد أحداث الدهر ونوائبه ، يقول لها : اصبري على الحوادث ، فإنها مترادفة على الناس ، منها ما نزل وحلّ ، ومنها ما هو منتظر ؛ قال العيني : والشاهد في أسم ، فإنه منادى مرخم أصله أسماء ، وصبراً نصب على المصدرية ، أي اصبري صبراً . قال الشتري : وأسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين ، فحذفتا في الترخيم معاً كما حذفتا في مروان ، ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف .. والظاهر أن أسماء أفعال ، على أنه جمع اسم فسمي به ، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كآلف عمار ، فحذفت مع الأصليّ كما تحذف ألفه . قال : وإن كانت فعلاء فاشتقاقها من الوسامة .

المعرب وأوَّ مضموماً ما قبلها ؛ وحكى ابن كيسان في المختار أن بعض النحويين يقول في ترخيم سعيد : يا سع ؛ فحصل في المسألة ثلاثة أقوال ، وقال الفراء في : هرقل ونحوه ، مما قبل الآخر فيه ساكن صحيح ، وليس مصحوباً بأكثر من حرفين ، بحذف الآخر والساكن قبله ؛ لأنه لو أبقى الساكن أشبه الأدوات ، وقال البصريون : لا يحذف إلا الأخير .

( وله وللجرميّ في نحو : فِرْدَوْسٌ وَعُرَيْقٌ ) - فيقولان : يا فِرْدَوْ ويا عُرَيْنَ ، كما يقال : يا مَنْصُ ويا إِذْرِي في منصور وإدريس ؛ وقال الجرميّ فيما حكى أبو علي في البصريّات إن أكثرهم يحذف .

والعُرَيْقُ بضم العين المعجمة وفتح النون من طير الماء ، طويل العنق ؛ وأما الرجل فَعُرَيْقٌ وَعُرَيْقٌ ، بكسر العين وفتح النون فيها ، وعُرَيْقٌ بالضم وعُرَانِقٌ ، وهو النبات الناعم ، والجمع العُرَانِقُ بالفتح والعُرَانِقَةُ .

( ولا يرخم الثلاثيّ الحرك الوسط ، العاري من هاء التانيث ، خلافاً للكوفيين ، إلا الكسائيّ ) - فيقال عندهم : يا حَكَ في حكم ، ولم يرد به سماع ؛ وفي شرح الجمل لابن بابشاذ ، نقل ذلك عن الكوفيين والأخفش ، وهذا يقتضي دخول الكسائيّ ، فهو رأس الكوفيين ؛ وحكاه ابن هشام عن الفراء وجماعة ؛ ونقله ابن العلي عن الفراء وأكثر النحويين ؛ وقال الجرجانيّ : لم ينكره أصحابنا ، لأنه قياس ، ينزلون الحركة منزلة الحرف ؛ وأما الساكن الوسط كهند<sup>(١)</sup> وعمرو ، فنقل ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه ؛ وقال ابن هشام : أجاز ترخيمه أبو الحسن وحده ، فيما حكى عنه ، والمشهور عنه مذهب الفراء ، وحكى أبو البقاء جواز ذلك عن بعض الكوفيين .

(١) في ( د ) : كزيد .

( ويجوز ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه ) - النحويون متفقلون على منع ترخيم العلم المركب تركيب إسناد ؛ ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع ، قال : الحكاية لا ترخم ، ومثّل بتأبط شرا ، وبرق نحْرُه ، قال : ولو رخت هذا لرخت رجلاً يسمى :

☆ يا دار عبلة بالجواء تكلمي<sup>(١)</sup> ☆

- ٥٣٠ -

قال المصنف : ونص في النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول : يا تأبط . انتهى . والذي في النسب : وإذا أضفت إلى الحكاية حذف ، ونرکت الصدر ، وذلك قولك : تأبطي ؛ ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذا يفرد في الإضافة ، يعني النسب . وليس هذا نصاً في الترخيم ؛ لاحتمال إرادة الأفراد لا على جهة الترخيم ، أي ينادى مرة : يا تأبط شرا ، ومرة : يا تأبط . ولذا قال : يفرد دون ترخيم ، وأتى به مبنياً على الضم .

( فصل ) : ( تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التام بدونه ) - وقال في البديع : هو أكثر استعمالاً وأقوى في النحو ، ولا يبالي بعدم النظر بعد الحذف ، ويقال في هذا : على لغة من ينتظر الحرف ، وفي الآخر : من

(١) في سيبويه ٢ / ٢٦٩ ( ١ / ٢٤٢ ) : واعلم أن الحكاية لا ترخم .. ولو رخت هذا لرخت رجلاً

يسمى بقول عنتره :

☆ يا دار عبلة بالجواء تكلمي ☆

قال في الحاشية : صدر بيت هو أول معلقة عنتره ، وعجزه :

☆ وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي ☆

والجواء بالكسر وإد في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة ؛ وعم صباحاً كلمة تحية عندهم ، من النعمة ، كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول : كل من يأكل . والبيت شاهد على عدم ترخيم الجملة المسمى بها .

لا ينتظر؛ وعلى الأولى قراءة بعضهم: ﴿ونادوا يا مال ليقض﴾<sup>(١)</sup>، وعلى الثانية ما روى سيبويه من قول بعض العرب: يا طَلْحُ، بضم الحاء.

( فلا يغيّر على الأعراف ما بقي ) - بل يبقى على حركته نحو: يا جعفَ ، أو سكونه نحو: يا هِرَقُ؛ والتزم الكوفيون في الثاني اللغة الثانية، وسبق قول الفراء فيه .

( إلا بتحريك آخر تلاً ألفاً ، وكان مدغماً في المحذوف ) - نحو: إسحارَ ، لبنت ، ومُضَارَ ، اسم فاعل أو مفعول<sup>(٢)</sup>؛ وخرج : خَدْبٌ ومُحَمَّرٌ ، فيبقى ما قبل آخر كل منها على سكونه بعد حذف الآخر للترخيم<sup>(٣)</sup>؛ وقال الفراء : يُحَرِّكُ بما كان له من حركة ، فتقول : يا مُحَمَّرِ ، إذ أصله : محرر .

( بفتحة إن كان أصليّ السكون ) - فإذا سميت بأسحار<sup>(٤)</sup>، ثم رخت ، فقال سيبويه : تحذف الراء الأخيرة ، وتفتح الساكنة لأجل الألف ، فتقول : يا أسحارَ ؛ ثم قال السيرافي وجماعة : هذا لازم ؛ وقيل : هو اختيار ، ويجوز معه الكسر للساكنين ؛ وقيل : يسقط كل ساكن يبقى حتى ينتهي لمتحرك ، فتقول على هذا : يا أسحَ .

(١) الزخرف : ٧٧ : ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك﴾ .

(٢) في سيبويه ٢ / ٢٦٣ ( ١ / ٣٤٠ ) : وإن حذف من اسم مُحَارَ أو مُضَارَ قلت : يا مُحَارِ ويا مُضَارِ ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذف من محارر .. وإن سميته بضر ، وأنت تريد المفعول قلت : يا مُضَارَ أقبل ، كأنك حذف من مضارر ..

(٣) في نفس المرجع : وأما مُحَمَّرٌ ، إذا كان اسم رجل ، فإنك إذا رخته تركت الراء الأولى مجزومة ، لأن ما قبلها متحرك ، فلا تحتاج إلى حركتها .

(٤) وفي نفس المرجع : وأما رجل اسمه : أسحارَ ، فإنك إذا حذف الراء الآخرة لم يكن لك بد من أن تحرك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ، وحركته الفتحة ، فتقول : يا أسحارَ أقبل . قال في الحاشية : الأسحارَ ، بفتح الهمزة وكسرها ، مع تشديد الراء : بقل يمن عليه المال ، الواحدة إسحارة وأسحارة .

( وإلّا فبالحركة التي كانت له ) - فتقول : يا مُضَارِ ، بالكسر ، إن كان في الأصل اسم فاعل ، وبالفتح إن كان اسم مفعول .

( خلافاً لأكثرهم في رد ما حذف لأجل واو الجمع ) - فإذا سميت رجلاً : قاضون أو مصطفون ، ثم رخصت على الأعراف ، قال الأكثرون : يرد المحذوف ، لحذف سبب حذفه ، فتقول : يا قاضي ويا مصطفى ؛ وقال بعض النحاة : لا يرد ؛ لأن ما حذف للترخيم منتظر ، واختاره المصنف ، فتقول : يا قاضٍ ، بالضم ، ويا مصطفىً ، بالفتح ؛ ويجوز على اللغة الأخرى : يا قاضي ويا قاضٍ ، ويا مصطفىً ويا مصطفىً<sup>(١)</sup> .

( ولا يُمنع الترخيم ، على الأعراف ، من نحو : ثمود ، خلافاً للفراء ، في التزام حذف واوه ) - فتقول : يا ثمو ، وسبب الحذف الذي سبق ذكره عن الفراء غير صحيح ، لانتظار المحذوف للترخيم .

( ويتعيّن الأعراف ، فيما يوهّم تقديرُ تمامه تذكير مؤنث ) - فلا يرخم عمرة وحفصة إلا على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس ببناء من اسمه عمرو وحفص ؛ وكذا ضخمة ، لو رخم على غير الأعراف التبس بصفة المذكر ؛ هذا كلام المصنف ؛ والمغاربة يخصون هذا بالصفات ، وأما الأعلام فلا يمتنع فيها ذلك عندهم ، فتقول في قائمة ونحوه علماً : يا قائم على اللغتين<sup>(٢)</sup> ؛ ولا يجوز فيه صفةً إلا اللغة الأولى ؛ وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لكن التعليل باللبس يقتضي عدم التفرقة عند

---

(١) وفي سيبويه ٢ / ٢٦٢ ( ١ / ٣٤٠ ) : وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضي أقبل ؛ وفي رجل اسمه ناجيٌ : يا ناجي أقبل ؛ أظهرت الياء لحذف الواو والنون ؛ وفي رجل اسمه مصطفون : يا مصطفى أقبل .. فحذف الواو والنون هنا كحذفها في مسلمين ؛ لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يسكن حرفان معاً ، والياء والألف ، يعني في قاضي ومصطفى تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين .

(٢) لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر .

حصوله ، وبه علل سيبويه والمذكورون ؛ ويخرج من كلام المصنف وغيره جواز يَارْبَعُ ، على لغة من لا ينتظر ، يريد ياربعةً ، إذ لا لبس .

( وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر ) - فلو سميت بطيلسان ، بكسر اللام رخته على لغة من ينتظر ؛ وإلا لزم بتقدير التام عدم النظر ؛ لأن فيعلا ، بكسر العين غير موجود في الصحيح ؛ وما ذكره المصنف في طيلسان ذكره الأخفش فيه ، وهو قول المازني والمبرد<sup>(١)</sup> ، وتقل بعضهم نحوه عن سيبويه ، فيصير عند هؤلاء في الترخيم على اللغة الثانية ما يكون عليه الكلام ، وتقل ابن أصبغ عن كثير من النحويين اشتراط كون الباقي من الكلمة الصحيحة أو المعتلة له نظير من الكلمة التامة ، إذا رخم على لغة من لا ينتظر ، وهو الصحيح ؛ وأجاز أبو سعيد السيرافي وغيره من النحويين الترخيم على اللغة المذكورة ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التام ، من كونه ليس على وزن من أوزانهم ، أو كون الكلام يكون عليه أولاً ، صحيحاً كان أو معتلاً .

( ويُعطى آخر المقدر التام ما يستحقه لو تم به وضعاً ) - فتظهر الضمة إن كان صحيحاً ، نحو : يا حارّ في حارث ، وياهرق في هرقل ، وتقدّر إن كان معتلاً نحو : يا ناجي بسكون الياء في ناجية ، وتقول في ثمود : يا ثمي .

( وإن كان ثنائياً ذا لين ضعيف ، إن لم يُعلم له ثالث ) - فإذا سميت بلات ، ثم رخت على لغة من لا ينتظر ، حذفت التاء ، وضعت الألف ، وتقلب همزة لحركتها ، فتقول : يا لاء .

( وجيء به إن علم ) - نحو : ذات علماً ، فتقول في ترخيمه على هذه اللغة : يا ذوا ، حذفت التاء ، ورددت المحذوف ، إذ أصله : ذوات ، ولذا قيل : ذواتا في

(١) سقطت من ( د ) .



التثنية ؛ ولا فرق بين التي بمعنى صاحب والطائية ، لقول بعضهم في التثنية :  
يعجبني ذواتا خرجتا ؛ وتقول في شاة علماً : يا شاه ، بحذف التاء ، ويرد ما  
حذف منه ، وهو هاء ، لقولهم : شويهه وشياه .

( فصل ) : ( قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيماً ، فتُحَمَّ مفتوحةً ) - أكثر ما  
يستعمل ما فيه هاء التأنيث بالترخيم بحذفها ، فتقول : يا طلحَ أقبل ، وإذا  
أثبتوها ضموا نحو : يا طلحةُ ، وجاء عن العرب : يا طلجةُ ، بفتح التاء ، ومن  
ذكره سيبويه ، ومنه :

٥٣١ - كليني لهمَّ يا أميةَ ناصبٍ وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب<sup>(١)</sup>

ثم قيل : الاسم مرخم ، والتاء أقحمت ساكنةً بين الحاء مثلاً<sup>(٢)</sup> وحركتها ،  
لأن الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الحاء ، لأن تاء التأنيث يفتح ما قبلها ؛  
وهذا قول جماعة منهم الفارسيّ ، أو زادوا التاء بعد الترخيم ، ليعلم أنها هي  
المحذوفة للترخيم ، وفتحت إتباعاً ، وهو قول آخرين ، ويدل عليه كلام  
سيبويه .

(١) في سيبويه : ٢٠٧ / ٢ ( ١ / ٣١٥ ) : وزعم الخليل ، رحمه الله ، أن قولهم : يا طلحةُ أقبل ،  
يشبه : ياتيمَ تيمَ عديّ ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء ، لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما  
ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ؛ وقال النابغة الذبياني - ديوانه /  
٢ - : كليني لهم يا أمية ... البيت

قال في الحاشية : كليني : اتركيني ؛ وناصر : متمعب ؛ وبطيء الكواكب : طويل يخيل للناظر  
إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها . قال : والشاهد فيه إقحام الهاء بعد حذفها ضرورة ، فترك المنادى على  
حاله قبل الهاء ؛ والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء .

وفي الأمالي الشجرية : ٢ / ٨٣ : ولك في نداء طلحة وأشباهه بعد قولك : يا طلحة ، ثلاثة أوجه :  
الأول : يا طلحَ ، بالترخيم وفتح الحاء ، على اللغة المشهورة ؛ والثاني ! يا طلحَ ، بالضم ؛ والثالث : يا  
طلحةُ أقبل ، بفتح التاء وإقحامها ، وعليه أنشدوا قول النابغة .

(٢) في طلحة .

وإطلاق الإقحام على الأول على معنى أنه إدخال الشيء بين شيئين ؛ وعلى الثاني على معنى زيادة الشيء في غير موضعه ، والاسم على القولين مرخم على لغة من ينتظر ؛ وقيل : هو غير مرخم ، وفتحت التاء إتباعاً لحركة الحاء ، فأُتبع الثاني للأول ، كما أُتبع الأول الثاني في : يا زيدَ بنَ عمرو ، ففتحت الدال ، والاسم مبنيٌّ على الضمِّ تقديراً ؛ وهذا ذهب إليه المصنف في الشرح ، وقال : إنه أسهل من دعوى سيبويه : حذف التاء وإقحامها ؛ وفي البسيط أنه قال به من المتأخرين ابن طلحة .

( ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة ، خلافاً لقوم ) - في إجازتهم : يا حمرأه هلمي ، بالفتح قياساً على يا أمية ، وهو ضعيف ، لخروج فتح التاء عن القياس .  
( ولا يستغنى ، غالباً ، في الوقف على المرخم ، بحذفها عن إعادتها ) - فتقول : يا طلحة ، بهاء ساكنة ، ثم قيل : هي التي كانت عادت لتبين حركة الحاء ، وصارت هاء للوقف .

وحاصل هذا القول أنك إذا وقفت لا ترخم ، وإنما يكون في الوصل ؛ وقيل : هي هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، حيث شبهه بأرمة ، وإنما تلحق هذه الهاء على القولين إذا رخمتم على لغة من ينتظر .

واستظهر بغالباً على ما حكى سيبويه من أن من العرب من يقف بغيرها<sup>(١)</sup> فيقول : يا حرملة<sup>(٢)</sup> ، قال ابن عصفور : ولا يقاس عليه ؛ قيل : وظاهر كلام سيبويه خلاف قوله ؛ قال : أكثر العرب يلتزمون الوقف بالهاء ، ومنهم من يقف بغيرها ، وشبهه بأرمة ؛ الأكثر في الوقف : أرمة ومنهم من يقول : أرمة ،

(١) أي بغير الهاء .

(٢) في سيبويه : ٢ / ٢٤٤ ( ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ) : وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حَرْمَلُ ، يريد يا حرملة ، كما قال بعضهم : أرمة ، يقفون بغير هاء .

بالسكون . انتهى . ويأتي قريباً من كلام سيبويه ما يقتضي أن الحذف بشرطه ضرورة .

( أو تعويض ألف منها ) - قال سيبويه : وأعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ؛ وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها ؛ وهذا الكلام يقتضي أن يا حرملة أقل من هذا ، وأن هذا ضرورة ، وعليه جرى ابن عصفور ، قال : ولا يجوز الوقف بغيرها إلا في الضرورة ، وبشرط كون ألف الإطلاق عوضاً منها ؛ ومنه :

٥٣٢ - عوجي علينا واربعي يا فاطما أما ترين الدمع مني ساجماً<sup>(١)</sup>  
وقوله :

٥٣٣ - قفي قبل التفرق يا ضباعاً ولا يك موقفك منك الوداعاً<sup>(٢)</sup>  
( ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء ) - خرج بما لا يصلح كاسم فيه ال فإن حذف منه فن الحذف الذي ليس بترخيم ، نحو قول  
ليبد :

---

(١) في سيبويه : ٢ / ٢٤٣ ( ١ / ٣٣١ ) : وقال هُذبة : عوجي علينا .. البيت ، قال في الحاشية : والحق أن الرجز لزيادة بن زيد العذري ، كما في الشعراء ، في قصة ذكرها ابن قتيبة ؛ قال : وفاطمة هذه هي أخت هذبة ، شبيبها زيادة ، فعدا عليه هذبة فقتله ؛ وعوجي : اعطفي وعرجي - وفي ( د ، ز ) : عودي - واربعي : أقبي .

والشاهد فيه : يا فاطما ، حيث وقف بالألف على هذا المرخم المختوم بالهاء ؛ قال في الذي قبله : لأنهم إذا رخوا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوها للوقف ، فلما لم يمكن الشاعر رد الهاء هنا جعل الألف عوضاً منها .

(٢) في نفس المرجع ، قال في الحاشية : وضباعة هي بنت زفر بن الحارث الذي مدحه القطامي بالقصيدة ويروى : ولا يك موقفي .. والشاهد فيه ترخيم ضباعة ، والوقف على الألف بدلاً من الهاء ، كما سبق القول في الشاهد السابق .

☆ عَفَتِ الْمَنَا بِمَتَالَعِ فَأَبَانَ<sup>(١)</sup> ☆

يريد المنازل ؛ ويروى : درس ؛ ومَتَالَع بضم الميم جبل ، وأبان جبل أيضا ، ويقال : أبانان ، والمراد متالع وأبان ، كما قيل : العمران .

( وإن خلا من علمية وهاء تأنيث ) - فيرخم في غير النداء العلم وغيره ، سواء كان بالهاء أم لا ؛ وفي كلام بعضهم منع ترخيم العاري من الهاء غير العلم ؛ وصرح بالجواز غيره فقال : يجوز في غير النداء ترخيم ما لا يرخم في النداء ، كخالد اسم فاعل ، وأنشد :

☆ ليس حيٍّ على المنون بخال<sup>(٢)</sup> ☆

أى بخالد .

( على تقدير التام بإجماع ) - وهي لغة من لا ينتظر ، نحو :

مررتُ بعقبٍ وهو قد ذلَّ للعِداً فعدُّوا لقائي له خيرَ ناصرٍ<sup>(٣)</sup> - ٥٣٦

(١) قاله لبيد العامري الصحابي ، رضي الله عنه ، برواية : درس المنا .. وتماه في الدرر :

: ٢٠٨ / ٢

☆ فتقادت فاجيس بالسوبان ☆

وفي ش . ش . العيني : ٣ / ١٦١ بنفس الرواية ، وتماه :

☆ فتقادت بالسوبان ☆

قال العيني : والشاهد في المنا أصله المنازل ، حذفت منه الزاي واللام ، وهو حذف قبيح ؛ ودرس : عفا ؛ ومتالع بضم الميم اسم موضع ، وقيل : جبل ، وكذلك أبان ، والحبس بفتح الحاء المهملة وكسرهما وسكون الباء والسوبان موضعان .

(٢) قال الأشموني مع حاشية الصبان : ٣ / ١٨٣ : يجوز الترخيم في النداء بشروط ثلاثة : الاضطراب ، وصلاحيية الاسم للنداء ، والثالث أن يكون إما زائداً على الثلاثة أوتاء التأنيث ، ولا تشتط العلمية ولا التأنيث بالتاء عيناً ، كما أفهمه كلامه ، ونص عليه في التسهيل ، ومنه :

☆ ليس حيٍّ على المنون بخال ☆

أى بخالد .

(٣) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : بعقب ، أي بعقبة ، على تقدير التام - لغة من =

ونحو :

٥٣٧ - أسعد بن مالٍ ألم تعلموا وذو الرأي مها يقلُ يصدق<sup>(١)</sup>

( وعلى نية المحذوف ، خلافاً للمبرد ) - لثبوت السماع ، قال :

٥٣٨ - ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعةً أماما<sup>(٢)</sup>

أى أمامة ؛ وقال المبرد : الرواية :

☆ وما عهدك كعهدك يا أماما ☆

وهذه إن صحت لا تدفع مارواه سيبويه ؛ وقال :

٥٣٩ - إنَّ ابنَ حارثَ إنَّ أشْتَقْ لرؤيته أو أمتدحُه فإنَّ الناس قد علموا<sup>(٣)</sup>

لا ينتظر - وقد استشهدوا له في المراجع بقول امرئ القيس :

٥٤٠ - لنعم الفقى تعشوا إلى ضوء نواره طريف بن مالٍ ليلية الجوع والحصر

أراد : ابن مالك ، فحذفت الكاف ، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة الاسم التام ، ومثله الشاهد التالي .

(١) في سيبويه : ٢ / ٢٥٥ ( ١ / ٣٣٧ ) : وقال ، وهو مصنوع على طرفة ، وهو لبعض

العباديين :

أسعد بن مالٍ .. البيت ، قال في الحاشية : وسعد بن مالك حيٌّ من بكر بن وائل ، وهم رهط

طرفة ؛ والشاهد فيه ترخيم مالك .

(٢) في سيبويه : ٢ / ٢٥٥ ( ١ / ٣٤٣ ) ، قال في الحاشية : الحبال هنا حبال الوصل وأسبابه ؛

والرمام جمع رميم ، وهو الخلق البالي ؛ والشاسعة البعيدة ؛ والشاهد فيه ترخيم أمامة في غير النداء

للضرورة ، وترك الميم على لفظها مفتوحة ، وهي في موضع رفع . والبيت لجرير - ديوانه / ٥٠٢

(٣) في سيبويه : ٢ / ٢٧١ ، ٢٧٢ ( ١ / ٣٤٣ ) : وقال آخر ، وهو ابن حبناء التميمي ؛ قال في

الحاشية : هو المغيرة بن حبناء ، وحبناء اسم أمه ، وأما أبوه فهو عمرو بن ربيعة بن أسيد بن عبد

عوف ...

وابن حارثة يعني ابن حارثة بن بدر الغداني ، أبوه سيد غدانة ؛ وقد علموا أي قد علموا سبب

ذلك .

قال : والشاهد فيه ترخيم حارثة ، وتركه على لفظه مفتوحاً ، كما كان قبل الترخيم ، وهذا ينصر مذهب =

( ولا يُرَخَّم في غيرها منادى عارٍ من الشروط ، إلا ما شذَّ من : يا صاح ) -  
وأصله : يا صاحب ، فهو نكرة مقبل عليها ، خالية من هاء التأنيث ، ولا  
يرخم ، لكن كثرة الاستعمال جعلته كالعلم ، ولم يسمع ترخيمه إلا على لغة من  
ينتظر ؛ وهذا قول الشلوبيين ؛ وقال ابن خروف : أصله : صاحبي ، وهو شاذ ،  
وفيه اللغات الخمس التي في غلامي ، ومنها البناء على الضم بعد الحذف ، وحينئذ  
يُرَخَّم كأنه علم .

( وأطرق كَرَا ، على الأشهر ) - من قولهم :

.....أطرق كَرَا إن النعمام في (١) القرى - ٥٤١

سيبويه في حمل المرخم في غير النداء ضرورة على ما يحمل عليه في النداء على اللغتين .. وبيان ذلك أن  
حارث مضاف إليه ، فكان حقه أن يُجَرَّ بالكسرة الظاهرة مع التنوين ؛ لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم  
مؤنث حتى يمنع من الصرف ، فهو هنا جار على مذهب من ينتظر الحرف المحذوف في المنادى المرخم .  
(١) في ( د ، ز ) : بالقرى ؛ وفي الحزانة : ٢ / ٣٧٤ ( ١ / ٣٩٤ ) شاهد ١٤٤ : أطرق كَرَا .. قال :  
وهو صدر بيت ، وهو :

أطرق كَرَا ، أطرق كَرَا إن النعمام في القرى  
على أن الكرا ذكر الكروان ، وليس مرخماً منه . وهذا بيت من الرجز ، وهو مثل ؛ وقد اختلف في  
قدره ، وفي معنى الكرا والكروان ، وفي معنى البيت ... وقد أورده الشارح في آخر بحث الترخيم هكذا :  
أطرق كَرَا ، إن النعمام في القرى ، وفي أنه نثر لا نظم ؛ وصوابه : أطرق كَرَا مرتين ، كما نبه عليه ابن  
البطليوسي ، فيما كتبه على الكامل ؛ وزاد الشارح هناك - الرضي ١ / ١٤٦ :  
☆ ما إن أرى هنا كَرَا ☆

قال : ولم أرهذه الزيادة لغيره ...

وقال المبرد : هو مرخم الكروان ، وتبعه من جاء بعده ، قال القالي : الكرا : الكروان ، وهو  
عند أهل النظر والتحقيق من أهل العربية ترخم كروان ؛ وإنما أراد الراجز : أطرق يا كروان ،  
فرخم ...

وأما معناه فقد قال ابن الأنباري والقالي : معنى البيت : أغض ، فإن الأعراب في القرى .  
والكروان طائر ذليل ، يقول : ما دام عزيزاً موجوداً ، فأياك أيها الذليل أن تنطق ، ضربه مثلاً ...  
وقال ابن الحاجب في الإيضاح : وأطرق كَرَا ، مثل لمن يتكلم وبحضرته أولى منه بذلك ؛ كأن  
أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعمام ...

والأشهر أنه ترخيم كروان ، على لغة من لا ينتظر ، فحذف الزائدان ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وإنما كان شاذاً لأنه نكرة مثل صاحب ، وحذف حرف النداء من نحوه شاذ عند غير المصنف ؛ ففيه حينئذ شذوذان عند غيره ؛ وقال المبرد : الكرا ذكر الكروان ، فلا ترخيم ، وشذوذه للثاني<sup>(١)</sup> .

( وشاع ترخيم المنادى المضاف ، بحذف آخر المضاف إليه ) - وهذا قول الكوفيين ؛ ويرخم بحذف المذكور على قياسه لو كان هو المنادى ؛ واحتجوا بقوله :

٥٤٢ - خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أوأصرنا والرحم بالغيب تُذكر<sup>(٢)</sup>

ومنع البصريون ذلك ، لأنه غير منادى ، وخرّج سيبويه السماع على الترخيم في غير النداء ضرورة .

( ونذر حذف المضاف إليه بأسره ) - قال عدي بن زيد :

---

(١) حذف حرف النداء من كرا ونحوه

(٢) في الإنصاف : ١ / ٣٤٧ : وأحفظوا مكان : واذكروا ؛ قال في الحاشية : هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزنيّ - ديوانه / ٢١٤ - ورد في شرح المفصل وكتب المتأخرين : خذوا حذرکم .. ؛ وقوله : يا آل عكرم ، أراد بني عكرمة بن خصّفة ابن قيس عيلان .. والأواصر جمع أصرة ، وهي كل ما يعطفك على آخر ، ومنها الرحم ؛ ومزينة قوم زهير ، وآل عكرمة بن خصّفة كلاهما من مضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا ، وكانوا قد اعتمروا غزو قومه .

والاستشهاد با لبيت في قوله : يا آل عكرم ، فإنه مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه ، فإن أصله : يا آل عكرمة ؛ فحذفت التاء ؛ وقد استدل الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد .. وأنكر ذلك عليهم البصريون ، وقالوا إن الترخيم في هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم في غير النداء .

٥٤٣ - يا عبد هل تذكرني سلعةً في موكبٍ أورايداً للقنيص<sup>(١)</sup>

أي يا عبد هند ، وهو علم ، فإنه يخاطب عبد هند اللخميّ ؛ والقنيص والقنص الصيد ، ويقال للصائد أيضاً قنيص كقنص وقنص .

( وحذف آخر المضاف ) - قال أوس بن حجر :

٥٤٤ - يا علقم الخير قد طالت إقامتنا

هل كان منا إلى ذي الغمر تسريحٌ؟<sup>(٢)</sup>

☆ ☆ ☆

---

(١) في حاشية الإنصاف : ٣٤٩ / ١ : واعلم أنا رأيناهم يرخون المركب الإضافي المنادي على عدة

وجوه :

الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما في قوله : يا آل عكرم ..

والثاني : أن يحذفوا آخر المضاف ، وسيأتي شاهده .

والثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عدي بن زيد .

يا عبد هل تذكرني ... البيت ، أراد أن يقول : يا عبد هند ، لأنه ينادي عبد هند اللخميّ ،

فحذف المضاف إليه بته .

(٢) في ( ز ، غ ) ذكر صدر البيت فقط ، والتحقيق من ( د ) ، قال في حاشية الإنصاف :

٣٤٩ / ١ : والوجه الثاني - في ترخيم المركب الإضافي - أن يحذفوا آخر المضاف ، لأنه هو المنادي على

التحقيق ، كقول الشاعر :

☆ يا علقم الخير قد طالت إقامتنا ☆

أراد يا علقمة الخير ، فرخه بحذف التاء من المضاف ، إذ كان هو المنادي .



## ٥٣ - باب الاختصاص

والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان .

( إذا قصدَ المتكلمَ بعد ضميرِ يَخْصُه ) - أي يَخْصُ المتكلمَ ، نحو : بي ، أيها الفارسُ ، يُسْتَجَارُ ؛ وإني ، أيها العالمُ أحلُّ المشكلاتِ .

( أو يُشَارِكُ فيه ) - كقولهم : اللهم اغفر لنا ، أيتها العصابةُ .

( تأكيدُ الاختصاصِ ) - أي الاختصاصِ بالحكمِ المنسوبِ إلى ذلك الضميرِ .

( أوْلاهُ أَيْ ) - فلا تتقدم على الضميرِ ، بل تتأخر عنه ، إما واقعة بين الضميرِ وما يسبب إليه ، أو واقعة أخيراً ، كما مثل .

( مُعْطِيهَا مَا لَهَا فِي النِّدَاءِ ) - من الضمِ ونصبِ الموضعِ ، والوصفِ باسمِ الجنسِ مرفوعاً .

( إلَّا حَرْفَهُ ) - فلا يدخل حرف النداء على أيّ في الاختصاص ؛ إذ لا يراد بها إلَّا المتكلمُ ، والمتكلم لا ينادي نفسه ؛ ويستثنى أيضاً وصفه باسم الإشارةِ ، ووصفَ اسم الإشارةِ أم لا ، فلا يقال : عليّ أيُّها ذا الفقيرِ يَتَصَدَّقُ ؛ وزعم أبو الحسن<sup>(١)</sup> أن أيّاً منادى ، قال : ولا ينكر نداءً الإنسان نفسه ؛ فقد قال عمر رضي الله عنه : كلُّ الناسِ أفاقه منك يا عمرُ . وأما التزام حذفِ يا فلقوةِ الدلالةِ عليها . ورد بأن المتكلم لا ينادي نفسه .

وقال السيرافيّ : إنها في الاختصاص مبتدأ ، أو خبر مبتدأ<sup>(٢)</sup> ، وكأنه قال بعد

(١) الأخص .

(٢) قال في التوضيح ٢ / ١٩١ : وذهب السيرافيّ إلى أن أيّاً في الاختصاص معربة ، وزعم أنها =

أنا أفعل كذا : الرجل المخصوص أنا ، أو هو الرجل ، أي المخصوص ؛ وعلى هذا القول<sup>(١)</sup> لا يكون في موضع نصب بعامل مضمَر ، بل جزءاً من جملة .

( ويقوم مقامها ) - أي مقام أيّ في الاختصاص .

( اسم دال على مفهوم الضمير ، معرف<sup>(٢)</sup> بالألف واللام ) - نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ؛ وجاء بآل لأنه غير منادى .

( أو الإضافة ) - قال سيبويه : أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت ، وآل فلان . انتهى .

ومن كلامهم : إنا ، معاشر الصعاليك ، لا قوة لنا على المروءة ؛ وفي الخبر : « نحن ، معاشر الأنبياء ، لا نورث »<sup>(٣)</sup> .

ومنه :

نحن بنات طارق نمشي على النار<sup>(٤)</sup>

- ٥٤٥ -

تحمّل وجهين : أحدهما : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أن أفعل كذا ، هو ، أيها الرجل ، أي المخصوص به ؛ والثاني أن تكون مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في ( د ، ز ) : مُعَرَّفًا .

(٣) قال في التوضيح ١٩١ / ٢ : وهذا الحديث بلفظ نحن ، قال الحفاظ غير موجود ، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى : « إنا معاشر الأنبياء ... » ؛ وذكره في المغني ٢ / ٣٨٧ بلفظ : « نحن معاشر الأنبياء » ، وكذا في الأشموني مع الصبان ٣ / ١٨٧ - فلعلها رواية . وينظر أيضاً بخاري خمس / ١ ، فضائل أصحاب النبي ١٣ / ١٣ ، نفقات ٣ / ٣ ، فرائض ٣ / برواية : « إنا معشر الأنبياء لا نورث » وفيه الشاهد .

(٤) في الدرر ١ / ١٤٧ روى الرجز بكسر القاف ، والصواب بالسكون ، كما رواه في المغني ٢ / ٣٨٧ ، وكما ذكره صاحب معجم شواهد العربية ؛ قال في الدرر : الشاهد فيه كالذي قبله - قال الأعم : الشاهد فيه نصب بني منقر على الاختصاص والفخر - قال : وهذا سهو من السيوطي - في الهمع - لأن =

عومل بنات معاملة بنين في قوله :

٥٤٦ - نحن ، بني ضبّة ، أصحاب الجمل الموت أحلى عندنا من العسل<sup>(١)</sup>

وفهم من كلام المصنف أنه لا يكون هنا اسم إشارة نحو : إني ، هذا ،  
أفعل ؛ ولا نكرة نحو : إنا ، قوماً ، نصنع كذا .  
( وقد يكون علماً ) - أنشد سيبويه لرؤبة :

☆ بنا ، تمياً ، يُكشَفُ الضباب<sup>(٢)</sup> ☆

- ٥٤٧

بنات هنا ليست بعض الأشياء التي تقل عن سيبويه أن أكثر مجيء الاختصاص بعدها ..  
وفي الدماميني قال أبو عمرو : نصبت العرب في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل وبني ؛  
ولا شك أن هذه الأربعة أكثر استعمالاً في الاختصاص ، وليس هو محصوراً فيها بدليل البيت :

☆ نحن بنات طارق ☆

وطارق ، قيل هو كوكب الصبح ، أي أن أبانا في الشرف والعلو كالنجم المضيء ؛ وقيل : أرادت  
نحن بنات ذي الشرف في الناس ، كأنه النجم في علو قدره . والبيت من رجز ينسب لهند بنت عتبة ،  
تعرض به المشركين يوم أحد ؛ وقيل : لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإيادي ، تحض به المشركين  
يوم أحد ؛ وعليه فلا حاجة إلى تفسير طارق بما سبق .

(١) في ( غ ) :

☆ نحن بنو ضبة أصحاب الجمل ☆

☆ ننازل الموت إذا الموت نزل ☆

☆ الموت أحلى عندنا من العسل ☆

وفي الدرر ١ / ١٤٦ : استشهد به على نصب الاختصاص بعد نحن ، وبين في الأصل أن أكثر نصبه  
في أربعة ألفاظ ، هذا أحدها . وهذا الرجز لرجل من بني ضبة ، يقال له الحارث ، قاله في وقعة الجمل  
- وفي معجم شواهد العربية نسبة للحارث الضبي ، أو الأعرج المعني ، أو عمرو بن يثربي - قال في الدرر :  
وروي هذا الرجز هكذا :

نحن بنو ضبة أصحاب الجمل ننازل الموت إذا الموت نزل  
والموت أشهى عندنا من العسل ننعى ابن عفان بأطراف الأسفل

ردوا علينا شيخنا ثم يجل

(٢) جاء به في الخزانة ٢ / ٤١٣ ( ١ / ٤١٢ ) قال : على أن المنصوب على الاختصاص ربما كان

علماً ، وفي الحاشية : ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، وقبله :

☆ راحت وراح كعصا السياب ☆

( وقد يلي هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطب ) - نحو قولهم : بك ، الله ، نرجو الفضلَ ، وسبحانك ، الله ، العظيمَ ؛ ذكرها سيبويه ، وذكر عن الخليل أنها منصوبان على الاختصاص . ولا يجوز : اللهم اغفر لهم ، أيتها العصابة ، لأن الاختصاص لا يكون في الغائب ؛ وأما ما في كتاب سيبويه من قولهم : على المضارب الوضيعةُ أيها البائع ، فقيل : هو فساد وقع في الكتاب ، والصواب : عليّ الوضيعةُ أيها البائع ؛ وقد روي هكذا ؛ وروي أيضاً : وعليّ صارت الوضيعةُ أيها البائع ؛ وعن الفارسيّ أنه قال : لا علم لي بوجه ذلك ؛ وقيل : هو على وضع الظاهر موضع المضر ، أي وعلى المضارب الوضيعة ، وأنا مضاربٌ ، فعلى الوضيعةُ أيها البائع ، فهو في تأويل المتكلم<sup>(١)</sup> ؛ ونظيره ما في الإغراء من قوله ، عليه الصلاة والسلام : « فعليه بالصوم » ، لأنه مخاطب في المعنى بقوله : « عليكم بالباءة »<sup>(٢)</sup> .

قال في حاشية سيبويه ٢ / ٧٥ ( ١ / ٢٥٥ ) : وضبطت القافية في بعض المراجع بضم الباء ، وصوابها الإسكان ؛ وقد جعل الضباب مثلاً لشدة الأمر واستبهامه ، يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها . والشاهد فيه نصب : تمياً على الاختصاص والفخر .

(١) في المقتضب ٢ / ٢٩٩ ( ٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ) : وعلى هذا تقول : على المضارب الوضيعةُ أيها الرجل ؛ ولا يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ؛ لأنك لا تنبه إنساناً ، إنما تختص ، ويا إنما هي زجر وتنبية ...

وفي الحاشية : وعلى المضارب الوضيعةُ أيها البائع ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ؛ وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيتها العصابة ، وأيها الرجل ... ولا تدخل يا هنا ، لأنك لست تنبه غيرك .

وفي الهمع ١ / ١٧١ : وقلّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب ، نحو : بك ، الله ، نرجو الفضل ، وسبحانك ، الله العظيم ؛ وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعةُ ، أيها الرجل ؛ فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ، ولكنه في معنى عليّ أو عليك ؛ ومنع الضفار ذلك البتة ، لأن الاختصاص مشبه بالنداء ، فكما لا ينادى الغائب ، لا يكون فيه الاختصاص .

(٢) نص الحديث : « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع ، فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » - بخاري - صوم ١٠ ، نكاح ٢ ، ٣ ؛ مسلم - نكاح ١ ، ٣ ، ترمذي - نكاح ١

## ٥٤ - باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما

ثبت هذا الباب في بعض<sup>(١)</sup> النسخ التي عليها خط المصنف ، ولم يشرحه المصنف فيما شرحه ، بل ذكر بعد شرح باب الاختصاص ، شرح باب أبنية الفعل . والمراد بالملحق ما يذكره في الفصل بَعْدُ .

( يُنصَبُ تحذراً<sup>(٢)</sup> ) - وفي بعض النسخ : تحذيراً .

( إِيَّايَ وإِيَّانَا ، معطوفاً عليه المحذور ) - قال في البسيط : يقول أحدهما للآخر : إياك ؛ فيقول : إياي ، أي إياي أحفظ . انتهى . فليس العطف شرطاً ؛ وقالوا : إياي والشر ، أي إياي باعد من الشر ، والشر باعد مني ؛ وقال بعضهم : إياي أباعد ، وقالوا : إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب ؛ فقال السيرافي : هو جملة واحدة ، أي باعدوني وحذف أحدكم الأرنب ؛ وقال الزجاج : جملتان ، أي إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف أحدكم الأرنب ؛ فحذف من كل ما أثبت نظيره في الأخرى ؛ وليس جملة واحدة ، إذ لا يصح : لأباعد حذف أحدكم الأرنب ؛ إذ لا يباعد الإنسان فعل غيره ، بخلاف : إياي والشر ، فهو

(١) ثبت هذا الباب بالنسخة ( ح ) من نسخ التسهيل في ورقة منفصلة ، وعليه تعليق .

(٢) وفي بعض نسخ التسهيل : محذراً ، وفي بعضها : تحذيراً ، وفي ( د ) : حذراً ؛ وفي هامش النسخة ( ح ) من نسخ التسهيل : شرحها بأن التحذير لنفس المتكلم ، والتحذير لغيره ؛ وفي هامش ( ز ) : قوله : تحذراً مفعول لأجله ، أي ينصب لأجل التحذير ، والتحذير مصدر تحذّر من كذا تحذراً ، فلذلك كان المنصوب في التحذير المتكلم ، بخلاف التحذير ، فإنه مصدر حذّر غيره من كذا ، ولذلك كان المنصوب هو المخاطب . انتهى .

جملة واحدة ؛ ويجوز تقدير العامل قبل إياي لحذفه ، فإن ذكر اتصل الضمير نحو : باعدني من الشر ، والشر مني ؛ وعلى تقدير : أباعد ، لا يجوز الاتصال فليذكر مؤخراً .

( وتحذيراً إياك وأخواته ) - وهي إياك وإياكم وإياكن ؛ والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب .

( ونفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب ) - نحو : رأسك والحائط ، عينك والنظر لما لا يحل لك ، فك والحرام ، رجلك والحجر .

( معطوفاً عليهنّ المحذور ) - كما مثل ؛ والكلام جملة واحدة ، فإذا قلت : إياك والشر ، فالتقدير : إياك باعد من الشر ، والشر منك ؛ وهذا قول السيرافي وجماعة ؛ وقال ابن طاهر وتلميذه ابن خروف : هو جملتان ، والتقدير : إياك باعد من الشر ، واحذر الشر ؛ وقال ابن عصفور مرة : الصحيح الأول ، للزوم إضمار العامل في هذا ، ولو كان كما زعم الثاني لكان باتفاق من النحويين من قبيل الجائز إظهاره ، لكنه لا يجوز ، وإنما وجب الإضمار ، لتنزل إياك منزلته ، وتحمله ضمير الفعل ؛ ولا يبعد مجيء هذا الخلاف في : نفسك والشر ونحوه .

( يا ضار ما يليق من : نَحَّ أو أتق وشبههما ) - كباعد واحفظ ؛ وهو متأخر عن إياك ، ولا يقدر متقدماً ؛ والضمير متصل ، فلما حذف انفصل ؛ إذ يلزم كون الأصل : باعدك ، مثلاً ؛ وهو ممتنع في غير بابه ؛ وهذا بخلاف إياي عند تقدير الأمر كما سبق ؛ وبخلاف : نفسك والشر ونحوه ؛ إذ يقدر مقدماً ومؤخراً .

( ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميراً غائباً ، إلا وهو معطوف ) - فالظاهر نحو : إياك والشر ، ونفسك والشر ، وماز رأسك والسيف ، وهو ترخيم مازني

بعد ترخيمه ، وسماه مازناً ، لأنه من بني مازن ؛ فأما : أعور عينك الحجر ، فعلى الحذف ، أي والحجر ، والضمير نحو :

٥٤٨ - فلا تصحب أخا الجهل ، وإيـاك وإيـاه<sup>(١)</sup>

أي إياك باعد منه ، وإياه باعد منك ، أو باعده .

( وشذَّ : إيـاه وإيـا الشوابِّ ، من وجهين ) - قال سيبويه : حدثني من لا أتهم عن الخليل ، أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين ، فأياه وإيا الشوابِّ . انتهى . فشذوا فيه من جهة استعمال ضمير الغيبة بلا عطف ، ومن جهة إضافة إيـاً لظاهر ؛ والتقدير : فأياه ليباعد من النساء الشواب ، وليباعدن عنه .

( ولا يلزم الإضرار إلا مع إيـاً ) - فناصبها فعل واجب الإضرار حيث وقعت في هذا الباب ، لقيامها مقامه ، وقد سبق بيان تقديره .

( أو مكرر ) - نحو : الأسد الأسد ؛ وفي البسيط أنه قيل بجواز إظهار العامل فيه ، وكذا قال الجزولي إنه يقبح ولا يمتنع ، قال : ومنعه قوم ؛ وقال سيبويه : إذا قلت : الطريق الطريق ، لم يحسن إظهار الفعل فيه ؛ لأن أحد الاسمين قام مقامه ؛ فإن أفردت الطريق حسن الإظهار .

( أو معطوفٍ ومعطوفٍ عليه ) - نحو : نفسك والشرّ ، ومنه : ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) في الدرر ١ / ١٤٥ : استشهد به على أن المحذور لا يكون ظاهراً ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف نحو : إياك والشر ، وماز ، رأسك والسيف .. والشاهد هنا في مجيء المحذور ضمير غائب معطوفاً في قوله : وإياه ، قال : ولم أعر على قائل هذا البيت .

(٢) الشمس : ١٣ : ﴿ فقال لهم رسول الله : ناقة الله وسقياها ﴾ .

( ولا يحذف العاطف بعد إيّا ، إلاّ والمحدور منصوب بإضمار ناصب آخر )  
- نحو : إياك الشرّ ؛ فليس الشرّ منصوباً بإيّاك ، بل بعامل آخر ؛ قال سيبويه :  
زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز في الشعر :

٥٤٩ - فإيّاك إيّاك المرءَ فإنّه إلى الشرِّ دعَاءٌ وللشرِّ جالبٌ<sup>(١)</sup>

كأنه قال : إيّاك ، ثم أضمر بعد إيّاك فعلاً ، فقال : اتق المرء ؛ قال ابن  
عصفور : ولا يلزم إضمار الفعل في هذا ، فلو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل ؛  
وقال أبو البقاء : المختار عندي تقدير فعل يتعدى إلى اثنين ، فتقدير : إيّاك  
الشرّ : جنب نفسك الشرّ ، وإيّاك في موضع نفسك .

( أو مجرورٍ بمن ) - نحو : إيّاك من الشرّ .

( وتقديرها مع أن تفعل كافٍ ) - نحو : إيّاك أن تفعل ، أي من أن تفعل ؛  
فقدرت من مع أن ، لما عرف من قياسها وفي موضعها ذلك الخلاف ؛ وفي  
البيسط : تقول : رأسك من الجدار ، وعنه ؛ ومن الجدار مفعول الفعل المحذوف ،  
أي وقّ رأسك من الجدار ؛ أو مفعول من أجله ، أي من أجل الجدار ، أي من  
ضربه ؛ وتقدير عن : نحّ رأسك عن الجدار ؛ وقال سيبويه في : إيّاك أن  
تفعل : إن أردت : إيّاك والفعل لم يجز ، أو إيّاك أعظ ، مخافة أن تفعل ، أو  
من أجل أن تفعل ، جاز . انتهى . وحمل على تفسير المعنى ، يجعل الكلام خبراً .

( وحكم الضمير في هذا الباب ، مؤكداً ومعطوفاً عليه ، حكمه في غيره ) -

ففي قولك : إيّاك والشرّ ، ضميران : منصوب وهو إيّاك ، ومرفوع وهو المستتر

(١) في المقتضب ٣ / ٢١٣ ( ٢ / ١٩١ ) : فأما إيّاك الضرب ، فلا يجوز في الكلام ، كما لا يجوز :  
إيّاك زيداً ؛ فإن اضطر شاعر جاز .. وعلى هذا : إيّاك إيّاك المرء .. البيت ، فأضمر بعد قوله :  
إيّاك ، فعلا آخر على كلامين ، لأنه لما قال : إيّاك ، أعلم أنه يزجره ، فأضمر فعلا ، يريد : اتق المرءَ  
يا فتى . وفي الحاشية قال : في سيبويه ١ / ١٤١ : زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر :  
إيّاك إيّاك المرء .. ونسب البيت إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .



في إياك ، لقيامه مقام الفعل ؛ فتأكيد كل منها والعطف عليه ، على الحال المقرر في غير هذا الباب ، فتقول : إياك نفسك أن تفعل ، بالنصب ، أو <sup>(١)</sup> إياك نفسك والشر ، وإن شئت قلت : إياك أنت ؛ هذا إن أكدت إياك ؛ وتقول <sup>(٢)</sup> : إياك أنت <sup>(٣)</sup> نفسك أن تفعل ، بالرفع ، أو إياك أنت نفسك والشر ؛ بلزوم أنت لتأكيد الضير المتصل .

وتقول : إياك وزيداً والأسد ؛ وإن شئت أتيت بأنت نحو : إياك أنت وزيداً والأسد ؛ وتقول : إياك أنت وزيد <sup>(٤)</sup> أن تفعل ؛ ويقبح : إياك وزيد ؛ وقال جرير :

من (١) إلى (٢) سقط هذا السطر من ( د ) ؛ وقد عقد سيويه لهذا الحكم باباً ١ / ٢٧٧ ( ١١ ) / ١٤٠ قال : هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضر في النية ، ويكون معطوفاً على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضر في النية ، ويكون على المفعول . قال : وذلك قولك : إياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك نفسك أن تفعل ؛ فإن عنيت الفاعل المضر في النية قلت : إياك أنت نفسك ، كأنك قلت : إياك نَحْ أنت نفسك ، وحلته على الاسم المضر في نَحْ ؛ فإن قلت : إياك نفسك ، تريد الاسم المضر الفاعل ، فهو قبيح ، وهو على قبجه رفع ؛ ويدلك على قبجه أنك لو قلت : اذهب نفسك ، كان قبيحاً حتى تقول : أنت نفسك ؛ فمن ثمَّ كان نصباً - وفي نسخة : كان النصب أحسن -

قال السيرافي : إنما لم يحسن في المرفوع إلاً بتقدمة توكيد قبل النفس ؛ لأن المرفوع يكون في النية بغير علامة ، والمنصوب لا يكون إلاً بعلامة ؛ وقد يقع في المرفوع اللبس في بعض الأحوال ، كما إذا قلت : هند خرجت نفسها ، وجعلت النفس توكيداً للضمير في : خرجت ، فإنه يتوهم أن الفعل للنفس - أي أنها فاعل - فإذا قلت : خرجت هي نفسها علم أنها توكيد ، والعطف بهذه المنزلة .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) في ( ز ) : وزيداً ؛ قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٩٠ / ٣ : قوله : حكم الضير في هذا الباب ... أراد بالضير ما يشمل الضير المنفصل البارز المنصوب ، والضير المتصل المستر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل .

وقوله : حكه في غيره ، قال الدماميني : فإذا قلت : إياك ، فعندنا ضميران : أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو إياك ، والآخر ضمير رفع مستكن فيه ، فينقل إليه من الفاعل الناصب له ؛ فإذا أكدت إياك قلت : إياك نفسك ، وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس ؛ وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت : إياك أنت نفسك ، ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حيثئذ ؛ وأما

- ٥٧٣ -

٥٥٠ - فاياك أنت وعبد المسيح أن تقرباً قبلة المسجد<sup>(١)</sup>

قال سيويه : أنشدناه - يعني يونس - منصوباً . انتهى . وروي مرفوعاً ،  
عظفاً على الضمير المستكن في : اياك .

( وينصب المفعول به ظاهراً ) - فلا يكون المضمير مؤنثاً به .

( مفرداً ) - أي غير مكرر ولا معطوف عليه ، نحو : العهد ؛ لمن يتوهم منه  
نكته ؛ أي الزم العهد .

( أو مكرراً ) - نحو : الحلة الحلة .

( أو معطوفاً عليه ) - نحو : الأهل والولد .

( بإضمار الزم أو شبهه ) - نحو : احفظ .

( ولا يمتنع الإظهار ، ممنون عطف ولا تكرر ) - فتقول : الزم العهد ؛ وهذا  
كما سبق في : اياك المرء ، ولا يجوز مع العطف والتكرار ، كما سبق في ذلك .

( وربما رُفع المكرراً ) - أنشد الفراء :

٥٥١ - إن قوماً منهم عمير وأشبهاه  
هُ عمير ومنهم السفهاه

العطف ، فتقول في العطف على اياك : اياك وزيداً والشر ؛ وإن شئت قلت : اياك أنت وزيداً  
والشر ؛ وتقول إن عطف على المرفوع : اياك أنت وزيداً ؛ ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على  
ما تقدم . انتهى .

(١) في المقتضب ٣ / ٢١٣ : استشهد به سيويه ١ / ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على اياك ،  
فقد أنشده بنصب المعطوف .

والبيت لجرير يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل - النصراني - فيقول له : لا تقرب المسجد ،  
فلست على الملة لميلك إلى النصرى ومداختك لهم .

وفي ديوان جرير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ وما بعدها ، وليس بها الشاهد ، وبها  
بيت قريب منه :

فكأنك الأغر ابن عبد العز يز بحمقك تنفى من المسجد

لجديرون بالوفاء إذا قال ل أخو النجدة : السلاح السلاح<sup>(١)</sup>  
 وقال في المعاني<sup>(٢)</sup> : نصب ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾<sup>(٣)</sup> على التحذير ، وكل  
 تحذير نصب ، ولو رفع على إضمار : هذه ناقة الله وسقياها لجاز ، لأن العرب  
 رفعت ما فيه معنى التحذير ؛ وأنشد البيتين ؛ وأطلق على الإغراء تحذيراً ؛ لأن  
 من أمر بلزوم شيء حذر من تركه .

( ولا يُعطف في هذا الباب إلا بالواو ) - أي في التحذير والإغراء ؛ لمقارنة  
 المعطوف ، وهو المحذر منه ، في الزمان من غير مهلة ؛ والمعطوف هنا يشبه  
 التأكيد اللفظي ، لأنه المحذر<sup>(٤)</sup> منه ؛ والمعنى : ابعد عن الشر ، والشر عنك ؛  
 والتأكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يعطف إلا بالواو ، نحو :

☆ وهند أتى من دونها النأي والبعد<sup>(٥)</sup> ☆

- ٥٥٢ -

(١) في الدرر ١ / ١٤٦ : استشهد به على أن المكرر قد يرفع ؛ وأشعر قوله : وقد يرفع المكرر أن  
 ذلك قليل ؛ وعبارة التسهيل وشرحه : وربما رفع المكرر ، كقوله : لجديرون ... الخ ، ورب للتقليل  
 أيضاً .

والبيت من شواهد العيني قال : قوله : السلاح ، مقول القول ، والاستشهاد فيه ، إذ أصله : خذ  
 السلاح ، لأن مقول القول يكون جملة ، ثم رفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه  
 النصب ، كما في قوله تعالى : ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾ ، فنصب الناقة على التحذير ، وكل محذور فهو  
 نصب ، ولو رفع على إضمار : هذه ناقة الله ، لجاز كما ذكرنا . كذا قال الفراء ، ثم أنشد البيتين ؛ وكأنه  
 جعل الإغراء تحذيراً من ناحية المعنى ؛ لأن من أمرته بلزوم ، فقد حذرت عن ترك .  
 (٢) أي الفراء .

(٣) الشمس : ١٣ .

(٤) في ( د ، غ ) : المحذور منه .

(٥) في الدرر ٢ / ١١٥ :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد  
 قال استشهد به على ما في الأبيات قبله : على أن ذا في حبذا لاتبع ، وتلزم الأفراد والتذكير ،  
 وإن كان الخصوص بخلاف ذلك ..

( وكون ما يليها مفعولاً معه جائز ) - لأن الواو جاء معه ، وهي للمقاربة<sup>(١)</sup> في الزمان ، فجاز نصب ما يليها على أنه مفعول معه .

( فصل ) : ( ألق بالتحذير والإغراء ، وفي التزام إضمار الناصب مثلاً وشبهه ، نحو : كليهما<sup>(٢)</sup> وتمراً ) - ويستعمل هذا لمن خيّر بين شيئين ، فطلبها جميعاً<sup>(٣)</sup> : وأصله أن إنساناً خيّر بين شيئين ، فطلبها وطلب معها تمراً .  
( وامراً ونفسه<sup>(٤)</sup> ) - والمعنى على ترك الاعتراض .

( والكلاب على البقر<sup>(٥)</sup> ) - قيل : المعنى : خلّ بين الناس جميعاً ، خيّرهم وشرّيرهم ، واغتم أنت طريق السلامة فاسلكها ؛ وقيل : المعنى : إذا أمكنتك الفرصة فاغتمها .

---

وجاء به في الأمالي الشجرية ٢ / ٣٦ شاهداً على الجمع بين النأي والبعد .. والشاهد هنا على أن التأكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يعطف إلا بالواو ، كما في قوله : النأي والبعد . والبيت من قصيدة للحطيئة - ديوانه / ١٩ .

(١) في ( ز ) : للمقارنة ، بالنون الفوقية .

(٢) عقد سيويوه لهذا الفصل باباً في كتابه ١ / ٢٨٠ ( ١ / ١٤٢ ) بعنوان : هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم ، حتى صار بمنزلة المثل ... قال : ومن ذلك قول العرب : كليهما وتمراً ، فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وتُرك ذكر الفعل ، لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً .

قال في الحاشية : أمثال الميداني ٢ / ١٥١ حيث ذكر قصة المثل . والشاهد في نصب كليهما بفعل محذوف ، كما قال سيويوه ، تقديره : أعطني .

(٣) زاد الصبان ، عن الدماميني ، في حاشية ٣ / ١٩٣ : وطلب الزيادة عليها .

(٤) قال الصبان : هذا من شبه المثل ، كما في الدماميني ؛ والشاهد في نصب : امراً ، قال الصبان : ودع هو ناصب امراً ، وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفاً ، وأن يكون مفعولاً معه .

(٥) قال الصبان : هو مثل معناه : خلّ بين الناس ، خيرهم وشريرهم ، واغتم أنت طريق السلامة ؛ والشاهد في نصب الكلاب بفعل محذوف تقديره : أرسل .

( وأحشفاً وسوءَ كيلة<sup>(١)</sup> ؟ ) - قال الهرويّ : هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين ، والكيلة كالجلسة .

( ومن أنت زيداً<sup>(٢)</sup> ) - يذكر هذا لمن قال : أنا زيد ، فينكر عليه ذلك للعلم بأنه ليس إياه ، أو ذكر صفات لنفسه هي لزيد ، أو يقول : جاءني زيد ، أو يسأل عنه ، وليس من هذا القبيل . وفي قولهم : من أنت ؟ تحقير للمخاطب وتقليل له ؛ ويقال لمن لم يذكر زيداً ، بل قال مثلاً : أنا عمرو ، وقصدت الإنكار عليه في ذلك : من أنت زيداً ؟ على المثل ، كقولك للرجل : الصيف ضيعت اللبن ، بكسر التاء ، ولو اشتهر شخص بفعل جاز في اسمه ما جاز في زيد ، فلك عند ذكره ممن ينكر عليه أن تقول : من أنت زيداً ؟ ومن أنت عمراً ؟ إن كان اسم المشهور عمراً مثلاً ؛ وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله : من أنت فلاناً ؟

( وكلّ شيء<sup>(٣)</sup> ولا هذا ) - تقوله لمن ارتكب أمراً تراه دون كل شيء ، والمقصود التحذير عن ذلك الشيء .

( ولا شتية حر<sup>(٤)</sup> ) - أي كل شيء ولا شتية حر ؛ جعل شتية الحر أحسن ما يؤتى وأقبحه .

---

(١) قال الصبان : وأتبع ناصب حشفاً ، وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير : وتزيد ، وأن يكون مفعولاً معه .

(٢) قال الصبان : وتذكر هو ناصب زيداً .

(٣) ، (٤) في سيبويه ٢٨١/١ ( ١٤٢/١ ) : ومن ذلك قولهم : كلّ شيء ولا هذا ، وكلّ شيء ولا شتية حرّ ؛ أي أنت كلّ شيء ، ولا ترتكب شتية حرّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ، فأجري مجرى : ولا زعماتك ؛ وفي بعض نسخ التسهيل كما في سيبويه ، وفي الأشعوني مع الصبان ٣ / ١٩٣ كما في التحقيق ؛ قال الصبان : واصلع هو ناصب كلّ شيء ، ولا ترتكب هو ناصب هذا ؛ وظاهر سكوته عن قوله : ولا شتية حر ، أنه من تمة ما قبله ، وأن العامل في شتية هو العامل في الكلمة قبلها ، وهو ترتكب .. وقد يؤخذ من هذا أنه قد يقال : ولا شتية حر ، فقط ، وقد يقال : كلّ شيء ولا شتية =

( وهذا ولا زعماتك<sup>(١)</sup> ) - ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات ، ثم ظهر خلاف زعمه ، ف قيل له ذلك .

( وإن تأتي فأهل الليل وأهل النهار<sup>(٢)</sup> ) - ومعناه المبرة واللطف بالمخاطب .

( ومرحباً وأهلاً وسهلاً<sup>(٣)</sup> ) - وهذا يقع خبراً لمن قصدك ، ودعاء للمسافر ، أي لِقَاكَ اللهُ ذلك .

( وعذيرك<sup>(٤)</sup> ) - قال عمرو بن معدي كرب :

٥٥٣ - أريد حياته ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مُراد<sup>(٥)</sup>

حر ، والظاهر أن الأول عطف على اصنع كل شيء ، محذوفاً .

(١) قال سيبويه ١ / ٢٨٠ ( ١ / ١٤١ ) : أي ولا أتوهم زعماتك ، لكثرة استعمالهم إياه ، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه ؛ قال الصبان : ولا أتوهم هو ناصب زعماتك ، وأما هذا في هذا التركيب فناصبه محذوف أيضاً ، أي أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك ، كما قاله ابن الحاجب .  
(٢) قال الصبان : وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار ، أي تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار .

(٣) وقال الصبان : وأصبت ناصب مرحباً ، وأتيت ناصب أهلاً ، ووطئت ناصب سهلاً ، فعلى هذا هي ثلاث جمل ، وغيره جعل العامل فيها كلها واحداً ، وقدره : صادفت ، فعلى هذا هي جملة واحدة .

وقال سيبويه ١ / ٢٩٥ ( ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ ) : ومن ذلك قولهم : مرحباً ، وأهلاً ، وإن تأتي فأهل الليل والنهار ، وزعم الخليل ، رحمه الله ، حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيتَه قاصداً إلى مكان ، أو طالباً أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أي أدركت ذلك وأصبت ؛ فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلاً من رَحِبْتَ بلأدك وأهَلْتْ ، كما كان الحذر بدلاً من : احذر ؛ ويقول الرائدُ : وبك وأهلاً وسهلاً ، وبك أهلاً ، فإذا قال : وبك وأهلاً ، فكأنه قد لفظ بمرحباً بك وأهلاً ، وإذا قال : وبك أهلاً فهو يقول : ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة .

(٤) قال الصبان : وأحضر ناصب عذيرك ؛ قال سيبويه : أي أحضر عذرك ، وقال بعضهم : أي أحضر عاذرك .

(٥) في الدرر ١ / ١٤٥ : استشهد به على مجيء عذيرك بمعنى : أحضر عاذرك ، واستشهد به أبو

يقال : عذيرك من فلان ، أي هلم ، من يعذرك منه ؟ أي تلومه  
ولا يلومك ؛ وقدر سيبويه عذيراً تقدير عذر ، فقيل : هو اسم وضع موضع  
المصدر ، نحو : عائداً بالله ، أي عياداً ؛ أو مصدر كالنكير والنذير ؛ وقيل :  
مذهب سيبويه أنه مصدر كندير<sup>(١)</sup> ؛ وقال المفضل : هو بمعنى عاذر .

( وديارَ الأحباب<sup>(٢)</sup> ) - التزموا إضرار العامل في ذكر ديار الأحباب ، لكثرة  
ذكر الشعراء ذلك ، ووصف الأطلال والآثار ، ومثله ذكر الأيام والمعاهد  
والدمن ، لاستعمالهم ذلك كثيرا ؛ ومنه قول ذي الرمة :

ديارَ مِيَّةَ إِذْ مَيَّ تَسَاعَفْنَا      وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ<sup>(٣)</sup> - ٥٥٤

( بإضرار : أعطني ) - أي أعطني كليهما ، وتراً ، يحتمل العطف على<sup>(٤)</sup>  
كليهما ، ويحتمل النصب بعامل آخر ، أي وزدني تراً ، ويحتمل النصب على  
المعية .

( ودَعُ ) - أي دع امرأً ونفسه ، ويحتمل نصب نفسه على العطف ، أي دع  
امرأ ودع نفسه ، وكذا قدره سيبويه ، ويحتمل نصبه على المعية .

حيان في باب الإغراء ، قال : أي الزم عذيرك ، قال : وسيبويه يقدر عذيرك اعذر ، وقد تكون اسما  
وضع موضع المصدر . والبيت لعمر بن معد يكرب .

(١) في ( ز ) : كدين ، وهو تحريف أو سهو من الناسخ .

(٢) قال الأشموني والصبان ٣ / ١٩٣ : وأذكر هو ناصب ديارَ الأحباب .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٨٠ ( ١ / ١٤١ ، ١٤٢ ) : ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرمة -

ديوانه ٣ / :

☆ ديارَ مية إِذْ مَيَّ مُسَاعَفَةٌ ☆

كأنه قال : أذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر : أذكر ، لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إياه ،  
ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك .

وفي الحاشية : مساعفة : مواتية ، ويروى : تساعفنا ، ورخم مية فقال : مَيَّ في غير النداء ضرورة ،  
وقيل كانت تدعى مَيَّا ومِيَّة . والشاهد فيه نصب : ديارَ بفعل محذوف تقديره : أذكر .

(٤) سقطنا من ( ز ) .

( وأرسلُ ) - أي أرسل الكلابَ على البقر ؛ ويروى برفع الكلاب على الابتداء .

( وأتبع ؟ ) - أي أتبع حشفاً ، وسوءَ كيلة ، بتقدير : وتكيل سوءَ كيلة ؛ وقيل : تقديره : أعطني حشفاً وتسيء الكيل ؟ وهو تفسير معنى .

( وتذكر<sup>(١)</sup> ) - أي من أنت تذكر زيداً ؟ وتذكر في موضع الحال ، والعامل فيها ما في أنت من الإنكار<sup>(٢)</sup> ، والمعنى : من أنت حتى تذكر زيداً ؟

( واصنع ، ولا ترتكب ) - أي اصنع كلَّ شيء ، وقولهم : ولا هذا ، بتقدير : ولا ترتكب هذا ، وكذا : ولا شتية حر ، بتقدير : ولا ترتكب شتية حر .

( ولا أتوهم ) - أي ولا أتوهم زعماتك ، هكذا قدره قوم منهم المصنف ، فزعماتك مفعول به ، وقدره آخرون : ولا أزعم زعماتك ، فنصب على أنه مصدر مشبه به ، أي ولا أزعم زعمات مثل زعماتك ، وأما هذا فبتدأ حذف خبره ، أي هذا الحق ، ويقال أيضاً : أقول كذا ولا زعماتك ، ونحو ذلك .

( وتجد ) - أي إن تأتي فتجد أهلَ الليل والنهار ، أي فتجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار ، وحذف الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال .

( وأصبت ، وأتيت ، ووطئت ) - أي أصبت مرجحاً ، وأتيت أهلاً ، ووطئت سهلاً ، هكذا قدر المصنف أنها جمل ثلاث ، وأعمل في كل واحد منها ما يليق به ، وجعلها غيرَ جملة واحدة فقدر : صادفت كذا وكذا وكذا ، وهذا

---

من (١) إلى (٢) سقط من ( ز ) .



التقدير ظاهر في الخبرية ؛ وقد رسيبويه مرحباً برحبت بلادك ، وأهلاً بأهلت ، على أنه دعاء كسقياً ، فهما عنده مصدران حينئذ .

ومن قال إن مرحباً عند سيبويه مفعول ، وعند غيره مصدر بدل من اللفظ بالفعل فقدوهم ؛ والمعنى على الخبر : صادفت مرحباً ، أي رُحِباً وسعةً ، وأهلاً أي ومن يقوم لك مقام الأهل ، وسهلاً أي ليناً لا حَزْناً ، ولا يمتنع هذا على إرادة الدعاء ؛ والحاصل على الخبرية أنك أتيت سعة وأتيت أهلاً ومكاناً سهلاً ، فاستأنس ولا تستوحش ؛ وعلى الدعاء ما سبق عند ذكر الألفاظ .

والرُحِب بالضم السعة ، والرَّحِب بالفتح الواسع ، وقد رَحِبَ يَرُحِبُ رُحْباً ورَحابة ؛ والأهل أهل الرجل وأهل الدار ، وكذلك الأَهْلَةُ ، وأهل الرجل يأهل أهولاً تزوّج ، وكذلك تأهل ، وأهلتُ بالرجل أنست به ، والسهل تقيض الجبل ، وأرض سهلة ، والنسبة إليه : سُهْلِيّ بالضم على غير قياس .

( وأحضر ) - أي أحضر عذيرك ، وسبق تفسير معناه ، ونحو ما سبق قول بعض الكوفيين : العذير النصير ، يقال : عذيرك من فلان ، أي هلم نصيرك<sup>(١)</sup> ؛ قال الحَدَب<sup>(٢)</sup> : العذير الحال ، والعذير المعذرة ، يقال : عذيرك من فلان ، أي هلم معذرتك<sup>(٣)</sup> منه .

( وأذكر ) - أي مع الديار ، فديار مية ونحوه منصوب بأذكر ، وبعضهم يقدره : ذكرت ، ويدل على الفعل ما يساق من وصف الديار والأطلال .

( ويتصل بهذه ) - وفي بعض النسخ : ويتصل بها ، أي المنصوبات في هذا

الفصل .

من (١) إلى (٢) سقط من ( ز ) .

(٣) الحَدَبُ الرجل الطويل ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشيلي ، مات في

عشر الثمانين وخمسة .

( في الجملة ) - يعني أنه يقع ذلك في كلامهم ، وليس المقصود أن كل شيء سبق ذكره ، يتصل به شيء مما ذكره ، ففيه ما ليس كذلك ، نحو : من أنت زيداً ، ونحو : عذيرك ، وغيرها .

( ما يستلزم عامله عامل ما قبله ) - نحو : أحشفاً وسوءَ كَيْلَةٍ ؟ فالبيع يستلزم في هذا المبيع الكيل ، فاتصل سوءُ كَيْلَةٍ بقوله : أحشفاً ، وعامل حشفاً وهو تبيع مستلزم لعامل سوء كيلة وهو تكيل .

( أو يتضمن معناه وضعاً ) - نحو : كلَّ شيء ولا هذا ، وكلَّ شيء ولا شتية حر ؛ فالتقدير كما سبق : اصنع كل شيء ، ولا ترتكب هذا ؛ نحو<sup>(١)</sup> : من أنت هذا ، ونحو : عذيرك ، وغيرها<sup>(٢)</sup> ؛ وما ذكره بعد هذا شرح على وجه لم يظهر لي موافقته لكلامه ذلك الظهور في أكثره ، وقد وقع لي فيه شيء ستره ، فإن كان مطابقاً فالحمد لله ؛ أو ولا ترتكب شتية حر ، فعامل كلَّ شيء يتضمن معنى عامل هذا أو وشتية حر بمقتضى الوضع ، لاشتراكها في المعنى من حيث الوضع ؛ لكن الأول مأمور به ، فهو من حيث القصد مثبت ، والثاني منهيٌّ عنه ، فهو من حيث القصد منفيٌّ ؛ فلا مشاركة بينهما من جهة القصد ، بل من جهة الوضع ، فلم يتضمن معناه قصداً ، بل وضعاً .

( وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله ) - نحو : كليهما وتمراً ، وامراً ونفسه ، والكلابَ على البقر ، وإن تَأْتِي فأهلَ الليل وأهلَ النهار ؛ فالثاني والأول مشتركان في معنى العامل المقدّر ، لتعلق معناه بكل منهما .

( أو فيما ناب عنه ) - نحو : مرحباً وأهلاً وسهلاً ؛ فهلاً يشارك ما قبله في : مرحباً ، ومرحباً نائب عن عامله ، والمعنى أن سهلاً يشارك أهلاً في الشيء الذي ناب عن عامله ، وهو مرحباً ، مشاركة معنوية لا لفظية ؛ لأن كل واحد

من (١) إلى (٢) سقط من ( د ) .

جملة مستقلة ؛ إلا أن معنى الجمل مشترك في أنها دعاء أو خبر ؛ ومعناها في الدعاء : لقاك الله ذلك ، كما سبق ، وفي الخبر ما سبق أيضا ، وهو أنك أتيت سعة وأهلا ومكانا سهلا ، فاستأنس . فهذا ما ظهر لي ، والله أعلم .

( ولا يمتنع الإظهار ، إن لم يكثر الاستعمال ) - يعني ما جاء منصوباً حذف ناصبه ، ولكن لم يكثر استعماله ، كما كثر استعمال ما سبق ، لا يساويه في لزوم إضمار العامل ، كقولهم : اتته ، أمراً قاصداً ، أي وأتِ أمراً قاصداً ، فيجوز إظهار : وأتِ . نص عليه سيبويه<sup>(١)</sup> ؛ ووهم في هذا الزمخشريّ ، ثم الجزوليّ ، فجعله مما التزم إضمار عامله ؛ قال الشلوبين : ولا أعرف من غلط فيه غيرها .

( وربما قيل : كلاهما وتراً ، وكلُّ شيء ولا شتية حرّ ، ومن أنت زيدٌ ) - أي برفع كلاً وكلّ وزيد .

( أي كلاهما لي ) - فكلاهما مبتدأ خبره لي ، وهو محذوف لزوماً ، كما التزم إضمار ناصبه ، وتراً منصوب بزدي ؛ وقال الفراء : كلاهما منصوب على لغة من يجعل كلا بالألف<sup>(٢)</sup> في كل حال .

( وكلُّ شيء أممّ ولا ترتكب ) - فكل مبتدأ خبره أممّ ، أي قصد<sup>(٣)</sup> ، وحذف لزوماً ، ولا ترتكب ناصب هذا أو شتية .

( ومن أنت ، كلامك زيدٌ أو ذكرك<sup>(٤)</sup> زيدٌ ) - فزيد خبر مبتدأ محذوف

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٨٤ ( ١ / ١٤٣ ) : ونظير ذلك من الكلام : اتته يا فلان أمراً قاصداً ، فإنما قلت : اتته وأتِ أمراً قاصداً ؛ إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل .

(٢) كالمقصود لفظاً وإعراباً .

(٣) أي سهل يسير .

(٤) قال الصبان ٣ / ١٩٤ : قوله : كلامك زيدٌ ، أي متكلمك الذي تتكلم فيه ، وذكرك أي

مذكورك .

واجب الحذف . وجاء أيضا الرفع في قولهم : الكلابُ على البقر ، وقالوا :  
مرحبٌ بالرفع ، أي هذا مرحبٌ ، وقالوا : أهلٌ ومرحبٌ ، وأنشد سيبويه  
قوله<sup>(١)</sup> :

☆ للمتمس المعروف أهلٌ ومرحبٌ<sup>(٢)</sup> ☆

- ٥٥٥

وروي أيضا الرفع في الديار<sup>(٣)</sup> .

☆ ☆ ☆

---

(١) طفيل الغنوي ، من قصيدة له في الوحشيات لأبي تمام ١٢٥ - ١٢٦ .  
(٢) في المقتضب ٣ / ٢١٩ ( ٣ / ١٩٦ ) : وهذا البيت ينشد على وجهين : على الرفع والنصب ،  
وهو :

وبالسُّهْبِ ميمونُ النقيبة قولُهُ      للمتمس المعروف : أهْلٌ ومرحبٌ  
قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .  
والسُّهْبُ بفتح أوله وسكون ثانيه ، وآخره باء موحدة الفلاة الواسعة ، وسبخة بين الحمتين ،  
والمضياغة تبيض بها النعام . وأهل خبر لمبتدأ محذوف ، التقدير : هذا أهل ، أو مبتدأ والخبر محذوف أي  
لك أهل .

(٣) كقول ذي الرمة :

☆ ديار مية إذ ميّ تساعفنا ☆

- مكرر ٥٥٤ -

وقد سبق تخريج البيت على نصب ديار : قال سيبويه : ومن العرب من يرفع الديار ، كأنه  
يقول : تلك ديار مية .

## ٥٥ - باب أبنية الأفعال<sup>(١)</sup> ومعانيها

هذا الباب يذكر في التصريف ، وكان المصنف ذكره هنا ، لبيان حال العامل الذي انقضى الكلام في معمولاته .

( لماضيها المجرد ، مبنياً للفاعل<sup>(٢)</sup> ) : - أي المجرد من الزيادة ؛ وخرج المبني للمفعول نحو : حُمد ودُحرج .

( فَعَلَ وفَعِلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَل ) - ودليل الحصر الاستقراء ، فإن عرض غير هذا الوزن صورةً ، فأصله وزن من هذه نحو : عَلِمَ ، بسكون اللام ، أصله : عَلِمَ ، وكذلك حَسَنَ أصله : حَسَنَ<sup>(٣)</sup> ؛ ولما كانت أصول الأسماء تنتهي إلى الخمسة ، جعلت الأفعال على أربعة لتنقص عنها .

( فَفَعَّلَ لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ) - نحو : كَرَّمَ وَلَوَّمَّ .

( أو كَمَطْبُوع عليه ) - نحو : فَفَّهَ وشَعَّرَ ، إذا صاراً طبعاً<sup>(٤)</sup> .

( أو شبيه بأحدهما ) - نحو : جَنَّبَ جنابةً ، فهو معنى متجدد زائل ، لكن يشبه بغير المتجدد وهو نَجَّسَ .

---

(١) في ( د ) وفي بعض نسخ التسهيل : الفعل

(٢) في ( د ، ز ) : لفاعل

(٣) في سيبويه ٤ / ١١٣ ( ٢ : ٢٥٧ - ٢٥٨ ) : باب ما يسكن استخفاناً ، وهو في الأصل

متحرك . وذلك قولهم في فَعَجِي : فَعَجَدَ ، وفي كَبِدٍ : كَبَدَ ، وفي غَضَدٍ : غَضَدَ ، وفي رَجَلٍ : رَجَلٌ ، وفي كَرَّمَ الرجل : كَرَّمَ ، وفي عَلِمَ : عَلَّمَ ؛ وهي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم .

(٤) في هامش ( ز ) إزاء هذا الحكم : أي بالمطبوع وما هو كالمطبوع ؛ فمن الأول : قَرَّبَ وبَعَدَ ، إذا

كانا غير متجددين ولا زائلين ، كبَعَدَ ما بين المتضادين ، وقَرَّبَ ما بين المتماثلين ؛ ومن الثاني : فَفَّهَ وشَعَّرَ إذا صار الفقه والشعر له كالسجينة والطبيعة .

( ولم يرد يائيّ العين إلا هَيَّوْ ) - وهو شاذ ، ومعنى هَيَّوْ الشيءُ حَسُنْتَ هَيَّتَهُ ، واستغنوا في اليائيّ العين بفعل عن فَعَل ، لاستثقال ضم الياء تقديراً ، كما استثقل ظاهراً ، يقال : طاب يطيب ، ولان يلين ؛ بخلاف الواو نحو : طال أصله طَوَّلَ ، إذ لم يستثقل ضم الواو ظاهراً نحو : أذوُر .

( ولا متصرفاً يائيّ اللام إلا نَهَوْ ) - خرج بمتصرف نحو : قَضُوْ في التعجب ، وهو مطرد ؛ ويبيائيّ نحو : سَرَوَ الرجل ؛ وواو نَهَوْ بدل ياء ، لأنه من النهية بالضم واحدة النُهَى ، وهي العقول ، لأنها تنهى عن القبيح ، فقلبت الياء واواً لضمّ ما قبلها .

( ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً ) - أي غير منفرد ، بل يكون معه وزن آخر؛ ولم يَحْكِ سيبويه منه إلا لَبَّيْتُ تَلْبُ ، أي صرت لبيباً ، حكاة عن يونس<sup>(١)</sup> ؛ وحكى قطرب : شَرُرْتُ أي صرتَ صاحبَ شَرٍّ ؛ وقَالُوا : لَبَّيْتُ بالكسر ، تَلْبُ لَبَابَةٌ ، وَشَرُرْتُ بالكسر شَرّاً وَشَرّاً وَشَرارة ؛ وقالوا أَشَرْتُ أيضاً ؛ واستعمال فَعَل في المضاعف شاذ ، ومنه فيما حكى ابن جني : دَمَمْتُ تَدْمُ دَمامةً ، أي قَبَحْتُ ، والمشهور : دَمَمْتُ بالفتح تَدْمُ وتَدِمُ .

( ولا متعدياً إلا بتضمين ) - كقول علي رضي الله عنه : إن بُسراً قد طَلَعَ الين ، أي بلغ . وقول بعضهم : أَرْحَبُكُمْ الدخولُ في طاعة الكرمانِي ؟ أي وسعكم ، ولا يُحْفَظُ غيرها .

( أو تحويل ) - نحو : صُنْتُهُ وَمُنْتُهُ ، حول فَعَل إلى فَعَل ، بضم العين ، ثم نقلت الضمة إلى الفاء ، لتدل على الواو المحذوفة للساكن ؛ وإنما فعل ذلك ليعلم أن المحذوف واو ، وتركت التعدية لعروض هذا البناء .

(١) في سيبويه ٤ / ٢٧ ( ٢ / ٢٢٦ ) : وزعم يونس أن من العرب من يقول : لَبَّيْتُ تَلْبُ ، كما قالوا : ظَرَفْتُ تَظْرَفُ .

( ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل ) - كقول بعض العرب : كُذْتُ ،  
بضم الكاف ، لكاد يكاد ، وقياسه : يكود ، إلا أنهم استغنوا بمضارع كِدتَ ،  
بكسر الكاف عن مضارع المضمومها : قال الفراء : والذي ضم أراد الفرق بين كاد  
من المقاربة ، وكاد من الكيد .

( وكثر في اسم فاعله : فَعِيلٌ ) - نحو : شَرَفَ فهو شريف ، ولُوِّمَ فهو لئيم .  
( وَفَعَلٌ ) - كضخْمُ فهو ضَخْمٌ ، وشَهْمُ فهو شَهْمٌ ، أي جَلَدٌ ذكيّ الفؤاد ؛ قال  
المصنف : ومن استعمل القياس فيها ، يعني في فَعِيلٍ وَفَعَلٍ ، لعدم السماع ، فهو  
مصيب ؛ والذي ذكر غيره أن فعيلًا فقط مقيس ، وغيره يُسمع ولا يقاس عليه .

( وَقَلَّ فاعِلٌ ) - مثل المصنف بحامض ، وقد قالوا : حَمُضٌ وَحَمَضٌ ، بضم  
الميم وفتحها ، فحامض من الاستغناء ؛ قال ابن خالويه : فَرَّهُ فهو فَارَةٌ ، هذا  
الحرف شدُّ فقط ، وسائر ذلك فيه لغتان نحو : كَمَلٌ وَكَمَلٌ ، فيؤخذ الفاعل من  
كَمَلٌ لا من كَمَلٌ .

( وَأَفْعَلٌ ) - أَحْمَقٌ .

( وَفَعَلٌ ) - حَسَنٌ .

( وَفَعِيلٌ ) - حَشِينٌ .

( وَفَعَالٌ ) - جَبَانٌ .

( وَفُوعَالٌ ) - فُرَاتٌ أي عذب .

( وَفُوعَالٌ ) - وُضَاءٌ أي وضيء .

( وَفِعْلٌ ) - عِفْرٌ أي ذو دهاء وشجاعة .

( وَفُوعِلٌ ) - غُمْرٌ أي جاهل .

( وَفُعَل ) - جُنِبَ أَي ذُو جَنَابَةٍ .

( وَفَعُول ) - حَصُورٌ ، أَي ضَيْقَةٌ مَجْرَى اللَّبَنِ .

( فَصَل ) : ( حَقَّ عَيْنٌ مُضَارِعٌ فَعِلَ الْفَتْحُ ) - سِوَاهُ كَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا أَوْ مُتَعَدِّيًا .

( وَكَسَرَتْ فِيهِ مِنْ وَمَقَ ) - أَي أَحَبَّ .

( وَوَثِقَ ) - وَوَثِقَ بِهِ قَوِي اعْتِمَادِهِ عَلَيْهِ .

( وَوَفَّقَ ) - يُقَالُ : وَوَفَّقْتَ أَمْرَكَ ، تَفَقَّقَ ، بِالْكَسْرِ فِيهَا ، أَي صَادَفْتَهُ مُوَافِقًا ، وَهُوَ مِنَ التَّوْفِيقِ .

( وَوَلِيَ ) - تَبَعَ ، وَالْأَمْرُ صَارَ حَاكِمًا عَلَيْهِ .

( وَوَرِثَ ) - يُقَالُ : وَوَرِثْتُ أَبِي ، وَوَرِثْتُ الشَّيْءَ مِنْ أَبِي ، وَوَرِثًا وَوَرِثَانًا .

( وَوَرِعَ ) - صَارَ ذَا وَرَعٍ .

( وَوَرِمَ ) - وَرِمَ الْعَضْوُ وَالْجِلْدُ يَرِمُ دَخَلَ الْوَرِمَ .

( وَوَرِيَ الْمَخُّ ) - كَبُرَ مِنَ السَّمَنِ .

فهذه ثمانية أفعال ؛ ولم يذكر : وَعِمَ يَعِمُ ، لذكره في ما لا يتصرف : عِمُّ صباحاً ، وليس كما ذكر ، بل هو متصرف .

( وَفِي مُضَارِعِ حَسِبَ ) - قَالُوا : أَحْسَبُهُ وَأَحْسَبُهُ ، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ؛ وَكَذَا الثَّانِيَةُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدُ .

( وَنَعِمَ ) - أَي عَدِمَ الْبُؤْسَ .

( وَبَيْسَ ) - صَارَ ذَا بُؤْسٍ .



( وَيَيْسُ ) - جَفَّ .

( وَيَيْسُ ) - قَنِطُ .

( وَوَعَرَ ) - وَغَرَ الصدر التهب حزناً أو غيظاً .

( وَوَجَرَ<sup>(١)</sup> ) - مثل وَغَرَ .

( وَوَلَّهَ ) - كاد يعدم العقل .

( وَوَهَلَ ) - اشتد فزعه .

( وَوَجَّهَانَ ) - هو مبتدأ ، خبره قوله : في مضارع حسب .

واستغنى<sup>(٢)</sup> في ضَلَّلتَ تَضَلُّ ، وَوَرِيَ الزندُ يَرِي ، وَفَضِلَ الشيءُ يَفْضُلُ بمضارع فَعَلَ عن مضارع فَعِلَ . فَضَلَّتْ بكسر العين ، قياسُ مضارعه يَفْعَلُ بفتح العين ، لكن كسروها ، لأن اللغة الفصحى ضَلَّتْ بفتح العين ، ومضارعه مكسور العين ، فاستغنوا بمضارع المفتوح العين عن مضارع المكسورها ؛ وكذا الكلام في وَرِيَ الزندُ أي أخرج ناره ؛ وقالوا : يَفْضُلُ بضم العين ، والماضي مكسورها ، استغنوا بمضارع فَعَلَ بفتح العين عن مضارع المكسور .

( وَلِزُومِ فَعِلَ أَكْثَرَ مِنْ تَعَدِّيهِ<sup>(٣)</sup> ) - وَفَعَلَ بِالْفَتْحِ كَثْرَ الْأَمْرَانِ فِيهِ ، وَبِالضَّمِّ

وَاجِبِ اللَّزُومِ .

( وَلِذَا غَلَبَ وَضَعُهُ لِلنَّعْوَتِ اللَّازِمَةِ ) - نَحْوُ : شَنِبَ ، وَالشَّنْبُ حِدَّةٌ فِي

الْأَسْنَانِ ، وَيُقَالُ : بَرَّدَ وَعَدْوَبَةٌ .

---

(١) بالحاء المهملة ، وفي ( د ) وفي بعض نسخ التسهيل : وَجَرَ بِالْجِيمِ الْمُعْجَمَةِ ، وَالْمَادَتَانِ فِي

مضارعها الوجهان .

(٢) فِي ( د ، غ ) : وَاسْتَفْنَوْا

(٣) فِي ( د ) : تَعَدِّيَتِهِ .

( وللأعراض ) - نحو : مَرِضَ .

( والألوان ) - نحو : سَوَدَ .

( وكَبَّرَ الأَعْضاء ) - نحو : أذِنَ .

( وقد يشارك فَعَلَ ) - نحو : حِمَقَ وَحُمُقَ ، وَرَعِنَ وَرَعُنَ .

( ويغني عنه لزوماً في اليائِي اللام ) - نحو : حَيِيَ فَهُوَ حَيٌّ ، وَعَيِيَ فَهُوَ عَيٌّ ، وَسَمَاعاً فِي غَيْرِهِ نَحْوُ : سَمِنَ فَهُوَ سَمِينٌ ، وَتَقَيَّ فَهُوَ تَقِيٌّ ؛ وَاسْتَدَلَّ بِمَجِيءِ الوصف على فَعِيلٍ على أصالة فَعَلَ .

( ويطاوع فَعَلَ كثيراً ) - نحو : ثَلَمَهُ فَثَلِمَ ، وَعَلِمَهُ فَعَلِمَ ، وَشَتَرَ اللهُ عَيْنَهُ فَشَتَرَتْ ؛

( وَتَسَكَّنَ عَيْنَهُ وَعَيْنَ فَعَلَ وَشَبَّهَهَا مِنَ الأَسْمَاءِ لَغَةً تَمِيَّةً ) - نَحْوُ : عَلَّمَ وَظَرَفَ ، فِي عَلَّمَ وَظَرَفَ ، وَنَمَرَ وَرَجُلَ فِي نَمَرَ وَرَجُلَ ؛ وَعَنِ الخَضْرَاوِيِّ : هَذَا التَّسْكِينُ لِبَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَنَاسٍ كَثِيرٍ مِنْ تَمِيمٍ ؛ وَكَذَا فَعَلَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، قَالُوا : لَمْ يَحْرَمَ مِنْ قُصْدِهِ لَهُ ، أَيْ قُصِدَ ، وَقَالَ الخُفَّافُ : قُصِدَ فَاشِيَةٌ فِي تَغْلِبِ بَنِي وَائِلٍ .

( فصل ) : ( اسم الفاعل من متعدي فَعَلَ على فاعل ) - كعالم

( ومن لازمه على فَعَلَ ) - كفَرِحَ .

( وأفعل ) - كأخْوَلَ ، وبابه الآفات والعاهات ونحوهما .

( وفَعَّلان ) - كشعبان ، وبابه الامتلاء وضده .

( وقد يجيء على فاعل ) - كسالم ، ويقاس لمذهب الرُّمَّانِيِّ نحو : مَارِضٌ<sup>(١)</sup>

(١) هذا المثال غير واضح في النسخ ، وجاء بعده لفظ : عدا أو غدا .

( وفعليل ) - كحزين .

( ولزمَ فَعِيلٌ فِي الْمَغْنَى عَنْ فَعَلٍ ) - كسَمِينٌ وَحَيِيٌّ<sup>(١)</sup> .

( وَقَدْ يَشْرِكُ فَعْلٌ فَعِلاً ) - نَحْوُ : طَمِعَ وَطَمِعَ ، وَعَجَلَ وَعَجَلَ ، وَيَقِظُ وَيَقُظُ .

( وَفَعِيلٌ أَفْعَلٌ ) - كَسَوْدٍ وَأَسْوَدَ ، وَخَضِرٍ وَأَخْضَرَ .

( وَفُعْلَانٌ ) - كَفَرِحٍ وَفَرِحَانَ ، وَسَكِرٍ وَسَكْرَانَ .

( وَرَبْمَا اشْتَرَكْتَ الثَّلَاثَةَ ) - نَحْوُ : شَعِثَ وَأَشَعَثَ وَشَعَثَانَ ؛ وَالْأَشَعَثُ الْمُغْبِرُّ الرَّأْسُ .

( فَصَلْ ) : ( لِفَعْلٍ تَعَدُّ وَلِزَوْمٍ ) - وَكُلُّ كَثِيرٍ ، وَثَبَتَا مَعَ اتِّحَادِ الْمَادَّةِ فِي : فَعَرَ فَاهَ : فَتَحَهُ ، وَفَعَرَ فَوْهَ انْفَتَحَ ، وَسَارَ الدَّابَّةَ فَسَارَتْ ، أَي سَيَّرَهَا فَتَسَيَّرْتُ ، وَرَجَعَ الشَّيْءَ فَرَجَعَ ، أَي رَدَّهُ فَارْتَدَّ

( وَمِنْ مَعَانِيهِ غَلْبَةُ الْمَقَابِلِ ) - نَحْوُ : شَاعَرَني فَشَعَّرْتُهُ ، وَكَاتَبَني فَكَتَبْتُهُ ، أَي قَابَلَ شِعْرَهُ بِشِعْرِي ، وَكَتَابَتَهُ بِكَتَابَتِي ، فَكَنْتُ أَشْعَرُ مِنْهُ وَأَكْتَبُ .

( وَالنِّيَابَةُ عَنْ فَعْلٍ فِي الْمَضَاعِفِ ) - نَحْوُ : جَلَلْتَ فَأَنْتَ جَلِيلٌ ، وَعَقَفْتَ فَأَنْتَ عَفِيفٌ

( وَالْيَائِيُّ الْعَيْنُ ) - نَحْوُ : طَابَ يَطِيبُ فَهُوَ طَيِّبٌ ، وَلَانَ يَلِينُ فَهُوَ لَيِّنٌ .

( وَاطْرَدَ صَوْغُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ لِإِصَابَتِهَا ) - نَحْوُ : رَكَبَهُ وَرَجَلَهُ<sup>(٢)</sup> .

( أَوْ إِنَالَتِهَا ) - نَحْوُ : لَحَمَهُ وَتَمَرَهُ ، أَي أَطْعَمَهُ لِحْمًا وَتَمْرًا .

(١) فِي ( د ) : وَجْسِمٌ .

(٢) أَي أَصَابَهُ فِي رَكَبَتِهِ ، وَأَصَابَهُ فِي رِجْلِهِ .

- ( أو عمل بها ) - نحو : عانته أصابه بالعين ، وركبه البعير أصابه بركبته .
- ( وقد يُصاغُ لعملها ) - نحو : جذر الجدار ، وعصد العصيدة .
- ( أو عمل لها ) - نحو : سبعة السبع ، ونمله النمل .
- ( أو أخذ منها ) - نحو : ثلث المال ، وكذا إلى العشرة .
- ( ومن معاني فعل الجمع ) - نحو حشر وكسب<sup>(١)</sup> .
- ( والتفريق ) - نحو : قسم وفصل ؛ ومنه ما دلَّ على قطع كصرم ، أو كسر كقصف .
- ( والإعطاء ) - نحو : منح ووهب ، وكذا سقى .
- ( والمنع ) - نحو : عضل وحجر .
- ( والامتناع ) - لجأ وشرّد .
- ( والإيذاء ) - نحو : لسع ولكم .
- ( والغلبة ) - قهر وقع .
- ( والدفع ) - درأ وزبر .
- ( والتحويل ) - قلب وتقل .
- ( والتحوّل ) - رحل وذهب .
- ( والاستقرار ) - سكن وقطن .
- ( والسير ) - دبّ ودرج .
- ( والستر ) - حجب وصبغ .

(١) في ( ز ) : وكتب ، وفي ( غ ) : وكتب

( والتجريد ) - سلخ وحلق .

( والرمي ) - رجم وطرح .

( والإصلاح ) - طحن وطبخ .

( والتصويت ) - بكى ونهق ، وكذا نطق .

( ولا تُفتح عين مضارع فَعَلَ ، دون شذوذ ، إن لم تكن هي أو اللام حلقيةً ) - استظهر بشذوذ على ما حكى من قولهم : يذَرُ حملاً على يدَع ، وهَلَك يَهْلِك ، بفتح العين فيها ، وكذا أَيْ يَأْبَى ؛ على أن ابن سيده حكى في المحكم ، أن قوماً قالوا في الماضي : أَيْبَى بكسر العين ، فيأْبَى على لغتهم جارٍ على القياس ، كَسَيْبَى يَنْسَى ؛ وعلى هذا يكون من الاستغناء بمضارع فَعَلَ عن مضارع آخَرَ ؛ فإن كانت العين حرف حلق أو اللام ، فتحت العين ، نحو : ذهب يذهب ، وسمح يسمع<sup>(١)</sup> .

( بل تُكسَرُ أو تُضَمُّ تخييراً ، إن لم يشتهر<sup>(٢)</sup> أحد الأمرين<sup>(٣)</sup> ) - وجاء سماعُ ذلك في فعل واحد ، نحو : يفسُقُ بالكسر والضم ، وفي فعلين نحو : يضرب ويقتل ؛ وقضية كلامه ، أن جواز الأمرين يثبت فيما سَمِعَ فيه أحدهما ولم يشتهر ؛ وبعضهم يرى تقييد ذلك بعدم سماع واحد منها ، وعليه أئمة اللغة ؛ وقال ابن جني : الوجه في هذا الكسر ؛ وابن عصفور قال : إن الضم والكسر جائزان ، وإن لم يسمع إلا أحدهما ، فيجوز على هذا : يضرب ، بالضم ، ويقتل ، بالكسر ، وما أبعدهُ ؛ وبعض أهل العربية يقول : يُتلقى خصوص الضم أو الكسر من السماع .

(١) في ( د ) : وذبح يذبح .

(٢) في ( غ ) وفي بعض نسخ التسهيل : يشهر

(٣) في ( د ) : الاستعاليين .

( أو يَلْتَزِمُ لسبب ، كالتزام الكسر ، عند غير بني عامر ، فيما فَاؤُهُ واو ) - أي ولم تكن عينه أو لامه حرف حلق كَيْهَبُ وَيَقَعُ ، فهذا تفتح عينه ، وأما غيره نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، ووزن يَزِنُ ، ووجدَ يَجِدُ ، فتكسر عينه ، وتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وكذا يفعلون فيما الماضي منه على فَعَلِ ، بكسر العين من هذا النوع نحو : ورثَ يَرِثُ .

وقوله : عند غير بني عامر ، يشعر بأن بني عامر لا يلتزمون الكسر في الباب الذي ذكره ، ولم يفعل بنو عامر ذلك في جميعه ، بل في فعل واحد منه ، وهو يجد ، فإنهم قالوا فيه : وجدَه يَجِدُه ، بالضم ، وهو شاذ<sup>(١)</sup> ؛ وحذفت الواو لشذوذ الضم ، وأصالة الكسر ؛ وقال السيرافي : إنهم يقولون ذلك في : يجد ، من الموحدة والوجدان ؛ وبنو عامر في غير يجد كغيرهم .

( وعند الجميع فيما عينه ياء<sup>(٢)</sup> ) - نحو : سار يسير ، وباع يبيع .

( وعند غير طيئ ، فيما لامه ياء ، وعينه غير حلقية ) - نحو : مشى يمشي ، ورمى يرمي ، فغير طيئ يكسر ؛ قال المصنف : وطيئ تبدل الكسرة فتحةً ، والياء ألفاً ، نحو : يَقْلَى ؛ قيل : ولم يذكر غيره ذلك عن طيئ ، ولم يرد عنهم في يمشي ويرمي ونحوهما ، يمشي ويرمي ؛ ونص غيره على أن يقلَى شاذ ، والمشهور كسر عينه ؛ وكذلك شذَّ يحيياً<sup>(٣)</sup> ، والمشهور يحيي بالكسر ؛ وقال المصنف ، وقد ذكر مسألة : أبى يَأْبَى ، ما ألحق بيأبى كيحيا ويقلى ، وجه بأن الأصل : يحيي ويقلي ، بالكسر ، ففتحت العين ، فانقلبت الياء ألفاً ، وهي لغة طيئ ، ولم يحكم

(١) في سيبويه ٤ / ٥٢ ( ٢ / ٢٢٢ ) : وقد قال ناس من العرب : وجدَ يَجِدُ ، كأنهم حذفوها من يُوْجِدُ ؛ وهذا لا يكاد يوجد في الكلام .

(٢) ذكرت هذه العبارة ضمن المتن في العبارة السابقة في ( ز ) ولم يذكرها في ( غ ) ولم يمثل لها في النسختين .

(٣) جاءت المفتوحة كلها بالألف في النسخ الثلاث .

على يأبى بذلك ، إذ لم يسمع فيه الكسر ، كما سمع في ذينك واشتهر ، فجعل أصلاً ،  
وفرع عليه الفتح .

( والتزم الكسر أيضا في المضاعف اللام<sup>(١)</sup> ، غير المحفوظ ضمه ) - نحو : حنَّ  
يحنُّ ، وندَّ يندُّ ؛ ومما حفظ ضمه جوازاً : شبَّ الفرس يشبُّ ويشبُّ شباباً ، بكسر  
الشين ، وشبباً قص ولعب ؛

وحكى أبو زيد : يدبُّ بالضم ، وحكاه غيره بالكسر ؛ ومما حكى فيه الضم  
وجوباً : مرَّ يمرُّ ، وحلَّ يحلُّ<sup>(٢)</sup> .

( والضمُّ فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقياً ) - فالعين قام يقوم ،  
ورام يروم ؛ قال ابن عصفور : وشذَّ طاح يطيح ، وتاه يتيه ، في لغة من قال :  
ما أطوحه ، وما أتوهه ؛ ومن قال : ما أتيهه ، فيتية عنده على القياس ، وكذا  
من قال : ما أطيعه ، يطيح عنده على القياس ؛ واللام نحو : غزا يغزو ، ورنا  
يرنو .

وخرج بملقيّ : ماة ومحا ، قالوا : يموه ويماه ، ويمحو ويمحى ، بالضم  
والفتح في مضارع كل منها ؛ وقالوا أيضا : ييهه ويمحيه ؛ ويقال : ماهت البئر  
كثر ماؤها ، وماهت السفينة دخل فيها الماء .

( وفي المضاعف المتعدّي ) - نحو : ردَّ يرُدُّ ، وصبَّ يصبُّ .

( غير المحفوظ كسره ) - جوازاً ، ومنه : علَّ يعلُّ ويعِلُّ ، بالضم والكسر ،

(١) في ( ز ، غ ) : اللازم ، وهو سهو أو تحريف .

(٢) في ( د ) : حك يحك ، وفي ( غ ) : يجل ، بالجيم ، والمعروف في يحك الفتح والضم ،  
ولا يعرف فيها الكسر ، والمشهور في يجل الكسر ؛ وقال سيويه ٤ : ٣٦ ، ٣٧ ( ٣ : ٢٢٦ ) : واعلم أن  
ما كان من التضعيف من هذه الأشياء ، فإنه لا يكاد يكون فيه فعلت وفعل ، لأنهم قد يستقلون فعل  
والتضعيف ، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك ، وهو قولك : ذلَّ يذلُّ ذلاً وذلةً وذليل . . وقالوا : شحَّ  
يشحُّ . . وقالوا : ضننت ضناً . . وضننت ضنانه ، كرفقت رفقاً وسقيمت سقامة . .

من العلل وهو الشرب الثاني ؛ أو وجوباً ، وهو حرف واحد ، قالوا : حَبَّه يَجِبُّه ، بالكسر ؛ ولم يجيء في هذا الباب يفعل بالكسر إلاّ ومعه الضم ، إلاّ هذا الحرف ، فلم يجيء إلاّ بالكسر ، وبه قرأ أبو رجاء العطاردي : ﴿ يَجِبُّكُمْ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> .

( وفيما لغلبة المقابل ) - نحو : كاتبني فكتبته أكتبه ، وعالمني فعلمته أعلمه ؛ وهو مطرد في كل فعل ثلاثي متصرف تام ؛ بفتح الماضي وبضم المضارع .

( خالياً من مُلزم الكسر ) - احترز من واعدني فوعدته أعده ، فيجب كسر عين هذا المضارع ، وكذا أسيره من سار ، وأرميه من رمى .

( ولا تأثير لـحلقِيّ فيه ) - فيضم المضارع السالم من مُلزم الكسر وجوباً ، وإن كان حلقِيّ العين أو الفاء نحو : فاهمني ففهمته أفهمه ، وفاقهني ففقهته أفقهه .

( خلافاً للكسائيّ ) - في إجازته فتح عين المضارع لأجل حرف الحلق ، وجاء عن العرب الفتح في قولهم : شاعرنني فشعرته أشعره ، وواضأي فوضأته أوضؤه ؛ وجاء عنهم الكسر في : خاصمني فخصمته أخصمه ؛ والبصريون يلتزمون الضم<sup>(٢)</sup> ، فهذا نادر .

( وقد يجيء ذو الحلقِيّ غيره ) - أي غير الذي لغلبة المقابل .

( بكسرٍ ) - نحو : نزع ينزع ، وجاء يجيء .

( أو ضمٌّ ) - نحو : دخل يدخل ، وساء يسوء .

(١) آل عمران : ٣١ .

(٢) قال سيبويه ٤ / ٦٨ ( ٣ / ٢٣٩ ) : واعلم أن يفعل من هذا الباب - فاعلته - على مثال يخرج ، نحو : عازني فعزته أعزه ، وخاصمني فخصمته أخصمه - وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، إلاّ ما كان من الياء مثل رميت وبعث ، وما كان من باب وعد ، فإن ذلك لا يكون إلاّ على أفعله .



( أو بهما ) - أي بلغتين ، هما الفتح مع غيره ، نحو : منحه يمنحه ، أو ضم  
نحو : محاه يمحاه ويمحوه .

( أو مثلثاً ) - نحو : رجح يرجح ، بالضم والكسر والفتح ، وكذا ينبع  
مضارع نبع ، وأكثر النحويين يتلقى الفتح أو الكسر أو الضم من السماع ، وكذا  
اللغتان والثلاث ، وقال أكثر أهل اللغة : الفتح أكثر ، وإليه يرجع عند عدم  
السماع ؛ وهذا في غير ما للمغالبة ، وأما المغالبة فالضم فيه قياس ، كما تقدم ؛ ولم  
يذكر المصنف اسم فاعل فَعَلَ اكتفاء بما ذكره في باب اسم الفاعل .

( فصل ) : ( يُكسر ما قبل آخر المضارع ، إن كان ماضيه غير ثلاثي ، ولم  
يبدأ بتاء المطاوعة ) - نحو : يدحرج وينطلق ويستخرج ، وخرج بمضارع : تعلّم  
وتدحرج ونحوهما ، فإنه بالفتح نحو : يتعلّم ويتدحرج ؛ وسميت هذه التاء تاء  
المطاوعة ، لأن ما هي فيه يطاوع العاري منها .

( أو شبهها ) - نحو تكبر وتوانى .

( ويضم أوله إن كان ماضيه رباعياً ) - أي على أربعة أحرف ، ولو بزيادة  
نحو : أكرم يُكرم ، ودحرج يُدحرج .

( وإلّا فتح ) - أي وإن لم يكن الماضي رباعياً فتح أول المضارع نحو :  
ينطلق<sup>(١)</sup> ويستخرج .

( ويكسره غير الحجازيين ، ما لم يكن ياءً ، إن كسر ثاني الماضي ) -  
وكانت عين المضارع مفتوحة ، فيقولون : إعْلَمُ وتِعْلَمُ<sup>(٢)</sup> ، بكسر الهمزة والنون

(١) لم يذكر الثلاثي ، وهو يدخل في غير الرباعي نحو : يقرأ ويسعى .

(٢) سقطت من ( د ، ز ) .

والتاء ، ولا يفعلون ذلك في الياء ، وستأتي لغة من يكسرهما ، ولو كسرت عين المضارع فتحوا كالياء<sup>(١)</sup> نحو : أَحْسِبْ وَأرِث .

( أو زيد أوله تاءً معتادة ) - وهي تاء المطاوعة أو شبهها ، فيقولون : إِتَذَكَّرْ وَتِنَكَّرْ<sup>(٢)</sup> ، بالكسر في غير الياء . وأخرج بمعتادة المزيدة أول الماضي شذوذاً نحو : تَرَمَسَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى رَمَسَهُ ، أي ستره .

( أو همزة وصل ) - فيقولون : انطلق واستخرج ، بكسر الهمزة ، وكذا الباقي غير الياء . وأفهم كلامه أن الحجازيين يفتحون حروف المضارعة في هذا كله .

( ويكسرونه مطلقاً في مضارع أبي ) - أي الذين يكسرون غير الياء فيما سبق ، يكسرون ذلك والياء أيضاً في هذا ، فيقولون : يَبْبَى ، وكذا الباقي .

( وَوَجِلَ ، وَنَحْوَهُ ) - وهو ما فاءؤه واو ، ووزنه كوزنه ، وعين مضارعه مفتوحة<sup>(٣)</sup> ، نحو : وَجِعَ يَوْجَعُ ، فيكسرون حروف المضارعة كلها ، فتقلب الواو ياءً نحو : يَبْجَلُ وَيَبْجَعُ ؛ ومن العرب من يبذل الواو ياءً مع الفتح ، فيقولون : يَبْجَلُ ، وكذا الباقي .

( وربما حمل على تَعْلَمُ تَذْهَبُ وشبهه ) - قال الكسائي : سمعت بني دبير يقولون : أنت تلحن وتذهب ، لشبه المضارع من حيث فتح العين ، وإن اختلف وزن الماضي ؛ وأشدُّ من هذا قراءة ﴿ نَعْبُدُ ﴾<sup>(٤)</sup> بكسر النون .

(١) ياء يعلم وبحسب ويرث .

(٢) في ( غ ) : وتذكّر .

(٣) في ( ز ) : غير مفتوحة .

(٤) الفاتحة : هـ

( وعلى يئبى يئلم ) - فكسرت الياء في يئلم كما في يئبى ؛ وقرأ يحيى بن وثاب : ﴿ فَإِنَّهُمْ يئلمون كما تئلمون ﴾<sup>(١)</sup> .

( فصل ) : ( انفراد الرباعيّ بفعلل لازماً ) - كعربد .

( و متعدياً لمعانٍ كثيرة ) - كدحرج .

( وقد يصاغ من اسم رباعيّ لعمل بمسماه<sup>(٢)</sup> ) - نحو : قرمص القرموص حفره ، والقرموص واحد القراميص ، قال ابن السكيت : هي حفر صغار ، يستكن فيها الإنسان من البرد ، وهذا مثال عمل المسمى ، وأما العمل به فنحو : فرجن الدابة إذا حسها بالفرجون ، وهو المحسة ، فإن كان لفظ الكتاب : لعمل مسماه ، فالمثال الأول ، وإن كان لعمل بمسماه فالمثال الثاني ؛ ويجوز أن يرد عمل بمسماه إلى معنى عمل مسماه ، بجعل الباء للنظر فيه ، على تكلف فيه .

( أو لمحاكاته ) - نحو : عقرب الشيء لواه كالعقرب .

( أو لجعله في شيء ) - فلفل الطعام ، وعصفر الثوب .

( أو لإصابته ) - عرقبه أصاب عرقوبه .

( أو لإصابته به ) - عرجنه أصابه بالعرجون .

( أو لإظهاره ) - عسلجت الشجرة أخرجت عساليجها ؛ هذا ليس من تمثيل

المصنف .

( وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته ) - نحو : بسمل ، قال : بسم الله

الرحمن الرحيم ؛ وجعفل ، قال : جعلني الله فداك .

(١) النساء : ١٠٤

(٢) في ( ز ) : لعمل مسماه .

( فصل ) : ( من مثل المزيد فيه : أفعل ، وهو للتعدية ) - نحو :  
أخرجت زيدا وألبسته ثوباً ، وأعلمته عمراً قائماً .

( أو للكثرة ) - نحو : أظبي المكان كثر ظبائه ، وأذاب كثر ذئابه .

( أو للصيورة ) - أَعَدَّ البعير صار ذا غُدَّة ، وأجرب الرجل صار ذا جرب  
في إبله أو غمه .

( أو للإعانة ) - نحو : أرعيت فلانا وأقريته : أعنته على الرعي والقري .

( أو للتعريض ) - أبعث الشيء وأقتلته : عرَّضته للبيع والقتل .

( أو للسلب ) - نحو : أشكيتَه أزلت شكواه ؛ وذكر اللغويون أنه يكون  
للإحواج إلى الشيء ، وحكوا أنه يقال : أشكيتَه أحوجته للشكوى<sup>(١)</sup> .

( أو لإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ) - نحو : أحمدت فلانا وجدته محموداً ،  
وأبخلته وجدته بخيلاً .

( أو لجعله صاحبه بوجه ما ، وفي بعض النسخ : أو لجعل الشيء صاحب  
ما هو مشتق من اسمه ) - نحو : أنعلته جعلت له نعلًا ، وأقبرته جعلت له قبرًا .

( أو لبلوغ عدد ) - نحو : أعشرت الدراهم صارت عشرين ، وكذا إلى  
أتسعت صارت تسعين ، وأمأت وألّفت صارت مائة وألفًا .

( أو زمان ) - أصبحنا وأمسينا بلغنا الصباح والمساء .

( أو مكان ) - أشأم القوم وأيمينوا بلغوا الشام واليمن ، أو قصدوهما .

( أو لموافقة ثلاثي ) - أقاله البيع وقاله ، وأشغله الأمر وشغله .

---

(١) في ( ز ) : إلى الشكوى

( أو لإغناؤه عنه ) - أذنب أثم ، وأقسم حلف .

( أو لمطاوعة فعل ) - وهذا لم يذكره سيويوه ، وذكره ابن جني في الخصائص ، ومنه : كبيت الرجل أسقطته ، فأكبَّ سقط : وقشعت الرياح السحاب فرقته ، فأقشع تفرق .

( ومنها فَعَل ، وهو للتعدية ) - نحو : أدبت الصبيَّ وعلمته الخير والأدب ، أدب النفس والدرس ؛ يقال منه : أدب الرجلُ ، بالضم فهو أديب ، وأدبته فتأدب .

( وللتكثير ) - فتحت الأبواب .

( وللسلب ) - قرّدت البعيرَ ، وقذّيت عينه : أزلت القراد والأذى .

( وللتوجه ) - شرّق<sup>(١)</sup> وكوّف .

( ولجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه ) - أمرت زيدا جعلته أميراً ، وعدلته جعلته عدلاً .

( ولاختصار حكايته ) - نحو : أيّه وحمد أي قال : يا أيها والمحمد لله .

( وللواقفة تفعل ) - ولّى وتولّى وفكّر وتفكر .

( وفعل ) - نحو : بشرَ وبشّر ، يقال : بشرتُ الرجلَ أبشّره بالضم بشراً وبُشوراً من البشرى ، وكذلك الإخبار والتبشير ، ثلاث لغات .

( وللإغناء عنها ) - فعن تفعل قولهم : من دخل ظفّار حمراً ، أي تكلم بكلام حمير ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أي فليحمّر ؛ وعن فعل عرّد الرجل تعريداً فرّاً .

---

(١) توجه إلى الشرق وإلى الكوفة .

- ( ومنها تفَعَّل وهو لمطاوعة فَعَّل ) - أَدَّبَتِ الصَّبِيَّ فتَأَدَّب ، وعلمته فتعلَّم  
 ( وللتكلف ) - تشجَّع وتصبَّر تكلف ذلك .  
 ( وللتجنب ) - تأثَّم وتحرَّج ترك الإثم والحرج .  
 ( وللصيرورة ) - تأيَّمت المرأة صارت أيَّاً ، وتحجَّر الطينُ صار حجراً<sup>(١)</sup> .  
 ( وللتلبُّس بمسئى ما اشتق منه ) - تقمَّص وتقبَّأ لبس قيصاً وقباء .  
 ( وللعمل فيه ) - أي في مسئى ما اشتق منه نحو : تسحَّر وتعثَّى .  
 ( وللاِتِّخَاذ ) - تبنَّيت الصبيَّ اتخذه ابناً ، وتدبَّرت المكان اتخذه داراً .  
 ( وللواصله العمل في مهلة ) - نحو : تفهَّم وتبصَّر .  
 ( وللواقفة استفعل ) - نحو : تعجَّل الشيء استعجله ، وتغنَّى استغنى ، وفي  
 الخبر : « من لم يتغنَّ بالقرآن فليس منا »<sup>(٢)</sup> .  
 ( وموافقه المجرد ) - نحو : تعجَّب وعجب ، وتعذَّى الشيء وعدهاء جاوزه .  
 ( والإغناء عنه ) - نحو : تكلم وتصدَّر .  
 ( وعن فَعَّل ) - نحو : توَيَّل قال : يا وَيلاه ! . والمعروف في اختصار  
 الحكاية فَعَّل .  
 ( وللواقفته ) - تولَّى بمعنى ولى .

( ومنها : فاعلٌ ، لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما  
 معنىً ) - نحو : ضاربَ زيدَ عمراً ، فكل من الاسمين صالح لجعله فاعلاً لفظاً

(١) في ( د ، غ ) : صار كالحجر .

(٢) بمعنى يستغني : بخاري توحيد ٤٤ ، وأبو داود والترمذي / ٢٠ ، والدارمي صلاة / ١٧١

وفضائل القرآن / ٣٤ ، وابن حنبل / ١ / ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٩

ومفعولاً لفظاً ، مع أن كلاً منهما في المعنى فاعل مفعول ؛ قال المصنف : ولو أتبع المنصوب بمرفوع وبالعكس لجاز . انتهى . وهذا مخالف لقول البصريين وأكثر الكوفيين ، وإنما قال به ابن سعدان .

( ولو افقة أفعل ذي التعدية ) - نحو : عاليت رحلي على الناقة وأعليته ؛ وجاء أيضاً في اللزوم ، قالوا : شارفت البلاد وأشرفت عليها .

( والمجرّد ) - جاوزت الشيء وجزته ، وواعدت زيداً ووعدته .

( وللإغناء عنها ) - فعن أفعل : راءه أراه غير ما يقصده ، وعن فعل : قاسى وبارك الله فيه .

( ومنها : تفاعل ، للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنيّ ) - نحو : تضارب زيدٌ وعمرٌ .

( ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً ) - نحو : تغافل زيدٌ وتجاهل .

( ولطواوعة فاعل الموافق أفعل ) - نحو : باعدته فتباعد ، وضاعفت الحساب فتضاعف .

( ولو افقة المجرّد ) - نحو : تعالى : علا ، وتوانى : ونى .

( والإغناء عنه ) - نحو : تشاءب<sup>(١)</sup> .

( وإن تعدى تفاعل أو تفعّل ، دون التاء ، إلى مفعولين ، تعدى بها إلى واحدٍ ) - نحو : نازعته الحديث ، فتقول : تنازعنا الحديث ، ونحو : علمته الرماية فتعلمها

---

(١) في ( د ) : تمارى .

( وإلّا لزم ) - نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، وأدبت الصبيّ ، فتقول : تضارب زيدٌ وعمرو ، وتأدب الصبيّ .

( ومنها : افتعل ، وهو للاختاذ ) - نحو : أطبخ واشتوى : اتخذ لنفسه طبيخاً وشواءً .

( وللتسبّب ) - نحو : اعتمل واكتسب ، إذا تسبب في العمل والكسب ؛ وقالوا إنه يدل على الكثرة .

وقال المبرد : اقتدر أكثر من قدر ، وكذا قال ابن جني في ﴿ ﴾ وعليها ما اكتسبت ﴿ ﴾<sup>(١)</sup> لأن كسب السيئات أكثر .

( ولفعل الفاعل بنفسه ) - نحو : اكتحل وأدهن .

( وللتخيير )<sup>(٢)</sup> - اصطفى وانتقى .

( ولطباوعة أفعل ) - نحو : أوقدت النار فاتقدت ، وأضرمتها فاضطرت<sup>(٣)</sup> .

( ولموافقة تفاعل ) - نحو : اقتتلوا واطعنوا .

( وتفعّل ) - نحو : ابتسم : تبسم ، واعتدى : تعدّى .

( واستفعل ) - نحو : ارتاح : استراح ، واعتصم : استعصم .

( والمجرد ) - فلا يزيد عليه شيئاً ، نحو : قرأ السورة واقرأها ، وحكى الأصمعيّ : حمل واحتمل .

( والإغناء عنه ) - نحو : التجأ الرجل .

(١) البقرة : ٢٨٦

(٢) في ( ز ) : وللتخيير .

(٣) مثل في ( د ) : نحو : أعلقته فاعلق ، وأشفقته فاشتفق



( ومنها : انفعل ، لمطاوعة فَعَلَ علاجاً ) - نحو : قَسَمْتَهُ فانقسم ، وكشفتَهُ فانكشفت ، فإن لم يدل على علاج ، لم يُصَغَ منه انفعل ، لا يقال : عرفته فانعرف ، ولا سمعته فانسمع ؛ وكذا لو دَلَّ على معالجة ، ولم يكن ثلاثياً ، فلا يقال : أكلمته فانكلم .

( وقد يطاوع أفعال ) - نحو : أغلقتُهُ فانغلق ، وأزعجته فانزعج ، وهو شاذ ، ويحتمل كون انغلق على لغة من قال : غلَّقتُ .

( وقد يشارك المجرد ) - نحو : انطفأت النار وطفئت .

( وقد يغني عنه ) - نحو : انطلق بمعنى ذهب ، وانزرب في الزريبة دخلها .

( وعن أفعال ) - نحو : انجزأتى الحجاز .

( ويغني عنه ) - نحو : أي عن أفعال .

( افتعل فيما فاؤه لام ) - نحو : لويته فالتوى ، ولفقته<sup>(١)</sup> فالتفَّ .

( أورا ) - نحو : ردعته فارتدع ، ورفعته فارتفع .

( أو واو ) - نحو : وصلته فاتصل ، ووضعته فاتضع .

( أو ميم ) - نحو : ميزته فامتاز ، ومحوته فامتحى ، وندرانماز وانمحي ، ومددته فامتد ، وملأته فامتلاً .

( أو نون ) - نحو : نقلته فانقل ، ونفيتها فانفتى .

( وقد يشاركه فيما ليس كذلك ) - : أي فيما لم تكن فاؤه شيئاً مما ذكر نحو :

شويت اللحم فاشتوى وانشوى ، وحجبت زيدا فاحتجب وانحجب .

---

(١) في ( د ) : ولفقته فالتفق .

( ويغني عنه ) - : أي يغني افتعل عن انفعل فيما ليس كذلك ، نحو : سترته فاستتر ، وشدده فاشدد .

( ومنها : استفعل للطلب ) - نحو : استغفر واستعان .

( وللتحول ) - نحو : استنوق الجمل ، واستحجر الطين .

( وللاحتاذ ) - نحو : استعبد عبداً ، واستأبى أباً .

( ولإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ) - نحو : استعظمته واستصغرته .

( أو لعدّه كذلك ) - كالمثالين فيما يعدّه عظيماً أو صغيراً ، وكذلك استكثرته واستقللته لما يجده كذلك أو يعدّه .

( ولمطاوعة أفعل ) - نحو : أراحه فاستراح ، وأحكمه فاستحكم .

( ولموافقته ) - نحو : استعجله وأعجله ، واستبّل من المرض وأبّل .

( وموافقة تفعل ) - نحو : استمتع وتمتّع ، واستكبر وتكبّر .

( واقفعل ) - نحو : استعصم واعتصم ، واستعذر واعتذر .

( والمجرّد ) - نحو : استغنى وغني ، واستبان وبان .

( والإغناء عنه ) - نحو : استنكف واستأثر .

( وعن فعّل ) - نحو : استرجع قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، والأصل : رجّع ، كسبّح قال : سبحان الله .

( ومنها للألوان : افعلّ ) - وأصله : افعلّل بدليل : احمررت واحمررتنا واحمررن .

( غير مضاعف العين ) - كاحمروا<sup>(١)</sup> واسودوا ، بخلاف أحَمَّ ، وهو الأسود ، يقال : رجل أحَمُّ بين الحمَم ، فلا يقال : أحَمَم ، لما فيه من الثقل .

( ولا معتل اللام ) - كألَمى ، وهو من اللَّمى ، سمره في الشفة تستحسن ، يقال : رجل ألمى ، وامرأة لمياء .

( دون شذوذ ) - كقولهم : احووى من الحوَّة ، وهي كما قال الأصمعيّ : حمرة تضرب إلى السواد ، وأشد منه قولهم : ارعوى عن القبيح ، أي انكفأ ، لاعتلال لامه ، وكونه لغير لون ولا عيبٍ حسيّ ، ووزنها : افعلّل ، وترك الإدغام لسكون الآخر .

( وقد تلي عينه ألف ) - نحو : احمازّ واصفازّ ، وسمع في احووى احواوى ، وذكرها الأصمعيّ .

( وقد يدل بحاليه ) - أي بغير ألف وبها .

( على عيب حسيّ ) - نحو : اعورّ واعوازّ ، واحولّ واحوالّ .

( وزبما طاوع فعل ) - قالوا : رعوتّه فارعوى ، أي كيففته فانكفأ ، وكلام ابن جني وابن عصفور والمصنف على أن وزن هذا ونحوه أفعلّ ، والمقصود الوزن الذي يستحقه هذا البناء ، لو لا مانع الإدغام ، وهو السكون ، كما تقدّم ، وإذا أردت زنة اللفظ بحاله قلت : افعلّل ، وعلى ذلك جرى بعضهم .

( وقد يدلان على غير لون وعيب ) - نحو قولهم : ارقدّ أي أسرع ، وسبق ذكر ارعوى ومثله اقتصوى أي خدم ، وقالوا : اشعارّ الرأس أي تفرق شعره .

( وإفهامُ العُروض مع الألف كثير ، وبدونها قليل ) - فتكثير العُروض مع

---

(١) في ( د ، غ ) : احمرّ واسودّ .

الألف ، واللزوم مع سقوطها ، ومن اللزوم مع الألف : ﴿ مدهامتان ﴾<sup>(١)</sup> ، ومن العروض بدونها : اصفراً وجلاً ، واحمرّاً خجلاً ، ومنه قراءة ابن عامر : ﴿ تَزَوَّرُ عن كهفهم ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن عصفور : افعلاً مقصور من افعال ، ومعناه كعناه ، بدليل أن ما من شيء يقال بالألف إلا يقال بدونها ، لكن قد يكثر أحدهما في لفظ ويقبل في الآخر ، فكثرة افعلاً كاحمرّاً واخضرّاً ، وكثرة افعالاً كاشهاباً وادهاماً ، ولم يسمع في : ارقدّاً وارعوى واقتوى إلا أفعلاً ، قال : ويجوز في القياس افعالاً ، وما ذكر من القصر هو قول الخليل<sup>(٣)</sup> .

( ومنها : افعول للمبالغة ) - نحو : اعشوب المكان كثر عشبه ، واخشوشن الشيء عظمت خشونته .

( وللصيورة ) - نحو : احلولى الشيء صار حلواً ، واحقوقف الرمل والهلال صار أعوج .

( وقد يوافق استفعل ) - قالوا : احلوليت الشيء أي استحليته بمعنى وجدته حلواً ، ومنه :

٥٥٦ - فلو كنت تُعطي حين تُسألُ سامحتُ لك النفسُ واحلولاك كلُّ خليل<sup>(٤)</sup>

واستعمال احلولى لازماً بمعنى الصيرورة أكثر .

(١) الرحمن : ٦٤

(٢) الكهف : ١٧

(٣) في المنصف ١ / ٨٠ : قال أبو الفتح : اعلم أن افعَلتُ إنما هي مقصورة من افعالتُ ، لطول الكلمة ، ومعناها كعناها .

(٤) في ( د ، ز ) : لو كنت تعطي ، وفي ( غ ) : ولو كنت . . وفي المنصف ١ / ٨٢ : وقرأت أو سمعت يقرأ على ابن مِقْسَم ، عن ثعلب :

فلو كنت تُعطي حين تُسألُ سامحتُ لك النفسُ واحلولاك كلُّ خليل جاء به ابن جنى شاهداً على مجيء افعول متعدياً ، والشاهد هنا على موافقته استفعل .

( ويطاوع فَعَلَ ) - نحو : ثنيتَه فاثنَوْنِي ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ تَثْنُوْنِي ﴾ (١) صدورهم ﴿

( وافعولٌ بناءً مقتضب ) - والمقتضب ما كان على مثال لم يُسبق بآخر أصل له أو كالأصل ، مع الخلو من حرف زيدَ لمعنى أو إلحاق ، ومنه : اعلوْطَ بغيره اعلوْطاً إذا تعلق بعنقه وعلاه .

( وكذا ما ندر من افعولٌ وافعيلٌ ) - نحو : اغتوَجَجَ البعيرُ أسرع ، واهبيجَ الرجل تكبر ، وأغفلها سيويه ، قال بعض النحويين : ولم يذكرهما أحد إلا صاحب العين (٢) ، فلا يلتفت إليهما .

( وأما فَعْوَعَلَ ) - كحوقَلَ الشيخ كبر وفتَر عن الجماع .

( وَفَعُولٌ ) - كجَهْوَر رفع صوته بالقول .

( وَفَعَّلَ ذُو الزيادة ) - كجلبَب .

( وَفَيْعَلٌ ) - كبيْطِر .

( وَفَعِيلٌ ) - كعزْيط .

( وَفَعْلَى ) - كسلَقَى .

( فلحقات بفعل ) - وهي ستة أوزان ، وأغفل سيويه فَعِيلٌ .

( وإلحاق ما سواها به نادر ) - كالإلحاق ببناء متقدمة كترْمَسَ بمعنى رَمَسَ ،

أو همزة متوسطة كتأبَل القِدْرَ بمعنى تَبَّلها ، أو نون متأخرة كقطرنَ البعيرَ .

---

(١) هود : ٥ : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾

(٢) الخليل بن أحمد

( وتراد التاء قبل متعدّياتها للإلحاق بتفعلل ) - نحو قولهم : تجلببت المرأة لبست جلبابها ، للإلحاق بتسرّبل لبس سربالاً .

( وهو ) - أي تفعلل .

( وأفعلل ) - نحو : أحرّ نجم .

( لمطاوعة فَعْلَلْ تحقيقاً ) - نحو : سربلته فتسرّبل ، وحرّجت الإبل جمعتها فأحرّجتها اجتمعت .

( أو تقديرًا ) - نحو : تبختر وأبرّشق بمعنى انبسط فرحاً ؛ وبختر وبرّشق مهملان .

( وألحق بأفعلل أفعللى ) - نحو : أسلّنتى<sup>(١)</sup> ، ومذهب سيويّه عدم تعدي هذا البناء ، وقال ابن جني : قد يتعدّى ، ومنه :

٥٥٧ - قد جعل النعاسُ يغرّنديني أدفعه عني ويسرّنديني<sup>(٢)</sup>

قال الزبيدي : أحسبه مصنوعاً ؛ والاغرنداء والاسرنداء الغلبة<sup>(٣)</sup> .

( وأفعلل الزائد الآخر ) - نحو : أقعنسس<sup>(٤)</sup> .

( وإلحاق ما سواهما به نادر ) - نحو : أحوّصل الطائر ؛ قال بعض

---

(١) قال الأشموني في ٢ / ٨٨ : واسلّنتى الرجل إذا نام على ظهره .

(٢) في الأشموني ٢ / ٨٨ : وأفعللى ، وقد جاء منه المتعدي نحو اسرندى واغرندى أي علا ، وركب في قول الراجز :

قد جعل النعاس يسرنديني أدفعه عني ويغرنديني

(٣) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٢ / ٨٨ : قوله : واغرندى ، بالغين المعجمة ، مرادف

اسرندى ، كما في المغني ، فقول الشارح : أي علا وركب ، راجعان لكل منهما .

(٤) قال الأشموني ٢ / ٨٨ : يقال : أقعنسس البعير إذا امتنع من الاتقياد .

النحويين : ولم يذكره إلا صاحب العين ، واحْبُنْطَى<sup>(١)</sup> يحتمل كون الهمزة فيه بدل ألف الإلحاق ، فيكون افعلنى ، فالمعروف فيه احبنتى .

( وافعلل بناءً مقتضب ) - نحو : اقشعرَّ واطمأنَّ .

( وقد يطاوع فَعْلَلْ ) - نحو : طمأنته فاطمأنَّ ؛ ومذهب سيبويه أن الهمزة مقدمة في هذه الكلمة على الميم ، كما في طامن فاطمأن ، مقلوب ، وعكس الجرمي ، لأن أكثر تصرف الكلمة على تقديم الميم .

( والإلحاق به نادر ) - كقولهم : ابيضضَّ .

( فصل<sup>(٢)</sup> ) : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل ، إلا أفعال<sup>(٣)</sup> وافعال<sup>(٤)</sup> وافعلل<sup>(٥)</sup> ، وما طاوع متعدياً لواحد<sup>(٦)</sup> ، أو ألحق بما لا يتعدى<sup>(٧)</sup> ، وربما عُدِّي افعلل وافعلنى<sup>(٨)</sup> ، وهمزة غير أفعال من المهموز الأول همزة وصل .

---

(١) قال الأشموني في منهج السالك ٢ / ٤٦٣ : وافعللاً نحو : احبناً لغة في احبنتى إذا نام على

بطنه .

(٢) هذا الفصل ذكر في بعض نسخ التسهيل ، وسقط من بعضها ، واستدرك في هامش بعض

النسخ ، مع القول بأنه لم يثبت في النسخة التي سودها المصنف ، ولم يذكر في نسخ التحقيق .

(٣) كاحرَّ .

(٤) كاليأض .

(٥) كاطمأنَّ .

(٦) كامتدَّ مطاوعاً لمدَّه فامتدَّ .

(٧) كاطمأنَّ واقشعرَّ ، وما ألحق بها وهو أفوعلَّ نحو : اكوهذَّ الفرخ إذا ارتعد .

(٨) قال ابن جني في المنصف ١ / ٨٦ : ولا يكون افعللَّت متعدياً أبداً ، لأنه نظير : انفعلت ، ألا

ترى أن فيه نوناً وهمزة وصل ، كما أن انفعلت كذلك .

قال : وافعلليت على ضربين : متعدِّ ، وغير متعدِّ ، فالتعدي نحو قول الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني

وغير التعدي نحو قولهم : احرنَّبني الديك ، إذا انتفش للقتال .

( فصل <sup>(١)</sup> ) : يقال للمعتل الفاء مثال <sup>(٢)</sup> ، وللمعتل العين أجوف <sup>(٣)</sup> ،  
وللمعتل اللام ناقص <sup>(٤)</sup> ، وللمتضمن أصلين معتلّين ، أو معتلا ومضاعفا لفيف ،  
فإن اتصل المعتلان كهوى فمقرون ، وإن انفصلا كوقى ففروق .

( فصل ) : ( صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف  
أوله ) - نحو : عِدْ وَسَلْ وَقَمْ وَرِدْ وَدَحْرَجْ وضارب .

( فإن لم يكن من أفعال ، وسكن تالي حرف المضارعة لفظاً ، أولي همزة  
الوصل ) - نحو : اسْتَمِعْ وانطَلِقْ واستخرِجْ واحْبَنْطِ ؛ وخرج بقوله : لفظاً ، ما  
سكن تقديراً نحو : يقوم ويردّ .

( وإن كان من أفعال افتتح بهمزته مطلقاً ) - نحو : أكرمُ وأقمُ وأعدُ .



---

(١) هذا الفصل ذكر في بعض نسخ التسهيل ، وسقط من بعضها ، واستدرك في هامش بعض  
النسخ ، مع القول بأنه لم يثبت في النسخة التي سودها المصنف ، ولم يذكر في نسخ التحقيق .

(٢) كوعد .

(٣) كقال .

(٤) كسمى .



## ٥٦ - باب همزة الوصل

قيل : وضعت أولاً همزة ، وقيل : يحتمل كون أصلها ألفاً ، وصارت همزة للحركة ؛ والأول لابن جني ؛ واختلف أيضاً ، فقيل : اجتلبت متحركة ، وقيل : ساكنة ثم حُركت .

( وهي البدوء بها في الأفعال الماضية ) - أخرج المضارع ، فهمزته للقطع .

( الخماسية والسداسية ومصادرهما والأمر منها ) - نحو : انطلق انطلاقاً وانطلق ، واستخرج استخراجاً واستخرج ، وخرج الرباعيُّ على أفعل كأكرم ، وفاعلٌ مفتتحاً بهمزة ، كأخذ ماضي يؤخذ ، والثلاثيُّ المفتتح بها كأخذ .

( ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله ) - كاضرب واقتل واذهب ؛ وخرج الساكنُ تقديراً نحو : يقوم .

( وفي ابن واثنين وامرئ وإنائها ) - وهي ابنة واثنان وامرأة .

( واسم واست وابنم ) - وكذا التثنية كاستين واستين وابنين ؛ ويقال : سةً بحذف العين ، وستٌ بحذف اللام<sup>(١)</sup> ، وفي الخبر : العينان وكاء السّته ، ووكاء الست - روايتان .

( وايمين المخصوص بالقسم<sup>(٢)</sup> ) - فهو مفرد ، وهمزته وصل ، وقيل : جمع يمين ، وهمزته قطع جزماً .

---

(١) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٢٧٥ : وأما است فأصله سة لقولهم : سته وأستاه ، وزيدٌ أستة من عمرو ، حذف اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وحيء بالهمزة لما ذكر ؛ وفيه لغتان أخريان : سة بحذف العين ، فوزنه : فلٌ ، وستٌ بحذف اللام فوزنه : فَع .

(٢) وقال الأشموني ٤ / ٢٧٦ : وأما أيمين المخصوص بالقسم ، فألفه للوصل عند البصريين ، وللقطع

( والمبدوء بها ال ) - للتعريف كالرجل ، أو زائدة نحو : ادخلوا الأول فالأول ، أو موصولة نحو : الضارب ؛ وقال ابن كيسان : الهمزة للقطع ، وحذفت تخفيفاً .

( وتفتح مع هذين ) - أي مع أيمن المذكورة وآل ، وكذا مع أم بدل آل .

( وتضم مع غيرها ، قبل ضمة أصلية موجودة ) - نحو : أخرج ، وكذا مع الماضي المبني للمفعول نحو : أنطلقَ واستخرجَ .

( أو مقدرة ) - نحو : أدعي يا هند ، بضم الهمزة ، الأصل : أدعوي ، استثقلت الكسرة فنقلت ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

( وتُشَمُّ قبل المشمة ) - نحو : اختيرَ وأنقيدَ ، فتشَمُّ الهمزة ضمّاً ، على لغة من يُشَمُّ كما في قيل .

( وتكسرُ فيما سوى ذلك ) - وهو الأفعال الخماسية والسداسية مبنية للفاعل ، والأمر منها والمصدر ، وكذا الأمر من يضرب ويذهب ويعلم ، وما عدا أيمن من تلك الأسماء .

( وقد تكسر في أيمن ) - أي المذكور ، وهو المخصوص بالقسم .

( وربما كُسرَت قبل الضمة الأصلية ) - حكى ابن جني أن من العرب من يكسر الهمزة من : اقتل واخرج ونحوهما ، قال : على الأصل ، ولا يتبع ، وهي لغة شاذة ، وشبهه<sup>(١)</sup> بقول من قال : اصْبِعْ بكسر الهمزة وضم الباء .

عند الكوفيين ، لأنه عندهم جمع عيين ، وعند سيبويه اسم مفرد من العين وهو البركة ، فلما حذفت نونه فقيل : أيم الله ، أعضوه الهمزة في أوله ، ولم يحذفها لما أعادوا النون ، لأنها بصدد الحذف كما قيل في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة ، جمعها الناظم في قوله :

همزَ أيم وأيمن فافتح واكسر أوأمِ قلْ أو قلْ مر أو من بالتثليث قد شكلا

(١) في ( د ) : وشبهه قول من قال ... وفي ( ز ) : وشبهه من يقول ..

( وأصلها الكسر على الأصح ) - لتقل الضم ، وإلباس الفتح ، فلو قيل :  
أصطفى في الخبر بالفتح البس بالاستفهام .

( فصل ) : ( لا تثبت همزة الوصل غير مبدوءٍ بها إلا في ضرورة ) - نحو :

٥٥٨ - إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه بنثٌ وتكثير الحـديث قمين<sup>(١)</sup>

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات ، نحو :

٥٥٩ - لا نسبَ اليومَ ولا خلعةً اتسع الخرق على الراقع<sup>(٢)</sup>

( ما لم تكن مفتوحةً تلي همزة استفهام ، فتبدل ألفاً ) - نحو : ﴿ قل  
الذّكرين ﴾<sup>(٣)</sup> .

( أو تسهل ) - نحو :

مكرر ٤٣٤ أم الخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني؟<sup>(٤)</sup>

(١) في الدرر ٢ / ٢٣٧ : استشهد به على أن همزة الوصل لا تثبت في غير الابتداء إلا ضرورة ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : مثال ثبوتها غير مبدوء بها في الضرورة قول الشاعر : إذا جاوز الإثنين ... البيت ، شبه قطعها حشواً في الضرورة بكونها مبتدأً بها .. وروي : وإنشاء بدل وتكثير ، وقين أي جدير وحري ، وبنث ، بالباء الجارة وفتح النون وبتشديد الثاء المثلثة ، من نث الحديث ينثه بالضم نثاً إذا أفشاه . والبيت من قصيدة لقيس بن الخطم الأوسي - ديوانه / ١٠٥ .

(٢) جاء به سيبويه ٢ / ٢٨٥ ( ١ / ٢٤٩ ) ، وفي الدرر ٢ / ١٩٨ ، وفي الأشموني مع الصبان ٢ / ٩ شاهداً على نصب ولا خلعة عطفاً على محل اسم لا السابقة .. والشاهد هنا قطع همزة الوصل في أول الشطر الثاني في قوله : اتسع الخرق .. وروي :

إتسع الفتق على الراقع .

والبيت رواه سيبويه لأنس بن العباس بن مرادس السلمي ، وقيل : لأبي عامر جد العباس بن مرادس ؛ ونسب عجز البيت مع صدر آخر في المؤلف ٩٢ إلى ابن حمام الأزدي .

(٣) الأنعام : ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٤) البيت للمثقب العبدى ، قال في المفضليات ٥٧٤ : واسمه عائذ بن محصن بن ثعلبة ... قال : ويروى : أم الشر الذي لا يأتيني ، أي لا يألو في طلبي ، والشاهد تسهيل همزة الوصل في أول البيت .

والأول هو المشهور ، ولم يحذف لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر .

( وثبوتها قبل حرف التعريف المحرَّك<sup>(١)</sup> بحركة منقولة راجح ) - فإذا نقلت حركة الهمزة في الأحمر إلى اللام ، فمن العرب من يرى التحريك عارضاً ، فيبقى همزة الوصل<sup>(٢)</sup> ، فيقول : لَحْمُرُ جاء<sup>(٣)</sup> ، ومنهم من يعتد بالحركة العارضة فيحذفها ، فيقول : لَحْمُرُ جاء ، والأول أجود ، وبه قرأ القراء في الأشهر .

( وتغني عنها في غيره ) - أي وتغني عن الهمزة الحركة المنقولة في غير حرف التعريف ، ففي : إِنَّا ثَوْبَك ، أي أصلحه ، إذا نقلت حركة الهمزة للنون وحذفتها ، تحذف همزة الوصل فتقول : نَ ثَوْبَك<sup>(٣)</sup> ، واستغني عن الهمزة هنا ، كما استغني في الإدغام فليل في : اردد : رُدَّ .

( وشدَّ في : سَلْ : اسَلْ ) - حكاه الأخفش ، وقال ابن جنِّي : من العرب من يقول : اقْتلوا ، يُدخل همزة الوصل ، لأن الحركة عارضة . انتهى ؛ وحكى قطرب : أَرَدَّ وَأَشَدَّ ، فأثبتوها مع الإدغام .

( وإن اتصل بالمضومة ساكن صحيح ، أو جارٍ مجراه ، جاز كسره وضّمه ) -  
فالساكن الصحيح نحو : ﴿ ولقد استهزئ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ قُلِ انظروا ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ والجارى مجراه نحو : ﴿ أو انقص منه ﴾<sup>(٦)</sup> قرئ في السبعة بضم الدال واللام والواو

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) سقطتا من ( د ) .

(٣) في ( د ) : نَه .

(٤) الأنعام : ١٠ ، والزعد : ٣٢ ، والأنبياء : ٤١ .

(٥) يونس : ١٠١ : ﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ .

(٦) المزمل : ٣ : ﴿ نصفه أو انقص منه قليلاً ﴾ .

وكسرها ؛ وحكم ما لا يثبت في الخط كذلك ، وهو التنوين نحو : ﴿ فتَيْلاً  
أَنْظِرْ ﴾<sup>(١)</sup> ، قرئ بضم التنوين وكسره<sup>(٢)</sup> .



- 
- (١) النساء : ٤٩ ، ٥٠ : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا . انظر كيف يفترون على الله الكذب ﴾ .
- (٢) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٧٨ - لخص الأشموني حالات حركة همزة الوصل في الخاتمة ، قال :  
اعلم أن لهمزة الوصل ، بالنسبة إلى حركتها سبع حالات :
- وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها آل .
- ووجوب الضم ، وذلك في نحو : أَنْطَلِقْ واستخرج ، مبنيين للمفعول ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين  
نحو : أَقْتَلْ واكْتَبْ ، بخلاف : امشوا وامضوا .
- ورجحان الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو : اغزى ، قاله ابن  
الناظم ؛ وفي تكلمة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة ، وإخلاء ضمة الهمزة ، وفي التسهيل أن  
همزة الوصل تشم قبل الضم المشم .
- ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في إيمان وإيم .
- ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة اسم .
- وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو : اختار وانتقاد ، مبنيين للمفعول .
- ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي ، وهو الأصل .

## ٥٧ - باب مصادر الفعل الثلاثي

( منها : الثلاثيُّ ، محرَّكُ الفاءِ بالثلاث ، مفتوحِ العين ، مجرداً ) - كَفَرَحَ  
وَعَلَّظَ وَهَدَى .

( أو ذا ألفٍ بعدها ) - كَصَلَّاحٍ وَجَبَّاحٍ وَنُبَّاحٍ .

( مُدَكَّرٌ ) - كَالْمَثَلِ .

( أو مؤنثاً بالتاء ) - كَجَنَابَةٍ وَخِطَابَةٍ وَدُعَابَةٍ .

( أو ساكنِ العينِ مجرداً ) - نحو : صَبْرٌ وَذِكْرٌ وَشُكْرٌ .

( أو مؤنثاً بالتاء<sup>(١)</sup> ) - : كَرَحْمَةٍ وَسِدْرَةٍ<sup>(٢)</sup> وَقُدْرَةٍ .

( أو الألفِ المقصورة ) - كَدَعْوَى وَذِكْرَى وَرُجْعَى .

( أو مزايديداً آخره ألف ونون ) - نحو : لَيَّانٌ وَشَنَانٌ ، ولم يجئ من فَعْلَانِ

غَيْرُهُمَا ، ونحو : إِتْيَانٌ وَغُفْرَانٌ .

( ومنها : فَعْلَانِ ) - كَجَوْلَانِ .

( وَفَعِيلِ ) - نحو : كَذِبٌ .

( وَفَعْلَةٍ ) - كَسَرِقَةٍ .

( وَفَعِيلِ ) - كَذَمِيلِ .

(١) سقطت من ( ز ) .

(٢) في ( د ) : وَنَشْدَةٍ .

- ( وَفُعَيْلَة ) - كَنِيمَة .  
 ( وَفُعُول ) - كَحْلُول .  
 ( وَفُعُولَة ) - كَسُهُولَة .  
 ( وَفُعُول ) - كَقَبُول .  
 ( وَفُعُولِيَّة ) - كَخُصُوصِيَّة <sup>(١)</sup> .  
 ( وَفُعُولِيَّة ) - كَحُفْرِيَّة .  
 ( وَفُعُل ) - كَحُلْم .  
 ( وَفُعَالِيَّة ) - كَرَاهِيَّة .  
 ( وَفُعَلَّل ) - كَسُودَّد .  
 ( وَفِعُودَة ) - كَيُنُونَة .  
 ( وَفِعُودِيَّة ) - كَيُعُودِيَّة .  
 ( وَفَعَلَى ) - كَجَمَزَى .  
 ( وَفَعَلَى ) - كَهَلَكَى <sup>(٢)</sup> .  
 ( وَفُعَلَاء ) - كَخِيَلَاء <sup>(٣)</sup> .

(١) في ( ز ، غ ) وزن واحد بفتح الفاء ، ومثل لها بخصوصية ، وفي النسخة المحققة من التسهيل وزنان بفتح الفاء وضما ، وكذا في ( د ) وزنان ، مثل لها بخصوصية ، بفتح الحاء وضما .  
 (٢) في هذا الوزن اضطراب بالنسخ ، فجاء فعلى بالألف في بعضها ، وجاء هلكى بالألف في بعضها .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل ثلاثة أوزان : فَعَلَاء وَفُعَلَاء وَفِعَلَاء ، وفي ( ز ) : وَفُعَلَاء كَهَلَكَى ، وَفُعَلَاء كَخِيَلَاء ، وفي ( د ، غ ) : وَفَعَلَى كَهَلَكَا ، وَفُعَلَاء كَخِيَلَاء ، وَفِعَلَاء كَخِيَلَاء ، فلعلها بالحاء المهملة .

( ومفعولاء ) - كخلوفااء .

( وفِعِلَى ) - كخِصِيصَى .

( وفِعِيلاء ) - كهجِّيراء .

( وإفِعِيلى ) - إهجيرى .

( وإفِعِيلاء ) - إهجيراء .

( وفُعَلَّة ) - عُبَّة .

( وفُعُلَى ) - عُبَى .

( وفِعُلَى ) - دَقَقَى<sup>(١)</sup> .

( وفَعُولت ) - رَعْبوت .

( وفُعُلُنِيَّة ) - سَحَفْنِيَّة مصدر سَحَفَ رَأْسَهُ حلقه .

( وفَعَالَة ) - زَعَاة .

( وفِعِلَان ) - عِرْفَان .

( وفَعُول ) - صِيُور .

( وتَفَعِلَة ) - تَجِلَّة .

( وتَفَعُلَة ) - تَهْلُكَة .

( ومَفْعَل ، مَثَلتَ العَيْنَ مَجْرَدًا ) - مَذْهَب ، وَمَرَجِع ، وَمَهْلِك ، وَسَمِعَ فِيهِ

الثلاث .

---

(١) زاد في النسخة المحققة من التسهيل : وفِعِلَى .



- ( وبالتاء ) - مَقْدَرَةٌ ، سَمِعَ فِيهِ الثَّلَاثُ <sup>(١)</sup> .
- ( ومفعول ) - كَمَجْلُودٍ <sup>(٢)</sup> .
- ( ومفعولة <sup>(٣)</sup> ) - كَأُوْيَةٍ .
- ( وفاعل ) - فَالِحٌ .
- ( وفاعلة ) - لِأَغِيَةٍ .
- ( والغالب أن يعنى بفعالة وبمفعولة المعاني الثابتة كالفظانة والبلادة ، والسهولة والصعوبة ؛ وبفعالة الحرف وشبهها ) - كالحياطة والنجارة ، والمراد بشبهها الولايات كالإمارة والوزارة .
- ( وبفعال ما فيه تَأَبُّ ) - نَحْوُ : الشَّرَاءِ وَالْجِإْحِ .
- ( وبفعال الأدوية ) - كَالزَّكَامِ وَالصَّدَاعِ .
- ( والأصوات ) - كَالنَّبَاحِ وَالنَّعَاقِ .
- ( وبفَعِيلِ الأصوات وضروب السير ) - كَالصَّهِيلِ وَالنَّهِيْقِ وَالزَّمِيْلِ وَالذَّبِيْبِ .

- ( وبفَعْلَانِ ما فيه تَقْلِبٌ ) - كَطَوْفَانٍ وَجَوْلَانِ .
- ( وبفَعْلِ الأَعْرَاضِ ) - كَفَرَحٍ وَحَزَنِ .
- ( وبفَعْلَةِ الأَلْوَانِ ) - كَحُمْرَةٍ وَصُفْرَةٍ .

(١) في ( د ) : كسعاء ومحمدة ومهلكة .

(٢) من جَلَدٌ ككَرْمِ جِلَادَةٍ وَجِلُودَةٍ وَجِلْدًا وَمَجْلُودًا - القاموس المحيط .

(٣) لم يذكر هذا الوزن في ( د ، ز ) وذكر في ( غ ) ولم يمثل له ، وذكر في بعض نسخ التسهيل ، ومثل له الدماميني في شرحه بنحو : مأوية ، وهي الرقة والمرحمة ، من أوى إذا رقَّ ورحم .

قال : ونهت بالغالب على أن معاني هذه الأوزان ، قد يُدَلُّ عليها بغيرها ،  
وأنها قد يُدَلُّ بها على معانٍ أُخر .

( والمقيس في المتعدّي من فَعَلَ مطلقاً ، ومن فَعَلَ المُفْهِم عملاً بالفم فَعَلَ ) -  
والمعنى بمطلقاً تناول القسمين ، المذكور أحدهما لفظاً ، والمفهوم ثانيهما من المذكور  
ما يفهم عملاً بالفم ، نحو : أكلت أكلاً ، وغيره نحو : ضربت ضرباً ؛ ومثال فَعَلَ  
في فَعَلَ المذكور : لَحَسَ القِصْعَةَ يَلْحَسُهَا لِحْساً ، وشَرِبَ شُرْباً .

وما ذكر من التقييد بعمل الفم ذكره سيبويه ، والأخفش يخالفه ؛ والمذاهب  
في المسألة ثلاثة :

أحدها : أن فَعَلًا قِيَّاسٌ في المتعدّي من فَعَلَ و فَعِلَ ، فيما لم يُسَمَّ خلافه ،  
فإن سُمَّ خلافه وَقَفَ عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ؛ قال سيبويه :  
قالوا : ضَرَبَهَا الفحلُ ضَرَاباً ، والقياس : ضَرَبَ ، ولا يقولونه ، كما لا يقولون :  
نَكَحًا وهو القياس .

والثاني : أن القياس جائز ، وإن سُمَّ غيره ، وهو ظاهر قول الفراء .

والثالث : لا يقاس ؛ فلو ورد فعل منه ، لا يُدْرَى كيف نُطِقَ بمصدره ، لم  
يَجْزُ النطق به على فَعَلَ ، على الثالث ، ويجوز على الآخرَيْن .

( وفي اللازم من فَعِلَ : فَعَلٌ ) - كفرح فرحاً ، وجَوِيَ جَوَى . والجَوَى  
الحرقه<sup>(١)</sup> وشدة الوجد ، من عشق أو حزن ، وشِلَّتْ يَارجل شللاً ، أي فسدت  
يدك ؛ ويستثنى ما دلَّ على لون ، فقياسه فُعَلَةٌ<sup>(٢)</sup> .

(١) في ( ز ) : الفرقة .

(٢) حَمِرٌ حُمرة ، وصَفِيرٌ صُفْرَةٌ .

( ومن فعل<sup>(١)</sup> فُعلول ) - كقعود وجلوس ؛ وفيه المذاهب الثلاثة :  
يُقاس فُعلول ، إن لم يُسمع غيره ، وهو قول سيوييه والأخفش والجمهور .  
يُقاس ، سُمع غيره أو لم يُسمع .  
يُقتصر على السماع .

( ما لم يَغلب فيه ) - أي في فعل اللازم .

( فُعالة أو فُعال<sup>(٢)</sup> أو فِعال أو فَعِيل أو فَعِلان ) - وقد سبق بيان ذلك .

( فيندر فيه فُعلول ) - وقال أبو العباس بن الحاج : الفُعلول مرفوض في هذه  
المواضع ، يعني الأوزان المذكورة ، للمعاني المذكورة ، قال : أو قليل .

( ويُدلُّ على المرّة بفِعْلة ) - كضربة وجلسة ؛ وكلام النحويين على أن هذا  
مقيس في الثلاثي التام التصرّف ؛ وفي البسيط : ليس لحوق هذه الهاء قياساً ، فلا  
يقال : فَهْمة .

( وعلى الهيئة بفِعْلة ) - نحو : هو حسنُ الجلِسة والقِعدة ، وهو مقيس فيما  
يقاس فيه فعلة للمرة .

( ما لم يُصغ المصدِرُ عليهم ) - فإن صيغ على فعلة كرحمة ، فيحتاج في  
الدلالة على الوحدة إلى قرينة نحو : رحمة واحدة ؛ وإن صيغ على فعلة كديرية  
ورحلة ، فكذلك في الهيئة ؛ يقال : رحل فلان وارتحل وترحل بمعنى ، والاسم  
الرحيل ، وقال أبو عمرو : الرُّحلة بالضم الوجه الذي تريده ، يقال : أنتم  
رُحلتى ، أي الذين أرتحل إليهم ، والرُّحلة بالكسر الارتحال ؛ وأكثر النسخ : ما لم

(١) زاد في إحدى نسخ التسهيل : اللازم .

(٢) سقطت من ( ز ) ، وأمثلة الثلاثة على الترتيب : دُعابة وضراخ وصباح .

يُضَع ، والوجه كونه بالصاد المهملة والغين المعجمة ، كما قال فيما بعد : يصاغ المصدر من كل ماض . . . وتكرر له ذلك ؛ وأما كونه بالضاد المعجمة والعين المهملة ، والبناء للمفعول ، فغير صحيح ، لسقوط الواو ، وحقها الثبوت ، فيقال : لم يوضع ، وأما لم يُضَع<sup>(١)</sup> فشاذ ، حملاً على يدع ، لشذوذ ثبوت الواو في ودع<sup>(٢)</sup> ، وقد قرئ : ﴿ ما ودَعَكَ رَبُّكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ وحمله بعضهم على هذا المعنى ؛ وقيل : على هذا ينبغي أن يقرأ بالتاء ، والبناء للفاعل ، أي ما لم تَضَع أنت أو العرب ؛ وفي بعض النسخ : يوضع ، وكأنه إصلاح مما ظن أن الكلمة من هذه المادة .

( شدَّ نحو : إتيانة ولقاءة ) - والقياس : أتيّة ولقيّة ، وهو جائز .



---

(١) في النسخ : يدع ، والتحقيق يناسب السياق ، وسيأتي لهذا بيان .  
(٢) في هذه العبارة اضطراب في النسخ ، وقد حاول الشارح المحقق جلاءه ، والتحقيق يتمشى مع  
مضمون العبارة بقدر الإمكان .

(٣) الضحى : ٣

## ٥٨ - باب مصادر غير الثلاثي

( يُصاغ المصدرُ من كل ماضٍ أوله همزة وصل ، بكسر ثالثة ، وزيادة ألف قبل آخره ) . . . نحو : اقتدر اقتداراً ، واستخرج استخراجاً ؛ وليس المراد من قوله : يصاغ المصدر من كل ماضٍ ، اشتقاق المصدر من الفعل ، فينافي هذا ما سبق له في المفعول المطلق ، وإنما المراد بيان بنية المصدر التي يتعلق بها الفعل المذكور ؛ فالمعنى أن الاستقراء دلٌّ على أن مصادر ما كان كذلك من الأفعال ، على هذه الهيئة يكون ؛ ونحو هذا قول سيبويه : وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مفاعلة ، وأورد أنه ينبغي تقييد ما ذكر ، فيقال : من كل ماضٍ أوله همزة وصل ، وليس أصله : تفاعل ، ولا تفعل ، فإن هذين لا يكسر ثالث مصدريهما ، ولا يزداد ألف قبل آخريهما ، بل تقول في : أطاير : أطايراً ، وفي أطير : أطيراً ، والأصل : تطاير وتطير ، فأدغمت التاء في الطاء ؛ وإذا حُمِل كلام المصنف على البنية الأصلية لم يرد هذا .

( ومن كل ماضٍ أوله تاء المطاوعة أو شبهها ، بضم ما قبل آخره ، إن صحَّ الآخر ) - نحو : تكسّر تكسراً ، وتصبّر تصبّراً ، وتضارب تضارباً ، والأخيران لشبههما ؛ وجاء في تفعلل تفعّال نحو : تكلم تكلاماً ، وتحمل تحملاً ؛ وجاء في : تفاوت فتح الواو وكسرها ، وفي : تطاعن : طعنان ، وقالوا أيضاً القياس ، وهو : تطاعن .

( وإلا خلف الضم الكسر ) - نحو : تعدّى تعدّياً ، وترامى ترامياً .

( ويصاغ من أفعال على إفعال ) - نحو : أكرم إكراماً ، وآلى إيلاءً .

( ومن فَعَّل على تفعيل ) - نحو : كَلَّم تكليماً .

( وقد يشركه تَفَعَّلَة ) - نحو : ذَكَرَ تذكيراً ، وحَلَّلَ اليمينَ تَحَلُّلاً .

( ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة ) - فيغلب في المهموز تفعلة تفعيلاً ، فتقول : خطأً تخطِئَةً ، وجزأً تجزئَةً ، ويجوز : تخطِئاً وتجزئاً ؛ وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه في كلام العرب أكثر ، وظاهر كلام سيويه أنه لا يجوز إلا فيما سُمع ؛ وحكي منه تنبيهاً وبهذا أخذ الشلوين ، فيما حكى ابن عصفور .

( ووجوباً في المعتل ) - نحو : زكَّى تركيةً وحيًا تحيةً ، بالإدغام وجوباً ، وقال المازني : يجوز الإدغام ، وهو الأكثر والأحسن .

( وتُنزِّي دلوها تَنْزِيّاً من الضرورات ) - يعني قوله :

٥٦١ - باتت تُنزِّي دلوها تَنْزِيّاً كما تُنزِّي شَهْلَةً صِيّاً<sup>(١)</sup>

فجاء المعتل على تفعيل شدوذاً . وأما :

☆ حتى اتَّقوها بالسلام والتَّحِيي ☆

فجمع تحيةً كتمرة وتمر .

( ومصدر فاعلٍ مُفاعلةٍ وفِعال ) - نحو : خاصمَ خاصمةً وخِصاماً ، وواعدَ

مواعدةً وواعداً .

---

(١) في المنصف ٢ / ١٩٥ : فهي تُنزِّي دلوها تنزياً . . . البيت ، قال : وقياسه : تنزية . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣٠٧ : قال : ورواية العيني : وهي تنزي . . قال : أي تلك المرأة تحرك دلوها . . . والشهلة بالفتح العجوز ، شبه يديها إذا جذبت بها الدلو ليخرج من البئر ، بيدي امرأة ترقص صبياً ؛ والشاهد في : تنزياً ، فإن القياس فيه تنزية ؛ ولا يعرف قائله .

( وندر فيما فائوه ياء ) - أي فِعال ، لاستثقال الكسرة في الياء ، فتقول :  
ياسرة مياسرة ، وياومة مياومة ؛ وحكى ابن سيدة : يوماً ، وهو نادر .

( ومصدر فعّل والملاحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره ) - نحو : دحرج  
دحرجةً وجلبب جلببةً .

( أو بكسر أوله وزيادة ألف في آخره ) - قالوا : سرهف سرهافاً ، وليس  
هو بمقيس ، ولم يُسمع في دحرج دحراج ، ولا في الملحق بفعّل ، إلا حيقال مصدر  
حوقل ؛ ويقال : سرهفت الصبيّ وسرعثته أحسنت غذاءه .

( وفتح أول هذا إن كان كالزلال جائز ) - فتقول في المضاعف : فعلاً  
بكسر الفاء وفتحها نحو : صلصل صلصالا ، وقلقل قلقالاً ، مع فعلة كزلزلة  
وصلصلة وقلقلة .

( والغالب أن يراد به حينئذ اسم فاعل ) - فإذا فتح أول فعلال غلب لاسم  
الفاعل ، كصلصال بمعنى مصلصل ، ووسواس في معنى موسوس .

( وربما ورد كذلك مصدر فوعل ) - أي جاء على فعلال ، بكسر الفاء ،  
قالوا : حوقل حوقلةً ، وهو المقياس ، وقالوا : حيقالاً ، كما قالوا في سرهف :  
سرهافاً ، والأصل : حوقال ، فقلبت الواو ياءً للكسرة كيزان ، قال :

ياقوم قد حوقلت أو دنوت      وشرّ حيقال الرجال الموت<sup>(١)</sup>

(١) في المقتضب ٢ / ٩٦ : وبعض حيقال الرجال الموت ، وفي المخصص ١ / ١٤ : وبعد حيقال  
الرجال الموت ، وكذلك في اللسان ، ثم قال : ويروى : وبعد حوقال . . . وأراد المصدر ، فلما استوحش  
من أن تصير الواو ياء فتحه .

وفي المنصف ١ / ٣٨ ، ٣٩ : ويجوز عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحلقة ، وهي ما بقي من  
نفايات التمر ، لأن قولهم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف ، فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته ،  
وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت . . . وهو قريب في المعنى من قولهم : شيخ قاحل ، إذا كبر وبيس .  
والبيت لرؤبة - ملحقات ديوانه ١٧٠ .

( وقد يقال : فَعَّلَ فِعَالاً ) - نحو : كَلَّمَ كِلَاماً ، وَكَذَّبَ كِذَاباً ، وجاء  
مُخَفِّفًا ، قرئ : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

( وفاعلَ فِعْعَالاً ) - نحو : ضاربَ ضِرَاباً .

( وتفعَّلَ تَفِعْعَالاً ) - نحو : تحمَّلَ تحمَّالاً .

( وأفَعَّلَ فُفْعِيلَةً ) - نحو : اطمأنَّ طَمَأْنِينَةً ، واقشَعَرَ قُشْعِيرَةً ؛ وكلامه  
يقتضي المصدرية ، وظاهر كلام سيبويه أنها غير مصدرين ، بل اسمان وضعا  
موضع المصدر ، كنبات في قوله تعالى : ﴿ أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

( وفَعَّلَلَ فَعْلَلَى ) - نحو : قهقر قهقرى ، أي رجع على قفاه .

( وفُعْلَلَاء ) - نحو : قرفص القُرفُصاء ، والمقيس : قَرْفَصَةٌ .

( وندر فَعَال ، غير مصدر ) - كقِثَاءٍ وَجِنَاءٍ .

( ما لم تبدل أول عينه ياءً ) - كقيراط ، وأصله : قِرَاط ، بدليل قراريط .

( وأندر منه فِععال ، غير مصدر ) - نحو قولهم : ناقة مِيلَاعٍ من المَّلْع ، وهو

السير السريع الخفيف ، يقال : مَلَعَتِ الناقة في سيرها وانمَلعت .

( وقد يعني في التكثر عن التَّفْعِيلِ التَّفْعَالُ ) - فتقول لقصد الكثرة :

التَّضْرَابُ والتَّزْدَادُ ؛ ومذهب سيبويه وبقية البصريين أن هذا مصدر فَعَل

المخفف ، وأنه جيء به لذلك لقصد التكثر ، كما تضعف عين الفعل كذلك ؛

وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنه مصدر المضعف العين ، وهو مقتضى

ظاهر كلام المصنف ، وهذا المصدر بفتح التاء ، فأما تِلْقَاءٌ وتبيان فاسمان وضعا

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) نوح : ١٧ .



موضع المصدر ، أي اللقاء والبيان ، هذا هو قول سيويه ؛ وزعم الأعم أن الكسر شذوذ ، والمعنى على التكثر .

( أو الفِعْيَلِي ) - كالدَّلِيلِي أي الدلالة الكثيرة ، والهَرَمِي أي الهرم الكثير ، وليساً من فَعَل المضعَّف ، بل من الخَفَّف ، خلافاً لما يوهمه قول المصنف ؛ ومع كثرة هذا النوع هو غير مطرد ، وقيل : مطرد .

( وقد يغني الفِعْيَلِي أيضا عن التفاعل ) - نحو : كان بينهما رَمِيَتِي أي تَرَامٍ ، وتَرَامٍ تفاعلٍ ، وأصله : تَرَامُو<sup>(١)</sup> ، بقلب الياء واواً للضمة ، والعمل المؤدي إلى كون آخر الاسم واواً مضموماً ما قبلها ، يجب عنده قلب الواو ياءً ، والضمة كسرةً ، كما في أَذْلٍ .

( فصل ) : ( تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال ، معتلي العين ، عوضاً من المحذوف ) - نحو : أقام إقامةً ، وأبان إبانةً ، واستقام استقامةً ، واستبان استبانةً ، والأصل<sup>(٢)</sup> إقوام وإبيان ، واستقوام واستبيان<sup>(٣)</sup> ؛ ويأتي في التصريف بيان المحذوف ؛ وجاء منه شيء على الأصل ، قالوا : أُغِيَتِ السماءُ إغِياماً ، واستحوذَ استِحواذاً .

( وربما خَلَوْا منه ) - أي من التاء ، مع بقاء الإعلال بالحذف ، قال سيويه : وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحذف على الأصل ، قال تعالى : ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾<sup>(٤)</sup> انتهى .

(١) في ( د ) : تَرَامِي ، فقلبت الياء واواً للضمة .

من (٢) إلى (٣) سقط من ( ز ، غ ) .

(٤) الأنبياء : ٧٣ ، والنور : ٣٧ .

وقالوا : استفاه الرجل استفاهاً ؛ وقال الفراء : إنما تحذف التاء عند تعويض الإضافة منها ؛

وقال ابن عصفور : لا يجوز حذفها إلا حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . انتهى . وهو مخالف لظاهر كلام سيويه ، لكن حجته قلة ما ورد .

( وتلحق سائر أمثلة الباب المجردة منها ، دلالةً على المرّة ) - نحو : أعطيت إعطاءً ، واستخرجت استخراجاً ، وكذا الباقي ، إذا كانت مقيسة ، فلا يقال : كلمته كلاماً ، بل تكليةً ، وإن كان في المصدر التاء ، دُلَّ على الوحدة بالصفة ، نحو : قابله مقابلة واحدة ، وكذا يُدلُّ بالقرينة المعنوية .

( ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها ، دالاً على حدثه أو زمانه أو مكانه ) - فكَرَّم يستعمل للمصدر أي الإكرام ، ولوقت الإكرام ، ولكانه ، وكذا مستخرج ونحوه ، قال تعالى : ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾<sup>(١)</sup> أي تمزيق ؛ ويقولون : هذا مخرَجْنَا ومدخلنا ، للوقت أو المكان .

( فصل ) : ( يجيء المصدر على زنة اسم المفعول ، في الثلاثي قليلاً ) - ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء الرقيي ، وهو آخر أصحاب المصنف ، وعلى النسخة خط المصنف ، رحمه الله .

ومثال ذلك : المرفوع والموضوع ، بمعنى الرفع والوضع ، وهذا قول الأخفش والفراء ، ولم يثبت سيويه ذلك ، وقال في هذين : إنها بمعنى الشيء الذي ترفعه وتضعه ، تقول : هذا مرفوع ما عندي وموضوعه ، أي ما أرفعه وأضعه .

( وفي غيره كثيراً ) - وهذا في معنى قوله : ويصاغ مثل اسم مفعول<sup>(٢)</sup> كل

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) سقطت من ( ز ) .

منها ، دالاً على حدثه ... وقد جاء في غير الثلاثي لفظ مفعول للمصدر ، فيما ذهب إليه الفراء ، قال : العرب يجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً ، ومن ذلك : الميسور والمعسور ، بمعنى<sup>(١)</sup> الإيسار والإعسار . انتهى . وجعل سيبويه الميسور والمعسور<sup>(٢)</sup> للزمان ، أي زمان يوسر فيه ويعسر ، كقولك : هذا وقت<sup>(٣)</sup> مضروب فيه زيدٌ ، وعجبت من زمان مضروب فيه عمرو .

( وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل ) - نحو : قم قائماً ، أي قياماً ، ومنه : الكاذبة بمعنى الكذب ، والكافية بمعنى الكفاية ، قال :

☆ كَفَىٰ بِالنَّايِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافٍ<sup>(٤)</sup> ☆

.. ٥٦٣

أي كفاية .

☆ ☆ ☆

---

من (١) إلى (٢) سقط من ( ز ) .

(٣) سقطت من ( ز ) .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣١٠ جاء به الأشموني شاهداً على مجيء المصدر بلفظ اسم الفاعل ، في قوله : كافٍ بمعنى كفاية ؛ والنأي البعد .

## ٥٩ - باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم ، وليس<sup>(١)</sup> بصفة

أخرج مضاربة ومقاتلة ومسى ومصبح ومرفوع وموضوع ونحوهما ؛ وليس بصفة ، أخرج ما جاء صفة على مَفْعَلٍ كَمَقْنَع ، والمقنع بالفتح : العَدْلُ من الشهود ، يقال : فلان شاهد مَقْنَعٌ ، أي رضا يقنع به .

( يُصاغ من الفعل الثلاثي مَفْعَل ) - لا بد من التقييد بالمتصرّف ، فلا يبني ذلك من الجامد كليس وعسى .

( فتفتح عينه مُراداً به المصدر أو الزمان أو المكان ، إن اعتلت لامه مطلقاً ) - أي صحّت فاءه ، نحو : غزا مَغْزَى ، أو اعتلّت نحو : وقى مَوْقَى .

( أو صحّت ، ولم تكسر عين مضارعه ) - نحو : مذهب ومقتل ، وجاء بالتاء من المضموم عين مضارعه ، ومنه : المدعاة إلى الطعام ، ومن المفتوحها ، ومنه : المسعاة ، السعي إلى الخير .

( فإن كسرت ) - أي عين المضارع .

( فتحت ) - أي عين مفعل .

( في المراد به المصدر ) - نحو : إن في ألف درهم ، لمضرباً ، أي لضرباً ، وقال تعالى : ﴿ أَيْنَ الْمَقَرُّ ﴾<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هذه العبارة في أكثر النسخ ليست من العنوان ، وإنما جاءت أول الكلام في المتن ، ولكنها بالنسخة المحققة من التسهيل ضمن العنوان ، وهو أنسب .

(٢) القيامة : ١٠ .

( وكسرت في المراد به الزمان أو المكان ) - نحو : هذا مَضْرِبُنَا ، أي زمان ضربنا أو مكانه ؛ قالوا : أتت الناقة على مَضْرِبِهَا ، أي الزمان الذي فيه الضراب .

( وما عينه ياء في ذلك كغيره ) - أي كالصحيح ، فتفتح للمصدر ، وتكسر للزمان والمكان ، فتقول من بات بييت ، وقال يقيل : مباتاً ومقالاً للمصدر ، ومببياً ومقبلاً للآخرين ، قال تعالى : ﴿ وجعلنا النهار معاشاً ﴾<sup>(١)</sup> أي عيشاً ، ومحيض<sup>(٢)</sup> على هذا القول خارج عن القياس .

( أو مخيّر فيه ) - وهذا بالنسبة إلى المصدر ، فيجوز على هذا القول أن تقول في المعاش ، مراداً به المصدر : المعيش قياساً على قولهم : المحيض للمصدر ، ويجوز في المحيض المحاض ، قياساً على المعاش ، وأما الزمان والمكان فمكسور العين .

( أو مقصور على السماع ) - فلا يتعدى مورده ، فلا يقال على هذا في المعاش : المعيش ولا في المحيض المحاض .

( وهو الأوّل ) - لأن في خلافه ترك المحقق للمحتمل .

( والترم غير طيئ الكسر مطلقاً ، في المصوغ مما صحّت لامه ، وفاؤه واو ) - فخرج بصحّت المعتلة نحو : وقى ، فتقول : مَوْقَى بالفتح ؛ وذلك نحو : موعد وموكل ؛ فإن كان المضارع مفتوح العين ، فإن تحركت الواو كيوّدّ وجب الفتح عند الجميع نحو : مَوَدّد ، وإن سكنت كيوّجّل ، فأكثر العرب يكسر فيقول : مَوْجّل ، وبعضهم يفتح ، قال الخضراويّ وذلك في المصدر ، فأما الزمان والمكان فبالكسر .

( وشدّد من جميع ذلك ) - أي من جميع ما سبق ذكر القياس فيه .

(١) النبأ : ١١ .

(٢) في ( د ) : ومحيص بالمهمله .

( بكسر مَشْرِقٍ وَمَغْرِبٍ ومرفق ومَنِيَتٍ وَمَسْجِدٍ ومَجْزِرٍ وَمَسْقِطٍ وَمَظِنَّةٍ ) -  
وقياس هذه الثمانية الفتح ، لضم عين المضارع ؛ وزاد غَيْرُهُ : مَوْفِقٍ ؛ وأجاز الفراء  
وغيره الفتح في الجميع ، قياساً على ما سَمِعَ ، ومنه : مَسْحَلَةٌ<sup>(١)</sup> .

( وَمَرَجِعٍ ومَعْرِفَةٍ ومَغْفِرَةٍ ومَعْدِرَةٍ ومَأْوِيَةٍ ومَعْصِيَةٍ ) - وقياس هذه الستة  
الفتح ، لكسر عين المضارع ، والمراد المصدر ، مع اعتلال المعتل منها ، ومثلها :  
مَحْمِيَةٌ ، حَقَّهَا الفتح فكسرت ..

( وَمَرْزِيَّةٍ وَمَكْبُرٍ ومَحْمِيَةٍ ) - والمضارع من الأوَّلِينَ مفتوح ، فقياسها الفتح ،  
لا سيما الأوَّل ، وقد سبق لي ذكر محمية مع نظيره ؛ وذكر غير المصنف في المضموم  
عين مضارعه ، أن شذوذ الكسر ، إنما هو يفِي المقصود به الموضع ، وأما المصادر  
فإنها تفتح . ويقال : رزأت الرجل أرزؤه مرزئة : أصبت منه خيراً ما كان ،  
والمرزئة المصيبة .

( وبه مع الفتح : مطلع ومفرق ومحشر ومسكن ومنسك ومحل أي منزل ) -  
فهذه الستة جاء فيها الكسر مع الفتح الذي هو القياس ، لضم عين المضارع ،  
ومثلها مناص وسيأتي .

( ومجمع ومناص ومذمة ، من الذمام ، ومدب النمل ومأوى الإبل ومعجز  
ومعجزة ومظلمة ومضلة ومزلة ومعتبة ومضربة السيف ) - فأما جمع فن المفتح  
عين مضارعه ، وسيأتي ذكر الباقي من ذلك ، وأما مناص فن المضموم ، ناص عن  
قرنه ينوص نوصاً ومناصاً : فرَّ وزاغ ، وقال تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾<sup>(٢)</sup>  
أي ليس وقت تأخر وفرار ، والمناص أيضا الملجأ والمفرّ ، ويقال : أخذتني منه  
مذمةً ، بفتح الذال وكسرها ، أي رقة وعار من ترك الحرمة ، والذمام الحرمة ،

(١) في ( ز ، غ ) : مسجد .

(٢) ص : ٣ .

ويقال : البخل مذمة ، بالفتح لا غير ، أي مما يذم عليه ، وأما مدب النبل ، فسمع في المضارع منه الضم والكسر ، وهو القياس ، كغيره من المضعف اللام كصَحَّ ، وماوى إلى مضربة ، ما خلا معتبة ، مما يكسر عين مضارعه ، وأما معتبة ، ففي مضارعه الكسر والضم ، يقال : عتب عليه أي وجد ، يعتب ويعتَّب عتَباً ومعتباً والاسم المعتبة والمعتبة .

( ومَوْضِعٌ وَمَوْحَلٌ وَمَوْقَعَةٌ الطائر ومحمدة ومحسبة وعلِقُ مَضْنَةٌ<sup>(١)</sup> ) - ومضارع هذه كلها مفتوح كمضارع مجمع ، وجاء في محسب الكسر شذوذاً ، ويقال : وضنت بالشيء أضنُّ به ضناً وضنانةً بخلت ؛ قال الفراء : وضنت بالفتح أضنُّ لغة ؛ والعلِقُ بالكسر النفيس من كل شيء ، يقال : علق مضنة ، أي ما يضمن به .

( وبالتثليث ) - أي بتحريك العين بالحركات الثلاث .

( مَهْلِكٌ ومقدرة ومأربة ومقبرة ومشرقة ومزرعة ) - يقال : هلك الشيء يهلك هلاكاً ومهلكاً ، بضم اللام وفتحها وكسرهما ، وكذلك المهلكة بالثلاث ، وهي المفازة ، ويقال : مالي على هذا الشيء مقدرة ، بضم الدال وفتحها وكسرهما ، أي قدرة ، وأما من القضاء والقدر ، فالمقدرة بالفتح لا غير ، والمأربة الحاجة ، يقال : أرب الرجل ، بالكسر ، يأرب أرباً وإرْبَةً ومأربة ، والمقبرة واحدة المقابر ، وجاء في الشعر مَقْبَرٌ ، قال :

٥٦٤ - لكل أناس مَقْبَرٌ بفنائهم . فهم ينقصون والقبورُ تزيد<sup>(٢)</sup>

والمشرقة موضع القعود في الشمس ، ومثلها : الشَّرْقَةُ ، بفتح الشين وتسكين

(١) يقال : علق مضنة أي ما يضمن به .

(٢) لا يعرف قائله ، والشاهد فيه مجيء مَقْبَرٌ في الشعر ، مع تحريك عينه بالحركات الثلاث ،

وخلوه من التاء .

الراء ، وكذا المشراق ؛ وذكر أبو العباس بن الحاج معذرة بفتح الذال وضهما ،  
والشهور الكسر ، كما سبق في كلام المصنف وبهذا تكون هذه الأسماء ثمانية .

( ولم يجئ مفعّل سوى مهلك إلا معون ومكرم ومالك وميسر ) - وهذا  
خلاف قول سيبويه قال : ليس في الكلام مفعّل ، وإثباته قول بعض الكوفيين ،  
وقد سبق ذكر مهلك ، وقال :

٥١٤ - بُثِنَ الزمي لا ، إِنَّ لا إِنْ لَزِمْتِه على كثرة الواشين ، أَي مَعُون<sup>(١)</sup>  
أي معونة ، وكذا قوله :

٥٦٦ - ☆ لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ<sup>(٢)</sup> ☆

وقول الآخر :

٥٦٧ - أبلغ النعمان عني مألِكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري<sup>(٣)</sup>

أي رسالة ، المألِك والمألِكَة الرسالة ؛ وقرأ بعض القراء : ﴿ فنظرة إلى  
ميسرة ﴾<sup>(٤)</sup> . وخرّج ذلك كله على أن أصله مَفْعَلَة ، وقد سُمِع ذلك فيه ، فحذفت  
التاء .

---

(١) ، (٢) ، (٣) في المنصف ١ / ٣٠٨ : فأما قول الشاعر : بُثِنَ الزمي لا .... البيت ، فعون جمع  
معونة ، وليس بواحد .

قال : وكذلك قول الآخر :

ليوم رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ

إنما هو جمع مَكْرُمَة .

وكذلك قول الآخر :

أبلغ النعمان عني مألِكاً ... البيت .

فقد يجوز أيضاً أن يكون جمع مألِكَة ، وهي الرسالة ، أو يكون حذف الهاء ضرورة ، وهو  
يريدها .

(٤) البقرة : ٢٨٠ .



( فصل ) : ( يصاغ من الثلاثي اللفظ ) - أي الاسم الثلاثي اللفظ كأسد

وسع .

( أو الأصل ) - نحو : أفعى وقثاء .

( لسبب كثرته ) - أي كثرة ذلك الاسم ، أي مسماه .

( أو محلّها ) - أي محل الكثرة .

( مَفْعَلَةٌ ) - كما روي : الولد مبخلة مجبنة ، أي سبب كثرة البخل والجبن ،

ونحو : مأسدة ومسبعة ومفعاة ومقثاة ، للأرض الكثيرة الأسود والسباع والأفاعي والقثاء .

( وقد يقال في المحل مَفْعَلَةٌ ) - نحو ما حكى أبو عبيد في الغريب المصنف :

مَزْبَلَةٌ وَمَبْطُحَةٌ<sup>(١)</sup> ومقثوة ، بالضم .

( ومَفْعَلٌ<sup>(٢)</sup> ) - كمطيخ لمكان الطبخ ، ومرفق لبيت الخلاء .

( وأفعلَ فهو مَفْعِلٌ ) - نحو : أعشب فهو معشب ، وأقبل فهو مقبل .

( ونحو : مُتَعَلِّبَةٌ وَمُعَقِّرَةٌ وَمُعَقَّرَةٌ نادر ) - لبنائها من غير الثلاثي ، والأولان

حكاها سيبويه ، بفتح ما قبل الباء ، والميم المضمومة ، قالوا : أرض مثعلبة وأرض

معقربة ، أي كثيرة الثعالب والعقارب ، وحكى أبو زيد الكسري على زنة اسم فاعل

غير الثلاثي ، وحكى بعض اللغويين : مكانٌ مُعَقِّرٌ ، بكسر الراء ، وأما الصدغ

فمعقرب بالفتح لا غير ، وأما معقرة ، فمن العقرب ، بالرد إلى الثلاثي ، بحذف

---

(١) في ( غ ) : مطبخة .

(٢) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل : ومَفْعَلٌ ، وإذا كانت ثابتة بالأصل ، تكون سقطت

من نسخ الشرح ، ويكون التثليل لها مِعْرَقٌ ، وهو بيت الخلاء .

الباء ، وهو بفتح الميم والقاف وسكون العين ؛ ولا يقاس على هذا لندوره ،  
فلا يقال : أرض مضمدة .

( ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال : مِفْعَل ) - كِضْرَبٍ وَمِكْسَرٍ وَمِفْتَحٍ  
وَمِخِيطٍ .

( أو مِفْعَالٍ ) - كصباحٍ ومِقْرَاضٍ ومِفْتاحٍ ؛ وقد يُقَصِّرُ مِفْعَالٌ ، ومه  
مِخِيطٌ ، ولا ينقاس ، لا يقال : مِصْبَحٌ إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

( أو مِفْعَلَةٌ ) - ككسحةٍ ومِراةٍ ومِسْلَةٌ .

( أو فِعَالٍ ) - ومنه : سِرَادٌ فِي الْمِسْرَدِ ، وهو ما يَخْرُزُ بِهِ وَلَا يَطْرُدُ .

( وشذَّ بِالضَّمِّ مُسْعَطٌ وَمُنْخَلٌ وَمُدْهَنٌ وَمُدَقٌّ وَمُكْحَلَةٌ وَمُحْرَضَةٌ<sup>(١)</sup>  
وَمُنْصَلٌ<sup>(٢)</sup> ) - فضموا أولها وثالثها ، والقياس كسر الأول وفتح الثالث ، وقالوا  
أيضا : مُنْخَلٌ بضم الميم وفتح الحاء ، وَمُدَقٌّ وَمُدَقَّةٌ وَمِحْرَضَةٌ ، على القياس ،  
والمِحْرَضَةُ إِنَاءُ الْحَرَضِ ، وهو الأَشْنَانُ ؛ ويقال أيضا : مُنْصَلٌ ، بضم الميم وفتح  
الصاد ، وهو السيف .

☆ ☆ ☆

---

(١) في بعض نسخ التسهيل بالحاء المعجمة ، وفي الصحاح والقاموس المحيط بكسر الميم وفتح الراء .

(٢) في بعض نسخ التسهيل بالمعجمة : مُنْصَلٌ ؛ والمنصل بضم الصاد المهملة وفتحها السيف ؛ وزاد

بعدها في بعض نسخ التسهيل : وبالفتح : منارةٍ ومنقلٍ ومنقبةٍ .

## ٦٠ - باب أسماء الأفعال والأصوات

وحكمه باسميتها جارٍ على مذهب البصريين ، ودليله تنوينها ؛ وقال الكوفيون : هي أفعال ، نظراً إلى معناها ؛ وعلى الأول الأكثرون أنها اسمٌ لمعنى الفعل ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل للفظه .

( أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها<sup>(١)</sup> ) - أي مقام الأفعال في الدلالة على معانيها وفي عملها .

( غير متصرفٍ تصرّفها ) - أي تصرف الأفعال ، فلا تتصرف في نفسها ولا في معمولها ؛ بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ ، ويتأخر<sup>(٢)</sup> المعمول .

( ولا تصرف الأسماء ) - فلا تكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا نحو ذلك مما يقع في الأسماء غيرها ؛ وأما قوله<sup>(٣)</sup> :

٥٦٨ - فَدَعَوْا : نزالٍ ، فكنت أول نازلٍ وعلام أركبـه إذا لم أنزل<sup>(٤)</sup>

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع ٢ / ١٠٥ وقولي : هي أسماء أحسن من قول التسهيل : هي ألفاظ ، لأنه يدخل فيه إن وأخواتها .  
(٢) في ( ز ) : وتأخير المعمول .  
(٣) سقطت من ( د ، غ ) .

(٤) البيت لربيعة بن مقروم الضبي ؛ قال المرزوقي في شرح الحماسة ج ١ ص ٦٢ وما بعدها : قوله : دَعَوْا نزال أي صاحوا : نزال نزال .. والمعنى تناذوا وقالوا : نزال فكنت أول النازلين .. وفي أمالي ابن الشجري ٢ / ١١٠ : فعال المسمى بها فعل الأمر للمواجهة كنزال ونظار ومناع وحذارٍ وتراكٍ ودراكٍ هذه معدولة عن انزل وانظر وامنع واحذر واترك وأدرِك وحكمها في اللزوم والتعدي حكم مسمياتها ، قال ربيعة بن مقروم الضبي : فدعوا نزال .. الخ والشاهد في قوله : فدعوا نزال .. قال المرزوقي : ويجوز أن يكونوا جعلوا نزال على التوسع هي المدعوة وإن كانت دُعي إليها ،

فمن الإسناد اللفظي .

( وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار ، حكم الأفعال الموافقة لها معنى ) - استظهر بغالباً على أمين ، فهو بمعنى استجب ، وهذا متعدي نحو : اللهم استجب دعاءنا ، ولا يقال : أمين دعاءنا ؛ وبقيتها موافق فيما ذكر ، ولذا يتعدى رويد نحو : رويد زيداً ، كما تقول : أمهل زيداً ؛ ولا يتعدى صه ، كما لا يتعدى اسكت . ويلزم إضمار الفاعل في هذين ونحوهما ، ولا يلزم في هيات ونحوه ، ومن إظهاره :

٥٦٩ - فهيات هيات العقيق وأهله وهيات خِلَّ بالعقيق نواصله<sup>(١)</sup>

ونصوا على أن اسم الفعل لا يعمل مضراً ، فلا يحمل كلامه على ذلك ؛ وقول سيبويه في : زيداً فاقتله : إن شئت نصبتَه على عليك ، كأنك قلت : عليك زيداً فاقتله ، محمول على أنه تفسير معنى .

ويشهد لهذا الوجه :

دُعَيْتُ : نزال وليجَّ في الذعر

- زهير ديوانه ٨٩ - والشارح هنا جعل هذا من الإسناد اللفظي .  
وفي هم الهوامع ٢ / ١٠٥ : وأما قول زهير :

☆ دُعَيْتُ : نزال وليجَّ في الذعر ☆

فمن الإسناد اللفظي . وصدوره :

☆ ولنعم حشو الدرع أنت إذا ☆

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٥ : هيات اسم لبعد ، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة ؛ فإذا قال : هيات زيداً فكأنه قال : بعدَ جداً ، أو بعد كلِّ البعد ... وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني ، وهو بعد ؛ ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله ؛ لأنها جارية مجرى الفعل ، فاقتضت فاعلاً كاقترائه الفعل ، قال جرير :

فهيات هيات العقيق ... البيت .

قال في الحاشية : والشاهد في البيت محيء هيات بمعنى بعد ، ورفع العقيق بعده على الفاعلية ، وكذلك خِلَّ في الشطر الثاني . والشاهد هنا على إظهار فاعل هيات في الشطرين . والبيت لجرير - ديوانه ٤٧٩ .

( ولا علامة للمضمر المرتفع بها ) - أي لا يبرز معها المضمر مطلقاً ، فتقول :  
صه يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هند ، ويا هندان ، ويا هندات ؛  
بخلاف الفعل ، فتقول : اسكتنا واسكتوا واسكتي واسكتن .

( وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل فعليته ) - نحو : هلم ، في لغة  
تميم ، إذ يقولون : هلمّي وهلمّا وهلمّوا وهلمن ؛ فهي عندهم فعل .  
( وأكثرها أوامر ) - نحو : صه ومه ودراك ، وما سيأتي .

( وقد تدل على حدث ماض ) - نحو : هيهات بمعنى بُعد ، وشتان بمعنى  
افتراق .

( أو حاضر ) - نحو : أف أي أتضجر .

( وقد تُضنّ معنى نفي أو نهي أو استفهام ) - فثال النفي ما حكى  
اللحياني<sup>(١)</sup> عن الكسائي ، أنه سمع أعرابياً<sup>(٢)</sup> من بني عامر يقول : إذا قيل لنا :  
أبقي عندك شيء ؟ قلنا : همام<sup>(٣)</sup> ، أي لم يبق شيء ؛ وحكاه الكسائي عنهم بالياء  
والميم<sup>(٤)</sup> ؛ ذكر هذا ابن سيده في المحكم ، وذكره أيضاً ابن جني في كتاب التعاقب من  
تأليفه<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أبو الحسن علي بن حازم ، كان في زمن الفراء ، قيل : وكان أحفظ الناس للنوادير عن  
الكسائي والفراء والأحمر .

(٢) في ( د ، غ ) : رجلاً ، وقد ضرب عليها في ( ز ) ووضع بدلها : أعرابياً .

(٣) في ( د ) : مجاح .

(٤) في ( غ ) : بالهاء والميم .

(٥) وفي لسان العرب - هم - : والههم الأسد ، وقد همهم ، قال اللحياني : وسمع الكسائي رجلاً  
من بني عامر يقول : إذا قيل لنا : أبقي عندك شيء ؟ قلنا همّهام ، وهمّهام يا هذا ، أي لم يبق شيء ...  
وقال ابن جني : همّهام وحّمحام ومجّاح اسم لفتى مثل سرعان وشكان وغيرهما من أسماء الأفعال التي  
استعملت في الخبر .

ومثال الاستفهام : مَهَيْم ؟ ومنه قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف ،  
وقد رأى عليه أثر صفرة : « مَهَيْم » ؟<sup>(١)</sup> فقال : تزوجت يا رسول الله !  
أي أحدث لك شيء ؟

( أو تعجب استحسان ) - نحو :

٥٧١ - وا ! بأبي أنت وفوكِ الأشنَبُ كأنما ذرَّ عليه الزَّرنبُ<sup>(٢)</sup>  
( أو تندم ) - نحو :

٥٧٢ - سألتاني الطلاق إذ رأتهاني قلَّ مالي ، قد جئتني بنكر<sup>(٣)</sup>  
وَيُكأنُ مَنْ يَكُنُ لــــه نَشَبٌ يُحَبُّ ، ومن يفتقر يعيش عيشَ ضُرِّ  
فهذا تعجب تندم .

(١) بخاري نكاح ٧ ، مناقب الأنصار ٣ ، ٥٠ ؛ نسائي نكاح ٧٥ .

(٢) في المغني ص ٣٦٩ : وا على وجهين : أحدهما أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي ؛ والثاني أن تكون اسماً لأعجب ، كقوله : وا ! . بأبي أنت .. الخ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٨ : قاله راجز من رجاز تميم ، وقامه :  
☆ أو زنجبيل وهو عندي أطيب ☆

قال : والشاهد في : وا ! . بأبي أنت .. حيث جاءت فيه وا بمعنى التعجب ، والجار والمجرور خبر مقدم ، وأنت مبتدأ مؤخر ، أي أنت مفداة بأبي ، وفوك مبتدأ ، والأشنَب صفته من الشنب وهو حدة الأسنان ، وقيل : البرودة والعذوبة ؛ والخبر قوله : كأنما ذرَّ عليه الزرنب ، وهو نبت طيب الرائحة .

(٣) في الدرر ٢ / ١٣٩ وما بعدها : استشهد به على أن أسماء الأفعال ترد للتندم ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ؛ قال البغدادي : على أن وي كَأَنْ عند سيبويه والخليل مركبة من وَي التعجبية وكان الخفيفة من المثقلة ، وهذان البيتان من جملة أبيات لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٩ : قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين : ﴿ وَي كَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكٰفِرُونَ ﴾ القصص : ٨٢ ، ﴿ وَيُكأنُ اللهُ يَمْسَسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ القصص : ٨٢ ، فزعم أنها وَي مفضولة من كَأَنْ ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

☆ وَي كَأَنْ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ .. ☆ الخ .

( أو استعظام ) - ومنه قوله عليه السلام لأبي طلحة : « بخِ بخِ ، ذلك مالٌ رابح » ؛ قال ابن<sup>(١)</sup> دريد : معنى بخِ تعظيم الأمر وتفخيمه .

( وقد يصحب بعضها لا النافية )<sup>(٢)</sup> - [ نحو : لا لِعاً ]

( فنها لِحْذُ : ها وهاء مجردين ) - أي من كاف الخطاب ، فتقول : ها يا زيد ، ويا هند ، ويا زيدان ، ويا هندان ، ويا زيدون ، ويا هندات ، وكذلك هاء بالمدّ .

( ومتلّوين<sup>(٣)</sup> بكاف الخطاب بحسب المعنى ) - نحو : هاكِ هاكِ هاكِ هاكِ هاكِ هاكِ هاكِ ، وهاءكِ وهاءكِ وهاءكِ وهاءكِ وهاءكِ وهاءكِ ؛ قال الفراء : وإلحاق الكاف لغة بني ذبيان .

( وتخلفه<sup>(٥)</sup> همزة هاء مصرّفةً تصريفه ) - أي تخلف الكاف الهمزة مصرّفةً

---

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد صاحب الجهرة والاشتقاق والمقصورة الدرديدية ، توفي بالبصرة سنة ٣٢١ هـ .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من نسخ التحقيق ، وقد وردت بالنسخة المحققة من التسهيل ص ٢١٠ ومثل لها المصنف بقولهم : لا لِعاً ، أي لا إقامة .

وفي هع الهوامع ٢ / ١٠٦ : « وقد تُصنّف نفيّاً ، كقولهم : همّام بمعنى فتيّ - أي لا شيء - أو بلا النافية كقولهم : لا لِعاً له ، أي لا إقالة » .

وفي ارتشاف الضرب ص ١١٧٠ من أسماء الأفعال : ... ودع ، ولا يخاطب بها إلا العائر ، فيقال له : دع أي قم وانتعش ، وقد تنون فيقال : دعاً ، ويقال : دعدعاً ؛ ولعاً للعائر بمعنى دع .

وفي كتاب قطرب - أبي علي محمد بن المستنير المتوفى سنة ٢٠٦ هـ - : ويقال : دع دع ، ويقال : لعاً لعاً بك ، ولعاً لك بالتشديد ؛ ودع دعاً تريد دع دع ، ويقال : دعدعت بالرجل أدعدع به دعدعاً إذا قلت له : دع دع ؛ ولعلعت به لعلعة إذا قلت له : لعاً لعاً ؛ ولأ يستعمل لعاً ولا دعدعاً إلا منونين .

(٣) في ( ز ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : ومتلّوي كاف الخطاب .

(٤) في ( د ، ز ) لم يذكر من أمثلة الممدودة غير مثال كاف المخاطب والمخاطبة ، ثم قال : وكذا

الباقى .

(٥) في بعض نسخ التسهيل : وتخلفها .

تصريف الكاف بحسب المعنى ، نحو : هاء هاء هاؤما هاؤم هاؤنً ، وهي أفصح اللغات ، وبها جاء القرآن ، قال تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾<sup>(١)</sup> ، وهي في هذه اللغات اسم فعل ، لاستكنان الضمير فيها استكنانه في أسماء الأفعال ؛ ومن العرب من يجعلها فعلاً فيقول : هاءً يا رجل ، هائي يا امرأة ، هائيا يا رجلان أو يا امرأتان ، هاؤوا يا رجال ، هائنً يا نساء ، حكاه الأخفش .

وقد<sup>(٢)</sup> يقال : هأ وهاء مصرّفين مع المخاطب تصريفَ خَفِّ وِذَارِ ، ويقول المخاطب بها : ما أهأ وما أهأ ، أي ما أخذ وما أعطى<sup>(٣)</sup> .

( ومنها لأخضرُ أو أقبل هلمَّ الحجازية )<sup>(٤)</sup> - نحو : ﴿ قل هلمَّ شهداءكم ﴾<sup>(٥)</sup> أي أحضروهم ، فيتعدى<sup>(٦)</sup> كأحضر ، وقال تعالى : ﴿ هلمَّ إلينا ﴾<sup>(٧)</sup> أي أقبلوا ، فعديتُ إلى كَأقبل : ومنهم من يُعديها باللام نحو : هلم للثريد ، وقالوا أيضاً : هلم الثريد أي آتته .

واحترز بالحجازية من التميية ، فهي عندهم فعل ، لاتصال الضائر بها ، على حدِّ اتصالها بالأفعال ، فتقول : هلمَّ يا رجل ، وهلمِّي يا امرأة ، وهلمَّا يا رجلان أو يا امرأتان ، وهلمُّوا يا رجال ، وهلمنن يا نساء ؛ وأمَّا الحجازيون فلا يفعلون ذلك ، بل تكون بلفظ واحد للجميع ، لأنها عندهم اسم فعل .

(١) الحاقة : ١٩ .

من (٢) إلى (٣) سقط من المساعد ، ومن بعض نسخ التسهيل ، وثبت في النسخة المحققة من التسهيل ، ويظهر أنه من عبارات الشرح .

(٤) في ( ز ) : احضُر بضم الضاد ، وبعدها في بعض نسخ التسهيل : وقد تفتح لامها ، ويظهر أنه اقتباس من عبارات الشرح ، وسيأتي عند ذكر التركيب .

(٥) الأنعام : ١٥٠ .

(٦) أي هلمَّ .

(٧) الأحزاب : ١٨ .



وهي مركبة عند الجمهور : ثم قال البصريون منهم : مركبة من هاء التنبيه ولم من قولهم : لم الله شعثه جمعه ، والمعنى : اجمع نفسك إلينا ، فحذف ألفها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ؛ وقال الفراء : مركبة من هل للزجر ، وأم بمعنى أقصد ، فألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت<sup>(١)</sup> ؛ ويدلُّ للبصريين قولهم : هالم ، ذكره في البسيط .

( ولقدّم أو عَجَّل أو أقبَل حِيَهْل<sup>(٢)</sup> ) - وهي مركبة من حي بمعنى أقبَل ، وهل بمعنى عَجَّل ، وعند التركيب تكون بمعنى ما ذكر ، فتتعدى بنفسها ، ومن كلامهم : حيّ هلا الصلاة ، وبالباء<sup>(٣)</sup> كعَجَّل ، وبإلى كأقبَل ؛ وتفرد ، ومنه : حيّ على الصلاة ، قال الصفار : ولا يصل بنفسه حينئذ ؛ ويقال : هلا<sup>(٤)</sup> الثريد وإلى الثريد ؛ ويقال : حِيَهْل وحِيَهْل ، وقد ينونان<sup>(٥)</sup> ، ومنه : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر ، أي ائت ، وحيهلاً يثبت الألف وصلّاً ووقفاً بغير تنوين .

(١) أي الهمزة .

(٢) زاد بعد هذا في النسخة المحققة من التسهيل ص ٢١١ : « وحِيَهْل ، وحِيَهْلَا ، وحِيَهْل ، وبتنوين أيضا ، وأشار في الهامش إلى سقوط هذه الزيادة من بعض نسخ التسهيل ، ومن نسخ المساعد ، ويظهر أن هذه الزيادة من عبارات الشرح .

(٣) أي وتتعدى بالباء

(٤) في ( د ، غ ) : هل الثريد .

(٥) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٩٦/٣ : وقالوا : حِيَهْلَا بالتنوين ، وحِيَهْلَا بالألف بلا تنوين ، وهي مركبة من حيّ بمعنى أقبَل ، وهل التي للحث والعجلة ، لا التي للاستفهام ، فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر ، كذا في الفارسي ؛ وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح ، وأن هاء حيهلاً بالتنوين ، وحيهلاً بالألف تفتح وتسكن ، وأن الألف بدل التنوين ووقفاً ، وأنها قد تثبت وصلّاً ؛ وعن قول الأشموني : « وحيهل بمعنى ائت أو أقبَل أو عجل » قال : هو بمعنى الأول متعدّ بنفسه ، وبمعنى الثاني متعدّ بعلی ، وبمعنى الثالث متعدّ بالباء أو بإلى ؛ وقد تفرد حيّ من هل فيستعمل بمعنى أقبَل ويعدّ بعلی ، وبمعنى ائت ويعدّ بنفسه ، كما في الدماميني .

( ولأَمَهْل تَيْدَ وَرَوَيْدَ ) - فتقول : تَيْدَ زَيْدًا ، وَرَوَيْدَ زَيْدًا ، أي أمهله<sup>(١)</sup> ، وقال الفارسيّ : تَيْدَ من التَّوْدَةِ ، فالفاء أبدلت تاء ، والعين همزة أبدلت منها الياء لزومًا ، كما حكى سيبويه من قول بعضهم : بيس : وَرَوَيْدَ عند البصريين تصغير إرواد تصغير ترخيم ، وعند الفراء تصغير رود بمعنى المهَل : ويدل للبصريين تعدّيه ، ولو كان بمعنى المهَل لم يتعدّ<sup>(٢)</sup> .

( مالم يُنصَبْ<sup>(٣)</sup> حالًا ) - نحو : ساروا رُوَيْدًا ، فهو حال من ضمير المصدر ، والتقدير : ساروا أي السيرَ في حال كونه رويدًا ، وأضر لدلالة سار عليه ، نحو : من كذب كان شرًّا له ، أي كان هو ، أي الكذب .

( أو مصدرًا نائبًا عن أروُد مفردًا<sup>(٤)</sup> ، أو مضافًا إلى المفعول ) - نحو : رويدًا<sup>(٥)</sup> زيدًا ، ومن إضافته إلى المفعول قولهم : رويدَ نَفْسِهِ ، أي دع نفسه ، ويضاف أيضًا إلى الفاعل نحو قولهم : رويدك زيدًا ، ويحتمل غير ذلك : والمبرد يمنع النصب به لتصغيره ، والفارسيّ أجازَه ، واستعمل تيدًا أيضًا مصدرًا : وحكى البغداديون : تَيْدُكَ زيدًا ، وهو محتمل .

( أو نعتًا لمصدرٍ مذكورٍ ) - نحو : ساروا سيرًا رويدًا .

(١) في الجمع ١٠٥/٢ : ورويدَ وتَيْدَ ، وكلاهما بمعنى إمهَل - هكذا بالهمزة المكسورة - وقد يردان مصدرين معربين نحو : رويدك وتيدك ورويد زيد : وفي الارتشاف لوحة/١١٧١ : فتَيْدَ بمعنى امهَل ، وحكى البغداديون : تيدك زيدًا ، فاحتمل أن يكون مصدرًا والكاف مجرورة ، واحتمل أن يكون اسم فعل ، والكاف للخطاب ؛ ويظهر من كلام ابن مالك أنها لا تكون إلا اسم فعل .

(٢) وفي شرح الألفية لابن عقيل ٣٠٤/٢ بتصرف : ومنها ما يستعمل مصدرًا واسم فعل كرويدَ فإن انجَرَّ ما بعدها فهي مصدر نحو : رويدَ زيدَ ، أي إرواد زيد ، أي إمهاله ، وهو منصوب بفعل مضمر ، وإن انتصب فهي اسم فعل نحو : رويدَ زيدًا ، أي أمهَل زيدًا .

(٣) في (د) : ينتصب .

(٤) في (د) : مركبا .

(٥) في (ز) : رويدك زيدًا ، ويحتمل غير ذلك . وهو تكرار سيأتي ذكره .

( أو مقدر ) - وعليه خرج أكثر المعربين : ساروا رويداً ، والتقدير عندهم :  
سيراً رويداً ؛ وماسبق من الحالية هو قول سيبويه ، وهو الصحيح .

( ولأسرع هَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيًّا وَهَيًّا<sup>(١)</sup> وَهَيْكَ وَهَيْكَ<sup>(٢)</sup> ) - ونحو تفسيره بأسرع  
تفسير بعضهم له بأقبل أو أتت أو فعّال ، وقيل : معنى هيت لك جئت لك ؛  
والمعروف ماتقدّم ، والكاف اللاحقة له حرف خطاب ، واللام في لك للبيتين ،  
مثلاً في : سقيا لك ، أي لك أعني .

( ولِدَعُ بَلَّةً وَكَذَاكَ ) - نحو : بَلَّةُ زَيْدًا ، قال سيبويه : أي دَعُ زَيْدًا ؟  
ويخفض ما بعدها نحو : بَلَّةُ زَيْدٍ ، فتكون مصدرًا عند سيبويه ، وحرف جرّ عند  
الأخفش ، ذكره في الاستثناء ؛ وحكى بعض اللغويين النصب بكذاك ، ومنه قول  
جرير :

٥٧٣ - يَقْلُنَ ، وقد تلاحقت المطايا كذاك القول إنَّ عليك عينا<sup>(٣)</sup>

(١) في (د) : وهيا ، وفي (ز) : وهيا ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ؛ قال الصبان في  
حاشيته على الأثموني ١٩٦/٣ : وهيا بفتح الهاء وكسرها ، مع تشديد الياء فيها .

وفي الممع ١٠٥/٢ : وهيت بفتح الهاء وكسرها وضمها ، وهيه بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء  
فيها ، وكلاهما بمعنى أسرع ، وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ قالت هيت لك ﴾ بالأوجه الثلاثة .

(٢) في (د) : وهياك ؛ وفي الارتشاف لوحة ١١٧١/٧ : وهيت أي أسرع وعجل ، وقال صاحب  
اللباب : هيت اسم فعل معناه : جئت لك ، وبني لوقوعه موقع الماضي ، فعلى هذا يكون خبراً لا أمراً ،  
ثم قال : وتكون بمعنى الأمر ، وفيها لغات : هَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيْتَ وَهَيْتَ ؛ وفي  
كتاب الفرق لقطرب : وتقول في حثّ الإنسان تشبيهاً بسوق البهائم : هَيَا هَيَا ، وَهَيَا هَيَا ، قال  
الشاعر - ابن ميادة :

٥٧٤ - وقد دجا الليل فهَيَا هَيَا مادام فيهِنَّ فَصِيْلٌ حَيًّا  
والذي في سيبويه ٢٧/١ ، ٢٨ :

لثُقْرَيْنِ قَرَبًا جُلُودِيًّا مادام فيهِنَّ فَصِيْلٌ حَيًّا  
فقد دجا الليل فهَيَا هَيَا

قال في الحاشية : دجا الليل أظلم ، وهيا هيا زجر لها وتصويت ، بكسر الهاء وفتحها .

(٣) وفي لسان العرب - لحق :

أي دع القول ، وهي مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ، والكاف بعدها للخطاب .

( ولاسكتُ صَه ) - قال في البسيط : وهي في الأصل صوت استعمل استعمال أسماء الأفعال ؛ وفسره بعضهم باكفُف ، ورُدَّ بعدم تعدّي صه ؛ ويجوز كون صه كأمين ، مما جاء على غير الغالب ، كما سبق ذكره ، وسيأتي مثله ، وكسرت أيضاً بلا تنوين<sup>(١)</sup> وبه .

( ولا نكفف إياها ومَه ) - وهذا التفسير أولى من قول بعضهم : إنما هي بمعنى اكفف ، لما سبق في صه ، وفيه ذلك البحث ؛ وفسّر بعضهم مه باسكت ؛ ومن العرب من يترك تنوين إياها فيقول : إياه ومَه مبنية على السكون ؛ ومنهم من يكسر بلا تنوين وبه<sup>(٢)</sup> .

( ولحدّث<sup>(٣)</sup> إياه ) - وهي ساكنة ، ومنهم من يكسر مع التنوين ودونه<sup>(٤)</sup> ،

---

أقول وقد تلاحقت المطايا      كذلك القول إن عليك عينا  
كذلك القول أي ارفق وأمسك عن القول ... والشاهد في قوله : كذلك القول بمعنى دع القول ،  
والبيت لجرير - ديوانه ٥٧٩

(١) أي صَه وصَه ، وفي الارتشاف لوحة ١١٦٩/ : فهُ انكفف ، وصَه اسكت ، وقد تُكسر هاؤها منونة وغير منونة ، فتقول : مَه وصَه ومَه وصَه .. ويقال : صاه بألف بين الصاد والهاء ، والهاء ساكنة ، ويقال : صهصيت أصهصي صَهْصَاة إذا قلت : صه .

(٢) فيقول : إياه وإياه ؛ وفي الارتشاف لوحة ١١٧٣/ : وإيهاً وهيهاً ، ومن العرب من يقول : إية فلا ينون ، ومعناه طلب الكف عن فعل ، فإذا قلت : إيهاً قلت : أئيتُ به أؤيته تأيهاً ؛ وإياه ، ومن العرب من لا ينون ، فيقول : إيه ، ومعناه : زد أو حدّث ، وقال قطرب : وقالوا في زجر الخيل : إيه إيه وقد أيه بها ، ولا يستعمل مفعول بعده ، وقد استعمله بعض الشعراء المولدين فقال :

☆ إيه أحاديث نغانٍ وساكنه ☆

وما أظنه يصح . انتهى .

(٣) ، (٤) انظر ما نقل عن الارتشاف في الحاشية السابقة ، وقال الأشموني ١٩٦٣ : روّيها بمعنى أغر ، وإيه بمعنى امض في حديثك ؛ قال الصبان في حاشيته : وويهاً بالتنوين لزوماً ، كما في الفارضي ، وأغرٍ بقطع الهمزة لأنه من أغريت ، وإيه بكسر الهمزة والهاء وفتحها ، وتنون المكسورة .

وقال الصفار<sup>(١)</sup> البَطْلَيْوَسِيّ : إنه بمعنى حَدَّثَ أو زِدَ ، لكن استعمل لازماً ، لا يقال : إيه كذا . انتهى . وفي البسيط أن التنوين يلزم إيه على مذهب سيويه ، وأن اللغويين نقلوا إيه .

( ولأَعْرَ وَئِهَا ) - يقال : غَرِي<sup>(٢)</sup> بكذا يَعْرَى غَرَاءَ بالمدِّ لصق ، والمد شاذ ، والإغراء التسليط ، وهو راجع لمعنى اللصوق ، فمعنى وَئِهَا تَسْلُطٌ<sup>(٣)</sup> ، وبعضهم يقول : هو اسم لانزجر أو اغر ؛ وقال ابن درستويه : إنما هو حَضٌّ لا غير ، ولا يكون زجراً .

( ولا ستجبُ أمين وأمين ) - بالمدِّ والقصر ، وفيه أيضاً الإمالة وتشديد الميم .

( ولأرفق بس ) - قال أبو عبيدة : يقال : بسبت الإبل وأبسبت لغتان إذا زجرتها وقلت لها : بس بس .

( ولِقَرَقِرْ قَرَقَار ) - قال أبو النجم :

☆ قالت له ريح الصِّبَا قَرَقَارِ<sup>(٤)</sup> ☆

- ٥٧٦ -

---

(١) الصفار هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار المتوفى سنة ٣٤١ هـ - نزهة الألباء - وأما البطليوسي فهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، فلعل العبارة فيها سقط واو العطف بين الصفار والبطليوسي ، ولعله صفار غير هذا .

(٢) في (د) : غرا

(٣) في (د) : تسليط

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته ١٦٠/٣ : ادعى سيويه سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر من غير

الثلاثي - فعَالٍ - شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله :

☆ قالت له ريح الصِّبَا قَرَقَارِ ☆

أي صَوَّتْ .

(١) أي قالت للسحاب : قَرِّفْرُ ، أي صَوَّتْ ، ويقال : جرجار<sup>(٢)</sup> بمعنى قرقار ،  
حكاه ابن خالويه ؛ وقال المبرد : قرقار<sup>(٣)</sup> حكاية صوت كغاق ، والأول قول  
سيبويه .

( ولَبَعَدَ هِيهَاتَ ) - والحجاز يفتح التاء ، وأسد وقيم تكسر ، وبعضهم  
يضم ، وقرئ بهنَّ ، وذُكِرَ فيها ستة وثلاثون وجهاً<sup>(٤)</sup> ، وعلى الفتح تكتب هاء ،  
وعلى الكسر تاء ، وعلى الضم ، قال الفارسي : تكتب تاء ، وقال ابن جني :  
هاء<sup>(٥)</sup> .

( ولسرَّعَ سرعان ووشكان مثلثين ) - فَيُضَمُّ أَوَّلُ كُلِّ مِنْهَا وَيُفْتَحُ وَيُكْسَرُ ،  
والثاني منها ساكن ، وقالوا في وُشْكَانٍ بضم<sup>(٦)</sup> الواو أَشْكَانَ ، بقلب<sup>(٧)</sup> الهمزة واواً ،  
ويستعمل سرعان خبراً محضاً ، وخبراً فيه معنى التعجب ، ومنه قولهم : سرعان  
ماصنعتُه كذا ، أي ماأسرع ماصنعتُه ؛ ويقال : وشك يَوشُكُ وشكا سَرَّعَ ،  
ويقال : قَرَّبَ ، ومنه : يَوشُكُ للمقاربة ، ويستعمل وشكان مصدرراً نحو : عجبت  
من وشكان ذلك ، أي سرعته .

من (١) إلى (٣) سقط من (غ) .

(٢) في (ز) : جرجار بالمهملتين .

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته ١٩٩/٣ : وحكى الصغاني فيها سِتّاً وثلاثين لغة : هِيهَاهُ وَأِيهَاهُ  
وهِيهَاتُ وَأِيهَاتُ وهِيهَانُ وَأِيهَانُ ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ،  
وكل واحدة منونة وغير منونة ، فتلك ست وثلاثون ؛ وحكى غيره : هِيهَاكُ وَأِيهَاكُ وَأِيهَاءُ وَأِيهَاءُ وهِيهَاءُ  
وهِيهَاءُ . انتهى قال الصبان في حاشيته : فجملة اللغات اثنتان وأربعون .

(٥) زاد في المتن بالنسخة المحققة من التسهيل بعد هِيهَاتُ : وَأِيهَاتُ محررين مطلقاً بتنوين ودونه ،  
وأِيهَانُ وَأِيهَاءُ وَأِيهَاكُ ، وقد سقطت هذه الزيادة من نسخ التحقيق الثلاث ، ويظهر أنها من عبارات  
الشرح ، كما يبدو في التعليق بالحاشية السابقة .

(٦) في الارتشاف لوحة ١١٧٦/ : ووشكان مثلثة الواو ، ومعناه سَرَّعَ وقيل : قَرَّبَ ، ويقال :  
وَشَكَّ يَشُكُّ وَشُكًّا ، ويوشك من أفعال المقاربة ماضيه أوشك ، ويقال في : وشكان أَشْكَانَ ، وفي مصدر  
وَشَكَّ أَشْكَاً بإبدال الهمزة المضمومة واواً ، والشين في وشكان ساكنة على كل حال .

(٧) في (د) : بقلب الواو همزة ، والمقصود من عبارة التحقيق قلب همزة أَشْكَانَ واواً في وُشْكَانَ .

( ولأفترقَ : شَتَان ) - وعلى هذا لا يكتفي باسم واحد ، فلا يقال : شَتَان زيد ، كما لا يقال : افترق زيد ، بل شتان زيد وعمرو ؛ وفسره بعضهم ببعد ، وعلى هذا يكتفي بالواحد ، ويجوز : شتان ما بين زيد وعمرو ، وأنكره الأصمعي ، وفي البسيط : أجازته الأصمعي ، ومنعه الأكترون . انتهى . وهو خلاف المعروف ؛ وأصله البناء على السكون ، وحرك لالتقاء الساكنين بالكسر على الأصل فيه ، وبالفتح للتخفيف .

( ولأبطأ بطآن ) - وفسره بعضهم ببطؤ ، يقال : بطآن هذا الأمر ، وبطآن ذاً خروجاً ، وفيه معنى التعجب .

( ولأعجب : واهأ ووي<sup>(١)</sup> ) - قال الشاعر :

٥٧٧ - واهأ لسلمى ثم واهأ واهأ هي المنى لو أننا نلناها<sup>(٢)</sup>

أي أعجب ؛ وقال تعالى : ﴿ وَيُؤْتِي كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ ﴾<sup>(٣)</sup> قال الأخفش : أي أعجب لأن الله ، فالكاف عنده للخطاب ، وقال الخليل وسيبويه : هي وئى دخلت على كأن للتشبيه ؛ وذكر المصنف في الكافية الشافية لهذا المعنى : وا أيضاً ومنه :

مكرر ٥٧١ وا !. بأبي أنتِ وفـوكِ الأشنبُ

كأنما ذرُّ عليه الزرنب<sup>(٤)</sup>

(١) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل ص ٢١٢ : ووا ، وسيأتي ذكره في الشرح .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٧٠/١ : قاله أبو النجم ، قاله الجوهري ، وقيل : قاله رؤبة ، وليس بصحيح ؛ وروايته : واهأ لزيأ .. وفي رواية : واهأ لليلي .. قال : واهأ كلمة يقولها المتعجب ، وفي ج ٣ ص ١٧ ، ١٩٨ ، والشاهد في واهأ فإنه بمعنى أعجب .

(٣) القصص : ٨٢ ، وقد سبق الحديث في الآيتين : ﴿ وَيُؤْتِي كَأَنَّ اللَّهَ .. ﴾ ﴿ وَيُؤْتِي كَأَنَّ اللَّهَ .. ﴾ ويكأنه لا يفلح

الكافرون ﴿ .

(٤) سبق تخريج الشاهد من المعنى ص ٣٦٩ وشرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ١٩٨/٣

وقال في شرح الكافية إنَّ وَيَّ وواهاً أكثر من وا .

( ولأتوجَّع : أوَّه ) - وهذه على اللغة المشهورة فيها ، ويقال : أوَّه وأوتاه<sup>(١)</sup> .

( ولأتضجَّر : أف<sup>(٢)</sup> ) - وفي البسيط : معناه : الضجَّر ، وقيل : أضجَّر ،

وقيل : ضجرت ، وذكر فيها لغات كثيرة تقارب الأربعين .

( مالم يؤنث بالتاء فينتصب مصدر<sup>(٣)</sup> ) - يقال في الدعاء على الشخص : أؤفَّ

وتؤفَّ ، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل نحو : عقرأ .

( وقد يُرفع ) - وهو أيضاً على معنى الدعاء كالمصوب ، وهو مبتدأ محذوف

الخبر .

( ولأتكرَّه : إخَّ وكخَّ<sup>(٤)</sup> ) - ومنه الخبر ، أن الحسن أخذ تمرة من تمر

الصدقة ، فجعلها في فيه ، فقال له رسول الله ﷺ : « كخَّ كخَّ »<sup>(٥)</sup> ، حتى ألقاها

من فيه .

---

(١) في حاشية الصبان عند قول الأشموني ٢ / ١٩٧ : كأوه بمعنى أتوجع ، قال : فيها لغات أشهرها

فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ( أوَّه ) ، ومنها ( أوَّه ) بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء ،

( وآه ) بقلب الواو ألفاً ، ( وآوه ) بفتح الهمزة ممدودة ، وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء ،

( وأؤوه ) بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء ، وقد تمد الهمزة في هذه .

(٢) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل ص ٢١٢ : « وأؤي مألأ ، وأف مثلث الآخر ، بتنوين

ودونه » وقد اضطربت نسخ التسهيل في رواية هذه العبارة والتي بعدها ، وخلط بعضها بين المتن

والشرح .

(٣) في هذه العبارة والتي قبلها اضطراب في نسخ التسهيل ، والذي جاء بالنسخة المحققة من

التسهيل ، تليقاً من هذه النسخ : « ويؤنث بالتاء وينون ، جارياً مجرى مصدر أبدل من فعله

لفظاً » .

(٤) في الهمع ١٠٦٢ : وإخَّ وكخَّ بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى

أتكرَّه ، وفي الصبان على الأشموني ٢٠٨٢/٣ : وفي القاموس جواز تخفيف الخاء ، وجواز تنوينها ، وجواز

فتح الكاف .

(٥) بخاري - زكاة ٦ ، جهاد ١٨٨ ، الدارمي - زكاة ١٦ .



( ولأجيب : هاء ) - فهذه كلها من قوله : واهأ إلى هاء بمعنى الفعل المضارع ، وكذا بَجَلُ ومامعه في أحد الوجهين ، وهي أكثر مما جاء بمعنى الماضي ، والذي للأمر أكثر من الذي بمعنى المضارع .

( ولأكتفي : بَجَلٌ<sup>(١)</sup> وقَطٌ<sup>(٢)</sup> وقد في أحد الوجهين ) - والوجه الآخر كونها بمعنى حَسَب ، فلا تكون اسمَ فِعْلٍ ، فعلى الأول تقول : بَجَلْتِي وَقَطْنِي وَقَدْنِي ، فتأتي بنون الوقاية ، والمعنى يكفيني ؛ وعلى الثاني تحذف النون وتصل بها الياء ، كما تقول : حسبي ، وقد اجتمع الوجهان في قوله :

☆ قَدْنِي من نصر الحُبَيْبِيْن قَدِي ☆<sup>(٣)</sup>

- ٥٧٨

(١) وفي الارتشاف لوحة /١١٧٤ : وبَجَلُ حرف بمعنى نعم في الطلب والخبر ، واسم فعل بمعنى أكتفي ، وتلحقها نون الوقاية نحو : بَجَلْتِي ، واسم فعل بمعنى حَسَب فلا تلحقها نون الوقاية ، قال :

☆ أَلَا بَجَلِي من الشراب أَلَا بَجَلِي ☆

- ٥٧٩

وفي المغني ١/١١١ : بَجَلٌ على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهي على وجهين : اسم فعل بمعنى يكفي ، واسم مرادف لحَسَب ، ويقال على الأول : بَجَلْتِي ، وهو نادر ، وعلى الثاني : بَجَلِي ، قال :

أَلَا إِنِّي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا أَلَا بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا يَجَا لَلْ

(٢) في الارتشاف لوحة /١١٧٠ : وقَطٌ وقد بمعنى واحد ، قيل : الدال بدل من الطاء ، وقيل : منقولة من قد الحرفية ، فإذا انتصب ما بعدها كانا اسمي فعل ، تقول : قط عبد الله درهم ، وقد زيدا درهم ، وهما مبنيان على السكون ، وتلحقها نون الوقاية ، فتقول : قطني وقدني ؛ وحكى الكوفيون أن من العرب من يقول : قط عبد الله درهم ، وقد عبد الله درهم ، بجر عبد الله وإضافة قط وقد إليه ، وإعرابها مبتدأين ، ودرهم الخبر ، ومعناها حَسَب ، فإذا انتصب ما بعدها فيها اسم فعل ، ومعناها لينكف ؛ وقال في البسيط : قَطُّكُ اسم بمعنى حَسَبُ أي اكتف ، وهي ساكنة الطاء مفتوحة القاف ، وإذا أضفته إلى نفسك قلت : قَطْنِي وَقَطْنِي وَقَطُّ بِالْكَسْرِ لِيَدُلُّ عَلَى الْيَاءِ ، وإذا أضفته إلى غيرك قلت : قَطُّكَ وَقَطُّكَ [ وَقَطُّكَ ] وَقَطُّكَ وَقَطُّكَ . انتهى .

(٣) في المغني ١/١٧٠ : قد على وجهين : حرفية وسأتي ، واسمية ، وهي على وجهين : اسم فعل وسأتي ، واسم مرادف لحَسَب ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ، ولكثير من الحروف في وضعها ، ويقال في هذا : قد زيد درهم ، بالسكون ، وقدني بالنون ، حرصاً على بقاء السكون ، لأنه الأصل فيما بينون ، ومعربة وهو قليل ، يقال : قد زيد درهم ، بالرفع ، كما يقال : حَسَبُهُ درهم ، بالرفع ، وقدني درهم ، بغير نون ، كما يقال : حَسِي ، والمستعملة اسم فعل =

( ومنها ) - أي من أسماء الأفعال ، وهذا النوع يسميه النحويون بالإغراء ، وهو في اصطلاحهم وَضَعُ الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر ، ولم يأت منه في الخبر إلا قول بعضهم : إليّ ، وقد قيل له : إليك أي تَحَّ .

( ظروف ) - وفي بعض النسخ : « وشبهها<sup>(١)</sup> » ، وهو حسن ، فسيأتي أن منها ما هو جار ومجرور ، والنسخة الأخرى جارية على اصطلاح كثير من النحويين في إطلاق الظرف على ما يشمل الجار والمجرور ، وما يتبادر من مفهوم الظرف .

( كمكانك بمعنى اثبت ) - وقول من فسره بتأخر يرجع إلى ذلك ، وحفظ الكوفيون تعديّه ، قالوا : مكانك زيدا ، أي انتظر .

( وعندك ولديك ودونك بمعنى خذ ) - فتكون متعدية نحو : عندك زيدا ، وكذا الآخران ؛ وحكى الإغراء بلديك الجوهري .

( ووراءك بمعنى تأخر ) - وبعضهم يفسره بتلقت ، وتفسيره بانظر شرح معنى .

---

مرادفة ليكفي ، يقال : قد زيدا درهم ، وقدني درهم ، كما يقال : يكفي زيدا درهم ، ويكفيني درهم ، وقوله :

قَدْ نَبِيٍّ مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدْ نَبِيٍّ  
ليس الإمام بالشحيح الملحد  
تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء ، وأن تكون اسم فعل ، وأما الثانية فتحتمل الأولى وهو واضح ، والثاني على أن النون حذفت للضرورة ، ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين .

وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهي معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء إلا القسم كقوله :

☆ أَخَالَدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةَ ☆

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ص ٢١٢ : « ومنها ظروف وشبهها جازة ضمير مخاطب كثيرا ، وضمير غائب قليلا ... »

( وأمامك بمعنى تقدم ) - وبعضهم يقول : تَلَفْتُ ، وقول بعضهم : تبصّر أو تخوّفُ شرح معنى .

( وإليك وإليّ بمعنى <sup>(١)</sup> تَنَحَّ وأتَنَحَّى ) - فتَنَحَّ يرجع إلى إليك ، وأتَنَحَّى يرجع إلى إليّ ، يقال : إليك <sup>(٢)</sup> ، فتقول : إليّ <sup>(٣)</sup> ، ويُفسّر بما ذكر المصنف ، وبعضهم يقول : تنحّيت ، وهذا كله على قول البصريين : وفسّر الكوفيون وابن السكيت إليك بأُمسِكُ ، فجعلوه متعدّياً ، تقول : إليك زيداً ، أي أمسكه ، وليس محفوظ من كلام العرب ، وقد أُلِعَ بتعدّيه شعراء الأندلس .

( وعليكَ وعلِيّ وعليه بمعنى الزَمَ وأولني وليلزم ) - فالزم راجع إلى عليك ، تقول : عليك زيداً ، أي الزمه <sup>(٤)</sup> ، وقد يُعدّى عليك بالباء ، ومنه : « عليك بذات الدّين » <sup>(٥)</sup> ، وأولني راجع إلى عليّ ، فتقول : عليّ زيداً ، أي أولنيه ، فهي في معنى ما يتعدّى إلى اثنين ، وليلزم راجع إلى عليه : وأجاز بعضهم إغراء الغائب كما يؤمر ، فيقال : ليقم زيدٌ ، والأكثر على أنه شاذ ، فلا يقوى اسم واحد على قيامه مقام الحرف والفعل ، لتنافي أحكامهما ، ولذا لم يجئ اسم فعل للنهي ، والذي شدّ من ذلك قول بعضهم : عليه رجلاً ليسني <sup>(٦)</sup> ، ذكره سيبويه ، قاله شخص قيل له : إن فلاناً أخذك .

(١) سقطت من نسخ التحقيق الثلاث ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٢) أي تَنَحَّ .

(٣) أي أتَنَحَّى .

(٤) ومنه قوله تعالى في سورة المائدة : ١٠٥ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ عند أكثر

المفسّرين .

(٥) من حديث : « تنكح المرأة لأربع .. » في بعض الروايات : بخاري نكاح ١٥ ، أبو داود نكاح

٢ ، نسائي نكاح ٦٣ ، ابن ماجه نكاح ٦ ، موطأ نكاح ٢١ ، أحمد ٤٢٨/٢ ، ٨٠/٣ ،

(٦) في (٥) : ليسي .

( وقيس على هذه الكسائي ) - فيقيس على ماسمع من هذه الظروف والمجرورات غيرها ، فيجوز عنده الإغراء بكل ظرف ومجرور ، بشرط أن لا يكون على حرف واحد نحو : بك ولك ؛ ومنهم من أطلق الجواز ، ومذهب البصريين القصر على السماع .

(<sup>١</sup>) وعلى قَرَقَارِ الْأَخْفَشِ ) - فيجيز بناء اسم فعل الأمر من كل رباعيٍّ مجرّد ، فيقول : دَحْرَاجُ أَي دَحْرَجُ ، قياساً على ماسمع من قولهم : قَرَقَارِ أَي قَرَقِرْ ، وعَرَعَارِ أَي عَرَعِرْ ؛ والقرقرة صوت الرعد ، والعرعرة لعبة الصبيان ، فقَرَقَارِ معناه : صَوْتُ ، وعَرَعَارِ معناه : هلموا للعرعرة ، وتحقيقه : عَرَعِرُوا ، أَي العَبُوا العَرَعِرَةَ ، فالصبيُّ يقول : عَرَعَارِ ليدعُو غيره إلى العَرَعِرَةِ ؛ ومذهب سيبويه أن ذلك لا ينقاس لقلّة ماسمع منه ، وهو قول الجمهور (<sup>٢</sup>) .

( ووافق سيبويه في القياس على فَعَالٍ ) - فيجوز عند سيبويه والأخفش بناء اسم فعل الأمر على فَعَالٍ من كل فعل ثلاثيٍّ متصرف تام نحو : ضَرَبَ زَيْدًا ، أي اضرِبْه ، قياساً على ماسمع من ذلك لكثرتِه ، وهو الصحيح ؛ وذهب المبرد وغيره إلى أنه لا ينقاس ، لأنه ابتداء اسم لم ينطقوا به ؛ ولا يبنى من جامد وناقص ، فلا يقال في : هَبْ زَيْدًا كَذَا : وهَابِ ، ولا في : كُنْ كَذَا (<sup>٣</sup>) : كَوَانِ .

( وسمع الأخفش من العرب الفصحاء : عَلِيٌّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ) - أي بَجَرٌ " عبدِ اللَّهِ .

( فوضع الضمير البارز المتصل بها ) - أي بعلى وهو الياء ، واحتراز من المستكنّ فإن موضعه رفع ، ففي عليّ ضمير مرفوع مستتر ، لقيامها مقام الأمر ، وإذا أكدته رفعت فتقول : عليك أنت نفسك زَيْدًا .

من (١) إلى (٢) سقط من (د) .

(٣) زاد في (ن) : كن كذا زَيْدًا .

( وبأخواتها ) - نحو : عليك ولديك ودونك وعليه .

( مجرور ) - لحكاية الأخفش جرّ تابعه ، وعبد الله بدل ، على طريقة الأخفش ، ولكن الجمهور على أنه نادر ، وقد سبق ذلك بياب البدل ، فتقول إذا أكدت المجرور : عليك نفسك زيداً ، وإلى الجرّ ذهب البصريون .

( لا مرفوع ، خلافاً للفراء ) - ورد قوله بأن الكاف ليست من ضائر

الرفع .

( ولا منصوب ، خلافاً للكسائي ) - لقولهم : عليك زيداً ، بمعنى خذه ، وخذ إنما يتعدى لواحد ؛ وذهب ابن بابشاذ<sup>(١)</sup> إلى أن الكاف في هذه وأخواتها حرف للخطاب ، كما في ذلك ورويدك وأخواتها من أسماء الإشارة وأسماء الأفعال ، على أن من الكوفيين من قال إنها في رويدك ونحوه من اسم الفعل في موضع رفع .

( ولا يتقدم عند غيره معمول شيء منها ) - أي غير الكسائي ، فيجوز عنده : زيداً عليك ، وزيداً رُويد ، كما يجوز في الفعل ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين ، واستثنى بعضهم ، منهم الفراء ، ومذهب البصريين المنع ، لعدم تصرفها ، فلا تؤنث ولا تلحقها ضائر الرفع كما تلحق الأفعال ، وأما ﴿ كتاب الله عليكم ﴾<sup>(٢)</sup> فمنصوب على المصدرية ، نحو : ﴿ وعد الله ﴾<sup>(٣)</sup> أي كتب الله ذلك

(١) أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، وأصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد إلى العراق لتجارة اللؤلؤ ، فجنحت نفسه إلى تلقي العلم عن علماء بالعراق ، وفتح عليه ، ثم قفل إلى مصر وتصدّر للإفادة في جامع عمرو بن العاص ، وتولى ديوان الإنشاء للفاطميين ، وعلا سطحه في ليلة مقمرة ، وبعينيه بقية من النوم ، فزلت قدمه وسقط ومات سنة ٤٦٩ هـ ، وبابشاذ كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور .

(٢) النساء : ٢٤

(٣) ﴿ وعد الله حقاً ﴾ النساء : ١٢٢ ، يونس : ٤ ، لقمان : ٩ ، ﴿ وعد الله ، لا يخلف الله

وعده ﴾ الروم : ٦ ، ﴿ وعد الله ، لا يخلف الله الميعاد ﴾ الزمر : ٢٠

عليكم كتاباً .

( وما نُؤنّ منها نكرة ، وما لم يُنوّن معرفة ) - هذا قول الجمهور ، وقيل :  
كلُّها معارف تعريفَ علم الجنس ؛ وما نُؤنّ دائماً واهاً ، وما لم ينون نزال ، وما  
جاء بالوجهين صّه .

( وكلُّها مبنيٌّ لشبه الحرف ، بلزوم النيبابة عن الأفعال ، وعدم مصاحبة  
العوامل ) - واحترز بعدم المصاحبة من المصدر النائب مناب الفعل نحو : ضرباً  
زيداً .

وكون صّه ونحوه من أسماء الأفعال غير معمول لشيء هو قول الأخفش ،  
ونقله المصنف عن المحققين ، ونقله الخضراوي عن الجمهور واختاره ، ومذهب  
سيبويه والمازني وغيرهما أنها معمولة ، وعلى الخلاف يتخرج دونك وأخواته ،  
فعلى الأول هي مبنية ، وهو محكي عن الأخفش وابن جني ، وعلى الثاني معربة ؛  
وعلى أن أسماء الأفعال معمولة قيل : منصوبة ، وقيل مرفوعة على الابتداء ،  
والضمير المرفوع فيها يسدُّ مسدَّ الخبر . وقيل : بنيت أسماء الأفعال لوقوعها  
موقع<sup>(١)</sup> المبني ، وردّ بأف ؛ وقيل : لتضمن معنى لام الأمر ، وردّ به وبهيات .

( وما أمكنت مصدريته أو فعليته لم يُعدّ منها ) - كسقياً لك ورعياً وتعال  
وهات .

( فصل ) : ( وضع الأصوات إما لزجر كهلاً للخيل ) - اسم الصوت ما وضع  
لخطاب ما لا يعقل أو نحوه كصغار البشر ، أو لحكاية الأصوات ؛ وقوله للخيل  
أي لاستحثاث الخيل ، وذكر غيره أنها لاستحثاث غير العاقل ، وجاء للعاقل في  
قوله :

(١) سقطتا من (د)

☆ أَلَا حَيِّياً لَيْلِي وَقَوْلَا لَهَا : هَلَا ☆<sup>(١)</sup>

( وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ ) - أَي لَا سِتْحَثَاثَهُ وَزَجْرَهُ عَنِ الْإِبْطَاءِ ، نَحْوُ :

٥٨٢ - عَدَسٌ مَالْعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةً نَجْوَتِ ، وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيقٌ<sup>(٢)</sup>  
وقيل : هُوَ اسْمٌ لِكُلِّ بَغْلَةٍ ، وَمِنْهُ :

٥٨٣ - إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّتِي بَيْنَ الْحَمَارِ وَالْفَرَسِ

فَمَا أَبَالِي مِنْ غَدَا وَمِنْ جَلْسِ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤/٤٧ : وَرَبَّمَا اكَتَفَوْا يَهْلًا وَحَدَهَا ، قَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ :

☆ أَلَا حَيِّياً لَيْلِي وَقَوْلَا لَهَا : هَلَا ☆

أَي تَعَالَيْ وَأَقْبَلِي ؛ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ مِنْ كَلِمَةِ هَجَا يَهْجَا لَيْلِي الْأَخِيلِيَّةَ ، وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ مَجِيءٌ هَلَا اسْمٌ فَعَلَ بِمَعْنَى أَسْرَعِي ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ اسْمٌ لَزَجْرِ الدَّابَّةِ لِتَذْهَبَ فَتَكُونُ مِنْ أَسْمَاءِ الصَّوْتِ ؛ قَالَ صَاحِبُ الصَّحَاحِ : هَلَا زَجْرٌ لِلخَيْلِ ، أَي تَوْسَعِي وَتَنْحِي ؛ قَالَ الصَّبَّانُ فِي حَاشِيَتِهِ ٢٠٨/٣ : وَقَدْ يَسْتَحْتُ بِهَا الْعَاقِلُ ، لِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِهِ :

☆ أَلَا حَيِّياً لَيْلِي ، وَقَوْلَا لَهَا : هَلَا ☆

(٢) جَاءَ بِهِ فِي الْإِنْصَافِ ص ٧١٧ لِمُنَاقَشَةِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي أَنَّ « هَذَا » وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، يَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي وَالْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ بِرَوَايَةٍ : أَمِنْتُ بِدَلِ نَجْوَتِ .. وَكَذَا جَاءَ بِهِ ابْنُ يَعِيشَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَلِهَذَا الْغَرَضُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ شَرْحِ الْمَفْصَلِ - ١٦/٢ ، ٢٢/٤ ، ٢٤ - ثُمَّ جَاءَ بِهِ فِي مَبْحَثِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ - ٧٩/٤ - قَالَ : وَقَالُوا : عَدَسٌ ، وَهُوَ زَجْرٌ لِلْبَغْلِ ، قَالَ ابْنُ مَفْرَغٍ : عَدَسٌ مَالْعَبَادِ ... الْبَيْتُ ؛ وَقَدْ سَمَوْا الْبَغْلَ نَفْسَهُ عَدَسٌ ، قَالَ :

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسٍ ... الْبَيْتِ .

وَهُوَ لِيَزِيدُ بْنُ رَيْبَعَةَ بْنِ مَفْرَغِ الْحَمِيرِيِّ - دِيَوَانُهُ ١١٥ - وَالشَّاهِدُ هُنَا مَجِيءُ عَدَسٍ اسْمٌ صَوْتٌ لِلْبَغْلِ ، أَي لِاسْتِحْتَاثِهِ وَزَجْرِهِ عَنِ الْإِبْطَاءِ فِي قَوْلِهِ :

عَدَسٌ مَالْعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةً ... الْخ .

(٣) فِي ش . الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤/٧٩ : وَقَدْ سَمَوْا الْبَغْلَ نَفْسَهُ عَدَسٌ ، قَالَ :

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسٍ

عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْحَمَارِ وَالْفَرَسِ

فَلَا أَبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ

( وهَيْدَ وَهَادٍ ، وَدَهَ وَجَهَ<sup>(١)</sup> ، وَعَاهٍ وَعِيَهُ ، وَحَوْبٌ وَحَايٌ<sup>(٢)</sup> وَعَايٌ وَهَابٌ لِلإِبِلِ ، وَهَيَّجٌ<sup>(٤)</sup> وَعَاجٌ وَحَلٌ لِلنَّاقَةِ ، وَحَلَا وَحَابٌ وَحِبٌّ وَجَاهٌ لِلبَعِيرِ<sup>(٥)</sup> ، وَأُسٌّ وَهُسٌّ وَهَيَّجٌ وَفَاقٌ لِلغَنَمِ<sup>(٦)</sup> ، وَهَيَّجٌ وَهَجٌّ وَهَجٌّ وَهَجٌّ

(١) في ( د، ز ) : وَعَهُ ، وَالتَّحْقِيقُ مِنَ ( غ ) وَالأشْمُونِيُّ وَالصَّبَانُ ٢٠٨/٣ - قَالَ الصَّبَانُ : وَهَيْدٌ ، بفتح الهاء وكسرها ، وَفَتْحُ الدَّالِ فِيهَا ، وَالتَّحْتِيَةُ بَيْنَهَا سَاكِنَةٌ ؛ وَهَادٍ بِكَسْرِ الدَّالِ عَلَى الأَصْلِ فِي التَّخْلِصِ مِنَ التَّمَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ وَدَهُ وَجَهُ بفتح الدال المهملة من الأول ، وَالْجِمُّ مِنَ الثَّانِي ، وَإِسْكَانُ الهَاءِ مِنْهَا .

(٢) قَالَ الصَّبَانُ : بَعِينٌ مَهْمَلَةٌ فِيهَا ، مَكْسُورَةٌ مِنَ الثَّانِي ، وَهَاءٌ مَكْسُورَةٌ فِيهَا

(٣) فِي ( ز ) : وَحَاءٌ ، وَفِي ( غ ) : وَحَاءِي وَعَاءِي ، وَفِي ش . المَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيْشٍ ٨١/٤ : وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : عَايٌ فِي الزَّجْرِ ، وَحَايٌ كَلِمَةٌ زَجْرٌ لِلإِبِلِ وَغَيْرِهَا مِنَ المَوْشَايِ .

(٤) قَالَ الصَّبَانُ : بِكَسْرِ الهَاءِ وَفَتْحِهَا وَسُكُونِ البَاءِ ، مَعَ كَسْرِ الجِيمِ وَسُكُونِهَا .

(٥) فِي هَذِهِ العبَارَةِ كُلُّهَا اضْطِرَابٌ وَخِلَافَاتٌ بَيْنَ النِّسْخِ فِي الأَصْوَاتِ وَالضَّبْطِ ، يَظْهَرُ أَنَّهَا لَفَاتٌ ؛

وَفِي ش . المَفْصَلِ ٨٣/٤ : وَمِنَ الأَصْوَاتِ : حَلٌّ ، وَهُوَ زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ ، فَبَقِيَ عَلَى سُكُونِهِ ، يُقَالُ مِنْهُ : حَلَّحْتُ بِالنَّاقَةِ إِذَا قَلْتُ لَهَا : حَلْ حَلْ ، وَيَدْخُلُهُ تَتْوِينُ التَّنْكِيرِ ، فَيُقَالُ : حَلِّ ، قَالَ رُؤْبَةُ :

☆ وَطُولُ زَجْرِ بِجَلِّ وَعَاجِ ☆

وَقَالُوا : حَبٌّ بِالحَاءِ غَيْرِ المَعْجَمَةِ ، وَهُوَ صَوْتُ يَزْجُرُ بِهِ الجَمَلُ عِنْدَ البرُوكِ .. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ؛ وَقَالُوا : جَاهٌ مَكْسُورٌ الآخِرُ ، وَهُوَ صَوْتُ يَزْجُرُ بِهِ البَعِيرُ دُونَ النَّاقَةِ ، هَكَذَا نَقَلَهُ الجَوْهَرِيُّ ، وَرَبَّمَا قَالُوا : جَاهٌ بِالتَّنْوِينِ ، وَأُنْشِدَ :

إِذَا قَلْتُ : جَاهٍ لَسَّجٌ حَتَّى تَرُدَّهُ قُؤَى أَدَمِ أَطْوَأَقَهَا فِي السَّلَاسِلِ وَصاحبُ الكِتَابِ قَالَ : هُوَ زَجْرٌ لِلسَّيْفِ ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ العبَارَةِ .

(٦) قَالَ الصَّبَانُ ٢٠٨/٣ : وَيُقَالُ فِي زَجْرِ البَعِيرِ : حَلٌّ بِفَتْحِ الحَاءِ المَهْمَلَةِ وَكَسْرِ اللَامِ مَنْوُونَةً ، وَإِسٌّ بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ السَّيْنِ المَهْمَلَةِ مُفْتَوْحَةً ، وَهَسٌّ مِثْلُهَا ، إِلاَّ أَنَّ أَوَّلَهَا هَاءٌ ، وَقَالَ الرِّضِيُّ : إِسٌّ مَكْسُورَةٌ الهَمْزَةُ سَاكِنَةٌ السَّيْنِ ، وَكَذَا هَسٌّ مَكْسُورَةٌ الهَاءِ سَاكِنَةٌ السَّيْنِ ، وَقِيلَ : بَضْمُ الهَاءِ وَفَتْحُ السَّيْنِ المَشْدُودَةِ . انْتَهَى . دِمَامِينِي .

وَقَالَ زَكَرِيَّا : إِسٌّ وَهَسٌّ بِكَسْرِ أَوَّلِهَا مَعَ فَتْحِ آخِرِهَا أَوْ كَسْرِ وَتَشْدِيدِهِ فِيهَا . انْتَهَى .

وَفِي القَامُوسِ : هَسٌّ بِالضَّمِّ زَجْرٌ لِلغَنَمِ وَلَا يَكْسُرُ . انْتَهَى . وَقَوْلُهُ : بِالضَّمِّ ، أَي ضَمُّ الهَاءِ .

وَذَكَرَ الأَشْمُونِيُّ : وَهَجٌّ وَقَاعٌ لِلغَنَمِ ، وَقَالَ الصَّبَانُ : وَهَجٌّ بِهَاءٍ مُفْتَوْحَةٍ فَجِيمٌ سَاكِنَةٌ ، وَقَاعٌ بِقَافٍ

فَأَلْفَ فَعِينَ مَهْمَلَةً مَكْسُورَةً ؛

وَفِي ش . المَفْصَلِ ٨٤/٤ : وَقَالُوا : فَاعٌ بِالفَاءِ ، وَالمَشْهُورُ فَعٌ ، فَعْلِيٌّ ذَلِكَ تَكُونُ الأَلْفَ إِشْبَاعًا عَنْ فَتْحَةٍ =



للکلب<sup>(١)</sup> ، وسَعٌ وحج للضأن<sup>(٢)</sup> ، ووحٌ وحو للبقرة<sup>(٣)</sup> ، وعَزٌ وعِيَزَ وحَزٌ<sup>(٤)</sup> وحِيَزَ  
للعنز ، وحرّ للحمار<sup>(٥)</sup> ، وجَاهٍ للسَّبَعِ .

( وإِمَّا<sup>(٦)</sup> لِدَعَاءِ كَأُوْهِیَ لِلْفِرْسِ ، وَدُوْهِ<sup>(٧)</sup> لِلرُّبْعِ ،

= الفاء ، يقال : فففع بالغم إذا قال لها فع فع ، ومنه راعٍ فففاع .

(١) في ش . الفصل ٨٤/٤ : وقالوا : هَجَّ في حَسءِ الكلب وزجره ، ساكن الآخر مخففاً على أصل

البناء كصه ومه ، وهو زجر للغم ، وربما قالوا فيه : هجا بألف

وقال الصبان ٢٠٩/٣ : وهَجَّ للکلب ، بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرهما منونة .. وأما هج

السابقة التي للغم ، فاقصر شيخنا السيد في ضبطها على فتح الهاء وسكون الجيم .

والخلاصة أن الأولى فيها لغتان : كسر الثاني وإسكانه مع التشديد فيها ، والثانية فيها لغتان :

كسر الثاني منونا ، وإسكانه مع التخفيف فيها .

(٢) قال الصبان : وسَعٌ بفتح السين وسكون العين ، وفي ش . المفصل : وحَجٌ وهو صوت يزجر به

الضأن ، ومثله : عه وعيز .

(٣) وفي الارتشاف ١١٨٢/ : وللبقرة وَحٌ وقس ، قال قطرب : ولم يسمع غيرها .

(٤) زيادة في الارتشاف قال : وللعنز عز وعيز وحز وحيز ، ولم يذكر الأشموني غير : عز وعيز ،

قال الصبان : وعَزٌ بعين مهملة فزاي ساكنة - دماميني - والعين من عَزٌ مفتوحة ، كما يفيد صنيع

القاموس .. قال الصبان : وعِيَزَ بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره - زكريا - وقال الدماميني :

بعين مهملة مفتوحة ، فثناة تحتية ساكنة ، فزاي مكسورة ، والذي في القاموس أن العين بالكسر

والفتح ، والزاي بالفتح ، وأنه لزجر الضأن .

(٥) ذكرها الأشموني ٢٠٩/٣ ، وقال الصبان : وحرّ بالحاء المهملة بخط الشارح - الأشموني - وفي

بعض النسخ : وهَرٌّ ، قال الدماميني : بفتح الهاء ، وكسر الراء المشددة ؛ وجاه بجم فألف فهاء

مكسورة ، ويكون لزجر البعير أيضاً ، فهو مشترك - دماميني .

(٦) عطف على إمَّا السابقة في أول الفصل : ( إمَّا لزجر .. ) .

(٧) في ( د ) : وهي للفرس ، والتحقيق من ( ز غ ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، ولم يذكرها

الأشموني ولا الصبان ولا ابن يعيش في شرح المفصل ولا السيوطي في الهمع ، وفي الارتشاف ١١٨٢/ :

وقال ابن الرقاع : هنَّ عجم ، وقد عرفن من القول : هي واجدمي وقومي وهي الخ ، وفي موضع

آخر : وقال قطرب : ومن زجر الحمار والفرس : هب هب وهابٍ هابٍ وهابٍ هاب .

(٨) قال الصبان ٢٠٩/٣ : بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء ، والربع بضم

الراء وفتح الباء وبعدها عين مهملة وهو الفصيل .

وَعَوْهُ<sup>(١)</sup> لِلجَحش ، وَبَسَّ<sup>(٢)</sup> اللغَم ، وَجُوتَ<sup>(٣)</sup> وَجِيءُ لِلإِبِلِ الموردة ، وَتَوَّ<sup>(٤)</sup> وَتَأَ لِلتَّيسِ المَنْزَى ، وَنَخَّ<sup>(٥)</sup> مَخْفَفًا وَمَشَدَّدًا لِلبَعيرِ المَنَاخِ ، وَهَدَعُ<sup>(٦)</sup> لَصغارِ الإِبِلِ المَسَكَةِ ، وَسَأَّ<sup>(٧)</sup> وَتَشَّوُ لِلحِمارِ المورِدِ ، وَدَجَّ<sup>(٨)</sup> لِلدِجَاجِ ، وَقَوَّسَ<sup>(٩)</sup> لِلكَلْبِ .

( وإِما لِلحِكايةِ كغاقِ<sup>(١٠)</sup> لِلغِرابِ ، وَماءِ<sup>(١١)</sup> لِلظَّبِيبةِ ، وَشِيبَ<sup>(١٢)</sup> لِشِربِ الإِبِلِ ، وَعِيطَ لِلتَّلَاعِبِينَ ، وَطِيخَ<sup>(١٣)</sup> لِلضاحِكِ ، وَطاقِ<sup>(١٤)</sup> لِلضَرْبِ ، وَطَقَّ<sup>(١٥)</sup> لوقِعِ الحِجارَةِ ، وَقَبَّ<sup>(١٦)</sup> لوقِعِ السِيفِ ، وَخازِ بازِ لِلذِّبابِ ، وَخاقِ<sup>(١٧)</sup> باقِ لِلنِّكاحِ ، وَقاشِ ماشِ وَحاثِ باثِ لِلقِماشِ ، كَأَنَّهُ سَمِّيَ بِصَوْتِهِ .

- (١) بعين مهملة ، فواو ساكنة ، فهاء مكسورة ، والعين مفتوحة على ما ذكره البعض - صبان .  
 (٢) بضم الباء وتثنية السين مع تشديدها ، وضبط بعضهم بسكون السين - صبان .  
 (٣) بجيم مضمومة فواو ساكنة فثناة فوقية مفتوحة ، وفي القاموس أن جوت مثلثة الآخر ، والجيم مفتوحة .

- (٤) بمثناة فوقية مضمومة فهزرة ساكنة ، وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهزرة ساكنة - دماميني .  
 (٥) بكسر النون وإسكان الحاء المعجمة ، مخففة ومشددة ، وضبطه بعضهم بفتح النون .  
 (٦) بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة ، وزاد في القاموس لغة ثانية : سكون الدال مع كسر العين .  
 (٧) سَأَ بفتح السين المهملة وسكون الهزرة ، وَتَشَّوُ بمثناة فوقية مضمومة ، فشين معجمة مضمومة فهزرة ساكنة .

- (٨) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة .  
 (٩) بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة .  
 (١٠) بغير معجمة وقاف مكسورة  
 (١١) قال الرضي إن ميم مماله وهمزته مكسورة بعد الألف .  
 (١٢) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة  
 (١٣) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الحاء المعجمة أوفتحها .  
 (١٤) بطاء مهملة وقاف مكسورة  
 (١٥) بقاف ساكنة  
 (١٦) بقاف مفتوحة وباء ساكنة  
 (١٧) بكسر الآخر فيها جميعا

ولقد أكثر من التمثيل ، ولو اقتصر على تمثيل كل نوع بواحد لكان أجود . وقد تكلم على أسماء الأصوات ابن القطاع<sup>(١)</sup> في مصنف له في ذلك وفي المصادر .  
( وحكم جميعها<sup>(٢)</sup> البناء ) - لشبهها الحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة .

( وقد يعرب بعضها لوقوعه موقع ممتكن ) - كقوله :

☆ إذ لَمَّتِي مثلُ جناحِ غَاقٍ<sup>(٣)</sup> ☆

- ٥٨٦

( وربما سمي بعضها باسم فبني لَسَدَهُ مسد الحكاية كِمِضَّ المعبَّر به عن صوت مُغْنٍ عن لا ) - ومِضَّ صَوِيَّت مع ضم الشفتين بمعنى لا ، لكن فيه إطباع ، لأنه غير رَدَّ صريح ، قال الراجز :

- ٥٨٧ سألته الوصل فقالت : مِضَّ وحركت لي رأسها بالنقض<sup>(٤)</sup>

وفي أمثالهم : إنَّ في مِضَّ لمطمعاً .

(١) علي بن جعفر المتوفى سنة ٥١٤ أو سنة ٥١٥ هـ .

(٢) في هج الهوامع ١٠٧/٢ : قال ابن قاسم - أظنه أبا القاسم بن القاسم من نخاة الأندلس ، على ماجاء بالارتشاف ١١٦٧/ - وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظ النحوي أن يتكلم على بنائها . انتهى .

(٣) قال صاحب الهمع : وقد تقدم في باب المعرب والمبني أنها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لاعاملة ولا معمولة ؛ وشد إعراب بعضها لوقوعه موقع ممتكن ، كقول :

☆ إذ لَمَّتِي مثلُ جناحِ غَاقٍ ☆

أعرب غَاقٍ لوقوعه موقع غراب ؛ وتنكيرها بالتنوين ، كما في أسماء الأفعال ، وأصل بنائها على السكون كَقَبْ وَسَعْ وَحَجْ وَوَحْ وَحَلْ .. الخ وما سكن وسطه من ثلاثي كَسَر ، على أصل التقاء الساكنين كغاقٍ وطاقٍ وهابٍ وهاجٍ وعاجٍ وجاهٍ وحبٍ وعوهٍ وقوسٍ وهيجٍ وعيطٍ وطبخٍ .

(٤) في الدرر ١٤١/٢ : استشهد به على أن مِضَّ - بالميم والفاء المعجمة - يعبر بها عن صوت ؛ وفي اللسان : وإذا أقرَّ الرجل بحق قيل : مِضَّ ياهذا ، أي قد أقررت ، وإن في مِضَّ ومِضَّ لمطمعاً ، وأصل ذلك أن يسأل الرجلُ الرجلَ فيعوج شفته ، فكأنه يطعمه فيها ؛ الليث : المِضُّ أن يقول الإنسان بطرف لسانه شبه لا ، وهو هيج بالفارسية ، وأنشد : سألتها الوصل .. الخ البيت ، والنقض التحريك .

قال الفراء : مِضَّ كقول القائل يقولها بأضراسه إلى أن قال : الجوهرى : مِضُّ بكسر الميم والضاد كلمة تستعمل بمعنى لا ، وهي مع ذلك كلمة مطمعة في الإجابة . قال : ولم أعر على قائل هذا البيت .

## ٦١ - باب نُونَى التوكيد

( وهما خفيفة وثقيلة ) - وقال الخليل : إن التوكيد بالشديدة أشد ؛  
واستدل سيبويه على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بإبدال الخفيفة ألفاً في  
الوقف ؛ وزعم الكوفيون أنها مخففة منها .

( تلحقان وجوباً المضارع الخالي من حرف تنفيس<sup>(١)</sup> المقسم عليه مستقبلاً  
مثبتاً غير متعلق به جارٍ سابق ) - وذلك نحو : والله ليقومنَّ زيدٌ غداً ؛ وما حكم  
به من الوجوب هو ظاهر قول سيبويه ، قال في اللام : لزمت اليمين ، كما لزمت  
النون اللامَ ؛ وهذا المنقول عن البصريين ، على أن أبا عليّ قال : لاتلزم النون ،  
وحكاه عن سيبويه ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام والنون يتعاقبان ، فتقول  
عندهم : ليقومنَّ وليقوم ويقومنَّ .

وخرج بالخالي نحو : ﴿ ولسوف يُعطيك ربُّك<sup>(٢)</sup> ﴾ ؛ وبالمقسم عليه نحو :  
يقوم زيدٌ غداً ، وبالمستقبل نحو : والله ليقوم زيدٌ الآن ؛ فلاتدخل النون في شيء  
من هذا ؛ والمسألة الأخيرة مبنية على أن فعل الحال يكون مقسماً عليه ، وهو قول  
الكوفيين ، ولا يُجيز ذلك البصريون .

وبالمثبت<sup>(٣)</sup> المنفيُّ نحو : والله لا يقوم زيدٌ غداً ، فلا تلزمه النون ، وهذا  
بناء على ما يأتي من قوله : والنفي بلا متصلة .. الخ .

(١) في ( د ) : التنفيس

(٢) الضحى : ه

(٣) أي وخرج بالمثبت

وبغير متعلق<sup>(١)</sup> نحو : ﴿لِأَلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، والمراد ما تقدم معموله كما ذكر في القسم ، فيدخل نحو : والله لزيداً أضربُ ، ولسرعاً أخي ، ولساهراً أبيتُ ؛ وفاته ما قرُن بقدر نحو : والله لقد أذهبُ ، فلا يجوز : أذهبتُ .

( وجوازاً فعلَ الأمر<sup>(٣)</sup> ) - كقول زهير :

☆ تَعَلَّمَنُهَا ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، ذَا قَسَمًا<sup>(٤)</sup> ☆

- ٥٨٨

ويدخل فيه الدعاء نحو :

☆ فَأَنْزَلْنُ سَكِينَةً عَلَيْنَا<sup>(٥)</sup> ☆

- ٥٨٩

(١) أي وخرج بقوله : غير متعلق به جارٌّ ...

(٢) آل عمران : ١٥٨

(٣) أي وتلحقان جوازاً فعلَ الأمر .

(٤) في المقتضب ٢/ ٢٢٢ ، وفي الدرر ١/ ٥٠ عجزه :

☆ قَا قَدْرُ بَدْرِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ ☆

قال في حاشية المقتضب : استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين ها التنبيه وذا بالقسم ، واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ؛ وهو موضع الشاهد هنا في قوله : تَعَلَّمَنُهَا وجواز توكيد فعل الأمر ؛ والمعنى : تَعَلَّمَنُ ، لعمر الله ، هذا قسماً ، فقدم ها .. وذَرَعُ الإنسان طاقته ، وا قصد بذرعك مثل أورده الميداني في جمع الأمثال ٢: ٩٢ وقال : يضرب لمن يتوعد ، أي كلف نفسك ماتطبيق ، وقسماً مصدر مؤكد لما قبله معناه : أقسم ، وتَعَلَّمَنُ بمعنى اعلم ملازم للأمر ، والبيت لزهير من قصيدة

هدد بها الحارث بن ورقاء - ديوانه ١٨٢

(٥) في المغني ٢ / ٣٣٩ عجزه :

☆ وَثَبْتَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا ☆

وفي الدرر ٢ / ٩٥ :

فَثَبْتَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا وَأَنْزَلْنُ سَكِينَةً عَلَيْنَا

قال : استشهد به على جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على الأمر ، وهو من رجز لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لعامر بن الأكوع ؛ روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل التراب يوم الخندق حتى وارى صدره ، وهو يرتجز بهذا الرجز :

تَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلِينَا .. إلخ .

ولحاقها أفعل<sup>(١)</sup> في التعجب شاذ ، ومنه :

☆ فأحر به من طول فقرٍ وأحرى<sup>(٢)</sup> ☆

- ٥٩٠ -

( والمضارع<sup>(٣)</sup> التالي أداة طلب ) - كلام الأمر ، ولا في النهي ، نحو :

(١) سقطت من ( د ) .

(٢) في نسخ التحقيق الثالث ، وفي المغني ٢ / ٣٣٩ : فأحر به بطول فقر .. والتحقيق من ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ ، والدرر ٢ / ٩٨ ، وصدر البيت :

☆ ومُستبدلٍ من بعد عَضْبِي صُرِيمةً ☆

قال الأشموني : وأشد من هذا :

ليت شعري وأشعرنَّ إذا ما ... - :

- ٥٩١ -

توكيد أفعل في التعجب كقوله : ومستبدل من بعد عَضْبِي .. البيت ، قال الصبان : قال الشنبي : عَضْبِي معرفة لا تنون ولا تدخلها ال وهي مائة من الإبل ، وصرية تصغير صرمة بالكسر ، وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين ، وأحرى بحاء مهملة فراء فتحية ، وفي الحاشية : قوله : ومستبدل من بعد عَضْبِي ... بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة ، هذا اللفظ على شهرته لم يوجد في القاموس ، وإنما الذي فيه في فصل الغين المعجمة من باب المعتل : عَضْبِي كسلى مائة من الإبل . انتهى . قاله نصر . وفي الدرر ٢ / ٩٨ : من بعد عَضْبِي ... قال : استشهد به على شذوذ توكيد فعل التعجب ، والأصل : فأحرين فأبدلها ألفاً في الوقف ، وجعله في المغني مستثنى مما تلحقه النون ، قال : وشذ قوله : فأحر به .. البيت .

قال السيوطي في شرحه : قال الشارح : اختلف الناس في إنشاد هذا البيت في موضعين ، في غضياً وفي أحرى بالثناة التحتية ، فقيل : غضياً بالموحدة ، وفي أحرى ، وعليه صاحب الصحاح ، قال في باب الباء الموحدة : غضياً اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها ال ، وأنشد البيت ، ثم قال : أراد النون الخفيفة فوقف .

وقيل : غضياً بالثناة التحتية ، وأحرى بالموحدة ، وعليه صاحب المحكم وابن السكيت في إصلاحه : وقال ابن السيرافي في شرحه : أراد : رَبَّ إنسان كان ماله قليلاً بعد أن كان كثيراً ، فأحر به .. تعجب كما تقول : أكرم به ، يريد ما أحره أن يطول فقره ، وقوله : وأحرى تعجب من قولهم : حرب الرجل إذا ذهب ماله وإذا قل ، قال المصنف : وعلى هذا فلا تأكيد ولا نون ، ثم قال : لم يذكر في الصحاح حرب بالكسر إلا بمعنى اشتد غضبه ، وأما حرب بمعنى أخذ ماله فبالفتح ، وقد حرب ماله أي سلبه . انتهى .

قال : ولم أعر على قائله ، ولم ينسبه في معجم شواهد العربية إلى أحد .

(٣) معطوف على : فعل الأمر ، قبله

ليقومَنَّ زيدٌ ، ولا تضرَبَنَّ ؛ وكذا العرض ونحوه ، وجميع أدوات الاستفهام ،  
ومن أمثلة سيبويه : أتقولَنَّ ذلك ؟ ومتى تفعلَنَّ ؟

( أو ما الزائدة الجائزة الحذف في الشرط كثيراً ، وفي غيره قليلاً ) - فالشرط  
نحو : إمَّا تأتيَنِّي آتِكَ ، وأيَّهم ما يأتينيَّ آتِه . ولا يختص ذلك بإنَّ كما وهم بعضُ  
المصنِّفين ، وهو مخالف لنص سيبويه ، ومثال غيره قولهم : بعينٍ ما أرينَّكَ ،  
تقوله لمن يُخفي عنكَ أمراً أو حيلة أنت بصيرٌ بها ، والمعنى : إني أراك بعين  
بصيرة ، وما زائدة .

وقوله : الجائزة الحذف ، يقتضي عدم الجواز في : حيثما تكنُّ أكنُّ ، فلا  
تقول : تكونَنَّ ، وكلام سيبويه على خلافه ، ويقتضي جواز حذف ما في المثال  
المذكور لغير الشرط ونحوه ، والظاهر لزومها ، لأنها أمثال .

( ولا يلزمان بعد إمَّا الشرطية ، خلافاً لأبي إسحاق ) - فتقول : إمَّا تقم  
أقم ، بلا نون خفيفة أو ثقيلة ، وهو مذهب المحققين ، ونصَّ عليه سيبويه قال :  
وإن شئت لم تقم النون ، كما أنك إن شئت لم تجئ بما . وزعم الزجاج وشيخه  
المبرد أن حذف النون ضرورة ، ويردُّ قولها كثرة السماع بذلك ، ومنه :

٥٩٢ - فإمَّا تريَنِّي ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أودى بها<sup>(١)</sup>

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٥٣ : قاله الأعشى ميمون بن قيس .. وإمَّا  
أصله : إنَّ ما ، فإن شرطية ، وما زائدة ، والمعنى : فإن تريني ، كما في قوله تعالى : ﴿ فإمَّا تريَنِّي من  
البشرِ أحداً ﴾ - مريم : ٢٦ - .. قال : والشاهد في أودى .  
وفي الدرر ٢ / ٩٧ : ... واستشهد سيبويه والرضي على هذه المسألة بقول الشاعر :

فإمَّا تريني ولي لمة ... البيت ،

قال البغدادي : على أنَّ إنَّ الشرطية المقرونة بما الزائدة يلزم تأكيد شرطها بالنون عند الزجاج ،  
وترك تأكيدها جيد عند غيره .. قال ابن الناظم : وأمَّا الشرط إمَّا فتوكيده بالنون جائز ، قال تعالى :  
﴿ فإمَّا تتَّقَنَّهُمْ .. ﴾ - أنفال : ٥٧ - ﴿ وإمَّا تخافَنَّ .. ﴾ - أنفال : ٥٨ - وقد يخلو من التوكيد بها  
كقوله : فإمَّا تريني ... البيت .

ولكن الإثبات أحسن .

( والنفي بلا متصلة كالنهي على الأصح ) - وإليه ذهب ابن جني ، وتبعه المصنف ، وظاهر قوله : ﴿ لا تصيبن الذين ظلموا ﴾<sup>(١)</sup> يدلّ عليه ، والجمهور على المنع ، إلا في نادر أو ضرورة ، وتكلفوا تأويل الآية .

( ويلحق به النفي بلا منفصلة ) - أي يلحق بالنفي المتصل أو بالنهي ،  
ومنه :

☆ فلا ذا نعيمٍ يُترَكُنْ لنعيمه<sup>(٢)</sup> ☆ - ٥٩٣

أنشده أحمد بن يحيى .

( وبِلَمْ<sup>(٣)</sup> ) - نحو :

☆ يحسبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمْ<sup>(٤)</sup> ☆ - ٥٩٤

أنشده سيبويه .

---

(١) الأنفال : ٢٥ .

(٢) في الدرر ٢ / ٩٨ : استشهد به على ما في البيت قبله :

نَبْتُم نِبَاتَاتِ الخِيزِرَانِي فِي الوَعَى حديشاً متى ما يأتك الخَيْرُ ينفعنا  
استشهد به على أن دخول نون التوكيد في جواب الشرط ضرورة ، والبيت من شواهد سيبويه على  
الضرورة أيضاً ؛ قال الأعم : الشاهد في إدخال النون في : ينفعنُ ، وهو جواب شرط ، وليس من  
مواضع النون ، لأنه خير يجوز فيه الصدق والكذب ، إلا أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون تشبيهاً  
بالفعل في الاستفهام ، لأنه مستقبل مثله ...

قال صاحب الدرر : ويجري فيه ما جرى في هذا البيت ؛ ولم أعر على قائله ولا تتته .

(٣) معطوف على : بلا منفصلة .

(٤) عجز البيت :

☆ شيخاً على كرسيه معمماً ☆

وفي شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢١٨ : قاله أبو حيان الفقعسي ، والضمير في =



( والتقليل المكفوف بما ) - قال سيويه : زعم يونس أنهم يقولون : ربما يقولن ذلك .

( والشرط مجرداً من ما ) - نحو :

☆ مَنْ يُثَقِّنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ <sup>(١)</sup> ☆

- ٥٩٥ -

= يحسبه يرجع إلى الجبل ، لأنه يصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات ، - وليس هذا التخريج بشيء - وقال ابن الشجري في أماليه ١ / ٢٨٤ : في وصف وطب مملوء لبناً ، ملفوف في غشاء ؛ وفي حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٢ : اختلف الرواة وشرح الشواهد في نسبة هذا البيت اختلافاً عظيماً واضطربوا في شرحه .. فنسبه ابن السيد واللخمي إلى مساور العبيسي ، وقال ابن السرياني : للعجاج قصيدة يشبه أن تكون هذه الأبيات منها ، وقال العيني : قال ابن هشام : هو لأبي حيان الفقعي ، ونسبه الصغاني إلى عبد بني عيس ، وقال السرياني : قائله الديبري ؛ وعلى أية حال ، فإن الرواة قد ذكروا قبل هذا البيت أبياتاً - ذكرها - ثم قال : وأخطأ كثير من أرباب الحواشي فحسبوا هذا البيت في وصف جبل قد عمه الخصب وحفه النبات ، ومنهم من جعله في وصف خابية ، وهو كلام مضحك سببه عدم الوقوف على سوابق البيت .. قال في شرح بيت قبله : والقمع ، بكسر ففتح آلة تجعل في قم السقاء ونحوه يصب فيها اللبن ... والثال بضم الثاء الرغوة ، والقشعم هنا الغليظ ، وقوله : يحسبه أي الجاهل الذي لا يعرف حقيقة هذا الثال الغليظ ، إذا نظر إليه وهو فوق القمع حسبه شيخاً ... والشاهد في قوله : ما لم يعلم ، قال ابن يعيش : أراد النون الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف .

(١) عجز البيت :

☆ أبداً ، وقتلُ بني قتيبة شافي ☆

وقد اختلف الرواة والشراح في لفظ الشاهد : يُثَقِّنْ ؛ قال في الدرر ٢ / ١٠٠ : استشهد به على شذوذ توكيد تثقفن لأنه ليس بعد ما بين في الأصل قياس التوكيد بعده ، والبيت من شواهد سيويه ، قال الأعمى : وروايته : مَنْ يُثَقِّنْ ، بالبناء للمجهول ، والشاهد في إدخال النون على فعل الشرط ، وليس من موضعها إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة ، فيضارع ما أكد باللام للبين ، يقول : مَنْ ظَفَّرَ به من آل قتيبة بن مسلم فليس بأييب إلى أهله ، لما في قتلهم من شفاء النفوس ، يصف قتله ، وانتقال دولته وإظهار الشامة به . ١ هـ .

قال عبد القادر البغدادي بعدما ساق كلام الأعمى : وليس قتيبة ما ذكره ، ولو اطلع على الشعر ما قاله ، والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، قالتها لما قتل أبوها وهي :

إننا وباهلة بن أعصر بيننا      داء الضرائر بغضضة وثقافي  
من تُثَقِّنْ منهم فليس بأييب      أبداً ، وقتل بني قتيبة شافي =

أنشده سيبويه ؛ وما ذكره من قوله : ويلحق .. إلخ قليل ، لكن قال سيبويه في التقليل المكفوف بما : إن ترك النون أكثر وأجود ، وهذا يقتضي أن إثباتها كثير وجيد .

( وقد تلحق جوابَ الشرط اختياراً ) - ومن لحاقها له قوله :

٥٩٦ - فيها تشأ منه فِزارةٌ تُعْطِمْ ومهما تشأ منه فِزارةٌ تمنعا<sup>(١)</sup>  
وقال سيبويه : إن ذلك قليل في الشعر .

( واسمَ الفاعل<sup>(٢)</sup> اضطراراً ) - أنشد ابن جني :

٥٩٧ - أريتَ إن جاءتُ به أملودا مَرَجَّلاً ويلبسُ البرودا  
أقائلن : أحضروا الشهودا<sup>(٣)</sup>؟

= ذهبت قتيبة في اللقهاء بفارس لا طوائش رعرش ولا وقواف  
مَنْ تَتَّقَنْ : من نظفر به ، وأيب : راجع ، وليس بأيب : ليس يراجع إلى أهله سالماً .. وروي :  
مَنْ تَتَّقَنْ بالمتناة الفوقية ، وفاعله ضمير يعود على باهلة ، أي من أخذوا منا قتلوه ؛ وروي : مَنْ يَتَّقُوا  
منا فليس بوائل أي ملتجئ ؛ وهاتان الروايتان لا تناسبان المقام .

(١) في الدرر ٢ / ١٠٠ : استشهد به على شذوذ تأكيد المضارع بعد أداة الشرط - في الهمع - أما هنا فهو شاهد على تأكيد جواب الشرط اختياراً ؛ قال : والبيت من شواهد سيبويه والرضي ، قال البغدادي : على أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختياراً في جواب الشرط ، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ، وهو أقل من دخولها في الشرط .

وقوله : تمنعا جواب الشرط ، وقد أكد دون الشرط بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .. وقال الأعم : أراد : مها تشأ فزارة إعطاءه تعطم ، ومهما تشأ منعه تمنع ، فحذف الفعل لعلم السامع به ، وأدخل الخفيفة على تمنعا ، وهو جواب الشرط ضرورة ، وليس من مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلا أن الشاعر إذ اضطر أكده بالنون تشبيهاً بالفعل في الاستفهام ، لأنه مستقبل مثله ؛ قال العيني : وفزارة بكسر الفاء في غطفان ؛ قال صاحب الدرر : والبيت نسبة سيبويه لعوف ابن الحرع ، والصحيح أنه من قصيدة للكثير بن معروف .

(٢) معطوف على : جواب الشرط قبله .

(٣) قال ابن جني في الخصائص : ومن ذلك - أعني الاستحسان - أيضاً قول الشاعر :

غصن أملود أي ناعم ، ورجل أملود ، وامرأة أملودة .

( وربما لحقت المضارع خالياً مما ذكر ) - ومنه :

مكرر ٥٩١ ليت شعري وأشعرنَّ إذا مــــا قَرَّبَـوهَا منشورةً ودُعيت<sup>(١)</sup>

وقال سيبويه : ويجوز للمضطر : أنت تفعلنَّ .

( فصل ) : ( الفعلُ المؤكَّدُ بالنون مبنياً ، ما لم يُسند إلى الألف أو الياء أو الواو ) - نحو : هل تضرينَّ زيدا ؟ ، والمراد أنه يعرضُ البناءُ للنون ، فلا يرد فعلُ الأمر ونحوه ، كما لمضارع الذي لحقته نون الإناث ، على قوله : ما لم يُسند ؛ وعلّة بنائه التركيب مع النون ، فإن أسند إلى أحد الثلاثة أعرب ، نحو : هل تضربانَّ يا زيدان ؟ وهل تضرينَّ يا هند ؟ وهل تضرينَّ يا زيدون ؟ وذلك لعدم صحة التركيب ، فليس من كلامهم جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ؛ وفي معنى الإسناد إلى الألف والواو وقوعها علامتين نحو : هل يقومانَّ الزيدان ؟

أرأيت إن جئتُ به أملودا .. إلخ : أقائلنَّ أحضروا الشهودا ؟

قال : فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا إذا استحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ...

وفي الدرر ٢ / ١٠١ : استشهد به - في الهمع - على شذوذ توكيد اسم الفاعل ، وهو من شواهد الرضي ، قال البغدادي على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع .. ثم جاء بنص ابن جني في الخصائص وفي سر الصناعة .. وقال : وهذا من رجز أورده السكري في أشعار هذيل لرجل منهم ، ثم أتى ببعض الخلافات في الرواية .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ : وبعده :

أَلِيّ الْفَسْـوُزْ أَمْ عَلِيٍّ إِذَا حَـوِ سَبَيْتُ ، إِنِّي عَلَى الْحَسْبِ مَقِيَّتْ  
قالها السموءل بن عادياء الغساني اليهودي ؛ أي ليتني أشعر ، فأشعر هو الخبر ، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ، ونابت الياء عن اسم ليت الذي في ليتني ؛ والشاهد في أشعرنَّ ، حيث أكده بالنون الخفيفة ، وهو مثبت عارٍ عن معنى الطلب والشرط ونحوهما ، وهذا في غاية الندرة ، وما زائدة ، والضير في قربوها يرجع إلى الصحيفة في البيت الذي قبله ، ومنشورة حال ، وكذا دعيت بتقدير قد ، والمقيت المقتدر والحافظ الشاهد ، وهو المراد هنا .

وهل يقومون الزيدون<sup>(١)</sup> ؟ فلو قال : ما لم يتصل ، كما قال في أول الكتاب ، لكان أحسن .

( خلافاً لمن حكم بينائه مطلقاً ) - وهو الأخفش والزجاج ؛ وهو قضية كلام الجزولي ؛ والصحيح ما اختاره المصنف من التفصيل ، والسمع يشهد له ، لأنهم لما حذفوا الخفيفة للوقت ، ردوا ما حذف من علامة الفاعل أو ضميره ، مع علامة الرفع ؛ وفي المسألة قول آخر ، أنه معرب مطلقاً .

( فيفتح آخره ) - أي حين بنائه مع النون ، كما مثل ، ثم قيل : هي حركة بناء ، وقيل : حركة التقاء الساكنين ، فرد المضارع إلى ما يستحق من السكون بمقتضى الأصل ، وفي كلام سيبويه ما يقتضي كلاً من القولين .

( وحذفه إن كان ياءً تلي كسرة لغة فزارية ) - أي حذف آخر الفعل الذي يفتح للنون ، فتقول فزارية : ابكِنْ ولتَبَكِّنْ يا زيد ، بحذف الياء ، وغيرهم من العرب يثبت الياء مفتوحةً ، ومن الحذف :

٥٩٨ - وابكِنْ عيشاً توَلَّى بعد جِدَّتِه طابتُ أصائلُه في ذلك البلدِ<sup>(٢)</sup>

(١) سقطت هذه العبارة من ( د ) .

(٢) في المغني ص ٢١١ : وذلك على لغة فزارية ، في حذف آخر الفعل لأجل النون ، إن كان ياءً تلي كسرةً ، كقوله :

☆ وابكِنْ عيشاً تقضى بعد جِدَّتِه ☆

وفي الدرر ٢ / ١٠٢ : استشهد به على أن حذف آخر الفعل ، إذا كان ياءً تلي كسرة لغة فزارية ، قال : وفي الدماميني ، عند قول التسهيل : « وحذفه إن كان ياءً تلي كسرة لغة فزارية » فتقول في : ارمي يا هند : ارمينْ ، بحذف الياء ، وعليه جاء قوله : وابكِنْ عيشاً .. البيت . وهذا صريح منه في أن الخطاب لامرأة ، كما نقل البغدادي عنه ذلك في الحاشية الهندية ، ثم بين غلطه ، قال : والبيت خطاب لمذكر ، بدليل ما قبله :

يا عمرو أحسن نمالك الله بالرشد وافر السلام على الأتقاء والثمد  
كذا أنشدهما ابن الأنباري في شرح المفضليات ، وبه يرد على الدماميني في الحاشية الهندية . قال صاحب الدرر : ولم أعر على قائل هذا البيت .

( وإن كان مع الآخر واو الضمير ) - نحو : والله لتقومنَّ يا زيدون .

( أو ياءه ) - نحو : والله لتقومينَّ يا هند .

( حذفت بعد الحركة المجانسة ) - كما مثَّل ، فإنَّ قبل الواو ضمة ، والياء كسرة<sup>(١)</sup> ، تدل على ما حذف من واو أو ياء ، وفي معنى واو الضمير واو العلامة نحو : والله ليقومنَّ الزيدون .

( وحُرِّكَتْ بها بعد الفتحة ) - أي حركت واو الضمير أو العلامة أو ياء الضمير بالحركة المجانسة ، من ضمة للواو ، وكسرة للياء ، وذلك بعد الفتحة ، نحو : اخشونَّ يا رجال ، واخشينَّ يا هند .

( وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية ) نحو : اخشَنَّ<sup>(٢)</sup> يا هند ، بحذف الياء ، والمجهور على منع ذلك ، بل تكسُرُ<sup>(٣)</sup> الياء كما تقدم ؛ ونقل عن الكوفيين الإجازة ، وقال الفراء : هي لغة طيِّئ .

( وتكسر الثقيلة بعد ألف الاثنين ) - نحو اضربانَّ ولا تضربانَّ وهل تضربانَّ يا زيدان ؟<sup>(٤)</sup>

( وبعد ألف فاصل إثر نون الإناث ) - نحو : اضربنَّ ولا تضربنَّ يا هندات .

( وتشاركها الخفيفة في زيادة الفاصل المذكور ، عند من يرى لحاقها في

(١) أي وقبل الياء كسرة .

(٢) في ( ز ) : اخشين .

(٣) في ( د ) : بل تثبت الياء .

(٤) في ( ز ، غ ) : الزيدان ؟

الموضعين المذكورين ، وهو يونس والكوفيون ) - أي في زيادة الفاصل ، وهو الألف إثر نون الإناث ، والمراد بالموضعين ألف التثنية وألف الفصل ؛ فمن يرى لحاق الخفيفة في مثل ذلك ، ولا يبالي بالتقاء الساكنين يقول : اضربانُ زيداً ولا تضربانُ عمراً ، واضربانُ زيداً ولا تضربانُ عمراً ؛ والجمهور على المنع ، لما فيه من التقاء الساكنين على غير الحد ؛ واحتجَّ من أجاز بقولهم : التقت حلقتا البطان ؛ قال الشلوبين<sup>(١)</sup> : وهو شاذ ، لا ينبغي أن يقاس عليه .

( فصل ) : ( تحتص الخفيفة بمحذفها وصلأ ، للاقاة ساكن مطلقاً ) - أي سواء كانت بعد فتحة نحو : اضربنُ يازيدُ ، أو ضمة نحو : اضربنُ يا رجال ، أو كسرة نحو : اضربنُ يا هند ، فتقول : اضربَ الرجلَ يا زيد ، واضربوا الرجلَ يا رجال ، واضربي الرجلَ يا هند ، ومنه :

لا تُهينَ الفقيرَ علماً أن ترُ كَعَ يوماً والدهرُ قد رفعه<sup>(٢)</sup> - ٥٩٩

وعلى قول يونس : اضربان واضربان بالخفيفة ، قال : تبدل النون ألفاً وتفتح فتقول : اضربا الرجل ، واضربنا الرجل ؛ قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب .

( وبالوقف عليها مبدلة ألفاً بعد فتحة ) - نحو : « لنسفعاً »<sup>(٣)</sup> ،

(١) أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين أو الشلوبيني المولود سنة ٥٦٢ هـ المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .  
(٢) في الدرر ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ : استشهد به على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف للاقاة ساكن ؛ قال الأشموني : لأنها لو لم تصح للحركة عوملت معاملة حرف المد ، فحذفت لالتقاء الساكنين ؛ والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين ، والأصل : لا تُهينُ الفقير ، فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، لكونها مع المفرد المذكر ، ورواه الجاحظ في البيان : لاحتقرن الفقير ، ورواه غيره : ولا تعاد الفقير ، ولا شاهد فيه . والبيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي .

(٣) العلق : ١٥ : ﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾ .

« ولنكوناً »<sup>(١)</sup> فتبدل النون ألفاً وتقف عليها ، وبالألف كتبت في المصحف اعتباراً بالوقف .

( أو أَلْفٍ ) -<sup>(٢)</sup> هذا يأتي على قول يونس في لحاق الخفيفة ألف الاثنين أو ألف الفصل ، فتقول في : اضربانُ زيداً ، إذا وقفت على الفعل : اضرباً بمدة كألفين ، وكذلك في اضربنان ، وفي الغرّة : تبدل الثانية همزة ، وهو قياس ما سبق عن يونس في : اضربا الرجل ، واضرينا الرجل .

( ومحذوفة بعد كسرة ) - نحو : اضربي في : اضربن يا هند .

( أو ضمة ) - نحو : اضربوا في : اضربن يا رجال .

( وأجاز يونس للواقف إبدالها واواً أو ياءً في نحو : اخشون واخشين ) - فتقول عنده : اخشوا واخشبي ، تشبيهاً لها بالتنوين ، حيث قالوا وقفاً : قام زيدو ، ومررت بزيدي ، وغيره يقول : اخشوا واخشبي ؛ ورد بأن المقيس عليه لغة ضعيفة ، وهي لغة أزد السراة ، ولا يقاس على الضعيف ، وفيه نظر .

ولا يختص مذهب يونس بالمثاليين ونحوهما ، بل مذهبه إبدال النون الخفيفة وقفاً<sup>(٣)</sup> بعد الحركات الثلاث من جنس ما قبلها مطلقاً ، فيقول في : هل تخرجنُ : هل تخرجي ؟ ، وفي : هل تخرجنُ يازيدون : هل تخرجوا ؟ ولا يردُّ نونَ الرفع لبقاء موجب حذفها .

( ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ، ما أزيل في الوصل بسببها ) - فتقول في الوقف في : اضربنُ يا هند : اضربي ، وفي : اضربنُ يا رجال : اضربوا

(١) التوبة : ٧٥ : ﴿ لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين ﴾ .

(٢) أي أو بعد ألف .

(٣) سقطت من ( د ) .

كما تقدم ؛ وكذا : هل تقومون أو تقومين ؟ في : تقومن يا رجال ، وتقومن يا هند ؛ وهذا على مذهب غير يونس ، وقد سبق ذكر مذهبه .

( وربما نويت في أمر الواحد ، فيفتح وصلأ ) - أي فيفتح آخره ، كما كان يُفْتَح لو نُطِق بها ، وأنشدوا في ذلك لطرفة :

٦٠٠ - اضربَ عنك الهمومَ طارقها      ضَرَبَكَ بالسيفِ قَوْنَسَ الفرسِ<sup>(١)</sup>  
بُفْتَح الباء ؛ والقَوْنَسُ عَظْمٌ ناتئٌ بين أذني الفرس .

( فصل ) : ( التنوين نون ساكنة ، تُزاد آخر الاسم تبييناً لبقاء أصلته ) - فخرج بساكنة نون التثنية والجمع ، وبقوله : تزداد ، الأصلية كنون عنبر ، فليست زائدة ، لأن فعلاً<sup>(٢)</sup> غير موجود في الأسماء ، بل في الصفات كعنبر ، وهو فعل من العبوس ؛ وبالأخر<sup>(٣)</sup> نون منطلق ، وبالتبيين نون الوقاية في قوله :

٦٠١ - ☆ أمسلمني إلى قومي شراحي<sup>(٤)</sup> ؟ ☆

(١) في الخصائص ١ / ١٢٦ : وأما ضعف الشيء في القياس ، وقتته في الاستعمال فردول مطرح ، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل ، وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر : اضرب عنك الهموم ... البيت . قال في حاشيته : قال ابن بري : البيت لطرفة ، ويقال : إنه مصنوع عليه ؛ وفي نوادر أبي زيد ١٣ : قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة ، وذكر هذا البيت ، ثم قال : أراد النون الخفيفة ، وقد نسبه صاحب معجم شواهد العربية لطرفة ، ثم قال : وليس في ديوانه . وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٤ : وربما حذف في الشعر ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، على توهم الساكن ، نحو قوله : اضرب عنك الهموم .. البيت .  
ورواية الدرر ٢ / ١٠٣ :

اضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طارقها      صرفَكَ بالسيفِ .. الخ البيت  
قال استشهد به على ندور حذف نون التوكيد في الوصل دون ساكن...

(٢) في ( د ، غ ) : فيعمل .

(٣) أي آخر الاسم .

(٤) في النسخ الثلاث : شراح بدون ياء ، والتحقيق من المغني والدرر ، وصدر البيت في =



والتي لتكيل الوزن في قوله :

٦٠٢ - أحب منك موضع القفّن وموضع الإزار والوشحن<sup>(١)</sup>  
والمراد ببقاء الأصالة أنه لم يعرض له شبه المبني ، ولا شبه الفعل ، وهذا هو  
المسمى تنوين التكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربة ، إلا نحو : جوارٍ ، وما جمع  
بالألّف والتاء ، كما<sup>(٢)</sup> في جوارٍ ونحوه ، رفعاً وجراً ، وقيل : هو فيه عوضٌ عن  
الحركة ، وقيل : تنوين التكين<sup>(٣)</sup>  
( أو لتنكيره<sup>(٤)</sup> ) - وهو تنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبينة ، فرقاً  
بين معرفتها ونكرتها ، نحو : مررت بسيويبه وسيويبه آخر ، وإيه إذا استردته  
من حديث معين ، فإن أردت مجهولاً نوّنت .

= المغني ص ٣٤٥ :

☆ وما أدري ، وظني كل ظنٌ ☆

وفي الدرر ١ / ٤٣ :

☆ فما أدري وكلّ الظن ظنيٌ ☆

قال في المغني : وزعم هشام أن الذي في : أمسمي ونحوه تنوين لانون .. وفي الدرر : استشهد به  
الدماميني عند قول ابن مالك في التسهيل : « وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعال التفضيل » .  
قال : ولحوقها مع اسم الفاعل ، تارة يكون مع كونه ناصباً ، وتارة مع كونه خافضاً ؛ فالأول  
كقوله : وليس الموافيني ... البيت ، والثاني كقوله : أمسمي ... البيت ؛ وفي البيت شاهد آخر ، وهو  
أن شراحي مرخم شراجيل دون نداء . قال : والبيت ليزيد بن محمد الحارثي ، وفي معجم شواهد العربية  
أنه يزيد بن مخرم الحارثي .

(١) رواية البيت في نسخ التحقيق : وموضع الإزار والكشحن ؛ وفي الدرر ٢ / ٢٢٠ :

أحب منك موضع الوشحن وموضع الإزار والقفن  
وقال صاحب الدرر : استشهد به على أن زيادة النون الشديدة في آخر الكلمة من الضرورات ؛  
والأصل : الوشاح والقفنا .

والشاهد هنا على زيادة النون في آخر الاسم في الشعر لتكامل الوزن . قال في الدرر : ولم أعر على  
قائل هذا البيت ؛ وقد نسبه في معجم شواهد العربية لدهلب بن قريع .

من (٢) إلى (٣) سقط من ( د ، غ ) .

(٤) في ( د ) : أو للتنكير

( أو تعويضاً ) - وهو تنوين العوض ؛ ويكون عوضاً عن جملة ، نحو : ﴿ وَأْتَمَّ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، أي حين إذ بلغت الحلقوم ؛ وعن حرف ، كما في جوارٍ ونحوه ، رفعاً وجرّاً ، وقيل : هو عوض عن الحركة ، وقيل : تنوين التمكن . ومن العوض عن حرف تنوين جندل ، عوضاً عن ألف جنادل ؛ وفي تنوين كل وبعض قولان : قيل : عوض ، وقيل : للتمكن .

( أو مقابلة لنون جمع المذكر ) - وهو اللاحق ما جمع بالألف والتاء كهندات ودَّيْنِيْرَاتٍ وحمامات ، فالحركة تقابل حرف العلة في مسلمين ، والتنوين يقابل النون ؛ وليس تنوين الصرف ، خلافاً للرَّبَّيِّ<sup>(٢)</sup> ، لثبوتها في هندات علماً ، ولا هو للعوض ، خلافاً لبعضهم ، في جعله عوض الفتحة التي فاتته ، ورد بثبوتها رفعاً وجرّاً .

( أو إشعاراً بترك الترم ) - وهو تنوين الترم ، والمعنى على هذا للتنوين<sup>(٣)</sup> الذي يُترك به الترم ، وقد نصَّ على ذلك سيويه وابن السراج في أصوله ؛ وتوجيهه أن الترم عبارة عن ترجيع الصوت ، فإذا ثبت حرف العلة حصل الترجيع ، وإذا أبدل منه التنوين زال الترجيع ؛ وقريب من هذا قولهم : داود القياسي ، وما في الخبر من أن القدرية مجوس هذه الأمة .

( في رويٍّ مطلق ) - وحروف الإطلاق : الواو والألف والياء .

( في لغة تميم ) - وهو كثير في إنشادهم ، وكذلك قيس ، وأما أهل الحجاز فإنهم يبقون<sup>(٤)</sup> المدة .

(١) الواقعة : ٨٤

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى المشهور بالرَّبَّيِّ ، المتوفى ببغداد سنة ٤٢٠ هـ

(٣) في ( ز ) : والمعنى على هذا التنوين . . . ، وفي ( د ) : وعلى هذا هو التنوين . . .

(٤) في ( د ) : يثبتون .

( ويشارك المتكّن المجرد في هذا ذو الألف واللام ) - وذلك لأنه متعلق بالقوافي ، ولا تتقيد القافية باسم متمكن ولا غيره ، ومثال المتمكن المجرد :

☆ قفا نَبِكٍ من ذكرى حبيبٍ ومنزِلٍ<sup>(١)</sup> ☆ - ٦٠٣

ومثال ذي آل :

☆ أقليّ اللومَ عادلَ والعتابنُ<sup>(٢)</sup> ☆ - ٦٠٤

( والمبنيّ ) - نحو :

☆ يا أبتا علّك أو عساكنُ<sup>(٣)</sup> ☆ - ٦٠٥

ونحو :

☆ أفد<sup>(٤)</sup> الترحّل غير أن ركبنا لما تزل برحالنا وكأنّ قدين<sup>(٥)</sup> ☆ - ٦٠٦

( والفعل ) - نحو :

---

(١) مطلع قصيدة لامرئ القيس مشهورة ، والشاهد في تنوين الترم على المتمكن المجرد : ومنزِلٍ .  
(٢) من بيت لجرير ، والشاهد في قوله : والعتابنُ ، حيث دخل تنوين الترم على ذي الألف واللام : والعتابنُ .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٩٩ ( ٤ / ٢٠٦ ) : وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدّة النون فيما ينون وما لم ينون ، لما لم يريدوا الترم أبدلوا مكان المدّة نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ ، سمعناهم يقولون :

☆ يا أبتا علّك أو عساكنُ ☆

وفي الخصائص ٢ / ٩٦ أنه لرؤية ، وقيل للعجاج ، وصدده :

☆ تقول بنتي : قد أنى إناكا ☆

وذكر في معجم شواهد العربية أنه لرؤية - ملحقات ديوانه ١٨١ - .

(٤) في ( د ) : أرف ، وهي رواية بعض المراجع .

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣١ : قاله النابغة الذبيانيّ . . . ويروى :

أرف . والشاهد في دخول تنوين الترم على الحرف المبني : قد في قوله : وكأنّ قدين ، والأصل : قدي .

مكرر ٦٠٤ - ☆ وقولي إن أصبت لقد أصابن<sup>(١)</sup> ☆

ونحو :

٦٠٧ - ☆ داينت أروى والديون تُقْضَن<sup>(٢)</sup> ☆

( وكذا اللاحق رَوِيًّا مُقِيداً ) - فيشارك المتكمن المجرد فيه فيما<sup>(٣)</sup> سبق ذكره ،  
ومنه في المتكمن المجرد :

٦٠٨ - ☆ ومنهلٍ وردته طامٍ خالِنُ<sup>(٤)</sup> ☆

وفي ذي آل :

٦٠٩ - وقاتمِ الأعماقِ خاويِ المُخْتَرَفُنْ مُشْتَبِهِ الأعلامِ لَمَّاعِ الحَفَقُنْ<sup>(٥)</sup>

وفي المبني أيضا قوله :

٦١٠ - ☆ قالت بناتُ العَمِّ : يا سلمى وإِنَّ<sup>(٦)</sup> ☆

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣١ قال الأشموني : والنون اللاحقة للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد ، عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس ، كقوله :  
أَقْلِي اللومَ عَازِلَ والعَتَابِئِ وقولي إن أصبت لقد أصابن  
قاله جرير ، والشاهد هنا على دخول تنوين الترم على الفعل في قوله : أصابن ، أصله : أصابا .  
(٢) في الخصائص ٢ / ٩٦ ، عجزه :

☆ فطلت بعضاً وأدَّتْ بَعْضُنُ ☆

والبيت لرؤبة - ديوانه ٧٩ / والشاهد فيه كالذي قبله : لحاق تنوين الترم بالفعل في قوله : تُقْضَنُ .  
(٣) في ( د ، غ ) : ما سبق ذكره .

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في لحاق النون للروى المقيد ، في القوافي المقيدة التي رويها ساكن غير مد في قوله : خَالِنُ ، أصله خالٍ ، وهو المقصود بالمتكمن المجرد .  
(٥) لرؤبة بن العجاج ، والشاهد فيه لحاق هذه النون الزائدة لذي ال في القوافي المقيدة ، ويسميه البعض التنوين العالي ، ويسمى الحركة التي قبله الغلُو ، وهو تجاوز الحد بالخروج على الوزن في قوله :  
المُخْتَرَفُنْ .

=

(٦) قاله رؤبة - ملحقات ديوانه ٨٦ / ، وقامه :

وفي الفعل :

☆ ويعدو على المرء ما يَأْتِمِرُنْ ☆<sup>(١)</sup>

- ٦١١ -

والرويّ المقيد خلاف الرويّ المطلق ، وهو الساكن .

( عند من أثبتته ) - وأنكره السيرافيّ وغيره ، من حيث أن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذلك التنوين ، لأن ذلك يكسر الوزن ، وما سُمِعَ حَمِلَ على زيادة إنْ ، إشعاراً بالتام .

( ويسمى الغالي ) - كان الأخفش يسميه بذلك ، والحركة قبله تسمى الغلّو ، وذلك لدخوله مجاوزاً للحدّ ، بمنعه الوزن ، وهو في آخر البيت بمنزلة الحزَم في أوله ، وزعم ابن يعيش أنه ضرب من تنوين الترم ، إذ الترم يجمعها ، أي وهو رفع الصوت بالغناء والتطريب . ترم بكذا رفع صوته مطرباً مُغَنِّياً .

( ويختص ذو التنكير بصوتٍ ) - كما سبق من التمثيل بسبويه آخر .

---

☆ كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإنّ ☆

والشاهد في : إنّ في الموضعين ، حيث أدخل فيها التنوين زيادة على الوزن ، فلذلك سمي الغالي .  
(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣٢ - ذكره الأشموني عند قوله : ومخرج أيضاً

للنون اللاحقة للقوافي المقيدة ، وهي التي رويها ساكن غير مدة ، كقوله :

أحــــــــــــــــار بن عمرو كأني خميرُنْ      ويعدو على المرء ما يَأْتِمِرُنْ  
قال : الأصل : خَمِيرٌ وَيَأْتِمِرُ . قال الصبان : حارٍ منادى مرخم حارث ، وخَمِيرٌ بفتح فكسر أي مخمور ، أي مستور العقل مغلوبه ؛ ويعدو : يسطو ، والواو استثنافية أو تعليلية . . ما يَأْتِمِرُنْ : ما مصدرية ، أي اثتاره لأمر غير رشيد . . . قال العيني : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر . . . قال : وخَمِيرٌ بفتح فكسر معناه : كأني خامرني داء أو وجع ، وأصله من الحَمَرِ بفتحتين ، وهو كل ما سترك من شجر أو بناء ، وما يَأْتِمِرُنْ فاعل يعدو ، وما مصدرية ، كما سبق ، والتقدير : يعدو على المرء اثتاره أمراً ليس برشيد . . .

والشاهد في قوله : ما يَأْتِمِرُنْ ، حيث أدخل فيه التنوين الغالي .

( أو شبهه ) - أي في البناء وعدم التصرف كما سبق من إليه إذا استزاده من حديث ما ؛ وزعم الأصمعي أن العرب إنما تقول : إليه بالتنوين ، والجمهور على ما سبق من أن التنوين للتكثير ، وتركه لقصد المعرفة ، وعليه قول ذي الرمة :

☆ وقفنا فقلنا : إليه عن أمّ سالم ☆<sup>(١)</sup>

- ٦١٢ -

( ويسمى اللاحقُ به الأوّلُ أمكنَ ومنصرفاً ) - وهو اللاحقُ تبييناً لبقاء الأصالة ، وأمکنُ أفعل من التمكن ، وهو بناء شاذ ؛ ومنصرف قيل : من الصّرف ، وهو الخالص ، وقيل : من الصّريف ، وهو الصوت ؛ وقيل : من الانصراف ، وهو الرجوع ، لانصرافه عن شبه الفعل .

( وقد يُسمّى لحاقٍ غيره صرّفاً ) - فيطلق على تنوين التكثير والمقابلة والعض تنوين الصرف . وزعم ابن معزوز أن التنوين قسمان : قسمٌ في الكلام ، وهو تنوين التمكين ، وتنوين الصرف أيضاً ، وردّ الثلاثة المذكورة بعده إليه ؛ وقسمٌ في القوافي ، وزعم أن هذا مذهب سيبويه ؛ ثم زاد على هذا فقال : ظاهر كلام سيبويه : أن الترنم ليس تنويماً ، وإنما هو باب إبدال حرف العلة نوناً .

---

(١) في المقتضب ٣ / ١٧٩ : وأما إليه يا فتى ، فحركت الهاء لالتقاء الساكنين - هكذا - وترك التنوين لأن الأصوات إذا كانت معرفة لم تنوّن ؛ قال الشاعر :

☆ وقفنا فقلنا : إليه عن أمّ سالم ☆

ولو جعله نكرة لقال : إليه يا فتى . . .

وفي الحاشية : وقول ذي الرمة : وقفنا فقلنا : إليه . . . البيت فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ، وكذلك قال ثعلب في مجالسه ص ٢٧٥ .

وقال ابن جني : فإذا نونت وقلت : إليه ، فكأنك قلت : استزادة ، وإذا قلت : إليه فكأنك قلت : الاستزادة ، فصار التنوين علم التكثير ، وتركه علم التعريف . . . ومثله في شرح المفصل لابن يعيش

. ٣٠ / ٩

والبيت لذی الرمة - ديوانه ٢٥٦

تم بفضل الله وتوفيقه ، تحقيق الجزء الثاني

من المساعد على تسهيل الفوائد

والتعليق عليه بما أفاء الله عليّ

ويليه الجزء الثالث والأخير

إن شاء الله ؛ وأوله :

باب منع الصرف

والحمد لله

أولا وآخرها

مكة المكرمة غرة جمادى الأولى ١٤٠١ هـ

٧ من مارس ١٩٨١ م

☆ ☆ ☆





## أولاً : فهرس الأبواب والفصول

الصفحة	الأبواب	الفصول
٥	٢٨ - باب الحال : وهو ما دلّ على هيئة وصاحبها	
١١	فصل : الحال واجب التنكير	
١٣	فصل : إن وقع مصدر موقع الحال	
١٧	فصل : لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة	
٢٥	فصل : يجوز تقديم الحال على عاملها ..	
٣٤	فصل : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها ..	
٤٠	فصل : يؤكد بالحال ما نصبها من فعل ..	
٤٣	فصل : تقع الحال جملة خبرية ..	
٤٩	فصل : لا محلّ إعرابٍ للجملة المفسّرة	
٥٤	٢٩ - باب التمييز : وهو ما فيه معنى من الجنسية	
٦١	فصل : يميز الجملة منصوب منها بفعل	
٦٨	٣٠ - باب العدد : مفسّر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب	
٧٤	فصل : تحذف تاء الثلاثة وأخواتها	
٧٧	فصل : يعطف العشرون وأخواته على النيف	
٨٨	فصل : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد ..	
٩١	فصل : حكم العدد المميّز بشيئين في التركيب	
٩٢	فصل : يؤرخ بالليالي لسبقها	
٩٤	فصل : يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة	
٩٩	فصل : استعمل كخمسة عشر ظروف ..	

الموضوع	الصفحة
٣١ - باب كم وكأين وكذا : كم اسم لعدد مبهم	١٠٦
فصل : لزمت كم التصدير	١١٣
فصل : معنى كأين وكذا كعنى كم الخبرية	١١٥
٣٢ - باب نعم وبئس : وليساً باسمين .. بل هما فعلان	١٢٠
فصل : فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر ...	١٢٥
٣٣ - باب حبذا : أصل حَبَّ من حبذا حَبَّبَ	١٤٠
٣٤ - باب التعجب : يَنْصَبُ المتعجب منه مفعولاً	١٤٧
فصل : همزة أفعال في التعجب لتعدية ما عدم التعدي	١٥٤
فصل : بناء هذين الفعلين ...	١٦٠
٣٥ - باب أفعال التفضيل : يصاغ للتفضيل موازن أفعال اسماً	١٦٦
فصل : إن قرن أفعال التفضيل بحرف التعريف	١٧٤
فصل : لا يرفع أفعال التفضيل في الأعراف ظاهراً	١٨٤
٣٦ - باب اسم الفاعل : وهو الصفة الدالة على فاعل	١٨٨
فصل : يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف	١٩١
فصل : يضاف اسم الفاعل المجرد ...	٢٠٠
فصل : يعمل اسم المفعول عمل فعله ..	٢٠٧
٣٧ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل : وهي الملاقية فعلا لازماً	٢١٠
فصل : معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل	٢١٤
فصل : إذا كان معنى الصفة لسابقها ...	٢١٩
٣٨ - باب إعمال المصدر : يعمل المصدر مظهرًا مكبراً	٢٢٦
فصل : يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمول	٢٤١
٣٩ - باب حروف الجر سوى المستثنى بها : فمنها : مِنْ	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
فصل : قد يلي - عند غير المبرد - لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر	٢٩٢
فصل : في الجر بحرف محذوف	٢٩٥
٤٠ - باب القسم : وهو صريح وغير صريح ...	٣٠٢
فصل : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم	٣١٣
فصل : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الأداة ...	٣٢٤
فصل : لا يتقدم على جواب قسم معموله ...	٣٢٦
٤١ - باب الإضافة : المضاف هو الاسم المجمعول كجزء لما يليه خافضاً له ..	٣٢٩
فصل : لا يُقَدَّم على مضاف معمول مضاف إليه	٣٣٦
فصل : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ...	٣٤٠
فصل : ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى	٣٥٠
فصل : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل ، فتبنى وجوبا	٣٥٤
فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به	٣٦٣
فصل : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور	٣٦٧
فصل : الأصح بقاء إعراب المعرب والمضاف إلى ياء المتكلم	٣٧٣
٤٢ - باب التابع : وهو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله ...	٣٨١
٤٣ - باب التوكيد : وهو معنوي ولفظي	٣٨٤
فصل : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ ...	٣٩٦
٤٤ - باب النعت : وهو التابع المقصود بالاشتقاق ...	٤٠١
فصل : المنعوت به مفرد أو جملة	٤٠٥
فصل : يُفَرَّق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف ، ويُجمع إذا اتفق	٤١٣
فصل : من الأسماء ما يُنعت به ويُنعت	٤١٩
فصل : يُقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن عُلم جنسه	٤٢١

الموضوع	الصفحة
٤٥ - باب عطف البيان : هو التابع الجاري مجرى النعت	٤٢٣
٤٦ - باب البديل : وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً	٤٢٧
فصل : المشتمل في بدل الاشتغال هو الأول	٤٣٦
٤٧ - باب المعطوف عطف النسق : وهو المجهول تابعاً بأحد حروفه	٤٤١
فصل : المعطوف يحتى بعض متبوعه أو كبعضه	٤٥١
فصل : لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه	٤٦٨
فصل : قد تُحذف الواو مع معطوفها ودونه	٤٧٢
٤٨ - باب النداء : المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بأنادي لازم الإظهار	٤٨٠
فصل : يبنى المنادى لفظاً أو تقديراً على ما كان يُرفع به ، لو لم يُنادَ	٤٨٩
فصل : لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام	٥٠٢
فصل : لتابع غير أيّ واسم الإشارة من منادى كمرفوع ، إن كان غير مضاف ، الرفع والنصب	٥١١
فصل : حال المضاف إلى الياء ...	٥٢٠
فصل : يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير : يا هن	٥٢١
٤٩ - باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها : إن استُغِيث المنادى أو تُعْجَب منه جَرَّ باللام مفتوحةً ...	٥٢٥
٥٠ - باب الندبة : المندوب هو المذكور بعد يا أو وا تفجّعاً لفقده ، حقيقةً أو حكماً	٥٣٤
فصل : يُبدل من ألف الندبة مُجَانِسٌ ما وليت ..	٥٤٠
٥١ - باب أسماء لازمت النداء : وهي : قُلْ وَقُلَّةٌ	٥٤٢
٥٢ - باب ترخيم المنادى : يجوز ترخيم المنادى المبني	٥٤٦
فصل : تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التام بدونه	٥٥٣

الموضوع	الصفحة
فصل : قد يُقَدَّر حذف هاء التأنيث ترخيماً	٥٥٧
٥٣ - باب الاختصاص : إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه ، تأكيد الاختصاص أولاه أياً	٥٦٥
٥٤ - باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما : يُنصَبُ تحذراً إِيَّايَ وإِيَّانا ، معطوفاً عليه المحذور	٥٦٩
فصل : ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثلاً وشبهه	٥٧٦
٥٥ - باب أبنية الأفعال ومعانيها : لماضيها المجرد مبنيًا للفاعل : فَعَلَ وفِعِلَ وفَعَّلَ وفَعَّلَل	٥٨٥
فصل : حقُّ عين مضارع فَعِلَ الفتح	٥٨٨
فصل : اسم الفاعل من متعدّي فَعِلَ على فاعل	٥٩٠
فصل : لفعل تعدُّ ولزوم	٥٩١
فصل : يكسر ما قبل آخر المضارع	٥٩٧
فصل : انفرد الرباعي بفعلل لازماً	٥٩٩
فصل : من مُثَّل المزيّد فيه : أفعل ...	٦٠٠
فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل ...	٦١١
فصل : يقال للمعتل الفاء مثال ...	٦١٢
فصل : صيغة فعل الأمر من كل فعل ...	٦١٢
٥٦ - باب همزة الوصل : وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية ومصادرهما ..	٦١٢
فصل : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة	٦١٥
٥٧ - باب مصادر الفعل الثلاثي :	٦١٨
٥٨ - باب مصادر غير الثلاثي : يصاغ المصدر من كل ماضٍ أوله همزة وصل ..	٦٢٥

الموضوع	الصفحة
فصل : تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال	٦٢٩
فصل : يجيء المصدر على زنة اسم المفعول	٦٣٠
٥٩ - باب ما زيدت الميم في أوله ... : يصاغ من الثلاثي مَفْعَل	٦٣٢
فصل : يصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرته أو محلها :	
مفعلة	٦٣٧
٦٠ - باب أسماء الأفعال والأصوات : أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها ...	٦٣٩
فصل : وضع الأصوات إما لزجر	٦٥٨
٦١ - باب نوني التوكيد : وهما خفيفة وثقيلة	٦٦٤
فصل : الفعل المؤكد بالنون مبنيّ ...	٦٧١
فصل : تختص الخفيفة بحذفها وصلأ ...	٦٧٤
فصل : التنوين نون ساكنة ، تزداد آخر الاسم تبييناً لبقاء أصلته	٦٧٦

## ثانياً : الفهرس التفصيلي للموضوعات

الموضوع	الصفحة
٢٨ - باب الحال :	٥
وهو مادل على هيئة وصاحبها .. غير تابع ولا عمدة .. وحقه النصب	٦
وقد يُجرُّ بياء زائدة	٦
واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان	٨
ويغني عن اشتقاقه وصفه ...	٨
وجعل فاه من : كلمته فاه إلى فيّ حالاً أولى ...	١٠
ولا يقاس عليه ، خلافا لهشام	١٠
فصل : الحال واجب التنكير	١١
وقد يجيء معرفاً	١١
ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة	١٢
ويجعله التمييز توكيداً	١٢
وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد	١٣
وقد يجيء المؤول بنكرة علماً	١٣
فصل : إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال	١٣
وترفع تيم المصدر التالي أمّا في التنكير جوازاً مرجوحاً وفي التعريف	
وجوباً	١٥
وللحجازيين في المعرف رفع ونصب	١٦
فصل : لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة	١٧
ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره	٢٠

الموضوع	الصفحة
وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع	٢١
ولا يمتنع تقديمه على المرفوع	٢٢
واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً	٢٥
ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه	٢٥
فصل : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً	٢٥
ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف	٢٨
واغتفر توسط ذي التفضيل بين حالين غالباً	٢٩
وقد يفعل ذلك بذى التشبيه	٣٠
ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيدٌ ، قائماً فيها	٣٣
فصل : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها	٣٤
وإفرادها بعد إمّا ممنوع	٣٦
ويجوز حذف الحال ، ما لم تنب عن غيرها	٣٩
وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها ، خلافاً لمن منع	٣٩
فصل : يؤكد بالحال ما نصبها من فعل	٤٠
فصل : تقع الحال جملة خبرية	٤٣
ويغني عنه .. واو تسمى واو الحال ، وواو الابتداء	٤٤
وقد تصحب الواو المضارع المثبت عارياً من قد	٤٦
وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لإلا ... أكثر من تركها	٤٧
فصل : لا محلّ إعراب للجملة المفترقة	٤٩
ولا الاعتراضية	٥٠
ويميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ...	٥٢
وقد تعرض جملتان ، خلافاً لأبي عليّ	٥٣

#### ٢٩ - باب التمييز :

وهو مافيه معنى من الجنسية ... ٥٤

ويميّز إمّا جملة .. أو مفهم مقدار .. ٥٥



الموضوع	الصفحة
وينصبه مميّزه لشبهه بالفعل أو شبهه	٥٧
ويجره بالإضافة إن حذف ما به التام	٥٨
ولا يُحذف إلا أن يكون تنويناً ظاهراً	٥٨
ويجب إضافة مفهم المقدار ...	٦٠
وكذا إضافة بعض لم تُغيّر تسميت بالتبعيض	٦٠
وكون المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً	٦٠
ويجوز إظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل ...	٦١
فصل : يميز الجملة منصوب منها بفعل ...	٦١
ولميز الجملة من مطابقة ما قبله ، إن اتحد معنى ، ماله خبراً	٦٣
وإفراد المباين بعد جمع ... أولى	٦٤
ويعرض لمميز الجملة تعريفه لفظاً	٦٥
ولا يُمنع تقديم المميز على عامله ، إن كان فعلاً متصرفاً	٦٦
ويُمنع إن لم يكنه بإجماع	٦٧
وقد يُستباح في الضرورة	٦٧

### ٣٠ - باب العدد :

وقر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب	٦٨
ويضاف غيره إلى مفسره مجموعاً .. مالم يكن مائة	٦٨
ولا يفسر واحد واثنان ...	٧٠
ولا يجمع المفسر جمع تصحيح ...	٧١
وإن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن	٧٣
فصل : تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ...	٧٤
وربما أول مذكر بمؤنث ، ومؤنث بمذكر ...	٧٥
فصل : يعطف العشرون وأخواته على النيف	٧٧
وتجعل العشرة مع النيف اسماً واحداً ..	٧٧

الموضوع	الصفحة
ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينها ...	٧٨
ولتاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله	٧٩
وإعراب اثنا واثنتا باق ...	٨٠
وقد يجري ما أضيف منها مجرى بعلبك ..	٨١
ولا يجوز بإجماع ثنائي عشرة إلا في الشعر	٨١
وقد يستعمل أحد استعمال واحد في غير تنييف	٨٣
ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة	٨٤
ويختص أحد بعد نفي محض أو نهي أو شبهها ...	٨٥
ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم ، خلافاً للمبرد	٨٦
وقد يغني عن نفي ما قبل أحد نفي ما بعده	٨٧
فصل : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد .. إلا مائة وألف	٨٨
واختص الألف بالتمييز مطلقاً	٨٩
ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها	٨٩
وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه	٩٠
فصل : حكم العدد المميز بشئيين في التركيب ..	٩١
فصل : يؤرخ بالليالي لسبقها	٩٢
فصل : يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة	٩٤
ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب ..	٩٦
وقد يعرب الأول مضافاً إلى الثاني ..	٩٧
وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها ..	٩٩
فصل : استعمل كخمسة عشر ظروف ..	٩٩
وأحوال أصلها العطف ..	١٠٠
وأحوال أصلها الإضافة ..	١٠١
وقد يجزُ بالإضافة الثاني من مركب الظروف	١٠٢
وألحقوا بهذا : وقعوا في حيض يئص ..	١٠٤

## ٣١ - باب كم وكأين وكذا :

كم اسم لعدد مبهم ، فيفتقر إلى ميمز	١٠٦
وهو إن استفهم بها كميز عشرين وأخواته	١٠٧
ولا يكون مميها جمعا ، خلافا للكوفيين	١٠٩
وإن أخبر بكم قسداً للتكثير ، فميها كميز عشرة أو مائة	١٠٩
وإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية	١١١
وربما نصب غير مفصول	١١١
وقد يحجر في الشعر	١١٢
فصل : لزمت كم التصدير	١١٣
وبنيت في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه	١١٤
وفي الخبرية لشبهها بالاستفهامية	١١٤
وتقع في حالتها مبتدأ ومفعولاً ومضافاً إليها ...	١١٤
فصل : معنى كأين وكذا كعنى كم الخبرية	١١٥
والأكثر جرّه بمن بعد كأين	١١٦
وتنفرد من كذا بلزوم التصدير	١١٦
وأنها قد يستفهم بها	١١٧
وقلّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو	١١٨
وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه	١١٨

## ٣٢ - باب نعم وبئس :

وأصلها فعيل ، وقد يردان كذلك ...	١٢١
وقد تجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في فعيل	١٢٣
وتابعها في فعّل	١٢٤
وقد يقال في بئس : بئس	١٢٤
فصل : فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهر معرف	١٢٥

الموضوع	الصفحة
أو مضاف إلى المعرف	١٢٥
وقد يقوم مقام ذي الألف واللام ما معرفة تامة	١٢٦
ولا يؤكد فاعلها توكيداً معنوياً	١٢٨
وقد يوصف .. وقد ينكر مفرداً أو مضافاً	١٢٨
ويضمر ممنوع الإتياع	١٢٩
وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكداً	١٣٠
وندر نحو : نعم زيدٌ رجلاً	١٣١
ويُبدلُ على الخصوص بمفهومي نعم وبئس	١٣٣
ومن حقّه أن يختص ويصلح للإخبار به عن الفاعل	١٣٥
وإن كان المخصوص مؤنثاً جاز أن يقال : نعمت وبئست ، مع تذكير الفاعل	١٣٧
وتلحق ساء ببئس ، وبها وينعم فَعَلٌ ...	١٣٧
ويكثر انجرار فاعله بالياء	١٣٨
واستغناؤه عن الألف واللام ، وإضماره على وفق ما قبله	١٣٩
٣٣ - باب حبذا :	١٤٠
أصل حبٍّ من حبذا حَبَبٌ	١٤٠
وليس هذا التركيب مزيلاً فعلية حبٍّ	١٤١
ولا إسمية ذا	١٤١
وتدخل عليها لا فتحصل موافقة بئس معنى	١٤٢
ويذكر بعدها المخصوص ..	١٤٢
ولا تعمل فيه النواسخ ، ولا يقَدِّم	١٤٣
وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال	١٤٣
وقد تفرد حبٌّ فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها	١٤٥
وقد يجر فاعل حبٍّ بياء زائدة	١٤٦

## ٣٤ - باب التعجب :

يُنصَبُ المتعجب منه مفعولاً ...	١٤٧
وكأفعلُ أفعلُ خيراً لا أمراً	١٤٩
واستفيد الخبر من الأمر هنا ، كما استفيد الأمر من مثبت الخبر	١٥١
وربما استفيد الأمر من الاستفهام	١٥٢
ولا يتعجب إلا من مختص	١٥٢
وإذا غم جاز حذفه مطلقاً	١٥٢
وربما أكد أفعلُ بالنون	١٥٣
ولا يؤكد مصدرَ فعلٍ تعجب ولا أفعلَ تفضيل	١٥٤
فصل : همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي	١٥٤
وهمزة أفعل للضرورة	١٥٤
وشدً تصغير أفعل	١٥٥
وقياس أفعل عليه ، ولا يتصرفان	١٥٦
ولا يليها غير المتعجب منه ...	١٥٧
وقد يليها عند ابن كيسان لولا الامتناعية	١٥٨
ويجزم ما تعلق بهما من غير ما ذكر يالى ...	١٥٨
ويقال في التعجب من : كسا زيده الفقراء الثياب ...	١٥٩
فصل : بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد ...	١٦٠
وقد بينيان من فعل المفعول إن أمن اللبس	١٦٢
ومن فعل أفعل .. ومن مزيد فيه	١٦٣
وربما بنيا من غير فعل أو فعل غير متصرف	١٦٤
وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط	١٦٤
ويؤصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل	١٦٤
وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل ...	١٦٥

## ٣٥ - باب أفعال التفضيل :

يصاغ للتفضيل موازن أفعال اسماً ...	١٦٦
وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل ...	١٦٦
ويلزم أفعال التفضيل عارياً للإفراد والتذكير	١٦٧
وأن يليه أو معموله المفضولُ مجروراً بن	١٦٨
وقد يسبقانه	١٦٨
وقد يفصل بين أفعال ومِنْ بلو وما اتصل بها	١٦٩
ولا يخلو المقرون بن ، في غير تهكم ، من مشاركة المفضل في المعنى أو تقدير مشاركته	١٦٩
وإن كان أفعالُ خيراً حُذِفَ للعلم به المفضولُ غالباً	١٧١
ويقل ذلك إن لم يكن خيراً	١٧٢
ولا تصاحب مِنْ المذكورة غير العاري إلا وهو مضاف إلى غير معتدِّ به	١٧٢
فصل : إن قرن أفعال التفضيل بحرف التعريف ...	١٧٤
وإن قيِّدت إضافته بتضمين معنى مِنْ جاز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العاري	١٧٦
ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه	١٧٧
وشذَّ : أظلمي وأظلمه	١٧٨
واستعماله عارياً دون مِنْ ، مجرداً عن معنى التفضيل مطرد عند أبي العباس	١٧٨
ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة ...	١٧٩
ونحو : هو أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهما أفضل رجلين ... الخ معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين ...	١٨٠
وإن كان المضاف إليه مشتقاً جاز إفراده	١٨٠
وألحق بأسبق مطلقاً أولُ صفةً	١٨١

الموضوع	الصفحة
وإن نُويت إضافته بُني على الضم	١٨١
وربما أعطي مع نيتها ماله مع وجودها	١٨٢
وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى أفكل	١٨٢
وألحق آخر بأول غير المجرد ...	١٨٢
وقد تنكر الدنيا والجلّى لشيبهما بالجوامد	١٨٣
وأما حسنى وسوءى فصدران	١٨٤
<b>فصل : لا يرفع أفعال التفضيل في الأعراف ظاهراً إلا قبل مفضول</b>	
هو هو ...	١٨٤
ولا ينصب مفعولاً به	١٨٦
وتتعلق به حروف الجرّ	١٨٧
<b>٣٦ - باب اسم الفاعل :</b>	١٨٨
وهو الصفة الدالة على فاعل	١٨٨
ويوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً	١٨٨
وفي غيره المضارع مكسوراً ما قبل الآخر ، مبدوءاً بيمين مضمومة	١٨٩
وربما استغنى عن فاعل بمُفعل	١٨٩
وعن مُفعل بمفعول فيما له ثلاثي	١٨٩
وربما خلف فاعل مفعولاً ، ومفعول فاعلاً	١٩٠
<b>فصل : يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف</b>	١٩١
وربما عمل محولاً إلى فاعل وفعل	١٩٣
وربما بني فعّال ومفعّال وفعل وفعل من أفعال	١٩٤
وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصاً بالمفتي	١٩٨
ولا على التشبيه بالمفعول به	١٩٩
<b>فصل : يضاف اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به</b>	٢٠٠
وشدّ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف	٢٠٢
ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثني أو مجموعاً على حدة	٢٠٢

الموضوع	الصفحة
ولا يعني كون المفعول به معرفاً بغير ذلك	٢٠٤
ويُجرُّ المعطوف على مجرور ذي الألف واللام	٢٠٤
فصل : يعمل اسم المفعول عمل فعله	٢٠٧
وبناؤه من الثلاثي على زنة مفعول	٢٠٨
ومن غيره على زنة اسم فاعله ، مفتوحاً ما قبل آخره	٢٠٨
وقد ينوب عن مُفَعَّل	٢٠٩
٣٧ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :	٢١٠
وهي الملاقية فعلا لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً	٢١٠
وموازنتها المضارع قليلة إن كانت من ثلاثي	٢١١
ولازمة إن كانت من غيره	٢١١
ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى	٢١٢
فصل : معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل	٢١٤
وعملها في الضمير جرٌّ بالإضافة إن بشرته ...	٢١٦
ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت ..	٢١٦
ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال	٢١٦
وعملها في الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقاً	٢١٧
وجر إن خلت من ال وقصدت بالإضافة	٢١٧
وإن وليها سببي غير ذلك عملت فيه مطلقاً	٢١٧
ويقل نحو : حسنٌ وجهه	٢١٧
وحسنٌ وجهه ، وحسنٌ وجهه ، ولا يمتنع	٢١٨
فصل : إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته	٢١٩
وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة ...	٢٢٠
وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثي على غير فاعل رُدَّتْ إليه	٢٢١
والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقاً	٢٢٣
وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق	٢٢٣



- ٢٢٤ ولا تعمل الصفة المشبهة في أجنبي محض ، ولا تؤخر عن منصوبها
- ٣٨ - باب إعمال المصدر :
- ٢٢٦ يعمل المصدر مظهرًا مكبراً
- ٢٢٨ غير محدود ولا منعت قبل تمامه ، عمل فعله
- ٢٣٠ والغالب ، إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله ، تقديره به بعد أن الخففة أو المصدرية أو ما أختها
- ٢٣١ ولا يلزم ذكر مرفوعه ، ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله
- ٢٣٣ ويضمر عاملً فيما أوهم خلاف ذلك
- ٢٣٤ وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً
- ٢٣٤ وإعماله منوناً أكثر من إعماله مقرونًا بالألف واللام
- ٢٣٦ ويضاف إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستوفى العمل
- ٢٣٧ وقد يُضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون
- ٢٣٨ ويعمل عمله اسمُه غير العلم
- وهو ما دلَّ على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله
- ٢٣٩
- ٢٤٠ فإن وُجد عملٌ بعد ما تضمن حروف الفعل من اسمٍ ما يُفعل به أو فيه ، فهو لمدلول به عليه
- ٢٤١ فصل : يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمولاً
- ٢٤٣ عامله على الأصح البديل لا المبدول منه
- ٢٤٤ والأصح أيضاً ، مساواة هذا المصدر اسم الفاعل
- ٣٩ - باب حروف الجر سوى المستثنى بها :
- ٢٤٥ فنها منْ ، وقد يقال : مِنَّا ، وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح وللتبويض ...
- ولبيان الجنس وللتعليل وللبدل وللمجاورة وللانتهاة وللاستعلاء
- ٢٤٧ وللفضل ولموافقة الباء ...

الموضوع	الصفحة
ولواقفة في ، وتزاد لتنصيب العموم أو مجرد التوكيد	٢٤٩
وربما دخلت على حال ، وتنفرد بجر ظروف لا تتصرف	٢٥١
وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب	٢٥٣
والتاء واللام بالله	٢٥٣
ومنها : إلى لانتهااء مطلقا وللمصاحبة	٢٥٣
وللتبيين ولواقفة اللام وفي ومن ، ولا تزداد ...	٢٥٤
ومنها : اللام للملك وشبهه ، وللتلبيك وشبهه وللاستحقاق وللنسب	
وللتعليل والتبليغ وللتعجب وللتبيين وللصيورة ولواقفة في	
وعند وإلى وبعد	٢٥٦
وعلى ومن ، وتزداد مع مفعول ذي الواحد قياساً	٢٥٨
وتساوي لأمّ التعليل معنى وعملا كي مع أن	٢٦٠
وما أختها والاستفهامية	٢٦١
ومنها : الباء للإلصاق وللتعدية وللسببية وللتعليل وللمصاحبة	
وللظرفية وللبدل وللمقابلة	٢٦١
ولواقفة عن وعلى	٢٦٣
ومن التبعية ، وتزداد مع فاعل ومفعول وغيرها	٢٦٤
ومنها : في للظرفية ، وللمصاحبة وللتعليل والمقايسة ولواقفة على	
والباء	٢٦٥
ومنها : عن للمجازة وللبدل وللاستعلاء وللاستعانة	٢٦٦
وللتعليل ولواقفة بعد وفي ، وتزداد هي وعلى والباء عوضاً	٢٦٧
ومنها : على للاستعلاء وللمجازة وللتعليل وللظرفية ولواقفة من	
والباء	٢٦٩
وقد تزداد دون تعويض	٢٧١
ومنها : حتى ، لانتهااء العمل بمجرورها أو عنده	٢٧١
وإبدال حائها عيناً لغة هذيلية	٢٧٥

ومنها : الكاف للتشبيه ، ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ،	
وعلى أنت وإياك وأخواتها أقل	٢٧٥
وقد توافق على ، وقد تزداد إن أمن اللبس ،	٢٧٦
وتكون اسماً فتُجر ويُسند إليها	٢٧٧
وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة	٢٧٨
وتزداد بعدها ما كافة وغير كافة	٢٧٨
وكذا بعد - رب والباء	٢٧٩
وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل	٢٨١
وقد تحدث في الكاف معنى التعليل	٢٨١
وبما نصبت حينئذ مضارعاً	٢٨١
وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبره	٢٨٢
وتزداد ما غير كافة بعد مِنْ وَعَنْ	٢٨٢
ومنها : مذ ومنذ ، وقد ذكرا في باب الظروف	٢٨٢
ومنها : رَبٌّ ... وليس اسماً ، خلافاً للكوفيين والأخفش	٢٨٢
بل هي حرف تكثير ، والتقليل بها نادر ،	٢٨٤
ولا يلزم وصف مجرورها ،	٢٨٥
ولا مضي ما يتعلق به ...	٢٨٧
وقد تجر ضميراً	٢٨٩
فصل : قد يلي - عند غير المبرد - لولا الامتناعية الضمير الموضوع	
للنصب والجر	٢٩٢
ويُجرُّ بلعلَّ وعلَّ في لغة عقيل ، وبمى في لغة هذيل	٢٩٤
فصل : في الجر بحرف محذوف :	٢٩٥
يُجرُّ رَبٌّ محذوفةً بعد الفاء كثيراً	٢٩٥
وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجرد أقل	٢٩٥
ويُجرُّ بغير رَبٍّ أيضاً محذوفاً	٢٩٨

الموضوع	الصفحة
وقد يَجْرُ بغير ما ذكر محذوفاً	٢٩٩
وقد يُفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف	٣٠١
أو جار ومجرور ، وندر في النثر الفصل بالقسم ...	٣٠١
٤٠ - باب القسم : وهو صريح وغير صريح ، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية	٣٠٢
ويُضمر الفعل في الطلب كثيرا ...	٣٠٥
وإن كان المقسم به الله جاز جرّه بتعويض آ ثابت الألف	٣٠٦
أو ها محذوف الألف أو ثابتها	٣٠٧
ويجوز جرُّ الله دون عوض ...	٣٠٧
فإن ابتدئ في الجملة الاسمية بمتعين للقسم حذف الخبر وجوباً	٣٠٨
وإن كان أيمن الموصول الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالباً	٣٠٩
وقد يضاف إلى الكعبة والكاف والذي	٣١٠
فصل : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم	٣١٣
ويكثر حذف نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسم ويقل مع حذفه	٣١٨
وقد يحذف نافي الماضي إن أمن اللبس	٣١٩
وقد يحذف لأمن اللبس نافي الجملة الاسمية	٣٢٠
وقد يلي لقد ولها المضارع الماضي معنى	٣٢٣
فصل : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الأداة	
مطلقاً ...	٣٢٤
فصل : لا يتقدم على جواب قسم معموله إلا إن كان ظرفاً أو جاراً	
ومجروراً	٣٢٦
ويستغنى للدليل كثيرا بالجواب عن القسم وعن الجواب بمعموله ...	٣٢٧
٤١ - باب الإضافة : المضاف هو الاسم المجمعول كجزء لما يليه خافضاً له	٣٢٩
ويتعرف به إن كان معرفة ...	٣٣١
وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لاحضة	٣٣٣

الموضوع	الصفحة
فصل : لا يقدّم على مضاف معمولٌ مضاف إليه ...	٣٣٦
ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه ...	٣٣٨
ويضاف الشيء بأدنى ملاسة	٣٤٠
فصل : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ...	٣٤٠
وربما ثني مضافاً إلى ضمير مثنى	٣٤٣
ومنها كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا إلى معرفة	٣٤٣
ومنها ذو وفروعه ، ولا يُصنّف إلا إلى اسم جنس	٣٤٤
وكذا أو لو وأولات	٣٤٥
وقد يضاف ذو إلى علم ...	٣٤٥
وربما أضيف جمعُه إلى ضمير غائب	٣٤٦
ولازمتها معنى لا لفظاً أسماء كقبل وبعد ...	٣٤٦
وإفراد ما لكلا وكلتا أجود من تشيته	٣٤٩
فصل : ما أفرّد لفظاً من اللازم الإضافة معنى	٣٥٠
فصل : تضاف أسماء الزمان المبهمة إلى الجمل فتبنى	٣٥٤
ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية ، غير ماضية المعنى إلا قليلاً ...	٣٥٧
وقد تضاف آية بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف	٣٥٧
وعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر	٣٦٠
ويجوز في رأي الأكثر بناء ما أضيف إلى مبني من اسم ناقص الدلالة	٣٦١
فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به	٣٦٣
وقد يُحذف مضاف ومضاف إليه	٣٦٤
وقد يُقام مقام مضاف ومضافٍ إلى محذوف قائم مقامه رابع	٣٦٥
وقد يُستغنى بمضاف إلى مضاف إلى رابع ، عن الثاني والثالث	٣٦٥
ويجوز الجر بالمضاف محذوفاً ...	٣٦٥
فصل : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والجرور	٣٦٧
وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضاف نظماً وتثراً إلى فاعله ...	٣٧٢

وربما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور	٣٧٣
فصل : الأصح بقاء إعراب المعرب المضاف إلى ياء المتكلم	٣٧٣
وقد يُضم في النداء ما قبل ياء المتكلم المحذوفة وتنوى الإضافة	٣٧٦
ويجوز في أبي وأخي : أبي وأخي	٣٧٩
وحذف ميم الفم مضافاً أكثر من ثبوته	
٤٢ - باب التابع : وهو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله ...	٣٨١
وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل	٣٨١
ويجوز فصله من المتبوع بما لا تتحض مباينته	٣٨١
ولا يتقدم معمول تابع على متبوع ...	٣٨٣
٤٣ - باب التوكيد : وهو معنوي ولفظي	٣٨٤
فالمعنوي هو التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع	٣٨٤
أو أن يراد به الخصوص	٣٨٤
ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين ..	٣٨٤
ولا يؤكد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل	٣٨٥
ولا يؤكد مثني بغيرهما ، إلا بكلا وكتنا	٣٨٥
ومجيئه في الغرض الثاني تابعا لذي أجزاء	٣٨٦
وقد يُستغنى بكليهما عن كليتها وبكُلِّها عنها	٣٨٧
ولا يثنى أجمع ولا جمعاء ...	٣٨٩
ويُتبع كُله أجمع ، وكُلِّها جمعاء ، وكُلِّهم أجمعون وكُلِّهن جمع ، وقد	
يُعْنين عن كُله ، وقد يُتبعن بما يوازنهن من كنع وبصع وبتع	٣٨٩
وربما نُصب أجمع وجمعاء حالين ..	٣٩١
ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عاملها ؛	
وإن أفاد توكيد النكرة جاز	٣٩٢

الموضوع	الصفحة
ولا يحذف المؤكّد ويقام المؤكّد مقامه على الأصح	٣٩٢
ولا يُفصل بينهما . يأمًا	٣٩٣
وأجري في التوكيد مجرى كَلٌّ ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل ...	٣٩٣
واسم كان في نحو : كان كُنَّا على طاعة الرحمن ضميرُ الشَّان لا كُنَّا	٣٩٥
وتلزم تابعيةُ كَلٍّ بمعنى كامل	٣٩٦
ويلزم اعتبار المعنى في خبر كَلٍّ ، مضافاً إلى نكرة	٣٩٦
فصل : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ	٣٩٦
أو تقويته بموافقته معنى	٣٩٧
وإن كان المؤكّد به ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب لم يُعَدَّ في غير ضرورة	٣٩٨
وإن عمِدَ أولاً بعمول ظاهر ، اختير عمُدُ المؤكّد بضميره	٣٩٩
وفصل الجملتين بثم ، إن أمن اللبس ، أجود من وصلها	٣٩٩
ويؤكّد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً	٤٠٠
ويُجعل المنصوب المنفصل في نحو : رأيتك إياك توكيداً لا بدلاً .	٤٠٠
٤٤ - باب النعت : وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً	٤٠١
ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير	٤٠٢
وربما تبع في الجرِّ غير ما هو له ، دون رابط ، إن أمن اللبس ، وقد يُفعل ذلك بالتوكيد	٤٠٤
فصل : المنعوت به مفرد أو جملة كالموصول بها	٤٠٥
وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلةً أو خبراً	٤٠٧
وتختصُّ المنعوتُ بها اسمُ زمانٍ مجاوز حذف عائدها المجرور بفي ، دون وصف	٤٠٨

الموضوع	الصفحة
ويجوز أيضاً حذف المجرور مِنْ	٤٠٩
والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جارٍ مجراه أبداً ...	٤٠٩
وأَيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوتَ معنى	٤١١
وغير المطرد النعت بالمصدر والعدد	٤١١
ويُنصب أَيّ المنعوت به حالاً بعد معرفة	٤١٢
وما في نحو: رجلٌ ما شئت من رجل ، شرطية محذوفة الجواب ، لا مصدرية منعوت بها ..	٤١٣
فصل : يُفرّق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف ويُجمع إذا اتفق ...	٤١٣
ويُغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوباً ، وعند التفصيل اختياراً وإن تعدد العامل ، واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه ، جاز الإتيان مطلقاً	٤١٣ ٤١٤
فإن عدم الاتحاد وجب القطع	٤١٥
وإن كثرت نعوت معلوم أو منزل منزله أتبع أو قطعت أو أتبع بعض دون بعض	٤١٦
وقد يلي النعتُ لا أو إمّا فيجب تكريرها مقرونين بالواو	٤١٧
ويجوز عطف بعض النعوت على بعض	٤١٧
وإذا نُعت بمفرد وظرف وجملة ، قُدّم المفردُ وأخرت الجملة غالباً	٤١٨
فصل : من الأسماء ما يُنعت به ويُنعت كاسم الإشارة	٤١٩
ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضير	٤٢٠
ومنها ما يُنعت ولا يُنعت به كالعلم	٤٢٠
فصل : يقام النعتُ مقام المنعوت كثيراً إن عُلِمَ جنسه	٤٢١
واستغني لزوماً عن موصوفات بصفاتهما ، فجرت مجرى الجوامد ...	٤٢٢
وقد يكتفي بنية النعت عن لفظه للعلم به	٤٢٢



٤٥ - باب عطف البيان :	
هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح	
والتخصيص	٤٢٣
ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح	٤٢٤
ويجوز جعله بدلاً ...	٤٢٤
وجعل الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً	٤٢٦
٤٦ - باب البدل : وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون مُتَّبِع	٤٢٧
ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير	٤٢٨
ولا يُبدَلُ مُضْر من مضر ولا من ظاهر ...	٤٢٩
فإن اتحدا معنى سمي بدل كل من كل	٤٣٠
وقد يتحدان لفظاً ...	٤٣٢
ولا يُتَّبِع ضمير حاضر في غير إحاطة	٤٣٢
ويُسمَّى بدل بعض إن دلَّ على بعض الأول	٤٣٣
وبدل اشتال ، إن باين الأول ، وصح الاستغناء به عنه ، ولم يكن	
بعضه	٤٣٣
وبدل إضراب أو بَداء ، إن باين الأول مطلقاً	٤٣٤
وإلاً فبدل غلط	٤٣٤
ويختص بدلا البعض والاشتال باتباعها ضمير الحاضر كثيراً	٤٣٥
وبتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه	٤٣٦
فصل : المشتل في بدل الاشتال هو الأول	٤٣٦
وقد يُستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه	٤٣٨
وقد تبدل جملة من مفرد ، ويبدل فعل من فعل ...	٤٣٨
ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم التوكيد ثم بالبدل	
ثم بالنسق	٤٣٩

الموضوع	الصفحة
٤٧ - باب المعطوف عطف النسق : وهو المفعول تابعاً بأحد حروفه	٤٤١
وتنفرد الواو بكون مُتَّبِعِهَا في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر	
بكثرة ، وللتقدم بقلة	٤٤٤
ويعجز أن يعطف بها بعض متبوعها تفضيلاً	٤٤٥
ويقال في ثَمَّ فَمَّ وَثُمَّتُ وَثُمَّتَ	٤٤٧
وتشركها الفاء في الترتيب ، وتنفرد ثم بالمهلة	٤٤٧
والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالباً	٤٤٧
وقد يكون معها مهلة	٤٤٨
وتنفرد أيضاً بعطف مفصل على مجمل	٤٤٨
وقد تقع موقع ثم ، وثم موقعها	٤٤٨
وقد يحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة	٤٤٩
فصل : المعطوف بحيثى بعض متبوعه أو كبعضه	٤٥١
وغاية له في زيادة أو نقص ...	٤٥٢
وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف	٤٥٣
ولا تقتضي ترتيباً على الأصح	٤٥٣
وأم متصلة ومنقطعة	٤٥٤
وتقتضي إضراباً مع استفهام	٤٥٥
وأولشك أو تفريق مجرد أو إيهام	٤٥٧
أو إضراب أو تخيير	٤٥٧
وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً	٤٥٨
وتوافق ولا بعد النهي والنفي	٤٥٩
والمعنى مع إمّا شك أو تخيير أو إيهام ...	٤٦٠
وفتح همزتها لغة تميمية ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء	٤٦١
والمعطوف بيل مقرر بعد تقرير نهي أو نفي ...	٤٦٣
وقد تكرر بل رجوعاً عما ولى المتقدمة	٤٦٥

الموضوع	الصفحة
وتزداد لا قبل بل لتأكيد التقرير وغيره	٤٦٥
ولكن قبل المفرد ، بعد نفي أو نهي كبل	٤٦٦
ويُعطف بلا بعد أمر أو خبر مثبت أو نداء	٤٦٧
فصل : لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف	
عليه	٤٦٨
ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ...	٤٦٩
وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر	٤٧٠
ومثله في الحالين الضميران المنفصلان	٤٧٠
وإن عطف على ضمير جر اختيار إعادة الجار ولم تلزم	٤٧٠
وأجاز الأخفش العطف على عاملين	٤٧١
فصل : قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه	٤٧٢
ويشاركها في الأول الفاء وأم ، وفي الثاني أو	٤٧٤
ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً ، والفاء قليلاً ، ونادر	
ذلك مع أو	٤٧٥
وقد يقدّم المعطوف بالواو للضرورة	٤٧٥
وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما طابقتها بعد الواو ...	٤٧٦
ويُعطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل	٤٧٧
وقد يُفصل بين العاطف والمعطوف ...	٤٧٨
٤٨ - باب النداء : المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بأنادي لازم الإضمار	٤٨٠
وجعلهم كعوض منه في القرب همزة ،	٤٨١
وفي البعد حقيقة أو حكماً يا أو أيا أو هيا أو آ أو أي أو أي	٤٨١
ولا يلزم الحرف إلا مع الله ...	٤٨٢
والمستغاث والمتعجب منه والندوب	٤٨٤
ويقل حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء	٤٨٤
وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم يا	٤٨٦

الموضوع	الصفحة
وإن وليها ليت أو رب أو حبذا فهي للتنبيه لا للنداء	٤٨٦
وقد يعمل عامل المنادى في المصدر والظرف والحال	٤٨٧
وقد يُفصل حرف النداء بأمر	٤٨٨
<b>فصل :</b> يُنَى المنادى ، لفظاً أو تقديرأ ، على ما كان يرفع به	٤٨٩
لو لم يُنَادَ ، إن كان ذا تعريف مستدام أو حادث	
بقصد وإقبال	
ويجوز نصب ما وصف من معرّف بقصد وإقبال	٤٩٢
ولا يجوز ضم المضاف الصالح للألف واللام	٤٩٣
وليس المبني للنداء ممنوع النعت	٤٩٣
ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعاً ...	٤٩٤
وربما ضمّ الابنُ إتباعاً	٤٩٧
ومُجَوِّز فتح ذي الضمة في النداء موجب في تحيره حذف تنوينه	٤٩٨
والوصف بابنة كالوصف بابن	٥٠٠
وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان	٥٠٠
ويُحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء	٥٠٠
<b>فصل :</b> لا يباشر حرفُ النداء في السعة ذا الألف واللام	٥٠٢
ويوصف بمصحوبها الجنسيّ مرفوعاً ، أو بموصول مصدرٍ بها أو باسم	
إشارة أيّ مضمومة متلوّة بهاء التنبيه	٥٠٣
وتؤنث لتأنيث صفتها	٥٠٦
واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كأيّ	٥٠٧
وكغيرها في غيره	٥٠٨
وقيل : يا الله ويالله ، والأكثر اللهم	٥٠٩
وشدّ في الاضطرار يا اللهم	٥١١
<b>فصل :</b> لتابع غير أيّ واسم الإشارة من منادى كرفوع إن كان غير	
مضاف الرفع والنصب	٥١١

الموضوع	الصفحة
مالم يكن بدلاً أو منسوقاً	٥١٣
ورفع المنسوق المقرون بال راجح عند الخليل وسيبويه ومرجوح عند	
أبي عمرو ويونس وعيسى والجرميّ	٥١٤
وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقاً	٥١٤
ويُمنع رفع النعت في نحو : يا زيدُ صاحبنا	٥١٦
وتابع نعت المنادى محمولٌ على اللفظ	٥١٦
وإن كان مع تابع المنادى ضميرٌ جيء به دالاً على الغيبة باعتبار	
الأصل ، وعلى الحضور باعتبار الحال	٥١٦
والأوّل في نحو : يا تيم تيم عديّ مضموم أو منصوب ، والثاني منصوب	
لا غير	٥١٨
<b>فصل : حال المضاف إلى الياء ، إن أضيف إليه منادى ، كحاله إن</b>	
<b>أضيف إليه غيره</b>	٥٢٠
إلاً الأمّ والعم المضاف إليهما ابن ، فاستعمالها غالباً بفتح الميم أو كسرهما	
دون ياء	٥٢٠
وتاء يا أبت عوض من ياء المتكلم ...	٥٢١
<b>فصل : يقال لمنادى غير المصّرّح باسمه في التذكير : يا هن ويا هنان</b>	
<b>ويا هنون ، وفي التأنيث : يا هنت ويا هنتان ويا هنات</b>	٥٢٢
<b>وقد يلي أو اخرهن ما يلي آخر المندوب</b>	٥٢٣
<b>٤٩ - باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها : إن استغث المنادى أو تعجب</b>	
<b>منه جرّ باللام مفتوحة بما يجرّ في غير النداء</b>	٥٢٥
<b>وتكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه يا ، ومع المستغاث من أجله</b>	٥٢٦
<b>وقد يجرّ بمنّ ، وقد يُحذف المستغاث فيلي يا المستغاث من أجله</b>	٥٢٨
<b>وإن ولي يا اسم لا ينادى إلا مجازاً ، جاز فتح اللام ، باعتبار</b>	
<b>استغاثته ، وكسرهما باعتبار الاستغاثة من أجله</b>	٥٣٠
<b>وربما كان المستغاث مستغاثاً من أجله تتريعاً وتهديداً</b>	٥٣٠

الموضوع	الصفحة
( فرع ) : لا تجيء مع المستغاث والمتعجب منه إلا يا خاصة وقلّ مجيء وا ..	٥٣٣
٥٠ - باب الندبة : المندوب هو المذكور بعد يا أو وا تفجعا لفترة ، حقيقة أو حكما	٥٣٤
ولا يكون اسم جنس مفردا ولا ضميرا ولا اسم إشارة ولا موصولا ..	٥٣٥
ويساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام والأحكام	٥٣٥
ويتعين إيلاؤه وا عند خوف اللبس	٥٣٦
وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب والمجرور بإضافة نعته	٥٣٧
وتليها في الغالب ، سالمة ومنقلبة ، هاء ساكنة	٥٣٩
ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء	٥٣٩
ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة	٥٣٩
فصل : يبدل من ألف الندبة مجانس ما وليت من كسرة إضمار	٥٤٠
وقلبها ياء بعد نون اسم مثنى جائز	٥٤٠
ولا تقلب بعد كسرة فعال ، ولا بعد كسرة إعراب ، ولا يحرك لأجلها	٥٤١
تنوين بكسر ولافتح ، ولايستغنى عنها بالفتحة .	٥٤١
٥١ - باب أسماء لازمت النداء : وهي : فلٌ وفلانة ومكرمان	٥٤٢
وملأمان ... الخ	٥٤٢
وقد يقال : رجل مكرمان وملأمان ، وامرأة ملأمانة	٥٤٤
ونحو : أمسك فلانا عن فل ، وقعيدته لكاع ، من الضرورات	٥٤٤
٥٢ - باب ترخيم المنادى : والترخيم لغة التسهيل : يجوز ترخيم المنادى	٥٤٦
المبني ...	٥٤٦
بحذف عجزه إن كان مركبا ، ومع الألف إن كان اثنا عشر أو اثنتا	٥٤٨
عشرة ...	٥٤٨

الموضوع	الصفحة
ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنيث	٥٥٢
ويجوز ترخيم الجملة ...	٥٥٣
<b>فصل :</b> تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التام بدونه	٥٥٣
ويعطى آخر المقدّر التام ما يستحقه لو تم به وضعاً ، وإن كان ثنائياً	
ذا لين ضعف إن لم يُعلم له ثالث ، وجيء به إن علم	٥٥٦
<b>فصل :</b> قد يقدّر حذف هاء التأنيث ترخياً ، فتقحم مفتوحة	٥٥٧
ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة	٥٥٨
ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء	٥٥٩
ولا يرخم في غيرها منادى عار من الشروط إلا ما شذ	٥٦٢
وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه	٥٦٣
وندر حذف المضاف إليه بأسره ، وحذف آخر المضاف	٥٦٣
<b>٥٣ - باب الاختصاص :</b> إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يُشارك فيه	
تأكيد الاختصاص أولاه أيًا معطيها مالها في النداء إلا حرفه ،	
ويقوم مقامها اسم دال على مفهوم الضمير	٥٦٥
وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب	٥٦٨
<b>٥٤ - باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :</b>	
يُنصب تحذراً إيّاي وإيآنا ، معطوفاً عليه المحذور	٥٦٩
وتحذيراً إياك وأخواته ونفسك وشبهه .. معطوفاً عليهن المحذور	٥٧٠
ياضمار ما يليق من : نَحَّ أو اتَّق وشبههما	٥٧٠
ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف	٥٧٠
ولا يلزم الإضمار إلا مع إيّا ...	٥٧١
ولا يحذف العاطف بعد إيّا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر ،	
أو مجرور بمن ..	٥٧٢
وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً عليه حكاه في غيره	٥٧٢

الموضوع	الصفحة
ويُنصب المفعول به ظاهراً مفرداً أو مكرراً ...	٥٧٤
ولا يُعطف في هذا الباب إلاً بالواو	٥٧٥
فصل : ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثلٌ وشبهه ...	٥٧٦
ويتصل بهذه - أي المنصوبات في هذا الفصل - في الجملة ما يستلزم عامله عاملٌ ما قبله أو يتضمن معناه وضعاً ...	٥٨١
ولا يمتنع الإظهار إن لم يكثر الاستعمال	
<b>٥٥ - باب أبنية الأفعال ومعانيها :</b>	
لماضيها المجرد ، مبنيا للفاعل : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفعلل	٥٨٥
فصل : حق عين مضارع فَعِلَ الفتح ...	٥٨٨
ولزوم فَعِلَ أكثر من تعدّيه	٥٨٩
فصل : اسم الفاعل من متعددي فَعِلَ على فاعل ، ومن لازمه على فَعِلَ وأفعل وفعلان ...	٥٩٠
فصل : لفعل تعدُّ ولزوم ...	٥٩١
ولا تُفتح عين مضارع فَعَلَ دون شذوذ ...	٥٩٣
والتزم الكسر أيضاً في المضاعف اللام	٥٩٥
والضم فيما عينه أو لومه واو	٥٩٥
فصل : يكسر ما قبل آخر المضارع إن كان ماضيه غير ثلاثي ...	٥٩٧
فصل : انفرد الرباعي بفعلل لازماً ومتعديا لمعان كثيرة	٥٩٩
وقد يصاغ من اسم رباعي لعمل بمسماه ...	٥٩٩
فصل : من مثل المزيد فيه : أفعل ...	٦٠٠
ومنها فَعَّلَ ، وهو للتعدية وللتكثير وللإسلب ... الخ	٦٠١
ومنها تَفَعَّلَ ، وهو لمطاوعة فَعَّلَ ...	٦٠٢
ومنها فاعل ، لاقتسام الفاعلية والمفعولية	٦٠٢
ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ...	٦٠٣



الموضوع	الصفحة
ومنها افتعل ، وهو للاختاذ وللتسبب ...	٦٠٤
ومنها انفعل ، لمطاوعة فَعَل ...	٦٠٥
ومنها استفعل للطلب وللتحول وللاختاذ ...	٦٠٦
ومنها للألوان افعلّ ...	٦٠٦
ومنها افوعل للمبالغة وللصيرورة ...	٦٠٨
وأما فَوَعَلَ وفَعُول	٦٠٩
وفعلل ذو الزيادة وَفَعِلَ وَفَعِيلَ وَفَعَّلَى فلحقات بفعلل ...	٦٠٩
فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل إلا افعلّ وافعالّ وافعلّ ...	٦١١
فصل : يقال للمعتل الفاء مثال ، وللمعتل العين أجوف ...	٦١٢
فصل : صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله ...	٦١٢
٥٦ - باب همزة الوصل : وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية ومصادرهما والأمر منها ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه	٦١٣
فصل : لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة	٦١٥
وثبوتها قبل حرف التعريف المحرك بحركة منقولة راجح	٦١٦
وتغني عنها في غيره ، وشذّ في سَلْ اسَلْ	٦١٦
وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح ، أو جارٍ مجراه جاز كسره وضمه .	٦١٦
٥٧ - باب مصادر الفعل الثلاثي : منها الثلاثي محرك الفاء بالثلاث ...	٦١٨
ومنها فَعَلانَ وَفَعِلَ وَفَعِلَةٌ وَفَعِيلٌ ... الخ	٦١٨
والغالب أن يعنى بِفَعَالَةٍ وَبِفَعُولَةٍ المعاني الثابتة .	٦٢١
والمقيس في المتعدّي من فَعَلَ مطلقاً ومن فَعِلَ المفهم عملاً بالفهم فَعَلٌ ...	٦٢٢
وفي اللازم من فَعِلَ فَعَلٌ ...	٦٢٢
ويُدلُّ على المرة بِفَعْلَةٍ وعلى الهيئة بِفَعْلَةٍ	٦٢٣

الموضوع	الصفحة
مالم يُصَغ المصدر عليها ؛ وشذ نحو : إتيانة ولقاءة	٦٢٣
<b>٥٨ - باب مصادر غير الثلاثي : يصاغ المصدر من كل ماض أوله همزة وصل</b>	
بكسر ثالثة ، وزيادة ألف قبل آخره	٦٢٥
ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو شبهها بضم ما قبل آخره إن صحَّ	
الآخر ...	٦٢٥
ويصاغ من أفعل على إفعال ، ومن فَعَّل على تفعيل	٦٢٦
ومصدر فاعلَ مفاعلة وفعال ...	٦٢٦
ومصدر فععل والملحق به بزيادة هاء التانيث في آخره	٦٢٧
وفاعلَ فيعَالاً ، وتفعَّلَ تَفْعَالاً ...	٦٢٨
وقد يغنى في التكثير عن التفعيل التَّفْعَالُ	٦٢٨
أو الفِعَالِي ، وقد يغني الفِعَالِي أيضاً عن التفاعل	٦٢٩
<b>فصل : تلزم تاء التانيث الإفعال والاستفعال معتلي العين عوضاً من</b>	
المحذوف	٦٢٩
وتلحق سائر أمثلة الباب المجردة منها دلالة على المرة	٦٣٠
ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها دالاً على حدثه أو زمانه أو مكانه .	٦٣٠
<b>فصل : يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلاً وفي غيره</b>	
كثيراً ، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل	٦٣٠
<b>٥٩ - باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم ، وليس بصفة :</b>	
يصاغ من الفعل الثلاثي مَفْعَل ...	٦٣٢
وشذَّ من جميع ذلك بكسر مشرق ومغرب ومرفق ...	٦٣٣
ولم يجيء مَفْعَل سوى مَهْلِك إلاَّ معون ومكْرَم ...	٦٣٦
<b>فصل : يصاغ من الثلاثي اللفظ لسبب كثرته أو محلها مَفْعلة ...</b>	٦٣٧
ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال مِفْعَل أو مفعال أو فِعال أو مِفعلة .	٦٣٨
وشذَّ بالضم مَسْقَط ومُنْخَل ومُدْهَن ...	٦٣٨

الموضوع	الصفحة
٦٠ - باب أسماء الأفعال والأصوات : أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها ولا تصرف الأسماء	٦٣٩
وحكمها غالباً في التعدي واللزوم والإظهار والإضمار حكم الأفعال الموافقتها معنى	٦٤٠
ولا علامة للمضمر المرتفع بها	٦٤١
وقد تدل على حدث ماض أو حاضر ، وقد تضمن معنى نفي أو نهي أو استفهام ...	٦٤١
فمنها لِحَذُ : ها وهاء مجردين ومتلوين بكاف الخطاب	٦٤٣
ومنها لأحضر أو أقبل هَلَمَّ الحجازية	٦٤٤
ولقدَّم أو عَجَّل أو أقبل حَيَّهْلُ	٦٤٥
ولأمهل تَيْدَ ورويد مالم يُنصَبُ حالاً ...	٦٤٦
ولأسرع هَيْتَ وهَيْتَ وهَيَّا وهَيْكَ وهَيْكَ	٦٤٧
ولدَعُ بَلَّةً وكذاك	٦٤٧
ولا سكت صه ، ولانكفف إِيها ومَهْ ولحدَّثُ إِيه	٦٤٨
ولأغرِ وَيْها	٦٤٩
ولا ستجب آمين وأمين	٦٤٩
ولأرفق بس ، ولقرقر قرقر ، ولبعَدَ هيهات	٦٤٩
ولسرُع سرعان ووشكان مثلثين	٦٥٠
ولافترق شتان ، ولأبطأ بَطَّانَ ، ولأعجب واهياً ووي ، ولأتوجع أوه ، ولأتضجر أف .	٦٥١
ولأتكره إخ وكخ ، ولأجيب هاء ، ولأكتفي يجل وقط وقد في أحد الوجهين .	٦٥٢
ومنها ظروف كمكانك وعندك ولديك ...	٦٥٤
وما فوق منها نكرة وما لم ينون معرفة	٦٥٨
وكلها مبني لشبه الحرف ..	٦٥٨

الموضوع	الصفحة
فصل : وضع الأصوات إما لزجر كهلاً للخيل	٦٥٨
وعَدَسُ للبلغل	٦٥٩
وهيد وهاد وده وجه ... للإبل ، وهيج وعاج	٦٦٠
وحل للناقة ، وحلا وحاب وحب وجاه للبعير ...	٦٦٠
وإس وهس وهج وفاع للغنم ، وهج وهجا للكلب	٦٦٠
وسع وحج للضأن ، ووح وحو للبقر ، وعز وعيز وحز وحيز للعنز ، وحر للحمار ، وجاه للسبع .	٦٦٠
وإما لدعاء كأو وهي للفرس ...	٦٦١
وإما للحكاية كفاق للغراب ...	٦٦٢
وحكم جميعها البناء ، وقد يعرب بعضها لوقوعه موقع متكن ، وربما سمي بعضها باسم فبني ...	٦٦٣
٦١ - باب نووي التوكيد : وهما خفيفة وثقيلة ، تلحقان وجوبا المضارع الخالي من حرف تنفيس المقسم عليه مستقبلا ...	٦٦٤
وجوازاً فعل الأمر ...	٦٦٥
والمضارع التالي أداة طلب ...	٦٦٦
ولا يلزمان بعد إما الشرطية ..	٦٦٧
وقد تلحق جواب الشرط اختياراً	٦٧٠
واسم الفاعل اضطراراً ، وربما لحقت المضارع خالياً مما ذكر	٦٧٠
فصل : الفعل المؤكد بالنون مبني ، مالم يُسند إلى الألف أو الياء أو الواو	٦٧١
فيفتح آخره ، وحذفه إن كان ياء تلي كسرة لغة فزارية	٦٧٢
وإن كان مع الآخر واو الضمير أو ياءؤه حذفت بعد الحركة المجانسة ...	٦٧٣
وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية	٦٧٣
فصل : تختص الخفيفة بحذفها وصلأً لملاقاتة ساكن وبالوقف عليها مبدلة ألفاً بعد فتحة أو ألف	٦٧٤

الموضوع	الصفحة
ومحذوفة بعد كسرة أو ضمة	٦٧٥
ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ما أزيل في الوصل بسببها	٦٧٥
وربما نويت في أمر الواحد فيفتح وصلأ	٦٧٦
فصل : التنوين نون ساكنة ، تزداد آخر الاسم تبييناً لبقاء أصلته	٦٧٦
أو لتنكيره أو تعويضاً أو مقابلة لنون جمع المذكر أو إشعاراً بترك	
الترنم ...	٦٧٧
ويشارك المتمكن المجرد في هذا ذو الألف واللام	٦٧٩
والمبني والفعل وكذا اللاحق رويًا مقيداً	٦٧٩
ويختص ذو التنكير بصوت أو شبهه ، ويسمى اللاحق به الأول أمكن	
ومتصرفاً ، وقد يسمى لحاق غيره صرفاً	٦٨١

## ثالثاً : فهرس الشواهد من القرآن الكريم

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٨ - الحال :				
		﴿ وإذا بطشتم بطشتم جبارين ﴾	الشعراء	١٣٠
		﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما		
		لا عيبن ﴾	الدخان	٣٨
٧		﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك		
		أولياء ﴾	الفرقان	١٨
٨		﴿ فانفروا ثبات ﴾	النساء	٧١
٨		﴿ فالكم في المناققين فئتین ﴾	النساء	٨٨
٨		﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾	النساء	٢٨
٨		﴿ طيبتهم فادخلوها خالدین ﴾	الزمر	٧٣
٨		﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً ﴾	الأنعام	١٥٣
٨		﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾	مريم	١٧
٩		﴿ أسجد لمن خلقت طيناً ؟ ﴾	الإسراء	٦١
١٣		﴿ ثم ادعهن يأتينك سعيّاً ﴾	البقرة	٢٦٠
١٣		﴿ ثم إني دعوتهم جهاداً ﴾	نوح	٨
١٧		﴿ فيها يُفرق كلُّ أمرٍ حكيمٍ . أمراً من		
		عندنا ﴾	الدخان	٥ ، ٤
١٧		﴿ في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين ﴾	فصلت	١٠
١٧		﴿ وحشرنا عليهم كلَّ شيءٍ قبلاً ﴾	الأنعام	١١١
١٧		﴿ وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ ولها كتابٌ		
		معلومٌ ﴾	الحجر	٤

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
		﴿ أو كالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾		١٩
٢٥٩	البقرة	﴿ قردة خاسئين ﴾		٢٢
٦٥	الأعراف ١٦٦ ، البقرة	﴿ خشعاً أبصارهم يخرجون ... ﴾		٢٣
٧	القمر	﴿ إليه مرجعكم جميعاً ﴾		٢٥
٤	يونس	﴿ وتنزنا مافي صدورهم من غلٍ إخواناً ﴾		٢٥
٤٧	الحجر	﴿ أن أتبع ملة إبراهيم حنيفاً ﴾		٢٥
١٢٣	النحل	﴿ خشعاً أبصارهم يخرجون ﴾		٢٦
٧	القمر	﴿ لا إله إلا الله تحشرون ﴾		٢٨
١٥٨	آل عمران	﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾		٣٢
٦٧	الزمر	﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾		٣٢
٤٤	الكهف	﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾		٣٣
١٠٨	هود	﴿ أنهما في النار خالدين فيها ﴾		٣٣
١٧	الحشر	﴿ وأما الذين ابيضت وجوههم ، ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾		٣٤
١٠٧	آل عمران	﴿ وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ﴾		٣٥
٣٣	إبراهيم	﴿ إمّا شاكراً وإمّا كفوراً ﴾		٣٦
٣	الإنسان	﴿ بلى قادرين ﴾		٣٧
٤	القيامة	﴿ أن لن نجمع عظامه ﴾		٣٧
٣	القيامة	﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ﴾		٣٩
٢٨	الدخان	﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين ﴾		٣٩
١٦	الأنبياء	﴿ ولا تمش في الأرض مرحاً ﴾		٣٩
٣٧	الإسراء	﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾		٣٩
٧٢	هود			

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	الصفحة	باب
٥٢	المؤمنون	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾	٤٠	
٢٥	التوبة	﴿ ثُمَّ وَلِيَّتُمْ مَدْيَنَ ﴾	٤٠	
٦٠	البقرة	﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ ﴾	٤٠	
٧٤	الأعراف	﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ ﴾	٤٠	
هود ٨٥ ، الشعراء ١٨٣ ، العنكبوت ٣٦		﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ ﴾	٤٠	
٩١	البقرة	﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٤٠	
٧٩	النساء	﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	٤٠	
		﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾	٤٠	
٥٤	الأعراف	﴿ وَالنَّجْمِ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾		
٣٦	البقرة	﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	٤٤	
١٥٤	آل عمران	﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	٤٥	
٢٤٣	البقرة	﴿ وَهُمْ أَلُوفٌ ﴾	٤٥	
١٨٧	البقرة	﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ ﴾	٤٥	
٧٠	آل عمران	﴿ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾	٤٥	
٨٤	البقرة	﴿ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾	٤٥	
٢٦٧	البقرة	﴿ وَلَسْتَ بِأَخْذِيهِ ﴾	٤٥	
٣٦	البقرة	﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	٤٦	
٢٤	الأعراف	﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	٤٦	
٢٥	الحج	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ ﴾	٤٦	
١١٩	البقرة	﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾	٤٦	
٨٩	يونس	﴿ فَاسْتَقْبِمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾	٤٦	
٧٥	البقرة	﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾	٤٧	
١١٩	الأنعام	﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾	٤٧	



رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٩١	يونس	﴿ الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ ؟		٤٧
٦٥	يوسف	﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُذِّتْ إِلَيْنَا ﴾		٤٧
١٦	يوسف	﴿ وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾		٤٧
٩٠	النساء	﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾		٤٧
٢٨	البقرة	﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾		٤٨
١٦٨	آل عمران	﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعِدُوا ﴾		٤٨
٤٢	هود	﴿ وَكَانَ فِي مَعْزَلٍ ﴾		٤٨
٥٩	آل عمران	﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾		٤٩
٤٩	القمر	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾		٤٩
٥٩	آل عمران	﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾		٥٠
١٠	الصف	﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ ؟		٥٠
١١	الصف	﴿ تَوَّابُونَ ﴾		٥٠
٢٥	النساء	﴿ فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ ﴾		٥١
		﴿ فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ .		٥٢
٧٦ ، ٧٥	الواقعة	﴿ تَعْمَلُونَ عَظِيمٍ ﴾		٥٢
		﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ، وَلَنْ تَفْعَلُوا ، فَاتَّقُوا		٥٢
٢٤	البقرة	﴿ النَّارَ ﴾		٥٢
٧٣	آل عمران	﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾		٥٢
		﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ		٥٢
٤٣	النحل	﴿ لَا تَعْمَلُونَ ﴾		٥٢
٤٤	النحل	﴿ بِالْبَيْنَاتِ وَالزَّبْرِ ﴾		٥٢
				٥٥
			٢٩ - التمييز	٥٥
١٤٢	الأعراف	﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾		٥٥
٧	الزلزلة	﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾		٥٥

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
		﴿ فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ﴾		٥٦
٩١	آل عمران	﴿ أو عدل ذلك صياماً ﴾		٥٦
٩٥	المائدة	﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾		٥٧
١٠٣	الكهف	﴿ ثلاثين ليلة ﴾		٥٧
١٤٢	الأعراف	﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾		٦٣/٦١
١٢	القمر	﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾		٦٣
١٦٦ ، ١٦٦ ، ٢٨	النساء	﴿ وحسن أولئك رفيقاً ﴾		٦٤
٦٩	النساء	﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾		٦٤
١٠٣	الكهف	﴿ فإن طين لكم عن شيء منه نفساً ﴾		٦٤
٤	النساء			
			٣٠ - العدد	٦٨
٤	يوسف	﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾		٦٨
٦٠	البقرة	﴿ فاتفقت عشرة أسباطاً ﴾		٦٨
١٦٠	الأعراف	﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾		٦٨
١٤٢	الأعراف	﴿ ثلاث مائة سنين ﴾		٦٩
٢٥	الكهف	﴿ سبع بقرات ﴾ ، ﴿ سبع سنبلات ﴾		٧١
٤٣	يوسف	﴿ تسع آيات ﴾		٧١
١٠١ ، ١٠١	النمل	﴿ في أربعة أيام ﴾		٧١
١٠	فصلت	﴿ سبع سنابل ﴾		٧٢
٢٦١	البقرة	﴿ عشرة مساكين ﴾		٧٢
٨٩	المائدة	﴿ أربعة أشهر ﴾		٧٢
٢٢٦ ، ٢٢٤ ، ٢	البقرة	﴿ سبع طرائق ﴾		٧٣
١٧	المؤمنون			

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٢٦٠	البقرة	﴿ أربعة من الطير ﴾		٧٣
٢٦٠	البقرة	﴿ فخذ أربعة من الطير ﴾		٧٥
١٦٠	الأَنْعَام	﴿ فله عشر أمثالها ﴾		٧٦
٤	الروم	﴿ في بضع سنين ﴾		٧٧
٦٠	البقرة	﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾		٧٩
٤	يوسف	﴿ أحد عشر شهراً ﴾		٧٩
٣٦	التوبة	﴿ اثنا عشر شهراً ﴾		٧٩
٢٤	الرحمن	﴿ وله الجوارُ المنشآت ﴾		٨٣
٤١	الأعراف	﴿ ومن فوقهم غَوَاشٍ ﴾		٨٣
٦	التوبة	﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾		٨٣
١	الإخلاص	﴿ قل هو الله أحد ﴾		٨٣
٤٧	الحاقة	﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾		٨٤
٣٢	الأحزاب	﴿ لَسْتَنَّ كَأحد من النساء ﴾		٨٤
٢٦	القصص	﴿ قالت إحداهما ﴾		٨٥
٣٥	المدثر	﴿ إنها لإحدى الكبر ﴾		٨٥
٥٢	التوبة	﴿ إحدى الحسينين ﴾		٨٥
٢٧	القصص	﴿ إحدى ابنتي هاتين ﴾		٨٥
٤١	آل عمران	﴿ ألا تكلم الناس ثلاثة أيام ﴾		٩٢
١٠	مريم	﴿ ألا تكلم الناس ثلاث ليال ﴾		٩٢
٤٥	النور	﴿ فمنهم من يمشي ﴾		٩٣
٤٠	التوبة	﴿ ثاني اثنين ﴾		٩٨
٢٢	النمل	﴿ وجئتك من سبأ ﴾		١٠٣
١٥	سبأ	﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية ﴾		١٠٣
			٣١ - كم وكأين وكذا	١٠٦
١٩	الكهف	﴿ قال قائل منهم : كم لبثتم ؟ ﴾		

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١١٤		﴿ كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة ﴾	البقرة	٢٤٩
١١٦		﴿ وكأين من آية ﴾	يوسف	١٠٥
١١٦		﴿ وكأين من نبي ﴾	آل عمران	١٤٦
١١٦		﴿ وكأين من قرية ﴾	الحج ٤٨ ، محمد ١٣ ، الطلاق ٨	

### ١٢١ - ٣٢ - نعم وبئس

		﴿ فلنعم المحييون ﴾	الصفات	٧٥
١٢١		﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	ص	٣٠
١٢٢		﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾	البقرة	٢٧١
١٢٢		﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾	الأنفال	٤٠
١٢٥		﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾	الحج	٧٨
١٢٥		﴿ ولبئس المهاد ﴾	البقرة	٢٠٦
١٢٥		﴿ ولنعم دار المتقين ﴾	النحل	٣٠
١٢٥		﴿ ولبئس مثوى المتكبرين ﴾	النحل	٢٩
١٢٦		﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾	البقرة	٢٧١
١٢٢		﴿ كفى بالله ﴾	الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ، العنكبوت ٥٢	
١٢٣		﴿ فنعم الماهدون ﴾	الذاريات	٤٨
١٢٢		﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	ص	٤٤
١٢٥		﴿ طاعة وقول معروف ﴾	محمد	٢١
١٢٥		﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ﴾	الجمعة	٥
١٢٦		﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾	البقرة	٩٠
١٢٦		﴿ ولبئس ما شروا به ﴾	البقرة	١٠٢

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	الصفحة	باب
١٧٦	الأعراف	﴿ ساء مثلاً القوم ﴾	١٣٧	
٥	الكهف	﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾	١٣٨ ، ١٣٩	
٦٩	النساء	﴿ وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَافِقًا ﴾	١٣٩	
٤	البقرة ١١٦ ، يونس ٦٨ ، الكهف ٤	﴿ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾	١٣٩	
٤٣	الإسراء ٩٦ ، الرعد ٤٣	﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	١٣٩	
٢٦	الأعراف	﴿ وَلباس التقوى ذلك خير ﴾	١٤٢	

### ٣٤ - باب التعجب :

٢ ، ١	الحاقة	﴿ الحاقة ، ما الحاقة ﴾	١٤٨	
٣٨	مريم	﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾!	١٥١	
٢٣	الذاريات	﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾	١٥١	
٧٥	مريم	﴿ فليمد له الرحمن مدًا ﴾	١٥١	
٢٢٨	البقرة	﴿ والمطلقات يتربصن ﴾	١٥٢	
٢٣٣	البقرة	﴿ والوالدات يرضعن ﴾	١٥٢	
٢٣٣	البقرة	﴿ لا تُضَارَّ والدَةٌ بولدها ﴾	١٥٢	
٢٠	آل عمران	﴿ أأسلمتم ﴾ ؟	١٥٢	
٩١	المائدة	﴿ فهل أنتم منتهون ﴾ ؟	١٥٢	
٣٨	مريم	﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾!	١٥٣	

### ٣٥ - باب أفعال التفضيل :

٢٦	القمر	﴿ مَن الكَذَّابُ الأَشْرُّ ؟ ﴾	١٦٧	
		﴿ النبيُّ أَوْلَى بِالمُؤْمِنِينَ مِن أنفُسِهِمْ ، وَأَزْوَاجُهُ أَمْهَاتُهُمْ ، وَأَولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	١٦٨	
٦	الأحزاب	﴿ من المؤمنين ﴾		
٢٣	يوسف	﴿ قال : رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾	١٧٠	

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
		﴿ قال : أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴾ ؟		١٧١
٦١	البقرة	﴿ ذلكم أقسط عند الله ، وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا ﴾		١٧١
٢٨٢	البقرة	﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾		١٧١
٢٠	المزمل	﴿ قل : ما عند الله خيرٌ من اللهو ﴾		١٧١
١١	الجمعة	﴿ فإنه يعلم السرَّ وأخفى ﴾		١٧٢
٧	طه	﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾		١٧٣
١٦	ق	﴿ هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض ﴾		١٧٦
٣٢	النجم	﴿ وهو أهون عليه ﴾		١٧٦
٢٧	الروم	﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾		١٧٧/١٧٦
٢٣	الأنعام	﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾		١٧٦
٩٦	البقرة	﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا ﴾		١٧٧
٢٧	هود	﴿ هو أعلم بكم ﴾		١٧٨
٣٢	النجم	﴿ وهو أهون عليه ﴾		١٧٨
٢٧	الروم	﴿ هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم ﴾		١٧٩
٧٨	هود	﴿ لا يصلها إلا الأشقى ﴾		١٧٩
١٥	الليل	﴿ خير مستقراً وأحسن مقيلاً ﴾		١٧٩
٢٤	الفرقان	﴿ نحن أعلم بما يستمعون به ﴾		١٧٩
٤٧	الإسراء	﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾		١٨١
٤١	البقرة	﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾		١٨٠
٥	التين	﴿ إن أول بيت ﴾		١٨١
٩٦	آل عمران	﴿ وأنا أول المؤمنين ﴾		١٨١
١٤٢	الأعراف	﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾		١٨٤
٨٣	البقرة			

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
١٣٤	الأنعام	﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾		١٨٦
٣٦ - اسم الفاعل				
٦	الطارق	﴿ خلق من ماء دافق ﴾		١٩٠
٧	القارعة	﴿ في عيشة راضية ﴾		١٩٠
١٤	الإنسان	﴿ ودانية عليهم ظلالها ﴾		١٩٤
١٨	الحديد	﴿ وأقرضوا الله قرضاً حسناً ﴾		١٩٦
١٨	الكهف	﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد ﴾		١٩٧
		﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ،		١٩٩
٣٥	الأحزاب	﴿ والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾		
٩٥	المائدة	﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾		٢٠٠
١	المائدة	﴿ غير محلي الصيد ﴾		٢٠٠
٧٢	البقرة	﴿ والله مخرج ما كنتم تكتمون ﴾		٢٠٠
٢	المائدة	﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾		٢٠٠
٣٠	البقرة	﴿ إني جاعل في الأرض خليفة ﴾		٢٠١
٤٧	إبراهيم	﴿ مخلف وعده رسله ﴾		٢٠٢
٣٥	الحج	﴿ والمقيمي الصلاة ﴾	٢٠٣/٢٠٢	
١٦٢	النساء	﴿ والمقيمين الصلاة ، والمؤتون الزكاة ﴾		٢٠٥

### ٣٧ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :

٢٨٣	البقرة	﴿ ومن يكتفها فإنه أثم قلبه ﴾		٢١٨
١٢	هود	﴿ وضائق به صدرك ﴾		٢٢١
٣٠	الزمر	﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾		٢٢
٥٠	ص	﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾		٢٢٥

### ٣٨ - باب إعمال المصدر :

١٥ ، ١٤	البلد	﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ﴾		٢٣١
---------	-------	---------------------------------------	--	-----

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
		﴿ إنه على رجهه لقادر . يوم تبلى السرائر ﴾		٢٣٣
٩ ، ٨	الطارق			
٤٠	الحج	﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾		٢٣٤
١٥ ، ١٤	البلد	﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ﴾		٢٣٤
٢٠٠	البقرة	﴿ كذاكرم آباءكم ﴾		٢٣٦
٤٠	الحج	﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾		٢٣٦
٢	مريم	﴿ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء ﴾		٢٣٦
		﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع ﴾		٢٣٦
٩٧	آل عمران			
		﴿ أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون ﴾		٢٣٧
٨٧	آل عمران			
١	النساء	﴿ تساءلون به والأرحام ﴾		٢٣٨
		﴿ ألم نجعل الأرض كفاتاً . أحياء وأمواتا ﴾		٢٤٠
٢٥	المرسلات			
٤	محمد	﴿ فضرب الرقاب ﴾		٢٤٤
			باب حروف الجر سوى المستثنى بها :	٢٤٥
١	الإسراء	﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾		٢٤٦
١٠٨	التوبة	﴿ من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾		٢٤٦
٤	الروم	﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾		٢٤٦
٢٥٣	البقرة	﴿ منهم من كلم الله ﴾		٢٤٦
٤٥	النور	﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾		٢٤٦
٩٢	آل عمران	﴿ حتى تنفقوا بعض ما تحبون ﴾		٢٤٦
١١٠	آل عمران	﴿ منهم المؤمنون ، وأكثرهم الفاسقون ﴾		٢٤٦
٣٠	الحج	﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾		٢٤٧
٥٥	النور	﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم ﴾		٢٤٧



رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
١٤	الرحمن	﴿ خلق الإنسان من صلصال كالفخار ﴾		٢٤٧
٤	قريش	﴿ أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾		٢٤٧
٢٨	التوبة	﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾		٢٤٧
٦٠	الزخرف	﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾		٢٤٧
٢٢	الزمر	﴿ فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ﴾		٢٤٧
٧٧	الأنبياء	﴿ ونصرناه من القوم ﴾		٢٤٨
٢٢٠	البقرة	﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾		٢٤٨
١٧٩	آل عمران	﴿ حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾		٢٤٨
٤٥	الشورى	﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾		٢٤٨
٤٠	فاطر	﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾		٢٤٩
٥٣	الأعراف	﴿ هل لنا من شفعاء ﴾ ﴿ فهل لنا ﴾		٢٥٠
	الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ،	﴿ مالكم من إله غيره ﴾		٢٥٠
	وهود ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون ٢٣ ، ٢٢			
٢	الأنبياء	﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾		٢٥٠
٩١	المؤمنون	﴿ وما كان معه من إله ﴾		٢٥٠
		﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان		٢٥١
٤	إبراهيم	قومه ﴾		
٩٨	مريم	﴿ هل تحس منهم من أحد ﴾ ؟		٢٥١
٢٤	الأنعام	﴿ ولقد جاءك من نبي المرسلين ﴾		٢٥١
٤	الأحقاف ٣١ ، ونوح	﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾		٢٥١
١٥	محمد	﴿ ولهم فيها من كل الثمرات ﴾		٢٥١
		﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك		٢٥١
١٨	الفرقان	من أولياء ﴾		
٥٧	الأنبياء	﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾		٢٥٢
١٤	الصف	﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ ؟		٢٥٤

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٥٤		﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾	النساء	٢
٢٥٤		﴿ ربّ السجن أحبُّ إليّ ﴾	يوسف	٣٣
٢٥٤		﴿ والأمر إليك ﴾	النمل	٣٣
٢٥٥		﴿ لله الأمر ﴾	الروم	٤
٢٥٥		﴿ هل لنا من الأمر من شيء ؟ ﴾	آل عمران	١٥٤
٢٥٥		﴿ إن الأمر لله ﴾	آل عمران	١٥٤
٢٥٥		﴿ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾	البقرة	١٤٢ ، ٢١٣
٢٥٥		﴿ الذي هدانا لهذا ﴾	الأعراف	٤٣
٢٥٥		﴿ قل الله يهدي للحق ﴾	يونس	٣٥
٢٥٥		﴿ يهدي للتي هي أقوم ﴾	الإسراء	٩
٢٥٥		﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾	النازعات	١٨
٢٥٦		﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ﴾	إبراهيم	٣٧
٢٥٦		﴿ ردف لكم ﴾	النمل	٧٢
٢٥٦		﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾	النحل	٧٢
٢٥٦		﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله وقال الذين كفروا للذين آمنوا : لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾	النساء	١٠٥
٢٥٧		﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ﴾	الأحقاف	١١
٢٥٧		﴿ هيت لك ﴾	آل عمران	١٦٨
٢٥٧		﴿ والذين آمنوا أشدَّ حباً لله ﴾	يوسف	٢٣
٢٥٧		﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ﴾	البقرة	١٦٥
٢٥٧		﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾	القصص	٨
٢٥٧		﴿ لا يجليها لوقتها إلا هو ﴾	الأنبياء	٤٧
٢٥٧			الأعراف	١٨٧

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٥	ق	﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴾		٢٥٨
٥٧	الأعراف	﴿ سقناه لبلد ﴾		٢٥٨
الرعد ٢ ، وفاطر ١٢ ، والزمر ٥		﴿ كلٌّ يجري لأجل ﴾		٢٥٨
٧٨	الإسراء	﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾		٢٥٨
١٠٧ ، ١٠٩	الإسراء	﴿ ويخرون للأذقان ﴾		٢٥٨
١٢	يونس	﴿ دعانا لجنبه ﴾		٢٥٨
١٠٣	الصفات	﴿ وتلّه للجبين ﴾		٢٥٨
١٠٧	هود	﴿ إن ربك فعال لما يريد ﴾		٢٥٩
٩١	البقرة	﴿ مصداقاً لما معهم ﴾		٢٥٩
٧٢	النمل	﴿ ردف لكم ﴾		٢٥٩
٤٦	إبراهيم	﴿ وإن كان مكرم لتزول منه الجبال ﴾		٢٦٠
٣٣	الأنفال	﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾		٢٦٠
٢٣	الحديد	﴿ لكيلا تأسوا ﴾		٢٦٠
١٧	البقرة	﴿ ذهب الله بنورهم ﴾		٢٦١
إبراهيم ٣٢ ، البقرة ٢٢ ،		﴿ فأخرج به من الثمرات ﴾		٢٦٢
٦٠	الأنفال	﴿ ترهبون به عدو الله ﴾		٢٦٢
١٦٠	النساء	﴿ فبظلم من الذين هادوا ﴾		٢٦٢
١٧٠	النساء	﴿ قد جاءكم الرسول بالحق ﴾		٢٦٢
٤٨	هود	﴿ اهبط بسلام ﴾		٢٦٢
١٢٣	آل عمران	﴿ ولقد نصرم الله ببدر ﴾		٢٦٣
٣٤	القمر	﴿ نجيناهم بسحر ﴾		٢٦٣
٢٥	الفرقان	﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾		٢٦٣
١٢	الحديد	﴿ يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ﴾		٢٦٣
٥٩	الفرقان	﴿ فاسأل به خبيراً ﴾		٢٦٣
		﴿ من إن تأمنه بقنطار .. ومنهم من إن		٢٦٤
٧٥	آل عمران	﴿ تأمنه بدينار ﴾		

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٦٤		﴿ هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل ﴾ ؟	يوسف	٦٤
٢٦٤		﴿ يشرب بها عبادة الله ﴾	الإنسان	٦
٢٦٤		﴿ كفى بالله شهيداً ﴾	الإسراء ٩٦ ، الرعد ٤٣	
٢٦٤		﴿ ولا تلقوا بأيديكم ﴾	البقرة	١٩٥
٢٦٤		﴿ وهزّي إليك يجذع النخلة ﴾	مريم	٢٥
٢٦٥		﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾	البقرة	١٧٩
٢٦٥		﴿ قال ادخلوا في أمم ﴾	الأعراف	٢٨
٢٦٥		﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾	القصص	٧٩
٢٦٥		﴿ لمسّم فيما أخذتم ﴾	الأنفال	٦٨
٢٦٥		﴿ فذلكن الذي لمتني فيه ﴾	يوسف	٣٢
٢٦٥		﴿ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة ﴾	التوبة	٢٨
٢٦٥		﴿ في جذوع النخل ﴾	طه	٧١
٢٦٦		﴿ يذرؤكم فيه ﴾	الشورى	١١
٢٦٦		﴿ الذي أطعمهم عن جوع ﴾	قريش	٤
٢٦٦		﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ﴾	البقرة	٤٨ ، ١٢٣
٢٦٧		﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾	النجم	٣
٢٦٧		﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلاّ عن موعدة ﴾	التوبة	١١٤
٢٦٧		﴿ وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ﴾	هود	٥٣
٢٦٧		﴿ لتركن طبقاً عن طبق ﴾	الانشقاق	١٩
٢٦٧		﴿ ولا تنبأ في ذكري ﴾	طه	٤٢
٢٦٩		﴿ وعليها وعلى الفلك حاملون ﴾	المؤمنون	٢٢
٢٦٩		﴿ وهنّ مثل الذي عليهنّ ﴾	البقرة	٢٢٨

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
١٧٧	البقرة	﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾		٢٦٩
٦	الرعد	﴿ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ ﴾		٢٦٩
١٨٥	البقرة	﴿ وَلَتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾		٢٦٩
		﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ		٢٧٠
١٠٢	البقرة	﴿ سُلَيْمَانَ ﴾		
١٥	القصص	﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفَلَةٍ ﴾		٢٧٠
٢	المطففين	﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾		٢٧٠
المؤمنون ٦ ، المعارج ٣٠		﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ ﴾		٢٧٠
١٠٥	الأعراف	﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا أَقُولُ ﴾		٢٧١
٣٥	يوسف	﴿ لَيْسَ جَنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٢٧٥/٢٧٢	
١١	الشورى	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾		٢٧٦
٢٣	الواقعة	﴿ كَأَمْثَالِ اللَّوْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾		٢٧٦
١٥٤	الأنعام	﴿ تَمَامًا عَلَىٰ الَّذِي أَحْسَنَ ﴾		٢٧٨
١٥٩	آل عمران	﴿ فَمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾		٢٨٠
النساء ١٥٥ ، المائة ١٣		﴿ فَمَا نَقْضِهِمْ ﴾		٢٨٠
١٥١	البقرة	﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾		٢٨٠
٢	الحجر	﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ ﴾	٢٨٣/٢٨٢	
٢٥	نوح	﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾		٢٨٢
٤٠	المؤمنون	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾		٢٦٢
٣١	سبأ	﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾		٢٩٢

### باب القسم :

٨٤	ص	﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ : لِأَمْلَأَنَّ ﴾		٣٠٥
٢٣	الأنعام	﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾		٣٠٥
٩١	يوسف	﴿ لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾		٣٠٥
١٠٧	التوبة	﴿ وَلِيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَىٰ ﴾		٣٠٨

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٧٠	مريم	﴿ ثم لنحن أعلم ﴾		٣١٣
٤	الليل	﴿ إن سعيكم لشتى ﴾		٣١٣
٤	الطارق	﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾		٣١٣
٧	التغابن	﴿ قل : بلى وربى لتبعثنَّ ﴾		٣١٥
١	القيامة	﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾		٣١٦
٥	الضحى	﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾		٣١٦
١٥٨	آل عمران	﴿ لإلى الله تحشرون ﴾		٣١٧
٢٨	النحل	﴿ لا يبعث الله من يموت ﴾		٣١٨
٨٥	يوسف	﴿ تا لله تفتأ تذكر يوسف ﴾		٣١٨
٦٥	النساء	﴿ فلا وربك لا يؤمنون ﴾		٣٢٠
٧٧	الواقعة	﴿ إنه لقرآن كريم ﴾		٣٢٠
١٠٧	التوبة	﴿ وليحلفن إن أردنا إلاّ الحسنى ﴾		٣٢١
٤	البروج	﴿ قُتِل أصحابُ الأخدود ﴾		٣٢١
١	البروج	﴿ والسماء ذات البروج ﴾		٣٢١
٩١	يوسف	﴿ لقد آثرك الله علينا ﴾		٣٢١
٩١	يوسف	﴿ تا لله لقد آثرك الله علينا ﴾		٣٢١
٥١	الروم	﴿ لظلموا من بعده ﴾		٣٢٢
١٥٨	آل عمران	﴿ لإلى الله تحشرون ﴾		٣٢٤
		﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم		٣٢٥
٥٣	النور	﴿ ليخرجنَّ ﴾		
٦٠	الأحزاب	﴿ لئن لم ينته المنافقون ﴾		٣٢٥
٧٣	المائدة	﴿ وإن لم ينتهوا ﴾		٣٢٦
			٤٠ - باب القسم :	٣٢٦
١٢١	الأنعام	﴿ وإن أطعمتموهم ﴾		
٢٣	الأعراف	﴿ وإن لم تغفر لنا ﴾		٣٢٦

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
١٢	الحشر	﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون ﴾		٢٢٦
٤٠	المؤمنون	﴿ عما قليل ليصبحن ﴾		٢٢٧
٦	النازعات	﴿ يوم ترجف الراجفة ﴾		٢٢٨
٣٠	الأنعام	﴿ بلى وربنا ﴾		٢٢٨
<b>٤١ - باب الإضافة :</b>				
٢٠٤	البقرة	﴿ وهو ألد الخصام ﴾		٢٢٩
٢٢٦	البقرة	﴿ تربص أربعة أشهر ﴾		٢٢٩
٤٦	التوبة	﴿ لأعدوا له عدة ﴾		٢٣٠
٥١	الحاقة	﴿ لحق اليقين ﴾		٢٣٥
١٠٩	يوسف	﴿ ولددار الآخرة ﴾		٢٣٥
١٢٢	الأنعام	﴿ كن مثله في الظلمات ﴾		٢٣٦
		﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون فيها		٢٣٦
١٥	محمد	﴿ أنهار ﴾		
١٠	يوسف	﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾		٢٣٩
١٥٨	الأنعام	﴿ لاتنفع نفساً إيمانها ﴾		٢٣٩
٣٠	آل عمران	﴿ يوم تجد كل نفس ﴾		٢٣٩
٢٥	آل عمران	﴿ ووفيت كل نفس ﴾		٢٣٩
٥٦	الأعراف	﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾		٢٤٠
٤٦	النازعات	﴿ إلا عشية أو ضحاها ﴾		٢٤٠
٣٣	الكهف	﴿ كلنا الجنة ﴾		٢٤٢
٦٨	البقرة	﴿ عوان بين ذلك ﴾		٢٤٢
٩	الزمر	﴿ إنما يتذكر أولو الألباب ﴾		٢٤٥
٦	الطلاق	﴿ وإن كن أولات حمل ﴾		٢٤٥
٩٥	مريم	﴿ وكلهم آتية يوم القيامة فردا ﴾		٢٤٨
٨٧	النمل	﴿ وكل أتوه داخرين ﴾		٢٤٩/٢٤٨

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٤	الطارق	﴿ وإن كل نفس لما عليها حافظ ﴾		٢٤٩
١٨٥	آل عمران	﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ و		٢٤٩
٣٥	الأنبياء	﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ و		٢٤٩
٥٧	العنكبوت	﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾		٢٤٩
٨٤	الإسراء	﴿ قل : كلُّ يعمل على شاكلته ﴾		٢٤٩
٩٥	مريم	﴿ وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ﴾		٢٤٩
٩٣	مريم	﴿ إلا آتني الرحمن عبداً ﴾		٢٤٩
٣٣	الكهف	﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾		٢٥٠
٨٧	المل	﴿ وكل أتوه داخرين ﴾		٢٥٠
١١٠	الإسراء	﴿ أيأ ما تدعوا ﴾		٢٥٠
٤	الروم	﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	٢٥٣/٢٥٠/٢٤٦	
١١٩	المائدة	﴿ هذا يوم ينفع ﴾		٢٥٥
١٩	الانفطار	﴿ يوم لا تملك ﴾		٢٥٥
١٦	غافر	﴿ يوم هم بارزون ﴾		٢٥٧
٢٤٨	البقرة	﴿ إن آية ملكه ﴾		٢٥٨
٢٨١	البقرة	﴿ يوماً تُرجعون فيه إلى الله ﴾		٢٦١
٥٤	سبأ	﴿ وحيل بينهم وبين ما يشتهون ﴾		٢٦٢
١١	الجن	﴿ ومنا دون ذلك ﴾		٢٦٢
٢٣	الذاريات	﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾		٢٦٢
٨٩	هود	﴿ مثل ما أصاب ﴾		٢٦٢
١٩	البقرة	﴿ أو كصيب من السماء ﴾		٢٦٢
١٩	البقرة	﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم ﴾		٢٦٢
٨٢	يوسف	﴿ وأسأل القرية التي كنا فيها ﴾		٢٦٢
٤	الأعراف	﴿ وكم من قرية أهلكناها ﴾		٢٦٢
٨٢	يوسف	﴿ وأسأل القرية ﴾		٢٦٤



رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٩٣	البقرة	﴿ وأُثْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾		٣٦٤
١٩	الأحزاب	﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ ﴾		٣٦٤
٩٦	طه	﴿ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾		٣٦٥
٦٧	الأنفال	﴿ وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾		٣٦٧
١٣٧	الأنعام	﴿ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾		٣٧٢
٤٧	إبراهيم	﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلُفًا وَعَدَّهُ رَسُولُهُ ﴾		٣٧٣
١٠٢	البقرة	﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾		٣٧٣
١٧	الزمر	﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ ﴾		٣٧٦
١١٢	الأنبياء	﴿ قَالَ : رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾		٣٧٦
٣٣	يوسف	﴿ رَبُّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾		٣٧٦
٢٢	إبراهيم	﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِفِيْنَ ﴾		٣٧٨
١٦٢	الأنعام	﴿ وَمَحْيَايَ ﴾		٣٧٩

#### ٤٢ - باب التابع :

١٠	إبراهيم	﴿ أَفَى اللَّهِ شُكُّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ ﴾		٣٨٢
٣	سبأ	﴿ قُلْ : بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ، عَالَمِ الْغَيْبِ ﴾		٣٨٢
		﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ . عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾		٣٨٢
٩٢	المؤمنون			
٤٤	ق	﴿ حَشَرْنَا عَلَيْنَا يَسِيرًا ﴾		٣٨٢
١٧٦	النساء	﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾		٣٨٢
٧٦	الواقعة	﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾		٣٨٢
٥١	الأحزاب	﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾		٣٨٣
الحجر ٢٠ ، ص ٧٣		﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾		٣٨٣
٤٩	النجم	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾		٣٨٣
٦٣	النساء	﴿ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾		٣٨٣

٤٣ - باب التوكيد :

٥٦	طه	﴿ ولقد أريناه آياتنا كلها ﴾	٢٨٦
٤٨	غافر	﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾	٢٨٨
٧٣	الحجر ٢٠ ، ص	﴿ فسجد الملائكة كلهم ﴾	٢٨٧
٥١	الأحزاب	﴿ ولا يحزننَّ ويرضينَّ بما آتيتهنَّ كلَّهنَّ ﴾	٢٨٩
٦٧	الزمر	﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾	٢٨٨
٧٣	الحجر ٢٠ ، ص	﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	٢٨٩
٨٢	الحجر ٢٩ ، ص	﴿ لِأَعْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٢٨٩
٤٣	الحجر	﴿ لموعدهم أَجْمَعِينَ ﴾	٢٩٠
١١٩	هود ، السجدة ١٣	﴿ من الجنة والناس أَجْمَعِينَ ﴾	٢٩٠
٩٥	مريم	﴿ وكلهم آتية يوم القيامة فرداً ﴾	٢٩٤
١٥٤	آل عمران	﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾	٢٩٥
٨٢	الحجر ٢٩ ، ص	﴿ لِأَعْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٢٩٦
٢١	الفجر	﴿ ذَكَاً ذَكَاً ﴾	٢٩٦
٦٦	آل عمران	﴿ ها أنتم هؤلاء حاججتم ﴾	٢٩٨
١١٩	آل عمران	﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ﴾	٢٩٨
١٠٩	النساء	﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم ﴾	٢٩٨
٣٨	محمد	﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون ﴾	٢٩٨
١٠٧	آل عمران	﴿ ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾	٢٩٩
١٠٨	هود	﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾	٢٩٩
		﴿ كلا سوف تعلمون . ثم كلا سوف تعلمون ﴾	٢٩٩
٤ ، ٣	التكاثر	﴿ وما أدراك ما يوم الدين . ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾	٢٩٩
١٨ ، ١٧	الانفطار	﴿ ما يوم الدين ﴾	

٤٤ - باب النعت :

٢٣٨	البقرة	﴿ والصلاة الوسطى ﴾	٤٠١
٧	آل عمران	﴿ منه آيات محكمات ﴾	٤٠١
٢٠	النجم	﴿ ومناة الثالثة الأخرى ﴾	٤٠٢
٢	الهمزة	﴿ الذي جمع مالا وعدده ﴾	٤٠٢
		﴿ فأخران يقومان مقامهما من الذين	٤٠٢
١٠٧	المائدة	﴿ استحق عليهم الأوليان ﴾	
٥٨	الذاريات	﴿ إن الله هو الرازق ذو القوة المتين ﴾	٤٠٣
٣٥	الرحمن	﴿ شواظ من نار ونحاس ﴾	٤٠٤
٦	المائدة	﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾	٤٠٥
٣٧	يس	﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ﴾	٤٠٦
٥٩	آل عمران	﴿ كمثل آدم خلقه من تراب ﴾	٤٠٦
٧٣	الإسراء	﴿ عن الذي أوحينا إليك ﴾	٤٠٧
٩٣	الإسراء	﴿ حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ﴾	٤٠٨
٤١	الفرقان	﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ ؟	٤٠٨
٩٥	النساء	﴿ وكل وعد الله الحسنی ﴾	٤٠٨
٤٨ ، ١٢٣	البقرة	﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفس ﴾	٤٠٨
		﴿ أولو الأبواب ﴾	٤١٠
		البقرة ٢٦٩ ، آل عمران ٧ ، الرعد ١٩ ،	
		إبراهيم ٥٢ ، ص ٢٩ ، الزمر ٩ ، ١٨ ،	
٤	الطلاق	﴿ وأولات الأحمال ﴾	٤١٠
١٩٧	البقرة	﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾	٤١٣
٥١	النمل	﴿ إلهين اثنين ﴾	٤١٦
١٣	الحاقة	﴿ نفخة واحدة ﴾	٤١٦
٤٤	الواقعة	﴿ لا بارد ولا كريم ﴾	٤١٧

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٣١	المرسلات	﴿ لا ظليل ولا يغني ﴾		٤١٧
٣	الحديد	﴿ هو الأول والآخر ﴾		٤١٨
٢٤	الحشر	﴿ هو الله الخالق البارئ المصور ﴾		٤١٨
٢ ، ١	إبراهيم	﴿ إلى صراط العزيز الحميد ، الله ﴾		٤١٨
		﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم		٤١٨
٢٨	غافر	إيمانه ﴾		
٧٤	المائدة	﴿ يحبهم ويحبونه أذلة ﴾		٤١٨
٢٩	ص	﴿ وهذا كتاب أنزلناه إليك مبارك ﴾		٤١٨
٦٣	الأنبياء	﴿ كبيرهم هذا ﴾		٤١٩
٢٧	القصص	﴿ ابنتي هاتين ﴾		٤١٩
٤١	الفرقان	﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾ ؟		٤١٩
٣٦	الأنبياء	﴿ أهذا الذي يذكر ﴾		٤١٩
١١	سبأ	﴿ أن اعمل سابغات ﴾		٤٢١
٨٢	التوبة	﴿ فليضحكوا قليلاً ، وليبكموا كثيراً ﴾		٤٢١
١٥٩	النساء	﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننَّ به ﴾		٤٢١
٥٩	الأنعام	﴿ ولا رطب ولا يابس ﴾		٤٢٢
٤٩	الكهف	﴿ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ﴾		٤٢٢
٦٦	الأنعام	﴿ وكذب به قومك ﴾		٤٢٢
٢٥	الأحقاف	﴿ تدمر كل شيء ﴾		٤٢٢
٨٥	القصص	﴿ لرادك إلى معاد ﴾		٤٢٢
٣٥	النور	﴿ شجرة مباركة زيتونة ﴾		٤٢٤
١٦	إبراهيم	﴿ من ماء صديد ﴾		٤٢٤
٩٧	آل عمران	﴿ فيه آيات بينات مقام إبراهيم ﴾		٤٢٤
١٦	إبراهيم	﴿ ويسقى من ماء صديد ﴾	٤٢٦/٤٢٤	
٩٥	المائدة	﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾		٤٢٦

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٣٥	النور	﴿ من شجرة مباركة زيتونة ﴾		٤٢٦
٤٦ - باب البذل :				
٧٥	الأعراف	﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾		٤٢٧
٣٢	الروم	﴿ من الذين فرقوا ﴾		٤٢٧
الأحزاب ٢١ ، المتحنة ٦		﴿ لمن كان يرجو الله ﴾		٤٢٨
٢١	يس	﴿ اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾		٤٢٨
٢	إبراهيم	﴿ الله الذي له ﴾		٤٢٨
٣٢	النبأ	﴿ حدائق وأعناباً ﴾		٤٢٨
٥٣	الشورى	﴿ صراط الله الذي ﴾		٤٢٨
١٦	العلق	﴿ ناصية كاذبة ﴾		٤٢٨
٢١٧	البقرة	﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾		٤٢٩
٣٠	طه	﴿ هارون أخي ﴾		٤٢٩
٣٢	النبأ	﴿ حدائق وأعناباً ﴾		٤٢٩
٢ ، ١	إبراهيم	﴿ إلى صراط العزيز الحميد ، الله ﴾		٤٣٠
٣٢ ، ٣١	النبأ	﴿ مفازاً ، حدائق وأعناباً ﴾		٤٣٢
٢٨	الجاثية	﴿ كل أمة تدعى إلى كتابها ﴾		٤٣٢
١١٤	المائدة	﴿ لأولنا وآخرنا ﴾		٤٣٢
١٢	الأنعام	﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾		٤٣٢
٦٣	الكهف	﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾		٤٣٣
٨٠	مريم	﴿ ونثره ما يقول ﴾		٤٣٣
٢١٧	البقرة	﴿ قتال فيه ﴾		٤٣٤
٥ ، ٤	البروج	﴿ قتل أصحاب الأخدود . النار ﴾		٤٣٤
٩٧	آل عمران	﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾		٤٣٦
٥	البروج	﴿ النار ذات الوقود ﴾		٤٣٦
٢١٧	البقرة	﴿ قتال فيه ﴾		٤٣٧

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
		﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ		٤٣٧
٦٠	الزمر	﴿ وَجوههم مسودة ﴾		
٦٩	الفرقان	﴿ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴾		٤٣٩
٧٢	الحج	﴿ بِشَرِّ مَنْ ذَلِكُمْ ، النَّارِ ﴾		٤٣٩
٩٧	آل عمران	﴿ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﴾		٤٣٩

#### ٤٧ - باب المعطوف عطف النسق :

٣	البقرة ١٥٠ ، المائدة ٣	﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ ﴾		٤٤٢
١٠٨،١٠٧	هود	﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾		٤٤٢
٩٨	البقرة	﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾		٤٤٥
٢٣٨	البقرة	﴿ وَالصَّلَاةَ الْوَسْطَى ﴾		٤٤٥
٩	الحشر	﴿ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾		٤٤٥
٣٧	سبأ	﴿ وَمَا أَمْوَالِكُمْ وَلَا أَوْلَادِكُمْ بِالَّتِي تُقْرَبُونَ ﴾		٤٤٦
٥٨	غافر	﴿ وَلَا الْمَسِيءَ ﴾		٤٤٧
٢٠	فاطر	﴿ وَلَا النُّورَ ﴾		٤٤٧
٢١	فاطر	﴿ وَلَا الْحُرُورَ ﴾		٤٤٧
٢٢	فاطر	﴿ وَلَا الْأَمْوَاتَ ﴾		٤٤٧
٣٧	البقرة	﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾		٤٤٧
١٢٢	طه	﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾		٤٤٧
١٥	القصص	﴿ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾		٤٤٧
٢٤	ص	﴿ فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ ﴾		٤٤٧
٦٣	الحج	﴿ فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾		٤٤٨
١٥٣	النساء	﴿ فَقَالُوا : أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾		٤٤٨
٣٦	الواقعة	﴿ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ﴾		٤٤٨
		﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ		٤٤٨
١٤	المؤمنون	عِظَامًا ، فَكَسْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ .		

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤٤٩		﴿ فجاءها بأسنا ﴾ .	الأعراف	٤
٤٤٩		﴿ ثم جعل منها زوجها ﴾	الزمر	٦
٤٤٩		﴿ ثم قلنا للملائكة اسجدوا ﴾	الأعراف	١١
٤٥٠		﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	التوبة	١١٨
٤٥٠		﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدرّكه الموت ﴾	النساء	١٠٠
٤٥١		﴿ وفتحت أبوابها ﴾	الزمر	٧٣
٤٥١		﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	التوبة	١١٨
٤٥١		﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب ﴾	الأنعام	١٥٤، ١٥٣
٤٥٣		﴿ حتى حين ﴾	يوسف ٣٥ ، المؤمنون ٢٥ ، ٥٤ ، الصافات ١٧٤ ، الذاريات ١٧٨ ، ٤٣	
٤٥٤		﴿ ألمهم أرجل يمشون بها ؟ أم لهم ... ﴾	الأعراف	١٩٥
٤٥٤		﴿ أفى قلوبهم مرض ؟ أم تابوا ... ﴾	النور	٥٠
٤٥٥		﴿ وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾	يس	١٠
٤٥٥		﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً ، إن الإنسان لكفور مبين . أم اتخذ مما يخلق بنات ... ﴾	الزخرف	١٥
٤٥٥		﴿ أم خلّقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ ؟	الطور	٣٥
٤٥٥		﴿ أم يقولون افتراه ، بل هو الحق من ربك ﴾	السجدة	٣
٤٥٦		﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ؟	النمل	٨٤
٤٥٦		﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ﴾ ؟	الملك	٢٠
٤٥٦		﴿ أذلك خيرٌ أم جنة الخلد ﴾ ؟	الفرقان	١٥

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
١٠٩	الأنبياء	﴿ أقریب أم بعيد ما توعدون ﴾ ؟		٤٥٦
٥٢	الزخرف	﴿ أم أنا خير من هذا ... ﴾		٤٥٦
الذاريات ٢١	الزخرف ٥١ ، القصص ٧٢ ،	﴿ أفلا تبصرون ﴾ ؟		٤٥٧
٢٥٩	البقرة	﴿ قال : لبثت يوماً أو بعض يوم ﴾		٤٥٧
		﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾		٤٥٧
٢٤	سبأ			
١٠٠	البقرة	﴿ أو كلما عاهدوا عهداً ... ﴾		٤٥٧
١٤٧	الصفات	﴿ أو يزيدون ﴾		٤٥٧
٨٩	المائدة	﴿ أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾		٤٥٨
١٩٦	البقرة	﴿ أو صدقة أو نسك ﴾		٤٥٨
٣١	النور	﴿ أو آبائهم أو آباء بعولتهم ﴾		٤٥٨
١١٢	النساء	﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثماً ﴾		٤٥٩
١٤٧	الصفات	﴿ أو يزيدون ﴾		٤٥٩
٢٤	الإنسان	﴿ أو كفوراً ﴾		٤٥٩
		﴿ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم ﴾		٤٥٩
٦١	النور	﴿ إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً ﴾		٤٦٠
٨٦	الكهف			
١٠٦	التوبة	﴿ إما يعذبهم وإما يتوب عليهم ﴾		٤٦٠
٣	الإنسان	﴿ إما شاكراً وإما كفوراً ﴾		٤٦٠
		﴿ وإنا أو إياكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين ﴾		٤٦٢
٢٤	سبأ			
		﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء ﴾		٤٦٣
١٦٩	آل عمران			
٤٠	الأنبياء	﴿ بل تأتيهم بغتة ﴾		٤٦٤



رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٤١، ٤٠	الأنعام	﴿ أغير الله تدعون ... بل إِيَّاهُ تدعون ﴾		٤٦٤
٤٤	الفرقان	﴿ إن هم إلا كالأنعام ، بل هم أضلُّ ﴾		٤٦٤
		﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه ،		٤٦٤
٢٦	الأنبياء	بل عباد مكرمون ﴾		
		﴿ أم يقولون به جنّة ، بل جاءهم		٤٦٤
٧٠	المؤمنون	بالحق ﴾		
		﴿ بل قالوا أضغاث أحلام ، بل افتراه ،		٤٦٥
٥	الأنبياء	بل هو شاعر ﴾		
		﴿ بل ادّارك علمهم في الآخرة ، بل هم في		٤٦٥
٦٦	النمل	شك منها ، بل هم منها عمّون ﴾ .		
٧٦	الزخرف	﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾		٤٦٧
٢٢٣	البقرة	﴿ لا تضارّ والدّة بولدها ﴾		٤٦٨
٢٢٣	البقرة	﴿ لا تكلف نفساً إلاّ وسعها ﴾		٤٦٨
البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩		﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾		٤٦٩
٥٨	طه	﴿ لا تخلفه نحن ولا أنت ﴾		٤٦٩
		﴿ لا تضار والدّة بولدها ، ولا مولود له		
٢٢٣	البقرة	بوالده ﴾		
٥٤	الأنبياء	﴿ لقد كنتم أنتم وأباؤكم ﴾		٤٦٩
٨٣	المؤمنون	﴿ لقد وعدنا نحن وأباؤنا ﴾		٤٦٩
٢٣	الرعد	﴿ يدخلونها ومن صلح ﴾		٤٦٩
١٤٨	الأنعام	﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾		٤٧٠
٣٥	النمل	﴿ نحن ولا آباؤنا ﴾		٤٧٠
١	المتحنة	﴿ يخرجون الرسول وإياكم ﴾		٤٧٠
		﴿ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من		٤٧٠
١٣١	النساء	قبلكم وإياكم ﴾		

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
٢١٧	البقرة	﴿ وكفر به والمسجد الحرام ﴾		٤٧٠
١	النساء	﴿ تساءلون به والأرحام ﴾		٤٧١
٥	الجمعة	﴿ وتصريف الرياح آيات ﴾		٤٧١
٨١	الجمعة	﴿ وجعل لكم سراييل تقيكم الحرّ ﴾		٤٧٢
		﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل		٤٧٢
١٠	الحديد	الفتح ﴾		
٢٨٥	البقرة	﴿ لا تفرق بين أحد من رسله ﴾		٤٧٢
		﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم		٤٧٢
٩٢	التوبة	قلت لا أجد ما أحلّم عليه تولوا ... ﴾		
٢٨	النمل	﴿ اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ﴾		٤٧٤
٤٥ ، ٤٦	يوسف	﴿ فأرسلون . يوسف ﴾		٤٧٤
٦٠	البقرة	﴿ فانفجرت ﴾		٤٧٥
٦٣	الشعراء	﴿ فانفلق ﴾		٤٧٥
١٨٥	البقرة	﴿ فَعِدَّةٌ ﴾		٤٧٥
٦٢	التوبة	﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾		٤٧٦
١٩	الملك	﴿ صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنْ ﴾		٤٧٧
٣ ، ٤	العاديات	﴿ فالمغيرات صباحاً . فَأَثَرْنَ ﴾		٤٧٧
		﴿ يخرج الحيّ من الميت ، ومخرج الميت		٤٧٧
٩٥	الأنعام	من الحيّ ﴾		
		﴿ إن نشأ نزل عليهم من السماء آية ،		٤٧٧
٤	الشعراء	فظلّت ﴾		
		﴿ تبارك الذي إن شاء جعل ... ويجعل		٤٧٧
١٠	الفرقان	لك قصوراً ﴾		
		﴿ وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا		٤٧٨
٥٨	النساء	بالعدل ﴾		

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
١٢	الطلاق	﴿ ومن الأرض مثلهن ﴾		٤٧٨
٧١	هود	﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾		٤٧٨
			٤٨ - باب النداء :	٤٨٠
٥	الفاحة	﴿ إياك تُعبد ﴾		٤٨٤
٨٥	البقرة	﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾	٤٨٤/٣٩٧	
٨٥	البقرة	﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾		٤٨٥
٢٩	يوسف	﴿ يوسفُ أعرض عن هذا ﴾		٤٨٦
٣١	النور	﴿ أيها المؤمنون ﴾		٤٨٦
٢٥	الجم	﴿ ألا يا اسجدوا ﴾		٤٨٦
٧٣	النساء	﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾		٤٨٦
٢٣	مريم	﴿ يا ليتني مت قبل هذا ﴾		٤٦٦
	المائدة ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦	﴿ يا عيسى ابن مريم ﴾		٤٩٥
	الحمد لله - أول سورة الفاتحة والأنعام والكهف وسبأ وفاطر ..	﴿ الحمد لله ﴾		٤٩٧
٣٠	التوبة	﴿ عزير ابن الله ﴾		٤٩٩
٦	الحجر	﴿ يا أيها الذي نزل عليه الذكر ﴾		٥٠٤
٤٩	الزخرف	﴿ يا أيه الساحر ﴾		٥٠٥
٢٧	الفجر	﴿ يا أيتها النفس المطمئنة ﴾		٥٠٦
٣١	الرحمن	﴿ أيها الثقلان ﴾		٥٠٦
٣١	النور	﴿ أيها المؤمنون ﴾		٥٠٦
٢٦	آل عمران	﴿ اللهم مالك الملك ﴾		٥١١
٤٦	الزمر	﴿ اللهم فاطر السموات ﴾		٥١١
١٠	سبأ	﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾		٥١٢
٢٩/٢٨	الحاقة	﴿ ما لي . هلك عني سلطانيه ﴾		٥٢٤
٩	الأنفال	﴿ إذ تستغيثون ربكم ﴾		٥٢٥

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
١٥	القصص	﴿ فاستغاثه الذي من شيعته ﴾		٥٢٥
			٥١ - باب أسماء لازمت النداء :	٥٤٢
			٥٢ - باب ترخيم المنادى :	٥٤٦
٧٧	الزخرف	﴿ ونادوا يا مالٍ لِيَقْضِ ﴾		٥٥٤
			٥٣ - باب الاختصاص :	٥٦٥
			٥٤ - باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :	٥٦٩
١٣	الشمس	﴿ ناقةَ الله وسقياها ﴾		٥٧١
١٣	الشمس	﴿ ناقةَ الله وسقياها ﴾		٥٧٥
			٥٥ - باب أبنية الأفعال ومعانيها :	٥٨٥
٣١	آل عمران	﴿ يَحْبِبْكُمْ اللهُ ﴾		٥٩٦
٥	الفاحة	﴿ نَعْبُدْ ﴾		٥٩٨
١٠٤	النساء	﴿ فَإِنَّهُمْ يَكْتُمُونَ كَمَا تَكْتُمُونَ ﴾		٥٩٩
٢٨٦	البقرة	﴿ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبْتَ ﴾		٦٠٤
٦٤	الرحمن	﴿ مُدْهَامَتَانِ ﴾		٦٠٨
١٧	الكهف	﴿ تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ﴾		٦٠٨
٥	هود	﴿ تَتَنَوَّنِي صُدُورُهُمْ ﴾		٦٠٩
			٥٦ - باب همزة الوصل :	٦١٢
١٤٤، ١٤٣	الأنعام	﴿ قُلْ أَلَذَّكَّرِينَ ﴾		٦١٥
الأنعام ١٠ ، الرعد ٣٢ ، الأنبياء ٤١		﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَى ﴾		٦١٦
١٠١	يونس	﴿ قُلْ انظُرُوا ﴾		٦١٦
٣	المزمل	﴿ أَوْ انْقَصَ مِنْهُ ﴾		٦١٧/٦١٦
٥٠ ، ٤٩	النساء	﴿ فَتَيْلَا . انظُرْ ﴾		٦١٧

رقم الآية	السورة	آية الشاهد	باب	الصفحة
			٥٧ - باب مصادر الفعل الثلاثي :	٦١٨
٣	الضحى	﴿ ما ودَعَكَ رَبُّكَ ﴾		٦٢٤
			٥٨ - باب مصادر غير الثلاثي :	٦٢٥
٢٨	النبا	﴿ وكذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾		٦٢٨
١٧	نوح	﴿ أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾		٦٢٨
٧٣ ، النور ٣٧	الأنبياء	﴿ وإقام الصلاة ﴾		٦٢٩
١٩	سبا	﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾		٦٣٠
			٥٩ - باب ما زيدت الميم في أوله :	٦٣٢
١٠	القيامة	﴿ أين المفر ﴾		٦٣٢
			٦٠ - باب ما زيدت الميم في أوله .. وليس بصفة :	٦٣٢
١١	النبا	﴿ وجعلنا النهار معاشاً ﴾		٦٣٣
٣	ص	﴿ ولات حين مناص ﴾		٦٣٤
٢٨٠	البقرة	﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾		٦٣٦
			٦٠ - باب أسماء الأفعال والأصوات :	٦٣٩
٨٢	القصص	﴿ وي كأنه لا يفلح الكافرون ﴾		٦٤٢
٨٢	القصص	﴿ ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء ﴾		٦٤٢
١٩	الحاقة	﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾		٦٤٤
١٥٠	الأنعام	﴿ قل : هلّم شهداءكم ﴾		٦٤٤
١٨	الأحزاب	﴿ هلّم إلينا ﴾		٦٤٤
٢٣	يوسف	﴿ قالت : هيت لك ﴾		٦٤٧
٨٢	القصص	﴿ وي كأن الله يبسط الزرق لمن يشاء ﴾		٦٥١
٨٢	القصص	﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾		٦٥١
١٠٥	المائدة	﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾		٦٥٥

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٦٥٧		﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	النساء	٢٤
٦٥٧		﴿ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ﴾	النساء ١٢٢ ، يونس ٤ ، لقمان ٩ ، الروم ٦ ، الزمر ٢٠	
٦٦٤	٦١ - باب نوني التوكيد :			
٦٦٤		﴿ وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾	الضحى	٥
٦٦٥		﴿ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ ﴾	آل عمران	١٥٨
٦٦٧		﴿ فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبِشْرِ أَحَدًا ﴾	مريم	٢٦
٦٦٧		﴿ فَإِمَّا تَثْقَفْنَهُمْ ﴾	الأنفال	٥٧
٦٦٧		﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾	الأنفال	٥٨
٦٦٨		﴿ لَا تَصِيبنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	الأنفال	٢٥
٦٧٤		﴿ لِنَسْفَعًا ﴾	العلق	١٥
٦٧٤		﴿ وَلِنَكُونًا ﴾	التوبة	٧٥
٦٧٨		﴿ وَأَنْتُمْ حِينُذَ تَنْظُرُونَ ﴾	الواقعة	٨٤

## رابعاً : فهرس الشواهد من الحديث الشريف

المرجع	باب	الحديث	الصفحة
	الحال :		٥٢
		حديث أم معبد في صفة النبي ﷺ : « أبلغ الوجه أزج أقرن » - مسند أحمد - ١٥١/١	
	— :		٥٢
		من حديث عائشة : « والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم » - بخاري - مغازي / ٣٤	
	العدد :		٧٣
		« ليس فيما دون خمس ذود صدقة » بخاري - زكاة ٣٣٤ - ٤٠ - ٤٢ - ٥٦	
	— :		٨٩
		حديث جابر : « كنا خمس عشرة مائة - أهل الحديبية - مسلم عن جابر : أربع عشرة مائة	
	— :		٨٩
		وحديث البراء : كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة - البخاري وأبو داود	
	— :		٩٠
		وحديث حذيفة : أتخاف علينا يا رسول الله ، ونحن ما بين الست مائة إلى السبع مائة ؟ - مسلم - إيمان / ٣٥ والترمذي - قدر / ٧	
	— :		٩١
		« إن كنت صائماً فعليك بالغر البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » - للنسائي وأبي داود والترمذي .	

المرجع	باب	الحديث	الصفحة
		« لادريت ولا تليت » - من حديث الملكين في القبر	١٠٤
		« ارجعن مأزورات غير مأجورات » - ابن ماجه - جوائز ٥٠/	١٠٤
		<b>كم وكأين وكذا :</b>	١١٧
		« كأين تقرأ سورة الأحزاب » ؟ - مسند الإمام أحمد ٥ ، ١٣٢	
		<b>نعم وبئس :</b>	١٣٢
		« نعم عبد الله خالد بن الوليد » - ترمذي عن أبي هريرة - جامع الأصول	
		٦٨/١٠	
		<b>التعجب :</b>	١٥١
		« فليتوبأ مقعده من النار » - بخاري علم ٢٨ ، جوائز ٣٣ ، مسلم إيمان ١١٣	
		<b>أفعل التفضيل :</b>	١٨٣
		« أخراهن بالتراب » - بخاري وضوء ٣٣ ، مسلم طهارة ٨٩ ، ٩١	
		<b>اسم الفاعل :</b>	١٩٠
		« ارحموا ملفجكم » - « أطعموا ملفجكم » -	
		— :	١٩٠ هـ
		« فقطعوهم بالمأشير » أي بالناشير -	
		<b>الصفة المشبهة :</b>	٢١٨
		« أعور عينه اليمنى » - بخاري لباس ٦٨ ، فتن ٣٦ ، مسلم إيمان ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،	
		٢٧٧ ، فتن ١٠٠ ، ترمذي فتن ٦٠ ، مسند الإمام أحمد ١٣٢/٢ ، ١٤٤	
		— :	٢٢٠
		« يتعاقبون فيكم ملائكة ... » - رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج	
		الجامع للأصول ١٣٤/١	
		<b>إعمال المصدر :</b>	٢٢٨
		« ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس ؟ .. « محاسنكم أخلاقا ... » - بخاري	
		فضائل الصحابة ٢٧ ، مناقب ٢٣ ، ترمذي بر ٧١ برواية : « أحسنكم	



الصفحة	الحديث	باب	المرجع
٢٣٨	« أخلاقا » ، وفي مسند الإمام أحمد ٤/١٩٢ ، ١٩٤ برواية : « محاسنكم أخلاقا » .	إعمال المصدر :	
	« من قُبلة الرجل امرأته الوضوء » - موطأ مالك - طهارة ٦٧/٦٥	حروف الجرّ :	
٢٤٦	« من محمد رسول الله ، إلى هرقل عظيم الروم » - بخاري - بدء الوحي ٦٧ ، ومسلم - جهاد /٧٤	— :	٢٦٥
	« ما أنتم في سواكم من الأمم .. » - ترمذي - جنة ١٣ ، أحمد ١/٣٨٦ ، ٤٣٨	— :	٢٧١
	« من حلف على يمين ... » - ترمذي - ندور ٧/ ، نسائي - أيمان ٣٩/ ، مسلم - أيمان ١٤/	— :	٢٨٥
	« يا رَبِّ كاسية في الدنيا ، عارية في الآخرة » - بخاري - تهجد ١٩/ ، صلاة الليل ٥/	— :	٢٩٨
	« أقرّبها باباً » جواباً لمن قال : فإلى أيها أهدي ؟ بخاري - أدب ٣٢/ وشفعة ٣/ القسم :		٣١٠
	« وإيمٌ الذي نفسي بيده ... » - بخاري - كتاب الأيمان والندور ، فتح الباري ٥٢٤/١١ / أبو هريرة	— :	٣١٦
	« لَيَرِدْ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي ... » - بخاري - فتن ١/ ، مسلم - فضائل ٢٦/	الإضافة :	٣٥٢
	« إن أحدكم لَيُفْتَنُ في قبره مثل أو قريباً من فتنة الدجال » - بخاري -		

الصفحة	الحديث	باب	المرجع
	علم / ٣٤ ... وفي جامع الأصول ٤٥٠/١١ - رواية البخاري : قام رسول الله ﷺ خطيباً ، فذكر فتنة القبر ... وزاد النسائي : « قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال ... » - مسلم - كسوف / ١١٢٨ ، مساجد / ١٢٣ ، ١٢٥		
٣٦٢	— :		
	« لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ... » ابن ماجه فتن ٣/		
٣٦٨	— :		
	« هل أتم تاركو لي صاحبي » ؟ بخاري - تفسير سورة البقرة والأعراف		
٣٧٢	— :		
	« هل أتم تاركو لي صاحبي » ؟ بخاري - تفسير سورة البقرة والأعراف		
٣٨٠	— :		
	« لخلوف فم الصائم ... » - بخاري صوم ٢ ، ٩ ، مسلم - صيام - ١٦٢ ، ١٦٤		
٣٩١	التوكيد :		
	« فصلوا جلوساً أجمعين » - رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي عن أبي هريرة : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ... وإذا صلى قاعداً فصلوا جلوساً أجمعون ... » ، وفي رواية أبي داود : « وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعين » .		
٤٣١	البدل :		
	« فأذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ، ونفس في الصيف : - بخاري ومسلم والترمذي ، عن أبي هريرة .		
٤٣٤	— :		
	« إن الرجل ليصلي الصلاة .... » - أحمد / ٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ .		
٤٣٩	— :		
	« اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر ... أخرجه البخاري في ٧٦ كتاب الطب ، ٤٨ باب الشرك والسحر .		
	- ٧٥٨ -		

المرجع	باب	الحديث	الصفحة
	<b>عطف النسق :</b>		٤٥٠
		« لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، ثم يغتسل منه : - بخاري - وضوء ٦٨/ ، ومسلم - طهارة ٩٤/ - ٩٦ ، وترمذي - طهارة ٥١/ »	
	<b>— :</b>		
		« كل شيء بقضاء وقدر ، حتى العجز والكيس » - مسلم - قدر ١٨/ ، موطأ قدر ٤/ : « كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس » .	٤٥٤
		« اسكن حراء ، فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد » بخاري - فضائل الصحابة ٦/ ، مسلم - فضائل الصحابة ٥/ ، ٥١	٤٥٩
	<b>— :</b>		
		« تصدق الرجل من ديناره ... » - مسلم - زكاة ٧٠/ ، نسائي - زكاة ٦٤ .	٤٧٣
	<b>النداء :</b>		٤٨٥
		« اشتدي أزمة تنفرجي »	
		« ثوبي حجر » - أي يا حجر ، قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه السلام ، حين فرَّ الحجر بثوبه حين وضعه عليه ، وذهب ليغتسل ...	٤٨٥
		« يا عظيماً يرجى لكل عظيم .... » - مجمع الزوائد ١٤٨/٢ برواية : يا عظيم ...	٤٩٢
	<b>الاختصاص :</b>		٥٦٦
		« نحن معشر الأنبياء لانورث » - بخاري - خمس ١/ ، فضائل ١٢/ نفقات ٣/ فرائض ٣/	٥٦٦
	<b>— :</b>		
		« فعلية بالصوم » من حديث : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج .... » بخاري صوم ١٠/ ، ترمذي نكاح ١/	٥٦٨
	<b>أبنية الأفعال ومعانيها :</b>		٦٠٢
		« من لم يتغنَّ بالقرآن فليس منّا » - بخاري توحيد ٤٤/ ، وأبو داود والترمذي ٢٠/ ، والدارمي صلاة ١٧١/ وفضائل القرآن ٣٤/ ، وابن حنبل ١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٩	

## أسماء الأفعال والأصوات :

٦٤٢

قوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : « مهمم » ؟ - بخاري نكاح ٧ ، ومناقب الأنصار ٣ ، ٥٠

٦٤٣

بخ بخ ، ذلك مال رابع .

— :

٦٥٢

فقال له رسول الله ﷺ : « كخ كخ » - بخاري - زكاة ٦/ جهاد ١٨٨ ، الدارمي - زكاة ١٦/

٦٥٥

« عليك بذات الدين ... » في بعض الروايات بخاري نكاح ١٥ ، أبو داود نكاح ٢ ، نسائي نكاح ٦٣ ، ابن ماجه نكاح ٦ ، موطأ نكاح ٢١ ، أحمد ٤٢٨/٢ ،

٨٠/٣

## خامساً : فهرس الشواهد من الشعر والرجز

الصفحة	مسلل مسلسل الفهرس الكتاب
	المهمزة المضمومة
	١ ٥٢ إذا عاش الفقى مائتين عاماً
٧٠	الربيع بن ضبع الفزاريّ
	٢ ٤٣ إن سليمى ، والله يكلؤها
٥٣	ابن هرمة
	٣ ٤٢ وما أدري وسوف إخال أدري
٥٣	زهير
	٤ ٧١ ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا
١٠٢	الفرزدق
	٥ ٣٣ إذا جرى في كفه الرشاء
٤٦	غير معروف
	٦ ٥١٩ فواكبدا من حب من لا يجني
٥٣٤	قيس العامريّ
	٧ ١٧٥ هيهات قد سفهت أمية رأيا
	حرب تردد بينهم بتشاجر
٢٣٢	الفرزدق
	٨ ٣٩٥ فلا والله لا يلقى لمابي
٣٩٨	مسلم بن معبد الوالي

### الهمزة المكسورة

- ٩ ١٨ أنا فذاً لهم جميعاً فإن أمَّ ددَّ أيدهم ، ولات حين بقاء  
غير معروف ٣٠

### الباء الساكنة

- ١٠ ٤٢٨ كهزَّ الردينيَّ تحت العجا ج جزي في الأنابيب ثم اضطرب  
أبو دؤاد الإيادي ٤٤٩  
١١ ٥٤٧ راحت وراح كعصا السيساب بنا تيماً يكشف الضباب  
رؤبة ٥٦٧

### الباء المفتوحة

- ١٢ ٤٧٠ يا هند دعوة صبَّ هائم دنفٍ مني بلطف وإلامات أو كربا  
غير معروف ٤٨٧  
١٣ ١٨٢ ألم تعلم مسرَّحي القوافي فلاعياً بهن ولا اجتلابا  
جرير ٢٣٩  
١٤ ١٧٠ سيري أمام فإن الأكثرين حصاً الطيبون إذا ما ينسبون أبا  
الخطيئة ٢٢٥  
١٥ ٢٢٢ تيم القلب حبُّ كالبدرد ، لا ، بل فاق حسناً من تيم القلب حبا  
غير معروف ٢٧٧  
١٦ ٢٢٢ خلَّى الذنابات شمالاً كثبا وأم أو عال كهأ أو أقربا  
العجاج ٢٧٥  
١٧ ١٥ لن يراني ، حتى ترى ، صاحب لي أجتني سخطه ، يشيب الغرابا  
غير معروف ٢٣  
١٨ ٢٨٢ تالله لا يحمدن المرء مجتنباً فعل الكرام ، وإن فاق الوري حسبا  
غير معروف ٣١٨

- ١٩ ١٤ وقطع وصلها سيفي وإني فجعتُ بخالدٍ طرّاً كلابنا  
٢٣ الحارث بن ظالم المريّ

### الباء المضمومة

- ٢٠ ١٤٦ لئن كنت قد بُلّغت عني وشاية لمبلُغك الواشي أغش وأكذب  
١٩٧ النابغة الذبيانيّ
- ٢١ ٥٥٥ وبالسَّهْب ميمون النقيبة قوله للمتس المعروف : أهلٌ ومرجَبُ  
٥٨٤ طفيل الغنويّ
- ٢٢ ٢٦٦ لا كعبَةَ الله ما هجرتكم إلاّ وفي النفس منكم أربُ  
٣٠٨ غير معروف
- ٢٣ ١٩٥ فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليّ به القار أجرب  
٢٥٥ النابغة الذبيانيّ
- ٢٤ ٥٥٤ ديار مية إذ ميّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب  
٥٧٩ ذو الرمة
- ٢٥ ٢٢٦ أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه  
٢٧٨ البختری بن المغيرة
- ٢٦ ٣٠٥ فقلت : انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه  
٢٣٤ أبو الجراح أو أبو الغمر الكلابيّ
- ٢٧ ١٤٤ فياموقداً ناراً لغيرك ضوءها وياحاطباً في غير حبلك تحطب  
١٩٦ غير معروف
- ٢٨ ٩٧ هجرت غضوب وحبّ من يتحب وعدت عوادٍ بعد وليك تشعب  
١٤٠ ساعدة بن جؤيّة
- ٢٩ ٥٤٩ فإياك إياك المرء فإنّه إلى الشر دعاءً وللشر جالب  
٥٧٢ الفضل بن عبد الرحمن القرشيّ
- ٣٠ ٤١٨ لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب  
٤٣٥ ذو الرمة

٤٨	علقمة	وقد حان من شمس النهار غروب	فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم	٣٥	٣١
٢٦٣	علقمة الفحل	خبير بأدواء النساء طيب	فإن تسألوني بالنساء فإنني	٢٠٥	٣٢
١٢٣	غير معروف	يجبك عظم في التراب تريب	يجبك قلبي ما حييت وإن أمت	٨٥	٣٣
٢٧٣ هـ	غير معروف	ترجّي منك أنها لا تخيبُ	أتتُ حتّاك تقصد كلّ فج	٢٢٠	٣٤
			فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة	٢٤٤	٣٥
٢٩٤	كعب الغنوي	لعل أبي المغوار منك قريب			
٦٥١/٦٤٢	أوزنجبيل ، وهو عندي أطيب	أحد رجاز تيم	وأ ، بأبي أنت وفوك الأشنب	٥٧١	٣٦
٥٥ هـ	المخبل السعدي	وما كان نفساً بالفراق تطيب	أتهجر سلمى بالفراق حبيها	٤٥	٣٧
٢٨٠	صالح بن عبد القدوس	لبيأ قد ترى وأنت خطيب	فلئن صبرتَ لآتخير جواباً	٢٣٠	٣٨

### الباء المكسورة

٥٢٨	غير معروف	☆ يالقومي لفرقة الأحباب ☆		٥٠٩	٣٩
٣٤٩	الفرزدق	قد أقلعا ، وكلا أنفيها راوي	كلاهما حين جدّ الجري بينها	٣٢٥	٤٠
٣٩٤	الفرزدق	قد أقلعا ، وكلا أنفيها راوي	كلاهما حين جدّ الجري بينها	٣٨٦	٤٠
					مكرر
٣٤٤	غير معروف	أيي وأيئك فارسُ الأحزاب	فلئن لقيتك خالين لتعلمنُ	٣١٦	٤١



٤٢	٣٣٨	تبدت لقلبي فانصرفتُ بوذها	على حين ما هذا بجين تصايي
	٣٥٦	غير معروف	
٤٣	١٦٨	فلولا الله والمهر المفدى	لأبت وأنت غربال الإهاب
	٢٢٤	حسان بن ثابت أو عفيرة بنت طرامة	
٤٤	٥٠٦	بيكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب	ياللكهول وللشبان للعجب
	٥٢٧/٥٢٦	غير معروف	
٤٥	٣٣٧	فكن لي شفيعاً يوم لاذو شفاعه	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
	٣٥٦	سواد بن قارب الأزدي	
٤٦	١٠١	هويتك حتى كاد يقتلني الهوى	وزرتك حتى لامي كل صاحب
		وحتى رأى مني أذانيك رقة	عليك ولولا أنت مالان جانبي
		ألا حبذا ، لولا الحياء ، وربما	منحت الهوى من ليس بالمتقارب
	١٤٥/١٤٤	المرار بن هاس الطائي	
٤٧	٢٨٨	فوالله ما نلتم وما نيل منكم	بمعتدل وفقي ولا متقارب
	٣٢٠	عبد الله بن رواحة	
٤٨	١٧٢	وقد وعدتكم موعداً لو وقت به	مواعيد عرقوب أخاه يثرب
	٢٢٧	امرؤ القيس أو الشاخي أو الأشجعي	
٤٩	٣٦٤	ما إن وجدنا للهوى من طب	ولا عديمنا قهر وجد صباً
	٣٧٠	غير معروف	
٥٠	١٩٧	فلله عيناً من رأى من تفرق	أشت وأنى من فراق المحصب
	٢٥٧	غير معروف	
٥١	٤٢١	إن السيوف غدوها ورواحها	تركت هوازن مثل قرن الأعصب
	٤٣٧	الأخطل	
٥٢	٢٣٣	كأن رأيت وهايا صدع أعظمه	وربه عطبا أنقذت م العطب
	٢٩٠	غير معروف	
		( واهٍ رأيت وشيكا صدع أعظمه )	وربه عطبا أنقذت من عطبه )
	٢٩٢	غير معروف	

٤١	والزم توقّيَ خلط الجد باللعب غير معروف	٢٨	٥٣	أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته
٢٢٨	بضربة كفيه الملا نفس راكب غير معروف	١٧٣	٥٤	يحايي به الجلد الذي هو حازم
٥٥٧	وليل أقاسيه بطيء الكواكب النابعة الذيباني	٥٣١	٥٥	كئني لهم يا أمية ناصب
٣٧٢	من ابن أبي ، شيخ الأباطح ، طالب معاوية بن أبي سفيان	٣٦٩	٥٦	نجوت ، وقد بلّ المرادي سيفه
٢٤٢	فندلاً زريق المال نذل الثعالب أعشى همدان أو جرير أو الأحوص	١٨٤	٥٧	على حين ألهى الناس جلّ أمورهم
٤٠٤	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب أبو الغريب	٣٩٩	٥٨	يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
١٨٠	حصباء درّ على أرض من الذهب أبو نواس	١٢٧	٥٩	كان صغرى وكبرى من فقاقتها
١٨٦	بعد شباب حسن معجب ليت شبابا زال لم يذهب الأسود بن يعفر النهشلي	٤٢٧	٦٠	بُدلت شيبا قد علا لمتي صاحبه ثم فارقته
٣٧٩	بأبذل من يحيى جزيل المواهب غير معروف	١٣٢	٦١	فاظفرت نفس امرئ يبتغي المنى
٣٧٩	إليك ، وقرى خالد وحبيب هشام بن معاوية	٣٧٩	٦٢	تمت بقرى الزينين كليهما
١٩٥	وما كل مؤتٍ نصحه بليب أبو الأسود الدؤليّ	١٤١	٦٣	وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه
٥٢٥	غير معروف	٥٠٤	٦٤	حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمت في منزل طعم نوم غير تَأوِيب

## التاء الساكنة

- ☆ بل جَوَزَ تيهَاءَ كظهر الحجفتُ ☆ ٢٤٧ ٦٥  
سُور الذُّبِّ ٢٩٦

## التاء المفتوحة

- ٤٦٢ ٦٦ يا أيجر بن أيجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جُعنا  
سالم بن دارة ٤٨٣  
☆ أخالدُ قد والله أوطأت عشوة ☆ ٥٨٠ ٦٧  
غير معروف ٦٥٤ هـ

## التاء المضمومة

- ٢٥٥ ٦٨ ألا رجل جزاه الله خيراً يدلُّ على محمَّلة تبيتُ  
أنشده سيويه ٣٠٠  
٣٩٦ ٦٩ ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟ ليت شباب بوع فاشترت  
رؤية ٣٩٨  
☆ أمسلمني للموت أنت فبيت ☆ ١٥١ ٧٠  
غير معروف ٢٠٢  
١٦٣ ٧١ لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها  
عمر بن لحأ أو لحأ التميمي ٢١٨  
☆ فلما التقينا واحدٍ بعلوته ☆ ٦٦ ٧٢  
غير معروف ٨٨  
٥٦٢ ٧٣ يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشرحيقال الرجال الموت  
رؤية ٦٢٧  
٥٩١ ٧٤ ليت شعري وأشعرن إذا ما قَرَبوهما منشورة ودُعيتُ  
السموءل بن عاديا ٦٧١

## التاء المكسورة

٧٥	٥٧	عُلِّقَ من عنائه وشقوته	بنت ثمانى عشرة من حخته
٧٨		قيل : تقيع بن طارق	
٧٦	٣٥٧	رحم الله أعظما دفنوها	بسجستان طلحة الطلحات
٧٧	١٣٠	☆ في حبِّ دنيا طال ما قد مدَّت ☆	ابن قيس الرقيات
٧٨	٣٢٧	فساغ لي الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الفرات
٧٩	٥٨	كأن بها البدر ابن عشر وأربع	عبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق
٨٠	٤١٥	وكنت كذي رجلين : رجل صحيحة	و رجل رمى فيها الزمان فشلت
٨١	٣٠٧	فلو بلغت عَوًّا السماء قبيلة	لزادت عليها نهشل وتعلَّت
٨٢	٣١٧	كلا أخي وخليلي واجدي عضدا	في النائبات وإمام الملمات
			غير معروف

## الجيم المضمومة

٨٣	١٠٨	ولم أر شيئا بعد ليلي ألذه	ولا مشربا أروى به فأعيج
٨٤	٢٠٦	شرين بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئج
			أبو ذؤيب الهذلي

## الجيم المكسورة

☆ وطول زجر مجلٍ وعاجٍ ☆

٥٨٤ ٨٥

٦٦٠ رؤية

## الحاء المفتوحة

- ٤٧٢ ٨٦ يا أيها الربيع مبكيا بساحته كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا  
٤٨٨ غير معروف  
٥٢٦ ٨٧ يا ناق سير عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحها  
٥٤٧ أبو النجم العجلي

## الحاء المضمومة

- ٥٥١ ٨٨ إن قوما منهم عمير وأشبا ه عمير ، ومنهم السفاح  
٥٧٤ ل جديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة : السلاح السلاح  
٥٧٥ أنشدتها الفراء  
١٦٦ ٨٩ وما أنا من رزه وإن جلّ جازع ولا بسرور بعد موتك فارح  
٢٢٢ أشجع بن عمرو السلمي  
٣٠٨ ٩٠ أقام ببغداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرح  
٣٣٦ بعض الطائيين  
٢٩٧ ٩١ لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى تباريح من ميّ فلامسوت أروح  
٣٢٥ ذو الرمة  
٣٤٢ ٩٢ لزمنا لدن ساءلتمونا وفاقم فلايك منكم للخلاف جنوح  
٣٥٨ غير معروف  
٥٤٤ ٩٣ يا علقم الخير قد طالت إقامتنا هل كان منا إلى ذي الغمتر تسريح ؟  
٥٦٤ أوس بن حجر

## الحاء المكسورة

- ٩٤ ٤٠٢ حميت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح  
 ٤٠٧ جرير
- ٩٥ ٦٠١ فما أدري وكل الظن ظني أمسني إلى قومي شراحي  
 ٦٧٦ يزيد بن محمد الحارثي
- ٦٧٦ ( وما أدري وظني كل ظن ) ( شراح ) أو ابن مخرم الحارثي
- ٩٦ ٥٠٨ يالْعَطَّافِنا وَيالْرياح وأبي الحشرج الفقى النفاخ  
 ٥٢٧ رواه سيبويه - ( الوضاح )
- ٩٧ ٣٩٠ أخاك أخاك إن من لا أخ له كساع إلى الهيجا بغير سلاح  
 ٣٩٦ إبراهيم بن هرمة أو مسكين الدارمي

## الحاء المكسورة

- ٩٨ ١٣٣ أما الملوك فأنت اليوم الأمهم لؤما وأبيضهم سربال طبأخ  
 ١٨٦ غير معروف

## الدال الساكنة

- ٩٩ ٤٧٨ يا حكم بن المنذر بن الجارود أنت الجواد ابن الجواد الحمود  
 سرادق المجد عليك ممدود
- ٤٩٤ نسب إلى رؤبة أو راجز من بني الحرماز

## الدال المفتوحة

- ١٠٠ ١٨٠ ما جعل امرأ القوم سيّداً إلاّ اعتياداً الخلق المجدّداً  
 ٢٣٧ غير معروف
- ١٠١ ٤١٤ أحب ريّاما حيت أبداً ولا أحب غير ريّا أحداً  
 ٤٣٠ غير معروف
- ١٠٢ ٢٧٥ بربك هل للصب عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشا مجدداً ؟  
 ٣٢٤ غير معروف

- ١٠٣ ٤٥٢ لقد نلت عبدَ الله وابنك غاية  
من المجد من يظفر بها فاق سوددا  
غير معروف ٤٦٩
- ١٠٤ ١٥٩ إن رمت أمننا وعزة وغنى  
فاقصد يزيد العزيز من قصده  
غير معروف ٢١٤
- ١٠٥ ١٧٨ قل الغناء إذا لاقى الفتى تلفاً  
قولُ الأجابة لا يبعد وقد بَعُدَا  
أنشده القالي في أماليه ٢٣٥
- ١٠٦ ٢٩٩ ألم بزینب إن البين قد أفدا  
قل الثواء لئن كان الرحيلُ غدا  
عمر بن أبي ربيعة ٣٢٦
- ١٠٧ ٤٣٣ لقوميَ حتى الأقدمون تمالؤوا  
على كل أمر يورث المجد والحمدا  
غير معروف ٤٥٤
- ١٠٨ ٥٠٧ فيالسعد ويا للناس كلهم  
ويا لغائبهم ويا لمن شهدا  
غير معروف ٥٢٧
- ١٠٩ ٤٧٦ فما كعب بن مامة وابن سعدى  
بأجود منك يا لئمر الجوادا  
جرير ٥١٢،٤٩٥
- ١١٠ ٢٦٠ قسماً لأصطبرن على ما سُمّتي  
ما لم تسومي هجرة وصدودا  
٣٠٤
- ١١١ ٢٩٣ لئن أمست ربوعهم يبابا  
لقد تدعو الوفود لها وفودا  
غير معروف ٣٢٣
- ١١٢ ٢١٦ سقى الحيا الأرض حتى أمكن عُنزيت  
لهم فلا زال عنها الخير محدودا  
غير معروف ٢٧٢
- ١١٣ ٥٩٧ أريت إن جاءت به أملودا  
مرجلا ويلبس البرودا  
أقاتلن : أحضروا الشهودا ؟
- ١١٤ ٣٤٣ خليلي رفقا ريث أقضي لبانة  
رجل من هذيل ٦٧٠  
من العرصات المذكرات عهدا  
غير معروف ٣٥٩

٤٨٦	غير معروف	٤٦٦	١١٥	يا رَبُّ سارِ بات ما تَوَسَّدَا	إِلَّا ذِرَاعَ العَنَسِ أو كَفَّ اليَدَا
٢٤٣	غير معروف	١٨٨	١١٦	حَمْدًا لله ذَا الجَلالِ وشكرا	وَبَدَارًا لِأَمْرِهِ واتقيَاادَا
٣٧٩	غير معروف	٣٧٦	١١٧	كانَ أَيْ كَرَمًا وَسُودًا	يَلْقِي على ذِي اللَّبَدِ الجَدِيدَا

### الدال المضمومة

٤٠	غير معروف	٢٧	١١٨	ها يِّنْأَذا صرِيحَ النَّصْحِ فاصغِله	وَطَعُ ، فطاعَةً مُهْدٍ نَصَحَه رَشَدُ
٤٢٧	غير معروف	٤١١	١١٩	أَبِي لَبِيئِي لَسْتُمْ بِييـــــــد	إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضَد
٥٧٥	الخطيئة	٥٥٢	١٢٠	أَلَا حَبْذا هِنْدًا وَأَرْضُ بِها هِنْد	وَهِنْدُ أَتَى من دُونِها النَّايَ والبَعْد
١١٦	غير معروف	٨٤	١٢١	عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بؤْسِ كذا كرا	كذا وكذا لَطْفًا بِه نَسِي الجَهْدُ
٣٠٣	غير معروف	٢٥٨	١٢٢	إِنِّي عَلِمْتُ ، على ما كانَ من خَلْق	لَقَدْ أَرادَ هَوائي اليَوْمَ داوَد
١٩٣	زيد الخير	١٣٨	١٢٣	أَتاني أَنَّهُم مَزقونَ عَرَضِي	جِحاشَ الكَرَمَلينَ لَهَا فَدِيد
٦٣٥	غير معروف	٥٦٤	١٢٤	لِكلِ أَناسٍ مَقبرَ بِنائِهِم	فَهُم يَنْقُصونَ والقَبورَ تَزِيد
٣٧١	الفرزدق	٣٦٧	١٢٥	إِذا ما أَبا حَفصَ أَتَتكَ رَأيتُها	على شِعراءِ النَّاسِ يعلو قَصيدُها
٢١١	جرير	١٥٨	١٢٦	ومن يَك مُنحَلَّ العِزائمِ تابَعًا	هواهِ فَإِن الرِّشْدَ مِنْه بَعِيد



## الذال المكسورة

- ١٢٧ ٥٥٣ أريد حياته ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد  
 ٥٧٨ عمرو بن معد يكرب
- ١٢٨ ٧٥ في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفراش رقادي  
 ١٠٨ غير معروف
- ١٢٩ ٢١٨ فلا والله لا يلقى أناسَ فتى حتاك يابن أبي زياد  
 ٢٧٢ غير معروف
- ١٣٠ ٦٣ حتى استثاروا فيّ إحدى الإحد ليثاً هزبراً ذا سلاح معتد  
 ٨٥ غير معروف
- ١٣١ ٥٥٠ فإياك أنت وعبد المسيح أن تقربا قبله المسجد  
 ٥٧٤ جرير
- ١٣٢ ٦١ وليس يظلمني في أمر غانية إلا لعمر وما عمرو من الأحد  
 ٨٤ غير معروف
- ١٣٣ ٥٧٨ قدني من نصر الجنبيين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد  
 ٦٥٢ أبو نخيلة أو حميد الأرقط ، أو أبو مجدلة
- ١٣٤ ١٢٤ تمتى رجال أن أموت وإن أمت فتلك سبيل لست فيها بأوحد  
 ١٧٦ نسب للشافعي خطأ
- ١٣٥ ٢٢١ عمتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد  
 ٢٧٥ غير معروف
- ١٣٦ ٥٢٥ تمنّاني ليلقاني لقيط أعارم لك ابن صعصعة بن مسعد  
 ٥٤٦ الأخوص بن شريح أو شريح بن الأخوص ، أو الأخوص
- ١٣٧ ١٩١ عسى سائل ذو حاجة إن منعته من اليوم سؤالاً أن ييسر في غد  
 ٢٤٩ عدي بن زيد
- ١٣٨ ٨٧ نعم الفتى المرّي أنت إذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد  
 ١٢٨ زهير بن أبي سلمى

- ١٣٩ ٣٨١ وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد  
هـ ٣٨٧ الأشهب بن رميلة
- ١٤٠ ٥٩٨ وابكين عيشاً تولى بعد جدته طابت أصائله في ذلك البلد  
٦٧٢ غير معروف
- ١٤١ ٧٩ كم دون مية موماة يهال لها إذا تيمها الحزيت ذو الجلد  
١١٢ ذو الرمة
- ١٤٢ ٤٨٧ ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟  
٥٠٤ طرفة
- ١٤٣ ٢٨٦ فإن شئت آليت بين المقام والركن والحجر الأسود  
أمدت به أمد السرمد  
٣١٩ أمية بن أبي عائذ الهذلي
- ١٤٤ ١١ تسلت طراً عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي  
٢١ غير معروف
- ١٤٥ ١٩٢ فقام يذود الناس عنها بسيفه ألا لا من سبيل إلى هند ؟  
٢٥٠ غير معروف
- ١٤٦ ٢٠١ وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد  
٢٥٩ ابن ميادة الرماح
- ١٤٧ ٧ وبالجم مني بينا لو علمته شحوب ، وإن تستشهدي العين تشهد  
غير معروف
- ١٤٨ ٨ وما لام نفسي مثلها لي لأم ولا سدقري مثل ما ملكت يدي  
١٩ غير معروف
- ١٤٩ ٨١ ☆ كم دون سلمى فلوات بيد ☆ غير معروف  
١١٢ غير معروف
- ١٥٠ ٥٠٠ يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خليتي لدهر شديد  
٥٢١ أبو زبيد الطائي أو أبو زيد حرمله بن المنذر

١٥١ ٢٤٦ لعلَّ اللهُ يَكْنِي عَلَيْهَا جَهَاراً من زهير أو أسيد  
٢٩٥ هـ خالد بن جعفر

### الراء الساكنة

١٥٢ ٣٠٦ إلى الحول ثم اسم السلام عليكما وم يبك حولاً كاملاً فقد اعتر  
٢٣٥ لبيد

### الراء المفتوحة

١٥٣ ١٥٧ من صديق أو أخي ثقة أو عدو شاحط داراً  
٢١١ عدي بن زيد العبادي  
١٥٤ ١٠٣ لقد طرقت رحال القوم ليلى فأبعد دار مرتحل مزاراً  
١٥٠ غير معروف  
١٥٥ ٢١٤ رعته أشهراً وخلا عليها فطار النّي فيها وأستغارا  
٢٧٠ الراعي  
١٥٦ ٣٧٠ بأيّ، تراهم، الأرضين حلوا الدّابّران أم عسفوا الكيفارا  
٣٧٢ أنشده ابن السكيت  
١٥٧ ٢٤ بَصْرَتُ بي قد لاح شبيبي فصَدَّتْ فتسليت واكتسيت وقاراً  
٤٨ غير معروف  
١٥٨ ٣٥٣ أكلّ أمرئٍ تحسبين امراً ونارٍ توقدُ بالليل نارا؟  
٤٧١/٣٦٦ أبو دؤاد الإيادي أو عدي بن زيد

١٥٨

٤٧١

مكرر

١٥٩ ١١٦ لم نلق أخبث يا فرزدق منكم ليلا، وأخبث بالنهار نهاراً  
١٦٩ جرير  
١٦٠ ٢٥١ ما لمحِبٌّ جَلَدٌ إن هُجرا ولا حبيب رَأْفَةٌ فيجُبرا  
٢٩٨ غير معروف

ولكنهم كانوا على الموت أصبرا	سقيناهم كأساً سقونا بمثلها	١١٨	١٦١
١٧١ النابغة الجعدي			
أقلّ به منّا على قومهم فخرا	ولم أر قوما مثلنا خير قومهم	١٢٣	١٦٢
١٧٥ غير معروف			
أن سوف يأتي كل ما قدرا	واعلم ، فعلم المرء ينفعه	٤١	١٦٣
٥٣ غير معروف			
عسيراً من الآمال إلاّ ميّسراً	إذا صحّ عون الخالق المرء لم يجد	١٨١	١٦٤
٢٣٨ غير معروف			
إياك أن تكسبانا شرا	فيا الغلامان اللذان قرأ	٤٨٥	١٦٥
٥٠٣ غير معروف			
لقائل : يا نصر نصرنا	إني وأسطار سطرنا سطرنا	٤٩٧	١٦٦
٥١٧ رؤبة			
لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرنا	بناعاذ عوف وهو بادي ذلة	٢١	١٦٧
٣٢ غير معروف			
لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا	قهرناكم حتى الكاة فإنكم	٤٣١	١٦٨
٤٥٢ غير معروف			
تعجيل تهلكة والخلد في سقرا	وفاق ، كعب ، بجير منقذك من	٣٦٦	١٦٩
٣٧١ بجير بن زهير بن أبي سلمى			
يا خير من حج بيت الله واعتمرا	نعى النعاة أمير المؤمنين لنا	٥١٨	١٧٠
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا	حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له		
٥٣٤ جرير			
أيسقى فلا يروى إليّ ابن أحمر	تقول وقد عاليت بالكور فوقها	١٩٦	١٧١
٢٥٥ عمرو بن أحر الباهلي			
إلاّ على أحد لا يعرف القمرا	وقد ظهرت فلا تخفى على أحد	٦٠	١٧٢
٨٤ ذو الرمة			

٣٦١	الأعشى	١٧٢	٣٤٧	وتسخن ليلَةَ لا يستطيع	نباحاً بها الكلب إلا هريرا
٢٣٦	غير معروف	١٧٤	١٧٩	عجبت من الرزق المسيء إلهه	وللترك بعض الصالحين فقيرا
٢٢	غير معروف	١٧٥	١٢	نحن وطننا خُساء دياركم	إذ أسلمت حَمَاتكم ذِمَاركم

### الراء المضمومة

٥١٠	الأعشى ميون	١٧٦	٤٩١	كحلفَة من أبي رياح	يسمعها لاهم الكبار
		١٧٧	١١٤	فقلت لها : لاتجزعي وتصبري	فقالت : بحق إني منك أصبر
				فقلت لها : والله ما قلت باطلا	وإني بما قد قلت لي منك أخبر
١٧٣/١٦٨	غير معروف	١٧٨	٤٢٢	لقد كلمتني أم عمرو بكلمة	أتصبر يوم البين أم لست تصبر ؟
٤٣٨	غير معروف	١٧٩	٣٤٩	عشيّة فرّ الحارثيون بعدما	قضى نجبه في ملتقى القوم هَوُوبِر
٣٦٣	ذو الرمة	١٨٠	٣٣٦	إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني	نسيم الصبان حيث يطلع الفجر
٣٥٥ هـ	أبو صخر الهذلي	١٨١	٢٦٩	☆ لِيَمُنْ أَيْهِمْ لِبُسِ العذرة اعتذروا ☆	أنشده الكسائي
٣١٠		١٨٢	٣٣٠	أمام وخلف المرء من لطف ربه	كوالئ تزوي عنه ما كان يحذر
٣٥٢	غير معروف	١٨٣	٢٣٨	أماويّ إني رب واحد أمه	وجدت فلا قتلّ لديّ ولا أسر
٢٨٨	حاتم الطائي	١٨٤	٥١٢	يا لبكر أنشروا لي كلييا	يا لبكر أين أين الفرار ؟
٥٣٠/٥٢٩	مهلهل أخو كليب				

- ١٨٥ ٥١١ فهل من خالد إما هلكننا وهل بالموت يا للناس عارٌ ؟  
 عديّ بن زيد ٥٢٨
- ١٨٦ ٢٣٣ إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارٌ  
 ١٨٦ ٤٠٣ إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارٌ  
 مكرر
- ١٨٧ ٤٧ فإنك لا تبالي بعد حول أظبيّ كان أمّك أم حمار ؟  
 ثروان بن فزارة أو خدّاش بن زهير هـ ٦٥
- ١٨٨ ٢٢٨ ربّما الجاملُ المؤبّلُ فيهم وعناجيج بينهنّ المهارُ  
 أبو دؤاد ٢٧٩ و٢٨٨
- ١٨٩ ٤٥٠ إن ابن ورقاء لا تُخشى بوادره لكن غوائله في الحرب تنتظر  
 زهير ٤٦٧
- ١٩٠ ٥٢٩ يا أسمَ صبراً على ما كان من حدّث إن الحوادث ملقيٌّ ومنتظر  
 نسب إلى لبيب أو أبي زيد الطائي د ٥٥٠
- ١٩١ ٢٣١ وطرفك إمّا جئتنا فاحبسناه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر  
 ( إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا )  
 لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر )
- ١٩٢ ٦٥ فوالله ما ينفكُ منّا عداوة ولا منهم مادام من نسلنا شفرُ  
 لبيد العامري أو عمر بن أبي ربيعة ٢٨١
- ١٩٣ ٤٣٠ إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر  
 غير معروف ٨٨
- ١٩٤ ٥٤٢ خذوا خطكم يا آل عكرم واذكروا أنس بن مدركة الخثعمي ٤٥١
- ١٩٥ ٤٦ علام ملئت الرعب والحرب لم تقيدُ لظاها ، ولم تستعمل البيضُ والسمر  
 زهير ٥٤٢  
 غير معروف ٦٥

٤٩٨	١٩٦	يا تيم تيم عدي لا أبالكُم	لا يلقينكم في سوءة عمر
٥١٩			جرير
٢٩٤	١٩٧	فلئن تغير ما عهدت وأصبحت	صدقته ، فلا بذل ولا ميسور
		لبيأ يساعف في اللقاء وليها	فرح بقرب لقائها مسرور
٢٢٢			غير معروف
٣٠١	١٩٨	قالوا : قهرت ، فقلت : خير ليعلمن	
		عما قليل ، أينما المهوز	
٢٢٨			غير معروف
١٧٤	١٩٩	أرواح مودع أم بكور ؟	أنت فانظر لأي ذاك تصير ؟
٢٢٩			عدي بن زيد

### الراء المكسورة

٢٨٢	٢٠٠	وقتيل مرة أثارن فإنه	فرغ ، وإن أخاكم لم يثار
٣١٧			عامر بن الطفيل أو عاتكة بنت زيد
٤٦٥	٢٠١	يا لعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار
٤٨٦			رواه سيويه
١٣٩	٢٠٢	حذر أمورا لا تضر وأمن	ماليس ينجيه من الأقدار
١٩٤			أبو يحيى اللاهقي
٢٥٧	٢٠٣	رب في النفوس موسر كعديم	وعديم يخال ذا إيسار
٣٠١			غير معروف
٧٢	٢٠٤	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت علي عشاري
٧٦	٢٠٤	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت علي عشاري
			مكرر
٥٦٧	٢٠٥	أبلغ النعمان عني مألكا	أنه قد طال حبسي وانتظاري
٦٣٦			غير معروف

- ٢٠٦ ٢٩ - أنا ابن دارة معروف بها نسي وهل بدارة يا للناس من عار؟
- ٤١ سالم بن دارة اليربوعي
- ٢٠٧ ٥٧٦ ☆ قالت له ريح الصبا : قَرُّقَارِ ☆
- ٦٤٩ أبو النجم
- ٢٠٨ ٤٢٤ يا ليتما أمنا شالت نعماتها أيما إلى الجنة أيما إلى نار
- ٤٤٢ هـ سعد بن قرط
- ٢٠٨ ٤٢٤ ياليتما أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار
- ٤٦١ سعد بن قرط مكرر
- ٢٠٩ ١٣٦ مخافة أن ترين البؤس بعدي وأن تعرّين إن كسي الجواري
- ١٩١ بعض الخوارج
- ٢١٠ ٤٤٤ لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعاً وإن إجمال صبر
- ٤٦٣ دريد بن الصمة
- ٢١١ ١٢٢ ولست بالأكثر منهم حصاً وإنما العزّة للكائر
- ١٧٤ الأعشى ميمون
- ٢١٢ ٧٧ ☆ كم ضاحك من ذا ومن ساخر ☆
- ١١٠ الأعشى
- ٢١٣ ٢٦٨ فقال فريق القوم لما نشدتهم : نعم ، وفريق ليمن الله ما ندري
- ٣١٠ نصيب
- ٢١٤ ٤٠٦ لا يبعدهن قومي الذين هم النازلين بكل معترك
- ٤١٦ خرتق بنت هفان
- ٢١٥ ٥٠٣ وقد رابني قولها : يا هنا ه ، ويحك ألحقت شراً بشر
- ٥٢٣ امرؤ القيس
- ٢١٦ ٥٥ وإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر
- ٧٦ النّوّاح ( رجل من بني كلاب )



- ٢١٧ ٥١٦ حتى يقول الناسُ ما رأوا يا عجباً للميت الناشر  
الأعشى ٥٢٢
- ٢١٨ ٥٤٠ لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره طريفُ بن مالٍ ليلة الجوع والحصر  
امرؤ القيس ٥٦١ هـ
- ٢١٩ ٥٣٦ مررت بعقب وهو قد ذلَّ للعدا فعدُّوا لقائي له خير ناصر  
غير معروف ٥٦٠
- ٢٢٠ ٢٥٠ دع ذا وعَدَّ القولُ في هَرَمٍ خير البُداةِ وسيِّد الحَصْرِ  
زهير ٢٩٧
- ٢٢١ ٥٧٢ سألتاني الطلاق إذ رأتاني قلُّ مالي ، قد جئتاني بنكر  
ويكأنُّ مَنْ يَكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحْدِ  
بَبٌ ومن يفتقر يعيش عيشٌ ضَرٌّ  
زيد بن عمرو بن نفيل القرشي ٦٤٢
- ٢٢٢ ٥٧٠ ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيتُ : نزال ، ولجَّ في الذعر  
زهير ٦٤٠ هـ
- ٢٢٣ ٣٠٢ ونار قبيل الصبح باكرتُ قدحها حيا النار قد أوقدتها للمسافر  
غير معروف ٣٣١
- ٢٢٤ ٢٨٠ كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناسِ كلِّ الناسِ بالقمر  
عمر بن أبي ربيعة أو كثير ٢٨٧
- ٢٢٥ ٢٦ قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخديعة والمكر  
غير معروف ٣٧
- ٢٢٦ ١١٥ ولفوكِ أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر  
غير معروف ١٦٩
- ٢٢٧ ١٠٦ ياماً أميلح غزلانا شدنَّ لنا من هو ليأكنَّ الضال والسمر  
كامل الثقفي أو العرجي أو المجنون أو ذو الرمة ١٥٥
- ٢٢٨ ٢٧٤ بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صباية أبي غير ما يرضيك في السرِّ والجهر  
غير معروف ٣١٤

- ٢٢٩ ١٦٠ أزورُ امرأةً جماً نوالاً أعدّه لمن أمّه مستكفياً أزمة الدهر  
 ٢١٤ غير معروف
- ٢٣٠ ٣٠٩ إن امرأةً خصني عمداً موذّته على التناهي لعندي غير مكفور  
 ٢٣٧ أبو زبيد الطائي
- ٢٣١ ٣٥١ ولا الحجاج عيني بنت ماء تُقلّب طرفها حذر الصقور  
 ٢٦٥ إمام بن أقرم النيريّ
- ٢٣٢ ٤٥٧ بات يعيشها بعضب باتر بقصد في أسوقها وجائر  
 ٤٧٧ غير معروف
- ٢٣٣ ٥١٧ ☆ ياريها اليوم على مبير ☆
- ٢٣٤ ١١٠ ☆ بلال خير الناس وابن الأخير ☆  
 ١٦٧ غير معروف

#### السين الساكنة

- ٢٣٥ ٥٨٢ إذا حملت بزّي على عدسُ على التي بين الحمار والفرسُ  
 فما أبالي من غزا ومن جلسُ  
 ٦٥٩ غير معروف

#### السين المفتوحة

- ٢٣٦ ١٧ سريعاً يهون الصعبُ عند أولي النهى إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا البأسا  
 ٢٤ غير معروف
- ٢٣٧ ٤٠٨ قد أصبحتُ بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا  
 ٤٢٠ رواه سيبويه
- ٢٣٨ ٢١٩ إن سلمى من بعد ياسي همتُ بوصال لو صحّ لم يبق بؤسا  
 ٢٧٤ غير معروف
- عَينَتُ ليلَةً فآزَلتُ حَتَّى  
 نصفها راجياً فعدتُ يؤوسا

### السين المضمومة

- ٢٣٩ ١٦٤ بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل أنت مرفوع بماهنا راسٌ ؟  
 ٢١٨ أنشده الفراء
- ٢٤٠ ٩٠ إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم المارس  
 ١٣٤ يزيد بن الطثرية
- ٢٤١ ٣٠٣ واقفعا ، وأين مني فقعا أثلي يأخذها كروسٌ ؟  
 ٥٣٦ بعض بني أسد
- ٢٤٢ ١٨٦ أعلقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام الخلس  
 ٢٤٣ المزار الأسدي

### السين المكسورة

- ٢٤٣ ٤٩٦ يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل والأقتاب والجلس  
 ٥١٥ خزر بن لؤذان السدومي أو خالد بن المهاجر
- ٢٤٤ ٩٤ بس مقام الشيخ : أمرس أمرس إمّا على قعو وإما اقعنس  
 ١٣٦ غير معروف
- ٢٤٥ ٦٠٠ اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس  
 ٦٧٦ طرفة
- ٢٤٦ ٣٩١ فأين إلى أين النجاة بيغلي أتك أتك اللاحقون احبس احبس  
 ٣٩٧ غير معروف
- ٢٤٧ ٥٢٨ يا مَرَوَ إنَّ مطيبي محبوسة ترجو الجباء وربها لم يئس  
 ٥٥٠ الفرزدق

### السين المفتوحة

- ٢٤٨ ٥٠٢ أيا أبتى لازلت فينا فإنما لنا أمل في العيش مادمت عائشا  
 ٥٢٢ غير معروف

### الضاد المكسورة

- ٥٤٣ ٢٤٩ يا عبد هل تذكرني ساعةً في موكب أو رائداً للقنص ؟  
٥٦٤ عدي بن زيد

### الضاد المكسورة

- ٥٨٧ ٢٥٠ سألتها الوصل فقالت : مضٍ وحركت لي رأسها بالنعص  
٦٦٣ غير معروف

### الطاء الساكنة

- ٤٠١ ٢٥١ ☆ جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط ☆  
٤٠٦ العجاج بن رؤبة

### الطاء المفتوحة

- ١٠ ٢٥٢ ما راعني إلا جناح هابطاً على البيوت قوطه العلابط  
٢٠ غير معروف

### الطاء المكسورة

- ٢٨٧ ٢٥٣ فلا والله نادى الحي ضيفي هدوءاً بالمساءة والعلاط  
٣١٩ المنخل  
٢٤٥ ٢٥٤ فحورٍ قد لهوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرياط  
٢٩٥ المتنخل مالك بن عويمر الهذلي

### الطاء المفتوحة

- ٣٠ ٢٥٥ أنا أبو المرقال عفا فظاً لمن أعادي مدسراً دِلْظاً  
٤٢ أنشده ابن الأعرابي للزبيان

## العين الساكنة

- ٢٥٦ ١٦ مُزْبِداً يَخْطِرُ مالم يريني وإذا يَخْلُو لَه لَحْمِي رَتْعُ  
سويد بن أبي كاهل اليشكري ٢٣

## العين المفتوحة

- ٢٥٧ ٢٩٥ لعمري لقدماً عضني الجوع عضة فآليت أن لا أمنع الدهر جائعاً  
٣٢٣ أم حاتم
- ٢٥٨ ٥٣٣ قفي قبل التفرق يا ضباعاً ولايك موقف منك الوداعا  
٥٥٩ القطاميّ
- ٢٥٩ ٤٢٠ ذريبي إن أمرك لن يطاعا وما ألفتني حلبي مضاعا  
٤٣٥ عديّ بن زيد أو رجل من بجيلة أو خثعم
- ٢٦٠ ٣٣٢ أكلها حتى أعرس بعد ما يكون سحيراً أو بُعَيْدَ فأهجعها  
٢٥٢ غير معروف
- ٢٦١ ٢٠٢ فقالت: أكلّ الناس أصبحت مانحاً لسانك كما أن تَعَرَّ وتخدعا  
٢٦٠ جميل بن عبد الله
- ٢٦٢ ٢٩٦ وَبُعَيْدَه لا أخلدَنَّ ، ومأله بدل إذا انقطع الإخاء فودّعا  
٣٢٤ غير معروف
- ٢٦٣ ١٩٤ غَدْتُ من عليه تنفض الطلّ بعدما رأته حاجب الشمس استوى فترفعها  
٢٥٢ يزيد بن الطثرية
- ٢٦٤ ٣٨٣ يا ليتني كنت صبيّاً مُرضعاً تحملي الذلفاء حولا أكتعا  
إذا بكيّت قبلتي أربعاً إذا ظللت الدهر أبكي أجمعاً  
٣٩١/٣٨٩ غير معروف
- ٢٦٥ ١٩٨ فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا  
٢٥٨ مقيم بن نويرة

- ٢٦٦ ٢٢٥ ما يُرْتَجَى وما يُخَافُ جَمْعاً فهو الذي كالليث والغيث معا  
 ٢٧٨ غير معروف  
 ٢٦٧ ٢٨٢ إنا إذا خطافنا تقعقعا قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً  
 حتى الضياء بالدجى تقعقعا  
 ٢٨٨ غير معروف  
 ٢٦٨ ٥٩٦ فهما تشأ منه فزارة تعطم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا  
 ٢٧٠ عوف بن الحرّع أو الكيت بن معروف  
 ٢٦٩ ١١١ وزادني كلفاً بالحب أن منعت وحبّ شيء إلى الإنسان ما منعا  
 ١٦٧ الأحوص  
 ٢٧٠ ٤١٠ أنا ابن التارك البكريّ بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا  
 المرار الأسديّ أو المرار بن سعيد الفقعسيّ  
 ٤٢٥

### العين المضمومة

- ٢٧١ ٣٥٤ ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشرّ يأتيه امرؤ وهو طائع  
 ٣٦٦ غير معروف  
 ٢٧٢ ٣٨٤ أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وإصبع  
 ٣٩٢ حميد الأرقط  
 ٢٧٣ ٢٥٣ إذا قيل: أيّ الناس شرّ قبيلة؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع  
 ٢٩٩ الفرزدق  
 ٢٧٤ ٣٦ لكفّفتي ذنب امرئ وتركته كذي العرّي كوى غيره وهو راتع  
 ٤٩ النابغة الذبياني  
 ٢٧٥ ٣٣٣ على حين عانتب المشيب على الصبا وقلت: ألمّا أصح والشيب وازع  
 ٣٥٤ النابغة الذبياني  
 ٢٧٦ ٢٨٠ لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع  
 ٣١٦ غير معروف

٢٧٧	٢١٠	أُتَجَزَعُ إِنْ نَفْسِي أَتَاهَا حَامَهَا	فَهَلَّا لَتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ؟
			غَيْرُ مَعْرُوفٍ ٢٦٨
٢٧٨	٢٠٣	إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضْرَ فَايْنَا	يِرَادُ الْفَتَى كَمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
			قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ ٢٦١
٢٧٩	٣٩٨	فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْلَةَ	مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمَّ نَاقِعِ
			النَّابِغَةُ ٤٠٢
٢٨٠	٩	مَضَى زَمَنُ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي	فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةِ شَفِيعٌ ؟
			قَيْسُ بْنُ ذَرِيحٍ ١٩
٢٨١	٣٧٢	أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ أَوِي	إِلَى أُمَّا وَيُرْوِينِي النَّقِيعِ
			غَيْرُ مَعْرُوفٍ ٣٧٦
٢٨٢	٢٨٩	لَئِنْ نَزَحْتُ دَارًا لِلَيْلَى لِرَبِّمَا	غَنِينَا وَالسِّدْيَارِ جَمِيعِ
			قَيْسُ بْنُ ذَرِيحٍ ٣٢١

### العين المكسورة

٢٨٣	٨٠	كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيْدٍ	ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ مَا جَدَّ نَفَاعِ
			الْفَرْزَدَقِ ٨٠
٢٨٤	٥٢٤	أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ أَوِي	إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ
			الْحَطِيطَةُ ٥٤٥
٢٨٥	١٢٨	وَإِذَا هُوَ طَعَمُوا فَأَلَامَ طَاعِمِ	وَإِذَا هُوَ جَاعُوا فَشَرَّ جِيعِ
			أَنْشُدُهُ الْفَرَاءَ ١٨١
٢٨٦	٥٠١	☆ يَا ابْنَةَ عَمِّي لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي ☆	
			أَبُو النَّجْمِ ٥٢١
٢٨٧	٥٥٩	لَا نَسَبَ الْيَوْمِ وَلَا خَلَّةَ	أَتَسَعُ الْخَرْقَ عَلَى الرَّاقِعِ
			أَنْسُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ أَوْ أَبُو عَامِرٍ جَدِّ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ وَنَسَبِ
			الْعَجْزِ إِلَى ابْنِ حِمَامِ الْأَزْدِيِّ ٦١٥

- ٢٨٨ ١٤٢ وإن امرأ لم يُعَنَّ إلاً بصالح غيرٍ مُهين نفسه بالمطامع  
 ٢٨٩ ٢٧٦ بالله ربِّك إلاً قلتِ صادقَةً هل في لقائك للمشغوف من طمع ؟  
 ٢٩٠ ٣٨٥ قد أصبحت أم الخيار تدَّعي عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع  
 ٢٩٤ ٣٩٤ أبو النجم العجليّ

### الفاء المفتوحة

- ٢٩١ ٣٦٣ من رصفٍ نازع سيلاً رصفاً حتى تناهى في صهاريج الصفا  
 العجاج ٣٧٠  
 ٢٩٢ ١٢٩ ☆ خالط من سلمى خياشيم وفا ☆  
 ٢٩٣ ٤٧٤ ألا يا فابك تهيّما لطيفا وأذرى الدمع تسكابا وكيف  
 بنت لطيفة أو جداية أو خدام بنت خالد النخعية ٤٨٨

### الفاء المضمومة

- ٢٩٤ ٤٨٠ عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسنّتون عجافٌ  
 عبد الله بن الزبيري أو مطرود بن كعب الخزاعي أو ابنة هاشم ٤٩٦  
 ٢٩٥ ٣٦٢ تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها كما تضمّن ماءً المزنّة الرصفُ  
 جرير ٣٦٩

### الفاء المكسورة

- ٢٩٦ ٥٩٥ من يثقفنّ منهم فليس بأبيّ أبداً ، وقتل بني قتيبة شافي  
 بنت مرة بن عاهان الحارثي ٦٦٩  
 ٢٩٧ ٥٦٣ ☆ كفى بالنأي من أسماء كافٍ ☆  
 غير معروف ٦٣١



- ٢٩٨ ١٢١ نحن بغرس السّوديّ أعلننا منّا بركض الجياد في السّدْف  
 ١٧٢ سعد القرقرّة  
 ٢٩٩ ٤٨١ تناولها كلب ابن كلب فأصبحت ترامى بها الأطوادُ لهفّاً على لهف  
 ٤٩٨ نسب للكيت

### القاف الساكنة

- ٣٠٠ ٥٤٥ نحن بنات طارق نمشي على النارق  
 ٥٦٦ ينسب إلى هند بنت عتبة أو هند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإياديّ

### القاف المضمومة

- ٣٠١ ٢١٢ ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلاّ أخو ثقة ، فانظر بمن تشقّ  
 ٢٦٨ سالم بن وابصة  
 ٣٠٢ ٢٧٨ لعمرك يا سلمى لما كنت راجياً حياةً ولكنّ العوائد تخرق  
 ٣١٥ غير معروف  
 ٣٠٣ ٣٠٠ رضيعي لبان ثدي أمّ تحالفا بأسحَم داجٍ عَوْضُ لا تفرّق  
 ٣٢٧ الأعشى  
 ٣٠٤ ٢١٥ أبي الله إلاّ أن سرحة مالكٍ على كل أفنان العضاء تروق  
 ٢٧١ حميد بن ثور  
 ٣٠٥ ١٤٠ جهول وكان الجهل منها سجيّةً غشمشة للقائدين زهوق  
 ١٩٤ حميد بن ثور  
 ٣٠٦ ٤٢٥ خذا بطن هرشي أوقفهاها فيأغا كلا جانبي هرشي لهنّ طريق  
 ٤٤٤ عقيل بن علفة  
 ٣٠٧ ٨٨ والتغلييون بسّ الفحل فحلهم فحلاً ، وأمهم زلاءً منطبق  
 ١٣١/١٣٠ جرير  
 ٣٠٨ ٥٨٢ عدسُ ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق  
 ٦٥٩ ابن مفرغ الحميري

☆ إذ لمتي مثل جناح غاقِ ☆

٥٨٦ ٣٠٩

غير معروف ٦٦٣

٤٧٩ ٣١٠ ضربت صدرها إليّ وقالت : يا عدياً لقد وقتك الأواقي

مهلهل بن ربيعة ٥٠٢/٤٩٦

٥٣٧ ٣١١ أسعدَ بن مالٍ ألم تعلموا وذو الرأي مها يقل يصدق

٥٦١ طرفة أو أحد العباديين

٤٩٤ ٣١٢ ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق

غير معروف ٥١٢

### الكاف الساكنة

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

٣٢١ ٣١٣

عبد المطلب بن هاشم ٣٤٧

☆ يا حكم الوارث عن عبد الملك ☆

٤٧٧ ٣١٤

رؤية ٥١٢/٤٧٧

### الكاف المفتوحة

٣٢٢ ٣١٥ أنا الفارس الحامي حقيقة والدي وآلي ، فمن يحمي حقيقة آلكا ؟

غير معروف ٣٤٧

١٩ ٣١٦ تُعيرنا أننا عالمةً ونحن صعاليك أنتم ملوكا

غير معروف ٣١

### الكاف المضمومة

٥٠٥ ٣١٧ حتى استغاثت بماء لا رشاء له من الأباطح في حافاته البرك

زهير ٥٢٥

٥٨٨ ٣١٨ تعلّمنْ هـا لعمر الله ذا قسماً

فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك ؟

زهير ٦٦٥

## الكاف المكسورة

- يا داربين النقا والحزن ما صنعت      ٤٧١ ٣١٩  
يد النوى بالألى كانوا أهاليك ؟  
غير معروف ٤٨٨

## اللام الساكنة

- ١٧٧ ٣٢٠      ضعيف النكاية أعداءه      يخال الفرار يراخي الأجل  
من أبيات سيبويه ٢٣٥  
٥٧٩ ٣٢١      ألا إني أشربت أسود حالكا      ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل  
غير معروف ٦٥٣  
٣١٥ ٣٢٢      إن للخير وللشر مدي      وكلا ذلك وجه وقبل  
عبد الله بن الزبيرى ٣٤٣  
١٥٢ ٣٢٣      ربي ابن عم لسلي مشعل      طباخ ساعات الكرى زاد الكسل  
جبار بن جزء بن ضار ٢٠٢  
٤٨٨ ٣٢٤      أهدان كلاً زاديكاً      ودعاني واغلاً فيمن وغل  
غير معروف ٥٠٤  
٢١١ ٣٢٥      إن الكريم وأبيك يعتمل      إن لم يجد يوماً على من يتكل  
غير معروف ٢٦٨

## اللام المفتوحة

- ٢٩١ ٣٢٦      لعمرى لنعم الفقى مالك      إذا الحرب أصلت لظاها رجالا  
غير معروف ٣٢٢  
٣٥٦ ٣٢٧      لو أن عضم عمائتين وينذل      سمعا حديثك أنزلا الأوعالا  
غير معروف ٣٦٧  
١٥٤ ٣٢٨      الود أنت المستحقة صفوه      مني وإن لم أرج منك نوالا  
غير معروف ٢٠٣

٥٣٠	غير معروف	إذا الداعي المثوب قال : يا لا	٥١٥	٣٢٩	فخير نحن عند البأس منكم
٣٧٠	الأعشى	إذ نجلاه ، فنعم ما نجلا	٣٦٥	٣٣٠	أنجب أيام والداه به
٤٤	غير معروف	ولا تشح عليه ، جاد أو بجلا	٣٢	٣٣١	كن للخليل نصيراً ، جاراً وعدلا
٣١٢	غير معروف	أوفي بها نذراً ولم أنتعل نعلا وإن لها منا المودة والبذلا	٢٧٢	٣٣٢	عليّ إلى البيت المحرم حجة لقد منحت ليلي المودة غيرنا
٣٥٨	عمرو بن شاس	بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً	٢٤١	٣٣٣	ألكني إلى قومي السلام رسالة
٦٦	غير معروف	وما ارعويت ، وشيبا رأسي اشتعلا	٤٨	٣٣٤	ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ
١٩٩	غير معروف	فلا تك إلا الجمل القول والفعلا	١٤٨	٣٣٥	إذا كنت معنياً بمجد وسؤدد
١٧٢	غير معروف	فضل فؤادي في هواك مضلا	١١٩	٣٣٦	دنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا
١٨	رجل من طيبئ	لنفسك العذري في إبعادها الأملأ ؟	٦	٣٣٧	يا صاح هل حمّ عيشٍ باقياً فترى
٦٩	أنشده المبرد	☆ ثلاث مئين قد مررن كواملا ☆	٥١	٣٣٨	
٣٠٤	غير معروف	ما حوسب الناس طرأسوء ما عملا	٢٦١	٣٣٩	أليّة ليحيقن بالمسيء إذا
٦٥٩	الناطقة الجعدي	☆ ألا حنيا ليلي وقولا لها : هلا ☆	٥٨١	٣٤٠	
١٥٨	أوس بن حجر	وأحر إذا حالت بأن أتحولاً	١٠٧	٣٤١	أقيم بدار الحزم ما دام حزمها

٧٠	٣٤٢	يَسْقُطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا	سِقَاطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولَا
١٠١			ضَابِئِ بْنِ الْحَارِثِ الْبَرْجُمِيِّ
	٢٥٩	٣٤٣	وَاطْتَقَتْ مِئَةً لَا تَنْفِكُ مُلْغِيَةً
٣٠٣			غَيْرَ مَعْرُوفٍ
	٢٩٨	٣٤٤	لَمَتِي صَلَحْتَ لِيَقْضَيْنِ لَكَ صَالِحًا
٣٢٥			غَيْرَ مَعْرُوفٍ
	٧٤	٣٤٥	عَلَى أَنْفِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
١٠٨			الْعَبَّاسُ بْنُ مَرْدَاسٍ

### اللام المضمومة

	٣٧٤	٣٤٦	ذَرِينِي إِنَّمَا خَطْبِي وَصَوْبِي	عَلِيٌّ وَإِنْ مَا أَتْلَفْتَ مَالًا
٣٧٧				أَوْسُ بْنُ غُلْفَاءَ
	١٣	٣٤٧	فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا	أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لِيَالِ قَلَائِلُ
٢٢				الْنَابِغَةُ الذَّبِيَانِي
	٢٢	٣٤٨	فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ مَجْبَهَا	أَخَاكَ مَصَابَ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَابِلَه
٣٤				مَنْ أَيْبَاتِ سَيَبِيَه
	٢٢٤	٣٤٩	أَتَنْتَهَوْنَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطْطِ	كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ
٢٧٧				الْأَعَشِيُّ
	٩٦	٣٥٠	فَقَلْتُ اقْتَلَوْهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا	وَحُبِّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ
١٤٦/١٢٨				الْأَخْطَلُ
	٤٨٤	٣٥١	لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا	مَكَانَ يَا جَمْلًا حَيَّيْتُ يَا رَجُلًا
٥٠٢				كَثِيرًا
	١٨٥	٣٥٢	يَا قَابِلَ التُّوبِ غَفَرْنَا مَا تَمَّ قَدْ	أَسْلَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفَةٌ وَجَلُّ
٢٤٢				غَيْرَ مَعْرُوفٍ
	٢٨٤	٣٥٣	وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ	يَلَاقُونَهُ حَتَّى يَأْوُبَ الْمَنْخَلُ
٣١٨				الْتَمَرُ بْنُ تَوْلَبٍ

٤٥٧	صدر رماح أشرعت أو سلاسلُ جعفر بن عبلة الحارثيَّ	٤٣٧ ٣٥٤	فقالوا : لنا ثنتان لا بد منها
٢٥٨	ونحن لكم يوم القيامة أفضل جرير	١٩٩ ٣٥٥	لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم
٢٤٣	فالصادقُ الحب مبذولٌ له الأملُ غير معروف	١٨٩ ٣٥٦	قالت : نَعَمْ ، وبلوغاً بُغيةً ومنى
٣٤٩	دويبية تصفرُّ منها الأناملُ لبيد	٣٢٤ ٣٥٧	وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم
١١٣/١١١	إذ لا أكاد من الإقتار أجتل القطاميَّ	٧٨ ٣٥٨	كم نالني منهمُ فضلاً على عدم
١٣٦	فنعم الفقى يُرجى ونعم المؤمِّلُ الأخطل	٩٣ ٣٥٩	إلى خالد حتى أنحن بخالد
٧٤	وستؤكَّ قد كربت تكلُّ الكميت بن زيد	٥٤ ٣٦٠	وما أنت ؟ أم ما رسوم الديار
٤٧٥	يوسمُ أولاد العشار ويفصل أمية الهذلي	٤٥٥ ٣٦١	فهل لك أو من والد لك قبلنا
١٤٢	ولا حبذا العاذل الجاهل غير معروف	٩٨ ٣٦٢	ألا حبذا عاذري في الهوى
٣٩٥	فيصدر عنها كُننا وهو ناهل غير معروف	٣٨٨ ٣٦٣	يبيد إذا والت عليه ولاؤهم
٢٤٨	تذكرنا أوتارنا حين تصهل غير معروف	٣٢٣ ٣٦٤	من الجرد من آل الوجيه ولاحق
٣٢١	لها كان يُوهلُ عمر بن أبي ربيعة	٢٩٠ ٣٦٥	ولئن بان أهله
٣٥١ هـ	على أيننا تعدو المنية أولُ معن بن أوس	٣٢٨ ٣٦٦	لعمرك ما أدري وإني لأوجل

- ٣٦٧ ٤٠ كأنَّ ، وقد أتى حول كميل  
أثافيها حمامات مثول  
٥٢ أبو الغول الطهويّ
- ٣٦٨ ١٠٩ ما أقدر الله أن يديني على شحط  
مَنْ داره الحزن من داره صول  
١٦١ حندج بن حندج المري
- ٣٦٩ ٣٩٢ فتلك ولاية السوء قد طال مكثهم  
فحتّام حتام العناء المطوّل ؟  
٣٩٧ الكييت بن زيد
- ٣٧٠ ٤٤٦ وجهك البدر ، لا ، بل الشمس لولم  
يُقضَ للشمس كسفةً وأقول  
٤٦٥ غير معروف
- ٣٧١ ٤٦٩ ألا ياليت أياماً تولّت  
يكون إلى إعادتها سبيلُ  
٤٨٧ غير معروف
- ٣٧٢ ٤٦٠ هيا أم عمرو هل لي اليومَ عندكم  
بغيبية أبصار الوشاة سبيل ؟  
٤٨٢ غير معروف
- ٣٧٣ ١٦٢ على أني مطروف عينيه كما  
تصدّى من البيض الحسان قبيل  
٢١٧ غير معروف
- ٣٧٤ ٣٣٥ ألم تعلمي يا عمرك الله أني  
وأني لا أخزى إذا قيل : مملق  
٣٥٥ غير معروف
- ٣٧٥ ٤٦١ ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى  
بكاء حمامات لهنّ هديل ؟  
٤٨٢ كثير
- ٣٧٦ ٣٦٠ كما خُطَّ الكتابُ بكفّ يوماً  
يهوديّ يقاربُ أو يُزِيلُ  
٣٦٨ أبو حية النيريّ
- ٣٧٧ ٤١٣ فلا وأبيك خير منك إني  
ليؤذيني التحمّمُ والصهيلُ  
٤٢٩ شمير بن الحارث الضيّ

### اللام المكسورة

- ٣٧٨ ٨٦ فنعم ابن أخت القوم غير مكذبٍ  
زهير حسام مفرد من حمائل  
١٢٥ أبو طالب بن عبد المطلب

☆ ليس حيٌّ على المنون بخال ☆

٥٣٥ ٣٧٩

- ٥٦٠ غير معروف وأرسلها العيراك ولم يذدها ٣ ٣٨٠  
 ولم يشفق على نغص الدخال
- ١١ لييد فقلت : بين الله أبرح قاعداً ٢٦٤ ٣٨١  
 ولوقطعوارأسي لديك وأوصالي
- ٣٠٦ امرؤ القيس لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ٢٤٨ ٣٨٢  
 حمامة في غصون ذات أو قال
- ٣٦١ أبو قيس بن الأسلت الأوسيّ ثلاثه أنفس وثلاث ذؤيد ٥٦ ٣٨٣  
 لقد جار الزمان على عيالي
- ٧٦ الحطيئة إما تريبي قد نحلّت ومن يكن ٣٩ ٣٨٤  
 غرضاً لأطراف الأسنه ينحل  
 ضخم على ظهر الجواد مهبل  
 فلبّ أبلج مثل بعلك بادن
- ٥١ عنتره وما سلوتك ، لا ، بل زادني شغفاً ٤٤٧ ٣٨٥  
 هجرّ وبعده تمادى لا إلى أجل
- ٤٦٦ غير معروف فظلّ طهاة اللحم ما بين منضج ١٥٦ ٣٨٦  
 صفيف شواء أو قدير معجل
- ٢٠٦ امرؤ القيس فظلّ طهاة اللحم ما بين منضج ٤٠٠ ٣٨٦  
 صفيف شواء أو قدير معجل  
 مكرر
- ٤٠٥ امرؤ القيس فياليلة خرس الدجاج شهدتها ١٦٥ ٣٨٧  
 بيتعدادما كادت عن الصبح تنجلي
- ٢٢١ أنشده الكسائي ما أنت بالحكم الترضى حكومته ١٤٥ ٣٨٨  
 ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل
- ١٩٦ الفرزدق وقد أدركتني والحوادث جمّة ٣٨ ٣٨٩  
 أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل
- ٥١ حويرثة بن بدر



- ٣٩٠ ٤٩٩ يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبيلِ تطاول الليل عليك فانزل  
٥١٩ عبد الله بن رواحة أو بعض ولد جرير
- ٣٩١ ٥٦٨ قَدَعُوا : نزالٍ ، فكنت أول نازلٍ وعلام أركبه إذا لم أنزل  
٦٣٩ ربيعة بن مقروم الضبيّ
- ٣٩٢ ٥٨٥ إذا قلت : جاء لِحٍّ حتى تردّه قُوَى أدمٍ أطواقها في السلاسل  
٦٦٠ هـ أنشده الجوهريّ
- ٣٩٣ ٥٤٦ نحن ، بني ضبة ، أصحاب الجمل الموت أحلى عندنا من العسل  
٥٦٧ الحارث الضبيّ أو الأعرج المعني أو عمرو بن يثري
- ٣٩٤ ٣١٩ وإنا لنرجو عاجلاً منك مثلما رجوناه قِدماً من ذويك الأفاضل  
وفي اللسان :
- ( ولكن رجونا منك مثل الذي به صُرفنا قديماً من ذويك الأوائل )  
٣٤٦ الأحوص
- ٣٩٥ ٣٧ ذاك الذي وأبيك يعزف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل  
٥٠ جرير
- ٣٩٦ ٥٣ كأن خُصِيَّته من التدلّ دل ظرف عجزوز فيه ثنا حنظل  
٧١ خطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سامي أو شماء الهذلية
- ٣٩٧ ٥٢٣ تدافع الشيب ولم تقتل في لجة أمسك فلاناعن قُل  
٥٤٤ أبو النجم
- ٣٩٨ ١ كائنٌ دعيتُ إلى بأساء داهية فما انبعثت بمزؤود ولا وكيّل  
٧ رجل من طيئ
- ٣٩٩ ٢٠٨ ☆ ومنهل وردته عن منهل ☆
- ٢٦٧ العجاج
- ٤٠٠ ٤٦٣ ذارعوا فليس بعد اشتعال الرأ س شيباً إلى الصّبام من سبيل  
٤٨٥ غير معروف
- ٤٠١ ٣٥٨ قَرَشْنِي بخير لا أكوّنُ ومدحتي كناحتِ يوماً صخرةً بعسيل  
٣٦٨ غير معروف

٤٠٢	٥٥٦	فلو كنت تُعطى حين تُسألُ سأحت	لك النفسُ واحلولاك كلُّ خليل
٦٠٨			رواه ثعلب
٤٠٣	٢٨١	قسماً لحين تشب نيران السوغى	يُلَمَى لَدِيَّ شِفاءُ كلِّ غليل
٣١٧			غير معروف
٤٠٤	١٨٧	وفاقاً بني الأهواء والغَيِّ والونى	وغيرك معنيٌّ بكلِّ جيميل
٢٤٣			غير معروف

### الميم الساكنة

٤٠٥	٣٢٠	نحن آل الله في بلدتنا	لم نزل آلاً على عهدِ إزم
٣٤٧			غير معروف
٤٠٦	٣٢٩	قبل وبعد كل قول يُعتم	حَمْدُ الإله البرِّ وهابِ النعم
٣٥٢			نسب للشافعي
٤٠٧	٣٣١	بمثل أو أنفع من وبل الديم	علقت آمالي فعمت النعم
٣٥٢			غير معروف
٤٠٨	٤٢٣	لا تتلفوا أبالكم	أيالنا أيالكم
٤٦٢/٤٤٢			غير معروف
١٧٥	١٢	نحن وطننا خساً دياركم	إذ أسلمت حماكم ذماركم
مكرر			غير معروف
٢٢			غير معروف

### الميم المفتوحة

٤٠٩	٣٣٩	بآية تقدمون الخيل شعثاً	كأن على سنابلها مُداما
٣٥٧			نسب إلى الأعشى
٤١٠	٣٤٠	ألا مَنْ مَبْلَغٌ عني تَميماً	بآية ما يحبون الطعاما
٣٥٨			يزيد بن عمرو بن الصعق
٤١١	٥٣٨	ألا أضحت حبالكم رماما	وأضحت منك شاسعةً أماما
٥٦١			جرير

٤١٢	٤١٦	أنا سيف العشيرة فاعرفوني	حَمِيداً قد تَذَرَّيْتُ السناما
	٥٣٢	عُوجِي علينا وارثعي يافاطما	حُميد بن بجدل ٤٣٢
	٤١٣		أما ترينَ الدمعَ مني ساجدا ؟
	٤٤٥	سقتَه الرواعد من صَيِّف	هدبة أو زيادة ابن زيد العذري ٥٥٩
	٤١٤		وإنْ من خريف فلن يعدما
٤٦٣ هـ	١٠٢	وقال نبيُّ المسلمين تقدّموا	النمر بن تولب ٤٦٣ هـ
	٤١٥		وأحب إلينا أن تكون المقدّما
	٤١٦	ما الراحم القلب ظلّاما وإن ظلما	عباس بن مرداس ١٥٠
	٤١٧	جزى الله عنّا والجزاء بفضله	ولا الكرم بمَناع وإن حرما
	٤١٨	قم قائماً ، قم قائماً	غير معروف ٢٢٣
	٤١٩	إحدى بليٍّ وما هام الفؤاد بها	ربيعة خيراً ، ما أعفّ وأكرما
	٤٢٠	يعيش الفتى في الناس إما مشيعاً	علي بن أبي طالب ١٥٢
	٤٢١	☆ لولا كما لخرجت نفسا كما ☆	إنك لا ترجع إلّا سالما
	٤٢٢	يحبسه الجاهلُ ما لم يعلم	غير معروف ٣٩٧
	٤٢٣	إني إذا ما حدثتُ المّا	إلّا السّفْاة وإلّا ذِكرة حلّما
	٤٢٤		غير معروف ٨٥
	٤٢٥		على الهمّ أو هلباجة ميتاغما
	٤٢٦		أنشده ابن خالوبه ٤٦٢
	٤٢٧		
	٤٢٨		
	٤٢٩		
	٤٣٠		
	٤٣١		
	٤٣٢		
	٤٣٣		
	٤٣٤		
	٤٣٥		
	٤٣٦		
	٤٣٧		
	٤٣٨		
	٤٣٩		
	٤٤٠		
	٤٤١		
	٤٤٢		
	٤٤٣		
	٤٤٤		
	٤٤٥		
	٤٤٦		
	٤٤٧		
	٤٤٨		
	٤٤٩		
	٤٥٠		
	٤٥١		
	٤٥٢		
	٤٥٣		
	٤٥٤		
	٤٥٥		
	٤٥٦		
	٤٥٧		
	٤٥٨		
	٤٥٩		
	٤٦٠		
	٤٦١		
	٤٦٢		
	٤٦٣		
	٤٦٤		
	٤٦٥		
	٤٦٦		
	٤٦٧		
	٤٦٨		
	٤٦٩		
	٤٧٠		
	٤٧١		
	٤٧٢		
	٤٧٣		
	٤٧٤		
	٤٧٥		
	٤٧٦		
	٤٧٧		
	٤٧٨		
	٤٧٩		
	٤٨٠		
	٤٨١		
	٤٨٢		
	٤٨٣		
	٤٨٤		
	٤٨٥		
	٤٨٦		
	٤٨٧		
	٤٨٨		
	٤٨٩		
	٤٩٠		
	٤٩١		
	٤٩٢		
	٤٩٣		
	٤٩٤		
	٤٩٥		
	٤٩٦		
	٤٩٧		
	٤٩٨		
	٤٩٩		
	٥٠٠		
	٥٠١		
	٥٠٢		
	٥٠٣		
	٥٠٤		
	٥٠٥		
	٥٠٦		
	٥٠٧		
	٥٠٨		
	٥٠٩		
	٥١٠		
	٥١١		
	٥١٢		
	٥١٣		
	٥١٤		
	٥١٥		
	٥١٦		
	٥١٧		
	٥١٨		
	٥١٩		
	٥٢٠		
	٥٢١		
	٥٢٢		
	٥٢٣		
	٥٢٤		
	٥٢٥		
	٥٢٦		
	٥٢٧		
	٥٢٨		
	٥٢٩		
	٥٣٠		
	٥٣١		
	٥٣٢		
	٥٣٣		
	٥٣٤		
	٥٣٥		
	٥٣٦		
	٥٣٧		
	٥٣٨		
	٥٣٩		
	٥٤٠		
	٥٤١		
	٥٤٢		
	٥٤٣		
	٥٤٤		
	٥٤٥		
	٥٤٦		
	٥٤٧		
	٥٤٨		
	٥٤٩		
	٥٥٠		
	٥٥١		
	٥٥٢		
	٥٥٣		
	٥٥٤		
	٥٥٥		
	٥٥٦		
	٥٥٧		
	٥٥٨		
	٥٥٩		
	٥٦٠		
	٥٦١		
	٥٦٢		
	٥٦٣		
	٥٦٤		
	٥٦٥		
	٥٦٦		
	٥٦٧		
	٥٦٨		
	٥٦٩		
	٥٧٠		
	٥٧١		
	٥٧٢		
	٥٧٣		
	٥٧٤		
	٥٧٥		
	٥٧٦		
	٥٧٧		
	٥٧٨		
	٥٧٩		
	٥٨٠		
	٥٨١		
	٥٨٢		
	٥٨٣		
	٥٨٤		
	٥٨٥		
	٥٨٦		
	٥٨٧		
	٥٨٨		
	٥٨٩		
	٥٩٠		
	٥٩١		
	٥٩٢		
	٥٩٣		
	٥٩٤		
	٥٩٥		
	٥٩٦		
	٥٩٧		
	٥٩٨		
	٥٩٩		
	٦٠٠		

٢٤	٤٢٤	لقي ابني أخويه خائفاً	مُنْجِدِيهِ ، فَأَصَابُوا مَغْنَمًا
٣٦			غير معروف
٣٦١	٤٢٥	هـأخوافي الحرب من لأحاله	إذا خاف يوماً نبوةً فدعاها
			دُرْنَا بنت عبعة أو عمرة الحثعمية
٣٦٩			أو درماء بنت سيار بن عبعة
٣١	٤٢٦	عهدتك لا تصبو وفيك شببية	فمالك بعد الشَّيب صبا متيماً
٤٤			غير معروف
٤٤٨	٤٢٧	لا تَلْنُ طاعةَ الله ، لا ، بل	طاعة الله ما حبيت استديما
٤٦٦			غير معروف

### الميم المضمومة

٤٨٣	٤٢٨	سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
٥٠١			الأحوص
٤٥٦	٤٢٩	ألا يا نخله من ذات عرق	عليك ، ورحمة الله ، السلام
٤٧٥			الأحوص
٤٥٦	٤٢٩	ألا يا نخله من ذات عرق	( بَرَوْدَ الظل شاعكم السلام )
٤٩٣			الأحوص
١٢٦	٤٣٠	إذا غاب عنكم أسود العين كنتم	كراماً ، وأنتم ما أقام الأئم
١٧٩			الفرزدق
٢٢٧	٤٣١	وننصر مولانا ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم
٢٧٩			عمرو بن البراقة النهمي
٨٣	٤٣٢	وكأن لنا فضلا عليكم ونعمة	قديماً ولا تدرون ما من منعم
١١٥			غير معروف
١١٢	٤٣٣	ما شد أنفسهم وأعلمهم بما	يحمي الذمار به الكريم المسلم
١٦٧			غير معروف

٤٣٤	١٨٣	أظلموم إن مصابكم رجلا	أهدى السلام تحية ظلم
٤٣٥	٢٧٩	فلا وأبي لنايتها جميعا	ولو كانت بها عرب وروم
٤٣٦	٤٠٧	ولكني بليت بوصل قوم	لهم لحم ومنكرة جسم
٤٣٧	٨٢	وكم قد فاتني بطل كمي	وياسير فتية سمح هضوم
٤٣٨	٤٦٤	إذا هملت عيني لها قال صاحبي :	بمثلك ، هذا ، لوعة وغرام
	٤٨٥		ذو الرمة

### الميم المكسورة

٤٣٩	٣٠٤	فإن قريش الحق لم تتبع الهوى	ولن يقبلوا في الله لومة لائم
٤٤٠	٤١٧	على حالة لو أن في القوم حاتما	على جوده لذن بالماء حاتم
٤٤١	٥٠	ثلاث مئين للملوك وقى بها	ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
٤٤٢	١٧١	وما الحرب إلا ما علمتم وذقمتم	وما هو عنها بالحديث المرجم
٤٤٣	٣١١	وتشرق للقول الذي قد أذعته	كما شرقت صدر القناة من الدم
٤٤٤	١٤٩	الشاتمي عرضي ولم أشتها	والنأاذرين إذا لم ألقها دمي
٤٤٥	٩٢	مينا لنعم السيدان وجدتما	عل كل حال من سجيل ومبرم

٢٦٢	٤٤٥	يَمِيناً لَنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا	على كل حال من سحيل ومبرم
٣٠٤	٤٤٦	وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَ تَظَنِّي غَيْرَهُ	زهير
١٨٩	٤٤٧	☆ لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ ☆	عنتره
٦٣٦	٤٤٨	وَلئنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ	غير معروف
٣٧١	٤٤٩	مَآوِيَّ يَارَبَّنَا غَارَةَ	الفرزدق
٢٧٩	٤٥٠	لَوْ قَلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمَّ	ضمرة بن ضمرة النهشلي
٤٢١	٤٥١	أَزِيدَ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً	حكيم بن معية أو أبو الأسود الجفاني
٤٨١	٤٥١	أَزِيدَ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً	غير معروف
٥١٤	٤٥٢	فَأَلْقَيْتُ قِنَاعاً دُونَهُ الشَّمْسُ وَاتَّقَتْهُ	غير معروف
٤٢٩	٤٥٣	لَعَمْرِي لَنَعْمِ الْحَيِّ جَرٌّ عَلَيْهِمْ	غير معروف
٣٢٢	٤٥٤	وَهُمْ ضَرْبُوكَ ذَاتَ الرَّأْسِ حَتَّى	زهير
٤٣٥	٤٥٥	أَيَا ظُبِيَّةِ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَاجِلِ	غير معروف
٤٨١	٤٥٦	☆ وَقَفْنَا فقلْنَا : إِيَّاهِ عَنِ أُمِّ سَالِمٍ ☆	ذو الرمة
٦٨٢			ذو الرمة

٤٥٧	٥٣٠	يا دار عبلة بالجواء تكلمي	وعمي صباحا دار عبلة واسلمي
	٥٥٣		عنتره
٤٥٨	٤٠٤	لئن كنت في جُبِّ ثمانين قامه	ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسلام
	٤١٢		الأعشى
٤٥٩	٣٤٤	وَلَيْتَ فَلَـم تَقْطَعْ لَدُنْ أَنْ وَلَيْتَنَا	قَرَابَةَ ذِي قُرْبَى وَلَا حَقَّ مُسْلِمٍ
	٣٥٩		غير معروف
٤٦٠	٤٥٣	كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟	يزرع الودَّ في فؤاد الكريم
	٤٧٣		غير معروف
٤٦١	٣٣٤	لأَجْتَسِدْنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلُمًا	على حين يستصين كلَّ حلِيمٍ
	٣٥٥		غير معروف
٤٦٢	٣١٠	وإلاَّ أكن كل الشجاع فإني	بضرب الطلَى والهَامِ حق علم
	٣٣٧		الأشتر أو عبد العزيز بن زراره
٤٦٣	٤٣٧	حتى خضبت بما تحدر من دمي	أكناف سرجي أو عنان لجامي
	٤٥٨		قطري بن الفجاءة
٤٦٤	١٢٠	فهم الأقربون من كل خير	وهم الأبعدون من كل ذام
	١٧٢		الكميت
٤٦٥	١٩٠	بذلنا مارن الخطي فيهم	وكُلَّ مهنَّد ذكرٍ حسام
		مِنَّا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى	أغابَ شريدهم قتر الظلام
			أنشده الكسائي لبعض بني قضاة
٤٦٦	٥	لا يركنن أحد إلى الإحجام	يوم الوغى متخوفاً لحيام
	١٨		قطري بن الفجاءة
٤٦٧	٤٧٣	☆ يا بؤس للجهل ضرراً لأقوام ☆	النابعة الذبياني
	٤٨٨		

### النون الساكنة

٤٦٨	٦٠٤	أقلى اللوم عاذلَ و العتابنُ	وقولي إن أصبت : لقد أصابنُ
			جرير ٦٨٠/٦٧٩

- ٤٦٩ ٦٠٦ أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزلُّ برحالنا وكان قدنُ
- ٤٧٠ ٣٩٧ حتى تراهـا وكانَّ وكانَّ أعناقها مُشدَّاتٌ بقرنُ
- ٤٧١ ٦١١ أحرار بن عمرو كأني خميرنُ وיעدو على المرء ما يأمرنُ
- ٤٧٢ ٢٤٣ أتطمع فينا من أراق دمائنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسنُ
- ٤٧٣ ٦٠٧ داينت أروى والديون تُقضنُ فطلت بعضاً وأدَّت بعضنُ
- ٤٧٤ ٢٤٩ ☆ وقاتم الأعماق خاوي المحترقنُ ☆ رؤبة ٦٨٠
- ٤٧٤ ٦٠٩ وقاتم الأعماق خاوي المحترقنُ مشتبه الأعلام لماع الخفقنُ رؤبة ٢٩٧
- ٤٧٥ ٦٠٥ تقول بنتي : قد أنى إنكا يا أبتا علِّك أو عساكنُ رؤبة ٦٨٠
- ٤٧٦ ٦٠٨ ☆ ومنهل وردته طام خالينُ ☆ رؤبة أو العجاج ٦٧٩
- ٤٧٧ ٦٠٣ ☆ فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزلينُ ☆ غير معروف ٦٨٠
- ٤٧٨ ٦١٠ قالت بنات العم : يا سلمى وإننُ كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإننُ امرؤ القيس ٦٧٩
- ٤٧٩ ٢٧٧ قالت له : بالله يا ذا البرددينُ لَّا غنثت نفساً أو اثنين رؤبة ٦٨٠
- أنشده ابن دريد ٣١٥



## النون المفتوحة

- ٢٠٤ ٤٨٠ فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شتوا الإغارة فرسانا وركبانا  
 ٢٦٣ قريط بن أنيف
- ☆ طاروا إليه زرافات ووحداناً ☆ ٦٧ ٤٨١
- ٨٨ غير معروف  
 ٣٥٩ ٤٨٢ لأنت معتاد في الهيجا مصابة يصلى بها كل من عاداك نيرانا  
 ٣٦٨ غير معروف  
 ٤٦٧ ٤٨٣ يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا  
 ٤٨٧ جرير  
 ٩٩ ٤٨٤ يا حبذا المال مبذولاً بلا سرف في أوجه البر إسراً وإعلانا  
 ١٤٤ غير معروف  
 ٦٩ ٤٨٥ إذ نحن في غرة الدنيا وبهجتها والدار جامعة أزمان أزمانا  
 ٩٩ الأعلم بن جرادة السعدية أو ابن المعتز أو جرير  
 ٤٤٩ ٤٨٦ وكأنما اشتمل الرضيع بريطة لا ، بل تزيد وثارة وليانا  
 ٤٦٦ غير معروف  
 ٢٥٢ ٤٨٧ متى عذتم بنا ولو فئنة منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا  
 ٢٩٨ غير معروف  
 ١٤٣ ٤٨٨ ليت شعري مقيم العذر قومي أم هم في الحب لي عادلونا  
 ١٩٥ غير معروف  
 ١٥٠ ٤٨٩ لا ترح أو تخش غير الله إن أذى واقيكه الله لا ينفك مأمونا  
 ٢٠١ غير معروف  
 ٣٥٠ ٤٩٠ وما ذياً تخيره سلم يكاد شعاعه يغشى العيونا  
 ٣٦٤ غير معروف  
 ٤٢٦ ٤٩١ إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا  
 ٤٤٥ الراعي النيري

- ٤٩٢ ٤٨٩ يا إذا الخوفنا بقت      كل أييه إذ لالا وحيْنَا
- ٤٩٣ ٣٥٢ أَيُّنَّ إِلَّا اصْطِيَادَ الْقُلُوبِ      بأعين وجرة حينَا فحينَا
- ٤٩٤ ٥١٠ يا للرجال ذوي الألباب من نفر      لا يبرح السَّفَه المردِي لهم دينا
- ٤٩٥ ٤٣٢ جُودٌ يَمْنَاك فَاضٌ فِي الْخَلْقِ حَتَّى      بأئسِ دَان بِالْإِسَاءَةِ دينا
- ٤٩٦ ٦٨ ☆ وقد رجعوا كحيُّ واحدِنَا ☆
- ٤٩٧ ٤٥١ دَعَرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ      برؤيتِنَا وكنا الظافرِينَا
- ٤٩٨ ٥٧٣ يَقْتُلَنَّ ، وَقَدْ تَلَا حَقَّتِ الْمَطَايَا      كذاكَ القَوْلُ ، إِنَّ عَلَيْكَ عينا
- ٤٩٩ ١٣١ وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلِّيٍّ وَمَكْرَمَةٍ      يوما كراماً من الأَقْوَامِ فادعِينَا
- ٥٠٠ ٢٧٣ وَاللَّهِ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ      حتى أوارِي فِي التَّرَابِ دفينَا
- ٥٠١ ٣٠٣ إِنَّا مَحِيُوكٌ يَا سَلْمَى فَحِينَا      أبو طالب بن عبد المطلب
- ٥٠٢ ١٠٠ بِسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا      ولو عبدنا غيره شَقِينَا
- فحبذا ربِّنا وحبُّ دينا
- ٥٠٣ ٥٨٩ فَأَنْزَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا      وثبت الأقدام إن لا قِينَا
- ٥٠٤ ٢٦٧ رَقِيٍّ بِعَمْرَمَ لَا تَهْجُرِينَا      عبد الله بن رواحة أو عامر بن الأَكْوَعِ
- عبيد الله بن قيس الرقيات

- ٥٠٥ ٢٣٧ تيقنت أن ربّ امرئ خيل خائناً أمينٌ وخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينَا  
 ٢٨٨ غير معروف
- ٥٠٦ ١١٣ فلأنت أسمح للعفاة بسؤلهم عند الشصائب من أب لبنيينا  
 ١٦٨ غير معروف

### النون المضمومة

- ٥٠٧ ٢٧٠ لك الله لا ألقى لعهدك ناسياً فلاتك إلا مثل ما أنا كائن  
 ٣١٢ غير معروف
- ٥٠٨ ٣٧٧ وطعن كفم الـزَّقِّ غِذاً وَالزَّقُّ مِلَانٌ  
 ٣٨٠ الفند الزمانيّ
- ٥٠٩ ٥٩ لها ثانياً أربع حسان وأربع ، فثغرها ثمان  
 ٨٣ غير معروف
- ٥١٠ ٤٨٦ عباسُ يا الملك المتوجّج والذي عرفت له بيت العلا عدنان  
 ٥٠٣ غير معروف
- ٥١١ ٥٥٨ إذا جاوز الإثنين سِرِّ فإنه بَنَتْ وتكثير الحديث قمين  
 ٦١٥ قيس بن الخطيم الأوسيّ

### النون المكسورة

- ٥١٢ ٥٣٤ عَفَتِ المنا بمتالع فآبان فتقادت بالحبس والسوبان  
 ٥٦٠ ليبيد
- ٥١٣ ٣٤٦ مضت مائة لعام ولدت فيه وعشّر بعد ذاك وحجتان  
 ٣٦٠ النابغة الجعديّ أو التمر بن تولب
- ٥١٤ ٦٤ ولو سئلت عنا نوار وأهلها إذن أحد لم تنطق الشفتان  
 ٨٧ غير معروف
- ٥١٥ ٢٥٦ إن عمراً ، لا خير في اليوم عمرو وإن عمراً مخبّر الأحزان  
 ٣٠١ أنشده أبو عبيدة

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

١٧٦ ٥١٦

- ٢٢٣ غير معروف  
وقد كان منكم ماؤه بمكان
- ٢٠ ٥١٧ ونحن منعنا البحر أن تشربوا به
- ٢١ بعض الخوارج  
ونعم من هو في سر وإعلان
- ٨٩ ٥١٨ فنعم مَرَكاً مَنْ ضاقت مذاهبه
- ١٣١ غير معروف  
بسبب رَمِيْنِ الجمر أم بئان
- ٤٣٥ ٥١٩ لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
- ٤٥٥ عمر بن أبي ربيعة  
عليّ مَخْضَبٍ رخص البنان
- ٢٣٦ ٥٢٠ فإن أهلكُ فَرَبٌّ فتى سيبكي
- ١٣٦ هـ جدر بن مالك  
عليّ مَخْضَبٍ رخص البنان
- ٢٣٦ ٥٢٠ فإن أهلكُ فَرَبٌّ فتى سيبكي  
مكرر
- ٢٨٧ جدر بن مالك  
وذى ولد لم يُلِدْه أبوان
- ٢٣٤ ٥٢١ ألا رَبُّ مولودٍ وليس له أبٌ
- ٢٨٥ غير معروف  
رُ معينٌ على اجتناب التواني
- ٣١٢ ٥٢٢ رؤية الفكر ما يؤول له الأمر
- ٣٣٩ غير معروف  
على التوعُّل في بغي وعدوان
- ٥١٣ ٥٢٣ يا لِإناسِ أبوا إلا مثابرة
- ٥٢٩ غير معروف  
وغنى بُعِيْدَ خصاصة وهوان
- ٢٣٩ ٥٢٤ رَبَّةُ امرأ بك نال أمنع عزة
- ٢٩٢/٢٨٩ غير معروف  
لذي بي من عفراء ما شفياني
- ٣٥٥ ٥٢٥ لو أن طبيب الإنس والجن داويا لـ
- ٣٦٦ عروة بن حزام العذري  
وموضع الإزار والوشح
- ٦٠٢ ٥٢٦ أحب منك موضع العفن
- ٦٧٧ دهلب بن قريع  
ألين مسأ في حوايا البطن
- ١١٧ ٥٢٧ لأكلتة من إقط بسمن  
من يثريبات قذاذ خشن
- ١٧٠ غير معروف

٢٧٦	بلهفَ ولا بليت ولا لـوانِي غير معروف	٢٧٢ ٥٢٨	ولست بمدرك مافات مني
٢٦٦	عني ، ولا أنت دِيَّاني فتخزوني ذو الإصبع العدواني	٢٠٧ ٥٢٩	لاهِ ابنَ عَمِّكَ لا أَفضلت في حسب
٦٣٦	على كثرة الواشين ، أَي مَعُونِ غير معروف	٥٦٥ ٥٣٠	بُئِينَ الزمي لا ، إِنَّ لا إِنْ لزمته
٦١٠	أدفعه عني وَيَسْرُنديني غير معروف	٥٥٧ ٥٣١	قد جعل النعاس يغرنديني
٤٥٤	أريـد الخـير أيها يليني أم الشر الذي هو يبتغيني المثقب العبدي عائذ بن محسن	٤٣٤ ٥٣٢	وما أدري إذا يممت أرضا أأخـير الذي أنا أبتغيه
٦١٥	أم الشر الذي هو يبتغيني عائذ بن محسن	٥٦٠ ٥٣٢ مكرر	أأخـير الذي أنا أبتغيه
٤٦٢	فأعرف منك عَنِّي من سميني عدواً أتقيـك وتتقيني المثقب العبدي	٤٤٣ ٥٣٣	فإما أن تكون أخي بصدق وإلا فاطرحني واتخذني
٣٠٧	ومؤتمن بالغيب غير أمين غير معروف	٢٦٥ ٥٣٤	ألا رَبِّ من تغتشه لك ناصح

#### الهاء الساكنة

٤٩٩	كريمة أخوالها والعصبه الأغلب العجلي	٤٨٢ ٥٣٥	جارية من قيس بن ثعلبه
٣٧٢	زجَّ ، القلوص ، أبي مَزاده غير معروف	٣٧١ ٥٣٦	فزجَّجْها بِمَزَجَّةٍ
٣٥٠	كتاها مقرونة يزائده غير معروف	٣٢٦ ٥٣٧	في كلت رجلها سلامي واحده

- ٥٣٧ ٢٨٧ في كلت رجلها سلامي واحده      كلتها قد قرنت بزائده  
 ٥٣٨ ٤٤ ☆ يا جارتا ما أنت جارة ☆  
 ٥٣٩ ١٣٥ لقد عيّل الأيتام طعنة ناشره      أنا شر لا زالت يمينك آشره  
 ٥٤٠ ٩١ إن ابن عبــــد الله نعم      أخو الندى وابن العشيره  
 ٥٤١ ٧٣ كم بجود مقرف نال العلا      وكرم بخله قد وضعه  
 ٥٤٢ ٥٩٩ لا تهين الفقير عليك أن تره      كع يوماً والدهر قد رفعه  
 ٥٤٣ ٣١٣ قصر الجديـد إلى بلى      والعيش في الدنيا انقطاعه  
 ٥٤٤ ١٣٧ وقائلة ، تخشى عليّ : أظنه      سيودي به ترحاله وجعائله  
 ٥٤٥ ٤٩٢ لاهمّ إن الحارث بن جيله      زنى على أبيه ثم قتله  
 ٥٤٦ ٥٦٩ فهيات هيات العقيق وأهله      وهيات خلّ بالعقيق نواصله  
 ٥٤٧ ٢٤٨ رسم دار وقفت في طلله      كدت أقضي الحياة من جلله  
 ٥٤٨ ٣٧٨ ☆ يصبح ظمان وفي البحر فه ☆  
 ٥٤٩ ١٢٥ يا ربّ موسى أظلمي وأظلمه      فاصب عليه ملكا لا يرحمه  
 ١٧٨ رواه أبو علي عن ثعلب

- ٢٨٥ ٥٥٠ تنفكُ تسمع ما حبيتَ بها لكِ حتى تكونه
- ٣١٩ ابن براز أو نزار
- ٩٥ ٥٥١ نعمت جزاء المتقين الجنّة دار الأماني والمنى والمنّة
- ١٣٧ غير معروف
- ٣١٨ ٥٥٢ إنما يصطنع المعرو ف في النّاس ذووه
- ٢٤٦ غير معروف
- ٥٢٠ ٥٥٣ تبكيهم دهماءُ مُعولّةً وتقول سلمى : وارزئيّيه
- ٥٣٥ ابن قيس الرقيات
- ٢٣٥ ٥٥٤ يا رَبَّ قائلّة غداً : يا لهفأُمّ معاويّه
- ٢٨٦ أم معاوية أو أحد الرجاز يحكي قولها

#### الهاء المفتوحة

- ٤٥٤ ٥٥٥ دعاني إليها القلب إني لأمره سميع ، فإ أدري أرشدّ طلابها
- ٤٧٤ أبو ذؤيب الهذليّ
- ٥٩٢ ٥٥٦ فإمّا تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها
- ٦٦٧ الأعشى
- ٢١٣ ٥٥٧ إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
- ٢٦٩ القحيف العامريّ العقيلي
- ٢١٧ ٥٥٨ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والرزاد ، حتى نعله ألقاها
- ٥٥٨ مكرر ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والرزاد ، حتى نعله ألقاها
- ٤٥٢/٢٧٢ مكرر أنشده سيبويه للمتلمس أو مروان أو أبو مروان النحوي
- ٥٧٧ ٥٥٩ واهأ لسامى ثم واهأ واهأ هي المنى لو أننا نلناها
- ٦٥١ أبو النجم
- ٢٠٠ ٥٦٠ أحجاج لا تعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي للعصاة مناهها
- ٢٥٩ ليلى الأخيلية
- ٢ ٥٦١ فا رجعت بخائبة ركاباً حكيم بن المسيّب منتهاها
- ٧ غير معروف

٢٣	٥٦٢	عهدتُ سعادَ ذاتِ هوى	فزدتُ وعاد سلواناً هواها
٣٦	غير معروف		
٤٤٠	٥٦٣	البس لكل حالة لبوسها	إما نعيمها وإما بوسها
٤٦٠	غير معروف		
١٦٩	٥٦٤	سل المرء عبد الله إذ فرَّ هل رأى	كثيبتنا في الحرب كيف قراعها ؟
		ولو قام لم يلق الأحبة بعدها	ولاقى أسوداً هصرها ومصاعها
٢٢٤	غير معروف		
	١٥٥	٥٦٥	الواهبُ المائة الهجان وعبدها
			عَوذاً تُزجِّي بينها أطفالها
٢٠٥	الأعشى		
	٤٤١	٥٦٦	تَهاض بدار قد تقادم عهدها
			وإما بأموات أَلَمَّ خيالها
٤٦١	الفرزدق أو ذو الرمة		
	٤٣٩	٥٦٧	سأحمل نفسي على حالة
			فإما عليها وإمالها
٤٦٠	غير معروف		
	٤٩	٥٦٨	ونارنا لم يُر ناراً مثلها
			قد علمت ذلك معدُّ كلها
٦٧	غير معروف		

### الهاء المضمومة

٥٢٢	٥٦٩	ألا يا عمرو وعمرو	وعمر بن الزبير
٥٣٨	غير معروف		
٣٩٤	٥٧٠	أيا من لست أقلاه	ولا في البعد أنساه
		للك الله على ذلك	لك الله ، لك الله
٣٩٧	شاعر طائي		
	٤٩٠	٥٧١	مباركٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ
			على اسمك اللهم يا الله
٥٠٩	غير معروف		
	٥٤٨	٥٧٢	فلا تصحب أخا الجهل
			ل ، وإياك وإياه
٥٧١	غير معروف		



### الهاء المكسورة

- ☆ فلذا نعيم يُتْرَكُنْ لنعيمِهِ ☆ ٥٧٣ ٥٩٣  
 أنشده أحمد بن يحيى ثعلب ٦٦٨  
 ☆ إليه أحاديث نعان وساكنه ☆ ٥٧٤ ٥٧٥  
 بعض الشعراء المولدين ٦٤٨

### الواو الساكنة

- رُبَّه فتية دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً فأجابوا ٥٧٥ ٢٤٠  
 غير معروف ٢٩١  
 وجالت على وحشيها أم جابر على حين أن نالوا الربيع وأمرعوا ٥٧٦ ٢٤٥  
 غير معروف ٣٥٩  
 إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا ٥٧٧ ٥٣٩  
 المغيرة بن حبياء التميمي ٥٦١

### الواو المكسورة

- ☆ بالغ ديار العدو... ٥٧٨ ١٤٧  
 لا يعرف قائله ولا بقيته ١٩٨  
 وكموطن لولاي طيخت كاهوى بأجرامه من قلّة النيق منهي ٥٧٩ ٢٤١  
 يزيد بن الحكم الثقفي ٢٩٢/٢٩٣

### الألف اللينة

- سبتي الفتاة البضة المتجرد الـ ٥٨٠ ١٦١  
 لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي  
 غير معروف ٢١٥  
 فياشوق ما أبقى!.. ويالي من النوى ٥٨١ ٥١٤  
 ويا دمع ما أجرى! ويا قلب ما أصبى!..  
 المتنبي ٥٢٩

٤١٢	الراعي	٤٠٥	٥٨٢	فأومأت إيماءً خفياً لحبتر	فالله عيننا حبتر أيمافتي
٥٦٢	غير معروف	٥٤١	٥٨٣	أطرق كرا ، أطرق كرا	إن النعمام في القرى
٤٨٧	غير معروف	٤٦٨	٥٨٤	ألا يابن الذين فنوا وبادوا	أما والله ماذهبوا لتبقى
٣٩٥	الإمام علي رضي الله عنه	٣٨٩	٥٨٥	فلما تبيّنا الهدى كان كلنا	على طاعة الرحمن والحق والتقى

### الياء الساكنة

٢٠٢	غير معروف	١٥٣	٥٨٦	إن يَغْنِيَا عَنِّي المستوطنا عدن	فانني لست يوماً عنها بغني
-----	-----------	-----	-----	-----------------------------------	---------------------------

### الياء المفتوحة

٣٠٠	زهير أو صرمة الأنصاري أو عبد الله بن رواحة	٢٥٤	٥٨٧	بدالي أني لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً
٣١٢	غير معروف	٢٧١	٥٨٨	نهى الشيب قلبي عن صباً وصبابة	ألا فعلي الله أوجد صايبا
٤٥٩	ابن أحر	٤٣٨	٥٨٩	ألا فالبشاشهرين أو نصف ثالث	إلى ذاك ما غيبتي غياييا
٦٢٦	غير معروف	٥٦١	٥٩٠	باتت تنزي دلوها تنزياً	كما تنزي شهلة صيبا
٥٤٨	سوار بن المضرب	٥٢٧	٥٩١	أقاتلي الحجاج إن لم أزر له	دراب ، وأترك عند هند فؤاديا
٤٥٠	زهير	٤٢٩	٥٩٢	أراني إذا ما بتت على هوى	فتم إذا أصبحت أصبحت غاديا

- ٥٩٣ ٢٥ وقد شَفَّنِي أن لا يزال يروعي خيالك إما طارقاً أو مفاديا
- ٥٩٤ ١٠٥ ومستبدل من بعد غَضَبِي صرِيعة فأحربه بطول فقر وأحريا
- ٥٩٤ ٥٩٠ ومستبدل من بعد غَضَبِي صرِيعة أنشده ابن الأعرابي
- ٥٩٥ ٤ ما حَمَّ من موتِ حِمَى واقيا ولا ترى من أحد باقيا
- ٥٩٦ ٤٧٥ فياراكبا إمّا عرضتَ فبلَغْنُ نداماي من نجران أن لا تلاقيا
- ٥٩٧ ١٩٣ وإني لعَفُ الفقر مشترك الغنى عبد يغوث بن وقاص الحارثي
- ٥٩٨ ٣١٤ كلانا غنيٌّ عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا
- ٥٩٩ ٥٧٤ لتَقْرَبَنَّ قَرَباً جُلْدِيَا ما دام فيهنَّ فصيلٌ حيًّا
- ٥٩٩ ١٩٣ وإني لعَفُ الفقر مشترك الغنى عبد الله بن جعفر أو المغيرة بن حنساء

فقد دجا الليلُ فهيا هيا

- ٦٠٠ ٢٠٩ وأسِ سَراةِ الحَيِّ حيثَ لقيتهم ولاتك عن حمل الرِّباعة وانيا
- ٦٠١ ٣٧٥ قال لها : هل لك يا نافيٌّ ؟ قالت له : ما أنت بالمرضيِّ
- ٦٠١ ٣٧٨ الأغلِب العجليِّ

### الياء المكسورة

- ٦٠١ ٣٧٥ قال لها : هل لك يا نافيٌّ ؟ قالت له : ما أنت بالمرضيِّ
- ٦٠١ ٣٧٨ الأغلِب العجليِّ

مِنَ الْبَرَاثِ الْإِسْلَامِيَّةِ  
الكتاب السادس



المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى  
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
مكة المكرمة

شرح التسهيل لابن عقيّل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصنف الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيّل  
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق  
د. محمد كامل بركات

الجزء الثالث





شرح التسهيل لابن عقيل

١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م

**دارالمكتبة**  
للطباعة والنشر والتوزيع  
جده : ت ٦٤٣٢٣٦٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٦٢ - باب منع الصرف

( يَمْنَعُ صَرْفَ الْاسْمِ أَلْفَ التَّائِيثِ مُطْلَقاً ) - أى مقصورةً كانت كحبلى ، أو ممدودةً كحمراء .

( أو مُوَازِنَةٌ مَفَاعِلٌ أَوْ مَفَاعِيلٌ ) - كمساجد ومصاييح ، وهو المعبرُّ عنه بالجمع الذى لانظير له فى الآحاد (١) ؛ وأما حَضَاجِرٌ (٢) عَلَمًا لِلضَّبْعِ فَمَنْقُولٌ ، ومفرده قبل النقل : حِضَجْرٌ .

( فى الهَيْئَةِ ) - أى المعبر كونه على هذه الهَيْئَةِ ، سواء كان أوله ميمًا أم لا ، كدراهم ودنانير ؛ ولابد من تحرك ما بعد الألف لفظاً أو تقديراً كدوابِّ ، ولذا كان عَبَالٌ فى جمع عبالة (٣) ، على حدِّ تَمْرَةٍ وتَمْرٌ مصروفًا ، لأن الساكن بعد (٤) الألف فيه لاحظٌ له فى الحركة .

---

(١) وَيُعْبَرُّ عَنْهُ أَيْضًا بِصِيغَةِ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سطرها ساكن .

(٢) فى لسان العرب - حضجر : الحِضَجْرُ : العَظِيمُ البَطْنِ الواسِعِ... وَحَضَاجِرٌ اسْمٌ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنَ الضَّبَاعِ ، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمتها ؛ وحضاجر معرفة ، ولا ينصرف فى معرفة ولا نكرة...

(٣) فى اللسان - عبل : وَعَبَلُ الشَّجَرِ يَعْْبَلُهُ عَبْلًا حَتَّى عَنْهُ وَرَقُهُ ؛ وَأَلْقَى عَلَيْهِ عَبَالَتَهُ بِالتَّشْدِيدِ ، أى ثقله ، والتَّخْفِيفِ فِيهَا لُغَةٌ عَنِ اللَّحْيَانِيِّ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ( د ) .



( لا بعروض الكسرة ) - نحو : تَوَانٍ وتَعَازٍ ، الأَصْلُ : تَوَائِي وَتَعَازِي ، لأن مصدر تَفَاعَلَ التَّفَاعُلُ .

( أو يَأَى النسب ) - كحَوَارِي (١) ، لأن الياء المشددة بزيادتها وعدمها قبل الألف أشبهت تاء التأنيث ، فَصُرْفَ ما هي فيه ، فإن وُجِدَت الياء قبل ألف الجمع مُنْع ، نحو : كِرَاسِي وَبِخَاتِي (٢) ، الواحد كِرْسِي وَبُخْتِي .

( أو الألف المعوضة من إحداهما تحقيقاً ) - نحو : يَمَانٍ ، فالألف عوض من إحدى يَأَيِهِ ؛ والأصل : يَمْنَى ، وكذلك شَامٍ (٣) .

( أو تقديراً ) - نحو شَنَاح (٤) للطويل ، وَرَبَاع (٥) ، فيقدر أن الأَصْلُ : رَبَعِي وَشَنَحِي بِياء النسب ، ثم حصل التحويل إلى ذلك ، ويدل على ذلك الصرف ، قالوا : رأيت شَنَاحِيًّا وَرَبَاعِيًّا ، فهما ونحوهما

(١) في ( د ، غ ) : كحَوَارِي بِالْجِيمِ المعجمة ؛ وفي المقتضب ٣ / ٣٢٨ : فأما قولك : حَوَائِي وَحَوَارِي فهو حوال وحوار ، فنسب إليه...

(٢) في المقتضب ٣ / ٣٢٨ : فأما سِرَارِي وَبِخَاتِي وَكِرَاسِي فغير معرف في معرفة ولا نكرة ، لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بَحْتِيَّة وَكِرْسِي...

(٣) في ( د ) : شَامٍ .

(٤) في اللسان - شَنَح : وَرَجُلٌ شَنَاحٌ وَشَنَاحِيَّةٌ طَوِيلٌ ، حذف الياء من شَنَاحٍ مع التنوين لاجتماع الساكنين ، والشَنَاحِيَّةُ الطَوِيلُ الجَسِيمُ مِنَ الإِبِلِ .

(٥) وفي اللسان - رَبَعٌ : يَقَالُ لِلذَّكَرِ مِنَ الإِبِلِ إِذَا طَلَعَتْ رَبَاعِيَّتَهُ رَبَاعٌ ، ولِلأُنثَى رَبَاعِيَّةٌ بِالتَّخْفِيفِ ، وَفَرَسٌ رَبَاعٌ مِثْلُ ثَمَانٍ بِالتَّخْفِيفِ ، وكذلك الحمار والبعير ، والجمع رُبَعٌ .

على مراعاة النسب ، والياء فيهما كهى فى أحمريّ ؛ ولو كان هذا كأراطٍ (١) لمنع ، لشبهه بما لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً ، كما منع سراويل (٢) .

وخرج بقوله : موازنة كذا نحو : صياقلة (٣) وموازنة (٤) ، مما دخلت التاء فيه من هذا الجمع ، فيصرف لشبهه حينئذٍ المفرد نحو : كراهية .

( ويمنع صرفه أيضا عدله صفةً ) - العدلُ صرفٌ لفظٌ أولى بالمسمى إلى آخر ، ومثال ما منع (٥) للعدل والصفة : مثنى وثلاث ؛ وهذا قول الخليل وسيبويه ، وقال الفراء : منع للعدل والتعريف بنية ال ، فبامتناعها من الإضافة ، صارت كأنها بال ، وامتنعت من آل ، لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تُضَفْ . وردَّ بجريانها صفةً للنكرات :

(١) فى اللسان - أرت : الأرتى شجر يبيت بالرمل ، واحده أرتاة ... وقال سيبويه : أرتاة وأرتى ، وجمع الأرتى أراطى ، قال : ويُجمع أيضا أراطٍ .

(٢) فى المقتضب ٣ / ٣٢٦ : وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة ، لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، نحو : قناديل ودواليز ... قال فى الحاشية : فى سيبويه ٢ / ١٦ : وأما سراويل فشئ واحد ، وهو أعجمى ، أعرب كما أعرب الآجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة . قال ابن مالك فى ألفيته :

ولسراويل بهذا الجمع شبهة اقتضى عموم المنع

(١)

(٣) جمع صيقل وهو شحاذ السيوف .

(٤) فى اللسان : والموزج الحُفّ - فارسى معرب ، والجمع موازنة ...

(٥) فى ( ز ) : ومثال العدل والصفة .

« أولى أجنحة مثنى وثلاث (١) » ؛ وقد ثبتت إضافتها ، قال امرؤ القيس (٢) :

(٢) \* بمثنى الرِّقاق المترعات ، وبالجزر (٣) \*

( أو كصفة أو كعلم ) - نحو : مررت بالهندات جُمع ، وكذلك أخواتها ، فمأنعها العدل وشبه العلمية أو شبه الصفة ، وسيأتى بيان هذا .

( أو كونه صفةً على فعلان ذا فعلى بإجماع ) - نحو : سكران وريّان للمذكر ، وسكرى وريّا للمؤنث ، فلا خلاف في منع (٤) هذا ؛ ثم قيل : مُنع للصفة وشبه الألف والنون بألفى التأنيث ، لعدم دخول التاء (٥) ؛ ولذا لما دخلت صُرِفَ (٦) نحو : سيفان (٧)

(١) فاطر / ١

(٢) ديوانه / ١٣

(٣) صدره :

\* يُفاكهنا سعدٌ ويغدو لجمعنا \*

يفاكهنا : يمازحنا ، والمترعات : الملقى ، والجزر : جمع جَزُور وهو البعير أو الناقة المجزورة ... والشاهد فيه إثبات إضافة مثنى في قوله :

\* بمثنى الرِّقاق ... أى زقاق الخمر . \*

(٤) في ( غ ) : فلا خلاف في مثل هذا أنه ممنوع .

(٥) أى في مؤنثه .

(٦) في ( د ) : ولذا لما دخلته صرفته .

(٧) السيفان : الرجل الطويل .

وسيفانة ؛ وقيل : مُنِعَ لأن النون بدل من الهمزة المبدلة من ألف التانيث ، لقول العرب في النسبة إلى صنعاء صنعائى ، وقولهم في جمع سكران سكارى ، كما قالوا في عذراء (١) عذارى . وَرَدَّ بأن إبدال النون من الهمزة شاذ ، وبأن فَعْلانَ فَعْلَى مطرد ، وأيضا فسكران للمذكر ، فلا تكون نونه بدل همزة تكون للمؤنث .

( ولازمَ التذكير بخُلف ) - نحو : رجل لحيان (٢) ، فمن صرف فلعدم شبه زيادته بِالْفَى التانيث ، إذ لا مؤنث له ، ومن منع فلتقدير فَعْلَى ، فلو فرضت امرأة لها لحية كبيرة لكان الإلحاق بباب سكران أولى من الإلحاق بباب سَيْفان ، لقلّة هذا وسعة ذاك .

( وَصَرَفُ سكران وشبهه للاستغناء فيه بفعْلانة عن فَعْلَى لغة أسدية ) - فتقول بنو أسد : سكرانة وريّانة وغضبانة ، ويصرفون مذكر هذه ، وكذا يفعلون فيما أشبهها ، لأنها صارت عندهم كندمان (٣) وندمانة ، ونصران ونصرانة ونحوهما . مما لحقت فيه التاء النون ، والعرب مجمعون على صرف ما كان كذلك ، وإن لم يكن على فَعْلان بفتح الفاء ، كخُمصان ، وخُمصانة بضم الخاء (٤) .

(١) في ( د ) : عذرى .

(٢) كبير اللحية .

(٣) من المنادمة ؛ والنصران واحد النصارى .

(٤) وقد جمع المصنف - ابن مالك - ما جاء على فَعْلان ومؤنثه فَعْلانة في قوله :

أَجِرْ فَعْلَى لِفَعْلانَا	إذا استثنيت حبلانَا
وَدَخِنانَا وَسَخِنانَا	وسَيْفانَا وَضَحِيانَا
وَصَوَّجانَا وَعَلانَا	وقشوانَا وَمَصَّانَا

( ويمنع صرف الاسم أيضا وفاقه الفعل فيما يخصه ) - كما لو سميت با نطلق واستخرج وضرب ، غير مسندة إلى ظاهر أو مضمرة . والمراد بما يخص الفعل ، مالا يوجد في الاسم إلا إن نُقل من الفعل . ( أو هو به أولى ) - وهو المعبر عنه بالوزن الغالب ، وهو ما يوجد في الاسم والفعل ، وأوله زيادة من زيادة المضارع نحو : يشكر وأفعل ؛ وإنما جعل غالبا في الفعل ، للدلالة تلك الزيادة على معنى فيه ، بخلاف الاسم .

( من وزن لازم ) - احترز من امرى<sup>(١)</sup> إذا سمي به على لغة من يُتبع ، فيُصرف ، لأن وزنه الذى يحصل بالإتباع غير لازم ، فلم يستقر على شبه الفعل ، لأن تلك الحركة تغير<sup>(٢)</sup> صفة الزوال للإتباع ، فلو سُمي به ، على لغة من يلتزم فتح عينه ، مُنع ، لكون الوزن لازماً حينئذ ، وتُقطع همزته ، وكذا الكلام في ابنم ، على اللغتين . ( لم يُخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف ) - احترز من رُدَّ وقيل ، علمين<sup>(٣)</sup> فيصرفان ، لكونهما بالإعلال صاراً كمُد وقيل .

= وموتاناً وندمانا وأتبعهن نصرانا  
وقد ذيل المرادى هذه الأبيات بقوله :  
وزد فهن حمصانا على لغة ، وأليانا

(١) فى ( د ) : من امرأ .  
(٢) فى هذه العبارة شىء من الاضطراب ، فهى فى ( د ، ز ) : بعرضية الزوال للإتباع ؛ والتحقيق من ( غ ) اجتهاداً ، لأن المعنى غير واضح تماماً فى كلتا العبارتين .  
(٣) سقطت من ( د ) وجاء فى المقتضب ٣/٣٢٤ - باب ما كان من فعل : فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مما يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء ، =

( مع وصفية ) - كأحمر وأصفر .

( أصلية ) - كما مثل ، لا عارضة نحو : مررت برجل أرنب ،  
أى ذليل ، فيصرف هذا ونحو ، كأربع فى : نسوة أربع ، لعروض  
الوصفية ، وأصالة الاسمية .

( باقية ) - كما سبق .

( أو مغلوية ) - نحو : مررت بأبطح وأجرع ، وأصلهما  
الوصف ، ثم غلبت الاسمية .

( فيما لا تلحقه هاء التانيث ) - كأحمر وآلى وألحى وأفعل

التفضيل .

وخرج ماتلحق (١) التاء ، فيصرف كرجل أداير ، وهو الذى  
يقطع رحمه (٢) ، وكذلك أباتر ، لأنه تدخله التاء ، فيقولون : امرأة  
أدايرة وأباترة ، وكذلك أرمل ؛ فمذهب الجمهور الصرف لقولهم :  
أرملة ، وقال الأخفش : لا يصرف كأحمر .

وقوله : مع وصفية ، متعلق بالوزن الغالب لا المختص ، فليس

= انصرف فى المعرفة ، لأن المانع له قد فارقه ، وذلك قولك : قد قيل وبيع ورُدَّ وشُدَّ ،  
لأنه قد خرج إلى مثال فيل وديك ، كما خرج المدغم إلى مثال البرُّ والكُرُّ .  
(١) فى ( د ) : مالا تلحقه .

(٢) فى شرح الكافية لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وفى الأشمونى وهمع الهوامع :  
وأباتر وهو القاطع رحمه ، وأداير وهو الذى لا يقبل النصح ؛ والذى فى لسان العرب -  
بتر : والأباتر بالضم : الذى يبتتر رحمه ويقطعها .... وقيل الأباتر القصير ، وقيل الذى  
لانسئل له ... والأباتر مواضع ....

وفى دبر : ورجل أداير ، للذى يقطع رحمه مثل أباتر ... ورجل أداير : لا يقبل قول  
أحد .. وحكاه سيبويه فى الأسماء ... قال الأزهرى : ورجل أباتر يبتتر رحمه فيقطعها .

في لسانهم مأمَنع للوزن المختص والصفة ، بل لم يوجد في كل وزن غالب ، وإنما وجد في أفعال خاصة .

( أو مع العَلَمِيَّة (١) ) - أي مع وصفية ، أو مع العلمية (٢) ، كما لو سميت بضرب ونحوه مما سبق ، وغيره مما يخص الفعل كضرب أو ضُورب ، غير متحمل ضميراً ، فيمتنع للوزن المختص والعلمية ؛ وأما دُئِل ، فيمكن كونه منقولاً من الفعل ، يقال : دأل أي مشى مشية فيها عجلة وضعف ، والعربُ قد تنقل أسماء الأجناس من الفعل نحو : تَنوُط (٣) لطائر يُعلق عشه تعليقاً محكما يُعجبُ منه ، وَيَقَم (٤) للصَّبغ المعروف ، أعجمي ، وأبطح اسم مكان منقول من الفعل .

(١) في (ز ، غ) : أو مع العلمية وشبهها ، وستأتى هذه البقية في عبارة مستقلة .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د) .

(٣) في لسان العرب - نوط : والتَنوُطُ والتَنوُطُ طائر نحو القارية سواداً تركب عشها بين عودين أو على عود واحد ، فتطيل عشها فلا يصل الرجل إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . وقال أبو علي في البصريات : هو طائر يعلق قشورا من قشور الشجر ويعشش في أطرافها ، ليحفظه من الحيات والناس والذر .. واحدها : تَنوُطَةٌ وتَنوُطَةٌ . قال الأصمعي : إنما سمي تنوطاً لأنه يدلُّ خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها .

(٤) وفي لسان العرب - يَقَمُ : والبَقَمُ شجر يُصَبغ به ، دخيل معرَّب . الجوهري : البَقَمُ صَبِغٌ معروف ، وهو العندم .. قال : وليس في كلامهم اسم على فَعَلٍ إلَّا خمسة : حَضَمَ بن عمرو بن تميم ، وَيَقَمُ لهذا الصبغ ، وسَلَمَ : موضع بالشام ، ويذُرُ : اسم ماء من مياه العرب ، وعَثَرُ : موضع ... قال : فإذا سميت به رجلاً ، لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وانصرف في النكرة .

( أو شبهها ) - نحو : أجمع وأخواته من ألفاظ التأكيد ، فهي غير منصرفة عنده لوزن الفعل وشبه العلمية .

( وعارضُ سكون التخفيف كإلزامه ) - كما لو سميت رجلاً بضرب ، ثم خففته بسكون الراء ، فيُصرف عند سيبويه ، كما يصرف قفل ، علماً لرجل ، لأن الأصل الصرف .

( خلافاً لقوم ) - في منعه لعروض التخفيف ، ومنهم المازني والمبرد وابن السراج .

( وفي يُعْفَرُ مضموم الياء ، وألْبَبُ علماً ، خلاف ) - فمنعه الأخفض للعلمية ووزن الفعل ، فهو يَعْفَرُ بفتح الياء كيقتل ، ومنعه حينئذ اتفاق ، وإنما ضُمَّت الياء إتباعاً ، وهو عارض ، فلا يُعْتَدُّ به ؛ وصرفه غيره لذهاب وزن الفعل ، وهو قياس قول سيبويه في ضرب مخففاً ؛ وحكى أبو زيد أن من قال : يُعْفَرُ بضم الياء صرف ، وعلى هذا قد يقال : يضعف قول المنع أو يسقط ؛ لكن حكى الفارسي في التذكرة أن الأخفض زعم <sup>(١)</sup> أن من ضم ياء يَعْفَرُ ويعصُرُ لم يصرف ؛ وأما ألْبَبُ علماً فممنوع عند سيبويه للعلمية ووزن الفعل ، فوزنه أفعال ومعناه من ألْبَب ، ومذهب الأخفض <sup>(٢)</sup> صرفه لمباينته الفعل بالفك ؛ ورُدُّ بوجود الفك في الفعل نحو : ارْدُدْ ولِحَحَّتْ عينه لصقت من الرمص ؛ وكما لا يؤثر تصحيح استحوذ اتفاقاً ، لا يؤثر فك ألْبَب .



( ولا يؤثر وزنٌ مستوٍ فيه ، وإن نُقل من فعل ، خلافاً لعيسى ) - وهو عيسى بن عمر الثقفي شيخ سيبويه ، وشيخ شيخه الخليل ، فيمنع صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب في الفعل ، بل يستوى فيه هو والاسم كحجر وجمل ، واستدل بالسمع ؛ قال سحيم اليربوعي :

(٤) أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني (١)

ومذهب أبي عمرو ويونس والخليل وسيبويه الصرف ، والسمع يشهد له ، قال سيبويه ، وقد ذكر قول عيسى ، وهو خلاف قول العرب : سمعناهم يصرفون الرجل سمي كعسباً (٢) وهو فعلل ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ . انتهى . وأما جلا ، فمنقول من جملة ،

(١) الشاهد فيه على أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل يؤثر في منع الصرف إن نقل من فعل ، وعليه عيسى بن عمر . والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ٧ - قال في أثناء كلام يتضمن ما تقدم : والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل بن يربوع قال : ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية ؛ قال الأعمش : الشاهد في امتناع جلا من التنوين ، لأنه نوى فيه الفاعل مضمراً فحكاه لأنه جملة ، ولو جعله اسماً مفرداً لصرفه ، لأن نظيره في الأسماء موجود ، وعيسى بن عمر يرى أنه لا يصرف شيء من الفعل إذا سمي به ، وافق أسماء الأجناس ، أو لم يوافق ، واحتج بهذا البيت ، وهو عند سيبويه محمول على الحكاية كما تقدم . والمعنى : أنا ابن المشهور بالكرم الذي يقال له : جلا ، والثنايا جمع ثنية ، وهي الطريق في الجبل ، ويقال لكل مضطلع بالشدائد هو طلّاع الثنايا ، متى أضع العمامة تعرفوني ، أي إذا حسرت اللثام للكلام ، أعربت عن نفسي فعرفتموني .

(٢) وهو منقول من كعسب : فعلل ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ .

وقوله : خلافاً لعيسى ، راجع إلى ما نقل من فعل ، فلم يخالف عيسى في صرف مالم ينقل فيه من الوزن المستوى فيه كحجر .

( وربما اعتبر تقدير الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى ) - فأكثر العرب يصرفها ، لأنها أسماء كأفكل ، والأجدل : الصقر ، والأخيل : اسم نوع من الطير ، والأفعى اسم نوع من الحيات ، ودليل اسميتها أنها لا تستعمل لغير المذكور ، ولا تقع توابع ؛ لا يقال : صقر أجدل ، ولا طائر أخيل ، ولا حية أفعى ، وبعض العرب جعلها كالصفات فمنعها لتخيّل الوصفية ؛ فأجدل في معنى شديد ، وأخيل أفعال من الخيلان ، وأفعى في معنى خبيث <sup>(١)</sup> ، وهي كصفات خلفت موصوفاتها ووليت العوامل كالأسماء .

( وألغيت أصلاتها في أبطح ونحوه ) - كأجرع وأبرق من الصفات التي استعملت كالأسماء ؛ والأبطح المكان المنبسط من الوادى ، والأجرع المكان المستوى <sup>(٢)</sup> ، والأبرق المكان الذى فيه لوانان ؛ فمن راعى الأصل منع ، ومن راعى ما عرض من الاستعمال صرف ؛ والأول هو الوجه .

( ويمنع أيضا مع العلمية زيادتا فعلان فيه ) - نحو : حمدان

وغيلان .

(١) زاد هنا في (د) : من فعوة السم شدته ، والذى في هع الهوامع المحقق

١ / ١٠١ : وأفعى معنى خبيث منكر ، وقيل : إنه مشتق من فوعة السم ، وهي

حرارته ، وأصله أفوع ، ثم قلب فصار أفعى ؛ وهو الموافق لما في القاموس .

(٢) في (ز ، غ) : المستدير .

( وفي غيره ) - نحو : ذبيان وعثمان . وشرط ابن عصفور لمنع هذا النوع : أن لا يجمع على فعالين ، ولا يصغر على فُعيلين ؛ وقد نص سيبويه على أنك إذا سميت بسرحان منعتة ، وهو يجمع على سراحين ويصغر على سريحين .

( أو ألف الإلحاق المقصورة ) - كأرطى (١) علماً ، فيمتنع للعلمية وألف الإلحاق المشبهة لألف التأنيث ، من جهة أنها زائدة ، ليست بدلا من حرف ، ولا تكون في مثال يصلح لألف التأنيث ؛ وأما ألف الإلحاق الممدودة كعلباء فلا تشبه ألف التأنيث ، لأن الهمزة بدل من حرف لا يمنع ، وهو الياء (٢) ، بدليل ظهورها في درحاية (٣) ، ولأنها لا تكون إلا في مثال لا يصلح لألف التأنيث الممدودة (٤) ؛ وقول ابن عصفور في الممتع إن ألف الإلحاق المقصورة لا تقدر منقلبة عن حرف متحرك مُخالفٌ لكلام الناس ، وقد وافق على ذلك في غير الممتع .

(١) الأُرطَى شجر نوره كنور الخلاف ، وثمره كالعتاب مُرّ ، الواحدة أرطاة .

(٢) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله : علباى .

(٣) في اللسان - درح : رجل درحاية : كثير اللحم ، قصير سمين ، ضخم

البطن لقيم الحلقة ، وهو فعلاية ملحق بجعظارة .

(٤) لأن ألف الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزته منقلبة عن ألف لا

عن ياء ، فافترقا في الحكم ، لأجل افتراقهما في التقدير . بهذا علل ابن أبى الربيع ،

ووضع صاحب شرح التصريح ٢ / ٢٢٢ هذا بقوله : إن الحرف إذا كان منقلبا عن

مانع منع كالمهمزة في صحراء ، فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلبا عن غير

مانع لم يمنع كهمزة علباء .

( أو تركيبٌ يضاهي لحاق هاء التأنيث ) - وهو المسمى تركيب المزج ، كبعلبك علماً ، ووجه المضاهاة المنع في المعرفة والصرف في النكرة ، وحذف الثاني في الترخيم كما تحذف تاء التأنيث ، وتصغير صدره ، وبقاء آخره مفتوحاً كما قبلها ، نحو : حضرموت كطليحة ، وحذف الثاني للنسب كما تحذف التاء (١) .

وخرج تركيب الإسناد كتابط شراً ، و تركيب الإضافة كعبد الله ؛ فلا يمنعان مع العلمية ولا دونها .

( أو عدلٌ عن مثال إلى غيره ) - وذلك فيما جاء على فُعَل من الأعلام ممنوع الصرف ، حتما كعُمر وزُفر ، عدلا عن عامر وزافر ، منقولين من الوصفية إلى العلمية ، لغلبة النقل في الأعلام أو لزومه ، وطريقُ العلم بالعدل سماعه ممنوعاً حتماً ، فأدَد غير معدول ، لصرفه لزوماً ، قال سيبويه : العرب تصرف أدداً ، وهو اسمٌ ، يقال : معد بن عدنان بن أدد ؛ ووقع في كلام بعضهم وهم ، إذ نقل عن سيبويه أنه ممنوع ؛ وطُوى في لغة من منع غير معدول ، بل مُنع للعلمية وتأنيث البقعة ، بدليل صرفه في اللغة الأخرى باعتبار المكان ، وما منع للعلمية والعدل ، لا يجوز صرفه اختياراً .

( أو عن (٢) مصاحبة الألف واللام إلى المجرد منهما (٣) ) -

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : أو من مصاحبة .

(٣) في بعض نسخ التسهيل وبعض الشروح : منها .

كأمس في لغة من منع ، عدل به عن الأمس الذى هو معرف النكرة ، فاجتمع فيه العلمية والعدل فمنع ، وكذلك سحر إذا أردته من يوم بعينه ، حقه السحر ، فعدل به عنه ، وصيرُّ علماً فامتنع . وقال صدر الأفاضل : هو مبنى على الفتح ، لتضمنه معنى حرف التعريف ، كما بنى أمس في لغة البناء لذلك .

( أو عجمة شخصية ، مع الزيادة على ثلاثة أحرف ) - نحو : إسماعيل وإسحاق ؛ وخرج بالشخصية ذو الجنسية ، وهو ما استعملته العرب من لغة غيرها نكرة كدياج<sup>(١)</sup> ، والجمهور<sup>(٢)</sup> على أنه يكفى في المنع كون العرب أول ما استعملته لم تستعمله إلاّ علماً ؛ وشرط أبو الحسن الدباج<sup>(٣)</sup> كونه علماً عند العجم أيضاً ، وكلام سيويه محتمل للوجهين أيضاً<sup>(٤)</sup> ، وعليهما يتخرج قالون فعلى الأول يمنع ، وعلى الثانى يصرف ؛ وقال ابن عصفور : إنه استعمل في لغة العرب نكرة ، فيصرف في العلمية<sup>(٥)</sup> فيها قطعاً ، ولم يثبت مذكوره ، والمعتبر الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير ، فعزير<sup>(٦)</sup> مصروف ، هكذا قيل ، وفيه بحث .

(١) في (د) : كلجام ودياج .

(٢) في (د) : والأكثر .

(٣) أبو الحسن على بن جابر بن على ، قرأ النحو على ابن خروف ، وتوفى /

٦٤٦ هـ .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) سقطت « في العلمية » من (د) .

(٦) جاء في القرآن الكريم مصروفاً ، « وقالت اليهود عزير ابن الله » - التوبة / ٣٠

( أو حركة الوسط على رأى ) - نحو : كَحَلَ (١) اسم رجل ، فمنهم من يمنعه تنزيلاً للحركة في الوسط منزلة الحرف الرابع ، كما فعل ذلك (٢) في الثلاثي المؤنث كما سيأتي ، والأكثر على الصرف فيما نحن فيه .

( فإن تجردت العجمة منهما ) - أى من الزيادة ، على ما سبق ذكره ، ومن حركة الوسط .

( تعين الصرف ، خلافاً لمن أجاز الوجهين ) - وذلك نحو : نوح ولوط ، فالجمهور على تحتم الصرف ، وأجاز المنع عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني ، وهو ضعيف ، فلم يحفظ المنع إلا في مثل : جور (٣) وماه مما انضم إلى العجمة والعلمية فيه التأنيث .

( ويمنع مع العلمية أيضاً تأنيث بالهاء ) - سواء علم المذكر كطلحة ، والمؤنث كعائشة .

( أو بالتعليق على مؤنث ) - كسعاد وزينب .

( فإن (٤) سمى مذكر بمؤنث مجرد ) - أى من الهاء .

(١) في (د ، ز) : كجل بالجيم المعجمة ، وقد مثل لها في الهمع ١ / ١٠٤ بشتر ولمك اسم رجل ؛ قال في الحاشية : شتر اسم قلعة من أعمال أَران ، إقليم بأذربيجان ، وفي اللسان : لمك أبو نوح ، ولأمك جده ...

(٢) سقطت من (د) .

(٣) ضبطها في (ز) بضم الجيم المعجمة ، وتشديد الراء وفتحها ، وفي معجم البلدان : وجور مدينة بفارس ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً ؛ والماء بالفارسية : أى بلد كان .

من (٤ - ١) بالصفحة التالية سقط من ( ز ) .

(فمنعه مشروط بزيادة على الثلاثة لفظاً) - كسعاد وزينب (١) عَمَى رجلين ، فيمنعان للعلمية والتأنيث ، كحاهلما علمى مؤنث . وخرج نحو : شَمْسٌ وَقَدَمٌ (٢) عَمَى رجلين ، فلا يمنعان عند البصريين ، وخالف فيهما الفراء وثعلب فمَنَعَا ، وفي الثاني ابن خروف .

( أو تقديرًا كاللفظ ) - نحو : جَيْلٌ فِي جَيْأَلٍ ، وهو عَمٌ للضبع (٣) ، فإذا سميت به مذكراً منعتة للعلمية والتأنيث ، كما كان علماً للضبع ، والحرف الرابع مقدر كالملفوظ به ، إذ يجوز النطق به ، وهذا بخلاف كَيْفٌ عَمٌ مذكر ، فإنه يُصْرَفُ ، وإن كانت تاء التأنيث اللاحقة له في التصغير في معنى الرابع المقدر ، ولذا امتنع عَمٌ مؤنث ، لأن اللفظ بها متعذر عند التكبير ، وكذا عند التصغير ، بعد تعليقه على المذكر .

( وبعدم سبق تكبيرٍ انْفَرَدَ به ) - فإن سبق التأنيثَ تذكيرٌ انفرد به صُرِفَ ، كدلال اسم رجل ، فهو من أسماء النساء ، لكن سبق التأنيثَ فيه تذكير منفرد ، إذ هو قبل التسمية به مصدر مذكر ،

(١) من (٤) بالصفحة السابقة إلى (١) سقط من (ز) .

(٢) في (د) : وعدم ؛ ومثل لهما في همع الهوامع بكتف وشمس ، وقال : « بخلاف الثلاثي ، فإنه يصرف على الأصح مطلقاً ، سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس ، اسمي رجل » .

(٣) أى الأنثى ، ويقال للذكر ضبعان .

فإن لم ينفرد التذكير السابق ، بل كان في الاسم التذكير والتأنيث كظلم ، فإنه يقع بهذا اللفظ قبل التسمية على المذكر والمؤنث ، فلا يحتم صرفه ؛ وهذا ليس قول البصريين ، وإنما هو للكوفيين ، قالوا : إن سميت بظلم ونحوه ، فنويت أنك سميت بوصف المذكر ، صرفت ؛ وظلم ونحوه عند البصريين كدلال ونحوه .

( محققاً ) - كدلال ووصال ، فإن سبق التذكير بانفراد محقق

فيهما .

( أو مقدراً ) - كحائض وطامث ، فيصرف علم مذكر ، لسبق التذكير تقديراً ، إذ المعنى : شخص حائض أو طامث ، بدليل أنهم إذا صغروا لم يأتوا بالتاء ، فهما ونحوهما أسماء مذكرة فلا منع ، خلافاً للكوفيين .

( وبعدم احتياج مؤنثه إلى تأويل لا يلزم ) - فإن احتاج مؤنثه إلى تأويل ، فإن كان غير لازم ، انصرف نحو : جنوب ، فتصرفه علم مذكر ، وكذلك دُبُور وشمال ، لأن تأنيثها يحتاج إلى تأويل ، وهو أنها أوصاف جرت على الريح ، وهى مؤنثة ، ولكن هذا التأويل غير لازم ، فبعض العرب يجعلها أسماء مؤنثات ، ولا يلحظ معنى الصفة ، وحينئذ يكون التأويل لازماً ، وعلى هذا يمتنع علم مذكر .

والحاصل أن ما كان اسماً على لغة ، وصفة على لغة ، ففيه الصرف وتركه ، علم مذكر ، كجنوب ونحوه .

( وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر ) - فإن غلب



قبل العلمية في المذكر صرف ، كذراع علم رجل ، فهو مؤنث ، ولكن غلب في علمية المذكر ، ووصف المذكر به ، قالوا : ثوب ذراع ، أى قصير . قال الخضرأوى (١) : ولم يَحْك أحد في التسمية بذراع عدم الصرف .

( وربما ألغى التأنيث فيما قلَّ استعماله في المذكر ) - وذلك نحو : كراع علم مذكر ، فهو من الأسماء الغالبة في المؤنث ، فالقياس يحتم منعه لقلّة استعماله ، ولكن من العرب من يصرفه تشبيهاً بذراع ؛ وقال المصنف : إن ذراعاً وكراعاً استعمالاً بالتذكير والتأنيث ، ففيهما (٢) اسمى مذكر ، الصرف وتركه ، قال : وهو الأكثر ، وكذلك كل شيء استعمل بالتذكير والتأنيث (٢) ؛ وقد سبق عن ابن هشام الخضرأوى ما يخالف بعض هذا ، وحكى الأصمعى تذكير الكراع ، والذراع .

( فإن كان علم المؤنث ثنائياً ) - كيد ودم .

( أو ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً ) - كهند ، وكأن يسمى بفخذ ثم يسكن تخفيفاً .

( أو إعلالاً ) - كدار أصله دَوْر ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوى ، ويعرف بابن البردعى ، مات

بتونس / ٦٤٦ هـ .

(٢ - ٢) سقط من (ز) .

( غير مصغر ) - فإن صُغِرَ وفيه التاء تحتم المنع نحو : يُدَيِّة وهُنَيْدَة في يد وهند ، فإن لم توجد التاء لم يتحتم كحرب وناب اسمين لامرأة ، يُصَغَّرَان (١) فيقال : حُرَيْبٌ وَثَيْبٌ .

( ففيه وجهان ) - الصرف وتركه ؛ وفي البسيط ، في يد ونحوه أنه مصروف بلا خلاف ؛ وما ذكره المصنف من جواز الوجهين في المسألة هو قول الجمهور ؛ وذهب الزجاج ومن أخذ بقوله إلى أنه لا يجوز الصرف ، ونقل عن الأخفش أيضا ؛ ووجه الصرف أن خفة البناء بسكون الوسط قاومت إحدى العلتين ؛ وحكى النحويون الصرف عن العرب ، قول حاجب بن حبيب الأسدي :

(٥) أعلنتُ في حب جُمَلٍ أَيْ إعلان وقد بدا شأنها من بعد كتابان (٢)

( أجودهما المنع ) - وهذا قول سيبويه والجماعة ، وقال الفارسيّ : الصرف أفصح ، قال الخضرأوى : لا أعرف أحدا قال هذا قبله ، وهو غلط . انتهى . والمنع هو الأكثر في كلام العرب ، وهو القياس ، لتحقق المانع .

(١) في (د) : لم يُصَغَّرَا .

(٢) في المفضليات ص ٧٢٠ : حاجب بن حبيب الأسدي ؛ كذا قال الضبي ، وقال غير الضبي : أحد بنى الصُّباح ، قال الطوسي : صُّباح قبيلة من ضبة ؛ ولم يرفعه الضبي في النسب ، ورفعه غيره فقال : هو حاجب بن حبيب بن خالد بن قيس بن المضلل ؛ والبيت أول قصيدة له ص ٧٢٤ - والشاهد صرف جُمَلٍ في قوله : في حب جُمَلٍ ...

( إلا أن يكون الثلاثي أعجمياً فيتعين منعه ) - كحمص وماه  
 فيتحتم المنع عند الجمهور ، لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون  
 الوسط ، وقال بعض النحويين هو كهند ، فيرجح فيه المنع ، ويجوز  
 الصرف ، ولم يجعل للعجمة أثراً .

( وكذا إن تحرك ثانيه لفظاً ) - كقدم اسم امرأة ، فيتحتم منعه  
 لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، بدليل قولهم في جَمَزَى :  
 جَمَزَى ، بحذف ألف التانيث ، كحذفها من حُبَارَى ، وتجويزهم في  
 حُبَلَى حُبَلَى وحُبَلَوَى . وخرج بقوله : لفظاً ، دار (١) ونحوه ، وقد  
 سبق حكمه .

( خلافا لابن الأنباري في كونه ذا وجهين ) - كهند ، فلم  
 يعبأ بحركة الوسط ، وقال : الثلاثي خفيف ، فتقاوم خفته إحدى  
 العلتين ، على أن في البسيط أن قدم ممنوع الصرف باتفاق .

( وكذا إن كان مذكر الأصل ) - نحو : زيد اسم امرأة ، فيتحتم  
 منعه ، لخروجه من الباب الأخرى إلى الباب الأثقل ، وهو التانيث ، وهذا  
 بخلاف تسمية المذكر بشمس ونحوه ، وقد سبق حكمه .

( خلافا لعيسى في تجويز صرفه ) - والمنع مذهب سيويوه  
 وجمهور البصريين والفراء وثعلب ؛ وفي الشرح المنسوب للصفار ، أنه  
 لا خلاف في المنع ، وهو وهم ، فبالصرف قال مع عيسى أبو زيد

(١) في (ج) : دارا ونحوه .

الأنصاري والجرمي والمبرد ، وحكى عن يونس . ووجهه النظر إلى أن له حال خفة ، وهي تذكيره قبل التأنيث ، فإذا صُرفَ شمس لامرأة ، وهو مؤنث في الحالين ، فهذا أولى .

( ولا اعتداداً في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل ) -  
كسباً في رأى ، حكى الرؤاسي عن أبي عمرو ، أنه قال : لم أُجرِ سباً ، لأنى لست أدري ماهو ؟ قال الفراء : قد ذهب مذهباً ، لأن العرب إذا سميت بالاسم المجهول ، تركت إجراءه ؛ سمعت (١) أبا السفاح السلولي يقول : هذا أبو صعُورٍ قد جاء ، فلم يُجرِه ، لأنه ليس من عادتهم التسمية به . والصعُورُ شبيه بالصمغ .

( أو مختوماً بنون أصلية تلى ألفا زائدة ) - نحو سنان وبنان .

( خلافاً للفراء في المسألتين ) - ومذهب البصريين فيهما تحتم الصرف ؛ وما حكى عن أبي عمرو ، المشهور عنه غيره ، وهو إنما منع صرف سباً للعلمية وتأنيث القبيلة ؛ وتوجيه المنع بتشبيه (٢) المجهول بالأعجمي ، وتشبيه (٢) النون الأصلية بعد الألف الزائدة بالنون الزائدة ضعيف .

( ولا اكتراث بإبدال ما لولاه وجب منع الصرف ) - فلو أبدلت من همزة أراق هاء ، ثم سميت به منعتة للعلمية ووزن الفعل ، ولم

(١) في (ز) : سمع .

(٢) في (د) : بشبه ... وشبه .

تبال بإبدال الهمزة ؛ وكذا لو قلت : أصيلا باللام بدل النون في أصيلا ن وسميت به ، فيمتنع للعلمية وزيادة الألف واللام المبدلة من النون .

وفي نسخة عليها خط (١) المصنّف : وجب الصرف (٢) ، ومثاله أن تسمى بخنان بإبدال النون من الهمزة في جناء ، فيصرف كما لو كان بالهمزة ، لأن النون غير زائدة فيه .

( فصل ) : ( صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى ، فإن كان أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً أو نحوه (٣) صرف ) - كمعد وقريش وبدر ، ونحو : كتب زيدا وأجاده ، أى كتب هذا اللفظ (٤) ، وهذا الصرف إنما هو حيث لا يتحقق مقتضى (٥) للمنع غير التانيث المعنوي ؛ فمثل تغلب ، مراداً به الحى ممنوعٌ للعلمية ووزن الفعل .

( وإن كان أما أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يُصرف ) - نحو : سلول (٦) مما لأب وأم ، فإن أردت به الأم منعت ؛ ونحو :

(١) من نسخ التسهيل .

(٢) بدل قوله : وجب منع الصرف .

(٣) سقطت من ( د ، غ ) .

(٤) أى لفظ « زيد » .

(٥) فى ( ز ، غ ) : فقضى المنع .

(٦) فى ( د ) : نحو : سدوس وسلول .

مجوس ويهود ، مراداً بهما القبيلة ؛ ونحو فارس وعمان ؛ ونحو : هذا إن كتب زينب (١) أجادها ، يعنى الكلمة ؛ ونحو : قرأت نوح وهود ، والمنازع فيها كلها التأنيث والعلمية .

( وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحىّ أو المكان ) -  
 كمجوس ويهود علمين ، ويستعملان بمعنى الجمع نحو : مجوسى  
 ومجوس ، ويهودى ويهود ، كرومى وروم ؛ ونحو: دمشق ، ونحو : أدد ،  
 ونحو : بدر .

( وقد تسمى القبيلة باسم الأب ) - نحو : تميم هو اسم  
 الأب ، سميت به القبيلة .

( والحىّ باسم الأم ) - نحو : باهلة ، هو اسم للأم سمي به الحىّ .  
 ( فيوصفان بابن و بنت ) - نحو : تميم بن مر ، و بنت مر ،  
 وباهلة بن أعصر ، و بنت أعصر .

( وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع  
 من الصرف ) . نحو : جاءت تميم ، أى قبيلة تميم .

( وكذا قرأت هوداً ونحوه ، إن نويت إضافة السورة ) - فلا  
 يمنع « هوداً » من الصرف حينئذ ، لنية إضافة السورة ، وإن كان لولا  
 هذه النية ممنوعاً ، لأنه يقصد به حينئذ السورة كما سبق .

(١) فى (د) : زيدا .

( فصل ) : ( مأمَنع صرفُه دون علمية مُنَع معها ) - كأحمر  
وسكران وأخر ومثنى ومساجد وحبل وحمرء ؛ فيَمنع الأول وزن الفعل  
والعلمية ، والثاني هي وزيادة الألف والنون ، والثالث والرابع يأتي  
الكلام عليهما ، ويَمنع النوعَ الخامس ، العلمية وشبه العجمة ، وأما  
النوع السادس ، فكحاله في أن التأنيث اللّازم كإف . ووهم الجزوليّ  
في جعله حمرء ممنوعاً للصفة والتأنيث ، وحواء ، علَمَ امرأة ، ممنوعاً  
للعلمية والتأنيث .

( وبعدها أيضاً ، إن لم يكن أفعل تفضيل مجرداً من « من » )  
- أى وبعد العلمية تمنع كلها ؛ فإذا نكرت شيئاً مما ذكر بعد التسمية  
به كان ممنوعاً أيضاً . أما أحمر وبابه ، فلوزن الفعل وشبهه أصله ، لأنه  
نكرة مثله ، وشبه العلة علة ؛ وهذا مذهب سيويوه ، والسماع يشهد  
له ؛ قال أبو زيد : قلت للهدليّ : كيف تقول للرجل ، له عشرون  
عبداً ، كلهم اسمه أحمر ؟ فقال : له عشرون أحمر . فقلت : كيف  
تقول ؟ إذا كان يقال لهم : أحمد (١) ؟ فقال : له عشرون أحمداً (٢) .  
فأجرى أحمد ، ولم يجر أحمر ، وسيأتي الخلاف في المسألة .

وأفعل الذى للمفاضلة ، إن سميت به خالياً من من ، ثم نكرته  
صرفته ، قولاً واحداً ، لعدم شَبَّهه أصله ، وإن كان بمن ، ثم نكرته

(١) في ( ز ، غ ) : إذا كان فيهم أحمد .

(٢) في ( غ ) : أحمد .

منعته ، قولاً واحداً ؛ وأما باب سكران ، فيمتنع بعد التنكير ، عند سيويوه ، للزيادة وشبهه ، خلافاً للأخفش في صرفه ؛ وكذا يمنع آخر بعد التنكير عند سيويوه ، للعدل وشبهه أصله ، ومثنى وبابه كذلك ، وسيأتي الخلاف فيه . وأما باب مساجد ، فيمتنع لشبهه أصله ؛ هذا قول سيويوه ، ويأتي الخلاف فيه ؛ وأما حبلى وحمراء ، فيمنعان لوجود التانيث اللازم .

( خلافاً للأخفش في (١) مركب تركيب حضرموت ، مختوم بمثل مفاعل أو مفاعيل ) - كأن يُسمَى بعبد مساجد أو عبد دنانير ، مركباً تركيب مزج ، كحضرموت .

( أو بذي ألف التانيث ) - أى أو مختوماً بذي ألف التانيث نحو : عبد بشرى أو عبد حمراء ، علمين مركبين ، كحضرموت ؛ فإذا سميت بشيء من ذلك منعته للتركيب والعلمية ؛ فإذا نكرته صرفته عند الأخفش والجمهور ، لزوال العلمية ، فلم يبق إلا التركيب ، وهو لا يمنع ، وما اختاره المصنف من المنع قول ضعيف .

( وله في أحد قوليه ، وللمبرد في نحو : هوازن وشراويل وأحمر ) - فمذهب الأخفش في أحد قوليه الصرف في الثلاثة منكورة بعد التسمية ، وهو قول المبرد ؛ والصحيح المنع ؛ وفي أحمر ونحوه قولان آخران ، أحدهما قاله الفارسي في بعض كتبه ، أنه يجوز الوجهان ،

(١) زاد هنا في (ز) وفي النسخة المحققة من التسهيل : في معدول العدد ؛ ولم يمثل لها الشارح .



والثاني قاله الفراء وابن الأنباري ، إن سمي رجل أحمر بأحمر لم يُجْرَ بعد التنكير ، وإلاً أُجْرى بعده ، وكذا الكلام في أسود ونحوه .

( وما لم يمنع إلا مع العلمية ، صرف منكرًا بإجماع ) - كعثمانٍ آخر ، وأحمدٍ آخر ، وعمرٍ آخر ، وأرطى آخر ، ومعدى كربٍ آخر ، وإبراهيمٍ آخر ، وطلحةٍ آخر ؛ وسبب الصرف زوال إحدى العلتين ، وهي العلمية ، فلم يبق إلا ما لا يستقل بالمنع ، وقيل : زال في عمر العلتان ، لزوال العدل بزوال العلمية ، فإنه لم يُعدَلْ إلا علمًا ، وفيه نظر ظاهر .

( فصل ) : ( ينون في غير النصب ما آخره ياءٌ تلي كسرةً من الممنوع الصرف ) - ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء الرقي - وغير النصب الرفع والجر نحو : جاءني جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ودخل في كلامه ما كان جمعاً كجوارٍ ، أو مصغراً كأعِيمٍ<sup>(١)</sup> ، أو فعلاً سمي به نحو : يغز<sup>(٢)</sup> ، ولاننون في النصب ، بل يفتح بغير تنوين ؛ وإنما قال : من الممنوع ، لأن هذا التنوين هو تنوين العوض لا الصرف ، كما سبق في فصل التنوين .

( ويحكم للعلم منه عند يونس بحكم الصحيح ، إلا في ظهور الرفع ) - فإذا سميت بجوارٍ ، قلت عند يونس : هذا جوارى ، بإثبات

(١) تصغير أعمى .

(٢) مثل له في الهمع بقوله : كَيْغَزٍ وَبَيْرٍ .

الياء وإسقاط التنوين ، ومررت بجوارى ، مفتوح الياء بلا تنوين ، كما يقول هو وغيره : رأيت جوارى ، وهو أيضا قول أبي زيد وعيسى والكسائي والبغداديين ، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه يبقى على ما كان قبل العلمية ، وكذا الخلاف في أُعِم ويغز علمين ؛ واحتج يونس لمذهبه بقول الشاعر :

\* قد عجبت منى ومن يُعِيليا \* (١)

(٦)

ورُدَّ بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة . وقوله : للعلم منه ، يخرج النكرة ، فلا يفعل يونس فيها ذلك ، بل هو فيها كغيره ، وكذا من ذكر معه من القائلين بقوله ؛ ووقع للفارسي وهم في ذلك ، فنقل عنهم في النكرة أيضا ، ما قالوه في العلم .

( فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق ) - نحو : صحارى  
مخففاً من صحارى ، ثم تقلب الياء ألفاً ، فتقول : صحارى ، فيمنع لكونه مثل سكارى .

(١) البيت للفرزدق ، وعجزه :

\* لما رأتنى خلقاً مقلوليا \*

وقد احتج به يونس على قوله : إن العلم المنقوص يجوز إظهار فتحه في حال الجر . والبيت من شواهد سيبويه ؛ قال الأعمش : الشاهد في إجراء يُعِيل على الأصل ضرورة ، وهو تصغير يُعِيل ، اسم رجل . والمقلول الذى يتقلّى على فراشه حزنا ، أى يتململ ، والمقلول أيضاً : المنتصب القائم ؛ ولم ينون يُعِيل ، لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كُيَيْطِر .

( فصل (١) ) : ( قد يضاف صدر المركب ) - أى الذى

سبق فى الباب ، وهو المركب تركيب مزج .

( فيتأثر بالعوامل ) - أى (٢) الصدر ، فتقول : هذا

حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضر موت ؛ وفى قوله :  
قد ، إشارة إلى القلة .

( مالم يعتل ) - فإن اعتل الصدر ، لم يتأثر بالعوامل (٢)

حينئذ ، أى لم يظهر تأثره ، فتقول على إعراب المتضايفين : هذا  
معدى كَرِبٍ ، ورأيت معدى كَرِبٍ ، ومررت بمعدى كَرِبٍ ،  
بسكون الياء ، رفعا ونصبا وجرًا ، لِشبهها بوقوعها لفظا وخطابا  
درديس (٣) ؛ وكذا تسكن الياء إذا ركبت ، وإن كان آخر الصدر  
حقه الفتح ؛ وفى البسيط : إن كان آخر الأول ياء ، جاز فتحها على  
الأصل ، ومنهم من يسكن ، وهو الأكثر ؛ وفى شرح سيبويه  
للصغار ، وقد ذكر الإضافة ، ذكر الفتح فى النصب والتسكين .  
( وللعجز حينئذ ) - أى حين إذ يضاف (٤) .

( ماله لو كان مفرداً ) - أى من الصرف وتركه ؛ فموت ، من

حضر موت ، مصروف ، وهرمز ، من رام هرمز ، ممنوع .

(١) سقط هذا الفصل بأكمله من (د) ومن بعض نسخ التسهيل .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى (ع) : دربيس ؛ والدرديس : الداهية والشيخ والعجوز الفانية وخرزة

للحب .

(٤) فى (ز) : أى حين إذ تضيف .

( وقد لا يصرف كرب ، مضافاً إليه معدى ) - فإذا ثلث :  
 هذا معدى كرب ، فعند سيبويه والفارسي ، أن كرب معرب غير  
 منصرف ، لكونه علماً مؤنثاً ، ويحتمل كون الفتحة للتركيب ، وقد  
 أجاز السيرافي الوجهين ؛ وفي كل منهما شيء ، أما الأول ، فلبتوت  
 تنوين كرب ، وأما الثاني ، فلقلة التركيب في هذا .

( وقد بينى هذا المركب تشبيهاً بخمسة عشر ) - فيقال : هذا  
 بعلبك ، بفتح اللام والكاف ، وإذا فتحت ، لك في معدى كرب  
 فتح الباء ، وبقيت الياء ساكنة ، وقد سبق ما في البسيط ، وفيه أيضاً  
 أن البناء ليس مطرداً في هذا النوع عند عامة النحويين البصريين  
 والكوفيين ، وقد قال سيبويه : ونحو ذلك من كلامهم كثير ، أشار إلى  
 تركيب البناء ، ومن النحويين من يجوز ذلك . انتهى .

( فصل ) : ( العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على آخر  
 مقابل آخرين ) - فإذا قلت : مررت بهند ونساء آخر ، فكان حقه  
 من جهة أنه <sup>(١)</sup> أفعال تفضيل ، كما هو قول الأكثرين ، أو مشبها  
 بأفعال التفضيل ، كما هو قول الأخفش ، أن يكون بالألف واللام ، لأن  
 أفعال التفضيل ، إنما يثنى ويجمع عند عدم الإضافة إذا كان بآل ، فلما  
 عومل معاملة ما فيه آل في التثنية والجمع ، ولم يعامل معاملة الجرد في  
 الأفراد ، قيل : عدل به عن الألف واللام ، فمنع الصرف للصفة  
 والعدل .

(١) في (د) : كونه .

واحترز بقوله : مقابل ... من أُخِرَ مقابل آخِرِينَ ، بكسر الخاء ، وهو جمع أخرى بمعنى آخِرَة تَأْنِيثِ آخِر ، بكسر الخاء ، فإنه مصروف ، لأنه غير معدول .

( وعلى موازن فُعالٍ ومفعل ، من عشرة وخمسة ، فدونها سماعاً ، وما بينهما قياساً ، وفاقا للكوفيين ) - وفي بعض النسخ : ( والزجاج ) ، وفي بعضها : ( وعلى موازن فُعالٍ ومفعل ، من عشرة وواحد إلى خمسة ، ولا يقاس عليها إلى التسعة ، خلافاً للكوفيين ) (١) - فوافق الكوفيين في النسخة الأولى ، وخالفهم في الثانية ؛ ومذهب البصريين عدم القياس في اللفظين (٢) ، ومذهب الكوفيين القياس فيهما ؛ وفصل بعضهم ، فقاس على المسموع من فُعالٍ ، واقتصر في مفعل على السماع لقلته . وقد ثبت السماع في اللفظين من واحد إلى عشرة ، حكى الشيباني : مَوْحَدٌ إِلَى مَعْشَرٍ ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت : أَحَادٌ إِلَى عَشَارٍ .

( ولا يجوز صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ) - قال الفراء ، بناء على مذهبه : إنها امتنعت للعدل والتعريف ، بنية آلٍ ، ومن جعلها نكرة ، وذهب بها إلى الأسماء ، أجراها بقول العرب : ادخلوا ثلاث ثلاث ، وثلاثا ثلاثا ؛ قال : ووجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة ، لأنها مصروفة ، أي معدولة . انتهى . ولا يعرف البصريون هذا .

(١) في هذه العبارة خلاف بين النسخ ، على ما يوضح الشارح .

(٢) فُعالٍ ومفعل .

( ولا مستمى بها ، خلافاً لأبي على وابن برهان ) - وهو قول الأخفش والجرمى ، والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

( ولا منكرة ، بعد التسمية بها ، خلافاً لبعضهم <sup>(١)</sup> ) - هو مروى عن الأخفش ، واختلف عن أبي على ، فنقل عنه النحاس الصرف ، وغيره المنع ، وهو قول الجمهور ، لشبهه أصله ، لأنه صار نكرة ، كما كان قبل التسمية .

( والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية في فعلٍ توكيداً ) - أى والعدل المانع مع ماذكر ، وذلك في جُمعٍ وكُتِعٍ وبُصِعٍ وبُتِعٍ ، ثم قيل : عدلت عن فُعلٍ ، لأن قياس جَمعٍ أجمع وجمعاء : جُمعٍ ، كحُمُرٍ في أحمر وحمراء ، وهو قول الأخفش والسيرافي ، واختاره ابن عصفور ، وقيل : عن جمعاوات ، لأن ما جمع مذكروه بالواو والنون ، قياس مؤنثه الجمع بالألف والتاء ، وهو اختيار المصنف ؛ وأما شبه العلمية فيها ، فمن حيث جمع مذكروها بالواو والنون ، وأن تعريفها بغير أداة لفظية ، بل بنية الإضافة ، وهو اختيار ابن عصفور والمصنف ؛ وقيل : تعريفها بالعلمية ؛ ورُدُّ بأنها جمع ، والجموع لا تكون أعلاماً ؛ وأما شبه الصفة فيها ، فمن <sup>(٢)</sup> حيث إن المذكر على أفعل والمؤنث على فعلاء ، ونظير منع العدل وشبه الصفة <sup>(٢)</sup> - مذهب إليه الجمهور في مثني وبابه منكرًا

(١) في إحدى نسخ التسهيل ، كتب فوقها بين السطور : خلافاً لسيبويه ، وفي

هامش إحدى النسخ : وفاقا لسيبويه .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

بعد التسمية ، من أن المنع للعدل وشبهه أصله .

( ومع العلمية في سحر الملازم للظرفية ) - وهو المراد من يوم بعينه ، فلا ينصرف ، بل يلزم الظرفية ، ولا ينصرف للعلمية والعدل ؛ وقيل : له ولشبه العلمية ، من حيث تعرّف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية أَل ، وهو اختيار ابن عصفور ، وقد سبق أنه <sup>(١)</sup> قيل : إنه مبنى .

( وفيما سمي به من المعدولات المذكورة ) - وذلك آخر وفُعال ومفعل في العدد ، وفُعل في التوكيد ؛ فإذا سميت بشيء من هذه ، منع للعلمية والعدل ؛ وقد نص سيبويه على منع آخر مُسَمَّى به ، للعلمية وكونه لفظ المعدول . وفي البسيط ، عن الأخفش والكوفيين ، أنه يصرف لزوال العدل بالعلمية ، وقد سبق الخلاف في صرف فُعال ومفعل في التسمية بهما ، وأن الجمهور على المنع ، وأما فعل في التوكيد ، فمذهب سيبويه منعه في التسمية به ، وفي البسيط صرفه عن الأخفش .

( ومن فُعل المخصوص بالنداء ) - نحو : فُسِقَ وَخُبِتْ ، عدلا عن فاسق وخبيث ، وكذا لُكِعَ ، عدل فيه عن لاعم ، فإن سميت بها منعت للعلمية وبقاء لفظ المعدول ؛ ونقل ابن بابشاذ ، عن الأخفش الصرف ، وإليه ذهب ابن السيد ؛ وحكى أبو عبيدة أنه يقال للفرس الذكر : لكع ، ولالأنتى لكعة ، قال ابن السراج والسيرافي : هذا ينصرف في المعرفة ، لأنه ليس المعدول الذي يقال فيه للمؤنثة لكاع ، بل هو كحطمة .

(١) سقطتا من ( ز ) .

( وفي فُعل المعدول عن فاعل علماً ) - أى وفيما سُمى به من المعدولات ، وفي فُعل ... وخرج بالمعدول غيره ، كاسم الجنس نحو : صُرِدَ ، والصفة كحُطِمَ ، والمصدر كهُدِيَ ، والجمع كعُرِفَ ، ويقوله : عن فاعل ، المعدول عن غيره ، كأخر وُجِعَ ، وبعلم ، المعدول عن فاعل في النداء كفُسِقَ ، إلا أنه يرد عليه تُعَل (١) فإنه كعُمِر في المنع للعلمية والعدل ، وليس معدولاً عن فاعل بل عن أفعل ؛ لكن الغالب فيما سمع من هذا النوع ، العدل عن فاعل .

( وطريق العلم به سماعه غير مصروف ، عارياً من سائر الموانع ) - أى وطريق العلم بفُعل المعدول علماً ، أن يُسمع ممنوع الصرف ، وليس فيه ما يمنع مع العلمية ، من تأنيث ونحوه ؛ فإن سمع مصروفاً ، فلا عدل ، كأدد ، وإن وجد ما يمنع مع العلمية غير العدل فكذلك ، كطُوى في لغة المنع ، إذ فيه مع العلمية تأنيث البقعة .

( وفي حكمه عند تميم فَعَال معدولاً علماً لمؤنث ، كرقاش ) -

فرقاش وبابه كحذام ، وهو مقصور على السماع ، كباب عمر ، ممنوع عند سيبويه للعلمية والعدل ، فرقاش عن راقشة ، وحذام عن حاذمة ، وذلك لأن الغالب في الأعلام أو اللازم فيها النقل ، فيقدر

(١) في (د ، ز) : ثعل بالعين المعجمة ، ولم أجد هذه المادة في لسان العرب ، والذي فيه وتُعالة وتُعل ، كلتاهما الأثني من الثعالب ، وبنو تُعل بطن ، وليس بمعدول ، إذ لو كان معدولاً لم يُصرف .

وفي الصحاح : وتُعل أبو حنّ من طيء ، وهو تُعل بن عمرو أخو نهبان ، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله :

رُبَّ راجٍ من بنى تُعلٍ مخرّج كَفِيهِ من سِتْرِهِ



عدول فعال عن فاعل علماً ، وفاء بما تستحقه الأعلام ، كما فعل في باب عمر ؛ وقال المبرد : باب رقاش ممنوع للعلمية والتأنيث فيقتضى الارتجال ، وهو خلاف ما استقر أو غلب في الأعلام .

وخرج بمعدول خلافه كالمصدر نحو ذهاب ، والصفة كجواد ، وما بينه وبين مفرده التاء كسحاب ، وغير ذلك من الأسماء كجناح ، فهذا كله يصرف علماً مذكراً ، إذ ليس فيه غير العلمية .

( ويئنيه الحجازيون كسراً ) - فأجروه مجرى فعال ، اسم فعل لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا وتأييها .

( ويوافقهم أكثر تميم فيما لامه راء ) - فيئونه على الكسر ، كما يفعل الحجازيون فيه وفي غيره كسفار لماء ، وحضار لكوكب ، وهما مؤنثان ، كأنهما للماء والكوكبة ؛ وإنما قال : أكثر ، لأن بعض تميم تعرفه كحذام ، وإنما كسروا الراء ليتوصلوا إلى ما هو مذهبهم ، وهو الإمالة .

( واتفقوا على كسر فعّال أمراً ) - أى اتفق الحجازيون والتميميون على بناء ذلك وما يذكر معه على الكسر نحو : نزال وحذار ودراك ، ولم يتفق على ذلك العرب ، فبنو أسد يئنون هذا على الفتح كما سيأتي ، فيقولون : نزال .

( أو مصدرأ ) - نحو : حماد ويسار وما حدّه السماع .

( أو حالاً ) - نحو : بدادٍ بمعنى متبددة في قول الجعدى :

(٨) - وذكرْتُ من لبن المخلَّق شربةً والخيلُ تعدو بالصعيدِ بَدَادٍ (١)

قال السيرافي : بداد في موضع الحال .

( أو صفة جارية مجرى الأعلام ) - نحو : حَلَّاقٍ للمنية ،  
وكرارٍ للخززة ، تأخذ بها النساء أزواجهن ، يقلن : ياكُرار كُريه ،  
إن أقبل فسُريه ، وإن أدبر فسُريه .

( أو ملازمة للنداء ) - كقولهم : يافَسَاقِ وَيَاخَبَاتِ .

( وكلها معدول (٢) عن مؤنث ) - أى من فعَالٍ أمراً إلى  
الملازم للنداء ، وذلك لأنه لم يجيء العدل في فعَالٍ عن مذكر ،  
ونص المبرد على أن فعَالٍ في الأمر معدول (٣) عن فعل الأمر ،

---

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٣٩ على أن بداد مصدر معدول مؤنث ،  
قال الأعلام :

بداد اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمي التبدد بدة ، ثم عدلها إلى  
بداد ؛ وفي ابن يعيش ٤ / ٥٤ أى بدداً بمعنى متبذدة ، فهو مصدر في معنى اسم  
الفاعل ؛ واستشهد به الرضى في شرح الكافية ٢ / ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث  
معدول عن متبذدة أى متفرقة فهو حال . والمخلَّق سمة إبل بنى زرارة .

والصعيد وجه الأرض ، وروى : بالصِّفَّاح موضع . ونسب البيت في سيويه  
للنابغة الجعدى - ديوانه / ٢٤١ - ونسبه الأعلام للجعدى ، ثم قال : ويروى لعوف  
ابن عطية بن الخرع ، قال : وله ديوان صغير عندى ؛ وفي معجم شواهد العربية نسبة  
مع هذين لحسان بن ثابت - ديوانه / ١٠٨

(٢) في (د) : معدول بها .

من (٣ - ٣) سقط من (د ، غ) .

وحماد ويسارونحوهما معدولة عن<sup>(٣-</sup> مصدر مؤنث معرفة ، وإن كانوا لم يستعملوا ذلك المصدر في كلامهم ، كما أن ملاقيح جمع مفرد لم يستعملوه ، وكذا بداد معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالبددة أو البادة<sup>(١)</sup> ، وحلاق وبابه معدول عن صفات غلبت فصارت كالنابغة ، ولذا لا يتبع شيء منها موصوفها ، لأنها بغلبتها أشبهت الأعلام ؛ وفساق معدول عن فاسقة ؛ قال الخضرأوى : إن نزال عند سيويه علم معرفة على الجنس ، وكل ماعدل مبنيا فهو معرفة ، قال : ويرى سيويه أن هذه الأشياء بنيت حملاً على نزال ، ونزال بنى حملاً على الفعل .

( فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعناق ) - فإذا سميت رجلاً بنزال وباقى أخواته إلى فساق قلت : هذا فساق ، ومررت بفساق ، معرباً إعراب مالا ينصرف ، وكذا الباقى كما تفعل بعناق علم مذكر ، ولا تبنيه على الكسر ، لأنه مذكر حينئذ ، ولا يجيء . فعال معدولاً عن مذكر ؛ وأجاز بناءه على الكسر ابن بابشاذ .

( وقد يُجعل كصباح ) - فيعرب منصرفاً ؛ ولعل المصنف ألحق ذلك في نزال وأخواته بما ذكره سيويه في رقاش ، قال سيويه : ومن العرب من يصرف رقاش ،<sup>(٢)</sup> إذا سمي به مذكر ، فإنه سمي رجلاً بصباح . انتهى . والمشهور<sup>(٣)</sup> منعه ، ولا يبنى على الكسر<sup>(٣-</sup>

(١) في ( ز ، غ ) : كالباده أو المباده ، والتحقيق موافق لما جاء عن الأعلام في شرح الشاهد السابق .

(٢) سقطت من ( د ) .

من ( ٣ - ٣ ) سقط من ( ز ، غ ) .

( وإن سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهيين ، وفتح (١) فعال أمراً ، لغة أسدية ) - فتنبيه على الكسر على لغة الحجاز ، وتعريبه كما لا ينصرف عند تميم ، وإن كان آخره راءً فعلى ماتقدم أيضا ، وذلك نحو : نزال وحذار ، وكذا باقى ماسبق من فعال .

( فصل ) : ( يصرف مصغراً مالا يصرف مكبراً ) - وهو

ما زال بتصغيره سبب منعه ، كعمير تصغير عمر ، وسحير مصغر سحر ، لزوال العدل ، فلم يعدلا إلا مكبرين ؛ وكذا شُمير (٢) وعُلقى (٣) وسُرُجحين (٤) وجنيدل (٥) ، زال بالتصغير سبب منعها .  
( إن لم يكن مؤنثاً ) - كسعاد ونحوه ، فيمنع مصغراً كما يمنع مكبراً ، لتحقق السبب فى الحالين .

( أو أعجمياً ) - كبرهيم وسميعيل ، أو أبيره وأسيمع ، عند من يرى تصغيرهما كذلك ، فيمنعان فى التصغير كالتكبير ، وكذا ما أشبهها ، فهذا فى غير مصغر الترخيم ، وأما ما فيه كبريه وسميع فالصرف .

( أو مركباً ) - كبعلبك ومعد يكرب ، فيمنعان هما ونحوهما فى

الحالين .

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) وجاء بها فى (د) بعد الشرح .

(٢) تصغير شُمير .

(٣) تصغير عُلقى ، وهو نبت يكون واحداً وجمعاً .

(٤) تصغير سرحان .

(٥) تصغير جندل .

( أو مضارعاً لفعلاء مكبراً ومصغراً ) - كسكران ، فتقول في تصغيره سُكيران ، كما تقول في تصغير حمراء حُميراء ، فلا يصرف سكران مصغراً ، كما لا يصرف مكبراً . وخرج سرحان ونحوه علماً ، فيقال في تصغيره سُريحين ، فيصرف في التصغير ، لعدم المضارعة المذكورة ، ويمنع وهو علم في التكبير ، للمضارعة إذ لا يدخله حينئذ تاء التانيث ، كما لا يدخل حمراء ونحوه .

( أو ذا شبه بالفعل المضارع ، سابق للتصغير ) - كتغلب ويشكر ، فيمنعان هما وغيرهما في التصغير أيضا لبقاء علة المنع . واحترز بالمضارع من نحو شمر وضرب مبنيا للمفعول ، فيصرفان هما وما أشبههما في التصغير ، لزوال وزن الفعل منه .

( أو عارض فيه ) - نحو : أخادل علماً ، وتصغيره أخيدل ، فيمنع مكبراً للعلمية وشبه العجمة ، ومصغراً للعلمية ووزن الفعل ، إذ صار نحو أبيضطر .

( وقد يكمل موجب المنع في التصغير ، فيمنع مصغرا ما صرف مكبراً ) - نحو : تحلّى علماً ، فيصغر على تحلّىء ، فيمنع في التصغير فقط ، لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية ، والموجود في التكبير العلمية وحدها ؛ وكذا يتحتم منع هند مصغرة ، إذ يقال : هنيذة ، والتاء تحتم المنع ، وفي التكبير لاتاء ، فجاز فيه الوجهان . فقوله : فيمنع ، محمول على ما تجدد له المنع أو تحتم . والتحلّىء بالكسر : ما أفسده السكين من الجلد إذا قشره ، تقول منه : حلّىء

الأديم (١) حلاً بالتحريك ، إذا صار فيه التَّحْلِيء .

( فصل ) : ( يُصْرَفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّنَاسُبِ ) - نحو :  
« سِلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا (٢) » ، صرف سِلَاسِلٍ لَصْرَفِ أَغْلَالٍ  
وسعير .

( أو للضرورة ) - كقوله :

(٩) فَأَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْمِ بَعْضِ (٣) فَقَالَ : كَوْنِي عَقِيرًا (٤)

( وإن كان أفعال تفضيل ، خلافاً لمن استثناه ) - وهم  
الكوفيون ، قالوا : لا يصرف « أفعال من » للضرورة ، لأن منعه من  
التنوين لأجل من ، فلا يُجمع بينهما ، وأما البصريون فمنعوه للوزن  
والصفة كأحمر ، ولذا لما ذهب الوزن نون ، وإن كان معه من نحو :  
خيرٌ من زيد ، وشرٌّ منه .

( ويُمنع صرف المنصرف اضطراراً ) - وهو قول الأخفش

(١) زاد هنا في (ز) : مثل حَلِمٍ .

(٢) الإنسان / ٤ : « إنا أعتدنا للكافرين سِلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا » ، بصرف  
سِلَاسِلٍ في قراءة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) في الأشموني مع الصبان ٣ / ٢٧٤ : وأتاها ؛ قال : قاله أمية بن أبي الصلت  
الثقفى ، والضمير في أتاها يرجع إلى ناقة صالح ، عليه السلام ، وأراد بأحيمر الذى  
عقر الناقة ، واسمه قدار بن سالف ، وفيه الشاهد ، حيث نونه للضرورة ، مع كونه  
مستحقاً للمنع . وقوله : كأخى السهم ، أى كمثل السهم ، والعضب : السيف .  
وكوني : خطاب للناقة ، وعقيرا خبر كان .

والفارسيّ ، وقال به الكوفيون ، إلا أبا موسى (١) الحامض ، وهو الصحيح ، وقد كثر السماع به ، ومنه قول العباس بن مرداس :  
(١٠) فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع (٢)

( خلافاً لأكثر البصريين ) - والحامض من شيوخ الكوفيين .

( لا اختياراً ، خلافاً لقوم ) - منهم أحمد بن يحيى ، أنشد شعراً فيه منع ما ينصرف ، فقليل له : هذا موضوع ، لأن فيه منع المنصرف ، فقال : هذا جائز في الكلام ، فكيف في الشعر ؟

( وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ) - حكى الأخفش أن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، قال : وكأنها لغة الشعراء ، جرت ألسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر .

( والأعرف قصر ذلك على نحو : « سلاسل وقوارير (٣) » ) - حكى الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي ، قال : سمعت ذلك منهم ، وسببه جمعهم له جمع سلامة نحو : صواحبات (٤) ، فأشبهه بذلك الآحاد .

(١) في (د ، غ) : إلا موسى الحامض ؛ وهو أبو موسى الحامض ، سليمان بن محمد ، ولقب بالحامض لشرسته ، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ، ثم خلفه بعد موته ؛ توفي ببغداد / ٣٠٥ هـ .

(٢) الشاهد في مرداس حيث منعه للضرورة ، وهو اسم مصروف .

(٣) الإنسان ١٥ ، ١٦ : « وأكواب كانت قواريرا . قوارير من فضة » .

(٤) في (ز) : صاحبات .

## ٦٣ - باب التسمية بلفظ كائن ماكان

أى بلفظ أى لفظ ؛ وجعل الفارسي ما فى قولهم : لأضربنه كائناً ماكان ، مصدرية ، وكان صلتها ، وهى مرفوعة بكائن ، وكلاهما على التمام ، والتقدير : كائنا كونه ؛ وقيل : كائن من الناقصة ، وكان ناقصة أيضاً ، وما موصولة ، استعملت لمن يعقل فى المثال ، كما استعملت له فى : لاسيما زيد ، وفى كائن ضمير هو اسمها ، وما خبرها ، وفى كان ضمير ما ، وخبرها محذوف ، أى كائنا الشخص الذى كان هو إياه ؛ ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان ، وهى تامة ، وما خبر كائن ، والتقدير : لأضربنه كائنا بصفة الوجود مطلقاً ، من غير نظر إلى حال دون حال ، ولعل هذا أولى من المذكورين قبله .  
( لما سمى به من لفظ يتضمن إسناداً ) - نحو : تأبط شراً ، وزيد قائم .

( أو عملاً ) - نحو : قائم أبواه (١) .

( أو إتباعاً ) - نحو : زيد وعمرو ورجل عاقل .

( أو تركيب حرفين ) - نحو : كأنما ، ولعل ، فاللام عندهم

زائدة .

( أو حرف واسم ) - نحو : يازيد ، وأنت ، فهو مركب من

الضمير وتاء الخطاب .

(١) فى ( د ، غ ) : قائم أبوه ؛ وسيأتى ما يعضد التحقيق .



( أو حرف وفعل ) - نحو : هلم ، مجرداً عن ضمير .

( ما كان له قبل التسمية ) - فإن كان مما يحكى حكى ، نحو  
 ماعدا مامثل به للعمل والإتياع ؛ وإن كان مما يعرب أعرب ، نحو  
 مامثل به لهما ، فتقول : هذا زيدٌ قائمٌ ، ورأيت زيداً قائمٌ ، وممرت بزيدٌ  
 قائمٌ ، فلا يتأثر اللفظ بالعوامل ، وكذا باقياها ؛ وتقول : هذا قائمٌ  
 أبواه ، وممرت بقائمٍ أبواه ، ورأيت قائماً أبواه ، فيتغير قائمٌ بحسب  
 العوامل ، ويبقى معموله بحاله ؛ وكذا يعرب ماتضمن إعراباً ، ويتبعه  
 مايليه في الإعراب .

( ولا يضاف ولا يصغر ) - لأن المذكور إما جملة أو شبهها ،  
 والجملة لا يصح إضافتها ولا تصغيرها ، فكذا ماشبه بها ؛ وكذلك  
 لايشئ المذكور ولا يجمع .

( والمعطوف بحرف دون متبوع ، كالجملة ) - فيحكى كما  
 تحكى ، فلو سميت بنحو : وزيد ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ،  
 حكيته فقلت : قام وزيدٌ ، ورأيت وزيدٌ ، وممرت بوزيدٌ .

( ١ ) ويعرب ماسوى ذلك ) - كزيد وقام ، مجرداً عن  
 ضمير وإن<sup>(١)</sup> .

( فإن كان مثني أو مجموعاً على حذّه ) - وهو مأعرب من  
 المجموع<sup>(٢)</sup> بالواو رفعاً .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (غ) .

( أو جارياً مجرى أحدهما ) - فالجاري مجرى المثني كائنين  
 وثنيتين ، والجاري مجرى المجموع على المثني ، كعشرين وبابه .  
 ( مطلقاً ) - أخرج مايجرى كذلك بقيد نحو : كلا وكلتا ،  
 فلا يجريان مجرى المثني في الأشهر ، إلا مضافين إلى مضمّر .  
 ( أعرب بما كان له قبل التسمية ) - فلو سميت بزَيْدَيْنِ أو  
 زَيْدَيْنِ ، لكان الأول بالألف رفعا ، والثاني بالواو ، وكان الجر والنصب  
 فيهما بالياء ؛ ولو سميت بكلا وكلتا ، أعربا تقديراً كالمقصور .  
 ( أو جعل المثني وموافقه كعمران ) - فتلزمهما الألف ،  
 ويعربان على النون ، إعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .  
 ( والمجموع وموافقه ، كغسلين ) - فتلزمهما الياء ، ويعربان  
 على النون منصرفاً نحو : هذا زَيْدَيْنِ ، ورأيت زَيْدَيْنِ ، ومررت بزَيْدَيْنِ .  
 وكذا عشرون ونحوه ، وقلبت الواو ياءً لأنه لا يوجد مفرد آخره واو زيدت  
 بعدها نون ؛ وزيتون نونه أصلية .

( أو هارون ) (١) - فتلزمه الواو ، ويعرب على النون غير منصرف  
 للعلمية وشبه العجمة ، فليس في المفرد العربي ماهو كذلك ؛ وذكر  
 السيرافي وجهاً رابعاً ، قال : إنه صح عن العرب ، وهو لزوم الواو ، وفتح  
 النون ، لكنه (٢) نادر ؛ وقد قالوا : هذا ياسمونَ البر ، ورأيت ياسمونَ

(١) زاد قبلها في النسخة المحققة من التسهيل : (أو حمدون) ، ولم تثبت

بالنسخ الثلاث ، وحكمه كحكم زيدون .

من ( ٢ - ٢ بالصفحة التالية ) سقط من (د) .

البر ، ومررت بياسمونَ البر ، بالواو وفتح النون -<sup>(٢)</sup> في الأحوال الثلاثة ؛ ولم يذكر سيبويه إلا الوجهين الأولين ؛ وكلام المصنف يقتضى في الثالث القياس ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه شاذ لا يقاس عليه .

( مالم يجاوزا سبعة أحرف ) - (١) فيجرى المثني وموافقه مجرى عمران -<sup>(١)</sup> ، ويجرى الجموع وموافقه مجرى غسليين أو هارون ، بالشرط المذكور ، وذلك لأنه يصير حينئذ على خلاف قاعدة المفرد ، فمنتهى الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، فلو سميت باشهيباين أو اسهيباين لم يجز فيهما إلا حكاية ما كان للمثنى والجمع على حدّه من الإعراب .  
( ويجرى نحو حاميم مجرى هاييل ) - كطاسين وياسين ، فيعرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ، لأن مثل هذا الوزن لا يوجد في لسانهم .

( وإن كان ماسمى به حرفى هجاء ، ضَعْفُ ثانيهما ، إن كان حرف لين ) - فلو سميت بلو أو فى أو لا ، قلت : قام لوّ وفىّ ولأّ ، ورأيت لوّا وفياّ ولأّا ، ومررت بلوّ وفىّ ولأّ ؛ وإنما ضَعْفُ لأنه لا يوجد اسم معرب آخره حرف لين متحرك ، ويجب قلب الألف التى زيدت للتضعيف فى لا همزة ؛ ومن العرب من يهمز فى المذكور قبل ، فيقول : لوء . وخرج بحرف اللين ، ما كان على حرفين ثانيهما ليس بلين ، نحو : مَنْ

وقد ، مِن : قد ضرب مَنْ ؟ ، فيجعل الإعراب في آخره بلا  
تضعيف ، ودخل في المنطوق والمفهوم ، ما كان بعض كلمة ، كأن  
تسمى بِلَى ، من لیت ، وِرَب ، من ضرب .

( وإن كان حرفاً واحداً ، كمل بتضعيف مجانس حركته ، إن  
كان متحركاً ، ولم يكن بعض كلمة ) - فتقول في التسمية بالتاء ، من  
ضربتُ أو ضربتِ أو ضربتَ : جاءني تُو وتاءٌ وتِي ، ورأيتُ تُواً وتاءً  
وتِيّاً ، ومررت بتُو وتاءٍ وتِي .

( وإن يكنه ) - أي وإن يكن الحرف المسمى به بعض كلمة .  
( وهو ساكن ، فبالحرف الذي كان قبله على رأى ) - فتقول  
في التسمية بالتاء من فتِي : هذا فَتٌ ورأيتُ فِتّاً ومررت بفِتّاً .  
( وبهمزة الوصل على رأى ) - وهو مذهب سيبويه ، فتقول :  
هذا أَتٌ ، وإن كان الساكن معتلاً ، فحاله كحال لَوَ علماً .  
( وإن كان متحركاً فبالفاء إن كان عيناً ) - فلو سميت بالميم  
من جَمَل قلت : جَمٌّ .

( وبالعين إن كان فاءً ) - فتقول <sup>(١)</sup> في التسمية بالجيم من  
جَمَل : جَمٌّ أيضاً .  
( وبأحدهما إن كان لاماً ) <sup>(١)</sup> - فتقول في التسمية باللام من  
جَمَل : جَلٌّ أو مَلٌّ .

من (١ - ١) سقط من (ز) .

( لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه )  
 - فلا يرد القائل به شيئاً من حروف الأصل ، بل يضعف بمجانس  
 الحركة التي للحرف ؛ فلو سميت بالقاف من قُفَل قلت : قُؤاً ، ولو  
 سميت بها من قتل قلت : قاء ، أو من قتال قلت : قَيّ ؛ وفي  
 البسيط : إذا سميت بالباء من ضرب ، قلت على رأى سيبويه والخليل  
 باء ، وعلى رأى الأحفش : ضب ؛ وعلى رأى المازني : رب ؛ وعلى  
 رأى غيرهم رد الكلمة بأسرها (١) .

( ويُجعل فُوَ فمّاً ) - وذلك لأن العرب حين أفردته قالت  
 كذلك ، ولولا هذا لكان يرد إلى أصله ، وهو فوه لجمعه على أفواه .  
 ( وذو المعرب : ذواً أو ذواً ) - الأول لسيبويه والثاني للخليل .  
 والخلاف مبنى على الخلاف في أصله ، فعند سيبويه هو فعل  
 كفتيّ فرد إلى أصله ، وعند الخليل فعل بسكون العين . وخرج  
 بالمعرب المبنى ، فذو الطائية في اللغة الشهرى لو سمي بها ضعفت كما  
 تضعف لو ، ويأتى ماسبق من الهمز عن بعض العرب .

( وتقطع همزة الوصل ، إن كان ما هي فيه فعلاً ) - فإذا  
 سميت بانطلق قطعت الهمزة ، لأن ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل  
 قليل لا يقاس عليه ؛ وخرج بالفعل الاسم ، فلو سميت بانطلاق ، لم تقطع  
 الهمزة ، لأنك إنما نقلته من الاسم ؛ وقال ابن الطراوة : تقطع ، لأن

(١) زاد هنا في (د) : فتقول : ضرب .

همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل ، وقد خرج عن ذلك بالعلمية ؛ ورُدُّ بأن العرب لم تراخ ذلك ، بدليل هبة الله علماً .

( ويجبر الفعل المحذوف آخره ) - فلو سميت بِيَعْزُ من : لم يَعْزُ ، رددت الواو ، ثم قلبتها ياءً ، والضممة كسرة لتصح الياء ، وإنما فعل ذلك ، لأنه لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ، فتقول : هذا يَعْزُ ، ورأيت يَعْزِي ، ومررت بِيَعْزِ ، كما تفعل بالمنقوص .

( أو ما قبل آخره ) - فلو سميت بِيَقُمُ من : لم يَقمُ ، قلت : جاءني يَقُومُ ، ورأيت يَقُومُ ، ومررت بِيَقُومِ ؛ وكذا ما أشبهه في الحذف نحو : قل وبع وخف .

( والمحذوف الفاء واللام ) - كأن تسمى بَعِة<sup>(١)</sup> ، فتقول : قام وِعَ ، ورأيت وِعَا ، ومررت بَوِعَ .

( أو العين واللام ) - فإذا سميت بِرَهِ<sup>(٢)</sup> ، حذف هاء السكت ، وردت العين ، وهي الهمزة ، واللام ، وهي الياء ، والهمزة إذا رددتها متحركة ، ولا تتحرك في هذه الكلمة في الأصل إلا والراء ساكنة ؛ فتسكن الراء حينئذ ، فتأق بالالف الوصل<sup>(٣)</sup> ، فتصير أَرَأَى ، تحركت

(١) من وعى .

(٢) من رأى .

(٣) في (د) : بهمزة الوصل .

الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار اِزْأاً (١) منوناً ، لأنه منصرف ، إذ لا مانع من صرفه ، ووزنه افعال ؛ هذا قول بعض النحويين ، وبعضهم يقول : رأى كعصاً (٢) ، فرد العين واللام ، وترك الراء متحركة . ولو كان محذفت عينه ولامه على حرفين بحرف المضارعة ، رددت اللام دون العين ؛ فلو سميت بَيْرَ ، من : لم يرَ ، قلت : قام يرى ، ورأيت يرى ، ومررت بيري ، ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

( بردُّ المحذوف ) - الباء متعلقة بيجبر ، والعمل كما عرفت .

( وتحذف هاء السكت مما هي فيه ) - كما سبق في : ره ،

مسمىً به ، وكذا لو سميت بارمه ، حذف هاء السكت ، وتقطع همزة الوصل ، وتتنون في الرفع والجر ، وتقول في النصب : رأيت ارمى .

( ويدغم المفكوك للجزم أو الوقف ) - فلو سميت باردُّد أو

يردُّد ، من : لم يردد ، أدغمت ، وحذفت الهمزة من اردُّد ، لأن موجب مجيئها فك الإدغام ، وقد زال ، فتقول (٣) ، جاءني يرِدُّ ، ورُدُّ ، ورأيت يرُدُّداً ، ورُدُّداً ، ومررت بيرِدُّ ورُدُّ (٣) .

(١) في (د) : ارأى ، وفي (ز) : ازأ ، والصحيح ما جاء بالتحقيق عن (غ) ،

لأن التنوين بالفتح يولد ألفاً مثل : اسماً .

(٢) في (ز ، غ) : رأى كعصى ، والتحقيق عن (د) وهو أنسب لهذه الحالة .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) ، وفي هذه العبارة بعض الخلاف بين النسختين

(د ، غ) والتحقيق على ضوء ما جاء بالمتن .

( وإعراب ماجرَّ من حرف وشبهه ، كائِنْ (١) على أكثر من حرف ، وإضافته إلى مجروره ، معطى ماله مستقلا بالتسمية ، أجود من حكائيهما ) - فإذا سميت . بمنْ زيد ، أو منذُ اليوم ، جاز لك وجهان :

أحدهما : إعراب المتضايفين ، ولم يذكر سيبويه غيره ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ورأيت من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ومررت بمن زيد ، ومنذ اليوم ؛ فتعطى الأول ماكان له لو سميت به مستقلا ، وتضيفه إلى مابعده ؛ واستثنى الجمهور من ذلك ماكان ثانيه حرف علة ، نحو : في زيد ، فلم يميزوا فيه هذا ، وعينوا الوجه الثاني ، وهو الحكاية ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ، وفي زيد ، وكذا الباقي ؛ وأجاز المبرد والزجاج إعراب : في زيد ، كالتضايفين ، فتقول عندهما : هذا في زيد ، ورأيت في زيد ، ومررت بفى زيد .

وخرج ماكان على حرف واحد ، نحو : بزيد ، فلا يجوز عند الجمهور فيه إلا الحكاية ، كما تقدم ، وأجاز المبرد والزجاج فيه الوجه الأول ، نحو : هذا بى زيد ، ورأيت بى زيد ، ومررت بى زيد ، فتضعف من جنس الحركة وتعرب وتضيف .

( ويلحق نحو : أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون في لغة : « يتعاقبون فيكم (٢) ملائكة » بمسلمة ومسلمين ومسلمين ،

(١) في (د) : كائنا .

(٢) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ج ١ ص



مسمًى بها) - فالفعل الذى بقاء التانيث ، خالياً من ضمير ، يلحق  
 علماً بمسلمة علماً ، فيعرب غير منصرف ، ويوقف عليه فى الأجود  
 بالباء (١) ؛ وإذا سمي بأسلما وما بعده ، على لغة من يجعل ما اتصل  
 بها حرفاً ، وهى التى يعبر عنها النحويون بلغة « أكلونى البراغيث » ،  
 ويعبر عنها المصنف بلغة « يتعاقبون ، إشارة (٢) إلى الخبر ، وهو :  
 « يتعاقبون - (٢) فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ؛ عاملت ما (٣)  
 فيه الألف معاملة المثنى ، وما فيه الواو معاملة جمع المذكر السالم ،  
 وتلحق النون فيما ليست هى فيه ، وهو أسلما ، فتقول : أسلمان ؛  
 وأسلموا فتقول : أسلمون ؛ ثم تجعل الألف والواو للرفع ، والياء للجرّ  
 والنصب ؛ وإن شئت أعربت على النون فيهما ، على الحدّ الذى  
 تقدم .

( ونحو : فعَلن ، فى تلك اللغة ) - أى لغة « يتعاقبون ... » .

( معرب غير منصرف ) - للعلمية وشبه العجمة ، فلا يوجد  
 فى الأسماء العربية ما هو كذلك ، أى لا تلحق النون فى الأسماء مثل  
 هذا الحد ، فتقول : هذا ضربُنْ ، ورأيت ضربُنْ ، ومررت بضربُنْ ؛  
 وخرج بالقييد باللغة المذكورة ، ماسمى به من : أسلماً وفعَلنْ وما بينهما ،

(١) فى (د) : بالهاء .

(٢ - ٢) سقط من (ز).

(٣) سقطت «ما» من (ز).

على غير هذه اللغة ، فإنه يحكى ، لأنه جملة سمي بها ، لأن الألف والواو والنون حينئذ ضمائر .

( وإن سمي مذكر بينت أو أخت ، صرف عند الأكثر ) -  
قال ابن السراج : وقوم لا يجرونهما في المعرفة ، وحكاها ابن العلي عن الفراء ، فيجعلون التاء للتأنيث ؛ ومذهب سيويه والجمهور الصرف ، والتاء للإلحاق ، كتاء عفريت ، بدليل سكون ما قبلها ، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث ، بل يتحرك لفظاً كطلحة ، أو تقديراً كحصاة ، وبدليل ثبوتها وقفاً في لغة جميع (١) العرب ، وتاء التأنيث لا تثبت وقفاً إلا في لغة طيء ، بل تقلب هاء (٢) .

( وترد هنت إلى هته ، لفظاً وحكما ) - هنت كناية سكنوه في الوصل وقالوا في الوقف : هته بالتحريك ؛ فإذا سمي به وجب تحريك ما قبل التاء بالفتح ، ومنع الصرف ؛ والفرق بينه وبين بنت وأخت ، أن هنتاً إذا وقف عليه حركت نونه ، وأبدلت التاء هاء ، بخلاف أخت وبنت ، فإنهما لا يُفَعَلُ فيهما إبدال التاء ، ولا تحريك ما قبلها ، فلما سموا بهنت ، رجعوا إلى مائت وقفاً ، لأنه القياس ، لأن مذكروه هن ، فقياس تأنيثه زيادة العلامة فقط ؛ وكلام المصنف على أنه لا فرق بين أن يسمي به من الوصل أو من الوقف ؛ وحكى ابن العلي هذا

(١) في (ز) : في جميع لغة العرب .

(٢) في (ز) : بل تقلبها .

عن الفراء ، وذكر قبله أنك إن سميت به من الوصل ، كان كبرت  
وصلاً ووقفاً ، وإن سميت به من الوقف ، كان كشية وصلأً ووقفاً .  
( ويُنزع من الألى الألف واللام ، وكذا من الذى والتى واللائى  
واللاى ) - فإذا سميت بشيء من هذه نزع آل ، لأنها زائدة ، بدليل  
زوالها مع بقاء الموصول ، كقراءة بعضهم : « صراطٌ لذين (١) » ؛  
وقيل : إن جعلت للتعريف أزيلت ، وإلأأبقيت .

( وتجعل الياء منهن حرف إعراب ، إن ثبتت قبل التسمية ) -  
وإنما أعربت لزوال موجب البناء ، وهو شبه الحرف فى الافتقار إلى  
الصلة ، ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ماهى فيه بالحركات الظاهرة  
كولى ، وإن كانت مخففة أعرب كالمقصود ، فتقول على الأول : جاءنى  
لذى ، ورأيت لذياً ، ومررت بلذياً ؛ وفى الثانى : جاءنى لذ ، ورأيت  
لذياً ، ومررت بلذ ، كما يفعل بشيخ .

( وإلأ فما قبلها ) - أى وإن لم تثبت الياء قبل التسمية  
فحرف الإعراب ما قبلها ، سواء كان ساكناً أو مكسوراً ، فتقول فى  
لغة من يقول : اللذ (٢) أو اللذ : قام لذ ، ورأيت لذاً ، ومررت بلذ ،  
كما تفعل بيد ؛ وأما الألى ، فيصير كهذى ، فيعرب كإعرابه منوناً ،

(١) الفاتحة / ٧

(٢) فى (د) : اللذ والذ .

فتقول : هذا ألى ، ورأيت ألى ، ومررت بألى (١) ؛ فتقدر فيه الحركات الثلاث ، ولا يترك تنوينه كما فعل بعمر علماً ، لأن طريق العلم بما عدل (٢) سماع الاسم غير مصروف ؛ ولا يخفى مما سبق في باب منع الصرف ، حكم ما إذا سمى بشيء من ذلك مؤنث .

( وما ذكر من اسم حرف ، فموقوف ) - نحو : ألف لام ميم ؛ وإن كان آخره ألفاً قصر نحو : باً تاُ تاُ ؛ وفي البسيط أنه سُمع النقل في لام ألف .

( فإن صحب عاملاً اختير جريه مجرى موازنه مسمى به ) - فتقول : كتبت ألفاً ولاماً وميماً وبا ، وبالمد ، كما لو سميت بها ؛ وحكى الفراء فيها حينئذ الحكاية نحو : كتبت يا وتا بالقصر ، لأنها اسم لغير متمكن ؛ وفي الزاى لغتان : زى نحو كى ، وزاى ، فإن صحبت عاملاً أو سميت بها قلت في الأول : زى بالتضعيف ، وفي الثانى زاء ، بإبدال الياء همزة .

( وقد يقال : هذا باً ) - أى يعرب مقصوراً وينون ، وهذا

شاذ .

( وقد يحكى المفرد المبني مسمى به ) - نحو : قاف وصاد اسمين ، منهم من يسكن ، يجعلهما صوتين ، أى هذه السورة ما يذكر فيه هذا الحرف ؛ وسيبويه يحرك ، على تقدير هذه صاد أو اقراً ، وذكر

(١) في (ز ، غ) جاءت لام ألى بالألف في الأحوال الثلاثة .

(٢) في (د) : بالعدل .

سيبويه في قراءة صداد وقاف بالفتح ، أنهما اسمان للسورة ، لكن بنيا على الفتح ، لكونهما غير متمكين ، تشبيها بكيف من جهة عدم تمكنهما في الأسماء ، كما لم تتمكن كيف فيها .

( وكذا الفعل غير المسند على رأى ) - وحمل على ذلك قوله :

(٤) أنا ابن جلا ... البيت . فحكى لما جعله اسماً لأبيه ؛ قال هؤلاء : ولا

ضمير فيه ، وقال غيرهم : فيه ضمير ، وحكى لأنه جملة ؛ وقيل :

هو صفة لموصوف محذوف ، أى أنا ابن رجل جلا ؛ وقيل : ممنوع الصرف ، للوزن المشترك والعلمية .

\* \* \*

## ٦٤ - باب إعراب الفعل وعوامله

والمرادُ بالفعل ، المضارعُ ، فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافاً للكوفيين في فعل الأمر .

( يُرفع المضارع لتعريبه من الناصب والجازم ) - وهو مذهب الفراء ، ووجهه أنه إذا عرّبَ منهما أشبه المبتدأ .

( لا لوقوعه موقع الاسم ، خلافاً للبصريين ) - وذلك لأن الماضي يقع موقع الاسم نحو : زيدٌ قام ؛ وقيل : رافعه تعريبه من العوامل مطلقاً ، وهو قول جماعة ، ونسبه الخضراوى للفراء والأخفش ؛ وقيل : هو مرفوع بحروف المضارعة ، وهو قول الكسائى .

( وينصب بأن ) - وإنما بدأ بذكرها ، لأنها أم الباب ، وقد اختلفوا في لن وكى وإذن ، كما سيأتى .

( ما لم تَلِ عِلْماً ) - فإن وليته لم تكن ناصبة للمضارع في الأكثر ، بل مخففة من الثقيلة ، كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى (١) » ؛ والمراد بالعلم ، ما أفاد تحقيقاً كعلم وتيقن وتحقق .

( أو ظناً ) - فإن وليته ، جاز كونها ناصبة للفعل ، وكونها مخففة من الثقيلة ، وكذا كل فعل يستعمل لليقين والترجيح ؛ والمغاربة

يقولون : إن كان الفعل للشك ، فإن الناصبة للفعل ، أو لليقين ، فالخففة ، أو مستعملاً لهما فالوجهان ، وكذا إن عرى عن الاستعمالين كأحببت ، ويوضح ذلك : أحببت أن عبد الله يخرج ، حيث أوقعوا أن المشددة بعدها .

( في أحد الوجهين ) - وهو كونها مخففة من الثقيلة ، كما يذكر ، فلا ينصب بها المضارع حينئذ ، والأكثر بعد أفعال الشك ، كونها الناصبة للمضارع نحو : « أحسب الناس أن يُتركوا (١) » ، ويقلّ كونها مخففة .

( فتكون مخففةً من أن ، ناصبةً لاسم لا يبرز إلا اضطراراً ) -  
ويجب كونه عند الحذف ضمير الشأن ، وعملها في غيره ضرورة ،  
ويجب إبرازه ، وقد سبق بباب أن إنشاد :

(١١) \* فلو أُنك في يوم الرخاء سألتني (٢) \* البيت .

( والخبر جملة ابتدائية أو شرطية أو مصدرية برُب أو بفعل  
يقترن غالباً إن تصرّف ، ولم يكن دعاء ، بقد وحدها أو بعد (٣) )

(١) العنكبوت / ٢

(٢) المساعد ج ١ : باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ص ٣٣٠ -

وعجزه :

\* طلاقك ، لم أبخل ، وأنت صديق \*

ولم يذكر قائله في مراجعه العديدة .

(٣) سقطت من (ز) عبارة : أو بعد نداء ، واستدركها الشارح بعد ذلك .

نداء ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس أو نفى ) - وهذا موافق لقوله في باب إنَّ : والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرية بلا أو بأداة شرط أو برب أو بفعل يقرن غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء ، بقد أو بلو أو بحرف تنفيس أو نفى ؛ إلا أنه زاد في الباب الذى يتكلم الآن فيه : أو بعد نداء ، ومثاله : « أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا <sup>(١)</sup> » ، وزاد هناك : أو مصدرية بلا ، نحو : « وأن لا إله إلا هو <sup>(٢)</sup> » ، وشرح هذه المسائل قد تقدم <sup>(٣)</sup> .

( وقد تخلو من العلم والظن ، فتليها جملة ابتدائية ) - كقوله :

(١٢) رأيتك أحييت الندا بعد موته فعاش الندام بعد أن هو حامل <sup>(٤)</sup>

( أو مضارع مرفوع ، لكونها المخففة أو محمولة عليها أو على

المصدرية ) وفي بعض النسخ :

( لكونها مخففة من أن ، عند الكوفيين ، ومشبهة بما أختها عند

البصريين ) - وذلك كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتم الرضاعة <sup>(٥)</sup> »

(١) الصافات / ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) هود / ١٤

(٣) في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخير - المساعد ج ١ ص ٢٣٠

وما بعدها .

(٤) لم أعثر على هذا البيت في مراجعى ؛ والشاهد في قوله : بعد أن هو حامل ،

حيث خلت أن المخففة من العلم والظن ، فتلتها جملة ابتدائية : هو حامل .

(٥) البقرة ٢٣٣ .



برفع يتم ، فيحتمل كونها مخففة من أن ، وكونها الناصبة للمضارع  
ألغيت تشبيهاً بالمخففة من أن أو حملاً على المصدرية ، وكل قد قيل .  
( ولا يتقدم معمول معمولها عليها ، خلافاً للفراء ) - لأن  
معمول معمولها من تمام صلتها ، فلا يجوز عند البصريين : طعامك  
أزيد أن أكل ، ولا : أزيد طعامك أن أكل .

( ولا حجة فيما استشهد به لندوره ) - كقوله :

(١٣) \* كان جزائى بالعصا أن أجلدا \* (١)

( أو إمكان تقدير عامل مضمّر ) - أى يفسره هذا العامل ،  
والأجمل : كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، وحذف المفسر  
لدلالة المفسر ، ونظير ما قيل فى صريح المصدر فى قوله :

(١٤) وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان (٢)

(١) بقية الرجز : ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهداً كالحصان أجردا  
كان جزائى بالعصا أن أجلدا .

وهو للعجاج - ملحقات ديوانه / ٧٦ ، استدل به الفراء على جواز تقديم  
معمول أن عليها ؛ وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه ، أو تؤول بأن التقدير : كان جزائى  
أن أجلد بالعصا أن أجلد ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه .

(٢) البيت من قصيدة للفند الزمانى ، جاء به الشارح فى معرض الرد على الفراء  
فى مخالفته للمصنف فى قوله : « ولا يتقدم معمول معمولها (أن) عليها ، وإبطال حجة  
الفراء فيما استشهد به لندوره ، وإمكان تقدير عامل مضمّر يفسره الظاهر ، قال  
الشارح : ونظيره فى صريح المصدر فى قوله : وبعض الحلم ... على ما وضحه  
الشارح .

أى إذعان للذلة إذعان ؛ وفي قوله تعالى : « إني لكما لمن  
الناصحين (١) » ونحوه ، أى إني ناصح لكما من الناصحين .

( ولا تعمل زائدة ، خلافاً للأخفش ) - وحجته قوله تعالى :  
« وما لنا أن لا نقاتل (٢) » ، أى وما لنا لا نقاتل ، نحو : « وما لنا لا  
نؤمن بالله (٣) » ، والجملة في موضع الحال ، وأن زائدة ؛ وخرج على  
أن التقدير : وما لنا في أن لا نقاتل ، نحو : مالك في هذا الأمر ، وذلك لأن  
أن الزائدة لا تختص ، فتدخل على الفعل : « فلما أن جاء البشير (٤) » ،  
(١٥) وعلى الاسم نحو : \* كأن ظبية (٥) ... أى كظبية ، وما لا يختص  
لايعمل .

( ولا بعد علم غير مؤول ، خلافاً للفراء وابن الأنباري ) - في  
إجازتهما : علمت أن يخرج زيداً ، بنصب يخرج ، مع عدم تأويل

(١) الأعراف / ٢١

(٢) البقرة / ٢٤٦

(٣) المائدة / ٨٤

(٤) يوسف / ٩٦

(٥) والبيت بأكمله :

ويوماً توافينا بوجه مقسّم كأن ظبيّة تعطو إلى وارق السلم

وفي معجم شواهد العربية ، نسبه إلى ابن صريم اليشكري ، أو زيد بن أرقم ، أو  
أرقم اليشكري ، أو علباء بن أرقم ، أو ابن أصرم اليشكري ، أو باغت بن صريم  
اليشكري ؛ والشاهد هنا في : كأن ظبية ، حيث روى على ثلاثة أوجه ، يهنا هنا وجه  
الجرّ على زيادة أن بين الكاف ومجرورها ، أى كظبيّة . والوجه المقسم : الحسن ، وتعطو :  
تمد عنقها ، ووارق السلم : شجر السلم المورق .

علمت ، ومنه قراءة من قرأ : « أفلا يرون أن لا يرجع <sup>(١)</sup> » بالنصب ؛ ورد عليهما بأن الناصبة للمضارع دالة على ماليس بثابت ، فلا تقع معمولة لما يقتضى الثبوت .

( ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم مجراها بعد الظن ، لتأوله به ، ولا بعد الخوف مجراها بعد العلم <sup>(٢)</sup> ، لثيقن الخوف ، خلافاً للمبرد )  
 - فتقول : علمت أن يقوم زيد ، بالنصب ، إذا تأولت العلم بالظن ؛ وزعم المبرد أنها لاتقع بعد لفظ العلم أصلاً ، وهو ضعيف ؛ وقد سبق قراءة من قرأ : « أن لا يرجع <sup>(١)</sup> » بالنصب ، وهى حجة عليه ، لأنه إن كان الفعل مؤولاً بالظن تشنيعاً عليهم ، فذاك ؛ وإن كان على بابه فأولى ؛ وتقول : خفت أن لا يقوم ، بالرفع ، إذا كان المخوف متيقناً ، وفى معناه قول بعضهم : إذا جعلت خفت بمعنى علمت ، ومنع ذلك المبرد ، والصحيح خلاف قوله ، قال أبو محجن :

(١٦) إذا مت فادفنى إلى جنب كرمة ثروى عظامى بعد موتى عروقها <sup>(٣)</sup>  
 ولا تدفنى بالفلاة فإننى أخاف إذا مامت أن لا أذوقها

(١) طه / ٨٩

(٢) فى (د) : بعد اليقين ، خلافاً للمبرد .

(٣) فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٥٣ : وأقول إن استبعاد أبى العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع الخفقة بعد الخوف على المعنى الذى عناه سيبويه استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس ، وذلك قول أبى محجن ... الخ والشاهد فى قوله :

\* أخاف إذا مامت أن لا أذوقها \*

وروى الشطر الأول : إلى أصل كرمة .

ولكن النصب هو وجه الكلام ، كما قال سيويوه ؛ وفي بعض نسخ التسهيل بعد هذا :

( وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها ، بالظرف وشبهه اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً ) - ومثال المسألة الأولى : أريد أن عندي تقعد ، وأن في الدار تقعد ، وأجاز هذا كما جاز في أن ، نحو : علمت أن اليوم زيداً سائراً ، وأن في الدار عمراً جالساً ؛ ومذهب سيويوه والجمهور المنع ؛ ومثال الثانية قوله :

(١٧) لن ، مارأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال ، وأشهد الهيجاء (١)

ومنع ذلك إلا في الضرورة ، هو قول البصريين وهشام ؛ وأجاز الكسائي والفراء : لن والله أكرم زيداً ، وأجاز الكسائي : لن زيداً أكرم . ( ولا يجوز بها ، خلافاً لبعض الكوفيين ) - قال الرؤاسي : فصحاء العرب ينصبون بأن الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجوزون بها . انتهى . وحكى اللحياني أن الجزم بها لغة ، وحكى الجزم بها أيضاً أبو عبيدة ، وأنشدوا على ذلك :

(١٨) إذا ماغدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيدُ نخطب (٢)

(١) جاء بها في المغني في فصل «لما» ١/٢٨٣ قال: وأما المركبة من كلمتين فكقوله:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً... الخ البيت

قال ! وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدع ؟ وجواب الأول أن الأصل « لن ما » ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ، ووصلا خطأ للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبتا منفصلين ؛ والشاهد في الفصل بين لن ومنصوبها أدع ، اضطراراً ، على حد قوله : ( وقد يرد ذلك ، أي الفصل ، مع غيرها ، أي مع غير أن ، اضطراراً ) .

(٢) جاء في المغني ١ / ٣٠ : تنبيه : ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن الخففة ، ونقله اللحياني عن بعض بنى صباح بن ضبة ، وأنشدوا عليه قوله =

فالصواب إثباته ، إلا أنه قليل ؛ وتخصيص المصنف الكوفيين  
بذلك غير جيد ، فقد حكاها من البصريين المذكوران قبل .

( وينصب المضارع أيضا بَلَنْ ) - هذا هو المشهور في لسان

العرب ، وحكى الجزم بها لغة (١) ، وأنشد ابن الطراوة :

(١٩) لن يخب الآن من رجائك مَنْ حرك دون بابك الحلقة (٢)

( مستقبلا ) - كغيرها من نواصب المضارع ؛ ودليل

الاستقبال ، عدم جواز الجمع بينها وبين السين وسوف ، وهذا قول  
سيبويه وغيره من النحويين ، وذكر السهيلي أن بعض المتأخرين خالف  
سيبويه في ذلك حتى أَلَّف فيه كتابا .

( بحدٌ وبغير حدٌ ) - فإذا قلت : لن أقوم ، اقتضى ذلك نفى

القيام نفياً أعم من أن يكون محدوداً بوقت أو مؤبداً ؛ وهذا قول سيبويه  
والجمهور .

( خلافاً لمن خصَّها بالتأييد ) - وهو الزمخشري ، ذكر ذلك في

الأنموذج له ، وحكى ابن عصفور عنه أن « لن » لتأكيد ماتعطيه « لا »  
من نفى المستقبل ، وحكى ابن عصفور أيضا عن صاحب كتاب التبيان

= إذا ما غدونا ... الخ البيت ، والبيت لامرئ القيس ، والشاهد في قوله ،

إلى أن يأتنا الصيد ... حيث جاء المضارع مجزوما بعد أن .

(١) على ما سبق بيانه في الحديث عن الشاهد السابق .

(٢) ذكره صاحب المغنى ص ٢٨٥ ، ص ٦٩٨ شاهداً على الجزم بَلَنْ ؛ ونسبه

في معجم شواهد العربية لأعرابي ؛ والشاهد في قوله : لن يخب ، بجزم يخب بَلَنْ .

في علم البيان ، أنه ذهب إلى أن « لن » تنفى ما قرب ، ولا يمتد معنى النفى فيها كما يمتد في « لا » ، وكذا هو فيه ، والصحيح قول الجمهور ؛ ومن استعمال لن فيما لا يمتد : « فلن أكلم اليوم إنسياً <sup>(١)</sup> » وفي الممتد : « إنهم لن يُغْنُوا عنك من الله شيئاً <sup>(٢)</sup> » ، ومن استعمال لا في الأول : « لا تستأخرون عنه ساعة <sup>(٣)</sup> » ، وفي الثاني : « إنَّ لك أن لا تجوع <sup>(٤)</sup> » .

( ولا يكون الفعل معها دعاء ) - وذلك لأنه لم يستعمل من أدوات النفى في الدعاء إلا لا وحدها .

( خلافا لبعضهم ) - وهو مذهب قوم ؛ حكاه ابن السراج ، واختاره ابن عصفور ، وحملوا على ذلك : « فلن أكون ظهيراً <sup>(٥)</sup> » ؛ وردُّ بأن فاعل الفعل في الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً لا متكلماً .

( وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من لا أن ، خلافا للخليل ) - فهي بسيطة عند سيوييه والجمهور ، والخليل

(١) مريم / ٢٦

(٢) الجاثية / ١٩

(٣) في النسخ الثلاث : « لا يستأخرون عنه » بالياء المنقوطة من أسفل ؛ والذي في سورة الأعراف / ٣٤ : « لا يستأخرون ساعة » ، وفي يونس / ٤٩ : « فلا يستأخرون ساعة » ولم يجيء بالجار والمجرور : « عنه » إلا في سبأ / ٣٠ : « لا تستأخرون عنه ساعة » .

(٤) طه / ١١٨

(٥) القصص / ١٧

والكسائي ذهباً إلى التركيب ، فيما ذكر ؛ ورد سيبويه على الخليل بما نقله المصنف ، وهو حسن ، ونقل سيبويه أن العرب تقول : أمّا زيداً فلن أضرب ، والخليل لا يخالف في ذلك ؛ بل لم يقل بمنعه إلاّ الأخفش الصغير ، وهو محجوج بحكاية سيبويه ذلك عن العرب ؛ ويستثنى من جواز تقديم معمول معمولها التمييز ، فلا يجوز : ذرعاً لن أضيّق بكذا ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

( وينصب أيضاً بكى نفسها إن كانت الموصولة ) - نحو : جئت لكى أتعلّم ، فالنصب بكى نفسها ، وليست جارةً ، فحرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ إلاّ في ضرورة ، وهذا من أفصح الكلام ، قال تعالى : « لكى لا تأسّوا (١) » .

( ويأن بعدها مضمرة ، غالباً ، إن كانت الجارة ) - نحو : جئت كى (٢) لأقرأ ؛ فكى جارة مفيدة للتعليل ، واللام للتأكيد ، وليست كى ناصبة ، لأن حروف الجرّ لا تنصب الفعل ، فالنصب بأن مضمرة ؛ وسيأتى عن الفارسيّ ما يخالف هذا . واستظهر بقوله : غالباً ، على ماسمع من قول جميل :

(٢٠) فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسائك كيما أن تعرّ وتخدعا؟ (٣)

#### (١) الحديد / ٢٣

(٢) في (ز) : جئت لكى أقرأ ؛ وواضح أنها نفس عبارة الشاهد السابق ، مع تغيير لفظ : لأقرأ ، بدلا من : لأتعلّم .

(٣) في المغنى ص ١٨٣ : ولا تظهر أن بعد كى إلا في الضرورة ، كقوله : فقالت : أكل الناس . البيت ، وفي شرح الأشموني مع الصبان ٣ / ٢٧٩ قال العينى : الشاهد هنا في : كيما أن تعر ، حيث جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة .

وظهور أن بعد كى مسموع مع ما كالييت ، ونحو :  
جئت كى (١) أن أقرأ ، غير محفوظ .

(وتعين الأولى) - وهى الناصبة للمضارع .

(بعد اللام) - نحو : جئت لكى أتعلم ، كما سبق .

(غالباً) - احترز به من قوله :

(٢١) أردت لكيما أن تطير بقريتي فتركها سناً ببداءً بلمع (٢)

فكى فيه حرف جرٌّ مؤكد للام ، والنصب بأن المذكورة ؛  
وقيل : النصب فيه بكى ، وأن زائدة مؤكدة لكى .

(والثانية قبلها) - أى قبل اللام ، فإذا وقعت كى قبل اللام

نحو : جئت كى لأقرأ ، تعين كون كى جارة ، واللام مؤكدة لها ،  
والنصب بأن مضمرة ، ولا يجوز كون كى ناصبة ، للفصل بينها وبين  
الفعل باللام ، ولا يُفصل بين الناصب والمنصوب بحرف الجرِّ ولا  
بغيره ؛ وهذا الترتيب نادر ، ومنه :

(٢٢) كى لتقضينى رقية ما وعدتنى ، غير مختلس (٣)

(١) فى (د) : ونحو : كى جئت أن أقرأ .

(٢) فى المغنى ص ١٨٢ : ومثله فى الاحتمالين : أردت لكيما أن تطير ...  
البيت ، فكى إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن ؛ وفى شرح الأشموني  
والصبان ٣ / ٢٨٠ مثله ، قال : وشنا حال ، وهو القرية البالية ؛ والبداء : المفازة ؛  
وقال الجوهري : البلقعة الأرض القفراء التى لاشئ بها .

(٣) فى شرح شواهد العينى على الأشموني والصبان ٣ / ٢٨١ : قاله عبد الله  
ابن قيس الرقيات - ديوانه / ١٦٠ ؛ والشاهد فى : كى لتقضينى ، فإن كى فيه  
تعليلية ، لتأخر اللام عنها ؛ وغير مختلس ، بالنصب ، صفة لمصدر محذوف ؛ أى لتقضينى  
ما وعدتنى قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام ، مصدر ميمي بمعنى الاختلاس .



وقال الفارسيّ في التذكرة : إن النصب فيه بكى ، وليست الجارة ، لأن حرف الجر لا يعلق ، وفيه نظر .

( وترجح مع إظهار أن ، مرادفة اللام ، على مرادفة أن ) -  
 نحو : جئت لكيما (١) أن تقوم ، فكى بمعنى اللام ، مؤكدة لها ،  
 والنصب بأن ، لأنها (٢) أم الباب ، والفعل قد وليها (٢-) ؛ وقد عرفت  
 الخلاف ؛ واعلم أن ماذهب إليه المصنف من أن كى تكون حرف  
 نصب مرة ، وحرف جرّ أخرى ، هو قول سيوييه والأكثرين ، وذهب  
 الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل ، ولا تكون جارة ؛ وقيل : هي مختصة  
 بالاسم ، ولا تكون ناصبة .

وفي نسخة البهاء (٣) الرقى ، بعد قوله : ( وتعين الأولى بعد  
 اللام ) مانصّه :

( على رأى ، ومطلقا على رأى ، وتعين الثانية مطلقا على  
 رأى ؛ وقد تظهر أن بعدها مفردة ، ومردفة باللام ؛ وربما تليها  
 اللام ) -

فالرأى الأول هو مذهب سيوييه والجمهور ، فيتعين عندهم  
 فى : جئت لكى أقرأ ، كون كى ناصبة للفعل ، كما تقدم .

(١) فى (ز) : لكى أن تقوم .

(٢) من (٢ - ٢) ضرب عليه فى (د) .

(٣) أحد تلاميذ ابن مالك .

والرأى الثانى قول الكوفيين ، كما سبق ، فكى ناصبة عندهم مطلقا ، أى سواء أكان قبلها اللام أم لم يكن .

والرأى الثالث وهو أن كى تكون جارة مطلقا ، هو قول قوم من النحويين ، وقد سبق ذكرى له ، ولا فرق عندهم بين أن تتقدم اللام أو تتأخر أو لا توجد ؛ وظهور أن بعدها مفردة كقوله : \* كيما أن تغر وتخدعا \* ومقرونة باللام كقوله : \* أردت لكيما أن تطير ... \* وهذا عند البصريين لا يقاس عليهما . ووقوع اللام بعدها ، كما سبق من قوله : \* كى لتقضينى .. \* وكقول حاتم :

(٢٣) وأوقدت نارى ، كى لِيُبَصِّرَ ضَوْؤُهَا وأخرجت كلبى ، وهو فى البيت داخله (٥) وهو نادر ، كما سبق ذكره .

وقال الفراء : كثير فى كلام العرب : أردت لكى أقصدك ، وقليل فى كلامهم : أردت كى لأقصدك .

( ولا يتقدم معمول معمولها ) - فلا يجوز عند الجمهور : جئت النحو كى أتعلم ، لأنها إن كانت ناصبة ، فما بعدها صلة ،

(١) فى معجم شواهد العربية ذكره فى قافية اللام المضمومة ، ونسبه لحاتم الطائى ، وقال فى الحاشية : أو التمرى ؛ وجاء به فى المعنى ص ١٨٣ بفتح اللام ، وفى ش . العينى ٣ / ٢٨٠ بضم اللام ، قال : والشاهد فى : كى ليبصر ضؤؤها ، فإن كى هنا تتعين حرفا جاريا للتعليل بمعنى اللام ، لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد ؛ وهذا تركيب نادر .

ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، وإن كانت جارة ، فالنصب بأن ، وأن موصولة ، فالعلة بحالها .

( ولا يُبطل عملها الفصل ) - فتقول : جئت كي النحو أتعلّم ، بنصب الفعل ؛ ومن كلامهم : جئت كي فيك أرغب ، بالنصب .

( خلافا للكسائي في المسألتين ) - وهما مسألة التقديم ، ومسألة الفصل ؛ وإطلاق التقديم يتناول مثل : النحو جئت كي أتعلّم ؛ والجمهور على منعه ، ولا يبعد عن الكسائي إجازته ، كما هو مقتضى كلام المصنف ؛ ومسألة الفصل كلام المصنف يقتضى جوازها ، وقصر مخالفته الكسائي على إبطال العمل ؛ ومذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين ، منع الفصل في الاختيار ؛ وأجاز الكسائي الفصل بمعمول فعلها وبالقسم نحو : أزورك كي والله تزورني ، فيبطل عملها ، وأما الفصل بلا ، وبقاء العمل ، فمتفق على جوازه ، قال تعالى : « كي لا يكون دولةً (١) » .

( ويُنصب غالباً بإذن ) - استظهر بقوله : غالباً ، على مارواه عيسى من أن بعض العرب ، مع استيفاء شروط النصب عند غيرهم ، لا يُعملها ، وهي لغة نادرة ، أثبتها البصريون ، رجوعاً إلى نقل عيسى ، ولم يثبتها من الكوفيين إلا أحمد بن يحيى ؛ وقول أبي بكر بن طاهر :

إن الذي رواه عيسى إنما هو في فعل الحال ، ضعيف ، فلا يلتبس مثله على سيبويه ؛ ويرغم أن ذلك لغة .

( مصدرّة ) - فإن تأخرت نحو : أكرمك إذن ، لم تعمل ، وكذا إن توسطت بين شرط وجزائه (١) نحو : إن تزرني إذن أكرمك ، وبين قسم وجوابه نحو : والله إذن لأكرمك ؛ فلا تعمل إذن (٢) شيئاً ، بل الفعل فيها جواب ، فيجزم الفعل في المثال جواباً للشرط ، والثاني يعطى ما يستحقه جواب القسم ؛ وسيأتي ذكر توسطها في غيرها .

( إن وليها (٣) ) - نحو : إذن أكرمك .

( أو ولي قسماً وليها ) - نحو : إذن والله أكرمك . واقتضى كلامه أن الفصل بغير القسم لا يعمل معه نحو : إذن زيداً يكرمك ؛ وهو كذلك في المثال ، وكذا في نحو : إذن زيداً أضرب ، عند البصريين ؛ وأجاز الكسائي النصب راجحاً ، وهشام رجح الرفع ، وأما الفصل بلا فلا يضر كما في أن .

( ولم يكن حالاً ) - نحو : إذن أكرمك الآن ، وذلك لأن الناصب يخلص للاستقبال .

( وليست أن مضمرة بعدها ) - بل النصب بها نفسها كأن ،

(١) في (د) : وجوابه .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى الفعل .

وهذا قول الأكثرين ؛ وهى بسيطة عند الجمهور ، حرف عند معظمهم ، اسم عند بعض الكوفيين ، وقيل : هى مركبة من إذ أن ، وقيل : من إذا أن .

( خلافا للخليل فى أحد قوليهِ ) - وهو ما حكاه أبو عبيدة عنه من أن النصب بأن مضمرة بعدها ، وهو قول الزجاج والفارسي ؛ واحتج له بأنها لا تختص ، بل تدخل على الجملة الابتدائية نحو : إذن زيد يكرمك ؛ والثانى ما حكاه سيويه عنه سماعاً منه ، أنها الناصبة بنفسها ؛ وحكى غير <sup>(١)</sup> سيويه عن الخليل ، أن أصلها إذ أن ، ويرد قول إضمار أن بعدها ، أن أن لا تضم إلا بعد حرف جرّ أو عاطف .

( وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختياراً ) - نحو : إذن غداً أكرمك ؛ أجازهُ ابن عصفور والأبدى ، قياساً على القسم ؛ قالوا : ولا يجوز فى غيرها من النواصب ، والصحيح المنع ؛ والفرق أن القسم مؤكد ، وفصل المؤكد كلا فصل ، ولذا فصل به بين حرف الجرّ ومجروره نحو : اشتريته بوالله ألف درهم ، وبين المضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلامٌ ، والله ، زيد ؛ حكاه الكسائى عن العرب .  
( وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً ) - قد سبق إنشاد قوله :

(١٧) بكر لن مارأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال ، وأشهد الهيجا (٢)

(١) سقطت من ( ز ، غ )

(٢) سبق الحديث عنه وتخرجه عند الحديث عن : لن ص ٦٥ .

عند ذكر المصنف المسألة ، في بعض النسخ .

( ومعناها الجواب والجزاء ) - ذكر ذلك سيبويه ، وفهم منه الفارسي أن الجواب يلزمها ، وأما الجزاء فيكثر فيها ، وقد تتجرد عنه ؛ ومثال الكثير أن يقال : أزورك ؛ فتقول : إذن أكرمك ؛ أجبته وجزايت ، والتقدير : إن زرتني أكرمك . ومثال الجواب بلا جزاء : إذن أظنك صادقاً ، فلا يتقدر بقولك : إن تزرنني أظنك . وفهم منه الشلوين أنها لا تنفك عنهما ؛ وقول الفارسي إنه لا يتقدر الشرط في المثال ، معترض ؛ فيجوز أن يكون المعنى : إن تزرنني أظن صدق خبرك فيما تخبرني به ؛ ولا يجوز أن يقع غير جواب ، لا يقال (١) ابتداءً : إذن أكرمك ؛ وأما « فعلتها إذاً وأنا من الضالين (٢) » فجواب : « فعلت فعلتك التي فعلت (٣) » ، أي ما فعلت قصداً ، بل فعلت معتقداً أن الوكزة لا تقضى عليه ، ويوضح هذا قراءة من قرأ : « وأنا من الجاهلين » .

( وربما نصب بها بعد عطف (٤) ) - والأكثر في لسان (٥) العرب ، إلغاؤها حينئذ ؛ قال تعالى : « فإذن لا يؤتون الناس (٦) » ،

(١) في (د) : لا يجوز .

(٢) الشعراء / ٢٠

(٣) الشعراء / ١٩

(٤) في (ز) : بعد عاطف .

(٥) في (د) : في كلام العرب .

(٦) النساء / ٥٣

«وإذن لا يلبثون (١)» ، وقرأ بعض القراء بحذف النون فيهما .

( أو ذى خبر ) - ومذهب البصريين تحتم إلغائها حينئذ ؛  
وأجاز هشام في : زيدٌ إذن يكرمك ، النصب ، وأجازه الكسائي والفراء  
في : إن زيداٌ إذن يكرمك ، والسماع ورد في مثله ، قال :

(٢٤) لا تتركني فيهم شطيِرا إني إذن أهلك أو أطيرا (٢)

وخرجه البصريون على حذف خبر إن ، أى : إني لا أقدر على  
ذلك ، ثم استأنف قوله : إذن أهلك ؛ والشطيِر الغريب .

مسألة : لا يجوز حذف المنصوب في هذا الباب ، وإبقاء  
الناصب ؛ لو قيل : أريد أن تفعل ؛ لم يجز : أريد أن . ووقع في  
البخاري في قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » (٣) : فيذهب كيما ،  
فيعودُ ظهره طبقاً واحداً ؛ (٤) أى كيما يسجد ، وشبه هذا بحذف  
الفعل بعد لما ؛ ورُدَّ بأن حذفه بعد لما جاز للدليل ، وهو منقول في  
فصيح الكلام ، بخلاف هذا ، فإنه لم ينقل من كلام العرب .

(١) الإسراء ٧٦ .

(٢) في ش . ش العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٨٨ : هذا رجز لم يعلم  
راجزه ، وفي معجم شواهد العربية نسبة لرؤبة ، ثم قال : وليس في ديوانه . قال  
العيني : والشاهد في : إذن ، حيث أعملها مع أنها معترضة بين إن وخبرها ، وهو  
ضرورة ، خلافاً للفراء ؛ وخرج على حذف خبر إن ؛ أى لا أقدر على ذلك ، ثم  
استأنف ما بعده . والشطيِر البعيد ؛ قاله الأصمعي ، وقال غيره : الغريب .

(٣) القيامة / ٢٢ .

(٤) بخارى في الحديث عن قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .

( فصل ) : ( يُنصب الفعل بأن لازمة الإضمار ، بعد اللام المؤكدة لنفى في خبر كان ، ماضيةً لفظاً أو معنى ) - نحو : ما كان زيدٌ ليفعل ؛ ولم يكن زيدٌ ليفعل . وقوله : بأن ، هو قول البصريين ، يزعمون أن الفعل منصوب بأن مقدرة بعد اللام ؛ وزعم الكوفيون أن الناصب اللام ؛ ورد بأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل ؛ ويرد على هذا كى ، على قول البصريين ، وفيه بحث ؛ ولزوم إضمار أن في هذا ، هو قول البصريين ، ووجهه بأن : ما كان زيدٌ ليقوم ، في مقابلة : كان زيد سيقوم ، وسوف يقوم ؛ فكما لا تجتمع أن والسين أو سوف ، كذلك لا تجتمع أن واللام ؛ ويدل على مقابلة اللام حرف التنفيس امتناع : ما كان زيد سيقوم ، أو سوف يقوم ؛ استغناء بـ ليقوم ؛ وأجازه بعض المغاربة ، وذلك مردود بعدم السماع ؛ وأجاز بعض الكوفيين إظهار أن بعد اللام توكيداً ؛ ورُدُّ بأنه لم يُسمع ؛ وقال ابن الأنباري : ما كان عبد الله لأن يزورك ، ما يجيزه كوفي ولا بصرى .

وقد يفهم من قوله : بعد اللام ، أنه لا يلزم إضمارها في ذلك ، إذا لم توجد اللام ؛ وقد أجازه بعضهم ، واحتج بقوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يُفترى <sup>(١)</sup> » ؛ واضطرب فيه ابن عصفور ، فمرة منع ، ومرة أجاز ، والصحيح المنع ، وأما الآية فليس مما نحن فيه ، بل أخبر بمصدر ، وهو : « أن يفترى » عن القرآن ، وهو مصدر ؛ وأما ما كان زيد أن يقوم ؛ فإن أردت المبالغة جاز ، ولم يكن مما نحن فيه ،

(١) يونس / ٣٧ ، وزاد في (غ) : « من دون الله » .



وإلا لم يجوز ؛ وسميت هذه اللام مؤكدة ، لأنها تفيد نفى الفعل على وجه لا يُستفاد بدونها ؛ فمعنى : ما كان زيد ليفعل : ما كان مقدراً أو مستعداً لذلك ؛ وقال سيبويه في تمثيله : ما كان زيد لهذا الفعل ؛ وقول ابن المصنف : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ؛ إذ يقول : ما كان زيد يفعل ، ضعيف ؛ فالنقل امتناعه إذا كان نفيًا لقولك : كان زيد سيفعل ، وإجازته ، إن كان نفيًا لقولك : كان زيد يفعل ؛ وأجاز بعضهم الأول على قلة ؛ وهو مردود عليه .

وقوله : لنفى ، ليس على إطلاقه ، فلا يستعمل هنا من حروف النفي إلا ما ولم ؛ فلا يجوز : إن كان زيد ليخرج ، ولا : لما يكن ليخرج .

وقوله : في خبر كان ، هو المشهور من قول النحويين ؛ وأجاز بعضهم ذلك في أخوات كان ، نحو : ما أصبح زيد ليفعل ؛ وأجازه بعض في ظننت وأخواتها نحو : ما ظننت زيدا ليفعل ؛ وردَّ بأن ذلك لم يُسمع ؛ وأجازه بعض في كل فعل تقدّمه نفى ، نحو : ما جاء زيد ليفعل كذا ؛ والصواب أن هذه اللام فيما نحن فيه ، تسمى لام الجحود ، على أنه وقع في كلام أبي البقاء ، تسمية اللام في : ما كان زيد ليفعل : لام كى ؛ وهو سهو .

وخرج بقوله : ماضية نحو : ما يكون زيد ليفعل ، فلا يجوز ؛ وهذه اللام التي نتكلم في مسألتها ، عند البصريين متعلقة بمحذوف هو خبر لكان ، والتقدير : ما كان زيد مريداً ، أو مستعداً ، ليفعل

كذا ؛ أو نحو ذلك ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام للتوكيد ، والخبر مابعدھا ؛ وليست اللام للجرّ ، بل للنصب ، ولا حذف . واستدل البصريون بالتصريح بالمقدر في قوله :

(٢٥) سموتَ ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضیع قد يُصاب (١)

(وبعد حتى) - أى ينصب المضارع بأن لازمة الإضمار بعد حتى ، وهذا قول سيويوه وغيره من البصريين ، فحتى عندهم جارة ، والنصب بأن مقدرة ؛ وقال الكسائي وغيره من الكوفيين : إن حتى ناصبة بنفسها .

( المرادفة لإلى أو كى الجارة أو إلا أن ) - فخرج بالمرادفة حتى الابتدائية ، فإنها لاترادف شيئاً مما ذكر ؛ والأول كقوله تعالى : « حتى يرجع إلينا موسى (٢) » أى إلى أن ؛ والثانى نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة ، فهى هنا للتعليل مثل كى ، وهذان المعنيان ذكرهما معظم النحويين ، أعنى كونها إذا انتصب المضارع بعدها ، للغاية أو للتعليل ؛ والثالث استشهد له المصنف بقوله :

(٢٦) ليس العطاء من الفضول سماحةً حتى تجودَ ، ومالديك قليلٌ (٣)

(١) في التصريح ٢ / ٢٣٥ : وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال : سموتَ ، ولم تكن أهلاً لتسمو ... فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك : ما كان زيدٌ مريداً للفعل ، أو مقدرأ له ... ولم ينسب البيت في التصريح ولا في معجم شواهد العربية .

(٢) طه / ٩١

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٩٧ : هو من الكامل ؛ وأراد بالفضول : المال الزائد ؛ والسماحة : الجود . والشاهد في : حتى تجودَ ، فإن حتى بمعنى الاستثناء . والبيت للمقنع الكندى .

وقول ابن المصنف : إن حتى في البيت يصح تأويلها بإلى ، فيه نظر ؛ وقد قال الخضرأوى في حديث : « حتى يكون أبواه ... (١) » حتى بمعنى إلا أن المنقطعة ، والمعنى : لكن أبواه .. قال : وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام حتى ، وذكر من كلام سيبويه ما يقتضيه .

( وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها ) - أنشد  
النحويون :

(٢٧) حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو أن يبين جميعاً ، وهو مختار (٢)

وأجاز الكوفيون إظهار أن بعد حتى ، قالوا : لو قلت :  
لأسيرن حتى أن أصبح القادسية ، لجاز ، وكان النصب بجتى ، وأن  
توكيد .

( وتضمير أيضاً (٣) ، أن لزوما بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن )

(١) بخارى قدر / ٣ ، ومسلم قدر ٢٢ - ٢٥ وترمذى قدر / ٥ ، برواية :  
فأبواه يهودانه ؛ وفي فيض القدير ٥ / ٣٣ : حتى يعرب عنه لسانه ، فأبواه ...  
(٢) في الدرر ٢ / ٦ : استشهد به على جواز إظهار أن بعد حتى المعطوفة على  
أخرى قبلها عند البصريين ؛ أما الكوفيون فيجيزون إظهارها من غير قيد ؛ والضمير في  
يكون ويبين للجار المذكور في بيت قبل الشاهد ، وكذلك ضمير نفوسهم لبني شيبان  
في البيت الذى قبله أيضا . والبيت من أبيات أربعة قالها يزيد بن حمار السكونى يوم  
ذى قار .

(٣) سقطت « أيضا » من ( ز ، غ ) .

نحو : لألزمك أو تقضيني حقي . أى إلى أن تقضيني <sup>(١)</sup>؛ وبعضهم  
يقدر بكى أيضا ، أى كى تقضيني ؛ وذكر سيبويه إلا أن ؛ وزعم بعض  
المغاربة أنه المستمر فيها دون الآخرين ، واستشهد بقول زياد الأعجم :  
(٢٨) وكنث إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها ، أو تستقيما <sup>(٢)</sup>

قال : فهذا لا يقدر بإلى أن ، ولا بكى ، بل المعنى : إلا أن  
تستقيم ؛ وقيل أيضا : إن التقادير الثلاثة لا تستمر ، وإن قوله :  
(٢٩) فسر في بلاد الله ، والتمس الغنى تعش ذايسا ، أو تموت فتعذرا <sup>(٣)</sup>

لا يصح المعنى فيه بتقدير واحد من الثلاثة ؛ ونسبة النصب  
لأن هو مذهب البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : انتصب  
الفعل بالخلاف ؛ والكسائي وأصحابه والجرمي بأو .

وخرج بقوله : موقع كذا ، مالم تكن أو فيه كذلك ، وهى  
العاطفة اسماً مفرداً على اسم صريح ، فإن النصب بعدها بأن جائزة  
الإضمار نحو قول المتلمس <sup>(٤)</sup> :

(١) زاد هنا في (د) : أو إلا أن تقضيني ؛ وستأتى .  
(٢) قاله زياد الأعجم ، من الوافر ؛ والشاهد في : أو تستقيما ، حيث جاءت  
فيه أو بمعنى إلا في الاستثناء .

(٣) لم أجد في مراجعى ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد فيه عدم استمرارية وقوع  
أو موقع التقديرات الثلاثة : إلى أن ، وإلا أن ، وكى ، فالمعنى في هذا البيت لا يصح  
بتقدير واحد من هذه التقديرات .

(٤) في نسخ التحقيق الثلاث : المتلمس ؛ وفي معجم شواهد العربية نسبة  
للحصين بن الحمام ، وكذلك جاءت رواية العينى والأشمونى والتصريح ، وجاء البيت  
في المفضليات ص ١٠٩ ضمن قصيدة للحصين ابن الحمام المرى مطلعها :

جزى الله أفناء العشرة كلها بدارة موضوع عقوقاً ومأثماً

(٣٠) ولولا رجال من رزام أعزة وآل شبيع أو أسوءك علقما (١)  
 ورزام أبو حنّ من تميم ؛ والتقدير : أو أن أسوءك ياعلقمة .  
 وفي بعض النسخ التي عليها خط المصنف بعد هذا :  
 ( ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن (٢) ولا بشرط ماض ،  
 خلافاً للأخفش (٣) ؛ وقد تعلق قبل الشرط الآخذ حقه ، حتى ، وفاقاً  
 له ، وكى وفاقاً للفراء ) - وقوله : بإذن ، إن كان صحيحاً ولم يكن  
 تصحيفاً من الكاتب ، فالتمثيل : أزورك حتى إذن تكرمنى ، ولألزمك  
 أو إذن تقضينى حتى ؛ وإن كان تصحيفاً ، وإنما هو أن ، وهو  
 أقرب ، فإن هذا ليس موضع إذن ، لما سبق من أن الجواب يلزمها  
 فالتمثيل : أزورك حتى أن تكرمنى ؛ وقد مضى أن مذهب الكوفيين  
 جواز إظهار أن بعد حتى . ولا يبعد من قولهم هذا ، إجازة ذلك في  
 أو ، كما أن النصب عندهم بها ، كما فعلوا ذلك مع حتى نحو :  
 لألزمك أو أن تقضينى حتى .

(١) رواية المفضل :

\* ولولا رجال من رزام بن مالك ... \*

قال : ويروى : من رزام بن مازن ... وهى الرواية ؛ وقوله : أو أسوءك علقما  
 أراد : أو أن أسوءك علقما . والشاهد فى : أو أسوءك ، حيث نصب بتقدير أن بعد أو  
 العاطفة .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل ص ٢٣١ عن بعض نسخ التسهيل :

بظرف ولا شرط .

(٣) وفى همع الهوامع ٢ / ١٠ : وما ذكر من أن النصب بعد أو بإضمار أن ،

هو مذهب البصريين ، ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين  
 الفعل ، لأنها حرف عطف ... ونقل ابن مالك عن الأخفش ، أنه جوز الفصل بين أو  
 والفعل بالشرط نحو : لألزمك أو إن شاء الله تقضينى حتى .

ومذهب البصريين امتناع ذلك ، للزوم إضمار أن بعد حتى وأو ، كما سبق ؛ والسماع لم يأت بما يخالف ذلك ؛ ومثال الفصل بالشرط : أصبحك حتى ، إن قدر الله ، أتعلم ؛ ولألزمك أو ، إن شاء الله تقضييني حتى .

وإنما قيد بالماضي ، لأن الجواب في المسألة محذوف لنصب الفعل ، ولا يحذف جواب الشرط إلا والشرط ماض . وما ذكر من خلاف الأخص لا يحتمل العود إلى المسائل الثلاث ، وإلى المسألة الأخيرة .

والفصل بالشرط يحكى عن الكسائي في كى ، وقال : إنه يبطل عملها حينئذ ، وذلك نحو : أزورك كى إن تكلمنى أكرمك ؛ والبصريون لا يميزون هذا الفصل . قيل : ومثل هذا غير محفوظ عن العرب .

وذكر ابن المصنف أنه قد يفصل بين كى والفعل بجملة شرطية ، فيبقى النصب ؛ قال : ومن كلامهم : جئت كى ، إن تحسن إلى أزورك ، بالنصب ؛ قال : والكسائي يميز ذلك بالرفع دون النصب .

ومثال ماوافق فيه المصنف الأخص من التعليق ، والمراد به إبطال العمل : أصبحك حتى إن تحسن إلى أحسن إليك .

وأخذ الشرط حقه معناه استيفاءه جوابه ؛ وهذا نظير ما سبق عن الكسائي في كى ، وعزاه المصنف ، كما رأيت ، إلى الفراء ووافقه . وقد عرفت ما فيه ؛ وفي نسخة البهاء الرقى (١) عوض هذا :

(١) أحد تلاميذ ابن مالك .

( ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو ، بظرف ولا شرط ماض ،  
 خلافاً للأخفش وابن السراج ) - مثال الفصل بالظرف (١) : أقعد  
 حتى عندك أقعد ؛ ولألزمك أو اليوم تقضيني حتى .

والنقل عن هشام إجازة الفصل بين حتى والفعل بالجار والمجرور  
 نحو : أقعد حتى إليك يجتمع الناس ؛ وأجاز حينئذ الرفع والنصب ،  
 وقال : إن الرفع أصح ؛ ولا يبعد إلحاق الظرف به ؛ وأجاز ذلك أيضا  
 في إذن هو والكسائي ، كما تقدم ؛ وأجازه الكسائي في كي أيضا نحو :  
 جئت (٢) كي فيك أرغب ؛ وأما مسألة الشرط فقد سبق الكلام عليها  
 قريبا .

( وتضم (٣) أيضا (٤) لزوما ، بعد فاء السبب ) - والنصب  
 بأن ، لا بالخلاف ولا بالفاء ولا الواو الآتي ذكرها ؛ هذا قول  
 البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : النصب بالخلاف ؛ وقال  
 الكسائي وأصحابه والجرمي : بالفاء والواو ؛ وأصل معنى الفاء  
 التعقيب ، ثم قد تدخل في التسيب ، وهو أخص من التعقيب نحو :  
 جاء المطر ، فالربيع (٥) ، وضربت زيدا ، فبكي (٦) .

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( د ) : جئتك .

(٣) زاد هنا في ( د ، و ) في بعض نسخ التسهيل ) : أن .

(٤) سقطت من ( د )

(٥) مثال التعقيب .

(٦) مثال التسيب .

( جواباً لأمر ) - نحو : زرني فأكرمك . وأنكر بعض المتقدمين  
النصب في جواب الأمر ؛ وأنشد سيبويه لأبي النجم :  
(٣١) ياناق ، سيرى عنقاً فسيحا إلى سليمان ، فنستريحا (١)

( أو نهى ) - نحو : « ولا تطعوا فيه ، فيحل (٢) » ؛ وشرط  
النصب ، أن لا ينقض النهى بيلاً قبل الفاء نحو : لا تضرب إلا  
عمرأ ، فيتأدب ؛ فيرفع حينئذ ولا ينصب ، فإن تأخر نصبت نحو :  
لا تضرب زيداً فيغضب إلاً تأدياً .

( أو دعاء ) - نحو : « ربنا أطمس على أموالهم ، واشدد على  
قلوبهم ، فلا يؤمنوا (٣) » ، ونحو :  
(٣٢) ربّ وفقني فلا ، أعدلّ عن سنن الساعين في خير سنن (٤)

( بفعل ) - احترز من سقيا ورعيا ونحوهما من الدعاء  
بالاسم ، فلا ينصب جوابه .

(١) في المقتضب ٢ / ١٤ في هذا الموضع : فالأمر : اتنتى فأكرمك ، وزرني  
فأعطيك ، كما قال الشاعر : ياناق سيرى عنقاً ... البيت . قال في الحاشية : استشهد  
به سيبويه ١ / ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية ، الواقعة في جواب  
الأمر . والعنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع ؛ والبيت لأبي النجم العجلي ؛  
وناق منادى مرخم ، أي ياناقه .

(٢) طه / ٨١ ، وجاء بالنسخ الثلاث : « لاتطغوا فيه فيحل » .

(٣) يونس / ٨٨

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣٠٢ : هو من الرمل ،  
والشاهد في : فلا أعدلّ ، حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء ، والفاء فاء السبب في  
الجواب عن الدعاء . ولم ينسبه أحد من أصحاب المراجع .



( أصيل في ذلك ) - احترز من الدعاء بلفظ الفعل الذى  
أصله الخبر ، نحو : رحم الله زيداً ، فيدخله الجنة ، فلا يجوز النصب  
في هذا ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه .

( أو لاستفهام ) - نحو : « فهل لنا من شفعاء ،  
فيشفعوا (١) » ، ونحو : أين بيتك ؟ فأزورك ، وفي السبعة : « من ذا  
الذى يقرض الله قرصاً حسناً ؟ فيضاعفه (٢) » بالنصب .

( لا يتضمن وقوع الفعل ) - فإن تضمنه ، لم ينصب الفعل  
نحو : لم ضربت زيداً ؟ فيجازيك . وهذا أخذ المصنف من كلام  
الفارسي في الإغفال مع الزجاج ، حيث قال الزجاج في قوله تعالى :  
« لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون (٣) » ، لو قال : « وتكتموا »  
لجاز ؛ أى لم تجمعون (٤) بين ذا وذا ؟ ولكن الذى فى القرآن أجود فى  
الإعراب ؛ فرد الفارسي قوله ، والأقرب خلاف قول الفارسي .

وقد حكى ابن كيسان النصب فى جواب ما تحقق وقوعه نحو : أين  
ذهب زيد ؟ فنتبعه ؟ ومن أبوك ؟ فنكرمه ؟ ومن أمثلة النحويين : أين  
بيتك ؟ فأزورك ؟ والمعنى : ليكن منك إعلام بذهاب زيد ، فاتباع منا ،  
وإعلام بأبيك ، فإكرام منا ، وإعلام ببيتك ، فزيارة منا ؛ ولم يتعرض أحد

(١) الأعراف / ٥٣ ، وفى (د ، ز) : « هل لنا »

(٢) البقرة / ٢٤٥ ، والحديد / ١١

(٣) آل عمران / ٧١

(٤) فى (ز) : لم يجمعوا بين ذا وذا .

من المغاربة لهذا الشرط فيما نحن فيه ، لكن في كلام بعضهم في  
النفى ، كما سيأتى ، ما يعطيه .

( أو لنفى محض ) - نحو : « لا يُقضى عليهم فيموتوا <sup>(١)</sup> » ؛  
وذكر بعض المغاربة أنه لا يجوز النصب في : لم تقم ، فتحيننا ؛ وقد  
جاء النصب في قوله :

(٣٣) لم ألق بعدهم حياً ، فأخبرهم إلا يزيدهم حُباً إلى هم <sup>(٢)</sup>

( أو مؤوّل ) - نحو : قلما تأتينا فتحدثنا ؛ لأنه في معنى :  
ماتتينا . وكذا : ألم تأتينا فتحدثنا ؟ لصورة النفى ، وإن كان تقريراً .  
وأجاز الكوفيون : أنا غير آتٍ فأكرمك ، بالنصب ؛ لأنه في معنى :  
مأنا آتٍ فأكرمك ؛ وأجاز ذلك أيضا ابن السراج في : غير قائم  
الزيدان ، فتكرمهما . وإذا انتقض النفى بالأقبل الفاء ، لم ينصب  
الفعل نحو : ماضرب زيداً إلا عمراً فيغضب ؛ بل يتعين الرفع ؛ أو  
بعدها ، جاز النصب ؛ نص على ذلك سيبويه ، ومثل له ب : ماتتينا  
فتحدثنا ، إلا ازددنا فيك رغبة .

( أو عرّض ) - نحو ما حكى من كلامهم : ألا نقع الماء  
فنسبح ؟ أى في الماء فحذف الجار ؛ وكقوله :

(١) فاطر / ٣٦

(٢) في ابن يعيش ٧ / ٢٦ : لم ألق بعدهم حياً فأخبرهم ؛ والشاهد في قوله :  
فأخبرهم بالنصب بأن مضمرة بعد فاء السبب ، جواباً لنفى محض ؛ ونسب البيت  
لزباد بن حمل ، أو زياد بن منقذ .

(٣٤) يا ابن الكرام ألا تندنو؟ فْتَبَصَّرَ ما قَدْ حَدَّثْتُوكَ ، فَمَارَاءِ كَمَنْ سَمِعَا (١)

( أو تحضيض ) - هلا أمرت فُتْطَاعَ ؟ وقوله :

(٣٥) لولا تعوجين ياسلمى على دنف فتخمدى نارَ وجدٍ كاد يفنيه (٢)

والتحضيض عرض مؤكد ، فتقول : ألا تجلس ؟ تعرض عليه ولا تحضه ، لأنك لا تريده ، وتقوله أيضا إذا كنت تريده وتبتغيه (٣) .

( أو تَمَنَّ ) - قال تعالى : « ياليتنى كنت معهم ، فأفوزَ (٤) » ، « لو أن لناكرةً فنتبرأً » (٥) ، وتقول : وددت لو تأتينا فتحدثنا ، وفي بعض المصاحف : « ودُّوا لو تُدهِنُ فيدهنوا (٦) » .

( أو رجاء ) - نحو : لعل زيدا يأتي ، فيحدثنا ، بالنصب ؛ ولم يثبت البصريون ذلك ، وجعلوا الترجى في حكم الواجب ؛ وأثبتته

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان . هو من البسيط ، وألا للعرض ، والشاهد في : فتبصر ، حيث نصب ، لأنه جواب العرض ؛ ولم ينسب في المراجع .

(٢) في الدرر ٢ / ٨ : استشهد به على النصب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابا للتحضيض في قوله : فتخمدى . وهو من البسيط أيضا ، ولم أعر على قائله .

(٣) قال في التصريح ٢ / ٢٣٩ : والعرض والتحضيض متقاربان ، يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث ، وفي العرض لينا ورفقا .

(٤) النساء / ٧٣

(٥) البقرة / ١٦٧ ، وفي ( ز ، غ ) : « ياليت لنا كرة » ، ولا توجد هذه الصيغة في القرآن .

(٦) القلم / ٩

الكوفيون على أن لعل للاستفهام ؛ وصحح جماعة من المتأخرين إثباته ، منهم ابن مالك ، مستشهدين بقوله تعالى : « فأطلع إلى إله موسى » (١) ، وقوله : « فتنفعه » (٢) في قراءة النصب فيهما ؛ وأما كون لعلً للاستفهام ، فغير صحيح ، والرجاء ظاهر في قوله تعالى : « لعلُّ أبلغ الأسباب ... » (١) ؛ وقد خرج ماورد من ذلك على العطف على التوهم ، لكثرة دخول أن في خبر لعل ، وإن كان اسمها جثة .

( ولا يتقدم ذا (٣) الجواب على سببه ) - وهذا مذهب البصريين ؛ وعلته أن الفاء عندهم عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، فإذا قلت : مازيدٌ يأتينا فيحدثنا ، فالتقدير : مازيدٌ يكون منه إتيان فحديث ، فلا يجوز : مازيد فيحدثنا يأتينا ؛ لأنه إذا كانت الفاء لا تتقدم في العطف على الصريح نحو : زيدٌ قام فضرب ، فإن لا تتقدم في هذا أولى ؛ وقد اشترط في القول الصحيح من كلام النحويين تقدم الجملة بأسرها في العطف على المحل ، فهاهنا أخرى ؛ ويمتنع النصب في : مازيدٌ يكرم فيكرمه أختانا (٤) ، لأجل توهم المصدر .

( خلافاً للكوفيين ) - وسببه أن الفاء عندهم ليست عاطفة ،

(١) غافر / ٣٦ ، ٣٧ : « لعلُّ أبلغ الأسباب . أسباب السموات ، فأطلع إلى

إله موسى » .

(٢) عبس / ٣ ، ٤ : « وما يدريك لعله يزكى . أو يدكر فتنفعه الذكرى » .

(٣) أى : هذا الجواب ؛ وفي (غ) : ذلك الجواب .

(٤) مفعول يكرم .

وإنما هو جواب تقدم على سببه ، ومن مذهبهم جواز تقدم جواب الشرط ، فهذا كذلك ؛ وخالفوا أيضا في المسألة الثانية البصريين ، فأجازوا النصب ، إذ لا مصدر متوهماً عندهم في ذلك .

( وقد يُحذف سببه بعد الاستفهام ) - قال الكوفيون : العرب تحذف الأول مع الاستفهام ، للدلالة الجواب عليه وفهم الكلام ، فيقولون : متى ؟ فأسير معك ؛ يريدون : متى تسير ؟ فأسير معك . ( ويلحق بالنفى ، التشبيه الواقع موقعه ) - نحو : كأنك وإل علينا فتشتمنا ؛ أى : ماأنت وإل ؛ قال الكوفيون ؛ قال ابن السراج : وليس بالوجه .

( وربما نفى بقد ، فينصب الجواب بعدها ) - ذكره ابن سيده ، وحكى عن بعض الفصحاء : قد كنت في خير فتعرفه ؛ أى : ماكنت في خير .

( فصل ) : ( وتضمن أن الناصبة أيضا لزوماً ، بعد واو الجمع ) - خرج بالجمع ما استعمل لقصد تقدم الأول أو تأخره ، والواو وضعها التشريك في الحكم ، إما مع المعية في الزمان ، وإما دونه ، بتقدم الأول أو تأخره ؛ وقد قيل : إن المعية أظهر فيها ، وهو المعنى المقصود هنا ، كما في : اختصم زيد وعمرو ؛ والفرق بين الجمع وغيره ، أن التي للجمع يكفى فيها نفى واحد ، والتي لغيره تحتاج إلى نفيين عند سيبويه ، خلافاً للمبرد ؛ وقد سبق ذكر الخلاف في الناصب هنا ، وعلم منه أن ما ذكره المصنف هو قول البصريين .

( واقعة في مواضع (١) الفاء ) - فالأمر :

(٣٦) فقلت : ادعى ، وأدعَوَ إنْ أُنْدَى لصوت ، أن ينادى داعيان (٢)

والنهي كقول أبي الأسود :

(٣٧) لآتته عن خلق ، وتأتى مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم ، (٣)

وقوله تعالى : «ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحق (٤)» ،

يحتمل النصب والجزم ؛ والدعاء : يارب اغفر لي ، وتوسّع على في

الرزق ؛ والاستفهام ، ماأنشده بعض النحويين :

(٣٨) أتبيتُ رِيَّانَ الجفون من الكرى وأبيتَ منك بليلة الملسوع (٥)؟

قال شيخنا : ولا أدري أهو مسموع ، أم مصنوع ؟

(١) في بعض نسخ التسهيل : في مواقع .

(٢) في معجم شواهد العربية ، نسبه للأعشى ، قال : وليس في ديوانه ،

قال : أو الحطيئة ، أو ربيعة بن جشم ، أو دثار بن شيبان الثمري ؛ وفي الإنصاف صـ

٥٣١ : نسبه سيبويه للأعشى ، وقال الأعمش : ويروى للحطيئة ؛ قال : والصحيح أنه

من كلمة ، عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتا ، لدهار بن شيبان الثمري ، وهذه القصيدة مما

رواه أبو السعادات بن الشجري في مختاراته ، وروايته ، كما رواها صاحب الإنصاف :

فقلت ادعى ، وأدعُ ، فإن أُنْدَى ... وهو على طريقة الكوفيين ؛ وأما الذين رووا :

وأدعَوَ ، ومنهم سيبويه ، فعلى أن الفعل المضارع ينصب في جواب الأمر بعد الواو .

وهو من الوافر .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : قاله أبو الأسود الدؤلي ، ومن

نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ ، ملحقات ديوانه ١٣٠ ، وهو من الكامل ؛ والشاهد

في قوله : وتأتى حيث نصب الياء بعد الواو في جواب النهي .

(٤) البقرة / ٤٢

(٥) للشريف الرضي — ديوانه ٤٩٧/١ ، والشاهد في قوله : وأبيتَ بالنصب

بأن مضمرة بعد واو الجمع بعد الاستفهام ، والبيت من الكامل .

والنفي المحض : « ويعلم الصابرين (١) » ، وكقول أبي طالب :

(٣٩) كذبتُم ، وبيت الله ، نبزى محمداً ولما نطاعنُ دونه ونناضل  
ونسلمه حتى نُصرع حوله ونُذهل عن أبنائنا والحلائل (٢)

والمؤول كقول الحطيئة :

(٤٠) ألم أكُ جاركم ؟ ويكونَ بيني وبينكمُ المودةُ والإخاءُ (٣)

والعرض : ألا تنزلُ ، وتصيبَ خيراً ؟

والتحضيض : هلا تأتينا ، وتكرمنا ؟

والتمني : « ياليتنا نرُدُّ ، ولا نكذبَ بآيات ربنا ، ونكونَ (٤) » ؛ قراءة

حفص وحمة بنصب الباء والنون ، وابن عامر بنصب « ونكونَ » فقط .

(١) آل عمران / ١٤٢ : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلم

الصابرين » .

(٢) من قصيدة أبي طالب اللامية المشهورة يوم الصحيفة ، يدافع عن رسول الله

ﷺ من مختصر سيرة الرسول (ص) للشيخ محمد بن عبد الوهاب ؛ وفي اللسان — نضل :

\* كذبتُم ، وبيت الله ، يُبزى محمدٌ \* وفي مادة : بز :

\* كذبتُم ، وحق الله ، يُبزى محمدٌ \* قال : وقوله : يُبزى : أى يُقهر ويُغلب ،

وأراد : لأببزى محمد ، فحذف لا من جواب القسم ، وهى مرادة ، أى لأيقهر

ولم نقاتل عنه وندافع ... والشاهد فى قوله : ونسلمه بالنصب بعد الواو الواقعة بعد

النفي المحض بلما .

(٣) فى ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣٠٧ : قاله الحطيئة من

قصيدة من الوافر ، ووقع فى ديوانه هكذا : ألم أكُ محرماً ، فيكونَ بيني ... الخ .

والشاهد فى : ويكونَ ، حيث نصب بتقدير أن ، لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة

الواقعة بعد الاستفهام ؛ والمحرم : المسلم الذى يحرم عليك دمه ، وعليه دمك ؛

ويروى : ألم أكُ مسلماً ... الخ .

(٤) الأنعام / ٢٧

والرجاء : لعلى أسافر ، وأغنم .

وكل موضع من هذه الصور استعملت فيه الفاء ، تستعمل الواو إذا صحَّ المعنى ، فإن تعينت السببية ، فالفاء فقط : لاتدُن من الأسد ، فيأكلك ؛ وإن امتنعت السببية ، فالواو فقط : لاتأكل السمك ، وتشرب اللبن .

ويظهر حمل قول المصنف : « في مواضع الفاء » ، على المواضع المستقرة لها ، فلا يدخل حينئذ التشبيه الواقع موقع النفى ، ولا قد ، مراداً بها النفى ؛ فإن سُمع ذلك في الواو أيضاً قبل .

( فإن عطف بهما ) - أى بالفاء والواو .

( أو بأو ، على فعل قَبْلُ ) - أى إن عطف الفعل المذكور بعد الثلاثة ، على فعل مذكور قَبْلُ ؛ واحترز من أن يعطف على اسم متوهم أو صريح ، فإنه في الأول ينصب بأن لازمة الإضمار ، على ماسبق تقريره ؛ وفي الثاني بأن جائزة الإضمار ، كما سيأتى ذكره ، فلا يبطل حينئذ في الصورتين إضمارُ أن .

( أو قَصَدَ الاستئناف ) - أى قصد أن لا يكون الفعل الواقع بعدها مشاركاً لما قبلها ، من فعل أو اسم متوهم ، بل قصد القطع عنه ، فيكون الفعلُ إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف .

( بطل إضمارُ أن ) - لأن العطف يُشرك الثاني مع الأول في

إعرابه ، والاستئناف يقتضى رفعه ، وفيه مع أو نوعُ إضراب ؛ فإذا



قلت : الزمه أو يقضيك حَقَّك ، على جهة الاستئناف ، فالمعنى : أو هو يقضيك حَقَّك ؛ على كل حال ، لزمته أم لا ؛ فكأنك قلت ! بل هو يقضيك حَقَّك .

واختلف في المرفوع بعد الفاء والواو في العطف ؛ فقال البصريون : ليس معنى الرفع حينئذ كمعنى النصب ، فكل واحد من الفعلين في قولك : ماتأتينا فتحدثنا ، بالرفع على العطف ، مقصود نفيهِ ، وكأن أداة النفي منطوق بها بعد العاطف <sup>(١)</sup> ؛ وفي النصب يكون انتفاء الحديث مُسَبَّباً عن انتفاء الإتيان <sup>(٢)</sup> ؛ وقال الكوفيون : قد يكون ذلك على معنى الرفع <sup>(٣)</sup> ؛ وحكاها ابن عصفور عن الأعمش ، ولم يحفظه ابن عصفور عن الكوفيين ، والأعمش تبع لهم في ذلك ، واحتجوا <sup>(٤)</sup> بقوله تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » <sup>(٥)</sup> ، والمعنى : لو أذن لهم ، لا اعتذروا <sup>(٥)</sup> ، كما في قوله تعالى : « لا يُقضى عليهم ، فيموتوا » <sup>(٦)</sup> ، إذ المعنى : لو قضى عليهم ، لما توار ؛ فرفع « يعتذرون » ، ونصب « يموتوا » ، والقصد بهما واحد ؛ قال الأعمش : إنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب ، رعيًّا للأكثر ؛ وردَّ ابن عصفور على الأعمش ، وقال : الصحيح عندي أن ماأجازه من أن <sup>(٧)</sup> الرفع يجوز على معنى النصب باطل . انتهى .

(١) التقدير : ما تأتينا ، فما تحدثنا ، أو وما تحدثنا .

(٢) التقدير : ما تأتينا فما تحدثنا ؛ أى بسبب ذلك .

(٣) في ( ز ، غ ) : على معنى النصب .

من (٤ إلى ٤) تقدم في (د) قبل قوله : « ولم يحفظه ابن عصفور ... » .

(٥) الرسائل / ٣٦

(٦) فاطر / ٣٦

(٧) سقطت من (ز) .

وقال الفراء : إنما أُوثرُ الرُفْعُ في « يعتذرون » على النصب ؛ لأن التوفيق بين رؤوس الآيات أخف على الألسن ، وأحسن في الالتئام والاتساق .

( ويميز واو الجمع تقديرُ مَع ، موضعها ) - أى وجوب تقدير مع ، موضعها نحو : لا تأكل السمك ، مع شرب اللبن ؛ وإنما قدر الوجوب ، لأن الواو من محتملاتها المعية ، إلا أنها تتعین هنا ؛ ومن هذا نعلم أن قول النحويين : تقع الواو في جواب كذا مجاز ؛ فإذا كانت بمعنى مع ، لم ينعقد من الكلام شرط وجزاء ، وهذا بخلاف الفاء كما سيأتي ؛ وهذا هو طريق الجمهور ؛ وزعم بعض النحويين أن النصب بعد الواو على معنى الجواب ، وتكلف ذلك فقال : معنى : لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن : إن أكلت فلا تشرب ، وإن شربت فلا تأكل ؛ والتقدير : إن لم تأكل ، فاشرب .

( وفاء الجواب ، تقديرُ شرط قبلها ، أو حالٍ مكانها ) - وذلك لأن هذه الفاء تقع قبل مسبب انتفى سببه ، فتقول : ماتأتينا ، فتحدثنا بالنصب ، على قصد نفى الحديث ، لانتفاء الإتيان ، فيصح حينئذ أن تقدّر شرطاً قبل الفاء نحو : ماتأتينا ، فإن تأتينا تحدثنا ؛ وتقع بين أمرين أريد نفى اجتماعهما ، فتقول تلك المقالة ، على قصد (١) نفى اجتماع الحديث والإتيان ؛ فيصح حينئذ أن تأتى بالحال مكانهما فتقول :

(١) في (ز) : على نفى قصد ..

ماتأتينا محدثاً ؛ فالنفي الداخل على فعل مقيد بحال ، ينفيه بقيد حاله ، وهو نفي للجمع بينهما .

( وتنفرد الفاء بأن مابعدھا في غير النفي ، يُجزم عند سقوطھا ) .. واستثناء النفي هو الصحيح ، لأن النفي خبر محقق ، فلا يشبه الشرط ، بخلاف الباقي ، وأطلق بعض النحويين العبارة فقال : كل ماتنصب فيه بالفاء تجزم ؛ وقال بعضهم : يختار الرفع في النفي ، ويجوز الجزم <sup>(١)</sup> ؛ ويحكى جواز الجزم عن الزجاجي نحو : ماتأتينا تحدثنا ؛ ولم يُسمع ذلك من العرب .

ومثال الأمر : اتنتي أكرمك ؛ والنهي : لاتعص الله ، يدخلك الجنة ؛ والدعاء : يارب وفقني أطعك ؛ والاستفهام : هل تزورني ؟ أزرک ؛ والعرض : ألا تنزل ، تُصب خيراً ؛ ويصلح أيضا للتحضيض والتمني : ليت لي مالاً أنفق منه ؛ والترجى : لعل زيدا يأتي ، يحسن إليك .

( بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط ) - وهذا قول الخليل وسيبويه ، واختاره ابن خروف . قال سيبويه ، وقد ذكر الجزم فيما نحن فيه : وإنما الجزم بالأمر ؛ وذكر المسائل ، بتشبيه الجزم للاستفهام ولباقيا ، كما في فعل الأمر <sup>(٢)</sup> ، ثم قال : وإنما انجزم هذا الجواب كما

(١) زاد هنا في (د) : بالجزم .

(٢) في (د) : كما فعل في الأمر .

انجزم جواب : إن تأتني .. قال : وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها فيها معنى إن ، ولذلك انجزم الجواب . انتهى : فالجزم بما سبق من الأمر وأخواته ، لإعطائه معنى الشرط وتضمن معناه كأسماء الشرط ، ولا حاجة إلى تقدير .

( لا بإن مضمرة ) - والتقدير : ائتنى ، فإن تأتني أكرمك ؛ فالجزم بشرط مقدّر دالّ عليه ما قبله ؛ وهذا تكلف إضمار مع الاستغناء عنه .

( خلافاً لمن زعم ذلك ) - نسبة المصنف لأكثر المتأخرين ، وابنه للأكثرين ، وفي المسألة قول ثالث : وهو أن الجزم بما سبق ، لا لتضمنه معنى الشرط ، بل لنيابته منابه كما في : ضرباً زيداً ؛ والفرق بينه وبين قول التضمين ، أن الجازم بالتضمين يحزم بحق الأصل لا بالنيابة ؛ وهذا قول الفارسيّ والسيرافي ، واختاره ابن عصفور .

وفي المسألة قول رابع : وهو أن الجزم بلام مقدّرة ، فإذا قيل : ألا تنزل ، تُصِبُّ خيراً ، فالتقدير : لتصبّ خيراً .

( ويرُفَع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف ) - فإذا سقطت الفاء ، ولم ترد معنى الشرط ، رفع للاستئناف أو لقصد النعت ، إن كان قبله نكرة لا يصلح للحال ، أو لقصد الحال ، إن كان ما قبله يصلح مجيء الحال منه ؛ فمراده بالوصف ما يشمل الأمرين ؛ فإذا رفعت في نحو : ليت لي مالاً أنفقُ منه ، لقصد الوصف ، فأنفقُ نعت ؛ وفي : ليت زيداً يقومُ ، يزورُنَا ، الفعل حال .

( والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه بفعله  
 في جزم الجواب ) - قالوا : حسبك ، ينم الناس ؛ واتقى الله امرؤً فعل  
 خيراً يُتَّب عليه ؛ بالجزم في الفعلين ، لأن حسبك في معنى اكف ،  
 واتقى في معنى : ليتق ؛ قيل : ولم يُسمع من هذا النوع ، أعنى  
 نوع : اتقى ، غيره ، ولا ينقاس ؛ وحسبك مبتدأ خبره محذوف ، أى  
 حسبك السكوت ، والجملة مضمنة معنى الأمر ؛ وقيل : لا خبر له ،  
 لأنه في معنى مالا يُخبر عنه ؛ ومن قال به الأعمم .

ومثال الجزم بعد الأمر المدلول عليه باسم فعل : نزال أكرمك ،  
 وعليك زيدا ، يحسن إليك ، ومكانك ، تسترخ ؛ فإن كان اسمُ  
 الفعل خبراً كهيات وأف فلا جزم .

( لا في نصبه ، خلافاً للكسائيّ فيه ) - إذ أجاز : حسبك  
 من الحديث ، فينام الناس ، بالنصب ؛ وكذا : صه ، فأحدثك ؛  
 وقياس قول البصريين المنع ، إذ الفاء عندهم عاطفة على مصدر  
 متوهم ، وحسبك وصه ونحوهما لا دلالة له على مصدر .

( وفي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ) - نحو : غفر  
 الله لزيد فيدخله الجنة ؛ أجاز الكسائيّ نصب يدخل ، والصحيح  
 منع النصب في هذا وفيما قبله ، فلم يرد به سماع .

( ولبعض أصحابنا في نصب جواب : نزال وشبهه ) - وهو أبو  
 الحسن بن عصفور ، وهو تبع في ذلك لابن جنى ، وحكاه عن ابن  
 جنى ، الخضراويّ ؛ ووجهه أن في نزال وشبهه مما هو مشتق ، دلالة

على المصدر ، كفعل الأمر ؛ ورد بأن فعل الأمر إنما صحَّ فيه ، لتأوله بالمصدر ، من قبَل أنه يقع في صلة أن المصدرية نحو : أشرت إليه بأن أفعل<sup>(١)</sup> ، وذلك لا يصح في اسم الفعل المشتق ، كما لا يصح في غير المشتق منه ، ولا فرق بينهما ؛ فالصحيح المنع ، وهو غير مسموع ؛ قال الخضرأوى ، وقد ذكر قول ابن جنى : إنه يجوز النصب بعد نزالٍ وشبهه ؛ ولا فارق عندي إلا السماع في الجميع .

( فإن لم يحسن إقامة : إن تفعل ، وإن لا تفعل ، مقام الأمر والنهى ، لم يجزم جوابهما ) - وفي نسخة عليها خط المصنف :

( فإن لم يحسن : إن تفعل ، مقام الأمر ، وإن لا تفعل ، مقام النهى ) - فالأول نحو : أحسن إلى ، لا أحسن إليك ؛ والثاني : لا تقرب الأسد ، يأكلك ؛ فيمتنع الجزم عند سيبويه وأكثر البصريين فيهما ؛ إذ لا يصح : إن تحسن إلى ، لا أحسن إليك ، ولا : إن لا تقرب الأسد ، يأكلك ؛ وإنما اشترط في النهى النفسى ، محافظة على ما يقتضيه النهى من العدم .

( خلافاً للكسائى ) - المحفوظ نقل الخلاف في المسألة الثانية ؛ وظاهر كلام المصنف قد يُفهم نقل الخلاف عن الكسائى في المسألتين ، وعلى هذا يكون المنظور إليه ، تقدير الشرط على حسب (٢)

(١) في (ز) : بأن يفعل .

(٢) سقطت من (د) .

ما يقتضيه الحال (١) من إثبات أو نفى ؛ فيقدر في : أحسن إليّ  
أبغضك : إن لاتحسن إليّ أبغضك ؛ وفي : لاتدن من الأسد  
يأكلك : إن تدن من الأسد يأكلك ؛ إلا أن الأولى لم ير فيها خلافاً ،  
وأما الثانية ، فالمشهور فيها نقل الخلاف عن الكسائي ، وحكاه ابن  
عصفور عن الكوفيين ، وحكاه بعض المغاربة عن الكسائي وبعض  
المتأخرين ؛ وقال الجرمي في الفرخ : يجوز الجزم في النهي ، على رداءة  
وقبح ؛ وقال الأخفش : يجوز فيه ، لا على الجواب ، بل حملاً على  
اللفظ ، لأن الأول مجزوم .

واستدل من أجاز الجزم على الجواب ، بأن الشيء يدل على  
نقيضه ، ومعنى الكلام يرشد إلى ذلك القدر ، ومن كلام العرب :  
لاتسألوه ، يجيكم بما تكرهون ، وعن أبي طلحة أنه قال له رسول الله  
ﷺ : لاتتطاول ، أو لاتشرف ، يصبك سهم ؛ وفي رواية : « فلا تقرب  
مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم (٢) » .

( وتضمّر أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة  
شرط ) - نحو : إن تأتني ، وتحدثنا ، (٣) أحسن إليك ، ومنه :

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) مسلم — مساجد ٧١ ، بخارى كفالة / ٤ ، مناقب / ٤٥ ، ابن ماجه —

إقامة / ٥٨ ، موطأ — طهارة / ١

(٣) في ( د ) : وتحدثني .

(٤١) ومن يقترب منا ويخضع ، تُؤوهِ ولا يخش ظلماً ، ما أقام ، ولا هضماً<sup>(١)</sup>

ونحو : من قام ، فيزورني ، أحسنت إليه ؛ وقوله :

(٤٢) ومن لم يقدم رجله مطمئنةً فيثبتها في مستوى الأرض ، يزلق<sup>(٢)</sup>

يحتمل ما نحن فيه ، والنصب في جواب النفي ؛ وأثبت بعض المتأخرين ذلك في أو أيضاً نحو : إن زرتني ، أو تحسن إلى ، أحسن إليك ؛ وأثبت الكوفيون في ثمَّ نحو : « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت<sup>(٣)</sup> » في قراءة من نصب ؛ وعلم من التمثيل ، أنه لا فرق بين كون أداة الشرط حرفاً أو اسماً ، ولا بين كون الفعلين مجزومين لفظاً أو محلاً ؛ والجزم هنا أجود من النصب ، لأن فيه العطف على ملفوظ به ؛ والنصب هنا دون النصب في النفي وأخواته ، لأن الشرط واجب ، إلا أنه يشبه غير الواجب ، بما فيه من عدم الوقوع . ويجوز رفع ما بعد الواو ، على تقدير مبتدأ ، وفيه ضعف ، فحذف الواو ، عند إرادة الحال ، هو المشهور .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٢٥ : هو من الطويل ، والشاهد في : ويخضع حيث جاء بالنصب ، بتقدير أن ، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو ، ويجوز فيه الوجهان : الجزم عطفاً على الشرط ، والنصب بإضمار أن .. ويروى : ولا ضيماً ، وهو بمعناه ؛ ولم ينسبه هنا ولا في معجم الشواهد .

(٢) من الطويل ؛ روى لكعب بن زهير ، وليس في ديوانه ؛ في سيبويه ١ / ٤٤٧ : وسألته أي الخليل — عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم ... فقال : النصب في هذا جيد ؛ وفي المقتضب ٢ / ٢٣ برواية : ومن لا يقدم .. قال : الجزم الوجه ، والنصب يجوز من أجل النفي .

(٣) النساء / ١٠٠ .



( أو بعدهما ) - أى بعد مجزومى أداة الشرط ، والمراد بعد الشرط والجزاء ، لا خصوص ما ذكر ، وذلك كقوله تعالى : « فيغفر لمن يشاء <sup>(١)</sup> » ، قرىء بالرفع والنصب والجزم ؛ وكذا قرىء بالثلاثة : « ويكفر عنكم من سيئاتكم <sup>(٢)</sup> » ، ويجوز فى العطف على المنصوب من هذا الأوجه الثلاثة نحو : إن جئتنى أحسن إليك ، وأزورك ، وأكرم أخاك ؛ فالنصب عطفاً على اللفظ ، والرفع للاستئناف ، والجزم عطفاً على موضع وأزورك ، لأنه يجوز جزمه .

( أو بعد حصر بإنما ) - كقراءة ابن عامر : « إذا قضى أمراً فإنما يقول له : كن فيكون <sup>(٣)</sup> » بالنصب . ونقل الصفار النصب بعد إنما عن الكوفيين ، قال : وذلك عندنا لا يجوز . انتهى . والاستشهاد له بقولهم : إنما هى ضربة من الأسد ، فتحطم ظهره ، بالنصب ، لا حجة فيه ، لجواز كونه من باب :  
(٤٣) للبس عباءة ، وتقرّ عيني <sup>(٤)</sup> ... البيت ، وسيأتى ذكره ؛ لا من باب :

(١) البقرة / ٢٨٤ : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ؛ فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء » .

(٢) البقرة / ٢٧١ : « وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم » .

(٣) آل عمران / ٤٧

(٤) فى ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣١٣ : قاله ميسون بنت بحدل الكلبيّة ، زوج معاوية بن أبى سفيان ، من قصيدة من الوافر ، تذكر فيها ضيق نفسها ، واستيلاء الهم عليها ، حين تسرى عليها معاوية وعذها ، وقال : أنت فى ملك عظيم ، وما تدرين قدره ، فقالت :

ليبت تخفق الأرياح فيه أحبُّ إلى من قصر مُنيف

إلى أن قالت : للبس عباءة ... الخ ، والصحيح : ولبس عباءة بواو العطف ؛ =

ماتأتينا ، (١) فتحدثنا ؛ وقد خرجت الآية على أن « فيكون »  
 جواب « كُنْ » إجراء له مجرى الأمر الحقيقي ، لأنه على صورته ، كما  
 جزم « يأكلوا (٢) » ، في جواب « ذَرَهُمْ (٢) » وإن لم يكن أمراً  
 حقيقةً ، بل للتحذير والتهديد .

( اختياراً ) - أى ليس النصب فى المسائل الثلاث بجائز فى  
 الاضطراب فقط ، بل هو جائز فى الكلام ، لكنه ، كما سبق ، دون  
 النصب فى الأجوبة السابقة ، ونصوا على ضعفه ، إلاّ الفراء ، فأجازه  
 من غير ضعف ؛ وأثبت بعض النحويين النصبَ بعد الفاء والواو بعد  
 جواب القسم نحو : أقسم ليقومنَّ ، فيضربَ زيداً ؛ قال : ولم يذكره (٣)  
 سيبويه ؛ وقوله : فى الشرط ، يقتضيه على ضعفه (٤) . انتهى .

وذكر سيبويه النصب فى الواقع بعد أفعال الشك ، قال : وتقول :  
 حسبته شتمنى ، فائبٌ عليه ؛ إذا لم يكن الوثوب واقعاً ، ومعناه : لو  
 شتمنى لو ثبت عليه ؛ وإن كان الوثوب قد وقع ، فليس إلاّ الرفع .  
 واضطرب ابن عصفور فى المسألة ، فقال فى شرح الجمل  
 الكبير : هذا لا يجوز ؛ فإن وجد منه شيء ، فمن النصب فى  
 الجواب ؛ وقال فى شرح القانون بالجواز .

= والشاهد فى : وتقرعيني ، حيث نصب الراء بأن مضمرة ؛ والشفوف :  
 الثياب الرقاق ؛ ويقصد بهذا الباب ، باب عطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه  
 الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم .

(١) سبق الحديث عنه بإفاضة .

(٢) الحجر / ٣ : « ذَرَهُمْ يأكلوا ويتمتعوا » .

(٣) فى (ز) : ولم ينكره .

(٤) فى (د) : على ضعف .

( أو بعد حصر بيلاً ، والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً ) - مثل ابن المصنف المسألة الأولى (١) بقوله : ما أنت إلا تأتينا ، فتحدثنا ؛ وأما الثانية فمن شواهدنا :

(٤٤) سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز ، فأستريحاً (٢) وقال سيبويه : وقد (٣) يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر.

( وقد يُجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم ) - نحو : إن تأتني ، فأحسن إليك ، وأكرمك ، وإن تأتني ، فهو عز (٤) لك ، ويعظم قدرك ، بجزم أكرم ويعظم ، عطفاً على الجواب ؛ لأن الفاء لو سقطت من الأول لانجزم ، ومن الثاني ، لصح وقوع الجزوم موقعه ؛ قال تعالى : « من يضل الله ، فلا هادي له ويذرهم » (٥) قرأ حمزة

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في المقتضب ٢ / ٢٤ ذكر قول سيبويه ١ / ٤٢٣ كما ذكره الشارح ، قال في الحاشية : ولم يعزه أحد من خدمة كلام سيبويه إلى قائل معين ؛ ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني ، إلى المغيرة بن حبناء ، وقد رجعت إلى ديوانه فلم أجده فيه ؛ وقد نسبه في معجم شواهد العربية أيضاً إلى المغيرة بن حبناء ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبيان ٣ / ٣٠٥ : قاله المغيرة بن حنين التميمي الحنظلي من الوافر ، قال : والشاهد في : فأستريحاً ، حيث نصب بعد الفاء ، وليس مسبوفاً بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة . وجميع الروايات بنصب : وألحق ، عدا صاحب المغني ، جاء به بالرفع : وألحق ؛ وجميع الروايات : وألحق بالحجاز ، عدا رواية المقتضب : وألحق بالعراق .

(٣) في ( ز ) : وقيل بجواز النصب .

(٤) في ( د ) : فهو خير لك .

(٥) الأعراف / ١٨٦ : « من يضل الله فلا هادي له ، ويذرهم في طغيانهم

يعمهمون » .

والكسائي بجزم الراء ، وهذا هو المسمى بالعطف على التوهم ، ومعناه أن يقدر أن المعطوف عليه نطق به مجزوماً .

وقوله : اللازم ، يخرج صورتين : إحداهما فيها جواز الجزم في المعطوف عليه نحو : إن تأتني ، فتسئ إليّ ويحسن إليّ خالد ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز في : يحسن الجزم ، لأنك لو أسقطت الفاء لما لزم الجزم ، بل يجوز في تسئ حيثئذ الرفع على الحال ، والجزم على البدلية ؛ والثانية فيها امتناع الجزم فيه نحو : إن تركب إليّ فتضحك وتقرأ ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز جزم تقرأ ، لأن تضحك إذا حذفت منه الفاء لا يجوز جزمه ، بل يرفع على أنه حال ، أي إن تركب إليّ ضاحكاً وقارئاً ، أحسن إليك ؛ وهذا الذي ذكره هو مقتضى شرط لزوم الجزم ، ولكن في اشتراطه نظر ؛ والظاهر أن المعتبر صحة الجزم لا لزومه .

( والمنفَى بلا ، الصالح قبلها كى ، جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب ) - حكى الفراء أن العرب ترفع وتجزم في : ربطت الفرس ، لا تنفلت ، وأوثقت العبد ، لا يفرّ ؛ قال : وإنما جزم هذا ، لأنه في تأويل : إن لم أربطه فرّاً ؛ وأنشد :

(٤٥) لو كنت إذ جئتنا ، حاولت رؤيتنا أتيتنا ماشياً ، لا يعرف الفرس<sup>(١)</sup>

بجزم يعرف ورفعه ؛ وحكى ابن عصفور الجزم في ذلك عن الكوفيين ، وقال في شرح الجمل الصغير : إنه يجب الرفع عندنا ،

(١) لم أجد في مراجعي ، وقد أنشده الفراء شاهداً على جواز الرفع والجزم في المنفَى بلا الصالح قبلها كى ؛ والشاهد في قوله : لا يعرف ، حيث يجوز رفعه وجزمه .

ولايجزم إلاً ضرورةً ، وقال فى شرح القانون : إن ذلك جاء ضرورةً ، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه فى الشعر ؛ وقال سيبويه : وسألته ، يعنى الخليل ، عن : أتى الأمير ، لايقطع اللص ، قال : الجزاء ههنا خطأ ؛ لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب ؛ إلا أن يضطر شاعر . انتهى .

ولا يشترط المجوزون (١) فى المجزوم نفيه ، بل يشترط كون الفعل الموجب سبباً للمجزوم نحو : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص . وماذكرت من السببية هو الذى يعنيه المصنف بقوله : الصالح قبلها كى ؛ ووجه الجزم ، ماسبق من ملاحظة الشرط ؛ وأما إذا رفعت فالتقدير : لئلا ينفلت ، فهو مفعول من أجله ، ثم حذفت اللام ثم أن ، فارتفع الفعل ؛ وكذا تقدير : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص : لأن يفلت ، فحذفت اللام وأن ، فارتفع .

( فصل ) ( تظهر أن وتضم ، بعد عاطف الفعل على اسم صريح )  
- والعاطف : الواو والفاء وأو وثم فقط ؛ فلا يجوز : عجبت من قيامك ، بل تقعد ، أى بل أن تقعد .

(٤٣) <sup>مكرر</sup> فالواو : للبس عباءة ، وتقرَّ عيني أحب إلى من لبس الشفوف (٢)

(٤٦) والفاء : لولا توقُّعُ مُعترِّ ، فأرضيه ماكنتُ أؤثرُ أتراباً على ترابِ (٣)

(١) فى (د) : ولا يشترط النحويون فى الجزم نفيه .

(٢) سبق تخريجه والحديث عنه مفصلاً .

(٣) فى التصريح ٢ / ٢٤٤ : \* ما كنتُ أؤثرُ أتراباً على ترابِ \* قال فأرضيه =

وأو : « أو يرسل<sup>(١)</sup> رسولاً » في قراءة النصب ، وهي قراءة غير نافع .

(٤٧) وثم : إني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور ، يُضْرَبُ لما عافت البقر<sup>(٢)</sup> وقوله : عاطف الفعل : تعبيرٌ عن ظاهر اللفظ ، وإلاً فالعطف إنما هو للاسم المقدر من أن والفعل ؛ وقوله : على اسم ، احترز من

= منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، وأن وأرضى في تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معتر فأرضائى إياه .. وتوقع ليس في تأويل الفعل ؛ والمعتر المتعرض للمعروف ؛ والأتراب جمع تَرْبٍ ، وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه ، فيساويه في سنه ، والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف ، وإرضاءه ، ما آثر الشاعر المساوى لغيره في السن على المساوى له في سنه ... قال في الدرر ٢ / ١١ : استشهد به على النصب بأن مضمرة جوازاً بعد فاء السببية في قوله : فأرضيه ؛ قال : واستشهد به في التوضيح على ذلك ؛ قال في التصريح : وذكر كلام صاحب التصريح كما ورد سابقاً ، ثم قال : وهذا التفسير ، أعنى قوله : المساوى لغيره في السن على المساوى له في سنه ، لا يخفى أنه غلط ، ولم ينتبه له يس في حاشيته على التصريح ؛ والصواب أن إتراباً بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل ، بمعنى استغنى ، والتَّربُّ بالفتح — لا بالكسر والسكون — مصدر تَرَبَّ الرجل بمعنى افتقر ، والمعنى ، لولا توقع معتر فأرضيه ، ما آثرت الغنى على الفقر ، أى سواء عندي كنت غنياً أم فقيراً ، والله أعلم .

(١) الشورى / ٥١ : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يُرسل رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء » .

(٢) في التصريح ٢ / ٢٤٤ : فأعقله : مضارع عقل ، منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم ، وأن وأعقله في تأويل مصدر معطوف على قتلى ، أى وقتلي سليكاً ثم عَقَلِي إياه ، ... قال يس في الحاشية : قوله : ابن مدركة ، قال الدنوشري : الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي أن هذا البيت لأنس بن مدرك ، بغير هاء ، وروى البيت : إني وقتلي سليكاً بعد مقتله ، فعلى هذا لا شاهد فيه ؛ وأعقله : أدفع ديته .

عاطف فعل على فعل ، نحو : « أن تضلَّ إحداهما فتذكر » (١) ؛  
وقوله : صريح ، يتناول المصدر كلُّبس (٢) ، وغيره كقوله :

(٣٠) مكر-ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع ، أو أسوءك ، علقما (٣)  
واحترز من الاسم المتوهم ، فإن الواجب إضمار أن حينئذ ،  
كالأجوبة السابقة .

( وبعد لام الجرّ ، غير الجحدية ) - نحو : جاء زيد ليقرأ ،  
وهذه هي المسماة بلام كى ، بمعنى أنها للسبب ، مثل كى الجارة ،  
والنصب بعدها بإضمار أن ، لأنها هي التى عُهد إضمارها ؛  
وأجاز (٤) ابن كيسان والسيرافى إضمارها (٥) وإضمار كى ،  
واستدلاً بظهورهما نحو : جئت لأن أقرأ ، ولكى أقرأ ؛ والصحيح  
الأول ، لما سبق .

وزعم الكوفيون أن النصب باللام نفسها ، وليست جارةً ، كما  
زعموا ذلك فى الجحدية ، وماظهر بعدها من أن وكى مؤكّد لها ؛  
وهذه اللام تشارك عند البصريين الجحدية فى (٦) الجرّ ، فاحترز بما  
ذكر من القيد ، لأن الجحدية يلزم إضمار أن بعدها كما تقدّم ،  
بخلاف هذه ، وبينهما فروق غير هذا ، منها : أن لام الجحد لا يقع

(١) البقرة / ٢٨٢

(٢) من قولها : ولَيْسُ عباءة ... الخ . وقد سبق بيانه .

(٣) سبق تخريجه وتفصيل القول فيه .

من (٤ - ٥) سقط من (ز) .

(٦) فى (ز) : فى الخبر .

قبلها (١) مستقبل ، فلا يجوز : لن يكون زيدٌ ليفعل ، ويجوز : سأقوم لأفعل ؛ وأنه لا يوجب الفعل معها ، فلا يجوز : ما كان زيدٌ إلا ليفعل ، ويجوز : ما جاء زيد (٢) إلا ليفعل ؛ وأن الفعل قبل الجحودية لا يقيد بظرف ، فلا يجوز : ما كان زيدٌ أمس ، أو يوم كذا ، ليفعل ، ويجوز : جاء زيدٌ أمس ليفعل .

( مالم يقترن الفعل بلا بعد اللام ، فيتعين الإظهار ) - كقوله تعالى : « لئلا يعلم أهل الكتاب » (٣) ، وإنما أظهروا أن ، ليفصلوا بين المتماثلين ؛ ولا يفصل بين لام كى والفعل إلا بلا التافية أو الزائدة ، وقوله : بلا ، يشملهما .

( ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادراً ) - ومنه :

(٤٨) \* ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى \* (٤)

(١) زاد هنا في (د) : فعل .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الحديد / ٢٩

(٤) ذكر في هامش (ز) : حاشية : تمامه :

\* وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدى ؟ \*

قال : والبيت لطرفة بن العبد ، وهكذا جاء به في معجم الشواهد في الطويل منسوباً إلى طرفة ، وقد جاء هذا البيت في بعض المراجع بنصب أحضر ، وفي بعضها بالرفع : أحضر . وفي المقتضب ٢ / ٨٥ : وبعض النحويين من غير البصريين ، يُجيز النصب على إضمار أن ، والبصريون ، يأتون ذلك ، إلا أن يكون منها عَوْض ، نحو الغاء والواو ، وما ذكر معهما ، نظير هذا الوجه قول طرفة .

\* ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى \* ومن رأى النصب هناك ، رأى نصب أحضر وفي الحاشية : استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف أن ؛ =



ومن كلامهم : خذ اللصَّ قبل يأخذك ، ومُرّه يحفرها ،  
بالنصب ؛ وقرأ الحسن : « تأمروني أعبد » <sup>(١)</sup> بالنصب ؛ والتقدير :  
أن أحضر ، وأن يأخذك ، وأن يحفرها ، وأن أعبد .

( وفي القياس عليه خلاف ) - فمذهب الكوفيين ومن وافقهم  
من البصريين ، القياس على ما سُمع من ذلك ، والصحيح قصره على  
السماع ، لقلة ماورد منه ؛ وذهب جماعة أنه يجوز حذفها فيما سبق  
من المواضع ، إلا أنه يجب رفع الفعل بعد الحذف ، وقد روى : أحضر  
الوغي وغيره مما سبق بالرفع ؛ والمشهور قراءة « أعبد » <sup>(١)</sup> بالرفع ،  
وعليه خرجوا : « لا تعبدون إلا الله » <sup>(٢)</sup> .

( فصل ) : ( تُزادُ أن جوازاً بعد لما ) - أى التى هى للوجوب نحو :  
« فلما أن جاء البشير » <sup>(٣)</sup> ، وأن هذه ثنائية الوضع ، وقيل : مخففة  
من الثقيلة ، وفائدة زيادتها التأكيد ؛ وعن الشلوين أنها تدل على  
السبب ، كما دلت عليه فى : جئت أن تُعطينى ؛ ولذا ثبتت فى : « ولما  
أن جاءت رسلنا لوطاً ، سيءَ بهم » <sup>(٤)</sup> ، للتنبيه على أن الإساءة  
كانت لأجل المجيء .

= وفى الخزانة ١ / ٥٨ بالرفع ، قال سيبويه : أصله : أن أحضر ، فلما حذف  
أن ارتفع ... والبيت من معلقة طرفة ؛ وفى المعنى ذكره مرة فى ص ٣٨٣ بالرفع ،  
ومرة فى ص ٦٤١ بالرفع أيضا ، ثم قال : وروى : أحضر ، بالنصب .

(١) الزمر / ٦٤ : « قل أغير الله تأمروني أعبد » .

(٢) البقرة / ٨٣ .

(٣) يوسف / ٩٦ .

(٤) العنكبوت / ٣٣ .

( وبين القسم ولو ) - نحو :

(٤٩) أما والله ، أن لو كنت حُرّاً وما بالحرّ أنت ولا القمين (١) وجمهور النحويين على أنها زائدة هنا للتأكيد ، كما هي مع لما ؛ وقال ابن عصفور في المقرب : إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه ، وفي كلام سيبويه ما يوهمه ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : وأما أن فتكون بمنزلة لام القسم في قولك : أما والله لو أن فعلت ؛ لكن هذا محمول عند غير ابن عصفور على اللام الموطئة نحو : والله لئن خرجت لأخرجن ؛ فاللام الأولى زائدة موطئة للجمله أن تقع جواباً للقسم لا الشرط ؛ وإنما حمل على ذلك ، لقول سيبويه بعد ذلك : وتكون توكيداً أيضاً في : لما أن فعل ، كما كانت في القسم في : أما والله أن لو فعلت ، وكما كانت إن مع ما في : ما إن زيد قائم ؛ وقال أيضاً ، وقد ذكر أقسام إن : فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً ، فنحو قولك : لما إن جاء ، وأما والله إن لو فعلت .

( وشدوذاً بعد كاف الجرّ ) - كقوله :

(١) في النسخ الثلاث برواية : القمين ، وذكره في معجم الشواهد في الوافر من غير أن ينسبه ، مرة برواية : القمين ، ومرة برواية : العتيق ، قال : وهي الرواية الصحيحة ؛ ورواية : الخليل في الخزانة ٢ / ١٣٣ ويس ١ / ٢٠١ وذكره صاحب المغنى في مواضع زيادة أن برواية : ولا العتيق ، وقال : هذا قول سيبويه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور ، أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ، ويبيده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك .

(١٥) مكرر ويوماً تُوافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطوا إلى وارق السّلم (١)

زاد أن بين الكاف وظبية شدوذاً .

( وتفيد تفسيراً بعد معنى (٢) القول ) - وكونها تأتي للتفسير هو قول البصريين ، وأنكره الكوفيون وقالوا : هي الناصبة للمضارع ، وتكلفوا ذلك في موارد ، ومن المتكلف القول بأن : « أن امشوا واصبروا » (٣) محذوف الخبر ، وهو مبتدأ ، والتقدير : خير لكم ؛ وتقع بعد أن التفسيرية ، الجملة الفعلية نحو : كتبت إليه أن افعل ، والجملة الاسمية نحو : أرسل إليه أن ماأنت وذا ؟ فإن فيه تفسيرية عند الخليل ، وأجاز سيبويه كونها هنا المخففة ، وردّه ابن الطراوة ، بأن المخففة لا يخبر عنها إلاً بجملة تحمل الصدق والكذب ؛ وخصّ بعض النحويين أن التفسيرية بالجملة الأمرية .

(١) في رواية الهمع والدرر : ويوم ، على أن الواو واو رُبّ ، وفي بقية المراجع : ويوماً بالنصب على الظرفية بتوافي . قال في شرح الشذور ٢٨٥ : وقد روى بنصب ظبية على أنه اسم كأن ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبية عاطية هذه المرأة ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ، ويرفع ظبية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ، والتقدير : كأنها ظبية ، وبجر ظبية ، وهو وجه الشاهد هنا ، على زيادة أن بين الكاف ومجروها . واختلف في نسبه ، فنسبه في معجم الشواهد لابن صريم اليشكري ، واسمه باغت ؛ قال في الحاشية : أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكري ، أو راشد بن شهاب اليشكري ، أو علباء بن أرقم اليشكري ، أو ابن أصرم اليشكري .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : بعد كلام بمعنى القول .

(٣) ص / ٦ : « وانطلق الملاء منهم ، أن امشوا واصبروا على آهنتكم » .

( لا لفظه ) - فلا تقع التفسيرية بعد لفظ القول ولو محذوفاً ، وكذا إذا كان الفعل مؤولاً بالقول ، فتحلص في ذلك كله الجملة للحكاية ولا يؤتى بأن نحو : قلت له : زيد قائم ؛ ولا يجوز : أن زيد قائم ؛ وقد أجازوه بعضهم ، وجعل منه : « ماقلت لهم إلا ما أمرتني به ، أن اعبدوا الله » (١) ، وعليه جرى ابن عصفور ، فقال في شرح الجمل الصغير : تأتي أن تفسيراً بعد صريح القول ؛ ويشترط في التفسيرية أن لا تتعلق بالأول لفظاً ، ولذا لم تحمل على التفسير في : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » (٢) لأنها خبر للمبتدأ ، ولا في : كتبت إليه بأن قم . ومن الفرق بين التفسيرية والمصدرية ، أن المصدرية يجوز تقديمها على ناصبها ، والتفسيرية لا تتقدم على الفعل ، لأن المفسر لا يتقدم على المفسر .

( وتفيده أى غالباً فيما سوى ذلك ) - قد يعترض بأنه لو قال : مطلقاً ، يعنى في المذكور ، وفيما سواه ، لكان صواباً ، فتقع أى تفسيراً بعد ماتضمن معنى القول نحو : كتبت إليه ، أى قم ، وناديته ، أى اضرب زيدا ؛ وبعد لفظ القول نحو : قال زيد قولاً : أى اضرب عبد الله ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد أنه يغلب استعمالها فيما سوى ماسبق ذكره ؛ وقد نصوا على أن كتبت إليه ، أى قم ، وناديته ،

(١) المائة / ١١٧ .

(٢) يونس / ١٠ .

أى اضرب زيداً ، قليل . وتدخّل أى على المفرد ، ولا تدخّل عليه أن ، فتقول : مارأيت رجلاً أى كاتباً ، ولا يجوز : أن كاتباً .

( وتقع بين مشتركين في الإعراب ، فتُعَدُّ عاطفةً على رأى ) -  
وقد سبق له في عطف النسق ، أن أى ليست من حروف العطف ،  
خلافاً لصاحب المستوفى (١) ، فإذا قلت : هذا الغضنفر أى الأسد ،  
فأى عند المصنف ، ليست عاطفة ، لأنها يستغنى عنها نحو : هذا  
الغضنفر الأسد ، والعاطف لا يستغنى عنه ، فالأسد عطف بيان  
عنده ، ورُدَّ بأن عطف البيان لا يفصل بحرف .

( وإن ولى أن الصالحة للتفسير مضارعٌ ، معه لا ، رُفِعَ على  
النفى ) - نحو : أشرت إليه أن لايفعل ؛ فإن تفسيرية ، وتحتمل  
المصدرية ، وألغيت كما في قراءة : « لمن أراد أن يتمّ الرضاعة » (٢)  
بالرفع .

( وجُزِمَ على النهى ) - وتكون أن تفسيرية أيضاً ، ويحتمل على  
بُعد ، كونها المخففة .

( ونصب على جعل أن مصدرية ) - وفي نسخة عليها خطه :

(١) أبو سعيد على بن مسعود ؛ وفي المعنى في المعنى ص ٧٦ عن أى : وتكون  
حرف تفسير ، تقول : عندي عسجد ، أى ذهب ، وغضنفر ، أى أسد ؛ ومابعدها  
عطف بيان على ماقبلها ، أو بدل ؛ لاعطف نسق ، خلافاً للكوفيين وصاحبي المستوفى  
والمفتاح ؛ لأننا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء  
على مرادفه .

(٢) البقرة / ٢٣٣ : « والوالداتُ يرضعن أولادهنَّ حولين كاملين ، لمن أراد  
أن يتمّ الرضاعة » .

( على النفى وجعل أن مصدرية ) - وكأنه قال : أشرت إليه بعدم الفعل ؛ وإنما قال : معه لا ، لأنه إذا كان مثبتاً نحو : أوحيت إليه أن يفعل ، رفع على أن أن تفسيرية ، ونصب على أنها مصدرية .  
( ولا تفيد أن مجازة ، خلافاً للكوفيين ) - وحكى عن الأصمعيّ أيضاً ، وأما قوله :

(٥٠) أتغضب أن أذنا قتيبة حُرَّتَا جهاراً، ولم تغضب لقتل ابن خازم<sup>(١)</sup>

فتأوله الخليل على أنها الناصبة للفعل ، قال : ويضعف الشرط ، لأن الشرط ماض ، والجواب المتقدّم مستقبل ، وفيه نظر ؛ ويلزم من قوله

---

(١) ذكره صاحب المغنى مرة في إن المكسورة الخفيفة ص ٢٦ بكسر همزة إن ، قال : وأما البيت فمحمول على وجهين : أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر ، بسبب حرّ أذني قتيبة ؛ إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحرّ .

والثاني أن يكون على معنى التبيين ، أي أتغضب إن تبين في المستقبل ، أن أذني قتيبة حُرَّتَا في الماضي ؟

قال : وقال الخليل والمبرد : الصواب أن « أن أذنا » بفتح الهمزة من أن ، أي لأن أذنا ... ثم هي عند الخليل ، أن الناصبة ، وعند المبرد أن المخففة من الثقيلة . ويرد قول الخليل أن أن الناصبة ، لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لأن المكسورة . وذكره مرة أخرى في أن المفتوحة المخففة ، قال : والثالث - من معانيها - أن تكون بمعنى إذ ، كما تقدّم عن بعضهم في إن المكسورة ... كما في قوله : أتغضب أن أذنا ... بفتح همزة أن .

قال : والصواب أنها في ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة . والبيت من الطويل للفرزق - ديوانه / ٨٥٥

الفصل بين أن الناصبة والفعل ، ولأجله قال الكوفيون بالشرط ، قالوا لأنه لا يجوز : أن زيد قام ، خير من أن يقعد ، وفيه بحث ؛ وتأول المبرد البيت على أنها المخففة ، أى أتغضب من أجل أنه أذنا قتيبة حُرَّتَا .

( ولا نفيًا ، خِلافًا لبعضهم ) - قال الهروي : أن تكون بمعنى لا في مذهب بعض النحويين نحو : « أن يُؤْتَى أحدٌ مثل ما أوتيتم » (١) قالوا معناه : لا يُؤْتَى أحدٌ ، وقال آخرون : لا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم ، إلا لمن تبع دينكم ؛ « وَقُلْ : إن الهدى هدى الله » اعتراض بين الفعل والمفعول .

( فصل ) : ( المنصوب بعد حتى مستقبل ) - نحو : لأسيرن حتى أُصَبِّحَ القادسية .

( أو ماضٍ في حكمه ) - نحو : سيرتُ حتى أدخلَ المدينة ، لأنه لما كان غاية لما قبل حتى ، صار مستقبلًا بالإضافة إليه .

( وعلامة ذلك ) - أى علامة الاستقبال أو المضى في حكمه .

( كون ما بعدها غاية لما قبلها ، أو متسببًا عنه ) - فالغاية كما مثل ، ويصلح أيضًا للسبب ، وتتعين الغاية في نحو : لأسيرن ، أو سرت حتى تطلعَ الشمس ؛ ونصبه متعين عند البصريين ، وأجاز الكوفيون

(١) آل عمران / ٧٣ : « ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ؛ قل إن الهدى هدى الله ، أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم » .

الرفع ، وحكوا من كلام العرب : سرت حتى تطلع الشمس بزُبالة ، بالرفع ؛ والسببية <sup>(١)</sup> في نحو : وثبت حتى آخذَ بخلقه ، أى كى آخذ - <sup>(١)</sup> ؛ وقال <sup>(٢)</sup> الفراء : يجب الرفع إذا كان الفعل المتقدم لا يُسمع يمتد ، وزعم أنه لم يُسمع فيه إلا الرفع - <sup>(٢)</sup> .

والمعنى بقول النحويين : أن يكون ما قبل حتى سبباً ، هو أن يكون فاعل الفعل الذى بعد حتى ، هو فاعل الفعل الذى قبلها ، أو سببى يشعر به اللفظ السابق نحو : سرت حتى تدخلَ راحلتى ، أو حتى تكلّ مطيتى ؛ وذكر النحويون أن المنصوب بعد حتى تكون فيه حتى لأحد معنيين : الغاية والتعليل ، وفي معناه قول من قال منهم : إنها تكون بمعنى إلى أن ، أو بمعنى كى .

( وإن كان الفعل حالاً أو مؤولاً به ، رُفع ) - فالأول نحو : مرض حتى لا يرجونه ، أى فهو الآن لا يُرجى ؛ وكقولهم : ضربَ أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم ؛ ورأى منى عاماً أوّل شيئاً حتى لأستطيع أن أكلمه العامَ بشيء ؛ وكذا كل ما كان ما قبل حتى فيه مسبباً لما بعدها ، ولا يكونان متصلّى الوقوع ، بل ما قبلها وقع ومضى ، وما بعدها فى حال الوقوع .

وأما المؤول بالحال ، ففسرُ بأنه الذى لم يقع ، لكنك متمكن من إيقاعه فى الحال نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى فأنا الآن

(\*) فى (د) قدم قول الفراء من (٢ - ٢) على جملة السببية من (١ - ١)



متمكن من دخولها لا أمتنع (١) من ذلك . فهذان قسمان ، أحدهما : أن يكون مابعد حتى مشروعاً فيه ، وهو الحال ؛ والثاني : أن يكون متمكناً منه ، غير ممنوع منه ، وهو كما قيل : المؤول بالحال ؛ وحق هذين الرفعُ ؛ لأن النواصب تخلص للاستقبال ؛ وأجاز الكسائي النصب في ما كان حالاً متسبباً عما كان قبله ، فأجاز نصب تهرّ ، في قول حسان :

(٥١) يُغشون حتى ماتهرّ كلابهم لايسألون عن السواد المقبل (٢)

وهو مردود ، فلم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس ؛ وأورد أنه بقى قسم آخر ذكر النحويون فيه الرفع ، وهو أن يكون ما قبل حتى سبباً لما بعدها ، ويكونا متصلي الوقوع فيما مضى ، لأمهلة بينهما ، بل الثاني واقع عقب الأول ، نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى سرت فدخلت ؛ وفي استدراكه بحث .

( وعلامة ذلك ) - أى كونه حالاً أو مؤولاً به .

( صلاحية جعل الفاء مكان حتى ) - أى مرض فلا يُرجى ، وسرت فأدخل المدينة ، وكذا الحكم في القسم المستدرك ؛ ومع كون حتى في معنى الفاء في هذه المواضع ، هى عند أكثر النحويين فيها

(١) في (ز) : لا أمتنع .

(٢) البيت من الكامل لحسان بن ثابت - ديوانه ٣٠٩ ، وجاء به الشارح هنا شاهداً على الفعل الواقع بعد حتى ، المؤول بالحال ، وأن حقه الرفع في قول الشاعر : حتى ماتهرّ ، وإجازة الكسائي النصب في ما كان حالاً متسبباً عما كان قبله ، كالفعل تهرّ ، ورد الشارح له .

حرف ابتداء لا عاطفة ؛ لأنها إنما تعطف المفرد ؛ وقال الأخفش : إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ، وتعطف الفعل على الفعل ، وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة التسبب <sup>(١)</sup> نحو : ضربت زيدا حتى بكى ، ولأضرينه حتى يبكى .

( وكون ما بعدها فضلة ) - كما سبق تمثيله ، لأنه لو لم يكن كذلك ، تعين النصب - <sup>(١)</sup> نحو : كان سيّري حتى أدخل المدينة ، أو <sup>(٢)</sup> سيّري حتى أدخل المدينة - <sup>(٢)</sup> ؛ فلو رفعت في هذا ونحوه ، كانت حتى حرف ابتداء أو عاطفة ، فيبقى المخبر عنه بلا خبر .

( متسببا عما قبلها ) - لأنه إن لم يكن كذلك ، كانت حتى للغاية ، ويلزم النصب نحو : سرت حتى تطلع الشمس ؛ وقد سبق الخلاف عنه .

( ذا محل صالح للابتداء ) - فلو قلت : مرض فهو لا يُرجى ، وضرب فهو لا يستطيع أن يتحرك ، لكان صحيحاً ؛ وهذا بخلاف ما إذا جعلت حتى غايةً أو تعليلاً ، فإن الموضع لا يصلح للابتداء ، فلا يُرفع الفعل بعدها حينئذ .

( فإن دلَّ على حدث غير واجب ، تعين النصب ) - نحو :  
ماسرْتُ حتى أدخل المدينة ، وقلمَّا سرتُ حتى أدخلها ؛ إذا أردت بقلمًا

من (١ إلى - ١) سقط من (ز) .

ومن (٢ إلى - ٢) سقط من (ز) أيضا .

النفى المحض ؛ وأسرت حتى تدخل المدينة ؟ لا يجوز عند سيبويه الرفع في هذا ، لأن الرفع على معنى السببية ، وما قبل حتى منفي ، فنفى السبب لا يكون موجباً لوجود المسبب (١) .

( خلافاً للأخفش ) - في إجازته الرفع فيه ، فكان يقول : الرفع في النفي جائز في القياس ، إلا أن العرب لم تستعمله . انتهى . وإنما أجازته الأخفش ، على أن يكون الأصل : سرت حتى تدخل المدينة ؟ فأجيب بقولنا (٢) : ماسرت حتى أدخلها ؛ أي ما وقع السير الذي كان سبباً للدخول . وعن هذا قال جماعة ، منهم أبو إسحاق : لا خلاف بين سيبويه والأخفش ، والوجه الذي أجاز عليه الأخفش الرفع ، لم يتكلم عليه سيبويه ، ولو تكلم عليه لم يمنع ذلك ؛ وقيل : بل هما مختلفان ؛ وقد قرّر (٣) سيبويه في غير موضع ، أن النفي جواب (٤) الإيجاب ، لفظاً أو تقديراً ؛ واضطراب ابن عصفور في المسألة ، فمرة استجاد قول الأخفش ، وقال : لا ينبغي أن يُعدَّ هذا خلافاً لسيبويه ، ومرة قال : إنه غلط ؛ واتفقوا على أنه لم يُسمع ، وكونه لم يُسمع مع كثرة ما يُستعمل من هذا في كلامهم ، دليل على عدم صحة هذا القول .

(١) في (د ، غ) : لوجود السبب .

(٢) في (د) : بقولك .

(٣) في (د ، ز) : قدّر ، بالدال .

(٤) في (د) : جوابٌ للإيجاب .

## ٦٥ - باب عوامل الجزم

وهي قسمان : مايجزم فعلاً واحداً ، ومايجزم فعلين ، كما سيأتي ذكره .

( منها لام الطلب ) - ولا تجزم إلاً فعلاً واحداً ، ويسميتها الأكثرون (١) لام الأمر . لكثرة ورودها (٢) فيه ، وهو الأصل فيها نحو : ليقم زيدٌ ، والطلب أعم لدخول الدعاء نحو : ليغفر الله لزيد .  
( مكسورة ) - حملاً على مقابل عملها وهو الجرّ ؛ وقيل : أصلها السكون مشاكلة لعملها ، كما فعل في باء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت .

( وفتحها لغة ) - حكاها الفراء عن بنى سليم ؛ وقيد بعضهم النقل عن الفراء ، بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوح ، وعلى هذا لا تفتح في : لتكرم زيدا ، ولا في : لتعذّن (٣) له .

( وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم ) - نحو : « وليوفوا نذورهم » (٤) ، « فلينظر » (٥) ، « ثم ليقطع » (٥) ؛ ثم قيل : سكنت

(١) في (٥) : الكثيرون .

(٢) في (٥) : دورها .

(٣) في (٥) : ليؤذن له .

(٤) الحج / ٢٩ : « ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا نذورهم »

(٥ - ٥) : الحج / ١٥ : « ثم ليقطع ، فلينظر ، هل يذمّن كيّده ما يعيظ » .

مع الواو والفاء ، لأنها معهما ومع الحرف الذى بعدها بمنزلة كتيف ، فكما سكنوا التاء ، سكنوا اللام ؛ وأما التسيكين بعد ثم فردّه بعض ، وضعفه بعض ، وقلله بعض ؛ وقيل : سكنت رجوعاً إلى ما وضعت عليه من السكون ، وهذا يطرد في ثم أيضاً ، فهو أولى ، لأن ما ثبت في السبعة ، (١) لا يصح رده ، ولا وصفه بضعف أو قلة ، وتسيكين اللام بعد ثم ثابت فيها ؛ ثم تعليل السكون بالأولى فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل ، وهو قليل ، لا يكاد يوجد إلا في ضرورة ؛ وتسيكين اللام بعد الواو والفاء أكثر من التحريك .

( وتلزم في النثر ، في فعل غير الفاعل المخاطب ) - وهو فعل مالم يُسَمَّ فاعله ، غائباً نحو : لِيُضْرِبَ زَيْدٌ ، ومخاطباً نحو : لَتُضْرِبَ يازيد ، ومتكلماً نحو : لأَعْنِ بِحَاجَتِكَ ؛ وفعل الفاعل الغائب نحو : لِيُضْرِبَ زَيْدٌ عَمراً ، والمتكلم نحو : « وَلنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ » (٢) ؛ وفي الخبر : « قوموا فلاصِلْ لكم » (٣) ؛ ودخول اللام على فعل المتكلم ضرب من التجوز . واحترز بقوله : « في النثر » من النظم ، فقد جاء فيه حذف اللام ، وإبقاء عملها ؛ أنشد سيبويه :

(٥٢) مُحَمَّدٌ تَفِدُ نَفْسِكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَاخَفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا (٤)

(١) القراءات السبع .

(٢) العنكبوت / ١٢ : « اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا ، وَلنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ » .

(٣) برواية : لكم ، وبكم : بخارى صلاة / ٢ ، أذان / ١٦١ ، مسلم -

مساجد: ٢٦٨

(٤) في المقتضب ٢ / ١٣٢ : والنحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا

اضطر ، ويستشهدون بالبيت ...

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٤٠٨ على حذف لام الأمر =

وقال :

(٥٣) فلا تستطل منى بقائى ومُدَّتى ولكن يكن للخير منك نصيب<sup>(١)</sup>

وثبت بعد هذا ، فى نسخة عليها خطه :

( مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها فى نحو : قل له ليفعل ) -  
وهو الكسائى ، واحتج بقوله تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة<sup>(٢)</sup> ، أى ليقموا ، وخرجه الأكثرون على الحذف للشرط ،  
والتقدير : إن تقل لهم يقيموا ؛ وقيل : يقيموا مبنى ، واختار المصنف  
فى شرح الكافية الشافية هذا القول ، وزاد فقال : حذف لام الأمر ،  
وإبقاء عملها كثير مطرد ، وذلك بعد أمر بقول ، ومثل بالآية ؛ وقيل  
جائز فى الاختيار ، وهو الحذف بعد قول غير أمر نحو :

(٥٤) قلت لبوابٍ لديه دارها تَيْدَنْ ، فَإِنِ حَمَوْهَا وَجَارَهَا<sup>(٣)</sup>

أى لتيدَنْ ؛ وقيل مخصوص بالاضطرار نحو : فلا تستطل منى  
بقائى ... البيت انتهى .

= للضرورة . والتبأل سوء العاقبة ، والبيت من الوافر ، نسبة الرضى إلى  
حسان ، وليس فى ديوانه ، ونسبه فى شرح شذور الذهب ٢١١ إلى أبى طالب ،  
ونسبه بعضهم إلى الأعشى ، وليس فى ديوان أبى طالب ، ولا فى ديوان الأعشى .  
(١) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ٥ : من الطويل ، ولم  
ينسبه ، قال : والشاهد فى : يكن ، إذ أصله : ليكن ، فحذفت اللام للضرورة .

(٢) إبراهيم / ٣١

(٣) فى ش . ش . العينية ٤ / ٤ : قاله منصور بن مرثد الأسدى ، والشاهد  
فى : تيدَنْ ، إذ أصله : لتيدَنْ ، فحذفت اللام وأبقى عملها ؛ وفى المعجم نسبة إلى  
منظور بن مرثد ؛ وهو الصحيح .

والصحيح أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها لا يجوز مطلقاً إلا في الشعر ؛ وقال ابن عصفور مرة : يجوز حذف اللام وإبقاء عملها ، مرة : إلا في الشعر ، وهو قليل لا يقاس عليه .

( والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه منها ومن حروف المضارعة ) - استظهر بقوله : غالباً ، على لغة من لا يُخليه منها ، فتقول : لتقم يا زيد ، وعن زيد وأبى وغيرهما ، أنهم قرأوا : « فبذلك فلتفرحوا <sup>(١)</sup> » ، وفي الخبر : « ولتزره بشوكة <sup>(٢)</sup> » ، « ولتأخذوا مصافكم <sup>(٣)</sup> » وقال الشاعر :

(٥٥) لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قَرِيشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ <sup>(٤)</sup>

والأكثر على أنها لغة رديئة قليلة ؛ وقال الزجاجي : هي لغة جيدة ، وردّ عليه بأنه لا يكاد يوجد من هذا أزيد مما ذكر ، واللغة الجيدة الفصيحة خلوه منها نحو : اضرب وأقبل واذهب .

( وهو موقوف ) - وهذا قول جمهور البصريين ، وهو عندهم

(١) يونس / ٥٨ : « قل بفضل الله وبرحمته ، فبذلك فبفرحوا » .  
 (٢) وفي رواية : « زُرّه ولوبشوكة » - بخارى صلاة / ٢ ، نسائي - قبلة / ١٥ ، أبو داود صلاة / ٨٠ ، ابن حنبل / ٤ ، ٤٩ ، ٥٤ .  
 (٣) وفي رواية : « على مصافكم ، كما أنتم » - ابن حنبل / ٥ ، ٣٤٢ ، ترمذي تفسير سورة / ٣٨

(٤) البيت من الخفيف ، ولم ينسب لأحد في المراجع ؛ والشاهد في قوله : لتقم ، على لغة من لا يخلى أمر الفاعل المخاطب من لام الأمر وحروف المضارعة ؛ وعند المصنف : الغالب خلوه منها ؛ قال الشارح : والأكثر على أنها لغة رديئة وقليلة .

مبنيّ ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، وسبب الإعراب شبه الاسم ، وهذا لا يشبه الاسم .

( لا مجزوم بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيين ) - واختاره أبو علي الحسين بن أبي الأحوص ، من تلاميذ الشلوين ، وقد ردّ هذا القول بأنه لا يجوز : اضرب زيد ، واشتم خالد (١) ، ولم يسمع من كلامهم ؛ ولو كان كما زعموا ، لم يمتنع ، وفيه بحث ؛ قالوا : وأما الحذف في : اغز ونحوه ، فلا دليل فيه على الإعراب ، كما زعموا ، نظراً إلى أن الحذف ليس من علامات البناء ، لأن الحذف يشبه المعرب ، فاغز في معنى لتغز ، فعومل المبنيّ معاملة المعرب ، كما فعلوا ذلك في : يازيد الظريف ، بالرفع .

( ولا بمعنى الأمر ، خلافاً للأخفش ، في أحد قوليه ) - ووجه هذا القول ، أنه جرى مجرى المعرب ، فسكن آخره صحيحاً كاضرب وحذف معتلاً كاغز ، وحذفت نونه كما في الأمثلة نحو : اضربا ، فهو معرب ، وموجب إعرابه كونه أمراً ، إذ لم نرَ عاملاً لفظياً دخل عليه ، فكان جازمه كرافع المبتدأ ؛ والقول الآخر للأخفش ، البناء كقول غيره من البصريين .

( ويلزم آخره ، ما يلزم آخر المجزوم ) - فتقول : اضرب واضربا

(١) اضطربت هذه العبارة في النسخ الثلاث ، ففي (د) : لتضرب زيداً ، ولتشم خالداً ؛ وفي (ز) : اضرب زيداً ، وتشم خالداً ، والتحقيق من (غ) ، وهو أنسب للسياق .



واضربوا واضربى ، واغز وارم واخش ، كما تقول : لم يضرب ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربى ، ولم يغز ولم يرم ولم يخش .

( ومنها لا الطلبية ) - ولا تجزم إلا واحداً ، واحترز بالطلبية من النافية ، فلا تعمل هذا العمل ؛ ودخل في الطلبية النافية نحو : لا تضرب زيداً ، والتي للدعاء : « ربنا لا تؤاخذنا (١) » ؛ ومن شاذ ما قيل ، أن لا الطلبية هي لام الطلب ، زيدت عليها الألف ، فرقاً بين الإيجاب والنفى ، وفتحت اللام لأجل الألف ؛ ومنه (٢) أيضاً قول السهيلي : إن لا هذه هي النافية ، وأن الجزم بلام محذوفة ، ولا زائدة بين الجازم والمجزم لقصد النفى ، كما زيدت بين الجار والمجرور في : جئت بلا زادٍ ، وبين الجازم والمجزم في : إن لا تضرب زيداً يأتك ؛ على أن من النحويين من زعم أن لا هذه نافية ، ولكن ألغيت وعملت إن .

( وقد يليها معمول مجزومها ) - نحو :

(٥٦) وقالوا : أخاننا ، لا تخشع لظالم عزيز ، ولا ذا حق قومك تظلم (٣)

أى ولا تظلم ذا حق قومك ؛ وكلامه هنا يقتضى أن ذلك قليل ، وليس مخصوصاً بالضرورة ، وقال في شرح الكافية الشافية : وقد فصل بين لا ومجزومها ضرورة ، وأنشد البيت ، قال : وهذا ردىء .

(١) البقرة / ٢٨٦ : « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » .

(٢) في (ز) : ومنها .

(٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ والشاهد في قوله : ولا ذا حق

قومك تظلم ، حيث فصلت لا النافية من مجزومها : تظلم ، بمعموله : ذا حق قومك ؛ وقال الأشموني في شرح الألفية : إنه ضرورة .

( ٥٧ ) إذا ماخرجنا من دمشق فلا نُعدُّ لها أبداً مادام فيها الجُراضيمُ (١)

وقضية كلامه أنه لا فرق بين المبني للفاعل وغيره ، والذي ذكره غيره ، أن لا الناهية تدخل على المبني للمفعول ، غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً نحو : لا يُضربُ زيدٌ (٢) ، ولا تُضربُ يازيدُ ، ولا أُضربُ أنا ؛ وأما المبني للفاعل ، فالأكثر دخولها فيه على ما هو للمخاطب ، ويضعف للغائب والمتكلم ؛ وما ذكره من التفرقة بين لا ولام الأمر في القلة ، كلام غيره على خلافه ، إذ سَوَّوا بينهما في القلة ، ولعل ما ذكره أولى (٣) ، ففي القرآن : « ولنحمل خطاياكم (٤) » .

( ومنها : لم ولما أختها ) - وتجزم كل منهما فعلاً واحداً ؛ والمراد أختها في الدلالة على النفي ؛ واحتترز بذلك من لما بمعنى إلا نحو : أنشدك الله لما فعلت ، أى إلا فعلت ، ومن لما التي هي حرف وجوب لوجوب عند سيوييه ، وظرف عند الفارسيّ نحو : لما جاء زيدٌ جاء عمرو ، فإنهما لا يجزمان ، لأنهما لا تدخلان على مضارع . ولما النافية عند الأكثرين مركبة من لم وما ، وعند بعضهم هي بسيطة .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموي والصبان ٤ / ٣ : زعم ابن هشام أنه للفرزدق ، وفسر الجراضيم بعظيم البطن ، وليس كذلك ، بل هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية ، والجراضيم : الأكل الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك ؛ والشاهد في : فلا تُعدُّ ، فإن لا فيه ناهية ، وجزم بها نعد ، وهو قليل . والبيت من الطويل .

(٢) في ( ز ، غ ) : لا تضرب زيداً

(٣) في ( ز ) : ما ذكر أولى ، وفي ( غ ) : ما ذكروا أولى

(٤) العنكبوت / ١٢

ولم ولماً تفيدان نفى الماضى ، على ماسيين ؛ ثم قيل : أثرت لم ولماً فى الصيغة ، فدخلتا على الماضى فصير مزارعاً ؛ وقيل : بل دخلتا على المضارع فقلبتا معناه إلى الماضى ؛ والأول مذهب سيويه ، والثانى مذهب المبرد ؛ والصحيح قول سيويه ، لأن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى ، والمحافظة على المعانى أولى ، لأن الألفاظ خدم للمعانى ؛ وأما : إن قام زيد ، قام عمرو ، فالفرق بينه وبين : لم يقم ، ولما يقم ، أن إن تدخل على الماضى كما تدخل على المضارع ، فلا يمكن القول بأن التغيير وقع فى اللفظ ، لأنه يكون (١) عن غير سبب ، ولم ولما لاتدخلان إلا على المضارع ، فاستند تغيير اللفظ إلى سبب .

( وتنفرد لم بمصاحبة أدوات الشرط ) - نحو : إن لم يقم زيد ، قام عمرو ، ولولم يقم زيد ، لقام عمرو ، ولا يمتنع منها أداة شرط ؛ وأورد عليه لولا ، فإنه جعلها أداة شرط فى قوله فى أواخر الباب : أو كان الشرط لو أو لولا ، ولاترد ، لأنها إنما تدخل على المبتدأ ؛ ولا تصحب لماً شيئاً من أدوات الشرط ، لأنها لنفى قد فعل ، وقد فعل لا يكون شرطاً ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ، وإن تخلصه للاستقبال ، فتعارضاً ؛ وأما لم فلنفى فعل ، وفعل يكون شرطاً ؛ هكذا قالوا ؛ وفيه بحث .

( وجواز انفصال نفيها عن الحال ) - أى ويجوز ذلك ؛ فلم

(١) فى (ز) : لا يكون .

موضوعه لمطلق الانتفاء ، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال ، أى عن زمان الإخبار عن نفي ذلك الفعل ، ويجوز كونه متصلًا بزمان الحال ؛ فالأول نحو : « لم يكن شيئاً مذكوراً<sup>(١)</sup> » ، لانقطاع انتفاء كونه شيئاً مذكوراً ، عن زمان الإخبار ، لأنه حينئذ شيءٌ مذكورٌ ؛ ولذا يحسن<sup>(٢)</sup> : لم يكن ثم كان ؛ والثاني نحو : « ولم أكن بدعائك ربَّ شقيًّا<sup>(٣)</sup> » فنفي الشقاء متصل بزمان النطق .

(ولمَّا ، بوجوب اتصال نفيها بالحال) - أى وتنفرد لماً بذلك ؛ فمعنى : لماً يقيم زيدٌ ، انتفاء قيامه إلى زمان النطق ، ولذا لا يحسن : لماً يقيم زيدٌ ثم قام ، وإنما يحسن : لما يقيم زيدٌ ، وقد يقوم ، وقد لا يقوم ؛ وذلك لأن لما يقيم نفي قد قام ، وقد قام إخبار عن الماضى المتصل أو القريب من الحال ، فكذا نفيه ؛ وكون نفيها متصلًا بالحال ، هو الذى ذكره كثيرون ؛ وبعض المغاربة يقول : هى لنفى الماضى القريب من الحال ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : لا يشترط كون نفيها قريباً من الحال ، بل الغالب كونه قريباً ؛ وقال بعض المغاربة ، وقد ذكر أن لم لنفى الماضى المنقطع ، ولما لنفى المتصل بزمان الحال : هذا هو المعنى الذى لهما بحق الأصالة . وقد توضع لم موضع ما<sup>(٤)</sup> فينفي بها الحال ، وأنشد :

(١) الإنسان / ١ .

(٢) فى (ز) : لم يحسن .

(٣) مريم / ٤ .

(٤) فى (ز) : موضع لا .

(٥٨) أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ سَاعَةً فَتَرَقَّدَهَا مَعَ رِقَادِهَا (١)

أى ماتغتمض ؛ قال : وبينه أن أجِدَّكَ يتضمن معنى القسم ، ولا يقال : والله لم يقيم زيدٌ ، بل مايقوم أو ماقام .

( وجواز الاستغناء بها فى الاختيار ، عن المنفى ، إن دلَّ عليه دليل ) - أى وبجواز ذلك نحو : قاربت المدينة ، ولماً ؛ أى ولماً أدخلها ؛ وندم زيدٌ ونفعه الندم ، وندم عمرو ، ولماً ؛ أى ولماً ينفعه الندم ؛ وزيدٌ قام وعمرو لماً ؛ أى لماً يقيم ؛ وجاز ذلك ، لأنها لنفى قد فعلٌ ، ويجوز حذف الفعل مع قد ، إذا دلَّ عليه دليل ، فلذلك جاز الحذف مع لماً ، ومنه مع قد :

(٥٩) أفد الترحُّل ، غير أن ركابنا لماً تزلُّ برحالنا ، وكأنَّ قد (٢)

ولا يجوز حذف مجزوم لم للدليل ، إلا فى الضرورة نحو :

(١) فى لسان العرب - جدد : أبو عمرو : أَجِدُّكَ وَأَجِدُّكَ معناها : مالك ؟ أَجِدُّا منك ؟ ونصبهما على المصدر ؛ قال الجوهري : معناها واحد ، ولا يُتكلَّم به إلا مضافاً . الأصمعى : أَجِدُّكَ معناها : أَجِدُّ هذا منك ؟ ونصبهما بطرح الباء . الليث : من قال : أَجِدُّكَ ، بكسر الجيم ، فإنه يستحلفه بجِدِّه وحقيقته ، وإذا فتح الجيم استحلفه بجِدِّه وهو بَحْثُهُ . قال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قولهم : أَجِدُّكَ ، فهو بالكسر ... والشاهد فيه مجيء لم موضع ما فى قوله : لم تغتمض .

(٢) البيت هنا شاهد على جواز حذف الفعل مع قد فى قوله : وكأنَّ قد ؛ قال فى المغنى ص ١٧١ : وقد يحذف الفعل بعدها - قد - لدليل ، كقول النابغة : أفد الترحل ... وكأنَّ قد . أى وكأنَّ قد زالت . وجاء البيت فى (د) وفى الدرر برواية : أرف الترحل ، والمعنى واحد : قرب . والبيت من الكامل للنابغة الذبياني - ديوانه ٢٧ .

(٦٠) احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب، إن وصلت، وإن لم (١)

أى وإن لم تصل .

( وقد بلى لم معمول مجزوما اضطراراً ) - كقول ذى الرمة :

(٦١) فأضحت مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تُوهل (٢)

أى كأن لم تُوهل سوى أهل من الوحش . قال ابن عصفور :  
وهو أقبح الضرائر ، فلا يقاس عليه في سعة (٣) ولا غيرها . انتهى .

وكما لايفصل بين أجزاء فعل ، ولا بين قد والفعل ، لايفصل بين  
لم والفعل ، ولا بين لماً والفعل ؛ ولحملهما على الفعل ، جاز تقديم  
معمول معمولهما (٤) عليهما نحو : زيداً لم أضرب ، أو لماً أضرب . قال  
بعض المغاربة : ولامتناع الفصل ، لم يجز : لم يقيم زيد ، ولا يجلس عمرو .

( وقد لا يُجزم بها حملاً على لا ) - أنشد الأحفش :

(١) البيت شاهد على جواز حذف مجزوم لم للدليل في الضرورة في قوله :  
وإن لم ، أى وإن لم تصل ؛ ويوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة ،  
وبالغين المعجمة والراء المهملة ، أى الأبعاد ؛ وهو من الكامل لإبراهيم بن هرمة .  
(٢) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ٥ : المغاني جمع مغنى ، وهو  
الموضع الذى كان غنيا به أهله ، والقفار جمع قفر : مفازة لانبات فيها ولا ماء ،  
والرسوم جمع رسم ، وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالأرض . والشاهد في فصل  
لم من مجزومها : توهل ، والأصل : كأن لم توهل الدار ، سوى أهل من الوحش .  
والبيت من الطويل لذى الرمة - ديوانه ٥٠٦ .

(٣) فى (د) : فى شعر ولا غيره .

(٤) فى (ز) : تقديم معمولهما ، ونص المتن والمثال ، يعضدان التحقيق .

(٦٢) لولا فوارس من جرم وأسرتهم يوم الصليفاء ، لم يوفون بالجار (١)

وليس في قوله : وقد ، دليل على أن ذلك ضرورة ، كما قال الناس ؛ وكذا قوله : على لا (٢) ، مخالف لقول الناس : على ما ، وهو أولى (٣) ، لأن ما تنفى الماضي كثيراً ، ويغلب في لا عدم نفي الماضي .  
( ومنها ) - أى من عوامل الجزم .

( أدوات الشرط (٤) ) - وهى كلم وضعت للدلالة على تعليق بين جملتين من غير وقوع الثانية منهما متسببة عن الأولى عند الوقوع .  
فخرج بغير وقوع لو ولولا ولما ، فإن (٥) المقصود تعريف ما يجزم من أدوات الشرط ؛ على أن المغاربة يخصصون الشرط بالمستقبل ، وابن مالك لا يخصه بذلك ، ولذلك يطلق على لو ولولا اسم أداة الشرط ،

(١) من البسيط ، ولم يعزه أحد إلى قائل معين ، وقد اختلفت رواياته في النسخ ، ففى (ز) : لكن فوارس ، وفى الأشمونى والدرر : من ذهل ، وفى (د ، ز) : من جرم ، وفى (غ) : من نعم ، وكذا فى بعض المراجع ، وفى بعضها : من قيس ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٢ ، وهو أوفى ما كتب حول الشاهد : استشهد به على أن لم قد تحمل حملاً على ما ، وفى التسهيل وشرحه للدمامينى : وقد لا تجزم حملاً على لا .. وفى المعنى ص ٢٧٧ : وقد يرفع الفعل بعدها ، كما فى البيت ، فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة ؛ والصليفاء : موضع كانت به وقعة للعرب ، ويروى بالعين المهملة ، وبالفاء الموحدة .

(٢) أى حملاً على لا .

(٣) أى الحمل على ما .

(٤) فى (د) : أدوات الجزم .

(٥) فى (ز) : كان المقصود .

كما ستره في كلامه ؛ وفي كلام الجزولي أيضا ، إدخال لو في أدوات الشرط ؛ والأمر في ذلك قريب .

( وهى : إن ) - وهى تقتضى الربط من غير إشعار بزمان ولا شخص (١) ولا مكان ولا حال ؛ وبدأ بها ، لأنها أم الباب .

( وَمَنْ ) - وهى لتعميم أولى العلم ؛ فتقع على الملك والإنسان والشيطان .

( وما ) - وهى لتعميم من يعقل وغيره ، أو تعميم من لا يعقل .

( ومهما ) - وهى مثل ما ، وقيل : هى (٢) أعم منها ؛ ومعناها : لا أصغر عن كبير فعلك ، ولا أكبر عن صغيره ؛ وردَّ بأنه لايتأتى فى : « مهما تأتتا به من آية (٣) » .

( وأى ) - وهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ؛ وهذه الأربعة وهى : من وما ومهما وأى أسماء ، تكون مبتدأ (٤) ومفعولة ومجرورة بالحرف وبالإضافة ، إلا مهما ، فلا تجرُّ بحرف ولا إضافة ، بل تكون مبتدأة ، وهو أحسن الإعرابين فى : « مهما تأتتا به من آية » ؛ ومفعولة كقوله :

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الأعراف / ١٣٢ .

(٤) فى (د) : مبتدأة .



(٦٣) \* وأنتك مهما تأمرى القلبَ يفعل (١) \*

فمهما مفعول ثانٍ لتأمرى ؛ ويجوز في الآية الكريمة كون مهما مفعولا ، والمسألة من الاشتغال ؛ ووقع في كلام ابن عصفور ، أن العرب تقول : بمهما تمررُ أمررُ يزيد ، وهو غلط منه ، فنص الناس على خلافه ، فلا يقال ماذكر ونحوه ؛ ولا يضاف إليها نحو : جهةً مهما تقصدُ أقصدُ .

( وأنتي ) - وعدّها الناس في الظروف ؛ فهي إذا كانت شرطا بمعنى أين ، وقال بعضهم : هي لتعميم الأحوال ، ومن الجزم بها قوله :  
(٦٤) خليلي أنتي تأتياي تأتيا أخوا ، غير ما يرضيكما ، لا يحاول (٢)

وتكون أنتي أيضا للاستفهام ؛ قال الأعمش في المخترع : بمعنى متى وأين وكيف ؛ وقيل في قوله تعالى : « أنتي شعثم (٣) » إنه بمعنى كيف ، وقيل : بمعنى متى ؛ وقال بعض المغاربة : تقول : أنتي زيدٌ ؟ تريد : كيف زيدٌ ؟

(١) من الطويل ، من معلقة امرئ القيس ، صدره :

\* أغرّك مني أن حبّك قاتلي \*

وفي ابن يعيش ٧ / ٤٣ : والمعنى أنك مهما تأمرى قلبك يفعل ، لأنك مالكة له ، وأنا لا أملك قلبي ؛ وقال قوم : المعنى : مهما تأمرى قلبي يفعل ، لأنه مطيع لك . والشاهد في وقوع مهما الشرطية ، مفعولة لتأمرى .

(٢) من الطويل أيضا ، ولا يعرف قائله . والشاهد في قوله : أنتي تأتياي تأتيا ، حيث جُزم الفعلان بأنتي ، لأنها هنا أداة شرط .

(٣) البقرة / ٢٢٣ : « نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنتي شعثم » .

( ومتى وأيان ، وهما ظرفا زمان ) - فلا يستعملان لغير الظرفية المذكورة ، ثم قيل : متى وأيان لتعميم الأوقات ، وقيل : تستعمل أيان في أوقات الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام ، والأول هو المشهور . ومن المجازة بمتى قوله :

(٦٥) متى تأته ، تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار ، عندها خير مُوقد<sup>(١)</sup>  
( وكسر همزة أيان لغة سليم ) - حكاها الفراء ، وبها قرأ السُّلَمِيُّ : « إِيَّانَ يُبْعَثُونَ »<sup>(٢)</sup> .

( وقلماً يُجَازَى بها ) - ولم يحفظ سيبويه المجازة بها ؛ وقال بعض المغاربة : إنه غير محفوظ ؛ والقياس يقتضى الجواز ، لأن معنى متى وأيان واحد . انتهى . وقد حفظه غيره ، ومنه :

(٦٦) أِيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا ، لَمْ تَزَلْ حَدِرًا<sup>(٣)</sup>  
( وتختص في الاستفهام بالمستقبل ، بخلاف متى ) - فإذا كانت متى استفهاماً ، وليها الماضي نحو قوله :

(١) من الطويل للحطيفة - ديوانه ٢٥ - استشهد به سيبويه ١ / ٤٤٥ على رفع الفعل تعشو ، لوقوعه موقع الحال ؛ وجاء به المبرد في المقتضب في باب : ما يرتفع بين المجرومين ؛ والشاهد هنا على المجازة بمتى في قوله : متى تأته ... تجد ... وفي حاشية المقتضب : في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يعشو ، إذا استضاء يبصر ضعيف في ظلمة ؛ وقال الأعمش : متى تأته عاشياً ، أى في الظلام ، وهو العشاء .

(٢) النحل / ٢١ ، والنمل / ٦٥ : « وما يشعرون أيان يُبْعَثُونَ » .

(٣) في (د) : وإذا لم يأتك الأمن ... بدل : وإذا لم تدرك الأمن ؛ والبيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ؛ والشاهد في قوله : أيان نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ ... حيث جاءت أيان جازمة لفعل الشرط: نُؤْمِنُ ، وجوابه : تَأْمَنُ ؛ وهو قليل عند ابن مالك ، ولم يحفظه سيبويه .

(٦٧) متى كان الخيامُ بذى طُلُوحٍ سُقِيَتِ الغَيْثُ أَيْتِهَا الخِيَامُ (١)  
 والمستقبل نحو : متى تقومُ ؟ وإذا كانت أيان استفهاماً فإنما يُستفهم  
 بها عن المستقبل نحو : أيان تخرج ؟ ولا يجوز : أيان خرجت ؟ ويقعان في  
 الاستفهام خبرين أيضاً نحو : متى القتال ؟ ، و « أيان مُرساها (٢) »  
 ( وربما استفهم بمهما ) - وهو نادر ؛ أنشد أبو عليّ :

(٦٨) مهما لى الليلة ، مهما ليه أودى بنعلّى وسرباليه (٣)  
 ومهما اسم عند الأكثرين ، وقال السهيليّ : إن عاد عليها  
 الضمير ، فاسم نحو : « مهما تأتانا به (٤) » ، وإلاً ، فحرف ، كقول  
 زهير :

(١) البيت من الوافر ، لجرير - ديوانه ٥١٢ - وقد جاء به سيبويه ٢ / ٢٩٨  
 (٤ / ٢٠٦) شاهداً على وصل القافية المقرونة بالألف واللام ، في حال الرفع بالواو في  
 رواية : الخيامو ، على ما جاء بالكتاب والمغنى ؛ والشاهد هنا على أن متى يليها الماضي  
 إذا كانت استفهاماً ، وذلك في قوله : متى كان الخيام ... والاستفهام في الشاهد غير  
 ظاهر ؛ قال في حاشية الكتاب : وذو طلوح : موضع بعينه ، سمي بذلك لما فيه من  
 شجر الطلح .

(٢) الأعراف / ١٨٧ ، والنازعات / ٤٢ : « يسألونك عن الساعة أيان  
 مرساها » .

(٣) البيت من السريع ، لعمر بن ملقط ؛ جاء به في المغنى شاهداً على مجيء -  
 مهما للاستفهام - مغنى ص ٣٣٢ - قال : الثالث - من معاني مهما : الاستفهام ، ذكره  
 جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بالبيت ؛ قال : فرعموا أن مهما مبتدأ ، ولي الخبر ،  
 وأودى بمعنى هلك ، ونعلّى فاعل ، والباء زائدة ... ولا دليل في البيت ، لاحتمال أن  
 التقدير : مه اسم فعل بمعنى اكفف ، ثم استأنف استفهاماً بما وحدها .

(٤) الأعراف / ١٣٢ : « وقالوا : مهما تأتانا به من آية لتسحرنا بها ، فما نحن لك

بمؤمنين » .

(٦٩) ومهما تكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم (١)

فمهما حرف للشرط كإن ، لأن من خليقة اسم تكن ، ومن زائدة ، أى وإن تكن عند امرىء خليقة ؛ وإلى زيادة من في البيت ذهب أيضا ابن السيد ؛ ولا يتعين ذلك ، لجواز كون اسم تكن ضميراً يعود على مهما . نظراً إلى المعنى ، لأنها واقعة على الخليقة ، وعند امرىء خبر تكن ، ومن خليقة تفسير ؛ ومن فيه كمن في قوله تعالى : « ما يفتح الله للناس من رحمة (٢) » .

ومهما عند الخليل مركبة من ما الشرطية ، زيدت عليها ما ؛ وقلبت الألف الأولى هاء كراهية الأمثال ، كما قالوا في : دهدت الحجر : دهدت ، وكان القلب هاء كقولهم في الوقف : أنه ، وفي الأولى ، تنبها على أنها هي المعتمدة ؛ وجوز سيبويه تركيبها من : مه وما ؛ وقال الأنخس والزجاج والبغداديون : هي مركبة من مه وما الشرطية ؛ وقيل : هي بسيطة ، ووزنها : فعلى ، والألف للإلحاق ، وزال التنوين للبناء ، أو الألف للتأنيث .

( وجوزى بكيف معنى ) - فإذا تعلقت بجملتين لم تعمل

(١) البيت من الطويل من معلقة زهير ؛ قال في المعنى ص ٣٣٠ : وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً ، واستدل بالبيت ، قال : فهي هنا بمنزلة إن ، بدليل أنها لا محل لها ... قال ابن هشام : والجواب أنها في البيت إما خبر تكن ، وخليقة اسمها ، ومن زائدة ... وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر .

(٢) فاطر / ٢ : « ما يفتح الله للناس من رحمة ، فلا ممسك لها » .

شيئا ، بل يرتفع الفعلان ، فتقول : كيف تكون أكون ؛ فجرى  
الفعلان بعدها ، كما جرى (١) بعد الاستفهامية .

( لا عملاً ) - فلا يجزم بها ، وإنما قصرت عن أسماء الشرط ،  
لأنها في الاستفهام إنما تجاب بالنكرة دون المعرفة ، فيقال : كيف زيد ؟  
فتقول : صحيح ، ولا تقول : الصحيح ؛ وأما أسماء الشرط فتجيب في  
الاستفهام بهما ؛ يقال : ما عندك ؟ فتقول : خير<sup>(٢)</sup> ، أو الخير ؛  
وأى الناس عندك ؟ فتقول : رجل يعجبك ، أو زيد ؛ ولأن الفعلين  
بعدها إنما يكونان متفقين نحو : كيف تصنع أصنع ؛ ولا يكونان  
مختلفين ، نحو : كيف تقوم أخرج ، بخلاف أسماء الشرط ، فتقول :  
ما تصنع أصنع ، وقال تعالى : « مانسوخ من آية أو ننسها<sup>(٣)</sup> نأت  
بغير منها أو مثلها<sup>(٤)</sup> » .

وتلحقها ما جوازاً لقصد التأكيد ، لضعف الارتباط بها نحو :  
كيفما تكون أكون ؛ وقال ابن العليج : الارتباط فيها قليل ، نحو :  
كيف تكون أكون ؛ والأكثر عدم الارتباط .

( خلافاً للكوفيين ) - في إثباتهم المجازاة بها معنى وعملاً ،  
فيجزمون بها ، نحو : كيف تكن أكن ؛ وقال به من البصريين<sup>(٥)</sup>

(١) في ( د ، ز ) : كما جرى .

(٢) في ( ز ) : خيراً والخير .

(٣) في ( د ، ز ) : أو نساها .

(٤) البقرة / ١٠٦ : « مانسوخ من آية أو نساها ، نأت بغير منها أو مثلها » .

(٥) في ( د ) : من النحويين .

قطرب ؛ وقال بعض النحويين : تجزم إذا كان معها ما ، كحيث ، نحو :  
 كيفما تكن أكن ؛ فليس في الجزم بها سماع ، ومن أجازته صرح بأنه  
 إنما أجازته قياساً .

( ومن أدوات الشرط : إذ ما ) - ومن استعمالها للشرط ، قول  
 العباس بن مرداس السلمى :

(٧٠) إذما أتيت على الرسول فقل له حقا عليك ، إذا اطمأن المجلس (١)

ياخيرَ مَنْ ركب المطى ، وَمَنْ مشى فوق التراب ، إذا تُعَدُّ الأنفسُ

قيل : ومن الجزم بها قول عبد الله بن همام السلولي :

(٧١) فإذا ترينى اليوم مُزجى مطيتى أصدُّ سيرا في البلاد وأفرغ (٢)

فإني من قوم سواكم ، وإنما رجالي فهم بالحجاز وأشجع

واستشهدوا أيضا بقوله :

(١) البيت من الكامل ؛ استشهد به سيبويه ١ / ٤٣٢ على المجازة بإذما ؛ وقال  
 الأعمش : ودل على ذلك إتيانه بالفاء جواباً لها ؛ ورواه المبرد في المقتضب ٢ / ٤٧  
 لنفس المسألة ، قال في الحاشية : ورواه ابن هشام في سيرته : إما أتيت ... وعليه  
 لاشاهد فيه للمجازة بإذما .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام السلولي ؛ جاء به سيبويه  
 ١ / ٤٣٢ شاهداً على المجازة بإذما في قوله : فإذا ترينى ... فإنى من قوم ... الخ ؛  
 ورواية سيبويه : مُزجى ظعيتى ، قال في الحاشية : ويروى : أزجى ظعيتى ؛  
 والإزجاء السُّوق ، والظعينة : المرأة في الهودج ؛ وصعد في الوادى تصعيداً : انحدر  
 فيه ، بخلاف الصعود ، فإنه الارتفاع ؛ وأفرغ إفرعاً : صعد وارتفع .

(٧٢) وإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَأْنَتَ آمِرٍ بِهِ ، لَا تَجِدُ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فاعلًا (١)

وقال بعض النحويين : ليست إذْما من أدوات الشرط ، وإنما ورد الجزم بها في الشعر كما إذا (٢) ، ومعناها ؛ إذ ذاك معناها ورُدَّ بأن الفعل الواقع بعد إذْما ، ومعناها الاستقبال ، لم يرد إلا مجزوماً ، ولا يحفظ من لسانهم : إذْما تقوم أقوم ، كما قالوا : إذا تقوم أقوم .

( وحيثما ) - نحو :

(٧٣) حيثما تستقم ، يُقَدَّرُ لك اللدُّ نُجَاحاً ، في غابر الأزمان (٣)

( وأين ) - نحو :

(٧٤) أين تَضْرِبُ بنا العُدَّة تَجِدُنَا نَصْرَفُ العيسَ نحوها للتلاقي (٤)

(١) في الأشموني مع الصبان ٤ / ١١ : \* به تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرَاتِيَا \* وجاء به في معجم الشواهد على هذه القافية ، ولم ينسبه ، وهو من الطويل ، شاهداً آخر على المجازة بإذْما في قوله : إذْما تَأْتِ ... لا تجد ... الخ ، ورواية التحقيق هي رواية أبي حيان ، كما قال العيني في ش . ش . العيني ٤ / ١١ .

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٣) البيت من الخفيف ، جاء به في ش . شذور الذهب ٣٣٧ ، وفي المعنى ١٣٣ ، وفي ش . ش . العيني ٤ / ١١ ، ولم ينسبه لأحد ؛ قالوا : والشاهد فيه قوله : حيثما تستقم يُقَدَّرُ ... حيث جزم بـحيثما فعل الشرط : تستقم ، وجوابه وجزاءه : يُقَدَّرُ .

(٤) من الخفيف أيضاً ، لابن همام السلولّي ؛ قال في حاشية سيبويه ١ / ٤٣٢ : أى إن تضرب بنا العُدَّة في موضع من الأرض ، نصرَفُ العيس نحوهم للقائهم ؛ والعُدَّة بضم العين جمع عادٍ كقاضٍ وقضاة ؛ والشاهد في قوله : أين تضرب ... تجدنا ؛ حيث جاءت المجازة بأين الظرفية .

( وهما ظرفا مكان ) - يعنى حيثما وأين ؛ وهما لتعميم الأمكنة ، ويلزمان الظرفية ، وتكون أين شرطاً واستفهاماً ، ولا تكون حيثما إلاً شرطاً .

( وما سوى إن أسماء ) - ولا خلاف في ذلك إلاً ماسياً في إذما ، وما سبق في مهما .

( متضمنة معناها ) - أى معنى الشرطية ، ولذلك أعطيت من الربط والسببية ماتعطيها إن .

( فلذلك بنيت ) - أى لتضمنها معنى الحرف ، وهو إن الشرطية ، وما كان منها على حرفين كمن وما ، فيه أيضاً شبه الحرف في الوضع ، إلاً أن المستمر فيها كلها ، تضمن معنى الحرف ، فلذلك اقتصر عليه المصنف .

( إلاً أياً ) - فإنها لا تبني ، وإن تضمنت في الشرط معنى الحرف الشرطى ، لما سبق من المعارضة في أول الكتاب .

( وفي اسمية إذما خلاف ) - فمذهب سيويوه ، أنها حرف كإن ، فأخرجت عنده عما كان لها من الظرفية الماضية ، إلى الحرفية واقتضاء الشرطية في الاستقبال . ومذهب المبرد وابن السراج والفارسي أنها اسم ظرف زمان ، إلا أنها كانت لما مضى ، فزيدت عليها ما وجوباً فصارت للاستقبال ، لتضمن معنى الشرط .

( وقد ترد ما ومهما ظرفي زمان ) قال المصنف في شرح الكافية الشافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن



الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء ؛ وأنشد أبياتا منها قول الفرزدق :

(٧٥) فما تَحَى لا أَرَهَبُ ، وإن كنتُ جارماً وإن عدَّ أعدائي عليَّ لهم ذَحْلاً (١)

وقول حاتم الطائي :

(٧٦) وإنك مهما تُعْطِ بطنك سُؤْلَه وَفَرَجَكَ ، نالا منتهى الذمُّ أجمعاً (٢)

وما ذكره غير متعين ، بل يحتمل المصدرية ؛ أي : أي حياة تحى ، لا أَرَهَبُ ، وأيُّ عطاء تُعْطِ ؛ قال ابن المصنف : وهذا متعين ، لأن في كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ، فلا مانع من أن يكتنى بهما عن مصدر فعل الشرط ، كما

(١) جاءت القافية في (د ، غ) وش . ش . العيني على الأشمونى والصبان ٤ /

١٢ برواية : ذَحْلاً ، بالدال المهملة ، والحاء المعجمة ، والتحقيق من (ز) والديوان ٢ /

١٢٧ من قصيدة يمدح بها الحكم بن أيوب ابن عم الحجاج مطلعها :

وأغْيَدَ مِنْ مَنّْ النعاسِ بعظمه كأنَّ به مما سرَّينا به خَبْلاً

وفي الحاشية : المتن : القوة ؛ وَمَنّْ النعاسُ عظمه : أضعفه ، والباء بعظمه زائدة . وفي اللسان — ذَحَلُ : الدَّخُلُ : الثَّارُ . فالشاعر يقول لممدوحه : إني لا أَرَهَبُ شيئاً ما حييت ، وإن كنتُ مذنباً ، ولو قدَّر أعدائي عليَّ لهم ثأراً ؛ وقد فسَّر العيني الدَّخُلُ بالغدر والخديعة .

كما جاءت الرواية في ش . ش . العيني : وما تحى ... ولو عدَّ .. وفي الديوان : فما تحى ... ولو عدَّ . والشاهد في قوله : فما تحى لا أَرَهَبُ .. حيث جاءت ما شرطية ظرفية جزمت الفعلين ، عند ابن مالك .

(٢) البيت من الطويل ، لحاتم الطائي — ديوانه ١١٤ — والشاهد فيه مجيء مهما

شرطية ظرفية جزمت : تعط ، ونالا .

لا مانع من أن يكتفى بهما عن المفعول به ، إذ لا فرق . قال شيخنا :  
ويحتمل بيت حاتم كون مهما مفعولاً ثانياً لتعط ، وفرجك الأول ،  
وسؤله بدل من فرجك .

( وأى بحسب ماتضاف إليه ) - فإن أضيفت إلى ظرف  
مكان ، فظرف مكان نحو : أى جهة تجلس ، أجلس معك ؛ أو إلى  
زمان فظرف زمان نحو : أى يوم تخرج ، أخرج ؛ أو مفعول ،  
فمفعول . وتزاد معها ما ؛ والأجود زيادتها بين المضاف إليه وبينها نحو :  
« أيما الأجلين قضيتُ » (١) ، وقرأ ابن مسعود : « أى الأجلين  
ماقضيت » ؛ وتزاد ما أيضاً ، وإن حذف ماتضاف إليه نحو : « أيأ ما  
تدعوا » (٢) ؛ وهى متصرفة بوجوه الإعراب .

( وكلها تقتضى جملتين ) - نحو : إن جئتنى أكرمتك ، أو  
أكرمك ؛ وإن تجيء فانت مكرم .

( تُسمى أولاهما شرطاً ) - والشرط فى اللغة العلامة ، فسميت  
الجملة الأولى من الجملتين المذكورتين بذلك ، لأنها علامة على ترتب  
الثانية عليها نحو : إن أسلمت ، دخلت الجنة .

( وتصدر بفعل ظاهر ) - وهو الأكثر ؛ ويكون ماضياً  
ومضارعاً ، كما سبق تمثيله ، ولا يكون أمراً ولا جامداً ولا مقروناً بقدر ولا  
دعاء ولا منفياً إلاً بلا أو لم .

( أو مضمّر مفسّر بعد معموله بفعل ) - وهذا هو الأكثر فى  
الإضمار نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك (٣) » ، أى وإن

(١) القصص / ٢٨

(٢) الإسراء / ١١٠

(٣) التوبة / ٦

استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ؛ فاستجارك المتأخر ، مفسرٌ للأول المضمر ، وأحدٌ مرفوع بالمضمر ؛ وقد جاء الإضمار على غير هذا نحو : « الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً فشرٌ <sup>(١)</sup> » ؛ وقد سبقت المسألة بباب كان .

( يشذُّ كونه مضارعاً دون لم ) - كقوله :

(٧٧) يثنى عليك وأنت أهلُ ثنائه ولديك، إن هويستزدك، مزيدٌ <sup>(٢)</sup>  
وما ذكره من الشذوذ ، هو المعروف من كلام الناس ؛ إلا أن في كتاب سيبويه ما يشعر ظاهره بخلافه ؛ قال : وتقول : إن زيداً تره تضربُ <sup>(٣)</sup> ، ومثاله بلم قوله :

(٧٨) وإن هو لم يحمل على النفس ضميمها فليس إلى حسن الثناء سبيلٌ <sup>(٤)</sup>

(١) كشف الخفاء ج ١ حرف الجيم ص ٣٣٢ رقم ١٠٧٠ تحت عنوان : الجزء من جنس العمل ؛ قال : وقع في كتب النحاة ، ويستدل له بقوله تعالى : « إنما تجزون ما كنتم تعملون » الطور ١٦ والتحريم ٧ .

(٢) البيت من الكامل ، لعبد الله بن عنمة الضبي ؛ وجاء به الأشموني عند قوله في تنبيهاته ٤ / ٣٠ : « كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط ، لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بلم ... وأما قوله \* ولديك إن هو يستزدك مزيدٌ \* فضرورة ؛ وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء ؛ وكذا فعل السيوطي في الهمع ٢ / ٥٩ ؛ قال في الدرر ٢ / ٧٥ : وهو من شواهد الرضى ؛ قال البغدادي : على أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط ، مضارعاً ، شاذ ، وحقه أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط .

(٣) في ( ز ، غ ) : إن زيداً أبوه يضرب ؛ وهو لا يمتشى مع السياق ؛ وقد جاء المثال في المقتضب ٢ / ٧٦ : إن زيداً تره تكرمه .

(٤) من الطويل ، للمسؤول بن عادياء ؛ والشاهد فيه مجيء فعل الشرط عند الإضمار والتفسير ، مضارعاً مقروناً بلم ، في قوله : وإن هو لم يحمل ...

( ولا يتقدّم فيها الاسم مع غير إن ، إلا اضطراراً ) - كقوله :

(٧٩) فمن نحن نُؤمّنه ، يَبْت وهو آمِنٌ ومن لا نُجِرّه يُمَس مِنّا مفرّعا (١)

( وكذا بعد استفهامٍ بغير الهمزة ) - فلا يقال : هل زيدٌ قام ؟

إلا في الضرورة ؛ قال :

(٨٠) \* أم هل كثيرٌ بُكّي لم يقض عبْرته (٢) \* ؟ البيت

ولا يجوز في هذا كون المرفوع مبتدأ ، وإنما هو على إضمار فعل ؛ لأنّ هل في الجملة الفعلية كَقَد ؛ وأجاز الكسائي : هل زيدٌ قام ؟ جوازاً حسناً ؛ قال : لقولهم : هل زيدٌ قائم ؟ فكذا يجوز الابتداء بعدها ، وولايتها الأسماء مع وجود الفعل ؛ هذا حكم غير الهمزة ؛ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك معها نحو : أزيدٌ قام ؟ والاختيار والأفصح حملة على فعل يفسره مابعد ؛ ويجوز كونه مبتدأ خيره الجملة بعده ، وذلك لأن الهمزة أم الباب .

(١) من الطويل ، هشام المرّي ؛ ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤي ؛ والشاهد

في قوله : فمن نحن نُؤمّنه يَبْت ... على أن تقدم معمول فعل الشرط عليه ، إذا كان الشرط غير إن ، ضرورة .

(٢) جاء في لسان العرب - قضى - : وقضى عبْرته أى أخرج كل ما في

رأسه ؛ قال أوس :

أم هل كثيرٌ بُكّي لم يقض عبْرته إثرَ الأحبة يوم البين معذورٌ

والشاهد على ما جاء بالبيت السابق ، بعد استفهامٍ بغير الهمزة ، في قوله : أم هل كثيرٌ بُكّي ... وفي حاشية سيوييه ٤٨٧/١ ، ١٧٨/٣ نسبة لعقمة الفحل -

ديوانه ١٢٩ - برواية : أم هل كبيرٌ بكّي ...

( وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً ) - فالجزاء ، لأنه مترتب على ما قبله ، فأشبهه الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب ، والجواب لأنه لما لزم عن الأول ، صار كالجواب الآتى بعد كلام السائل ؛ وهذه الجملة تكون طلبية وخبرية وشرطية وغيرها ، اسمية وغيرها ؛ والأصل كونها جملة تصلح لأداة الشرط .

( وتلزمه الفاء في غير الضرورة ، إن لم يصح تقديره شرطاً ) - نحو : « إن تُبَدُوا الصَّدَقَاتِ ، فَنِعِمَّا هِيَ » <sup>(١)</sup> ، « إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » <sup>(٢)</sup> ، « فإِذَا يَأْتِيَنكُمْ مِنِّي هَدًى ، فَمَنْ تَبِعْ هَدَايَ ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » <sup>(٣)</sup> ، « إن يسرق ، فقد سرق أخٌ له من قبل » <sup>(٤)</sup> ، « إن كان قميصه قد من قبل ، فصدقت » <sup>(٥)</sup> ، « إن قام زيدٌ فما يقوم عمرو ، أو فلن ، أو فإن [ عمراً ] <sup>(٦)</sup> قام ، إن قائم زيدٌ ، فقد يقوم عمرو » ، « ومن يرتد منكم عن دينه ، فسوف يأتي الله » <sup>(٧)</sup> وإن أقبل زيدٌ ، فما أحسنه ، أو فهو أحسن من كذا ، وإن تكرمنى ، فوالله ، لأكرمَنَّكَ .

(١) البقرة / ٢٧١

(٢) آل عمران / ٣١

(٣) البقرة / ٣٨

(٤) يوسف / ٧٧

(٥) يوسف / ٢٦

(٦) في النسخ : زيداً ، والسياق يعضد التحقيق .

(٧) المائدة / ٥٤

واحترز بقوله : في غير الضرورة ، من قوله :

(٨١) من يفعل الحسنات ، الله يشكرها والشّرُّ بالشرِّ ، عند الله مثلان (١)

أى : فالله يشكرها ؛ وهذا مذهب سيويه ؛ قال الخضرائى :  
وأبو العباس يبيّن حذف الفاء في الكلام ؛ ومن الحذف للضرورة :

(٨٢) فإن يك قوم سرّهم ما صنعتم ستحتلبوها لاحقاً غير باهل (٢)

أى فستحتلبونها (٣) ، وفيه حذف النون من دون ناصب ولا  
جازم ولا ملاقة مثل .

( وإن صُدّر بمضارع صالح للشرطية ، جُزم في غير الضرورة ،  
وجوباً ، إن كان الشرط مضارعاً ) - نحو : « إن تمسّسكم حسنةً  
تسوّهم ، وإن تصيبكم سيئة ، يفرحوا بها » (٤) . واحترز بالضرورة من  
قوله :

(١) من البسيط ، نسب لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، ونسب لابنه عبد  
الله ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى ؛ وروى : سيان بدل : مثلان والمعنى  
واحد . قال في حاشية سيويه ١ / ٤٣٥ ( ٣ / ٥ ) : والشاهد فيه حذف الفاء من  
الجواب للضرورة ، وتقديره : فالله يشكرها .. وزعم الأصمعي أن النحويين غيره ،  
وأن الرواية \* من يفعل الخير ، فالرحمن يشكره \* .

(٢) البيت شاهد على حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة في قوله :  
ستحتلبوها ... يقال : أحلب القوم واستحلبوا ، أى اجتمعوا للنصرة والإعانة ؛ وناقاة  
لاقح وقارح ، يوم تحمل ؛ وناقاة باهل أى متروكة ، لاصرار عليها .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) آل عمران / ١٢٠

(٨٣) يَأْقَرَعُ بِنَ حَابِسٍ ، يَأْقَرَعُ . إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ تُصْرَعُ (١)  
 فَرَفَعُ (٢) تُصْرَعُ ، مَعَ أَنَّ الشَّرْطَ مُضَارِعٌ ؛ وَيَجُوزُ عِنْدَ سَيِّوِيَه  
 فِي هَذَا ، أَنَّ يَكُونُ عَلَى نِيَةِ التَّقْدِيمِ ، فَيَكُونُ تُصْرَعُ خَبْرَ إِنْ ؛ وَأَنَّ  
 يَكُونُ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ ، أَيْ فُتْصِرَعُ ؛ وَالْوَجْهَ الْأَوَّلَ عِنْدِي (٣) ، فِي  
 هَذَا وَنَحْوِهِ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ (٤) قُلْتُ : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ، فَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ  
 إِنْ (٥) مَا يُمْكِنُ أَنْ يَطْلُبَ الْفِعْلَ الْمَرْفُوعَ ، جَازَ أَيْضًا عِنْدَ سَيِّوِيَه  
 الْوَجْهَانَ ، إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَّ عِنْدَهُ فِي هَذَا أَوْلَى (٤-).

وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفَاءِ فِي الْمَوْضِعِينَ مَعًا ؛  
 وَفَصَلَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ اسْمِ الشَّرْطِ وَغَيْرِهِ ؛ فَأَجَازَ التَّقْدِيمَ تَقْدِيرًا فِي  
 الْحَرْفِ ، وَعَيْنَ فِي الْاسْمِ حَذْفَ الْفَاءِ .

( وَجَوَارًا إِنْ كَانَ مَاضِيًا ) - نَحْوُ : إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمُكَ ،  
 بِالْجِزْمِ ، وَهُوَ الْفَصِيحُ الْخِتَارُ عِنْدَ الْمُعْظَمِ ؛ وَقِيلَ : إِنَّهُ لَا يَجِيءُ فِي  
 الْكَلَامِ الْفَصِيحِ ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ مَعَ كَانَ ، لِأَنَّهَا أَصْلُ الْأَفْعَالِ ، قَالَ

(١) رَجَزُ لَجْرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، أَوْ عَمْرُو بْنِ خَثْرَامِ الْعَجَلِيِّ ؛ قَالَ فِي  
 حَاشِيَةِ سَيِّوِيَه ١ / ٤٣٦ ( ٣ / ٦٧ ) : وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَقْدِيمُ تُصْرَعُ تَقْدِيرًا ، مَعَ تَضَمُّنِهَا  
 لِلْجَوَابِ فِي الْمَعْنَى ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّكَ تُصْرَعُ ، إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكُ ، وَهَذَا مِنَ الضَّرُورَةِ ،  
 لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ قَدْ جِزِمَ الْأَوَّلُ ، فَحَقُّهُ أَنْ يَجِزِمَ الْآخَرَ ؛ وَقَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضَبِ  
 ٢ / ٧٢ : هُوَ عِنْدِي عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ : هُوَ عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ ،  
 وَيُصَلِّحُ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّقْدِيمِ .

(٢) سَقَطَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ ( ز ) .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ ( د ) ، وَفِي ( ز ) : عِنْدَهُ .

مِنْ ( ٤ - ٤ ) سَقَطَ مِنْ ( ز ) .

(٥) سَقَطَتْ إِنْ مِنْ ( غ ) .

تعالى : « من كان يريد حرث الآخرة ، نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » (١) ؛ قال صاحب هذه المقالة : ولا يجوز في غيرها . انتهى . وكلام سيبويه وغيره على أن ذلك لا يختص بكان ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

(٨٤) دَسَّتْ رَسُولًا ، بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلِيكَ ، يَشْفُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرٍ (٢)

وقال :

(٨٥) تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لِاتَّخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ، يَذْتَبُ ، يَصْطَحِبَانِ (٣)

والرفع مسموع من كلام العرب ، وقال بعض المغاربة إنه أحسن من الجزم ، ومنه قول زهير :

(١) الشورى / ٢٠

(٢) من البسيط ، للفرزدق — ديوانه ٢٦٢ — وفي حاشية سيبويه ١ / ٤٣٧ (٣ / ٦٩) : دَسَّتْ رَسُولًا : أرسلته في خفية للإخبار ؛ والتوغير : الإغراء بالحق ، وأصله من وغرة القدر ، وهي فورتها عند الغلي . والشاهد فيه جزم الجواب يشفوا ، لأن الشرط ماضٍ في موضع جزم .

(٣) من الطويل ، للفرزدق — ديوانه ٨٧٠ — وفي (د) وسيبويه ١ / ٤٠٤ برواية : تعال بدل : تعش ، قال : والرواية المشهورة : تعش ؛ وروى : فإن واثقتني بدل : فإن عاهدتني ؛ وجاء به في سيبويه ١ / ٤٠٤ (٢ / ٤١٦) : لتثنية يصطحبان حملًا على معنى مَنْ ؛ وكذا في المقتضب ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٥٣ ؛ وفي ش . ش . العينى على الأشموني والصبان ١ / ١٥٣ جاء به لنفس المعنى ، وأشار العينى إلى أن قوله : لاتخوننى ، قيل : إنه جواب الشرط ، ولا محل لها من الإعراب ؛ قال : والحق أن يكون الجواب : نكن ، ويكون : لاتخوننى ، جواب القسم الذى تضمنه : عاهدتني ، أو يكون جملة حالية .



(٨٦) وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقول: لا غائبٌ مالى ولا حرمٌ (١)

وكذا :

(٨٧) فإن كان لا يرضيك حتى تردّني إلى قطريّ، لا إخالك راضياً (٢)

وهو كثير ، وقال بعض المغاربة : إن الرفع ضرورة ، قال : ولا أعلم منه شيئاً جاء في الكلام . انتهى .

قيل : ومذهب سيويوه ، أنه على نية التقديم ، وجواب الشرط محذوف ؛ وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب ، والفاء محذوفة ؛ وقيل : هو الجواب ، ولا إضمار للفاء ، ولا هو مقدم نيةً ، وثبت بخط ابن المصنف في أصل التسهيل :

( وإن صُدّر بمضارع ، صالح للشرطية ، جُزم ، وقد يُرفع بكثرة ، إن كان الشرط ماضى اللفظ ، أو منفياً بلم ، ويقلة إن كان غيرهما ) - وفي هذا زيادة مسألة المنفى بلم ، نحو : إن لم تأتني

(١) من البسيط ، لزهير بن أبي سلمى من معلقته - ديوانه ١٥٣ ؛ وروى : مسغبة بدل : مسألة . قال في حاشية سيويوه ١ / ٤٣٦ ( ٣ / ٦٦ ) : الخليل : المحتاج ذو الخلة ، بالفتح ؛ والمسألة : السؤال ؛ والمسغبة : الجماعة ؛ والحرم ككتف بالكسر : الحرام ؛ أى إذا سئل ، لم يعتل لسائله بأن ماله غائب أو محرم على طلابه . والشاهد فيه رفع يقول على نية التقديم ، أى : يقول إن أتاه خليل ؛ والمبرد يقدره على حذف الفاء . (٢) من الطويل ، لسوار بن المضرب ؛ قال في ش . ش . العينى ٢ / ٤٥ : إن للشرط ، وكان لا يرضيك ، فعله ، وجوابه : لا إخالك ؛ والشاهد في حذف فاعل كان الذى هو اسمه ؛ والتقدير : فإن كان هو لا يرضيك ، أى ما نحن فيه من سلامة ؛ وقطرى ، هو قطرى بن الفجاءة الخارجي .

أَكْرَمُكَ ، بالرفع ؛ وهى مسألة مشهورة ، ويمكن دخولها فى قول المصنف فى تلك النسخة : إن كان ماضياً ، على تفسير الماضى بما يشمل الماضى لفظاً ، والماضى معنى ؛ فإن المنفى بلم ماضٍ معنى ، ففعل فيه حرف الشرط من الصرف إلى الاستقبال ، مافعله فى لفظ الماضى ؛ وفى الذى أثبتته ابن المصنف ، وصف الرفع بالقلّة ، إن كان الشرط غير الماضى لفظاً ، والمنفى بلم ؛ وفى تلك النسخة ، جعله ضرورة ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : وقد يجىء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارع مجزوم ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان : « أينما تكونوا ، يدرككم الموت » (١) .

وقد سبق أن من النحويين من قال : إن الجزم لا يجىء فى الكلام الفصيح ، إلاّ مع كان ؛ ومنهم من قال : إن الرفع أحسن منه ؛ وقال صاحب الواضح : الاختيار الجزم ، ويحسن الرفع ، إذا تقدّم ما يطلب الجواب ، نحو : طعامك ، إن تَرزنا ، نأكل ؛ وقول زهير : لا غائب مالى (٢) ... حسن الرفع فيه تقدّم الواو على إن . انتهى .

( وإن قرّنَ بالفاء رُفِعَ مطلقاً ) - أى سواء أكان الشرط بلفظ الماضى أو المضارع المنفى بلم ، أو المضارع بخلاف ذلك (٣) ، نحو : « وَمَنْ عَادَ ، فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ » (٤) ، « فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ » (٥) ؛

(١) النساء / ٧٨

(٢) من الشاهد / ٨٤ ص ١٥٠

(٣) أى بدون لم .

(٤) المائدة / ٩٥

(٥) الجن / ١٣

وإنما رُفِعَ ، لأنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو ينتقم ، فهو لا يخاف ؛ هكذا قالوا ؛ ويمكن جعل الفاء رابطة ، كهى فى الجملة الاسمية ، ولا حذف ، بل المقترن بالفاء هو الجواب .

( وجزم الجواب بفعل الشرط ) - وهذا قول الأخفش ؛ وذلك لأنه مستدع له ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام .

( لا بالأداة وحدها ) - لأن الجزم نظير الجرّ ، والجارّ وهو أقوى لا يعمل عملين ، فالجزم أولى ؛ وهذا قول المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه ، واختاره الجزولى وابن عصفور والأبديّ ؛ ووجهه أن الأداة اقتضتّهما ، فعملت فيهما كان وظنّ ، وما ذكر فى ردّه ، جوابه أن الجازم اقتضى معمولين ، والجار لا يقتضيهما .

( ولا بهما ) - أى فعل الشرط والأداة ؛ وذلك لأن العامل المركب من شيئين ، لا يجوز انفصال جزئه ، ولا حذف أحدهما كحيثما ، وأنت تقول : إن زيدا تكرم يكرمك .

وقال : \* وإلا يعل مفرقك الحسام (١) \* (٨٨)

فدلّ على أن العامل ليس مذكر ؛ وهذا القول ينسب إلى

(١) فى ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٢٥ : قاله الأحوص محمد ابن عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر ؛ وصدوره :

\* فطلقها فلست لها بكفء . \* والشاهد فى قوله : وإلا يعل ..

حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ التقدير : وإن لم تطلقها ؛ ويعل جوابه ، والحسام فاعله ، وهو السيف .

سيبويه والخليل ، لأن في كلامهما ما يدل ظاهره عليه ؛ ونسب إلى الأحفش أيضا .

( ولا على الجوار ) - وهذا مذهب الكوفيين ، قالوا : الجرّ يكون للجوار ، وكذلك الجزم ؛ وحكى بعض المغاربة الاتفاق على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة ؛ وحكى بعضهم عن المازنيّ أنه مبنى ؛ وعن المازني أيضا أن فعل الشرط معرب ، وفعل الجزاء مبنى ؛ واحتج للبناء فيهما ، بأن الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّين ؛ واحتج لبناء الجزاء فقط بفقد العامل ، فما سبق لا يصلح لما سبق ؛ ولأن الفعل لا يعمل في الفعل ، فالنوع لا يعمل [ في نوعه ] <sup>(١)</sup> ؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، وإنما يعمل لمزية ، كأن يضمن العامل من غير النوع ، فلما فقد العامل ولم يمكن الرفع ، لأنه لا يقع موقع الاسم ، تعيّن البناء ؛ وما ذهب إليه من البناء ، مخالف لجميع النحويين .

( خلافاً لزاعمى ذلك ) - وقد سبق ذكرهم .

( فصل ) - ( قد يجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى ) -  
احترز بالاستقبالية من التي للمفاجأة ؛ ونقل بعض المغاربة الاتفاق على أن إذا ظرف لما يستقبل ؛ وأثبت بعض النحويين أنها تأتي للحال ؛ وجعل منه : « والنجم إذا هوى » <sup>(٢)</sup> ، « والليل إذا يغشى » <sup>(٣)</sup>

(١) هذه العبارة ليست في الأصل ، وأظن السياق يتطلبها ، وقد سقطت من النسخ الثلاث .

(٢) النجم / ١

(٣) الليل / ١

ونحوهما ؛ والصواب أن الظرف للاستقبال ، وهي حال مقدرة ،  
والتقدير : أقسم بالليل كائناً إذا يغشى ، نحو : مررت برجل معه صقر  
صائداً به غداً ؛ وقد سبق في الظروف ذكر المصنف أن إذا تقع موقع إذ ؛  
وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى ، أن إذا تأتي زائدة ، وأنشد في ذلك :

(٨٩) فإذا ، وذلك لآتئاء لذكره والدهر يُعقبُ صالحاً بفساد (١)

وهذا كله يخرج بقوله : الاستقبالية ؛ على أن البيت يحتمل أن  
يُخرَج على حذف المبتدأ ، أى : فإذا مانحن فيه ؛ وتكون إذا فيه  
للمفاجأة ؛ ولو قال : الاستقبالية المضمنة معنى الشرط ، لتخرج التي  
لمجرد الظرفية نحو : « وإذا ماغضبوا ، هم يغفرون » (٢) ولذا لم تدخل  
الفاء نحو : « فهم » ، لكان أوضح في المقصود ، فإن التي يجزم بها  
هي المضمنة لا المجردة ، وكأنه اتكل على قوله : حملاً على متى ، ومتى تجزم  
إذا كانت شرطية ؛ ومن الجزم بإذا ، ماأنشده سيبويه من قول الفرزدق :

(٩٠) ترفع لى خندف ، والله يرفع لى ناراً ، إذا خمدت نيرانهم ، تقد (٣)

(١) لم أجده في مراجعي ، وقد أنشده أبو عبيدة معمر بن المثنى ، شاهداً على  
زيادة إذا في قوله : فإذا ، وذلك ... وقد عقب الشارح المحقق ، بأن البيت يحتمل  
التخريج على حذف المبتدأ ، وتكون إذا فيه للمفاجأة .

(٢) الشورى / ٣٧

(٣) من الطويل ، للفرزدق — ملحقات ديوانه ٢١٦ — وفي حاشية سيبويه  
١ / ٤٣٤ (٣ / ٦٢) : يقول : إذا قعدت بغيرى قبيلته ، فإن قبيلتى خندف ترفع لى  
من الشرف كالنار الموقدة . والشاهد فيه الجزم بإذا في ضرورة الشعر ، وموضع  
الشاهد : تقد ، الواقعة جواباً للشرط مجزوما .

وأُنشد الفراء :

(٩١) استغنى ، ما أغناك ربُّك ، بالغنى وإذا تُصَبِّك خصاصة فتجمل (١)

وكلام المصنف يقتضى أن الجزم بها قليل ، لا مخصوص بالشعر ، والمشهورون من النحاة على خلاف ذلك ؛ قال سيبويه : جازواً بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بإن ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لا بد لها من جواب . انتهى .

وزهب بعض النحاة إلى أنها إذا زيد عليها ما ، جاز أن يجازى بها فى الكلام ، وإذا استعملت إذا شرطاً ، فقليل : هى مضافة لما بعدها ؛ وقيل : غير مضافة ، وهى معمولة للفعل الذى بعدها ؛ وعلى الأول العامل فيها الجزاء ؛ وإذا قلت : إذا جاء زيد ، جاء عمرو ، هل يقتضى تكراراً ، فتكون مثل كلاً ، أو لا ؛ المشهور أنها لا تقتضيه ، ومنهم من قال : تقتضيه ؛ قال ابن عصفور : وهو الصحيح . فالمراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ؛ ويدل عليه :

(٩٢) إذا وجدت أوار الحب فى كبدى أقبلت نحو سقاء القوم أبرد (٢)

(١) من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف ، أو حارثة بن بدر الغدائى ؛ ويروى : فتحمل ، بالخاء المهملة ، وجاء به فى الدرر ١ / ١٧٣ برواية : واستغنى ؛ قال : استشهد به على أن إذا لا تجزم إلا فى الشعر ، فى قوله : وإذا تُصَبِّك ... فتحمل ؛ والخصاصة : الحاجة والشدة .

(٢) البيت شاهد على مجيء إذا مراداً بها العموم ، كسائر أسماء الشرط ؛ والأوار شدة حرّ الشمس ولفح النار ؛ وفى اللسان برد : وابترد الماء صبّه على رأسه بارداً ، قال : إذا وجدت أوار الحب ... الخ أبرد .

فالمعنى فى البيت على العموم ، كأنه قال : متى وجدت .  
 ( وتُهْمَل متى ، حملاً على إذا ) - وهذا غريب ، واستدل له  
 المصنف بما فى الحديث : « إنَّ أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقوم  
 مقامك ، لا يُسمع الناس » (١) .

( وقد تُهْمَل إن ، حملاً على لو ) - نحو ما فى الحديث : « فإنك إن  
 لاتراه ، فإنه يراك » (٢) ، وهو محتمل للتأويل ؛ وقرأ طلحة : « فإمَّا تَرِينَ من  
 البشر أحداً » (٣) . بياء ساكنة ، ونون مفتوحة هى علامة الرفع .

( والأصح امتناع حمل لو على إن ) - أى فى الجزم بها ، خلافاً  
 لجماعة ، منهم هبة الله بن الشجرى ، فى إجازتهم الجزم بلو فى  
 الشعر ، واستشهدوا بقوله :

(٩٣) لو يَشَأُ طَارَ به ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْآطَالِ نَهْدُ ذُو خُصْلٍ (٤)

(١) فتح البارى ج ٦ ص ٤١٧ رقم ٣٣٨٤ عن عروة بن الزبير عن عائشة  
 رضى الله عنها .

(٢) مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى - كتاب الإيمان ص ٧ عن أبى  
 هريرة رضى الله عنه .

(٣) مريم / ٢٦ .

(٤) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ١٤ جاء به الأشمونى  
 شاهدا على مذهب ابن الشجرى فى الجزم بلو ضرورة فى قوله : لو يَشَأُ ؛ قال  
 الصبان ، بعد أن أشار إلى كلام الشارح بعد البيت : قال الشمنى : والميعة : النشاط  
 وأول جرى الفرس ؛ واللاحق : الضامر ؛ والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء  
 وكسرها ، وهى الخاصرة ؛ ونهد بفتح فسكون أى جسم - والمشرف المرتفع  
 وخُصْل جمع خُصْلَة وهى القطعة من الشعر . والبيت من الرمل ، لعلمة الفحل ، أو  
 لامرأة من بنى الحارث بن كعب .

قال المصنف : ولا حجة فيه ، لأن من العرب من يقول : شَا  
يشَا ، وِجَا يَجِي ، بلا همز ؛ فيجوز كون قائل البيت ممن لغته ترك  
همز شَا فقال : يشَا بلا همز ، ثم أبدل الألف همزةً ، كما قيل في عالم :  
عالمٌ ، وكما فعل ابن ذكوان في : « تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ » (١) حين قرأ بهمزة  
ساكنة ؛ والأصل : مِنْسَأَةٌ مِفْعَلَةٌ ، مِنْ نَسَأْتُهُ أى زجرته بالعصا ،  
فأبدلت الهمزة ألفاً ، ثم أبدلت الألف همزةً ساكنة .

( وقد يُجزم مسببٌ عن صلة الذى ، تشبيهاً بجواب الشرط )  
- وهذا مذهب الكوفيين ، أجازوا : الذى يأتينى ، أحسنٌ إليه ؛ بجزم  
أحسن ، وأنشد ابن الأعرابي :

(٩٤) لا تحفرن بئراً ، تريدُ أحياناً بها فإنك فيها أنت من دونه تقع (٢)  
كذلك الذى يبغي على الناس ظالماً تُصِبه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع

وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه ؛ وجاء  
أيضاً الجزم فى مسببٍ عن نكرة موصوفة بما يصلح أن يكون شرطاً ؛  
أنشد المرزبانى :

(٩٤) وكل امرئٌ يبغي على الناس ظالماً تُصِبه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع (٣)

(١) سبأ / ١٤ : « ما دَلَّهم على موته إلا دابَّةُ الأرض تأكل مِنْسَأَتَهُ » .

(٢) البيت الثانى شاهد على جزم المسبب عن صلة الذى فى قوله : كذلك الذى

يبغي ... تُصِبه ...

(٣) يبدو أن هذا البيت هو نفس البيت السابق الذى أنشده ابن الأعرابى ، فلا

يختلف عنه إلا فى بداية الشطر الأول : وكلُّ امرئٍ بدل : كذلك الذى .. ويقال فيه

ما قيل فى سابقه باعتبار النكرة الموصوفة بدل اسم الموصول : الذى .. ولا يعرف

للبيتين قائل .



وجاء ذلك فيها مع إنَّ أيضاً ، قال :

(٩٥) وإنَّ امرأً لا يُرْتَجَى الخَيْرُ عنده يكنُ شيئاً ثقيلاً على مَنْ يُصاحِبُهُ (١)  
وتحتمل هذه الشواهد كونها من تسكين ضمة الإعراب  
تخفيفاً ، كما قرأ أبو عمرو : « يَنْصُرُكُمْ ، وَيَأْمُرُكُمْ ، وَيُشْعِرُكُمْ » (٢) .  
( ويجوز نحو : إنَّ تفعلُ ، زيدٌ يفعلُ ، وفاقاً لسيبويه ) - إذا  
صُنِدَ الجزاء باسمٍ أُسند إلى ضميره فعلٌ ، فالوجه ذكرُ (٣) الفاء ورفعُ  
الفعل ، فتقول : إنَّ تفعلُ ، فزيدٌ يفعلُ ؛ وأجاز سيبويه تركَ الفاء  
والجزم - (٣) ؛ ووجهه رفعُ الاسم بفعل يفسرُه الفعل الظاهرُ بعده ؛  
ومنع ذلك الفراء ، لمنعه عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، فلا يصلح  
هذا أن يكون مفسراً لعامل فيما قبله ؛ ومنعها أيضاً الكسائي ، وإن  
أجاز عملَ الجواب المجزوم في ما قبله ؛ ولعلَّ وجهه أنه لامقتضى لهذا  
الإضمار ، كما لامقتضى له في نحو : زيدٌ قام ، على طريق الجمهور ؛  
وقال المصنف في غير هذا الكتاب : أجاز سيبويه ذلك دون سماع ،  
ومنعه الكسائي والفراء ، ويقولهما أقول . انتهى .

(١) وهذا البيت أيضاً شاهد على جزم المسبب عن النكرة الموصوفة الواقعة بعد  
إن في قوله : وإنَّ امرأً ... يَكُنُّ ... ولا يعرف قائله ؛ وسيأتى احتمال الشارح في هذه  
الشواهد .

(٢) في « يَنْصُرُكُمْ » من قوله تعالى : « فمن ذا الذى يَنْصُرُكُمْ من بعده » آل  
عمران / ١٦٠ ، « أَمَّنْ هذا الذى هو جنْدٌ لكم يَنْصُرُكُمْ » - الملك / ٢٠ و  
« يَأْمُرُكُمْ » من قوله تعالى : « إن الله يَأْمُرُكُمْ أن تذبجوا » - بقرة / ٦٧ ، « قل بئسما  
يَأْمُرُكُمْ به » - بقرة / ٩٣ ، « إنما يَأْمُرُكُمْ بالسوء والفحشاء » - بقرة / ١٦٩ ،  
« الشيطان يعدكم الفقر ويَأْمُرُكُمْ بالفحشاء » - البقرة / ٢٦٨ ، « أَيَأْمُرُكُمْ بالكفر ؟ »  
- آل عمران / ٨٠ ، « إن الله يَأْمُرُكُمْ أن تؤدوا الأمانات » - النساء / ٥٨ ؛ و « يَشْعِرُكُمْ »  
« وما يَشْعِرُكُمْ أنها إذا جاءت لا يؤمنون » الأنعام / ١٠٩  
من (٣ - ٣) سقط من (د) .

( ونحو : إن تنطلق ، خيراً تُصِيبُ ، خلافاً للفراء ) - فيجوز تقديم المعمول المنصوب بالجزاء المجزوم ، عليه ، كما مثل ؛ ونقل الصفار في المسألة ثلاثة أقوال : المنع مطلقاً ، والجزاء مطلقاً ، وهو قول الكسائي ، والتفصيل . فيجوز إن كان جاراً ومجروراً نحو : إن تنطلق يزيد تمرّ ؛ ويمنع إن كان مفعولاً صريحاً ، كالمثال السابق ، وهو قول الفراء ؛ قال الصفار : والصحيح الجواز ، ونص سيبويه على ذلك في باب الجزاء مع المجرور ، ونصّ على غير المجرور في أبواب الاشتغال ، حيث أجاز : إن يقيم زيدٌ ، عمراً يكرمه (١) ؛ واستشهد الكسائي لمذهبه بقول طفيل الغنويّ :

وللخير أيامٌ ، فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها ، الخير يُعقب (٢)

(١) التمثيل غير واضح في المسألة إلا باسقاط الضمير في : يكرمه ؛ وفي الإنصاف ص ٦٢٠ وما بعدها قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط ، فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع نحو : إن تأتني ، زيدٌ يكرمك ؛ واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو : إن تأتني زيداً أكرمك ؛ فأباه الفراء ، وأجازه الكسائي ؛ وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

وبعد أن ردّ على الكوفيين ، قال : والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء ، قول طفيل الغنويّ :

(٢) وللخير أيام ... البيت - وجاءت باللام في ديوانه / ١٦ ، وجاءت في نسخ التحقيق الثلاث : وللخير ، بالراء - قال : فنصب الخير يُعقب ، وتقديره : يُعقب الخير ؛ وتُعقب مجزوم ، وإنما كسرت الباء للقافية ... قال في الحاشية : البيت لطيف الغنوي ، أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب : طفيل الخيل ، لكثرة وصفه إياها .

وخرجه الفراء على أن الخيرَ صفةٌ لأيام ، أى أيّامها الصّالحة (١) .  
 وأنشد المصنف بيتاً آخر معه ، شاهداً في المسألة ، وليس مما  
 نحن فيه ، وهو :

(٩٧) هل أنت بائعتى دمي بغلائه إن كنتِ زفرةَ عاشقٍ لم ترحم (٢)

وزفرةٌ معمولٌ ترحم ، وليس جوابَ الشرط ، بل هو خبر  
 كنت ، والجواب محذوف ، يدل عليه أول البيت . واختار المصنف مرة  
 أخرى مذهب الفراء في المنع ، وعليه يتعين رفع الفعل ، على أنه دليل  
 الجواب ؛ وقيل : على إضمار الفاء ؛ وردَّ بأن تقدير الفاء كوجودها ،  
 فكما لا يجوز مع وجودها في المثال : خيراً فتصيب ؛ كذا لا يجوز مع  
 تقديرها ، إلا أن يُقدَّر أنها داخلة على المفعول ، والأصل : فخيراً  
 تصيب ، ثم حذف ، فيجوز .

(١) أى الخَيْرَةُ .

(٢) لم أجده في مراجعى ، ولم أستطع تحقيق بعض ألفاظه ؛ وقد أنشده المصنف  
 - كما قال الشارح - مع البيت السابق شاهداً في المسألة ؛ قال الشارح : وليس مما نحن  
 فيه .

ولفظ : بغلائه ، إن كان بالعين المهملة ، والياء المعجمة من أسفل ، والناء  
 المعجمة من أعلى أى بعَلَايَةٍ ، كما جاء في إحدى النسخ ، فالعَلَاية موضع ؛ وإن كان كما  
 جاء في التحقيق بالعين المعجمة والهاء الأخيرة مهملة ، فهو من غلا ، والغلاء نقيض  
 الرخص ، قال في اللسان : وغالَى بالشئ : اشتراه بثمن غال .. قال الفراء : غاليت  
 باللحم ، وغاليت للحم ، جائز .. وأصل الغلاء : الارتفاع ومجاوزة القدر في كل شئ .

واعلم أن قوله : ( فصل ) : ( قد يُجزم بإذا ... إلى هنا ،  
 ثبت في نسخة شرحها ابن المصنف ؛ وثبت في نسخة أخرى ، بدله ،  
 بعد قوله : خلافاً <sup>(١)</sup> لزاعمي ذلك :

( ولا يمنع جزمَه تقديم معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة  
 إلا وهو غير مجزوم - <sup>(١)</sup> ، خلافاً للكوفيين في المسألتين ) - والمسألة  
 الأولى مسألة : إن تنطلق ، خيراً تُصِيبُ ؛ ونُسب المنع في هذه  
 النسخة للكوفيين ، وفي تلك للفراء ، وهو الصحيح ؛ فالكسائي رأس  
 الكوفيين ، وهو قائل فيها بالجواز ؛ ومثال المسألة الثانية : خيراً ، إن  
 انطلقت ، تصيبُ ، بالرفع ، فهذا جائزٌ ، إلا أن تصيبُ ليس الجزاء  
 حيثئذ ، بل الجزاء محذوف ، يدل عليه هذا المذكور ، فإن جزمت ،  
 أجاز الكسائي ذلك والفراء ، ومنعه البصريون ؛ ونقل بعض المصنفين  
 عن الأخفش ، ما يقتضي الجواز ؛ وفي تقديم معمول فعل الشرط على  
 أداة الشرط ، خلاف ؛ فمذهب البصريين والفراء المنع ، ومذهب  
 الكسائي الجواز نحو : خيراً إن تفعل ، يثبك الله ؛ ويحتاج الجواز إلى  
 سماع .

( وقد تنوب بعد إن ، إذا المفاجأة ، عن الفاء ، في الجملة  
 الاسمية غير الطلبية ) - وفي بعض النسخ : ( وقد تنوب بعد إن إذا )  
 - ونصوص النحويين متضاربة <sup>(٢)</sup> على إطلاق القول بأن إذا يربط بها

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) في (د ، ز) : متظافرة .

في جواب الشرط مع الجملة الاسمية ، لكن السماع في الجواز <sup>(١)</sup> مع إن ، قال تعالى : « وإن تُصيهم سيئة بما قَدَّمت أيديهم ، إذا هم يقنطون » <sup>(٢)</sup> ، وجاء أيضاً في إذا ، قال تعالى : « فإذا أصاب به مَنْ يشاء مِنْ عباده ، إذا هم يستبشرون » <sup>(٣)</sup> .

واحترز بالاسمية من الفعلية ، فلا تدخل إذا هذه عليها ؛ لايجوز : إن قام زيدٌ ، إذا يقوم عمرو ؛ وبغير الطلبية من الطلبية ، فلا يجوز : إن عصى زيد إذا ويلٌ له ، وإن أطاع ، إذا سلامٌ عليه ؛ بل تتعين الفاء ، كما تتعين إذا كانت الاسمية منفية ، نحو : إن يقيم زيدٌ ، فما عمرو قائم ؛ لايجوز : إذا ما .... ، وكذا إذا صحبتها إن نحو : إن تقم ، فإنَّ عمراً قائم ؛ لايجوز : إذا إن ، وإن جاز مع غير الشرط نحو :  
\* إذا إنَّه عبدُ القفا واللهازم <sup>(٤)</sup> \*

(٩٨)

(١) في ( ز ، غ ) : في الجوازم .

(٢) الروم / ٣٦ .

(٣) الروم / ٤٨ .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٧٢ ( ٣ / ١٤٤ ) : وكذلك إذا قلت : مررت ، فإذا إنه

يقول ... وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به :

وكنْتُ أرى زيدا ، كما قيل ، سيداً إذا إنَّه عبدُ القفا واللهازم

فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ... وفي الحاشية :

والشاهد فيه جواز فتح أن وكسرها بعد إذا ؛ فالفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار

عنه بإذا ، والتقدير : فإذا العبودية ؛ أو الخبر محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ؛

والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا .

والبيت من الطويل ، من الأبيات الخمسين التي لم تنسب إلى أحد .

كما لا يجوز : إن يقيم ، فإذا زيد قائم ؛ وإن جاز : خرجت ،  
 فإذا زيد قائم ؛ وكون الربط بإذا هو قول الخليل وسيبويه ؛ وقال  
 الأَخْفَش : هو على تقدير الفاء ، وتقدير الآية : « فإذا هم يقنطون » ؛  
 ورُدَّ بأن حذف الفاء فيما تلزمه الفاء مخصوص بالشعر ، ولا بد في  
 الربط بها ، من المحافظة على ماتعطيه من المفاجأة كالأية ؛ ونحو : إن  
 تصل إلى زيد ، إذا هو يصل ، بخلاف : إن تأتني ، إذا أنا أكرمك ؛  
 فإن قصدت المفاجأة جاز ؛ وبهذا يفرق بين الربط بها والربط بالفاء .

( فصل ) - ( لأداة الشرط صدرُ الكلام ) - كأداة

الاستفهام وما النافية ؛ وهذا مذهب البصريين ، فلا يجوز عندهم  
 تقديم شيء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على الأداة ، كما  
 تقدم .

( فإن تقدم عليها شبيهه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ،  
 وليس إياه ، خلافاً للكوفيين والمبرد وأبي زيد ) - ونقل أيضاً عن  
 الأَخْفَش ؛ فإذا قلت : أكرمك إن جئتني ، فأكرمك ليس جواب  
 الشرط عند جمهور البصريين ، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء  
 عليه ، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف ؛ وشبهة من جعله  
 جواباً ، أن المقصود حاصل به ، فلا حاجة إلى دعوى حذف ؛ وتختلف  
 بعض الآثار ، إنما هو للتقديم (١) ؛ وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً ،

(١) في (د) : بالتقديم .

فلا يجوز : قمت ، إن قام زيدٌ أو إن يقيم ؛ <sup>(١)</sup> والجواز إن كان مضارعاً ، فتقول : أقوم ، إن قام زيدٌ أو إن يقيم - <sup>(١)</sup> وهو قول المازني ، ويوجه بأن في تقديمه ماضياً كثرة مخالفة الأصل ، فيخرج الماضي عن ظاهره إلى الاستقبال ، ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم ؛ قيل : وثمة الخلاف إذا قلت : إن يقيم زيدٌ ، يقوم عمروٌ ، بالرفع ؛ فالمنع من التقديم يقول : لا يجوز إلا في ضرورة ، لأنه على حذف الفاء ؛ ومجيزه يقول : هو فصيح .

( ولا يكون الشرط حينئذ غير ماضٍ إلا في الشعر ) - فلا تقول : أقوم ، إن يقيم ؛ ويجوز : إن قمت ، أو لم تقم ؛ قال تعالى : « لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا » <sup>(٢)</sup> ؛ ومن الأول ، ومحلّ الشعر كما قال ، قوله :

(٩٩) لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع <sup>(٣)</sup>

وقوله :

من (١ إلى - ١) سقط من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٤٩

(٣) البيت من الطويل ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، جاء به الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٣٠ على أن مجيء الشرط في هذا الموضع ، غير ماض ، ضرورة وذلك في قوله : لئن تك قد ضاقت ... وجاء به في التصريح ٢ / ٢٥٤ عند قوله في التوضيح : وحيث حذف الجواب جوازاً ووجوباً ، اشترط في غير الضرورة ، مضى الشرط لفظاً أو معنى ؛ قال : فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بلم .

(٧٧) مكسر يثنى عليك وأنت أهل ثنائته ولديك إن هو يستزددك مزيداً<sup>(١)</sup>

وأجاز الكوفيون : أنت ظالم إن تفعل<sup>(٢)</sup> .

( فإن كان غير ماض مع ما أو مَنْ أو أَى ، وجب لها في السعة حكم الذى ) - فتزول عن تقدّم ماهو دليل الجواب أو الجواب على هذه ، والفعل الذى يليها مضارع غير مجزوم بما<sup>(٣)</sup> الشرطية وبأَى الموصولة ، وبصير الفعل صلة ، نحو : آتى من يأتى زيداً ، وأحب ما يحبه ، وأكرم أيهم يحبك ؛ وتعطى حكم الموصول من استحقاق الصلة والعائد وجواز عمل ما قبلها فيها ؛ هذا فى الكلام ، أما فى الشعر فيجوز الجزم والبقاء على الشرطية ؛ وفى رؤوس المسائل : لاختلاف فى جواز : آتيك إن تأتني ، على قبحه ؛ واختلف فى مَنْ وما وأَى ومهما ومتى وحيثما ، فأجازه سيويه فى الشعر ، ومنعه عامة الكوفيين .

( وكذا إن أضيف إليهن حين ) - أى اسم زمان نحو : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ؟ فلا يجوز الجزم فى السعة ، لأن أسماء الزمان لاتضاف إلى جملة مصدرية بأن ، فكذا لاتضاف<sup>(٤)</sup> إلى ما يُصدّر بما هو فى معناها ؛ وهذا مذهب سيويه والجرمى والمازنى ، وذهب الزيادى إلى جواز الجزم ، ونسب إلى المبرد أيضا .

(١) من الكامل لعبد الله بن عنمة الضبى ، جاء به فى الهمع ٥٩/٢ فى هذا الموضوع ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٥ : استشهد به السيوطى على جواز تصدير الشرط بالفعل المضمر الذى فسره فعل بعد معموله ؛ قال : وكونه والحالة هذه مضارعاً دون لم ضرورة .

(٢) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٣٠/٤ : وأجاز ذلك الكوفيون إلاّ الفراء .

(٣) فى ( د ، ز ) : بلم الشرطية .

(٤) سقطت هذه العبارة من ( د ) .



( ويجب ذلك مطلقاً لمنْ إثرَ هَلْ ) - والمعنى بقوله : مطلقاً ،  
السعة والضرورة ، فتعطى حكم الموصول (١) ، ويُرفع ما بعدها حينئذ  
في النثر والنظم نحو : هل من يأتيك تأتية ؟ فيتعين الرفع ، لأن هل  
لايستفهم بها عن الجملة الشرطية ، لايجوز : هل إن قام زيدٌ ، قام  
عمرو ؟ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك فيها نحو : إنْ قام زيد ، قام  
[ عمرو ] (٢) ؟ فيجوز : أمنْ يأتنا نأتة ؟ بالجرم .

( أو ما النافية ) - نحو : ما مَنْ يأتينا (٣) نطيعه ؛ وما أيها  
تشاء ، أعطيك ؛ فالموصولة متعينة بعد ما ، فيتعين الرفع في الفعل ،  
لأنَّ ما لاتنفي الجملة الشرطية ؛ لايجوز : ما إن تأتنا نأتك ؛ فإن كان  
النفي بلا ، جازت الموصولة فترفع ، والشرطية فتجزم ، لأنَّ « لا »  
تدخل على الشرطية نحو : لا إن نأتك ، تُحسنْ إلينا ، ولا إن لم نأتك  
تذكرنا ، قال ابن مقبل :

(١) في (د) : الموصولية .

(٢) تكملة ليست في الأصل ، والسياق يتطلبها ، وفي (د) : أ إن قام قام ؟

وفي (ز) : إن قام زيد قام ، وفي (غ) : أ إن قام زيد قام ؟

(٣) في (غ) : ما مَنْ يأتنا نطيعه ؛ قال سيويه في كتابه ١ / ٤٤٠ (٣ / ٧٥) :

وسأين لك كيف ذهب الجزاء مع هذه الحروف إن شاء الله : فمن ذلك قولك :  
أتذكر إذ مَنْ يأتينا نأتية ؟ وما مَنْ يأتينا نأتية ، وأما مَنْ يأتينا فنحن نأتية ؛ وإنما كرهوا  
الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه ... وقد يجوز في الشعر أن يجازى بعد هذه  
الحروف ... قال لبيد - ديوانه ٢١٧ - .

(١٠٠) على حين مَنْ تلبث عليه ذنوبه يَرِثْ شِرْئِهِ ، إذ في المقام تدأبر

(١٠١) وَقَدِرْ كَكْفِ الْقَرْدِ، لَا مُسْتَعِيرَهَا يُعَارُ، وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ (١)  
 (أَوْ إِنْ أَوْ كَانَ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا) - فَتَقُولُ : إِنْ مَنْ يَأْتِينَا ،  
 لَا يَخِيْبُ وَلَيْتَ مَا تَقُولُ ، أَقُولُ ، بِالرَّفْعِ ؛ وَكَذَا تَرْفَعُ فِي : كَانَ مَنْ يَأْتِينَا  
 نَكْرُمُهُ ؛ وَأَصْبَحَ مَنْ يُعْطِينَا نَعْطِيهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يَعْجَلُ فِيهِ  
 مَا قَبْلَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ حَرْفَ جَرٍّ أَوْ اسْمًا مُضَافًا إِلَيْهِ نَحْوُ : يَمَنْ تَمْرُزُ  
 أَمْرُزُ ، وَغِلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

وَيَجُوزُ فِي إِنْ وَأَخَوَاتِهَا الْجَزْمُ فِي الشَّعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِ الْأَعْشَى :

(١٠٢) إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً (٢)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ ، تُقِيمُ بْنُ مَقْبَلٍ - مَلْحَقَاتُ دِيْوَانِهِ ٣٩٥ - وَقَدْ جَاءَ يَتَدَسَّمُ فِي  
 نَسْخِ التَّحْقِيقِ بَرَفْعِ الْمِيمِ ، وَجَاءَ بِهِ صَاحِبُ مَعْجَمِ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ فِي قَافِيَةِ الْمِيمِ  
 الْمَضْمُومَةِ ، ثُمَّ نَبِهَ عَلَى أَنَّ صَحْتَهُ فِي الْمِيمِ الْمَكْسُورَةِ ، وَجَاءَ بِهِ سَبِيوِيهِ ١ / ٤٤١  
 (٣ / ٧٧) بِالْمِيمِ الْمَكْسُورَةِ ؛ وَفِي كَلَامِ سَبِيوِيهِ السَّابِقِ ، مَا يَفِيدُ جَوَازَ الرَّفْعِ وَالْجَزْمِ فِي  
 الشَّعْرِ . قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ : هَجَا قَوْمًا فَجَعَلَ قَدْرَهُمْ فِي ضَالَّتِهَا ، كَكْفِ الْقَرْدِ ، يَضْنُونَ بِهَا  
 عَلَى الْمُسْتَعِيرِ فَارَعَةً ، وَلَا يَجِدُ طَالِبَ الْقَرَى فِيهَا مَا يَتَدَسَّمُ بِهِ ، وَذَلِكَ لِلْوَمْهِمِ  
 وَبِخْلِهِمْ . قَالَ : وَالشَّاهِدُ بِمَجَازَاتِهِ بِمَنْ بَعْدَ لَا ، لِأَنَّهَا تَخَالَفُ مَا النَّافِيَةَ ، فِي أَنَّهَا تَكُونُ  
 لِعَوَا ، وَتَقَعُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، فَلَا تَغْيِرُ الْكَلَامَ عَنْ حَالِهِ ؛ فَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةِ  
 الشَّرْطِ ، فَلَمْ تَغْيِرْ عَمَلَهُ . وَالشَّاهِدُ هُنَا عَلَى جَوَازِ الرَّفْعِ وَالْجَزْمِ بَعْدَ لَا فِي قَوْلِهِ : وَلَا  
 مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ .

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ ، وَفِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ لِلْأَعْشَى ، وَفِي مَعْجَمِ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ  
 لِلْأَخْطَلِ ، قَالَ : وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ مِنْ رِوَايَةِ السُّكْرَى ، كَمَا نَصَّ الْبَغْدَادِيُّ ؛ وَجَاءَ بِهِ فِي  
 الْهَمْعِ ١ / ١٣٦ ، قَالَ فِي الدَّرْرِ ١ / ١١٥ : الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الرُّضِيِّ ، عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ  
 الشَّأْنِ يَجُوزُ حَذْفُهُ كَثِيرًا فِي الشَّعْرِ ، بِخِلَافِ اسْمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ اخْتَصَّ  
 حَذْفَهُ بِالشَّعْرِ ، فَإِنَّمَا وَرَدَ بِضَعْفٍ وَقَلَّةٍ ؛ قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيُّ : وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ مِنْ  
 اسْمِهَا لِأَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ ، بِدَلِيلِ جَزْمِهَا الْفَعْلَيْنِ ، وَالشَّرْطُ لَهُ الصَّدْرُ فِي جُمْلَتِهِ ، فَلَا يَعْجَلُ =

وهو على حذف ضمير الشأن. وقال أمية بن أبي الصلت :  
 (١٠٣) ولكنَّ مَنْ لا يلقى أمراً ينوبه بُعدته ، ينزل به وهو أعزل (١)  
 وإذا أضمرت في كان وأخواتها ضمير الشأن ، جاز الجزم .  
 ( أو لكن ) - أى المخففة ، لدخول المثقلة في أخوات إن ؛  
 فتقول : لكنَّ مَنْ يزورني أزوره (٢) .  
 ( أو إذا المفاجأة ) - نحو : مررت بزيد ، فإذا مَنْ يزوره يحسنُ  
 إليه .

( غير مضمّر بعدهما مبتدأ ) - فإن أضمرته بعدهما ، جاز  
 مجيء الشرط فتجزم ، ومنه قول طرفة :  
 (١٠٤) ولست بحلال التلاع مخافةً ولكن متى يسترفد القوم أرفد (٣)  
 جزم ، فدلَّ على إضمار المبتدأ ، أى ولكن أنا ، فدلَّ على  
 جواز : لكن من يأتنا نحسنُ إليه ، على تقدير : لكن نحن مَنْ ...  
 وتقول : مررت بزيد ، فإذا من يآته يكرمه ، على تقدير : فإذا هو من  
 يآته ؛ وإضمار المبتدأ بعد لكن وإذا سائغ نحو : مازيد بقائم ، ولكن  
 قاعد ، أى ولكن هو قاعد ؛ ومررت بزيد فإذا أكرمُ الناس ، أى فإذا هو .

= فيه ما قبله . والجآذر جمع جؤذر : ولد البقرة الوحشية ، والظباء الغزلان ؛  
 يقول : من يدخل الكنيسة ، يلق فيها النصرى أشباه الجآذر ، وبناتهم أشباه الظباء .  
 (١) من الطويل ، لأمية بن أبي الصلت - ديوانه ٤٦ - وفي سيبويه ١ / ٤٣٩  
 (٣ / ٧٣) : وقد جاء في الشعر : إنَّ مَنْ يأتني آته ، واستشهد بالبيت ، ثم قال :  
 فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، أى ولكنه .  
 (٢) في ( ز ، غ ) : لا تقول : لكنَّ مَنْ لا يزورني أزوره .  
 (٣) من الطويل لطرفة من معلقته ؛ وفي سيبويه ١ / ٤٤٢ ( ٣ / ٧٨ ) بعد أن  
 استشهد بالبيت على هذا الحكم قال : كأنه قال : أنا ، أى ولكن أنا ؛ قال في  
 الحاشية : والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة .

( ويُحذف الجواب كثيراً لقرينة ) - نحو : « وإن كان كبيراً عليك إعراضهم ، فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض ، أو سلماً في السماء ، فتأتيهم بآية » (١) أي فافعل ؛ ونحو : إن ذكرتم ، أي تطيرتم .

( وكذا الشرط ) - ولكنه أقل من حذف الجواب ؛ وكذا قال المصنف في شرح الكافية ؛ وثبت في نسخة عليها خطه :

( وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن ) - وهو يعطى أن الشرط (٢) إذا لم يكن كذلك لا يحذف ؛ ونحوه قول ابن عصفور والأبدى : إنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام ، إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف نحو : اضرب زيداً إن أساء ، وإلاً ، فلا تضربه ؛ ومقصودهم الحذف بلا مفسر ، فلا يرد عليهم : « وإن أحد من المشركين استجارك » (٣) ، لكن يرد : « إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر » (٤) ، أي إن كان عملهم ؛ ومن الحذف قوله :

(٨٨) مكرر فطلقها ، فلست لها بكفٍ وإلاً ، يعل مفرقك الحسام (٥)

(١) الأنعام / ٣٥

(٢) في (ز) : الشرطية .

(٣) التوبة / ٦

(٤) مضي تخريج الحديث : « الناس مجزيون بأعمالهم ... » قريباً ص ١٤٤ .

(٥) مضي تخريجه والحديث عنه بالشاهد رقم / ٨٦ ؛ والبيت من الرافر ،

للأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري ؛ والشاهد فيه حذف الشرط في قوله : وإلاً ، أي وإن لا تطلقها ...

أى وإلاً تطلقها .

وكلامه يقتضى أن حذف الجواب يكثر للقرينة مع إن دون غيرها من أدوات الشرط ، ولم يسمع إلا مع إن ، وكذا كلامه في حذف الشرط ، بالنسبة إلى النسخة الأولى ؛ والمعروف ذلك مع إن ، وجاء مع متى في بيت أنشده المصنف في شرح الكافية الشافية .

(١٠٥) وهو : متى تؤخذوا قسراً ... البيت (١) .

( ويحذفان بعد إن ) - نحو :

(١٠٦) قالت بنات العم : ياسلمى ، وإن كان فقيراً<sup>(٢)</sup> معدماً؟ قالت : وإن<sup>(٣)</sup>

أى وإن كان كذلك ، رضيته ؛ ولا يعرف ذلك مع غير إن .

وماتقدم من شرط التعويض . عند حذف الشرط ، عن ابن عصفور والأبدى ، ذكر أيضاً فيه : إذا حذف الجواب معه ، نحو : اضرب زيدا إن أساء ، وإلاً فلا ؛ أى وإن لا يسىء فلا تضربه .

(١) فى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٦ :

متى تؤخذوا قسراً بطنية عامر ولا ينجح إلا فى الصفاد يزيد

قال : هو من الطويل ، والشاهد فى : متى تؤخذوا ، حيث حذف فعل الشرط ؛ أصله : متى تثقفوا تؤخذوا ، وقسراً أى قهراً ؛ والظنة التهمة ؛ والصفاد مايوثق به الأسير من قيد ونحوه ، والتقدير : ولا ينجح يزيد إلا وهو فى الصفاد .

(٢) فى (ز) : غنيا .

(٣) رجز لرؤبة - ملحقات ديوانه / ١٨٦ ؛ جاء به فى المغنى ص ٦٤٩ فى

باب حذف الكلام ، بعد إن الشرطية ، قال : أى وإن كان كذلك رضيته .

( في الضرورة ) - هذا يقتضى أن حذفهما مع إن ، مخصوص بالضرورة ، وُجِدَتْ لا ، أو لم توجد ؛ وابن عصفور ومن تبعه على أن الحذف فيهما بدون لا ، مخصوص بالضرورة ، كالرجز ، ومع لا ، يجوز في الكلام ؛ وكلام غيرهم يقتضى جوازه في الكلام مع إن مطلقاً ، قال ابن الأنباري : تقول : لا أقصد فلانا ، لأنه لا يعرف حقاً من يقصده ؛ فيقال : ذَرَهُ وإن ، أى وإن كان كذلك فذره ؛ وكلام غيره مثله ؛ ولا تحذف إن ولا غيرها عند الجمهور ؛ وأجاز بعض الناس حذف إن ، قال : فيرتفع الفعل صفةً ، قال تعالى : « تحبسونهما من بعد الصلاة » <sup>(١)</sup> ، فالفعل صفة « آخران » ، أو يرتفع ، على إلغاء إن ، كقول ذى الرمة <sup>(٢)</sup> :

(١٠٧) وإنسان عيني ، يحسر الماء تارةً فيبدو ، وتارات يَجْمُ فيَعْرِقُ <sup>(٣)</sup>

والمشعر بالشرطية فيهما الفاء ، وهو قول ضعيف ؛ وما ذكر من الآية والبيت ، حملهما على خلاف ذلك أوضح .

(١) المائدة / ١٠٦ : « شهادة بينكم ، إذا حضر أحدكم الموت ، حين الوصية ، اثنان ذوا عدل منكم ، أو آخران من غيركم ؛ إن أنتم ضربتم في الأرض ، فأصابتكم مصيبة الموت ، تحبسونهما من بعد الصلاة » .

(٢) وقال ابن جنى في المحتسب : وقول كثير ، فيما أظن .

(٣) من الطويل ، قاله ذو الرمة - ديوانه ٣٩٥ - جاء به في الدرر ١ / ٧٤ شاهداً على أن جملة الخبر تخلو من الرابط ، إذا عطفت عليها أخرى بفاء السببية ... وقيل : هو على تقدير أداة الشرط ، وقدره ابن حبيب إذا ، وقدره غيره إن ، وهو الصحيح ، لأنها أم الباب . فلما حذفت ارتفع الفعل ؛ والجملة الشرطية إذا وقعت خبراً ، لم يشترط كون الرابط في الشرط ، بل في أيهما من الشرط والجزاء كفى ... وحسر الماء : نضب عن موضعه وغار ؛ ويجم : يكثر .

( وقد يسدُّ مسدًّا الجواب خبرٌ ما قبل الشرط ) - نحو : « وإنا  
 إن شاء الله لمهتدون » (١) ، وقال القطامي :

(١٠٨) والناسُ ، مَنْ يلقِ خيراً ، قائلون له ما يشتهي ، ولأَمِّ المخطيء الهبلُ (٢)  
 « فقائلون » يحتمل كونه خبر « الناس » ، وكونه خبر مبتدأ محذوف ، أي  
 فهم قائلون ؛ وهو في الثاني نظير :

\* بنى تُعلٍ ، مَنْ ينكح العنزَ ظالمٌ (٣) \* (١٠٩)

أى فهو ظالم .

(وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما) -

(١) البقرة / ٧٠ .

(٢) من البسيط ، للقطامي - ديوانه ، من قصيدة ص ٦٠٢ مطلعها :

\* إنا محيوك فاسلم أيها الطلل \*

وفي النسخ : الحبل ، باختلاف النقط ، بدل : الهبل ، والتحقيق من الديوان ، ومن جمهرة  
 القرشي ص ١٥٣ .

وفي لسان العرب - هبل : الهَيْلَةُ : الثَّكَلَةُ ، والهَيْلُ : الثُّكُلُ ، هَيْلَتُهُ أمه : ثُكَلَتُهُ .  
 والشاهد في قوله : قائلون له ، حيث سدَّ مسدًّا الجواب - جواب الشرط - على احتمال  
 كونه خبر الناس .

(٣) في سيبويه ١ / ٤٣٦ (٦٥/٣) صدر البيت : \* بنى تُعلٍ ، لانتكعوا العنزَ شيرها \*  
 والبيت من الطويل ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٢١ : قاله فلان  
 الأسدى ، وفي سيبويه : وقال الأسدى ؛ وفي الحاشية : بنى تُعلٍ ، نداء ، وهم بنو تُعلٍ بن عمرو بن  
 الغوث بن طيبي ء ؛ والنكح : المنع ؛ والشرب ، بالكسر : الحظ من الماء . قال : والشاهد فيه :  
 حذف الفاء من الجواب ضرورة ؛ وحسن الحذف هنا شبه من الشرطية بمن الموصولة .

ولا يخص ذلك بالشرطين ، بل ما كان أزيد من شرطين ، فحكمه كذلك ؛ فإن قلت : إن جئتنى ، إن وعدتني ، أحسنت إليك ؛ فأحسنت إليك جواب إن جئتنى ، واستغنى به عن جواب إن وعدتني . وزعم المصنف أن الشرط الثاني مقيد للأول بمثابة الحال ، وكأنه قال : إن جئتنى في حال [ وعدك لي ] (١) ؛ والصحيح في مسألة توالى الشروط ، أن الجواب للأول ، وجواب الثاني محذوف ، لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، وجواب الثالث محذوف ، لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه ؛ فإذا قلت : إن دخلت الدار ، إن كلمت زيدا ، إن جاء إليك ، فأنت حرٌّ ؛ فأنت حر جواب إن دخلت ، وإن دخلت وجوابه ، دليل جواب إن كلمت ، وإن كلمت وجوابه دليل جواب إن جاء ؛ والدليل على الجواب جواب في المعنى ، والجواب متأخر ، فالشرط الثالث مقدّم ؛ وكذا الباقي ؛ وكأنه قيل : إن جاء ، فإن كلمت ، فإن دخلت ، فأنت حر ؛ فلا يعتق (٢) إلا إذا وقعت هكذا : مجيء ثم كلام ثم دخول ؛ والسمع يشهد لهذا القول ، قال : (١١٠) إن تستغيثوا بنا، إن تُدْعروا، تجدوا مِنَّا معاقلَ عِزٍّ، زانها كرمُ (٣)

(١) هذه العبارة في النسخ الثلاث : في حال وعدى لك ؛ وعبارة التحقيق هي الجارية مع السياق .

(٢) هو مَنْ قيل له : فأنت حرٌّ .

(٣) من البسيط ، وفي التصريح ٢ / ٢٥٤ : ومعاقد عَزَّ ، بالبدال المهملة ؛ وفي (د ، ز) : الكرم ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٣١ : والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما : إن تستغيثوا ، إن تُدْعروا ؛ والجواب : تجدوا ... والتقدير : إن تستغيثوا بنا مدعورين تجدوا ... ومنهم من قال : الشرط الثاني متقدم في التقدير .. والمعاقل : جمع معقل ، وهو الملجأ .



وعليه عمل فصحاء المولدين ، قال ابن دريد :  
 (١١١) فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا ، إِنَّ وَأَلَّتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا ، فَقَوْلَا : لَأَلْعَا (١)  
 وقال بعض الفقهاء : الجواب للأخير ، والشرط الأخير وجوابه  
 جوابُ الثاني ، والشرط الثاني وجوابه جوابُ الأول ، وعلى هذا لا يعتق  
 حتى يوجد كذلك : دخول ، ثم كلام ، ثم مجيء ؛ وقال بعضهم :  
 إذا اجتمعت ، حصل العتق ، تقدّم المتأخر أو لا ؛ وعلى تقدير حذف  
 الجواب ، يجب كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، إلا في  
 الشعر ، كالبيت السابق : إن تستغيثوا بنا إن تدعروا ...

وما ذكر المصنف ، محمول على ما إذا كان التوالى بلا عاطف ؛  
 فإن عطفت أحد الشرطين على الآخر ، فإن كان العطف بأو ،  
 فالجواب لأحدهما من الأول والثاني دون تعيين نحو : إن جئتنى أو إن  
 أكرمت زيدا ، أحسن إليك ؛ وقالوا فيما إذا دخلت الفاء على أداة  
 شرط بعد أخرى نحو : إن جئتنى ، فإن أحسنت إليّ ، جئتك ؛ إن  
 الجواب للثاني ، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جوابُ الأول ؛  
 وهذا فيه إخراج الفاء عن العطف ، وجعلها لربط جملة الجزاء بالشرط .

وقال المصنف في شرح الكافية : إنه إذا اجتمع شرطان بعطف  
 فالجواب لهما ، ومثل بقوله تعالى : « وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا ، يُؤْتِكُمْ  
 أَجْرَكُمْ ، وَلَا يُسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ . إِنْ يَسْأَلْكُمْ مَوَالَهُمْ ، فَيُحْفِكُمْ ، تَبْخَلُوا ،  
 وَيُخْرِجْ أَمْوَالَكُمْ » (٣) .

(١) البيت من مقصورة أبي بكر بن دريد المشهورة ؛ ووألت نفسى : أى لجأت  
 وطلبت النجاة ؛ وقولهم : لألعا لفلان أى لا أقامه الله ، ولا أقال عثرته ؛ والشاهد في  
 توالى الشرطين ، والجواب للأول منهما ، لأن لعا تقال للعائر .

وهذا على مقتضى ماسبق ، فيما إذا كان العطف بالواو ، وإن تكررت أداة الشرط ، وفيما إذا كان العطف بالفاء ، وإنما تكرر الشرط بلا أداة في المكرر ، وأما المعطوف بأو ، فلا يدخل في هذا ، لما عُلِمَ من أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، فليس المقصود مجموع الشرطين ، بل أحدهما ، وهذا بخلاف ما نحن فيه ، فإن المقصود المجموع ، فالتوالى على الجواب لم يتحقق في العطف ؛ ومثال توالى القسم الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدّر نحو : « ولئن لم يفعلْ » <sup>(١)</sup> ، وتحقق في العطف بالواو والفاء ؛ ومثال توالى القسم <sup>(٢)</sup> والشرط : والله إن جاء زيدٌ لأكرمته ، وإن جاء زيدٌ ، والله ، أكرمته ؛ ولا فرق بين القسم <sup>(٢-)</sup> الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدر نحو : « ولئن لم يفعل ما أمره لئسجنتنَّ » <sup>(٣)</sup> «

وثبت بعد هذا ، في نسخة عليها خطه :

( وثانى الشرطين لفظا ، أولهما معنى فى نحو : إن تُتُبْ ، إن تُذنبُ تُرْحَمَ ) - وظاهر هذا الكلام يقتضى أنه إنما يرى تقديم المؤخر ، فيما كان نحو هذا ، وهو ما يكون فيه الأول مرتباً على الثانى وقوعاً عادةً ؛ فهو موافق للقول الأول الصحيح من وجه ، ومخالفه من وجه ؛ فالموافقة

(١) زاد فى ( د ، غ ) : بأو .

(٢) سقط من ( ز ) .

(٣) يوسف / ٣٢

في اعتقاد التقديم من تأخير (١) ، والمخالفة في الإشعار بالتفصيل ؛ إذ قضيته أنهما إذا لم يكونا كذلك ، فكل منهما واقع موقعه نحو : إن جئتني ، إن أحسنت إليّ ، أكرمتك ؛ وأصحاب القول الأول لا يفرقون بين المرتبة وغيرها ؛ فالمتأخر عندهم متقدم مطلقاً ، وفي تمثيل المصنف بالمضارع في الشرط الثاني ، مع زعمه أن جوابه محذوف ، مخالفة لما تقرر من أن شرط جواز الحذف في الكلام ، كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، والتمثيل المذكور نظير ما بابه الشعر من قوله : إن تستغيثوا بنا ، إن تدعروا ..

( وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ) - وهذا قول بعض الكوفيين ، منهم الفراء ، ومنه :

(١١٢) لئن كان ما حَدَّثْتُهُ اليَوْمَ صادقاً

أصُمُّ في نهار القيظ للشمس ضاحياً (٢)

والبصريون يمنعون هذا ، ويؤوّلون البيت على زيادة اللام ، كهى

في :

(١١٣) \* أمّ الحُلَيْسِ لعجوزٍ شَهْرِيهِ (٣) \*

(١) في (ز) : من تأخيره .

(٢) من الطويل ، لامرأة من عقيل ، وجاء في النسخ برواية : ضاحياً ، وفي المراجع برواية : بادياً ومعناها واحد ، أى بارزاً للشمس - واللام في : لئن ، الموطقة للقسم عن الكوفية ، وزائدة عن البصرية ، وإن للشرط ، وأصُمُّ جوابه ، وفيه الشاهد ، حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر ؛ والقيظ شدة الحر .

(٣) رجز لرؤية - ملحقات ديوانه ١٧٠ - وأمّ الحليس كنية امرأة ، والشهرية العجوز الكبيرة ، وجاء به هنا شاهداً على زيادة اللام في قوله : لعجوز .

ونحوه . وجرى الزمخشري على طريق المجوزين في قوله تعالى :  
« ماأنا بيباسط يدي إليك » (١) ، فجعله جواب الشرط في : « لئن  
بسطت » ، وفي قوله تعالى : « ماتبعوا قبلتك » (٢) ، قال : هو  
جواب قسم محذوف ، سدّ مسدّ جواب الشرط .

( ويتعين ذلك ) - أى الاستغناء بجواب الشرط عن جواب  
القسم ، وإن تقدم القسم .

( إن تقدّمهما ذو خبر ) - نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقيم عمروٌ  
يأت ؛ وزيدٌ إن يقيم عمروٌ والله يأت . ويدخل في ذى الخبر ، الاسم  
في بابى كان وإن ، والمفعول الأول في باب ظننت ، والثانى في باب  
أعلمت ، والجمله الشرطية هى الخبر ، والقسم تأكيد ، وجوابه  
محذوف .

وقال ابن عصفور مرة : الجواب للمتقدم من القسم والشرط ،  
ولم يراع تقدم ذى خبر ، وقال مرة : إن تقدّمهما ذو خبر ، جاز أن  
يُجاب الشرط في فصيح الكلام ، نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقيم عمرو ؛  
وكلام المصنف في غير هذا الكتاب على ترجيح إجابة الشرط .

(١) المائة / ٢٨ : « لئن بسطت إلى يدك لتقتلنى ، ما أنا بيباسط يدي إليك  
لأقتلك » .

(٢) البقرة / ١٤٥ : « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا  
قبلتك » .

وقال الصَّفَّار في شرح الكتاب في : أنا والله إن تأتني آتك :  
 إنه يجوز أن يجعل الفعل المتأخر خبر المبتدأ ، ويحذف <sup>(١)</sup> جواب  
 القسم والشرط ، فتقول : آتيك ؛ وأن تجعله جواب القسم ، فتقول :  
 لآتيَنَّك ، والجمله من القسم والشرط خبر أنا ، وأن تجعله جواب  
 الشرط ، فتقول : آتك ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ - <sup>(١)</sup> .

( أو كان حرف الشرط لو أو لولا ) - فيكون الجواب حينئذ  
 للشرط وإن تأخر ، نحو : والله لو قام زيد لقمتم ؛ والله لولا زيد  
 لآتيَنَّك ؛ وجواب القسم محذوف ، للدلالة جواب لو ولولا عليه ؛  
 قال :

(١١٤) فأقسمُ ، أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمٌ <sup>(٢)</sup>

وقالت امرأة :

من (١ إلى - ١) تكررت هذه العبارة في (ز).

(٢) من الطويل ، للمسيب بن علس ؛ يقول : لو التقينا بكم في الحرب ،  
 لأظلم نهاركم ، فصار ليلاً مفعماً بالشر - حاشية سيبويه ١ / ٤٥٥ ( ٣ / ١٠٧ ) -  
 قال : والشاهد فيه إدخال أن توكيداً للقسم ، كما تدخل اللام بعده ، ولذلك لا يجمع  
 بينهما ، فلا يقال : أقسم لأن ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ /  
 ٢٨٦ : ولكان جواب الشرط ؛ وفيه خلاف مشهور ؛ قال الصبان : لكان لكم ...  
 جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف ، للدلالة جواب القسم عليه ، بناء  
 على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه ؛ أو جواب لو ،  
 وجواب القسم محذوف ، بناء على أن الجواب للامتناعي ، تقدم على القسم أو تأخر ؛  
 أو جواب لو ، ولو وما دخلت عليه جواب القسم .

(١١٥) فوالله لولا الله تُخشى عواقبه لزِعزعَ من هذا السرير جوانبه<sup>(١)</sup>

وجرى ابن عصفور في اجتماع القسم مع لو أو لولا ، على قاعدة اجتماع القسم والشرط ، فجعل الجواب للمتقدم ، فقال في : والله لو قام زيد لقت ، أو لولا زيد لفعلت : إن الجواب للقسم ، وجواب لو ولولا محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ؛ فإن سُمع في الكلام : والله لو قام زيد ، لم يقم عمرو ، أو والله لولا زيد لم أقم ؛ فهو حجة لما قال المصنف .

( وإن تَوَسَّطَ بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائزُ الحذف ، غير صفة ، أبدل من الشرط ، إن وافقه معنى ) - احترز بجائز الحذف ، من الخبر ، نحو خبر كان وثاني مفعولِي ظننت ، نحو : إن تكن تحسن<sup>(٢)</sup> إلى أكرمك ؛ وإن تظنني أكرمك ، لم يخب ظنك ؛ وقال : (١١٦) ومن لايزل يستحمل الناس نفسه ولا يُغنها يوماً من الدهر ، يُسأم<sup>(٣)</sup>

(١) من الطويل ، قالت امرأة في عهد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عند مروره بدارها ليلا ، على عادته في الطواف بالمدينة ليلا ؛ وقد اختلفت روايات البيت في النسخ والمراجع ؛ فقى : ( ز ، غ ) : لزحزح بدل : لززع ؛ وفي ابن يعيش ٩ / ٢٣ : فوالله لولا الله ، لاشيء غيره لززع ... الخ وفي الحاشية ، في رواية الموطأ عن عبد الله بن دينار :

فوالله ، لولا الله .... لزلزل .... الخ

وهو مثال لما جاء بالشاهد قبله ، وقد بينت فيه أوجه الخلاف .

(٢) في ( غ ) : محسنا .

(٣) من الطويل ، من معلقة زهير ؛ وفي سيبويه ١ / ٤٤٥ ( ٣ / ٨٥ ) - باب مايرفع بين الجزمين ، وينجرم بينهما - قال بعد أن ذكر البيت : إنما أراد : مَنْ لايزل =

وبغير (١) صفة ، من نحو : إن يأتني رجلٌ يأمرُ بالمعروف  
أكرمه . ويدخل في الموافق معنى ، المرادف ، نحو : مَنْ يقصدني  
يتعمدني أكرمه . يقال : عمدت للشئ أعمدُ عمداً ، قصدت له ؛  
قال :

(١١٧) متى تأتانا ، تلمم بنا ، في ديارنا تجد حطباً جزلاً ، وناراً تأججاً (٢)

وأتيت زيدا ، وألمتُ بزيد ، مترادفان ؛ ويدخل فيه ما كان نوعاً من الأول  
نحو : إن تأتني تمش أحسن إليك ؛ فالمشي نوع من الإتيان ، لأن الإتيان يكون  
مشياً وغير مشي ؛ فهذان القسمان يدلان من الفعل السابق ، فيجزم المضارع  
من ذلك لفظاً ، والماضى محلاً نحو : إن أتيتني مشيت أكرمك ؛ إذا

= مستحماً... يمكن من أمره ذاك ؛ ولو رفع : يُعنها ، جاز ، وكان حسناً ، كأنه قال :  
مَنْ لا يزلُ لأينى نفسه ... وفي الحاشية : يستحمل الناس نفسه ، أى يلقي إليهم بحوائجهم  
وأموره ، ويحملهم إياها . قال : والشاهد فيه رفع : يستحمل ، لأنه ليس بشرط ولا جزاء ، وإنما  
اعترض بينهما خبراً عن : يزلُ .

(١) أى واحترز بقوله : غير صفة .

(٢) من الطويل ، لعبيد الله بن الحر ، أو الخطيئة ، وليس في ديوانه ؛ وهو من شواهد  
سبويه ٤٤٦ / ١ (٨٦ / ٣) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلام ، والنسبة هنا من معجم  
شواهد العربية ؛ قال سبويه : وسألت الخليل عن قوله : متى تأتانا تلمم بنا ... البيت ، قال : تلمم  
بدل من الفعل الأول ؛ وتلمم مضارع مجزوم من الإلام وهو الزيارة ؛ والجزل الغليظ ، وذلك  
لتقوى نارهم ، فينظر إليها الضيوف عن بعد ؛ وتأججاً من التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهى  
إما بضمير الاثنين للحطب والنار ، أو الألف للإطلاق .. والشاهد فيه جزم تلمم على البدلية من  
تأتنا ؛ ولو أمكن رفعه على تفسير الحال لجاز .

جعلت مشيت فيه بدلا ، كان في محل جزم ؛ وإنما ذكر المصنف المضارع ، لأن الجزم يظهر فيه (١) ؛ وما ذكر من البدلية هو على بدل الشيء أو الاشتغال ، بحسب القسمين .

( وإلَّا رُفِعَ ، وكان في موضع الحال ) -- أى وإلَّا يوافق معنى ، نحو : من يأتى يضحكُ أحسنُ إليه ؛ فيضحكُ في موضع الحال ، أى مَنْ يأتنى ضاحكاً ، ومنه :

(٦٥) متى تآته تعشو إلى ضوء ناره تجذ خير ناره عندها خير مؤقِد (٢)

وقضية كلامه أنه يجب جزم الموافق لجزمه بالبدل فيه ، وتخصيصه الرفع بغيره ؛ والأمر ليس كذلك ، فيجوز في الموافق الرفع ، ويكون في موضع الحال ، إلَّا أن الجزم هو الوجه ؛ والماضى في الحالية كالمضارع ، نحو : من يأتنى قد مشى ، أو قد ضحك ، أحسنُ إليه ؛ وفي لزوم قد ما عُرِف من الخلاف .

( واتصال ما الزائدة بإن وأى وأين وأيان وكيف ومتى جائز ) -  
نحو : « وإمَّا تُعْرِضَنَّ » (٣) ، « وإمَّا يَنْزَعَنَّكَ » (٤) وجاء في كلام العرب كثيراً بدون النون نحو :

(١) في (ز) : يظهر معه .

(٢) من الطويل ، للحطيئة - ديوانه ٢٥ - قال سيبويه ١ / ٤٤٥ / (٣) / (٨٦) : ومما جاء مرتفعا قول الحطيئة : متى تآته تعشو - البيت ؛ قال في الحاشية : يمدح قيس بن شماس ؛ تعشو إلى النار ، تآتها ظلما في العشاء ؛ والشاهد فيه رفع تعشو ، لاعتراضه حالاً بين الشرط والجزاء .

(٣) الإسراء / ٢٨ : « وإمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا ، فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا » .

(٤) الأعراف / ٢٠٠ ، فصلت / ٣٦ : « وإمَّا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغًا

فاستعد بالله » .



(١١٨) زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أُنَى إِمَّا أُمَّتْ يَسُدُّدُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي (١)  
 ونحو: « أَيَّا مَا تَدْعُوا » (٢)، « أَيِنَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ » (٣)،  
 ونحو:

(١١٩) « فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ » (٤)

وزعم بعض المغاربة أنَّ ما لا تلحق أَيَّانَ ، وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ ونحو :

(١٢٠) مَتَى مَا تَلْقَنِي ، فَرْدَيْنِ ، تَرْجُفُ رَوَانِفُ الْيَتِيكِ وَتُسْتَطَارَا (٥)

(١) من الكامل ، لسلمى بن ربيعة ؛ وجاء به ابن الشجرى ١ / ٤٣ ، ٢ / ٦٩ ،  
 وابن يعيش ٩ / ٥ - قال ابن يعيش : قد تزداد ما مع إن الشرطية مؤكدة ، لتأكيد  
 معنى الجزاء ، ويدخل معها نون التوكيد ، كما في قوله تعالى : « فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي  
 هُدًى » - طه ١٢٣ - وقد يجوز أن لا تأتي بهذه النون مع فعل الشرط .. قال الشاعر :  
 زعمت تماضر ... البيت ، قال في الحاشية : أنشد الشارح العلامة هذا البيت ، على أنه  
 يجوز ألا تأتي بنون التوكيد في فعل الشرط مع إن الشرطية المقرونة بما ... قال ابن  
 الشجرى : وَالْحَلَّةُ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَعَانٍ : أَحَدُهَا الْحَاجَةُ ، وَالثَّانِي الْخِصْلَةُ ، وَالثَّالِثُ  
 الْاِخْتِلَالُ ، وَهُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَأَصْلُ الْخَلَلِ : الْفَرْجَةُ بَيْنَ الشَّيْعَيْنِ ؛ أَى زَعَمْتُ  
 تَمَاضِرُ أَنَّ أَبْنَاءَهَا الْأَصَاغِرَ يَسُدُّونَ بَعْدِي مَا اخْتَلَّ مِنَ الْأُمُورِ .

(٢) الإِسْرَاءُ / ١١٠ : « أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحَسَنَى » .

(٣) النِّسَاءُ / ٧٨

(٤) من الطويل ، أنشده أبو زيد ؛ وفي (غ) : \* فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ يَنْزِلُ \*  
 وفي الأَثْمُونِي مَعَ الصَّبَانِ ٤ / ١٠ مثله ، برواية : تَنْزِلُ ؛ وفي الدرر ٢ / ٨٠ :  
 إِذَا النَّعْجَةُ الْأَدْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ

قال : استشهد به على زيادة ما بعد أَيَّانَ .

(٥) من الوافر ، لعنترة - ديوانه / ١٠٨ ؛ والشاهد فيه زيادة ما ، بعد متى

الشرطية في قوله :

متى ماتلقني .. قال في الدرر ٢ / ٨٠ : والبيت من شواهد الكشاف ؛ والروانف

جمع رانفة ، وهى أسفل ألية القائم ؛ وتُستطَار ، يقال : استطير فلان ، إذا دعر وفرع .

وكيفما تكونُ أكونُ ؛ وما في هذه كلها زائدة للتوكيد ، كهى  
 فى : « فبما رحمة من الله » (١) ، خلافاً لأبى موسى فى زعمه فى أى ،  
 أنها عوض من الإضافة ؛ وقوله : « أيما الأجلين قضيت » (٢) يرد  
 عليه ؛ وما عدا ما ذكر من أدوات الشرط ، منه ما لا يجوز لحاق ما له ،  
 وهو : مَنْ وما ومهما وأى (٣) ، خلافاً للكوفيين فى غير مهما ،  
 فأجازوا الزيادة معها ، نحو : مَنْ ما يأتنى أكرمه ؛ ومنه ما تلزمه ما ،  
 وهو : حيثما وإذما ، خلافاً للفراء فى إجازته الجزم بإذ وحيث دون ما .

( وكون فعلى الشرط ماضيين وضعاً ) - أى الفعلين المتعلقين  
 بأداة الشرط وهما : الشرط والجزاء ، نحو : « إن أحسنتم أحسنتم  
 لأنفسكم » (٤) .

( أو بمصاحبة لم أحدهما ) - نحو : إن لم تأتني ضربتك (٥) ،  
 وإن أتيتني لم أضربك .

( أو كليهما ) - نحو : إن لم تفعل لم أفعل .

( أو مضارعين دون لم ) - نحو : « إن تُصَبِّك حسنةً  
 تَسُوهُم » (٦) .

(١) آل عمران / ١٥٩ : « فبما رحمة من الله إن كنت لهم . »

(٢) القصص / ٢٨

(٣) فى كلام المصنف ما يفيد الجواز معها .

(٤) الإسراء / ٧ .

(٥) فى (د) : أكرمتك .

(٦) التوبة / ٥٠

(أولى من سوى ذلك) - للمشاكله ؛ وأولاه المزارعان ،  
ثم الماضيان ، وغير هذه الصور الخمس أربع : إن جئتنى أكرمك ، إن  
لم يقم زيد ، يقم عمرو ، إن يقم زيد قام عمرو ، إن يقم زيد ، لم يقم  
عمرو ؛ وأولاه أولها (١) . هكذا قيل .

(ولا يختص نحو : إن تفعل فعلت ، بالشعر) - وفقاً للفراء ،  
فإنه أجازها في الاختيار ، قال المصنف : ومنه قوله عليه السلام : « مَنْ  
يَقُمُّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (٢) ،  
خلافاً لبعضهم ، وهم الأكثرون ، نصوا على أنه مخصوص بالشعر ،  
وأنشدوا أبياتاً منها :

(١٢١) إن تصرمونا وصلناكم ، وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهاباً (٣)  
وكلام سيبويه يقتضى عدم اختصاصه بالشعر ، قال في  
أواخر باب ما يرتفع بين الجزمين (٤) :

(١) في (د) : وأولاه أولها .  
(٢) صحيح البخارى ، تقديم وتحقيق وتعليق النواوى وأبى الفضل وخفاجى  
ج ١ ص ١٢ - عن أبى هريرة .  
(٣) من البسيط ، ولم يعز إلى أحد بعينه ؛ والشاهد فيه مجيء الشرط في الموضعين  
مضارعاً ، والجواب ماضياً ؛ والصرم : القطع ؛ والإرهاب : مصدر أرهبه إذا أخافه .  
قال في الدرر ٢ / ٧٤ : استشهد به على أن فعل الشرط يجوز أن يكون  
مضارعاً ، وجوابه ماضياً عند الفراء وابن مالك ، قال : وخصه سيبويه بالضرورة ؛  
وفي الأشمونى عند قول ابن مالك :  
\* وماضيين أو مضارعين تلفهما أو متخالفين .... \* :  
وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو  
الصحيح .

(٤) سيبويه ٤٤٨/١ (٣ / ٩١) ، وفي (ز) : بين الحرفين .

« فإذا قلت : إنْ تفعلُ ، فأحسنُ الكلامَ أن يكونَ الجوابُ :  
 أفعُلُ ، لأنه نظيره من الفعل ؛ وإذا <sup>(١)</sup> قال : إن فعلتَ ، فأحسن  
 الكلامَ أن تقول : فعلتُ ، لأنه مثله ؛ فكما <sup>(٢)</sup> ضَعُفَ فعلتُ مع  
 أفعُلُ ، وأفعُلُ مع فعلتُ ، قَبِحَ لم أفعُلُ مع يفعلُ ، لأنْ لم أفعُلُ نَفَى  
 فعلتُ <sup>(٣)</sup> وقبحَ لأفعُلُ مع فعلُ ، لأنها نَفَى أفعُلُ . انتهى .

وهذا الكلام يخرج منه أن نحو : إن تفعل فعلت ، وإن فعلت  
 أفعُلُ ، وإن تفعل لم أفعُلُ ، وإن فعلت لأفعُلُ ، ضعيف ؛ وفي أول  
 كلامه إشعار بحُسن ، حيث قال : فأحسن الكلام ، وفي آخره  
 تصريح بقبح ، إذ قال : قبح لم أفعُلُ ، وقبح لا أفعُلُ ؛ وليس المراد  
 بالقبح الامتناع ، إذ لم يذهب أحد إليه مطلقاً ؛ وكيف يحمل على  
 ذلك ، ومن جملة الصور : إن فعلت أفعُلُ ، والتعليل يرشد إلى عدم  
 الامتناع ؛ وتعيين القبح بلم أفعُلُ مع يفعلُ ، وبلا أفعُلُ مع فعل  
 بخصوصهما ، لا وجه له ، فلا فارق بين هذا وبين ما قبله ، ولا قائل  
 بالفرق على هذا الوجه ، بل سوى الأكثرين بين : إن يقيم ، قام زيد ،  
 وبين إن يقيم ، لم أقم ، فخصُوهما بالشعر ، ولم يمنعا الثاني دون الأول .

( وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعاً غير منفي بلم  
 إلا قليلاً ) - وهذا نحو قوله فيما تقدم ، عند ذكر سبق دليل الجواب :  
 « ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض إلا في الشعر » ؛ وحاصل

(١) في النسخ : وإن قال ، والتحقيق من نص سيبويه .

(٢) في النسخ : وكما ، والتحقيق من سيبويه .

(٣) زاد هنا في (ز) : فأحسن الكلام .

الكلامين ، أن الجواب إذا حذف للدلالة ، نحو : آتيتك إن آتيت ،  
 ووالله إن آتيتك لآتيتك ، وجب كون الشرط ماضياً ، لفظاً أو تأويلاً ،  
 لكن قال هناك : إن خلاف ذلك مخصوص بالشعر ، وقال هنا : إنه  
 قليل ، فلا يقتضى الاختصاص بالشعر ، والصحيح اختصاصه  
 بالشعر ، قال سيبويه فى : إن تأتيتك آتيتك ، إنه جائز على التقديم  
 والتأخير (١) ؛ وقال فى : إن تأتيتك هند آتيتك ، إنه قبيح ، لأن  
 الجواب لا يحذف مع عمل إن ، إلا ضرورة ؛ وسوى المبرد بين  
 الموضوعين ، وقد سبق أن الكوفيين أجازوا : إنه (٢) ظالم إن يفعل .

( ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان أو غيرها ،  
 إلا مؤولاً ) - ففعل الشرط مستقبل فى المعنى ، لأن هذه الأدوات  
 تقتضى الاستقبال ، ومثال مآظاهرة خلاف ذلك بلفظ كان : « إن  
 كنت قلته ، فقد علمته » (٣) ، « إن كان قميصه قد » (٤) ، وبغير  
 ذلك : « إن صدوكم عن المسجد الحرام » (٥) فى قراءة أبى عمرو وابن  
 كثير ، بكسر الهمزة ، والصدُّ متقدِّمٌ عامٌ الحديبية ؛ وأوّل ما قيل على  
 تقدير : إن أكن كنت قلته ، وإن يكن كان قميصه قد ؛ وأوّل الثانى  
 على معنى : إن يكن صدُّ غير ماتقدم ، يكن هذا الحكم ؛ وزعم

(١) أى على تقدير : آتيتك إن تأتيتك .

(٢) فى (د) : أنت ظالم إن تفعل .

(٣) المائة / ١١٦

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) المائة / ٢ : « ولا يجزئكم شأن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام » .

المبرد أن كان تبقى على مدلولها من المضي ، من حيث جُرِّدَت للدلالة على الزمان الماضي ، قال : فلا تغير أداة الشرط دلالتها عليه ؛ واحتج بتلك الظواهر ؛ وأجيب بأنها استعملت للمستقبل بلفظ الماضي في قوله تعالى : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » (١) ، وبما سبق من التأويل . ( وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى ، مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة ) - نحو : « إن يسرق ، فقد سرق » (٢) ، « وإن يكذبوك فقد كُذِّبَتْ » (٣) .

( أو مقدرة ) - نحو : « إن كان قميصه قُدَّ من قُبَل فصدقت » (٤) ، « وإن كان قميصه قُدَّ من دُبُر فكذبت » (٥) .

وكلام المصنف والجزولي وغيرهما ظاهر في أن الجواب هو الماضي لفظا ومعنى ، ولا بد من تأوله ، فكيف يتسبب الماضي عن المستقبل ، والجواب كما علم يتسبب عن الشرط ، وقد سبق ذكر هذا في تعريف هذه الأدوات ؛ وينبغي تأوله على أن الجواب مستقبل محذوف ، دلَّ هذا عليه ، فسمى الدليل جواباً ، باعتبار دلالته على (٦) الجواب ؛ وقال الخضرأوي في قوله تعالى : « إن يمسنكم قرح فقد مسَّ القوم قرحٌ مثله » (٧) ، كان الأستاذ ابن خروف يقول في هذا : الجواب محذوف

(١) المائدة / ٦

(٢) يوسف / ٧٧ : « قالوا : إن يسرق ، فقد سرق أخ له من قبل » .

(٣) الحج / ٤٢ ، فاطر / ٤

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) يوسف / ٢٧

(٦) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٧) آل عمران / ١٤٠ .

واستغنى عنه بالمسبب ؛ والمعنى فى : إن يُهِنَكَ فقد أهنته ، فلا ينكر ذلك ، فقد أهنته . انتهى .

( ولا ترد إن بمعنى إذ ، خلافاً للكوفيين ) - وما احتجوا به من قوله : « وإن كنتم فى ريب » (١) ، وقوله : « وذروا ما بقى من الربا ، إن كنتم مؤمنين » (٢) ، « لتدخلن المسجد الحرام ، إن شاء الله » (٣) لا يتعين فيه ما ذكروا ، بل إقرار إن على ما استقر لها من الشرطية فى ذلك واضح .

( فصل ) : ( لو حرف شرط ، يقتضى امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه ) - فتدل على امتناع ما دخلت عليه ، ويستلزم امتناعه امتناع التالى ، نحو : لو أكلت لشبعت ؛ فامتنع الأكل ، ولزم منه امتناع الشبع ؛ هكذا قيل فى تقرير كلام المصنف ؛ وعبارة سيبويه : لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ؛ والعبارة المشهورة فى لو : أنها حرف يدل على امتناع الثانى لامتناع الأول ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالى ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ وهذه العبارة هى التى يظهر تنزيل كلامه فى التسهيل عليها ؛ والمعنى حرف يقتضى امتناع ما يليه ، ويقتضى استلزام وجوده ، وجود تاليه .

وتحقيق القول فى ذلك وتقريره ليس من وظيفة هذا التصنيف ،

(١) البقرة / ٢٣

(٢) البقرة / ٢٧٨

(٣) الفتح / ٢٧

وإنما أقرر هنا معنى العبارة التي ذكرها على الوجه الذي ذكرته ؛  
 فقوله : حرف تقتضى امتناع ما يليه إلى آخره ، معناه أنك إذا قلت :  
 لو جئتنى أكرمتك ، اقتضى ذلك نفي الجيء ، واستلزام ثبوته ثبوت  
 الإكرام ، ولا يقتضى نفي الإكرام ولا بد ، فقد يكون الجواب مساوياً  
 للشرط ، فيمتنع لامتناعه ، نحو : لو كانت الشمس طالعة ، لكان  
 النهار موجوداً ؛ وقد يكون أعم من الشرط ، فلا يكون ممتنعاً في نفس  
 الأمر ، لجواز أن يكون لازماً لأمر ثابت ، فيكون ثابتاً لثبوت ملزومه ،  
 نحو : لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه ؛ فإن تركه السؤال محكوم بكونه  
 ممتنعاً ، والعطاء محكوم بثبوته ، والمعنى أن العطاء ثابت مع ترك  
 السؤال ، فكيف مع السؤال ؟ وهذا هو معنى قول سيوييه : حرف لما  
 كان سيقع .. إلى آخره . فأخذ في الملازمة جانب الثبوت ، ولم يتعرض  
 للانتفاء عند الانتفاء .

( واستعمالها في المضيّ غالباً ) - هذا قول قوم من النحويين ؛  
 وأكثر المحققين ، كما قال ابن المصنف ، على أنها لاتستعمل في غير  
 المضيّ ؛ ومن مجيئها للشرط في المستقبل : « وليخشَ الذين لو  
 تركوا » (١) ، « أعطوا السائل ، ولو جاء على فرس » (٢) ؛ وقال ثوبة :  
 (١٢٢) ولو أن ليلي الأخيلية سلّمتْ عليّ ، ودُوني جندلٌ وصفائحُ (٣)

(١) النساء / ٩ : « وليخشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا  
 عليهم » .

(٢) الفتح الكبير للنهاني ١ / ١٩٩ - عن أبي هريرة : « أعطوا السائل وإن جاء  
 على فرس » .

(٣) من الطويل لثوبة بن الحمير ؛ وفي ( ز ، غ ) : زقى ، بالألف المقصورة ياء =



لسَلَّمْتُ تسليماً البشاشة أو زَقَا إليها صَدَى من جانب القبر صائح  
 (فلذا لم يُجزم بها إلا اضطراراً) - أى لكونها للمضى غالباً ؛ وقد  
 سبق له أن الأصح امتناع ذلك ، وسبق ذكر تأويل ماأنشد من أثبتته .  
 (وزعم اطرادُ ذلك على لغة) - وإذا ضمَّ هذا إلى ما سبق من  
 كلامه كان في لو ثلاثة آراء :

أحدها : أنه لا يجزم بها ، لا في الكلام ولا في الشعر .

الثاني : أن الجزم بها ضرورة .

الثالث : أن الجزم بها على اطراده لغة .

( وإن وليها اسمٌ ، فهو معمولٌ فعل مُضمرٌ مفسرٌ بظاهر بعد  
 الاسم ) - نحو المثل : لو ذاتُ (١) سوار لطمتنى ! أى لو لطمتنى  
 ذاتُ سوار ؛ وقول عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (٢) ؟ وقوله :

= وكذا في الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٨ ، وفي التعليق قال : زقى يزقو ، فصحتها  
 بالألف ، كما جاءت بالتحقيق عن (د) والمغنى ص ٢٦١ . والجنديل : الحجارة ،  
 والصفائح : الحجارة العراض ، تكون على القبور ؛ وأو زقا بمعنى إلى أن ، أى لرديت  
 السلام إلى أن زقا إليها صدى . قال في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ /  
 ٣٨ : من زقى الصدى يزقو إذا صاح ، والصدى الذى يجيبك مثل صوتك فى الجبال  
 والكهوف وشبهها .

قال : والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق فى المستقبل ، إلا أنها لا تجزم ،  
 واحتجت به جماعة على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة جملة على المضى .

(١) قاله حاتم فى قصة مشهورة - تصریح ٢ / ٢٥٩ والأشموني مع الصبان ٤ /

. ٣٩

(٢) قالها عمر لأبى عبيدة رضى الله عنهما ، فى قصة معروفة - تصریح ٢ /

٢٥٨ ، والأشموني مع الصبان ٤ / ٣٩ .

(١٢٣) أَخْلَى لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابِكُمْ عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبٌ<sup>(١)</sup>

وكلام المصنف يقتضى أن لو مثل إن ، وصرّح بذلك في شرح الكافية الشافية وغيره ، فقال : لو في الاختصاص بالفعل كإن ؛ وكذا قال غيره : إنها لا يليها إلا الفعل ، ظاهراً أو مضمراً ، وكلام المغاربة على خلاف ذلك ، وهو المنسوب للبصريين ، قال ابن الضائع : البصريون يصرحون بامتناع : لو زيد قام لأكرمته ، على الفصيح ، ويجيزونه شاذاً نحو : لو ذات سوار ... ، وهو عندهم على فعل مضمّر . انتهى ؛ وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون »<sup>(٢)</sup> ظاهره يقتضى الجواز ، وقد خرج على إضمار كان ؛ أى لو كنتم<sup>(٣)</sup> أنتم ، فانفصل لإضمارها الضمير ، وهى تحذف لكثرة الاستعمال ؛ قال بعضهم : ويقاس على هذا ما هو مثله ، ولا يقاس عليه : لو زيد قام ، لأنه ليس مثله ؛ وقالوا : اتنى بدابة ولو حماراً ، وألاً ماءً ولو بارداً ؛ بإضمار كان ؛ أى ولو كان حماراً ، ولو كان بارداً ؛ وهو مقيس .

( وربما وليها اسمان مرفوعان ) - يعنى أنه قد يليها<sup>(٤)</sup> مبتدأ ،

واستشهد هو وغيره ، ممن ذكر ذلك بقوله :

(١) من الطويل ، للغطمش الضبى ؛ والشاهد في قوله : لو غير الحمام ، حيث ولى لو غير الفعل للضرورة ؛ والحمام بكسر الحاء الموت ، وعتبت جواب لو ، ومعتب مصدر ميمي بمعنى العتاب ، مبتدأ ، وما على الدهر خبره .

(٢) الإسراء / ١٠٠ : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » .

(٣) حذف عبارة التفسير من ( ز ، غ ) .

(٤) في ( ز ) : قد وليها .

\* لو بغير الماء حلقي شَرَقٌ (١) \*

(١٢٤)

لكن خصّه غيره بالضرورة ، كما وقع المبتدأ بعد هلا في قوله :

\* فهلاً نفسُ ليلى شفيعها \* (٢) ؟

(١٢٥)

وبعضهم لم ير هذا ، بل سلك التخريج ، فقال الفارسيّ :  
حلقي فاعل فعل مضمر ، يفسره شرق ، أى لو شرق حلقي ؛  
وشَرِقٌ خبر مبتدأ محذوف ، أى هو شرق ؛ وكذا قيل في : هلاً نفس  
ليلى .. أى هلاً شفعت نفس ليلى هي شفيعها المقبول ؛ وقال ابن  
خروف : هو على إضمار كان الشأنية ، أى لو كان هو ، أى الشان ،  
بغير الماء حلقي شرق ، ومما حمل على وقوع المبتدأ بعد لو قوله :

\* لو في طُهَيَّةَ أحلامٌ ، لما عَرَضُوا \* (٣)

(١٢٦)

(١) من الرمل لعدي بن زيد - ديوانه ٩٣ - وقال العيني : من الوافر ؛ وفي

حاشية سيبويه - ١ / ٤٦٢ ( ٣ / ١٢١ ) : هذا صدر بيت ، عجزه :

\* كنت كالغصان بالماء اعتصارى \*

والشَرِقُ الذى يغص بالماء ونحوه ، والعَصَانُ صفة من العَصَص ، والاعتصار أن  
يغص الإنسان بالطعام ، فيعتصر بالماء ؛ والمعنى : لو شرقت بغير الماء ، أسغت شرقي  
بالماء ، فإذا غصصت بالماء ، فبم أسیغه .

والشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد لو ، وضعت موضع الفعلية شذوذاً .

(٢) من الطويل ، للصمة القشيري أو الجنون أو ابن الدمينة أو إبراهيم الصولي ،  
وصدره : \* ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة \* إلّى .. والشاهد هنا في حذف الفعل بعد  
هلا التى للتحضيض ، ضرورة ، والتقدير : فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها ؟

(٣) من البسيط ، لجرير - ديوانه ٥٨٧ ، وعجزه :

\* دون الذى أنا أرميه ويرمينى \*

والبيت شاهد على وقوع المبتدأ بعد لو في قوله : لو في طهية أحلام ...

ويحتمل كونه على إضمار كان ، أى لو كان فى طهية أحلام .  
 ( وإن وليها أن ، لم يلزم كون خبرها فعلاً ) - ومن غير  
 الفعل : « ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام » (١) ؛ وقال امرؤ  
 القيس :

(١٢٧) \* ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (٢) \*

وقال الشاعر :

(١٢٨) ما أطيب العيش لو أن الفتى حجرٌ تنبؤ الحوادثُ عنه وهو ملموم (٣)

( خلافاً لزاعم ذلك ) - وهو السيرافى ، وغلط فيه ؛  
 وكذلك قاله الزمخشري ، فمنع الاسم ، ولو كان بمعنى فعل ، نحو :  
 لو أن زيدا حاضرٌ ؛ والسماع يرد ذلك . واختلف فى أن بعد لو ؛

(١) لقمان / ٢٧ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس - ديوانه ٣٩ - وجاءت الرواية فى سيبويه ١ /  
 ٤١ ، والأشمونى مع الصبان ٤ / ٧٦ ، والدرر ٢ / ١٤٤ : فلو أن ما أسعى ...  
 وعجزه :

\* كفانى ، ولم أطلب ، قليل من المال \*

وجاء به سيبويه ١ / ٤١ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ فى باب التنازع ، وهو هنا  
 شاهد على مجيء خبر أن الواقعة بعد لو غير فعل ، فى قوله : ولو أن ما أسعى لأدنى  
 معيشة ؛ كما جاء فى الآية قبله .

(٣) من البسيط ، تميم بن مقبل - ديوانه ٢٧٣ - وجاء به الشارح هنا شاهداً  
 آخر ، على ما جاء بالبيت والآية قبله ، وهو مجيء خبر أن الواقعة بعد لو ، غير فعل فى  
 قوله : لو أن الفتى حجرٌ ...

فمذهب سيويه أنها في موضع رفع بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ،  
لانتظام الخبر (١) والخبر عنه بعدها ، كما لا يحتاج إلى ثانٍ في : ظننت  
أن زيدا قائمٌ ، وذهب المبرد إلى أنها في موضع رفع بفعل مضمّر ،  
فيقدر [ في ] : « ولو أنهم صبروا » (٢) : ولو ثبت أنهم صبروا .

( وجوابها في الغالب فعلٌ مجزوم بلم ) - نحو :

(١٢٩) فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناسَ لم تمت ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بمخلدٍ (٣)

( أو ماضي منفيٌ بما ) - نحو : « لو كان خيراً ، ما سبقونا

إليه » (٤) .

( أو مُثبتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة ) - وأكثر ماجاء في

القرآن كذلك : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم » (٥) .

(٦) ولا تُحذفُ غالباً إلا في صلة ) - نحو : « وليخش

الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعفاً خافوا عليهم » (٧) ؛ فلو

(١) في (ز) : الخبر والخبر عنه .

(٢) الحجرات / ٥ : « ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ، لكان خيراً لهم » .

(٣) من الطويل ، لزهير - ديوانه ٢٣٦ ؛ جاء به في الهمع ٢ / ٦٦ شاهداً على

هذا الحكم ، قال في الدرر ٢ / ٨٢ : استشهد به على أن الغالب في لو ، أن يجيء

جوابها مضارعاً مجزوماً بلم في قوله : لم تُمت .

(٤) الأحقاف / ١١

(٥) الأنفال / ٢٣

(٦) في (د) : لا تحذف .

(٧) النساء / ٩ .

وما دخلت عليه ، صلة الذين ؛ وسقط هذا من نسخة عليها خط المصنف ، وتصحيحه وحذفه هو الصواب ؛ فقد نصَّ الناسُ على أنَّ المثبت الواقع جواباً للو ، يجوز دخول اللام عليه وحذفها ، والحذف في كلام العرب كثير ، ونطق به القرآن ؛ قال تعالى : « لئن شاء جعلناه » (١) ، « لو نشاء أصبناهم » (٢) ، « لو شئت أهلكتهم » (٣) .

واحترز بقوله أولاً : في الغالب ، من مجيئه جملة اسمية في قوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لثمون من عند الله خير » (٤) خرَّجه الزجاج (٥) على أنه جواب لو ، لأنه في معنى : لأثيبوا .  
( وقد تصحب ) - أي اللام .

( ما النافية ) - وهو قليل ، قال :

(١٣٠) لو أن بالعلم تُعطى ماتعيشُ به لما ظفرت من الدنيا بثُفروق (٦)

(١) الواقعة / ٧٠ : « لو نشاء جعلناه أجاجاً » .

(٢) الأعراف / ١٠٠ : « أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم » .

(٣) الأعراف / ١٥٥ : « قال : ربُّ لو شئت أهلكتهم من قبل وإيائي » .

(٤) البقرة / ١٠٣

(٥) في (ز) : الزجاجي ، ونُصَّ في المراجع على أنه الزجاج .

(٦) لم أجد في مراجعي ، والشاهد فيه مجيء اللام مصاحبة لما النافية في جواب لو في قوله : لما ظفرت ؛ وفي اللسان - تُفروق : الأصمعي : الثُفروق قَمِيع البُسرة والثمرة ؛ وقال العَدْبَس : الثُفروق هو ما يلزق به القَمِيع من الثمرة ؛ الليث : الثُفروق غلاف ما بين الثواة والقمع ؛ ابن شَمِيل : العنقود إذا أكل ما عليه فهو تُفروق وغمشوش ، قال ابن سيده : والذفر والذفروق لغة في الثُفروق . فهو كناية عن الشيء التافه اليسير .

وثبت في بعض النسخ بعد هذا :

( وإن ولي الفعل الذى وليها جملة اسمية ، فهى جواب قسم مُعْن عن جوابها ) - هذا قاله قوم في قوله تعالى : « لثوبة من عند الله خير » <sup>(١)</sup> ، واللام على هذا لام جواب القسم ، لا جواب لو ؛ وعلى هذا يكون قوله : فى الغالب ، أولاً ، احترازاً من كون جوابها جملة اسمية مقرونة بالفاء ، وأنشد المصنف شاهداً على ذلك :

(١٣١) قالت سلامة: لم يكن لك عادةً أن تترك الأعداء حتى تُعذراً  
لو كان قتلٌ ياسلامٌ ، فراححةً لكن فررتُ مخافةً أن أوسراً <sup>(٢)</sup>

(١) البقرة / ١٠٣ ؛ وفى المغنى ص ٢٧٢ : قيل : وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو الفاء ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لثوبة من عند الله خير » . وقيل : هى جواب لقسم مقدر ؛ وقول الشاعر :

\* لو كان قتل ياسلام فراححة \*

(٢) جاء بهما فى الهمع ٢ / ٦٦ شاهداً على أن تصدير جواب لو بالفاء من غير الغالب ؛ قال فى الدرر ٢ / ٨٢ : وفى التسهيل وشرحه للدمامينى : وجوابها فى الغالب فعل مجزوم بلم ، نحو : لو لم يخف الله لم يعصه ؛ قال الشارح : واحتراز بقوله : فى الغالب ، من جواب جاء على غير ذلك ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لثوبة » . قلت : لكن فى بعض النسخ أن هذا ونحوه على تقدير قسم تكون له الجملة الاسمية جوابا ، فيكون احترازه بقوله : فى الغالب ، من ورود الجواب جملة اسمية بالفاء كقوله : لو كان قتل ياسلام فراححة ... الخ ، أى فذلك راحتها ، كذا قيل . قلت : ويمكن أن يكون راحة عطفاً على قتل ، والجواب محذوف ، أى لو كان قتل تعقبه راحة لم أفر ، ويدل عليه قوله : لكن فررت ؛ وأظن أن ابن المصنف حمل البيت على ذلك ، يعنى أن لو تكون جوابا لذلك القسم . وروى : الأبطال بدل الأعداء .

فراحة خبر مبتدأ محذوف ، أى فهو راحة ، والجمله جواب لو ، وكان تامه ، أى لو وقع قتل استرحت ؛ قال ابن المصنف : ويجوز كون الفاء عاطفة على قتل ، وجواب لو محذوف ، كما حذف فى مواضع كثيرة . انتهى . وحذف جواب لو للدلالة كثير ، ومنه « ولو أن قرآناً [ سِيرَتْ به الجبال ] » (١) ، « وما أنت بمؤمن لنا ، ولو كنا صادقين » (٢) ، « ولو افتدى به » (٣) ، وإلا ماء ولو بارداً ، أى لكان هذا القرآن ، وما صدقنا ، ولم يُقبل منه ، ولو كان بارداً لقبته ، فمطلوبه الحار عدل عنه إلى البارد ، واللازم فى لو فى مثل هذا أن يكون مابعدهما دون المطلوب ، نحو : اتنى بدائية ، ولو حماراً .

( فصل ) : ( إذا ولى لَمَّا فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى ، فهى ظرف بمعنى إذ ، فيه معنى الشرط ) - احترز بـماضي لفظاً من لَمَّا النافية ، فلا يليها إلا المضارع لفظاً ، كما تقدم ؛ وبقوله : ومعنى ، من لَمَّا . إلا فى القسم ، فلا يليها إلا ماضٍ لفظاً ، مستقبل معنى ؛ وكون لَمَّا بمعنى اسماً مراداً به الظرفية الماضية ، هو قول أبى على وابن جنى وأبى بكر الفارسيّ (٤) ، واستشهد لهذا القول بقوله :

(١) الرعد / ٣١ : « ولو أن قرآناً سِيرَتْ به الجبال ، أو قُطِعَتْ به الأرض ، أو كُلمَ به الموتى » .

(٢) يوسف / ١٧

(٣) آل عمران / ٩١ : « فلن يُقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ، ولو افتدى به » .

(٤) فى (ع) : وأنكره الفارسيّ .



(١٣٢) إني لأرجو محرراً أن ينفعنا إياي ، لَمَّا صرْتُ شيخاً قَلِعاً (١)

قال المصنف في شرح الكافية : هذا يقوى قول أبي علي ، لأنها قد جاءت لمجرد الظرفية . انتهى . ويحتمل كون جواب لَمَّا محذوفاً لفهم المعنى ، أي لَمَّا صرْتُ شيخاً قلعاً ، حصل لي هذا الرجاء .

( أو حرف يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب ) - والحرفية فيها مذهب سيبويه والمحققين ، فإذا قلت : لَمَّا قام زيدٌ قام عمرٌ ، أفادت لما ربط الجملة بالجملة ، كما تفيد لو ، إلا أن لو تدلُّ على عدم الوقوع ، بالنسبة إلى عدم وقوع الملزوم ، ولَمَّا تدل على ربط واقع بواقع ، وعن هذا قيل : هي حرف وجوب لوجوب ؛ وقال بعضهم : حرف وجود شيء لوجود غيره ؛ وبعضهم يقول : إذا كانت الجملتان مثبتتين ، كانت حرف وجوب لوجوب ، أو منفيتين نحو : لَمَّا لم يقم لم أقم (٢) ، كانت حرف امتناع لامتناع ؛ وإن كانت الأولى مثبتة فقط نحو : لَمَّا قمت لم أقم ، كانت حرف امتناع لوجوب ، وفي عكسه عكسه ؛ وفي الحقيقة يرجع كله لما سبق ، من أنها حرف وجوب لوجوب ، فتأمله . واستدل لسيبويه بمجىء جوابها منفياً بما ، ومصدرراً بإذا الفجائية ، وما بعدها لا يعمل فيما قبلهما ، قال تعالى : « فلما قضينا عليه الموت ، ما دلَّهم

(١) جاء به في لسان العرب - قلع - قال : والقُلْعَةُ الرجل الضعيف ، وهو قَلِعٌ وقَلَعٌ وقُلْعَةٌ وقَلَّاعٌ : لم يثبت في البطش ولا على السرج ... وشيخ قَلِعٌ يتقلَّع إذا قام ، عن ابن الأعرابي ، وأنشد : إني لأرجو . - البيت ، والشاهد فيه مجىء لَمَّا اسماً مراداً به الظرفية الماضية .

(٢) في ( ز ، غ ) : لَمَّا يقم لم أقم .

على موته» (١) ، وقال : « فلما نجاهم إلى البرِّ ، إذا هم يشركون » (٢) .  
 وقول المصنف : فهي كذا وكذا ، يشعر بثبوت الأمرين لها ،  
 وقد عرفت أنهما قولان ، قائل أحدهما لا يقول بالآخر ؛ وكأنه رأى أنها  
 قد تتجرد للظرفية ، بناء على ظاهر ذلك الشاهد ، وتأتي للربط مع  
 امتناع عمل الجواب فيها ، كما في صورتى ما وإذا ، فأثبت لذلك لها  
 الأمرين ؛ وقد عرفت ما فى الشاهدين من الاحتمال ، فتعين المصير إلى  
 الحرفية أو ظهر .

( وجوابها فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى ) - نحو : « فلما أن جاء  
 البشير ، ألقاه على وجهه » (٣) .

( أو جملة اسمية ، مع إذا المفاجأة ) - نحو : « فلما أحسوا  
 بأسنا ، إذا هم منها يركضون » (٤) ؛ وجاء أيضاً بإذا مع ليس ، قال  
 كعب بن زهير :

(١٣٣) حديثُ أناسيُّ ، فلما سمعته إذا ليس فيه ما أبين فأعقل (٥)

(١) سبأ / ١٤

(٢) العنكبوت / ٦٥

(٣) يوسف / ٩٦

(٤) الأنبياء / ١٢

(٥) فى ( ز ، غ ) : حديث أتانى ، والتحقيق من ( د ) ومن الديوان صد ٤٦ ،  
 وبرواية : ما أبين بدل : ما يبين ، فى النسخ . يريد أسمع همهمة لاتفهم ، وقيل : يريد  
 كأن عزيز الجن حديث أناسيُّ ، على ما جاء بالبيت قبله :  
 وصرّماء مذكاري كأن دويها بُعيد جنان الليل مما يحيل

( أو الفاء ) - مثل له المصنف بقوله تعالى : « فلما نجاهم إلى البرّ ، فمنهم مقتصد (١) » ؛ ويحتمل (٢) حذف الجواب ، وهو يحذف لدلالة المعنى ، والتقدير : انقسموا قسمين ، فمنهم مقتصد ، ومنهم غير مقتصد - (٢) ؛ فحذف الجواب والمعطوف عليه ، ودلّ على المعطوف : « وما يجحد بآياتنا (٣) » ؛ ومن حذف الجواب : « فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجُبِّ (٤) » ؛ وقال الكوفيون : الواو زائدة .

( وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ) - مثله المصنف بقوله :  
 (١٣٤) فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم رشيداً ولأناه أخاه عن الغدر  
 فصبّ عليكم تغلب ابنة وائل فكانوا عليكم مثل راغية البكر (٥)

= وصرماء : فلاة ، ومذكار : مخوفة ذات هؤل .. قيل : يريد عزيز الجن بها وتخليهم . والشاهد في البيت مجيء جواب لَمَّا بإذا مع ليس ؛ قال في حاشية الديوان : إذا وقعت في جواب لَمَّا .  
 (١) لقمان / ٣٢ : « دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ؛ فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد » .

من (٢ - ٢) سقط من (غ) .

(٣) لقمان / ٣٢ : « وما يجحد بآياتنا إلّا كل ختارٍ كفور » .

(٤) يوسف / ١٥

(٥) ديوان الأخطل ص ٢٢١ ، يهجو ابن صفار المحاربي ، برواية : أن ليس

فيهم ...

أمال عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر  
 والشاهد في مجيء جواب لَمَّا ماضياً مقروناً بالفاء في قوله : فصبّ عليكم أو

عليهم ...

أى صبَّ عليكم ، أو فهو صبَّ عليكم ، فيكون نحو : « فمنهم مقتصد » ، ويجوز كون الجواب محذوفاً ، أى انتقم منكم ، فصبَّ عليكم .

( وقد يكون مضارعاً ) - مثل له بقوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ وجاءته البشرى يُجادلنا » (١) ، فيجادلنا الجواب ، ويحتمل الحذف ، أى أخذ يجادلنا .

\* \* \*

---

(١) هود / ٧٤ : « فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ ، وجاءته البشرى ، يجادلنا في

قوم لوط » .

## ٦٦ - باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

لكثرة دورانها ، وتشعب أحكامها ، وعدم تعلقها بتمام معناها ، واستعمالها بباب من الأبواب السابقة ، أفردت بالذكر ، وكان التعبير : بتميم الكلمات ، لأنه سبق في الأبواب ذكر شيء من أحكامها ، نحو كون الاستفهام له صدر الكلام ، إلى غير ذلك ، مما سبق من شيء من حكم الكلمات المقصودة بهذا الباب .

( يستفهم بكيف عن الحال ، قبل ما يستغنى به ) - نحو : كيف جاء زيدٌ ؟ فجاء زيدٌ ، تَمَّ (١) كلاماً دون كيف ، فهو مستغنى به عنها ، في كونه كلاماً ، ومعناها فيه ، السؤال عن هيئة المجيء .

( وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به ) - نحو : كيف زيد ؟ فزيد وحده لا يستغنى به كلاماً ؛ ودخل في الخبر : كيف كان زيدٌ ؟ إذا جعلتها ناقصة ؛ وكيف ظننتَ زيداً ؟ وكيف أعلمتَ زيداً فرسك ؟ ( ومعناها : على أى حال ؟ فلذا تسمى ظرفاً ) - فإذا قلت : كيف جاء زيدٌ ؟ أو كيف زيدٌ ؟ رجع المعنى إلى تقدير :

(١) في (غ) : يتم .

على أى حال جاء زيدٌ؟ وعلى أى حال زيد؟ وبمقتضى هذا سميت ظرفاً ، لأنها فى تأويل جار ومجرور ؛ كما أنك إذا قلت : جلست خلفك ، أو زيدٌ خلفك ، كان الظرف فى تأويل : جلست فى مكان وراءك ؛ وهذا تفسير معنى تقريباً ؛ وحقيقة وضعها : السؤال عن وصف لموصوف ؛ ولهذا يدل منها مايدل على الصفة والموصوف ، نحو : كيف جاء زيدٌ؟ أراكباً أم ماشياً؟ وكيف زيدٌ؟ أصحيح أم سقيم؟ ويجاب بمثل ذلك ، نحو : راكب أو صحيح ؛ ولو كان ماذكر حقيقة معناها ، لجرى فى البدل والجواب بالمصدر ؛ وهذا (١) ظاهر كلام سيبويه ؛ وبعضهم يقول : مذهب سيبويه أن كيف ظرف ، ولذا قدرها بعلَى أى حالٍ؟ فشبهت كيف باسم المكان ، لأنها سؤال عن حال ، وهم يقولون : زيدٌ فى حالٍ حسنة ، وعلى حال حسنة ؛ فإذا قلت : كيف جلس زيدٌ؟ فكيف عنده منصوبة بجلس نصبَ الظروف ؛ وإذا قلت : كيف زيدٌ؟ فكيف ظرف واقع موقع خبر زيد .

وقضية هذا ، أنك إذا أجبت على لفظ كيف ، تقول فى جواب : كيف زيد ؟ : على صحة أو على خير ، ونحو ذلك ؛ وقد أجازته ابن الضائع وغيره ، واستشهد ابن الضائع بقول رؤبة ، وهو معدود فى الفصحاء ، وقد قيل له : كيف أنت؟ أو كيف أصبحت؟ : خير ، عافك الله ؛ بخفض خير ، على تقدير حرف الجر (٢) ؛ قال :

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) أى بخير .

وحرف الجرّ لا يحذف ويبقى عمله ، إلا حيث يكثر استعماله ، كحذفه من اسم الله في القسم ، وحذف من في باب كم ؛ فلولا كثرة مجيء على خير ونحوه في جواب كيف ، لم يحذف الحرف (١) ، لاسيما في كلام رؤبة ، وسيأتي زيادة على هذا .

وقال الأخفش والسيرافي : كيف في تقدير اسم ، وليست (٢) ظرفاً ، والتقدير في قولك : كيف زيد ؟ أصحيح زيدٌ أم غير صحيح (٣) ؟ وفي : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكبا جاء (٤) أم غير راكب ؟ فكيف في الأول في موضع رفع خبر زيد ، وفي الثاني اسم في موضع نصب على الحال ؛ ورفع البدل أو نصبه ، وكذا الجواب ، يشهد بذلك ؛ وقد رجح قول سيبويه بما سبق عن رؤبة في الجواب ، فإنه يدل على تضمين السؤال معنى ما ذكره سيبويه ؛ ويقال على هذا إن أجيب على اللفظ ، قيل : على كذا أو بكذا ؛ وإن نظر إلى المقصود ، نصب الجواب أو رفع ، على حسب الحالين ، وكذا البدل .

والحاصل أنها ظرف على وجه التشبيه ، بدليل الجواب بالجارّ والمجرور ، وأصلها عدم الظرفية ، وهي للسؤال عن صفة لموصوف ؛ فإن نظرنا إلى ما عرض من الظرفية ، أتينا بالجواب على حسب ذلك ،

(١) أى حرف الجرّ .

(٢) سقطت هذه العبارة من ( ز ، غ ) .

(٣) جاءت هذه العبارة في ( د ) : أصحيح زيد أم غير صحيح ؟ وجاءت في

( ز ، غ ) : أصحيح أم غير صحيح زيد ؟

(٤) سقطت من ( د ) .

فيكون مجروراً ، لأن النصب على الظرفية لا يتأتى في الاسم المجاب به ؛ وإن نظرنا إلى الموضوع الأصلي من غير نظر إلى ماعرض من التشبيه ، طابقنا ، فأتينا بما يدل على صفة لموصوف ، وراعينا محل المجاب من رفع أو نصب .

وقال الخضراوي : كيف عند سيبويه ظرف ، وجوابه في خبر ونحوه ، وقولهم صحيح ، محمول عنده على المعنى ، وهو ظرف مستعار ، جعل الحال كالمكان ؛ وغيره يعكس ، فيجعله غير ظرف ، وصحيح على ما يجب ، وفي عافية محمول على المعنى .

( وربما صحبتها على ) - روى من كلامهم : على كيف تتبع الأحمرين ؟ وجرت بإلى أيضا ، قالوا : انظر إلى كيف تصنع ؟ وعن ، قال :

(١٣٥) \* عن كيف ضيعتنا ؟ ذهل بن شيبانا (١) \* .

لكن هذا كله شاذ ؛ ولا يدخل عليها حرف الجر فصيحاً ، فقوله تعالى : « كيف خلقت » (٢) ، و « كيف مدّ الظل » (٣) من باب التعليق ، وليس كيف بدلا من الإبل وربك ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وكيف لا تجر فصيحاً ، فلا يخرج القرآن على ذلك .

(١) لم أجده في المراجع ، والشاهد فيه جرّ كيف بعن ، في قوله : عن كيف

ضيعتنا ..

(٢) العاشية / ١٧ : « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت » .

(٣) الفرقان / ٤٥ : « ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل » .



( ولجوابها وللبدل منها النصبُ في الأول ) - وهو كونها قبل مايستغنى به ؛ فيقال : كيف جاء زيدٌ ؟ فتقول : راكباً ونحوه ؛ وفي البدل : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكباً أم غيرَ راكب ؟

( والرفع في الثاني ، إن عدت نواسخ الابتداء ) - وذلك إذا كانت قبل ما لا يستغنى به ؛ فيقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيحٌ ، ونحوه ؛ وتقول في البدل : كيف زيدٌ ؟ أصحيح أم سقيم ؟ وقد سبق عن ابن الضائع والخضراوي ، أنه يقال في الجواب أيضاً : على خير ، ونحوه .

( وإلاً ، فالنصب ) - أى وإلاً تعدم النواسخ ، فالنصب متعين ، نحو : كيف أصبح زيدٌ ؟ فتقول : صحيحاً ؛ وكيف أصبح ؟ أصبحاً أم سقيماً ؟

( ولا يجازى بها قياساً ، خلافاً للكوفيين ) - وقد سبق قوله في عوامل الجزم : وجوزى بكيف . معنى لا عملاً ، خلافاً للكوفيين ؛ وبمقتضى هذا يكون المراد بلا يجازى : لا يجزم بها ، وهو قول الكوفيين ؛ وقوله : قياساً ، إشارة إلى أن مَنْ قال بالمجازاة بها ، على هذا الوجه ، إنما قاله قياساً لا سماعاً ، وقد سبق ذكر ذلك ؛ وإطلاق كلامه ، يقتضى أنه لا يجازى بها ، ولو كانت معها ما ، نحو : كيفما تكن أكن ، وقد أجازوه بعضهم ، كما سبق .

وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد قوله : خلافاً للكوفيين ،

قوله :

( ومن وافقهم ؛ وأتى مرادفة لها أو لأين أو متى ) - فأما من وافقهم فهو قطرب ، كما سبق ؛ وأما محامل أئى ، فقد سبق ذكرها ، وأنها تكون فى الاستفهام بمعنى كيف وأين ومتى .

( فصل (١) ) : ( تكون قد اسماً لكفى ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال ) - وقد ذكر فى أسماء الأفعال ، أن قد اسم لاكتفى فى أحد الوجهين ؛ ويعنى بالوجهين ، اللذين ذكرهما هنا ، على تقدير اسميتها ؛ وأحدهما كونها اسم فعل ، فتعامل معاملة أسماء الأفعال ، من تحمّل الضمير ، ولزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم ، نحو : قَدْنى (٢) ؛ وحكى الكوفيون : قد عبدَ الله درهم ، بنصب عبد الله ، وعلى هذا يكون معناها : كفى أو يكفى ، وقيل : المعنى : ليكف عبدَ الله ؛ وهذا لا يكون تفسيراً لما ناب الاسم عنه .

( وترادف حَسْباً ، فتوافقها فى الإضافة ) - وهذا هو الوجه الثانى ؛ فتقول : قد عبدَ الله درهم ، بجرِّ عبد الله بالإضافة (٣) ، كما تقول : حَسْبُ عبد الله درهم ، إلا أن قد اسم مبنى على السكون ، لكونه على حرفين لا ثالثَ لهما مقدراً ، فأشبهه الحرف ، وحسبُ معربٌ ،

(١) سقط لفظ « فصل » من (ز) .

(٢) جاء فى رجز لأبى نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبى بجدلة ، أو حميد بن

مالك - سيبويه ١ / ٣٨٧ / (٢) / (٣٧١) :

\* قدنى من نصر الخبيبين قدى \*

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وكلاهما مبتدأ ، خبره درهم ؛ والبناء قول البصريين ، وقال الكوفيون :  
إذا رادف قد حسَبَ أعرب ، ورفع على الابتداء ؛ وحكوا أن العرب  
تقول : قَدْ عبدَ اللهُ درهم ، برفع قد ، يجعلونها بمنزلة حَسَب .  
(إلى غير ياء المتكلم) - فأما ياء المتكلم فلا تكون قد معها

موافقة لحسب في الإضافة ، بل تضاف حسَبُ إليها بلا نون ، نحو :  
حسبي درهمٌ ، ولا تضاف قد إليها إلا بالنون ، فلا يقال : قَدِي  
درهمٌ ، بل قَدْنِي (١) ؛ وقد سبق له في أول الكتاب أن الثبوت مع قد  
بمعنى حَسَب ، أعرف من الحذف ، فَقَدْنِي أعرف من قَدِي ، على  
هذا التقدير ، ومن الحذف :

(١٣٦) مكر \* قَدْنِي من نصر الخُبَيْين قَدِي (٢) \*

والذى يظهر أن يقال : إنَّ قَدْنِي بالنون اسم فعل ، وقَدِي بلا  
نون بمعنى حَسَب ؛ وقَدِي في البيت ، يحتمل كونها اسم فعل ،  
حذف منها النون شذوذاً كما في :

(١٣٧) \* إذ ذهب القومُ الكرامُ نَيْسِي (٣) \*

(١) سبقت الإشارة إلى الشاهد الذى جاء به سيبويه ، ويأتى به الشارح بعد  
هذا الكلام ، وفيه شاهد على الحذف ، وشاهد على الثبوت .  
(٢) بل فيه شاهد للحذف ، وشاهد للثبوت ، كما سبق .

(٣) رجز لرؤبة - ملحقات ديوانه ١٧٥ - صدره : \* عدتُ قومي ،  
كعديد الطَّيس \* ويروى : عهدت قومي ، وعهدى بقومي ، وعهدى بقوم ،  
بالتنكير ؛ واختلف في تفسير الطيس - خزاعة - ٢ / ٤٢٥ ( ٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ) -  
فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام ، وقال بعضهم : بل هو  
كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : الطيس : الكثير من الرمل  
والماء وغيرهما ؛ قال ابن يعيش ٣ / ١٠٨ : فأما قول الشاعر =

وكونها بمعنى حَسَب ، ولم تصحب النون كحَسَب ، وهي تأكيد بالموافق بالمعنى (١) .

( وتكون حرفاً ، فتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع ، لا يشبه الحرف ) - نحو : قد قامت الصلاة ، فقامت الصلاة فعل متوقَّع ، أى منتظر ؛ وخرج بلا يشبه الحرف (٢) ، الفعل الذى لا يتصرف نحو : نعم وعسى وأفعل فى التعجب ، فلا تصحبها قد .

( لتقريبه من الحال ) - فقد إذا دخلت على الماضى تقربه من الحال ، أى من زمن الحال ، فيقال إذا كان الماضى المثبت قريباً من زمن الحال ، أى غير بعيد منه : والله لقد قام زيد ؛ والمغاربة يقولون : إن قد مع الماضى حرف تحقيق ، ومع المضارع للتوقع ، والمعنى بالتوقع ، على هذا ، أنه متوقَّع ، أى أنه منتظر حصوله فيما يأتى ، وبالتوقع ، على ما ذكره المصنف ، أنه كان قبل وقوعه فيما مضى ، منتظراً .

= عددت قومی ... الخ البيت ، فوصله بغير نون ، تشبيهاً لها بالحرف ، لقلة تمكنها ، وعدم تصرفها ؛ وقال فى الخزانة : وأنشده شراح الألفية ، على أن حذف نون الوقاية منه ضرورة ؛ وفى المعنى ص ١٧٠ ، ١٧١ جاء بالبيت : قدنى من نصر الحبيبين قدى ... الخ ، وقال : تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحَسَب ، على لغة البناء ، وأن تكون اسم فعل ؛ وأما الثانية ، فتحتمل الأول ، وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضرورة ، كما فى قوله : عددت قومی .. البيت ؛ ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين ، وهو قول الشارح ، إلا أنه جعل حذف النون شدوذاً .

(١) فى ( د ) : فى المعنى .

(٢) سقطت من (د) .

( أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ،  
لتقليل معناه ) - نحو : قد يجود البخيل ، وقد يصدق الكذوب ،  
وهذا قد يبطل به قول من زعم أنها مع المضارع للتوقع ، إلا أن يدعى  
أن ذلك لا يقال إلا عند توقع جود وصدق ، وقتاً ما ؛ ويجوز أن يقال :  
إنَّ قد لم تُفد التقليل ، بل إنما أفادته قرينة الاسم والحال .  
( وعليهما للتحقيق ) - فتصحب الماضي والمضارع ، لتحقيق  
الوقوع .

( ولا تُفصل من أحدهما ) - فلا يقال : قد زيداً ضربتُ ، ولا  
قد زيداً أضربُ : كما لا يفصل بين آل وما دخلت عليه ، ولذلك جعل  
سيويوه : قد زيداً رأيت ، من المستقيم القبيح ، أى المستقيم معنى ،  
المنوع تركيباً ، لأنك وضعت اللفظ في غير موضعه .

( بغير قسم ) - نحو : أخالدُ (١) قد والله أوطأتُ (٢) ... (١٣٨)  
البيت ؛ وإنما امتازت قد عن آل بذلك ، لأنها تُفرد من الفعل ،  
ويُوقَفُ عليها فصيحاً ، بخلاف آل .  
( وقد يغنى عنه دليل فيوقف عليها ) - كقول النابغة (٣) :

(١) في (ز) : أخالدا .

(٢) في (ز) : أوطئتُ ؛ وتما البيت :

أخالدُ قد والله أوطأتُ عشوةً وما قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ

والبيت من الطويل ، قاله أخو يزيد بن عبد الله البجلي ؛ جاء برواية : أوطئت ، في

معجم شواهد العربية ، وفي الدرر ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٨٩ برواية : وُطِّتُ ؛ والشاهد

فيه جواز الفصل بين قد والفعل بالقسم في قوله : قد والله أوطأتُ

=

(٣) الذبياني - ديوانه ٢٧ - وتماه :

أَفَدَ التَّرْحُلَ (١) ... البيت ، أى وكأن قد زالت .  
 ( ويسوِّغُ اقترانها بالمضارع ، تأوُّله بالماضى (٢) كثيراً ) -  
 نحو : « قد نرى تقلُّب وجهك فى السماء » (٣) ، « قد نعلم إنه  
 ليحزنك » (٤) ، « قد يعلم ما أنتم عليه » (٥) ؛ أى قد رأينا ، وقد  
 علمنا ، وقد علم ؛ وضرب المصنف على هذا فى نسخة .  
 ( وترادفها هل ) - نحو : « هل أتى على الإنسان حينٌ من  
 الدهر » (٦) قال المفسرون : المعنى : قد أتى ؛ وقال ابن هشام  
 الخضرأوى : ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون  
 بمعنى قد ، مجردة من الاستفهام ، وبها فسروا : « هل أتى على  
 الإنسان » ؛ ومن ذكره الكسائى والفراء والمبرد .

= أفد الترحل ، غير أن ركابنا لما تُزَلُّ برحالتنا ، وكأن قد  
 ويروى : أزف الترحل .

(١) البيت من الكامل ؛ والشاهد فيه ، كما قال فى المغنى ص ١٧١ : وقد  
 يُحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة : أفد الترحل ... البيت ؛ وأفد وأزف  
 بمعنى : دنا وقرب ، والترحل : الرحيل والركاب الإبل التى يُسار عليها ؛ ولما تُزَلُّ  
 من زال يزول التامة بمعنى ذهب وانفصل ، والرحال جمع رحل ، وهو مسكن  
 الرجل ومنزله ، وكل ما يعد للرحيل .

(٢) فى (د ، ز) : بالمضى ، وقد ضرب المصنف على هذه العبارة كلها فى

نسخة .

(٣) البقرة / ١٤٤

(٤) الأنعام / ٣٣

(٥) النور / ٦٤

(٦) الإنسان / ١

( وتساوى همزة الاستفهام ، فيما لم يصحب نافياً ، ولم يُطلب به تعيين ) - فتدخل على الجملة الفعلية نحو : هل قام زيدٌ ؟ والاسمية نحو : هل زيدٌ قائمٌ ؟ فإن وجد النفي ، دخلت الهمزة دون هل نحو : « ألم نشرح لك صدرك ؟ » (١) ؛ فإن كان النفي بـإن ، نحو : إن زيدٌ قائمٌ ، فلا يحفظ من لسانهم : إن زيدٌ قائمٌ ؟ ولا : هل إن زيدٌ قائمٌ ؛ ويقال في : زيدٌ غيرٌ قائمٌ : أزيدٌ غير قائمٌ ؟ وهل زيدٌ غير قائمٌ ؟

وبنّه بقوله : « ولم يُطلب ... » على موضع استعمال الهمزة ، وهو طلب التعيين ، نحو : أزيدٌ قام ، أم خالدٌ ؟ وأعمراً ضربت أم جعفرًا ؟ وأقمت أم قعدت ؟ وتختصُّ الهمزة أيضا بتضمين التوبيخ ، نحو :

(١٣٩) \* أطراباً ؟ وأنت قنسرئى (٢) \*

ولا يجوز : هل تطرب ؟ وأنت شيخ ؟ على التوبيخ ؛ وكذا تضمن الإنكار والتعجب ؛ وتختص هل بأن يراد بالاستفهام (٣) بها

(١) الشرح / ١

(٢) رجز للعجاج - ديوانه ٦٦ - وعجزه : \* والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارئى \* جاء به فى المغنى ص ١٧ ، ١٨ فى خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى إلى الإنكار التوبيخى ، قال بعد البيت : أى أتطرب وأنت شيخ كبير ؟ وجاء به الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ٢٠٣ فى زيادة الياء المشددة زيادة عارضة ، قال الصبان : قوله : أطراباً ؟ أى أتطرب طراباً ، والهمزة للتوبيخ ، وقوله : قنسرئى ، نسبة إلى قنسرين ، بفتح النون وكسرها ، كورة بالشام ، كما فى القاموس ، وقال فى المغنى : وأنت شيخ كبير ؟ قال الأشمونى : والدهر بالإنسان دَوَّارئى ، أى دَوَّار ، والشاهد على تضمين الهمزة معنى التوبيخ .

(٣) سقطت من (ز) .

الجحد ، ويعينه دخول إلا ، نحو : هل زيدٌ إلا قائمٌ ؟ ، « وهل نُجَازِي  
إِلَّا الكفور ؟ » (١) ؛ ولا يجوز : أيقوم إلا زيدٌ ؟ وأزيدٌ إلا قائمٌ ؟ ويمتنع  
أيضا : ألم يكن زيدٌ إلا قائماً ؟ وأليس زيدٌ إلا قائماً ؟  
ويجوز : هل يكون زيدٌ إلا قائماً ؟

قال ابن المصنف : ويُستفهم أيضا بمتى وأين وكيف ، مراداً  
بذلك الجحد ، تقول : متى قلت هذا ؛ أى ماقلت .

وحكى الكسائى : أين كنت لتنجو منى ؛ أى ماكنت .

وقال تعالى : « كيف يكون للمشركين عهدٌ » (٢) أى ما يكون .

( ويكثر قيامٌ من ، مقرونةً بالواو ، مقام النَّافى ) - نحو : « ومنَّ

يغفرُ الذنوبَ إلا الله » (٣) ؛ « ومن يقنطُ من رحمةِ ربِّه إلا الضَّالُّون » ؛ (٤)

أى ما يغفرُ الذنوبَ إلا الله ، وما يقنطُ من رحمةِ ربِّه إلا الضَّالُّون .

والمصنف إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة ، فلا اعتراض عليه ،

أو لقصد الاشتراط ، فيعترض بأنه لا يمتنع أن يقال : من يغلبُ الرجالَ

إلا زيدٌ ؛ (٥) أى ما يغلبهم إلا هو ، لأن الواو لا مدخل لها فى إرادة (٦)

هذا المعنى .

(١) سبأ / ١٧

(٢) التوبة / ٧ : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله » ؛

(٣) آل عمران / ١٣٥

(٤) الحجر / ٥٦ : « قال : ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضَّالُّون » .

(٥) فى (ز) : إلا زيدا .

(٦) سقطت من (د) .



( فيجاء غالباً بيّلاً ، قصداً للإيجاب ) - أى أن هذا الاستعمال يغلب مع قصد الإيجاب بحصرٍ ، فيجاء بيّلاً لذلك ، فلو لم يقصد ذلك لم يُؤتَ بما يدل على الإيجاب ، نحو : ومن يجترىء على الملوك ؟ أى ما يجترىء عليهم أحد ؛ ولا يتعين إلّا عند قصد الإيجاب ، فلو قيل : ومن يضرب زيداً غير عمرو ؟ لجاز ، ويرتفع غير بدلاً من المستكن في يضرب ، ويجوز نصبه استثناءً ، ورفعُه صفةً ، والأول أفصح .

( وقد يقصد بأى نفىً ، فيعطف على ما في حيزها بولاً ) -

كقوله :

(١٤٠) فاذهب ، فأى فتىً في الناس أحرزه من حتفه ظلمٌ دُعجٌ ولا جبيلٌ (١)

أى ما فتىً في الناس أحرزه ظلمٌ ولا جبيلٌ .

وأجاز المصنف في باب الاستثناء ، من شرح هذا الكتاب ، قياساً على هذا : أى الناس يُيطرُهُ الغنى ، إلّا الجاهلون ؟ على جعل الجاهلين بدلاً من ضمير ييطر .

(١) من البسيط ، للمتنخل الهذليّ - هذليين ٢ / ٣٥ - وجاء به في المعنى في الواو المفردة ص ٣٥٥ قال : والثالث - من أحكام الواو المفردة - اقترانها بلا ، إن سبقت بنفى ، ولم تقصد المعية ... وإذا فقد أحد الشرطين ، امتنع دخولها ... وإنما جاز قوله :

فاذهب ، فأى فتى ... البيت ، لأن المعنى : لافتى أحرزه ... برواية : ولا جبيلٌ ؛ والتحقيق من النسخ ، وابن الشجري ١ / ٧٧ ، ٢ / ٣٢ ، وديوان الهذليين ٢ / ٣٥ قال : يقول : لآحرزه من حتفه الظلم ولا الجبل ، والظلم جمع ظلمة ، والدعج الشديدة السواد ، وبعده :

ولا السّماكان إن يَسْتَعْل بينهما يَطْرُ بِحَطَّةٍ يوم شرّه أُصِل

( ولأصالة الهمزة ، استأثرت <sup>(١)</sup> بتمام التصدير ) - ووجه أصالتها <sup>(٢)</sup> ، أنها لم تخرج عن الاستفهام إلى معنى قد أو النفي ، كما فعل في هل ؛ ولذلك اختصت بتمام التصدير ، فكانت فيه على التمام دون هل ، فإنها شاركت الهمزة في أصل التصدير ، ولم تنته إلى تمامه كالهمزة .

( فدخلت على الواو ) - نحو : « أولا يرون أنهم يُفتنون » <sup>(٣)</sup> ، « أو كلما عاهدوا » <sup>(٤)</sup> .

( والفاء ) - « أفلم يسيروا » <sup>(٥)</sup> ، « أفلا يشكرون » <sup>(٦)</sup> ؟ ( وثُمَّ ) - « أثمَّ إذا ما وقع <sup>(٧)</sup> » ؛ والذي ذهب إليه سيويوه وغيره من النحويين ، أن هذه الحروف مؤخَّرة من تقديم ، للمحافظة على ما تستحقُّه الهمزة من تمام التصدير ؛ والحروف عاطفة لجملة الاستفهام على ما قبلها ، وحرف العطف ، وإن كان يتصدر ، فيتقدم على الجملة ، نحو : قام زيدٌ ، وقد خرج عمرو ، ولا يجوز : قد وخرج ، فالهمزة أولى منه بذلك ، لأنه قد لا يتقدم على الجملة ، وذلك

(١) في بعض نسخ التسهيل : اختصت .

(٢) في (ز) : اتصالتها .

(٣) التوبة / ١٢٦

(٤) البقرة / ١٠٠ : « أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم » ؟

(٥) يوسف / ١٠٩ ، الحج / ٤٦ ، غافر / ٨٢ ، محمد / ١٠

(٦) يس / ٣٥ ، ٧٣ .

(٧) يونس / ٥١ : « أثمَّ إذا ما وقع آمنتم به ، الآن وقد كنتم به تستعجلون » ؟

حين يدخل على المفرد نحو : قام زيدٌ وعمروٌ ، وهكذا قيل في تقرير هذه الدعوى ، ونقض بتقديم العاطفة على ما يستحق التصدير غير الهمزة ، من أدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وأدوات الشرط ؛ وذهب الزمخشري مرة إلى أن العطف في هذا على جملة مقدّرة بين الهمزة والعاطف ، ويقدر في كل مكان ما يليق به نحو : أمكثوا (١) ، فلم يسيروا (٢) ؟ واعترض بأن فيه دعوى حذف جملة ، لم ينطق بها قط ، ولا دليل يعين المحذوف ؛ وذهب مرة إلى موافقة الجماعة .

( ولم يدخلن عليها ) - يعنى الواو والفاء وثم ؛ فيقال : قد قام زيد ، أقام عمرو ؟ ولا يقال : فأقام عمرو (٣) ، كما يقال : فهل قام عمرو (٤) ؟

( ولم تُعدّ بعد أم ) - فلا يقال : أزيدٌ عندك أم أعمرؤ ؟ ولا : أقيمت أم أقعدت ؟ كما يقال توكيداً : أعلى عمرو غضبت أم على زيد ؟ بحذف (٥) الهمزة ؛ وذلك لأن الهمزة لم تقع بعد العاطف تأسيساً ، فكيف تقع بعده توكيداً ؟

( بخلاف هل وسائر أخواتها ) - فإنها تعاد ، فتقول : هل قام زيدٌ ؟ أم هل قدم بكر ؟ ومن يضربُ عمراً ؟ أم من يضربُ خالداً ؟

(١) سقطت من (د) .

(٢) أى في قوله تعالى : « أفلم يسروا » يقدر : أمكثوا ...

(٣) أى بدخول الفاء على الهمزة .

(٤) أى بدخولها على هل .

(٥) في ( ز ، غ ) : بخلاف .

وأيهم شتم بكرةً؟ أم أيهم ضربه؟ وتقع أيضا بعد الواو والفاء وثم؛ وقد سبق تمثيل هل، وتقول: قد (١) فعلت كذا، فمن يقدر على ذلك؟ ( ويجوز أن لا تعاد هل، لشبهها بالهمزة في الحرفية، وأن تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية (٢) في عدم الأصالة ) - فعولت بمقتضى الشبهين، فلم تُعَدَّ للأول، وأعيدت للثاني؛ وقد اجتماعا في قوله تعالى: « قل هل يستوى الأعمى والبصير... » (٣) الآية، وقال علقمة:

(١٤٠) هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأثك اليوم مصروم (٤)

(٨٠) بكر أم هل كبير بكى، لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

فلم يُعَدَّ أولا، وأعاد ثانياً، عكس الآية، وكلاهما جائز.

(١) في (غ): هل.

(٢) سقطت من (ز، غ) ومن بعض نسخ التسهيل، وثبتت بالنسخة المحققة

من التسهيل.

(٣) الرعد / ١٦: « قل: هل يستوى الأعمى والبصير؟ أم هل تستوى

الظلمات والنور؟ »

(٤) من البسيط، لعلقمة الفحل - ديوانه ١٢٩ - قال في حاشية سيبويه -

٤٨٧ / ١ (٣ / ١٧٨): أى هل تبوح بما استودعتك من سرها يأساً منها، أو تصرم

حبلها؟ أى تقطعه، لأنها وبعدها عنك وانقطاعها؛ واستأنف السؤال فقال: أم هل

تجازيك بيكائك على إثرها وأنت شيخ؟ وأراد بالكبير نفسه؛ والعبرة: الدمعة، ولم

يقضها، أى هو دائم البكاء، والمشكوم: المجازى، من الشكْم: العطية عن مجازاة،

فإن كانت العطية ابتداءً فهي الشكر، بضم الشين فيهما؛ والشاهد فيه، دخول أم

منقطعة في هذا البيت وسابقه؛ والحيل استعارة للوصل والمحبة، ونأثك أصله: نأت

عنك، فحذف عن، ووصل الضمير بالفعل، ومصروم أى مقطوع؛ قال في حاشية

المقتضب ٣ / ٢٩٠، ٢٩١: والمعنى: هل تكتم الحبيبة، وتحفظ ما علمت من ودّها

لك، وما استودعتّه منها؟ أم انصرم حبلها منك، لبعدها عنك؟

( وقد تدخل عليها (١) الهمزة ، فتتعيّن مرادفةً قد ) - وفي

نسخة : فترجح ، كقوله :

(١٤١) سائل فوارسَ يربوعَ بشدّتنا أهل رأونا بوادى القفّ ذى الأكم؟ (٢)

ويحتمل كون هل للاستفهام كالهمزة ، وجمع بينهما تأكيداً ، كما

جاء :

(١٤٢) \* ولا للمابهم (٣) ..... \*

(١٤٣) و : \* .... عن بما به (٤) .... \*

(١) في (ز) : عليهما .

(٢) من البسيط ، لزيد الخير ، وجاء في (د) برواية : بحملتنا ، وفي (ز ، غ) : بحملتها ، والتحقيق من المقتضب ١ / ٤٤ ، ٣ / ٢٩١ ، وابن الشجرى ١ / ١٠٨ ، ٢ / ٣٣٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والمغنى ص ٣٥٢ ، وجاءت الرواية في ابن الشجرى : بسفح القفّ ، وفي ابن يعيش والمغنى : بسفح القاع ؛ قالوا : والشدة : الحملة ؛ والقفّ : جبل ليس بعالٍ في السماء ؛ قال ابن الشجرى : هو ما ارتفع من الأرض في صلابه .

(٣) من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالى ، وتماهه :

فلا والله لا يلقى لما بى ولا ليماً بهم أبداً دواء

قال في المغنى ص ٣٥٣ : ويمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، شدوذاً .

(٤) تماهه :

فأصبحن لا يسألته عن بما به أصعد في علو الهوى أم تصوّبا

في معجم شواهد العربية : من الطويل ، للأسود بن يعفر ، وفي التصريح ٢ / ١٣٠ ، وش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٣ : الأسود بن جعفر ، قال : أى فأصبحت النسوة غير سائلات ...

والشاهد في : عن بما به ، حيث أدخل الباء بعد عن تأكيداً ، لما كانا =

ولعل المصنف لهذا قال : فيترجَّح (١) ، وإنما قال : يترجَّح ، لأن التأسيس خير من التأكيد ، وقد ثبت كون هل بمعنى قد ، فالحمل عليه أولى من الحمل على ماندر ؛ وقد تقرر التضمين بأن الحمل على ماعرف وحمل عليه القرآن ممكن ، فلا يجوز العدول إلى غيره ، ما لم يثبت في هذا الباب بوجه .

( وربما أبدلت هاؤها همزة ) - فيقال : أل قام زيدٌ ؟ أى هل قام ؟ حكى ذلك قطرب عن أبى عبيدة .

( فصل ) : ( حروف التحضيض هلاً وألاً ولولاً ولوما ) - يقال : حضّ على الشيء إذا طلبه وحث على فعله ؛ والتحضيض مبالغة ، ضعف الفعل للتكثير ؛ وهذه الحروف تحتمل التركيب ، ويكون أصل ألا هلا ، وأبدلت الهاء همزة .

( ولا يليهنَّ غالباً إلاَّ فعلٌ ظاهر ) - نحو : « فلولا نفرَ » (٢) ، « لولا أخرتني » (٣) ؛ واستظهر بالغالب على :

\* فهلاً نفسُ ليلي شفيعُها (٤) ؟ \* مكرر (١٢٤)

= يستعملان في معنى واحد ، فيقال : سألت به ، وسألت عنه ؛ وصعد أى ارتقى ؛ وتصوّباً أى نزل ، والألف للإطلاق .

(١) أى في إحدى نسخ التسهيل ، كما أشار إليه الشارح .

(٢) التوبة / ١٢٢ .

(٣) المنافقون / ١٠ .

(٤) سبق تخريجه في الشاهد رقم / ١٢٤

إذ ظاهره وقوع المبتدأ والخبر بعد هلاً ؛ وذكر الأبيدي أن من النحويين من أجاز ذلك ؛ مُستدلاً بهذا ، وهو متأول ، إمّا على إضمار كان الشأنية ، أو على إضمار فعل يفسره شفيعها ، أى هلاً شفعت نفس ليلي ؟ وشفيعها خبر مبتدأ محذوف ، أى هى شفيعها ، أى نفسها ؛ ويدخل فى كلامه ما وليهنّ من الفعل الظاهر نيّة نحو : هلاً زيدا ضربت ؟ قال تعالى : « فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرّعوا » (١) ، فتضرّعوا عامل فى إذ ، فهو مقدّم نيّة .

( أو معمول فعل مضمر ، مدلول عليه ) - بما بعده نحو : (٢)

هلاً زيدا أكرمته ؟ أى هلاً أكرمت زيدا أكرمته ؟ أو بما قبله نحو :

(١٤٤) تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بنى ضو طرى - (٢) ، لولا الكميّ المقنعا (٣)

أى لولا تعدون الكميّ ، أو لولا تعقرون الكميّ ؛ أو بقرينة

حالية ، كأن تقول لمن جرّد سيفاً : هلاً زيدا ؟ أى هلاً تقتل زيدا ؟

(١) الأنعام / ٤٣ .

من (٢ - إلى ٢) سقط من (ز) .

(٣) من الطويل ، لجرير - ديوانه ٣٣٨ - قال فى معجم شواهد العربية : أو الأشهب بن رميلة ؛ قال فى حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٥ : هذا البيت لجرير ، وقد أخطأ ابن الشجرى ، حيث نسبه فى أماليه ١٠ / ٢٧٩ - إلى الأشهب بن رميلة ؛ فإنه لا خلاف بين الرواة فى أن القصيدة التى منها هذا البيت لجرير يهجو الفرزدق ؛ قال فى ش . ش . العيني ٤ / ٥١ : ورماهم بالحمق ، لأن الضوطرى : المرأة الحمقاء ، والشاهد فى قوله : لولا الكميّ ، حيث نصب بالفعل المقدر بعد لولا ، أى لولا تلقون الكميّ ، أو تبادرون ، أو نحو ذلك .

وثبت في نسخة البهاء الرقي (١) ، ونسخة عليها خطه (٢) ،  
بعد هذا :

( بلفظ أو معنى ) - ومثال المعنى : هلاً زيداً مررت به ؟ أى  
هلاً جاوزت زيداً مررت به ؟

( وقلما (٣) يخلو مصحوبها من توبيخ ) - نحو : « لولا جاءوا  
عليه بأربعة شهداء » (٤) ، « ولولا إذ سمعتموه قلم » (٥) ؛ وبعضهم  
يقول : تدخل على المضارع إذا كانت تحضيضاً ، نحو : « لوما تأتينا  
بالملائكة » (٦) ؛ وعلى الماضي إذا كانت توبيخاً .

( وإذا خلا منه ) - نحو : « لولا أخرتني إلى أجل  
قريب » (٧) ، ومثل أيضاً بقوله : « فلولا نقر من كل فرقة منهم  
طائفة » (٨) .

( فقد يغني عنهن لو ) - نحو : لو تأتيني ، فتحدثني ؟

( وألاً ) - وهى مخففة نحو : ألا تنزل ، فتصيب خيراً ؟

(١) بهاء الدين بن الرقي المتوفى / ٦٨٠ هـ ، من تلاميذ ابن مالك .

(٢) أى خط المصنف .

(٣) فى (د) : وقل ما يخلو .

(٤) النور / ١٣

(٥) النور / ١٦

(٦) الحجر / ٧

(٧) المناقون / ١٠

(٨) التوبة / ١٢٢



( وتدلُ أيضاً لولا ولوما على امتناع لوجوب ) - والمغاربة يقولون بالبدال (١) ، والمعنى قريب ، والمقصود أنها تدل على امتناع شيء لتحقيق غيره ، فهو واجب ، أى ثابت أو واقع ، وهو موجود .

( فيختصَّان بالأسماء ) - أى بالجملة الاسمية ، نحو : لولا زيد ، أو لوما زيد ، لأتيتك ؛ وقد عرف ذلك في باب المبتدأ ، وسبق فيه ذكر الخلاف في الاسم المرفوع ، أهو مبتدأ ؟ أو مرفوع بفعل ، أو بلولا ، وعلى هذا قولان .

( ويقتضيان جواباً كجواب لو ) - وقد سبق ذكر جواب لو قريباً ؛ فالجزوم بلم :

\* ولولاك ، لم يعرضُ لأحسابنا حسنَ (٢) \* (١٤٥)

والماضى المنفى بما : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ،

(١) أى لوجود .

(٢) من الطويل ، ونسب إلى عمرو بن العاص ، يخاطب معاوية ، بشأن الحسن ابن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ؛ وصدرة :

\* أتطمعُ فينا من أراق دماءنا ؟ \*

والشاهد هنا مجيء جواب لولا مجزوماً بلم : ولولاك لم يعرض ... قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٢ / ٢٠٦ : وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جرّ إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاه ، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه ؛ وزعم الأحفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ؛ وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو مجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله : أتطمع فينا ... البيت ؛ قال العينى في ش . ش . العينى على الأشموني والصبان : والشاهد في لولاك ، فإنه حجة على المبرد ، حيث أنكر مجيء نحوه في الفصيح .

مازكى منكم من أحد» (١) ، قيل : وفي هذه الآية ردٌّ على ابن عصفور ، في زعمه أن الأحسن دخول اللام ، ويجوز حذفها ؛ والماضى المثبت : « ولولا فضل الله عليك ورحمته ، لهَمَّتْ طائفة » (٢) ، ولم يجيء في القرآن بغير اللام ؛ وقال ابن عصفور مرة : إن حذفها من هذا ضرورة ، ومرة : إنه جائز في قليل من الكلام ، قال :

\* لولا الحياء ، وبقى الدِّين ، عبثكما (٣) \* (١٤٦)

وهذا إذا لم يتقدم القسم ، فإن تقدم فلا بد من اللام ، نحو :  
(١١٥) مكره فوالله ، لولا الله ، تُخشى عواقبه لُزحزح من هذا السرير جوانبه (٤)

وجاء الجواب مع لولا مقروناً بقد ، قال :

(١٤٧) لولا الأمير ، ولولا حقُّ طاعته لقد شربت دماً أحلى من العسل (٥)

ولا يبعد جواز ذلك في لو ، قياساً على هذا ، نحو : لو جئتنى  
لقد أكرمتك . ويحذف جواب لولا للدلالة ، كما يحذف جواب لو ،

(١) النور / ٢١

(٢) النساء / ١١٣

(٣) من البسيط ، لابن مقبل - ديوانه / ٨٦ - وعجزه :

\* ببعض ما فيكما ، إذ عبثنا عورى \*

قال في الدرر ٢ / ٨٣ : استشهد به على أن حذف اللام من جواب لولا ضرورة أو قليل .

(٤) تقدم تخريجه برقم / ١١٤ ؛ والشاهد هنا وجوب اللام في جواب لولا ،

إذا تقدم قسم .

(٥) والشاهد في هذا البيت مجيء جواب لولا مقروناً بقد ، في قوله : لقد

شربت دماً ...

قال تعالى : « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ، وأن الله تواب حكيم » (١) ، أى لو اتخذكم (٢) ونحوه .

( وقد بلى الفعل لولا ، غير مفهمة تحضيضاً ، فتؤول بلو لم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة أن مقدرة (٣) ) - يشير بهذا إلى تأويل ما استشهد به الكسائي ، على ما ذهب إليه ، من أن المرفوع بعد لولا الامتناعية ، مرفوع بفعل مضممر ، لظهوره في قوله :

(١٤٨) ألا زعمت أسماء أن لأحبها فقلت : بلى ، لولا يناز عنى شغلي (٤)  
وقوله :

(١٤٩) لا درّ درك ، إني قد رميتهم لولا حُددت ، ولا عُذرى محدود (٥)

(١) النور / ١٠

(٢) هكذا جاء هذا اللفظ في النسخ الثلاث ، وأظنه من المواخذة ، بتخفيف همزة : مؤاخذة ، قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ٥٠ : قوله : نحو : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله تواب حكيم » أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة .

(٣) سقطت من بعض النسخ .

(٤) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي - هذليين ١ / ٣٤ - والشاهد هنا ظهور الفعل المرفوع بعد لولا ؛ قال في المغنى ص ٢٧٦ : لولا في هذا البيت كلمتان بمنزلة قولك : لولم ، والجواب محذوف ، أى لولم يناز عنى شغلي لزرئتك ؛ وقيل : بل هي الامتناعية ، والفعل بعدها على إضمار أن ...

(٥) من البسيط ، نسبه السيرافي للجموح الظفري ، وكذا ابن الشجري ، ونسبه أبو تمام لراشد بن عبد الله السلمى ، قال في حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٦ : حُددت - بالبناء للمفعول - حُرمتُ ومُنعتُ ؛ والعُذرى - بضم العين والقصر - اسم بمعنى المعذرة ؛ =

والتأويل هو أن لو حرف امتناع لامتناع ، ولا نافية بمعنى لم ،  
 أى لو لم ينازعنى ، ولو لم أجدّ ؛ ولا قد نفى بها الماضى ، نحو : « فلا  
 صدّق ولا صلّى » (١) ، أى لم يتصدق ولم يُصلِّ ؛ أو لولا حرف  
 امتناع لوجود ، وما بعدها مبتدأ ، بإضمار أن ، أى لولا أن ينازعنى ،  
 ولولا أن حُدِّدْتُ ؛ ولما حذفْتُ ، بطل عملها فى ينازعنى ، فارتفع ، كما  
 بطل فى : تسمع بالمعيديّ ، خيرٌ من أن تراه . وخرج من كلام  
 المصنف ، أن لولا لها معنيان : التحضيض وامتناع الشيء لوجوب (٢)  
 غيره ؛ وزعم على بن عيسى (٣) والنحاس ، أن لولا تأتي بمعنى ما  
 النافية ، وحملها عليه : « فلولا كانت قرية آمنّت » (٤) ، أى ما كانت .

(فصل) : (ها ويا حرفا تنبيه) - ولا خلاف فى ها ، وأما

يا فقليل : إنما تكون للنداء ، وفى قوله :

(١٥٠) ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً (٥)

= والاستشهاد فى البيت كسابقه ، قال فى حاشية ابن يعيش : على أنه ربما  
 دخلت لولا على الجملة الفعلية ؛ وقال ابن السيرافى : لولا لا يقع بعدها إلا الأسماء ..  
 وتقع بعدها أن المفتوحة المشددة ... فلما اضطر الشاعر ، حذف أن واسمها ، وأبقى  
 خبرها ، والأصل : لولا أنى حُدِّدْتُ ، وهذا قبيح ... قال : ويجوز أن يكون شبه لولا  
 بلو ، فأولاهما الفعل . انتهى .

(١) القيامة / ٣١

(٢) فى (د) : لوجود .

(٣) أبو الحسن الرماني المتوفى / ٣٨٤ هـ .

(٤) يونس / ٩٨

(٥) من م . الكامل ، لعبد الله بن الزبيرى ؛ وجاء به فى المقتضب ٢ / ٥١ ،

وابن الشجرى ٢ / ٣٢١ ، والإنصاف ص ٦١٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ لمناسبة حمل  
 الثانى على معنى الأول ؛ والشاهد هنا مجيء يا للنداء ، مع حذف المنادى .

المنادى محذوف ، أى يا امرأة ؛ وكذلك ما كان نحوه ؛ مما لا يصلح للنداء ؛ وقيل : هى فى ذلك للتنبيه ، لاستعمالها حيث لامنادى ، نحو : « ياليتنى متُّ قبل هذا » (١) ، ولكثرة الحذف لو قدر منادى ، فقد حذف الفعل .

( وأكثرا استعمالها ، مع ضمير رفع منفصل ) - يُشترط كونه مبتدأ ، نحو : « ها أنتم أولاء تحبونهم » (٢) ؛ فلو كان غير مبتدأ ، لم يَجُز ، نحو : ما قام إلا هأنا ، وما ضرب إلا هأنا ؛ والمعروف أن يخبر عنه باسم الإشارة كالأية ، وشذَّ الإخبار بغيره ، أنشد ثعلب ، قال :  
أنشد الفراء :

(١٥١) \* أبا حكيم ، ها أنت نجم ، فجالد (٣) \*

( أو اسم إشارة ) - نحو : هذا زيد ؛ وقد سبق بياب اسم الإشارة شىء من أحكام هاء التنبيه ؛ قيل : وتلزم هاء التنبيه مع اسم الإشارة ، إذا وقع صفة لأى ، نحو : يأبى هذا الرجل . واستظهر بقوله : وأكثر ... على قلة استعمالها مع غيرهما ، نحو قول النابغة :  
(١٥٢) ها إن ذى عذرة إن لاتكن نفعت فإن صاحبها مشارك النكد (٤)

(١) مريم / ٢٣

(٢) آل عمران / ١١٩

(٣) أنشده ثعلب ، قال : أنشده الفراء ؛ ولم أعر عليه فى مراجعى . والشاهد فى قوله : ها أنت نجم ... حيث جاء استعمالها للتنبيه مع ضمير الرفع المنفصل : أنت ، مخبر عنه بغير اسم إشارة شذوذاً ، فخيره نجم .

(٤) من البسيط ، للناطقة الديباني - ديوانه ٢٧ - وفى (د) برواية =

( وأكثر مايلي يا نداءً ) - أى منادى نحو : يا زيد .

( أو أمر ) - كقراءة الكسائى : « ألا يا اسجدوا » (١) ، وقوله :

ألا يا اسلمى ، ثم اسلمى ، ثُمَّتَّ اسلمى (١٥٣)

ثلاث تحياتٍ ، وإن لم تكلمى (٢)

( أو تَمَنَّ ) - وإنما جاء بليت نحو : « ياليت بينى وبينك بُعد

المشرقين » (٣) ، لا بَوَدَّ وَأَلَّا وَلَوْ .

( أو تقليل ) - وجاء بربُّ ، نحو :

= ها إن ذى عذرة إن لم تكن قبلت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

وفى ابن يعيش ٨ / ١١٣ برواية :

ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

والشاهد هنا على قلة استعمالها التنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة ، حيث دخلت على إن ؛ قال فى الدرر ٢ / ٨٦ : والعذرة بكسر العين : اسم للعذر بضمها ؛ وقال ابن يعيش : والعذر والمعذرة والعذرى واحد ، والعذرة بالكسر كالجلسة بمعنى الحالة .

(١) الحمل / ٢٥ : « ألا يسجدوا لله الذى يخرج الحَبَّ فى السموات

والأرض » ؟ .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى حاشية ابن يعيش ٣ / ٣٩ : ولم أعر على

قائله ؛ قال : أما قوله : يا اسلمى ، فإن يا حرف لجرد التنبيه ، وربما جاز أن تكون

حرفا للنداء ، ثم حذف المنادى ، فيكون تقدير الكلام : يا هذه اسلمى ... الخ ؛

والشاهد هنا على أن أكثر مايلي يا نداء كالمثال ، أو أمر كما فى قراءة الكسائى ، وفى

البيت فى قوله : ألا يا اسلمى ...

(٣) الزخرف / ٣٨ .

(١٥٤) \* يَأْرُبُّ سَارِبَاتٍ مَا تَوَسَّدَا (١) \*

( وقد يُعزَى التنبيه إلى أَلَا وَأَمَّا ، وهما للاستفتاح مطلقاً ) -  
يعنى أن الأكثر كونُهُما للاستفتاح مطلقاً (٢) ، سواء أ قصد تنبيه أم  
لم يقصد (٣) .

( وكثير أَلَا قبل النداء ) - نحو :

(١٥٥) \* أَلَا يَا قَيْسُ وَالضُّحَاكُ سِيرَا (٤) \*

( وَأَمَّا قبل القسم ) - نحو :

(١٥٦) \* أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرّاً (٥) \*

( وتُبدل همزُها هاء ) - فيقال (٦) : هَمَّأَ وَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ  
كَذَا ؛ وَقَالُوا أَيْضَا فِي أَلَا : هَلَا ؛ وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ :  
« هَلَا يَا اسْجُدُوا » (٧) .

(١) رجز لا يعرف قائله ؛ وعجزه : \* أَلَا ذِرَاعَ الْعَنْسِ ، أَوْ كَفَّ الْيَدَا \* وجاء به ابن  
يعيش ١٥٢ / ٤ ، والسيوطي في الممع ١ / ٣٩ شاهداً على قصر اليد ؛ وإنما جاء به هنا  
شاهداً على أن أكثر ما يلي يا نداءً أو أمر أو تمن أو تقليل بُرْبٌ في قوله : يَأْرُبُّ سَارِبَاتٍ ...  
والعنس الناقة الصلبة ، وتوسَّد أي أتخذ ذراع الناقة له بمنزلة الوسادة .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (غ) : سواء قُصد تنبيه أو لم يُقصد .

(٤) من الوافر ، ولا يعرف قائله ؛ وجاء به ابن يعيش ١ / ١٢٩ ، والدرر ٢ /

١٩٦ شاهداً على جواز رفع الضحاك ونصبه .. والبيت هنا شاهد على كثرة مجيء أَلَا  
قبل النداء في قوله : أَلَا يَا قَيْسُ ... وعجزه : \* وقد جاوزتما حَمر الطريق \*  
(٥) وهذا شاهد على مجيء أَمَّا كثيراً قبل القسم ، في قوله : أَمَّا وَاللَّهُ ...

من (٦ - ٦) سقط من (د) .

(٧) التمل / ٢٥ .

( أو عيناً ) - فيقال : عَمَّا وَاللَّهِ .

( وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث ، وهي إقرار الهمزة ، وإبدالها هاء ، وإبدالها عيناً ، فيقال : أَمَّ وَاللَّهِ ، وَهَمَّ وَاللَّهِ ، وَعَمَّ وَاللَّهِ .

( فصل ) : ( من حروف الجواب نعم ) - (١) وحروف الجواب نعم<sup>(١)</sup> وأى وأجل وإنَّ وبلى ، ويجاب بجَيْر ، فقليل : اسم ، وقيل : حرف .

( وكسُرُ عينها لغة كنانية ) - قال أبو عمرو : لغة كنانة نِعَم ، بكسر العين ؛ وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة ؛ والفتح والكسر لغتان فصيحتان ، إلا أنَّ الفتح أشهر ، وجاء الكسر محكياً عن كلام رسول الله ﷺ ، وكلام عمر وعلى والزبير وابن مسعود ؛ وقرأ معظم السبعة : نَعَم بالفتح ، وقرأ الكسائي بالكسر .

( وقد تُبدلُ حاءً ) - فيقال : نَحَمٌ ، رواه النضر بن شميل .

( وحاءٌ حتَّى عيناً ) - وهي لغة هذيل ، يقولون في حتى :

عَتَّى ، وقرأ ابن مسعود : « عَتَّى حين » (٢) ؛ وقد سبق له ذكر هذا بباب حروف الجرّ .

من (١ إلى - ١) سقط من (ز) .

(٢) يوسف / ٣٥ : « ليسجننَّه حتى حين » ،

المؤمنون / ٢٥ : « فتربصوا به حتى حين » ،

المؤمنون / ٥٤ : « فذرهم في غمرتهم حتى حين » ،

الصفافات / ١٧٤ : « فتولَّ عنهم حتى حين » ،

الصفافات / ١٧٨ : « وتولَّ عنهم حتى حين » ،

الذاريات / ٤٣ : « وفي ثمود إذ قيل لهم : تمتعوا حتى حين » .



( وهى لتصديق مُخبر ) - كأن يقال : جاء زيدٌ ؛ فيقال :

نعم .

( أو إعلام مستخبر ) - يقال : هل جاء زيدٌ ؟ فتقول : نعم .

( أو وعد طالب ) - نحو : اضرب زيداُ ؛ فتقول : نعم .

وقال سيويه : نعم : عِدَّةٌ وتصديق ؛ قالوا : فالعدة للمستقبل ، والتصديق للماضى ؛ ويدخل فيه الموجبُ والسؤالُ عنه ، نحو : قام زيدٌ ، وأقام ؟ والنفى والسؤالُ عنه نحو : ما قام زيدٌ ، وأما قام ؟ فى الأول هى تصديق للثبوت ، وفى الثانى تصديق للنفى ؛ وفى جعلها للسؤال تصديقاُ تجوّزُ ؛ وقيل إنها تأتى حرف تذكير لما بعدها نحو : نعم ، هذه أطلالهم ؛ ورد بأنها تصديق لما بعدها وقُدِّمت .

( وإى بمعناها ) - فتكون لتصديق مخبر ، أو إعلام مستخبر ،

أو وعد طالب

( مختصة بالقسم ) - نحو : « ويستنبئونك : أحقُّ هو ؟ قل :

إى وريى » (١) .

( وإن وليها الله ، حذف ياءها ) - فنقول : إِ اللهُ ؛ وحذفت

لالتقاء الساكنين .

( أو فُتحت ) - نحو : إِى اللهُ ، كما فُتحت نون مِنْ مع لام

التعريف نحو : مِنْ الرجل .

(١) يونس / ٢٣ ، وسقط صدر الآية : « ويستنبئونك » من ( د ) .

( أو سكنت ) - نحو : إى الله ، تشبيهاً بالتقاء الساكنين ،  
على الحد (١) ؛ وإن وليها حرف القسم ، وجب ثبوت الياء ساكنة .

( وأجل لتصديق الخبر ) - ماضياً أو غيرهه ، مُوجِباً (٢) أو  
غيره ، نحو : قام أو سيقوم زيد ، وما قام وما يقوم زيد ، فتقول :  
أجل ؛ ولا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : تجيء ، قال : إلا  
أنَّ أجل في الخبر أحسن من نعم ، ونعم في الاستفهام أحسن منها .

( وبلى لإثبات نفى مجرد ) - فإذا قيل : ما قام زيد ، وأردت  
الثبوت خلاف ما قال ، قلت : بلى ، وإن أردت النفي كما قال ، قلت :  
نعم . ويجرى النهى مجرى النفي ، فإذا قيل : لا تضربُ زيداً ، وقلت :  
بلى ، فالمقصود : بلى أضربُه ؛ ذلك لأن النهى فيه معنى النفي .

( أو مقرون باستفهام ) - سواء أريد الاستفهام عن النفي أو  
التقرير ، فيقال في : ألم تضربُ زيداً ؟ على المعنيين : بلى ، إن أريد  
الثبوت ، ونعم ، إن أريد النفي ؛ قال الله تعالى : « ألسْتُ بربكم ؟  
قالوا : بلى » (٣) ، قال ابن عباس : لو قالوا : نعم ، لكفروا .

( وقد توافقت نعم بعد المقرون ) - واستعمال بلى فيه هو  
المشهور ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه أكثر من استعمال نعم ، ومن  
استعمال نعم ، قول جَحْدَر :

(١) في (ز) : على الحذف .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٣) الأعراف / ١٧٢ : « وإذا أخذ ربُّك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ،

وأشهدهم على أنفسهم : ألسْتُ بربكم ؟ قالوا : بلى » .

(١٥٧) أليس الليلُ يجمع أمَّ عمرو وإيانا ، فذاك بنا تداني<sup>(١)</sup>  
نعم ، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

ووقع في عبارة سيويه ، في موضعين متقاربين ، استعمال نعم  
بعد أليس ؛ ذكر ذلك في باب مايجرى عليه صفة ماكان من سببه ،  
وصفة ما التبس به ؛ ولحنه فيه ابن الطراوة ، حيث استعمل نعم مكان  
بلى ، وهو جار على قول قوم : إن الاستفهام إذا دخل على النفي ،  
كان الجواب في النفي بنعم ، وفي الإيجاب ببلى ، وتأولوا قول جحدر  
على أنه جواب : وترى الهلال ، فقدم ، أو جواب مقدر في نفسه وهو  
اعتقاد أن الليل يجمعهما ، وقيل : هو جواب « فذاك بنا تداني » .  
وبلى حرف مرتجل ، وقيل : أصلها بل العاطفة بعد النفي ؛  
وقال بعض الكوفيين : الألف داخلة للإيجاب ؛ وقال الفراء : دخلت  
للتأنيث .

( فصل ) : ( كلاً حرف ردع وزجر ) - وهو مذهب الخليل  
وسيويه وعامة البصريين .

( وقد تؤول بـ ) - وهو مذهب مقابل للأول ، قال به  
الكسائي وابن الأنباري وغيرهما ، وكأن المصنف رأى استعمالها  
للمعنيين ، فجعلها لهما ، على حسب ما ذكر .

(١) من الوافر ، لجحدر بن مالك اللص ؛ والشاهد في قوله : نعم ، بعد قوله :  
أليس الليل... فاستعمل الشاعر نعم بعد النفي المقرون بالاستفهام ، فجاءت موافقة بلى .  
قال في المغنى ص ٣٤٧ : وعلى ذلك جرى كلام سيويه ، والمخطئ مُخطئ . انتهى .

( وقد تساوى إى معنى واستعمالاً ) - فتكون حرف تصديق ، وإنما تستعمل مع القسم نحو : كلاً ، والله ، بمعنى : إى والله ؛ وهذا قاله عبد الله بن محمد الباهلي ، ونحوه قول النضر ابن شميل : إنها تكون بمعنى نعم .

( ولا تكون لمجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم ) - قال أبو حاتم : كلاً ردُّ للكلام الأول ، وتكون بمعنى ألا الاستفتاحية ؛ قال ذلك الزجاج وغيره ، وقال أبو علي بن أبي الأحوص : تكون كلاً بمنزلة لا ، ردًّا لما قبلها ، ويُبتدأ بما بعدها ، ويوقف عليها ، نحو قوله تعالى : « أم اتخذ عند الرحمن عهداً ؟ كلاً » (١) ؛ قال (٢) : وعدتها أربعة عشر موضعاً في القرآن ؛ أعنى التى تكون كذلك ؛ وهذا قول الأكثرين من أهل الأدب والعربية ، وأهل المعانى والتفسير ؛ قال : وأجاز أبو حاتم أن تكون فى تلك المواضع كلها بمعنى ألا ، وبمعنى حقاً ؛ فيكون الوقف على ما قبل كلاً ، والابتداء بها ؛ وهو قول غيره من المفسرين .

( وأما : حرف تفصيل ) - نحو : « فأما من أعطى واتقى » (٣) ثم قال : « وأما من بخل .... » (٤) وهو كثير ؛ لكن لا يلزمها

(١) مريم / ٧٨ : « أطلع الغيب ، أم اتخذ عند الرحمن عهداً » ؟

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الليل / ٥ .

(٤) الليل / ٨ .

التفصيل ، إذ يصح : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ مقتصرًا عليه .

( مؤوّلٌ بمهما يكن من شيء ) - فهي حرف ضمّن معنى أداة الشرط وفعل الشرط ؛ فإذا قيل : أمّا زيدٌ فمنطلق ، فالمعنى المطلق (١) : إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق ؛ فحذف الحرف والفعل ، ونابت أمّا منابهما ؛ وتأويلها بمهما يكن من شيء ، للإعلام بأن ذلك واقع لا محالة ؛ إذ قوة الكلام تشعر ، بمقتضى الاستعمال ، بأن زيداً منطلق ؛ انطلق غيره أو لم ينطلق ، فمهما كان من انطلاق غيره وعدمه ، فانطلاقه واقع .

( فلذا تلزم الفاء بعد مايلها ) - أى لتأولها بمهما يكن من شيء ، فتقول : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ وهذا القدر من التعليل ، لا يقضى بلزوم الفاء ، فإن مهما لا تلزم الفاء في جوابها ، إلا حيث تلزم في جواب الشرط ، على حسب ماتقدّم ، فلا بد من زيادة على ذلك .

( ولا يليها فعلٌ ) - فلا يقال : أمّا ضربتُ فزيداً .

( بل معموله ) - نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » (٢) .

( أو معمول مأشبهه ) - كقول العرب : أما العسل فأنا

شرب .

( أو خبر ) - نحو : أمّا في الدار فزيدٌ .

( أو مخبر عنه ) - نحو : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ - وقال الصّفار ،

(١) في ( ز ، غ ) : المنطلق .

(٢) الضحى / ٩ .

في شرح كتاب سيبويه : كلام العرب أن تقدم مع **أَمَّا** المبتدأ ، ولا تقول : **أَمَّا** قائمٌ فزيدٌ ، إلا قليلاً .

( أو أداة شرط ) - نحو : « فأما إن كان من المقرّين .  
فَرَوْحٌ » (١) .

( يغنى (٢) عن جوابها جوابُ **أَمَّا** ) - كما هو قاعدة اجتماع (٣)  
طالبِيّ جواب ، فقوله تعالى : « فَرَوْحٌ » جوابُ **أَمَّا** ، لتقدمها ؛  
وجوابُ **إِنْ** محذوفٌ للدلالة جواب **أَمَّا** عليه ، والتقدير : مهما يكن من  
شيء ، فَرَوْحٌ وربحان ، **إِنْ** كان من المقرّين ؛ ويدل على ذلك التزامهم  
معنى فعل الشرط ، فلا يجوز : **أَمَّا** **إِنْ** يقيم زيدٌ ، فعمرو منطلقٌ ؛ وهذا  
الذي اختاره هو قول سيبويه ؛ وقال الأَخْفَشُ : الجواب لهما ؛ وقال  
الفارسيّ مرة بقول سيبويه ، ومرة : الجواب للشرط ، وجواب **أَمَّا**  
محذوفٌ ؛ واحتج بأنه لايفصل في **أَمَّا** إلا بمفرد .

( ولا تُفصل الفاءُ بجملة تامة ) - فلا تقول : **أَمَّا** زيدٌ منطلق  
فعندى . وخرج بتامة الفصل بأداة الشرط والشرط ؛ ويرد عليه جملة  
الدعاء ، فشرط أن يفصل بين **أَمَّا** وجملة الدعاء معمول **أَمَّا** نحو : أما  
اليوم - رحمك الله - فلا فعلن كذا ؛ أو معمول جوابها نحو : أما زيداً  
- رحمك الله - فأكرم ؛ ولا يجوز : **أَمَّا** - رحمك الله - زيداً فاضرب ،  
ولا : فاضرب زيداً .

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ : « فأما إن كان من المقرّين . فَرَوْحٌ وَرَبِحَانٌ وَجَنَةٌ

نعيم » .

(٢) في ( ز ، غ ) : ويغنى .

(٣) سقطت من ( د ) .

( ولا تحذف (١) ، في السعة ، إلا مع قول يغني عنه محكيه )  
 - نحو : « أكفرتم بعد إيمانكم » (٢) ؟ أى فيقال لهم ؛ وخرج بالسعة  
 الضرورة نحو :

\* فأما القتال ، لا قتال لديكم (٣) \* (١٥٨)

أى فلا قتال ؛ وسبق له نحو هذا في آخر باب الابتداء .  
 ( ولا يمتنع أن يلي أمّا معمول خبر إن ، خلافاً (٤) للمازني ) -  
 نحو : أمّا زيداً (٥) ، فأني ضاربٌ ؛ وهذا قول المبرد أولاً ، وقول ابن  
 درستويه والفراء ؛ وله زيادة أذكرها .

(١) أى الفاء .

(٢) آل عمران / ١٠٦ : « فأما الذين اسودت وجوههم ، أكفرتم بعد  
 إيمانكم » ؟ .

(٣) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومي ، وعجزه :

\* ولكن سيراً في عراض المواكب \*

وفي المقتضب ٢ / ٧١ برواية : أمّا القتال ... الخ ؛ والشاهد في قوله : لا قتال ،  
 بحذف الفاء ضرورة ؛ وهكذا ذكر في المعنى ص ٥٦ أن الاستغناء عن الفاء هنا  
 ضرورة . قال في حاشية المقتضب : العراض جمع عُرض ، بضم العين وسكون الراء ،  
 بمعنى الناحية .

والمواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة .  
 وحذف اسم لكن ، وسيراً مفعول مطلق حذف عامله ، وفي عراض متعلق  
 بالفعل المحذوف .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من النسخ الثلاث ، وثبتت بالنسخة المحققة من  
 التسهيل .

(٥) في (د) : أمّا زيداً .

وتوجيهه أن هذا الموضع للزوم الفصل بين أمّا والفاء ، اغتفر فيه وقوع ما لا يتقدّم مع غير أمّا ، فكما جاز : أمّا زيداً فاضرب ، مع امتناع : إن أقم زيداً فاضرب ، جاز هذا ، وإن امتنع : زيداً إني ضارب .

ومذهب سيويه والملازني والجمهور المنع ، فلا يُقدّم عندهم إلا ما تقدّم لو سقطت أمّا ، فيجوز : أمّا زيداً فاضرب ، لجواز : زيداً اضرب ؛ ويمتنع : أمّا زيداً فإني ضارب .

وأجاز الفراء التقديم مع ليت ولعل ، وهو لازم لما ذكر المبرد وابن درستويه من التعليل . وحكى ابن ولّاد عن المبرد أنه رجع ، وقال الزجاج : رجوعه عندي مكتوب بخطه .

وثبت بعد هذا في نسخة البهاء الرقي وغيرها ، وسقط من بعض النسخ : ( وقد تبدل ميمها الأولى ياء ) - أنشد الفراء :

\* وأيما العَجْزُ منها فلا يجرى (١) \* (١٥٩)

( وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله ) - نحو : أمّا علماً فذو علم .

( أو مشتق منه ) - نحو : أمّا علماً فعالم .

(١) هكذا جاء في النسخ الثلاث ، ولم أعر عليه بمراجعي ، وقد أنشده الفراء شاهداً على إبدال ميم أمّا الأولى ياءً في قوله : وأيما العَجْزُ منها ... وفي الهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٢ - استشهد على هذا الحكم بقول الراجز :

لاتفسدوا آبالكم أيما لنا ، أيما لكم (١٦٠)



( فينصبه الحجازيون مطلقاً ) - أى معرفة ونكرة ؛ فيقولون :  
 أمّا العلم ، أو أمّا علماً ، فزيدٌ عالم ؛ بالنصب فيهما ؛ وقد ذكر  
 المسألة في باب الحال ، وقال : إن للحجازيين في المعرف الرفع  
 والنصب ، وهذا مخالف لما ذكره هنا من النصب مطلقاً . وقضية  
 مفهوم كلامه في الحال ، ومنطوق كلامه هنا ، أنهم يلتزمون نصب  
 النكرة (١) ، وهو كذلك ، وصرح به في الشرح في باب الحال .  
 ( ويرفعه التميميون معرفةً ، وينصبونه نكرة ، وقد يرفعونه ) - أى  
 المنكر ؛ وكذا حكى عنهم في باب الحال .

( والنصب على تقدير : إذ ذكرت ، والرفع على تقدير : إذ  
 ذكر ) - أى مهما ذكرت العلم ، أو علماً ؛ أو مهما ذكر العلم ، أو  
 علمٌ ؛ وما ذكر من التقدير تفسير معنوي ، وهذا قول الكوفيين ،  
 حكاه عنهم الخضرأوى ، ونقله المصنف أيضا في باب الحال ، عن بعض  
 النحويين واختاره ، وقال في الكتاب ، في باب الحال ، وهو يعنى  
 المعرف في النصب : مفعول له عند سيبويه ، وهو والمنكر مفعول  
 مطلق عند الأنخفش ، وقد سبق شرحه .

( واستعمال العلم بالوجهين موضع هذا المصدر ، جائزٌ على  
 رأى ) - هذا آخر ما ثبت مما سبق ذكره ، وهذا الرأى هو رأى  
 الكوفيين ، ولا يخصون ذلك بالعلم ، بل يُجيزون نصب العلم وغيره

من المعارف الواقعة بعد **أَمَّا** ورفعَه ، وحكوا من كلام العرب : **أَمَّا** النصرَة ، فلا نصرَة لك ، **وَأَمَّا** أباك (١) ، فلا أب لك ؛ وأجازوا : **أَمَّا** العبيد فلا عبيد لك ، يريد عبيداً بأعيانهم ؛ ولا يجوز النصب في شيء من هذا عند سيبويه .

واعلم أنه يجوز عند سيبويه والجماعة ، أن تعمل **أَمَّا** بما فيها من معنى الفعل ، في الظرف والحال والجار والمجرور والمفعول له ، ولا تعمل في غير ذلك ، خلافاً للكوفيين ؛ ومنع بعض النحويين عملها في المفعول له .

( فصل ) - ( قد يقوم مقام : مايفعلُ أحدٌ : أقلُّ ) - نحو : أقلُّ رجل يقول ذلك **إِلَّا** زيدٌ (٢) ؛ ويدل على إجرائه مجرى النفي ، دخول **إِلَّا** ؛ قال سيبويه : لأنه صار في معنى : ما أحدٌ .

( ملازماً للابتداء ) - فلا يقع أقلُّ **إِلَّا** صدرًا ، لأنها ثابت مناب النفي بما ، وله صدر الكلام ، فلا يجوز : كان أقلُّ رجل يقول ذلك ، **إِلَّا** على إضمار الشأن .

( والإضافة إلى نكرة ) - **إِمَّا** قابلة لآل كرجل ، أو غير قابلة كمن ، فتقول : أقلُّ مَنْ يقول ذلك ؛ قال سيبويه : حدثنا بذلك

(١) في (غ) : الأب .

(٢) في (ز) : **إِلَّا** زيداً ، وهو مخالف للحكم .

يونس عن العرب ، يجعلونه نكرة ، وإنما جعل نكرة ، لأن المقصود العموم ، والنكرة في سياق النفي تُعمُّ .

( موصوفة بصفة مغنية عن الخبر ) — فإذا قلت : أقلُّ رجل يقول ذلك ، مريداً به النفي العام ، فأقلُّ مبتدأ ، ويقول ذلك صفة لرجل ، فهو في موضع جرٍّ ، وقيل : الجملة خبر المبتدأ ؛ وعزى كلُّ من القولين للأخفش ؛ والمرجح الأول ، لثبوت المطابقة في ضمير الفعل للمضاف إليه ، نحو : أقلُّ امرأة تقول ذلك ، وأقلُّ رجلين يقولان ذلك ، وأقلُّ رجال يقولون ، وأقلُّ امرأتين تقولان ، وأقلُّ نساء يُقلُن ؛ ولو كان المذكور خبراً لطابق المبتدأ ، وهو أقلُّ ، فكان يقال : أقلُّ رجلين يقول ذلك ؛ ولا يقال (١) . والجملة صفة لآخر ، والخبر محذوف ، والتقدير : موجود ونحوه . هكذا قدروه ، والبحث فيه لا يخفى ، وسيأتى شيء منه .

واحتزرت بقولي : النفي العام ، مما إذا أريد التقليل نحو : أقلُّ يوم لا أصوم فيه ، فإنه لا يعنى بهذا : ما يومٌ من الأيام إلا أصوم فيه ، فيوما العيد لا يُصام فيهما ، وإنما المعنى على تقليل انتفاء الصوم ، أى هو كثير الصوم ؛ فأقلُّ في هذا لا يلزمه الابتداء ، بل يجوز نصبه على الاشتغال ، والجملة المذكورة خبر عنه . نصَّ على ذلك سيبويه .

( لازم كونها فعلاً ) — كما سبق تمثيله .

(١) أى ولا يقال ذلك ، أى المثال الأخير .

( أو ظرفاً ) - نحو : أقل رجل فيها ، أو عندك ، إلا زيد .  
 ( وقد تجعل خبراً ) - وقد سبق نقله عن الأخفش . ووجهه  
 وإن طابق الضمير المضاف إليه ، هو محط الفائدة ، والمطابقة جاءت  
 نظراً إلى المعنى ، فمعنى : أقل رجلين يقولان ذلك : ما رجلان يقولان  
 ذلك ؛ فنظر في الكلام إلى جانب المعنى ، لا إلى جانب اللفظ ،  
 ونظيره : غير قائم الزيدان ، فسدّ مسدّ الخبر ما ليس معمولاً للمبتدأ ،  
 لأنه (١) في معنى : ما قائم الزيدان - (١) ؛ فروعى في هذا المضاف  
 إليه (٢) في العمل ، والمبتدأ في المعنى ، كما روعى فيما نحن فيه المضاف  
 إليه في المطابقة ، والخبر للمضاف ، نظراً إلى المعنى .  
 ( ولا بد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها ) - وإن  
 جعلت خبراً ، كما سبق تقريره .

( ويساوى أقلّ المذكور ، قلّ رافعاً مثل (٣) المجرور ) - نحو :  
 قلّ رجلٌ يقول ذلك ؛ وألّ في المجرور للعهد ؛ والمراد ما سبق في : أقلّ  
 رجل ... والمراد بالمثليّة كونه نكرة موصوفة بمثل ما سبق ؛ فالفعل كما  
 تقدّم ، والظرف نحو : قلّ رجلٌ في الدار ، أو عندك ؛ ودخل في  
 النكرة : قلّ مَنْ يقول ذلك ، كما سبق ؛ والجمله هنا أو الظرف ، صفة  
 لا غير ؛ ولا خير له ، إذ لا مبتدأ ؛ والمطابقة لازمة ، كما سبق ، نحو :  
 قلّ رجلان (٤) يقولان ذلك ، وكذا الباقي . ويراد بقلّ من النفي العام ،

من (١) إلى - (١) سقط من (ز ، غ) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل : رافعاً مجرور أقلّ .

(٤) في (ز) : رجل ، وواضح أنه سهو من الناسخ .

مايراد بأقلّ ؛ وسبق أن أقلّ تستعمل للتقليل ، وكذا تستعمل أيضا قلّ ؛ وسيأتى ذكره لهذا .

( ويتصل بقلّ ، ما كافة عن طلب فاعل ، فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الأفعال ) — نحو : قلّما يقوم زيد ، أى ما يقوم ؛ فما كافة لقلّ عن عملها ، كما تكف ربّ نحو : « ربما يود » (١) ؛ إلا أن ربما للماضى ، وقلّما للاستقبال . قاله ابن العليج .

واحترز بكافة من المصدرية نحو : قلّما أضرب (٢) زيدا ؛ واحترز بضرورة من قوله :

(١٦١) صِدَدَتْ فَأَطُولَتْ الصَّدْوَدَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدْوَدِ يَدُومُ (٣) وفيه (٤) تأويلان :

أحدهما أن وصالا فاعل تقدّم ضرورة .

(١) الحجر / ٢ : « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » .

(٢) في (د) : ضربت .

(٣) من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة - ملحقات ديوانه ٤٩٤ - وقيل : للمرار الفقعسي ؛ وفي المقتضب ١ / ٨٤ : كما قال ، حيث اضطر الشاعر : صددت فأطولت الصدود وقلّما ... وإنما قلّما للفعل . قال في الحاشية : استشهد به سيبويه في موضعين : ١ / ١٢ (١ / ٣١) ، ١ / ٤٥٩ على أنه ضرورة ، لوقوع الاسم بعد قلّما .. ولا يقع بعد قلّما إلا الفعلية ؛ وكذلك استشهد به المبرد ، فلا خلاف بين المبرد وسيبويه ، على ما قرره ابن هشام في المغنى ص ٣٠٧ ؛ قال ابن هشام : وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال - قلّ وكثر وطال - مصدرية لا كافة ؛ وقد أوضح الشارح هنا هذه المواضع .

من (٤ - ٤) سقط من (ز ، غ) .

والثاني أنه مرفوع فعل مضمر يفسره يدوم - ٤) ، أى وقلما  
يدوم وصال يدوم نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك » (١) .

( وقد يُرادُ بها حينئذ التقليلُ حقيقةً ) — فإذا استعملت قلَّ  
استعمالَ أقلَّ ، فتارة يراد بها النفي المحض كأقلَّ ؛ وتارة يراد بها تقليل  
الشيء ونزارته ، وهو أصلُ وضعها ، كما يراد ذلك بأقل ، حين هي  
أفعلُ تفضيل .

( وقد يُدلُّ على النفي بتقليلٍ وقليلةً ) — نحو : قليلٌ من الرجال  
يقول ذلك ، وقليلة من النساء تقول ذلك ؛ أى ما يقول ذلك رجل ،  
وما تقول ذلك امرأة .

( فصل ) : ( منعت التصرف أفعال ) — والتصرف ومنعه  
يكونان في الأسماء والأفعال ؛ والتصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه  
الإعراب ، فتكون مبتدأة ومفعولة ومضافا إليها ، ومنعه أن يقتصر بها  
على بعض الإعراب ، كاختصار ايمن على الرفع على الابتداء ، وسبحان  
على النصب على المصدرية ؛ والتصرف في (٢) الأفعال أن تختلف أبنية  
الفعل لاختلاف الزمان نحو : ضرب يضرب اضرب ، ومنعه أن يلزم  
صيغة واحدة مثلا .

( منها المثبتة في نواسخ الابتداء ) (٣) — وهى ليس وعسى ودام ،

(١) التوبة / ٦ : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » .

(٢) في (ز) : والتصرف على الأفعال .

(٣) في (د) : المبتدأ .

في المشهور ، وهَبٌ وغيرها مما سبق .

( وباب الاستثناء ) — وهي عدا وخلأ وحاشا في النصب ، ولا يكون .

( والتعجب ) — وهي صيغة الثلاث : ما أحسنه وأحسن به ، وَحَسَنٌ بمعنى ما أحسنه ، فلا تستعمل إلا هكذا ، ولا تكون بالمضارع .

( وما يليه ) — أى ما يليه بابُ التعجب ، وهو نعم وبئس وحبذا ، فلا يجوز : يُحبُّ ذا زيد ، مراداً به ما يراد بـحَبِّذا .

( ومنها : قَلَّ النافية ) — وقد سبق ذكرها ، ولا تتصرف حينئذ ، بل تلزم صيغة المضى . واحترز بالنافية من المراد بها التقليل ، فإنها تتصرف نحو : قَلَّ وُدُّ فلان ، ويقلُّ وُدُّه .

( وتبارك ) — هو من البركة ، ولا يستعمل إلا كذلك ، قال تعالى : « فتبارك الله » (١) .

وبارك متصرف نحو : اللهم بارِكْ فيه ، والله يبارِكُ لك ؛ ويُعَدَّى بـفى واللام وعلى ، ومنه : وبارك على محمد .

( وسُقِطَ في يده ) — يقال : سقط الشيء ، بمعنى وقع ، وقد تستعمل حيث لا تستعمل وقع ؛ قال الخليل : يقال : سقط الولد من

(١) المؤمنون / ١٤ : « فتبارك الله أحسن الخالقين » .

غافر / ٦٤ : « ذلكم الله ربكم ، فتبارك الله رب العالمين » .

بطن أمه ، ولا يقال : وقع ، ويقال : سُقط في يده ، مبنيًا للمفعول ،  
 أى ندم ، ومنه : « ولما سُقط في أيديهم » (١) ، قال الأخفش :  
 وقرأ (٢) بعضهم : سَقَط ، كأنه أضمر الندم ، وجوّز : أُسِقَط في  
 يده ؛ وقال أبو عمرو وغيره : لا يقال : أُسِقَط ، بالألف ، على ما لم  
 يُسَمَّ فاعله .

( وهَدَّكَ من رجل ) — يقال : مررت برجل ، هَدَّكَ من  
 رجل ، أى أثقلت وَصَفَّ محاسنه ، هذا أصله ؛ ويفسَّر أيضا  
 بحَسْبِكَ من رجل ، أى يُحْسِبُكَ ، (٣) يقال : أحسبني كتابي . وفيه  
 لغتان :

إحداهما : إجراؤه مُجرى المصادر ، فيوصف به المفرد وغيره  
 بلفظ واحد ، تابعاً ما قبله في الإعراب ، ولا يثنى ولا يجمع ولا  
 يؤنث ، فتقول : مررت برجلين هَدَّكَ من رجلين .  
 والثانية جعله فعلاً ، يؤتى (٤) فيه بعلامة التانيث للمؤنث ،  
 ويبرز فيه ضمير الاثنين والجماعة ، فتقول : مررت بامرأة ، هَدَّكَ  
 من امرأة ، وبرجلين هَدَّكَ من رجلين ، وكذا الباقي ، وهو فعل

(١) الأعراف / ١٤٩ : « ولما سُقط في أيديهم ، ورأوا أنهم قد ضلُّوا ، قالوا :  
 لئن لم يرحمنا ربُّنا ويغفر لنا ، لنكوننَّ من الخاسرين » .

(٢) في (د) : وقال بعضهم .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٥٦ ( ١ / ٣١٠ ) : ومن ثمَّ قالوا : حَسْبِكَ وزيداً ؛ لما  
 كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمر ، نوا الفعل ، كأنه قال : حَسْبِكَ  
 ويُحْسِبُ أخاك درهمٌ ؛ وكذلك : كَفَيْكَ ...

(٤) في (ز) : ينوي .



لايتصرف ؛ وقول المغاربة : إن العرب لم تستعمل منه فعلاً ، ليس بصواب ؛ فقد نقل فعليته سيبويه وغيره ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررت برجل هَدَّك من رجل ، ومررت بامرأة هَدَّتكَ من امرأة ؛ فجعله فعلاً بمنزلة كفاك وكفَّتكَ .

( وَعَمَّرْتُكَ اللهُ ) — قال :

(١٦٢) عَمَّرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

والمعنى : أسألك الله ؛ وقد سبق تقريره بباب القسم .

( وكذَّبَ فِي الْإِغْرَاءِ ) — روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه قال : كذَّبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْعِمْرَةَ ، كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْجِهَادَ ؛ ثلاثة أسفار كذبن عليكم . فقيل : كذب بمعنى وجب ، والحج مرفوع ، وكذا الباقي ؛ وقال الأحنف : الحج مرفوع بكذب ، ومعناه نصب ، لأنه يريد أن يأمر بالحج ، كما يقال : أمكنك الصيد فارمه ؛ وقال في بيت عنترة :

(١) من البسيط ، للأحوص - ديوانه ٢٠١ - قال سيبويه ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ ( ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ) : وكأنه حيث قال : عَمَّرَكَ اللهُ ، وَقَعَدَكَ اللهُ ، قال : عَمَّرْتُكَ اللهُ ، بمنزلة : نشدْتُكَ اللهُ ، فصارت عَمَّرَكَ اللهُ منصوبةً بعَمَّرْتُكَ اللهُ ، كأنك قلت : عَمَّرْتُكَ عَمْرًا ، وَنَشَدْتُكَ نَشْدًا ، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ به . قال الشاعر : عَمَّرْتُكَ اللهُ ... قال في الحاشية : عَمَّرْتُكَ اللهُ ، أى سألته تعميرك وطولَ بقائك ، وقيل : معناه : ذَكَرْتُكَ بِهِ .. قال : والشاهد فيه : عَمَّرْتُكَ اللهُ ، وضعت موضع : عَمَّرَكَ اللهُ .. وذو سلم : موضع ، عند جبل قريب من المدينة .

(١٦٣) كَذَبَ العَتِيقُ وماءٌ شَنُّ باردٌ إِنْ كُنْتَ سائِلْتَنِي غُبُوقاً فاذْهَبِي (١)

إنه يقول : عليك العتيق ؛ فكذب ، وإن كان بصيغة الخبر ، فيه معنى الإغراء ، ولا يتصرف حينئذ ، وإن كان متصرفاً فيما عدا ذلك ، لا يقال : يكذب (٢) عليكم الحج ، ولا كاذب ؛ وقد نص جماعة على استعمال كذب للإغراء ، قال الأعمش : وأصل الكذب الإمكان ، وقولك للرجل : كذبت (٣) معناه : أمكنت من نفسك ؛ فلذا اتسع فيه ، فأغرى به ، لأن من أغرى بشيء ، فقد جعل المغرى به ممكناً مستطاعاً ، إن رآه المغرى ؛ وهو يرجع إلى ما سبق عن الأخفش من قوله : كما يقال : أمكنتك الصيد . واختلف في الاسم المذكور بعد ؛ فقال بعض النحويين : يجب رفعه ، ولا يجوز نصبه ، لأن كذب فعل ، لا بد له من فاعل ، والجملة في معنى الأمر ؛ وقال بعضهم : يجوز نصبه ، واستدل بما روى أبو عبيد عن أبي عبيدة عن أعرابي نظر إلى ناقة نضو لرجل ، فقال : كذب عليكم البزر والنوى ، أى الزمهما ، فنصب البزر والنوى ؛ وحكى نحوه يونس بالنصب

(١) من الكامل ، لعنترة ، أو حُزَزَ بن لُوذَانَ ؛ جاء به سيويه برواية : فاذهب ، شاهداً على حذف الياء من : اذهبي .. قال في الحاشية : كذب عليك : كلمة نادرة تغرى بها العرب ، ترفع ما بعدها وتنصب . والعتيق ما قدم من التمر ، والشَّنُّ القرية البالية ، وماؤها أبرد من ماء الجديدة ، والغبوق شرب العشى ، واذهبي انطلقى . والشاهد هنا استعمال كذب في الإغراء .

(٢) في (ز) : كذب ؛ وواضح أنه سهو من الناسخ .

(٣) في (ز ، غ) : أكذبت .

في البزر والنوى أيضا ؛ لكن قال أبو عبيد : لم يسمع النصب مع كذب في الإغراء إلا في هذا الحرف . انتهى . وهو ضعيف : وقد حكى الأعلام أن مضر تنصب ، والرفع لليمن ؛ وروى بيت عنتره بالرفع والنصب ؛ ويُخَرَّجُ النصب على تضمين كذب معنى الأمر ، فمعنى كذب العتيق أى الزم العتيق ؛ والعتيق هنا هو التمر البالى ؛ ويجوز فى : كذب عليكم الحجج ، على الإغراء ، الحمل فى النصب على التنازع ، ويجوز إجراء الرفع عليه ، وحذف مفعول عليك اختصاراً .  
(وينبغى) - وذكر غيره أنه يتصرف ، ومنهم ابن فارس ، قال فى الجمل : ما ينبغى لك أن تفعل كذا ؛ هذا من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرته فانكسر .

(ويهيط) - قال ابن (١) طريف : يقال (٢) : مازال يهيط مرة ويهيط أخرى ؛ ولا ماضى ليهيط (٣) ، والهياط الصياح ، والمياط الدفاع . انتهى . يقال : مازال فى هيط ومييط ، وهياط ومياط ، أى فى ضجاج (٤) وشرجلية ، وقيل : فى هياط : فى دُئو ، وفى مياط : فى تباعد ، يقال : تهايط القوم اجتمعوا وأصلحوا أمرهم بينهم ، وتمايطوا تباعدوا وفسد ما بينهم .

(١) فى (ز) : ابن طريفه .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) زاد فى (د) : ولا ماضى ليهيط ؛ وفى اللسان : ماط عنى مييطاً ومييطاناً ،

وأما تَنَحَّى وبعُدَ وذهب .

(٤) فى (د) : فى صياح ، وفى اللسان : ضجَّ يضجُّ ضججاً وضجيجاً وضجاجاً

وضجاجاً : صاح .

( وأهْلُمُ ) — يقال هَلُمُّ ، فتقول : إلى مَ أهْلُمُّ ؟ فدخل همزة المتكلم دليل الفعلية ، ولم يستعملوا منه ماضياً ، ولا أكثر العرب أمراً ، فلذا قيل : إنه غير متصرف .

( وأهَاءُ وأهَاءُ بمعنى آخذ وأعطى ) — يقال : هاءٍ ، بمعنى خذ ، فتقول : ما أهَاءُ ، أى ما آخذ ، وما أهَاءُ ، أى ما أعطى ؛ ولا يستعمل من الذى بمعنى آخذ ، غير المضارع ، إلا فى لغة ؛ فإنهم استعملوها فعلاً للأمر (١) ، كما سيأتى ؛ وقالوا : هاءٍ : كَفَّ ، كَحَفَّ (٢) ، وهائى وهاءا وهاءوا وهائونٌ ؛ وعلى هذا يكون معنى عدم (٣) التصرف فى أهَاءُ ، أنه لم يتصرف تمام التصرف ، بل استعمل المضارع والأمر ، دون الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ؛ فيكون هاءٍ وأهَاءُ نظير دع ويدع ، ودَرَّ ويدر ، فى الأكثر ؛ وأما أهَاءُ بمعنى أعطى فلم يتصرف مطلقاً ، لا يقال : أهَاءَ بمعنى أعطى ، ولا هَاءُ بمعنى أعطى .

( وهَلُمُّ التيمية ) — واحترز من لغة غيرهم ؛ فإنها عندهم اسم فعل ؛ وقد سبق ذكر هلم بأسماء الأفعال ، ولم تستعمل تيم من هلم إلا الأمر ، وأما المضارع فكما سبق ذكره .

( وهَاءُ وهَاءٍ بمعنى خذ ) — ولم يتعرض المصنف فى أسماء الأفعال لفعلية هاءٍ ، وقد سبق الكلام عليها .

(١) زاد فى ( ز ، غ ) : كَحَفَّ .

(٢) سقطنا من ( ز ، غ ) .

(٣) سقطت من ( ز ، غ ) .

( وَعِمَّ صباحاً ) — فذهب المصنف إلى أنه لم يستعمل هذا الفعل إلا بصيغة الأمر ؛ وقال يونس : وَعِمْتُ الدارَ أَعِمُّ ، أى قلت لها : انعمي ، وقال الأصمعي : عم في كلام العرب أكثر من انعم ؛ وقال الأعمش : ويقال وعمَّ يَعِمُّ في معنى : نعم ينعم ، وعمَّ وَيَعِمُّ ، كَعِدَّ وَيَعِدُّ (١) ؛ وكلام الأعمش يدل على أنه يستعمل المضارع أيضا ؛ وقد استند إليه وإلى كلام يونس في إثبات تصرفه ، فقليل : ثبت بنقل يونس والأعمش (٢) تصرفه متعدياً ولازماً . انتهى . وكلام يونس يحتمل البحث ، (٣) لاحتمال كونه مأخوذاً من لفظها مثل : سَبَّح ، قال : سبحان الله ؛ وسلِّم ، قال : سلام عليك (٣) ؛ وقيل إن قولهم : عِمَّ صباحاً ، كلمة تحية ، كأنه محذوف من نَعِمَ ينعم ، بالكسر ، كما تقول : كل من أكل يأكل ، فحذفت الألف (٤) والنون استخفافاً ، وقيل في قول عنتره :

(١٦٤) \* وعِمى صباحاً ، دارَ عبلة ، واسلمى (٥) \*

(١) وفي لسان العرب : وقال الجوهري : وَعَمَّ الدارَ قال لها : عِمى صباحاً ؛ قال يونس : وسئل أبو عمرو بن العلاء عن قول عنتره : وعِمى صباحاً دارَ عبلة ... الخ فقال : هو كما يَعِمى المطرُ ، وَيَعِمى البحرُ بزبده ، وأراد كثرة الدعاء لها بالاستسقاء .  
(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .  
(٣ - ٣) سقط أيضا من ( ز ، غ ) .  
(٤) أى من انعم .  
(٥) من الكامل لعنتره ، وهو عجز بيت صدره :

\* يادارَ عبلةً بالجِواء تكلمى \*

والجِواء بالكسر : واد في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة ؛ وعم صباحاً : كلمة تحية عندهم من النعمة ، كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول : كل من يأكل - حاشية سيويه ٢ / ٢٦٩ .

هو أمر من عَمِيَ المطرُ يَعْمِي عمياً ، والمراد الدعاء بكثرة السقيا ؛ ورُدَّ بأن قياسه حيثُذ : أعمى كأرمى (١) .

( وتعلّم بمعنى اعلم ) — نحو :

(١٦٥) تعلّم شفاء النفس قهرَ عدوها فبالغ بلطف في التحيّل والمكر (٢)

أى اعلم ؛ وقد سبق له ذكر هذا بباب ظن . واحترز بمعنى اعلم ، من تعلّم ، أمراً بالتعلّم ، فإنه يتصرف ، فيستعمل المضارع نحو : يتعلّم ، والماضى نحو : تعلّم ؛ وذكر بعضهم أن الذى بمعنى اعلم ، يتصرف أيضا .

( وفي زجر الخيل : أقدم وأقدم ) — وزجر الخيل : بعثها على السير ، وكذا غيرها ؛ يقال : زجر البعير ساقه ، وضبط ابن دريد وغيره ، أقدم ، بقطع الألف وكسر الدال ؛ وهى كلمة زجر للفرس معلومة فى كلامهم ، كأنه يؤمّر بالإقدام ، وهو السرعة ، وجاء فى حديث المغازى : أقدم حيزوم (٣) ؛ وضبط بضم الدال ، يقال : قدّم يقُدّم قدماً أى تقدّم ، قال تعالى : « يقُدّم قومه يوم القيامة » (٤) ؛ فاقدم بالضم : أمرٌ بالتقدّم ؛ وجاء فى : اقدم ، كسر الهمزة ؛ وحيزوم اسم فرس من خيل الملائكة .

(١) فى اللسان — وعم: قال الأزهرى : إن كان من عَمِيَ يَعْمِي ، إذا سال ، فحقّه أن يروى : واغمى صباحاً ؛ كذلك روى عن ابن الأعرابى .

(٢) من الطويل ، لزياد بن سيار ؛ والشاهد فى قوله : تعلّم .. بمعنى اعلم ، حيث نصب مفعولين مثله ، أحدهما : شفاء النفس ، والثانى : قهرَ عدوها .

(٣) فى اللسان — قدم : وأقَدِم وأقُدِم : زجر للفرس وأمره بالتقدم ، وفى حديث بدر : إقُدّم حيزوم ، بالكسر ، والصواب فتح الهمزة ، كأنه يؤمر بالإقدام ، وهو التقدم فى الحرب ( بخارى — مغازى ) .

(٤) هود / ٩٨ .

( وَهَبَ ) — هذا أيضا مما يستعمل في زجر الخيل ، وهو لا يتصرف ؛ ولم يذكر هَبَ بمعنى ظَنَ هنا ، لأنه ذكره في باب ظن ، وقال : إنه لا يتصرف ؛ وكان ينبغي له أن لا يذكر تعلمَ بمعنى اعلم هنا ، لسبقه أيضا هناك .

( وَأَرْجَبَ ) — قال (١) الجوهريّ : يقال أَرَجَبْتُ الشَّيْءَ وَسَعَّتهُ (٢) ؛ قال الحجاج ، حين قتل ابن القِرِيَّةِ : أَرَجِبْ يا غلامُ جُرْحَهُ ؛ ويقال أيضا في زجر الخيل : أَرَجِبْ وَأَرْجِبِي ، أَيِ تَوَسَّعِي وتباعدى ؛ قال الشاعر :

\* نَعْلُمُهَا هَبِي وَهَلَّا وَأَرْجِبْ \* (٣)

وقال قطرب : إذا كان البعير باركاً قيل له : أَرَجِبِي أَرَجِبِي ، ليقوم . ومعنى كون هذا ونحوه لا يتصرف ، أنه إذا استعمل للزجر ، لا يكون إلا بصيغة الأمر .

( وَهَجِدُ ) (٤) — ضبطت هذه اللفظة بكسر الهاء والجيم وسكون

(١) سقطت هذه العبارة من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( د ) : أَوْسَعَّتهُ .

(٣) في لسان العرب — رجب : وأرحت الشيء : وسعته .. وقيل للخيل : أَرَجِبْ وَأَرْجِبِي ، أَيِ تَوَسَّعِي وتباعدى وتنحى ، زجر لها ، قال الكميّ بن معروف : نَعْلُمُهَا هَبِي وَهَلَّا وَأَرْجِبْ وفي أبياتنا ، ولنا ، اقتلينا

والشاهد في استعمال : أَرَجِبْ وَأَرْجِبِي ، زجراً للخيل بمعنى : تَوَسَّعِي وتباعدى وتنحى .

(٤) في النسخة المحققة من التسهيل ص ٢٤٧ : وَهَجِدُ ، بضم الهاء ، وفي لسان العرب والصحاح : هَجِدُ بالكسر ، زجر للإبل ؛ وفي تاج العروس — هجد : وَهَجِدُ زجر للفرس مثل هَجِدُ ، وهو بكسرتين وسكون .

الذال المهملة ، وقال قطرب : إنه يقال في زجر الفرس : إجد إجد وهجد هجد، واجدم؛ بزيادة الميم ، وقالوا : أجدمت الفرس إجداماً : قلت له ذلك ؛ قال ابن الرقاع : هُنَّ عَجْم ، وقد عرفن من القول : هَبِي وأجدمي . انتهى (١) . ولا بد من رد هجد إلى وزن الأفعال ؛ ويجوز أن يقال : أصله : أجد ، بفتح الهمزة ، فقلبت الهمزة - (١) هاء ، كما قيل في : أراق : هراق ، ثم كسرت الهاء إتباعاً لكسرة الجيم ؛ وكذا يقال في إجد ، بكسر الهمزة : إن ذلك للإتباع . وحكى الجوهري أنه يقال : إجد ، بالكسر ، يعنى في الهمزة والذال ، لما ذكر غيره زجراً للإبل ، وذكره في الذال المهملة ؛ وقال ابن دريد : هو من زجر الخيل ؛ وقيل في رد هجد لوزن الفعل : إن أصله : إجدم بالميم ، وقد قالوه كما تقدّم ، وهو فعل كقولهم : إجدمي ، والميم من نفس الكلمة ، وهى لام الفعل ، ثم حذفت شذوذاً ، ثم نقلت حركة الذال إلى الجيم الساكنة ، ولم يعتدوا بتحريك الجيم لعروضه ، فأبقوا الهمزة ، كما قالوا في : سَل : أسأل ، فلما صار إجد ، أبدلوا الهمزة هاء ، فقالوا : هجد . انتهى . وبقي عليه الإبتاع لكسر الهاء والهمزة ، وهذا تكلف كثير ، ومخالف لما سبق من قول قطرب : إنه يقال (٢) : إجدم ، بزيادة الميم ، إلا أن يحمل على إرادة معنى بالميم ، والمراد أن ذلك زائد (٣) على المذكور ، قيل : من إجد وهجد .

(١ - ١) سقطتا من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) في (د) : زيادة .



وفي الصحاح ، في الذال المعجمة ، أنه يقال : أجذم البعير في سيره : أَسْرَعَ ، والميم في هذا أصلية ، إلا أنه بالمعجمة ، وما سبق ذكره هو بالمهملة .

( وليست أصواتاً ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة ) - نحو : أَرْجَبِي ، وهذا من خواص الأفعال ، كما سبق أول الكتاب .

( واستغنى غالباً بَتَرَكَ عن : وَذَرَ وودَعَ ، وبالتَّركَ عن الوَذَرَ والودَع ) - استظهر بغالباً ، على ما نقل من أنه نطق بمصدر يَذُرُ ويَدْعُ ، وبالماضي فيهما ؛ وكلام سيبويه يدل على أنه لم يُحفظ مصدر (١) ليذر ، أو لم يُعبأ به ، لندوره أو غير ذلك ؛ وكلام غيره على أن المصدر من هذين والماضي واسم الفاعل والمفعول ممت ؛ وقد قرئ شذوذاً : « ما ودَعَكَ رُبُّكَ » (٢) بالتخفيف ؛ وفي الحديث : « ذَرُوا الحَبْشَةَ ما وَذَرْتَكُم » (٣) ، وفيه أيضاً : « لِيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنِ

(١) في ( ز ، غ ) : لم يُحفظ وَذَرَ ؛ وفي اللسان - وذر : الوَذَرَةُ : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع : وَذَرٌ ، وَوَذَّرَ ، عن كراع .. ووَذَرُهُ وَوَذَرًا قطعه ، والوَذَرُ : بضع اللحم ... وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يَذُرُ ، والفعل الماضي ، فلا يقال : وَذَرَهُ ، ولا واذِر .

(٢) الضحى / ٣ ؛ وفي حاشية الإنصاف ص ٤٨٦ : وقرأ عروة بن الزبير : « ماودَعَكَ رُبُّكَ » بتخفيف الدال .

(٣) لم أجده في مراجع الحديث التي تحت يدي .

وَدَعِهِمُ الْجُمُعَةَ» (١) ؛ وفي الصحاح : وربما جاء في ضرورة الشعر :  
وَدَعَهُ فَهُوَ مودوع ، قال :

(١٦٧) ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحبِّ حتى ودَعَهُ (٢) ؟  
وقال خفاف بن ندبة :

(١٦٨) إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوعٌ وواعدٌ مَصْدَقِ (٣)

(١) مسلم - جمعة / ٤٠ ، نسائي - جمعة / ٢ ، أحمد - رقم / ١ و ٢٣٩ برواية : عن وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ .

(٢) من الرمل ؛ أشار في معجم شواهد العربية إلى أنه لأبي الأسود - ديوانه / ٣٦ - وأشار في الحاشية إلى أنه يروى لأنس بن زنيم ؛ وفي الإنصاف ص ٤٨٥ : ولا يقال : ودَعٌ وُدْعاً فهو وادِع ، ولا وُدَّرٌ وُدْرًا فهو واذِر ؛ فأما قول أبي الأسود الدؤلي : \* ليت شعري عن خليلي ... الخ \* ، فهو محمول على أنه بمعنى : ودَّع ، بالتشديد، فخفف ؛ وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتد به في الاستعمال ؛ وفي الحاشية : أنشد ابن منظور هذا البيت في مادة . ودع ، ونسبه إلى أبي الأسود ، ثم قال : وهذا البيت ، روى الأزهرى عن ابن أخي الأصمعي ، أن عمه أنشده لأنس بن زنيم : ليت شعري عن أميرى ما الذى غاله فى الحب ... الخ .

قال ابن برى : وقد روى البيتان للمذكورين ... والاستشهاد بهذا البيت فى قوله : ودَّعَهُ ، بتخفيف الدال مفتوحة ، حيث ورد فيه الفعل الماضى الثلاثى من هذه المادة ؛ والمشهور أن العرب أهملت الماضى الثلاثى من هذه المادة .

(٣) ذكره فى معجم شواهد العربية ، فى قافية القاف المكسورة ، قال : من الطويل ، لخفاف بن ندبة ، وأشار إلى وجوده بالأصمعيات / ٢٤ ، وبالهمع / ٢ / ٨٤ ، وبالدرر / ٢ / ١٠٨ ، والذى وجدته بالهمع والدرر هذا الجزء فقط : \* جرى وهو مودوعٌ ووادِعٌ \* وقال فى الدرر : استشهد به على أن مجيء مودوع ووادِع ، من غير الغالب ، لأن الغالب الاستغناء عن ودع، بترك ، وعن مودوع =

انتهى . والبيت الأول قيل : إنه لأبى الأسود ، وقيل لغيره من العرب ؛ ومعنى البيت الثانى أنه إذا ابتلت أسافل جواده من عرق أعاليه ، جرى وهو متروك ، لا يُضْرَب ولا يُزَجْر ، وَيَصْدُقْكَ فى وعده البلوغ إلى الغاية ؛ يقال للرجل الشجاع ، والفرس الجواد : إنه لذو مَصْدَق ، بالفتح ، أى صادق فى الحملة ، وصادق فى الجرى ، كأنه ذو صدق فيما يَعُدُّكَ من ذلك ؛ وفى الصحاح أيضا تقول : ذَرَهُ ، أى دَعَهُ ، وهو يَذْرُهُ أى يَدَعُهُ ، وأصله : وَذِرَهُ يَذْرُهُ ، مثل : وَسَعَهُ يَسَعُهُ ، قال : وقد أميت مصدره فلا يقال : وَذْرُهُ ولا واذر ، ولكن تَرَكُهُ وهو تارك . انتهى . وما ذكر من الإماتة هو المعروف ، كما تقدم ، وإنما

---

= بمتروك ، وعن وادع بتارك ؛ وفى التسهيل : ( واستغنى غالباً ... الخ واستشهد الدمامينى على ذلك ببعض الأحاديث التى نقلها السيوطى فى الأصل ، ويقول الشاعر : ليت شعرى ... الخ البيت ؛ وقد أكثر فى اللسان النقل من الأبيات الشاذة من هذا القبيل فى مادة ودع ... ولم نعثر على تنمة هذا البيت ، ولا قائله .

والذى فى اللسان - ودع : فأما قول خُفاف بن نُذبة :

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جَرَى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَقٍ

فكأنه مفعول من الدعة ، أى أنه ينال مُتَدَعَاً من الجرى ، متروكاً لا يُضْرَب ولا يُزَجْر ما يسبق به ؛ وقد أورده الجوهري ، وفسره فقال : أى متروك لا يُضْرَب ولا يُزَجْر ؛ قال ابن برى : مودوع ههنا من الدعة ، التى هى السكون ، لا من الترك ، كما ذكر الجوهري ؛ أى أنه جرى ولم يَجْهَدْ ، كما أوردها ؛ وقال ابن بُرْج : فرس وديع ومودوع ومودع ... والشاهد هنا على مجيء مودوع بمعنى متروك ، فى غير الغالب .

أردت التنبيه على وزن الماضي الممات ، فالمنطوق به إن ثبت ، كذلك يكون (١) .

\* \* \*

---

(١) سبقت الإشارة إلى ما جاء باللسان — وذر : الوذرةُ : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع وَذْرٌ ، ووَذْرٌ، عن كراع ... ووذره وَذْرًا قطعته ، والوَذْرُ بضع اللحم ... وأما في الغابر — أى المضارع — فيقال : يذُرُه ويذَعُه ، وأصله : وَذَرَه يذُرُه ، مثال : وَسِعَه يَسَعُه ؛ ولا يقال : واذر ولا وادع ، ولكن تركته فأنا تارك ، وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يذُر ، والفعل الماضي ، فلا يقال : وَذَرَهُ ولا واذر ... وحكم يذُر في التصريف حكم يذَع ...

## ٦٧ - باب الحكاية

وهي (١) إيرادُ لفظ المتكلم على حسب ما أورده ؛ ثم المحكى إما أن يكون بعد القول أو لا ؛ أما الذى بعد القول فقد سبق ، وأما غيره فهو المقصود هنا ؛ والباب معقود للحكاية بغير القول ، بأى وبمن .

( إن سُئل بأى عن مذكور منكر عاقل أو غيره ، حكى فيها مطلقا ما يستحقه من إعراب ) - فَعُلم بتعليق أى بالسؤال ، أن المستعملة هنا هى أى الاستفهامية ، لا الشرطية ولا غيرها ؛ واحترز بمذكور ، عن ابتداء السؤال بأى ، فإنه لا يحكى فيها شيء ، إذ لم يسبق ما يحكى ، وإنما يكون بحسب العامل فى كلامك ، نحو : أئهم قام ؟ وأئى الناس ضربت ؟ وبأئى الناس مررت ؟ بخلاف ما إذا ذكر شيء فى كلام غيرك ، فاستثبت بأى ، فإنك (٢) تحكى ماسبق ؛ وبمنكور عن المعرفة ، فلا يحكى بأى ، بل تبطل الحكاية حينئذ ؛ ولا فرق فى الحكاية بين العاقل وغيره (٣) ، فهما سواء فى الحكم . ويحكى بأى فى الوصل والوقف ، وإليه الإشارة بقوله : مطلقاً ؛

(١) فى (ز) : وهو .

(٢) فى (ز ، غ) : فإئما .

(٣) فى (ز) : أو غيره .

وهذا بخلاف مَنْ، كما سيأتي . ويجعل في أى ماكان للاسم المحكى من مستحق إعراب ، فتقول لمن قال : قام رجل : أى ؟ ورأيت رجلاً : أيّاً ؟ ومررت برجل : أى .

( وتأنيث ) - نحو : قامت امرأة ؛ فتقول : أيّة ؟

( وثنية ) - نحو : قام رجلان أو امرأتان ؛ فتقول : أيّان ؟ أو

أيّان ؟ .

( وجمع تصحيح موجود <sup>(١)</sup> فيه ) - نحو : قام بنون ؛ فتقول :

أيون ؟ .

( أو صالح لوصفه ) - نحو : قام رجال ؛ فتقول : أيون ؟

لصلاحية رجال للوصف بما فيه الواو <sup>(٢)</sup> والنون ، نحو : رجال

مسلمون ؛ وكذا إذا قيل : نساء ؛ فتقول : أيّات ؟ لصلاحية وصف

نساء بما فيه الألف والتاء ، نحو : نساء مسلمات ؛ وما ذكر من

مطابقة أى في الحكاية على الوجه المذكور ، هو الأفصح ؛ ومنهم من

يطابق في الإعراب والتذكير والتأنيث لاغير ، وسيأتي ؛ وأما أى في

ابتداء السؤال ، فالأفصح إفرادها وتذكيرها ؛ ومنهم من يثنى ويجمع

ويؤنث ، وهو قليل ، لا يكاد يوجد إلا في شعر ، نحو :

\* بأى كتاب أم بأية سنّة ؟ \* البيت <sup>(٣)</sup>

(١٦٩)

(١) علامة جمع التصحيح .

(٢) في ( ز ، غ ) : الألف والنون ، وهو سهو ظاهر .

(٣) من الطويل للكميت بن زيد ، من قصيدته المشهورة في مدح آل البيت ،

وجاء به في المجمع ١ / ١٥٢ ، وفي الدرر ١ / ١٣٤ - شاهدا على حذف مفعولى =

واختلف (١) في حركة أئى في الحكاية ؛ فقيل : إعراب ، وقيل : إتباع للفظ المتكلم ، وهى في موضع رفع على الابتداء أو الخبرية ، وعلى طريق البصريين ؛ والقول بالإعراب يكون في الرفع مبتدأ ، فتقدير قولك : أئى ؟ في استثبات : قام رجل ؛ أئى قام ؟ ويقدر في النصب العامل متأخراً ، ففى : أئى ؟ التقدير : أئى رأيت ؟ وإذا قدرت في الجر قلت : بأئى مررت ؟ ومنهم من التزم في الحكاية أن يقال : بأئى ؟ حتى لا يحذف حرف الجر مع بقاء عمله ؛ ويجوز أن يقول : أئى ضربت ؟ وبأئى مررت ؟ فيظهر العامل توكيداً ، بشرط تأخره ؛ وعلى طريق الكوفيين يجوز تقديم العوامل ، لأن الاستفهام للاستثبات يجوز عندهم تقديم العامل فيه مع أئى وما ومن ، وأجازوا أيضاً إظهار العامل هنا ، فتقول : قام أئى ؟ ورأيت أئى ؟ ومررت بأئى ؛ ويجوز عند بعضهم أن لا يُحكى ، قال في الإفصاح : من النحاة مَنْ أجاز ترك الحكاية بأئى ، وأجاز الاستثناف (٢) على الابتداء والخبر ؛ وشرط أئى في الاستثبات أن لا تكون مضافة .

( وإن سئل عنه في الوقف بمن ، فكذلك ) - أى عن المذكور المنكر ، فيجرى (٣) في الحكاية بمن ، مجرى الحكاية بأئى .

= حسب للدليل ؛ وهو هنا شاهد على تأنيث أى في ابتداء السؤال ، وجاء في (د) برواية : أم بأية حجة ؟ وعجزه : ترى حُبهم عاراً على وتحسب .

(١) في (د) : واختلفوا .

(٢) في (غ) : الاستثبات

(٣) سقطت من (د) .

( ولكن تشبع الحركات في نونها حال الأفراد ) - فإذا قيل :  
 قام رجل ، قلت : مَنْو؟ ورأيت رجلاً ، قلت : مَنْأ؟ ومررت برجل ،  
 قلت : مَنْي؟

( ويُسكّن قبل تاء التأنيث حال الثنية ) - فتقول : مَنانٍ؟  
 في الرفع ، ومَنَتين؟ في النصب والجرّ .

( وربما سكنت في الأفراد ، وحركت في الثنية ) - أي قبل تاء  
 التأنيث ؛ وفي تثنية المؤنث ، حكى ابن كيسان ، في المختار له ، أن  
 من العرب من يقول : مَنَت؟ بسكون النون والتاء ، رفعا ونصبا وجرّاً ؛  
 والفصيح <sup>(١)</sup> منه بتحريك النون بالفتح ، وإسكان الهاء المبدلة من هاء  
 التأنيث ، والحكاية في مَنَت؟ ومَنَه؟ مقدرة في التاء والهاء ، رفعا ونصبا  
 وجرّاً ؛ ومنهم من يقول في تثنية المؤنث : مَنانٍ؟ ومَنَتين؟ بتحريك  
 النون قبل التاء ، وهو القياس ، لأن الفصيح في المفرد منه بتحريك  
 النون ، والثنية فرع الأفراد ؛ وتقول في : قام مسلمات : مَنانٍ؟  
 بسكون التاء <sup>(٢)</sup> ، وكذا في : رأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات ،  
 والحكاية مقدرة في التاء ، رفعا ونصبا وجرّاً .

( وقد يستعملان مع غير المفرد المذكور استعمالهما معه ) -  
 فيحكى في أيّ الإعراب فقط ، ولا يثنى ولا يجمع في تأنيث ولا

(١) في ( ز ، غ ) : والصحيح منه

(٢) في ( ز ، غ ) : بسكون الهاء .



تذكير ، ويأتى فى المؤنث بالتاء (١) ، فتقول لمن قال : قام رجل ، أو رجلان ، أو رجال : أئى ؟ ولمن قال : رأيت رجلا ، أو رجلين ، أو رجالاً : أيأ ؟ ولمن قال : مررت برجل أو رجلين أو رجال : أئى ؟ أو بأئى ؟ وتقول فى المؤنث : أئية ، برفع إن رُفع ، ونصب أو جَرَّ إن نُصب أو جَرَّ ؛ واللفظ هكذا إفراداً وتثنية وجمعاً ؛ وتلحق مَنْ واو (٢) ، رفعاً إن رُفع ، وألف (٣) ، نصباً إن نُصب ، وباءً جراً إن جُرَّ ، فتقول : مَنْو ، مَنَا ، مَنى ، فى التذكير والتأنيث مطلقاً ، حكاه يونس عن قوم من العرب ؛ وقال سيبويه فى هذا الباب : وسنين وجه هذه الواو والياء والألف ، فى غير هذا الموضع ، إن شاء الله تعالى ؛ ولم يوجد ذلك فى كتابه .

وعدَّ بعضُ المصنفين ، مع الأسماء الستة ، فى الرفع بالواو ، والنصب بالألف ، والجَرَّ بالياء ، مَنْ فى الحكاية .  
 وذهب المبرد وأبو عليّ ، إلى أن هذه الحروف زيدت أولاً ، ولزمت عنها الحركات ؛ وقيل إن هذه الحروف عوض من لام العهد ، لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام ؛ وقال أبو سعيد (٤) : الحركات وقعت بها الحكاية (٥) ، ثم أشبعت فتولدت الحروف .

(١) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة فى (غ) : وبأية فى المؤنث .

(٢) فى (ز) : واواً .

(٣) فى (ز) : وألفاً .

(٤) السيرافى .

(٥) فى (ز) : الحكايات .

( ولا يُحكى غالباً معرفةً إلاّ العلم ، غير المتيقن نفى الاشتراك فيه ) - استظهر بقوله : غالباً ، على ما حُكى من قولهم : مع منين ؟ استنباطاً لمن قال : ذهبت معهم ؛ وخرج بغير المتيقن ، قرئش ونحوه ، ودخل زيدٌ وآدم علمين ونحوهما .

( فيحكيه الحجازيون ) - أى فيجيز الحجازيون حكايته ، مع كونهم يجيزون رفعه بكل حال ؛ وأما بنو تميم فيوجبون رفعه بكل حال ، ولا يُجيزون الحكاية أصلاً .

( مقدراً إعرابه بعد مَنْ ) - فتقول لمن قال : رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ؛ ولن قال : مررتُ بزید : مَنْ زيد ؟ بالجر ؛ فمن فيهما مبتدأ ، والاسم بعدها خبر ؛ ويجوز عكسه ، وعلامة الرفع مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة الحكاية ؛ وإذا قلت : مَنْ زيد ؟ فهو أيضاً على تقدير الحركة للعلّة المذكورة . ونقل ابن عذرة أن من النحويين من يقول : إن الرفع الموجود إعرابٌ لا حكاية ، إذ لا ضرورة في تكلف التقدير ؛ وظاهر كلام المصنف على الأول ، وما ذكر من التقدير في الأحوال الثلاثة ، هو قول جمهور البصريين ؛ وقال الفارسي في : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ، ومَنْ زيد ؟ بالجر : إن مَنْ مبتدأ ، خبره جملة ، والتقدير : مَنْ ذكرته زيداً ، ومَنْ مررت به زيد ؛ وهذا التقدير يقتضى كون زيد بدلاً من المضمّر المنصوب ، أو من المجرور ؛ وصرح بأن زيداً ، حالة الرفع لا يصلح أن يكون خبراً لمن (١) ، كحالة النصب

(١) زاد هنا في ( ز ، غ ) : قال .

والجَرِّ ، لأن الخبر المفرد يكون المبتدأ في الأصل ، أو منزلاً منزلة ، والمسؤول عنه اسمه زيدٌ لا زيداً ، بالنصب ولا غيره ، ولم يبين الخبر المقدر حالة الرفع ، وقياس ما ذكره أن يكون التقدير : مَنْ يُذكر زيدٌ ، بالبناء للمفعول ، ويكون زيدٌ بدلاً من الضمير في يُذكر ؛ وقال كثير من الكوفيين : الاسم المحكى فيه الإعراب ، بدل (١) مِنْ مَنْ ، وَمَنْ محمولة على عامل مضمَر ، يدل عليه المذكور في كلام الأول ؛ ويجوز عندهم أن يقدر العامل (٢) قبل مَنْ ، في هذا الباب ؛ فإذا قيل : قام زيدٌ ، فقلت : مَنْ زيدٌ ؟ فالتقدير عندهم : قام مَنْ ؟ أو مَنْ قام ؟ وزيد بدل من مَنْ ، وكذا الباقي .

( غير مقرونة بعاطف ) - فإذا قيل : قام زيدٌ ، فقلت : وَمَنْ زيدٌ ؟ بطلت الحكاية ، ووجب رفع زيد في الأحوال الثلاثة ؛ وفي البسيط أنه إذا قيل : ضربت زيداً وعمراً ، جاز أن تقول : مَنْ زيداً ؟ وَمَنْ عمراً ؟ بالحكاية ، وأنه إنما تبطل الحكاية إذا دخل حرف العطف على الأول .

( ولا يقاس عليه سائر المعارف ، ولا يُحكى في الوصل بمنْ ، خلافاً ليونس في المسألتين ) - أما المسألة الأولى ، وهي حكاية (٣) غير العلم من المعارف ، فالذي أجمع عليه الرواة ، وهو مذهب الحجازيين ،

(١) في (ز) : بدلاً .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

حكاية العلم ، اسماً وكنيةً ولقباً ، وأما غيره ، فإن كان مُحلّىً بآل ، وهو وصف منسوب ، فإنك تأتي بَمَنْ بآل (١) وياءى النسب ، فتقول لمن قال : قام زيد القرشّي ، إذا استثبتت عن القرشّي : أَلْمَنِيّ ؟ ويعرب ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون ، والألف والتاء وصلأً ووقفأً ؛ وفي البسيط يقال : ضربت زيدا ، فتقول : أَلْمَنِيّ ؟ تحكيه على كلامه ، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ ويأتى الخلاف : أهذا إعراب ؟ أم لا ؟ وكأنك قلت : أهو القرشّي ؟ انتهى .

وأطلق سيبويه أنك تقول : أَلْمَنِيّ ؟ في السؤال عن نسب إلى بلد أو صفة أو قبيلة أو أب ، فتقول : أَلْمَنِيّ ؟ فيقول : القرشّي أو المكي أو الخياط أو العلويّ ؛ واختاره الزجاج ، وخصّه السيرافيّ بالنسب إلى الأب أو القبيلة .

وقال المبرد وغيره : إنما يقال : أَلْمَنِيّ ؟ في مَنْ يعقل ، وأما غيره فيقال : المائّي ؟ والماويّ ؟ فإذا قال : رأيت الحمار ، وأردت نسبه ، قلت كذلك ، لا أَلْمَنِيّ ؟ والصحيح ما أطلقه سيبويه (٢) ، ولم يُسمع منهم ما ذكر المبرد ، وإنما قاله قياساً .

ولا يجوز الاستثبات عن نسب النكرة ، وأما غير ذلك من المعارف ، فلا يجوز فيه الحكاية ، على المختار ؛ وأجاز بعضهم فيه الحكاية ، وهو ما حكاه المصنف عن يونس ، فتقول لمن قال : رأيت

(١) أى تأتي بَمَنْ مُحلّأً بآل .

(٢) سقطت من (د) .

أخاك : مَنْ أخاك ؟ ومررت بأخيك : مَنْ أخيك ؟ وجاء زيدٌ بهذين :  
مَنْ هذين ؟ ومررت بالزئدين : مَنْ الزئدين ؟

وحكى الأُخفش أن منهم من يحكى الاسم مطلقاً ، اسماً كان  
أو صفةً ؛ وسمع سيبويه : دعنا من تمرتان ، حكاية لمن قال : عنده  
تمرتان ؛ وسمع قوم : ليس بِقُرَيْشِيًّا ، حكاية لمن قال : أليس قُرَيْشِيًّا ؟  
وإنما يحكى هذا النوع بعد القول أو مايجرى مجراه ؛ وشذَّ هذا في  
حذف القول ، والأصل : دعنا من قولك : ماعنده تمرتان ، وليس  
بالذى يقال فيه : أليس قُرَيْشيا ؟

وأما المسألة الثانية ، وهى الحكاية بمنّ فى الوصل : فأجاز  
ذلك يونس ، وحكاه لغةً عن بعض العرب ، ولشذوذها قال يونس :  
لايصدق بهذه اللغة كل أحد ؛ فتثبت على هذه اللغة الزيادةُ وصلأً ،  
كما تثبت وقفأً ، فتقول : مَنُو يافتى ؟ ومنا ياهذا (١) ؟ ومنى ياهذا ؟  
بلا تنوين ؛ وتقول فى المؤنث : مَنَت يافتى ؟ رفعا ونصبا وجرأً ؛  
يشير (٢) إلى الحركة ولا ينون (٣) ، وفى التثنية : مَنانٍ ومَنانٍ يافتى ؟  
ومنينٍ ومَنتين يافتى ؟ بكسر النون ، ومُنُونٍ ومَنِينٍ يافتى ؟ بفتحها ،  
ومَناتٍ يافتى ؟ فتضمّ التاء وتنون ، رفعا ، وتكسرهما وتنون نصبا وجرأً (٢-).  
( وفى حكاية العلم ، معطوفأً أو معطوفأً عليه خلاف :

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) ، وكرر فى (ز) : منى ياهذا ؟ .

من (٢ إلى ٢) سقط من (غ) .

(٣) فى (د) : ولا تنوين .

منعه (١) يونس ، وجوزة غيره ، واستحسنه سيويه ) - فذهب يونس  
وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية ، وذهب  
غيرهم إلى خلافه ، فيحكيان إذا كانا مما يحكى ، فتقول : مَنْ زيدا  
وعمرأ ؟ لمن قال : ضربت زيدا وعمرأ ؛ وإن كان أحدهما فقط مما  
يحكى ، بنيت على ماتقدم (٢) ، وأتبعته الآخر ، فإذا قيل : رأيت  
صاحب عمرو وزيدا ، قلت : مَنْ صاحب عمرو وزيد ؟ بلا  
حكاية ، وإن عكس حكيت ، وكذا الحكم لو قال : رأيت رجلاً  
وزيدا ، وزيدا ورجلاً ، فلا يُحكى في الأول ، ويحكى في الثاني ؛ قال  
سيويه : وأما ناس فقاسوا ، فقالوا : تقول (٣) : مَنْ أخو زيد وعمرو ؟  
ومَنْ عمرأ وأخا زيد ؟ فيتبع الكلامُ بعضُه بعضا ، وهذا حسن . انتهى .  
وفي البسيط : إن كان أحدهما مما يحكى (٤) ، فأعدت مَنْ ،  
حكيت العلم دون الثاني ، وإلا لم تحك واحداً منهما ؛ وفيه أيضا : إذا  
قيل : ضربت زيدا ورجلاً ، قلت : مَنْ زيدا ومنا ؟ فلو قدمت النكرة  
قلت : مَنْ ومَنْ زيدا ؟ .

( ولا يُحكى موصوفٌ بغير ابن ، مضافٍ إلى العلم (٥) ) -

- 
- (١) سقطت عبارة الخلاف من النسخ ، وجاءت بالنسخة المحققة من التسهيل ،  
وسياتى الشارح بتفصيل الخلاف .  
(٢) أى على المتقدم منها .  
(٣) سقطت من ( ز ، غ ) .  
(٤) فى ( ز ، غ ) : مما لا يحكى .  
(٥) فى النسخة المحققة من التسهيل : مضافاً إلى علم .

فإذا قلت : رأيت زيدَ بنَ عمرو ، جاز أن يُحكى ، فيقال : مَنْ زيدُ ابنِ عمرو ؟ لأنهما صارا بمنزلة زيد ؛ ولو قيل : رأيت زيداَ الظريف ، لم تجز الحكاية ، وتعيّن الرفع ، فيقال : مَنْ زيدُ الظريفُ ؟ وحكم بقية التوابع ، عدم الحكاية أيضا ، فيقال : مَنْ زيدُ نفسه ؟ ومن زيدُ (١) أخو عمرو ؟ وَمَنْ زيدُ أبو حفص ، بالرفع في الجميع ، لمن قال : رأيت زيداَ نفسه ، أو أخا عمرو ، أو أبا حفص ؛ وكذا في الجرِّ ؛ وأجاز الفارسيّ (٢) الحكاية في الوصف والموصوف ، وزعم أنه أخذه من كلام سيويه ، وهو مردود عليه .

( وربما حكى الاسم دون سؤال ) - مثل هذا بقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » (٣) واختلف (٤) في حكاية المفرد ، مراداً به مجرد اللفظ بعد القول ؛ والصحيح جوازه عند المصنف ، وصحح غيره المنع ؛ واختلف أيضا (٥) في تخريج الآية ، فقيل : إبراهيم مرفوع

(١) في (ز) : زيداَ .

(٢) في (د) : السيراني .

(٣) الأنبياء / ٦٠ : « قالوا سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم » ، وهكذا مثل له في الهمع ٢ / ١٥٤ قال : كقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » فإبراهيم ليس بمسئول عنه ، وقد حكى هذا اللفظ ، لأنه كان اسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولا لم يسم فاعله .

(٤) جاءت هذه العبارة في (د) هكذا : « وفي حكاية المفرد ، مراداً به مجرد

اللفظ ، خلاف » .

(٥) سقطت من (ز ، غ) .

يُقال ، فيكون من حكاية المفرد ، أى يطلق عليه هذا اللفظ ؛ وقيل : حذف منه حرف النداء ، أى يا إبراهيم ؛ وقيل : خير مبتدأ محذوف ، أى أنت إبراهيم ، وعلى هذين يكون من حكاية الجمل ؛ وقال الأعمش : رفع بالإهمال ، إذ لم يسبقه ما يؤثر فيه ، والقول لا يصلح لذلك ، فلا يقع بعده إلا جملة أو مفرد يؤدي معناها كحق وباطل ، والمهمل إذا ضم إلى غيره رفع نحو : واحد (١) واثنان ؛ ويجوز أن يمثل هذا بما سبق من قولهم : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً .

( وربما حكى العلم والمضمر بمن ، حكاية المنكر ) - فإذا قدر جهل الاسم المعرفة الذى جرى ذكره فى كلام المخاطب ، فلم يُدر ما هو ، حكى كما يحكى النكرة ؛ ولا يختص ذلك بالعلم والمضمر ، بل كل معرفة كذلك حينئذ ، ولا بمن ، بل يحكى إذ ذاك بمن أو بأى ، وعليه ما سبق من قولهم : منين ؟ استنباتاً لمن قال : ذهب معهم .

( وربما قيل : ضربَ مَنْ منه ؟ ومَنو منا ؟ لمن قال : ضرب رجلٌ امرأة ، ورجلٌ رجلاً ) - رجلٌ امرأة ، يرجع إلى : مَنْ منه ؟ ورجلٌ رجلاً ، يرجع إلى : مَنْو منا ؟ والمراد بالأول أن منهم من يعرب مَنْ ، قال يونس والكسائى : بعض العرب يعرب مَنْ ، ويحكى بها النكرات ، كما يحكى بأى ، ومن كلامهم : ضربَ مَنْ مَنْاً ؛ وحكى الكسائى : ضرب غلام من منا ، بإعراب الأول بالخفض وتوניהا ،

(١) فى (د) : واحد اثنان .



وبترك الإعراب فيها وتسكينها ؛ والمراد بالثاني إثبات الزيادة في الوصل ؛  
وأشار برهما (١) إلى قلة هذا العمل .

( ويقال في حكاية التمييز ، لمن قال : عندي عشرون : عشرون  
ماذا ؟ وعشرون أيّاً ؟ على رأى ) - المراد بالحكاية هنا ، إيراد الكلام  
مورد الاستثبات ، كما سبق أنك تقول لمن قال : ضربت زيداً :  
الْمَنْعَى ؟ على معنى الاستثبات عن نسبه ، كأنك قلت : أهو  
القرشيّ ؟ فإذا قيل : عندي عشرون ، فأردت الاستثبات عن  
حقيقتها ، قلت : عشرون ماذا ؟ أو عشرون أيّاً ؟ وهذا إنما هو على  
رأى من يعتقد في استفهام الاستثبات ، أنه يجوز تقديم العامل عليه ،  
وهو رأى الكوفيين ، وجرى عليه ابن عصفور ، وحكى الكوفيون من  
كلام العرب : يفعل ماذا ؟ يصنع ماذا ؟ بنصب يفعل ويصنع ، على  
تقدير : يريد أن يفعل ماذا ؟ ويريد أن يصنع ماذا ؟

( ويُحكى المفرد المنسوب إليه حكمٌ هو للفظه ) - نحو :  
ضربَ فعلٌ ماضٍ ، ومِنْ حرفٌ جرٌّ ؛ ويجوز أن يقال : ضربتُ زيداً  
فتقول : زيداً مفعولٌ بنصب زيد .

( أو يجرى بوجه الإعراب (٢) ) - إن كان قابلاً للإعراب ،  
فإن كان مبنيًا حُكى ولم يُعرب ، نحو : مَنْ موصولٌ ، وهَلْ حرفٌ  
استفهام ، واضربْ فعلٌ أمرٌ ؛ وحكم الإسناد اللفظي أن يُنسبَ

(١) في ( ز ، غ ) : وأشار بهذا .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل ، بعد هذا : اسماً للكلمة أو للفظ .

للمسند إليه ، ما يستحقه من إعراب وبناء ، لو أسند إلى معناه ، فلذا يبنى ما ذكر ، ويُعرب في قولك : زيدٌ ثلاثيٌ ونحوه .

( فصل ) : ( إن سأل بالهمزة عن مذكور ، مُنكراً اعتقاداً كونه على ما ذكر ، أو بخلافه ، حكاة غالباً ، ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أو معطوفاً ، في الوقف ، جوازاً ، بمدّة تجانس حركته ، إن كان متحرّكاً ) - والمراد بهذا الفصل ، ذكر حرف الإنكار ، ويأتي في الفصل بعده ذكر حرف التذكر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق في الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أواخر الكلم ، لقصد هذه المعاني ، وهي متناسبة ، ولذلك جمعها بباب واحد .

وقوله : بالهمزة ، يدل على أن حرف الإنكار لا بد أن تتقدمه الهمزة دون غيرها ؛ لكن حكى أبو زيد الأنصاري ، عن الكلابيين ، أنهم قالوا في : رأيت زيدا : زيدا انيه ؟ بغير همزة استفهام ، فيحذفون للدلالة قرينة الحال على الاستفهام ، مع علامة الإنكار .

وقوله : مذكور ، يخرج مالم يسبق ذكره ؛ فلو أنكرت ابتداءً ضرب عمرو مثلاً ، لقلت : أضربت عمراً ؟ ولا تقول : أضربت عمرنيه ؟ بالحاق حرف الإنكار .

وقوله : منكرٌ أو بخلافه ، إشارة إلى ضربَي الإنكار ؛ فالأول كأن يقال : قام زيدٌ ، فتقول : أزيدٌ نيه ؟ منكرٌ لقيامه ؛ والثاني كقول بعضهم ، وقد قيل له : أخرج إن أخصبت البادية ؟ :

أنا إنيه ؟ منكرًا أن يكون على خلاف الخروج ، فأنكر على المتكلم استفهامه عن شيء لا ينبغي أن يستفهم عنه ، لأنه لابد من وقوعه ، وأنا في ذلك مرفوع أخرج (١) .

ونبه بقوله : غالباً ، على أن حكاية لفظ المتكلم لا تلزم ؛ فإذا قال : قام زيدٌ ، كان لك أن تقول : أقائم زيدٌ ؟ ونحوه .

ومثال الصفة أن يقال : قام زيدٌ الفاضل ؛ فتقول : أزيدُ الفاضلوه ؟ والمعطوف أن يقال : قام زيدٌ وعمرو ؛ فتقول : أزيدُ وعمرويه (٢) ؟

ونبه بقوله : منتهاه ، على أن زيادة الإنكار إنما تكون آخراً ، فإن أنكرت الجملة جميعها ، كانت في آخر لفظ منها ؛ وإن أنكرت جزءً ، ففي (٣) آخره .

وإنما تلحق مدة الإنكار في الوقف ، لا في الوصل ؛ وهي جائزة لا لازمة ؛ فإن لم تُلحقها وأنت منكر ، قلت : أزيدٌ ؟ وأزيداً ؟ وأزيد ؟ وتكون المدة مجانسة للحركة ، إن ضمة فضمة ، نحو : قام أحمد ، فتقول : أحمده ؟ وإن فتحة ففتحة ، نحو : ضربتُ أحمد ، فتقول : أحمده ؟ وإن كسرة فكسرة ، نحو : مررت بحذام ، فتقول : أحمده ؟ ولا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء ، في ظاهر أو مضمير .

(١) في (ز) : مرفوع خرج .

(٢) في (ز) : أزيد وعمرويه ؟

(٣) في (ز) : فهي آخره .

( أو بياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان تنويناً ) - فتقول :  
أزِيدُنيه ؟ وأزِيدُنيه ؟ وأزِيدُنيه (١) ؟ وإنما كسر التنوين لالتقاء  
الساكنين .

وكلامه يقتضى أن تقول فى : رام : أرامَنيه ؟ وفى : عصا :  
أعصَنيه ؟ وأما موسى والقاضى ، رفعاً وجراً ونحوه ، فقيل : يأتى  
بمدة الإنكار مناسبة للحرف الساكن ، فيحذف الحرف لالتقاء (٢)  
الساكنين ، كما حذف فى : « مُوسَى الكتاب » (٣) ويرمى (٤)  
الرجل ، فتقول : أموساه ؟ والقاضيه ؟ وقيل : يفصل بين الاسم  
وحرف الإنكار بإن ، فلتلقى النون مع المدد ، فيرجع حرف المدد ياءً  
فتقول : أموسى إنيه ؟ والقاضى إنيه ، وهو الصحيح ، لقولهم : أنا  
إنيه ؟ ولو جاء على الأول لقيل : أناه ؟ هكذا قيل ، وفيه بحث .  
وتقول فى غلامى ، فى لغة من سكن الياء : أغلاميه ؟ تحذف كما  
تحذفها فى الندبة حين قلت : واغلاماه !

( أو نون إن ، تلى المحكى توكيداً للبيان ) - أو عاطفةً على  
قوله : تنويناً ؛ ويجوز لك فى الإنكار أن تأتى بإن توكيداً للبيان

(١) فى (د) : أزِيدُنيه ؟ مرة واحدة ، وسقط اللفظان الآخران .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) البقرة / ٥٣ ، البقرة / ٨٧ ، الأنعام / ١٥٤ ، هود / ١١٠ ،

الإسراء / ٢ المؤمنون / ٤٩ ، الفرقان / ٣٥ ، القصص / ٤٣ ، السجدة / ٢٣ ،

فصلت/٤٥

(٤) فى (د) : والقاضى والرجل .

فتكسر نونها قبل حرف الإنكار ، كما تكسر التنوين ، فتقول فى : قام  
أحمد : أأحمدانيه ؟ فإن كان آخر الاسم منوناً ، وأثبت بان ، فثلاثة  
أوجه : إقرار التنوين ساكناً وتحقيق الهمزة نحو : أزيد إنيه ؟؛ ونقل  
كسرة الهمزة إلى التنوين وحذفها نحو : أزيد (١) نيه ؟ وإدغام التنوين  
فى نون إن المكسورة بعد حذف الهمزة نحو : أزيد نيه ؟

( وربما وليت ، دون حكاية ، ما يصح به المعنى ، كقول من  
قيل له : أتفعل ؟ : أنا إنيه ؟ ) - أشار بهذا إلى ماسبق من قول  
بعض العرب ، وقد قيل له : أخرج إلى البادية (٢) إن أخصبت ؟ :  
أنا إنيه ؟ فوليت إن دون حكاية ، ضمير المتكلم ، وهو فى معنى  
ضمير المخاطب فى كلام القائل : أخرج ؟ وبه يصح المعنى الذى  
قصده ، وهو الإنكار .

( وقد يقال : أذهبته ؟ لمن قال : ذهب ) - كان القياس أن  
لايحكى اللفظ ، لأن المقصود فى كلام المستثبت المخاطب (٣) ، فكان  
حقه أن يقول : أنت إنيه ؟ فىأتى بضمير مخاطب منفصل ، ثم يأتى  
بان ، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم بعينه ، فقال : أذهبته ؟  
وكانت المدة واواً ، لأن التاء مضمومة .

وبعض العرب حكى اللفظ ورجع إلى الخطاب ، فقال :  
أذهبته ؟

(١) فى (د) : أزيدنيه ؟ وفى (غ) : أزيدنيه ؟

(٢) فى (د) : أخرج إن أخصبت البادية ؟ .

(٣) سقطت من (د) .

( وأنا إنيه ؟ لمن قال : أنا فاعل ) - وهذا أيضا من حكاية اللفظ ، ولو جاء على القياس لقال : أنت إنيه ؟ قال سيويوه : ومن قال : أذهبتوه ؟ قال : أناه . انتهى . وقد يستدل بهذا لما سبق من أنه يقال : أموساه ؟ ولكنه لا يتم .

( فإن فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو نحوه ، أو كان السائل واصلاً أو غير منكر ولا متعجب ، لم تلحق هذه الزوائد ) - فإذا قيل : قام زيدٌ ؛ فقلت : أتقول : زيد ؟ (١) أو اليومَ زيدٌ ؟ لم تلحق علامة الإنكار ؛ لأنك زدت على ما ذكر المتكلم ، فكان نظير سبق الواو لمن في باب الحكاية ؛ وكذا إذا وصلت فقلت : أزيدُ يافتى ؟ أو لم تنكر ولا تعجبت ، وكأنه يُشير بنفى التعجب إلى المعنى الثاني المشار إليه أول الفصل بقوله : أو بخلافه ؛ فإن قائل : أنا إنيه ؟ لمن قال : أخرج ؟ تعطى تعجباً من سؤاله عن خروجه ؛ مع أنه لا بد منه . وقال ابن أبي الربيع : الإنكار إما لُبُعد وقوع ذلك ، أو لأنه معلوم ، أو لكون الأمر في نفسك بعيداً ، وهذا شبيه بالإنكار . انتهى . فيجوز أن يكون المصنف أراد هذا الثالث بما ذكره هنا من التعجب .

ويحصل من كلامه أن الهمزة تساق هنا لثلاثة معان ؛ والأقرب الأول ، ولا يخفى رد هذا الثالث إلى أحد القسمين الأولين .

(١) في ( ز ، غ ) : أتقول : زيدا ؟

( فصل ) : ( إذا نطق بكلمة متذكر غير قاصد الوقف ، وصل آخرها بمدة تجانس حركته <sup>(١)</sup> إن كان متحركا ) - فإذا عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه ، بسبب عدم ذكره ، توقف ؛ فجعلوا مدةً هناك ليتذكر ، وتسمى مدة التذكر ؛ وهي مثل مدة الإنكار ؛ فيقول في : قال : قال ؛ وفي : تقول ؛ تقولوا ؛ وفي : من العام ؛ من العامي ؛ وهذا إن <sup>(٢)</sup> لم تكن الكلمة على حرف واحد ، فإن كانت فإنما تلحق بما يصح الوقف عليه ؛ ولو قصد الوقف ، لم تلحق مدة التذكر ، بل يقف عليه ، كما سيذكر في باب الوقف <sup>(٣)</sup> .

( وبياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكناً صحيحاً ) - فيقول في قد : قدى ، وفي آل ، لو تذكر في الحارث ونحوه : آلى ؛ وإن قلنا : إن اللام وحدها هي حرف التعريف ، وذلك للزوم ألف الوصل ، فصارت بها كقد ؛ ودخل في التصحيح ما جرى مجراه ، من واو وياء ، في قبول الحركة ؛ فيقول في لو واخشوا : لوى واخشوى ؛ وفي كى واسعى : كى واسعى ، فتلحق العلامة ، ويكسر الساكن الذى قبلها ، لالتقاء الساكنين ، فتصير العلامة ياءً ساكنة .

وخرج المعتل نحو : موسى وعيسى ، فلا تلحقه ، بل يمكن المد عند التذكر ، وفي ذلك غنية عن إلحاق شيء .

(١) في ( ز ، غ ) : حركتها .

(٢) في ( د ) : إذا لم .

(٣) في ( ز ، غ ) : كما يذكر بياب الوقف .

وفي البسيط ، مع هذا ، تجويز أن يؤتى بالمدة ، فيقول :  
 موسى (١) ، وهذه هي مدّة التذكر ، لأنها دخلت لمعنى ، وحذفت  
 التي قبلها للساكنين .

( ولا تلى هذه الزيادة هاءُ السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ) -  
 لأن المنكر قاصد الوقف ، والمتذكر لا يقصده .

\* \* \*

---

(١) في (د) : موسى ، وفي (ز ، غ) : موسى ، وفي الفقرة التالية من المتن ما  
 يعضد التحقيق .



## ٦٨ - باب الإخبار

وضع أهل العربية هذا الباب ، ليعلم به ضبط المتعلم ماتعلمه من أبواب النحو ، وكذلك باب المخاطبة .

( شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب إمكان الاستفادة ) -  
سماه مخبراً عنه ، وهو مخبر به ، توسعاً ؛ قيل : ويجوز كون عن بمعنى الباء ، كما تعاقبا في : أسأل عنه ، وبه ؛ وقول النحويين : أخبر بالذي عن كذا ، يحتمل الأمرين ، وعلى الثاني تكون الباء بمعنى عن ، وعن بمعنى الباء ؛ ومعنى إمكان الاستفادة ، أن يكون للاسم الذى قيل :  
أخبر عنه بالذى ، معنى فى ذلك المحل ، وتحصل بالإخبار فائدة ، فلا يخبر عن بكر من أبى بكر ، والقيس فى امرىء القيس ، ولا عن اثنين من : هذا ثانى اثنين ؛ فلا يقال : اللذان هذا ثانيهما اثنان ، لأنه لا فائدة فى الإخبار بذلك .

( والاستغناء عنه بأجنبى ) - أى يصلح أن يجعل مكانه أجنبى قبل الإخبار ، كزيد من : ضربت زيدا ؛ إذ يصح وقوع عمرو مثلا موقعه ، بخلاف الهاء فى : زيد ضربته ، فلا يصح وقوع أجنبى موقعها ، لفوات العائد إلى المبتدأ ، فلا يجوز الإخبار عن الهاء ، ويجوز الإخبار عن زيد ، فتقول : الذى ضربته زيد .

( وجواز استعماله مرفوعاً ) - يعنى أن يكون الاسم المخبر عنه

متصرفاً ، فما لزم طريقة واحدة ، لا يخبر عنه كأمين في القسم ، وما التعجبية ، وسبحان ، وسحر من يوم بعينه .

( مؤخرأ ) - أخرج مالزم الصدر ، كأسماء الشرط ، وم الخبرية ، وضمير الشأن .

( هو أو خلفه المنفصل <sup>(١)</sup> ) - فالأول كزيد من : ضربت زيداً ، فتقول : الذى ضربته زيد <sup>(٢)</sup> ؛ والثانى التاء من : ضربت ، فتقول : الذى ضرب أنا ؛ فالتاء فى ضربت لا تؤخر ، فقام أنا مقامه .

( مثبتاً ) - احترز مما لزم <sup>(٣)</sup> النفى أو شبهه ، كأحد وأخواته ، فلا يخبر عنها ، لأنها تخرج حينئذ عما تستحقه من النفى ، فلا يقال فى <sup>(٤)</sup> : ماضرت أحداً : الذى ماضرته <sup>(٥)</sup> أحد .

( منوباً عنه بضمير ) - أخرج <sup>(٦)</sup> الحال والتمييز وما ربط <sup>(٧)</sup> به من اسم ظاهر ، نحو : زيد قام ؛ ونحو ذلك من قوله تعالى : « ولباس التقوى ، ذلك خير » <sup>(٨)</sup> .

(١) فى (ز) : المتصل .

(٢) فى (ز) : الذى ضربت زيداً .

(٣) فى (د) : لازم .

(٤) فى (د ، ز) : فيما .

(٥) فى (ز) : الذى ضربت أحد .

(٦) فى (د) : احترز من الحال .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) الأعراف / ٢٦ .

( لا يطلبه بالعود شيثان ) - يُخرج الهاء في : زيد ضربته ،  
والضمير المستتر في : منطلق ، من : زيد منطلق ، فلا يخبر عنهما ،  
لأنك إذا وضعت مكان كل منهما ضميراً ، اقتضاه كل من المبتدأ  
والموصول ، فيلزم من ذلك بقاء أحدهما بلا عائد ، إذ لا يمكن عودُه  
عليهما . بل على (١) أحدهما ؛ فلو قيل : جاء زيد ولقيته ، جاز  
الإخبار عن هذه الهاء ؛ فإنها لا يطلبها بالعود شيثان ، فتقول : الذى  
لقيه هو (٢) ؛ فالهاء عائدة على الذى ، وهو عائد على زيد فى ذلك  
الكلام . هذا ما صرح به الشلوبين الكبير ، ويقتضيه كلام المصنف  
هنا ، ونصّه فى غير هذا الكتاب ، وكلام ابن عصفور عليه ؛ ونازع فى  
ذلك الشلوبين الصغير ، فمنع ، وهو اختيار الجزولّى ، وهذا الشرط  
يعنى عنه ماسبق من اشتراط الاستغناء عنه بأجنبيّ ، ولم أره فى بعض  
النسخ .

( وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة ) - أى أن يكون  
الخبر عنه فى جملة تصلح أن تكون صفة ؛ وهى الخبرية الخالية من  
التعجب ، التى لا تستدعى كلاماً سابقاً ؛ وذلك لأن تلك الجملة  
تجعل صلة للذى ، أو يُسبك منها اسم توصل به ال بجملة الأمر  
والنهي والتمنى وغيرها ، مما لا يكون صلة لا يخبر عما فى حيزها من  
الأسماء .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطت من (ز) .

( أو جملتين في حكم جملة واحدة ) - وهما جملتا الشرط والجزاء ، فتقول في الإخبار عن زيد من : إن تضرب زيدا أضربه : الذى إن تضربه أضربه زيد .

( وإن كان معطوفاً أو معطوفاً عليه ، فيشترط اتحاد العامل حقيقة ) - فتقول مخبراً عن زيد من : قام زيد وعمرو : الذى قام هو وعمرو (١) ، زيد ؛ وعن عمرو : الذى قام زيد وهو ، عمرو ؛ إذ العامل متحد حقيقة .

( أو حكماً ) - نحو : كفى بزيد (٢) وعمرو رفيقين ؛ فتقول في الإخبار عن زيد : الذى كفى به وعمرو رفيقين ، زيد ؛ وعن عمرو : الذى كفى بزيد وهو رفيقين ، عمرو ؛ فلم يتحد العامل حقيقة ، لجر أحد الاسمين بالحرف ، ورفع الآخر عطفاً على الموضع ، لكنه اتحد حكماً ؛ واحترز من أن يختلفا ، وإنما ذلك فى العطف على التوهم ، نحو : زيد لم يقم ولا بصديقك ، أى (٣) ليس زيد بقائم ولا بصديقك ، فلا تخبر عن بصديقك ، فتقول : الذى زيد لم يقم ولا به صديقك (٣) ؛ لأن عامل الجر ليس موجوداً فى المتوهم العطف عليه ، فما اتحد العامل فى المتعاطفين ، لفقد عامل المتوهم . هكذا شرح هذا الموضع ، وفيه بحث .

(١) فى (د) : الذى قام هو عمرو وزيد .

(٢) فى (ز) : كفى زيد ...

من (٣ إلى - ٣) سقط من (د) .

( فإن استوفى الشروط ، أُخبر عنه مطلقاً ، بما يوافقه من الذى وفروعه ) - ويعنى بالإطلاق كونه جملة اسمية أو فعلية ، فإن كان المخبر عنه مفرداً مذكراً فالذى ، أو مؤنثاً فالتى ، أو مثنى فاللذان أو اللتان ، أو جمعاً فالذين أو اللاتي ونحوهما .

( وبالألف واللام إن صدرت الجملة التى هو منها بفعل ) - فيستعمل الذى وفروعه فى الاسمىة والفعلية ، ولا تستعمل آل إلا فى الفعلية ؛ فيخبر عن زيد من : ضربت زيدا ، بالذى وآل ؛ ولا يخبر عنه من : زيد قائم ، إلا بالذى ؛ وذكر الأخص صورتين يخبر فيهما فى الفعلية بآل دون الذى ؛ إحداهما : قامت جاريتا زيد ، لا قعدتا ، فتخبر عن زيد بقولك : القائم جاريتاه ، لا القاعدتان ، زيد ؛ ولا يجوز : الذى قامت جاريتاه ، لا الذى قعدتا ، زيد ؛ لعدم ضمير الذى فى الجملة المعطوفة . انتهى .

وقد أجاز بعضهم : مررت بالذى قام أبواه ، لا الذى قعدا ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ؛ وعلى هذا يجوز مامنع الأخص

والثانية قولك : المضروب الوجه ، زيد ، لايجوز فيها : الذى ضرب الوجه ، زيد ؛ وهذه على (١) ما فيها من إشكال ، إذا سلّمت ، يجوز فيها مامنعه على رأى من يميز تشبيه الفعل ، مستنداً إلى ظواهر منها أن امرأة كانت تهراق الدماء .

(١) فى (ز) : مع ما فيها .

( موجب ) - خرج المنفَى نحو : ماضرت زيداً ، ومازال عمرو قائماً ، لزوال النفي حينئذ .

( يصاغ منه صلةٌ لهما (١) ) - يخرج غير المتصرف كنعم وبئس ويذر ؛ ولو استغنى بهذا عن ( موجب ) كما فعل في غير هذا الكتاب لكان له وجه ؛ ويجوز أن يقال : لا يعنى .

( وذلك بتقديم الموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم أو خلفه خبراً ، وجعل ما بينهما صلةً ، عائداً منها إلى الموصول ضميرٌ يخلف الاسم في إعرابه الكائن قبل (٢) ) - فمثال تأخير الاسم أن يقال : أخبر عن زيد من : ضربت زيداً ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ ؛ ومثال خلفه : الذى ضرب أنت ، فى الإخبار عن التاء من : ضربت .

وقوله : بتقديم الموصول ، يقتضى عدم جواز تأخيره ، فلا يقال : زيدٌ (٣) الذى ضربته ؛ وقد صرح قوم بلزوم تأخير الخبر ، وهو قضية كلام الأكتلين ؛ وفى البسيط أنه يجوز أن يُقدّم (٤) زيدٌ مبتدأً أو خبراً عن الذى ؛ قال : ولكن الأحسن أن يكون خبراً عنه متأخراً .

(١) فى ( ز ، غ ) : صلة لآ ل : والتحقيق عن ( د ) والنسخة المحققة من التسهيل .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل : قبل ذكر الموصول ، وسيشير الشارح إلى هذه الزيادة .

(٣) فى ( د ) : زيداً الذى ضربته .

(٤) فى ( د ، ز ) : إن تُقدّم زيداً ...

ونقل عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبراً ومبتدأ ؛ قيل : وقد يجب التقديم كما في الإخبار عن اسم الاستفهام ، فتقول في الإخبار عن قولك : أيهم قائم ؟ : أيهم الذي هو قائم ؛ وهذا مبني على جواز الإخبار عن اسم الاستفهام ؛ والأظهر والقياس المنع ؛ وأجاز بعضهم ذلك ، وعليه في الصورة المذكورة أي خبر مقدم ؛ قاله ابن عصفور ؛ وقال ابن الضائع : مبتدأ .

والمراد بالكائن قبلُ : الكائن قبل ذكر الموصول ، وكذا هو في نسخة ؛ فيعطى الضمير الذي خلف ما جعلته خبراً أو مبتدأ ، على ما عرفت ، ما كان لذلك الاسم قبل مجيء الموصول ، من الإعراب ، من رفع أو نصب أو جرّ ، لكنه لا يكون إلا ضمير غيبة ، وإن خلف ما ليس كذلك كما سبقت الإشارة إليه في قوله : أو خلفه .

وقد أجاز الحُشَنِيّ (١) المطابقة ، فتقول في الإخبار عن التاء من : ضربت : الذي ضربت أنت ؛ ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم ، نحو : الذي قمت أنا ، في الإخبار عن التاء من : قمت ؛ وهو قريب من إجازة الكسائي في : أنت الذي ضربت : الذي ضربت أنت ، وقد فرّق بينهما ، وفي الفرق نظر .

وقد أجاز الكسائي في : أنا قائم ، وأنت قائم : الذي أنا قائم ، أنا ، والذي أنت قائم ، أنت .

(١) في (غ) : الكسائي .

وفي الإخبار عن ضمير المتكلم أو المخاطب خلاف ؛  
والجمهور على الجواز ؛ وأما ضمير الغيبة فقد عرفت مافيه .

( فإن كان الاسم ظرفاً متصرفاً ، قرن الضمير بفي ، إن لم يتوسع فيه قبل ) - فتقول في الإخبار عن اليوم ، من قولك : قمت اليوم ، إن لم يتسع فيه : الذي قمت فيه اليوم ؛ وإن اتسعت قلت : الذي قمته اليوم .

وفي الإخبار عن المفعول له خلاف ؛ وابن عصفور صحح المنع ، وابن الضائع صحح الجواز ؛ ويجب على الجواز أن تأتي بالجار فتقول في : قمت إجلالاً لك : الذي قمت له ، إجلالاً (١) لك .

( فإن كان الموصول الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضميراً لغيرهما ، وجب إبرازه ) - فتقول في الإخبار عن التاء من : ضربت زيداً : الضاربُ زيداً ، أنا ؛ ولا يبرز المرفوع بالضارب ، لأن الضمير لآل ، وفي الإخبار عن زيد : الضاربه أنا ، زيدٌ ، فيبرز لأن آل لزيد ، وأنا لغيره .

( وهذا الاستعمال جائز في خبر كان ) - المعنى بالاستعمال : الإخبار بالذي والألف واللام ؛ وفي جواز الإخبار عن خبر كان خلاف :

قال ابن الدهان : أكثر النحاة على جوازه ، ومثل بـ كان زيدٌ

(١) في ( ز ، غ ) : إجلال .



منطلقاً ؛ قال : ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان مطلقاً ؛ واستقبحه ابن السراج ، قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ؛ وخص ابن عصفور الخلاف بالمشتق ، وقال في الجامد نحو : كان زيدٌ أخوك : إنه جائز بلا خلاف ، فتقول : الذى كان زيدٌ إياه ، أو كانه زيدٌ (١) ، أخوك ؛ والكائن زيدٌ إياه أخوك ، أو الكائنه ؛ وتقول فى المشتق : الذى كان زيدٌ إياه قائم ، أو كانه ؛ والكائن زيدٌ إياه (٢) قائم ، أو الكائنه ؛ والخلاف فى خبرها المشتق ، ثابت فى خبر المبتدأ المشتق ؛ ومن جوزة فيه ابن الدهان ؛ ولكن صححوا المنع فى المشتق .  
وفى بعض نسخ التسهيل :

( والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف ، خلافاً لمن منع ، لا فى البدل المفرد من متبوعه ) - فإذا قيل : جاء زيدٌ أخوك ، لم يَجُز الإخبار عن البدل وحده ، فلا تقول : الذى جاء زيد هو أخوك ، لثلاً يلزم خلُّو جملة الصلة عن العائد ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وإن أُخبرت عن البدل مع المبدل منه جاز ، فتقول : الذى جاء زيدٌ أخوك ، كما يجوز أن تخبر عن المبدل منه وحده فتقول : الذى جاء هو أخوك زيدٌ . ومن النحاة من أجاز الإخبار عن كل منهما منفرداً ؛ واختار ابن عصفور منع الإخبار عن البدل .

( خلافاً لقوم ) - هو راجع إلى المسألتين ، وخلافه فى الأولى بالجواز ، وفى الثانية بالمنع .

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) فى ( د ) : والكائن إياه زيد قائم .

( وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل ، لم يغيّر (١) الترتيب ، ما لم يكن الموصول الألف واللام ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه ) - فتقول في الإخبار عن زيد من قولك : ضربت زيدا : الذى ضربنى وضربته زيداً ، من غير تغيير للترتيب الذى كان عليه الكلام ؛ وكذا : الضارنى والضاربه أنا زيد .

( فإن كان ذينك (٢) - أى (٣) الموصول آل ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه (٣) .

( قدّم المتنازع فيه ، معمولاً لأول المتنازعين ، وإن كان قبل معمولاً للثانى ) - فإذا قيل : أخبر عن التاء من : ضربت وضربنى زيد ؛ قلت : الضارب زيداً ، والضاربه هو أنا .

( وهذا أولى من مراعاة الترتيب ، بجعل خبر أول الموصولين عن خبر الثانى ) - بأن تقول فى الصورة المذكورة : الضاربه أنا هو ، والضاربه زيداً أنا (٤) ؛ وإنما كان ذلك أولى ، لأنه جملة واحدة ، بخلاف الثانى فإنه جملتان ، فما يعطى المقصود ، وهو أشبه بما وقع المخبر عنه فيه (٥) أولى ؛ وإنما كان أشبه ، لأن الجملتين فيه كجملة واحدة ، بدليل : ضربنى وضربته زيداً ؛ وبالأول قال الأخفش ، والثانى منقول عن المازنى .

(١) فى (ز) كما فى بعض نسخ التسهيل : (لم يعتبر) .

(٢) فى (د ، غ) : فإن كان ذلك .

من (٣ إلى - ٣) سقط من (غ) .

(٤) فى (ز) : والضاربه زيداً أنا .

(٥) فى (د) : فهو أولى .

## ٦٩ - باب التذكير والتأنيث

( أصل الاسم التذكير ) - وذلك لأنه مامن مذكر ولا (١)  
 مؤنث إلا يقع عليه اسم الشيء ، وهو (٢) مذكر في لسانهم ؛ قيل :  
 وهذا إذا لم ترد (٣) اللفظ ، فإن أريد بالكلمة اللفظ ، جاز التذكير  
 والتأنيث ، اسماً كانت (٤) أو فعلاً أو حرفاً ؛ وقد سبق هذا ، وزعم  
 الفراء أن حروف الهجاء لا تذكر إلا في الشعر .

( فاستغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث ) - لأن الثواني (٥)  
 تحتاج إلى ما يميزها (٦) ، كما فعل بالتعريف الطاريء على التنكير ،  
 حيث جرى بأل ، وفي النفي الطاريء على الإيجاب ، حيث جرى  
 بالنافي .

( وعلامته (٧) في الاسم المتمكن ، تاء ظاهرة ) - نحو عائشة  
 وفاطمة ؛ وخرج بالمتمكن المبني بناء (٨) غير طاريء ، فلم يجعل فيه

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( د ، ز ) : شيء .

(٣) في ( د ، غ ) : إذا لم يرد اللفظ .

(٤) في ( د ، غ ) : كان .

(٥) في ( د ) : القوافي .

(٦) في ( د ) : إلى مميز .

(٧) أى علامة التأنيث ؛ وقد زاد في بعض نسخ التسهيل قبل هذا : ( وحكم  
 به لما جهل أمره ، كابن مسمى به مؤنث ؛ وافترق التأنيث إلى علامة ) ولم يأت به في  
 المساعد ولم يشرحه .

(٨) سقطت من ( غ ) .

ماذكر ، بل يدل على التأنيث بغير ذلك ، كالصيغة نحو : هن وها .  
 وقوله : تاء للإعلام بأن التأنيث بالتاء ، والهاء بدل منها ، وقد نصَّ على ذلك سيوييه ، وقيل التأنيث بالهاء وأبدلت في الوصل تاء ؛ وما فيه التاء ، إن كان مدلوله مذكراً حقيقة ذُكر ، نحو : قام طلحة ؛ وشذَّ .

(١٧٠) \* أبوك خليفةٌ ولدته أخرى (١) \*

أو مؤنثاً حقيقةً ، أنث كفاطمة ، ولا يذكر إلا ضرورةً ، وإن لم يتميز المذكر عن المؤنث بلفظ ، أنث للمذكر (٢) والمؤنث ، كنملة وقملة (٣) ؛ وبهذا يعلم ضعف قول مَنْ سئل عن نملة سليمان : أذكراً كانت أم (٤) أنثى ؟ فقال : أنثى ، لقوله تعالى : « قالت نملة » (٥) .

( أو مقدرة ) - كهند وشمس ؛ ودليل تقديرها دخولها في التصغير كهنيذة وشميسة ، والتصغير كثيرا مايرد الأشياء إلى أصولها .  
 ( أو ألف مقصورة ) - كسكرى .

(١) في هامش (ز) : تمامه \* وأنت خليفة ، ذاك الكمال \* ولم أجده في غير حاشية الصبان - ٤ / ٩٤ - ، الشطر الأول فقط ، دون شرح أو تعليق .

(٢) في (د) : أنث المذكر كالمؤنث .

(٣) وجاء في حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٩٥ : قاعدة : مالا يتميز مذكروه عن مؤنثه ، فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا ، كالملة والقملة ، للمذكر والمؤنث ...

(٤) في (ز) : أذكر كانت أو أنثى .

(٥) التل / ١٨ .

( أو ممدودة ، مبدلة همزة ) - نحو : حمراء ؛ وكون الهمزة بدلا من ألف التأنيث ، هو قول جمهور البصريين ، وقال الكوفيون والزجاجي (١) : الألف الممدودة علامة التأنيث ، وزاد الكوفيون في علامة التأنيث : التاء في أخت و بنت ، والألف والتاء في مسلمات ، والنون الثانية في هُنَّ ، وقالوا في الأولى : دخلت لأن نون التأنيث لا يكون ما قبلها إلا ساكنا ، والكسرة في أنتِ ، والياء في هدى ، وقال هشام : التأنيث فيها بالكسرة .

( ويُعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ) - المراد بذلك ما يصلح أن يكون مذكراً ، فيحصل اللبس ، فلا ينبغي أن يقيد ذلك بما لا فرَجَ له ، والاسم الخالي من التاء ، إن كان حقيقى التذكير والتأنيث ، وامتااز فيه المذكر عن المؤنث كهند وزيد ، أثَّثَ المؤنث ، وذكَرَتِ المذكر ، وإن لم يميز كبرغوث ، ذكَرته للمذكر والمؤنث ، وإن كان مجازيَّهما فالأصل تذكيره نحو : عُود وحائِط ، ولا يُوْنث إلا سماعاً كقدر وشمس ، ويابه اللغة ، وقد صُنِفَ في ذلك كتب ، ومن صنف فيه الفراء وأبو حاتم ، ومثال ما ذكر من التصغير : نورة في نار ، ودوية في دار .

( أو وصفه ) - نحو : كُلُّ كتفًا مشوِّيةً ، ويدخل فيه الخبر نحو : يَدُ زيدٍ مبسوطة .

(١) في (د) : والزجاج .

( أو ضميره ) - نحو : العين كحلتها .  
 ( أو الإشارة إليه ) - نحو : « هذه جهنم » (١) .  
 ( أو عدده ) - نحو : ثلاث أيد ، فحذفوا التاء من العدد كما  
 حذفوها مع المؤنث الحقيقي ، نحو : ثلاث نسوة ، وهذا هو  
 المعروف ، أعنى أنها لا تسقط إلا مع المؤنث ؛ وقد تسقط التاء مع  
 عدد المذكر نحو :

(١٧١) \* وإن كلاباً هذه عشرُ أبطن (٢) \*

فيؤول بالمؤنث ، كقولنا في البيت : إنه كنى بالبطن عن  
 القبيلة .

( أو جمعه على مثال يخص المؤنث ) - كهندات ، فهذا  
 الجمع يخص المؤنث ، مالم يكن جمع مصغر المذكر الذى لا يعقل ولا  
 صفته .

( أو يغلب فيه ) - كأفعل ، فإنه غلب في المؤنث ، كعقاب  
 وأعقب ، ويمين وأيمن ، فإذا جُمع اسمٌ على أفعل ، قُضى بتأنيته ، مالم

(١) يس / ٦٣ : « هذه جهنم التى كنتم توعدون » ، الرحمن / ٤٣ : « هذه  
 جهنم التى يكذب بها المجرمون » .

(٢) ش . ش . العيني على الأشموني والصبان / ٤ / ٦٣ من الطويل ، وعجزه :  
 \* وأنت برىء من قبائلها العشر \* قاله رجل من بنى كلاب ، سمى النواح ، والشاهد  
 فى : عشر أبطن ، والقياس : عشرة أبطن ، لأن البطن مذكر ، وهو دون القبيلة ،  
 ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل ، بدليل قوله : من قبائلها العشر .

يُعلم تذكيره ، لقلّة ذلك في المذكر ، كغراب وأغرب ، وجنين وأجنن .  
 وبقي مما يعرف به التانيث ، لحاق التاء الفعل نحو : كُسرت  
 القدرُ وتكسُرُ ، وقد سبق ذكرها بباب الفاعل .  
 ( وأكثر مجيء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف  
 المذكر ) - كقائمة وحسنة وصفية ومضروبة .

(١) والآحاد المخلوقة من أجناسها ) - كتمرة وتمر ، وبقرة  
 وبقرة ؛ واختلف هل الأصل التاء ، ثم سقطت لإفادة الجنس ، أو  
 الأصل سقوطها ثم وصلت لإفادة الواحد ؟ وأجاز الكوفيون استعمال  
 لفظ الجنس من ذلك للمفرد المذكر ؛ قال الفراء : ربما جعلوا الأنثى  
 مفردة بالهاء ، وجعلوا المذكر مفرداً بطرح الهاء ، فيكون كأنه على لفظ  
 الجمع ؛ قالوا : رأيت حماماً على حمامة ، ورأيت حماماً ذكراً ؛ وقال  
 الكسائي (٢) : سمعت كل هذا النوع تُطرحُ من ذكره الهاء ؛ وهذا  
 عند البصريين شاذ لا يقاس عليه .

( وربما فصلت الأسماء الجامدة ) - كامرء وامرأة ، ورجل  
 ورجلة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وهو قليل ، قال :  
 (١٧٢) كلُّ حَيٍّ ظَلَّ مغتبطاً غيرَ جيرانِ بني جبلة  
 هتكوا جيب فتاتهم ، لم يبالوا حرمة الرجلِ (٣)

(١) في (ز) : أو الآحاد .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) الشاهد في قوله : رجلة: مؤنث رجل ؛ ذكره في اللسان ولم يعزه ؛ قال

عنى بجيبها : هنا .

وقال :

(١٧٣) إنسانةٌ فثانةٌ بذر الدجى منها خجلٌ (١)

( والآحاد المصنوعة ) - نحو : عِمام وعِمامة ، وجِرّ وجِرّة ،  
وقلنسُو (٢) وقلنسوة .( وربما لحقت الجنس ، وفارقت الواحد ) - كقولهم : كمء  
للواحد (٣) ، وكماة للجمع ، حكاه يونس وغيره ، ومثله : جبأة  
وجبء ، وهذا قليل ، وعكسه هو الكثير ، كتمر وتمر .( وربما لازمت صفات مشتركة ) - إما لغير المبالغة نحو : رجل  
رَبّعة ، وامرأة ربّعة ، ورجل يفعة ، وامرأة (٤) يفعة ؛ وإما للمبالغة  
نحو : رجل علّامة ، وامرأة علّامة ، وكذا مطرابة ومَلولة ؛ ووجهوا  
التأنيث في المبالغة في وصف المذكر ، بأنه أريد أنه غاية في ذلك  
الوصف ، والغاية مؤنثة .( أو خاصة بالمذكر ) - كقولهم : رجل بُهْمَة ، أى (٥)  
شجاع .(١) الشاهد في قوله : إنسانة مؤنث إنسان ؛ لم أجده في مراجعي ؛ وقال في  
اللسان والصحاح : ولا يقال : إنسانة ، والعامّة تقوله .

(٢) في (د ، ز) : وقلنسوة وقلنس .

(٣) في النسخ الثلاث : كما للواحد ، وكماة للجمع ، والتحقق من الصحاح  
وشرح الأشموني على الألفية ، تمشياً مع القاعدة الإملائية .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) سقطتا من (د) .



( لتأنيث ماوصف بها في الأصل (١) ) - كما قيل في التي للمبالغة : إنه أريد غاية في ذلك (٢) ، وكما يقال في بُهْمَة : إنه على تقدير أن الأصل : نفس بهمة .

( أو تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر ) - فأتى بالتاء في المذكر ، تنبيها على أن التاء ليس بلازم فيها أنها لا تكون إلا للمؤنث ، بل المؤنث بها أولى ، أو تنبيها على أن ماثبتت فيه التاء ، مما يقع على المذكر والمؤنث ، كشاة ، المؤنث أولى به لأجل التاء .

( وتجيء أيضا لتأكيد التأنيث ) - نحو : ناقة ، وذلك لأن المذكر له لفظ يخصه ، وهو جمل ، فلو أسقطوا التاء لحصل الفرق (٣) ، كما في جدى لمذكر (٤) ، وعناق لمؤنث (٥) ، فكانت التاء لتأكيد معنى التأنيث ، ومثل ناقة ، نعجة ؛ والأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث مثل هذه سقوط التاء ، كما في شيخ وعجوز وحمار وأتان ، وبكر وقلوص .

( أو الجمع ) - أى لتأكيد معنى الجمع ؛ وقال الشلوبين في قول الجزولي : ولتأكيد معنى الجمع : المراد تأكيد معنى الجمع من

(١) سقطت هذه العبارة من (د) ولم يأت بشرحها .

(٢) في (ز) : إنه أريد في ذلك غاية .

(٣) قال أبو النجم : \* ياناق ، سيري عنقاً فسيحا \* وإن كان سقوطها هنا

(٣١) مكرر

للترخيم .

(٤) في (ز) : للمذكر ، وفي (غ) : للمؤنث .

(٥) في (ز) : للمؤنث .

التأنيث ، كحجارة وفحولة ، لأنها مؤنثة ، تقول : هي الحجار ، فتكون الحجار مؤنثا ، وإن لم تدخل التاء ، فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذى فى الجمع من التأنيث ، وعلى هذا هى كالتاء (١) فى ناقة ، فيغنى عن ذكر الجمع ما قبله من تأكيد التأنيث .

( أو الوحدة ) - نحو ظلمة وغرفة وسدرة (٢) ؛ وبعضهم يعبر عنها بتأنيث اللفظ ، فإن مرجعه إلى أن (٣) اللفظ كالمؤنث فى الإخبار والإضمار وغيرهما من أحكام التأنيث .

( أو لبيان النسب ) - كالمهالبة والأشاعثة والمناذرة ، فى النسب إلى المهلب بن أبى صفرة ، والأشعث بن قيس ، والمنذر بن ماء السماء ؛ والمعنى : المنسوبون إلى المهلب ، ولو قيل : المهالب لكان جمعا لكل واحد اسمه مهلب ، بخلاف الأول ، فإنه المراد به أولاد المهلب ، وإن لم يكن اسم كل واحد منهم « مهلب » (٤).

وقيل : التاء فى المهالبة ونحوه ، عوض عن ياء النسب ، ولهذا لا يجتمعان ، بل يقال : المهلبيون أو المهالبة .

( أو التعريب ) - كقولهم : موازجة جمع موزج ، وهو الخف ، وقيل : الجورب ، وكياجة جمع كيلجة (٥) ، وهو مكيال ؛

(١) فى (ز) : هى التاء .

(٢) فى (د ، ز) : ومدينة .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (غ) وفى (د) : مهلبا .

(٥) فى (د) : جمع كيلج .

وبعضهم يقول : إن التاء دخلت للعجمة ، وهو قريب مما ذكر المصنف .

( أو المبالغة ) - كعلامة ونسابة (١) وراوية ؛ وقد سبق ذكرها في قول المصنف : صفات مشتركة ؛ وقال بعضهم : إنه يُتوى في المدح على معنى : داهية ، وفي الذم نحو : كاذبة ، على معنى (٢) بهيمة ؛ وذكره أيضا الفراء ؛ وما سبق من قصد معنى الغاية يشمل الأمرين ؛ ومنع الفارسي دخول التاء للمبالغة في صفاته تعالى ، لأن التاء للتأنيث ، وعلى هذا لا يقال في الله : علامة .

( أو عوضاً من محذوف لازم الحذف ) - كلدة ، التاء عوض من الفاء (٣) ، والأصل : وِلْدٌ ، واللدة : مَنْ عمره مثل عمرك ، يقع على الذكر والأنثى ؛ ولثة ، والتاء فيه عوض عن اللام ؛ وإقامة ، التاء فيه عوض عن العين ، على خلاف : هل المحذوف العين أو ألف إفعال ؛ وتزكية ، التاء عوض من مدّة تفعيل .

( أو معاقب ) - نحو : زنادقة وفرازنة ، الأصل : زناديق وفرازين ، فعاقبت التاء الياء ، ولذا لا يجتمعان ، وإقرار الياء هو الأصل ، كما أقرت في بها ليل وسراييل ، والتاء عوض منها ، فعلوا ذلك

(١) في شرح الأشموني على الألفية ٤ / ٩٧ : وقد يجاء بها للمبالغة ، كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة ، كعلامة ونسابة .

(٢) اضطربت هذه العبارة في النسخ ، ففي (د) : وقال ثعلب : إنهم أثبتوا في المدح على معنى داهية ، وفي الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ؛ وفي (ز) : وقال بعضهم : إنه يتوى في المدح على معنى ذاهية ، وفي الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ، والتحقيق من (غ) وهو أقرب إلى السياق .

(٣) فاء الكلمة ، وهي هنا الواو .

في بعض الألفاظ ؛ وقيل : التأنيث للجمع ، وعدم اجتماعها مع الياء للطول ؛ ونقض المصنف كون التاء للنسب والجمع (١) معاً ، كبرابرة أى البربريون ؛ وقيل : هى للنسب ، ولكن صادف العجمة ، أو للعجمة ، وصادف النسب ؛ وكونها للفرق بين الواحد والجمع في غير أسماء الأجناس ، كِبِغَالٍ وَبِغَالَةٍ ، وَجِمَالٍ وَجِمَالَةٍ ، وَحِمَارٍ وَحِمَارَةٍ ، وكذا شامِيَّةٌ وَبَصْرِيَّةٌ وَكُوفِيَّةٌ ؛ وفي البسيط أن التاء تأتي للفرق بين المطلق والمعين نحو : ضَرْبَةٌ وَضَرْبٌ ، وهى تاء (٢) التحديد ؛ والفرق بين هذا والجنس ، أن الضرب يصدق على الضربة ، والتمر لا يصدق على التمرة ؛ وللفرق بين الاسم والصفة ، نحو : شاةٌ رُبِّيٌّ وَرُبِّيَّةٌ ، فالأول صفة ، والثانى اسم لما يُرَبَّى ؛ وكذا شاةٌ ذَبِيحٌ وَذَبِيحَةٌ ؛ وكذا الحلوبة ، لأنها صارت اسماً لما شأنها هذا ؛ وللفرق بين المذكر والمؤنث في العدد نحو : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة .

( وتُقَدَّرُ منفصلة ، ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظر ) -  
فللتاء اتصال من حيث جعلت محلاً للإعراب كقائمة ، وانفصال من حيث حذفت في النسب ، نحو (٣) : مكِّيٌّ ؛ والأصل انفصالها ، لأنها تزيد على مدلول الكلمة وضعاً ، لكن إن أدَّى تقدير انفصالها إلى عدم النظر ، لم يُقَدَّرْ حذفها ، بل تُجعل كأنها (٤) من بنية الكلمة كعبدة وزنة ، إذ لا يقال : عبْدٌ ولا زِنٌ .

(١) في (د) : للنسب والعجمة معا .

(٢) في (ز ، غ) : وهى هاء التحديد .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

(٤) في (د) : بل يجعل كأنه .

( والجنس المميّز واحده بها ، يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميون والنجديون ) - قال تعالى : « أعجازُ نخلِ خاوية » (١) ، وقال : « أعجاز نخل منقعر » (٢) ؛ واجتمع التذكير والتأنيث في قوله تعالى : « مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ . فَمَالَتُونَ مِنْهَا الْبَطُونَ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ » (٣) ؛ ومدكر هذا النوع ليس له لفظ عند البصريين ، بل يتميّز عن مؤنثه بالصفة نحو : شاة أو حمامة ذكّر ، وقد سبق قول الكوفيين ونقلهم فيه ؛ وقال بعضهم : التأنيث لغة الحجازيين وغيرهم ، والتذكير لغة تميم ونجد ؛ وقال أبو حاتم : أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكراً ، وهو الغالب على أكثر العرب ؛ وربما أنث أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا ، ولا يقيسون ذلك في كل شيء ، ولكن في خواص .

واعترض على المصنف بضرب وضربة ، واستخراج واستخراجة ، فإنه يدخل في كلامه ، والعرب تُدكّر هذا ولا تؤنثه ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد الجنس الذي لا يصلح للواحد كتمر ونخل ، وضرب يقع على الواحد فلا يدخل في ذلك ، لكن يلزم على هذا ، جعلُ التاء فيه زائدة على الوجوه التي ذكرها المصنف ، في مجيء التاء ، كما سبق عن البسيط (٤) .

(١) الحاقة / ٧ .

(٢) القمر / ٢٠ .

(٣) الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٤) في (د) : عن صاحب البسيط .

واعترض أيضا ، بأن من أسماء الأجناس ماجاء مؤنثاً لاغير ، كالبط والنحل (١) ، ومنها ماجاء مذكراً لاغير ، كالقمح والعنب ، وفيه نظر .

وقال صاحب الإفصاح : أكثر النحويين ، فيما أعلم ، جعلوا التذكير والتأنيث في هذا الباب قياساً (٢) سواء ، إلا أبا حاتم ؛ وذكر ماسبق من كلامه .

( فصل ) : ( الغالب في الصفات المختصة بالإناث ، إن لم يُقصد بها معنى الفعل ، أن لا تلحقها التاء ) - كحامل ومرضع وطالق ؛ فهذه ونحوها لا تلحقها التاء ؛ وقال الكوفيون ، خلا الفراء ، يجوز أن تلحقها ؛ وقال الفراء : ربما أتى بعض هذا في الشعر ، وليس يحسن في الكلام ، وأنشد للأعشى :

(١٧٤) \* أيا جارتا ، بينى ، فإنك طالقَةٌ (٣) \*

(١) في (د) : والحيل .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) البيت من الطويل ، مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس - ديوانه

١٨٣ - وتامه :

\* كذاك أمور الناس ، غادٍ وطارقة \*

أراد بالجارّة : الزوجة ؛ وبينى أى فارقينى وابتعدى عنى ؛ وقوله : كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه ، أى أن بعض ما يعرض للناس ، يعرض لهم في وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم في وقت الطروق ، وهو الليل ؛ والشاهد في قوله : طالقه ، حيث أتى بهذا الوصف مؤنثاً بقاء التأنيث ، مع أنه لا يوصف به إلا النساء ، لأنه حمله على معنى الفعل وهو الحدوث ، فبنى النعت على الفعل .

وقال البصريون : إن قصد بهذا أنها فعلت أو تفعل ، أنثت بالهاء ، وإلا فلا ، وجعل من ذلك : « يوم ترونها تذهل كل مُرضعة عما أرضعت » (١) ، وبيت الأعشى ، وقوله أيضا :

(١٧٥) تَمَحَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ يَوْمِ أَنِّي ، وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ (٢)

وقوله :

(١٧٦) كمرضعةٍ أولادَ أخرى، وضِيَعَتْ بنى بطنها، ذاك الضَّلَالُ عن الرُّشْدِ (٣)

(لتأديتها معنى النسب) - أى ذات حمل ؛ ويعزى هذا للخليل .

( أو لتذكير ماوصف بها فى الأصل ) - أى شخص

مرضع ؛ ويعزى لسبيويه .

(١) الحج / ٢

(٢) من الوافر ، ذكره فى الإنصاف ص ٧٦٠ ، وقال فى الحاشية : أنشده ابن منظور (ح م ل - أن ا) ونسبه فى المرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق (هكذا) .. وأصل معنى تمخض تحرك ، وتمخضت المنون على المجاز .. والمنون المنية وهى الموت ؛ وأنى أى أدرك وبلغ مداه ؛ ولكل حاملة تمام ؛ أى أن لكل حمل مدة ينتهى فيها وتمم مدته .

والشاهد فى قوله : حاملة ، حيث جاء بهذا الوصف متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاص بالإناث ، لا يوصف به غيرهن ، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل ، على نحو ما ذكر فى الشاهد السابق ؛ قال ابن منظور : وامرأة حامل وحاملة على النسب وعلى الفعل ، يريد أنه يقال : حامل على النسب ، ويقال : حاملة على الفعل .. (٣) لم أجد فى مراجعى ؛ والشاهد فى قوله : كمرضعةٍ أولادَ أخرى ، حيث جاء بالوصف : مرضعة ، متصلا بتاء التأنيث ، مع أنه خاص بالإناث ، على النحو الذى سبق ذكره فى البيت السابق .

( أو لأمن اللبس ) - وهو قول الكوفيين ؛ وقيل : هو للكسائي وبعض الكوفيين .

( وربما جاءت كذلك ) - أى بغير تاء عند قصد المؤنث .

( صفات مشتركة ) - قالوا : رجل جُنُب ، وامرأة جُنُب ؛

وكذا بالغ وضامر ووصى ووزير ووكيل وكفيل وشاهد ؛ قال الفراء :

وتقول (١) : مؤذن بنى فلان امرأة ، وفلانة شاهد ، لأن الشهادة

والأذان تقبل في النساء ، وربما جاء في الشعر بالهاء ، وأنشدوا لابن همام :

(١٧٧) فلو جاءوا بيرةً أو بهندٍ لباعنا أميرةً مؤمنينا (٢)

وليس بخطأ أن تقول : وكيلة ووصية ، إذا أفردتها وأردتها بذلك

الوصف ، والتذكير وجه الكلام ، قال :

(١٧٨) فليت أميرنا ، وعُزلت عنا مخضبةً أناملها ، كعاب (٣)

( فصل ) : ( لا تلحق التاء غالباً صفةً على مفعال ) -

كمِعْطَارٍ ومِذْكَارٍ ؛ وقُلُّ بالتاء ، قالوا : مِجْذامةٌ للأمر ، أى مِقطَاعٌ له ، ومِقدامةٌ على الأمر .

(١) سقطت من (د) .

(٢) لم أجدّه في مراجعى ، والشاهد في قوله : أميرة مؤمنينا ، بتاء التأنيث ، والوجه بالتذكير ، أى بدون تاء : أمير المؤمنين ؛ وأنشدوا البيت لابن همام .

(٣) لم أجدّه فيما تحت يدى من مراجع ، والشاهد في قوله : فليت أميرنا ... مخضبةً أناملها ، فجاء الخبر : مخضبةً صفة بالتاء ، وهو خير لأمر ؛ والكعاب بالفتح : المرأة حين يبدو نديها للنهود .



( أو مُفْعِل (١) - كَمُذَكِرٌ وَمُحَمِّقٌ ؛ (٢) وَقِيلَ : كَلْبَةٌ مُجْرِيَةٌ ؛ وَاِمْرَأَةٌ مُصْنِيَةٌ ، مَعَ قَوْلِهِمْ : مُجْرٍ وَمُصْنِبٌ .

( أو مِفْعِيل ) - كَمِكَثِيرٍ وَمِعْطِيرٍ ؛ وَقَلَّ مَسْكِينَةٌ ، حَمَلًا عَلَى فَقِيرَةٍ ، وَقَالُوا أَيْضًا : اِمْرَأَةٌ مَسْكِينٌ (٣) .

( أو فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٌ ) - كَشَشُورٌ وَصَبُورٌ ؛ وَقَلَّ فَرَوَقَةٌ وَمَلُولَةٌ وَصَرُورَةٌ ؛ وَخَرَجَ الَّذِي بِمَعْنَى مَفْعُولٌ ، فَيُؤْتَى بِالْهَاءِ نَحْوُ : أَكُولَةٌ بِمَعْنَى مَأْكُولَةٌ ، وَرَكُوبَةٌ بِمَعْنَى مَرْكُوبَةٌ ؛ وَقَدْ تَحْذَفُ التَّاءُ ، قَالَ تَعَالَى : « فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ » (٤) ، وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ : « رَكُوبَتُهُمْ » ؛ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : الْحَلُوبَةُ وَالرَّكُوبَةُ وَنَحْوُهُمَا ، تَكُونُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ، فَإِذَا أَسْقَطُوا الْهَاءَ ، لَمْ تَكُنْ إِلَّا لِلْجَمْعِ .

( أو فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ ) - كَجَرِيحٌ وَقَتِيلٌ ؛ وَخَرَجَ نَحْوُ : مَرِيضٌ وَشَرِيفٌ ، فَإِنَّهُمَا لِلْفَاعِلِ ، فَيُقَالُ لِلْمُؤَنَّثَةِ : مَرِيضَةٌ وَشَرِيفَةٌ ،

(١) الَّذِي فِي الْأَلْفِيَةِ :

وَلَاتِلِي فَارَقَةً فَعُولًا أَصْلًا ، وَلَا مِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَا

(١٧٩)

كَذَاكَ مِفْعَلٌ... وَمِثْلُهَا الشَّارِحُ - ابْنُ عَقِيلٍ - فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَةِ بِمِغْتَسِمٍ ؛ وَلَمْ تَرُدَّ « مُفْعِلٌ » بِالْأَلْفِيَةِ ، وَكَذَا فِي الْهَمْعِ ، جَاءَ بِمِفْعَلٍ ، بِالْكَسْرِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ ، كَمِغْتَسِمٍ ، وَلَمْ يَأْتِ بِمِفْعِلٍ ، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ؛ وَفِي النُّسْخَةِ الْمُحَقَّقَةِ مِنَ التَّسْهِيلِ : ( لَا تَلْحَقُ التَّاءُ غَالِبًا صِفَةً عَلَى مَفْعَالٍ أَوْ مُفْعِلٍ أَوْ مِفْعَلٍ أَوْ فَعُولٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ) .

(٢) فِي (د) : وَقَلَّ .

(٣) قَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ : وَسَمِعَ : اِمْرَأَةٌ مَسْكِينٌ ، عَلَى الْقِيَاسِ ؛ حَكَاهُ

سَبِيوِيَه .

(٤) يَسُ / ٧٢ : « وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ ، فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ » .

وإن أريد بالأول أنه متخذ لكذا ، دخلت الماء ، فتقول : هذه ضحية ، للذكر والأنثى ؛ وهذه ذبيحة بنى فلان .

( إلا أن يُحذف موصوف فعيل ، فتلحقه ) - نحو : رأيت قتيلة بنى فلان ، وهذه قتيلة ؛ وذلك لإزالة اللبس ؛ وإنما حذف في : مررت بامرأة قتيل ، فقتيل لأمن اللبس ، بذكر الموصوف ، ولو ذكر مايؤمن معه اللبس لحذفت (١) ، وإن لم يكن المذكور الموصوف نحو : رأيت قتيلاً من النساء ؛ قاله أبو حاتم .

( ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل ، قد يُحمل أحدهما على الآخر ، في اللحاق وعدمه ) - كقولهم : شاة نطيحة ، بالهاء ، وهى بمعنى مفعولة ، وكذا امرأة حميدة ، بمعنى محمودة ؛ وقالوا : امرأة صديق ، بلا هاء ، وهى بمعنى فاعل .

( وربما حُمل على فعيل ، في عدم اللحاق ، فُعال ) - كقولهم : مُذية هُدام ، ومُذية حُرّاز ، حكاهما سيويوه ؛ وحذفوا التاء منه حملاً على حذفها من فعيل ؛ وينبغى حمل كلام المصنف على فعيل بمعنى فاعل بمعنى (٢) ، لسبق ذكر أنه قد تحذف منه التاء ، حملاً على فعيل بمعنى (٢-) مفعول ، فيكون (٣) فُعال محمولاً في الحذف على ما حمل على فعيل بمعنى مفعول (٣-) ؛ وإنما انبغى حملة على ذلك ، ليُحمل الشيء على

(١) في (د) : لحذفتها ، وفي (ز) : تحذفه .

من (٢ إلى - ٢) سقط من (ع) .

من (٣ إلى - ٣) سقط من (ع) .

مايشاكله معنى ؛ وكلام سيبويه ، على أن فعيلًا بمعنى فاعل ، محمول في حذف التاء منه ، على فعول بمعنى فاعل ، فهو أولى من كلام المصنف ، لما ذكرنا من الحمل على المشاكل .

وحاصل كلام المصنف ، على ماقررناه ، أن فعيلًا بمعنى فاعل محمول على فعيل بمعنى مفعول ، وفعلاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، ففيه المشاكلة في الثاني دون الأول ؛ وكلام سيبويه على أن فعيلًا بمعنى فاعل ، محمول على فعول بمعنى فاعل ، وفعلاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، المحمول على فعول في حذف التاء ، ففيه المشاكلة في الجملتين ؛ قال سيبويه ، وقد ذكر حذف التاء من فعال : جعلوا فعلاً بمنزلة أختها فعيل ؛ قال : (١) وقد أجرى شيء من فعيل ، مستويًا في المذكر والمؤنث ، شبيه (٢) فعول ؛ وذكر ربحاً خريقاً ؛ ووجه حمل فعال على فعيل أنهما أخوان ؛ قال سيبويه : ألا ترى أنك تقول : طويل وطوال ، ويعيد ويُعاد ، وشجيع وشُجاع ؛ وتدخل في مؤنث فعال التاء ، كما تدخل في مؤنث فعيل .

وهُذام بالضم ، من الهذم ، وهو القطع ؛ قال أبو عبيدة : الهذامُ : السيف القاطع ، وهو بالذال المعجمة ؛ وجرّاز (٣) من الجرّز ، بالزاي بعد الراء ، وهو القطع ، يقال : سيف جرّاز ، بالضم ، أى قاطع ؛ والخرّيقُ : الريح الباردة الشديدة الهبوب ؛ قال الأعمى الهذليّ :

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د ، ز) شبه .

(٣) في (د ، ز) : حُرّاز ، بالحاء المهملة ، وفي لسان العرب — جرّزه يجرّزه

جرّزاً : قطعه ، وسيفٌ جرّازٌ ، بالضم قاطع .

(١٨٠) كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفِقَانُ رِيحٍ خَرِيقٍ بَيْنَ أَعْلَامٍ طَوَالٍ (١)  
 ( وَفِعِلٌ ) - قال تعالى : « لِنُحْيِيَ بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا » (٢) ،  
 والأصل : مَيِّتٌ فَخَفِفَ ، كَهَيِّنٍ فِي هَيِّنٍ ؛ وَقَالُوا : نَاقَةٌ رَيِّضٌ ، وَالْأَصْلُ  
 رَيُّوضٌ (٣) ، وَتَوَصَّفَ بِذَلِكَ أَوَّلُ مَارِيضَتٍ ، وَهِيَ صَعْبَةٌ بَعْدَ .

( وَصَوَّغُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، مَعَ كَثْرَتِهِ ، غَيْرَ مَقْيَسٍ ) -  
 وَقَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ بِيَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَزَادَ قَوْلُهُ : خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ؛  
 وَلَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ ، فَلَا يَبْعُدُ الْقِيَاسُ ، فَيَبْنِي (٤) مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مَجْرَدٍ  
 مُتَّصِرٍ تَامٍ ، فَكَذَلِكَ الْمَسْمُوعُ ؛ وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ شَرْطِ آخِرِ بِيَابِ  
 اسْمِ الْفَاعِلِ (٥) .

( وَيَجِيءُ أَيْضًا بِمَعْنَى مُفْعَلٍ ) - كَقَوْلِهِمْ : أَعْقَدْتُ الْعَسْلَ ، فَهُوَ  
 عَقِيدٌ أَوْ مُعَقَّدٌ ؛ وَسَبَقَتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ بِيَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ .  
 ( وَمُفْعِلٌ ) - كَقَوْلِهِمْ : سَمِعَ بِمَعْنَى مُسْمِعٍ ؛ قَالَ :

(١٨١) أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِقُنِي ، وَأَصْحَابِي هَجُوعٌ (٦)

(١) مِنَ الْوَافِرِ ، لِلْأَعْلَمِ الْهَذَلِيِّ : ابْنُ يَعِيشَ ٥ / ٤٩ قَالَ : وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ :  
 خَرِيقٌ فِي صِفَةِ الرِّيحِ ؛ وَقَدْ جَاءَ فِي الْهَذَلِيِّينَ ٢ / ٨٤ بِرَوَايَةٍ أُخْرَى .  
 (٢) الْفَرْقَانُ / ٤٩ : « لِنُحْيِيَ بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا ، وَنَسْقِيهِ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْأَسِي  
 كَثِيرًا » .

(٣) وَفِي اللِّسَانِ - رَوْضٌ : وَكَذَلِكَ غَلَامٌ رَيِّضٌ ، وَأَصْلُهُ : رَيُّوضٌ ، فَغَلَبَتْ  
 الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتْ ؛ وَالْأَنْثَى وَالذَّكَرُ فِيهِ سَوَاءٌ .

(٤) فِي (ز) : فَيَبْنِي .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ز) .

(٦) ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ / ١٠٦ ، مِنَ الْوَافِرِ ، لَعَمْرُو بْنُ مَعَدٍ يَكْرِبُ ، قَالَ :

مَعْنَاهُ : الدَّاعِي الْمَسْمُوعُ .

- أى المسمع ، وخرج عليه أيضا : « عذابٌ أليم » (١) .  
 ( قليلاً ) - راجع إلى المسألتين .  
 ( وبمعنى مُفَاعِلٌ كَثِيراً ) - قالوا : جلس وقعيد وخليط ، أى  
 مجالس ومقاعد ومخالط .  
 ( وقد يُذَكَّرُ المَوْثُ ) - كقولهم : ثلاثة أنفُس ، قال :  
 (١٨٢) ثلاثة أنفُس ، وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جار الزمانُ على عِيَالِي (٢)  
 ( ويؤنَّثُ المذَكَّرُ ) - نحو :  
 (١٨٣) \* سائلُ بنى أسدٍ : ماهذه الصوتُ ؟ (٣) \*  
 (١٧١) مكرر \* وإنَّ كِلَاباً هذه عشرُ أبطن (٤) \*

(١) البقرة ١٠ ، ١٠٤ ، ١٧٤ ... وفي مواضع كثيرة من البقرة وغيرها .  
 (٢) من الوافر ، للحطيئة - ديوانه ١٢٠ - وهو من شواهد سيبويه  
 ٢ / ١٧٥ ، ورضى الدين فى باب العدد ؛ والذَّوْدُ بفتح الذال المعجمة ، وسكون  
 الواو ، وآخره دال مهملة ، هو اسم جمع ، يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من  
 الإبل .. والشاهد فى هذا الموضع فى قوله : « ثلاثة أنفُس ، حيث أتى بلفظ العدد  
 مقترنا بالتاء ، مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث هو : نفس ؛ مراعاة للمعنى ، إذ يطلق  
 على النفس لفظ : شخص ، والشخص مذكر .

(٣) من البسيط لرويشد بن كثير الطائى ، وهو عجز بيت صدره :  
 \* يأبها الركب المزجى مطيته \* والمزجى اسم الفاعل من أزجى يُزجى ، ومعناه :  
 السائق ، والمطية كل ما يركبه الإنسان ، ويروى : بلُغ بنى أسد ... ومحل الاستشهاد  
 هنا فى قوله : هذه الصوتُ ، حيث جاء باسم الإشارة للمفردة المؤنثة ، وأشار به إلى  
 الصوت ، وهو مفرد مذكر .. فعل ذلك مراعاة للمعنى أيضا حيث يطلق على الصوت  
 لفظ : جلبة أو ضوضاء أو ضجة ، وهذه الألفاظ مؤنثة .

(٤) من الطويل للنواح الكلابى ، وقد سبق ذكره وتخرجه فى نفس الباب ، =

( حملاً على المعنى ) - ففي ثلاثة أنفس ، المعنى : ثلاثة أشخاص ، ولذلك عاملها معاملة المذكر ، فأثبت التاء ؛ وعكسه : عشر أبطن ، لتأويله بقبائل ؛ وكذا : ماهذه الصوت ؟ أى الضجة .  
( ومنه ) - أى من تأنيث المذكر ، حملاً على المعنى .

( تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر ) - نحو : « ثم لم تكن ففنتهم إلا أن قالوا » (١) في قراءة « تكن » بالتاء المثناة من فوق ، « وففنتهم » بالنصب ؛ أنت المصدر المنسبك من أن وصلتها ، وهو اسم تكن ، لتأنيث الخبر ، وهو ففنتهم ؛ ومن قرأ كذلك أبو عمرو ؛ وكذلك : « إلا أن تكون ميتة » (٢) في قراءة التاء ، ونصب ميتة ، ومن قرأ كذلك ابن كثير .

\* \* \*

---

= وهو من شواهد سيويه ، وأنشده ابن منظور في : بطن - والمذكور هنا صدر البيت ، وعجزه :

\* وأنت برىء من قبائلها العشر \*

والشاهد في قوله : عشر أبطن ، والأبطن جمع بطن ، والبطن مذكر ، فحذف التاء مراعاة للمعنى ، لأن البطن بمعنى القبيلة .

(١) الأنعام / ٢٣

(٢) الأنعام / ١٤٥

## ٧٠ - باب ألفى التأنيث

( تُعرف المقصورة بوزن حُبَلَى ) - فما كان على وزن فُعْلَى ،  
فألفه للتأنيث ، كأنثى وبُشْرَى ورُجْعَى ، ولا تلحقه التاء ؛ وقولهم :  
بُهْمَاة مع قولهم : بُهْمَى (١) ، ممنوعاً (٢) ، شاذ ؛ وقيل : وكأنهم  
جعلوا ألفه للتكثير ، وقيل : هي للإلحاق ، والواحدة بُهْمَاة ، بناء على  
إثبات فُعَل ، وهو قول الكوفيين والأخفش ؛ وبُهْمَى نبتٌ ؛ ولا يُنَوَّن  
مافيه ألف التأنيث ، وماحكى ابن الأعرابى ، من صرف دنيا شاذ ،  
وكذا صرف مُوسَى الحديد ، شاذ ، وهو فُعْلَى ، ومن قال ذلك  
الفراء ، وقال الأموى : هو مُفْعَل من أَوْسَيْتٌ : حلقت ، وقال  
أبو عبيد : ولم يُسمع التذكير فيه ، إلا من الأموى ؛ وقيل : الألف  
للإلحاق . وأما موسى اسم رجل ، فقال أبو عمرو بن العلاء : هو  
مُفْعَل ، لصرفه في النكرة ، وقال الكسائى : هو فُعْلَى .

( وحُبَارَى ) - وهو طائر يقع على الذكر والأنثى ، واحدهما  
وجمعهما ، وإن شئت قلت في الجمع : حُبَارِيَات ، وكذا كُلُّ فُعَالَى  
ألفه للتأنيث ، كجُمَادَى للشَّهْر ، وَسُمَانَى لطَائِر .

(١) اسم نبت .

(٢) أى من الصرف .

( وَشُقَّارَى ) - فُعَالَى ، وهو نَبْتُ ، ومثله حُوَارَى ، وهو  
 ماحُورٌ من الطعام ، أى يُبِضُّ ، يقال : هذا دقيق حُوَارَى ، وكلاهما  
 بضم أوله وتضعيف عينه .

( وَسُمَّهَى ) - فُعَلَى بضم أوله وتضعيف عينه ، وهو الهواء ،  
 ويقال : ذهب فى السُمَّهَى ، أى فى الباطل ، والسُمَّهَى والسُمَّهَى  
 الكذب والأباطيل ، ويقال : ذهبت إبله السُمَّهَى ، أى تفرقت فى كل  
 وجه .

( وَفِيضُوضَى ) - وهو فَعْلُولَى ، ويقال أيضا : فَيضِيضَى ،  
 وهو فَعْلِيلَى ، وقيل : هما فَيُعُولَى وَفَيَعِيلَى ، يقال : أموالهم فَوْضَى  
 بينهم ، أى هم شركاء فيها .

( وَفَوْضُوضَى ) ( ١ ) - مثله ، وحكوا فيه القصر والمد ، فلا  
 يكون الوزن مختصا بالمقصورة .

(١) فى النسخ الثلاث : وَفِيضُوضَى مثله ؛ وهو سهو ، فاللفظ الذى قبله فى  
 المتن هو : فَيضُوضَى ، فلا يكون مثله ، بل هو هو ، وفى النسخة المحققة من التسهيل :  
 وفِيضُوضَى وفَوْضُوضَى ، وفى الأشموني مع الصبان ٤ / ١٠١ : وَفَيُعُولَى  
 كَفَيضُوضَى ، وَفَوْعُولَى كَفَوْضُوضَى للمفاوضة ، وضبطهما الصبان وقال : يقال :  
 أموالهم فيوضا وفوضوا بينهم ، بالقصر والمدّ فيهما ، أى هم شركاء فيها ... وبعد  
 هذا الوزن سقطت من النسخ بعض الأوزان ، ثبتت فى بعض نسخ التسهيل ، وجئت  
 بها فى النسخة المحققة منه هى : بَرْدَى وشَعْبَى وَفَرْتَنَى وَخَوَزَلَى وَخَيْرَلَى وَخَنْسَرَى  
 وَالْجَفَلَى وَفَرُصَا ، وإِهْجِرَى وهَجِرَى ، وَحُضْبِيضَى وَحِضْبِيضَى ، وَخُلَيْطَى وَقَطِيْبَى  
 وَمُصْطَلِكَى ؛ وقد جاء ببعضها الشارح فى شرحه على الألفية ، وجاء الأشموني ببعضها فى  
 شرحه .



( وَبُرْحَايَا ) - فُعَلَايَا ، ولم يجيء غيره ، ومعناه العجب ،  
يقال : مَا بَرَحَ هذا الأمر ! أى ما أعجبه !.

( وَأُرْبَعَى ) - بضم الهمزة وفتح الباء ، وهو ضرب من مشى  
الأرنب ، وثبت هذا الوزن فى نسخة البهاء الرقى .  
( وَأُرْبَعَاوَى ) - أَفْعُلَاوَى ، يقال : قعد أُرْبَعَاوَى إذا قعد  
مُتْرِبِعًا .

( وَهَرَنْوَى ) - هو اسم نبات ، وكلام المصنف ، على أنه  
فَعَلَوَى ، وقيل : هو فَعَلَلَى كقهقرى ، والواو أصل فى بنات الأربعة ،  
كما فى وَرَنْتَل ، شذوذاً ، وهذا أولى من جعل الواو زائدة ، لأن فَعَلَوَى  
لم يثبت ، وأصالة الواو فى بنات الأربعة ثبتت فى المضعف باطراد ، وفى  
غيره قليلاً .

( وَقَعَوْلَى ) - وهو بالقاف ، ووزنه فَعَوْلَى ، وهو ضرب من  
مشى الشيخ ، يقال : قَعَوْلَ الرجلُ ، أى مشى مشية من يحشى التراب  
بإحدى قدميه على الأخرى ، لِقَبَلِ فِيهِمَا ، قال صخر بن عُمَيْر :

\* قاربت أمشى القَعَوْلَى والفَنَجَلَةَ (١) \*

والفنجلة : مشية فيها استرخاء ، كمشية الشيخ .

( وَبَادَوْلَى ) - فاعَوْلَى ، وهو موضع ، ولم يجيء غيره (٢) .

(١) فى الصحاح : \* فصرت أمشى القعولى والفنجلة \*

(٢) زاد فى بعض نسخ التسهيل : وبأدولى ، وجاءت بالنسخة المحققة ؛ قال

الصبان : وفى القاموس ، أن فى الدال الفتح والضم .

( وإِجْلَى ) - إِفْعَلَى ، وهو موضع ، وقال الأصمَعِيُّ : اسم رجل (١) .

( وَسِبْطَرَى ) - فِعْلَى ، وكذا : دِفْقَى ، وهما لضريين من المشى ، وذكر بعضهم فِعْلَاءً ممدوداً نحو : إِرْزَاء ، وهي مشية يعتمد فيها على أحد الجانبين ، فيكون فِعْلَاءً مشتركاً (٢) ، وكذا فَعْلُولَى ، كما سبق ذكره .

( وَحُدْرَى ) - فُعْلَى من الحذر ، ومثله : كُفْرَى : وعاء الطلع ، وَبُدْرَى من التبذير .

( وَعِرْضَى ) - فِعْلَى من الاعتراض ، ومثله كِفْرَى ، لغة في الكُفْرَى ، ونقل الفراء سَلْحَفَى وسَلْحَفَاة ، فدخل التاء يقتضى كون الألف ليست للتأنيث ، إلا أن يُجعل نادراً ، كما سبق في بهمة ؛ وأثبت بعضهم في فِعْلَاءَ المَدِّ ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل .  
( وَعِرْضَنَى ) - فِعْلَنَى من الاعتراض (٣) .

(١) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ١٠١ : قال الفارسي : بكسر الهمة وتشديد اللام : (إِجْلَى) ، وقال الدماميني : بهمة مكسورة ، ففتحية ، فجم مكسورة ، فلام (إِجْلَى) اسم موضع ، وقال الأصمعي : اسم رجل ، ونص المرادى في شرح التسهيل ، على سكون التحتية ، وكسر الهمة والجم ، ويخالف ذلك جعل السيوطي في الهمع وزنه إِفْعَلَى ، بكسر الهمة وفتح العين .  
(٢) أى بين المقصور والمدود .

(٣) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة : وَعِرْضَنَى ، بضم

( وَرَهْبُوتَى ) (١) - فَعَلُوتَى من الرَّهْب ، ومثله رَعْبُوتَى (١) من الرغبة ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل .

( وَحَنْدُقُوقَا ) - التصريفون ذكروا هذه اللفظة بغير ألف وعلى ذلك كلام سيويه ، وجعلها صفة ؛ وغيره قال : إن الحندقوق اسم نبت ؛ وذكره ابن القطاع بالألف ، كما ذكره المصنف ، ووزنه فَنَعْلُوكَى ، وعليه كلام سيويه ، وقيل : فَعْلُوكَى ، ويقال . بفتح الحاء والداال وبكسرهما ؛ وفي الصحاح : الحندقوق نبت ، وهو الزُّرْق ، نبطىّ معرب ، قال : ولا تقل : الحندقوقا .

( وَدَوْدَرَى ) - وهو العظيم الخصيتين ، ووزنه : فَوَعْلَى (٢) .

( وَهَبِيْحَى ) - المشهور في هذه اللفظة سقوط الألف ، كذلك ذكرها سيويه وغيره ، وذكرها ابن القطاع بالألف ، ووزنها : فَعْيَلَا ؛ والهِبِيْحُ : الغلام الممتلىء ، والأنثى هَبِيْحَةٌ .

( وَيَهْيَرَى ) - المعروف فيه أيضا حذف الألف ، وقال ابن السراج : ربما زادوا الألف ، وذكر الألف أيضا ابن القطاع وابن عصفور ، لكن قال ابن القطاع : وزنه : فَعْفَلَى ، وقال ابن عصفور : وزنه : يَفْعَلَى ، ولم يثبت سيويه يَفْعَلُ ، بتشديد اللام ، وأثبتته الزبيدي وغيره ، واليهَيْرُ من أسماء الباطل ، وذكر الزبيدي أنه يقال : حَجَرٌ

(١) في ( ز ، غ ) : رهوتا ورغبوتا .

(٢) ضبطه الصبان بفتح الدالين المهملتين ، بينهما واو ساكنة ، وتشديد الراء .

يَهِيرٌ ، أى صلب (١) .

( ومِكْوَرِي ) - وزنه : مُفْعَلِي ، وهو بكسر الميم وضمِّها (٢) ، وكلام المصنف على الضم ، ولم يجيء إلا صفة ، وهو قليل ؛ ومعناه العظيم الرُّوثة من الدواب ، ويقال أيضا لعظيم الأنف ، وهو مأخوذ من الكمارة .

( وَمِرْقَدِي ) - وهو مُفْعَلِي بكسر الميم وفتحها أيضا ، وهو الكثير الرقاد ، كما ذكر الزبيدي ، وفسره الجوهري بالذى يرقد في أموره (٣) ؛ والمعروف ثبوت مُفْعَلِي في الأسماء كمرعزي ، وأثبتته الزبيدي في الصفات ، ونقل أنهم يقولون : رجل مرقدي ، وقيل : هو من الوصف بالأسماء ، ولذا لم يُجَر ، بل كان مؤنثا والموصوف مذكراً .

(١) ضبطه الصبان أيضا كما في التحقيق ، وجاء بعبارة القاموس : اليهيري مقصوراً مشدداً : الماء الكثير ، والباطل ، ونبات أو شجر ، زنته : يَفْعَلِي أو فَعْلِي أو فَعْلَلِي .

(٢) حقق الصبان هذه اللفظة فقال : ومفْعَلِي ، ذكر الشارح - الأشموني - منه ثلاثة أوزان : الأول بفتح الميم ، كما يؤخذ من ضبط الدماميني مَكْوَرِي المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم ، وإن قال بعد ذلك : ونقل فيه ضم الميم وكسرها ؛ والثاني بضمها ؛ والثالث بكسرها ، كما يؤخذ من ضبط الدماميني مِرْقَدِي بكسر الميم ؛ والثالثة بسكون الفاء وتشديد اللام ، والأولان منها بفتح العين ، والأخير بكسرها ... قال في القاموس : رجل مكورِي ومكور ، وتثلث ميمهما : فاحش مكثار ، أو لقيم ، أو قصير عريض .

(٣) ضبطه الصبان بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة ، قال : وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر ، وإذا خفف مُد ، قاله الدماميني ، وفي ابن عقيل على التسهيل ، أن الميم تفتح أيضا ؛ وقوله : لكثير الرقاد ، الذى فى القاموس : الارقداد الإسراع ، ورجل مرقدي كمرعزي يسرع فى أموره .

( وَشَفَّصِلَى ) - هو فَعَلِلَى ، وهذا الوزن استدركه الزبيدي على سيبويه ، وأثبتته ابن القطاع أيضا ، وذكر أنه تفتح شينه وتكسر ، وذكر ابن القوطية المفتوح منوَّناً ، وعلى هذا تكون ألفه للإلحاق بسفرجل ، وفسره بأنه نبات يلتوى على الشجر ، وفسر غيره الشَّفَّصِلَى بحمل بعض الشجر ، ينفلق عن مثل القطن ، وله حب كالسمسم .

( وَمَرَحِيًّا ) - وهو فَعَلِيًّا ، وهو لعبة من المرح ، ومثله بَرَدِيًّا لموضع ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل (١) .

( وَبَرَدْرَايَا ) - ووزنه فَعَلَلَايَا ، وقال ابن القطاع : فَعَلَعَايَا (٢) ، وهو موضع .

( وَحَوْلَايَا ) - وهو فَعَلَايَا ، وقيل : فَوَعَالِي ، وهو اسم .

( وَيَفْعَلِي أَنْثَى فَعْلَان ) - نحو : سَكْرَى .

( أَوْ مَصْدَرًا ) - نحو : دَعْوَى .

( أَوْ جَمْعًا ) - نحو : جَرَحَى وَمَرَضَى وَهَلَكَى وَزَمَنَى .

( وَيَفْعَلِي مَصْدَرًا ) - كَذِكْرَى ، ونحوه قولهم في اليمين : هي

مِنِّي صِرِّي ، أي غريمة وجدد ، وهي من أصررت على الشيء : أقمت ودمت .

(١) ضبطه الصبان وقال : قوله : للمرح هو شدة الفرح والنشاط ، وقيل :

مَرَحِيًّا : موضع .

(٢) في (ز) : فَعَلَفَايَا .

( أو جمعاً ) - كحِجْلَى جمع حَجَل ، وِظْرِي جمع ظِرْيَان كقَطِرَان ، وهى دُوِيَّة مُتَنَنَة الرِيح .

( فَإِنْ ذُكِرَ مَاسِوِي ذَلِك ) - أَى مَاسِيق ذَكَرَهُ مِنْ فَعَلَى وَفَعَلَى وَغَيْرَهُمَا ، وَذَلِكَ أَنْ يُوَصَفُ بِصِفَةِ الْمَذْكَرِ ، أَوْ يَشَارُ إِلَى (١) بِإِشَارَتِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، نَحْوُ : هَذَا الْحَبْنَطَى (٢) ، وَهُوَ الْقَصِيرُ الْبَطْنُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْمَزُهُ ، وَهُوَ مِنَ الْحَبَطِ ، وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ بِسَفْرَجَلٍ .  
( أَوْ لِحَقَّتْهُ التَّاءُ ) - كَقَوْلِهِمْ فِي وَاحِدِ السَّعَالِيِّ : سِعْلَاةٌ ، وَهِيَ أَخْبَثُ الْغِيلَانِ ، فَدُخُولُ التَّاءِ دَلِيلٌ (٣) عَلَى أَنَّ التَّاءَ (٣-) لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ عِلَامَتَيْ تَائِيثٍ .

( دُونَ نَدْوَرٍ ) - احْتَرَزَ مِنْ قَوْلِهِمْ : بُهْمَاةٌ ، حَكَاهُ سَيِّبِيهٌ ، مَعَ مَنَعِ بُهْمَى ، فَلَمْنَعُ دَلِيلٌ أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّائِيثِ ، لَكِنْ شَدَّوْا فِي الْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ ؛ وَبُهْمَى كَمَا سَبَقَ : نَبْتٌ ، قَالَ سَيِّبِيهٌ : تَكُونُ وَاحِدَةً وَجَمْعًا ، وَالْفَهْمَاةُ لِلتَّائِيثِ ، وَقَالَ قَوْمٌ : أَلْفُهَا لِلْإِلْحَاقِ ، وَالوَاحِدَةُ بُهْمَاةٌ ، وَقَالَ الْمَبْرَدُ : وَهَذَا لَا يَصْرَفُ ، وَلَا يَكُونُ أَلْفُ فَعَلَى بِالضَّمِّ لَغَيْرِ التَّائِيثِ ؛ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ قِيلَ أَيْضًا : إِنْ أَلْفُهَا كَأَنَّهَا جَعَلَتْ لِلتَّكْثِيرِ .  
( أَوْ صَرَفٌ ) - مِثْلُ لَهُ بِجَبْرَكِي ، وَهُوَ الْقَرَادُ ، وَهُوَ

(١) فِي ( ز ، غ ) : إِلَيْهَا .

(٢) فِي ( ز ) : حَبْنَطَى .

مِنْ ( ٣ - ٣ ) سَقَطَ مِنْ ( ز ) .

مصروف ، والأنثى حَبْرَكَاةٌ ، وربما شبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر ، القصير الرجل ، فقليل له : حَبْرَكَى ، وأكثر العرب على تنوينه ، ويوضح ذلك قولهم : حبركاة ؛ لكن قال الجرْمِيّ : وقد جعل بعضهم الألف في حبركى للتأنيث ، فلم يصرفه ؛ وما أجمع على تنوينه حَبْنَطَى ، يقال : رجل حَبْنَطَى بالتنوين ، وحَبْنَطاً بالهمز ، وحَبْنَطَاةٌ ، وكذلك عَفْرَتِي (١) منون لاغير ، وهو الأسد ، وسمى بذلك لشدته ، وكان ينبغي أن يقول : أو صرف دون ندور ، كما قال في التاء ، حتى تخرج دنيا ، بالتنوين ، كما سبق عن ابن الأعرابي .

( فالفه للإلحاق ) - ولذلك ذُكِرَ ولحقته التاء وصرف ، لكن لا يلزم كون ألفه كذلك ، فقد تكون للتكثير كقَبَعَثْرَى .

( فإن كان في صرفه لَعْتَانِ ففى ألفه وجهان ) - كأرْطَى وعَلَقَى ، من العرب من يصرفهما ، فتكون الألف للإلحاق ، ومنهم من يمنعهما ، فتكون للتأنيث ؛ وتترى ، نَوْنَه ابن كثير وأبو عمرو ، على أن ألفه للإلحاق ، ولم ينونه الباقون ، على أن ألفه للتأنيث .

( وتعرف الممدودة بوزن حمراء ) - فما كان على فعلاء ، فالفه ، للتأنيث ، سواء كان مصدراً كسَرَاءٌ ، أم مفرداً غيره ، صفةً لها أفعال كحمراء ، أو لامدكر لها ، كدِيمَةِ هَطْلَاءِ ، ولم يقولوا : مطرٌ أهطل ، أو غير صفة ، كصحراء ، أو جمعاً ، كحلفاء وطرفاء ، قال الأصمعي :

(١) لسان - عفر : والعَفْرَتِيّ : الأسد ، وهو فعَلْتِيّ ، سمي بذلك لشدته ؛ والنون للإلحاق بسفرجل ؛ وناقاة عَفْرَنَاة ، أى قوية .

الواحدة (١) : حَلْفَة وَطَرْفَة (٢) .

( وَبِرَاكَاء ) - وهو فعلاء ، والبراكاء أن يبركوا بابلهم ، وينزلوا عن خيلهم ، ويقاتلوا رَجَالَة ، وبراكاء كل شيء : معظمه وشدته ، ومثله : ثلاثاء ، ومن الصفة طباقاء ، يقال : رجل طباقاء ، وهو الذى ينطبق عليه أمره ؛ وأما صحارى فالفه مبذلة من الياء ، والأصل : صحارى ، فليس فعالى مما اشترك فيه الممدود والمقصود ، على أن ابن القطاع أثبت فعالى فى الممدود ، وذكر منه أدامى ، موضع بالحجاز ، فيه قبر الزهرى العالم .

( وَسِيرَاء ) - وهو فعلاء ، ومثله : خِيَلَاء لغة فى خِيَلَاء ، وَعَبَاء لغة فى العنب ؛ والسِيرَاء ضرب من النبت ، وثوب مخطط يعمل من القَزِّ ، وعن الفراء ، أن الثوب شبه بذلك النبت ؛ ولم يجيء فعلاء إلا اسماً ، ونص سيويه على أنه لا يكون صفة ، وفى الحديث : « بَحْلَةٌ سِيرَاء » (٣) ، فيجوز كونه مثل : ثوب خزّ وذهب ، أو عطف بيان إن أجزته فى النكرات ، وأما خِيَمَاء (٤) ، اسم ماء ، فلا يثبت اشتراك

(١) فى ( ز ، غ ) : الواحد .

(٢) قال الصبان فى حاشيته : والراجع أن طرفاء اسم جنس جمعى لاجمع ؛ والطرفاء بالطاء المهمله والراء والفاء : شجر ؛ قال فى القاموس : وهى أربعة أصناف منها : الأثل ، الواحدة طَرْفَاء وطَرْفَة محرّكة ، وبها لقب طرفة بن العبد ، واسمه عمرو .

(٣) فى المعجم المفهرس للحديث الشريف : والسِيرَاء: المصلع بالقز ، والنص كما جاء بالبخارى بيوع ٤٠ ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ١٤٤ : « أرسل النبى ﷺ إلى عمر بَحْلَة من حرير أو سيراء » .

(٤) سقطت من ( د ) ، وفى ( ز ) : جِسْمَاء .



هذا الوزن ، لجواز كون المنع لغير الألف المقصورة ، بل للعلمية  
وتأنيث المعنى .

( وقصاصاء ) - وهو فعلاء (١) ، حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ  
غيره ، وهو القصاص .

( وقاصعاء ) - فاعلاء ، ومثله : نافقاء ، وهما من جُحرة  
اليربوع ، قال أبو حاتم : يقال : قصع اليربوع ، وهو أن يحفر  
جحره (٢) ، فإذا حفر ودخل فيه (٣) ، سدّ فم الجحر بتراب يجيء به  
من داخل ، لئلا يُدخّل عليه ، فسمى ذلك الجحر : القاصعاء ؛  
والنافقاء جُحر لا يخزقه ، فإذا أخذ عليه سائر الجحر ، ضرب فم ذلك  
الجحر برأسه ففتقه .

( وعشوراء ) - فعولاء ، وهو اليوم العاشر من المحرم ، ولا نظير  
له في الأبنية ، ومن البصريين من ذكر فيه القصر ، فيكون وزنا مشتركا .

( وحروراء ) - فعولاء ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل ، ومنه :  
جَلولاء ، وهو موضع كحروراء ؛ وأثبت ابن القوطية وابن القطّاع  
فَعولَى بالقصر ، ومنه دَبوقَى للعِدرة ، وأما تَنوفَى في قوله :

(١) زاد بعدها في (د ، ز) : بالفتح ، وهو سهو ، وقد ضبطه الأشموني  
والصبان بكسر الفاء ، وهو القصاص .

(٢) في (ز) : حفرة .

(٣) في (د) : فإذا فرغ خرج .

\* عُقَابٌ تُتَوَفَّى ، لا عُقَابُ القَوَاعِلِ (١) \*

فقال ابن عصفور : المحفوظ فيه تنوف بغير ألف ، فيمكن كون الألف إشباعاً ، ولم يثبت ذلك في المقصور .

( وِدِيكْسَاء ) (٢) - فَيْعَلَاء ، وهو مما استدركه الزبيدي ، وهو القطعة من النعم ، وقيل : الياء فيه أصلية في بنات الأربعة كَيْسْتَعُور ، ووزنه فَعْلَلَاء ، نحو طِرْمَسَاء وهي الظلمة ، وَيَسْتَعُور اسم موضع ، وقيل : شجر ، وهو فَعْلَلُول ، قال المبرد : الياء من نفس الكلمة ، كعين عَضْرُقُوط ، لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة ، إلا الميم في مُدَحْرَج ونحوه .

( وَيُنَابِعَاء ) - يُفَاعِلَاء ، ولم يذكره غير ابن القطاع ، وذكر في أوله الضم والفتح .

(١) من الطويل ، لامرئ القيس - ديوانه ٩٤ - صدره :

\* كَأَن دَثَاراً حَلَقَتْ بَلْبُونَهُ \*

ودثار اسم راعي امرئ القيس ؛ والشاهد في مجيء تُتَوَفَّى مقصوراً ؛ وفي ش . العينى على الأشموني والصبان ٣٠ / ١١١ - أن تُتَوَفَّى اسم موضع مرتفع في جبل طيء .. والقواعل جبل سلمى ؛ ويقال : القواعل جبال صغار ؛ أراد كأن عقابا من عقبان تنوف ذهبت بهذه الإبل ، لاعتقان هذه الأجل الصغار .

(٢) ضبطها في النسخ ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : دِيكْسَاء ، والتحقق عن الأشموني ؛ قال الصبان : قال في القاموس : بكسر الدال وفتح الياء التحتية ، والكاف مضبوطة في النسخ الصحاح منه بالسكون ... قال : ثم رأيت الدماميني ضبطها بغير مأمراً ، فقال : بدال مهمله مكسورة ، فمثناة تحتية ساكنة ، فكاف مكسورة ، فسین مهمله ، والياء فيه زائدة ، فوزنه : فَيْعَلَاء ؛ وقيل : أصلية ، فوزنه : فَعْلَلَاء ، وقوَاه بعضهم ؛ وقوله : القطعة من النعم ، عبارة القاموس : لقطعة عظيمة من النعم والغنم .

( وَتَرَكِضَاءٌ <sup>(١)</sup> ) - تَفْعَلَاءٌ ، ولم يُسَمَّعْ غَيْرُهُ ، ونقل فيه أيضا كسر التاء والكاف ، قالوا : هي تَمَشِي التَّرَكِضَاءُ ، وهي مشية فيها تبختر .

( وَتَفْرِجَاءٌ ) - هذا مما استدركه الزبيدي ، بناء على أن وزنه تَفْعَلَاءٌ ، ويقال فيه أيضا : تَفْرِجٌ وَتَفْرَاجٌ ، وهو الذى ينكشف فَرَجُهُ ؛ وقيل : وزنه فَعْلَلَاءٌ كَطِرْمَسَاءُ ، والنون أصل .

( وَكِبْرِيَاءٌ ) - فَعْلِيَاءٌ ، وهو وزن قليل ، ويكون فى الاسم كهذا ، وهى العظْمَةُ ، ونحو : السِّمِيَاءُ للعلامة ؛ وفى الصفة كقولهم : رِيحٌ جَرِيْبَاءٌ ، إذا كانت شمالاً ، وقيل : هى النكباء التى تجرى بين الشمال والدُّبُورِ ، وهى رِيحٌ تقشع السحاب .

( وَبِرَّنْسَاءٌ ) - وهو عند المصنف : فَعْنَلَاءٌ ، والنون زائدة ، وكلام الجوهري عليه ، ويدل لزيادتها قولهم فيه : البرَّاسَاءُ ، ووزنه عند الزبيدي وابن القطاع وابن عصفور : فَعْلَلَاءٌ كَعَقْرِيَاءٌ .

( وَبِرَّنَّاسَاءٌ ) - هو عند المصنف : فَعْنَلَاءٌ ، وكلام الجوهري نحوه ؛ ودليل الزيادة ماسبق ؛ وقال التصريفيون : وزنه فَعْلَلَاءٌ <sup>(٢)</sup> ،

(١) وضبطها الأشموني والصبان بضم الكاف ، قال الصبان : قال أبو حيان والمرادى والشمنى : ويقال : تَرَكِضَاءٌ ، بكسر التاء والكاف ؛ قال فى القاموس : وعندى أنهما الركض .

(٢) فى ( ز ، غ ) : فعنلاء ، وهو نفس الوزن عند المصنف .

وهو قليل ، ومدلول اللفظ : الناس (١) ، والمذكور من الثلاث لغات ،  
يقال : ما أدري أى البرنساء هو ؟ أى أى الناس (٢) ؟

( وُقْرُفُصَاء ) - وهو فَعْلَاء ، بفتح الفاء ، ولم يثبت غير هذا  
اللفظ ، فيجوز كون الفتحة للتخفيف ، فقد ثبت قُرْفُصَاء بالضم ،  
فيكون نظير : جُحْدُب ، في أن الأصل ضم الدال ، وتفتح تخفيفا .  
( وُقْرُفُصَاء ) - بالضم ، ولم يجيء إلا اسماً ، وهو قليل ،  
يقال : قعد القُرْفُصَاء ، إذا اجتمع في قعدته ، وذكر ابن القطاع  
قصره ، فيكون الوزن مشتركا (٣) .

( وَعُنْصُلَاء وَعَنْصُلَاء ) - فَعْلَاء ، بضم العين وفتحها (٤) ،  
يقال للبصل البرى : عنصل وعنصل ، بفتح الصاد وضمها فيهما ،  
والجمع العناصل ، ومثله : خنفساء بفتح الفاء وضمها ، لكن حكى  
ابن القطاع : خنفسى ، بضم الفاء وفتحها والقصر ، فيكون الوزن  
مشتركا .

(١) في (ز) : اليأس .

(٢) وفي شرح ابن عقيل على الألفية : وبرساء لغة في البرنساء ، وهم الناس ،  
وقال ابن السكيت : يقال : ما أدري ، أى البرنساء هو ؟ أى : أى الناس هو ؟  
(٣) ضبطه الأشموني بضم الأول والثالث ، قال : وحكى ابن القطاع أنه يقال :  
قعد القُرْفُصَى بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ؛ ويجوز في ثلثة الفتح والضم .. وفي  
القاموس : يجوز في المقصور تثلث القاف والفاء ، فتقول : القرفصى بضمهما وفتحهما  
وكسرهما .

(٤) قال الصبان : بضم العين والصاد المهملتين ، وتفتح الصاد أيضا .

( وَمَشِيُوْخَاءَ ) - مَفْعُوْلَاءَ كَمَعْيُوْرَاءَ : ومأتوناء لجماعة الأعيار والأتن ، وصفة كمشيونخاء ومعلوجاء - لجماعة الشيوخ (١) والعلوج .

( وَمَشِيِيْحَاءَ ) - إن كان هذا بالخاء المعجمة فوزنه : مَفْعِلَاءَ ، وهو قليل ، ومنه هذا ومَرْعَزَاءُ ، وفي شرح الكافية بالجيم ، وفسره بالاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » (٢) ، وعلى هذا وزنه : فَعْيِلَاءَ ؛ مشجت بين الشيتين مَشْجاً : خلطت ، والشئ مَشِيح ، والجمع أمشاج ، مثل يتيم وأيتام ، وقوله تعالى « أمشاج » المراد - والله أعلم - ماء الرجل يَختلط بماء المرأة ودمها (٣) .

( ومَرْعَزَاءُ (٤) ) - وحكى فيه القصر ، فيكون وزناً مشتركاً .

(١) في (د) : الأشياخ .

(٢) الإنسان / ٢ .

(٣) ضبطه الأشموني : مَشِيِيْحَاءَ ، وَقَالَ : للاختلاط ؛ وقال الصبان : بميم مفتوحة ، فشين معجمة مكسورة ، فتحية ساكنة ، فحاء معجمة ، وأصله : مَشِيِيْحَاءَ ، بسكون الشين ، وكسر الياء ، فأُعْلِلَ إعلال مبيع ، وقد ضبطه بإعجام الخاء الدماميني .. ثم قال : وقال ابن القطاع : يقال : القوم في مشيحاء ، بحاء مهملة ، أى في جد وعزم ؛ وفي شرح الكافية للمصنف بالجيم ، وهو الاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » ووزنه على هذا : فَعْيِلَاءَ .. وفي القاموس : هم في مَشِيُوْحَاءَ من أمرهم ومَشِيِيْحَى ، أى في أمر بيتدرونه ، أو في اختلاط .. وفي القاموس أيضاً : مَشِيِيْحَاءَ ، بفتح فسكون فضم ، جمع لشيخ .

(٤) قال الصبان تعقيباً على مَشِيِيْحَاءَ : وقد مثل صاحب الهمع لوزن : مَفْعِلَاءَ ، بفتح الميم وكسر العين ، بمرْعَزَاءَ ، براء فعين مهملة فزاي ، وهو الزغب الذى تحت شعر العنز .

( وأرْبِعاء ) - أَفْعَاء ، ولا يُعرف مفرداً إلا اسماً لليوم المعروف .  
 لكن في كلام السعدى (١) أنَّ أَرْمِداء للرماد ، وهو قياس أَفْعَاء  
 كأصدقاء جمع صديق ؛ وحكى أبو زيد : أَرْمِداء كثيرة .

( وأرْبِعاء ) - هو أَفْعَاء ، وضبط بفتح الهمزة وضمّ الباء ،  
 وفسّر الأربِعاء كذلك يعود من عيدان الخيمة ، وذكر السعدى :  
 أَرْبِعاء ، بفتح الهمزة والباء ، وأنه يقال لعمود من أعمدة الخباء ؛ قال  
 الجوهري : وحكى عن بعض بنى أسد ، أنهم يفتحون الباء ، يعنى في  
 اسم اليوم المعروف ، وهذا الوزن كذلك ، وسيأتى عدُّ المصنف له في  
 المشتركة (٢) . وقالوا أيضا :

( أَرْبِعاء ) (٣) - بضم الهمزة والباء ، لموضع لليوم .

( ومُزَيِّقِفاء ) - وهو فُعَيْلِفاء ، بضم الفاء ، وكسر اللام ، وأثبتته  
 ابن القطاع ، وهو لقب عمرو بن عامر ، ملك من ملوك اليمن ، زعموا  
 أنه كان يلبس كل يوم حُلَّتَيْن ، ويمزقهما بالعشى ، يكره أن يعود  
 فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره .

ومثله ( مُطَيِّطَاء ) - وهو التبختر ومدّ اليدين في المشى ، وفي  
 الحديث : « إذا مشت أمتى المُطَيِّطَاء ، وخدمتهم أبناءُ فارس والروم ،  
 كان بأسُهم بينهم » (٤) .

(١) ابن القطاع .

(٢) في (د) : الأسماء المشتركة ، والمقصود : الأوزان المشتركة .

(٣) وقد جاء بالنسخة المحققة من التسهيل وزناً ثالثاً مستقلاً بدون عبارة :

وقالوا أيضا .

(٤) فيض القدير ج ١ ص ٤٤٥ رقم / ٨٦٧ ترمذى ، عن ابن عمر .

( وسُلْحَفَاء ) (١) - فُعْلَاء ، ذكره ابن القطاع (٢) .  
 ( ويشتركان ) - أى ألفا التأنيث المقصورة والممدودة .  
 ( فى فَعَلَى ) - فالمقصورة نحو : بَرَدَى اسم نهر ، وفلان يَعْدُو  
 والمَرَطَى ، لنوع من العدو ، وناقاة بَشَكَى : خفيفة ، والممدودة قَرَمَاء  
 وجَنَفَاء موضعان ، وابن دَأْثَاء وهى الأمة (٣) .  
 ( وفُعْلَى ) - فالمقصورة نحو : أُزْبَى للداهية ، ولم يرد إلا اسماً ،  
 والممدودة فى الصفة : امرأة نُفْسَاء ، وفى الاسم : الحُيْلَاء ، وهو فى الجمع  
 الجمع كثير كشعراء .

(١) قال الأشمونى فى تنبيهاته : حكى فى التسهيل سُلْحَفَاء بالمد ، وحكاه ابن  
 القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ؛ وحكى الفراء سلحفاة ، وظاهره أن  
 ألف السلحفاة ليست للتأنيث ، إلا أن يجعل شاذاً مثل بهامة ؛ وعلق الصبان فى  
 حاشيته بقوله : بسين مهملة مضمومة ، فلام مفتوحة ، فحاء مهملة ساكنة ، ففاء ،  
 فألف التأنيث الممدودة : دوية معروفة - دمامينى - قال : وقضية صنيع الشارح ، أنه  
 بضم اللام ، لكن صنيع القاموس يؤيد الأول - فتح اللام ، وعن قوله : ليست  
 للتأنيث قال : لأن ألف التأنيث لاتتلوها تاء التأنيث ، إذ لايجتمع علامتا تأنيث .  
 (٢) وسقط بعد هذا من النسخ الثلاث بعض ألفاظ ، ثبتت بالنسخة المحققة من  
 التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل ، وسيأتى بعضها فى المشترك الذى ينبه عليه  
 الشارح بعد ذلك ، وبعضها جاء به الأشمونى فى تنبيهاته ، وعلق عليه الصبان فى  
 حاشيته ، كما جاء بعضها بالجمع هى :  
 ( وعَقْرَبَاء لمكان ، وهندباء لبقلة ، وحوصلاء للحوصلة ، وأرمداء للرماد ،  
 وجَنَفَاء لموضع ، وحُيْلَاء ، وعاشوراء ، وإهجيراء للعادة ، وطرفاء لأربعة أصناف من  
 الشجر منها الأثل ، وجُخَادِبَاء لضرب من الجراد ، وكريثاء لنوع من التمر ، وزكرياء ،  
 وبعكوكاء للشر والجلبة ، وحَيْلَاء ) .  
 (٣) فى القاموس : الدَأْث : الأكل والثقل والدَّئَس .. والدَأْثَاء . ويحْرَك :  
 الأمة ، وابن دَأْثَاء : الأحمق .

( وَفَعَلَى ) - فالمقصورة قَرَّرى اسم موضع ، ولم يأت إلا اسماً ، وكذا الممدودة نحو : كَرَبَاء ، حيث قتل الحسين رضى الله عنه ؛ وخصّ في غير هذا الكتاب هذه الأوزان الثلاثة بالمقصورة ، والصحيح ما في هذا الكتاب .

( وَفِعْلَاء ) (١) - كِهِنْدِباء ، وفيه القصر والمدّ ، وقيل : هو فِعلَى ، ووقع الأمران في كلام ابن القطّاع ؛ ومن مقصور فعلاء : الهريدى ، وهى مشية الهرايدة ، وهو قليل ، ومن ممدوده : الطَّرْمِساء للظلمة .

( وَفَوْعَلَى ) - والمقصورة : خَوْزَلَى ، والممدودة : حوصلاء .  
 ( وَفِيعَلَى ) - كَحَيْزَلَى ، وأثبتته الزبيدى وابن القطّاع في الممدود أيضا ، ومنه عندهم : الدُّيْكِساء ، وقد سبق الكلام عليه .  
 ( وَفِيعَلَى ) - والقصر والمدّ سُمعا في : قَرِيْثاء ، حكى الكسائى أنه يقال : قَرِيْثاء بالمدّ ، لضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْرًا ، وقال أبو الجراح : تمر قَرِيْثَى (٢) غير ممدود ، ومن القصر أيضا : كَثِيْرَى (٣) ، ومن المدّ : ظليلاء لموضع ، وضبطه بعضهم بالضاد ، وبعضهم بالطاء ، المعجمتين .

(١) في (د) : فعلى ، وكذا بالنسخة المحققة من التسهيل ، وهو على أية حال من المشترك .

(٢) في (ز ، غ) : قريثا .

(٣) في (ز ، غ) : كثيرا ؛ قال الصبان : اسم البزر ، كما في الفارضى .



( وَفِعْلِي ) - هَجِيرَاءٌ وَمِكِيثَاءٌ ، وَالهِجِيرَاءُ : العادة ،  
والمِكِيثَاءُ ، المكث ؛ وأكثر هذا النوع مقصور ، وسمع المدّ في ألفاظ  
منها : المِكِيثَاءُ ، والكسائي يقيس على ماسمع مدّه من فِعْيَاءُ ، فيمد  
جميع الباب ، وغيره من النحويين يقصر المدّ على مورد السماع .

( وفاعولاء ) - نحو : بادولاء (١) وعاشوراء .

( وإفْعِيلِي ) - نحو : إهْجِيراً وإجْرِيّاً للعادة ، ولا يحفظ  
غيرهما ، وسمع فيهما أيضاً المد .

( وَفِعْلِي ) - قال أبو بكر الصولي : وَمَنْ الطير الزَّمَجِيّ  
وَالزَّمَكِيّ ، بالمدّ والقصر ، قال ثابت هي الاست (٢) . انتهى ، ونحوه  
قول من قال : منبت ذنب الطائر ، والمشهور فيهما القصر ؛ وذكر  
المصنف في غير هذا الكتاب ، أن الوزن مختص بالمقصورة ، والصحيح  
خلافه ، كما ذكرنا .

( وَفَعْلُولِي ) - بالقصر : فَوْضُوضِيّ ، يقال : أمرهم  
فَوْضُوضِيّ أى يتفاوضون فيه ، وأثبت الزبيدي مدّ هذا الوزن ، وسمع من  
ذلك : هم في بعكوكا ، أى جلبة وشر ، وكذلك : معكوكا ، بإبدال الباء  
ميمماً ، على لغة بني مازن ، فإنهم يبدلون من الباء إذا كانت أولاً ميمماً .

(١) اسم موضع ؛ قال الأشموني : ومن المقصورة : بادولي ، وقال الصبان :  
وفي القاموس أن في الدال الفتح والضم ، قال الدماميني : على الضم يكون وزنه  
مشتركا بين الألفين ، بدليل : عاشوراء .

(٢) في (ز) : الاسم .

( وَفَعَلِيًّا ) - كزكريا فيه المَدُّ والقصر .

( وَفُعِلِيًّا ) - بالقصر : لُعَيْزِي (١) وَخُلَيْطِي ، ولا يحفظ في المَدُّ إِلَّا قولهم : هو عالم بَدْخِيْلَاتِك ، أى باطن أمرك .

( وَفُعِنَلِيًّا ) - كجُلْنَدِي ، اسم ملك عُمان ، وفيه المَدُّ أيضا ، وذكر ابن القطاع أن لامه تفتح وتضم ، وأنها يُمدَّان ، وأما الجيم فمضمومة لاغير .

( وَفُعَلِيًّا ) - فالقصر : أَوْجَلِي لموضع ، وَأَجْفَلِي للدعوة العامة ، قيل : ولا نعلم غيرهما ، وقد حكوا أيضا : الأَرْبَلِي للجماعة ، ومن ذكره الجوهري ، فحكى عن بعضهم أن الأَجْفَلِي والأَرْبَلِي : الجماعة من كل شيء ، والممدود أَرْبَعَاء لليوم ، كما سبق ، وقالوا أيضا . أَجْفَلَاء بالمَدُّ .

( وَيُفَاعِلِيًّا ) - بالقصر والمَدُّ : يُنابعا . اسم بلد ، وذكر ابن القطاع في أوله الفتح والضم .

( وَفُعَالِيًّا ) - نحو : جُحَادِي ، سمع فيه القصر والمَدُّ ، وهو ضرب من الجراد الأخضر الطويل الرَّجْلَيْن .

( وَأَمَّا فِعْلَاء وَفُعْلَاء (٢) ، فملحقان بقرطاس وقرناس ) - فمثل

(١) في (ز) : كغُبَيْرِي .

(٢) زاد بعدهما في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة من التسهيل :

« وَفُعْلَاء » وقد مضى ذكره في المشترك ، وأشار إلى ذلك هنا ضمن الشرح .

عُلباء وقُوباء مصروف ، لأن الألف ليست للتأنيث ، والزيادة إنما هي للإلحاق ؛ هذا قول البصريين ، وأجاز الكوفيون كون ألف فعلاء للتأنيث (١) ، محتجين بقوله تعالى : « وشجرة تخرج من طور سيناء » (٢) بمنع الصرف ؛ وخرجه البصريون على أن المنع للعلمية والتأنيث المعنوي ، لا للتأنيث بالألف ؛ وعدَّ المصنف في غير هذا الكتاب ، فعلاء ، من أبنية الإلحاق ، وجعل منه زمكاء الطائر ، وأنه يلحق بطرمّاح ، وهو البناء المرتفع ، فيصرف ، وقد سبق في هذا الكتاب جعله لغير التأنيث ، وأنه من الأوزان المشتركة .

\* \* \*

---

(١) زاد في (د) : المعنوي .

(٢) المؤمنون / ٢٠ .

## ٧١ - باب المقصور والممدود

المراد من هذا الباب ، ذكر ما يعرف به المقصور القياسي وغيره ، والممدود القياسي وغيره ؛ وقد سبق في أول الكتاب تعريف المقصور والممدود ؛ والمشهور أن فتى ونحوه سمى مقصوراً لأنه قصر عن ظهور الإعراب فيه ، أى منع ، من قوله تعالى : « حُورٌ مقصورات » (١) ، وهو الذى ذكره سيبويه ؛ وقيل : قصر عن الغاية التى للمد ، واستحسنه ابن عصفور ، لجعلهم الممدود فى مقابلته .

( كلٌ معتل الآخر ، فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح ، لزوماً أو غلبةً ، فقصره مقيس ، كاسم مفعول مازاد (٢) على ثلاثة أحرف ، ومصدر فعل اللازم ) - فاسم المفعول المذكور ، لزم فتح ما قبل الآخر فيه نحو : مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ ، فيقال فى المعتل : مُعْطَىٌ ومُسْتَدْعَىٌ ، والمصدر المذكور غلب فيه ذلك كفَرَحَ وبَطَرَ ، وجاء غيره نحو : شَكِسَ شَكاسَةً ، وصَهَبَ صُهوبةً ، وسَكِرَ سُكْرًا ؛ والمطرِد فى المعتل القصر نحو : جَوَى جَوًى ، وهَوَى هَوًى ؛ وجاء على فِعْلٍ ، قالوا : رَوَى يَرَوَى رِيًّا ، وعلى فِعَالٍ ، قالوا : غَرَى غِرَاءَ (٣) ، حكاه سيبويه

(١) الرحمن / ٧٢ ، وزاد فى (د) : « فى الخيام » .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : غير الثلاثى .

(٣) جاء به الأشمونى بكسر أوله ، وفى تعليق الصبان : وفى القاموس : غَرَى به

كَرَضَى غَرَى وغراء : أولع ، كأغرى به وغرى مضمومتين ، وفى (ز) كما فى شرح التسهيل لناظر الجيش ، ضبطت بفتح الأول : غَرَى وغراء .

والغراء بالمدّ ، على وزن فِعَال ، على جهة الشذوذ ، وحكاه أبو زيد والأصمعيّ : غَرَى بالقصر ، على القياس .

( والمَفْعَلُ ) - لمصدر أو زمان أو مكان ، نحو : عَزَا مَعزَى ورمَى مَرْمَى ، والنظير من الصحيح : مَذْهَب .

( والمِفْعَلُ ، مراداً به الآلة ) - كِمَرْمَى ، ونظيره من الصحيح : مِغْزَل ، وجاء من الصحيح : مِفْعَال كِمِقْرَاض ، ولا يكاد يوجد في المعتل .

( وجمع فُعْلة ) - كُدُمِيَّة ودُمَى ، ونظيره من الصحيح : ظُلْمَة وظُلْم .

( وِفْعَلَة ) - كِمَرْمِيَّة ومَرْمَى ، ونظيره : فِرْبَة ، وقَرَب ؛ وشَدَّ في فُعْلَة بالضم في المعتلّ ، فَعَلَ بالكسر ، قالوا : كُسُوَّة وكُسَاً وكِسَاً<sup>(١)</sup> ، بضم أول الجمع وكسره ؛ وشَدَّ في فِعْلَة بالكسر في المعتل ، فَعَلَ بالضم ، قالوا : لِحْيَة ولِحَى ، وحِلْيَة وحِلَى ، بضم أول الجمع وكسره .

( والفُعْلَى أنثى الأفعال ) - أي وجمع الفعلى نحو : الدُّنَا والعُلَا جمع الدنيا والعُلَيَا ، ونظير ذلك : الكُبْرَى والكُبْرَى .

( فإن لزم ، قبل آخر نظيره الصحيح ألف ، أو غلب ، فمُدّه مقيس ، كمصدر ماأوله همزة وصل ) - فتقول : استدعى<sup>(٢)</sup>

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) في ( ز ، غ ) استدعا .

استدعاء بالمدّ ، لأن الصحيح (١) يقال فيه : استخرج استخراجاً بالألف ، وكذا ما أشبهه ؛ ومثال الغالب مفعال صفة فعالية في الصحيح كذلك كمطعم ، فتقول في المعتل : معطاء بالمدّ ، وقد يجيء على مفعّل كمطعن ، وقد جاء في المعتل كذلك كما سيأتي .

( وموازن فعّال ) - كسّاء ، ونظيره من الصحيح : شرّاب .

( وتفعّال ) - كتعداء (٢) ، نظيره تكرر .

( ومفعّال صفةً ) - نحو : مهّء ومِعطاء ، ونظيرهما :

مهّءار (٣) ، وقالوا : رجل معطى بالقصر شذوذاً .

( وواحد أفعلّة ) - أى ما طرد في جمعه أفعلّة نحو : كساء

وأكسية ، وقباء ، وأقبية ، والنظير : حمار وأحمر ، وقذال وأقذلة ،

وشذّ بالقصر ندى وأندية ، وقفى وأففية ، ورخى وأرحية ، وقال

الأحفش : الأبحران من كلام المولدين . وكلام المصنف هنا ، وفي

باب الثنية ، على أن الفعل لا يسمى مقصوراً ، وكذا الحرف ، وهكذا

كلام الجمهور من أهل العربية ، ووُجّه بأن المقصور ما يوجد من

جنسه ممدود ، وعند ابن عصفور ، من مقيس المقصور ، كل فعل

آخره حرف علة ، قبله فتحة نحو : أعطى وساقى .

(١) فى (ز) : لأن أصل الصحيح .

(٢) فى (ز) : كتعداد ، والمقصود : تعداء مصدر عدّا .

(٣) قال الصبان : بالذال المعجمة ، أى كثير الهذيان فى منطقتة .

(ومالم يكن كذلك ، فمأخذ قصره ومدّه السماع) - أى مالم يكن داخلاً تحت ماذكر من الضابط ، فمأخذه (١) السماع ؛ والمراد بالمقصود والممدود فى هذا الباب ، مايتناول مافيه ألف التانيث وغيره ، فالضابط (١) المذكور هنا ، المقصود به ذلك ، وماذكره من الأوزان قبل هذا (٢) ، المقصود به ماينخص ألف التانيث . ومن المقصود السماعى فى غير ألف التانيث : الفتى : واحد الفتيان ، والحجى : العقل ، ومن الممدود كذلك ، الفتاء : حدائة السن ، والحذاء : النعل ؛ وذكر المصنف فى الخلاصة والكافية الشافية ، مسألة قصر الممدود وعكسه ، ولم يذكرها فى هذا الكتاب ؛ ولا خلاف بين النحويين فى جواز قصر الممدود ضرورة فى الجملة ، إلا أن سيويه وغيره من البصريين والكوفيين ، إلا الفراء ، جوزوا ذلك لها مطلقاً ؛ وقال الفراء : إن كان للممدود قياس يوجب المد ، كفعلاء أفعال ، لم يقصر ، وإلا قصر ، كالهواء الشاغل بين السماء والأرض ؛ وردّ بقوله :

فلو أن الأطباء (٣) ... البيت

(١٨٦)

فقصر الأطباء ، وهو أفعلاء ، وله قياس يوجب مدّه ، ومنع

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) فى (د) : قبل هذا الباب .

(٣) تمام البيت :

فلو أن الأطباء كأن حولى وكان مع الأطباء الأساءة

من الوافر ؛ والشاهد هنا قصر الأطباء ضرورة ، أصله الأطباء ، ولا يعرف قائله .

البصريون مدَّ المقصور للضرورة ، وأجازه معظم الكوفيين مطلقاً ؛ وقال  
 الفراء : إن كان له ما يوجب قصره ، لم يَجُزْ ، وإلَّا جاز ؛ فسكرى  
 عنده لا تُمدُّ ، لأنَّ فَعَلَى فعلان لا يكون غير مقصور ؛ واحتج الكوفيون  
 بالسمع ، قال :

(١٨٧) سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ (١)

فمدَّ الغِنَى ضد الفقر ، وهو مقصور .

\* \* \*

---

(١) من الوافر ؛ والشاهد فى قوله : ولا غِناءُ ، حيث مدَّه وهو مقصور ، ولا  
 يعرف قائله .



## ٧٢ - باب التقاء الساكنين

( لا يلتقى ساكنان في الوصل المحض ، إلا وأولهما حرف لين ، وثانيهما مدغم متصل لفظاً ) - فخرج بالوصل الوقف ، فيلتقى الساكنان فيه ، سواء كان أولهما حرف لين نحو : يضربون ، أو غيره نحو : ضرب . وخرج بالمحض ، مأجراً فيه الوصل مجرى الوقف ، كقراءة نافع : « وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي » (١) بتسكين ياء محياي ؛ ودخل في اللين نحو : دأبه ، وخوئصه ، وخرج : زيد .

( أو حكماً ) - نحو : اضربن ، واضربن ، والأصل : اضربون واضربين .

( وربما قر من ذلك ) - أي من التقاء الساكنين .

( بجعل همزة مفتوحة بدل الألف ) - قال أبو زيد : سمعت عمرو ابن عبيد يقرأ : « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان » (٢) ، فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول : دأبه وشأبه ؛ وقرأ أيوب

(١) الأنعام / ١٦٢ : « قل : إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب

العالمين » .

(٢) الرحمن / ٣٩ .

السَّخْتِيَانِيّ : « وَلَا الضَّالِّينَ » (١) وقالوا : إنه لا ينقاس إلا في ضرورة الشعر .

( فإن لم يكن الثاني مدغماً متصلاً بحذف الأول ، إن كان ممدوداً ) - نحو : « وقيل : ادخلا النار » (٢) ، « أفي الله شك » (٣) ؟ « يقولوا التي هي أحسن » (٤) ، بحذف الألف والياء والواو ؛ فإن كان الساكن الثاني مدغماً ، فقد حكى فيه الوجهان ، نحو : هال الله لأقومنّ ، وغلأبى الرجلُ ضربه .

( أو نون توكيد خفيفة ) - نحو : اضربَ الرجلُ ، أى اضربنْ .

( أو نون لدن ) - نحو : مارأيته من لدُ الصبح ، بحذف

النون .

( غالباً ) - استظهر به على ما جاء من كسرهما قليلا ، نحو :

(١٨٨) تنتهضُ الرُّعدةُ في ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ (٥)

( فإن كان غيرهنّ ) - أى غير ممدود ، أو نون توكيد

خفيفة ، أو نون لَدُنْ .

(١) الفاتحة / ٧

(٢) التحريم / ١٠

(٣) إبراهيم / ١٠

(٤) الإسراء / ٥٣

(٥) من الرجز ، قاله رجل من طيء ؛ والشاهد فيه كسر نون لدن ، في القليل ،

لالتقاء الساكنين .

( حُرِّكَ ) - أى الأول نحو : اضرب الرجل .

( إلا أن يكون الثانى آخر كلمة ، فُيَحْرَكُ هو ) - أى الآخر نحو : أين وأمس وحيث .

( مالم يكن تنويناً ، فُيَحْرَكُ الأول ) - نحو : إليه وصيه وحيث .

( وربما حُذِفَ الأول ، إن كان تنويناً ) - كما روى عن أبى

عمرو :

« أَحَدُ ، اللهُ الصَّمَدُ » (١) بحذف التنوين ؛ وكقراءة عمارة بن

عقيل : « ولا الليلُ سابقُ النهارِ » (٢) ، حذف التنوين ونصب النهار ؛

وقال الجرمي : حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، مطلقاً ، لغة . انتهى .

ويطرد حذف التنوين لالتقاء (٣) فى الندبة ، كقولك فى ندبة

غلام زيد : واغلامَ زيدا! . على رأى البصريين ، والأصل كسر

التنوين لالتقائهما ، نحو : مررت بزيدٍ انظريف ؛ ومن العرب من يضم

إتباعاً ، إذا كان مابعد الساكن مضموماً ضمّاً لازماً ، نحو : هذا زيدٌ

أَخْرُجْ له (٤) ؛ فإن كان الضم عارضاً ، فالكسر ، نحو : هذا زيدٌ

ابنك .

(١) الإخلاص / ١ ، ٢

(٢) يس / ٤٠

(٣) سقطت من (ج) .

(٤) سقطت من (د) .

(وأثبت إن كان ألفاً) - كقولهم : التقت حلقماً البطان ،  
 بثبوت الألف ، والجيد حذفها ؛ وقالوا في القسم : ها الله ، وإي الله ،  
 بحذف الألف والياء ، على القياس ، وبإثباتهما على الشذوذ . وعلم من  
 هذا ، أن الإثبات لا يختص بالألف ، كما ذكر ؛ لكن إذا حُمل هذا  
 على ما إذا كان الساكن الثاني غير مُدغم ، كما يدل عليه كلامه ، لم  
 يرد (١) هذا هنا ، وكان داخلاً فيما يذكره من بعد ؛ وعلم مما ذكرناه  
 في المسألة التي قبل هذه ، أن الحذف في الموضعين ليس على السواء ،  
 بل الثاني شاذ ، والأول قليل ؛ بل هو لغة ، ويطرده في بعض المواضع .

( ويتعين الإثبات ، إن أوتر الإبدال على التسهيل في نحو :  
 الغلام فعل ؟ ) - فإذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه أل ، فللعرب  
 مذهبان ، قرئ بهما في السبعة ؛ أحدهما : إبدال همزة الوصل ألفاً ،  
 فتقول : الغلام ؟ فيلتقى ساكنان ؛ والثاني : تسهيلها ، أى جعلها  
 بين بين ؛ وإنما أبدلوا أو سهلوا دفعاً للالتباس بالخبر ، وكان القياس  
 الحذف ، لتحرك ما قبل همزة الوصل ، نحو (٢) : قال الغلام ، لكن  
 فعلوا ذلك لذلك (٣) ، والإبدال أقيس ، لزوال صورة الهمزة ، وأما  
 التسهيل فهو كبقائها ، فإنها عند البصريين متحركة .

( وربما ثبت الممدود ، قبل المدغم المنفصل ) - نحو :

(١) في (غ) : لم يرد عليه هذا هنا .

(٢) في (د) : فهو نحو .

(٣) في (ز) : كذلك .

« عنهُ تَلَهَى » (١) ، « ومالكم لاتناصرون » (٢) ؟ وذلك لأن التشديد عارض .

( وقبل الساكن العارض تحريكه ) - فإذا قلت : يغزو الأحمر ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام ، فإنك تحذف أيضا الواو ، وربما ثبتت ، فتقول : يغزو لَحْمَر ، نظراً إلى ما عرض من الحركة ؛ وقد قال بعض العرب : رماتِ (٣) المرأة ، بإثبات الألف ، لما عرض للتاء من الحركة ، وأنشد الكسائي :

(١٨٩) يا حُبُّ قد أمسينا ولم تنام العينا (٤)

أثبت الألف ، لما حرَّك الميم لالتقاء الساكنين ؛ وفيه شاهد آخر ، وهو حذف نون المثني بلا سبب غير الضرورة .

( وأصل ماحرَّك منهما الكسر ) - أي من الساكنين ، الأول أو الثاني ، وإنما قال : ماحرَّك ، لأنه قد لايجرَّك ، بل يُحذف ، كما سبق ؛ وفي البسيط : الكسر أصلٌ ، قاله النحويون ، ويُحرَّك بغيره لوجه ما ؛ ويجوز كون الفتح الأصل ، لأن الفرار من الثقل ، والفتح أخف ؛ وكونه لا أصل في التقاء الساكنين لحركة ، بل تقتضى وجود

(١) عبس / ١٠ .

(٢) الصافات / ٢٥ .

(٣) في : رَمَتِ المرأة ؛ أصل الفعل : رَمَى ، بالألف .

(٤) رجز لا يعرف قائله ، أنشده الكسائي ، والشاهد في قوله : ولم تنام العينا ،

بإثبات ألف تنام ، أصله : ولم تنم ، وحركت الميم لالتقاء الساكنين .

التحريك ، وتعيين الحركة يكون (١) لوجوه تخصص .

( وَيُعَدَّلُ عَنْهُ ) - أى عن الكسر تخفيفاً ، نحو : أين وكيف ،  
لأنهم لو كسروا لثقل لأجل الياء ، ومنه : « المَ اللهُ » (٢) بفتح الميم ،  
وقال أبو الحسن : الكسر فيه جائز ، على الأصح ؛ ولم يسمع أحدٌ  
فيه الكسرَ ولا قُرِئَ به ؛ وحكى قطرب : « قُمَ الليلَ » (٣) ، واضرَبَ  
الرجلَ ، بالفتح ، مطرداً فيما كان ثانيه لام التعريف .

( أَوْ جَبْرًا ) - نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ ؛ لما حذف المضاف وبنياً ،  
جُعِلَ بناؤُهُما على حركة لم تكن لهما عند الإعراب ، وهى الضمة ،  
جبراً لما حصل ، فلا يلبس حال البناء بحال الإعراب .

( أَوْ إِتْبَاعًا ) - نحو : مُنذُ ، ضُمَّتِ الذَّالُ إِتْبَاعًا لِلْمِيمِ ؛ وإذا  
ضُمَّ ثَانِي السَّاكِنِينَ ضُمَّةً لَازِمَةً ، جاز مع الكسر للالتقاء ، الضم  
لِلإِتْبَاعِ نَحْوُ : « قُلْ ادْعُوا اللَّهَ » (٤) ، و « فتيلاً ، انظر » (٥) قُرِئَ بِالضَّمِّ  
وَالكُسْرِ ؛ وحكى أبو بكر ، أن بعض العرب يقول : ادخُلُ الدَّارَ ،  
بِالضَّمِّ ، لضم الخاء ، قال : وهو ردىءٌ لِلْبَسِّ ؛ وحكى عن قوم من

(١) سقطت من (د) .

(٢) آل عمران / ١ ، ٢ .

(٣) المزمل / ٢ .

(٤) الإسراء / ١١٠ : « قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ، أَيًّا مَا تَدْعُوا ، فَلَهُ

الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » .

(٥) النساء / ٤٩ ، ٥٠ : « بَلِ اللَّهُ يَرْكِي مِنْ يَشَاءُ ، وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا . انظر

كيف يفترون على الله الكذب » .

النحويين إجازة الإتياع في المفتوح نحو : اصنَع الخَيْرَ ، قياساً على أين وكيف ؛ وقالوا : إنهما فُتحتا إتياعاً .

( أو رَدًّا للأصل ) - نحو : مُذُّ اليوم ، أصله : مُنْذُ ، حذفت نونُهُ ، وبنى على السكون ، فلما التقى الساكنان ، حُرِّكَ ، وضمَّت الدال ، لأن الضمة كانت لها في الأصل .

( أو تجنباً للبس ) - كتاء الخطاب في أنت ، وكافه في ذاك وذلك ، لأن أصل الحرف الجائي لمعنى ، يلحق آخر الكلمة السكون ، كالنتوين ونون التوكيد ، فأصل التاء والكاف المذكورين السكون ، ففتحتا لكلا يلتبس المذكر بالمؤنث .

( أو حملاً على نظير ) - مثل : نَحْنُ ، لم يُكسر لالتقاء الساكنين ، بل بُنى على الضم ، حملاً على هُمُ ، فالحركة في نَحْنُ كالواو في نظيره وهو : هُمُ .

( أو إثارةً للتجانس ) - وذلك في اسْحَارًا ونحوه ، إذا سمي به ورُحِّمَ ، فإن آخره يبقى راء ساكنة ، وقبلها ساكن وهو الألف ، فلا بد من الحركة ، فتحرك الراء بالفتح ، مجانسةً للألف ، ولأقرب متحرك إليه (١) .

(١) قال ناظر الجيش في هذا الموضع من شرحه للتسهيل : إثارة التجانس : ومثل لذلك باسْحَارًا ، إذا سُمِّيَ به ورُحِّمَ ، فإن ترخيمه يحدف الراء الآخرة ، وحينئذ تصير الراء ساكنة بعد الألف ، فإذا احتيج إلى تحريك الراء ، حركت بالفتحة لمجانستها الألف . وقد مثل له ابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٣٠ بأشعَالًا ، قال : ومن ذلك قول الشاعر :

(١٩٠) وبعد بياض الشيب من كل جانب علا لمتى حتى اشعَّالَ بهيها =

(فصل): (تُفتح نون مِنْ مع حرف التعريف) - نحو : مِنْ القوم .

(وشبهه) - نحو : مِنْ أَلْيَزِيد ، فَأَل فِيهِ زَائِدَةٌ لَا مَعْرِفَةَ ، وَكَذَا مِنْ أَلَّذِي وَنَحْوِهِ ، إِنْ قِيلَ : إِنْ تَعْرِيفُهُ بِالصَّلَةِ .

(وربما حُذفت) - أَى مَعَ أَل ؛ وَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَكُونَ اللَّامُ مَدْغَمَةً ، فَلَا يُقَالُ فِي : مِنَ الظَّالِمِ : مِ الظَّالِمِ ؛ وَنَظِيرُهُ نُونُ بَنِي ، لِاتْحَذِفْ فِي مِثْلِ : بَنِي النَّجَارِ ، بِخِلَافِ الْحَارِثِ ، فَتَقُولُ : بَلْحَارِثِ ، وَمِنْ حَذْفِ نُونِ مِنْ :

(١٩١) لَيْسَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ سَبَبٌ إِذَا لَلْحَيِّ مِلْمِيَّتِ النَّصَبِ (١)

وهو كثير جدا ، فينبغي جوازه في السعة ، ولا يخص بالضرورة ، كما قال ابن عصفور وغيره ، ولا يحكم بقلته ، كما يقتضيه كلام المصنف ؛ وشذذ حذفها مع لام التعريف المدغمة في قوله :

= ورواية اللسان : وبعد انتهاض الشيب ... قال : يريد : اشْعَالٌ ، وهو كثير ؛ قال أبو العباس : قلت لأبي عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله ... قال في الحاشية : والشَّعْلُ بفتحتين ومثله الشُّعْلَةُ بالضم : أصله البياض في ذنب الفرس أو ناصيته ... ويقال منه : شَعِلَ كَفَرِحَ ، شَعْلًا مِثْلَ : فَرِحًا ، وَكَذَلِكَ اشْعَالٌ اشْعِيلًا : إِذَا صَارَ ذَا شَعْلٍ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَجْرَدُ الْبَيَاضِ ؛ وَقَدْ أَرَادَ الشَّاعِرُ أَنْ يَقُولَ : اشْعَالٌ كَأَحْمَارٍ ، فَحَرَّكَ الْأَلْفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَيْهِ ...

(٢) لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ ؛ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : مِلْمِيَّتِ ، بِحَذْفِ نُونِ مِنْ ، أَصْلُهُ : مِنَ

الميت .



(١٩٢) المطعمين لدى الشتاء سدائفاً مَلْنِيْب غَرَّا ... (١)

لكنه حين حذف أظهر لام التعريف .

( وثكسر ) - أى نون مِنْ .

( مع غيره ) (٢) - أى مع ساكن غير لام التعريف ، نحو :

من ابنك ، ومن انطلاقتك .

( والكسر معه ) - أى مع لام التعريف .

( أقل من الفتح مع غيره ) - أى مع ساكن غير لام

التعريف ؛ فمن الغلام ، بالكسر ، أقل من الفتح فى : من ابنك .

( وتكسر نون عن ، مطلقاً ) - أى مع لام التعريف نحو :

عَنِ القوم ؛ ومع غيره نحو : عن ابنك .

( وربما ضُمت مع حرف التعريف ) (٣) نحو : عَنِ القوم ،

حكاه الأحفش ، ولا وجه له مِنَ القياس .

( وتُضَم الواو المفتوح ما قبلها ) - يخرج المضموم ما قبلها ،

نحو : اقتلوا الرجل ، وارموا الغلام ؛ فإنها لا يُنطق بها .

(١) لم أجده فى مراجعى ، ولم أعرف قائله ولا تتمته ، والشاهد فى قوله :

مَلْنِيْب ، أى من النيب حيث حذف نون من مع همزة الوصل من أداة التعريف شذوذاً ؛ وسدائف جمع سديف ، وهو لحم السنام أو شحمه ، والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة .

(٢) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة منه : غالباً .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل وفى النسخة المحققة منه : وربما حذف ،

وفى نسخة : وربما فتحت .

( إن كانت للجمع ) - نحو : اخشَوْوا (١) الناس .  
 ( وإلَّا كُسيرت ) - أى وإن لم تكن للجمع نحو : « لو  
 استطعنا » (٢) .

( وقد ترد بالعكس ) - فتكسر التى للجمع نحو : اخشَوْ  
 الناس ، وقياسه أن يقال : اخشَوْنَ ؛ ولم يحكه سيبويه ، وحكاه غيره  
 عن قوم من العرب ، وهو قليل ؛ وتضم الأخرى (٣) ، ومنه قراءة  
 الأعمش وابن وثاب : « لُو اطلعتَ عليهم » (٤) ، وذكر ذلك عن نافع  
 وأبى جعفر أيضا .

( وربما فُتحت ) - حكاه الأخفش وقطرب ، ومنه قراءة يحيى  
 ابن يعمر وغيره : « اشتروا الضلالة » (٥) بالفتح .  
 ( وتُحذف نون لكن للضرورة ) - ثبت هذا فى نسخة عليها  
 خطه ، ومنه :

(١٩٣) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان مأوك ذافضل (٦)

(١) فى نسخ التحقيق : اخشوا .

(٢) التوبة / ٤٢ : « وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم » .

(٣) أى واو لو .

(٤) الكهف / ١٨ .

(٥) البقرة / ١٦ ، ١٧٥ ؛ وفيه ليس بالثنى .

(٦) البيت من الطويل ، للنجاشى الحارثى ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ،  
 وهو من شواهد سيبويه والرضى وابن هشام فى معنى اللبيب ؛ ومحل الاستشهاد  
 فى قوله : ولاك اسقنى ، أصله : ولكن اسقنى ، فالتقى ساكنان : نون لكن ، وسين  
 اسقنى ، وكان الأصل فى التخلص من هذين الساكنين أن تكسر نون لكن ، ولكن =

أى ولكن ، فحذف ضرورة ، لالتقاء النون ساكنة ، مع سين

اسقنى .

( فصل ) : ( استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعف

اللام ، الساكنها جزماً ) - نحو : لم يُردِّ ، ولم يبرِّ ، ولم يفرِّ . وقوله :

بنو تميم ، يقتضى أن غيرهم لا يدغم ، والمنقول أن أهل الحجاز لا يدغمون ، وغيرهم من بنى تميم وغيرهم يدغم .

( ووقفاً ) (١) - نحو : رُدَّ يازيد ، وبرِّ ، وفرِّ . وأورد عليه :

اردُدَّن ، فهذا مضاعف اللام ، وقد سكن آخره وقفاً ، ولا يدغمه

بنو تميم .

( فى غير أفعل تعجباً ) - تحرَّز من نحو : أشدُّ بحُمره كذا ،

فإن العرب مجمعون على الفلک فيه .

( والتزموا فتح المدغم فيه فى : هَلَمَّ مطلقاً ) - أى التزم بنو

تميم ، فيفتحون فى : هَلَمَّها (٢) ، وهَلَمَّه ، وهَلَمَّ الرجل ، وهو المراد

بقوله : مطلقاً ، أى مع ها الغائبة ، وهاء الغائب ، وقبل الساكن ، ولا

يريد أنها تفتح دائماً ، فإنها تكسر فى : هَلُمَّى ، وتضم فى : هَلُمُّوا ؛

وحكى الجرْمى : هَلَمَّ بالفتح والكسر عن بعض بنى تميم ؛

= الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين ، حين اضطر لإقامة الوزن .

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وقفاً .

(٢) سقطت من (د) .

وَهَلَّمَ عند عير بنى تميم من الحجازيين وغيرهم اسمُ فعل ، فلا تكون  
إِلَّا مفتوحة الميم ، فإن الياء والواو لايتصلان بها حينئذ .

( وفي غيرها ) - أى والتزم بنو تميم فى غير هلم ، فتح المدغم  
فيه .

( قبل ها غائبة ) - نحو : لم يُرَدِّها ورُدِّها ، ولم يَبْرِّها وبرِّها ،  
ولم يُقَرِّها وأقَرِّها .

( وضُمَّه ) - أى ضم المدغم فيه ، فى المضموم الفاء قبل هاء  
غائب ، نحو : لم يُرُدِّه ، ورُدِّه .

( وربما كسر ) - أى فى المضموم الفاء نحو : رُدِّه .

( وقد تفتح ) - نحو : رُدِّه ، على رأى ، هو رأى الأكثرين ،  
قال ثعلب فى الفصيح : ازُرُّ عليك قميصك ، وزُرِّه ، وزُرِّه ، وزُرِّه  
مثل : مُدِّ ومُدِّ ومُدِّ ، وغلطه بعضهم فى إجازة الثلاثة ، وظاهر قول  
سيبويه ، ماذكر ثعلب ؛ وفى الإفصاح : حكى الكوفيون : رُدِّها  
بالضم والكسر ، ورُدِّه بالكسر والفتح ؛ وقال الجرميُّ : وقد تركه قوم  
على ماكان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة ، فلم يغيروا عما  
بنى عليه .

( ولا يُضَمُّ قبل ساكن ، بل يُكسر ) - نحو : رُدِّ الرجل ،  
ورُدِّ ابنك ؛ وقال ابن كيسان : لغة قيس و تميم : رُدِّ القوم ، بالكسر ،  
وأنشد الخليل :

(١٩٤) \* دُمَّ المنازل بعد منزلة اللوى (١) \*

بالكسر .

( وقد يُفتح ) - قال أبو علي : منهم من يفتح من آل ،  
فيقول :

(١٩٥) \* فَعُضَّ الطرفَ (٢) \*

وقال سيبويه : الأفضحُ والأكثرُ الكسرُ ، وذكر سيبويه أن  
الضمَّ مع آل ليس من كلامهم ، وحكاها ابن جنى ، وهو قليل .  
( وإن لم يتصل بشيء مما ذكر ) - أى ها الغائبة ، وهاء  
الغائب ، والساكن .

( فُتِحَ ) - نحو : رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ، وهى لغة أسد وناس  
غيرهم .

(١) من الكامل لجرير - ديوانه ٥٥١ برواية : الأقوام - وفى شرح . ش .  
العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٣٩ : من الرمل ، وعجزه :

\* والعيشَ بعد أولئك الأيام \*

وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : قال ابن هشام : الأرجح فيه كسر الميم الذى  
هو واجب إذا فك الإدغام ، على لغة الحجاز ، ودونه الفتح للتخفيف ، وهو لغة بنى  
أسد . والضم ضعيف ، ووجهه إرادة الإتيان .

(٢) بداية بيت من الوافر لجرير - ديوانه ٧٥ - وتماه :

فغض الطرف إنك من تُمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : والاستشهاد بالبيت فى قوله : فغض الطرف ، فإنه  
يروى بالوجهين : كسر الضاد وفتحها .. وقال العيني : يجوز فى : فغض أربعة أوجه :  
الفتح لحفته ، والضم إتباعاً للغين ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما فى قوله تعالى : =

( أو كُسِر ) - نحو : رُدُّ وِفْرٌ وَعَضٌّ ، وهى لغة كعب وغنى ؛  
 وأما ، لم يُضَارَّ ، فلم يُحَكَّ فيه إِلَّا الفتح ، ولم يذكر سيبويه غيره ؛  
 وأجاز الفراء كسره قياساً ، ولم يحكّه لغةً .  
 ( أو أتبع حركة الفاء ) - نحو : رُدُّ وِفْرٌ وَعَضٌّ ، وهو أكثر في  
 كلامهم .

( وفكَّ الحجازيون كلَّ ذلك ) - فيقولون : لم يَرُدُّ وارْدُدْ ، ولم  
 يَرُدُّها وارْدُدُّها ولم يَرُدُّه وارْدُدِّه ، ولم يَرُدُّ الرجل ، وارْدُد الرجل ؛  
 وأكثر ماجاء القرآن بالفكِّ ، قال تعالى : « ولا تَمُنُّن تستكثرن » (١) ،  
 « ومن يَحْلِلْ » (٢) ؛ وجاء بالفكِّ والإدغام في السبعة : « ومن يَرْتَدِدْ  
 منكم » (٣) .

( إِلَّا هَلُمَّ ) - هذا استثناء منقطع ، فإن كلامه في الفعل ، كما  
 ذكر في أول الفصل : وهَلُمَّ عند الحجازيين اسم فعل .  
 ( والتزم غيرُ بكر الفكِّ قبل تاء الضمير ) - نحو : رَدَدْتُ

---

« واغضض من صوتك » - لقمان / ١٩ - قال : والتشديد لغة بني تميم . والذي في  
 شرح التسهيل ، لناظر الجيش ، في هذا الموضع : أنشد الخليل - رحمه الله :

\* دُمَّ المنازلُ بعد منزلة اللوى \*

بالكسر ، وكذا قول الآخر :

\* ففُضَّ الطرفَ إنك من نمير \*

بالكسر أيضاً ؛ قال أبو علي : ومنهم من يفتح مع الألف واللام ...

(٢) المدثر / ٦

(٣) طه / ٨١ : « ومن يَحْلِلْ عليه غضبي فقد هوى » .

(٤) البقرة / ٢١٧ : « ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ، فأولئك

حبطت أعمالهم » .

وردَدَتْ ، وكذا الفروع نحو : ردَدْتِ (١) وردَدْتُما وردَدْتُم وردَدْتُنَّ .

( وأخويه ) - وفي نسخة عليها خطه ، بدل هذا :

( وتُونِيهِ المرفوعَيْن ) - أى تُوْنِي الضمير ، وهو تفسير لقوله :

« أخويه » - أى أخوى تاء الضمير ، وذلك نحو : ردَدْنَا زيْدًا ،

والهندات ردَدْنَ زيْدًا ؛ وقيدُ المرفوعَيْن ، سبق لأحدهما بالنسبة إلى

الأخير (٢) ، فإن نا يكون مع الفعل مرفوعاً ومنصوباً ، ومع المنصوب

الإدغام مجمع عليه من بكر وغيرهم نحو : ردَدْنَا زيْدًا ، وهذا لايجيء في

نون الإناث ، فإنها لاتكون ضمير نصب . وبكر المذكورون هم بنو

بكر بن وائل ، أخى تغلب بن وائل ؛ والذى نقله كثيرون ، أن ناساً

من بنى بكر بن وائل يدغمون ، وكذا حكاة الخليل ، لكن عزاه

السيرافى وابن السراج إليهم فقالا : البكريون يفعلون كذا (٣) ، وذكر

اللغة ، فيقولون : ردَدْتُهُ وردَدْتُهُ (٤) وردَدْنَا ، وكذا ما أشبه ذلك ؛ وهذا

في ما لم يفكه العرب شذوذاً نحو : لِحِحَتِ العَيْنُ (٥) ؛ فهذا لايدغمه بكر

ولاغيرهم ؛ وحكى الفراء أن بعض الذين يدغمون فيقولون : ردَدْتِ

(١) سقطت من (ز ، غ) ، ووضع بدلها : نحو : رددنا ، وهو سهو ، إذ

الحديث هنا عن تاء الضمير ؛ وستأتى : رددنا في موضعها .

(٢) في (ز) : إلى الاحتراز .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (ز) ، وفي (د) : ردَدْتُ وردَدْتُ .

(٥) والذى في شرح التسهيل لناظر الجيش في هذا الموضع : وليعلم أن ماشدَّت

العرب فيه وفكته ولم تدغمه من المضاعف في الأفعال ، لايدغمه بنوبكر ، وذلك =

ومَرَّتْ ، يزيدون ألفاً فيقولون : رَدَّاتٍ ومَرَّاتٍ ؛ ووجه لغة الإدغام تقدير وجوده قبل التاء والنون ، فلم يعتدوا بدخولهما ، بل أبقوا اللفظ على ما كان ، ونظير هذا ما حكى الكسائمي ، عن عبد القيس ، أنه سمع منهم : أُرْدَّ وإِفْرَ وأَغْضُ ، بهمزة الوصل مع الإدغام ، كأنهم لم يعتدوا بحركة ما قبل المدغم لِعروضها ، واعتدَّ (١) الفريقان معاً بالعارض هو لا بالحركة ، وأولئك بالضمير .

( وحذف أول المثلين عند ذلك ، لغة سليم ) - أى عند اتصال التاء والنون نحو : ظَلْتُ ومِسْتُ وأَحْسَنْتُ وهَمَمْتُ ، وذكر سيبويه الثلاثة السابقة ، وذكر ابن الأنباري الرابعة ، والأصل : ظللت ومسستُ وأحسستُ وهممْتُ ، وحذفوا تخفيفاً ، وقالوا : ذلك في ظللت ومسست على وجهين : أحدهما : نقل حركة العين إلى الفاء نحو : ظِلْتُ ومِستُ ، بكسر الفاء ؛ والثاني عدم النقل ، فتبقى الفاء مفتوحة ، كما كانت ؛ ونص سيبويه على شذوذ هذا الحذف في موضعين من الكتاب ؛ وعلى أنه شاذ ، كلام جمهور النحويين ، وقال سيبويه ، وقد ذكر الثلاثة السابقة : ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذوذاً إلا هذه الأحرف . انتهى .

= نحو : لِحِجَتِ العين ، وشكك الفرس ، وقطط الشعر ، وضيب المكان ... لأن الوقوف على ما نطقت به العرب ، وإن كان شاذاً ، واجب .

(١) في (ز) : فما اعتدَّ الفريقان معاً ، بالعارض هو ، لا بالحركة ، وأولئك بالضمير ؛ هكذا جاءت العبارة في النسخ ، ويبدو أن بها بعض الخلل .



والمصنف حكى أن ذلك لغة سليم ؛ وقال ابن جنى : إن كسر الظاء من ظلت ، لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم ، ولم يُقرأ في السبعة إلا بالفتح ، قال تعالى : « فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ » (١) ؛ وقال الخضراوى : زعم الفراء أن هذا قياس مستمر فى : رَدْتُ وَمَرْتُ وَهَمْتُ .

\* \* \*

## ٧٣ - باب النسب

وبعضهم يقول : النسب في العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده . وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ، فتسميته باب الإضافة ، أجود من باب النسب ، لعمومها وقصوره ؛ وقيل : الإضافة تعم إضافة الخبر إلى المخبر عنه ، وغير ذلك ، فالنسب أخصّ بهذا الباب ؛ وقال سيبويه : باب الإضافة ، وهو باب النسب ؛ ويقال : نسبة ، بكسر النون وضمها .

( يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ، ياء مشدّدة ، تلي كسرة )  
 - نحو : هاشمِيٌّ ومالكِيٌّ ؛ وإنما يكسر ما قبلها تشبيها بياء الإضافة .  
 ( ويُحذف لها عجزُ المركب غير المضاف ) - فما كان مركباً تركيب مزج ، كعبلك وخمسة عشر ، أو تركيب جملة ، كتأبّط شراً ، أو كان مركباً جارياً مجرى الجملة في الحكاية نحو : لولا ، ينسب إلى صدره ، ويحذف ما عداه ، فتقول : بعلِيّ وخمسيّ وتأبّطِي ولؤيّ ، بتخفيف الواو ، وتقول في : كُنْتُ : كونيّ ، والكونيّ الشيخ الكبير ؛ لقوله : كنتُ وكنْتُ ؛ وشدُّ : كُنْتُ ، قال :

(١٩٦) إذا ما كنتَ ملتمساً لَعُوْثٍ فلا تصرُحْ بكُنْتُ كبيرٍ (١)

(١) من الوافر ، ولا يعرف قائله ؛ قال في الدرر - ٢ / ٢٣٠ - وأنشده صاحب التاج مع ما بعده هكذا :

وربما زادوا فيه نوناً ، ويروى :  
 (١٩٧) ولستُ بكنْتِي ولستُ بعاجِن وشَرُّ الرجال (١) الكنتِي وعاجِنُ (٢)  
 وماذكرته من أنه ينسب للصدر ، موافق لكلام المصنف في  
 الكافية الشافية والخلاصة ، وهو أولى من المذكور هنا ، فلو سميت  
 بخرج اليوم زيْد ، لحذفت اليوم وزيداً ، ونسبت لخرج ، فقلت :

= إذا ماكنت ملتمساً لغوث فلا تصرخ بكنْتِي كبير  
 فليس بمدرك شيئاً بسعى ولا سمع ولا نظر بصير  
 وذكر للبيت رواية محرفة :  
 إذا ماكنت ملتمساً لغوث فلا تصرخ بكنْتِي يجب

قال : استشهد به على أن العرب قد ينسبون إلى الجملة بأسرها مثل : كنتي ،  
 فإنه منسوب إلى : كُنْتُ .

(١) في (ز) : وشَرُّ الخصال ، وستأق في رواية : وشَرُّ خصال المرء ، وفي  
 أخرى : وشَرُّ خصال الناس .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ؛ ففي شرح ابن يعيش ٦ / ٧ :  
 فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشَرُّ خصال المرء كنتُ وعاجِنُ  
 وجاء بهذه الرواية في الدرر ٢ / ٢٢٩ ، وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ١٨٩ ،  
 ونسبه في الهمع ، وفي معجم شواهد العربية للأعشى ؛ وفي ابن يعيش رواية أخرى :  
 وما أنت كنتِي ، وما أنا عاجِن وشَرُّ الرجال الكنتِي وعاجِن  
 وفي الدرر :

وماكنت كنتيا ، وماكنت عاجنا وشَرُّ الرجال الكنتِي وعاجِن  
 ورواية أخرى :

قد كنت كنتيا ، فأصبحت عاجنا وشَرُّ خصال الناس كنت وعاجِن  
 والكنْتِي الشيخ الكبير ، سمي بذلك لكثرة قوله : كنت كذا ، وكنت كذا ...  
 والعاجِن الذي يعتمد على ظهر أصابع اليدين عند قيامه من الكبر ؛ والشاهد في قوله :  
 كنتِي ، والقياس : كُونِي ، وبزيادة النون : كنتِي .

خرجي ، فتنسب للصدر ، وتحذف ماعده ، ولا يقتصر في الحذف على العجز .

( وصَدْرُ المضاف إن تعرّف بالثاني تحقيقاً ) - نحو : ابن الزبير ، وابن عمر فتقول : زُبَيْرِي وَعُمَيْرِي .

( أو تقديرًا ) - كقولهم في النسب إلى أبي بكر : بكرِي ، وذلك لأنه قبل العلمية ، كان الأبُ معرفاً بيكر ، فبعد العلمية لم يتعرف الأول بالثاني تحقيقاً ، بل تقديرًا ، نظرًا إلى ما قبل العلمية .

( وإلا فعجزه ) - أي وإن لا يتعرف الأول بالثاني تحقيقاً ولا تقديرًا نحو : امرئ القيس ، فامرؤ لم يتعرف بالقيس ، تحقيقاً ولا تقديرًا ، لأن تعريفه بالعلمية ، ولم يسبقها إضافة امرئ إلى القيس ، كما تقرر ذلك في أبي بكر ، فإن إضافة أب ، اقتضت ذلك ، لما هو وضع الكنية ، نظرًا إلى غالب استعمالها أو لآزمه في الأصل ، فتقول : امرئ ومرئي ، وكذا اثنا عشر ، تقول فيه : إثنِي أو ثنوي ، وتحذف الألف وعشرًا ، لتنزله منزلة النون ؛ والنون تحذف هي والألف ، فتقول : ثنوي وإثنِي ، في النسب إلى من اسمه : اثنان ، إذا أجرته مجرى المثني ، نصّ على ذلك سيبويه .

( وقد يُحذف صدره خوف اللبس ) - كقولهم في النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل : منافِي وأشهلِي ، إذ لو قالوا : عبدِي لا لتبس ؛ وقالوا في عبد القيس : عبدِي ، لأن القيس ليس بشيء معروف يضاف إليه عبد ، وقال المبرد : قياسُ الباب فيما يُعرّف بثان

معروف ، كابن الزبير وابن كراع ، أن يُضاف إلى الثاني ، وما كان الثاني فيه غير معروف كعبد القيس وامرء القيس ، أن يُضاف إلى الأول ؛ واعترض عليه السيرافى بالنسبة إلى ثاني الكنى ، كأبى بكر ، فإن الثاني غير معروف ، ولا الكنى موضوعة على ذلك ، وقد يُكنى مَنْ لا وَلَدَ له ، وأجيب بأن الأصل فى الكنى ، إضافة أب وأم إلى اسم معروف مُعَيَّن قبل ذلك ، وهذا ليس فى عبد القيس ونحوه ، وهذا ما سبقت الإشارة إليه قبل ، والمراد بالمضاف ما كان علماً ، تعليقاً أو غلبةً ، كما سبق تمثيله ، فلا يدخل نحو : غلام زيد ، فالنسب فى هذا إما إلى الأول أو الثاني ، على حسب القصد ، وقيل : هو كابن الزبير وأبى بكر ، فيقال فيه : زيدى ، وهو ضعيف .

( وقد يُفعل ذلك ببعلبك ونحوه ) - فيقال : بكى ، بحذف الصدر ، وقياسه : بعلّى ، وهذا يحكى عن الجرّمى ، فيجيز النسبة إلى أى الجزعين شئت ، فتقول فى حضرموت مثلاً : حضرى وموتى .  
( ولا يقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرّمى ) - فى إجازته فى الجملة أيضاً أن يُنسب إلى الأول وإلى الثاني ، فتقول : تَابَّطَى وشَرَّى ؛ واستأنس بما ذهب إليه من (٢) ذلك بقوله :

(١٩٨) تزوجتُها راميةً هرمزيّةً بفضل الذى أعطى الأمير من النقد (٣)

(١) أى فى النسبة إلى : تَابَّط شراً .

(٢) فى (د) : فى المركب .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وفى ش . ش . العيني على الأشموني

والصبيان ٤ / ١٩٠ : من الرزق بدل من النقد ، وهكذا جاءت القافية بمعجم =

وغيره من النحويين لم يخيّر في ذلك ، بل قال : إنه يجوز النسبة إليهما معاً كما سيأتى نحو : البعلّى البكىّ ، وهو نظير البيت ، ولم يرد السماع بما ذكر الجرّمى من التخيير ، وظاهر كلام الأخصش يقتضيه أيضاً ، لكن لم يسمع ذلك فى الجملة ، وما سمع فى مركب المزج إلا كما تقدّم ، ولا فى مركب الجملة ، النسبة إلى ثانى الجزئين .

( ويُحذف الآخرُ ، إن كان تاء تأنيث ) - فتقول فى النسبة إلى فاطمة : فاطمىّ ؛ وإنما حذفوها ، لكلا يؤدى إلى اجتماع تاءين فى بعض الصور ، كما لو نسبت مؤنثة لفاطمة للزم : فاطمِتيّة حينئذ (١) ، وقول الناس : درهمٌ خليفتيّ ، بثبوت التاء لحنٌ .

( أو زيادتيّ تصحيح ) - فتقول فى مسلمين ومسلمات ، علمين أو غير علمين : مسلمىّ .

( أو شبيهتهما ) - نحو : عشرين وأخواته ، فتقول : عِشرىّ ، بحذف الزيادتين ، ويدخل فى الشبيه ، زيادة التثنية ، فتقول فى النسبة إلى زيدين : زيديّ ، ومن جعل الإعراب على النون قال : زيدانيّ ، كما تقول فى حمدان : حمدانيّ ، وكذا من قال : هذه نصيبين ، فأعرب على النون قال : نصيبينيّ .

= شواهد العربية ؛ قال العيني : والضمير فى تزوجتها ، يرجع إلى امرأته .. والشاهد فى قوله : رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رامٍ هُرْمَز : بلدة من نواحي خوزستان ، والنسبة إليها : رامىّ ، لأن المركب ينسب إلى صدره ؛ ويجوز أن يقال : هرمزى ؛ وجاءت النسبة هنا إلى الجزئين ، على الندرة والضرورة .

( أو ياءٌ منقوص غير ثلاثي ) - نحو : قاضٍ ومُعْتَلٍ ومُسْتَدْعٍ ،  
فتقول قاضِيٍّ ومُعْتَلِيٍّ ومُسْتَدْعِيٍّ ، بحذف الياء ، لالتقاء الساكنين ؛  
وسِيَّاتِي حكم الثلاثي .

( أو ياء مشددة ) - نحو : كرسِيٍّ ومرمِيٍّ وشافِعِيٍّ ، وإنما  
حذفت كراهة اجتماع أربع ياءات ، ولأنه لا يوجد اسمٌ آخره أربع زوائد  
من جنس واحد .

( بعد أكثر من حرفين ) - احترز من حَيٍّ وقَصِيٍّ وكَسِيٍّ ،  
فسِيَّاتِي حكمه .

( أو ألفاً<sup>(١)</sup> للتأنيث رابعة ) - نحو : جَمَزِيٍّ وحُبَلِيٍّ في : جَمَزِيٍّ  
وحُبَلِيٍّ ؛ وحذفت إجراءً للألف مجرى الياء ؛ وخرج بالتأنيث ألف  
الإلحاق ، كعَلَقِيٍّ في وجهٍ ، والأصلية كملْهِيٍّ ، وسِيَّاتِي حكمهما .  
( أو فوقها<sup>(٢)</sup> - أي فوق الرابعة ) .

( مطلقاً ) - أي إن كانت للتأنيث نحو : فَوْضُوْضِيٍّ<sup>(٣)</sup> ، أو  
أصلية نحو : مُشْتَرِيٍّ ومُسْتَدْعِيٍّ<sup>(٢)</sup> ، أو زائدة للتكثير نحو :  
قَبْعَثَرِيٍّ ، وإنما حذفت لطول الكلمة .

( أو واواً تلي مضموماً ثالثاً ) - نحو : عَرْقُوَّةٌ وترْقُوَّةٌ ، فتقول :  
عَرَقِيٍّ وترَقِيٍّ ، بحذف الواو .

(١) في ( د ، غ ) : أو ألف التأنيث رابعة .

من ( ٢ - ٢ ) سقط من ( د ) .

(٣) في ( غ ) : فضوضي .

( فصاعداً ) - نحو : قَمَحْدُوَةٌ ، فتقول : قَمَحْدِيٌّ ، وإنما حذفوا ، لأن تاء التانيث تحذف ، فيبقى آخر الاسم المعرب واوً قبلها ضمة ، فيجب قلب الواو ياءً ، والضممة كسرةً ، فيصير من باب قاضٍ ومُشْتَرٍ ، فتحذف الياء ، كما تحذف من هذين .

وخرج المضموم الأول نحو : فو (١) ، من قولك (١-) : فو زيد ، والمضموم الثاني ، كأن يُبنى من الرمي مثل سَمْرَةٌ ، فتقول : رَمُوَةٌ ، فلا تحذف الواو من هذين .

( أو حرف لين ، مع نون تسقط للإضافة ) - نحو : زيدان واثنان وغيرهما ، مما لحقته علامة التثنية ، وقد سبق بيان ذلك ، ولو سكت عن هذا ، اكتفاءً بدخوله فيما ذكر من التثنية ، لكان وجهاً أولى . وخرج بقوله : تسقط ما إذا أعربته على النون ، فإنها لا تحذف حينئذ للإضافة ، فتبقى مع ما قبلها من حرف العلة في النسب ، كما يبقى ذلك في حمدان ونحوه ، وقد سبق ذكر ذلك .

( ويُقلب واواً ، ماتليه ياءُ النسب من ألف ثالثة ) - نحو : فَتَوِيٌّ وَعَصَوِيٌّ في فتىً وعصاً .

( أو رابعة لغير التانيث ) - نحو : مَلْهُوِيٌّ في مَلْهُيٌّ ، وَعَلْقَوِيٌّ في عَلْقِيٌّ ، إن جعلنا ألفه للإلحاق ، وإن جعلناها للتانيث ، فالأحسن الحذف .



( أو همزة أبدلت من ألف التانيث ) - نحو : حمراوى : حمراء ، ومن العرب من يقر الهمزة ، وهو قليل ردىء ، نقله أبو حاتم .  
 ( وفي همزة غيرها ، تلى ألفاً ، وجهان ) - أصلية كانت كقراء للكثير القراءة ، أو منقلبة عن أصل ككساء ، أو للإلحاق كعلباء ، فتقول : قرأئى وقرأوى ، وكسائى وكساوى ، وعلبائى وعلباوى ، بإقرار الهمزة ، وبقلبها واواً .

( أجودهما فى الأصلية التصحيح ) - فقراءئى بالهمز ، أجود من قرأوى بالواو ، وتخصيصه الأصلية بذلك ، يقتضى أنهما فى الآخرين سواء ؛ وقيل : يقتضى أن القلب أجود ، وبعضهم يقول فى كساء : إن الإقرار أحسن من القلب ، ويقول فى علباء العكس .  
 ( وربما حذف الألف الرابعة كائنة لغير التانيث ) - وهى الأصلية كملهى ، والملاحقة كعلقى ، فى وجه ، فتقول : ملهى ، وعلقى ، بالحذف ، تشبيهاً بألف التانيث .

( وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه ) - نحو : حبلوى فى حبلئى ، حملاً على ملهى وعلقى ، والأفصح الحذف نحو : حبلئى ، والثانى (١) على سكونه ؛ وشدوا فى بنى الحبلئى : حئى (٢) من الأنصار ، فقالوا : الحبلئى ، بفتح الباء .

(١) أى الحرف الثانى يبقى على سكونه .

(٢) فى (د) : بطن .

وخرج مالم يسكن ثانيه نحو : جَمَزَى ، فليس فيه إلا الحذف (١) ، ولا يقلب الألف ، لثلاثا تتوالى أربع متحركات في كلمة ، وهو مفقود .

( وقد تزداد ألف قبل بدلها ) - نحو : حُبْلَاوَى .

( وبدل الرابعة التي للإلحاق ) - هذا ذكره أبو زيد ، فأجاز في معزى : معزاوَى ، وحكى : أُرطاوَى ، ولم يذكر سيبويه فيها إلا الحذف والقلب ، وأجاز السيرافى ، مَلْهاوَى ، على قياس : حبلَاوَى .

( ولا تقلب ألف معلّى ، ونحوه من المضاعف العين ) - فإذا وقعت الألف خامسة ، وهى منقلبة عن أصل ، وقبلها حرف مشدّد كمعلّى ومثنّى ومُعَمّى ، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف ، كما لو لم يشدّد ما قبلها ، نحو مُشْتَرَى ، فحذفها متفق عليه .

( خلافاً ليونس ) - فى جعلها مثل : معطى وملهى ، فى إجازة قلبها ، وهو ضعيف ، فليس الحرف المشدّد كحرف واحد ، بل هو حرفان ؛ وقد ألزمه سيبويه أن يقول فى عبدىّ : عبدوىّ ، بقلب الألف واواً ، كما قلبت فى حبلى ، فقيل : حبلوىّ ، وهو لا يقول ذلك ، بل يلزم الحذف ، فيقول : عبدىّ .

( والنسب إلى : شجّ وحىّ وعلّى وتحمية ونموهن ، كالنسب إلى فتّى ) - فتقلب اللام فيهن واواً ، سواء اليائىّ والواوىّ ، فتقول :

(١) فى (د) : فليس إلا الحذف ، وفى (ز) : فليس فيه الحذف .

شجوىّ وحيوىّ وعلوىّ وتحوّىّ ؛ وشجّ فعلٌ كأشبر ، وما كان كذلك ،  
تفتح عينه في النسب ، كما سيأتى ، فلما فتحت عين شجّ للنسب  
تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار مثل : فتّى لفظاً ؛  
ومثل شجّ : عم ، إلا أن اللام ياء ، فتقول : عموىّ أيضاً ، وإنما قلبت  
الياء واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ؛ وأما حىّ ، فلم ينسب إليه على  
لفظه ، كراهة اجتماع أربع ياءات ، فحركوا أول ياءيه بالفتح ، فقلبت  
الثانية واواً ، فصار حيوىّ كفتوىّ ، ومثل حىّ تحىّ من تحية ، ووزنه  
تفعلة ، فنسب إليه كما ينسب إلى رمية ، فقيل : تحوىّ كرموىّ ، وإنما  
قيل : رموىّ ، بحذف ياء المدّ (١) ، كما تحذف ياء صحيفة ، فإنها  
فعية مثلها ، فكما يقال : صحفىّ ، قيل : رموىّ ، لصيرورتها بعد  
الحذف إلى فعل كأشبر ، فيفتح المكسور ، فيصيران إلى فعل ، كما  
سبق في شج ، إلا أن تحية أجرى فيها الأصل مجرى الزائد ، فيأوّه  
المحذوفة أصلية ، وياء رمية زائدة ؛ ومثل تحية ، فى أصالة حرف العلة  
الذى يحذف : تئمة (٢) وهى التمكث ، ومثله صورة : غزيةّ وحميةّ ،  
لزيادة الحرف ، فتقول أيضاً : ثاوىّ وغزوىّ وحموىّ .

وفى بعض النسخ ، ذكر علىّ مع هذه ، فيقال فى النسب إلى  
علىّ ونحوه كشقّى : علوىّ وشقوىّ ، ووجه حذف الياء الزائدة بما  
سيأتى ، فيصير فعلا بكسرة قبلها حرف واحد ، فيفتح كما فى نمر ،

(١) أى من رمى .

(٢) هذا اللفظ وتفسيره غير واضحين فى (د ، غ) ، ولم أجد هذا اللفظ بهذا

المعنى فى مادة : تآى ، بالصحاح أو اللسان .

فيصير علا (١) كفتى ، فيقال : علوى كفتوى .

( ويُفتح ويصحح ثانياً حَيَّ ) - فيقال : حَيوَى ، كما سبق ، وإنما لم يقولوا : حَيوَى بسكون الياء ، لأن الياء والواو إذا اجتمعا ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت إحداهما في الأخرى ، فيصير : حَيَّ ، باجتماع أربع ياءات ؛ وإن كان الثاني وواً في الأصل ، رُدَّ إلى أصله ، فتقول في النسب إلى طى : طووى ، لأنه من طويت .

( وشذَّ نحو : حَيَّ وأمَّيَّ ) - ذكر سيويوه أنهم يقولون في حَيَّ : حَيوَى ، قال : وكذا كل شيء آخره هكذا ؛ وحكى عن أبى عمرو ، أنه كان يقول : حَيَّ وليَّ ، وإنما اختار أبو عمرو هذا ، لأنه ليس فيه زائد يحذف ، وقول سيويوه : آخره هكذا ، يعنى ياء مشددة ؛ واعترض بأن كُسيَّاء : تصغير كساء ، لا يقال فيه إلا كُسيَّ ، بياءين مشدتين ، ولا يجوز فيه غير ذلك ؛ ووجه أنك حين صغرت اجتمعت ثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن الهمزة ، فحين قيل : كُسيَّ ، حذف ياء الألف ، وبقيت ياء التصغير وياء الهمزة ، فإذا جىء بياء النسب ، لاحتذف ياء التصغير ، لأنها لمعنى باقٍ ، ولا ياء الهمزة ، لثلاث يتوالى الإعلال ، لأنك حذف ياء الألف ، وللزوم تحريك ياء التصغير ،

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

فلذلك ثبتت الياءان ، فما كان نحو : كَسَيْ مصغراً ، لا تحذف منه الياء المشددة أصلاً ، وفي أثناء كلام سيبويه ، مايدل على هذا .  
 ( وقد يُعامل نحو : قاضي ومَرْمِي ، معاملة شِجِّ وعلِي ) -  
 فيقال : قاضوي ومرموي ، والقياس : قاضي ومرمي بالحذف ؛ ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش ، على شذوذ : قاضوي ، ووجهه أنه فتح وسطه ، ثم قلبت ياءه واواً ، وهذا كما فتح وسط تغلب ، فقيل : تَغَلَّبِي ، بالفتح ، وفتح هذه ونحوه كثير عند سيبويه من المسموع .  
 ونظير : قاضوي ، قوله :

(١٩٩) وكيف لنا بالشُّرْبِ ، إن لم يكن لنا دراهمُ عند الحانويِّ ولا نَقْدُ (١)

وأشدُّ من هذا ، قولهم في النسب إلى العالية : عُلوِي ، بضم العين وسكون اللام ، وفي النسب إلى البادية : بدوي ، بفتح الدال ؛ وإنما قيل : مَرْمُوي ، تشبيهاً للياء (٢) المشددة ، بعد أكثر من حرفين ، بها ، واقعة بعد حرفين ، كعلِي ، فحذفت الياء الزائدة في مَرْمِي ، كما تحذف

(١) من الطويل ، وفي حاشية ابن يعيش ١٥١ / ٥ : نسب الشارح هذا البيت إلى عمارة بن عقيل ، ونسبه ثعلب إلى الفرزدق ، وقال الأعلم : وقيل هو لذي الرمة ، وكذا نسبه في معجم شواهد العربية ، وقال : إنه في ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٥ ؛ وقال غيرهما - ثعلب والأعلم - هو لأعرابي مجهول ؛ والشاهد في قوله : الحانوي ، قال العيني : فإنه نسبة إلى الحانية تقديراً ، وقلبت الياء واواً ، كما في النسبة إلى القاضي : قاضوي ؛ وقال سيبويه : والوجه : الحاني ، لأنه منسوب إلى الحانة ، وهي بيت الخمار ، وإنما جاز أن يقال : حانوي ، لأنه بنى واحده على فاعلة ، من حنا يحنو إذا عطف .

(٢) في (ز) : لشبهها للياء المشددة ، بعد أكثر من حرفين ، بها واقعة بعد حرفين كعلِي .

في عليّ ، وقلبت اللام واواً ، فقييل : مَرْمُويّ ، كما يقال : علويّ ؛ وهذه لغة قليلة ، واختار ماسبق من حذف الياءين ، فيقال : مَرْمِيّ .  
(١) ويُحذف أيضا لياء النسب ، ما يليه المكسور لأجلها ، من ياء مكسورة مدغم فيها (٢) - فتقول في النسب إلى سيّد وغزِيل (٣) : سيّدِيّ وغزِيلِيّ ، بياء واحدة ساكنة ؛ قال خطاب الماردِيّ : وفي العرب قبيلة تسمى أُسيّد ، كأنه تصغير أسود ، ونسبت العرب إليها : أُسيّدِيّ بالتخفيف . انتهى .

وشدّت العرب في طييء فقالوا : طائيّ ، بقلب الياء ألفاً ، كما قالوا في تَيْجَل : تاجَل ، والقياس : طيئيّ بياء ساكنة قبل الهمزة .  
وخرج بقوله : ما يليه ، ما لم يَل الياء المذكورة ، فإذا صغرت مهياماً من هام ، وقلت : مُهييم على مُفيعيل ، للتعويض من المحذوف ، قلت : مُهييمِيّ على مُفيعيلِيّ ، ولا تحذف ، لأن المكسور لياء النسب لم يَل الياء المذكورة .

وخرج بمكسورة ، المفتوحة نحو : هبيخ (٤) فتقول : هبيخيّ ، ولا تحذف شيئاً ؛ ومدغم ، ما لم يدغم فيه ، نحو (٥) مُغيم ، من أغيّمت السماء ، فهذه ياء مكسورة ، يليها ما يكسر لياء النسب (٥) .

(١) هنا موضع فصل في بعض نسخ التسهيل .

(٢) زاد في النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخه : ما لم ينفصل ، ولم

ترد هذه العبارة في نسخ التحقيق ، ولا في نسخة ناظر الجيش ، فلعلها من الشرح .

(٣) زاد في (د) : تصغير غزال .

(٤) هو الغلام المتلىّ شحماً ، وقيل : الغلام الناعم .

من (٥ - ٥) سقط من (ز) .

لكنها غير مدغم فيها ، فلا يُحذف ، فيقال في النسب :  
مُعِيمِيّ بإثبات الياء .

( وقد بينى من جزءى المركب : فعلل ، بقاء كل منهما وعينه )  
- كقولهم في عبد شمس : عبشميّ .

( فإن اعتلت عين الثانى ، كمل البناء بلامه ) - كقولهم في  
امرىء القيس : مَرَقَسِيّ ، وفي عبد القيس : عبقسِيّ ، وإنما فعلوا ذلك  
كراهة اجتماع حروف العلة .

( أو بلام الأول ) - كقولهم في حضرموت : حضرميّ ، وفي تيم  
اللات : تَيْمَلِيّ ؛ وقولهم في عبد الدار : عبدريّ ، يحتمل كونه مثل  
مَرَقَسِيّ ، أو مثل حضرميّ . ويدخل في قوله : المركب ، مركب  
الإضافة والمزج والإسناد ؛ وإنما يقال من ذلك ما سُمع ، ولا يطرد في  
شئ من المركبات .

( ويُنسَب (١) إليه ) - أى إلى ذلك المبنى المكمل ، كما سبق  
تمثيله .

( وربما نُسب إليهما معاً ، مُزَالاً تركيبهما ) - فيقال : جاءنى  
البعليّ البكيّ ، ومنه :

\* تزوجتها راميةً هرمرزيةً (٢) \* مكر (١٩٨)

( أو صيغا على زنة واحدة ) - نحو : البعلبكيّ  
والرامهرمزيّ .

(١) فى (د ، غ) : ونسب .

(٢) سبق تخريجه وشرحه .

( أو شُبِّها به ، فعوملاً معاملته ) - أى شبه المركبان بما صيغ على زنة واحد ، كقولهم فى كُنْتُ : كُنْتُى ، نَزَلُوا كُنْتُ ، للشَّيخ ، منزلة العلم ، لكثرة وقوع هذا اللفظ منه . فنسبوا إلى لفظه ، كما يُنسب إلى المفرد ، تشبيهاً له به .

( فصل ) : ( يقال فى فَعَيْلَة : فَعَلَى ) - كَحَفَى فى

حنيفة ، حذفوا الياء الزائدة ، ثم فتحوا الوسط ، كما فعلوا فى نَمِر ، وذلك كراهة وجود الكسر فى أكثر حروف الكلمة ، مع ياء النسب ؛ وشدَّ قولهم فى عميرة - كلب - عَمِيرَى ، وأثبتوا الياء أيضاً فى النسب إلى السليقة ، وهى الطبيعة ، يقال : فلان يتكلم بسليقيَّة ، ياء النسب ، أى بطبعه ، لا عن تعلم ؛ وقالوا فى بنى عبيدة - حَى من تميم - عُبْدَى ، بحذف الياء ، وضم أوله ، للفرق بينه وبين عبيدة ، من قوم آخرين ؛ وقالوا فى زينة : زَبَانَى ، بالألف شذوذاً ، ولو سميت بزينة ، ثم نسبت لم تقل إلا : زَبْنَى ، على القياس ، نص عليه سيبويه ، وهو مطرد فى كل ما شدت العرب فيه فى النسب ، إذا سميت به ، ثم نسبت ، لم تنسب إلا على القياس .

( وفى فَعَيْلَة وفَعُولَة : فُعَلَى ) - فتقول فى جُهَيْنَة وبُئِينَة : جُهَيْنَى

وبُئِنَى ، وشدَّ فى رُدَيْنَة : رُدَيْنَى ؛ وأما فَعُولَة ، فمذهب سيبويه ، أنك تحذف الواو ، كما حذفوا الياء ، وتفتح العين ، فتقول فى حَمُولَة وركوبة : حَمَلَى وركبَى ، قياساً على قولهم فى أزد شُنُوءَة : شُنَّئَى ؛ وذهب الأحفش والمبرد والجرمى إلى أنك تنسب إليه على لفظه ،



ولا تحذف شيئاً ، فتقول : رَكُوبِي ، قالوا : وشَنَيْتِي (١) شاذ ، وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو ، وتبقى الضمة ، فتقول : رَكُوبِي ؛ وفي الغرة لابن الدهان ، نسبة هذا إلى سيويه والأخفش ، وهو وهم ، والصحيح في المسألة ، قول سيويه ، للسمع (٢) .

وقولهم : وشَنَيْتِي شاذ ، جوابه أنه لو ورد نحوه مخالفاً له ، صحَّ ذلك ، ولكن لم يُسمع في فَعُولَةٍ غيرُهُ ، ولم يُسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منهم ، فصار أصلاً يقاس عليه .

( مالم يُضاعفن ) - نحو : شديدة وعديدة وضرورة ، فتقول : شديدتي وعديدي وضروري ، ولا تحذف الياء ولا الواو ، كراهة اجتماع المثليين (٣) .

( أو تعدم الشهرة ) - هذا القيد لم يتعرض له سيويه ولا نخاة المغاربة ، بل المشهور وغيره سواء في الحذف ، حيث يحذف ، وفي الإثبات ، حيث يثبت ، ولعله تحرز من قولهم في رُدَيْنِيَة : رُدَيْتِي .  
( أو تعتلَّ عينُ فَعُولَةٍ أو فَعِيلَةٍ ، صحيحة اللام ) - ثبت قوله : فَعُولَةٍ في بعض النسخ دون بعض ، ومثاله . قَوْلُهُ ، ومثال فَعِيلَةٍ : طَوِيلَةٌ ، فتقول : قَوْلِي وطَوِيلِي ، ولا تحذف ، لئلا تتحرك الواو ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيكثر التغيير ؛ ومثل فَعِيلَةٍ فَعِيلَةٌ ، فتقول في لُوَيْزَةٍ : لُوَيْزِي ، بلا حذف ، حملاً على طَوِيلَةٍ .

(١) في (د) : وشَنَائِي .

(٢) أي لموافقته السماع .

(٣) في (ز) : المستلئين ، وهو سهو .

وخرج بصحيحة اللام ، مااعتلت (١) لامه ، وعينه معتلة ،  
فإن ياءه تحذف نحو : طَوِيَّةٌ وَحِيَّةٌ ، فتقول : طوويّ وحيويّ .

( وقد يقال : فَعَلِيٌّ وَفَعَلِيٌّ ، في فُعَيْلٍ وَفَعَيْلٍ ، صحيحى  
اللام ) - كقولهم في هُدَيْلٍ : هُدَلِيٌّ ، وفي ثَقَيْفٍ : ثَقَفِيٌّ ؛ والقياس  
عدم الحذف ، فتقول : هُدَيْلِيٌّ وَثَقَيْفِيٌّ . واحترز بصحيحى ، من  
قَصِيٍّ وَعَلِيٍّ ونحوهما ؛ وذكروا في قَصِيٍّ وَجَهِيٍّ ، أحدهما الإثبات ،  
فتقول : قُصَيِّ ، والثاني الحذف ، فتقول : قَصَوِيٌّ ؛ ولم يذكر سيبويه  
في فَعَيْلٍ إِلَّا الحذف ، فقال : إنك تقول في عَدِيٍّ : عَدَوِيٌّ ؛ وذكر  
الفارسيّ فيه وجهي قُصَيِّ ، والفرق بينهما أن الكسرة قبل الياء أثقل من  
الضمة ، فلذا لم يذكر سيبويه إِلَّا الحذف .

( ولا يقاس عليه ) - فلا يقال في فُعَيْلٍ وَفَعَيْلٍ ، صحيحى  
اللام : فَعَلِيٌّ وَفَعَلِيٌّ إِلَّا حيث سُمِعَ ، بل تثبت الياء ؛ ومن المسموع  
أيضا : قُرَشِيٌّ في قَرِيشٍ ، وَسُلَمِيٌّ في سُلَيْمٍ ، وَفُقَمِيٌّ في فُقَيْمٍ كنانة ،  
وأما فُقَيْمٍ من تميم ، فلم يشذوا فيه .

( وفعولة المعتل اللام ، كالصحيحها ) - فينسب إلى عَدَوَةٍ ،  
كما ينسب إلى شُنُوَةٍ ، فتقول : عَدَوِيٌّ ، كما تقول : شَنَيْتِي .

( لا كفعول ) - فلا تقول في عَدَوَةٍ : عَدَوِيٌّ ، بلا تغيير ، كما  
يقال ذلك في عَدَوٍ .

(١) في (د) : ما اعتلت عينه ، ولامه معتلة .

( خلافاً للمبرد في المسألتين ) - فالمسألة الأولى مسألة هُذيل وثقيف ونحوهما ، وقد سبق أن الحذف فيهما جار على غير القياس ، وقال المبرد : بل يجوز ذلك قياساً ، واختار المصنف القصر على السماع ، لقلة ماورد من ذلك ، وقال السيرافي : الحذف في هذا خارج عن الشذوذ ، وهو كثير جدا في لغة الحجاز ؛ والمسألة الثانية مسألة فعولة المعتلة اللام ، اختار المصنف فيها كما في الصحيح اللام ، وهو مقتضى ما سبق عن سيبويه في شُوءة ، ومذهب المبرد عدم الحذف ، وقد سبق ذكر قوله ، فكما تقول عنده : رَكوبِيّ في رَكوب وِرَكوبية ، تقول في عَدُوّة : عَدُوّيّ كعدوّ ؛ وإن أدّى الحذف إلى التقاء مثلين لم تحذف ، بل تقول في تيم : تيمِيّ ، وفي سُلُول : سُلُولِيّ .

( وتفتح غالباً عين الثلاثي المكسورة ) - نحو : نَيْر وإِبل ودُئل ، فتقول : نَمَرِيّ وإِبِلِيّ ودُؤْلِيّ (١) بالفتح ، وذلك كراهة للكسر في جميع حروف (٢) الكلمة ، أو في أكثرها ، مع ياء النسب . واستظهر بقوله : غالباً ، على قولهم في الصَّعِق : صَبَعِيّ ، بكسر العين مع كسر الصاد إتباعاً ، وهو شاذ ، وقيل : إن كسرة الفاء إذا كانت إتباعاً ، تفتح العين ، فيقال : صَبَعِيّ ، ثم إن شئت ، بقيت الصاد على حركة الإِتباع ، وإن شئت فتحتها ؛ والمعروف أن فتح عين نَيْر ونحوه في النسب واجب ؛ وقال طاهر القزويني : إن ذلك جائز لا واجب .

(١) في ( د ، ز ) : دئلي .

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .

( وقد يُفعل ذلك بنحو : تغلب ) - الإشارة إلى فتح العين ،  
 ونحو تغلب ما كان على أربعة ، وثالثه مكسور ، كثيرٌ ومشرق  
 ومغرب ، فيجوز في هذا كله فتح المكسور في النسب ، فتقول :  
 تَغَلَّبِيٌّ وَثِرَبِيٌّ وَمَشْرِقِيٌّ وَمَغْرَبِيٌّ ، فإن كان الاسم على أكثر من ذلك ،  
 لم يُفتح المكسور ، فتقول في جَحْمَرِشٍ : جَحْمَرِشِيٌّ ، بالكسر لا غير ؛ وفي  
 قوله : وقد ، إشعار بقلة الفتح في تغلب ونحوه ، وسيأتي بسط هذا .

( وفي القياس عليه خلاف ) - ثبت هذا في نسخة عليها  
 خطه ، وكلام النحويين مضطرب في المسألة ، فقال الصفار في شرح  
 الكتاب : جملة النحويين على جواز الوجهين : بقاء الكسر ،  
 والتخفيف بالفتح ، في تغلب ونحوه ، وقال الجرمي : إن الفتح شاذ ،  
 والقياس الكسر ؛ وقال غير الصفار : إن الفتح مطرد عند المبرد وابن  
 السراج والفارسي وجماعة ، شاذ عند سيبويه والخليل ، وتوسط الجزولي  
 فقال : المختار أن لا يفتح ؛ وكلام سيبويه والخليل ظاهر في عدم  
 القياس ؛ ويحتمل أن يفهم منه خلاف ذلك .

( ولا يغير نحو : جَنَدِل ) - مما توالى حركاته ، وكُسِرَ ما قبل  
 آخره ، كهُدَيْدٍ وَعُغَلِبِطٍ ، فإذا نسبت إلى هذا النوع لم تغيّر كسرتة  
 فتحة ، بل ينسب إليه على لفظه ، فتقول : جَنَدِلِيٌّ وَهُدَيْدِيٌّ  
 وَعُغَلِبِطِيٌّ ؛ وهذا لا خلاف فيه ، لأنه لما تحرك الأولان بغير الكسر ،  
 قاوما ما بعدهما من المكسورين . وجَنَدِلُ الموضع الذي فيه حجارة ،  
 والهُدَيْدُ اللبن الخاثر ، وَعَمَشُ العين ، يقال : بعينه هُدَيْدٌ ، أى  
 عَمَشٌ ، وَالْعُغَلِبِطُ : الضخم .

( فصل ) : ( لايجبر في النسب ، من المحذوف الفاء أو العين إلا المعتل اللام ) - فالمحذوف الفاء ، المعتل اللام نحو : شية ودية ، والمحذوف العين ، المعتل اللام نحو : المرى (١) ويرى (٢) علمين ، والأصل : المرئى ويرأى ، فحذفت العين ، فتقول في النسب إلى هذين القسمين : وشوى أو وشىي ، على ماسياتى من الخلاف ؛ والمرئى واليرئى ، برّد الفاء والعين ؛ فإن كانت اللام صحيحة ، لم ترد الفاء ولا العين ، فتقول فى عِدّة ولِدّة : عِدتى ولِدتى ؛ وإنما رَدّوا فى شية ونحوه ، ولم يُرَدّوا فى عِدّة ونحوه ، لأن التاء تحذف للنسب ، فيبقى شية بعد ذلك على حرفين ، ثانيهما حرف علة ، وهو مفقود ، وهذا بخلاف عدة ونحوه ؛ وتقول فى سِه : سهى ، وأصله : سته ، بدليل أستاه فى الجمع ، وسْتِيه فى التصغير ، وكذلك لو سميت بمُدّ قلت : مُدّى ، وأصله : منذ ، فحذفت العين ؛ وهذا الذى ذكره من ردّ العين إذا صحّت اللام ، هو فى غير المضاعف ، فلو سميت برُبّ ، مخففاً من رُبّ ، ثم نسبت ، رددت المحذوف ، فقلت : رُبّى بالتضعيف ، نصّ عليه سيبويه ، ولا خلاف فيه .

( وأما (٣) المحذوفها ) - أى المحذوف اللام .

( فيجبر بردها ) - أى برّد اللام .

(١) اسم فاعل من أراه الشئ يُريه ، فهو مُريه ، والأصل : المرئى .

(٢) مضارع رأى ، وأصله : يرأى .

(٣) فى (ز) وفى بعض نسخ التسهيل : فأما .

( إن كان معتلّ العين ) - نحو شاه ، أصله : شَوْهَة كصَحْفَة ، فحذفت لامه ، فوليت تاء التانيث الواو ، ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ودليل أن المحذوف الهاء قولهم في الجمع : شِيَاء ، ودليل سكون الواو ، أن فَعْلَة أكثر في كلامهم من فِعْلَة ، فتقول في النسب : شاهي ، برد المحذوف .

ومذهب سيبويه أنك تبقى الألف ، ولا تأتي بواو موضعها ، لأجل ردّ اللام ، لأنه لا يعتد بما عرض ، كما أنك تقول في يد : يَدَوِي ، بالتحريك ، نظراً إلى ما كان عليه الحرف قبل ردّ اللام ؛ والمنقول عن الأحفش ، أنك تقول : شَوْهِي ، فتأتي بالواو ، كما تقول في يد : يَدَيِّي ، فتردّ الدال (١) إلى أصلها من السكون ، وقد رجع في الأوسط إلى قول سيبويه ، وحكى عن العرب : عَدَوِي ، بالفتح ، وقاس عليه : يَدَوِي ، وقال في النسب إلى شاه : شاهي ، كما هو قول سيبويه .  
( وكذا الصحيحها ) - أي الصحيح العين .

( إن جُبر بردها في الثنية ) - نحو : أخ وأب ، قالوا في الثنية : أخوان وأبوان ، برّد اللام ، فتردّ في النسب ، فيقال : أَخَوِي وَأَبَوِي .

( والجمع بالألف والتاء ) - نحو : أخت وسنة ، قالوا في الجمع المذكور : أخوات وسنوات ، برّد اللام ، فيقال في النسب : أَخَوِي وَسَنَوِي ، ومن جعل اللام هاء في سنة ، قال : سَنَهِي ، وقد قالوا : سَانَهُتُ .

(١) في (ز) : اللام .

( وإلّا فوجهان ) - أى وإن لا يجبر بالردّ فى التثنية والجمع المذكور ، فوجهان : الردّ وعدمه ، وذلك نحو : غَدَ وشَفَقَ ، يقال فى التثنية : غدان وشفتان ، ولم يجمع شفة بالألف والتاء ، استغناء بجمع التكسير ، ولأَمْ غَدٍ واوٌ (١) ، لقوله :

(٢٠٠) وما للناس إلّا كالديار ، وأهلها بها يومَ حلّوها، وغَدَوْا، بلاقع (٢)

ولام شَفَقَ هاء ، بدليل شفاه ، وشافهتُ فلاناً ، فتقول فى النسب : غَدَوِيّ وشَفَهِيّ ، وغَدِيّ وشَفِيّ ، بالإثبات والحذف ؛ والمراد بقوله فيما قبل هذا : إن جُبِرَ : إن جُبِرَ وجوباً ، فلا يدخل يد ودم فيه ، ويدخلان فى قوله : وإلّا فوجهان ؛ إذ التقدير : وإلّا يجبر وجوباً ، فإن قولهم : يديان (٣) ودميان ، قليل أو ضرورة ، فتقول فى النسب : يدويّ ويديّ ، ودمويّ ودميّ ، بالرد وعدمه ؛ وإنما حملتُ قوله على ذلك ، ليوافق كلام النحويين ، فيد و دم عندهم ، مما يجوز فيه الوجهان .

( وتفتح عين المجبور ، غير المضاعف ، مطلقاً ) - أى سواء

(١) أصله : غَدُو .

(٢) من الطويل ، للبيد - ديوانه ١٦٩ - والشاهد فى قوله : غَدَوْا ، والاستدلال بهذا اللفظ ، على أن غداً أصله : غَدُو ، بإسكان الثانى ، فإذا نسب إليه ، ورُدَّ المحذوف منه قيل : غَدَوِيّ ، فلم تسلب الدال حركتها ، لأنها جرت على التحرك بعد الحذف ، فجرت على ذلك فى النسب والردّ إلى الأصل . ومعنى البيت أن الناس فى اختلاف أحوالهم من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار ، مرة يعمرها أهلها ، ومرة تقفر منهم ؛ والبلاقع : الخالية المتغيرة ، واحدها بلقع ..

(٣) فى (ز) : يدان ودميان .

كان أصلها السكون ، كشيية ، أصلها : وشية ، ويد ، أصلها :  
يَدِي ، أو كان متحركاً ، كأخ وأب ، فتقول : وشويّ ويدويّ وأبويّ  
وأخويّ ، بفتح العين في الجميع ؛ وأصل وشويّ : وشويّ بكسر الواو  
والشين ، لأنك تردّ الفاء ، مع بقاء العين على حركتها ، ثم فتحت  
الشين ، كما فتحت باء إبل في النسب ؛ ولما فتحت الشين ، صارت  
الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، فيصير الاسم من الثلاثي الذي آخره  
ألف ، فتقلب في النسب واواً ؛ وهذا الفتح إنما هو في غير المضاعف ،  
وأما المضاعف فلا يُفتح ، بل تكون العين ساكنة ، وهو اتفاق ،  
فتقول في رُبٍّ مخفّفاً : رُبِّي بالتضعيف ، ولم يفتحوا ، كراهة ثقل  
التكرار (١) ، وقوم من عبد القيس ، يقال لهم : قرّة ، مخفّف الراء ،  
قالوا في النسب إليهم : قرّيّ بتشديد الراء .

( خلافاً للأخفش ، في تسكين ما أصله السكون ) - فتقول في  
يد وشاه : يدويّ (٢) وشوهيّ ، بسكون العين ، عملاً بالأصل ، وقد  
سبق ذكر هذا عنه ، وأنّ مذهب سيبويه التحريك ، وأنك تقول على  
مذهبه : شاهيّ ، كما سبق تقريره ، ويدويّ كما سبق ذكره ، وسبق أيضاً  
أن الأخفش رجع في الأوسط إلى قول سيبويه ، وهو قول الأكثرين ،  
والسمع يعضده ، وهو قول العرب : عدويّ ، بفتح الدال ، كما سبق  
ذكره .

(١) في (د) : التكرير .

(٢) في (د) : يدِيّ .



( وإن جبر مافيه همزة الوصل ، حذف ، وإن لم يُجبر ، لم تُحذف ) - سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت في نسخة البهاء الرّقبيّ وفي غيرها ، والمعنى : إن رددت المحذوف مما فيه همزة الوصل حذفها ، وإلا فلا ، فكأنها عوض المحذوف ، فلا يجتمعان ، فتقول في ابن واسم واست : بنويّ وسمويّ وستويّ ؛ ويجوز في السين من سمويّ الكسر والضم ، ويجيء فيه خلاف سيبويه والأخفش ، إذ أصله : سمو بسكون الميم ، فتفتحها عند سيبويه ، وتسكنها على المشهور عن الأخفش ، وتقول : اسميّ وابنّي واستهيّ ، بإقرار الهمزة ، إذ لم يردّ ما حذف ، ويجيء في همزة اسميّ الضم والكسر ، فالوجهان عند العرب في السين عند سقوط الهمزة ، وفي الهمزة عند وجودها .

( وإن كان حرف لين آخر الثنائي الذي لم يُعلم له ثالث ضعّف ) - فتقول في النسب إلى كي (١) : كيويّ ، كما تقول في النسب إلى حيّ : حيويّ ، لأن كيّا صار بالتضعيف مثله (١) ، وتقول في النسب إلى لو : لويّ بالتضعيف .

( وإن كان ألفاً ، جعل ضعفها همزة ) - فتقول في رجل سمي لا : لاء بالمدّ ، فإذا نسبت ، جاز فيه وجهان : إقرار الهمزة ، فتقول : لائيّ ، (٢) وإبدالها واواً ، فتقول : لاويّ . وخرج بقوله : حرف لين ، كم ونحوه ، فلا يجب تضعيفه ، بل يجوز ، فتقول : كييّ وكميّ ، بالتخفيف والتثقيب .

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) في النسخ : لائيّ ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

( فصل ) : ( تبدل همزة ياء نحو : سقاية وحولايا ) -  
 فتقول : سقائى وحولائى (١) ، بالهمز فيهما ، وذلك أن الياء تحذف  
 لأجل ياء النسب ، وكذا ألف التأنيث ، يجب حذفها في مثل هذا ،  
 لأنها فيما زاد على أربعة ، فتبقى الياء متطرفة ، وقبلها ألف زائدة ،  
 فتبدل همزة ، كما فعل في كساء ورداء ؛ وعلم من كلامه ، أن الواو في  
 شقاوة ونحوها ، لا تبدل همزة ، بل تقرّ بحالها ، فتقول : شقاوى ، وذلك  
 لأن العرب قد قلبت الهمزة واواً ، فإذا وجدت الواو ، لم تغير .

( وقد تُجعلُ واواً ) - ثبت هذا في نسخة البهاء الرقى ، وهو  
 صحيح ، فتقول : شقاوى وحولاوى ؛ والضمير في : تُجعل ، للهمزة .  
 ( وفي نحو : غاية ، ثلاثة أوجه ) - وهو ما ثالثه ياء بعد  
 ألف (٢) ، كطاية وثاية .

أحدها : بقاؤه على لفظه ، فيقال : غايى ؛

الثانى : قلب الياء همزة ، كما فعل في سقاية ؛

الثالث : قلب الهمزة المبدلة من الياء واواً .

( أوجودها الهمز ) - ثبت هذا في نسخة البهاء الرقى ، وذلك  
 لسلامته من ثقل الياءات ، مع الكسر الموجود ، ذلك في الوجه  
 الأول ؛ ومن الإبدال بعد الإبدال ، كما في الوجه الثالث ؛ والطاية  
 السطح ، والثاية مأوى الغنم .

(١) في (د ، ز) : ودرحائى ، وهو سهو ظاهر .

(٢) زاد هنا في (د) : يعنى أصله .

( ولا يغيرُ مالاؤه ياء أو واو ، من الثلاثيِّ الصحيح العين ، الساكنها ، باتفاق ، إن كان مجرداً ) - فتقول في : ظبى ودلو : ظبىّ ودلوّى ؛ وخرج بالصحيح ، حتى ونحوه ، وقد سبق حكمه .

( وإن أنثُ بالياء ، عومل معاملة منقوص ثلاثيِّ ، إن كان ياءً ) - فتقول في ظبية ودُمية : ظبوىّ ودموّى ، كما تقول في شج : شجوىّ ؛ والدمية : الصورة من العاج وغيره .

( وفاقاً ليونس ) - ومذهب سيبويه ، أنه لا يغير منه إلا ماورد تغييره ، ومنه : قروّى ، في النسبة إلى القرية .

( لا إن كان واواً ، وفاقاً لغيره ) - فتقول في غزوة : غزوىّ ، بسكون العين (١) ؛ وحاصل ما في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : البقاء على ما كان عليه في اليائيِّ والواويّ ، فتقول في ظبية : ظبىّ وفي غزوة : غزوىّ ، بسكون العين فيهما ، وبقاء الياء والواو ، وهو الذى يعزى للخليل وسيبويه ، واختاره ابن أبى الربيع .  
الثانى : أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور (٢) الثلاثيِّ ، فيقال : ظبوىّ وغزوىّ ، بفتح العين وبالواو ، وهو مذهب يونس ، واختاره الزجاج .

والثالث : التفرقة ، بجعل اليائيِّ كالمقوص ، وبقاء الواويّ على

(١) أى عين الكلمة .

(٢) فى (د) : المقوص .

لفظه ، وهو اختيار ابن عصفور ، وكذا المصنف على هذه النسخة ؛  
 ووجهه أن السماع ورد بما قال يونس في اليائى ، قالوا في حى من  
 العرب ، يقال لهم : بنو زنية : زنوى ، وفي البطية : بطوى ؛ وأما  
 الواوى فقاسه على اليائى ، والسماع ورد بخلاف قوله ؛ قالوا في بنى  
 جروة ، وهم حى من العرب : جرؤى ، بسكون الرء ؛ وزعم بعض  
 النحويين أن الخليل يجيز الوجهين في اليائى ، ويختار الإقرار على  
 الأصل ؛ ونقل سيويه عن الخليل يحتمله .

وفي نسخة البهاء الرقى : ( وإن أنث بالتاء ، فكذلك ، خلافاً  
 ليونس ، في فتح عينه ، وقلب يائه واواً ) - وهذا موافق لما قدمناه من  
 النقل عن الخليل وسيويه .

( والنسب إلى أخت ونظائرها ، كالنسب إلى مذكراتها ) -  
 فتقول فيه وفي بنت وثنتان : أخوى وبنوى وثنوى ، كما تفعل لو نسبت  
 إلى ما لا تاء فيه من ذلك ؛ وإنما فتح ما كان ساكناً قبل التاء ، لأنه  
 يَحذفها لأجل النسب ، صار متطرفاً ، فأشبهه دال يد ، وميم دم ،  
 وفتح الأول في أخوى وبنوى ، لأنهم حين جمعوا ، فتحوا ، وقالوا : أخوات  
 وبنات .

( خلافاً ليونس ، في إيلاء ياء النسب التاء ) - فيقول : أختى  
 وبنتى ، والقول الأول لسيويه والخليل ؛ ووجهه أن التاء ، وإن كانت  
 للإلحاق ، معاملةً (١) معاملة تاء التأنيث ، لخصوص ماهى فيه

(١) أى هى معاملةً مثل معاملة تاء التأنيث .

بالمؤنث ، وحين جمعت العرب ، رَدَّتْ إلى الأصل ولم تعتدّ بالتاء ؛  
 ووجه مذهب يونس ، أن التاء للإلحاق بِقُفْل (١) وَجِدْع ، فأجرى  
 الملحق مجرى الأصليّ ؛ وذهب الأخصش إلى أنه يحذف التاء من هذا  
 النوع ، ويُقرّر ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ،  
 فتقول : أَخُوٌّ وَبَنُوٌّ وَثِنِيٌّ .

( وتقول في فم ، ومن اسمه : فو زيد : فمىّ وفموىّ ) - وقد  
 نصّ سيبويه على أن فماً يقال فيه ، على لغة من قال في الثنية :  
 فمان : فمىّ ، وعلى لغة من قال : فموان : فموىّ ، وكان القياس أن  
 يقال عند الردّ : فوهىّ ، لكن سيبويه نظر إلى ما سُمع في الثنية من  
 قولهم : فموان ، فألحق النسب به ؛ وأما فو زيد ، فإذا أفرّد المضاف  
 فيه صار فماً ، فيأتى فيه ما أتى في فم مفرداً .

( وفي ابنم : ابنمىّ وابنئىّ وبنوىّ ) -  
 فالأول ، على لفظه ، ولم يُسمع ، وإنما قيل نظراً ؛ وإذا فتحت  
 نونه في الأحوال كلها ، فلا كلام ، وإن أتبعها ، ففي مررت بابنمىّ ،  
 قيل قياسه ، أن يجوز فيه ماجاز في تغلبىّ من الفتح .  
 والثاني ، على حذف الميم ، وإبقاء الهمزة ، فيصير النسب إليه  
 كالنسب إلى ابن .

والثالث ، على حذفهما (٢) ، كما يقال في ابن : بنوىّ .

(١) يعنى أُنْثت وبنْت .

(٢) أى الميم والهمزة .

( وينسب إلى الجمع بلفظ واحده ، إن استعمل ) - فتقول في الفرائض : فَرَضِي ، وكذا في الكتب : كتابي ؛ وقول الناس : فرائضِي وكتبي ، يعدّ في اللحن ، وأجاز ذلك قوم .

( وإلا فبلفظه ) - ومنه قولهم : أعرابي ، فأعراب جمع لا واحد له من لفظه مستعمل ، وليس جمع عرب ، وفاقاً لسيبويه ، لأنّ العرب يقع على البادى والحاضر ، والأعراب يخصّ أهل البادية .

( وربما نُسب إلى ذى الواحد بلفظه ، لشبهه بواحد ) - قالوا : كلابي الخلق ، وقياسه : كلبى الخلق ، وذلك لشبه كلاب بكتاب ، وهو واحد .

وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه :

( لشبهه بواحد في الوزن ، وصلاحيته للجمع ) - فقال في جمع كلاب : كلابات . وفي قوله : وربما ، إشعار بقلة ذلك ، وغيره يجعله شاذاً .

( وحكم اسم الجمع ، والجمع الغالب ، والمسّمى به ، حكم الواحد ) - فتقول في قوم : قومي ، وكذا اسم الجنس ، فتقول في تمر : تمرى ، هكذا قيل (١) ؛ وتقول في الأنصار : أنصاري ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته ، غلب على قوم بأعيانهم ؛ وتقول في كلاب وأثمار ، اسمي قبيلتين : كلابي وأثماري ، ومنه قولهم : المدائني ، في النسب إلى المدائن ، وهو بلد بعينه .

(١) زاد بعدها في (د) : وفيه بحث .

( وذو الواحد الشاذ ، كذى الواحد القياسي ) - فينسب إلى الواحد الشاذ الذي ليس جارياً على قياس الجمع ، فتقول في مذاكير (١) : ذكرى ، وفي ملامح (٢) : محى ، وهو قول سيبويه .  
 ( لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأبي زيد ) - في أنه ينسب إلى لفظ الجمع ، نظراً إلى أن (٣) ذلك الواحد لشذوذه صار كالعدم ، فتقول : مذاكير وملاحي ؛ وقد حكى أبو زيد هذا عن العرب ، فلا ينبغي أن يرَدَّ مطلقاً ، قال أبو زيد : قالوا في النسب إلى محاسن : محاسنى .

( وَيُلْتَزِمُ (٤) فَتُحُ عَيْن تَمْرَاتٍ وَأَرْضِينَ وَنُحُوهَا ) - فإذا سميت بتمرات ، ثم نسبت ، حذفت الألف والتاء ، وفتحت العين ، فقلت : تَمَرَى ، وإنما فتحت ، لئلا يلتبس بالنسب إلى تمرات باقياً على الجمعية ، فإنك تردّه إلى الواحد ، فجعلوا سكون العين في هذا ، وفتحها في ذاك فرقاً ؛ نصَّ على الفتح في العلم سيبويه ؛ وإذا نسبت إلى أرضين قلت : أَرْضَى ، بفتح العين ، ووجهه ماسبق من قصد الفرق ، فإن الجمع يُرَدُّ في النسب إلى واحده ، إلا أن يكون ساكن العين .

( وَكَسْرُ فَاءِ سَنِينَ وَنُحُوه ) - فإذا سميت بسنين ، وأعرته

(١) في ( ز ، غ ) : مذاكر .

(٢) في ( د ، غ ) : ملاميح ، وشرح النص التالي يوضح صحة التحقيق .

(٣) سقطت من ( د ، غ ) .

(٤) في ( د ، غ ) ، وفي بعض نسخ التسهيل : ويلزم .

بالحروف ، حذفت حرف العلة والنون ، وقلت : سِنِيّ ، بكسر النون لأجل النسب ، وتكسر السين أيضا ؛ وإن أعربت بالحركات ، لم تحذف شيئا ، بل تقول : سنينيّ ؛ وإن لم يُسمَّ به ، وأعربت كالجمع ، رددته إلى المفرد ، وقلت : سنويّ أو سنهيّ ، كما سبق ؛ وإن جعلت الإعراب على النون ، نسبت إليه على لفظه ، لأنه مفرد لفظا ، جمع معنى ، فصار مثل قوم ، فتقول : سنينيّ .

( إن كُنَّ أعلاماً ) - أى تمرات وأرضين وسنين (١) ونحوها .

( وقد يُرَدُّ الجمع المسمّى به إلى الواحد ، إن أمن اللبس ) -

ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، ومثال ذلك : الفرهوديّ بالضم في الفراهيد ، وهو علم لبطن من الأزد ، منهم الخليل شيخ سيويه ، يقال في النسب إليهم : الفراهيديّ ، على صيغة الجمع ، للعلمية ، كما قالوا : المداثني والمعاقرّي ، ويقال : الفرهوديّ ، بالردّ إلى الواحد ، لأمن اللبس ، وهو أنه ليس لغيرهم هذا الاسم ، وقيل : لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود ؛ وفي الصحاح : الفرهودُ حَيٌّ من نجد (٢) ، وهو بطن من الأزد ، يقال لهم : الفراهيد ، منهم الخليل ، يقال : رجل فراهيديّ ، وكان يونس يقول : فرهوديّ .

( وماغيّر في النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر اطراده ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : حمد ، بدون إعجام .



لم يُقَسَّ عليه ) - فالأول نحو قولهم : سُهَلَى ، بضم السين ، في النسب إلى سَهْل ، بفتح السين ؛ ولا يقاس على هذا ، فلا (١) يقال في كلب : كُلبَى ، بضم الكاف ؛ والثاني كقولهم في عميرة كلب : عميرَى ، والقياس : عمِرَى كحَنَفَى ، كما سبق ، وكقولهم (٢) في ثقيف : ثَقَفَى ، والقياس على الصحيح : ثَقِينَى ، كما سبق (٢-) أيضا .

( فصل ) : ( قد تلحق ياء النسب ، أسماء أبعاض الجسد ، مبنية على فعال ) - نحو : رُؤَاسَى ، للعظيم الرأس ، وأنافَى ، للعظيم الأنف .

( أو مزيداً في آخرها ألف ونون ) - رَقَبَانَى ولِحْيَانَى ، للعظيم الرقبة واللحية .

( للدلالة على عِظْمِهَا ) - أى عِظَم تلك الأبعاض ، وقد لحقت (٣) فعلاً في غير ذلك ، قالوا في الشيء الذى يكون طوله أو عرضه شبراً أو شبرين مثلاً إلى العشرة : أحادَى وثنائَى إلى عشارَى . ( وتلحق أيضا ، فارقةً بين الواحد وجنسه ) - نحو قولهم : زنجَى وزنج ، ويهودَى ويهود ؛ كما قالوا : تمرة وتمر (٤) .

( وعلامة للمبالغة ) - كقولهم : رجل أعجمَى وأحمرَى ، إذا

(١) سقطنا من ( ز ، غ ) .

من ( ٢ - ٢ ) سقط من ( ز ) .

(٣) أى الياء .

(٤) أى يجعل التاء فارقة بين الواحد وجنسه .

إذا كان كثير العجمة والحمرة ، كما قالوا : راوية ، إلا أن زيادة التاء للمبالغة ، أكثر من زيادة ياء النسب لها .

( وزائدة لازمة ) - نحو كرسى ، وحوارى بمعنى ناصر ، وفي الخبر : « الزبير ابن عمى ، وحوارى من أمتي » (١) .

( وغير لازمة ) - كقول الصلتان العبدى :

(٢٠١) أنا الصلتانى الذى قد علمتم إذا ماتحكّم ، فهو بالحكم صادق (٢)  
وقوله :

(١٤٠) مكرراً طرباً ، وأنت قنسى والدهر بالإنسان دوّارى (٣)

وليست الياء فيه للمبالغة ، لأنها استفيدت من فَعَال ، هكذا قيل ، وفيه بحث ، وهذا كله مقصور على السماع ، فلا يقال فى العظيم الكبد : كبادى ، ولا فى العظيم الرأس : رأسانى ، ولا غير ذلك مما سبق ، إلا إن سُمع .

( ويستغنى عنها غالباً بصوغ (٤) فَعَال ، من لفظ المنسوب إليه ،

(١) فيض القدير ج ٤ ص ٧١ برقم / ٤٥٨٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل عن جابر - رضى الله عنهما .

(٢) من الطويل ، للصلتان العبدى ، والشاهد فى قوله : أنا الصلتانى ، بياء النسب غير اللازمة ، لأن اسمه الصلتان ، بدون ياء .

(٣) رجز للعجاج - ديوانه ٦٦ - والشاهد فى قوله : والدهر بالإنسان دوّارى ، أى ، دوّار ، والياء فيه زائدة غير لازمة ؛ والقنسى نسبة إلى قنسين ، بفتح النون وكسرهما : كورة بالشام ، كما فى القاموس ؛ والقنسى : الشيخ الكبير .

(٤) سقطت من النسخ ، وثبتت فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى نسخة البهاء الرقى ، على ما يأتي بيانه .

إن قصد الاحتراف (١) - الضمير لياء النسب ، واستظهر بقوله :  
غالباً ، على قولهم : بَتَّى ، في بائع البتوت ، وهي الأكسية ، ومنه :  
عثمان البتَّى ، أحد الفقهاء ، وقولهم : عطرى ، في بائع العطر ، وقالوا  
أيضا : بَتَات وعطَّار .

وفي نسخة البهاء الرقى ، عوض بفعَّال ، قوله : بصوغ فعَّال ،  
ولا فرق ، إلا أن هذه أوضح ؛ والمقصود أن فعَّالاً يكثر في الحرف  
نحو : الحَبَّاز والقَرَّاز والسَّقَاء ، أى المعالج لذلك .

( وبصوِّغ فاعل ، إن قصد صاحب الشيء ) - فيقال عند  
قصد (٢) صاحب كذا ، لا المحترف : لابن وتامر ورايح ، أى صاحب  
لبن وتمر وريح .

( وقد يُقام أحدهما مقام الآخر ) - فمن قيام فعَّال مقام فاعل  
قولهم : نَبَّال أى صاحب نبل ، قال امرؤ القيس :  
(٢٠٢) وليس بذى ربح ، فيطعننى به وليس بذى سيف ، وليس بنَبَّال (٣)  
وعليه حمل بعضهم : « ومارئتك بظلام ... » (٤) ، أى بذى

(١) ثبت بعد هذا في بعض نسخ التسهيل : والمعالجة ، وهى نفس معنى :  
الاحتراف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) من الطويل ، لامرؤ القيس - ديوانه / ٣٣ - والشاهد في قوله : وليس  
بنَبَّال ، حيث قام نَبَّال وزن فعَّال مقام : نابِل وزن فاعل .

(٤) فصلت / ٤٦ .

ظلم ، ولا ينقاس ، قال سيويوه : وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ، لاتقول لصاحب الفاكهة : فكَّاه ، ولا لصاحب الشعير : شعَّار ؛ ومن قيام فاعل مقام فعَّال ، قولهم : حائك في معنى حوَّاك ، لأن الحياكة من الحرف .

( وغيرُهُما ، مقامهما ) - قالوا : امرأة معطار ، أى ذات عطر ، ورجل طَعِم ، أى ذو طعام ، ورجل نَهَر ، أى ذو عمل في النهار ، أنشد سيويوه :

(٢٠٣) ولستُ بليلى ، ولكنى نَهَرُ لأذلج الليل ، ولكن أبتكرُ (١)

واستعمل معطير للعطار ، قال العجاج يصف الحمار والأتن :

(٢٠٤) \* يَتَّبَعْنَ جَاباً كمدقَّ المعطيرُ (٢) \*

(١) من أبيات سيويوه ، من الرجز ، والشاهد في قوله : ولكنى نَهَرُ ، أى ذو عمل في النهار ، قال العينى في ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٠١ : وفي رواية الجوهري : \* إن كنت ليلياً فإني نَهَرُ \* قال : والشاهد في نَهَرُ ، فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب ، فلم يقل : ولكنى نهارى ، والنَهَرُ ، بفتح النون ، وكسر الهاء ، هو العامل بالنهار ، وأدلج القومُ ، إذا ساروا من أول الليل ، والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء .

(٢) ديوان العجاج ج ٢ - تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي - ملحقات الديوان (٣١) : في أراجيز العرب (١٥٥) - قال في الحاشية : رواها البكري دون نسبة ، ولكنها نسبت إلى العجاج في بعض المصادر ، ورواية الديوان : يَضْرِبْنَ بدل يتبعن ، قال : في اللسان والصحاح والمقاييس والمخصص في موضع : يتبعن ، وفي موضع آخر : يضربن ، والجأبُ الحمار الغليظ من حمر الوحش ، والمدقُّ والمدقُّ ما دقت به ، والمعطير أراد العطار ، وهو موضع الشاهد ، حيث استعمل لفظ معطير ، بدل العطار .

أى العطار ، وهذا كله لا ينقاس .

وقال المبرد : إن فاعلاً بمعنى صاحب كذا ، قياس ، ومذهب سيبويه خلافه ، فهو عنده كثير ، ولا يقاس عليه .

( وقد يُعوّض من إحدى ياءى النسب ، أَلْفٌ قبل اللام ) -

أى قبل لام الكلمة ، كقولهم فى يمانى : يمان ، وقولهم فى شامى : شام ، فيصيران كقاضٍ ، وهو شاذ ، قال :

( ٢٠٥ ) تَهَامُونَ ، نَجْدِيُّونَ ، كِيداً وَنَجْدَةً لِكُلِّ أَنَاسٍ مِنْ وَقَائِعِهِمْ سَجَلٌ (١)

( وَشَدُّ اجْتِمَاعِهِمَا ) - قالوا : يمانى وشامى .

( وفتحوا تاء تِهَامٍ ، لِحَفَاءِ الْعَوْضِ ) - والقياس أن لاتفتح ،

بل تبقى على كسرهما ، كما بقى يمان وشام على الفتح ، لكن لما ظهر (٢) العوض فى هذين ، لم يُحتج إلى تغيير يتبين به التعويض ، فأصلهما يمان وشام ، فتعويض الألف ظاهر ، بخلاف تِهَامٍ ، فأصله تِهَامَةٌ ، فقد رُدُّوه إلى تَهَمٍ أو تَهْمٍ ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءى النسب ، ففتحت التاء حينئذ ، ليظهر التعويض .

\* \* \*

(١) لم أجد فى المراجع التى تحت يدى ، والشاهد فى قوله : تَهَامُونَ جمع تِهَامٍ ، أصله تِهَامَةٌ ، ثم رُدُّ إلى تَهَمٍ أو تَهْمٍ ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءى النسب ، وفى الجمع فى الشاهد ، جمعت جمع قاضٍ : قاضُونَ ، فقال : تَهَامُونَ ؛ وَالسَّجَلُ مذكر ، وهو الدلو إذا كان فيه ماء ، قلَّ أو كثر .

(٢) فى (د) : لما بقى .

## ٧٤ - باب أمثلة الجمع وما يتعلق به

مما لم يسبق ذكره

أمثلة (١) الأوزان التي وضعت للدلالة عليه ، كأفعال وفعول وغيرها ، والذي يتعلق به وذكره هنا ، هو كونه للقلة أو للكثرة ، وما يفعل في (٢) الكلمة ، صحيحة أو معتلة ، عند صوغها على مثال من تلك الأمثلة ، ونحو ذلك ، مما لم يجر له ذكر في أول الكتاب ، عند الكلام في كيفية التثنية وجمعي التصحيح .

( كل اسم دال على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه ، فهو جمع واحدٍ مقدّرٍ ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه ) - فخرج بقوله : أكثر ، المثني ، والخاص نحو : عباديد ، فليس في المفرد هذا الوزن ؛ وأما معافر فعلم منقول من الجمع ، وحضاجر للضبيع ، جمع حضجر ، وكأن كل جزء من بطنها حضجر ، لكبر بطنها ؛ وسراويل ، قيل : أعجمي ، وقيل ، جمع سرولة ، ويستدل بقوله :

(٢٠٦) عليه من اللؤم سرولة فليس يرقُّ لمستعطف (٣)

(١) في (د) : وأمثله .

(٢) في (د) : بالكلمة .

(٣) من المتقارب ، قائله مجهول ، وقيل : مصنوع ؛ والذي أثبتته قال : إن سرولة واحدة السراويل ، وقال السيرافي : سرولة لغة في السراويل ، إذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل ؛ وإنما هو هجاء ، والسراويل تمام اللباس ، فأراد أنه تام التردى باللؤم .

والغالب نحو : أعراب ، فهو جمع لواحد مقدر ، كعباديد ونحوه ، وهو قول سيبويه وغيره ، وقيل : جمع عرب ، وهو ضعيف ، وأفعال يكثر في الجمع ، ويقال في المفرد ، قالوا : برمة أعشار ، أى مكسرة قطعاً قطعاً ؛ وقيل : لم يثبت في المفرد ، وأعشار من وصف المفرد بالجمع ، وهو قول الأكثرين ؛ والعباديد : الفرق من الناس ، ذاهبين في كل وجه ، وكذلك العبايد ، يقال : صار القوم عبايد وعباديد ، قال سيبويه : لا واحد له : وواحد على فعلول أو فعليل أو فعلال ، في القياس .

( وإلاً فهو اسم جمع ) - نحو : إبل ، الواحد جمل أو ناقة ، ونحو : قوم ، الواحد رجل .

( فإن كان له واحد يوافق في أصل اللفظ ، دون الهيئة <sup>(١)</sup> ، وفي الدلالة ، عند عطف أمثاله عليه ، فهو جمع ) - نحو : رجال <sup>(٢)</sup> ، فرجل ورجال متوافقان في أصل اللفظ ، أى في مادته ، ومختلفان في الهيئة ؛ ولو قلت : رجل ورجل ورجل <sup>(٣)</sup> ، لوافق رجالاً في الدلالة على التعدد . وخرج بقوله : دون الهيئة ، جنب ، فإنه يقع على الواحد والجمع بلفظ واحد ، وكذلك المثني في اللغة الفصحى ، فهو يوافق عند قصد الواحد ، ما يقصد به الجمع في اللفظ والهيئة ، فليس جنب ، عند إرادة الجمع بجمع ، بل هو لفظ مفرد ، يشترك فيه الواحد وغيره .

(١) في (ز) : أو في الدلالة .

(٢) في (ز) : نحو : رجل ورجال .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وخرج بقوله : وفي الدلالة ... إلى آخره : قریش ، فليس جمع قرشٍ ، لأنك لو قلت : قرشٍ وقرشٍ وقرشٍ ، لكان معناه جماعة تنسب لقریش ، وهذا ليس (١) بمدلول قریش ، فليس قریش جمعاً ؛ وعلم مما مثلناه (٢) في القيد الأول ، أنه لو قال : عند عطف مثليه أو أمثاله ، لكان أولى .

( ما لم يخالف الأوزان الآتي (٣) ذكرها ) - وهي أمثلة الجمع للقلّة أو الكثرة نحو : ركب .

( أو يُساوٍ (٤) الواحد ، دون قبح ، في خبره ) - نحو : الركبُ سار ، كما تقول : الراكب سار . وقوله : دون قبح ، للاحتراز عن معاملته (٥) معاملة الواحد شذوذاً ، نحو : الرجال قائم .

( ووصفه ) - نحو : هذا ركبٌ سائر ، كما تقول : هذا راكبٌ سائر ؛ قال الفارسيّ : لا يجوز : قومك ذهب ، ولا صحبتك خرج ، ولا قومك ذاهب ، إلا إن جاء في شعر أو نادر كلام ، لأنه يؤدّي عن جمع ، فصار كالجمع المكسّر ، وقال سيبويه : القوم مفرد ، وصفته

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) في (ز) : قلناه .

(٣) في (ز) : التي ذكرها .

(٤) في النسخ الثلاث : أو يساوى ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، واللفظ معطوف على يخالف المجزوم بلم .

(٥) في (د) : عن معاملة الجمع معاملة الواحد .



لا تَجِيءُ إِلَّا عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَا تَقُولُ : قَوْمٌ ذَاهِبٌ ؛ قَالَ الْخَضْرَاءِيُّ : وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، قَالَ تَعَالَى : « سِيَهَزُمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدَّبْرَ » (١) .

( وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ ) - فَتَلْحَقُ يَاءُ النَّسَبِ لَفْظُهُ ، فَتَقُولُ : رَكْبِي ، كَمَا تَقُولُ ، رَاكِبِي ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ مَا سَبَقَ ذَكَرَهُ فِي النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ ، مِنْ عَدَمِ لِحَاقِ الْيَاءِ لَفْظُهُ ، وَوَجُوبِ الرَّدِّ إِلَى الْمَفْرَدِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّ .

( أَوْ يَتَمَيَّزُ (٢) مِنْ وَاحِدِهِ بِنَزْعِ يَاءِ النَّسَبِ ) - كَرُومِي وَرُومٌ ، وَتُرْكِي وَتُرْكٌ .

( أَوْ تَاءُ التَّأْنِيثِ ) - كَبُسْرٌ وَبُسْرَةٌ ، وَسَفِينٌ وَسَفِينَةٌ .

( مَعَ غَلْبَةِ التَّذْكِيرِ ) - احْتَرَزَ مِمَّا لَزِمَ التَّأْنِيثَ ، نَحْوُ : تُحَمُّ وَتُهَمُّ ، فَهَمَا جَمْعُ تَحْمَةٍ وَتَهْمَةٍ ، لَا أَسْمَاءَ جَمْعٍ ، نَصٌّ عَلَيْهِ سَيَبُوهُ ، لِلزُّومِ التَّأْنِيثِ ، قَالُوا : هَذِهِ تَحْمٌ ، وَهِيَ التَّهْمُ ؛ وَفِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ تَقْصِيرٌ .

( فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ ) - أَى مَخَالَفًا ، أَوْ مَسَاوِيًا ، أَوْ مُمَيَّزًا ، كَمَا

سَبَقَ شَرْحُهُ .

( فَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ ، أَوْ اسْمُ جِنْسٍ ، لَا جَمْعَ ) - فَاسْمُ الْجَمْعِ هُوَ غَيْرُ الْمُمَيَّزِ بِمَا سَبَقَ ذَكَرَهُ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ هُوَ الْمُمَيَّزُ الْمَذْكَورُ ؛ وَسَقَطَ مِنْ بَعْضِ النُّسَخِ : أَوْ اسْمُ جِنْسٍ ، وَقِيلَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ :

(١) القمر / ٤٥ .

(٢) في (د ، ز) : يميز ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : أَوْ يَمْتَّزُ .

إنه اندرج في اسم الجمع ، مثل بُسر وسفين ، وغير المصنف يسمى هذا اسم جنس ، انتهى . ويندرج أيضا على هذا التقدير روم ونحوه ، وغيره يسميه اسم جنس أيضا .

( خلافاً للأخفش ، في ركب ونحوه ) - كطير وصحب ، فهي عنده جموع تكسير ، لا أسماء جموع ؛ وحكى في الأوسط ، أنهم قالوا : صائمٌ وضومٌ ، وزائرٌ وزورٌ ، ونائمٌ ونومٌ ، وشاهدٌ وشهدٌ ؛ ومذهب سيويوه أنها جموع ، بدليل تصغيرها على لفظها ، قال :

(٢٠٧) وأتى رُكيبٌ ، واضعون رحاهم إلى أهل نار ، من أناسٍ بأسودا<sup>(١)</sup>

وهي للكثرة باتفاق ، فلو كانت جموعاً لم تصغر على لفظها كجموع الكثرة ؛ وحكى السيرافي عن الأخفش ، أنه يمنع تصغيرها على لفظها ، والذي في الأوسط للأخفش ، أنها تصغر على لفظها ، قال : وإن صغرت شيئاً من هذا على واحده ، فهو جائز على قبحه ، فتقول : صويجون ، في صحب .

( وللقراء في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ ) - كبسر وغمام ، ورد عليه ، بأن هذا لو كان جمع تكسير حقيقة ، لم يوصف بالمفرد ، وقد قال تعالى : « إليه يصعد الكلم الطيب »<sup>(٢)</sup> ، وقال : « أعجاز نخل منقعر »<sup>(٣)</sup> .

(ومن الواقع على جمع ، ما يقع على الواحد) - كالمصدر ، نحو : رجلٌ

(١) لم أجده في مراجعي ؛ والشاهد في تصغير ركب على لفظه : رُكيب .

(٢) فاطر / ١٠ .

(٣) القمر / ٢٠ .

عَدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ ، ونحو : جُنُبٌ ، يقال : رجلٌ جُنُبٌ ، ورجالٌ جُنُبٌ ، ونحو : فلكٌ وهجانٌ ودلاصٌ ، فإنها تقع على الواحد والجمع ، قال تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك ، وجريّن بهم » (١) ، وقالوا : ناقة هجان ، ونوق هجان ، ودرع دلاص ، ودروع دلاص .

( فإن لم يُشَنَّ ، فليس بجمع ) - كالمصدر ، إذا يقال : رجلان عدل ، بالإفراد ، كما في غير الثنية ، ونحو : جُنُبٌ في الأصح ، فيقال أيضاً : رجلان جُنُبٌ .

( وإن تُنِّيَ ، فهو جمع مقدرٌ تغييره ، على رأى ) - وهو قول سيبويه والأكثرين ، لوجود التغيير في الثنية ، على تقدير التغيير في الجمع ، فالضمة في فُلكٌ للمفرد ، كضمة قُقلٌ ، وللجمع كضمة أُسُدٌ ، وكلام المصنف في أول الكتاب على هذا ، وجُنُبٌ في لغة من قال في الثنية : جُنُبان ، مثل فُلكٌ وأخواته ، وفي لغة من قال فيها : جُنُبٌ كالمصدر ، كما سبق .

( والأصح كونه اسم جمع ، مستغنياً عن تقدير التغيير ) - فاختار هنا أن فُلكاً وأخواته ، واقعة على جمع ، أسماء جموع ، ولا تغيير مقدرٌ ، لأنه تكلف لا داعى إليه ، ولا يبعد وضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، كما وقع الاشتراك بين كُلتىٍّ وجزئته ، في لفظ كإنسان للشخص وللمثال الذى يُرى في سواد العين .

( فصل ) : ( تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ ) - فلا  
يقاس على ما سُمع من ذلك ، كقولهم في رطبة : أرطاب .  
( استغناء بتجريده في الكثرة ) - نحو (١) : بُسرة وبُسْر ، وتَمْرَة  
وتَمْر .

( وبتصحيحه في القلة ) - نحو : تمرات ، وهذا إذا لم يصحب  
أل الاستغرافية<sup>(١)</sup> ، أو يُضَفُّ إلى مايعم ، فإن كان كذلك ، لم يدل  
على القلة ، وعليه قول حسان :

(٢٠٨) لنا الجفناثُ الغرُّ يلمَعْنَ في<sup>(٢)</sup> الضَّحَى

وأسيافنا يقطُرْنَ من نَجْدَةٍ دما<sup>(٣)</sup>

( وهي من ثلاثة إلى عشرة ) - فأقصى مايقع عليه جمع القلة  
عشرة ، وأدناه ثلاثة .

( وأمثلتها : أَفْعُل ، أفعال ، أَفْعَلَة ) - وسيأتى مايقاس في كل  
منها ، وما يُحفظ فيه .

( ومنها فِعْلة ، لا من أسماء الجمع ، خلافاً لابن السراج ) -

(١) من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (د ، ز) : بالضحى .

(٣) من الطويل ، لحسان بن ثابت - ديوانه ٣٧١ - والشاهد في قوله :

الجفناث : جمع جفنة ، وهي القصعة ، فإن المراد به الكثير ، وكذا : الأسياف ، حيث  
أريد به الكثير أيضا ، والقياس : الجفان والسيوف .

ولا يقاس في شيء من الأوزان ، ولعلّ هذا شبهة ابن السّراج في جعله اسم جمع ، وهو ضعيف ؛ وكثير من صيغ الجمع ، ثبت له ذلك ، كما ستراه ؛ وقد نظم بعض النحويين الأربعة في قوله :

بأفعل وبأفعال وأفعله ، وفعله ، يُعرف الأدنى من العدد

ونظم أبو الحسن على بن جابر الدباج ، بيتا ذكر فيه جمع التصحيح لمذكر أو مؤنث ، فإنه للقلة ، وهو قوله :

وسالم الجمع أيضا داخل معها في ذلك الحكم ، فاحفظها ولا تزد

قرأته على شيخنا أبي حيان - رحمه الله - قال : أنشدني شيخنا أبو عليّ الحسن ابن أبي الأحوص ، فيما قرأته عليه ، لشيخه أبي الحسن المذكور .

( وليس منها فُعَلٌ وفِعَلٌ وفِعْلةٌ ، خلافاً للفراء ) - أي ليس من أسماء الجموع ، هذه الأوزان ، نحو : ظُلمَ وسِدْرٌ وقِرْدَةٌ ، وكان شبهة الفراء في جعلها من أسماء الجموع ، قولهم : ظلمات وسدرات ، فجمع الجمع لا ينقاس : وجمع اسم الجمع أسهل ، لأنه أقرب إلى المفرد ، وهو ضعيف ، فظلمات ونحوه جمع ظلمة ، لا جمع ظُلمَ ، والفتح للإتباع .

( بل هُنَّ وسائر الأمثلة الآتي ذكرها ، لجمع الكثرة ) - ودليل أن هذه صيغ جمع أنها تعامل معاملة الجمع في الخبر والوصف ، نحو : الظُّلم انجَلَيْنَ ، وهذه عُرف انهدَمْنَ ، وأما : « وأسبغ عليكم نعمة

ظاهرةً وباطنة» (١) ، «غرف مبنية» (٢) فمن باب : «وإذا الرسلُ  
أُقتت» (٣) ؛ وأما كونها للكثرة فباتفاق .

(وربما استغنى بما لإحدهما عن ما للأخرى ، وضعاً أو استعمالاً ، ائتكالاً على قرينة ) - فالوضع كرجل وأرجل ورجال ، فأرجل للقلة ، ولم يوضع لرجل غيره في الكثرة ، ورجال للكثرة ، ولم يوضع لرجل غيره في القلة ، والاستعمال ك : «ثلاثة قُروء» (٤) ، جمع قُروء ، وهو صيغة كثرة ، وقالوا في قرء في القلة : أقراء ، لكن استعمل ما للكثرة في الآية ، مكان ما للقلة ، لقرينة «ثلاثة» .

( وما حذف في الإفراد من الأصول ، رُدَّ في التفسير ) -

نحو : شفة وشفاه ، وسِه وأستاه ، وحرٍ وأحراج .

( ما لم يبق على ثلاثة ، فيكسر على لفظه ) - نحو : باز ،

أصله : بازى ، فحذفت لامه ، وبقى بعد ذلك على ثلاثة أحرف ، فقالوا في تكسيه : أبواز .

( ويعنى غالباً التصحيح عن تكسير الخماسى الأصول ) -

نحو : فرزدقون ، وذلك لقصد المحافظة على ما هو أصل ، فإن صيغة الجمع المتناهى ، تقف عند الحرف الرابع . واستظهر بقوله : غالباً ، على

(١) لقمان / ٢٠ .

(٢) الزمر / ٢٠ .

(٣) المرسلات / ١١ .

(٤) البقرة / ٢٢٨ .

قولهم : فرازد . والحاصل في المسألة ، أن الخماسيَّ الأصول ، يجمع بالواو والنون ، والألف والتاء ، إن وجد فيه شرط جواز ذلك ، وإن لا يوجد ، جيء بما يُفهم الجمع ، نحو : عندي كثير من السفرجل ، أو جمع بالحذف ، كما سيأتي بيانه ، نحو : سفارج ، وقد يُجمع كذلك ، مع إمكان التصحيح نحو : فرازد .

( وموازن مفعول ) - نحو : مضروبين ومضروبات ، وهذا هو الغالب ، وقالوا : ملعون وملاعين ، ومسلوخ (١) ومساليخ .  
( والمشدّد العين من الصفات ) - نحو : شرّابين (٢) وشرّابات ، وقالوا في جبار ودجال : جبابرة ودجاجلة .  
وثبت في نسخة عليها خطّه : ( غير ثلاثي ) - ليخرج مُرّ ، فإنه مشدّد من الصفات ، وكسّروه فقالوا : أمرار ؛ ولا حاجة إلى هذا القيد ، لخروجه بإضافة مشدّد (٣) للعين ، فإن هذا مضعف العين واللام ، لا مشدّد العين .

( والمزيد أوله ميم مضمومة ) - نحو مُكْرِمِينَ ومُكْرِمِينَ ، ومُكْرِمَات ومُكْرِمَات ، ومنطلقين ومنطلقات ؛ وخرج بمضمومة ، المكسورة نحو : مطعان ومطعام ونحوهما ، فإنها (٤) لا تجمع جمع السلامة ، فتكسّر نحو : مطاعين ومطاعم .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (غ) : شرّاب وشرّابين .

(٣) في (د) : مشدّد العين .

(٤) في (ز) : فإنهما ، والمقصود : مطعان ومطعام ونحوهما .

(إِلَّا مُفَعَّلًا وَمُفَعَّلًا يَخْصُ الْمُؤَنَّثُ) - نحو : مُكْعَبٌ وَمُطْفَلٌ ،  
فهذان لا يَصْحَحَان (١) ، وكذا ما أشبههما ؛ فإنه يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ  
والتاء ، من صفات المؤنث ، ما كان بالتاء ، كضاربة ومكرمة ؛ وسمع  
خودات (٢) وثيبات (٣) ؛ ومكعب بمعنى كعاب ، والكعاب  
والكعاب الجارية التي يبدو ثديها للنهود ، يقال : كَعَبَتِ تَكْعُبُ ،  
بالضم كعوباً ، وكَعَبَتِ ، بالتشديد مثله ؛ والمطفل : الظبية معها  
طفلها ، وهى قرية عهد بالنتاج ، وكذلك الناقة ، والجمع مطافل  
ومطافيل .

(واستغنى بمذكر التصحيح ، فى بعض الثلاثى ، صفةً للمذكر  
عاقِل) - نحو : حلو وحلوان ، وندس (٤) وندسون ، فلم يكسر  
استغناء بجمع التصحيح . واحترز ببعض (٥) ... مِنْ مُرٍّ ، فإنهم  
قالوا : مُرُون ، ومع أنهم كسروه على أمرار ؛ فليس هذا الاستغناء ثابتاً  
فى جميع المذكور (٦) .

(ومؤنثه ، فيما لم يكسر ، من اسم ما لا يعقل مذكراً) - أى  
بمؤنث جمع التصحيح ، وذلك نحو : سجلات .

(١) أى لا يجمعان جمع تصحيح .

(٢) جمع خود .

(٣) جمع ثيب .

(٤) فى (غ) : وسدس وسدسون .

(٥) فى (د) : ببعض الثلاثى .

(٦) فى (د) : الأمور .



( وقد يفعل ذلك ) - أى الجمع بالألف والتاء .

( به ) - أى بالمذكر .

( ثابتاً تكسيه ) - نحو بُوق ، قالوا : بوقات ، مع قولهم :

أبواق .

( ويكثر في صفاته مطلقاً ) - أى يكثر الجمع بالألف والتاء

في صفة المذكر الذى لا يعقل ، كُسِّرَتْ أو لا ، نحو : جبال  
شامحات (١) ، وخيول سابقات ، وسرادقات طويلات .

( وليس مطرداً في اسمه الخماسي فصاعداً ، مالم يكن مصدرأً ذا

همزة وصل ) - نحو : انطلاق واستخراج واقتدار ، فيجوز قياساً :  
انطلاقات واستخراجات واقتدارات ؛ واعترض هذا (٢) بتجويز كون  
الجمع لانطلاقة واستخراجة واقتدارة للمرة ، فيكون جمع مؤنث  
بالتاء ، أو جمع مذكر ، كما زعم المصنف ، وفيه بحث . وخرج بهمزة  
وصل نحو : مدحرج ، للمصدر ، وكذا مقاتل له ، فلا يقال :  
مدحرجات ولا مقاتلات .

( خلافاً للفراء ) - في تجويزه جمع الاسم المذكر بالألف والتاء

قياساً مطرداً ، إذا كان لغير العاقل ، ولم يكسر خماسياً فصاعداً ،  
مصدرأً أو غيره ، ووافق عليه بعض المغاربة ، ومنه قولهم : اصطبلات  
وسرادقات .

(١) في ( د ، غ ) : ساجحات .

(٢) سقطت من ( د ، ز ) .

( وشد قوهم : رمضانات وشوالات ) - إذ كسروهما على  
أرمضة وشواويل .

( فصل ) : ( أفعل ، لاسم على فَعَل ، صحيح العين ) - نحو  
فَلَسَ وَأفْلَسَ ، وكَأَسَ وأكْوَسَ ، وصلَّ وأصْلَكَ ، ودلو وأدَلَّ ، وثدى  
وأثدَّ ؛ وخرج باسم : الصفة نحو : كهل وضخم ، وبصحيح العين :  
معتلها ، كثوب وسيف ، فلا يقاس فيهما أفعل .

( أو مؤنث بلا علامة ، رباعي ، بمدة ثلاثة ) - كَعَنَاقُ (١)  
وأعنتق ، وذراع وأذرع ، وكراع وأكرع ، ويمين وأيمن ؛ وخرج المذكر  
كطِحال وجنين ومكان ، وما كان بعلامة ، كسفاهة (٢) ورسالة  
وعجالة وصحيفة ، وغير الرباعي كدعد ، وما خلا (٣) من المدة  
كخنصر وضمفدع .

( ويحفظ في فِعْل ، مطلقاً ) - اسماً كان ، كقوهم : ضميرس  
وأضمرس ، وذئب وأذئوب ، قيل : وجرو وأجر ، أو صفةً نحو : جلّف  
وأجلّف ؛ والجرؤ مثلث الفاء ، وهو ولد الكلب والسباع ، ويقال :  
أعرأى جلّف ، أى جاف .

( وفي فَعْل ) - نحو : جبَلٌ وأجبِل ، ونارٌ وأنور ، وعصا  
وأعص .

(١) بفتح العين المهملة ، وهى أنثى المعز .

(٢) فى (ز) : كسقا .

(٣) فى (ز) : وما حكى .

- ( وفُعل ) - نحو : قُفِّل وأقْفَل .
- ( وفُعل ) - نحو : عُنُق (١) وأعْنُق .
- ( وفُعل ) - نحو ضُبِعَ وأضْبِع .
- ( وفَعَل ) - نحو : ضِيلَع وأضْلِع .
- ( وفَعَلَة ) - نحو : أكمة وآكُم ، والأصل (٢) : الأَكْم ،  
فقلبت الهمزة الثانية ألفاً .
- ( وفَعَلَة ) - نحو : نِعْمَة وأنْعَم .
- ( أسماء ) (٣) - قيدٌ في الصور السبع .
- ( وفي نحو : عَبُد ) - قالوا في الجمع : أَعْبُد ، وقال المصنف  
في غير هذا الكتاب : إن فَعَلًا الصفة ، إنما يُجمع على أَفْعُل ، إذا  
استعمل كالأسماء ، ومثل بَعُد وأَعْبُد .
- ( وسيف ) - قالوا : أَسِيف ، ومثله : عَيْن وأَعْيُن ، قال  
تعالى : « تجرى بأعيننا » (٤) .

(١) في النسخ الثلاث ، وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ١٢٣ : نحو : قرط  
وأقراط ؛ قال الصبان : قوله : نحو قرط وأقراط ، صوابه : نحو : عُنُق وأعناق ، لأن  
القرط ساكن الراء ، لامضمومها . انتهى . شنواني .

(٢) سقطنا من (ز) .

(٣) في (د ، ز) : أسماء ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ،  
والسياق يعضده .

(٤) القمر / ١٤ .

( وثوب ) - قالوا : أثُوبُ ، ومثله : قوس وأقوس ؛ وإنما تنكبوا  
 أفعالاً في فعل الاسم المعتل العين ، لثقل الضمة في حرف العلة .  
 ( وطحال ) - قالوا : أطحل ، ومثله : شهاب وأشهب .  
 ( ومكان ) <sup>(١)</sup> - قالوا في جمعه : أمكن ، والأظهر زيادة الميم ،  
 وأنه مَفْعَلٌ من الكون ، فقياسه : مكاون ، لكن لما لزمته الميم ،  
 شبهت : بما هو أصل ، فقالوا في جمعه : أمكنة ، كزمان وأزمنة ؛ فمن  
 ثم قالوا : أمكن ، ونحوه في تنزيل الزائد منزلة الأصلي : مسيل ، قالوا في  
 جمعه : مُسِّلٌ ، كقضيب وقضُب ، لتخيل أنه فعيل ؛ ونظير مكان  
 وأمكن : جناح وأجنح .

( وجنين ) <sup>(٢)</sup> - قالوا في جمعه : أجنّ ، بالإدغام  
 والفك <sup>(٣)</sup> ، وقياسه : أجنّة ، وجاء أيضاً أفعل في فَعُول ، قالوا :  
 رسول وأرسل .

( وليس التأنيث مصححاً لاطراده في فَعَل ، خلافاً ليونس ) -  
 فيُجيز في قَدَم ونحوه من فَعَل الموث ، اقتياس أفعل ، والجمهور على  
 أنه لاينقاس فيه ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

(١) زاد قبلها في النسخة المحققة من التسهيل ، وفي (ز) : وعنان ، ولم  
 يمثل له .

(٢) زاد بعدها في (ز) وفي النسخة المحققة من التسهيل : وأنبوب ، ولم يمثل له ،  
 وقد مثل له في شرح التسهيل لناظر الجيش بأثب .

(٣) في شرح التسهيل لناظر الجيش جـ ٦ باب أمثلة الجمع ، في هذا الموضع :  
 وقالوا في جنين : أجنّ ، وجاء مفكوكا في الشعر ، قال رؤبة :

\* إذا رمى مجهولة بالأجنّين \* .

( ولا في فِعْلٍ وَفَعَلٍ وما بينهما ، خلافاً للفرّاء ) - فَيُجِيز  
 اقتياس أَفْعُلٍ في المَوْث من فِعْلٍ كَقَدَّرَ ، وَفَعَلٍ كَقَدَّمَ ، وَفُعْلٍ كَقُولٍ ،  
 وهى من السَّعَالِي ، وكَلَّ ما اغتال الإنسان فأهلكه ، فهو غول ،  
 يقال : غالته غُولٌ ، إذا وقع في مهلكة ، وَفُعْلٍ كَعَنُقٍ ، وهو مذكر  
 أيضا ؛ وقال ابن دريد : إن سَكَنْتَ ثانيه ذَكَرْتَ ، وَإِلَّا أَنْتَ ، وَفُعْلٍ  
 كَعَجْزٍ ، وَفَعْلٍ نَحْوِ قَتَبٍ (١) ، والجمهور على أنه لا يطرد شيء من  
 ذلك .

( فصل ) : ( أفعال ، لاسم ثلاثي لم يطرد فيه أَفْعُلٌ ) -  
 نحو : حوض وأحواض ، وبيت وأبيات ، وحزب وأحزاب ، وجمل  
 وأجمال ، وركن وأركان ، وعنق وأعناق ، وعضد وأعضاء ، وعنب  
 وأعناب ؛ وخرج بالاسم : الصفة ، نحو : كهل ؛ وبالثلاثي : طحال  
 ونحوه .

( وَقَلٌّ في فَعْلٍ ، معتلّ العين ) - قالوا : مال وأموال ، وحال  
 وأحوال ، ونحال وأحوال .

( وندر في فَعْلٍ ) - كَرُطَبٍ وَأَرطاب ، وَرُبَعٍ وَأَرباع .

( ولزم في فِعْلٍ ) - كإبل وآبال .

( وغلب في نحو مَدَى ) - قالوا : مَدَى وأمداء ، ونحوه : ظَبْيٍ

وأظباء .

(١) مثل لها الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ١٢٣ بقوله :

ولا في فِعْلٍ نَحْوِ : ضَيْلَع .

( وَلَبَّ ) - قالوا : ألباب ، ونحوه : أطلال .

( وَتَمِر ) - قالوا : أثمار ، ونحوه : فخذ وأفخاذ .

( وَعَضَد ) - قالوا : أعضاء .

( وَعَنْب ) - قالوا : أعناب ، وقمع وأقماع .

( وَطُنْب ) - قالوا : أطناب ، وعنق وأعناق .

( وَفَلَّوْ وَعَدُّو ) - قالوا : أفلاء وأعداء .

( ويحفظ في فَعْل صحيح العين ) - ومن المسموح من ذلك

قولهم : فرخ وأفراخ ، وزند وأزناد ، وألف وآلاف ، وجد وأجداد ،

وقياس فَعْل المذكور : أفْعُل ، والوجه أن ينقاس فيه أفعال ، لكثرة ما

سمع من ذلك ، وهى تزيد على المائة .

( وليس مقيساً فيما فاءه همزة أو واو ، خلافاً للفرء ) - قالوا :

أنف وآناف ، وأرض وآراض ، وأهل وآهال ، ونحو : وقف وأوقاف ،

ووهم ، وأوهام ، ووغد وأوغاد ، وهو كثير ، فالوجه ما ذهب إليه

الفرء من القياس ، بل الوجه كما سبق القياس فيه ، وفي غيره ؛ وذكر

المصنف (١) أن أفعالاً في الذى فاءه واو (٢) ، من فَعْل ، أكثر من أفْعُل ،

بل قال : شدَّ فيه أفْعُل نحو : وجه وأوجه ، وقال أيضا : إن أفعالاً في

المضاعف فيه أكثر من أفْعُل نحو : عمّ وأعمام ، وربّ وأرباب ، وأنهم ربما

استغنوا فيه بفُعول ، فلم يسمع غيره ، نحو : جدّ وجُدود ، وحَظّ

(١) فى شرح الكافية ، كما ذكر الأشمونى .

(٢) فى (ز) : واوا ، ولعله سهو من الناسخ .

وحُظوظ ، وقدَّ وقُدود ، قال : ولم يُسمع في شيء منه أَفْعُل ، إِلَّا نادراً<sup>(١)</sup> ، نحو : كفَّ وأكُفَّ ؛ وهذان الكلامان يقتضيان تخصيص ماسبق ، من أن<sup>(٢)</sup> أَفْعُل يطرد في فَعْل صحيح العين ، إِلَّا أن يُجعل المضاعف قسيماً للصحيح العين ، فلا يدخل فيه ، كما اصطُح على ذلك بعض المغاربة ، فتقول : الاسم إما صحيح أو معتل أو مضاعف ، فلا يحتاج إلى استثناء القسم الثاني .

(ويحفظ أيضاً في فَعِيل بمعنى فاعل ) - قالوا : شريف وأشرف ، ويتيم وأيتام ، وقمير وأقمار ، بمعنى مقامر ومقامرين ، قاله ابن سيده ؛ واحترز بفاعل من غيره ، وهو قسمان : اسم مؤنث ، وقياسه القلة : أَفْعُل ، كيمين وأيْمُن ، كما سبق ؛ أو مذكر ، وقياسه أفعلة ، كما سيأتي ، وصفة نحو : جريح وقتيل ، ولم يأت فيه أفعال .

( وفعال ) - قالوا : جبان وأجبان .

( وفعلة ) - نحو : هَضْبَة وأهضاب ، وشَطْبَة<sup>(٣)</sup> وأشطاب .

( وفعلة ) - نحو : جُثَّة وأجثاث ، وبُرْكَة وأبرك : طائر من طيور الماء .

( ونحو : سعفة ) - قالوا : سَعْفَة وأسعاف ، وقصرَة وأقصار ، وهي أصل العنق ، وقيل : هو بالبدال .

(١) في (ز) : إِلَّا نادر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الشطبة أغصان النخلة الرطبة - لسان العرب : سعف .

( وَفِيقَةَ ) - وهى ما بين الحلبتين ، تحلب الناقة ثم تترك ، ثم يعاد إلى حلبها ، وقالوا فى الجمع : أفواق .

( وَنَمْرَةَ ) - قالوا : أثمار ، والقياس لأجل التاء ، جمعها بالألف والتاء .

( وَجِلْفٌ ) - فِفْعَلُ الصفة ، لا ينقاس فيه أفعال ، بل إن كان لآدمى ، فقياسه الجمع بالواو والنون ، نحو : نِضُو ونِضُوين (١) ، وقد جاء على أفعال ، قالوا : أنضاء وأجلاف ، وعلى أفْعَل ، قالوا : أجْلَف .

( وَنِضُوءَةٌ ) - جمعوه أيضا على أنضاء ، وقالوا : لِقُوَّةٌ وألقاء ، وهى العُقَابُ السريعة .

( وَحُرٌّ ) - وهو فُعَلُ الصفة ، قالوا فيه : أحرار ، ونحوه : مرّ وأمرار ، وقياسه الجمع بالواو والنون .

( وَخَلَقَ ) - قالوا : أخلاق ، ومثله (٢) : بَطَلٌ وأبطال ، المراد به فَعَلُ الصفة ، وقياسه الجمع بالواو والنون (٢) .

( وَجُنُبٌ ) - قالوا : أجناب ، ولم يجيء من الصفة على فُعَلٍ إلا هذا ، وشُلُّلٌ ، يقال : رجل شُلُّلٌ ، أى سريع فى حاجته .

( فى لغة من جمعه ) - ففى جُنُبٌ لغتان ، أفصحهما الإفراد

(١) فى (ز) : نضون .

(٢) من (٢ - ٢) سقط من (ز) .



مطلقاً ، والثانية المطابقة في التثنية والجمع ، وقياسه حينئذ الجمع بالواو والنون ، إذا كان لمذكر ، ولم يجاوز ذلك في شلل ، ولم يجيء من تأنيث فُعل ، صفةً ، شيء .

( وَيُقْطُ ) - قالوا : أيقاظ ، ونحوه : نَجُدُ وأنجد ، وقياس فَعُل الصفة ، الجمع بالواو والنون ، نحو : حَدُثْ وحَدُثَيْنِ ، ولم يتجاوز ذلك فيه إلا في يَقْظُ ونَجُدُ ، وهو بناء قليل ، ولم يجيء منه شيء بالتاء .

( ونَكِدِ ) - قالوا : أنكاد ، ونحوه قولهم : فَرِحَ وأفراح ، ولم<sup>(١)</sup> يتجاوز في فَعِلِ الصفة ، الجمع بالواو والنون نحو : فَرَعَ وفَرَيعين ، وشَدَّ أنكاد وأفراح<sup>(٢)</sup> ؛ وما أُنْث منه بالتاء ، يُجمع بالألف والتاء .  
( وَكُوُودِ ) - قالوا : عقبة كُوُود ، وعِقَابِ أكَاد .

( وَقِمَاطِ وَغُثَاءِ وَخَرِيدَةِ وَمَيْتِ وَمَيْتَةٍ ) - قالوا : أقمَاط ، وأغْثَاءِ ، وأخْرَادِ ، وأموات .

( وَجَاهِلِ ) - قالوا : أجهال ، ونحوه : بَانِ وَأبناء ، وِحَانِ وَأحناء ، وقالوا : أبنائُها أحنائُها ، قال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> : بناتها حناتها .  
( وَوَادِ ) - قالوا : وادٍ وأوداء ، كصاحب وأصحاب .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (ز) : أبو عبيد .

( وذوطة ) - وهو ضرب من العناكب تلتسع ، وقالوا في جمعه :  
أذواط ، وقياسه : الجمع بالألف والتاء .

( وأغيد ) - قالوا في جمعه : أغياذ ، ونظيره : أعزل (١)  
وأعزال .

( وقحطاني ) - قالوا في جمعه : أقحاط .

( فصل ) : ( أفعلة لاسم مذكر رباعيّ بمدة ثلاثة ) - نحو :  
طعام وحمار وغراب ، قالوا : أطعمة وأحمرة وأغربة ، ونحو : رغيث  
وعمود ، قالوا : أرغفة وأعمدة ، وشذ في كتاب ، الاستغناء بكتب  
عن أكتبة ، وخرج بالاسم : الصفة كرجل جواد ، وبمذكر المؤنث ،  
فقياسه : أفعال ، كما سبق ، وبرباعيّ بمدة : الرباعيّ بغير مدة كدرهم ،  
وبثلاثة : الثانية ، فلا ينقاس حينئذ أفعلة ، وشذ وادٍ وأودية .

( فإن كانت ألفاً ) - أى المدة الثالثة .

( شدّ غيره فيه ) - أى غير أفعلة .

( معتلّ اللام ) - قالوا : سماء للمطر ، وهو مذكر ، وجمعوه  
على : سُمي ، وقياسه : أسمية ، كقباء وأقبية ، وكساء وأكسية ، وقالوه  
أيضا .

( أو مضاعفاً ) - قالوا : عنان وعُنن ، وقياسه : أعِنَّة ،  
وقالوه .

(١) في (د ، ز) بالعين المعجمة .

( على فَعَالٍ أو فِعَالٍ ) - أخرج ما كان على غير هذين الوزنين ، فإنه لم يشذ فيه على أفْعَلَة ، كعُثَاءٍ وُحْنَانٍ ، وهو داء يأخذ في الأنف . وعُلم من كلامه أن ماثله غير ألف ، لم يشذ فيه غير أفْعَلَة ، وهو كذلك ، وستأتى أوزان مقيسة في المقصود بالتقييد في المحلين .

( ويحفظ في نحو : شحيح ) - قالوا : أشحَّة .

( وَنَجِيٍّ ) - النَّجِيَّ فَعِيلٍ ، وهو الذي تُسَارُهُ ، والجمع : أنجية ، قال الراجز :

(٢١٠) إِنِّي إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَةً وَاضْطَرَبَ الْقَوْمُ اضْطَرَابَ الْأَرَشِيَّةِ  
\* هُنَاكَ أَوْصِيَنِي ، وَلَا تُوصِي بِيَهْ (١) \*

قال الأحفش : وقد يكون النجِّي جماعة كالصديق ، قال تعالى : « خَلَصُوا نَجِيًّا » (٢) ، قال الفرَّاء : وقد يكون النجِّي النجوى ، اسماً ومصدرًا .

( وَنَجْدٍ ) - وهو ما ارتفع من الأرض ، والجمع : أنجاد ونجود وأنجد ، وقالوا : أنجدة ، فقال المصنف وغيره : هو جمع نجد ، وقيل : هو جمع نجود ، جمع الجمع .

(١) من الرجز ، لسحيم بن وثيل البربوعي ، والأرشية الجبال ، وأرشية الحنظل واليقطين : خيوطه ، وقد أرشت الشجرة ، وأرشي الحنظل ، إذا امتدت أغصانه ، والشاهد في قوله : كانوا أنجيه : جمع نجى .

(٢) يوسف / ٨٠ : « فلما استياسوا منه ، خلصوا نجياً » .

( ووهى ) - قالوا : أوهية ، يقال : وهى السقاء ، يهى وهياً : تحرق ؛ وفي السقاء وهى بالتسكين ، وأوهيت (١) السقاء فوهى ، وهو أن يتهاً للخرق ، يقال : أوهيت وهياً فأرقعه ، وفي السقاء وهية على التصغير ، أى خرق قليل .

( وسدّ وسدّ ) - قالوا : الأسدّة ، على غير قياس ، وهى مثل العمى والصمم والبكم ، لا تجعلن بجنبك الأسدّة ، أى لا يضيّقن صدرك ، ، فتسكت عن الجواب ، كمن به صمم وبكم ، قال الكميت :

(٢١١) وما بجنبى من صفح وعائدة

عند الأسدّة ، إن العى كالعضب (٢)

أى (٣) ليس بى عى ولا بكم ، عن جواب الكاشح ، ولكنى أصفح عنه ، لأن العى عن الجواب كالعضب (٣-) ، وهو قطع يد أو ذهاب عضو ، والعائدة : العطف .

( وقدح ) (٤) - قالوا : أقدحة .

( وقن ) - وهو العبد إذا مُلك هو وأبوه ، ويستوى فيه الاثنان

(١) فى (ز) : وأوهنت .

(٢) فى اللسان - سدّ : والسداد ماسدّ به ، والجمع أسدّة ، والسدّ الردم ، والسدّ والسدّ : كل بناء سدّ به موضع ، والجمع أسدّة وسدود ، وهو موضع الشاهد .

من (٣ - ٣) سقط من (د) .

(٤) بكسر القاف وسكون الدال المهملة ، وهو السهم قبل أن يراش ، وقياس

جمعه : قداح وأقداح .

والجمع والمؤنث ؛ وربما قالوا : عبيد أقنان ، وقالوا : أِقْنَة ، ويُشَدُّ لجرير :

\* أولاد قوم خلقوا أِقْنَه \* (١)

فَقِيلَ : جمع قِن ، وقيل : جمع أقنان : جمع الجمع .

( وخال ) - قالوا : أخولة .

( وقفاً ) - قالوا : أقفية .

( وجائز ) - وهو الخشبة الممتدة في أعلى السقف ، والجمع

أجوزة وجوزان .

( وناجية ) - وهي الناقة السريعة ، تنجو بمن ركبها ، ويقال

لها : النجاة أيضاً ، والبعير ناج ، قال :

\* ناجيةً وناجياً أباهاً \* (٢)

وجمعوا ناجية على أنجية .

( وظنين ) - قالوا : أظنة .

( ونضيضة ) - قال أبو عمرو : النضيضة : المطر القليل ،

وقالوا في الجمع : نضائض وأنضّة (٣) .

(١) شرح ديوان جرير للصاوي ج ٢ ص ٥٩٨ ، قاله في بني سليط ،

وتمامه :

إنَّ سَليطاً في الخسار إنَّه أولاد قوم خلقوا أِقْنَه

(٢) لم ينسبه في الصحاح ، وقال في الحاشية : وقبله : \* أي قلوب ركب تراها \*

(٣) في (ز) : ونضيضة .

( وَعَيْي ) (١) - قالوا : أَعِيَّةٌ [ أصلها : أَعِيَّةٌ ] .

( وَجِرَّةٌ ) - قالوا : أجزءة (٢) .

( وَعَيْلٌ ) - قالوا : أَعِيلة (٣) .

( وَعُقَابٌ ) - قالوا : أَعقبة (٤) .

( وَأُدْحِيٌّ ) - وهو موضع النعام الذى تفرخ فيه ، وهو أفعال من دحوت ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عشٌّ ، وقالوا فى جمعه : أُدْحِيَّةٌ .

( ورمضان ) - قالوا : أَرْمِضَةٌ ، وجمعه أيضا على رمضانات وأَرْمِضَاءٌ .

(١) اختلف فى إعجام حرفى هذه اللفظة ، ففى لإحدى نسخ التسهيل : غنى ، وفى (ز) : وعيى ، قالوا : أَعِيَّةٌ وفى (د ، غ) : وعى ، بدون إعجام ، قالوا : أَعِيَّةٌ ؛ والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، والأخيرة تشبه : غيى وأغبية .

(٢) وهذه أيضا ، اختلف فى إعجام حرفيها ، والتحقيق من شرح الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، قال الأشمونى : والجِرَّةٌ صوف شاة مجزوة ، وقال الصبان : بكسر الجيم .

(٣) هكذا فى جميع النسخ ، إلا أنها فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٦ : وعيىل وأعولة ، وكذا جاءت فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٤ : تحقيق د . عبد المنعم هريدى ؛ وقال الصبان : بفتح العين المهملة ، وتشديد التحتية المكسورة : واحد العيال ، وقياس جمعه : عياييل ؛ وقال فى حاشية شرح الكافية : والعَيْلٌ : أهل بيت الرجل ينفق عليهم ، للمذكر والمؤنث سواء .

(٤) قال الصبان : وقياس جمعه : أعقب وعقبان .

( وَخَوَّانٌ ، لربيع الأول ) - قالوا : أخونة ؛ وقالوا أيضا : وادٍ وأودية ، وباب وأبوية ، ورحى وأرحية .

( وَيُحْفَظُ فِعْلَةً فِي فَعِيلٍ ) - هذا رابع أمثلة القلة ، وقد سبق أنه لا ينقاس في شيء من الأسماء ؛ ومما جاء في فعيل : صبى وصبية ، وخليل وخاللة .

( وَفَعَلَ ) (١) - قالوا : فتى وفتية ، وولد وولدة .

( وَفُعَالٌ ) - نحو : غلام وغلّمة ، وشجاع وشجعة .

( وَفَعَالٌ ) - غزال وغرّلة .

( وَفَعَلَ ) - قالوا : شيخ وشيخة ، وثور وثيرة ؛ وقالوا للذى

يكون دون السيد في المرتبة : الثنيان ، بالضم ، والثنى ، بضم الثاء وكسرهما (٢) ، قال :

(٢١٤) ترى ثنانا إذا ماجاء ، بدءهم ويدؤهم ، إن أتانا ، كان ثنانا (٣)

ورواه اليزيديّ : ثنياننا إن أتاهم .. ، وقالوا في الجمع : ثنية ،

قال الأعشى :

(١) ذكر قبل هذا في النسخة المحققة من التسهيل : فَعَلَ ، بفتح فسكون ،

وسياتى ، وجاء في (ز) : وَفَعَلَ ، ومثل له بغلام وغلّمة ، وشجاع وشجعة .

(٢) قال في شرح الكافية ٤ / ١٨٢٦ : وثنى وثنية ، وهو أغربها ،

والثنى : الثاني في السيادة ، وأنشد أبو على في التذكرة :

\* طويل اليمين رهطه غير ثنية \* البيت ، وسياتى .

(٣) في اللسان - ثنى : والثنى من الرجال : بعد السيد ، وهو الثنيان ، قال أوس بن مخرم =

(٢١٥) طويل اليمين رهطه غير ثنيةٍ أشمٌ كريمٌ ، جاره لا يرهبُ (١) ويقال (٢) : فلان ثنية قومه ، أى أرذلهم .

( فصل ) : ( من أمثلة جمع الكثرة : فُعل ، وهو لأفعل وفَعلاء ، وصفين متقابلين ) - نحو : أحمر وحُمر ، ويقابله : حمراء ، ويقال فيه أيضا : حُمر .

( أو منفردين ، لمانع في الخلقة ) - نحو : أكرم وكُمر ، وأقلف وقُلف ، ورتقاء ورُتق ، وقرناء وقُرُن .

( فإن كان المانع الاستعمال خاصة (٣) ، ففُعَلٌ فيه محفوظ ) - نحو : رجل آلى (٤) ، وامرأة عجزاء ، وكبر العجز يشترك فيه المذكر

= ترى ثنانا إذا ما جاء بدءهم ... البيت ؛ ورواه « الترمذى » هكذا ، وأظنه تحريف « اليزيدى » كما في النسخ والصحاح : ثُنَيَانَا إن أتاهم ... الخ يقول : الثاني منا في الرئاسة ، يكون في غيرنا سابقاً في السؤدد ؛ والكامل في السؤدد من غيرنا ، ثُنَى في السؤدد عندنا ، لفضلنا على غيرنا .

(١) من الطويل ، للأعشى - ديوانه ١٢١ - ورواية الديوان : لا يرهبُ ، وهى الأصح ، لأن قافية القصيدة قافيةٌ ؛ قالها الأعشى في مدح الملق ، وكذا جاءت في لسان العرب : ثنى ، ولكن ابن مالك جاء برواية : لا يرهبُ ، في شرح التسهيل ، وشرح الكافية ، وشرح عمدة الحفاظ .

(٢) في (ز) : وقالوا .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، ومن شرح ناظر الجيش ، ومن شرح الأشموني مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، وستظهر أهميتها في كلام الشارح .

(٤) ضبطه في شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ بفتح الهزمة وسكون اللام (آلى) وقال : والآلى العظيم الآلية ، وضبطه الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ١٢٧ =



والمؤنث ، ولم يقولوا : رجل أعجز ، ولا امرأة ألياء ، في أشهر اللغات ؛ وقد حكى : رجل أعجز ، وامرأة ألياء ، وذكر المصنف في غير هذا الكتاب <sup>(١)</sup> أن فُعلاً يطرد في هذا النوع ، كاطراده في أحمر وحمراء ، فعلى هذا يقال : رجال أليى ونساء عُجْزٌ <sup>(٢)</sup> .

( ويجوز في الشعر ، إن صحت لامه ، أن تُضَمَّ عينه ) - كقوله :

(٢١٦) أيها الفتيان في مجلسنا جَرِّدوا منها وِراداً وشُقُرُ <sup>(٣)</sup>

وهو جمع أشقر ، وقوله :

(٢١٧) طوى الجديدان ماقد كنت أنشره وأخْلَفْتِي ذواتُ الأعين التُّجِلِ <sup>(٤)</sup>

وهو جمع نجلاء ؛ فإن اعتلَّت اللام وجب التسكين نحو :

= بهمزة ممدودة ، ثم ألف بعد اللام ، أى كبير الألية ، والأصل : أليى ، بهمزتين ، ثانيتهما ساكنة ، وتحتية بعد اللام ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً ، وكذا التحتية ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(١) شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ .

(٢) في التصريح : فعلى هذا يقال : رجال أليى ، ونساء أليى ، ورجال عُجْز ،

ونساء عُجْز .

(٣) في شرح الكافية وحاشيتها ص ١٨٣٠ : من المديد ، قائله طرفة بن العبد

- ديوانه ٨٢ - وجرِّدوا الخيل : ألقوا عنها جلالها ، وأسرجوها ، استعداداً للقتال ؛ والوراد : الخيول لونها بين الأشقر والأحمر والأسود ، والفرس الأشقر : ما أشرب بياضه حمرة ؛ والشاهد في قوله : وشُقُرُ ، بضم العين ، وجواز هذا في الشعر .

(٤) من البسيط ، من قصيدة نسبها أبو علي القالى في الأمالى ١ / ٢٥٩ إلى أبى

سعيد الخزومى ، وفي رواية الأشموني مع الصبان ٤ / ١٢٨ ، والسيوطى في الهمع ص

١٧٥ : وأنكرتنى ؛ والشاهد في قوله : الأعين التُّجِلِ ، بضم الجيم ، والقياس

تسكينها ، وهو جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سعة العين .

عُمِيَ جمع أعمى أو عمياء ، ولا يجوز الضم ، لأنه يؤدي إلى تصيير الاسم على فُعَل ، وهو بناء تنكبوه في الأسماء .

( مالم تعتلّ ) - أى العين ، نحو : بيض وسود .

( أو تضاعف ) - نحو : عُرّ ، جمع غرّاء أو أعرّ .

( ويحفظ أيضا في فَعِيل وفَعُول ، معتلّي اللام ، صحيحى

العين ) - قالوا : عَفَوَّ وَعَفُو ، وَتَنَّى وَتُنَى (١) .

( وفي نحو : سَقَف ) - قالوا : سَقَف .

( وورّد ) (٢) - قالوا : وُرِد .

( وَخَوَّارٌ وَخَوَّارَةٌ ) - قالوا : خُور .

( وَنُمُومٌ ) - وهو النمام ، جمعه على نُم .

( وعميمة ) - وهى النخلة الطويلة ، قالوا : عَمَم .

( وبازل ) - قالوا : بُزِل (٣) .

( وعائد ) - وهى القرية العهد من التناج ، من الظباء والإبل

والخيل ، قالوا : عُوذ ، مثل : حائل وحول .

( وحاج ) - قالوا : حَجَّ ، وهو مثل بازل وبُزِل ، وعائد وعُوذ ،

وحائل وحول .

(١) التَّنَى كل ما سقطت ثنيتُهُ ، وهى إحدى الأسنان الأربع التى فى مقدم

الفم .

(٢) والورّد : الماء الذى يُورّد ، والقوم يردون الماء ، والإبل الواردة ،

والنصيب من الماء ، والقطيع من الطير والجيش ، والنصيب من القرآن أو الذكر .

(٣) والبازل : البعير طلع نابه ، وذلك فى السنة الثامنة أو التاسعة ، فهى وهو

بازل ، والبازل أيضا : السنّ تطلع فى وقت البزول .

( وأَسَد ) - قالوا : أَسَدٌ .

( وَأَظْلَل ) - قالوا : ظَلَّ .

( وَيَدْنَة ) - قالوا : بُدْن ، قال تعالى : « وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا

لَكُمْ » (١) .

( وكَثْرَ فِي نَحْوِ : دار وقارة ) - أى كَثَرَ فَعَلَ ، فى المَوْثَ عَلَى

فَعَلَ أَوْ فَعَلَةً ، نَحْوِ : دار وَدُور ، وقارة وَقُور .

( وَنَدَرَ فى زُعْبُوب (٢) ) - وهو القَصِير ، قالوا : زُعْب ،

والقِيَّاس : زَعَابِيْب ، لِأَنَّهُ عَلَى فُعْلُول ، لِلإِخَاقِ بِعَصْفُور .

( وَمِنْهَا : فُعْلٌ ، وَلَا يَكُونُ لِمَعْتَلِ اللّامِ ) - لِأَنَّهُ لَوْ جُمِعَ سِقَاء

مِثْلًا عَلَى ذَلِكَ كَمَا جُمِعَ حِمَارٌ ، لِأَدَى إِلَى تَصْيِيرِ الاسْمِ عَلَى فَعْلٍ .

( وَهُوَ مَقْيَسٌ فى فُعُولٍ ، لَا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ) - نَحْوِ : صَبُور

وَشُكُور وَعَمُودٌ وَقَلُوصٌ ، وَخَرَجَ : حَلُوبٌ وَرُكُوبٌ وَنَحْوَهُمَا ، فَلَا

يُقَالُ : حُلِبَ وَلَا رُكِبَ .

( وَفى فَعِيلِ اسْمًا ) - كَقَضِيْبٍ وَرَغِيْفٍ ، وَأَخْرَجَ الصِّفَةَ ،

كَعَلِيمٍ وَنَذِيرٍ وَجَرِيْحٍ ، فَلَا يَنْقَاسُ فىهَا فُعْلٌ .

(١) الحج / ٢٦ : « وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ » .

(٢) فى بعض النسخ بالراء والعين المهملتين ، وفى بعضها بالزى والغين

المعجمتين ، والتحقق من ( ز ، نغ ) ، والنسخة المحققة من التسهيل ، وفى القاموس :

الرُّعْبُوبُ بِالضَّمِّ : اللَّيْمُ الْقَصِيرُ ، كَالْأَزْعَبِ ، جَمْعُهُ : زُعْبٌ ، بِالضَّمِّ ، شَاذٌ .

(وَفَعَالٌ وَفَعَالٌ اسْمَيْنِ) - نحو : قَدَّالٌ وَأَتَانٌ ، وَحِمَارٌ وَذِرَاعٌ ؛  
 وَأَخْرَجَ الصَّفْتَيْنِ نَحْوُ : جَبَانٌ ، فَلَا يُقَالُ : رَجَالٌ جُبُنٌ ، وَضِنَاكٌ ،  
 فَلَا يُقَالُ : نُوقَ ضُنُّكَ وَالضَّنَّاكُ ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ  
 الْمُؤَخَّرُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : الْمَرْأَةُ الضَّخْمَةُ الثَّقِيلَةُ الْعَجْزُ ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ :  
 الضَّنَّاكُ بِالْفَتْحِ : الْمَرْأَةُ الْمَكْتَنَزَةُ ، وَعَلِيهِ جَرَى الْجَوْهَرِيُّ ، وَقَالَ أَبُو  
 سَهْلٍ : الَّذِي أَحْفَظُهُ : الضَّنَّاكُ بِالْكَسْرِ : الْمَرْأَةُ الْمَكْتَنَزَةُ .

( غَيْرُ مَضَاعِفِينَ ) - ثَبِتَ هَذَا فِي نَسْخَةِ الرَّقْمِيِّ وَغَيْرِهِ ،  
 وَسَقَطَ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ . وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ : حَنَانٌ <sup>(١)</sup> وَمِدَادٌ ،  
 فَلَا يَجْمَعَانِ عَلَى فُعْلٍ ؛ وَقَدْ سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَفْعَلَةٍ حَكَمَهُمَا ؛  
 وَأَخَذَ <sup>(٢)</sup> مِنْ كَلَامِهِ ، أَنَّ الْمَضَاعِفَ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ أَلْفٍ ، اطْرَدَ فِيهِ  
 فُعْلٌ ، نَحْوُ : سَرِيرٌ وَسُرُرٌ ، وَذَلِيلٌ وَذُلُلٌ .

(وَنَدْرٌ عُنُنٌ) - هُوَ جَمْعُ عِنَانِ الدَّابَّةِ ، وَالْقِيَاسُ : أَعِنَّةٌ .

(وَوُطُّطٌ) - جَمْعُ <sup>(٣)</sup> وَطَاطٍ ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْقَصِيرُ <sup>(٣-)</sup> .

(وَيُحْفَظُ فِي فَعْلٍ) - نَحْوُ : سَقَفٌ وَسُقْفٌ ، وَرَهْنٌ وَرُهْنٌ ،

وَقُلْبٌ النَّخْلَةُ وَقُلْبٌ .

(١) فِي (ز) : جَبَانٌ ، وَوَأَضَحَ أَنَّهُ سَهُوٌ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضَاعِفٍ .

(٢) فِي (د) : وَأَفْهَمَ كَلَامَهُ .

مِنْ (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ (د) وَفِي الْأَشْمُونِيِّ مَعَ الصَّبَانِ ٤ / ١٢٩ : وَشَدَّ عِنَانَ

وَعُنُنٌ ، وَحِجَاجٌ ، وَحُجَّجٌ ، وَوَطَاطٌ وَوُطُّطٌ ، قَالَ الصَّبَانُ : وَطَاطٌ ، بَوَاوُ مَفْتُوحَةٌ ، وَهُوَ

وَهُوَ الرَّجُلُ الضَّعِيفُ .

( وفعل ) - نحو : نَمِرٌ ونُمِرٌ ، وأجاز بعضهم كونه مختصراً من نُمور .

( وفعيلة ) - نحو : صحيفة وصُحِف .

( مطلقاً ) - أى اسماً كانت الثلاثة ، أو صفات ، قالوا فى الصفة نحو : حَشِينٌ وحُشِنٌ ، وفَرَّخٌ وفُرِّخٌ ، ونَجِيبةٌ ونُجِبٌ ، وخريذةٌ وحُرْدٌ .

( وفى فَعِيل (١) ) - كَنذِيرٌ ونُذِرٌ .

( وفعال ) - كَشَارِفٌ وشُرْفٌ ، قال :

\* أَلَا يَا حَمَزَ ، لِلشَّرْفِ النَّوَاءِ (٢) \* (٢١٨)

هكذا قيل ، وفيه بحث

( وفعال (٢) ) - كَصَنَاعٌ وصُنُعٌ

( وفعال ) - نحو : ناقة كِنَازٌ ونُوقٌ كُنُزٌ ، وبعضهم يقول نُوقٌ

كِنَازٌ ، فيكون مثل : هِجَانٌ ودِلاصٌ ؛ على أن بعضهم قال فى هِجَانٌ : نُوقٌ هُجُنٌ ، وفى دِلاصٌ : دُرُوعٌ دُلُصٌ ؛ وذكر غيرُ المصنّف

(١) زاد هنا فى النسخة المحققة من التسهيل : اسماً ، وفى شرح ناظر الجيش : ومن الكلمات التى يُحفظ فيها فُعَلٌ ، ست ؛ لكنها مقيدة بأن تكون أوصافاً ، وذكر فَعِيلاً وفاعلاً وفَعِيلاً وفَعَالاً وفَعَالاً وفَعِلَةً ، قال : ومثاله : فَرِحَةٌ وفُرِحٌ ؛ وفى همع الهوامع ٢ / ١٧٥ : وفعيل بلا تاء اسماً ، كقَضِيبٌ وقَضُبٌ ، ونذر فى الصفة كَنذِيرٌ ونُذِرٌ ، وفى ذى التاء كصحيفة وصُحِف .

(٢) فى الصحاح : وجمل ناو ، وجمال نوأ ، أى سمان .

(٣) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل : وفَعَلٌ ، بفتحين .

أن فُعلاً يقال (١) في فَعَالٍ وفَعَالٍ وصفين .

( وَفَعَلَةٌ ) - نحو : فَرِحَ وفُرِحَ .

( أوصافاً ) - قيّد في جميع ما تقدّم ، من قوله : وفي فعيل إلى

فَعِلَةٌ .

( وفي فُعَالٍ ) - نحو : كُرِعَ وكُرِعَ ، وقُرَادٌ وقُرِدٌ ؛ وذكر في غير

هذا الكتاب أنه مقيس ، والصحيح الأول ، فلا يقال في غُرَابٍ غُرِبٌ ولا في عُقَابٍ عُقِبَ .

( وَفَعَلَةٌ ) - نحو : ثَمَرَ وثُمِرَ ، وَخَشَبَةٌ وَخُشِبَ .

( وَفَعَلٌ ) - نحو : سِتَرَ وسُتِرَ ، قال :

(٢١٩) والمسجدان ، وبيت أنت عامرُه لنا ، وزمزمُ والأحواضُ والسُّتُرُ (٢)

( أسماء ) - قيّد في الأوزان الثلاثة المذكورة ، وهذا كله ؛ أعنى

قوله : وندر عُننٌ ، إلى قوله : وفعلٌ ، أسماء ، سقط من بعض النسخ ، وثبت في نسخة الرّقى وغيره .

( ويجب في غير الضرورة ، تسكين عينه ، إن كانت واواً ) -

أى عين فُعَلٌ ، نحو : سوارٌ وسُورٌ ، وعوانٌ وعُونٌ ، ونوارٌ ونُورٌ ؛ ويجوز الضم في الشعر ، قال :

(١) في (د) : يقاس .

(٢) في شرح الكافية ٤ / ١٨٣٥ : نحن عامرُه ، بدل : أنت عامرُه ، قال في

الحاشية : هذا بيت من البسيط ، أنشده المصنف ، نقلاً عن أبي عليّ ، ولم يعزّه إلى أحد ، والشاهد في قوله : والسُّتُرُ بضمّتين .

(٢٢٠) أَعْرُ الثَّنَايَا ، أَحْمُ الثَّلَاثِ يَحْسِنُهَا سُوكُ الْإِسْحَلِ (١)

سُوكُ : جمع سِوَاكٍ ؛ قال الفراءُ : وربما قالوا : عُونُ كُرْسُلٍ ، فَرَقًا بَيْنَ الْعَوَانِ وَالْعَانَةِ ، أَى بَيْنَ جَمْعَيْهِمَا ، وَتَخْصِيصَهُ بِالشَّعْرِ ، قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ .

( وَيَجُوزُ إِنْ لَمْ تَكُنْهَا ) - أَى لَمْ تَكُنْ الْعَيْنَ وَأَوًا ، فَتَقُولُ فِي : حُمْرٌ وَقُدْلٌ : حُمْرٌ وَقُدْلٌ ، بِالتَّسْكِينِ .

( وَلَمْ تَضَاعَفْ ) - فَلَا يُقَالُ فِي الْمُضَاعَفِ بِغَيْرِ الضَّمِّ ، نَحْوُ : سَرِيرٍ وَسُرُرٍ ، إِلَّا مَا شَدَّ .

( وَرَبَّمَا سَكَنْتَ مَعَ التَّضْعِيفِ ) - قَالُوا : ذُبَابٌ وَذُبٌّ .

( فَإِنْ كَانَتْ يَاءً ، كُسِرَتِ الْفَاءُ عِنْدَ التَّسْكِينِ ) - أَى إِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ ، فَتَقُولُ فِي سِيَالٍ وَعِيَالٍ : سِيْلٌ وَعِيْلٌ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ ، أَحْفَّ مِنْهَا عَلَى الْوَاوِ ، وَيَجُوزُ التَّسْكِينُ ، فَيُقَالُ : سِيْلٌ وَعِيْلٌ ، بِكُسْرِ الْفَاءِ ، لِتَصَحُّحِ الْيَاءِ ، كَمَا فُعِلَ فِي بِيضٍ .

(١) من المتقارب ، لعبد الرحمن بن حسان ، وأَعْرُ : أبيض ، والثنايا جمع ثنية ، وهى من الأسنان ، الأربع التى فى مقدم الفم ، ثنتان من فوق ، وثنتان من أسفل ، والأحم : الأسود من كل شىء ، وهو من الحمة ، وهو لون بين الدهمة والكممة ، والثلاث : جمع لثة ، وهى اللحمية المركبة فيها الأسنان ، وجاءت بكسر اللام فى ابن يعيىش ١٠ / ٨٤ ، وبفتحتها فى ش . ش . العينى ٤ / ١٣٠ ؛ وسُوكُ : جمع سِوَاكٍ ، والإسحل : الشجر الذى يتخذ منه السِوَاكُ ، وفيه الشاهد ، حيث جاءت واو سُوكُ مضمومة للضرورة ؛ يصف فم امرأة بأنه جميل نظيف ، له ريح طيبة ، مما تستاك بالإسحل .

( ومنها : فُعل ، وهو لفُعلة ) - نحو : غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، وَعُدَّةٌ (١) وَعُدْدٌ ، وَعُرْوَةٌ وَعُرَى ، وَنُهْيَةٌ وَنُهَى .

( وَفُعْلَةٌ ) - نحو : جُمُوعَةٌ وَجُمِعَ .

( اسمين ) - أخرج الصفتين ، نحو : رجل ضَحْكَةٌ (٢) ، وامرأة شَلَّةٌ ، وهى السريعة فى حاجتها ؛ وفُعل فى الصفة قليل جدا ، لم يُحفظ منه إلا جُنُبٌ وشُللٌ .

( وللفُعْلَى أنثى الأفعال ) - نحو : الكبرى والكُبرى ، والعُلْيَا والعُلَى ، وخرج ما ليس كذلك ، كحبلَى ورُجْعَى وَنُهْمَى ، فلا تُجمع هذه ونحوها على فُعل .

( ويحفظ فى نحو : الرؤيا ) - قالوا فى الجمع : رُؤَى .

( وَتَوْبَةٌ ) - قالوا : تُوِبَ .

( ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرّاء ) - فى اقتياسه جمع كل مصدر يكون بوزن فُعْلَى ، على فُعل ، نحو : جَوَزَةٌ وَجَوَزٌ .

( ويحفظ أيضا فى فُعْلَةٌ وصفاً ) - قالوا : رجل بُهْمَةٌ ورجال بُهْمٌ ؛ قال أبو عبيدة : البُهْمَةُ بالضم : الفارس الذى لا يُدرى من أين يُؤتى ، لشدة بأسه ؛ وخرج بوصف : الاسم ، فلم يُجمع كذلك ، يقال للجيش : بُهْمَةٌ ، ومنه قولهم : فارس بُهْمَةٌ ، وليث غابة .

(١) فى (د) : وعدة وعداد ، بالغين المعجمة .

(٢) وهو من يضحك كثيراً .



( ونحو : تُخَمَّة ) - قالوا (١) : تُخَم ، وهو جمع للزوم التأنيث ، قالوا : هي التُّخَم ، وأما رُطَب ، فاسم جنس للتذكير ، قال تعالى : « رُطْباً جَنِيًّا » (٢) .

( وُنُفَسَاء ) - قالوا في الجمع : نُفَس ، بالتخفيف ، وشَدَّدُوا الفاء أيضا ، وقالوا في جمعه : نِفَاس (٣) أيضا ، ولم يأت فعلاء مجموعاً على فِعَالٍ إِلَّا في هذا ، وفي قولهم : عَشْرَاءٌ وَعِشَارٌ .

( وَطَبَّة ) - قالوا : طَبَّةٌ وَطْبِيٌّ ، وَبُرَّةٌ وَبُرِّيٌّ ، وَلَعَّةٌ وَلُغِيٌّ .

( وَعُجَايَةٌ وَقَرْيَةٌ وَحَلِيَّةٌ وَعَدْوٌ ) - ثبت هذا في نسخة الرَّقِيِّ وغيره ، وسقط من بعض النسخ ؛ والعُجَايَةُ والعُجَاوَةُ ، قال الأصمعيّ : لغتان ، وهي قدر مضغعة من لحم ، تكون موصولة بعصب ينحدر من ركبة البعير إلى الفرسين ، وقالوا في الجمع : عُجِيٌّ ، وقالوا : قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ ، وَثُرُوةٌ وَثُرِيٌّ ، وشَهْوَةٌ وشَهْيٌ ، وقالوا : حَلِيَّةٌ وَحَلِيٌّ ، وأيضاً لِحِيَّةٌ وَلِحِيٌّ ، وسمع أيضاً حِلِيٌّ وَلِحِيٌّ ، وهو القياس ، وقالوا : عَدْوٌ وَعِدْيٌ ، والمشهور عُدَاةٌ ، بالتاء .

(١) في (ز) : ونحو : تُخَمَّةٌ وَتُخَمٌ ، وهو جمع ... الخ .

(٢) مريم / ٢٥ : « وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ ، تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا » .

(٣) في شرح الكافية ٤ / ١٨٣٨ : وحكى ابن سيده في المخصص في نُفَسَاءِ

نُفَسَاءٍ بالتخفيف ، وَنُفَسَاءٌ بالتشديد ؛ وفي الحاشية : قال ابن سيده في المخصص ١ /

٢١ : فإذا ولدت المرأة قيل : وضعت ، ثم هي نُفَسَاءٌ ، والجمع نُفَسَاوَاتٌ ، ونِفَاسٌ

وَنُفْسٌ وَنُفْسٌ - اللحيانيّ : وَنُفَاسٌ - أبو عليّ : وَنَوَافِسٌ .

( واطرد عند بعض بنى تميم و كلب ، فى المضاعف المجموع على فُعَل ) - أى وبعض كلب ؛ قال المصنف : استثقل بعض التميميين والكلبيين ضمة عين فُعَل فى المضاعف ، فجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا : جُدَدٌ وذُلُلٌ : انتهى . قال الحضراوى : ولم يَحْكِهِ سيبويه وحكاه أبو عبيدة وغيره ، وأنه قياس . انتهى . والشلوبين على جوازه فى الاسم ، كسرير وسُرُر ، والصفة ، وهو قول ابن جتّى ، وخصّه ابن قتيبة وغيره بالاسم ، والسماع ورد فى جمع فعيل المضاعف ؛ قال الحضراوى : بخلاف ما فيه الألف .

( ومنها : فِعَل ، وهى لِفِعْلَةٌ ، اسماً تاماً ) - نحو : فِرْقَةٌ وفِرْقٌ ، وِدِيمةٌ وِدِيْمٌ ، وِحْجَةٌ (١) وِحْجٌ ، وِمْرِيَةٌ وِمْرِيٌّ ؛ وخرج بتام رَقَةٌ (٢) ونحوه ، فلا يجمع على فِعَل ، لحذف فائه ؛ ولم يثبت بعضهم فِعْلَةٌ فى الصفات ؛ وذكر فى التخصّص فى الصفات : كِبْرَةٌ وِعِجْزَةٌ (٣) وغيرهما ، وأنها تكون هكذا للمفرد وغيره ، فيجوز كون المصنف احترز باسم عن صفة كهذه ، والصحيح إثبات ذلك .  
 ( ويحفظ فى فِعْلَى اسماً ) - نحو : ذِكْرٌ فى ذِكْرَى .  
 ( ونحو : ضِيَعَةٌ ) - مما عينه ياء ، فيقال : ضِيَعٌ ، ومثله : خَيْمةٌ وِخِيْمٌ .

(١) الحجّة : السنة .

(٢) فى (د) : زنة ونحوه .

(٣) والذى فى التخصّص ، كما فى الأشمونى : صِغْرَةٌ وكِبْرَةٌ وِعِجْزَةٌ فى ألفاظ آخر ، وفى لسان العرب : وفلان صِغْرَةٌ أبويه ، وصِغْرَةٌ ولد أبويه ، أى أصغرهم ، وهو كِبْرَةٌ ولد أبويه ، أى أكبرهم ، والعجزة وابن العجزة : آخر ولد الشيخ .

( ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفراء ) - فقوله في هذا بالقياس ، كقوله في رؤيا ونوبة باقتياس فُعل ، والصحيح القصر على السماع ؛ وخرج باسم ، الصفة نحو : رجل كَيْصَى (١) .

( ويحفظ باتفاق ، في فِعْلَة ، واحد فِعْل ) - نحو : سِدر في سِدرَة واحد سِدر ؛ (٢) وخرج فِعْلَة الذي ليس كذلك ، فإنه ينقاس فيه فِعْل (٣) ، كما سبق ذكره .

( والمعوض من لامه تاء ) - نحو : عِزَة وِلثة ، قالوا : عِزَى وِلثَى ، والعزة : الفرقة من الناس .

( وفي نحو : معدة ) - قالوا : مِعَد .

( وقَشَع ) (٤) - وهو الجلد البالى ، قالوا في جمعه : قِشَع ، شدوذاً .

( وهضبة ) - وهى المطرة ، والجمع هِضْب ، ومثله : بَدْرَة وِبِدر .

( وقامة ) - قالوا : قِيم ، ونحوه : ثارة وِثِير ، وحاجة وِجَوج .

(١) وفي اللسان عن ابن الأعرابي : الكَيْصُ : البخل التام ، ورجل كَيْصَى وكَيْصٌ : متفرد بطعامه ، لا يؤاكل أحداً ، والكَيْصُ : اللئيم الشحيح ، وعن الليث : الكَيْصُ من الرجال : القصير التارّ ، وفي التهذيب عن أبي العباس : رجل كَيْصَى ياهذا بالتنوين : ينزل وحده ، ويأكل وحده .

(٢) في (ز) : نحو : سِدرَة في سِدر واحد سِدر .

(٣) في (ز) : فِعْلَة .

(٤) ضبطها في (ز) بكسر القاف ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والصبان على الأشموني ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية .

( وهْدَم ) - وهو بكسر الهاء ، وسكون الدال : الثوب البالى ، وقالوا فى جمعه : هِدَم وأهدام .

( وَصُورَة ) - قالوا فى الجمع : صِوَر ، بكسر الصاد ، وقال الجوهريّ ، الصُّور ، بكسر الصاد ، لغة فى الصُّور ، جمع صورة ، وينشد هذا البيت على هذه اللغة ، يصف الجوارى :

(٢٢١) أَشْبَهْنَ مِنْ بَقَرِ الْخُلْصَاءِ أَعْيْنَهَا

وَهُنَّ أَحْسَنُ مِنْ صَيْرَانِهَا صِوَرًا (١)

والصِّيران جمع صِوار ، وهو القطيع من البقر ، وقالوا أيضا : قُوَّةٌ وَقَوَى .

( وَذَرِبَة ) - مثل قِرْبَة ، لغة فى امرأة ذَرِبَة ، أى حديدة اللسان ، وقالوا فى الجمع : ذَرَب ، قال الراجز :

(٢٢٢) \* إِلَيْكَ أَشْكُو ذَرِبَةَ مِنَ الذَّرْبِ (٢) \*

والصِّمَّة : الرجل الشجاع ، والذكر من الحيات ، وجمعه : صِمْم .

( وَعَدَوٌ ) - قالوا : عِدَى ؛ قال الجوهريّ : العِدَى بكسر

(١) من البسيط ، لذى الرمة - ديوانه ١٨٧ - وفى لسان العرب : الجوهريّ : والصُّور ، بكسر الصاد : لغة فى الصُّور ، جمع صورة ؛ وهى موضع الشاهد فى البيت .  
(٢) فى اللسان - ذرب : وقوم ذَرَبٌ : أجْدَاء ، وامرأة ذَرِبَة مثل قِرْبَة ، وذَرِبَة أى صَحَابَة ، حديدة ، سليطة اللسان ... وفى الحديث أن أعشى بنى مازن ، قدم على النبى ﷺ ، فأنشد أبياتاً فيها :

العين ، وهو جمع لانظير له ، وقال ابن السكيت : لم يأت فعل في  
 النعوت إلا حرف واحد ، يقال : هؤلاء قومٌ عِدَى ، (١) أى غرباء ،  
 وقوم عِدَى - (١) أى أعداء . انتهى .

وعدّ التصريفيون عِدَى في المفردات ، ولم يثبت سيبويه في  
 الصفة غيره ، وله أخوات تذكر في التصريف إن شاء الله . قال ابن  
 السكيت : ويقال : قوم عِدَى وعُدَى ، أى أعداء ، مثل : سِوَى  
 وسُوَى ، قال الأخطل :

(٢٢٣) ألا ياسلمى ، ياهندُ ، هندَ بنى بدر

وإن كان حياناً عِدَى آخر الدهر (٢)

يُرَوى بالضم والكسر ؛ وقال ثعلب : يقال : قوم أعداء  
 وعِدَى بكسر العين ، فإن أدخلت الهاء (٣) ، قلت : عُدَاة بالضم .  
 انتهى . وهذا هو المشهور كما تقدم .

---

= ياسيد الناس ، وديان العرب إليك أشكو ذرية من الذرب  
 قال أبو منصور : أراد بالذرية امرأته ... وجمعها ذرب ؛ وهي موضع الشاهد .  
 من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) من الطويل ، للأخطل - ديوانه ١٧٩ - وفي رواية ابن يعيش ٢ / ٢٤ :  
 \* وإن كان حى قاعداً آخر الدهر \*

وفي (د) وابن الشجري ٢ / ١٥١ : عدا .. ، وحياناً مثنى حى ؛ وفي اللسان :  
 عدى : وقال ابن الأعرابي في قول الأخطل : ألا ياسلمى ياهند ... : العِدَى : التباعد ،  
 وقومٌ عِدَى ، إذا كانوا متباعدين ، لا أرحام بينهم ولا حلف ، وقومٌ عِدَى ، إذا كانوا حُرَبياً ،  
 وقد روى هذا البيت بالكسر والضم ، مثل : سِوَى وسُوَى ، وهو موضع الشاهد من  
 البيت .

(٣) في (ز) : التاء .

( وَجِدَاءٌ ) - قالوا : جِدَاءٌ ، قال :

(٢٢٤) وَتُبِّلَى الْأَلَى يَسْتَلْمُونَ عَلَى الْأَلَى

تراهنَّ يومَ الرَّوعِ كالجِدَاءِ الْقُبْلِ (١)

فَجِدَاءَةٌ وَجِدَاءٌ ، كَجِبْرَةَ وَجَبْرٍ ، وَعَنْبَةٌ وَعَنْبٌ ، فَيَجُوزُ كَوْنُ جِدَاءَةٍ اسْمَ جِنْسٍ ، وَوَصْفُهُ بِالْجَمْعِ ، كَوَصْفِ السَّحَابِ بِالثَّقَالِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ » (٢) ، وَقَوْلِ الْجَوْهَرِيِّ : هُوَ جَمْعُ جِدَاءَةٍ تَجُوزُ ، لِقَوْلِهِ : مِثْلُ عِنْبَةٍ وَعَنْبٍ ، وَجِبْرَةَ وَجَبْرٍ .  
( وَأَلْحَقَ الْمَبْرِدُ بِفُعْلَةٍ وَفِعْلَةٍ ، فُغْلًا وَفِعْلًا مُؤَنَّثِينَ ) - فَتَقُولُ فِي جُمْلٍ : جُمْلًا ، كَمَا تَقُولُ فِي غُرْفَةٍ : غُرْفٌ ، وَتَقُولُ فِي هِنْدٍ : هِنْدٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي كِسْرَةٍ : كِسْرٌ ؛ وَكَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، يَقْتَضِي مُوَافَقَتَهُ ، وَمَذْهَبَ غَيْرِ الْمَبْرِدِ ، الْقَصْرَ فِي هَذَا عَلَى السَّمَاعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

(١) مِنَ الطَّوِيلِ ، لِأَبِي ذَرُوبٍ الْهَذَلِيِّ - هَذَا لِي ١ / ٣٧ ، وَهَمَّ ١ / ٨٣ ، وَش . ش . الْعَيْنِي عَلَى الْأَشْمُونِيِّ وَالصَّبَّانِ ١ / ١٤٨ - وَفِي ( د ، ز ) : وَتَفْنَى بَدَلُ : وَتُبِّلَى ؛ وَتُبِّلَى مِنَ الْإِبْلَاءِ ، وَهُوَ الْإِفْنَاءُ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَنُونِ ، وَهُوَ الْمَوْتُ ، فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ :

فَتَلِكْ خَطُوبٍ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابِنَا قَدِيمًا ، فُتْبَلِينَا الْمَنُونَ وَمَاتْبَلِي

وَيَسْتَلْمُونَ ، أَيْ يَلْبَسُونَ الْأَمَةَ ؛ وَهِيَ الدَّرْعُ ، وَيَوْمَ الرَّوعِ ، أَيْ يَوْمَ الْحَرْبِ ، وَالْجِدَاءُ جَمْعُ جِدَاءَةٍ ، الطَّائِرُ الْمَعْرُوفُ ، وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ ، وَالْقُبْلُ بضم فسكون ، وَهِيَ النَّتْيُ فِي أَعْيُنِهَا قَبْلُ بَفَتْحَتَيْنِ ، وَهُوَ الْحُورُ .

(٢) الرَّعْدُ / ١٢ .

( ولا يكون في فِعَل ولا فِعَال ، لما فَاؤُهُ ياء ) - وذلك لاستثقال الكسر على الياء .

( إلا ماندر كيعار ) - هو جمع يَعْر ، ككَلْب وكِلَاب ، وَيَعْرَة كَقَصْصَة وقصاع ؛ وَالْيَعْرُ ، وَالْيَعْرَة : الجدى يربط في الزبية للأسد ؛ وقال ابن خروف : حكى الشيبانيّ : يقاط جمع يَقِظ ، وقال ابن الضائع : قال الفارسيّ : هو جمع يقظان ، ورجّحه ابن الضائع بكثرة فِعَال في جمع فَعَلان .

( فصل ) : ( من أمثلة الكثرة : فِعَال ، وهو لَفْعَل ) - نحو : كلب وكلاب ، وضخم وضخام .

( غير اليائي العين ) (١) - ثبت هذا في نسخة الرقي وغيره ؛ واحترز به عن نحو : بَيْت وشَيْخ ، فلا يقال : بيات ولا شياخ .

( ولَفْعَلَة مطلقاً ) - أى وصفاً واسماً ، يائيّ العين وغيره ) - نحو : جفنة وجفان ، وضبيعة ، وضبياع ، وصعبه وصعباب .

( ولَفْعَل ، اسماً غير مُضاعف ، ولا معتل اللام ) - نحو : جبل وجبال ، وقلم وقلام ، وأقلام أكثر ؛ وخرج باسم : الصفة ، نحو : حسن ، قالوا : حسان ، ولم يطردوه ، لا يقال في بطل : بطل ، ولا في عزب : عزاب ؛ وخرج المضاعف ، فلا يقال في طلل : طلال ؛ والمعتل اللام كفتى وعصاً وهوى ، فقياس هذه أفعال .

(١) سقطت من (ز) .

- ( وَلَفَعَلَةً ) - كَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ ، وَحَسَنَةٌ وَحِسَانٌ .
- ( وَلاَسْمٌ عَلَى فِعْلٍ ) - نَحْوُ : ذُئِبٌ وَذَيْئَابٌ ، وَبِئْرٌ وَبِئَارٌ .
- ( أَوْ فُعْلٌ ) - كَرُمِحٌ وَرِمَاحٌ .
- ( مَا لَمْ يَكُنْ كَمُدَى ) - أَيْ يَأْتِي اللّامُ .
- ( أَوْ حُوتٌ ) - أَيْ وَاَوِيَّ الْعَيْنِ ؛ فَلَا يُجْمَعَانِ عَلَى فِعَالٍ ،
- لَا يُقَالُ : مِدَاءٌ وَلَا حِيَاتٌ ، بَلْ قِيَاسُ الْأَوَّلِ أَفْعَالٌ كَأَمْدَاءٌ ، وَظَبْيٌ وَأَظْبَاءٌ ، وَقِيَاسُ الثَّانِي فِعْلَانٌ كَحَيْتَانٌ ، وَعُودٌ وَعِيدَانٌ ؛ وَأَخْرَجَ
- بِاسْمٍ : الصِّفَةُ نَحْوُ : جِلْفٌ وَحُلُوٌّ ، فَلَا يُجْمَعَانِ عَلَى فِعَالٍ .
- ( وَلَوْصَفٌ صَحِيحُ اللّامِ ، عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ ، بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ
- فَاعِلَةٍ ) - كَطَرِيفٌ وَظَرَافٌ ، وَظَرِيفَةٌ وَظَرَافٌ ؛ وَاحْتَرَزَ مِنْ كَوْنِهِمَا
- بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ نَحْوُ : جَرِيحٌ وَطَيِّمَةٌ ، فَلَا يُقَالُ : جِرَاحٌ وَلَا لِطَامٌ ؛ وَقَوْلُ
- الْعَبْدِيِّ : إِنَّ فِعَالًا فِي هَذَا النُّوعِ جَمْعُ فَعِيلَةٍ خَاصَّةٌ ، غَلَطَ ، فَقَدْ ذَكَرَ
- النَّاسُ ذَلِكَ فِي فَعِيلٍ أَيْضًا ، وَمِنْهُ : شَدِيدٌ وَشِدَادٌ ، وَحَدِيدٌ وَحِدَادٌ ،
- وَسَمِينٌ وَسِمَانٌ ، وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ ؛ قَالَ الْخَضْرَائِيُّ : وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ
- خِلَافًا .

- ( أَوْ عَلَى فِعْلَانٍ ) - نَحْوُ عَطَشَانٌ وَعِطَاشٌ ، وَرِيَّانٌ وَرِوَاءٌ .
- ( أَوْ فُعْلَانٍ ) - نَحْوُ : حُمَصَانٌ وَحِمَاصٌ .
- ( أَوْ فَعَلَى ) - نَحْوُ غَضَبِيٍّ وَغِضَابٍ .
- ( أَوْ فَعْلَانَةٍ ) - نَحْوُ : نَدْمَانَةٍ وَنِدَامٍ .
- ( أَوْ فُعْلَانَةٍ ) - نَحْوُ حُمَصَانَةٍ وَحِمَاصٍ .



( ولم يجاوز في نحو : طويل وطويلة ، إلا للتصحيح ) - وهو  
 ماعينه واو ، ولامه صحيحة ، من فَعِيل وفَعِيلَة ، بمعنى الفاعل ، فإنهما  
 يُجمعان على فِعَال نحو : طَوَال ، ولا يُعدل إلا إلى التصحيح ، فيقال  
 في جمع المذكر العاقل : طويلون ، وفي غيره : طويلات .

( ويُحفظ في فَعُول ) - كخِرَاف في خُرُوف ، وقِلَاص في  
 قِلُوص .

( وفِعْلَة ) - نحو : لِقْحَة ولِقَاح .

( وفِعِل وفِعْلَة ) - نحو : نَمِر ونِمَار ، ونَمِرَة ونِمَار .

( وفَعَالَة ) - نحو : عَبَاءَة وَعِبَاء .

( وفي وصف على فاعل ) - نحو : قائم وقيام .

( أو فاعلة ) - نحو : صائمة وصيام ، وكذا راع وراعية  
 يُجمعان على رِعاء .

( أو فُعَلَى ) - نحو : أُنْثَى وإناث .

( أو فِعَال ) - نحو : جَوَاد وجياد .

( أو فِعَال ) - نحو دِرْع دِلاص ، ودروع دِلاص .

( أو فَيَعِل ) - نحو : خَيَّر وخِيار .

( أو أَفْعَل ) - كأعجف وعِجاف ، وفي العين (١) :

(١) معجم العين للخليل بن أحمد .

لم يُجمع أَفْعَلٌ على فِعَالٍ إِلَّا في هذا ، وحكى الفارسيّ : أَجْرَبَ  
وجِرَابَ ، وحكاه أبو حاتم أيضا مع أَبْطَحَ وبَطَاحَ .

( أو فعلاء ) - كعجفاء وعجاف .

( أو فعيل بمعنى مفعول ) - كَرَبِيطَ ورباط .

( وفي (١) اسم على فُعْلَةٍ ) - نحو : بُرْمَةٌ وبرام ، وحُفْرَةٌ وحِفَارٌ .

( أو فُعْلٌ ) (٢) - نحو : قُرْطٌ وقِرَاطٌ ، وَخُفٌّ وَخِفافٌ ، وَعُشٌّ

وعشاش ، وهو في المضاعف كثير .

( أو فُعْلٌ ) - نحو : رُبْعٌ ورباع ، وَرُطْبٌ ورِطَابٌ (١) ؛

والرُبْعُ : الفصيل ينتج في الربيع ، وهو أوّلُ النتاج ، يقال : ما لهم هُبْعٌ  
ولا رُبْعٌ ، والهُبْعُ ما ينتج في آخر النتاج ، والأنثى رُبْعَةٌ وهُبْعَةٌ .

( أو فِعْلَانٌ (٣) ) - نحو : سِرْحَانٌ وسِرَاحٌ ، وضيْبَعَانٌ

وضيْبَاعٌ ، يقال للأنثى : هذه ضيْبَعٌ (٤) ، وللذكر : ضيْبَعَانٌ ، وقول

الجوهري : إنه يقال للأنثى : ضيْبَعَانَةٌ ، مستدرَكٌ ، قالوا : ولا يكون  
بالألف والنون إِلَّا للذكر .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقط من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد جاء في نفس النسخة بعد

ذلك محرفا ، ونبت عليه .

(٣) زاد قبل هذا في النسخة المحققة من التسهيل : أو فُعْلٌ ، وأظنه تحريف : أو

فُعْلٌ الذي ظننته ساقطا من النسخة ، ونبت عليه .

(٤) في (ز) : هذه ضيْبَاعٌ .

( أو فَعِيل ) - ثبت هذا في نسخة الرّقى وغيره ، ومثاله :  
فَصِيل ، وَفِصَال ، وَأَفِيل وإِفال ، والأفِيل : الصغير من الإبل ،  
والأنثى أفيلة .

( أو فَعُل (١) ) - نحو : رَجُلٌ وَرِجال ، وَسَبْعٌ وَسِباع ،  
وقياسه في القلة والكثرة أفعال ، كعَضُدٌ وأَعْضاد ، وَعَجْزٌ وأَعْجاز .

( أو فَعِل ) - ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، وضبط  
بكسر العين ، ومثاله : رَخِل ، بالخاء المعجمة ، وهو الأنثى من ولد  
الضأن ، والذكر حَمَل ، والجمع : رِخال وَرُخال أيضا بالضم ،  
وقياسه في القلة : أفعال نحو : كَبِدٌ وأَكباد ، وفي الكثرة فَعول نحو :  
كَرُوش (٢) .

( وندر في يائى العين ) - أى ماكان على فَعَل ، يوضح هذا  
ماسبق في أول الفصل ، عن نسخة الرّقى ، قالوا : ضَيْفٌ وَضِيف .  
( أو الفاء ) - وقد سبق أنهم قالوا : يَعْرٌ وَيعار ، وسبق ما في  
يقظ .

( وفي أَيْصر ) - وهو جبل قصير ، يُشَدُّ به في أسفل الخباء  
إلى وتد ، والأَيْصر أيضا : الحشيش ، يقال : لفلان محشّ لا يُحزّر  
أَيْصره ، أى لا يُقطع ، وذكر المصنف وغيره أنه قيل في جمع أَيْصر :

(١) في (ز) : أو فَعِيل نحو : رَخِلٌ وَرِخال ، وهو تداخل بين هذا الوزن وتاليه .

(٢) جمع كَرِش مثل كَبِد .

إِصَار ، وقال الجوهريّ : الأيصر والإصار واحد ، للحبل والحشيش ، قال في الحبل : وجمع الإصار : أَصْر ، وجمع الأيصر : أَيَاِصِر .

( وَحِدَاةٌ ) - قالوا في الجمع : حِدَاً .

( وَقَيْنَةَ ) - قالوا في الجمع : قِنَان .

( وَيَشَارِكُهُ فُعُولٌ قِيَاساً ، في اسم على فَعَل ) - أى يشارك

فِعَالاً ، نحو : كَعَبٌ وَكُعُوبٌ ، وَقَدَّ وَقُدُودٌ

( لَيْسَ عَيْنُهُ وَاوَأً ) - فلا ينقاس في حَوْضٍ فُعُولٌ ، بل يقتصر

على السماع ، نحو : فَوَجٌ وَفُؤُوجٌ .

( أَوْ عَلَى فِعَلٍ ) - نحو : جِسْمٌ وَجُسُومٌ ، وَدِرْعٌ وَدُرُوعٌ .

( أَوْ فُعَلٍ ) - نحو بُرْدٌ وَبُرُودٌ .

( غَيْرَ مُضَاعَفٍ ) - أخرج نحو : خُفٌّ (١) وَجُلٌّ .

( أَوْ فَعَلٍ ) - وذلك نحو : أَسَدٌ وَأُسُودٌ ، (٢) وَذَكَرٌ وَذُكُورٌ ؛

وذكر في غير هذا الكتاب ، أن فُعُولاً في فَعَلٍ ، نحو أَسَدٌ وَأُسُودٌ (٢) ،

مقصوداً على السَّمَاعِ ؛ قيل : فلعلّ هذا تصحيف فُعَلٍ ، والمعنى أن فُعَالاً

كَبُرْدٌ ، يجمع على فُعُولٍ قِيَاساً ، إن لم يُضَاعَفْ ، كما سبق تمثيله ، أو

أَعْلٌ (٣) كحوت ومُدَى ، فإن كان كذينك ، شُدَّ فيه فُعُولٌ ، كحُصِّ

(١) في (د) : نحو : نُحُصٌّ وَنُحُفٌّ .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) في نسخ التحقيق : أو فعل ، ولا يتمشى مع السياق ، والتحقيق عن شرح

ناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٨٥٣ .

وَحُصُوصٌ ، وَتُوِيٌّ وَتُوِيٌّ (١) ؛ وهكذا قال في غير هذا الكتاب ؛  
 وَالْحُصُّ بضم الحاء والصاد المهملتين : الْوَرْسُ ، ويقال : الزعفران ،  
 وَالتُّوِيُّ : حفرة حول الخباء ، لئلا يدخله ماء المطر ، وقالوا في الجمع :  
 تُوِيٌّ (١) بضم النون ، لأنه فُعولٌ ، ونِيٌّ بكسرها إتباعاً للكسرة .  
 ( وسماعاً في (٢) فاعل وصفاً ) - نحو : شاهد وشهود ،  
 وساجد وسُجود ، وبإكٍ وبُكِيٍّ ، ومثال فِعَالٍ : صاحب وصِحاب .  
 ( غير مضاعف ) - احترز من نحو : وادٌّ وناذٌّ .  
 ( ولا معتل العين ) - احترز من نحو : قائمٍ وبائعٍ .  
 ( وفي نحو : فَسَّلَ ) - وهو فَعَلَ صفةً ، قالوا : فَسَّلَ وَفَسَّلَ ،  
 وكَهَّلَ وَكُهَّولٌ ؛ والفَسَّلُ الرجل الدون الحسيس ، وجمعه أيضا على  
 فَسَالٍ ، نحو : صِعَابٍ وَضِخَامٍ في صعب وضخم .  
 ( وَفَوَّجَ ) - وهو فَعَلَ الاسم ، وعينه واو ، وقالوا : فُؤُوجٌ ،  
 ومثال فِعَالٍ : ثوبٌ وثيابٌ ، وحوضٌ وحياضٌ .  
 ( وساق ) - وهو فَعَلَ المعتل عيناً ، قالوا : سُوُوقٌ ، وقال في  
 غير هذا الكتاب : إنه شاذٌ ، لثقل الضمة ، ومثال فِعَالٍ : دارٌ وديارٌ .  
 ( وَبَدَّرَ ) - وهو الاسم على فَعْلَةٍ ، قالوا : بُدُورٌ ، وَصَخْرَةٌ  
 وَصُخُورٌ ، ومثال فِعَالٍ : جَفْنَةٌ وجفانٌ .  
 ( وَشُعْبَةٌ وَفُنَّةٌ ) - وهو ما كان اسماً على فَعْلَةٍ ، غير مضاعف

(١) أظن الأحسن كتابتها : تُوِيٌّ .

(٢) في (ز) : على فاعل .

ومضاعفاً ، قالوا : شعوب وقُنون ، ومثال فِعَال : بُرْمَة وبرام ، وقُنَّة وقِنان ، وقُبَّة وقباب ، والقُنَّة أعلى الجبل .

( وشذوذاً في نحو : ظريف ) - قالوا : ظُرُوف ، ونحوه قولهم : خبيث وخبوث ؛ وهذا عند الخليل وسيبويه ، مما جُمع على غير واحد كَمَا كِير في ذكر ، وذلك لمخالفته مايجيء في تكسيه (١) ، وعند المبرد والجرمي والفرسي ، أن هذا جمع على حذف الزيادة ، ويسمى جمع ترخيم ، كتصغير الترخيم ، وقال السيرافي : يجوز كون ظروف اسم جمع ، وكونه جمع ظريف شذوذاً .

( وأسينة ) - وهي واحدة قوى الوتر ، جمعوها على أُسُون شذوذاً .

( وحُصَّ ) - سبق أنه شذَّ قولهم : حُصَّ وحُصوص ، ومثال فِعَال : حُفَّ وحِفاف .

( وآنسة ) (٢) - جمعوها على أنوس شذوذاً ، ومثال فِعَال : قائمة وقيام .

( وانفرد مقيساً بنحو : كَبِد ) - أى انفرد فُعول عن فِعَال في اسم على فَعَل ، فيقال : كَبُود ، وكَرِش وكُرُوش .

( وبيت ) - وهو الاسم على فَعَل ، وعينه ياء ، فيقال : بيوت ، وعَيْن وعُيون .

(١) في (ز) : في تكثيره .

(٢) في (د) : وأنيسة ، والمثال الآتي لفِعَال يعضد التحقيق ، وفي القاموس : جارية أنسة : طيبة النفس .

( ومسموعاً بنحو : نُؤَى ) - قد سبق أنهم قالوا : نُؤَى ،  
بضم النون وكسرهما ؛ وهذا إن ثبت أن تلك اللفظة تصحيف فعل  
مفهوم من ذلك الموضع ، ويزيد إفادة أنه لم يُسمع فيه فِعال .  
( وطلَّل ) - وهذا إن ثبت عدم التصحيف ، ولعل هذا  
يوضحه تقييد لما يقاس فيه فُعول من فعل ، بكونه غير مضاعف ،  
وأما المضاعف ، ففُعول مسموع فيه ، نحو : طَلَّل وطلَّل ، ولم يقولوا :  
طَلال .

( وعَناق وسَماء وهَرَاوة ) - قالوا : عُنوق وسُمى وهُرَى .  
( وفاق فِعالاً في فَعَل ، وفُعل ، المخالف مُدياً ) - ففُعول في  
الوزنين المذكورين ، أكثر من فِعال .  
( وفاقه فِعال في فعل ، غير المضاعف ) - ففِعال فيه أكثر من  
فُعول .

( وشاركه شدوذاً في نحو : ضيف ) - قالوا : ضيف وضياف  
وضيوف ، وكلاهما شاذ ، وذلك لما سبق في فِعال ، وأما شدوذ فُعول ،  
فلأنه صفة ، بخلاف بيت وبيوت ، وعين وعيون ، كما سبق .  
( وقد تلحقهما التاء ) - أى فِعالاً وفُعولاً ، قالوا : فِحالة  
وفُحولة ، وليس بمطرد .

( وقد يُستغنى عنهما بفَعِيل ) - قالوا : ضَانٌ وضَعِين ، ولم  
يقولوا : ضِئان ولا ضُؤون .

( وفُعال ) - نحو : عُراق جمع عُرق ، وهو العظم الذى أخذ  
عنه اللحم .

( والأصْحُ أَنهْمَا مثلاً تكسير ، لا اسماً جمع ) - بدليل لزوم التأنيث نحو : هِيَ الضَّئِينِ والعُرَاقِ والعَبِيدِ والتُّوَامِ ؛ وقيل فَعِيلٌ وفُعَالٌ اسماً جمع ، وهو ضعيف ، فلم يُسْمَعِ التذكير ، لا يقال : هو العَبِيدُ ولا هو التُّوَامُ ، وهو جمع التُّوَمِ .

( فَإِنْ ذُكِّرَ فَعِيلٌ كَعَزِيٍّ ، فهو اسم جمع ) - إذ لو كان جمعاً لم يُذَكَّرْ ، كما لا يجوز : الرجال قام ، ويجوز : الرهط خرج .

( فصل ) : ( من أمثلة جمع الكثرة <sup>(١)</sup> : فُعَلٌ ، وهو لفاعل وفاعلة وصفين ) - فيقال في ضارب وضاربة : ضَرَبَ ؛ وخرج الاسمان ، فلا يقال في حاجب العين : حُجِّبَ ، ولا في جائزة البيت : جُوِّزَ .

( ويشاركه فُعَالٌ ، قياساً في المذكر ) - نحو : صائم وصوَّام <sup>(٢)</sup> ، ونائم ونوَّام <sup>(٣)</sup> .

( وسماعاً في المؤنث ) - فلا ينقاس فُعَالٌ في فاعلة أو فاعل لمؤنث ، بل يُقصر على السماع ، قال :

(٢٢٥) أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ <sup>(٤)</sup>

(١) في ( ز ، غ ) : جمع التكسير .

(٢) ، (٣) في ( ز ) : صوَّومٌ ، ونوَّومٌ ؛ وقد جاء التعبير في شرح الكافية ٤ / ١٨٤٥ : « ويشاركه فُعَالٌ قياساً في المذكر ، كصائم وصوَّومٌ وصوَّامٌ ، وهو أحسن .

(٤) من البسيط ، للقطامي - ديوانه ص ٧ ، وفي رواية اللسان - صدد : عنهم بدل عنى ، ورواية التحقيق ، كما جاءت بالنسخ ، وبمجالس العلماء للزجاجي / ٢٧٥ والعيني ٤ / ٥٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٠٨ ، والأشموني مع الصبان ٤ / ١٣٣ / ... =



( ويقَلَّانِ في المعتل اللام ) - للاستغناء بفعلة ، كرامٍ ورُماة ؛  
ومثال القليل : عافٍ وعُفَى ، وجانٍ وجُنَّاء (١) .

( وندرا في سَخَّل ) - وهو الرجل الضعيف ، قالوا في جمعه :  
سُخَّل وسُخَّال .

( ونُفَّسَاء ) - قالوا (٢) في الجمع : نُفَس ونُفَّاس .

( وفُعِّل في نحو : أعزل ) - وهو الذي لا سلاح معه ،  
قالوا (٢-) في جمعه : عُزَّل ، وندر فيه أيضا فُعَّل ، قالوا : عُزَّل ،  
وندر أيضا فيه : أفعال ، قالوا : أعزال ، وجمعه أيضا على عُزَّل  
وعُزَّلان ؛ ومثال (٣) أعزل وعُزَّل : أَحْوَس وحُوَّس ، وهو بالحاء والسين  
المهملتين ؛ ومن حُوَّس قول الحطيئة يذم رجلاً :

(٢٢٦) رهط ابن أثعل في الخطوب أذلة دنسو الثياب قناتهم لم تُضرس

= والشاهد في قوله : صُدَّاد جمع صادة ، وهو نادر ، كما جاء في شرح الكافية / ٤ /  
١٨٤٦ : « وندر في المؤنث ، كقول الشاعر : أبصارهن إلى الشبان مائلة ... البيت .

(١) في شرح الكافية / ٤ / ١٨٤٦ : واعتلال اللام مانع منهما ، استغناء في  
فاعل بفعلة ، كرامٍ ورُماة ، وفي فاعلة بفواعل ، كرامية وروامٍ . وندر غازٍ وعُزَّى ،  
وعافٍ وعُفَى ، وكذا عُزَّاء في جمع غازٍ ، وسرَّاء في جمع سارٍ ؛ وحكى سيبويه : جانياً  
وجُنَّاء ، وهو نظير سرَّاء في جمع سارٍ ؛ وحكى ابن سيده : ساقيا وسُقَى ، وهو نظير  
عُزَّى في جمع غازٍ ... وكذا جاء التعبير عند ناظر الجيش ، وهو أوفى وأوضح .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) في (ز) : ويقال .

بالمهمز من طول النفاق ، وجارهم

يُعطى الظَّلَامَةُ في الخطوب الحُوس (١)

وهي الأمور التي تنزل بالقوم وتغشاهم وتحل ديارهم .

( وسُرُو ( ٢ ) - وهي البَيوض من الدجاج والضَّبَاب والجراد ، والجمع سُرَاء ، ويقال : أسرأت الجرادة تُسرِيءُ إسرَاءً : باضت ، وأسرأت : حان ذلك منها ، والسرَّة بالكسر : بيضها ، ويقال أيضا : سِرْوَة ، وأصله المهمز .

( وخريذة ) - وهي الخَفِرَةُ من النساء الحَيِّية ، والجمع : خُرْد ، وقالوا : أيضا : خرائد وخُرَد .

( وفُعَال في حكم وحفيظ ) - ثبت هذا في نسخة الرِّق وغيره ، أى وندر فُعَال فيهما ، قالوا : حُكَّام في حَكَم ، وحُفَّاف في حفيظ ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع فاعل ، لثبوت حاكم وحافظ .

(١) من قصيدة للحطيفة ، يهجو أباه وأمه - ديوانه ص ٢٧٣ شرح ابن السكيت والسكري ، ورواية الديوان : رهط ابن جحش ... دُسمُ الثياب ... بالمهمز من طول الثقف .. يقصد رهط أبيه ، ودُسم : دنسو ، والمهمز : الغمز ، والثقف : مايقوم به الريح .. وفي الشرح : الحُوس : الشَّداد جمع حوساء ... والصواب : جمع حائس .

(٢) في (د) : وسرو ، وفي (ز) : وسرُو ، وفي (غ) : وسُرُو ، وفي شرح ناظر الجيش مما حكاه ابن سيده : وجرادة سُرُو بالمد ... وجراد سُرَاء بالمد أيضا ، وفي شرح الكافية ٤ / ١٨٤٧ : وجرادة سُرُو .. وجراد سُرَأ بدون مد ، وفي اللسان : سرأ - وسرأت الجرادة تسرأ سُرَاءً ، فهي سُرُو : باضت ، والجمع : سُرُو وسُرَأ ، الأخيرة نادرة .

( ومنها : فَعَلَّةٌ ، لفاعل ، وصفاً مذكراً صحيح اللام ) - نحو :  
 بارٌّ وبررة ، وساحر وسحرة ؛ وخرج المؤنث ، كطالق وحائض ،  
 ومعتل اللام نحو : غازٍ ورام .

( ويقلّ فيما لا يعقل ) - كناعق ونَعَقَةٌ للغريبان .

( وندر في : خبيث ) - قالوا : خَبِيئَةٌ .

( وسيد ) - قالوا : سادة أصله : سَوَدَةٌ ، تحركت الواو ،  
 وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

( ويرّ ) - قالوا : بَرَّةٌ ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع  
 بارٌّ .

( وخبير ) - قالوا : خارّة ، وأصله : خَيْرَةٌ .

( وأجوق ) (١) - وهو المائل الشّدق ، جمعوه على جَوْقَةٍ .

---

(١) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل : ودَنِعَ ؛ وقلت في الحاشية إنها  
 سقطت من بعض نسخ التسهيل ، ومن شرح ابن عقيل ؛ ولكنها جاءت في شرح  
 الكافية ٤ / ١٨٤٢ : من أمثلة جمع الكثرة : فَعَلَّةٌ ، والقياس منه ما كان لفاعل ،  
 صحيح اللام ، صفة لمذكر عاقل نحو : سافر وسَفَرَةٌ ..

ويقلّ فيما لا يعقل ، كناعق ونَعَقَةٌ ، وهي الغريبان ، وفي غير فاعل ، كسيد  
 وسادة ، وخبث وخبثة ، ودَنِعَ ودَنَعَةٌ ، وأجوق وجَوْقَةٌ ؛ والدنغ : الرذل ....

وفي القاموس المحيط : دَنِعَ بالنون والغين المعجمة ، ككتف ، يجمع على دَنَعَةٌ  
 محرّكة ، وهم سفلة الناس وأرذالهم ... ونقل ناظر الجيش في شرحه ، كل ما جاء  
 بشرح الكافية .

(ومنها : فُعَلَةٌ لفاعل ، وصفاً لمذكَر عاقل ، معتل اللام ) -  
 نحو : قاضٍ وقُضَاةٌ ، وغازٍ وغُزَاةٌ ؛ وخرج الاسم نحو : وادٍ ، فلا  
 يقال : وُدَاةٌ ، والمؤنث نحو : غادية ، فلا يقال : غُدَاةٌ ، بل غوادى ،  
 وغير العاقل نحو : كلب ضارٍ ، فلا يقال : ضُرَاةٌ ، والصحيح اللام ،  
 فلا يقال في ضارب : ضُرْبَةٌ .

( وندر في نحو : غَوِيٌّ ) - قالوا : غَوَاةٌ ، وليس غَوِيٌّ بزنة  
 فاعل ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع غاوٍ ؛ وقالوا : كَمِيٌّ وكُمَاةٌ ،  
 ولم يقولوا : كام .

( وعريان وعدوّ ) - قالوا : عُرَاةٌ وَعُدَاةٌ ؛ ويحتمل الاستغناء ،  
 لثبوت عارٍ وعادٍ ، بمعنى عدوّ ، قالت امرأة من العرب : أَشْمَتَ رَبُّ  
 العالمين عاديك .

( وهادر ) - قالوا : هُدْرَةٌ ؛ وإنما ندر لصحة اللام ، والهادر  
 الذى لا يُعْتَدُّ به ، وهو بالبدال المهملة .

( ورذِيٌّ ) - وهو بالراء والذال المعجمة ، على وزن : فعييل :  
 البعير المنقطع من الإعياء ، قالوا في جمعه : رُذَاةٌ ، وإنما ندر ، لأنه  
 ليس بزنة فاعل .

( وباز ) - قالوا : بُزَاةٌ ، وندر ، لأنه اسم .

(<sup>١</sup>) وهذا ، أعنى قوله : ومنها فُعَلَةٌ ... إلى آخره ، ثبت في  
 نسخة الرقى وغيره ، وسقط كله من بعض النسخ -<sup>(١)</sup> .

وذهب بعض النحاة إلى أن فُعَلَة المضمومة الفاء ، ليس بناء أصليا ، وإنما هو بفتح الفاء (١) كَحَمَلَة جمع حامل ، والضممة للفرق بين الصحيح والمعتل .

وقال الفراء : وزنه فُعَل ، بتضعيف العين ، كشاهد وشُهَد ، والهاء حين قلت : غُرَاة مثلاً ، عوض مما حذف ، كالهاء في إقامة ، بدليل غُرَى وسُقَى ، في غازٍ وساقٍ ، والجمهور على أنه وزن أصلي ، لم يعرض فيه تغيير ، وهو مختص بالمعتل ، كما سبق بيانه ، إلا ماندر ، كما سبق ذكره .

( ومنها : فِعَلَة ، لاسم صحيح اللام على فُعَل ، كثيراً ) -  
نحو : قُرْطٌ وقِرْطَة ، وكُوزٌ وكِوزَة .

( وعلى فَعَل ، وفعل قليلا ) - نحو : زَوْجٌ وزِوَجَة ، وقَعْبٌ وقَعْبَة ، ونحو : قِرْدٌ وقِرْدَة ، وجِسْلٌ ، وجِسْلَة ؛ قال أبو زيد : يقال لفرخ الضبِّ ، حين يخرج من بيضته : جِسْلٌ ، ويُكْنَى الضبُّ : أبا الجِسْلِ ؛ وخرج ما كان صفة أو معتل اللام ، فلا يُجمع ظنِّي ، ونحى على فِعَلَة .

( وندر في نحو : عِلج ) - قالوا : عِلْجَة ، وندوره لأنه صفة .

( ووقعة ) - قالوا في الجمع : وقعة ، وندر لكونه بالتاء .

( وهادر ) - قالوا : هِدْرَة ، وندر لكونه صفة ، وعلى غير

الأوزان الثلاثة .

(١) في (ز) : بفتح الحاء .

( ومنها : فَعَلَى لِفَعِيل ، بمعنى مَمَات ) - كَقَتَّلَى لِقَتِيل ،  
وَصَرَعَى لِصَرِيع .

( أَوْ مُوجِع ) - كَجَرَحَى لِجَرِيح ، وَأَسْرَى لِأَسِير .  
( وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَادُّلٌ عَلَى ذَلِكَ مِنْ فَعِيل ) - نَحْوُ : مَرِيضٌ  
وَمَرُضَى .

( وَفَعِل ) - كَزَمِنَ وَزَمْنَى .

( وَفَعْلَان ) - كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى .

( وَفَعِيل ) - كَمَيِّتٌ وَمَوْتَى .

( وَأَفْعَل ) - كَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى .

( وَفَاعِل ) - كَهَالِكٌ وَهَلَكَى .

( وَنَدَرَ فِي كَيْسٍ ) - قَالُوا : رَجُلٌ كَيْسٌ وَرِجَالٌ كَيْسَى ،  
وَنَدْوَرُهُ لِكُونِهِ لَغَيْرِ مُمَاتٍ أَوْ مُوجِعٍ .

( وَذَرِبَ ) - قَالُوا : سِنَانٌ ذَرِبٌ ، وَأَسِنَّةٌ ذَرَبَى ، وَنَدْرِلْمَا ذَكَرَ  
فِي كَيْسٍ .

( وَجَلَّدَ ) - قَالُوا : رَجُلٌ جَلْدٌ ، وَرِجَالٌ جَلْدَى ، وَنَدْرٌ لِعَدَمِ  
مَاسِبِقٍ مِنَ الْمَعْنَى وَالْوِزْنِ .

( وَمِنْهَا : فِعْلَى لِحَجَلٍ وَظَرَبَانَ ) - قَالُوا : حَجَلٌ ، وَحِجْلَى ،  
وَالْحَجَلُ الذَّكَرُ ، وَالْأُنْثَى حَجَلَةٌ ، وَقِيلَ : الْحَجَلَةُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ  
وَالْأُنْثَى ، وَيُقَالُ لِلذَّكَرِ : الْيَعْقُوبُ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْحِجْلَى لُغَةٌ فِي  
الْحَجَلِ ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ جَعَلَ الْحِجْلَى وَالْحَجَلُ مَفْرَدَيْنِ ، وَيَحْتَمِلُ

كونه جعل الحَجَل اسم جنس ، والمفرد حَجَلَة ، وجعل حَجَلِي في معنى حَجَل من الجمع ؛ وقالوا : ظُرْبَان وظُرْبِي ؛ وكلام المصنف جارٍ على قول الجمهور : إن فِعْلِي جمع تكسير ؛ وقال ابن السَّرَّاج : هو اسم جمع ، وكلامه يقتضى أنه لم يوجد فِعْلِي جمعاً إلا لهذين ، والأمر كذلك ؛ وسأل الفارسيّ المتنبى ، عما جاء من الجمع على فِعْلِي ، فذكر المتنبى اللفظين سريعاً من غير توقف ، قال الفارسي : فبقيت طول الليل ، أطلب ثالثاً ، فلم أقدر عليه ؛ والظُّرْبَان دابة قيل : تشبه الهرّ ، وقيل : تشبه القرد ، وقيل : تشبه الكلب ، وهى منتنة الريح ، تفسو في جُحر الضبّ ، فيقلق لذلك ؛ وجمع أيضاً على ظربان وظرابي وظرابين وظرب (١) .

( ومنها : فُعْلَاء ، لفعيل ، وصفاً لمذكر عاقل ، بمعنى فاعل )  
 - نحو كريم وكرماء ؛ ونص سيبويه على أنهم لا يقولون : صُعْرَاء ولا سُمْنَاء (٢) ، فاستغنوا عن هذين ، وفي صبيح ، عن فعالن بفعال ، قالوا : صيغار وسيمان وصباح .

( أو مُفْعِل ) - نحو : سميع وسُمعاء ، وهو بمعنى مُسْمِع .  
 ( أو مُفَاعِل ) - نحو : نديم ونُدْماء ، وخليط وخُلطاء .  
 ( وحُمَل عليه خليفة ) - فهو بمعنى فاعل ، إلا أن فيه التَّاء ، فقالوا : خلفاء في جمعه ، حملاً على فعيل ؛ هذا قول سيبويه ، وقال

(١) في (ز) : وظراب .

(٢) في (ز) : ولا سميناء .

الفارسيّ : خليفة ، جمعه : خلائف ، وأما خُلفاء ، فجمع خليف ؛  
 وقد حكى أبو حاتم : خليفة وخليفة بمعناه ، ولم يحفظ سيويه  
 خليفة ؛ قال الفارسيّ : ولو حفظه ، لم يقل ما قال ؛ ورُدَّ بأن سيويه  
 سمع خُلفاء ممن يقول : خليفة ، فثبت حينئذ خُلفاء لخليفة ؛ ونظيره  
 على هذا ما حكى عن سيويه ، من فقيرة وفقراء ، لكنهم لم يقولوا :  
 فقائر ، كما قالوا : خلائف ؛ وقالوا : سفية وسفهاء ، وسفائه ، فهو  
 مثل : خليفة وخُلفاء وخلائف .

(ومادّل على سجيّة مدح أو ذم من فُعال) - نحو : شُجاع  
 وشُجعاء ، ورُدّال بمعنى رُدّل ورُدّلاء .

(أو فاعل) - نحو : عاقل وعُقلاء ، وجاهل وجُهلاء .

(فإن ضوعف فعيل المذكور ، أو اعتلّت لامه ، لزم (١)

أفعلاء) - نحو شديد وأشدّاء ، وولّي وأولياء .

(إلا ماندر) - قالوا : سَرِيّ وسُرّواء (٢) ؛ حكاه الفراء ، ولم

يقولوا : أسرياء ، وتقيّ وثقواء ، حكاه بعض البصريين ، وقالوا :  
 أتقياء ، وسخيّ وسُخّواء ، وقالوا : أسخياء .

(وندر فُعلاء في رسول) - قالوا : رُسلاء .

(وودود) - قالوا : وُدّاء .

(١) في (غ) ، والنسخة المحققة من التسهيل) : لزمه .

(٢) في (ز) : وسرّراء .



( وحَدَّث ) - قالوا : حُدِّثُوا .

( وفي نحو : سفية ) - قالوا : سَفَّهَاء ، وهو مثل : خليفة  
وُخْلَفَاء<sup>(١)</sup> ، من حيث تأنيث اللفظ<sup>(١)</sup> ، إِلَّا أَنَّ خَلِيفَةَ لِلْمَذَكَّرِ ،  
وسفية للأُنثى .

( وأَسِير ) - قالوا : أُسْرَاءُ ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، ومثله :  
قَتِيلٌ وَقُتْلَاءٌ ، وَدَفِينٌ وَدُفْنَاءٌ .

( وَسَمَحَ ) - قالوا : سُمِّحَاءُ .

( وَخِلْمٌ ) - وهو بالخاء المعجمة مكسورة : الصديق ، قالوا  
في جمعه : خُلَمَاءُ ، والمخالمة : المصادقة ، وأصل الخِلْمُ كُنَاسُ الظبي ،  
والأخلام الأصحاب .

( وَيُحْفِظُ أَفْعَاءَ فِي نَحْوِ : نَصِيبٌ ) - قالوا : أَنْصَبَاءُ ،  
وقياسه : أَفْعَلَةٌ أَوْ فُعُلٌ<sup>(٢)</sup> كَرَغِيفٌ ، وَأَرْغِفَةٌ وَرُغْفٌ ؛ وقالوا أيضا :  
خَمِيسٌ وَأَخْمَسَاءُ ، وَرَبِيعٌ وَأَرْبَعَاءُ .

( وَصَدِيقٌ ) - قالوا : أَصْدَقَاءُ ، وقياسه : صَدَقَاءُ .

( وَظَنِينٌ ) - قالوا : أَظْنَاءُ .

( وَهَيِّنٌ ) - قالوا : أَهْوَنَاءُ ، والقياس : هَوْنِي<sup>(٣)</sup> ، كَمَيِّتٌ

وَمَوْتِي .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (ز) : أو فعيل .

(٣) في (د ، غ) : هونا .

( وقز ) - قالوا : أَقْرَأَ ، وقياسه في القلة : أَفْعَلَ ، وفي  
الكثرة : فِعَالٌ ، نحو : صَكَ ، وَأَصَكَ وصِكَكَ وصَكُوكَ .

( وندر في صديقة ) - وفي الحديث : « أرسلوا إلى أصدقاء  
خديجة »<sup>(١)</sup> ، وهو في الندور كسفيهة<sup>(٢)</sup> وسُفْهَاءٌ ، ففُعْلَاءٌ ، وأفعْلَاءٌ  
يخصَّانَ المذكور .

( ومنها : فِعْلَانٌ ، لاسم على فُعَلٌ ) - كَصُرْدٌ وصرِدَانٌ ،  
وَجُعَلٌ وجِعْلَانٌ .

( أو فُعَالٌ ) - كغُلَامٌ وغِلْمَانٌ ، وغُرَابٌ وغِرْيَانٌ ، وعُقَابٌ  
وعُقْبَانٌ .

( أو فَعَلٌ ) - نحو خَرَبٌ وخِرْيَانٌ ، والحَرَبُ ذكر الحُبَارَى .  
( مطلقاً ) - أى اعتلَّت عينه نحو : دار وديران ، وخال  
وخيْلان ، أو لأمه كأخ وإخوان ، وفتى وفتيان ، أو صحَّتا كما مرَّ .  
( أو فُعَلٌ ، واوَى العين ) - كحُوتٌ وحيْتانٌ ، وعُودٌ وعِيدانٌ .  
( ويحفظ في اسم على فِعَلٌ ) - نحو : قَنُو وقِنْوَانٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) بخارى في مناقب الأنصار / ٢٠ ، والترمذى في البر / ٦٩ والمناقب /  
٦١ ، وأحمد / ٦ / ٢٧٩ ، ومسلم - فضائل الصحابة ٧٥ برواية : « أرسلوا بها إلى  
أصدقاء خديجة » .

(٢) في (ز) : كسفيه .

(٣) القنو : العذق من النخلة بما فيه من الرطب ، وفي التنزيل : « ومن النخيل  
من طلعتها قنوان دانية » - أنعام ٩٩ .

( أو فِعَال ) - نحو : صِيَّارٌ وَصِيَّيرَان ، وَالصُّوَّارُ قَطِيعٌ بَقَرِ  
الوَحْشِ .

( أو فِعَال ) - نحو : غَزَالٌ وَغِزْلَان .

( أو فُعُول ) - نحو : نَحْرُوفٌ وَنَحْرُفَان .

( أو فَعِيل ) - نحو : ظَلِيمٌ وَظَلْمَان .

( أو فَاعِل ) - نحو : حَائِطٌ وَحَيْطَان .

( أو فِعْلَةٌ ) - نحو نِسْوَةٌ وَنِسْوَان .

( أو فَعْلٌ ) - نحو : عَبْدٌ وَعَبْدَان .

( أو فَعْلَةٌ ) - نحو : قَضَفَةٌ وَقَضْفَان ، وَالْقَضْفَةُ : الْأَكْمَةُ .

( وَفِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلٍ ) - قَالُوا : شَيْخٌ وَشَيْخَان ، وَضَيْفٌ

وَضَيْفَان .

( أو فِعَال ) - قَالُوا : شُجَاعٌ وَشِجْعَان .

( وَنَدْرٌ فِي كَرَوَان ) - قَالَ سَبْيُوهُ : قَالُوا : كَرَوَانٌ وَلِلْجَمْعِ :

كِرْوَان ، وَإِنَّمَا كُسِّرَ عَلَى كَرَا<sup>(١)</sup> ، كَمَا قَالُوا : إِخْوَان ، وَقَدْ قَالُوا فِي  
مِثْلِ : أَطْرِقُ كَرَا<sup>(٢)</sup> . انْتَهَى .

وَفِي الْمَحْكَمِ أَنَّهُ يُقَالُ : كَرَا ، وَهُوَ وَهْمٌ ، وَإِنَّمَا قَالُوا فِي الْمِثْلِ ،

وَهُوَ تَرْخِيمٌ ، وَقِيَاسُ جَمْعِهِ : كِرَاوِين ، وَمِثْلُهُ : وَرَشَان ، وَهُوَ طَائِرٌ

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، ولعله تحريف أو تصحيف أو وهم ، كما جاء في

المحكم بعد .

(٢) شرح المثل ضمن بيت من الرجز ص ٥٦٢ من المساعد ج ٢ .

أيضا ، قالوا في جمعه : وِرْشَانٌ مثل كِرْوَان ، على غير قياس ، وقالوا أيضا : وِرَاشِين .

( وِفْلَتَان ) - يقال : فِرْسٌ فِلْتَان ، أى نشيط حديد الفؤاد ، وقالوا في جمعه : فِلْتَان ، ومثله : صِمِيَانٌ فى صِمِيَان ، يقال : رجل صِمِيَانٌ أى شجاع .

( وِضْفَنٌ ) - وهو على وزن خِدَبٌ ، الأحمق من الرجال ، مع عظم خَلْقٌ ، قالوا فى جمعه : ضِفْنَان .

( ومنها : فُعْلَانٌ ، لاسم على فعيل ) - نحو : رَغِيفٌ وِرْغِفَانٌ ، وقَضِيبٌ وقُضْبَانٌ .

( أو فَعَلٌ ، صحيح العين ) - نحو : ذَكَرٌ وذُكْرَانٌ ، وَحَمَلٌ وَحُمْلَانٌ . وخرج نحو : دار .

( أو فَعَلٌ ) - نحو : ظَهْرٌ وظُهُرَانٌ ، وَبَطْنٌ وَبُطْنَانٌ .

( أو فِعْلٌ ) - نحو : ذِئْبٌ وذُؤْبَانٌ ، وهو قليل .

( ويُحفظ فى فاعل ) - قالوا : رَاكِبٌ ورُكْبَانٌ ، وفارسٌ وفُرْسَانٌ .

( وأَفْعَلٌ فَعْلَاءٌ ) - قالوا : أَعْمَى وَعُمِيَانٌ ، وَأَسْوَدٌ وَسُودَانٌ ؛

وقال الفراء : هو جمع الجمع ، ففُعْلَانٌ جمع فُعْلٌ ، لا جمع أفعل ؛

ومذهب سيبويه أنه جمع أفعل ، وقال سيبويه فى أفعل : إنه يجمع على

فُعْلَانٌ كثيراً ، وردَّ على الفراء ، بأن فُعْلَانٌ فى الاسم والصفة ، لا يجمع

على فُعْلَانٌ ، بضم الفاء ، وإنما جاء فى المعتل العين من الأسماء على

فِعْلَانٌ بكسرها ، نحو : حُوتٌ وَحِيتَانٌ .

( ونحو : حُور ) - وهو ولد الناقة حين يُفصل ، وإذا فُصِلَ عن أمه فهو فصيل ، حكى سيبويه أن بعض العرب يقول في جمعه : حُوران ، والأكثر في لسانهم : حيران ، وقالوا في القلَّة : أحورة .  
 ( وزُقاق ) - قالوا في الجمع للكثرة : زُقَّان ، وفي القلة : أزقَّة .

( وثُنَى ) - قالوا : تُنْيَان .

( وقعيد ) - قالوا : قُعْدَان .

( وجذَع ) - قالوا : جُذَعَان .

( ورخل ) (١) - قالوا : رُخْلَان .

( ومنها فواعل ، لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة ) - فيدخل في قوله : لغير كذا ، ما كان من الأسماء ثانيه الألف المذكورة ، وهو على فاعل ، كحاجب العين ، وحائط وحاجز ، أو فاعل كطابع ، أو فاعلاء كقاصعاء ، فتقول : حواجب وحوائط وطوابع وقواصع ؛ ولا فرق بين اسم الجنس والعلم ، فلو سميت بخاتم لقلت : خواتم ، كما كنت تقول قبل العلمية ، وتدخل أيضا صفة المؤنث العاقل نحو : طالق وطوالق ، وحائض وحوائض ، وضاربة وضوارب ، وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو : نجم طالع ونجوم

(١) لم تضبط في نسخ التحقيق ، وفي النسخة المحققة من التسهيل ، كما في بعض نسخ التسهيل : دخل بالبدال والحاء المهملتين ، وفي القاموس : رخل وجمعها : رُخْلَان بكسر الراء ، وفي شرح ناظر الجيش ، ضبطها بفتح الأول وكسر الثاني ، وفي القاموس : الرُّخْلُ بالكسر ، وبهاء ، وككتف : الأنثى من أولاد الضأن ، والجمع : أرُخْل ورُخَال ، ويضم ، ورُخْلَان ورُخْلَة ورُخْلَة .

طوالع ، وجبل شاخ ، وجبال شواخ ، ونصّ على اطراده سيبويه ، ومن حكم بشذوذه فقد غلط .

وخرج بزائدة نحو : آدم ، فأوادم أفاعل لا فواعل ؛ وخرج بغير ماكان من فاعل ، لمذكر عاقل نحو : ضارب وقتل ، فلا يقال : ضوارب وقتاتل ، وسيأتي ذكر شيء يشدّ منه .

( أو واو غير ملحقة بخماسي ) - كجواهر وجواهر ، وصومعة وصوامع ؛ وخرج بغير ملحقة : واو خورنق ، فإنها ألحقت هذا بسفرجل ، ففي الجمع تسقط الواو ، فيقال : خرائق .

( ويفصل عينه من لامه ياءً ، إن انفصلا في الأفراد ) - نحو : ساباط وجاموس وطومار وعاشوراء ، فتقول : سواييط وجواميس وطوامير وعواشير .

( وشدّ نحو : دواجن ) - هو جمع دُخان ، وقياسه أدخنة في القلّة كأغربة ، ودِخنان في الكثرة كغريان .

( وحوائج ) - هو جمع حاجة ، والقياس في القلّة : حاجات ، وفي الكثرة حذف التاء .

( وفوارس ) - هو جمع فارس ، وهو صفة لمذكر عاقل ، وجاء على ذلك شذوذاً ، ومثله قولهم في هالك : هوالك ، وفي غائب غوائب ، وشاهد وشواهد ، وسابق وسوابق ، وناكس ونواكس ؛ وثبت في نسخة الرّقي وغيرها بعد قوله : فوارس : ونواكس (١) .

(١) ثبتت في النسخة المحققة من التسهيل .

( ومنها : فعَالَى ، لاسم على فعلاء ) - كصحراء وصَحَارَى .  
 ( أو فعَلَى (١) ) - كذِفْرَى وذَفَارَى (٢) .  
 ( أو فعَلَى ) - كعَلَقَى وعَلَاقَى .  
 ( ولوصف على فعَلَى ) - كحُبَلَى وحَبَالَى ، وَخُنْثَى وَخَنَائَى .  
 ( لا أنثى أفعال ) - أخرج الفضلَى والدُّنْيَا ونحوهما ، فلا يجمع على فعَالَى .

( أو على فعَلان ) - كسكِرَان وسَكَارَى ، وَنَدْمَان وَنَدَامَى .  
 ( أو فعَلَى ) - كسَكْرَى وسَكَارَى ، وشاة حَرَمَى ، وهى المشتبهة للنكاح ، وشياه حَرَامَى ، وليس لها (٣) فعَلان فى المذكر ، فلذا أطلق فيها ، وأطلق فى فعَلان أيضا ، ليشمل مالا فعَلَى له كندمان .

( ويحفظ فى نحو : حَبِط (٤) ) - قالوا : حَبَاطَى .  
 ( ويتيم ) - قالوا : يتَامَى .  
 ( وأَيِّم ) - قالوا : أَيَّامَى .  
 ( وطاهر ) - قالوا : طَهَارَى .  
 ( وعَدْرَاء ) - قالوا : عَدَارَى .

(١) فى (ز) : أو فعلا .

(٢) والدُّفْرَى من الحيوان والإنسان : العظم الشاخص خلف الأذن .

(٣) فى (ز) : لنا .

(٤) الحَبِطُ : هو البعير المنتفخ البطن لوجع ؛ وفى اللسان : والحَبِطُ وجع يأخذ البعير فى بطنه ، وقد حَبِطَ حَبِطاً فهو حَبِطٌ ، وإبل حَبَاطَى وحَبِطَةٌ ؛ وقال الأزهري : حَبِطَ بطنه إذا انتفخ ، يَحْبِطُ حَبِطاً فهو حَبِطٌ .

( ومَهْرِيٌّ (١) ) - قالوا : مَهَارِي .

( وشاة رئيس ) - قالوا : شياه رآسى ؛ والشَّاةُ الرَّئِيسُ : التي أصيبت رأسها .

( وفُعَالِيٌّ في وصف على فَعْلان أو على فَعْلَى راجح ) -  
فُفُعَالِيٌّ (٢) ، المضموم الفاء ، راجح في سكران وسكرى ونحوهما على فَعَالِيٌّ بفتحها .

( وفي غير يَتِيم من نحو : قديم وأسير ، مستغنى به ) - فقالوا  
في أسير وقديم : فُعَالِيٌّ بضم الفاء ، مستغنين به فيهما وفي نحوهما ،  
عن فَعَالِيٌّ بفتح الفاء ، ولم يقولوا في يَتِيم : فُعَالِيٌّ بضم الفاء .  
( وفي غير ذلك ، مستغنى عنه ) - أى في غير أسير وقديم ،  
استغنى عن فُعَالِيٌّ بضم الفاء ، بالمفتوحها نحو : حَبَاطِيٌّ وَيَتَامِيٌّ  
وَأَيَامِيٌّ ، وما سبق ذكره بعدها .

( وَيُغْنِي الفُعَالِيٌّ عن الفَعَالِيِّ ، جوازاً ، في فُعَالِيٌّ ) - فتقول في  
حُبَلِيٌّ : حَبَالِيٌّ بفتح اللام ، كما سبق ، وحَبَالِيٌّ بكسرهما ، وكذا  
مأشبهه .

( وما قبلها ) - وهو كل اسم على فَعْلَى كَعَلَقِيٌّ ، وفِعْلَى  
كذِفْرِيٌّ ، وفَعْلَاء كصحراء ، فتقول : الصَّحَارِيٌّ والصَّحَارِيٌّ ،  
والذَّفَارِيٌّ والذَّفَارِيٌّ ، والعَلَاقِيٌّ والعَلَاقِيٌّ ، بالفتح والكسر .

(١) والمَهْرِيٌّ : بعير منسوب إلى مَهْرَة ، قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .

(٢) في (ز) : ففعال .



( ونحو : عذراء ) - وهو ما كان من فعلاء صفة ، فتقول :  
العَذَارَى والعَذَارِي ، بالفتح والكسر .

( ومَهْرِي ) - فتجمع أيضا كما تقدّم .

( ولزوماً في نحو : حِذْرِيَّة<sup>(١)</sup> وسِعْلَاة<sup>(٢)</sup> وعَرْقُوة<sup>(٣)</sup> والمَأْقِي<sup>(٤)</sup> ،  
فلا يقال فيهما : الفعالي بالفتح ، بل يلزم الكسر .

( وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبْنَطِي<sup>(٥)</sup> وعَفْرَتِي<sup>(٦)</sup>  
وعَدْوَلِي<sup>(٧)</sup> وقَهْوِيَاة<sup>(٨)</sup> وبلْهِنِيَّة<sup>(٩)</sup> وقلنسوة<sup>(١٠)</sup> وحُبَارِي<sup>(١١)</sup> ) -  
فتقول حينئذ : الحِبَاطِي والعَفَارِي والعَدَالِي والقَهَائِي والبلَاهِي  
والقَلَّاسِي والحُبَارِي ، بالكسر لاغير ؛ وإن حذف ثانی الزائدين ،

(١) القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة .

(٢) في القاموس : السُّعْلَاة والسُّعْلَاء ، بكسرها : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٣) العَرْقُوة : الخشبية المعترضة على رأس الدلو .

(٤) المَأْقِي : هو طرف العين مما يلي الأنف ، ويقال له : الموق والماق .

(٥) والحَبْنَطِي : العظيم البطن ، وزيدت فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل .

(٦) والعَفْرَتِي : هو الأسد ، وأول زائديه النون .

(٧) والعَدْوَلِي : قرية بالبحرين ، وأول زائديه الواو .

(٨) والقَهْوِيَاة : سهمٌ صغير ، وأول زائديه الواو .

(٩) والبلْهِنِيَّة : السَّعة ، يقال : فلان في بلْهِنِيَّة من العيش ، أي في سعة ، وأول

زائديه النون .

(١٠) والقَلَّسُوة : مايلبس على الرأس ، وزيد فيه النون والواو ، ليلتحق

بَقَمْحُدُوة ، وأول زائديه النون .

(١١) في اللسان : والحُبَارِي ذكر الحَرْب ؛ وقال ابن سيده : الحُبَارِي =

صار على مثال : فعالل ، فتقول : الحباط والعفارن<sup>(١)</sup> والعداول والقهاوب والبلاهي والقلائس والحباطر .

( وندر في أهل وعشرين وليلة وكيقة ) - قالوا : الأهالي والعشاري والليالي ، والكيكي ، وهي البيضة .

( ومنها : فعالي ، لثلاثي ساكن العين ، زائد آخره ياء مُشَدَّدة ، لا لتجديد<sup>(٢)</sup> نَسب ) - نحو : كُرسِي وِبُرْدِي<sup>(٣)</sup> ، فتقول في الجمع : كراسي وبرادي ؛ وخرج ما كان لتجديد نسب نحو : تُركي ، فلا يقال فيه : تراكِي ، وكذ لايقال في بصري : بصاري ، ولا في جني جناني ؛ وعلامة التجديد أنها إذا سقطت ، بقي لما صحبته معنى ؛ وقد عاملوا مافيه المُشَدَّدة ، لتجديد نسب في الأصل ، بهذه المعاملة<sup>(٤)</sup> نحو : مُهرِي ، وهو منسوب إلى مُهرة بن حيدان ، أبو قبيلة ، وقالوا في الجمع : المهاري بتشديد الياء ، وحفظوها أيضا ، وقد سبق .

= طائر ، والجمع حُبَارِيات ، قال سيبويه : ولم يُكسَّر على حِبَارِي ، ولا حباطر ، ليفرقوا بينها وبين فعلاء وفعالة وأخواتها ؛ وقال الجوهري : الحُبَارِي : طائر ، يقع على الذكر والأنثى ، واحدا وجمعها سواء .

(١) بحذف ثاني الزائدين من عَفَرَنِي .

(٢) في شرح الكافية ، وفي الأشموني : لغير ذى نسب جُدَّد ؛ وقال الصبان : بأن لا يكون فيه نسب أصلاً ، كعلباء وقوباء . وحَوْلَايا وكُرسِي ، أو فيه نسب غير مجدد ، أى غير ملحوظ الآن ، لكونه صار منسيا أو كالمنسي ، فالتحق بما لانسب فيه بالكلية ، كمهرِي .

(٣) سقطت من (ز) ، والبُرْدِي : نوع من جيد التمر ، ويجمع على برادي .

(٤) سقطت « بهذه المعاملة » من (ز) .

وعُلم من القيد الذى ذكره ، أن أناسيَّ ليس جمعاً لِإِنْسِيَّ ، وهو جمع إنسان ، بإبدال النون ياء ، كقولهم فى ظَرِيَّان (١) : ظَرَّابِيَّ ؛ ومن العرب من يقول : أناسين وظرَّابين ، على الأصل .

( ولنحو : علباء وقوباء ) - وهو ما الهزمة فيه للإلحاق بسرداح وقسطاس (٢) ، فتقول : العلابى والقوابى .

( وحوَلَايَا ) (٣) - قالوا : حَوَالِيَّ .

( ويحفظ فى صحراء وعذراء وإنسان وظرَّبان ) - فتقول : صَحَارِيَّ وَعَذَارِيَّ ، ففى جمعهما ثلاثة أوجه : كسر ما قبل الياء مع تشديدها ، والكسر والفتح مع التخفيف (٤) ، والثلاثة أيضاً فى مهريَّ ، كما سبق ؛ وقد سبق أنهم قالوا : أناسيَّ وظرَّابيَّ ، وأنهما جمعاً لإنسان وظرَّبان ، ووزنهما على الأصل : فعالين ، إلا أن لفظهما بعد البدل ، يياء مشددة ، فصار مثل فعالِيَّ .

( ومنها : فعائل ، لفعيلة ، لا بمعنى مفعولة ) - نحو : صحيفة

(١) قال الصبان : بالطاء المعجمة ، على وزن : قَطِرَان : دُوِيَّة منتنة الريح ، قيل : تشبه الهرَّ ، وقيل : تشبه القرد ، وقيل : تشبه الكلب ، قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل - وقد سبق ذكره منذ قليل - قال الجوهريَّ : يزعم الأعراب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها ، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب .

(٢) فى (ز) : وقرطاس .

(٣) قال الصبان : بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر ، قال الدمامينى : اسم موضع ، وفى القاموس : قرية من عمل النهروان .

(٤) زاد بعدها فى (ز) : أيضاً .

وصحائف ، وظريفة وظرائف ، ولا يقال في قتيلة بنى فلان :  
قَتَائِل (١) .

( ولنحو : شمال (٢) وجُرائض (٣) وقرِيثاء (٤) وبرآكاء (٥)  
وجَلُولَاء (٦) - قالوا : شَمَائِل (٧) وجَرَايِض وقرَايِث وبرَايِك وجَلَائِل .  
( وحُبَارَى وحَزَابِيَّة (٨) - قالوا : حَبَايِرٍ وحَزَابِيب .  
( إن حُذِفَ مَازِيد (٩) بَعْدَ لَامِيهِمَا (١٠) - يَعْنِي الزَّائِدِ

(١) جاءت هذه اللفظة بصور مختلفة في نسخ التحقيق ، ففي (د ، ز) : قبيلة  
وقبايل ، بالقاف والياء ، وفي (غ) : قتيلة وفتايل ، بالفاء والتاء ، وفي شرح ناظر  
الجيش : قبيلة وقبايل .

(٢) في شرح الكافية ٤ / ١٨٦٦ : ومثال فعائل للمجرد من التاء : شمائل في  
جمع شمائل وشمال ، والشمائل الريح التي تهب من الجهة التي تقابل الجنوب .

(٣) في حاشية الصبان - ٤ / ١٤٢ - عن الدماميني : بجيم مضمومة ، فراء ،  
فألف ، فهمزة مكسورة ، فضاء معجمة ، وهو العظيم البطن .

(٤) وقرِيثاء ، بقاف مفتوحة ، فراء مكسورة ، فتحية ، فمثلثة ، فألف ممدودة :  
التمر والبسر الجيدان .

(٥) بفتح الموحدة والراء مع المدد : الثبات في الحرب ، كما في الصحاح .

(٦) بفتح الجيم ، وضم اللام مع المدد : قرية بناحية فارس - صحاح .

(٧) في (ز) : قالوا : شمائل وجُرائِض وقرِيثاء وبرآكاء وجلولاء ؛ وهو تكرار

للمفردات .

(٨) هو الغليظ إلى القصر - صحاح .

(٩) في (د ، غ) : إن حذف ما بعد لاميهما .

(١٠) أى لامي حبارى وحزابية ، وهما : الراء من حبارى ، والموحدة من

حزابية .

الثانى ؛ وإن حذف الأول قيل : الحبائر <sup>(١)</sup> والحزائب ، وقد سبق ذكر ذلك فى حبارى .

( وَلِفَعُولَةٌ ) - نحو : حَمُولَةٌ .

( وَفَعَالَةٌ ) - نحو : سَحَابَةٌ .

( وَفِعَالَةٌ ) - نحو : رِسَالَةٌ .

( وَفُعَالَةٌ ) - نحو : ذُؤَابَةٌ .

( اسْمَاءٌ ) <sup>(٢)</sup> - قيد فى الأربعة المذكورة ، فتقول : حمائل

وسحائب ورسائل وذوائب ؛ ولا يُفعل ذلك فى الصفات نحو : ضرورة وفقاقة ، يقال : رجل فقاقة ، أى أحمق هُدرة ، وطوالة .

( وَإِنْ خَلَوْنَ مِنَ التَّاءِ ، مَعَ انْتِفَاءِ التَّذْكِيرِ ، حَفِظَ فِيهِنَّ ) -

فإذا خَلَّتْ الأربعة المذكورة من التاء ، وكانت لمؤنث ، حفظ فى جميعها <sup>(٣)</sup> فعائل نحو : قلوب وقلايص ، وشمال وشمايل ، وشمال وشمايل ، وعقاب وعقايب ؛ ولا يقاس فيهن حينئذ ؛ فلا يقال فى عناق : عنايق ، ولا فى ذراع : ذرايع ، ولا فى كراع : كرايع ؛ وكلامه فى غير هذا الكتاب ، يقتضى القياس .

(١) فى نسخ التحقيق : قيل : الحبارى والحزائى ، والتحقيق من شرح ناظر

الجيش ، ومن الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٤٢ .

(٢) فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل : أسماء .

(٣) فى (د) : فى جمعها .

( وأحَقَّهِنَّ به فَعُول ) - نحو : عجوز وعجائز ، وسَلُوبٍ  
وسلائب ، وهو كثير ؛ قيل : ويقاس ، ما لم يُستغن عنه . ولا يحفظ  
فعايل في فَعِيل ، اسم جنس مؤنث ، لكن إن سمي مؤنث بسعيد ،  
جاز فيه سعايد ، قياساً .

( وقد ثبت له <sup>(١)</sup> وَلَفْعَالٍ وَفَعِيلٍ ، مذكَّرات ) - قالوا : جزور

( ٢٢٧ ) جزائر ، وسماء <sup>(٢)</sup> وسمائي <sup>(٣)</sup> ، قال :

\* فوق سبع سمائيا <sup>(٤)</sup> \*

وذلك في قول من ذكَّر السماء ، ولذا جمعت على أسمية ،  
ووصيد ووصائد .

( وقد ثبت لفَعِيلٍ وَفَعِيلَةٍ ، بمعنى مفعول ومفعولة ) - قالوا في

فَعِيلٍ بمعنى مفعول : فعايل <sup>(٥)</sup> ، وفي فَعِيلَةٍ بمعنى مفعولة : رهينة  
ورهاين ، وذبيحة وذبايح .

(١) أى لَفْعُولٍ ، أى : وقد ثبت فعايل لَفْعُولٍ وَلَفْعَالٍ وَفَعِيلٍ ، مذكَّرات .

(٢) بمعنى المطر .

(٣) في ( د ، ز ) : سماءٍ .

(٤) في الصحاح - سما : وأما قول الشاعر : \* سماءُ الإله فوق سبع سمائيا \*  
فجمعه على فَعَائِلٍ ، كما تجمع سحابة على سحائب ، ثم رَدَّه إلى الأصل ، ولم يَنَوِّنْ كَمَا

يَنَوِّنْ جوارٍ ، ثم نصب الياء الأخيرة ، لأنه جعله بمنزلة الصحيح الذي لا ينصرف ، كما  
تقول : مررت بصحائفٍ يافتى .

قال في الحاشية : الشاعر أميَّة ؛ وصدرة : \* له ما رأته عينُ البصيرِ وفوقه \*  
قال الصاغاني : الرواية :

فوق سِيَّتِ سَمَائِيَا \* والسابعة هي التي فوق الست .

(٥) في هذا الموضع بياض في شرح ناظر الجيش .

( ولنحو : ضِرَّةً وَظِنَّةً (١) وَحُرَّةً ) - قالوا : ضَرَايرٍ وَظَنَّاينِ وَحَرَايرٍ .

( فصل ) : ( غير فواعل وفعاليل من المساويهما في البنية ) -  
أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو : فعالل أو مفاعل أو  
فعالول ، وما أشبه ذلك مما ثالثه (٢) ألف بعدها حرفان .

( لكلّ مازاد على ثلاثة أحرف ) - كجعفر ومسجد وجدول  
وغيرها من الأسماء ، فتقول : جعافر ومساجد وجداول .

( لا بمدة ثانية ) - نحو : حائط وقاصعاء .

( ولا بهمزة أفعل فعلاء ، مستعملة ) - نحو : أحمر حمراء .

( أو مقدرة ) - نحو : رجل آلى ، ولم يقولوا : امرأة ألياء .

( ولا بعلامة تأنيث رابعة ) - نحو : حُبلى وَذِكْرى وَدَعوى .

( ولا بألف ونون ، يضارعان أَلْفَى فعلاء ) - نحو : سكران .

---

(١) فى الصبان على الأشموني ٤ / ١٤٢ : قوله : وَظِنَّةً ، بفتح الظاء المهملة ،  
وتشديد النون : رطبة حمراء شديدة الحلاوة - دماميني ؛ وفى الصحاح : وَالظَّنَّ  
بالضم : حزمة القصب ، والقصبه الواحدة من الحزمة : ظِنَّةٌ ؛ وَالظَّنَّةُ : التَّهْمَةُ .  
وفى اللسان : ويروى بالظاء المعجمة ، وفى الحديث : « فمن ظَنَّ ؟ أى مَنْ  
تَّهَّمَ ؟ »

وأصله : تَظَنَّتْ ، من الظَّنَّة : التهمة ، فأدغم الظاء فى التاء ، ثم أبدل منها ظاء  
مشددة ، كما يقال : مُظَلَّم فى مضطلم .

(٢) فى (ز) : ثانيه .

( فيما لم يشذ ) - احترز من قولهم في غرثان : غراثين ،  
 وقياسه : غرأثي كسكارى ، واحترز بالمضارعة من نحو : سلطان ،  
 فإنه يُجمع على سلاطين ، فهذه الأربعة لا تجمع على موازن فواعل  
 وفعائل ، وقد سبق ذكر جمعها (١) ، وإنما استثنائها (٢) لدخولها تحت  
 قوله : لكل مازاد على ثلاثة .

( ولا يُفك المضعف اللام في هذا الجمع ، إن لم يفك في  
 الأفراد ) - فيقال في حَمارة القيظ ، وهي حره : حَمارٌ ، وفي  
 خِدْبٍ : خِدَابٌ ، بالإدغام ، وتقول في قردد : قرادد ، بالفك ؛  
 والقردد : المكان الغليظ المرتفع .

( مطلقاً ) - أى لا يُفك المدغم وإن كان ملحقاً ، كما سبق  
 تمثيله .

( خلافاً لمستثنى ما كان ملحقاً ) - فيقول في خِدْبٍ :  
 خِدَابٍ ، بالفك ، لأن خِدْباً ملحق بسَيْطَرٌ ، فالباء في الأفراد قابلت  
 ساكناً ، ولقيت مثلها ، فأدغمت ، وفي الجمع قابلت متحركاً ، وهو  
 سباطر ، فلا إدغام ، وهو ضعيف ، لخروجه عن الأصل .  
 ( وما رابعه حرف لين (٣) غير مدغم فيه إدغاماً أصلياً ، فُصِّل

(١) في (ز) : جميعها .

(٢) في (ز) : استثنى ، وفي (غ) : استثنا .

(٣) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة منه : زائد ؛

وسياتى بيانه .



في هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة ( - نحو : بهلول وسربال  
وقنديل ، فتقول : بهليل وسراييل وقناديل ، وكذا ماكان مدغماً إدغاماً  
غير أصليّ نحو : جُدَيْل ، تصغير جدول ، يفصل في جمعه كذلك .  
وخرج ذو الإدغام الأصليّ نحو : هَبِيخ وعطوّد ، فلا يفصل  
فيه الثالث ، بل تحذف في الجمع الواو والياء الساكنين ، وهما الثالث ،  
وقولهم في عطوّد : عطاود وعطاويد ، إنما فصل فيه الرابع لا الثالث :  
فإنه محذوف كما تقرّر ؛ والهَبِيخ : الغلام الممتلئ ، والعطوّد : السير  
السريع (١) .

وثبت في بعض النسخ : حرف لين زائد ، وهو احتراز عن  
نحو : مختار ، فإن رابعه منقلب عن أصل ، فتقول : مختار .  
( وقد تعاقبها هاء التأنيث ) -- أي تعاقب الياء المذكورة نحو :  
جَبَّار وجبابة ، ودجال ودجاجلة ، والقياس : جباير ودجاجيل ،  
فعاقتب الهاء الياء ؛ ولذا لا يجتمعان .

( ويحذف من ذوات الزوائد ، مايتعدّر ببقائه أحدُ المثالين ) -  
وهما موازنا فعائل وفعاليل ؛ وذلك نهاية ما يرتقى إليه بناء الجمع ، فإذا  
كان في الاسم من الزوائد ما يُخِلُّ بقاءه بإحدى الزنتين ، حذف على  
ماسيين .

( فإن تَأْتَى بحذف بعض وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزية )

(١) في (ز) : السريع السير ، والتحقيق موافق لما في الصحاح .

في المعنى ) - فتقول في نحو : منطلق : مطالق ، بحذف النون ، وإبقاء الميم ، لأنها زيدت للدلالة على اسم الفاعل .

( أو اللفظ ) - فتقول في جمع استخراج : تخاريج ، بالتاء ، وتحذف السين ، لأن تخاريج نظير تماثيل ، وسخاريج لا نظير له ، لأن سفاعيل مفقود .

( ومالا يعنى حذفه عن حذف غيره ) - فتقول في حَيْرُونَ : حرايين ، بحذف الياء ، وإبقاء الواو ، فتقلب بانكسار ما قبلها مع سكونها ؛ وإنما أوثرت الواو بالبقاء ، لأنها لو حذفت ، لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء ، لأن بقاء الياء مفوّت لصيغة منتهى الجمع .

( فإن ثبت التكافؤ ، فالحاذف مَخِيرٌ ) - نحو : حَبْنَطَى ، النون والألف زائدتان ، ولازمية لأحدهما على الآخر ، لأن النون فضّل بالتقدّم ، والألف بنية الحركة ، لأنه ملحق بسفرجل ، فإن شئت قلت : حَبَاطَى ، وإن شئت : حبانط .

( وميم مقعنسس ونحوه أولى بالبقاء من الملحق ) - فإذا كان أحد الزائدين يماثل أصلاً ، والآخر يخالفه ، وهو ميم سابقة ؛ فمذهب سيبويه حذف المماثل ، وإبقاء الميم ، فتقول في مقعنسس : مقاعس ، وذلك لتقدم الميم وإفادتها للدلالة على الفاعل .

( خلافاً للمبرد ) - في حذفه الميم ، وإبقاء المماثل ، فتقول : قعاسس ، لأن السين للإلحاق ، فأشبهت الأصلي ، وهو لا يحذف ، فكما تقول في محرّجم : حراجم ، تقول في مقعنسس : قعاسس ؛ ورُدّ

بأنه حرف زائد ، فيفضله الزائد الذى له معنى ومُقَدَّم ، والنون على القولين محذوفة ، والمذهبان فى التصغير أيضا .

( ولا يُعامل انفعال وافتعال ، معاملة فِعال ، فى تكسير ولا تصغير ) - فإذا كُسِّرَ أو صُعِّرَ مصدرٌ فى أوله همزة وصل ، حذفت للزوم تحرك ما بعدها ، ثم إن كان على انفعال ، كانطلاق ، أو افتعال كاقْتَدَارَ ، كُسِّرَتْ أو صُعِّرَتْ على اللفظ الباقى بعد حذف الهمزة ، فتقول : نَطَالِيقٌ وَنُطِيلِيقٌ ، وَقَتَادِيرٌ (١) وَقُتَيْدِيرٌ ، وهذا مذهب سيبويه ؛ وتُرَدُّ تاء الافتعال المبدلة إلى أصلها ، فتقول فى اضطراب : ضَتَارِيبٌ وَضُتَيْرِيبٌ .

( خلافاً للمازنِيّ ) - فإنه يحذف مع الهمزة فى انطلاق ، النون ، فيصير طِلَاقاً ، على وزن فِعال ، ثم يُكسَّرُ على هذا اللفظ أو يُصعَّرُ ، فيقول : طَلِايِقٌ وَطُلَيْقٌ ؛ وحجته فى ذلك أن يَفْعَلاً مفقود (٢) ، وقد أثبتته ابن جنى ، فلم يُتَّفَقَ على فقده ، وقد قيل فى تَفْرَاحٍ : إنه تَفْعَالٌ ، وكلام المصنف يقتضى مخالفة المازنى فى انفعال وافتعال ، وخصَّ الخلاف فى غير هذا الكتاب ، بانفعال ، وكلام الناس على هذا ، وقد ردَّ على المازنى فى ما (٣) احتجَّ به ، بأنه يقتضى أن لا يقال فى افتقار (٤) :

- 
- (١) فى (ز) : وتبادير وتبيدير ، وواضح أنه سهو .  
 (٢) فى (ز) : وحجته فى ذلك تفعالا (هكذا) ، وظاهر أنه نقص فى النسخ .  
 (٣) فى (ز) : على المازنى ما احتج به ، وهو كالسابق .  
 (٤) فى (ز) : أن لا يقال : قبيعر .

فتقير ، لأن فتعلاً<sup>(١)</sup> ليس من كلامهم ، وهو يقتضى موافقة المازني عليه .

( وإن تعدّر أحد المثالين ببعض الأصول ، حذف خامسها مطلقاً ) - كقولك في سفرجل : سفارج ، وفي شمردل : شمارد ؛ وقوله : مطلقاً ، معناه : وافق الرابع بعض الزوائد ، لفظاً أو مخرجاً ، أو لم يوافقه ، على ما سيأتى ؛ ومنع ابن ولاد تكسير الخماسي الأصول ؛ وقال سيبويه : لا يكسرونه إلا على استكراه .

( ورابعها ، إن وافق بعض الزوائد لفظاً ) - نحو : خدرتق ، وهو بالخاء المعجمة ، والبدال المهملة : العنكبوت ، فإن شئت حذفته الخامس فقلت : خدارن ، وإن شئت حذفته الرابع ، لأن النون ، وإن كانت فيه أصلاً ، هي مثل الزائدة من حيث اللفظ ، فتقول : خدارق ، والأول أجود .

( أو مخرجاً ) - أى وافق بعض الزوائد في المخرج ، فكانا من مخرج واحد ، فتقول في فرزدق : فرازد ، بحذف الخامس ، وإن شئت : فرازق ، بحذف الرابع ، لأن الدال توافق التاء في المخرج ، والتاء من حروف الزيادة ، والأول أجود . وأوجب المبرد وغيره حذف الخامس ، ولم يُجوز حذف الرابع في الموضعين المذكورين ، وجعل ما قبل من فرازق غلطاً ، قال : وما كان غلطاً لا يتعدى به اللفظة المسموعة ، والأول قول سيبويه .

(١) في (ز) : لأن فيعلا .

( ولا يُعامل بذلك ما قبل الرابع ) - فلا يحذف الثالث ، لتأتى الزنة ، كما فعل فى الخامس أو الرابع بشرطه ، فلا يقال فى فرزدق وخدرنق : فرادق وخدانق .

( خلافاً للكوفيين والأخفش ) - فى إجازتهم ذلك ، وكأنهم شَبَّهوا الثالث بواو فدووكس ، حيث يقال : فداكس ، وهو ضعيف ، فلا وجه لهذا .

( ولا يستبقى ، دون شذوذ ، فى هذا الجمع ، مع أربعة أصول زائِدٌ ) - بل يحذف أولاً كمدحرج ، وثانيا كقنفخر ، وثالثاً كفدووكس ، ورابعاً كصِفْصِيل ، وخامساً كسِبْطُرَى ، وسادساً كعنكبوت ، فتقول : دحارج وقفاخر وفداكس وصفاصيل وسباطر وعناكب . واحترز بدون شذوذ ، من بقائه شذوذاً فى قول الشماخ (١) :

(٢٢٨) \* حوامى الكراع، المؤيدات العشاوز (٢) \*

(١) الشماخ بن ضرار الذبياني .

(٢) من الطويل ، من قصيدة طويلة ص ١٧٣ وما بعدها من الديوان - تحقيق وشرح صلاح الدين الهادى - دار المعارف - مصر ، وصدرة :  
\* حَذَاها من الصَيْدَاءِ نَعْلًا طِرَاقُها \*

قال فى الحاشية : وفى الخصائص واللسان : المؤيدات بدل المؤيدات ؛ وفى بعض المصادر ضبطت : المؤيدات بفتح الياء ، أى القويّة ، وفى بعضها بكسرها ، أى العظام ، والمعنيان قريبان ؛ وفى اللسان - عَشْرُ : المقفرات العشاوز ؛ وفى شرح فصيح ثعلب ، لابن درستويه : كساها بدل حذاها ... طراق الحوامى والكراع العشاوز .  
وفى اللسان - صيد : الصيّداء : الحصا ؛ قال ياقوت فى معجم البلدان ٥ / ٤٠٣ - : أى حذاها حرّة ، نعالها الصخور ، وطراق النعل : جلدها ، وقيل : =

فعشاوز جمع عَشَوَزَن ، وهو الشديد الغليظ ، ونونه أصلية ،  
 كما نصَّ عليه سيبويه وغيره ، والواو زائدة للإلحاق ، وقد أبقاها في  
 العشاوز ، وحذف النون وهي أصل ، كما حذف في قوله :

(١٩٣) مكرر \* وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ (١) \*

لكن ناقش المبرد سيبويه في زعمه (٢) أصالة النون ، وقال : إنها  
 زائدة ، بدليل العشاوز ، وردَّ عليه تلميذه ابن ولَّاد ، وجعل البيت على  
 ماسبق ، من حذف الأصل للضرورة ، كقوله : وَلَاكِ اسْقِنِي (٣) ، ونحوه .

(إلا أن يكون حرف لين رابعاً) - فإن كان الزائد كذلك لم  
 يحذف ، سواء كان حرف مدٍّ أم لا ، بل إن كان ياءً أُقِرَّ بحاله ،  
 كقِنْدِيل وقناديل ، وغَرْثِيقٌ وغَرَائِيقٌ ؛ وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء

= ما طبقت عليه فخرزت به ، وحوامى الكراع : ما يجمي من الصخور ، والكراع :  
 كل أنف سال فتقدَّم من جبل أو حَرَّةٍ ؛ والعشاوز جمع عشوزن ؛ وقال ابن فارس في  
 مقاييس اللغة ٤ / ٣٢٧ : العشوزن من المواضع : ما صلب مسلكه وخشن ، والجمع  
 العشاوز ... يريد الشاعر أن العير سلك بهذه الأتن طريقاً صعبة خشنه . والشاهد في  
 قوله : العشاوز جمع العشوزن .

(١) من الطويل ، للنجاشي الحارثي ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، من  
 مقطوعة في وصف ذئب ، وصدرة :

\* فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتِطِيعُهُ \*

والشاهد في قوله : وَلَاكِ اسْقِنِي .. أصله : ولكن اسقني ، فحذفت النون  
 ضرورة ، لاجتماع الساكنين ، وإقامة الوزن .

(٢) في (ز) : في درعه .

(٣) في (ز) : ستغني .

نحو : سرداح وسراديح ، وعصفور وعصافير ، وفردوس وفراديس ؛  
 وخرج بلين ، الصحيح نحو : قُرْشَب ، فإنه يحذف نحو : قرأشب ؛  
 وخرج أيضا ماهو حرف علة لالين نحو : كَنَّهُوْر (١) وزنه : فَعْلُول ،  
 قالوا : وزائده رابعة وتحذف ، فيقال : كناهر ، لأنها حرف علة لالين  
 لتحركها ، وحرف اللين ما كان ساكناً ، سواء تحرك ما قبله بمجانسه ،  
 أم لا ، لكن (٢) إن تحرك ما قبله بمجانسه ، يسمى حرف مَدِّ ولين ؛ هذا  
 ما شرح به كلام المصنف ، وهو الموافق لظاهر (٣) لفظه وإظهار كلام  
 سيبويه في الجمع ، ولكن قال سيبويه في التصغير : إنك تقول في  
 كنهور : كناهير ، ولا تحذف الواو ، وكذا قال غير واحد .

( وجائز أن يعوّض مما حذف ، ياء ساكنة ، قبل آخر مالم  
 يستحقها لغير تعويض ) - فتقول في منطلق : مطالتيق ، وفي  
 فدوكس (٤) : فداكيس ، وفي سفرجل : سفاريج ؛ وخرج ما استحق  
 الياء لغير التعويض نحو : لُعَيْزَى (٥) ، يحذف لجمعه الألف ، ويُفك

(١) في الصحاح - كهر : والكنهْوْرُ : العظيم من السحاب .

(٢) في (ز) : يمكن ام ...

(٣) في (ز ، غ) : لفظه ولكلام سيبويه .

(٤) في الصحاح : الفدوكس : الأسد ، مثل الدُّوكس ؛ وفدوكس أيضا :  
 رهط الأخطل الشاعر ، وهم من بني جشم بن بكر ؛ وفي القاموس : هو الأسد ،  
 والرجل الشديد .

(٥) في الصحاح - لغز : وأصل اللغز : جحر للربوع .. واللُعَيْزَى بتشديد  
 الغين مثل اللغز ، والياء ليست للتصغير ، لأن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما هي  
 بمنزلة حُضَارَى للزرع ..

الإدغام ، وتأتى قبل ماصار آخراً (١) ، بالياء التى كانت فى المفرد ، فتقول : لغاغيز ، فقبل الآخر ياء لغير تعويض من المحذوف ، لأنها التى كانت فى المفرد ، فلا يجوز فيه ما ذكر من التعويض ، استثناء بما كان فى المفرد .

( وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامسة ) - يقال فى حبنطى : حبانيط وحبانطة ، وفى عفرئى : عفارين وعفارنة ، بتعويض الياء والتاء .

( وهى أحق بما حذف منه ياء النسب ) - نحو : أشعئى وأشاعته ، ومهلبئى ومهالبة ؛ والهاء المذكورة ، أحق بهذا من غيره كحبانطة .

( وتلحق لغير تعويض ، العجمئى كثيراً ) - كموزج (٢) وموازجة .

( وغيره قليلاً ) - كحجر وحجارة ، وفحل وفحولة .

( فصل ) : ( تجوز مماثلة مامائل مفاعيل ، لمفاعل ) - فتقول فى سربال : سراييل وسرايل ، وفى عصفور : عصافير وعصافر ، بحذف الياء فيهما .

( وكذا العكس ) - فتقول فى درهم وصيرف : دراهم

(١) فى (ز) : أخيراً .

(٢) فى الصحاح : والمؤزج معرب ، والجمع المؤزجة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : والمؤزج : الحُف .



وصيارف ، وإن شئت : دراهيم وصياريف ، بإثبات الياء ، وهذا قول الكوفيين في المسألتين ، وجعلوا من ذلك : « ما إن مفتاحه » (١) ، « ولو ألقى معاذيره » (٢) ، وقالوا : هما لمفتاح ومعذرة ، وخصَّ البصريون ذلك بالضرورة ، وقالوا : مفتاح لمفتح ، ومعاذير لمعذار ، ووافق الجرمي الكوفيين في إثبات الياء ، فأجاز قياساً مطرداً في كل ما يجمع على فعالل : فعاليل .

( في غير فواعل ) - ظاهره يقتضى منع فواعيل في فواعل ، اسماً كان المجموع بذلك أو صفة ، ويجوز حمله على الصفة ، بقرينة ماسياتي من كلامه ، وقد نصَّ سيويوه على أن من العرب من يقول : دوانيق وخواتيم وطواييق ، لكنه قال : إنما جعلوه تكسير فاعال ، وإن لم يكن من كلامهم نحو : ملامح ، والمستعمل لحة ، قال : غير أنهم قالوا : خاتام . انتهى . ونصَّ الجرمي على أنه يجوز في خاتم : خواتيم ، وفي طابق : طواييق .

( ما لم يشذ كسوايغ ) - هذا التمثيل قد (٣) يشعر بتخصيص

ذلك بالصفة ، فلا يقال في ضوارب : ضواريب ، وأشار بما ذكر إلى قوله :

\* سوايغ بيضٌ ، لا يُخرقُها النَّبْلُ (٤) \* (٢٢٩)

(١) القصص / ٧٦ .

(٢) القيامة / ١٥ .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في ش . ش . العيني ٤ / ١٥٢ : من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى -

ديوانه ١٠٣ - صدره :

=

\* عليها أسودٌ ضارياتٌ ، كبؤسهم \*

( وردّ غيره (١) ، من مماثل مفاعل ، المعتل الآخر ، إلى مماثلة فعاليّ جائز ) - أى غير فواعل ، فخرج جوارٍ وغواشٍ ونحوهما ، فلا يقال : جوارى وغواشى ، وخرج أيضا نفس (٢) مفاعل نحو : الملاهى والمغازى ، فلا يقال : الملاهى والمغازى ، وخرج بالمعتلّ ، الصحيح ؛ وندر فى الليالى الليالى ، وفى الأهالى الأهالى ، وذلك نحو : ذفارٍ (٣) وذفارى ، وعلاقٍ (٤) وعلاقى .

( ولا يُفتتح هو ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده ) - فما كان أوّل الاسم المجموع مماثل (٥) مفاعل ومفاعيل ، يكون أولهما ، نحو : درهم ودراهم ، وأكلب وأكالب ، ونحو : عصفور وعصافير ، وأنعام وأناعم .

( ولا يُختم (٦) بحرف لين ، ليس فى الواحد هو ) - كما فى

---

= أى على الخيل أسود ، جمع أسد ، والضاريات جمع ضارية ، من ضرى إذا اجترأ ، وليؤسهم مبتدأ ، وسوايغ خيره ، أى كوامل ، وفيه الشاهد ، فإنه شاذ ، والقياس : سوايغ ، بدون الياء ، لأنه جمع سايغة ، وبيض صفته ، أى صقيلة ، ولايجرقها النبل ، صفة أخرى ، والنبل : السهم .

(١) أى إرجاع غير فواعل ، كما يأتى فى الشرح ، وفى نسخة ناظر الجيش .  
(٢) فى (د) : نحو .

(٣) جمع ذُفْرَى ، وهو العظم الشاخص خلف الأذن ، وقال الصبان : الموضع

الذى يعرق من قفا البعير ، خلف الأذن ، وألفه للإلحاق بدرهم .

(٤) جمع عَلَقَى : اسم نبت ، وألفه للإلحاق بجعفر .

(٥) فى (ز) : بمماثل .

(٦) فى النسخة المحققة من التسهيل : ولايختم .

جَذْرِيَّةٌ (١) فتقول : حَذَارِي ، وجارية وجواري .  
 ( ولا ماأبدل منه ) - كما في عَرْقُوة (٢) وعَرَاقي (٣) ،  
 وسِعْلاة (٤) وسَعَالِي .

( وما ورد بخلاف ذلك فهو في (٥) الأصل ، لواحد قياسي مهمل ) - فمثال ما افتتح بما لم يفتتح واحده : مذاكير وملاح ، يقدر كونهما جمع مذكر وملمحة ، بمعنى ذكر ولحمة ، وإن كان مذكر وملمحة مهملتين ؛ ومثال ماختم بحرف لين ، ليس في الواحد هو ولا ما أبدل منه ، قولهم في كيكاة (٦) : كياكي ، فيقدر كونها جمع كيكاة كمومة ، وإن كانت مهملة .

( أو مستعمل قليلاً ) - فالأول كقولهم : أظافير ، والمشهور في الواحد : ظفر ، وقالوا أيضاً : أظفور في معنى ظفر ، إلا أن ظفراً أشهر (٧) ، فجاء أظافير على مراعاة أظفور ، والثاني كقولهم : الليلي ، والمشهور : ليلة ، وقالوا : ليالات ، فجاء الليلي على مراعاة القليل .

( وقد يكون للمعنى اسمان ، فيُجمع (٨) أحدهما على

(١) هي القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة - قاموس .

(٢) الخشبة المعترضة على رأس الدلو - تصريح .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في القاموس : السَّعْلاةُ والسَّعْلاءُ ، بكسرهما : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) هي البيضة .

(٧) في (د) : أكثر .

(٨) في (ز) : فيجتمع .

مايستحقه الآخر) - وذلك نحو : سوار ، ضمُّوا أوله وكسروه ، وانفقوا على جمعه في الكثرة على سُور ، وهو قياس المكسور ، كخون ونُحون<sup>(١)</sup> ، وليس قياس المضموم ، وكذلك<sup>(٢)</sup> صُوار ، ضمُّوا أوله وكسروه ، وقالوا في الكثرة : صيران وهو قياس المضموم ، كغلام وغلمان<sup>(٢-)</sup> ، لا قياس المكسور .

( ولا يقتصر في ذلك على السماع ، وفاقاً للفرّاء ) - وقد فعلوا نظير ذلك في الجمع<sup>(٣)</sup> بالألف والتاء ، قالوا : شاة لجة ، بسكون الجيم ، وفتحوها أيضا ، ولم يقولوا في الجمع إلا للجبات ، بفتح الجيم . ( وربما قُدِّر تجرُّد المزيد فيه ، فعمول معاملة المجرّد ) - وذلك نحو : رُعُوب<sup>(٤)</sup> ، هو ملحق بعُصفور ، وقالوا في جمعه : رُعْب ، كأنهم جمعوا فعلا مثلا كأسد وأسد ، وكذا أشهاد في شهيد ، كأنهم جعلوه كَنَمِر وأنمار .

( فصل ) : ( من أسماء<sup>(٥)</sup> الجمع ، ما لا واحد له من لفظه ) - كقوم ورهط .  
( وما له واحد ) - كما سيأتى بيانه .  
( فمن ذلك ) - أي ماله واحد من لفظه .

(١) سقطت من (د) .

من (٢ - ٢) سقطت من (د) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في الصحاح : والرُّعُوب : الضعيف الجبان ، والرُّعُوبية من النساء الشطبة البيضاء .

(٥) في بعض نسخ التسهيل : من أمثلة الجمع .

( فَعَلَ ، لنحو : رَاكِبٌ وَعَائِدٌ وَنَائِحَةٌ وَتَمْرَةٌ وَأَلَّةٌ وَزَنْجِيٌّ ) -  
 قالوا : رَكِبَ وَعَوَّذَ وَنَوَّحَ وَتَمَرَّ وَأَلَّ وَزَنَجَ ، وقد سبق قول الأَخْفَشِ فِي  
 مثل فاعل وفَعَلَ : إنه جمع تكسير ؛ والألَّةُ : الحربة في نصلها عرض ،  
 وقالوا في تكسيروها : إلال ، كجفنة وجفانٍ .

( وفَعَلَةٌ لنحو : راجل (١) وكمء ) - قالوا : رَجَلَةٌ وَكَمَاءَةٌ ،  
 وهما اسما جمع لراجل وكمء ، وبعض العرب يجعل كمأة للمفرد ، وكمأً  
 للجمع .

( وفَعَلَ ، لنحو : خادِمٌ ورائِحٌ وغائبٌ وناشئٌ ، وأديمٌ وبعيدٌ  
 وعمودٌ وإهابٌ وحلقةٌ وشجرةٌ وفاقةٌ وحبشِيٌّ ) - قالوا في اسم الجمع :  
 خَدَمَ وَرَوَّحَ وَغَيَّبَ ، ولم يُعْلَمُوا الغين ، ونشأً وأدمٌ وبعَدَ وَعَمَدَ  
 وَأَهَبَ (٢) وحَلَقَ وشجرٌ وفاقٌ وحبشٍ .

( ومنها : فُعَلَةٌ ، لنحو : صاحبٌ وفارهٌ وأخٌ ) - قالوا للجمع :  
 صُحْبَةٌ وفُرْهَةٌ وأُخْوَةٌ ، بضم الفاء في الثلاثة ، وسكون العين .  
 ( ومنها : فَعِلٌ ، لنحو : نَبَقَةٌ وَلَبِنَةٌ وَظَرِيَّانٌ (٣) ) - قالوا : نَبَقَ  
 وَلَبَنَ وَظَرِبَ .

(١) في الصحاح : والرَّاجِلُ : خلاف الفارس ، والجمع : رَجَلٌ ، مثل صاحب  
 وصحب .

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، ومفردها موجود في الأصل .

(٣) في الصحاح : والظَّرِيَّانُ ، مثال القَطْرَانِ : دُوِيَّةٌ كاهرةٌ منتنة الريح ..  
 وكذلك الظَّرِيَّةُ على وزن فَعَلَى ، وهو جمع مثل جِجَلِيٌّ ، جمع حَجَلٍ .

( ومنها : فَعِيل ، المذَّكَّر ) - أَخْرَجَ المُوَثَّث ، فإنه جمع تكسير  
كعَبِيد وَحَمِير ، فيقال : هِيَ العبيد والحَمِير ، ولا يقال : هُو ؛ فَإِنْ  
ذُكِّرَ فَعِيل ، فهو اسم جمع كالكَلِيبِ والحَجِيجِ .

( لنحو : ضَانٌ وَيَدٌ وَمَعَزٌ وغاز وجريدة وسفينة ) - قالوا :  
ضَيْنٌ وَيَدِيٌّ وَمَعِيزٌ وَغَزِيٌّ (١) وَجَرِيدٌ وَسَفِينٌ .

( ومنها : فَعَلَاء ، لنحو : قَصَبَةٌ وَحَلْفَةٌ وَطَرْفَاءٌ وَشَيْءٌ ) -  
قالوا : قَصَبَاءٌ ، وَحَلْفَاءٌ (٢) ، والواحدة قال أبو زيد : حَلْفَةٌ مثل  
قَصَبَةٍ ، وقال الأصمعي : حَلْفَةٌ بكسر اللام ، وَطَرْفَاءٌ (٣) ، قال  
سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ، ويقال : طرفاء واحدة ، وطرفاء كثير ،  
ومثال الواحدة : طَرْفَةٌ ، وبها سُمِّيَ طَرْفَةُ بن العبد ؛ وأشياء ، وماذهب  
إليه المصنف ، من أنه فعلاء ، هو أحد أقوال ثلاثة في وزن أشياء ،  
وعلى هذا هو مقلوب ، والأصل : شَيْئَاء ، وهو قول سيبويه ،  
والثاني : وزنها : أفعلاء .

والثالث : أفعال ؛ ويأتى الكلام عليها في التصريف ، إن شاء  
الله تعالى .

( ومنها : مفعولاء لنحو : بَعْلٌ (٤) وشيخ وعِلج وكبير وأتان ) -

(١) في الصحاح : ورجل غازٍ ، والجمع غَزَاةٌ ، مثل قاض وقضاة ، وَغَزِيٌّ مثل  
سابق وَسُبْقٍ ، وَغَزِيٌّ مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، وَغَزَاءٌ مثل فاسق وفُسَّاقٌ .

(٢) نبت في الماء .

(٣) والطَّرْفَاءُ شجر .. واحدٌ وجميع .

(٤) في (د) : بعل ، بالعين المهملة ، ولم أجدها في مفعولاء بالصحاح ، وفي

(ز) : فعل .. قالوا : مفعولاء ، ولم أجدها أيضا في الصحاح ، وفي الصحاح =

قالوا : مَبْغُولَاءَ ومَشِيوخَاءَ ومَعْلُوجَاءَ ومَكْبُورَاءَ ومَأْتُونَاءَ .

( ومنها : فَعُلَ ، لنحو : سَمُرَةٌ وَعَبْدٌ ) - قالوا : سَمُرٌ وَعَبْدٌ ،  
وعليه قراءة : « وَعَبْدُ الطَّاغُوتِ » (١) .

( ومنها : مَفْعَلَةٌ ، لنحو : عبدٌ وسيفٌ وشيخٌ وأسدٌ ) - قالوا  
مَعْبَدَةٌ وَمَسَيِّفَةٌ وَمَشِيخَةٌ وَمَأْسَدَةٌ .

( ومنها ما يُوَحَّدُ بالتَّاءِ من فَعَالٍ ) - نحو : سَحَابٌ وَسَحَابَةٌ .

( وفِعَالٌ ) - نحو : عِمَامٌ وَعِمَامَةٌ .

( وفُعَالٌ ) - نحو : جُمانٌ (٢) وجُمانَةٌ .

( وفِعْلَى ) - نحو : أُرْطَى (٣) وأرْطاةٌ .

( وفِعْلَى ) - نحو : دِفْلَى ، ودِفْلَاةٌ ، وهو نبتٌ مُرٌّ ،

واستعملوا أيضاً دِفْلَى للواحدة ، فيكون على هذا واحداً وجمعاً ، وينونٌ  
على أن الألف للإلحاق ، ويُترك تنوينه على أنها للتأنيث .

( وفِعْلَى ) (٤) - نحو : بُهْمَى (٥) وبُهْماةٌ ، ودخول التاء فيه في

غاية الشذوذ ، لأن ألفه للتأنيث (٤-) ، وقال المبرد : إن بُهْماةٌ

= والمبغولاء ، بالغين المعجمة : جماعة البغال .

(١) المائة / ٦٠ : « وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت » .

(٢) في الصحاح : الجُمانَةُ : حَبَّةٌ تُعْمَلُ مِنَ الفِضَّةِ كَالدَّرَّةِ ، وجمعها : جُمانٌ .

(٣) في الصحاح : الأُرْطَى : شجرٌ من شجر الرمل ، وهو فِعْلَى .. وألفه

للإلحاق للتأنيث ، لأن واحده : أرْطاةٌ .

من (٤ - ٤) سقط من (ز) .

(٥) في الصحاح : وبُهْمَى : نبتٌ ، قال سيبويه : تكون واحدة وجمعاً ، =

لا تعرف ، والمعروف بُهَمَى للواحد والجمع ، وتفرق بالوصف ، نحو :  
بُهَمَى واحدة ، وبُهَمَى كثيرة ؛ وقيل على إثبات بُهَمَاة : إن ألف  
بُهَمَاة للإلحاق .

( وفُعَالَى ) - نحو : شُكَاعَى (١) وشُكَاعَاة ، ودخول التاء  
شاذ غاية الشذوذ ، والمعروف شُكَاعَى للواحد والجمع ، وهو قول  
سيبويه فيه وفي بُهَمَى ، وكلاهما نبتٌ .

( وغير ذلك ) - مما آخره ألف ، نحو : كمثرى وكمثرَاة .  
( ومنها ٢ ) : فَعَالَة ، لنحو : صاحب وقريب وجَمَل (٢) -  
قالوا : صَحَابَة (٣) وقرَابَة وجمَالَة .

( ومنها : فِعَالَة ، لنحو : جَمَل ) - قالوا : جِمَالَة (٤) ، لا  
يقال : يُحتمل كون التَاء لتأنيث الجمع كحجارة ، فيكون جِمَالَة جمع  
تكسير ، لا اسم جمع ، لأن قوله تعالى : « جِمَالَات صُفْر » . (٥)

= وألفها للتأنيث ، فلا تنون ؛ وقال قوم : ألفتها للإلحاق ، والواحدة : بُهَمَاة ، وقال  
المبرد : هذا لا يعرف ، ولا تكون ألف فُعَلَى بالضم لغير التأنيث .

(١) في الصحاح : الشُّكَاعَى نبت يُتداوَى به ، قال سيبويه : هو واحد وجمع ،  
وقال غيره : الواحدة منها شكاعة .

من (٢ - ٢) سقط من النسخ الثلاث ، وموجود بالنسخة المحققة من  
التسهيل .

(٣) هذا من تمثيل للعبارة الساقطة من النسخ .

(٤) في الصحاح : قال الفراء : الجمل زوج الناقة ، والجمع ، جمال وأجمال  
وجِمَالَات وجمائل ، قال ابن السكيت : يقال للإبل ، إذا كانت ذكورة ، ولم تكن فيها  
أنثى : هذه جمالة بنى فلان ، وقرئ : « كأنه جِمَالَات صُفْر » .

(٥) المرسلات / ٣٣ : « كأنه جِمَالَة صُفْر » .



يدل على أنه اسم جمع ، فاسم الجمع قد جمعوه لجر يانه مجرى المفرد ،  
وجمع الجمع لا يطرد .

( وفَعْلان ، لنحو : مَرَجَانة وصِنُو ) - قالوا : مَرَجَان  
وصِنَوان ، بفتح الصاد .

( وأقربُها من الاطراد ، الموَحَّدُ بالتَّاء ، اسماً لمخلوق ، مبايناً فُعْلَى  
وفُعْلَى وشِبْهَهُمَا ) - كجوز وجَوَزَة ، وشعير وشعيرة ؛ وخرج  
بمخلوق : المصنوع كعمام وعمامة ، وسفين وسفينة ، فليس بمطرد ،  
ومباين ، يُهْمَى وشكاعى ونحوهما .

وجعل المصنف ما بينه وبين مفرده التاء (١) ، أو ياء النسب من  
أسماء الجموع ، مخالفاً لما عليه المغاربة ، من أنها أسماء أجناس ،  
فتقول : الدال على الجمع أربعة : جمع السلامة ، وجمع التكسير ،  
واسم الجمع ، واسم الجنس ، ويفسرون اسم الجنس ، بما بينه وبين  
مفرده التاء (١) والياء المشددة .

( وأغربها أَرَوَى (٢) ) - وهو اسم جمع ، والواحدة أَرَوِيَّة ، وهي  
إناث تيوس الجبل ، والذكر وعل ، فأَرَوِيَّة (٣) ووعل ، من باب جمل

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في الصحاح : الأَرَوِيَّة ، بالضم والكسر : الأنتى من الوعل ، وبها سميت  
المرأة ، وهي أفعولة في الأصل ، إلا أنهم قلبوا الواو الثانية ياءً ، وأدغموها في التي  
بعدها ، وكسروا الأولى لتسلم الياء ، وثلاث أَرَوِي ، على أفاعيل ، وقد تخفف  
فيقال : أَرَاو ، فإذا كثرت فهي الأروى ، وأرَوَى أيضا اسم امرأة ، على أفعل بغير  
قياس .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

وناقة ، وقيل : أَرْوَى جمع ، وقيل : مفرد ، مرادف أَرْوِيَة ، ومن نَوَّنَ أَرْوَى ، قال : وزنه أفعل كأفضل ، ومن لم ينوّن قال : وزنه فَعَلَى ، بدليل ما حكى الأَخْفَش من أن تصغيره : أَرْوَى .

( وبَلْصُوص ) - والواحد بَلَنْصَى (١) ؛ وهذا قول أبي حاتم وغيره ، وقال سيبويه : البَلْصُوص واحد ، والبَلَنْصَى اسم جمع ، وقيل : البَلْصُوص الذكر ، والأنثى البَلَنْصَى ، وقيل بالعكس ، ونون البَلَنْصَى زائدة ، بدليل البَلْصُوص ، والصاد في بَلْصُوص للإلحاق بقرْبُوس (٢) ، وهو طائر قصير المنقار والرجلين ، كثير الصياح ، صليت الصوت .

( وعُرَاعِر ) - قال ابن جنى في المحتسب : قرأت على أبي علي ، في بعض كتب أبي زيد قوله :

(٢٣٠) خلع الملوك ، وصار تحت لوائه شجرُ العُرَى ، وعُرَاعِرُ الأَقْوَام (٣)

قال أبو زيد : عُرَاعِر : جمع عرعة ، فقلت لأبي علي : كيف

(١) في الصحاح : البَلْصُوص : طائر ، والجمع : البَلَنْصَى ، على غير قياس ، قال سيبويه : النون زائدة ، لأنك تقول للواحد : البَلْصُوص .

(٢) في الصحاح : القَرْبُوس للسرَّج ، ولا يخفُّ إلا في الشعر ، مثل : طرسوس ، لأن فَعْلُول ليس من أبنيتهم .

(٣) من الكامل ، للكُمَيْت - ديوانه ٧٢١ - ونسب في نسخ التحقيق لمهلل ، ونسبه في معجم شواهد العربية لمهلل بن ربيعة ، ثم قال في الحاشية : أوشرحيل ابن مالك ، ونسب في العين / ٩٩ إلى الكُمَيْت ، وقال : ديوان الكُمَيْت ٧٢١ ؛ وفي الصحاح : والعُرْعُرُ : شجر السَّرْو ، واسم موضع ، والعُرْعُرَة : لعبة للصبيان ، وعُرْعَارٍ أيضا ، وعُرْعُرَة الجبل بالضم : أعلاه ، وكذلك السنام ، وعُرْعُرَة =

يكون هذا ، وأوله مضموم ؟ فقال : يعنى : أبو زيد : إنه اسم للجمع . والبيت لمهلل ، ويروى بضم عين عراعر وفتحها ؛ وقال غير أبى زيد : من ضمَّ جعله واحداً ، ومن فتح جعله جمعا ؛ يقال للسيد : عراعر ، بالضم ، والجمع : عراعر بالفتح ، قال الكميت :

(٢٣١) ما أنت من شجر العُرى عند الأمور ، ولا العراعر<sup>(١)</sup>

بفتح العين ، أى ولا السادة ؛ والعُرى جمع عُروّة ، والعُروّة من الشجر : الذى لا يزال باقياً فى الأرض لا يذهب ، وجمعه : عُرى ، ويشبّه به النبيل من الناس .

( فصل ) - ( يجمع العلمُ المرتجل والمنقول ، من غير اسم جامد مستقرّ له جمع ، جمع موازنه أو مقاربه ، من جوامد الأسماء الموافقة له فى تذكير وتأنيث ) - فالمرتجل ، هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلميّة فى غيرها كما سبق ، كأدّد وسعاد وزينب ؛ والمنقول من غير ماذكر ، يشمل مانقل من صفة كحامد ، أو فعل كضرب ، فتقول فى

= الأنف ، وجزورّ عراعر بالضم ، أى سمينه ، واسم موضع أيضا ، ومنه : ملح عراعرى ، والعراعرُ أيضا : السيد ، والجمع عراعر ، بالفتح ، قال الكميت :

ما أنت من شجر العُرى عند الأمور ، ولا العراعر

وقال مهلهل : خلع الملوك وصار تحت لوائه .... الخ البيت .

والعراعرُ أيضا : أطراف الأسنّة .

وقد جاءت رواية النسختين (د ، ز) : وسار تحت لوائه ، بالسين ، والمعنى

يعضد التحقيق .

(١) انظر ماسبق .

أَدَد : إِدَان ، كما تقول في نُقَر : نِفْرَان (١) ، وفي سعاد : أُسْعُد ، كما تقول في كُرَاع : أُكْرِع ، وفي حامد علماً : حوامد ، كما تقول في حائط : حوائط ، وفي ضرب علماً : أضْرَاب ، كما تقول في حَجَر : أحجار ؛ ومثال المقارب كقولك في زينب : زيانب ، كما تقول في أرنب : أرناب . وأعلم بقوله : في تذكير وتأنيث ، أن العلم المرتجل والمنقول المذكور (٢) ، إن كانا للمذكر ، جُمعا جمع اسم الجنس المذكر ، وإن كانا للمؤنث ، جُمعا جمع اسم الجنس المؤنث .

( ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر (٣) له جمع ، ما كان له )  
 - أى من الجمع ، فلو سميت بغراب ، لقلت في الجمع : أغربة وغربان ، كحالته قبل العلمية ، وإن كان له جمع مقيس وغيره ، أتبع المقيس ، فأعزل علماً ، يُجمع على عُزَل ، فهو المقيس فيه قبل (٤)  
 العلمية ، دون عُزَلٍ وعُزَالٍ وأعزال (٥) ، كما قبل التسمية ، وإن لم يكن له مقيس ، فأنت بالخيار ، فغزال علماً ، يجمع على غُزَلان وغزلة ، كما قبل التسمية ، ولم يكن واحدٌ منهما مقيساً .

( فإن لم يستقر له جمع ، عومل معاملة ما استقر له جمع ، من

(١) والذي في الصحاح : النَّقْرَةُ مثال الهزمة : واحدة النَّقْر ، وهي طير كالعصافير حمر المناقير .

(٢) هكذا ورد هذا الوصف بالنسخ الثلاث ، على زعم أنه صفة للعلم ، على ما يبدو ، والسياق يناسبه التثنية : (المذكوران) صفة للمرتجل والمنقول ، يعززه الشرط الذي بعده .

(٣) ، (٤) ، (٥) : سقطت من (ز) .

أشبه الأسماء به ) - فلو سميت بمصدر كضرب ، قلت في الجمع :  
أضرب ، كما تقول : كلب وأكلب ، وضروب ، كما تقول : كعب  
وكعوب .

( ويستغنى عن التثنية والجمع ، بخُلف : في نحو : سيبويه  
وبعلبك ) - والخلاف في جمع المركب تركيب مزج ، محتوماً بويه ، أو  
غير محتوم به معروف ، ومحله جمع السلامة ، واختيار المصنف وابن  
عُصفور في بعض كتبه ، وغيرهما المنع ، واختار الخضراوي وابن أبي  
الربيع وغيرهما الجواز ، وأما التثنية ، فكلامه يقتضى إثبات الخلاف  
فيها ، وعلّة منع الجمع يقتضى ذلك ، وهى أشبهها بالتركيب للأسماء  
المحكّية ، ولا خلاف في منع جمع التكسير ، ولم يرد سماع بجمع هذا  
النوع ولا بتثنيته .

( وباتفاق في الجملة وشبهها ) - كتأبط شراً ، وبرق نحره ،  
وأنت وأنا (١) .

( بأن يضاف إليه ذو أو ذات ، مثنى أو مجموعاً ) - أى  
يُستغنى بأن يضاف ... ، فتقول : جاءنى ذوا (٢) سيبويه ،  
وللمؤنث : ذاتا (٣) سيبويه ، وفي الجمع : ذوو سيبويه ، وذوات  
سيبويه ، وكذا الباقي نحو : ذوا (٤) أنا .

(١) في ( ز ، غ ) : وإنما .

(٢) في ( ز ) : جاءنى ذو سيبويه .

(٣) في ( د ، غ ) : ذواتا .

(٤) في ( ز ، غ ) : ذو إنما .

( وكذلك المعرب بإعراب المثني والمجموع على حدّه ) - فتقول  
 في رجلين ، سمى كلّ منهما بزَيْدَيْن : جاءني ذوا زَيْدَيْن ، وفي رجال  
 كلّ منهم اسمه زيدون : جاءني ذوو زَيْدَيْن ؛ وكذا لو سميا (١) بزَيْدَيْن ،  
 لقلت : ذوا زَيْدَيْن ، أو سُمُوا (٢) بزَيْدَيْن ، لقلت : ذوو زَيْدَيْن .

( إلا ماندر ، كاثنين وأثانين ) - ثبت هذا الاستثناء في نسخة  
 عليها خطه ، فجمعوا اثنين ، وهو معرب إعراب المثني ، على أثانين ،  
 ولم يتوصلوا بجمع « ذو » مضافةً ، وهو نادر .

( وَيُتَحَيَّلُ لما أوهم جمعه ، في وجه يُلحَقُه بنظير ) - فما أوهم  
 أنه جمع ، وتعدّر ذلك فيه ، يُتَحَيَّلُ له في وجه يلحقه بنظير ، إما بأن  
 يُقدَّر مفرداً بوجه من الوجوه ، أو جمعاً لواحدٍ مقدّر ، وذلك نحو  
 قولهم : الفِتْكَرَيْنِ ، وهي الشدائد والدواهي ، يقال : لقيت منه  
 الفتكرين ؛ وحكاه يعقوب وغيره بضم الفاء والتاء ، والجمعية على هذا  
 متعدّرة ، لأن جَعْفَرًا مفقود ، فُيَخْرَجُ على أصالة النون ، فيكون مفرداً  
 وزنه : فُعَلِيلٌ كخُزْعَيْلٍ ؛ وحكاه ابن السّيد وغيره بفتح الفاء ، والتاء ،  
 وكونه جمعاً متعدّراً ، لفقد جَعْفَرٍ ، فيقدّر مفرداً كالأول ، لكن فتحت  
 الفاء اتباعاً لفتح التاء ، وحكاه بعض اللغويين بكسر الفاء ، وبالواو ،  
 وهذا يمكن كونه جمعاً لِفِتْكَرٍ ، تقديراً ، وهو بناء موجود كقمطر (٣) .

(١) في ( ز ، غ ) : لو سمى ، أى كل منهما .

(٢) أى الرجال .

(٣) في الصحاح : قولهم : لقيت منه الفِتْكَرَيْنِ والفُتْكَرَيْنِ ، بكسر الفاء  
 وضمها ، والتاء مفتوحة ، والنون للجمع ، وهي الشدائد والدواهي .

( ويستغنى بثنية المضاف وجمعه ، عن تثنية المضاف إليه وجمعه ) - أى إذا كان العلم مضافاً كعبدالله وأبى بكر ، استغنى بما ذكر ، فتقول : هذان عبداً لله وأبوا بكر ، وهؤلاء عبيد الله وآباء بكر ، وكذلك : جاءنى عابداً الكلب ، وعابدو الكلب .

( وكذا ماليس فيه التباس من أسماء الأجناس ) - فيفرد اسم الجنس ، وتظهر التثنية والجمع فى المضاف ، فتقول فى ابن (١) عرس : هذان ابنا عرس ، وهؤلاء بنات عرس ، وهؤلاء أبناء عم وبنو عم ؛ فإن التباس لم يفرد ، فتقول : هذان ابنا إنسانين (٢) صالحين ، وهؤلاء أبناء أناس (٣) صالحين ؛ لأنك لو أفردت عند إرادة هذا المعنى ، فقلت : هذان ابنا إنسان صالح ، أو أبناء ، لالتبس بقصد إنسان واحد . ( ولا يقال فى ابن كذا ، وأخى كذا ، وذى كذا ، مما لا يعقل ، إلا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا ) - فإذا كان المضاف إليه مما لا يعقل ، لم يجز عند الجمع فى المُصَدَّرِ بابن وماذكر معه ، جمع المذكر السالم ، بل يعامل معاملة المؤنث ، كان مالا يعقل نكرة كابن لَبُون (٤) ، وبنات مخاض (٥) ، أو فى علم ، كابن آوى (٦) ، وابن

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) فى (ز) : ابنا أناسين .

(٣) فى (ز) : إنسانين .

(٤) ولد الناقة إذا كان فى العام الثانى ، وصار لها لبن ، وقيل : هو الذى أكمل

الستين .

(٥) فى الصحاح : يقال للفصيل إذا استكمل الحول ، ودخل فى الثانية : ابن

مخاض ، والأثنى : ابنة مخاض .

(٦) نوع من فصيلة الثعلب ، مشهور بالعواء .

مُقْرَضٌ (١) ، فتقول : بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا .  
 ( وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكُنَى ) - فيقال في  
 أبى زيد مثلاً ، عند قصد العلمية : هؤلاء (٢) آباء الزيدين ، يعنى  
 جماعة ، كل واحد يكنى أباً زيد ؛ وهذا قول الكوفيين ، وكذلك  
 يفعلون فى الثنية ، فيقولون : أبو الزيدين ؛ ومذهب سيبويه ويونس ،  
 ماسبق من الاقتصار على ثنية المضاف أو جمعه .

( وإن كان المضاف إليه أباً أو ابناً (٣) ، استغنى غالباً بجمعه  
 على مثال مفاعل أو مفاعلة ) - كالبواهل (٤) والخنادف (٥) فى أبناء  
 باهلة وخندف ، وكالمهالبة والأشاعثة فى أبناء المهلب وأبناء الأشعث ،  
 فيستغنى بالمثال المذكور ، عن أن يلفظ بالمضاف (٦) المذكور ؛ وأشار  
 بقوله : غالباً ، إلى أنه يجوز أن لا يفعل ذلك ، بل يلفظ بالمضاف  
 جمعاً ، ويفرد المضاف إليه ، فتقول : بنو الأشعث ، وآباء (٧) بأهله .

(١) دوية تقتل الحمام .

(٢) فى ( ز ) : هذان أبناء الزيدين .

(٣) فى ( د ، غ ، وال نسخة المحققة من التسهيل ) : أو أمأ ، والتمثيل يعضد

التحقيق .

(٤) فى الصحاح : وباهلة : قبيلة من قيس عيلان ، وهو فى الأصل اسم امرأة

من همدان ، كانت تحت مَعْن بن أعصر ، فنسب ولده إليها ، وهى أهمهم .

(٥) وفى الصحاح : الخندفة : مشية كاهرولة ، منه سميت - زعموا -

خندف امرأة إلباس بن مضر ، واسمها ليلى ، نسب ولد إلباس إليها ، وهى أهمهم .

(٦) فى ( ز ) : بالمثال

(٧) فى ( د ، غ ) : أبناء باهلة .



( أو بالواو والنون ) - نحو قولهم : الأشعرون ، في بنى أشعر .  
 ( وقد يجمع بالألف والتاء ) - كالعَبَلَات ، أولاد أمية الأصغر <sup>(١)</sup> ، والحَبِطَات ، أولاد الحَبِط بن عمرو بن تميم ، واسمه <sup>(٢)</sup> الحارث .

( فصل <sup>(٣)</sup> ) : ( يُكسّر <sup>(٤)</sup> اسمُ الجمع ) - نحو : رهط وأرَهط ، وقوم وأقوام ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن جمع اسم الجمع لا ينقاس ، ويظهر من كلام غيره قياسه .

( وجمعُ التكسير ) - والأكثر على أنه ينقاس جمع الجمع الذى بصيغة <sup>(٥)</sup> القلة ، وهى : أفْعُلْ وأفْعَالٌ وأفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ ، وقال ابن عصفور : يقتصر فيه على ماسمِع ، وعليه حمل السيرافى كلام سيبويه ، وهو قول الجرمى .

( غيرُ الموازن مفاعِلَ أو مفاعيلَ أو فَعْلَةٌ أو فَعَلَةٌ ) - فلا يجمع

(١) فى الصحاح : وعَبَلَةٌ اسم جارية ، وأمِيَّة الصُّغْرَى ، وهم من قريش ، ويقال لهم : العَبَلَات بالتحريك ، والنسبة إليهم : عَبَلِيٌّ ، بسكون الباء ، رجوعاً إلى المفرد .

(٢) وفى الصحاح : يقال : حَبِطت الشاةُ بالكسر ، إذا انتفخت بطنها من أكل الدَّرِق ، ومنه سُمى الحارث بن عمرو بن تميم : الحَبِط ، لأنه كان فى سفر ، فأصابه مثل ذلك ، وولده هؤلاء الذين يسمُّون : الحَبِطَات ، من بنى تميم ، والنسبة إليهم : حَبِطِيٌّ .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ز) .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : يجمع .

(٥) فى (ز) : يصنعه .

نحو : دراهم ، ودنانير وقضاة وفجرة ؛ وقضية هذا الكلام ، جواز تكسير صيغ الجموع كلها ، ماعدا الأربع المذكورة ، وإن كانت للكثرة ؛ ولا خلاف أن جمع الكثرة لا يجمع قياساً ، كالمصادر وأسماء الأجناس ، إذا لم تختلف أنواعها ، فإن اختلفت ، فالصحيح ، وهو قول سيبويه : الاقتصار على ماسم ، لعلّة ماورد من ذلك ، قال المبرد والروانّي وغيرهما : يقاس .

( لما يُثْنِيَانِ لَهُ ) - أى يجمعان لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما ، وهو اختلاف النوع ، فكما يقال : قومان ، عند إرادة : قوم كذا ، وقوم كذا ، يقال : أقوام لذلك ، وكذا الكلام فى الجمع ؛ وأثبت ابن الشجرى جمع جمع الجمع ، وجعل منه : أصايل ، وهى جمع آصال (١) ، وآصال أيضا جمع أُصُل ، جمع أصيل ؛ وقال أبو الحسن ابن الباذش وغيره : آصال جمع أصيل ، كيمين وأيمان ؛ وأصايل جمع أصيلة ، كسفينة وسفاين ، وقد حكى يعقوب : أصيلة فى معنى أصيل .

( جمع شبههما (٢) ، من مُثُلِ الآحاد ) - فيقال فى قوم : أقوام ، كما يقال فى حوض : أحواض ، وفى رهط : أرهط ، ككلب وأكُلب ، وفى نَعَم : أنعام ، كحجر وأحجار ، ويقال فى مصير : مُصران (٣) ،

(١) زاد هنا فى (د) : العشايا .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : جمع شبيبهما .

(٣) فى حاشية شرح الكافية ٤ / ١٨٨٨ : المصران جمع مصير ، وهى

المعى ، على وزن فعيل ، وخصه بعضهم بالطير وذوات الخف والظلف .

ثم يُجمع مُصْران على مصارين ، كسلطان وسلطين ، ويقال في  
عِقبان : عقابين ، كسرحان وسراحين ، ويقال في أعبد : أعابد ،  
وأفعل لانظير له في المفردات ، لكن له نظير فيها من حيث الزيادة  
وعدد الحروف ، كَأَسْوَدَ ، فيجمع كما يجمع أسود (١) ، لأنه شبهه من  
هذه الحيشية .

( وربما جمع موازن مفاعل أو أفعل ، بالألف والتاء ) - كقولهم

في صواحب : صواحبات ، وقوله :

(٢٣٢) ترمى (٢) الفجاج والفيافي (٣) والقُصَا

بأعِينات ، لم يخالطها (٤) القذى (٥)

جمع أعِيناً بالألف والتاء .

( والواو والنون ) - نحو :

(٢٣٣) \* قد جرت الطيرُ أيامِنينا (٦) \*

(١) أى على أسود ، كما جمع أعيد على أعابد .

(٢) في ( د ، ز ) : يرمى .

(٣) في ( د ، ز ) : القضا ، بدون واو العطف .

(٤) في ( ز ، غ ) : لم يخالطهن .

(٥) في النسخ الثلاث : قذى ، والتحقيق من لسان العرب ، قال في لسان

العرب - عين :

وأنشد ابن برّى : \* بأعِينات لم يخالطها القذى \*

وقال : العين حاسة البصر ... والجمع أعيان وأعين وأعِينات - الأخيرة جمع الجمع ،  
والكثير عيون ، وفيها الشاهد ، حيث جمعَ أعِيناً على أعِينات ، كما جاء بالشرح .

(٦) قال في لسان العرب - يمين : وأما قوله :

- جمع أيامن ، وهو جمع أيمن ، جمع يمين ، ونحو :
- (٢٣٤) تَرَوَّحَ بالعشيِّ بكلِ خِرْقٍ كَرِيمِ الأَعْمَمِينَ وَكُلِّ خَالٍ (١)
- جَمَعَ أَعْمًا وهو أَفْعَلُ ، جَمَعَ عَمَّ ، وَفَكَ المَضْعَفَةَ .
- ( وقد يجمع أفعال وأفعلة ، بالألف والتاء ) - نحو : أبناء سعد وابناوات سعد ، ونحو : أَعْطِيَةَ جمع غِطَاءٍ وَأَعْطِيَاتٍ .
- ( وَفَعَّلَ ، بالواو والنون ) - قالوا : خُسِرَ وَخُسِرُونَ .
- ( ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع ، مع الألف واللام ) -
- نحو قولهم : أهلك الناس ، الدينار الصفر ، والدَّرْهَمُ البيض .
- ( والنفي ) - نحو : ما قام رجل إلا زيد .
- ( وشبهه ) - نحو : لا تضرب أحداً (٢) إلا زيدا ، وهل قام
- أحدٌ إلا زيدٌ ؟

= قد جرت الطير أيامينا قالت : وكنت رجلا فطينا :

هذا ، لَعَمْرُ اللهِ ، إسرائينا

قال ابن سيده : عندي أنه جمع يميناً على أيمن ، ثم جمع أيامنا على أيامين ، ثم أراد وراء ذلك جمعا آخر ، فلم يجد جمعا من جموع التكسير أكثر من هذا .. فرجع إلى الجمع بالواو والنون ... قال : وقد كان يجب لهذا الراجز أن يقول : أيامينا ، لأن جمع أفعال كجمع إفعال ... وفيه الشاهد .

(١) في اللسان - عم : وحكى ابن الأعرابي في أدنى العدد : أَعْمٌ وَأَعْمُونَ ، بإظهار التضعيف ، جمع الجمع ، وكان الحكم : أَعْمُونَ ، لكن هكذا حكاه ، وأنشد : تَرَوَّحَ بالعشيِّ ... البيت ، والخِرْقُ من الفتیان : الظريف في سماحة ونجدة ، والكريم ...

(٢) في (د) : أحد .

( كثيراً ) - أى هذا الاستغناء فى المواضع الثلاثة كثير ،  
والنكرة المستعملة فى النفى وشبهه ، الصالحة للمفرد فقط ؛ ظاهره فى  
العموم ، عند النحاة وأهل الأصول ، ويحتمل إرادة الوحدة ، وإرادة  
الكمال ، والثالث أضعفها ، هذا إن لم تُوجد مِن ، فإن دخلت تَعَيَّن  
الأول .

( ودون ذلك قليلاً ) - أى يوجد الاستغناء المذكور بدون  
واحد من الثلاثة المذكورة ، لكنه قليل نحو : « علمتُ نفسٌ » (١) ،  
و« تَمرة ، خير من جِرادَة » (٢) أى كُلُّ نفس ، وكل تَمرة .

( فإن أضيف إليه العدد ، أو قصد معنى التثنية ، تطابق  
اللفظ والمعنى غالباً ) - فلا يقع الاستغناء بالواحد عن الجمع ، ولا  
عن التثنية حينئذ ، بل تقول : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل ، وما  
جاءنى رجلان ، ولا يجوز حينئذ : رجل . وخرج بغالب قوله :

\* فيه ثنتا حنظل \* (٣)

(٢٣٥)

(١) التكوير / ١٤ : « علمتُ نفسٌ ما أَحْضَرْتُ » ، والانفطار / ٥ :  
« علمتُ نفسٌ ما قَدَّمْتُ وَأَحْرَثُ . »

(٢) الموطأ - حجج - ٢٣٦ - برواية : « لَتَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جِرادَة . »

(٣) من الرجز ، لخطام المجاشعِي ، قال فى معجم شواهد العربية : أوجتدل ابن  
المنثى ، أو سلمى الهدلية ، أو شمَاءُ الهدلية ، وصدرة وبقية عجزه :  
كَأَنَّ حُصْيِيَه مِنْ التَّدْلُدْلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيَه ثِنْتَا حَنْظَلٍ

قال فى الدرر ١ / ٢٠٩ : استشهد به على أن تفسير الاثنتين هنا لأجل  
الضرورة ، وكان القياس أن يقول : فيه حنظلتان ، والبيت من شواهد سيبويه =

فكان مقتضى القياس ، إذ أضاف إلى حنظل العدد ، أن يقال : ثنا حنظلتين ، كثلاثة رجال ، وقوله :

(٢٣٦) حمامة بطن الواديين ، ترنمى سقاك من العرّ العوادى مطيرها (١)

حقّه أن يقول : بطنى الواديين ، لأن لكل وادٍ بطناً ، فاستغنى بالواحد عن التثنية .

\* \* \*

= والرضى ، قال الأعلام : الشاهد فيه إضافة ثنا إلى الحنظل ، وهو اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد القليل ، أن يضاف إلى الجمع القليل ، وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، وكان الوجه أن يقول : حنظلتان ، فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة ؛ والتدليل : التعلق والاضطراب ؛ وإنما خصّ العجوز ، لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره ، مما يتصنّع به النساء للرجال ، يأساً منهم ، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية ، وظرف العجوز : مزودها الذى تخزن فيه متاعها ؛ وفي البيت شاهد آخر ، وهو : خصيان مثنى خصية ، لضرورة الشعر ؛ وقد روى عن الخليل قوله : إن الخصية تؤنث مفردة ، فإذا ثبت جاز فيها التأنيث والتذكير .

(١) من الطويل ، لتوبة بن الحمير ، ونسبه العيني إلى الشماخ ، وليس فى ديوانه ؛ والشاهد فيه ، وضع المفرد موضع المثنى ، والأصل : بطنى الواديين ؛ قال أبو حيان : ومن العرب من يضع الجمع موضع الاثنين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد ، لأنه أخف من الجمع ، وهذا قليل جدا لا يقاس عليه .

## ٧٥ - باب التصغير

ويقال أيضا : التحقير ؛ ويكون لمعانٍ : تحقير شأن الشيء ،  
 نحو : أعطنى دُرَيْهَمًا ، لا يريد الصغر ، بل أعطنى قليلاً ، وتقليل  
 ذاته ، نحو : كليب ، وكميته نحو : دُرَيْهَمَات ، وتقريب زمانه نحو :  
 قُبَيْلٌ وبُعَيْد ، أو مسافته (١) نحو : فُوقٌ وتُحَيْت ، أو منزلته ، نحو :  
 صُدَيْقِي ؛ وقال الكوفيون : يأتي لتعظيم الشيء نحو :

(٢٣٧) فُوقٌ جُبَيْلٌ شاخ الرأس لم تكن لتبْلُغُهُ حتى تَكِلَّ وتعملا (٢)  
 وحملوا على ذلك : صُدَيْقِي وَأُحْيِي ونحوهما .

( يُصَغَّرُ الاسمَ المتمكَّن ) (٣) - خرج الفعل والحرف ،

(١) سقطتا من ( ز ، غ ) .

(٢) من الطويل ، لأوس بن حجر - ديوانه ٨٧ - وفي المعنى ١ / ١٣٥

برواية :

فويق جبيل شاخ لن تناله بِقَتَّتِهِ ، حتى تَكِلَّ وتعملا

والشاهد في قوله : فويق جبيل شاخ ، حيث جاء التصغير هنا ، للدلالة على تعظيم  
 شأن الجبل ، بدليل قوله : شاخ .

(٣) سقط هذا القيد من نسخ التحقيق ، وثبت في النسخة المحققة من التسهيل ،  
 اعتمادا على بعض نسخ التسهيل ، وقد ورد في كلام الأشموني في شرحه على الألفية ، وفي  
 حديث الشارح بعد قليل .

فلا يُصَغَّران ، لأن التصغير وصف في المعنى ؛ وسُمع تصغير أفعل تعجُّبًا ، ولا يطرد على الصحيح ، والمقصود في تصغيره تعظيم المعنى ، مع الدلالة على صغر سِنَّ صاحبه ، فلا يقال للكبير : ما أُحْسِنْتُهُ ! هكذا قيل ، وفي ذكر التعظيم نزعة كوفيَّة .

( الخالى من التوغل في شبه الحرف ) - أخرج مَنْ ومَ وأين ونحوها ، وفيه احتراز عن أسماء الإشارة ، فإنها لم تتوغل فيه ، بل شابهت الأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، فلذا جاء تصغيرها ، كما سيأتى بيانه .

( ومن صيغ التصغير ) - احترز من كُمَيْتٍ وكُعَيْتٍ (١) ونحوهما .

( وشبهها ) - احترز من قليل ، فلا يجوز تصغيره ، لأن معنى التصغير فيه .

( ومنافاة معناه ) - احترز من كبير وجسيم ونحوهما ، ومن أسماء الله تعالى ، فلا يصغَّر شيء من ذلك ؛ وكذا الأسماء الواقعة على ما يُعْظَمُ (٢) شرعاً ؛ ولا تصغَّر أيضا غير وَسْوَى وسُوَى بمعناه ، والبارحة وأمس وغد وقَصُر (٣) ، بمعنى عشية ، وما يعمل عمل الفعل ، وفي

(١) وهو البلبل : طائر غرّيد .

(٢) في (د) : على العظيم .

(٣) في الصحاح : ويقال : أتَيْتُهُ قَصْرًا ، أى عشياً .



إعمال اسم الفاعل مصغراً ، خلاف ؛ ولا يصغر حسب وأحد وأخواته ، وأسماء الشهور ، وكل وبعض وأى ، والظرف الذى لا يتمكن كذات مرة ، والأسماء المحكيّة ، وجمع الكثرة ؛ وأجاز الكوفيون (١) أن يُصغّر منها ، ماله نظير فى الأحاد ، كما سيأتى ، كرغيفان فى : رُغِفان ، إذ هو كعثان ؛ ومذهب سيبويه وابن كيسان ، أن أسماء الأسبوع لا تصغر ، وأجاز الكوفيون (١) والمازنى والجرمى تصغيرها ؛ وقيل : إن قلت : اليوم السبت أو الجمعة ، رفعت اليوم ، صغرت ، وإن نصبت فلا ، وقيل بالعكس .

( بضمّ أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ) - أى بعد الثانى ، نحو : ذرّهم وذئنين ؛ وزعم الكوفيون وابن الدهان ، أن الألف يجعل علامة للتصغير ، كقولهم : هُدهد فى هُدُهد ، ودوّابة فى دَابّة ، ولم يُثبت البصريون ذلك ، وأجيب عن هُدهد ودوّابة ، بأنهما موضوعان للتصغير ، وليسا من التصغير .

( يُحذف لها أول ياءين ولياها ) - كقولك فى هَيْبَخ : هُبَيْخ .

( ويُقلب ياء ما وليها من واو ، وجوباً إن سكنت ) - نحو :

عَجِيز فى عَجوز ، وكأن يُبنى من القول اسماً على سبَطر ، فتقول : قَوُول ، فإذا صغرت قلت : قَوِيل .

( أو اعتلّت ) - نحو : مُقِيم فى مقام ، وأصله : مُقَوْم .

(١) من (١ إلى - ١) سقط من (ز) .

( أو كانت لاماً ) - نحو : غُزِيَّ وَعُزِيَّةٌ وَعُشِيَّةٌ ، في تصغير  
عَزَوْ وعَزَوَةٌ وعشواء .

( واختياراً ، إن تحركت لفظاً في إفراد وتكسير ) - نحو : أسود  
وأساود ، وجدول وجداول ، فتقول في التصغير : أسيدٌ وجُدَيْلٌ ، بقلب  
الواو ياءً ، والإدغام ، وهو القياس ، وأسويدٌ وجُدَيْولٌ ، بإقرار الواو ،  
كما أَقَرَّتْ في الجمع ؛ ولا فرق في ذلك بين الواو الأصلية والملحقة في  
كلمة رباعية ، وأما الخماسية نحو : عَطَوْدٌ (١) ، فسيبويه يجيز فيها :  
عُطَيْدٌ ، بحذف الواو الساكنة ، وقلب الرابعة ياء ، والإدغام (٢) في ياء  
التصغير ، وعُطَيْيدٌ ، بإدغام ياء التصغير في الواو الساكنة ، وقلبها  
وقلب الرابعة ياء (٢-) ؛ والمبرد يعين هذا ، ويقول في عَثُولٌ (٣) ، عند  
سيبويه : عُثِيلٌ ، بحذف اللام الساكنة وتقلب الواو ياء ، وتدغمها في  
ياء التصغير ، وإن شئت قلت : عُثِيْلٌ ، وهما نحو : عتاوِلٌ وعتاويل ،  
وهو قول الخليل أيضاً ، وهو المسموع من العرب ، وقال المازني  
والمبرد : يجوز عُثِيْلٌ ، كما قال سيبويه ، ويجوز أيضاً عُثِيْلِلٌ ،  
واختاره (٤) ، فيبقى اللامين ، ويحذف الواو ، لأنها من الزوائد

(١) في الصحاح : العَطَوْدُ : السَّيْرُ السَّرِيعُ .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) في الصحاح : رجلٌ عَثُولٌ ، أى فَدَمٌ مسترخٍ ، مثل القَثُولِ ، وفي كتاب

سيبويه : عَثُولٌ وَعَثُولٌ مثله .

(٤) أى المازني والمبرد ، وقد سقطت من (غ) .

للإلحاق ، وتفضلها اللام بأنها تكرير أصل ؛ وعلم من مسألتي عطود  
وعثول ، أن ما ذكر المصنف ، من جواز الوجهين في الواو المتحركة ،  
إنما هو بالنسبة إلى التي للإلحاق ، فيما إذا كانت في كلمة رباعية ،  
ويُعلم أيضا من مسألة عَطُود ، أن ماسبق من المصنف في الواو  
الساکنة ، ليس على إطلاقه ، بناء على ماسبق ، من إجازة سيويوه  
الحذف نحو : عَطِيْد .

( ولم تكن لأمأ ) - احترز من كروان ، فإنهم قالوا في الجمع :  
كراوين ، ومع هذا ، لا يقال في التصغير إلا كَرِيَان أو كَرِيَيْن ، بقلب  
الواو والإدغام ، والقولان عن أبي عليّ ، وكأنهم لم يعتدوا بكراوين  
لشدوذه ، وقال بعض المتأخرين من المغاربة : تقول في تصغير كروان :  
كُريوين ، لقولهم في الجمع : كراوين .

ويتعلق بالواو الواقعة بعد ياء التصغير متحركة ، مسألة  
أُحَوَى ، فإن صغرته على لغة الإظهار قلت : أُحَيُّو (١) ، وتنوينه تنوين  
العوض ، ويعرب كأعْيِم ، أو على لغة الإدغام ، قلت عند أبي عمرو :  
أُحَى ، وتحذف الياء الساكنة رفعاً وجرّاً ، تشبيهاً بياء أُعْيِم ، وتشبهاً نصباً  
فتقول : رأيت أُحَيَّ ، كما تقول : أُعْيِمِي ؛ وتقول عند عيسى بن عمر

(١) تصغير أُحَوَى ؛ قال في الصحاح : بغير أُحَوَى ، إذا خالط حضرته سواد  
وصفرة ، وتصغير أُحَوَى : أُحَيُّو ، في لغة من قال : أُسَيُّود ؛ واختلفوا في لغة من  
أدغم ، قال عيسى بن عمر : أُحَيَّ ، فصرف ، وقال سيويوه : أخطأ هو ، ولو جاز  
هذا لصرف أُصَم ، لأنه أخف من أُحَوَى ، ولقالوا : أُصَيِّم ، فصرفوا ؛ وقال أبو  
عمرو بن العلاء : أُحَى ، كما قالوا : أُحَيُّو ، قال سيويوه : ولو جاز هذا ، لقلت في  
عطاء : عَطَى ؛ وقال يونس : أُحَيَّ ؛ قال سيويوه : هذا هو القياس ، والصواب .

أَحْيَى ، بحذف الياء الأخيرة ، والـصـرف (١) ، نحو : هذا أَحْيَى ، ورأيتُ أَحْيَا ، ومررتُ بِأَحْيَى ، وإنما صرف لنقصان البناء ؛ وتقول عند يونس : أَحْيَى ، بحذف الياء الأخيرة (١) ، وترك الصرف ، لوجود الزيادة في أوله ، كما في يضع ، علماً ، وهو اختيار سيبويه والمبرد .  
( ويجعل المفتوح للتصغير ، وأوأ ، وجوباً ، إن كان منقلباً عنها ) - فتقول في مال وريح وريّان وقيمة (٢) : مُوَيْلٌ وَرُوَيْحٌ وَرُوَيْانٌ وَقُوَيْمَةٌ ؛ وشُدُّ في عيد : عُيَيْدٌ ، وقياسه : عُويِدٌ ، وهذا كما قالوا في الجمع : أعياد ، وقياسه : أعواد ، وأبدلوا الواو ياء لزوماً فيه ، فرقاً بين تصغيره وجمعه ، وتصغير عُود وجمعه .

( أو ألفاً زائدة (٣) ) - فتقول في ضارب وكاهل وقاصيعاء وخاتام وهابيل : ضُوَيْبٌ وَكُوَيْهَلٌ وَقُوَيْصِعَاءٌ وَخُوَيْتِيمٌ وَهُوَيْبِيلٌ .  
( أو مجهولة الأصل ) - نحو : صاب (٤) وعاج ، فتقول : صُوَيْبٌ وَعُوَيْجٌ .

( أو بدل همزة تلي همزة ) - نحو : رجل آدم ، هو أَفْعُلٌ من الأُدْمَةِ (٥) ، فتقول في تصغيره : أُويِدِمٌ .

من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) في (ز) : قومة .

(٣) في (ز) : زائداً .

(٤) في الصحاح : والـصَّابُ : عصارة شجر مُرٍّ ، وفي الحاشية : في القاموس :

وشجر مُرٍّ ، جمع صاب ، ووهم الجوهرى في قوله : عصارة شجر .

(٥) في الصحاح : والأُدْمَةُ بالضم : السُّمْرَةُ ، والأُدْمَةُ أيضاً : الوسيلة إلى

الشيء ، عن الفراء ... والأُدْمَةُ في الإبل : البياض الشديد ، يقال : بعير آدم ، وناقاة أدماء ، والجمع : أدم .

( وجوازاً مرجوحاً ، إن كان ياء ) - نحو : بَيْتٌ وشَيْخٌ ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو : بُيْتٌ وشَيْخٌ ، وقلبها واواً نحو : بُويتٌ وشُوَيْخٌ ؛ وحكوا عن العرب : بُويْضَةٌ ؛ والتزم البصريون الأوَّل ، وجعلوا بُويْضَةً شاذّاً ، وعند إقرار الياء ، يجوز ضمُّ الأوَّل وكسره ، والضمُّ أحسن . وكلامه يشمل الياء التي ليست عَيْناً ، كياء مَيْت ، مَخْفَفاً من فيعل ، يقتضى جواز : مُييتٌ ومُويّتٌ ، والنقل عن الكوفيين ، القلب في العين ، وعلى هذا يتعين على القولين ، الياء . ( أو منقلباً عنها ) - فتقول عند الكوفيين في ناب للسِّنِّ : نُيِّبٌ ونُويَّبٌ ، وعند البصريين : نيبٌ لا غير ؛ وقالت العرب في المسنَّة من الإبل : نُويبٌ ، فهو عند البصريين شاذ ، من جهة قلب الياء ، ومن جهة سقوط التاء ، وعند الكوفيين شذوذه من جهة الثانية فقط ؛ وناب السِّنِّ مذكر ، يقال : نبتَ نأبه ، وناب المسنَّة مؤنث . ( وللمجموع <sup>(١)</sup> على مثال مفاعل أو مفاعيل ، من هذا الجعل الواجب ، ما للمصعَّر <sup>(٢)</sup> ) - فيُقلب فيهما إلى الواو ، على الحدِّ المذكور في التصغير ، فتقول في ضارية : ضوارب ، وفي خاتام : خواتيم ، وفي آدم : أوادم ، وفي ميزان : موازين . ( ويكسر ماولى ياء التصغير ، غير آخر ) - فتقول في دَرَهَمٌ : دَرِيْهَمٌ ، وإن كان مكسوراً أُقِرَّ على كسرتِه ، كزُبَيْرِجٍ في زَبْرِجٍ ، كما يقال في شَرِبَ : إنها كسرة المبنى للفاعل ، ويحتمل كونها فيهما

(١) في بعض النسخ : وللجمع .

(٢) في بعض النسخ : ما للتصغير .

متجددة ، بعد حذف تلك ، كالضمة في : يامنصُ ، مُرَحَّمًا ، على لغة من لا ينتظر ؛ هكذا قيل ، وفيه بحث ؛ واستثنى الآخر ، لأنه مشغول بحركة الإعراب ، فلم يمكن كسره .

( ولا متصل بهاء التانيث ) - فإن كان متصلاً بها فُتِح ، نحو : نُمَيْرَةٌ ، وإلَّا كُسِر نحو : دُحَيْرِجَةٌ .

( أو اسم منزل منزلتها ) - فُيَفْتَح المتصل به كُبُعَيْلِكَ بفتح اللام ، لأن العجز من هذا المركب ، كتاء التانيث من المؤنث .

( أو ألف التانيث ) - نحو : حُبَيْلَى في حُبَلَى .

( أو الألف قبلها ) - نحو : حُمَيْرَاء ؛ وخرج ما كان متصلاً بألف إلحاق ، أو بألف قبلها ، فإنه يُكْسَر ، فتقول في عَلْقَى وَعَلْبَاء : عَلِيقٌ <sup>(١)</sup> وَعُلَيْبَى .

( أو ألف أفعال ، جمعاً أو مفرداً ) - ثبت قوله : جمعاً أو مفرداً

(١) في ( ز ، غ ) : عَلِيقَى وَعُلَيْبَى ، وفي الكافية ٤ / ١٨٩٢ :

وشبه فعلاء وفعلَى ، إن صُرِفَ صَعَّرَ بكسر لازم قبل الألف  
وفتَح ما لم ينصرف حتمً ، ففى عَلْقَى وَعَوْغَاء ، كلاهما اقتفى

(٢٣٨)

وفي الشرح ٤ / ١٨٦٥ : وإذا لم يكن ما ولى ياء التصغير ، حرف إعراب ، فحقه الكسر ، إن لم يمنع منه أحد الموانع التي تقدم ذكرها . وروى في العوغاء - وهي صغار الجراد - الصرف ، على أن يكون من باب صلصال ، فتصغيره على هذا : عَوْيَعَى ؛ وروى منع صرفه ، على أنه فعلاء ، فتصغيره : عَوْيَعَاء ؛ وروى في عَلْقَى الصرف ، على أن ألفه للإلحاق ، فتصغيره على هذا : عَلِيقٌ ، وروى فيه ترك الصرف ، على أن ألفه للتانيث ، وتصغيره على هذا : عَلِيقَى ، كتصغير سَكْرَى .

في نسخة الرُّقى ، فالجمع نحو : أثَّاب في أثواب ، وأجَّمال في أجْمال ، وأما مفرد أفعال ، فلا يكون أصلاً ، لفقده في المفردات ، فلو سميت بأجْمال لقلت : أجَّمال ، كحالة الجمع .

( أو ألف ونون مزيدتين ) - كسكران فتقول : سُكَّران ، فإن كانت النون أصلية كحسَّان من الحسن ، كسرت ما قبل الألف ، فتنقلب ياء ، فتقول : حُسَّيسين .

( لم يُعَلِّم جمع مافيه على فعالين ) - كسكران وعثمان ، فلم يقولوا في الجمع : سكارين ولا عثمانين ؛ وقيل لبعض العرب : كيف يجمع عثمان ؟ فقال : عثمانون . فقيل له : عثمانين . فقال : أيش عثمانين ؟ على جهة الإنكار .

فإن عُلِّم ماذكر ، كسرحان وسلطان ، قيل : سُرَّحين وسُلَّيطين ، بكسر ما قبل الألف ، فتقلب ياء ، وكذا كِرَّوان ، إن لم يجعل كراوين شاذاً ، فتقول : كُرَّوين ، وهو أحد قولَي الفارسي ، كما سبق ؛ وفهم من كلامه أنه إذا لم يعلم ذلك ، لم يكسر ما قبل الألف ، إلحاقاً بالباب الأكثر ، وهو باب سكران .

( دون شذوذ ) - احترز من جمعه كذلك شذوذاً ، كغراثين في غرَّان (١) وأناسين (٢) في إنسان ، فهذان شاذَّان ، فلا يعتد بهما ، فلا يقال : غُرَّيثين ولا أُنَّيسين .

(١) في الصحاح : العَرَّثُ : الجوع ، وقد عَرَّثَ بالكسر ، يَعْرُثُ فهو عَرَّثان ، وقومُ عَرَّثِي وغرَّاثِي وغرَّاث ، وامرأة عَرَّثِي ، ونسوة غرَّاث .  
(٢) في (ز) : وأُنَّيسين .

( إلا في حال لا يُصغَّر فيها ) - احترز من عقبان ، فإنه قيل فيه : عقابين في الجمع ، فصدق في عقبان أن فيه ألفاً ونوناً مزيدتين ، وقد جُمع على فعّالين ، لكن حاله يناقِ التصغير ، لكونه جمع كثرة ، وجمع الكثرة لا يُصغَّر على لفظه ، بل يُردُّ إلى جمع القلة ، فلولا هذا ، لكان قياسه إذا صُغِّر على لفظه : عُقَّيِّين ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر .

( و يُتوصَّل إلى مثال فُعِيل في الثنائي ، برّد ما حذف منه ، إن كان منقوصاً ) - سواء أكان المحذوف (١) فاءً كعدة (٢) ، أم عيناً كسبه (٣) ، أم لاماً ككيد (٤) ، فتقول : وُعَيْدَة وَسُتَيْه ، وَيُدَى ؛ وتقول (٥) في سنة : سُنِّيَّة وَسُنِّيَّهَة ، على اللغتين ؛ والمراد بمنقوص ، مانقص منه حرف ، على الوجه المذكور ، لا المنقوص اصطلاحاً .

( وإلا فالحاقه بدم ، أولى من إلحاقه بأف (٦) ) - أى وإلا يكن منقوصاً ، أى محذوفاً منه ، بل هو ثنائي بالوضع ، كَمَنْ وَعَنْ ، فالذى جزم به المغاربة ، أنه عند التصغير ، يُجعل من المحذوف لأمه ، وأنه حرف علة ، إدخالاً في الباب الأكثر ، (٧) ثم منهم من يقول :

(١) في (ز) : المنقوص ، وهو يفيد معنى المحذوف .

(٢) أصله : وعدة .

(٣) أصله : سته .

(٤) أصله : يدى .

(٥) في (ز) : فتقول .

(٦) في (ز) : أولى من إلحاق بأب .

(٧) في (د) : الأكبر .



اللام إمّا ياء أو واو ، ومنهم من يعين الياء ، لكونها أكثر من الواو ، فيقول في من اسمه : مِنْ أو عَنْ : مُنَى أو عُنَى ، وهذا هو معنى قوله أن يلحق بِدَم ، وكلامه محتمل للقولين ؛ وزاد المصنف وجهاً آخر ، وهو جعل المحذوف من لفظ الثاني ، فتقول : مُنَيْن وعُنَيْن ، كما تقول في تصغير أُفّ : أُفَيْن .

( ولا اعتداد بما فيه من هاء تانيث ) - كَعِدَة وشَفَة .

( أو تائه ) - كأخت وذيت ، فلا يصير بذلك ثلاثياً ، بل هو ثنائى ، يُرَدُّ إليه ما حُذِف منه ، فتقول : وُعَيْدَة وشُفَيْهَة وأُخِيَة وذُيْبَة .

( وتُرْأَل ألف الوصل مما هي فيه ) - وذلك لأن ثانى المصغّر

متحرك ، فلا حاجة إليها ، فتقول في اسم وانطلاق واستضراب : سُمَى ونُطِيلِق وتُضَيِّرِب (١) ؛ وحكى الفارسي عن ثعلب ، أنه قال في تصغير (٢) اضطراب : أُضَيِّرِب ؛ حذف الطاء لكونها بدل تاء الافتعال (٣) ، وأبقى الهمزة ، لأنها فضلتها بالتقدم .

( وإن تَأْتَى فَعِيل بما بقى من منقوص ، لم يُرَدِّ إلى أصله ) -

نحو : هَارٍ (٤) ومَيّت وخَيْر ، فتقول : هُوَيْر ومَيِّت وخَيْر .

(١) في هامش (ز) : وتُضَيِّرِب .

(٢) حذف الجار والمجرور من (ز) .

(٣) في (ز ، غ) : تاء افتعل .

(٤) وهو من الرجال : الضعيف الساقط من الكبر ، ومن الأرض : المتصدع

المشرف على السقوط .

( وما شَذُّ رُدِّهِ ، لم يُقَسُّ عليه ، خلافاً لأبى عمرو ) -  
 وحكى يونس أن بعضهم يقول فى هارٍ ، هُوَيْعِرٍ ، وعند سيويوه أنه  
 من تصغير ما لم يُنطق به ، كَرُوَيْجَلٍ فى رجل ؛ وحكى يونس عن  
 أبى عمرو أنه كان يميز هنا رَدَّ المحذوف ، وقال به يونس أيضا ،  
 وردَّه سيويوه وقال : لا يجوز ، واحتج بقول العرب كلهم : نُؤيس .

( ويُتوصَّل إلى مثال فُعَيْعِلٍ أو فُعَيْعِيلٍ ، فيما يُكسَّر على مثال  
 مفاعل أو مفاعيل ، بما تُوصَّل إليهما فيه ) - فكما تقول فى خِدَابٍ :  
 خِدَابٌ ، وفى بهلول : بهليل ، وفى عطوود : عطاوود<sup>(١)</sup> وعطاويد ،  
 كذلك تقول فى التصغير : خُدَيْيب<sup>(٢)</sup> وبُهَيْليل<sup>(٣)</sup> وعُطَيْيد<sup>(٤)</sup> .

( وللحاذف فيه ) - أى فى التصغير .

( من الترجيح والتخيير ، ماله فى التفسير ) - فتقول فى  
 عَيْطُمُوس : عُطَيْمِيس<sup>(٥)</sup> ، كما تقول : عَطَامِيس ، وفى منطلق :  
 مُطَيْليق ، كما تقول : مطاليق ، وفى استخراج : تُخَيْرِيج ، كما تقول :  
 تخاريج ، وتقول فى حَبْنطى : حُبَيْنط وحُبَيْط ، كما تقول : حبانط

(١) سقطت من (غ) .

(٢) فى (د ، ز) : خُدَيْيب .

(٣) فى (د) : وبهليل .

(٤) فى (د ، ز) : وعُطَيْيد .

(٥) فى الصحاح : العَيْطُمُوس من النساء : التامة الخلق ، وكذلك من الإبل ،

والجمع : العطاميس ، وفى الضرورة : عطامس .

وحباطى ، وفي عَفْرَنَى : عَفَيْرِن ، وَعُفَيْر ، كما تقول : العَفَارِن (١) والعَفَارِي .

( إلا أن هاءَ التانيث ، وألفه الممدودة ، وياءَ النسب ، والألف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، لا يُحذفن في التصغير ) - فتحذف الهاء المذكورة للتكسير نحو : دحارج في دحرجة ، دون التصغير ، فتقول : دُحِيرَجَة ، وكذا ألفه الممدودة ، فتقول في الجمع (٢) : قواصع ، وفي التصغير : قُويصعاء ؛ وخرجت المقصورة ، فلا تحذف فيهما نحو : حِبَالِي وَحُبَيْلِي ؛ فإن كان قبل المقصورة أربعة فصاعداً نحو : قَرَقَرَى (٣) وشُقُقَارَى (٤) ، حُذفت في الجمع والتصغير ، فتقول : قَرَارِرٌ وشُقَاقِر ، وَقُرَيْقِر (٥) وشُقَيْقِر ، وكذا ياء النسب ، فتقول في لَوْدَعِي (٦) ، في الجمع : لوذاع ، وفي التصغير : لُوَيْدَعِي ، وكذا مثل زعفران ، تقول في جمعه : زَعَاْفِر ، وفي تصغيره : زُعَيْفِرَان ، وكذا عَبُوْثُرَان يجمع على عبائر ، ولا تحذف في التصغير الألف والنون (٧) .

(١) في ( ز ، غ ) : العفارين .

(٢) لقاصعاء .

(٣) في الصحاح : وَقَرَقَرَى على فعللى : موضع .

(٤) في الصحاح : والشُقُقَارَى بالضم وتشديد القاف : نبت .

(٥) في ( غ ) : وَقُرَيْقِر وشُقَيْقِر .

(٦) في الصحاح : واللودعيّ : الرجل الظريف الحديد الفؤاد .

(٧) فتصغّر على عُبَيْثُرَان ، قال في الصحاح : العَبُوْثُرَان : نبت طيب الريح ،

وفيه أربع لغات : عَبُوْثُرَان وَعَبُوْثُرَان وَعَبِيْثُرَان وَعَبِيْثُرَان .

وقوله : بعد أربعة ، قيدٌ في الألف والنون ، فلو كانتا بعد ثلاثة أحرف ، لم تحذفَا في تكسير على مثال (١) المثالين ، ولا تصغير ، فتقول في سِرْحَانِ مثلاً : سَرَاحِينَ وَسُرَّحِينَ .

وقيد الزيادة أخرج النون الأصلية ، كنون أُسْطُوَانَةٍ (٢) ، على الصحيح ، فوزنها : أَفْعُوَالَةٌ ، فتقول في الجمع : أساطين ، وفي التصغير : أُسَيْطِينَةٌ ، وقيل : وزنها : أَفْعُلَانَةٌ كَأَمْلُدَانَ (٣) ، وقيل : فَعْلُوَانَةٌ كَعُنْفُوَانٍ ، وقولهم : مُسْطَنَةٌ يُبْطَلُهُمَا (٤) .

( ولا يُعْتَدُ بِهِنَّ ) - أى بهاء التأنيث وما ذكر بعدها ؛ وكأنه إنما صغَّرَ دحرج وقاصيع ولوذع وزعفر وعبوثر ، لأن التاء وبقاياها (٥) ، ككلمة منفصلة - ؛ وإنما حذفت في المثالين ، لأنه لا يُتوصَّلُ إليهما إِلَّا بحذفها .

(١) في (ز) : على أحد المثالين .

(٢) في (ز ، غ) : أَسْطُوَانَةٌ بالصاد ، وفي الصحاح : الأُسْطُوَانَةُ - بالسین - معروفة ، والنون أصلية ، وهو أَفْعُوَالَةٌ ، مثل أَفْحُوَانَةٍ ، لأنه يقال : أساطين مُسْطَنَةٌ . (٣) في الصحاح : غصن أُمْلُودٍ ، أى ناعم ، ورجل أُمْلُودٍ ، وامرأة أُمْلُودَةٍ ، عن يعقوب ، وشاب أُمْلُدٍ ، وجارية مَلْدَاءٍ : بَيْنَا المَلْدُ ، والإمليد من الصحارى مثل الإمليس .

(٤) والذي في الصحاح : وهو أَفْعُوَالَةٌ مثل أَفْحُوَانَةٍ ، لأنه يقال : أساطين مُسْطَنَةٌ ، وكان الأَخْفَشُ يقول : هو فَعْلُوَانَةٌ ؛ وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة ، وإلى جنبها زائدتان : الألف والنون ، وهذا لا يكاد يكون ؛ وقال قوم : هو أَفْعُلَانَةٌ ، ولو كان كذلك ، لما جُمع على أساطين ، لأنه ليس في الكلام أفاعين .

(٥) في (د) : وما قبلها .

ومثل هذه في عدم الاعتداد في التصغير ، عَجُزَ المركب ،  
وعلاوة التثنية ، وعلاوة الجمع الصحيح ، فتقول : بُعَيْلِكَ وَمُسَيْلِمِينَ  
وَمُسَيْلِمِينَ وَمُسَيْلِمَاتٍ .

( وتُحذَفُ واو جَلُولَاءِ (١) وشِبْهَهَا ) - وهو بَرَآكَاءِ (٢)  
وَقَرِيثَاءِ (٣) ، فتقول عند سبويه : جُلَيْلَاءِ وَبُرَيْكَاءِ وَقُرَيْثَاءِ ، بحذف  
الواو والألف والياء ، تشبيهاً بألف مبارك ، وواو فَدُوكَسِ (٤) ، وياء  
سَمَيْدَعِ (٥) ؛ فلو لم تشبه الواو واو جَلُولَاءِ ، بأن كانت متحركة ، كما  
لو فرض اسمٌ على فَعُولَاءِ ، بسكون العين وفتح الواو ، لم تُحذَفِ (٦) ،  
لكون فَعُولَاءِ كَقَرَمَلَاءِ ، فتكون الواو للإلحاق ، فتقول : فُعْيُولَاءِ (٧) ، لأن  
الواو بحركتها ، صارت كالأصلية ، وهذا كما يقال في جدول : جُدَيْوِلْ ،  
والواو فيه للإلحاق . واقتضى كلامه أن الواو لو كانت رابعة لم تُحذَفِ ،  
وهو كذلك ، فتقول في مَعْلُوجَاءِ : مُعْيَلِجَاءِ (٨) .

(١) بلدة ببغداد ، قرب خانقين بمرحلة .

(٢) البراكاء : الثبات في الحرب والجدُّ ، وأصله من البروك .

(٣) في الصحاح : الكسائِيّ : نخل قَرِيثَاءِ ، وبُسْرٌ قَرِيثَاءِ ، ممدود بغير تنوين :  
ضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْرًا .

(٤) الفدوكس : الأسد ، ورهط الأخطل الشاعر .

(٥) السَمَيْدَعُ بالفتح : السيد الموطأ الأكناف ، قال في الصحاح : ولا تقل :

سَمَيْدَعُ بضم السين .

(٦) أى الواو .

(٧) في (ز) : مُعْيُولَاءِ

(٨) في الصحاح : العِلْجُ : العَيْرُ ، والعِلْجُ : الرجل من كفار العجم ، والجمع

عُلُوجٌ وأَعْلَاجٌ وَمَعْلُوجَاءٌ وَعِلْجَةٌ .

( خلافاً للمبرد ) - في إقراره الواو والياء والألف ، وتُدغَم ياء التصغير فيها ، بعد قلب الواو ياء ، فتقول : جُلَيْلاءٌ وُبرِيكَاءٌ وُقُرَيْثَاءٌ ، عامل مافيه الألف الممدودة ، معاملة مافيه تاء التانيث ، فكما لا تُحذَفُ الثلاثة في تصغير فروقة (١) ورسالة وصحيفة ، لا تُحذَفُ في تصغير جُلُولَاءٍ وشبهه .

وحجة (٢) سيويه ، أن لألف التانيث الممدودة (٣) شَبْهًا بتائه وبالمقصورة ، فبالحيثية الأولى ، بقيت في التصغير ، كما تبقى التاء ، وبالثانية أسقطت الأحرف الثلاثة ، لأنها كألف حباري ، فقليل : جُلَيْلاءٌ ، بال حذف ، كما يقال : حُبَيْرِي كَذَلِكَ ، وبَيِّن أن الممدودة مخالفة للتاء ، من وجه جَعَلَهُم الممدودة كالملحقة ، فقالوا : صحراء وصحاري ، كما قالوا عِلْبَاءٌ (٤) وَعَلَابِي ، كما فعلوا في المقصورة ذلك ، دون مافيه التاء .

( ونحو : ثلاثين مطلقاً ، وظرفين علماً ، مُلَحَقٌ بجُلُولَاءٍ ) -

(١) في الصحاح : والفَرَقُ بالتحريك : الخوف ؛ وقد فَرَقَ بالكسر ، وامرأة فَرُوقَةٌ ، ورجل فَرُوقَةٌ أيضاً ، ولا جمع له ، وفي المثل : « رَبٌّ عَجَلَةٌ تَهَبُ رَيْثاً ، وَرُبٌّ فَرُوقَةٌ يُدْعَى لَيْثاً » .

(٢) في المقتضب ٢ / ٢٦٢ وما بعدها ، بخطيء المبرد سيويه في تصغير بَرُوكَاءٍ وِبَرَاكَاءٍ وَخُرَاسَانَ ، وفي الحاشية بيان برأى سيويه ، ورد المبرد على حجة سيويه ، ورد ابن ولّاد على المبرد ، بما يزيد المسألة وضوحاً .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في الصحاح : والعِلْبَاءُ : عصب العنق ، والجمع : العَلَابِي ... وَعِلْبَاءُ :

اسم رجل .

هذا ثبت في نسخة الرقيّ ، فتقول في التصغير عند سيبويه : ثُلَيْثَيْنِ  
 وَظُرَيْفَيْنِ وَظُرَيْفَيْنِ ، وكذا ظُرَيْفَاتٍ عِلْمًا ، فتحذف الألف والياء ، كما  
 حذفت واو جَلُولَاءِ ، لأن علامة التثنية وجمعى التصحيح ، عند  
 العلمية ، كالأصل ، فأشبه ماهما فيه ، علامة التانيث المشبهة بألف  
 الإلحاق ، وكذا الزيادة اللاحقة لثلاثين ونحوه ، وإن لم يكن علماً ،  
 لأنها لا تنفصل منها . قال سيبويه : وسألت يونس عن تصغير  
 ثلاثين ، فقال : ثُلَيْثَيْنِ ، ولم يثقلها ، شبهها بواو جلولاء ، لأن ثلاثا لا  
 يستعمل مفرده على حدّ ما يستعمل ظريف ، وإنما ثلاثون بمنزلة  
 عشرين . انتهى .

وخالف المبرد ، فقال : أقول : ثُلَيْثَيْنِ بالثقل ، وهو القياس ،  
 وما قاله يونس خطأ . انتهى .

وحكى الفارسيّ أن ثلثين بالتخفيف ، قول جميع العرب ،  
 وهذا يبطل قول المبرد في المسألتين . وقد عرفت معنى إطلاق المصنف  
 القول في ثلاثين ، وأما تقييده في ظريفين ، فلا بُدّ منه ، فلو صغرت  
 مُثْنِيّ أو جمع تصحيح ، قبل العلمية ، وكان مثل المذكور لثقلت ،  
 فقلت : ظُرَيْفَانِ وَظُرَيْفُونِ وَظُرَيْفَاتٍ ، ولم تحذف كما حذفت في  
 جَلُولَاءِ ؛ وقد سبق في كلام سيبويه ، ما يرشد إلى الفرق .

( فصل ) : ( يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ، عَلَى  
 مِثَالِ مَفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِيلٍ أَوْ أَفْعَالٍ أَوْ أَفْعَلَةٍ أَوْ فِعَالٍ <sup>(١)</sup> ) ، ذُو الْبَدَلِ

(١) سقط من (ز) .

الكائن آخرًا مطلقاً) - أى سواء أكان حرف لين كملهَى ، أصله : مَلْهُو ، أم غيره كماء ، أصله : ماه (١) ، والهمزة بدل الهاء ، فتقول فى التصغير : المَلْهَى ومُوْيه ؛ وكذا يرد فى الجمع على الصيغ المذكورة ، نحو : الملاهى والصحارى (٢) وأمواه وأسقية ومياه .

( فإن لم يكن آخرًا ، فيشترط كونه حرف لين ، بدل غير همزة تلى همزة ) - فتقول فى مُوقن : مُيِّقِن ، بقلب الواو ياء ، لأنه من اليقين ، وإنما قلبت الياء فيه واوًا ، للسكون وانضمام ما قبلها ، فلما زال السكون ، رُدَّتْ إلى الأصل ، وتقول فى قِراط : قُرُيط وقراريط ، بالياء بدل الراء ، فرجعت الياء فى التصغير والجمع ، والصورتان يشملهما قوله : حرف لين ، بدل غير ما ذكر .

وفهم من كلامه ، أن تُحْمَة ، وإن كانت التاء فيه بدل غير ما ذكر ، لا يرد إلى أصله ، لأن المبدل ليس حرف لين ، فتقول : تُحَيْمَة بالتاء ، لا وُحَيْمَة بالواو ، وكذا أبا ب فى عُباب ، فتقول فيه : أُبَيْب ، لا عُيَيْب .

وخرج بقوله : غير كذا : أئمة (٣) ، فتقول فى تصغيره : أُيْمَة

(١) وأصله : مَوْه ، تحركت الواو والفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

(٢) فى (ز) : وأحاحى ، وفى (غ) لفظ غير واضح ، والتحقق من (د) موافقاً

لما جاء بهمع الهوامع فى هذا الموضع .

(٣) فى الصحاح : الأئمة : الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء ،

وأصلها : أئام ، فقلبت ، لأن الواحد رجلٌ أئيم ، سواء كان تزوج من قبل ، أو لم يتزوج ، وامرأة أئيم أيضاً ، بكرةً كانت أو ثيباً ، وقد آمت المرأة من زوجها ، تميم أئمة وأئماً وأئوماً ، وفى الحديث أنه كان يتعوذ من الأئمة .



بالياء ، وإن كانت الياء بدلاً ، لأنها بدل همزة تلى همزة ، فلم تُردّ استثقلاً للهمزة تتوالى ؛ فإن كان حرف اللين بدل همزة لا تلى همزة ، رددته إلى أصله ، فلو سميت بدوائب (١) ، ثم صغّرته ، لقلت : ذُوَيْب ، بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها ، لأن الواو بدل همزة لا تلى همزة ، وإنما قلبت في الجمع استثقلاً ، لاجتماع همزتين بينهما ألف ، وهي تشبه الهمزة ، فكان كاجتماع ثلاث همزات .

( وما ورد بخلاف ذلك ، فمن مادة أخرى ) - كقولهم : فُسَيْطِيط (٢) وفَسَاتِيط ، فليست التاء بدل الطاء في فسطاط ، وإنما هما مادتان ، قالوا : فُسْتَاط بمعنى فُسْطَاط (٣) .

( أو شاذ ) - كقولهم في عيد : عُيَيْدٌ وأعياد ، والقياس : عُويِدٌ وأعواد ، لأنه من العُود ، وقالوا في دِيمَاسٍ ودِيَابِيجٍ : دياميس ، ودِيَابِيجٍ ، ودماميس (٤) ودبَابِيجٍ .

(١) في الصحاح : والذُّوَابَةُ من الشَّعْر ، والجمع : الذُّوَابُ ، وكان الأصل : ذَّآبٌ ، لأن الألف التي في ذُوَابَةٍ ، كالألف التي في رسالة ، حَقُّهَا أن تبدل منها همزة في الجمع ، ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف بين الهمزتين ، فأبدلوا من الأولى واواً ؛ والذُّوَابَةُ أيضاً : الجلدة التي تعلق على آخرة الرجل ، يقال : غبيط مُدَّأَبٌ ، وغلّام مُدَّأَبٌ : له ذُّوَابَةٌ .

(٢) في (د ، غ) : فسيتيط .

(٣) جاءت هذه العبارة في الهمع ٢ / ١٨٩ هكذا : كقولهم : فسيتيط ، فهو تصغير فسطاط ، لغة في فسطاط ، وفُسَيْطِيط ، بالطاء ، لتصغير فسطاط ، فهما مادتان . وفي الصحاح : الفُسْطَاط : بيت من شَعْر ، وفيه ثلاث لغات : فُسْطَاط وفُسْتَاط وفُسَّاط ، وكسر الفاء لغة فيهنّ ، وفُسْطَاط : مدينة مصر .

(٤) اضطربت هذه العبارة في النسخ ؛ ففي (ز) : دماميس ودبَابِيجٍ =

( ولا تغيّر تاء مُتَّعِدٍ ومُتَّسِرٍ ونحوهما ، خلافاً لقوم ) -  
والأصل : مُوتَّعِدٍ ومُيْتَسِرٍ ، لأنهما من الوعد واليسر ، فقلِّبْ حرفُ  
العلة تاء ، لأجل تاء مفتعل ، فلما صُعِّرَ حُدِّفَتْ تاء مفتعل ،  
لزيادتها ، كتاء مكتسب ، فزال مُوجِبُ قلب حرف العلة تاء ؛ فقال  
السيرافيّ : تبقى التاء ، ولا تُرَدُّ إلى الواو والياء ، فتقول : مُتَّعِدٍ  
ومُيْتَسِرٍ ، كما تقول : تُخَيِّمَةٌ وتُرَيْثٌ (١) ؛ وقالوا : إنه قول سيبويه ،  
وهو ظاهر كلامه ؛ وقال الزجاج ومن وافقه ، تُرَدُّ الواو والياء ، فتقول :  
مُوتَّعِدٍ ومُيْتَسِرٍ ، نظراً إلى زوال موجب وجود التاء ؛ والراجح الأول ،  
لئلا يلتبس ، لو رُدَّ حرفُ العلة ، بتصغير : مُوتَّعِدٍ ومُوتَّسِرٍ ، فإن من  
العرب مَنْ يقولهما .

( وإن صُعِّرَ ذو القلب أو كُسِّرَ ، فعلى لفظه لا أصله ) -  
فتقول في أَيْتَقُ : أَيْتَقُ وَأَيْتَقُ ؛ وكذا جاه ، يُصَغِّرُ على جُوبِهِ ، لا  
وَجَبِهِ .

( فصل ) : ( تلحق تاء التأنيث في تصغير ما لم يشد ، من  
مؤنث بلا علامة ، ثلاثي ) - نحو : دار وسين و يد ، فتقول : دُويرة

= ودياميس وديابيج ، وفي (غ) : دمايس وديابيج ، ودياميس وديابيج ؛ وفي  
الصحاح : الدِّمَاسُ : سجن كان للحجاج بن يوسف ؛ فإن فتحت الدال ، جمعته على  
دِيَامِيسَ ، مثل : شيطان وشياطين ، وإن كسرتها جمعته على : دَمَامِيسَ ، مثل : قيراط  
وقراريط ، وسُمِّيَ بذلك لظلمته ؛ والدِّيَاجُ فارسيّ معرَّبٌ ، ويجمع على : دِيَابِيجَ ،  
وإن شئت دبابيج ، بالياء ، إن جعلت أصله مُشَدَّداً ، كما قلنا في الدنانير ، وكذلك في  
التصغير .

(١) في تُخَيِّمَةٌ وتُرَيْثٌ .

وَسُنَيْنَةٌ وَيُدَيَّةٌ ؛ وَشَدَّ تَرِكُ التَّاءِ مِنْ أَلْفَاظٍ ، مِنْهَا : ذَوْدٌ (١) وَشَوَّلٌ (٢) وَنَصَفٌ (٣) .

( أَوْ رِبَاعِيٌّ بِمَدَّةٍ ، قَبْلَ لَامٍ مَعْتَلَةٍ ) - نَحْوُ : سَمَاءٌ ، أَصْلُهُ : سَمَاوٌ ، فَإِذَا صَغُرَتْ قُلْتُ : سُمَيَّةٌ ، لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الْمَطْرُفَةَ مِنَ الْيَاءَاتِ الثَّلَاثِ ، فَيَقِي ثَلَاثِيًا ، فَتَلْحَقُهُ التَّاءُ .

( إِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَدَّرًا فِي الْأَصْلِ ) - كَحَرْبٍ ، فَلِأَصْلِ : هَذِهِ مُقَابِلَةُ حَرْبٍ ، أَيْ تَحْرِبُ الْمَالَ وَالنَّفْسَ ، يُقَالُ : حَرَبَ مَالَهُ ، أَيْ سَلَبَهُ ، تَوْصَفُ بِالْمُصَدَّرِ ، ثُمَّ أَسْقَطَ الْمُوصُوفُ ، كَالْأَبْطَحِ ، فَلِذَا حِينَ صَغُرُوا ، لَمْ يَأْتُوا بِالتَّاءِ ، نَظْرًا إِلَى الْأَصْلِ ؛ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ : مَا لَمْ يَشُدَّ ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ شَدُوذُهُ ، وَقَدْ عَدَّ سَبِيحِيَّةُ وَالْخَلِيلُ حَرْبًا مِنَ الشَّاذِّ ، تَصْغِيرُهُ بِلا عِلَامَةٍ ، رَوَايَةٌ عَنِ الْعَرَبِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَوْجِيهًا فِيهِ لِلْمَازِنِيِّ ، قَالَ : لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ ؛ قَالَ الْمَبْرَدُ : وَقَدْ يُذَكَّرُ الْحَرْبُ ، وَأَنْشُدُ :

(١) فِي الصَّحَاحِ : الذَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَالكَثِيرُ أَذْوَادٌ .

(٢) فِي الصَّحَاحِ : الشَّوَّلُ : الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي أَسْفَلِ الْقَرْبَةِ ، وَالْجَمْعُ أَشْوَالٌ ؛ وَالشَّوَّلُ أَيْضًا : التُّوقُ الَّتِي حَفَّ لِبْنِهَا ، وَارْتَفَعَ ضَرْعُهَا ، وَأَتَى عَلَيْهَا مِنْ نَتَاجِهَا سَبْعَةٌ أَشْهُرٌ أَوْ ثَمَانِيَةٌ ، الْوَاحِدَةُ شَائِلَةٌ ، جَمْعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

(٣) فِي الصَّحَاحِ : النَّصْفُ بِالتَّحْرِيكِ : الْمَرَأَةُ بَيْنَ الْحَدِيثَةِ وَالْمُسْتَنَّةِ ، وَتَصْغِيرُهَا : نُصَيْفٌ ، بِلَاهَاءٍ ، لِأَنَّهَا صَفَةٌ ، وَنِسَاءُ أَنْصَافٍ ، وَرَجُلٌ نَصْفٌ ، وَقَوْمٌ أَنْصَافٌ وَنَصْفُونَ ، عَنْ يَعْقُوبٍ ؛ وَالنَّصْفُ أَيْضًا : الْعُخْدَامُ ، الْوَاحِدُ نَاصِفٌ .

(٢٣٩) وهو إذا الحرب هفا عُقَابُهُ مِرْجَمٌ حَرْبٍ، تلتظى حِرَابُهُ (١)

( ولا اسمَ جنس ، مذكَّرُ الأَصْل ) - نحو : ناب ، للمُسَيِّن من الإبل ، قالوا في تصغيره : نُؤَيْب ، بلا تاء ، نظراً إلى الأَصْل ، فإنما سمي بالناب الذي هو الضرس ؛ ولا حاجة إلى هذا أيضاً ، وهو مما عُدَّ من الشاذ ، ومن ذكره سيويوه ؛ وبتقدير إثبات هذا التحرُّز ، يستغنى بقوله : اسم جنس مذكر الأَصْل (٢) ، عن قوله : إن لم يكن مصدرًا في الأَصْل ، لأن المصدرَ اسمُ جنس مذكَّرُ الأَصْل ؛ ولذا سقط هذا من (٣) نسخة البهاء ، فقال : قبل لام معتلة ، إن لم يكن اسم جنس مذكَّرُ الأَصْل .

وقد ذكر في غير هذا الكتاب قيدا يُحتاج إليه ، أنه إنما تثبت التَّاءُ في الثلاثيِّ المذكور ، إذا لم يحصل التباسه بمذكر ، فإن حصل ، لم تثبت ، كعشر وتسع وباقيها ، فلا يقال فيها : عُشَيْرَةٌ وَتُسَيْعَةٌ ، لئلا يلتبس بالمذكَّرِ ، وكذا شجر وبقر ، لا يقال فيهما : شَجِيرَةٌ وَبُقَيْرَةٌ ، لئلا يلتبس بشَجَرَةٍ وَبُقْرَةٍ .

(١) من الرجز ، في الصحاح - حرب : الحَرْبُ تَوَثُّ ، يقال : وقعت بينهم الحرب ، قال الخليل : تصغيرها : حُرَيْب ، بلاهاء ، رواية عن العرب ؛ قال المازني : لأنه في الأَصْل مصدر ؛ وقال المبرد : الحرب قد تذكَّر ، وأنشد البيت ، ولم ينسبه هو ولا صاحب الصحاح ، رلا في معجم شواهد العربية ؛ والشاهد في قوله : إذا الحرب هفا عُقَابُهُ ، بتذكير الحرب ؛ والعُقَاب طائر ، وجمع القلة أعقُب ، لأنها مؤنثة ؛ قال في الصحاح : وهفا الطائر بجناحيه ، أي خفق وطار ، وقال : « وهو إذا الحرب هفا عُقَابُهُ » وفي (ز) : إذا الحرب عفا عنانه ... تلتقى حرابه .

(٢) كما جاء في بعض نسخ التسهيل .

(٣) في (د) : من غير نسخة البهاء .

ومما (١) لا يُصَغَّرُ بالتَّاءِ من المؤنث الثلاثي لفظاً ، ما كان من صفات المؤنث غيرها (٢) ، وصُغِّرَ تصغير ترخيم ، بحذف زوائده ، نحو : حائض وطامث ، فتقول : حُيِّضَ وطُمِثَ .

( ولا اعتبارَ في العَلمِ ، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث ) -  
فلو سميت امرأة بُرُح ، لقلت : رُمِيحَة ، نظراً إلى ما صار إليه من التأنيث ، ولم تقل : رُمِيحاً ، نظراً إلى أصله ؛ وكذا لو سميت مذكراً بأذن ، لقلت : أُذِين ، لا أُذِينَة ، نظراً إلى الحال ، لأن الاعتبار بالموجود لا المفقود .

( خلافاً لابن الأنباري ) - في اعتبار الأصل ؛ وهو منقول عن يونس في الصورة الثانية ، واحتج بقولهم : عُرْوَة بن أذينة ، وعُيْنَة ابن حصن ، ومالك بن نُؤيرة ؛ وأجاب مخالفوه ، وهم الجمهور ، أن (٣) التصغير بعد التسمية بالمكبر .

( ولا تلحق ، دون شدوذ ، غير ما ذكر ) - وهو الثلاثي والرباعي المذكوران ، فلا تلحق زينب وعقرب وسعاد وعناق ونحوها ؛

(١) في (ز) : وما لا يُصَغَّرُ .

(٢) أي بغير التَّاءِ .

(٣) في (د ، غ) : يمنع أن التصغير بعد التسمية بالمكبر ؛ قال الأشموني في شرحه على الألفية في هذا الموضع ، بعد أن بين خلاف ابن الأنباري في اعتبار الأصل : ويونس يُجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نُؤيرة وعُيْنَة وأُذِينَة وفُهَيْرَة - أسماء رجال - وليس ذلك بحجة ، لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

وخرج بشذوذ ، قولهم في قَدَامٍ وأمام : قُدَيْدِيمة (١) وأُمَيْمة ، وفي وراء : وُرَيْئة .

( إلا ما حذف منه ألف تأنيث خامسة وسادسة ) - أى ألف تأنيث مقصورة ، وسيذكر الممدودة ؛ فتقول في حُبَارَى ، إذا حذفنا الألف : حُبَيْرَة ، وهذا قول أبي عمرو ، ويجعل التاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وغيره لا يعوض ، فيقول : حُبَيْرٌ ؛ ويجوز أن لا تحذف الألف التي للتأنيث في حُبَارَى ، ونحوها ، مما ألف التأنيث فيه خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، بل تحذف المدّة ، لأنها زائدة لغير معنى ، فبقى ألف التأنيث ، فتقول : حُبَيْرَى ؛ ولا تعويض حينئذ ، لعدم حذف علامة التأنيث ، وهو واضح ؛ وتقول في لُغَيْرَى ، عند أبي عمرو ، ومن أخذ بقوله كالمصنف : لُغَيْرَة (٢) ، بتعويض التاء عن الألف ، وعند غيرهم : لُغَيْرِيٌّ ، بلا تعويض ؛ ولا بُدُّ من حذف ألف التأنيث ، فلا يأتي فيه ماسبق في حُبَارَى (٣) ، كما لا تأتي في قَرَقَرَى .  
والحاصل أن ألف التأنيث المقصورة تحذف خامسة فصاعداً ؛ وهل تعوض التاء عند حذفها ؟ قولان ، وإن كانت خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، جاز أيضاً حذف المدّة ، وإبقاء ألف التأنيث . وتلحق التاء أيضاً ، ماصُغَّرٌ من علم المؤنث ، تصغير ترخيم ، كإتيانه على ثلاثة ، فيقال : عُنيقة وزُنَيْبة وسُعيده في عناق وزينب وسعاد .

(١) في (د) : قديمة .

(٢) في (ع) كما في شرح الكافية : لُغَيْرَة .

(٣) من بقاء ألف التأنيث ، كما في حُبَيْرَى .

( ولا تُحذف الممدودةُ فيعوض منها ، خلافاً لابن الأنباري ) -  
 فأجاز أن يقال في باقلاء<sup>(١)</sup> وبرناساء<sup>(٢)</sup> : بُوقَلَةٌ وُبُرُنْسَاءٌ ، قياساً  
 على المقصورة نحو : حُبيرةٌ ولُغَيْغِيزَةٌ ؛ وقضية هذا القياس ، تخصيص  
 ذلك في الممدودة ، بما إذا كانت خامسة أو سادسة ؛ كما مثل ؛ وغيره  
 على أن الألف الممدودة لا تحذف ، لما سبق .

( وتُحذف تاءُ ما سُمِّيَ به مذكَّرٌ ، من بنت ونحوه ، بلا  
 عوض ) - فتقول في بنت وأخت ، علمي مذكر : بُنْيٌ وَأُخْتِي ،  
 بحذف التاء ولا تعوض ، بل تصغرهما كتصغير ابن وأخ ، نظراً إلى  
 حالهما في العلمية ، ولو سميت بهما مؤنثاً ، لحذفت التاء التي فيهما ،  
 وأتيت بهاء التانيث ، فتقول : بُنْيَةٌ وَأُخْتِيَّةٌ ، كما كنت تصغرهما لولا  
 العلمية ، وذلك لعدم تخالف الحالين ، والعرب<sup>(٣)</sup> كذلك صغروهما  
 قبل العلمية ، فيستمر ذلك لهما في حال العلمية<sup>(٣-)</sup> .

( فصل ) - ( تُصَغَّرُ أسماءُ الجموع ) - نحو : قُومٌ  
 ورُهَيْطٌ ؛ ويدخل عنده في أسماء الجموع تمر ونحوه ، فيقال : تُمَيْرٌ  
 وُتَيْيقٌ .

( وجموع القِلَّةِ ) - نحو : أُكَيْلِبٌ في أَكْلِبٍ ، وأُرَيْغَفَةٌ في  
 أرغفة ، وُعُلَيْمَةٌ في عُلْمَةٍ ؛ وهذه سلك بها مسلك نظائرها

(١) في الصحاح : والباقلاءُ ، إذا شُدَّتْ اللامُ قَصُرَتْ ، وإذا خَفَّتْ مَدَّدَتْ .

(٢) في الصحاح : البرُنْسَاءُ : الناس ، وفيه لغات : بُرُنْسَاءُ مثال عقرباء ،

وبرناساء ، وبراساء .

من (٣ - ٣) سقط من (ز ، غ) .

في المفردات ، كما فعل ذلك في اسم الجمع واسم الجنس ؛ وقالوا في  
أَجْمَال جمع جَمَل : أُجَيْمَال ، ولو سلك به مسلك نظيره من  
المفرد ، لقليل : أُجَيْمِيل ، كما يقال في أجمال مصدر أجمل .

( ولا يُصَغَّر جمع كثرة ، تصغير مشاكله من الآحاد ) -  
لمنافاة الكثرة التصغير ، فإنه تقليل ، فالصيغتان متنافيتان (١) وضعاً ،  
فلا يجمع بينهما .

( خلافاً للكوفيين ) - وقد سبق ذكر مذهبهم ، واحتجاجهم  
بأَصِيلَان ، وقولهم : هو تصغير أَصْلَان ، جمع أَصِيل ، مردود بأنه لو  
كان كذلك لقليل : أَصِيلَيْن ، كما يقال في مُصْرَان : مصارين ،  
والتصغير والتكسير من وادٍ واحد ، وإنما أَصِيلَان بمعنى أَصِيل ، من  
المصغَّر على خلاف مكبَّره ، كمغِيرِيَان في مَغْرِب .

( بل مع الرَّدِّ إلى تكسير قِلَّة ) - أى إن كان له جمع قلة ،  
نحو : فُلْس ، فتقول في تصغير فلوس : أَفِيلِس ؛ وكذا تقول في تصغير  
فتيان : فُتِيَّة .

( أو تصحيح (٢) مفرد المذكور ، إن كان للمذكر عاقل ) -  
فتقول في زيود (٣) : زُيُودُون ، وفي غلمان : غُلَيْمُون .

( مطلقاً ) - أى سواء أكان المفرد مما يجمع مكبَّره بالواو والنون

(١) سقطت من (د) .

(٢) أى جمعه جمع تصحيح .

(٣) في (ز) : زيد .



كزيد ، أم لا ، كغلام ، وسواء أكان له جمع قلة ، أم لا ؛ كغلمان ورجال ، فما له قلة ، يرد إلى القلة ويُصغَّر ، أو إلى المفرد ويُصغَّر ، ثم يُجمع بالواو والنون ، وما لا قلة له ، يتعين فيه الثانى .

( وإلاً ، فجمع تصحيح الإناث ) - أى إن لم يكن جمع الكثرة لمذكَّر عاقل ، بأن كان لمذكَّر غير عاقل كدراهم ، أو لمؤنث مطلقاً كجوارٍ ورسائل ، فإنه يرد إلى المفرد ويُصغَّر ، ويجمع بالألف والتاء نحو : ذُرَيْهَمَاتٍ وَجُؤَيْرِيَّاتٍ وَرُسَيْلَاتٍ .

( مطلقاً ) - أى سواء أكان مكبره يجوز جمعه بالألف والتاء كمفرد جَوَارٍ ، أم لا ، كمفرد دراهم ، وسواء أكان له جمع قلة كغواشٍ ، أم لا ، كدراهم ، إلا أنه إن كان له (١) ، جاز أيضا الرد إليه ، فيقال : أُغَيْشِيَّةٌ .

( وإن كان جمعاً مكسراً ، على واحد مهمل ، وله واحد مستعمل ، رُدَّ إليه (٢) ) - نحو : مذاكير وملاميخ ، واحدهما المهمل : مذاكر وملمحة ، وواحدتهما المستعمل : ذكر ولحمة ، فتردهما إلى المستعمل ، فتقول : ذُكَيْرَاتٍ وَوَمِيحَاتٍ ، لينطق بما تكلمت به العرب .

( خلافاً لأبى زيد ) - فى قوله : إنه يرد إلى الواحد المهمل

(١) زاد هنا فى (د) : قَلَّةٌ .

(٢) زاد هنا فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى النسخة المحققة منه : لا إلى المهمل

القياسى ، وسيأتى فى الشرح ما يعنى عنه .

نحو : مُذَيِّكَرَاتٍ وَمُئَلِّمِحَاتٍ ؛ وَرَدَّ بِأَنَّهُ نُطِقُ بِمَا لَمْ يَنْطِقُوا بِهِ ، مع إمكان خلافه .

( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ ، رُدَّ إِلَى الْمَهْمَلِ الْقِيَاسِيِّ ، وَعَوْمَلِ مَعَامِلَةَ مُسْتَعْمَلٍ ) - نحو : عِبَادِيدٌ ، لَيْسَ لَهُ مَفْرَدٌ مُسْتَعْمَلٌ ، فَيُرَدُّ لِلضَّرُورَةِ إِلَى الْمَهْمَلِ الْقِيَاسِيِّ كَعِبِيدٍ ، ثُمَّ يَصَغَّرُ ، فَيَعَامَلُ مَعَامِلَةَ الْمُسْتَعْمَلِ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمَذْكَرِ عَاقِلٌ ، فَبِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، أَوْ لِغَيْرِهِ فَبِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، فَتَقُولُ : صَارَ قَوْمُكَ عُبَيْدِيدِينَ ، وَجَوَارِيكَ عُبَيْدِيدَاتٍ ؛ وَالْعِبَادِيدُ : الْفَرْقُ مِنَ النَّاسِ ، ذَاهِبِينَ فِي كُلِّ وَجْهِ ، وَكَذَا الْعِبَائِيدُ ، يُقَالُ : صَارَ الْقَوْمُ عِبَائِيدٌ ، وَعِبَادِيدٌ ، قَالَ سَيِّبِيهِ : لَا وَاحِدَ لَهُ ، وَوَاحِدَهُ عَلَى فَعْلُولٍ أَوْ فَعْلِيلٍ أَوْ فَعْلَالٍ فِي الْقِيَاسِ .

( وَسُرِّيْلٌ فِي سِرَائِيلَ ، أَجُودٌ <sup>(١)</sup> مِنْ سُرِّيْلَاتٍ ) - وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ ، فَصَارَ سِرَائِيلٌ <sup>(٢)</sup> كَدَنَانِيرٍ عِلْمًا ، فَكَمَا تَقُولُ : دُنَيْنِيرٌ ، تَقُولُ : سُرِّيْلٌ ، فَيَصَغَّرُ <sup>(٢)</sup> عَلَى لَفْظِهِ ؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : سُرِّيْوِيلٌ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ جَمْعٌ ، رَدَّهُ إِلَى مَفْرَدِهِ ، وَهُوَ سِرْوَالَةٌ ، ثُمَّ صَغَّرَ هَذَا ، وَجُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، فَيُقَالُ : سُرِّيْلَاتٌ ، وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنِ يُونُسَ ، وَأَجَازٌ أَيْضًا : سُرِّيْوِيلَاتٌ .

( وَيُقَالُ فِي رَكْبٍ وَسُفْرٍ : رُكَيْبٌ وَسُفَيْرٌ ) - لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْجُمُوعِ كَالْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ ، فَتَصَغَّرُ عَلَى لَفْظِهَا ، وَكَذَا جَاءَ السَّمَاعُ ؛ أَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ :

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٢٤٠) \* أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (١) \*

صَغَّرَ رُكْبًا وَرَجُلًا عَلَى لَفْظِيهِمَا .

( لا رُوَيْكِبُونَ وَمُسَيِّفُونَ ، خِلَافًا لِأَبِي الْحَسَنِ ) - وَهَذَا بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ رُكْبًا وَنَحْوَهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ، فَلِذَا رَدَّهُ إِلَى الْمَفْرَدِ عِنْدَهُ وَجَمَعَ ، فَيَقُولُ عَلَى هَذَا فِي طَيْرٍ : طُورِيَّاتٌ ، وَالسَّمَاعُ يَرُدُّ هَذَا عَلَيْهِ ؛ وَقَدْ سَبَقَ ذَكَرَ هَذَا الْخِلَافَ عَنْهُ ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَ عَنْهُ هُنَا فِي التَّصْغِيرِ ، كَلَامُهُ فِي الْأَوْسَطِ عَلَى أَنَّهُ قَبِيحٌ .

( فَصَل ) : ( قَدْ يُسْتَعْنَى بِمَصْغَرٍّ عَنِ الْمَكْبَرِ ) - فَيَنْطِقُ بِاللَّفْظِ عَلَى صُورَةِ الْمَصْغَرِّ ، وَلَا يُنْطِقُ بِالْمَكْبَرِ ، نَحْوُ : الْكُمَيْتِ مِنَ الْخَيْلِ وَالْحُمْرِ ، وَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ أَكْمَتٍ ، تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ ، لِأَنَّ قِيَاسَ الْأَلْوَانِ : أَفْعَلٌ ؛ وَنَحْوُ : الْكُعَيْتِ ، وَهُوَ الْبَلْبَلُ ؛ وَقَالَ الْمَبْرَدُ : يُشْبِهُهُ وَلَيْسَ إِيَّاهُ ، وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ : كِعْتَانُ ، فَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ كُعْتٍ ، كَصُرْدٍ ، وَنَحْوَهُ : الثَّرِيًّا لِلنَّجْمِ الْمَعْرُوفِ ، وَالْقُصَيْرَى أُخْرَى الْأَضْلَاعِ .

( وَتَصْغِيرٌ مَهْمَلٌ عَنِ تَصْغِيرِ مُسْتَعْمَلٍ ) - كَقَوْلِهِمْ فِي مَغْرَبٍ : مُعْغِرِيَّانُ ، وَفِي رَجُلٍ : رُوَيْجِلٌ ، وَكَأَنَّهُ تَصْغِيرٌ : مُعْغِرِيَّانُ

(١) فِي ( د ، ز ) : وَرُجَيْلًا ، وَفِي ( ز ) عَادَانَا ، وَفِي ابْنِ يَعِيشَ ٧٧ / ٥ : وَأَنْشَدَ أَبُو عَثَانَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ ، لِأَحِيحَةَ بِنِ الْجَلَّاحِ :

بِنَيْتِهِ بَعْصَبَةٌ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا

قَالَ : هَذَا نَصٌّ فِي مَحَلِّ النَّزَاعِ ؛ ثُمَّ فَصَّلَ هَذَا النَّزَاعَ ؛ وَالشَّاهِدُ فِي تَصْغِيرِ رُكْبٍ وَرَجُلٍ ، عَلَى رُكْبٍ وَرُجَيْلٍ .

وراجل ، ونظيره : مذاكير وأعاريض ، جمع ذَكَرٌ وعَرُوضٌ (١) .

( وتتصغير أحد المترادفين ، عن تصغير الآخر (٢) ) - كَقَصْرُ  
بمعنى عَشِيٍّ ، يقال : أُتَيْتُهُ قَصْرًا ، أى عَشِيًّا ، ولم يَصْغُرُوا قَصْرًا ،  
استغناءً بتصغير عَشِيٍّ ، وقالوا فى تصغير عَشِيٍّ : عُشِيَّان ، على غير  
مكْبَرِهِ ، كأنهم صَغَرُوا عَشِيَّانًا ، والجمع : عُشِيَّانَات (٣) ، وقالوا أيضا  
فى تصغيره : عُشِيَّشِيَّان ، والجمع - (٣) : عُشِيَّشِيَّانَات ، وهذا كما قالوا  
فى تصغير عَشِيَّةٍ : عُشِيَّشِيَّةٍ ، والجمع : عُشِيَّشِيَّات .

( ويطرُد (٤) ذلك فيهما جوازًا ، إن جمعهما أصل واحد ) -  
فلك أن تستغنى بتصغير أحد المترادفين ، عن تصغير الآخر ، بالشرط  
المذكور ، نحو : جليس ومجالس ، يجمعهما الاشتقاق من الجلوس ،  
فيجوز أن تستغنى بجليس عن مجيلس ، وبالعكس .

(١) فى الصحاح : العَروض : الناقة التى لم تُرَضْ ، والعَروض : ميزان الشعر ،  
والعَروض أيضا : اسم الجزء الذى فيه آخر النصف الأول من البيت ، ويجمع على  
أعاريض ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا إغريضاً ، وإن شئت جمعته على أعاريض ،  
والعَروض : طريق فى الجبل ... وبعيرٌ عَروض ، وهو الذى إذا فاته الكلاً ، أكل  
الشوك ، قال ابن السكيت : يقال : عرفت ذلك فى عَروض كلامه ، أى فى فحوى  
كلامه ومعناه ، والعروض : الناحية ، يقال : أخذ فلانٌ فى عَروض ما تعجبني ، أى فى  
طريق وناحية ... والعروض : المكان الذى يُعارضك إذا سرت ، وقولهم : فلان  
رَكُوضٌ بلا عَروض ، أى بلا حاجة عَرَضَتْ له .

(٢) فى (ز) : الأخير .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) .

(٤) فى (ز) : ونظير ذلك .

( وقد يكون للاسم تصغيران : قياسي وشاذ ) - نحو :  
صبيّة ، جمع صبيّ ، قالوا في تصغيره : صبيّة ، على لفظه ، وهو  
القياس ، لأن جمع القلة يصغر على لفظه ، وقالوا : صبيّة ، على غير  
قياس ، كأنه تصغير أصبيّة ، ولم يتكلموا بهذا المكبر ، لكنه قياس  
جمع فعيل في القلّة ، ككفّيز (١) وأقفره ؛ وقالوا أيضا : غلّمة في جمع  
غلام ، وقالوا في التصغير : أغلّمة ، كأنه تصغير أغلّمة ، وهو قياس  
القلة في فُعال (٢) ، كغراب وأغربة ، ولكنه لم يستعمل في غلام في  
التكثير (٣) ؛ قال الخضرأويّ : ولم يصغروا أغلّمة . انتهى . وليس  
كذلك ، بل قالوه ، ومن ذكره ، الجوهريّ ، قال : استغنوا بغلّمة عن  
أغلّمة ، وتصغير الغلّمة : أغلّمة ، على غير مكبره ، كأنهم صغروا  
أغلّمة ، وإن كانوا لم يقولوه (٤) ، كما قالوا : أحيّبة (٥) في تصغير  
حبيبة ، قال : وبعضهم يقول : غلّمة ، على القياس .

( فصل ) : ( لا يُصغر من غير المتمكّن إلا ذا والذي وفروعهما  
الآتي ذكرها ) - أي أسماء الإشارة والموصولات ، وذلك لشبهها الأسماء  
المتمكنة في أنها تُوصف ويُوصف بها ، كما تقدّم ، والمراد بغير المتمكّنة ،  
ما يراد بالمتوغلة في البناء ، وهي التي لم يكن لها تمكّن قط ، أي إعراب ،  
فخرج معدى كرب ، في لغة البناء ، فإنه يُصغر بإدخال ياء التصغير

(١) في (ز) : ككفّير وأقفرة .

(٢) في (ز) : في أفعال .

(٣) في (د) : في التكبير .

(٤) في (ز) : لم يقولوا .

(٥) في (ز) : أحيّبة في تصغير : حبيبة ، بالخاء المعجمة .

في الصدر نحو : بُعَيْبِكَ ؛ وخرج المبنى للنداء ، فإنه يصغر نحو :  
 يَأْزُبُ ، وَيَجْعِفُ ، وكذا عمرويه ونحوه ، إن قلنا : لا يُعْرَبُ بحال ،  
 فيقال : فيه عُمَيْرُويه ، لأن البناء إنما عرض بويه ، فكان كالمنادى المفرد  
 المعرفة ؛ وذكر ابن العِلمج أنه يقال : أُوَيْه من كذا ، وأنه تصغير (١)  
 أوه ، فيضاف هذا (٢) إلى أسماء الإشارة والموصولات ، وذكر أنه يقال  
 بفتح الأول ، كما فعلوا في المبهمة .

( فيقال : ذِيًا وَثِيًّا ) - في تصغير ذا وتا ، والأصل : ذِيًّا (٣)  
 وَثِيًّا ، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمة ، والثانية ياء التصغير ،  
 والثالثة اللام (٤) ، فاستثقل اجتماع ثلاث ياءات ، فحذفوا واحدة ،  
 وسيأتي بيان المحذوفة ، وأطبقوا (٥) على فتح الذال والتاء .  
 ( وَالذِّيَّا وَاللَّتِيَّا ) - في تصغير الذى والتى ، واللام فيهما  
 مفتوحة ، عند جمهور العرب .

( وَذِيَّانَ وَثِيَّانَ ) - في (٦) تثنية ذا وتا .  
 ( وَاللَّذِيَّانَ وَاللَّتِيَّانَ ) - في تثنية (٦) الذى والتى .

---

(١) في (ز) : يَصْعُرُ .  
 (٢) في (د) : فتضاف هذه الأسماء .  
 (٣) في شرح الكافية : ذِيًّا وَثِيًّا ، بضم الذال والتاء ، فتكون رجوعا إلى  
 الأصل العام في التصغير .  
 (٤) أى لام الكلمة .  
 (٥) أى أجمعوا .  
 (٦) أى تصغير مثناها ، في الموضعين .

( وَالْيَاءُ ) - في تصغير الألي .

( وَالْيَاءُ ) - في تصغير أولاء .

( وَاللَّذِيُونُ وَاللَّذِيُونُ ، في الَّذِينَ ) - والأول قول سيبويه ، فيقول : حذفت الألف من اللذّيّا عند الجمع ، لا لالتقائها مع علامة الجمع على السكون ، بل للتخفيف والفرق بين المتمكّن وغيره ، فيقول : اللذّيُونُ ، بضم الياء ، واللذّيّين ، بكسرها ، لأنه لا يُقدَّرُ الألف ؛ والثاني قول الأخفش والمبرد ، لأنهما يقدّران الألف ، ويقولان : إنما حذفت لالتقاء الساكنين ، هي وعلامة الجمع ، ولم تقلب ، فرقاً بين المتمكّن وغيره ، فيقولان : اللذّيُونُ واللذّيّين ، لأن الألف عندهما مقدّرة ؛ ولم يرد عن العرب سماع بهذا ولا هذا ، وكأن المصنف رأى أن لكل من القولين وجهاً بلا ترجيح واحد ، فلذا خيّر .

( وَاللَّتِيَّاتُ وَاللُّوَيْتَا فِي اللّاتِي ) - فاللَّتِيَّاتُ تصغير اللّاتِي ، على معنى أنه ردّ اللاتِي إلى واحده ، ثم صغّر وجمع ، واللُّوَيْتَا تصغير اللّاتِي على لفظه ، ولم<sup>(١)</sup> يثبت تصغير اللّاتِي على لفظه<sup>(١)</sup> ، قال : اللّاتِي لا يُحقّر ، استغنوا بجمع الواحد المحقّر السالم ، إذا قلت : اللَّتِيَّاتُ . انتهى . وأجاز الأخفش تحقير اللّاتِي على اللُّوَيْتَا .

( وَاللُّوَيْيَاءُ (٢) وَاللُّوَيْوُونُ فِي اللّائِي وَاللّائِين ) - فاللُّوَيْيَاءُ

(١) من (١ - ١) سقط من (د).

(٢) جاء في (د ، ز) والأشموني في ، بدون همز ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح الكافية ٤ / ١٩٢٦ - قال في شرح الكافية : وفي اللّائِين : اللُّوَيْوُونُ واللُّوَيْيِينُ ، ولك أن تأتي بالياء ... وفي تصغير اللّاتِي واللّائِي بمعناها : اللُّوَيْتَا وَاللُّوَيْيَاءُ .

تصغير اللآيى (١) غير مهموز ، وهو قول الأَخفش ؛ وأجاز بعضهم تحقيره مهموزاً ، فتقول : اللَوَيْثَا ، وتحقّر اللآئين ، فتقول : اللَوَيْثُونَ ؛ والحق أن ما سُمع من ذلك قليل ، ، وإلاً فلا ؛ لأن تحقير المتوغل في البناء ، خارج عن القياس .

(٢) فوافقت المتمكن في زيادة الياء الثالثة بعد فتحة ( - أى ياء التصغير ، وكونها الثالثة في الذى والنثى ظاهر ، وأما فى ذا وتا ، فسيأتى تقريره .

( وخالفته بترك الأول على حاله ، وزيادة ألف ) - فجعلوا زيادة الألف فى آخره عوضاً عما فات من ضمّ أوله ، وقلبت فى أولياء همزة ، لأجل الألف قبلها ، لأن الهمزة ألف فى الأصل ، ففعل فيه ما فعل فى حمراء ؛ وهذا قول الزجاج ؛ وقال المبرد : أدخلوا الألف التى تُزاد فى تصغير المبهم ، فى هذا قبل آخره ، ليقع الفرق بين أولى المقصور (٣) والممدود ، لأنهم إذا صغروا الممدود (٤) ، فجعلوا الياء بعد اللام ، قلبت الألف التى قبل الهمزة ياء ، وكُسرت ، فتنقلب الهمزة ياء ،

(١) فى النسخ الثلاث اللآيى .

(٢) فى (د ، ز) : فوافق .

(٣) فى الأشموى مع الصبان ٤ / ١٧٣ : وقالوا فى أولى بالقصر : أولياً ، وفى أولاء بالمد : أولياء .

(٤) سقطت من (ز ، غ) والشرح يعضد إثباتها .



ثم تحذف إحدى الياءات ، كما في تصغير عطاء<sup>(١)</sup> ، ثم تدخل الألف ، فتصير الياء على لفظ المقصور ، فترك ذلك ، وأدخلت الألف قبل الآخر ، بين الياء المشددة ، والياء المنقلبة من الهمزة ، ثم قلبت الياء المتطرفة همزةً ، لأن قبلها ألفاً .

وثبت في نسخة الرقي بعد هذا ، (٢) قوله :

( عوضاً منه ) (٣) - والضمير للضمّ الحاصل بالتصغير ،

المدلول عليه بقوله :

( وخالفته بترك الأول ) - إذ معناه : بعد (٤) ضم التصغير .

( وأصل ذياً وتياً : ذِيّاً وَتِيّاً ، فَخَفِّفاً بِحذف الياء الأولى ) -

وقد سبق تقرير أن الأصل كذا ؛ وهو إنما يتمشى على قول البصريين : إن ذا وتا على ثلاثة أحرف تقديراً ، وأن الأصل مثلاً : ذِيّ أو ذَوِي ؛ وأما على قول الكوفيين ، وهو أن الاسم الذال ، وأن الكلمة وضعت على حرف واحد ، كبعض المضمرات ، فلا ؛ وإليه ذهب السُّهَيْلِيُّ أيضاً ، لكن يحتاج إلى النظر في هذه الياء التي مع ياء

(١) في (د) : غطاء ، بالغين المعجمة .

(٢) سقطتا من (غ) ، والمقصود : بعدما جاء بالمتن الأخير .

(٣) وثبت هذا في النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) في (د) : بعدم ، وفي (ز) : تقدّم .

التصغير ؛ ويجوز أن تكون هي الألف الزائدة في ذا (١) ، بناءً على معتقدتهم فيها ، وقلبت ياء لأجل ياء التصغير ، ثم حصل الإدغام ؛ ويلزم على هذا ، إمّا وقوع ياء التصغير ثانية ، إن قُدِّرت أن المنقلبة عن الألف هي الثانية ؛ وإمّا وقوع ياء التصغير متحركةً بعد ساكن ، إن قُدِّرت المنقلبة عن الألف هي الأولى ؛ وكلاهما مخالف لما استقرَّ من أن ياء التصغير لا تكون إلاً ثالثة ساكنة بعد فتحة .

ويجوز أن يرجح الأول ، بأن غاية ما فيه وقوع ياء التصغير ثانية في غير المتمكن ، ولا بُعْدُ في أن يخالف به في هذا القدر ، كما خولف في غيره ؛ وامتناع وقوعها ثانية (٢) ، إنما كان ، لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، والأول لا بُدُّ من ضمه للتصغير ، فإذا سقط ضم الأول ، فلا مانع من وقوعها ثانية ؛ وأما فتح ما بعدها ، فلأجل الألف المعوضة من الضمة ، كما في اللذّيّا ونحوه ؛ وما ذكره من أن المحذوف الياء الأولى ، تقريره أن الثانية ياء التصغير ، ولا تحذف ، لدلالتها على معنى ، والثالثة يحتاج إليها ، لأجل الفتحة المستحقة للألف الزائدة عوضاً ، فأشبهت بذلك ماله معنى ، فلم تحذف ، فتعيّنت الأولى ؛ وأيضاً لو حذفت الثالثة ، للزم تحريك ياء التصغير ، لأجل الألف الزائدة ، وهي لا تتحرك .

(١) في (د ، غ) : في ذا و تا، على معتقدتهم .

(٢) في (ز ، غ) : ثالثة .

( ولهما ولأولياء وأولياء ، من التنبيه والخطاب ، ما هنَّ في التكبير ) - فيثبت (١) لِدَيًّا وَتِيًّا وما ذكر من فروعهما ، ما كان في التكبير ، من لحاق هاء التنبيه وكاف الخطاب (١) ، مع اللام ودونها ، ومع التشديد والتخفيف ، فتقول : هاذيًّا وذيَّاك وهاذيك وذيَّاك ؛ ولا يجوز : ها ذيَّاك ، كما لا يجوز : هذالك ، وكذا تياً ؛ وتقول : هاذيَّان وذيَّانك وهاذيَّانك ، وذيَّانُّك ، بتشديد النون ، أو إبدال إحدى النونين ياءً ، وتمتنع هاء التنبيه ، عند التشديد أو البدل ، وتقول : هاؤليَّا وأوليَّاك وهؤليَّاك بالقصر ، وقالوا : هؤليَّاك (٢) ، قال :

(٢٤١) ياما أميلح غزلاناً شدنَّ لنا

من هؤليَّاكنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ (٣)

واستدلَّ به على أن أولئك (٤) ليس للبعد ، لوجود هاء التنبيه في مصغره .

من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) في (ز) : هؤلائك .

(٣) من البسيط ، نسبه في معجم شواهد العربية للعرجي ، أو كثير عزة ، وذكر أنه في ديوان العرجي ص ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ص ١٦٨ ؛ وفي حاشية ابن يعيش ٣ / ١٣٤ : اضطرب العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم : هو من أبيات لكاهل الثقفي ، وقال العيني : هو من قصيدة للعرجي ، ونسبه جماعة للمجنون ، وقوم ينسبونه لذي الرمة ، وناس يذكرون أنه للحسين بن عبد الله ؛ والضَّالُّ : السُّدر البري ، واحده : ضالَّة ، والسَّمْر بفتح فضم : شجر الطلح ؛ وشدنَّ الغزالُ : قوى وطلع قرناه . والشاهد في هذا الموضع ، على أن التصغير في هؤلياء شاذ ، لأن التصغير لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة .

(٤) في (د) : أوليائك ، وفي (غ) : ألياك .

( وَضُمَّ لَامَ اللَّذْيَا وَاللَّتْيَا ، لُعْيَةً ) - فتقول : اللَّذْيَا وَاللَّتْيَا ، بضم اللام ، وهو قياس التصغير ، وغير القياس هنا ، لتعويضهم من الضم الألف ، فيلزمُ على لغة مَنْ ضُمَّ سقوط الألف ، لتلا جمع بين العوض والمعوض ، ولم يسقطوها ، فإما أن يقال ، بأنها ليست عوضاً عن الضم ، أو يقال : إن هذا شذوذ ؛ وقال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا ، إلا الأخص ، فإنه أجاز اللتيا . انتهى .

وقوله : أجاز ، يشعر بأن ذلك على جهة القياس ، جريا على قاعدة الباب ، إذ يجوز ذلك ، والأخص حكي ذلك في الأوسط سماعاً ، فقال : وقد ضُمَّ بعضهم .

( فصل ) : ( تصغير الترخيم : جعل المزيد فيه مجرداً ، معطى ما يليق به من فُعِيلٍ أو فُعَيْلٍ ) - وسُمي بهذا الاسم ، لأن في حذف الزائد تسهيل الكلمة ، بتقليل لفظها ؛ والترخيم لغة : التسهيل ، فتقول في أزهر : زُهَيْر ، وفي منطلق : طَلِيق ، وفي مستخرج : حُرَيْج ، وفي مُدَحْرَج : دُحَيْرَج ، فتجعل ، إن كانت الأصول (١) ثلاثة ، على مثال (٢) فُعَيْلٍ ، أو أربعة على مثال : فُعَيْلٍ ؛ وكثيراً ما يستوى إذ ذاك ، تصغير الترخيم ، وخلافه من التصغير ، وقد يفترقان ، فتقول في زعفران ، في تصغير الترخيم : زُعَيْفِر ، وفي غيره : زُعَيْفِرَان ؛ ودخل في كلامه زيادة الإلحاق ، فتقول في مُقْعِنْسِس : قُعَيْس .

(١) في (غ) : الأول .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

( ولا يخص الأعلام ، خلافاً للفرء ) - وثعلب ، وعزى للكوفيين ؛ فلا يجوز في حارث ، غير علم ، إلا حُوَيْرث ؛ وأجاز ذلك البصريون ، فتقول عندهم : حُرَيْث ، علماً كان أو غيره ، ويشهد لهم قول العرب : يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيَذْمُ ؛ وهو تصغير أبلق .

( ولا يستغنى فُعِيلٌ عن هاء التانيث ، إن كان لمؤنث ) - فتقول في سَعَادٍ لَمُؤنثٍ : سَعِيدَةٌ ، وكذا في حمراء : حُمَيْرَةٌ ، وفي حُبَلَى : حُبَيْلَةٌ ، إذا كانا لمؤنثين ؛ فلو سميت مذكراً بسعاد مثلاً ، ثم صغرت ، على هذا الحد ، لقلت : سَعِيدٌ ، بلا تاء ؛ وكذا لا تدخل التاء في المصغَّر كذلك ، من صفات المؤنث بلا تاء ، كطامث ، فتقول : طَمَيْثٌ ، لاطْمَيْثَةٍ ، وناقاة ضَمَيْرٌ ، لا ضَمَيْرَةٌ ؛ كما أنك إذا صغرت نَصَفًا ، وهي المتوسطة السن من النساء ، لا تأتي بالتاء ، بل تقول : نُصَيْفٌ .

( ولا يمتنع صرفه ، إن كان لمذكر ) - فلو صغرت أحمد ، علمَ مذكرٍ ، تصغير ترخيم ، لقلت : حُمَيْدٌ ، مصروفاً ؛ وسبق بباب منع الصرف ، ما يغنى عن بعض البسط هنا .

( وقد يُحذف لهذا التصغير ) - أى تصغير الترخيم .

( أصلٌ يشبه الزائد ) - نحو : بُرَيْهٌ وَسُمَيْعٌ ، في إبراهيم وإسماعيل ، حذفت الهمزة والميم واللام ، واشتمل الحذف على زائد وغيره ، وغير الزائد باتفاق : الميم واللام ؛ ومذهب سيبويه أن الهمزة زائدة ، ومذهب المبرد أنها أصلية ، وينبنى على هذا تصغير غير

الترخيم ، فتقول عند سيويه : بُرَيْهيم وُسْمَيْعِيل ، وعند المبرد : أُبَيْرِه (١) و أُسَيْمَع (٢) ؛ والصحيح قول سيويه ، وهو المسموع ؛ قال أبو زيد وغيره : إن العرب تصغرُ إبراهيم : بُرَيْهيم ؛ واتفقوا في تصغير الترخيم على بُرَيْه وُسْمَيْع .

\* \* \*

---

(١) في (ز) : بريه .

(٢) في الأشموني مع الصبان ٤ / ١٧٠ : أبيريه وأسيمع .

تمَّ بفضل الله وتوفيقه ، الجزء الثالث من شرح التسهيل ، لابن عقيل :

المساعد على تسهيل الفوائد

بتمام باب التصغير ، ويليه إن شاء الله تعالى : الجزء الرابع والأخير ،

أوله : باب التصريف .

والحمد لله رب العالمين .

\* \* \*

# الفهارس

صفحة

- |     |                               |
|-----|-------------------------------|
| ٥٣٥ | ١ - فهرس الأبواب والفصول .    |
| ٥٣٨ | ٢ - فهرس الموضوعات .          |
| ٥٧٦ | ٣ - فهرس الشواهد القرآنية .   |
| ٥٩١ | ٤ - فهرس شواهد الحديث .       |
| ٥٩٣ | ٥ - فهرس شواهد الشعر والرجز . |





## أولاً : فهرس الأبواب والفصول

الموضوع	الصفحة
(٦٢) باب منع الصرف	٥
( يمنع صرف الاسم ، ألف التانيث مطلقاً )	٥
فصل : صرف أسماء القبائل والأرضين	٢٦
فصل : مأمع صرفه دون علمية ، مُنع معها	٢٨
فصل : يُتَوَّن في غير النصب ، ماآخره ياء ، تلى كسرة	٣٠
فصل : قد يضاف صدر المركب ، فيتأثر بالعوامل	٣٢
فصل : العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على آخر	٣٣
فصل : يصرف مصغراً ، مالا يصرف مكبراً	٤١
فصل : يصرف مالا ينصرف ، للتناسب أو للضرورة	٤٣
(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ما كان	٤٥
( لما سمي به من لفظ يتضمن إسناداً أو عملاً ) ..	٤٥
(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله	٥٩
( يرفع المضارع ، لتعريه من الناصب والجازم )	٥٩
فصل : يُنصب الفعل بأن لازمة الإضمار	٧٧
فصل : وتُضمَر أن الناصبة أيضاً ، لزوماً بعد واو الجمع	٩٠
فصل : تظهر أن وتضمَر ، بعد عاطف الفعل على اسم صريح	١٠٦
فصل : تُزاد أن جوازاً بعد لَمَّا	١١٠
فصل : المنصوب بعد حتى ، مستقبل أو ماض في حكمه	١١٦
(٦٥) باب عوامل الجزم	١٢١
وهي قسمان : مايجزم فعلاً واحداً ، وما يجزم فعلين	١٢١
فصل : قد يجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى	١٥٣
فصل : لأداة الشرط صدر الكلام	١٦٣
فصل : لو حرف شرط ، يقتضى امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه	١٨٨

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا ولى لماً فعل ماض ، لفظاً ومعنى ، فهى ظرف ...	١٩٧
(٦٦) باب تميم الكلام ، على كلمات مفتقرة إلى ذلك	٢٠٣
فصل : تكون قد اسماً لكفى	٢٠٨
فصل : حروف التحضيض : هلاً وآلاً ولولاً ولوما	٢٢٠
فصل : ها و يا ، حرفا تنبيه	٢٢٦
فصل : من حروف الجواب نعم	٢٣٠
فصل : كلاً حرف ردع وزجر	٢٣٣
فصل : قد يقوم مقام : مايفعل أحد : أقل	٢٤٠
فصل : مُنعت التصرف أفعال	٢٤٤
(٦٧) باب الحكاية	٢٥٩
فصل : إن سأل بالهمزة ، عن مذكور ، منكر ...	٢٧٢
فصل : إذا نطق بكلمة ، متدكر . غير قاصد للوقف	٢٧٧
(٦٨) باب الإخبار	٢٧٩
(٦٩) باب التذكير والتأنيث	٢٨٩
فصل : الغالب فى الصفات المختصة بالإناث	٣٠٠
فصل : لا تلحق التاء غالباً ، صفة على مفعال	٣٠٢
(٧٠) باب ألفى التأنيث	٣٠٨
(٧١) باب المقصور والممدود	٣٢٩
(٧٢) باب التقاء الساكنين	٣٣٤
فصل : تُفتح نونُ من ، مع حرف التعريف وشبهه	٣٤١
فصل : استصحب بنو تميم ، إدغام الفعل المضعف اللام	٣٤٤
(٧٣) باب النسب	٣٥١
فصل : يقال فى فعيلة : فعلى	٣٦٥
فصل : لا يُجبر فى النسب ، من المحذوف الفاء أو العين ...	٣٧٠
فصل : تُبدل همزة ، ياء نحو : سقاية وحولاً يا	٣٧٥
فصل : قد تلحق ياء النسب ، أسماء أبعاض الجسد	٣٨٢

الموضوع	الصفحة
(٧٤) باب أمثلة الجمع ، وما يتعلق به ، مما لم يسبق ذكره	٣٨٧
فصل : تكسير الواحد الممتاز بالتاء ، محفوظ	٣٩٣
فصل : أفْعُل ، لاسم على فَعْل ، صحيح العين ...	٣٩٩
فصل : أفعال ، لاسم ثلاثي ، لم يطرد فيه أفعال	٤٠٢
فصل : أفعلة ، لاسم مذكر ، رباعي ، بمدّة ثلاثة	٤٠٧
فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل	٤١٣
فصل : من أمثلة الكثرة : فِعال	٤٢٨
فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعل	٤٣٧
فصل : غير فواعل وفعاليل ، من المساويهما في البنية	٤٦٠
فصل : تجوز مماثلة ما مائل مفاعيل ، لمفاعيل	٤٦٩
فصل : من أسماء الجمع ، مالا واحد له من لفظه	٤٧٣
فصل : يُجمع العلم المرتجل والمنقول ...	٤٨٠
فصل : يُكسّر اسم الجمع ، وجمع التكسير	٤٨٦
(٧٥) باب التصغير	٤٩٢
فصل : يُردُّ إلى أصله في التصغير والتكسير	٥٠٨
فصل : تلحق تاء التانيث ، في تصغير ما لم يشدّ	٥١١
فصل : تُصغّر أسماء الجموع ، وجموع القلة	٥١٦
فصل : قد يُستغنى بمصغّر عن مكبّر	٥٢٠
فصل : لا يُصغّر من غير المتمكن ، إلا إذا والذى وفروعهما	٥٢٢
فصل : تصغير الترخيم	٥٢٩

الموضوع	الصفحة
(٦٢) باب منع الصرف	٥
يمنع صرف الاسم ، ألف التأنيث مطلقا ، أو موازنة مفاعل أو مفاعيل ...	٥
ويمنع صرفه أيضا عدله ، صفة أو كصفة أو كعلم ..	٧
أو كونه صفة على فعّلان ذا فعلى ، بإجماع ..	٨
ويمنع صرف الاسم أيضا ، وفاقه الفعل فيما يخصه ..	١٠
ولا يؤثر وزن مستوي فيه ، وإن نُقل من فعل ، خلافاً لعيسى ..	١٤
وربما اعتبر تقدير الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى ..	١٥
ويمنع أيضا مع العلمية ، زيادتا فعّلان ، فيه وفي غيره ..	١٥
أو ألف الإلحاق المقصورة	١٦
أو تركيب يضاهى لحاق هاء التأنيث ..	١٧
أو عدل عن مثال إلى غيره ، أو عن مصاحبة الألف واللام	١٧
إلى المجرد منهما ، أو عجمة شخصية ، مع الزيادة على ثلاثة أحرف ..	١٨
ويمنع مع العلمية أيضا ، تأنيث بالهاء ، أو بالتعليق على مؤنث ..	١٩
وبعدم سبق تذكير انفرد به ، وبعدم احتياج مؤنثه إلى تأويل	٢٠
لا يلزم ، وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر	٢١، ٢٠
وربما ألغى التأنيث ، فيما قل استعماله في المذكر	٢٢
ولا اعتداد في منع الصرف ، بكون العلم مجهول الأصيل ، أو مختوماً بنون	٢٥
أصلية ، تلى ألفاً زائدة ، ولا اكتراث بإبدال ما لولاه ، وجب	٢٥
منع الصرف .	٢٥
فصل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ، ومنعه ، مبنيان على	٢٦
المعنى	
فصل : مأمّن صرفه دون علمية ، مُنّع معها	٢٨

الموضوع	الصفحة
وبعدها أيضا ، إن لم يكن أفعل تفضيل ، مجرداً من « مِنْ »	٢٨
وما لم يُمنع إلا مع العلمية ، صُرِفَ منكرًا ، بإجماع	٣٠
فصل : يُنَوَّن في غير النصب ، ما آخره ياء تلي كسرة من الممنوع الصرف	٣٠
فصل : قد يضاف صدر المركب ، فيتأثر بالعوامل ، ما لم يعتل ..	٣٢
وقد ينبنى هذا المركب ، تشبيهاً بخمسة عشر	٣٣
فصل : العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على آخر مقابل آخرين ،	٣٣
وعلى موازن فُعال ومفعول ، من عشرة وخمسة ، فدونها سماعاً ، وما بينهما	٣٤
قياساً .	
ولا يجوز صرفُها ، مذهوباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ،	٣٤
ولا تُسمَّى بها ، خلافاً لأبي علي وابن برهان ، ولا منكرة ، بعد التسمية	٣٥
بها ، خلافاً لبعضهم ..	
والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية ، في فُعل توكيداً ؛	٣٥
ومع العلمية ، في سَحَر ، الملازم للظرفية ، وفيما سمي به من المعدولات	٣٦
المذكورة ، ومن فُعل المخصوص بالنداء ، وفي فُعل المعدول عن فاعل	٣٦
علمًا ..	
وطريق العلم به ، سماعه غير مصروف ، عاريا من سائر الموانع ، وفي	٣٧
حكمه عند تميم ، فعال معدولا علما مؤنث كركاش .	٣٧
وبينيه الحجازيون كسراً ، ويوافقهم أكثر تميم ، فيما لاهم راء	٣٨
وانفقوا على كسر فُعالٍ أمراً أو مصدرًا أو حالاً ، أو صفة جارية	٣٨
مجري الأعلام ، أو ملازمة للنداء ؛ وكلها معدول عن مؤنث .	٣٩
فإن سمي ببعضها مذكر ، فهو كَعَنَاق ، وقد يجعل كصباح ،	٤٠
وإن سمي به مؤنث ، فهو كركاش ، على المذهبين .	٤١
فصل : يُصْرَفُ مصغراً ، مالا يُصْرَفُ مكبراً ... وقد يكمل موجب	٤١
المنع في التصغير ، فيُمنع مصغراً ، ما صُرِفَ مكبراً	٤٢
فصل : يُصْرَفُ مالا ينصرف ، للتناسب ، ويُمنع صرف المنصرف ،	٤٣
اضطراراً .	

الموضوع	الصفحة
باب التسمية بلفظ كائن ماكان (٦٣)	٤٥
أى بلفظ أى لفظ .	٤٥
لما سُمى به ، من لفظ يتضمن إسناداً أو عملاً أو إتياعاً ،	٤٥
أو تركيب حرفين ، أو حرف واسم ، أو حرف وفعل ؛ ماكان له	٤٥
قبل التسمية ، ولا يضاف ، ولا يصغر ، والمعطوف بحرف دون	٤٦
متبوع ، كالجمله ؛ ويعرب ما سوى ذلك .	٤٦
ويجرى نحو : حاميم جرى هاييل ، وإن كان ماسمى به حرفى هجاء ،	٤٨
ضُعْفُ ثانيهما ، إن كان حرف لين	٤٨
وإن كان حرفاً واحداً ، كمل بتضعيف مجانس حركته ، إن كان	٤٩
متحركاً ..	
وإن يكنه ، وهو ساكن ، فبالحرف الذى كان قبله ، على رأى ..	٤٩
ويُجعل فُو فمأ ، وذو المعرب ، ذَوًا أو ذَوًا	٥٠
وتُقطع همزة الوصل ، إن كان ماهى فيه فعلاً .. ويُجبر الفعلُ	٥٠
المحدوف آخره ، أو ما قبل آخره ، والمحدوف الفاء واللام ، أو العين	٥١
واللام .	٥١
وتُحذف هاء السكت مما هى فيه ؛ ويدغم المفكوك للجزم أو الوقف ..	٥٢
وإعراب ماجر من حرف وشبهه ، كائن على أكثر من حرف ، وإضافته	٥٣
إلى مجروره ، معطى ما له مستقلاً بالتسمية ، أجود من حكايتهما .	
ويلحق نحو : أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون ، فى لغة :	٥٣
يتعاقبون فيكم ملائكة ، بمسلمة ومسلمين ومسلمين ، مسمى بها .	
وإن سمى مذكر بينت أو أخت ، صُرف عند الأكثر ،	٥٥
وثرَدَ هُنْتُ إلى هُنَّه ، لفظاً وحكماً	٥٥
ويترَع من الألى ، الألف واللام ، وكذا من الذى والتى واللأى واللأى .	٥٦
وتُجعل الياء منهن حرفَ إعراب ، إن ثبتت قبل التسمية ، وإلَّا	٥٦
فما قبلها ؛ وما ذكر من اسم حرف ، فموقوف ، فإن صحب عاملاً	٥٧

الموضوع	الصفحة
اختير جرئيه مجرى موازنه مسمى به ؛ وقد يُحكى المفرد المبني	٥٧
مسمى به ، وكذا الفعل غير المسند على رأى	٥٨
(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله	٥٩
والمراد بالفعل : المضارع ، فلا يعرب من الأفعال غيره	٥٩
يرفع المضارع ، لِتعرّيه من الناصب والجازم	٥٩
ويُنصب بأنْ ، مالم تَلْ عِلْماً أو ظَنّاً ، فتكون مخففة من أنّ	٥٩
وقد تخلو من العِلْم والظَنّ ، فتليها جملة ابتدائية ..	٦١
ولا يتقدم معمول معمولها عليها	٦٢
ولا تعمل زائدة ، خلافا للأخفش ، ولا بعد عِلْم غير مؤول ،	٦٣
ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم ، مجراها بعد الظن	٦٤
وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه ..	٦٥
ولا يجزم بها ، خلافا لبعض الكوفيين	٦٥
وينصب المضارع أيضا بلن ...	٦٦
وتقديم معمول معمولها عليها ، دليل على عدم تركيبها من لا أن	٦٧
وينصب أيضا بكى نفسها ، إن كانت الموصولة ؛ وبأن بعدها مضمرة ،	٦٨
غالبا ، إن كانت الجارّة .	٦٨
ولا يتقدم معمول معمولها ؛ ولا يُيطل عملها الفصل ..	٧٢،٧١
وينصب غالبا ، بإذن مصدرّة ..	٧٢
وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف ، اختياراً ..	٧٤
وربما نصب بها بعد عطف ، أو ذى خبر	٧٥
مسألة : ولا يجوز حذف المنصوب فى هذا الباب ، وإبقاء الناصب ..	٧٦
فصل : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار ، بعد اللام المؤكدة لنفى	٧٧
فى خبر كان ..	
وبعد حتى	٧٩
المرادفة لإلى أو كى الجارّة أو إلا أن	٧٩
وتضمّر أيضا أن لزوماً بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن	٨٠



الموضوع	الصفحة
ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن ، ولا بشرط ماض ..	٨٤
وتضمير أيضا ، لزوماً ، بعد فاء السبب	٨٤
جواباً لأمر أو نهي أو دعاء أو لاستفهام ،	٨٥
أو لنفي محض أو مؤول أو عرض أو تحضيض ، أو تمن أو رجاء .	٨٧
ولا يتقدم ذا الجواب على سببه ، خلافاً للكوفيين	٨٩
وقد يحذف سببه بعد الاستفهام	٩٠
ويلحق بالنفي ، التشبيه الواقع موقعه	٩٠
وربما نفي بقد ، فينصب الجواب بعدها	٩٠
فصل : وتضمير أن الناصبة أيضا لزوماً ، بعد واو الجمع ،	٩٠
واقعة في مواضع الفاء	٩١
فإن عطف بهما أو بأو ، على فِعْلٍ قَبْلُ ،	٩٣
أو قصد الاستئناف ، بطل إضماراً أن	٩٣
ويعمّر واو الجمع ، تقدير « مع » موضعها	٩٥
وفاء الجواب ، تقدير شرط قبلها ، أو حال مكانها ؛	٩٥
وتنفرد الفاء ، بأن ما بعدها في غير النفي ، يُجزم عند سقوطها ،	٩٦
بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط ، لا بيان مضمرة ..	
ويرفع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف	٩٧
والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه بفعله ، في	٩٨
جزم الجواب ، لا في نصبه ، خلافاً للكسائي ...	
فإن لم يحسن إقامة : إن تفعل ، وإن لاتفعل ، مقام الأمر والنهي ،	٩٩
لم يُجزم جوابهما	
وتضمير أن الناصبة ، بعد الواو والفاء ، الواقعتين بين مجزومى	١٠٠
أداة شرط ؛	١٠٢
أو بعدهما ، أو بعد حصر بإيما ،	
أو بعد حصر بإيلاً	١٠٤
وقد يُجزم المعطوف على ما قرّن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم	١٠٤

الموضوع	الصفحة
والمنفَى بلا ، الصالح قبلها كى ، جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب	١٠٥
فصل : تظهر أنّ وتضمّر ، بعد عاطف الفعل ، على اسم صريح ،	١٠٦
وبعد لام الجرّ ، غير الجحدوية	١٠٨
مالم يقترن الفعل بلا بعد اللام ، فيتعين الإظهار	١٠٩
ولا تنصب أنّ محذوفةً في غير المواضع المذكورة ، إلا نادراً	١٠٩
وفي القياس عليه خلاف	١١٠
فصل : تُزاد أنّ جوازاً بعد لَمَّا ، وبين القسم ولو ،	١١٠
وشذوذاً بعد كاف الجرّ	١١١
وتفيد تفسيراً بعد معنى القول ، لا لفظه ،	١١٢
وتفيدة ، أى غالباً ، فيما سوى ذلك ، وتقع بين مشتركين	١١٣
في الإعراب ، فتعدُّ عاطفةً على رأى	١١٤
وإن ولى أنّ الصالحة للتفسير ، مضارعٌ معه لا ، رُفع على النفى ،	١١٤
وجزم على النهى ، ونُصب على جعل أنّ مصدرية	١١٤
ولا تفيد أنّ مجازةً ، خلافاً للكوفيين ، ولا نفياً ، خلافاً لبعضهم	١١٥
فصل : المنصوب بعد حتى مستقبل ، أو ماضٍ في حكمه	١١٦
وإن كان الفعلُ حالاً أو مؤوّلاً به ، رُفع	١١٧
(٦٥)باب عوامل الجزم	١٢١
وهى قسمان : مايجزم فعلا واحدا ؛ وما يجزم فعلين	١٢١
منها : لام الطلب ..	١٢١
ومنها : لا الطلبيّة ، وقد يليها معمول مجزومها	١٢٦
ومنها : لم ولَمَّا أختها	١٢٧
وقد يلى لم معمولٌ مجزومها ، اضطراراً	١٣١
وقد لا يُجزم بها ، حملاً على لا	١٣١
ومنها - أى من عوامل الجزم - أدوات الشرط ؛	١٣٢

الموضوع	الصفحة
وهى : إن ومَنْ وما ومهما وأى ،	١٣٣
وأئى ، ومتى وأيان ، وهما ظرفا زمان	١٣٥،١٣٤
وجُوزى بكيف ، معنى ، لا عملا ، خلافا للكوفيين	١٣٧
ومن أدوات الشرط : إذما ، وحيثما ، وأين	١٤٠،١٣٩
وما سوى إن أسماء ، وفى اسمية إذما خلاف ،	١٤١
وقد ترد ما ومهما ظرفى زمان	١٤١
وأى بحسب ماتضاف إليه	١٤٣
ولا يتقدم فيها الاسم ، مع غير إن ، إلا اضطراراً	١٤٥
وتسمى الجملة الثانية جزءاً وجواباً	١٤٦
وتلزمه الفاء ، فى غير الضرورة ، إن لم يصح تقديره شرطا	١٤٦
وإن صُدّر بمضارع صالح للشرطية ، جُزم فى غير الضرورة ،	١٤٧
وجوباً ، إن كان الشرط مضارعاً	١٤٧
وجوازاً ، إن كان ماضياً	١٤٨
وإن صُدّر بمضارع ، صالح للشرطية ، جُزم ، وقد يرفع بكثرة ، إن	١٥٠
كان الشرط ماضى اللفظ ، أو منفياً بلم ، وبقلة إن كان غيرهما ،	
وإن قرُن بالفاء ، رُفع مطلقاً	١٥١
وجزم الجواب بفعل الشرط ، لا بالأداة وحدها ، ولا بهما	١٥٢
ولا على الجوار ؛ خلافا لزاعمى ذلك	١٥٣
فصل : قد يُجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى ،	١٥٣
وتُهمل متى ، حملاً على إذا ،	١٥٦
وقد تُهمل إن ، حملاً على لو	١٥٦
والأصح امتناع حمل لو على إن	١٥٦
وقد يُجزم مسبب عن صلة الذى ، تشبيهاً بجواب انشرط	١٥٧
ويجوز نحو : إن تفعل ، زيدٌ يفعل ، وفاقاً لسيبويه	١٥٨
ونحو : إن تنطلق ، خيراً تُصيب ، خلافاً للقرّاء	١٥٩

الموضوع	الصفحة
وقد تنوب بعد إن ، إذا المفاجأة ، عن الفاء ، في الجملة الاسمية ، غير الطلبية	١٦١
فصل : لأداة الشرط صدرُ الكلام	١٦٣
ويُحذف الجواب كثيراً ، لقرينة ، وكذا الشرط ..	١٦٩
ويُحذفان بعد إن ،	١٧٠
في الضرورة	١٧١
وقد يسدُّ مسدَّ الجواب ، خيراً ما قبل الشرط	١٧٢
وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما	١٧٢
وثاني الشرطين لفظاً ، أو لهما معنى في نحو : إن تُتَبَّ ، إن تُذنب ، تُرَحَّم .	١٧٥
وربما استغنى بجواب الشرط ، عن جواب قسم سابق ؛	١٧٦
ويتعين ذلك ، إن تقدَّمهما ذو خبر ،	١٧٧
أو كان حرف الشرط لو أو لولا	١٧٨
وإن توسط بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائزُ الحذف ، غير صفة ،	١٧٩
أبدل من الشرط ، إن وافقه معنى ،	
وإلا رُفع ، وكان في موضع الحال	١٨١
واتصال ما الزائدة بإن وأى وأين وأيان وكيف ومتى ، جائز	١٨١
وكون فعلى الشرط ماضيين وضعاً ، أو بمصاحبة لم ، أحدهما أو كليهما ، أو مضارعين ، دون لم ، أولى من سوى ذلك ،	١٨٣
ولا يختص نحو : إن تفعل فعلت ، بالشعر .	١٨٤
وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعاً غير منفي بلم ،	١٨٥
إلا قليلاً ؛ ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان أو غيرهما ، إلا مؤوَّلاً .	١٨٦
وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى ، مقرونا بالفاء مع قد ، ظاهرة أو مقدَّرة .	١٨٧
ولا ترد إن بمعنى إذ ، خلافاً للكوفيين .	١٨٨

الموضوع	الصفحة
فصل : لو حرف شرط ، يقتضى امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه .	١٨٨
واستعمالها في المضى غالباً .	١٨٩
فلذا لم يُجزم بها إلا اضطراراً	١٩٠
وزعم اطراد ذلك ، على لغة	١٩٠
وإن وليها اسمٌ ، فهو معمول فعل مضمّر ، مفسّر بظاهر بعد الاسم	١٩٠
وربما وليها اسمان مرفوعان .	١٩١
وإن وليها أن ، لم يلزم كون خبرها فعلا	١٩٣
وجوابها في الغالب ، فعل مجزوم بلم ، أو ماض منفي بما ،	١٩٤
أو مثبت مقرون غالبا بلام مفتوحة ،	١٩٤
ولا تحذف غالبا ، إلا في صلة ، وقد تصحب ما النافية	١٩٤
وإن ولي الفعل الذى وليها جملة اسمية ، فهى جواب قسم مغن عن	١٩٦
جوابها	
فصل : إذا ولي لماً فعل ماض لفظا ومعنى ، فهى ظرف بمعنى إذ ،	١٩٧
فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضى	
فيما مضى ، وجوبا لوجوب ..	١٩٨
وجوابها فعل ماض ، لفظا ومعنى ، أو جملة اسمية ،	١٩٩
مع إذا المفاجأة ، أو الفاء ، وربما كان ماضيا مقرونا	١٩٩
بالفاء ، وقد يكون مضارعاً .	٢٠٠
(٦٦) باب تميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك	٢٠٣
يستفهم بكيف عن الحال ، قبل مايستغنى به ، وعن الخبر قبل	٢٠٣
مالا يستغنى به ؛ ومعناها : على أى حال ؟ فلذا تسمى ظرفاً	٢٠٤
وربما صحبتها على ، وجرت بإلى وبعن ، لكن هذا كله شاذ ..	٢٠٦
ولجوابها ، وللبدل منها ، النصبُ في الأول ، والرفع في الثانى ، إن	٢٠٧
عدمت نواسخ الابتداء ؛ وإلا فالنصب ؛	
ولا يجازى بها قياسا ، خلافا للكوفيين ومن وافقهم .	٢٠٧

الموضوع	الصفحة
وأنتى مرادفة لها أو لأين أو متى	٢٠٨
فصل : تكون قد اسماً لكفى ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال	٢٠٨
وترادف حسباً ، فتوافقها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم	٢٠٨
وتكون حرفاً ، فتدخل على فعل ماض متوقع ، لا يشبه الحرف ،	٢١٠
لتقريبه من الحال ، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف	٢١١
تنفيس ، لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ولا تُفصل	
من أحدهما بغير قسم ؛ وقد يغنى عنه دليل ، فيوقف عليها .	٢١١
ويسوغ اقترانها بالمضارع ، تأوُّله بالماضى كثيراً	٢١٢
وترادفها هل ، وتساوى همزة الاستفهام ، فيما لم يصحب نافياً ، ولم	٢١٣
يُطلب به تعيين	
ويكثر قيام مَنْ ، مقرونة بالواو ، مقام النَّاقِ ، فيجاء غالباً بإيلاً ،	٢١٤
قصداً للإيجاب	
وقد يُقصد بأى نفى ، فيعطف على ماقى حيزها يولاً	٢١٥
والأصالة الهمزة ، استأثرت بتمام التصدير ، فدخلت على الواو والفاء	٢١٦
وثم ، ولم يدخلن عليها ، ولم تُعد بعد أم بخلاف هل وسائر أخواتها .	
ويجوز أن لا تعاد هل ، لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن تعاد ،	٢١٨
لشبهها بأخواتها الاسمية ، في عدم الأصالة .	
وقد تدخل عليها الهمزة ، فتتعيّن مرادفةً قد .	٢١٩
وربما أبدلت هاؤها همزة	٢٢٠
فصل : حروف التحضيض : هلاً وألاً ولولاً ولولوما .	٢٢٠
ولا يليهن غالباً ، إلا فعلٌ ظاهر ،	٢٢٠
أو معمول فعل مضمّر ، مدلول عليه ، بلفظ أو معنى .	٢٢١
وقلماً يخلو مصحوبها من توييخ ، وإذا خلا منه ، فقد يغنى	٢٢٢
عنهن لو وألاً ؛ وتدل أيضا لولا ولولوما على امتناع لوجوب ،	٢٢٣
فيختصان بالأسماء.	

الموضوع	الصفحة
ويقتضيان جواباً كجواب لو	٢٢٣
وقد يلي الفعل لولا ، غير مفهمة تحضيضاً ، فتؤول بلو لم ، أو تجعل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة أن مقدرة .	٢٢٥
فصل : ها و يا حرفا تنبيه	٢٢٦
وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل ، أو اسم إشارة ،	٢٢٧
وأكثر ما يلي يا نداءً أو أمر	٢٢٨
أو تمن أو تقليل ؛ وقد يُعزى التنبيه إلى الأ وأيا ، وهما	٢٢٨
للاستفتاح مطلقاً ؛ وكثيراً قبل النداء ، وأما قبل القسم ،	٢٢٩
وتبدل همزتها هاء أو عينا .	٢٢٩
فصل : من حروف الجواب نعم ، وكسر عينها لغة كنانية	٢٣٠
وقد تبدل حاءً ، وحاءً حتى عيناً ، وهى لتصديق مخبر ، أو إعلام	٢٣٠
مستخبر ، أو وعد طالب ؛ وإي بمعناها ، مختصة بالقسم ، وإن وليها	٢٣١
الله ، حذف ياؤها ، أو فتحت أو سكنت ،	
وأجل لتصديق الخبر ؛ ويلي لإثبات نفى مجرد ،	٢٣١
أو مقرون باستفهام ، وقد توافقتا نعم بعد المقرون	٢٣١
فصل : كلاً حرف ردع وزجر ، وقد تؤول بحقاً ، وقد تساوى إي	٢٣٢
معنى واستعمالاً	
ولا تكون لمجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم .	٢٣٣
وأما حرف تفصيل ، مؤول بهما يكن من شيء ، فلذا تلزم الفاء	٢٣٤، ٢٣٣
بعد ما يليها ؛ ولا يليها فعلٌ ، بل معموله ، أو معمول ما أشبهه ، أو	٢٣٤
خير أو مخبر عنه .	
أو أداة شرط ، يغنى عن جوابها ، جوابٌ أما	٢٣٥
ولا تفصل الفاء بجملة تامة ، ولا تحذف في السعة ، إلا مع قول يغنى	٢٣٥
عنه محكيه	
ولا يمتنع أن يلي أما ، معمول خير إن ، خلافاً للمازني	٢٣٦

الموضوع	الصفحة
وقد تبدل ميمها الأولى ياء	٢٣٧
وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله ، أو مشتق فيه ، فينصبه	٢٣٧
الحجازيون	
مطلقاً ، ويرفعه التميميون معرفة ، وينصبونه نكرة ، وقد يرفعونه ،	٢٣٨
والنصب على تقدير : إذا ذكرت ، والرفع على تقدير : إذا ذكر	
واستعمال العلم بالوجهين ، موضع هذا المصدر ، جائزٌ على رأى	
فصل : قد يقوم مقام : مايفعل أحدٌ : أقل ، ملازماً للابتداء ،	٢٣٩
والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر	٢٤٠، ٢٣٩
لازم كونها فعلاً ، أو ظرفاً ، وقد تجعل خبراً ؛ ولا بد من مطابقة	٢٤١
فاعلها للنكرة المضاف إليها ؛ ويساوى أقل المذكور ، قل رافعاً مثل	٢٤١
المجرور .	
ويتصل بقل ، ما كافة عن طلب فاعل ، فيلزم في غير ضرورة ،	٢٤٢
مباشرتها الأفعال .	
وقد يراد بها حينئذ التقليل حقيقة	٢٤٣
وقد يُدل على النفي بقليل وقليلة .	٢٤٣
فصل : منعت التصرف أفعال ، منها المثبتة في نواسخ الابتداء ،	٢٤٣
وباب الاستثناء والتعجب وما يليه	٢٤٤
ومنها : قل النافية ، وتبارك	٢٤٤
وسقط في يده ؛ وهذك من رجل ؛ وعمرئك الله ؛	٢٤٦، ٢٤٥
وكذب في الإغراء ، وينبغي	٢٤٨، ٢٤٧
ويهيط ، وأهلم ، وأهأ ، وأهأ بمعنى آخذ وأعطى ،	٢٥٠، ٢٤٩
وهلم التميمية ، وهأ وهأ بمعنى خذ ، وعم صباحا ،	
وتعلم بمعنى اعلم	٢٥١
وفي زجر الخيل : أقدم واقدم	٢٥١
وهب ، وأرحب ، وهجد	٢٥٢



الموضوع	الصفحة
وليست أصواتا ، ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة ،	٢٥٤
واستغنى غالبا ، بترك عن : وذرّ وودع ، وبالترك ، عن الودرّ والودع	٢٥٤
(٦٧) باب الحكاية	٢٥٨
وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده ؛ ثم المحكى	٢٥٨
إما أن يكون بعد القول ، أو لا ؛	٢٥٨
أما الذى بعد القول ، فقد سبق ، وأما غيره ، فهو المقصود هنا ، والباب معقود للحكاية بغير القول ، بأى وبمن .	
إن سُئل بأى ، عن مذكور منكر عاقل أو غيره ، حكى فيها مطلقاً	٢٥٨
مايستحقه من إعراب ، وتأنيث ، وتشنية ، وجمع تصحيح موجود فيه ، أو صالح لوصفه .	٢٥٩
واختلف في حركة أى في الحكاية	٢٦٠
وإن سُئل عنه في الوقف بمن ، فكذلك ، ولكن تشبيح الحركات في نونها	٢٦١،٢٦٠
حال الأفراد ، وتسكن قبل تاء التأنيث ، حال التشنية ، وربما سكنت	٢٦١
في الأفراد ، وحركت في التشنية ، وقد يستعملان مع غير المفرد المذكر استعمالهما معه .	٢٦١
ولا يُحكى غالباً معرفة ، إلا العلم ، غير المتيقن نفى الاشتراك فيه	٢٦٣
فيحكيه الحجازيون ، مقدراً إعرابه بعد من .	
غير مقرونة بعاطف ، ولا يقاس عليه سائر المعارف ، ولا يُحكى في الوصل بمن ، خلافاً ليونس في المسألتين .	٢٦٤
ولا يجوز الاستثبات عن نسب النكرة ، وأما غير ذلك من المعارف فلا يجوز فيه الحكاية ، على المختار ؛ وأجاز بعضهم فيه الحكاية ..	٢٦٥
وفي حكاية العلم ، معطوفاً أو معطوفاً عليه ، خلاف ..	٢٦٧،٢٦٦
ولا يُحكى موصوف بغير ابن ، مضاف إلى العلم .	٢٦٨،٢٦٧
وربما حكى الاسم دون سؤال .	٢٦٨

الموضوع	الصفحة
وربما حكى العلم ، والمضمر . بمن ، حكاية المنكر .	٢٦٩
وربما قيل : ضرب مَنْ منه ؟ ومَنْ مَنْ ؟ لمن قال : ضرب رجل امرأة ، ورجل رجلاً .	٢٦٩
ويقال في حكاية التمييز ، لمن قال : عندى عشرون : عشرون ماذا ؟ وعشرون أيًا ؟ على رأى .	٢٧٠
ويُحكى المفردُ المنسوبُ إليه حُكْمٌ هو للفظه ، أو يجرى بوجوه الإعراب .	٢٧٠
فصل : إن سأل بالهمزة ، عن مذكور ، مُنكّرٌ اعتقادٌ كونه على ماذكر ، أو بخلافه ، حكاها غالباً ، ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أو معطوفاً ، في الوقف ، جوازاً ، بمدّة تجانس حركته ، إن كان متحركاً .	٢٧١
والمراد بهذا الفصل ، ذكرُ حرف الإنكار ، ويأتى في الفصل بعده ذكر حرف التذکر ..	٢٧١
أو يبيأ ساكنة بعد كسرة ، إن كان تنوينا .	٢٧٣
أو نون إن ، تلى المحكى توكيداً للبيان .	٢٧٣
وربما وليت دون حكاية ، مايصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ : أنا إنيه ؟	٢٧٤
وقد يقال : أذهبتوه ؟ لمن قال : ذهبْتُ .	٢٧٤
وأنا إنيه ؟ لمن قال : أنا فاعل	٢٧٥
فإن فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو نحوه ، أو كان السائل واصلاً ، أو غير منكر ولا متعجب ، لم تلحق هذه الزوائد .	٢٧٥
فصل : إذا نطق بكلمة متذكرٌ غير قاصد الوقف ، وصل آخرها بمدّة تجانس حركته ، إن كان متحركاً .	٢٧٦
ويبيأ ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكننا صحيحاً .	٢٧٦
ولا تلى هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ، لأن المنكر قاصد الوقف ، والمتذكر لا يقصده .	٢٧٧

الموضوع	الصفحة
( ٦٨ ) باب الإخبار	٢٧٨
وضع أهل الغربية هذا الباب ، ليعلم به ضبط المتعلم ما تعلمه من أبواب النحو ، وكذلك باب المخاطبة .	٢٧٨
شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب ، إمكان الاستفادة ، والاستغناء عنه بأجنبي ، وجواز استعماله مرفوعاً ، مؤخراً ، هو أو خلفه المنفصل ، مثبتاً ، منوباً عنه بضمير .	٢٧٨، ٢٧٩
لا يطلبه بالعود شيان ؛ وأن يكون بعض ما يوصف به من جملة أو جملتين ، في حكم جملة واحدة ؛ وإن كان معطوفاً أو معطوفاً عليه ، فيشترط اتحاد العامل ، حقيقة أو حكماً .	٢٨٠
فإن استوفى الشروط ، أخبر عنه مطلقاً ، بما يوافق من الذي وفروعه ؛ وبالألف واللام ، إن صدرت الجملة التي هو منها بفعل موجب ، يصاغ منه صلةً لهما ، وذلك بتقديم الموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم أو خلفه خيراً ، وجعل ما بينهما صلة ، عائداً منها إلى الموصول ضميرٌ يخلف الاسم في إعرابه الكائن قبل .	٢٨١
وفي الإخبار عن ضمير المتكلم والمخاطب خلاف ...	٢٨٢
فإن كان الاسم ظرفاً متصرفاً ، قرن الضمير بفي ، إن لم يتوسّع فيه قبل .. وفي الإخبار عن المفعول له ، خلاف .	٢٨٣
فإن كان الموصول الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضمير لغيرهما وجب إبرازه ..	٢٨٥
وهذا الاستعمال جائز في خبر كان .	٢٨٥
وفي بعض نسخ التسهيل : والإخبار عن خبر كان ، جائز على ضعف ، خلافاً لمن منع ، لا في البدل المفرد من متبوعه ، خلافاً لقوم .	٢٨٦
وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل ، لم يغيّر الترتيب ، مالم يكن الموصول الألف واللام ، والمخبر عنه ، غير المتنازع فيه . فإن كان ذينك ،	٢٨٧

الموضوع	الصفحة
قُدِّمَ المتنازَعُ فيه ، معمولاَ لأول المتنازعين ، وإن كان قبلَ معمولا للتاني : وهذا أولى من مراعاة الترتيب ، يجعل خبر أول الموصولين ، غير خبر الثاني .	٢٨٧
(٦٩) - باب التذكير والتأنيث .	٢٨٨
أصل الاسم التذكير ، فاستغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث .	٢٨٨
وعلامته في الاسم المتمكن ، تاء ظاهرة .	٢٨٨
أو مقدره ، أو ألف مقصورة ، أو ممدودة ، مبدلة همزة .	٢٩٠
ويُعلم تأنيثُ ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره ، أو وصفه ،	٢٩٠
أو ضميره ، أو الإشارة إليه ، أو عدده ، أو جمعه على مثال يخص المؤنث .	٢٩١
أو يغلب فيه ؛ وبقي مما يعرف به التأنيث ، لحاق التاء الفعل .	٢٩١
وأكثر مجيء التاء ، لفصل أوصاف المؤنث ، من أوصاف المذكر ،	٢٩٢
والآحاد المخلوقة من أجناسها ، وربما فصلت الأسماء الجامدة ،	٢٩٢
والآحاد المصنوعة ؛ وربما لحقت الجنس ، وفارقت الواحد ،	٢٩٣
وربما لازمت صفات مشتركة ،	٢٩٣
أو خاصة بالمذكر ، لتأنيث ما وُصف بها في الأصل ،	٢٩٤، ٢٩٣
أو تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر ، وتحيى أيضا	٢٩٤
لتأكيد التأنيث ، أو الجمع ، أو الوحدة ، أو لبيان النسب ،	٢٩٥، ٢٩٤
أو التعريب ، أو المبالغة ، أو عوضا من محذوف لازم الحذف ،	٢٩٦
أو معاقب .	٢٩٦
وتقدَّر منفصلة ، ما لم يلزم بتقدير حذفها عدمُ النظر .	٢٩٧
والجنس المميز واحدهُ بها ، يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميون والنجديون .	٢٩٨
فصل : الغالب في الصفات المختصة بالإناث ، إن لم يُقصد بها معنى الفعل ، أن لا تلحقها التاء ،	٢٩٩

الموضوع	الصفحة
لتأديتها معنى النسب ، أو لتذكير ما وصف بها في الأصل ، وربما جاءت كذلك .	٣٠١،٣٠٠
فصل : لا تلحق التاء غالبا ، صفةً على مفعلاً ، أو مُفَعَّلٍ أو مُفَعِّلٍ ،	٣٠١
أو فَعُولٍ بمعنى فاعل ، أو فعيل بمعنى مفعول ،	٣٠٢
إلا أن يُحذف موصوف فعيل فتلحقه ،	٣٠٣
ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل ، قد يُحمل أحدهما على الآخر ، في	٣٠٣
اللاحق وعدمه ؛ وربما حمل على فعيل في عدم اللحاق ، فُعال ،	٣٠٣
وَفَعِيلٍ ؛ وصوغ فَعِيلٍ بمعنى مفعول ، مع كثرته ، غير مقيس ؛	٣٠٥
ويجى أيضا بمعنى مُفَعَّلٍ ، ومُفَعِّلٍ ، قليلا ، وبمعنى مُفَاعِلٍ كثيرا ؛	٣٠٦
وقد يذكّر المؤنث ، ويؤنث المذكر ، حملا على المعنى ، ومنه تأنيث	٣٠٧
المخبر عنه لتأنيث الخبر .	
(٧٠) باب ألفى التأنيث	٣٠٨
تعرف المقصورة بوزن حُبَلِي ، وحُبَارِي ، وشُقَارِي ،	٣٠٨
وسُمَّهِي ، وقِيضُوصِي ، وقَوْضُوصِي .	٣٠٩
وَبُرْحَايَا ، وَأَرْبَعِي وَأَرْبَعَاوِي وهَزْنَوِي وَقَعَوْلِي وِبَادَوْلِي .	٣١٠
وإِبْجَلِي وَسِبْطَرِي وحُدْرِي وعِرْضِي .	٣١١
وعِرْضَتِي ورَهْبُوتَا وحَنْدُقُوقَا ودُودَرِي وهَبِيحِي وَيَهَيْرِي ومَكُورِي .	٣١٢،٣١١
ومِرْقَدِي وشِفْصَلِي ، ومَرَحِيَا وبُرْدَرَايَا وحَوْلَايَا أو مصدرًا ، أو	٣١٤
جمعا ، وبِفْعَلِي مصدرًا ، أو جمعا ؛	
فإن ذُكِّرَ ماسوى ذلك ، أو لحقته التاء دون نُدُورٍ ، أو صرف ،	٣١٥
فألفه للإلحاق	٣١٥
فإن كان في صرفه لغتان ، ففى ألفه وجهان	٣١٦
وتُعرف الممدودة بوزن حمراء وبركاء	٣١٦
وسِيرَاء وقصاصاء وقاصِعاء وعشوراء وخروراء	٣١٨،٣١٧

الموضوع	الصفحة
وَدَيْكُسَاءَ وَيُنَابِعَاءَ وَتَرَكَضَاءَ ، وَتَفْرَجَاءَ وَكَبْرِيَاءَ وَبُرْنَسَاءَ	٣١٩
وَبُرْنَسَاءَ .	٣٢٠
وَقَرْفُصَاءٍ وَقَرْفُصَاءٍ وَعَنْصُلَاءَ وَعَنْصُلَاءَ وَمَشْيُوحَاءَ وَمَشْيُوحَاءَ	٣٢١
وَمِرْعَزَاءَ وَأَرْبِعَاءَ وَأَرْبِعَاءَ وَأَرْبِعَاءَ وَمُزَيَّقِيَاءَ	٣٢٢، ٣٢٣
ومثله مُطِيطَاءَ وَسُلْحَفَاءَ .	٣٢٤، ٣٢٣
ويشتركان في فَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَى وَفَعَلَاءَ وَفَوَعَلَى وَفَعِيلَى	٣٢٥، ٣٢٤
وَفَعِيلَى وَفَعِيلَى وَفَاعُولَاءَ وَإِفْعِيلَى وَفِعْلَى .	٣٢٦
وَفَعْلُولَى وَفَعْلِيَاءَ وَفَعِيلَى ، وَفُعُنَى وَأَفْعَلَى وَيُفَاعِلَى وَفُعَالِي	٣٢٧، ٣٢٦
وأما فِعْلَاءَ وَفُعْلَاءَ ، فمملحقان بِقِرْطَاسٍ وَقُرْنَاسٍ .	٣٢٧
(٧١) باب المقصور والمدود	٣٢٩
المراد من هذا الباب ، ذكر ما يعرف به المقصور القياسح وغيره ،	٣٢٩
والممدود القياسح وغيره .	٣٢٩
كَلَّ مَعْتَلٍ الْآخِر ، فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِ نَظِيرِهِ الصَّحِيحِ ، لِزُومًا	٣٢٩
أَوْ غَلْبَةً ، فَفَصَرُهُ مَقْيَسٌ ، كَاسْمِ مَفْعُولٍ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ...	٣٢٩
وَالْمَفْعَلُ وَالْمَفْعَلُ ، مَرَادًا بِهِ الْآلَةُ ، وَجَمْعُ فُعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ .	٣٣٠
وَالْفُعْلَى أَنْثَى الْأَفْعَلِ .	٣٣٠
فإن لزم قبل آخر نظيره الصحيح ألف أو غلب ، فمدّه مقيس ،	٣٣٠
كمصدر مأوله همزة وصل .	٣٣٠
وموازن فَعَالٍ وَتَفَعَالٍ ، وَمِفْعَالٍ صِفَةً ، وَوَاحِدٍ أَفْعَلَةٍ ،	٣٣١
وما لم يكن كذلك ، فمأخذ قصره ومدّه السماع .	٣٣٢
(٧٢) باب التقاء الساكنين	٣٣٤
لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض ، إلا وأولهما حرف لين ، وثانيهما	٣٣٤
مدغم متصل لفظاً أو حكماً .	
وربما قر من ذلك ، يجعل همزة مفتوحة بدل الألف ،	٣٣٤
فإن لم يكن الثاني مدغماً متصلاً ، حذف الأول ، إن كان ممدوداً ،	٣٣٥

الموضوع	الصفحة
أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لدن غالباً ،	٣٣٥
فإن كان غيرهن ، حُرِّك ، إلا أن يكون الثاني آخر كلمة ،	٣٣٦،٣٣٥
فُحِرِّك هو ، مالم يكن تنويناً ، فيحُرِّك الأول ،	٣٣٦
وربما حذف الأول ، إن كان تنويناً	٣٣٦
ويطرد حذف التنوين للالتقاء ، في الندبة	٣٣٦
وأثبت إن كان ألفاً ، ويتعين الإنبات ، إن أوتر الإبدال على التسهيل	٣٣٧
في نحو : آغلامُ فعل ؟	٣٣٨،٣٣٧
وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل ، وقبل الساكن العارض	٣٣٨
تحريكه	
وأصل ما حُرِّك منهما الكسر ، ويعدل عنه تخفيفاً أو جبراً	٣٣٨
أو إتباعاً ، أو ردّاً للأصل ، أو تجنباً للبس	٣٣٩
أو حملاً على نظير ، أو إثارةً للتجانس	٣٤٠
فصل : تفتح نون مِنْ ، مع حرف التعريف وشبهه ، وربما حذفت	٣٤١
وتُكسر مع غيره ، والكسر معه أقلُّ من الفتح مع غيره	٣٤٢
وتكسر نون عَنْ ، مطلقاً ، وربما ضُمَّتْ مع حرف التعريف ،	٣٤٢
وتضم الواو المفتوح ما قبلها ، إن كانت للجمع ، وإلا كُسرتْ	٣٤٢
وقد ترد بالعكس ، وربما فُتحت	٣٤٣
وتحذف نون لكن للضرورة	٣٤٣
فصل : استصحب بنو تميم ، إدغام الفعل المضعَّف اللام ، الساكنها	٣٤٤
جزماً ووفقاً ، في غير أَفْعِلْ ، تعجباً	
والتزموا فتح المدغم فيه ، في هَلُمَّ مطلقاً ؛ وفي غيرها	٣٤٤
قبل ها غائبة ، وضَمَّه ، وربما كسر ، وقد تفتح ، ولا يضم قبل	٣٤٥
ساكن ، بل يُكسر	
وقد يُفتح ؛ وإن لم يتصل بشيء مما ذكر ، فُتح أو كُسِر	٣٤٦
أو أتبع حركة الفاء ؛ وفكَّ الحجازيون كلَّ ذلك ، إلا هَلُمَّ	٣٤٧

الموضوع	الصفحة
والتزم غير بكر الفك قبل تاء الضمير	٣٤٧
وأخويه ، وتُونيه المرفوعين	٣٤٨
وحذف أول المثلين عند ذلك ، لغة سليم	٣٤٩
(٧٣) - باب النسب	٣٥١
وبعضهم يقول : النسب في العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده .	٣٥١
وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ...	٣٥١
يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشددة ، تلى كسرة ، ويُحذف لها عجز المركب غير المضاف	٣٥١
وصدر المضاف ، إن تعرّف بالثاني تحقيقاً أو تقديراً ، وإلا فعجزه	٣٥٣
وقد يحذف صدره خوف اللبس	٣٥٣
وقد يُفعل ذلك بعلبك ونحوه	٣٥٤
ولا تقاس عليه الجملة ، خلافا للجرمي	٣٥٤
ويُحذف الآخِر ، إن كان تاء تأنيث ،	٣٥٥
أو زيادتى تصحيح ، أو شبيهتهما ، أو ياء منقوص غير ثلاثي ، أو ياء مشددة	٣٥٥
بعد أكثر من حرفين ، أو ألفاً للتأنيث رابعة ، أو فوقها	٣٥٦
مطلقا ، أو واواً ، تلى مضموما ثالثاً فصاعداً ، أو حرف لين مع نون تسقط للإضافة	٣٥٧، ٣٥٧
ويُقلب واواً ، ماتليه ياء النسب ، من ألف ثالثة ، أو رابعة	٣٥٧
لغير التأنيث ، أو همزة ، أبدلت من ألف التأنيث ، وفي همزة غيرها ، تلى ألفاً ، وجهان	٣٥٨
أجودهما في الأصلية ، التصحيح	٣٥٨
وربما حذفت الألف الرابعة ، كائنة لغير التأنيث ،	٣٥٨
وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه	٣٥٨



الموضوع	الصفحة
وقد تزد ألف قبل بدّها ، وبدل الرابعة التي للإلحاق	٣٥٩
ولا تقلب ألف معلّى ونحوه من المضاعف العين ، خلافاً ليونس	٣٥٩
والنسب إلى شج وحىّ وعلّى وتحيّة ونحوهن ، كالنسب إلى فتىّ	٣٥٩
ويُفتح ويصحح ثاني حىّ	٣٦١
وشذ نحو : حىّ وأمىّ	٣٦١
وقد يعامل نحو : قاض ومرمىّ ، معاملة شج وعلّى	٣٦٢
وأشدُّ من هذا قولهم في النسب إلى العالية : علوىّ	٣٦٢
ويحذف أيضاً لياء النسب ، ما يليه المكسور لأجلها ، من ياء مكسورة	٣٦٣
مدغم فيها	
وشدّت العرب في طيّى ، فقالوا : طائىّ	٣٦٣
وقد يبنى من جُزءى المركب : فعلل ، بقاء كل منهما وعينه	٣٦٤
فإن اعتلت عين الثاني ، كمل البناء بلامه ، أو بلام الأول ، وينسب	٣٦٤
إليه ،	
وربما نُسب إليهما معاً ، مُزألاً تركيبهما	٣٦٤
أو صيغاً على زنة واحدة	٣٦٤
أو شبيهاً به ، فعوملاً معاملته	٣٦٥
فصل : يقال في فعيلة : فعلىّ ، وفي فعيلة وفَعولة : فعلىّ ،	٣٦٥
مالم يضاعفنّ ، أو تعدم الشهرة ، أو تعتل عينُ فعولة أو فعيلة ،	٣٦٦
صحيحة اللام	
وقد يقال : فعلىّ وفَعلىّ ، في فعيل وفَعيل ، صحيحة اللام ، ولا	٣٦٧
يقاس عليه	
وفَعولة المعتل اللام ، كالصحيحها ، لا كفَعول ، خلافاً للمبرد في	٣٦٧
المسألتين	
وثُفتح غالباً ، عينُ الثلاثىّ المكسورة .	٣٦٨

الموضوع	الصفحة
وقد يُفعل ذلك بنحو : تغلب ؛ وفي القياس عليه خلاف ، ولا يغير نحو : جَنَدِل .	٣٦٩
فصل : لا يُجبر في النسب ، من المحذوف الفاء أو العين ، إلا المعتل اللام ، وأما المحذوفها ، فيجبر بردها	٣٧٠
إن كان معتل العين ،	٣٧١
وكذا الصحيحها ، إن جُر بردها في التثنية والجمع بالألف والتاء ؛ وإلا فوجهان	٣٧١
وتفتح عين المجبور ، غير المضاعف ، مطلقا	٣٧٢
خلافاً للأخفش ، في تسكين ما أصله السكون	٣٧٣
وإن جُر ما فيه همزة الوصل ، حذفت ، وإن لم يُجبر ، لم تُحذف	٣٧٤
وإن كان حرف لين ، آخر الثنائي الذي لم يُعلم له ثالث ، ضَعَف ، وإن كان ألفاً ، جعل ضعفها همزةً	٣٧٤
فصل : تبدل همزة ، ياءُ نحو : سقاية وحولايا ،	٣٧٥
وقد تُجعل واواً ، وفي نحو : غاية : ثلاثة أوجه ، أجودها الهمز	٣٧٥
ولا يُغَيَّر ملامه ياء أو واو ، من الثلاثي الصحيح العين ، الساكنها ، باتفاق ، إن كان مجرداً ، وفاقاً ليونس ، لا إن كان واواً ، وفاقاً لغيره .	٣٧٦
وفي نسخة البهاء الرقي :	٣٧٧
وإن أنت بالتاء فكذلك ، خلافاً ليونس ، في فتح عينه ، وقلب يائه واواً .	٣٧٧
والنسب إلى أخت ونظائرها ، كالنسب إلى مذكراتها ، خلافاً ليونس ، في إيلاء ياء النسب التاء	٣٧٧
وتقول في فم ؛ ومن اسمه : فوزيد : فمى وفموى وفي ابنم : ابنمى وابنى وبنوى	٣٧٨
وينسب إلى الجمع ، بلفظ واحده ، إن استعمل ، وإلا بلفظه	٣٧٩
وربما نسب إلى ذى الواحد بلفظه ، لشبهه بواحد ،	٣٧٩
وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه :	٣٧٩

الموضوع	الصفحة
لشبهه بواحد في الوزن ، وصلاحيته للجمع .	٣٧٩
وحكم اسم الجمع ، والجمع الغالب ، والمسمى به ، حكم الواحد	٣٧٩
وذو الواحد الشاذ ، كذی الواحد القياسي ، لا كالمهمل الواحد ،	٣٨٠
خلافاً لأبي زيد	
ويُلْتَزَمُ فَتْحُ عَيْنِ ثَمَرَاتٍ ، وَأَرْضَيْنِ ، وَنَحْوَهُمَا ،	٣٨٠
وَكَسْرُ فَاءِ سَنِينٍ ، وَنَحْوِهِ ، إِنْ كُنَّ أَعْلَامًا .	٣٨١،٣٨٠
وقد يُرَدُّ الْجَمْعُ الْمَسْمِيُّ بِهِ ، إِلَى الْوَاحِدِ ، إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ .	٣٨١
وما غيّر في النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر اطراده ، لم يُقَسَّ	٣٨٢،٣٨١
عليه .	
فصل : قد تلحق ياء النسب ، أسماء أبعاض الجسد ، مبنية على	٣٨٢
فُعَالٍ ، أو مزيداً في آخرها ألف ونون ، للدلالة على عظمها	
وتلحق أيضاً ، فارقةً بين الواحد وجنسه ، وعلامة للمبالغة ،	٣٨٢
وزائدة ، لازمة ، وغير لازمة .	
ويستغنى عنها غالباً ، بصوغ فُعَالٍ ، من لفظ المنسوب إليه ، إن	٣٨٤،٣٨٣
قُصِدَ الْاحْتِرَافُ .	
وبصوغ فاعل ، إن قصد صاحب الشيء .	٣٨٤
وقد يُقَامُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ ، وَغَيْرُهُمَا مَقَامَهُمَا	٣٨٤
وقد يُعْوَضُ مِنْ إِحْدَى يَأْيِ النَّسَبِ ، أَلْفٌ قَبْلَ اللَّامِ ،	٣٨٦
وشدّاً اجتماعهما .	٣٨٦
وفتحوا تاء تِهَامٍ ، لِحْفَاءِ الْعَوْضِ ، وَالْقِيَاسِ أَنْ لَا تَفْتَحَ ، بَلْ تَبْقَى	٣٨٦
على كسرها .	
(٧٤) باب أمثلة الجمع ، وما يتعلق به ، مما لم يسبق ذكره .	٣٨٧
أمثلة الأوزان التي وضعت للدلالة عليه كأفعال وفعول وغيرها ...	٣٨٧
كل اسم دال على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه ، فهو جمع	٣٨٧
واحد مقدّر ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه ،	

الموضوع	الصفحة
وإلا فهو اسم جمع ؛	٣٨٨
فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ ، دون الهيئة ، وفي الدلالة ، عند عطف أمثاله عليه ، فهو جمع	٣٨٨
مالم يخالف الأوزان الآتي ذكرها ، أو يساو الواحد ،	٣٨٩
دون قبج ، في خبره ووصفه والنسب إليه ، أو يَمَيِّزُ من واحده ، بنزع ياء النسب ، أو تاء التأنيث ، مع غلبة التذكير ؛	٣٩٠
فإن كان كذلك ، فهو اسم جمع ، أو اسم جنس ، لا جمع ، خلافا	٣٩٠
للأخفش ، في رَكْب ونحوه ، وللقرءاء ، في كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ ،	٣٩١
ومن الواقع على جمع مايقع على الواحد ، فإن لم يُشَنَّ فليس بجمع ، وإن تُنِّيَ فهو جمع مقدّر تغييره على رأى	٣٩٢،٣٩١
والأصح كونه اسم جمع ، مستغنيا عن تقدير التغيير	٣٩٢
فصل : تكسير الواحد الممتاز بالتاء ، محفوظ ، استغناء بتجريده في الكثرة ، وبتصحيحه في القلة ، وهي من ثلاثة إلى عشرة ، وأمثلتها : أفعل وأفعال وأفعله ؛	٣٩٣
ومنها فَعْلَة ، لا من أسماء الجمع ، خلافا لابن السراج ، وليس منها فَعَل وفَعَلَ وفَعَلَة ، خلافا للقرءاء ،	٣٩٣
بل هُنَّ وسائر الأمثلة الآتي ذكرها ، لجمع الكثرة وربما استغنى بما لإحدهما ، عن ما للأخرى ، وضعا أو استعمالا ، اتكالا على قرينة .	٣٩٤
وما حذف في الأفراد من الأصول ، رُدُّ في التكسير ، مالم يبق على ثلاثة ، فيكسّر على لفظه ؛ ويعنى غالبا ، التصحيح عن تكسير الخماسيّ	٣٩٥
الأصول ، وموازن مفعول ، والمشدد العين من الصفات ، غير ثلاثيّ والمزيد أوله ميم مضمومة ،	٣٩٦
	٣٩٦

الموضوع	الصفحة
إِلَّا مُفْعَلًا وَمُفْعَلًا يَخَصُّ الْمُؤَنَّثَ .	٣٩٧
واستغنى بمذكر التصحيح ، في بعض الثلاثي ، صفةً لمذكر عاقل ، وبمؤنثه فيما لم يكسّر من اسم مالا يعقل مذكراً ،	٣٩٧
وقد يفعل ذلك به ، ثابتاً تكسيره ،	٣٩٨
ويكثر في صفاته مطلقاً ،	٣٩٨
وليس مطرداً في اسمه الخماسي فصاعداً ، مالم يكن مصدرأ ذا همزة وصل ، خلافاً للفرء .	٣٩٨
وشدّ قولهم : رمضانات وشوالات .	٣٩٩
فصل : أفْعَلٌ ، لاسم على فَعَلٌ ، صحيح العين ، أو مؤنث بلا علامة .	٣٩٩
رباعي ، بمدةً ثالثة ، ويحفظ في فِعْلٍ مطلقاً ،	٣٩٩
وفي فَعَلٍ وفُعَلٍ وفُعْلٍ وفَعْلٍ وفَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ ، أسماء ، وفي نحو : عبْدٌ وسيف وثوب وطحال ومكان وجنين .	٤٠٠، ٣٩٩
وليس التأنيث مصححاً لاطراده في فَعَلٍ ، خلافاً ليونس ،	٤٠١
ولا في فِعْلٍ وفِعْلٍ ، وما بينهما ، خلافاً للفرء .	٤٠٢
فصل : أفعال ، لاسم ثلاثي لم يطرد فيه أفْعَلٌ .	٤٠٢
وقَلٌّ في فَعَلٍ ، معتلّ العين ، وندر في فَعَلٍ ، ولزم في فِعْلٍ ،	٤٠٢
وعَلْبٌ في نحو : مَدَى وَلَبَّبَ وغمر وعضد وعنب وطُنَّبَ وفَلُوٌّ	٤٠٣
وعَدُوٌّ ؛ ويحفظ في فَعَلٍ صحيح العين ؛ وليس مقيساً فيما فاؤه همزة أو واو ، خلافاً للفرء	٤٠٣
ويحفظ أيضاً ، في فَعِيلٍ بمعنى فاعل	٤٠٤
وفَعَالٍ وفَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ ، ونحو : سَعْفَةٌ وفَيْقَةٌ ونَمِرَةٌ وجِلْفٌ .	٤٠٥، ٤٠٤
وِنِضْوَةٌ وُحْرٌ وُحْلَقٌ وُجُنَّبٌ في لغة من جمعه ، ويقُظُ	٤٠٥
ونكيد وكُوُودٌ وقماطٌ وغُثَاءٌ وخريدةٌ وميتٌ وميتةٌ وجاهلٌ	٤٠٦
ووادٍ وذوطةٌ وأعيدٌ وقحطان .	٤٠٧

الموضوع	الصفحة
فصل : أفعلة : لاسم مذكر رباعي ، بمدة ثلاثة ،	٤٠٧
فإن كانت ألفاً ، شدَّ غيره فيه ، معتلّ اللام أو مضاعفاً على فعال أو فعال .	٤٠٧
ويحفظ في نحو : شحيح .	٤٠٨
ونجى ونجد ووهى وسدّ وسدّ وقذح وقنّ وخال وقفا	٤٠٩،٤٠٨
وجائر وناجية وظنين ونضيضة وعيى وجزة وعيل وعقاب .	٤١٠
وأذحي ورمضان وخوان لربيع الأول ،	٤١١
ويحفظ فعلة في فعيل وفعل وفعال ، وفعال وفعل .	٤١٢
فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعل ، وهو لأفعل وفعلاء وصفين متقابلين ،	٤١٣
أو منفردين ، لمانع في الحلقة ،	٤١٣
فإن كان المانع ، الاستعمال خاصة ، ففُعَلٌ فيه محفوظ ،	٤١٤،٤١٣
ويجوز في الشعر ، إن صحَّتْ لامه ، أن تُضَمَّ عينه ، مالم تعتلّ أو تضاعف ،	٤١٤
ويحفظ أيضا في فعيل وفُعول ، معتلّ اللام ، صحيحى العين ،	٤١٥
وفي نحو : سقّف وورّد وخوّار وخوّارة ونموم وعميمة وبازل وعائذ وحاج وأسد وأظّل وبدنة ،	٤١٥،٤١٦
وكثر في نحو : دار وقارة ،	٤١٦
وندر في زُعبوب .	٤١٦
ومنها : فُعَلٌ ، ولا يكون لمعتلّ اللام ، وهو مقيس في فُعول لا بمعنى مفعول ، وفي فعيل اسماً ، وفعال وفعال اسمين غير مضاعفين .	٤١٦
وندر عُنن ووُطُطُ ،	٤١٧
ويحفظ في فَعَلٌ وفَعْلٌ وفَعيلة مطلقا ، وفي فَعِيلٌ وفاعِلٌ .	٤١٧،٤١٨
وفعال وفعال وفَعيلة أوصافا ، وفي فُعال وفَعلة وفَعْلٌ ،	٤١٨
أسماء ؛ ويجب في غير الضرورة ، تسكين عينه ، إن كانت واواً ،	٤١٩
ويجوز إن لم تكنها ، ولم تضاعف ،	

الموضوع	الصفحة
وربما سكنت مع التضعيف ؛ فإن كانت ياءً ، كُسرت الفاءُ عند التسكين .	٤٢٠
ومنها : فُعلٌ ، وهو لُفَعْلَةٌ وفُعْلَةٌ اسمين ، وللفُعْلَى أنثى	٤٢١
الأفعل ؛ ويحفظ في نحو : الرؤيا	٤٢١
ونُوبَةٌ ، ولا يقاس عليهما ، خلافا للفرء .	٤٢١
ويحفظ أيضا ، في فُعْلَةٌ ، وصفاً ،	٤٢١
ونحو : ثُحْمَةٌ ونُفْسَاءٌ وطُبَّةٌ ، وعُجَايَةٌ وقريةٌ وحليةٌ وعدو .	٤٢٢
واطرِد عند بعض تميم و كلب في المضاعف المجموع على فُعلٌ .	٤٢٣
ومنها : فَعِلٌ ، وهي لِفَعْلَةٌ ، اسماً تائماً ،	٤٢٣
ويحفظ في فُعْلَى اسماً ، ونحو : ضَيْعَةٌ ، ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرء .	٤٢٤، ٤٢٣
ويحفظ باتفاق ، في فِعْلَةٌ ، واحد فِعْلٌ ، والمعْوَض من لامه تاء ،	٤٢٤
وفي نحو : معدةٌ وقَشَعٌ وهَضْبَةٌ وقامةٌ وهِدْمٌ وصورةٌ ،	٤٢٥، ٤٢٤
وذِرْبَةٌ وعدوٌ وحِدَاةٌ .	٤٢٥
وألحق المبرد بْفُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ ، فَعْلًا وفِعْلًا مؤنثين ،	٤٢٧
ولا يكون في فِعْلٍ ولا فِعَالٍ ، لما فاؤه ياءٌ ، إلا ماندرٌ ، كيعار .	٤٢٨
فصل : من أمثلة الكثرة : فِعَالٌ ، وهو لِفَعْلٌ ، غير اليائتِ	٤٢٨
العين ؛ ولِفَعْلَةٌ مطلقاً ؛ ولِفَعْلٌ ، اسماً غير مضاعف ولا معتل اللام ،	٤٢٨
ولِفَعْلَةٌ ، ولا سم على فِعْلٍ أو فُعْلٍ ، مالم يكن كُمْدَى أو حوتٌ ،	٤٢٩
ولوصف صحيح اللام ، على فَعِيلٍ أو فَعِيلَةٍ ، بمعنى فاعلٍ أو فاعلةٌ ،	٤٢٩
أو على فَعْلَانٍ أو فَعْلَانٍ أو فَعْلَى أو فَعْلَانَةٍ أو فَعْلَانَةٍ .	٤٢٩
ولم يجاوز في نحو : طويلٌ وطويلةٌ ، إلا للتصحيح .	٤٣٠
ويُحفظ في فَعُولٍ وفِعْلَةٍ وفِعْلٍ وفِعْلَةٍ وفَعَالَةٍ	٤٣٠
وفي وصف على فاعلٍ أو فاعلةٌ أو فُعْلَى أو فَعَالٍ أو فِعَالٍ أو فَعِيلٍ أو	
أفَعْلٍ أو فَعْلَاءٍ أو فَعِيلٍ بمعنى مفعول .	٤٣١

الموضوع	الصفحة
وفي اسم على فُعْلَة أو فُعْل أو فُعْل أو فِعْلان أو فَعِيل أو فَعْل أو فَعْل .	٤٣٢
وندر في يائى العين أو الفاء .	٤٣٢
وفي أَيْصِر وِجْدَاءة وَقَيْنَة .	
ويشاركه فُعُول قياساً ، في اسم على فَعْل ، ليس عينه واواً ، أو على فِعْل أو فُعْل ، غير مضاعف ، أو فَعْل ،	٤٣٣
وسماعاً في فاعل وصفا ، غير مضاعف ، ولا معتل العين ، وفي نحو : فَسَل ،	٤٣٤
وفوج وساق وبْدرة وشُعبَة وقُتَة .	٤٣٤
وشذوذاً في نحو : ظريف وأسيئة وآنسة .	٤٣٥
وانفرد مقيساً بنحو : كَبِد وبيت ،	٤٣٥
ومسموعاً بنحو : نُوى وطلل وعَناق وسماء وهراوة .	٤٣٦
وفاق فِعْلاً في فَعْل ، وفُعْل المخالف مُدْياً ،	٤٣٦
وفاقه فِعْلاً في فعل ، غير المضاعف ،	٤٣٦
وشاركه شذوذاً في نحو : ضيف ،	٤٣٦
وقد تلحقهما التاء .	٤٣٦
وقد يستغنى عنهما بفعيل وفُعال .	٤٣٦
والأصح أنهما مثلاً تكسير ، لا اسماً جمع ،	٤٣٧
فإن ذُكِرَ فَعِيل ، كَعَزَى ، فهو اسم جمع .	٤٣٧
فصل : من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل ، وهو لفاعل وفاعلة ، وصفين ،	٤٣٧
ويشاركه فُعْلاً ، قياساً ، في المذكر .	٤٣٧
وسماعاً في المؤنث .	٤٣٧
ويَقْلان في المعتل اللام ، وندرا في سَعْل ونُقْساء ، وفُعْل في نحو : أعزل وسُرُوء وخريدة ،	٤٣٨
وفُعْلاً في حَكَم وحفيظ .	
ومنها : فَعْلَة ، لفاعل ، وصفاً مذكراً صحيح اللام ،	٤٤٠
ويقلّ فيما لا يعقل ،	٤٤٠



الموضوع	الصفحة
وندر في حبيث وبرّ وخَيْر ، وأجوق .	٤٤٠
ومنها : فُعْلة ، لفاعل ، وصفاً لمذكر عاقل ، معتل اللام ،	٤٤١
وندر في نحو : غَوَى وعريان وعدو وهادر ورَزَى وباز	٤٤١
ومنها : فِعْلة ، لاسم صحيح اللام ، على فُعْل كثيرًا ، وعلى فَعْل وفُعْل ، قليلا	٤٤٢
وندر في نحو : عِلج ووقعة وهادر	٤٤٢
ومنها : فَعَلَى لفعيل ، بمعنى ممت أو موجع	٤٤٣
ويُحْمَل عليه مادلاً على ذلك من فعيل وفَعِل وفَعْلان وفَيَعِل وأفعل وفاعل .	٤٤٣
وندر في كَيْسِي وذَرْب وجَلْد .	٤٤٣
ومنها : فَعَلَى لِحَجَل وظُرْبَان .	٤٤٣
ومنها : فُعْلاء ، لفعيل ، وصفاً لمذكر عاقل ، بمعنى فاعل أو مُفْعِل أو مُفاعل .	٤٤٤
ويُحْمَل عليه خليفة ، وما دَلَّ على سجيّة مدح أو ذم من فَعَال أو فاعل ؛ فإن ضوعف فعيل المذكور ، أو اعتلت لامه ، لزم أفعلاء ، إلّا ماندر .	٤٤٥
وندر فُعْلاء في رسول ووُدود و حَدَث .	٤٤٥
وفي نحو : سفينة وأسير وسمَح وِخْلَم .	٤٤٦
ويحفظ أفعلاء في نحو : نصيب وصديق وِظْنين وهَيِّن .	٤٤٦
وقَرَّ ؛ ونذر في صديقة .	٤٤٧
ومنها : فَعْلان ، لاسم على فُعْل أو فَعَال أو فَعْل مطلقاً ، أو فَعْل ، واوَى العين	٤٤٧
ويحفظ في اسم على فِعْل أو فِعَال أو فَعَال أو فَعُول .	٤٤٨، ٤٤٧
أو فَعِيل أو فاعِل أو فِعْلة أو فَعْل أو فَعْلة	٤٤٨
وفي وصف على فَعْل أو فَعَال .	

الموضوع	الصفحة
وندر في كروان وفلتان وضيْفَنّ .	٤٤٨
ومنها : فُعْلان ، لاسم على فَعِيل ، أو فَعْل ، صحيح العين ، أو فَعْل أو فَعْل .	٤٤٩
ويحفظ في فاعل وأفعل فَعْلَاء .	٤٤٩
ونحو : حُوار وُرُقاق وثُنَى وقعيد وجذَع ورخل .	٤٥٠
ومنها : فواعل ، لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانياه ألف زائدة ، أو واو غير ملحقة بخماسي ، ويفصل عينه من لامه ياءً ، إن انفصلا في الأفراد .	٤٥٠
وشدَّ نحو : دَواخن وحوائح وفوارس .	٤٥١
ومنها : فَعَالِي ، لاسم على فَعْلَاء ، أو فِعْلِي أو فَعْلِي ،	٤٥٢
ولوصف على فُعْلِي ، لأنثى أفعال ، أو على فَعْلان أو فَعْلِي .	٤٥٢
ويحفظ في نحو : حَبِطَ ويَتِيمَ وأَيِّمَ وطاهر وعذراء ومَهْرِي ،	٤٥٢
وشاة رئيس ، وفُعَالِي في وصف على فَعْلان أو على فعلی راجح ،	٤٥٣
وفي غير يَتِيم من نحو : قديم وأسير ، مستغنى به ، وفي غير ذلك مستغنى عنه .	٤٥٣
ويغنى الفَعَالِي عن الفَعَالِي ، جوازاً ، في فُعْلِي وماقبلها ، ونحو : عذراء ومهري ؛ ولزوما في نحو : جَذْرِيَة وسِعْلَاء .	٤٥٣
وعَرْقُوة والمَأْتِي ؛ وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبْنَطِي وعَفْرُنِي وعَدُوْلِي وقَهْوَبَاءَ وبُلْهَنِيَة وقلنسوة وحُبَارِي .	٤٥٤
وندر في أهل وعشرين وليلة وكيكة .	٤٥٥
ومنها : فَعَالِي ، لثلاثي ساكن العين ، زائد آخره ياء مشددة ، لا لتجديد نسب ،	٤٥٥
ولنحو : علباء وقُوبَاءَ وحَوْلَايا ،	٤٥٦
ويحفظ في صحراء ، وعذراء وإنسان وظربان .	٤٥٦

الموضوع	الصفحة
ومنها : فعائل ، لفعيلة ، لا بمعنى مفعولة ،	٤٥٧،٤٥٦
ولنحو : شمال وجرائض وقریثاء وبركاء وجُلولاء ،	٤٥٧
وحُبَارَى وحزَابیة ، إن حذف ما زید بعد لامیهما ،	٤٥٧
ولفَعُولَة وفَعَالَة وفِعَالَة وفُعَالَة ، اسماً ،	٤٥٨
وإن خَلَوْنَ من التاء ، مع انتفاء التذكیر ، حفظ فیهنّ ،	٤٥٨
وأحقهن به فَعُول ؛ وقد یثبت له ولَفَعَال وفَعِیل ، مذكرات ،	٤٥٩
وقد یثبت لِفَعِیل وفعيلة ، بمعنى مفعول ومفعولة ،	٤٥٩
ولنحو : ضِرَّة وظِنَّة وحُرَّة .	٤٦٠
فصل : غیر فواعل وفعالیل من المساویهما فی البنية ، لكل ما زاد علی	٤٦٠
ثلاثة أحرف ، لا بمُدَّة ثانية ،	
ولا بهمزة أفعال فعلاء ، مستعملة أو مقدَّرة ، ولا بعلامة تأنیث رابعة ،	٤٦٠
ولا بألف ونون ، یضارعان أَلْفَى فعلاء ، فیما لم یشد ،	
ولا یفك المضعف اللام ، فی هذا الجمع ، إن لم یفك فی الإفراد	٤٦١
مطلقاً ، خلافاً لمستثنی ما كان ملحقاً ،	
وما رابعه حرف لین ، غیر مدغم فیهِ إدغاما أصلياً ، فصل فی هذا	٤٦٢،٤٦١
الجمع ثالثه من آخره بیاء ساكنة ؛ وقد تعاقبها هاء التأنیث .	
ویحذف من ذوات الزوائد ، ما یتعدَّر ببقائه أحدُ المثالیین ،	٤٦٢
فإن تأتَّى بحذف بعض ، وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزیة فی المعنی	٤٦٢
أو اللفظ ، ومالا یغنی حذفه عن حذف غیره .	٤٦٣
فإن ثبت التكافؤ ، فالحاذف محجَّر .	٤٦٣
ومیم مقعنسس ونحوه ، أولى بالبقاء من الملحق ، خلافاً للمبرد .	٤٦٣
ولا یعامل انفعال وافتعال ، معاملة فِعال ، فی تكسیر ولا تصغیر ،	٤٦٤
خلافاً للمازنی .	
وإن تعدَّر أحدُ المثالیین ، ببعض الأصول ، حذف خامسها مطلقاً ،	٤٦٥
ورابعها ، إن وافق بعض الزوائد ، لفظاً أو مخرجاً .	٤٦٥

الموضوع	الصفحة
ولا يعامل بذلك ما قبل الرابع ، خلافا للكوفيين والأخفش ،	٤٦٦
ولا يستبقى ، دون شذوذ ، في هذا الجمع ، مع أربعة أصول ، زائد ،	٤٦٦
إلا أن يكون حرف لين رابعا .	٤٦٧
وجائز أن يعوض مما حذف ، ياء ساكنة ، قبل آخر مالم يستحقها	٤٦٨
لغير تعويض .	
وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامسة ،	٤٦٩
وهي أحق بما حذف منه ياء النسب	٤٦٩
وتلحق لغير تعويض ، العجمي كثيرا ، وغيره قليلا .	٤٦٩
فصل : تجوز مماثلة ما مائل مفاعيل ، لمفاعل ، وكذا العكس ،	٤٦٩
في غير فواعل ، مالم يشذ ، كسوايخ .	٤٧٠
ورد غيره ، من مماثل مفاعل ، المعتل الآخر ، إلى مماثلة فعالي جائز ،	٤٧١
ولا يفتح هو ، ولا مماثل مفاعيل ، بما لم يفتح واحده ، ولا يختم	٤٧١
بحرف لين ، ليس في الواحد هو ، ولا ما أبدل منه ، وما ورد	٤٧٢، ٤٧١
بخلاف ذلك ، فهو في الأصل ، لواحد قياسي مهمل ، أو مستعمل	٤٧٢
قليلا .	
وقد يكون للمعنى اسمان ، فيجمع أحدهما على ما يستحقه الآخر ،	٤٧٣، ٤٧٢
ولا يقتصر في ذلك على السماع ، وفاقا للقرء ،	٤٧٣
وربما قُدِّر تجريد المزيد فيه ، فعومل معاملة المجرد .	٤٧٣
فصل : من أسماء الجمع ، مالا واحد له من لفظه ، وماله واحد ؛	٤٧٣
فمن ذلك : فَعَلَ ، لنحو : ركب وعائد ونائمة وتمره وآلة وزنجي ،	٤٧٣
وفَعَلَةٌ لنحو : راجل وكمء ،	٤٧٤
وفَعَلَ ، لنحو : خادم ورائح وغائب وناشقة وأديم وبعيد وعمود	٤٧٤
وإهاب وحلقة وشجرة وفاقه وحبشي ؛	
ومنها : فُعَلَةٌ ، لنحو : صاحب وفاره وأخ .	٤٧٤
ومنها : فَعَلَ ، لنحو : نَبَقَةٌ ولَبِنَةٌ وظَرَبَان .	٤٧٤

الموضوع	الصفحة
ومنها : فَعِيل ، المذَكَّر ، لنحو : ضَأَنَ ويد ومَعَزَ وغاز وجريدة وسفينة .	٤٧٥
ومنها : فَعَلَاء ، لنحو : قَصَبَةَ وحَلْفَةَ وطَرْفَاءَ وشيء .	٤٧٥
ومنها : مَفْعُولَاء ، لنحو : بَعَلَ وشيخ وعلج وكبير وأتان .	٤٧٥
ومنها : فَعَلَ ، لنحو : سَمُرَةَ وعَبَدَ .	٤٧٦
ومنها : مَفْعَلَةٌ ، لنحو : عبد وسيف وشيخ وأسد .	٤٧٦
ومنها ما يُؤخَدُ بالثناء ، من فَعَالٍ وفِعَالٍ وفُعَالٍ وفِعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وفُعْلَى وغير ذلك ، مما آخره أَلْفٌ ، نحو : كَمْثَرَى وكَمْثَرَاءَ .	٤٧٧
ومنها : فَعَالَةٌ ، لنحو : صاحب وقريب وجَمَلٌ .	٤٧٧
ومنها : فِعَالَةٌ ، لنحو : جَمَلٌ .	٤٧٨
وفَعْلَانٌ ، لنحو : مَرْجَانَةٌ وصَيْنُو .	٤٧٨
وأقربها من الاطراد ، المَوْحَدُ بالثناء ، اسماً لمخلوق ، مابيناً فُعْلَى وفُعْلَى وشبههما .	٤٧٨
وأغربها أَرْوَى ،	٤٧٨
وبلصُوصٌ وعُراعرٍ .	٤٧٩
فصل : يجمع العلم المرتجل والمنقول ، من غير اسم جامد مستقر له جمعٌ ، جمعٌ موازنه أو مقاربه ، من جوامد الأسماء ، الموافقة له في تذكير وتأنيث .	٤٨٠
ولا يُتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمعٌ ، ما كان له ؛	٤٨١
فإن لم يستقر له جمعٌ ، عومل معاملة ما استقر له جمعٌ ، من أشبه الأسماء به .	٤٨١
ويُستغنى عن التثنية والجمع ، بخُلْفٍ ، في نحو : سيبويه وبعليكَ ، وبتافاق ، في الجملة وشبهها ، بأن يضاف إليه ذو أو ذات ، مثني أو مجموعاً .	٤٨٢
وكذلك المعرب بإعراب المثني والمجموع على حدّه .	٤٨٣
إلاً ماندر ، كاثنين وأثنين .	

الموضوع	الصفحة
وَيُتَحَيَّلُ لما أوهم جمعه ، في وجه يلحقه بنظير .	٤٨٣
ويُستغنى بثنية المضاف وجمعه ، عن ثنية المضاف إليه وجمعه .	٤٨٤
وكذا ماليس فيه التباس من أسماء الأجناس .	٤٨٤
ولا يقال في ابن كذا ، وأخى كذا ، وذى كذا مما لا يعقل ، إلا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا .	٤٨٤
وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكُنى .	٤٨٥
وإن كان المضاف إليه أباً أو ابناً ، استغنى غالباً بجمعه على مثال تفاعل أو مفاعلة ، أو بالواو والنون .	٤٨٥
وقد يجمع بالألف والتاء .	٤٨٦
فصل : يُكسَّر اسمُ الجمع ، وجمعُ التكسير ، غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فَعَلَةٌ أو فَعَلَةٌ ، لما يُثْنِيان له ، جمعٌ شبههما ، من مثل الآحاد .	٤٨٦
وربما يُجمع موازن مفاعل أو أفعل ، بالألف والتاء ، والواو والنون .	٤٨٧
وقد يجمع أفعال وأفعلة ، بالألف والتاء ، وفُعَلٌ بالواو والنون ، ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع ، مع الألف واللام ، والنفي وشبهه كثيراً ،	٤٨٨
ودون ذلك قليلاً .	٤٨٩
فإن أضيف إليه العدد ، أو قصد معنى الثنية ، تطابق اللفظ والمعنى غالباً .	٤٩٠

## (٧٥) باب التصغير

ويقال أيضاً : التحقير ؛ ويكون لمعانٍ ...	٤٩٢
يُصَغَّرُ الاسمُ المتمكن ، الخالي من التوغل في شبه الحرف ،	٤٩٣، ٤٩٢
ومن صيغ التصغير وشبهها ، ومنافاة معناه ،	٤٩٣
بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ،	٤٩٤
يُحَدَفُ لها أول ياءين وَلِيَّاهَا ، وَيُقَلَّبُ ياءً ، ما قد وَلِيَّهَا من واو	٤٩٤

الموضوع	الصفحة
وجوباً إن سكنت ، أو اعتلت ، أو كانت لاماً ؛ واختياراً ،	٤٩٥
إن تحركت لفظاً ، في إفراد وتكسير ،	٤٩٥
ولم تكن لاماً ؛ ويُجعل المفتوح للتصغير واواً وجوباً ، إن كان	٤٩٦
منقلبا عنها ، أو ألفاً زائدة ، أو مجهولة الأصل ،	٤٩٧
أو بدل همزة تلي همزة ، وجوازاً مرجوحاً ، إن كان ياءً ، أو منقلبا	٤٩٨، ٤٩٧
عنها ،	
وللمجموع على مثال مفاعل أو مفاعيل ، من هذا الجعل الواجب	٤٩٨
ما للمصغر .	
ويكسّر ماولى ياء التصغير ، غير آخر ، ولا متصل بهاء التأنيث ،	٤٩٨
أو اسم منزل منزلتها ، أو ألف التأنيث ، أو الألف قبلها ،	٤٩٩
أو ألف أفعال ، جمعاً أو مفرداً ، أو ألف ونون مزيدتين ،	٥٠٠
لم يُعلم جمع مافيه على فعّالين ، دون شذوذ ، إلا في حال لا يُصغر	٥٠١
فيها .	
ويُتوصّل إلى مثال فُعّيل في الثنائي ، برّدٍ ماحذف منه ، إن كان	٥٠١
منقوصاً .	
وإلاً ، فالخاقه بدم ، أولى من إلخاقه بأفّ ،	٥٠١
ولا اعتداد بما فيه من هاء التأنيث أو تائه .	٥٠٢
وتزال ألف الوصل مما هي فيه ،	٥٠٢
وإن تأنّى فُعّيل بما بقى من منقوص ، لم يردّ إلى أصله ،	٥٠٢
وما شدّ رؤه ، لم يُقس عليه ، خلافاً لأبى عمرو .	٥٠٣
ويُتوصّل إلى مثال فُعّيعل أو فُعّيعيل ، فيما يكسّر على مثال مفاعل أو	٥٠٣
مفاعيل ، بما تُوصّل إليهما فيه ؛ وللحاذف فيه	
من الترجيح والتخيير ، ماله في التكسير ،	٥٠٣
إلا أن هاء التأنيث ، وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون	٥٠٤
المزيدتين ، بعد أربعة أحرف فصاعداً ، لا يُحذفن في التصغير ،	
ولا يُعتدّ بهنّ ،	٥٠٥

الموضوع	الصفحة
وتحذف واو جُلُولاء وشبهها ، خلافا للمبرد ؛	٥٠٦
ونحو : ثلاثين مطلقاً ، وظرفين علماً ، ملحق بجلولاء .	٥٠٧
فصل : يُردُّ إلى أصله في التصغير والتكسير ، على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال ، ذو البديل الكائِن آخراً مطلقاً ، فإن لم يكن آخراً ، فيشترط كونه حرف لين ، بدل غير همزة تلي همزة .	٥٠٨ ٥٠٩
وما ورد بخلاف ذلك ، فمن مادة أخرى ، أو شاذ .	٥١٠
ولاتفير تاء متَّعد ومُتَّسر ونحوهما ، خلافاً لقوم .	٥١١
وإن صُعِّر ذو القلب أو كُسِّر ، فعلى لفظه ، لا أصله .	٥١١
فصل : تلحق تاء التانيث في تصغير مالم يشذ ، من مؤنث بلا علامة ، ثلاثي ، أو رباعي بمدة ، قبل لام معتلة ،	٥١٢
إن لم يكن مصدرراً في الأصل ، ولا اسم جنس ، مذكراً الأصل ؛	٥١٤
ومما لا يُصعَّر بالتاء من المؤنث الثلاثي لفظاً ، ما كان من صفات المؤنث بغيرها ،	٥١٤
وصُعِّر تصغير ترخيم ، بحذف زوائده ، نحو : حائض وطامث .	٥١٤
ولا اعتبار في العلم ، بما نقل عنه ، من تذكير أو تانيث ،	٥١٤
خلافاً لابن الأنباري .	٥١٤
ولا تلحق ، دون شنوذ ، غير ماذكر ، إلا ما حذف منه ألف تانيث خامسة وسادسة ؛	٥١٦
ولا تحذف الممدودة فيعوض منها ، خلافا لابن الأنباري ؛	٥١٦
وتحذف تاء ماسمي به مذكر ، من بنت ونحوه ، بلا عوض .	٥١٦
فصل : تُصعَّر أسماء الجموع ، وجموع القلة ،	٥١٧
ولا يصغر جمع كثرة ، تصغير مشاكله من الأحاد ، خلافا للكوفيين ،	٥١٧
بل مع الردِّ إلى تكسير قلة ، أو تصحيح مفرد المذكور ، إن كان للمذكر عاقل مطلقاً .	٥١٧



الموضوع	الصفحة
وإلا ، فجمع تصحيح الإناث مطلقا ،	٥١٨
وإن كان جمعا مكسراً ، على واحد مهمل ، وله واحد مستعمل ، رُدَّ إليه ، خلافا لأبي زيد .	٥١٨
فإن لم يكن له واحد مستعمل ، رُدَّ إلى المهمل القياسي ، وعمل معاملة مستعمل ؛ وسُرَّيِل في سراويل ، أجود من سُرَّيِلات ، ويقال في رَكْب وسَفَر ، رُكِب وسُفِر ، لأرْوَيْكون ومُسَيَّفرون .	٥١٩
فصل : قد يُستغنى بمصغَّر عن مكبَّر ، وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ،	٥٢٠
وبتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر ، ويطرد ذلك فيهما جوازاً ، إن جمعهما أصل واحد .	٥٢١
وقد يكون للاسم تصغيران ، قياسي وشاذ .	٥٢٢
فصل : لا يصغر من غير الممكن ، إلا إذا والذى وفروعهما الآتي ذكرها .	٥٢٢
فيقال : ذَيًّا وَتَيًّا ، واللذيان واللثيان ، وذيان وتيان ، واللذيان ، واللثيان ، وأولَيًّا ، وألَيًّا ، واللذِيون ، واللذِيون ، في الذين ؛ واللثيات ، واللويتا في اللاتي ، واللويَّاء ، واللويثون .	٥٢٣
في اللاتي واللاتين ؛ فوافقت الممكن في زيادة الياء ثلاثة بعد فتحة ،	٥٢٤،٥٢٣
وخالفته بترك الأول على حاله ، وزيادة ألف .	٥٢٤
وثبت في نسخة الرق ، بعد هذا ، قوله :	٥٢٥،٥٢٤
عوضا منه ، وخالفته بترك الأول .	٥٢٥
وأصل ذَيًّا وَتَيًّا : ذَيًّا وَتَيًّا ، فحففا بحذف الياء الأولى .	٥٢٦
ولهما وأولَيَّاء وأولَيَّا ، من التنبيه والخطاب ، ماهنَّ في التكبير .	٥٢٦
ولا يجوز : هاذيًّا لك ، كما لا يجوز : هذا لك ، وكذا تياً ..	٥٢٨

الموضوع	الصفحة
وضم لام اللذّيَا واللّتيَا لُعْيَة .	٥٢٩
فصل : تصغير الترخيم : جعلُ المزيد فيه مجرداً ، معطى ما يليق به من فُعيل أو فُعيعل ..	٥٢٩
ولا يَخص الأعلام ، خلافا للفراء .	٥٣٠
ولا يستغنى فُعيل عن هاء التأنيث ، إن كان المؤنث ،	٥٣٠
ولا يمتنع صرفه ، إن كان للمذكّر .	٥٣٠
وقد يُحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد .	٥٣٠

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
<b>(٦٢) باب منع الصرف</b>			
٨	« أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مِّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ »	١	فاطر
هـ ١٨	« وَقَالَتِ الْيَهُودُ : عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ »	٣٠	التوبة
٤٣	« سَلَسَلًا وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا »	٤	الإنسان
هـ ٤٤	« وَأَكْوَابَ كَانَتْ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرٌ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا »	١٥ ، ١٦	الإنسان
<b>(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ما كان</b>			
٤٨	نحو : « حَامِيمٌ » - « حَمٌ »	أوائل سور : غافر، وفصلت،	
		والشورى ،	والزخرف
		والدخان ،	والجاثية ،
			والأحقاف
٤٨	كطاسين - « طس »	أول سورة :	الثلث
٤٨	وياسين - « يس »	أول سورة :	يس
٥٦	« صرَّاطٌ لِّذِينَ »	٧	الفاتحة
٥٧	نحو : ألف لام ميم - « ألم »	أول سورة :	البقرة ،
		وآل عمران ،	والعنكبوت .
<b>(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله</b>			
٥٩	« عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرِيضٌ »	٢٠	المزمل
٦٠	« أَحْسَبُ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا »	٢	العنكبوت
٦١	« أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا » ؟	١٠٥، ١٠٤	الصفات
٦١	« وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ »	١٤	هود
٦١	« لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ »	٢٣٣	البقرة
٦٣	« إِنِّي لَكَمَا لِمَنِ النَّاصِحِينَ »	٢١	الأعراف

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٦٣	« وما لنا أن لا نقاتل »	٢٤٦	البقرة
٦٣	« ومالنا لا نؤمن بالله »	٨٤	المائدة
٦٣	« فلما أن جاء البشير »	٩٦	يوسف
٦٤	« أن لا يرجع »	٨٩	طه
٦٧	« فلن أكلم اليوم إنسياً »	٢٦	مريم
٦٧	« إنهم لن يُعْثُوا عنك من الله شيئا »	١٩	الجاثية
٦٧	« لا تستأخرون عنه ساعة »	٣٠	سبا
٦٧	« إنَّ لك أن لا تجوع »	١١٨	طه
٦٧	« فلن أكون ظهيراً »	١٧	القصص
٦٨	« لكى لا تأسوا »	٢٣	الحديد
٧٢	« كى لا يكون دُولَةً »	٧	الحشر
٧٥	« فعلتها إذاً ، وأنا من الضالين »	٢٠	الشعراء
٧٥	« فعلت فعلتك التى فعلت »	١٩	الشعراء
٧٥	« فإذن لا يؤتون الناس »	٥٣	النساء
٧٦	« وإذن لا يلبثون »	٧٦	الإسراء
٧٦	« وجوه يومئذ ناضرة »	٢٢	القيامة
٧٧	« وما كان هذا القرآن أن يُفترى »	٣٧	يونس
٧٩	« حتى يرجع إلينا موسى »	٩١	طه
٨٥	« ولا تطغوا فيه ، فيجَلَّ »	٨١	طه
٨٥	« ربنا اطمس على أموالهم ، واشدد على قلوبهم ، فلا يؤمنوا »	٨٨	يونس
٨٦	« فهل لنا من شفعاء ، فيشفعوا »	٥٣	الأعراف
٨٦	« من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً ، فيضاعفه » ٢٤٥،	٢٤٥	البقرة ،
		١١	والحديد
٨٦	« لِمَ تلبسون الحق بالباطل ؟ وتكتمون »	٧١	آل عمران
٨٧	« لا يُقْضَى عليهم ، فيموتوا »	٣٦	فاطر

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٨٨	« ياليتنى كنت معهم ، فأفوزَ »	٧٣	النساء
٨٨	« لو أن لنا كرةً ، فنتبأً »	١٦٧	البقرة
٨٨	« ودُّوا لو تُذهِنُ فيُذهِنُوا » - فى بعض المصاحف ٩		القلم
٨٩	« لعلى أبلغ الأسباب . أسباب السموات ، فأطَّلَع إلى إله موسى »	٣٧، ٣٦	غافر
٨٩	« وما يدريك لعلَّة يُزَكَّى . أو يذكَّر ، فتنفعه الذكرى »	٤ ، ٣	عبس
٩١	« ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحق »	٤٢	البقرة
٩٢	« ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلم الصابرين »	١٤٢	آل عمران
٩٢	« ياليتنا نُردُّ ، ولا نكدبَ بآيات ربنا ، ونكونَ »	٢٧	الأنعام
٩٤	« ولا يُؤذَنُ لهم ، فيعتذرون »	٣٦	المرسلات
٩٤	« لا يُقضى عليهم ، فيموتوا »	٣٦	فاطر
١٠١	« ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت »	١٠٠	النساء
١٠٢	« وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء . »	٢٨٤	البقرة
١٠٢	« وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم . »	٢٧١	البقرة
١٠٢	« إذا قضى أمرا ، فإنما يقول له : كن فيكونَ »	٤٧	آل عمران
١٠٣	« ذرُّهُم يأكلوا ويتمتعوا »	٣	الحجر
١٠٤	« من يُضلل الله ، فلا هادى له ، ويذرُّهم »	١٨٦	الأعراف
١٠٧	« وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يُرسل رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء »	٥١	الشورى
١٠٨	« أن تضل إحداهما ، فتذكر إحداهما الأخرى »	٢٨٢	البقرة
١٠٩	« لئلا يعلم أهل الكتاب »	٢٩	الحديد

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١١٠	« قل أفغير الله تأمروني أعبد »	٦٤	الزمر
١١٠	« وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل ، لا تعبدون إلا الله »	٨٣	البقرة
١١٠	« فلما أن جاء البشيرُ »	٩٦	يوسف
١١٠	« ولما أن جاءت رسلنا لوطاً ، يسىء بهم »	٣٣	العنكبوت
١١٢	« وانطلق الملائم منهم ، أن امشوا واصبروا على آهنتكم » ٦		ص
١١٣	« ماقلت لهم إلا ماأمرتنى به ، أن اعبدوا الله »	١١٧	المائدة
١١٣	« وآخر دعواهم ، أن الحمد لله رب العالمين »	١٠	يونس
١١٤	« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
١١٦	« أن يؤتى أحدٌ مثل ماؤتيتم »	٧٣	آل عمران
١٢١	(٦٥) باب عوامل الجزم		
١٢١	« ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا نذورهم »	٢٩	الحج
١٢١	« ثم ليقطع ، فلينظر ، هل يذهبن كيذه مايعظن ؟ »	١٥	الحج
١٢٢	« اتبعوا سبيلنا ، ولنحمل خطاياكم »	١٢	العنكبوت
١٢٣	« قل لعبادى الذين آمنوا ، يقيموا الصلاة »	٣١	إبراهيم
١٢٤	« قل بفضل الله وبرحمته ، فبذلك فليفرحوا »	٥٨	يونس
١٢٦	« ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا »	٢٨٦	البقرة
١٢٧	« ولنحمل خطاياكم »	١٢	العنكبوت
١٢٩	« هل أتى على الإنسان حين من الدهر ، لم يكن شيئا مذكوراً »	١	الإنسان
١٢٩	« ولم أكن بدعائك رب شقياً »	٤	مريم
١٣٣	« مهما تأتانا به من آية »	١٣٢	الأعراف
١٣٤	« نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنى شئتم »	٢٢٣	البقرة

سورتها	رقمها	الآية	الصفحة
النحل	٢١ ،	« وما يشعرون أيان يُبعثون »	١٣٥
التل	٦٥	» » » »	١٣٥
الأعراف	١٨٧ ،	« يسألونك عن الساعة ، أيان مُرساها » ؟	١٣٦
النازعات	٤٢	» » » »	١٣٦
		« وقالوا : مهما تأتنا به من آية ، لتسحرنا بها ، فما	١٣٦
الأعراف	١٣٢	نحن لك بمؤمنين »	
فاطر	٢	« مايفتح الله للناس من رحمة ، فلا ممسك لها »	١٣٧
		« مانسخ من آية ، أو نُنسخها ، نأتِ بخير منها أو	١٣٨
البقرة	١٠٦	مثلها »	
القصص	٢٨	« أيما الأجلين قضيت »	١٤٣
الإسراء	١١٠	« أيأ ماتدعوا »	١٤٣
التوبة	٦	« وإن أحد من المشركين استجارك »	١٤٣
الطور	١٦ ،	« إنما تُجزون ماكنتم تعملون »	هـ ١٤٤
التحریم	٧	» » » »	هـ ١٤٤
البقرة	٢٧١	« إن تُبدوا الصدقات فينعما هي »	١٤٦
آل عمران	٣١	« إن كنتم تحبون الله ، فاتبعوني يُحببكم الله »	١٤٦
		« فأما يأتينكم منى هدى ، فمن تبع هُداى ، فلا	١٤٦
البقرة	٣٨	خوف عليهم »	
يوسف	٧٧	« قالوا : إن يسرق ، فقد سرق أخ له من قبل »	١٤٦
يوسف	٢٦	« إن كان قميصه قد من قبل ، فصدقت »	١٤٦
المائدة	٥٤	« ومن يرتد منكم عن دينه ، فسوف يأتى الله بقوم »	١٤٦
آل عمران	١٢٠	« وإن تصبكم سيئة ، يفرحوا بها »	١٤٧
الشورى	٢٠	« من كان يريد حرث الآخرة ، نَزِدْ له فى حرثه »	١٤٩
النساء	٧٨	« أينما تكونوا ، يدرككم الموت »	١٥١
المائدة	٩٥	« ومن عاد ، فينتقم الله منه »	١٥١

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٥١	« فمن يؤمن بربه ، فلا يخاف بحساً ولا رهقا »	١٣	الحج
١٥٣	« والنجم إذا هوى »	١	النجم
١٥٣	« والليل إذا يغشى »	١	الليل
١٥٤	« وإذا ماغضبوا ، هم يغفرون »	٣٧	الشورى
١٥٦	« فإمّا ترين من البشر أحداً »	٢٦	مريم
١٥٧	« مادّلهم على موته ، إلّا دابة الأرض تأكل منسأته »	١٤	سبأ
هـ ١٥٨	« فمن ذا الذى ينصركم من بعده »	١٦٠	آل عمران
هـ ١٥٨	« أمّن هذا الذى هو جند لكم ينصركم »	٢٠	المملك
هـ ١٥٨	« إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة »	٦٧	البقرة
هـ ١٥٨	« قل بئسما يأمركم به »	٩٣	البقرة
هـ ١٥٨	« إنّما يأمركم بالسوء والفحشاء »	١٦٩	البقرة
هـ ١٥٨	« الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء »	٢٦٨	البقرة
هـ ١٥٨	« أيأمركم بالكفر ؟ »	٨٠	آل عمران
هـ ١٥٨	« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات »	٥٨	النساء
هـ ١٥٨	« وما يُشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون »	١٠٩	الأنعام
١٦٢	« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
١٦٢	« فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
١٦٤	« لئن لم يرحننا ربنا ، ويغفر لنا »	١٤٩	الأعراف
١٦٩	« وإن كان كبرُ عليك إعراضهم ، فإن استطعت أن تبغى نفقاً فى الأرض ، أو سلماً فى السماء ، فتأتهم بآية »	٣٥	الأنعام
١٦٩	« وإن أحدٌ من المشركين استجارك »	٦	التوبة
١٧١	« تحبسونهما من بعد الصلاة »	١٠٦	المائدة



الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٧٢	« وإنا إن شاء الله لمهتدون »	٧٠	البقرة
١٧٤	« وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ، ولا يسألكم أموالكم . إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا ويخرج أضغانكم »	٣٦ ، ٣٧	محمد ﷺ
١٧٥	« ولئن لم يفعل ما أمره لیسجنن »	٣٢	يوسف عليه السلام
١٧٧	« لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ، وأنا ببساط يدي إليك لأقتلك »	٢٨	المائدة
١٧٧	« ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلك »	١٤٥	البقرة
١٨١	« وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ، فقل لهم قولا ميسورا »	٢٨	الإسراء
١٨١	« وإما ينزغنك من الشيطان نزغ ، فاستعد بالله »	٢٠٠	الأعراف
١٨١	« » « » « » « » « »	٣٦	فصلت
١٨٢ هـ	« فأما يأتينكم مني هدى »	١٢٣	طه
١٨٢	« أيا ماتدعوا ، فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
١٨٢	« أينما تكونوا ، يدر بكم الموت »	٧٨	النساء
١٨٣	« فبما رحمة من الله لنت لهم »	١٥٩	آل عمران
١٨٣	« أيما الأجلين قضيت »	٢٨	القصص
١٨٣	« إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم »	٧	الإسراء
١٨٣	« إن تصبك حسنة تسؤهم »	٥٠	التوبة
١٨٦	« إن كنت قلته ، فقد علمته »	١١٦	المائدة
١٨٦	« إن كان قميصه قدد »	٢٦	يوسف
١٨٦	« ولا يجزئكم شأن قوم ، أن صدوكم عن المسجد الحرام »	٢	المائدة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
١٨٧	« وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا »	٦	المائدة
١٨٧	« قَالُوا : إِنْ يَسْرِقْ ، فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ »	٧٧	يوسف
١٨٧	« وَإِنْ يَكْذِبُوكَ ، فَقَدْ كَذَّبَتْ »	٤٢	الحج ،
١٨٧	« وَإِنْ يَكْذِبُوكَ .. »	٤	فاطر
١٨٧	« إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِ ، فَصَدَقْتَ »	٢٦	يوسف
١٨٧	« وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ ذُبُرٍ ، فَكَذَّبْتَ »	٢٧	يوسف
١٨٧	« إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ، فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلَهُ »	١٤٠	آل عمران
١٨٨	« وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ »	٢٣	البقرة
١٨٨	« وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ »	٢٧٨	البقرة
١٨٨	« لِتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ »	٢٧	الفتح
١٨٩	« وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةَ ضِعَافًا ، خَافُوا عَلَيْهِمْ » .	٩	النساء
١٩١	« قُلْ : لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي »	١٠٠	الإسراء
١٩٣	« وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ ، أَقْلَامٌ »	٢٧	لقمان
١٩٤	« وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ »	٥	الحجرات
١٩٤	« لَوْ كَانَ خَيْرًا ، مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ »	١١	الأحقاف
١٩٤	« وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا ، لَأَسْمَعَهُمْ »	٢٣	الأنفال
١٩٤	« وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةَ ضِعَافًا ، خَافُوا عَلَيْهِمْ »	٩	النساء
١٩٥	« لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا »	٧٠	الواقعة
١٩٥	« أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ »	١٠٠	الأعراف
١٩٥	« قَالَ : رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَإِيَّايَ »	١٥٥	الأعراف
١٩٥	« وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا ، لِنُوبِتُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ »	١٠٣	البقرة
١٩٦	» » » » » » » » » »	»	»

سورتها	رقمها	الآية	الصفحة
		« ولو أن قرآنا سُيِّرَتْ به الجبال ، أو قُطِّعَتْ به الأرضُ ، أو كُلِّمَ به الموتى »	١٩٧
الرعد	٣١		
يوسف	١٧	« وما أنت بمؤمن لنا ، ولو كنا صادقين »	١٩٧
		« فلن يُقبلَ من أحدهم مِلءُ الأرض ذهباً ، ولو اقتدى به »	١٩٧
آل عمران	٩١		
سبأ	١٤	« فلما قضينا عليه الموت ، مادَّ لهم على موته »	١٩٩
العنكبوت	٦٥	« فلما نجاهم إلى البرِّ ، إذا هم يُشركون »	١٩٩
يوسف	٩٦	« فلما أن جاء البشير ، ألقاه على وجهه »	١٩٩
الأنبياء	١٢	« فلما أحسُّوا بأسنا ، إذا هم منها يركضون »	١٩٩
		« دَعَوْا الله مخلصين له الدين ؛ فلما نجاهم إلى البرِّ ، فمنهم مُقتصد »	٢٠٠
لقمان	٣٢		
لقمان	٣٢	« وما يجحد بآياتنا إلا كلُّ ختَّار كفور »	٢٠٠
يوسف	١٥	« فلما ذهبوا به ، وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجبِّ »	٢٠٠
		« فلما ذهب عن إبراهيم الرُّوعُ ، وجاءته البشرى ، يجادلنا في قوم لوط »	٢٠١
هود	٧٤		
		(٦٦) باب تميم الكلام ، على كلمات مفترقة إلى ذلك	٢٠٢
الغاشية	١٧	« أفلا ينظرون إلى الإبل ، كيف خُلِفَتْ » ؟	٢٠٥
الفرقان	٤٥	« ألم ترَّ إلى ربك ، كيف مدَّ الظلَّ » ؟	٢٠٥
البقرة	١٤٤	« قد نرى تقلُّبَ وجهك في السماء »	٢١١
الأنعام	٣٣	« قد نعلم ، إنه ليحزنك »	٢١١
النور	٦٤	« قد يعلم ما أنتم عليه »	٢١١
الإنسان	١	« هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر »	٢١١
الشرح	١	« ألم نشرح لك صدرك » ؟	٢١٢
سبأ	١٧	« وهل نجازى إلا الكفور » ؟	٢١٣

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢١٣	« كيف يكون للمشركين عهدٌ عند الله وعند رسوله » ؟	٧	التوبة
٢١٣	« ومن يغفر الذنوب إلا الله » ؟	١٣٥	آل عمران
٢١٣	« قال : ومن يقنط من رحمة ربه ، إلا الضالون » ؟	٥٦	الحجر
٢١٥	« أو لا يرون أنهم يُفتنون » ؟	١٢٦	التوبة
٢١٥	« أو كلما عاهدوا عهداً ، نبذه فريق منهم » ؟	١٠٠	البقرة
٢١٥	« أفلم يسيرا » ؟	١٠٩	يوسف ،
٢١٥	« » » »	٤٦	الحج ،
٢١٥	« » » »	٨٢	غافر ،
٢١٥	« » » »	١٠	محمد ﷺ
٢١٥	« أفلا يشكرون » ؟	٧٣ ، ٣٥	يس
٢١٥	« أئنم إذا ما وقع آمنتم به ؟ آلآن ؟ وقد كنتم به تستعجلون » ؟	٥١	يونس
٢١٧	« قل : هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور » ؟	١٦	الرعد
٢١٩	« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة »	١٢٢	التوبة
٢١٩	« فيقول : رب لولا أخرتني إلى أجل قريب »	١٠	المنافقون
٢٢٠	« فلولا إذ جاءهم بأسنا ، تضرعوا »	٤٣	الأنعام
٢٢١	« لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء »	١٣	النور
٢٢١	« ولولا إذ سمعتموه ، قلتم »	١٦	النور
٢٢١	« لوما تأتينا بالملائكة »	٧	الحجر
٢٢١	« لولا أخرتني إلى أجل قريب »	١٠	المنافقون
٢٢١	« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة »	١٢٢	التوبة
٢٢٣	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكى منكم من أحد »	٢١	النور

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٢٣	« ولولا فضل الله عليك ورحمته ، لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ »	١١٣	النساء
٢٢٤	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله تَوَّابٌ حَكِيمٌ »	١٠	النور
٢٢٥	« فَلَإِنَّ لَكَ لَأُولَاءَ قَرِيَةً آمَنَتْ »	٣١	القيامة
٢٢٥	« فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً آمَنَتْ »	٩٨	يونس
٢٢٦	« يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا »	٢٣	مريم
٢٢٦	« هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ »	١١٩	آل عمران
٢٢٧	« أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ »	٢٥	التل
٢٢٧	« يَا لَيْتَ بَنِي وَبَيْنِكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ »	٣٨	الزخرف
٢٢٨	« هَلَّا يَا اسْجُدُوا »	٢٥	التل
٢٢٩	« لَيْسَ جَنَّتُهُ حَتَّى حِينَ »	٣٥	يوسف
٢٢٩	« فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينَ »	٢٥	المؤمنون
٢٢٩	« فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينَ »	٥٤	المؤمنون
٢٢٩	« فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ حَتَّى حِينَ »	١٧٤	الصفافات
٢٢٩	« وَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ حَتَّى حِينَ »	١٧٨	الصفافات
٢٢٩	« وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ : تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينَ »	٤٣	الذاريات
٢٣٠	« وَيَسْتَنْبِئُونَكَ : أَحَقُّ هُوَ ؟ قُلْ : إِي وَرَبِّي »	٥٣	يونس
٢٣١	« وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ، وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى »	١٧٢	الأعراف
٢٣٣	« أَطَّلَعَ الْغَيْبَ ؟ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ؟ »	٧٨	مريم
٢٣٣	« فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى »	٥	الليل
٢٣٣	« وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى »	٨	الليل
٢٣٤	« فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ »	٩	الضحى

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٣٥	« فأما إن كان من المقرّين . فَرُوحٌ وَرَبِحَانٌ وَجَنَّةٌ نعيم »	٨٩،٨٨	الواقعة
٢٣٦	« فأما الذين اسودّت وجوههم ، أكفرتم بعد إيمانكم ؟ »	١٠٦	آل عمران
٢٤٢	« ربما يؤدّ الذين كفروا ، لو كانوا مسلمين »	٢	الحجر
٢٤٣	« وإن أحدّ من المشركين استجارك فأجره »	٦	التوبة
٢٤٤	« فتبارك الله أحسنُ الخالقين »	١٤	المؤمنون
٢٤٤	« ذلكم الله ربُّكم ، فتبارك الله ربُّ العالمين »	٦٤	غافر
٢٤٥	« ولما سُقِط في أيديهم ، ورأوا أنهم قد ضلّوا ، قالوا : لعن لم يرحمنا ربُّنا ، ويغفر لنا ، لنكونن من الخاسرين »	١٤٩	الأعراف
٢٥١	« يقدّم قومه يوم القيامة »	٩٨	هود
٢٥٤	« ما ودّعك ربُّك » بالتخفيف	٣	الضحى
٢٥٨	(٦٧) - باب الحكاية		
٢٦٨	« قالوا : سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم »	٦٠	الأنبياء
٢٧٤	« موسى الكتاب »	٥٣	البقرة ،
٢٧٤	» »	٨٧	البقرة
٢٧٤	» »	١٥٤	الأنعام ،
٢٧٤	» »	١١٠	هود ،
٢٧٤	» »	٢	الإسراء ،
٢٧٤	» »	٤٩	المؤمنون ،
٢٧٤	» »	٣٥	الفرقان ،
٢٧٤	» »	٤٣	القصص ،
٢٧٤	» »	٢٣	السجدة ،
٢٧٤	» »	٤٥	فصلت

سورتها	رقمها	الآية	الصفحة
		(٦٨) باب الإخبار	٢٧٨
الأعراف	٢٦	« ولباسُ التقوى ، ذلك خير »	٢٧٩
		(٦٩) باب التذكير والتأنيث	٢٨٨
النمل	١٨	« قالت نملة »	٢٨٩
يَس	٦٣	« هذه جهنم التي كنتم توعدون »	٢٩١
الرحمن	٤٣	« هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون »	٢٩١
القمر	٧	« أعجاز نخلٍ منقعرٍ » ،	٢٩٨
الحاقة	٢٠	« أعجاز نخلٍ خاوية »	٢٩٨
	٥٣، ٥٢	« مِن شجرٍ من زقوم . فمالئون منها البطون .	٢٩٨
الواقعة	٥٤	فشاربون عليه من الحميم »	
الحج	٢	« يوم ترونها تذهل كلُّ مُرضعة عما أرضعت »	٣٠٠
يَس	٧٢	« وذلّلناها لهم ، فمنا رَكوبُهُم ، ومنا يأكلون »	٣٠٢
		« لَنُحْيِي به بلدةً ميتاً ، ونسقيه مما خلقنا أنعاماً	٣٠٥
الفرقان	٤٩	وأناسي كثيراً » .	
	١٠ ، ١٠٤ ،	« عذابٌ أليم »	٣٠٦
من البقرة وغيرها	١٧٤		
الأنعام	٢٣	« ثم لم تكن فتنتهم ، إلا أن قالوا ... »	٣٠٧
الأنعام	١٤٥	« إلا أن يكون ميتةً ، أو دماً مسفوحاً »	٣٠٧
		(٧٠) باب ألفى التأنيث	٣٠٨
الإنسان	٢	« من نطفة أمشاج »	٣٢٢
المؤمنون	٢٠	« وشجرةٌ تخرج من طور سيناء »	٣٢٨
		(٧١) باب المقصور والممدود	
الرحمن	٧٢	« حور مقصورات في الخيام »	٣٢٩

الآية	رقمها	سورتها	الصفحة
(٧٢) باب التقاء الساكنين			٣٣٤
« قل : إن صلاتي ونُسُكي ومَحْيَايَ ومَمَاتي لله رب العالمين »			٣٣٤
« فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنسٌ ولا جان »	٣٩	الأنعام	٣٣٤
« ولا الضالِّين »	٧	الرحمن	٣٣٥
« وقيل : ادخلا النار مع الداخلين »	١٠	الفاتحة	٣٣٥
« أفي الله شك ؟ »	١٠	التحریم	٣٣٥
« وقل لعبادى يقولوا التي هي أحسن »	٥٣	إبراهيم	٣٣٥
« قل : هو الله أحد . الله الصمد »	٢ ، ١	الإسراء	٣٣٦
« ولا الليل سابق النهار »	٤٠	الإخلاص	٣٣٦
« فأنت عنه تلهى »	١٠	يس	٣٣٧
« ومالكم لا تناصرون »	٢٥	عبس	٣٣٨
« ألم . الله لا إله إلا هو الحي القيوم »	٢ ، ١	الصفات	٣٣٩
« قُم الليل ، إلا قليلا »	٢	آل عمران	٣٣٩
« قل : ادعوا الله ، أو ادعوا الرحمن ، أيا ما تدعوا ، فله الأسماء الحسنى »	١١٠	المزمل	٣٣٩
« بل الله يُزكى من يشاء ، ولا يُظلمون فتيلا .		الإسراء	٣٣٩
انظر كيف يفترون على الله الكذب »	٥٠ ، ٤٩		
« وسيحلفون بالله ، لو استطعنا ، لخرجنا معكم »	٤٢	النساء	٣٤٣
« لو اطلعت عليهم ، لوليت منهم فراراً »	١٨	التوبة	٣٤٣
« اشتروا الضلالة بالهدى »	١٦ ، ١٧٥	الكهف	٣٤٣
« واغضض من صوتك »	١٩	البقرة	٣٤٧ هـ
« ولا تَمُنُّنْ تستكثر »	٦	لقمان	٣٤٧
« ومن يحلل عليه غضبي ، فقد هوى »	٨١	المدثر	٣٤٧
« ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم »	٢١٧	طه	٣٤٧
		البقرة	



الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٥٠	« فظلمتم تفكّهون »	٦٥	الواقعة
٣٥١	(٧٣) - باب النسب		
٣٨٨	« وما ربك بظلام للعبيد »	٤٦	فصلت
٣٩١	(٧٤) - باب أمثلة الجمع ، وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره		
٣٩٤	« سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ ، وَيُوَلُّونَ الدِّبِرَ »	٤٥	القمر
٣٩٥	« إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ »	١٠	فاطر
٣٩٥	« أَعْجَازُ نَخْلٍ مَنْقَعَرٍ »	٢٠	القمر
٣٩٦	« حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ ، وَجَرَّيْنَهُمْ »	٢٢	يونس
٣٩٩	« وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً »	٢٠	لقمان
٣٩٩	« غَرَفٌ مَبْنِيَةٌ »	٢٠	الزمر
٣٩٩	« وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ »	١١	المرسلات
٣٩٩	« ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ »	٢٢٨	البقرة
٤٠٤	« تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا »	١٤	القمر
٤١٢	« فَلَمَّا اسْتِأْذَنُوا مِنْهُ ، خَلَصُوا نَجِيًّا »	٨٠	يوسف
٤٢٠	« وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ؛ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ »	٢٦	الحج
٤٢٦	« وَهَزَّزَى إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ ، تَسَاقَطَ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا »	٢٥	مريم
٤٣١	« وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ »	١٢	الرعد
٤٥١ هـ	« وَمِنَ النَّخِيلِ مَنْ طَلَعَهَا قَنَوَانٌ دَانِيَةٌ »	٩٩	أنعام
٤٧٤	« مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ »	٧٦	القصص
٤٧٤	« وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ »	١٥	القيامة
٤٨٠	« وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ »	٦٠	المائدة
٤٨١	« كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صَفَرٌ »	٣٣	المرسلات
٤٩٤	« عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا أَحْضَرْتَ »	١٤	التكوير
٤٩٤	« عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ »	٥	الانفطار

المرجع	الحديث	الصفحة
	(٦٢) باب منع الصرف	٥
	(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ماكان	٤٥
رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة - التاج الجامع للأصول ١ / ١٣٤	« يتعاقبون فيكم ملائكة ... »	٥٣
	(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله	٥٩
« فيذهب كيما ، فيعود ظهره طبقاً واحداً - بخارى - عند الحديث على قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .		٧٦
« حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه .. » - بخارى - قدر / ٣ ، ومسلم - قدر / ٢٢ - ٢٥ .....		٨٠
« فلا تقرب مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم » مسلم - مساجد / ٧١ ، وبخارى كفالة / ٤		١٠٠
	(٦٥) باب عوامل الجزم	١٢١
بخارى - صلاة / ٢ ، ومسلم مساجد / ٢٦٨	« قوموا ، فلاصّل بكم ، أو لكم »	١٢٢
بخارى صلاة / ٢ ، نسائي قبلة / ١٥	« ولتُزَّرَ بشوكة »	١٢٤
أحمد ٣٤٢/٥ ، ترمذى تفسير سورة / ٣٨	« ولتأخذوا مصافكم »	١٢٤
كشف الخفاء ج ١ ص ٣٣٢	« الناس مجزيون بأعمالهم ... »	١٤٤
فتح الباري ٦ / ٤١٧ ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى - الإيمان ص ٧	« إن أبا بكر رجل أسيف ... »	١٥٦
مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى ص ٧	« فإنك إن لاتراه ، فإنه يراك »	١٥٦
وقد مضى تخريجه .	آخر حديث : « الناس مجزيون ... »	١٦٩
بخارى ، عن أبي هريرة ١ / ١٢	« من يقيم ليلة القدر ... »	١٨٤

المرجع	الحديث	الصفحة
١٩٩ / ١	« أعطوا السائل ، وإن جاء على فرس » الفتح الكبير للنبيهاني	١٨٩
	(٦٦) باب تميم الكلام ...	٢٠٢
	« كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ... »	٢٤٦
من حديث عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه .		
بخارى - مغازى	« أقدم حَيْرُوم »	٢٥١
لم أجده بالمراجع التي تحت يدي	« ذروا الحبشة ما وذرتكم »	٢٥٤
مسلم جمعة / ٤٠ ، نسائي جمعة / ٢	« ليتبين أقوام عن ودعهم الجمعة »	٢٥٥
أحمد ١ ، ٢٣٩ برواية : « عن ودعهم الجمعات »		
	(٦٧) باب الحكاية	٢٥٨
	(٦٨) باب الإخبار	٢٧٨
	(٦٩) باب التذكير والتأنيث	٢٨٨
	(٧٠) باب ألفى التأنيث	٣٠٨
	« أرسل النبي ﷺ إلى عمر بحملة من حريز أو سبراء ... »	٣١٧
بخارى بيوع / ٤٠ ، أحمد ٣ / ١٤٤		
فيض القدير ١ / ٤٤٥ ، ترمذى عن ابن عمر .	« إذا مشت أمتى المطيطاء ... »	٣٢٣
	(٧١) باب المقصور والمدود	٣٢٩
	(٧٢) باب التقاء الساكنين	٣٣٤
	(٧٣) باب النسب	٣٥١
« الزبير ابن عمى ، وحوارى من أمتى » فيض القدير ٤ / ٧١ ، ومسند أحمد ..		٣٨٧
عن جابر		
	(٧٤) باب أمثلة الجمع ...	٣٩١
بخارى مناقب الأنصار / ٢٠ ، الترمذى	« أرسلوا إلى أصدقاء خديجة » .	٤٥١
في البر / ٦٩ ، والمناقب / ٦١ ، أحمد ٦ / ٧٥ ، مسلم فضائل الصحابة / ٧٥		

## خامسا - شواهد الشعر والرجز

قائله	الشاهد	رقم	الصفحة
<b>الهمزة المفتوحة</b>			
الأعشى أو الأخطل	يَلْقَى فيها جَادراً وِطْبَاءَ	١٠٢	١٦٧
—	أَدَعِ القتالَ ، وأشهدَ الهيجاَءَ	١٧	٦٥
<b>الهمزة المضمومة</b>			
الحطيفة	وِبينكم المودَّةُ والإِخاءُ ؟	٤٠	٩٢
—	فلا فقرَ يدومُ ، ولا غناءَ	١٨٧	٣٣٣
مسلم بن معبد	لا يُلْفَى لما نى	١٤٢	٢١٨
الوالي	ولا لئِلا بهم ، أبدأ ، دواءَ		
<b>الهمزة المكسورة</b>			
—	* ألا ياحز ، للشرفِ التَّوَاءِ *	٢١٨	٤١٨
<b>الباء الساكنة</b>			
أعشى	ياسيد الناس ، وديانَ العرب	٢٢٢	٤٢٦،٤٢٥
بنى مازن	إليك أشكو ذرْبَةً من الذَّرْبِ		
	ليس بين الحىِّ والميتِ سببٌ	١٩١	٣٤١
	إنما لِلْحَىِّ مِلْمَتِ النَّصْبِ		
—	ففضُّ الطرفِ ، إنك من نُميرِ	١٩٥	٣٤٦
جرير	فلا كعباً بلغت ، ولا كلابا		
	إن تصرمونا ، وصلناكم ، وإن تصلوا	١٢١	١٨٤
—	ملائمُ أنفسِ الأعداءِ إرهاباً		

قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
الأسود بن يعفر أو ابن جعفر	فأصبحن لايسألته عن بما به أصعد في علو الهوى ، أم تصوبيا	٢١٨	١٤٣
<b>الباء المضمومة</b>			
الغطمش	أخلاقى ، لو غير الحمام أصابكم	١٩١	١٢٢
الضبي	عتبت ، ولكن ماعلى الدهر معتب بأى كتاب ؟ أم بأية سنة	٢٥٩	١٦٩
الكميت بن زيد	ترى حُبهم عاراً على ؟ وتحسب ؟ سموت ، ولم تكن أهلاً لتسمو	٧٩	٢٥
_____	ولكن المضيع قد يصاب فليت أميرنا ، وغزلت عنا	٣٠١	١٧٨
_____	مُخضبةً أناملها ، كعاب طويل اليدين ، رهطه غير ثنية	٤١٣	٢١٥
الأعشى	أشم ، كريم ، جاره لايرهب فلا تستطل منى بقائى ومُدتى	١٢٣	٥٣
_____	ولكن يكن للخير منك نصيب <b>الباء المكسورة</b>		
_____	لولا توقع معتر ، فأرضيه ماكنت أوثر إتراباً على ترب	١٠٦	٤٦
_____	وما يجنبى من صفح وعائدة عند الأسيدة ، إن العى كالعضب	٤٠٩	٢١١
_____	إذا ماغدونا ، قال ولدان أهلنا: تعالوا ، إلى أن يأتنا الصيّد ، نحطب	٦٥	١٨
امرؤ القيس	وللخير أيام ، فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها ، الخير تُعقب	١٥٩	٩٦
طفيل الغنوى	فأما القتال ، لاقتال لديكم ولكن سيراً ، فى عراض المواكب	٢٣٦	١٥٨
الحارث			
ابن خالد الخزومى			

قائله	الشاهد	رقم	الصفحة
عنتره أو خَزَز بن لوزان	كذِبَ العتيقُ ، وماءُ شَنِّ باردٍ إن كنتِ سائلتي غبوقاً ، فاذهبي	١٦٣	٢٤٧

التاء المضمومة

_____	فلو أن الأطباءَ كانُ حولي وكان مع الإطباءِ الأساءُ	١٨٦	٣٣٢
رويشد ابن كثير الطائى	يأيها الراكبُ المزجى مطيَّتهُ سائل بنى أسدٍ : ماهذه الصوتُ ؟	١٨٣	٣٠٦

التاء المكسورة

_____	زعمتِ ثُمَاضيرُ أننى إمَّا أمُتُ متى تأتنا ، تُلمم بنا ، فى ديارنا	١١٨	١٨٢
عبد الله بن الحرّ أو الحطيئة	تَجِدُ حطبها جزلاً ، وناراً تَأَجَّجاً	١١٧	١٨٠
عبد الله ابن الزبيرى	ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُحماً	١٥٠	٢٢٥
المغيرة بن حبناء أو ابن حنين	سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فأستريحاً	٤٤	١٠٤
أبو النجم العجلي	ياناق ، سيرى عنقا فسيحاً إلى سليمان ، فنستريحاً	٣١	٨٥
أبو النجم	ياناق ، سيرى عنقا فسيحاً	م ٣١	٢٩٤ هـ
عبد الله بن الحرّ أو الحطيئة	إلى سليمان ، فنستريحاً متى تأتنا ، تُلمم بنا ، فى ديارنا	١١٧	١٨٠
عبد الله بن الزبيرى	تَجِدُ حطبها جزلاً ، وناراً تَأَجَّجاً ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُحماً	١٥٠	٢٢٦
المغيرة بن حبناء أو ابن حنين	سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فأستريحاً	٤٢	١٠٤

قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
أبو النجم العجلى	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان ، فنستريحا	١٨٥	٢٩
	سيري عنقا فسيحا	٢٩٥	٢٩ م

أبو النجم إلى سليمان ، فنستريحا

### الحاء المضمومة

	ولو أن ليلي الأخيلىة سلمتُ علّى ، ودوني جندلٌ وصفائحُ لسلمتُ تسليم البشاشة ، أو زقا إليها صدّى ، من جانب القبر صائحُ	١٨٩	١٢٢
ثوبة بن الحمير	رييته ، حتى إذا تمعددا وآض نهداً ، كالحصان أجردا	٦٢	١١

العجاج

—

—

	كان جزائى ، بالعصا ، أن أجلدا وأنى رُكيّب ، واضعون رحالهم	٣٩١	٢٠٧
	إلى أهل نار ، من أناس ، بأسودا يازُرب سارٍ بات ماتوسداً	٢٢٨	١٥٤
	إلّا ذراع العنسي ، أو كفّ اليدا		

### المضمومة

	إذا وجدتُ أوارَ الحبِّ في كبدى أقبلت نحو سقاء القوم أبتردُ	١٥٥	٩٢
عمارة بن عقيل	وكيف لنا بالشرب ؟ إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ، ولا نقدُ	٣٦٢	١٩٩
أبو الفرزدق أو ذو الرّمة	يثنى عليك ، وأنت أهل ثنائه ولديك ، إن هو يستزدك ، مزيدُ	١٤٤	٧٧
عبد الله بن عنمة		١٦٥	٧٧ م

قائله	الشاهد	رقم	الصفحة
<b>الذال المضمومة</b>			
أنشده ابن مالك في شرح الكافية	متى تُؤخِّدوا قسراً ، بظنِّه عامرٍ ولا ينحُّ ، إلَّا في الصَّفادِ ، يزيدُ	١٠٥	١٧٠
<b>الذال المكسورة</b>			
النابعة الجعدى أو حسان بن ثابت	وذكرت من لبن المخلِّق شربة والخيل تعدو بالصعيدِ بدادِ	٦	٣٩
القطامي	أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهنَّ عنِّي غيرَ صُدَّادِ	٢٢٥	٤٣٧
أنشده أبو عبيدة معمر بن المثني	فإذا ، وذلك لا انتهاء لذكره والدهرُ يُعقبُ صالحاً بفسادِ	٨٩	١٥٤
—————	كمرضعةٍ أولادٍ أخرى ، وضِيعتُ بنى بطنها ، ذاك الضلالُ عن الرشيدِ	١٧٦	٣٠٠
—————	ولست بحلالِ التلاع ، مخافةً ولكن متى يسترفد القومُ أرفدِ	١٠٤	١٦٨
طرفة أبو نخيلة أو حميد الأرقط أو أبو بجدلة	* قدى من نصر الحبيبين ، قدى * * * *	١٣٦	٢٠٧ م
» » »	* قدى من نصر الحبيبين ، قدى * أفد الترحُّلُ ، غير أنَّ ركابنا	م ١٣٦	٢٠٨
النابعة الذبياني	لما تزل برحالتنا ، وكأنَّ قدِ	٥٩	١٣٠
» »	أفد الترحُّلُ .... الخ وكأنَّ قدِ ترفع لى خندفٌ ، والله يرفع لى	م ٥٩	٢١١
الفرزدق	ناراً ، إذا خمدت نيرانهم ، تقدي	٨٠	١٥٤
—————	تزوجتها ، راميةً هرمزيةً	١٩٨	٣٥٤
—————	بفضل الذى أعطى الأميرُ من النقدِ		



الصفحة رقم	الشاهد	قائله
١٣٥	٦٥ متى تأتته ، تعشؤ إلى ضوء ناره	
١٨١	٦٥ م متى تأتته ..... الخ خيرٌ مُوقِد	الخطيئة
٢٢٦	١٥٣ ها ، إنَّ ذى عِذْرَة ، إنْ لا تكن نفعُ	النايعة
١٠٩	٤٦ ألا أيهذا الزاجرى ، أحضر الوغى	الذبياني
٢٩٤	١٢٨ فلو كان حمدٌ يُخلد الناسَ ، لم تمت	طرفة
٢٢٧م	١٥٢ م ها ، إن تا عذرة ، إلا تكن نفعُ	النايعة
٢٢٧	١٥١ * أبا حكم ، ها أنت نجمٌ ، فجالد *	أنشده الفراء
٢٢٤	١٤٩ لا درَّ درك ، إني قد رميتهم	الجموح الظفرى
	لولا حُددت ، ولا عُذرى لمحدود	أو راشد السلمى

## الذال المفتوحة

٤٨٨	٢٣٢ ترمى الفجاج والفيافى والقُصاً	أنشده
	بأعيناتٍ ، لم يخالطها القدى	ابن برى

## الراء الساكنة

٨	٢ يُفاكهنا سعد ، ويغدو لجمعنا	
٤٨٠	٢٣١ بمثنى الرقاق المترعات ، وبالجزر	امرؤ القيس
	مأنت من شجر العرى	
	عند الأمور ، ولا العراير	الكميت

قائله	الشاهد	رقم	الصفحة
	أيها الفتيان ، في مجلسنا	٢١٦	٤١٤
طرفه بن العبد	جَرَدُوا مِنْهَا ، وَرَادًا وَشُقُرًا وَلَسْتُ بِلَيْلِي ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ	٢٠٣	٣٨٥
العجاج	لَا أُذْلِجُ اللَّيْلَ ، وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ * يَتْبَعْنَ جَابًا ، كَمُدَّقِ الْمُعْطِيرِ *	٢٠٤	٣٨٥
<b>الرَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ</b>			
	متى ماتلقني فَرْدَيْنِ ، تَرْتَجِفُ روانف أَلَيْتِيكَ ، وَتُسْتَطَارَا	١٢٠	١٨٢
عنتره	أَعَارَتْ عَيْنَهُ ، أَمْ لَمْ تَعَارَا المطعمين لدى الشتاء سدائفاً	١٩٢	٣٤٢
_____	مِلْنِيْبٍ عَرًّا .....		
_____	* أَمَا وَاللَّهِ ، أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا * أَيَانَ نُؤْمِنُكَ ، تَأْمَنُ غَيْرِنَا ، وَإِذَا	١٥٦	٢٢٨
_____	لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مَنَّا ، لَمْ تَزَلْ حَذِرَا قالت سلامة : لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ أَنْ تَتْرَكَ الْأَعْدَاءَ ، حَتَّى تُعْذَرَا لَوْ كَانَ قَتْلٌ ، يَا سَلَامَ ، فَرَاحَةٌ	٦٦	١٣٥
_____	لَكِنْ فَرَرْتَ ، مَخَافَةً أَنْ أَوْسَرَا فَسَّرَ فِي بِلَادِ اللَّهِ ، وَالتَّمِيسَ الْغَنَى تَعْشُ ذَا يَسَارٍ ، أَوْ تَمُوتُ فَتُعْذَرَا	١٣١	١٩٦
_____	أَشْبِهَنَّ مِنْ بَقْرِ الْخَلْصَاءِ أَعْيُنَهَا وَهُنَّ أَحْسَنُ مِنْ صَيْرَانِهَا صُورَا	٢٩	٨١
ذو الرمة	لَا تَتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْ نَ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا	٢٢١	٤٢٥
نُسب لِرُؤْيَةِ أَمِيَةِ	فَاتَاها أَحْيَمَّرٌ ، كَأَخِي السَّهْمِ بِعَضْبٍ ، فَقَالَ : كَوْنِي عَقِيرَا	٢٤	٧٦
ابن أبي الصلت		٩	٤٣

الصفحة رقم	الشاهد	قائله
<b>الرّاء المضمومة</b>		
٢٧ ٨٠	حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو أن يبين جميعاً ، وهو مختار	يزيد بن حمار السكوني
١٠٠ ١٦٦ هـ	على حين من تلبث عليه ذنوبه يرث شربته ، إذ في المقام تدابر	ليبيد أنشده ابن مالك
٢١٩ ٤١٩	والمسجدان ، وبيت أنت عامره لنا ، وزمزم ، والأحواض ، والستر	عن الفارسي
٤٧ ١٠٧	إئني ، وقتلي سليكا ، ثم أعقله كالثور ، يضرّب ، لما عافت البقر	أنس بن مدركة
٨٠ ١٤٥	* أم هل كثير بكى ، لم يقض عبرته إثر الأحبة ، يوم الين ، معذور	أوس أو علقمة الفحل
<b>الرّاء المكسورة</b>		
٦٢ ١٣٢	لولا فوارس من جرم ، وأسرتهم يوم الصليفاء ، لم يوفون بالجار	—
١٢٣ ١٩٢	لو يغير الماء حلقى شرق كنت كالغصان ، بالماء اعتصاري	عدى بن زيد
٥ ٣٧ هـ	رّب رام من بن ثعلب مخرج كفيه من ستره	امرؤ القيس
١٥٩ ٢٣٧	* وأما العجز منها ، فلا يجرى * وإن كلاباً هذه عشر أبطن	النواح الكلابي
١٧١ ٣٠٦	وأنت برىء من قياتلها العشر م وإن كلابا هذه ... الخ العشر	»
١٣٤ ٢٠٠	فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم رشيد ، ولاناؤه أخاه عن الغدر	الأخطل

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
<b>الراء المكسورة</b>			
٢٠٠	١٣٤	فصَّبَ عليكم تغلب ابنة وائل	
٢٥١	١٦٥	فكانوا عليكم مثل راغية البكر تعلم شفاء النفس قهر عدوها	الأخطل زياد
٥٢٨	٢٤١	فبالغ بلطف في التحيل والمكر ياما أميلح غزلاًنا ، شدن لنا	ابن سيار العرجي ،
٤٢٦	٢٢٣	من هؤلئائكن الضال والسمر ألا ياسلمى ، ياهند ، هند بنى بدر	أو كثير عزة ....
٣٥١	١٩٦	وإن كان حيانا عدى ، آخر الدهر إذا ماكنت ملتمساً لغوث	الأخطل
٣٣٥	١٨٨	فلا تصرخ بكنتى كبير تنهض الرعدة في طهيري	_____
١٤٩	٨٤	من لذن الظهر إلى العصير دست رسولاً ، بأن القوم إن قدروا	رجل من طيء
		عليك ، يشفوا صدوراً ذات توغير	الفرزدق
<b>الترى المضمومة</b>			
٤٦٦	٢٢٨	حذاها من الصيياء نعلًا طراقها حوامى الكراع ، المؤيدات العشاوُر	الشماخ بن ضرار الذبياني
<b>السين المضمومة</b>			
١٠٥	٤٥	لو كنت ، إذ جئتنا ، حاولت رؤيتنا أتيتنا ماشيا ، لايعرف الفرس	أنشده الفراء
١٣٩	٧٠	إذ ما أتيت على الرسول قفل له ياخير من ركب المطى ، ومن مشى	من أبيات سيبويه
		فوق التراب ، إذا تعد الأنفس	

قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
	<b>السين المكسورة</b>		
ابن قيس الرقيات	كى لتقضينى رُقِيَّةُ ما وعدتنى ، غير مختلس	٦٩	٢٢
	رهط ابن أثعل ، فى الخطوب أذلة	٤٣٨	٢٢٦
	دَنَسو الثياب ، قنائبهم لم تُضرس		
	بالمهمز ، من طول النفاق ، وجارهم		
الخطيئة	يُعطي الظلامه ، فى الخطوب الحوس		
	عددت قومي ، كعديد الطيس	٢٠٨	١٣٧
رؤبة	إذ ذهب القوم الكرام ، ليسى		

**العين الساكنة**

	لا تحفرن بئرا ، تريد أحأ بها	١٥٧	٩٤
	فإنك فيها ، أنت من دونه ، تقع		
أنشده	كذاك الذى يبغى على الناس ظلما		
ابن الأعرابي	تصبه على رغي ، عواقب ماصنع		
	م ٩٤ رواية أخرى :	١٥٧	٩٤

أنشده	وكل امرئ يبغى على الناس ظلما		
المرزبانى	تصبه على رغم ، عواقب ماصنع		

**العين المفتوحة**

	فقلت : أكل الناس أصبحت مانحاً	٦٨	٢٠
جميل	لسائك ، كيما أن تُعز وتخدعاً		
	فمن نحن نُؤمِنه ، بيت وهو آمن	١٤٥	٩٩
هشام المرى	ومن لائجره ، يُمس مناً مفرعاً		

قائله	الشاهد	رقم	الصفحة
	<b>العين المفتوحة</b>		
	فإن عثرت بعدها ، إن وألث	١١١	١٧٤
ابن دريد	نفسى من هاتا ، فقولا : لا لعا		
	إني لأرجو محرزا ، أن ينفعا	١٣٢	١٩٨
—————	إيأى ، لما صرت شيخاً قلعاً		
	وإنك مهما تعط بطنك سؤلَه	٧٦	١٤٢
حاتم الطائى	وفرجك ، نالا منتبى الدم ، أجمعا		
	يا بن الكرام ، ألا تدنو؟ فتبصر ما	٣٤	٨٨
	قد حدثوك ، فما راء كمن سمعا		
	تعدون عقر التيب أفضل مجدكم	١٤٤	٢٢٠
جرير	بنى ضوطرى ، لولا الكمى المقنعا		
	<b>العين المضمومة</b>		
	فاذ ماترني اليوم ، مزجى مطبى	٧١	١٣٩
	أصعد سيرا ، فى البلاد ، وأفرع		
عبد الله	فأنى من قوم سواكم ، وإنما		
ابن همام السلولى	رجالى فهم بالحجاز ، وأشجع		
الصلتان	أنا الصلتانى الذى قد علمتم	٢٠١	٣٨٣
العبدى	إذا ماتحكّم ، فهو بالحكم صادع		
جرير البجلى	يا أقرع بن حابس ، يا أقرع	٨٣	١٤٨
أو عمرو العجلى	إنك ، إن يصرع أخوك ، تبصرع		
	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم	٩٩	١٦٤
—————	ليعلم رنى ، أن بيتى واسع		
	وما الناس إلا كالديار ، وأهلها	٢٠٠	٣٧٢
ليبد	بها ، يوم حلّوها ، وغدوا ، بلاقع		

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
<b>العين المضمومة</b>			
٣٠٥	١٨١	أَمِنْ رِيحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُؤرِّقُنِي ، وَأَصْحَابِي هَجُوعٌ	عمرو ابن معدى كرب
<b>العين المكسورة</b>			
٦٩	٢١	أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شئنا ، ببيداء بلقع	—————
٤٤	١٠	فما كان حصنًا ، ولا حابس يفوقان مرداسًا ، في مجمع	العباس ابن مرداس
٢٦٨		محمرّة ، عقب الصباح ، عيوئتهم بمري هناك ، من الحياة ، ومسمع	الحادرة
٩١	٣٦	أتبيث ريانَ الجفون ، من الكرى وأبيت منك ، بلبلة الملسوع ؟	الشريف الرضي
<b>الفاء الساكنة</b>			
٤٩٩ هـ	٢٣٨	وشبه فعلاء وفعلَى ، إن صرف صغرٌ ، بكسر لازم ، قبل الألف	ابن مالك في شرح الكافية الشافية
<b>الفاء المضمومة</b>			
٢١٠	١٣٨	أخالدُ ، قد ، والله ، أو طأت عَشْوَةٌ وما قائل المعروف فينا يُعْنَفُ	أخو يزيد ابن عبد الله البجلي
<b>الفاء المكسورة</b>			
٤٩٩ هـ	٢٣٨	وفتح مالم ينصرف ، حتمٌ ، ففى علقى وغوغاء ، كلاهما اقتنى	ابن مالك في شرح الكافية الشافية
<b>الفاء المكسورة</b>			
٣٨٧	٢٠٦	عليه من اللؤم سرواله فليس يرقُ لمستعطف	—————
١٠٢	٤٣	للبس عباءة ، وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف	ميسون بنت بجدل الكلية

قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
	لبس عباءة ... الخ الشفوف	١٠٦	٤٣ م
<b>القاف المضمومة</b>			
	لقد زَرَقْتَ عيناكَ ، يابن مكعب	٢٥٥	
_____	كما كُلُّ ضَبِّي ، من اللؤم أزرُقُ وإنسانُ عيني ، يحسُرُ الماءَ تارةً	١٧١	١٠٧
ذو الرِّمَّة	فيبدو ، وتارات يَجِمْ ، فيغرقُ	٦٠	١١
_____	فلو أَتَيْتُكَ في يومِ الرِّخاءِ سألتني طلاقَكَ ، لم أَبْخُلْ ، وأنتِ صديقُ		
<b>القاف المكسورة</b>			
ابن همام	أين تضربُ بنا العُداة ، تجدنا	١٤٠	٧٤
السلولِي	نُصِرْفُ العيسَ نحوها للتلاقِ	٢٥٥	١٦٨
خفاف	إذا ما استَحَمْتُ أرضه من سماءه	١٠١	٤٢
ابن نُدبة	جرى ، وهو مودوعٌ ، وواعِدُ مَصْدَقِ	١٩٥	١٣٠
روى	وَمَنْ لم يَقْدَمْ رِجلَه مطمئنَةً	٢٢٨	١٥٥
لكعب بن زهير	فِيئبَتْها في مستوى الأرض ، يزلقُ لو أَنَّ بالعلمِ تُعْطَى ماتعِيشَ به		
_____	لما ظفِرَتْ من الدنيا بئُفْروقِ ألا ياقيسُ ، والضحاكُ ، سيرا		
	وقد جاوزتُما خمرَ الطريقِ		
<b>اللام الساكنة</b>			
_____	إنسانَةٌ فتانَةٌ بدرُ الدُّجى ، منها تحجِلُ	٢٩٣	١٧٣
علقمة الفحل أو	لو يَشَأُ ، طارَ به ، ذو مِيعَةَ	١٥٦	٩٣
امرأة من بني الحارث	لأحِقُّ الأَطالِ ، نَهْدُ ، ذو نُحْصَلِ		



قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
	<b>اللام المفتوحة</b>		
نسب إلى حسان وإلى أنى طالب وإلى الأعشى	محمد ، تَقَدِّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِخَفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا	١٢٢	٥٢
	فَمَا تَحَى ، لِأَرْهَبَ ، وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا وَإِنْ عَدَّ أَعْدَائِي ، عَلَيَّ لَهُمْ ذَخْلًا	١٤٢	٧٥
الفرزدق	وَإِنَّكَ إِذْ مَاتَاتِ مَأْتِ مَأْتِ أَمِيرٍ بِهِ ، لَا تَجِدُ مِنْ أَنْتِ تَأْمُرُ ، فَاعْلَا	١٤٠	٧٢
	فُوقِيقَ جُبَيْلٍ ، شَاخِ الرَّأْسِ ، لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ ، حَتَّى تَكُلَّ وَتَعْمَلَا	٤٩٢	٢٣٧
أوس بن حجر	وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا ، وَلَا الْمَفْعَالَ وَالْمَفْعِيلَا	٣٠٢	١٧٩
	<b>اللام المضمومة</b>		
	أَبُوكَ خَلِيفَةً ، وَلِدَتَهُ أُخْرَى وَأَنْتِ خَلِيفَةٌ ، ذَاكَ الْكَمَالَ	٢٨٩	١٧٠
—	فَاذْهَبْ ، فَأَيُّ فَتَى فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ مَنْ خَفِهَ ظَلَمٌ ، دُغِجٌ ، وَلَا جَبَلٌ	٢١٤	١٤٠
المتنخل الهذلي			
	<b>اللام المضمومة</b>		
	وَالنَّاسُ ، مَنْ يَلْقَى خَيْرًا ، قَاتِلُونَ لَهُ مَائِشْتَمِي ، وَلَأَمَّ الْمَخْطِيءِ الْهَبْلُ	١٧٢	١٠٨
القسطامي	عَلَيْهَا أَسْوَدٌ ، ضَارِيَاتٌ ، لِبُوسُهُمْ سَوَائِيغٌ بَيْضٌ ، لَا يَخْرِقُهَا التَّبَلُ	٤٧٠	٢٢٩
زهير ابن أنى سلمى	تَهَامُونَ ، نَجْدِيُّونَ ، كِيدًا وَنَجْدَةً لِكُلِّ أَنَاسٍ ، مِنْ وَقَائِعِهِمْ سَجَلُ	٣٨٦	٢٠٥
—			

قائله	الشاهد	رقم	الصفحة
	<b>اللام المضمومة</b>		
أمية	ولكنَّ مَنْ لا يَلِقُ أمراً يُنوبُه	١٠٣	١٦٨
ابن أبي الصلت	بِعُدَّتِه ، يَنْزِلُ به ، وهو أعزُّلُ حديث أناسي ، فلما سمعته	١٣٣	١٩٩
كعب بن زهير	إذا ليس فيه ما أبينُ ، فأعقلُ رأيتك أحييت النداء بعد موته	١٢	٦١
—	فعاش النداء ، من بعد ما هو خاملُ خليلي ، أني أتاني ، أتانيا	٦٤	١٣٤
—	أنحأ ، غير ما يُرضيكما ، لا يجاولُ وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها	٧٨	١٤٤
السموعل	فليس إلى حسن الثناء سبيلُ ليس العطاء من الفضول سماحةً	٢٦	٧٩
ابن عادياء	حتى تجود ، وما لديك قليلُ		
المقنع الكندي			
	<b>اللام المكسورة</b>		
	وليس بذي ربح ، فيطعنني به	٢٠٢	٣٨٤
امرؤ القيس	وليس بذي سيف ، وليس بنبالِ تروِّح بالعشي ، بكل خرقِ	٢٣٤	٤٨٩
أنشده	كريم الأعممين ، وكلُّ خالِ ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة	١٢٧	١٩٣
ابن الأعرابي	كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المالِ كأن هبوبها خفقان ريج	١٨٠	٣٠٥
امرؤ القيس			
الأعلم الهذلي	تحريق ، بين أعلام طوالِ		

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
<b>اللام المكسورة</b>			
٤٢٧	٢٢٤	وتبلى الألى يستلثمون ، على الألى	أبو ذؤيب
١١٨	٥١	تراهنَّ يوم الرّوع كالجندِ القبيل يُغشّونَ ، حتى ماتهُرُّ كلابهم	الهدليّ
٤١٤	٢١٧	طوى الجديدان ماقد كنتُ أنشره	حسان بن ثابت أبو سعيد
٤٢٠	٢٢٠	أو خلقتني ذوات الأعين النّجلى أغرّ الثنايا ، أحّم اللثاب	المخزوميّ عبد الرحمن
١٨٢	١١٩	يُحسّنها سوّك الإسحلي إذا التعجة ، الأدماء كانت بقفرة	ابن حسان أنشده
٢٢٣	١٤٧	لولا الأمير ، ولولا حقّ طاعته فأيان ماتعدلُ بها الرّيحُ تنزل	أبو زيد
٩٢	٣٩	لقد شربتُ دماً ، أحلى من العسل كذبتُم ، وبيتَ الله ، نبزى محمدا	
		ولمّا نُطاعن دونه ونناضيل ونُسلمه ، حتى نُصرِّعَ حوله	أبو طالب عم النبي ﷺ
٣٤٣	١٩٣	فلسْتُ بآتيه ، ولا أستطيعه	النجاشي الحارثي
٤٦٧	١٩٣ م	ولاك اسقنى ، إن كان ماؤك ذا فضل فلسْتُ بآتيه ، ولا أستطيعه ... ::. الخ البيت	قيس بن عمرو » »
٤٩٠	٢٣٥	كأن خصييه ، من التدلُّل	خطام المجاشعي
٣١٩	١٨٥	ظرفُ عجوز ، فيه ثنتا حنظل كأن دثاراً حلقتْ بلبونه	أو سلمى الهدلية
١٣٤	٦٣	عُقَابٌ تُتوفى ، لا عُقَابُ القواعل أغرّك منى ، أن حُبِّك قاتلي	امرؤ القيس
		وألّك مهما تأمرى القلبَ يفعل	امرؤ القيس

قائله	الشاهد	الصفحة رقم
	<b>اللام المكسورة</b>	
عبد قيس بن خفاف	استغنى ، ما أغناك ربك ، بالغنى	٩١ ١٥٥
أو - حارثة بن بدر	وإذا تُصَبِّكَ خِصَاصَةً ، فتجمل	
—	فإن يك قوم ، سرهم ماصنعتهم	٨٢ ١٤٧
—	ستحتلبوها ، لاقحاً ، غير باهلي	
ذو الرمة	فأضحت مغانيها ، قفاراً رسومها	٦١ ١٣١
	كأن لم سوى أهل من الوحش تُوهل	
	<b>الميم الساكنة</b>	
—	• لا تفسدوا آبا لكم •	٢٣٧ م
باغت بن صريم	ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّم	١٥ ٦٣
اليشكري	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم	
أو أرقم اليشكري		
أو زيد بن أرقم	ويوماً توافينا .. الخ البيت	
» » »		١١٢ ١٥ م
	<b>الميم المفتوحة</b>	
	لنا الجففاتُ العُرُّ ، يلمعن في الضحى	٢٠٨ ٣٩٣
حسان بن ثابت	وأسيافنا يقطرن ، من نجدة ، دَمَا	
	ومن يقترب منا ، ويخضع ، نُؤوهِ	٤١ ١٠١
	ولا يخش ظلماً ، ما أقام ، ولا هضمًا	
المتلمس أو	ولولا رجال ، من رزام ، أعزة	٣٠ ٨٢
الحصين بن الحمام	وآل سبيع ، أو أسوءك ، علقمًا	
» »	ولولا رجال ... الخ البيت	٣٠ م ١٠٨
	وكنت ، إذا غمزت قناة قوم	٢٨ ٨١
زياد الأعجم	كسرت كعوبها ، أو تستقيما	

قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
	<b>الميم المضمومة</b>		
عمرو بن حسان	تَمَخَّضَتِ المُنُونُ له بيوم	١٧٥	٣٠٠
أو خالد بن حق	أنى ، ولكل حاملة تمام		
	وإن أناه خليل ، يوم مسألة	٨٦	١٥٠
زهير	يقول : لا غائب مالى ، ولا حريم		
	إن تستغيثوا بنا ، إن تُذَعَرُوا ، تجدوا	١١٠	١٧٣
—	منا ، معاقل عير ، زانها كرم		
الأحوص محمد بن عبد	فطلَّقها ، فلست لها بكفء	٨٨	١٥٢
الله بن عاصم	وإلا ، يعل مفرقك الحسام	٨٦	١٦٩ مكرر
الأنصارى	» » » » »		
تميم	وقدر ككف القرد ، لا مستعيرها	١٠١	١٦٧
ابن مقبل	يعار ، ولا من يأتها يتدسم		
الوليد	إذا ما خرجنا من دمشق ، فلا نعد	٥٧	١٢٧
ابن عقبة	لها أبدا ، مادام فيها الجراضيم		
	بنى ثعل ، لاتنكعوا العنز شربها	١٠٩	١٧٢
الأسدي	بنى ثعل ، من ينكع العنز ظالم		
المسيب	فأقسم ، أن لو التقينا ، وأنتم	١١٤	١٧٨
ابن علس	لكان لكم يوم ، من الشر مظلم		
زياد بن حمل	لم ألقى بعدهم حيا ، فأخبرهم	٣٣	٨٧
أو زياد بن منقذ	إلا يزيدهم حبا إلى ، هم		
عمر بن أبى ربيعة	صددت ، فأطولت الصدود ، وقلما	١٦١	٢٤٢
أو المرار الفقعي	وصال ، على طول الصدود ، يدوم		
	هل ما علمت ، وما استودعت ، مكتوم ؟	١٤٠	٢١٧
	أم حبلها ، إذ نأثك اليوم ، مصروم ؟		
علقمة الفحل	أم هل كبير بكى ، لم يقض عبرته		
	إثر الأحبة ، يوم البين ، مشكوم ؟	٨٠ م	٢١٧

قائله	الشاهد	رقم	الصفحة
	الميم المضمومة		
تميم ابن مقبل	ما أطيب العيش ! لو أن الفتى حجر تنبو الحوادثُ عنه ، وهو ملمومٌ	١٢٨	١٩٣
جرير أبو الأسود	متى كان الخيامُ بذى طُلوج سُقِيَتِ الغَيْثُ ، أيتها الخيامُ لاتنه عن خلق ، وتأتى مثله عارٌ عليك ، إذا فعلت ، عظيم	٦٧	١٣٦
	الميم المكسورة		
—————	وكنْتُ أرى زليداً ، كما قيل ، سيداً إذا ، إنه عبدُ القفا واللهازم	٩٨	١٦٢
—————	هل أنتِ بائعتى دمي بغلائه إن كنتِ زفرةَ عاشق لم ترحم ومن لايزلُ يستحملُ الناسَ نفسه ولا يُغْنِها يوماً من الدهر ، يُسَامُ	٩٧	١٦٠
زهير الكميت أو مهلهل أو شرحبيل	خلعَ الموك ، وصار تحت لوائه شجرُ العُرى ، وعراعرُ الأقوام ذُمُّ المنازل ، بعد منزلة اللوى	١١٦	١٧٩
جرير	والعيش ، بعد أولئك الأيام عمرتُك الله ، إلا ما ذكرت لنا هل كنتِ جارتنا ، أيام ذى سلم ؟	٢٣٠	٤٧٩
الأحوص	يادار عبلة بالجواء تكلمى وعمى صباحاً ، دار عبلة ، واسلمى أتغضب ، أن أذنا قُتِيبة حُرَّتا	١٦٤	٢٥١
عنترة	جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازم وقالوا : أخانا ، لا تخشع لظالم	٥٠	١١٥
الفرزدق	عزير ، ولا ذا حق قومك تظلم احفظ وديعتك التي استودعتها	٥٦	١٢٦
—————	يومَ الأعارب ، إن وصلت ، وإن لم ومهما تكن عن امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم	٦٠	١٣١
إبراهيم بن هرمة		٦٩	١٣٧
زهير			

قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
زيد الخير	سائل فوارس يربوع ، بشدَّتنا أهل رأونا بوادي القفِّ ، ذى الأكم	٢١٨	١٤١
<b>النون الساكنة</b>			
رؤية	قالت بنات العم : ياسلمى وإن كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإن		
نسب إلى	أتطمع فينا من أراق دماءنا	٢٢٢	١٤٥
عمرو بن العاص	ولولاك ، لم يعرض لأنسابنا حسن ربِّ ووقفتى ، فلا أعدل عن	٨٥	٣٢
—	سنن الساعين في خير سنن		
<b>النون المفتوحة</b>			
—	* عن كيف ضيَّعتنا ؟ ذهل بن شيبانا ؟ *	٢٠٥	١٣٥
ابن مالك	أجز فعلى لفلعلنا إذا استثنيت جبلانا إلى قوله :	٩٥	٣
في نظم	وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا		
الفرائد	وزد فيهن خمصانا على لغة ، وأليانا		
المراذى	ترى ثنانا ، إذا ماجء ، بدءهم	٤١٢	٢١٤
أوس	وبدؤهم ، إن أتانا ، كان ثنينا		
ابن مَعْرَاء	قد جرت الطيرُ أيامينا	٤٨٨	٢٣٣
—	قالت : وكنت رجلا فطينا :		
—	هذا ، لعمرُ الله ، إسرائينا		
أنشده الكسائي	ياحِبُّ ، قد أَمسينا ولم تنام العينا	٣٣٨	١٨٩
الكميت	تُعلمها : هبى وهلا وأرُحِب	٢٥٢	١٦٦
ابن معروف	وفي أبياتنا ، ولنا ، أقتلينا لتقم أنت ، يابن قُريش	١٢٤	٥٥
—	فتقضَى حوائج المسلمينا		
أنشد	فلو جاءوا بيرةً أو بهند	٣٠١	١٧٧
لابن همام	لبايعنا أميرةً مؤمنينا		

قائله	الشاهد	الصفحة رقم
	<b>النون المضمومة</b>	
الفند الزماني	وبعض الحلم عند الجهل ، للذلة إذعان	٦٢ ١٤
الأعشى	ولست بكتني ، ولست بعاجن وشر الرجال ، الكنتني وعاجن	٣٥٢ ١٩٧
	<b>النون المكسورة</b>	
الفرزدق	تعش ، فإن عاهدتني ، لا تخونني نكن ، مثل من ، ياذب ، يصطحبان	١٤٩ ٨٥
حسان بن ثابت أو ابنه عبد الله أو كعب بن مالك	من يفعل الحسنات ، الله يشكرها والشر بالشر ، عند الله ، مثلان	١٤٧ ٨١
حاجب بن حبيب الأسدي	أعلنت في حب جمل ، أي إعلان وقد بدا شأنها ، من بعد كتمان	٢٣ ٥
—	حيثما تستقم ، يقدرك الله له نجاحاً ، في غابر الأزمان	١٤٠ ٧٣
سحيم بن وئيل	أنا ابن جلا ، وطلاع الثنايا	١٤ ٤
ابن يربوع الأعشى	متى أضج العمامة تعرفوني فقلت : ادعي ، وأدعو ، إن أندي	٩١ ٣٦
أو الخطيئة جرير	لصوت ، أن ينادي داعيان لو في طهية أحلام ، لما عرضوا دون الذي أنا أرميه ، ويرميني	١٩٢ ١٢٦
—	أما والله ، أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ، ولا القمين	١١١ ٤٩
	<b>الهاء الساكنة</b>	
أنشده المبرد	وهو إذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب ، تلتظي جرابه وإن أمراً ، لا يرتجى الخير عنده	٥١٣ ٢٣٩
—	يكن شيئاً ثقيلاً ، على من يصاحبه	١٥٨ ٩٥



قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
	<b>الماء الساكنة</b>		
	أم الحُلَيْس ، لعجوزٍ شَهْرَبَة	١٧٦	١١٣
رؤية	ترضى من اللحـم ، بعظم الرقبة		
امرأة	فوالله ، لولا الله ، تُخشى عواقبه	١٧٩	١١٥
في عهد عمر	لُزْعَرِعَ من هذا السرير جوانبه		
» » »	م فوالله ، لولا الله .... السخ البيت	٢٢٣	١١٥
أبو الأسود	ليت شعرى ! عن خليل ، ما الذى	٢٥٥	١٦٧
أو أنس بن زنيم	غاله فى الحب ، حتى ودَّعه		
الأعشى	أيا جارِتا ، بينى ، فإنك طالقَة	٢٩٩	١٧٤
ميمون بن قيس	كذلكِ أمورُ الناس ، غادٍ وطارقة		
أنشدته ابن الطراوة	لن يَخِيبَ الآن من رجائك مَنْ	٦٦	١٩
لأعرابي	حرَّك دون بابك الحلقة		
	كُلُّ حَيٍّ ، ظلُّ مغتبطا	٢٩٢	١٧٢
	غيرَ جيزانى ، بنى جبلة		
	هتكوا جيب فتاتهم ، لم		
	يُبالوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ		
صخر بن عمير	• قاربت أمشى القَعُولَى والفنجلَة •	٣١٠	١٨٤
	<b>الماء الساكنة</b>		
حاتم الطائي	وأوقدت نارى ، كى لِيُبَصَرَ ضوؤها	٧١	٢٣
أو الهمرى	وأخرجت كلى ، وهو فى البيت داخلَة		
جرير	• أولاد قوم ، خُلقوا أقتَه •	٤١٠	٢١٢
سُحيم	إنى إذا ما القوم كانوا أُنجِيَة	٤٠٨	٢١٠
ابن وثيل	واضطرب القوم اضطراب الأرشية		
البربوعى	هناك ، أو صبنى ، ولا تُوصى بيَة		
	<b>الماء المفتوحة</b>		
	• ناجية ، وناجياً أباهَا •	٤١٠	٢١٣

قائله	الشاهد	الصفحة	رقم
	<b>الهاء المفتوحة</b>		
	أجِدُّكَ لم تغتمض ساعةً	٥٨	١٣٠
منصور أو منظور	فترقدها مع رقّادها		
ابن مرثد الأسدي	قلت لبوابٍ ، لديه دارُها :	٥٤	١٢٣
الصِّمَّة القشيري	تَيْدَنُ ، فإني حموها وجارها		
أو المجنون	وئُبِّتُ ، ليلي أرسلت بِشِفاعَةِ	١٢٥	١٩٢
أو ابن الدمينة	إلَيَّ ، فهلاً نفسُ ليلي شفيعُها ؟		
	١٢٥ م وئُبِّتُ ، ليلي أرسلت .... الخ البيت	٢١٩	
	إذا مَتُّ ، فادفني ، إلى جنب كرمة	١٦	٦٤
	ثُرُوِي عظامي ، بعد موتي ، عروِقُها		
	ولا تدفنيّ بالفلاة ، فإنني		
أبو محجن	أخاف ، إذا ما مِتُّ ، أن لا أذوقها		
	<b>الهاء المكسورة</b>		
	لولا تعوجين ، ياسلمى ، على دنف	٣٥	٨٨
	فَتخمدى نارَ وجدٍ ، كاد يُفنيه		
	<b>الياء الساكنة</b>		
	لولا الحياءُ ، وبقى الدِّينُ ، عَيْتُكما	١٤٦	٢٢٣
ابن مقبل	ببعض مافيكما ، إذ عبثما عَوِرى		
	ثلاثة أنفُس ، وثلاث ذُورٍ	١٨٢	٣٠٧
الخطيبة	لقد جار الزمانُ على عيالي		
أبو ذؤيب	ألا زعمتُ أسماءً ، أن لا أحبُّها	١٤٨	٢٢٤
الهدلى	فقلتُ : بلى ، لولا ينازعني شغلي		
	ألا ياسلمى ، ثم اسلمى ، ثم اسلمى	١٥٣	٢٢٧
	ثلاث تحيات ، وإن لم تكلمى		

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو

٢٣٢ ١٥٧

وإيانا ، فذاك بنا تداني

جحدر

نعم ، وأرى الهلال كما تراه

ابن مالك

ويعلوها النهارُ ، كما علاني

## الياء المفتوحة

له مارأتُ عينُ البصير ، وفوقه

٤٥٩ ٢٢٧

سماؤُ الإله ، فوق سبع سمائيا

أمية

امرأة

لئن كان ما حُدِّثته اليومَ صادقا

١٧٦ ١١٢

من عقيل

أصُمُّ في نهار القَيْظِ ، للشمس ضاحيا

أحيحة بن الجلاح

بعضبة من ماليا أحشى رُكيبا أو رُجلا عاديا

٥٢٠ ٢٤٠

سوار

فإن كان لا يُرضيك حتى تردّني

١٥٠ ٨٧

ابن المضرب

إلى قَطْرِي ، لا إخالك راضيا

قد عجبت مني ، ومن بُعَيْليا

٣١ ٦

الفرزدق

لما رأنتني خلقاً مقلوليا

مهما لي الليلة ، مهما ليّ

١٣٦ ٦٨

عمرو بن ملقط

أو دى بنعلَى وسرباليّة

## الياء المضمومة

أطرباً ؟ وأنت قنسرئُ ؟

٢١٢ ١٤٠

العجاج

والدهرُ بالإنسان دَوَّارِيٌّ

»

أطرباً ؟ وأنت قنسرئُ ؟ .... الخ البيت

٣٨٣ ١٤٠ م

مَنْ التَّرَاثِ السَّلَاحِي  
الكتاب السادس



المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى  
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
مكة المكرمة

شرح التسهيل لابن عقيل

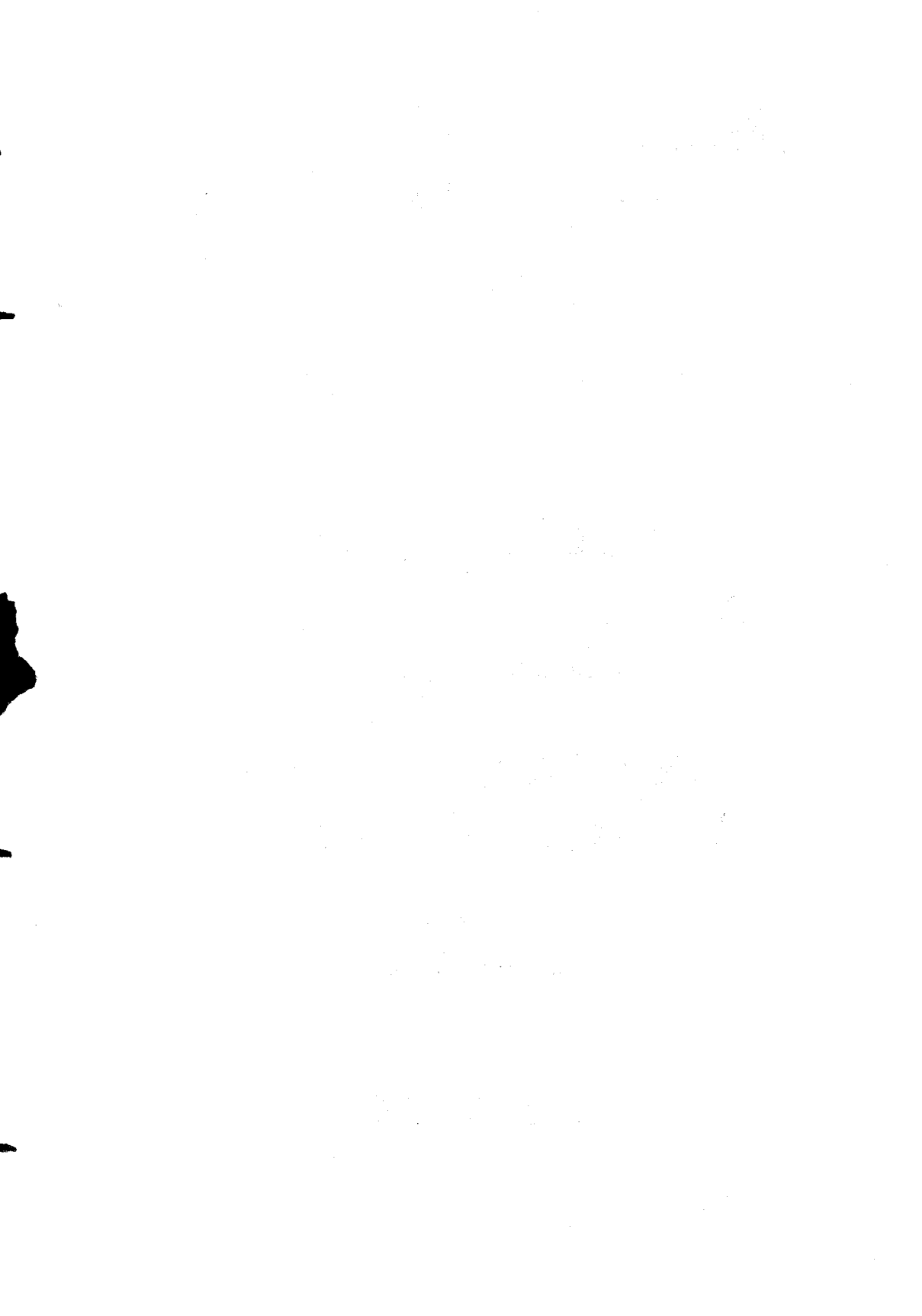
المساعد

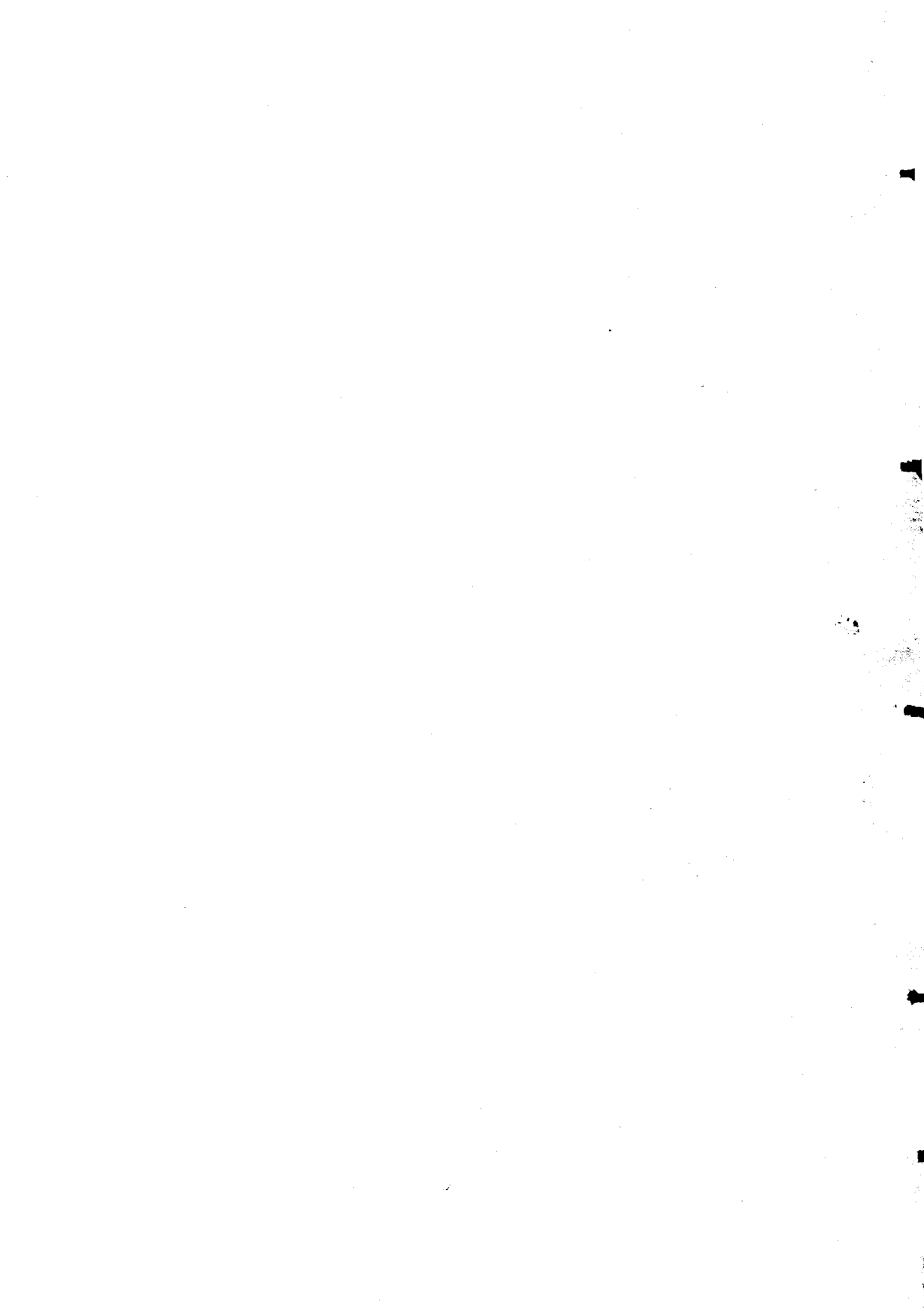
على تسهيل الفوائد

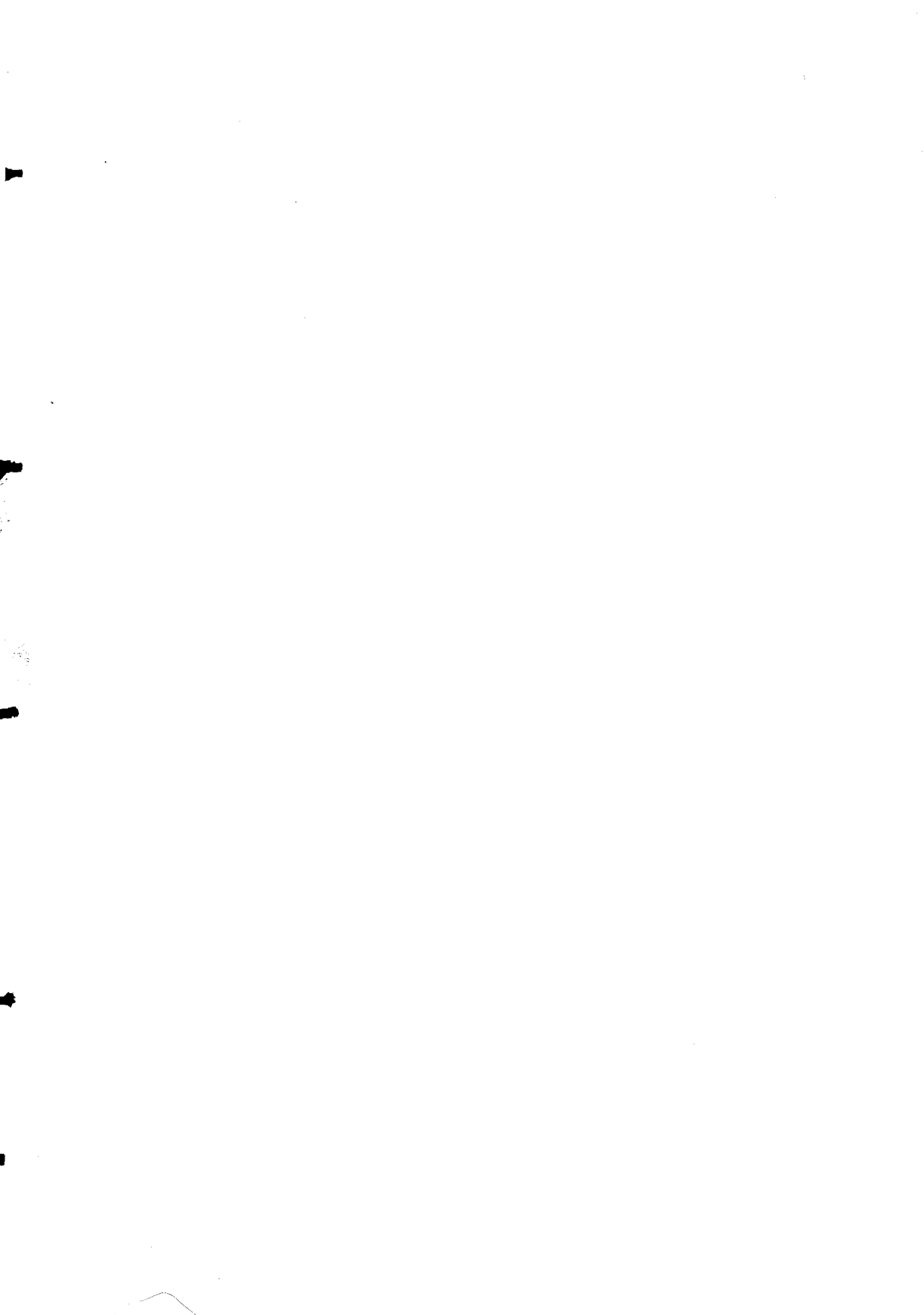
شرح منقح مصنف للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل  
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق  
د. محمد كامل بركات

الجزء الرابع







## ٧٦ - باب التصريف

هو في اللغة مصدر صرّف ، أى قلب من حال إلى حال ،  
ومناسبته لما نحن فيه ظاهرة ؛ فإن التصريفى يُقلب الكلمة تقاليد ،  
ليعرف بها أصلها وزائدها ومبدها من غيره ، إلى غير ذلك ، مما ستراه .

وقيل : تصريف الكلمة : تغييرها ، بحسب ما يعرض لها ، من  
تثنية وجمع ونحو ذلك ، كبناء الفعل من المصدر واسم الفاعل ؛ ولهذا  
التغيير أحكام ، كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام ، يسمى  
علم التصريف . انتهى . فسمى العلم باسم ذلك التغيير ، لأنه إنما  
يُعرف به .

( التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة ، ومالحروفها من أصالة  
وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك ) - فخرج ببنية ، علمُ الإعراب  
والعروض ونحوهما ، مما لاتعلّق له ببنية الكلمة ، أى صيغتها ، وأورد أن  
بعض أحكام الإدغام نحو : اضرب بكرةً ، وبعض أحكام التقاء (١)  
الساكنين ، نحو : لم يضرب الرجل ، وأحكام الوقف ، كالوقف على زيد

(١) سقطت من ( غ ) .



بالسكون ، والرّوم والإشمام ، من علم التصريف ، ولا ترجع لأبنية  
الكلم ؛ فالأولى أن يقال : علمٌ بأصولٍ ، تعرف به أحوال أبنية الكلم  
التي ليست بإعراب .

ويجوز أن يُجاب بأن الوقف ليس من التصريف ، ولذا أفرد  
المصنف بباب آخر الكتاب ، كما أفرد الإمالة بباب كذلك ؛ وكذا  
فعل في الإدغام والتقاء الساكنين ؛ ومَنْ ذَكَرَ هذه في علم  
التصريف ، توسّع باعتبار أن معظم أحوالها يتعلق بالإفراد ، فأشبهت  
لذلك ما يتعلق بالبنية .

وقوله : وما لحروفه .. إلى آخره ، إيضاح لمتعلّق العلم ، على  
جهة الإجمال ، وسيأتي التفصيل ؛ وأراد بالشبه : الحذف والنقل  
والقلب ونحو ذلك .

( ومتعلّقه من الكلم : الأسماء المتمكّنة ) - وهي التي لا تشبه  
الحرف .

( والأفعال المتصرّفة ) - أخرج ليس ونحوها من الأفعال  
الجامدة ؛ وإنما كان موضوعه ذلك ، لأن الحروف وشبهها ، وما  
لا يتصرف من الأفعال ، يلزم حالة واحدة ، ولا تنقلب البنية فيه من  
حال إلى حال .

والمراد بقوله : من الكلم : العربية ، فلا يريد الأعجميّ ،  
نحو : إبراهيم ، فيقال : هو من الأسماء المتمكّنة ، ولا يدخله

التصريف ، لأنها منقولة من لغة لها حُكْمٌ يَخْصُّها ، ولا مشاركة بينها وبين لغة العرب في أحكام هذا الباب ؛ والقول بزيادة بعض حروف الأعجميِّ وأصالتها ، ليس معناه إلا المقايسة ، بمعنى أن العربيَّ في مثله ، حقه كذا ، فيثبت لهذا ماثبت لذلك للتعريب ، كما قال سيويوه في همزة إبراهيم وإسماعيل : إنها زائدة ، لشبهها بهمزة الوصل ، من جهة أنه لا يوجد في لسان العرب اسم أوله همزة ، بعدها أربعة أصول ، لا أصلية ولا زائدة ، إلا في مصادر الأفعال التي أولها همزة وصل ، فجُعِلَ ما أوله همزة من الأعلام الأعجمية ، بعدها أربعة أصول ، بتلك المنزلة تشبيهاً .

وكما قال المبرد : إن الهمزة المذكورة أصلية ، لأن الهمزة لا تكون زائدة أولاً ، وبعدها أربعة أحرف أصول ، فأجرى هذا على ما يشبهه كإصطبل ؛ والوجه ترك مثل هذا ؛ وإنما شاع ، وهو أمر تقديريّ واعتباريّ ، غير مبنيّ على محقق ، لأنه كمسائل التمرين ؛ وما جاء من الحذف والإبدال في بعض الحروف نحو : سَفَّ وَسَوَّ وَسَى ، فيوقف عنده ولا يقاس عليه ، بلا خلاف ؛ بخلاف مثل ذلك في الأسماء الممكنة ، والأفعال المتصرفّة ، واقعاً على الوجه الذي سيأتى بيانه .

وكون التصريف لا يدخل الحرف وشبهه من الأسماء المتوغلّة في البناء ، نصّ عليه ابن جنى وغيره ، ومنازعة (١) الخضراوي ابن عصفور في ذلك ، ليس لها حجة .

(١) في (ز) : ومنازعه الخضراوي وابن عصفور .

( ولها الأصلة في ذلك (١) ) لكثرة وجود التصريف فيها نحو :  
ضرب يضرب اضرب ؛ ولكون التصريف في الفعل أكثر منه في  
الاسم ، لم يحتمل من عدة الحروف الأصول ما يحتمله الاسم ، فلم  
يجاوز مجرد منه أربعة ، ولا المزيد فيه ستة ، كما سيأتي ، ولما ثبت لها ،  
بسبب هذه الكثرة ، مع وضوح الاشتقاق فيها ، هذه الأصلة ،  
احتملت من الزيادة ، ما لا تحتمله الأسماء ، كما سيأتي أيضا .

( وما ليس بعضه زائداً ، سُمِّي مجرداً ) - لخلوه من الزيادة ،  
وسياتي ذكر حروف الزيادة ، وما يتعلق بها .

( ولا يتجاوز خمسة أحرف ، إن كان اسماً ، ولا أربعة إن كان  
فعالاً ) - فيكونان ثلاثيين ، كزيد وضرب ، ورُبَاعِيَيْن ، كجعفر  
ودحرج ؛ ويختص الاسم بكونه خماسياً كسفرجل ؛ ودليل هذا استقراء  
النحويين ، من البصريين وغيرهم .

( ولا ينقصان عن ثلاثة ) - فلا يكون مجرد من الاسم  
التمكن والفعل ، ناقصاً عن ذلك ، بحسب الوضع ، بدليل  
الاستقراء ، وهي : فاء الكلمة وعينها ولامها ؛ وقد يُحذف من  
الاسم ، فيبقى على حرفين ، كيد و دم ، وعلى حرف واحد ،

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : ولها الأصلة فيه .

كقولهم : شربت ماءً يافتي ، حكاة ثعلب ؛ ويُحذف من الفعل كذلك ، نحو : قُل ، وق زيدياً ؛ وكون أقل الأصول ثلاثة ، هو قول البصريين ؛ وزاد أبو الفتح نصر بن أبي الفنون البغدادي ، تلميذ أبي البركات بن الأنباري ، أن مذهب الكوفيين ، أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان ، حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه .

( والمزيد فيه ، إن كان اسماً ، لم يتجاوز سبعة ) - فأكثر ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : اشهب ، مصدر : اشهبَّ ، وأصوله : ثلاثة ، يقال : شهبَ الشيء ، بالكسر ، شهباً واشهبَّ اشهبابا ، من الشبهة ، وهي البياض الذي غلب عليه السواد ؛ وجاء نادراً انتهاؤه إلى ثمانية ، قالوا : كذُّبُبان (١) ، وأصله من الكذب ، وزوائده خمس ؛ والمعروف أن الخماسي الأصول ، إنما يزداد في بنيته زيادة واحدة ، يصير بها سداسياً ، وهي حرف مد قبل الآخر كعندليب ، أو بعد آخره كقبعثرى (٢) ؛ وذكر

(١) في الصحاح : كَذَبَ كِذْباً وَكَذْباً ، فهو كاذب وكذَّاب وكذوب ، وكِذْبَانٌ وَمَكْذُوبَانٌ وَمَكْذُوبَانَةٌ ، وَكَذْبَةٌ مِثَالُ هَمْزَةٍ ، وَكَذُّبٌ مَخْفَفٌ ، وَقَدْ يَشْدُدُ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ - مِنْ الْكَامِلِ :

وَإِذَا أَتَاكَ بِأَنْتَى قَدْ بَعَثَهَا بِوَصَالِ غَانِيَةٍ ، فَقُلْ : كُذُّبٌ

(١)

وَرَوَايَةُ اللَّسَانِ : فَإِذَا سَمِعْتَ بِأَنْتَى قَدْ بَعَثَكُمْ ... ، وَالْبَيْتُ لِعُجْرِيَّةَ بْنِ الْأَشْثِمِ .

(٢) وهو البعير الذي كثر شعره ، وعظم خلقه .

أبو القاسم السعديّ في مزيدالخماسيّ : فعَلاليل ، نحو : مغناطيس ، لغة في مَعْنَطيس ، وهذا خماسيّ اشتمل على زيادتين ، والعندليب طائر يقال له : الهَزَار .

( إلاّ بهاء التأنيث ) - نحو : قَرَعْبَلانة ، وهي دُوِيبة عريضة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبِل .

( أو زيادتي الثنية ) - نحو : عندليبين .

( أو التصحيح ) - كأن تسمى بعندليب مذكراً ، ثم يجمع

بالواو والنون ، فتقول : عندليُّون ، أو مؤنثا ، ثم تجمع بالألف والتاء ، فتقول : عندليات .

( أو النسب ) - كأن تقول : عندليبيّ ؛ ولا حاجة إلى ما ذكر

من الاستثناء ، لأن الزيادات التي ذكرها ليست من بنية الكلمة ، والكلام إنما هو فيما يكون من البنية .

( وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة ) - نحو : استخرج

واحرنجم (١) .

( إلاّ بحرف التنفيس ) - نحو : سأستخرج .

( أو تاء التأنيث ) - نحو : استخرجت .

( أو نون التوكيد ) - نحو : استخرجنّ ؛ والكلام في هذا

الاستثناء (٢) ، كما سبق .

(١) احرنجم القوم : ازدحموا ، وفي الصحاح : قال الفراء : احرنجم : العدد

الكثير .. وخرّجت الإبل فاحرنجمت ، إذا رددتها ، فارتد بعضها على بعض ، واجتمعت .

(٢) وسابقه .

( فصل ) ( الاسم الثلاثي المجرد ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني ) - كَفَلَسَ وَضَحْمٌ .

( أو مفتوحه ) - كَفَرَسَ وَيَطَلُّ .

( أو مكسوره ) - نَحْوُ : كَبِدٌ وَوَجِعٌ .

( أو مضمومه ) - كَعَضُدٌ وَنُدُسٌ ، يقال : رجلٌ نُدُسٌ وَنِدِسٌ ، أى فَهَمٌ .

( ومكسورُ الأول ، ساكنُ الثاني ) - نَحْوُ : جَذَعٌ .

( أو مفتوحه ) - نَحْوُ : ضِيلَعٌ ، وَنَحْوُ : قَوْمٌ عِدَى ، أى غُرَبَاءٌ ، وَقَوْمٌ عِدَى أَيْضاً ، أى أَعْدَاءٌ ؛ وَقَالَ سَبْيُوِيَه فِي فِعْلٍ : وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ صِفَةً ، إِلَّا فِي حَرْفٍ مَعْتَلٍ ، يُوصَفُ بِهِ الْجَمْعُ ، وَهُوَ : قَوْمٌ عِدَى ؛ وَكَذَا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : لَمْ يَأْتِ فِعْلٌ فِي النُّعُوتِ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ : قَوْمٌ عِدَى ؛ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِمَا بِالْفَافِ مِنْهَا : « مَكَانَا سَبْيُوِيَه » (١) ، وَ « دِيناً قَيْمًا » (٢) ، وَهَذَا مَاءٌ رَوَى ، وَمَنْزَلٌ زَيْمٌ ، أَيْ مَتَّفِقٌ النَّبَاتُ ؛ وَسَعَى الْمُتَنَصِّرُونَ لِسَبْيُوِيَه فِي التَّأْوِيلِ .

( أو مكسوره ) - نَحْوُ : إِبِلٌ ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَبْيُوِيَه غَيْرَهُ ؛ وَزَيْدَتُ الْأَفْظَاءُ مِنْهَا : وَتِدٌ لُغَةٌ فِي وَتَدٍ ، وَمِشِطٌ فِي مُشِطٍ ، وَلَا أَفْعَلٌ ذَلِكَ أَبَدٌ إِلَّا بَدًا ، وَإِطْلٌ لِلْحَخْصِرِ .

(١) طه / ٥٨ .

(٢) الأنعام / ١٦١ : « قل إنني هادئ ربي إلى صراط مستقيم ، ديناً قَيْمًا » .

( ومضمومُ الأول ، ساكنُ الثاني ) - نحو : بُرِّدَ وحُلُو .

( أو مفتوحُه ) - نحو : صرَّدَ ولُبِّدَ .

( أو مضمومُه ) - نحو : عُنُق .

( وندر مكسورُه ) - نحو : دُئِلَ (١) ؛ قال الأَخْفَشُ : هِيَ دُويبة ، وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدُّئليّ (٢) ؛ وهذا البناء نفاه سيويوه ، وأثبتته الأَخْفَشُ ، وجاء أيضا : وُعِلَ ، لغة في وَعِلَ ؛ وعَلِمَ من كلام المصنّف ، أنه ليس من كلامهم : فَعِلَ بكسر الفاء وضم العين ، وأما قراءة : « ذات الحَبُّك » (٣) بكسر الحاء وضم الباء ، فخرَّجها ابن جنى على أنها من تركيب اللغات ، إذ يقال : حَبُّك ، بكسر الحاء والباء وضمهما ، فركَّبَ منهما مَنْ ضَمَّ الباء وكسر الحاء ؛ وخرَّجَ أيضا على أن كسرَ الحاء ، لإتباع كسرة التاء في ذاتِ ، ولم يُعتدَّ بالساكن فاصلاً ؛ وفي المحتسب ٢ / ٢٨٦ - أنها قراءة الحسن .

( والرِّباعيّ المجرَّد ، مفتوح الأول والثالث ) - نحو :

جَعْفَر (٤) ، وجعل منه في الصفة : سَلَّهَبَ للطويل ،

(١) في (ز) : دُؤُل .

(٢) في (ز) : الدُّؤليّ .

(٣) الذاريات ٧ / : « والسماء ذات الحَبِّك » .

(٤) وهو النهر الصغير ، وزاد هنا في (د) : وعطهب ، ولم أجده في الصحاح ،

وفي شرح ناظر الجيش : جعفر وقَرْهَب ، وهو الثور المسينّ .

وَشَجَعَمَ (١) ، وقيل : الباء والميم زائدتان .

( ومكسورهما ) - نحو : زِيرَج للذهب والسحاب (٢) ،  
وامرأة حِرْمِل أى حمقاء ؛ وذكر سيويه هنا في الصفات : دِلْقِمًا ،  
فجعل الميم أصلاً ، وقال في زيادة الميم في الثلاثي : إن دِلْقِمًا فِعْلِمٌ ،  
والميم زائدة ، والدِّلْقِم : الناقة التي أكلت أسنانها من الكبر .

( أو مضمومهما ) - نحو : بُرْثَن ، لواحد برائن السباع ،  
ونحو : جُرْشُع ، للعظيم من الجمال ؛ وقال السيرافي : وهو الجمل  
العظيم البطن (٣) .

( ومكسور الأول ، مفتوح الثاني ) - نحو : فِطْحَل ، وهو  
دهرٌ لم يخلق الناس فيه بعد (٤) ؛ وقال أبو عبيدة : زمان كانت  
الحجارة فيه رطبة ، وقيل : اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من  
السفينة ؛ وأنشد ابن القطاع (٥) :

(١) للجريء .

(٢) قال الأشموني : وهو السحاب الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر .

(٣) وفي الصحاح : الجرشع من الإبل : العظيم ، ويقال : العظيم الصدر ،

المنتفخ الجنين .

(٤) وهي عبارة الجوهري في الصحاح ، وقال الأشموني : وهو الزمان الذي

كان قبل خلق الناس .

(٥) نسبة الجوهري في الصحاح - فطحل ، والأشموني ٤ / ٢٤٦ - للعجاج :

وفي الحاشية - ش . ش . العيني - قال : قاله رؤبة ، ونسبه ابن أم قاسم - من شراح

التسهيل - للعجاج ، وهو غير صحيح ؛ ونسبه في معجم شواهد العربية لرؤبة

أو العجاج ، وذكر أنه في ديوان رؤبة ١٢٨ - ١٣١ .



(٢)

إِنَّكَ لَوْ عُمِّرْتَ عُمَرَ الْجِسْلِ (١)  
 أَوْ عُمَرَ نوحَ زَمَنِ الْفِطْحَلِ  
 وَالصَّخْرُ مُبْتَلٌ كَطَيْنِ الْوَحْلِ  
 أَوْ كُنْتَ أُوتِيْتَ كَلَامَ الْحُكْلِ (٢)  
 عَلِمَ سَلِيمَانَ كَلَامَ التَّمَلِ (٣)  
 كُنْتَ رَهِينَ هَرَمٍ أَوْ قَتَلَ

ونحو : سِبَطْر ، وهو الطويل .

( أو الثالث ) - نحو : دِرْهَم ، وَهَجْرَع ، للطويل  
 المضطرب ؛ وقال الخضرأوى : الأشهر أنه الأحق ، والكلب السلوقى  
 الخفيف .

(١) بدأ الجوهري الرجز بقوله : وأنشد للعباج :

وقد أتانا زمن الفطحل  
 والصخر مبتل كطين الوحل

وفي الحاشية قال : وفي نسخة : إِنَّكَ لَوْ عُمِّرْتَ ... الخ ، والجسْلُ : فى الصحاح :

قال أبو زيد : يقال لفرخ الضب ، حين يخرج من بيضته : جسْل ، والجمع :  
 حُسُول ، ويُكنى الضب : أبا الجسْل ، وقولهم فى المثل : لا آتيك سِنَّ الجسْل ، أى  
 أبداً ، لأن سِنَّها لاتسقط أبداً ، حتى تموت .

(٢) فى الصحاح - حكل : الحُكْلُ : مالا يُسْمَع له صوت ، وقال .

لو كنتُ قد أُوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ ...

وفى الحاشية : قال ابن برى : صوابه : أو كنت ... وقبله :

فقلتُ : لو عُمِّرْتُ عمر الجسْل

وقد أتاه زمن الفطحل ... الخ

(٣) جاء هذا الشطر فى رواية الجوهري - حكل ...

( وتَفْرِيعُ فُعَلَلٍ عَلَى فُعَلَلٍ ، أَظْهَرَ مِنْ أَصَالَتِهِ ) - فَذَهَبَ  
 الْبَصْرِيُّونَ ، إِلَّا الْأَخْفَشَ ، إِلَى عَدَمِ فُعَلَلٍ ، بِضَمِّ الْأَوَّلِ ، وَفَتْحِ  
 الثَّالِثِ ، بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَأَثْبَتَهُ الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ ، وَجَعَلُوا مِنْهُ :  
 جُحْدَبًا ، وَهُوَ مِنَ الْجَرَادِ ، الْأَخْضَرُ الطَّوِيلُ الرَّجْلَيْنِ ، وَالْجَمْلُ الضَّخْمُ  
 أَيْضًا ؛ وَجُرْشَعًا ؛ وَقَالَ الْأَوَّلُونَ : هُوَ مَخْفَفٌ مِنَ الْمَضْمُومِ الثَّالِثِ ،  
 فَجَمِيعٌ مَا قِيلَ فِيهِ : فُعَلَلٍ ، بِفَتْحِ الثَّالِثِ ، قِيلَ بِضَمِّهِ .

( وَفُرِعَ فَعَلَلٌ عَلَى فَعَنْلَلٍ ) - قَالُوا : عَرَّتْنِ ، بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي  
 وَضَمِّ الثَّالِثِ ، وَهُوَ نَبْتُ يُدْبَغُ بِهِ ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : أَصْلُهُ : عَرَّتْنِ  
 مِثْلُ : قَرَنْفُلٍ <sup>(١)</sup> ، وَقَدْ قَالُوهُ فِيهِ ، فَحَذَفَتِ النُّونَ ، وَتَرَكَ عَلَى أَصْلِهِ ،  
 وَهَذَا حَتَّى لَا يُجْعَلَ مَا تَوَالَى فِيهِ الْمُتَحَرِّكَاتُ بِنَاءً أَصْلِيًّا ، لِعَدَمِ النُّظِيرِ ؛  
 وَأَثْبَتَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْبِنَاءَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ وَقَوْلُهُمْ : أَدِيمٌ مُعَرَّتْنِ ، أَيْ  
 مَدْبُوعٌ بِالْعَرَّتْنِ ، دَلِيلٌ أَصَالَةُ النَّاءِ ، فَيَكُونُ عَرَّتْنِ فَعَلَلًا ، كَمَا تَقَدَّمَ ؛  
 وَأَمَّا النُّونُ الْأُولَى فِي عَرَّتْنِ ، فَزَائِدَةٌ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ زِيَادَتَهَا ثَلَاثَةٌ  
 سَاكِنَةٌ ؛ وَقَالُوا : سَقَاءُ مُعَرَّوْنَ ، إِذَا دَبَغَ بِالْعَرَّتْنِ ، وَهَذَا يَشْهَدُ بِزِيَادَةِ النَّاءِ  
 أَيْضًا ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا عَرَّتْنِ فَعَلَلًا ، بَلْ فَعَنْلَا .

( وَفُعَلِلَ عَلَى فُعَالِلٍ ) - نَحْوُ : عُغَلِبَطٍ ، وَهُوَ الْعَظِيمُ  
 مِنَ الرِّجَالِ الضَّخْمِ ، وَأَصْلُهُ : عُغَلَابَطٌ ، لَمَّا تَقَدَّمَ ، وَقَدْ قَالُوهُ ؛

(١) وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَيُقَالُ : عَرَّتْنِ مِثْلَ عَرَفَجٍ ، وَهُوَ شَجَرٌ يَنْبِتُ فِي السَّهْلِ

وليس شيء من هذا ، إلا يجوز فيه فَعَالِل ؛ ومنه : عَكَمِس  
وعُكَامِس ، يقال : ليل عُكَامِس ، أى شديد الظلمة ، وإبل عُكَامِس  
أى كثيرة .

( وَفَعَلِلَ عَلَى فَعَلِيلٍ (١) ، وفاقاً للفرّاء وأبى علىّ ) - نحو :  
جَدَل ، وأصله : جَدَلِيل ، لوقوعه على مفرد ، وهو المكان الكثير  
الحجارة ، وَفَعَلِيلٌ فِي الْآحَادِ بِخِلَافِ فَعَالِلٍ ؛ واحتجّ من قال : أصله :  
فَعَالِلٌ ، بوقوع بعضها على جمع ، كزَلَزِلِ لِلْأَثَاثِ وَالْمَتَاعِ ، وبسماح  
فَعَالِلٍ فِي بَعْضِهَا ، قالوا في دَلْدَلٍ ، وهو أسفل القميص : دَلْدَلٌ ،  
وهو ضعيف ، لجواز قصده معنى الجمع ، ثم يختصر ، بحذف (٢)  
الألف ؛ والكلام فيما لا يقع إلا على المفرد ؛ ومنه : خَثِيرٌ (٣) ،  
للشيء الخسيس من (٤) متاع القوم .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ، كما في بعض نسخ التسهيل ، زاد هنا :  
« لاعلى فعائل ، خلافاً للبصريين » ؛ وستأتى الإشارة إليه ضمن الشرح .

(٢) سقطنا من ( ز ، غ ) .

(٣) بالخاء المعجمة ، كما في الصحاح ، وفي ( ز ) : حسر بدون إعجام ، وفي  
شرح الكافية - النسخة المحققة للدكتور هريدى - ٢٠٢٧ / ٤ - بالخاء المهملة ،  
واعتمد المحقق لفظ « ينفى » بدل « يبقى » التي جاءت في عبارة الصحاح :  
« وَالْخَثِيرُ ، بفتح الخاء والنون وكسر التاء : الشيء الخسيس ، يبقى من متاع القوم إذا  
تحملوا ، وقال في الحاشية : وفيه لغات أخرى أربع : يقال أيضا كجعفر وزبرج وقتفد  
وبفتحات .

(٤) سقطنا من ( ز ، غ ) .

وفي نسخة عليها خطه ، بدل قوله : ( وفاقاً للفراء وأبى علي ) :  
( خلافاً للبصريين ) .

( والخماسيَّ المجرد ، مفتوح الأول والثاني والرابع ) - نحو :  
سفرجل ، وشمردل ، للسريع من الإبل وغيرها .

( أو مفتوح الأول والثالث ، مكسور الرابع ) - نحو :  
صَهْصَلِق ، للصوت ، وَجَحْمَرِش ، للأفعى العظيمة ، وقال  
السيرافي : هي العجوز المسِنَّة (١) .

( أو مكسور الأول ، مفتوح الثالث ) - نحو : جِرْدَحْل ، قال  
ثعلب : دأبة ؛ والمازني : الوادي ؛ والزبيدي : الناقة الغليظة ؛ وغيره :  
الجمال الغليظ (٢) ؛ وَقِرْطَعْب ، بمعنى شيء ، يقال : ما عنده  
قِرْطَعْبَة ، أي شيء .

( أو مضموم الأول ، مفتوح الثاني ، مكسور الرابع ) - نحو :  
خُرْزَعِيل للباطل ، وللحديث المستطرف (٣) ؛ وَقُدْعَمِل للضخم من  
الإبل ، وكذا قُدْعَمِلَة ، وقال المازني : القُدْعَمِلَة : الفقير الذي لا يملك  
شيئاً ، وقالوا : مافي بطنه قُدْعَمِلَة ، أي شيء ، فجعلوه اسماً (٤) .

(١) في الصحاح : الجَحْمَرِش : العجوز الكبيرة ، والجمع : جحامر ،  
والتصغير : جَحْيِير ... وأفعى جحمرش ، أي حششاء .

(٢) في الصحاح : الجِرْدَحْل من الإبل : الضخم .

(٣) وفي الصحاح : قال الجرمي : الخُرْزَعِيلُ : الأباطيل . والخُرْزَعِيلَة :  
ما أضحكت به القوم .

(٤) في الصحاح : والقُدْعَمِلَة : المرأة القصيرة الحسيسة ، وتصغيرها : قُدَيْع .

( وما خرج عن هذه المثل ، فشاذ ) - وهي عشرة للثلاثي  
المجرد ، وخمسة للرباعي المجرد ، وأربعة للخماسي المجرد .

ومثال الشاذ ، ماسبق من دُئِلَ ووُعِلَ (١) ، على مذهب  
سيبويه ؛ وقالوا : طَحْرَبَ ، فأثبت بعضهم بذلك فِعْلَلاً ؛ وُحْرَجَ على  
أن ذلك من فتح المكسور تخفيفاً ، فإنهم قالوا : طِحْرَبَ ، بالكسر ،  
والمشهور : طَحْرَبَ ، بفتح الطاء والرّاء وضمّهما وكسرهما ، وهو  
الملبوس الحقيقير ؛ ويقال : ما في السماء طحربة ، أى شيء من غيم .  
وقالوا : سَبَّعَطَرَ (٢) ، للضخيم ، ويقال : سبعطرى أيضا ،  
للتشديد البطش .

( أو مزيدٌ فيه ) - نحو : أَفْكَلٌ للرعدة ، وأسود ، ونحو :  
فَدَوَكَسَ للأسد ، وسرَّوَسَطَ للذى يتلع كل شيء (٣) ، وقيل :  
الجمل الطويل ، وقال الزبيدى : وعاء يكون زق الخمر ونحوه ؛ ونحو :  
خُزْعَمِيل ، وقُدْعَمِيل .

(١) فى الصحاح : الوعل : الأروى ، والجمع : الوعول والأوعال ... وفى  
الحاشية : الوعل ، بالفتح ، وككتف ، ودُئِلَ ، وهو نادر : تيس الجبل ، والجمع :  
أوعال ووعول ووُعُلٌ ، بضمّتين .

(٢) والذى فى الصحاح : والسَّبَّيْطَرُ ، بالياء ، مثال : العَمَيْتِلُ : طائر طويل  
العنق جدا ، تراه أبداً فى الماء الضحضاح ، يكنى أبا العِزَّارِ ؛ ولم يأت بسبعطر هذه .

(٣) فى الصحاح : سَرَطْتُ الشيء بالكسر أسرطه سَرَطاً : بلعته ، واسترطه :

ابتلعه .

( أو محذوف منه ) - نحو : شِيَّة وسه ويد .

( أو شبه الحرف ) - نحو : مَنْ وَمَنْ .

( أو مركب ) (١) - نحو : معد يكرّب ؛ قال الزبيدي : ليس في الكلام فَعَيْلَل ، فأما دَحَيْدَح ، فحمل على أنه صوتان مركبان ، والأصل : دح دح .

( أو أعجمي ) - نحو : سرخس (٢) .

( فصل ) : ( استثقل تماثل أصلين في كلمة ) - لأن مخرج المتماثلين واحد ، فينجبس اللسان عند النطق بهما (٣) ، ولذا أذغموا في بعض ذلك ، وذلك نحو : دَدَن (٤) وسَلِس (٥) .

( وسَهَّلَه كونهما عيناً ولاماً ) - لكون اللام مُعَرَّضاً لنقل حركة الإعراب ، ولسكون الوقف ، فلا تماثل حركة العين في أكثر الأحوال ، وذلك نحو : طلل ودُرر وزَلَل .

( وقُلَّ ذلك فيهما ، حرفي لين ) - أي في العين واللام ، نحو : قُوَّة وعِيَّ وحَيَّ .

(١) في (ز) : أو مركبة .

(٢) في (ز) : نرخس .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) اللدَدَن : اللهو واللعب .

(٥) في الصحاح : شيء سَلِس ، أي سهل ، ورجل سَلِس : أي لين منقاد ، وفلان سَلِس البول ، إذا كان لا يمسكه .

(أو حلقيتين) - نحو : لِحِحَتْ (١) عَيْنُهُ ، وَصَحَّ وَشَعاع  
وَمَهَّه (٢)

(وأهمل كونهما همزتين) - فلا يوجد في كلامهم كون العين  
واللام همزتين مثل : جَاءَ وَشَاءَ ؛ وثبت بعد هذا في بعض النسخ :  
« وفي كونهما هاءين » وفي النسخة المحققة .

(وعزَّ كونهما هاءين) - نحو : مَهَّه ، ومن كلامهم : « كلُّ  
شيءٍ مَهَّه ، ما النساء وذكرهن » ، أى يسير ؛ والمعنى أن الرجل يحتمل  
كلَّ شيء ، حتى يأتي ذكر حُرْمِهِ ، فيمتعض حينئذ ، والمهَّه والمهاه  
أيضا : الطراوة والحسن ، قال :

(٣) كَفَى حَزْناً أَنْ لَامِهَاءَ لَعِيشِنَا وَلَا عَمَلٌ يَرْضَى بِهِ اللَّهُ صَالِحٌ (٣)  
(وقلَّ (٤) كَوْنُ الْفَاءِ وَاللَّامِ حَلْقِيَيْنِ) - نحو : أَجَأ ،

(١) لِحِحَتْ عَيْنُهُ ، إِذَا لَصَقَتْ بِالرَّمَصِ .

(٢) فِي الصَّحاحِ : وَقَوْلُهُمْ : مَهَّهٌ ، أَيْ سِيرٌ ؛ الْأَحْمَرُ وَالْفَرَّاءُ : يُقَالُ فِي الْمَثَلِ :  
« كُلُّ شَيْءٍ مَهَّهٌ ، مَا النِّسَاءُ وَذَكَرْهُنَّ » ، أَيْ إِنْ الرَّجُلَ يَحْتَمِلُ كُلَّ شَيْءٍ ، حَتَّى يَأْتِيَ  
ذَكَرَ حُرْمِهِ ، فَيَمْتَعْضُ حِينَئِذٍ فَلَا يَحْتَمِلُهُ ؛ وَنَسَبَ النِّسَاءَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، أَيْ مَا خِلَا  
النِّسَاءِ ؛ وَإِنَّمَا أَظْهَرُوا التَّضْعِيفَ فِي مَهَّهٍ ، فَرَقاً بَيْنَ فَعَّلٍ وَفَعَّلٍ .

(٣) ذَكَرَهُ فِي الصَّحاحِ وَلَمْ يَنْسِبِهِ ، وَذَكَرَ قَبْلَهُ لِعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ :

وَلَيْسَ لَعِيشِنَا هَذَا مَهَاءٌ      وَلَيْسَتْ دَارِنَا الدُّنْيَا بَدَارٌ      (٤)

قال : وَهَذِهِ الْهَاءُ ، إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْكَلَامِ لَمْ تُصَيِّرْ تَاءً ، وَإِنَّمَا تُصَيِّرُ تَاءً إِذَا أُرِدَتْ  
بِالْمَهَاءِ الْبَقْرَةِ ؛ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : أَنْ لَامِهَاءَ لَعِيشِنَا ، بِمَعْنَى الطَّرَاوَةِ وَالْحَسَنِ ، وَجَاءَ  
بِهَا فِي الْوَصْلِ ، كَمَا هِيَ فِي الْوَقْفِ ، بِالْهَاءِ لَا بِالتَّاءِ .

(٤) زَادَ قَبْلَ هَذَا فِي النِّسْخَةِ الْمُحَقَّقَةِ مِنَ التَّسْهِيلِ : وَنَحْوُ : قَلِقٌ ، قَلِيلٌ ؛ وَنَبِهَتْ  
فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ نَسْخِ التَّسْهِيلِ ، وَمَنْ شَرَحَ ابْنَ  
عَقِيلٍ : الْمُسَاعَدُ ؛ وَسَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَى حُكْمِهِ .

وهو فعل ، بالتحريك ، أحد جبلى طيىء ، والآخر سلمى ، وينسب إليهما (١) : الأَجْيُون ؛ ونحو : آء (٢) ، وهو شجر ، والواحدة : آءة (٣) ، وآء أيضا حكاية أصوات ، قال :

(٥) إن تَلَقَّ عمرًا فقد لاقيت مُدْرِعًا

وليس من همّه إِبْل ولا شاء

في جحفل لجب ، جَمُّ صواهلُه

بالليل يُسْمَع في حافاته آء (٤)

وأما تماثل الفاء واللام ، من غير ذلك ، نحو : قَلَقَ وسَلَسَ ، فليس كذلك ، بل هو كثير ، وهو أكثر من باب قوة .

( وأقل منه نحو : كوكب ) - وهو مماثلة لفظ الفاء للعين فقط ، فيما عدده أربعة ، ومنه أيضا : قوقل وقرقف ، فهذا أقل من أجأ ؛ وكان يقال في الجاهلية للرجل ، إذا استجار بيثرب : قَوَقْلُ ثَمَّ ، قد أمنت ؛ والقواقل من الخزرج ، والقَرَقُفُ : الخمر .

(١) هذه عبارة الصحاح ، وعلق عليها في الحاشية بأن الصواب : إليها ، أى إلى أجأ ؛ وأقول : إن ماجاء بالأصل صواب أيضا ، قاصداً : أجأ وسلمى ، غير أنه اكتفى في التمثيل بالأجيين فقط .

(٢) ، (٣) : في النسخ : أأأ ، وأأأة ، والأصح ما جاء بالتحقيق ، عن

الصحاح .

(٤) جاء به في الصحاح ، ولم ينسبه ، والشاهد في قوله : في حافاته آء :

حكاية أصوات .



( وأَقْلٌ منه : بَيْرٌ ) - مما تماثل فَاؤُهُ وعَيْنُهُ ، كَبِيرٌ ، وهو واحدُ البُورِ ، وهو الفُرانِقُ (١) الذي يعادى (٢) الأسد ، ونحو : دَدَنٌ ، وهو اللهُو واللعب ، والدَّدَانُ الرجل الذي لا غَنَاءَ عنده (٣) ، ونحو : دَيْدَنٌ ودَيْدَانٌ للعادة ، أَقْلٌ من باب كوكب ؛ ولم يوجد تماثل الفاء والعين مع تحركهما ، بلا فاصل ، إِلَّا في دَدَنٌ ودَدَانٌ .

( وأَقْلٌ منه : بَيْهٌ ) - فما فَاؤُهُ وعَيْنُهُ ولامُهُ من جنس واحد ، أَقْلٌ مما تماثل فَاؤُهُ وعَيْنُهُ فقط (٤) ، ومن ذلك قولهم : غلامٌ بَيْهٌ ، أى سمين ، وهو أيضا لقب لعبد الله ابن الحارث بن نوفل ، لقبته به أمه ، كانت ترقصه بقولها (٥) :

(٦)                      لأنكحنَّ بَيْهٌ                      جاريةٌ خِدْبَيْهٌ  
مُكْرَمَةٌ مُحَبَّةٌ                      تَجِبُ أَهْلَ الكعْبَةِ (٦)

وكان والى البصرة ؛ وقالوا : زَرَزْتُه زَرًّا : صَفَعْتُهُ .

(١) هذه عبارة الصحاح ، وقال فى الحاشية : قوله : الفُرانِقُ ، بالضم ، ويقال له : البريد ، لأنه يصبح قدام الأسد ، ينذر به ، ولا يكون إِلَّا بأرض الحبشة .

(٢) أى يعدو معه ، ويجاريه فى العدو ، وليس من العداوة .

(٣) وفى الصحاح : والدَّدَانُ : السيف الكهَمُ ، لايمضى .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) هى هند بنت أبى سفيان .

(٦) أى تغلبهم بحسبها - صحاح .

( والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه في التأليف من ثلاثة أمثال ) - فَيَاءُ أصله : يَيْيَ ، بثلاث ياءات ، تحركت العين ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت أَلْفًا ، ثم قلبت اللام همزة لتطرفها ، تشبيها للألف المنقلبة عن الأصل بالزائدة نحو : رداء ؛ وأصل واو : وَوَوَ ، تحركت العين وانفتح ما قبلها ، فقلبت أَلْفًا ، وصحَّت الواو ، فلم تبدل همزة ؛ قالوا : ولم توجد كلمة اعتلت حروفها إلا هذه .

وقول المصنّف : « الأظهر » - يدلّ على ثبوت الخلاف في الكلمتين ، وحكى فيما كتبه على تصريف ابن الحاجب ، الاتفاق على أن الياء مما تماثل فيه الفاء والعين واللام ، ونخصّ الخلاف بالواو . ومذهب الأخصّ في الواو ، أن الألف منقلبة عن الواو ، لأن أكثر ما يكون انقلاب الألف عنها ، فتكون حينئذ من باب يَيْيَ .

وذهب الفارسيّ إلى أنها منقلبة عن ياء ، حتى لا تكون الكلمة حروفها كلها من جنس واحد ، لقلّة باب بَبَّ ، وكثرة باب سَلِس ؛ ورُدُّ بقولهم في التصغير : أُوبَةٌ ، بقلب الفاء همزة ، لكونها أول واوين مصدرين ، ولو كانت العين ياء لقليل في التصغير : وُيَيْتَةٌ ؛ وما ذكر من الاتفاق في ياء ، يشهد له قولهم : يَيْيْتُ الياء ؛ ويجوز إن ثبت الاتفاق ، أن يُرَدُّ قول المصنّف :

الأظهر ... إلى مايشمل الخلاف والاحتمال ، فيجوز أن يقال : إن الألف فيها منقلبة عن واو ، بعين ماقال الفارسي في واو ، إلا أن سماع يَيْتُ ، يرده ، كما ردَّ أُوَيْتَ قول الفارسي ، ويرده أيضاً تقدّم الياء على الواو ، كما ترى تقرير ذلك .

( وإن تضمنت كلمة ياءً وواواً أصليين ، لم تتقدم الياءُ ، إلا في يُوح ويوم وتصاريفه ) - ولا يُعرف غيرهما ؛ ويأتي الخلاف في حيوان ؛ وقال ابن السّيد : المشهور في يُوح ، وهو من أسماء الشمس ، أنه يياء واحدة ، كذلك حكاه أبو عليّ البغداديّ في البارع . انتهى .

وحكى المبرد والفارسيّ وغيرهما عن العرب كونه بالياء ، باثنتين من تحت ، وتصاريف يوم : الجمعُ قالوا : أيّام ، أصله : أيّام ، وبناء أفعال منه ، قالوا : يومٌ أيّوم ، وبناء فاعل ، قالوا : يَوْمَهُ يَوْمَهُ مَيّأومة وَيَوْمًا ؛ وأمّا غيرُ هذين ، فتقدّمت فيه الواوُ الياءَ ، نحو : وَيح (١) وَوَيْل وَوَيْس (٢) .

( وواو حيوان ونحوه ، بدلٌ من ياء ، على رأى الأكثرين ) - ومنهم سيبويه ، فلا يكون مما تقدّمت فيه الياءُ الواوُ ؛

(١) في الصحاح : ويح : كلمة رحمة ؛ وويل : كلمة عذاب ؛ وقال البيهقيّ : هما بمعنى .

(٢) وفي لسان العرب : وَيْسٌ : كلمة في موضع رافة واستملاح ... والويح والويس بمنزلة الويل في المعنى .. وقيل : وَيْسٌ تصغيرٌ وتحقير .. قال أبو تراب : سمعت أبا السّميدع يقول في هذه الثلاثة : إنها بمعنى واحد .

وقال المازني : هو منه ، فرعم أَنَّ حَيًّا أصله : حَيٌّ ، بدليل قولهم : حيوان وحيوة ، وكذلك (١) حياة ؛ رُدُّ بأنه لم يثبت من كلامهم ما عينه ياءٌ ، ولأمه واوٌ ، وقال بعض هؤلاء : أصل حَيٌّ : حَيٌّ ، على وزن فَعِيل كميَّت ؛ ثم (٢) حذفت الياء تخفيفاً ، كما قالوا : ميَّت<sup>(٢-)</sup> ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفي حيوة لم تدغم ، ويدلُّ لذلك ظاهر حَيٌّ ؛ ويجوز (٣) أن لا يكون حَيٌّ ولا حيوة من المخفف ، بل وزنهما كلفظهما<sup>(٣-)</sup> ؛ وأما واو حيوان وحيوة ، فبدل من الياء شذوذاً ، وقد ثبت إبدال الياء واواً ، على جهة الشذوذ .

(وقلَّ باب ويح) - وهو مافاؤه واو ، وعينه ياء ؛ والذي حفظ منه وَيْح وويِّل وويِّس وويِّب (٤) .

(وكثر باب طويّت) - وهو ماعينه واو ، ولأمه ياء ، ومنه : شويّت وكويّت ولويّت ؛ وفي نسخة الرُّقيّ :

(١) سقطتا من (د) .

من (٢ - ٢) ، ومن (٣ - ٣) سقط من (ز) ، وقد اضطربت هذه العبارة كلها في النسخ ، والتحقيق على وجه الاجتهاد والتلفيق بين النسختين (د ، غ) .

(٤) في الصحاح : وَيِّبٌ : كلمة مثل ويل ؛ تقول : وَيِّكٌ وويِّبٌ زيد ، كما تقول : ويملك ، معناه : ألزمتك الله ويلاً ، نُصِبَ نُصَبَ المصادر ، فإن جئت باللام ، قلت : وَيِّبٌ لزيد ؛ فالرفع مع اللام على الابتداء ، أجود من النصب ، والنصب مع الإضافة ، أجود من الرفع .

( وكثر باب طويت وأبّيت ، فالحمل عليهما أولى من باب قوة وأجأ )<sup>(١)</sup> - والمراد بأبّيت ، كون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياءً .  
وقوله : قوة راجع إلى طويت ، وأجأ راجع إلى أبّيت ، أى كون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما<sup>(٢)</sup> واوين أو ياءين ، وكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

( واستغنوا في باب قَوُّ (٣) بفِعَل (٤) عن فَعَل وفَعْل ) - فإذا كانت العين واللام واوين كباب قَوَّة وحَوَّة ، لم يبين العرب من ذلك فِعْلاً إلا على فَعَل ، نحو : قَوِي ، والأصل : قَوَو ، قلبت الواو ياءً ، لكسر ما قبلها ، والمضارع يَقْوِي ، قلبت الواو فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وإنما تركوا فَعَل وفَعْل ،

(١) في هذه العبارة أيضا اضطراب في نسخ التسهيل ؛ والذي في المحققة : (وكثر باب طويت ، فائقاً باب قَوُّ ، فالحمل عليه عند خفاء الأصل أولى ، وأبّيت - هكذا بالنون - فالحمل عليهما أولى من بايى : قَوُّ وأجأ) ، والذي في نسخة ناظر الجيش : (وقد ثبت في بعض النسخ ، قال الشيخ : في البهاء الرق ، زيادة بعد قوله : وكثر باب طويت ، وهى قوله : وأبّيت ، فالحمل عليهما أولى من باب قَوُّ وأجأ ؛ فباب قوة راجع إلى طويت ، يعنى أن تكون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما واوين ؛ وقوله : وأجأ ، راجع إلى أبّيت ، يعنى أن تكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

(٢) في (ز) : أولى من كونهما ياءين ، وفي (غ) : أولى من كونهما واوين ، وفي (د) جمع بينهما ، فقال : أولى من كونهما واوين أو ياءين ؛ وعليه التحقيق .

(٣) في (ز ، غ) : في باب قوة .

(٤) في القاموس : وَحَبَّلَ قَوٌّ : مختلف القَوِيُّ ؛ وَقَوٌّ : اسم موضع بين فَيْد

لئلا يجيء المضارع على يفعل ، بضم العين (١) ، فكما يقال في قام : يقوم ، يقال في ذلك : يَقْوُو ، فيثقل ، فرفض ذلك ؛ وكذلك يثقل لو قلت : فعلت ، إذ يكون : قَوَّوت .

( فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفض ) - فلو قيل : ابن من قوة مثل سُبَّعان ، وهو اسم مكان ، ولم يأت على فَعْلان غيره ، لقلت (٢) : قَوَّيان ، والأصل : قَوَّوان ، لكن رفض هذا الأصل ، وُرِدَّ إلى فَعِل ، بكسر العين ، فانقلبت الواو الأخيرة ياءً لكسر ما قبلها ؛ وسيأتي ذكرُ ما في هذه المسألة من الخلاف .

( وبماثل كثيراً ، ثالثُ الرباعيِّ أوَّلُه ، ورابعُه ثانيه ) - نحو : سمسَم وربرب وصلصل وقلقل .

( وأهمل ذلك مع الهمزة فاءً ) - فلم يُسمع من كلامهم مثل : أجاج ؛ واحترز بفاء ، من أن تكون الهمزة عيناً ، فإنه موجود ، نحو : بأبأ الرجل ، إذا أسرع .

( وقلَّ مع (٣) الياء مطلقاً ) - أى فاءً كانت نحو : يُوَيُّو ، أو عَيْناً نحو : صيصية ؛ واليُوَيُّو : طائر من الجوارح

(١) سقطت من (ز)

(٢) سقطتا من (د)

(٣) سقطت من (ز)

يشبه الباشق ، والجمع : اليَّابِيُّ (١) ؛ والصَّيِّبَةُ : شوكة الحائك  
التي يسوى بها السُّدى واللُّحمة .

( ومع الواو عَيْنًا ) - نحو : ضَوْضَى ، ودليل أصالة الواو ، أن  
زيادتها تجعل الكلمة من باب ددن ، وهو قليل ، وأصلها تجعلها من  
مضاعف الرباعي وهو كثير ؛ والضَّوْضَى والضَّوْضَاة : أصوات الناس  
وجلبتهم .

( فإن كانت في فعل ، لم تقلب ألفاً ) - نحو : قَوْقَى  
وضَوْضَى ، يقال : الدجاجة تُقَوِّقُ ، أى تصيح ، والمصدر : قَوْقَاة  
وقِيَاء ، على فعلة وفَعْلَال ؛ وِيَاء قِيَاء بدل من الواو ، لأنه مما كرر  
فيه الفاء والعين .

( وما أُوهم ذلك ، فأصله : الياء ، كحاحيت ) - أى ما  
أُوهم كون العين واوًا قُلبت في الفعل ألفاً ، فأصل الألف فيه الياء ، لا  
الواو .

وقال الأخفش وغيره : ولم يأت في الياءات غير ثلاثة :  
حاحيت وعاعيت وهاهيت . انتهى .

(١) قال في الصحاح : اليُّوِيُّ : طائر من الجوارح ، يشبه الباشق ، والجمع :  
اليَّابِيُّ ، وجاء في الشعر اليَّابِيُّ ، وقال :

\* ما في اليَّابِيِّ يُّوِيُّ شَرَّوَاه \*

(٧)

وفي الحاشية : الرجز للحسن بن هانيء ، في طردياته ، وقبله :  
قد أغتدى ، والليل في دُجَاه كَطَّرَةُ البُرْدِ ، على متناه  
يُّوِيُّ يعجب من رآه ما في اليَّابِيِّ يُّوِيُّ شَرَّوَاه  
وشروى الشيء : مثله .

قال السيرافي : وهي متقاربة المعنى ، وهي أصوات البهائم ؛ ومذهب سيبويه والأخفش وغيرهما أن الألف بدل من ياء ، لقرب الألف من الياء ، وأبدلوا كراهة اجتماع المثلين ، كما فعلوا في دَهَدَيْت ، حيث قلبوا الهاء ياءً لذلك ؛ وليست الألف في حاحيت ونحوه بزائدة ، لقولهم في المصدر : حاحاه وعاعاه ، وهو فَعَلَّه كدحرجة ، وفاعَل لا يأتي مصدره على فَعَلَّه .

( خلافاً للمازني ) - في زعمه أن الألف في حاحيت ونحوه بدل من واو ، حملاً على ما نطق فيه بالواو ، نحو : قوقيت ؛ وماذهب إليه سيبويه وغيره أولى ، لما سبق ، ولأنها لو كانت بدلا من الواو ، لجاء الأصل ، ولو مرة ، كما في قوقيت ، فلما لم يجيء قط ، دلّ مع ماسبق ، على أن الأصل ياء ، وكأنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الياء وذوات الواو ، وجعلوا القلب في اليائي للقرب ، ولنفي الاجتماع ، كما عرفت .

( ويسمى أول الأصول فاءً ، وثانيها عيناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف ) - والقصد بالوزن على هذا الوجه : تعريف الأصلي من الزائد ، في الأكثر ، باختصار ، وبيان محلّ الأصل ؛ فإذا قيل : وزن مستخرج : مستفعل ، كان أخصر من أن يقال : الميم والسين والتاء زوائد ؛ وإذا قيل : وزن آدر : أعفل ، علم أن العين متقدمة فيه على الفاء ، كما يعلم في وزن : أدور على (١) أفعل ،

(١) سقطنا من (د) .



أن الأمر ليس كذلك . وقولى : فى الأكثر ، للاحتراز عن وزن :  
 قَرَدَدَ عَلَى فَعَلَلْ ، فإن أحد الدالين زائد ، ولم يُبَيَّن ذلك فى  
 الأصل (١) ، اتكالاً على معرفته من الموزون ، لأن كل مضاعف  
 زائد على ثلاثة ، يحكم بزيادته ، إلا إن قام دليل على زيادة  
 غيره ، نحو : مَكَّرَ وَأَلْنَدَدَ ، وإنما كان الوزن بهذا اللفظ ؛ لأن  
 لفظ الفعل ، يعبر به عن كل فعل ، وحمل الاسم على الفعل ، لأن  
 للفعل الأصالة فى التصريف ، فتقول : وَزَنُ ضَرْبَ وَحَجَرٍ :  
 فَعَلْ ، ووزن دحرج وجعفر : فعلل ، ووزن سفرجل : فَعَلَّلْ ، بثلاث  
 لامات ؛ وهذا قول البصريين ؛ أعنى إذا لم تَبَيَّنْ الأصول ، تكرر  
 اللام ، لأنهم يرون انتهاء بناء الكلمة إلى خمسة أصول ؛ وأما الكوفيون  
 فيرون نهاية الكلمة ثلاثة ، ومازاد حكموا بزيادته ، فما كان ثلاثيا ،  
 ووزنه كما سبق ، ومازاد قيل : لا يوزن ، فإذا قيل : ماوزن سفرجل ؟  
 قيل : لا أدرى ، وقيل ينطق بلفظ مازاد على الثلاثة ، فيقال : وزنُ  
 جعفر : فَعَلَّرَ ، ووزن سفرجل : فَعَلَّلَجَلْ ؛ وقيل : تكرر اللام ، مع  
 اعتقاد زيادة مازاد على الثلاثة .

( مُسَوَّى بينها فى الحال والمحل ) - فتساوى الفاء والعين واللام  
 أصول الكلمة فى حالها من حركة وسكون ، وفى محلها فى التقديم  
 والتأخير ، فلو قيل : ما وزن عُصْرَ ؟ من قوله :

(١) فى (د) : فى الوزن .

\* لو عُصِرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصَرَ (١) \*

لقلت : وزنه : فُعلٌ ، بسكون العين ؛ ولو قيل : ما وزنُ آرام ؟  
لقلت : أَعْفَلُ .

( ومصاحبة زائد ، سابق أو لاحق ) - فتقول : وزنُ أَحْمَرَ :  
أَفْعَلُ ، ووزنُ دُرَيْهِمَ : فُعَيْلِلُ ، ووزنُ يَرْفَعُ : يَفْعَلُ ، ووزنُ سَيَضْرِبُ :  
سَيَفْعِلُ .

( وما لم تَبَيَّنْ زيادتهُ بدليل ، فهو أصل ) - وسيأتى ذِكْرُ دليل  
الزيادة .

( والزائد بعض سألتمونيها ) - وهذا من ألطف ما جُمِعَتْ فيه  
حروف الزيادة ؛ يقال : إن بعض النحاة سأله أصحابه عنها ، فقال  
لهم : سألتمونيها ؛ فقالوا : نعم ، فقال : قد أجبتمكم ؛ وجمعت أيضا  
في : أهوى تَلْمَسَانَ ؛ وجمعها المصنف أربع مرات في بيت واحد ،  
وهو :

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ ، تَلا أَنَسَ يَوْمَهُ      نِهَايَةٌ مَسْئُولٍ : أَمَانٌ وتَسْهِيلٌ      (٩)

ومعنى كونِ هذه الحروفِ حروفَ الزيادة ، أن الزيادة تكون  
منها (٢) ، لا أنها لا تكون إلا زائدة ؛ وقولهم في النسب إلى الهند :

(١) في الصحاح : وقد اعتصرت عَصيراً ، أى اتخذته ، وقول أبى النجم :

حَوْدٌ يَغْطِي الفَرْعُ منها المُوْتَزِرُ      لو عَصَرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصَرَ

يريد : عُصِرَ ، فحُفِّفَ .

(٢) في (ز) : الا أنها .

هندي ، ليست الكاف فيه زائدة ، بل هو من باب : سبط  
وسبطر ، لأن الكاف لم تثبت زيادتها في موضع ، فيحمل هذا عليه ؛  
والمراد بهذا الزائد ، ما جعل في الكلمة كالجزء ، فلا تجعل كاف ذلك  
من هذا (١) .

( أو تكرير عين ) - كسَلَمَ (٢) وقَطَعَ .

( أو لام ) - كَمَهَّدَ (٣) وَجَلَّبَ .

( أو عين ولام ، مع مباينة الفاء ) - نحو : دَمَكَمَكَ  
وَصَمَحَمَحَ للشديد ، ووزنهما عند البصريين : فعلعل ، بتكرير العين  
واللام ، وهما من المضاعف المختلف التضعيف ، بدليل قولهم : دَمَامِكْ  
وَصَمَامِحْ ؛ ولو كانا كسفرجل ، وليس فيهما زائد ، لقليل : صماحم  
ودمأمك ، كما يقال : سفارج ؛ وإنما لم يقولوا : صماحم (٤) لفقد  
فَعَالِمَ ، ولا صماحم للاستثقال ؛ وقال الكوفيون : وزن صمحمح :  
فَعَلَّلَ ، والأصل : صَمَحَحَ ، أبدلوا الوسطى ميماً نحو :  
« فكبكبوا (٥) » وتغلغل ، والأصل : كَبَّبُوا وَتَغَلَّلَ ؛ قالوا : وليس فَعَلَعَلًا ،  
للزوم كون صرصر : فعفعلاً ، وهو باطل ، فكذا هذا ؛ ورُدَّ بأن

(١) أي من هذا الباب .

(٢) على وزن : فَعَّلَ .

(٣) على وزن : فعلل .

(٤) في (ز) : صماصم .

(٥) الشعراء / ٩٤ : « فكبكبوا فيها هم والغاؤون » .

ماذكروه من الأصل دعوى ، وأما ككبكوا ، ففى معنى كَبَّبُوا ، وليس من لفظه ، وأما صرصر فلا يرد ، لأن الزائد مازاد على فاء الكلمة وعينها ولامها .

( أو فاء وعين ، مع مباينة اللام ) - نحو : مَرَمَرْتِ للقفز ، ومَرَمَرِيسٍ للداهية ، ووزنهما : فَعْفَعِيلٌ ؛ ولا يُحفظ غيرهما ، ودليل الزيادة فيهما الاشتقاق ، فالمرْتُ: المفازة التى لا نبات فيها ، يقال : مكانٌ مرْتُ : بين المروثة ، قال :

(١٠) \* وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ (١) \*

والمراسُ : الممارسة والمعالجة ، ورجلٌ مرَسٌ : شديد العلاج .  
( وإذا كان الزائد (٢) من سأتمونيها ، قُوبِلَ فى الوزن بمثله ) -  
فتقول : وزن أحمر : أفعال ، ووزن مطعن : مَفْعَلٌ ؛ وذكر هذا بعد ما سبق من قوله : « ومصاحبة زائد .. وهو يفهم المذكور هنا ، توطئة لما يذكره بعد .

( وإلّا ، فيما يقابل الأصل ، من فاء وعين ولام ) -  
فتقول : وزن جلبب : فعلل ، مع أن الباء زائدة ، لكن يردُّ على إطلاقه أن يقال : وزن مرمريت : فَعْفَعِيلٌ ، فالميم الثانية

(١) فى الصحاح : المرْتُ : مفازة لانبات فيها ، ومكان مرْتُ بين المروثة ، قال الراجز : خطام الجاشعى :

وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ      ظهراهما مثل ظهور الترسين

(٢) فى ( ز ، غ ) : زيادتى .

زائدة ، وقد قابلتها بالفاء ، مع أنها من حروف سألتمونيها .  
 ( خلافاً لمن يقابل بالمثل مُطلقاً ) - فيعبر بعض النحويين عن  
 الزائد بلفظه مطلقاً ، فيقول في وزن جليب : فعلب ، إن اعتقدت  
 أن الزائد الثاني ، وفَعِيل إن اعتقدته الأول ؛ والجمهور على الفرق  
 بين زيادة التضعيف-، وزيادة سألتمونيها ، ووجهه أن زيادة التضعيف  
 عامة لجميع الحروف ، فجعلوا لها حكم المضاعف ، لأنه أقرب  
 معتبر ، إذ لم يرد المضعف (١) مفرداً ، فيحكم له بحكم ما ورد  
 كذلك ، وهو حروف سألتمونيها ؛ وقد فهم من هذا التقرير ما ينبغي  
 من التعبير ، خلاف ما سبق من إطلاق المصنف .

( فصل ) : ( لأصالة الفعل في التصريف ، زيد قبل فاء  
 ثلاثيّه إلى ثلاثة ) - نحو : استخرج يستخرج استخرج ، والاثنان  
 نحو : انطلق ينطلق انطلق ، والواحد (٢) نحو : أكرم يُكرم أكرم .  
 ( وقبل فاء رباعيّه إلى اثنين ) - نحو : يتدحرج ، والواحد :  
 تدحرج .

( ومنع الاسم من ذلك ) - أي من أن يُزادَ قبل فاء ثلاثيّه  
 إلى ثلاثة ، وقبل فاء رباعيّه إلى اثنين .

( مالم يشاركه لمناسبة ) - نحو : مستخرج ومنطلق

(١) في (د) : المضاعف مفرداً ، وفي (غ) : المضعف مفرداً .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : (والمزيد واحداً) على تقدير : ويكن ...

ومتدحرج ؛ والمناسبة هي كونهما يرجعان في الاشتقاق إلى أصل واحد .

( أو يكن ثلاثياً ، والمزيد واحد ) - نحو : يَرْمَعُ (١) وَأَفْكَلُ .

( وشذَّ إِنْقَحَلُ (٢) وإِنزَهُو (٣) وينجلب (٤) وإِسْتَبِرَقُ (٥) ) - فزيد في الاسم زيادتان قبل فاء الكلمة ، في الثلاثة الأول ، وثلاث زيادات في الرابع ، ويوضح الزيادة الاشتقاق من القحل والزهو والجلب والبريق ؛ وهذا يقتضى بأن

(١) في الصحاح : رمع أنفه من الغضب ، يَرْمَعُ رَمَعَانًا ، أى تحرك ، واليَرْمَعُ : حجارة بيض رقاق تلمع ، والأفكل : الرعدة ، ولا يبنى منه فعل .  
(٢) في الصحاح : وشيخ قحَلٌ بالتسكين ، وإِنْقَحَلٌ أيضا بكسر الهمزة ، أى مُسِينٌ جدا .

(٣) ، (٤) قال ناظر الجيش : أما إِنْقَحَلٌ وإِنزَهُو ، فمن القحل والزهو ، فالهمزة والنون فيهما زائدتان ، وليس إنقحل وإنزهو مشاركين للفعل لمناسبة ، فكانا شاذَّين ، وأما ينجلب فإنه قد زيد قبل فائه زيادتان ، وهما الياء والنون ، فشدوا فيه شدوهم في إنقحل وإنزهو ، وما قاله المصنف غير ظاهر ، فإن ينجلب منقول من الفعل ، وقد عرَّه فيه كونه من أسماء الأجناس ، لا الأعلام ، فاعتقد أنه ليس بمنقول من الفعل ؛ وقد ذكر النحويون أن النقل يكون في أسماء الأجناس وفي الأعلام ، ونصُّوا على أن ينجلباً منقول من الفعل ، وإن كان اسم جنس ، وأما دخول تاء التأنيث على ينجلب ، وقولهم : اليَنْجَلِيَّةُ ، فإنما ساغ لنقله من الفعلية إلى الاسمية ؛ وأما إستبرق ، فهو مأخوذ من البريق ، وقد زيد قبل فائه ثلاثة أحرف ، وليس من الأسماء المستثناة فيكون شاذاً .

(٥) في الصحاح : والإستبرق : الديباج الغليظ ، فارسى معرَّب ، وتصغيره : أُبِيرِقُ .

إِسْتَبْرَقاً عَرَبِيٌّ ، فلا يشتق الأعجمي من العربي ؛ وقيل : إنقحَل فِعْلَلٌ كَجَرَدَحَل ، والهمزة والنون أصلان ، ويردّه الاشتقاق ، فالإنقحَل : الشيخ الهرم ، من قحَل التمر إذا يبس ؛ واعترض عليه بأن ينجلب لاينبغي عدّه ، فإنه منقول من فعل ، وإن كان اسم جنس ، وقد نصوا على أن النقل من الفعل يكون في أسماء الأجناس ، كما يكون في الأعلام ، وعدّوا من ذلك اليَنْجِلِب ؛ وتَنَوَّط لطائر (١) ، وأما دخول التاء في قولهم : اليَنْجِلِبَة ، فجزياً به على ما يجوز فيما نقل إليه من الاسمية .

( ومنتهى الزيادة في الثلاثي من الأفعال ثلاثة ) - نحو : استخراج ، لأن أقصى ما يكون عليه الفعل بالزيادة ستة .

( ومن الأسماء أربعة ) - نحو : اشْهِيَاب واحْمِرَار ، لأن منتهى الاسم بالزيادة سبعة ؛ وقد سبق أنهم قالوا : كُذِبْدُبَان (٢) ، فزادوا خمسة ، ووزنه : فُعْلُعْلَان ، وقالوا أيضاً بِرِبْرِيطِيَاء (٣) ، لضرب من النبات ، وقرنيسياء ، اسم بلد ، ووزنهما : فِعْنِيَلِيَاء .

(١) في (د ، ز) : وتنوط الطائر ؛ قال في الصحاح : والتَّنَوُّطُ : طائر ، ويقال أيضاً : التَّنَوُّطُ ، قال الأصمعيّ : إنما سمى تَنَوُّطاً ، لأنه يُدَلِّي خيوطاً من شجرة ، ثم يُفَرِّخ فيها ، الواحدة تَنَوُّطَةٌ .

(٢) والذي في الصحاح : كَذَبَ كِذْبًا وَكَذِبًا ، فهو كاذب وكذّابٌ وكذّوب ، وكَيْدُبَان ومكذبان ومكذبانة وكُذْبَة كَهَمْزَة ، وكُذْبُدْب مخفف ، وقد يُشَدَّد : كُذْبُدْب .

(٣) في اللسان - بربط : والبريطياء : ثياب ، والبريطياء : موضع ينسب إليه الوشي .

( وفي الرباعيّ من الأفعال اثنان ) - نحو : يتدحرج ، وذلك لما تقدّم .

( ومن الأسماء ثلاثة ) - نحو : عَبَّوْثُرَان (١) ، لنبت طيب الرائحة ، وذلك لما سبق ذكره .

( وقد يجتمع في آخر الاسم الثلاثي ثلاثة ) - إمّا وحدها نحو : عُنْفُوَان (٢) ، أو مع سبق زائد آخر نحو : أَرْبُعَاوَى (٣) .

( وأربعة ) - نحو : سلمانين ، اسم موضع .

( وفي آخر الرباعيّ ثلاثة ) - نحو : قُرْدُمَانِيّ ، لدواء

معروف .

( ولم يزد في الخماسيّ غير حرف مدّ قبل الآخر ) - نحو :

عَضْرَفُوط (٤) ومغنطيس ومغنطيس .

( أو بعده ) - نحو : قَبْعَثْرَى (٥) .

(١) في الصحاح : العبَّوْثُرَان : نبت طيب الريح ، وفيه أربع لغات : عَبَّوْثُرَان وَعَبَّوْثُرَان وَعَبَّيْثُرَان وَعَبَّيْثُرَان ، بفتح المثلثة وضمها فيهما .

(٢) عُنْفُوَان الشيء أوّلُه ، يقال : هو في عنفوان شبابه .

(٣) حكى ثعلب : بنى بيته على الأربعاء ، وعلى الأربعاوى : إذا بناه على أربعة أعمدة ؛ والأربعاء والأربعاوى : عمود من أعمدة البناء ؛ كراع : جلس الأربعاوى ، أى متربعا ، ولا نظير له - لسان .

(٤) وفي الصحاح : العَضْرَفُوط : العِظَاءَةُ الذكر ، وتصغيره : عَضْرِيف وَعُضْرِيف ؛ والعِظَاءُ جمع عِظَاءة ، وهى دويبة أكبر من الوزغة ، ويقال فيها : عِظَاءة وعِظَاءية أيضا .

(٥) القَبْعَثْرَى : العظيم الخلق ؛ قال المبرد : القَبْعَثْرَى : العظيم الشديد ، والألف ليست للتأنيث ، وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة ؛ لأنه =



( وندر : قَرَعْبَلَانَةٌ (١) وإِصْطَفَلِيْنَةٌ (٢) ، وإِصْفَعْنَد (٣) ) -  
 ووجه ندورها زيادة النون ، لما تقرّر أن الخماسيّ إنما يزداد فيه حرف  
 المدّ ؛ وقيد بعضهم زيادة الخماسيّ بكونها واحدة ؛ وعلى هذا يكون  
 شذوذ الأوّلين من جهة تعدد الزوائد أيضا ؛ وإذا حمل كلام المصنف  
 على هذا ، كان مغناطيس شاذّا من هذه الجهة .

( فصل ) : ( أهمل من المزيد فيه فعويل ) - على أن بعضهم  
 ذكر أنه ثابت ، قالوا : سيرويل .

( وَفَعُولِي ، إِلَّا عَدَوَلِي (٤) و قَهْوَبَاة (٥) ) - ولم يثبت هذا  
 الوزن سيبويه ؛ وعَدَوَلِي على هذا فَعَوَّل كَفَدَوَكْسْ ؛ وأما قَهْوَبَاة ، فلم  
 يثبتها بعضهم من جهة النقل ، لكنه ثابت ، فأبو عبيدة حكاه ، وهو  
 ثقة ، وأنشد ثعلب :

= يقال : قَبَعْرَاة ، فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر .

(١) القَرَعْبَلَانَةٌ : دويبة عريضة مبنطئة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبَل ،  
 فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وتصغيره :  
 قُرْعِيبة - صحاح .

(٢) في حديث معاوية : كتب إلى ملك الروم : ولأنزِعَنَّك من الملك نَزْعَ  
 الإِصْطَفَلِيْنَةِ ، أى الجزرة - لسان .

(٣) لسان العرب المحيط : الإِصْفَعْد من أسماء الخمر ، قال أبو المنيع الثعلبي :

لها مَبْسَمٌ سُحَّتْ كَأَن رُضَابِهِ بُعِيدَ كِرَاهَاهُ ، إِصْفَعْنَدٌ ، مُعْتَقٌّ

(٤) عَدَوَلِي : قرية بالبحرين .

(٥) في اللسان : والقَهْوَبَاة والقَهْوَبَاة : من نصال السهام ؛ قال ناظر الجيش في

شرحه : وذكر الشيخ كلمة ثالثة ، وهى حَبُونَا ، على ما يأتي في البيت الذى أنشده ثعلب .

(١٢) ولا تياساً من رحمة الله وأسألاً بوادي حَبُونَا أن تهبَّ شمالاً (١)

وخرجه بعضهم على أن المكان سمي بجملة .

( وفَعْلَال ، غير مُضَعَّف ، إِلَّا الخَزَعَال (٢) ) - وأما المَضَعَّف فكثير ، نحو : صَلَّصَال وَقَلْقَال ووسواس ، ولم يثبت الأكثر فَعْلَالاً في غيره ، ولكن حكى الفراء : ناقة بها خَزَعَال ، أى ظَلَع ؛ وقال بعضهم : الفتح غلط ، وأصله الكسر ، كما قالوا : شىء لِيَّاح (٣) وَلِيَّاح ، وفيه نظر ؛ وقالوا : قَشَعَام للعنكبوت .

( وفيَعَال ، غير مصدر ، إِلَّا ناقةً مِيلَاعاً ) - أى سريعة ، من

الملع ، وهو السير الخفيف .

( وفيَفْعَال ، مضَعَّف الأول والثاني ، غير مصدر ، إِلَّا الدَّيْدَاء ) - وأما المَضَعَّف (٤) كذلك ، مصدرًا ، فكثير ، كزَلْزَال ؛ والدَّيْدَاء : آخر الشهر ؛ قال أبو عمرو : الدَّادَاء والدَّيْدَاء : آخر الشهر ؛ وقولهم : الدَّادَاء ، يبين أن الهمزة الأخيرة في الدَّيْدَاء ، ليست بدلاً من حرف علة ، للزوم ثبوت فعفال .

(١) لم أجده في مراجعي ، وفي (د ، غ) : واسكنن بدل : وأسألاً ؛ والشاهد في مجيء حَبُونَا على وزن فَعَوَلَى لفظاً ثالثاً ، على ما ذكر ناظر الجيش في شرحه .  
(٢) في الصحاح : خَزَعَلٌ في مِشْيَتِهِ ، أى عرج ... وناقة بها خَزَعَال ، أى ظَلَع ... وزاد أبو مالك : قَسْطَال ، وهو الغبار ، وزاد في القاموس : خَرَطَال - حاشية .

(٣) في الصحاح : وشىء لِيَّاح ، أى أبيض ، قال الفراء : إنما صارت الواو ياءً لانكسار ما قبلها - أصله : لِيَّوَّاح - وفي الحاشية : مقتضى كلامه أن يضبط بكسر اللام ، ويقال أيضاً : بفتحها .

(٤) في (ز) : المضاعف .

( وَفَوَعَالٌ وَإِفْعَلَةٌ وَفِعْلَى ، أوصافاً ) - فهذه الثلاثة جاءت أسماء كَتَوْرَابٍ (١) وإِنْفَحَةٌ (٢) ، في لغة من لا يشدّد الحاء ، وإِصْبَعَةٌ وذكرى ، ولم ترد أوصافاً ، وسيأتى ما استثناه منها ؛ وزعم بعضهم أن فَوَعَالاً جاء وصفاً ، قالوا : رجل هوهاءة (٣) ، أى أحمق ؛ ويحتمل كونه من المضاعف كصلصال ، والهمزة بدل الواو ، كغوغاء ؛ وذكر بعضهم مجيء إِفْعَلَةٌ وصفاً ، قالوا : إِمَّعَةٌ (٤) .

(إِلَّا ما ندر كضِعْرَى وَعِزْهَى) - قرأ ابن كثير : « قِسْمَةٌ (٥) ضِعْرَى » بالهمز ، فهى فِعْلَى من الصفة ، وأثبت ذلك الأَخْفَشُ ، ونفاه

(١) فى الصحاح : التُّراب فى لغات : تُرابٌ وتَوْرابٌ وتَوْرَبٌ وتَيْرَبٌ وتُرَبٌ وتُرْبَةٌ وتَرْبَاءٌ وتَيْرابٌ وتَيْرِبٌ وتَيْرِبٌ ..

(٢) فى الصحاح : والإِنْفَحَةُ - مشدّدة ومخففة - بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة : كرش الحمل أو الجدى ، مالم يأكل ، فإذا أكل ، فهو كرش ؛ عن أبى زيد : وكذلك المِنْفَحَةُ ، بكسر الميم ، والجمع أنْفَح ؛ وفى حاشية شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٣ : والإِنْفَحَةُ : شجرة كالبياذنجان .

(٣) فى الصحاح : رجل هُوَهَةٌ ، بالضم أى جبان ، وفى شرح ناظر الجيش : قالوا : رجل هُوَهَاءَةٌ للأحمق - نقله ابن القطاع .

(٤) فى شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٢ : الإِمَّعَةُ من الرجال : الذى لا يستقل بأمر ، بل دأبه أن يقول : من يفعل فأفعل معه ، ووزنه : فِعْلَةٌ ، لأنه صفة ، وفِعْلَةٌ فى الصفات موجود كدَيْبَةٌ ، وهو الرجل القصير ، وليس وزنه : إِفْعَلَةٌ ، لأنه وزن مخصوص بالأسماء كإِنْفَحَةٌ .

(٥) النجم ٢١ / ٢٢ : « ألکم الذکر وله الأنثى ؟ تلك إذن قِسْمَةٌ ضِعْرَى » قال فى الصحاح : أى جائرة ، وهى فُعْلَى ، مثل طُوْبَى وحُبْلَى ؛ وإنما كسروا الضاد لتسليم الباء ، لأنه ليس فى الكلام فِعْلَى صفةً ، وإنما هو من بنات الأسماء ، كالشُعْرَى والدَّفْلَى ؛ قال الفراء : وبعض العرب يقول : ضِعْرَى وضُوْرَى ، بالهمز .

سيبويه وغيره ، ومن قرأه بالياء ، احتمل التخفيف من الهمز ، واحتمل خلافه ؛ وعلى هذا قال سيبويه : هو فُعَلَى بالضم في الأصل ، وقال الأخفش : فِعَلَى بالكسر كلفظه ؛ ويقال : ضَاَرَهُ حَقَّهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا ، أى بحسه ونقصه ، ومنهم من يهمز فيقول : ضَاَرَهُ يَضَاَرُهُ ضَاَرًا ، قال :

(١٣) \* فَحَقُّكَ مَضُوْرٌ ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ (١) \*

وحكى أبو حاتم ، عن أبي زيد ، أنه سمع العرب تهمز ضَيْرِي ؛ وقالوا : رَجُلٌ عِرْهَى ؛ ومذهب سيبويه ، والفراء أن فِعَلَى ، لا يكون صفةً ، كانت الألف للتأنيث أو للإلحاق ؛ فإن لحقت الهاء ، جاز عنده ، نحو : رَجُلٌ عِرْهَاءٌ ؛ فِعِرْهَى على هذا شاذ عندهما ؛ وأثبت ذلك الأخفش ، مع ألف الإلحاق أيضا ، وحكى ثعلب : رَجُلٌ كَيْصَى ، بالتنوين ، وهو الذى ينزل وحده ، وحكى أنهم يقولون : كَاصَ طَعَامَهُ : أَكَلَهُ وَحَدَهُ ؛ وحكى عن أبي حاتم : كِصْنَا عند فلان : أَكَلْنَا ؛ ويقال أيضا : كَاصَ عن الشيء : رَجَعَ ، كَيْصًا وَكَيْوُصًا ؛ ويقال : رَجُلٌ عِرْهَى بالتنوين ، أى لا يطرب للهو ، ويبعد عنه ، وكذلك عِرْهَاءٌ (٢) .

( وَفِعَلٌ فى المَعْتَلِ ، دُونَ أَلْفِ وَنُونِ ) - أى مَعْتَلِ العَيْنِ ، بَوَاوِ

(١) فى الصَّحَاحِ : ضَاَرٌ فى الحَكْمِ ، أى جَارٌ ، يُقَالُ : ضَاَرَهُ حَقَّهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا ، وَقَدْ يَهْمَزُ فَيُقَالُ : ضَاَرَهُ ضَاَرًا ، وَيُنْشَدُ :

فَإِنْ تَنَّا عَنَّا نَنْتَقِصُكَ ، وَإِنْ تُقِمَ فَحَقُّكَ مَضُوْرٌ وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

(٢) فى الصَّحَاحِ : رَجُلٌ عِرْهَاءٌ وَعِرْهَاءَةٌ وَعِرْهَى مَنْوُنٌ : لَا يَطْرِبُ لِلْهَوَى ، وَيَبْعُدُ

عَنهُ ، وَالْجَمْعُ : عِرَاهِ ، مِثْلُ سَيْغَلَةٍ وَسَعَالٍ ، وَعِرْهَوْنٌ ، بِالضَّمِّ .

أو ياء ، فلو قيل : ابن من القول أو البيع مثل : ضيِّع ، لتركته ورجعت إلى فَعِيلٍ فقلت : قِيلَ ، كسَيِّد ، وبيِّع ، كلَّين ؛ ولو قيل : ابن مثله من صحيح العين ، لم تتركه ، بل تقول فيه من وَعَدَ أو يسر : وَيَعِدُ وَيَيْسِرُ ؛ ومن عَزَّو وَرَمَى : غَيْرَى وَرَمَى ، وتقلب اللام ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويخرج بالمعتل ، الصحيح العين ، فإنه كثير ، كضَيِّعٍم وصَيِّفٍ ؛ ويقوله : دون كذا ، ما اشتمل على ذلك ، فإنهم لم يتنكبوه ، نحو : تَيِّحان (١) ، للكثير الكلام العجول ، وهَيَّيان (٢) ، للجبان .

( وِفْعِيلٌ ، في الصحيح ) - بخلاف المعتل ، فهو كثير فيه ، كسَيِّد ومَيِّت ، ووزنهما عند البصريين : فَيَعِلُ ، وكذا ما أشبههما ؛ وقال البغداديون : الأصل فَيَعِلُ ، بفتح العين ؛ وقال الفراء : فَعِيلٌ ، كطويل .

( مطلقاً ) - أي كان بألف ونون ، أو بدونهما (٣) ، فلا يوجد مثل ضيغيم ولا ضيغمان ، بكسر العين .

( إلا ماندر ، كعَيِّن وَيَيْسُ وطَيْلسان ، في لغة (٤) ) - فَعَيْنٌ

(١) في الصحاح : ورجلٌ مَيِّحٌ ، أي يعرض فيما لا يعنيه ، والتَيِّحان مثله ، يروى بكسر الياء وفتحها ، وفسر مَيِّحٌ وَتَيِّحٌ ، وإذا اعترض في مشيه .  
(٢) في الصحاح : ورجلٌ هَيُّوبَةٌ وَهَيَّابَةٌ وَهَيَّابٌ وَهَيَّيانٌ - بكسر الياء وفتحها .  
- جبانٌ مُتَيِّبٌ .

(٣) في (ز) : أو دونهما .

(٤) سقطنا من النسخ ، ونبه عليهما ناظر الجيش في شرحه .

يرجع إلى قوله : فَيَعْلُ في المعتل ، دون (١) كذا ، ولا يحفظ غيره ،  
ويَبْسُ (٢) يرجع إلى فَيَعْلُ في الصحيح ، بدون ألف ونون ، وهذه  
إحدى القراءات في « بعذاب بَيْس » (٣) ، وفيها اثنتان وعشرون  
قراءة ، ونحو : صَيَّقِلْ ، علم امرأة ، وطيلسان يرجع إليه ، بألف  
ونون ؛ وقال بعضهم : إن كسر اللام رواية ضعيفة ، وأنكرها  
الأصمعيّ ، لكن عمل الأحفش والمأزني عليها المسائل .

( وندر فَعْيَل ) (٤) - نحو : ضَهَيْدَ ، اسم موضع .

( وَفُعَيْل ) - قالوا : عُلبِبَ ، لوادٍ باليمن .

( وَكَثْرَ فَعْيَل ) - نحو : عَثِيرَ وَحَمِيرَ ؛ وفي نسخة عليها (٥)

خطه ، بدل قوله : ( وندر فَعْيَل وَفُعَيْل ، وكثْرَ فَعْيَل ) قوله :

( وأهمل فَعْيَل دون فَعْيَل وَفُعَيْل ) - وما ذكر من إهمال فَعْيَل

موافق لقول ابن جنى ، قال : أما ضَهَيْدَ فمصنوع (٦) ؛ وقول

(١) سقطنا من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الأعراف / ١٦٥ : « فأخذنا الذين ظلموا بعذاب بَيْس » .

(٤) في (د) : فيعل .

(٥) في شرح ناظر الجيش : وثبت في بعض النسخ المقروءة على المصنف ،

وعليها خطه ، عوض قوله : وندر ... الخ « وأهمل فَعْيَل ... الخ .

(٦) ولم أجده بالصحاح ، إلا على أنه مصنوع ، وسيأتي ؛ وعبارة ناظر

الجيش : قوله : وأهمل فَعْيَل ، دون فَعْيَل وَفُعَيْل ؛ فقوله : أهمل ، يدل على أنه لم يوجد

في كلامهم ؛ قال ابن جنى : أما ضَهَيْدَ وَعَثِيرَ فمصنوعان ، فلا يُجَعَلان دليلاً على

إثبات فَعْيَل وَفُعَيْل ؛ يعنى أن هذين الوزنين ليسا مهملين ، بل هما موجودان ، وإن

اختلفا بالكثرة والقلّة ؛ ففَعْيَل كثير ، وفُعَيْل قليل جدا . انتهى .

المصنف : دون كذا ، لا يقتضى تساويهما ، والأمر على غير التساوى ،  
فَفُعِّلَ قليل جدا ، وفُعِّلَ كثير كما سبق ، لكن قال ابن جنى : إن  
عَثِيرًا <sup>(١)</sup> مصنوع .

( فصل ) : ( يُحْكَمُ بزيادة ما صحب أكثر من أصلين ) -  
فإن صحب أصلين فقط ، لم يكن زائداً ؛ لأن أقلّ ماتكون عليه  
الكلمة العربية ثلاثة .

( من ألف ) - نحو : كتاب .

( أو ياء ) - نحو : كتيب .

( أو واو ) - نحو : عجوز ؛ وحروف العلة أكثر الحروف  
زيادة ، فلذلك بدأ بذكرها .

( غير مصدرّة ) - راجع إلى الواو فقط ، فلا يتصور تصدير  
الألف لسكونها ، والياء تكون زائدة صدرّاً مع يرفع ؛ وذلك نحو :  
وَرَتَّلَ <sup>(٢)</sup> ، والجمهور على أصالة واوه ؛ وذهب بعضهم إلى زيادتها ،  
ولامه أصلية ، كلام جَحَنَفَلَ <sup>(٣)</sup> ؛ وقال الفارسيّ : زائدة .

( أو همزة مصدرّة ) - نحو : أحمر وأصفر ، مما صحب ثلاثة

---

(١) فى الصحاح : والعَثِيرُ ، بتسكين الثاء - بوزن منبّر - : الغبار ، ولاتقل :  
عَثِير . لأنه ليس فى الكلام فَعِيل ، بفتح الفاء ، إِلَّاضْهَيْد ، وهو مصنوع ، معناه :  
الصلب الشديد .

(٢) بمعنى الشرّ .

(٣) وهو الغليظ الشفة ، بزيادة النون - صحاح .

أصول قطعاً ، وأما (١) أفكل ، فكلام سيبويه وغيره على زيادة همزته ، حملاً على الأكثر ، وهو باب أفعل ، كأحمر ؛ وقيل : همزته محتملة الوجهين ، والأولى الزيادة ، لما سبق .

وقد جرى الخلاف في همزة أرنب ، للتردد في أن الثلاثة التي بعدها أصول كلها ، أو منها زائد ؛ فقليل : همزته أصل ، لقولهم : كساءٌ مُؤرَّبٌ (٢) ، وقيل : زائدة ، لقولهم : كساءٌ مُرَّبٌ (٣) ، فسقوطها دليل زيادتها ، وهو الأولى حملاً على الأكثر ، وأما مؤرنب ، فإنما جاز في الشعر ، فهو من باب : « لَأَنَّ يُؤَكْرَمَا (٤) ، وقضائه بزيادة الهمزة مصدرة ، سيأتي تقييده .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) في الصحاح - رنب : الأرنب واحدة الأرناب ، وكساءٌ مُؤرَّبٌ : خلط

غزله بوبر الأرناب ، وقالت ليلي الأخيلية ، تصف القطاة وفراخها :

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا كُرَاتُ غَلَامٍ مِنْ كِسَاءِ مُؤرَّبٍ

(١٥)

قال : وهو أحد ماجاء على أصله ؛ وفي المقتضب - ٢ / ٩٨ - جاء الصدر

برواية :

\* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا \* وقال في الحاشية : استشهد به سيبويه على بقاء

همزة أفعل في اسم المفعول : مُؤرَّبٌ ، للضرورة ؛ قال : وحُصٌّ : جمع أحص

وحصاء ، أى لاريش عليها ، وكساء مؤرنب : تتخذ من جلود الأرناب . من الطويل ،

وفي الديوان / ٥٦ برواية : مُرَّبٌ .

(٣) في (د) : مرنباني ، وفي (ز) : مرنباني .

(٤) قال البغدادي في ش . ش . الشافية ص ٥٨ : وقد بالغت في مراجعة المواد

والمظان ، فلم أجد قائله ولا تتمته ؛ وفي معجم شواهد العربية ، جاء به في الأرجاز ،

لأبى حيان الفقعسي ، وذكر من مراجعه المقتضب ٢ / ٩٨ ، والمنصف والخصائص

والخصص والإنصاف والخزانة والتصریح والهمع ... الخ وفي لسان العر - كرم ؛

وأضيف : الصحاح - كرم - ٥ / ٢٠٢٠ - قال في حاشية المقتضب : الشاهد =



( أو مؤخّرة ، هي ، أو نون ، بعد ألف زائدة ) - هذا ، وفي نسخة الرّقى ؛ وفي غيرها :

( أو مؤخّرة ، أو نون بعد ألف زائدة ) - فعلى النسخة الأولى ، يكون الوقوع بعد ألف زائدة ، متعلّقاً بالهمزة والنون ، فإذا صحبت الهمزة أو النون أكثر من أصليين ووقعتا آخرأ ، بعد ألف زائدة ، حكم بزيادتهما نحو : حمراء وعلباء وقرفصاء ، ونحو : قطران وأفعوان وزعفران ؛ فإن صحبتا أصليين ، فغير زائدتين ، نحو : أجأ وحسن وداء وكساء ، وهذه النسخة توافق كلامه في غير هذا الكتاب ؛ والمعنى أنهما متى وقعتا كذلك ، قضى بزيادتهما ؛ وأما النسخة الأخرى ، فتقتضى اعتبار ذلك في النون فقط ، وعلى ما ذكر في الهمزة أولاً وآخرأ ، أنها لا تُزاد وسطأ ، وهو كذلك ، فالهمزة الواقعة في غير هذين <sup>(١)</sup> ، محكوم بعدم زيادتها ، كحُطائط <sup>(٢)</sup> للقصير ، إلا إن دَلَّ دليل على الزيادة نحو : شامل وشمأل ، الهمزة فيهما زائدة ، لقولهم : شملت الرّيح ، إذا هبّت شمالأ .

( أو ميم مصدّرة ) - فمتى صحبت الميم المصدّرة أكثر من

= فيه كسابقه ، وهو نفس الشاهد السابق هنا ، والنص الموجود في المراجع :

\* فإنه أهل لأن يُؤكّرَما \*

(١) الأول والآخر .

(٢) في الصحاح : ورجل حُطائط بالضم ، أى صغير .

أصلين ، حكم بزيادتها نحو : مُخَدَعٌ <sup>(١)</sup> ومفتوح وملهى ومسرى ؛ فإن كان بعدها حرفان ، قضى بالأصالة ، نحو : مَعْنٌ ومَكْرٌ .

( إن لم يعارض دليل الأصالة ، لملازمة ميم معدّ في الاشتقاق )

— معدّ أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ؛ ومذهب سيبويه أن ميمه أصلية ، لقولهم : تمعدد الرجل ، إذا انتسب إلى معدّ ، أو تصبّر على عيشهم ، وذلك لقلّة تمفعّل ، وقيل : هي زائدة ، والأول أصحّ ، لملازمة الميم في الاشتقاق ؛ ومعدّ العلم منقوله من المعدّ ، وهو موضع رحل الفارس من الفرس أو غيره إذا ركب ، وهو خشن <sup>(٢)</sup> شديد ، وعن عمر بن <sup>(٣)</sup> الخطاب ، رضى الله عنه ، اخشوشنوا وتمعددوا ؛ قال أبو عبيدة : فيه قولان ، يقال : هو من الغلظ ، ومنه قيل للغلام إذا غلظ وشبّ : قد تمعدد ، قال :

\* ربيته حتى إذا تمعددا <sup>(٤)</sup> \*

(١٦)

(١) المخدع ، بتثليث الميم : الحجرة في البيت ، والحزاة .

(٢) في (ز) : خشب

(٣) وفي حاشية ابن يعيش ٩ / ١٥١ : الصواب : قال رسول الله ﷺ :

« تمعددوا واخشوشنوا » رواه ابن حدرد ، وتمعدد الغلام : شبّ وغلظ . اهـ ... قال : وقد وقع الشارح فيما وقع فيه الجوهري ، من رواية الحديث عن عمر ، وقال ابن الأثير في هذا الحديث : هكذا يروى من كلام عمر ، وقد رفعه الطبراني في المعجم ، عن أبي حدرد الأسلمي ، عن النبي ﷺ .

(٤) من الرجز ، للعجاج - ملحقات ديوانه ٧٦ - وتماه :

ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهذاً كالحصان أجردا

كان جزائى بالعصا أن أجلدا

ويكون معنى : تمعدد ، في البيت : شب وكبر ، وفي الحديث : تشبهوا بمعدّ في

تقشفهم ، أو نحو ذلك .

ويقال : تمعددوا ، أى تشبهوا بعيش معد ، وكانوا أهل قشف  
وعلظ فى المعاش ، يقول : كونوا مثلهم ، ودعوا التعم وزى الأعاجم ،  
وهكذا هو فى حديث آخر : « عليكم باللبسة المعدية » .

( وكالتقدم على أربعة أصول ) - كَيْسْتَعُور (١) وإصطبل ،  
فالياء والهمزة فى هذين وشبههما أصلان ، لأن بنات الأربعة لا يزداد من  
أولها ، ووزن يَسْتَعُور : فَعْلُلُول ، كَعَضْرُفُوط (٢) ، قال عروة :  
(١٧) أطعتُ الأمرين بصرم سلمى فطاروا فى بلاد الَيْسْتَعُور (٣)  
قيل : هو موضع ، وقيل : شجر ؛ ووزن إصطبل : فِعْلَلَّ  
كجِرْدَحْل (٤) .

( فى غير فِعْل ) - وأما فى الفعل فتقع الزيادة أولاً نحو :  
يُدْخِرْج .

( أو اسم يُشبهه ) - وكذا تقع أولاً مع أربعة أصول فى اسم  
يشبه الفعل نحو : مدحرج .  
( فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهى بدل (٥) لا أصل ) -

(١) فى شرح الكافية ٤ / ٢٠٣٨ : وهو شجر يُسْتَاك بعيدانه .  
(٢) وهو ذكر العضاية ، وهى دويبة من الزواحف ذوات الأربع ، تعرف فى  
مصر بالسحلية ، وفى سواحل الشام بالسُقَاية ، ومن أنواعها : الضباب ، سوام أبرص  
- شرح الكافية وحاشيته .

(٣) من الوافر ، لعروة بن الورد - ديوانه ٩٠ - والشاهد فى قوله : فى بلاد  
الَيْسْتَعُور ، على وزن فَعْلُلُول ، دليلاً على أصالة الياء فى يَسْتَعُور .

(٤) والجِرْدَحْل من الإبل : الضخم - صحاح .  
(٥) فى (ز) : فهى أصل .

فلا تكون الألف في غير ما سيذكر إلا زائدة ، أو بدلاً من أصل ، ولا تكون أصلاً ، نحو : عصا ورحى وأرطى ، في من قال : مَرَطِيّ ، هي فيه بدل من أصل ، لا أصل (١) .

( إلا في حرف ) - نحو : ما ولا وبلى .

( أو شبهه ) - نحو : متى والألى ، فالألف في هذا وما قبله أصل ، وليست بدلاً من شيء ؛ فلا تكون الألف أصلاً في فعل ، ولا في اسم متمكن ، بل زائدة أو منقلبة عن واو أو ياء .

( وزيدت النون أيضا باطراد في الانفعال ) - نحو :

الانطلاق .

( والافتعال (٢) - نحو : الاحرنجام .

( وفروعهما ) - وهي (٣) : الماضي والأمر والمضارع واسم

الفاعل واسم المفعول .

( وفي التثنية والجمع ) - نحو : الزيدان والزيدون .

( وغيرهما مما سبق ذكره ) - كنون التوكيد .

( وساكنة مفكوكة ، بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها ) -

(١) وعبارته في شرح الكافية : الأَرطَى : شجر يُدَبِّغ به ، ويقال للمدبوغ به : مَارُوط ومَرَطِيّ ، فمن قال : مَارُوط ، جعل الهمزة أصلية ، والألف زائدة ، ومن قال : مَرَطِيّ ، جعل الهمزة زائدة ، والألف بدلا من ياء أصلية .

(٢) في (ز) : والافتعال .

(٣) في (ز) : وهو .

نحو : غضنفر ، وهو الأسد ؛ ودليل زيادتها ، وقوعها موقع ما علمت زيادته ، كياء سَمِيدِع ، وواو فَدَوَكَس ، ومعاقتها حرف اللين غالباً ، كقولهم للغليظ الكف : شَرَبْتُ وشُرَابِث ، ولضرب من النبت : عَرْنُقُصَان وعَرْنُقُصَان .

واحترز بمفكوكة ، أى غير مدغمة ، من المدغمة - نحو : سَفْنَج ، لِلظَّلِيم الخفيف ، فليس وزنه فَعْنَلَا ، لأنه لم تكثر زيادة النون فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، إلا إذا كانت غير مدغمة ، فهو فَعْنَل كَحَبْرَنْج (١) للجسم الناعم ، ويجوز كونه فَعْلًا ، فيكون مثل (٢) المضاعف كعدبَس ، وهو من الإبل وغيرها : الموثق الخلق ؛ وسيأتى بيان الراجح .

( والتاء فى التفعّل والتفاعل والتفعّل والافتعال ) - نحو : التكبرّ والتغافل والتدحرج والاكتساب .

( وفروعهنّ ) - وهو الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول .

( وفى التفعيل والتفعّل ) - نحو : التقطيع والترداد ؛ ولا تكون هذه التاء فى الماضى وماذكر معه من الفروع ، فلذلك لم يتعرض هنا للفرع ، إذ تقول : قَطَعَ يُقَطِّع ... إلى آخرها ، بلا تاء .  
( ومع السّين فى الاستفعال ) - نحو : الاستخراج .

(١) فى الصحاح : وجسم حَبْرَنْج ، أى ناعم ، قال العجاج :

\* عَرَأُ سَوَى خَلَقَهَا الْحَبْرَنْجَا \* .

(٢) فى (د) : من قبيل .

( وكذا فروعُه (١) ) - نحو : استخراج ... إلى آخرها .

( والهاء وقفاً ، في مواضع يأتي ذكرها ) - وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنما تلحق لبيان الحركة ، فهي كالشين اللاحقة لبيان ضمير المؤنث ، نحو : أكرمتكِش (٢) ، فكما لا تعد الشين زائدة ، كذلك هذه ، والصحيح عندهم خلافُ قوله ؛ ولم تطرد زيادة الهاء إلا في الوقف ، وجاءت زيادتها في غيره قليلاً ، قالوا في أم : أمَّهه ، فالهاء زائدة ، لقولهم في معناه : أم وأمَّات ، وقالوا : أم بيَّنة الأمومة ؛ وأجاز ابن السَّراج كون الهاء فيها أصلاً ، فتكون كثرهه ؛ وحكى صاحب العين : تأمَّهت (٣) ، لكن في كتاب العين اضطراب كثير .

( واللام في الإشارة ، كما سبق ) - وهذا موضع اطراد (٤)

زيادتها ؛ وسمعت في عبد قالوا : عبَدَل ، وفي زيد ، قالوا : زَيْدَل .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : وفروعُه .

(٢) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٧١ : قيل : وبعد كاف المؤنثة وقفاً ، نحو : أكرمتكِش ، وهي الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو : أكرمتكِش . والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف ، فحكهما حكم هاء السكت في الاستقلال .

(٣) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٦٩ : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمَّات : أمَّهات ، ووزنه : فُعَلَّهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا : أمَّات ، والهاء في الغالب في من يعقل ، وإسقاطها في ما لا يعقل ؛ وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعَلَّة مثل فُيْرَة وأُبْهَة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحب العين ، فإن ثبت هذا ، فأَم وأمَّهه أصلان مختلفان .

(٤) في (ز) : اضطرابه .

( ١ ) وَتَقِلُّ زِيَادَةٌ مَا قُبِدَ ، إِنْ خَلَا مِنَ الْقَيْدِ ) - كما سبق في أمهة وعبدل (١) .

( ولا تُقْبَلُ زِيَادَةٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ جَلِيٍّ ) - فلا يجعل الحرف زائداً إلا بدليل يوضح ذلك ؛ وجملة الأدلة تسعة ، وسيأتي الكلام عليها ، عند ذكر المصنف لها .

( كلزوم كون الثاني من نحو : كِنْتَاوُ ، أحد حروف (٢) سألتونها ) - فلما لزم في هذا الوزن ، كون الثاني نوناً ، وهو أحد حروف الزيادة ، قضى بزيادته .

والكِنْتَاوُ ، بالتاء والتاء : العظيم اللحية ؛ ومثله : قِنْدَاوُ للخبيف ، وكِنْدَاوُ للجمل الغليظ ، ووزنها : فَنَعَلُو ، وكذا شِنْدَاوُ عند الجمهور ، وهو الجريء المقدم ، وقيل : وزنه : فَنَعَالُ من الشَّدُو ، وهو مَدُّ اليد نحو الشيء .

( وكسقوط همزة شمال وشامل واحبناً ، في الشَّمُولِ والْحَبِطِ ) - يقال للريح إذا هبَّت من ناحية القطب : شَمَلٌ ، بسكون الميم ، وشَمَلٌ ، بتحريكها ، وشمال وشمأل ، بالهمز ، وشامل ، بالقلب ، والهمزة زائدة ، لقولهم فيها : شَمُولٌ ، قال :

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

\* فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ شَمُولٌ (١) \*

وقولهم : شَمَلٌ وَشَمَلٌ ؛ واستدلَّ ابنُ عصفورٍ للزيادة بقولهم :  
شَمَلَتِ الرِّيحُ تَشْمَلُ شُمُولًا ، أَى تَمَوَّلَتْ شِمَالًا .

ويقال : حَبِطَتِ الشَّاةُ بِالْكَسْرِ ، حَبِطًا ، قال ابنُ السكيت :  
هو أن تَنْتَفِخَ بَطُونُهَا مِنْ أَكْلِ الدَّرَقِ ، وهو الحَنْدَقُوقُ ؛ وفي الحديث :  
« وَإِنَّ مِمَّا يَنْبَغُ الرِّيبِ ، مَا يَقْتُلُ حَبِطًا ، أَوْ يُلِيمُ » (٢) ، فالهمزة في  
احْبِنَطًا زائدة للإلحاق (٣) .

( وميمٌ دُلَامِصٌ وَرُزْقَمٌ ، فِي الدَّلَاصَةِ وَالزُّرْقَةِ ) - يقال : درع  
دُلَامِصٌ وَ دُلْمِصٌ وَدُمَالِصٌ ، وَدُمَلِصٌ ، أَى بَرِاقٌ ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ ،  
لِقَوْلِهِمْ : دَلَّصْتَ الدَّرْعُ بِالْفَتْحِ ، تَدُلُّصٌ دُلُوصَةٌ : بَرَقَتْ ، وَهِيَ زَائِدَةٌ  
لِلإِلْحَاقِ بُعْدَافِرٍ (٤) ؛ وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ وَالْمَازِنِيُّ أَنَّهَا أُصْلِيَّةٌ .

(١) لم أجده في مراجعي ، وفي هامش النسخة (ز) : أوله :

\* فَإِنَّ تَبَخَّلَ سِدُوسٌ بِدِرْهِمِهَا \*

وفي الصحاح : وَالشَّمَالُ : الرِّيحُ الَّتِي تهبُ مِنْ نَاحِيَةِ الْقُطْبِ ، وَفِيهَا خَمْسُ  
لُغَاتٍ : شَمَلٌ بِالتَّسْكِينِ ، وَشَمَلٌ بِالتَّحْرِيكِ ، وَشَمَالٌ ، وَشَمَّالٌ مَهْمُوزٌ ، وَشَمَّالٌ  
مَقْلُوبٌ مِنْهُ ، وَرَبَّمَا جَاءَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَفِي الْخَاشِيَةِ : أَى شَمَّالٌ ، وَيُقَالُ أَيْضًا :  
شِيمَالٌ بِالْكَسْرِ ، وَشَمَّوْمَلٌ كَجَوْهَرٍ ، وَكَصْبُورٌ - شَمُولٌ - وَكَأَمِيرٍ - شَمِيمِلٌ ، قَالَ :  
وَالشَّمُولُ : الخمر ؛ وَفِي الْقَامُوسِ : وَكَصْبُورٌ : الخمر ، أَوِ الْبَارِدَةُ مِنْهَا ؛ وَفِي الْمَعْجَمِ  
الْوَسِيطِ : الشَّمُولُ : رِيحُ الشَّمَالِ ، وَالخمر .

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ قَوْلُهُ : طَيِّبَةُ شَمُولٌ ، دَلِيلًا عَلَى زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي شَمَّالٍ وَشَمَّالٍ .

(٢) بخارى - جهاد / ٣٧ ، مسلم - زكاة / ١٢١ ، ابن ماجه - فتن «

١٨ ، أحمد - ٣ ، ٧ ، ٢١ ، ٩١ .

(٣) أَى بِأَحْرَنْجِيمٍ .

(٤) فِي الصَّحَاحِ : جَمَلٌ عُذَافِرٌ ، وَهُوَ الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ ، وَنَاقَةٌ عُذَافِرَةٌ ، وَعُذَافِرٌ

اسْمُ رَجُلٍ ، وَيُسَمَّى الْأَسَدُ عُذَافِرًا .



ويقال للشديد الزرقة : زُرُقْم ، وكذا يقال للمرأة أيضا :  
 زُرُقْم ، والميم زائدة للإلحاق بِبُرْتُن ، لقولهم (١) : زَرَقْتُ عَيْنَهُ ،  
 بالكسر زَرَقًا ، والاسم الزُرْقَة ، قال :

(٢٠) لَقَدْ زَرَقْتُ عَيْنَكَ يَا بَنَ مَكْعَبِرٍ كَمَا كُلُّ ضَيْبِي مِنَ اللَّؤْمِ أَرْقُ (٢)

( ونون رَعَشَنَ وَبَلَّغَنَ (٣) فِي الرَّعْشِ وَالْبُلُوغِ ) - فيقال :  
 رجل رَعَشَنٌ ، أى مُرْتَعَشٌ ؛ وجمل رعشن ، لاهتزازة في السير ؛ والنون  
 زائدة للإلحاق بجعفر ، لقولهم : رَعِشَ بِالْكَسْرِ ، رَعَشًا : ارتعد ؛  
 والنون في بَلَّغَنَ زائدة للإلحاق بِقَمَطَرَ .

( وهاء أَمَّهَاتٍ وَهَبَّلَعَ وَأَهْرَاقَ ، فِي الْأُمُومَةِ وَالْبَلْعِ وَالْإِرَاقَةِ ) -  
 ووزن أُمَّهَةٌ ، على القول بزيادة الهاء : فُعْلَهَةٌ ، وزيدت لتكثير الكلمة ،  
 كالألف في قَبَعَثَرَى ؛ والهاء في هَبَّلَعَ زائدة للإلحاق بِدِرْهَمٍ ؛ وفي أَهْرَاقَ  
 زائدة عِوضًا من ذهاب حركة العين منها .

( ولام فَحَجَلٍ وَهَدَمِلَ ، فِي الْفَحْجِ وَالْهَدَمِ ) - وهى في فَحَجَلٍ  
 زائدة للإلحاق بِجَعْفَرٍ ، يقال : فَحَجَّ يَفْحَجُ فَحَجًّا ، وهو أَفْحَجٌ ، للذى  
 تتدانى صدور قدميه ، ويتباعد قدماه (٤) ، وفي هَدَمِلَ للإلحاق بِزَبْرَجٍ (٥) .

(١) في (ز) : كقولهم .

(٢) في النسخ : مكعب بدل مكعبر ، والتحقيق من الصحاح ؛ والشاهد في  
 قوله : زَرَقْتُ ، دليلًا على زيادة الميم .

(٣) في اللسان : والبَلَّغُنُ : البلاغة ، والبَلَّغُنُ أيضا : التمام .. والبُلَّغُنُ ، بضم  
 الباء وكسرها : الداهية .

(٤) في (ز) : ويتباعد صدور قدماه .

(٥) في الصحاح : زَبْرَجٌ بالكسر : الزينة من وشى أو جوهر أو نحو ذلك ،  
 ويقال : الزَّبْرَجُ : الذهب ؛ والزبرج أيضا : السحاب الرقيق ، فيه حمرة .

( وسين قُذْموس ، وأَسْطاع ، في القِدَم والطاعة ) - وقُذْموس  
بمعنى قديم ، والسين فيه زائدة للإلحاق بعصفور ؛ والسين في أَسْطاع  
بفتح الهمزة ، زائدة ، وأصله عند سيبويه : أَطاع ، وهمزته للقطع ،  
وأصله : أَطَوَع ، فنُقلت فتحة العين إلى الفاء (١) ، فصار : أَطَوَع ،  
ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، ثم  
زيدت السّين ، عوضاً (٢) من ذهاب حركة العين ، أى ذهابها منها ،  
بما ذكر من النقل ، ودلّ على ذلك كون الهمزة مقطوعة مفتوحة ،  
والمضارع مضموم أوله ؛ وزيادة السين في هذا مسموعة ، وليست  
جارية على القياس .

وقول الكوفيين : إن أصل أَسْطاع يُسْطيع : استطاع يستطيع ،  
مردود بفتح الهمزة ، وضم الياء ، وزعمهم أنه يحذف التاء ، شُبّه  
بأفعل ، ففتحت وضُمَّت ، رجوع عما قَدَّروا ، ومُخالف  
للاستعمال ، فلما قالوا : اسْطاع ، بهمزة الوصل ، وأصله استطاع ،  
فحذفت التاء لمجانسة الطاء ، كما يحذف أحد المثليين في ظَلَّتْ ، قالوا  
في المضارع : يسْطيع ، بفتح الياء ، كما يقولون : يستطيع ، والسين في  
اسْطاع ، بهمزة الوصل ، زائدة ، على القياس ، لأنها سين الاستفعال .  
( وكلزوم عدم النظير ، بتقدير أصالة نون نَرْجس ، وعُرُند

(١) في ( ز ، غ ) : إلى الطاء ، والتعبير بالفاء أصح ، لمناسبة التعبير بفتحة

العين .

(٢) سقطت من ( ز ) .

وَكَنَّهُبُلٌ وَإِصْفَعُنْدٌ وَخُبْعَثْنَةٌ وَخُنْبَيْتَةٌ (١) وَهَنْدَلِيعٌ - فلو كانت نون نرجس بالفتح أصلاً ، لكان وزنه : فَعْلِلًا ، وهو بناء مفقود ، وَتَفْعِلٌ ، وإن كان مفقوداً في الأسماء ، موجود في الأفعال ، نحو : نضرب ، مع أن في الزيادة ، الدخول في أوسع البابين ، وهو الزيادة ، وهذا الدخول من دلائل الزيادة ؛ وحكى سيبويه : وَتَرَّ عُرْنُدٌ أَى غَلِيظٌ (٢) ، وهو نظير ما حكى أبو زيد من تَرُنْجَةٍ وَتُرُنْجٍ بمعنى أُرْجَةٍ وَأُرْجٍ ، والنون زائدة لأن فَعْلِلًا مفقود ؛ مع (٣) دلالة قولهم : شَيْءٌ عَرْدٌ ، أَى صلب ، على زيادتها .

وَكَنَّهُبُلٌ : ضربٌ من الشجر ، وفيه ضم الباء وفتحها ، فعلى الضم ، لو قُدِّرَ أصالة النون ، لكان : فَعْلِلًا ، وهو مفقود ، فالنون زائدة ، ولو كان بتقدير زيادتها أيضاً لا نظير له ، إلا أنه دخول في الباب الواسع ؛ وأما على الفتح فله نظير ، وهو سفرجل ، لكن قام الدليل على زيادة النون ، في لغة الضم ، فتكون زائدة في هذا أيضاً ، لأن بعض الأوزان يحمل عليها غيرها ، ولا يخرج عنه إلاً بدليل صحيح ؛ وعلم من هذا ، ما يقال في نون نَرَجِسٍ بالكسر .

ونون إِصْفَعُنْدٌ زائدة ، لعدم إِفْعَلَلٌ ، وللدخول في أوسع البابين . والخبعتنة : الأسد ، ونونه زائدة لما سبق ، ولقولهم في معناه : خُبْعَثٌ ؛ وفي نسخة الرُّقِيِّ ، مكان هذا : خُنْبَيْتَةٌ ، وشرحه بأنه المرأة السوداء .

(١) سقط من بعض نسخ التسهيل ، وثبت في المحققة ، وفي نسخة الرُّقِيِّ .

(٢) صحاح ، قال : ونظيره من الكلام تَرُنْجٍ ، والعَرْنُدُ : الصلب ، وهو

ملحق بسفرجل .

(٣) سقطنا من (ز ، غ) .

وأما هُنْدَلِج ، فبناء لم يثبت سيويوه ، وحكاه ابن السراج وغيره ،  
ثم قيل : إن نونه أصلية ، ووزنه : فُعَلِّل (١) ، وقيل : زائدة ، ووزنه :  
فُعَلِّل ، وهو أولى ، دخولاً في الأوسع ، وهو باب الزيادة .

( ولام وَرَنْتَل وَعِقرِطَل ) - والوَرنَتَل : الشَّر ، والعِقرِطَل :  
أنثى الفيل ؛ وما ذهب إليه من زيادة اللام فيهما ، هو قول الفارسي ؛  
والواو في وَرَنْتَل أصل ، وذهب بعض النحويين إلى أنها زائدة .

( وتاء تَنْضُب وتُنْدِرًا وتُجِيب وعِزْوِيَت ) - التَّنْضُب : شجر  
تُتخذ منه السهام ، الواحدة تَنْضِبة ، والتاء زائدة ، لأنه ليس في  
كلامهم فَعْلُل ، وفيه تَفْعُل ، مثل تَخْرُج ؛ ويقال : السلطان ذو  
تُنْدِرًا ، بضم التاء ، أى ذو عُدَّة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه ، وهو  
اسم موضوع للدفع ، والتاء زائدة ، كما في تَنْضُب ، لما سبق ذكره .  
وتُجِيب : بطن (٢) من كندة بن ثور ، والكلام في تائه كما تقدّم . وتاء  
عِزْوِيَت زائدة ، لما سبق ، ومثله عِفْرِيَت ؛ وعِزْوِيَت قيل : موضع ،  
وقيل : الرجل القصير .

( وماثبتت زيادته بعدم النظير ، فهو زائد ، وإن وجد النظير على  
لغة ) - وذلك نحو : تَتْفُل (٣) ، فيه فتح التَّاءِ وضمُّها ؛ فعلى الفتح ، لو  
كانت التاء أصلاً ، لكان فَعْلُلًا ، وهو بناء مفقود ، وأما على الضم ،

(١) في (ز) : فعلل .

(٢) قال في الصحاح : هو تُجِيب بن كندة بن ثور .

(٣) وفي الصحاح : قال البيهقي : التَّتْفُل والتَّتْفُل : ولد الثعلب ، والتاء زائدة .

فهو كَبُرْتُنْ ، ومع هذا يحكم بزيادة التاء ، لأن المادة واحدة ، وقد قام دليل الزيادة ، فيؤَقَفُ عنده ، حتى يأتي ثبْتُ يدفعه ؛ وكذلك نرجس ، يفتح النون وكسرهما ، وهو مع الكسر كزَبْرَج ، وكذا كَنَهْبُلْ ، بضم الباء وفتحها ، وقد سبق تقريره .

( والزيادة أولى إن عدم النظر ، مع تقديرها وتقدير الأصالة )  
 - نحو : كَنَهْبُلْ ، بضم الباء ، فهو ، كما سبق ، عادم النظر ، قدرت أصالة النون أو زيادتها ، ومع هذا يحكم بالزيادة ، دخولاً في الباب الأوسع ، وهو كما ذكروا من دلائل الزيادة ، لأن أبنية المزيد أوسع وأكثر من الأصول .

( فصل ) : ( إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد ) - نحو : جلبب وقردد ، والباء والبدال زائدتين ؛ وخرج بقوله : ولم تثبت ... نحو : مفرّ ومحبّب ، فالميم قد تثبت زيادتها ، فأحد المتماثلين أصل حينئذ ، لئلا ينقص البناء عن ثلاثة .

( إن لم يماثل الفاء ولا العين المفصولة بأصل كحَدَرْد ) - فإن ماثل أحد المثلين ماذكر ، على حسب ما شرط ، فهو أصل ؛ وذلك في الفاء نحو : كَوَكِبْ وَكُرْكُمُ<sup>(١)</sup> ، فالكاف الثانية أصل ، وكذلك القاف في قَوَقَلْ<sup>(٢)</sup> وَقَرَقَرُ<sup>(٣)</sup> ، وفي العين نحو : حَدَرْد ، وهو

(١) في الصحاح : هو الزعفران .

(٢) وكان يقال في الجاهلية للرجل إذا استجار بيثرب : قَوَقَلْ ثَمَّ ، قد أمنت .

(٣) والقَرَقَرُ : القاع الأملس .

القصير ، وقال الجوهري : هو اسم رجل ، ولم يجيء على فعلع ، بتكرير العين ، غيره ، ولو كان فعلاً ، لكان من المضاعف ، لأن العين واللام من جنس واحد ، وليس هو منه ؛ وأخرج قوله : بأصل ، ما فصل فيه زائد ، فإن أحد المتماثلين يكون حينئذ زائداً ، نحو : عَقَنْقَل ، فأحد المتماثلين زائد ، وهو من العقل ؛ والعَقَنْقَل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل ، والجمع عقاقل ، وربما سَمَّوا مصارين الضب عَقَنْقَلًا ؛ وخرج أيضا مالم يُفصل نحو : اشْمَخَرَّ (١) ، فأحد المتماثلين زائد ، بدليل قولهم : شَمَخَرَّ (٢) ؛ ويحمل مالم يُعرف اشتقاقه على هذا ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فيقتضى ما ذكر في الفاء ، الحكم بأصالة مماثلها ، فصل بزائد ككوكب ، أو أصليّ نحو : كُرْكُم ، أو لم يفصل نحو : هِرْكَلَة ، وهي الحسنة الخلق والجسم والمشية ، عند من يجعل الهاء زائدة ، فالفاءان المدغم إحداهما في الأخرى ، متماثلان ، بلا فصل ، وكل منهما أصل ؛ وذكر غيره أن الفاء إذا ضعفت ، لزم الفصل ، كمرميس (٣) ونحوه ، هكذا قيل في تقرير هذا الموضوع ، وفيه بحث ونظر ، فليتأمل .

( فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها ، عمّتها الأصالة )

(١) ، (٢) - العبارة بين الرقمين معكوسة في النسخ ، والمعنى يعضد التحقيق ؛ وفي الصحاح : شمخر : المشْمَخَرَّ : الجبل العالي ؛ وقد جاءت في (ز) بالسين المهملة والنون : سمخن وسمخن ، ولم أجدهما في الصحاح .

(٣) في شرح الكافية - ٤ / ٢٠٣٤ - ومثال ما كررت فيه الفاء والعين :

مرميس ومرمريت ، للدهاية ، ووزنه : فَعْفَعِيل ، وهو وزن غريب .

مطلقاً) - نحو : سمس وزلزل ، وهو كثير جدا ؛ ومعنى كون الأربعة متماثلة ، حصول التماثل في هذه العدة ، وذلك إنما يكون بمجىء كل اثنين بلفظ ؛ وخرج بقوله : ولا أصل : صَمَحَمَح ونحوه ، وسيأتي تقرير ذلك ، وقوله : مطلقاً ، ومعناه أنه يحكم بأصالة الأربعة ، فهم المعنى بسقوط الثالث ، أم لا ؛ وهذا قول جمهور البصريين ، ووجهه أن الزيادة إنما تُعتقد بدليل ، ولا دليل ، بل الدليل قائم بخلاف الزيادة ؛ ويأتي تمام تقرير هذا .

( خلافاً للكوفيين <sup>(١)</sup> والزجاج ، في نحو : كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ) - ظاهر هذه النسخة - أن مذهب الزجاج والكوفيين واحد ، ويجوز أن يُردَّ إلى الاتفاق على أن هذا النوع ثلاثي ، وإن اختلف قوله وقولهم في الوزن ، فتتزل هذه النسخة على ما ثبت في نسخة أخرى من قوله بدل هذا :

( خلافاً للزجاج في كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، وليس الثالث بدلا من مثل الثاني ، خلافاً للكوفيين ) - فهذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين ، في أن هذا من الرباعي ، وكذا الكوفيون ، إلا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثاني ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو قول جمهور <sup>(٢)</sup> البصريين : أن الأربعة أصول مطلقاً ، فهم المعنى بسقوط الثالث ، نحو : كبكب ، أو لا ، نحو : سمس .

(١) في بعض نسخ التسهيل ، كما في المحققة : خلافاً للزجاج في نحو : كبكبة ... الخ .

(٢) سقطت من (ز) .

والثانى : أن الأصول ثلاثة فى كىكب ونحوه ، وهو قول الزجاج والكوفيين ، واختص الكوفيون ، بأن جعلوا الثالث بدلاً من مثل الثانى ، والأصل : كىب ، وكذا حَثَّحَ وزلزل ، أصلهما : حث (١) وزلل ، فاستثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء .  
والثالث : أنه ثلاثى ، كما تقدم ، والفاء مكررة ، ووزنه : فَعْفَل ، وهو قول الزجاج وقطرب ، ونسب إلى الخليل ، وقد نسب ماسبق عن الكوفيين إلى سيبويه وأصحابه ، وبه قال أيضا جماعة من أهل اللغة من البصريين ، كأبى عبيد وابن قتيبة ، وسأح فيه المبرد ، وقال : إنه ممكن ؛ والذى يظهر ، أنه رباعى ، لأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا استثقلوا التضعيف ، أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم فى تَطَنَّنَتْ : تَطَنَّنَيْتْ ، دون تَطَنَّنَيْتْ ؛ وأما أن وزن الكلمة ، فعفل ، فضعيف ، لأنه بناء مفقود .

( فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة ، حكم بزيادة ثانى المتأثرات ، وثالثها فى نحو : صَمَحَمَحَ ) - وهو الشديد ، وكذا دَمَكَمَكَ ، بمعنى شديد ، وبَرْهَرَهَةَ (٢) للمرأة التى كأنها ترعد رطوبة ، ونحوها من الاسم : حَبْرَبْرَ وَتَبْرَبْرَ وَحَوْرَوْرَ ؛ حكى سيبويه : ما أصاب منه حَبْرَبْرًا ولا تَبْرَبْرًا ولا حَوْرَوْرًا ، أى ما أصاب منه شيئاً ؛ ويقال : مافى (٣) الذى تحدثنا به حَبْرَبْرٌ ، أى : شىء .

(١) فى (ز) : حيث .

(٢) قال فى الصحاح : وهى فَعْلَعَلَةٌ ، كُرِّرَ فيها العين واللام .

(٣) سقطت من (ز) ، والنص بتمامه فى الصحاح : حبر .



ووزن هذه ونحوها عند البصريين : فَعَلَّل ، وعند الكوفيين :  
 فَعَلَّل ، والأصل عندهم صمحمح ، وقد سبق ذكر هذا الخلاف ،  
 وبيان الرَّاجح ، عند قوله : أو عين ولام ، مع مباينة الفاء ، في فصل :  
 استثقل تماثل أصلين في كلمة . واتفق الفريقان على أن وزن جَلَعَلَع ،  
 وهو الجُعَل (١) ، ودرحرج ، وهو دويبة : فَعَلَّل ؛ و فرق الكوفيون بين  
 هذا وبين صمحمح (٢) ، بأن فعلعلا ، بضم أوله مفقود في الأسماء ،  
 بخلاف المفتوح أوله ، وخروج اللفظ عن أبنية كلامهم دليل زيادة  
 الحرف فيه .

( وثالثها ورابعها في نحو : مَرْمَرِيس ) - فالميم التي هي ثالث  
 المتماثلات، والرّاء التي هي رابعها ، زائدتان ، ووزنها : فَعَفَعِيل ، وكذا  
 مَرْمَرِيت ، وقد سبق أنه ليس غيرهما .

( وثاني المثلين أولى بالزيادة في نحو : اقعنسس ، لوقوعه موقع  
 ألف احْرَبِي ) - واحْرَبِي ملحق باحرنجم ، فالزائد للإلحاق ، وقع فيه  
 آخراً ، فيحمل عليه اقعنسس ونحوه ، من الملحق (٣) من الثلاثي ، فالسّين  
 الأخيرة في مقابلة الألف في احرنبي ، فهي الزائدة كالألف .

( وأولهما أولى في نحو : علّم ، لوقوعه موقع ألف فاعل ، وباء  
 فيعل ، وواو فوعل ) - وهذا مذهب الخليل في كل مضاعف نحو :

(١) وفي الصحاح : والجُعَل ، بفتح الجيم : النخل القصار ، الواحدة : جَعَلَة ،  
 والجُعَل ، بالضم : ما جُعِل للإنسان من شيء على الشيء يفعله ، والجُعَل : دويبة .  
 (٢) قال في الصحاح : وهو فَعَلَّل ، كُرِّر فيه العين واللام .  
 (٣) سقطت من (د) .

عَلَّمَ وَيَلْزَمُ (١) وَقَرَّدَ ، فالأول في هذه ونحوها ، هو الزائد عنده ، لوقوعه موقع أمهات الزوائد ، وهى الألف والواو والياء ، نحو : كاهل وجوهر وبيطر ، فقدّموا الزائد من هذه فى الإلحاق وفى غيره ، نحو : قابل وضارب ، فظهر بذلك كون المقدم من المضاعفين هو الزائد ، لوقوعه موقع ماتكثر زيادته كذلك .

وذهب يونس إلى أن الزائد الثانى ، قياساً على اقعنسس ، فلما ثبت فيه ذلك ، لما تقدّم ، حملت سائر المضاعفات عليه .

واختلف فى الصحيح من القولين ؛ فقال الفارسيّ : الصحيح قول يونس ، وقال ابن عصفور : الصحيح قول الخليل ؛ وحكم سيويه بأن الثانى هو الزائد ، ثم قال : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، والمذهبان جاريان فى اقعنسس ونحوه ؛ وما اختاره المصنف من التفصيل مذهب ثالث له .

( وإن أمكن جعل الزائد تكريراً ، أو من سألتونيتها ، رجع ماعضد بكثرة النظير ) - فإذا اشتملت الكلمة على زائد متردد بين كونه من قبيل المضاعف ، فيعبّر عنه فى الزنة بما يعبرّ به عن أصله ، وكونه من قبيل غيره ، فيعبّر عنه بلفظه ، سلك سبيل الترجيح بكثرة النظير ، فيرجح كون مهّد ، علم امرأة ، من المضاعف ، والزائد أحد الدالّين ، دون الميم ، فهو فعّلل من المهّد ، لا مَفْعَل من الهّد ، لأن فعلاً باباه الفك ، كقردد ، ومفعّل لا يُفك إلا شذوذاً كمحجب ،

(١) فى الصحاح : امرأة يَلْزَمُ ، على فِعْل ، بكسر الفاء والعين ، أى ضخمة .

وكذا يرجح كون شملل من المضاعف كقردد ، على كون اللام من حروف سألتمونيها ، لأن مثل عبدل قليل ، بخلاف الآخر ؛ ويرجح كون نون سفنّج من غير المضاعف ، لقلة فعنل المضاعف ، كعدبّس (١) ؛ ووزن سفنّج (٢) : فعنل ، إن قدرنا الزائد النون الثانية ، فيكون كخبّرئج (٣) وإن قدرناه الأول ، فوزنه : فعنل كغضنّفر ، وكلاهما ليس بالقليل ؛ وكلام المصنف عند الكلام في مسألة غضنفر ، على الأول ، وقد تقدّم .

( إن لم يمنع اشتقاق ) - فإذا ظهر اشتقاق ، عمل بمقتضاه ، وإن لزم عدم النظير ، ومخالفة الأصل ، وذلك كمعدّ ، فميمة أصلية ، كما سبق ، لقولهم : تمعدد ، وإن كان نظيره بابه الفك ، كمهدد وقرود ، وكمحجب ، فميمة زائدة ، لظهور الاشتقاق ، وإن كان نظيره حقه الإدغام ، كمقرّ ومقرّ .

( أو مايجرى مجراه ) - كما في إمعة ، فوزنه : فعلة ، لا إفعلة ، لفقدان إفعلة في الصفات ، ووجدان فعلة فيها ، كدئبة (٤) ؛ يقال : رجل إمع وإمعة للذى يكون ، لضعف رأيه ، مع كل أحد ؛ وقول من

(١) العدبّس من الإبل وغيرها : الشديد الموثق الخلق ، ومنه سمى العدبّس الكنانى .

(٢) السفنّج : الظلم الخفيف ، وهو ملحق بالحماسى بتشديد الحرف الثالث منه - صحاح .

(٣) الخبّرئجة : حسن الغذاء ، وجسم خبّرئج ، أى ناعم .

(٤) فى الصحاح : الفراء : الدئابة ، بتشديد النون : القصير ، وكذلك الدئبة ،

مقصور منه .

قال : امرأة إمعة، غلط ، لأنه لا (١) يقال ذلك للنساء ، وقد حكى عن أبي عبيد (٢) : والدَّئِمَةُ والدَّئَابَةُ ، بالباء موضع الميم : الرجل القصير ، وكذلك الدَّئِمَةُ والدَّئِبَةُ (٣) ؛ ومثل إِمَعَ وإِمَعَةٌ قولهم : رجل إِمَّر وإِمَّرَةٌ ، أى ضعيف الرأى ، يَأْتَمِر لكل أحد .

(فصل) : ( ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف ، بينها وبين الفاء حرف مشدّد أو حرفان ، أحدهما لين ، فمحتمل لأصالة الآخر ، وزيادة أحد المثلين ، أو اللين (٤) ، وللعكس ) - وذلك نحو : قِتَاءٌ وَحَنَانٌ ، ونحو : قُوبَاءٌ وَعِقيَانٌ (٥) ، فيحتمل زيادة الآخر وأصالته ، وزيادة ما قبله مما ذكر وأصالته ، فعلى زيادة الآخر ، وزن قِتَاءٌ فِعْلَاءٌ ، ووزن حَنَانٌ : فَعْلَانٌ ، ووزن قُوبَاءٌ : فُعْلَاءٌ ، وَعِقيَانٌ : فِعْلَانٌ ؛ وعلى أصالته (٦) ، وزنها : فِعْلَالٌ وَفَعَّالٌ وَفُعَّالٌ ، وفِعْلَالٌ ؛ وما ذكره من احتمال النون الزيادة والأصالة فيما ذكر ، هو قول بعض المتقدمين .

والذى ذهب إليه الجمهور ، هو زيادتها ، إذا لم يكن قبل الألف حرفان ، ولم يكن من باب جَيْحَانٌ (٧) ، إلا إن دلّ دليلٌ على الأصالة فتعتبر (٨) .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى (د) : عن أبى عبيدة .

(٣) فى الصحاح : الدَّئِمَةُ : القصير ، وكذلك الدَّئِمَةُ مثل الدَّئَابَةُ والدَّئِبَةُ .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) فى الصحاح : والعِقيَانُ من الذهب : الخالص .

(٦) فى (ز) : أصالتها .

(٧) بالجيم المعجمة ، ثم الحاء المهملة بعد الباء : نهر بالشام - صحاح .

(٨) فى (د) : فتتعين .

( مالم يُهْمَل أحد البنائين ) - وفي نسخة الرقي : ( التاليفين )  
 - ومعنى البنائين والتاليفين واحد ؛ وذلك نحو : مُرَّاء ، اسم (١)  
 للخمير ، فالهمزة زائدة ، لأن مادة مرأ (٢) مهملة ، بخلاف مزز (٣) ؛  
 ونحو : سقاء ، فالهمزة أصلية ، أى بدل من أصل (٤) ، لوجود  
 مادته ، وفقد مادة س ق ق ؛ ونون لُوذَان زائدة ، لفقد لذن ، ووجود  
 لوذ (٥) ، وَلُوذَان ، بالفتح اسم رجل قِيل ؛ ونون فَيَّان أصل ، لوجود  
 فنن وفقد فين (٦) . انتهى . وليس بجيد ، ففَيَّان موجود ، والفينيات :  
 الساعات ، يقال : لقيته الفَيَّنة بعد الفَيَّنة ، وفَيَّنة بعد فينة ، ويقال :  
 رجل فَيَّان ، أى حسن الشعر طويله ، وهو فَيَّعَال من فين ، فيما  
 حكى سيبويه عن الخليل ، وقيل : هو فَعْلَان من فين ، وعليه جرى  
 الجوهري .

ويجوز أن يمثل للمضاعف قبل النون بُرَّيَّان ؛ يقال : افْعَلْ ذلك  
 الأمر بُرَّيَّانه ، بضم رائه (٧) ، أى بِحِدْثَانِه وَجِدَّتِه ، وأخذت الشيء

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : مزز .

(٣) في الصحاح : مَرَّه يَمُرُّه مَرًّا وَمَرَّازَةً ، أى مَصَّهُ .

(٤) في (ز) : أصله .

(٥) في الصحاح : لاذ به لُوَاذًا وَلِيَاذًا ، أى لجأ إليه ، وعاذ به ، واللُوذُ أيضا :

جانب الجبل ، وما يُطِيف به ، والجمع ألواذ ... وَلُوذَان بالفتح : اسم رجل .

(٦) المادتان موجودتان ، على ما يأتي في الاعتراض .

(٧) في (د) بضم أوله .

بُرْبَانَه ، أى كُلُّه ، ولم تترك منه شيئاً ، وهو من رَبِّ ، لوجوده ، وفقد رين ، فالنون زائدة ، لا أحد المثليين .

هذا مقتضى كلام الجوهري ، فإنه ذكره في رَبِّ ، ولم يذكر مادة رين ؛ وذكر ابن فارس في المجمل رين (١) ، وذكره فيه ، ولم يذكر غيره (١-) ؛ يقال : أخذ الشيء بُرْبَانَه ، أى بجميعه ، ويقال : بجِدَّتَه وطراءته ؛ والأول من التفسيرين (٢) ، عن الأصمعي ، والثاني عن ابن السكيت (٣) ؛ وذكره في رَبِّ أيضاً الصَّاغَانِي ، وذكر أنه يقال : رِبَانُ الشباب ، بالكسر ، لغة في رُبَّانَه ، بالضم .

( أو الوزين ) - نحو : حَوَاءٌ ، للذى يعانى الحيات ، فأحد المثليين زائد ، والهمزة أصل ، فوزنه : فَعَّالٌ ، وليس الأمر بالعكس ، لأنه يكون فَعْلَاءٌ مصروفاً ، وهو مهمل ؛ ونحو : حَزْرِيَانٌ ، فنونه زائدة ، والياء أصل ، فوزنه : فَعْلَانٌ ، ولا يكون العكس ، لأن فَعْيَالاً مهمل .  
( أو يقلّ نظير أحد المثاليين ) - فإذا قلّ النظير ، لم يلحق به ، بل يلحق بما كثر نظيره ، كدُكَّانٌ ، فهو فَعْلَانٌ ، لكثرتِه ، وقلة فَعَّالٌ ؛ والدُّكَّةُ ، والدُّكَّانُ : الذى يقعد عليه ، وناس يجعلون النون أصلية ، من مصدر دكنته ، أى نضدت بعضه فوق بعض ، وكونه من مصدر قولهم : أكمّة دكّاةٌ ، أى منبسطة ، أولى ، لما سبق .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : من التفسير .

(٣) الذى فى الصحاح بهذا المعنى : ابن السكيت : يقال : أفعل ذلك الأمر

بُرْبَانَه ، مضمومة الراء ، أى بجِدَّتَانِه وجِدَّتَه وطراءته ...

وأخذت الشيء بُرْبَانَه ، أى أخذته كُلُّه ، ولم أترك منه شيئاً ، عن الأصمعي .

( ويتعین (١) اغتفار قلة النظر ، إن سلم به (٢) من ترتيب حكم على غير سبب ) - وذلك نحو : غوغاء ، ممنوع الصرف ، فهو فعلاء ؛ نص عليه سيويه وغيره ، وإن أدى إلى أنه من باب ما مائل فيه اللام الفاء ، كسلس ، وهو قليل ، وليس هو بفعال ، وإن كان كثيراً كززال وصلصال ، للزوم منع صرفه بلا سبب ، وكذلك أيضاً ، لا يكون فوعالاً ، لذلك ، ولكونه يصير من باب دذن ، ولهذا قال سيويه وغيره : إن من صرفه جعله كقَمَمَ (٣) .

والغوغاء ، قال الأصمعي (٤) : الجراد إذا صارت لها أجنحة ، وكادت تطير ، قبل أن تستقل فتطير ، وبه سمى الناس ؛ وقال أبو عبيدة : الغوغاء شبيهة بالبعوض ، إلا أنه لا يعض ولا يؤذى .

(١) في ( ز ، غ ) : ويغترف ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، ومن نسخة ناظر الجيش .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في (د) : كتمت ، والتمت : الذى فيه تمتمة ، وهو الذى يتردد فى التاء ؛ والقمقام : السيد ، والقَمَاقِم : العدد الكثير ، والقَمَاقِم أيضاً : صغار القردان ، وضرب من القمل ، شديد التثبث بأصول الشعر ، الواحدة : قَمَاقِمَة - صحاح .

(٤) فى (غ) : قال الجوهري ؛ والذى فى الصحاح - غوى : والغوغاء : الجراد بعد الدبى ، وبه سمى الغوغاء والغاغة من الناس ، وهم الكثير المختلطون ... قال الأصمعي : الجراد إذا صارت له أجنحة ، وكاد يطير ، قبل أن يستقل فيطير : غوغاء ، وبه شبه الناس .

وقال أبو عبيدة : الغوغاء : شئ شبيه بالبعوض ، إلا أنه لا يعض ولا يؤذى ، وهو ضعيف ، فمن صرفه وذكره ، جعله بمنزلة قَمَاقِم ، والهمزة مبدلة من واو ، ومن لم يصرفه ، جعله بمنزلة عوراء .

( وترجح زيادة ماصدر من ياء أو همزة أو ميم ، على زيادة مابعده من حرف لين ) - وذلك نحو : يحيى ، عليه وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام ، فهو يَفْعَل عند سيبويه ، لأن الياء يقضى عليها بالزيادة ؛ أولاً للكثرة ، قال أبو جعفر بن الباذش : وما نسب إلى الكسائي أو غيره ، من أنه فَعَلَى ، لا يصح . انتهى .

ويحيى أعجمي ، إلا أن النحويين يتكلمون في التصريف على أحكام كل أعجمي استعملته العرب ، على حدّ كلامهم في العربي ، قاله أبو الحسن بن الباذش ، وهو والد أبي جعفر ؛ ونحو : أفعى وأيدع وأبين ، فاهمزة زائدة ، والألف منقلبة عن أصل ، والياء أصل ؛ والأيدع : الزعفران ، وأبين : اسم رجل ، نسب إليه عدن ، يقال : عدن أبين ؛ ونحو : موسى ، نصّ سيبويه على أن وزنه : مُفْعَل ؛ ونحو : مرود<sup>(١)</sup> ، وهو مِفْعَل ، كمكسر ، من راد يرود ، وليس بفعول ، من مرد يمرد ، وذلك لما سبق من الكثرة ، فكل من الثلاث كثرت زيادته أولاً ، كثرة فاق بها زيادة مابعده من حروف اللين .

والمِرود : الميل ، وحديدة تدور في اللجام ، ومحور البكرة ، إذا كان من حديد ، ويقال : راد وسأده : إذا لم يستقر ؛ وغلّام أمرد ، بين المرء ، وغصن أمرد : لا ورق عليه ، فيحتمل كون مرود من هذا ؛ ولكن الأول أظهر ، لما سبق ، والمعنى أنه لا يستقر .

( أو تضعيف ) - نحو : بلنجج وإجاص ، ومجنّ ، فالثلاثة

(١) في الصحاح : رَوَدَ : والمِرودُ : الميل ، وحديدة تدور في اللجام ، ومِحورُ البكرة ، إذا كان من حديد .



زائدة للكثرة ، وبلنجج عودٌ يتبخَّر به ، وكذا النجج وبلنجوج .

( فإن أدّى ذلك إلى شدوذ فكّ أو إعلال أو عدم نظير ، حكم بأصالة ماصدر ) - نحو : مهَّد ، فميمة أصلية ، لأنها لو كانت زائدة ، لكان الوجه الإدغام ، كمفَّر وبابه ، فإنما هو ملحق بجعفر ، ففكُّه واجب ، كقرَّد ؛ ونحو : مَدِين ، فهو فعيل كضَهْيًا ، وليس بمفعل ، لعدم الإعلال ، وهو وجهه كمقام وبابه ؛ ونحو إمَّعة ، فهو فعلة ، لا إفعلة ، لفقدانها في الصفات .

( مالم يُؤدِّ ذلك إلى استعمال ما أهمل ، من تأليف أو وزن كمحجب ويأجج ) - فوزن محجب : مَفْعَل ، والميم زائدة ، وفكُّه شاذ ، إذ قياسه ، مَحَبَّ كمفَّر ، وليست الميم أصلاً ، وأحد المضاعفين زائداً ، كمهدد ، لإهمالهم مادة : م ح ب ، واستعمالهم مادة : ح ب ب ، فاحتمال شدوذ الفك ، أيسر من احتمال مادة مفقودة . ووزن يأجج ، المكسور العين : يَفْعِل ، لأنه بناء موجود ؛ وليس وزنه فعلاً ، لأنه وزن مهمل ، إلا في لفظة ، وهي : طحربة ، ولا فاعلاً ، لأنه وزن مفقود ، فالياء زائدة ، والهمزة والجيمان أصول ؛ هذا في المكسور العين ، وحكاه الفراء ؛ وأما سيبويه فحكاه بالفتح ، وقال : الياء فيه من نفس الحرف ؛ ووجهه إظهار التضعيف ، فهو فعَّل كجعفر ، وأحد المضاعفين للإلحاق ، كمهدد ؛ ولو كانت الياء زائدة ، لقبل : ياجج ، بالإدغام ، كردّ ومرّد .

ويأجج ، المكسور العين ، والمفتوحها : اسم مكان من مكة ، على ثمانية أميال ، وكان منزل عبد الله بن الزبير ، فلما قتله الحجاج أنزله المجدمين ، قال العجاج :

(٢١) فَإِنْ تَصِرْ لَيْلِي بِسَلْمَى أَوْ أَجَا أَوْ بِاللُّوَى أَوْ ذِي حُسَى أَوْ يَأْجَجَا (١)

( فصل ) ( الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره ) - والفصل معقود لزيادة الإلحاق ؛ والزيادة لغيره ، إن كانت لغير التكرير ، فهي من الحروف العشرة ، وتجيء (٢) لدلالة الزائد على معنى ، وهو أقوى مايزاد ، كحروف المضارعة ، والمدّ نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، والإسكان كهزمة الوصل ، ولتكثر الكلمة كقبعثرى ، وكونها لغير التكرير ، أولى منها له (٣) ، وأما الزيادة للتكرير ، فقد سبق ذكر أقسامها .  
( فالذى للإلحاق ، ما قصد به جعل ثلاثي ، أو رباعي ، موازناً لما فوقه ) - فما فوق الثلاثي : الرباعي ، والخماسي ؛ (٤) وما فوق الرباعي : الخماسي (٤-) وذلك نحو : رعشن ، من الارتعاش ، فالنون فيه زائدة للإلحاق بجعفر ، ونحو : إنْقَحْل (٥) ، من القحل ، فالهمزة والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بجِرْدَحْل ، ونحو : فِرْدَوْس ، الواو فيه للإلحاق بجِرْدَحْل .

(١) ديوان العجاج ٢ / ٢٩ ، وقد سقط البيت من (د) ، وجاء في (ز ، غ)

برواية :

وإن تصر ليلي بسلمى أو أجَا أو بالكرى أو ذى حصص أو يأججا - هكذا ؟  
وفي حاشية الديوان : في المقصور والمدود : فإن تكن ليلي ... ، وفي جمهرة اللغة : فإن تصل .. ويلي امرأة ، واللوى : منقطع الرمل ، وذو حُسَى موضع بالعالية ، ويأجج موضع قريب من مكة ، مما يلي التنعيم .

(٢) زاد هنا في (ز ، غ) : لأشياء .

(٣) سقطت من (ز) .

من (٤ - ٤) سقطت من (ز) .

(٥) وشيخ قحل بالتسكين ، وإنْقَحْل أيضا بكسر الهمزة ، أى مسن جدا .

وفي قوله قصد تجوُّز ، فالعربيّ لم يقصد ذلك ، وإنما هذا اعتبارٌ نحويّ ، والوجه أن يقال : هو ما وازن به ثلاثي أو رباعي مافوقه ؛ والمراد بالموازنة الموافقة في الصيغة ، وإن كان وزن جعفر : فَعَلَلًا ، ووزن رَعَشَن : فَعَلْنَا .

( محكوماً له بحكم مقابله غالباً ) - ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، ويعنى عنه ما سيأتي من قوله : في حكمه ، لكن في هذه زيادة قوله : غالباً ، ويأتي الكلام على ذلك .

( ومساوياً له مطلقاً ) - أي اسماً كان أو فعلاً .

( في تجرّده من غير ما يحصل به الإلحاق ) - كمساواة رَعَشَن لجعفر ، ومساواة بِيَطَّر لدَحْرَج ؛ وقوله : في غير كذا ، قيد لا بُدَّ منه ، ليتحقّق الإلحاق ، إذ لو لم يُفارق الملحق به بزيادة الإلحاق ، لم يوجد الإلحاق .

( وفي تضمن زيادته ، إن كان مزيداً فيه ) - فلا بد من وجود ما في الملحق به من زيادة في الملحق ، فيقال (١) في بناء مثل احرنجم من سحك (١-) : اسحنكك ، فالهمزة والنون زائدتان في احرنجم ، وثبتتا في اسحنكك ، والإلحاق حصل بإحدى الكافين .

( وفي حكمه ) - فما ثبت للملحق به من حكم ، ثبت مثله للملحق ؛ والمراد الصحة والإعلال وغيرهما من الأحكام ؛ فلو قيل : ابن من الضرب مثل جَعْفَر أو بُرْثَن أو زَبْرَج ، قلت : ضَرَبَ أو

ضَرْبٍ أَوْ ضَرْبٍ ؛ أَوْ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ ضَيِّونَ ، قَلتْ : بِيَوْعَ ،  
 فَيُصَحُّ ؛ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ مِثْلَ طِيَالِ ، قَلتْ : قِيَالِ ، فَيَعْلَلُ ؛ وَمَا سَبَقَ مِنْ  
 قَوْلِهِ : غَالِباً ، اسْتَظْهَرَ بِهِ عَلَى مَخَالَفَتِهِ لَهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، لِأَمْرِ  
 اقْتِضَائِهَا (١) ، كَمَا لَوْ قِيلَ : ابْنُ مَنْ قَرَأَ مِثْلَ دَرْهَمٍ ، فَتَقُولُ : قِرَأَى ،  
 وَالْأَصْلُ : قَرَأَ بِهَمْزَيْنِ ، فَأَبْدَلتِ الْآخِرَةَ أَلْفًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ  
 ذَلِكَ .

( ووزن مصدره الشائع ، إن كان فعلاً ) - نحو : بَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً  
 كدحرج دحرجة ؛ وخرج بالشائع غيره ، فقد جاء في مصدر  
 فَعَلَّلَ (٢) : فِعْلَالٌ ، نحو : سَرَهَفَ سِرْهَافًا ، ولكن الشائع في فَعَلَّلَ :  
 فَعَلَّلَةٌ ، فمتى وافق في المصدر الشائع ، حكم بالإلحاق ، وإن لم  
 يشاركه في غير الشائع ، فبيطر ملحق بدحرج ، لثبوت بيطرة ، ولم  
 يقولوا : بيطاراً .

( ولا تلحق الألف إلا أخيرة (٣) ) - ولذلك قال ابن عصفور  
 مرة : إن الألف لا تكون للإلحاق حشواً ، وقال مرة أخرى : إن تغافل  
 ملحق بتدحرج ، لجميء مصدره على تغافل كتدحرج ، وهو في هذا  
 متبع للزمخشري ، والصحيح الأول ، لقولهم : تضامٌ زيدٌ ، وتضامٌ القومُ ،  
 بالإدغام ، ولو كان ملحقاً ، لم يَجُزْ الإدغام ، لئلا يخالف ما ألحق به  
 في تسكين المدغم ، ولذا لم تدغم جلب .

(١) أى اقتضى هذه الصور .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في المحققة من التسهيل : إلا آخرة .

( مبدلة من ياء ) - كعلقى في لغة من نون ، فإنه ملحق بجعفر ،  
وحبطنى ملحق بسفرجل ؛ وكون ألف الإلحاق منقلبة ، قاله ابن  
عصفور أيضا ؛ وردَّ عليه الخضراوى ، وذكر أنه لم يقل أحد من  
النحويين إنها منقلبة ، قال : ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه ،  
كما لا يقال في علباء : بهمزة (١) ، إلحاق . انتهى .

وإنما جعلها عن ياء ، لا عن واو ، لأنها لا تكون للإلحاق إلا  
في الرباعيِّ فما زاد ، والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً ، أبدلت ياءً ،  
وانقلبت عن الياء الألف ، فلو بنيت من الغزو : أفعلت (٢) لقلت :  
أغزيت ، أو استفعل ، لقلت : استغزيت ، فإذا رفعت به غير التاء ،  
قلت : أغزى واستغزى ، فتقلب تلك الياء ألفاً ، لتحركها ، وانفتاح  
ماقبلها .

( ولا الهمزة أولاً ، إلا مع مساعد ، كنون الأندد (٣) ، وواو  
إذرون ) (٤) - فلا تكون الهمزة أولاً للإلحاق ؛ والأندد ملحق  
بسفرجل ، لأنه من اللدد ، فالهمزة والنون فيه للإلحاق ، ودليل  
الإلحاق ، إظهار التضعيف ؛ وإذرون ملحق بجردحل ، وهو بمعنى  
الدرن ، فالهمزة والواو فيه للإلحاق .

(١) في (د) : همزة إلحاق ، وفي (ز) : بهمزة الإلحاق .

(٢) في النسخ الثلاث أفعال ، والتمثيل يناسبه : أفعلت .

(٣) في ش . الكافية ٤ / ٢٠٦٨ : والأندد : الكثير الخصومة ، والهمزة

والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بسفرجل .

(٤) وفيها : الإذرون : الأصل ، وهو أيضا : مربط الدابة ، ووزنه : إفعول ،

فالهمزة فيه والواو زائدتان ، للإلحاق بجردحل .

وفهم منه (١) أن الهمزة تلحق إذا لم تكن أولاً ، بل حشواً أو طرفاً ، بلا مساعد ، أى بلا لزوم مساعد ، وأنها إن وقعت أولاً بلا مساعد ، لم تكن للإلحاق ؛ فلا يقال فى أفكل : إنه ملحق بجعفر ، ويقال فى شامل : إنه ملحق بجعفر ، لوقوع الهمزة حشواً ، وفى غرقىء : إنه ملحق بزبرج ، لوقوعها طرفاً ؛ وكذلك حطائط ، ملحق بعدادر ؛ وعلباء ملحق بقرطاس . والغرقىء قشر البيض الذى تحت القيص (٢) .

ومثل الغرقىء الكرقىء ، وهو السحاب المرتفع الذى بعضه فوق بعض ، والقطعة منه كرقفة ، والكرقىء أيضا : قشر البيض الأعلى . حكاها أبو عبيدة ؛ ويقال : رجل حطائط ، أى صغير ، وحطائط بن يعفر أخو الأسود بن يعفر .

(ولا إلحاق فى غير تدرب وامتحان ، إلا بسماع) - فما سُمع من لسان العرب ملحقاً ببناء غيره ، فمعدود من كلامهم ، وهو ظاهر ؛ وما لم يسمع ، إنما يفعل على جهة التمرين وامتحان المشتغل بالفن ، ليعلم ضبطه لقواعده ، فلا يعد ذلك من كلام العرب ؛ وهذا الكلام لا يختص بالإلحاق ، بل هو فيه ، وفى بناء مثال من مثال ؛

(١) فى (د) : من كلامه .

(٢) فى الصحاح : والقَيْضُ : ماتفلق من قشور البيض الأعلى ؛ وفيه : والغرقىء ، قال الفراء : همزته زائدة ، لأنه من الغرق ، وكذلك الهمزة فى الكرقفة والطهيلة زائدتان ، والكرقىء : السحاب المرتفع بعضه فوق بعض ، القطعة منه كرقفة ، وقشر البيض الأعلى ؛ والطهيلة ، فى الصحاح : ما على السماء طهيلة ، أى شىء من غيم ، وهو فَعْلِيَّة ، وهمزته زائدة .

والمذاهب ثلاثة ؛ أحدها هذا ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ،  
وعليه كلام المصنف .

والثانى : أنه يصير من كلام العرب ، وهو قول الفارسي .

والثالث : أن مافعلته العرب كثيرا ، اطرده فعله لنا ، وماقل فلا

يطرد .

وقال المازني : الإلحاق المطرد في اللام نحو : معدد وشملل ، وفي

غير اللام شاذ ، لا يقاس عليه لقلته ، كجوهه وبيطر . وعلى مقتضى  
هذا القول يجوز القياس على كل ماكثر إلحاق العرب فيه ، فلعل  
ماذكر المازني تمثيل ، والقول منسوب إليه .

فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلت : ضربب ،

ونعده من كلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي  
بالتضعيف كمهدد ، وبغيره كشأمل ، ويجوز البناء على فعنل من كل  
رباعي وثلاثي ، وعلى افعنل ، لكثرة إلحاق العرب بهما ؛ واختلفوا في  
المعتل والصحيح ، فقيل : هما باب واحد ، فما سمع في أحدهما قيس  
عليه الآخر ؛ وقيل : بابان ، يجري في أحدهما مالا يجري في الآخر ،  
وهو قول الجرمي والمبرد ، والأول قول سيبويه وجماعة ، فتنى من المعتل  
كمثل إبيل ، كقول من القول ، ومن الصحيح مثل فيعل ، كضيرب  
من الضرب ؛ وهذا الخلاف مذكور على القول بالقياس ؛ ويلزم منه أن  
سيبويه من القائلين بالقياس ، ويحتمل خلاف ذلك .

( ويُقاربُ الاطرادَ ، الإلحاقُ بتضعيف ماضعت العرب مثله )

- فلو بنينا من الضرب مثل : قردد ، فقلنا : ضربباً ، لكان ذلك

متجهاً قريباً من المطرد ؛ وهذا قريب من القول الثاني ، بالنسبة إلى المذكور ، وليس به ، فإن قرينه لا يجعله مقيساً ، بل يكسبه قوة ما .

( فلا يلحق بتضعيف الهمزة ) - فإذا قيل : ابن من قرأ مثل جعفر ؛ لم تقل : قرأاً ، لثقل اجتماع الهمزتين ، بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء <sup>(١)</sup> ، وتقلب الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتقول : قرأى .

( ولا بتضعيف متصلين ) - فلو قيل : ابن من كم مثل : جرّدحل ، لم يُجز ، لأنه يكون اللفظ : كمّم ، بتضعيفين لا فاصل بينهما ، وليس ذلك في كلامهم ، وأما المفصول فموجود ، نحو : دمكّمك .

( لإهمال العرب لذلك ) - أي لتضعيف الهمزة ، ولتضعيفين متصلين .

( فإن قصد التدرّب ، أو إجابة <sup>(٢)</sup> ممتحن ، فلا بأس به ) - والغرض <sup>(٣)</sup> علم ما تقتضى لغة <sup>(٣)</sup> العرب فيه ، لو تكلمت به ؛ ولهذا فعلنا في قرأاً ما سبق .

( ولو كان إلحاقاً بأعجمي ، أو بناء مثل منقوص ، وفاقاً لأبي الحسن ) - فيجوز عند المصنف ، تبعاً للأخفش ، الإلحاق للتدرّب

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطت هذه العبارة ، بين الفاصلتين من (د ، ز) .

من (٣ - ٣) بياض بالأصل في (د) .



بهذين ؛ فيقال في بناء مثل صِحْحَن (١) ، وهو القار (٢) بلغة الترك : ضِرْب ، وهو تأليف موجود في لغة العرب ، وبناء موجود أيضا كدرهم ؛ ويقال في بناء مثل يد من ابن : بَن ، ومثل فُل : بُن ؛ وغير الأخفش ، لا يحسن عنده أن يلحق بأعجمي ، ولا ببناء منقوص ، ولو قُصد التدرّب ؛ لأن الأعجمي من غير لغة العرب ، فلا يحسن أن نلحق نحن به ، والمنقوص ليس بقياس ؛ فلهم أن يتصرفوا في لغتهم ، بحسب ما طبعوا عليه ، وليس يحسن لنا تقدير ذلك ، لأنه تقدير إدخال ما لا يقتضيه قياسهم .

( بشرط اجتناب ما اجتنب العرب ، من تأليف أو هيئة ) -  
 فلا يجوز عندهما (٣) الإلحاق بأعجمي ، ولا ببناء منقوص ، ولو قصد التدرّب ، إلا بالشرط المذكور ، فلا يُبنى من الجلوس مثل : جنْلِق ، وهي الشَّخْتُورَة (٤) ، بلغة الترك ، لأنه لا يوجد في لغة العرب كلمة ، تقع النون فيها متلوّة باللام ؛ ومراده بالتأليف المادة ؛ ولا يبنى من ضرب اسم على وزن : دَبْكُج (٥) ، وهو المهماز بلغة الترك ، لأن هذا

(١) اختلفت هذه اللفظة في النسخ ، بين الصاد والضاد ، وبين الجيم والحاء والحاء ، وأخيراً بين الفاء والقاف ، والتحقيق عن (ز) ونسخة ناظر الجيش .

(٢) واختلفت هذه اللفظة أيضا بين الغين والفاء والقاف .

(٣) أبو الحسن الأخفش ، وابن مالك ، تبعاً له .

(٤) في بعض النسخ : وهو الشختور .

(٥) في (د) : دنكج ، وفي (غ) : ديكه ، وفي نسخة ناظر الجيش : نكج -

هكذا بدون إعجام .

الوزن مفقود في لغة العرب ؛ وكذا لا يبنى من الرمي اسمٌ على مَفْعِل ، لأن مفعلاً في المنقوص مجتنب ، إلاَّ شذوذاً ، نحو : مأوى الإبل .

( وسلوك سبيل صمحمح ) - وهو ما كان الإلحاق فيه ، بعد تمام الأصول ، بتكرير العين واللام ، فإن وزن صمحمح : فعلعل ، على الصحيح .

( وَحَبَّنَطَى ) - وهو ما كان الإلحاق فيه بحرفين ، مفصول بينهما ، وليس أحدهما من جنس أصل الكلمة ، وليس من جنس واحد ، كنون حَبَّنَطَى وألفه .

(<sup>١</sup>) في إلحاق ثلاثي بخماسي - كالإلحاق ضرب بسفرجل ، فتقول : ضَرَبَرَب ، بتكرير العين واللام كصمحمح ، أو ضَرَنْبَى ، بزيادتين ليستا من جنس واحد (<sup>٢</sup>) ، ولا إحداهما من الأصل .

( أولى من سلوك غَدَوْدَن ) - وهو الإلحاق بحرفين قبل تمام الكلمة ، أحدهما نظير العين ، والآخر ليس من الجنس ؛ ويقال : اغدودن الشعر ، إذا طال وتم ، واغدودن النبات : اخضر حتى يضرب إلى سواد ، من شدة ريّه .

( وعفنجج ) - وهو الإلحاق بما أحد حرفيه نظير اللام ، والآخر ليس من الجنس ؛ والعفنجج (<sup>٣</sup>) : الضخم الأحق (<sup>٣-</sup>) .

(١) في (ز) : وفي إلحاق .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

من (٣ - ٣) سقط من (د)

( وعَقَنْقَلٌ <sup>(١)</sup> ) - وهو ما كان أحد حرفيه نظير العين ،  
والآخر ليس من الجنس <sup>(١)</sup> ، ولم يفصل بين حرفي الإلحاق ؛ والفرق  
بين غدودن وعفنجج ، اطراد زيادة النون في مثله ، وأن في غدودن توالى  
حرفي الإلحاق ، وأما عفنجج فيحتمل عدم التوالى والتوالى ، بناء على  
الخلافاً في أن الزائد الواحد <sup>(٢)</sup> أول المثليين أو ثانيهما .

( وَخَفَيْدٌ ) - وهو مثل عفنجج ، إلا أن أحد الزائدين ليس  
النون .

( وَخَفَيْدٌ ) - وهو مثل عقنقل ، إلا أن <sup>(٣)</sup> أن عقنقل <sup>(٣)</sup>  
بالنون .

( واعشوجج ) - وهو مثل خفديد <sup>(٤)</sup> ، لكن فيه الإلحاق ببناء  
غريب ، وقد نفاه بعضهم ، وزعم أنه لا يوجد فعل على افعولل <sup>(٥)</sup> .  
( وهَبِيخٌ ) - وهو ما وقع الإلحاق فيه بحرفين ليسا من الأصل ،  
وهما متصلان بلفظ واحد .

( وَقَتَّورٌ ) - وهو مثل هَبِيخٌ ، إلا أن الواو أثقل من الياء .  
( وَضَرَبٌ ) - وهو مثل اللذين قبله ، في اشتماله على ثقل  
التضعيف ؛ ونريد بثقل ، اجتماع الأمثال .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

من (٣ - ٣) سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : وهو مثل خفديد .

(٥) في (ز) : افعولل .

والحاصل أن سلوك أحد الطريقتين الأولين ، أخف من سلوك ما ذكر بعد ، وأكثر في الاستعمال ، فكان لذلك أولى .

( ويختار إبدال ياءٍ من آخر نحو : ضرب ، من الرد ونحوه )  
- فإذا بُنى من الثلاثي الذي عينه ولامه من جنس واحد ، وهما صحيحان ، نحو : رد ، على مثال : سفرجل ، قيل : رَدَّد (١) ، بأربع دالات ، وذلك مستثقل .

والعرب قد أبدلوا فيما آخره ثلاثة أحرف من جنس واحد ، من الحرف الأخير ياءً ، فهذا أخرى ، فتبدل من الدال الأخيرة ياءً ، كما قالوا في تصددة : تصدية (٢) ، فيصير : رَدَّدِي (٣) ، فتتحرك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : رَدَّدِي ، وكذا يقال في مثل : حُبَعْتِنَةَ من الرد : رُدَّدِيَّة ؛ قال أبو الحسن : ومن قال : أُمِّيَّة (٤) فجمع بين أربع ياءات ، قال : رُدَّدَدَة (٥) . انتهى .

(١) في (ز) : رَدَّد ، وفي (د ، غ) : رددد ، والتحقيق يعضده التحديد بأربع دالات .

(٢) في الصحاح - صدى : والمصاداة أيضا : المعارضة ، وتصدى له ، أى تعرّض ... قال في الحاشية : في المختار : وقيل : أصله : تصدّد من الصدّد ، وهو القرب ، فقلبت إحدى الدالات ياءً ، كما قالوا : تقضى وتظنى من تقضض وتظنن ؛ وفي شرح ابن يعيش ١٠ / ٢٥ : فأما التصدية من قوله تعالى : « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية » - الأنفال / ٣٥ - فالياء بدل من الدال ، لأنه من صدّ يصدّ ، وهو التصفيق والصوت ، ومنه قوله تعالى . « إذا قومك منه يصدون » - الزخرف / ٥٧ - أى يصدّون ويعجّون ، فحوّل إحدى الدالين ياءً ، وهو قول أبي عبيدة .

(٣) على وزن سفرجل .

(٤) في النسبة إلى أمية .

(٥) في (ز) : ردددية . وفي (غ) : رددددة .

(١) وقياس هذا أن يجوز في المثال الأول : رددد (١-).

والْحُبْعُثَّةُ مثل القُدْعِمَلَة : الضخم الشديد ؛ وأنشد أبو

عمرو :

(٢٢) \* حُبْعُثْنُ الخلق ، في أخلاقه زَعْر (٢) \*

( وجملة ما يتميز به الزائد تسعة أشياء ) - وزاد (٣) بعضهم

آخر ، وهو الدخول في أوسع البابين ، نحو : كنهل ، فعلى الأصالة  
وزنه : فعّل ، وعلى الزيادة : فنعلل ، وكلاهما مفقود ، فيحمل على  
الزيادة ، لأن باب المزيد أوسع ، لكثرة أبنية المزيد ، وقلة أبنية المجرّد .

( دلالته على معنى ) - كحروف المضارعة ، وألف ضارب ،

وتاء افتعل ؛ ويمكن الاستغناء عن هذا بالاشتقاق أو التصريف ،  
وسياتى بيان هذا .

( وسقوطه لغير علة ) - وهذا هو الذى يعبر عنه التصريفيون

بالاشتقاق ، والذى أثبتته الجمهور ، هو الاشتقاق الأصغر ، وهو  
إنشاء كلمة من كلمة ، مع التوافق فى أصل المعنى والحروف وترتيبها ،  
كضارب وضرب من ضرب .

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) رواية النسخ : فى أحداقه زجر ، والتحقيق من الصحاح ؛ وفيه : الزَعَارَة ،

بتشديد الراء : شراسة الخلق ، لا يُصْرَفُ منه فعل ، والزعرور : السبيء الخلق ،  
والعامة تقول : رجل زَعِر ، وفيه زَعَارَة .

(٣) سقطنا من (غ) .

وأما الاشتقاق الأكبر ، فأثبتته أبو الفتح ، وكان الفارسيّ يأنس به في بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة ، كيفما ركبتها ، على معنى واحد ، نحو دوران الكَلْمِ والكَمَلِ واللِّكْمِ ، وبقية تقاليبها ، على معنى الشدّة والقوة ، والصحيح عدم اعتباره ، لعدم اطراده ، والمقصود فيما نحن فيه الأول ، وقول الجماعة (١) ، من أهل النحو واللغة ، من البصريين والكوفيين ، أن بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق ؛ وذهبت طائفة (٢) من متأخري اللغويين (٣) ، إلى أن الكلم (٤) كلّه مشتق ، ونسب للزجاج ، وقيل : إن سيويه كان يراه ؛ وزعم قوم أن الكلم كلّه أصل ، وليس شيء مشتقاً (٥) من شيء . وأخرج بقوله : لغير علّة ، سقوط واو عِدّة ، فليست الواو زائدة ، لسقوطها لعلّة ستأتي في فصل الحذف ، إن شاء الله تعالى .

( من أصل ) - كسقوط همزة أحمر من حُمرة ، والمعنى بسقوطها من الأصل ، عدم وجودها فيه .

( أو فرع ) - كسقوط ألف قذال في قُذَل ، وواو عجوز ، وياء كثيب ، في عُجُز وكُثِب ؛ وكون الأفراد أصلاً ، والجمع فرعاً ، مجاز مشهور في لسان أهل العربية ، ونحو قولهم : إن الأفراد أصل ،

(١) في (د) : الجماهير .

(٢) في (ز) : جماعة .

(٣) في (ز) : الكوفيين .

(٤) في (ز) : الكلام .

(٥) في (ز ، غ) : بمشتق .

والتركيب فرع ، وإنما يقع الفرع والأصل حقيقة ، على المشتق والمشتق منه .

ومعنى كلامه أن السقوط من الفرع يكون لغير علة ، كما سبق ذلك في الأصل ؛ وخرج بهذا يعدُّ وأخواته ، فهو فرع عن عدة ، وسقوط الواو فيه لعله ، فلا تكون زائدة ؛ ويعبر عن هذا الدليل بالتصريف ؛ والمراد تغيير صيغة إلى صيغة ، فيسقط من الفرع زائد هو في الأصل ؛ والفرق بينه وبين الاشتقاق ، أنه يُستدلُّ في الاشتقاق ، بثبوت الزيادة في الفرع ، وسقوطها من الأصل ، والتصريف بالعكس .

( أو نظير ) - نحو : إصار وأيصر ، هما بمعنى واحد ، فسقوط الياء من إصار ، وهو بمعنى أيصر ، دليل زيادتها في أيصر (١) ، وكذا إطل وأيطل (٢) ، والمعنى أيضا لغير علة ؛ ويخرج نحو : عدة ووعد ، فهما بمعنى ، وسقوط الواو في عدة لعله ، فلا يدل على الزيادة .

( وكونه (٣) مع عدم الاشتقاق ، في موضع تلزم فيه زيادته ) - كالنون تقع ساكنة ثالثة ، وبعدها حرفان ، وهي غير مدغمة ، نحو : عتقس ، فلا يُعرف له اشتقاق ، ولا تصريف ، ومع هذا يحكم بزيادة النون ، لأن ما عُرف اشتقاقه من مثله ، نونه زائدة لزوماً ، نحو :

(١) في الصحاح : والإصارُ والأيصرُ : حبلٌ قصير ، يُشدُّ به في أسفل الخباء إلى وتد ... والإصار والأيصر أيضا : الحشيش .

(٢) الأيطل : الخاصرة ، وكذا الإطل والإطل ، مثال إبل وإبل - صحاح .

(٣) في (ز) : وكونها .

جحنفل ؛ وأما المدغمة نحو : عَجَنَس ، فقيل : زائدتان ، وهو فَعَنَل ، وقيل : أصل ، وهو فَعَلَل ، من مزيد المضعف ، وقيل : هو فَعَنَلَل ، من مزيد الرباعي ؛ والعقنّس : العسر الأخلاق ، يقال أيضاً : خَلَقَ عَقَنّس .

( أو تكثر مع وجود الاشتقاق ) - فما كثرت زيادته ، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، حُمل على الزيادة ، فيما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف ، نظراً إلى الكثرة ، كالمهزة ، تقع أولاً ، بعدها ثلاثة أحرف ، نحو : أَفْكَل ، ولذلك حكم سيبويه بمنعه علماء ، للعلمية ووزن الفعل ، لكثرة زيادة الهزمة في نحو : أصفر وأحمر .

( واختصاصه ببنية ، لا يقع موقعه منها مالا يصلح للزيادة ) -  
أى لا يقع موقعه فيها حرف أصلي ، وذلك نحو : حِنْطَأُو  
وَكِنْتَأُو (١) ، ووزنهما : فَنَعَلُو ، فالنون زائدة ، لأنه لم يجيء مكانها في نحو هذا البناء حرف أصلي نحو : سِرْدَأُو ، ولذا لم يحكم على الهزمة فيه بالزيادة ، وإن لزم هذا البناء ، لأنه قد وقع مكانها أصل ، نحو : عِنْرَهُو (٢) .

( ولزوم عدم النظير ، بتقدير أصالته فيما هو منه ) -  
فَنَرَجَس ؛ بفتح النون ، وزنه : نَفَعِل كَنضرب ، ونونه زائدة ، وليست أصلاً ، إذ ليس في الكلام فَعَلِل ، فلو سمى به ، منع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(١) الحِنْطَأُو ، هو الوافر اللحية ، ويقال : عظيم البطن ، والكِنْتَأُو مثله .

(٢) في الصحاح - عَرَه : الكسائي : رجل فيه عِنْرَهُوَة ، أى : كبير .



( أو في نظير ماهو منه ) - نحو : نرجس ، بكسر النون ، فهو بوزن : زبرج ، لو قدّرت أصالة النون ، لكن (١) قام دليل زيادتها في حالة الفتح ، وهى تلك ، فلا تكون في هذا أصلاً ، للزوم عدم النظر ، في نظير ماهى منه ، وهو نرجس المفتوح النون ، وكذلك تتفعل ، سُمع فيه فتح الأول ، وضم الثالث (٢) ، فتأوه الأولى حينئذ زائدة ، كتاء تنضّب ، لعدم فعّل ، وسُمع بضم الأول والثالث (٣) ، وهو حينئذ بوزن : بُرثن ، لكن تلزم زيادة التاء فيه أيضاً ، للزوم عدم النظر في نظيره ، وهو المفتوح التاء . هذا ما ظهر لى في شرح هذا الموضوع ، والله أعلم .

( فصل ) : ( يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام ، قولك : لجدّ صرّف شكس آمن طىّ ثوب عزته ) - أخرج بالشائع إبدال الذال من الدال ، قرأ الأعمش : « فشرّد بهم من خلفهم » (٣) ، قال ابن جنى : لم يمرّ بنا في اللغة تركيب ش ر ذ ، فالذال في شرّد بدل من الدال ، لأنهما مجهورتان ومتقاربتان ، وهذا كقولهم : لحم خراذل وخراذل ؛ يقال : خردلت اللحم بالذال والذال ، أى قطعتة صغاراً ؛ وخرّج الزمخشريّ القراءة على القلب ، والأصل : شذر ، من شذر مذر ، أى : فرّق بهم من خلفهم ؛ وإنما قال في غير إدغام ، لأن البدل للإدغام يكون في حروف المعجم كلها ، إلا الألف ، كما سيأتى ؛ والحروف التى اشتمل عليها ما ذكره المصنف ، اثنان وعشرون .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (د ، ز) : الثانى .

(٣) الأنفال / ٥٧ : « فشرّد بهم من خلفهم ، لعلهم يذكرون » .

اللام والجيم والذال والصاد والراء والفاء والسين والكاف والشين  
والهمزة والألف والميم والنون والطاء والياء والثاء والواو والباء والعين والزاي  
والثاء والهاء ؛ ومابقى من الحروف لا يبدل ، وهى :

الحاء والحاء والذال والطاء والضاد والغين والقاف ؛ ومايذكر  
اللغويون من الإبدال فى هذه الأحرف ، هو إمَّا لُعْتَان ، أو شاذ .  
( والضرورى فى التصريف ، هجاء : طويت دائماً ) - وهى  
اثنا عشر حرفاً فى ماذكر غيره ، ويجمعها : طال جهدى وأمّنت ؛  
والذى ذكر هو ثمانية ، فأسقط أربعة ، وعدّ فى غير هذا الكتاب تسعة  
فزاد الهاء ، فسقط له على هذا ، مما ذكر غيره : اللام والنون والجيم .

( وعلامة صحة البدلية ، الرجوع فى بعض التصارييف ، إلى  
المبدل منه لزوماً ) - كقولهم فى جَدَثَ : جَدَفَ ، بإبدال الفاء من  
الثاء ، بدليل قولهم فى الجمع : أجدات بالثاء ، على جهة اللزوم .  
( أو غلبةً ) - كقولهم فى أفَلَتَ : أفَلَطَ ، جعل الطاء بدلا من  
الثاء ، والغالب فى الاستعمال الثاء .

( فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين ، فهو من أصليين ) -  
أى إن لم يثبت الرجوع لزوماً أو غلبةً ، فى لفظ ذى استعمالين ،  
فذلك اللفظ من أصليين ، نحو : وَكَدَ وَأَكَّدَ ، وَوَرَّخَ وَأَرَّخَ ، فليست  
الهمزة بدلا من الواو ، لأن التصارييف كلها جاءت بهما ، نحو : أَرَّخَ  
يُورِّخُ تَأْرِخًا ، فهو مؤرِّخٌ ومؤرِّخٌ ، وكذا مع (١) الواو ، وكذلك

(١) فى الصحاح - أرخ : التأريخ : تعريف الوقت ، والتأريخ مثله ، وأرّخت  
الكتاب بيوم كذا ، وورّخته ، بمعنى .

أُكِّد ، فلهمزة أصل ، كالواو (١) .

( فصل ) : ( تبدل الهمزة وجوباً ، من كل حرف لين ، يلي ألفاً زائداً (٢) متطرفاً ) - نحو : كساء ورداء ، والأصل : كساو ، من الكسوة ، ورداى ، من التردية . وظاهر كلامه على أن الهمزة بدل من ذلك الحرف اللين (٣) ؛ وغيره يقول : إن الحرف اللين تحرّك وانفتح ما قبله ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فانقلب ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة .

ومراد المصنف ، حرف اللين الذى هو لام ، أو فى حكمها ، وهو الملحق ، فتقول : اسلنقى اسلنقاء ، بالهمزة ، فلو كان عيناً ، لم يُقلب ، كأن تسمى بـ غاوى ، منسوباً ، ثم ترخّم ، على لغة من لا ينتظر ، فتقول : يا غاؤ ، فحرف اللين وقع طرفاً ، بعد ألف زائدة ، ولا يُبدل ، لشبهه ، حينئذ ، بما وضع أولاً ، وآخره واو ، نحو : واو ، فكما صحّت واو واو ، صحّت واو غاؤ ؛ فلو كانت الألف غير زائدة ، لم يُبدل الحرف ، نحو : آية وراية ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذا لو لم يتطرف الحرف ، كتعاون وتباين ؛ والرّديّة كالركبة من الركوب ، نحو : هو حسن الرّديّة (٤) .

(١) فى الصحاح - أكد : التأكيد لغة فى التوكيد ، وقد أكّدت الشيء ، ووكدته .

(٢) فى (د) وفى المحققة من التسهيل : زائدة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) قَبَلْهَا فى الصحاح : ردى : ... وتردّى وارتدى بمعنى ، أى لبس الرّداء ؛

والرّديّة كالركبة ، من الركوب ، والجلسة من الجلوس ، تقول : هو حسن الرّديّة ، وردّيته أنا ترديّة .

( أو متصلاً بهاء تأنيث عارضة ) - كسناة وعظاة ؛ وخرج اللازمة ، وهى التى بنيت عليها الكلمة ، فلا يبدل حرف العلة معها همزة ، بل يبقى نحو : هراوة وإداوة وهداية .

( وربما صحح مع العارضة ) - كشقاوة وعظاية .

( وأبدل مع اللازمة ) - قالوا فى مثل : استق رقاش ، فإنها سقاية ، بالياء وبالهزمة ؛ ووجه ترك البدل ، أنه لما استعمل مثلاً ، والأمثال لا تغير ، صارت الهاء فيه كالهاء فى هراوة ، ووجه الهمز النظر إلى ما قبل المثل ، ومعنى المثل : أحسنوا إليه لإحسانه ؛ عن أبى عبيد .

( وتبدل الهمزة أيضاً وجوباً ، من كل ياء أو واو ، وقعت عيناً لما يُوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسمٍ مُعْتَرٍ إلى فعلٍ معتل العين ) - نحو : قائم وقائمة وبائع وبائعة ، فأبدلت الهمزة لزوماً من الواو والياء ، وقيل : تحركتا وانفتح ما قبلهما ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فقلبتا ألفاً ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة .

وخرج بقوله : عيناً ، الواقعة فاءً أو لاماً ، فلها حكم غير هذا ؛ وبقوله : لما يوازن ، نحو : مُطِيل من أطال ، ومُنِيل من أنال ؛ وبمعتزٍ إلى كذا ، أى إلى معتل العين ، بقلبها ألفاً ، نحو : قام وباع ، عَوَرَ وصَيَدَ ونحوهما ، فاسم الفاعل منهما : عاور وصايد ، بالواو والياء ، ولا يبدلان همزةً ، لأن الفعل لم يعتل على الحدّ المذكور .

( أو اسم لا فعل له ) - نحو : جائزة ، هى اسم لا فعل له ، والجائزة : خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكذا الجائر ، ومثل أيضاً بجائر ، وجعل اسماً لا فعل له ، وفسر بالبستان ، واستشهد بقوله :

(٢٣) صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ (١)

وفسره بعضهم بمجتمع الماء ، وقال ابن فارس : الحائر الذي يتحير فيه الماء ، وعلى هذا لا يحسن التمثيل به ؛ وفيه بحث .

( ومن أول واوين صُدْرَتَا ، وليست الثانية مَدَّةً غير أصلية ) -  
كقولك في تصغير واصل : أُوَيْصِلُ ، والأصل : وُويَصِلُ ، وفي جمع  
واصلة : أواصل ، والأصل : وَوَاصِلُ .

وخرج بقوله : وليست .. إلى آخره ، قولك : وُورِيَّ فِي وَاوِيَّ ،  
فالواو الثانية بدل ألف فاعل ، وهي مَدَّةٌ غير أصلية ، فلا يجب قلب  
الأولى في وُورِيَّ همزة ، كما يجب في أُويَصِلُ وفي أواصل ونحوهما .

(١) هذا البيت من الرمل ، نسبه في معجم شواهد العربية لكعب بن جعيل ، ثم  
قال في الحاشية : وعند الشنتمري : حسام بن ضرار ، وفي ش . ش . العنبي على  
الأشتموني والصبان ٤ / ١٠ : قاله الحسام بن ضرار الكلبي - فيما زعم الجوهري -  
ويقال : هو لكعب بن جعيل ؛ والذي في الصحاح - صعد : والصَعْدَةُ : القناة  
المستوية ، نبت كذلك ، لاحتجاج إلى تثقيف ، قال الشاعر :

صعدة نابتة .. الخ ، وفي الحاشية قال : هو كعب بن جعيل ، قال : وقيله :

فإذا قامت إلى جاراتها لاحت الساقُ بخلخال زَجَلْ

وفي الإنصاف ص ٦١٨ : هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قُمير بن  
عجزة ، أحد بني تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامي ، كان في عهد معاوية بن أبي  
سفيان ؛ وهو من شواهد سيبويه وابن يعيش وخرانة البغدادي ، وشواهد الرضبي وابن عقيل  
والأشتموني وابن الناظم ...

شبه الشاعر امرأةً بقناة مستوية لدنة ، قد نبتت في مكان مطمئن الوسط ،  
مرتفع الجوانب ، والريح تعبت بها ، وهي تميل مع الريح ؛ والشاهد هنا مجيء حائر اسماً  
لأفعل له وإبدال همزته وجوباً من الياء ، حيث جاء في الصحاح - حير : وتحير الماء :  
اجتمع ودار ، والحائر : مجتمع الماء ، وجمعه : حيران ، وحوران .

( ولا مبدلة من همزة ) - نحو : الأولى تأنيث الأَوَّل ، أَى الأَلْجَأ من وَآلَتُ ، أَى لَجَأْتُ ، الأَصْل : وُؤَلَى ، فأبدلت الهمزة واواً ، لَضَمَّ ما قبلها ، كَبُوس في بُؤَس ، فصار وُؤَى ، فلا يجب قلب الأولى همزة ، نظراً إلى أن الثانية كانت همزة ، بل يجوز ، نظراً إلى الحال ؛ وهذا هو مقتضى قول المازني ؛ ومقتضى قول الخليل وسيبويه ، وجوب الإبدال ، فلو لم تقلب الثانية ، وجب أن لا تهمز الأولى ، لاستثقال الهمزتين .

( فإن عرض اتصالها ، بحذف همزة فاصلة ، فوجهان ) - فإذا بنيت من وَايْت على وزن افعوعل ، قلت : إِوَأَوَّأَى ، فتتحرك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : إِوَأَوَّأَى ، وتقلب الواو الأولى ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فيصير : إِيَأَوَّأَى ، فإذا سهلت الهمزة التي بعد هذه الياء ، نقلت حركتها إلى الياء ، فتحذف همزة الوصل ، لزوال مقتضيتها وهو السكون ، فتعود الياء إلى أصلها ، لزوال موجب قلبها ، وهو الكسر ، فيصير : وَوَّأَى ، فيجوز حينئذ أن يقرّ الواو الأولى بحالها ، نظراً إلى الفاصل المقدّر بين الواوين ، ولا يعتد بالعارض ، كما فعل في جَيْل ، حيث لم تقلب الياء ألفاً ، وإن تحركت وانفتح ما قبلها ، نظراً إلى الأصل ، وهو جَيْأَل ، ولم يعتد بالعارض ؛ ويجوز قلب الواو الأولى همزة ، نظراً إلى الحال . وجواز الوجهين قول الفارسي ؛ وغيره من النحويين يوجب إبدال الواو الأولى همزة .

( وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة ) - نحو : وُجُوه وُوقَّتَتْ ، فتقلب همزة ، فتقول : أُجُوه وأُقَّتَتْ ، قال أبو حاتم : وقد التزموا

الهمزة في شيء من هذا ، يقولون : أَجِنَّةٌ ، ولم يقولوا : وَجِنَّةٌ ، ومنه في القراءة : « الأَنْثَى » (١) ، ولم يقولوا : وَئَثَى ؛ والقياس ما سبق ؛ وقد حكى الفراء ، أنهم يقولون لوجنة الإنسان : أَجِنَّةٌ (٢) وَوَجِنَّةٌ .

وخرج بلازمة ، نحو : اخْشَوْوا الله (٣) ، و« وتلبؤنَّ » (٤) ، وهذا غَزَوْ ، ولا تبدل الواو في شيء من هذا همزة .

( غير مشددة ) - احترز من تعوَّذ ونحوه ، فلا يجوز الهمز ؛ وقال الخِدْبُ : يجوز التَّقْوَمُ ، بإبدال الثانية . انتهى . واستبعده .

( ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق ) - يشير إلى مسألة

أول واوِين صُدِّرَتَا ، ولا فرق ، حيث يجوز الهمز في المسألة التي نحن فيها ، بين الواو المضمومة ، وهى أَوَّلٌ ، كما مثل ، أو غير أول ، كدار وأدور ، وثوب وأثوب ، وفوج وأفوج ؛ فكل هذا يجوز فيه الهمز ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن همز أدور أكثر ، وإليه ذهب المازني ؛ وقال المبرد : ترك الهمز أحسن ؛ قيل : واتفقوا على أن همز واو وجوه أكثر وأحسن . انتهى . ولغة القرآن في وجوه ترك الهمز ، فلعل هذا الاتفاق في الباب في الجملة ، وإنما تهمز الواو المضمومة إذا لم يمكن تخفيفها

(١) البقرة / ١٧٨ ، آل عمران / ٣٦ ، النساء / ١٢٤ ، وفي الرعد

والنحل وسور أخرى كثيرة .

(٢) في الصحاح - أجن : والأجِنَّة بالضم ، لغة في الوَجِنَّة ، وهى واحدة

الْوَجِنَات ؛ وفي وجن : والْوَجِنَّة : ما ارتفع من الخدين ، وفيها أربع لغات : وَجِنَّةٌ وَوَجِنَّةٌ وَأَجِنَّةٌ وَوَجِنَّةٌ .

(٣) الذى في القرآن : « فلا تَخْشَوْا الناس » - مائدة / ٤٤ .

(٤) آل عمران / ١٨٦ : « لتلبؤنَّ في أموالكم وأنفسكم » .

بالإسكان ، فإن أمكن ، لم يَجُزْ الهمز ، كسوار وسُور ، يمكن تخفيفها بالإسكان ، فلا تهمز ، ولم يرد السماع بالهمز إلا في الواو الأصلية . وقد شرط ابن جنى في جواز الهمز ، أن لا تكون الواو زائدة ، فلا يجوز عنده في التَّهْوُك ، مصدر تَرَهْوَك ، همز الواو ؛ يقال : مَرَّ الرَّجُلُ يَتَرَهْوُكُ ، كأنه يموج في مشيته (١) .

( وكذا كلُّ ياءٍ مكسورة ، بين ألفٍ وياءٍ مشددة ) - فتقول في النسب إلى راية : رائئى ، بالهمزة ، ويجوز تركه ، فتقول : رَائِي ، بالياء ، وحكوا قلب الياء واواً نحو : راوئى .

( وهمز الواو المكسورة المصدرة (٢) ، مطرد على لغة ) - قال سيبويه : وليس هذا بمطرد في المفتوحة ، يعنى قلبها أولاً همزة ، قال : ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة ، مجرى الضمة ، فيهمزون الواو المكسورة . انتهى . وذلك نحو : وعاء ووسادة ووجهة ووفادة ، فيجوز همز الواو في هذا ونحوه ، والجمهور على أنه مطرد منقاس ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ ونقل عن المازنى والجرمى في اقتياسه المنع والجواز ؛ وبعدم القياس قال المبرد ، ولم يقيد الكسرة باللزوم ، والأمر على عدم التقييد ؛ فمن قال في رِيًّا ، الذى أصله : رُؤْيَا بالهمز ، فأبدل رِيًّا ، بكسر الراء ، قال فى وأى ، الذى أصله وُئِي ، فأبدل وأدغم : وئِي ، بكسر الواو ، فيجوز حينئذ همز الواو ،

(١) صحاح - رهاك .

(٢) زيادة فى المحققة من التسهيل ، ولم تثبت فى نسخ التحقيق الثلاث ، وقد جاءت فى نسخة ناظر الجيش ، وفى شرح الكافية .



فيقال : إئِيّ ، كإِسادة ؛ هذا مذهب سيبويه ، وقيل : لا يجوز همز هذه الواو (١) .

( وربما همزت الواو ، لضمة عارضة ) - كما قرئ في الشاذ : « لَفْرِيْقًا يَلْتُونُ » (٢) ، بالهمز ، وكذا قرئ : « ولا يَلْتُونُ على أحد » (٣) .

( فصل ) : ( إذا اكتنف طرفا اسم ، حرفي لين ، بينهما ألف ، وجب في غير ندور ، إبدال الهمة من ثانيهما ) - نحو : أوَّل وأوائل ، وعيَّل - وهو الفقير - وعيائل ، وسيد وسيائد ، بالهمز في الجميع ، والأصل : أوائل وعيائل وسياود ، وإنما أبدل لثقل البناء ، مع ثقل اجتماع حروف العلة ، متصلة بالطرف ، وهي الألف والحرفان .

وتناول قوله : ألف ، ما كانت الألف فيه للجمع ، كما مثل ، وما كانت في مفرد ، كأن تبني من القول مثل : عوارض ، وهو بضم الفاء : اسم جبل عليه قبر حاتم ، فتقول : قُوائل ، بالهمز عند سيبويه

(١) وفي الصحاح - وأى : قال سيبويه : سألته - يعنى الخليل - عن فُعَل من وأَيْت ، فقال : وُئِي ، فقلت : فمن خَفَّف ؟ فقال : أُوِي ، فأبدل من الواو همزة ، وقال : لا يلتقى واوان في أول الحرف ؛ قال المازني : والذي قاله خطأ ، لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وإن شئت قلبتها همزة ، فقلت : وُعِدَّ وأُعِدَّ ، ووجوه وأجوه ، ووُورِي وأُورِي ، ووُئِي وأُوِي ، لا لاجتماع الواوين ، ولكن لضمة الأولى .

(٢) آل عمران / ٧٨ : « وإنَّ منهم لفريقاً يَلُوتون أَلستهم بالكتاب » .

(٣) آل عمران / ١٥٣ : « إذ تُصعِدون ولا تَلُوتون على أحد » .

والجمهور ؛ والأصل : قَوَاوِل ، وقال الأَخْفَشُ والزجاج : لا يهمز ،  
لفوات ثقل الجمع ، والراجح الأول ، لقوة (١) الشبه .

واحترز بغير ندور ، من قولهم : ضيَّاون ، بلا همز ، والقياس  
الهمز ؛ وذهب ناسٌ إلى أن ماصحَّ في المفرد صحَّ في الجمع ، كضَيَّونَ  
وضَيَّاونِ ، وعليه كلام الجوهري (٢) ، والصحيح غيره ؛ فلو بنيت مثل  
ضَيَّعَم من القول ، وصحَّحت فقلت : قَيَّول ، لقلت في الجمع :  
قيائل بالهمز ، وقد قال سيبويه : لو جمعت أَلْبَب ، لقلت : أَلَابَّ ،  
أى بالإدغام ، وإن كان قد شدَّ في مكبره (٣) بالفك . والضَيَّونَ :  
السَّنورُ الذكر .

( إن لم يكن بدلاً من همزة ) - فإن كان الثاني بدل (٤) همزة ،  
لم يهزم ، لأنهم فرَّوا من الهمزة ، فكيف يعودون إليها ؟ وذلك نحو :  
زَوَايا ، الأصل : زَوَائى ، بإبدال الواو همزة ، لكونها ثاني لئنين (٥) ،  
بينهما ألف ، فاستثقل كسر الهمزة ، فخفف إلى زواءا ، ثم إلى زوايا ،  
على حدِّ تخفيف نحو : قضايا ، كما سيأتى تقريره .

( ولا مفصلاً من الطرف لفظاً ) - نحو : طَوَاويس ، وعَوَاوير  
في عَوَّار ، وهو بالضم والتشديد : الخطاف ، والقذَى في العين ،

(١) في (ز) : لقلَّة الشبه .

(٢) في الصحاح : الضَيَّونَ : السَّنورُ الذكر ، والجمع : الضَيَّاون ، صحَّت

الواو في جمعها ، لصحتها في الواحد ؛ وفي لسان العرب : السَّنورُ : الهَرَّ .

(٣) في (غ) : في مفرده الفك .

(٤) في (ز) : بدل من همزة .

(٥) في (د) : اثنين .

يقال : بعينه عُوَّار ، أى قَدَى ، والعاير مثله ، والعاير : الرمد ، والعُوَّار أيضا : الجبان .

( أو تقديراً ) - قالوا في جمع عُوَّار : عواوير وعواور أيضا ، فلم يعوضوا ، وذلك في الشعر ، وإنما صحَّت فيه الواو (١) ، مع قربها من الطرف ، لأن الياء المحذوفة للضرورة مُرَادَةٌ ، فهي في حكم الموجودة ، وكما لم يعتدوا بالحذف هنا لعروضه ، لم يعتدوا بالبُعد من الطرف ، حين اضطر الشاعر ، فزاد ياءً في قوله :

(٢٤) \* فيها عيائيلُ أُسودٌ ونُمُرٌ \* (٢)

لأن هذا المدَّ عارضٌ للضرورة .

( ولا يختص هذا الإعلال بواوين في جمع ، خلافاً للأخفش )  
- فلو كانا ياءَين ، أو ياءً وواواً ، كعيائيل وسياود وصوايد ، لم يبدل ثانی اللينين همزة ، بل تقرّ الياء والواو ، وكذا لا يبدل عنده ثانی الواوين ، إذا كانت الألف في مفرد ، كبناء مثل عوارض من القول ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) من الرجز ، لحكيم بن معية الرَّبَعِيّ ؛ جاء في الصحاح - نمر ، برواية :

\* فيها تماثيلُ أُسودٌ ، ونُمُرٌ \*

وقبله : \* حُفَّتْ بأطوادِ جبالٍ وسَمُرٌ \*

في أشبِّ الغيطانِ مُتَنَفِّ الحُظُرُ \* ولا يكون فيه شاهد .

وفي ش . ش . العيني ، على الأشموني والصبان ٤ / ٢٩٠ : والشاهد في عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء ؛ وقال الصاغاني : واحد العيال : عَيْلٌ ؛ والجمع عيائيل ، مثل جيّد وجياد وجيديد ، وقد جاء عيائيل ، وأنشد البيت ، وهو مضاف إلى أسود ، إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ وفي الرواية الأخرى ، برفع أسود ، على البدلية من عيائيل .

كما سبق ، وهو قول الزجاج أيضا ، وقد سبق توجيه همز هذا ؛ وأما اشتراط الأخفش الواوين في الجمع ، فيردّه السماع ؛ حكى أبو عثمان ، عن الأصمعيّ ، جمع عَيْلٍ على عيائل ، بالهمز ، وحكى أهل اللغة جيّد وجيائد ، بالهمز ؛ يقال : عال الرجل ، يعيل عَيْلَةً وَعُيُولاً : افتقر .

( فصل ) : ( يجب أيضا <sup>(١)</sup> ) ، إبدال الهمزة ، مما يلي ألف جمع يشاكل مفاعل ، من مَدَّةٍ زيدت في الواحد ) - أى يشاكله في الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ ودخل في المَدَّة الواو كحلوية ، والألف كرسالة ، والياء كصحيفة ، فتقول : حلائب ورسائل وصحائف ، بالهمز ؛ قال خطاب ؛ وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله ، قال : وهو قياس ماضٍ ؛ وأجاز الزجاج قلبها ياءً ؛ وخرج ما زيدت فيه الياء والواو من المفرد ، لا للمدّ ، نحو : جدول وطرِيم ، وهو السحاب الكثيف ، فلا يبدل في الجمع ، بل تقول : جداول وطرائم ، بإقرار الواو والياء .

وخرج بقوله : زيدت ، المَدَّة المنقلبة عن أصل في الواحد ، كألف مفاوز ، والتي هي أصلٌ فيه ، نحو واو معونة ، وياء معيشة ، فلا تهمز ، بل يقال : مفاوز ومعاون ومعايش .

( فإن كانت المَدَّة عيناً ، لم تُبدل إلا سماعاً ) - كقراءة خارجة عن نافع « معاش » <sup>(٢)</sup> بالهمز ، شبه الأصل بالزائد ، وهو شاذ ؛

(١) سقطت من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٠ : « ولقد مكناكم في الأرض ، وجعلنا لكم فيها معاش » ، والحجر / ٢٠ : « وجعلنا لكم فيها معاش ، ومن لستم له برازقين » .

وقالوا : منارة ومنائر ، بالهمز ، وهو شاذ ، والقياس والأصل : مناور ، وقالوه أيضا ؛ وقالوا : مسائل ، بالهمز ، فقليل : هو جمع مسيل ، مَفْعِل ، من سال يسيل (١) ، فجمعوه كـرغيف ، للشبه اللفظي ، وهمزه (٢) شاذ ، وعلى هذا كلام سيبويه وغيره ؛ قال الأعلام : المسائل ، حيث يسيل الماء إلى الرياض ، والقياس أن لا يهمز ، لأن ياءه أصلية ، وقيل : هو جمع مسيل ، وهو ماء المطر ، ويجمع أيضا على أمسلة ومُسَل ، نحو : كتيب وأكثبة وكُتُب ؛ وعلى هذا ذكره الزبيدي ، في مختصر العين ، وحينئذ لا يكون همزه شاذاً ؛ وقالوا : مصائب ، بالهمز ، فقالوا : شبت ياء مصيبة بياء فَعِيلَة ، فهزمت ، وهو قول سيبويه ، والقياس مصابوب ، وقالوه أيضا على القياس ، وهو قول أكثر العرب .

وأصل مصيبة : مُصَوِّبَة ، فنقلت حركة الواو إلى الصاد ، فصارت الواو ياءً لسكونها بعد كسرة ، فإذا جمعوا ، فالقياس الرجوع إلى الأصل ، فيؤتى بالواو ، ولا يهمز ، لأنها عين ؛ وقال الزجاج في رواية : قلبت الواو المكسورة وسطاً ، همزة ، تشبيهاً بالواو المضمومة ، تبدل همزة جوازاً كأدور ، بجامع اشتراكهما في النقل ؛ وقال ابن عصفور : إن هذا أقوى من قول سيبويه ، لأن له نظيراً ، وهو قائم .

( وتفتح في غير شدوذ ، الهمزة العارضة في الجمع المشاكل مفاعل ، مجعولةً واواً فيما لامه واو ، سلمت في الواحد بعد ألف ) -

(١) في (ز) : من سل يسيل .

(٢) في (ز) : وهو شاذ .

كقولهم في هِرَاوَة : هِرَاوَى ؛ وذلك أن حق هِرَاوَة ، أن يجمع كرسالة ، فيقال : هِرَائِي ، كرسائل ، لكن استثقلت الكسرة ففتحو الهمزة ، فصار هِرَاءَوٌ ، فتحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار هِرَاءَى ، فكرهوا اجتماع ألفين ، بينهما همزة مفتوحة ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، فأبدلوا من الهمزة واواً ، فصار هِرَاوَى ؛ وكذا يفعل في جمع إداوة وعلاوة ونحوهما .

وخرج بقوله : سلمت .. مطية ، فإن لامها واو ، ولم تسلم في الواحد ، فلها ولما أشبهها حكم (١) يأتي ؛ والمطوُّ : المدد ، يقال : مَطَوْتُ القوم مَطْوًا ، إذا مدت بهم في السير ، قال الأصمعيّ : المطية التي تمطو في السير ، قال : وهو مأخوذ من المطو ، أى المدد . انتهى . والمطية تذكر وتؤنث ، أنشد أبو زيد لربيعة بن مقروم الضبيّ (٢) :

(٢٥) ومطيّة ، ملّت الظلام ، بعثته يشكو الكلال إلىّ ، دامى الأظليل (٣)  
(ومجعولة ياءً في غير ذلك) - أى في غير ما (٤) لأمه واو ، سلمت في الواحد .

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : الطبيّ ، وقد سقطت من (غ) .

(٣) في الصحاح : وتقول : أتيتُه ملّت الظلام ، أى حين اختلط الظلام ، ولم يشد السواد جدا ؛ والكلال : الإعياء من السير ؛ والأظليل : ما تحت منسم البعير ؛ والشاهد في مجيئ مطية مذكراً في قوله : بعثته يشكو الكلال .

(٤) سقطت من (ز) .

( مما لامه حرف علة ) - أى حرف اعتلّ في الواحد وهو واو كمْطِيَّة ، أو ياء كَهْدِيَّة .

( أو همزة ) - كخَطِيئَة ، فتبدل في هذه كلُّها وفي نحوها ياءً ، فتقول : مطايا وهدايا وخطايا . وشذَّ إقرار الهمزة في جمع ملامه همزة نحو : خطيئة ، قالوا : خطائيء ، وروى : اللهم اغفر لي خطائمه (١) ، بإبدال الهمزة من ياء خطيئة ، وإقرار الهمزة التي هي لام الكلمة (٢) ؛ وشذَّ أيضا إقرار الهمزة فيما لامه ياء ، قالوا : منيةً ومَناءٍ ، قال : (٢٦) فما برحت أقدامنا في مقامنا (٣) ثلاثتنا، حتى (٤) أزيروا المنائيا (٥)

(١) في شرح الأشموني : خطائمي ، بهمزتين فياء .  
(٢) في الصحاح : وجمع الخطيئة : خطايا ، وكان الأصل : خطائيء ، على فعائل ، فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء ، لأن قبلها كسرة ، ثم استقلت ، والجمع ثقيل ، وهو معتل مع ذلك ، فقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة الأولى ياء ، لخفائها بين الألفين ؛ وفي شرح الكافية قال : وإنما قيل : خطايا دون خطاوا ، لأن الأصل : خطائيء ، فلما كان المحل محل كسر ، واحتيج إلى الإبدال ، كان مجانس الكسرة أولى .

(٣) في رواية : في مكاننا .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) من الطويل ، لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب - ابن عم النبي ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر ، فقطعت رجله ، ومات بالصفراء ، من قصيدة قالها يوم بدر ، في مبارزته هو وحزمة وعلّي - رضى الله عنهم - وهم المرادون من قوله : ثلاثتنا ؛ وأزيروا ، أى حُملوا على الزيارة ، والضمير للكفار ، والمنائيا : جمع منية ، على غير قياس ، وفيه الشاهد ، لأن قياسه المنايا ، وأصله : المنايي ، بياءين ، وشذَّ فيه إقرار الهمزة .

وشدَّ أيضاً في مطية : مطاوى ، وفي هدية : هداوى ، فقلبوها  
الهمزة واواً فيما لامه واو ، وفيما لامه ياء ؛ وكل هذا يدخل في قوله : في  
غير شدوذ .

( وربما عوملت الهمزة الأصلية ، معاملة العارضة للجمع ) -  
وذلك قولهم في مرآة : مرآيا ، ومرآة مِفْعَلَةٌ من الرؤية ، وهى التى  
كَمِطْرَقَةٌ ، والهمزة فيها أصلية ، ليست عارضة للجمع ، والأصل :  
مِرْأِيَةٌ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصارت مِرْآةً ،  
وقالوا في جمعها : مَرَائِي ، على وزن مفاعل ، وهو القياس ، ومرآيا ،  
عاملوا الهمزة الأصلية ، التى هى عين الكلمة ، معاملة الهمزة العارضة  
للجمع ، فأبدلوها ياءً .

( ونحو : هديّة وهداوى ، شاذ ) - وقياسه هدايا ، كما تقدّم .  
وقد كان مستغنياً عن ذكر هذا ، لدخوله في قوله : في غير شدوذ ، كما  
سبق شرحه ، لكنه أراد التنبيه على خلاف الأخفض فيه .

( ولا يقاس عليه ، خلافاً للأخفض ) - فقوله ضعيف ، إذ لم  
ينقل فيما لامه ياء ، غير هذه اللفظة ، ولم يقولوا في غيرها إلا بالياء ،  
نحو مَنِيَّةٍ ومنايا ، وحنية وحنايا .

واعلم أن وزن خطايا وبابه ، عند البصريين : فعايل ، وعند  
الكوفيين فعآلى ، ونسب إلى الخليل .

( وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء ) - قالوا فى هَلْ : آل ، نحو :  
آل فعلت ؟ أى : هل فعلت ؟ وفى ماه : ماء ؛ وفى الجمع : أمواه  
وأمواء ، والهاء الأصل ، لأن الأكثر استعمالها ، نحو : هل فعلت ؟



وأكثر التصاريف بها ، نحو : ماهت الرَّكِيَّةَ تموه وتميه وتماه : كثر ماؤها .

( والعين ) - قالوا : أُباب وعُباب ؛ فذهب قوم إلى أن الهمزة بدل من العين ، لأنَّ عُباباً أكثر من أُباب ؛ وقال ابن جنى : الهمزة أصل ، وليست بدلاً من شيء ، وهو من أَبَّ بمعنى تَهَيَّأ ، يقال : أَبَّ يُوَبُّ أباً وأباباً وأبابة : تَهَيَّأ للذهاب وتجهَّز ؛ قال الأعشى :

(٢٧) صرمتُ، ولم أصرمكمُ، وكصارمٍ أخ، قد طوى كَشْحاً، وأبَّ ليذهبا<sup>(١)</sup>

لأنَّ<sup>(٢)</sup> البحر يتهياً لما يزخر به ؛ قال ابن جنى : والبدل وجه<sup>(٣)</sup> ليس بالقوى . انتهى .

(١) من الطويل ، للأعشى - ديوانه ٨٩ - والشاهد في قوله ؛ وأبَّ ليذهبا ، بمعنى تَهَيَّأ .

(٢) هكذا جاء في النسخ الثلاث ؛ وعبارة الأشموني في ش . ش . العيني على

الأشموني والصبان ٤ / ٢٩٧ : ومن إبدالها من العين :

(٢٨) وماج ساعات ملاً الوديق أُبابُ بحر ضاحك هَزُوقِ

قال : فأصل : أُباب : عُباب ؛ وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلاً من العين ، وإنما هو فُعال من أَبَّ إذا تَهَيَّأ ، لأنَّ البحر يتهياً للارتجاج ، فالهمز على هذا أصل .

قال الصبان : قال في القاموس : الملاة كقناة : فلاة ذات حرّ وسراب ، والجمع

ملاً ، وقال أيضاً : الوديقة شدة الحر ، وذكر من معاني العباب : الموج ، وقال أيضاً :

ضحك السحاب : برق ، والقرْدُ : صَوْت . وفي الصحاح - هرق : أهرق الرجل في

الضحك ، أى أكثر منه والمِهْرَاق : المرأة الكثيرة الضحك ، والهَزِق مثل كَيْف الرعد

الشديد . وفي لسان العرب : وأبابُ الماء : عُبابه ، قال : \* أُبابُ بحر ضاحك هَزُوقِ \*

قال ابن جنى : ليست الهمزة فيه بدلا من عين عُباب ، وإن كنا قد سمعناه ، وإنما هو

فُعال من أَبَّ ، إذا تَهَيَّأ .

(٣) سقطت من ( ز ، غ ) .

وسُمع من كلامهم : لا أصبحُبه ما أن السماء سماءً ، برفع السماء ، ونصب سماء ، فأثبت بعض أهل اللغة أنَّ أن ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ؛ وخرجه بعض المحققين على أن الهمزة بدل من العين ، والأصل : ماَعَنَّ السماء (١) ، وسماءً حال .

( وهما كثيراً منها ) - أى كثر إبدال الهاء والعين من الهمزة ، فالهاء كقولهم فى إِيَّاكَ : هِيَّاكَ ، وفى أزيدٌ منطلق ؟ : هزِيدٌ منطلق ؟ وأنشد الفراء :

(٢٩) وأتى صواحبها فقلنَ هَذَا الذى منح المودَّةَ غيرنا وجفانا (٢) ؟  
أى أذَا الذى ؟ وطى يقولون فى إن الشرطية : عِن ؛ والعين كقولهم : يعجبني عَنَّ عبدَ الله قائمٌ ، يريدون : أن ، وفى مُؤَثَّلٌ : مُعَثَّلٌ ؛ قال الخليل : تميم تبدل الهمزة من العين ، والعين منها ، يقولون : نَزَأٌ بمعنى نزع ، وَعَنَى بمعنى أتى .

(١) فى ( ز ، غ ) : سماء ، والمقصود هنا الأولى : السماء .  
(٢) من الكامل ، نسبه فى معجم شواهد العربية لجميل بن معمر ، قال : وقال البغدادي : إنه يشبه شعر عمر بن أبى ربيعة ، وليس فى ديوانه . وفى شرح ابن يعيش ١٠ / ٤٣ : وأنشد أبو الحسن :

وأتى صواحبها ... الخ ، وهذا الإبدال ، وإن كثر عنهم ، على ما ذكر ، فإنه نزر يسير ، بالنسبة إلى ما لم يبدل ، فلا يجوز القياس عليه .... وفى الحاشية : أنشد اللحياني هذا البيت عن الكسائي ، لجميل بن معمر العذري ، وقال : أراد : أذا الذى ... ؟ فأبدل الهاء من الهمزة .  
وفى التهذيب بخط الأزهرى :

وأنت صواحبها ، فقلن : هذا الذى رام القطيعة بعدنا وجفانا ؟  
وقال البدر القرافي : زعم بعضهم أن الأصل : هذا الذى ، فحذفت الألف للوزن ...

وقال أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي ، في كتاب الأبدال ، وهو بفتح الهمزة : إن انقلاب الهمزة المبتدأة عيناً ، لغة تميم وقبائل من قيس ، وهي العنينة . انتهى . والعنينة مشهورة تميم .

( فصل ) : ( تبدل الهمزة الساكنة <sup>(١)</sup> ) ، بعد همزة متحركة ، متصلة بمدة تجانس الحركة ) - أي حركة الهمزة التي اتصلت الهمزة الساكنة بها ، وذلك نحو : آدم وآمن وأومن وإيمان ؛ والأصل : الأدم والأمن ، والأمن وإمان ، بهمزتين ، فاستثقل اجتماعهما ، فأبدل من الثانية حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها ليزول الثقل .

وخرج بالساكنة ، المتحركة ، وسيأتي حكمها ؛ وبقوله : بعد همزة ، الواقعة بعد غيرها ، وسيأتي حكمها أيضاً ؛ وقوله : متحركة ، لغير الاحتراز ، فإن الهمزة الساكنة لا تقع بعد ساكنة ، وإنما ذكر ذلك لما ألحقه من الإبدال على حسب الحركة .

وخرج بمتصلة من همزة ساكنة ، قبلها أخرى متحركة ، ولكن بينهما فصل ، كأن تبني مثل قمطر من الهمز نحو : إِيأى ، وسيأتي الكلام عليه .

وفي نسخة :

( تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور ) - واحترز به من قول

---

(١) بعده في النسخة المحققة من التسهيل ، وفي بعض نسخ التسهيل : دون ندور ، وسيشير الشارح إلى هذا بعد قليل .

بعضهم : إئتمن ، بإقرار الهمزة الثانية بحالها ، وهو نادر لا يقاس عليه .

( فإن (١) تحركتا ) - يعنى الهمزتين المتصلتين .  
( والأولى لغير المضارعة ) - تحرز من أكرم ونحوه ، فإن حكمه حذف الثانية ، كما سيأتى .

( أبدلت الثانية ياءً ، إن كسرت ) - فإذا بنيت مثل إئتمد (٢) من أم ، قلت : إئيم ، أصله : إئيمم ، نقلت (٣) حركة الميم إلى الهمزة ، لأجل الإدغام ، فانكسرت (٤) ، فأبدلت حرفاً يناسب حركتها ، وهو الياء .

( مطلقاً ) (٥) - أى متى كُسرت الثانية ، أبدلت ياءً ، سواء أكسرت الأولى (٦) ، كما مُثِّل (٧) ، أم فتحت كأئمة ، أم ضُمَّت ،

(١) فى ( ز ، غ ) : وإن تحركتا .

(٢) وهو حجر يُكْتَحَلُّ به - صحاح .

(٣) فى ( ز ) : فقلت .

(٤) أى الهمزة الثانية .

(٥) هذه اللفظة سبقها فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وليت كسرة ولم تضم ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ التحقيق الثلاث ، وجاء بها فى الشرح .

(٦) فى ( ز ) : الثانية .

(٧) قال الشارح فى شرحه للألفية فى هذا الموضع : وإن كانت حركة ما قبلها كسرة ، قلبت ياءً ، نحو : إئيم ، وهو مثال إصبع من أم ، وأصله : إئيمم ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التى قبلها ، وأدغمت الميم فى الميم ، فصارت : إئيم ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً ، فصارت : إئيم .

نحو : أُيِّمٌ ، مثال : أُصْبِعُ (١) من أَمٍّ ، وأصل أُئِمَّةٌ : الأئمة ، على وزن أَفْعَلَةٌ ، وأصل أُيِّمٌ : الأيِّم ، ففعل فيهما ما تقدم .

وثبت بعد هذا ، في نسخة الرُّقِيِّ ، وفي نسخة أخرى ، عليها

خط المصنف :

( أو فتحت بعد مكسور ) - وذلك نحو أن تبني من أمٍّ مثل إصْبِع ، فتقول : إِيِّمٌ ، والأصل : إِيِّمٌ (٢) ، نقلت حركة الميم إلى الهمزة (٣) ، فصار إِيِّمٌ ، فقلبت الهمزة المفتوحة ياءً ، لأجل الكسرة التي قبلها (٤) .

( أو كانت موضع اللام ) - كما إذا بنيت من القراءة اسماً على مثال جعفر ، فتقول : قَرَأِيٌّ ، متحرك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : قَرَأِيٌّ .

( مطلقاً ) - أى سواء أكانت في اسم أم فعل ، وسواء أكانت الهمزة التي قبلها مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة .

فالمفتوحة في الاسم كمثال جعفر من قرأ ، والمكسورة والمضمومة فيه ، كأن تبني منه مثال زِرِيح أو بُرُنُّن ، ولا يخفى

(١) وفي شرحه للألفية ، مثل بـ أُئِنُّ مضارعٌ أن ، قال في هذا المثال : والثالث نحو : أُيِّنُّ ، أصله : أُئِنُّ ، والأصل : أُؤِنُّن ، لأنه مضارعُ أُنْتَهُ ، أى جعلته يَمُنُّ ، فدخله النقل والإدغام ، ثم حُفِّفَ بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها ، فصار : أُيِّنُّ .

(٢) في النسخ : إِيِّمٌ ، والتحقيق أصح إملائياً .

(٣) أى التي قبلها ، وزاد في شرح الألفية ، وهو أحسن : وأدغمت الميم في الميم .

(٤) أى فصار : إِيِّمٌ .

ما يقتضيه التصريف في ذلك ؛ ومثال الفعل أن تبني مثل دحرج من قرأ ، والعمل فيه لا يخفى .

( وواواً إن فتحت بعد مفتوحة ) - نحو : أوَادِم ، جمع آدم ،

والأصل : أوَادِم .

( أو مضمومة ) - نحو : أوِيدِم ، تصغير آدم ، والأصل :

أوِيدِم . وقال المازني : هو من قلب الألف واواً ، لا من قلب الهمزة .

( أو ضُمَّتْ ) - وذلك كأن تبني مثل أصْبُع ، بفتح الهمزة

وضم الباء ، من أمّ ، فتقول : الأمم ، ثم تنقل حركة الميم لأجل

الإدغام ، إلى الهمزة الساكنة ، فتقلبها واواً ، فتقول : أوَمّ .

( مطلقاً ) - أي سواء أكان قبلها فتحة ، كما مثل ، أو كسرة

كمثال إصبع من أمّ ، أو ضمة ، كمثال (١) أصبع منه ؛ والعمل كما

تقدّم ، فردّت الهمزة في الأحوال الثلاثة إلى ما يجانس حركتها ، وهو الواو .

( خلافاً للأخفش ، في إبدال الواو من المكسورة بعد

المضمومة ) - فعنده تبدل الهمزة المكسورة ، بعد همزة مضمومة ،

واواً ، لمناسبة حركة ما قبلها ، فتقول في مثال أصبع من أمّ : أوَمّ ،

وعندنا تبدل ياءً ، لمناسبة حركتها ، فتقول : ايمم ، وقد تقدّم .

( والياء ، من المضمومة بعد المكسورة ) - فيبدل الأخفش في

مثل إصبع من أمّ ، الهمزة ياءً ، لمناسبتها حركة ما قبلها ، ونحن نبدها

واواً ، لأجل حركتها .

(١) سقطت من (ز) .

( وللمازنيّ ، في استصحاب الياء المبدلة منها ، لكسرة أزالتها التصغير ) - فيقول المازني في تصغير أئمة : أُيِّمة ، بالياء ، والختار : أُويِّمة ، وهو مذهب الأخفش والجماعة .

( أو التفسير ) - فتقول على مذهب المازني ، إذا بنيت من الأدمة مثل إصبع فقلت : إيِّدَم ، ثم كسَّرت ، فقلت : أيِّادَم ، وعلى قول الأخفش والجماعة تقول : أوادَم ؛ ووجهه في الصورتين ، أن الواو أحق بالهمزة ، وإنما صيرَ إلى الياء للكسرة ، فلما ذهبت ، لم يبق موجب الإبدال ياءً ، والواو أحق بالهمزة ، فيقال هذا بالواو ، كما قالوا في آدم : أوادَم وأويِّدَم .

( وفي إبدال الياء منها فاءً لأفعل ) - فإذا بنيت من الأئمة (١) ، أفعل ، قلت على مذهب المازني : هذا أيِّم من هذا ، بالياء ؛ وتقول على مذهب الأخفش والجماعة : أوَم (٢) ، كما قالوا في آدم ، في الجمع : أوادَم .

وماذهب إليه المازني ، وجهه الحمل على أئمة ، لأن الفتحة

(١) وهو العَلَم في مقدمة الجيش .

(٢) قال ناظر الجيش في توضيح ذلك : وأشار بقوله : وفي إبدال الياء منها فاءً لأفعل ، إلى أن المازنيّ خالف الجماعة أيضا في مسألة أخرى ، وهي أنه تبدل الهمزة الثانية المتحركة ، إذا وقعت فاءً لأفعل ، ياءً ، فتقول في مثال أفعل من أم : أيِّم ، أصله : أمم ، فنقلت الفتحة التي على الميم إلى الهمزة ، فبقي أمم ، ثم أبدلت الثانية ياءً ، فقيل : أيِّم ، وأما غير المازني ، فإنه يقول فيه : أوَم ، وهو القياس ، لأنها مفتوحة بعد مفتوحة .

أُخِيت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة ، كحكم المكسورة في الإبدال ، وهو ضعيف ، وقولهم : أوادم ، يردّ عليه .  
 ( فإن سكنت الأولى ، أُبدلت الثانية ياءً ، إن كانت موضع اللام ) - وذلك كأن تبني مثل : قمطر ، من قرأ ، فتقول : قرأً<sup>(١)</sup> ، بزيادة همزة للإلحاق ، فتجتمع همزتان ، الأولى ساكنة ، والثانية<sup>(٢)</sup> لام<sup>(٣)</sup> ، فيجب إبدال الثانية ياءً فتقول : قرأى ، لأنك إن أقررتها غير مدغمة ، ثقل اللفظ ، وخولف به القياس ؛ لأن المِثْلَيْن إذا التقيا ، والأول ساكن ، في كلمة ، وجب الإدغام ، نحو : خَدَبٌ ، ملحقاً بقمطر ، وقِرْشَبٌ<sup>(٤)</sup> ، ملحقاً بجِرْدَحْلٌ ، فإن أدغمت خالفت ما أجمعت العرب عليه ، من ترك الإدغام في الهمزتين ، إلا إذا كانتا عينين ، نحو : سآل ، وما وقع رابعا في المتحركَيْن ، أُبدل ياءً ، فكذا في الساكنة والمتحركة .  
 ( وإلّا ، صَحَّت<sup>(٥)</sup> ) - أى وإن لا تكن موضع اللام ، وقد سكنت الهمزة التي قبلها ، لم تبدل ، بل تبقى همزة ، ويجب الإدغام ، نحو : سآل ولآل<sup>(٦)</sup> .

(١) في النسخ : قرأاً ، وقواعد الإملاء تعضد التحقيق .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى لام الكلمة .

(٤) المسنّ - عن الأصمعيّ - صحاح .

(٥) في المحققة من التسهيل : صححت .

(٦) بالتضعيف فيهما ؛ وفي الصحاح : قال الفراء : سمعت العرب تقول

لصاحب اللؤلؤ : لآل ، مثل لَعَال ، والقياس : لآء ، مثل لَعَاع .



( ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ) - فتصح الهمزتان الواقعتان في كلمة بفصل ، نحو : آء (١) ، وهو شجر ، والواحدة : آءة (٢) ؛ فلو بنيت من آء مثل فلفل ، قلت : أوأو ، الأصل : أوأأ ، فأبدلت الأخيرة ياءً ، ودخل في باب أدل .

( ولا يقاس على ذوايب ، إلا مثله جمعاً وإفراداً ) - هذا كالاستثناء من قوله : ولا تأثير .. إلى آخره ، فذوايب أصله : ذآيب (٣) ، لأنه جمع ذؤابة ، فاجتمع فيه همزتان بفصل ، ومع ذلك قد قلبوا الأولى واواً لزوماً ، فكأنه قال : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ، إلا في ذوايب ونحوه ، فإن الهمزة الأولى تبدل فيه باطرادٍ ، واواً ، وجوباً ، وهو ما كان ألف الجمع المتناهي واقعاً فيه بين همزتين ؛ وإنما فعلوا ذلك ، لأن الألف قريب (٤) من الهمزة ، لكونهما من الحلق ، فكأنه اجتمع في كلمة (٥) ثلاث همزات ، مع ثقل البناء ، فأبدلوا الهمزة الأولى واواً ؛ ومعنى قوله : وإفراداً ، أن يكون على وزن مفرده .

( خلافاً للأخفش ) - في كونه يقاس على ذوايب ، ما لم يكن مثله في الجمعية ولا في الأفراد ؛ فإذا بنيت من السؤال اسماً على وزن

(١) ، (٢) في النسخ : أ أ .. والواحدة : أ أة ، والتحقيق من الصحاح ، وهو يتمشى مع قواعد الإملاء .

(٣) في النسخ : ذآيب .

(٤) في (ز) : قريبا .

(٥) في (ز ، غ) : كلمات .

فُعَاعِيل (١) ، نحو : سُخَاخِين (٢) ، قلت عنده : سوايل ، بقلب الهمزة الأولى واواً ، كما فُعَل في ذوايب ؛ وغير الأَخْفَش يُقَرُّ الهمزة ، لأنه اسم مفرد ؛ فإن قلبت الهمزة واواً ، لأجل الضم الذي قبلها ، جاز على المذهبين . يقال : ماءٌ سُخَاخِينٌ ، بالضم ، على فُعَاعِيل ، وليس في الكلام غيره (٣) .

ولو سميت بسامة ، ثم جمعته على فعائل ، على حدِّ سحابة وسحايب ، لقلت عنده ، سوايم ، بالواو ، وغيره يُقَرُّ الهمزة ، لأن مفرده لا يوافق مفرد ذوايب في الوزن (٤) .

( وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال ، لغة ) - أى مع الاتصال بهمزة أخرى ، نحو : أئمة (٥) و أمم من فلان ، بإقرار الهمزة ، فتجتمع

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، وعند ناظر الجيش : فعالل .

(٢) في (ز) : سجاجين ، بالجيم ، وفي (د ، غ) : سحاحين ، بالحاء المهملة ، ولم أجدهما في الصحاح ؛ قال في : سخن : وماء سُخَاخِينٌ ، على فُعَاعِيل ، بالضم ، وليس في كلام العرب غيره .

(٣) في الصحاح : قال ابن الأعرابي : ماءٌ مُسَخَّنٌ وسَخِينٌ ... وماءٌ سُخَاخِينٌ ، على فُعَاعِيل ، بالضم .

(٤) قال ناظر الجيش في هذا الموضع : ومثال ما هو جمع ، وهو مخالف في الأفراد : سآيم ، جمع سامة ، مسمى بها ، على حدِّ سحابة وسحايب ، فيقول فيه الأَخْفَش : سوايم ، قياساً على ذوايب ، وإن كان مفرده مخالفاً لمفرده في الوزن .

(٥) في النسخ الثلاث : آمة ، ويظهر أنه من فعل الناسخ في مثل هذه اللفظة ، والتحقيق من شرح الكافية - ٤ / ٢١٠٠ - حيث قال : أشار بقوله :

وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضاً (٣٠)

إلى آمة ، بالتحقيق ، وهي قراءة ابن عامر والكوفيين ، وإلى قول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطائى ، بهزتين محقتين ، ونحو ذلك .

همزتان ، وذكر في غير هذا الكتاب ، أن ذلك شاذ ، وعليه كلام كثير من أهل العربية ، وقالوا : تحقيق الهمزتين في أئمة ، وتسهيل الثانية مخالف للقياس ؛ وفي الإفصاح ، حكى ابن جنى : جائئ (١) ؛ وسمع أبو زيد : اللهم اغفر لي خطائى ؛ قال : همز ذلك أبو السمح ورداد ابن عمه ، وفي القراءة الكوفية : أئمة ، بهمزتين ، وهذا كله شاذ يحفظ . انتهى . وقد قرئ في السبعة به ، فالوجه أنه ليس كما قالوا .

( ولو توالى أكثر من همزتين ، حققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة ) - فإذا بنيت من الهمزة مثل أئمة ، قلت : أئمة ، فتجتمع خمس همزات ، فتُخَفَّفُ الثانية بقلبها واواً ؛ لضم ما قبلها ، مع سكونها ، وكذا الرابعة ، وتُحَقِّقُ الأولى والثانية والخامسة ، فتقول : أوأوة ؛ ويجوز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها ، فتحذف ، فيصير اللفظ أوأوة ، ونقل (٢) حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التي قبلها (٢) ، فيصير : أووة ؛ ولا يجوز قلب الهمزتين واوين ، وإدغامهما في الواوين قبلهما ، كما جاز في همزة مقروءة ، لأن الواوين هنا بدلان من حرفين أصليين ، فيقبلان الحركة المنقولة ، وواو مقروءة ، زائدة للمد ، فلا تقبل الحركة ، لئلا تخرج بذلك عن المد الذي جيء بها لأجله .

(١) في ( ز ، غ ) : جاء ، على عادة الناسخ في إهمال الهمزة المتطرفة ، والتحقيق يعضده الحكم بتحقيق الهمزتين ، على ما جاء واضحاً في الدعاء : اللهم اغفر لي خطائى ، بالمحقتين .

من (٢ - ٢) تكرر في ( ز ) .

( فصل ) : ( إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها ، جاز أن تخفف متحركة ، <sup>(١)</sup> متحركاً ما قبلها ، بإبدالها مفتوحة ، بواو بعد ضمة ) - خرج بقوله : غير متصلة بأخرى ، ماهى كذلك ، وقد سبق الكلام عليها ؛ وقوله : جاز ، إشارة إلى أن ذلك ليس بلازم ، وذلك نحو : رجل سُؤْلَةٌ <sup>(٢)</sup> ، فيجوز : سُؤْلَةٌ ، بقلب الهمزة واواً ؛ وكذلك جُونٌ ، جمع جُونة ، جاء في جُونة الهمز وتركه ، والأكثر ترك الهمز ؛ وهي سُئِلَةٌ <sup>(٣)</sup> مغشاة بأدم .

( وبياء بعد كسرة ) - نحو : مِترٌ في مِيرٍ ، جمع مِثْرَةٌ ، ونحو : أريد أن أَقْرَأَكَ ، وحكى <sup>(٤)</sup> أبو زيد : مَأْرَتْ بين القوم مَأْرًا ، بالهمز : عادت بينهم وأفسدت <sup>(٥)</sup> ؛ والاسم : المِثْرَةُ ، والجمع : مِثْرٌ .  
( وأن تُخَفَّفَ مفتوحة بعد فتحة ، ومكسورة أو مضمومة ، بعد فتحة أو كسرة أو ضمة ، يجعلها كمجانس حركتها ) - نحو : سَأَلَ وَسِعِمَ وَمِثِينَ وَسُئِلَ وَلُؤْمٌ ، ويستَهزِءُ ومُؤُونٌ : جمع مَأْنَةٌ <sup>(٦)</sup> ،

(١) في (د) : بتحريك .

(٢) في (ز) عكس التمثيل ، فجاء بالخففة أولاً ، ثم بالحققة ؛ وفي الصحاح : رجل سُؤْلَةٌ : كثير السؤال .

(٣) وفي الصحاح : والجُونة أيضا : جُونة العطار ، وربما هُمز ، والجمع : جُونٌ ، بفتح الواو .

(٤) سقطت من (د ، ز) .

(٥) في الصحاح بعد هذا : وماعَزْتُ بينهم مماعرة ، أى عادت بينهم وأفسدت ، قال : والاسم : المِثْرَةُ ، والجمع : مِثْرٌ .

(٦) في الصحاح : والمَأْنُ والمَأْنَةُ : الطَّفِطْفَةُ ، والجمع : مَأْنَاتٌ ومُؤُونٌ أيضا ، على فَعول ، مثل بَدْرَةٌ وبُدور ، على غير قياس .

والمَانَةُ : الطَّفِطْفَةَ (١) ، وجمعوها (٢) على مُؤُون ، كَبْدَرَة ، وُبُور .  
 وقوله : كمجانس ... إشارة إلى يُجْعَل بين الهمزة والحرف  
 الذى منه الحركة ، وهذه هى المقول فيها : تُسَهِّل بين بين ؛ ويقال  
 أيضا : همزة بين بين ، ففى هذه الأمثلة السبعة ، تُسَهِّل الهمزة  
 كذلك ؛ وأما المذكورتان قبل هذه ، فلا تُجْعَل الهمزة فيهما بين الهمزة  
 والألف ، لقربها حينئذ من الألف ، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً  
 ولا مكسوراً ، فكذا ما قَرَّبَ منها ، فلما تعذَّر التسهيل ، تعيَّن الإبدال واواً  
 بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، كما يُفْعَل بالألف واقعة كذنيك .

( خلافاً للأخفش ، فى إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ،  
 والمكسورة بعد ضمة واواً ) - فيقول : يستهزون ، وسُوِل ، بالياء فى  
 الأول ، والواو فى الثانى ؛ واحتج بأن المضمومة إذا سُهِّلَت ، قربت من  
 الواو الساكنة ، وكذا المكسورة تقرب به من الياء الساكنة ؛ والواو  
 الساكنة لا تقع بعد كسرة ، والياء الساكنة لا تقع بعد ضمة ، فكذا  
 ما قرب منهما ؛ وإنما يجعلون الواو الساكنة بعد الكسرة ياءً ، كميزان ،  
 وبعد الضمة واواً ، كموقن ، فكذا يفعل هنا للقرب .

ورُدَّ بأنه لم يسمع الإبدال فى سُئِلَ ويستَهزئون ، فليلتحق هذان  
 بما اتفق عليه من بقية أخواتهما ؛ وعن الأخفش فى المضمومة

---

(١) فى الصحاح : والطَّفِطْفَةَ - بالفتح والكسر : الحاصرة ؛ وفى الحاشية :  
 الطَّفِطْفَةَ والطَّفِطْفَةَ : الحاصرة ، وكل لحم مضطرب مسترخ ، وجمعه : طفاطف .  
 (٢) فى (ز) : وجمعوا .

بعد كسرة ، وهى منفصلة ، أنها تخلص ياءً كالمتصلة (١) ، نحو (٢) :  
 من عند يُحْتِه ، أى من عند أُخْتِه ، وعنه فى المكسورة ، المضموم  
 ما قبلها ، وهى متصلة ، التسهيل بين بين ، نحو : عِبْدُ إبْلِك ، ويحتاج  
 إلى الفرق .

( وأن تخفف ساكنةً بعد حركة ، بإبدالها مدةً تجانسها ) -  
 فإن كانت بعد فتحة ، أبدلت ألفاً ، نحو : كاس ؛ والإبدال لغةُ  
 الحجاز ، والهمز لغة تميم ؛ والفاء واللام كالعين فى نحو : يامنُ ،  
 وبداتُ ؛ أو بعد ضمة أبدلت واواً ، نحو : بوسُ ويومنُ ، ووضوتُ فى  
 وضوتُ ؛ أو بعد كسرة أبدلت ياءً ، نحو : ذيب ، ونحو : يتى  
 مضارع أتى ، فى لغة من يكسر حروف المضارعة فيه ، ونحو : برِيتُ .  
 ( وإن تحركت بعد ساكن ، فبحذفها ، ونقل حركتها إليه ) -  
 نحو : هذا نَحْيِك ، ورأيت نَحْيِك ، ومررت بنَحْيِك .

( مالم يكن ألفاً ، أو واواً مزيدةً للمد ، أو ياءً مثلها ، أو  
 للتصغير ، أو نون الانفعال ، عند الأكثر ) - فإن كان الساكنُ شيئاً  
 من ذلك ، لم يجز نقل حركة الهمزة إليه وحذفها ؛ وسيأتى حكمه .  
 ( وتسهّل بعد الألف ، إن أوتر التخفيف ) - فتجعل الهمزة  
 حينئذ بين بين ؛ ولا يصح النقل ولا الإبدال فى نحو : الهباءة (٣) ،

(١) فى (ز) : كالمنفصلة .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) جاءت مرة بالياء ، ومرة بالنون ، ومرة بدون إعجام ، والتحقيق من

الصحاح ، ولسان العرب - هبا .

وإنما جاز ذلك ، والألف ساكنة ، والهمزة بين بين ، بمنزلة الساكن ، لأن الألف فيها فضلٌ مدٌّ ، والهمزة اللينة فيها فضلٌ حركة ، فيسهل لذلك اجتماعهما .

والهباءة : أرض ببلاد غطفان ، ومنه يوم الهباءة ، لقيس بن زهير العبسي ، على حذيفة بن بدر الفزاري ، قتله في جَفر الهباءة ، وهو مستنقع بها .

( وتُجَعَلُ مثل ما قبلها ، من الواو والياء المذكورتين ، ويتعين الإدغام ) - فنقلب الهمزة مع الواو واواً ، ومع الياء ياءً ، وتدغم بعد القلب ، فتقول في مقروءة : مقروءة ، وفي خطيئة : خطيئة ، ومن قال : حَطيئة ، بياء واحدة ، فأصله : حَطيئة (١) ، على فَعلة ، كنبقة ، ثم قلبت الهمزة ياءً ، كما قيل في مِير ، وتقول في أقوس ، إذا صَغَرْتَهُ : أُقِيس ، لأن ياء التصغير تَجْرِي مجرى المد واللين ، لشبهها بألف التكمير ، لأنها إنما تقع ثالثة ، وبعدها كسرة ، كألف التكمير .

وخرج بقوله فيما تقدّم : واواً مزيدة للمدّ - إلى آخره ، ما ليس بزائد ، نحو : ضوؤ وشيء ، فحكم الواو والياء حينئذ حكم الحرف الصحيح ، فنقل حركة الهمزة إليهما ، إذا خففا ، فيقال : ضوٌ وشيء ؛ ومازید لغير المدّ ، بل للإلحاق ، نحو : حَوَابٌ (٢) وِجْيَالٌ (٣) ،

(١) في (د ، ز) : خطاة .

(٢) والحوَاب ، مهموز : ماء من مياه العرب ، على طريق البصرة - صحاح .

(٣) وفي الصحاح : جِيَالٌ : اسم للضبع على فيعل ... وقال أبو علي النحوي :

وربما قالوا : جَيْلٌ ، للتخفيف ، ويتركون الياء مصححة ، لأن الهمزة ، وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهي مبقاة في النية .

فيعاملان معاملة الأصلي في (١) النقل ، فتقول : حَوَبٌ وَجَيْلٌ .  
وعُلم مما ذكر مع الألف ، ومع الواو والياء المذكورتين ، أن  
مابقى مما ذكره معها ، وهو نون الانفعال ، لا يجرى فيه شيء من  
ذلك ، بل تبقى الهمزة محققة ، نحو : اَنَادَ وَاَنَاطَرَ ، فلا يجوز عند  
الأكثرين فيه النقل للإلباس ، إذ يصيران بعد النقل : نَادٌ وَنَطَرَ ، فلا  
يدرى أيهما ثلاثيان مجردان ، أم مزيدان ؛ ومن لم يُبالِ بالعارض ، أجاز  
ذلك ، قيل : وينبغي أن يقر همزة الوصل حينئذ ، لتدل على الأصل ،  
فيزول اللبس ؛ وإذا أقرؤها في : اسأل ، حين نقلوا ، ولا لبس ،  
فإقرارها مع الإلباس أولى .

واناد من الاتياد ، وهو الانحناء ، قال العجاج :

\* لم يك ينأد ، فأمسى انأدا (٢) \*

(٣١)

ويقال : أَطَرْتُ القوسَ ، أَطَرُهَا أَطْرًا : حَنَيْتُهَا (٣) .

( وربما حُمِلَ في ذلك ، الأصلي على الزائد ) - قال ابن

جنى : قال بعضهم : سَوَّاةٌ (٤) وشَيٌّ وَضَوٌّ . انتهى . فقلبت الهمزة مع  
الواو واوًا ، ومع الياء ياءً ، ثم وقع الإدغام ؛ وهذا قليل جدا ، لم يثبت  
سيويه ولا غيره ممن تقدم .

(١) سقطنا من (د) .

(٢) في الصحاح ، قبله : \* مِنْ أَنْ تَبَدَّلَتْ بِأَدَى آدَا \* .

وفي الحاشية : وقبل هذا : \* إِمَّا تَرِينِي أَصِلُ الْقَعَادَا \* .

\* وَأَتَقَى أَنْ أَنهَضَ الإِرْعَادَا \* .

وقال في الصحاح بعد : فأمسى انأدا :

أى قداناد ، فجعل الماضي حالًا ، بإضمار قد .

(٣) أبو زيد - صحاح .

(٤) أصله سَوَّاةٌ ، والسَوَّاةُ ، العورة - صحاح .



(والمنفصل على المتصل) - نحو : أبو أيوب ، فتبدل الهمزة  
 واواً ، وتدغمها (١) ، ونحو : مررت بأبي إبراهيم ، فتبدل الهمزة ياءً  
 وتدغم (٢) ؛ وقال ابن جنى : إنهم لا يشددون ، إذا قالوا : أبو أمك ،  
 كراهة الضمات والواوات (٣) ؛ وحكى الجرمي في الفرخ إدغامه .  
 ( ونحو قولهم في كماء : كإة ، شاذ (٤) ، لا يقاس عليه ،  
 خلافاً للكوفيين ) - وقياس تخفيف مثل هذا ، أن تنقل حركة الهمزة  
 إلى الساكن قبلها ، وتحذف ؛ فأقرار الهمزة خارج عن القياس ؛ قال  
 سيويه : وقد قالوا : المرأة (٥) والكمأة ، ومثله قليل ؛ وقال السيرافي :  
 هذا لا يطرد عند البصريين ، وطرده الكسائي والفرّاء ، وحكى غيره  
 اقتياسه عن الكوفيين .

واختلف في الفتحة الموجودة قبل الألف ، فقيل : هي حركة  
 الهمزة ، نقلت إلى الساكن الذي قبلها ، ثم أبدل منها ألف ؛ وقيل :  
 أبدلوا الهمزة ألفاً ، فلزم تحريك ما قبلها بالفتح ؛ وروى أبو زيد  
 والكوفيون أن من العرب من يبدل الهمزة على حسب إبدالها في  
 الفعل ، فيقول في رفء ، مصدر رفاً : رفو ، لقوله : رفوت (٦) ،

(١) فتصير : أبو أيوب .

(٢) فتصير : بأبي إبراهيم .

(٣) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٥) أي في المرأة والكمأة ، والكمأة واحدها : كمء ، على غير قياس ، هي

نوع من النباتات الفطرية ، تطبخ وتؤكل .

(٦) في الصحاح - رفاً : رفأت الثوب أرّفوه رفاً ، إذا أصلحت ما وهى منه ،

وربما لم يهمز ، وفي مادة : رفاً : رفوت الثوب أرّفوه ، يهمز ولا يهمز .

وفي خَبَاء ، مصدر خَبَأَ : خَبِي (١) ، لقوله : خبيت ؛ قال  
السيرافي : وهذا عند سيبويه وسائر البصريين ردىء ، لا ينقاس .  
( وإن كان المنقول إليه حرف التعريف ، رُتِبَ الحكمُ على  
سكونه الأصلي ، كَمِنَ الآن ) - فإذا نقلت حركة الهمزة إلى لام  
التعريف ، فلك أن تراعى السكون الأصلي ، ولا تعتد بما عرض من  
نقل الحركة ، وهو المراد من قوله : رُتِبَ - إلى آخره ، فتبقى حينئذ  
همزة الوصل ، لأن الساكن كأنه موجود ، فتقول : مِنَ الآن (٢) ،  
وَالْأَرْضُ ؛ فإن تقدّم اللام ساكنٌ مماثل أو مقارب ، حرك بالحركة  
المذكورة في التقاء الساكنين ، إن كان مما يحرك ، ولم يدغم في اللام ،  
إن كان مما يجوز إدغامه ، نحو : « بل الإنسان » (٣) ، وَمِنَ الآن .  
( أو على حركته العارضة ، كَمِنَ لأن ) - فلك أن تعتدَّ  
بالحركة العارضة ، فتسقط همزة الوصل ، وتدغم فيما تقدّم منع  
الإدغام فيه ، على ذلك التقدير نحو : « بل الإنسان » ، وَمِنَ الآن ؛  
وعلى الاعتدال بالعارض ، تقول في الابتداء : لَحْمَر ، كما قلت على  
التقدير الأول : الرُّض ، الْحَمَر .  
وأنشدوا على الاعتداد :

(١) خَبَأْتُ الشَّيْءَ خَبَأً ، ومنه الخابية ، إلا أن العرب تركت همزه ، والخبَاءُ  
ماخبيءٌ ، وكذلك الخَبِيءُ ، على فعيل - صحاح .  
(٢) هكذا في النسخة (ز) بتحقيق همزة الوصل ، وقد سقط حرف الجرّ ، وفي  
شرح ناظر الجيش ، كما في النسخة المحققة من التسهيل : رُتِبَ الحكمُ على سكونه  
الأصلي كَمِنَ الآن ، أو على حركته العارضة كَمِنَ لأن .  
(٣) القيامة / ١٤ : « بل الإنسان على نفسه بصيرة » .

(٣٢) فما أصبحت عَظْرُضٌ نَفْسٌ بَرِيَّةٌ ولا غيرها إلا سليمان نالها (١)

أصله : على الأرض ، فحذف همزة الوصل ، لما نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فالتقى لام على ولام لِرُض ، فأدخل اللام في اللام ؛ قال بعض البصريين : وهو قياس مطرد ، تقول في : جَلَا الأمر : جَلَّمَر ؛ وفي : سَلَّ الإقامة : سَلَّقامة ، ومثله : « لَكُنَّا هو الله ربى » (٢) . انتهى .

وينبغي أن (٣) لا يلحق على الأرض ، وجلا الأمر ، وسَلَّ الإقامة ، لوضوح الفرق ، فلا يمتنع الإدغام في الأخيرين ، ويمتنع في الأولين ، ويحمل قوله : على الأرض ، على الشذوذ ؛ لكن قال السيرافي أيضا : إن قوله : عَظْرُضٌ ، قياس .

( وربما استغنى بحذف الهمزة ، عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلهما ) - نحو : يغزو أَدَدُ (٤) ، ويرمى إخوانك ، فالأكثر في تخفيفها ، نقل الحركة إلى الواو والياء ، وحذف الهمزة ، نحو : يغزُو دَد ، ويرمى خِوَانُك ؛ ويقَلُّ حذف الهمزة من غير نقل ، نحو : يغزُو دَد ، ويرمى خِوَانُك ، وتحذف الياء من هذا ، لالتقاء الساكنين .

(١) في (ز) : فما أضحت ؛ ولم أجده في مراجعي ؛ وفيه شاهدان : أحدهما : عَظْرُضٌ ، بحذف همزة الوصل ، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، والتقاء اللامين وإدغامهما بالتضعيف ، والثاني في قوله : نفس برية ، بتخفيف الهمزة ، وقلبها ياء ، وإدغام الياء في الياء بالتضعيف .

(٢) الكهف / ٣٨ : « لَكُنَّا هو الله ربى » .

(٣) في (ز) : أن يلحق .

(٤) أبو قبيلة من اليمن - صحاح .

وفهم من كلامه أن هذا لا يكون مع الألف ، لأنه لا يمكن النقل فيه ، كما لا يمكن الإدغام ، وإنما التخفيف مع الألف ، تسهيل الهمزة ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، نحو : هذا أحمر ، وهذا ابراهيم ، وهذا احمد .

( مالم تكن الحركةً فتحةً ) - أى حركة الهمزة ، فإن كانت ، لم يُسْتَعَنَّ بحذف الهمزة عن النقل إلى الحرفين المذكورين ، بل تنقل الحركة من الهمزة إلى الياء والواو ، وتحذف الهمزة ، فتقول : يغزو حُمد ، ويرمى حُمد ؛ ومن العرب من يقلب الهمزة المفتوحة ، مع الواو واواً ، ومع الياء ياءً ، ويدغم المقلوب فى الآخر ، فتقول : أبو يوب ، وغلأمى بيك ؛ يريد : أبو أيوب ، وغلأمى أبيك .

( وقد لا تُستثنى ) - أى الفتحة ؛ وفى نسخة الرقى :

( وقد لا تستثنى الفتحة ) - فتحذف الهمزة ، وإن كانت مفتوحة ، فتقول : يغزو حُمد ، ويرمى حُمد ، أى يغزو أحمد ، ويرمى أحمد .

( والتزم غالباً النقل فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا ) - فخرج بقوله : غالباً ، لغة تيم اللات ، فإنهم لا ينقلون ، بل يقولون : يرأى ، وأراً يازيد ، قال شاعرهم :

(٣٣) أرى عينى مالم ترأياه كلانا عالم بالثرهات (١)

(١) من الوافر ، لسُرَاقَة البارقي - ديوانه ٧٨ - قال فى حاشية الصحاح : قبله :

ألا أبلغ أبا إسحاق أنى رأيت البلق دهُماً مُصْمَتَاتِ

وبعده :

كفرت بربكم ، وجعلت نذراً على قتالكم حتى الممات =

ومعظم العرب على التزام النقل . وخرج ما لم يَشِيع من الفروع ،  
فإنهم لا ينقلون فيه ، نحو : اسْتَرَأَى ؛ والمراد بالفروع المشار إليها ،  
صيغ المضارع والأمر ، نحو : يرى وأرى وترى ونرى وره .

ونقلوا أيضا ، إذا دخلت همزة التعدية على الماضي والمضارع  
والأمر ، نحو : أَرَيْتَهُ كذا ، وأَرِيهِ ، وأَرِنِي ، وكذا اسما الفاعل والمفعول ،  
نحو : مُرِّ ومُرِّى ، والمصدر نحو : إِرَاءة ؛ والرؤية ، وما بعدها مصادر ؛  
والأول للإبصار في اليقظة ، والثاني للاعتقاد ، والثالث للإبصار  
المنامي ؛ والرأى أيضا يكون مصدر رأيته ، أى أصبت رأته ، وحينئذ  
لا يكون شيء من فروعه منقولاً ، بل تهمز جميعها ، تقول : أنا أَرُهُ ،  
وأَرَاهُ ، بالهمز ، لقلّة استعماله في كلامهم ، وإنما يحذفون عند كثرة  
الاستعمال ، لتخفيف الكلمة .

( إِلَّا مَرَأَى وَمَرْتِيًّا وَمَرَاةً وَأَرَأَى مِنْهُ وَمَا أَرَاهُ وَأَرِي بِهِ ) -  
فهذه لا ينقل فيها ، وَمَرَأَى مَفْعَلٌ ، ولم ينقلوا فيه في الغالب ، وقد جاء  
تخفيفه ، قال الحادّة :

(٣٤) مَحْمَرَةٌ عَقِبَ الصَّبَاحِ عَيُونِهِمْ بِمَرِّي هُنَاكَ مِنَ الْحَيَاةِ وَمَسْمَعٌ (١)

وَمَرْتِيٌّ (٢) اسْمٌ مَفْعُولٌ ، وَمَرَاةٌ آلَةٌ ، وَأَرَأَى أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ ،  
وَالْأَخِيرَانِ لِلتَّعْجِبِ .

= والشاهد مجيء مضارع رأى : يَرَأَى ، على الأصل ، على لغة تيم اللات .  
(١) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : بِمَرِّي هُنَاكَ ، بمعنى مَرَأَى ، وهو  
مَفْعَلٌ من رأى ، على التخفيف .  
(٢) في النسخ الثلاث : مَرِّي ، وقد سبقت الإشارة إلى أن مرأى الذى هو =

( فصل ) : ( تُبدل الياء بعد كسرة ، من واو ، هي عين مصدر (١) لفعل معتل العين ) - فخرج بكسرة ، ما كان بعد فتحة ، نحو : رَوَّاح ، أو ضمة ، نحو : عُوار ، فإنه يجب التصحيح فيهما (٢) ، نحو : قام قياما ، وعاد عياداً ؛ وخرج غير المصدر ، نحو : خَوَّان وِصَوَّان ؛ وخرج ما لم تعتل عينه ، فإنه تصح الواو في مصدره ، نحو : لاوَدَ لَوَاداً ، وعاوَدَ عَوَاداً ؛ وهذا بخلاف قام ونحوه ، فإنه معتل العين ، والأصل : قَوْم ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

( أو عين جمع ، لواحد معتل العين ) - فخرج المفرد ، نحو : طَوَّل (٣) ، وما صحَّت عينه ، نحو : زَوَّج وزوجة ، وِعَوَّد وِعَوْدَةٌ . ( مطلقاً ) - أى سواء أوليها في الجمع ألف ، أم لم يَلِها ، نحو : دار وديار ، وقيمة وقيَم ؛ والأصل : دَوَّار وِقَوْمَةٌ . ( أو ساكنها ) - أى ساكن العين ، نحو : ثوب وحوض . ( إن وليها في الجمع ألف ) - نحو : ثياب وحياض ؛ وخرج نحو : دولة ودوَل ، وزوج وزوجة .

---

= أصل مَرَى : مَفْعَل ، وأظنه سهو من النساخ ، فاسم المفعول المقصود هو : مَرَّتِي ، وبعده في المتن : مرآة وما بعدها .

(١) في (ز) : المصدر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الطَّوَل والطَّوَال والطَّيَل : العمر والغيبة ، وبضم الطاء ؛ وقال في الصحاح : فأما الحبل ، فلم نسمعه إلا بكسر الأول ، وفتح الثاني ؛ أرخ للفرس من طَوَلِه ، وهو الحبل الذي يُطَوَّل للدابة ، فترعى فيه .

( وصَحَّت اللام ) - أخرج نحو : جَوَّ وجَوَّاء ، ورَيَّانَ وروء ، والأصل رَوَّيان ، فَعَلان من رَوَى ؛ وإنما صَحَّت الواو ، لثلاثا يجتمع على الكلمة إعلالان ، لأن فيها إبدال (١) الواو والياء همزة ، لأجل التطرُّف ، بعد ألف زائدة ، فلو قلبت الواو ياءً ، للكسرة ، لاجتماعها ، وإنما أُوثر الآخر ، لأن الأواخر محلُّ التغيير .

( وقد يُصَحَّح ماحقه الإعلال ، من : فِعِل ، مَصْدَرًا ) - نحو : حَوْل .

( أو جمعاً ) - نحو : حَوَّج ، جمع حاجة .

( وِفْعال ، مَصْدَرًا ) - قالوا : نَارَتْ نِوَارًا : نَفَرَتْ (٢) ، وقياسه : نِيار ، كقيام .

( وقد يُعَلَّ ماحقه التصحيح ، من فِعال ، جمعاً ) - كقولهم في طِوَال ، جمع طويل : طِيال ، وقياسه التصحيح ، لأن واوه لم تسكن في مفرده كتب ، ولا اعتلَّت كدار ، قال :  
(٣٥) تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا (٣)

(١) في (د) : إعلال .

(٢) في الصحاح : التُّور : الضياء ، والجمع أنوار ؛ والتُّور أيضا : التُّفْر من الظباء ... ونسوة تُورُ ، أي تُفَرُّ من الرِّية ، وهو فَعْل ، إلا أنهم كرهوا الضمة على الواو ... وتقول : تُرْتُ من الشيء ، تُورُ نُورًا ونِوَارًا ، بكسر النون : نفرت ، وتُرْتُ غيرى ، أي نفَرْتَه .

(٣) من الطويل ، لأنيف بن زيان ؛ وفي الصحاح : قمؤ الرجل بالضم قماءً وقمَاءةً : صار قمياً ، وهو الصغير الذليل ، فهو قمىء ، على فعيل ؛ والشاهد في : طياها ، حيث جاءت بالياء ، والقياس : طواها .

وهذا شاذ ، والمشهور : طَوَّأَها ، وخرج بقوله : فِعال : اغلِّوْطَ واجلِّوْأَ ، ونحوهما .

( أو مفرداً ، غير مصدر ) - كقولهم في الصَّوَان : صِيَان ، وفي الصَّوَار : صِيَار .

( ومن فِعْلة ، جمعاً ) - كقولهم : ثَوْرٌ وثِيْرَةٌ ، وقياسه : ثَوْرَةٌ ، كَعُوْدٌ وَعَوْدَةٌ ؛ على أنهم شَدُّوا ، فقالوا : عَوْدٌ<sup>(١)</sup> وَعِيْدَةٌ .

( وليس مقصوراً من فِعالَة ، خلافاً للمبْدَر ) - فالأصل عند المبرد ، ثِيَارَةٌ كحجارة ، فقلبت الواو ياءً ، لأجل الألف ، كما في سِيَاط ، ثم قصر ، فبقيت الياء منبهة على الأصل ، وهو ضعيف ، إذ فيه دعوى بغير دليل ؛ مع أن القلب إلى الياء ، يحتمل غير ذلك ، وهو الفرق بين جمع ثَوْرٍ ، للقطعة من الإِاقِط<sup>(٢)</sup> ، وثَوْرِ الحيوان ، فقالوا في الحيوان : ثِيْرَةٌ ، وفي الإِاقِط : ثَوْرَةٌ ، للفرق<sup>(٣)</sup> ؛ كما

(١) بعين مفتوحة ، ودال ، مهملتين ، وهو المسِنَّ من الإِبِلِ والشاء - قاموس .

(٢) الأَقِطُ معروف ؛ وفي الحاشية : وهو شيء يتخذ من اللبن المخيض ، يُطْبَخُ ثم يُتْرَكُ حتى يَمْصَلُ ؛ وربما سَكُنَ في الشعر ، وتُنْقَلُ حركة القاف إلى ما قبلها : إِاقِطُ - صحاح .

(٣) في الصحاح : والثَّوْرُ : الذكر من البقر ، والأنثى ثَوْرَةٌ ، والجمع ثَوْرَةٌ ، مثل : عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ ، وثِيْرَةٌ وثِيْرَان ، مثل جِيْرَةٌ وجِيْرَان ، وثِيْرَةٌ أيضاً ؛ قال سيبويه : قلبوا الواو ياءً ، حيث كانت بعد كسرة ، قال : وليس هذا بمطرد ؛ وقال المبرد : إنما قالوا ثِيْرَةٌ ، ليفرقوا بينه وبين ثَوْرَةٌ : الأَقِطُ ، وبنوه على فِعْلة ، ثم حرَّكوه .



قيل : نَشِيَانٌ فِي الْخَبْرِ ، وَنَشْوَانٌ <sup>(١)</sup> بِمَعْنَى سَكْرَانٍ ؛ وَقَدْ حَكَى هَذَا أَيْضًا ، عَنِ الْمَبْرَدِ ؛ وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ شَادَّةٌ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ تَعْلِيلٍ .

( فصل ) : ( تَبْدُلُ الْأَلْفِ يَاءً ، لَوْقُوعِهَا إِثْرَ كَسْرَةٍ ) -

نَحْوُ : مَحْرَابٌ وَمَحَارِيبٌ .

( أَوْ يَاءُ التَّصْغِيرِ ) (٢) - نَحْوُ : غَزَالٌ وَغُرَيْلٌ .

( وَكَذَا الْوَاوُ الْوَاقِعَةُ إِثْرَ كَسْرَةٍ مَتَطَرِفَةً ) - نَحْوُ : الْغَازِيُ وَغَزِيٌّ <sup>(٣)</sup> .

( أَوْ قَبْلَ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ ) - نَحْوُ : أَكْسِيَّةٌ جَمْعُ كَسَاءٍ ، وَتَرْقِيَةٌ فِي

تَرْقُوتَةٍ .

( أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانٌ ) - نَحْوُ : شَجِيَانٌ .

( أَوْ سَاكِنَةٌ مَفْرَدَةٌ ) - أَىْ غَيْرُ مَدْغَمَةٍ ؛ وَأَخْرَجَ نَحْوُ :

اخْرُوطٌ <sup>(٤)</sup> ، فَلَا تَبْدُلُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً ، لِأَنَّ الْإِدْغَامَ حَصَّنَهَا ، فَلَمْ تَتَأَثَّرْ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ : أَوَّبَ إِوَّابًا ، أَىْ اسْتَوْعَبَ النَّهَارَ سَيْرًا ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ .

(١) وَرَجُلٌ نَشِيَانٌ لِلْأَخْبَارِ ، بَيْنَ النَّشْوَةِ ، بِالْكَسْرِ ؛ وَإِنَّمَا قَالُوهُ بِالْيَاءِ ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّشْوَانِ ؛ وَأَصْلُ الْيَاءِ فِي نَشِيْتُ وَأَوْ ، قُلِبَتْ يَاءً لِلْكَسْرِ ؛ وَرَجُلٌ نَشْوَانٌ ، أَىْ سَكْرَانٌ ، بَيْنَ النَّشْوَةِ بِالْفَتْحِ ؛ وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ فِيهِ نَشْوَةً ، بِالْكَسْرِ ؛ وَقَدْ انْتَشَى ، أَىْ سَكْرٌ ؛ وَفِي الْحَاشِيَةِ : النَّشْوَةُ أَيْضًا مَثَلَةٌ النُّونِ - صَحَاحٌ .

(٢) فِي (د) : أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ .

(٣) قَالَ فِي الصَّحَاحِ : وَرَجُلٌ غَازٍ ، وَالْجَمْعُ غَزَاةٌ ، مِثْلُ قَاضٍ وَقُضَاةٌ ،

وَغَزِيٌّ ، مِثْلُ سَابِقٍ وَسَبَقٌ ، وَغَزِيٌّ ، مِثْلُ حَاجٍ وَحَجِيحٍ ، وَقَاطِنٌ وَقَطِينٌ ...

(٤) فِي الصَّحَاحِ : وَاخْرُوطٌ بِهِمُ السَّيْرِ اخْرُوطًا ، أَىْ امْتَدَّ .

( لفظاً ) - أى ساكنة مفردة لفظاً ، نحو : ميعاد (١) وإيعاد (٢) .

( أو تقديراً ) - نحو : حيَاء ، مصدر : احوَوَى ، على حدّ قولهم فى اقتتل : قَتَلَا ، والأصل : احووَاء ، كاققتال ، ثم رُدَّ إلى فِعَال ، فصار : حَوَاء ؛ قلبت الواو الأولى ياءً لكسر ما قبلها ، لأن أصلها الحركة والإفراد ، لما علمت من أن الأصل : احووَاء ، فليست كواو اُخِرَوَّاط ونحوه ، لأنها وضعت فى هذا أولاً على الإدغام ، فلما قلبت الواو ياء ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت ، فصار : حِيَاء (٣) .

وقال الأَخْفَش : أقول : حَوَاء ، وصححه بعض المغاربة ، لتحصُن الواو بالإدغام ، فأشبهه اُخِرَوَّاطاً ، والفرق بينهما ماسبق ذكره .  
( وكذلك الواقعة إثر فتحة ، رابعةً ) - نحو : أُعْطَى ومُعْطَى .  
( فصاعداً ) - نحو : اسْتَعْلَى ومُسْتَعْلَى .  
( طرفاً ) - كما مُثِل ، فالألف بدل من ياء ، هى بدل من الواو ، بدليل أعطيت ، ومستعليان .

(١) من الوعد ، أصله : مِوَعَاد .

(٢) من أوعد ، أصله : إِوَعَاد .

(٣) والذى فى الصحاح : وقال الأصمعى : الحُوَّة : حُمرة تضرب إلى السواد ؛ يقال : قد اُخَوَوَى الفرس ، يَخَوَوَى اُخَوِوَاءً ؛ قال : وبعض العرب يقول : اُخَوَاوَى يَخَوَاوَى اُخَوِوَاءً ؛ وحكى الأصمعى : اُخَوَوَى يَخَوَوَى اُخَوِوَاءً ، على وزن ارعوى ...

( أو قبل هاء التأنيث ) - نحو : مُعْطَاةٌ وَمُسْتَعْلَاةٌ .  
 ( ونحو : مَقَاتِيَةٌ وَسَوَاسِيَةٌ وَأَقْرَوَةٌ وَدِيَوَانٌ وَاجْلِيَوَانٌ ، شَاذٌّ وَلَا  
 يِقَاسُ عَلَيْهِ ) - فَمَقَاتِيَةٌ جَمْعُ مَقْتَوِيٍّ ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ اقْتَوَى ، أَيْ خَدَمَ  
 وَسَاسَ (١) ، قَالَ عَمْرُو (٢) بِنِ كَلْثُومٍ :  
 \* مَتَى كُنَّا لِأَمَلِكِ مَقْتَوِينَا ؟ \* (٣)  
 (٣٦)  
 فِقْيَاسُهُ : مَقَاتِيَةٌ ؛ وَالسَّوَاسِيَةُ (٤) : الْمُسْتَوُونَ فِي الشَّيْءِ ،  
 وَقِيَاسُهُ : سَوَاسِيَةٌ ، وَقَالُوهُ أَيْضًا ، قَالَ :

(١) فِي الصَّحَاحِ : الْقَتْوُ : الْخِدْمَةُ ، وَقَدْ قَتَوْتُ أَقْتَوُ قَتْوًا وَمَقْتَى ، أَيْ خَدَمْتُ ،  
 مِثْلُ : غَزَوْتُ أَغْرَوُ غَزْرًا وَمَعَزَى ...  
 وَيُقَالُ لِلْخَادِمِ : مَقْتَوِيٌّ ، بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، كَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى  
 الْمَقْتَى ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ؛ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ يَاءِ النِّسْبَةِ ، قَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ :  
 \* مَتَى كُنَّا لِأَمَلِكِ مَقْتَوِينَا ؟ \*  
 قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْحِزْمِازِ : هَذَا رَجُلٌ مَقْتَوِيٌّ ، وَرَجُلَانِ  
 مَقْتَوِيَّيْنِ ، وَرَجَالٌ مَقْتَوِيَّيْنِ ، كُلُّهُ سَوَاءٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ ، وَهَمَّ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ لِلنَّاسِ  
 بِطَعَامِ بَطُونِهِمْ . قَالَ سَيِّبِيُّهُ : سَأَلُوا الْخَلِيلَ عَنِ مَقْتَوِيٍّ وَمَقْتَوِيَّيْنِ ، فَقَالَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ  
 الْأَشْعَرِيِّ وَالْأَشْعَرِيْنَ .

(٢) فِي (ز) : قَالَ أَبُو عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ .  
 (٣) مِنَ الْوَافِرِ ، مِنْ مَعْلَقَةِ عَمْرُو بْنِ كَلْثُومٍ ؛ وَصَدْرُهُ فِي جُمُوهَةِ أَشْعَارِ  
 الْعَرَبِ : \* تَهْدِدُنَا وَتُوَعِدُنَا ، رُوَيْدًا \* ؛ وَفِي حَاشِيَةِ الصَّحَاحِ : \* تَهْدِدُنَا وَأُوَعِدُنَا ،  
 رُوَيْدًا \* وَفِي الْجُمُوهَةِ أَيْضًا : مُقْتَوِينَا ، بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَفِي الْحَاشِيَةِ : قَالَ الْفَرَّاءُ : الرُّوَاةُ  
 وَالنَّحْوِيُّونَ يَنْشُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ : مَقْتَوِينَا ، بِفَتْحِ الْمِيمِ ، كَأَنَّهُ نُسِبَ إِلَى مَقْتَى ، وَهُوَ  
 مَفْعَلٌ مِنَ الْقَتْوِ ، وَهُوَ الْخِدْمَةُ ، خِدْمَةُ الْمُلُوكِ خَاصَّةً ، وَالتَّنْذِيلُ إِلَيْهِمْ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ  
 فِي الصَّحَاحِ ، وَفِيهِ الشَّاهِدُ ، حَيْثُ جَاءَتْ فِيهِ الْوَاوُ مَصْحُوحَةً ، إِثْرَ كَسْرَةِ ، وَقَبْلَ هَاءِ  
 التَّأْنِيثِ ، شَذُوذًا .

(٤) فِي (ز) : وَالسَّوَاسِيَةُ .

(٣٧) سواسيةٌ سودُ الوجوهُ كأنَّهم ظرَّابِيٌّ غَرِيَانٌ بِمَجْرُودَةٍ مَحَلٍ (١)  
 وَأَقْرُورَةٌ جَمْعُ قَرُورٍ ، وَهِيَ مَيْلَعَةٌ الْكَلْبِ (٢) ، وَقِيَاسُهُ : أَقْرِيَةٌ  
 كَأَكْسِيَّةٍ .

وديوان أصله : دِيوَانٌ ، فَهِيَ وَاوٌ غَيْرٌ مَفْرُودَةٌ ، وَوَضَعْتُ  
 كَذَلِكَ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا تَقْلُبَ يَاءً ، بَلْ يُتْرَمُ دِيوَانٌ ، وَلَكِنَّمْ لَمْ  
 يَقُولُوهُ ، وَشَدُّوا فِي الْقَلْبِ ؛ وَدَلِيلٌ أَنْ أَسْلَمَ الْوَاوُ ، قَوْلُهُمْ : دِوَاوِينَ .  
 وَكَذَا اجْلِيوَاذُ ، قِيَاسُهُ : اجْلِيوَاذُ ، لِأَنَّهَا وَاوٌ وَضَعْتُ مَدْغَمَةً ،  
 فَحَقَّقَهَا أَنْ لَا تُقْلَبَ ، كَمَا فُعِلَ فِي اخْرِيوَاطٍ ، وَاعْلِيوَاطٍ وَنَحْوَهُمَا ؛ وَيُقَالُ :  
 اجْلُوذٌ بِهِمُ السَّيْرِ اجْلِيوَاذًا ، أَي دَامَ مَعَ السَّرْعَةِ ، وَهُوَ سَيْرُ الْإِبِلِ ؛

(١) فِي شَرْحِ نَازِرِ الْجَيْشِ ، أَي بَيْتِ قَبْلِهِ :

أَبِي لَكَلِيبِ أَنْ تُسَامِيَ مَعْشَرًا مِنَ النَّاسِ ، أَنْ لَيْسُوا بِفَرْعٍ وَلَا أَصْلٍ

وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ - ظَرَبَ : أَبُو زَيْدٍ : الظَّرِيَاءُ ، مَمْدُودٌ عَلَى فِعْلَاءٍ - حَاشِيَةٌ :  
 يَفْتَحُ الظَّاءُ ، وَكَسَرَ الرَّاءُ ، مَخْفَفٌ الْبَاءُ ، وَيُقَصَّرُ ، كَمَا فِي التَّكْمَلَةِ ؛ وَيَكْسِرُ الظَّاءُ ،  
 وَسَكُونُ الرَّاءِ ، مَمْدُودًا وَمَقْصُورًا ، كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَالْقَامُوسِ : دَابَّةٌ شَبِهَ الْقَرْدَ .

وَرَوَى شَمْرٌ ، عَنِ أَبِي زَيْدٍ : هِيَ الظَّرِيَانُ ، وَهِيَ الظَّرَابِيُّ ، بِغَيْرِ نُونٍ ، وَهِيَ  
 الظَّرَبِيُّ ، الظَّاءُ مَكْسُورَةٌ ، وَالرَّاءُ جَزْمٌ ، وَالْبَاءُ مَفْتُوحَةٌ ، وَكِلَاهُمَا جَمَاعٌ ، وَهِيَ دَابَّةٌ  
 تَشْبِهُ الْقَرْدَ ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : وَالْأَثْنَى : ظَرَبَانَةٌ ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : سِوَا سِوَا... الخ الْبَيْتُ ،  
 قَالَ : وَالظَّرَبَانُ : ذُو يَتِيَّةٍ شَبِهَ الْكَلْبَ ، أَصَمُّ الْأُذُنَيْنِ ، طَوِيلٌ الْخُرْطُومِ ، أَسْوَدُ السَّرَاةِ ،  
 أَبْيَضُ الْبَطْنِ ، كَثِيرُ الْفَسْوِ ، مُتَنِّنُ الرَّائِحَةِ . وَفِي (ز) : نَحْلٌ ، بِالنُّونِ .

(٢) وَالْقَرُورُ : قَدَحٌ مِنْ خَشَبٍ ، وَمَيْلَعُ الْكَلْبِ ، وَالْقَرُورَةُ : الْمَيْلَعَةُ ، وَأَسْفَلُ  
 النَّخْلَةِ ، يُنْقَرُ ، فَيَنْبِذُ فِيهِ ... وَالْقَرُورُ : حَوْضٌ طَوِيلٌ ، مِثْلُ النَّهْرِ ، تَرْدُهُ الْإِبِلِ -  
 صَحَاحٌ .

وكذا يقال : اخْرَوِّطْ بهم السَيْرُ اخْرَوِّطاً : امتدَّ ؛ واعْلَوِّطْ بغيره اعْلَوِّطاً : تعلَّقْ بعنقه وعلاه ، واعْلَوِّطْنِي فلان لزمْنِي .

( وتُبدل الألف واواً ، لوقوعها إثرَ ضَمَّةٍ ) - نحو : ضَوِّيرِبْ في ضَارِبٍ ، ونحو : بُويِعَ في بايَع ، مَبْنِيّاً للمفعول .

( وكذلك الياء الساكنة المفردة ، في غير جمع ) - كموقِنٌ ويوقِنٌ ؛ وخرجت المتحرّكة لفظاً وتقديراً ، كهُيَامٌ (١) ، أو لفظاً ، وهي ساكنة تقديراً ، نحو يبلٌّ في المكان ، مضارع يبلٌّ ، أصله : يبلل ، فتحركت الياء الثانية ، لأجل الإدغام ، فلا تبدل الياء فيهما ؛ وبالمفردة المدغمة ، كأن تبنى اسماً على فُعَّالٍ ، كحُسَّانٍ ، من البيع ، فتقول : يبياعٌ ، وكذا إن جمعت بايعاً على فُعَّالٍ ، قلت : يبياعٌ ، ولا تبدل للإدغام .

وخرج أيضاً الواقعة في جمع كبيض ، فلا تبدل أيضاً واواً ، وإن كانت ساكنة مفردة

( والواقعة آخر فُعْلٍ ) - نحو : قَضَوُ (٢) ورُمُو ، قلبت الياء فيهما واواً ، لضمِّ ما قبلها وتطرّفها ، وهو مطرد في بناء فُعْلٍ للتعجب ، ولم يرد في فِعْلٍ متصرفٍ إلا نادراً ، وهو قولهم : نَهَوَ الرجل ، فهو نَهْيٌ (٣) ،

(١) في الصحاح - هيم : والهَيَام ، بالضم : أشدُّ العطش ؛ كالجنون من العشق ، والهَيَام : داء يأخذ الإبل ، فتهيم في الأرض لا ترعى .  
(٢) أى في التعجب ، بمعنى : ما أقضاه ، وما أرماه .  
(٣) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة في (غ) : نهو الرجل ينهى نهياً ... وقياسها : نهو الرجل ينهوه نهواً ، كيسهو سهواً .

إذا كان كامل التُّهْيَةِ ، وهى العقل .

( أو قبل زيادتي فعلان ) - كأن تبني من الرمي مثل :  
سُبُعَان ، فتقول : رَمُوان ، بإبدال الياء واواً ، لأن الألف والنون  
لا تُحَصَّنُ من التطرّف ؛ وسُبُعَان اسم مكان .

( أو قبل علامة تأنيث ، بنيت الكلمة عليها ) - كأن تبني  
من الرمي مثل مقدره ، فتقول : مَرْمُوة<sup>(١)</sup> ، لأن التاء ، وإن بنيت  
الكلمة عليها ، مقدّرة الانفصال ، فلا تُحَصَّن ، فلو لم تُبَن الكلمة  
عليها ، أبدلت الضمة كسرة ، وسلمت الياء ، كما يجب ذلك مع  
التجريد ، نحو : توائى توائياً ، أصله : توائياً كتدارك ، فأبدلت الضمة  
كسرة ، تخفيفاً ، لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ، ما آخره واو ، قبلها  
ضمة لازمة ، فإذا لحقته تاء التأنيث ، للدلالة على المرة ، قيل :  
توائية ، بالتاء ، لعروض تاء التأنيث .

( وتُبدل الضمة فى الجمع كسرة ، فيتعيّن التصحيح ) -  
نحو : أبيض وبيض ، وأعين وعين ، والأصل : يبيض وعُين ، بضم  
الفاء ، كحمر ؛ فهم بين أن يقلبوا الياء واواً ، لسكونها وانضمام  
ماقبلها ، كموقن ، وبين أن يقلبوا الضمة كسرة ، لتصحّ الياء ،  
فسلكوا<sup>(٢)</sup> الثانى ، لأن تغيير حركة ، أيسر من تغيير حرف .  
ومقتضى قوله : فى الجمع ، إخراج المفرد ، وفيه خلاف :

(١) فى (ز) : رموة .

(٢) فى (د) : فآثروا .

مذهب الخليل وسيبويه ، أنه كالجمع ؛ ومذهب الأخفش ،  
 التفرقة بين الجمع والمفرد ، فتصح الياء عنده في الجمع ، لقلب الضمة  
 كسرة ، وتقلب واواً في المفرد ، لإقرار الضمة ، لأن الجمع أثقل من  
 المفرد ، فهو أدعى إلى التخفيف ؛ واحتج بقول العرب ، لما يُحذر  
 منه : مَضُوفَةٌ ، وهو من ضاف يَضِيفُ ، إذا أشفق وحذر ؛ وحكى  
 الأزهرى أن العرب تقول في معيشة : معوشة ، فهو مفعلة من العيش ؛  
 وحكى الأصمعي أن العرب تقول : رِيحٌ هَيْفٌ وهُوفٌ ، وهى الريح  
 ذات السَّموم المعطشة ؛ والمرجح عند الناس ، القول الأول ، ويشهد له  
 قول العرب : أَعْيَسُ من العَيْسَةِ ، والعَيْسَةُ (١) مصدر كالحمرة ،  
 وقولهم : مبيع ومكيل ؛ وما استشهد به شاذ ، لا يقاس عليه .

وعلى المذهبين ، يتخرّج وزن معيشة ؛ فعلى الأول ، هى محتملة  
 لمفعلة ، بضم العين وكسرها ؛ وعلى الثانى ، هى بكسرها ، لاغير ؛  
 ويتخرّج ما إذا بنيت اسماً مفرداً من البياض ، على وزن فُعَلٌ ، فتقول  
 على الأول : بِيضٌ ، وعلى الثانى : بُوضٌ .

والأعيس واحد العيس ، وهى الإبل البيض ، يخالط بياضها  
 شئ من الصفرة ، والأنثى عَيْسَاءٌ ؛ ويقال : هى كرائم الإبل .  
 ( ويُفعل ذلك بالفعلَى صفةً ، كثيراً ) - نحو : امرأةٌ حِيكى .

(١) فى الصحاح : العَيْسُ : ماء الفحل ، وقد عاس الفحلُ الناقةَ يَعِيسُها  
 عَيْساً ، أى ضربها ؛ والعيسُ ، بالكسر : الإبلُ البيضُ ، يخالط بياضها شئ من  
 الشقرة ، واحدها أعيس ، والأنثى عَيْسَاءٌ ، بِيئة العَيْسِ .

ولم يثبت سيبويه (١) فِعْلَى ، بكسر الفاء فى الصفات ، فقال : إن ماكانت عينه ياءً من فُعْلَى من الصفات ، يجب قلب الضمة فيه كسرة ، لتصح الياء ، نحو : حِيكَى (٢) ، وكذا : « قسمة ضَيْرَى » ، (٣) وزعم أن الاسم تُقَرُّ فيه الضمة ، فتقلب الياء واواً ، واعتقد هو وجماعة من البصريين ، بل أكثرهم ، أن أفعل مِنْ ، وموئنه ، حكمهما حكم الأسماء ، بدليل الجمع كجمعهما ، فقالوا : إنما تُقلب الياء واواً فى طُوْبَى وكُوْسَى وُحُوْرَى ، تأنيت الأُطِيب والأُكَيْس ، والأُخَيْر ، تفرقة بين الاسم والصفة ، وكان القلب للحرف فى الأسماء ، لأنها أخف من الصفات .

وظاهر مذهب سيبويه ، أنه لا يجوز فيها إلا ذلك ؛ وعدَّ المصنف مؤنث أفعل من قبيل الصفات ، وقال : إن الوجهين فى الصفة ، أعنى إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، وقلب الضمة كسرة ، فتصح الياء ، مسموعان من العرب ، وحكى كراع ، الكَيْسَى ، وهو من كاس يَكَيْس كَيْساً (٤) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) من حاك الثوب ، يحوكه حَوَكاً وِحْيَاكَةً : نسجه ، فهو حائك ، وقوم حاكة وحوكة أيضاً ، ونسوة حوائك .

(٣) النجم / ٢٢ : « تلك إذن قسمة ضَيْرَى » .

(٤) فى الصحاح : الكَيْس : خلاف الحمق ، والرجل كَيْسٌ مُكَيْسٌ ، أى ظريف ، والكَيْسَى : نعت المرأة الكَيْسَةَ ، وهو تأنيت الأُكَيْس ، وكذلك الكُوْسَى ، وقد كاس الولدُ ، يَكَيْس كَيْساً وكَيْاسَةً .



( ومفرد غيرهما قليلاً ) - كالطَيِّبِ فِي الطُّوبَى ، الذِي هُوَ  
مصدر طاب ، يقال : طاب طُوبَى ، ومنه : « طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنُ  
مَا بَ » (١) ، ويجوز أن يدخل في هذا مسألة معيشة ونحوها (٢) ،  
فيكون مذهب المصنف فيها ، قريباً من مذهب الجمهور .

( وربما قررت الضمة في جمع ، فيتعَيَّن الإبدال ) - نحو ما  
حكى أبو عبيد ، (٣) من أن عايظا يجمع على عُوط ، بإقرار الضمة ،  
وقلب الياء واواً ؛ وقالوا فيه أيضاً : عِيط ، على القياس ، كبيض ؛  
هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فقد قالوا : عاطت الناقة ، تعوط ، وقالوا :  
تعَوَّطت ، وتعَيَّطت ؛ وإذا لم تحمل الناقة أول سنة يحمل عليها ، فهي  
عائظ وحائل ، وجمع عائظ : عُوط وعِيط ، وجمع حائل : حُول ،  
وتعَيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما كان ذلك من كثرة  
شحمها (٤) .

( وتبدل كسرةً أيضاً ، كلُّ ضمة تليها ياءٌ أو واوٌ ، وهي

(١) الرعد / ٢٩ : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنُ مَا بَ » .

(٢) في (ز) : ونحوها .

(٣) في (د ، غ) : أبو عبيدة ، والتحقيق من (ز) موافقاً لما في الصحاح -

عُوط .

(٤) وفي الصحاح : قال الكسائي : إذا لم تحمل الناقة أول سنة يُحمل عليها ،  
فهي عائظ وحائل ، وجمعها : عُوط وعِيط وعُوطط ، وحُول وحَوْلل... يقال  
منه : عاطت الناقة تعوط . قال أبو عبيد : وبعضهم يجعل عُوططاً مصدراً ، ولا يجعله  
جمعاً ، وكذا حولل ؛ واعتاطت الناقة وتعَوَّطت وتعَيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما  
كان ذلك من كثرة شحمها .

آخرُ اسم متمكن ) - فخرج بآخر ، نحو : أفعوان ، فلا تبدل فيه الضمة كسرة ، لأن الواو ليست آخراً ، فتكون معرضة لما يحصل من النقل ، عند وجود ياء المتكلم وياء النسب ، كما يأتي تقريره ؛ وخرج باسم ، الفعل ، نحو : يغزو ويدعو ؛ وبتمكّن ، المبنى لزوماً ، نحو : هو وذو الموصولة في الأشهر ، وذلك نحو : أظب وأذل ، جمع ظبي ودلو ، على أفعل ، الأصل : أظبي ، وأذلو ، نحو : كلب وأكلب ، فاستثقلت الضمة ، وإنما استثقلت الواو المتطرّفة ، المضموم ما قبلها في الاسم دون الفعل ، لأن الاسم يضاف إلى الياء ، ويُنسبُ إليه ، فلو أقرت الواو ، لاجتمعت ضمة وواو ، قبل ياء المتكلم والنسب ، وكسرة قبل الياءين ، وذلك ثقيل .

وعارض البناء كالمعرب ، فتقول في عرقوة وثمود ، إذا رخصت على لغة من لا ينتظر : يعرقى ، ويأثمى ، ووافق الكوفيون على هذه القاعدة ، وهي أنه إذا أدى عمل إلى وقوع الواو طرفاً ، وقبلها ضمة ، في اسم متمكن ، فُعل ما ذكر ، إلا في موضعين ، فيما سُمي به من الفعل ، نحو : يغزو ، وفيما نقل من أعجمي ، نحو : هندو ، علماً ، فلا يقبلون فيهما الضمة كسرة ، ولا الواو ياءً ، بل يبقونه علماً ، على ما كان عليه قبل التسمية ، ويفتحونه في حال النصب والجر ، ويسكنونه في حال الرفع .

( لا يتقيّد بالإضافة ) - فإن تقيّد الاسم المتمكن بالإضافة ، لم تبدل الضمة كسرة ، فتسلم الواو ، وذلك نحو : ذو بمعنى صاحب ، وأخواته في حالة الرفع .

( أو مدغمة في ياء هي آخر اسمٍ ، لفظاً ) - أي وتبدل كسرة ، كلُّ ضمة ، تليها ياء أو واو ، وهي مدغمة في كذا ؛ وخرج بآخر ، نحو : صِيَم ، فلا يجب كسر الضمة فيه ، لأن الياء المدغم فيها ، ليست آخرًا ، وسيأتي حكم صِيَم .

وباسمٍ ، الفعلُ ، نحو : حُتِي ، مبنيا للمفعول ، فلا يجب تحويل الضمة فيه كسرة ، لكن يجوز ، وذلك نحو : عصاً وعِصِي ، ودلو ودُلِّي ، وجاثٍ وجِثِّي ، فالقلب في هذه ونحوها هو القياس المطرد ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا في جمع أب : أبُو ، وفي نحو : نُحُو ، ومن كلام بعضهم : إنكم لتنظرون (١) في نُحُو كثيرة ، وفي جمع أخ : أُخُو ؛ والأكثر في فاء عِصِي ونحوه ، الضم ، وهو الأصل والأفصح ؛ ومن العرب من يكسر الفاء ، إثماعاً لحركة العين ، هذا في الجمع .

والحاصل ، أن ما آخره ياء أو واو ، قبلها ياء ، أو واو ساكنة ، إما أن يتوافق فيه الآخر والساكن ، أو لا ؛ فإن توافقا ، أدغمت من غير تغيير ، نحو : عَدُوٌّ وَوَلِيٌّ ، أصلهما : عَدُوٌّ وَوَلِيٌّ (٢) ، إذ هما فعول ، وفعليل ، وجاء القلب في الواو ، مع المفرد قليلاً ، نحو مَرَضِيٌّ ، وهو من الرضوان ؛ وشذ في الجمع ، نحو : أبُوٌّ وأُخُوٌّ .

وإن تخالفا ، بأن كانت اللام ياء ، والساكن واوًا ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : وولى .

أو بالعكس ، قلبت الواو ياءً ، تقدّمت أو تأخّرت ، وأدغمتها في الياء ، وتقلب الضمة كسرة ، لتصح الياء ، نحو : مَرْمِيٍّ وَسَرِيٍّ ، هما من الرميِّ والسرو ، والأصل : مَرْمُوى وَسَرِيّو ، وكذا الجمع ، نحو : نِهْيِيَّ جمع (١) نِهْيِيَّ ؛ ومما شدَّ في المفرد ، قولهم : فلان نَهْؤُ عن المنكر ؛ يقال : إنه لَأُمُورٌ بالمعروف ، نَهْؤُ عن المنكر ؛ وشدَّ في الجمع فُتُوَّ جمع فَتَى ، عند من يجعله من ذوات الياء ، وهو قول سيبويه ، لقوله تعالى : « ودخل معه السجنَ فَيان » (٢) ، وقيل : هو واويّ ، لقولهم في المصدر : الفتوة ، وعند سيبويه ، فتوة شاذ . كنهْؤُ عن المنكر ، والنهْي ، بالكسر : الغدير ، في لغة نجد ، وغيرهم (٣) يقوله بالفتح .

( أو تقديرًا ) - نحو : مرضية (٤) ، فالدغم فيها ، هي آخر الاسم تقديرًا ، فإن التاء آخره لفظاً .

( وكل ضمة في واو قبل واو متحركة ، أو قبل ياء تليها زيادتا فَعْلان ) - وذلك كأن تبني من قوة مثل سُبُعان ، فتقول : قَوَوَان ، فتقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ، فيصير : قَوِيان ، كما تقول في فَعْلَوَة من الغزو : غَزَوِيَة ، فتلحق زيادتا فَعْلان بتاء التانيث . وهذا الذي اختاره المصنف ، هو مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والأكثرين ، ومذهب سيبويه أنك تقول : قووان ، بتصحيح الواوين ،

(١) سقطتا من (ز) ، وجاء بدلها تكرارٌ ما قبلهما ، ثم ضرب عليه .

(٢) يوسف / ٣٦ .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) في (ز) : وولى .

من غير إدغام ولا قلب ؛ وإنما وجب التصحيح ، لمخالفته الفعل ،  
 بزيادتي فعَلان ، لاختصاصهما بالاسم ، فصار كالجولان ؛ وإنما يُعَلَّ  
 ويدغم ما أشبه الفعل ، لا ما خالفه ؛ وأشبهُ الأسماء به قولهم في  
 النسب إلى طُوَّى : طَوَوِي ، بواوين متحركين ، قيل : الأولى ضمة ،  
 وهي في التقدير بعد الحرف ، فكأنها في الواو ؛ هكذا قيل ؛ والأولى  
 أن يقال : خالف هذا الفعل بالزيادتين ، فصحح ؛ وليست الزيادتان  
 كالتاء ، بدليل ضمة العزوان ، واعتلال حصاة . وقال ابن جنِّي :  
 تدغم ، فتقول : قَوَّان ، وهو أضعف الأقوال .

وخالف الزجاج الجمهور ، فمنع بناء فعلان من القوة ،  
 متمسكاً بأنه ليس في الكلام اسم ولا فعل على (١) فَعُل ، عينه ولامه  
 واوان .

ومثال ما قبل الياء ، كأن تبنى من شوى (٢) اسماً كسبُعان ،  
 فتقول : شَوَّيان ، فتقلب الياء واواً ، لضمِّ ما قبلها ، كما في قَوَّوان  
 ونحوه ، فيصير شَوَّوان ، مثل قَوَّوان ، فتقول على ما اختاره المصنف :  
 شَوَّيان ، بقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ؛ ولا يبعد مجيء  
 المذهبين الأخيرين (٣) .

( أو علامة تأنيث ) - كأن تبنى مثل فَعَلَّة من قُوَّة ومن

(١) سقطتا من (د) .

(٢) في (ز) : بالسین المهملة .

(٣) في (د) : الآخرین .

شوى ، فتقول : قَوَّوَة وشَوَّوَة ، ثم يصيران ، بإبدال الضمة كسرة ، إلى قوية وشوية .

( فإن كانت فى غير واو ، قبل ، هاء التانيث ، لم تبدل ، إلا إن قُدِّرَ طرآن التانيث ) - فإذا كانت الضمة فى غير واو ، بعدها واو ، هى قبل هاء التانيث ، وذلك كأن تبنى مثل سَمْرَة من الغزو ، فتقول : غَزَوَة ، بالواو ، إن لم يُقَدَّر طرآن التاء ؛ وغَزِيَة ، بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، إن قُدِّرَ طرآنها ؛ إذ يصير حينئذ نظير أدل ؛ وهذا كما قال سيبويه فى بناء فَعْلَة من الرمى ، قال : تقول : رُمُوَة ، إذا بنيت على التاء ، ورمية إذا لم تبن ؛ وقد سبق تقرير كلام المصنف ، فى مسألة بناء مثل فَعْلَة من الرمى ، على وجه غير هذا ، هو أليق بكلامه هناك ؛ وكلام سيبويه فيها كما قد عرفته ؛ فالوجه عدم تكلف ذلك التقرير ، وحمل كلام المصنف فى الموضوعين ، على محمل واحد ، وهو ما اقتضاه محمل سيبويه .

( وفى ضمة مصدّرة ، قبل ياء مشدّدة ، أو متلوّة بأخرى معيّرة لياء مشدّدة ، أو منقولة إلى واو ، من همزة قبل واو ، وجهان ) - أحدهما بقاؤها ؛ والثانى تحويلها كسرة . فخرج بمصدّرة ، ضمة الحاء فى تحيّر زيد ، فهى ضمة ، قبل ياء مشدّدة ، ولا تُحوّل إلى الكسرة ، لعدم تصدّرها ؛ ويَرِدُ عليه عِيَابٌ وَنِيَّامٌ ، فهما داخلان فيما ذكر ، ولا يجوز فيهما غير الضم ، بخلاف صِيَمٌ وَلِيٌّ ، فى جمع صائم ، وألوى ، يقال : قرَنُ أَلْوَى ، وقرون لِيٍّ ، فيجوز ضمُّ الصاد واللام ، وكسرهما ؛ فالضم على الأصل ، فإنهما فُعَلٌ وفُعَلٌ ، والكسر ، لمناسبة الياء .

وخرج بياء ، ما كان قبل مشدّد غير ياء ، نحو : شَهْدٌ وَنَوْمٌ ،  
فلا يجوز فيهما إلا الضم .

ومثال المتلوة بما ذكر : عُصَى وَدُلَى ، فالضمة المصدرية فيهما ،  
متلوة بضمة أخرى ، والضمة الثالثة مغيّرة ، بتحويلها كسرة ، لأجل  
الياء المشدّدة التي حصلت في آخر الكلمة ، كما اقتضاه التصريف ؛  
فيجوز ضم العين والذال ، على الأصل ، لأنهما فُعلول ، ويجوز كسرهما  
إتباعاً ، وكذا ما أشبههما .

وخرج بمغيّرة ، ضمة التاء في تُحَيِّر ، فإنها متلوة بضمة ، لكن  
لم تغير ، لما يليها من ياء مشدّدة ؛ فلا يجوز في التاء إلا الضم .

ومثال المنقولة المذكورة ، أن تبني من سوء مثل عرقوة ، فتقول :  
سُوُوُوَّة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة ، فتحذف الهمزة ،  
فتصير سُوُوَّة ، فيبقى لفظه كلفظ قُوُوَّة : فَعْلُوَّةٌ من قُوَّة ، لكن  
ضمة سُوُوَّة عارضة ، وضمة قوة أصلية ، فلذلك تعين الاعتداد بها ،  
فكان فيها القلب حتماً ، وجاز في سُوُوَّة اعتباران : إن لم تعد بالنقل  
لم تقلب ، كأنك نطقت بسُوُوُوَّة ، وإن اعتددت بما عرض ، صيرته  
مثل : قُوُوَّة ، فتقلب ، فتقول : سَوِيَّة .

( وقد يُسكَّن ذو الكسرة والضمة المؤثرتين إعلال اللام ، فيبقى  
أثرهما ) - لعدم الاعتداد بما عرض من السكون ؛ فإذا بنيت من  
الغزو ، اسماً على فِعْلان ، قلت : غَزَوَان ، ثم تقلب الواو ياءً ، لأجل  
الكسرة ، فتقول : غَزِيَان ، فلو سكنت الزاي تخفيفاً ، لقلت أيضاً :

غَزِيَان ، بالياء ؛ ونظيره أن تقول : غَزِي ، بالبناء للمفعول ، ثم تسكن الزاي ، فتقول : غَزِي أيضا ، بالياء .

وإذا بنيت من الرمي ، اسماً على فَعْلَان ، قلت : رَمُوان ، فإذا سكنت ، قلت أيضا : رَمُوان ، بالواو ، ونظيره قولك في : قَضُو (١) بعد التسكين : قَضُو (٢) ، بالواو أيضا ؛ ويدل على هذا قوله :

(٣٨) تَهْرَأُ مِنِّي أَحْتُ آلَ طَيْسَلَهْ      قالت : أراه دالفاً ، قد دُنِّي له (٣)

فأقرَّ الياء مع التسكين ، كما كانت مع الكسرة ، وهو من الدنُّو .

( وقد يؤثران إعلاها ، محجوزة (٤) بساكن ) - فيؤثر كل من الكسرة والضمة ، إعلال اللام المفصولة بساكن ، نظراً إلى أن الساكن حاجز غير حصين ، فكأنه لم يوجد ، وذلك نحو قولهم : هو ابن عمِّي

(١) ، (٢) قَضُو بمعنى ما أقضاه ، كما جاء في شرح الكافية ٤ / ٢١١٨ ؛ وقد جاءت في نسخ التحقيق مضطربة ؛ ففي (د) : يقضو في المرتين ، وفي (ز) : لقضو ، وفي (غ) سقط من (١) إلى (٢) قال في شرح الكافية : والأصل : قَضِي ، ومثله : نَهَوَ الرجل ، إذا كملت نُهيته ، وهو عقله ، والأصل : نُهي .

(٣) في لسان العرب - طسل ، برواية العجز : \* قالت : أراه في الوقار والعلّه \* وليس فيه شاهد ؛ وفي الصحاح : يقال : دَلَفَ الشيخ ، إذا مشى وقارب الخطو ، والدالف الذي مشى بالحمل الثقيل ، ويقارب الخطو ؛ ودُنِّي له ، بالتسكين ، أصلها : دُنِّي ، وهي موضع الشاهد ، حيث أسكن النون ، واعتبر كسرتها الزائلة ، فأبقى الياء المنقلبة بسببها عن الواو ؛ ودُنِّي له ، أي قُرَّب له .

(٤) سقطت من (ز) .



دُنْيَا<sup>(١)</sup> ، والأصل : دِنْوًا ، فقلبوا الواو ياءً ، لكسرة الدال ؛ والأكثر في لسان العرب صحة الواو ، نحو صِنُوْ وجرُو ؛<sup>(٢)</sup> ومثل قولهم : دُنْيَا ، قولهم : صَبِيَّةٌ ؛ وكذلك قالوا : عُرُوْ ، وهو من ذوات الياء ، أصله : عُرَى ، ونطقوا به أيضا ؛ والأكثر في لسان العرب ، نحو : مُدَى وَعُمَى .

( وربما أثرت الكسرة محجوزةً بفتحة ) - كقول العرب في تشنية رضا : رِضْيَان ، وهو من الندور ، بحيث لا يقاس عليه ؛ وخالف الكسائي فقاس ؛ وقد سبقت المسألة بباب كيفية التشنية .  
( وربما جعلت الياء واوًا ، لإزالة الخفاء ) - كقولهم في : أَيْفَعُ الغلامُ : أَوْفَعُ .

( والواو ياءً ، لرفع<sup>(٣)</sup> لبس ) - كقولهم في جمع عيد ، وهو من العُود : أعياد ، لثلاثا يلتبس بأعواد ، جمع عُود ؛ وقد لا يلتزمون ذلك<sup>(٤)</sup> ، بل يُفَعَل مع كثرة الأصل ، كقولهم في جمع ريح : أرياح دفعاً لالتباسه بجمع رُوح ، وهو أرواح ، مع أن الألفصح والأكثر والأشهر في ريح : أرواح .

( أو تقليل ثقل ) - كقولهم في صَوْم : صِيَم ، والوجه عدم

(١) وفي الصحاح : وتقول : هو ابن عمِّ دُنْيٍ ودُنْيَا ودُنْيَا ودُنْيَا ، إذا ضمنت الدال ، لم تُجْر ، وإذا كسرت ، إن شئت أجريت ، وإن شئت لم تُجْر .  
(٢) في الصحاح : والجِرُو والجُرُو والجَرُو : ولد الكلب والسباع .  
(٣) في (غ) : لرفع اللبس ، وفي بعض نسخ التسهيل : لدفع ، بالدال .  
(٤) سقطت من (ز) .

القلب ؛ وإذا بُعِدَت العَيْنُ من الطرف ، لم تُقَلَّب ، نحو : صَوَّامٌ ؛  
 وشَدَّ نِيَّامٌ ؛ وإن كان فُعْلٌ مفرداً ، فلا قلب ، نحو : حَوْلٌ ؛ وكذا إن  
 كان جمعاً معتلّ اللام ، نحو : شُوِّى جمع شاوٍ .

( فصل ) : تُحذف الياء المدغمة في مثلها ، قبل مدغمة  
 في مثلها ، إن كانت ثالثة زائدة ، لغير معنى متجدد ) - نحو : غنّى  
 وعلّى ، إذا لحقتما ياء النسب ؛ وخرج بثالثة ، الثانية ، وسندكر  
 حكمها ، والرابعة ، فإنها تحذف في النسب ، مع التي أدغمت فيها ،  
 إن كان إدغام نحو كرسّى ، وقد سبق ذكرها في النسب ؛ وبزائدة ،  
 الأصلية ، نحو : تحية ، وسيأتي ؛ وما بعد ذلك ، نحو : قُصِّى ،  
 تصغير قُصَوَى ، والأصل : قُصَيَوَى ، فتدغم ياء التصغير في لام  
 الكلمة ، فيصير على قُصَيِّى ، ولا تحذف الياء الأولى ، لأنها لمعنى  
 متجدد ، وهو التصغير .

( أو ثالثة عيناً ) - نحو : تحية ، والأصل : تَحِيَّةٌ ، كتركبية ،  
 لأن الفعل حيّاً ، كزكّى .

( ويُفتح ما قبلها ، إن كان مكسوراً ) - فتقول في غنّى وعلّى  
 وتحية ، في النسب : غَنَوَى وَعَلَوَى وَتَحَوَى ، حذفت الياء المدغمة في  
 مثلها زائدة وثالثة عيناً ، وفتح ما كان (١) قبلها من مكسور ، لشبه  
 الاسم بعد الحذف : نَمِرًا ؛ فإن انفتح ما قبل الياء أقرّ على حاله ،  
 نحو : هَبِيَّ وَهَبِيَّةٌ ، فتقول : هَبَوَى ، والهَبِيَّ : الصغير (٢) .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) جاء بهامش (ز) تعليقة لعلّ الأياري ، قال : في الصحاح بفتح الهاء، =

( وإن كانت ثانية <sup>(١)</sup> فُتَحَتْ وَرُدَّتْ وَاوَأً ، إن كانت بدلاً منها ) - فتقول في النسب إلى لَيَّ وَطَيَّ : لَوَيَّ وَطَوَوِيَّ ، لأن أصلهما : لَوَيَّ وَطَوَوِيَّ ؛ لأنهما مصدران : لَوَيَّ وَطَوَوِيَّ ؛ فإن لم تكن الياء الثانية الساكنة المدغمة في مثلها ، بدلاً من واو ، فُتَحَتْ وَأُقِرَّتْ على حالها ، فتقول في النسب إلى حَيَّ : حَيَوِيَّ .

( وتبدل الثانية وَاوَأً ) - لأنها لما فتح ما قبلها ، وهي متحركة ، قلبت ألفاً ، فصار الاسم كمقصور ثلاثي ، وألفه تقلب في النسب وَاوَأً ؛ وإنما لم تُرَد إلى الياء ، إذا كانت منقلبة عنها ، كراهة اجتماع ثلاث ياءات .

( ولا <sup>(٢)</sup> تمتنع سلامتها ، إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب ) - وذلك نحو أن تبنى من حَيَّ نحو : جِرْدَحْل ، فتقول : حَيَوِيَّ ، والأصل : حَيَّيَّ ، بأربع ياءات ، فيفعل فيه ما فعل في النسب إلى حَيَّ ونحوه ؛ وتجاوز السلامة .

( خلافاً للمازني ) - في منعه سلامتها ، فيوجب أن يقال <sup>(٣)</sup> : حَيوى ، وغيره يُجَوِّز هذا والسلامة ، فيقول : حَيَّيَّ ؛

---

= وكسر الباء ؛ وفي المحكم بفتح الهاء والباء . انتهى . وفي الصحاح : وَالْهَيْيَّ وَالْهَيْيَّةُ : الجارية الصغيرة .

(١) في (د) : ثالثة .

(٢) في (ز) : والا تمتنع .

(٣) في (د) : فيوجب أن تقول في المسألة .

وإنما جازت السلامة هنا ، ولم تجز في النسب إلى حَى ، لأن ياء النسب بعروضها ، تصير الياء الثانية من الياءات الأربع ، كالمتطرفة ، بخلاف ما نحن فيه ، فمن قلب فيه ، شبهها بياء (١) المنسوب ، ومن لم يقلب ، شبهها بعين (٢) حَى وعَى ؛ ولو بنيت مثل : حَمَصِيصٌ ، وهى بقلة ، من فتى ، قلت على رأى المازنى : فَتَوَى ، لا غير ، وقلت عند غيره كذلك ، وَفَتَيَّ أيضا بالسلامة ؛ والتوجيه ماسبق .

( وتبدل واواً أيضا ، بعد فتح ماوليته ، إن كان مكسوراً ، الياء الواقعة الثالثة (٣) بعد متحرك ) - وفى نسخة الرقى : الواقعة الثالثة ، وذلك نحو : شِجْ وَعِمٌ ، فتقول : شجوى وعموى ؛ ويستثنى من هذا الجزم (٤) ، ماسبق من مسألة بناء مثل : جِرْدَحْلٌ ، من حَى ، وكذا مثل حَمَصِيصٌ من فتى ، فإنه لا يتعين فى الياء الثالثة فيها القلب واواً ، إلا عند المازنى ، كما تقدّم ؛ وأما غيره ، فقد عرفت أنه تخير السلامة والقلب .

وخرج بقوله : بعد متحرك : ياء طى ونحوه ؛ وعلم من تقييد فتح ماوليه ، بكونه مكسوراً ، أن المفتوح يُقَرُّ على فتحه ، نحو : رمى ، عَلَمًا خالياً من الضمير ، فتقول : رموى .

(١) فى (د ، وفى شرح ناظر الجيش) : بلام المنسوب ، أى لام الكلمة ، وهى

الياء .

(٢) فى (غ) : بغير .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، ونبه على وجودها فى نسخة الرقى ، وثبتت

بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٤) أى القطع بكونها الثالثة ؛ وفى (غ) : ويستثنى من هذا الخير .

وخرج بثالثة : الرابعة فصاعداً ، وإنما سكت عنه في غير تلك  
النسخة ، لفهمه مما يذكر بعد ، ويُعلم حكم الثانية مما تقدم ، مع  
موافقتها للثالثة ، فيما ذكر .

( وقبل ياء أدغمت في أخرى ) - كأن تبنى من رمى مثل  
قِرْطَعْب ، فتقول : رِمَوِيّ ، وكذا لو بنيت من فتى مثل :  
حَمَصِيص ، لقلت : فَتَوِيّ ؛ وإن قلنا : إن فَتَيّ يأتي ، لكن قد  
سبق أن التزام الواو في هذين ، هو قول المازنيّ ، فهذا الكلام ليس على  
ظاهره في التزام القلب إلى الواو ؛ وقد صرح المصنف في غير هذا  
الكتاب ، بالخلاف عن المازنيّ ، في بناء مثل حَمَصِيص من فتى ،  
وهي والمسألة الأخرى ، داخلتان في مقتضى ما سبق عنه ، فليُحمل  
ما يتعلق بهاتين المسألتين ، من كلامه هذا ، على الأولى ؛ والله أعلم .  
( وتحذف رابعةً فصاعداً ) - وفي نسخة الرقيّ :

( وتحذف جوازاً ، رابعةً ، ووجوباً ، خامسةً فصاعداً ) -  
فالرابعة نحو : قاضي ، والزائدة على ذلك نحو : مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَدْعٍ ،  
فتقول : قاضيٍّ ومشتريٍّ ومستدعيٍّ ؛ ويجوز في نحو : قاضيٍّ ونحوه :  
قاضيٍّ ومعطويٍّ ؛ وسكوته عن جواز بقاء الرابعة ، في غير النسخة  
المذكورة ، يبين أن كلامه محمول على ما يتناول الواجب والأوّلَى ، كما  
سبق تقريره قريباً .

( وكذا ما وقع هذا الموقع من ألف ) - فالرابع حبلِيّ وجمزِيّ ،  
ومرمِيّ ؛ وغيره حبارِيّ ومُشْتَرِيٍّ وحِثِّيٍّ ومستدعيٍّ ، فتقول : حبلِيٍّ  
وجمزِيٍّ ومرمِيٍّ وحبارِيٍّ ؛ وكذا الباقي .

( أو واو ، تَلَتْ ضَمَّة ) - نحو : عَرْقُوة ، فنقول : عَرْقَى .  
 ( فإن كانت (١) ألفاً لغير تأنيث ، اختير قلبها واوا ) - نحو :  
 ملهوى ومغزوى .

( وقد تقلب رابعة للتأنيث ، فيما سكن ثانيه ) - نحو :  
 حبلوى وسكروى ؛ فإن تحرك الثانى ، لم يَجُزْ إِلَّا الحذف ، نحو :  
 جَمَزَى (٢) ومَرَطَى .

( وتحذف أيضا كل ياء تطرفت لفظا أو تقديراً ، بعد ياء  
 مكسورة ، مدغم فيها أخرى ) - فاللفظ نحو : عُطِيَّ تصغير عطاء ،  
 والأصل : عُطِيَّ ، والياء الأولى للتصغير ، والثانية المنقلبة عن الألف  
 التى كانت فى المكبر ، كما فى غُزِيْل ، تصغير غزال ، والثالثة لام  
 الكلمة التى هى واو ، أبدلت همزة فى المكبر ، وصارت هنا ياءً ،  
 لكسر ما قبلها لما صُغِر ، فتحذف هذه الياء تخفيفاً ، وكان الحذف لها  
 لتطرفها ، والأطراف محل التغيير ، والتقدير نحو : سُقِيَّة ، تصغير  
 سقاية ، والعمل فيه كما تقدّم ، لأنها تطرّفت تقديراً ، لأن تاء التأنيث  
 كالمنفصلة .

وخرج بقوله : بعد ياء ، ماتطرّف لا بعد ياء ، كياء القاضى ؛  
 وبمكسورة ياء صبيّ ، فإنها تطرفت بعد ياء ساكنة ؛ ومدغم نحو :

(١) فى النسخ الثلاث : فإن كان ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) الجَمَزَى : السير السريع ، والمرَطَى : ضرب من العدو ، قال الأصمعى :

هو فوق التقريب ، ودون الإهذاب .

حَيِّ ، فإنها تطرقت بعد ياء مكسورة ، لم تدغم فيها أخرى ، فلا يجوز حذفها .

( مالم يكن ذلك في فعل ) - نحو : أُحْيِي ، مضارع حَيِّت ، فلا تحذف هذه ، لأنها معرضة لحذفها بالجازم (١) .

( أو جارٍ عليه ) - أى على الفعل ، نحو : مُحْيِي والتَّزْيِي ، مصدر تَزَيَّأ بالشئ ، فلا تحذف ، حملاً لاسم الفاعل والمصدر ، على الفعل .

( ولا يمنع هذا الحذف ، لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأبي عمرو ) - نحو : أَحْوَى ، إذا صُغِّر ، فتقول عند سيبويه والمبرد ، وهو قول يونس : أُحْيِي بِيَاءَيْنِ ، غير منصرف ، وأصله : أَحْيَو ، لأنه من الحَوَّة ، فقلبت الواو الأخيرة ياءً ، لكسر ما قبلها ، وأدغمت ياء التصغير في الياء الأولى ، وهى عين الكلمة ، بعد قلبها ياءً ، فصار مثل عُصَيِّ ، ففعل فيه ما تقدّم من الحذف ، لأنه لا فرق عند سيبويه ، بين أن يكون المدغم فيه ياء التصغير ، زائداً كألف عطاء ، أو أصلياً كواو أحوى ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء بالفرق ، فتقول : أُحْيِي ، بثلاث ياءات ، وتجريه مجرى أعيم ، فتقول : أَحْيِي ، رفعاً وجراً ، وأحْيِي نَصْباً . وقد سبقت المسألة بباب التصغير .

( فإن تحركت الأولى والثانية ، حذفت الثالثة ) - وذلك بأن

(١) في ( ز ، غ ) : لأنها معرضة بحذفها للجازم .

تبنى من الرمي مثل جَحْمَرِش ، فتقول : رَمَيْتُ ، بثلاث ياءات ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه ، ذكرها المصنف . أحدها : أن تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، ثم تدغمها في الياء الثانية ، فيصير كعطَى ، فتحذف الياء الأخيرة ، كما فعلت في عصَى ، فتقول : رَمَى . ( أو قلبت الوسطى واواً ) <sup>(١)</sup> - وهذا هو الثاني ، فتقول : رَمِيْوْ ، ويصير من المنقوص ، وإنما قلبت واواً ، كراهية اجتماع الأمثال . ( أو ألفاً ) - وهذا هو الثالث ، فتقول : رَمِيْئُ ؛ ووجهه أن المتوسطة تحركت ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

( وسلمت الثالثة ) - أى في الوجهين الأخيرين ، وهى في الثالثة كياء آى وزاى .

( وتبدل باءً ، الألف التالفة ياء التصغير ، ما لم تستحق الحذف ) - ثبت هذا في نسخة الرقى ؛ وذلك نحو قولك في غزال وقذال : غَزَيْلٌ وقُدَيْلٌ ؛ فإن كان بعد الألف حرفان فصاعداً ، حذفت الأول في التصغير ، نحو : عُذَافِر <sup>(٢)</sup> ، فتقول : عُذَيْفِر ، ومصاييح ، فتقول : مصييح ، إن كان علماً ، ومصبيحات ، إن كان غير علم .

( فصل ) : ( اجتنبوا ضمة غير عارضة ، في واو قبل واو ) - لأن الضمة كالواو ، فإذا بنيت اسم مفعول من جادة ، قلت : مَجُود ، وأصله : مَجُودٌ ، فاستثقلوا ، فنقلوا ضمة الواو إلى الساكن قبلها ، وحذفوا ، ثم المحذوف ماذا ؟ يأتي الخلاف فيه .

(١) في (ز) : ياء .

(٢) في الصحاح : جمل عُذَافِر ، وهو العظيم الشديد .. وعُذَافِر : اسم رجل ، ويسمى الأسد عُذَافِراً .



( فاجتناب ثلاث واوات أحق ) - لأن في ذلك من الثقل ما لا يخفى .

( فإن عرض اجتماعها <sup>(١)</sup> ، قلبت الثالثة أو الثانية ياءً ) - فتقول في اسم المفعول من قَوَى : مَقْوَى ، وأصله : مَقْوَوُ <sup>(٢)</sup> ، فتقلب الثالثة أو الثانية ياءً ، فتجتمع ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فنقلب الواو ياءً ، وتدغم في الأخرى .

( وقد يعرض اجتماع أربع ، فتُعَلَّ الثالثة والرابعة ، نحو : قَوَّي <sup>(٣)</sup> ، مثال جَحْمَرِش ، من قُوَّة ) - والأصل : قَوَوَوُ ، فتدغم الأولى لسكونها في الثانية ، وتُقلَّب الثالثة ياءً ، لاستثقال اجتماع الواوات ، وتُقلَّب الرابعة أيضا ، لكسر ما قبلها .

( وقد تُعَلَّ معها الثانية <sup>(٤)</sup> ، نحو : اقْوَيَّا ، مثال اغْدُوْدَن منها ) - فتُعَلَّ الثالثة والرابعة ، والثانية أيضا ، والأصل : اقْوَوَوُ ، فتحركت الأخيرة ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً وأُعَلَّت <sup>(٥)</sup> الثالثة ، بقلبها ياءً ، لاجتماع ثلاث واوات ، وأعلت <sup>(٥)</sup> الثانية ، لأنه لما أُعَلَّت <sup>(٥)</sup> الثالثة ، اجتمعت واو وياءً ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الثالثة ، فصار اقْوَيَّا .

(١) في (ز) : اجتماعهما .

(٢) في (د ، ز) : مقوو ، والتحقيق من (غ) ومن شرح الكافية ٤ / ٢١٤٧ .

(٣) في (د) : قَوَى ، وهي مرحلة من مراحل الإعلال .

(٤) في (ز) : الثالثة .

(٥) في (د) : اعتلَّت ، وفي (ز) : أعلت .

( وذا أُولَى من قَوَّو ) - أى اقْوِيًّا أُولَى من قَوَّو ، وهو تصحيح الواو الثالثة .

( واقْوَوَّا ) - وهو التصحيح للواو الثالثة ، فاقْوِيًّا أُولَى منه .  
 ( وفاقاً لأبى الحسن ) - وذلك للسلامة من اجتماع ثلاث واوات ، ولا خلاف فى إعلال الرابعة ، وإنما الخلاف فى الثالثة .

( وحيَّو أو حَيَّا فى مثل جحمرش ، من حييت ، أُولَى من حَيَّاي ) - والأصل : حَيِّيِّي ، فأدغمت الأُولَى لسكونها فى الثانية ، وأبدلت الثالثة واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ، فصار حَيَّو كالمنقوص ؛ وأما حَيَّا ، ففعل فيه ماسبق من الإدغام ، فاجتمع فيه ما فى تصغير عطاء ، فحذفت الأخيرة ، فبقيت الياء التى قبل الأخيرة متحركة ، وقبلها مفتوح ، فقلبت ألفاً ؛ ووجه حَيَّاي ، أن الثالثة تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، وسلمت لذلك الياء الأخيرة من الحذف .

( فصل ) : ( تبدل ياءً ، الواو الملاقية ياءً فى كلمة ، إن سكن سابقهما <sup>(١)</sup> سکوناً أصلياً ) - وذلك نحو : مَرْمِيَّ وَسَيِّد ، الأصل : مَرْمُوى وَسَيِّود ، فخفف البناء <sup>(٢)</sup> ، بإبدال الواو ياءً ، والإدغام .  
 وخرج بكلمة : الكلمتان ، نحو : فى يوسف ، وفُو يزيد ، فلا إبدال ، ولا إدغام . وخرج بقيد سكون السابق ، نحو : طويل وغيور وعزويت ونحوها ؛ وبأصلّي : العارض ، نحو : قوَّى ، وسيأتى .

(١) فى (ز) كما فى بعض نسخ التسهيل : سابقها ؛ والمقصود : السابق منهما .

(٢) فى (ز) : الياء .

( ولم يكن بدلاً غير لازم ) - فإن كانت الواو المذكورة بدلاً جائزاً ، لم يثبت باطراد ، ما ذكر من الإبدال ، ويترتب عليه من الإدغام ، نحو : رُؤْيَةٌ في رُؤْيَةٍ (١) ؛ وكذا ساير ، إذا بنيت للمفعول ، فأبدلت من الألف واواً ، فقلت : سُويِر ، فهو بدل غير لازم ، فلا يثبت معه الحكم المذكور من الإبدال والإدغام ، لئلا يلتبس غير المضعف بالمضعف ، ولأنه مغيرٌ من سار ، فحكم له بحكمه .

( ويتعيّن الإدغام ) - فإذا ثبت ما ذكرنا من كونهما في كلمة ، وسبق الساكن ، وتأصل السكون ، ولم تكن الواو بدلاً غير لازم ، بأن تنتفى البدلية ، كما في لِيّ وطيّ ، أصلهما : لَوِيّ وطيّ ، أو يوجد شرط اللزوم ، كأن تبنى من أئمة ، اسماً على وزن : أُبْلُم ، فتقول : أئيم ، فتبدل (٢) الهمزة الثانية واواً لزوماً ، كما في أومن ، قلبت الواو ياءً ، لوجود الشروط ، ووجب الإدغام ، فتقول : أئيم ؛ وكذا إن بنيت من أوب ، اسماً على وزن : إنفحة ، لقلت : إئوبّة ، ثم إئوبّة ، مثل إيمان ، ثم إئيبة .

( ونحو : عَوِيّة وضيّون (٣) وعوّّة ورؤية (٤) ، شاذ ) - ووجه كونها شاذة ، مخالفتها لما سبق تقريره ، ووقعت هذه المخالفة على ثلاثة أوجه :

(١) في (ز) : رُؤْيَةٌ في رُؤْيَةٍ ؛ وجاءت العبارة في شرح ناظر الجيش : رُؤْيَةٌ مخفّف رُؤْيَةٌ ، وهو موافق وموضح للتحقيق .

(٢) في (ز) : ثم تبدل .

(٣) الضيّون : السنور الذكر .

(٤) أصله : رُؤْيَةٌ .

أحدها : التصحيح ، نحو : عَوَى الكلبُ عَوِيَّةً ، والقياس عِيَّةً ؛ وكذا قولهم للسَّنور : ضَيَّونَ ، والقياس : ضَيَّينَ ؛ ونحوهما قولهم : يومٌ أَيَّومٌ ، والقياس : أَيَّيمٌ ؛ وكذا حَيَّوةٌ اسم رجل ، وقياسه : حَيَّةٌ .

والثاني : إبدال الياء واوًا ، عكس ماسبق ، وإدغام الواو في الواو ، نحو قولهم : عَوَى الكلبُ عَوَّةً ؛ وإنه لأَمُورٌ بالمعروف ، نَهْوٌ عن المنكر .

والثالث : ما أبدل وأدغم ، ولم يستوف الشروط ، نحو ما حكى الفراء من الإدغام في مخفف رُؤية ، إذ قالوا : رُيَّةً ، والقياس عدمه ، لأن البدل غير لازم ؛ وحكى الكسائي في تخفيف رُؤية الإدغام ، وأنه سمع من يقرأ : « إن كنتم للرُّبِّيَّا تعبرون » (١) .

( وبعضهم يقيس على رُيَّةً ، فيقول في قَوَى ، مخفف قَوَى : قَيَّ ) - فألحق (٢) ما عرض من السكون ، بما عرض من البدل في رُيَّةً ؛ قال : فكما اعتدُّوا هنا بالعارض ، وأبدلوا وأدغموا ، كذلك أفعل ، إذا سكنت قَوَى تخفيفاً ، فأعتدَّ بعارض سكون الواو ، فأبدلها ياءً ، وأدغم ؛ وهو ضعيف ؛ فالأغلب في كلامهم عدمُ الاعتداد بما عرض ؛ والفروع إنما تلحق بما تَقَرَّرَ واستمرَّ ؛ ويوضح ذلك قولهم : شَقَى ودثى ، فلم يردوا الواو ، وإن كان موجب قلبها ، قد عرض بالسكون زواله .

(١) يوسف / ٤٣

(٢) أى هذا البعض .

( وتبدل ياءً أيضاً ، الواو المتطرِّفة ، لفظاً أو تقديراً ، بعد واوين ، سكنت ثانيتهما ، والكائنة لامَ فَعُول ، جمعاً ، ويُعطى متلوُّهما ماتقَرَّر لمثله من إبدال وإدغام ) - فإذا بنيت اسم مفعول من قوى عليه ، قلت : مَقُووٌ ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً ، لإزالة الثقل ، فيصير : مَقُووياً ، فتجتمع الواو والياء على الحدِّ السابق ، فتقلب وتدغم ، ثم تُقلب الضمة كسرةً ، لتصحَّ الياء (١) ؛ وكذا تفعل ، لو بنيت مثل عُصفور من غَزُو ، فتقول : غَزُوو ، ثم تفعل ماتقَدَّم ؛ هذا قول سيبويه في هذا البناء ؛ وقال الفراء : لا أُعِلُّ ، بل أدغم الواو الثانية في الأخيرة ، فأقول : غَزُوو ، ولا حجة في مَقُوِي (٢) ، إن سُمع ، لأنه محمول على الفعل ، فكما اعتلَّ (٣) قَوِي ، اعتلَّ (٣) هو .

ومثال المتطرِّفة تقديراً ، أن تبنى مفعولة من قَوِي ، ونحو : عُصفورة من غَزُو ؛ ومثال الكائنة لامَ ماذكر (٤) : دِلِي وَعِصِي ، والأصل : دلُو وعصُو ، فأبدلت الواو الأخيرة ياءً ، فجاءت القاعدة ، فقلبت الأولى وأدغمت ، فصارا كما ترى .

وخرج بقوله : سكنت ثانيتهما ، المتحركة ، نحو أن تبنى مثل قَمَحْدُوَة من غزو ، فتقول : غَزُووَة ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً لتطرفها ، لكن لا يُعطى متلوُّها ، وهو الواو الثانية ، من قلبه وإدغامه

(١) فيصير : مَقُوياً عليه .

(٢) في (ز) : مقتوى .

(٣) في (د) : أُعِل .

(٤) أى لامَ فَعُول جمعاً ، كما في المتن .

في الأخيرة ، ما تقرّر ، لأنه لم يسكن ، فتقول على هذا : غَزْوِيَّة ،  
لكن تقلب الضمة كسرةً ، لتصحّ الياء .

وخرج بقوله : جمعاً ، المفردُ نحو : عَتَا عِتْيًا ، وعلا عَلُوًّا ، فلا  
ينقاس إبدال هذا عند كثيرين .

( فإن كانت ) - أى الواو .

( لَامٌ مفعول ، ليست عينه واوًا ) - نحو : مَعْدُوٌّ ؛ وخرج لَامٌ  
غير هذا ، وما يذكره بعدُ ، نحو : عِدو ، فهذه الواو لا تُعَلُّ ؛ وكذا لو  
بنيت فَوْعَلَةٌ من العَزو ، لقلت : غَوَزَوَةٌ ، ولم تُعَلِّ فتقول : غَوَزِيَّة .  
واحترز مما عينه واو ، فإنه يجب فيه الإعلال ، نحو : مقوىٌّ  
عليه ، وقد سبق بيان العمل فيه .

( ولا هو من فَعِلَ ) - كمرضىٍ من رَضِيَ ، وسيأتى حكمه .

( أو لَامٌ أَفْعُولٌ ) - أى أو كانت لَامٌ كذا ، نحو : أُدْجِيٌّ ،  
يقال للموضع الذى يُفْرخ فيه النعام : أُدْجِيٌّ ، وهو أَفْعُولٌ ، من  
دَحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها (١) .

( أو أَفْعُولَةٌ ) - نحو : أُدْعَوَةٌ ، من دَعَوْتُ .

( أو فُعُولٌ ، مصدرًا ) - نحو : عَتَا عُتُوًّا (٢) .

(١) فى الصحاح - دحا : ومدحى النعامه : موضع بيضها ، وأدجيتها :  
موضعها الذى تُفْرخ فيه ؛ وهو أَفْعُولٌ ، من دَحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض  
فيه .

(٢) فى (د) : عتيا .

( أو عين فُعَل ، جمعاً ) - نحو : صُومَ ؛ واحترز من الصفة ،  
نحو : رجل (١) حَوْل ، وهو البصير بتحويل الأمور .

( فوجهان ، والتصحيح أكثر ) - وهذا يقتضى ظاهره اطراد  
كل من التصحيح (٢) والإعلال ، فى المذكور جميعه ، فتقول : مَعْدُوٌّ  
وَمَعْدِيٌّ ، وَأُدْحُوٌّ وَأُدْحِيٌّ ، وَأُدْعُوٌّ وَأُدْعِيٌّ ، وَعُتُوٌّ وَعُتِيٌّ ، وَصُومٌ  
وَصِيْمٌ ؛ والذى ذكره المغاربة فى معدوٌّ وأدحوٌّ وأدعوٌّ وعُتوٌّ ونحوها ، أنَّ  
التصحيح هو المطرد ، والقلب والإعلال شاذ ؛ وقالوا فى صُومٌ ونحوه :  
إنه مطرد الإعلال ، والأجود التصحيح ؛ فإن كان فاعل معتل اللام ،  
تعين التصحيح ، لئلا يتوالى الإعلال ، فتقول : شَاوٍ وشَوِيٌّ .

( فإن كان مفعول من فَعَلْ ، ترجح الإعلال ) - فمريضى  
عنده أرجح من مرضوٌّ ، ففَعَلُ اللام ، بقلبها ياء ، فتجتمع الواو  
والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ، فتقلب وتُدغم ، ويكسر ما قبل  
الياء ، لتصحَّ ؛ والذى ذكره المغاربة ، أن القياس : التصحيح ،  
والإعلال شاذ .

( وقد بُعِلُ بذا (٣) الإعلال ، ولأمه همزة ) - أى مفعول من  
فَعِلْ ، قالوا : شَنَاءُ (٤) يَشْنُوهُ ، فهو مَشْنُوٌّ ، على القياس ، وقالوا :

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : الصحيح .

(٣) فى (د) : هذا .

(٤) الذى على وزن فَعِلْ : شَنِيءٌ ؛ وفى الصحاح : شَنِيءُ الرجل ، فهو

مَشْنُوٌّ ، أى مُبْعَضٌ .

مَشْنَى ، على غير قياس ، وكأنه بنى على شُنَى ، بإبدال الهمزة ياء ؛ وقال المصنف في غير هذا الكتاب : لو جعل هذا مطرداً ، لكان صواباً ؛ قال : وكذا إن أخذ من فُعِلَ ، وإن كان أصله فَعِلَ نحو : قَوَى ؛ وهذا بناء منه على ترجيح الإعلال في مَرَضُو .

( وقد تُصحح الواو ، وهي لامُ فُعلول ، جمعاً ) - كقولهم : نُحُوٌّ وَأَبُوٌّ وَأُخُوٌّ .

( ولا يقاس عليه ، خلافاً للفراء<sup>(١)</sup> ) - لقلة ما ورد من ذلك<sup>(٢)</sup> .

( وربما أُعِلَّت<sup>(٣)</sup> ، وهي عين<sup>(٤)</sup> فُعَّال ، جمعاً ) - قالوا في نُوَام : نُيَام ، وهو شاذ ؛ وتقييده بالجمع ، قد يوهم أن المفرد بخلافه ، وليس كذلك ، بل فُعَّال المفرد ، شذُّ أيضاً إعلاله ، قالوا : فلان في صَيَّابَة قومه ، والقياس في صَوَّابَة ؛ قال الفراء : صَيَّابَة قومه ، وصَوَّابَة قومه ، أى صميمهم .

( فصل ) : ( تُبدل الياء من الواو ، لآماً لُفْعَلَى ، صفةً

مَحْضَةً ) - كَالْقُصَيَّا<sup>(٥)</sup> وَالْعُلَيَّا ، تَأْنِيثُ الْأَقْصَى وَالْأَعْلَى .

( أو جارية مجرى الأسماء ) - كَالدُّنْيَا ، لهذه الدار ؛ وخرج

بصفة : الاسم ، فلا تبدل فيه ، نحو حُرُوزَى : اسم موضع . هذا

(١) في (ع) : للمازني .

(٢) زاد بعده في (ز) : والمسموع منه ألفاظ .

(٣) زاد بعدها في (ز) : بذلك .

(٤) في (ز) : لام .

(٥) في (ز) : كالقصى تأنيث الأقصى ، والعليا تأنيث الأعلا .



ماذهب إليه المصنف ، وهو مذهب الفراء وابن السكيت والفراسي ، وناس من اللغويين ؛ وذهب الأكثرون إلى أن تصحيح حُزَوَى شاذ ، وأن قياس الاسم الإعلال ، وتمسكوا بالدنيا أنشئ الأذني ، ونحو ذلك ، وقالوا : إنهم جعلوها اسماً ، من جهة استعمالها كالأسماء إذا وليت العوامل ؛ وقالوا : إن الصفة تبقى على لفظها ، ولا تُغَيَّر نحو : تُحَدِّد الحُلُوَى ، وأعطى المُزَيَّ . قالوا : وشدَّ من الاسم شيء لم يقلب ، وهو القصوى ، وحُزَوَى : اسم موضع ؛ ولعل الأول أقرب إلى الصواب ؛ وأفهم كلام المصنف أن فُعَلَى من ذوات الياء ، لا تُغَيَّر ، فلو بنيت من الرمي فُعَلَى ، لقلت : رُمِي ، والأمر على ذلك .

( إلا ما شدَّ كالحُلُوَى <sup>(١)</sup> ) - وهو تأنيث الأحملي ، وهو مجمع عليه ؛ وشدَّ أيضاً قول أهل الحجاز : القُصَوَى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا ؛ وبعضهم يقول : القصيا <sup>(٢)</sup> ، عند غير بنى تميم <sup>(٣)</sup> .  
( وشدَّ إبدال الواو من الياء ، لأمأ لفُعَلَى اسماً ) - فأخرج الصفة نحو : خَزِيَا وَصَدْيَا وَرِيَا ، فلا تبدل ، قياساً ولا سماعاً ؛ ومثال الاسم : يقوى وتقوى ، وهى من وقيت وتقيت ؛ ولعل مراده شدوذ القياس ، لا شدوذ عدم الاطراد ، فإن ذلك مطرد في الاستعمال ، كما قال أكثر

(١) زاد هنا في بعض نسخ التسهيل ، وفي المحققة منه : بإجماع ؛ وسيشير إليه في

الشرح .

(٢) في (د) : القصوى .

(٣) في (د ، ز) : عند غير تميم ؛ وزاد بعد هذا ، في بعض نسخ التسهيل : والصفة

المحضة كالعليا ، والدنيا ، تأنيث أدنى ؛ والجارية مجرى الأسماء : الدنيا ، إذا أريد بها هذه الدار ؛ ويبدو أنه من عبارات الشرح .

النحويين ، وعليه كلام سيبويه ؛ وقال المصنف في غير هذا الكتاب : أو شذوذ لا يقاس عليه ؛ وقال في موضع آخر : إن هذا الإبدال في الاسم هو الغالب ؛ قال (١) : واحترزت بالغالب من الرِّيا ، بمعنى الرائحة ، والطغيا ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وسَعْيَا : اسم موضع . انتهى .

وقد نص سيبويه وغيره من النحويين ، على أن رِيًّا صفة ، وكان الأصل فيه : رائحة رِيًّا ، أى ممتلئة طيباً ؛ قال سيبويه : وقد ذكر رِيًّا مع خزيا وغيرها من الصفات : ولو كانت ريا اسماً ، لقلت : رَوًّا ، لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام ؛ وأما طغيا ، فقال الأصمعيّ : هو بضم الطاء ، وقال ثعلب : هو بفتحها ، وقياسه ، أعنى المفتوح : طغوى ، وأما المضموم فيعرف حكمه مما سبق ، إن كان واويا ؛ وقد قيل : إنه لا يتعين في طغوى أن يكون بدلا من ياء ، لأن في طغيا لغتين : طغيت وطغوت ؛ وقال المصنف في غير هذا الكتاب في الثلاثة : إنها يستدل بها على أن إبدال الواو في غيرها شاذ ؛ وقيل أيضا : يحتمل كون سَعْيَا ، اسم مكان ، منقولاً من صفة ، فلا يثبت به كون فعلى الاسم ، صحيحا (٢) ؛ ومثله يجوز أن يقال في طغيا ، فيكون صفة في الأصل ، ثم غلبت اسميته

(١) جاءت هذه العبارة في ( ز ، غ ) : واحترزت بالغالب من الرِّيا بمعنى

الرائحة .. الخ .

(٢) في ( ز ، غ ) : صحح .

كأبطح . وفهم من كلامه أن فعلى من ذوات الواو ، لا يقبل ، صفةً  
كان كسهوى (١) ، أو اسماً كدعوى ، وهو كذلك .

( وربما فعل ذلك ) - أى إبدال الواو من الياء .

( بفعلاء ، اسماً وصفةً ) - خرّج بعضهم على ذلك قولهم :

العوّاء بالمدّ ، للنجم ، هو من عويت الشيء : لويته ، لأنها كواكب  
ملتوية ، والأصل : عوّياء ، فيصير : عيّاء ، ثم شدّوا في عوّاء ؛ وقيل :  
ليس وزنه فعلاء ، وإنما هو فعّال ، وهو عوّأى ، فقلبت الياء همزة ، كما  
في رداء ، وذُكر على معنى المنزل ، ولذا قالوا : هو العوّاء ، ومن قال :  
عوّى ، فقصر ، ذهب إلى معنى المنزلة ؛ على أنه يحتمل أن يكون فعّل  
كشمر ، قاله المصنف . هذا مثال الاسم ، وأما الصفة (٢) ...

( فصل ) : ( تبدل الألف بعد فتحة متصلة

اتصالاً أصلياً ، من كل واو ، أو ياء تحركت في الأصل وهى لام ) -  
خرج بقوله : بعد فتحة ، ما بعد ساكن ، كدّلُو وظبّى ، أو بعد كسرة  
كشقى ، وشج ، أو ضمة نحو : أدلّ وأظبّ ويغزو ويقضو ، فلا  
تبدل الياء والواو في هذه كلها ألفاً ؛ وبمتصلة نحو : آى وواو ، إذ  
حجزت الألف بين الفتحة والياء والواو ؛ وخرج الاتصال العارض ،  
كأن تبنى مثل : عكّمس ، من الغزو والرمى ، فتقول : غُزُو ورمّى

(١) فى (غ) : كسهوى بالمعجمة .

(٢) سقط ما بعد هذا فى النسخ الثلاث ، إلى أول الفصل ، وترك مكانه بياضاً ؛

وفى نسخة ناظر الجيش قال : وأما الصفة فقيل : يمكن تمثيله بالعوّاء أيضاً ، لأنه صفة فى  
الأصل ؛ وليس بجيد ؛ وإنما مثاله قولهم : داهية دهواء ودهياء . انتهى .

فهذه لام تحركت في الأصل بعد فتحة متصلة ، لكن اتصالها عارض ، لأن أصل عُكَمِس : عُكَامِس ، فأصل غُزَوِو : غُزَاوِو ، ورُمِي : رُمَايِ ، فلا تبدل هذه اللام ألفاً ، لكن تبدل الواو ياءً ، لوقوعها طرفاً بعد كسرة ، فيصير لفظ غُزَوِو كلفظ المنقوص ، فتقول : غَزَوِو ، وتعامله معاملته ، كما تفعل في رَمِي ، فتقول : رَمِي . يقال : ليلٌ عُكَامِس ، أى شديد الظلمة ، وإبلٌ عُكَامِس ، أى كثيرة .

وخرج بقوله : تحركت ، الساكنة ، كأن تبني من (١) من غَزَوِو ورَمِي مثل قمطر ، فتقول : غَزَوِو ورَمِي ، فلا تقلب الواو والياء فيهما إلى الألف ، وإن كانتا لامين بعد فتحة ، وذلك لسكونهما ؛ وبقوله : في الأصل (٢) ، الساكنة في الأصل ، نحو : يرعوى ويرمى ، فحركة الواو والياء فيهما عارضة ، وأصلهما السكون ، لأن مثالهما من الصحيح : يَحْمُرُ مضارع احمرَّ ، ووزنه : أفعلَّ ، فلا تبدل فيهما الألف ؛ وقوله : وهى (٣) ، أى الواو والياء لام ، نحو : غزا ورمى وعصا ورحى ، والأصل : غَزَوِو ورَمِي وَعَصَوِو وَرَحَى ، تحركت الواو (٤) - أو الياء - وانفتح ما قبلها ، على الوجه المذكور ، فانقلبت ألفاً ، وكذلك الياء .

( أو بإزاء لام ) - كأن تبني من الغزو أو الرمي مثل درهم ،

(١) في (غ) : مثل .

(٢) أى تحركت في الأصل .

(٣) أى وهى لام .

(٤) في (د) : الواو ، وفي (غ) : الياء ، والمقصود أيهما كما يأتي .

فتقول : غَزَوُ وِرْمِي ، فالواو والياء الأخيرتان بإزاء لام (١) الكلمة ، وهى الواو والياء الأخرى ، وهاتان (٢) زيدتا للإلحاق ، ووجد فيهما شروط إبدالهما ألفاً ، فجرى عليهما حكم اللام ، فلذلك تقول : غَزَوِي (٣) وِرْمِي .

( غير متلوّة بألف ) - فإن تلتها ألف ، لم يبدلا ، نحو : غَزَوَا وِرْمِيَا ، وَعَصَوَان وِرْمِيَان ، والنزوان والغليان .

( ولا ياء مدغمة فى مثلها ) - نحو : عَصَوِي ، فلا تبدل من الواو هنا أَلْفٌ ، لأن الألف تقلب واواً فى مثل هذا .

( فإن كانت مضمومة أو مكسورة ، وتلتها مدة مجانسة لحركتها ، قلبت ثم حذفت ) - فإذا سميت بعصا وفتى ورحا (٤) ، ثم جمعت بالواو والنون ، قلت : جاء عَصَوْنُ ورأيت عَصِيْنُ ، فتحركت الواو ، بالضم فى الأول ، وبالكسر فى الثانى ، وانفتح ماقبلها ، وتلتها الواو والياء ، وهما مجانستان ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت ؛ وكذلك تقول : جاء فتون ، ورأيت فتين ، والعمل كما ذكر .

( ولا تصحح ، لكون ماهى فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم ) - فَيُعَلُّ ما أشبه هذا الجمع مما ذكر من مفرد ؛ فإذا بنيت مثل ملكوت من غزا ورمى ؛ قلت : غزوت ورموت ، الأصل : غزوت ورميوت ،

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) فى النسخ : غَزَوَا وِرْمِيَا ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

(٤) سقطت من (د) .

تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ، كما في عصا ورحى ، ثم حذفت الألف ، لملاقاة الساكن بعدها ، فصار اللفظ كذلك ، ولا يجوز التصحيح ، على الصحيح .

( وتُعلّ العينُ ، بعد الفتحة ، بالإعلال المذكور ) - وهو إبدالها ، إن كانت واواً أو ياءً ، تحركت في الأصل ، ألفاً ؛ ومراده بالفتحة ماسبق ذكره ، وهي المتصلة اتصالاً أصلياً ؛ وبالعين ، العين المتحركة بأى حركة كانت ، من فتحة كتاب وباب وقال وباع ، أو كسرة كخاف وكرجل مال أى مول ، أو ضمة نحو طال ؛ ولو جاء من المعتل اسم على فعل بالضم ، وجب إعلاله أيضاً ؛ فلو كانت بعد غير فتحة ، لم تبدل ألفاً نحو : عيب ونوب وطيبة وجول ؛ وكذا إن لم يتصلا نحو : قاوِل وبائِن ، أو اتصلا اتصالاً عارضاً ، كأن تبنى مثل عُلبِط من القول ، فتقول : قُؤول ، وأصله : قواوِل كعُلبِط ؛ وكذا لا تبدل ، إن لم تتحرك في الأصل ، بل عرضت الحركة ، نحو أن تبنى مثل شمأل من قول أو بيع فتقول : قواَل وبياع ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فتصير قواَلاً وبيعاً ، فلا يعمل ، لأن الحركة عارضة .

ومثال ما استكمل الشروط ، باب وما معه ، والأصل : بوب ونيب وقول وبيع وخوف وطول ؛ ويقال : رجل مالٍ ، أى كثير المال ، وأنشد أبو عمرو :

(٣٩) إذا كان مالا ، كان مالا مُرْزاً ونال نداه كلُّ دان وجانبٍ (١)  
( إن لم يُسكَّن مابعدھا ) - احترز من طويل ونحوه .

(١) لم أجده في مراجعى ، ومال مرزاً ، أى منتقص ؛ وفي الصحاح : ويقال =

( أو يُعل ) - نحو : هوى وطوى .

( أو تكن هى بدلاً من حرف لا يُعل ) - نحو قولهم فى

شجرة : شيرة ؛ قال :

(٤٠) إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شيرات (١)

( أو يكن ماهى فيه فعلا واوياً ، على افتعل ، بمعنى تفاعل ) -

فخرج الياى العين ، فإنه يجب إعلاله ، نحو : ابتاعوا وامتازوا ؛ وإنما

لم يصحح ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فرجحت عليها فى

الإعلال ، وذلك نحو : اجتوروا واعتنونا ، بمعنى تجاوروا وتعاونوا ؛ فلو

كان افتعل الواوى العين ، ليس بمعنى تفاعل ، اعتلت عينه ، بإبدالها

ألفاً ، نحو : اختان واختار ، بمعنى خان وخار .

( أو فعل بمعنى افعل مطلقاً ) - واوياً كان نحو : حوّل وسوّد ،

= ما رزأته ماله ، وما رزئته ، أى مانقصته ، وارتزأ الشيء انتقص ، ورجل

مرزأ ، أى كريم ، يصيب الناس خيره .... وجانب أى بعيد ؛ وفى الصحاح : ورجل

أجنبى وأجنب وجنب وجانب ، كله بمعنى .... والجانب : الغريب ، وجنب فلان فى

بنى فلان ، يجنب جنابة ، إذا نزل فيهم غريباً ، فهو جانب ، والجمع : جنب .

والشاهد فى قوله : إذا كان مالا ، أى رجل مال ، بمعنى كثير المال ؛ كان مالا مرزأ ،

أى منتقصاً بكثرة العطاء ، إذ ينال منه القريب والبعيد .

(١) من الطويل ، لجعيثنة البكائى ؛ والشاهد فى قوله : شيرات بدلاً من

شجرات ؛ فجاءت الياء ، وهى عين الكلمة ، بدلاً من حرف لا يُعل ، هو الجيم ، فلا

تُعل الياء ، مع أنها استوفت شروط الإعلال .

بمعنى : احوّل واسودّ ، أو يائياً ، نحو: بَيّض وصَيّد ، بمعنى ابيضّ واصيّد (١) .

( أو متصرفاً منهما ) - أى من افتعل وفعل المذكورين ،  
نحو : مجتورَ وعُوّير .

( أو اسماً ، نُحتم بزيادة تخرجه عن صورة فِعْل ، خالٍ من علامة تثنية ، أو موصول بها ) - نحو : الجَوْلان والسَيّلان ، فالألف والنون زائدتان (٢) ، لا يلحقان الفعل بحال ، فهذا الاسم يصحح ، لخروجه عن شبه الفعل صورة ، بالزيادة المذكورة ؛ وزعم المبرد أن القياس الإعلال ، وعليه جاء دارات ، من دار يدور ، وحادان من حاد يحيد ؛ ومذهب سيبويه ، والمازني أن (٣) الإعلال في هذا غير مطرد ؛ وهو الصحيح ، لأن التصحيح فيه أكثر في كلام العرب ؛ فإن ختم الاسم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل خالٍ من علامة تثنية ، أُعِلّ ، نحو : قالة وباعة ، لأن تاء التأنيث تلحق الاسم والفعل ، فأُعِلّ هذا الاسم كالفعل ، نحو : قالت وباعت ؛ وكذا المختوم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل موصول بعلامة تثنية كأن تبنى من القول والبيع اسماً على فعلى ، فتقول : قالى وباعى ،

(١) قال في الصحاح : والصَيّد بالتحريك : مصدر الأصيد ، وهو الذى يرفع رأسه كبيراً... تقول منه : صَيّد بكسر الياء ؛ وإنما صحّت الياء فيه ، لصحتها في أصله ، لتدلّ عليه ، وهو اصيّد ، بالتشديد .

(٢) في (غ) : زائدان .

(٣) سقطت من (د) .



بالإعلال ، كما في الفعل ، لأن الألف في آخرهما ، كألف فعلاً نحو : ضرباً ؛ ولا يصحح حملاً على صَوْرَى وَحَيْدَى ، لشذوذ هذا التصحيح ، كما سيأتى أنه (١) اختيار المصنف في هذا الكتاب ، ولما سُمع في الشذوذ ؛ فلو قيل : ابن من نوس اسماً جمعاً على مثل حوكة ، لقلت : ناسة ، باتفاق ، دون نوسة ، لأن حوكة شاذ ، فلا يتبع ، ومذهب سيبويه أن تصحيح صَوْرَى يطرد ، كما سيأتى ، فتقول عنده : قَوْلَى وَيَعَى (٢) ، بالتصحيح .

( وقد يُعْلَلُ فَعِلُ المذکور ) - كقوله :

(٤١) تسائل يا ابن أحمـر من تراه أعارت عينه أم لم تعارا (٣)

( وتصحيح نحو : صَوْرَى ، شاذ لا يقاس عليه ، وفاقاً لأبي الحسن ) - ومذهب سيبويه أن تصحيحه مطرد ، تشبيهاً لألف التانيث ، بالألف والنون في جَوْلَان ، لأنهما لا يكونان في الفعل ، واختار هذا ، المصنف في موضع آخر ، وألحق بها ما بابين الفعل في البناء ، كما لو (٤) بنى من القول مثل : قَرْبُوس ، قال : فنقول :

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز، غ) : قولاً وييعا .

(٣) من الوافر ، لابن أحمـر : عمرو بن أحمـر الباهلي ، وصدرة في الصحاح :

\* وسائله بظهر الغيب عنى \*

قال في الصحاح : وقد عارت العينُ تعارُ ؛ قال الشاعر : وسائله .... الخ ثم قال : أراد : أم لم تعارن - بنون التوكيد المخففة - فوقف بالألف ؛ والشاهد في قوله : تعار ، بالإعلال ؛ قال صاحب الصحاح : ويقال أيضاً : عَوْرَتُ عينه ؛ وإنما صحّت الواو فيها لصحتها في أصلها : وهو : اعوَّرت .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

قَووُول ، بالتصحيح ؛ لأن مباينته الفعل<sup>(١)</sup> ، أشد من مباينته فعلان  
وفعل ، فتصحيح عينه متعين ؛ وألحق أبو الحسن ألف التأنيث بتائه ،  
فكما يُعَلّ مع التاء ، يُعَلّ مع الألف ؛ والفرق واضح ، وماسبق من  
النظر إلى الشبه الصوريّ ضعيف .

( وشذُّ نحو : رَوَّحَ وَغَيَّبَ ) - وقياسهما : راح وغب ؛  
ومثلهما في الشذوذ الحَوْنَةُ والحَوَكَةُ ، وقياسهما : الخانة والحَاكَةُ ،  
كالسادة والقادة ؛ وروح جمع رايح ، والبيعة أيضا ، وَغَيَّبَ جمع  
غايب .

( وَجَوَّلَ ) - وقياسه : حال ، كرجل مال ، وخاف ، أى  
مَوَّلَ وخَوَّفَ ، ومثل جَوَّلَ قولهم : رجل شَوَّلَ ، أى خفيف في قضاء  
الحاجة ؛ وشذُّ أيضا التصحيح في الفعل ؛ قالوا : صَوَّفَ الكبش ،  
وخَوَّفَ الرجل .

( وَهَيَّؤَ ) - وقياسه : هاء مثل طال ، لكنهم شذُّوا فصَحَّحُوا  
عينه .

( وَعَفَوَةُ وَأَوُّوْ ) - والقياس : عَفَاة كَفَنَاة ، لأنها واو تحركت  
وانفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، وكذلك أَوُّوْ ، قياسه : أَوُّى ، كعُدِّى  
جمع عُذْوَةٍ ، والعَفْوَةُ جمع عَفْوٍ<sup>(٢)</sup> ، وهو الجحش ، نقله أبو زيد ؛

(١) فى (ز) : بالفعل ، وفى (غ) : للفعل .

(٢) فى الصحاح : والعَفْوُ والعُفْوُ والعَفْوُ : الجحش ، وكذلك العَفَا ، بالفتح  
والقصر ، والأُنثى عَفْوَةٌ .

والأوَّ : (١) جمع أَوْءَ ، وهى الداهية ، نقله أبو عمرو الشيبانى .  
 ( كما شدَّ إعلالُ ماولى فتحة ، مما لاحظَّ له فى حركة ، كآية )  
 - فالألف بدل حرف علة ساكن ، وكذا غاية وطاية ، وهى كقولهم  
 فى نَوْمَةٍ وِصَوْمَةٍ : نامَةٌ وِصَامَةٌ .

( فى أسهل الوجوه ) - أى المذكورة فى آية ونحوها ؛ وهو قول  
 الفراء ، وذكره سيبويه - رحمه الله - بعد ذكره مذهب الخليل ،  
 فقال : وقال غيره : أصله : آيَّةٌ : فَعَلَّةٌ (٢) ، فقلبت الياء ألفاً ، كراهة  
 التضعيف ؛ وقد نسب إلى سيبويه ؛ ووجه (٣) كونه أسهل ، أنه ليس  
 فيه إلا إبدال الألف من حرف علة ساكن ؛ ولكن القياس التصحيح  
 والإدغام ، فأبدلوا تخفيفاً ، وإذا أبدلوا فى تَوْبَةٍ ونحوها ، حيث قالوا :  
 تابة ، فقال : قبلت توبتك وتابتك ، وقالوا أيضاً : رحم الله حوبتك  
 وحابتك ، ونمت نومةً ونامةً ، فلأنَّ يبدلوا عند اجتماع الياءين أخرى .  
 ومذهب الخليل أن وزنها آيَّةٌ : فَعَلَّةٌ ؛ فقياس قوله أن يقال :  
 آيَةٌ ، لأن اللام تحركت وانفتحت ما قبلها ؛ لكن قال : إنهم عكسوا ،  
 فأعلوا العين ، وصححو اللام .

(١) فى (ز) : والأوَّوة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : وأندر من هذا كله قولهم :  
 عَفَّوةٌ ، فى جمع عَفْوٍ ، وهو الجحش ؛ وأوَّو فى جمع أَوْءَ ، وهو الداهية من الرجال ،  
 حكاهما الأزهرى ؛ الأوَّل عن أبى زيد الأنصارى ، والثانى عن أبى عمرو الشيبانى .  
 هذا آخر كلامه - ابن مالك - فى إيجاز التعريف .

(٢) فى (د) : فعيلة .

(٣) فى (ز) : ووجهه .

ومذهب الكسائي ، أن وزنها : فاعلة ، والأصل : آيَّة ،  
فحذفت العين استثقلاً للياءين والكسرة ؛ وقيل : وزنها : فَعَلَّة  
كسْمرة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وقيل : فَعَلَّة  
كنبقة ؛ وقيل : الأصل : آيَا ، كَنَوَاة ، فَعَلَّتْ بتقديم اللام على  
العين (١) ، فصار آيَة .

( واطرد ذلك في نحو : يُوْتَعِدُ وَيُتَسِرُ ، عند بعض الحجازيين )  
- فأبدلوا من الواو والياء الساكنة ألفاً ، في كل مضارع لأفعل ، فآؤه  
إحداهما ، فيقولون : ياتعد وياتسر ؛ ونسبها ابن الخشاب للحجازيين ؛  
ومن كلام الشافعي : يَأْتِطُّهَا ، وهو من افْتَعَلَ من الوَطْء (٢) ؛ والقرآن  
جاء على غير هذه اللغة ، قال تعالى : « للذين يتقون » (٣) .

( وفي نحو : أولاد ، من جمع مافآؤه واو ، عند تميم ) - فيطردهم  
عندهم إبدال الواو الساكنة ألفاً في مثل ذلك ، فيقولون : آآد ، في  
أولاد ؛ وآقات في أوقات ؛ وآآن في أوآن ؛ وآعاد في أوعاد .

( وفتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها ، وجعلها  
ألفاً ، لغة طائية ) فيقولون في الجارية والناصية : الجاراه والناصاة ؛ ومن  
كلامهم : أنا امرأة من الباداة ؛ وقال الشاعر :

(٤٢) وما الدنيا بباقةٍ لحى وما حى على الدنيا بباق (٤)

(١) في ( ز ، غ ) : بتقديم العين على اللام ، والعين مقدّمة بطبيعتها على اللام .

(٢) في ( د ، غ ) : من الوطى .

(٣) الأعراف / ١٦٩ : « والدار الآخرة خير للذين يتقون » .

(٤) من الوافر ، قال في الإنصاف / ٧٥ : أراد : بباقية ، فأبدل من الكسرة فتحة ،

فانقلبت ألفاً ، وهي لغة طيء ؛ وهي موضع الشاهد في قوله : بباقة ، =

ويقولون في بَقِيَ وَرَضِيَ : بَقِيَ وَرَضِيَ ؛ قال :

(٤٣) نُعِيَ لِي أَبُو الْمَقْدَامِ ، فَاسْوَدَّ مِنْظَرِي

من الأرض ، واستكثت عليّ المسامع (١)

أى نُعِيَ ؛ والمنقول عنهم ، أن ذلك جائز ، لا واجب ؛  
وكلام المصنف يقتضى أن يقال في لن يرمى عند طييء : لن  
يَرْمَى (٢) ، وفي رأيت الراضى : رأيت الرّاضى (٣) ؛ وكذا يقال في  
قام القاضى : قام القاضى (٤) ، إن لم يُعتد بكون الياء مفتوحة ، وقد  
صرّح هو في الكافية الشافية ، بأنه يقال عندهم في إكرامى :  
إكرامًا ؛ ونوزع في ذلك ، والسماع عنهم ثابت في النوعين  
السابقين ، أعنى ما كانت الياء فيه مفتوحة فتحة لازمة ، من اسم أو  
فعل ؛ ويحتاج غير هذا إلى سماع .

( فصل ) (٥) : ( إن كانت الياء أو الواو عين فعل ، لا

لتعجب ) - فخرج نحو : ما أطوله ، وما أبينه ، فهذا يصح لشبهه  
بأفعل التفضيل ، نحو : هذا أطول وأبين ، لأنهما من واد واحد .

= أصلها : بياقية ؛ بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة الطائيين .

(١) من الطويل ، للناطقة الذبيانيّ ؛ والشاهد في قوله : نُعِيَ لِي ، أى نُعِيَ لِي ،

بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة طييء .

(٢) في ( ز ، غ ) : لَنْ يَرْمَا .

(٣) في ( ز ، غ ) : الرّاضَا .

(٤) في ( ز ) : القاضَا .

(٥) سقط لفظ الفصل من ( ز ، غ ) وثبت في ( د ) وفي النسخة المحققة من

التسهيل .

( ولا مُصَرِّفٌ (١) منهما ) - نحو : أطولُ بزيد ، وأبينُ به ،  
ويَعَوِّرُ وَيَصَيِّدُ ، وأعوره الله .

( أو عين اسم يوافق المضارع في وزنه الشائع ) - كما سيأتى  
تمثيله ؛ وخرج مُغِيلٌ ، يقال : أغالت المرأة فهي مُغِيلٌ ، وأغَّيَلَتْ ،  
فهي مُغِيْلٌ : إذا سقت ولدها العَيْلُ ، وهو لبن المرضع بعد الحمل أو  
الوطء ؛ والمراد الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ وليس  
المقصود بالحركات خصوصها ، بل جنسها .

( دون زيادته ) - وسيأتى حكم الموافق في الزيادة أيضا .

( غير جارٍ على فعل مصحح ) - تحرز من نحو : مقالٍ  
ومبايع ، فلا يُعْلَنُ ، لأنهما جاربان على مصحح نحو : تقاول (٢)  
وتبايع .

( أو يوافقه ) - أى يوافق المضارع .

( في زيادته وعدد حروفه وحركاته ، دون وزنه ) - فَيُعَلُّ الاسمُ  
إن وافق المضارع في الزيادة وعدد الحروف والحركات ، دون الوزن ، كما  
سيأتى ؛ ولا يُعَلُّ إن وافق في الوزن ، ولم يكن في الأصل فعلاً نحو :  
أسودُ وأطولُ منك وأبينُ ، لثلاثا يلتبس بلفظ الفعل ؛ فلو بنيت مثل  
يفعل من القول أو البيع ، لصحَّ حرفُ العِلَّةِ ؛ ومن كلامهم : تَدْوِرَةٌ ،

(١) في (د) : ولا متصرف منهما ، وفي (غ) : وما تصرف منهما .

(٢) في (ز) : تقايل .

اسم مكان ، وإن خالفه في الوزن ، أُعِلَّ (١) لأمن اللبس ؛ ولهذا تقول ، لو بنيت من القول أو البيع مثل تَحْلِيءٍ : تَقِيلُ وتَبِيعُ ، والأصل : تقول وتبيع ؛ نقلت حركة العين إلى الفاء ، فسكنت العين ، وانقلبت ، وهى واو ، ياءً ، لكسر ما قبلها ، كما فى ميعاد ؛ والحاصل أنه يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل ، كما سيأتى ، كل اسم أشبه المضارع فى زيادته ، لا فى وزنه ، أو فى وزنه ، لا فى زيادته ؛ والأول كَتَبِيع مثل تَحْلِيءٍ من البيع ، والثانى كمقام ؛ فإن أشبهه (٢) فى الزيادة والوزن ، فإن كان فى الأصل فعلاً أُعِلَّ ، كيزيد ؛ وإلاً وجب تصحيحه ، ليمتاز عن الفعل نحو : أسود .

( أو عين مصدر على إفعال ) - نحو : إقامة .

( أو استفعال ) - نحو : استعادة .

( مما اعتلت (٣) عينه ) - نحو مامثل ، لأن الفعل أقام

واستعاد .

( نقلت (٤) حركتها إلى الساكن قبلها ) - أى فى جميع

ماتقدم ، وهو عين الفعل بشرطه السابق نحو : أقام وأطاب ؛ وعين الاسم كذلك نحو : مقيم ومطيب ؛ وعين إفعال واستفعال ،

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، مع قوله قبلها : لصحَّ حرف العلة ؛ فانتبه .

(٢) فى (د) : فإنه لا شبيهة .

(٣) فى (ز) : أُعِلَّتْ .

(٤) فى (ز) : بقلب .

كما سبق ، والأصل : أقوم وأطيب ، ومقوم ومُطِيب وإقوام واستعواذ ، فنقلت (١) حركة العين إلى الساكن قبلها .

( إن لم يكن ) - أى الساكن الذى قبلها .

( حرف لين ) - كما مثل ؛ وخرج مثل : طواع وبائع وقوم وسير ، فلا تعتل العين هنا ، لأن الساكن قبلها لايقبل الحركة .

( ولا همزة ) - فلا تنقل إلى الساكن الذى هو همزة ، نحو : يأنس ، مضارع أنس ، لأن هذه الهمزة معرضة للإعلال ، بتصييرها ألفاً ، فكأنها ألف ؛ فلا يجوز إعلال هذا ، كما لا يجوز فى طواع وبائع .

( ولم تعتل اللام ) - نحو : أعوى وأعيا ، واستعوى واستحيى ؛ فلا يُعَلّ شيء من هذا بالنقل والحذف ، لإعلال اللام ، فيلزم توالى الإعلال فى كلمة .

( أو تضاعف ) - نحو : اسودَّ وبيضَّ ، فإنه لو أُعِلَّ لقيلاً : ساد وباض ، لأن نقل الحركة إلى الساكن يوجب حذف الهمزة ، فيصير كعاد ، فيلتبس افعَلَّ بفاعل .

( ويبدل (٢) من العين مجانس الحركة ) - فأصل أقام : أقوم ، نقلت (٣) حركة العين إلى القاف ، وأبدل من العين الألف ، لأنها

(١) فى (ز) : فنقلب .

(٢) فى (د) ، وفى المحققة من التسهيل : وأبدل .

(٣) فى (ز) : تقلب .



تجانس حركتها وهى الفتحة ، وكذلك القول فى أطيب ؛ وأصل يُقيم : يُقوم ، فأبدل من العين ياء ، لمجانستها كسرهما .

( إن لم تجانسها ) - فإن جانست الحركة العين ، فليس غير النقل ، نحو : يقول ويبيع ، الأصل : يَقُولُ وَيَبِيعُ .

( وتحذف واو مفعول ، مما اعتلت عينه ، ويُفعل بعينه ما ذكر )  
- نحو : مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، أصلهما : مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الفاء ، فالتقى ساكنان ، فحذف أحدهما .

ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو المدد ، واختاره المصنف ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلية ؛ ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة ، لأن حذف ما ليس لمعنى أولى من حذف ما هو لمعنى . ورُدَّ بأن المعنى للميم ، لا للواو ، لأنها الثانية فى كل اسم مفعول ، والواو زائدة للمدّ ، لا معنى لها .

قال أبو الفتح : سألتنى أبو عليّ ، عن تخفيف مَسُوءٍ ، فقلت : على مذهب الأخفش أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى مقروء (١) : مقروء ، لأنها عنده واو مفعول ؛ وعلى مذهب سيبويه ، أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى خبء : خبّ ، فتحرك الواو ، لأنها فى مذهبه العين (٢) ، فقال لى أبو عليّ : كذلك هو .

(١) فى (ز) : فى مقروءة : لا مقروء .

(٢) أى عين الكلمة .

( وإن كانت ياءً وقيت الإبدال ، بجعل الضمة المنقولة كسرة )  
 - فأصل مبيع : مبيوع ، كما تقدّم ، نقلت الحركة إلى الياء ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو ، فتبقى على مبيّع ، فكسرنا الفاء (١) ، لتصحّ الياء ، فبقى على مبيع ؛ وهذا على مذهب سيويه ؛ وتقول على رأى الأخفش : نقلت الحركة إلى الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة ، لتصحّ الياء ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين ، فتبقى الواو ساكنة إثر كسرة ، فتقلب ياء ، فتبقى على مبيع .

وأشار بقوله : وقيت الإبدال ، إلى أنه كان حق مبيع ، أن يقال فيه : مَبُوع ، لكنهم (٢) كرهوا انقلاب يائه واواً ، فأبدلوا الضمة قبلها كسرة ، فسلمت من الإبدال ، وذلك لأن تغيير الحركة أسهل من تغيير حرف .

( وتصحيحها لغة تميمية ) - فتقول : مبيوع ، قال المازني : بنو تميم ، فيما زعم شيوخنا ، يتمون مفعولاً من الياء ، نحو : معيوب . انتهى . وقال سيويه : بعض العرب يخرجها على الأصل ، فيقول : مخيوط ومبيوع . انتهى . ومن كلامهم : جدة (٣) مطبوبة به نفس ؛ وزعم المبرد أن ذلك إنما أجزى في الضرورة ، وكلام سيويه يُخالف ذلك ، وكذا (٤) نقل أنها لغة ، وقال الجوهري : هي لغة لبعض العرب مقيسة .

(١) أى فاء الكلمة .

(٢) فى (ز) : لأنهم .

(٣) جاءت هذه اللفظة فى (د ، ز) : بالحاء المهملة ، وفى (غ) بالحاء المعجمة ، والتحقق على الظن بأنها جِدَّة بمعنى غِنَى ، وهو أقرب الألفاظ تمثيلاً مع السياق .

(٤) فى (ز) : وكذلك .

( وربما صححت الواو كمصنُون ) - فجاء عنهم : ثوب  
مصنُون ، وسكر مَدُووف ، وقول مَقُوول ، وحكى مَضُووع ، ولم  
يحفظ ذلك سيبويه ، قال : ولا نعلمهم (١) أتموا الواو ، لأنها أثقل .  
انتهى . أى من الياء ، وقال ابن السيد : هذا كله خُرج عن  
الكوفيين . والبصريون لا يعرفونه .

( ولا يقاس على ما حفظ منه ) - بل يقتصر على المسموع  
لقلته .

( خلافا للمبرد ) - فيما حكاه عنه ابن جنى ؛ والذي ذكره  
المبرد فى تصريحه ، أن البصريين أجمعين لا يجيزون إتمام المفعول من  
ذوات الواو فى الضرورة ، وقال هو : إنه يجيز ذلك عند الضرورة ؛  
وقال الشلوبين : حكى الكسائى ذلك وقاس عليه ، والصحيح أنه لا  
ينقاس ، لشذوذ ما سمع . انتهى .

( وتحذف ألف إفعال واستفعال ، ويُعوّض منها ، فى غير  
ندور ، هاء التانيث ) - فأصل إقامة واستقامة : إقوام واستقوام ،  
فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله ، فالتقى ساكنان ،  
فحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، ثم قلب حرف العلة ألفاً ،  
لتحرك ما قبله ، وانفتاحه فى الأصل ، وعوض من المحذوف هاء التانيث .  
ومذهب الخليل وسيبويه ، أن المحذوف الألف ؛ ومذهب

(١) فى (د) : ولا يُعلم أنهم .

الأخفش والفرّاء ، أن المحذوف حرف العلة ، وقد سبقت له المسألة في آخر باب مصادر غير الثلاثي ، وقال هناك : إنهما ربما نحلّوا من الياء ، وظاهره يخالف قوله هنا : في غير ندور ، بعض المخالفة ؛ وقد سبق هناك أن ابن عصفور قال : لا يجوز حذفها إلاّ حيث سمع ، ولا يقاس عليه ، وأن ظاهر كلام سيوييه يخالفه ؛ ومن الحذف قول بعضهم ، فيما حكاه الأخفش : أراه إراءً ، وأجابه إجاباً ، قال بعضهم : ويكثر ذلك مع الإضافة ، نحو : « وإقام الصلاة » ؛ وسبق هناك أن الفرّاء قال : إنّما يُحذف عند تعويض الإضافة ، والحق خلاف ظاهره .

ومثال حذفها من الاستفعال قولهم : استفاه استفاهاً .

( وربما صحح الإفعال ) - قالوا : أجودَ إْجواداً ، وأعولَ إْعوولاً ، وأغيلت المرأة إْغياًلاً .

( والاستفعال ) - نحو : استحوذَ عليهم استحواداً ، واستنوقَ الجمل استنوقاً ، واستروحَ الرّيح (١) استرواحاً .

وجاء مصححاً ومُعلاً : أجودَ إْجواداً ، وأغيلت المرأة إْغياًلاً ، واستروحَ الرّيح استرواحاً (٢) ؛ ومصححاً (٣) : أغولَ إْغولاً ، واستحوذَ استحواداً ، واستنوقَ الجمل استنوقاً .

(١) في (ز) : الجمل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) هذه الفقرة تشبه التكرار .

( وفروعهما ) - نحو : أَجُودُ يُجُودُ وَمُجُودٌ ، واستجودَ  
يستجود ومستجودٌ .

( ولا يقاس على ذلك مطلقاً ، بخلافاً لأبي زيد ) - وحكى  
الجوهرى أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أفعال واستفعل ، نحو :  
أطولت الشيء واستصوبته ، تصحيحاً مطرداً في الباب كله ، وقال  
الجوهرى أيضاً : إن التصحيح لغة فصيحة صحيحة ؛ والتصحيح منع  
القياس ، لقلة ما سُمع من تصحيح أفعال واستفعل .

( بل (١) إذا أهمل الثلاثى كاستنوق ) - وهذا يبين قوله :  
مطلقاً ؛ فاختار لنفسه مقالة ثالثة ، وهى : إن كان استفعل ليس له  
فعل ثلاثى كاستنوق ، اطرد تصحيحه ؛ فلم يقولوا من هذا : ناق ،  
ولا من استحوذ : حاذ ، ولا من استتيست الشاة : تاس ، وإن كان له  
ذلك (٢) نحو : استقام ، لم يطرد تصحيحه .

وكان المصنف رأى أن المسموع من استفعل مصححا ، وردّ  
كذلك ، فقاس على ما سمع ، ما ناسبه دون غيره .

( وربما أُعِلَّ ما وافق المضارع فى الزيادة والوزن ) - فلما قَدَّم  
أن الاسم إذا وافق المضارع فى الوزن والزيادة ، صحح حرف العلة  
فيه ، نحو : أسود وأطول وأبين ، نَبَّه هنا على ما أُعِلَّ من ذلك ، وهو

(١) سقطت من (غ) .

(٢) أى له ثلاثى .

قليل ، قالوا : أَفِيقَةٌ جمع فَوَاقٍ ، واللائق ، كما قال المصنف : أَفَوْقَةٌ ، فيصح كفظائره ، نحو : أَسْوَدَةٌ وَأَحْوَجَةٌ ، لأنه موافق للفعل في وزنه وزيادته ، لكن السماع لا يرد .

( ولا يشترط في إعلال نحو : مقام (١) مناسبة الفعل في المعنى ، فيكون تصحيح مَدِينٍ (٢) ونحوه مقيساً ، خلافاً لبعضهم ) - وهو المبرد ، زعم أن مجيء مَزِيدٍ (٣) ومَرِيمٍ على القياس ، لأن اعتلال باب مقام ومباع ونحوهما ، لأنه مصدر للفعل أو اسم مكان ، فبينه وبين الفعل مناسبة ، وكذا صحح اسماً يبنى على يَفْعَلٍ من القول نحو : يَقُولُ ، ورُدَّ عليه بإعلالهم مَعِيشَةٌ ومَثُوبَةٌ ، وليسا مصدرين ولا اسمي (٤) مكان ، بل اسمان لما يُعَاشُ ويُثَابُ به .

( فصل ) : ( تبدل في اللغة الفصحى ، التاء من فاء الافتعال وفروعه ، إن كانت واواً أو ياءً ) - نحو : الاتِّعاد والاتِّسار ، والفروع : الفعل (٥) ، نحو : اتَّعَدَ واتَّسَرَ ، واسم الفاعل نحو : مُتَّعِدٌ ومُتَّسِرٌ ، واسم المفعول نحو : مُتَّعَدٌ ومُتَّسَرٌ ؛ وقيل في اتَّعَدَ ، إن التاء بدل من الياء ، لأن الواو لا تثبت مع الكسر في اتَّعَدَ ، وكذا في اتَّعاد ، وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، على الماضي والمصدر ، وهذه هي اللغة الكثيرة ، واللغة الأخرى ، إقرارها على حسب مقتضى الحركات المتقدمة ،

(١) في (ز) : قام .

(٢) في (غ) : هذين .

(٣) زاد هنا في (د) : ومدين .

(٤) في (غ) : ولا اسما مكان .

(٥) سقطت من (د) .

وقد <sup>(١)</sup> سبق ذكرها ، وهي لغة الحجاز أو بعضهم ؛ وحكى الجرمي أن من العرب من يقول : اتَّعَدَ وائْتَسَرَ بالهمز ، وهو غريب <sup>(١)</sup> .

( غير مبدلة من همزة ) - تحرز من اتترز : افتعل من الإزار ، فلا تبدل فيه الياء تاءً ، لأنها بدل همزة ، والهمزة لا تُدْغَمُ ، ولا يُدْغَمُ فيها ، إلا في نحو : سَأَلَ خاصة ، فيصير على حسب ما يقتضيه التصريف ؛ تقول : اتترز ويأتترز <sup>(٢)</sup> وموْتَرِرٌ وموْتَرِرٌ به ، والأصل : إْتَرِرٌ <sup>(٣)</sup> ، وكذا الباقي .

( وقد تُبَدَلُ ، وهي بدلٌ منها ) - أي من <sup>(٤)</sup> الهمزة ، كقول من قال في أُوْتَمَنَ : إْتَمَنَ وفي ، إِيْتَمَرَ : أْتَمَرَ ؛ وحكى الخضرأوي أن البغداديين أجازوا ذلك ، وحكوا : إْتَرَزَ من الإزار ، وأْتَمَنَهُ من الأمانة ، وأْتَهَلَ الرجلُ من الأهل .

( وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاءً بعد التاء ) - نحو : أْتَرَدَ من التَّرَدِ ، والأصل : ائْتَرَدَ ، فأبدل من التاء ثاء ، وأدغم .

( أو تدغم فيها ) - أي تدغم التاء <sup>(٥)</sup> في التاء ، فتقلب كذلك التاء تاءً ، فتقول إْتَرَدَ ؛ فعلى الوجه الأول ، قلب الثاني

( ١ - ١ ) سقط من ( ز ) .

( ٢ ) زاد هنا في ( د ) : ويوْتَرِرُ .

( ٣ ) في ( د ) : إيتزر .

( ٤ ) أي التاء من فاء الافتعال ، وهي بدل من همزة .

( ٥ ) في ( ز ) : أي تدغم التاء في التاء ، وهو عكس المقصود ، وقد سبق في

الوجه الأول . .

للأول (١) ، وعلى هذا الوجه عكس (٢) ؛ وهما ثابتان عن العرب ، قالوا في مفتعل من الثريد : مُثْرِدٌ ومُثْرِدٌ ؛ وقال سيبويه في قلب الثاني إلى الأول : لغة عربية جيدة ؛ قال : والقياس قلب الأول إلى الثاني ، لأنه الأصل في الإدغام ؛ وفات المصنف وجه البيان ، وقال سيبويه : البيان عربي حسن .

( ودالاً بعد الدال ) - نحو : ادَّجج وادَّان ، والأصل : ادَّججج وادَّتان : افتعل من الدلجة والدين .

( أو الذال ) - نحو : اذدكر ، من الذكر .

( أو الزَّاي ) - نحو : ازدجر .

( وطاء بعد الطاء ) - نحو : اطلع .

( أو الظاء (٣) ) - نحو : اظلم (٤) .

( أو الصاد ) - نحو : اصطبر .

( أو الضاد ) - نحو : اضطرب .

(١) أى قلب التاء ثاء ، ثم أدغم التاء في التاء .

(٢) أى قلب الأول - التاء - للثاني - التاء ، وإدغام التاء في التاء .

(٣) سقطت من بعض نسخ التسهيل .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث ، وهى إحدى لغات افتعل من الظلم ، وكان الأولى أن يأتي بالأصل المتمشى مع الحكم ، وهو قلب تاء افتعل طاءً بعد الطاء ، فيصير : اظلم ، وهى إحدى اللغات فيها أيضاً ؛ قال في الصحاح : وفي افتعل من ظلم ، ثلاث لغات : من العرب من يقلب التاء طاءً ، ثم يظهر الطاء والطاء جميعاً ، فيقول : اظلم ، ومنهم من يدغم الطاء في الطاء ، فيقول : اظلم ، وهو أكثر اللغات ، ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد ، فيقول : اظلم .



(وتدغم في بدلها ، الظاء ) - فتقول : اظلم ، كما سبق ؛ وقال سيبويه : إنه أقيس ، لكونه الأصل في الإدغام ، وهو قلب الأول للآخر .

( والذال ) - نحو : اذكر<sup>(١)</sup> ، وفيه ما سبق في اظلم ، أعنى كونه أقيس .

( أو يُظهران<sup>(٢)</sup> ) - فتقول : اصطلم واذدكر .

( وقد تُجعل<sup>(٣)</sup> مثل ما قبلها من ظاء ) - نحو : اظلم .

( أو ذال ) - نحو : اذكر .

( أو حرف صفيير ) - نحو : اصبر وأزان ، في اصطبر وازدان .

وملخص ما يجوز في الفصل ، أن مثل ادّج واطلب ، إنما يجوز

فيه الإدغام ، ومثل<sup>(٤)</sup> اصطبر وازدجر واستمع ، فيه وجهان :

البيان<sup>(٥)</sup> كالمذكور ، والإدغام ، بقلب الثاني للأول ، نحو : أزجر

واصبر واسمع ؛ ومثل اذدكر واطلم واضطرب فيه ثلاثة أوجه :

البيان ، كالمذكور ؛ والإدغام بقلب<sup>(٦)</sup> الثاني للأول نحو : اذكر واطلم

واضطرب ؛ والإدغام<sup>(٦-)</sup> بعكسه ، نحو : اذكر واطلم واطرب .

(١) في (د) : الذكر .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : ويظهران .

(٣) أى تاء افتعل .

(٤) في (ز) : في مثل .

(٥) أى الإظهار .

من (٦ - ٦) سقط من (ز) .

( وقد تبدل دالاً بعد الجيم ) - قالوا في اجتمعوا : اجدمعو ،  
 وفي اجترّ : اجدرّ ؛ ولا يقاس على هذا ، لا يقال في اجترح :  
 اجدرح .

( فصل ) : ( من وجوه الإعلال : الحذف ) - وهو مقيس  
 وشاذ ؛ والأول المذكور في هذا الفصل ، والثاني سيأتي .  
 ( ويقلّ ) - أي الحذف .

( في غير لام ) - فالفاء كناس في أناس ، في أحد وجهيه ؛  
 والعين نحو : سَه ، والأصل : سته ؛ وأما اللام فحذفها كثير ، نحو :  
 أب ويد دم .

( وغير حرف لين ) - نحو : حِرِّ ، أصله : حِرْح (١) ؛ وأما  
 حرف اللين فكثير ، كأب ونحوه .

( أو همزة أو هاء أو حرف متصل بمثله ) - أي ويقلّ في همزة  
 وكذا ... ودليل أن المراد ذلك ، الواقع ، وكلامه من بعد ، كما ستراه في  
 آخر الفصل الذي يلي هذا ، فلا يمثّل هنا ، لأنه سيأتي .

( فمن مطرده : حذف الواو من مضارع ثلاثيّ ، فإؤه واو )  
 - أي حذف فائه كائنةً واواً ؛ فخرج بالثلاثيّ ، الرباعيّ ، نحو : أوعد  
 يُوعِد ، فلا تحذف الواو من هذا المضارع ، وإن وقعت بين ياء وكسرة  
 ظاهرة (٢) ، لأن بين الكسرة والياء همزة مقدّرة ، لأن الأصل :

(١) في الصحاح : الحَرُّ مخفّف ، أصله : حِرْح ، لأن جمعه أخراح ، وإن شئت  
 قلت : حِرْح ، كما قالوا : رجل سيّء .  
 (٢) في ( ز ) : ظاهراً .

يُؤَوِّعِدُ ؛ وتناول قوله : فاءه واو ، كونه على فَعَلٍ كَوَعَدَ ، وفَعَلٍ كَوَثِقَ (١) .

( استثقلاً ، لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة ، وكسرة ظاهرة ، كَيَعِدُ ) - فخرج بفعل ، الاسم ، فلا تحذف فيه ، كما سيأتي ؛ وخصَّ الفعلُ بذلك ، لأنه أثقل من الاسم ؛ ولذا أوتر (٢) وزنه المختص ؛ والغالب في تخفيف الاسم بنزع التنوين .

وخرج بمفتوحة : المضمومة ، نحو : يُوعِدُ ، ويُوعِدُ ، مضارع وعد ، مبنياً للمفعول ، فلا تحذف الواو في هذين ؛ أمّا الأول ، فلما سبق ، وأمّا الثاني ، فلعدم كسر ما بعد الواو .

وخرج بكسرة : ما وقع بين ياء مفتوحة وضمة ، فلا تحذف الواو حينئذ ، نحو : وَضُوٌّ يَوْضُوٌّ ، ووَطُوٌّ يَوْطُوٌّ ، وسيأتي ذكر ما شدَّ

( أو مقدرة كيقع ويسع (٣) ) - أى كان الماضي على فعل كوقع ووضع ؛ أو على فعل ، كوسع ووطىء . ومعنى تقدير الكسرة ، أنه لولا كون اللام في وقع ونحوه حرف حلق ، لكانت الواو وقعت بين ياء وكسرة ، لأن قياس وقع ونحوه ، من المعتلّ الفاء بالواو ، في غير هذا ، كون مضارعه على يفعل ، بكسر العين ، نحو : يَيعِدُ ، وأمّا وسع فحقُّ

(١) في (د) : كَوْنِي .

(٢) في (ز ، غ) : أوتر .

(٣) في (ز ، غ) : كوقع ووسع ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من

التسهيل ، والكلام على المضارع ، والحديث بعده يعضده .

عين (١) مضارعه الفتح ، نحو : وَجِلَ يُوْجَلُ ، لكن لما حذفوا ، فقالوا : يَسَعُ وَيَضَعُ ، دَلَّ على أنهم عزموا على كونه مما جاء من هذا الباب على فِعْلٍ يَفْعَلُ ، نحو : وَثِقَ ، يَثِقُ وَوَمِقَ يَمِيقُ ، في ألفاظ مذكورة في بابها ، فيكون وَسِعَ منها ، لكنهم فتحوا العين في يَسَعُ ، لأجل حرف الخلق ، فجاء تقدير الكسرة بهذا الاعتبار .

وما ذكر المصنف من علة الحذف في يَعِدُ ونحوه ، هو قول البصريين ؛ وقال الفراء : سبب الحذف : الفرق بين اللزوم والمتعدى ، فحذف في المتعدى ، كَيَعِدُ وَيَزِنُ ، وَيَطَأُ وَيَضَعُ ، دون اللزوم نحو : يوجل ويوهم ؛ وحكاه بعضهم عن الكوفيين ؛ وحجتهم : يُوعِدُ ، فليس الوقوع بين الياء والكسرة سبب الحذف ؛ ورُدَّ بوجود الحذف في اللزوم كثيراً ، نحو : وَقَعَ يَقَعُ ، وَوَكَّفَ (١) الْبَيْتُ يَكِفُّ ، ووجب الشيءُ يَجِبُ ؛ وأما يُوعِدُ ، فقد سبق بيان سبب عدم الحذف فيه .

( وَحُمِلَ على ذى الياء ، أخواته ) - وهى : نَعَدُ وَتَعَدُّ وَأَعَدُّ ، وتقع وتسع والباقي ، ونظيره : تَكْرُمُ وَنَكْرُمُ وَيَكْرُمُ ، في الحمل على أكرم ؛ وفعلوا ذلك ليجرى الباب على سنن واحد .

( والأمر ) - نحو : عَدَّ وَسَعَّ (٢) .

( والمصدر الكائن على فعل ، محرَّك العين بحركة الفاء ، معوضاً

(١) في الصحاح : وَكَّفَ الْبَيْتُ وَكَفًّا وَوَكَيْفًا وَتَوَكَّفًا ، أى قطر ؛ وفي

الحاشية : من باب وعد ؛ وأوَكَّفَ الْبَيْتُ ، لغة فيه .

(٢) في (ز) : وَيَعُ ، وفي (د) : وَقَعُ .

منها هاء تأنيث ) - نحو : عِدَّةٌ وَشِيَّةٌ ، الأصل : وَعِدَّةٌ وَوَشِيَّةٌ (١) ، فاستثقلوا الكسرة على الواو ، فحذفوها ، ونقلوا حركتها إلى العين ، ثم عَوَّضُوا منها الهاء ؛ فلو كان المصدر على غير هذا الوزن ، لم تحذف الواو ، نحو : وَعَدَ وَعَدَأً ، قال تعالى : « وَعَدَّ اللَّهُ » (٢) ، وكذا وَرَدَّ وَرُوداً ؛ وربما جاءوا بفعل (٣ على الأصل -٣) ، فقالوا : وَعِدَّةٌ وَوَيْبَةٌ ، وقالوا أيضا : وَتَرَّتْهُ أَيْرُهُ وَتِرًا وَتِرَةً ، بكسر الواو .

( وربما فُتِحَتْ عَيْنُهُ ) - أى عين ما حذفت منه الواو .

( لفتحها فى المضارع ) - كقولهم : سَعَةٌ وَدَعَةٌ ، والمضارع :

يَسَعُ وَيَدَعُ (٤) .

( وربما فعل هذا بمصدر فَعَلَ (٥) ) - كقولهم : وَضَعُ (٦)

ضَعَةٌ ، وَوُقِحَ قَحَةٌ ، حكاها الأَخْفَشُ .

( وشَدَّ فى الصَّلَّةِ : صَلَّةٌ ) - فضموا الصَّادَ ، وكان قياسه ، إذ

بناه على فُعَلَةٍ ، بضم الفاء ، أن يقال : وَصَلَةٌ ، بإثبات الواو مضمومة ، لكن لما قالوا فيه : فِعْلَةٌ ، بالكسر ، حذفوا الواو ، فقالوا : صَلَّةٌ ، أجرى فُعْلَةٌ مجرى فِعْلَةٍ ، شَدَّوْذًا .

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٢) « وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا » - النساء / ١٢٢ ، ويونس / ٤ ، ولقمان / ٩ ، « وعد

الله ، لا يخلف الله وعده » - الروم / ٦

من (٣ - ٣) سقط من ( غ ) .

(٤) فى ( ز ، غ ) : كقولهم : ضَعَةٌ وَدَعَةٌ ، والمضارع : يَدَعُ وَيَضَعُ .

(٥) فى ( ز ) : بمصدر فُعَلَ ؛ وهو مبنى للمفعول .

(٦) فى ( ز ) : كقولهم : وَضِعُ ؛ وهو كسابقه .

( وربما أُعِلَّ بِذا الإِعْلَالِ (١) أَسْمَاءُ ، كَرَقَةٌ (٢) ) - وَالْقِيَاسُ عَدَمُ حَذْفِ الْوَاوِ ، فَيُقَالُ : وَرَقَةٌ ، كَوَجْهَةٌ ، إِذَا قَلْنَا : هُوَ اسْمٌ ظَرَفٌ بِمَعْنَى الْمَكَانِ الْمَتَوَجَّهِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَبْرَدِ وَالْفَارَسِيِّ ، لَا إِذَا قَلْنَا : هُوَ مُصَدَّرٌ ، كَظَاهِرِ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ؛ وَحَكَى عَنِ الْمَازِنِيِّ كَلَّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّقَةَ لَمْ يُبَيَّنَّ عَلَى فِعْلِ مَلْفُوظٍ بِهِ وَلَا مَقْدَّرٍ ، فَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ حَذَفَتْ مِنْهُ الْوَاوُ ، فَهُوَ كَجَهَّةٍ ، عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى فِعْلِ مَقْدَّرٍ ، لَمْ يَنْطِقْ بِهِ .

( وَصِفَاتٌ ، كَلْدَةٌ ) - وَالْأَصْلُ : وَلِدَةٌ ؛ يُقَالُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لِدَتِكَ ، أَيْ وَلَدٍ مَعَكَ فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ ؛ وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ صِفَةٌ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ؛ وَجَعَلَهُ الشُّلُوبِيُّنَ مُصَدَّرًا فِي الْأَصْلِ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ شَاذًا ؛ وَكَلَامُ سَيَبَوِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ فِي الصِّفَاتِ مِثْلَ هَذَا ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ .

( وَلَا حِظٌّ لِلْيَاءِ فِي هَذَا الْإِعْلَالِ ) - فَلَا تَحْذِفُ الْيَاءُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ؛ لِأَنَّهَا أَخْفَى مِنَ الْوَاوِ ، يُقَالُ : يَسِرُ الرَّجُلُ يَيْسِرًا ، وَيَعْرِتُ (٣) الْعَيْرَ تَيْعَرًا ، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ .

( إِلَّا مَا شُدَّ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ : يَيْسُ (٤) ) - وَالْقِيَاسُ : يَيْسُ (٥)

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في الصحاح : الورق : الدراهم المضروبة - وفي الحاشية : الورق مثلثة ، وككَيْفٍ وَجَبَلٍ - وكذلك الرَّقَّةُ ، والهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ .

من (٣ - ٥) سقط من (ز ، غ) .

(٤) قال الدماميني : مضارع يَيْسَ ، فحذفت الياء منه ، لوقوعها بين ياء

وكسرة .

وقالوا أيضا : ييس (١) تيس ، والقياس : تيس ، بياءين فيهما .  
 ( ولا ليفعل (٢) ) - وهو ما وقعت الواو (٣) فيه بين ياء  
 وضمة ، نحو : وَضُوْ يَوْضُوْ ، وَوَطُوْ يَوْطُوْ ، وَوُح يَوْح .  
 ( إلا ما شذ من يجُد (٤) ) - فقالوا : وَجَد يَجُد ، بحذف  
 الواو ، والقياس : يُوْجُد ، بإثباتها ، فأجريت الضمة مجرى الكسرة  
 فيه ، إذ كان أصله : يجد ، بالكسر ؛ وهى لغة أكثر العرب فى  
 مضارع (٥) وجد ؛ فالضم كأنه فرع عن الكسر ، باعتبار أنه  
 الأكثر ؛ وكذا يقول النحويون : إن يَجُد بالضم منبهة على الأصل ،  
 أى حذف الواو تنبيها على أنه جاء على غير الأصل ، وأن أصله المطرد  
 فيه ما كثر ، وهو الكسر (٦) ، وضم الجيم لغة عامرية .  
 ( ولا يُفعل ) - بل يقال : يُوعَد ويُوزَن ، بإثبات الواو ، لعدم  
 وقوعها بين ياء وكسرة ، وإن كانت فتحة العين عارضة ؛ ولم يقولوا :  
 يُعَد ويُزَن ، نظراً إلى الأصل ، لأن الحذف فى الجملة على خلاف (٧)  
 الأصل ، فلا يصار إليه إلا عند تحقّق سببه .

- 
- (١) فى (ز) : ييس ييسُ ، والقياس : ييس ، بياءين فيهما ؛ وفى (غ) : يسر  
 يسر ، والقياس : يسر ، بياءين فيهما .  
 (٢) بضم العين .  
 (٣) فى (ز ، غ) : الياء .  
 (٤) بضم الجيم ؛ وفى الصحاح : وَجَدَ مَطْلُوبَهُ ، يَجِدُهُ وَجُوداً ، وَيَجِدُهُ  
 أَيضاً ، بِالضَّم ، لُغَةً عَامِرِيَّةً .  
 (٥) سقطت من (ز ، غ) .  
 (٦) فى (ز) : وهو الأصل .  
 (٧) فى (ز ، غ) : على خلافه .

( إلا ما شدَّ من يُذَر ويُدَع ، في لغة ) - والقياس : يُوذَر ويُوذَع ، كيُوَعَد ويُوَضَع ؛ والذين قالوا : يذر ويدع ، لم يعتدوا بما عرض من الفتح ، من جهة أن هذه الواو ممتدة في الماضي وغيره ، أو كالمماتة ، استغناء بترك وتارك ومتروك وترك ؛ وقد قرئ شاذاً : « ما ودَعك ربُّك وما قلَى » (١) ؛ وجاء أيضاً في ضرورة الشعر : ودَع ومودوع (٢) ؛ وقياس ماضى يذَر : وذَر ، لو استعمل ، وفي نسخة صححت مع المصنف ، وعليها خطّه ، الضرب على : ويُدَع ؛ وفي معجم الطبراني مرفوعاً : « كلُّ أحد يُؤخَذ من قوله ويُدَع » (٣) .

( ولا لاسم ، تقع فيه الواو موقعها من يعد ) - لأن الاسم خفيف ، والفعل ثقيل ، فلا يتساويان ، بل يقال في مثل : يقطين ، من وعد : يُوَعِد ، فتثبت الواو فيه ، وإن وقعت بين ياء وكسرة ، لحنفة الاسم .

( فصل ) : ( وما اطرده حذف همزة أفعل من مضارعه ) - نحو : يُكْرِمُ ، أصله : يُؤكِّرِمُ ، كيُدْخَرِج ، لأنه من المضارع أُكْرِمُ ، وأصله : أُؤكِّرِمُ ، بهمزتين ، فاستثقل ذلك ؛ وكذا لو أبدلت الهمزة هاءً مثلاً ، لم تعامل بمعاملة الهمزة نحو : هَرَأق يُهْرِيقُ وأهْرِيقُ (٤) ،

(١) الضحى / ٣ .

(٢) في (ز) : ومودع .

(٣) معجم الطبراني مرفوعاً .

(٤) في الصحاح : وهَرَأق المَاءُ يُهْرِيقُهُ ، بفتح الهاء ، هِرَاقَةٌ ، أى صبّه ؛ وأصله : أَرَأق يُرِيقُ إِرَاقَةً ؛ وأصل أَرَأق : أَرِيقُ ، وأصل يُرِيقُ : يُرِيقُ ، وأصل يُرِيقُ : يُورِيقُ ؛ وإنما قالوا : أنا أهْرِيقُهُ ، وهم لا يقولون : أنا أَرِيقُهُ ، لا استثقلهم الهمزتين =



وباقى التصاريف ؛ فلما استثقلوا اجتماع الهمزتين (١) ، حذفوا الثانية ، فصار : أكرم ، ثم حُمِلَ باقى المضارع عليه ، وفُصِلت همزة المضارع الأخرى ، لتقدّمها .

( واسمى فاعله ومفعوله ) - نحو : مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، والأصل : مُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ ، والحذف للحمل ، كما تقرّر .

( ولا تثبت إلا فى ضرورة ) - كقوله :

\* فإنه أهلٌ لأن يُؤكّرما (٢) \* (١٤) بكر

( أو كلمة مستندرة ) - قالوا : أرضٌ مؤرّبة ، بكسر النون ، أى كثيرة الأرناب .

( ومن اللازم حذف فاءات الأخذ وكلّ ومُر ) - والأصل : الأخذ والأكل والأمر ، فحذفوا الفاء ، وهى الهمزة الثانية ، فاستغنوا عن همزة الوصل ، لتحرك ما بعد ذلك ؛ وهذا الحذف هو المشهور فى لسان العرب ؛ ومنهم من لا يحذف ، فيقول : أؤخذ وأؤكل وأؤمر ، وهو

= وفيه لغة أخرى : أهرق الماء يُهرقه إهراقاً ، على وزن أفعل يُفعل ، وأصل : أهرق : أزيق ؛ وفيه لغة ثالثة : أهرق يُهرق إهراقاً ، فهو مهريق ؛ والشئ مهراقٌ ومهراقٌ أيضاً بالتحريك ، وهذا شاذ ؛ وفى الحديث : « أهرق دمه » .  
(١) فى الأكرم .

(٢) من الرجز المشطور ، لأبى حيان الفقعسى ؛ والشاهد فى قوله : يُؤكّرما ، جاء به للضرورة على الأصل فى مضارع الرباعى ، كدحرج يُدحرج ؛ والمستعمل : يُكّرما ، بحذف الهمزة .

في مُر ، فصيح (١) كثير ، وفي نُحْذُ وَكُلُّ ، قليل .

( وإن وَلَى مُرٌ وَاوَأُ أَوْ فَاءٌ ، فالإثبات أجود ) - فقولك :  
وَأُمُرٌ ، فَأُمُرٌ ، أجود من قولك : وَمُرٌ ، فَمُرٌ ؛ وثبت في بعض النسخ  
: وَنُحْذُ وَكُلُّ بالعكس (٢) ، فالحذف فيهما مع الحرفين نحو : وَنُحْذُ ،  
فَنُحْذُ ، وَكُلُّ ، فَكُلُّ (٣) ، أجود من : وَأَنْحُذُ فَأَنْحُذُ وَأَكُلُّ فَأَكُلُّ .  
( ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرها ، إلا في الضرورة ) -

كقوله :

(٤٤) تِ لِي آلَ زَيْدٍ ، وَأَنْدُهُمْ لِي جَمَاعَةً وَسَلَّ آلَ زَيْدٍ : أَيْ شَيْءٍ يَضِيرُهَا (٤)  
ولا يقال في اللَّتِّ مِثْلًا : لَتِّ ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ .

( ومن اللازم حذف عين فَيَعْلُولَةُ ، كَبَيِّنُونَةُ ) - والأصل عند  
سيبويه في هذه المصادر ، فَيَعْلُولَةُ ، فأصل بَيِّنُونَةُ : بَيِّنُونَةُ ، بإدغام الياء  
في الياء ؛ وكذا أصل كَيِّنُونَةُ : كَيِّنُونَةُ ، اجتمعت الياء والواو ،  
وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبوا الواو ياءً ، أودغموا ، فصار  
كَيِّنُونَةُ ، ثم خُفِّفَ لزوماً ، لثقل الكلمة بكثرة حروفها ، مع الإدغام  
في حرفي العلة ، فصار بينونة وكينونة ، ووزنها (٥) حينئذ : فَيَلُولَةُ ؛  
ومثلهما صَيِّرُورَةٌ وَقَيْدُودَةٌ (٦) ؛ ودليل أن الأصل ما ذكر ، انقلاب الواو

(١) في (غ) : وهو في مُرِه صحيح .

(٢) وقد أثبتتها بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) من الطويل ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد في قوله : تِ لِي ، أَيْ آتِ لِي ،  
حذف فاء الفعل آتَى ، وهمزة الوصل من أمره للضرورة ؛ وأندهم ، أَيْ آتِ نَادِيَهُمْ .

من (٥) إلى (٧) بالصفحة التالية سقط من (د) .

(٦) مصدر قاد ، أصله : قَوْدٌ قَوْدًا وَمِقَادَةٌ وَقَيْدُودَةٌ - صحاح .

يَاءٌ فِي كَيْنُونَةَ (٧) وَنَحْوَهُ ؛ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُن لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ ،  
وَتَصْرِيحُهُمْ بِذَلِكَ ؛ أَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ (١) :

(٤٥) قَدْ فَارَقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ  
يَالَيْتَ أَنَا ضَمَّنًا سَفِينَةَ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ (٢)

( وَلَيْسَ أَصْلُهُ : فُعْلُولَةٌ ، فَفَتَحَتْ فَاؤُهُ ، لِتَسْلَمَ الْيَاءُ ، خِلَافًا  
لِلْكَوْفِيِّينَ ) - وَغَيْرِ الْمَصْنَفِ نَقْلَهُ عَنِ الْفَرَاءِ ؛ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا  
النَّوْعَ مِنَ الْيَائِيَّ ، أَكْثَرَ مِنَ الْوَاوِيِّ ؛ وَرُدَّ بِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقْلِبُ الضَّمَّةَ  
فَتْحَةً ، لِتَسْلَمَ الْيَاءُ ، وَيَمْنَعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْكَثْرَةِ ، بَلْ كِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ ؛  
وَلَا يُقَاسُ مَجِيءُ الْمَصْدَرِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَاطِنِ .

( وَيَحْفَظُ هَذَا الْحَذْفَ فِي عَيْنِ فَيْعِلَانَ ) - نَحْوُ : رِيحَانُ أَصْلُهُ :  
رِيَّوْحَانُ (٣) ؛ فَقَلِبْتَ الْوَاوِ يَاءً ، وَحَصَلَ الْإِدْغَامُ ، ثُمَّ خَفَفَ بِحَذْفِ

(١) الْمِرْدُ ؛ وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : أَنْشَدَنِي  
النَّهْشَلِيُّ .

(٢) هَذِهِ أَرْبَعَةُ آيَاتٍ مِنَ الرَّجَزِ الْمَشْطُورِ ؛ وَشَحَطْتُ بِمَعْنَى بَعَدْتُ ؛  
وَالظَّعِينَةُ : الْمَرْأَةُ فِي هُودُجِهَا ؛ وَرَوَايَةُ الْإِنْصَافِ ص ٧٩٧ : يَالَيْتِنَا قَدْ ضَمَّنَّا سَفِينَةَ ؛  
وَرَوَايَةُ النِّسْخِ بَعْدَهُ : حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ ... ؛ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : كَيْنُونَةَ ؛ فَإِنَّ  
الْبَصْرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، هُوَ مَا جَاءَ بِالْآيَاتِ ، بِفَتْحِ الْكَافِ ،  
وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ ، وَأَنَّ أَصْلَهُ الْأَصِيلُ : كَيْنُونُونَ ، عَلَى مَا جَاءَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ .  
قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : وَتَقُولُ : كَانَ كَوْنًا وَكَيْنُونَةً أَيْضًا ، شَبَّهَهُ بِالْحَيْدُودَةِ وَالطَّرِيرَةِ ، مِنْ  
ذَوَاتِ الْيَاءِ ؛ وَلَمْ يَجِئْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى هَذَا إِلَّا أَحْرَفَ : كَيْنُونَةَ وَهَيْعُوعَةً وَدِيمُومَةَ  
وَقِيدُودَةَ ؛ وَأَصْلُهُ : كَيْنُونَةَ ، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ؛ وَهَكَذَا جَاءَ فِي الصَّحَاحِ ؛ وَفِي الصَّحَاحِ  
أَيْضًا : هَاعٌ يَهْوَعٌ هَوَاعًا وَهَيْعُوعَةً أَيْ قَاءً ، وَالتَّهْوُوعُ : التَّقْيُوءُ .

(٣) فِي (ز) : رِيَّوْحَانُ .

العين ، فوزنه الآن : فَيَلان ؛ ولا ينقاس ؛ فلا يقال في هَيَّبان ، وهو الجبان : هَيَّبان ، إلا إن سُمع .

( وَفَعِلَ وَفَعِلَةٌ ) - أى وفي عينيها ، نحو : سَيِّدٌ وَسَيِّدَةٌ ، وَهَيْنٌ وَهَيْئَةٌ ؛ والأصل : سَيِّدٌ ، بتشديد الياء ، وكذا الباقي ؛ فحُفِّفَ بحذف العين ، فصار الوزن : فَيَلانٌ ؛ وكلام المصنف ، على أن هذا التخفيف لا ينقاس في الواوَيِّ كسَيِّدٌ (١) ، والياءَيِّ كَلَيِّنٌ ؛ وكلام غيره على أنه مقيس ؛ وخالف الفارسي في اليائِي .

( وفاعل ) - أى وعين فاعل ، ونحو : شاكٍ ، في لغة من جعل الإعراب على الكاف ، فقال : هذا شاكٌ ، ورأيت شاكاً ، ومررت بشاكٍ ؛ والأصل : شايك ، فحذفت العين ؛ وفيه لغة أخرى ، وهى قلب العين ، وجعلها بعد اللام ، فيصير كالمُنقوص ، فيقال : هذا شاكٍ ، ومررت بشاكٍ ، ورأيت شاكياً ، كما يُفَعَلُ بقاضي ، واللغة الأولى أكثر ، كما ذكر (٢) سيبويه ؛ ويحتمل قوله تعالى : « شفا جُرف هارٍ » (٣) الوجهين ؛ ولا ينقاس شيء من الوجهين ، فلا يقال في قايِم : قام ، لا على الأول ، ولا على الثاني .

( وربما حذف ألف فاعل مضاعفاً ) - لقولهم في رابٍّ : ربٍّ ، وفي بارٍّ : برٍّ ، ولا ينقاس ، فلا يقال في عادٍّ ورادٍّ : عدٍّ وردٍّ ؛ وجوزَّ

(١) أصله : سَيِّود .

(٢) في (ز) : كما سيذكر .

(٣) التوبة / ١٠٩

المصنف ، في غير هذا الكتاب ، كون شك ونحوه ، مما حذف منه ألف فاعل .

( والرد إلى أصليين ، أولى من ادعاء شذوذ حذف ) - نحو : سبط وسبَطْر ، ودمث ودمَثْر ، يحتمل هذان ونحوهما وجهين : أحدهما الرجوع إلى أصليين ، بتركيب دمث من دم ث ، وتركيب دمَثْر من ذلك ، وزيادة راء ، فيكونان مترادفين ؛ ويحتمل كون الأصل : دمثر ، وحُذفت الرّاء شذوذاً ؛ ولا يمكن القول بزيادتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة ؛ والأول أولى ، لسلامته من دعوى الشذوذ ؛ وكذا الكلام في سبط وسبَطْر .

( أو إبدال ) - نحو : مدح ومدّه ، فهما أصلان ؛ وقد جاءت التصارييف كلها لكل منهما ، نحو : مادّه ، وباقيها ؛ وهذا أولى من الإبدال ؛ إذ لم يثبت النحويون إبدال الهاء من الحاء ؛ وإنما أثبت ابن خالويه ذلك ، لأنه لم يكن ممن يحقق علم العربية ، بل غلب عليه علم اللغة . انتهى . والحق إثبات ذلك ، فقد سمعت منه ألفاظ كثيرة جدا ؛ وقد عقد له العلامة أبو الطيب اللغويّ باباً في كتاب الإبدال ؛ ومما ذكر فيه ، أن أبا حاتم ، حكى عن الأصمعيّ ، عن الحارث ابن مُصَرِّف ، قال : سَابَّ حَجَلُ بنِ نَضَلَةَ (١) ، معاوية بن (٢) شَكَل ،

(١) الإبدال ، لأبي الطيب اللغويّ ج ١ ص ٣١٦ وما بعدها ؛ في (د) : جَحْدُ بنِ نَضَلَةَ ، وفي (غ) : ححر ، بدون إعجام ؛ قال في حاشية الإبدال : وفي هامش الأصل : حَجَلُ ، أحد بنى عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أُعْسَم ، شاعر .  
(٢) في (غ) : معاوية بن شكّا ؛ وفي حاشية الإبدال : أحد بلحريش بن كعب ابن ربيعة .

عند النعمان بن المنذر ، أو عند المنذر ، شك الأصمعيّ ؛ فقال : إنه قتال ظباء ، تباع إماء ، مَشَاءَ بِأَقْرَاءَ (١) ، قَعَوُ الْأَلْيَتَيْنِ (٢) ، مُقْبَلِ التَّعْلَيْنِ (٣) ، أَفْحَجِ الْفَخْذَيْنِ (٤) ، مُفِجِّ السَّاقَيْنِ (٥) .

فقال الملك : وَيَهَكَ ! . أردت أن تَذُمَّ (٦) فمدّهته ! . أراد : ويحك ! أردت أن تَذُمَّ فمدحتّه ! .

قال : وَيُرَوَى أن النبي ﷺ ، قال لرجل (٧) : « أقبل جُنَاد ! . وَيَهَكَ ! (٨) » أي : وَيَحْك ! . انتهى .

(١) في حاشية الإبدال : والأقراء هنا جمع قَرَى ، وهو مسيل الماء إلى الروضة .  
(٢) وفي الحاشية : رجل قَعَوُ العجيزة : أرسح - عن ابن سيده ؛ وفي الصحاح : الإقعاء عند أهل اللغة : أن يلصق الرجل أليتيه بالأرض ، وينصب ساقيه ، ويتساند إلى ظهره ؛ ورجل أرسح ، بَيْنَ الرَّسْحِ ، وهو قليل لحم العجز والفخذين ، والمرأة رَسْحَاءُ .

(٣) في الحاشية : من أَقْبَلَ النَّعْلَ : جعل لها قبلاً ، وهو زمام بين الإصبع الوسطى والتي تليها ؛ وفي الصحاح : وقِبَالَ النعل بالكسر : الزمام الذي يكون بين الإصبع الوسطى والتي تليها ؛ يقال : قابلتُ النعلَ وأقبلتها ، إذا جعلت لها قبالكين .  
(٤) في الصحاح : رجل أفحج بَيْنَ الفَحْجِ ، وهو الذي تتدائى صدور قدميه ، وتتباعد عَقِبَاهُ ، وتتفَحَّج ساقاه ، ودَابَّة فَحْجَاءُ .

(٥) في ( ز ، غ ) : فَلَجَّ السَّاقَيْنِ ؛ وفي الحاشية : مُفِجِّ السَّاقَيْنِ ، أي إحدى كل من الفخذين والساقين متباعدة عن الأخرى ؛ وفي الصحاح : وَفَجَّحْتُ ما بين رجلَيْ أَفْجُهُمَا فَجًّا ، إذا فنتحت ، ورجل أَفَجَّ بَيْنَ الفَحْجِ ، وهو أقبح من الفَحْجِ .  
(٦) في الإبدال : أن تَذِمّه .

(٧) في ( غ ) : لرجل من العرب .

(٨) وفي حاشية الإبدال : بالترخيم ؛ وهو جُنَادَة ؛ قال : وما اطلعنا على من له علاقة بحديث : وَيَهَكَ ! . على أنه جاء في ( م خ ١٣ / ٢٧٦ ) ما نصه : وذكروا أن النبي ﷺ ، قال لعمار : « وَيَهَكَ ! . يابن سُمَيَّة » ! . أي ويحك ! .

والفرق بين طريق النحويين في هذا ، واللغويين ، أن اللغويين إذا  
اشتهر للكلمة استعمال بحرف ، ثم جاءت مستعملة بحرف آخر  
مكانه ، قالوا : إن أحد الحرفين بدل من الآخر ؛ وقد يقولون ذلك  
أيضا ، مع عدم شهرة في أحد الحرفين ؛ ولا فرق عندهم بين أن يكمل  
التصريف في كل منهما ، وبين أن لا يكمل ؛ وأما النحويون فيقولون  
عند كمال التصريف : ليس أحدهما بدلاً من الآخر ، بل هما مادتان ،  
وعند عدم الكمال ، يقولون بالإبدال ، إن كان ذلك الحرف مما ثبت  
أنه يبدل من ذلك ؛ وإلا فهما أصلان .

وربما أطلق مطلقون ، أنه إذا لم تكمل التصاريف ، يكون على  
الإبدال .

( ويجوز في لغة سُليم ، حذف عين الفعل الماضي المضاعف ،  
المتصل بتاء الضمير أو نونه ، مجعولة حركتها على الفاء وجوباً ، إن  
سكنت ) - وذكر الجواز منه على أنهم لا يلتزمون ذلك ؛ فقوله في  
آخر التقاء الساكنين ، محمول على هذا ؛ ودخل في الماضي ، الثلاثي  
كظَلَّ ، وغيره كأحسَّ وأحبَّ ؛ ومثال الوجوب : أَحَسْتُ وَأَحْسُتُمْ  
وَأَحْسَتُمَا وَأَحْسَتُنَّ وَأَحْسَنَ وَأَحْسَنَّا ؛ والأصل : أَحَسَسْتُ وَأَحْسَسَنَ ،  
وكذا الباقي ، فنقلت حركة السين إلى الحاء ، وحذفت (١) ، وكذا  
أَحَبْتُ وَأَحَبِنَ ونحوه .

( وجوازاً إن تحركت ) - أي الفاء ؛ فيجوز في ظَلْتُ ،

(١) أي السين الأولى .

أن تبقى الفاء على فتحها ، وأن تحرك بحركة العين ، فتكسر ، وكذا مستٌ .

( ولم تكن حركة العين فتحة ) - فإن كانت نحو : هممت وانحططت ، لم تجعل على الفاء ، لأن الفاء مفتوحة ؛ هكذا شرح هذا الموضوع ؛ وقضيته : جواز التخفيف في مثله بالحذف ، لكن لاينقل ؛ وقد صرح الشارح بذلك ، فقال : تقول في هممت : هممتُ ، وفي انحططت : انحطتُ ؛ ويجوز حمل كلام المصنف على أنه إن كانت حركة العين فتحة ، لم يكن ذلك لغة ، وكلامه في غير هذا الكتاب يوافق هذا (١) ؛ فإنه زعم في غيره أن الحذف إنما يطرد ، إذا كانت حركة العين كسرة نحو : ظللت ، فإن كانت فتحة قال : فالحذف قليل ؛ حكاها الفراء ؛ ولا يقاس على ماورد (٢) منه ، ولا يحمل عليه ، إن وجد عنه (٣) مندوحة . انتهى .

وقد وجد من كلامهم في هممتُ : هممتُ ، بحذف إحدى الميمين ؛ ثم اعلم أن نقله أن ذلك لغة ، يقتضى اطراده ، كما رأيت من تصرّحه في غير هذا الكتاب بالاطراد ؛ وعلى الاطراد : الشلوبين ؛ وكلام سيبويه ، على عدم اطراده ، وعليه ابن عصفور وابن الضائع .

( وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع ) - وكلامه في غير هذا الكتاب يقتضى اطراده فيهما ؛ فإنه ذكر الماضي من ظللت (٤) ومافيه

(١) في (د) : يوافق على هذا

(٢) في (د) : أورد .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في (ز) : طظلت .



من فتح الفاء وكسرها ، ثم قال : وكذلك يستعمل نحو : يقرن وقرن ، فيقال فيهما : وَقَرْنَ وَيَقْرَنَّ ؛ لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز . انتهى ؛ لأن المضارع مكسور العين ، والأمر مثله ، وقراءة : « وَقَرْنَ » (١) بكسر القاف ، جارية على هذا ، فإنه أمر من قررت بالمكان ، أقر ، بفتح (٢) العين في الماضي ، وكسرها في المضارع ؛ وهى على قول من لا يرى اطراد ذلك في الأمر ، خارجة عن القياس ؛ وقيل (٣) : يحتتمل كون قَرْنَ من الوقار ، يقال : وقَرَ يَقْرُ ، كوعَدَ يَعُدُّ ، فَقَرْنَ على هذا ، على القياس ، وقراءة : « قَرْنَ » بفتح القاف ، تبنى على إجازة ذلك ، مع فتح العين .

وقد نقل البغداديون أنه يقال : قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ ، بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ؛ وعلى ذلك خَرَجَ بعض العلماء القراءة ؛ وقيل : إنها من قَارَ يَقَارُ ، كخَافَ يَخَافُ ؛ ومعناه : الاجتماع ، أى اجْتَمَعْنَ في بيوتكن ، وعلى هذا ، هى على القياس ؛ وعلى الأول ، قد عرفت مايقال فيها ؛ ومما جاء في المضارع من هذا ، ماحكاه الفراء من قولهم : ينحطن في ينحططن ؛ واعلم أن المصنف ذكر في غير هذا الكتاب ، أنه لو قيل ذلك في المضموم لجاز ، فقال : لو قيل في اغضُضْ : غُضُنَ (٤) ، قياساً على قَرْنَ ، بالفتح لجاز (٥) ؛

(١) الأحزاب / ٣٣ : « وقرن في بيوتكن » .

(٢) في (د) : بكسر .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (غ) غض .

(٥) في (غ) : أى بالفتح .

قال : وإن لم أره منقولاً ؛ لأن فكَّ المضموم أثقل من فك المكسور ؛  
وإذا كان فكَّ المفتوح قد قرَّ منه إلى الحذف في قرَن ، بفتح القاف ،  
فَفِعْلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز . انتهى .

وذكر أبو الطيب اللغوي أن الحجازي يقول في حسست :  
حسيت ، يعوِّض من السين ياءً ، والتيمي لا يعوِّض ، فيقول :  
حست . انتهى .

يقال : حَسَيْتُ بالخبر (١) ، وأَحْسَيْتُ به ، أى أيقنت به ؛  
قال أبو زيد :

(٤٦) خلا أن العِتاقَ من المطايا حَسِينَ به ، فُهَنَّ إليه شوس (٢)

(١) هكذا في النسخ الثلاث ؛ وفي الصحاح : ويقال أيضا : حَسَيْتُ بالخبر ،  
وأَحْسَيْتُ به ، أى أيقنت به ؛ وربما قالوا : حَسَيْتُ بالخبر ، وأَحْسَيْتُ به ، يبدلون  
من السين ياءً ، قال أبو زيد : خلا أن العِتاق ... الخ البيت .

وربما قالوا : أَحَسْتُ منهم أحداً ؛ فألقوا إحدى السنين استثقلاً ؛ وهو من  
شواذ التخفيف ؛ وأبو عبيدة يروى قول أبي زيد :

\* أَحَسَّنَ به ، فُهَنَّ إليه شُوسُ \*

وأصله : أَحَسَّسَنَ .

(٢) من الوافر ، لأبي زيد الطائي - ديوانه ٩٦ - وجاء به في لسان العرب في  
مادة : حسس ، وحسا ؛ وقد رواه في المرة الثانية : سوى أن العِتاق ... والعِتاق جمع  
عتيق ، وهو الأصيل ؛ والمطايا جمع مطية ، وهى الدابة ؛ وحَسِينَ به ، بفتح الحاء ،  
وكسر السين أو فتحها ، أصله : حسسن به ، فأبدل من ثاني المثليين ياء ، وهو موضع  
الشاهد في هذا البيت ؛ والشوس جمع أشوس ، وهو الوصف من الشَّوس ، بفتح  
الشين والواو جميعا ، وهو النظر بمؤخر العين .

وأبو عبدة يروى قول أبنى زبيد : \* أَحْسَنَ به ، فهن إليه شوس \*

( وبعض العرب يحذف همزة يجيء ويُسوء ) - فيقول : يجى

ويسو ، والقياس عدم الحذف ، وهو لغة أكثر العرب .

( وإحدى ياءى يَسْتَحِي ) - فيقول : يَسْتَحِي ، وهى لغة

تميم ، يحذفون إحدى الياءين من أَسْتَحِي (١) وفروعه ، فيقولون :

أَسْتَحِي يَسْتَحِي مُسْتَحٍ وَمُسْتَحِيَّ مِنْهُ وَأَسْتَحَاءٌ ؛ ثم قال

المُعْظَم (٢) : المحذوف العين ؛ وقيل : المحذوف اللام ؛ والإثبات لغة

الحجاز ؛ وقد نطق بعضهم بلغة تميم ، قال عمر بن أبى ربيعة :

\* أما تستحى أو ترعوى أو تفكر (٣) ؟ \* (٤٧)

وعلى الأول قراءة ابن مُحِيصن : « إن الله لا يستحى أن يضرب

مثلاً (٤) » ، ورؤيت عن ابن كثير .

( ويُجرهِنَّ مُجْرَى يَفَى وَيَسْتَفَى (٥) فى الإعراب ) - فيقول فى

الرفع : يَجى وَيَسُو وَيَسْتَحى ، وفى غيره : لن يَجى ، ولن يسو ، ولن

يستحى ، ولم يَج ، ولم يس ، ولم يَسْتَح .

(١) فى (د) : استحيا .

(٢) أى معظم العرب .

(٣) شطر من بيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المشهورة ؛ والشاهد فى قوله :

تستحى ، يحذف إحدى الياءين ، على لغة تميم .

(٤) البقرة / ٢٦

(٥) فى (د) : ويستبى .

( والبناء ) - إذا عرض ما يقتضيه ، من نون إناث أو تأكيد نحو : يَجِين وَيَسُون وَيَسْتَحِين ، ولا يَجِين ، ولا تَسُون زيداً ، ولا تَسْتَحِين من الخير .

( والإفراد ) - بأن يتجرّد عن دالّ على تثنية أو جمع .

( وغيره (١) ) - بأن لا يتجرّد نحو : يجيان ، كيفيان ، ويجون ، كيفون ، ويستحيان ويستحون .

( والتزم في غير ندور واضطرار (٢) ، حذف ما الاستفهامية المفردة المجرورة ) - نحو : « عمّ يتساءلون » (٣) ؟ و « فيم أنت من ذكراها » (٤) ؟ ومجىء م جمّت ؟ وفعلوا ذلك تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال .

واحترز بغير ندور ، مما حكى الأحفش في الأوسط ، من أن من العرب من يثبت الألف ؛ قال الأحفش : وذلك قبيح قليل (٥) .

وفي بعض النسخ بعد هذا :

( أو اضطرار ) - وأشار إلى قوله :

(١) في ( ز ، غ ) : أو غيره .

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، وثبتت في المحققة من التسهيل ، ونهت في

الحاشية على سقوطها من بعض النسخ ؛ وسيشير إليها الشارح بعد قليل .

(٣) النبأ / ١

(٤) النازعات / ٤٣

(٥) سقطت من ( ز ) .

(٤٨) على ما قام يشتمنى لثيم كخنزير تمرغ في رماد (١)  
 على أن الزمخشري حكي في الكشف ، أن إثباتها لغة ؛ وكلام الدينوري  
 في المهذب نحوه ، قال : قال أهل التفسير في : « بما غفر لي ربي » (٢)  
 معناه : بأى شيء ؟ وخرج بالاستفهامية : الموصولة ، نحو : فرحتُ  
 بما فرحتَ به ؛ والشرطية نحو : بما تفرحُ أفرحُ ؛ ولم تحذف فيهما  
 الألف ، لعدم استقلالها ، بخلاف الاستفهامية ؛ فكأن المجموع  
 فيهما هو الاسم ، فصارت ألفها كالحشو ، فنقص بطرفها (٣) ؛

(١) من الوافر ؛ لحسان بن ثابت ، أو حسان بن المنذر ؛ قال في معجم شواهد  
 العربية : وليس في ديوان حسان ؛ وقال في الدرر ٢ / ٢٣٩ : إنه لحسان بن ثابت ،  
 في هجو بنى عابد بن عبد الله عمير بن مخزوم ؛ وقال الأثرم ، عن أبي جيرة : قال  
 حسان هذا الشعر في رُفيع بن صَيْفَى بن عابد ؛ ورواية ابن الشجري وابن هشام في  
 المغنى ، والبغدادي في شرح الشافية : في دَمَان ، بدل : في رماد ؛ قال ابن هشام في  
 المغنى ١ / ٢٩٩ : وأما قول حسان : على ما قام ... الخ البيت ، فضرورة ؛ ثم قال :  
 والدمان كالرماد ، وزناً ومعنى ، ويروى : في رماد ؛ وقال قبل ذلك : وأما قراءة  
 عكرمة وعيسى : « عما يتساءلون » فنادر ؛ وقبله قال : ويجب حذف ألف ما  
 الاستفهامية ، إذا جُرَّت ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ... وربما تبعت الفتحة الألف في  
 الحذف ؛ وهو مخصوص بالشعر .

(٢) يس / ٢٧

(٣) هكذا جاءت هذه العبارة في النسخ الثلاث ؛ وقال ناظر الجيش في شرح  
 هذا الموضوع : اعلم أن المقصود من حذف ألف ما ، إنما هو التخفيف ، ولما كانت ما  
 الموصولة ، لا استقلال لها ، لافتقارها في تمام معناها إلى الصلة ، وكذا ما الشرطية ،  
 لتعلقها بما بعدها ، لم تحذف الألف منهما ؛ إذ صارت ما الموصولة مع الصلة ، وما  
 الشرطية مع الشرط ، في حكم اسم واحد ؛ وكان الحذف من ما الاستفهامية خاصة ،  
 لأن لها استقلالاً واستبداداً بنفسها ؛ وإنما كان الحذف من الجرورة دون غيرها ، =

ولذا لما ركبت ما الاستفهامية مع ذا ، لم تحذف ألف ما ، فتقول : على ماذا تلومنى ؟ قال الأخفش فى الأوسط : إن وصلت ذا بما ، أثبت الألف ، وعن هذا احترز بقوله : المفردة (١) .

وخرج بالجرورة : المرفوعة والمنصوبة ، نحو : ما هذا ؟ وما صنعت ؟ فالحذف ضرورة ، كقوله :

(٤٩) أَلَمْ يَقُولِ النَّاعِيَانِ أَلَمَّةً ؟ أَلَا فاندبا أهل الندى والكرامة (٢)

وتناول قوله ، الجرورة بالحرف وبالإضافة ، وقد سبق التمثيل .

( وقد تسكن ميمها اضطراراً ، إن جرت بحرف ) - فيقال :

لم فعلت (٣) ؟ قال :

= لأن النقل يحصل بانضمام ما جرت به ، من حرف جرّ ، أو اسم ، إليها ، فناسب التخفيف ، بحذف الألف منها ؛ والحذف المذكور متعين ، وإليه الإشارة بقول المصنف : والتزم حذف ألف ما الاستفهامية المفردة الجرورة ؛ وقد علل الدمامي فى شرحه ، حذف الألف فى هذا الموضع بقوله : وعلة حذف الألف ، الفرق بين الاستفهام والخبر ، وتخصت الاستفهامية بالحذف لاستقلالها ، ووقوع ألفها طرفاً ، بخلاف الموصولة .

(١) أى غير المركبة .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ، بعضها محرف ؛ ففى (د ، ز) : ألا تندبا ؛ وفى (ز) : إلام ؟ وإلامة ، بكسر الهمزة فيهما ، والباغيان ، بدل : الناغيان ؛ وفى (غ) والدرر والأشمونى مع الصبان : الناعيات ؛ وفى الدرر : ألافاندبا ، وإلام ؟ وإلى مة ؟ قال العينى فى شرح شواهد الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٦ : هو من الطويل وهو مصرع ؛ وألا للتنبية ، وم ، أصلها : ما ، فى محل رفع على الابتداء ، والجملة خبره ؛ والناعى الذى يأتى بجزر الميت ؛ والشاهد فى قوله : ألامة ؟ فإن الألف حذف من ما الاستفهامية ، مع أنها غير جرورة ، للضرورة ؛ وواضح أن الشاهد فى : ألام ؟ ، وألامة ؟ .

(٣) فى (د) : لم فعل ؟

\* يا أسدئ لِمَ أكلته ؟ له (١) ؟ \*

(٥٠)

ولم يجوز في السعة ، لتثتُّ الكلمة بالحذف ؛ وكذا لا يجوز ،  
إذا جُرَّت بالإضافة .

(وزعم المبرد ، أن حذف ألف ما الموصولة بثتت لغة) -  
وقال الأخفش في الأوسط : زعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب  
يقولون : سل عم شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .  
(وشدُّ في الأسماء حذف اللام ، لفظا ونية ، بكثرة ، إن  
كانت واواً) - نحو : أب واسم وابن ، بدليل الأبوة والسمو  
والبنوة ، وهو كثير ، ولكن لا يقاس ، فلا يقال في دلو : دَلٌّ .  
واحترز من حذفها لفظا ، لانية ، نحو : عصا الرجل ، فالألف  
محدوفة لفظا ، لالتقاء الساكنين ، وهي مقدّرة ، لأجل الإعراب ،  
ولو حذف نية ، لنقل الإعراب إلى ما قبلها ، كما فعل في أب .

(١) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢١٧ : يا أسديا ، وفي شرح شواهد ، قال  
العيني : أنشده أبو الفتح :

ياققعسى لِمَ أكلته له ؟ لو خافك الله عليه حرّمه

وفي الإنصاف ١ / ٢٩٩ :

يا أسدئ لِمَ أكلته له ؟ لو خافك الله عليه حرّمه

فما قرّبت لحمه ولا دمّه

قال : يعنى جرّو كلب ؛ ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعيّر بذلك ؛ وفي  
الحاشية : أنشد ابن منظور هذا الشاهد في مادة : روح ، ونسبه إلى سالم بن دارة ،  
وروى أوله : ياققعسى ؛ والشاهد في قوله : لِمَ أكلته ؟ حيث جاءت ميم لِمَ ساكنة ،  
وأصلها : لما ؟ وهي استفهامية ، دخل عليها حرف الجرّ ، فحذفت الألف ، ثم سكنت  
الميم ضرورة .

( وبقلّة ، إن كانت هاء ) (١) - نحو : شفة (٢) ، بدليل شفاه ومشافهة ، وشاة (٣) بدليل شياه ، وشوّهتُ شاة : اصطدتها ؛ حكاه أبو زيد ؛ ووزن شاة : فعلة (٤) ، بسكون العين ، فلما حذفت الهاء ، تحركت العين ، لأجل تاء التانيث ، فقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وقيل : وزنها : فعلة ، بتحريك العين ؛ وفيه دعوى حركة ، الأصلُ عدّمها .

وثبت في بعض النسخ : إن كانت ياءً أو هاءً ؛ وهو صحيح ؛ ومثال الياء يد ، لقولهم (٥) : يديتُ إليه يداً ؛ وماية ، لقولهم : أخذت ماياً ، أي ماية .

( أو همزة ) - نحو ماحكى أبو زيد من قولهم : سُوتُه (٦) سوايةً ، والأصل : سوايةً ، كرفاهية ، فحذفت الهمزة وهي لام .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : إن كانت ياء أو هاء ؛ وسيأتى تنبيه الشارح على هذه الزيادة في بعض النسخ .

(٢) في الصحاح : الشفة ، أصلها : شفّهة ، لأن تصغيرها شفّهة ، والجمع شفاه ، بالهاء ، وإذا نسبت إليها ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وقلت : شفّي ، وإن شئت قلت : شفّهي ؛ وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال في الجمع : شفوات ، والحروف الشفهية : الباء والفاء والميم ، ولاتقل : شفوية .

(٣) وفي الصحاح : وأصل الشاة : شاهة ، لأن تصغيرها : شوّهة ، والجمع : شياه ، بالهاء ... والشاة أيضاً : الثور الوحشي ؛ وتشوّهت شاة ، إذا اصطدتها .  
(٤) في (د) : فعل .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) في الصحاح : وسوّت الرجل سوايةً ومسايةً ، مخفّفان ، أي ساءه ما رآه مني ؛ قال سيبويه : سأئته - يعني الخليل - عن سُوتُه سوائيةً ، فقال : هي فعالية ، بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سوايةً ، حذفوا الهمزة ، وأصله الهمز .



( أو نوناً ) - نحو قولهم : دَد ، والأصل : دَدَن ، وهو اللعب ؛ وكذا فُل (١) ، أصله : فلان ؛ كذا مثل (٢) ، وفيهما بحث .

( أو حاءً ) - نحو : حَرٍ ، أصله : حَرِحٌ ، بدليل أحراج (٣) ؛ وهو قليل جدا ، بحيث قيل : إنه لا يحفظ غير هذا .

( أو مثل العين ) - قالوا : بَخٌ ، بالتشديد ، ثم حذفوا ، فقالوا : بَخٌ ، بالتخفيف ، ساكنَ الحاءِ ومكسورَها ، والسكون على الأصل ، والتحريك بالكسر لالتقاء الساكنين : الحاءِ والتنوين ؛ وهي كلمة تقال عند استعظام الشيء (٤) .

( وربما حذفت العين ، وهي نون ) - نحو : مُدٌ ، والأصل : مُنْدٌ .

( أو واو ) - نحو : فَمٌ ، أصله : فُوَّةٌ ، فحذفوا الهاء ،

(١) في (د) : فُلا ؛ وفي الصحاح - فلل - وقولهم في النداء : يا فُلُّ مخففا ، إنما هو محذوف من يافلان ، لا على سبيل الترخيم ؛ ولو كان ترخيما لقالوا : يا فُلا ، وربما قيل ذلك في غير النداء للضرورة ، قال أبو النجم :

\* في لجة أمسك فلانا عن فُل \*

(٥١)

(٢) في (ز ، غ) : كذا قيل .

(٣) الذى فى الصحاح : الجِرُّ مخففٌ ، أصله : جَرِحٌ ، لأن جمعه : أحراج ..... والنسبة إليه : جَرِيٌّ ، وإن شئت : جَرَجِيٌّ ، وإن شئت قلت : حَرِحٌ ، كما قالوا : رجلٌ سَيَّةٌ .

(٤) والذى فى الصحاح : بَخٌ : كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة ، فيقال : بَخٌ ، بَخٌ ؛ فإن وصلتْ خففت ونوَّنتْ ، فقلت : بَخٌ بَخٌ ؛ وربما شددت كالاسم .

ثم الواو ، وعض من الواو (١) الميم .

( أو تاء ) - نحو : سَهْ ، أصله : سَتَهْ ، بدليل أستاها .

( أو همزة ) - نحو : يَرَى ، في لغة غير تيم اللات ، والأصل :

يَرَأَى .

( والفاء ، وهي واو (٢) أو همزة ) - كناس ، عند سيبويه

والفراء ، أصله : أناس ؛ قال تعالى : « يوم ندعو كل أناسٍ » (٣) ،

ووزنه فُعال ؛ وقال الكسائي : الأصل نَوَسْ ، فقلبت الواو ألفاً من

النَّوَسْ (٤) ، وهي الحركة ، وفي بعض النسخ :

( والفاء ، وهي واو أو همزة ) - وهو صحيح ؛ ومثال الواو :

رِقَّة (٥) ولدَّة (٦) وحِشَّة ، الأصل : ورقة وولدة ووحشة .

(١) في الصحاح : والفُوهُ أصل قولنا : فَمَّ ، لأن الجمع أفواه ، إلا أنهم استقلوا

اجتماع الهاءين في قولك : هذا فُوهُه ، بالإضافة ، فحذفوا منها الهاء ، فقالوا : هذا

فُوهُ ، وفُو زيدٍ ... وإذا أفرُدوا ، لم تحتل الواو التنوين ، فحذفوها ، وعضوا من الهاء

ميماً ، فقالوا : هذا فَمَّ وفَمَانٍ وفَمَوَانٍ ؛ ولو كانت الميم عوضاً من الواو ، لما اجتمعتا .

(٢) سقطت من (د ، ز) وثبتت بالمحققة من التسهيل ، وسيشير الشارح إلى

ذلك بعد قليل .

(٣) الإِسْرَاءُ / ٧١

(٤) في الصحاح - أنس : والأُناس : لغة في الناس ، وهو الأصل ، فخفف ؛ وفي

مادة : نَوَسَ - قال : والناس قد يكون من الإنس ومن الجن ، وأصله : أناس فخفف .

(٥) في الصحاح : الوَرُقُ : الدراهم المضروبة ، وكذلك الرِّقَّة ، والهاء عوض

من الواو .

(٦) وفيه أيضا : ولدَّة الرجل : يَرْبُه ، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله ،

لأنه من الولادة .

( وكَثُرَ في أَب بعد لا ويا ) - أى كثر حذف الهمزة ، نحو قولهم : لا بالك ، حكاه أبو زيد ، وقوله :

(٥٢) يا با المغيرة ، رُبَّ أمرٍ مُعْضَلٍ فَرَجَّتُهُ ، بالمكر منى والدَّها (١)

( ونَدِرَ بعد غيرهما ) - أى بعد غير (٢) لا ويا ، كقوله :

(٥٣) تعلمتُ باجَادٍ ، وآل مُرامِرٍ

وسودتُ أثوابي ، ولستُ بكاتب (٣)

ومُرامِرٍ اسم رجل ؛ قال شَرْقِيٌّ بن القُطاميِّ : إن أول من وضع خطنا هذا ، رجال من طييء ، منهم مُرامِر بن مُرَّة ؛ وإنما قال الشاعر : آل مُرامِر ، لأنه كان قد سَمِيَ كَلَّ واحد من أولاده ، بكلمة من أبى جاد ، وهم ثمانية .

( وشذَّ في الفعل ، لا أذُر ، ولا أبال ) - وأصله (٤) - أدرى وأبالي ، بإثبات الياء ، لأن لا نافية ، ولكن حذفوا تخفيفا ، لكثرة الاستعمال .

(١) من الكامل ، لأبى الأسود - ملحقات ديوانه ١٣٤ - والشاهد في قوله : يا با المغيرة ، بحذف همزة أب بعد يا .

(٢) سقطت العبارة التفسيرية من (غ) .

(٣) من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وفي (غ) : بكاذب بدل بكاتب ؛ وفي الدماميني : بكاسبي ؛ والتحقيق من (د ، ز) والصحاح - مرر - والشاهد في قوله : باجاد ، أصله : أبأ جاد ، مفعول تعلمت ، حذف ألف أب ، ولم تسبقها لا أو يا ، وهو من النادر

(٤) في (د ، غ) : وقياسه .

( وَعِمَّ صَبَاحاً ) - ثبت هذا في بعض النسخ ؛ وتقرير هذا ، أن الأصل : أنعم صباحاً ، فحذفت فاء الكلمة ، فأنحذفت الهمزة ؛ ونقل جماعة من ثقات اللغويين ، أنه يقال : وَعَمَّ يَعِمُّ ، بمعنى نَعِمَ ينعم ، وعلى هذا يكون المحذوف من عِمَّ صباحاً ، الواو التي هي فاء ، كما حُذفت من عَدَّ ، من الوعد ، وهو قياس ، لا شاذ ؛ وسبق له في فصل مامنع التصرف من الأفعال ، أنه عَدَّ عِمَّ صباحاً ؛ وعلى هذا ، لا يكون عنده من نَعِمَ ، لأنه فعل متصرف ، يقال : نَعِمَ عَيْشُكَ ينعم ، وأنعم .

( ونحو : خافو <sup>(١)</sup> ، ولو تَرَ ما الصَّبِيَّان ) - والأصل : ترى ، فحذف الألف شدوذاً ، تشبيهاً لِلَّوْ بِإِنْ ، ومازائدة ، وأما كون لو جازمة ، فضعيف <sup>(٢)</sup> .

( فصل ) : ( من وجوه الإعلال : القلب ) - والمراد به هنا : جعل حرف مكان حرف ، بالتقديم ، والتأخير ؛ ويطلق القلب أيضاً ،

(١) جاءت هذه اللفظة - خافو - في بعض نسخ التسهيل ، وبعض نسخ التحقيق بالألف ؛ ولم يُشير الشارح في النسخ الثلاث إلى المقصود بذكرها ؛ وكذا لم يُشير الدماميني إليها في الشرح ، بعد أن ذكرها في المتن ؛ وقال ناظر الجيش : وأما قوله : ونحو : خافوا - هكذا بالألف بعد واو الجماعة - فلم أدر ما أراد بما يُحذف منه ، والظاهر أنه يريد أن الواو التي هي ضمير الفاعل ، قد تحذف في نحو : خافوا وطابوا وجاءوا ، اكتفاء بالضممة . انتهى . والذي يبدو لي ، أنه قصد حذف الألف التي تلازم واو الجماعة في ماضى وأمر الفعل خَافَ ، بدليل الجمع بين الفعل : خافوا وتَرَى ، ومجىء خافوا ، بالألف في بعض النسخ ، وبدونها في بعضها الآخر .

(٢) قال الدماميني : ويمكن أن يكون قد جزم بلو ، حملاً على إن .

على تحويل حرف العلة ، إلى حرف علة آخر ، كما في قال وباع ؛ وقد سبق الكلام فيه ؛ وهذا الفصل قسمان : قسم قلب للضرورة ، وقسم قلب توسعاً ، وهو كثير ، لكن لم يجيء منه في باب ما يقتضى اطراده ، فلذا يحفظ حفظاً .

( وأكثر ما يكون ، في المعتل والمهموز ) - وهذا يشعر بكثرة في غيرهما ، وليس كذلك ، بل هو قليل ، كقولهم : رَعَمَلِي ، في لعمرى .

( وذو الواو فيه ، أمكن من ذى الياء ) - بدليل الاستقراء ، نحو : شاكٍ ولائٍ وهارٍ ، وهذا ، كما أن انقلاب الألف عن الواو ، أكثر من انقلابها عن الياء ؛ فلو تُرَدَّد في ألف ، أهي منقلبة عن واو أو ياء ، حكمنا بأنها عن واو ، للكثرة ، ومثله يقال هنا .

( وهو ) - أى القلب المذكور هنا .

( بتقديم الآخر ) - أى ولو كان زائداً .

( على مُتْلُوهُ ) - أى مُتْلُو الآخر ، ولو كان المتلُّو غير عين ؛ وذلك نحو قولهم في رأى : رَاءَ ، قَدَّمُوا (١) اللام على العين ؛ وكذا في شاكٍ ونحوه ، والأصل : شايك ، ونحو قولهم في جمع ترقوة : تراقى ، والأصل : تراقى (١) ، فقدموا الزائد على القاف ، وهى لام ، فواو ترقوة زائدة ، ولائمه القاف .

( أكثر منه ، بتقديم متلّو الآخر على العين ) - نحو : مَيدان ، إذا جُعل من المدى ، فأصله : مَديان ، فقدّمت اللام ، وهى متلّو الآخر ، على العين ؛ وإن جُعل من مادّ يميّد ، فلا قلبَ فيه ؛ ومثّل أيضا بالحَوْبَاء ، وهى النفس ، فقليل : هو مقلوب ، ووزنه : فلَعَاء ، بدليل : حايئُ الرجل ، إذا أظهرت له خلاف ما فى حَوْبائك .

( أو بتقديم العين على (١) الفاء ) - أى أكثر منه بكذا ، أو بكذا ، نحو قولهم : أيسَ فى ييسَ ، وفى أنوثَ (٢) ، جمع ناقة : أئيق ؛ وفيه قلب وإبدال ؛ فلو لم يبدلوا ، لقالوا : أونق ؛ ولسيويه فى أئيق ، مع هذا ، قول آخر ، وهو أن الواو حذفت ، وعوض عنها الياء ، فوزنه على هذا : أفعل ، وعلى الأول : أعغل .

( وربما ورد بتقديم اللام على الفاء ) - نحو : أشياء ، عند سيويه ، أصله : شَيْئَاء ، كظرفاء ، فقلب بتقديم اللام على الفاء .

( وبتأخير الفاء عن (٣) العين واللام ) - نحو : الحادى ، بمعنى الواحد ، قدم فيه العين واللام ، وأخّرت الفاء ، وهى الواو ، وقلبت ياءً ، لانكسار ما قبلها .

( وكثير نحو : راءَ فى رأى ، وآبار فى أبار ) - فالقلب فى هذين الوزنين كثير ؛ قالوا : ناءَ يناءً ، فى نأى يئأى ، والمصدر : النَّأى ،

(١) فى (ز) : الفاء على العين ، وهو سهو واضح .

(٢) فى (ز) : أئيق .

(٣) فى (ز) : على .

على الأصل ، وقالوا : آرام في آرام ، جمع رثم ؛ ومع كثرة هذين ، لاينقاسان .

( وعلامة صحة القلب ، كون أحد التاليفين فائقاً للآخر ، ببعض وجوه التصريف ) - وإذا كان الأمر كذلك ، كان الفائق أصلاً ، والمفوق هو المقلوب ؛ فنأى أصل لناء ، لقولهم في المصدر : نأى ، دون نئى ، ففاق ناء (١) ، بثبوت المصدر عليه ؛ وعلم من هذا ، أنه إذا وجدت التصاريف كلها في لفظ ، دون آخر ، فإن (٢) مافقدها مقلوب ، وذلك نحو : شوايع وشواعى ، فالثاني مقلوب ، إذ قالوا : شاع يشيع فهو شايح ، ولم يقولوا : شعى يشعى فهو شاع ؛ ويرد عليه أيس ويئس ، فقد جاء على النظمين المصدرُ وفروعه ، فلم يُفق بشيء من ذلك واحدٍ منهما ، ومع هذا أيس مقلوب ، وذلك لوجود شاهد القلب فيه ، وهو سلامة الياء من الإعلال ، فلم يقولوا : آس ، فعاملوا الياء متأخرة ، معاملتها متقدمة ، وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء ، لأن القلب ، وإن كان لاينقاس ، أوسع وأكثر من الشذوذ .

( فإن لم يثبت ذلك ، فهما أصلان ) - نحو : جبد وجذب ،

(١) في (د ، ز) : نأى ، وهو صحيح ، على أنه فاعل فاق ، والتحقيق أصح ، على أنه مفعول لضمير نأى ؛ والتقدير : ففاق نأى ناء ؛ والضمير في عليه يعود على الفعل نأى .

(٢) في النسخ : أن ؛ أى علم أن ؛ والتحقيق أصح ، بوقوع الفاء وجوباً في جواب الشرط .

قالوا : جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب ؛ وجذب يجذب جذباً فهو جابذ ومجبود .

( وليس جاءٍ وخطايا مقلوبين ، خلافاً للخليل ) - أما مسألة جاءٍ ، فالمراد بها ما كان من الوصف على فاعل ، من المعتل العين ، ولامه همزة ، كجاءٍ من جاء ، وشاءٍ من شاء ، وفاءٍ من فاء ؛ ومذهب سيبويه فيه أنه غير مقلوب ، ووزنه فاعل ، إلا أن الهمزة التي هي لام ، قلبت ياءً ، لأن العين في مثله تقلب همزة ، كما في قائل ، وبائع ، فتلتقى همزتان ، فيستثقل ذلك ، فتقلب الثانية ياءً ، لانكسار ما قبلها ، كما قالوا في مِعْر : مِير ؛ ولم تسهل اللام بين بين ، لأنها كالثانية ؛ وذهب الخليل إلى القلب ، والأصل : جايء ، فأخرت العين ، وهي الياء ، وقُدِّمت اللام ، وهي الهمزة ، فصار جايئا ؛ وجعله كقولهم في شائك : شاكٍ ؛ واختار الخليل هذا ؛ لأنه سلم من الجمع بين إعلايين في كلمة ، من جهة واحدة ، وهو أقل عملاً من الأول ؛ هذا هو المشهور ؛ وقال سيبويه في كتابه : إن كلا القولين حسن ؛ وهذا يقتضى إجازته كلاً منهما ؛ لكن الأول هو الأرجح ، لأن من قاعدته أن كثرة العمل ، مع الجرى على القواعد ، أولى من قلبه مع المخالفة .

ووزن جاءٍ ونحوه ، على القول الثاني : فاعل ؛ وفي كلام الخليل أيضاً ، موافقة الأول ، وذكره سيبويه أيضاً ، فله في جاءٍ ونحوه القولان . ومِعْر جمع مِعْرَة ، وهي الذُّحُلُ والعداوة . وأما مسألة خطايا ،



فالمراد بها جمع فعيلة ، الذى لامه همزة ؛ ومذهب البصريين ، غير الخليل ، أن أصل خطايا : فعائل ، لأن خطيئة : فعيلة ، كصحيفة ، وفعيلة تجمع على فعائل ، فالأصل خطايء ، ثم أبدل من الياء همزة ، كما يقال : صحائف ، فاجتمع همزتان ، فقلبت الثانية ياءً ، لكسر ما قبلها ، فصار : خطائى ، ثم أبدلوا الكسرة فتحة ، لثقل اجتماع الكسرة فى الهمزة قبل الياء ، فتحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، فصار خطايا .

وزهب الخليل ، وبعض الكوفيين ، إلى أن الأصل : فعائل ، فقلب بتقديم الهمزة (١) على الياء ، لئلا يؤدي عدم القلب ، إلى إبدال الياء همزة ، كما فى صحائف ، فتجتمع همزتان ، وهو مرفوض ، إلا فى الشذوذ ، كما حكى الكسائى : اللهم اغفر لى خطائيه ، وكقوله :  
(٥٤) فإنك لا تدري متى الموتُ جائئى ولكن أقصى مدة الموت عاجل (٢)

(١) أى من خطايء .

(٢) من الكامل ، ولا يعرف قائله ؛ قال فى حاشية الإنصاف ص ٧٢٩ : هذا البيت رواه الأشمونى : \* لعمرك ما تدري متى الموتُ جائئى \* قال : وحفظى فى عجزه : ولكن أقصى مدة العمر .... ؛ وتدرى : تعلم ، وعاجل : قريب

والشاهد فى قوله : جائئى ؛ واعلم أولاً ، أن هذه الكلمة ، تروى بهمزين ، وتروى بهمزة فياء ، متحركة بحركة الإعراب ، وهى الضمة ؛ واعلم ثانياً ، أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة : جايء ، بياء فهمزة ، ثم انقلبت ياءً همزة ، فصار : جائئى بهمزين ، قلبت المتطرفة ياءً ، فصار : جائئياً ؛ والنحاة والشعراء يركون ياءً بالضمة ، كما فعل الشاعر هنا ضرورة .

وإنما ادَّعى الخليل القلب ، لئلا يجمع بين إعلايين ؛ وردَّ بأنه (١) إذا كانت العين تعتلّ اعتلاّ مطرداً ، واللام تعتلّ اعتلاّلاً آخر ، ليس من جنس ذلك الإعلال ، لم يمتنع ؛ وإنما الممتنع من جمع إعلايين ، أن تسكن اللام والعين جميعاً ، من جهة واحدة في الإعلال ، مثل شوى ، إن سكنت اللام ، لم تسكن العين ، أو العين ، لم تسكن اللام .

وذهب بعض الكوفيين ؛ ونسب إلى الفراء ، إلى أن وزن خطايا : فعالي ، لأن خطيئة (٢) كثر ترك الهمز فيه والإدغام ، فقالوا : خطيئة ، فصار كفعيلة من ذوات الواو والياء ، وهى تجمع على فعالي ، كمطيئة ومطايا ، وسريئة وسرايا .

( فصل ) : ( أبدلت الياء سماعاً من ثالث الأمثال ، كتظنّيت ) - وهذا شروع فى الإبدال من الحرف الصحيح ، وإبداله بعد انقضاء إبدال حروف العلة والهمزة ، بعضها من بعض ؛ والأصل فى تظنّيت عند الجمهور : تظنّنت ، تفعلّ من الظن ، فأبدلوا من النون ، التى هى اللام ، ياءً ؛ وجوّز بعض النحويين كون وزنه : تفعلّى نحو : تقلّسى ، يقال : قلّسيته فتقلّسى وتقلّس وتقلّس ، أى ألبسته القلنسة ، فلبسها .

ومثل قولهم : تظنّيت ، قولهم : تسرّيت ، وقصّيت أظفارى ؛

(١) فى (ز) : وزيادته .

(٢) فى (د) : خطايا .

فالياء بدل من الرَّاءِ والصَّادِ ؛ لأنها في المشهور من السَّرِّ والقَصِّ ؛  
وقيل : الياء في تَسَرَّيت ، بدل من الواو ، من السَّرَّاة ، وهي أعلى  
الشيء ؛ لأنَّ للسَّرِّيَّةِ شُفُوفاً (١) عند سيدها ، على ربة البيت . وألف  
السَّرَّاة من واو ، لقولهم لسادات الناس : سَرَّوات ؛ وقيل : تَسَرَّى :  
تَفَعَّلَى ؛ وقيل في قَصَّيت : إنه يجوز كونه فَعَّلْتُ من أقاصي الشيء ،  
وهي أطرافه ، فالياء منقلبة عن الواو ، لظهورها في القصوى .  
( وثانیهما كائتميت ) - وأصله : ائتممت ، فأبدل من ثاني

الميمين ياءً ، قال :

(٥٥) تَزُورُ امْرَأًا ، أَمَّا إِلَاهُ فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفَعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي (٢)

أى يَأْتِمُّ ، قاله ابن الأعرابي ؛ وكلام ابن المصنف ، على  
اختصاص ذلك بالشعر ؛ وقالوا في : لا ورَّيك : لا ورَّيك ، فأبدلوا  
من الباء الثانية ياءً ، حكاه ثعلب ؛ وقالوا : أمَلت الكتاب وأمَلَيْتُهُ ،  
بإبدال الياء من اللام الثانية ، قال تعالى : « وَلِيُمَلِّلَ الَّذِي عَلَيْهِ  
الْحَقُّ (٣) » وقال : « فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ (٤) » ؛ قال ابن عصفور : وإنما  
جعل أمَلت أصلاً ، لأنه أكثر من أمليت .

(١) في الصحاح : وَشَفَّ عَلَيْهِ ثوبه ، يَشْفُ شُفُوفاً ، وشُفُوفاً أيضاً ، عن  
الكسائي أى رَقَّ ، حتى يُرَى ما خلفه ؛ وأَشْفَفْتُ بعض ولدى على بعض ، أى  
فضلتهم ، فلعلها من هذا الأخير .

(٢) من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ وفي الأشموني مع الصبان - ٣٣٧ / ٤ -  
قال ابن الأعرابي : أى فَيَأْتِمُّ ، وهو موضع الشاهد في قوله : يَأْتِي ، حيث أبدل من  
الميم الثانية ياءً .

(٣) البقرة / ٢٨٢

(٤) الفرقان / ٥ : « فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بكرةً وأصيلاً » .

(وأولهما كأَيما) - وقد رُوي بيتُ ابن أبي ربيعة هكذا :

(٥٦) رَأَتْ رَجُلًا ، أَيما إِذا الشَّمْسُ عارضَتْ فيضُحَى ، وأَيما بالعشَى فيحْصِرُ (١)  
وأنشدوا :

(٥٧) ياليتما أمنا شالت نعامتُها إِيما إلى جنة ، إِيما إلى نار (٢)

وقالوا : دِيماس ، وأصله عند سيبويه : دِمَّاس ؛ ، بدليل :  
دماميس ؛ وقال غيره : هما لغتان ؛ فمن قال : دِمَّاس ، قال في  
الجمع : دماميس ؛ ومن قال : دِيماس ، قال : دياميس ؛ وأبدلت الياء  
من الباء والراء ، لزوماً ، في ديباج وقيراط ؛ والأصل : دِبَّاج ،  
وقِرَّاط ، لقولهم في الجمع : دباييج وقراريط .

(١) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة - ديوانه ٨٦ - ورواية (ز) : وأما  
بالعشَى ... وفي المعنى ص ٥٦ ، وفي الأشموني مع الصبان - ٤ / ٤٩ - كما في  
النسختين (د ، غ) : وأَيما ، وعليه التحقيق ، والأصل : أُمأ ... وأُمأ ، أبدلت أولى  
الميمين ياءً ؛ قال الأشموني : استقلاً للتضعيف . قال الصبان : قوله : عارضت ، أي  
ارتفعت ، بحيث تقابل الرأس ؛ فيضُحَى ، مضارع ضَحَى ، بكسر الحاء وفتحها ، أي  
برز ؛ ويحْصِرُ ، بالحاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، مضارع حَصَرَ ، بكسر الصاد ،  
أي آله البردُ في أطرافه ؛ والشاهد في قوله : أُمأ ... وأَيما ، بإبدال الميم الأولى ياءً .  
(٢) من البسيط ؛ قال في معجم شواهد العربية : لسعد بن قرط ، أو  
للأحوص ؛ وفي ش . ش . العيني ، على الأشموني والصبان - ٣ / ١٠٩ - قال :  
وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح ؛ ورواه في المعنى ص ٥٩ ، في باب  
إُمأ المكسورة الهزئة ، ولكن روى البيت بفتح الهزئة ؛ قال : إُمأ المكسورة المشددة ،  
قد تفتح هزئتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياءً ؛ وهو موضع الشاهد هنا ؛ وقد رُويت  
أُمنا بالرفع على أن ما كَفَّتْ لیت عن العمل ؛ وقال العيني : قاله سعد بن قرط ، من  
العقَّة ، يهجو أمه ، وما ، في ليتما ، زائدة ، وأُمنا بالنصب اسمه ، والجملة بعدها خبره ؛ =

ووجد في بعض النسخ ، الضمير المتصل بثاني وأول ، بلفظ ها (١) ، والتمثيل يأباه ؛ فإن البدل لم يقع في المثالين المذكورين من بعض أمثال ، بل من ثانيٍ مِثْلين في الأول ، ومن أولهما في الثاني ؛ ولو قرئ بصيغة ضمير التثنية ، لكان حسناً ، ويكون الضمير عائداً على ما يقتضيه الأمثل (٢) من المِثْلين .

( ومن هاء ، كدَهْدَيْتِ ) - يقال : دَهْدَيْتِ الحجرَ : دَحَرَجْتُهُ ، والياء بدل من الهاء ، بدليل قولهم لما يدرجه الجُعَلُ (٣) : دهدوهة ، ويحتمل أن يكون مثله قولهم : صَهْصَيْتِ بالرجل ، إذا قلت له : صه ، صه (٤) ؛ ويحتمل كونه فَعَلَى ، فلا يشترط في المشتق من ألفاظ الجمل ، استيفاء الحروف ، بدليل بسمَل .

( ومن نُونٍ كَأَناسِي ) - وهو جمع إنسان ، أبدلوا من النون ياءً ، وأدغموا فيها الياء التي قبلها ؛ وليس هذا البدل بلازم ، خلافاً

= قال الصبان : قوله : شالت نعامتها : كناية عن موتها ، لأن النعامة : باطن القدم ، ومن مات ارتفعت رجلاه ، وانتكس رأسه ، فظهرت نعامته ؛ وقال العيني : التقدير : ياليت أُمِّي ارتفعت جنازتها ، إما إلى الجنة ، وإما إلى النار .

(١) أى وثانيتها .. وأولها .

(٢) في ( د ، ز ) : الأمثال .

(٣) في ( غ ) : الجبل ؛ وفي الصحاح : الجُعَلُ : دُوَيْبَةٌ ، وقد جَعَلَ الماءُ جَعَلًا ، أى كثر فيه الجِعْلانُ ، وهى دُوَيْبَةٌ معروفة عندنا في مصر باسم الجُعْران ، أكبر قليلاً من الخنفساء ، ومن فصيلتها ، تجعل من الطين أو الروث كرات صغيرة ، تدرجها وتدبُّ وراءها .

(٤) وفي شرح الكافية ٤ / ٢١٥٦ : ونظيره : صَهْصَيْتِهِم بمعنى صَهْصَيْتُهُمْ ،

إذا زجرتهم .

لابن عصفور ، فقد قالوا : أناسين ، وهو القياس ، كسِرْحان وسِرَاحين ؛ ويحتمل أن يكون مثل إنسان وأناسي : ظَربان وظَرايبي ، لكن البدل في هذا لازم ؛ فلم يقولوا : ظرايين ؛ وحكى أبو القاسم السَّعديّ في أبنيته ، أنهم قالوا : ظَرباء (١) ، بمعنى ظَربان ، فيجوز كون ظرايبي جمعاً لهذا ، كصحاري في صحراء ؛ وأبدلوا أيضا الياء من نون إنسان الأولى ، فقالوا : إيسان ، وقالوا في الجمع : إياسين .  
 ( ومن عين ضفادع (٢) ) - فقالوا : ضِفْدَع وضَفَّادِي ، فأبدلوا الياء من العين .

( وباء أرانب ) - أنشد سيبويه (٣) :

(٥٨) لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمَّرُهُ من الثعالبي ، ووَحْزٌ من أرانيها (٤)

(١) في الصحاح : والظَّربان ، مثال القَطْران : دُوِّيَّة كَالهَرَّة ، منتنة الريح ، وكذلك الظَّربى على وزن فِعْلَى ، وهو جمع ، مثل : حِجْلَى جمع حَجَل ، وربما جُمع على ظرايبي ، مثل حِرْبَاء وحرايبي ، كأنه جمع ظَرباء .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : كضفادع .

(٣) قال في معجم شواهد العربية : للنمر بن تولب ، وفي اللسان نسب إلى أبي

كاهل اليشكري .

(٤) من البسيط ؛ قال في الصحاح : يشبه ناقته بعُقَاب ، وفي موضع آخر

قال : يصف فرخة عقاب تسمى عُبَّة ، ثم قال : يقول : إنها تصيد الأرناب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛ قال : والإشارة : ما يسط عليه الأَقْط وغيره ، والجمع : الأشاور ، ويقال : الأشارير : قطع قديد ، قال الشاعر : لها أشارير .... الخ ، يريد الثعالب والأرناب ، فلما اضطر واحتاج إلى الوزن ، أبدل من الباء حرف اللين - الياء ..... وتتمير اللحم والتمر : تحفيفهما ، وقال الشاعر يصف فرخة عقاب : لها أشارير .... قال : يقول : إنها تصيد الأرناب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛ =

يريد أرنباها ؛ وذكر سيبويه وغيره إبدال الياء من باء الثعالب ،  
 وأنشدوا البيت ؛ وجوز ابن جنى كون ثعالبي جمع ثعالة ، ثم قلب ،  
 نحو : شواعي في شوايع ، وقال : إن الأوَّلَ أوَّلَى ؛ والأشارير : قطع  
 قديد ؛ وتتمير اللحم والقديد : تجفيفهما .

وقال شيخنا : النحويون يقولون في هذا البيت : ووخز ، بالواو  
 والحاء المعجمة والزاي ؛ وقال لى شيخنا رضى الدين الشاطبي :  
 صوابه : ودخر ، بالذال والحاء من فوق والراء . انتهى .

وفي الصحاح : الوخز : الشيء القليل ، وأنشد البيت ، وتكرر  
 إنشاده له في الصحاح ، ولم يذكره إلا كما ذكر النحويون . والبيت في  
 صفة العقاب ، والمراد أنها تصيد الأرناب والثعالب .

( وسين سادس ) - كقوله :

(٥٩) عمرو وكعب وعبد الله بينهما وابناهما خمسة ، والحارث السادي<sup>(١)</sup>

= وفي الصحاح أيضا : والوخز : الشيء القليل ، ووخزه الشيب ، أى خالطه ؛  
 والشاهد هنا في إبدال الياء من الباء في أرنباها والثعالبي .

(١) لم أجده في مراجعى ، والذي في الصحاح - ست - ويقال جاء فلان  
 سادساً ، وسادياً وساتاً ، فمن قال : سادساً ، بناه على السدس ، ومن قال : ساتاً ،  
 بناه على لفظ ستة وست ؛ ومن قال : سادياً ، أبدل من السين ياءً ؛ وفي مادة -  
 سدى ، قال : والسادي : السادس ، قال النابغة الجعدي - من الوافر ، وقال في معجم  
 شواهد العربية : وليس في ديوانه :

(٦٠) إذا ماعدت أربعة فسأل فزوجك خامس ، وأبوك سادي

قال : أراد السادس ، فأبدل من السين ياءً ، وهو موضع الشاهد في بيت الشارح ؛  
 والفسل من الرجال : الرذل ، والمفسول مثله ، وقوم فسلاء وأفسال وفسال وفسول .

- وقالوا في خامس أيضا : خامى ، قال :
- (٦١) مضت ثلاث سنين منذ حُلَّ بها وعام حُلَّتْ ، وهذا التابع الخامى (١)
- ( وثناء ثالث ) - أنشد أبو الفتح ، رحمه الله :
- (٦٢) يفديك يازرع أبى وحالى قد مرَّ يومان ، وهذا الثالث
- وأنت بالهجران لا تبالى (٢)

( وربما أبدل من حرف اللين ، تضعيفُ ما قبله ) - نحو قولهم :

أَبَّ وَأَخَّ ودمَّ بالتضعيف ، والأصل حرف اللين ، بدليل الأبوة والأخوة

ودميان أو دموان .

- ( وقد تبدل تاء الضمير طاءً ، بعد الطاء والصاد ) - وكذا بعد
- الطاء والضاد ، وهى لغة قوم من بنى تميم ، وقد رروا بيت علقمة بن
- عبدة على الإبدال ، وهو :
- (٦٣) وفى كل حى قد حَبَطَ بنعمة فحق لشئاس من نداك ذنُوب (٣)

(١) من البسيط ، للحادرة الذبيانيّ ؛ وفى الصحاح : مضى ثلاث سنين - البيت ؛ قال : وجاء فلان خامساً ، وخامياً أيضاً ، وأنشد البيت لابن السكيت ؛ وفى الحاشية : فى اللسان : والذى فى شعره : \* هذى ثلاث سنين تدخلون بها \* والشاهد فى قوله : الخامى ، أى الخامس ، بإبدال السين ياءً .

(٢) من الرجز ؛ قال فى الدرر ٢ / ٢١٢ - استشهد به على أن إبدال الياء من الناء ، من الضرورات ؛ والأصل : قد مرَّ يومان ، وهذا الثالث .

(٣) فى معجم الشواهد : من الطويل ، لعلقمة الفحل - ديوانه ٦٣٢ - وسبويه ٢ / ٣١٤ - وفى الصحاح - حَبَطَ - بالمعجمة ، وفى (د ، ز) : حَبَطَ ، بالخاء المهملة ، وقد جاء بها فى الصحاح فى مادة حَبَطَ ، على الأصل : حَبَطت ، بدون إبدال ، وقال : وخبطت الرجل ، إذا أنعمت عليه ، من غير معرفة بينكما ؛ وشئاس =



ويقولون : فَحَصِطَ وَحَفِظَ ، وَحَضَطَ (١)

( ودالاً ، بعد الدال والزاي (٢) ) - نحو : جَلَدْتُ وَفَزُدْتُ ، في جَلَدْتُ وَفَزْتُ ؛ ونقل أبو القاسم السعديّ هذا ، عمن يقول في حُضْتُ : حُضَطْتُ ، وذكر أن إبدال تاء الضمير دالاً بعد الدال ، لغة أوى هريرة ، رضى الله عنه .

( وشذَّ إبدالُ التاء من واوِ كُتْرَاثِ ) - أصله : وراث ، لأنه من الوراثة ، وكذا تجاه ، من الوجه ، وتقية من وقيت ، وكذا توراة ، وزنها فَوْعَلَةٌ ، من ورى الزند ، وكذا أخت و بنت .

( ومن ياء كَأَسْتُوا ) - قال :

(٦٤) عمرو الذى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسْنِتُونَ عجاف (٣)

= أخو علقمة ، والدنوب : النصيب ، والشاهد في رواية التحقيق ، على إبدال الطاء من تاء الضمير في حَبِطَ ، أصله : حَبِطَتْ .  
(١) في (ز) : وَحَطَطَ .

(٢) وزاد في هامش النسخة (ص) من التسهيل : والدال المعجمة ، ولم يذكر لها مثلاً ؛ ولم تذكر في نسخة ناظر الجيش ، ولا في نسخة الدماميني ؛ وفي شرح الكافية ٤ / ٢١٥٨ - وإذا بنى ذلك - أى الافتعال وتصاريفه - مما فاؤه دال أو ذال أو زاي ، جيء ببدال بدل التاء ، نحو : أدفقوا بمعنى تدافقوا ، وأدكروا بمعنى تذكروا ، وازدان بمعنى تزين ؛ ولكن هذه ليست تاء الضمير التي جاء الحديث عنها في التسهيل .  
(٣) من الكامل ، وقد اختلف في نسبه وروايته ؛ ففى معجم شواهد العربية ، نسبه لعبد الله بن الزبيرى ، وفى الإشتقاق لابن دريد ، نسبه لمطروود بن كعب الخزاعى ، وفى الصحاح - سنت ، وهشم - نسبه لابن الزبيرى ، برواية : عمرو العلاء .... ، وفى الانصاف - ٢ / ٦٦٣ - برواية التحقيق ، وقال فى الحاشية: هذا=

يقال : أسنت الرجل ، إذا كان في سنة جدبة ؛ وأصله :  
أسنى ؛ فالتاء بدل من الياء المبدلة من الواو ؛ لأن أفعل من ذوات  
الواو ، تنقلب واوه ياءً ، نحو : أعزيت ؛ وأجاز سيويوه ، مع هذا ، وجها  
آخر ، وهو كون التاء بدلاً من الواو ، قبل قلبها ياءً ؛ وكذا ثنتان ، فهي  
من ثنيت ؛ وإبدال التاء (١) من الواو ، أكثر من إبدالها من الياء .

= البيت ، لمطروود بن كعب الخزاعي ، من كلمة له بمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد  
عبد المطلب ، جد النبي ﷺ ؛ وكان هاشم يسمى عمراً ، فسموه هاشماً ، لأنه كان  
يهشم الثريد ، ويطعم قومه والحاج في السنين المجدة ؛ وذكره المبرد في المقتضب - ٢ /  
٣١٢ - برواية التحقيق أيضاً ، وفي الحاشية : روى المبرد هذا البيت بروايتين : عمرو الذي  
هشم الثريد ... الخ ، وعمرو العلا ... واقتصر في الكامل - ٣ / ٨٦ - على الرواية  
الأولى ... ؛ وفي الروض الأنف - ١ / ٩٤ - ذكر قصة هاشم ، ثم قال : فبذلك مدح ،  
حتى قال شاعرهم ، وهو عبد الله بن الزبيرى :

عمرو العلا ، هشم الثريد لقومه قوم بمكة مسنتين عجاف  
من قصيدة فائية ، مجرورة القوافي ، ذكر منها هذين البيتين قبل الشاهد :  
كانت قريش بيضة ففققات فالمحُ خالصه لعبد مناف  
الخالطين فقيرهم بغنيهم والظاعنين لرحلة الأضياف

قال في حاشية المقتضب : ونسب في اللسان لابنة هاشم مرة ، ولابن الزبيرى مرة  
أخرى ؛ وفي حاشية الإنصاف : قال أبو رجاء : والسر في هذا الاضطراب ، أن لمطروود ابن  
كعب ، كلمة على هذا الروي ، ولابن الزبيرى كلمة أخرى على الروي نفسه ؛ والشاهد  
هنا في قوله : أسنتوا ، أى أصابهم سنة مجدة ، بإبدال التاء من الياء المبدلة من الواو ، على ما  
سيوضحه الشارح .

وفي الصحاح - سنت - أسنت القوم : أجدبوا ؛ قال ابن الزبيرى : عمرو العلا  
... الخ البيت ، قال : وأصله من السنة ، قلبوا الواو تاءً ، ليفرقوا بينه وبين قولهم : أسنى  
القوم : إذا أقاموا سنة في موضع .

(١) في النسخ : إبدال الياء ، التحتية ، والحديث عن إبدال التاء الفوقية ، شذوذاً .

- (ومن سين ، كسيت) - وأصله : سِدْس ؛ فقلبوا السين تاءً ، ثم أدغموا ، وهو بدل لازم ؛ وأبدلت من السين جوازاً ، في النَّاسِ والأكياس والطنست (١) ؛ وأنشد أحمد بن يحيى :
- (٦٥) يا قاتل الله بنى السَّعَلاتِ عَمَرَو بنَ يربوع ، شرارَ النَّاتِ  
غَيْرَ أَعْفَاءٍ وَلَا أُكْيَاتِ (٢)
- يريد الناس ، وأكياس .
- (ومن صادٍ كلصت) - وفعلوا ذلك في الجمع ، قالوا : لَصُوتٌ ، والأصل : لِصٌّ وَلُصُوصٌ ، لأنه أكثر استعمالاً .
- (وربما أبدلت من هاء) - وخرَّج بعضهم على ذلك .
- \* العاطفون تحينَ مامنَ عاطِفٍ (٣) \*
- (٦٦)

(١) في الصحاح - طست : الطَّسْتُ : الطَّسُّ ، بلغة طبيء ، أبدل من إحدى السينين تاءً ، للاستثقال ؛ وجمعها : طساس ، وتصغيرها : طُسيْس .

(٢) من الرجز ، لعلاء بن أرقم اليشكري ؛ والرواية في لسان العرب ، تبعاً للجوهري :

يا قَبِّحَ اللهُ ... الخ ، وفي الإنصاف ص ١١٩ :

يالعن الله بنى السعلات عمرو بن ميمون ، شرارَ النَّاتِ وأشار في الحاشية إلى الروایتين ، وقال : وقبح الله فلانا ، أى نَحَّاه وأبعده عن الخير ؛ والسَّعَلَة : أنثى الغول ، ويقال : ساحرة الجن ؛ والشاهد في قوله : النَّاتِ ، وأكيات ؛ أراد : النَّاسِ ، وأكياس ، بإبدال السين تاءً ، شذوذاً .

(٣) من الكامل ، لأبي وجزة السعدي ، وهو صدر بيت عجزه : \* والمطعمون زمانَ أينَ المُطْعِمُ ؟ \* كما جاء في الإنصاف ص ١٠٨ ؛ وقال في حاشيته : هذا البيت لأبي وجزة ، وأنشده ابن منظور ، عن ابن سيده ، وعن الجوهري ... وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يداً إذا ما أنعموا =

فقال : أراد العاطفونه ، بهاء السكت ، إجراءً للوصول مجرى الوقف ، ثم أبدل من الهاء تاءً ، وحركها للضرورة .

( كما أبدلت الهاء منها ) - كوقفهم على طلحة ونحوه بالهاء ؛ وحكى قطرب أن طيئاً تبدل تاء جمع المؤنث السالم هاءً في الوقف ، فيقولون : كيف الإخوة والأخواه ؟ وكيف البنون والبناه ؟ .

( وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء ) - نحو : عنبر ، و« أن بُورك » (١) ، وتكون الميم مظهرةً ، من غير إخفاء ولا إدغام ؛ ونقل عن الفراء أن النون الساكنة تُخفى (٢) عند الباء ، ف قيل : هو على ظاهره ، فتخفى النون ، ولا يبدل منها ؛ وقيل : أراد بالإخفاء : الإبدال ، تجوزاً ؛ قال ابن أبي الأحوص : وهو الصواب ؛ فإن أحداً من أهل العربية لم ينقل الإخفاء ، وإنما نقلوا قلبها ميماً ، بلا خلاف .

= والمانعون من الهزيمة جارهم والحاملون إذا العشيبة تغرم  
واللاحيقون جفائهم قمع الدرّى والمطعمون زمان أين المطعم ؟

قال : والاستشهاد في قوله : العاطفون تحين ، وللعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما - وهو الذى ذكره ابن الأنبارى ، وأصله لأبى زيد ، وقال به الجوهري ، أن هذه التاء زائدة في أول كلمة حين .

والرأى الثانى ، أن هذه التاء زائدة في قوله : العاطفون ، وأصلها هاء الوقف ، فأجرى الكلمة في حال الوصل ، مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاءً مبسوطه .. وعليه رأى الشارح المحقق ابن عميل .

(١) النمل / ٨ : « فلما جاءها ، نُودى : أن بُورك من في النار ، ومن حَوْلها » .

(٢) في (ز) : تخفى .

( وقد تبدل منها ، ساكنةً ومتحركةً ، دون باء ) -  
 فالساكنة ، كقولهم فى حنظل : حمظل ؛ والمتحركة ، كقولهم :  
 البنام ، فى البنان ؛ وهذا البدل غير لازم ، بخلاف نحو : عنبر ، و« أن  
 بورك » ، فإنه لازم .

( وقد تبدل هى من الميم ) - حكى الشيباننى ، أنه يقال :  
 أسود قاتن ، وقاتم ؛ وذكره ابن السكيت ، فى كتاب القلب  
 والإبدال .

( وتبدل الصاد من السين جوازاً ، على لغة ، إن وقع بعدها  
 غَيْنٌ ) - أى بلا فصل ، نحو : سغب ، أى جاع .

( أو خاءً ) - نحو : سخر .

( أو واقف ) - نحو : سقر .

( أو طاءً ) - نحو سطمع ؛ فيجوز أن يقال : صغب وصخر  
 زيد ، وصقر وطمع<sup>(١)</sup> ؛ وهذه لغة بنى العنبر ؛ ذكر ذلك سيويه .

( وإن فصل حرف أو حرفان ، فالجواز باق ) - فتقول فى  
 أسبغ : أصبغ ، وفى سراط : صراط ؛ وكذا لو فصل ثلاثة ، فتقول فى  
 مساليخ : مصاليخ ؛ وعلم من كلامه أنه لو تقدم حرف الاستعلاء  
 السين ، لم يجر القلب نحو : طست ، وأنه لا يعامل الزاى بما يعامل به  
 السين ، نحو : زخر<sup>(٢)</sup> .

(١) فى (ز) : وسطع .

(٢) فى (ز) : زجر .

( وإن سكنت السين قبل دال ، جاز إبدالها زايًا ) - فتقول في  
 أسد : أزد ، وفي يُسَدِل : يُزِدِل ؛ وقيل : يضارع بها الزاي ، ولا  
 تخلص زايًا ؛ والأول في كتاب سيبويه ، في النسخة الرباحية (١) ،  
 والثاني هو الذي أثبتته السيرافي ، ويدل له قول سيبويه : والبيان فيها  
 أحسن ؛ لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين ، والبيان  
 فيها أكثر أيضا . انتهى . فهذا يقتضى أن في السين مضارعة ؛ وإنما  
 تطلق المضارعة على بين بين .

( وإن تحركت قبل قاف ، فكذلك ) - وهذه لغة  
 كلب ، يبدلون الزاي من السين ، إذا كان بعدها قاف ، يقولون في  
 « مَسَّ سَقَر » (٢) : مَسَّ زَقَر .

( وربما أبدلت بعد جيم أورا ) - فيقولون في : جُسْتُ خلال  
 الدار : جَزْتُ ؛ وفي رُسْتُ الشيءَ : رُزْتُ (٣) .

( ويُحسن مضارعة الزاي ، ماسكن قبل دال ، من صاد أو  
 جيم أو شين ) - نحو : يَصْدِر ، وأجدر ، وأشدق ، فيضارع بكل  
 من الصَّاد والجيم والشين نحو الزاي .

( ولا يمتنع الإخلاصُ ، في الصاد المذكورة ) - قال سيبويه :  
 وسمعتنا العرب الفصحاء ، يجعلونها زايًا خالصة ؛ وذلك قولهم

(١) في (غ) : الرحابية .  
 (٢) القمر / ٤٨ : « ذوقوا مَسَّ سَقَر » .  
 (٣) في (ز ، غ) : وفي رَسَب الشيءُ : رزب .

في التصدير : التَّزْدِير ، وفي القصد : القَرْد ، وفي أصدرت : أُرْدَرْت . انتهى . وحكيث هذه اللغة عن كلب ، وعن عذرة وكعب ؛ والأفصح عدم إخلاص الزَّاي .

( فإن تحركت قبل دالٍ أو طاءٍ ، جازت المضارعة ) - نحو : مصادر وصراط ، فيجوز في الصاد فيهما المضارعة ، وهي أن تُشَابَّ الصاد بالزاي .

( وشذَّ الإبدال ) - أي إبدال الصاد زايًا خالصة فيهما نحو : مزَادِر والزَّرَاط .

( فصل ) : ( وقع التكافؤ في الإبدال ، بين الطَّاء والدَّال والتَّاء ) - فإبدال الطاء من الدال ، نحو : مطَّ الحرف ومدَّه ، حكاه الأصمعيُّ ؛ وإبدالها من التاء نحو : فحَصَّط في فحَصَّت ؛ وإبدال الدَّال من الطَّاء قولهم : المرِيْداء في المرِيْطاء<sup>(١)</sup> ؛ حكاه يعقوب ؛ وهو حيث يُمرط الشعر حول السُّرَّة ؛ وإبدالها من التَّاء نحو : اجْدَمَعوا ، في اجتمعوا ؛ وإبدال التَّاء من الطَّاء ، قالوا : فستاط ، في فسطاط ، وقالوا في الجمع : فساطيط وفساطيط ، لكن الطَّاء أصل ، لأن استعمالها هو الأكثر ؛ وإبدالها من الدال ، قولهم : ناقة تَرْبُوت ، أي مذلَّة<sup>(٢)</sup> ، والأصل : دَرَبوت من الدَّرية ؛ وقال سيبويه : التَّاء

(١) هذه العبارة بها اضطراب في النسخ ، ففي (د) : المرید في المريط ، وفي (ز) : المریداء في المریطاء ، وفي (غ) : امریداء في امریطاء ؛ وفي الصحاح : مرط الشعر يمرطه : نفه... والمریطاء : ما بين السُّرَّة والعانة ؛ قال الأصمعيُّ : وهي ممدودة .

(٢) في الصحاح : وجمل تَرْبُوت ، وناقة تَرْبُوت ، أي ذلول ، وأصله من التراب ، الذكر والأنثى فيه سواء .

أصل ، لابدل ، وهو عنده من التراب ، لأن الذلول من الذلّة ، وهى تناسب التراب .

( وبين الميم والباء ) - قالوا فى بَيِّدَ بمعنى غير : مَيِّدٌ ؛ وقالوا : باسمُك ؟ يريدون : ما اسمُك ؟ فأبدلوا من الميم بَاءً ، وهى لغة مازنيّة ؛ وقال بعض الخلفاء للمازنى : باسمُك ؟ فقال المازنى : بكر ، بالباء ، ومن لغتهم إبدال الباء ميما ، فاستحسن ذلك من المازنى ، من حيث فهم عنه ، أنه قصد أن لا يواجه الخليفة بقوله : مكر .

( وبين الثاء والفاء ) - حكى يعقوب أنهم يقولون فى العطف : قام زيدٌ فمُ عمرو ، بالفاء موضعَ الثاء ؛ وقالوا فى حدث : حذف ؛ والثناء الأصل ، لقولهم : أحداث ، وقالوا فى ثوم : فوم ؛ وإبدال الثاء من الفاء فى قولهم : مغثور فى مغفور ، والفاء أصل ، لقولهم : ذهبوا يتمغفرون ، بالفاء ، أى يجنون المُغْفُور ، ولم يقولوا : يتمغثرون ؛ والمُغْفُور (١) والمُغْثُور ، وكذا المِغْفَر والمِغْثَر ، بكسر الميم : شىء ينضحه العُرْفُط والرّمث ، مثل الصمغ ، وهو حلو كالعسل يؤكل ، والعُرْفُط : شجر من العضاه ، والرّمث بالكسر : مرعى من مراعى الإبل ، وهى من الحمض .

( وبين الكاف والقاف ) - قالوا : عربى قُحّ ، وعربيّة قُحّة ، وجعلوا موضعَ القافِ الكافَ ، فقالوا : كُحّ وكُحّة ، والقاف أصل ؛

(١) فى الصحاح : والمُغْثُور لغة فى المُغْفُور ، وهو شىء ينضحه العُرْفُط ، والرّمثُ مثل الصمغ ، وهو حلو كالعسل يؤكل .. والمِغْثَر ، بكسر الميم ، لغة فيه ، حكاه يعقوب .



لقولهم في الجمع : أقحاح ، ولم يُسمع أكحاح ، وقالوا في وُكُنَّة الطائر : وُقْتة ؛ وفسر بعضهم الوُكُنَّة بماوى الطائر في الجبل ، وقال أبو عمرو : الوُكُنَّة والأُكُنَّة ، بالضم : مواقع الطير ، حيث ماوقعت <sup>(١)</sup> ؛ وقال بعضهم : الوُكُنُّ ، بالفتح : عشُّ الطائر في جبل أو جدار ، والمَمُوكِنُ مثله ؛ وقال الأصمعي : الوُكُنُّ مأوى الطائر في غير عش ، والوُكُرُّ ، بالرَّاء : ماكان في عش .

( وبين اللام والرَّاء ) - قالوا في الشرخ <sup>(٢)</sup> ، وهى النطفة يكون منها الولد : شَلخ ؛ وقالوا في ثَثَلَة <sup>(٣)</sup> ، وهى الدرع : ثَثرة ، واللام الأصل ، لقولهم : نثَل عليه درعه ، ولم يقولوا : نثرها ؛ ومثله قولهم في لعلَّ : رَعَلَّ .  
( وبين النون واللام ) - قالوا في لعلَّ : لعنَّ ، وفى <sup>(٤)</sup> لا ، بل فعلت : نا ، بَن ؛ ولا ، بَن ؛ ونا ، بَل ؛ وفى لاسيما : ناسيما ، وقالوا في أُصَيِّلان ، تصغير أُصْلان : أُصَيِّلال ، واللام بدل النون ، فلو سميت به ، منعتة الصرف ، لزيادة الألف واللام المبدلة من النون .  
( وبين العين والحاء ) - قالوا في ضَبَّح <sup>(٥)</sup> : ضَبَّع ؛ وفى رُبَّع <sup>(٦)</sup> : رُبَّح .

(١) فى (غ) : حيث ما يسمع وقعه .

(٢) فى (ز) : السَّرْح ، وسرح ، بالمهملتين ، والذى فى الصحاح - شرح : والشرخ نتاج كل سنة من أولاد الإبل .

(٣) وفى الصحاح : الثَثَلَة : الدرع الواسعة ، مثل الثَثرة .

(٤) سقط حرف الجرّ من (ز ، غ) .

(٥) فى الصحاح : أبو عبيدة : ضَبَّحت الخيل ضَبَّحاً ، مثل ضَبَّعت ، وهو

السير ؛ وفى الحاشية : عبارة المختار : وهو أن تمدَّ أضياعها فى سيرها ، هى وأعضادها .

(٦) وفيه أيضا : والرُّبَّحُ : الفصيل ، كأنه لغة فى الرُّبَّع .

( وربما وقع بين العَيْن والحاء ) - وهذا يفهم أن التكافؤ فيما تقدّم كثير ؛ وفيه نظر ؛ وقد نقل النضر بن شميل ، عن الخليل ، أن إبدال القاف من الكاف والعكس ، قليل ؛ ومثال إبدال الغين من الحاء قولهم : غَطَرَ بيديه يَغْطِرُ ، في حَطَرَ بيديه يَحْطِرُ ؛ والحاء الأصل ، لكثرتها ؛ ومثال العكس قولهم : الأَخَنّ في الأَعَنّ ، وهو الذي يتكلم من قبل خياشيمه .

( وبين الضاد واللام ) - قال الجوهري في رجل جلد ، من الجلد ، وهي الصلابة : ربما قالوا : رجل جضد ، يجعلون اللام مع الجيم ضاداً إذا سكنت ، وقالوا في اضطجع : الطجع .

( وبين الذال والثاء ) - قالوا في الجذوة من النار : الجثوة ؛ وفي تلعثم الرجل ، إذا أبطأ في الجواب : تلعثم .

( وبين الفاء والباء ) - قالوا : خذه بإفانه ، أى بإبانه ، وقالوا في الفسكل<sup>(١)</sup> : البسكل .

( وبين الجيم والياء ) - قالوا : لا أفعله جدّاً الدهر ، يريدون : يدا الدهر ، أى آخره ؛ قال اللحيانيّ : وقال أبو زيد : يقول الكنانيون : هي الصّهاريج ، والواحد صِهْرِيح ، وبنو تميم يقولون : صهاريّ ، والواحد صِهْرِيّ ؛ وقال الأصمعيّ : كلّ ياءٍ مشدّدة ، للنسبة وغيرها ، يبدلها بعض العرب جيماً . انتهى . وقال الفراء : هي لغة

(١) الفِسْكَالُ بالكسر : الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل ، ومنه قيل : رجل فسْكَيل ، إذا كان رَدّلاً ، والعامّة تقول : فسْكَل ، بالضم .

طبيء ؛ وقال أبو عمرو : وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضا إلى الجيم ؛ قال الفراء : وذلك في لغة بني دُبَيْرِ وبني أسد خاصة ، يقولون : هذا غُلامِج ، وهذه دارج ، أى غلامى ، ودارى ؛ وسأل أبو عمرو ابن العلاء ، أعرابيا من بني حنظلة ، فقال له : ممن أنت ؟ فقال : فُقَيْمِج<sup>(١)</sup> ، فقال : من أيهم ؟ فقال : مُرَجّ ؛ وقال سيبويه : وأما ناسٌ من بني سعد ، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ وكذلك حكى الفراء وأبو زيد ، أن من العرب من يبدلها ساكنة في الوقف جيماً ، ولم يخص جماعة من أهل العربية ذلك بالوقف ، بل أطلق قوم في المشددة إبدالها جيماً ، من غير تقييد ، منهم يعقوب ؛ وكذا في المخففة ، ومنهم أبو عمرو ، ويوضح ذلك قولهم : جدا الدهر ، وقولهم في الإيّل : الإجل<sup>(٢)</sup> ؛ ومثال إبدال الياء من الجيم قولهم : الدياجى في جمع دَيْجُوج ؛ وقالوا في شجرة : شيرة ، بكسر الشين مع الياء وفتحها ؛ وقال أبو حاتم : قلت لأم الهيثم ، واسمها : غَيْثَة : هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام ؟ فقالت : نعم ، ثم أنشدتنى :

(١) في الصحاح : وفُقَيْمِج : حى من كنانة ، والنسبة إليهم : فُقَيْمِجى ، مثل هُدَيْمِجى ، وهم نَسَاءُ الشهور .

(٢) في الصحاح : والإجل : لغة في الإيّل ، وهو الذكر من الأوعال ، قال أبو عمرو بن العلاء : بعض الأعراب يجعل الياء المشددة جيماً ، وإن كانت أيضا غير طرف ، وأنشد ابن الأعرابى - لأبى النجم - :

كأنّ فى أذناهنّ الشُّور

من عبس الصيْف ، قُرُونِ الإجل

قال : يريد الإيّل .

(٤٠) <sup>بكر</sup> إذا لم يكن فيكنَّ ظلُّ ولا جنى فأبعدكنَّ الله من شيرات (١)  
 ضبط بفتح الشين وكسرهما ؛ وإبدال الياء جيماً كثيراً ،  
 والعكس قليل .

( والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم ، مشددة (٢) ) - وليس  
 ذلك بلازم ، وقد سبق بيانه ؛ وقال بعض المغاربة : إبدال الجيم من  
 الياء المشددة مطرد ، ومن الياء الخفيفة غير مطرد ، بل يوقف في ذلك  
 على السماع . انتهى . ولا يخفى مما تقدّم ، ما في هذا .

( أو مسبوقة بعين ) - كقوله :

(٦٨) خالى عويّف وأبو عليّ المطعمان اللحم في العشيّ (٣)

أى أبو عليّ ، وفي العشيّ ؛ وهى جمعجة قضاة ، وفي  
 نسخة الرقى وغيرها : عجعجة ، بتقديم العينين على الجيمين ؛ وقال

(١) من الطويل ، لجمعينة البكائى ؛ وفي رواية : سمرات بدل شيرات ؛ والشاهد  
 في قوله : شيرات ، يقصد شجرات ، بإبدال الجيم ياءً .

(٢) زاد بعدها في (د) وفي النسخة المحققة من التسهيل : موقوفاً عليها ؛ وفي  
 الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٨٠ : والقليل ، نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في  
 الوقف ، كقوله... وأقى بالشاهد ضمن بيتين هما ، البيت المذكور ، وبعده :

وبالغداة كُئِلَ البرنج يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصيصِج

(٣) من الرجز ؛ قال في ش . ش . العيني على الأشمونى مع الصبان : قاله  
 أعرابى من أهل البادية ؛ والشاهد في أواخر الأشطر الأربعة ، وأصلها على الترتيب :  
 أبو عليّ ، بالعشيّ ، البرنّى ، بالصيصيّ ، أبدلت الجيم من الياء المشددة ، موقوفاً  
 عليها ؛ والبرنّى : ضرب من التمر ؛ والوَدِّ : التود ؛ والصيصيّ : قرن البقر .

الجوهري في عجاج : والعججة في قضاة ، يحولون الياء جيماً مع العين ، يقولون : هذا راعج ، خرج مَعَج ، أى هذا راعى ، خرج معى .

(وربما أبدلت الميم من الواو) - نحو : فم ، والأصل ، فوه ، فحذفت اللام تخفيفاً ، وعوض من الواو (١) الميم ، لأن (٢) الاسم صار على حرفين ، ثانيهما حرف لين ، فكرهوا حذفه للتونين ، للإجحاف ، فأبدلوا من الواو الميم ؛ وقوله :

\* هما نفثا في فمى من فمويهما (٣) \* (٦٩)

(١) في (ز ، غ) : وعوض من الميم الواو ، والصواب ما جاء بالتحقيق عن (د) .  
(٢) سقطت عبارة : لأن الاسم ، من (ز) .

(٣) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق - ديوانه ٧٧١ - آخر قصيدة قالها في آخر عمره ، تائباً إلى الله تعالى ، مما فرط منه في مهاجته الناس ، وذم فيها إبليس ، لإغوائه إياه ؛ والضمير في نفثا ، لإبليس وابنه ، المذكورين في بيت قبل الشاهد ، وتماه :

\* على النابح الغاوى أشد رجام \*

حيث جاءت رواية الصحاح بنصب أشد ، وجاءت رواية المقتضب ٣ / ١٥٨ ، والدرر ١ / ٢٦ برفعها ؛ والوجهان جائزان ؛ ورواية الديوان : تفلاً بدل نفثا .

والشاهد في قوله : من فمويهما ، حيث جمع بين العوض والمعوض منه ؛ قال في الصحاح - فم - الفم أصله قُوَّة ، نقصت منه الهاء ، فلم تحتل الواو الإعراب لسكونها ، فعوض منها الميم ... وفي الحاشية : قال في المختار - فوه - : إن الميم عوض عن الهاء ، لا عن الواو .. ؛ وفي سيبويه ٢ / ٨٣ : وأما فم ، فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ؛ فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو ميم دم .. ، وفي المقتضب ٣ / ١٥٨ قال المبرد :

جمع بين العوض والمعوض ، ضرورة ، نحو :

\* أقول : ياللهم ، ياللهمما (١) \*

(٧٠)

بذلك أجاب الزجاج وابن السراج ؛ وقال الفارسي : يجوز كون الواو لاماً ، ومادته : ف م و ، فتعقب (٢) لامة الهاء والواو كسنة ، إذ قالوا : سانيت وسانته ؛ وعلى هذا ، الميم ليست بدلاً ؛ وعن الأخفش ، أن الميم بدل من الهاء .

( وقد تبدل من الهاء الحاء ، بعد حاءٍ أو عينٍ ، إن أوثر الإِدغام ) - نحو : امدح جِلاماً ، واذهب (٣) مَحْمٌ ، يريد : امدح

= فأما قوله : \* هما نفثا في في من فمويهما ، \* فإنما فم ، أصله : فَوْهٌ ، لأنه من تفوهت بكذا ... فأما قوله : فمويهما ، فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء ، لخصفائها للين ... وفي الحاشية : استشهد به سيبويه ، على أن الفرزدق ردّ العين ، فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ... قال : ونفثا : ألقيا على لسانى ، وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء ، وأصله في الكلب ؛ والرجام مصدر راجمه بالحجارة ، أى رماه .. جعل الهجاء كالمراجعة ، لجعله الهاجى كالكلب النابح .

(١) بعض بيت من بيتين من مشطور الرجز ، هما كما رواهما المبرد في المقتضب

٤ / ٢٤٢ :

إني إذا ما حدثت أَلَمَّا دعوت : يا اللهم ، ياللهمما

ورواية الإنصاف ص ٣٤١ : أقول : يا اللهم يا اللهم

ونسبهما صاحب شواهد العربية لأمية بن أبى الصلت - ملحقات ديوانه ١٨٣

- أو لأبى خراش الهذلي ، وفي حاشية المقتضب ، أن العينى زعم أنهما لأبى خراش ؛ والشاهد في قوله : ياللهم ؛ حيث جمع بين ياء النداء ، والميم المشددة ، التى هى عوض منها .

(٢) في (ز) : فتعقتب .

(٣) في (ز) : وذهب محهم .

هَلالاً ، واذهب معهم ؛ فإن لم يؤثر الإدغام ، لم يبدل ، بل تبقى الهاء بحالها .

(وربما أبدلت الشين من الجيم) - قالوا في مُدَمَج : مُدَمَش ؛

قال :

(٧١) \* إذ ذاك ، إذ حَبَلُ الوصال مُدَمَشُ (١) \*

وأبدلت الشين (٢) أيضا من كاف المؤنث ، نحو : أكرمُشِ ،  
أى أكرمُتِكِ ، قال (٢) :

(٧٢) فيعيناش عيناها ، وجيدُش جيدُها ولكن عظم الساق مِنْشٍ دقيق (٣)

ومن السَّيْنِ قالوا في جعسوس ، وهو القمىء الذليل :  
جعشوش (٤) ، والمهملة أصل ، لقولهم في الجمع : جعاسيس ، بالمهملة .

(١) من الرجز ، ولا يعرف قائله ؛ وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٣٥ - قال  
أى مُدَمَج ؛ قال الصبان : أى مُدَحَل بعضُه في بعض ، لشدة فتله وإحكامه ، وفي  
الحاشية ، قال العيني : والشاهد في قوله : مُدَمَش ، حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ،  
لأن أصله : مدمَج ؛ قال ابن عصفور : أبدل الجيم شيئا ، لتتفق القوافي ، ولا يحفظ من  
ذلك ، غير هذا الشاهد ؛ وسهّل ذلك ، كون الجيم والشين متفقتين في المخرج .  
من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) من الطويل ، للمجنون - ديوانه ٢٠٧ - وذكره ابن جنى في الخصائص  
٢ / ٤٠٦ ، وابن عصفور في المقرَّب ص ١١١ ؛ والشاهد في قوله : عيناش ،  
وجيدُش ، ومِنْشٍ ، أى عيناك ، وجيدُك ، ومنك ، على الترتيب ، بإبدال كاف المخاطبة  
شِينًا .

(٤) وفي الصحاح - جعس : رجل جُعسوس ، مثل جُعشوش ، وهو القصير  
الدميم ؛ وقال ابن السكيت ، في كتاب القلب والإبدال : رجل جُعسوس وجُعشوش ،  
بالسين والشين جميعا ، وذلك إلى قماءة وصغر وذلة ؛ يقال : هو من جعاسيس =

(وإذا سكنت الجيم قبل دال ، جاز جعلها كشين ) - نحو : أجدر ،  
فيجوز أن تشاب بالشين ، وقيل : تشاب بالزاي ، لا بالشين ،  
ونُسب كل منهما لسيبويه .

( وأبدلت الهاء وقفاً من ألف أنا وما وهنا وحيهلاً ) - قالوا :  
أنه ، ومنه قول حاتم : هكذا قصدي (١) أنه ، وأنشدوا :  
(٧٣) قد وردت من أمكنة من ههنا ومن ههنة إن لم أروها فممة (٢)  
والأصل : هنا ، وما ؟ أى ما أصنع ؟

وأجاز ابن جنى كون مة فيه ، اسم فعل ؛ وقالوا : حيهلة ،  
والأصل : حيهلاً ؛ وجوز بعضهم كون الهاء في أنه وحيهلة ، هاء  
السكت ؛ وتحتمله أيضا هنة ، وفيه بحث .

( ومن ياء هذى وهنية ) - قالوا : هذه ، وقالوه في الوصل  
أيضا ؛ وقالوا : هنية ، والأصل : هنية ، تصغير هنة ، وأصلها : هنية  
بالواو ، بدليل هنوات ، فالتقت الياء والواو ، فقلبت الواو ياءً ،  
وأدغمت فيها ياء التصغير ؛ فإذا نظر إلى الأصل ، جاز أن يقال : إن

---

= الناس ، ولا يقال هذا بالشين ؛ قال عمرو بن معدى كرب :  
(٧٤) تداعت حوله جُشمُ بن بكر وأسلمه جعاسيسُ الرّبابِ  
(١) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٣٤ - قال الصبان : كقول حاتم : هكذا ،  
فردني أنه .

(٢) قال الأشموني : فأبدل الهاء في هنة من الألف ، وأما قوله : فممة ، فيجوز أن  
يكون من ذلك ، أى فما أصنع ؟ أو فما انتظاري لها ، ويجوز أن يكون فممة ، بمعنى  
اكفف ؛ ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ؛ والضمير في وردت ، يعود على الإبل .



الياء (١) بدل من الواو ؛ وإذا نظرت إلى ما آلت إليه الواو ، قيل : إن (١-) الهاء بدل من الياء ؛ وعلى هذا جرى ابن جنى ، وتبعه المصنف .

( وعوضت هي والسين ، من سلامة العين ، في أهراق ، وأسطاع ) - وشذوا في هذا التعويض ، فلم يُفعل في شيء من نظائرها ؛ فالهاء والسين فيهما ، بدلان من سلامة العين ؛ لأنها تحذف في أرقت وأطعت وشبهه ، مما يسكن له آخر الفعل ، وتُعلّ بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، في أراق زيدٌ ، وأطاع وشبهه ، مما لا يسكن له آخرُ الفعل .

واعلم أنه سبق جمع المصنف حروف البدل ، في غير إدغام ، في قوله : لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته ؛ وهذه اثنان وعشرون حرفاً ؛ وذكر بعد ذلك ، كما رأيت : القاف والحاء والعين والحاء والضاد والذال ؛ فكمملت ثمانية وعشرين ؛ فجميع حروف المعجم ، وقع فيها البدل ؛ وقال ابن الضائع : قلماً تجد حرفاً إلا جاء فيه البدل ، ولو نادراً .

\* \* \*

## ٧٧ - باب مخارج الحروف

والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضا : حروف التهجي ؛  
ويسميها الخليل وسيبويه : حروف العربية ، أى اللغة العربية ، ويقال لها  
أيضا : حروف المعجم ؛ لأنها مقطعة لا تُفهم إلا بإضافة بعضها إلى  
بعض ، وحروف أبى جاد . واختلف فى كلمات أبى جاد ، هل لها  
معنى ؟ أم لا ؛ فقيل : هى أسماء لأشخاص بأعيانهم ، وقد سبقت  
الإشارة إلى شىء من هذا ، ومنهم من كره تعلمها ، وإطباق الناس ،  
شرقا وغربا ، على تعلمها من غير تكبر ، يظهر عدم الكراهة ؛ وجاء  
أنها كانت تُعلم فى زمن عمر بن الخطاب فى المكتب ؛ ومخرج  
الحرف : الموضع الذى ينشأ الحرف منه ؛ وطريق معرفته ، أن تسكن  
الحرف ، وتدخل عليه همزة الوصل ، وتنطق به ، فما استقر فيه فهو  
مخرجه ؛ وهذه الحروف تسعة وعشرون ، جمعها كلها قوله تعالى : « ثم  
أنزل عليكم من بعد الغم ... إلى : بذات الصدور » (١) .

(١) آل عمران / ١٥٤ - وتتمتها : « من بعد الغم أمانة ناعسا ، يغشى طائفة  
منكم ، وطائفة قد أهتمهم أنفسهم ، يظنون بالله غير الحق ، ظن الجاهلية ، يقولون :  
هل لنا من الأمر من شىء ؟ قل : إن الأمر كله لله ؛ يخفون فى أنفسهم مالا يبدون  
لك ؛ يقولون : لو كان لنا من الأمر شىء ما قتلنا ههنا ؛ قل : لو كنتم فى بيوتكم ،  
لبرز الذين كتب عليهم القتلى إلى مضاجعهم ؛ وليبتلى الله ما فى صدوركم ، وليمحص ما  
فى قلوبكم ؛ والله عليم بذات الصدور » .

( أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف ) - وهي على رتبة واحدة عند الأكثرين ؛ وقال الأخفش : الهمزة أول ، والهاء والألف في مرتبة واحدة ، وقيل : الهمزة أول ، ثم الألف ، ثم الهاء ، وقيل : الهاء قبل الهمزة .  
 ( ووسطه للعين والحاء ) - وكلام سيبويه على أن الحاء بعد العين ، وبه صرح بعضهم ؛ وبعضهم جعل العين بعد الحاء ؛ ولا توجد الحاء في غير كلام العرب ، وأما العين ، فانفردت العرب بكثرة استعمالها ، وغير العرب منهم من لا ينطق بها ، ومنهم من قلت في كلامهم .

( وأدناه للغين والحاء ) - أى أدناه إلى الفم ؛ وكلام سيبويه على أن الغين قبل الحاء ، وهو قول أبي الحسن ؛ وقيل : الحاء قبل الغين ؛ وهذه السبعة ، هى حروف الحلق ؛ وقيل : الألف هوائية ، لا يخرج لها ، وحروف الحلق ستة ، ويروى عن الخليل .  
 ( ومايليه للقاف ) - أى ومايلى أدنى الحلق إلى الفم ، وهو أول أقصى اللسان .

( وما يليه للكاف ) - وهو ثانى أقصى اللسان ؛ فلأقصى اللسان حرفان : القاف من أول المخرج ، مما يلي الحلق من أقصى اللسان ، وما فوقه من الحنك ؛ والكاف من المخرج الثانى بعد القاف ، وهو من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا ، ومايليه من الحنك ؛ ويسميها الخليل : لهوين ، لأنهما يخرجان من اللهاة ، وهى ما بين الفم والحلق .

( ومايليه للجيم والشين والياء ) - وهى من وسط اللسان ،  
بينه وبين وسط الحنك ؛ وهذا هو الثالث من مخارج اللسان ؛  
ومذهب الخليل أن الياء هوائية كالآلف لا مخرج لها .

( وأول حافة اللسان ومايليه من الأضراس ، للضاد ) - وهذا  
هو الرابع من مخارج اللسان ؛ والمراد بما يليها من الأضراس ، مايشمل  
الأيمن والأيسر ، وكثير يقولون : هى من الأيمن أكثر ، وبعضهم  
يعكس ؛ وعن عمر ، رضى الله عنه ، أنه كان يخرجها من الجانبين  
معا ؛ والضاد من الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها ؛ وهى  
قليلة فى لغة بعض العجم ، ومفقودة فى لغة الكثير منهم ، ولا يخرج  
من مخرجها غيرها .

( وما دون حافته ، إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك  
الأعلى ، للآم ) - وهذا هو الخامس من مخارج اللسان ؛ قال ابن أبى  
الأحوص : ويتأتى إخراجها من حافتى اللسان ، اليمنى واليسرى ، وهى  
من اليمنى أمكن ؛ قال : بخلاف الضاد ، فإنها من اليسرى أمكن .  
( ومايين طرفه ، وفوق <sup>(١)</sup> الثنايا ، للنون والرّاء ) - وهذا هو  
السادس من مخارج اللسان ، وسيأتى ما تتميز به الرّاء عن النون .  
( وهى ) - أى الرّاء .

( أدخل فى ظهر اللسان قليلا ) - وهذا هو السابع من مخارج

(١) فى المحققة من التسهيل : وفوق .

اللسان ؛ قال سيبويه فى الرّاء : وهى من مخرج النون ، من طرف اللسان ، بينه وبين مافوق الثنايا العليا ، غير أنها أدخل من النون فى ظهر اللسان قليلا ، لانحرافها إلى اللام ؛ ومذهب الجرّمى وغيره ، أن اللام والرّاء والنون من مخرج واحد ، وهو طرف اللسان ، وهو ظاهر قول الخليل ؛ قال ابن أبى الأحوص : وقول سيبويه: إنها ثلاثة مخارج ، هو الصواب ، لتباين مخارجها ، عند اختبار المخرج فى النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها .

( وما بين طرفه وأصول الثنايا ، للطاء والذال والتّاء ) - وهذا هو الثامن من مخارج اللسان ، والمراد الثنايا العليا ، فتلاثتها تخرج من هذا مصعداً إلى جهة الحنك .

( وما بينه وبين الثنايا ، للزاي والسين والصاد ) - وهذا هو التاسع من مخارج اللسان ، فتلاثتها تخرج من بين طرف (١) اللسان ، وفوق الثنايا .

( وهى أحرف الصفير ) - وتسمى أسليّة ، لأنها من طرف اللسان ، وهو أسلته ؛ قال ابن أبى الأحوص : والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ، مفقودة فى لغة كثير منهم .

( وما بينه وبين أطراف الثنايا ، للطاء والذال والتّاء ) - وهذا هو

(١) فى (غ) : من بين طرفى اللسان .

العاشر من مخارج اللسان ، وبه تَمَّتْ (١) ؛ فثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا ؛ والظاء مما انفردت به العرب ، والذال ليست في الفارسية ، والثاء ليست فيها ولا في الرومية .

( وباطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، للفاء ) - وهذا المخرج الحادى عشر ، بعد مخارج اللسان ، والفاء ليست في لسان الترك .  
 ( ومايين الشفتين ، للباء والواو والميم ) - وهذا هو الثانى عشر ، فثلاثتها مما بين الشفتين ؛ غير أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ، ولا تنطبقان في الواو ؛ وقد كملت المخارج المذكورة خمسة عشر ؛ بالثلاثة التى للحلق ، وهى المذكورة أولاً .

( فصل ) : ( لهذه الحروف فروع تُستحسن ؛ وهى الهمزة المسهّلة ) - فالهمزة من جملة حروف المعجم ، خلافاً للمبرد ؛ ودليله أن أقلّ أصول الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ؛ فلو لم تكن حرفاً ، لكان مثل أخذ وأجل (٢) ، على حرفين ؛ وقوله : هى من قبيل الضبط ، ولو كانت حرفاً ، لكان لها شكل تثبت عليه ، فاسد ؛ لأنها لم تشكل لمراعاة التسهيل ؛ ولذا (٣) ، إذا وقعت في موضع لا تسهيل فيه ، كتبت ألفاً ؛ ولو قال (٤) : لبعض هذه الحروف لكان أولى ، لأن

(١) أى مخارج اللسان .

(٢) فى (ع) : وأكل ، وهى فعل مثل أخذ ، والمقصود التمثيل بفعل واسم ، كما فى التحقيق .

(٣) فى (ز) : وكذا .

(٤) أى المصنف ابن مالك .

الفرعية ليست لكل حرف منها ؛ ومعنى تستحسن : توجد في كلام الفصحاء ؛ والهمزة المسهّلة فرع عن الهمزة المخففة ؛ وهى حرف واحد عند سيبويه ، وعند السيرافى ثلاثة ، ويقال لها : همزة بين بين ، أى بين الهمزة وحرف من حروف اللين .

( والُعْتَةُ ، ومخرجها الخيشوم ) - وهى فرع النون ، ولا عمل للسان فى الغنة ؛ والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم ، وليس بالمنخر .

( وألفا الإمالة والتفخيم ) - وأصلهما : الألف المنتصبة التى ليس فيها تفخيم ولا ترقيق ؛ وألف الإمالة هى القريبة من الألف الأصلية ، وذلك فى الإمالة اليسيرة ، وألف التفخيم هى التى بين الألف والواو ؛ قال سيبويه : كقول أهل الحجاز : الصلوة والزكوة والحياة ؛ ولذا كتبت بالواو .

( والشين كالجيم ) - وهى فرع عن الجيم الخالصة ، كقولهم فى أشدق : أجدق ، بين الشين والجيم .

( والصاد كالزاي ) - وأصلها : الزاى الخالصة ، وهى التى يقلُّ همسها قليلاً ، فيحدث فيها لذلك جهراً ما ، كقولك فى مصدر : مزدر ؛ ومنه : لم يُحرم من قزْدٍ له ، أى قصْدٍ له .  
( وفروع تستقبح ) - أى لا توجد فى لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن فى قراءة ولا شعر .

( وهى كافٌ كجيم ) - فيقولون فى مثل (١) كَمَلٌ : جَمَلٌ ؛

(١) سقطت من ( د ، ز ) .

قال ابن دريد : وهى لغة فى اليمن ، كثيرة فى أهل بغداد .  
 ( وبالعكس ) - وهى جيم ككاف ؛ فيقولون فى رَجُل :  
 رُكُل ، فيقربون الجيم من الكاف .  
 ( وجيم كشين ) - وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال أو  
 تاء ، كقولهم فى الأجدر : الأشدر ، وفى اجتمعوا : اشتمعوا .  
 ( وصاد كسين ) - نحو : سابر فى صابر .  
 ( وطاء كتاء ) - نحو : تال فى طال ؛ وهى تسمع من عجم  
 أهل المشرق كثيراً ، لفقد الطاء فى لسانهم .  
 ( وطاء كئاء ) - نحو : ثالم فى ظالم .  
 ( وباء كفاء ) - نحو : بلخ وأصبهان <sup>(١)</sup> ؛ وهى كثيرة فى لغة  
 الفرس وغيرهم .

( وضاد ضعيفة ) - قال أبو على : الضاد الضعيفة ، إذا  
 قلت : ضرب ، ولم تُشبع <sup>(٢)</sup> مخرجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن  
 يخفف ويختلس ، فيضعف إطباقها ؛ وقال ابن خروف : هى المنحرفة  
 عن مخرجها .

( فصل ) : ( من الحروف : مهموسة ، يجمعها : سكت  
 فحثه شخص ) - والهمس لغة : الصوت الخفى ؛ والمهموس فى  
 الاصطلاح : حرف أضعف الاعتماد فى موضعه ، حتى جرى معه

(١) ينطقونهما : فلخ وأصفهان .

(٢) فى (ز) : تسمع .



النفس ، قاله سيويوه ؛ وسمى بذلك لخفاء النطق به .

( وما عداها مجهورة . ) - وهي تسعة عشر حرفاً ؛ والمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه ، حتى ينقضى الاعتماد ، ويجرى الصوت ؛ قاله سيويوه .

( ومنها شديدة ) - يجمعها : أجذك تطبق ؛ ومعنى الشدة ، على ما ذكر سيويوه : امتناع الصوت أن يجرى في الحرف ، فلو رمت مدّ الصوت في القاف والجيم مثلاً ، نحو : الحق والحج ، لامتنع عليك ، ويجمعها : أجذك تطبق ، وجمعها من قبله في : أجذك قطبت .

( ومتوسطة ) - أى بين الشدة والرخاوة .

( يجمعها : لِمَ يروَعْنَا ؟ ) - وجمعها بعضهم في : لَمَ يَرُو عَنَا ؛ وما فعله المصنف أحسن ، لعدم تضعيف النون ؛ وكذا جمعه في الشديدة ، لعدم تضعيف الطاء ؛ وجمع بعضهم المتوسطة في : ولينا عمر ؛ وهو حسن .

( وما عداها رخوة ) - أى ما عدا الحروف الشديدة ، وحروف : لِمَ يروَعْنَا ؟ والحروف الرخوة ثلاثة عشر ؛ والرخاوة : جَرِي الصوت في الحرف ، فإذا قلت : إذ ، مثلاً ، أجريت فيه الصوت ؛ فالرّخوة حروف ضعف الاعتماد عليها في مواضعها ، فجرى معها الصوت ؛ والفرق بين الهمس والرخاوة ، أن الجارى في الهمس : النفسُ ، والجارى في الرّخاوة : الصوتُ .

( والصّاد والضّاد والطاء والظاء مُطبّقة ) - وذلك لانطباق

اللسان فيها على الحنك .

( وماعداها منفتحة ) - لأنها لا ينطبق اللسان بشيء منها على الحنك ؛ والانفتاح ضد الانطباق .

( والمطبقة مع الغين والحاء والقاف ، مستعلية ) - وذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك ؛ ولذا تمنع من الإمالة ؛ وهذه الثلاثة يعلو بها اللسان ، ولا ينطبق ؛ والمطبقة يعلو بها وينطبق .

( وماعداها منخفضة ) - وبعضهم يقول : منسفلة ؛ وذلك لأن اللسان لا يستعلى بها ، بل ينسفل بها إلى قاع الفم .

( وأحرف القلقلة : قُطْبُ جُدٍ ) - وذلك لأنها تنضغط عن مواضعها ، فلا نستطيع الوقف عليها إلا بصَوْتٍ ، نحو : الحق ؛ وعدَّ بعضهم التاء من حروف القلقلة .

( واللينية : وای ) - وذلك لأنها تخرج في لين ، من غير كلفة على اللسان ؛ وإذا كان ما قبل الياء والواو محركا (١) بمجانس ، كانتا حرفي مدٍّ كالألِف .

( والمعتلة : هُنَّ والهمزة ) - لأن الإعلال والانقلاب يكون فيها ؛ ومن عدَّ الهمزة من حروف العلة : الفارسي ومكى ؛ وزاد بعضهم الهاء ؛ لأنها قد تقلب همزة ؛ وكثيرون لم يعدوها ؛ وبعضهم يقول في الهمزة : إنها حرف شبيه بحرف العلة .

( والمنحرف : اللام ) - قيل : سميت بذلك لأنها شاركت أكثر

(١) في ( ز ، غ ) : مخرجا لمجانس .

الحروف في مخرجها ؛ وقيل : لأنها من الرخوة ، فانحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدّة .

( والمكرر : الرّاء ) - لأنها تتكرر على اللسان ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف ؛ قال سيبويه : والرّاء إذا تكلمت بها ، خرجت كأنها مضاعفة .

( والهاوى : الألف ) - قيل : لاتساع مخرجها ؛ وقيل : لأنها تهوى في الفم ، فلا يعتمد اللسان على شيء منها .

( والمهتوت : الهمزة ) - يقال : هتّ في صوته : عصره ، وهتّ أيضا : كسر ؛ فسميت الهمزة بها ، لأنها معتصرة ، كالتهوّع (١) ، ولكثرة عروض الإبدال بها ، فتنكسر .

( وأحرف الدّلاقة : مُرٌ بِنْفَلٍ ) - وذلك لأنها من طرف اللسان والفم ؛ وطرف كل شيء : ذلقه (٢) ؛ وجمعها بعض الأندلسيين في قوله : ملف نبر ؛ والملف عندهم : الجوج (٣) ؛ ونبر : قرية عندهم ؛

(١) في الصحاح : والتّهوّع : التقيؤ .

(٢) في الصحاح : وذلق كل شيء : حذّه ، وكذلك ذوّلقه ، وذوّلق اللسان : طرفه ، وكذلك ذولق السنّان ... والحروف الذّلق : حروف طرف اللسان والشفة ، الواحد أذلق ، وهُنّ ستة : ثلاثة منها ذولقية ، وهى الرّاء واللام والنون ، وثلاثة شفوية ، وهى : الفاء والباء والميم ؛ وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً ، لأن الدلاقة في المنطق ، إنما هى بطرف أسلة اللسان والشفتين ، وهما مدرّجتا هذه الحروف الستة .

(٣) في (د) : الخونج .

والكثير كون الرباعي مشتملا على بعضها ، نحو : جعفر ؛ ويقلُّ جدا  
خلافُ ذلك ، نحو : عَسْجَد .

( والمصمتة : ماعداها ) - أى ماعدا أحرف (١) الذلاقة ؛  
وهذا (٢) يقتضى دخول الهمزة والألف والواو والياء فيها ، وهذه طريقته ؛  
وأسقط هذه من المصمتة الخليل ؛ وسميت مصمتة ، لأنَّها أصممت ،  
فلم تدخل فى الأبنية كلها ؛ أى بخلاف حروف الذلاقة (٢) ؛ فلا  
تفرد المصمتة بكلمة خماسية ولا رباعية ، إلا قليلاً جدا ، كما تقدّم .  
( وما سوى هذه من ألقاب الحروف ، فنسب إلى مخارجها ، أو  
ماجاورها (٣) ) - نحو : حرف حلقى ، وحرف هوائى ؛ فالحلقى  
منسوب إلى المخرج ؛ والهوائى منسوب إلى ماجاور (٤) المخرج ؛ لأنَّ  
الهواء (٥) ليس بمخرج ، بل مجاوره .

وأهمل المصنف مما ذكر الناس فى الصفات : الصغير  
والاستطالة والتَّفَشَّى (٦) ، وقد نظم شيخنا أبو حيان ، رحمه الله ، فى  
صفات الحروف أبياتاً ، تضمنها شرحه لهذا الكتاب ، قرأتها عليه ،  
حين قرأت عليه هذا الباب منه ، وهى :

(١) فى (د ، ز) : حروف .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) فى بعض نسخ التسهيل : وما جاوزها ، بالمعجمة .

(٤) فى (د) : إلى ما جاوز ، بالمعجمة .

(٥) فى (د ، ز) : الهوى .

(٦) فى المقتضب ١ / ١٩٤ : ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم ، إلا أن الواو

تهوى فى الفم ، حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد ، وتتفشَّى حتى تتصل بمخرج اللام .

(٧٥) أنا هاوٍ لمستطيل أغنّ كلما اشتدّ صارت النفس رخوه  
 أهمس القول ، وهو يجهر سبّى وإذا ما انخفضت ، أظهر علوه  
 فتح الوصل ، ثم أطبق هجرا بصفير ، والقلب قلقل شجوه  
 لأن دهرًا ، ثم اغتدى ذا انحراف وفشا السرّ ، مذ تكرّرت نحوه

فالهاوى : الألف ، والمستطيل : الضاد ، والأغنّ : حرفاً الغنة :  
 النون والميم ، والشديدة : أجذك تطبق ، والرخوة : ما سواها ،  
 والمهموسة : سكت فحثة شخص ، والمجهورة ماعداها ، والمنخفضة :  
 ماسوى المستعلية ، والمستعلية : ماتقدّم ، والمنفتحة (١) : غير المطبقة ،  
 والمطبقة : ماتقدّم ، وحروف الصفير : الصاد والسين والزّاي ، والقلقلة  
 ما تقدّم (١-) واللّين تقدم أيضا ، والمنحرف : اللام ، كما سبق ؛ وعدّ  
 الكوفيون الرّاء أيضا ، والتفشى : السين باتفاق ، والصاد باختلاف ،  
 والمكرر : الرّاء ؛ ولم يذكر المعتلة ؛ لأن المراد : الأوصاف التي يبنى  
 عليها الإدغام ؛ وقد اعترض ، رحمه الله تعالى ، على المصنف في  
 ذكرها ، وإسقاط ما يتعلق بالإدغام ، من الصفير والتفشى  
 والاستطالة ؛ مع أن المصنف إنما ذكر الفصل لما بعده من الإدغام .

( فصل في الإدغام ) : وعبارة سيبويه : الادّغام ، على افتعال ؛  
 وعبارة الكوفيين : إدغام ، على إفعال ؛ ولا يكون إلّا في المثلين  
 والمتقاربين ، مع أن الإدغام في المتقاربين ، يرجع إلى المثلين ، لأن  
 المقارب ، يقلب من جنس الحرف الآخر .

( يُدغم أول المثلين وجوباً ، إن سكن ) - نحو : اضرب بكرةً .  
 ( ولم يكن هاءً سكت ) - قالوا : لأن الوقف عليها منويّ ؛  
 فمن وصل « ماله » (١) من القراء ، لم يُدغم الهاء في هاء  
 « هلك » (٢) ، وجاء عن ورش ، الإظهار والإدغام ؛ قيل : والإدغام  
 ضعيف من جهة القياس .

( ولا همزة منفصلة عن الفاء (٣) ) - نحو : اكلاً أحمد ،  
 وذلك لثقل الهمزة ، فإذا انضم إليها أخرى ، ازداد الثقل ، فالتزم في  
 إحداهما البدل ، على ما مرّ في تسهيل الهمز ، فزال اجتماع المثلين ،  
 فلا يدغم ؛ وقد يجوز الإدغام في الهمزتين ، على ما حكى من  
 تحقيقهما (٤) ، وهي لغة رديئة ؛ فإن اتصلت الهمزة بالفاء ، وجب  
 الإدغام ، نحو : سأل ولأل (٥) .

( ولا مدّة في آخر ) - نحو : يُعطى ياسر ، ويغزو واقد ؛ فلا  
 يدغم هذا ، فإن كان حرف لين ، وجب الإدغام ، نحو : اخشى  
 ياسراً ، واخشوا (٦) واقدأ ؛ وكذا إن كانت المدّة ليست في آخر ، فإنه  
 يجب الإدغام ، نحو : مَعزُو .

(١) ، (٢) الحاقّة / ٢٨ ، ٢٩ : « ما أغنى عنى ماله . هلك عنى سلطانية » .

(٣) أى فاء الكلمة التالية .

(٤) في ( د ، غ ) : من تخفيفهما .

(٥) في ( ز ، غ ) : سأل ولأل .

(٦) في ( د ) : واخشى .

( أو مبدلة من غيرها ، دون لزوم ) - أى مدّة مبدلة ؛ وذلك إذا بنيت قَاوَلٌ للمفعول ، قلت : قُورِلَ ، ولا تدغم ، لأن المدّة المبدلة من الألف غير لازمة ، لزوالها إذا لم تبين للمفعول ، ويجب الإظهار ، لكلا يلتبس بفُعِلَ ، وفي قوله تعالى : « ورِيئاً » (١) ، إذا وقفت لحمزة ، تبدل الهمزة ياءً ، وهو بدل غير لازم ، لأنه إنما يكون في الوقف ، فيجوز في قراءته أن تدغم لعدم لزوم البدل ، وأن تدغم لعدم اللبس .  
والحاصل أنه إذا كانت المدّة مبدلة ، لا يجب الإدغام ، ولكن قد يمتنع ، كالمسألة الأولى ، وقد يجوز كالثانية ؛ وخرج المدّة المبدلة لزوماً فإنها تدغم ؛ كأن تبني من الأوب ، اسماً كأبُلْمَ ، فتقول : أوبٌ ، بالإدغام ؛ والأصل : أوبٌ ، بهمزيين ، الثانية ساكنة ، فأبدلت بمجانس حركة السابقة ، كآدم وإيمان ، وهو بدل لازم ، فوجب الإدغام (٢).

( وكذلك إن تحركا في كلمة ) - أى وكذلك يدغم أول المثليين وجوبا ، إن تحركا ، على ما سيذكر ، نحو : ردٌّ ، وأصله : ردَدَ ، وحبٌّ ، وأصله : حبب .

( لم تشدّد ) - نحو : ضَيَّبَ (٣) البلدُ : كثرت ضيأه ، وحكى

(١) مريم / ٧٤ : « هم أحسن أثاثاً ورِيئاً » .

(٢) جاء بعد هذا في النسخة المحققة من التسهيل ، عن النسختين (ص ، ح) : (ولا ممدوداً ، ما لم يكن جارياً بالتجريد ، مجرى الحرف الصحيح) وقد سقط من بقية نسخ التسهيل ، ولم يرد في نسخ المساعد ، ولا في نسخة الدماميني .

(٣) في الصحاح : وضَيَّبَ البلد ، وأضَبَّ أيضاً ، أى كثرت ضيأه ، وأرضٌ ضَيِّبة : كثيرة الضباب ؛ وهو أحد ما جاء على أصله .

أبو زيد : طعامٌ قَصِيضٌ : إذا كان فيه يُبْسٌ (١) .

( ولم يضطر إلى فكهما ) - كقول العجاج (٢) :

\* الحمد لله العليّ الأجلل \* (٣)

(٧٦)

( ولم يصدرا ) - نحو : دَدَن ، فلا يجوز إدغام هذا ؛ وإن كان

أول المثلين المصدرين تاء المضارعة ، فقد تدغم بعد مدّة ، نحو : « ولا

تَيَمَّمُوا » (٤) ، أو حركة نحو : « تكادُ تَمَيِّزُ » (٥) .

(١) وفي الصحاح : والقَصِيضُ : الحَصِي الصغار ؛ يقال منه : قَصِيَّ الطعامُ يَقَصُّ ، بالفتح ، فهو طعامٌ قَصِيضٌ ، وقد قَصِيضْتُ منه أيضا ، إذا أكلته ، ووقع بين أضراسك حَصِي .

(٢) هكذا جاء في النسخ الثلاث ، وقد جاء في المقتضب والصحاح واللسان ، وجميع المراجع التي ذكرها في معجم شواهد العربية ، لأبي النجم العجلى .

(٣) قال في حاشية المقتضب ١ / ١٤٢ : مطلع أرجوزة لامية ، لأبي النجم العجلى ؛ وفي الصحاح : يريد الأجل ، فأظهر التضعيف ضرورة ، وقال في الحاشية : بعده : \* أعطى فلم يَبْحَلْ ، ولم يُبْحَلْ \*

وفي ش . ش . العيني على الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٤٩ :

\* الواهب الفضل ، الوهوب المجزل \*

وفي الدرر اللوامع ٢ / ٢١٦ : \* الواسع الفضل ، الوهوب المجزل \* .

(٤) البقرة / ٢٦٧ : « ولا تيمموا الخبيث منه ، تنفقون » ، أصلها : ولا

تتيمموا .

(٥) الملك / ٨ : « تكادُ تَمَيِّزُ من الغيظ » أصلها : تكادُ تتميز .

وقد جاء بعد هذا في النسخة المحققة من التسهيل : ( ولم تلهما نون توكيد ) -

ولم ترد بنسخ المساعد الثلاث .



( ولم يسبقهما مزيدٌ للإلحاق ) - نحو : أُنْدَدَ (١) ،  
وَأَنْجَجَ (٢) ، فلا يجوز الإدغام ، لئلا يزول الإلحاق بسفرجل (٣) ،  
فلو صغرت ، ففي الإدغام خلاف ، لزوال ما سبقهما من حرف  
الإلحاق (٣-) ، وهو النون .

( ولا مُدْغَمٌ في أولهما ) - نحو : رَدَّدَ يَرُدُّد ، فهو مرددٌ ؛ فلا  
يجوز إدغامه ؛ لأن فيه إبطالاً للإدغام (٤) الذى قبله ، فيحصل  
الإخلال بالكلمة .

( ولم يكن أحدهما ملحقاً ) - نحو : قَرَدَد ، وهو ملحق  
بجعفر ، واسحنكك ، وهو ملحق باحرنجم ، فلا يجوز الإدغام ؛ لأن  
فيه إبطال (٤-) الإلحاق ، بتحريك ماسكن في الملحق به ، وتسكين  
ما تحرك فيه .

( ولا عارضاً تحريك (٥) ثانيهما ) - نحو : لن يُحْيِيَ  
ويحييه (٦) ، وارْدُد القوم .

( ولا موازناً ماهماً فيه بجملته أو صدره : فَعَلًا أو فِعَلًا أو فُعَلًا )

(١) في الصحاح : ورجلٌ يَنْدُدُ وَاُنْدَدُ ، أى خَصِمٌ ، مثل الألد ، زادوا فيه  
النون ، ليلحقوه ببناء سَفْرَجَل .

(٢) وفي الصحاح : يَنْجُوج : عُوْدٌ يُتَبَخَّرُ به ، وكذلك يَنْجَجُجُ وَأَنْجَجُجُ .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) ؛ وفي (غ) : من مزيد للإلحاق .

من (٤ - ٤) سقط من (د) وفي (د) : إبطالاً للإلحاق .

(٥) في (ز) : بتحريك .

(٦) في (د ، غ) : محيية .

أو فُعْلاً أو فِعْلاً<sup>(١)</sup> - فالموازن بجملته كطَلَل وَلِمَم وصَفَّف وذُلَّل ؛  
فمتى كان الاسم على وزن من هذه لم يدغم ، وذلك لخفة فعل ،  
واختصاص غيره بالأسماء ؛ والموازن بصدده نحو : الدَّجَّان (٢)  
وَحُمَمَة (٣) وقررة (٤) للازق (٥) بأسفل القدر ، وحبَّية : جمع  
حُب (٦) ، وهو الخاوية .

وفي نسخة الرِّقِّي بعد : ( أو فُعْلاً ) : ( أو فِعْلاً ) (٧) -  
أسقط من غيرها ، لأن فِعْلاً كإِبِل ، مفقود في المضاعف ، وعلى هذا  
لو بنيت من الرِّدِّ كإِبِل ، لقلت : رِدِّد ، بالفك ، لأنه بناء لا يكون إلا  
في الاسم كصَفَّف ومابعده .

( وتُنْقَل حركة المدغم إلى ماقبله إن سكن ) - نحو : يردُّ

(١) سقط هذا الوزن من النسخ الثلاث ، وثبت في المحققة من التسهيل ، وقد  
نبه الشارح على وجوده بنسخة البهاء الرِّقِّي .  
(٢) في الصحاح : ومَرُّ القَوْمِ يَدْجُون على الأرض دَجِيحاً ودَجَّجاناً ، وهو  
الديب في السير .

(٣) وفي الصحاح : وَحَمَّتِ الجَمْرَةُ تَحَمُّ بالفتح ، إذا صارت حُمَمَة .  
(٤) في القاموس : والقُرَّارَةُ بالضم : ما بقى في القدر ، أو مالزق بأسفلها من  
مَرَق أو حطام تابل وغيره ، كالقُرَّورة والقُرَّة بضمَّهما ، والقُرَّة بضمَّتين ، وكهَمْزَة  
- قُرَّة - وَقَرَّ القِدْرُ : صبَّ فيها ماءً بارداً ، والقُرَّة بالضم ، والقُرَّة محرَّكة ،  
والقُرَّارة مثلثة : اسم ذلك الماء .

(٥) في (د) : للملتزق .  
(٦) في الصحاح : والحُبُّ : الخاوية ، فارسيّ معرَّب ، والجمع : حِبَابٌ  
وحبَّية .

(٧) سقطت من (ز) .

ويقرّ ومفرّ ، والأصل : يردد ويقرر ومفرر ؛ فنقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبله ، ثم أدغمت ؛ وإنما نقلت ولم تحذف ، لئلا يجتمع ساكنان على غير الحدّ ؛ وفُهم أنه إن تحرّك ما قبل المدغم ، بقى على حرّكته .

( ولم يكن حرف مَدّ ) - فإن كان ، لم تنقل الحركة إليه ، لأن الألف لا تقبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها ، يشبهان الألف ، وذلك نحو : رادّ ، أصله : رادد ، وثُمودّ ، أصله : تمودد ؛ وقياس من يقول في تفاعل : تفيعل ، أن يقول في تماد : تميد ، وأصله : تميدد .

( أو ياء تصغير ) - فلا تنقل إليها الحركة ؛ لأن حرف المدّ إذا كان المعنى ، وضعه على السكون <sup>(١)</sup> ، كألف فاعل ، وواو مفعول ، وياء فاعيل ، وذلك نحو : دُويّبة وأُصيّم ، تصغير دابة وأصمّ ؛ فإن كان حرف اللين غير ياء التصغير ، نقلت إليه الحركة ، نحو : يودّ ومودّة والأصل : يودد وموددة .

( ويجوز كسره ، إن كان المدغم تاء الافتعال ) - فإذا نقلت حركة التاء من اقتتل إلى القاف ، ذهبتمزة الوصل ، فتقول : قتل ، بفتح القاف ؛ ويجوز كسرها <sup>(٢)</sup> ؛ ووجهه أنهم لما أسكنوا التاء ،

(١) وتعبير الدماميني في هذا الموضع : وكذا مع ياء التصغير ، لأن وضعها على السكون ، وتحريكها ، مخرج لها عن هذا الوضع ، فاجتنب - أي نقل الحركة إليها .  
(٢) وتعبير الدماميني في هذا الحكم : ( ويجوز كسره ، إن كان المدغم تاء الافتعال ) - نحو : اقتتل ، فإذا أدغمت ، سكنت التاء ، ونقلت حرّكها إلى الساكن =

لإدغامها في التاء ، وكانت القاف ساكنة ، التقى ساكنان ، فكسرت على أصل التقاء الساكنين ، وتقول في مضارع قَتَلَ يقتل : (١) بكسر القاف والتاء ، وكذا تكسرهما في اسم الفاعل ، نحو : مَقْتَلٌ ؛ ومنهم من يتبع الفاء الميم ، فيقول : مُقْتَلٌ ، بضمها ، ويقول في اسم المفعول : مَقْتَلٌ ، بكسر القاف وفتح التاء ، ومنهم من يضم القاف لضم الميم ، ومن العرب من يكسر حرف المضارعة ، إبتاعاً لحركة القاف .

( فإن سكن ثانيهما (٢) ، لاتصاله بضمير مرفوع (٣) ، أو لكون ماهما فيه أَفْعَلٌ ، تَعَجُّبًا ، تَعَيَّنَ الْفَكُّ ) - نحو : رَدَدْتُ ورَدَدْتُ ، وارْدُدْ ، فلا يدغم هذا ونحوه ، عند جمهور العرب من أهل الحجاز وغيرهم ، ونحو : أحب بزيد ! . قال الشاعر (٤) :

\* وأحِبُّ إلينا : أن تكون المقدِّما (٥) \* (٧٧)

= قبلها ، وهو القاف ، وأزيلت همزة الوصل ، استغناءً عنها ، فتقول : قتل ، ولك أن تكسر القاف ، وليست هذه الكسرة منقولة ، وإنما هي لأجل التقاء الساكنين ، وذلك أنهم لما سكنوا التاء للإدغام ، والفاء ساكنة قبل ذلك ، كسروها لالتقائهما .

(١) سقطت من (د ، ز) .

(٢) أى ثانی المثليين .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د ، ز) ، والشاعر هو العباس بن مرداس ، الصحابي الجليل ؛ قال العيني - ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩ - : أحد المؤلفات فلوهم من قصيدة قالها في غزوة حنين .

= (٥) من الطويل ، وصدده : \* وقال نبي المسلمين : تقدِّموا \* =

وقال عليّ ، رضى الله عنه : أعزّز عليّ أبا اليقظان (١) أن أراك صريعاً مجدّلاً ؛ وذهب الكسائي إلى أنه يدغم ، فيقال : أحبّ يزيد ! .  
 (والإدغام قبل الضمير ، لغية) - وهى لغة ناس من بكر ابن وائل ، فيقولون : ردّن ورَدَّتْ ، وهى لغة ضعيفة ؛ وحكى بعض الكوفيين : ردّن ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها ؛ وحكى فى ردّت : ردّات ، بزيادة ألف ، وهى فى غاية الشذوذ .

( فإن سكن الثانى جزماً ) - نحو : لم يرِدُّد .

( أو بناء ) - نحو : ارْدُد .

( فى غير أفعل المذكور ) - وهو المراد به التعجب ، فإنه يتعين فيه الفك ، نحو : أحبّ يزيد ، خلافاً للكسائي .

( أو كان ياءً لازماً تحريكها ) - نحو : حَيِّى ، وخرجت الياء العارض تحريكها نحو : لن يحيى ، ورأيت مُحَيِّياً ، فإنه لا يجوز إلّا إظهارها ؛ وأجاز الفراء : لن يعيّ زيد ، بالإدغام .

( أو ولى المثلان فاءً افتعال ) - نحو : اقتتال .

= وفى رواية لابن عصفور : وقال أمير المؤمنين ... والشاهد هنا فى قوله : وأحبّ إلينا ؛ فإنه صيغة تعجب ، أى ما أحبّ إلينا ؛ وتعين الفك هنا ، لكون المثلين فى أفعل تعجباً ؛ قال الأشموني : قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : للمخاطب .

(١) فى هامش (ز) : المراد بأبى اليقظان : عمار بن ياسر ، رضى الله عنه ، لأنه قتل فى صفين ؛ فلما مرّ عليه عليّ ، رضى الله عنه ، وهو مقتول ، قال هذا الكلام ؛ والشاهد فى قوله : أعزّز ، بفك المثلين .

( أو افعلال ) - كقولهم في مصدر احووى ، مبنيا من الحوة  
مثل احمرار (١) : احواء .

( أو كان أولهما بدل (٢) غير مدّة ) - نحو : « أثاثاً  
ورثياً » (٣) في وقف حمزة ، فإنه يبدل الهمزة ياء ؛ واحترز بغير مدّة ،  
من بدل المدّة ، فإنه يجب فيه الإظهار ، فتقول في قَوْل : قَوْل ، ولا  
تدغم .

( دون لزوم ) - احترز من بدل غير المدّة اللزوم ، نحو أن تبني  
من الأوب اسماً على ائلم ، فإنك تدغم ، كما تقدّم .

( جاز الفكُّ والإدغام ) - وهذا جواب قوله : فإن سكن  
الثانى جزءاً ، فيجوز فى جميع ما سبق (٤) الإدغام والإظهار ؛  
فتقول : لم يردّ ، ولم يردّد ، وردّ ، واردة ، ولغة الحجاز الفك ، ولغة تميم  
الإدغام ، وبعضهم يقول : هى لغة غير (٥) أهل الحجاز ، ويقول :  
حَىّ بالإدغام ، وحَيّى بالفك ؛ وقرئ بهما : « ويجيا من حَىّ عن  
بينة » (٦) ؛ وقال الخضرأوى : الإظهار فى عَىّ ، أكثر

(١) فى ( ز ، غ ) : مثل : احمرّ ؛ وفى الصحاح : والحوة : لونٌ يخالط الكُمّة ،  
مثل صدأ الحديد ؛ وقال الأصمعى : الحوة : حمرة تضرب إلى السواد ، يقال : قد  
احووى الفرسُ يحووى احواءً .

(٢) فى ( د ) : لبدل غير مدّة .

(٣) مریم / ٧٤ : « هم أحسنُ أثاثاً ورثياً » .

(٤) فى ( د ) : ما سكن .

(٥) سقطت من ( غ )

(٦) الأنفال / ٤٢ : « ليهلك من هلك عن بينة ، ويجيا من حَىّ عن بينة » .

في كلامهم ، والإدغام جائز ؛ وتقول : اقتتلوا اقتتالاً بالفك ، وقَتَّالاً بالإدغام ؛ وكذا يجوز الفك والإدغام في احوواء ، وإذا أدغمت قلت ، عند الأخفش : حوَّاء ، وعند غيره : حِيَاء ، فتقلب الواو الساكنة ياءً ، لانكسار ما قبلها ، ثم تقلب الثانية ياءً ، وتدغم ؛ وكذا تقول في قراءة حمزة : « ورياً » بالفك والإدغام .

( وقد يرد الإدغام في ياءَيْن ، غير لازم تحريك ثانيهما ) -

كقوله :

(٧٨) وكأنها بين النساء سبيكة تمشى بسدّة بيتها فتعيُّ (١)

يريد فتعيُّ ، فأدغم ؛ وليس تحريك الثانية بلازم ، لأنها تسكن في الرفع ، وتحرك في النصب .

( فلا يقاس عليه ) - لشذوذ ذلك .

وقيل : إنه طعن على قائله ؛ وقد سبق أن الفراء أجاز الإدغام

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٤٩ : هو من الكامل ؛ شبه محبوبته بالسبيكة ، وهي القطعة من الفضة وغيرها ، إذا استطالت ؛ وسدّة البيت : بابُه ؛ والشاهد في قوله : فتعيُّ ، حيث جاء مدغماً ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ قال الصبان : قوله : فتعيُّ ، ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية ؛ وهو خطأ ، لأن الكلام في المثلين العارض تحريك ثانيهما ؛ وتعيُّ بفتح التاء ، مضارع عَيَّ ، عارٍ عنهما ، لأنه بياء تحتية ، فألف متعذرة التحريك ؛ بل هو بضم الفوقية - كما هو في التحقيق - وكسر العين المهملة ، مضارع أعيا ، كما قاله الدماميني ؛ وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى عند إرادة إدغامها في الياء الثانية ؛ قال العيني : والشاهد في قوله : فتعيُّ ، حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة في البيت ، لأجل الرويِّ ، مع أنها في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب . انتهى .

في لن تعبي ؛ وقال النحاس : أجاز الفراء الإدغام في المستقبل ؛ واحتج بأن الياء قد تتحرك نحو : « أن يُحْيِيَ الموتى » (١) ؛ ولا وجه لقوله عند البصريين ؛ لأن التحريك عارض .

( وَيُعَلِّ ثانياً اللامين في افعلّ وافعالّ ، من ذوات الواو والياء ، فلا يلتقى مثلاً ، فيحتاج إلى الإدغام ) (٢) - فإذا بنيت من الرمي : افعلّ ، قلت : ارمياً ، وافعالّ ، قلت : ارمياً ؛ وأصل : ارمياً : ارمي ، تحركت الياء الثانية ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وذلك لأن اللام المعتلة إذا ضوعفت ، صحّت (٣) اللام الأولى ، وجرت في ذلك مجرى العين ، وتعتل الثانية ، ويصير نظير هوى ، وتقول في المضارع : يرمي كيحيى ؛ وأصل ارمياً : ارمي ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، وتقول في المضارع : يرمي ؛ وتقول فيهما من ذوات الواو : اغزوى واغزوى ؛ والعمل كما تقدّم .

( خلافاً للكوفيين في المثالين ) (٤) - فيدغمون في افعلّ وافعالّ ،

(١) جاءت هذه العبارة في (د ، ز) : « لن يحيى الموتى » ، وفي (غ) : « يحيى الموتى » بدون ناصب ، ولا يكون فيها شاهد ؛ والذي في القرآن الكريم ، وفيه الشاهد :

« ولم يعنى بخلقهن ، بقادر على أن يحيى الموتى » ؟ - الأحقاف / ٣٣

و « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟ - القيامة / ٤٠

(٢) في (ز ، غ) ، كما في بعض نسخ التسهيل : إلى إدغام .

(٣) في (د) : فتحت اللام الأولى .

(٤) في بعض نسخ التسهيل ، كما في نسخة الدماميني : في المسألتين ، وستأتي

الإشارة إلى ذلك .



من ذوات الياء وذوات الواو ، فيقولون : ارْمَى واغزَوْا ، وارمأى واغزأوا ؛  
والسمع يرُدُّه ؛ قالوا : ارعوى ، وهو افعلل كاحمر ، مطاوع رعوته ؛  
واقْتَوَى : افتعل من القَتْو ، وهو الخدمة ؛ فلم يدغموا ، فيقولوا : ارعَوَّ  
واقْتَوَّ .

وفي نسخة البهاء الرَّقَّى وغيره ، بدل المثالين : المسألتين ؛ وهو  
قريب ؛ والمراد : مسألتنا ذوات الياء وذوات الواو ؛ أو مسألتنا افعلل  
وافعالل .

( وفي مثل سُبْعان (١) من القوة ، ثلاثة أوجه ؛ أقيسُها إبدال  
الضممة كسرةً ، وتاليها (٢) ياءً ) - فتقول : قَوِيان ؛ وهذا قول الأخفش  
والمازني والمبرد وأكثر أهل العلم ، تشبيها للألف والنون بهاء التانيث ؛  
قالوا : وقد نصَّ سيويوه على القلب في فَعْلُوَّة من الغزو ، فيقول :  
غَزْوِيَّة ؛ والثاني مذهب سيويوه ، أنك تقول : قَوَوَان ، بتصحيح  
الواوين ، من غير إدغام ولا قلب ؛ لاختصاص مافيه من زيادة  
بالأسماء ؛ فصَحَّح ، كما في الجولان ؛ وهذا هو الفارق بين بناء مثل  
سُبْعان من قُوَّة ، ومثل مقدره من غزو ؛ فإنما يُعَلَّل ويدغم ما أشبه الفعل ؛  
والتاء (٣) تدخل في الاسم والفعل ، وزيادة سُبْعان (٤) تخص الاسم .

(١) في (ز) : مسبعان .

(٢) في المحققة ، كما في بعض نسخ التسهيل : وتاليها ، والتحقيق هنا أنسب ،  
لقصد الحرف الذى يلي الكسرة .

(٣) أى هاء التانيث ، يسميها الشارح أحيانا : تاء التانيث .

(٤) أى الألف والنون .

( والإدغام أسهل من القلب ) (١) - وهو قول ابن جنى ، قال : لأنهما مثلان متحرّكان في مثال يوجد في الأفعال ، لأن قووَ من قووان ، كظُرْف ؛ والإظهار مستثقل ، ولا نظير له ؛ وهذا هو القول الثالث .

وقوله : أسهل من القلب ، إشارة إلى القول الآخر ، وهو الثاني ؛ وقد سبقت المسألة في الفصل المفتوح بقوله : تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة ، وهو الفصل الثامن .

( ولا يجوز إدغام في مثل جحمرش من الرمي ، لعدم وزن الفعل ) - فإذا قلت : رَمَيْي كَجَحْمَرَش ، قلبت الياء المتوسطة واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ، فتقول : رَمِيوى (٢) ، ويصير من المنقوص ؛ أو قلبتها ألفاً ، لأنها ياء تحركت وانفتح ما قبلها ؛ وتسلم الثالثة ، كما سلمت ياء آى وزاى .

( خلافاً لأبى الحسن ) - في قوله : إنك تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، وتدغم في الياء ، فتتطرف الياء الثالثة بعد ياء مكسورة مدغمة فيها أخرى ، فتحذفها ، كما في أُحَيّ ؛ وقد سبقت المسألة في آخر الفصل التاسع من فصول البدل ، ولم يرجح هناك شيئاً من الثلاثة .

(١) في (د) : أسهل من الفك .

(٢) في النسخ الثلاث : رميوى ، وهو مخالف للوزن ، ولقوله : ويصير من المنقوص ؛ وقال الدمامينى في هذا الموضع : فإذا بنيت مثل جحمرش من الرمي ، قلت : رَمَيْي ، وهذا هو الأصل ، ولا إدغام هنا ، لأنه ليس عندنا من الأفعال ؛ وقد تقدّمت هذه المسألة في الفصل التاسع من فصول الإبدال . انتهى . دمامينى .

( فصل ) : ( إذا تحرك المثلان من كلمتين ، ولم يكونا همزتين ، جاز الإدغام ) - نحو : فعلٌ لبيد ، ويُد داود ؛ والإظهار لغة أهل الحجاز ؛ وخرج نحو : قرأ أبوك ؛ والإدغام في هذا ونحوه ردىء .

( ما لم يليها ساكناً ) - فإن ولياه ، امتنع الإدغام ؛ وهذا هو قول البصريين ؛ وقد قرأ أبو عمرو بالإدغام في : « الرعب بما » (١) ، « والشمس سراجا » (٢) ، « شهر رمضان » (٣) ، وغير ذلك ، مما قبل المدغم فيه ساكن صحيح ؛ وتأوله من منع ذلك على الإخفاء ؛ والذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة ، لا يخفى عليهم الأمر ، حتى يجعلوا الإخفاء إدغاماً ؛ فالصواب عدم المنع ؛ وقد أجاز الفراء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين ، أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كما روى أهل القراءة ؛ والثاني : إلقاء حركة الأول على الساكن قبله ؛ واستضعف هذا ، وخرج عليه قولهم : عَبَشَمَس ، فقال : أصله : عبد شمس ، فأدغموا الدال في الشين ، ونقلوا حركتها إلى الباء ؛ وإذا فعلوه في المتقاربين ، ففي المثليين أخرى ؛ ولا يميز سيبويه والبصريون شيئاً من الوجهين ؛ والحق جواز الأول .

(١) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا

بالله » .

(٢) نوح / ١٦ : « وجعل الشمس سراجا » .

(٣) البقرة / ١٨٥ : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » .

( غيرَ لين ) - فإن كان الساكن حرف لين ، جاز الإدغام ، نحو : المال لك ، وثوب بنت ، وجيب بكر ؛ وهذا إذا لم يكن حرف اللين قد أدغم نحو : عدوّ واقد ، وولّى يزيد ؛ وهذا القيد يفهم من قوله فيما تقدّم : ولا يدغم في أولهما .

( ويبدل الحرف التالى <sup>(١)</sup> متحرکا ، أو ساكنا لينا ، بمثل مقاربه الذى يليه ، ويدغم جوازاً ) - نحو : « يعذبُ مَنْ يشاء » <sup>(٢)</sup> ، وهذا سحابٌ مطر ؛ وخرج الساكن الذى ليس بلين ، نحو : ضرب مالك ؛ وقد أدغم الفراء شيئاً منه ، نحو : « والحِثُّ <sup>(٣)</sup> ذلك » <sup>(٤)</sup> ؛ وكان الجارى على الاستعمال العربى أن يقول : ( ويبدل بالحرف مثل مقاربه ... ) - فإن الباء فى مثله تدخل على المتروك ، نحو : « وبدلناهم بجنتيهم جنتين » <sup>(٥)</sup> .

( ما لم يكن ليناً ) - فإن كان الذى يقارب لينا ، لم يبدل ولم يدغم ، نحو : قَضُوْا يَاسِر ، وحيى واقد .

(١) فى (ز) : الثانى ، والتحقيق يوافق ما فى الدمامينى .

(٢) المائة / ٤٠ ، والعنكبوت / ٢١ ؛ قال الدمامينى فى هذا الموضع : فالباء وليت حرفاً متحرکاً ، وهو الذال ، فأبدلت ميماً ، وهو مثل مقاربه الذى يليها ، وهو ميم من ، وأدغمت على جهة الجواز ، لا على جهة الوجوب .

(٣) فى (د) : والحارث .

(٤) آل عمران / ١٤ : « والحيل المسومة والأنعام والحِثُّ ، ذلك متاع الحياة

الدنيا » .

(٥) سبأ / ١٦ : « وبدلناهم بجنتيهم ، جنتين ذواتى أكلٍ خمط وأثل وشيء من

سدر قليل » .

( أو همزة ) - نحو : قرأ هارون ؛ ولا التفات إلى من جَوَّز الإدغام في الهمزتين ، لرداءته .

( أو ضاداً ) - فلا تدغم الضاد في شيء ، لأن فيها استطالة وإطباقاً واستعلاء ؛ وليس لها مقارب يشركها في ذلك ؛ وشذَّ إدغامها فيما سيأتى .

( أو شيناً ) - فلا تدغم إلا فيما سيأتى ؛ لأن في إدغامها إخلالاً بصفتها .

( أو فاءً ) - لما سبق في الشين ؛ ويأتى ما تدغم فيه .

( أو ميماً ) - فلا تدغم في مقاربا ، وهو الفاء والباء والواو ؛ وسيأتى ماتدغم فيه .

( أو صفيراً قبل غير صفيراً ) - فلا يدغم صفيراً فيما يقاربه ، مما ليس صفيراً ، لأن في إدغامه فيه إخلالاً بالصغير ؛ وسيأتى ما يُدغم فيه .

( أو يلتق الحرفان في كلمة ، يوهم الإدغام فيها التضعيف ) - نحو : أمثلة ، فلا تدغم ؛ لأنه لا يُدْرَى ، إذا أدغمت ، أن الأصل أمثلة أو أمثلة ، لأن كليهما وزنه : أفْعلة ، فيلتبس بإدغام المثليين ؛ ولذا يَبْنَت العرب النون الساكنة ، إذا وقعت قبل الميم ، نحو : زَنَماء (١) ،

---

(١) في الصحاح : والزَّئِمَةُ : شيء يقطع من أذن البعير ، فيترك معلقاً ؛ وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل ؛ يقال : بعير زَئِمٍ وأزَئِمٍ ومُزَئِمٍ ، وناقَة زَئِمَة وزَئِمَاء ومُزَئِمَة .

ولم تُخَفِّها ، لأن الإخفاء يقربها من الإدغام ، فخافوا التباس الإخفاء بالإدغام ؛ فإن كان لا يوهم التضعيف ، جاز الإدغام ، نحو : انْفَعَلَ من المَحْو ، فلك أن تقول : انْمَحَى ، فلا تدغم ، ولك أن تدغم ، فتقول : امْحَى ؛ لأن التضعيف لا يمكن فيه ، لأن اَفْعَلَ مفقود في كلامهم .

( وإدغام اللام في الرَّاء جائز ، خلافاً لأكثرهم ) - وفي نسخة قرئت عليه ، وعليها خطه :

( وإدغام الرَّاء في اللام محفوظ ) - والذي (١) ذهب إليه الخليل وسيبويه وأصحابه ، أنه لا يجوز إدغام الرَّاء في اللام ، ولا في النون ؛ لأجل التكرير ؛ وأجاز ذلك الكسائي والقراء ، وحكيه سماعاً ؛ وأجازه أيضاً وسمعه من العرب أبو جعفر الرؤاسي ، وهو إمام من أئمة العربية واللغة ، من الكوفيين ؛ وبه قرأ أبو عمرو ؛ فتدغم الرَّاء الساكنة في اللام ، نحو : « يَغْفِرُ لَكُمْ » (٢) ؛ وله في المتحركة تفصيل ؛ وحمل ما ذكر القراء من الإدغام على الإخفاء ، ضعيف جداً ، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون ؛ ثم الاعتماد على التكرار ضعيف ، فقد نوزع في أن التكرار (٣) - صفة ذاتية للرَّاء ؛ وقد كان بعض العلماء ينطق بها بما لا يبقى فيها شيئاً من التكرار ، مع أن في الإدغام إزالة لثقل التكرار (٣) ؛ لو كان ذاتياً .

(١) في (ز) : وإليه ذهب الخليل .

(٢) الأعراف / ١٤٩ ، والأنفال / ٢٩ ، ٧٠ ، والأحزاب / ٧١ ، والأحقاف / ٣١ ، والحديد / ٢٨ ، والصف / ١٢ ، والتغابن / ١٧ ، ونوح / ٤ .

من (٣ - ٣) سقط من (د) .

( وربما أدغم الفاء في الباء ) - كقراءة الكسائي : « إن نشأ نخسف بهم » (١) ؛ قيل : وإدغامها ضعيف في القياس ، ولا يحفظ من كلامهم ؛ لما فيه من إذهاب التفشّي .

( والضاد في الطاء ) - نحو : مضطجع ؛ الأوجه البيان ؛ وإن أدغم ، قلب الثاني للأول ، نحو : مضجع ، كمصير في مصطير ؛ قال سيويه : وقد قال بعضهم مطّجع ، ومضجع أكثر ؛ وروى اليزيدي عن أبي عمرو ، إدغام الضاد في الذال ، نحو : « الأرض ذلولاً » (٢) ؛ وأدغمت أيضا في الشين ، نحو : « لبعض شأنهم » (٣) .  
 ( والسين في الشين ) - نحو : « واشتعل الرأس شيئا » (٤) ؛ واختلف فيه ، عن أبي عمرو ؛ فمنهم من روى عنه الإدغام ، ومنهم من روى المنع ؛ وروى عن أبي عمرو أيضا الإدغام في عكسه ، نحو : « إلى ذى العرش سيلا » (٥) ؛ ولا يجيز البصريون شيئا من هذا .  
 ( وتُدغمُ في الفاء والميم ، الباء ) - نحو : اضرب فاجراً ، واصحب مطراً .

( وفي الحاء ، الهاء ) - نحو : اجبة حاتمًا ، يجوز إدغامه ، والأحسن البيان ، لاختلاف المخرجين ؛ وقيل (٦) : تدغم الهاء

- 
- (١) سبأ / ٩ : « إن نشأ نخسف بهم الأرض » .  
 (٢) الملك / ١٥ : « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً » .  
 (٣) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم » .  
 (٤) مريم / ٤ : « قال : ربّ إني وهن العظم مني ، واشتعل الرأس شيئا » .  
 (٥) الإسراء / ٤٢ : « إذا لابتغوا إلى ذى العرش سيلا » .  
 (٦) في (ز) : وقد تدغم .

في الحاء ، والحاء في الهاء ، نحو : امدح هِلاًلاً ؛ وتُقلَّب في الوجهين الهاء إلى الحاء ؛ ونصَّ سيبويه على أنه لا تدغم الحاء في الهاء .  
 ( وفي الشين والتاء ، الجيم ) - نحو : « أخرج شطَّاه » (١) ؛  
 والإدغام والبيان حسنان ؛ ولا تدغم الشين في الجيم ، لأجل تفتش  
 الشين ، كرهوا إذهابه ؛ وفي اللباب لأبي البقاء ، أن الشين تدغم في  
 الجيم ، نحو : أعطش جَحَدراً ؛ وجاء عن أبي عمرو ، أنه أدغم الجيم  
 في التاء ، في قوله تعالى : « ذى المعارج . تعرج » (٢) ، ولم يذكر  
 سيبويه إلا إدغام الجيم في الشين فقط ، وقد حملت قراءة : « المعارج .  
 تعرج » على الإخفاء ، وفيه ما عرفت .  
 ( وفيها ) - أى في الجيم .

( وفي الشين والضاد ، الطاء والظاء ، وشركاؤهما في المخرج ) -  
 أى شركاء الطاء والظاء ؛ فتشارك الطاء الدال والتاء ، وتشارك الظاء  
 الذال والتاء ؛ فهذه الستة ، يدغم كل واحد منها في الجيم وفي الشين  
 وفي الضاد ؛ فالطاء في الثلاثة : اضبط جعفر ، أو سالماً ، أو ضمرة ؛  
 والذال في الثلاثة : أبعد جعفر ، أو سالماً ، أو ضمرة ؛ والتاء في  
 الثلاثة : اسكت مع الثلاثة ؛ والظاء في الثلاثة : عِظْ مع الثلاثة ؛  
 والذال فيها : خذ معها (٣) ؛ والتاء فيها : ليت معها ؛ ولم يحفظ  
 سيبويه إدغام الستة في الجيم ؛ وذكره السيرافي وغيره .

(١) الفتح / ٢٩ : « ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطَّاه » .

(٢) المعارج / ٣ ، ٤ : « من الله ذى المعارج . تعرج الملائكة والروح إليه » .

(٣) أى مع الثلاثة .



( والأولى ، إبقاء إطباق المطبق ) - أى من هذه الستة ، وهو الطاء والظاء ؛ فمن العرب من يبقى الإطباق ، كما يبقى الغنة فى إدغام النون ؛ وبعضهم يذهب ، كما يذهب الغنة ؛ وقال سيبويه : كلّ عربى ؛ أى إبقاء الإطباق ، وتركه ؛ وليس فى كلامه تعرّض لألويّة .

( فصل ) : ( وقع التكافؤ فى الإدغام ) - أى أدغم هذا الحرف فى ذاك ، وذاك فى هذا .

( بين الحاء والعين ) - فالحاء والعين ، كما جاء عن أبى عمرو ، من طريق أبى الزعراء : « فمن زُحِرِحَ عَنِ النَّارِ » (١) بالإدغام ؛ وحمله على الإخفاء ضعيف ؛ وقد جاء عن أبى عمرو ، أنه قال : من العرب من يدغم الحاء فى العين ، كقوله تعالى : « فمن زحرح عن النار » ، ومَنَعُ سيبويه ذلك ، لأن الحاء أدخل فى الفم ، يرده السماع الصحيح ؛ والعين فى الحاء نحو : اقطع حَبْلَكَ ؛ قال سيبويه : الإدغام والبيان حسنان ؛ والفرق بين هذا وماقبله ، أن فى ذلك قلب الأخرَج إلى الفم ، إلى الأدخل .

( وبين الحاء والغين ) - نحو : اسلخ غنمك ، وادمغ خلفا ؛ قيل : والإدغام والبيان فهما حسنان ؛ والذى نص عليه سيبويه ، أن إدغام الغين فى الحاء ، نحو : اسلخ غنمك ، أحسن من العكس . ( وبين القاف والكاف ) - نحو : الحق كندة ، وأمسك قطبا ؛

(١) آل عمران / ١٨٥ : « فمن زحرح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز » .

والبيان والإدغام حسنان ؛ وقيل : الإدغام أحسن ؛ وقيل إدغام القاف في الكاف أحسن من العكس .

( وبين الصفيية ) - فتدغم الصاد في السين والزاي ؛ والسين في الصاد والزاي ؛ والزاي في الصاد والسين ؛ وذلك لتقاربهن في المخرج ، واجتماعهن في الصفيير ؛ والإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان متحركا ؛ وقيل : إن الإدغام فيهن أحسن من الإظهار ؛ وذلك نحو : محص سالم أو زاهر ، وحبس صابر أو زاهر ، وأوجز صابر أو سالم .

( وبين الطاء والذال والثاء والظاء والذال والثاء ) - فكلٌّ من هذه الستة ، يجوز إدغامه في الخمسة الباقية ؛ فالطاء نحو : اربط دارما ، أو تميما ، أو ظلما ، أو ذيبا ، أو ثابتا ؛ والذال نحو : قد طوى ، أو تلا ، أو ظلم ، أو ذرا (١) ، أو ثبت ؛ والثاء : « قالت طائفة » (٢) ، جاءت ذنبا ، رأت ظلما ، قتلت ذيبا ، أخذت ثعلبا ؛ والظاء : عظ تميما أو داود أو طالوت أو ذا النون ، أو ثابتا ؛ والذال : إذ طال ، أو تلا ، أو ظلم ، أو دنا ، أو ثبت ؛ والثاء : ابعث تميما أو طاهرا ، أو داود ، أو ظافرا ، أو ذا النون .

( وتدغم الستة في الصفيية ) - فتدغم الطاء والذال والثاء والظاء والذال والثاء ، في الصاد والسين والزاي ؛ فالطاء : ضبُط

(١) ذرا يذرو ، أو ذرا يذراً .

(٢) الأحزاب / ١٣ : « وإذ قالت طائفة منهم : يا أهل يثرب ... » .

صابر<sup>(١)</sup> ، أو سالم ، أو زاهر ؛ والذال : وجد مع الثلاثة ؛ والثاء : ثبت معها ؛ والطاء : حفظ معها ؛ والثاء : بعث معها ؛ والذال : إذ صبر أو سلم أو زار .

( وتدغم في التسعة وفي الشين والضاد والنون والراء ، اللام وجوبا إن كانت للتعريف ) - فالتسعة ما سبق من الطاء إلى الزاي ؛ وإنما لزم الإدغام ، لكثرة استعمال حرف التعريف ، فأثروا لذلك التخفيف ؛ قال سيبويه : لزم التخفيف ، كما لزم تخفيف يرى<sup>(٢)</sup> ؛ وهذا اللزوم هو الذى حفظه البصريون ؛ وقال الكسائى : سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الأحرف ، إلا عند اللام والراء والنون فقط ، فيقولون : الصامت .

( أو شبيبتها<sup>(٣)</sup> ) - وهى التى للمح الأصل والزائدة ، نحو : النعمان واليزيد .

( وإلا فجوازاً ) - أى وإلا تكن اللام للتعريف أو شبيهة بها ، يكن الإدغام جائزاً لا واجباً .

( بقوة فى الراء ) - نحو : هل رأيت ، وذلك لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام ؛ قال سيبويه : والإظهار لغة لأهل الحجاز عريية . انتهى .

(١) فى (ز) : صابرا أو سالما أو زاھرا .

(٢) أصلها : يراى .

(٣) فى (د ، ز) : أو شبيھا .

ولكون الإدغام أحسن ، قرأ معظم القُرَّاء به ، وقرأ حفص : « بل ران » (١) بالإظهار ، بسكنة لطيفة على اللام ، تحقيقاً للإظهار ، وعن قالون موافقته ، لكن لا يسكت ، وعنه أيضا الإظهار في : « بل ريكم » (٢) و « بل ران » وغيرهما .

(وَبِضْعِ فِي النُّونِ) - ولهذا رجع السبعة ، غير الكسائي ، إلى الإظهار في : « هل نَدُّكُمْ » (٣) ؟

(وَبِتَوْسُطٍ فِي مَا بَقِيَ) - وهو أحد عشر حرفاً ، نحو : هل طلب ؟ أو دنا ، أو تكلم ، أو ظلم ، أو ذهب ، أو ثار ، أو صبر ، أو سمع ، أو زال (٤) ، أو شهد ، أو ضرب ؟ ولكن ليس التوسط فيها متساويا ، بل متقارب ؛ ذكره سيبويه وغيره .

(فصل) : ( تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، في الراء واللام ) - نحو : « من رهم » (٥) ، و « من لدنه » (٦) ، ويدخل في قوله : النون الساكنة : التنوين ؛ وترك الغنة هو المشهور عند أهل الأداء ؛ وذكر بعضهم الإجماع عليه ، لكن قال سيبويه : إن شئت

(١) المطففين / ١٤ : « كلا ، بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » .

(٢) الأنبياء / ٥٦ : « قال : بل ريكم رب السموات والأرض » .

(٣) سبأ / ٧ : « هل ندلكم على رجل ينبئكم ؟ »

(٤) في (د) : أوزار .

(٥) البقرة / ٥ : « أولئك على هدى من رهم » ... وكثير غيرها .

(٦) النساء / ٤٠ : « ويؤت من لدنه أجرا عظيما » ، والكهف / ٢ : « لينذر

بأسا شديدا من لدنه » .

كان إدغامها بلا غنة ، وإن شئت أدغمت بغنة . انتهى . وقال أبو جعفر بن الباذش : الآخذون بالغنة في الرّاء واللام كثير جدا ، عن جميع القراء ؛ وهو مذهب سيبويه (١) ، صحيح مشهور في العربية ؛ وبعضهم يرجحه على إذهابها . انتهى . وروى إبقاء الغنة ، عن أهل الحجاز وابن عامر وعاصم .

( وبها في مثلها ) - أي وبالغنة في النون ، نحو : من نايب (٢) ؛ وهذا من إدغام المثلين ، لا المتقارين .

( والميم ) - نحو : من مالك ، والمعروف ما ذكر من الغنة ؛ وجاء عن عاصم وحمزة ، أن إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم بغير غنة ، وغلط ناقله ، وحمل إن لم يغلط ، على أن المعنى بغير غنة للنون والتنوين ، وإنما الغنة للميم التي أبدلا إليها بحق الإدغام ؛ والمحققون على أن الغنة للميم المبدلة ، وهو إدغام تام ؛ وذهب ابن كيسان وابن مجاهد في أحد قوليه ، إلى أن الغنة للنون أو التنوين ؛ وهو إدغام غير مستكمل ، والتشديد غير بالغ .

( والواو ) - وتدغم بَغْنَةً ، وبغير غنة ، نحو : « من والٍ » (٣) .

( والياء ) - نحو : « من يوم » (٤) ، ويكون بَغْنَةً ، وبغيرها ؛

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (غ) : من نايب .

(٣) الرعد / ١١ : « وما لهم من دونه من وال » .

(٤) الجمعة / ٩ : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » .

وما ذكر من أن النون الساكنة تدغم في الميم والواو والياء هو في الكلمتين ؛ فأما في الكلمة ، فالإظهار ، نحو : زَمَاءٌ وَصِنَوَانٌ ودنيا ؛ لئلا يلتبس بالمضاعف ؛ قال سيبويه : وقالوا : اِمْحَى ، حيث لم يلتبس .

( وتُظَهَّرُ عند الحلقية ) - من كلمة ومن كلمتين ؛ وذكر سيبويه وغيره من النحويين وأهل الأداء ، أنه يجوز إخفاؤها عند الغين والحاء ، وذكره سيبويه عن قوم من العرب ؛ وروى عن قالون ، أنه قرأ بذلك .

( وتقلب ميمًا عند الباء ) - وسبق هذا عند قوله في البدل : وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء .

( وتخفى مع البواقي ) -- وهي خمسة عشر حرفا : التاء والتاء والجيم والداد والذال والزاي ، والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف ؛ والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ، وإظهار النون الساكنة وبيانها عند هذه الحروف لحن .

( وكذا يفعل قاصد التخفيف ، بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه ) - كالضاد مع الشين مثلا ، نحو : « لبعض شأنهم » (١) ، فيحمل ما روى فيه من الإدغام على الإخفاء ، وأخفى حركة الضاد ، فيوهم الإدغام ؛ هكذا قالوا ؛ فإذا استثقلت حركة

(١) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنونك لبعض شأنهم » .

الحرف ، وأريد تخفيفه ، ولم يمكن تخفيفه بالإدغام ، خفف بإخفاء الحركة ، وهو المعبر عنه بالاختلاس ؛ وهو أن لا تشبع الحركة ، بل ينطق بها مختطفة بسرعة ، بحيث لا يكون لها تمكين <sup>(١)</sup> ولا إشباع ، بل ينطق بها بينهما .

( أو لتقدم ساكن صحيح ) - نحو : « الرعب بما » <sup>(٢)</sup> ، فالباء مما يدغم ، لكن منعها ساكن صحيح ؛ فالإدغام يؤدي إلى الجمع بين الساكنين ، على غير الحدّ ، فيمنع ؛ فإذا أريد التخفيف ، سلك الإخفاء ؛ فلو كان الساكن غير صحيح ، نحو : ثوب بكر ، أو كان المتقدم متحركا ، نحو : « لذهب بسمعهم » <sup>(٣)</sup> ، جاز ذلك .

( وقد يجرى المنفصل ، مجرى المتصل ، في نقل حركة المدغم إلى الساكن ) - فيفعل في المنفصل ، ما يفعل في يردّ ونحوه من المتصل ؛ فأصله : يردد ، نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء ، ثم أدغمت ؛ وذلك لئلا يتوالى ساكنان على غير الحدّ ؛ وعلى هذا النحو تُخرج من المنفصل قولهم في عبد شمس : عبشمس ؛ نقلوا حركة الدال إلى الباء ، وأدغموا الدال في الشين ؛ وقول البصريين : إن هذا ليس أصله : عبد شمس ، وإنما أصله : عبء شمس <sup>(٤)</sup> ، أى ضوءها ، فنقل حركة

(١) في (د ، غ) : تسكن .

(٢) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا » .

(٣) البقرة / ٢٠ : « ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم » .

(٤) في القاموس : العبء بالفتح : ضياء الشمس .

الهمزة إلى الباء مردود ؛ فقد نقله الفرّاء في عبد شمس العلم ؛ وعلى ذلك جرى الفارسيّ في الإفصاح .

( فصل ) - ( تدغم تاء تفعل وشبهه في مثلها ) - فتدغم التاء في التاء ، فتقول : أتبع ؛ وشبه تفعل : تفاعل فتقول في تتابع : أتابع ؛ قال :

(٧٩) تُولى الضجيع إذا ما اشتافها خضرا

عذبَ المذاق ، إذا ما أتابعَ القُبْلُ (١)

( ومقاربا ) - وهو أحد عشر حرفا : التاء والجيم والدال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء ، نحو : « أثاقلتم » (٢) أصله : ثناقلتم ، « الذين يظّاهرون منكم من نسائهم » (٣) أصله : يتظاهرون .

( تاليةً لهمزة الوصل ) - أى في غير المضارع ؛ وثبت في نسخة قرئت على المصنف ، وعليها خطه :

(١) لم أجده في مراجعي ؛ واشتافها جاءت في النسخ بالسين المهملة ، وبالشين المعجمة ؛ وبالفاء وبالقاف ؛ وكذا خضرا ، جاءت بالحاء المهملة ، وبالحاء المعجمة ، وبالصاد المهملة ، وبالضاد المعجمة ، واختلفت معانيهما باختلاف النقط ؛ والشاهد في قوله : أتابع ، وأصلها : تتابع ، أدغمت التاء في التاء ، فصارت أتابع . قال في شرح الكافية : إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان ، زدت همزة وصل ، يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت في تتجلى : أتجلى .

(٢) التوبة / ٣٨ : « مالكم إذا قيل لكم : انفروا في سبيل الله ، اثاقلتم إلى الأرض » .

(٣) المجادلة / ٢ : « الذين يظّاهرون منكم من نسائهم ، ما هُنَّ أمهاتهم » ، على

قراءة : يظّاهرون .



( تالية لهزمة الوصل ، في الماضي والأمر ) - وذلك نحو :  
« اثأقلمتم »<sup>(١)</sup> ، « فادأرأتم »<sup>(٢)</sup> ، و « أزيئت »<sup>(٣)</sup> ، « فاطهروا »<sup>(٤)</sup> ، وإنما  
جىء بهزمة الوصل لتسكين التاء للإدغام ، ولا يُبتدأ بساكن ، ولهذا  
لم يُحتج للهمزة في المضارع ، لأنه مُفتتح بحرف متحرك ؛ وإنما  
قلت : في غير المضارع ، ليدخل المصدر ، فإنه يكون بالهمزة ،  
نحو : اظاهر ، الطاهر ؛ وادأراً ، ادأرأراً ؛ ويضم ما قبل آخر المصدر ،  
كما يفعل ذلك مع التاء ، نحو : تطهراً وتدارأراً .

( وقد يُحذف تخفيفاً ، المتعذرُ إدغامه ، لسكون الثاني ) -  
نحو : أحست في أحسست ، وظلت في ظللت ، وهي لغة سليم .  
وقد ذكر المصنف المسألة في آخر الفصل الثاني من باب التقاء  
الساكنين ، وفي وسط الفصل السابع من فصول البدل .

( كاستخذ في الأظهر ) - والأصل : استخذ ، على  
استفعل ، فحذفت التاء لتعذر الإدغام ، بسبب السكون ؛ وقيل :  
أصله : اتخذ ، على افتعل ، والسين بدل من التاء<sup>(٥)</sup> .  
( أو لاستثقاله ، بتصدّر الأول<sup>(٦)</sup> ، كتنزل<sup>(٧)</sup> ) - أصله :

(١) سبق تخريجها .

(٢) البقرة / ٧٢ : « وإذ قتلتم نفساً ، فادأرأتم فيها » .

(٣) يونس / ٢٤ : « حتى إذا أخذت الأرض زخرفها ، وأزيئت » .

(٤) المائة / ٦ : « وإن كنتم جُنُباً ، فاطهروا » :

(٥) قال الدماميني : والحاصل أنهم اختلفوا فيه ، هو استفعل من تحذ ، أو

افتعل منه ، على قولين : فعلى الأول ، هو من الحذف ؛ وعلى الثاني ، هو من الإبدال .

(٦) في ( ز ، غ ) : بتصدّر المدغم ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .

(٧) القدر / ٤ : « تنزل الملائكة والروح فيها » .

تَنْزُلُ ، فاستثقل اجتماع مثلين ، فخفف بحذف أحدهما ، لتعذر الإدغام ؛ فلو أَدغموا ، لأتوا بهمزة الوصل ، والمضارع لا تدخل عليه همزة الوصل ؛ فإن لم يُحتج في المضارع إلى همزة الوصل ، جاز الإدغام ، كقراءة : « ولا تناجوا » (١) بالإدغام ، لمكان المد .

« وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ » (٢) - أصله : نُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ ؛ فكرهوا اجتماع المثليين ، فحذفوا ؛ وثبت في نسخة قرئت عليه ، وعليها خطه : ( أو لاستثقاله ) بتصدر المدغم ، كترُّل .

( والمحذوفة هي الثانية ، لا الأولى ، خلافاً لهشام ) - ويعنى بتصدر المدغم : تصدر الحرف الذى كان يدغم ؛ وما نقله عن هشام ، نقله غيره عن الكوفيين ؛ فالمحذوف في هذه المقالة ، حرف المضارعة ؛ ومذهب سيبويه وغيره من البصريين أن المحذوف الثانية ؛ قال سيبويه : وكانت الثانية أولى بالحذف ، لأنها هي التى تسكن وتدغم فى نحو « فادَّارَأْتُمْ » ، « وَازَيَّنْتُ » أى فكما وقع إدغام التى لغير المضارعة ، يكون الحذف أيضاً لها ؛ فكلاهما تخفيف (٣) .

(١) المجادلة / ٩ : « فلا تناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول » .

(٢) الفرقان / ٢٥ : « يوم تشقق السماء بالغمام ، ونُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً » . وقد نسب ابن جنى هذه القراءة إلى ابن كثير ، وأهل مكة ، وأبى عمرو ، عن طريق خارجة .

(٣) وفى شرح الكافية - ٤ / ٢١٨٧ - قال : وفى هذه القراءة : - « نُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ » دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَنْزُلُ » حين قلت : « تَنْزُلُ » إنما هي الثانية ؛ لأن المحذوفة من نُوتى : « نُزِّلَ » فى القراءة المذكورة ، هي الثانية ، ولأن المثليين إذا التقيا ، إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما ؛ فكان هو الأحق بالحذف .



## ٧٨ - باب الإمالة

وإنما ذكره بعد الإدغام ، لأن الإمالة تقرب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك .

( وهى أن يُنحَى جوازا ) - فالإمالة بالنظر إلى لسان العرب غير واجبة ؛ فتميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد يُميلون ، وأهل الحجاز لا يميلون إلا في مواضع قليلة ، وسيأتى بيان هذا .

( فى فعل أو اسم ) - فكل منهما توجد فيه الإمالة قياساً ، بالشرط الذى سيذكره ؛ وأما الحرف ، فإن أميل منه شيء ، اقتصر على مورد السماع ، وسيأتى ذكره .

( متمكن ) - فغير المتمكن من الأسماء ، نحو : متى ، يقتصر فى إمالته على السماع .

( بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ) - والغرض بذلك ، المناسبة ، كما سيأتى بيانه ؛ ولما أرادوا مناسبة الألف الياء ، تعين أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة ، فلا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء إلا بذلك .

( لتطرفها وانقلابها عنها ) - وهذا شروع فى بيان أسباب الإمالة ؛ فالألف المتطرفة المنقلبة عن الياء ، تمال فى الفعل ، نحو :

رمى ؛ وفي الاسم ، نحو : فتى ؛ ولا فرق بين الياء الأصلية ، كما مثل ، والمنقلبة عن الواو نحو : أعطى وملهى ؛ قال سيبويه : ومن العرب من لا يميل ألف رمی ونحوه ؛ قال : يكرهون أن ينحوا نحو الياء ، وهم قد فرّوا منها ، وقلبوها ألفاً ؛ وأما غير المتطرفة فستأني .

( أو مآلها إليها ، باتفاق ، دون ممازجة زائد ) - نحو : غزا ودعا ؛ قال سيبويه : أمالوا هذه الألف ، لغلبة الياء عليها ؛ لأنها تصير ياء في أغزيت ، وإذا بنى الفعل للمفعول نحو : غُزِيَ ودُعِيَ . انتهى . وكذلك ألف التانيث المقصورة نحو : حبلى ، تمال ، لأنها تصير إلى الياء في قولك : حبلين وحلبات ؛ وقوله : باتفاق ، معناه أن العرب تتفق على ردها إلى الياء ، دون ماذكر ، وذلك كما مثل .

وخرج نحو : قفأ وعصا ، مما هو على ثلاثة أحرف من الأسماء ، وألفه عن واو ؛ فإن مآل ألفه إلى الياء ، عند أكثر العرب ، إنما هو بممازجة حرف التصغير نحو : قَفَّيَّ وَعُصَّيَّ ، أو التفسير نحو : قِفَّيَّ وَعِصَّيَّ ؛ ولا تصير ياء بدون الممازجة إلا في لغة هذيل ، حيث يقولون : قَفَّيَّ وَعِصَّيَّ ؛ فيقبلون مع ياء المتكلم ، وغيرهم من العرب يُقرّ الألف ، فيقول : عصائى وقفائى ؛ وهذا الكلام يقتضى أن المصنف يختار في المسألة ، الفرق بين الاسم والفعل ، فيقول في الفعل ، أعنى الثلاثى الذى لامه ألف منقلبة عن واو بالإمالة ، ولا يقول في الاسم الذى هو كذلك بها ، وهو قول الفارسي وغيره ، يطردون الإمالة في الفعل ، ويجعلونها شاذة في الاسم ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن الإمالة لا تنكسر في الفعل ، وأنها توجد في الاسم دون

ذلك ؛ وقال الخضراويّ : أهل الكوفة يميلون كل ألف ثلاثة عن واو ، في اسم مكسور الأول ، ويشنونه بالياء ، والبصريون لا يرون ذلك ، ولا يميلون ذوات الواو في الثلاثية ، إلا ما سُمع ، وإنما شبهوها بها في الفعل .

( أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه : فُلْتُ ) - نحو : خاف ، إذ تقول في الماضي مسنداً إلى التاء : خِفْتُ ، ووزنُه : فُلْتُ ، بحذف عينه ؛ وبعضهم يعبر عن هذا السبب ، بأن الألف تمال لكسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو بسط لما ذكره المصنف .

ودخل في قول المصنف : فِلْتُ : طاب ونحوه ، إذ تقول : طبت ، وألفه عن ياء ، فإمالة إما لكونها بدلاً عن الياء ، وإما لما يعرض من الكسرة في فِلْتُ ؛ وعلى الثاني كلام سيبويه وغيره ، وهو مقتضى كلام المصنف .

قال سيبويه : ومما يميلون ألفه ، كلُّ شيء كان من بنات الياء والواو ، مما هما فيه عين ، إذا كان أول فعلت مكسوراً ، قال : وهي لغة لبعض الحجاز ؛ وقال الخضراويّ : الأولى في طاب ، أن تمال ؛ لأن الألف عن ياء ، وفي خاف ، لأن العين مكسورة ؛ كأنهم أرادوا الدلالة على الياء والكسرة . انتهى .

والإمالة في طاب ونحوه ، أقوى منها في خاف ونحوه ، وعامة العرب لا يميلون نحو : خاف ، ويميلون نحو : طاب . واحتترز المصنف من أن يُقال فيه : فُلْتُ ، نحو : قُلْتُ ، فلا يُمال ، قال : لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض .

( أو متقدمة على ياء تليها ) - نحو : بايع وراية ؛ ولم يذكر سيبويه إمالة الألف قبل الياء ، وذكره غيره ، ومنهم ابن الدهان .

( أو متأخرة عنها متصلة ) - أى الألف ، نحو : بيان ، والسيّال ، وهو بفتح السين : ضربٌ من الشجر ، له شوك (١) ، ونحو : بيّاع وكيّال ؛ والإمالة فى هذين أقوى للتضعيف ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض من يُوثق بعربيته يقول : كيّال ، فيميل ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التى تكون قبلها نحو : جمال .

( أو منفصلة بحرف ) - نحو : شيان وحيوان ؛ والإمالة مع الياء الساكنة ، أقوى منها مع المتحركة ، لأن الانخفاض فى الساكنة أظهر ، لقربها من حرف المدّ .

( أو حرفين ، ثانيهما (٢) هاء ) - نحو : مررت بييتها ، وضربت يدها ، وذلك لأن الهاء خفيفة ، كأن الفاصل حرف واحد ، وشرط هذا أن لا يكون بين الهاء والياء ضمير ؛ فإن كان ذلك ، فلا إمالة ، كما لو كان أحد الحرفين غير هاء نحو : بيننا (٣) .

( أو لكونها متقدمة على كسرة تليها ) - نحو : مساجد .

(١) فى الصحاح : والسيّال بالفتح : ضرب من الشجر له شوك ، وهو من العضاه ؛ قال ذو الرمة يصف الأجمال :

ماهجنَ إذ بكرنَ بالأجمال مثل صوارى النخل والسيّال (٨٠)

(٢) فى ( ز ، غ ) : أحدهما هاء ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل

والنسخة (د) ونسخة الدماميني .

(٣) سقط التمثيل من (د) .

( أو متأخرة عنها ، منفصلة بحرف ) - نحو : عماد واسوداد .  
 ( أو حرفين ، أولهما ساكن ) - نحو : شمالال ؛ فإن تحركا ،  
 فإن كان أحدهما هاء ، جازت الإمالة <sup>(١)</sup> ، مالم تكن إحدى الحركتين  
 ضمة ؛ فيمال نحو : يريد أن ينزعها ، دون أن يضربها ، وهو يضربها ؛  
 وإن فصل ثلاثة ، فلا إمالة ، نحو : فتلت قنباً <sup>(٢)</sup> ، ومن أمال أن  
 ينزعها ، أمال عندها ؛ لأن الهاء كالمطرحة عندهم .  
 ( فإن تأخر عن الألف مُسْتَعْل ) - وهو أحد حروف : ضغط  
 خص قظ .

( متصل ) - نحو : باخل .  
 ( أو منفصل بحرف ) - ناهض .  
 ( أو حرفين ) - نحو : مناشيط .  
 ( غلب ) - أي حروف الاستعلاء ، فلا تمال الألف المذكورة  
 معه ، وإن كان مقتضى الإمالة ، لولا حرف الاستعلاء ، موجوداً ،  
 وهو الكسرة فيما مثل .

( في غير شذوذ ) - فلم يُمنع ذلك شذوذاً ؛ والذي ذكره  
 سيبويه أن مثل ناقد وناهض ، مما ولي حرف الاستعلاء فيه الألف ، أو  
 فصل بحرف واحد ، لا يميله أحدٌ ، إلا مَنْ لا يُؤخذ بلغته ، وأن مثل  
 مناشيط ودوانيق ، إمالة قوم ، لتراخي المستعلي ، قال : وهي قليلة .  
 وذهب المبرد إلى منع الإمالة في هذا كالأول ؛ وحكاية سيبويه  
 حجة عليه .

( الياء والكسرة الموجودتين ، لا المنويتين ) - فالكسرة  
 الموجودة ، قد سبق تمثيلها ، والياء الموجودة نحو : عايظ ، والياء المنوية

(١) في (د) : جازت المسألة .

(٢) والقُنْبُ : الأبقُ ، عربى صحيح ؛ وهو ضربٌ من الكتان - صحاح .



نحو : قاضي ، والكسرة المنويّة نحو : ماصٍ ، أصله : ماصِص (١) .  
 وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد قوله : لا المنويتين :  
 ( خلافاً للمدعى المنع مطلقاً ) - وهذا يحتمل وجهين :  
 أحدهما : أن يكون معناه : خلافاً للمدعى منع الإمالة ، بكثرة (٢)-  
 وبشدوذ . والثاني : أن يكون معناه : خلافاً للمدعى منع الإمالة (٢)- ،  
 مع الموجود والمنويّ من الكسرة والياء ، وهكذا شرحه شيخنا ، وهو  
 الأقرب .

( وكذا إن تقدّم عليها ) - أي تقدّم حرف الاستعلاء على  
 الألف التي تُمال ؛ وكلامه يقتضى أنه في التقدّم كالتأخر ، فشمّل  
 نحو : غانم وغنائم وخزعال (٣) ؛ والذي ذكره سيبويه وغيره ، هو فيما  
 كان الألف فيه متصلاً بحرف الاستعلاء ، نحو : قاعد وغايب ؛ ولم  
 يمثله سيبويه إلا هكذا ، وقال : إن أحداً لا يميل هذه الألف ، إلا مَنْ  
 لا يؤخذ بلغته . ومثال الكسرة المنوية : خاف ، والياء المنويّة : ضاع .  
 وثبت في نسخة ، قرئت عليه ، وعليها خطه :

( وكذا إن تقدّم عليها المستعلي ، لا مكسوراً ، ولا ساكناً بعد  
 مكسور ؛ وربما منع قبلها مطلقاً ) - فالمكسور نحو : غِلاف ،

(١) سقطت عبارة التمثيل كلها من (د ، ز) .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) في الصحاح : خَزَعَلَ في مشيته ، أي عرج ؛ وناقاة بها خَزَعَال ، أي ظَلَع ؛  
 ويقال : ظَلَع البعير ، يَظْلَع ظُلْعاً ، أي غمز في مشيه ، فهو ظالع ، والأثنى ظالعة .

والساكن نحو : مصباح ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء ، فيما نحن فيه ،  
الإمالة ، إلا إذا كان مكسوراً أو ساكناً بعد مكسور . قال سيبويه :  
وبعض من يُميل قِبابٍ ، ينصب هذه ، يعنى نحو : مصباح ؛ قال :  
وكلاهما عربى ، يعنى الإمالة وتركها ، والإمالة أرجح ؛ وإلى هذا أشار  
المصنف بقوله : وربما ... الخ ، وفيه ما ستعرفه .

وفى نسخة الرقى :

( وكذا إن تقدّم عليها ، غير مكسور ؛ فإن تقدّم ساكناً بعد  
كسرة، فوجهان ، وربما غلب المتأخر رابعاً ، وقد لا يُعتدّ به تالياً من  
غير كلمتها ، وتالياً من كلمتها ، وشذّ عدم الاعتداد به وبالحرّكة فى  
قول بعضهم : رأيت عذقاً وعنباً ) - فقوله : فإن تقدّم .. إلى :  
فوجهان ، مثاله : مصباح ، وهذا أولى من قوله فى النسخة الأخرى :  
وربما ... إلى آخره ؛ وهو الموافق لكلام سيبويه ؛ فإن مثل : غلاب ، لم  
يذكر سيبويه فيه أنه يمنع الإمالة ، وإنما ذكر فى مصباح ونحوه ، والفرق  
ظاهر .

وقوله : وربما غلب المتأخر رابعاً ... ، مثاله : يريد أن يضربها  
بسوط ؛ ولما كان قوله فيما تقدّم ، ويقضى أن حرف الاستعلاء  
لا يغلب فى مثله ؛ لأن الفصل بأكثر من حرفين ، نَبّه على قلة غلبته  
حينئذ ؛ وإنما لم يغلب لضعفه بالتراخى ؛ وبعض العرب لا ينظر إلى  
هذا التراخى ، فلا يُميل ، والكثير الأول .

وقوله : وقد لا يُعتدّ ... إلى آخره ، معناه أن حرف الاستعلاء قد لا يمنع وهو تالي الألف ، إذا كان من غير كلمتها ، نحو : أريد أن أضربها . قيل : فقد (١) لا يمنع حرف الاستعلاء الإمالة في هذا ونحوه ، لانفصاله ، بكونه في كلمة أخرى ، ولكن الأكثر الاعتداد به ، إجراءً للمنفصل المشارك في المعنى للمتصل ، مجرى المتصل .

وأشار بقوله : وتالياً من كلمتها ، إلى إمالة باخِل ونحوه ؛ لكن قال سيبويه : إنه لا يُميل هذه الألف إلاّ مَنْ لا يؤخذ بعربيته .

وقوله : وشدّ ... إلى آخره ؛ فأما عِدْقاً ، فوجه شدوذ إمالته ، أن حرف الاستعلاء فيه بمنزلة في غانم ، فكما لا يمال غانم ، لا يمال هذا ؛ وأما عِنْباً ، فوجه شدوذه أنه توسط بين الكسرة والألف حرفان متحركان ، وليس أحدهما هاء ؛ وإنما يُغتفر الفصل بالحرفين المتحركين ، إذا كان أحدهما هاءً ، بشرطه السابق ، نحو : لن (٢) يَضْرِبُهَا .

( وإن فتحت الرّاء متصلة بالألف ) - نحو : راشد ، وفراش ، ورأيت حماراً .

( أو ضُمَّتْ ) - نحو : هذا حمارُك .

( فحكّمها حكم المستعلى ) - وذلك لأن الرّاء فيها تكبير ، فكأنها عند الفتح أو الضم ، حرفان مفتوحان أو مضمومان ، فتنزلت لذلك منزلة المستعلى في منع الإمالة ، للتناسب .

(١) في (ز) : ويمنع حرف الاستعلاء ، وفي (د) : فلا يمنع .

(٢) في (د) : أن يضربها .

( غالباً م ) - فلا يلتفت بعضهم إلى صفة الراء ، فإنما هي حرف واحد ، فلا يُترك مقتضى الإمالة المحقق الوجود لغيره .  
 ( وإن كسرت كَفَّت المانع ) - نحو : قاربٍ وغاربٍ (١) ،  
 لتنزُّل الراء المكسورة منزلة حرفين مكسورين ، وهذا عند تقدّم حرف الاستعلاء مثلاً ، لأن في الإمالة حينئذ ، انحداراً بعد إصعاد ، وهو سهل ؛ فلو تأخر لم تغلب الراء ، نحو : بارق (٢) ، لأنه لو أميل هذا ، لكان في إمالته إصعاد بعد انحدار ، وهو صعب ؛ وشمل قوله : المانع ، حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مثلاً ، فيمال من فرارك ، كما يمال قارب .

( وربما أثرت منفصلة ، تأثيرها متصلة ) - فعلم بهذا أن كلامه أولاً ، فيما إذا كانت الراء المكسورة متصلة بالألف ، كما سبق تمثيله ، وأما المنفصلة عنها ، فلا تغلب المانع ، نحو : « أليس ذلك بقادر » (٣) ؟ .

وربما أثرت ؛ قال سيبويه : واعلم أن من يقول : قارب ، أى بالإمالة ، ينصب مررت ، بقاربٍ من حيث بُعدت ، أى الراء المكسورة من الألف ؛ قال : وقد أمال قوم تُرتضى عربيتهم : سمعنا من نثق به من العرب ، يقول :

(١) في (د) : وغارم .

(٢) في (د ، غ) : فارق .

(٣) القيامة / ٤٠ : « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟

(٨١) عسى الله يُعنى عن بلاد ابن قادر بمنهم جَوْنِ الرِّيابِ سكوب (١)

( ولا يؤثر سبب الإمالة ، إلا وهو بعض ما الألف بعضه ) -  
 فلا يكون سبب الإمالة من كلمة ، والألف الممالة من كلمة أخرى ؛  
 فلو قلت : ضربت يدى سابور ، أو مررت بسابور ، لم تمل ألف  
 سابور ، لأن الياء من كلمة أخرى ، والباء كلمة أخرى ؛ وكذا لا تمال  
 ألف (٢) ها ، فى نحو : ها إن ذى عِدْرَةٌ (٣) ... لأن الكسرة من  
 كلمة أخرى . وتستثنى مسألة بينها ، وعندها ، ولن يضرها ، لأن  
 الهاء لخفائها ، كأنها مفقودة .

(١) من الطويل ؛ قال فى معجم شواهد العربية : لهدبة بن الخشرم ، أو سماعة  
 النعمانى أو النعمانى ؛ وفى حاشية المقتضب ٣ / ٤٨ : استشهد به سيويه فى ٢ /  
 ٢٦٩ - على إمالة الألف من قادر ، وإن كان قبلها الحرف المستعلى ، وهو القاف المانع  
 من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . والمنهمر : السائل ، والجون : الأسود ،  
 والرياب : ماتدلى من السحاب دون سحاب فوقه ، والسكوب : المنصب . والبيت  
 منسوب فى سيويه إلى هدية بن الخشرم ، ونسبه الشيخ المرصى إلى سماعة ابن أشول  
 النعمانى . قال : ولهدبة قصيدة على هذا الروى فى الشعر والشعراء ٢ / ٦٧٦ ، وحماسة  
 البحرى ص ٧ ، ولم يذكر فيها البيت ، ونسبه العيى إلى سماعة النعمانى .  
 (٢) فى (ز) : لا تمال ألفها .

(٣) فى الصحاح : ويقال : عذرته فيما صنع ، أعذره عُذْرًا وَعُدْرًا ، والاسم :  
 المعذرة والعُدْرَى ... وكذلك العِدْرَة ، وهى مثل : الرُّكْبَةُ والجِلْسَةُ ، قال النابغة :  
 ها إنْ تا عِدْرَةٌ ، إلا تكن نَفَعَتْ فإن صاحبها قد تاه فى البلد  
 وفى الحاشية : تا فى قوله : إنْ تا : اسم إشارة للمؤنث ، مثل ته وذه .. وفى  
 ديوانه : ها إنْ ذى عِدْرَةٌ - على ما جاء بالشرح - قال شارحه : ذى بمعنى هذه ،  
 والعِدْرَةُ بمعنى الاعتذار ، ويروى : \* فإن صاحبها مشارك النكد \* وفى معجم شواهد  
 العربية : من البسيط ، للنابغة الذبياني - ديوانه ٢٧ - برواية : مشارك النكد .

على أن كلام المصنف معترض ، بنصّهم على إمالة ألف (١) مال ، في قولك : من مال ، وإن كانت الإمالة فيه ، دون الإمالة في سِرْبَال ؛ وقد نقل ذلك سيبويه (٢) ، قال : سمعناهم يقولون : لزيد مَالٌ ، فأمالوا ، للكسرة ، وشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ لكن عذر المصنف ، أنه قصد ما هو الكثير المستمرّ ، وهذا ليس كذلك ؛ ولهذا قد لا يميل : مِنْ مال ، مَنْ يُميل سِرْبَالاً .

وثبت بعد هذا في نسخة الرّقى ، ونسخة (٣) عليها خطه :

( ويؤثر مانعها مطلقاً ) - أى يؤثر مانع الإمالة ، سواء أكان من كلمة الممال ، أم من كلمة أخرى ؛ فلا تمال الألف في يريد أن يضرها ، قيل : كما لا تمال في غانم وراشد .

( وربما أثرت الكسرة منويّة في مدغم ) - نحو : هؤلاء حَوَاجٌ ، وجادّ (٤) ، والأكثر عدم الإمالة ، نقل ذلك سيبويه ؛ وذلك لفقد الكسرة ؛ قال سيبويه : وقد أماله قوم ، على كل حال . يعنى رفعا ونصبا وجراً .

( أو موقوف عليه (٥) ) - أى أو منويّة في موقوف عليه ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : وقد نقل ذلك من قال .

(٣) وثبت هذا أيضا في النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) في (ز) : وماذ .

(٥) سقطت من (ز) ، وفي (غ) : أو موقوفاً عليه .

نحو : هذا ماش ، بالإمالة ، لمكان الكسرة الزائلة ، لما عرض من الوقف .

واعلم أنه لا فرق في الإمالة للكسرة ، بين كونها إعراباً أو بناء ، أو ظاهرة أو مقدّرة ، أو متصلة أو منفصلة ؛ إلا أن الإمالة مع كسرة البناء نحو : نزال ، أقوى منها مع كسرة الإعراب ، نحو : بابك ، جرّاً ، والظاهرة أقوى من المقدّرة ، نحو : جادّ ، وكذا المتصلة مع المنفصلة ، نحو : ثلثا درهم .

( أو زائداً تباعدُها بالهاء ) - فقد تؤثر الكسرة ، وإن زاد تباعدُها بالهاء ، فإذا كان الفاصل بين الكسرة والألف ، غير الساكن ، حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : عندها ، لم يمنع الإمالة ، كما لو كان الفاصل حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : لن ينزعها ، إلا إذا كان قد فصل (١) بين الكسرة والألف ضمة ، فلا إمالة ، نحو : هو يضربُها ، وهذا شِعْبُها .

وثبت بعد هذا ، في نسخة الرّقى ، ونسخة عليها خطه (٢) .

( لُخفائها ) - أى لُخفاء الهاء ، يشير إلى وجه ذلك مع الهاء ؛ والمعنى : إنما أثرت الكسرة ، وإن زاد تباعدُها عن الألف ، بالهاء ؛ لأن الهاء لُخفائها ، كأنها مفقودة ، فصارت صورة التباعد بحرفين متحركين ،

(١) في (د) : إلا إذا كان الفاصل .

(٢) وفي النسخة المحققة من التسهيل .

أحدهما الهاء ، مع الساكن ، نحو : عندها ، كصورة التباعده بحرفين ،  
أحدهما ساكن : نحو : شِمْلَال ؛ ولهذا جازت إمالة : لن يضرها ، لأن  
الهاء لخفائها كالعدم ، فأشبهه الفصل بحرف واحد متحرك كعماد .

( وقد يُمال (١) عارٍ من سبب الإمالة (٢) ، لمجاورة الممال ) -

أى سبب غير المجاورة ، وإلاّ فالمجاورة معدودة فى أسباب الإمالة ؛ ومن  
عدها أبو جعفر بن الباذش ؛ قال سيبويه : قالوا : رأينا عمادا ،  
فأمالوا للإمالة ، كما أمالوا للكسرة ، وقالوا : مغزانا (٣) ، فى قول من  
قال : عمادا ، فأمالهما جميعا ؛ وذا قياس . انتهى .

ومن الإمالة للإمالة ، صاد النصارى ، وتاء اليتامى (٤) ، فى  
قراءة الإمالة؛ وكلام المصنف يتناول هذا أيضا ، لتحقق المجاورة فى هذا  
كالأول .

( أو لكونه آخر (٥) مجاور ما أميل آخره (٦) ) - نحو :

(١) فى ( ز ، غ ) : وربما أميل .

(٢) سقطت من ( ز ، غ ) .

(٣) قال الصبان فى حاشيته على الأشموني - ٤ / ٢٣٠ - أى بإمالة الألفين :  
الأولى لرجوعها إلى الياء فى الثنية ، والثانية لمناسبة الأولى .. ثم قال : قوله : مغزانا ،  
قال البعض : بكسر الميم ؛ والذى فى المختار : مغزانا ، بفتح الميم : مقصدنا من الكلام .

(٤) فى ( ز ) : التنادى .

(٥) سقطت من ( ز ) .

(٦) قال الأشموني فى شرحه مع الصبان - ٤ / ٢٣٠ - كما إمالة ألف « تلا » من

قوله تعالى : « والقمر إذا تلاها » - سورة الشمس / ٢ - فإنها إنما أميلت لمناسبة ما  
بعدها ، مما ألفه ياء ، أعنى : « جلأها » و « يغشاها » . قال الصبان : قوله : لكونها آخر =



« والضحي » (١) أميل لمجاورة الممال ، وهو « سجي » وما بعده ؛ وهذا بناء على أن الإمالة في الألف الثالثة المنقلبة عن واو في الاسم ، ليست مقيسة ؛ ومن يرى اقتياس ذلك ، فلا يجعل الإمالة في « الضحي » للمجاورة ، بل للسبب الحاصل فيها نفسها ، وهو مآلها إلى الياء في حال مَّا ، ومن يرى أن الفعل الذي أَلفه ثالثة عن واو ، كالاسم ، في اقتصار إمالته على السماع ؛ وهي طريقة الفراء ، يجعل إمالة « سجي » ، للمجاورة ، ثم الأكثرون يقولون لمجاورة « قلى » ، وابن بابشاذ ، لمجاورة الأولى .

( وأميل (٢) من غير المتمكن ) - أى من الأسماء ؛ وإلّا فالماضى غير متمكّن ؛ ويمال نحو : رَمَى ، ونحو هذا ، قول بعضهم : المتوغل في البناء ؛ والمقصود : إخراج ما عرض له البناء نحو : يافتى ويأحبل ؛ فهذان ونحوهما مبنيان ، لكن ليسا من غير المتمكن ولا من المتوغل .

( ذا ) - فقالوا : ذا قائم ، بالإمالة ، وهو خارج عن القياس ، لكنهم لما صَغَرُوهُ خروجاً عن القياس ، حصل فيه نوع تصرّف ، فتصرفوا فيه بالإمالة .

= مجاور ماأميل ... الخ . أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره ؛ كذا قال البعض ؛ ويحتمل أن المعنى : لكونها آخر لفظ ، مجاور للفظ أميل آخره .  
(١) الضحي / ١ .

(٢) جاء قبل هذا ، في النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : (للتناسب) ، وقد جاء هذا المعنى ضمن عبارة الشرح ، ولكنه لم يرد في نسخ التحقيق الثلاث .

( ومتى ) - وأمالوها في حالتها : الشرط والاستفهام .

( وأنتى ) - وأمليت أيضا في حالتها : الاستفهام والشرط .  
 ووجه الإمالة ، تشبيه الألف بالمنقلبة ؛ ووزنها : فعَلَى عند بعض ،  
 وأفعل عند بعض ، لأن زيادة الهمزة أوَّلًا ، عند سيبويه ، أكثر من زيادة  
 الألف آخراً ، ولذا قال في أروى : إنها أفعل ، واختار هذا أبو الحسن  
 ابن الباذش ؛ واختار الأول ابن مجاهد ؛ وأمالوا من غير المتمكن ،  
 قياساً مطرداً ، ألقى ناوها ، نحو : مرَّ بنا ، ونظر إلينا ، ومرَّ بها ، ونظر  
 إليها ، ويريد أن يضربها وبنيتها .

( ومن الحروف : بلى ) - ووجه إمالته ، أنه لما ناب عن  
 الجملة ، صار له بذلك مزية . وألف بلى زائدة على بل ، عند القراء  
 وابن مقسم ، وأصل عند الأكثرين . وثبت في نسخة عليها (١) خطه :

( ويا ) - وهو الصحيح ؛ فأمالوا يا في النداء ، ووُجِّه ذلك  
 بأن يا عاملة في المنادى ، على قول ، ونائبة عن العامل ، على قول ؛  
 فصار لها مزية على غيرها من الحروف .

( ولا ، في إمَّا ، لا ) - نحو : افعل ذلك ، إمَّا ، لا ؛ وأمليت  
 فيه لنيابتها مناب الفعل ، أى إن كنت لا تفعل غيره . واقتضى كلامه  
 أنها لا تمال مفردة عن أمَّا ؛ وحكى ابن جنى عن قطرب ، إمالة لا في  
 الجواب (٢) .

(١) وفي النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٢٣٢ : وحكى قطرب إمالة لا =

( ومن الفتحاح ، ماتلته هاء تأنيث ، موقوفاً عليها ) - وإنما  
 أميل ، تشبيها لهاء التأنيث بألفه ؛ قال سيبويه : سمعت العرب  
 يقولون : ضربت ضَرْبَةً ، وأخذت أُخْذَةً ؛ شبه الهاء بالألف ، فأمال ؛  
 ويدخل في كلامه ، ما كانت هاء التأنيث فيه للمبالغة ، نحو : علامة  
 ونَسَّابَةٌ ؛ والأمر على ما يقتضيه كلامه ؛ وتخرج هاء السكت ، نحو :  
 « مَالِيَّةٌ » <sup>(١)</sup> ؛ لكن ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة معها ،  
 وروى عن قراءة الكسائي ، قال أبو الحسن بن الباذش : وفيه جهة الشبه  
 اللفظي بهاء التأنيث ، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف مطردة .

( أو راء مكسورة ) - وهذا أيضا يطرد ؛ فتال الفتحة قبل راء  
 مكسورة ، نحو : « بشرر » <sup>(٢)</sup> و « غير أولى الضرر » <sup>(٣)</sup> ، « ومن  
 البقر » <sup>(٤)</sup> ، ورأيت حَبَطَ رِيَّاحٍ <sup>(٥)</sup> ؛ وشرطه أن لا يكون بعد الرّاء

= لكونها مستقلة ؛ وعن سيبويه ومن وافقه ، إمالة حتى ؛ وحكى إمالتها عن حمزة  
 والكسائي ؛ وفي المقتضب ٢ / ٥٢ : فأما إمأً وحَتَّى وسائر الحروف التي ليست  
 بأسماء ، فإن الإمالة فيه خطأ ؛ وفي الحاشية : في سيبويه ٢ / ٢٦٧ : وقالوا : لا ، فلم  
 يميلوا ، لما لم يكن اسماً ، وقال أيضا : ومما لا يميلون ألفه : حتى وأماً وإلاً ، فَرَّقُوا بينها  
 وبين ألفات الأسماء ، نحو : حبلى وعطشى ؛ وقال الخليل : لو سميت بها رجلاً أو  
 امرأة ، جازت فيها الإمالة .

(١) الحاققة / ٢٨ : « ما أغنى عني مَالِيَّةٌ » .

(٢) الرسائل / ٣٢ : « إنها ترمى بشررٍ كالفصر » .

(٣) النساء / ٩٥ : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر » .

(٤) الأنعام / ١٤٤ : « ومن الإبل اثنين ، ومن البقر اثنين » ، و / ١٤٦ :

« ومن البقر والغنم ، حرّمنا عليهم شعومهما » .

(٥) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ٢٣٣ : قوله : في قولهم =

المكسورة حرف استعلاء ؛ فإن كان ، لم تُمَلَّ الفتحة ، نحو : من الشرق ؛ وأن لا تكون الفتحة في ياء ، نحو : من الغَيْر ؛ ولا مفصّولا بينها وبين الراء بساكن هو ياء ، نحو : بَعِير . وثبت في نسخة عليها خطه (١) ، بعد هذا :

( هي لام متصلة أو منفصلة بساكن ، مالم يكن المفتوح ياء ، أو قبل ياء (٢) ) - فقلوه : هي لام ، نحو : « بشرر » ، لكن ليس ذلك بشرط ، قال سيبويه : قالوا : رأيت خَبَطَ رياح ، كما قالوا : من المطر ؛ وقالوا : رأيت خَبَطَ فِرْد ، كما قالوا : من الكافرين ؛ أى فأمالوا الفتحة ، لأجل الراء ؛ وهذا ، كما ترى ، ليست الراء المكسورة فيه لأمّاً في الموضوعين .

وقوله : أو منفصلة بساكن ، نحو : من عمرو ؛ وكذا إذا كانت منفصلة بمكسور ، نحو : ياسر ، ورأيت خَبَطَ فِرْد .  
وقوله : مالم يكن المفتوح ... إلى آخره ، قد سبق ذكره ، ونصّ عليه سيبويه ؛ وثبت أيضاً في نسخة عليها خطه (٣) ، بعد هذا الذى شرحناه :

= رأيت خبط رياح ؛ لعله بفتح الحاء المعجمة ، والباء الموحدة ، آخره طاء مهملة ، أى ورقاً ، نفضته الرياح من الشجر ، كما يستفاد من القاموس - ومن الصحاح أيضاً - ويؤخذ من الإمالة في المثال ، أنه لا يشترط في إمالة الفتحة ، بكسرة راء بعدها ، كونها في كلمة واحدة .

(١) وفي النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) زاد بعد هذا ، في النسخة المحققة من التسهيل : (مكسورة) .

(٣) وفي النسخة المحققة من التسهيل أيضاً .

( ومن الضمات ، ضمة مذعور وسَمُر ونحوهما ) - والمراد بضممة مذعور ، أن تكون الضمة قبل واو ، بعدها راء مكسورة ؛ قال سيبويه : هذا ابن مذعورٍ ، كأنك تروم الكسر ، لأن (١) الراء كأنها حرفان مكسوران ، فلا تميل الراء ، لأنها لا تشبه الياء (٢) ، ولو أملتَها أملتَ ما قبلها ؛ ولكنك تروم الكسرة (٣) ، كما تقول : ركبوا (٣) ؛ قال الأخفش : أقول في مذعور وابن ثور : أميل ما قبل الواو ، وأما الواو ، فلا أميلها . انتهى . وهذا قاله الأخفش ، إثر كلام سيبويه ، وظاهر هذا أنه فهم عن سيبويه ، أنه أراد بقوله : ولكنك تروم الكسرة ، رَوَمَها في الواو ؛ ويوضح هذا ، أنه ثبت ملحقا بكلام الأخفش هذا ، (٤) مانصه : وسيبويه يقول : أروم الكسرة والواو ؛ فحصل من هذا خلاف بين سيبويه والأخفش (٤) ، فسيبويه يقول هذا ، والأخفش يقول ذاك ؛ ونقل عن الأخفش ، أنه يميل الواو وما قبلها ؛ ونقل ابن جنى مثله عن سيبويه ؛ ونقل ابن خروف عن سيبويه ، أنه يروم الكسرة فيما قبل الواو ؛ وذهب ابن خروف والشلوين ، إلى أن مذهب سيبويه والأخفش واحد ؛ قال ابن خروف : وهو روم الكسرة فيما قبل الواو ؛ غير أن

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (غ) : لاتشبه الراء .

(٣) هكذا في النسخة (د) ، وفي النسخة (ز) : ادو - هكذا - وفي النسخة

(غ) لم يذكر شيئا ؛ ويبدو الاضطراب والتحريف في عبارتي (د) ، (ز) والنقص في (غ)

ويأتي توضيح الخلاف بعد قليل .

من (٤ - ٤) سقط من (ز) .

الأخفش يسميه إمالة ، وسيبويه يسميه رَوْماً ؛ وكلام الشلوين مثله .  
 والمراد بِسَمُرٍ ، كون الضمة تليها راء مكسورة ، فيجرون الضمة  
 في ذلك مجرى الفتحة ، نحو : شربت من المُنْقَرِ ، وهذا خَبَطُ رِيَّاح ،  
 فيشمونها الكسرة ؛ والمتصلة في ذلك أقوى من المنفصلة . والمنقَرُ ،  
 بضم الميم والقاف : بئر صغيرة ضيقة الرأس .

( ومستند الإمالة في غير ما ذكر ، النقل ، علماً كان  
 كالحجاج ) - أى في غير الجرّ ؛ فأما في الجرّ ، فيمال لأجل الكسرة ؛  
 وليس في الرفع والنصب ما يقتضى الإمالة ؛ فإنما أمالوه حينئذ لكثرة  
 الاستعمال ؛ وقد ارتكبوا في الأعلام من التغيير ، ما لم يرتكبه في  
 غيرها ، نحو : مُحَبَّبٌ ومَوْهَبٌ ؛ ومثل الحجاج في ذلك ، العجاج ،  
 اسم الراجز ، أمالوه في الأحوال الثلاثة ؛ وعلّة ذلك رفعاً ونصباً ،  
 ماسبق . وخرج بعلم : كونه صفة للمبالغة كضراب .

( أو غير علم ، كالنّاس ، في غير الجرّ ) - فأما في الجرّ ،  
 فإمالته للكسرة ، وفي غيره لكثرة ما يُنطق به ؛ وجاء عن أبي عمرو ابن  
 العلاء ، إمالة الناس ، حيث وقع ، منصوباً كان أو مرفوعاً أو مجروراً ؛  
 وكذا جاء عن الكسائي . ومما أميل شذوذاً قولهم : هذا باب ، وهذا  
 مال ، وهذا غاب ، وهذا ناب ؛ ذكر ذلك سيبويه .



## ٧٩ - باب الوقف

هو قطع (١) الموقوف عليه ، عن الاتصال ؛ ويكون للاستراحة ، أو تمام المقصود ، وهو المتكلم عليه هنا ؛ ويكون ترنما ، وسبق شيء من حكم الترم ، بباب نوني التوكيد ؛ وسيأتي شيء منه هنا ؛ ويكون استثباتا ، وإنكاراً ، وتذكراً ؛ وسبق الكلام في ذلك ، بباب الحكاية .

( إن كان آخر الموقوف عليه ساكنا ، ثبت بما له ) - فيكون ساكناً في الوقف كالدرج (٢) ، نحو : لم (٣) ، والذي ، ولم يقم ، ولم يقوما .

( إلا أن يكون مهملاً في الخط ) - فإن كان للموقوف عليه آخر ساكن ، يُلفظ به ، ولم يثبت في الخط ، لم يكن حال الوقف ، كحال الدرّج .

( فيحذف ) - أي ذلك الساكن الذي أهمل خطأ ، كالتنوين رفعاً وجرّاً ، نحو : قام زيد ، ومررت بزيد .

( إلا تنوين مفتوح ، غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً ) - فتقول :

(١) في (د) : هو قطع اللفظ .

(٢) أي الوصل .

(٣) في (د) : كم .



رأيت زيذا ؛ ويدخل في كلامه المبنى أيضا ، فتقول (١) : ويها وإيها .  
واحترز بمؤنث بالهاء ، من نحو : قائمة ، فتقف بالهاء ،  
ولا تبدل من التنوين شيئا ؛ وعبر بالهاء نظراً إلى الوقف ، وإخراجاً لما  
يكون بالتاء ، كبنت وأخت ، فتقول : رأيت بنتاً ، وأختاً ، بالإبدال ؛  
وكذا يُبدل ، على لغة من يقف على قائمة ونحوها بالتاء ، فتقول :  
رأيت قائمتا .

( في لغة غير ربيعة ) - وأما ربيعة ، فلا يبدلون من التنوين في  
النصب ألفاً (٢) ، بل يحدفونه ، ويقفون بالسكون ، كالمرفوع  
والمجرور ؛ وهذه اللغة حكاهما الأخفش ، ولم يذكر كثيرون أصحابها ؛  
وقال الخضرأوى : لم يذكر سيبويه هذا ؛ وذكر الأخفش ، أن من العرب  
من يقف بالسكون كالمرفوع ، والجماعة يرون أن هذا مما جاء في  
الشعر ، ولا يجوز في الكلام . انتهى . وحكاية الأخفش أنها لغة ، تردّ  
هذا العمل ؛ ومما جاء من ذلك ، قوله :

(٨٣) ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً دَنِفٌ (٣)

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز ، غ) : أيضا .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله . وفي الدرر ٢ / ٢٣٢ : استشهد به ، على  
أن لغة ربيعة ، حذف التنوين من المنصوب - عند الوقف - ولا يبدلون منه ألفاً ،  
فيقولون : رأيت زيذاً ، حملاً على المرفوع والمجرور ، ليجرى الباب مجرى واحداً .  
قال : وفي التوضيح وشرحه : إذا وقف على منون ، غير مؤنث بالتاء ، فللعرب فيه  
ثلاث لغات : حذف التنوين مطلقاً ، والوقف بالسكون ، وهو لغة ربيعة ؛ وإبدال  
التنوين مطلقاً : ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، =

والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ، ففي أشعارهم ، الوقف كثيراً جداً على المنصوب المنون بالألف ، فكأن الذى اختصوا به ، جواز الإبدال .

( ويحذف تنوين المضموم والمكسور ، بلا بدل ، في لغة غير الأزد ) - فلا يبدلون من التنوين حرفاً ، وأما الأزد فيبدلون منه حرفاً ، يجانس الحركة في الرفع والجر ، كما يفعل ذلك لزوماً ، غير ربيعة ، في النصب ؛ فيقولون : جاء زيدو ، ومررت بزیدی ؛ ذكر (١) ذلك أبو الخطاب ، عن أزد السّراة ؛ وقال المازني : هي لغة قوم من اليمن ، وليسوا فصحاء . والأزد أبو حى من اليمن ، وهو بالسین أفصح ؛ يقال : أزدُ شنوءة ، وأزد عُمان ، وأزد السّراة . قال (٢) :

(٨٤) وكنت كذى رجلين : رجل صحيحه ورجل بها ريب من الحدثان (٣)  
فأما التى صحّت ، فأزدُ شنوءة وأما التى شلّت ، فأزدُ عُمان  
( وكالصحيح فى ذلك ، المقصور ) - أى كالصحيح المنون ،  
فى حذف التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح

= وهى لغة الأزد ؛ والتفصيل بين المفتوح وغيره .. ؛ وغنم اسم امرأة ، والهائم :  
المتحير من العشق وغيره ؛ والدّيف بالكسر : الذى به دَنَفٌ بالفتح ، أى مرض .  
(١) فى (د) : حكى .

(٢) هو الشاعر النجاشي ، قيس بن عمرو ، كما فى الصحاح .

(٣) البيتان دليل على أن الأزد جماعات أو قبائل ، منها أزد شنوءة ، وأزد

عُمان .

المقصود المنون ، فإذا وقفت على فتى ، من قولك : قام فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى ، فالعرب مجمعون على الوقف بالألف ؛ وقال سيبويه والجمهور : إن الألف في المضموم والمجرور ، وهى لام الكلمة ، عادت لما زال التنوين للوقف ، وفي المفتوح ، هى بدل من التنوين ، فقاوسوا المعتل على الصحيح .

( خلافاً للمازني<sup>(١)</sup> ، في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً ) -  
فالألف عنده بدل من التنوين ، رفعا وجرا ونصبا ؛ واحتجَّ بإجراء حالة الوقف ، مجرى حالة الدّرج ، وبأن التنوين ، في الأحوال الثلاثة ، قبله فتحة ، فأشبهه التنوين في رأيت زيدا ؛ قال : ولا يحمل على الصحيح ، لأن الاختلاف في الصحيح ، إنما كان للبيان ، فلا يكون هنا<sup>(٢)</sup> ؛ وإلى هذا كان يذهب الأخفش والفراء ، وهو أحد قولى الفارسيّ ، والآخر كالأول ؛ ورُدَّ بإمالة الألف ، رفعا وجرا ، في حالة الوقف ؛ فلو كانت بدلا من التنوين ، لم يجز ذلك .

( ولأبى عمرو والكسائي ، في عدم الإبدال<sup>(٣)</sup> مطلقاً ) -  
فعندهما أن الألف لام الكلمة ، رفعا ونصبا وجراً ، واستُدلَّ على ذلك ، بإمالتها حالة النصب كالجرّ والرفع ؛ وبالإمالة أخذ معظم أهل الأداء والمقرئين ممن أمال ، فأمالوا في الوقف : « أو كانوا غزى »<sup>(٤)</sup> ،

(١) زاد في بعض نسخ التسهيل : والفراء والجرمي .

(٢) في (ز) : هذا .

(٣) زاد هنا في النسخة المحققة من التسهيل : منه .

(٤) آل عمران / ١٥٦ : « إذا ضربوا في الأرض ، أو كانوا غزى » .

«واتخذوا من مقام إبراهيم مُصلًى» (١) ، و «قالوا سمعنا فتًى» (٢) ؛ ولما اختار الفارسيّ مذهب المازنيّ ، اعتذر عما ردّ به عليه من الإمامة ، بأن الألف المبذلة من التنوين ، لما عاقبت المنقلبة عن اللام ، أجرى عليها ما كان يجري على المنقلبة ؛ قال الخضراويّ : وما رأيت هذا لأحد غيره ، ولا دليل يشهد (٣) لصحته ؛ والإمامة قاعدة صحّت أصولها ، وليس هذا منها . انتهى . وعزى هذا المذهب إلى الكوفيين ، وهو أقوى الثلاثة ؛ ونسبه بعضهم لسيبويه والخليل ؛ والذي نسبه أكثر الناس لسيبويه ومعظم النحويين ، هو الأول .

( وتبدل ألفاً نونُ إذن (٤) ) - وهو قول الجمهور ، وبالألف كتبت في المصحف ؛ وقيل : يوقف عليها بالنون ، لأنها حرف كإنّ وأنّ .

( وربما قلبت الألف الموقوف عليها ياءً ) - وهي لغة لفزارة وناس من قيس ، وهي قليلة ؛ يقولون : هذه عصي ، ورأيت عصي ، ومررت بعصي .

( أو واواً ) - وهي لغة لبعض طييء : يقولون : هذه أفعو ، ورأيت أفعو ، ومررت بأفعو .

(١) البقرة / ١٢٥

(٢) الأنبياء / ٦٠ « قالوا سمعنا فتًى يذكرهم » .

(٣) في (د) : ولا دليل عليه .

(٤) يعني في الوقف .

( أو همزة ) - وهي لغة لبعض طييء أيضاً ، يقولون : هذا فتاً (١) ، ورأيت فتاً ، ومررت بفتاً ؛ والذي يقلب همزة ، هو مِمَّن ليس من لغته التخفيف ؛ والمقلوب في هذه اللغات في المنون ، الألف الأصلية ، أو ألف التنوين ، على الخلاف السابق ؛ وقد أبدل بعضهم من ألف التنوين همزة ، فقال : رأيت زيداً ؛ قال سيبويه : وزعم الخليل ، أن بعضهم يقول : رأيت رجلاً ، فيهمز ، لأنها ألف في آخر الاسم ؛ قال سيبويه : وسمعاهم يقولون : هو يضربها بالهمز ، فيهمزون كل ألف في الوقف .

( وربما وصلت بهاء السكت ، ألفاً هنا والآ ) - فتقول : هُناه وألاه ؛ ولا اختصاص لهما بذلك ، بل كل مبنى آخره ألف ، يجوز فيه ذلك في الوقف ، نحو : هذاه ، ولاه ، ويجب ذلك في المندوب ، فتقول : وازيداه ؛ ولا يجوز ترك الهاء . وخرج بالمبنى ، المعرب ، فلا تقول في الوقف : هذه عصاه ، ولا هذا مُوساه ؛ وقد أبدلوا الألف في غير الممكن هاءً في الوقف شدوذاً ، قال (٢) :

(٨٥) الله نَجَّاك بكفِّي مسلمه من بعدِ ما ، وبعِدِ ما ، وبعِدِ مَه (٣)

(١) في ( د ) : فتى .

(٢) هو أبو النجم ، كما في معجم شواهد العربية .

(٣) من الرجز ، وفي ( ز ) والأشعوني : أنجأك ؛ والرواية في نسخ التحقيق بالهاء الساكنة في مسلمة ، وبعدمه ، وجميع الروايات التي تحت يدي بالتاء الساكنة : مسلمتْ ، وبعدمتْ ، أى بعدما ، كما في ش . ش . العيني على الأشعوني مع الصبان ؛ قال : فأبدل من الألف هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافي ؛ وفي الدرر =

( وقد تحذف ألف المقصور اضطراراً ) - ولا خلاف في

اختصاص ذلك بالضرورة ؛ قال :

(٨٦) وقبيلٍ من لُكَيْزٍ حاضر

رهطُ ابنِ مرجومٍ، ورهطُ ابنِ المُعَلِّ (١)

يريد المُعَلَّى .

( وألف ضمير الغائبة ، منقولاً فتحه اختياراً ) - روى عن

بعض طييء أنه قال : بالفضل ذو فضلكم الله به ، وبالكرامة ذات أكرمكم الله به ؛ يريد بها فحذف الألف ، ونقل حركة الهاء إلى الباء . وقضية مجيء هذا في النثر ، أن لا يمتنع أن يقال في منها وعنها : مِنْهُ وعنَّه ، وفي فيها : فِيَّه ، والوجه التوقف في هذا ، حتى يُسْمَعَ .

= ٢ / ٢١٤ : استشهد به على أن إبدال الهاء من ألف ما ، من أقبح الضرورات ؛ وفي التوضيح وشرحه : ومن الوقف بتركه - أى بترك الإبدال هاءً ، قراءة نافع وابن عامر وحزمة : « إن شجرت » - الدخان / ٤٣ - بالتاء ، وقال أبو النجم \* الله نجاك بكفى مسلمت \* الخ الرجز المتقدم ؛ قال : فلم تبدل التاء فيهن ؛ والمراد بقوله : بعد مت : بعد ما ، فأبدل في التقدير من الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافي ؛ هذا تعليل الجاربردى ؛ وذكر ابن جنى في الخاطريات ، أنه أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاءً ، تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي عليّ ، فقبله .

(١) من الرمل ، للبيد بن ربيعة - ديوانه ١٩٩ - ورواية الكتاب ج ٢

ص ٢٩١ ، والدرر ٢ / ٢١٨ : شاهد بدل حاضر ؛ قال في ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبيان ٤ / ٢٠٥ : والقبيل : القبيلة ؛ ولُكَيْزٍ : هو لكيز بن أقصى بن عبد القيس ؛ والشاهد في ابن المُعَلِّ ، حيث حذف منه التشديد والألف في الوقف ، إذ أصله : المُعَلَّى ؛ وهو شاذ .

( والمنقوصُ غيرُ المنصوب ، إن كان منوناً ، فاستصحبُ حذفِ يائه أجود ) - فتقول : هذا قاض ، ومررت بقاض ، فتقف بحذف الياء ، استصحباً لما كان في الوصل ، والوقف عارض ، فلا يعتدّ به ، وإقرار الياء جيد ، إلا أن الحذف أكثر ؛ زعم أبو الخطاب ويونس ، أن بعض من يوثق بعريته ، يثبت الياء ، فيقول : قاضي وعمى ؛ وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش ، في أحرف من القرآن .

( إلا أن تحذف فائوه أو عينه ، فيتعين الإثبات ) - فالأول نحو : يفي ، مضارع وفى ، مسمى به ، فيصير بالعلمية كشج ، فإذا وقفت عليه ، رددت الياء المحذوفة في الوصل ، لمعاقبها ، وهو التنوين ، وإنما رددتها ، لثلاث يبقى الاسم على أصل واحد ، بلا معاقب (١) ؛ وخرج بلا معاقب ، حالة الوصل .

والثاني كمر ، اسم فاعل من أرى ، أصله : مرئى ، فجرى في لامه ماجرى في لام قاضي ونحوه ، وعينه هي الهمزة ، مستمرة الحذف ، فيبقى في الوقف على أصل واحد ، بلا معاقب ، فوجب ردُّ الياء فيهما وقفاً ، تفادياً من كثرة الإخلال .

( وإن لم يكن منوناً ، فالإثباتُ أجود ) - وهذا اللفظ يتناول أربع صور : الأولى : المنادى المبني ، نحو : يا قاضي (٢) ، نكرة

(١) في (د) : بلا تعاقب .

(٢) في (د) : يا قاض .

مقصودةً ، أو علماً ؛ فيجوز الوقف عليه بياء وبدونها ؛ والخليل يختار الإثبات ، ويونس يختار الحذف ، ورجح سيبويه قول يونس ، ورجح غيره قول الخليل ؛ ويجب إثبات الياء في يا يَفِي ، ويا مُرِي ونحوهما لما سبق .

الثانية : المحلَّى بأل ، نحو : القاضي ؛ فإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، ففيه لغتان : إقرار الياء ، والحذف ؛ قال سيبويه : والإثبات أقيس وأكثر ؛ وقال في الحذف : إنه عربي كثير ، ومنه : « الكبير المتعال » (١) ، و « يوم التناد » (٢) ؛ وإن كان منصوباً نحو : رأيت القاضي ، فالإثبات عند من يحرك الياء بالفتح ؛ وأما مَنْ يسكنها من العرب ، فينبغي أن يقف بالوجهين ، ويقول : اليَفِي والمُرِي ، بالإثبات ، قولاً واحداً .

الثالثة : ماسقط (٣) تنوينه لمنع الصرف ؛ وهذا يوقف عليه بالإثبات ، نحو : جوارى .

الرابعة : محذف (٣-) تنوينه للإضافة ، نحو : قاضي مكة ، وقاضي المدينة ؛ فإذا وقفت على المضاف من هذين ونحوهما ، جاء فيه الوجهان المذكوران في المنون ؛ ولا يخفى بعد هذا ، مايرد على ما ذكره المصنف .

(١) الرعد / ٩ : « عالم الغيب والشهادة ، الكبير المتعال » .

(٢) غافر / ٣٢ : « وياقوم إني أخاف عليكم يوم التناد » .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) .



( إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة وصلأً ، وحكم الواو والياء المتحركتين ، حكم الصحيح ) - هذا استثناء منقطع ، من حيث اللفظ ؛ ولما ذكر حكم ياء المنقوص ، ولها سكون وحركة ، أردف ذلك بالكلام في ياء المتكلم ، ساكنة ومتحركة ، واستطرد ، فذكر الواو والياء ، إتباعاً للشيء بما يشاكله ؛ فإذا قلت : قام غلامى وزيد ، فأسكنت الياء وصلأً ، وقفت على غلامى بالسكون ، كما يفعل في الحرف الصحيح ، إذا كان ساكناً ، فتنبى الياء على سكونها ، كما تقول : كم وعن ، بالسكون (١) .

وفهم من كلامه ، أن الياء المذكورة ، إذا كانت متحركة ، لا تجرى مجرى الحرف الصحيح ؛ والمعنى أنه لا يلزمها السكون ، بل يجوز تسكينها ، ويجوز أيضاً لحاق الهاء مع التحريك ، فتقول في قام غلامى وزيد ، إذا وقفت على غلامى : قام غلامى بالتسكين ، وقام غلامية .

وفهم أيضاً أن المحذوفة لا تكون كالصحيح ، وهو كذلك ، بل تبقى محذوفة ، ويسكن للوقف ما قبلها ؛ فإذا وقفت على يا قوم ، من : يا قوم اذهبوا ، وقفت بسكون الميم .

وإذا كانت الواو والياء متحركتين ، وقفت بحذف الحركة ، نحو : لن يغزو ، ولن يرمى ؛ وسيأتى ما يفعل في الوقف على ما آخره حرف صحيح .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

( ولا حذف في نحو : يقضى <sup>(١)</sup> وافعلى ويدعو وافعلوا ) -  
 فيوقف في هذه ونحوها على الياء والواو ، ويثبتان كالوصل .

( غالباً ) - استظهر به على حذفهما في الوقف ، على قلة ،  
 ويوقف حينئذ على ما قبلهما ، قالوا : ما أدر ، ولا أدر ، ووقفوا على  
 الرء ، كالصحيح الذى ليس محذوفاً منه ؛ وذلك لكثرة الاستعمال ؛  
 ويحتاج الحذف في نحو : افعلى ويدعو وافعلوا ، إلى سماع .

( إلا في قافية أو فاصلة ) - فالحذف <sup>(٢)</sup> فيهما غالباً ،

فالقافية كقول زهير :

(٨٧) وأراك <sup>(٣)</sup> تفرى ما خلقت ، وبعضُ القوم يخلق ، ثم لا يفر <sup>(٤)</sup>

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : يعصى .

من (٢ - ٢) في الصفحة التالية - سقط من (د) .

(٣) في الصحاح : ولأنت تفرى ... ثم لا يفرى ، بالياء .

(٤) من الكامل ، لزهير ، يمدح هرم بن سنان ، بالحزم والعزم والمضاء - ديوانه  
 ٩٤ - وقد جاء به في معجم شواهد العربية ، في الرء الساكنة مرة ، وفي الرء  
 المكسورة ، مع الياء ، مرة أخرى . والخلق : التقدير ، يقال : خلقت الأديم ، إذا  
 قدرته قبل القطع ؛ وضرب هذا مثلاً ، لتقدير الأمر وتدييره ، ثم إمضائه ، وتنفيذ العزم  
 فيه . وفي الصحاح : فريت الشيء أفرىه : قطعته لأصلحه .. الكسائى : أفريت الأديم :  
 قطعته على جهة الإفساد ؛ وفريته : قطعته على جهة الإصلاح . قال في الدرر ٢ /  
 ٢٣٣ : استشهد به على أن الياء الساكنة ، لا تحذف ، إلا في صلة أو قافية ؛ قال الأعمش  
 في شرحه لشواهد الكتاب : الشاهد فيه ، حذف الياء في الوقف ، من قوله : يفر ،  
 عند من سكن الرء ، ولم يطلق القافية للترتم .

والفاصلة : « واللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ » (١) ، « ذلك ما كنا نُبَغِّعُ » (٢) ،  
 فإذا وقفت على ما حذف في قافية أو فاصلة - (٢) ، فحكم ما قبل  
 المحذوف ، في الوقف عليه ، حكم الصحيح . وقد حذف بعض القراء  
 في غير الفواصل والقوافي (٣) ، نحو : « الداع إذا دعان » (٤) ، اتباعاً  
 لخط المصحف ؛ ومذهب سيبويه ، أن الحذف في غير ما ذكر ،  
 لا يجوز إلا في الشعر ؛ وأجاز القراء حذف الياء ، من الاسم والفعل ،  
 لدلالة الكسرة ؛ والذي صحَّ سماعاً قول سيبويه .

( فصل ) : ( إذا كان الموقوف عليه متحركاً ، غير هاء  
 تأنيث ، سُكِّنَ ) - فخرج بمتحرك ، الساكنُ ، وقد سبق حكمه ؛  
 وبغير هاء ، الهاء المذكورة ، وسيأتى حكمها ؛ وإنما قال : هاء ،  
 ليخرج بنتاً وأختاً ، لأن التاء فيهما للإلحاق ، فهي كالتى من نفس  
 الكلمة ، كعفريت ، فإذا وقفت على زيد ، من جاء زيد ، أو مررت  
 بزيد ، قلت : زيد ، بالتسكين ، وكذا بنتٌ وأختٌ ، تقف عليهما  
 بسكون التاء .

( وهو الأصل ) - أى التسكين ، هو الأصلُ في الوقف ؛  
 وذلك لأن الوقف موضع استراحة ، وأخف الأحوال السكون .

(١) الفجر / ٤

(٢) الكهف / ٦٤

(٣) سقطت من (ز)

(٤) سقطت من (د)

( أو ريمت حركته ) - والروم إخفاء الصوت بالحركة ، قاله المصنف ؛ وقريب منه (١) قول غيره : تضعيف الصوت بالحركة ، فتكون حال الحرف متوسطة بين الحركة والسكون ؛ ويدرك الروم الأعمى والبصير ، وعلامته في الكتابة خط بين يدي الحرف ، وصورته هكذا « — » ولم يكن فوق الحرف ، لئلا يلتبس بالفتحة .

( مطلقاً ) - فيكون في الحركات كلها ، ويحتاج في المفتوح والمنصوب ، إلى زيادة ، لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ؛ ولذا منعه القراء (٢) في الفتحة ؛ وأما النحويون ، فجمهورهم على جوازه فيها ، وقال أبو الحسن بن الباذش : زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته ، والناس على خلافه .

والمقصود بالروم ، الدلالة على حركة الحرف في الوصل ؛ ولا فرق بين المنصوب وغيره ؛ ومن يقف على المنصوب المنون ، من العرب ، دون تعويض ، يقف عليه بالإسكان والروم .

( أو أشير إليها ، دون صوت ، إن كانت ضمة ؛ وهو الإشمام ) - ولا يدركه الأعمى ، لأنه ليس للسمع فيه حظ ، وإنما

(١) سقطت من (د)

(٢) في النسخ الثلاث : القراء ، بالفاء ، والتحقيق من الأشموني ، حيث قال : ولذا لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ، ووافقهم أبو حاتم ؛ ويعزره قول الشارح بعده : وأما النحويون ....

يعرفه بالتعليم ، فيقال : أن تضم شفطيك إذا وقفت ؛ وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضمة ، إعراباً كانت أو بناءً ؛ قالوا : ولا يكون في الفتحة والكسرة ، لأن الإشمام فيهما ، لا آلة له ، وما روى عن بعض القراء ، من الإشارة إلى حركة الجرّ ، وتسميته إشماماً ، محمول على الروم ، فهو الذي يستقيم ، إلا أنه حصل تجوّز في الإطلاق ؛ وعلامة الإشمام في الخط ، نقطة بين يدي الحرف ، ولم تكن فوقه ، لئلا يلتبس بالسكون .

( أو ضُعَفَ الحرف ) - فيجاء بحرف ساكن ، من جنس الحرف الأخير ، فيجتمع ساكنان ، فيحرك الثاني ، ويدغم فيه الأول ؛ وعلامة التضعيف في الخط « شين » فوق الحرف ، وهذه صورتها « ش » .

( إن لم يكن همزة ) - نحو : « نَبِيًّا » (١) ، فلا يوقف على هذا ونحوه بالتضعيف ، لأن العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة ، إلا إذا كانت عينا نحو : سَأَل .

(١) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبي المرسلين » .

» / ٦٧ : « لكل نبي مستقر » .

الفيل / ٢٢ : « وجئتك من سبي بني يقيين » .

القصص / ٣ : « نتلو عليك من نبي موسى وفرعون بالحق » .

الحجرات / ٦ : « إن جاءكم فاسق بنيا فتبينوا » .

النبا ١ / ٢ : « عم يتساءلون ؟ عن النبي العظيم » .

( ولا حرف لين ) - نحو : سرو ويفى ، فلا يوقف على هذين ونحوهما بالتضعيف .

( ولا تالِي ساكن ) - نحو : عمرو وبكر ويوم وبين ؛ فتقول : قام الرجل ٣ ، ومررت بالرجل ٣ ، ورأيت الرجل ٣ ، ولا يُفعل ذلك بالمنصوب المنون ؛ وإذا وقفت بالتضعيف سكنت ؛ وسُمِع إلحاق هاء السكت مع التضعيف ، قال بعضهم : أعطنى أبيضته ، أى أعطنى أبيض ؛ ولم يؤثر عن أحد من القراء الوقف بالتضعيف ، إلا ما روى عن عاصم ، أنه وقف على « مُسْتَطِر » (١) فى سورة القمر ، بتشديد الراء ؛ وأما الروم والإشمام ، فمرويان عنهم كالإسكان .

( أو نقلت (٢) الحركة إلى الساكن قبله ) - فتقول فى الوقف : هذا عمرو ، ومررت ببكر ، بنقل الضمة إلى الميم ، والكسرة إلى الكاف ، وتقول فى ضربته : ضربته ، بنقل ضمة الهاء إلى الباء ، وكذا منه وعنه ، وهو مطرد (٣) ؛ ومنه :

(٨٨) فمن كان ناسينا ، وطول بلائنا فليس بنا سينا على حالة بكر (٤)

(١) القمر / ٥٣ : « وكل صغير وكبير مستطر » .

(٢) فى (د) كما فى بعض نسخ التسهيل : تقلب .

(٣) قال الأشموني فى تنبيهاته : يجوز فى لغة لحم ، الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ،

كقوله !

(٨٩) من ياتم للخير فيما قصده تُحمد مساعيه ، ويُعلم رشده

قال الصبان : محل الشاهد : فيما قصده ، لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال ، وهى

متحركة قبل .

(٤) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : بكر ، أى بكر ، بنقل حركة

الموقوف عليه إلى الساكن قبله .

وقول زياد الأعجم :

(٩٠) عجبت والدهرُ كثيرٌ عَجْبُهُ من عَنَزِي سَبْنِي لم أضرِبُهُ (١)

وكون هذه الحركة حركة الموقوف عليه ، نقلت كما ذكر  
المصنف ، هو قول جماعة من النحويين ، ولعلمهم الأكثرون ، ومنهم  
المبرد والسيرافي ؛ وقال الفارسي مرة : هذه الحركة ، لالتقاء الساكنين ،  
ومرة قال : ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً ، لأنه يدل على  
الحركة المحذوفة من الثاني ؛ والأقرب أنهما قول واحد . وخرج بقوله :  
الساكن ، المتحرك ، نحو : الرُجُل ، فلا تنقل إليه ، وسيأتي ذكر لغة  
فيه ؛ ولم يؤثر عن أحد أنه قرأ بالوقف بالنقل ، إلا ماروى عن أبي  
عمرو ، أنه قرأ : « وتواصوا بالصَّبِرِ » (٢) بكسر الباء ، وقرئ شاذاً :  
« والعَصِرِ ، إن الإنسان » (٣) بكسر الصاد ؛ قال أبو علي : يمكن  
كون ذلك عند انقطاع النفس ، وكونه من إجراء الوصل مجرى  
الوقف .

( مالم يتعذر تحريكه ) - نحو : دار ؛ ولو كان قال : إلى

الساكن الصحيح ، لكان أولى ، فإن غير الساكن لا ينقل إليه ، كان

(١) رجز ينسب إلى زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه — ٢٨٦ / ٢ —  
قال الأعلام : الشاهد فيه ، نقل حركة الهاء من قوله : لم أضرِبُهُ ؛ ليكون أبين لها في  
الوقف ؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن ، أخفى لها ؛ وعَنَزِي نسبة إلى غَنَزَة ، قبيلة من  
ربيعة بن نزار .

(٢) العصر / ٣ : « وتواصوا بالحق ، وتواصوا بالصبر » .

(٣) العصر / ١ ، ٢ : « والعصر . إن الإنسان لفي خسر » .

حرف مدّ ولين ، كالألف ، والواو والياء ، المتحرك ما قبلهما بما يجانسهما ؛ أو حرف لين ، كالياء والواو ، المفتوح ما قبلهما ، نحو : عَوْنٌ وَبَيْنٌ ، وذلك لاستثقال الحركة ، على حرف العلة أو تعذرهما .

( أو يوجب عدم النظير ) - فلا يجوز النقل إذا أدّى إلى عدم النظير ، في باب ذلك اللفظ ؛ فلو قلت : انتفعتُ بالبُسْر ، لم تقف بالنقل ، لأنه يؤدي إلى وزن فُعِل ، وهو مفقود في الأسماء ؛ وإذا امتنع هذا ، امتنع بالأولى أن تقول : هذا بَشْرٌ ، لأن فِعْلاً مفقوداً في الكلام <sup>(١)</sup> ؛ ويوقف على ما امتنع النقل فيه لعدم النظير ، من هذين ونحوهما ، بتحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله في صورة عدم النظير ، يفعل بها ذلك ، في بقية الأحوال ؛ فيقال : انتفعت بالبُسْر ، ورأيت البُسْر ، وهذا البُسْر ، وهذا العِدل ، وكذا الباقي .

ويجوز أن يتناول قوله ما ذكر في شرط النقل ، من أنه لا يكون الساكن مضعّفاً ، نحو : العدّ ، وذلك لأن النقل يؤدي إلى الفكّ ، وهو كالمفقود في بابه ؛ وكذا ما ذكر ، من أنه يشترط كون المنقول منه صحيحاً ، فلا يقال في جاء العَزْوُ : العَزْوُ ، لأنه يؤدي إلى كون الاسم المعرب ، آخره واو قبلها ضمة ، وهو مرفوض ، إلا في الأسماء الستة ، رفعاً ، وأما الجرّ ، فيؤدي النقل فيه إلى قلب الواو ياءً ، لأجل

(١) قال في شرح الكافية - ٤ / ١٩٩٠ - فإن أوقع النقل في وزن لا نظير له ، لم يَجُزْ ، كفولك في : هذا بَشْرٌ ، ومررت بَدْهَلْ : هذا بَشْرٌ ، ومررت بَدْهَلْ ، فإن هذا ممتنع ، لأن فِعْلاً ، وفِعْلاً مهملان في الأسماء ، فلم يجز استعمال ما يُفْضَى إليهما .



الكسرة ، فتقول في : بِالْعَزْوِ : بِالْعَزْيِ ؛ وهذا لا يدخل فيما ذُكِرَ ؛ فالوجه أن يزداد هذا الشرط .

( أو تكن الحركة فتحةً ، فلا تنقل إلا من همزة ) - فلا يقال : سمعت العِلْمَ بالنقل ، بل يتبع الثاني (١) الأول ، فتقول : العِلْمُ ، كما سبق في بِشِيرٍ ؛ وعلل عدم النقل في الفتحة ، بأن المنصوب المنون ، يبدل من تنوينه أَلْفٌ (٢) ، وَفَتَحَ ما قبل الألف لازماً ، فلا نُقِلَ ؛ وما فيه أَلْ ، في حكم المنون ، لأن ال بدل من التنوين ، فكأنه موجود ، فلا نُقِلَ ؛ قال الخضراوي : فما لا يدخله التنوين ، لعدم الصرف ، لامانع فيه من النقل في النصب ، لارتفاع هذه العلة ؛ فإن كان المفتوح همزة ، جاز نقل الفتحة إلى الساكن قبلها في الوقف ، فتقول : رأيت الرِّدْأَ ، والبُطْأَ والحَبْأَ .

( خلافاً للكوفيين ) - في إجازتهم نقل الفتحة إلى الساكن قبلها وقفاً ، وإن لم يكن المفتوح همزة ، فيقولون : رأيت البَكَرَ ؛ نقله ثعلب عن الفراء والكسائي ، ونقل أيضاً عن الأحفش والجرمي ؛ ولم يؤثر في القراءة النقل بالوقف ، إلا ماروي عن الكسائي ، أنه كان يقول : الوقف على قوله تعالى : « فَلَاتُكُ فِي مَرِيَةٍ مِنْهُ » (٣) بالتخفيف وجزم النون كالوصل ، قال : ويجوز : مِنْهُ ، برفع النون في الوقف ، وكذا عُنْهُ ، برفع النون في الوقف .

(١) في ( ز ، غ ) : بل يتبع الفاء في الأول .

(٢) أي عند الوقف .

(٣) هود / ١٧ : « فَلَاتُكُ فِي مَرِيَةٍ مِنْهُ ، إنه الحق من ربك » .

( وعدمُ النظير في النقل منها مغتفر ) - فتقول : مرتت  
 بالبُطِيءُ ، فننقل من الهمزة إلى الساكن قبلها ، وإن أَدَى إلى فِعْلٍ ؛  
 وكذا تقول : هذا الرُّدُّو ، بالنقل ، وإن أَدَى إلى فِعْلٍ ؛ وإنما يُغْتَفَرُ  
 ذلك في المهموز ، لأن المصير إليه أخف من الهمزة الساكن ما قبلها .  
 ( إلاً عند بعض تميم ) - فلا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة ،  
 ويجعلون المهموز كغيره .

( فيفرون منه ) - أى من النقل من الهمزة .

( إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعاً ) - فيقولون : هذا  
 الرُّدِيءُ ، ورأيت الرُّدِيءَ (١) ، ومررت بالرُّدِيءِ (٢) ؛ وهذا البُطُو ،  
 والخبُّ ، وكذا النصب والجرُّ فيهما ؛ وإنما أثبعوا ، استثقلاً للجمع بين  
 ساكنين ، أحدهما همزة .

( وإذا نقلت حركة الهمزة ، حذفها الحجازيون ، واقفين على  
 حامل حركتها ) - فيقولون : هذا الخَبُّ ، ورأيت (٣) الخَبُّ ،  
 ومررت بالخَبُّ ؛ وهذا البُطُ ، ورأيت البُطُ ، ومررت بالبُطُ ؛ وهذا  
 الرُّدُ ، ورأيت الرُّدُ ، ومررت بالرُّدُ (٢-) ؛ ونظير حذف الهمزة هنا ،  
 وإلقاء حركتها على ما قبلها ، قولهم في أرؤس : أرُسُ (٤) .

(١) سقطت هذه العبارة من (ز) .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) سقطت هذه العبارة أيضا من (ز) .

(٤) سقطت من (غ) .

( كما يوقف عليه مستبدًا به (١) - فيعطى الحرف السابق على الهمزة ، عند هذا العمل في الوقف ، ما يكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه ، من السكون والروم والإشمام ، حيث يكون ، والتضعيف .

( وأثبتها غيرهم ساكنةً ) - فيقفون بعد النقل ، على الهمزة ساكنة ، نحو : هذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِيء ؛ وكذا الرَّدء والخَبء .

( أو مبدلةً بمجانس حركة ما قبلها ، ناقلاً أو مُتبعاً ) - فتقول في النقل : هذا الخَبُو ، ورأيت الخَبَا ، ومررت بالخَبِي ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِي ؛ وهذا الرَّدُو ، ورأيت الرَّدَا (٢) ، ومررت بالرَّدِي ؛ وفي الإتياع : هذا الخَبَا ، ورأيت الخَبَا ، ومررت بالخَبَا ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو ؛ وهذا الرَّدِي ، ورأيت الرَّدِي ، ومررت بالرَّدِي .

( وربما أبدلت بمجانس حركتها ، بعد سكون باقٍ ) - فتكون واوًا في الرفع ، وياءً في الخفض ، نحو : هذا البُطُو ، ومررت بالبُطِي ؛ وهذا الرَّدُو ، ومررت بالرَّدِي ؛ وهذا الخَبُو ، ومررت بالخَبِي ؛ وتكون في النصب ألفاً ، فيلزم لأجلها ، تحريك الساكن بالفتح ، فتقول : رأيت الرَّدَا ، والبُطَا ، والخَبَا .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : مستبدا بها .

(٢) في (د ، ز) : ورأيت الردي .

( أو حركة غير منقولة ) - فيقولون <sup>(١)</sup> : هذا الكلّو ، ورأيت  
الكلّا ، ومررت <sup>(٢)</sup> بالكلّي .

( ولا يبدها الحجازيون ، بعد حركة ، إلا بمجانستها <sup>(٣)</sup> ) -  
وذلك لأنها تسكن للوقف ، والهمزة ساكنة عندهم ، نقلت إلى حركة  
ماقبلها ، نحو : راس وبيير وبُوس ، فيقولون : هذا الكلّا ، وأقرأ ، وهذه  
الأكْمُو ، ويوضّوْ وأهْنَى <sup>(٤)</sup> .

( والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة ) - وفي نسخة الرقي ،  
ونسخة عليها خطه :

( لغة لخمية <sup>(٥)</sup> ) - ولذلك نسبها إلى لحم ، في الكافية  
الشافية وشرحها <sup>(٦)</sup> ، واستشهد بقوله :

(٨٩)م من يَأْتِرُ للحزم فيما قصّدهُ      تحمد مساعيه ، ويحمد رشّدهُ

والأصل : قصّدهُ ، بفتح الدال ، فنقل حركة الهاء إلى  
الدال ، فضمها .

(١) قال الصبان في حاشيته - ٤ / ٢١٣ - : أى في الوقف على الكلّا .

(٢) قال الصبان : أى بفتح اللام ، وسكون الواو والياء .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل : إلا بمجانستها .

(٤) أصلها : الأكْمُوْ ويوضّأْ وأهْنَى .

(٥) وهى كذلك ، في النسخة المحققة من التسهيل .

(٦) قال في الكافية - ٤ / ١٩٩٠ - : ويجوزُ في لغة لحم ، الوقف بنقل

الحركة إلى المتحرك ، كقول الشاعر : \* من يَأْتِرُ للحزم فيما قصّدهُ \*

( فصل ) : ( إبدال الهاء ، من تاء التانيث ، المتحرك ما قبلها ، لفظاً أو تقديراً ، في آخر الاسم ، أعرف من سلامتها ) - فخرج بالتانيث ، التاء لغير التانيث ، نحو تاء التابوت ، فلا تبدل في الوقف هاء ؛ ومن قال : التابوه بالهاء ، فعل ذلك في الوصل والوقف ، لا في الوقف خاصة ؛ لكن شدَّ قولهم : قعدنا على الفراه ، يريد الفرات .

وفي نسخة (١) : ( تاء التانيث الاسمية ) - واحترز من التي في الفعل ، نحو : قامت ، فلا تبدل هاءً ؛ والمتحرك لفظاً ، نحو : قائمة وفاطمة وطلحة ؛ وتقديراً نحو : الحياة والفتاة ؛ واحترز من بنت وأخت ، فلا يوقف عليهما إلا بالتاء ؛ وخرج بآخر الاسم نحو : فاطمتين وطلحتين ؛ كأنه اكتفى في أكثر النسخ بذكر الاسم هنا ، عن ذكره أولاً ، خلاف النسخة التي ذكرت ؛ واستظهر بقوله : أعرف ، على إقرارها ساكنة بلفظها ، كقوله :

(٨٥) مكرر الله أنجك بكفى مسلمت من بعدما ، وبعدهما ، وبعدهمت (٢)

صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

وقال بعض العرب : يا أهل سورة البقرت ؛ وعلى هذه اللغة

(١) كما في النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) رجز لأبي النجم ، وسبق الحديث عنه برقم ٨٥ برواية الهاء الساكنة ، مع الإشارة إلى هذه الرواية ؛ والغلصمت : رأس الخلقوم ؛ والشاهد هنا في مسلمت ، حيث وقف عليها بالتاء ، والقياس الهاء .

كتبت في المصحف : « إن شجرت الزقوم » (١) ، « أهم يقسمون رحمت ربك » (٢) ؛ قال الخضراوى : وعلى هذه اللغة ، تجرى عند بعضهم مجرى سائر الحروف ، فيجوز فيها الإشمام والروم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً ، ولا يكون فيها النقل ، قال : وأكثرهم يسكنها لا غير .

( وثناء جمع السلامة ) - كهندات .

( والمحمول عليه ) - كآلات وذوات .

( بالعكس ) - فالأعرف الوقف بالسلامة ، نحو : قام الهندات وألات وذوات ، ووقف أيضا عليها بالهاء ، قال بعضهم : دَفَنُ البِنَاءِ ، من المَكْرُمَاءِ ؛ ومن كلامهم : كيف الإخوةُ والأخوَاهُ ؟ وذكر بعضهم أن الوقف عليها بالهاء لغة طيء ؛ وقال الخضراوى : إنه شاذ ، لا يقاس عليه .

( وفى « هيات » وجهان (٣) ) - إقرار التاء ، وإبدالها ها . وقد قرىء بالوجهين فى السبعة ؛ ويجوز فى رُبَّتْ وثمت ولعلَّتْ ، القياس على آلات ، فيوقف بالوجهين .

( وإن سُمى بها ) - أى بهيات .

( فهى كطلحة على لغة من أبدل ) - فتمنع الصرف ،

(١) الدخان / ٤٣

(٢) الزخرف / ٣٢

(٣) من قوله تعالى : « هيات هيات لما تواعدون » - المؤمنون / ٣٦ - وفى النسخة المحققة من التسهيل : ( وفى هيات وأولات ولات ورُئِتْ وثمت وأبِتْ ، وجهان ) .

للعلمية والتأنيث ؛ ويدل على أن التاء فيها للتأنيث فقط ، إبدالها في الوقف هاء .

( وكعرفات ، في لغة من لا يبدل ) - فيجری فيها حينئذ ماسبق في عرفات ، من الأوجه السابقة ، في باب إعراب الصحيح الآخر .

( فصل ) : ( يُوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً ) - نحو : لا تَغْزُهُ .

( أو وقفاً ) - نحو : أَعْزُهُ ؛ والأكثر في هذا وذاك ونحوهما ، مما آخره مضموم ، لحاق الهاء ، من غير تغيير للضمة ؛ وحكى أبو الخطاب ، أن بعض العرب يكسر المضموم ، فيقول : لم يَغْزِهِ ، وأغْزِهِ ؛ قال سيبويه : وهى لغة رديئة ، وكأن أهلها توهموا الجزم أو الوقف في الآخر ، فكسروا للساكنين ، ولذلك شبهها سيبويه ، بقول زهير :

(٩١) بدا لي أنى لستُ مدركٌ مامضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً (١)  
حيث عطف على توهم دخول الباء .

( وعلى ما الاستفهامية المجرورة ) - نحو : لمه ؟ وعمه ؟ .

( وجوباً فيهما ) - أى في الفعل المذكور ، وما المذكورة .

(١) من الطويل ، لزهير - ديوانه ٢٨٧ - وقال في معجم شواهد العربية : أو صرمة الأنصاري ؛ قال في الدرر - ٢ / ١٩٥ - : استشهد به على أن شرط استحسان عطف التوهم ، كثرة دخول العامل المقدر ، كالمثال في البيت ، فإن « سابق » معطوف على توهم جرّ مدرك ، ومدرك خبر ليس ، ودخول الباء على خبر ليس ، كثير .

( محذوف الفاء أو العين <sup>(١)</sup> ) - هو حال من الفعل ، فإما من الظاهر ، وإما من المضمر ، في قوله : فيهما ؛ والمعنى أنه يجب لحاق هاء السكت في الفعل المذكور ، في الوقف ، إذا كان محذوف الفاء نحو : لا تَقِ زَيْداً ، وقِ عمراً ، فتقول في الوقف : لا تَقِهْ ، وقِهْ ، بإلحاق هاء السكت وجوباً ؛ وكذا المحذوف العين نحو : لا تر زَيْداً <sup>(٢)</sup> ، ورَ عمراً ، فتقول : لا تره ، وره ، وجوباً ؛ ولو قال : ( أو العين ) كان أحسن ، فإن الواو توهم اشتراط الجمع .

( ومجرورةً باسم ) - هو حال من ما الاستفهامية ، على الوجهين السابقين ؛ فإذا وقفت على ما الاستفهامية ، مجرورةً باسم ، وجب إلحاق هاء السكت ، فتقول في : مجيء مَ جئت ؟ : مجيء مَهْ ؟ ( وإلاً فاختياراً ) - أى وإلاً يكن الفعل وما المذكورين ، كذلك ، نحو : لا تَعْزُ ، واغْزُ ، ولِمَ ، وعَمَّ ، لم تدخل هاء السكت وجوباً ، بل اختياراً ؛ ويجوز الوقف بالتسكين ، بدون هاء السكت ؛ والفرق في الفعل ، أن ما بقى منه على حرف واحد ، لم يتقدمه شيء يستحيل تسكينه ، إذ لا يُبتدأ إلاً بمتحرك ، وما تقدمه شيء ، نحو :

(١) في (د ، غ) : والعين ؛ وسيأتي تعليق الشارح باستحسان « أو » في هذا الموضع .

(٢) في (ز) : لا تره زيدا ، وره عمراً ؛ قال في شرح الكافية - ٤ / ١٩٩٩ - : ويجب أيضا ، لحاق هذه الهاء - هاء السكت - في الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد ، أو حرفين ، أحدهما زائد ، كقولك في : قِ زيدا ، ولا تَقِهْ ، ولا تَقِهْ .



لا ترّ ، هو في الحقيقة على حرف واحد ، فألحق بالأول ؛ والفرق فيهما ، هو أن المجرورة بالاسم ، كالمفصلة عن جارها ، لاستثقال الاسم ، فأشبهت قه ونحوه ؛ والمجرورة بالحرف ، متصلة بجارها ، فأشبهت ارمه ؛ وما ذكره من الاختيار ، هو قول النحويين ، فقالوا : هو الأكثر والأفصح في اللغة ؛ وأكثر وقف القراء على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، بغير الهاء ، وذلك لاتباع رسم المصحف .

( ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ) - نحو : هو وثم والزيدان والزيدون ، فتقول : هُوَ وَثَمَهُ وَالزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَهُ ؛ وعبارته في غير هذا الكتاب ، كعبارة غيره من النحويين : بكل متحرك حركة بناء لازم ؛ واعترض على عبارة الكتاب ، بتناولها مالا تدخله هذه الهاء ، وهو حركة الإلتباع ، نحو : الحمد لله ، بكسر الدال ، فلا تقول : الحمد ، وكذا حركة الحكاية ، وحركة التقاء الساكنين العارضة ، وحركة النقل ، لا تدخل الهاء في شيء من المتحرك بشيء من هذه الحركات .

( ولا شبيهة بها ) - أي بالحركة الإعرابية ، وقد بينّا بما ذكره

بعد .

( فلا تتصل باسم لا ) - نحو : لا رجل .

( ولا بمنادى مضموم ) - نحو : يا زيدا ، ويارجل .

( ولا بمبني ، لقطعته عن الإضافة ) - نحو : « من قبل ومن

بعد » (١) .

(١) الروم / ٤ : « لله الأمر من قبل ومن بعد » .

( ولا بفعل ماض ) - نحو : ضرب .

وزاد في موضع آخر : العدد المركب ، نحو : ثلاثة عشر ؛  
وإنما لم تلحق (١) الهاء في هذه ، لأن ماعدا الماضي ، بناؤه عارض ،  
فأشبهت حركاتها حركات الإعراب ، والماضي شبيه بالمضارع ، على أن  
في لحاق هاء السكت له ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا تلحقه ، وهو قول سيبويه والجمهور ، واختاره  
المصنف .

والثاني : الجواز مطلقاً .

والثالث : إن ألبس ، لم يَجُز ، نحو : ضربه ، وإلا ، جاز ،  
نحو : قَعْدَهُ .

( وشدَّ اتصالها بعَلْ ) - قال :

(٩٢) يَأْرُبُّ يَوْمٌ لِي لَا أُظْلَلُهُ

أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ ، وَأُضْحَى مِنْ عِلَّةِ (٢)

(١) في (ز) : وإنما تلحق .

(٢) رجز ، نسبه في معجم شواهد العربية ، لأبي ثروان ، وقال في الحاشية :  
وظن السيوطي في شرح شواهد المغني ، أن القائل هو أبو الهجنجل ؛ وفي ش . ش .  
العيني على الأشموني والصبيان ٤ / ٢١٨ ، أنه لأبي ثروان ، وكذا في حاشية شرح  
الكافية ٤ / ٢٠٠٠ - قال العيني : يا إما للتنبيه ، وإما لمنادى محذوف ، أي يا قوم .. ،  
ولي صفة ليوم ، ولا أظللُّه : مجهول ، أي لا أظللُّ فيه ، هكذا كان القياس ، ولكنه  
حذف الجارَّ توسعاً ، وهو الشاهد ، على ما ذكره ابن الناظم ، وأما ابن هشام ، وابن أم  
قاسم - من شراح التسهيل - فإنهما استشهدا في الشطر الأخير ، في قوله : مِنْ عِلَّةِ ، =

ووجه شدوذه ، أن حركته عرضت ، لقطع عل عن الإضافة ،  
فحركته كحركة قبل وبعد .

( وقد يوقف على حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل  
بهمزة تليها ألف ) - كقوله :

(٩٣) إن شئت أسرفنا<sup>(١)</sup> كلانا، فدعا الله خيراً ، ربّه ، فأسمعا  
بالخير خيرات ، وإن شراً فأ ولا أريد الشر إلا أن تآ (٢)

= فإن هاء السكت دخلت فيه ، والحال أن بناءه عارض . وقوله : أَرْمَضُ : مجهول  
من رمضت قدمه ، إذا احترقت من شدة الرمضاء ، وهى الأرض التى تقع عليها  
حرارة الشمس ؛ وأصل من تحُتُ : من تحتى ، بالإضافة إلى ياء التكلم ، فلما قطع  
عنها ، بنى على الضم ، مثل من قبلُ ومن بعدُ ؛ وأضحى : مجهول أيضا ، من ضحيت  
الشمس ، بالكسر ، ضحاء ، إذا برزت ؛ وقوله : مِنْ عَلَّةٌ ، بفتح العين ، وضم اللام ،  
وسكون الهاء .

وفي الدرر ٢ / ٢٣٥ : استشهد به على شدوذ اتصال الهاء بعل ؛ وهو موضع  
الشاهد فى التسهيل وشرحه ، على ما سبق بيانه .

(١) فى (ز) : أسرفنا كلاماً ، وفى (د) : أشرفنا كلانا ، وفى (غ) : أشرفنا  
كلانا ، ولم أجد هذا البيت بشطريه فى مراجعى ؛ والذى فى الهمع والدرر ، هو البيت  
الثانى ، وفيه الشاهد ؛ قال فى الهمع ٢ / ٢١٠ : وقد يوقف على حرف ، موصولاً بألف أو  
همزة ؛ وهو يخالف نص التسهيل ، كما ترى ؛ والأفصح ، الوقف على الروى بمدة ، ويجرى  
الوصل كالوقف ، ضرورة كثيراً ، ودونها قليلا .

(٩٤) قال : مثال المسألة الأولى ، قوله : \* قد وعدتني أم عمرو أن تآ \*

أى تآتى ، فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ؛ وقوله :

\* بالخير خيرات ، وإن إشرأ فأ \* أى فشر ؛ فوقف على الفاء التى هى

جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف .

(٢) فى الدرر ٢ / ٢٣٦ - : استشهد به على ما فى البيت قبله : قد وعدتني =

أى وإن شرا فشر ؛ فوقف على فاء الجواب ، ملحقةً بهمزة ،  
بعدها ألف ؛ وفي قوله : إلا أن تآ ، وقف كذلك ، على حرف  
المضارعة ، ويريد : إلا أن تشاء .

( وربما اقتصر على الألف ) - أنشد قطرب :

(٩٤م) \* جارية قد وعدتني أن تآ \* (١)

قال : يريد أن تأتي .

( ويجرى الوصل مجرى الوقف ، اضطراراً ) - كقوله :

(٩٥) \* في عامنا ذا ، بعدما أخصباً \* (٢)

ومنه أيضا :

(٩٦) \* أتوا نارى ، فقلت : متون أنتم ؟ \* (٣)

= .. الخ قال : أى فشرّ ، فوقف على فاء الجواب ، ووصلها بهمزة وألف ؛ وفي كتاب  
سيبويه كلام كثير ؛ قال الأعلم : الشاهد في لفظه بالفاء ، من قوله : فشرّ ، وبالناء من  
قوله : تشاء ، ولما لفظ بهما ، وفصلهما مما بعدهما ، ألحقهما الألف للسكت ، عوضا  
من الهاء التي يوقف عليها ؛ ولا يعرف قائله .

(١) ورد بالتعليق على الشاهد السابق ، برواية أخرى ، وفيه ما في الشاهد

السابق .

(٢) من الرجز ، لرؤية - ملحقات ديوانه ١٦٩ - والشاهد في قوله :

أخصباً ، أصله : أخصبَ ، حيث أعطى الباء في الوصل من التضعيف ، ما كان يعطيها  
لو وقف عليها ؛ إذ التقدير : بعدما أخصب في عامنا هذا .

(٣) من الوافر ، وعجزه : \* فقالوا : الجنُّ ؛ قلت : عموا صباحاً \* وفي رواية :

عموا ظلاماً \* وفي معجم شواهد العربية ، وذكره مرة في الحاء المفتوحة ، لجذع بن  
سنان الغساني ؛ ومرة في الميم المفتوحة ، لشُمير بن الحارث - هكذا - أو =

وإنما تثبت هذه الزيادة في مَنْ في الوقف .

( وربما أجرى مجراه اختياراً ) - كقراءة من قرأ : « فبهدهم اقتدِه<sup>(١)</sup> » ، و « اقرءوا كتابيه<sup>(٢)</sup> » ، وأصل الهاء أن تلحق في الوقف .

= تأبط شرا ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٩٠ ، ٢٢٠ - قال الأشموني : وهو لتأبط شرا ؛ وقيل : لشمير الغساني ؛ وقال العيني : قاله شمير بن الحارث الضبي ؛ وقيل : جذع بن سنان الغساني ؛ وفي حاشية المقتضب - ٢ / ٣٠٨ - والبيت من أبيات أربعة ، رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ، ونسبها لشمير بن الحارث ، برواية : ظللما ؛ وجاء في قصيدة حائية منسوبة لجذع بن سنان - خزانة ٣ / ٢ - ٧ - وقال الأشموني : من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الغساني - هكذا ، وصححه الصبان ، ويظهر أنه تحريف لجذع . والشاهد في منون ؛ حيث استشهد به سيبويه - ١ / ٤٠٢ - على جمع منون في الوصل للضرورة ، وإنما يجمع في الوقف ؛ قال المبرد في المقتضب - ٢ / ٣٠٦ - : فأما قولك : مَنْو وَمَنِي ، فإنما حركت معها النون لعلتين :

إحداهما : قولك في النصب : مَنْأ ، لأن الألف لاتقع إلا بعد مفتوح ، فلما حركت في النصب ، حركت في الخفض والرفع ، ليكون المجرى واحداً .  
والعلة الأخرى : أن الواو والياء حَفِيَّتَانِ ، فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ، ظهرتا وتبيَّتا ؛ فإن قال لك : جاءني رجال ، قلت : مَنْوُنْ ؟ وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالاً ، قلت : مَنِينْ ؟ وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاء نساء ، قلت : مَنْأَتْ ؟ فإن وصلت ، قلت في جميع هذا : مَنْ ، يافتني ؟ لأنها الأصل .

(١) الأنعام / ٩٠ ، وفي شرح الكافية ٤ / ٢٠٠١ : وقد يعطى الوصل حكم الوقف ، فمن ذلك ، قراءة غير حمزة والكسائي : « لم يتسنه ، وانظر » - البقرة / ٢٥٩ - و « فبهدهم اقتدِه<sup>(١)</sup> ، قُلْ » ، وعلى هذا ، يكون التمثيل : « هاؤم اقرءوا كتابيه<sup>(٢)</sup> . إني » ليظهر إجراء الوصل مجرى الوقف .

(٢) الحاقة / ١٩ : « هاؤم اقرءوا كتابيه . إني .... » .

( ومنه إبدال بعض الطائين ، في الوصل ، ألف المقصور (١) واواً ) - فقالوا : هذه حُبْلُو ، ياهذا (٢) ؛ وكذلك قالوه بالياء أيضا نحو : حُبْلَى ، ياهذا ؛ وأصل إبدال هذه الألف واواً أو ياءً ، إنما هو في الوقف ، لكن أجرى هؤلاء الوصل مجرى الوقف اختياراً .

( فصل ) : ( وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة ) -

وهم ناس من بنى تميم وغيرهم ، يقولون :

\* أَقْلَى اللوم ، عاذل ، والعتاب (٣) \* (٩٧)

بسكون الباء ، فيقفون كما يقفون في الكلام ، كأنها ليست قوافي شعر ؛ ومعنى قوله : الموصول (٤) بمدة ، أثبتنا غيرهم في الوقف ؛ إلا أن هذا الكلام ليس على ظاهره ، فلا تحذف ألف يخشى ونحوه ؛ قال سيبويه : ألحقت بألف التنوين في النصب ، لأنها تثبت في الكلام ، كما تثبت ألف التنوين ، وكذلك ألف المقصور ، لا تحذف ، لشبهها بألف التنوين .

( وأثبتنا الحجازيون مطلقاً ) - فيثبتون المدة ، ترتّموا ، أو لم

يترتّموا ، نحو :

(١) في (ز) : المقصورة .

(٢) والتثيل في شرح الكافية : هذه حُبْلُو ، يافتى .

(٣) من الوافر ، لجرير - ديوانه / ٦٤ - وقد ذكره صاحب معجم الشواهد ، في

ثلاثة مواضع : في الباء الساكنة ، وفي الباء المفتوحة ، وفي النون الساكنة ، وهو صدر بيت ، عجزه : \* وقولى إن أصبتُ : لقد أصابَ \* والشاهد في قوله : أصابَ ، والعتاب ، بتسكين الروى ، والأصل : أصابا ، والعتابا ، أصلهما الأول : أصابَ ، والعتاب .

(٤) في (ز) : الموصولة .

(٩٧) م أَقْلَى اللوم ، عاذل ، والعتابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا (١)  
 (وإن ترنم التميميون، فكذلك) - أى يشبتون المدّة، كلغة الحجازيين .  
 ( وإلّا ، عَوْضُوا منها التنوين مطلقاً ) - أى وإن لا يترنّموا ؛  
 وليس هذا لغة تميم كلّهم ، بل هو لغة ناس كثير منهم ، وناس منهم  
 يسكنون ، كما سبق أول الفصل ، فيحذفون المدّة ، على حسب  
 ماتقدّم ، ويقفون على ما قبلها بالسكون ؛ ولكن كثير منهم ، على  
 ما ذكر المصنف ، مَنْ جعل التنوين عوضَ المدّة ؛ وسواء عندهم  
 الاسم وغيره ، قال :

(٩٨) \* مِنْ طَلَّلٍ كَالأُتْحَمِيِّ أَنهَجْنَ (٢) \*

وقال :

(٩٩) أَفِدَ الرَّحُلُ ، غير أن ركابنا لما تُزَلُّ برحالنا ، وكان قَدِنُ (٣)

(١) قال فى الدرر - ٢ / ٢١٤ - استشهد به على أن زيادة الألف فى أصابا ،  
 من الضرورة ، أصله : أصاب ؛ وهذا الذى استشهد به عليه ، إشارة إلى ما فى كتاب  
 سيبويه ، فى باب : وجود القوافى فى الإنشاء ، وساق البيت على ذلك ؛ قال الأعمش :  
 الشاهد فيه ، إجراء المنصوب ، وفيه الألف واللام ، فى إثبات الألف ، لوصل القافية ،  
 مجرى مالا أَلَفَ ولا لَامَ فيه ، لأن المنون فى القوافى سواء ، على ما بين فى الباب .  
 (٢) من الرجز للعجاج - ديوانه / ٧ - ذكره صاحب معجم الشواهد فى الجيم  
 المفتوحة : أَنهَجَأ ، وفى النون الساكنة : أَنهَجْنَ ؛ وهذا بيت من الرجز ، قبله :  
 \* ما هاج أشواقا وشجواً قد شجا \*

والشاهد فى قوله : أَنهَجْنَ ، على لغة ناس كثيرين من تميم ، يجعلون التنوين  
 عوضَ المدّة ، كما فى الشاهد . والطلل : ما شخض من آثار الدار ، والأُتْحَمِيِّ : ضربٌ  
 من البرود ؛ وأنهج الثوب ، إذا أخذ فى اليلبى . صحاح .

(٣) سقط هذا البيت من (د) ؛ وهو من الكامل ، للنابغة الذبياني - ديوانه / ٢٧ -  
 والشاهد فى قوله : وكان قَدِنُ ، أصله : وكان قَدٍ ؛ وهى لغة الكثيرين من تميم ، والقول فيه ، =

وقال :

(١٠٠) \* ياصاح ماهاج الدموع الذُّرْفَن (١) \* ؟

\* \* \*

= كما في الشاهد السابق ، إلا أنَّ هذا التنوين هنا ، دخل على الحرف ضرورة ، إذ هو من خصائص الاسم .

وأُفِد : قرب ودنا ؛ وفي رواية : أُرْفَ ، وهو مثله وزنا ومعنى ؛ والترحُّل : الرحيل ؛ والرَّكَّاب : الإبل ؛ والرحال : جمع رحل ؛ ولما تُرُّل : من زال يزول - التامة - وليس من زال الناقصة - يزال - يقول : قرب ارتحالنا ، لكن رحالنا ، بعد ، لم تُرُّل ، مع عزمنا على الانتقال .

(١) من الرجز ، للعجاج - ملحقات ديوانه ٨٢ - والكلام فيه كسابقه .  
وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٢٠ - برواية : العيون ، بدل الدموع ، وفي الصحاح : ذرْفُ الدمعُ يذرْفُ ذَرْفًا وذرْفَانًا ، أى سال ؛ يقال : ذرَفْتُ عينه ، إذا سال منها الدمع .





## ٨٠ - باب الهجاء

والمراد به هنا ، كتابة الألفاظ التي تركبت من حروف الهجاء ،  
وهي حروف المعجم .

( وله في غير العروض أصلاً ) - وأما العروضيون ، فيكتبون  
مايسم ، لأن المعتد به في صنعة الشعر ، ما يُقَوَّمُ به الوزن ، متحرکا  
وساكنًا ، وهو مايلفظ به ، فيكتبون المدغم حرفين ، ويكتبون الحروف  
بحسب أجزاء التفعيل ، نحو :

(١٠١) \* يا دارَ مَيِّ يَتَبَلُّ عَلِيَاءِ فَسُ سَنَدِي (١) \*

وسياتي ذكر الأصلين .

( لا يُعَدَّلُ عنهما ، إلا انقياداً ، لسبب جَلِيٍّ ) - وسياتي  
ذكر المصنف السبب المؤدّي إلى مخالفة الأصلين .

(١) صدر بيت من البسيط ، للناطقة الذيباني - ديوانه / ١٥ - مطلع قصيدته

المشهورة :

يادار مية بالعلياء فالسند أقوت ، وطال عليها سالف الأمد

وفي رواية : سالف الأبد ؛ جاء به هنا شاهدا على التقطيع العروضي ، بحسب  
أجزاء التفعيل ؛ وميَّة اسم امرأة ؛ والعلياء في الأصل : المكان المرتفع ، وهو هنا موضع  
بعينه ؛ والسند اسم جبل ؛ وأقوت الدار ، وقويت أيضا : خلَّتْ ؛ والأمد والأبد :  
الدهر .

( أو اقتداءً بالرسم السلفي ) - فوقع فيما اصطُح عليه السلف في كتابة المصحف ، مخالفة لما اصطُح عليه في الكتابة ، وسيبين المصنف ذلك .

( الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة ، إن لم يكونا كشيء واحد ) - وذلك أن الأصل ، أن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، وكما تميز المعنيان ، تميز اللفظان ، فليتميز الخط النائب عن اللفظ بالفصل ؛ فإن كانا كشيء واحد ، فلا فصل ، كأجزاء الكلمة الواحدة (١) ؛ وسيبين المصنف ، ما يكون به الكلمتان كشيء واحد .

( إما بتركيب كعبلك ) - وهو تركيب المزج ؛ وخرج تركيب الإسناد ، نحو : زيد قائم ؛ وتركيب التقييد ، نحو : غلام زيد ؛ وفهم من التمثيل أيضا ، أن المراد ، تركيب المزج ، مع اتحاد المدلول ، كعبلك ؛ فخرج تركيب البناء الذي لم يتحد فيه مدلول اللفظين ، نحو : خمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ؛ فهذه كلها ، تكتب مفصولة .

( وإما لكون إحداهما لا يتبدأ بها ) - نحو : الضمائر البارزة المتصلة ، كضربت ؛ ونون التوكيد ، وعلامة التأنيث ، وكذا التثنية والجمع ، في لغة : أكلوني البراغيث ؛ فهذه كلها تكتب متصلة ؛ فكما لا تفصل لفظاً ، لا تفصل خطأً .

(١) سقطت من ( ز ، غ ) .

( أو لا يوقف عليها ) - نحو : باء الجرّ ، وفاء العطف ، ولام التأكيد ، وفاء الجزاء ؛ فكما امتزجت في اللفظ ، امتزجت في الخط .  
 ( وإما لكونها مع الأخرى ، كشيء واحد في حال ، فاستصحب لها الاتصال غالباً ) - كبعبك ، إذا أعرب إعراب متضايفين ؛ وإنما كتبنا مع الإضافة متصلين ، وكان حقهما ، حينئذ ، الفصل ، نظراً إلى ما ثبت من الاتصال ، عند تركيب المزج . واستظهر بقوله : غالباً ، على ما لم يغلب من كتابتهما منفصلين ، عند الإضافة ، نظراً إلى أن الإعراب قد فصلهما .

( ووصلت من بمن ، مطلقاً ) - أي سواء أكانت موصولة أم موصوفة ، نحو : أخذتُ ممن أخذت منه ، أم استفهامية ، نحو : ممن أنت ؟ أم شرطية ، نحو : ممن تأخذُ درهما ، آخذُ منه ؛ وإنما وُصلتا ، لاشتباههما خطأ . وقال ابن عصفور : تُوصَل من بمن الاستفهامية ، إجراء لها مجرى ما أختها ؛ وإن كانت غير استفهامية ، فُصلت على قياس ما هو من المدغمات على حرفين .

( وبما الموصولة ) - نحو : عجبْتُ مما عجبْت منه ؛ وسيأتي حكم الاستفهامية ، وتذكر هناك الموصوفة والشرطية والزائدة .  
 ( غالباً ) - استظهر به على عدم وصلها في غير (١) الغالب ، فتفصل ؛ وقال ابن عصفور : إنَّ ما إذا كانت غير استفهامية ، فُصلت، من عنها ، على قياس الكلمتين .

(١) سقطت من (ز) .

( وَعَنْ بَمَنْ كَذَلِكَ ) - فإذا صحبت عن مَنْ الموصولة ،  
 فالغالب وصلها بها ، نحو: رويْتُ عَمَّنْ رويْتَ عنه ؛ ويجوز الفصل ،  
 نحو : عن مَنْ رويْتَ ؟ فإن كانت مَنْ غير موصولة ، فالقياس فصلُ  
 عن ، نحو : عن مَنْ تسألُ ؟ وعن مَنْ ترضَ أرضَ ؛ وقال ابن قتيبة :  
 إن عَمَّنْ تكتب متصلة على كل حال ، للإدغام ، كما في  
 ( عَمَّ ) (١) ، و « عَمَّا قليل » (٢) .

( وفي بَمَنْ الاستفهامية ، مطلقاً ) - نحو : فيمَنْ تفكر ؟  
 ومعنى مطلقاً ، في الغالب وغيره ، واقعة على مفرد أو غيره .  
 ( وبما الموصولة ، غالباً ) - نحو : فكرتُ فيما فكرتَ فيه ؛  
 ويجوز : في ما . وملخص المنقول في ما الموصولة ، متصلة بمن وعن وفي ،  
 ثلاثة أقوال : الاتصال ؛ وهو مذهب ابن قتيبة ؛ والانفصال ، وهو قول  
 المغاربة ؛ والغالب الوصل ، ويجوز الفصل ، وهو اختيار المصنف .

( والثلاثة (٣) بما الاستفهامية ) - فوصلت مَنْ وعن وفي بما  
 الاستفهامية ، نحو : بِمَنْ هذا الثوب ؟ و « عَمَّ يتساءلون (١) ؟ »  
 و « فيمَ أنت من ذكرها » ؟ (٤) وإذا كانت ما زائدة ، كتبت أيضا  
 متصلة ، نحو : « مما خطيئاتهم » (٥) ؛ « قال : عما قليل » (٢) ؛

(١) النبأ / ١ : « عَمَّ يتساءلون » ؟

(٢) المؤمنون / ٤٠ : « قال : عما قليل ليصبحن نادمين » .

(٣) في (ز) : والثالثة .

(٤) النازعات / ٤٣

(٥) نوح / ٢٥ : « مما خطيئاتهم ، أغرقوا ، فأدخلوا ناراً » ، وفي (د ، ز) : بما

وأما الشرطية والموصوفة ، فالقياس يقتضى فصلهما ، وهو مقتضى ماسبق من المصنف ، في تقييد الوصل بالموصولية ، وعليه كلام ابن عصفور .  
 ( محذوفة الألف ) - فتحذف ألف الاستفهام مع هذه ، أعنى مَنْ وَعَنْ وَفِي ، كما تحذف مع كل جَارٍّ ؛ وحذفوها فرقا بين الاستفهامية والموصولة ، وكان الحذف في الاستفهامية ، لأن آخرها انتهى لفظا وتقديراً ، بخلاف الموصولة ؛ وقد أثبتوا ألف الاستفهامية مع حرف الجرّ في الشعر ؛ قال :

(٤٨) م على ما قام يشتمنى لثيم ؟ كخنزير تمرّغ في رماد (١) .

وأجاز سيبويه في الاستفهامية مجرورة بالإضافة ، إثبات الألف ، نحو : مجيء ماجئت ؟ ومثل ماأنت ؟ ومثل القتيّ الحذف من ما الاستفهامية بقوله : ادع بم (٢) شئت ، وسل عم شئت ، وهو غير صحيح ، فلا تعلق للجارّ الداخلة على الاستفهامية بما قبله ؛ وإنما هذه موصولة ؛ وقد حُكي حذف ألفها مع شئت ، لكثرة استعمال ذلك في كلامهم (٣) .

(١) من الوافر ، لحسان بن ثابت ؛ ونسبه صاحب معجم شواهد العربية لحسان بن المنذر ، وقال : وليس في ديوان حسان ؛ وقال في الحاشية : أو حسان ابن ثابت ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٢١٦ : لحسان بن ثابت الأنصاري ؛ والشاهد في قوله : على ما قام ؟ حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة .

(٢) في ( ز ، غ ) : بمن ؛ والتمثيل لما .

(٣) وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ٢١٦ - قال الأشموني : وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة ، بشئت ، لغة - ؛ ونقله أبو زيد أيضا ؛ قال أبو الحسن =

( وشذَّ وصل بئس بما ، قبل : « اشتروا (١) به » و « خلقتموني » (٢) - وهذا مما خالف الأصل ، وهو الانفصال ، وتوصل اتباعاً للرسم السلفي ، فكذلك كتبوه ؛ وقال بعض المغاربة : كتبت « نِعْمًا » (٣) في المصحف متصلة ، لأجل الإدغام ، وحملت « بئسما » عليها ؛ وحكى القُتبيّ فيهما الوجهين .

( ووصل إن « بلم يستجيبوا » ) - يعنى في سورة هود (٤) ؛ وأما في سورة القصص (٥) ففصلت إن من لَمْ ، فكتبتا هكذا « إن لَمْ » . والمراد بالوصل ، أنه كتب هكذا : « إَلَمْ » فلم تكتب للنون صورة ، وإنما قُدِّر وصلها باللام ، حتى صارا ككلمة ، والمدغم من كلمة ، لا يكتب (٦) إلا حرفاً واحداً ، فكذلك هذا ، وسيأتى ذكر المصنف حذف النون .

( ووصل أن بلن ، في الكهف والقيامة ) - يريد : « الَّن نجعل لكم موعدا » (٧) ، و « الَّن نجمع عظامه » (٨) ؟

= في الأوسط ! وزعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب يقولون : سل عم شئت ؛ كأنهم حذفوا ، لكثرة استعمالهم إياه .

- (١) البقرة / ٩٠ : « بئسما اشتروا به أنفسهم » .
- (٢) الأعراف / ١٥٠ : « بئسما خلقتموني من بعدى » .
- (٣) النساء / ٥٨ : « إن الله نِعْمًا يعظكم به » .
- (٤) هود / ١٤ : « فإَلَمْ يستجيبوا لكم ، فاعلموا أنما أنزل بعلم الله » .
- (٥) القصص / ٥٠ : « فإن لم يستجيبوا لك ، فاعلم أنما يتبعون أهواءهم » .
- (٦) في ( ز ، غ ) : لا يدغم .
- (٧) الكهف / ٤٨ : « بل زعمتم الَّن نجعل لكم موعدا » .
- (٨) القيامة / ٣ : « أيجسب الإنسان الَّن نجمع عظامه » ؟

( وبلا في بعض المواضع ) = قال ابن الأنباري وغيره :  
« أن لا » متصلة في القرآن في الخط ، إلا في عشرة مواضع : ( أن لا أقول ) ، و « أن لا يقولوا » في الأعراف (١) ، و « أن لا ملجأ » في التوبة (٢) ، و « أن لا إله إلا هو » ، و « أن لا تعبدوا إلا الله » ، إني أخاف » في هود (٣) ، و « أن لا تُشركَ بى شيئاً » في الحج (٤) ، و « أن لا تعبدوا الشيطان » في يس (٥) ، « وأن لا تعلوا على الله » في الدخان (٦) ، و « أن لا يُشركنَ بالله » في الممتحنة (٧) ، و « أن لا يدخلنَّها اليوم » في « نون والقلم » (٨) .

والصحيح عند النحويين ، كتب أن مفصولة من لا مطلقاً ؛  
ومنهم من فصل فقال : تكتب المخففة من الثقيلة مفصولة ؛ وكذلك

- 
- (١) الأعراف / ١٠٥ : « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ » .  
الأعراف / ١٦٩ : « أَلَمْ يَأْخُذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ ، أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ » .  
(٢) التوبة / ١١٨ : « وَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ » .  
(٣) هود / ١٤ : « وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ؟ »  
و « / ٢٦ : « أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ، إِنْ أَخَافَ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ » .  
وفي (ز) : « إِنْ نِيَّ أَخَافَ » .  
(٤) الحج / ٢٦ : « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ، أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً » .  
(٥) يس / ٦٠ : « أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ، أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ » .  
(٦) الدخان / ١٩ : « وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ، إِنْ آتَيْكُمْ بَسُلْطَانٌ مَبِينٌ » .  
(٧) الممتحنة / ١٢ : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ، إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ، يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً » .  
(٨) القلم / ٢٤ : « أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ » .



ثبت في المصحف في قوله تعالى : ( وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ) (١) ، وتكتب ناصبة المضارع موصولة ، نحو : يعجبنى إلا تقوم ، وهو قول ابن قتيبة ، واختاره ابن السّيد .

( وكذا وصل أم بمن ، وكى بلا ) - أى هما شاذان في الوصل ، والأصل : الفصل ، ولكن الرسم لا يُخالف ، فكتبوا : « أمّن هو قانت » (٢) بالوصل ؛ وكتبوا كى (٣) متصلة بلا ، في بعض مواضع من القرآن ؛ وقال ابن قتيبة : إن كى تكتب منفصلة من لا ، كما تكتب حتى كذلك ، وهو قياس فاسد .

( وتحذف نون من وعن وإن وأن ، وميم أم ، عند وصلهن ) - فتحذف النون خطأ ، وأما في اللفظ فهي مدغمة فيما بعدها (٤) ، وقد سبق توجيه حذفها خطأ . ومما اتصل خطأ ، مما الأصل انفصاله : ما الزائدة ، إذا دخلت عليها إن وأخواتها ، نحو : إنما قام زيد ، وليتما زيد قائم ؛ وأما الموصولة فتفصل ، وجاء وصلها في رسم المصحف (٥) كثيراً ، وقالوا : إنها لم تفصل في المصحف ، إلا في قوله تعالى في الأنعام : « إن ما تُوعدون لآتٍ » (٦) ؛ وأما « إنما تُوعدون »

(١) التوبة / ١١٨ : « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه » .

(٢) الزمر / ٩ : « أمّن هو قانت آناء الليل » .

(٣) في ( ز ، غ ) : كى لا .

(٤) في ( ز ، غ ) : فيما قبلها .

(٥) في ( ز ) : في رسم الخط .

(٦) الأنعام / ١٣٤ : « إن ما تُوعدون لآتٍ » ، وفي ( ز ) : « إنما تُوعدون » .

في الذاريات (١) ، و« إنما صنعوا كيدُ ساحر » (٢) فوصل ؛ رُفِع « كيد » أو نصب ؛ ووصلوا (٣) قَلَّ بما المصدرية ، وإن الشرطية بلا ، فكتبوا إِلَّا تَفْعَلُ أَفْعَلُ ، هكذا ؛ وكذا وصلوا بما أين ، في أينما تكن أكن ؛ وحيث في : حيثما تجلس أجلس ؛ وكل في كلما جئتني أحسنت إليك ؛ فإن قلت : أين ما اشتريت ؟ أى الذى اشتريت ، وكلُّ ماتفعلُ حسنٌ ، فصلت أين وكُلًّا .

( الأصل الثانى : مطابقة المكتوب للمنطوق به ، فى ذوات الحروف وعدتها ) - كما فى زيد وضرب ومن .

( مالم يجب الاختصار على أول الكلمة ، لكونها اسمَ حرف ، وارداً ورود الأصوات ) - فباء اسم لثانى حروف المعجم ، وألف لأوّلها ، وكذا الباقى ؛ فإذا قيل : اكتب باء ، لم تكتبه هكذا : باء (٤) ، وإنما تكتبه هكذا : ب ؛ لأن الاسم لحرف ، لم يقصد فيه إسناد ولا تقييد ، وإنما أريد به ذلك اللفظ الذى يتركب منه الكلام ؛ فأشبهه باء وجيم ونحوهما ، غاق ونحوه ، من أسماء الأصوات ، من جهة أن المقصود به صوت فقط ، فلم يُكْتَبْ بصورة النطق به ، بل كتب الشكل الذى هو مدلوله ، فمفهوم غاق مثلا ، ذلك

(١) الذاريات / ٥ : « إنما تواعدون لصادق » ؛ وفى النسخ الثلاث : فى الطور ، وهو سهو ، فالذى فى الطور / ١٦ : « إنما تُجزون ما كنتم تعملون » .

(٢) طه / ٦٩ : « إنما صنعوا كيدُ ساحر » .

(٣) فى (د) : ووصل .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

الصوت الغرأبي ، ومفهوم جيم ، ذلك الصوت الذى يشكل بذلك الشكل الذى رسموه عليه .

( أو يُحذف الحرف ، لإدغامه فيما هو من كلمته ) - نحو : مقرّ واقشعرّ وأداراً وأطّجع ؛ وإنما حذفوا اختصاراً ، لاتحادهما فى النطق والكلمة ؛ فلو كان فى غير كلمته ، لم يُحذف ، للانفصال ، نحو : تُخذ ذاك ؛ وسيأتى .

( وشذّ « بأبيكم المفتون » (١) ) - فكتبوه فى المصحف بياءين ، والقياس كتبه بواحدة ، ولكن الرسم السلفى لا يُخالف .

( فصل ) : تُعتبر المطابقة بالأصل ، إن كان الحرف مدغماً فيما ليس من كلمته ) - فيُعتبر فى الكتابة أصل الحرف ، بقى لفظه ، أو انقلب لفظه إلى آخر ، فتكتب مِنْ فى مِنْ مال ، بالنون منفصلة ، كما تكتب تُخذ فى تُخذ ذاك ، بالذال منفصلة ؛ واحترز بكلمته ، من أن يكون فى كلمة أخرى (٢) ، فيكتب امّحى ، بالميم ، لا بالنون ، وإن كان انفعل من المحو .

( أو نوناً (٣) ساكنة مخفأة ) - فتكتب نونا ، كانت من كلمتها نحو : عنتر (٤) ، أم من كلمتين ، نحو : من كافر ، وكذا أنت .

(١) القلم / ٦ : « بأبيكم المفتون » ؟ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) فى هامش (ز) : قوله : أو نوناً ، أى أو كان الحرف نوناً .

(٤) فى النسخ الثلاث ، ألفاظ مختلفة غير واضحة ، والتحقيق من تمثيل

( أو مبدلة ميمًا ، لمجاورة باء ) - من كلمة ، نحو : عنبر ، أو من كلمتين ، نحو : من بعد .

( أو حرف مدّ ، حُذِفَ لساكن يليه <sup>(١)</sup> ) - فيكتب : اضربوا القوم ، ويفزرو الرجل ، بالواو ، على الأصل . واحترز بقوله : لساكن ، من المحذوف لجازم ، نحو : لم يَعْزُرْ ، فلا يكتب بواو ، وكذا المحذوف للفاصلة ، نحو : « والليل إذا يسر » <sup>(٢)</sup> ، فلا تكتب الياء في هذا ونحوه خطأ .

وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد هذا ، قوله : ( في الوصل ) - والمعنى ، أن حرف المدّ حذف في الوصل ، لأجل الساكن الذي يليه . واحترز بذلك عن الوقف ، فإنه لا يحذف فيه حرف المد ؛ وترك هذه الزيادة لا يضر .

( وربما حذف خطأ ، إن أمن اللبس ) - فكتبوا : « يوم يدعُ الدّاع <sup>(٣)</sup> » ، « ويمحُ الله الباطل » <sup>(٤)</sup> ، بغير واو ، لأنه لا يلتبس بجمع ، بخلاف : لا تضربوا الرجل ، فإن حذف الواو فيه يُلبس ، إذ يُظنُّ الوحدة .

(١) زاد بعدها ، في النسخة المحققة من التسهيل : في الوصل ؛ وستأق الإشارة إليه .

(٢) الفجر / ٤

(٣) القمر / ٦ : « فتولّ عنهم يوم يدعُ الدّاع إلى شيءٍ نكر » .

(٤) الشورى / ٢٤

( ويحب ذلك (١) ) - أى الحذف خطأ ، كما وجب لفظاً ؛  
ولا تعتبر المطابقة بالأصل .

( مع نون التوكيد ) - نحو : يازيدون ، لتركبن ، أصله :  
لتركبونن ؛ فحذفت نون الرفع ، ثم الواو ، لالتقاء الساكنين ؛ وكذا  
لتذهبن ياهند ، أصله : لتذهبنن ؛ فحذفت نون الرفع ، ثم الياء ؛  
والفرق بين هذين ، وبين : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ، حيث ثبت  
حرف المد هنا ، ولم يثبت في : لتضربن يازيدون ، ولتضربن ياهند ، أن  
الوقف على ذى نون التوكيد المشددة ، لا يرد فيه حرف المد ، والوقف  
على مثل : اضربوا واضربى ، من : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ؛  
يثبت فيه حرف المد ، فيكتب بالإثبات ، على حسب الوقف ؛ وأما  
نون التوكيد الخفيفة ، فحذفوا معها ، وإن كانت المدّة تثبت في  
الوقف ، حملاً على الثقيلة .

( والتنوين ) - نحو : هذا قاضي ، هؤلاء جوار ؛ حذفوا الياء ،  
رفعاً وجرّاً ، لأنهم لما استثقلوا الضمة والكسرة فيها (٢) ، حذفوا  
الحركة ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء ، للساكنين  
لفظاً ، ثم حذفت خطأ ؛ ولم تُعتبر لغة من أثبت الياء وقفاً ، لقلتها .  
( وتعتبر المطابقة بالمأل ، إمّا في وقف ، لا مانع من اعتبار  
مايعرض فيه ) - ويعادل (٣) هذا ، قوله بعد : وإمّا في غير وقف ؛

(١) أى حذف حرف المد .

(٢) أى في الياء .

(٣) في (د) : ويعارض .

فاعتبار المطابقة بما يؤول إليه اللفظ ، تارة يكون في الوقف ، وتارة يكون في غيره ، كما سيأتى بيانهما .

واحترز بقوله : لا مانع ، من ذى المانع ، كالوقف على ماصحبه نون التوكيد الخفيفة ، وقبلها واو أو ياء ، فلا تعتبر المطابقة بما يؤول إليه اللفظ وقفاً في هذا ونحوه ، فلا يُكتب لتضريئٍ ولتضريئٍ ، إلاّ بحذف حرف المدّ ، وإن كنت تردّه وقفاً ، لأن المانع قائم ، وهو حمل نون التوكيد الخفيفة على الثقيلة ، كما سبق بيانه .

( ولذا حُذف تنوين غير المفتوح ) - نحو : قام زيد ، ومررت بزيد ، فلما آل أمر التنوين في هاتين الحالتين ، إلى الحذف وقفاً ، رسموهما على ذلك ، ولم تعتبر لغةً من أبدل من التنوين واواً في الرفع ، وياءً في الجرّ ، لقلّتها .

( ومُدَّة ضمير الغائب <sup>(١)</sup> ) - فكتبوا : ضربه ، ومرّ به ، بغير واو وياء ، وإن كانت المدة ملفوظاً بها ، لحذفها في الوقف .  
 ( والغائبين ) - نحو : ضربهم ، ومرّ بهم ، في لغة من وصل <sup>(٢)</sup> ميم الجمع ، وكذا حذفوا في ضربكم ، ومرّ بكم ، في لغة من وصل .  
 ( وكتب بألف أنا ) - لأنهم إذا وقفوا عليه ، أثبتوا الألف .  
 ( والمفتوح المنون <sup>(٣)</sup> ) - نحو : رأيت زيداً ، لأن <sup>(٤)</sup> الوقف

(١) في هامش (ز) : احترز من الغائبة ، فإنها لا تحذف .

(٢) في (د) : من فصل .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل : والمنون المفتوح .

(٤) في (ز ، غ) : إلا أن .

عليه بإبدال التنوين ألفاً ، ولم تعتبر لغة من حذف تنوينه ، لشذوذها .  
 ( وإذاً ) - فتكتب بألف ، على أن الوقف عليها بالألف ،  
 وهو قول المازني ؛ وذهب المبرد والأكثر ، إلى كتبها بالنون ، وهو  
 اختيار ابن عصفور ؛ وقال علي بن سليمان : سمعت أبا العباس محمد  
 ابن يزيد يقول : أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن<sup>(١)</sup> ، بالألف ،  
 لأنها مثل أن ولن ، ولا مدخل للتنوين في الحرف . انتهى . وقال  
 الفراء : إن ألغيت ، كتبت بالألف لضعفها ، وإن عملت ،  
 فبالنون ، لقوتها .

( ونحو : « لنسفعاً »<sup>(٢)</sup> ) - لأن الوقف بالألف .

( إن أمن اللبس ) - فلا يكتب نحو : اضربن زيدا ،  
 ولا تضربن زيدا ، بالألف ، لئلا يلتبس بفعل الاثنين خطأ ؛ وإنما لم  
 ينظر إلى هذا في<sup>(٣)</sup> الوقف ، لعروضه ، والخط لازم .

( وبهاء نحو : رحمة ) - وهو كل اسم لحقته تاء التانيث المنقلبة  
 هاء في الوقف ، وإنما رسم بالهاء ، اعتباراً<sup>(٤)</sup> بحال الوقف .

( وره ذلك<sup>(٥)</sup> ) - وهو ما لحقته هاء السكت في الوقف ، مما

(١) في ( د ، ز ) : إذا .

(٢) العلق / ١٥ : « لنسفعاً بالناصية » .

(٣) سقطت من ( د ) .

(٤) سقطت من ( د ) .

(٥) في بعض النسخ ، كما في المحققة من التسهيل : ره ذلك .

بقي على حرف من المعتل ، جزماً أو وقفاً ، نحو : قَهْ ولم يَقَهْ ، ورَهْ ولم يَرَهْ ، وهذه الهاء تسقط في الدرج ، لكن أثبتوها خطأً ، نظراً إلى حال الوقف .

( ومجىء مَهْ جئت ؟ ) - وأثبتوها خطأ ، وهى هاء السكت الساقطة وصلاً لثبوتها وقفاً .

( وشذَّ كَأَيِّنْ ) - وذلك لأن قول الجمهور فيها أنها مركبة من كاف التشبيه وأى ، فرسمهم لها بالنون ، إثبات لصورة التنوين خطأ في المجرور ، وهو خلاف ما قرروه ، فكان هذا شاذاً ، قيل : ولثبوت تنوينها خطأ ، وقف عليها بعض القراء من السبعة بالنون ، ويجوز أن يكون الواقف منهم بالنون ، اعتقد فيها ما اعتقد يونس ، من أنها اسم فاعل من كان يكون ، وعلى هذا أيضاً ، لا شذوذ في كتبها بالنون .  
( ونحو : بنعمت الله ) - كتبوا هذه ، وألفاظاً أُخَر ، والمؤنث بالهاء ، في القرآن ، بالتاء ، ولم يرع فيها حالة الوقف ، والرسم السلفي متبع .

( وإمّا في غير وقف ) - وهذا القسم الثاني ، كما سبق بيانه .  
( ولذا نابت الياء عن كل ألف ، مختوم بها فعلٌ أو اسم ) -  
أى ولاعتبار المطابقة بالمآل ، في غير الوقف ؛ وخرج بالفعل والاسم ، الحرف ، نحو : ما ولا ، وسيأتى ماكتب من الحروف (١) يياء .

(١) في (د ، ز) : من الحرف .



( متمكن ) - خرج الاسم الذى لا يتمكن ، نحو : ما الاسمية ، وذا وتا ، فلا تكتب إلا بالألف ؛ وسيأتى ما كتب بياء ، من غير المتمكن .

( ثالثة ) - خرجت الثانية ، نحو : باع ، فلا تكتب إلا ألفاً .

( مبدلة من ياء ) - نحو : رمى ورخى ؛ واحترز من المبدلة من واو نحو : غزا وعصا ، والمجهولة نحو : نحسا (١) ، فلا يكتبان إلا ألفاً ؛ والتفرقة فى الكتابة ، بما ذكر ، بين كون الألف عن ياء ، وكونها عن واو ، وهو مذهب البصريين ؛ وقال الكسائى : ما كان من الفعل عينه همزة نحو شأى ، يجوز كتب ما ألفه عن الواو منه ، بالياء ؛ ومنع ذلك البصريون ، لئلا يلتبس باليائى (٢) ؛ وقال الكوفيون : ما كان من الفعل ، عينه همزة ، على فَعَلَ ، كَعَمَلًا ، أو فَعَلَ كَرِيضًا (٣) ، كتب بالياء أبداً كاليائى نحو : هُدَى ، مستدلين برواية الكسائى ، تثنية جميع ذلك بالياء ؛ ورُدَّ بأن الكسائى قد روى تثنيتها بالواو ، ولم يحفظ البصريون ماروى الكسائى من تثنية الواوى بالياء ؛ وشذوذ تثنيته بالياء ، كشذوذ الإمالة ؛ ويُعرف انقلاب الألف عن الياء ، باعتلال الوسط أو الأول بالواو ، نحو : دوى وهوى ، ونحو : وفى ووعى ، وبالاتقلاب ياءً فى التثنية نحو : رحيان ، أو الجمع بالألف والتاء ، نحو : حصيات ، وبناء فَعَلَ ، نحو : رمى .

(١) والنحسا : الفرد - صحاح .

(٢) فى (ز) : بالثانى .

(٣) فى (ز ، غ) : كرى ؛ وليست عينهما همزة .

( أو رابعة ) - نحو : أعطى وملهى ومغزى ، وكذلك المضارع ، نحو : يُعطى ؛ ولو كانت ثالثة بنقل نحو : يَشَى في يشأى ، ويدل لذلك قولهم : يشيان ، بالياء ، كما يقولون : يشأيان (١) .

( فصاعداً ) - نحو : اعترى (٢) والخَوَزَلَى (٣) ، واستدعى والمستدعى ، واسترعى والمسترعى .

( مطلقا ) - أى كان أصلها الواو أو الياء ؛ أو كانت زائدة للإلحاق أو للتأنيث أو للتكثير ، نحو : قبعثرى .

( مالم تل ياءً ) - فإن وليتها ، كتبت ألفاً نحو : أحيا والحياء والدنيا والحيأ واستحيا وخطايا وزوايا (٤) .

( فى غير يحيى علماً ) - فكتبوه بالياء ، فرقا بينه وبين يحيى

(١) قال فى الهمع - ٢ / ٢٤٣ - : وقول الكسائى : إن ما كان من الفعل ، عينه همزة ، نحو : شأى - فى الأصل : شاء - فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو ، كراهة اجتماع ألفين ؛ وفى الكافية - ٤ / ٢١١٧ - وأصل : يَشَأَيان : يَشَأوان ، لأن الماضى : شَأو ، إلا أنه شدّ ؛ وفى حاشيتها : شَأوت القوم شَأواً : سبقتهم ، وشأى الشيء فلانا : أعجبه وشاقه ؛ وفى الصحاح : - شأا - يقال : تشأى القوم ، إذا تفرّقوا .. والشأو : الغاية والأمد .. والشأو : السبق ؛ أبو زيد : شأوت القوم شَأواً ، إذا سبقتهم .. والشأو : ما أخرج من تراب البئر .. وشأوت من البئر ، إذا نزعت منها التراب ؛ وشأاه ، على فاعله ، أى سابقه ، وشأاه أيضاً ، مثل شأه ، على القلب ، أى سبقه .

(٢) فى (غ) : اغتدى .

(٣) الخوزلى والخيزلى : مشية فيها تفكك ، مثل : الخوزرى والخيزرى .

(٤) فى (غ) : ورزايا .

الفعل ؛ وكانت الباء في الاسم ، لأنه أخف من الفعل ، فكان أحمل  
 لاحتمال المثليين ؛ وعن يحيى (١) فعلاً ، احترز بقوله : علماً ؛ وعبارة  
 غيره : يحيى اسماً ، قيل : ويظهر أثر العبارتين في يحيى ، إذا نكر بعد  
 التسمية ؛ فعلى اعتبار العلمية ، يكتب بالألف ، وعلى الاسمية ،  
 يكتب بالياء .

( ولا يقاس عليه علمٌ مثله ، خلافاً للمبرد ) - إن حُمِلَ  
 كلامه على المماثلة الخاصة ، لم يتناول كلامه ، إلا ما كان منقولاً من  
 فعل ، نحو : أعيا ، وقد سَمَّتِ العربُ به ، وهو أبو بطن من أسد ،  
 وهو أعيا ، أخو فقعس ، أبوهما طريف بن عمرو بن الحارث ؛ قال  
 حُرَيْثُ بن عَنَابِ النَّبْهَانِيِّ :

(١٠٢) تعالوا أفاخركم ، أعيا وفقعس

إلى المجد أدنى (٢) ، أم عشيرة حاتم (٣)

فِيُكْتَبُ على رأى الجمهور بالألف ، وعلى ما نقل المصنف عن  
 المبرد ، يَكْتُبُ بالياء ؛ وإنما كتبه الناس بالألف ، وإن حمل على  
 المماثلة في العلمية فقط ، اقتضى أن زوايا (٤) مثلاً ، لو سمي به ،  
 كتب عند الجمهور بالألف ، وعند المبرد بالياء ؛ وهذا منقول عن  
 النحاس ، زعم أن زوايا (٤) وأمثاله ، إذا كان علماً ، كتب بالياء ،

(١) في (ز) : وبين يحيى الفعل .

(٢) في (ز) : أدنا ، بالألف .

(٣) في رواية الصحاح : أعيا ، بالألف ، وأدنى ، بالياء ؛ والشاهد في قوله :

أعيا ، حيث جاء أعيا بالألف ، على رأى الجمهور ، لأنه منقول من فعل .

(٤) في (ز ، غ) : راويا ، وفي الدماميني : رَيًّا ، والتحقق أنسب للحكم .

فرقاً بينه وبين زوايا الجمع ، كما فرق بين يحيى العلم والفعل ؛ والصحيح كتبه بالألف ، لاتحادهما في الاسمية .

( وفي التزام هذه النيابة خلاف ) - فنقل ابن عصفور ، عن الفارسي ، أنه زعم أنه لا يكتب جميع ماسبق ذكره إلا بالألف أبداً ؛ وقال ابن الضائع : هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي ، بل مراده أنه القياس . انتهى .

وحاصل النقل في المسألة ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : ماسبق من التفصيل .

والثاني : التزام الألف ، نظراً إلى اللفظ .

الثالث : يختار الياء ، ويجوز الألف ، وهو قليل . واختار بعضهم هذا المذهب ، وجعله الصحيح ، فأجاز في كل شيء يكتب بالياء ، أن يكتب بالألف ؛ وقال الزجاجي : إذا أشكل عليك شيء من هذا ، أي مما آخروه ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه الأصل ، أي الملفوظ به ، فيكون الخط كاللفظ .

( وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل <sup>(١)</sup> ) - ففي امتناع الياء الخلاف ؛ فمنهم من يرى بقاء نيابة الياء عن الألف ، ومنهم من لا يراه ، وهو اختيار المغاربة ، فيكتب بالألف ، نحو : رماه ورحاى وفتاك وملهاك ومستدعاه ؛ واستثنوا إحدى خاصة ، فكتبوها مع

(١) في (ج) : منفصل .

الضمير بالياء نحو : إحديهما (١) ، كحالها دون اتصال ؛ وأما نحو : حصاه ، مما لحقه هاء التأنيث ، فالبصريون يكتبونه بالألف ، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء ، نحو : حصيه .

( واستعملت في حتى ، و« مازكى (٢) » شذوذاً ) - حق حتى أن يُكتب بالألف ، كغيره من الحروف التي آخرها ألف ؛ ووجه هذا الشذوذ ، أنه رويت الإمالة في حتى عن بعض العرب ؛ وحق زكى (٣) أيضا ، أن يكتب بالألف ، لأنه من ذوات الواو ، كغزا ، ووجه أنهم يميلون الأفعال ذوات الواو .

( وفي متى وبلى لإمالتهما ) - وحقهما الألف ، لعدم تمكن متى ، ولحرفية بلى ، فسَهَّلت إمالتُهما كتبهما بالياء .

( وفي الضحى ونحوه ، لمشاكله المجاور (٤) ) - وقياسه الألف ، لأنه من ذوات الواو ، إلا على مذهب الكوفيين ، وقد سبق ؛ لكن جاور سجي ، ورسموه بالياء ، وحقه الألف ، لأنه واوٍ ، لمجاورة قلبى الذى حقه الياء ، لأنه يائى ؛ فسجى مجاور ، والضحى مجاور المجاور .

---

(١) في (ز) : إحداهما ، وهذا هو الجارى عليه الخط الآن ، أما كتابتها بالياء ، فهو الرسم السلفى ، كما في المصحف .  
 (٢) النور / ٢١ : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكى منكم من أحد أبدا » .

(٣) في (ز) : زكا .

(٤) في (ز) : المجاورة .

( فإن وليت ما الاستفهامية حتى أو إلى أو على ، كُتِبْنَ بالألف ) - وذلك لشدة الاتصال ، فكأن الألف وقعت وسطا ؛ وينبغي أن يجيء في هذا ، ماسبق من الخلاف في رحاك ومستدعاك ونحوهما ؛ ويجوز أن يفرق بين اتصال الحرف ، واتصال الاسم .

( وشذت الألف في كلتا ) - وذلك أنها ألف تأنيث رابعة ، فحقها الياء ، كحجلى ونحوها ؛ وأما كلا ، فالصحيح أن ألفه عن واو ، فيكتب بالألف ؛ وقال العبدى<sup>(١)</sup> : هي عن ياء ، فتكتب ياء ؛ وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبيهم ، لأن الألف عندهم علامة تثنية ، والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء ، دفعا للبس .

( وتثرا ) - فألفه إذا لم ينون للتأنيث ، فحقه أن يكتب بالياء كحجلى ، فكتبه بالألف شاذ ، وإذا نُون ، فألفه للإلحاق ، وحقها أن تكتب بالياء كألف التأنيث ، ووزنها في الحالين فعلى ؛ وقيل : ليس كتبه بالألف شاذاً ، لأنه فعل ، والألف بدل من التنوين ؛ ونقل أبو الحسن بن الباذش أن تترى في الخط بالياء .

( « وَنَحْشَا<sup>(٢)</sup> أن تصيينا » ) - فرسموه بالألف ، وحقه الياء ، لأن ألفه رابعة .

( والواو في الصلوة والزكوة والحياة والنجوة ومشكوة ومنوة والربوا ) - وإنما رسموها بالواو ، لأن من العرب من يقرب اللفظ

(١) في (غ) : العنبرى .

(٢) في (د) : نحشى - المائدة / ٥٢ : « يقولون : نحشا أن تصيينا دائرة » .

بالألف ، إلى اللفظ بالواو ، وهو المسمى تفخيماً عند القراء ، ومن كتبها بالألف على القياس ، قال : كتبها بالواو من رسم المصحف ، وهو متبع في القرآن خاصة ؛ وإذا اتصلت هذه الكلمات بضمير ، كتبت على القياس ، وكتبوا الربوا خاصة ، بالواو والألف ، فجمعوا بين العوض ، والمعوض منه .

( فصل ) : ( من اعتبار المطابقة بالمآل ، تصوير الهمزة غير الكائنة أولاً ) - وهى الكائنة حشواً ، نحو : رأس ، أو طرفاً نحو : يقرأ (١) .

( بالحرف الذى تؤول إليه فى التخفيف ، إبدالاً ) - فإن أبدلت ألفاً ، كتبت ألفاً ، نحو : رأس ، ولن يقرأ ، أو واواً ، فواواً ، نحو : بؤس ، ويوضؤ ، أو ياءً فياءً ، نحو : بئر ، ولم يُقرىء ؛ وكذا المتحركة ، نحو : مِئْر (٢) وجُور (٣) .

( وتسهيلاً ) - فتكتب على حسب الحرف الذى يصير بين الحركة وبينه ، فإن كانت حركة الهمزة كسرة ، سهلت بينها وبين الياء ، فتكتب ياء ، نحو : سائل ، وإن كانت ضمة ، سهلت بينها وبين الواو ، فتكتب واواً ، نحو : التساؤل ، وإن كانت فتحة ، سهلت بينها وبين الألف ، إن كان ما قبلها مفتوحاً ، فتكون صورتها ألفاً ،

(١) زاد هنا فى (ز) : وجزء .

(٢) المثرة بالهمزة : الدُّخْل والعداوة ، وجمعها : مِئْر .

(٣) فى الصحاح : الأصمعى : غَيْثٌ جُورٌ ، مثال : نُعْر ، أى غزير ، كثير

نحو : سال ، فإن كان قبلها ألف نحو ساءل ، لم تثبت لها صورة ، وكذا إن كان بعدها ألف نحو : سأل ؛ وقد سبق الكلام في تسهيل الهمزة ، وبما مضى ، يعتبر ما هنا ، فلا يُطوّل ذكره (١) .

( وإن كان تخفيفها بالنقل ، حذفت ) - نحو : جَيْئَلِ وسموئل وجوئب ، فتخفيف هذه الهمزة بحذفها ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ولا صورة للهمزة ، لا في تخفيفها ، ولا في حذفها ؛ ونحو : جُزء ، وخبء ، ودِفء ، فلا تكتب للهمزة صورة في الخط ، لا في الرفع ، ولا في غيره ، إلا أن المنصوب المنون من هذا ، يكتب بألف واحدة ، هي البدل من التنوين .

( وقد تصوّر المتوسطة الصالحة للنقل ، بمجانس حركتها ) - فتصور نحو : يسأم بالألف ، ونحو : يلؤم بالواو ، ويُشتم بالياء .  
( وغلب في الآخرة ) - أى في الهمزة الأخيرة .

( كتبها ألفاً بعد فتحة ) - نحو : النبأ ، ويقراً ، ولم يقرأ الرجل . واستظهر بقوله : وغلب ، على كتبهم قوله تعالى : ( أو من

(١) وفي شرح الكافية - ٢١٠٨ - : وما سوى ذلك ، فتخفيفه يجعله بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها ؛ وهو إما مفتوح بعد مفتوح نحو : سأل ، وإما مكسور بعد مفتوح نحو : يس ، وإما مكسور بعد مكسور نحو : بارئكم ، وإما مكسور بعد مضموم نحو : سئل ، وإما مضموم بعد مفتوح نحو : نقرؤه ، وإما مضموم بعد مكسور نحو : سنقرئك ، وإما مضموم بعد مضموم نحو : يؤضؤ مضارع : وضؤ ، أى حسن ؛ وهذا كله تخفيفه بالتسهيل عند سبويه .



يُنشَأُ» (١) ، و « قُلْ مَا يَعْبُوا (٢) » ، و « يبدؤا الخلق » (٣) ، و « نَبؤا الخِصم (٤) » بواو وألف ، وكتبهم « من نبأى » (٥) بألف وياء .

( وحذفها بعد ألف ) - نحو : ماء ، والماء فلا تثبت للهمزة صورة في الخط ، في هذين ونحوهما ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فإن نصبت نحو : شربت ماءً ، فالبصريون يكتبونه بألفين : إحداهما الألف التي قبل الهمزة ، والثانية بدل من التنوين ؛ والكوفيون يكتبونه بألف واحدة ، وهي التي قبل الهمزة .

( مالم يَلها ضمير متصل ، فتُعطى ما للمتوسطة ) - نحو : مأوك وماءك وبمائه ، ونَبؤك ونَبأك (٦) ونَبئته ، فلما اتصل بها الضمير ، صارت كغير المتطرفة ، ولذا لا يوقف عليها ، ولا يخفى مما تقدم ، كيف ترسم هذه .

- 
- (١) الزخرف / ١٨ : « أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحَلِيَةِ » .  
 (٢) الفرقان / ٧٧ : « قُلْ : مَا يَعْبُوا بِكُمْ ربي لولا دَعَاؤُكُمْ » .  
 (٣) يونس / ٤ : « إِنَّه يَبْدؤا الخِلقَ ثُمَّ يُعِيدُه » ، يونس / ٣٤ : « قُلْ : هل من شركائكم مَن يبدؤا الخِلقَ ثُمَّ يعيده » ؟  
 يونس / ٣٤ : « قُلْ : اللهُ يَبْدؤا الخِلقَ ثُمَّ يعيده » . ، النمل / ٦٤ : « أَمَّن يبدؤا الخِلقَ ثُمَّ يعيده » ؟  
 الروم / ١١ : « اللهُ يبدؤا الخِلقَ ثُمَّ يعيده » . ، وهو الذى يبدؤا الخِلقَ ثُمَّ يعيده » - الروم / ٢٧ .  
 (٤) ص / ٢١ : « وهل أتاك نَبؤُ الخِصم ، إذ تَسوَّروا الخِراب » ؟  
 (٥) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبأى المرسلين » .  
 القصص / ٣ : « نتلو عليك من نبأى موسى وفرعون بالحق » .  
 (٦) فى (ز) : ونبتك .

ويفهم كلامه ، أن يقرأها ونحوه ، يكتب بالألف ، لأن الهمزة فيه قد تخفف بإبدالها ألفاً ؛ وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ؛ وقيل : إذا كان قبل الهمزة مفتوحاً ، واتصل بها الضمير ، فكما لو لم يتصل ، فتكتب بالألف .

( وتُصوّر ألفاً ، الكائنة أولاً مطلقاً ) - أى بأى حركة تحركت ، من فتحة كأحمد ، أو ضمة كأكرم ، أو كسرة كأئيد (١) ؛ وكذا حكمها إن تقدّمها شيء ، إلا ما شذّ ، وهو لئن ولئلاً وحينئذ . ( إلا أنها إن كانت همزة وصل ، حذفت بين الفاء أو الواو ، وبين همزة هي فاء ) - نحو : فأت وأت ، وعليه كتبوا : « إن امرؤا هلك (٢) » .

وفهم من كلامه ، أنها تثبت في غير ما ذكر ، فتثبت في نحو : ثم أتوا ، ثم اضرب (٣) ، كما تثبت إذا كانت مبتدأ (٤) ، والهمزة فاء نحو : « ائذن لى » (٥) ، أو ثمن فلان ، وكذا (٦) إن تقدما (٧) ، والهمزة ليست فاء ، نحو : فأضرب ، وأضرب (٦-)

- 
- (١) فى الصحاح : والإئيد حجر يكتحل به .  
 (٢) النساء / ١٧٦ : « قل : الله يُفتيكم فى الكلالة : إن امرؤا هلك ، ليس له ولد » ، وفى النسخ : وامرأ هلك - هكذا .  
 (٣) فى النسخ ثم أضرب ، ولا أدرى كيف تثبت هنا ، إلا أن تكون همزة قطع ، وسيأتى بيان وتوضيح .  
 (٤) أى مبتدأ بها ، وفى (غ) : إذا كانت مدا .  
 (٥) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول : ائذن لى ، ولا تُفتى » .  
 من (٦ - ٦) سقط من (د) .  
 (٧) أى الفاء والواو ، كما مثل .

( وبعد همزة الاستفهام مطلقاً ) - أى كانت همزة الوصل مكسورة ، نحو : أَسْمُكُ (١) زيدٌ ، أم عمرو ؟ أم مضمومة نحو : أختير (٢) زيدٌ ؟ أم مفتوحة ، نحو : « آلهُ أَذِنَ (٣) » ؟ فتحذف همزة الوصل خطأً في هذا كَلِّه ؛ وخالف المغاربة في المفتوحة ، فقالوا : لا تحذف ، بل يُكتب : « قل : آالذكرين (٤) » ، و « آآلهُ أَذِنَ » بألفين ؛ وماذهب إليه المصنف فيها ، هو قول ثعلب ، وحكاه عن العرب ، قال : وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة ، لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها .

( وفي نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بنت فلان (٥) ) - فتحذف ألف ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، وهما صفتان ؛ وشرط ابن عصفور ، تذكير ابن ، يخالف ماذكر المصنف ؛ ولا فرق في العلمين ، بين الاسميين ، كزيد بن عمرو ، والكنيتين ، نحو : أبى

(١) أصلها : أَسْمُكُ .

(٢) أصلها : أأختير ؟

(٣) يونس / ٥٩ : « قل : آلهُ أَذِنَ لكم ؟ أم على الله تفترون » ؟ ؛ وفي الدماميني : (وبعد همزة الاستفهام مطلقاً) - أى سواء كانت داخلية على اسم نحو : أَسْمُكُ زيد ؟ أو على فعل نحو : « أَصْطَفَى البناتِ » - الصافات / ١٥٣ - وسواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة .

(٤) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤

(٥) فى (ز) : فلانة بنت فلانة ، وفى بعض نسخ التسهيل : وفلانة بنت فلانة ، والمشهور ، حذف همزة ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، ثانيهما أب للأول ، وسيأتى تفصيل القول فى ذلك .

عبد الله بن أبي محمد ، واللقبين نحو : بية بن بطة ، أو المختلفين من هذه ، نحو : زيد بن أبي عبد الله ؛ ولا فرق أيضاً بين اسم الأب والأم ؛ هذا قول أصحاب الكسائي ، وشرط الكسائي الأب ، وشرط الفراء ، كون الكنية معروفاً بها ، وذكر ابن جنى عن متأخرى الكتاب ، أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية ، تقدّمت أو تأخرت ؛ قال : وهو مردود عند العلماء ، على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع الكنى ، كحذفه مع الأسماء الأعلام .

( ونحو : لِلدَّارِ وَلِلدَّارِ ) - فإذا دخلت لام الابتداء ، أو لام الجرّ على ما فيه أل ، لم يكتبوا لهزمة أل صورةً ، قيل : خوفاً من الالتباس بلا النافية ؛ وفهم من تمثيله أنها لا تحذف - أعنى همزة الوصل - مع لام الابتداء ، ولام الجرّ ، في غير ذلك ، فيكتب : جئت لالتقاء زيد ؛ ولا التقاء زيد ، خيرٌ من غيره ؛ هكذا بإثبات الألف ؛ وزعم (١) بعضهم أن الهزمة لا تحذف مع أل مع لام الابتداء ، فرقاً بينها وبين لام الجرّ .

( وفي بسم الله الرحمن الرحيم ) (٢) - فلم يثبتوا همزة الوصل في اسم ، في هذا اللفظ ؛ وظاهر كلامه ، اختصاص الحذف ، بما وقع في هذا المذكور ؛ وقضيته أنها لا تحذف في بسم (٣) الله ، لو نطقت به وحده ، وقال الفراء في قوله تعالى : ( بسم الله مجراها ومُرْسَاهَا ) (٤) : إن شئت أثبتت ، وإن شئت حذفته ؛ مَنْ أثبت ، فلأنها غير مبتدأ

(١) في (د) : وثبت .

(٢) أوائل جميع السور ، عد التوبة ، وفي النمل / ٣٠ .

(٣) في (د) : في باسم الله . (٤) هود / ٤١ .

بها ، وليس معها : الرحمن الرحيم ؛ ومن حذف ، قال : كأن معها :  
الرحمن الرحيم ، فحذف للاستعمال ؛ وقال قوم : تحذف الألف من  
اسم ، مجروراً بالباء ، مضافاً إلى لفظ الجلالة ، إذا لم يكن للباء متعلق  
في اللفظ ؛ فإن قلت : باسم ربك ، أو خذ هذا على اسم الله ، أو  
تبركت باسم الله ، أثبت الألف ؛ وأجاز الكسائي حذفها في : بسم  
الرحمن ، وبسم القاهر ؛ ولم يلتزم الإضافة إلى الجلالة ؛ وأبطل ذلك  
الفراء ؛ وقال ثعلب : إذا قلت : أبدأ باسم الله ، أثبت الألف ، وقد  
يجوز حذفها ، إذا نويت الابتداء ؛ وعلّة الحذف ، كثرة الاستعمال ،  
وإلاً فحقها أن تثبت ، كما في : مررت بابنك ؛ على أن بعضهم زعم  
أنه لا حذف في بسم الله ، وإنما هو على لغة من يقول في اسم :  
سم ، بلا همزة ، ثم دخلت الباء ، فخفف ، كقولهم في إِبِل : إِبِل ،  
والتزم التخفيف ؛ وهو ضعيف .

( وتثبت ألفاً ، فيما سوى ذلك ) - فكل موضع وجدت فيه  
همزة وصل ، فيما عدا ما تقدّم ، تثبت فيه بصورة الألف ، نحو :  
مررت بامرأ<sup>(١)</sup> وامرأة ، وهكذا الباقي ؛ وقد عرفت فيما مضى ،  
المختلف فيه من ذلك نحو : باسم القاهر .

( ويُكتَبُ ما ولى الثانية ، بحسب حالها ، إذا ابتدئ بها ) - فما  
ولى الهمزة الثانية ، يكتب واواً في نحو : <sup>أ</sup>أؤمن فلان ، وقلت له : <sup>أ</sup>أمر

(١) في (د ، ز) : بامرء - هكذا - وفي (غ) : بامرئ ؛ والصواب ما جاء  
بالتحقيق ، وكان الأصوب ، التمثيل بقوله : نحو رأيت امرأ ، ومررت بامرأة .

فلانا بكذا ، وكذا في « الذى أوْثمن <sup>(١)</sup> » ونحوه ، لأن الثانية لو ابتدئ بها ، كانت مضمومة في هذا كله ؛ ويكتب ياءً في نحو : ائذَن يازيد لعمر ، ونحو : ائتِ القومَ ، وكذا : « ومنهم من يقول : ائذَن لى <sup>(٢)</sup> » ، لأن الثانية مبتدأ بها ، مكسورة في الجميع .

( إلا فاء أفعال ، من نحو : يُوَجَل ، فإنه يكتب واواً بعد الواو والفاء خاصة ) - نحو : فاوَجَل واوَجَل ، فيكتبان هكذا ، بإثبات ألف الوصل ، وبالواو بعدها ، ولم يكتبها على ابتداء الهمزة ، لأن الواو والفاء كالجزء ؛ ونَبَّه بقوله : خاصة ، على أن نحو : ثم ائجَل ، وقلت لهم : ائجلوا ، يكتب ياء على حسب الابتداء ، للانفصال ، وإن كان اللفظ بالواو ؛ فإن تقدمت كسرة ، كانت ياءً لفظاً وخطاً ، نحو : قلت لك <sup>(٣)</sup> : ائجلى ، كما إذا ابتدئ [ بها ] نحو : ائجلى ياهند .

( وتُصَوَّر ، بعد همزة الاستفهام ، همزة القطع ، بمجانس حركتها ) - وذلك أنها إذا خففت بالبدل ، كانت المفتوحة ألفاً ، نحو : « أأسجدُ » <sup>(٤)</sup> ؟ والمضمومة واواً ، نحو : « أؤنزلُ » <sup>(٥)</sup> ، والمكسورة ياءً ، نحو : « أئنكُ » <sup>(٦)</sup> ؛ وكذا إذا خففت بالتسهيل ،

(١) البقرة / : « فليؤدِّ الذى أوْثمن أمانته » .

(٢) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول ائذَن لى ، ولا تفتنى » .

(٣) فى ( ز ، غ ) : قلت له .

(٤) الإسراء / ٦١ : « إلا إبليس ، قال : أأسجدُ لمن خلقت طيناً ؟ »

(٥) ص / ٨ : « أؤنزل عليه الذكر من بيننا ؟ »

(٦) الصافات / ٥١ ، ٥٢ : « قال قائل منهم إني كان لى قرين . يقول : أئنك

كان كل من هذه ، بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها ؛ ومبنى الخط فى الهمز ، فى الأكثر ، على التخفيف .

( وقد تُحذفُ المفتوحة ) - وحذفها فى الخط ، هو رسم المصحف ، قال ثعلب : إن كانت همزة القطع مفتوحة ، فبألف واحدة ؛ وإن كانت مكسورة أو مضمومة ، فبمجانس الحركة ، وإذا رسمت فى المفتوحة بألف واحدة ، فقال الكسائى : الساقطة ألف الاستفهام ؛ وقال ثعلب : الساقطة الثانية ؛ وعليه كلام المصنف ؛ ويدخل فى كلامه ، ما إذا كانت المفتوحة مع ألفين أُخريين ؛ وقال ثعلب فيه : يكتب بواحدة ، وكتبه بعضهم بألفين ، وإنما أثبت فى المصحف بواحدة ، نحو : « آهتنا خير » (١) ؟ ثم قال الفراء وثعلب وابن كيسان : الباقى ألف الاستفهام ؛ ونقل الفراء عن الكسائى أن الباقى الأصلية .

( ويُكتب غيرها ألفاً ) - أى وقد يُكتب ، فهو عطف على : وقد تُحذف ، وذلك نحو : أنزل ، أ إنك ؛ والأكثر أن تكتب فى الأول واواً ، وفى الثانى ياءً ؛ ولو قال فى أول المسألة : وتُصوّر متصلة بهمزة الاستفهام ، لكان حسناً ، لتخرج المفصلة ، فإنها لا تكتب بصورة المجانس لحركتها ، بل تكتب ألفاً ، نحو : أو إنك ، أفأنزل .

( وألحقت بالمتوسطة ، همزة هؤلاء وابنؤم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ ) - فكتبوا الأولين بالواو ، مع أن الهمزة فى الحقيقة مبتدأة ،

(١) الزخرف / ٥٨ : « وقالوا آهتنا خير » ؟

لأن هاء التنبيه منفصلة عن اسم الإشارة ؛ وكذا ابن مع أم ، ولكنهم شبهوها بما الهمزة فيه متوسطة ، نحو : لؤم ، لكثرة استعمال أولاء مع (١) ها ، واتصال ابن بأم ، وكتبوا الثالث والرابع بالياء ، وحققهما أن تكتبها هكذا : لِأَلَّا (٢) ، وَلِإِن ، كما تكتب : لِأَن إقراء ، و « لِإِلَى اللَّهِ » (٣) ، لكن جعلوا اللام ، وما اتصل بها في ذينك ، كالشئ الواحد ، فكتبوا الهمزة ياءً ، كما في بئس ، وكذلك كتبوا الأخيرين بالياء ، بجعل الكلمتين ككلمة واحدة ، وكان القياس فصل الظرف المضاف ، وكتبَ إذ بألف ، لأنهما كلمتان .

( فصل ) : ( إذا (٤) أَدَّى القياس في المهموز وغيره ، إلى توالى لينين متماثلين ، أو ثلاثة ، في كلمة ، أو كلمتين ككلمة ، حذف واحدٌ ) - نحو : طاؤس ورؤس ويستون ويلون وآدم وآمن ، حذفوا أحد المثلين خطأ ، كراهة اجتماع المثلين ؛ والقياس كون المحذوف هو الساكن ، لقوة المتحرك بالحركة ؛ قال ابن عصفور : وقد كتب بعضهم بواوين ، على الأصل ؛ ويستثنى من هذا مايلبس (٥) بالحذف ؛ فلا تحذف الواو من قوول وصور ونحوهما ، لثلا يلبس بقول وصور ؛ نصَّ على عدم الحذف ثعلب ، وتبعه ابن عصفور .

(١) في (ز) : أولا معها - هكذا .

(٢) في (ز) : لال - هكذا .

(٣) آل عمران / ١٥٨ : « ولئن مم أو قتلتم ، لإلى الله تُحشرون » .

(٤) في النسخة المحققة من التسهيل : إن أَدَّى .

(٥) في (د) : مايلبس .



ومثال الثلاثة في كلمة : النبيّن ومَسوؤون وبرآآت ومساآت ،  
وينبغى أن يكون المحذوف صورة الهمزة ، لأنها المحذوفة في نبيء وسوء  
وبراءة ومساءة ؛ ومن هذا يخرج توقف ، في كون المثل المذكورة ،  
اجتمع فيها ثلاثة ؛ وأما الثلاثة في كلمتين ككلمة ، فمثل بنحو :  
« يا آدم » (١) و « ليسوؤوا » (٢) ويسوؤون وتحيئين .

( إن لم تُفتح الأولى ، كقرأً وقارئين ) - فيكتبان بالّفين  
وياءين ، لثلاثا يلتبس فعل الاثنتين بفعل الواحد ، والثنية بالجمع ؛  
وقال : بعض المغاربة كانوا يكتبون : قرأاً وبرأاً ، مسندين إلى الثنية ،  
بالّف واحدة ، قال : واختار المتأخرون كتبه بالّفين ، للفرق .

( و « لَوُوا » (٣) ) - وكذا : اكتبوا واحتنوا ، كتبوا الجميع  
بواوين ، خوفاً من كثرة الحذف ، لو لم يثبتوا إحداهما ، لأن الأصل :  
لوى واكتوى واحتوى ، فحذفت اللام (٤) ؛ وكتبوا يستون ويلون ،  
بواحدة كما سبق ؛ وفرق ثعلب ، فقال : حذفوا مع اجتماع واوين

- (١) البقرة / ٣٣ : « قال : يا آدم أنبئهم بأسمائهم » .  
« / ٣٥ : « وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .  
الأعراف / ١٩ : « ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .  
طه / ١١٧ : « فقلنا : يا آدم إن هذا عدوٌ لك ولزوجك » .  
طه / ١٢٠ : « قال : يا آدم ، هل أدلّك على شجرة الخلد ؟ »  
(٢) الإسراء / ٧ : « فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم » .  
(٣) المنافقون / ٥ : « وإذا قيل لهم : تعالوا يستغفر لكم رسول الله ، لوّوا

رؤوسهم » .

(٤) أى لام الكلمة .

وضمّة ، وأثبتوا لما انفتح ما قبل الواو ، أى فى لَوَّوا ، وهو حسن ؛ وقد كتب بعضهم لَوَّوا وشبهه بواحدة ، كما كتب يَسْتون .

( وفى آله وجهان ، أجودهما الحذف ) - فإذا دخلت همزة الاستفهام على الجلالة ، جاز أن تثبت صورة لهزمة الوصل ، فتكتب هكذا : آله ، بألفين ، لأن آل فيه لازمة عوضاً ، فنزلت منزلة جزء من نفس الكلمة ؛ والأجود الحذف ، لأنها همزة وصل ، صحبت همزة الاستفهام ، نحو : « آلدكّرين » (١) ؟ وقد سبق أنه أجاب بالحذف ، وهذا كالمستثنى مما تقدّم ، بالنسبة إلى جزم صاحب الكتاب بالجواب ؛ وإلّا فقد سبق ذكر الخلاف فى : « آلدكّرين » ونحوه .

( وما سوى ما ذكر ، شاذ ، لا يقاس عليه ، أو يخالف للرسم ، فلا يلتفت إليه ) - فالشاذ نحو كتّب : اقرأ ، مسنداً إلى اثنين ، بألف واحدة ، والمخالف نحو كتب : رؤوس وطاووس ، بواوين .

( فصل ) : ( حذف الألف من الله ) - والقياس إثبات الألف ، كما أثبتت فى اللام ، لكن حذفوها ، لكثرة الاستعمال مع أمن اللبس .

( والرحمن ) - وعلة الحذف ماسبق ، وقول ابن قتيبة : لم يحذفوها من شيطان ودهقان ، مع آل ، إجماعاً ، والقياس الحذف ، مردود ؛ فليس فى كل منهما ، مافى الرحمن ، لأنه لم يكثر استعمالهما ، كثرة استعمال الرحمن .

(١) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤ .

( والحارث (١) ، علماً ) - فإن كان صفة ، لم يجوز حذف الألف .

( ما لم يخُل من الألف واللام ) - فإن خلت الثلاثة من آل ، لم تحذف الألف ، نحو : لآه أبوك (٢) ، أى لله أبوك (٢) ، ونحو : رحمان الدنيا والآخرة ، وقوله :

(١٠٣) \* وأنت غيث الورى ، لازلت رحمانا (٣) \*

وقوله :

(١٠٤) يا حارٍ، لا أُرْمِينُ منكم بدهية لم يُلَقَهَا سُوقَةٌ قبل ولا مَلِكٌ (٤)

( ومن : السلام (٥) عليكم ) - وذلك - ، لكثرة الاستعمال .

( وعبد السلام ) (٥) - لحذفها من السلام فى : السلام عليكم .

( وذلك وأولئك ) - فلو تجرّدا ، ثبتت الألف ، نحو : ذا

وأولاء ؛ وكذا مع ها التى للتنبية ، نحو : هذا وهناك ، وهؤلاء

وهؤلاءك .

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : والحارث .

(٢) فى ( ز ، غ ) : أقول .

(٣) لم أعرف قائله ، ولا تتمته ؛ والشاهد فى مجىء رحمان بالألف ، لخلوه من آل .

(٤) من البسيط لزهير - ديوانه ١٨٠ - والشاهد فى مجىء حارث مرخماً ،

بالألف ، لخلوه من آل .

(٥) فى ( ز ، غ ) : السلم .

( وثمانية وثمانية ، ثابت الياء ) - فتكتب ثمانية رجال ، وثمانية عشر ، بلا ألف ، وكذا ثمنى نساء ، وثمانى عشرة ، فإن حذفت ياء ثمنى ، أثبتت الألف ، نحو : ثمان عشرة ، وعندى من النساء ثمان ، لئلا يكثر الحذف .

( وفي ثمانين وجهان ) - وكذا إذا كتبت ثمانون رفعاً ، ووجه الحذف أن الحرف الدال على الجمع ، كأنه عوض عن الياء المحذوفة منه ، فكأنها ثابتة ، فتحذف الألف ، كما فى ثمانية ؛ ووجه الإثبات ، وهو اختيار ابن عصفور ، أن ياءه حذفت ، فصار نحو : ثمان عشرة .  
( وحذفت أيضا من ثلث وثلثين ) - نحو : عندى ثلث من البط ، وثلث نساء ، وثلث عشرة امرأة ، وثلث وثلثون جارية ، وكذا ثلثة ، وحكم ثلثين ، رفعا ونصبا وجرّاً ، واحد ، فتحذف الألف فيه مع الياء والواو .

( ومن يا <sup>(١)</sup> متصلة بهمزة ليست لهمزة آدم ) نحو : يا أحمد ، ياسحق ، يابراهيم ، يابن زيد ، يابابكر ؛ وماذكر المصنف من أن المحذوف ألف يا ، كلام ثعلب فى هذا الموضوع يخالفه ، إذ قال : إن المحذوف ، الألف الثانية . وأما يا آدم ونحوه ، فلا يحذفون فيه ألف يا ، لأنهم قد حذفوا من آدم ، ألفاً ؛ وفهم من كلامه ، أن مثل : يازيد ، ياجعفر ، لا يحذف فيه ألف يا ، وقال ثعلب : إنهم يكتبونه بألف ،

(١) فى النسخ الثلاث ، وفى المحققة من التسهيل : ياء ، وفى الدمامينى : ومن يا

التي للنداء .

وبغير ألف ، قال : والألف (١) الأصل ؛ وقال (١) في توجيه الحذف :  
 كأنهم جعلوا يا مع مابعدها ، شيئاً واحداً ، لأن يا ، أقاموها مقام آل ،  
 بدليل امتناع : يا الرجل .

( ومن ها متصلة بذا ، خالية من كاف ) - نحو : هذا ، فإن  
 اتصلت الكاف ، فالإثبات ، نحو : ها ذاك (٢) ؛ وحذفت الألف  
 أيضاً من ها في ثلاثة مواضع في القرآن : « آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ » (٣) ، « يَايَةُ  
 السَّاحِرُ » (٤) ، « آيَةُ الثَّقَلَانِ » (٥) .

( وبجميع (٦) فروعها ) - نحو : هذه وهذى وهذان وهؤلاء .

( إلاّ تا وتي ) - فلا تحذف ألف (٧) ها معها ، نحو : هاتا  
 وهاتي ، وكذا هاتان ؛ وقالوا : هانت وهانتم وهأنا ، وكتبوها بألف  
 واحدة ، قال ثعلب : والقياس أن تكتب بألفين ، إلاّ أنهم جعلوا ها  
 مع المكنى كالشئ الواحد ؛ وزعم ثعلب أن المحذوف ألف أنت  
 وما ذكر معه ؛ وثقل عن الكسائي ، أن المحذوف ألف ها ، ورُدّ بقولهم :

---

(١) سقطت من (ز) وجاءت العبارة فيها هكذا : والأصل في توجيه  
 الحذف ... الخ

(٢) في (ز ، غ) : هناك ؛ وهو مخالف للحكم .

(٣) النور / ٣١ : « وتوبوا إلى الله جميعاً أيُّه المؤمنون » .

(٤) الزخرف / ٤٩ : « وقالوا : يَايَةُ السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ » .

(٥) الرحمن / ٣١ : « سنفرغ لكم آيَةَ الثَّقَلَانِ » .

(٦) في (د) : ومن جميع فروعها .

(٧) في (ز) : ألفها .

هانحن ، نقول ذلك بإثبات ألفها ؛ وقالوا : ها لله ، فحذفوا ألفاً ،  
لجعلهم ها مع الاسم كشيء واحد .

( وحذفت أيضا ، مما كثر استعماله ، من الأعلام الزائدة على  
ثلاثة أحرف ) - نحو : مالك وصالح وخالد وإبراهيم<sup>(١)</sup> وإسماعيل  
وإسحاق وهارون وسليمان ؛ وقال ثعلب : إنه يجوز في صالح  
وخالد ، علمين ، الإثبات أيضا ، وكذا قال بعض المغاربة : إن  
إثباتها في صالح وخالد ومالك جيد .

وخرج مالم يكثر ، كحامد وجابر وحاتم وطالوت وجالوت  
وياجوج وماجوج ، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت  
وماروت وهامان وقارون ، وهي لم تكثر ؛ وخرج بالأعلام ،  
الصفات ، كرجل صالح ، ورجل مالك ؛ وبالزائدة : شامة وهالة  
وأوس بن لام ، فلا تحذف الألف في شيء من هذه .

( مالم يُحذف منها شيء ، كإسرائيل وداود ) - فحذفوا من  
إسرائيل ، صورة الهمزة التي بعد الألف ، وبعضهم يقول : الياء ،  
وهو المعنى بصورة الهمزة ، وحذفوا من داود ، إحدى واويه ؛ وقد  
سبق في مسألة طائوس ، ما المحذوف ، على ما يقتضيه النظر .

( أو يَحْفُ التباسه ، كعامر ) - وكذا عباس ؛ فلو حذفت  
الألف ، لا التباس بعمرو وعيس .

(١) كتب هو وما بعده من الأعلام بحذف الألف في بعض النسخ .

( وحذفت أيضا من نحو : مفاعل ومفاعيل ، غير ملتبسين ، بواحد ، لكونه على <sup>(١)</sup> غير صورته ) - فيكتب خَوْتُم ودَوْنِيق ، بغير ألف ، لعدم اللبس ، فالمفرد خاتم ، ودائق <sup>(٢)</sup> ؛ وتكتب مساكين ودرهم بألف ، للبس ، فالمفرد مسكين ودرهم .

( أو في غير موضعه ) - فيكتب ثلاثة درهم ، بلا ألف ، لأن الموضع لا يصلح للمفرد ، وكذا عندى درهم جياداً ، <sup>(٣)</sup> أو معدودة ؛ ويجوز إثبات الألف حيث جاز حذفها ، والإثبات أجود ؛ وشرط بعضهم للحذف أن لا يلتقى به مثلان ؛ فإن التقيا ، نحو : دنائير ودكاكين ، لم تحذف الألف .

( ومن ملائكة <sup>(٤)</sup> ) - لأنه لفظ لا يلبسه لفظ مثله ، ولكثرة الاستعمال .

( وسموات ) - وتوجيهه ماذكر في ملكة ؛ والمراد الألف التي بعد الميم ، وقد كتبوا في مصحف : السموات ، بحذف الألفين معاً ؛ وقال بعض المعاربة : جمع المؤنث السالم ، إن كان فيه مع ألف

(١) في ( ز ، غ ) : على صورته ؛ والتحقيق من (د) والدماميني والمحققة من التسهيل .

(٢) في الدماميني : وحذفت من الخط ، الألف أيضا من نحو : مفاعل كخوْتُم ودَوْنِيق ، ومفاعيل كمحريب وتمثيل ، (غير ملتبسين بواحدة) - لكونه على غير صوته ، كما مثلنا ؛ فإن مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها في الصورة أصلا ، فالمفرد : خاتم ودائق ومحراب وتمثال .

(٣) أى جيدة ، وفي الصحاح : وأجدته النقد : أعطيته جياداً .

(٤) في بعض النسخ : ملكة ؛ وسيأتى الحكم بالجواز .

الجمع ، ألف أخرى كالسموات والصالحات ، اختير حذف ألف الجمع ، وإبقاء الأخرى ، وثبت في المصحف بحذف الألفين .

( وصالحات وصالحين ، ونحوهما ) - فنحو : صالحات ، كل جمع مؤنث سالم فيه ألفان ، كالعابدات والذاكرات ، فتحذف من هذا كله ، الألف الأولى ، وقد عرفت مذكوره بعض المغاربة ؛ ونحو : صالحين ، كل جمع مذكر سالم من الصفات ، كالقانتين والصائمين ، فتحذف من هذا كله وما أشبهه ، الألف ؛ وإن لم يكن في الجمع ألفان ، حملاً على المؤنث .

واشترط بعضهم في الصفات ، في جمع المذكر السالم ، كون الصفات مستعملة كثيراً ، وقال : إن الحذف والإثبات حسنان كثيران ؛ ولا فرق في المذكور ، من ملئكة إلى صالحين ، بين المعرفة والنكرة ، لكن قال ثعلب : أسقطوا من الظالمين والخاسرين والكافرين ، إذا أدخلوا الألف واللام .

( غير ملتبس ) - فلا يحذف من طالحات ، لئلا يلتبس بطلحات جمع طلحة ، ولا من حاذرين وفارحين ، لئلا يلتبس بحاذرين وفَرِحِينَ .

( ولا مضعّف ) - نحو : شابّان ، و« العادّين » (١) ،

(١) المؤمنون / ١١٣ : « قالوا : لبثنا يوماً أو بعض يوم ، فاسأل العادّين » .



فلا تحذف الألف منهما ، ولا من شبههما ؛ لأن الإِدغام جعل الاسم كالتأقص حرفاً ، وكذا رسموا في المصحف ، فكتبوا « الضالّين »<sup>(١)</sup> و « العادّين » بالألف .

( ولا معتلّ اللام ) - نحو : الرّامين ، فلا تحذف الألف ، لأنه قد حذف من الاسم اللام ، وكذا لا تحذف من الراميات ، حملاً على الرّامين ، كما حمل الصالحون في الحذف ، على الصالحات ؛ وأما المهموز ، نحو : « الخاسئين »<sup>(٢)</sup> ، فأثبتوا الألف فيه ، حملاً على المضعف ، لأن الهمزة معيّرة عن صورتها إلى الياء ، كأنها سقطت ، فأشبهت حرف<sup>(٣)</sup> التضعيف ، حيث لم توجد صورته مفردة ، فأثبتوا الألف في المهموز ، كما ثبتت في المضاعف ؛ وقد رسم في بعض

(١) الفاتحة / ٧ : « غير المغضوب عليهم ، ولا الضالّين » .

البقرة / ١٩٨ : « وإن كنتم من قبله لمن الضالّين » .

الأنعام / ٧٧ : « قال : لئن لم يهدني ربّي ، لأكوننّ من الضالّين » .

المؤمنون / ١٠٦ : « قالوا : ربنا ، غلبت علينا شقوتنا ، وكنا قوماً

ضالّين » .

الشعراء / ٢٠ : « قال : فعلتها إذن ، وأنا من الضالّين » .

» / ٨٦ : « واغفر لأبي ، إنه كان من الضالّين » .

الصفات / ٦٩ : « إنهم ألفوا آباءهم ضالّين » .

الواقعة / ٩٢ : « وأما إن كان من المكذبين الضالّين » .

(٢) البقرة / ٦٥ : « فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين » .

الأعراف / ١٦٦ : « فلما عتوا عما نُهوا عنه ، قلنا لهم : كونوا قردةً

خاسئين » .

(٣) سقط من (ز)

المصاحف بحذفها ، نظراً إلى أن الهمزة حرف صحيح ، فيجربى  
مُجربى غيره من الحروف الصحيحة .

ومما يحذف منه الألف : سفيان وعثمان ومروان ، وشبهها ، مما  
فيه ألف ونون ، وكثر استعماله ، والإثبات حسن ، إلا أنهم لم يحذفوا  
في عمران .

(ويُكتب بلام واحدة : الذى) - وذلك للزومها ، فكأنها غير  
منفصلة .

( وجمعه ) - لأن لفظ الواحد كأنه باقٍ فيه ؛ وفُهم من كلامه  
أن التثنية تكتب بلامين ، وهو كذلك ، نحو : اللذان واللذين ،  
وقصدوا التفرقة بين التثنية والجمع ، وكان الثبوت في التثنية ، لأنها أسبق  
من الجمع ، فاللبس عند الجمع حصل .

( والتى وفروعُه ) - وهى التثنية ، نحو : التان والتّين ،  
[ والجمع (١) نحو : ] اللاتى واللاتى ؛ ولم يثبتوها في التثنية ، لعدم  
التباسها بالجمع هنا ؛ وقال ثعلب : كتبوا اللاتى واللاتى : التّى  
والتّى ، فحذفوا لاماً من أولهما ، وألفاً من آخرهما ، قال : ولو كتب  
على لفظه كان أوفق . انتهى . وفي حذف الألف من اللاتى إلباس  
بالمفرد ؛ والمعهود عدم حذفها .

(١) سقط ما بين القوسين من النسخ ، ووجوده لازم ؛ وفي الدمامينى : والتى  
وفروعُه : التثنى والمجموع ، على اختلاف صيغته .

( والليل والليله ، فى الأجود ) - وذلك لأن فيه اتباع خط المصحف ، لكن القياس كتبهما بلامين ، وأجاز ذلك قوم ؛ وزاد ثعلب ، فيما كتب بواحدة : الطيف ، قال : لأنه عرف ، فاستخف ؛ قال : واللحم واللهم واللعب ، بلامين ، ولو كتب بواحدة جاز .

( وبلامين : لله ونحوه ، مما فيه ثلاث لامات لفظاً ) - وذلك لكراهة اجتماع ثلاث لامات ؛ فإن قيل : فهلاً كتب الله ، بلام واحدة كالذى ؟ قيل : لحذف ألفه ، فكرهوا كثرة الحذف ، ولئلا يلتبس بإله ، لأن ألفه تحذف .

( فصل ) : ( زيدت ألف فى مائة ) - قيل : تفرقة بينها وبين منه ؛ وكانت التفرقة فى مائة ، لأنها اسم ، والاسم أحمل للزيادة ، وكانت بالألف ، لأنها تشبه الهمزة ؛ وحكى صاحب البديع ، أن منهم من يحذف ألف مائة فى الخط ، وبعض النحويين يكتب مائة هكذا : ماه ، فيسقط الياء ، وهو جار على ما حكى عن الفراء وغيره من الحذاق ، أنه يجوز كتب الهمزة المفتوحة ألفاً ، فى كل موضع ؛ وقال ابن كيسان : منهم من يكتب الهمزة ألفاً ، على حركتها فى نفسها ، وإن كان ما قبلها مكسوراً .

( ومائتين ) - وهذا أحد الرأيين فيها ، لأن الثنية لا تغير الواحد عما كان عليه ؛ والرأى الآخر ، عدم زيادة الألف ، كما لا تزداد فى الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال ؛ واتفق على أن الألف لا تزداد فى مئات ومئون ومئتين .

( وبعد واو الجمع المتطرفة ، المتصلة بفعل ماضٍ أو أمر ) -  
 نحو : ضربوا واضربوا (١) ؛ وخرج بواو الجمع ، واو يغزو ويدعو ؛  
 وأجاز الفراء إلحاق الألف في هذين ونحوهما ، في الرفع خاصة ؛ وأجاز  
 الكسائي إلحاقها في النصب مع الظاهر ، نحو : لن يغزوا زيد ، دون  
 لن يغزوك ، فرقا بين الاتصال والانفصال .

واحترز بالمتطرفة ، من نحو : يضربون وبماض وأمر ، من المتصلة  
 باسم نحو : ضاربوهم ، وقتلوا زيد ، وهمو ؛ وأجاز الكوفيون لحاقها ،  
 فيكتبون ضاربو زيد ، وهمو ، بالألف ؛ وأما المضارع نحو : لن  
 يضربوا ؛ فالأخفش يجعله كالماضى والأمر ، فيلحق الألف ؛ وبعض  
 البصريين لا يلحقها ، وقيل في زيادة الألف في ضربوا ونحوه : إنهم  
 قصدوا التفرقة بين الضمير المنفصل ، والضمير المتصل ، نحو :  
 ضربوهم ؛ فإذا قصد كون الضمير مفعولاً ، لم تثبت الألف ، وإن  
 قصد كونه توكيداً ، ثبتت .

ويترك الألف في خط المصحف في قوله تعالى : « وإذا كالوهم  
 أو وزنوهم (٢) » استدلالاً على أن الضمير مفعول ، وليس ضميراً  
 منفصلاً ؛ ثم طردوا زيادة هذه الألف ، في كل واو جمع ، بالشرط  
 المذكور ، وإن لم يلحقها ضمير نصب (٣) .

( وربما زيدت في نحو : يدعو ، وهم ضاربو زيد ) - وقد سبق

(١) وفي الدماميني : المتصلة بفعل ماضٍ نحو : قاموا ، أو أمر نحو : قوموا ، أو  
 مضارع نحو : لن يقوموا ؛ وسيستدرك الشارح حكم المضارع بعد قليل .

(٢) المطففين / ٣ : « وإذا كالوهم أو وزنهم يُخسرون » .

(٣) الضمير في الآية ضمير نصب مفعول ، والفعل معه لا يستحق الألف .

النَّقل عن الفراء والكسائي في يدعو ، وعن الكوفيين في : ضاربو زيد .  
 ( وشدَّت زيادتها في « الرِّبوا » ، (١) و « إن امرؤا » (٢) ) -  
 وكان حقُّها أن لا تثبت ، بل يكتب الرِّبَا - هكذا - لأن ألفه عن  
 واو ، ولكن زادوا الألف ، إذ كتبه بالواو ، لما سبق ، تنبيهاً على أن  
 الأصل أن تكتب ألفاً ؛ وكان حق « امرؤ » ، أن لا يعتد بما عرض له  
 من ضمِّ عينه للإتباع ، بل يعتبر ما لعينه بطريق الأصالة ، وهو  
 الفتح ، فيكتب بالألف ، نحو : يقرأ ، لكن اعتدوا بما عرض فيه من  
 الإِتباع ، فكتبوا على حسبه : هذا امرؤ بالواو ، ومررت بامرئ بالياء ،  
 وكذا رأيت امرأ بالألف ، نظراً إلى الإِتباع ، عند من يتبع ؛ قيل :  
 فزادوا بعد الواو ألفاً ، تنبيهاً على أن حقه ، أن يكتب بالألف مطلقاً ،  
 ولا يُعتدَّ بالعارض من الضمة والكسرة .

( وزيدت واو في أولئك وأولو وأولات ويأوخي وعمرو ، غير  
 منصوب ) - فزيدت في أولئك ، فرقا بينه وبين إليك ، وكانت الزيادة  
 واواً ، لمناسبة ضمة الهمزة ، ولم تكن الزيادة في إليك ، لأن الزيادة في  
 الأسماء أكثر ، بل لا توجد الزيادة في حرف ، إلا قليلاً ، نحو : لعل ؛  
 وقال شيخنا - رحمه الله - : يمكن كون الزيادة في أولى ، نصباً وجراً ،  
 للفرق بينه وبين إلى الحرف ، ثم حُمل الرفع على النصب والجر ،  
 والتأنيث على التذكير ؛ وأما يأوخي ، فزاد بعض أهل الخط فيه الواو ،  
 فرقاً بينه وبين المكبر ، وكانت الزيادة في المصغر ، لأن الفرع أحمل

(١) البقرة / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، وآل عمران / ١٣٠ ، والنساء / ١٦١ ،  
 والروم / ٣٩ .

(٢) النساء / ١٧٦ : « إن امرؤا هلك ، ليس له ولد » .

للزيادة ، ولأن التغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واواً لمناسبة الضمة ، وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ؛ وزيدت الواو في عمرو ، رفعاً وجراً ، فرقاً بينه وبين عُمر ، وكانت الزيادة واواً ، لأنها لا يقع بها لبسٌ ، فالياء يلتبس بها ، بالمضاف إلى ياء المتكلم ، والألف يلتبس بها المرفوع بالمنصوب ، وكانت في عمرو ، لأنه أخف بينائه وصرفه ، ولم يحتج في النصب للفرق بالواو ، لظهوره (١) بالألف في عمرو .

( ) وزيدت ياءً في « بأبيد (٢) » ، و « من نبأى المرسلين (٣) » ، و « مَلَّيْهِ (٤) » ، و « مَلَّيْهِمْ (٥) » - وهذا كله من مرسوم المصحف ؛ ولما كانت همزة « بأبيد تُحَقِّقُ وتُسَهِّلُ ، كتبوها بالألف ، نظراً إلى التحقيق ، وزيدت الياء ، نظراً إلى التسهيل ؛ وكذا زيدت الياء في « نبأى » ، إشعاراً بجواز إبدال الهمزة ياءً

(١) في (ز) : أظهوره بالألف ؛ وفي (د) : لوجود الألف في عمرو .

(٢) الذاريات / ٤٧ : / والسماء بيناها بأبيد ، وإنا لموسعون .

(٣) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبأى المرسلين » .

(٤) الأعراف / ١٠٣ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا ، إلى فرعون

وملأيه » .

يونس / ٧٥ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون ، إلى فرعون وملأيه » .

هود / ٩٧ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين . إلى فرعون

وملأيه » .

المؤمنون / ٤٦ : « إلى فرعون وملأيه ، فاستكبروا ، وكانوا قوماً عالين » .

القصص / ٣٢ : « فذانك برهانان من ربك ، إلى فرعون وملأيه » .

الزخرف / ٤٦ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملأيه » .

(٥) يونس / ٨٣ : « فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه ، على خوف من فرعون

وملأيه أن يفتنهم » .

في الوقف ، فتكتب بالألف ، على التحقيق ، وبالياء ، على التخفيف ، يُعلم جواز القراءة بهما ؛ وقد وقف بالياء جماعة ، في قراءة حمزة ، وإن كان الوجه أن تبدل في الوقف ألفاً ؛ وكذا الألف في « ملائيه » و « ملائيم » صورة التحقيق (١) ، والياء صورة تخفيف الهمزة ، إذ تُسهّل بين الهمزة والحرف الذي حركتها من جنسه ، وهي الياء (٢) .

( وهذا (٣) مما ينقاد (٤) إليه ، ولا يقاس عليه ) - فالانقياد إليه في رسم المصحف ، أتباعاً للسلف ، رضى الله عنهم ، وعدم اقتياسه ، أن لا يتعدى به موضعه ؛ فإذا كتبت هذه وما أشبهها في غير المصحف ، لم تكتب بالياء ، بل تكتب بأئد - هكذا - كما تكتب بأصل ، وتكتب من نأ - هكذا - كما تكتب من أجأ ، وكذا من ملأه وملأهم ، مثل : من خطأه ، وخطأهم ، بالألف ، كما إذا لم تُضَفَ لضمير ؛ وقيل : تكتب ياءً ، على حسب مناسب حركتها ، أضيفت ، نحو : من خطئه ، أم لم تضاف ، نحو : من الكلى .

\* \* \*

وهذا آخر الكتاب

(١) أى الألف صورة التحقيق .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في (ز) : مما لا ينقاد إليه .

ثُمَّ بِجَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ ، الجزء الرابع والأخير من شرح التسهيل  
لابن عقيل :

المساعد على تسهيل الفوائد

وتكميل المقاصد ، لابن مالك

وكان تمام طبعه ومراجعته في العاشر من شهر صفر عام

١٤٠٥ هـ ، الموافق ٣ من نوفمبر عام ١٩٨٤ م

بمطابع دار المدنى - للطباعة والنشر والتوزيع

والحمد لله أولا وآخرا .

\* \* \*

وتليه خواتيم النسخ المخطوطة والمصورة التي استخدمت في التحقيق ،

تليها الفهارس الخاصة والعامة .

\* \* \*





نظر الى انهم قد زيدت ابيات من كتاب اشعار احوال ابدال  
 اشتمت على كثرة فكثرت بالالف على التحقير واما من تصفيف لتعلم  
 جواهر اشعاره كان وقد وثق بالاشعار في قراءه مؤخره وان كان الوجه ان  
 يبدل في الوثق الفا وكذا الموهبة ملاحه وملاحه موهبة التحقير واليا  
 سورة تصفيف من ان اسهل يتزل اتمه والحق ان الذي حررتها من جنته وبي  
 لها والله ما تصفاه منه فابعد برئيه فالتميز اليه في رسم  
 تصفيف اشعاره تصف رسمه عنهم وعلم او كما ان لا يجد به  
 موصفه فاذا كتبت هذه وما اشبهها في غير المصنف لم يكتب بالالف  
 يابده بمد كما يكتب على ويكتب من يابدها يكتب من اها وكذا  
 من ملاحه وملاحه من خطاه وخطاهم بالالف كما ان المصنف تصفير  
 وتبيل يكتبه يا عليست فتابع حررتها اصفت نحو من فضة ام لم تصف  
 نحو من العلي وصدق الاخرسات واعلمه او لا واعلمه  
 وباطن او ظاهرا وصلواته وسلامه على  
 سيدنا محمد وعلى آله واصحابه ه

الحمد لله رب العالمين  
 وهو ما له شئنا  
 والله اعلم  
 التاميز  
 ه



خاتمة نسخة دار الكتب (د)











المسلمون

لا يقع فيه عرق ولا يعرضي باللبس قلت ليس هذا بعنتك فادرجي لا تترجع عندنا لعمرو ضمن ان الكامل  
 لعمرو ضمن هذا على نية فكلن ولها ضرب مثلها واخر حين مضمرة على نية فكلن فلوان قايلا قال  
 فكلن في منازعة على النهز واسأل قد تكلف الضمن عن غير ما كان ان يكون العرو من هذا وضربها مثلها  
 يكون الها من التهر الميم من عرق حتى وان يكون الضرب احد مضمرة او العرق من مضمرة لاجل  
 التضمين فنكون الميم والها هما كالتين فقد تصورنا وتوقع عمر في القافية التي يقع فيها عمر <sup>بالعنى</sup>  
 فسطحها قاله ويردت ياقى بما يردون من تباين وملايه وهذا ما يتكاد اليه ولا ايضا  
 عليه لان رسم المصنف سنة متبعة فوجب الانقياد اليه وليس معقول المعنى لنا فلا شئ  
 يكتب وغير المصحف بايد كما يكتب يزيد بياض واحدة ومن تباين زيد ومن ملايه وملايه كما يكتب  
 من رزازيد ومن خطاهم كما يكتب ذلك اذا لم يصف للضمر وقيل يكتب يا على صانبة حركتها  
 اصبحت حتى من خطية او لم يصف كشيء يا على منا صبغة حركتها اصبحت تخون من خطية او لم  
 تصف تخون من الكلى وطاقم الكلام في تعلق الفزاييد على تسهيل الفزاييد ما هو الاضاعة  
 عا جزم في البصاعة معدود في اصل التفسير والاضاعة حفر قلما دعا المباحث الحسة  
 فله بالسمع والطاعة وانا عظمم للوافق عملية بما دعت اليه من الجملة التي اقتضاها  
 الحال لا سيما في هذه الجملة التي اولها همزة الوصل فقد دعا في الماسعة هذا داعي الامحان  
 وقد خرج الكتاب كله من يدي فقل ان الرجح النظرية ولما تمكن من اصلاح معضله  
 واظهار خافية فليحسن المتاهل المتامل من اصلاح ما يجده من هفوة طفا بها القلم  
 عن انزلت بها القدم وليصف الصفا الجليل وليقتض ما هو قاض وحسنا الله ونم الوكيل  
 وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وقال الكاتب من نسخنا نحن  
 فانا الاصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الاول مع فخر اليد عن تحريم بمصر عن الله  
 له ولتساير المسلمين اجمعين وقد وقع الفراغ منه على يدنا في افر الصبار واخره

المراد سبحانه وتعالى العنى العنصر ملا محمد بن ملا محمد شريف  
 ابن ملا عثمان الافقاني السلماي الخالدي في يوم الجمعة وقت  
 الصبح في اول شهر المعظم شهر شعبان التي هي من سنين رسة  
 خمس عشرة وما يرب والفا بقرب جامع بني امية بدمشق الشام  
 حرسه من العاهات والافات تحت المنارة الشرقية بمحلة باب  
 الخضرا بمحلة المنور السلماي الخالدي بزاوية العنق  
 المرغاني رئيس الاوليا وشرقا وعزبا الشيخ عبد القادر  
 الكيلاني قدس الله سره وحشرها واحباها في شهر ربه و  
 الاثنا والاوليا والصالحين وعمر الله تعالى لنا  
 ولها يتخا ولا ستادينا ولتساير اخواننا اجمعين

امين  
 وصل الله تعالى على سيدنا وحسنا محمد وعلى آله  
 وازواجه الطيبين الطاهرين وصحبه وسلم

خاتمة نسخة الدماميني





## الفهارس والمراجع

---

أولا : الفهارس الخاصة بالجزء الرابع :

- ١ - فهرس الأبواب والفصول . ٣٩٣
- ٢ - الفهرس التفصيلي للموضوعات . ٣٩٦
- ٣ - فهرس الشواهد القرآنية . ٤٣٠
- ٤ - فهرس شواهد الحديث . ٤٤١
- ٥ - فهرس شواهد الشعر والرجز . ٤٤٢

ثانيا : الفهارس العامة للأجزاء الأربعة من المساعد :  
الأعلام والكتب والمصنفات وغيرها .

ثالثا : المراجع



الموضوع	الصفحة
(٧٦) باب التصريف	٥
( التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة )	٥
فصل : الاسم الثلاثي المجرد ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني	١١
فصل : استثقل تَمَثَّل أصليين في كلمة	١٩
فصل : لأصالة الفعل في التصريف ....	٣٤
فصل : أهمل من الزيد فيه ، فعويل	٣٨
فصل : يُحَكَّم بزيادة ما صَحَب أكثر من أصليين	٤٤
فصل : إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين	٥٨
فصل : ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف	٦٥
فصل : الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره	٧١
فصل : يجمع حروف البذل الشائع ، في غير إدغام	٧٦
فصل : تبدل الهمزة وجوباً ، من كل حرف لين ...	٨٨
فصل : إذا اكتنف طرفاً اسم حرفي لين	٩٤
فصل : يجب أيضاً إبدال الهمزة ، مما يلي ألف جمع	٩٧
فصل : تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور ، بعد همزة متحركة	١٠٤
فصل : إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلماتها	١١٣
فصل : تبدل الياء ، بعد كسرة ، عن واو	١٢٣
فصل : تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة	١٢٦
فصل : تُحذف الياء المدغمة في مثلها	١٤٣
فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة ، في واو قبل واو	١٤٩
فصل : تبدل ياءً ، الواو الملاقية ياءً في كلمة	١٥١
فصل : تبدل الياء من الواو ، لأملاً لُفْعَلِي	١٥٧
فصل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة ، اتصالاً أصلياً	١٦٠

الموضوع	الصفحة
فصل : إن كانت الياء أو الواو عين فعل ، لا التعجب	١٧٠
فصل : تبدل في اللغة الفصحى ، التاء ، من فاء الأفعال وفروعه	١٧٩
فصل : من وجوه الإعلال ، الحذف	١٨٣
فصل : ومما اطرده ، حذف همزة أفعل ، من مضارعه	١٨٩
فصل : من وجوه الإعلال ، القلب	٢٠٩
فصل : أبدلت الياء سماعاً ، من ثالث الأمثال	٢١٥
فصل : وقع التكافؤ في الإبدال ، بين الطاء والذال والتاء	٢٢٨
(٧٧) باب مخارج الحروف	٢٣٩
فصل : لهذه الحروف فروع تستحسن	٢٤٣
فصل : من الحروف مهموسة	٢٤٥
فصل : في الإدغام	٢٥٠
فصل : إذا تحرك المثلان من كلمتين	٢٦٤
فصل : وقع التكافؤ في الإدغام ، بين الهاء والعين	٢٧٠
فصل : تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، في الراء واللام	٢٧٣
فصل : تدغم تاء تفعل وشبهه ، في مثلها ومقاربه	٢٧٧
(٧٨) باب الإمالة	٢٨١
وهي أن يُنحَى جوازاً في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة	٢٨١
(٧٩) باب الوقف	٣٠١
فصل : إذا كان الموقوف عليه متحركاً	٣١٢
فصل : إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية	٣٢٢
فصل : يوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً	٣٢٤
فصل : وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة	٣٣١
(٨٠) باب الهجاء	٣٣٥
فصل : تُعتبر المطابقة بالأصل	٣٤٤
فصل : من اعتبار المطابقة بالمآل	٣٥٦

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا أَدَّى القياس ، فى المهموز وغيره ...	٣٦٥
فصل : حذف الألف من الله والرحمن	٣٦٧
فصل : زدت ألف فى مائة ومائتين	٣٧٦
آخر الكتاب	٣٨٠
خاتمة نسخة دار الكتب (د) - مصورة	٣٨٣
» (ز) -	٣٨٥
» (غ) -	٣٨٧
» -	٣٨٩

الموضوع	الصفحة
(٧٦) باب التصريف	٥
هو في اللغة ، مصدر صرّف ، أى قلب من حال إلى حال ...	٥
وقيل : تصريف الكلمة ، تغييرها ، بحسب ما يعرض لها ...	٥
التصريف : علم يتعلق ببنية الكلمة ، والمحروفها من أصالة	٥
وزيادة وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .	٥
ومتعلّقه من الكلم : الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفّة ،	٥
ولها الأصالة في ذلك ،	٨
وما ليس بعضه زائداً ، سُمى مجرداً ، ولا يتجاوز خمسة أحرف ،	٨
إن كان اسماً ، ولا أربعة ، إن كان فعلاً ،	٨
ولا ينقصان عن ثلاثة .	٨
والمزيد فيه ، إن كان اسماً ، لم يتجاوز سبعة ، إلّا بهاء التأنيث ،	٩
أو زيادتي التنثية ، أو التصحيح ، أو النسب ،	١٠
وإن كان فعلاً ، لم يتجاوز ستة ، إلّا بحرف التنفيس ، أو	١٠
تاء التأنيث ، أو نون التوكيد .	١٠
فصل : الاسم الثلاثي المجرد ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني ،	١١
أو مكسوره ، أو مضمومه ،	١١
ومكسور الأول ، ساكن الثاني ، أو مفتوحه ، أو مكسوره ،	١١
ومضموم الأول ، ساكن الثاني ، أو مفتوحه ، أو مضمومه ،	١٢
وندر مكسوره ؛	١٢
والرباعيّ المجرد ، مفتوح الأول والثالث ، ومكسورهما ، أو مضمومهما ؛	١٣، ١٢
ومكسور الأول ، مفتوح الثاني أو الثالث ؛	١٤، ١٣
وتفريع فُعَلَل على فُعَلَل ، أظهر من أصالته ،	١٥
وقُرّع فَعَلَل على فَعَنَلَل ، وفُعَلِل على فُعَالِل ، وفَعَلِل على	١٥

الموضوع	الصفحة
فعليل ، وفاقاً للفراء ، وأبى على .	١٦
وفي نسخة عليها خطه ، بدل قوله : وفاقاً للفراء وأبى على : خلافاً للبصريين .	١٧
والحماسي المجرد ، مفتوح الأول والثاني والرابع ،	١٧
أو مفتوح الأول ، والثالث ، مكسور الرابع ، أو مكسور الأول ،	١٧
مفتوح الثالث ، أو مضموم الأول ، مفتوح الثاني ، مكسور الرابع ؛	١٧
وما خرج عن هذه المثل ، فشاذاً ، أو مزيد فيه ،	١٨
أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمي .	١٩
فصل : استثقل تماثل أصليين في كلمة ، وسهله كوئهما عينا ولأما ؛	١٩
وقل ذلك فيهما ، حَرَفَى لِين ، أو حَلَقِيَتَيْن ؛	٢٠، ١٩
وأهمل كوئهما همزتين ؛ وعز كوئهما هاءين ؛	٢٠
وقل كون الفاء واللام حَلَقِيَيْن ؛ وأقل منه نحو : كوكب ؛	٢١، ٢٠
وأقل منه : بَبْر ؛ وأقل منه : بَبَّه .	٢٢
والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه في التأليف من ثلاثة أمثال .	٢٣
وإن تضمنت كلمة ياءً وواواً أصليين ، لم تتقدم الياء ، إلا في يوح ويوم وتصاريفه .	٢٤
وواو حيوان ونحوه ، بدل من ياء ، على رأى الأكثرين .	٢٤
وقل بابٌ وَيَج ؛ وكثر بابٌ طَوَيْتِ وأبَيْتِ ؛	٢٥
واستغفوا في باب قَوُّ بِفَعِلٍ عن فَعَلٍ وفَعَّلٍ ،	٢٦
فإن اقتضى ذلك قياس رُفَض .	٢٧
ويمائل كثيراً ، ثالث الرباعي أوَّلُه ، ورابعه ثانيه ،	٢٧
وأهمل ذلك مع الهمزة فاءً ، وقُل مع الياء مطلقاً ،	٢٧
ومع الواو عينا ، فإن كانت في فعل ، لم تقلب ألفاً ،	٢٨
وما أوهم ذلك ، فأصله الياء ، كحاحيت ،	٢٨
خلافاً للمازني .	٢٩



الموضوع	الصفحة
وَيُسَمَّى أَوَّلُ الْأَصُولِ فَاءً ، وَثَانِيهَا عَيْنًا ، وَثَالِثُهَا وَرَابِعُهَا	٢٩
وَخَامِسُهَا لَامَاتٌ ، لِمَقَابَلَتِهَا فِي الْوِزْنِ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ ،	٢٩
مَسَوَى بَيْنَهَا فِي الْحَالِ وَالْمَحَلِّ	٣٠
وَمَصَاحِبَةٌ زَائِدٌ ، سَابِقٌ أَوْ لَاحِقٌ ، وَمَا لَمْ تَبَيِّنْ زِيَادَتَهُ بِدَلِيلٍ ، فَهُوَ أَصْلٌ .	٣١
وَالزَّائِدَاتُ بَعْضُ سَائِمُونِيَا ، أَوْ تَكَرَّرَ عَيْنٌ أَوْ لَامٌ ، أَوْ عَيْنٌ وَوَلَامٌ ،	٣١
مَعَ مَبَايِنَةِ الْفَاءِ ،	٣٢
أَوْ فَاءٌ وَعَيْنٌ ، مَعَ مَبَايِنَةِ اللَّامِ ؛ وَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ مِنْ سَائِمُونِيَا	٣٣
قَوْبَلٌ فِي الْوِزْنِ بِمِثْلِهِ ، وَإِلَّا ، فَمَا يُقَابَلُ الْأَصْلُ ، مِنْ فَاءٍ وَعَيْنٍ وَوَلَامٍ ،	٣٣
خِلَافًا لِمَنْ يُقَابَلُ بِالْمِثْلِ مَطْلَقًا .	٣٤
فَصَلْ : لِأَصَالَةِ الْفِعْلِ فِي التَّصْرِيفِ ، زَيْدٌ قَبْلَ فَاءِ ثَلَاثِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ ،	٣٤
وَقَبْلَ فَاءِ رِبَاعِيهِ إِلَى اثْنَيْنِ ؛	٣٤
وَمُنْعُ الْأِسْمِ مِنْ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُشَارِكْهُ لِمُنَاسِبَةٍ ، أَوْ يَكُنْ ثَلَاثِيًا ،	٣٤
وَالزَّيْدُ وَاحِدٌ .	٣٥
وَشَدٌّ لِتَفْحَلٍ وَإِثْرَهُو وَيَنْجَلِبُ وَإِسْتَبْرَقُ .	٣٥
وَمُنْتَهَى الزِّيَادَةِ فِي الثَّلَاثِيَّ مِنَ الْأَفْعَالِ ، ثَلَاثَةٌ ؛	٣٦
وَمِنْ الْأَسْمَاءِ أَرْبَعَةٌ	٣٦
وَفِي الرِّبَاعِيَّ مِنَ الْأَفْعَالِ ، اثْنَانُ ؛	٣٧
وَمِنْ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثَةٌ ؛ وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الثَّلَاثِيَّ ، ثَلَاثَةٌ ،	٣٧
وَأَرْبَعَةٌ ؛ وَفِي آخِرِ الرِّبَاعِيَّ ثَلَاثَةٌ ،	٣٧
وَلَمْ يَزِدْ فِي الْخَمَاسِيَّ غَيْرَ حَرْفٍ مَدًّا قَبْلَ الْآخِرِ ، أَوْ بَعْدَهُ .	٣٧
وَنَدْرٌ قَرَعْبَلَانَةٌ ، وَاصْطَفَلِيْنَةٌ وَاصْفَعِنْدُ .	٣٨
فَصَلْ : أَهْمَلُ مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ ، فِعْوِيلٌ ، وَفَعْوَلِيٌّ ، إِلَّا عَدْوَلِيٌّ وَقَهْوَبَاةٌ	٣٨
وَفَعْلَالٌ ، غَيْرُ مُضْعَفٍ ، إِلَّا الْخَزْعَالُ ،	٣٩
وَفِعْيَالٌ ، غَيْرُ مَصْدَرٍ إِلَّا نَاقَةٌ مَيْلَاعًا ،	٣٩
وَفِعْلَالٌ ، مُضْعَفُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، غَيْرُ مَصْدَرٍ ، إِلَّا الدِّدِيَاءُ ،	٣٩

الموضوع	الصفحة
وفَوَعَال وإِفْعَلَة وفِغْلِي ، أوصافاً ،	٤٠
إِلَّا ماندر كضَمَزِي وعِزْهِي ،	٤٠
وفِغْل ، في المَعْتَل ، دون أَلْف ونون ،	٤١
وفِغْل ، في الصحيح مطلقاً ، إِلَّا ماندر ، كعَيْن وبَيْئَس ، وطيلسان في لغة .	٤٢
وندر فَعِيل وفُغِيل ، وكثير فَعِيل ؛	٤٣
وفي نسخة عليها خطه ، بدل قوله : وندر فَعِيل وفُغِيل ، وكثير فَعِيل ،	٤٣
قوله : وأهمل فَعِيل ، دون فَعِيل وفُغِيل .	٤٣
فصل : يُحْكَم بزيادة ما صاحب أكثر من أصليين ،	٤٤
من أَلْف أو ياء أو واو غير مصدّرة ، أو همزة مصدّرة ،	٤٤
- وقد جرى الخلاف في همزة أرنب -	٤٥
أو مؤخّرة ، هي ، أو نون ، بعد أَلْف زائدة ، أو مؤخّرة ،	٤٦
أو نون بعد أَلْف زائدة ؛ أو ميم مصدّرة ، إن لم يعارض دليل	٤٦
الأصالة ، كملازمة ميم مَعَدّ في الاشتقاق .	٤٧
وكالتقدّم على أربعة أصول ، في غير فِعْل ، أو اسم يشبهه ،	٤٨
فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدلٌ لا أصل ، إِلَّا في حرف	٤٨
أو شبهه .	٤٩
وزيدت النون أيضاً باطراد ، في الانفعال والافتعال	٤٩
وفروعهما ،	٤٩
وفي التثنية والجمع وغيرهما مما سبق ذكره ،	٤٩
وساكنة مفكوكة ، بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها ،	٤٩
والتاء في التفعّل والتفاعل والتفعلل والافتعال وفروعهن ،	٥٠
وفي التفعيل والتفعال ، ومع السين في الاستفعال ، وكذا	٥٠
فروعه ؛ والهاء وفقاً ، في مواضع يأتي ذكرها ،	٥١
واللام في الإشارة ، كما سبق .	٥١

الموضوع	الصفحة
وتقلُّ زيادةُ ماقيِدُ ، إن خلا من القيد .	٥٢
ولا تقبل زيادة ، إلاً بدليل جليّ ، كلزوم كون الثاني من نحو :	٥٢
كِنْتَاو ، أحد حروف سَأْتَمُونِهَا ؛ وكسقوط همزة شمأل	٥٢
وشأمل واحبنتاً ، في الشمول والحبط ؛ وميم دُلامص	٥٣،٥٢
وزُرُقْم ، في الدلاصة ، والزَّرقة ؛	٥٣
ونون رَعَشَن وتَلْعَن ، في الرعش والبلوغ ؛ وهاء أمهات	٥٤
وهِبَلَع وأَهراق ، في الأمومة والبلع والإراقة ،	٥٤
ولام فَحَجَل وهَدْمِل ، في الفحج والهدم ،	٥٤
وسين قُدْموس وأَسْطاع ، في القَدَم والطاعة ؛	٥٥
وكلزوم عدم النظر ، بتقدير أصالة نون نرجس وعُرُئد	٥٥
وكنهبل وإصْفَعْنَد وُحْبَعِثْنَة وُحْنَبَيْتَة وهُنْدَلِج ؛	٥٦
ولام وَرَتَيْتَل وعِقرِطَل ؛	٥٧
وتاء تَنْضُب وتُدْرَأ وتُجيب وعِزْوِيت ؛	٥٧
وما ثبتت زيادته بعدم النظر ، فهو زائد ، وإن وجد النظر	٥٧
على لغة ؛ والزيادة أولى ، إن عُدَم النظر ، مع تقديرها	٥٨،٥٧
وتقدير الأصالة .	٥٨
فصل : إن تضمنت كلمة ، متباينين ومتماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد	٥٨
المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد ، إن لم يماثل الفاء	٥٨
ولا العين المفصولة بأصل كحَدْرَد ؛	٥٨
فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها ، عمَّتْهَا الأصالةُ مطلقاً ،	٥٩
خلافاً للكوفيين والزجاج ، في نحو : ككبكية ، مما يفهم المعنى ،	٦٠
بسقوط ثالته ؛	٦٠
وفي نسخة أخرى ، بدل هذا :	٦٠
خلافاً للزجاج في ككبكية ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالته ،	٦٠
وليس الثالث بدلا من مثل الثاني ، خلافاً للكوفيين .	٦٠

الموضوع	الصفحة
فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة ، حكم بزيادة ثانی المتأثلاث ،	٦١
وثالثها ، فی نحو : صَمَحَمَح .	٦١
وثالثها ورابعها ، فی نحو : مَرَمَرِيس .	٦٢
وثانی المثلین أولى بالزیادة فی نحو : أَفْعُنَسَسَ ، لوقوعه	٦٢
موقع ألف اَحْرَتْبِي ؛	٦٢
وأولهما أولى فی نحو : عَلَمَ ، لوقوعه موقع ألف فاعل ،	٦٢
ویاء فیعل ، وواو فوعل .	٦٢
وإن أمکن جعل الزائد تکریرا ، أو من سألتومنیها ،	٦٣
رجح ماعضد بکثرة النظیر ،	٦٣
إن لم یمنع اشتقاق ، أو ما یجری مجراه .	٦٤
فصل : ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف ، بینها و بین الفاء	٦٥
حرف مشدّد ، أو حرفان ، أحدهما لین ، فمحمّتل لأصالة	٦٥
الأخر ، و زیادة أحد المثلین ، أو اللین ؛ وللعکس ؛	٦٥
ما لم یهمّل أحد البنّاعین ،	٦٦
أو الوزین ، أو یقلّ نظیر أحد المثالیین ؛	٦٧
ویتعین اغتفار قلة النظیر ، إن سلم به من ترتیب حکم علی غیر سبب .	٦٨
وتترجح زیادة ماصدر من یاء أو همزة أو میم ، علی زیادة	٦٩
مابعده من حرف لین ،	٦٩
أو تضعیف ؛ فإن أدی ذلك إلى شدوذ فك أو إعلال أو عدم	٧٠، ٦٩
نظیر ، حکم بأصالة ماصدر ؛ ما لم یؤد ذلك إلى استعمال	٧٠
ما أهمل من تألیف أو وزن كمحبب ویأجج .	٧٠
فصل : الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره .	٧١
فالذی للإلحاق ، ما قصد به جعل ثلاثی أو رباعی ، موازنا لما فوفه ،	٧١
محکوماً له بحکم مقابله غالباً ، ومساویاً له مطلقاً فی تجرّده من غیر	٧٢
ما یحصل به الإلحاق ، وفی تضمن زیادته ، إن كان مزیداً فیهِ ،	٧٢

الموضوع	الصفحة
وفي حكمه ، ووزن مصدره الشائع ، إن كان فعلا ،	٧٣،٧٢
ولا تلحق الألف إلا أخيرة ، مبدلة من ياء ؛	٧٤،٧٣
ولا الهمزة أوّلاً ، إلا مع مساعد ، كنون التَّنَد ، وواو	٧٤
إذرون .	٧٤
ولا إلحاق في غير تدرب و امتحان ، إلا بسماع .	٧٥
ويقارب الاطراد ، الإلحاق بتضعيف ماضعت العرب مثله ،	٧٦
فلا يلحق بتضعيف الهمزة ، ولا بتضعيف متصلين ،	٧٧
لإهمال العرب لذلك ، فإن قصد التدرب ، أو إجابة ممتحن فلا بأس به ،	٧٧
ولو كان إلحاقاً بأعمجى ، أو بناء مثل منقوص ، وفاقاً لأبى الحسن ،	٧٨،٧٧
بشرط اجتناب ما اجتنب العرب ، من تأليف أو هيئة .	٧٨
وسلوك سبيل صمحمح وحنطى ،	٧٩
في إلحاق ثلاثي بخماسي ، أولى من سلوك سبيل غدودن وعفنجج	٧٩
وعقنقل وخفئدد وخفئقد واعثوجج وهبيخ وفتور و ضرب .	٨٠
ويؤتار إبدال ياء من آخر نحو : ضرب ، من الرد ونحوه .	٨١
وجملة ما يتميز به الزائد ، تسعة أشياء ؛ وزاد بعضهم آخر ،	٨٢
وهو الدخول في أوسع البابين ...	٨٢
دلالتة على معنى ، وسقوطه لغير علة ، وهذا هو الذي	٨٢
يعبر عنه التصريفيون بالاشتقاق ، والذي أثبتته الجمهور ،	٨٢
هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء كلمة من كلمة ، مع التوافق	٨٢
في أصل المعنى والحروف وترتيبها ..	٨٢
وأما الاشتقاق الأكبر ، فأثبتته أبو الفتح ، وكان الفارسي	٨٣
يأنس به في بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة ، كيفما	٨٣
ركبتها ، على معنى واحد ...	٨٣
من أصل أو فرع أو نظير ،	٨٤،٨٣
وكونه مع عدم الاشتقاق ، في موضع تلزم فيه زيادته ،	٨٤

الموضوع	الصفحة
أو تكثر مع وجود الاشتقاق ؛	٨٥
واختصاصه ببنية ، لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة ؛	٨٥
ولزوم عدم النظر ، بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير	٨٥
ماهو منه .	٨٦
فصل : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام ، قولك :	٨٦
لَجِدُّ صَرَفُ شَكِسَ آمِنَ طَيَّ ثوبَ عَزَّتْهُ	٨٦
والضروريّ في التصريف ، هجاء : طويت دائما	٨٧
وعلامة صحة البدلية ، الرجوع في بعض التصاريف ، إلى المبدل	٨٧
منه لزوماً أو غلبة ؛ فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين ،	٨٧
فهو من أصلين .	٨٧
فصل : تبدل الهمزة وجوبا ، من كل حرف لين ، يلي ألفاً	٨٨
زائداً متطرفاً ،	٨٨
أو متصلاً بهاء تأنيث عارضة ؛ وربما صحح مع العارضة ،	٨٩
وأبدل مع اللازمة .	٨٩
وتبدل الهمزة أيضاً وجوباً ، من كل ياء أو واو ، وقعت عينا	٨٩
لما يوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسم مُعْتَرٍ إلى فعل معتل العين ،	٨٩
أو اسم لا فعل له .	٨٩
ومن أول واوين صدرتا ، وليست الثانية مدّة غير أصلية ،	٩٠
ولا مبدلة من همزة ،	٩١
فإن عرض اتصالها ، بحذف همزة فاصلة ، فوجهان ،	٩١
وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة ، غير مشددة ، ولا موصوفة	٩٢،٩١
توجب الإبدال السابق .	٩٢
وكذا كل ياء مكسورة ، بين ألف وياء مشددة .	٩٣
وهز الواو المكسورة المصدرة ، مطرد على لغة ،	٩٣
وربما همزت الواو ، لضمة عارضة .	٩٤

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا اکتنف طرفا اسم ، حرفی لین ، بينهما ألف ، وجب	٩٤
في غير ندور ، إبدال الهمزة من ثانيهما ،	٩٤
إن لم يكن بدلاً من همزة ، ولا مفصولاً من الطرف لفظاً	٩٥
أو تقديراً .	٩٦
ولا يختص هذا الإعلال بواوین في جمع ، خلافاً للأخفش .	٩٦
فصل : يجب أيضا ، إبدال الهمزة ، مما يلي ألف جمع يشاكل	٩٧
مفاعل ، من مدة زیدت في الواحد ؛	٩٧
فإن كانت المدة عيناً ، لم تُبدل إلا سماعاً .	٩٧
وُفتّح في غير شدوذ ، الهمزة العارضة في الجمع المشاكل مفاعل ،	٩٨
مجمولة واواً ، فيما لامه واو ، سلمت في الواحد بعد ألف ،	٩٨
ومجمولة ياءً في غير ذلك ، مما لامه حرف علة أو همزة	١٠٠،٩٩
وربما عوملت الهمزة الأصلية ، معاملة العارضة للجمع ،	١٠١
ونحو : هدية وهداوى شاذ ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للأخفش .	١٠١
وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء والعين ،	١٠٢،١٠١
وهما كثيراً، منها .	١٠٣
فصل : تبدل الهمزة الساكنة ، بعد همزة متحركة ، متصلة بمدة	١٠٤
تجانس الحركة . وفي نسخة :	١٠٤
تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور ،	١٠٤
فإن تحركتا ، والأولى لغير المضارعة ، أبدلت الثانية ياءً ،	١٠٥
إن كسرت ، مطلقاً .	١٠٥
وثبت بعد هذا ، في نسخة الرقي ، وفي نسخة أخرى عليها خط	١٠٦
المصنف :	١٠٦
أو فتحت بعد مكسور ، أو كانت موضع اللام مطلقاً .	١٠٦
و واواً ، إن فُتحت بعد مفتوحة أو مضمومة ، أو ضُمَّت مطلقاً ،	١٠٧
خلافاً للأخفش ، في إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة ،	١٠٧

الموضوع	الصفحة
والياء ، من المضمومة بعد المكسورة ؛	١٠٧
وللمازني ، في استصحاب الياء المبدلة منها ، لكسرة أزالتها التصغير ،	١٠٨
أو التكسير ، وفي إبدال الياء منها ، فاءً لأفعل ؛	١٠٨
فإن سكنت الأولى ، أبدلت الثانية ياءً ، إن كانت موضع اللام ؛	١٠٩
وإلاً ، صحت .	١٠٩
ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ،	١١٠
ولا يقاس على ذوايب ، لإأ مثله جمعاً وإفراداً ،	١١٠
خلافاً للأخفش .	١١٠
وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال ، لغة .	١١١
ولو توالى أكثر من همزتين ، حققت الأولى والثالثة والخامسة ،	١١٢
وأبدلت الثانية والرابعة .	١١٢
فصل : إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها ،	١١٣
جاز أن تخفف متحركة ، متحرکا ماقبلها ، بإبدالها مفتوحة ،	١١٣
بواو بعد ضمة ،	١١٣
وبياء بعد كسرة ؛ وأن تخفف مفتوحة بعد فتحة ، ومكسورة أو	١١٣
مضمومة ، بعد فتحة أو كسرة أو ضمة ، يجعلها كمجانس حركتها ،	١١٣
خلافاً للأخفش ، في إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ، والمكسورة بعد	١١٤
ضمة واواً .	
وأن تخفف ساكنة بعد حركة ، بإبدالها مدةً تجانسها ،	١١٥
وإن تحركت بعد ساكن ، فيحذفها ، ونقل حركتها إليه ،	١١٥
ما لم يكن ألفاً ، أو واواً ، مزيدة للمد ، أو ياءً مثلها ، أو	١١٥
للتصغير ، أو نون الانفعال ، عند الأكثر ؛	١١٥
وتسهل بعد الألف ، إن أوتر التخفيف .	١١٥
وتجعل مثل ماقبلها ، من الواو والياء المذكورتين ،	١١٦
ويتعين الإدغام	١١٦



الموضوع	الصفحة
وربما حُمِلَ في ذلك ، الأصليُّ على الزائد ، والمنفصل على المتصل ،	١١٧
ونحو قولهم في كَمَاة : كَمَاة ، شاذ ، لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيين ؛	١١٨
وإن كان المنقول إليه حرفَ التعريف ، رُئِبَ الحكم على سكونه	١١٩
الأصلي ، كَمِنَ الآن ، أو على حركته العارضة ، كَمِنَ لأن .	١١٩
وربما استغنى بحذف الهمزة ، عن النقل إلى الياء والواو ،	١٢٠
المتحرك ماقبلهما ، ما لم تكن الحركة فتحةً ،	١٢١
وقد لا تستثنى الفتحة .	١٢١
والتزم غالباً ، النقلُ فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا .	١٢١
ومعظم العرب على التزام النقل ...	١٢٢
ونقلوا أيضاً ، إذا دخلت همزة التعدية على الماضي والمضارع والأمر	١٢٢
إلاً مَرَأى ومَرَّئياً ومرآة وأرأى منه وماأرآه وأرء به .	١٢٢
فصل : تبدل الياء بعد كسرة ، من واو ، هي عين مصدر لفعل معتل العين ،	١٢٣
أو عين جمع ، لواحد معتل العين ، مطلقاً ، أو ساكنها ،	١٢٣
إن وليها في الجمع ألف ، وصحَّت اللام .	١٢٣
وقد يُصحح ماحقه الإعلال ، من فَعَل ، مصدرأً ، أو جمعاً ،	١٢٤
وفعال ، مصدرأً .	١٢٤
وقد يُعَلُّ ماحقه التصحيح ، من فِعال ، جمعاً ، أو مفرداً ،	١٢٤
غير مصدر ، ومن فَعَلَّة ، جمعاً ؛	١٢٥
وليس مقصوراً من فِعالَة ، خلافاً للمبرد .	١٢٥
فصل : تبدل الألف ياء ، لوقوعها إثر كسرة ، أو ياء التصغير ،	١٢٦
وكذا الواو ، الواقعة إثر كسرة متطرفة ، أو قبل عَلم	١٢٦
تأنيث ، أو زيادتَي فَعَلان ، أو ساكنة مفردة ،	١٢٦
لفظاً ، أو تقديراً ، وكذلك الواقعة إثر فتحة ، رابعةً فصاعداً ،	١٢٧
طرفاً ، أو قبل هاء التأنيث ؛ ونحو : مقاتِوة وسواسِوة وأقروة	١٢٨

الموضوع	الصفحة
وديوان واجليواذ ، شاذ ، ولا يقاسُ عليه .	١٢٨
وتبدل الألف واواً ، لوقوعها إثر ضمة ،	١٣٠
وكذلك الياء الساكنة المفردة ، في غير جمع ،	١٣٠
والمواقعة آخر فَعَل ، أو قبل زيادتي فَعْلان ،	١٣١، ١٣٠
أو قبل علامة تأنيث ، بنيت الكلمة عليها .	١٣١
وتبدل الضمة في الجمع كسرة ، فيتعين التصحيح ،	١٣١
ويُفَعَل ذلك بالفُعْلَى صفةً كثيراً ،	١٣٢
وبمفرد غيرهما قليلاً .	١٣٤
وربما قررت الضمة في جمع ، فيتعين الإبدال .	١٣٤
وتُبدل كسرةً أيضاً ، كلُّ ضمة تليها ياء ، أو واو ، وهي آخر اسم	١٣٤
متمكن ، لا يتقيد بالإضافة ؛ أو مدغمة في ياء ، هي آخر اسم ، لفظاً ،	١٣٦، ١٣٥
أو تقديراً ؛	١٣٧
وكل ضمة في واو ، قبل واو متحركة ، أو قبل ياء ، تليها زيادتا فَعْلان ،	١٣٧
أو علامة تأنيث ؛	١٣٨
فإن كانت في غير واو ، قبل واو ، قبل هاء التأنيث ، لم تُبدل ،	١٣٩
إلا إن قُدِّر طرآنُ التأنيث .	١٣٩
وفي ضمة مصدرة ، قبل ياء مشددة ، أو متلوقة بأخرى مغيرة لياء	١٣٩
مشددة ،	
أو منقولة إلى واو ، من همزة قبل واو ، وجهان .	١٣٩
وقد يُسكَّن ذو الكسرة والضمة المؤثرتين لإعلال اللام ،	١٤٠
فيبقى أثرهما .	١٤٠
وقد يؤثران إعلاها ، محجوزة بساكن ،	١٤١
وربما أثرت الكسرة ، محجوزة بفتحة ،	١٤٢
وربما جعلت الياء واواً ، لإزالة الخفاء ؛ والواو ياءً ، لرفع لبس ؛	١٤٢
أو تقليل ثقل .	١٤٢

الموضوع	الصفحة
فصل : تحذف الياء المدغمة في مثلها ، قبل مدغمة في مثلها ،	١٤٣
إن كانت ثالثة زائدة ، لغير معنى متجدد ؛ أو ثالثة	١٤٣
عيناً ؛ ويُفتح ما قبلها ، إن كان مكسوراً ؛	١٤٣
وإن كانت ثانية ، فُتحت ورُدَّت واواً ، إن كانت بدلاً منها ؛	١٤٤
وتبدل الثانية واواً ، ولا تمتنع سلامتها ، إن كانت الثالثة	١٤٤
والرابعة لغير النسب ، خلافاً للمازني .	١٤٤
وتبدل واواً أيضاً ، بعد فتح ما وليته ، إن كان مكسوراً ، الياء	١٤٥
الواقعة ثالثة بعد متحرك .	١٤٥
وقبل ياء أدغمت في أخرى .	١٤٦
وتحذف رابعة فصاعداً ؛ وفي نسخة الرقي :	١٤٦
وتحذف جوازراً ، رابعة ، ووجوباً ، خامسة فصاعداً ؛	١٤٦
وكذا ما وقع هذا الموقع من ألف ،	١٤٦
أو واو ، تلت ضمة ؛ فإن كانت ألفاً لغير تأنيث ، اختير	١٤٧
قلبها واواً ؛	١٤٧
وقد تقلب رابعة للتأنيث ، فيما سكن ثانيه ؛	١٤٧
وتحذف أيضاً ، كل ياء تطرفت لفظاً أو تقديراً ، بعد ياء مكسورة ،	١٤٧
مدغم فيها أخرى ،	١٤٧
مالم يكن ذلك في فعل ، أو جارٍ عليه .	١٤٨
ولا يمنع هذا الحذف ، لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأبي عمرو .	١٤٨
فإن تحركت الأولى والثانية ، حذفت الثالثة ،	١٤٨
أو قلبت الوسطى واواً ، أو ألفاً ، وسلمت الثالثة .	١٤٩
وتبدل ياءً ، الألف التالية ياء التصغير ، مالم تستحق الحذف .	١٤٩
فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة ، في واو قبل واو ؛ فاجتناب	١٤٩
ثلاث واوات أحق ؛ فإن عرض اجتماعها ، قلبت الثالثة	١٥٠
أو الثانية ياءً .	١٥٠

الموضوع	الصفحة
وقد يعرض اجتماع أربع ، فُتَعَلُّ الثالثة والرابعة ، نحو : قَوِيٌّ ،	١٥٠
مثال : جحمرش ، من قُوَّة ؛ وقد تُعَلُّ معها الثانية ، نحو : اقْوِيًّا ،	١٥٠
مثال : اغدودن منها .	١٥٠
وذا أولى من قَوُو ، واقْوَوَا ، وفاقاً لأبي الحسن .	١٥١
وحَيِّوْ أو حَيَّا ، في مثل جحمرش ، من حييت ، أولى من حَيَّاى .	١٥١
فصل : تبدل ياء ، الواو الملاقية ياء في كلمة ، إن سكن سابقهما	١٥١
سكوناً أصلياً ، ولم يكن بدلاً غير لازم ، ويتعين الإدغام .	١٥٢
ونحو : عَوِيَّة وضَيُّون وعَوَّة ورِيَّة ، شاذ .	١٥٢
وبعضهم يقيس على رِيَّة ، فيقول في قَوِي ، مخفَّف قَوِيٌّ : قَيٌّ .	١٥٣
وتبدل ياءً أيضاً ، الواو المتطرِّفة ، لفظاً أو تقديراً ، بعد	١٥٤
واوين ، سكنت تانيتهما ، والكائنة لام فَعول جمعاً ، ويُعطى	١٥٤
متلوهُمَا ماتقرَّر لمثله ، من إبدال وإدغام .	١٥٤
فإن كانت لام مفعول ، ليست عينه واواً ، ولا هو من فِعَل ،	١٥٥
أو لام أفعول أو أفعولة ، أو فُعول مصدرأ ، أو عين فُعَل جمعاً ،	١٥٥
فوجهان ، والتصحيح أكثر .	١٥٦
فإن كان مفعول من فِعَل ، ترجَّح الإعلال .	١٥٦
وقد يُعَلُّ بذا الإعلال ، ولامه همزة	١٥٦
وقد تصحح الواو ، وهى لام فَعول جمعاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً	١٥٧
للفراء .	
وربما أعلت ، وهى عين فعال جمعاً .	١٥٧
فصل : تبدل الياء من الواو ، لاماً لَفْعَلِي ، صفة محضة ،	١٥٧
أو جارية مجرى الأسماء ،	١٥٧
وشدَّ من الاسم شيء لم يُقَلَب ، وهو القصوى ، وحُزَوِي ، اسم موضع ؛	١٥٨
إلاً ماشدَّ كالحَلَوِي ؛	١٥٨
وشدَّ إبدال الواو من الياء ، لاماً لَفْعَلِي ، اسماً ...	١٥٨

الموضوع	الصفحة
- وقد نصَّ سيبويه وغيره من النحويين ، على أن رِيًّا صفة ....	١٥٩
وربما فُعل ذلك - أى إبدال الواو من الياء ، بفعلاء ، اسماً وصفةً	١٦٠
فصل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً ، من كل واو	١٦٠
أو ياء ، تحركت في الأصل ، وهى لام ،	١٦٠
أو بإزاء لام ، غير متلوّة بألف ، ولا ياء مدغمة في مثلها .	١٦١
فإن كانت مضمومة أو مكسورة ، وتلتها مدة مجانسة لحركتها ، قلبت ،	١٦٢
ثم حذفت ؛ ولا تصحح ، لكون ماهى فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم .	١٦٢
وتُعل العين ، بعد الفتحة ، بالإعلال المذكور ،	١٦٣
١٦٤، ١٦٣ إن لم يسكن ما بعدها ، أو يُعَلّ ، أو تكن هى بدلا من حرف لا يُعَلّ ،	١٦٤
أو يكن ماهى فيه فعلا واويا ، على افتعل ، بمعنى تفاعل ،	١٦٤
أو فَعِل ، بمعنى افعلّ مطلقاً ،	١٦٤
أو متصرفاً منهما ؛ أو اسماً ، ختم بزيادة تخرجه عن صورة فعل ،	١٦٥
خال من علامة تثنية ، أو موصول بها ،	١٦٥
وقد يُعَلّ فَعِل المذكور .	١٦٦
وتصحیح نحو : صَوَّرَى شاذ ، لا يقاس عليه ، وفاقاً لأبى الحسن .	١٦٦
وشدّد نحو : رَوَّحَ وَعَيْبَ وَجَوَلَ وَهَيَّوْ وَعَفَّوْ وَأَوَّوْ ،	١٦٧
كما شدّد إعلال ما ولى فتحة ، مما لاحظت له في حركة كآية .	١٦٨
في أسهل الوجوه .	١٦٨
واطرّد ذلك في نحو : يَوْتَعِدُ وَيَيْتَسِرُ ، عند بعض الحجازيين ،	١٦٩
وفي نحو : أولاد ، من جمع مافاؤه واو ، عند تميم .	١٦٩
وفتح ما قبل الياء ، الكائنة لاما ، مكسورا ما قبلها ، وجعلها ألفاً ،	١٦٩
لغة طائية .	١٦٩
فصل : إن كانت الياء أو الواو ، عينَ فعل ، لا لتعجب ، ولا موافق	١٧٠
لفعل ، الذى بمعنى افعلّ ، ولا مصرّف منهما ،	١٧١، ١٧٠
أو عين اسم يوافق المضارع في وزنه الشائع ، دون زيادته ،	١٧١

الموضوع	الصفحة
غير جارٍ على فعل مصحح ، أو يوافق في زيادته وعدد حروفه وحركاته	١٧١
دون وزنه ،	١٧١
أو عين مصدر على إفعال ، أو استفعال ، مما اعتلت عينه ،	١٧٢
نقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، إن لم يكن حرف لين ، ولا همزة ،	١٧٣، ١٧٢
ولم تعتل اللام ، أو تضعف ، ويبدل من العين مجانس الحركة ،	١٧٣
إن لم تجانسها .	١٧٤
وتُحذف واو مفعول ، مما اعتلت عينه ، ويُفعل بعينه ماذكر ،	١٧٤
وإن كانت ياءً ، وقُيت الإبدال ، بجعل الضمة المنقولة كسرة ؛	١٧٥
وتصحیحها لغة تميمية .	١٧٥
وربما صححت الواو ، كمصنؤون ، ولا يقاس على ما حفظ منه ،	١٧٦
خلافًا للمبرد .	١٧٦
وتُحذف ألف إفعال واستفعال ، ويعوض منها ، في غير ندور ،	١٧٦
هاء التانيث .	١٧٦
وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ،	١٧٧
ولا يقاس على ذلك مطلقاً ، خلافًا لأبي زيد ؛ بل إذا أهمل	١٧٨
الثلاثي كاستنواق .	١٧٨
وربما أُعْلِّ ماوافق المضارع في الزيادة والوزن .	١٧٨
ولا يشترط في إعلال نحو : مقام ، مناسبة الفعل في المعنى ،	١٧٩
فيكون تصحيح مدين ونحوه مقيساً ، خلافًا لبعضهم .	١٧٩
فصل : تبدل في اللغة الفصحى ، التاء من فاء الافتعال وحروفه ، إن	١٧٩
كانت واواً أو ياءً ، غير مبدلة من همزة ؛ وقد تبدل ، وهي	١٨٠، ١٧٩
بدل منها .	١٨٠
وتبدل تاء الافتعال وفروعه ، ثاءً بعد التاء ، أو تدغم فيها ،	١٨٠
ودالاً بعد الدال أو الذال أو الزاي ،	١٨١
وطاءً بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد ،	١٨١

الموضوع	الصفحة
وتدغم في بدلها ، الظاء والذال ، أو يُظهِرَان ،	١٨٢
وقد تجعل مثل ما قبلها من ظاء أو ذال ،	١٨٢
أو حرف صفيّر ؛ وقد تبدل دألاً بعد الجيم .	١٨٢
فصل : من وجوه الإعلال ، الحذف ، وهو مقيس وشاذ ؛	١٨٣
والأول ، المذكور في هذا الفصل ، والثاني سيأتي .	١٨٣
ويقلّ - أي الحذف - في غير لام ، وغير حرف لين أو همزة	١٨٣
أو هاء أو حرف متصل بمثله .	١٨٣
فمن مطرده : حذف الواو من مضارع ثلاثي ، فاؤه واو ،	١٨٣
استثقالاً ، لوقوعها في فعل ، بين ياء مفتوحة ، وكسرة ظاهرة ،	١٨٤
كيعيد ، أو مقدّرة كيقيع ويسع ،	١٨٤
وحمل على ذى الياء أخواته ، وهي نعد وتعد وأعد ...	١٨٥
والأمر والمصدر الكائن على فعل ، محرّك العين ، بحركة	١٨٥
الفاء ، معوضاً منها هاء تأنيث ،	١٨٦
وربما فتحت عينه ، لفتحها في المضارع ،	١٨٦
وربما فعل هذا بمصدر فَعَلَ ؛ وشدّ في الصلّة : صلّة .	١٨٦
وربما أعلّ هذا الإعلال أسماء ، كرقّة ،	١٨٧
وصفات ، كليلّة .	١٨٧
ولا حظ للياء في هذا الإعلال ، إلّا ماشدً من قول بعضهم :	١٨٧
١٨٨، ١٨٧ ييسُ ؛ ولا ليفعل ، إلّا ماشدً من يجُد ؛ ولا ليُفعل ،	
١٨٩ إلّا ماشدً من يُدّر ويُدّع ، في لغة ؛	
١٨٩ ولا لاسم تقع فيه الواو موقعها من يعد ، بل يقال في مثل	
١٨٩ يقطين من وعد : يُوّعيد .	
١٨٩ فصل : وبما اطرّد ، حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسمى	
١٩٠ فاعله ومفعوله ؛ ولا تثبت إلّا في ضرورة ،	
١٩٠ أو كلمة مستندرة .	

الموضوع	الصفحة
ومن اللازم ، حذف فاءات تُحذ وكُل ومُر ؛	١٩٠
وإن ولى مُر واواً أو فاءً ، فالإثبات أجود .	١٩١
وثبت في بعض النسخ : وخذ وكل بالعكس .	١٩١
ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرها ، إلا في الضرورة .	١٩١
ومن اللازم ، حذف عين فَعْلُولَة ، كَيِّنُونَة .	١٩١
وليس أصله : فَعْلُولَة ، ففتحت فاؤه ، لتسلم الياء ، خلافا للكوفيين	١٩٢
ويحفظ هذا الحذف في عين فَيَعْلان ، وفَيعل ، وفَعْلَة وفاعل .	١٩٢، ١٩٣
وربما حذف ألف فاعل مضاعفا .	١٩٣
والردّ إلى أصلين ، أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال .	١٩٤
ويجوز في لغة سُليم ، حذف عين الفعل الماضي المضاعف ، المتصل	١٩٦
بتاء الضمير أو نونه ، بمجوعة حركتها على الفاء وجوبا ، إن سكنت ،	١٩٦
وجوازاً إن تحركت ، ولم تكن حركة العين فتحة ؛	١٩٦
١٩٧ ، ١٩٨ وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع ؛ وقد نقل البغداديون ....	١٩٧، ١٩٨
وذكر أبو الطيب اللغوى ....	١٩٩
وبعض العرب يحذف همزة يجيء ويسوء ،	٢٠٠
وإحدى ياءى يستحيى ، ويجريه مجرى يفى ويستى في الإعراب	٢٠٠
والبناء والإفراد وغيره .	٢٠١
والتزم في غير ندور واضطرار ، حذف ألف ما الاستفهامية	٢٠١
المفردة المجرورة ؛ وفي بعض النسخ بعد هذا : أو اضطرار .	٢٠١
وقد تسكن ميمها اضطراراً ، إن جُرّت بحرف .	٢٠٣
وشدّ في الأسماء ، حذف اللام ، لفظا ونية بكثرة ، إن كانت واواً ،	٢٠٤
وبقلة ، إن كانت هاء أو ياءً أو همزة أو نونا أو حاء أو مثل العين	٢٠٥
وربما حذفت العين ، وهى نون أو واو أو تاء أو همزة ،	٢٠٦
والفاء ، وهى واو أو همزة ؛ وكثر في أب ، بعد لا ويا ،	٢٠٧
وندر بعد غيرهما .	٢٠٨
٢٠٨، ٢٠٩ وشدّ في الفعل : لا أدر ، ولا أبال ، وعم صباحا ، ونحو .	٢٠٨، ٢٠٩



الموضوع	الصفحة
خافو ، ولو تَرَّ ما الصبيان	٢٠٩
فصل : من وجوه الإعلال : القلب ؛ وأكثر ما يكون في المعتل	٢٠٩
والمهموز ، وذو الواو فيه ، أمكن من ذى الياء .	٢١٠، ٢٠٩
وهو - أى القلب المذكور هنا - بتقديم الآخر على متلوه ،	٢١٠
أكثر منه ، بتقديم متلوه الآخر على العين ، أو بتقديم العين على الفاء .	٢١١
وربما ورد بتقديم اللام على الفاء ، وتأخير الفاء عن العين واللام .	٢١١
وكثير نحو : راء في رأى ، وآبار في آبار .	٢١١
وعلامه صحة القلب ، كون أحد التأليفين فائقاً للآخر ، ببعض وجوه	٢١٢
التصريف ؛ فإن لم يثبت ذلك ، فهما أصلان .	٢١٢
وليس جاء وخطايا مقلوبين ، خلافاً للخليل .	٢١٣
مذهب البصريين ومذهب الخليل وبعض الكوفيين في خطايا .	٢١٤
وزهب بعض الكوفيين ، ونسب إلى الفراء ، إلى أن وزن خطايا : فعالي ...	٢١٥
فصل : أبدلت الياء سماعا ، من ثالث الأمثال ، كتظنيت ..	٢١٥
وثانيتها كائتميت	٢١٦
وأولهما كأئما .... ومن هاء كدهديت	٢١٨، ٢١٨
ومن نون كأ ناسي ، ومن عين ضفادع ، وباء أراب ، وسين سادس .	٢١٩، ٢١٨
وثاء ثالث .	٢٢١
وربما أبدل من حرف اللين ، تضعيف ما قبله ،	٢٢١
وقد تبدل تاء الضمير طاءً ، بعد الطاء والصاد	٢٢١
ودالاً ، بعد الدال والزاي ،	٢٢٢
وشدً إبدال التاء من واو ، كترات ، ومن ياء ، كأستوا ،	٢٢٢
ومن سين كست ، ومن صاد كلصت .	٢٢٤
وربما أبدلت من هاء ،	٢٢٤
كما أبدلت الهاء منها ،	٢٢٥

الموضوع	الصفحة
وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء ،	٢٢٥
وقد تبدل منها ساكنة ومتحركة ، دون باء ؛ وقد تبدل هي من الميم .	٢٢٦
وتبدل الصاد من السين جوازاً ، على لغة ، إن وقع بعدها غين ،	٢٢٦
أو خاء ، أو قاف ، أو طاء .	٢٢٦
وإن فصل حرف أو حرفان ، فالجواز باق .	٢٢٦
وإن سكنت السين قبل دال ، جاز إبدالها زائياً ،	٢٢٧
وإن تحركت قبل قاف ، فكذلك .	٢٢٧
وربما أبدلت بعد جيم أو راء ،	٢٢٧
ويجسّن مضارعة الزاي ، ماسكن قبل دال ، من صاد أو جيم أو شين ،	٢٢٧
ولا يمتنع الإخلاص في الصاد المذكورة ؛ فإن تحركت قبل دال أو طاء ،	٢٢٨، ٢٢٧
جازت المضارعة ، وشدّ الإبدال .	٢٢٨
فصل : وقع التكافؤ في الإبدال ، بين الطاء والذال والطاء ،	٢٢٨
وبين الميم والباء ، وبين الثاء والفاء ، وبين الكاف والقاف ،	٢٢٩
وبين اللام والراء ، وبين النون واللام ، وبين العين والحاء .	٢٣٠
وربما وقع بين الغين والحاء ، وبين الضاد واللام ، وبين الذال	٢٣١
والطاء ، وبين الفاء والباء ، وبين الجيم والياء .	٢٣١
والأكثر كون الباء المبدل منها الجيم ، مشدّدة ، موقوفاً عليها ،	٢٣٣
أو مسبوقة بعين ،	٢٣٣
وهي جمعجة قضاة ، أو عجعجة	٢٣٣
وربما أبدلت الميم من الواو .	٢٣٤
وقد تبدل من الهاء الحاء ، بعد حاء أو عين ، إن أوثر الإدغام .	٢٣٥
وربما أبدلت الشين من الجيم ،	٢٣٦
وأبدلت الشين أيضاً من كاف المؤنث ، ومن السين ، والمهملة أصل .	٢٣٦
وإذا سكنت الجيم قبل دال ، جاز جعلها كشين .	٢٣٧
وأبدلت الهاء وقفا ، من ألف أنا وما وهنا وحيهلاً ،	٢٣٧

الموضوع	الصفحة
ومن ياء هذى وهُنْيَةٌ ،	٢٣٧
وَعُوْضَتْ هِي والسین ، من سلامة العين ، في أهراق وأسطاع .	٢٣٨
(٧٧) باب مخارج الحروف	٢٣٩
والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضا : حروف التهجي ؛	٢٣٩
ويسميا الخليل وسيبويه : حروف العربية ، أى اللغة العربية ؛	٢٣٩
ويقال لها أيضا : حروف المعجم ؛ وحروف أبى جاد ....	٢٣٩
ومخرج الحرف : الموضع الذى ينشأ الحرف منه .	٢٣٩
أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف ،	٢٤٠
ووسطه للعين والحاء ، وأدناه للغين والحاء ، وما يليه للقاف ،	٢٤٠
٢٤٠، ٢٤١ وما يليه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياء ،	٢٤٠، ٢٤١
وأول حافة اللسان وما يليه من الأضراس للضاد ،	٢٤١
وما دون حافته إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى للام ،	٢٤١
وما بين طرفه ، وفوق الثنايا ، للنون والراء ،	٢٤١
وهى - أى الراء - أدخل في ظهر اللسان قليلا ،	٢٤١
وما بين طرفه وأصول الثنايا ، للطاء والذال والثاء ،	٢٤٢
وما بينه وبين الثنايا ، للزاي والسین والصاد ،	٢٤٢
وهى أحرف الصفير ، وما بينه وبين أطراف الثنايا ، للطاء	٢٤٢
٢٤٢، ٢٤٣ والذال والثاء ؛ وباطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا	٢٤٢، ٢٤٣
العليا ، للفاء ، وما بين الشفتين ، للباء والواو والميم .	٢٤٣
فصل : لهذه الحروف ، فروع تستحسن ، وهى الهمزة المسهّلة ،	٢٤٣
والعنة ، ومخرجها الخيشوم ، وألفا الإمالة والتفخيم ،	٢٤٤
والشين كالجيم .	٢٤٤
والصاد كالزاي .	٢٤٤
وفروع تستقيح ، وهى : كاف كجيم ، وبالعكس ،	٢٤٤
وجيم كشين ، وصاد كسين ، وطاء كناء ، وطاء كثناء ،	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
وباء كفاء ، وضاد ضعيفة .	٢٤٥
فصل : من الحروف مهموسة ، يجمعها : سكتَ فحِثَّه شخص .	٢٤٥
وما عداها مجهورة .	٢٤٦
ومنها شديدة ، ومتوسطة ،	٢٤٦
يجمعها : لِمَ يَرُوعُنَا ؟	٢٤٦
وما عداها رخوة .	٢٤٦
والصاد والضاد والطاء والظاء ، مُطَبَّقة ،	٢٤٦
وما عداها منفتحة .	٢٤٧
والمطبقة مع الغين والحاء والقاف ، مستعلية ،	٢٤٧
وما عداها منخفضة .	٢٤٧
وأحرف القلقله : قطبُ جُد ،	٢٤٧
واللينة : واى ،	٢٤٧
والمعتلة : هنَّ والهمزة .	٢٤٧
والمنحرف : اللام ،	٢٤٧
والمكرر : الرأء ،	٢٤٨
والهاوى : الألف ،	٢٤٨
والمهتوت : الهمزة .	٢٤٨
وأحرف الذلاقة : مُرٌ بِنْفَل ،	٢٤٨
والمصمتة : ما عداها .	٢٤٩
وماسوى هذه من ألقاب الحروف ، فنسب إلى مخارجها ، أو ما جاورها .	٢٤٩
وأهل المصنف مما ذكر الناس فى الصفات : الصفير والاستطالة والتفشى .	٢٤٩
فصل فى الإدغام : وعبارة سيبويه : الأَدغام ، على افتعال ،	٢٥٠
وعبارة الكوفيين : إدغام ، على إفعال .	٢٥٠
يُدغم أول المثليين وجوبا ، إن سكن ، ولم يكن هاءً سكت ،	٢٥١

الموضوع	الصفحة
ولا همزة منفصلة عن الفاء ، ولا مدة في آخر ، أو مبدلة من غيرها ، دون لزوم .	٢٥١ ٢٥٢
وكذلك إن تحركا في كلمة لم تشذ ، ولم يضطر إلى فكهما ولم يصدرا .	٢٥٣، ٢٥٢
ولم يسبقها مزيد للإلحاق ، ولا مدغم في أولهما ، ولم يكن أحدهما ملحقا ، ولا عارضا تحريك ثانيهما ، ولا موازنا ماهما فيه بجملته أو صدره ...	٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٤
وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله ، إن سكن ، ولم يكن حرف مد ، أو ياء تصغير ،	٢٥٤ ٢٥٥
ويجوز كسرة ، إن كان المدغم ناءً الافتعال ،	٢٥٦
فإن سكن ثانيهما ، لاتصاله بضمير مرفوع ، أو لكون ماهما فيه أفعل ، تعجبا ، تعين الفك .	٢٥٦ ٢٥٧
والإدغام قبل الضمير لُغِيَّة .	٢٥٧
فإن سكن الثاني جزما أو بناء ، في غير أفعل المذكور ، أو كان ياء لازما تحريكها ، أو ولي المثلان فاءً افتعال أو افعال ،	٢٥٨ ٢٥٨، ٢٥٩
أو كان أولهما بدل غير مدة ، دون لزوم ، جاز الفك والإدغام .	٢٥٨
وقد يرد الإدغام في ياءين ، غير لازم تحريك ثانيهما ، فلا يقاس عليه .	٢٦٠
ويُفَعَّلُ ثاني اللامين في أفعل وافعل ، من ذوات الواو والياء ،	٢٦١
فلا يلتقي مثلان ، فيحتاج إلى الإدغام ، خلافا للكوفيين في المثالين .	٢٦١
وفي نسخة البهاء الرقي وغيره ، بدل المثالين : المسألتين ، وهو قريب ...	٢٦٢
وفي مثل سُبْعان من القوة ثلاثة أوجه ، أقيسها إبدال الضمة كسرة ، وتاليها ياء .	٢٦٢ ٢٦٢
والإدغام أسهل من الفك ، وفي نسخة : من القلب ،	٢٦٣
ولا يجوز إدغام في مثل جحمرش من الرمي ، لعدم وزن الفعل .	٢٦٣
خلافا لأبي الحسن .	٢٦٣

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا تحرك المثلان ، من كلمتين ، ولم يكونا همزتين ، جاز الإدغام ،	٢٦٤
مالم يليا ساكنا ، غير لين .	٢٦٤
ويبدل الحرف التالي متحركا ، أو ساكنا لئناً ، بمثل مقاربه الذي	٢٦٥
يليه ، ويدغم جوازاً .. وكان الجارى على الاستعمال العربى ،	٢٦٥
أن يقول : « ويبدل بالحرف مثل مقاربه » ، مالم يكن لئناً ،	٢٦٥
أو همزة ، أو ضادا ، أو شينا ، أو فاءً ، أو ميما ، أو صفيريا قبل	٢٦٦
غير صفيرى ؛ أو يلتق الحرفان فى كلمة ، يوهم الإدغام فيها التضعيف .	٢٦٦
وإدغام اللام فى الرء جائز ، خلافا لأكثرهم ،	٢٦٧
وإدغام الرء فى اللام محفوظ .	٢٦٧
وربما أدغم الفاء فى الباء ، والضاد فى الطاء ، والسين فى الشين .	٢٦٨
وتدغم فى الفاء والميم ، الباء ، وفى الحاء الهاء ،	٢٦٨
وفى الشين والثاء ، الجيم ، وفيها - أى فى الجيم - وفى الشين والضاد ،	٢٦٩
الطاء والظاء ، وشركاؤهما فى المخرج .	٢٦٩
والأولى إبقاء إطباق المطبق .	٢٧٠
فصل : وقع التكافؤ فى الإدغام ، بين الحاء والعين ، وبين الحاء والغين ،	٢٧٠
وبين القاف والكاف ، وبين الصفيرية ،	٢٧١، ٢٧٠
وبين الطاء والذال والثاء ، والظاء والذال والثاء ،	٢٧١
وتدغم الستة فى الصفيرية ،	٢٧١
وتدغم فى التسعة ، وفى الشين والضاد والنون والراء ، اللام وجوبا ،	٢٧٢
إن كانت للتعريف أو شبيبتها ،	٢٧٢
وإلا فجوازاً ، بقوة فى الراء ، وبضعف فى النون ،	٢٧٣، ٢٧٢
وبتوسط فيما بقى .	٢٧٣
فصل : تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، فى الراء واللام ،	٢٧٣
وبها ، فى مثلها والميم والواو والياء ،	٢٧٤
وتُظهر عند الحلقيه ،	٢٧٥

الموضوع	الصفحة
وتقلب ميما عند الباء ،	٢٧٥
وتخفي مع البواقي ،	٢٧٥
وكذا يفعل قاصد التخفيف ، بكل حرف ، امتنع إدغامه ،	٢٧٥
لوصف فيه ، أو لتقدم ساكن صحيح .	٢٧٦
وقد يجرى المنفصل ، مجرى المتصل ، في نقل حركة المدغم إلى الساكن .	٢٧٦
فصل : تدغم تاء تفعل وشبهه ، في مثلها ، ومقاربتها ،	٢٧٧
تالية لهمزة الوصل ،	٢٧٧
وثبت في نسخة قرئت على المصنف : تالية لهمزة الوصل ،	٢٧٨، ٢٧٧
في الماضي والأمر .	٢٧٨
وقد يحذف تخفيفا ، المتعذر إدغامه ، لسكون الثاني ،	٢٧٨
كاستخذ ، في الأظهر ،	٢٧٨
أو لاستثقاله ، بتصدر الأول ، ك « تنزل » و « نُزل الملائكة » .	٢٧٩، ٢٧٨
والمحدوفة هي الثانية ، لا الأولى ، خلافاً لهشام .	٢٧٩
<b>(٧٨) باب الإمالة</b>	
وإنما ذكره بعد الإدغام ، لأن الإمالة ، تقرب حرف من حرف ،	٢٨١
كما أن الإدغام كذلك .	٢٨١
وهي أن يُنحى جوازاً ، في فعل أو اسم متمكن ، بالفتحة	٢٨١
نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ، لتطرفها ، وانقلابها عنها ،	٢٨١
أو مآلها إليها ، باتفاق ، دون ممازجة زائد ،	٢٨٢
أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه : فُلْتُ ،	٢٨٣
أو متقدمة على ياء تليها ،	٢٨٤
أو متأخرة عنها ، متصلة ، أو منفصلة ، بحرف أو حرفين ،	٢٨٤
ثانيهما هاء ،	٢٨٤
أو لكونها متقدمة على كسرة تليها ،	٢٨٤

الموضوع	الصفحة
أو متأخرة عنها ، منفصلة بحرف أو حرفين ، أولهما ساكن ؛	٢٨٥
فإن تأخر عن الألف مُسْتَعْلٍ ، متصل ، أو منفصل ، بحرف	٢٨٥
أو حرفين غلب في غير شدوذ ، الياء والكسرة الموجودتين ،	٢٨٥
لا المنويتين .	٢٨٥
وثبت في نسخة ، عليها خطه ، بعد قوله : لا المنويتين :	٢٨٦
خلافاً للمدعى المنع مطلقاً ،	٢٨٦
وكذا إن تقدم عليها ؛	٢٨٦
وثبت في نسخة ، قرئت عليه ، وعليها خطه :	٢٨٦
وكذا إن تقدم عليها المستعلي ، لا مكسوراً ، ولا ساكناً	٢٨٦
بعد مكسور ؛ وربما منع قبلها مطلقاً .	٢٨٦
وفي نسخة الرقي :	٢٨٧
وكذا إن تقدم عليها ، غير مكسور ، فإن تقدم ساكناً	٢٨٧
بعد كسرة ، فوجهان . وربما غلب المتأخر رابعاً ،	٢٨٧
وقد لا يعتد به ، تالياً من غير كلمتها ، وتالياً من كلمتها ،	٢٨٧
وشدء عدم الاعتداد به وبالحركة ، في قول بعضهم :	٢٨٧
رأيت عذقا وعنباً .	٢٨٧
وإن فتحت الراء ، متصلة بالألف ، أو ضُمَّت ، فحكمها	٢٨٨
٢٨٩، ٢٨٨ حكم المستعلي ، غالباً ؛	
وإن كسرت ، كفت المانع ؛	٢٨٩
وربما أثرت منفصلة ، تأثيرها متصلة .	٢٨٩
ولا يؤثر سبب الإمالة ، إلا وهو بعض ما الألف بعضه ؛	٢٩٠
وثبت بعد هذا ، في نسخة الرقي ، ونسخة عليها خطه :	٢٩١
ويؤثر مانعها مطلقاً .	٢٩١
وربما أثرت الكسرة منويّة ، في مدغم ، أو موقوف عليه .	٢٩١
أو زائداً تباعدها بالهاء ؛	٢٩٢



الموضوع	الصفحة
وثبت بعد هذا ، في نسخة الرُّقى ، وفي نسخة عليها خطه . لخفائها .	٢٩٢
وقد يُمال عارٍ من سبب الإمالة ، لمجاورة الممال ،	٢٩٣
أو لكونه آخر مجاور مأميل آخره ، للتناسب .	٢٩٣
وأميل من غير المتمكن : ذا ومتى وأتى ؛	٢٩٥،٢٩٤
ومن الحروف : بلى ويا ، ولا في إقالا .	٢٩٥
ومن الفتحات ، ماتلته هاء تأنيث ، موقوفاً عليها ،	٢٩٦
أو راء مكسورة ، هي لام ، متصلة أو منفصلة بساكن ،	٢٩٧،٢٩٦
مالم يكن المفتوح ياءً ، أو قبل ياء .	٢٩٧
وثبت أيضاً في نسخة عليها خطه ، بعد هذا الذى شرحناه :	٢٩٧
ومن الضمات ، ضمة مذعور وسَمُر ، ونحوهما .	٢٩٨
ومستند الإمالة في غير ماذكر ، النقل ، علماً كان كالحجاج ،	٢٩٩
أو غير علم ، كالتَّاس ، في غير الجرّ .	٢٩٩
<b>(٧٩) باب الوقف</b>	٣٠١
هو قطع الموقوف عليه ، عن الاتصال ...	٣٠١
إن كان آخر الموقوف عليه ساكناً ، ثبت بحاله ،	٣٠١
إلا أن يكون مهملاً في الخط ، فيحذف ،	٣٠١
إلا تنوين مفتوح ، غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً ،	٣٠١
في لغة غير ربيعة .	٣٠٢
ويحذف تنوين المضموم والمكسور ، بلا بدل ، في لغة غير الأزدي .	٣٠٣
وكالصحيح في ذلك المقصور ، خلافاً للمازنى ، في إبدال	٣٠٤،٣٠٣
الألف من تنوينه مطلقاً .	٣٠٤
وتبدل ألفاً ، نونُ إذن ،	٣٠٥
وربما قلبت الألف الموقوف عليها ، ياءً ، أو واواً ، أو همزة .	٣٠٦،٣٠٥

الموضوع	الصفحة
وربما وصلت بهاء السكت ، أَلْفًا هُنَا وَالْأ .	٣٠٦
وقد تحذف ألف المقصور اضطراراً ،	٣٠٧
وَأَلْفٌ ضمير الغائبة ، منقولاً فتحه ، اختياراً .	٣٠٧
والمقصود ، غير المنصوب ، إن كان منوناً ، فاستصحاب حذف يائه	٣٠٨
أجود ، إلا أن تحذف فاؤه ، أو عينه ، فيتعين الإثبات ؛	٣٠٨
إن لم يكن منوناً ، فالإثبات أجود .	٣٠٨
إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة وصلًا ، وحكم الواو	٣١٠
والياء المتحركتين ، حكم الصحيح .	٣١٠
ولا حذف في نحو : يقضى وافعلى ويدعو وافعلوا ، غالباً ،	٣١١
إلا في قافية أو فاصلة .	٣١١
فصل : إذا كان الموقوف عليه متحركاً ، غير هاء تأنيث ، سَكُنْ ،	٣١٢
٣١٣، ٣١٢ وهو الأصل ، أو ريمت حركته ، مطلقاً ،	
أو أشير إليها ، دون صوت ، إن كانت ضممة ، وهو الإشمام ،	٣١٣
أو ضُعْفُ الحرف ، إن لم يكن همزة ، ولا حرف لين ، ولا تالِي ساكن ،	٣١٥، ٣١٤
أو نقلت الحركة إلى الساكن قبله ،	٣١٥
مالم يتعذر تحريكه ،	٣١٦
أو يوجب عدم النظر ،	٣١٧
أو تكن الحركة فتحه ، فلا تُنْقَلُ إلا من همزة ، خلافا للكوفيين .	٣١٨
وعدم النظر في النقل منها مغتفر ،	٣١٩
إلا عند بعض تميم ، فيَقْرُونَ منه ، إلى تحريك الساكن ،	٣١٩
بحركة الفاء إثباعاً .	٣١٩
وإذا نقلت حركة الهمزة ، حذفها الحجازيون ، واقفين على حامل	٣١٩
٣٢٠، ٣١٩ حركتها ، كما يوقف عليه ، مستبداً به ،	

الموضوع	الصفحة
وأثبتها غيرهم ساكنة ، أو مبدلة بمجانس حركة ، ما قبلها ،	٣٢٠
ناقلًا ، أو مُتبعًا .	٣٢٠
وربما أبدلت بمجانس حركتها ، بعد سكون باق ،	٣٢٠
أو حركة غير منقولة ،	٣٢١
ولا يبدها الحجازيون ، بعد حركة ، إلا بمجانسها .	٣٢١
والوقف بالنقل إلى المتحرك ، لغة ؛	٣٢١
وفي نسخة الرّقي ، ونسخة عليها خطه : لغة لخمّية .	٣٢١
فصل : إبدال الهاء ، من تاء التانيث الاسميّة ، المتحرّك ما قبلها ،	٣٢٢
لفظًا أو تقديرًا ، في آخر الاسم ، أعرف من سلامتها ؛	٣٢٢
وتاء جمع السلامة ، والمحمول عليه ، بالعكس ؛	٣٢٣
وفي هيات ، وجهان ؛ وإن سمي بها ، فهي كطلحة ،	٣٢٣
على لغة من أبدل ؛ وكعرفات ، في لغة من لا يبديل .	٣٢٤، ٣٢٣
فصل : يوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً ،	٣٢٤
أو وقفاً .	٣٢٤
وعلى الاستفهامية المجرورة ، وجوباً فيهما ، محذوف الفاء	٣٢٤
أو العين ؛ ومجرورة باسم ؛ وإلاً ، فاختياراً .	٣٢٥
ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ، ولا شبيهة	٣٢٦
بها ؛ فلا تتصل باسم لا ،	٣٢٦
ولا بمنادى مضموم ، ولا بمبنيّ ، لقطعه عن الإضافة ،	٣٢٦
ولا بفعل ماض ؛ وشدّ اتصالها بِعَلْ .	٣٢٧
وقد يوقف على حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة تليها	٣٢٨
ألف .	
وربما اقتصر على الألف ؛	٣٢٩
ويجرى الوصل مجرى الوقف ، اضطراراً .	٣٢٩

الموضوع	الصفحة
وربما أجرى مجراه ، اختياراً .	٣٣٠
ومنه إبدال بعض الطائين ، في الوصل ، أَلَف المَقْصُورِ واوًا.	٣٣١
فصل : وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة ؛	٣٣١
وأثبتها الحجازيون مطلقاً ،	٣٣١
وإن ترثم التميميون ، فكذلك ؛	٣٣٢
وإلاً ، عَوَّضُوا منها التنوين مطلقاً .	٣٣٢
(٨٠) باب الهجاء	٣٣٥
والمراد به هنا : كتابة الألفاظ ، التي تركبت من حروف الهجاء ،	٣٣٥
وهي حروف المعجم .	٣٣٥
وله في غير العروض أصلان ، لا يُعَدَّلُ عنهما ، إلا انقياداً	٣٣٥
لسبب جلّي ، أو اقتداء بالرسم السلفي :	٣٣٦
الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة ، إن لم يكونا كشيء واحد ،	٣٣٦
إما بتركيب ، كبعلبك ، وإما لكون إحداهما لا يتبدأ بها ،	٣٣٦
أو لا يوقف عليها .	٣٣٧
وإما لكونها مع الأخرى ، كشيء واحد في حال ، فاستصحب	٣٣٧
لها الاتصال غالباً .	٣٣٧
ووصلت مِنْ بَمَنْ ، مطلقاً ، وبما الموصولة ، غالباً ؛	٣٣٧
وعن بَمَنْ كذلك ؛	٣٣٨
وفي بَمَنْ الاستفهامية ، مطلقاً ، وبما الموصولة ، غالباً ؛	٣٣٨
والثلاثة ، بما الاستفهامية ،	٣٣٨
محدوفة الألف ؛	٣٣٩
وشدَّ ووصل بمس بما ، قبل : « اشترؤا به » ، و « خلفتموني » ؛	٣٤٠
ووصل إن « بَلَمْ يستجيبوا » .	٣٤٠
ووصل أن بلن ، في الكهف والقيامة ،	٣٤٠
وبلا ، في بعض المواضع ،	٣٤١

الموضوع	الصفحة
وكذا ، وصل أم بمن ، وكى بلا .	٣٤٢
وتحذف نون من وعن ، وإن وأن ، وميم أم ، عند وصلهن .	٣٤٢
الأصل الثاني : مطابقة المكتوب للمنطوق به ، في ذوات	٣٤٣
الحروف وعدتها ، مالم يجب الاقتصار على أول الكلمة ،	٣٤٣
لكونها اسم حرف ، وارداً ورود الأصوات ، أو يحذف	٣٤٣
الحرف ، لإدغامه فيما هو من كلمته .	٣٤٤
وشدّ : « بأيكم المفتون » ؟	٣٤٤
فصل : تعتبر المطابقة بالأصل ، إن كان الحرف مدغماً فيما	٣٤٤
ليس من كلمته : أو نونا ساكنة مخفاة ، أو مبدلة	٣٤٤
ميما ، لمجاورة باء ، أو حرف مدّ ، حذف لساكن يليه ؛	٣٤٥
وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد هذا ، قوله : في الوصل .	٣٤٥
وربما حذف خطأ ، إن أمن اللبس ؛	٣٤٥
ويجب ذلك ، مع نون التوكيد ، والتنوين .	٣٤٦
وتعتبر المطابقة بالمآل ، إما في وقف ، لا مانع من اعتبار	٣٤٦
مايعرض فيه ؛ ولذا حذف تنوين غير المفتوح ، ومدّة ضمير الغائب	٣٤٧
والغائبين .	٣٤٧
وكتب بألف ، أنا ، والمفتوح المنون ،	٣٤٧
وإذا ، ونحو « لنسفعاً » ، إن أمن اللبس ،	٣٤٨
٣٤٨، ٣٤٩ ونحو : رحمه ، وره ذلك ، ومجيء مة جئت ؟	٣٤٩
وشدّ كآين ، ونحو : « بنعمت الله » ، وإمّا في غير وقف .	٣٤٩
ولذا ، نابت الياء ، عن كل ألف ، محتوم بها فعل أو اسم متمكن ،	٣٤٩
ثالثة ، مبدلة من ياء ،	٣٥٠
أو رابعة ، فصاعداً ، مطلقاً ؛	٣٥١
ما لم تَل ياء ، في غير يحيى علماً .	٣٥١

الموضوع	الصفحة
ولا يقاسُ عليه عَلَمٌ مثله ، خلافا للمبرد .	٣٥٢
وفي التزام هذه النيابة خلاف .	٣٥٣
وكذا امتناعها ، عند مباشرة صفيير متصل .	٣٥٣
واستعملت في حتى ، و « مازكى » ، شذوذاً ؛	٣٥٤
وفي متى وبلى ، لإماتهما ؛	٣٥٤
وفي الضحى ونحوه ، لمشاكله المجاور .	٣٥٤
فإن وليت ما الاستفهامية ، حتى أو إلى أو على ، كتبتن بالألف .	٣٥٥
وشدَّت الألف في كلتا ، وتثرا ، و « نخشا أن تصيينا » .	٣٥٥
فصل : من اعتبار المطابقة بالمآل ، تصوير الهمزة ، غير الكائنة أولاً ،	٣٥٦
بالحرف الذى تؤول إليه فى التخفيف ، إبدالاً وتسهيلاً ؛	٣٥٦
وإن كان تخفيفها بالنقل ، حذف .	٣٥٧
وقد تصور المتوسطة ، الصالحة للنقل ؛ بمجانس حركتها ،	٣٥٧
وغلب فى الآخرة ، كتبها ألفاً بعد فتحة ،	٣٥٧
وحذفها ، بعد ألف ، مالم يلها ضمير متصل ، فتعطى ما للمتوسطة .	٣٥٨
وتُصوَّرُ ألفاً ، الكائنة أولاً ، مطلقاً ؛	٣٥٩
إلا أنها إن كانت همزة وصل ، حذف بين الفاء أو الواو ،	٣٥٩
وبين همزة هى فاء ، وبعد همزة الاستفهام مطلقاً .	٣٦٠، ٣٥٩
وفي نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بنة فلان ؛	٣٦٠
ونحو : للدار ، وللدار ؛ وفي « بسم الله الرحمن الرحيم »	٣٦١
وتثبت ألفاً ، فيما سوى ذلك .	٣٦٢
ويُكتب ما ولى الثانية ، بحسب حالها ، إذا ابتدئ بها ،	٣٦٢
إلا فاء أفعال ، من نحو : يُوَجَّل ، فإنه يكتب واواً ، بعد الواو	٣٦٣
والفاء ، خاصة .	٣٦٣

الموضوع	الصفحة
وَتُصَوِّرُ ، بعد همزة الاستفهام ، همزة القطع ، بمجانس حركتها ،	٣٦٣
وقد تحذف المفتوحة ، ويكتب غيرها ألفاً .	٣٦٤
وألحقت بالمتوسطة ، همزة : هؤلاء وابنؤم ولئلا ولن	٣٦٤
ويومئذ وحينئذ .	٣٦٤
فصل : إذا أَدَّى القياسُ ، في المهموز وغيره ، إلى	٣٦٥
توالي ليين متماثلين ، أو ثلاثة ، في كلمة ، أو كلمتين ككلمة ،	٣٦٥
حُذِفَ واحد ،	٣٦٥
إن لم تفتح الأولى ، كقرأأ وقارئين « ولؤوا » ؛	٣٦٦
وفي آ لله ؛ وجهان ، أجودهما : الحذف .	٣٦٧
وما سوى ما ذكر ، شاذٌ ، لا يقاس عليه ، أو مخالف للرسم ،	٣٦٧
فلا يلتفت إليه	٣٦٧
فصل : حذفت الألف من الله والرحمن والحارث علماً ،	٣٦٨، ٣٦٧
مالم يَحُلْ من الألف واللام ،	٣٦٨
ومن : السلام عليكم ، وعبد السلام ، وذلك وأولئك ،	٣٦٨
وكذا مع ها التي للتنبية ، وثمنية وثمئي ، ثابت الياء ،	٣٦٩، ٣٦٨
وفي ثمانين ، وجهان	٣٦٩
وحذفت أيضا من ثلث وثلثين ،	٣٦٩
ومن يا متصلة بهمزة ، ليست كهمزة آدم ،	٣٦٩
ومن ها ، متصلة بذا خالية من كاف ، وبجميع فروعها ،	٣٧٠
إلا تا وتي ؛	٣٧٠
وحذفت أيضا ، مما كثر استعماله ، من الأعلام الزائدة	٣٧١
على ثلاثة أحرف ؛	٣٧١
مالم يحذف منها شيء ، كإسرائيل وداود ،	٣٧١
أو يُحَفَّفَ التباسه ، كعامر .	٣٧١
وحذفت أيضا ، من نحو : مفاعل ومفاعيل ، غير ملتبسين	٣٧٢
بواحدة ، لكونه على صورته ، أو في غير موضعه ،	٣٧٢

الموضوع	الصفحة
ومن ملائكة ، وسموات ،	٣٧٢
وصالحات وصالحين ، ونحوهما ، غير ملتبس ولا مضعّف	٣٧٣
ولا معتل اللام ؛	٣٧٤
ومما يحذف منه الألف : سفیان وعثمان ومروان وشبهها ،	٣٧٥
مما فيه ألف ونون ، وكثر استعماله ؛ والإثبات حسن .	٣٧٥
ويكتب بلام واحدة : الذي وجمعه ، والتي وفروعه ،	٣٧٥
والليل واليَّلة ، في الأجود ؛	٣٧٦
وبلامين : لله ونحوه ، مما فيه ثلاث لامات لفظا .	٣٧٦
فصل : زيدت ألف في مائة ومائتين ،	٣٧٦
وبعد واو الجمع المتطرفة ، المتصلة بفعل ماض أو أمر ،	٣٧٧
وربما زيدت في نحو : يدعو ، وهم ضاربو زيد .	٣٧٧
وشدّت زيادتها في « الربوا » ، و « إن امرؤا » .	٣٧٨
وزيدت واو ، في أولئك وأولو وأولات ويأوخيّ	٣٧٨
وعمرو ، غير منصوب ؛	٣٧٨
وزيدت ياء ، في « بأييد » ، و « من نبأى المرسلين » ،	٣٧٩
و « ملاييه » و « ملايهم » ، وهذا كله من مرسوم المصحف ؛	٣٧٩
وهذا مما ينقاد إليه ، ولا يقاس عليه .	٣٨٠
خاتمة نسخة دار الكتب (د) - مصورة	
خاتمة نسخة الأزهر (ز) - مصورة	
خاتمة نسخة الرباط (غ) - مصورة	
خاتمة نسخة الدماميني - مصورة	



الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
( ٧٦ ) باب التصريف			
١١	« ... موعداً لا نخلفه ، نحن ولا أنت ، مكانا سوى »	٥٨	طه
١١	« قل : إني هداني ربي إلى صراط مستقيم ، ديناً قِيماً »	١٦١	الأنعام
١٢	« والسماء ذات الحجب »	٧	الذاريات
٣٢	« فكبيحوا فيها ، هم والغاؤون »	٩٤	الشعراء
٤٠	« ألكم الذكر ، وله الأنثى ؟ تلك إذن قسمةٌ ضيزى »	٢٢،٢١	النجم
٤٣	« فأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس »	١٦٥	الأعراف
هـ ٨١	« وما كان صلاتهم عن البيت إلا مكاءً وتصديّة »	٣٥	الأنفال
هـ ٨١	« إذا قومك منه يصدّون »	٥٧	الزخرف
٨٦	« فشرّذ بهم مَنْ خلفهم ، لعلهم يذكرون »	٥٧	الأنفال
٩٢	« الأنثى » ولم يقولوا : « وُثئى »	١٧٨	البقرة ،
»	»	١٩٥،٣٦	آل عمران ،
»	»	١٢٤	النساء ،
»	»	٨	الرعد ،
»	»	٩٧،٥٨	النحل ،
»	»	وفي سور	أخرى كثيرة
»	« فلا تخشَوْوا الناس »	٤٤	المائدة
»	« لَتَبْلُوَنَّ في أموالكم وأنفسكم »	١٨٦	آل عمران

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٩٤	« وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب »	٧٨	آل عمران
٩٤	« إذ تُصعدون ولا تلوون على أحد »	١٥٣	آل عمران
٩٧	« ولقد مكناكم في الأرض ، وجعلنا لكم فيها معاش »	١٠ ،	الأعراف ،
٩٧	« وجعلنا لكم فيها معاش ، ومن لستم له برازقين »	٢٠	الحجر
١١١	« أئمة » - « فقاتلوا أئمة الكفر »	١٢	التوبة
»	« وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا »	٧٣	الأنبياء
»	« ونجعلهم أئمة ، ونجعلهم الوارثين »	٥	القصص
»	« وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار »	٤١	القصص
»	« وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا »	٢٤	السجدة
١١٩	« بل الإنسان على نفسه بصيرة »	١٤	القيامة
١٢٠	* لكنَّا هو الله ربى »	٣٨	الكهف
١٣٣	« تلك إذن قسمة ضيزى »	٢٢	النجم
١٣٤	« الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، طوبى لهم وحسنُ مآبٍ »	٢٩	الرعد
١٣٧	« ودخل معه السَّجَنَ فتيان »	٣٦	يوسف
١٥٣	« إن كنتم للرؤيا تعبرون »	٤٣	يوسف
١٦٩	« والدار الآخرة خير للذين يتقون »	١٦٩	الأعراف
١٨٦	« وعد الله حقاً »	١٢٢ ،	النساء ،
»	» » » »	٤ ،	يونس ،
»	» » » »	٩ ،	لقمان ،
»	« وعد الله ، لا يخلف الله وعده »	٦	الروم
١٨٩	« ما ودعك ربك وما قلى »	٣	الضحى
١٩٣	« على شفا جُرف هارٍ »	١٠٩	التوبة
١٩٨	« وقَرَنَ في بيوتكن »	٣٣	الأحزاب
٢٠٠	« إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً »	٢٦	البقرة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٠١	« عم يتساء لون ؟ »	١	النبأ
٢٠١	« فم أنت من ذكرها ؟ »	٤٣	النازعات
٢٠٢	« بما غفر لي ربى »	٢٧	يس
٢٠٧	« يوم ندعو كل أناس بإمامهم »	٧١	الإسراء
٢١٦	« وليُمِّلِ الذى عليه الحق »	٢٨٢	البقرة
٢١٦	« فهى تُملى عليه بكرة وأصيلا »	٥	الفرقان
٢٢٥	« فلما جاءها ، نُودى : أن بُورك من فى النار ، ومن حولها »	٨	الثلج
٢٢٧	« ذوقوا مسَّ سقر »	٤٨	القمر

## باب مخارج الحروف (٧٧)

٢٣٩

٢٣٩	« ثم أنزل عليكم من بعد الغم ... بذات الصدور »	١٥٤	آل عمران
٢٥١	« ماأعنى عنى مالىة . هلك عنى سلطانية »	٢٩،٢٨	الحاقة
٢٥٢	« هم أحسن أثاثاً ورثياً »	٧٤	مريم
٢٥٣	« ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون »	٢٦٧	البقرة
٢٥٣	« تكادُ تميِّز من الغيظ »	٨	الملك
٢٥٩	« هم أحسن أثاثاً ورثياً »	٧٤	مريم
٢٥٩	« ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حى عن بينة »	٤٢	الأففال
٢٦١	« ولم يعنى بخلقهن ، بقادرٍ على أن يُحيى الموتى ؟ »	٣٣	الأحقاف
٢٦١	« أليس ذلك بقادر على أن يُحيى الموتى ؟ »	٤٠	القيامة
٢٦٤	« سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب ، بما أشركوا بالله »	١٥١	آل عمران
»	« وجعل الشمس سراجا »	١٦	نوح
»	« شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن »	١٨٥	البقرة
٢٦٥	« يعذب من يشاء »	٤٠	المائدة ،

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٦٥	« يعذب من يشاء »	٤٠	المائدة
»	» » »	٢١	العنكبوت
»	« والحليل المسومة والأنعام والحراث ، ذلك متاع		
»	الحياة الدنيا »	١٤	آل عمران
»	« وبدلناهم مجتنبهم جنتين ذواتي أكل خمط		
»	« وأثل وشيء من سدر قليل »	١٦	سبأ
٢٦٧	« يغفر لكم »	١٤٩	الأعراف ..
٢٦٨	« إن نشأ نخسف بهم الأرض »	٩	سبأ
»	« هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً »	١٥	الملك
»	« فإذا استأذنونك لبعض شأنهم »	٦٢	النور
»	« قال : ربّ إني وهن العظم منى ، واشتعل		
	الرأس شيباً »	٤	مريم
٢٦٨	« إذا لابتغوا إلى ذى العرش سيلا »	٤٢	الإسراء
٢٦٩	« ومثلهم فى الإنجيل ، كزرع أخرج شطأه »	٢٩	الفتح
»	« من الله ذى المعارج . تعرج الملائكة والروح إليه »	٤،٣	المعارج
٢٧٠	« فمن زُحِر عن النار ، وأدخل الجنة ، فقد فاز »	١٨٥	آل عمران
٢٧١	« وإذا قالت طائفة منهم : يا أهل يثرب »	١٣	الأحزاب
٢٧٣	« كلا ، بل ، ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون »	١٤	المطففين
٢٧٣	« قال : بل ربكم رب السموات والأرض »	٥٦	الأنبياء
٢٧٣	« هل ندلكم على رجل ينبئكم ؟ »	٧	سبأ
٢٧٣	« أولئك على هدى من ربهم .. »	٥	البقرة ..
٢٧٣	« ويؤت من لدنه أجراً عظيماً » ،	٤٠	النساء ،
٢٧٣	« لينذر بأساً شديداً من لُدنه »	٢	الكهف
٢٧٤	« وما لهم من دونه من وال »	١١	الرعد
٢٧٤	« إذا نُودى للصلاة من يوم الجمعة »	٩	الجمعة
٢٧٥	« فإذا استأذنونك لبعض شأنهم »	٦٢	النور
٢٧٦	« سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا »	١٥١	آل عمران

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٧٦	« ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم »	٢٠	البقرة
٢٧٧	« مالكم؟ إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثاقلتم »		
٢٧٧	« إلى الأرض »	٣٨	التوبة
٢٧٧	« الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ماهن أمهاتهم »	٢	المجادلة
٢٧٨	« وإذا قتلت نفساً ، فادارأتم فيها »	٧٢	البقرة
٢٧٨	« حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزینت »	٢٤	يونس
٢٧٨	« وإن كنتم جنباً ، فاطهروا »	٦	المائدة
٢٧٨	« تنزل الملائكة والرؤح فيها »	٤	القدر
٢٧٩	« فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول »	٩	المجادلة
٢٧٩	« يوم تشقق السماء بالغمام ، ونزل الملائكة تنزيلاً »	٢٥	الفرقان
٢٨١	(٧٨) باب الإمامة		
٢٨٩	« أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟	٤٠	القيامة
هـ ٢٩٣	« والقمر إذا تلاها »	٢	الشمس
هـ ٢٩٣	« والنهار إذا جلاها »	٣	الشمس
هـ ٢٩٣	« والليل إذا يغشاها »	٤	الشمس
٢٩٤	« والضحي »	١	الضحى
٢٩٦	« ما أغنى عنى ماله »	٢٨	الحاقة
٢٩٦	« إنها ترمي بشرر كالقصر »	٣٢	المرسلات
٢٩٦	« لا يستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر »	٩٥	النساء
٢٩٦	« ومن الإبل اثنين ، ومن البقر اثنين »	١٤٤	الأنعام
٢٩٦	« ومن البقر والغنم ، حرمتنا عليهم شحومهما »	١٤٦	الأنعام
٣٠٤	« إذا ضربوا في الأرض ، أو كانوا غزى »	١٥٦	آل عمران
٣٠٥	« واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى »	١٢٥	البقرة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٠٥	« قالوا سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم »	٦٠	الأنبياء
هـ ٣٠٧	« إن شجرة الزقوم »	٤٣	الدخان
٣٠٩	« عالم الغيب والشهادة ، الكبير المتعال »	٩	الرعد
٣٠٩	« ويقوم ، إنى أخاف عليكم يوم التناد »	٣٢	غافر
٣١٢	« والليل إذا يسر »	٤	الفجر
٣١٢	« ذلك ما كنا نبغ »	٦٤	الكهف
٣١٤	« ولقد جاءك من نبي المرسلين »	٣٤	الأنعام
٣١٤	« لكل نبي مستقر »	٦٧	الأنعام
٣١٤	« وجئتك من سبأ بنبي يقين »	٢٢	الثلج
٣١٤	« نتلو عليك من نبي موسى وفرعون بالحق »	٣	القصص
٣١٤	« إن جاءكم فاسق بنبي ، فنبئوا »	٦	الحجرات
٣١٤	« عم يتساءلون ؟ عن النبي العظيم »	٢٠١	النبا
٣١٥	« وكل صغير وكبير مستطر »	٥٣	القمر
٣١٦	« وتواصوا بالحق ، وتواصوا بالصبر »	٣	العصر
٣١٦	« والعصر . إن الإنسان لفي خسر »	٢٠١	العصر
٣١٨	« فلاتك في مرية منه ، إنه الحق من ربك »	١٧	هود
٣٢٣	« إن شجرة الزقوم »	٤٣	الدخان
٣٢٣	« أهم يقسمون رحمة ربك ؟ »	٣٢	الزخرف
هـ ٣٢٣	« هيهات هيهات لما توعدون »	٣٦	المؤمنون
٣٢٦	« لله الأمر ، من قبل ، ومن بعد »	٤	الروم
٣٣٠	« فيهداهم اقتده ، قل : ... »	٩٠	الأنعام
هـ ٣٣٠	« فانظر إلى طعامك وشرابك ، لم يتسنه »	٢٥٩	البقرة
٣٣٠	« هاؤم اقرعوا كتابيه . إنى .... »	٢٠، ١٩	الحاقة
٣٣٥	(٨٠) باب الهجاء		
٣٣٨	« عم يتساءلون ؟ »	١	النبا

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٣٨	« قال : عما قليل ، ليصبحن نادمين »	٤٠	المؤمنون
٣٣٨	« فيم أنت من ذكراها ؟ »	٤٣	النازعات
٣٣٨	« مما خطيئاتهم ، أُغْرِقُوا ، فأدخلوا ناراً »	٢٥	نوح
٣٤٠	« بئسما اشتروا به أنفسهم »	٩٠	البقرة
٣٤٠	« بئسما خلفتموني من بعدى »	١٥٠	الأعراف
٣٤٠	« إن الله نِعِمَّا يعظكم به »	٥٨	النساء
٣٤٠	« فإلِّم يستجيبوا لكم ، فاعلموا أنما أنزل يعلم الله »	١٤	هود
٣٤٠	« فإن لم يستجيبوا لك ، فاعلم أنما يتبعون أهواءهم »	٥٠	القصص
٣٤٠	« بل زعمتم أنن نجعل لكم موعداً »	٤٨	الكهف
٣٤٠	« أحسب الإنسان أنن نجعل عظامه »	٣	القيامة
٣٤١	« حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق »	١٠٥	الأعراف
٣٤١	« ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ، أن لا يقولوا على الله إلا الحق ؟ »	١٦٩	الأعراف
٣٤١	« وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه . »	١١٨	التوبة
٣٤١	« وأن لا إله إلا هو ، فهل أنتم مسلمون ؟ »	١٤	هود
٣٤١	« أن لاتعبدوا إلا الله ، إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم »	٢٦	هود
٣٤١	« وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت ، أن لا تشرك بي شيئاً »	٢٦	الحج
٣٤١	« ألم أعهد إليكم يا بني آدم ، أن لاتعبدوا الشيطان »	٦٠	بس
٣٤١	« وأن لا تعلموا على الله ، إني آتيكم بسلطان مبين »	١٩	الدخان
٣٤١	« يأيها النبي ، إذا جاءك المؤمنات ، يبايعنك على أن لا يُشركن بالله شيئاً »	١٢	المتحنة
٣٤٢	« وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه »	١١٨	التوبة
٣٤٢	« أمّن هو قانت آناء الليل »	٩	الزمر
٣٤٢	« إن ماتوعدون لآت »	١٣٤	الأنعام
٣٤٣	« إنما توعدون لصادق »	٥	الذاريات

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
هـ ٣٤٣	« إنما تجزون ما كنتم تعملون »	١٦	الطور
٣٤٣	« إنما صنعوا كيد ساحر »	٦٩	طه
٣٤٤	« بأييكم المفتون ؟ »	٦	القلم
٣٤٥	« والليل إذا يسر »	٤	الفجر
٣٤٥	« قتلٌ عنهم ، يوم يدعُ الداع إلى شيء نُكِرُ »	٦	القمر
٣٤٥	« وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ »	٢٤	الشورى
٣٤٨	« لنسفعاً بالناصية »	١٥	العلق
٣٥٤	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكى منكم من أحد أبداً »		
٣٥٥	« يقولون نَحْشَا أَنْ تَصِينَا دَائِرَةً »	٢١	النور
٣٥٨	« أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحَلِيَةِ »	٥٢	المائدة
٣٥٨	« قل : ما يَعْبُؤُا بِكُمْ رِى ، لولا دعاؤكم »	١٨	الزخرف
٣٥٨	« إنه يبدؤا الخلق ، ثم يعيده »	٧٧	الفرقان
٣٥٨	« قل : هل من شركائكم من يبدؤا الخلق ثم يعيده ؟ »	٤	يونس
٣٥٨	« قل : الله يبدؤا الخلق ثم يعيده »	٣٤	يونس
٣٥٨	« أمن يبدؤا الخلق ثم يعيده ؟ »	٣٤	يونس
٣٥٨	« الله يبدؤا الخلق ثم يعيده »	٦٤	التمل
٣٥٨	« وهو الذى يبدؤا الخلق ثم يعيده »	١١	الروم
٣٥٨	« وهل أتاك نبؤا الخصم ، إذ تسوروا المحراب ؟ »	٢٧	الروم
٣٥٨	« ولقد جاءك من نبأى المرسلين »	٢١	ص
٣٥٨	« نتلو عليك من نبأى موسى وفرعون بالحق »	٣٤	الأنعان
٣٥٩	« قل : الله يُفتيكم فى الكلالة : إن امرؤ هلك ، ليس له ولد »	٣	القصص
٣٥٩	« ومنهم من يقول : أئذن لى ، ولا تفتنى »	١٧٦	النساء
٣٦٠	« قل : آله أذن لكم ؟ أم على الله تفترون ؟ »	٤٩	التوبة
		٥٩	يونس



الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
هـ ٣٦٠	« أصطفى البنات »	١٥٣	الصفات
٣٦٠	« قل : آذكرين حرم ؟ أم الأنثيين ؟ »	١٤٤، ١٤٣	الأنعام
٣٦١	« بسم الله الرحمن الرحيم »		أوائل جميع السور ، عدا التوبة ، وفي التمل ٣٠ /
٣٦١	« بسم الله مجراها ومرساها »	٤١	هود
٣٦٣	« فليؤدّ الذي أوّتمن أمانته »	٢٨٣	البقرة
٣٦٣	« ومنهم من يقول ائذن لي ، ولا تفتني »	٤٩	التوبة
٣٦٣	« إلّا إبليس ، قال : أسجد لمن خلقت طينا ؟ »	٦١	الإسراء
٣٦٣	« أوّزل عليه الذكر من بيننا ؟ »	٨	ص
٣٦٣	« إني كان لي قرين . يقول : أئنك لمن المصدّقين ؟ »	٥٢، ٥١	الصفات
٣٦٤	« وقالوا : آلهتنا خير ؟ »	٥٨	الزخرف
٣٦٥	« ولئن متم أو قتلتم ، لإلى الله تُحشرون »	١٥٨	آل عمران
٣٦٦	« قال : يا آدم أنبئهم بأسمائهم »	٣٣	البقرة
٣٦٦	« وقلنا : يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة »	٣٥	البقرة
٣٦٦	« ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة »	١٩	الأعراف
٣٦٦	« فقلنا : يا آدم ، إن هذا عدو لك ولزوجك »	١٧٧	طه
٣٦٦	« قال : يا آدم ، هل أدلك على شجرة الخلد ؟ »	١٢٠	طه
٣٦٦	« فإذا جاء وعد الآخرة ، ليسوعوا وجوهكم »	٧	الإسراء
٣٦٦	« وإذا قيل لهم : تعالوا يستغفر لكم رسول الله ، لوّوا رؤوسهم »	٥	المنافقون
٢٦٧	« قل : آذكرين حرم ؟ أم الأنثيين ؟ »	١٤٤، ١٤٣	الأنعام
٣٧٠	« وتوبوا إلى الله جميعا ، أيّه المؤمنون »	٣١	النور
٣٧٠	« وقالوا : يا أيّه السّاحر ادع لنا ربك »	٤٩	الزخرف
٣٧٠	« سنفرغ لكم أيّه الثقلان »	٣١	الرحمن
٣٧٣	« قالوا : لبثنا يوما أو بعض يوم ، فاسأل العادّين »	١١٣	المؤمنون

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٧٤	« غير المغضوب عليهم ، ولا الضالّين »	٧	الفاتحة
٣٧٤	« وإن كنتم من قبله لمن الضالّين »	١٩٨	البقرة
٣٧٤	« قال : لئن لم يهدني ربى ، لأكوننّ من الضالّين »	٧٧	الأنعام
٣٧٤	« قالوا : ربّنا غلبت علينا شِقْوَتُنَا ، وكنا قوماً ضالّين »	١٠٦	المؤمنون
٣٧٤	« قال : فعلتُها إذن ، وأنا من الضالّين »	٢٠	الشعراء
٣٧٤	« واغفر لأبى ، إنه كان من الضالّين »	٨٦	الشعراء
٣٨٤	« إنهم ألفوا آباءهم ضالّين »	٦٩	الصفات
٣٧٤	« وأما إن كان من المكذبين الضالّين »	٩٢	الواقعة
٣٧٤	« فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين »	٦٥	البقرة
٣٧٤	« فلما عتّوا عما نُهوا عنه ، قلنا لهم : كونوا قردة خاسئين »	١١٦	الأعراف
٣٧٧	« وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسّرون »	٣	المطففين
٣٧٨	« الرّبّوا »	البقرة / ٢٧٨، ٢٧٦، ٢٧٥	
			وآل عمران / ١٣٠ ،
			والنساء / ١٦١ ،
			والروم / ٣٩
٣٧٨	« إن امرؤا هلك »	١٧٦	النساء
٣٧٩	« والسماء بنتيناها بأييد ، وإنا لموسعون »	٤٧	الذاريات
٣٧٩	« ولقد جاءك من نبى المرسلين »	٣٤	الأنعام
٣٧٩	« ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملائه »	١٠٣	الأعراف

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٧٩	« ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون ، إلى فرعون وملاييه »	٧٥	يونس
٣٧٩	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين .		
٣٧٩	إلى فرعون وملاييه »	٩٦ و٩٧	هود
٣٧٩	« إلى فرعون وملاييه »	٤٦	المؤمنون
٣٧٩	« فذانك برهانان من ربك ، إلى فرعون وملاييه »	٣٢	القصص
٣٧٩	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملاييه »	٤٦	الزخرف
٣٧٩	« فما آمن لموسى ، إلا ذرية من قومه ، على خوف من فرعون وملاييه أن يفتنهم »	٨٣	يونس

المرجع	الحديث	الصفحة
—	(٧٦) باب التصريف	٥
رواه الطبراني مرفوعاً عن ابن حدرد الأسلمي عن النبي ﷺ بخاري / جهاد / ٣٧ ، ومسلم / زكاة / ١٢١ معجم الطبراني مرفوعاً النسائي / زكاة / ٤٩ ، وأبو داود / وتر / ١٢ ، وابن ماجه / جهاد / ١٥ ومسند أحمد / ٢ / ١١٩ ، ٣ / ٣٠٠ الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١ / ٣١٦ وما بعدها .	« تمعدوا واخشوشنوا »	هـ ٤٨
	« وإنَّ مما يُنبئ الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلِم »	٥٣
	« كل أحد يُؤخذ من قوله ويُدَع »	١٨٩
	« أهريق دمه »	هـ ١٩٠
	« أقبل جنادٍ ، وَيَهَكَ ! أي ويحك ! .	١٩٥
م خ / ١٣ / ٢٧٦	« وَيَهَكَ يابن سُمَيَّة . ! لعمَّار . أي ويحك ! .	هـ ١٩٥

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	<b>الهمزة المفتوحة</b>		
—	بالخير خيرات ، وإن شراً فأ ولا أريد الشرَّ إلا أن تآ	٣٢٨	٩٣
—	* جارية قد وعدتني أن تآ *	٣٢٩	٩٤
—	* قد وعدتني أم عمرو أن تآ *	٣٢٩ هـ	٩٤ م
	<b>الهمزة المضمومة</b>		
—	إن تلق عمرأ ، فقد لاقيت مُدْرِعاً وليس من همه إبلٌ ولا شاء في جحفل لجبٍ ، جَمٌّ صواهلُه بالليل ، يُسمع في حافاته آء	٢١	٥
	<b>الباء الساكنة</b>		
جرير	أقلَى اللومَ ، عاذلٌ ، والعتابُ وقولى ، إن أصبت : لقد أصاب	٣٣١	٩٧
	<b>الباء المفتوحة</b>		
جرير	أقلَى اللومَ ، عاذلٌ ، والعتاباً وقولى ، إن أصبت : لقد أصاباً	٣٣٢	٩٧ م
رؤية	* فى عامنا ذا ، بعد ماأخصباً *	٣٢٩	٩٥
الأعشى	صرمتُ ، ولم أصرمكمُ ، وكصارم أخ ، قد طوى كشحاً ، وأبَّ ليذهبا	١٠٢	٢٧
	<b>الباء المضمومة</b>		
أنشده أبو زيد	وإذا أتاك بأننى قد بعثها	٩ هـ	١
لجربة	بوصال غانية ، فقل : كُذِّبُذ		
ابن الأشيم	وفى رواية : فإذا سمعت بأننى قد بعثكم ...		

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٢٢١	٦٣	وفى كل حَيٍّ ، قد خبطت بنعمة فَحَقَّقْ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْوَبُ	علقمة الفحل
<b>الباء المكسورة</b>			
٢٣٧ هـ	٧٤	تداعت حوله جُشْمُ بن بكر وأسلمه جعاسيس الرباب	عمرو ابن معدى كرب
٢٠٨	٥٣	تعلمت باجاجٍ وآل مُرامر وسَوَّدتْ أَثْوَانِي ، ولست بكاتبِ	— أنشده
١٦٣	٣٩	إذا كان مَالاً ، كان مَالاً مُرْزَأً ونال نداءه كل دَانٍ وجَانِبِ	أبو عمرو
٤٥ هـ	١٥	تدلَّتْ على حُصِّ الرُّؤوسِ كأنها كُرَاتُ غلامٍ من كساء مؤرنب	—
٢٩٠	٨١	وفى رواية : تدلَّتْ على حُصِّ ظمَاءِ كأنها ... عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر ، جَوْنِ الرَّبابِ ، سَكُوبِ	ليلي الأخيلىة هدية بن الخشرم أو سماعة النعماني أو سماعة النعماني
<b>التاء الساكنة</b>			
٣٢٢	٨٥ م	الله أنجأك بكفِّي مَسَلَمْتِ من بعدما ، وبعدهما ، وبعدمتِ صارت نفوس القوم عند الغلصمتِ وكادت الحرة أن تُدعى أمت	أبو النجم
<b>التاء المكسورة</b>			
١٦٤	٤٠	إذا لم يكن فيكِنَّ ظِلٌّ ولا جَنِّي فأبعدكَنَّ الله من شيراتِ	جعيشة البكائي
٢٣٣	٤٠ م	إذا لم يكن فيكِنَّ ظِلٌّ ولا جَنِّي فأبعدكَنَّ الله من شيراتِ	جعيشة البكائي

الصفحة الرقم	الشاهد	قائله
٢٤٤ ٦٥	ياقاتل الله بنى السُّعَلاتِ عمرو بن يربوع شرار النَّاتِ غيرَ أَعفَاءٍ ولا أكيَاتِ	علباء ابن أرقم اليشكري
١٢١ ٣٣	أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالمٌ بالترهاتِ	سُرَاقَةُ البارقِي
الجيم المفتوحة		
٧١ ٢١	فإن تصر ليلى بسلمى أو أجا أو باللوى أو ذى حُسى أو يأججا	العجاج
وفي رواية: فإن تكن ليلى ... أو بالكرى أو ذى حصص أو يأججا		
الجيم المفتوحة		
٣٣٢ ٩٨ م	ماهاج أشواقاً وشَجْوًا قد شجا من طلل كالأثمى أنهاجا	العجاج
الجيم المكسورة		
٢٣٣ ٦٨	خالى عُويف وأبو عَلَجِ المطعمان اللحم فى العشيح	أعرابى من أهل البادية
الحاء المفتوحة		
٣٢٩ ٩٦	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجنّ ! قلت : عموا صباحا	جدع بن سنان أبو شمير بن الحارث
وفي رواية : قلت عموا ظللما		
أو تأبط شرا		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	<b>الحاء المضمومة</b>		
—	كفى حزنًا ، أن لأمهاة لعيشنا ولا عمل ، يرضى به الله ، صالح	٣	٢٠
	<b>الذال المفتوحة</b>		
العجاج	* لم يك ينأد ، فأمسى أنادا *	٣١	١١٧
	<b>الذال المكسورة</b>		
—	وإبناهما ، حمسة ، والحارث السادى	٥٩	٢٢٠
	إذا ماعدُّ أربعة فسأل	٦٠	٢٢٠ هـ
النابعة الجعدى	فزوجك خامس ، وأبوك سادى		
	ها إن ذى عذرة ، إلا تكن نفعت	٨٢	٢٩٠
	فإن صاحبها قد تاه فى البلد		
	وفى رواية : ها إن تاعذرة فإن صاحبها مشارك النكد النابعة الذيبانى		
	يادارمية ، بالعلياء فالسند	١٠١	١٣٤
النابعة الذيبانى	أقوت ، وطال عليها سالف الأمد		
حسان بن ثابت	على ماقام يشتمنى لثيم	٤٨	٢٠٢
أو حسان بن المنذر	كخنزير ، تمرغ فى رماد		
حسان بن ثابت	على ماقام يشتمنى لثيم	م ٤٨	٣٣٩
أو حسان بن المنذر	كخنزير ، تمرغ فى رماد		
	<b>الراء الساكنة</b>		
	خوّد ، يُعطى الفرع منها المؤتزر	٨	٣١
أبو النجم	لو عُصّر منه البان والمسلك انعصّر		



قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	وأراك تفرى ما خلقت	٨٧	٣١١
زهير بن أبى سلمى	وبعض القوم يخلق ، ثم لا يفر		
	فمن كان ناسينا ، وطول بلائنا	٨٨	٣١٥
—	فليس بناسينا ، على حالة ، بكر		
حكم بن معية الربيعى	* فيها عيايل ، أسود ونمر *	٢٤	٩٦
	<b>الراء المفتوحة</b>		
	تسائل يابن أحمر من تراه :	٤١	١٦٦
الباهلى	أعارث عينه أم لم تعارا		
	وفى رواية : وسائلة بظهر الغيب عنى ...		
	<b>الراء المضمومة</b>		
أنشده أبو عمرو	* حُبَعَيْنُ الخلق ، فى أخلاقه زَعْرُ	٢٢	٨٢
	* وفى رواية : فى أحداقه زَجْرُ *		
عمر بن أبى ربيعة	* أما تستحى أو ترعوى أو تفكر ؟ *	٤٧	٢٠٠
	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	٥٦	٢١٧
عمر بن أبى ربيعة	فيضحى ، وأيما بالعشى فيخصر		
	<b>الراء المكسورة</b>		
	وليس لعيشنا هذا مهاه	٤	٢٠ هـ
عمران بن حطان	وليست دارنا الدنيا بدار		
سعد بن قرط	ياليتما أمنا شالت نعماتها	٥٧	٢١٧
أو الأحوص	أيما إلى جنة ، أيما إلى نار		
	أطعتُ الأمرين بصرم ليلي	١٧	٤٨
عروة بن الورد	فطاروا فى بلاد الیسْتَعُورِ		
	<b>السين المضمومة</b>		
	خلا أن العتاق من المطايا	٤٦	١٩٩
أبو زيد الطائى	حسين به ، فهن إليه شوس		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
—	الشين المضمومة * إذ ذاك ، إذ حبلُ الوصال مُدْمَشُ *	٧١	٢٣٦
—	العين المفتوحة إن شئت أسرفنا ، كلانا ، فدعا الله خيراً ، ربّه ، فأسمعنا	٩٣	٣٢٨
النابعة الذبيانيّ	العين المضمومة نُعَى لى أبو المقدام ، فاسودّ منظرى من الأرض ، واستكّت علىّ المسامع	٤٣	١٧٠
الحادرة	العين المكسورة محمرّة عقب الصباح عيونهم بمرى هناك من الحياة ومسمع	٣٤	١٢٢
—	الفاء الساكنة ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً ذنّف	٨٣	٣٠٢
عبد الله ابن الزبيرى أو هاشم بن عبد المطلب أو مطرود الخزاعى	الفاء المضمومة عمرو الذى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسنتون عجاف	٦٤	٢٢٢
	وفى رواية : عمرو العلاء ....		
	القاف المضمومة لها ميسمٌ سُحَّتْ كأنَّ رُضابيه بُعَيْدٌ كراها ، إصْفَعِنْدُ مُعْتَقُ	١١	٣٨ هـ
	أبو المنيع الثعلبى		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
<b>القاف المضمومة</b>			
—	لقد زَرِقْتُ عيناك يابن مكعب كما كُلُّ ضَبِيٍّ من اللؤمِ أزرُقُ وفي رواية : يابن مكعب ...	٢٠	٥٤
المجنون	فعيناشِ عيناها ، وجيدشِ جيدها ولكن عظمَ الساقِ مِنْشِ دقيقُ	٧٢	٢٣٦
<b>القاف المكسورة</b>			
—	وما الدنيا بياقاةٍ لحيٍّ وما حَيٌّ على الدنيا بياقِ	٤٢	١٦٩
—	وماج ساعات ملاً الوديقِ أبابُ بحري ، ضاحكٍ هزوقِ	٢٨	١٠٢ هـ
<b>الكاف المضمومة</b>			
زهير	ياحارِ ، لأرْمينَ منكم بداهيةً لم يَلْقها سَوْقةً قَبلي ولا ملكُ	١٠٤	٣٦٨
<b>اللام الساكنة</b>			
ليبد بن ربيعة	وقبيل من لُكَيْنِ حاضِرِ رهطُ ابنِ مَرْجومِ ، ورهطُ ابنِ المُعلِّ	٨٦	٣٠٧
كعب بن جُعيل أو الحسام ابن ضرار الكلبِيَّ	صَعْدَةٌ نايِبَةٌ في حائِرِ أينما الرِّيحُ تُمَيِّلُها تَمِلُ	٢٣	٩٠
<b>اللام المضمومة</b>			
أنشده ثعلب	ولا تياساً من رحمة الله ، واسألاً بوادى حَبُونا ، أن تَهَبَّ شمالُ وفي رواية : ولا تياساً من رحمة الله ، واسكُننُ ....	١٢	٣٩

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
—	اللام المضمومة	٢٧٧	٧٩
—	تُوْلِ الضَّجِيعِ ، إِذَا مَا اشْتاقَهَا ، حَضِرًا عَذَبَ المِذاقَ ، إِذَا مَا اتَّاعَ القُبْلُ		
	وقد جاء بروايات عديدة ومختلفة .		
—	فإنك لاتدرى ، متى الموتُ جائئُ ولكن أقصى مدة الموت عاجلُ	٢١٤	٥٤
—	فإن تَبَخَّلْ سُدوسُ بدرهميها فإنَّ الرِّيحَ طيبةٌ شَمولُ	٥٣	١٩
—	اللام المكسورة		
	يفديك يازرعُ ، أبى وخالى	٢٢١	٦٢
أنشده أبو الفتح ابن جنى	قد مرَّ يومان ، وهذا الثالى وأنت بالهجران لا تبالى		
	ماهِجَنَ ، إِذْ بَكَرَنَ بالأجمال	٢٨٤ هـ	٨٠
ذو الرمة	مثلُ صَوارى النخل والسَّيالِ إنك لو عُمرَّتْ عمرَ الجَسَلِ	١٤	٢
	أو عمرَ نوح ، زمنَ الفِطْحَلِ والصخرُ مُبْتَلٌ كطين الوَحْلِ		
	أو كنتَ أوتيتَ كلامَ الحُكْلِ علمَ سليمانَ كلامَ الثَّمَلِ		
رؤية أو العجاج	كنتَ رهينَ هرمٍ أو قَتْلِ		
	اللام المكسورة		
أنشده ابن الأعرابي لأبى النجم	كَأَنَّ فى أذنانِهنَّ الشُّوْلُ من عَبَسَ الصِّيفُ قُرُونَ الإِجْلِ	٢٣٢ هـ	٦٧
	سواسية ، سود الوجوه ، كأنهم ظرايئُ غُرَبانٍ ، بمجرودةٍ مَحَلِ	١٢٩	٣٧
البعيث أبو النجم	* فى لُجَّةٍ ، أمسك ، فلاناً ، عن فُلٍ *	٢٠٦ هـ	٥١

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	اللام المكسورة		
العجاج	* الحمد لله العليّ الأجليل *	٧٦	٢٥٣
أنشده أبو زيد	ومطيّة ، ملثّ الظلام ، بعثته	٢٥	٩٩
لربيعة بن مقروم	يشكو الكلال إلى ، دامي الأظليل		
الضبيّ			

## الميم المفتوحة

جدع بن سنان ،	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟	٩٦ م	٣٢٩
أو شمير بن	فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلّاما		
الحارث			
	وفى رواية سقت : « « « : عموا صباحا أو تأبط شرا .		
—	وقال نبيّ المسلمين : تقدّموا	٧٧	٢٥٧
	وأحبّ إلينا أن تكون المقدّما		
	وفى رواية : وقال أمير المؤمنين : ...		
أبو حيان الفقعسيّ	* فإنه أهل لأن يؤكّر ما *	١٤	٤٥
» » »	* فإنه أهل لأن يؤكر ما *	١٤ م	١٩٠
أمية بن أبى الصلت	إني إذا ما حدثتُ ألمّا	٧٠	٢٣٥
أو أبو خراش الهدل	أقول : ياللّهّم ، ياللّهّمأ		

## الميم المضمومة

أبو وجزة	العاطفون تحين مامن عاطف	٦٦	٢٢٤
السعدىّ	والمسيفون يداً ، إذا ما أنعموا		
	وفى رواية : والمطعمون زمان أين المطعم ؟		
	فإن تئنأ عنا ، ننتفصك ، وإن تُقم	١٣	٤١
—	فحكك مَضُووَرّ ، وأنفك راغم		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	<b>الميم المسكورة</b>		
—	تزور امرأ ، أما الإله فيتقى وأما بفعل الصالحين فيأتمى	٥٥	٢١٦
—	مضت ثلاث سنين ، منذ حلَّ بها وعام حلَّت ، ونذا التابع الخامى	٦١	٢٢١
الحادرة الذبياني	هما نفتا في فئ من فموبيها	٦٩	٢٣٤
الفرزدق	على النَّابح العاوى أشدَّ رجام		
حُرَيْث بن عَنَاب	تعالوا أفاخركم ، أأعيا وفقعس	١٠٢	٣٥٢
النهائي	إلى المجد أدنى ، أم عشيرة حاتم ؟		
	<b>النون الساكنة</b>		
العجاج	ماهاج أشواقاً ، وشجواً قد شجن من طلل ، كالأثحبي ، أنهنجن	٩٨ م	٣٣٢
»	وفي رواية مضت في الجيم المفتوحة : قد شجا ... وأنهجا		
النابعة الذبياني	أفدَّ الترحُّل ، غير أن ركابنا لما تُزلُّ برحالنا ، وكان قدن	٩٩	٣٣٢
	وفي رواية : أزف .... وكان قد		
العجاج	* ياصاح ، ماهاج الدموعَ الذرفن * * ومهمهين قذفين مرَّتين *	١٠٠	٣٣٣
خطام المجاشعي	ظهراهما مثل ظهور الترسين	١٠	٣٣
	<b>النون المفتوحة</b>		
جميل بن معمر	وأق صواحبيها ، فقلن : هذا الذى	٢٩	١٠٣
أبو عمر بن أبى ربيعة	منح المودَّة غيرنا ، وجفانا		
—	وفي رواية : وأنت صواحبيها ، فقلن : هذا الذى رام القطيعة بعدنا، وجفانا		
—	* وأنت غيث الورى ، لازلت رحمانا *	١٠٣	٣٦٨

قائله

الشاهد

الصفحة الرقم

## النون المفتوحة

- ٣٦ ١٢٨  
تُهَدِّدُنَا وتوعِدُنَا ، رُوَيْدًا  
متى كنا لأملك مَفْتُونِيَا ؟  
عمرو بن كلثوم  
وفي رواية : تَهْدِدُنَا وَأُوْعِدُنَا ، رويدا ...

## النون المكسورة

- ٨٤ ٣٠٣  
وكنْتُ كذى رجلين : رجل صحيحه  
ورجل بها ريبٌ من الحدَثَانِ  
الشاعر النجاشي  
فأما التي صحَّتْ ، فأزُدْ شُنُوعِيَة  
قيس بن عمرو  
وأما التي شَلَّتْ ، فأزُدْ عُمانِ

## الهاء الساكنة

- ٨٩ ٣١٥ هـ  
من يَأْتَمِرُ للخير فيما قصَّدهُ  
— تُحَمِّدُ مساعيه ، ويُعَلِّمُ رشْدُهُ  
٨٩ ٣٢١ م  
من يَأْتَمِرُ للحزم فيما قصَّدهُ  
— تُحَمِّدُ مساعيه ، ويُحَمِّدُ رشْدُهُ  
٩٠ ٣١٦  
عجبتُ ، والدهرُ كثيرٌ عجْبُهُ  
زيد الأعجم  
من عَنَزِيٍّ ، سَبَّيٍّ ، لم أضرْبُهُ  
٦ ٢٢  
لأنكحَنَّ بِيَّهْ جاريةً خِدْبَـهْ  
هند بنت  
مُكْرَمَةٌ مُحَبَّبَةٌ تَجُبُّ أهلَ الكعْبَهْ  
أبى سفيان  
٤٥ ١٩٢  
قد فارقت قرينها القرينَهْ وشحطت من دَارها الطَّيْبِينَهْ  
أنشدهما النهشل  
ياليت أَنَا ضَمْنَا سفينَهْ حتى يعودَ الوصلُ كَيِّنُونَهْ  
٩٢ ٣٢٧  
يأربُّ يومٌ لى ، لا أظَلُّهْ  
أبو ثروان  
أرْمَضُ من تحْتْ ، وأضحى من عَلَهْ  
أو أبو الهجنجل  
تَهْزَأُ مِنِّي أختُ آلِ طَيْسَلَهْ  
— قالت : أراه دالفاً ، قد دُنِّيَ لَهُ  
— وفي رواية : قالت : أراه فى الوقار والعلَهْ

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	الهاء الساكنة		
	الله نجاك بكفى مسلّمه	٨٥	٣٠٦
أبو النجم	من بعدما ، وبعدهما ، وبعدهم ألام يقول الناعيان ؟ الأمة ؟	٤٩	٢٠٣
—	ألا فاندبا أهل الندى والكرامة قد وردت من أمكنة	٧٣	٢٣٧
	من ههنا ، ومن ههنا إن لم أروها ، فمه ؟		
أنشده النحاة	ياأسدى لِمَ أكلته ؟ لِمَه لو خافك الله عليه حرمة أنشده ابن جنى ، وفي رواية : ياأسدياً ... وفي رواية : يافقسي ... ونسبه ابن منظور إلى سالم بن دارة	٥٠	٢٠٤

## الهاء المفتوحة

	يابا المغيرة ، رُبَّ أمر معضل فَرَجَّتْهُ ، بالمكر منى والدّها	٥٢	٢٠٨
أبو الأسود	تِ لى آل زيد ، وائدهم لى جماعة وسلّ آل زيد : أى شىء يضرها ؟	٤٤	١٩١
—	فما أصبحت علّرض نفس بريّة ولا غيرها ، إلا سليمان نالها	٣٢	١٢٠
—	تبيّن لى أن القماء ذلّة وأنّ أعزّاء الرجال طيالها	٣٥	١٢٤
أنيف بن زيان	ها أشارير ، من لحم ، تُتمّرهُ من الثعالى ، ووخر من أراتيها	٥٨	٢١٩

## الهاء المضمومة

الحسن بن هانىء	* مافى اليايى يُؤيو شرواه *	٧	٢٨ هـ
----------------	-----------------------------	---	-------



قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	<b>الياء المفتوحة</b>		
زهير أو صرمة الأنصارى	بدا لى أنى لستُ مدركُ مامضى ولا سابقُ شيئا ، إذا كان جائيا	٩١	٣٢٤
عبيدة بن الحارث	فما برحت أقدامنا فى مقامنا ثلاثتنا ، حتى أزيروا المنائيا	٢٦	١٠٠
	<b>الياء المضمومة</b>		
	وكانها بين النساء سبيكةً تمشى بسدّة بيتها فتعى	٧٨	٢٦٠